

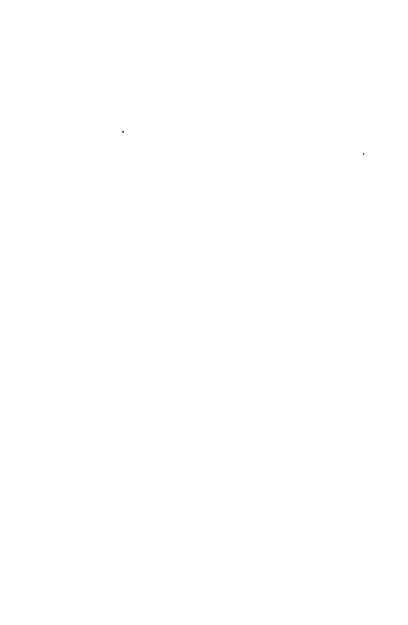
المرين ا

تاليف لِلامَامُ العَلامُ شَيْحُ الإِمْلامِ آبِي بَكُرِسِ عَلَى بِن مَعْتَدَ الْعَدَّادِ الْمِسْئَّ المُعَارِّسِيةُ

> عَمَنْهِهِ إِليَّاسُ <u>فَ</u>َ بُلَانُ

> > الجئؤ الاول

قَالَ فِي النَّاحِينَ الْمُرْتِينَ عُلَامِينًا اللَّهِ اللَّهُ اللَّاللَّمُ ال



## بسم الله الرحمن الرحيم

#### تقدمة المحقق

الخدد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الحكق محسد خاتم الأمياء والسرسلين، الداخي إلى الله بإداء وسراحةً مبرأ، وعلى آله وأصحابه ومن سار على نهجه إلى يوم تنس.

اما بعد؛ فزنه لا علم بعد العلم باغه وصفانه أشرف من علم العقه، وهو المسسى بعلم الحلال والحرام، وحلم الشرائع والأحكام، له بعث الرسل، وأمرل الكسب، إد لا سبيل إلى صوحه بالعقل اتحص دون معومة تسمع.

من الدم الكت عند الأحتاف و مختصر الفدوري الذي العداصد بن عمله الفداري المبدادي الحنفي المنتوفي سنة 128، وعليه شروح كثيرة. وصها الجوهرة الميرة للإمام أي يكر بن على من عمد الحاماد الربيدي المبتوفي سنة 30% هـــ .

#### وعملي بيعا يلي:

- 1 ترجدت حياة الإمام القشوري وأثره محتصر القدوري.
- 2- ترجمت حياة أبي بكر بن علي بن عمد الحداد الربيدي وأثره الجوهرة البيرة.
  - 3- فكرت حداول مفادير المكايل وفيوازين الشرعبة
    - 4- عزوت الأيات القراسة.
  - 5- العرجت الأحاديث الموية من دواوين المنه البوية.
    - 6- علقت في معض الأجاد.
    - 7- ضبطت منن الفدوري.
    - الله وضعت العاوين بين { }.

## مغتصر القدوري

في فروع الحمية، للإمام أي الحسين: أحمد بن محمد الفدوري المعدادي الحيني المنوقي : منة 428 ، شان وعشرين وأربعمائة.

وهو الذي تطلق عليه لفظ : برالكناب؛ في المدهب وهو النان منين مصبر مدماولل بين الأشعة الأعيان وشهرته : نقلي عن ليبان

قال صاحب لإمصاح أنوار الأدعية»؛ إن الحدية بشركون بقراءته في أيام الرباء. وهو كتاسه مبارك، من حفظه يكون أسهاً من الفقر حتى قبل إن من فرأه على السناذ صاح، ودعما له عند حدم الكتاب بالبركة، فإنه يكون مانكاً لدراهم على عدد مسائله.

وفي بعض شروح والمحمجة: إنه مشتمل على النتي عشره ألف مسألة. النهبي وشروحه كثيرة عما منها:

شرح الإمام أحمد بن محمد المعروف: بأي عسر الأقطع، في مجلدين، السنوني سنة 474 ، أربع واسعين وأربعمائة.

قال الأفطع وأيت أن التوجه شرحاً لا أحيد عن حد الاختصار، وإذكم رأيتم ما كنت ابتدأت به من شرحه للشريف صباء الشرف أي الحسين: عبد الله من المطهر ابن حسين من داود الناصر الدين الله -سحابه وتعلى- فوجلتموه في عاية الاحتصار، ومثالم أن أبسط الفول فيه بعض البسط، وأذكر في كل مدالة من مسائل الكتاب، ما يعتبد عليه، وبه يستجرج الجواب عن أخواهه من السمائل.

وشوح الإمام نجم الدين، مختار بن محمود الراهدي اختلي، منترقي منة 65% . شان وخسين وستمانة، وهو شرح نيس، في ثلاث بملتات.

وشوح الإمام أبو بكر بن علي المعروف، بالحدادي العبادي، للمنولي في حدود سنة الالكال الشمالة، في قلات بجلدات، ساء والسراج الوهاج الدوضج لكل طالب محتاج، وعده الدوني المعروف: بركلي س سلة الكتب النشاولة المسعيدة عير المعتبرة. تم المحصر هذا الشرح، وصاء والحومرة الميرةي، وحرد والسراح الوهاج، الشيخ العقبه : الحمد بن عمد بن إقبال، ومداد والبحر الواحرين.

وشرحه محمد بن إيراهيم الرازي، التنبيني بسيرالوري في شرح عنصر القدوريء، التوفي سنة 15%، مس عشرة وسلمائة.

وشرحه أبر المعاني عبد الموت بن منصور الغزبوي في يملدين، وهو استنبى بسناماتيس الإعواني، وتوني في حدود سنة (300 ، منسناتة.

وإبراهيم بن عبد الوزاق بن خلف الرسعني المعروف: مسهاس المدت. وهو:

ليس شام. وتوفي منة 605 حسن وتسعين وستمانه.

وشرحه نفس الأنمة إنهاعيل بن الحسين البيهقي، وهو المسمى سيرالكفاية». ومحمد بن رسول الموقاني، وهو المسمى سيرالسان»، وتوفي منه (١٥٥).

ومحمود بن أحمد القرنوي في أربع عندات، ونوفي سنة (27% ساء والتقريدين.

وجلال الدين يوجمال الديزي أبو سعد مطهر والمظهري بن الحسن والحسين. البردي، في مخلدين، وهو المسلمي بسيواللياب، وتوفي منه 591.

رضيع الإسلام محمد من أحمد الأسيندي أبو المعالي بهاء القين، مناه يستوزاد الفقهادي.

وبدر الدين عمد بن عبد الله الله الدمني الطرابلسي، وهو السمسى بسيرالبناسج في معرفة الأصولي والتفاريجات. هو ارشيد الدين أي عبد الله تحمود بن ومشان الرومي المعارس معدرسة الحلاوية بحلب، فرغ منها سنة 10)، ذكره ابن قطلوبها في طلقات الجنفية (أ) وتوفي سنة 260.

وأنو لاسحاق إبراهيم بن عند الكريم الموصلي، عنوفي سنة 628. وهو ليس بتاي. ومحمد هاه بن محمد المعروف بابن احاج عمر، المتولى سنة 939.

وشرخه حسام الدين علي بن أصد المكي الرازي، ومداد وخلاصة الدلاتل في تغيج المسائلي، وتوفي سنة 2018، وهو شرح مفيد عنصر بانع، رعليه ثلاثة تعالمي: لاس صبح أحد بن عنمان الركمان:

الأولى: في حل مشكلاته.

والثالثة فيما أهيله من المسائل.

وطَّالَتْ: في أحاديته والكالام عليها. وتوفى بــــة 44%.

و حرح النسخ صد الفاهر من أبي الوقاء الفرشي أحاديث، ومناه والطرق والوسائل إلى معرفة أحاديث حلامية الدلائل، فرع من تبيضه: سنة 710 رونوفي سنة 775.

 <sup>(1)</sup> فحل أن ناح التراجع (ص (200)) والهيد من رمضان، أبو عبد الله. شرح القدوري شرحاً حامداً لكتبو من التروع الدفوية، وساء واليديع في معرف الأصول والمداريدي.

وقال فحمة وصلى (165-1464) تحمد من صدافته أبو عبد طده فعضي متصافي عدر الدين، اس أبي المستقام الطبابي، موادم مدة في عشوة والبيعنائة، وتوفي المحاصع والدين والسعنائة، فبدع نخالة عني الأواد على وكتاب واقتام طبرحان في أحكام المهادان، وشوح الفنوري رصاء بوطيانيم في معرفة الأصلول والسنفاريموه حكادا وكندا والمعروف أن واليسيع يدهيد عن وحداث وأن حذا شادمي المندمية فيدمور عدا النص

والي حل مشكلات الفدوري كنات لأحمد بن مطفر الرازي تحس الألمة الكردي. المتواني منة 4.4%

ومن شروحه برالحتبيء.

واحتصره عبد الرحيم بن عبد ناح الدين الموصلي الشابعي، وكان أنه في القادرة على الاحتصار، وتوفي سنة . 77 .

و بطيبه حياشة ميهم) أبو المطفر محمد بن أسعد المعروف بابي اطكيم العنواني سنة ١٥٠٠.

وأبو بكر بن على سراح الدين العاملي الحيثي، البتوان سنة 745 .

ومن غيروامه «منامع فمشامرات والمشاكلات» عمله النوسف بن عمر بن يوسف. الصولي الكادوران النعروف بنيو أشيخ خمر بزار، السوني سنة 4.5%.

وشر فه خافظ الدين محمد بن محمد الكردري السيروف دس سزلوي، فيتوفن سـ: 22.8.

وجمع حسام الدين الرازى صاحب اختلاصه ما شد من نظم مختصر مقدوري من العسائل تستورة في المنخصرات كالحامع الصعير، ومختصر الطحاوي، والإرشاد، وموحز العرفامي في محلد العاد تكمئة الفالوري، ورقبه على ترتيب كتابه وألواله من غير تكرار مسألة إلا ما صعب ذكره بدون إعادة ذكره. ثم شرح هذه المكمة كالقدووي.

قان القدوري: هذا كان يجمع من فروع الفقه ما لو يحمعه عبره.

وقد كان أبو على الشائلي يقول من حفظ هذا الكتاب فيو اسقط أصحاما، ومن فيمه فيو النهم أصحاب.

شرع التكنية للشبخ راشيا الذيل السيابوري الحمد من عمر ابن عبد الله الصالح السيخي الحيلي.

ومن شروحه شرح الإمام ضهاب للدي أحمد السموفيدي.

ومن شروعه اشرح ركن الأثمة الصناغي. ا

وشرحه: الإمام أبو العباس مجمد بن أحمد الحبومي.

وشرح غويب أحديث (شرح الإقطع). فاسم بن قطلونغا الحمعي، أحمولي سنة 879 ، وله الترجيح والصبحيح على القدوري.

ومن شروحه أشرح عبد الرحيم الأمدي، سعاء النباع التسرووي،

وغيرج الحدوري أنو العدام أحمد بن الحسن بن أبي عوف الإمام الفقيد المعروف بالقاضي من علماء اليمن. وشرح مشكلات القدوري: الشيخ الإمام أبو اللب نصر بي عمد بن ليراهيم السعرفيدي

ومن شروحه , شرح ناصل بن الحسين من فيما العلوى استني.

ومن الشروح: شرح نصر بن محمد الختلي العجاد

ومن شرو مه: العقق الليبول في عليدين، الذاع فيه الزلدة، والان في حفود استمالة: وهو الدراح عنصر ممروح كالحلامية.

وغصمة: الإدام طبير الدين عمد من حدر البحدادي التحاري الحنفي إمام المستنفية مغدادو لعنواني سنة ١٤٠٤.

واعتصره الشبع الإمام أبو تصر شد الرحيم أن عمد بن يومن الموصلي، العنواني منة 1730، وساء حوامع الكلم الشريعة على مذات الإمام أبي «تيمه أ<sup>73</sup>

# ترجعة الإمام القدوري

الصدامن عمد من العبد أمو الحديق العاداي القدووي بالسبوء قبل: أنه لسبة الى قرية من قرى معاهد بقال ها فعورة، أوقال: سبه الى سع اقتدور، وهو صاحب المحتصر المباوك المسداول بن أيدي فعطلة.

أحدة الفقة على أبي عبد الله الفقية محمد من يحي الجرحاني عن أحدد الجصاص عن عبد الله أبي الحسن للكرحي عن أبي سعيد السرداني عن سوسي الرازي عن محمد.

كان لقه صدوقاً النهت إليه وياسة الخفيه في وعامد

صيف والمتحصر»، وهاشرح التصر الكرامي»، ولاكتاب التحريدي منشبل على الخلاف من أبي حيمة والضابعي تحرفاً عن الدلائل، مان صدة نشان والمشرين وأرجالة يبعده<sup>(2)</sup>.

فيد دكره بن حلكان في ناويحه المستمى لاتوقيات الأعيادي تفال أبو الحجير، أضاد من محمد من أميد من جعفر اللغياء الحدي استعروف بالقدوري النهات اليه وياسة الخيفية اللغراق وكان حسن العبارة في النظل وسع الخديث، وروى انبه الحطاب صاحب التاريخ، وصيف في مدهم المحصر الداور و 185 بناطر المشيخ أبا حامد الإسفرانيني التفياد التبافعي ولوني يام الأحد الحامس من وحسد منة نابال وعشرين وأرفعنانة بيفنان

را) كشف الشور خاجي حيثة 16342-1634.

<sup>(2) -</sup> الموائل النهية في قراحم الخشية حن57.

ودفن من يومه مداره في درب أبي حلف تم خل إلى نربة في شارع السنصور وادفن هناك مجلب أبي بكر الحواورس الفقية الخامي وحسما الله تعالى، وسبيته مسم الفاف والدال العباملة وسكون الرار وبعدها راه مهملة إلى الفدور التي هي جمع دمر ولا أعلم سبب مسته إليها، بل هكذا ذكر، المستعلق في كتاب الأساب أأر

وقال الحلفظ مين كثير في حوادث منه نمان مشرة واربعدانا: الفدوري، مساحب الكتاب المشهور في مدهب أي حيدان العد بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن حمد بن حمد بن حمدان، أبد مخسين، القدوري، الحمي، صاحب النسب السمختصر اللذي بحمط، كان إماماً بارعاً عالماً، وقلماً مناظرةً وهو الذي تولى مناظرة المتبح أي حامد الاسترايتي من الساهية، وقدان القدوري يطربه ويقول: هو أعلم من الشافعي، والنظر منه، يوفي يوم الأحد الحمل من وحب منها عن سب سنه، ودفن إلى حالت اللهب أي بكر الحوارزي يفتغيناً أن

وقال أو المحاس أن تعري بردي في التحوم الراهرة: وبها (سنة ١٤٠٠) توفي المحاس محمد بن المعلم بن حمله بن الامام، الدلامة، أو الحسيم، الحقيقي، الفقياء المعادي، المسلمون المسلمون المحاس أي الحسيم، الحقيقي، الفقياء عنه وكان صارفاً النبت أبه بالعوال رياسة أنسجاب أي حبية، وعظم شاهم قدره وكان حسن العبارة في العظم برىء المساب أي حبية المعلم شاهم قدره ما نسبت به الأعداء، ولولا أن شأن الحل براي المسابق المدتور الحد في العلم والرهد ما عالم من بسان المحبية، ولولا أن شأن الحل براي المعلم والرهد ما عالم من بسان المحبية، ولولا أن شأن الحل الراجل والواجه والروابات السقطعة، حتى المنطق الرجعة من حاله القيائع، وصبحت الرجعة هو محبية عليم المدوري، في قفه المحبية والرحمة من حاله القيائع، وصبحت الرجعة هو محبية بالمحارية في الخلافية، والمحارية في الخلافية، والمحارية في المحارية في المحارية الإحكام وعالمها، والمحارية والم

<sup>(1)</sup> وفيات الأعيان [180-99.

<sup>(2)</sup> المدمة والنهاية 24/12.

أنا فاطعة بنت جعد الحبر الأنصارية، أنا أبو بكر ابن أبي طاهر، أنا العلامة أبو الحسين الفادوري رجعة نقد تعالى <sup>6</sup>

وقال أبو العرج عبد الرحين من علي المعروف بابن الجوري في كتابه والمنظمين:

لحد بن محمد بن جعمر، أبو الحسين، القدوري، العليه الحقي، ولد مسة أشنين وسير، وللتماثة، أحيرنا القزاز، أحيرنا أبو بكر الحطيب، قال: مبع الله ورى من شبيه القدين عبد الحوشي، ولم يحقت إلا بشيء بسير، كتبت ضه، وكان صدرقاً، وكان مس الحب في الفقه بدكانه، والنهت إلى بالعراق رباسة أسحاب أبي حبيقة، وارتبع جاهم، وكان حيرة الحيارة في النظر، مديماً لللاوة الشران، ونولي يوم الأحد الخامس من رحب

# ترجعة الإمام الحداد

أبو يكر بن علي من عمد الحناد الريدي؛ قليه حالى بعاني. من أهل أمباديه، من مرى حاره رادي ربيد في شاهة. والحازة السم لما فارب الجمل. السقر في زمد وموفي بها سنة 800 هـــــ

قال الضيماني: له في مذهب أي حيفة مصفات حقيقة لم يصف أحد من العلماء الحقيمة باليمن نقلها كثره وإقادة، ثبلغ كنه نحو (21 عديةً، مها برالسراح الوهاج» نعاي مجلدات في شرح عنصر القدوري في الفقه، وإدابلوهرة البراة، مجلدان في شرح مختصر مقدوري أنضاً، وإسراح الضلام، في شرح منظومة الفاملي في الفقه، وكتاب والنفسيري.

قال الشوكاني: تقسير حسن مشهور الإل عاد الناس بسمونه تمسير الحداد<sup>(13</sup>.

الجوهرة النيرة للحداد (ت 800 هس)

هذه اللسنة، ودُفي من يومه في عاره بدرت ولهي حلفيُّ ''.

الحد شرح وتحتصر القدوري»، اعتصره فيه الحداد (رحمه الله) شرحه الكبير والسراج الوهاجيماً".

منهجه من حيث الاستدلال وذكر اخلاف:

يذكر الحلاف بين أنمة الحمية (وحميم الله)، إلى جناب النظرف أحياناً لسليل وأراء

 <sup>(1)</sup> انتجوم الواهرة 24/2-25.

<sup>(2)</sup> التعظم \$/[9].

<sup>(3)</sup> الأعلام 7/13

ر4) كشف الطبود الحاسي حلمة 1/2 165.

# الإسمين الشافعي، ومثلك ورهمهما الله). والنطل عالم على منهجه الاستدلالي أهميته في المنفض الحنفي:

هذه الكتاب دكرم ابن عابدين ورحمه الله) في يعض رساتله، وقال: وكتاب الحوهرة النبرة عرج الفنوري الأي بكر الخدادي كتاب الشهور متداول، يوجد بأبدي ضعار الطلبة يأ<sup>11</sup>، وقد عد البراكلي ورحم الله) كاب والسراح الوهاج؛ أصل هذا الشرح من الكتب الضعيفة، التي لا يعتمد عليها في المدهب الحميم، ولا أنه صرح بعض الحميد بأن هذا الشرح واجوهرة) أحسن من أصله والمداح الوهاج) <sup>(2)</sup>

# جداول مقادير الكاييل والموازين الشرعية

أوَّلا: اللوارين

3 4j'dab	من الموازين
م 1,125 م	الدرهم هيد الحبقية:
ا 2,975 جم	وعد اللبيور:
4,25 جو	الديار بالإتمال:
- 15,6 حو	اللواة عند الخينية:
14,875 حم	وعبد الجمهور:
124,8 -م	الألب عد الحبية:
<u>119</u>	وطد الجنيورة
52,4 حم	البش عبد الحملية؛
59,5	الرعب القبيورة
0,00000023 جم	1 - 1 - 1 - 1 - 1 - 1 - 1 - 1 - 1 - 1 -
0,00000276 حم	النعيبر:
0,00001656 حم	النُّقبر:
0,00000936 جم	العديل:
0,521	الملس عبد الجمولة:
0,496	وعد اطبهور.

 <sup>(</sup>ا) تبيع الولاء وطلكام لابن عالدين (ضعن وسائله) 340/1.

<sup>(2)</sup> إضافات الحقى 554/2 -555.

<sup>(3)</sup> الْفُكِالِيل والموارين الشرعية ص 95-97.

	<del></del> :
الحُبَّةُ مِنْدُ وَلِمُنْفِهُ !	- 0,0425 مے
وعند الخبيررة	m= 0,059
الطبوخ عبد احمقيه:	0,065
وهند الجمهورة ،	0,118 جم
الغيراط تبلانا لحسبة:	- 0.2135 جم
وعد الحبيور:	0,1771 حم
الدائق عبد الجمعية:	+ 0.521 جم
وهند الجبهور:	0,496 جم
العنطار عبد الجمعية:	ية 149,76 m²
وعند الحبورة	142,8 حم
البس عند الحنصية:	812,5 حم
وعنف المسيورة	<i>→</i> 713,5
الكيلجه عند بالنفية	5,23,5 خم
وعند الجمهورة	1450,3 حم
الرطل العراقي عند الجنية:	406,25 جم
وعد الجمهور:	<b>→</b> 382,5
والرطل الشامي عند خافية:	1875 حم
وعنك الخميور:	1985 سم
الرطل ليميزي:	449,28 جم
الإستار عبد الحنقية:	20,3125 حم
وعدد الخميور :	19,3375 حم

#### . ثانيا: الكاييل

_	<b>-</b> -	
L	مقدارد	من المكاييل
	16,5 کر	الكَلِّنَةِ
	2,0625 قرا	القذخة
·	812,5 حم	اللهط عبد الحبعية:
L	016 جم	وعند الحبيور:
·	813,5 سے	الجفيا عبد الجيمية:
	\$10 حم	وحد القبيور:
	3,25 کیم	العبَّاحُ عند الحنفية:
<u> </u>	2,04 كحر	وعند الصيور:

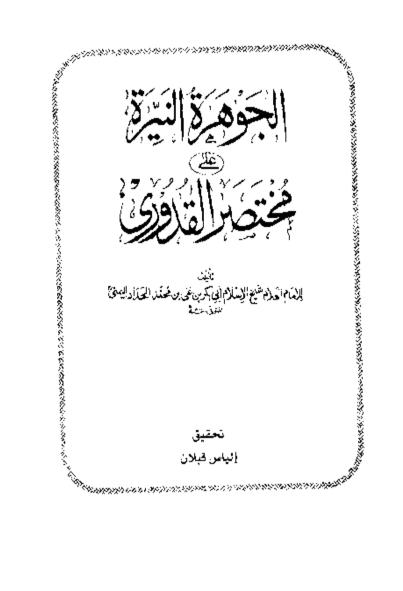
. i 75	الواطئ عند فاليفية:
4 122 كجير	وغيد الحميور:
	الكر عبار الحبارة:
1468,3 كحـ	وعنف الجديور:
33 لر-	الرابعة:
40,625 كبير	القوكة عنقا المنعية:
38,250 كخم	والتف الخميورة
3,06 3,06	. 15 شكونة.
25ر ا كحم	المُستُعَا عبد المعنبة:
1,02 كېم	وعبد الجمهور)
48,75 كىم	العِرَاقُ عند الحُسبة:
30,5 كجم	وهبد القميور:
\$7 كحم	الإرلاب عداغفين
46,96 کتم	وشة الجُمهور.
ا 98 كحم	المقفيرُ عبد السالكية:
24,-180 كيمي	وعند معامية:
156 کجر	الحويث عبدا همية:
97,92 كحد	وعط الجمهورة
45,9 ئاخم	البدى :
6.5 كىمىر	العرق عند الفيغية
6,12 كجم	وهدالخبهورة
r = 5 211,250	العرق عند المنعية:
198,9 کتر	وعبد الجبهوو:
كجر6 (10)	الفَلْة عند الحندوة:
95,625 كجم	وعند الجعيبووة

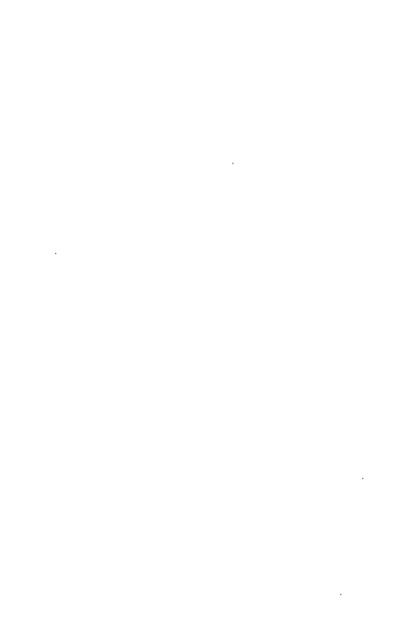
# ثالثاً: الأطوال

مغداره	من المكاييل
45,375 سے	اللراغ مد خفية
- 53 ·	وعند المطكية:
<u>,</u> 61,834	وعند الشائمة والخباطة
- 1,952	الإمشع عند الحنفية:

1,472 م	رحد البالكية:
- 2,576	وهند فشامية والخاباة:
<u>~ 7,728</u>	طلبطة هند القبقية:
5,888	وحند البالكية:
- 10,304	وحد الشافعية وسأنتاباه:
11,592 سم	المثبر حند مقنعية:
ھ 8,832	وهند البلاكية:
- 15,456	وعبلا الشاهية والخنابلة:
1,855	الباغ منذ الحنفية:
2,12	وعند فعالكية;
t 4732,	وعظ السخية والمتهاة:
1855	العبل عند الحقية والعالكية:
3710	وعند الشائعيا ولمضابله:
, 5565	العرسخ عند الحنفية والمطلكية:
11130	وعند فشانعية والختابلة:
, 22260	البريد عند دخنية والمغلكية
44520	وحند الشائمية والخيابلة:
,5 44,520	المرحلة عند الحنفية وعند المالكية:
89,04 كم	وعند الشافعية وطنابلة:







# يسم الله الرحين الرحيم {مقدمة المؤلف}

الحمد غده لا حول ولا فوة إلا بالله، وما توفيقي إلا بالله.

والصلام والسلام ظلى رسول المه سيده عمد بن حد الله وعلى جمع أسياء الله. وملافكة لله، ورعني الله عن الصحابة أولناء الله، وعن السمين هم الى دير الله.

ومعد فهلد شرح فللحنصر المغاوري حبيثه المعاط محتصره، وعبارات طاهرة، تتنامل على كثير من المعاني والمالكارة، أوماحاً، فقول الأنهام الفاصرة، وظمم منظاهرة، وسبه ساير لهوهرة المعرفي، واستعمل أن لالك من له الحدد في الأولى والأسرة، سنمانه هو أهل النقوي وتعل المعمرة

قال الشبح الإمام أمو الحسس رحمه انته تعالى



## كتاب الطهارة

الكتاب في الفقة هو الجمع، يقال: كنت الشيء، أي جمعته، ومه: الكتابة، وهي جمع الحروف بعضها بلي بعض.

مقوله: وكتاب الطهارقين أي جمع مسائق الطهارة.

وفي الشرع: عبارة عن انشمل والإحاطة، وهما لفطان مترادمان بمعني واحد.

وفيل: هنا متعابرات، وهو الصحيح.

الإحاطة أعم من الشمل؛ لأن الشمل هو جمع المتعرق، يقال: جمع الله شبله، أي ما تقرق من أمره.

والإحاطة: ما أحاط بالشيء بقد حمقه، فهي جامقة للشمل تجطة به.

فستال الشمل ما قالوا في كلمة والحميم»: إنسها توجب الاجتماع دون الانفراد كما إذا قال الأمير للجند؛ جميع من دعل هما الحمين، فله عشر من الإيل، فدخل سهم عشراً، فإن فم عشراً من الإيل لا غير بنهم جميعاً.

ومثال الإحافة إذا قال: كل من دخل هذا الحصر، فله عشر من الإبل، فدعل منهم عشرة، فإن لكل واحد منهم على الانفراد عشراً من الإبل، فيكون لهم هائة، مبان لك أن كلمة والحميم، للشمل دوق الإحاطة، وكلمة وكل، للشمل والإحاطة.

وطَعَلِهَارِةً ( أَ فِي اللَّمَةِ: هِي النظافةِ، وعكسها الدَّمَي.

والي الشرع: عبارة عن عسل أعضاء محصوصة، وعكسها الحدث.

ويقال أيضاً: عبارة عن رفع حدث، أو إرالة نحس، حتى يسمى الدياع، والتهمم طهارة. وأخم من هذه أن بقال: عبارة عن إيصال مطهر في كل يجب تطهيره، أو يندب إلله.

والمطهَّر: هو الداء عند وجوده، والصعيد عند عدمه.

والطهارة على صربين:

1- حقيقية: وهي الطهارة بالعاء.

2- وحكمية؛ وهي اليمم.

والطبارة بانباء على ضربت:

] - حقيقة: كالوصوء.

2- وغليظة: كالغسل من الجنابة، والحبص، والتماس.

<sup>(1)</sup> والطهارة بختج النجاء: الصل لمة، وهي النطاقة، وتكسرهة. الالة، وتعيمها: تُطَلُّ ما يُنظهُمُ بد

وإنسما مدأ اشبع بالجعيفة لأسبها كانم وأعلت

قوله وحمه الله: وقال الله تعالى: و بَالَيُهَا تُلذِينَ : النَّنُوا إذْ فُمَنَذَ إِلَى ٱلصَّلَوْةِ بِهِ <sup>( ال</sup>َّم الإيدرية) بها تبركُ و ديبلاً على وجوبه.

ومن أسرارها: أنسها تشتمل على بسعة بصول كلها عني.

طهارتك الوصوية والعسل

ومطهرات الماءه والمدهبان

وحكماناه العسلء والمسجء

وموحبات: الحدث، والحناله.

ومسحالين المرضية والسفرة

وكذا إنيان النائط والملاحب

وكرامتان تظهير العفوماء وإتسماع العمان واتسمامها موقه شهيدأ

ونل عليه الصلاة والسلام: يومَن فاؤمَّ عَلَى الْوَامُوء مَاتَ شَهِرِهاۗءَا ۖ .

وفي الآية: إصمار الحدث. أي إذا فعتم إلى الصلاء، وأضم الدلوب.

ولاسيما قال في الوصول: ﴿ إِنَّ قَلَمُتُمْ فِي النَّهِ وَمِنَ الْحَنَامَةِ ﴿ وَإِن كُمَامِ فِي النَّهُ الْأَنْ هودي الدخل على أمر كان، أو منظر لا عنائة وهودي لدخل على أمر ، يسبما كان، ورواحاً لا يكون، والقيام في مصلاة ملازم، والحمالة ليست سعارته، فوسسها مدانوحه، وقد لا توجد.

واي سوره المائدة. 6.

إذا أبده في النصادر الأصلية بهذا اللعط، ومكن الأحاديث في فضائل الخابطة على الوصود الله ووفي الرائدة في كان الصيارة وبات: «فيطة على الوصوة):

عن تريان فال: قال رسول الله صني الله عليه وسلم الهاستقيموا وتي تحصرا، واعلموا أن حر أصابكم الصلاة، ولا يجلما على الرحوم إلا مؤسء.

عن عند لله بن عمرو قتال: قال وسول الله عنى عله عليه وسمية (استقبعوا ولن تحصوا (واطلعوا). أنا من القبل أممالكم الفيلاة، ولا يحافظ على الوصوء إلا تؤمرية.

عن أبي أمامة برفع الحديث قال. واستفيمواً، ويومًا إن استفديه وحير أعمالك التعلام: ولا يحافظ على الوصوء إلا قوص و.

<sup>(3)</sup> خررة فيتنة 6.

<sup>(4)</sup> سورة الدندة كا.

قوله: ﴿﴿ فَأَغْسُوا رُحُوهَكُمْ ﴾ [1] الغسل هو الإسانة.

وحد الوحم: من قصاص الشمر إلى السعل اللذين مولاً؛ ومن شحمة الأدن إلى شحمة الأذن عرصاً، حتى أنه يحب غسل البياض الذي بين العذار والأذب عندهما.

وعمد أبي يوسعي: لا يجب، وإن عسل وحيم، ولم يصل العاد بي ما نحت حاجب. اجزاء، كذا في الينابيع.

وقر رمدت عبده واحتمع رمتمها في حالب العبن والمحط وحب عليه إيصال الماء إلى قمال كدا في الدحيرة.

الرمص: وسح العيز<sup>(1)</sup>.

ومُؤَوَّا فَنَشِ خُرْفُهَا مِنَّا يَلِي الأَنْفَ، وَفَجَمْتُمُ امَاقَا<sup>09</sup>.

والمحط بفدم اللام طرفها ممًّا بلي الأذن.

قوله: وفر وألمويكم إلى أنْشَرَافِي \$ <sup>19</sup>م كان مع المرافق، وواحدها: مرفّق بكسر السيم. وفايع الفان، وعكمه فأمنصل بفتح الموم وكسر الصاد.

والسبة: أن بيداً في غسل الدراعين من الأحداث في الدرائق، فإن عكس حازه كلها في المحتدي.

ويحب غسل ما كان مركاً على أعضاء الوضوء من الأصابع الوائدة، والكف الزائل، فإن تلف العضو عسل ما يحاذي ممل العرص. ولا بلزمه عسل ما نوفه، كذا في الهنابيغ<sup>(17</sup>)

وفي الهنوى(\*\*: العجير في انتصر و سبع تا مام الطهاره؛ والوسخ والدران لا

را) بورة الناشق 6.

وَكُونَ الْمُمْسِ شَحَيْنِ وَالنَّجْ يَجْسَعُ فِي قُلُول. بَانِ النَّالِ لَهُو الْمُمْلِ. وَيَقَا خَبِدَ فَهُو أَنْفُلُ وَقَدَا أَرْمُصُلُ مِنْ أَلَا مِنْ أَلَا لَوْ أَنْفِلْ أَوْلًا.
 أَمْصُلُ فِيلًا مِنْ أَلَا مُرْدَا فَهُو أَلِّالُمِنْ.

ومطرة مختار الصحاح من 108.

<sup>(3)</sup> وانظر مختار نصحاح من 256.

ر4) خورة شائلة. 6.

<sup>55)</sup> والمراعدار تعيما جامل 256.

 <sup>(6)</sup> الفتوى والفتيا: بمعنى واحده وهي السوالدين الأسخام في الدير عبل حال عنها، فركول الديائل مستقيي، وعمله، استفتاءه ويكون الفيب: عملي وضمه الديان، ويكون الحكم الدين. فنوى ألو جدر

وبراعي تي الغنون عدة أموو سمها:

يسمتم، وكذه النواب والطين فيه لا بسمنم، والحضاب إدا تجسد بسمنم، كذا في الذخيرة.

وقشرة القرحة إدا ارتفعت، ولم يصل الماء إلى ما تحمها لا يُستع.

قوله: ﴿﴿ وَآمَسُهُوا بِرُوْمِسَكُمْ ﴾ (أمَّ السبع هو الإصابة، فلم كان شعره طويانُ فيمسم عليه، إن كان من تحت أذنه لا يجوز، وإن كان من فوقها جاز، وإن كان يعض وأمنه عطوقأه فمسجر على غير الحلوق بجازي

وإذا أصاب راسه ماء المطر أحزاه عن المسم، سواء مسجه أوا لأ.

وإن مسح رأسه، ثم حلقه لم يجب عليه إعادة المسجر.

وإن مسع وأنت بماء أعذه من لحيته ثم يجزا لأنه مستعمل.

وان مسحه ببطل في كفه لم يستعمله جاز، كذا في الفتاوي.

قوله: ﴿ وْ زُرْجُلْكُمْ إِلَى ٱلْكَفْتِينَ ۚ ﴾ (2) فُرئ ﴿ وَأَرْجُلُكُمْ ﴾ بالحب عطفاً على الوجه والأيدي. تقديره: فاغسلوا وجوهكم وابصكم وارجلكم.

وَقُرِئَ ﴿ وَأَرْخَلَكُ: ﴿ بِالْخَفْصِ <sup>(1)</sup> عَلَى الْحَاوِرِ أَ.

ومدهب الروافض: أن الأرجل مستوحة احتجاجاً بقراءة الخفض عطفاً على الراوس.

فلتاه الخفض إئما هواعلى الهاورة والإنباع لفطأ لا معنى ومتلفه قراية حموة والكسائي: ﴿ وَخُورٌ عِينَ ﴿ يَا اللَّهُ لِهِ اللَّهِ عَلَى الْعَاوِرَةِ، كَفُولُهُ تَعَالَى: ﴿ وَفَيَكُمْ يُشَّا يَنْحَثِيرُونَ ﴾ وَخَبِر طَيْرِ بَشَا جَنَتُونَ ۞ ﴾ (٥).

j - تحريم الإنتاء ما مخالف النص.

<sup>2-</sup> مراعاة العرف والزمان والمكان في الإفتاء، فالفقهاء تعلوا قاعة هي العادة عكمة.

مراعد حائل طبيائل.

انظر: كتاب التعريقات بنحقيق در محمد عبد الرحمن المرعمالي (ص 242-243).

قلت: لا مه أن يعرف المعنى الواقع وحكم الله تعالى في هذا الواقع.

<sup>(</sup>ا) سررة لبانية: 6. (2) سورة لبالية: 6.

<sup>3)</sup> أي بالجر.

<sup>(4)</sup> سورة الوالمة: 22.

رق سورة الواقعة 20-21.

وفي الكشاف: لما كانت الأرجل تفسل بصب الناء: ودلث مطبة الإسراف المناسوم قطف على المناسوج، لا لتنسيج، ولكن لتنبه على رجوب الاقتصاد<sup>(1)</sup>.

وإيها ذكر المرفق المفتل الحميم، والكعيين المعط التنبية إلأن ما كان واحداً من واحد، فنتيته بلفط الجميع. ولكل بد مرفق واحد، فله لك جمع، وماء قواء تعالى: ﴿ فَقَدُ صَفَى َظُولِتُكُمُا لَهُ إِنَّاءً ولم يقل نقاكمه؛ وما كان النبن من واحد، فضيته مفتظ الشيد، فلما قال: إلى الكفين علم الوالدراد من كل رجل: كمال.

#### {مطلب في فرائض الطهارة}

قوله: وَفَقَرَاضُ الطَّهَارَةِ الفرضَ أَنَّا فِي اللغة: هو الفطع، وانتقدير، قال: فله تحسماتي:

<sup>(1)</sup> معن الكناف بالدفقة وقال أن الأراحل من إين الأعضاء الثلاثة المعمولة تشال منها العاد عليها المكانات معن المهاء المكانات معنا الإسراب المعموم بالبين عام معلمات على الثلاث المسموع: الا المعموم وبالأس البياء على وحوب الاقتصاد في حب الباء عليهاي.

الطرز الكشاف من 281

 <sup>(2)</sup> سورة التحريم: 4.

 <sup>(1)</sup> الفرض. وهو ما ثبت بدليل تضمي لا شبهة فيما كالصلوات الحسر. والطهاره قاء والركاة.
 والعميام، والحج... شوايا بالالة نصية لا شبهة فيما من الفراق والسدة.

وَحِكُمُ القرضي: آنها بَلَزُمُ فَعَكُمُ فَعُمُعَا فَرَضِينَهُ وَنَشَامُ مَا أَمَاوَا أَمَكُوهُ أَخَذَ كُفُرَد. وإذا تركه مع الفقاة وأصيد كان فالسف أي عاصية خارجاً من طاعة الله تعالى، وبَغَافَ على تركه عقاماً شدمة. وهذا المفرض: نارةً يكون شرطاً، وتارة بكون ركاً. منشرطاً: ما كان حنوج معابقة طلبي. للقصود، كالطبارة المصلاة وسنر العرة والركوع والسحود في فنسلاة.

والقوق مين الركن والشرط في انتال المدكور. إذَ الشرط – وهو الطهرق... بنزة دواته من أول الممالاة إلى العرضا. وأما الركن فلا يُقرأه دواته من أوقه إلى احراما الل بقضي بالشروع لي. وكل احراء فالقيامُ والقرابةُ – وهما ركبات- القصي كلّ منهاً التركوع اوالركوع الفصي بالإنفاق في السجود، وهكذا...

ا ما مسال بن المساودة و عامل ... المسلم العراسي اليمية المسيمة العرابلي فسيمان مرضل عمل، وحرص كفاتها،

فقوطل العين: هو ما يُقرَّمرُ القيالُم به على كل مكلّف عيد، ولا يُستَّفَقُ سفل بعض الدين عن يعمل. كاناء الصفوات المكتوبة، وصباع وصنيات، وأقاء الركاة، وفيلها: لي سبل فقد إن كان النّهرُ عاملًا ، وكتملُم ما يُحتالُجُ إليه الصدّ في إمامة فيما وإخلاص حمله الله تعالى، وحاشرة عباءه بهجامه

وقوسل الكفاية؛ هو ما يُقرَأُ به سهاعةً المكلِّمين بإدا تام به سطيم خفظ عن شافين، وعركم بعضي شتسكُّون منه كلُّميد ويساول با هو وينيّ مثل غُسُل فسيت، والعمالة عليم، ومعلما وعلما

﴿ شَوِرَهُ أَرْقَنَهَا وَقُرْطُنَهُ ﴾ [6]. أي فدرناها، وقطمة الأحكام فنها قطعاً.

ومي الشراع؛ صارة عن حكم مقار لا يحتمل زيادة، ولا غماماً، ثبت بدليل فطعي. لا شببة فيه<sup>65</sup> كتاكتابيا<sup>65</sup> واخر (هتواتر<sup>65</sup>) عنى أنه يكفر حاسفه.

وبغال: فَرَصَ اللَّهَاضِي اللَّهَمَّةُ، أَي فُمُرَّهَا.

قوله: وغَمَلُ ٱلأغطاء اللّذين بعني. الوجه، واليدين، والعدمين ساها للاله. وهي حسنة: لأن الدين والرحلن حُعلاً في الحكم بمسمرلة نضو واحمد كما في العية.

قوله: ﴿ وَانْسُلُحُ الرَّأْسِ ﴾ إليه الحروه لأنه مصنوح، والأعصاء معسوله. فنما كانت متعقه في الفسل جمع ينهما في الدكر.

قوق: ﴿وَالْمُؤَلِّفَانَ وَالْكُفَّانَ يُسْخُلَانَ فِي الْفَسْلُ} قال زار رحمه الله تعالى: ﴿

وتستاخ بمفرات الكريم، وحصفت وما هو دليونل كالنسائع اشماح البيار وما هو شامل لهنا حيمًا كالأمر بالنصورات، والنهي عن النبكر، والحياد لي منيل الله إن لم يكي أنصرًا عامًا، والخام العرش، وإطعاع أخرى ومتمرها.

<sup>(</sup>ا) مورة الوردا،

<sup>(2)</sup> افوقا: وقطعي: استرار على الواحث: أن ديلة فقي، وقوله: ولا عميه عدد: احمرار على العباح الدابت الكناب وعلى عص المعلومات قابل: علين تصعيم، إذا العرام بالقطعي ما لا يجمعن الداويل.

العمر الالعماليل: حاشية تسلمات الأسحار على شرح إليامية الألوار على أمن أصول العمل (ص. 165-4-16).

رق) أي القرآل لكريم

<sup>(</sup>ف) الحمر الصوائر، ما الصال ما من وسور الله تعلى الله علمه وحلم بالبغل الدوائر. مأخوذ من فوق الفائل: توابرت الكتب بدا العدات حالها المعارل بي توروه منابطة وحد فلك أن بشله قرم الا يتوجه الشائل: توابرت الكتب بدا العدات حالها المعارل بي توروه منابطة وحد فلك أن بشله قرم الا يتوجه المشائل المحلمون من فام المشهم حكمًا الى أن يديل الروائد في طرف المؤلم والمؤلم المؤلمين وقت تحو نقل أضاف المؤلمات وأعداد الصفوات ومضافرا فركاة والدياب والمأتب دلك؟ وهذا لأن الانسال المحقى الله المنابطة المعارف الله عليه والمنه الأن الانسال المؤلم المؤلم الله المؤلم المؤلم المؤلم الله على المؤلم والمؤلم المؤلم المؤل

الطر: أصول السرحيني (25271-283).

بدخلان؛ لأن العابة لا تدخل نحت المغيا كالليل في الصوم.

قلنا: نعم، لكن المرافق والكعبان غاية إسقاط، فلا يدخلان في الإسفاط؛ لأن قوله: ﴿ وَأَلِيهِ كُمْ ﴾ يتناول كل الأيدي إلى السناكب، قلما قال: إلى العرافق خرج من أن يكون المعرفق داخلاً تحت المعقوط؛ لأن دلهد لا يدخل في المحدود، قبقي المنسل ثابناً في البه مع العرافق. وفي باب الصوم فيست المغاية فاية (مقاط، وإنما هي عاية المتاد الحكم إليها! لأن الصوم بطلق على الإسماك ساعة، فهي غاية إثبات، لا غاية إسقاط.

واعلم أن الغايات أربع:

أ - غاية مكان.

2- وغاية زمان.

3- وغاية عند.

4- رغابة فعل.

لمفاية المكان: من هذا الحائط إلى هذا الحائط.

وخاية الزمان: ﴿ ثُمَّرُ أَيْدُوا ٱلصِّبَّاءُ إِلَى ٱلَّهَلِيَّ ﴾ (٥)، وكلاهما لا بدحلان في السخيا.

وغاية للمدد: له غُلُيُّ من درهم إلى عشرة، وأنت طالق من واحدة إلى ثلاث، وهي لا تدخل عند أبي صيغة وزفر، وعندهما تدخل.

وعاية الفعل: كالملت السيمكة حتى راآسيّها، إن نصبتُ السين دخلت. وتكون حتى يمعني الوار، وإن خفضتها لم تدخل، وتكون حتى يمعني إلى.

 أوإنها قال: يدخلان في العسل، ولم يقل: بفرض غسلهما؛ الأنهما إنما يدخلان عملاً لا اعتقاداً، حتى لا يكفر حاجد فرصية فسلهما.

قولمه: (وَالْمُنْفُرُوضُ فِي مُسْتِحِ الرَّأْسِ مِقْدَارُ النَّاصِيةِ) وهو ربع الراس. والناصية هي الشعر الدائل إلى ناحية الجبهة، والراس أربع قطع: الناصية، والقذال، والعودان.

فقوله: «مقابلو الناصية»: إشارة إلى أنه يجوز أن يسمح أيّ الحوالب شيئاً من الرأس يعقدوها.

ويسا قال: ووقمفروض»: ولم يقل: هوالفرض»؛ لأن للمراد كونه مقداراً لا مقطوعاً به؛ لأن للفرض هو الفطع، سنى أنه لا يكمر جاحد هذا المقدار.

الورة اللقرة: 187.

والمقامرة يعقدار الماصية. هو اختيار الشيخ <sup>الن</sup>ا وفي رواية: متمار ثلاثه أنساع. وقو أدخل انحدث وأسه في الإناء يربد مساحه أخراً، عني منساح، ولا يعلب المهاء عبد في نوسف.

وقال محمد: يصير الهذاء مستعملاً، ولا يجربه عن فيسلح، وكما الحف على هما الاجتلاف.

قوله: وَلَمَا زُونَ الْمُغَيِّرَةُ لَنَّ شَغْيَةَ الذَّ اللَّبِيُّ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ التِي سُبَاطَةً قُوْمٍ إِنِّي الحرومُ \* فِي هُذَا خَلِمِينَ مِنْتَ مُوانِدُ

 (4) وقصه المنسف في قد العباب عقظ وإنشامي صاحب الس. وهو أحد لم عبد أن أنبط الوطاني الذكن وأم احدين لطف المدوري.

(2) روزه العمرة أن شعبة أن التي سبل المدخلية واستم أني ساحلة قوم، ديل قائداً وأوها، والمحاطي المعالم واستم طبي خاصية واحقية أنبت، فإذا حديث دركت من حديثون رواهما المساوعي شبها معلهما المحتف حديث واحدة فيجديث المستح على الماضية والحديث أخرجه سلم (باب المسيح على الحقين) على خررة أن المعيرة من أنها المفرد أن شعبة أن التي مثلي على أن عليه وستم أن وصله إدا ح باصيته. وعلى فعدات، وظل الحميل المهين.

ورواه الطبري في ومتحمه بهذا الإساد، وقد بدكر به العمادة ووهم بي الخوري في وكتاب المتغيني فترا هذا منابي وسفيه عيه المتغيني فترا على المراد به دساني وسفيه عيه المتغيني فترا من المراد به دساني وسفيه عيه المتحب والتقيم في ورزى أو داوه في وسندي (بات فينج على العمادة) من حدث بي منش على أنهي قال: رأيت رسول الله البيل الها عليه وسفيه بوصاً، ومبيد عدماً قطريف فردان أم ان خت العمادة المنابعة المسادية في ورزاه الخاكم في والمستدراة والسحاء المهيء والراد وهذا الخداء، ويلد المهادة على شاط الكتاب، فإذا فيه بنطة عربان وهي أنه وسح بعور رأسه. وتم يتعلى المادة التهيء

وحملت السفاحة والقول عالمة أرواء من هاجه في يومسين حافية بدحاق من مامور احداد الد. هود خدلها عمله عن عاصم عن أي والل عن منظره من تمم أن رسول لقد قبلي الد علله وسلم أي سفافه فوم عنال تأثيلًا قال تتمية قال عاصم بوطف وهيا الأعسلي رويه عن أي والل من خدمة وما جمعه، فسألك عند منافوراً، وحداية عاص من والل من تحديث الدين.

وحديث حديد مثل أخرابه المحري، ومدك عن الأمدى عن في واتر عن حديثه أن التي صلى الله علمه وصلم أتي مباعد موفي عين فائماً، أم دما بناء مبتله عين أم توصل إلا مسلم. ومناح على حديد النبي، ووفع متبحد المعلامة علاء النبي في هذه الحديث وهاياس والهارات أسام التعاد المتعاد على معادمة علا أن حدث عدد الدار مبلك أن عدد التعاد المتعاد التعاد التعاد التعاد التعاد ال

لأحيطها أنه فان لور حديث حديثه بعد أي حافظ للنظ التحريق، وزياده منيف أخوجها، وبدالك أنا مسلماً الفرد فيه بالمسبح على خديل وقد البراج أدان الند نحق في واطام وأري ناط مرجعيهما فقال: فويدكر المعاري به السبح على خفي أحشقان جواز دحول ملك الغير الخراب بغير إذاء؛ لأنه قال: مباطة فوم. والسياطة:

فين: هي الدار الحراب.

وقبل: هي الكُناسة بضم الكاف، وهي القسامة، والمراد هنا: موضع القاتما.

وأما الكتاسة بالكسرة مهي المكنسة.

والثالية: حواز اليول في دار عبره الخراب دون النائط؛ لأن البول تنشعه الأوص. فلا يقى له آثر.

والثالثة: أن أبول ينغض الوضوء.

والرابعة: أن الوصوء بعده مستحب.

والخامسة: تقدير مسح الرأس بالناصية.

والسافسة: ليوت مسع الخفين بالسنة.

وإنّمة أورد الحديث هكذا مطولًا، والحاجة (نما هي إلى مسح الناصية، ليكون أدل على صدق الراوي وإنقائه للحديث.

#### {مطلب في سنن الوضوء}

- قوله: ﴿وَمُنْتُنَّ الطُّهُارَةِ﴾ السنة في اللغة: هن الطريقة سواء كانت مرضية: أو غير بية.

قال عليه الصلاة والسلام: ومَنْ مَنْ سُنَةً خَسَنَةً كَانَ لَهُ ثُوالُهَا وَتُوَاسُا مَنْ غَمِلَ بِهَا إِلَى يَوْمِ الْفَيْهَامَةِ: وَمَنْ سُنُ سُلِنَةً مُنْكِةً كَانَ عَلَيْهِ وِزَرُهَا وَوِزَلَ مَنْ عَسِلَ بِهَا إِلَى يَوْمِ الْفَيَامَةِجُ<sup>09</sup>.

الوهم الناتي: أنه حمل حدث الكتاب مركباً من حديث المدرد، أنه عليه السلام صبح ماصيته وحديد: ومن حديث حذيقة، في المباحلة، وظهران فاقماً وهذا عجب منه الآن المصف حدلهما من رواية للمفيرة، وقد بنه الله حديث: الساطة، والمول فائماً إيضاً، رواه المجروة من تصد، كما أخرجه ضما ابن مرحم، وكان من الراحب أن بذكرهما من رواية اللمياة بطابق عرو المصحب. وهذا الرهم الثاني لم يستد به الشيخ، وذما قاد به غيره، والله أنظي.

المظر: نصب الرابة لأحاديث طداية (1/4-2).

 <sup>(1)</sup> رواه دن ماجه می شمقده (باب من سی سه حسنه از سبته) باهیم: ومن میل سه حسنه فعمل په کان له آجرها، ومثل آجر می ممثل بها لا بعض من آمورهم شبقاً. رس میل منه سبته فصل پها کان علیه وروها ووزر می عمل پها لا بخص من آووارهم شبقاً...

وهي في الشرع! أن عبارة عما وأهب عليه أنبي صلى أنه عليه ومثلم، أو أحد من أسحامه ويؤخر للعبد شي إليائها ويلام على تركياه وهي ساول القولي والفعلي.

قال الفقية أبو العيث: السنة: ما تكون تاركها فاستاً، وخاجدها مبتدعاً، والنقل: ما لا يكونوغاركه فاسقاً، ولا جاسده مهدعاً.

قوله: ﴿غَسْلُ الْبُعَاتِنِ قُلَانًا﴾ يعني إلى الرسع، وهو منتهى الكف عند السفسل، وبمسلهما قبل الاستحاء وبعده هو الصحيح. وهو سنة تبوب عن العرش، مثمي إنه بو

فالسنة الفؤكلة: وهي ما واظل عبد الرسول صلى الله عبد وسلم، ورغّب يد من غير الإرام. وكذلك ما واطلب عبد الحلفاء الرائدون من ماه المولة حلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح اللهى رواء الموالة في سائرية السُّلمي: وعنكم سلاني وسلة الخفاه طرائدين الهياليين من يعادي، عملوا عبيها بالتواخف، و رواه أحمد في مسلم، وأبو دود، والترمدي، وابن ماحد الي مستهد، وقال الفرمذي: حديث حسن تصحيح، أن الرموا فعلها و مافطوا عليها.

ومن السنة الفؤكدة. استعمال تستوك في بنام الوسوي، والانتسال بوم الحمد، وسنة المجر، وصلاً التراويج عشرين ركعة، والمبلاة بالمساعة، وقبل وجوب.

وحكم السنة المتوكدة: قد لذَّتُ برعَمْها، وقا بالنَّمُ عرفُها، وكان مركبا بكوب سبعة العسم. ومرتكُ الكرافع المسرعية، معنى له عمد برك سنة بوكمة للله ركه عا الربّ التي الحلال مه إلى احرام فالدُّرَةُ عن ركبها مطوع، وتعلّما عن هام الدي، و ركبًا بلا عار من العلالة.

والسنة غير العؤكنات ويقال لها المعدوب والسنحة أيضاً على ما فعاء الرسول صلى الله عليه وسلم ورائب إليه في بعض الأحيات؛ كاستشان فهدت عاد الوجوء، والإسسال عن فلكلام والمعن عد معال الأدان، لاستماعه واحابة المؤذّا مثل ما نقول، والنياني أقي اللعد بالأمن في أعمال الوجوء والنّس والمسابعة بالحماعة إذا الأؤارا في العداء ولا ياء وبلا فردًا بأمماليم أو الكرجاء كوول السامر أي خداشجه من ديّم.

وحَكُمُ السَّمَّةُ غَيْرِ المُؤَكِّدَةِ: أَنَّهُ لَكُانَ تَرَعَيْهِ. وَلاَ بِالنَّمُ مَارِكُهَا. وَتَكَنِّ سَركها لِغَانَ عَلَى هَسَمَّ حَمَّا وَأَمَراً وَفِعِيْهِ.

ولُقِينُمُ لَبِيهِ أَيْضًا تَقِيبُما أَخَرُ فِي فِينِينَ أَمَةً فِينَ. وحَمَّ كُفَايِدًا ا

فسيلة ألفين: معا لنها فعالم من كان وقعه عن الدكامين بعده، كالبلاة السابي، والإعتسال يوم فالممة ويوم البله وقواءه بإلاكان الوارد بعد الصلاة

وسنة الكفاية: در ليسرأ معا من حداعة الركلمين الإداعة، وحكم وقاء عا اسطالية مداعل المشور. ويكل المقل هذه الدرة هو المدين معاصل بالنواص و عداد تاسيلاه الشرورج البانسانية، والإسكاد. بالمستحد مي المشتر الأحمر من وصدان، والأدام في البلد والفرية، إذ لا أعطف النهاؤ به من كل ورحد الولكان مع مثليّة (1) احتسم أهل الدرية أو البلد على تركه فوتلوا علياء الأنه من شعار الإسلام وأعلام الدين

<sup>(1)</sup> السنة: وهي قسمان: مؤكسه غير مزكات

عسل ذراعيه من غير أد بعد غسل كمه أحراء

قوله: وقبلُ وَقَعَائِهِمَا الإِقَاءُ) أي (الحال احتماء ويسن هذا العسل مرتبن قسل الاستنجاء ومده.

قوله: ﴿إِذَا السَّيْغُطُ الْمُتَوَصِّيُّ مِنْ تَوْلِهِمَ هِذَا شَرَطَ وَالِّلَ لَا فَصِدًا حَتَى أَنَّهُ سَنَة للمستبقط، وعيره.

وسعي متبرضتاً؛ لأن الشيء إذا قرب من البنتي، سبي باسم. كما قال عليه الصلاة والسلام: واقدوا موناكم لا إله إلا الفهاء الساهم موتى لقربهم مسهم.

وسواه استيعط من نوم للبل أو البيار.

وقال الإمام أحداد إن استيقظ من وم المبارة المستحدة ولان استيقظ من نوم اللين، فواجب.

قوله: ووَتَسْسَيَّهُ اللَّهُ تَعَانَى فَي الْمَمَاهِ الْوَحِنْوِهِ} الكلام فيها في ثلاثة مواصع:

ۇ- كېغېتى.

2- وصفيد

.3- رويتها.

أما كيفيها: فسنويسم الله العطيم. وتخدل لله على دين الإسلام»، وإن فال: هيسم الله الرحمن للرحيم، أحزاء: لأن الدرار من التسمية عبد: عرد ذكر اسم الله تعالى لا السمية على التعين.

والها صفتها: فذكر الشيخ<sup>(2)</sup> آنها سنة.

واحتار صحب اهذاية: إليا مستحة، وقال: وهو الصحح ال

وأما وقتها: فقبل الاستنجاء ويعدم، هو الصحيح. فإن أراد أن يسمى قبل الاستنجاء منى قبل كشف العورة، فإن كشف قبل اقسمه، منى قشم، ولا يحرك بما قسائدة إلى ذكر الله خال الانكشاف عبر مستحم تعظيماً لاسترائد تعالى.

<sup>(1)</sup> وواه مسلم، وأبو هاوه، والترمدي، والتسملي، والن ماحد في كتبات الحالم بهذا اللهل.

<sup>(2)</sup> وكما: العواد بالبشيخ الإجاء الفعوري.

<sup>(3)</sup> ومص صاحب الهداية. ولقوله عليه الصلاة والسلام: إلا وصوء ثمن أم يسم الله. والعراد به: عني المصيح، والأصح: أسسها مستحاء وإن ساها في ثاكنات سنة؛ والمسل في الإستجاء والعدة هو الصحيح.

التعرة الخذابة المراح بشابة الخبيندي ﴿ 276].

فإد نسي التسبيد في أول الطهارة أبي بها متى ذكرها فيل العراغ حتى لا يحلو الوضوء سيا.

قوله: ﴿وَالسُّواكُ) هو سنة مؤكسة، ووقته: العضمصة

ومي الهداية: الأصبح: أنه مستحم.

ويسماك أعالي الأصداد وأسافلها، ويستدك عريض أسانه، ويبندئ عن الجانب الأمن

وإن أو يحد سؤاكاً استعمل حرفة حشة أو السعة السيانة من نعيمة.

الم السواك عندنا أمن مين الوصوء.

وخدا انشاءهي: من مني الصلاف

وقائدت: 101 تونية للطهر بسواك، ولفي على وصوته إلى العصر أو للمعرب كان السواك الأول منة للكل عدد، وعده يدير أن يستاك فكل صلاة، وأحارة نسى السواك التطهر، ثم ذكر عبد ذلك، فإنه يستحب له أن يستاك حتى بدرك فصيلته، وتكون صلاته بسواك إجامةً.

قوله: ووَالْعَظَمُعَيْنَةُ وَالاسْتَشْتَاقُ) هما سنتان مؤكدتان عنصا.

وقال بالك: فرصاف

وكيفيسما: أن يمضمض فاد للالم يأخذ لكن مره ماء حديثةً، ثم يستشفق كذلك. علو متسمين للالم من عرفة واحدة، فين لا يشمر أنها بالسة.

وقال الصيرفي: يعدير التبأ بها اقال: واحتلفوا في الاستنشاق اللائم من عرفة واحدّفاً قبل الا يصير التبأ بالسنة الحلاف المصمصة؛ لأن في الاستنشاق للائم يعود العص الساء المستعمل في الكف، وفي المضمضة لا يعودًا الأله يقدر على المساكة.

والسالمة فيهسه منه إذا كان غير صائبه

والحنلموا في صفة المبالعة:

غال شماع الأثبية؛ هي في المصابقة أنه بدير الدن في فيه من حالب إلى حالب.

وقال الإمام خواهر والاه: هي في المصمحة العرفرة، وهي الاستثناق أن مجمعة لماء نصمه إلى ما استداس أهد، واو شصحفن، والناج الساء، ولم يمجه أحرأه. والأفصل أن يلغيه: لأنه ها، مستعمل.

قوله: (ومُسَلَحُ ٱلاَّأَمُسِي) هو الله مؤكده. ويسلح باطليمنا وصاهرهما. وهو أنه يشجل سابيد في مسلميه، ومنا ثدا الاادني، ومديرهما بي زواء أدمه، وحدير لهاميه على

ظاهر أدبه

ومسح الرقية: قيل. منة، وهو احتبار الطحاوي.

وقين امتتحب، وهو اختيار الصدر الثبهيد، وينسحهما ساء حديد.

واتي المهابة: يستمنحهما يظاهر عُكَفين.

ومسج الحلفوم بدعة

قوله: (وَتُخَلِّقُ اللُّحَيَّةِ وَالأَصَابِعِ) أما تخليل اللَّجة، تمسحت سفتما.

وقال أيو يوسف: منة، وهو اختيار التبخ.

وكيفية تخليلها: من أسعل إلى قول.

اللحية: مكسورة اللام وجعها لحي، وألحى نصم اللام وكسرها.

واللحي يفتح اللام عظم الفك، وهو مبت اللحية، وحمعه لحي ولحي عضم اللاح وكسرها.

وأما تخليل الأصابع: فسنة إحماعاً. وتخليلها من أسمل إلى قوق ساء متعاطر.

ويدهي أن يختل وجليه بخنصر بنده البسرى. وإنما يكون التخليل عبنة بعد وصول الهذاء أما إذا له مصل قماء، فهو واجب.

وكيفية التحليل؛ أن يبدأ بحصر رجله البنتي، ويحتمه بإنهامها، ويبدأ يإنهام رحله البسري، ويحمه بخصرها.

والفرق قمنا بين تخليل اللحية والأصابع؛ أن المقصود بالتخليل استبعاء العرص في علما وذلك ينها بكون في الأصابع.

واما اللحية فتاخل فلشمر ليس بمحل الفرض. بل الفرض إمراز الماء على طاهرها. ولو توصأ في الماء الحاوي، أو في القدير العطيم، وغمس رجليه أحزأه ، وإن لم يحلل الأصابع، كذا في الفتاوي.

قوله: (وَلَكُوْكُوْ الْفُسُلُلِ إِلَى الْتُلَاتُ) الأولى: فرض، والنتان: سننان مؤكمانان على الصحيح. وإن اكتفى مصلة واحدة أنم؛ لأنه نزك العشهورة أثنا، وقبل لا يأتم؛ لأنه قد أتى يما أمر رأية بع.

والسنة: نكواو الفسلات لا العرقات.

<sup>(1)</sup> أي البية المثيورة.

# {مطلب في مستحبات الوضوء}

قولة. وريستيخب للمتوطئ الله يقوي الطبارة، المستخب. ما كان مدعواً الله على طربي الاستحداد، دون الحسر والإيحاب، ولي البانة توات، وليس هي تركه عقال.

والكلاء في البة في أربعة مواهميم:

[ - ای خطفتها.

2- وكيفيتها.

3- ووفيون

4 وعلها

الدا مستبان فدكر الشيع أبيا مستحية، والصحيح أبيا منة مؤخّمه

وأنها كيمينها: فإنه يقول إيهاب النواسة الديلاة نفريةً إلى الله تعلى 18 أو يرتويت. وقع الحدث 2. أو 19 م بد استدامة الصلاة 12 (موبت الصيدة)

وأما وفنهاه فعلد عسن الوجه

وأماعتها بالقبيان

والتلفظ بالمستحب

تم لمبية لهمد هي قرمن للعدادات، قال الله تعالى: ﴿ وَمَا أَمُرُواْ إِلَّا لَيُنَاذِذُواْ أَنَّدُ كَا أَجِيلَ إِنَّ الذِي لا أَنَّ وَالا خلاص هو السه.

عال مقصاص في تصنير هذه الاه (1965): به أمر بإخلاص العادة به وهو ألا لا يتدأك المها غيره: لأن الإسلامي سند الإشراط وليس له تعلق بالله لا في وجودها ولا في فقدها ذلا يصح الإستدارات في إيجاب اللهة، وأنه متى المصد الإبنال للله حصل له الإسلامي في المسادة وطبي الإشراك لها.

قال من العربي في تقسير عدم الآية (7774) وبها مسالتين: مسائلة الأولى: أمر الله خدم بعادته ومي أده الطاعة له يعيمه الغريق وذلك وإخلاص الله تنجرت إفسال عن كن شيء ولا وحيد وذلك من لإحلاص الدي تقام باله

البنيالة الاستان ردا أنت عدا والله والله في الموجيدة الآلة المادلة فالحب الالتا العدا الفعوم الجارة الصلاد، الإلا قبل: فتر موجئ علم طيارة المحالم، وذلك بعوالي الليكم في طوحود؟ الالتان في له المحالة المتاولة المعامرة وإلى العرائل منها فرائة الغين لكن عابل محسوس، فقد معسما عفل المعنى وعارية أمن الله في كالعدة منصب بن راوة الرحم والعدد، حتى مراوات عنى الصعيرة والرائب التي لعائل برامة رجهيد ذاتك في السند وما عرض عامرة وهو البطامة ومعاهل بعه وليس

<sup>()</sup> خورد السلاد 5

والوصوء نفسه بيس بعادة، وإنها هو شرط للمادة. ألا ترى أنه نو كروه مراراً في يجلس واحد كان مكروها لما فيه من الإسراف المذموم في الماء.

ويندا كانت البية فرضاً في أنبسها لأن النزاب لم يعلن مطهراً، فلا يكون مزيلاً للحدث، مهم يكن مطهراً، فلا يكون مزيلاً للحدث، مهم ينى فيه إلا معنى التعبد، ومن شرط العبادة النية، وأما العاء منطلاً، بطبعه فلا يحتاج اللي النية، إلا أنه لا يقع فرمة بدون النية، يكنه يقع معناجاً مصلاً أن وأوعه طهارة باستعمال الناء السطور الا من حالة لمراهة الصلاف حتى أنه لو وقع النزاب على أعضاله من حبر العبد، أو علم إنساناً النيمم لم يكن مفتاحاً للملائة

قوله: (وَيَسْتُوْعُهُ وَأُسَةً بِالْمَسْحِ) الاستِمابِ هو الاستِنصال. يقال: استوعب كذا إذا له بترك منه شئاً، والاستِنعاب ب مؤكدة على الصحيح.

وهورته: أن يضع من كل واحدة من البنين ثلاث أصابع على معده رأسه، ولا تضع الإنهام ولا السبابة، ويحالي بن كبء ربيعها إلى النماء ثم يضع كفيه على الإحر راسه، ويعلما إلى مقدم راسم، ثم يعسم هاهر أديم بإنهامية وناطنهما يستحيم، كذا تي المستصفى، ويعسع رفيته بظاهر البدن.

قوله: (وَلَيْرَقَبُ الْوُطُوءُ) الترتيب هيئا سنة مؤكدة على الصحيح، ويسىء بتركه. والبنالة بقيامن فضيلة، وسواء عندة الرصوء والبيم لي كرن الترقيب فيمنا منة.

قُولُه: وَلَيْبُدُأُ مِنْهُ بَهُمَّا اللَّهُ تَعَالَى بِذَكَّرِهِ} وَهُوَ عَنْدُ غَسَلَ الوجَّهِ.

والبوالاة: بنه عبديا.

وفالم مالك: فرض،

والموالاة؛ هي التتابع وحده أن لا ينجب الساء عن العصو قبل أن يعسل ما معده في زمان معدلي، ولا اعتبار يشدة الحر والرياح، فإن الجفاف يسرع فيهماء لا يقده البرم، فإن الجفاف ينطئ فيم، وينخبر أيضاً استواء حالة المتوصى، فإن الحسوم يسارخ الحفاف الميه لأجل الحمل.

وإندا يكره التفريق في الوضوء إذا كان لغير علن. آمة إذا كان لعذر بآن فرغ هاء الوصوء، أو الخلب الإناء، وقحب لطلب العاء، وما أشمه ذلك، فلا يأس بالتغريق على

ي الوضوء غرض تاجز الا محرد التعد، بقابل أبه لو أكسل الوصوه وأعصاؤه خبري بالداء وعرج مدريح بطل وضوءه، وقد حققا الثول فيها ي كتاب تحايض التلميض،

الصحيح. وهكمًا إذا فرق في العسل والتبسم.

قولد: (وَبَالْمَيْامِنِ) أَي يَعَا بَائِد البِلَّى فِل البِلَّرِي، والرَّحِل البِلْتِي قبل البِلَرِي، وهو فصلة على للمحجر؛ لأن اللي صلى الله عليه وسلم الآولان بلات ألسامين أن يقا المسامين أن كل شيء حتى في للسر نقلية صلى الله عليه وسلم الآولي هذا إشارة إلى أنه كان يسعى أن يقام صلح الأقال المبلئ على البِلْرِي كما في البِلِين والرَّحِلِين، فكما نقول، اللهان والرَّحِلان عليه الأدنان فللسحان اللهان معالم المؤود على أمهل حتى لو أن يكن له إلا يد واحده أو يوحدي يقيم علم ولا يمكن فلسلم المحيم الماء والله يالأدن الرالي، ثم اللهان المعلم واللهان المعلم، واللهان العلم، المعلم المحيم بالأفلى عنها إلا لأدبى.

#### [مطلب في نو قض الوضوء]

اللولة: رؤالْعُقَامِي النّاقِصةِ للْوَاطُومِ؛ لما تراع من ليان ترض الوصوء، ومنته. ومستجاله شرع الان تي بيان ما لتقضه.

والتقمل متى أسبط بني الأحسام. يراد مه إنظان لاليمياه ومتى أسيف في عيرها ياه يه إخراجه عند هو النظلوب مه

والتنوفيين همها كان فاقرأ تنى الصلاة، وانس المصافف، فلما نظل لآلك بالحدث التقطيب صفيه، وحراج عبا كان علم

قوله: وكُلُّ مَا خَرْجَ مِنَ السَّبِكُسِ، ومَنَا الشَّوَحَاتِ.

وهي دأب الشبح رجمه انه أن يسأ بالمنتفق فيدر أم بالمحطف فسر

<sup>(1)</sup> قال عبد السلام: وإن الله تعالى بحث العاس أن كل شيء. فلت. عربت بهذا العظم وروى الألفة العبدة أن كليم من خديث صروق عن حالته قالت الوكان وحول الله بعيد وسلم يحب الله عبد وسلم يحب النامى في كل ديء حي أن أصواء والعام وجاله وسلم يحب النامى أواه المهاري والا المحارى، وسلم، والشائل عاجم، أن والقلم: «أن والا تارك في المحارى، والفائل عاول النام بدي في الله المحارك الله المحارك والفائل عالم المفارك الله المحارك المفارك الله المحارك المح

ومن أماديك فينات ما أخرجه أبو وكار، وإس ماحه عن وهير من معاوية عن الأهميش عن أو. أما لح عن إلى هريزه، قال أذان وسول الله صلى الله علم وسقية إذا الوصائم ماداره لليطامكية الفهى، وأخرجه بن حريمه، ولني حيال في الإمتحارجوناية، قال أبي الإدارة وهو احدر أنان للسعج، ودوم اليهجي، وللطائد ماذا ليسم أو لوضائع لالدور بالإنتكام؟

التعلق ومست المراتبة الأحاوس احتابية (4/14).

كتاب الطهارة كتاب الطهارة

والحارج من السبيلي متعق فيه على أنه ينقض الوضوء، فقدمه لدلك, ثم عقبه بالمختلف قبه, وحوّ حروج اللم، والفيح، والفيء، وغير ذلك.

واعلم أن كلمة يكل و وصعت لعموم الأفراء، فتناول المعناد، وغير المعناد كدم الاستحاصة، والعدي، والودي، والدرد، واخصا، وعبر ذلك.

ومفهوم كلام التبيع: أن كل ما عرج ينقص الوصوء، فهل هو كفلك؟

قلنا: نعم، إلا الربح الحارج من الدكو وفرح المرآة، فإنهما لا تغض على الصحيح، [لا أن تكون المرآة معضاة، وهي التي مسلك موقا وغائطها واحد، فيخرج منها ربح متناه فإنه يستحب لها الوضوء، ولا يجب؛ لأنها تحتمل أنها حرجت من الدر، فتنقض، وتحمل أنها خرجت من العرج، قالا تغض، والأصل تبغن الطهاوة، والتغض مشكوك فيه، فالا يتنقض وصوؤها بالشك <sup>(1)</sup>، فكن يستحب لها الوصوء لإرالة الشك، وأما الدوده الخارجة من الذكر والفرج، فناقصة بالإجماع.

اللولة: ﴿وَاللَّهُمْ وَالْقَيْحُ إِنَّا خَرْجًا مِنَ الَّيْدَنِ}، وكدلك الصديد، وهو ماء الخارج السختلط بالدم قبل أن تعلظ في السدة، لسكون لمه صعرة

وفيد بالبدن؛ لأن الخرج من السيلين، لا بشترط ب النجاوز..

وقال زير: الدم والثبع ينقصان الوصوء، وإن لم يتحاوزا

وقال الشافعي رضي الله عنه؛ لا يتقضانه أوإن تجاورا.

وقيق بقوله: ﴿عَرِحَامُ احْتَرَازُا عَمَا ﴿نَا حَرَجًا بِالسَّفَاطِقَةِ، فَإِنْهُ لَا يَفْضَ الوضوء، وهو الختيار صاحب الهداية، والختيار المسرخسي النقص.

وقيد بسيرالدم والقيح واحتراواً من العرق المديني<sup>(2)</sup> إذا حرج من المدن، فإنه لا ينقض: لأنه حيط لا ماتم. وأما لذي بسيل منه إن كان صافياً لا ينقض.

قال في الينابيع؛ الماء الصافي إذا خرج من النفطة لا ينفض، وإن أدحل أصبعه في

<sup>(</sup>ا) لأذ اليقين لا برول بالشان.

ويتفرع عليهة فودعد كتبرة منها: أن الأصل يفاء ما كالقيطي ما كال.

وبياه. من تبض الطيارة وشك في الحدث فهو منظهر، ومن نيص الحدث وشان لني الطيارة فيمو عمدت.

الفظر: العراقد البهية مي الفواعد والعراقد العميمية وهي (15).

 <sup>(2)</sup> العرف السنيني: مسية في السدية الشرطة فكترته بها. ومن نترة قطير في سطح الحلد تمحر عن عرف يخرج كالدوءة شيئاً مشيئاً. ومب معول عليفة فاله السيد.

انظر: حاشيا الطحطاوي على مراتي العلاج شرح بور الإبضاح (ص 93).

أنقه، قدميت أصبعه إن نزل الدم من قصبة الأنف نقضء وإن كان لم ينسؤل منها لم ينقض.

ولو عش شيعاً، فوجد فيه اثر اللم، أو استانًا، فوجد في السواك اثر اللم، لا ينقض ما ثم ينحقن السيلان.

ولو تخلل بعود، فخرج اللم على العود، لا يَفْضَ إلا أَكُنَّ يَسَيْلُ يَعَدَّ طُلُّكُ، بَحَيْتُ يَغْلُبُ عَلَى الرَيْقِ.

ولو استنثر، فسقط من أنقه كتلة دم لا ينقض، وإن قطرت قطرة هم انتقض وصورة.

قوله: وَلَنَجَاوَزُ إِلَى فَوَضِعِي حَدَ التَجَاوِزُ: أَنْ يَنْحَدُرُ عَنْ وَأَسَ الجَرْحِ. وَأَمَا إِنَّا عَلَاهُ وَلَهِ يَنْحَدُرُ لَا يَنْفَضِ.

وهن همله رصه الله: [13 النفخ على رأس الجرح، وصار أكثر من رأس الجرح نفض, والمصحيح الأول.

ولو ألقى عليه تراباً أو رمادةً، فتشرب منه، تم حرج، فجعل عليه تراباً، ولولاً، لتجاوز نفض.

وكدا لو كان كلما عرج مسجه أو أحذه بقطنة مراراً، وكان بحيث لو تركه فسال نقض.

ولو سال الدم إلى مَا لآنُ من الأنف، والأنف مسدودة نفض.

ولو ربط الجرح قابتلُ الرباط إن نفذ البلل إلى الخارج نفض، والا فلا؟ وإن كان الرباط ذا طافين، فنفذ البعض إلى البعض مفض، وإلا فلا؟ فإن حرج من أذنيه لميح أو صديد إن الوجع عدد حروجه نقض، وإلا فلا} وإن حرج من بين أسنام دم، واعتلط يالريق إن كانت العلية تقدم أو كانا سواء نقض، وإن كان الربق خاليًا لا يتقض، وعلى حقة إذا ابتلع الصائم الربق، وفيه الدم إن كان الدم غالبًا أو كانا سواء أفطر الصائم، وإلا فلا.

ولو مص الفراد عضو إنسال فاحتلاً إن كان صغيراً لا ينفض، وإن كان كبيراً بقض، وإن سقط من جرحه دودة لا يقض، يوهي طاهرة. وإن سقطت من السبيلين فهي نجسة، وتنفض الوصوص وإذا حرج الدم من الجرح، ولم يتجاوز لا ينقض، وهل هو طاهر أو نجس؟

قال في الفناية: ما لا يكون حدثاً لا يكون تجيباً، يروى ذلك عن أبي يوسف، وهو الهمجيح. وعند عجمد: تجس. والفنوى على قول أبي يوسف فيما لينا أصاب المامانات كالواب والأبدان والحمير. وعلى قول عمد قيمة إذا أصاب العائمات كالعاء وغيره، وكنا القيء إذا كان أقل من ملاً اللم على هذا الخلاف.

قوله: ﴿وَلَمْعَقُهُ خَكُمُ التَّطَهِيرِ﴾، يعني يجب تطهيره في الحدث أو الجابة حتى لو ساق الدم من الى مَا لأنَّ من الأنف نقص الوصوء بخلاف ما إذا نزل البول إلى قصية الذكر؛ لأنه لا يلحقه حكم التطهير.

واحترز بقوله: وحكم التطهيري عن فاحل العينين، وباطن الحرح، وقصة الأنف. وإنها لم يقل ويلحف التطهيريه؛ لأنه أو قال ذلك: دخل تحته باطن العين وباطن الحرح؛ لأنه لا يستحيل تطهيره؛ لأن حقيقة التطهير فيه ممكنة، وأنا حكمه فقد رفعه الشارع للضرورة.

قوله: ﴿وَاللَّهُمُ عُلِمُا اللَّهُمُ ، وهو ما لا يمكن ضبطه (لا يتكلف، هو الصحيح. وليل: ما منم الكلام.

وقال الشافعي: لا ينقض، وأو ملأ انفم.

وقال زفر: ينفض قليله وكتبره.

والقيء حسنة أنواع:

[ – ماء.

2- وطعام.

-ۋ- ودم.

د - وحا

4- وبرة.

5- وبلغم.

ففي التلاثة الأوَّل: ينقض إذا ملاً للهم، ولا ينفص أذا كان أقل من ذلك.

وأما البَلغم؛ فغير نافض عندهما، وإنَّ مالاً للنم، وعند أبي يوسف: ينقض إذا مالاً

والحلاف في الصاعد من الجوف. أما التنازل من الرئس مغير نافض لجماعاً؛ لأنه مخاط.

وأما الدم (ذا كان غليطاً حاملاً عبر سائل، لا ينفص (ذا كان أقل من ملء اللهم، فإن كان ذائباً نفض قليله وكليره عناجها.

وقال محمد: لا ينقض حتى يملأ الدم اعتباراً بسائر أنواع القيء، وصحع مي الوجيز فول محمد.

ودخلاف في ظهرتفي من الخوف. وأما النازل من الرئس تناقص تقيله وكتبره بالاتفاق. ولو اشراب ماء فقايه صافياً نقص وصواءه، كما في الفناوىء أوان قاء متفرقاً يجبت بوا جمع أملاً الفياء فالمعتبرة مجاه المجلس عبد أي يواسف، وعبد المبيد: النجاد السيب، وهو العتبال

والمسير الدوه السبب: إذا قاء ثابةً قبل سكون النفس من القيان، فهو منجد، وإن قاء ثابةً بعد سكون النفس، فهو العلام.

وفي الفتاوى الصغرى: مسألة على شكس هذا: فمحمد أصبر المحلم، وأبيا يواسف التحاد السبب، وهي إذا تراح حاساً من أصبح النائم، ثم أعاده، فأنو يواسف عشر أبي على الصحان النوامة الأولى، حتى إمه فو المنقط بعد دلك. ثم نام في مواسف، أعاده في أصبعه لم مراً من الضمال عبد لمن يواسف، وعبد محمد بعنم الهيس، حتى أنه لا يصلمي ما دام في عليم.

قال في الواقعات رجل أوع خاصاً من اصع بادر، ثم أهده، في ذاك النوم ببراً [وداعاً، وإن استيقط قبل أن بعده، ثم بام في موضعه، فأعده في النوم، الثانية لا ميراً عبد أن موضعه؛ لأنه لما أن الله وجب أن عبد بالرد وهو أنه بعدا لم يؤه حتى بام لم يبرأ بالرد رئيد. وهو منذ بحلاف الأولى؛ لأنه هناك وحب الرد إلى النائم، وقد و حد، وهنا بنا سيقط وجب رده إلى مسيقظ، فلا يرأ أناره إلى باثم، ومنذ عبد يبرأ؛ لأنه ما ذام في عبد عاد لك لا عبداً تأثير وقو يقطعه فإن قام عن محلب ذاك، وثم يزده إليه، ثم نام لي موضع أخر، فرده وهو نائم لم يرأ من انصمان إضاعاً لاحلاف تأخلس والسب

الله في الله و النَّوْعُ الْمُعَلِّمِعِينُمُ الله ي تقدم هو الدافعين الحقيقي. و 100 الدفاض الحكمي، و هال الله و خذاتُ أم 92

الصعيح: أنه ليس بحدث؛ لأنه لو كان حدثاً التولى و موده لي الصلاة وغيرها. ولك تقول: احدث ما لا يجو عنه الناتير.

وقولة: ووالنوم مضطحعاً.ي. عند إد كان حذرج السلان، وإما إنه كان سها كالمراض إدا مان مصطحعاً. تعبد اعتلاف:

والصحيح: أنه ينقص أيصاً، ونه بأعذر

وقال هضهم: لا يغتس.

قولها ، أَرَا فَنَكُمُا أَمُ أَلَى عَلَى إحدى وركبه، فيها كالمصطحع.

فوائد: والو فسنسطأ إلى غنيهم قوا اوبل عنه لسقط: الاستبار: هو الاعتماد على الشيء، ولو وصبع راسد على ركنيه، ومام لد ينقص وصوءه (13 كان عنما مقمده على الأرض، وإلى كان محماً ورامه على ركبه لا يقص أيصاً.

قوله: رَوْالْغَلْيَةُ عَلَى الْغَقُلِ بَالإِضْمَاءَ وَالْجَنُّونَ﴾ الإغساء: أفه تعتري العقل، وتعسد.

واجنون: آمة تعتري العقول وتسلمه ويقال الإعلى أمة تصفف انقوى، ولا تربل الحجاء وهو العقق. والحنون: أمه تربل الحجاء ولا تربل انفوى، وهذا حفال في المسلاة وعيرها قل ذلك أو نشر.

وكله اللمكار معص الوضوء أعضاً في الأحوال كنها في الصلاه وغيرها. والممكرات: هو الدي تحل متبعه ولا يعرف المرأة من الرحل.

و تولم: پرواجنوان، الرحم. ولا رجو الحديث المطلب على الإعمار: ﴿ \* عكت مَا وَيُعِمِّ الْأَعْمَارِ: ﴿ \* عكت مَا و ويحوز حصت على المجاورة.

قوله، ووَالْقُلْمُمُهُمُّ فِي كُلِّ صَلاقًا فَاتَ وَكُوحٍ وَلَمْحُومِ سَوَّاءَ بَعْتَ أَسَانُهُ أَو الم أمد، وسواء فيقه عامدًا أو ساهيً متوسنةً أو مقيمياً، ولا ينظل مُلسرة العسل.

والقبقية، ما تكود مسموعاً له وحاره.

والصحلاء ما يكون مسموعاً له دون حارم وهو بدسة الفيلاق ولا يتقبل الوضوء.

والمسمود ما لا يكون مسموطأ تعا وهو لا يقتسعنا حيرماً.

وقهقية فلناتم في الصلاة لا القاش الوجبوع، وتقليك الديلاق، وأنه السي كدنه في الصلاة بقيقه التقص وضوؤه.

وفهفهه الصبي لا تنقص الوهنوه رصاعك وانصد صلاته كذاهر المستصعي.

والماني في الحدث إلا حام متوصفاً، وفهف أن الطريق هساء فسلام، ولا نقص. والسواود

وإنه اعتبال احتب، وصنور، وفيقه لا ينظل العبل، وينما تنظل طماره أعتماد فوصور. حتى أنه لا يحور له أن أصلح من عبر لجملة وصور.

وقو ه: ودال ركوع وسنعوده، يحترز له مر حلاه الخنازه وسنحده التلاوق، الله إذا قهقه الهما الا يقفص وصوؤه، ولنظل صلاله واستحدثه الأنا النبلاة الحدارة اليست مصلاة لطلقة، حتى لواحث، لا تصلى، فصلى صلاة الخدارة لا يحبث.

# **(مطلب فِي فرائض الفسل)**

قوله: ﴿وَلَوْمَنُ الْقَسْلُو الْمَعْلَمُصَةُ وَالْاسْتَشْدَاقُ) هَانِي العَسْلُ !! مِن الحَالِمَةُ، والحَيْضِ، والتَعَامِ: وعند الشافعي رضي الله عنه سَنانَ.

قوله: ﴿وَعَسُلُ مَاثُو الَّهَالَانَ فَسَائِرِ البَّانِي، وَمَهَ انْسَوْرِ الذِّي بَقِّبَهُ الشَّارِعِيدُ

ولو النفسس الجنبُ في البحر، أو العدير العطيم، أو البناء الجاري الخداب واحدة، ووصل البناء إلى جمع عدله، وضطمص واستنشق أجراه. وكناه إذا أسابه المطر، ووصل البناء إلى حبح بدله.

ونو اغتسل الافلف، ولم يصل فماء يلي ما نحت العلمة أحراءا لأن بما حلقه.

وقو اعتبالت المرأة وفعات اطعاره، عجيز، قد يبس واحف، والم يصل العاء إلى ما تحته، واجب عليها التمال الداء إلى ما تحته؛ وأما إذا كنان تحت أطفاؤها واسح، فإله يجريها من غير برائه.

ولو كان على بدته قشر مبدئ أو حز منصوغ منبد وحب يُرثنه. وكنا الخضاب السحيدة والحياد.

واعل أن لعمل على أحد عشر وحياً.

أرحة فريشة:

 [- وهو المسل من الإيلاج في قبل أو دير، إذا عابت الحشفة على الفاعل والمفعول به "سيرل أو لم نسول.

2- والتامي: العسل من الإنا رائل عن شهوة بأي وسمه كان من إليان أبهيمة أو معايفه الذكر عامد أو بالاحتلام أو عالقيلة أو باللبس الشهوة. والرحق واسرأة في ذلك سواء.

3- واخالت: انغسل من الحيص.

4- والرامع: الغيبل من المماس.

ولربعة تته منه:

1- عسل الحملة.

<sup>(1)</sup> غسل استهار: الرائة الوسنغ ومحود عد داخران العاد عليه، والحدق بالعدم بسم من الاعتسال؛ وهو عدم عسل الحسد، واسم لعدد اطلي أبضال بدائرة أن والبسل الحكسر: ما يعسل بدائرائي من جعليل ومحود، كطب طرائر، والعملة بالهاء عناه، والمقتسل موضع الإعسال، والعمرات، عن: 189-199.

- 2- وفسل العيدين.
- وغـــل الإحرام مواء كان إحرام حجة أو عمرة.
  - 4- وعمل يوم عرفة طوقوف.

وغسلان واجباناه

ا عسل المولي.

وغسل المجامة إذا كانت أكثر من نسر الدرهم في المعلطة، وربع النواب في المعلمة.

وهمل مستحب، وهو كير من دلث: غسل الكافر والكافرة (تا أسلما، وأعسى والصية إذا أدركا بالسن، وكنا الفوق إذا أدال.

### {مطلب ية سنن الغسل}

قوله: (وَمَنْلُهُ الْفَسُلُو اللَّهُ بِيُقَا الْمُغْسِلُ فَيُغْسِلُ يُدَيِّهِ وَقُواجِهِ، مَدَّهُ مَعْسَلاً؛ وأنه قرب من الاغتسال: كما فلنا: إذا استِقط السَّوصَلُيّ من نوف.

والسنة أن يبدأ بالبية يشلبه، ويقول بلسانه: يؤنويت الفسل لرفع الحمالةي، ثم بعسمي الله تعلى عند غسل البدين، ثم يستسجى، ثم يعتسل ما أصابه من النحاسة.

ويستحب الابينا بثقه الأيس.

قوله: (وَيُوبِلُ لَجَامَةُ إِنَّ كَانْتُ عَنِّي بدنه)، وفي مص السبح: ﴿ وَوَبِيلُ النَجَاسَةِ ﴿ مَمُونُ بِالْأَفُ وَاللَّامِ اللَّهِ اللَّهِ النَّالِينَ السَّمِينَ ﴿ مَمُونًا بِالْأَلْفُ وَاللَّامِ اللَّهِ السَّمِينَ ﴿ مَمُونًا بِاللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ السَّمِينَ ﴿ مَمُونًا لِمُعْلِمُهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ السَّمِينَ ﴿ مَمُونًا لِمُعْلِمُهُ إِنَّاللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ الللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ الللَّهِ الللَّهُ اللَّهِ الللَّهُ اللَّهِ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهِ الللَّهِ اللللَّهِ الللَّهِ الللَّهُ اللَّهِ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهِ اللللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ الللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ الللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّاللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّلَّ اللَّهُ الللَّهُ اللَّالَّا اللَّهُ الللّهُ الللللّهُ اللّهُ ا

وزئما قال: وإن كانت على بدنهم، ولم يقل: وإنا كانتهم، لأن وإنام تدخل على خطر موجود، ووإدام تدعن على أمر كاش أو منتظر لا محالة، والتحاسة قد توجد، وقد لا توجد.

قونه: ﴿قُمْ يَتَوْهَا ۗ وَالْمِودَةَ لِلصَّلَاةِ إِلاَّ رِجَلَكُهُ)، لِلهَ اشاره إلى أنه يسلح رأسه، وهو طاهر الرواية أكّ

وروى احسن عن أبي حنيفة أنه لا يستحه الأنه لا فاتلة فيه؛ لأن الإسانة تعدم

 <sup>(4)</sup> مسائل الأحول، وهي طاهر المروية وطاهر المناهب، وهي التي التمطت عليها مؤلفات محمد من الحسن من خاصين. والسيرين، وفر بادات، والمبسوط، وهذه المسائل هي التي أمسدها تحمد عن أبي يوسف عن أبي حليمه، أو أسندها عن في حسمة مقط.

ومع مسعن تلك المكسد في مداد.

المطرة برشاد أعار العقائل إنبات الأعلة ومر 1214.

المسم، والصحيح أنه يستحد.

وقول الهالا رحلهم هذا إذا كان في مستبقع العابد أما إذا كان على لوح أو قنقاب أو حجر لا يؤخر غسلهما.

لَّولُهُ: رَكُمُ يُفِيضُ الْهَاءُ عَلَى رَأْسِهِ، وَسَانِرِ حَسَدِهِ ثَلَاتًا) الأولى درص، والثنان سنتان على الصحيح. وبجب آن يوصل لهماء إلى يصبع شعره، ويشره، ومعاطف بدنه، فإن بقي منه شيء لم يصنه العاء، فهو على حبابته، حتى يعسل ذلك الموصيع، فإن كان في أصبعه حاتم صيق مركه، حتى يصل العاء الى ما تحت، ويحلل أصابعه إنا كان العاء فد وصل إلى ما يسهما، وأما إذا لم يصل: فالتحليل فرض.

قوله: رَفُعُ فِتَنْخَى عَنْ ذَلِكَ الْمُكَانِ، فَيَعْسِلُ رِجَلْبُهِمَ، هذا إذا كان في مستقع الساء. أما إذا كان على حجر أو غيره، وقد غسلهماً عقب مسح رأسه، فلا ملزمه (عادة هسلهما، ولو تقاطر الماء في وقت الفسل في الإماء إن كان قليلاً لا يعسد العاء؛ وإن كان كبرأ أنسلهما.

وحد الفلل: ما لا ينعرج ماء الإماء عنه وقوعه، ولا يستبين.

وعند عمله إن كان مثل رؤوس الإبرا فهو قليل: وإلا فهو كثير كذا في العوائد.

قوله: ﴿وَالِيِّسَ عَلَى الْمَرَّاةِ أَنْ تَتُقُصَ طَفَةِرَهَا فِي الْغَسَلِ إِذًا لِلْغَ الْمَاءَ أَصُولَ الشَّقري

وقال الإمام أحمد: يجب على الحائض القض، ولا يجب عبيها في الحنابة.

وني تخصيص فمرأة إشارة إلى أنه يجب على الرحل النقض لعدم الصرورة في حقه.

ولو الرقت المراة وأمنها بالطب يحيث لا يصل الماء لأي أصول الشعر وجب عليها إزافته البصل الماء إلى أصوله. فإن احتاجت المرأة الى شراء الماء للاغتصال من الحسابة، إن كانت عبية تقمم عميها، وإن كانت فقيرة، معلى الروج.

وقيل: بقال ع: إما أن تدعها تدهب إلى العاه، أو تنفعه أتُ بُليها.

وقال أنو اللبك: يحب على الروج، كما ينعب عليه للشرف. وأما نعن ماء الوضوء. فعلى الزوج إيماعًا؛ وثمن ماء الاعتسال من الحيص إن القطع لألل من هشرة أيام، فعلى الزوج، وإن انقطع لمشرة معلب؛ لأمه يقدر على وطنها دون الاغتسال، فكانب هي الهناجة إنه لأماء الصلاة.

### {مطلب في ما يوجب الغسل}

ولوله: والْمَعَانِي الْمُوجِنَّةُ للْمُسَلِّنِ: السَّرَالُ الْمَنِيُّ هَدِهُ البَّعَانِي مُوجِبَةِ للجنابَةِ لا

للغسل على الصحيح؛ لأنها تنفص، فكيف توجيه؟ وإنما سبب وكحوب العسل الرادة الصلاق، أو الزادة ما لا يجل فعله مع الحباية. وأما هذه التي ذكرها الشيخ تشروط: وليست بأسباب

والمي: خالز أبيض بنگسر مه الدكر عند مروحه، ويحق مه الولد، وواتحته عند خروحه كراتجة الطاع، وعند بيسه كراتجة البيض.

قوله: وعَلَى وَجُهُ الطَّقَيِّ، والشَّيْوَامِ، هذا يَاطَعُونَه لا يَستقيم إلا على قول أمِ يُوسفِ الأنه بشترط توجُوب الفسل دلك. وأما على فوطنا بلا يستقيما لأيهما خَفَلُ سب العسل حروجه عن شهوة؛ ولم يجعلا الدلقُ شرطاً. حتى إنه إدا المصل عن مكانه بشهوته وحرج من عمر دقق وشهوت، وحب الفسل عدما، وحده ينشرط الشهوة أيضاً عند حروجه.

ومعنى قوله: وملى وحه الدنني، أي سيرل متنابعاً، ولو اختله أو نظر إلى ادراة بشهوة، داهصل الدي منه بشهوة، فأما فارس الطير الله على ذكره، حتى الكسرت شهوئه، ثم تركه، فيبال نبير شهوة، واسب النسل عنديا، وصده لا يسب. وكذا إذا النسل الخامع قبل أن يول أو يام، ثم حرح باني الدي بعد الفيل وحب عليه إعادة العسل عندها، وعنده لا نحب؛ وإذا عرام بعد اليول والوم لا بعد إضاعاً.

ولو استيقظ فوجد على فحده أو ذكره بلكًا، ولم يذكر الاحتلام، فإن كان ذكره متشرأ قبل النوم. فلا عسل عليه إلا أن يتيفى أنه مني، وإن كان ساكناً قبل النوم، نعليه الفسل.

وهي الحجندي: إن كان مياً وحب العسل بالإنفاق، وإن كان مديًّا وحب العسل عمدهما مواه تدكر الاجتلام أو لار

وقال أنو يوسف الايجب إلا إذا تيقي الاحتلام.

قُولُه: ﴿ وَالْقِفَاءُ الْجِنَالَيْنِ مِنْ غَيْرِ إِلْسَوْالِي أَي مِع تُوارِي الحشمة.

والمراد بالتقاتيمان محاذاتهماء وهوا عماره على إبلاج الحشمة كلهان

وفي قوله: «والعام الختابين» نظره فيه أو قال: «وتبيوية الخشمة»، كما قال خفط الدين في الكسير كان أحسن وأعم، لأن الإيلاج في الدير يوحب القسم، وليس هناك حدادان بلتقيان.

ونو كان مفطوع الحشعة يحب العسل بإيلاج مفدارها من السكر.

قوله: (والْمُخْلِضُ، وَالنَّمَاسُ) إلى الخروج سهما؛ لأنهما ما دام بالبين لا يجب

المسل لعدم الفائدة.

وانتقلف المشابخ هل يحب الغسل بالاعطاع، ووجوب الصلاة أو بالاططاع لا عبر؟

فعند الكرحيء وعامة العراقبين: بالإنقطاع، وهو احتيار الشيخ،

وعبد البخاريين؛ بو موت الصلاة، وهو المختار،

وماندته: إذا انقطع بعد طلوع الشبس، وأخرت الخسل إلى وقت الظهر، فعمد أ العرافيين: نائم، وعند البحاريين: لا تأثم

والتناس كالجيض.

وقو أحبث الدران، ثم حاضت، فاعتسلت، فعند أبي يوسف: العسل س الأول. وهو الجداية؛ وحد، عمد: هو سهما جميعاً.

وعائدته: أنها لو خلفت لا تعتبيل من هذه الجنابة، ثم خاصت، فاعتبيلت بعد الطهر حنفت عبد أبي يوسف، وعبد محمد لا تحيث. وزن الفنسلت قبل أن تطهر من الحيض حنف إمهاماً.

{مطلب يمن الفسل لأربعة اشباء}

قوله: ووَمَنَلُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَنَّهِ وَمَلَّهُ الْمُعْمَلُ اللَّجَمْعَةِ وَالْعَينَانِينِ والإخراجِ: سواء كان إحرام حج أو عمرة، وكما يوم عربة للوقوف.

واحتمى أصحابيا: هل عبيل لجمعة للصلاة أو لليوم؟

اذار أبو بوسف: للصلاف

وقال الحسن: تليوم.

وفاتدته: (15 انصل قبل طلوع الفجر، ولم يحدث حتى صفى الحمعة، يكون أتباً بالسنة عبد أمي يوسف. وعمد الحسن لا.

وكذا إذا المتسل عد صلاة الجمعة فاق الغروب يكون اقباً بها عند الحسن حلاقًا لأبي يوسف.

ولو اعتبيال المواة لا تنال فضيلة العمل للجمعة عند أبي يوسعيه؛ لأنه لا جمعة عليها، وعمد الحسن تناقل.

والغسل للعبدين بمنسرلة الغمل للحمعة.

واعلم أنه يقال: غَسَل الحُسعة، وغُسَن الحَدَلة نصم العبر؛ وغُسَل العبت وغَسَل التوليد عنجها. وضابطه: أنك إن الضفيّ إلى المفسول فتحت؛ وإن أصفتًا إلى عبره ضممت. قوله: (وَلَهِنَ فِي الْمَفْكِي وَالْوَدِّي غُمِثُلَ، وَلِينِهَا الْوَقِلُوءُ)

المدي: ماء أبيض رفيق يخرج عند العلاعبة.

والودي. ماء أصفر غليط يحرج بعد النول. وكالاهما بتخفيف الياء.

وقولة: يروفيهما الوصودي. فإن قبل: قد استعبد وحوب الوصوء نقوله: يركل ما خرج من السبيليزي، فلم أعادهما؟

علما: إنها دخلا هناك ضيئة لا قصداً. ومن الأشبار ما يدخل صمناً، ولا يدخل قصداً كميم الشرب، والطريق. وربيا يتوهيم انهما يدخلان صعناً لا قصداً.

فإن قلت: وكيف ينصور الوضوء من الودى، وهو قاي وحب بالبول الساسَّ؟

قلت؛ يتصور فيمن به سلس النول، (13 أودى يتوصفاً، ويكون وصوؤ، من الودة. خاصة. ويتصور أيضاً فيمن بالى، وتوضأ، ثم أودى فإنه ينوعاً من الودي.

# (مطلب في الماء اثلثي يجوز به الوضوء وما لا يجوز به)

قوله: (وَالطُّهَاوَةُ مِنْ الأَخْفَاتُ إِلَى أَخَرِهِ)

طهارة الأحمات هي: الوضوء، والمسل، والألف واللام للعبد أي الأحقات التي مبق ذكرها من النول، والفائط، والحيض، والفقاس، وعيرمنا.

قوله: (مِجَائِزَةٌ بِهَاءِ السُّهَاءِ) ولم بقل واحدة لأن معاه (دا احتماد هذا العباه أو انفرد أحدهما، ولم ينضيق الوقت وإلا فهي واحية.

وقوله: ومن الأحداث يو لبس هو على التحصيص؛ لأنه لما كان دربلة للأحداث كان مزيلاً للالتحام بالطريق الأرلى.

قوله: ﴿وَهُمُ وَالْبَحَارِ﴾ أنها قال: ﴿وَمَاءُ صَحَارُهُۥ وَلَمْ يَقُلُ: ﴿وَالْبَحَارُ ۗ رَفَّا لَقُولُ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ لِيسَ سَاءً، حَنَى حَكَى جَامِرَ عَنِ أَسَ عَمَرَ رَحَى أَفَّا عَلِيمًا أَنَّهُ قَالَ ﴿ لَحَبُ إِنِّي مُقَعِّ.

قُولُهُ: ﴿وَلاَ يُعْوَوْ بِهَا اعْلَصِوْ مِنَ انْتَشْجُرُهُ وَاللَّهِنِ بَالعَصَرَ<sup>[1]</sup> عَلَى أَنْ هِمَاهِ بِمَعْي الدي، وَوَنَّ كَانَ يَصِحُ بِمَعْنَى الْمَمَادُودُ<sup>(2)</sup>؛ لأَنَّ الْمَعْوَلُ هُوَ الْمُوصُولِ. وَإِنَّهَا مِيْد بالاعتصارة لأنه فو سائل بقسه جار الوصوء بعد إلا أن الحلوثي احتار أنه لا يجوزه لأنه

<sup>(1)</sup> وله مشرح معني؛ والأودية، والعيوب والأبار؛ وصوح همدانسياد

<sup>(2)</sup> يعي تعط: وحاي.

<sup>(</sup>دُ) يعير: وساءر

بطلق عليه ماء الشماء

قوله, رؤلاً بمَاء غُلَبَة غَلَيْه غَيْرُهُم اختلفوا فيه حل العلبة بالأحراء أو بالأوصاف؟. ففي الهنابية: بالأحراء، وهو الصحيح.

> وفي الفتاوي الطهيرية عمد: اعتبر اللوث، وأنو يوسف: اعتبر الأجراء. وأنظر الشيعر إلى أن المعنبر بالأوصاف، والأصهر أن المعتبر بالأحزاء.

وهو أن المحافظ إذا كان مانهاً فينا دون النصف حائرة فإن كان النصف أو أكثر لا يجوز،

وعمد اعتبر الأوصاف إن غير الثلالة لا يجور، وإن غير والحماً جاز، وإن غير الدين فكذا لا يجور.

والصحيح: التوفيق بنهما: إن كان ماتعاً حسم جس الداء كما الدماء أن فالغرة الأجزاء كما قال أبو بوسف، وإن كان حسم عبر حس الماء كاللين فالعرة للأوصاف كما قال عمد والشيخ احتار قول عمد حيث قال. فنير أحد أوصافه

قوله: وَفَأَخُرُ جَهُ عَنْ طَلَعَ الْمَاءِ) وطبعه الرفة. والسيلان، وتسكن العطش.

فوله: (كَالأُمْشِرِيةِ) أي السنحمة من التسار كشراب الرحاف.

تم إن الشبح راعي في فانا صبعة الله، والنشرات

<sup>(1)</sup> المُشْتَهُ الفرَّجِ.

المر المتعجم الوسيط (1 (268)).

 <sup>(2)</sup> وهو بكر متبدد على العصيل أو الإصال، ثم ما لكل واحد من غير نعين تقة بأد الساجع برده إليه.

ا معر للعميل: عمر شعي (ص 326)

راأ) أسورة القصص: ﴿٦.

<sup>(4)</sup> سورة العصص (7)

الليل، ﴿ وَيُنْتَنَّعُواْ مِي فَصَاهِمَ ﴾ (1) راجع الى النهار.

قوله: وفرماء الْبَاقلام) العراد المطلوع بحبت إذا برد قحل: وإنا لو بطبخ، قهو من فيهل: يورشجوز الطهارة بماء خالطه شي. طاهرير.

والباقلاء: هو القول إذا شمعت اللام قصرت، وإذا حفقتها مددت.

الواحدة: «دلاء، وباقلاة بالتشديد والتخصف.

قوله: (وأمَّاء الرَّارُدُج) ذكره من تسيم الله في والتسجيع أنه تسم صد، ويجوز الطهارة ساء خالفه شيء طاهر.

وماء الدودج: قد ماء العصم المغوع، فيطرح، والارضيع به.

# (مطلب في الطهارة بماء خالطه شيء)

قوله: وَوَتَخُوزُ الطَّهَارَةُ بِمَاهُ خَالَطُهُ شَيَّءً طَاهِرٌ فَعَيْرُ آخَذَ ارْصَافِهِ، الأرصاف ثلاثة

- i «لطمير.
- 2- رائون.
- 3- والرائحة.

قان غير وصفين، فعلى إختره الشبح لا يحور الباضوء به، ولكن الصحيح: أنه يحوزه كذا في المستصفى؛ فإن تغيرت أوصافه الثلاثة نوفوع أوراق الأشجار فيه لي وقت الحريف يحور الوضوء به عند عامة أصحاب

وقال المهملاني: بحوز شربه؛ لأنه طاهر، ولا يجوز الوصوء به؛ لانه لما صار معموماً كان مقدماً

قولة: وكُمناء النَّمَةُ، هو السيل، وإنما عصم بالدكر؛ لأنه باني بغد،، واشجار، وأوراق. ونو تغير العاء طول الزمان أو بالطحاب كان حكمه حكم العاء المطلق.

قوله: ووَالْمَاء الَّذِي يَخْتَلُطُ بِهِ الْأَشْنَانُ وَالْصَالُونُ وَالْوَعْتُوَانُعُ لَا اسْمِ لَمَاء بِاقَ فيه على الإطلاق. واختلاط اللبلين من هذه الأشياء لا يمكن الاخترار عنه. وكذا إذ اعتلط الواج بالماء حتى اسود، مهو على هذا.

### [مطلب في الماء إذا وقعت فيه نجاسة]

قوله: ﴿وَكُلُّ مَاءَ وَلَفَتَ فِيهِ تُجَاسُةً لَمْ يَجْزِ الْوَصَوَّءِ لهُ} وَكَدَ إذا علب على طله

<sup>. (1)</sup> سورة القصص: 33

ذلك، وأراد به عبر لجاري أو ما هو في معناه كالعدير العظيم.

قوله: وَلَمِيلاً كَانَ الْهَاءُ أَوْ كُلِيراً} أَي طَيْلاً كَالاَبَارِ وَالأَوْمِي أَوْ كَثِيراً كَالغَدِيرَ، ليمحس موضع الوقوع، وإن كان كثيراً.

قوله: وَلِأَنَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمُ أَمْرَ بِحَفَظَ الْمَاءِ مِنَ الشَجَالَة. فَقَالَ: لا يَتَوَفَّ أَخَلُكُمْ فِي الْمَانِمِ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمُ أَمْرَ بِحَفَظ الْمَاءِ مِنَ الشَجَالَة. فَقَالَ: لا يَتَوَفِّنُ أَخَلُكُمْ فِي الْمَانِمِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ عَلَى أَنَّ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَمُ اللهُ اللهُ عَلَمُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُولِ اللهُ ا

قوله: وَوَقَانَ عَنْيَهِ السَّلَامُ: وَإِذَا اسْتَبْقُطَ أَحَمُكُمُ مِنْ فَنَاهِهِ فَلاَ يَعْمِسُنُ يَعَاهُ فِي الإنه خَلَى يَعْسَلُهُ فَلاَنا لَهَا يَعْرِي إِنْنَ بَافَتْ يَعْلُمُونَا؟ بسي في مكان طاهر أو نجس.

<sup>﴿ [ ﴾ [</sup> وقد مهانا فنصط ألمي دفور والى باب البول الي العبار الراكنة) والبي مذيعة على حديث محميد من المحلات عبر أبيد عن أي هريزه، قال: قال وسول الله صلى الله عليه والحقية ولا ينوق أحدكم لي العام الشائم والا يعتمل فيه من بإغابهم، منهيل. وهو في والصحيحين به من حديث أبي الرفيد عن الأهرج على أبي عربية مرفوعة للفظة ولا سولي الجدكم في اساء الدائم الذي لا يجري، ثم يعتسل فيه و، رمي لفظ: وثم يعتمل مديء وتي الدنا الترمدي: وتم يوفعا مدي، وروي مسلم من حديث أبي المستثنية هن أبن هرارة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه واسلم الولا يعتسلن أحركم في العام الشائم للذي لا يحري وهو حد بهم مقال كبد . يعمل با أما هربرة؟ قال: شاولة تناولاً، ويروء، البعية من تحديث أي الزمير عن جالو مرفوعاً: ولا يهومن العدكم في المعام الراك م، النهور. وروى البيهقي من حديث بن عجلان عن أمي الزماد عن الأهراج عن أبي هراوة عن السي صلى الله عمله وسلم المائهي إلى بيال في الداء هراكد، وأن يعسل وما من لحابة، النهي "ووُفَيْمُ ضبحنا علام الدين مقلماً لعبوه في عروه علمًا الحديث للمسلم في طلحه، وآلمه رواء مسلم عن أبي هريرة: وروي بعمد عن جاري ولم يحرح مسلم لطلحة في وكنابه يراز حسبة أحاديث، بيس هذا عنها: فأرق حديث وحاء واهل من أعل بجد ناتر الراس، أحرجه في وكتاب الإيمان، وشاركه بيه البحاريء أم عديت والصلاة إكر الوعرة الرحلج العرجا أي والصلادة أم حديث والعدي أنا طير وبحن حرم والعرجة في والخج والم عودات والرايان مع التي طبحة ومعدوه وحديث لاهرات مع رابور فقا أميلي الله جلته وميم أنعوم على يؤوس التجلج أخرجهما في والقعبائل فالمقلد دهن وقبقة حيور

الطرز تصب الراب لأحاديث الله بة (1/112-113).

<sup>(2)</sup> أخرجه الأفعة السنة في وكتبهاء، فرواء التجاري من طريق مالك عو أبي ارتاد عن الأعرج عن أبي مريزة أن رسول الله صنى الله عليه رسلم قال: وإذا لرضا أحدكم، طبحط في كالإهداماء في

### {مطلب فيه الماء الجاري إذا وقعت فيه نجاسة}

قوله: (وَأَمَّهُ الْمُعَامُ الْمُجَارِي إِنَّا وَلَقَتُ فِيهِ تَجَامَةً جَارًا الْوَطُوءَ بِهِ حَدَ الجَارِي: ما لا يتكور استعماله، وقبل: ما يذهب بنية، ولو حَدَّى الناس صفوقًا على شط لهر. وتوصفوا منه حار، وهو الصحيح. ومن ابي يوسف قال: سالت أما حنيفة وحده الله عن الماه الحاري بخسل فيه رحل من جانة، هل يتونشأ رجل استل منه؟ ذال: تعه.

قوله: (إذا لَهُمْ لِمَا لَهُمُ الْمُرُاءِ كَأَلْهَا لَا تُسْتَقِرُ مَعَ جَرَيَاتِ الْمَمَاعِ الأَثْرِ هو:

اللوث

2- والطعم.

3- والراضية

و هذا إذا كانت التحامة مائعة. أما إذا كانت دانه مبته إن كان الداء بحري عليها أو على أكثرها أو الصفها لا يجوز استعمامه؛ وإنه كانا يحري على أقلها، وأكثره يجري على مكان طاهر، ولدماء قول، فإنه يجوز استعماله إنه أم يوحد للمحامة أثل

وشرح اس أبي عوف: إذا كانت التحاسة مرتبة كدية مينة لم يجر الوضوء مما قرب مساء ويعور مما بعد وهملة إنسا هو قول أبي يوسف حامرة؛ وأدا عدامما فهر يجوز الوضوء من أسفيها أصالاً.

وهي هذه المسألة تفصيل: إن كانت العينة شاعلة للعض النهر حاز الوضوء منا يعد والا يجوز منا قرب.

الطرز مصب الوابة لأحاديث الهيابة و1/2- قابر

أينش، ومن استجمل طيوبو، وإذا استيقط أحكو من ومد لييسل بده قبل أن بدخلها في الإدعة الموادة المستقد من الديسة عدد الله الله المحلوم الموادة المستقد من الديسة عدد الله الله الله المحلوم والمه فالله وإذا استيقط أحدكم من وماه فلا حديث في مهالج عن جديلها في الإداء حتى بحسلهما فلاتك فيه لا يسوي أبي فائد بدون الشهى ورواه أيساً من حديث في مهالج عن أي هريزة مروعاً وإذا فام أحدكم من طلق فلا غسس بده في الإداء حتى بحسلها للات مراضه في هارة فام أحدكم من الله يشاه في وصيفه اللات مراضه مرافعاً، وإذا فام أحدكم من الله ورواه من ماح في وسيفه من حديث أي الربيز عن جام الا يقولي أمن الله يدون أمن الديسة الله بدون أمن الاستيال بده في وصوفه حتى مصلها، وبعد لا يقول أمن أحداثاً المعلمات وعبره من أحداثاً من حيام بي حيال الله المراز في وصيفها فإنه رواه من حيات حقيث ختاه بن حيال الدين الربوعة المنافعة أحدكم من المعلم الله المستقد المنافعة المنافعة منافعة المنافعة ا

ويعرف الفرات وفيعا: الذي يجعل في الهاء صبع، فيها بلغ الصنع من جرية الهاء، فلا تصبع عنه الطهارة، ويصبع منا وراء دلك، وإن كانت شاغلة فكل البير أو الأكثره لم يجر الوضوء منا سفل عنها أصلاً، ويصبع عن أعلاها، وإن شغلت نصف النهر، فالصحبح: أنه يجوز به الطهارة.

قوله: رَوْالْغَلِيمُ الْعَظِيمُ الَّذِي لاَ يَفْخَرُاكُ اخَدُ طُرَائِهُ إِلَى آخِرِمِ

التحريك عبد أي حنيفة: يعتبر بالاعتسال من غير عنف لا بالموضيع؛ لأن الحاجة للى الاغتسال في الغدران أشد من الحاجة إلى التوضيء لأن افوضوء يكون في البيت غاشاً. وعند أن يوسف: يعتبر بالبد: لأن هذا أدى ما يتوصل به إلى معرفة احركة.

وعند محمد: بالنوضي، وصحح في الوحير قول محمد أورجهم: أن الاحتياح في النوضئ أكثر من لاحتياح إلى الاعتسال، فكان الاعتبار به أزلي.

وهذا التقدير في الغدير فول العراقين: بأن يكون نحبت لا يتحرك أحد طرفيه بتحرك الاحر.

وبعصهم: قدره بالسناحة بأن يكون عشرة أذرع طولاً في عشرة أذرع عرصاً بدراع الكرماس توسعة في الأمر على الناس.

قال في الهداية: وعليه الفيوي. وهو احبيار الخاريين.

وفواع الكرباس سبع قبصات، وهو أقصر من دواع الحديد للَّبُطُّة.

قبان كان افغامر مثاناً، قبانه معتبر أن يكون كل حانب طبيعه عشر قراعاً وحنس قواع وحساحيه أن تصرب حوانيه في نفسه يكون دلك مائين واحد وثلاثين وجرء من خيسة وعشرين حرءاً من قواع، وتأخذ ثبت قلك، وعشره فيو السياحة، فئك في هذه المصورة على التقريب: سعة وسيعين، وعشره على التقريب: ثلاثة وعشرين. فذلك مائة وشيء قليل لا يبلغ عشر قواع.

ويان كنان مدوراً اعتبر أن يكون لطرء أحد عشر ذراعاً، وخسر ذراع، ودوره ستة وثلاثين هراعاً، ممساحد: أن يصرب نصف القطر، وهو خسبة وسبق عشر هي نصف الدور: وهو هالية عشر يكون مالة ذراع وأربعة أخباس دواع.

وأما حد العسق: فالأصح أن يكون بحال لا يتحسر الأوص بالاعتراف، وعليه العنوى، وقبل؛ مقدل قراع، ونبل: مقدار شير.

قوله: (جَارُ الْوَطُوءُ مِنْ الْجَاسِ الْأَاخِيَّ بِهِ اِسْتَرَةً إِلَى تَسْجَسَ مُوضِعِ الْوَتَوْعِ سُواءَ كَانَتُ النَّجَاسَةِ مُرثِيَّةً أَرْ عَيْرِ مُرثِيَّةً، ومَوْ احْتِيَارُ الْعَرَاقِينِ، وعَنْدُ الْعُراسَانِينِ، والبلخين: إِنْ كَانَتُ مُرثِيَّةً فَكُمَا قَالَ الْعَرَاقِيونَ، وَإِنْ كَانْتَ قَبْرِ مُرْنِيَّ بِجُوزُ الْنُوخُو مِنْ

موضع الوقوع، وهو الأصح كما في الوجز.

قوله: زلانًا الطَّاهِرَ أَنَّ اللَّجَامَةَ لاَ تَصَلَّ إِلَّهِمَ لاتساعه وباعد العراق.

قوله: ﴿وَمُوَاتُنَّا مَا لَيْسَ لَهُ نَعُسُ سَائِلُهُم أَي دَمَ سَائِلَ وَالدَّلِيلُ عَنِي أَنَّ الدَّمِ يَسْمي تُقْسِلُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

تسيل على حد المنيوف تعومنا . . . . وليس عنى غير الميوف تمين

قوله: رقمي الْعَامِ لأَ يُعَجِّسُهُم تقييده دلماه ليس بشرط، بن يعفره في العدم وغيره: لأن عدم النتجس لمه لعدم الدم لا المعمدل، وكذا إذا مات حارج الدماء تم أنفي فيه لا يجسم أيضاً

قوقه: وكَالِكُنُ وَالقُمُاتِ وَالرَّمَاتِيرِ وَالْفَقَارِبِ التِي كِيْتِرِ العوص، وقبل: الكنات. ولهما ذكر الفعال طفط الواحد، والزناجر معط الحمع؛ لأن الدياب كله حسن واحد، والرناجر أجفال شنى، وسعى دمياً؛ لأنه كلما دب أن أي كلما طرد وحير.

قوله: ﴿وَمُواتُ مَا يَعِيشُ فِي الْمَنَّةِ) إذا مات في الماء لا بفسده. وهو الذي يكون برالمه ومنواه ف سواه كان به دم سائل أو لا في طاهر ظرواية، وعد أبي يوسف: إذا كان له دم سائل أرجب انتخص

وقحترر المولمة: ويعيش قومي عمل بتعيش قرمه والا بدقاس فيم كالم الساء، فإنم يتجلسه

وقيد و اللهام) (ذ أو مات أي غيره أصده عند بعضهم: وزلته أشار الشبخ، وقبل: لا عسده، وهو الأصادر

قومه: وكَانسُتُمْكِ والعَنْكُمُّ عَ وَالنَّسُّوطَانِ) قدم السمال: لأنه تحسع عليه، والباش فيه عملاف الشامعي، فإنه تحدد بعسده إلا السمال.

والسرطان هو العقام، والضعدع +اكسر الدال- وللس يصحولها، والكسر أفصح.

### [مطلب في الناء السنعمل]

قوله: ﴿وَأَمْنَا الْمُنَاءُ الْمُسْتَقَمَّلُ قَالاً يَجُولُ الشَّقْمَالَةُ فِي طَهَارُهِ الأَخْسَاتِ} فيد بالأحدث؛ لأنه يريل الأمجاس، وسواء نوضاً به أو أعسل به من حنابًا، وبه مستصل ومكره شراه.

#### واحتلف في صفته:

فروى الحسن عن أي حبيقة أنه يحس بحاسة عليظة، حتر بو أصاف النوب منه أكثر من قدر طدرهما منع الصلاة. وهذا بعيد حلَّاء لأن النياب لا حكن حفظها من

يسبرهه ولايمكن التحرز عند

وروى أبو يوسف عن أبي حيقة أنه نجس بجاسة عملة كبول ما يؤكل لحسم وبد أخد مشايخ بلغ.

وروى محمد عن أي حيمة أنه طاهر عير مطهّر اللاسنات كالحل واللي. وهذا هو الصحيح، وبه أخد مشابخ العراق، وسواء في ذلك كان المنوصيّ طاهراً أو عمدناً في كون مستمدارً

قوله: ووَالْمُسْتَقَمَّمُلُ كُلُّ مَاءِ أَزِيلَ بِهِ خَذَتُ أَوِ اسْتَقَمِلَ فِي الْهَانِ عَلَى وَجَهِ الْقُوْلِيْقِ حَنَّا قُولِ ابنِ يُوسَفَ وَقِيلِ: هُو قُولِ ابنِ حَبِيّةَ ابْضَا.

وقال محمد. لا يصبر مستعملةً إلا نبية القربة لا غبر.

القولة: وأزيل له حدث): بأن توضأ منبرلاً أن علم إساباً الرضوء أو عسل أعضاءه من واسخ أز تراء ما وهو في هذه كله عمات.

وقوقه: ﴿عَلَى وَحَهُ القُرِيةِ»: بأن يوصاً وهو ظاهر بية الطهارة، ويتفرخ من هذا أوبع مسائل:

] - إذا ترجماً الحالث، وموى القربة، فينار استعماراً إيماعاً.

2- وإذا توصأ لحظاهر، ولم يتوها، لا يعسر مستعملاً إصاعاً.

3 – ورف توصأ الطاهر، وتواها، صار فللشعملة إنداقةً! لأن عبد تميم يوسف يصير مستعملةً فأحد شرطين!

[ما أن يستعمله بنية القربة، أو يرفع به الحنث. .

4- والرابعة، وهي مسئلة الحلاف، وهي ما إذا توضأ المحدث، ولم يبوها: نصد أي يوسف بكون مستعملاً: وعدد عمد إلا بصير مستعملاً، ولو كان حساً، واغسل للمرد صار مستعملاً عمد أي يوسف حلاماً تحمد.

رقوله: ومي المحدير فيد مه الأمه ما كان من عمالة الحمادات كالقدور والقصاع والحجارة لا يكون مسعملاً، وكذا إذا غسل لوناً من الوسخ من غير مجاسة، لا يكون مستعملاً، وأذا عسل بده للطعام أو من الطعام كان مستعملاً؛ لأم تقرب، قال عليه المسلام: «الوسوء قبل الطعام يعني الفقرة وبعدد يفي اللمسه<sup>61</sup> يمني احتوث، وقبل

 <sup>(4)</sup> قال العجوبي في تشتف المناء: والوضوء قبل الطباع بنفي الدفرة وجدة بنفي اللمية ويفسحح النصرية قال الصعابي موصوع النظرة كالمعالية (448/22).

للطفاع: يصير استعمالًا، وانته لا يصير مستعمالًا.

(مطلب في حكم الجلود)

قوله: ﴿وَكُلُّ إِهَابٍ فَهِغَ فَقَدْ طَهُرَى الإهابِ الحلد الذي لم يديغ، فإذا ديغ سي - أديباً. وكل جلد يطهر بالدباغ، فإنه يطهر بالذكاة، وما لا قلا.

وفي الهداية. ما طهر بالدياع، طهر بالذكاة. وكفا خمه في الصحيح، وإن لم يكن مآكولاً.

وفي العناوي: الصحيح أنه لا يظهر الحمه.

وفي النهاية: إما يطهر لحمه (ذا لم يكن مجس السور. ثم على قول صاحب الهداية: إنها يطهر لحمه وجلده بالدكاة إذا وجدت الذكاة المترعبة بأن كان السلكي من ألهل الذكاة بالنسمية. أما إذا كان محرسياً فلا يد في الجلد من الدياع؛ لأن فعله إماتة لا ذكاة. فيشترط أيضةً أن تكون الذكاة في علمها، وهو ما بين اللة واللحبين. وقسيص الحية طاهر كذا في الحلواني وجلدها نحس لا يطهر بالنساغة؛ لأنه لا يحتبلها.

وقوقه: ﴿وَدَيْقِ» فِيهِ إِشَارَهُ لِئِي أَنْهُ يَسْتُوى أَنْ يَكُونَ الْدَائِغُ مَسَلَماً أَوْ كَافراً أَرْ صَبّاً أَوْ يَحْتُونَا أَرْ الرَّاقَا.

وحلد الكلب يطهر بالدياغ عندتان

وقال الشافعي: لا يطهر.

وفي رواية أيضاً عن الحسي بن زياد: والدباغ توعان:

•

قال المنتوى في بيس المقدير شرح الحامع الصدير: والوضوء قبل الطعام، وبعد ينمي العثرى؛ إلى عسل البيد قبله وبعده شكراً النصائ ووفاءً سعرها الطعام السدم به والشكر يرجب السريد. ووهر من سنن السرساين في من طريقتهم المسلوكة المتعارفة بيهم. واطعري من رواية تسهيشل عن المضحاك ومن الرائع تبعد الحلاظ الرين العراقي: تسهيشل ضعيف "عالمة والضحاك لم يسمح من ابن عباس. وقال وقده الولي العراقي: سعده صعيف لكن قد شواهده وهي وإن كانت كالها ضعيفة كما قال الحافظ المذكور، لاكها تكسمه فصل قوة منها عبر القضاهي في مسئد الشهاب عن موسى الريني عن آباله مصلاً: وعده يغي فالمهم، وفي رواية عنه: يديمي الفقر قبل الطعام وبعده يم دالم والرصوء وحده يغي فالمهم، وفي رواية عنه: يديمي الفقر قبل الطعام وبعده يفي والرضوء وحده.

ا- حقيقي، كالشت الله والقرط، وتشور الرمان، وأشاه دلك.

 2- و سكمي. كالشمس واشراب, فإن عاود المداوغ بالحكم الماء فيه روابتان: في روابة: بعود بجساً.

وني رواية الايعود لجساً، قال الخجماني: وهو الأطهر.

قوله: رؤخازت الصَّلَاقُ عَنْهِ وَالْوَصَارَءُ مِنْهُ، وَكِدَ نَجُورُ الصَّلَاءُ فَيْهُ بَانَ يُلْسَد. بإن قبل: ليس هذا موسع تطهير الأعيان المجلسة، للله ذكرة تشبع هنا. فنل: لأحل فوله: يوافوصوء مده.

قوله: ﴿إِلاَّ حِلْمُ الْمُعِلَّسُونِينِ وَالْأَوْمِيُّ فِي هَذَا الاستئناء وَلَالَة عَلَى طَهَارِهِ جَمَّدُ الكلب بالدياع، وقد بيناه، وكما يظهر حادة بالدناغ، فخدا بالدكاذ.

<sup>(1)</sup> المشكر الكشير من كل شيء والشكرة صوات من الشجرة عال من سيدة كلما مكاه على در الميدة كلما مكاه على دويان وأسندة بواد بهاد إليك المشكرة وأسكله بالمستوح والشهائي ولمسيون المشكر شجر طلب الربع، ما ألكلهم أبدائي مده قال اللو المكاسيسين ويشاء في حيال الموارد وتهدم ومسخوا فال المناص صدر شخات المسادد.

العسمين الحلُّ الشكَّ، لِمُعجِدَتْ ويجُمَّه والسن عَبْ النَّوالَّ الداللة والطَّلْم والحَّالِحُ فَسُكُمْنَا، كُلُولَ العراق:

سيزوا سنسي انعمًا فالأهائز طِرْنُكُمْ وانهُرُ مِسيرى، ولا نفرِنْكُو العرابُ. وقد أزود الأرهري هذا السيدة

مِينَهُنَ عِنْلُ طَيْتُنَا لِعَدِينَ رِيعَتِ الإمارَاءِيُّ الطَّتْ مِن شَخَرَ السَّحَالُ؛ وَالْ تَأْبُعُ شَرُّك

كالما حَسَاحَوا خَصا فوارف أو أمّ معلَى، بدي عنه والدي بال الإصنعي: ها ساله، رفسي المستورة على المؤلفة والقرط ما يُطهُولا قال: السنودين: أنّه مرّ ساله في معلَّمة السنيم مدى المشت والقرط ما يُطهُولا قال: البيئة من الله وكرناه، والقرط، وكان أساطهم وقال الأرجري في ساله لهة الفقه الله الله وكان أساطه، وقال الأرجري في شاب لهة يشاف الله السنودية الله السنودية الله السنودية في الأرجرية المؤلفة وكان المرجوعة الله السنودية وقال المرجوعة المؤلفة وكان المرجوعة المؤلفة السنودية وهو شام مرا المؤلفة الله السنودية وهو شام من الأرب أبيا الله والمناسبة في المناسبة في الله المراجعة المؤلفة المراجعة المراجعة المؤلفة المراجعة المراجعة المراجعة المؤلفة المؤلف

اللكيُّ حَوْزُ اللِّي وَقَالُ أَنَّ حَسَمَهُ؛ اللَّكِيُّ شَجَرِ مِثْلُ شَجَرِ الْقَالِمِ الْأَصَارِ فَسَيَ القُمْرُ، وَوَارَأَهُ تَسْمَعُ فَوَقَ لَسَجَمُاهِ، وَلا مُؤَلُّ لَهِ، وَلَهُ رَأَمَّا فَرَادُهُ وَسِعَةً سَعَيْرَهُ، سَمِيهِ لللآكُ حَاسَةٍ أَوْ وَالرَّهُمُ سُوقًا مِثْلُ الشَّكِسِ رُاعِالُهُ السِجِيعَ إِنَّ الْقُوْرَ وَ حَدِيهُ شَعْدٍ.

الطرد أسال العرب أماده وششتاج

وليما قدم ذكر الحنزير على الأدمى؛ لأنه موضع لهاية، وفي موضع الإهانة؛ يقدم المهان، كفوله تعالى: فو فَمُشَتَ صَوْمَةً وَلِينَعَ وَصَلَوْتُ وَمَسْجِدٌ لِهِ <sup>[1]</sup>، فقدم العموامع والبح على المساحد لأحل ذكر الهدم؛ لأنه إهانة، البيع صع بيعة -بكسر الباء- وهي لمنصارى، والصوامع ليصاهين، والصنوات كناس البهود، وكانوا يسمونها بالعرابية صاوات.

والقبل كالحرير عند محمد لا يطهر حقده بالنباع، وعطامه نحسة لا بجور بعها، ولا الانتفاع بها، وعند أي حيقة وأي يوسف لا يأس يبع عظامه، ويطهر حنته بالنباعة كذائل الميميدي.

قوله: وَوَاهُمُونَ الْمُنْيُمُونُ وَعُظْمُهُمُ طَاهِرُاهِانِ الراد ما سوى اختسرين ولم يكى عليه وطوعة، ورحص في شعره للحرارين للصرورة؛ لأن شيره لا يقوم مقامه عمدهم. وعن أبي يوسف أنه كرهه أبضاً لهيم ولا يحوز ببعه في الروايات كنها.

وانریش والصوف والوبر والقرن والحف والغاف والحامر کل هده طاهرهٔ من أسينة سوى الخسرير، وهذا إذا كان فلشعر علوقاً أو عمروراً للهو طاهر؛ وإن كان متنوعاً مهو تحمل.

وعن عسد في مجاملة خمر الأدمي وطمره وعظمه روايتان، فتحامله أحذً المائريدي، ويظهاريه أمدً أبو الفاسم الصفار، واعتمدها الكرخي وهو الصحيح.

وهند انشافعي: شعر البيئة وعظمها بجس.

وعبد مالك: عطمها تحيره وشعرها طاهر.

ولم بانكر الشبيع بيض فلمينة وليتها، فتقول: الدحاجة إذا مائسه، وحرجت صها بهضة بعد موتها، فهي طاهرة يحل أكلها عندنا سواء اشتد قشرها أم لاء لأمه لا يحلها فلموت.

وقاق الشامعي: (لا اثنيه فشرها فكملك، وإن لم شند، فهي نحسة لاجعل أكلها. وإن مانت شاة، فجرج من صرغها لن: قال أبر حيقه: هو طاهر بحل شربه ولا يشخس الوغاء.

وعيدهما: هو الماهر في تقسمه الأنه لا يحله الموت إلا أنه يتنحس سحاسة الوهامه قلا يحل شرعه

وعالد الشاهمي: هو مجس، فلا يحل شربه، وإن مات حدي فانعجته طاهره بحوز

<sup>15)</sup> سورة احج: 40.

أكل ما في جرفها سوله كان مانعاً أو جاءناً حد أي حافظ

وعندهما: إن كان مائمةً لا يجوزي وإن لذي حامداً، وعسل حار أأشه

واحتد الشنافعي: لا يحور أكله والانفحة -تكسر الممرة وماح العاء- محدمة كرش الحدي ما لم يأكل.

# ﴿ مُطلَقِبِ فِي مُسَائِلُ الأَبَارِ إِذَا وَقَعَ فَيَهَا رُوتَ أَوَ حَيُوانَ ﴾ قُولُهُ: وَوَاذَا وَلَوْ فِي أَلَيْرُ تَحَالُمُ إِنَّ مَانِعَا كَانِيانَ وَاللَّمِ وَالحَرِدِ

فوله: (تُرجتُّز بعني الناب والعراب منزه ، مكن الهام وأراد به الحال كدا يقال جرى السهر، وسال الدراد،، وما فوله تعالى لا يؤشّل أنتزيمه (أأل

قوله: ووَكُونَ مَرَاحُ هَا قِبِهَا هِنَ لَهَاهُ طُبَيَارَةً مَيَا) فيه إشاره إلى آنه يظهر الوحل. والاحتجاز، والدنو، والرشاء وبادالشرخ

. قُولُمَا ۚ وَقُولُنَا ۚ فَاقِدُتُ فِيهِا قَارَةً ۚ أَوْ خَطَعُورٌ ۖ أَوْ صَغَوْفُكَ ۚ أَوْ شَوَقَائِكُمْ بَسَه البيورج عدا إخراج الله في أنت ما دامت فيها، فلا بعد شيء من السيرع

. قوله: وافر سلام الواصل، عندل الله البراع الكبير، وهذا المدى حملة المنا واحداً. وإن عقد العربية الأولى، واصدر: إلى اللها، وإن عنداً أمراء الأولى على العتام، وأعربت اللها واعراب ما لا يتصرف، وإن شنت سينهما حيماً على الصح على حسم، عشر.

قوله: هم خ مقلها فنا بنيل عشويل وأنوأ إلى تلاتيل فأوأم العشرون عبويق الإيجاب، والعشرة بطوق الاستحباب، وهذا إدالم يكن العارة هادية من الحرة ولا مجروحة ألما إذا كان الاسلام بشمرح حميع العام، وإن حرجت حياة الأسسيد نبول إدا كانت هاراله، وكان الحرة إذا قديد عارية من الكفيد أو مجروحة بديد ع كان العامة وأن البول والده بحاسة ماليعة

و حكم الفارتين و 12من و تأريخ عالوة عدة، و السبل كالعرة إلى النسخ، والعشر كالكلب، واصدا عمد أن يوسف.

وقال محمدة الفلات كاغرق والمست كالكلب إلى انتسع وكاللك أمصعور واا الى

<sup>(</sup>ا) دوره بوح**ت** 😘

و2) - الدسور الدقال الله درماني الوقاف الا مسعول مثل من ومنزل أوضى مسر فاروزها - وتحميع المسعولة الصأ - على صحاء مثل كانة وأثلاث

فيعود الدحداج المدر (ص 144).

وأما فارفان فكفارة واحدة بالإساعي

ونمي الحرقين يسسزح جميع الساء إحماعاً.

وماكان مين العارة والحرة صحكمه سكم العارة.

وما كان مين افرة وفلكلب كالحرق، وهكذا لمدأ يكون حكم حكم الأصعر. ولو أن هرء أخذت فارة فوقعنا معيعاً في البُتر إن كانت الحرة حيد والفارة مينة بزح عشرون. وإن كاننا مبتهن أحراهم نزح أربعين، ويدحل الأنس في الأكثر، وإن كاننا حيتين أحرجت ولا يسترح شيء، وإن كانت الغارة بحروجة أو بالت برح جسع البين.

وهل نظهر البتر بالدلو الأحير (13 الفصل عن الماء أو حتى يتبحى عن ولمي البتر؟ العمد أي يوسف: حتى يتبحى عن وأس الشر.

وعند محسد: بالإنفضال عن الماير

وقائدته: فيما إذا أحمد من ماء تأيتر الله الإنفاصال من الساء قبل أن ينتحى عن وأس الشرء فعمد أي يوسف: محس.

وعند محمد: طاهر، ونو نصب ماء النتر و جمت بعد وموع الناره أو عبرها فبل السنزح، ثم عاد لم تطفر إلا بالنسرح عند أبي يوسف

وعد عملة: تظهر بالخفاف حتى كو صلى رجل في قبرها حارث صلاته عبد عمد خلافاً لأي يوسف، ولو نصب اساء ولم بحد أسفلها حتى عاودها لماء احتك السقايخ فه على قول عمد: والصحيح: أنه لا يد من السراح.

 أن في الصحاح: نصب الماء أي عار في الأرض، ولو و حيد في شتر نزع عشرين فيسترج عشر ونقد المناء وسع غيره بعد ذلك لرمهم عشرة أحرى تشيماً للوظيفة عند أي يوسف.

وقائل محسد: لا يحالج إلى تراح هيء أحراء لأنه لا يكون أشد حالاً من الكلب كذا في العنبوي.

وهل تشترط لمتابعة في السبرح أم لا؟

عندنا: لا يشرط

وعند الحسن بن زياد: بشترط.

قوله: (يحسّب كِبُو الْحَيَوَاكِ وَعَبْقُرِهِ) الكُثّرُ بصم الكاف وإسكان الباء لمجته. وكانا الطّغر بصم الصاد ونسكين الغيم.

وأما بكسر الكاف وعلج الداء، وتكبير الصاد وفتع الغبن فللسور.

ومعنى فمسألة: إذا كان الواقع كبيراً أو البنر كبيرة فانعشرة مستحيف وإن كاما

صغيرين فالاستخباب دون دلك، وإن كان أحدهما طغيراً والأخر كبيراً فحمس مستحية. وحمل دونسها في الاستخباب.

قوله: ووَإِنْ مَانِتْ فِيهَا حَمَافَةً أَوْ رَجَاجَةً أَوْ سُلُورْ لُوخٍ مِنْهُ فَا بَيْنَ أُوْبِعِينَ دَلُواْ وَلَى سُلُينَ ﴿ وَصَعَامًا مُوسُوبِ وَالاستحابُ فِي العَارِهِ.

قوله: وقايل شائد فيها كلُف أو شاة الو ذاية أو العملي نوح حسيق هانها) موت الكتب لسن بشرف على لو حرج حاً مستوج صبع الداء، وكدا كل من الوراء الجس أه مشاهوك به يجاء الراج الكل اوين سرح حياً ومن الدارة مكاروه إذا حرج حاً، فالماء مكروه يستوج منه عشر دلاء، والشاة إذا حرجات عبدة ولد تكن هارية من السبع، فالماء فلاهر وإن كانت هارية نسبوح كل الداء عندها حلاةًا فحالاً.

قوله: ووقفاذ الذَّائِة لِمُقالِمُ بِالنَّالُو الْوَسط أَنْتُسَقِملِ لِللَّذِي وَالعَجْرِ مِن هُنَ عَر بدلوها: فإن في يكن لها دنو ضعة ها دلو يسع هناعاً.

قوله: وَقَالَ لَوْحَ مِنْهَا مِثْلُو عَظِيمٍ فَقَوْ مَا يَسَعُ مَنَ النَّلُو الْوَسَطِ وَاخْسَبُ بِهُ جَازِع خَسُولُ لِمُقْسُودُ مَعْ لَمُهُ النَّفُطُ

وقائل رفر والحسن بن وعاد. لا يجووه الأن عند تكرار النسيرج يسع العاد من المسامها، ويؤجد من أملاها، فيكون في حكم الحاري، وهذا لا يحصل مسترج التلو العظيم مرة أو مرسى قلمة معنى الحريان ساقطة لأنه يحصل بدون السسرج.

قوله: روإد النفع الخيوانُ فِيهَا أَوْ تُفَسِّح لُسَرِحَ حَسِعُ قَافِهَا صَعِيراً كَانَّ الْحَيُوانُ أَوْ كَبِيرَا وَكِنَا إِذَ يُمُعِلَّا شَعْرِهِ الانفاح أن تلادي أنصابُ

والتصليح أن تصرفي عصوة عضوة ولو قطع منت العائرة وأأني في البتر تراع جميع العادة لأنه لا يتعلو من رطوعه، فإن حص على موضع القطع شعة لم يجب إلا 10 في العارة.

قوته: رواياً كانتِ البَّيْرُ فَعِينَا لا النَّسَوَعُ وقد وَجِيبَ نَرَاعُ مَا فِيهَا أَخْرَجُوهُ فِقْدَارُ مَا كَانَا فِيهَا مِن الْبُدَى وَنِي مَعْرِفَةَ ذَلِكَ مِنْهُ أَرْجُهُ:

وحيان عند أبي حيمة:

أحسيدهمان بستوجد مفسنوال أفلحات البتراء إدا فالوا بعد النسراج ما كان في خرما

أكتر من هذا

واقتاني: ينسيرل انشر رجلان قسا معرفة مأمر الساء ويفولان بعد النسيرج ما كان فيها أكثر من هذا وهذا أشه بالفقه؛ لأن الله تعالى اعتبر قول رجلين، فقال: ﴿ تَمْكُمُ لِهِ مَـ ذَرًا عَذَلِي تِسَكُمُ ﴾ <sup>(1)</sup>.

وعندابي توسف وحيان أيصأة

أحدهما: يحقر حقيرة لقدر طول الناء وعرضه وعنقه وتجصص بحياء لا ينشف ويصب لهما ما يسترام منها حق شكل.

والثاني: يجعل نيها قصلة ويحمل لسلغ الماء علامة، لينسرح النها عشرون عثلاً ثم تعاد القصية، فينظر كم قصر؟ فينزح لكل قدر من ذلك عشرون.

وعند محمد وحيان:

احدميا: ما في المتن<sup>(21</sup>.

والثاني: ما بين مائتين وخبسين إلى للنسانة وكأنه بَسَى حوابه على ما شاهد في آمار ملده.

وداندة الخلاف بين ما في العنق والوجه الثاني: أنه يكنفي مسترح ماثنين وعشرين على ما في العنق، ولا يكتفي به على الوجه فتاني.

قوقه: ﴿وَإِنَّا وَجِدَ فِي الْمِنْمِ فَأَرَّهُ مُنِيَّةً أَوْ خَيْرِهَا وَلاَ يَدَرُّونَ مَنِي وَقَمَعًا وَلَمْ تَنْفَعَ وَلَمْ نَتَفَسَّحُ أَعَاهُوا صَلَاقًا يُومٍ وَلَيْلَةٍ مِنَه مالتحقيف؛ لأن باستنديد يصلن على الحي قال الله: ﴿ إِنْكُ مَيْتُ ﴾ <sup>(4)</sup> أي ستموت وما قد مات إذال أنه عن بالتحقيق قال الشاعر:

ومن يك ذا روح مطلك مبت.
 وما السبت إلا من إلى القبر بحمل

قوله: ﴿إِذًا كَانُوا تُوْضُلُوا عَيْهَا) أي وهم عداؤن.

قوله: (وَغَمَلُوا كُلُّ مَنَيَّ أَصَائِهُ هَاؤُها) أَن عسلوا لِيابِسهم من نجاسة. أما إنه يوصلوا منها وهم متوصلون أو غُسلوا ليالهم من غير محاسة بأنّهم لا يعيدون إحاجاً، كله أماد شيخنا موفق اللدين وحمه الله. والمعنى فيه: أن الماء صار مشكوكاً في ظهارته ونجاسته فإذا كابوا محدثين يقين لم يرل حدثهم بناء مشكوك فيه. وإذا كابوا موضلين لا تبطن

<sup>(1)</sup> سورة النائلة: 95.

<sup>(2)</sup> أي في بني القدوري.

<sup>(3)</sup> مورة الرمر: 30.

صلاقهم بعداء مشكوك في نجامته؛ لأن اليقين لا يرتفع بالشك<sup>41</sup>، وإن وحد في ثوبه مجاسة مغلطة أكثر من قدر الدرهم وقم يعلم بالإصابة لم يعد منيةً بالإجماع، وهو الأصح؛ لأن التوب بعراى بصره، فالا بدأن يطلع عليه هو أو غيره، الإذا لم يطلع صبها علم أنها أصابته للحال بخلاف فيتر؛ لأنها غالبة عن بصره، وقو وحد في نوبه منياً أهاد الصلاة من أخر نومة مامها فيه.

قُوله: ﴿ وَكُالُ أَلُو لِوسَفَ وَمُحَمَّدُ وَحَمَّهُمَا الْلَهُ: لِلْسَ عَلَيْهِمْ إِعَادَةً شَيْءٍ خَفَى يُفَخَفُّوا مَنَى وَقَمْتُمَ وَكَانَ أَبُو يُوسِفَ أَوْلاً يقول بقول أي حيف حتى وأى طائراً في متقاره فارة ميته القاها في بتر، فرجع إلى قول محمده لأنهم على يقين من طهاوة البتر فيسا منتى. وفي شف من مجاسفها الأن، فلا يرول اليقين بالشك.

وأبو حنيمة بقول: قد زال هذا الشك بغين التجاسة، فوجب اعتباره، ولأن للموت مبهاً طاهراً، وهو الوقوع في الساء، فيحال بالموت عليه، وعدم الانتفاخ في الساء دليل قرب العهد، فقدر بيوم ولبلغ، والانتفاخ دليل التقادم، وقدر بالتلات. ألا قرى أن من دفن قبل أن يصفى عليم، فإنه يصلى على قبره إلى ثلاثة أيام، ولا يصلى عليه يعد ذلك؟ لأنه بتعسخ.

# (مطلب في بيان احكام السؤر)

لَوْلُهُ: (وَمَوْرُو الْأَدْمِيُّ وَمَا يُؤْكُلُ لُحُمَّةً فَاهِمُ ﴾ السور على خسة أنواع:

] - سؤر طاهر بالإنفاق.

2- وسؤر نجس بالاتفال.

3- رسۇر تخلف ئيە.

4- وسؤر مکروه

5- رسور متكوك ئيه.

أما الطاهر: فسؤر الأدمى، وما يؤكل لحمه، ويدخل فيه الجسم والحائض والتفساد

<sup>(1)</sup> البقين لا يرول بالتعلق. هذه الفاعدة أصل شرعي عطيم. عليما مدر كثير من الأحكام الفقية. يتمثل لبها مظهر من مطاهر البسر والرقة في الشريعة الإسلامية. وهي نهدف إلى رمع الحرج حيث ميها نفرير البهين ماعياره أصلاً معتراً، وإرائة تشتك الذي كثيراً ما يستا عن الوسوهر، لا سبعا في بالب الطهارة والمسلاة. ومن العملوم أن الوسوس داء عصائل، إذا اشتد يصاحبه لا يغلل عدم يشع المكلف في المستقد ويكاند حياء في أداء الواجهات.

انظر: القواهد العقبية للندري، (ص 354).

والكافر، إلا سور شارب الحدر، ومن دمي هاه إذا شرب على فورهما، فإنه نجس. فإن البشع ريفه مراراً فلهر فمه على الصحيح. وكذا سور مأكول اللحم طاهر كُلْتِه .لا الإبل الطلابة. وهي تأكل العدرة، فإن سؤرها مكروه. فإن كانت تخلط وأكثر علقها علف الدواب لا يكرد.

وأما التحسن: فسؤر الكلب والخسيزير إلا أن سؤر الكلب خلاف مالك، فإنه عنده طاهر، وإمسل الإناء منه سعاً عنده على طريق العيادة لا على سيل التجاسة.

قوله: ﴿وَسُؤَرُ الْكَلُبِ وَالْعِنْسِوبِو وَمَبِاعِ الْبَيَائِمِ لَجَسَى قَدَّمُ الكَتَبِ وَالْمَرْمِ لهوافقة المشافعي فنا فيهماء وأخر الساع لدحالفته لنا ديها.

ومساع السهائم ما يصطاد بنامه كالأحه والذئب والفهد والممر واقعلب والهيل والتنبع وأنتباء ذلك.

والسؤر المختلف فمه: هو سؤر السناع، فحداء: هو تحس، وعند التماميم: طاهر. لما: أنّها محرمة الألبان واللحم، ويمكن الاحترار من سؤرها، مكان سؤرها نجساً كسؤر الكلاب والحدازين وأما قوله عليه المملام حين سئل عن الماء يكون الي الفيوات وما يعوبه من السباع والكلاب: فعال: ولها ما احداث في مطوب وما يقي فهو الد شراف وطهور الألام، فعول على فعاء الكثير. إلا تراه دكر الكلاب وسؤرها نجس بالانفاق.

قائل في النهاية: ذكر عسد نحاسه سؤر انستاع ولم يبن أنها نجاسة فليظة أو خفيفة. وقد روي على في حنيفة: أنها عليظة، وعن أبي يوسف: خميفة كيول ما يؤكل الحمد.

وأما السؤر المكروة: هيو سؤر الهرة والدجاجة المحلاة وسواكن البيوت كالفارة والحية وسباع الطير وهي التي لا يؤكل نحسها كالصفر والباز وانفقاب والغراب الأسود والحثاة وأشباه الملك.

<sup>(4)</sup> أعرامه إلى داجه عن عبد الرحمي من ويد بن أسلم عن أبيا عن عطاء عن أبي هربرة، قال: سئل رحول الله صلى الله عبد وصل هن الحياص التي بين مكة والعدياء نقيل فه إن الكلاب والسياع الرد علمها، نقال: وهذا ما أهلات في الطواب ولنا ما لهي شراب وطهور به النهي. وهو معلول عبد الرحمي وينومهم الحول بطهارة سؤر الكلي أبضاً.

أخرجه الدارفطني في وسينه عن داوه بن الحسين عن أنيه عن حاري قبل: با رسول الله أنهاساً منا انتخبت الحبر؟ قال: ونعم: وبدأ النصب الليه جهه ودفوه بن التمين - وفال كان العرجة له في والصحيحين»، وروى عنه مالت – فقد صفعه بن حيال.

انظر: نعب الرابة ( 1361).

قوله: (وَاللَّوْلُ الْمِيرُومُ لِمَا كَرَاهَهُ سَوْرَهَا فَهُوا قَوْصَاءُ وَهَنْكُ أَلِي يُوسَعُهُ: أَيْسَ بِمَكْرُوهُ، وَهُلِّ كَرَاهُهُ عَنْمُهُا كَرَاهُهُ تَعْرِيمُ أَوْ تُسَارِيعً؟ الصَحْرِجُ: أَنَّهُا كَرَاهُهُ تَسَارِيعًا

وفي الهماية. كراهاته خرامة الجسها، وهو قول الطحاوي، وهذه يشير الى القرب من كراهة التحريم، وهذه يشير الى القرب من كراهة التحريم، وهو الصحيح، وهذا يشير الى كراهة التحريم، وهو الصحيح، وهذا يشير الى كراهة الانسرية، وإنا الكرة الوصود سيورها عندها إذا وحد عبره أما إذا لم يوحد الا يكره، وكان الفيلس أن يكون سيورها تحل علواً إلى اللحم إلا أن الفرورة بالطواف أمعطت ذلك، وإنه الإشارة يقوله عليه السلام، بإلها من الطوافين عبكم وتفقوانات إلى من تبر عمله عناها، وكنه إذا أكلت من شيء يكره أشاريقية.

قال في الكامل: إنما بكره دلك في حق العني؛ لأنه يفسر على يدله. أما في حق الفقير لا يكره لنظرورة، عان أكلت الهرة فأرة وشرست على مورها تنجس العاء الا إذا مكتب ماعة قصل صها بلديها.

. قوله: ووَالْفُجَاجَة الْمُحَلَاقِ لِآلِي تَحَالَمُ الحَالَاتِي إِذَا لُو كَانِكَ عُنُومَة تَحَيْثُ لا

<sup>(4)</sup> رواه الدارفطي في يستمه به من طريقين على تدانيه. "طرافية على يعفوت بن إيرافيم الأنصاب بي عن تعيد راه من سعيد على أنها على طرية من الرئير عن حالت أنها قالت: كمان راسول الله محلى الله علم والمال نار الله الله في فيصافي حا الإماد تشد من أم يتوضأ حصلها المنهى الالها ويتقوف هذا، حو يدأيو توسيل المنافسان واسد راه عن وعبد أفد من سعاد المعرى أن وهو حسماء النهي.

انظويق الخالقي: على عليه على عبر الوقائي حدثنا عبد الحسد بن عمرانا من أي أسن عن أيه عن لبوه عن غروبا عن طائعة عن طائعة عن التي معلى عن عبد وسائم أنه كان يسمل إلى اطرد الإناء حتى تشرب سه أم جنوبنا المصلحاء الشهر، ولوائشي عبد مقال، وقد طبق أخر عند الطحاوي في الإشراء الأكارية الحلال عني ما معملا حدثنا حدثنا عمروا القراسي معلما جبالح في حسانا حدثنا عروة أبي الإسراء على عائمية الموجهة عن عائمية المحافظة الموجهة على حسانا حدثنا عمرات على الأسراء عن عائمية المحافظة المعروب أكلت من حرث أكلت القرة، نقال: إلى ميحية، فعاد يبقى عدد عبد وسائمة والله عليه على المحافظة على من معلى الله معلى الله معلى الله عليه المحافظة المحافظة على من محبد عبد المربر القراورةي عن داود بن وسلم على أنه يبدء الإنقاط، النهي، وروان المن محبد والمارنظين من حجبت حارثة على عمرة على عائمة عليه عائمة عن عمرة على عائمة والحد قد أسابت مع عائمة في المحبد المربد والمحد عن المهاوات فد أسابت مع الطرة فيها المربول المحد المحد المحد والمارنظين من المهاوات قد أسابت مع المحبد المربة والحد قد أسابت مع المحد فيه المحد الم

بصل منقارها إلى ما تحت قدمها لا يكرما لأن الأصل فيها الطهارة الطرأ إتى اللحم مخلاف الحرق فإنها ولو حبست لا نرول الكراهة؛ لأنها عبر ماكولة اللحم.

وأما كراهة سؤر سباح الطير، فالأنها تأكل هيئات هادة، فأهبهت الدساجة المحلاة، فتو حيست والت الكراهة؛ لأنها تشرب بسقارها، وهو عظم بحلاف الهرة، فإنها تشرب بسنامها، وهو لحي، والمظم طاهر بحلاف اللحم.

فإن قبل: يتبقي أن يكون مؤرها بحساً بطراً إلى اللحم كسباع البهائية قبل: إتها تشرب بمنافيرها والسباع بالمنتها وهي رجلة لمعاباة والأن مناع الحير يتحقق فيها الصرورة، فإنها تقطف من افواء، تتشرب فلا يمكن صود الأولى عنها.

قوله: ﴿وَسُؤَوْ الْبَقُلِ وَالْحِمَارِ مَشْكُوكَ فِيهِمَا} وهذا هو النوع الخامس س الأسار. وهل الشك في طهارته أو في طهورينه؟

قال مضهم; في طهارته؛ لأنه أو كان طاهرةً لكان طهوراً، وبهذا قصع الصيرفي وحمه اقد. وتفريفه على هذا القول. أن العرق واللعاب يعمى عنه في الأبنان والنبات ما لم يمحش لنصرورة، وأن لنه نجس حتى لو أصاب النوب منه لكتر من قدر الدوهم منع الصلاة ولا يجوز شربه.

وقال بعصهم! الشك في طهوويته، ولا شك في كونه طاهراً، وهو اختيار صاحب. الحقاية وصاحب أوجيز.

وقال عي الهداية: وهو الأصح، وتعريفه عبدهم: أن الله وعرفه طاهر، ولمو وقع هي الله يجور الوضوء به ما لم يغلب على الماء، على عدا أي الوجز، وهل يظهر النجاب على هذا فقول؟ قال بعضهم: بعم، وقال بعضهم: حكمه أنه لا يظهر البجس، ولا ينجس الطاهر كذا في إيضاح الصيرفي.

وفي الهماية: لن الحمار طاهر، وكنة عرقه طاعر،

وقائل في النهابة: أما عرقه فصحيح، وأما لنه فعير صحيح، بل الرواية في الكتب. المفترة تجامئه أو تسوية النحامة والطهارة فيه ولم يرجح جانب الطهارة أحد ؤلا في رواية غير ظاهرة عن عمد.

وفي الحيط: التي الأنان نحس في ظاهر الرواية، وروي عن عمد أنه طاهر، ولا يؤكل.

قال التمرناشي: وعن النزدوي: أنه يعتبر فيه الكثير العاسش. وهو الصحيح.

وعن شمن الأثماد: أنه يجنن تحاب طلطة؛ لأنه حرام<sup>(1)</sup> بالإجماع، وحرق الحمار طاهر في الروايات المشهورة، وسور عبقل مثل سؤر الحمارة لأنه من ممل الحمار فيكون بمتركه؛ لأن أمه من الجل وأناه من الحمير، فكان كمنور درس خلط يسؤر حمار،

قوله: وقايل أنم يجد غير فعا توصّل بهما وتبدّم وأيّها فأفقه خاف وعال زمر: لا يحوز إلا أن يقدم الوصود على البحم؛ لأمه داء واحب الاستعمال، فأضه العاء العظاف. ومه أن العظير أحدمنا، فيقيد الجمع دول الترتيب، ومعلى فولهم يعيد الحسح: أي لا تعلق المصلاة طواحدة عهما، وإن لم يوحد الجمع في حالة واحده حنى (4 أو قوضاً مسؤر الخمار، وعلى ثم أحارت وتبدم وصلى ثاق التسلاة أيضاً حنو؛ لأنه حبع الوضوء والنيمم في حن حلاة واحدة كذا في انتهاية.

وعن مصير من يعني: في رجل لم مجد إلا سنور حمار؟ قال: يهريقه حتى يصير. عادماً للماء ثم يتيمم، معرض قوله على أي قاسم الصفار، فعال: هو قول حيد

وفي الموادر؛ بو توهية بسؤر الحسار وتسم، ثم اصاب ماء طاهراً ولم يتوضأ به حتى اذهب الداء، ومعه سؤر الحساق، فعليه إهادة النيمم ولبس عليه إعادة الوصوء بسؤر الحسارة الآمه إن كان مطهراً فقد توضأ به، وإن كان تحسأ طيس عليه النا يتوصأ به لا في السرة الأولى ولا في المرة التاب.

وسؤر الفرس طاهر عدهما؛ لأنه مأكول اللحم عندهما، وكذا عند أبي حنيفة أيضاً طاهر في الصحيح؛ لأن كراهة تحمد لإطهار شرفه لا للجاسته.

واما سؤر العبل فنجس؛ لأنه سنع ذو تاب، وكذا سؤر الفرد نجس أيضاً؛ لأنه سبع، وعرق كل شيء مثل سؤره. وهرف النقل والحسار ولعابسا إذا وقعا في العاه يجوز شربه، ولكن إذا لواد الوصوء به ولم يجد غيره، فيه ينوضاً به وجيسه، وإذا أصاب أتوب شيء ص تعالمه: أو عرفيها، فإنه لا ينتع الصلاة، وإن نحش في ظاهر الرواية، وهن أبي يوسف: يمنع إذا فحش كذا في المتحددي، وعرف الحب والحافص والفساء هاهر، والله أعلم.

<sup>(5)</sup> الحراق، وعلمًا: الحراكم وهو ما الله المهلى عنه خليل قطعي لا تشهة فيه. كتأخير الصلاة عن ونشها، والكديب وقطل الحقق، وغصب السال، وطائم الناس، وقعل السرقة، وضوب الحصو، وأقتل الرباء وارتكاب الربي. وقتل العسر، وكفرك إبدائهم من الصفاءات، وترك أدنه فريضة الحج، وترك آداء فريضة الركان وثران الحيمات بلمرأن، ومثلة اعتلاهيا الأحاسبان.

وحكمة إلى أبدقتُ بأعلَه العقابُ السديدُ بالدار، وأبحابُ ناركُ استقالاً فه نعالي. ولا يعنى أن العراج – وعله المكروم – كله حبيت، ولكن حصه أحمدُ عن بعض، قبد بدر من الأعلق، فسأل الله العقدة منه حمدً.

### باب الثيمج

لما بين انشيخ الطهارة بالماء مجميع الواعبا من الصعرى و لكبرى، وما يغصها عقبها بخُلُمها وهو اليمم؛ لأن الخلف أمناً يفقر الأصل، أي لا يكون إلا بعده.

والعيمام قامت بالكتاب واستند أما الكتاب العولد حالى: و فَلَمْ نَجُلُواْ مَاكُ فَلَيْمُمُوا ضَعِيدًا طَيْنًا بِهِ <sup>(1)</sup>.

وأما السنة، فقوله هبلي الدعلية وسلم: ﴿النِّيسَمُ طَهُورَ النَّسَلَمُ مَا لَمُ يَجَدُ السَّاءُۗ ﴿ أَرُّ

(1) مورة الساء: 43.

(2). قال التي صلى الله عليه وسلم: والتراف طهور المسلم، وأو إلى هشر حجح ما أم يحد المامو، فلت: روي من حديث في فو اومن حماات أي مرارة، محاوت أن در رواه أنو داوه وال المطهورين والترمدي بومي الطهورين والسنائي من حفات أمي بالانة عن عمرو من حفات عن أمي در فال: فان رسول الله عدى الله عليه وصاله - والصعيد الطيف وضوء المحلم، ولم إلى هشر مسمل منا لمو بحث اصاره فوقعا واحد هماه فطيسمه مشرف وفوق فالك حبراتي منهور وطوله أنوا داوقه قال المرمدي: حديث حيس صحيح، وفي رواية لأي هارد، والترمدي باطبور المسلم، أحرجه أبو دود والترمذي على حائد الحداء عن تي اللانة، وأخرجه السالي من أبوب من أمي اللانة له الملطونية رواه شر حبان في واستحجاج في النواع الثلاثين، من العبسم الأول، ورواء الحاكم في والمستدرقة والزار حديث منجيح ولرابعرجاه إدائم بحدا لعمرو براولاً عبر أمن قلامة الحرميء النهن. ويالطرنجين أيضا رواه الدارقطين في وسندي ورواه أيصاً من حديث تنادة عن أمن قلابة عد وصيف الرز القطان في وكتاب الوهير والإيهامي هذا الحدث، فقال أوهدا حديث صبيف للا خال، إذ لا بد فيم من همرو من مجدات، وهمرو من مجدات: لا يعرف له حال، وإهما روى عنه أبو فلإيق واحتمى عياء فعال: عالد الحاء عنه عن عمرو من بحداثه ولم يخلف على حالت مي وذَلِك، وأما أبوب، فإنه روف عن لبي فلامة، واحتلف عليه. فيسيم من بقول: عنه عمر ألى فلاما عن رخل من بني فلايف وسهم من يفوق عن رحل فقط، وسهم من يقول: عن همرو ان بحقال: كلول حاله, وصيم من بقول: هي أي السهلية، وعنهم من لا معمل سبيعة أحداً، فسجعته عن أبي، قلابة عن أمي در: وصهم من قول: من أمي فلانة أن وحلاً من سي فشير قال: با من الله. هذا كله باستلاف على أنوب في وواءه عن أبي طلابة، ومعله في توسس الماريطيني، وعلمه، انتهى خال هشبخ نفي الدين في ١٩١٤مام، ومن العصب. كون الفطاء لم يكنف الصحيح الفرمدي في معرفة حال عمرو الل بجدان، مع تعرفه بالحديث، وهو الله نقل كلامه: هذا حديث حسن صحيح، وألمَّه فرق مين أن يقول: هو نشقه تر مصحيح له حديث عرد مه؟ وإنه ذان توقف عن مالك لكومه لم برو عنه (5 أبو فلاية، فليس هذا ينقبض مدماء، وإنه لا تنعت إنى كثرة (برواة في غي حمالة الحازلين فكذفك لا موحب جهالة فحال بالعراد رابو واسمر عنه معد وجواد اله ينتخبي تعديلته وهو الصحيح المرمديء وأما الإحلاف الذي ذكره من بإكباب الدارقطييج فليجي عفي طريقته وطريقة اللعمة أن ينظر الى فاللب إن لا تعارض بين مولى: عن رحل، وبين قول: عن رحل من مين

والتسبيم في اللعسة: همسر الفصيد، قسال الله تعالى، و بَالَّا الْمُمُوا ٱلْمُمُسِكَ مَنْهُ تُعَيِّمُونَ لِهِ <sup>الله</sup>ِ لا نقصدوا.

وفي الشرع: عارة عن استمسال حزء من الأوسن طاهر في على البيسم، وقبل: عشرة عن قسما إلى المبعيد للتطهير. وهام العمارة أصبع؛ لأن في العبارة الأولى اشترط استعمال حزء من الأرض، والبيسم بالحجر بجور، وإن لع يوحد استعمال حرته.

### {مطلب متى يجوز التيمم؟}

قوله: ووَمَنْ لَمُ يُبْجِهِ الْمُنَاءُ وَهُوَ مُسَافِقُ السراد مِن لُوحُود. الله رَهُ عَلَى الاستعمال حتى رَهُ مُو كَانْ مَرْبِهَمَا أَوْ عَلَى رَاسَ مَنْ مَعْبَرُ فَقُو أَوْ كَانَ فَرِيعًا مِنْ مَعْبَدُ، وعلميه عمو أَو

الدرور البري فوساز على عمروالل للجدائل وأما من أسلط فكر منه الاجل فياحه بالإيادة، ويحكم لها، وأما من دال: هي أمن السلساء فإن كان كها العمروا فيها احتلافه، والا فهي روانا واحده عالمة دهمالاً لا يعيناً، وأما من قال: إن رابعاً من عني فشير قال: بداي الله أنهي عدمة، فكان يحد أن ينظر في رسادها على طريقه، فإن لم يكي نابعاً ما ممل بها، النهي كلامه.

وأملا حادثك أبي موارم عزواه البرار في ومستدمها حدثية مقدم بن محمد المفقاسي حقاشي الفاصيرين يحيي بن عصاء بن فقدم حدثنا فضام في حيبان من محمد من مسرس عن في هربرة قال: قال ربيول الله هيئي أفد عليه وسلم : والصعيد وصوء أمديام وإنا لم أحد العام حشر أسجيه فوقا واحما الهار طبيق العدو بنهسته الشرتدين الشهور قال العراب لا معلمة أروى هن أبر أهربوه الا من هذا الوجاء والرابسيمة ولا من مقدم، وكان لقال السهى أورواه الطبراني في ومعجمه الوحظ وأحالها المدارج عدد بن صفقة حدثنا معدم بن عبيد البعدمي به عن ابن سيرين عن أي هريرة، قال كان أب در في عليمة بالمديرة، للما جاء قال له الس مبلي الله عليه وحسم: لها أما در، فسخت والدما عليان فيسكن وفعال بها أنها فوا ليكشك أملك فالها فهي الحسب فهاعداه الحاربة ساءو محابثه يعا فالمسر وإخلامهاتم فليسلل نقال له السي صلى الله علمه والكاء البحرقان الصحيف وأنو للوطاعة هذاه عادران ما ما فإذا والمديد دامسه خطيفًا والسول وكان الوايروه عن أمن مبيرين إذا أصباع، ولا على عيشهم إلا المقامسية تعرف به مقدم. الشهير، وذكره الن العطال الن وكما له و ساجية البرانوا وقال: إسامه صحح، وهو عرب من خلف في هريرة، وله عله، وتعشيور خديث أي در ألدي مهميمه للهرمدي، وعيام، قال: والقاسم بن يحيي بن عظاء بن معام أنو عمله الفلالي أواصطل بروي عن عبيد الله من عبراء وعبد الله بن الشباب بن حشرة وروي عبد اللي أحرة مقدم بن يحيي الواصطيء وأعداد برا حديق، والحرج له المتحاري في History والتوجيدة وعيرها من وصحيحه مسيداً على ما يرويه، انهى كلامه.

مطر: نصب الرابة (14871–159)

<sup>(1)</sup> سورة البقرة: 257.

سع أو حية لا يستطيع الرصول إليه لا يكون واحدً.

والمراد أيصاً من الوحود: ما يكفي لرفع حلة وما دونه كالمعدوم.

ويشترط أيضاً إذا وحد الماء أن يكون مستحقاً لشيء اخر كما إذا حاص العطش على نفسه أو رفيقه أو دايته أو كلامه لماشيته أو صيده في احمال أو في تاي الحال، فإنه لمجافظ له التبسم، وكذا إذا كان عضاءاً إليه الفسج دول النحاة العرفة وسواء كان رقيقه المحافظ له أو آخر من أهل القائدة. فإن قبل: لم هذم السيامر على طريض، وفي الفرائل المحافظ له أو آخر أمن أهل الفائحة إلى الفجاهة إلى المحافظ أمن أمن أمن ألا الله المحافظ إلى المسافر أمن ألمرضي، وإنها قدم في الفرائل المحافظ المحافظ أمن المرضى، وإنها قدم في الفرائل المربض؛ الرحضة مرحمة للعادء والمربض أخر بالمرحمة.

قوله: وأو خارج المعلي نصب على انطرف، نقدوه: أو في حارج العصر، أي في مكان حارج العصر، وحواء في كونه حارج فلصر للتحارة أو نفرواعة أو للاحتطاب أو للاحتشاش أو عبر ذلك، وفيه إشارة إلى أنه لا يحور النيمي لعدم العاء في العصر منوى المواضع المستشاف وهي ثلاثة:

1- عوف نوت صلاة الحارة.

2- أو صلاة العيد.

3- أو حوف الحب من البرد، رعن السلمي حوار دلك، والصحيح عدم الجوار؛
 لأن المنسر لا يجلو عن الباء.

قوقه: ونيْنَهُ وَنَيْنَ أَنْهِهُمْ نَحْوُ أَلْهِمْ أَوْ أَكُثْرُ) النّقيبا، بالمصر غير الازم، والعراد به وبين هناء، والتقييد نشيل هو السنبيور عيه أكر العقبان، وقال بعضهم: أن يكون بحيث لا يسمع الأدان، وقبل: إن كان أساء أمامه، فسيلان، وإن كان حلقه أو يسيه أو يساره فعيل.

وقال زفر: إن كان بحال إصل إلى الساء قال خروج الوقات لا يجوز له النيسم والا فيحوز، وإن قرب: وعل أي يوسف: إن كان محت إذا ذهب إليه والوصأ قذهب القافلة، وتصب عن طعره يجوز له القسم.

قال في الدخيرة: وهذا حسن حدًّا وأسيل ألف خضوة للبغير. وهو أربعة ألاف

(1) حورة النباد: 43.

فراع. فإن قبل: ما الحاجه إلى قوله: وأو اكتري وقد علم جواره مع فدر السيل؟ قبل: لأن المساعة إبدا تعرف بالجزر والطلق، فلو كنان في طمه نحو المبيل أو أقل لا يجوز، وإن كان في طمه تحو الهبل أو أكثر حاز حنے لو تبقن أنه ميل جار له النبيدم.

قُولُهُ: رَأُوا كَانَ يُجِدُ الْمَاءَ وِلاَ أَلَهُ مَرِيضَ فَخَافَ إِنِّ اسْتَفْسَلُ أَلَمَاءُ اعْتَنَاهُ مُرْصَلُهُم العريض له ثلاث حالات:

أحدهما: إذا كان يستضر باستعمال هماء كمن به حدوي أو حمى أو حراحة بصره الاستيمال، فهذا بجور له التيمم إجماعاً.

والثانية: إن كان لا يضره إلا الحركة إليه، ولا يضره الماء كالمبطون وصاحب المعرق المديني، فإن كان لا يجد من يستعين به جاز له التبهم أيصاً اجماعاً، وإن وجد، فعند أي حيفة يجوز له النيمم أيضاً سواء كان المستعان به من أهل طاعته أو لاء وأهل طاعته عبده أو وقده أو أحيره، وعماهما: لا يجوز له النيمم كذا في التأسيس.

وفي لخيط: إذا كان من أعل طاعته لا يجوز إحماهاً.

والثالثة: إذا كان لا يقار على الوضوء لا نفسه ولا نعيره ولا على النبسم لا نفسه ولا يقيره قال بقصهم: لا يقدلي على ألباس قول أبي سيعة، حتى يقار على أحلها، وقال أبو يوسف: يصلي تشبها ويعيد، وقول تعمد مصطرب في رواية الإيادات مع أبي حيثة، وفي رواية الإيادات مع أبي بوسف، وأو حيس في المصر، وم يجد ماء، ووجد الراب الطاهر، صلى بالليمم عددا، وأحاد إذا خلص، وعند زفر: لا يصلي، وقال غيد عالمة من الفصل: إن كان مقطوع الدين والرجلين أو كان يوسمه حراحة صلى يغير طهارة.

قوله: وأو حاف الحباسة إن الحُشيل بالداء أن يَقْتُلُهُ البَّرَةُ أَوْ يُضَوَّمَهُ لَوْلَهُ بَيْهُمُّمُ هذا إذا كان خارج الدهر إحداهاً، وكذا في الدهر الهما عبد أي حبيقة خلافاً لهذا وقيد بالعمل؛ لأن المجدد في مصر إذا حاف من النوضة الحلاك من البرد، لا يحور له النهم إحياماً على الصحيح، كما في المستعمى.

# {مطلب ليَّ كيفين التهمم}

قوله: ﴿وَالْفَيْخُمُ طَنُونَكُونِ وَهُلُ الصَرِبَانِ مِنَ النِّهُمُ قَالَ امْنَ شَجَاعَ: عَمَّ، وَاللَّهُ أَشَارُ الشَّيْخِ. وَقَالَ الإسبيجامِي: لا.

وفائدته: فيما إذا هرات ثم أحدث فأن مسج الوحه أو نوى بعد الصراب، فعند ابن شجاع: لا يجوز؛ لأنه أتى بعض الهمم ثم أحدث فيتقض، وعبد الإسبيجاي: يجوز كمن ملأ كله ماء للرصوء، ثم أحدث، ثم استعمله في الوحه، فإنه وجور.

قوله: (يُعْسَخُ بِإِخْدَاهُمُنَا وَحَهُهُ وَبِالأَخْرَى فَرَاعَيْهِ إِلَى الْمِرَقَقَيْنِ) ولا يشترط بكراره إلى الثلاث كما مي الوضوء؛ لأن النراب ملوث، وبس بطهارة في الحقيقة، وإنسا عرف مطهراً شرحاً ملا حاجة إلى كثرة الطويت إذا كان العراد قد حصل سوة.

وقوله: وبإحداهاج: إشارة إلى مقوط الترتيب.

وقوله: ويستجه: إشارة إلى أنه أو ذر اشراب على وحيم، ولم يمسحه لم يجز. وقد مص عبه في الإيضاح أنه لا بجوز، ومشترط الاستعاب، وهو الصحيح، ولا يجب عليه مستع اللحية، ولا مستح الحبيرة، ولو مستح يؤمدي يديه وجهّه، وبالأخرى بديه أحزاً، في الوجه واليد الأولى، ويعيد الضرب لليد الأحرى.

موله: يواثى المرفقين ي احتراز عن قول الرهزي، فإنه بنشرط السبح إلى المنكبين، وعن قول مالك: حيث يكنفي به إلى نصف الدراهين. وميه تصريح باشتراط الاستنعاب هو الصحيح.

وروى الحسن عن أبي حيمه: أنه ليس بشرط حتى لو مسلح الأكثر حار، فإذا قلد: بالاستيماب وحب نزع الحاتم وتحليل الأصابع.

وهي الهداية: لا يد من الاستيعاب في طاهر الرواية لقيامة مقام الوضوء، ومسة التبهم أن يسمى الله تعالى قبل الصراب ويقبل بهديه وبدار، أم ينفضهما عبد الرامع نفصة والحدة في ظاهر الرواية، وعن أبي يوسف: نفضتين، ويععل في الضربة الثانية كذلك، ولبس عليه أن يتلطح بالتراب؛ لأن المقصود هو السمح دون التعويت.

وكيفية التيمم: أن يضرب بهذبه صرية: ويرفعهما، ويعصهما، حتى يتنافر التراب، ويسلح بهما وحهه، أم يضرب أخرى، ويتعضهما، ويسلح بباطل أربع أصابح بده البسري ظاهر كفه اليسنى من رؤوس الأصابع إلى المرفق، ثم بناطن كفه اليسرى باطن دراعه البسري الحمام ويم يناطر أيهامه البسري على هاهر أيهامه البسري ثم يعمل بيده البسري كفلك، وإن قبل؛ لم كان البسم في الوحه، والبدين خاصة؟ قبل؛ لأنه بدل عن الأصل، وهو العسل والرئم مصوح، والرجلان فرضهما متردد من السسح والغسل.

قوله: ﴿وَالنَّبُهُمْ مِنَ الْمُجْنَانَةِ وَالْحَقَاتِ سُوَّاءًى يعنى فعلاً ونبدُّ.

وعبد لمي بكر الرأوي: لا يُد من فية التمبير بن كان للحدث توى رفع الحدث، وبان كان المجالة توى رفع الجنابة. والصحيح: أنه لا يحتاج إلى فية التعبير، بل إدا توى الطهارة أو استباحة الصلاة أجرأه، وكف التهمم للحيص والنفاس. قولها: وويُنجُووُ القِيْمُمُ عَلَمُا لِنِي خَبِيعَةً وَأَمْعِيمُدُ بِكُلِّ مَا كَانَا مِنْ جَلَسَ الأَوْضِ} وهو ما إنه طبع وا بنظيع ولا بلين وإنه أخرى لا يعيبر أرمادًا.

قرفه: وكالثراب والرغل والحجر والنجعل والثورة والكخل والزريع: قدم الراب، لأنه تصع عليه. وكذا يجوز الميسم بالحصار والاسر المدفوق والحرف المدلوق كنه في المحديث. يعني إذا كان من طيل حالمي، وأما إذا خالطه ما لنس من حسر الأرض، وكان المحالم أكثر فيه لا معور له النسم.

قوله: روفان ألو ليوطف لا مجُوز إلاً بالتراب والرافل حاصلةً. وله في الرمل روايان: السحيمة: عدم الحوال والحلاف مع وحود التراب أما إدا عدم عوله: كموفسة. ولم تهمم على حجر أهدس لا عبار منهم أو على حافظ أو على موسع مدي من الأرض أحراء عبد أي حيمة ورص.

وعبد محمد: روادان. وإن تسمير تعملح إن كنال مائياً لا يعنوا. وإن كناك حملياً جار أنه اللي الحجماني والمقدوي

وقال شمل الأثمام الأصبح مددي: لا تحوره ولو فم تحد إلا نظم: فإنه يلطح له طرف توبه أو عيره، حتى يجف تم يسمع به، وإن له يمكنه دلك فال الحجماءي: لا يمشي ما لم يجد للماء أو التراك فياس أو الأشياء التي يجوز مها شيم.

وفي الكرسي: يجول اليهم العلين الرطان، وإن لم يعلن بيديه، والصحيح: حواز التيمم مانطان عند أي حدم، روم، ولو اختلط ما لا يحور به النيميز بالتراف كالدقيق والرمادون كنان لتراف هو الأكثر عار اللهم له: وإن كنان النزاف أمن لا تحور.

ولو حيس بي السجل، وقد يحد ليه منه ولا تراباً طاهراً؟

قال أنو حنيمة الا يتبلق لهوله عبيه العملاء والسلام: «لا صلاة بلا تطمور» والطرور هو عمل مند وجوده والبراب عبد عدمه

و قال أنوا يو سفاء السبلي أم إدا العراج أنن الأفتان اللوهاد الإشادة، وإذا الم يحد الماء ووجد المراب الطاهر أبيدم ويعمل حد أنسجاب الثلاثة الثلاثة أفرمر،

و هال بارسم الإعادة؟ هكر محمد في الريادات: أنه بعيد استحسابًا: لأما العادر خصل من جهد أدمي و زلك لا يؤثر في وحوات الإعادة كدن فعد رحلاً حتى صلى فاعداً، ثم إذال ذلك عبد فرمه بلامه الإعادة إجماعاً.

ودكر أنه يدملف: أنه إذا فيعم في الخسل بالترات الطاهر، تم حرج لا يترامه الإعادة؛ لأنه قد حوز به للصلاء بالتيمم لأحل أهاد العالم كالمسافرة

# [مطلب حكم النية علا التيمم]

قوله: ﴿وَاللَّبُهُ فَرَضَ فِي النِّيمُو مُستَعَفَّةً فِي الْوَصَّرَةِ﴾ وقال رفر: فيست يفرض فيه؛ لأنه خلف عن الوضوء، فلا يحاقه في وصفه.

واندا: أن النهم هو القصف والقصد هو الإرادة، وهي النبذ فلا يمكن فصل النهم عميه بخلاف الوضوء، فإنه السم العمل وصبح في أعضاء مخصوصة فافترقا. وإن هشتُ قلتُ: إن الماء مطهر بنفسه، فلا بحتاج إلى نبة التطهير، والتراب ملوت. فلم يكن طهارة إلا بالبية.

ثال الحجندي: إذا تهمم الصلاة الجنازة، أو السجدة التلاوة، أو الفاقلة، أو القراءة القرآن جاز أن يصلني به سائر الصلوات؛ إذن سجود التلاوة والقراءة بعض من أمعاض الصلاة، إلا ترى أنه لا بد للصلاة من القراءة.

وفي القتلوى: الصحيح: أنه إذا تيسم لفراءة القرآن لا يجوز به الصلاقة ولو لمس المصحف أو للدخول المسحدة أو لزيارة القبور أو لعيادة المريض أو للأذان، قد يجز أن يصلي به إجماعاً؟ لأن النيسم في يحصل للصلاة ولا خرء منها، ولو تيسم كافر يرباد به الإسلام، ثم أسلم في يكن متيسما عشعماة لأنه قيس بأخل للية.

وقال أو يرسف: هو متهمية لأنه يوى تربة مقصودة.

قلده: هو قرية مقمودة تعيم يدون الطهارة يخلاف سجدة التلاوة، فإنها قربة مقصودة لا تصح بنون الطهارة، ولو تهمم هذا الكافر بريد الصلاة، ثم أسلم بعد النيمم لا يكون ميمماً إجماعاً؛ لأن الصلاة لا تصح بنه فكان وجود النية كعندها والإسلام يصح مد

ولو تيمم الدساب ثم ارتد -والعباذ بالله-: ثم أسلم فهو على تيمسه، ولو توضأ الكافر لا يربد الإسلام، ثم أسلم فيو متوصى عندما حلافاً للشافعي بناء عنى اعتراط النبة عنده في لوضوء، وعندنا الوضوء لا يفتعر إلى النبذ، فاستوى فيه المسلم والكافر، فصار كؤزالة المجامنة.

# **{معلاب في** نواقض التيمم}

قوله: وَوَيَنْقُصُ النَّيْمُمُ كُلُّ شَيْءٍ يَنْقُصُ الْوَصُوءَ) لأنه في حكمه وحلف عنه.

قوله: ﴿وَيَنْقَطُهُ أَلِطُ ﴿وَيَهُ الْمَاءُ إِنَّا قَدْرَ عَلَى اسْتِعْمَالُهِ ﴿ وَيَهَ المَاءَ غَيْرَ نَافَضَة الأنها نيست بخاوج نجس غلم يكن حدثًا، وإننه الناقض الحَدَث المسابق. وإننه اضاف الانقاص البياة لأن عسر الناقض السابق يظهر عندها، فأصيف البها يجازًا. والمراد: وؤية ما بكفي لرهم حداد أما نو رأى ما لا يكفيه أو يكنيه إلا أنه ختاح الره ملعصل أو معجل له ينقض تيممه ويما فال: وإذا بدر على استعماله 12 لأن اغدره هي البراد بالوجود الذي هو غاية لطهورية الراب، وحالف الحدو أو الساع عاجر غير فادر حكساً، ولو مر على لماء وهو لا يعلم به إن كان بائماً له يفتر تيمنه، وإن مر عايد وهو في موضع لا سنصع النسرول إله حوف عدو أو سبع م ينقص أيضاً

وفي الصاوى: إذا مر على ضاء وهو مائلو أو لا يطلع به لا ينطن ليحيد، وهذا يسا مصور فلسن تسمر للحديد أو مر وهو مائل في الصلاء واقداً أو ماشياً، وهو الدواؤلا فقد يقيش تهديد باللوم، وقال بعصبهم: إذا مر بالمدد وهو ناتي؟

فعيد أبي يوسف: لا يتقلس ترسمه

وعداعما إستم.

وعنداي حيمه: مثل فوا. محمد

وفي العداية - والدائم صد أي حبيعة فادر العديراً، واخالف النسيع عاجز حكماً. والعرق بين النائم والحائف أن النود في جالة السعر على وحم لا يشعر بالعاد نادر المصوصاً على وجم لا تتخلم البعظم المشعرة بالبناء فالم يعتز نوده كالبداهان حكماً.

قوله: وولا أيجُورُ النَّيْمُمُ إلاَ بِالصَّعِيدِ الْفُلَافِي السَّعِيدُ وَحَهُ الأَرْسِ، وقولهُ تَعَالَى: ﴿ سَعِيدًا طَلِيَّ ﴾ <sup>(1)</sup> أي طاهراً، ولو نيمم وجل من موضع، ونسم أخر بعده الله حارة إلى البيد، لا يخسب الرامة الاستعمال.

# [مطلب في استحباب تأخير الصلاة عن فقد الماء]

فوله: ﴿وَيُسْتَحَبِّ لِمُنْ لَوْ يَجِدُ الْهَاءُ وَهُو يَرْخُو اللَّ يُجَدُّهُ فِي أَحِرَ الْوَقْتُ أَنَّ يُؤَخِّرُ الصَّلَاةُ إِلَى أَحِرَ الْوَقْتِ} وَهُنَ يَؤَخِرُ إِلَى أَحَرَ وَفَاهِ الْحُوازُ أَوْ لِنَى أَحَرَ وَفَتَ الاستخابِ†

غال الخجيدي: إلى أحر وفت احوار.

وقال عيري: إلى أحر وفت الاستحاب، وهو العباصح.

وقال: إن كان على الله، فإلى أخر وقت نحوار، وإن كان على طبيع، فإلى أحر وقت الاستخباب، وإن لم يكن على طبيع من أناه لما يؤخر، وبيدم في أول الوقت والصلي،

<sup>(1)</sup> سرز بالساد 43

قوله: ﴿وهو يرجوع: أي يطبع،

قال الإمام حافظ الدين: هذه الدسالة تدلى على أن الصلاة في أول الوقت عددا الفضل: إلا إذا تصمر الناحير فضيلة كتكثير اخداعة. وأدكر دلك عصر الساحرين، وقال: 
قد لت مصريح أقوال علمائها أن الأفضل: الإماء أو بالدجر مطلقاً، والإبراء بالطهر في الصيف، وتأخير العصر ما لم تعمر الشمس من غير اشتراط جماعة، فكيف بنرك هذا الصريح بالدفهوم؟ ويجاب خافظ الذين: أن الصريح محمول على ما إذا تصمن ذلك فم يكن لشآخير عائدة.

قوله: ﴿وَيُصَلِّي بِشَهْمِهِ مَا شَاءَ مِنَ الْفَرَائِضِ وَالْمُوَافِلِ ﴾ وعند انشاعمي: يتيسم كان فرسي؛ لأنه طهارة صرورية) قالا يصلي به أكتر من فريضة واحدة، وما شاء من النوافل مـ دام مي الوقت.

وقدا قوله تعالى: ﴿ هَلَمْ تَجِلُواْ مَاكَ فَيُشَمُّوا ﴾ (الله عليه السلام: والعسيد وصوء السلم ما لم يجد المامها<sup>25</sup>، تجعل الطبارة منتنة إلى عاية وسود أنعاد، ولو تسم للناطة حار أن يؤدي به الغريضة.

وعند الشاهعي: لا يجوز ولو تيمم للمالاة قبل دحول ولئها حاؤ، وعند الشائعي: لا يجوز.

قولد: (وَيُخُوزُ النَّيْشُوُ لِلصَّحِيحِ فِي الْمُعَسَّرِ إِدَا خَصَرَتُ خَبَارَةُ وَاقْوَلِيُّ خَيْرَةُ فَخَافَ إِنَ اطْبَعَلَ بِالطَّهُورَةِ أَنْ تَقُونَهُ الصَّلَاةُ قَوْلُهُ بِنَيْشُمُ وَيُصَلِّي) فِيه بالصّحرج؛ لأن في الدريضِ لا يَشْهِد مخضور الحَنازة

وفيد بالمصرة لأن الطاهر في المقازة عدم الماء.

قوله: ﴿ وَالَّوْلَى غَيْرُهُ إِنَّ قَيْهُ إِنَّارَةً إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلَّوْلِي ! لأن له الإعادة.

وقال في الفناية" لا يجوز، وهو المسجيح.

وفي التوادر: لا يجبور للولي أيضاً، وكانا إذا كان إماماً لا بجوز قد التيمم؛ لأنه لا يختمي فواتها، فإن أدن الولي لعبره أن يصلي، فصلي لا يجوز له الإعادة، فعلي هذا يجوز له التيمم إذا أن تعبره.

ولا مرق مي حوار هذه التيمم للمحدث والجدّ والحدّنش إذا القطع دمها العشرة أيام في العشر وغيرم.

<sup>(1)</sup> مورة السبرة 43.

<sup>(2)</sup> سېنى شەرىھە ئى ئول دىدە التيمىر

وقو تهمم تصلاة الجبارة لحوف العواسم تصلي عليها، ثم حضرت أحرى حيز أن يتعلى عليها طالك التبعم تعاهمه.

وفال محمدة نيمم ثانياً.

والخلاف: فيما (15 لم يتمكن من التوضق ميهما، أما إذا شكى بأن كان الماء فرياً ممه تم فات التمكن، فإنه يعيد التسم إصاعاً.

فُوله: وَإِكُوْلُكُ مِنْ خَطَعُوا صَابَاهُ الْجِيدُ فَخَشِي إِنْ اشْتَقُلُ بِالطَّهَارَةِ أَنَّ نَفُولَهُ صَالاًةً الْجَيْهُ) يَعِي جَمِعاً أَمَّا إذا كان يَدُوكُ مُصَهَا لَمْ يَسْمَمُ وَالْأَصَلَ: أَنَّ كُلِّ مُوضِعٍ يَفُوتُ فِيه الآداء لا إلى محلق، فؤه يجوز له اللّهِم كصلاه الجنازة والعبدة وما يقوت في عملت لا يحوز له اللّهُمُمُ كَاجِلُهُمُهُ وَحَسِّيةً قُواتِ الصلاةِ.

قوله: رَوَالِدُ خَالَ مَنْ شهادَ الْجَمَّعَةَ إِذَا الشَّقَلِ بِالطَّهَارَةِ فَائلَةً، فَإِنَّهُ لَا يَتَيْشُهُمُ؛ لأن لما عصاً، وهو الطهر.

قوله: (وَكُكِنَّهُ يَتَوَمَّنَا فَإِنَّ أَفَرَاكُ الْجَمَّعَةُ صَالِاهَا: وَالاَّ صَلَّى الطَّهُوْ (رَبَعاً) لِمها فيد تقوله: فارحاً بها وَان كان أنعهم لا محالة أرضاً لإرالة الشهبة، إذ الحدمة خلف هي انظهر عندماه فترد الشهبة على السامع أنه يصلني ركمين، فأرال الشهرة تعولما وأرضاً به ركمًا لا يسهم لسجمة الخروة؛ لأما لا تسقط بمضى الوقت.

فوله: ووَكُذَلِكَ وَقَا صَافَقَ الْوَقْتَ فَخَافَ إِنَّا تَوْطَأُ فَاتَ الْوَقْتَ لَمْ يَنْهَمُ وَلَكِنَهُ يَتَوْطَأُ وَيُصَنِّبُهِ فَائِنُهُۥ لَان العوام إلى الحلف، وهو انقضاء.

[مطلب في مسائل انتيمم]

قوله: (والمسافر إذا نسي الماء في رحله فيتم رصلي ثم ذكر الباء نظ ذلك ثم يُعدَ صابحة عندفياً. وقال أبو يُوسَفيُه يَعِيدُ، قيد بسواسداري، وإن كان عيره كالمناه لأن العالم أن صل فعاء لا يكون إلا للمسافر، وعبد بسواسيان يو حترازاً منا إذا شك أو طل أن ماء فد في تعلقي تم وحده، فإنه يعيد الجماعاً، وعبد بقوله، وفي رحمه: لأه بو كان على طهره، أو معندًا في علقه: أو يوضوعاً بين بديه قسيم، ويسم لا يحوز (جماعاً؛ لأنه سبي ما لا ينسى، فلا يحر عمامه، وكذا أو كان في موجرة الليف، وهو سائمها، أو في مقدمها وهو فائدها، أو راكبه لا يجوز سمعه احماعاً.

قوله: «وصلى أم فكو العاد»: يحترز عما إذا ذكر: وهو في الصلاف قاله يقطع وبعيد إجماعاً. وسواه دكر في الوقت أو بعد، ووضع في كتاب الصلاة إذا صلى ومعه ماء في وخه لا يعلم به، فدكر نقيط العلم، وهنا ذكر بلفط السبيان. وقائدة اخلاف بن الدومعين: قيما إذا وصع الداء عيره اي رحله، فتيدم وصلي، تم وحده، فعلى وصع الشيخ مجوز اجداعاً، لأنه الم يوحد منه يسيانا، وعلى وصع كتاب الصلاة على الخلاف. وفيه يستونسيان الداءي احبراراً عما إذا نسي أوبه وصلي عرباناً، فإم يعيد إجداعاً على الصحيح. وفين: على الحلاف أيت، ولو كان على الانفاق أنه يعيد، فغرص السنر يعوت لا إلى خلف، والطبارة إلى حلف وعو نتيسم

قوقه, وَوَلَيْسَ خَلَى الْمُقَيِّمَمِ إِذَا لَهُ يَطْلُبُ عَنِى ظَلَمَ اللَّ تَقْرُمَهِ فَاءَ أَنَّ يُطَلَّبُ الْمَاء) هما في الهمنوات، أما في العمرانات بجب الطلب، لأن معادة عدم شَاء أي العلوات، وهذا القول المضمن ما إذا غلك، وما إذا لم يشك، لكن يشرفان فيما إذا شك يستجب له الطلب مضار العلوة، ومقمارها ما بين تلائمات مراع الى أربعمائة؛ وإن لم يشاك ينهم.

وعي أبي حسفة: إذا شك و يسب علمه العلمية. وقوله: يوغرنه ي حد الفرات بد دون العبيل

وعن أي يوصف قال. مثألت أنا حيفة عن المساور لا يجد الداء أيقلت عن يمين التطريق ويساره؟ قال: إن طمع فاء فلفعل ولا يعد، فصر بالصحابة إن التطروه ويتفسه إن الفيلام عميد، وميل: يطلب مقدار ما يسمع صوت أصحابه ويستمون سوله

قوفه: (فَوْلاَ عَلَمْهِ عَلَى ظُلُهُ أَلاَ بَقُرْتِهِ فَاءً لَهُمْ يَحَرُّ لِمُمَّلَةً خَلَى بِطَلْبَهُ} ويكون دائله مقدار الغلوة ولحوها ولا يبلغ مالاً، ولو بعث من بطله كفاء عن الطلب يعسه، ولو تسم في هذه العساقة من عبر طلب وصلى، ثم طلبه بعد ذلك، فلم يحده وسب عليه الإعادة عسف حلاقًا ألم، يوسف.

قُولُه: ﴿وَإِناَ كُامَا مَعَ رَفِيقِهِ مَاءً طَلَبُهُ مِنَاهُ قَبَلُ الذَّ يُقَيِّمُهُمُ الله رسوب الطلب تفوضيه

وعبد أي حيقة الايحب؛ لأن مؤال ملك الفير ذل تند قلبع، وتحبل منه عند: الدنيم.

وعندهما؛ إن غلب على قلم أنه لا يعطيه لا يحب عليه الطاب أيضاً، وإن شك وجب عليه الطلب.

وتعريع قول أي حيفة: إذا لم يحت القطات وتيمم قيمة احرام، ولو وهب له أو أبيح قه أو بدل له أنتوب.

قال معملهم: بأخذ في السيالين، فإن لم يأحمه وصلى لا يحور، وهو الختار أبي على السعى. وقال بعضهم: بعنك صلابه في مصل ألماء دون القوب، والصحيح: وحوب متعمل الماء والستر؛ لأن الملك ليس سقصود، وإما المقصود: القشرة على الاستعمال ألا ترى أنه لو كان معه ثوب عارية، فتركه وصلى عرباماً، فإنه لا شجرة صلائه، فهذه بدل على أن المثلك عبر مشروط، ولو ملك تين النوب على يكلف شراءه؟

قال بمضهم: لاء وإله طلك شي الماء يكلف شراءه.

وقال أبو علي السنعي وعبد الله ان الفضل: يجب أن يكونا منواء، ويكلف شراء النوب كما يكلف شراء الناء.

وتعريع فولهما في وجوب الطلب: إذا شك في الإعطاء وصلى، ثم سأله وأعطاه -وحب عليه الإعادة باتفاقيما، وإن سعة؟

فعند تي يوسف: صلاته جائزة.

وعبد مجمد: يعيد، وإن غلب على طنه أنه يسمه فصلى، ثم أعطاه توصأ به وأعاده وإن علب على طنه اللذع إليه فصلى، ثم سأله فسعه أعاد عبد مجمد.

وعد في يوسف: لا يعبد.

ولو وای رحلاً معه ماء، فلم بسأله فصلی، ثم أعطاه بعد قراعه می عبر سؤال توشأ به واعاد، وإن لم يعطه مصلاته تابة، وتر سأله نمتعه فصلی، ثم سأله بعد صلاته فأعطاه، قلا إعادة عليه، ولكن ينقش نبعه.

قوله: وقُولُ مُنعَةً مِنْهُ تَيْهُمُ لِتحقق العجر، ولو أبي أن يعظيه ولا بنس إلى كان عنده هنه لا يجرنه النهمم، ولا يُلزمه تحمل الغين الفاحش<sup>(1)</sup>، وهو النصف.

(ع) الدين هو التقدي، والدراد به أن يكون أحد الموصور، مقابلاً بأن منا يساريه في الأسواق، كس بنع دارةً بخسسالة، ونبشها الشبالة أن ينتريها شخص دسخمالة وفينتها ما ذكراء أو يستأجر درةً بعشرة حيهات في التبير وفحرة مثلها غالبة.

والعن فسمان: غين يسيره رغن فاخش. -

والحك القاهيل بينهما أن الفن المسير: ما يدحل في تقويم المقومين أي تعدير أهل الخيرة في الممتود عيد.

والفاحق: ما لا يدخل في تفويم الفقومين، فإذا باع شخص عقاراً بألف، وتدره بعضهم شاسانة، ويعظهم تسممالة، ويعقبهم بألف فالعبن سير. وإذا قدره الخميع ما دوق الألف فالحس فاحش بالنمية للماديري، وإذا قدره الخميع منا فوق الألف، ولم يقدره آخذ فط بألف أو دولها فالحين فاحش بالمسلة للنائع،

والفين فيسيرا يتنفر في العقود كلها؛ لأن كوبه نشأ غبر متحفن، والشيء افتحل الوجود، ولو على طريق الطو لا يكون -سبأ في إيطان أو ليجاد حلل في أمر خفق الوجود، وهو العقدا ولأن كتاب الطهارة كتاب

وقيل: الضعف.

وقيل: ما لا يدخل نحت نفوج المقومين.

## باب السبح على الخفين

المسح في اللغة: هو الإصابة.

وفي الشرع: عبارة عن رخصة مقدرة حدلت للمقيم بوماً وليدة، وللمسائر ثلاثة أيام وكباليمة، وعقد بالتيسم، لأن كلاً منهما طهارة مسمع أو لأن كلاً منهسا بدل عن العسل، وكان بشعي أن يقدم على التيسم؛ لأنه طهارة عسل الا أنه قدم التهدم؛ لأنه بوضع اتف، وهذا باحيور العد، فكان النيسم أقوى أو لأن النيمم بدل هي فلكل. وهذا بال

قوله: ﴿الْمُسَنِّحُ عُلَى الْخَلِيْنِ جَائِزٌ بِالسَّبَةِ إِنما قال حائر، ولم يقل واحب؛ لأن العمد عير من فعله وتركه ولم يقل مستحب؛ لأن من اعتقد حواره ولم يقعله كان العمل. ثم قال: يستوالسنة ولم يقل بسيوالحديث: لأن العمة تشمل على الفول والعمل وهو ثابت يهماء وفي قوله عالمسة رد لفول من قال: إن العمل لموته بالقرآن على قراءة المختص، وقولم هذه فاسد. وإما ثبت بالحمية المعتبورة.

قوله: (مِنْ كُلُّ خَلَاتِ مُوجِبِ لِلْوَصْرِءِ) يحترز به عما يوحب الغسن

قرله: ﴿إِذَا لَهِسَ الْحَقْيَنَ عَلَى طَبَارَةِ فَوَ الخَاتُ) وفي نعص السنج: «على طهارة كاملة»، وكالأهد: غير شرط! لأنه لا يشترط الكمال رقت اللبس، بل وقت الحدث بحرله لو عسل رجليه وليس عميه، ثم أكمل بقية الوصوء، ثم أحدث بحرله السنيع، وإنها الشرط أن يصادف الحدث طبارة كاملة.

قوله: رَفَاهِنَّ كَانَ مُقْلِماً مُسْتَحَ يَوْماً وَلَيَلَةً، وَإِنَّ كَانَ مُسْتِلِماً مُسْخَ قَلَافَةً أَيَّام وَلَهَالِهَامِ: لَقُولُهُ صَلَى الله عَلِم وسَلَمَ: ويستَح النقيم يوماً وليلة والنساس ثلاثة أيام

العس البسير يعج كشرة في فلمفود فكان سهل الاحتمال، ولا طلم فيد

آمة العن العاجلين: فإنه يؤثر في العقود التي يكون موصوعها أموال الأوقاف. أو أموالي المجبور عقيم، أو أمراك بنت السائلة لأن فتصرف في هذه الأنواع من الأمرال بعث أن يكون في دائرة المصلحة لها، والعائمة الراجعة، ولهن من فيصلحة في شيء أن تعقه عده العقود مع ما فيها من عن خاصلية ولذا جاه في الدر المحدار: هإن بع طومتي مال أثبت من خاصل مطلق مطله وتبل: فاسدية ورجع رضلة التصرف في لموقف ومال بيت طبال.

الظر: المنكنة ونظرية العقد (من 393 - 396) باختصار.

راپاليهاي<sup>(۱)</sup>

قوله: (البُتِفَاؤُهَا تَقْهِبُ الْمُعْلَاتُ) يعني من وقت الحدث إلى مثله للمقبم يوماً وليلة. والى مثله في الثلاث للمسافر والرجل والعراة فيه سواء.

قوله: (وَالْفَسَنْحُ عَلَى ظَاهِرِهِمَا خُطُوطاً بِالأَصَابِعِ) هذا هو المسنون، ولو مسح براجه جاز.

وقوله: ﴿خِطُوطُكُمُ وَشَارَهُ إِلَى أَمَهُ لَا يَشْتُرِطُ التُكَرِّارِ؛ لأَنْ بِالتَّكْرِارِ يَعْدَم فالخطوط.

وصورة النسج: أن يضع أصابع بده اليمني على مقدم عقد الأبعن، وأصابع بده اليسرى على مقدم حقه الأبسر، وبعدهما جميعاً إلى الساق موق الكمين، ويغرج بين أصابعه هذا هو المسمون.

وأما المعروض؛ تعقعار ثلاث أصابع منواه مسلح بالأصابع أو حاص في العاء أو أصاب حقيه ماء العطر مقدار للاث أصابع، وكدا أو مسلح بعود أو من قبل الحساق لإلى الأصابع أو مسلح عليهما ما عرص أجزأه، إلا أنه غير مستونا، وكذا إذا مسلح بثلاث أصابع موضوعة غير معدودة بجزئه، ولو مشي على الحديثي المنتل بالداء أو بالعطر أجزأه، ولو مسلح بأصبح واحدة أو بأصبعين لا يجزئه.

والمستحب: أنه يسلح بناطن الكف، ولو مسلح بطاهر كليه أجزأه، ولو مسلح على . باطل خفيه أو من قبل العقب أو من حواليها لا يجزئه.

قوله: وَيُشَدِئُ مِنْ رُوْرُسِ الأَحَابِعِ إِلَى السَّاقِ) هذا هو السنون، ويكتبه فنستح مرة واحدة، ولو بدأ من السال إلى الأصابع جاز.

<sup>(1)</sup> قال الذي تعلى الله حله وسلم: ويسبح العقيم برماً وقيلة، والمسافر الالة أباه والبالهية». قلت: وقد سلم في وصحيحه من حديث شريع بن هابرية قال: أنهت عائمة أسافا عن المسج على الحقيق نقالت: عليك يابل لاي طلب فاسأله، فإنه كان يسافر مع رسول فه صلى الله عليه وسلمه المائة أيام وقبالهين فلسنفر، ويوماً وقبلة اللمنيم، انتجي، قال في والإمام ورواه أبان بن تعليه عن صلة بن زفر عن شهر بن شكل عن طلب من قالته موقعاً: وقسافر يمسح ثلاثة أيام وقبالهين، وقالتهم برما وقبلة به انتهى. وواء أبو العيان المعمدي في ونظره الذي حرجه أنه أبو الفيمية الجارودي، انتهى.

يرواه ابن خويمة في وصحيحه بالفظ رحمل لما رسول الله صلى الله وسلم في النسج على الحقين السعاقر اللى أحراه قال الشيخ: وهذا اللفظ فيه دليل على أن السبح وحصة، حلاقاً لمن عال: العميم الصل، ذلك: والرحصة موجودة مي عبر هذا من الأحادث.

راجع للنفحيل نصب الرابة (1/162-188).

قوله: ﴿وَقَرْضُ قُلِكَ مِقْدَارُ ثُلَاثُ أَصَامِعَ مِنْ أَصَامِعِ النَّبَدِي وَقَالَ الكرَّمِي: مَن أصابع الرحل. والأول: أصبع أعداراً لآلة للسنج؛ لأن المسنح بها يقع.

قوله: وَوَلاَ يَعُووُ الْمُمْتَحُ عَلَى خَفَقَ لَهِ خَرُقَ كُبيرًا يروى بالباء الموحدة، وبالناء المتكف فالأول في موضع، والنامي في مواضع، وقد إعتارة إلى أن الخروق بجمع في خف واحد، ولا تجمع في عفين لحلاف اللحاسة السفرقة؛ لأنه حامل للكل، والكشاف العورة نظم اللجاسة.

وعند زمر والشافعي: اخْرَق السير بعنع المسجَّم وإنَّ قَلَّ الأَنَّ مَا وَحَبَّ حَمَّلُ الدادن يجي عمل الياني.

قائدًا: الحقيف لا تعلق عن يسهر حرق عدة. فبلحقه العرج في المسترع وتخلو عن الكبير، فلا سرح. والكبير أن يتكشف منه مقسار للات أصابح الرحل.

قوله: ربيعل منظ مفقارً ثلاث التابع من أصابع الراقل؛ صلى أصعرها، هو الصحيح، لان الأصل في الفلام هو الأصابع اعتبار أمها أصل الرحل، والفلام ضع فله ولهما قالوا: إن من قطع أصابع راحل إنسال، فإنه بالرحة جسع للديا، والثلاث أكثرها، فقامت مقام الكذار واعتبار الأصفر للاحتباط.

وفي الحميط: إذا كان بهدو قدر أللات أمامل وأسادلها مستورة

فال السرخسي: يعنع

وذال الحلوفي. لا يسع حتى يشو فنار اللات أسابع بكماقت وهو الأصح، والأمامل هي رؤوس الأصابع، فإن فقهرت الإبهام والأحرى معها معما المستعة لأنهما بساويان الثلاث.

وفي مشكل الفدوري: إذا كانت الإنهام اللات أصاب وطهرت لا تشتع وإذا كان مقطوع الأصابع بشهر ماصابع عبره، وكبر العدم دليل على كبرها، وصغرها دليل على صغرفا.

قوله: ووإنَّ كَانَ أَقُلَّ مِنْ ذَلِكَ جَارٍى ولو كان. الأصابع تبدو من الحرف حاله المبشى، ولا تبدو خال وضع القدم على الأرض لم بجر النسج عنيه، وإن كان على العكس حارً كنا في مبة المتسلى

وهذا كله إذا كان الحرق أسفل من الكنب. أما إذا كنان فوقه فيحوو النسج عليه، وإن كُنَّرُ. وشرائط اخف الدي يحوو المسج عليه:

1- أن يكون سائراً للفدم مع الكلب احترازاً عن تستخرق.

2- وأن يكون مشمولاً بالرحل اخترازاً عن مقطوع الأصابع (15 لسنه، وصار بعض الحق خالياً من مقدمه، فمسمح على الحالي، لا يجور.

3- والله يمكن مثابهم الهمدي أبيه احتراز منا إذا حمل له حفّاً من حديد أو زحاح أو
 خشه .

 4 وأن يشجع به مسافة السفر احترار عما إذا لف على رحلبه خرفة، لا بهجور المسج عمليم، كذا في الإنصاح.

قوله: رولا يَجُووُ الْمُشْخُ لِشَنْ رَجُبُ عَلَيْهِ الْفُسُلِي ؛ لأن الحبابة لا تتكرر عادة. فلا حرج في المسارع لخلاف الحدث، فإنه يتكول.

# [مطلب في نواقض السح على الخفين]

فوله: ووَيْنْقُضُ الْمُسْخِ كُلُ شَيَّءَ يَنْتُمْضُ الْوَصَوْءَ؛ لأنه بعض الوصوء.

قولُه: ﴿وَإِنْفُطُهُ الْفِئُ أَنْزُعُ الْخُفُّ ﴾ اي بعد انتفاص الطهارة الأوبي السرابة الحدث إلى القدم الزوال الدانع، وهو الخد، وحكم الدسرع بنيت بخروج الفدم إلى الممالا، وكدا بأكثر المدم، وهو الصحيح.

وعن محمد: إذا يفي قام اللات أصابع من ظهر الفنام في على المسبع نقي حكم المسلح بقاء على الفرض في مستقره.

اللولة: ﴿وَقَطَىٰ الْمُعَانَ لِسَرَايَة الحَدِثُ إِلَى القَدَمِ، وَكَذَا مَسَوَحَ أَحَدُ الحَفِيرِ،

قوق: وومضي المدةج: هذا إذا وحد الدايد لما إذا لم يجده لم ينتفض مسحه، فل يجور أله الصلاف، عنى إذا الحصيت، وهو في الصلاف، ولم يجد ماء، فإنه يعضى على صلافه الأن عاجته منا يكي عسل رسليه، فلو فضع الصلاف فإنه نيمم. ولا حظ للرجنين في الهيم، فعياء كان فلحس على صلاته أولي.

ومن المشابح من قال: تصد صلاته, والأول: أصح، وكدلت إذا منست العدة، وكان يخاف النفرو من البرد إذا ترعيما حاق له أن يصني كنا في الاحبرة، وأو كان الماني ذا طاقين. مسلح عليه، ثم ترع أحد صاب، فإنه لا يحب عليه إعادة العسح على ما طهر محه.

قوله: رقوقًا نَهْتِ الْحَدَّةُ كَازَعَ خَفْيُهِ وَخَسَلُ رَجَنَيْهِ رَصَلَى، وَكَذَا إِذَا مَرَعَ قَبَلَ مَضَى تَعَدَّدُ؟ وَأَنْ عَدَالَسَرِعَ بِسَرِي الحَدَثِ الدَّاقِ فِي العَسْمِ، فَكَاتُهُ لَمُ يَسْمَسِما قوله: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْهِ إِعَادَةً بَقِيَّةٍ الْوَصُوعِ﴾ هذا احتراز عن نول الشافعي، فإنه يقول: عنيه إعادة الوضوء.

وقال ابن أبي ليلي: لا نعيد شناً من الوصوء.

قوله: رَقَادًا تَشَبُ الْمُثَلَّةُ نَوْعَ خَفْلِهِ وَعَسَلَ رَجَنَلِهِ} وَفَالَ الحَسن وطاوس: يصلي ولا يعسل قدميه.

الموقدة رومَن الفِئنَا الْمُسْتَخ وَهُوا هَفِيمٌ فَسَافُوا فَيْلُ قَبَامٍ يُوامٍ وَأَلِينَا مَسْتَخ فَالْأَفَة أَيْام وَلَيْالهِمَاءِ وَفَالَ الشَّمَامِي: لا يجوز أن يستح صنع السناو، والأصل في هذه أن المعتبر عنديًا في الأحكام المتعلقة بالموقف أحره كالسلاة، إذا سام في أحر الرفت يصبر فرضه ركمتين، وإن أقام فيه يقلب قرضه قريعاً، وكذا الفسي إذا يلع في أخر الوقت أو أسلم الكان يجب عليهما الصلاة.

قوله: (وَهُنِ النِّهَاءُ اللَّمَدَجُ وَهُوَ لِمُسَافِرُ فُهُ الْفَاقِي بِنتِي دَحَلَ مَصَرَهُ أَوْ نَوَى الإنامة، قين كان سنج بوماً وليلة فم اكتر لزمه نزع حصه وغسل رجيه، حتى لو كان دلك وهو في الصلاة فسمت.

قول: ورَانِكُ قَالَ هَبَيْعُ أَقُلُ مِنْ يُومٍ وَلَيْلَةٍ أَنَيُّ مَسْبَعٌ يُومٍ وَكُلِّقُمْ كَمَا لَو كان مقيمةً في الإجلام، وهذا لا حلاف ليه.

قوله: ﴿وَقَلْ لَبِسَ الْمُتَرَّقُونَ قُوَّقَ الْخَفْ مُسْتَعَ عَلَيْهِ} دَّلَوْمُوَّلَ: حَف فوق عَف إلا أن ساقه أنصر حَهِ ولهما يجوز السنح عليه نشرطين:

أحملهما: أن لا يتحلل بيد وبين الخف حدث، كما إذا لبس الخدين على طياؤة، ولم يستج عليهما: حتى لبس اجرموفان قبل أن تتفص الطياؤة، التي لبس عليه الحف، وحينتذ يحوز المستج على الحرموفيان. وأما إذا أحدث بعد لبس الحفيل ومستج عليهما، ثم لبس فهارموفيل بعد ذلك لا يجوز له المستج على الحرموفير؛ لأن الحكم المستح قد استقر على الخف، وكذا لو أحدث بعد لبس الحف، ثم لبس الحرموق قبل أن يستج على الحف لا يستج عليه أيضاً.

والشرط التاني: أن يكون الجرموق لو انفرد جاو الدسج عليه، حتى لو كان مه عرق كبر لا بجوز المسج عليه.

# [مطلب في المسع على الجوربين]

قوله: رَوْلاَ يَبِخُوزُ الْمُسْتَخُ عَلَى الْجُورَائِسُ عِنْدَ الِي خَيْفَةَ إِلاَّ أَنَّ يَكُونَا مُجَلَّذَتِي أَوْ مُتَعَلِّينِ﴾ لانه لا يمكن المنسى فيهما في العادة فأحيها المفافق وأما إذا كاما بجلدين أو منعلين أمكن فلك فجار المسنح عليهما كالحفين.

والمجلد. هو أن يوضع الجلد على أعلاء وأسعله.

والمنعل: هو الدي بوضع على أسقله جلدة كالنعل لنقدم.

قوله: ووقال أبُو يُوسَف وَمُحَمَّدُ: يَجُووْ الْمُسْخَ عَلَى الْمُجُورُيِّيْنِ إِذَا كُانَا لُجِينَيْنِ القُلام من السعة الالمن المراج الله على المناس المن

لاَ يُشْهَانِهِ حَدَّ لِتَحَالَمَةِ: أَنْ رَمُومَ عَلَى السَاقِي مَنْ خَيْرَ أَنَّ بَرَبْطُ يَشَيَّهُ.

وقوله: «لا يشعال»: كي لا يرى ما يخلهما من يشرة فلرحل من خلاله، وينشعان · حطأ.

قال في الفحيرة: رجع أبو حيمة إلى قولهما في أحر عمره فين موته يسبع أبادٍ. وقبل: يتلاله أبادٍ، وعنيه العنوى.

## {مطلب في المسح على العمامة وما اشبه ذلك}

قوله. (ولاً يُجُوزُ الْبَسْتَعُ عَلَى الْعِمَامَةِ وَالْفَلْنَسُونُهِ وَالْبُولُقِ وَالْفُفَاوَلُنِ)؛ لأنه لا حرح في برع هذه الإشباء والرحصة، إنها هي لرمع الحرح الفلسوة ضيء تجعله الأعاجم على رؤوسيم الكبر من الكومية.

والبوقع: شيء نجعله المرأة على وحمهما يبدر صه العينان.

والقفاؤين: شيء يحمل على الذراعين يجشي قطناً له قرار وشيمان من شادة اشرد.

#### [مطلب في السبع على الجبائر]

قوله: (وَيُجُورُ الْمُسْتَخِ طَلَى الْخَبَاشِ الحَدانَ : عِيدانَ يَحَبَرُ بِهَا الكَسَرَ، وأَجَرَى الحكم فيما إذا شدها بعزفة أو الكسر طفره، فحفل علمه العلك أو الدواء بحرى ذاك والحدث والجنب في مسج الحبيرة سواء.

قوله: ﴿وَإِنْ نَتَدُهُا عَلَى غَيْرِ وَصُومٍ اطلَمِ آبَ تَحَالَتُ اسْسَعِ عَنَى الْحَمِينَ بَارَبِعَة الشياء:

احدهما: لهم إذا مقطت عن يروه ركامي بعسل ذلك الموضع بحلاف الحمين، فإن أحدهما إذا مقط يعنب عمل الرحاب.

والثاني: إذا مقطت على مير برء شدها مرة أحرى، ولا يجب عله إعادة المسح، والثالث: أن مسجها لا يتوقف.

والرابع: إنا شدها على ظهارة أو على غير طهارة لجوز السنح عليها لخلاف المغين.

عال أبو على النسمي: (منا يجور النسنج على الجبيرة إذا كان النسنج على الجراحة

كتاب لطهاره كتاب لطهاره

يشره وإلاه فلا يسول ويجوز فلسنج على الخيرة، وإنه كان بعضها على الصحيح ويكون لعاً سمعروج؛ لأنه لا يمكن تنه تأخيرة مثل الحرج حاسة، وطلى هذا عشانة المقتصد له أن يسمح على جبح العصابة ما لم سمد لم أخرى،

قوله: ﴿وَإِنَّا مُتَقَطَّتُ عَنْ غَيْرَ لَرَّهِ لَمْ مِنْظُلَ الْمُسْخَ ﴾ لأن العدر قائم.

قوله: روالهُ متقطتُ عن أبرَّه يعنلُ للوال العدر: قاو مفطت عن برّه، وهو في الصلاه عمل فل محمول المقصود الصلاه عمل فل المحمول المقصود الدلاه عمل فل المحمول المقصود الدلاه كالنيسم إنه وحد الماه في حلال صلاله والله كان محموطها عن مراه، وهو أبه الصلاة مصى على مسلام، الأل حكم المسلح بالى لطاء العالم، وإن مضلت عن عبر مرحه وهو غير المحمد الصلاة شاها مرة أخرى ونصلي، وإن يحت عليه وعلاة تسدح سواء شاها للك الجبائر أه يعيرها، وإن مضطت عن مرح فوله يعسل فلك المتوضح، ولا يحور له أن يصلي ما لم يعسله.

#### يأب الحيض

المما قدم ذكر الأحداث التي يكثر وتوسيد من الأسعو، والأكبر، والأسكام المتعلقة الهما أنسلاً وعلها ذكر عقيله حكم الأحداث التي يقل وجودها: وهو الحبص والنقاس. ولهما المعنى قام ذكر الحيض على تتساس الأن الحيض أكثر وقوعاً سم.

والحييض في الطفة. السم خروج الدم من العراج على أي صفة كان من أدمية أو عبرها، حتى قالو. حاصت الأرات إذ حرج من فرحمة الدم.

وفي الشرع الدولة عن دم عصوص أي دم بنات أدم من عرح تخصوص، وهو موضع الولادة من شخص عصوص احداراً عن إصفره والأيسة في وقت عصوص، وهو ان يكون في أوانه ينته منة عصوصة، أي لا تربه على المشر، ولا يقتص من النلاث، ويقال في تصيره شرعاً أيضاً عو أندم الدارج من رجم امرأة سليمة من الذاء والصعر، مقوهم، وسيمة من الناءي احدار من المستحاصة.

قال وحمه الله: وأقلُ الْحَيْص ثلاثةُ أَيْهِ وَلَيَائِهَا يَحَوَّ فِي ثلاثة الرامع والتصديد. والرفع حير المبتقة، تعلى هذا لا ما، من إصدار التقايرة: أقل الدة الحيص؛ لأن الحيض دم لا أيام، والنساب بالى الطرف .

وقولد: يتوليالههاي: لا يتشرط كلات الدل، مل إنه إدام كلات ألهام ولينتهن كان حيضاً: كأن العبرة التأليم دون اللباني، ويحمل كلاء النسج على ما أدا رأته في معض المهار، ولا بد حينته من لاله أنه وللات شال: لأن ليوم مثالث لا يكمل إلا إلى هذه من المرابع، فيدحل اللات لبال. وأما لو رأته قبل طلوع الفجر، ثم ظهرت عند الغروب من اليوم الثالث كان حيصاً. وذلك للائه أمام وليلنان.

وقال أبو يوسف: اقله يومان واكتر اليوم النائث اعتباراً فلاكثر بالكل؛ لأن الأكثر من اليوم المالت بقوم مقام كله معنى، إذ الدم لا بدبيل على أبولاء.

قوله: وَفَمَا تَقَمَنُ عَنْ فَلِكَ فَلَيْنَ بِحَيْضٍ وَهُوَ اسْتِحَاصَةً} بقوله عليه السلام: واقع مقبض للانة لونغ واكثره عند ذاراهها أ

(1) قبل السي سناني الله طالة وأنه وسنام: والتل الحسطي للمحاربة اللمار والنسب أثارته ألهام وأكثره عشره الهام والفلت: روى من حسيت أمن أمامه، ومن حديث والنه بن الأسفع، ومن حديث معالاً من حيل، ومن حديث أن سعيد الحديث، ومن حديث أدم من والثن ومن حديث فائته.

أما حديث في أمامة فرواه الطهائي في ومعجمة والداوعتي في ويسمن من حديث حميان بي الرائد م على عبد السلك من المعارف في والداوعتي في أيامة أده البي فعلى الله عبد والداوعة م على عبد السلك من المعارف بي كثير من بكحول من في أيامة أده البي فعلى الله عبد والدام منازة وأقل الخصي المعارف المعارف المعارف في المعارف المعا

وقعة حديث واللغة فرواء الدارفتاني في يوسده حدثاء أبو حديد عبية بن هلووا. حدثنا الهية بن أصد بن أسن طفاعي احدث منافرين السهال التصري عن تحمد بن راشة عن مأخول عن والله بن الأسفوه قال: قال رسول التدخيلي نه منهه وأله وسلم عامل طبقي للائة أبام، وأكثره عشره أبارهه باهين المال فقد رسمية حياد بن مسائل محيول، وعمد بن أحمد بن أدن محمد شهي، وقال ابن حيث العمد بن وقائد بترات السائل في ووقعد واستحق المركة فشهي.

وأماً بعدين مندر المعرفة بين مدي في والكامل وأعي ضداني معيد التدمي أحدي عدد الرائد والمعالى المعالى عدد الرائد والمعالى المعالى المعا

كتاب الضهارة كالأ

قوله: ﴿وَأَكْثُوهُ عَشَرَةُ آيَامٍ} لما رويه.

قَسَولُه: وَوَفَسَا تَسَوَاهُ الْمُسَوَّاةُ مِنَ الْخَفَرَةِ وَالْطُقُوْةِ وَالْكُفَارَةِ فِي مُعْقِ الْحَيْضِ فَلِسَوْ احْسَيْضِيَّ مِسَوِاءُ وَأَكَ الكِدرَةِ فِي أُولِ الإِنْمِيْدِ، أو فِي أَحْرِهَا، فَيُو حَيْضًا

الترميل من علم عن معاد بن حيل، قال: قال رسول الله تبني الله عليه وسني، ولا حيض أقل من المات، ولا يوفي المترج، البهر ، وأحم يتحب بن الحدن المدداني، وقال: الايوق بالكائر، والمدينة عن العموات، ديني

وقما حديث مقدونية مرواه الدر الحيري في والعلق السناعية، من حديث قمي دود المخمل حققي أمر طياعة على أنمي معيد الغدري عن طبي مرامي الداعمة، ويبدلو، قبل الواط الحيص ثلاث واكثره عشره وأفق ما جن الحيمتين حديثة عشره يوسأين اسهى اعال الل أحوري: قال من حادث كال مديمان الهمج الحاديث، وعلى أمرة أن الداءة التحقي، وعالى أحدة كان كذاباً، وقال المحارب، عو معروف بالكدب، وقال وبدائل هاروان لا محل لأحداث برواني خد.

واما مدلك أغيرة بأمر مه في عدي في وتلك من بالمسلس بي ويتار عن معاوية بن قرة عن السي بي مالك أف وسوق الله علي الله عليه وسلم قارة واطلعن ثلاثة أناها وأرسطه ونسسة، وسنده وسلماء وظارية وسأسلا وعدراتي فادا حدورات الفار حي مستحاصة، السيء، وأعلم بالمسلس بي ويتاره ومان إن صبح من تكلم في أراحان أسح على صلعته عال: ولم أراك حايث حاور الحد في البكارة، وهو إلى القسف، أفرات وهو معروف وبالمسدس أوسان عن معاولة بن قرة عن أسى موقوف وقد وودا تكافل بينا تقدم في وحرف الحرمة الذي.

والم حديث عاديمة مم المده موصوفي وقال قال الساطوري في والتحقيق وفي الطل المتحقوة والم حديث عاديمة مم المده والموفق الم عروم على أنه على عائمة على اللي صلى الله عليه وسلم أنه فال والمكتبر من علواء فال المي صلى الله عليه وسلم أنه فال والمكتبر المكتبر على المكتبر المكتبر وأنك المحتود المكتبر والله المكتبر المكتبر وكدون فال المي حالة المحتود المكتبر وكدون وكره المن حالة المحتود المكتبر المحتود المكتبر والمحتود المحتود المحت

86 كتاب العنهار:

تفدمت أو تأجرت.

وقال أبو بوسد. إذ رابها في أول أياسها لم تكن حيضاً، وإن رأب في آخر أياسها كانت حيضاً، فهي عداء لا تكون حيضاً إلا إذا تأخرت؛ لأن حروج الكارة يتأخر عن الصامي، فإذا تقدمها دم ألكن حقلها حيضاً نبعاً، وأما أذا لم ينقدمها دم، فلو حقلها حيضاً كانت متبوعة لا تبعاً، وهما يقولان ما كان حيضاً في أخر أمامها كان مهضاً في أول أيامها كالحمرة لأن حسع مدة الحيض في حلام واحد، وما فيله أبو يوسعين إن حروج الكندرة بتأخر عن الصافي، إنها هو فيما إذا كان عرجه من أدلاد، أما إذا كان من المقله، فالكندرة تخرج قبل المسافي، وهما المحرج من أمقل: لأن هم الرحم منكوس، تتحرج الكندرة أولاً كاخرة إذا فند أسقالها

قوله: (خَتَى نُوَى الْمَيْاضُ خَالِصُاً) قبل: هو شيء بشبه السحاط يحرج عبد اللهاء الحَيْشِ، وقبل: هو الشين الذي تحير به العراة العبد إذا حرج البش، تقد طهوت.

### {مطلب ما يحرم في الحيض}

قوله: ﴿ وَالْعَيْظِنُ يُسْتُقِطُ عَن الْعَالَمِي الطَّلَالَةِ} فيه إشارَة إلى لمها وحيث طلبها الصلام: ثم مقطت.

وهماه المسألة اختلف فيها الأصوليون. وهي أن الأحكام هل هي ثابتة على النصي والجمول والحائص أم 2%

فاحتار للمواردة الدنوسي: أب ثانية، والسموط بعقو الحرج، قال؛ لأن الأدمى أصل بوحود، فلفوق عليه، ألا ترى أن عند سنير أرضه وحراحه، بالإحداج وعليه الركاة عند الشافعي، وكلام الشيخ بدء على هدد.

وهال فليردوي: كنه على هذه مدمرتم تركينه، وقلما العدم تو بموس.

قومه: (ولِمَعَرَّمُ عَبِّهَا الطَّوْمُ) إِنَّهَ فَأَلَّ فِي الْصَهَّمَ: يَجْرُمُ أَوْفِي الْعَبَّلَاةَ يَسْقَطُهُ لِأَنَّهُ القَفِياءَ فِي الْفِيوَمُ وَاحْسَاءَ لِلاَ يُلِيِّقُ فَكُرَ الْمِنْفُوطُ فِيهِ، والْفِيلَاةُ لَا تَنْصَيَّى، فَجَبِينَ فَكَرَ السَّنُوطُ فِيهِ

قوله: ووتقُصي الطوَّقِ، ولاَ تقَصِي الطالأة، لأن في تصاه الصلاة مشقة، لأن في كل لوم وليله حسن صالوات: فيكول في مده الحليل حسيون لبلاة، وهكف في كل شير. وأما الصوم، للا يكون في السنة إلا مرة، فلا يلحمها في قصاله مشقة.

قوله: رولاً فلأقلُ الْمُسْتَحِدَ، وكَذَا رَجْبَ الِصِلْ، وسَمَعَ السبَّعَدَ له حَكَمِ السبِّعِدَ، حَتَى لا يَعْلُ لِلْمِنْفِينِ وَالنِّبِ الْوَقِّرِفِ عَلَيْهِ لاَيْهِ فِي حَكْمِهِ، قُولُه: ﴿وَلَا تُطُوفُ بِالنَّبِيْتِ} فإن قبل: النفواف لا يكون إلا بدحول المسجد، وقد عرف عجمه منه. مما العائدة في ذكر الطواف؟

قبل بتصور فلك بيما إذا حاءها الحبش بعدما دخلت المستحد، وقد شرعت في الطواف، أو تقول: له: كان تلحائض أن تصدع ما يصدح الحاج من الوقوف وغيره، وبعا يظن ظاد أنه يجور ها الطواف أبضاً كما حزر لها الوقوف، وهو أنوى عند، فأز ل هذا الموضم بذلك.

قوله: رَوَلاَ يُلْهِلهَا وَوْجُهُمُ فَكُرَهُ طَعَطُ الكتابَة تَأْدَنُهُ وَتَعَلَقُهُ وَالتَّفَاءُ عَلَى اللَّي ﴿ فَإِذَا لَمُؤْمِنَ فَأَنْوَمِنِ ﴾ ل<sup>لك</sup> وإن الناها مستحلاً كمره وإن أثاها عبر مستحل، معلَّم. النوبة والإستفار

وفيل: ستحب أن يتصدق لدينار.

وفيل ممم دبار

وتدومين بينيمه: إن كان بي أوله فدينان، وإن كنان في آخره أو وسطه، فنصف: دينار، وهل دلك على الرجل رحده أو عليهما حيماً؟

الظاهر: أنه عنه دونها، ومصرفه مصرف بركاة.

وله. أن يقلها، ويضاحها، ويستمع تصيع با نا ما حلا ما بي السرة والركية المعمار

وقال محمد: بسميع بجميع بديه، ويجب شعار الدم لا عبر. وهو موضع مروجه، ولا يمثل لها أن تكثير الحيص على روسها ليجامعها بنير علم منه، وكذا لا يمثل لها أن تضير النها حائض من عبر حيص التنامه بحاملتها، لعوله عليه المعلام: «لعن الله المانصة والمعوضة؟\*\*أ، فالمانصة: التي لا أطبأ روحها لها حالان ويجامعها عبر حلم. والمعوضة: هي التي تقول لروحها إنها حائض، وهي طاهرة حتى لا تجامعها.

وأما الوطاء لي اللدر فحرام لي حالة الحنص، والطهر لقوله تعالى: ﴿ فَأَنْبِهُمْ مِنْ مِنْ

<sup>(</sup>١) سورة العراقة 22).

<sup>(2)</sup> ولم أحساء في المدسيان الأصنيانا، وأكسن بكرت في نعمل الكتب بدرت قبر حع على المهابة ومن 683): تسترمن: ومن بده وأنه أنهى من صراء الماضي»، ومر أن يدول له: أدو من أن المجر موجهة بكما ذما أمر حم ذير ذك، وركما لين عبد إلاه أمر!

ومبدر ولعن الله العائصة والدقوادة، العائصة التي لا أقالم رواغها أسسية حائص البحامها، فيجامعها وهي حائص، والمعرفية: لتى لا يكون خائصاً تنقدب رواغيا ويقول: إلى حائص.

حَيْثُ أَمْرَكُمُ آلَفًا ﴾ [1] اي من حيث أمركم الله تنجيبه من الحبص وهو العرج، وقال عليه الحسلام: الاتبان النساء في العجازه ل حرائها [2] وقال: «ملعون من التي المواة في ديرها» [2]: وأمة قوله تعالى: ﴿ فَأَنُواْ خَرْتُكُمْ أَنْ شَيْمٌ ۗ ﴾ [1] اي كيف شدم ومن تندم مقيلات ومديرات ومستقلبات ومتركات بعد أن يكون في الفرح والآن الله تعالى سي الزوجة حرث فإنها للولد كالأراض المروع ، وهذا دليل على تحريم الوافد في الديرة الإنه موضع المرت لا موضع المرت .

قوله: (ولا يحوز لحائض ولا جنب قراءة القرأن) نفواه عليه السلام: إلا يقرآ الهناب ولا الحائض شيئاً من الغرآن»<sup>[1]</sup>، ولأنه يناشر القرآن معضو يجب عسلم، فعا

<sup>(1)</sup> سورة البغرة: 222.

<sup>(2)</sup> روى الدرمدي اين كتاب الرضاع وعاب ما حاله أي كرامها إنهاد المساد من أدبارهن يلفظ: وإذا فيما أحدث فيتارهن فيما أحدث فيترف أولا عالوا الساء في أعجازهن فإن الله لا يستحيى من الحزيه، وإوى الدارمي اين كتاب الطهارة وبات من أتن تعرفه في أدبارهاي وكبات النكاح وبات السي عن إليان الساء في أعجازهن بالطاء وأبية قابل إلى فقالا بالتحيى من الحق لا بأنوا الدان أعجازهن.

 <sup>(3)</sup> وأحدة بن حسل في مستدم في وهم الحديث: 6356 وروى أبو داود في كناب شكاح (باب في حامج النكاح) للعظ، وملمون من أتى امركه في ديرها في

<sup>(4)</sup> سورة القرة (223

 <sup>(5)</sup> قسال السني صلى الله عبه و مثم: و لا نفرة اخاتص و الحب طبقاً من الفرادية، قال الرياض في انصب قرابة و (1944) : روي من حديث إلى عمر ، ومن حدث حابر

أما حديث الل عمرة فاصرية فترسدي، والل ماحة على إنساعيل لل عبالل على موسى لل عقبة على المديث الل عمرة فالمرابع في الله على وسلم علا تقرأ الحاص ولا الحد، شيئاً من المغرآنها النهى، قال طرحت الله على وسلم الا على المناهيل والماء النهى، ورواه المغرآنها النهى في عاسدة وقال الحل المعاري في الله الله على الله الوى هذا المعامل بن مدال على موسى الل عقبة، ولا أعرفه من حديث عبرة، وتستقيل سائر الحديث على المن وقال المعارفة على المناهيل وقال المعارفة على المناهيل وقال في المعرفة، في المناهيل من عبائل ورواية عن أهل الحديث يقرف من إسافيل من عبائل، ورواية عن أهل الحداث عبرة، وهو حديث المقبى، وقال الله تحديث المناهل على عبرة، وهو حديث المقبى، وقال الله تحديث المناهل على عبرة، وهو حديث المقبى، وقال الله تعرف المناهل عبرة المناهل على المناهل على المناهل على المناهل عبرة المناهل على المناهل عبرة من مناس عن عند عن مرسى بن عقبة به. وقاتان عبدة المناهل الحديث وحرس بن عقبة به. وقاتان عبدة المناهل الحديث وحرس بن عقبة به. وقاتان: عن عدم من إساعيل الحديث وحرس بن عقبة به. وقاتان: عن عدم من ين رحل عن تم عمر من ين عقبة به. وقاتان: عن عدم من إساعيل الحديث وحراس عن عبدة عن تم مناهل عبرة عن من رحل عن تم عمر عن من عبد عن من من عقبة به. وقاتان عن عدم من ين حقبة المناهل الحديث وحراس عن عقبة به. وقاتان: عن عدم من إساعيل الحديث وحراس عن عقبة به. وقاتان عن عدم من إساعيل الحديث وحراس عن عقبة به. وقاتان عن عدم من إساعيل الحديث عن رحل عن تم عمر عن من عن عبرة عن مراكل عن تم عدم عن من حراس عن عقبة المناهل المناهل المناهل عن من حراس عن عقبة المناهل المناهل المناهل عن المناهل المناهل عن من حراسة عن عراسة عن عراسة عن المناهل المناهل المناهل عبرة المناهل المناهل المناهل المناهل المناهل عبرة عن عراسة عن عراسة عن المناهل ا

يجوز. وكفا لا يجوز له القراعة حالة الوطء.

والنفساء كالحالض. وطاهر هذا أن الأية وما دونها سواء في التحريم.

وقال الطحاوي: يجوز لهم ما دوّن الآية، والأول: اصح. قالون إلا أن لا يقصد بعا دون الآية الفراية، مثل أن يقول: هالحمد قام يريد التسكر، أو يسجاسم الله يع عند الأكل أو غيره، فإنه لا بأم يه؛ لاتهما لا يمنعان من ذكر الله.

وهل يجوز للجنب كتابه القران؟

قال في سية المصلى: لا يجوز.

وفي الهجندي: يكرم للجنب، والحافض كتابة القرآن، إذا كان مناشر اللوح والبياض، وإن وضعهما على الأرض، وكتبه من عبر أن يضع بده على المكتوب، لا يأس. ...

وأما التهجي بالقرآك، فلا بأس به.

وقال بعض المتأخرين: (15 كانت الحائض أو التعمية، معلمة حاز لها أن تلقن الصبيان كلمة كلمة، وتقطع بين الكلمتين، ولا تلقنهم أية كاملة؛ لأما مصطرة إلى التعليم، وهي لا تقدر على وقع حدثها، فعلى هذا لا يحوز للجنب دلك؛ لأمه يقسر على رفع حدثه، ولا بأس للجنب والحائض والنفساء أن يسبحوا الله، ويهلفوه.

قوقه: (وَلاَ يَجْوَرُ لِمُخْدِثِ مَسَّ الْمُصْخَفِي وانما لم يذكر الحانص والنفساء والحشيء: لأنه يعلم أن حكمها حكمه يطريق الأولى؛ لأن حكم الفراعة أعف من حكم المسر. فإذا لم تجز لهم الفراءة؛ فلأن لا يجوز لهم المسس أولى.

وللقرق في الحدث بين فيمس وفقراءة: أن الحدث حل البد دول العم، والجناية حلب البد والدم. ألا ترى أن غسل البد والدم في الجنامة فرصان، وفي الحدث يعما يغرض غسل البد دون الغم.

قوله: وَإِلاَّ أَنْ يَاخَذُهُ بِعَلاَفِهِ أَوْ يِعَلاَفُهِ، وغلانه: ما يكون متجانباً عنه، أي متباعثاً بأن يكون شيئاً ثاقاً بينَ النَّاسَ والمستنوس كالجراب والخريطة دون ما هو متصل به كالجند النشرز، هو الصحيح.

علية يه. وهذا مع أنَّ فيه وحلاً يُعبولاً، فأبو معشر رحل منتضعف إلا أنه بنايع عليه،

وكما حديث جايزة مروام المفارقطي في هيستمه في وقاهر الصلاقه من حديث عبيد بن الفضل هن . السبية عن طاوس عن حاير مرفوعاً نجوه ورواه ابن عدى في والإكامليء، وأعله بمحسد بن الفصل». والحلط في تصفيف عن التجاري، والتسائي، والحدة وابن مجيزة ووافقيتها تعيى.

وعده الإسبيحاري: العالاه ، فو الجله استعمالي به اوالصحح الاول. وعلمه الحنوى: الان الجلم تبع المصحت. وإذا الواحر النصحات المسيء فكما لا يحوز فه وصع أصاحه على الووق المكنوب فيه صاء الطفيس؛ لأنه تبع له الوكدا لا يحوز انه مس شيء مكنوب لهة شيء من الخراق من فوج أو درهم أو البير فلك إذا كان فية نامة. وكنه تلمب التعمير لا يحوز مس الخراق مها، وقد أن يسر غراة بحداث المحمد، لان يسع ذلك فيع فد.

وحاصله: أن الأحلات ثلاثة

- أحدث صغرا
- 2. وحدث ومعا
- 3- وحدث كنبر.

المنصفير: ما يوحب الوصوء لا عبر كالنول والعائط والقيء (14 ملاً المد، ومحروج الدم والعبج من البدن إذا تحاوز الى موضع، للحقة حك التطبير.

والحليان والمؤارهو لحبابة

واحدث الكبير: البيس والفاس، تتأثير احدث السمير: انجريم التبلاق، وسجدة النات في ومس المصحف، وكرافة الطواف.

واحدث الأوسط فالدوا تاديج هذه الإنساء العذكاروة، ويريد عسها فنحراء فرادة الفران، والحول المستجد

واحدت الكبر بالدراء بالعربم هذه الأشباء كلمها، وبريد عليما بنجريم فصوم، ونجريم الوطاء والراهة الطلاق

رلا یکره تبخت والحاتص والعداه البطر بی استبخت وال احداث لا تحل العجر، آلا تری آنه لا یفرض ابتمال الب البها.

ون قمل علو عشيمص الجلب فقد ترتفع حدث النبها فينمي أن نجوز له الكاوف. فيل هو كملك؟

قال مصمير) يجوز، والديجيج. كه لا يجوزه لأن ساك لا ترافع حديد. وكما إد عسل المحدث يديه هل يجوز به لدس؟

فصحرح: أنه لا يجور أما قلنا كم أي إيصاح الصيراي،

### { مطلب في مسائل الحيض}

توله. رويادًا القطع ذلخ الْخَانِصُ لاقالَ مِنْ عَسْرَة أَيَّامٍ لَمْ يَعْمُوا وَطَوْهَا خَلَى لَعُسْسِلَ أَوْ يَنْصَنِي عَسْهُمُا وَقُلْتَ صَلاَةٍ كَاهِلَى ذَكَ اللهِ عَدْرِ عَارَةً، ويتعطع نارة، فال عد س

الاغتسال ليترجح حانب الانقطاع.

وقوقه: «كامل»: يحرر عما إذا انقطع في وقت صلاة بالصة تصلاة الضعي والعبد، فإنه لا بجور الوقاء حتى تغتسل أو ينصي وقت صلاة الطهر. وهذا إذا كان الإنقطاع لعادنها، أما إذا كان لدونها، فإنه لا يجوز وطؤها، وإن اعتسلت حتى تنصي عادتها؛ لأن العود في العادة عالب، فكان الإسهاط في الإجتباب.

وفي الخجمادي. إذا انقطع دون عادنها، فإنها تغسل، وتصلي: وتصوم، ولا يطؤها زوجها حتى شصي عادنها احتياطاً. ولو كان هذا في أحر حبصة من عدتها نظلت الرجعة. وقيس لها أن تنزوج عبره حتى تصلى عادنها، فيوحة لها في ذلك كله بالاحتياط.

وني السهاية: إذا كانت عادتها دون العشرة، وانقطع الدم على العادة أحرت العسل إلى الوقت. وتأخيره هنا: استحاب لا يحاب. وإن كان الانقطاع دون العدة، فتأخير الغسل إلى الوقت إيجاب وإذا الفطع دم المسافرة، ولم تحد الداء، فتهممت حكم بطهارته، حتى إن لزوجها أن يطأها، ولكن لي انقطاع الرحمة حلاف؟

فعندهما: لا تنفطم ما لو تصل بالتيمم.

وعند عمد وزفر: تفطع بالنيم، كما لو اغتملت، كدا في الحجمي.

وفي شرحه: (دا فيمنت لو يجر وطؤها) حتى نصلي بالقمم عند أي حيفة وأي دمية ...

ولو حاضت المرأة في وقت الصلاة، لا يجب عليها فضاؤها بعد الطهر.

ولو كانت طاهرة في أول الوقت سواء أدركها الحيض بعدما شرعت في الصلاة أو قبل الشروع، ومنواء بقى من الوقت مقابار ما يسح لأداء العرض أم لا.

رقائل زمر: إن يقي من الوقت مقدار ما يسع لأداء الفرض لا يحب عليها فضاؤها بعد الطهر، وإن يقي أقل و جب. وأجمعوا أنها إذا حاضت بعد حروج الوقت، ولم نصل فعليها فضاؤها.

ولو شرعت أن صلاة النقل أو صوح المل، ثم حاصت وحب عليها القضاء.

قوله: (وَإِن انْقَطَعُ ذَبُ لِغَسْرَة أَيَّامِ جَازُ وطَوْهَا قُبُلُ الْغَسْلِ، لاَمَ لا مزيد له على العشرة، إلا أنه لا يستحب قبل الاعتسال النهي في قراءة النشديد.

وقال زمر والشافعي: لا جلوها حتى تعتبيل، وكذا القطاع النفاس على الأرمعين حكمه على هذا. ثم الانقطاع على العشرة ليس بشرطا، فإنه بجور وطؤها، وإن لم تنقطع. وإنما ذكره بنقابلة فوله. «وإذا الفطع لأفل من عشرة أيام».

قوله: ﴿وَالطُّمْرُ ۚ إِذَا تَخَلُّلُ بَيْنَ اللَّمْنِينَ فِي مُدَّةِ الْحَيْصِ فَهُو كَانَامُ الْجَارِي} هذا

92 كتاب العنهارة

قول أي يرسف. ووجهه: أنّ استِعاب اللهم ملة الخيض ليس بشرطه فيعتبر أوله وأخرم كانتصاب في طَرْكَادُ، ومن أصله: أنه يبنأ الخيص بالطهر، ويحتمه به بشرط أنّ يكون فله ويعدد دم.

والأصل عند عمد: أن الطهر المتحلل إذا انقص عن ثلاثة أيام، وقو نساعة، فإنه لا يعمل وهو كلم مستمر، وإن كان ثلاثة أنام فصاعداً نظرت إن كان الطهر مثل المدين أو الدمان إكثر منه بعد أن يكون الدمان في العشرة، فإنه لا يعمس أيصا، وهو كدم مستمر، وإن كان أكثر من الدمين أوجب الفصل أم نظر إن كان في أحد الجانبين ما يمكن أن يجمل حيضاً حمل حيضاً، والأخر استحاصة، وإن كان في كلاصا ما لا يمكن أن يجعل حيضاً كان كله استحاضه، ومن أصفه: أنه لا بندئ الحيض بالطهر، ولا يختمه به مهاء كان قبله دم أو بعده دم أو لم يكن.

قال في الهداية: والأحذ يقول أي يوسف أبسو.

رفي الوحيز: الأصبع قول عمد، وعليه العنوى.

وفي الفتاوي: الفتوي على قول أي يوسف تسهيلاً على النساء.

والأصلى عند وفر: أنها رأت من الدم في اكتر مدة الحيض من أقلم، والطهر المتحلل لا توجب الفصل، وهو كندم مستمر، وإذا لم نر في أكثر مدة الحمص من أقلم، فأمه لا يكون شيء من ذلك حيضاً.

والأصل عبد الحبين بن زياد: أن الطهر المتحلل إذا نقص عن ثلاثة أيام، لا يوحب المصل كما قال عبد، وإذا كان كلالة فصاعداً فصل في حديم الأحوال صواء كان مثل المدمن أو الدمان أكثر سعارة م ينظر بعد ذلك كما نظر عمد بيان هذه الأصول المرأة رأت يوماً دماً وتشانية أيام طهراً، ويوماً دماً، أو رأت ساعم دماً، وعشرة أيام غير ساعنين طهراً، ثم ساعمة دماً، فهو حيض كله عند أي يوسف.

ويكون العهر المتخلل كدم مستمر

وعبد عبد ورفر واخس: لا يكود ته حيضاً.

أما عند زمرم ملائها لم ترافي أكثر مده الحيص أطه.

وعدد عمد: الطهر اكثر من اللحين، وليس في أحد الحامين ما يصلح أن يكون حيصةً، وكذا عند الحمس.

وقو رأت يومين هناً وسيعة طهراً ويوماً دماً أو يوماً دماً وميعة طهراً أو يومين دماً؛ قصد أي يوسف وزفر العشرة كلها جيش.

أما عند أبي يوسف فطاهر.

كتاب الطهارة 93

وأما عند زفر؛ قلائها رأت ني مدة أكبر الحيض مثل أفله.

وعند عميد والحسن، لا يكون شيء من ذلك؛ لأن الطهر أكثر من ثلاثة أيام. وهو أكثر من الدمين، ولسن في أحد الجانبين، ما يمكن أن يجعل حضاً.

ولو رات ثلاثة أيام دماً ومنه البام ظهراً ويوماً دماً او رات يوماً دماً ومنه ظهراً وثلاثة دماً.

فعند أبي يوسف وزفرا العشرة كلما حيص.

وعمد محمد واخسى: التلائة فكون حينياً من أول العشرة في العصل الأول، ومن أحرجا في الفصل النابي، وما بفي استحاضة.

ولو رأت أربعة أيام دماً وخيسه أنام ظهراً ونوماً دماً أو يوماً دماً وحيسه ظهراً وأربعة دماً.

فعند أبي يوسف وعمد ورفر: العشرة كليا حيص.

أما على قول أبي برسف ورفر. بعد بياه.

وأما على قول عمد: فلأن لطهر مثل الديون، فلا يعصل.

وعند الحبسن: يقصل الأنه أكثر من ثلاثه أيام، فجعلت الأوبعة حيصاً فقامت أو تأخرت، والنافي استحاصة

رفو رأت يوماً دماً ويومين ظهراً وبوما دماً، فالأربعة كلها حبص في قولهم صيعاً؛ إن الطهر التراسن ثلاثة أيام.

> ولو رأت ثلاثة دماً وسنة طهراً وثلاثة دماً. دالمك كله الله محتر يوماً. معمد أي يوسف وزم . عشرة أيام من أوطا حيض ويومان استحاضة.

وعند عمله والحبس: الثلاثة الأرلى حمص، والباني استحاصة؛ لأن العبير أكثر من الدمين اللذين رائمها في العشرة؛ لأن الدمين في العشرة أراعة أيام. والطهر سنة أيام وهذا معنى قولما في الأصلى بقد أن كان الدمان في العشرة.

وصورة ابتداء الحيص بالطهر وحدمه به عند أي يوسف; هو ما إذا كان عاديها عشرة من أول كل شهره فرأت مرة قبل عشريّة يوماً دماً وطهرت عشرتها كلهاء ثم رأت بعلها يوماً دماً فأيامها العشرة حيض كلهة. والدم غذي رأته في اليومين استحاضة.

قوله: ﴿ وَٱقْلُ الطُّهُمُ خَلَسُنَةً خَشَرٌ يُولُّهُمْ بِعَنَى الطهر الذي بكون كل واحد من طرفيه حيصاً باعبراءه.

وقال عطاء ويحتى بن أكتم. الله تسمة عشر يوماً لاشتمال الشهر على الحيض. والطهر عاده، وقد يكون الشهر تسعة وعشرين يوماً. وأثلثر الحيض عشره أيام، يعني

الطير سنة عشر.

قلما: مدة الطهر الطير مدة الإقامة، من حيث زنه يعود بها ما كان يسقط من الحالاة والصوم. ولهذا فعرنا أقتل الحيص بتلانة أيام اعتباراً بأقل السعر

قوله: ﴿وَلاَ عَابُه لِأَكْتُومِ﴾ أي ما هاست طاهرة، فيها تصوم وتصلى، وإن استعرف طلك جميع عمرها.

### {مطلب في الاستحاضة}

قوله: ووَدَمُ الاستبحاطة: هُو مَا نُواهُ الْمُرَّاهُ الْفَلَ مِنْ ثَلِاتُمُ أَيْمٍ أَوَ أَكْثَرُ مِنْ عَشَرَةُ أيّام، ليس هذا: حصراً لدم الاستحاصة، بل سيان معسم.

 فإن الحامل أو رأب الدم ثلاثًا، أو عشرًا، أو زاد الدم على العادة، حتى حاور العشرة أو راد النعاس على الأربعين، فكل ذلك دم الاستحاصة.

والفرق بهم وبين دم الحيض: أن دم الإستحاضة أحمر رفيق ليس له واتحة: ودم الحيض متعبر اللون عن الرائحة.

قَوْلُهُ: ﴿ وَمُحَكِّمَةٌ خَكُمُ الرُّعَافِ لِهُ يَشْعُ الصَّلَاقُ وَلاَ الصَّوْعَ وَلاَ الْوَطَّقَى وإذا لم يسع فلصلاف ملان لا يسع الصوم كولي، لأن الصلاة أحوج إلى الضهارة صه.

قوله: ﴿ وَوَهَا وَاذَ الذَّمْ عَلَى غَشَرَةِ أَلِهُمْ وَلِلْمَوْأَةِ غَادَةً مَفْرُوفَةً رُفَّتَ إِلَى أَبَامِ عَادَمَهَا، وَهَا رَ ذَ عَلَى ذَلِكَ فَهُوْ اسْتِخَاصَةً، رَفَائدةً: رَدُّهَا لَهَا تَوْمَر بِقَصَاءِ مَا تَركت من الصلاة معد العادة.

قوله: وقان ابتدأت مع البُلوع فستتحاصة فحيْصُها عشوة أيَّام مِنْ كُنُ شَهْرٍ وَالْبَافِي السِّحَاصَةُ بريد عشرة من أول ما رأت، ويحمل مناسب ارسين؛ لأنه نيست لها عادة ترد إليها. وهذا بإطلاقه فوضيا.

وقال أبو بوسم: يؤحد لها في الصلاة، والصوم، والرحمة بالأقل، وفي الزواج بالأكتر، ولا يتطرها روجها حتى نفضي العشرة.

وقال رفر: يؤتحد لها بالأفل في جميع الأحوال.

قرائه: ووالْمُسْتَخَاطِنَةُ وَمَنْ بِهِ مَلْسُ الْيُولِي، وَالرَّعَافُ الدَّانِيْمِ، وَالْجُوْحُ الْغَبِي لاَّ يَرَقَّةً يَتَوَطِئُمُونَ لِوَقْتُ قُلِّ صَالاَتُهِ وَكَذَا مِن به العلامة، ربح، واستطلاق بطن

قوله: وفيضلُونَ بذّلكَ أَلُوطُوءِ مَا شَاءُوا مِنَ الْقَرَائِضِ وَالْنُوافَلِي وَكَمَا اللَّـفُودِ، والواجنات ما دام انوقت باقبًا، وإذا كان برجله حرح بن قام سال، وإذا قعد لم يسل أو كان إذا نام ملمر بوله، وإذا قعد استمسان أو كان شيخاً كبيراً إذا نام هجز عن القوءة، وإدا قعه قرأ حمار أن يصلي قاعداً لي جميع هذه المسائل، وكناه المرأة إدا كان معها توج. صحر لا يستر جميع لدنها فاتمة ويستره فاعدة حار لها أن لصلي فاعدة. وإدا كان جرحه إذا فام أو فعد مال، وإذا استنفى على هذاه لم يسل، فإنه يشلى فاتساً يركع ويساحد.

ولو کان جرحه بسیل عمی لوه؟

قال السرخسي. إن كان يصيم ثانياً وثانياً وكاماً علماً عاد، فريه يحوز له أن يصلي فرمه لأن غالمه مشعة عصيمة، فحار له أن يصلي فيه من غير أن يصله.

وقال ابن مقائل عليه أن يفسله لكل صلاف ولا يحور أن يسلي من به الملات ربح خلف من به سلس الوال: لأن الإمام معه حدث وتحاسف مكان الإمام صاحب عدرين: والمؤم صاحب عذر واحد وكذا لا يصلي من به سبس لبول حلف من به العلات ربح وحرج لا يرفأ؛ لأن الإمام صاحب صربي، والمؤم صاحب عذر واحد.

قوله: الْحَافِرُا حَرْخَ الْوَقْتُ بَطَّالُ وَصَلُّومُهُمْ عَمَّا فوضَّهُ.

وقال أبو يومنف: يبطل بانشحول والحروج.

وفال زفر: بالمحول لاعير إ

وقائدته. إذا توصياً المعدور بعد طلوع المجر، ثم طلعت الشينس انتقص وصويم. عبد اشلاله؛ لأن فوقت قد عرج.

وعدد زور: لا يغضى، لأمه لم يدخل وفت الروان، وكذا إذا توصة معد طلوع التسميل جار أن يصلي به الطهر ولا مفض وضوءه بروال التنميس عند أي حتيفة ومحمده لأن ذلك دخول وفت لا حروج وقت.

واغتدائبي بوصف وزفرا للقص بروال الشمس.

قوقه: ﴿وَكُمَانَ عَلَيْهِمُ السَّيْنَافُ الْوَطُوءَ لَصَلَاةٍ أَخَرَى; دِان قبل: ما الفائدة في ذكر الاستشاف ونطلان الوصوء مسفوم له لا عمالة؟

ظمان يحور أن ينظل الوصوء غالم الصلاف ولا ينظل غن صلاة أحرى، ولا يجب عليم الاستنجاعية للمكونة المستنجاعية للمكونة المهادية الدينونية، ونقد طيارتها للوافق، وكما قال أصحابنا في السيمم للسلاة الحائزة في المعادية الحائزة في المعادية المعادية المعادية المعادية للمعادية المعادية المعادية

# (معطب في النفاس)

قوله: ووَالنَّفُومَلُ هَوْ اللَّامُ النَّحَوجُ غَقِيبُ الْوِلاَهِيْ وَعَضَامَهُ: مَن تَنفَسَ الرَّحَد

بالدم أو حروح النفس، وهو الولد، يقال فيه: تُقست ونفست بضم الدون وطعها إذا ولدت. وأما في الحيف فلا يقال: إلا تُفست يفتح الدود لا غير.

قوله: ووالذة الذي تواة التحامل أو ما تراة الفوالة في خال ولافتها قبل حُرُوجِ الولد استخاصةً) وإن لماع بصاب الحيص؛ لأن الحامل لا يعرض؛ لأن أم الرحم يسد بالولد، والحيض والنعاس لهما يعرجهان من الراسم بخلاف دم الاستحاصة، فإنه يعرج من القراح الا من الرحم؛ ولأن لوا جعلما دم الحامل حيصاً أدى الى احتماع دم الحيض والتعامر، وإنها وذا رأت دما قبل الولادة، وحمل حيصاً، موادات، ورأت اللام صاوت العسان، فتكون سائضاً ونضياء في حالة واحدة، وهذا لا يجور.

قوله. يروما تراه في حال ولادتها قبل حروج الولدي: يعني قبل عروج أكثر: استحاضه حتى إنه تجب عليها الصلاة، ونو لم تصل كانت عاصبة.

وصورة صلاتها أن نعقر لها سنبرة, فنقعد عليها، وتصلى، حتى لا يصر بالولد. قوله: (وَأَقُلُ النَّفَاسِ لا خَذَ لَهُمْ والمرق بينه وبين الحبض أن الحبض لا يعلم كونه من الرحم، إلا بالاعتداد ثلاثًا؛ وفي الدماس تفسم الولد دليل على كونه من الرحم، فأخى عن الاعتداد.

وقوله: ولا حد لهي: يعني في حق المبلاة، وقصوم، أما ردا احتيج الله لاتحصاء العدف علم حد معدار بأن طول لامرائه: إذا ولدت فأنت طائق، فقالت يعد ملحة: قد انقصت علمي.

فعند تمي حنيفة: اقله هسمة وعشرون يوماً؛ إذ لو كان قتل، تم كان يعمه أقل الطهر خسمة عشر يوماً، لو تحرج من مدة النعاس، فيكون الدم بعده طاساً.

وعبد أي يوسيف: النلم تحد عشر الوماً؛ لأن أكثر الحيض عشرة أيام، والنعاس في العادة أكثر من الحيص، فراد عليه يوماً.

وعبد محمد: أقله ساعة؛ إلى أقل المعامي لا حد له: معلى هذا لا تحيدف في أقل مي خسبة وشانين يوماً عبد أبي حبيفة في رواية محمد هنه.

> واني رواية الحبس عنه: لا تصدق في أقل من مانة بوم. وقال أبو يوسم: تصدي في حسبة وحنين بوكً. وقال عمد: في كربعة وخسين يومًا وساعة.

ووجن التخريج الله وواية عمد عن أي حنيقة أن يقول: خسنة وعشرون نقاس،

 <sup>(1)</sup> يفصيد منس التحريج: منساط أحكام الواقعات التي لم يعرف الأنمة المستحب أواه فيها، وذلك

وحسنة عشر طهر، فقالك أربعون، ثم ثلاث جيفن كل جيسة حسنة أبان فعالت خسم عشر وطهران أثلاثون يوماً، فقالك حسنة وهانوان.

وعلى رواية الحسن: ثلاث حيض كل حبضة انشره أباع وظهران ثلاثون مع أربعي، قدائل مانة يوم. وإنها أحدًا فا بأكثر الحيش؛ لأما قد أحدًا لما بأقل لطهر.

وفي ووابه محمد: أحد لها في الخبص بحمسة أناج، لأنه الوسط.

وتخريح قول أي يوسف: أن النقاس عبد أحد عشر، ثم بعده حسنة عشر طهوأ. فلكت سنة وعشرون. ثم ثلاث حيص بسعة أيام وطهران للائون، فعلك حسنة وسنون.

ولخريج قول محمد: أن النفاس عدد ساعة. ثم معسة عشر طهراً. ثم كلات سيمل نسعة أيام ثم طهران.

قوله: ووَاكْتُواهُ أَرْبَعُونَا يُومُنَّ وَقَالَ الشَّامِيِّ: سَتُونَ يُومُدُّ.

والسعلى فيه: أن الرحم بكون مسموداً بانوله، فيصح عروج دم الحبش، ومختمع الدم أربعة أشهر، تم بعد ذلك يمح الروح في الولك، ويتعدى بدم الخيص إلى أن ذلده أمه، فإذا وقدته حرج ذلك اقدم المجتمع في الأرجة الأشهر، وعافب ما تحيش السرأة في كل شهر مرة وأكثره عشرة أمام، فيكول ذلك أربع مرات أربعن.

وعبد الشافعي: نما كان أكثر الحيش حسنة كان اسم الذي في الأرعة الأشهر

قُوله: ووَرَفَّا جَاوِرَ النَّامُ الأَرْبَعِينَ، وَقَدَّ كَالْتُ فَنَهُ الْمَرَأَةُ وَلَمَاتُ قَبْلُ ذَلَكَ وَلَهَا عَلَمْ مَعْرُوفَةً فِي النَّفْسَ وَقَاتًا إِلَى أَيَّامِ عَادِتِهَا) سوء كان حند معروبها بالدم أو بالطهر عند أبي يوسف كما إذ كانت عاديا للانبي، قراب عشرين بوماً دماً وطهرت عشراً، ثم رات بعد ذلك دماً، حتى حاور الأربعين، ويها نرد إلى معروبها للائين يوماً عمد أبي بوسف، وإن حصل عنهما بالطهر، وعبد عبد هناماً عشرون؛ لأنه لا ينتمه بالطهر، ثم المثهر المتحلل بين دمي النفاس لا يقصل، وإن كثر ضد أبي حقيقة حو ما إذا والدت، فرات ساعة دماً، ثم طهرت تسعة وللائين، ثم رأت على الأربعين دماً، فالأرمون كلها شاس ضد أبي حنيقة وعندها إن كان الطهر المتحلل أقل من خسة عشر يوماً ما لم

بالساء على الأميول العامة التي بني عليها الاستنباط في المندوب للمعربية: عسل طقة المنجر مين ال المناهبية، وحم من المحتيفين التقيدين.

راجع للشميل: شرح رسالة رسم النعلي من 25، أبر حيفة عن 394 - 401.

يفتيل: وإن كان خسبة عشر فضاعةً عصر، يبكون الأول عاملًا والإحر حيمياً إن كان ثلاثة أنام تضاعدًا، وإن كان أقل فهو استجاهية.

ولو ولدت ولم تز دماً:

فعند أبن حبيعة ورفر. عليها الغسل احتياطاً، وينظل سومها إن كالت صائمة؛ لأن حروج الوقد لا يجلو عن فليل دم في العالب، والعالب كالمعلوم.

وعمد أي توسف: لا عسل عليها. ولا يبطل صومها، وأكثر المشايخ على قول أبي حيفة ووفر، ونه كان يعني الصدر النمها.

وفي الفتاوي: الصحيح: وجوب العسل عليها.

وأمَّا تُوجوه. فنحت إضاعاً؛ لأن كُلُّ مَا أَكْرُجَ مِن فَسَيْسِ بَفِيْنَ طُوضُومَا وَهُذَا. حَارِجَ مِنْ أَحَدُ السِّيْسِ.

قوالله: روايةً لَهُوْ تَكُنَّ لِنَا خَادَةً فَالِيَّاءُ بِطَاسِهَا أَزْلِقُونَا بَوْماً. لأنه لسي لها عادة مرد السهاء فأعمد لها مالأكنل لأنه السنيص

قوله: وومن ولدت ولذين في مطني واحيا فعامل، فا خوج من الذم عقيب الوَّلَد الأوَّلُ عَلَّدُ أَنَى خَبِيفَةُ وَأَنِي يُومَنِفَ، وَنَوَ كَانَ سِبُهِمَا أَنْ مَوْنَ وَمَانَ وَ مَكِنَ أَنَّ يُوسِف قال لأنو حبيد: قرأيت لو كان مين الوقادين أرجون يوماً، هل الخون عمد الذي الماس؟ قال: هذه لا يكون قال: فإن كان؟

قال: لا تعامل للد من الثاني، وإنا راعم أنف أبن بوسعاء وتكنيها تعتبل وقت أنا تضع الولد الثاني، وتتمال إلا أكار منذ العامل أربعون، وقد مضت، ولا يجب عليها عامل بعدها.

قوله: ووقال مُخمَّدُ وَوُقُوْ بِعَالَمَهُ مَا خَرَجَ مِنَ النَّامِ عَفِيبَ الْوَلَمِ النَّامِي)، لأمها حامل بعد وضع الأول، فلا تكون هساء، كما لا تجيعل: ولهذا لا تقصي العدد، إلا بالأحير الجماعاً، فذا: العدة متعلقة توضع حمل مصاف إليها، ويتعلق الدينة

وفائقة الخلاف.: (15 كان جهمة أربعون يوماً، فالأول عامر، والثاني استحاصة عبد التي حيقة ولين يوسف.

وقال محمد ورابرز الأول استحاصه

ومن فوائده أيضاً؛ (15 كان عادتها عشرين، فرأت بعد الأول عشرين، وبعد الثاني أحداً وحشرين: فعد أي حيثة وأي يومنت العشرون الأولى غامر، وما بعا الثاني استخاصة. وعند محمد وزفر: العشرون الأولى استحاضة، تصوم، وتصلي معما، وما بعد التام. نقاس.

وقو وأن بعد الأول عشرين وبعد لثناني عشرين، وعادب عشروب، فالذي بعد التابي هاس إمدعاً، والذي قبله غاس عبد لهي حنيفة والي يوسف أبضاً.

وعبله مجمد وؤفرة الأولى استحاصة. والله تعالى أعلم.

#### باب الأنجاس

الالتجامر"! حمع تخس نفتحتين، وهو كل ما استفدرته، تم إن التبلغ لما موغ من اظهير السجاسة الحكمية، شرح في بيان نظهير الحقيقة، وإسا قدم الحكمسة؛ لأمها ألموى لأن قليلها بمنع جواز الصلاة بالاتفاق، ولا تسفط أماً بالأعذار إما أصلاً أو خلفاً.

قوله رحمه الله: (تَطَهِيرُ النَّخَاسَةِ واحِبَ مِنْ بَدَنَ الْمُصَلَّى وَلَوَهِمِ اعتَمَ أَنَ عَيْنَ النجاسة لا تطهر، لكن معناه تطهير على النجاسة، كُمة في قوله تعلق: ﴿ وَشَالِ ٱلْقَرْبَةُ ﴾ <sup>(8)</sup> أي أهل الفرية، ويحوز أن يكون معنى تطهيرها لزائمها، وإنما قال: ﴿واحبُهُ <sup>(8)</sup> وقم

 (5) الواجبُّ، وهو ما ثبت بدليل طبي فيه شبه، بدمي أنَّ دلينه دون دليل العرص نونُ، لشبه حامت بن لنوعه، أو من دلاك علي مرخبة الحكيم، كصلاة لموتر والخيدي، وركاة الفطر، والأضحية.

الصلاقة الوثر مثلاً واحيق الأنها شت بأديل على هذا شهدة وهو ما رواه أبو دود في أوسمهما والمحكلة الوثر مثلاً واحيق المستخدمة والمحكلة المحكلة المحكلة في ومستدوكهم واللفظ الأي دود عن هند الله بي أريدة عن أنه فان: بسبط رسول الله حيى الله عليه وسلم عليه في المحكلة عن الله عليه وسلم المحكلة عن المحكلة عن المجاوم والله المحكلة عن المجاوم المحكلة المحكلة عن المجاوم المحكلة المحكلة عن المجاوم المحكلة المحكلة عن المجاوم المحكلة الم

عهدة الحديث صريح في فروم كونر، غير أنها لما كان عادات فعاد ... في لم لبلغ روانه الكثرة العاطمة كان عليَّ عي تنوعه عالورت دنك شهةً في عرصة الونز المستعدم من طاهر العلا تخديث، فلم تنبت به العرضية، وأسانا به الوجوداً الذي هو يونية.

وحكم الواحب: أنه يُلُومُ فلنكُفُ القبال له: دون اعتماد حَمَيْتُه النوته بذليل طني. ومبنى الاعتفاد على النقن. بشائرُة لا كذر لوجود المنسبة في دليل الوجوب: وتاركم عن تاريل لا يُصلنُ ولا

<sup>(1)</sup> والأنجان عبع أنحس لكسر الهير كما دكره باع الشريعة لا مبع نحس شنجين كما وتع الكثيرة الآية لا يُحكّم. قال في مصاب: فلحسل مبلاً الطاهرة ومرحانية مبد الطهاري وقد لنجيل يُلجّسُ كسيم يسعم. وكرام بكرم، وإذا فلت: رجل لحيل بالحبر الحم للت وصيف، وعصمهام قُلُّ ولم تحمم، وتقول: رجل، ورحلان، ورحال، والرأة، ونب: لخس. واطاب في شرح تكتاب.
33/1-33/1.

<sup>(2)</sup> مورة برسف: 82

يقل: وفريس، كما قال: في تطهير البحاسة الحكمية. فعرض الطهارة: ضبل الأعصاء المثالة، لأن هباك تبت الطهارة بنص الكتاب، حق زه بكتر جاحة فا وها د الطهارة لا يكفر حاسلاهاة لأن معا بسوع فيما الاحتهاد؛ لأن مذلكاً رحم الله بمول، عن مستحد

قوقة: روالَسكان أطبي يُصَلِّي غَيْبَه) بعي موضع فدعاء وسحرده، وحير سد، بإد كانت المحاسف فعات بديه وركبته في حالة السحرة لا تست. صلاقه في ظاهر الرواية وقاعدر أبو الليت. أبها عدال ومرجعه في الميون

وهي الشجيرة: إذا كنان موضع إحدى راحليه طاهراً، والاعراق تحسناً، فوضع فدست. قالأسلج الما يجوز الهان ومع اللماء فلي موضعها تحس وسقى حاره وقو لذان تحت قدم من استحاسة فلمعلقة قال من قدر الدرهم، ولو حملاً راد على قدر الدرهم شع الصلاة.

قوله: ﴿وَيَجُورُ رَعُمُهِمْ اللَّجَابُ فِي لَمَاءَ وَيَكُلُ مَانِعٍ طَاهِمٍ ﴾ وقال عدد درير والشامعي: لا يجوز إلا بالماء مطلق؛ لأن البخاب يعنى ضع جواز الشيلاة إلا بالماء غيرًا على النجابة الحكمية، وهي الحدث.

قاتان المجامعة الحكمية ليس فيما عبل تراقي، فكان الإستممال صها سياده تخصفه والحميمية فما عبراء فائدي المعصود بها إرافة العمل بأي عاهر كان بدلس أله أو قطع موضع المحاسة بالسكين حار

السطل، وتارك السجيفة الكلمك ومن ترك من عبر الترق ولا الانتخاف السائل حروجه عرا الطاعة الوقاعة وحل عابد بالدلسل بقاءة الداماً على تركه والدلم دوار عاداً الرقاعة عرض ولهام تواجعة ابصة في فسمين واحلها حرب وراحية كدية.

فواجعة العنزر موامه لموابدًا لدؤه على كل دكلف حمد الاصلاة الوار. وإكافر المطر أوصلاة العبد والأسجة ومعوم

وق حيث الكفائق هذا ما كُلُومُ با مدافة التكفير. بيدا دو له للطبيم مقط عن التعين وبداية مو الذي يجمع التدارات دوله الأخرين أو برئة الجمعي المستقبرات مم كلهم الثود السلام على الهماهة من واحد

فالدغة وقد يطان اواحد عالى ما هو فرص تاميلاه النجر، فقال احدث الفحر واحدة اكما يتطن المحراض على ما هو وقامت خاصلاه الوقاء فتدن اسلام الدم فاصل عال المعلامة لتصاركي ال الانتظام على الموضيحية لتسلم الشريعة الاستعمال الدياس صدائمت عالمل على - اتها الراصة والمدمل الداخلية وجادة أند المثيل فعلمي أن الموجرة النائم استعيار الأموام الوام الوام والعداد وتعدم الأركان فوضاء ويحو فائل، ومسهى آني الواحث فوضاً عنائد وقاد هم، المعالاة والعداد

وعن أي يوسف: أنه برق بين التوب والبدي، فقال. لا ترول التحاسة من البدن إلا بالماء المطلق عدورًا بالحدث محلاف التوب، فإنها ترول عنه بكل ماتع طاهر.

قوله: (يَمْكُنَّ إِزَاقَتُهَا هِ) أي يتعلم بالعصر، واحترز بتأثَّل: عن الأدهان والعسل. وعلى يجور بالندع

فاق تي احتجادي: يعنور .

وفي المهابه: لا يحور.

قوله: ﴿ وَلَهُمُ الْمُسْتَقَهُمُ ﴾ رسا ينصور هذا حتى رواية تحدد حرر أي حيقة.

وأما على روعه أي بوسعٍ: فهو تجس، فلا برط التحاسة.

قوله: (وإلاَّا أَصَافِ الْخَفُ كَجَامَةُ فَهَا جِزَّةٌ أَنَّ أَي لُونَ وَالْرَاعِدَ الْحَفَافَ، كاروت والسرفين والعدرة والدم والدي.

المولمة: وفيضَاتُ وَفَلَكُتُ بِالأَرْضِ جَازُتُ الصَّلاَةُ مَعْيَانُ وَكَنَا كُلُ مَا هُو اللَّ مِنْس الحَمْلُ كَالنَّمْلُ وشَيْهِ، وَهَذَا مُنْفُعِينًا، وهُو استحسانُ.

وقال محمد ورفر: لا يجزئه فيما سوى السي، إلا العسل، وروي عن محمد: أنه رجع عن قوله داري لما رأى من كثرة السرقون في طرقهم، وبما منص الحف، لأن البدر (دا أصابه شيء من ذلك، لم يجرء إلا الفسال، وكذا النواء، أيضاً لا يجرئ بيه، إلا الفسل؛ لأن النواء مماعل فيه كثير من المحاب، فلا يجرحها إلا بالعسل، إلا في الهني خاصة، فإنه يظهر بالفرث، وأما الحف، فإنه حلد لا تتعاجل فيه المجالية.

المولد: يهو حازت الصلاة معمى: إنها فابل هكداء ولم يعمر عالهالمارة؛ لأن في هاك حلاقاً منهم من قال: لا يظهر حميفه، وإنها يؤول عنه معط السحاسة، وهذا: لو عاوده الله، يعود مجمعاً على الصحيح، وكذا إذا وقع في ماء أنحسه، واللي هذا الفول فعم الشيح، وصاحب الوحيز، ومنهم من قال: يظهارته مظلفاً وهو احتبار الإستيحاني

قوله: ﴿وَالْمُنِيُّ تُحِسُّ مُوالَى الشامعيِّ: طَاهِرَ تَعْوَلُهُ عَنِهُ السَّلَامِهُ لَاسَ عَاسَ: والدن كالدخاط فأمطه صَلْق، والرّ بإداعرة، أنْ ولأنه أصل حققة الأدمى، فكان طاهراً

إا) البحرام والعرسة: فلننت تمول منه حرم وألحرم والمترج. والبحرتم بالكنمر الحسم.

النظر العدار الصحاح ومن 43)

<sup>(4)</sup> أمارحه الدارفطني في واستدور وقطيران في والمحمدة على إسحال بن أوصف الأروال عن شريك المدعيسي على عبيد بن عبد الرحم عن عطاه عن الي عباس، قال استثل السي صلى فه عمه رساله عن قسي يصيب فلوسه قال: وإنها هو بمسيدانة المحاط أو البراق، وقال العا يكفيك أن نصحه.

102 كتاب لطهارة

کائے اب

ولفاز فوقه عليه السلام لعمار بن ياسر، وهداراته يغسل توبه من تخامة: ولهما يغسل التواسع من خسر من اليول، والعائطة والدم، والدي، والفيء <sup>(1)</sup>يم فقرة السني بالأشياء التي

\_

سعرفه أو بالدعردي النهيء فال الدامعلي؛ قم يرفعه غير وسحاق الأورق عن غيهات اللهي، طلق الدن تطوري في الله التحقيق إلى والسعيدين إلى والسعيدين إلى والسعيدين إلى والسعيدين إلى والسعيدين إلى والتحقيق من الله المنوقة إلى والراء السهقي في والسعرفية من مراجي المناطقي حدث المعلاق عن عمر مراجي والتحقيق حدث المعاشفة عمر في الله عمر الله المعاشفة المناطقة مراجعة والا يتبعد المهيية المعاشفة المراجعة والا يتبعد المهيية المعاشفة عمر الله عن عملة مراجعة والإ يتبعد المهيية المعاشفة عمر المراجعة والكراء المعاشفة المع

(1) قال التي حتى الله عليه وسلم: وإنما يعسل التوب من حميه، وذكر حيا العني، قلت: رواد التازة التي حتى معيد من المسيد، عن التازة التي في وسلم: من حداد عن تتي من رساحي معيد من المسيد، عن حداد عن تتي من راحلة في في وكوف إلا تتحمت قاصات معتملية وعليه وما معادد ولا دوغاد إلا تتحمت قاصات معتملية وليه عمار ما معادد ولا دوغاد إلا بمسيرلة السيد المدي في ركوفان إليه يعمل التوب من حسن من الول، والقابط، وقتلي، والمعي والقيء السيم، قال المدار لهم يعمل أن المعيد، واوه الى علاي في من المهاد وقتلي، وقال: لا أعلم روى هذا المديت من حاله وهو معدم مداً، التهيء وروه الى علاي في المهاد وتنا أحادث في أمانية من مناه مناه المديد عن علي من رباد عبر قاب وقت أمانية القطري، رواه في والمعجمة الكبرة من حداد إلى المعاد المعاد وقتل الطري من يحر حداد إرافيم بن وكرية وبيا المعاد من مطال مناه من يحر حداد إرافيم بن وكرية المعلى معادا مناه مناه من بحر حداد إرافيم بن وكرية المعلى معادا مناه من بحر حداد في المعاد من مطال المعاد من المعاد من مطال المعاد المعاد من مطال المعاد المعا

103

قوقه: وَيُجِبُ غَسُلُ وَطُبِهِ فَإِذَّهِ خَفَ عُلَى الْتُوبِ أَجْزَأَ فِيهِ الْفَرَكِ عَلَى بالتوبِءَ لأنه إذه حق على البدن، فقيه الحالات المشابح: قال سطّهم: لا يُطَهر إلا يالنسل؛ لأن البدن لا يمكن بركه.

وفي افداية: قال مشايخة: يطهر بالفرك كما في النوس، وإنما يطهر بالعرك إذا كان وقت خروجه وأمر الفكر طاهراً بأن بال، واستنجى بالعاد، وإلا فلا يطهر إلا بالفسل.

وقيل: إنما يظهر بالتعرك إذا عرج قبل المذي. أما إذا أمذى قبل عروجه لا يطهر إلا بالغسل، وهذا كله في منى الرجل. إما منى السرأة، فلا يطهر بالقرك؛ لأنه رقبق.

ولو نعد السي إلى البطانة بكنمي بالفرك هو الصحيح.

وعى عمد: لا يطهر إلا بالضبل؛ لأنه إننا يصيبه البلل والبلل لا يطهر بالفرك، ثم إنا أجزأ فيه الفرك وهاوده الداء، فيه روايتان: والصحيح: أنه يعود تجسأ.

وفي الحجيدي: لا يعود نجساً.

قوله: (وَالنَّجَاسُةُ إِذَا أَصَائِبَ الْمِوْآةُ أَوِ السَّيْفُ اكْتُنِي بِمُسْجِيمًا} لعدم تداسل النجاسة فيهما، وما على ظاهرهما يرول بالمسنح، والسسح ينتفف، ولا يظهر. ولهذا قال: اكتفى بسسخيسا، ولم يقل: طهراً بالسسح.

وقال محمد; المسح مطهر .

وفائلة الخلاف: فهما إذا استنجى بالحجر، ثم نزل البثر عرباناً.

فعناهمان ينجس ماه البرر

وعند عمد: لا ينحس.

وفي الحيطة السيف والسكين إذا أصابهما بول أو دم لا يطهران إلا بالعسل، وإن أصابهما عقوة إن كان رطة لكذلك، وإن كان يابعاً طهراً بالحك عندهما.

وقال محمد: لا يطهران إلا بالغسل.

شييمنا عملام الدين؟ ما رأيت أحداً مند الكشف الثام جمله منهماً بالرصاع عبر البيهفي. وقد ذكره في وكتاب المعرفةيم في هذا الحديث، ولم يسبم الى الوصاع، وإمنة حكى فيه قول الفارقطي، وتول الى عدي السفلمين، والله أعلم.

انظر: مصد الرفية (1/210-211).

ومنتل أبو القاسم الصمار عمل دبح شاة، ثم مسلح الساكين على صوفها أو ما بقصب به أثر الدين؟

قال: يظهر كدا في النهاية، ولها قال: اكتمى مستحيماً، ولم يصرح بالطهارة؛ لأن في طلك خلافاً بين المشابخ إذا خاوهما الفاء، فاحتار الشيخ: أن التحاسة نعود، واحبار الإسبيجاني أنها لا نعود.

قوله: روَّادِهُ أَصَافِتُ الأَرْضُ لَجَامَةً فَجَفَعًا بَالشَّمْسِ وَذَهَبُ أَتْرَاهَا جَازَتُ الصَّلاّةً عَلَى فَكَاتِهِ} وقال زهر والشامعي رحمهما الله: لا تحور؛ لأنه لم يوحد شهريل، ولهذا له يجر النهمو صها.

ولما: قوله عليه السلام: «دكاة الأرض بنسبه» أ. وقعد مسجالأرض، احترازاً عن النوف والحصير وغير ذلك، فإنه لا نظير بالحفاف بالشمس وبشارك الأرض في حكمها كل ما كان ثابتاً بيها كالحيطان والأشجار والكلاً والقصب ما دام قائماً عليها، بإنه نظير

 <sup>(1)</sup> عن طبق صلى الله فقيه والطبق أنه قال الهركاء الأرض مستهايا. قال الرياحي في نفسته الرابه (1) [ 212-21]: توليد، وأخرجه الل أي شبه في بوهيمه في الحصر محمد بل على: قال: ركاه الأرص بمدنية وأخرج عن ابن الحبيب وأبي فلابه، قال: إنه حلت الأرض فقد ركت، ورزي عبد الروق في يومصف، أحربا مبير عن أيوب عن أي فلاية، قال: جعوف الأرض طهورها، انتهل. وقد يستدل اختصرها أحرجه منظم عن أمن قال: بنما بحن في المسجد مع وحول الله صفى الله عنها وحقم إذ جاء أعرامي فقام جول في المستحد، نقال عليه السلام: ولا ترزموه، طركوه حتى بال، ثم أمر رحلاً لذعا عدلو من ماء فشمه عليدي، محتصر، ووود فيلا والخمر وامن طويقين مستدير، وطويقين مرسنين: فانسسنان. أحنهما: عن سعاد من مافك عن أبي والل عن عبد أف. قال. هاء أعرض قبال في المستجد، بأمر أنسي صفى أنه عليه ومشر بمكانه واحتمر وصب عليه دلوا من ماه، هنهن. وذكر امن أي سائم في يوعاله ي أنه سام أبا ورعة يقول في هذا الجديث: إنه منكر ليس باللوي، النهي. أسوحه النارلطني في يوسنه. الثاني: أحرجه الدارقطي أبصاً عن عبد الحيار بن العلاء عن الل عبيمة عن يحيي بن سعيد عن أنس أنا أعرابها بال هي المسيجد، وقال عنه السلام: واحجوه مكانه، ثم صبوة عليه دنوباً من ماهج، قال الدارقطين: وهم عابد الحبار على الن عهيمة، لأن قصحات ابن عبيمة الخماط رووه شه عن يحني من سعبد طوف والماص، وإنها روى الن عبيمة منه عن عمرو بن دينار عن طومي أنا أنسي صلى الله عليه وصلم لذالن والمهروا مكالدين مرسلأ اسهي وأما المرسلان فأحدهما: هذا الذي أشار إليه الدارقطين، رواه عبد الرزاق في ومصنعه. والثاني: روام أبو دنود في وسنمه عن عبد الله بن معقل قال: مبلي التومي، مذكر الفصيد، وفي أحره، فعال عليه الحسلام. يرحدوا ما بال عليه من التراب فألفوه، وأهريقوا على مكانه مادي، قال أنو داوه. هذا مرسل بال أس محل له بمرك النبي فعلي الله عليه و سلم.

بالجفاف. وذا قطع الحشيش والحشب والقصب وأصابته بجاسة لا يطهر الا بالعسل. .

وأما الحجر فذكر اخجندي: أنه لا علهر باللعاف.

وقال الصيراني. (6) كان الطين. 14 بد من العمل، وإن كان يشرف المحامة فهو كالأوض والحصا بمصارلة الأرض.

قولة: وفجعت بالشميني: التقويد بالشميل تس بشرط، بل لو جعت بالطل، فحكمة كذلك.

قوله: ووفعت الرهام: الأثر: اللون والراتحة والتلقيم. وإذا تست تمها تطهر ما محاصة وعاودها فداء.

فعن أبي حنفة ووابتان:

أخلصه العود بجسة، وهو احبيار القدوري والسيامسي.

ومي الرواية الأحرى. لا تعود تحسيق وهو استيار الإسبيحامي، وعلى هذا الحلاف: إذا وقع من ترابيها شيء لي الساء، فعند الأولين. يبجنر، وعلى الماني: لا ينحس

قوله: (وَلَمْ يَجُونُ النَّيْخُمُ مِنْهَا) لأن طهاره الصعب، لنت شرطها بعض الغراف، فالا بتأدى إما أبت بالعديث، وهو قوله عليه السلام، الانكاة الأرض يبسها، ولأن لمسلاة بجوز مع يسبر التحاسة، ولا يحور الوصوء ساء فيه يسير التجاسة، والتهمم فالم علوموء، ولأن الطهور ضعة زائله على الطهارة، فإن الحقل طاهر، وليس بعهور، فكما عدة الأرض طاهرة غير طهور.

# [مطلب في النجاسة المغلظة]

قوله: ووَمَنَ أَصِيهُ مِن أَشَجَامُه الْمُفلطَّةِ كَاللَّهِ المَفلطَّةِ مَا وَرَدَ مُحَامِئِهَا نَصَ، ولم يرد يطهارتها على عند أي حيفة سواء اختص فيها الفقياء أمّ لا ، وحادثته ما ساع الاحتياد في طيارته ديو خصف.

وقلامته: في الأوونك، فإن قول عليه السلام في الروت عابه وحريه أعم بعارضه

<sup>(1)</sup> استيت رواه البحدان في صحيحه أي كتاب الوجوء وأداب لا يستجي روات عن عبد غدني مستود قال أي التي هيلي أنه عليه وصل أكانته فأبري أن أنيه بثلاثة أحجب به مدت حجرين والتنسب الثالث علم أحداء فأحدان رواة فأنيه مهاء فأصد الحجران وأقفى الرواة وقال، أفاة وكتن.

افركس بالكسران الرحس. انظر المنار الصحاح رض 107)

نص آخر، فبكون عنده مظظأ.

وقالا: هو محمضه؛ لأنه طاهر عند بالك وابن أبي ليلي، وما احتلف فيه خت حكمه

قوله: وكالدمج: بعني المسفوح. أما الذي يبقى في اللحم بعد الذكاة، فهو طاهر.

وعن أبي يوسف: أنه معفو عنه في الأكل، ولو احبرت منه القدر، وليس يسعقو عنه في النبات والأبغان؛ لأنه لا يسكن الاحترار منه في الأكل، ويسكن في غيره، وكذلك دم الكيد والطحال طاهر، حتى لو طلي به الخف لا يسع الصلاة، وإن كتر، وكذا دم البراغيث والكنان والفعل والبن طاهر، وإن كتر، لأنه غير مسعوح.

ودم السمك طاهر عند أي حيمة وعمد؛ لأنه أبيح أكله ندمه؛ لأمه ندمه لا يذكى، ولر كان تجسأ ثما أبيح أكله إلا بعد سمحه، وقد قبل: إنه ليس بدم على الحقيقة؛ لأنه بييض بالشمس، والدماء تسود بها.

وعد أي يوسف والشائعي: تجس.

وأما دم الحلم والأوراع فهو نجس إهناعاً.

ودم الشهيد<sup>ان</sup> طاهر في حق نفسه، نجس في حق غيره، أي ما دام عليه، فيو طاهر، ولهذا لا يفسل عنه، بإذا الفصل عنه كان بجساً، حتى إذا أصاب ثوب إنسان تجسم

واللودة الحارجة من السبيلين نجسة؛ لأنها متولدة من النحاسة، والخارجة من الجرح طاهرة ؛ لأنها منولدة من اللحه، وهو طاهر.

قوله: ﴿وَالْقَائِطُ وَالْمُولِيُ قَالَ الْحَسَنِ: كُلُّ مَا حَرْجٍ مِنْ بَدِقَ الإنسانِ مِمَا يُوحِبُ خروجه الوضوء والأخسال، قهو تحس، فعلي هذا الفائط واليول والمني والودي والمذي والدم والفيح والصديد نجس، وكذا القيء إذا كان مل، الفيريجس.

وأما رطوبة الهرج فهي طاهرة عند أي حنيفه كسائر رطوبات الدن، وعندهما تجسة؟ لأنها متولفة في همل النجاسة، ومن المقلطة أيضاً خرد الكلب وبوله، وحرد جسيح السباع وأيواطاء وحرد السنور وبرف، وحرد الفار وبوله، وحرد الدحاج والبط.

<sup>(1)</sup> الدماء كلها نجسة. ويستشى عشرة دماء وهي: دم انتمييد، ردم الدائي ان العروق، والدائل ان الكيم، وانطحال، ودم ذلب الشاة، ومالم بسل عن بدن الإسمال على السحنار، ودم الذن ودم المراهبين، ودم الفعل ردم السمله.

العطر. القرائد البهية في القواعد والقوائد الفقيمة وص 6٪).

واختلفوا في خرع سباع العليم كالغراف والحداث والبازي وأشساء الكام. والما المساورة المساورة الماري المسائن والمساورية

قال أبو حيمة: لا يمنع الصلاة ما لم يكن كثيراً فاحشأر

وقالُ محمد: هو معنظه إذا كان أكثر من فدر الدرهم منع الصلاء.

وقول أي يوسف: مصطرب، فغي الهداية: هو مع أي حيفة.

وقال الهدوائي: هو مع محمد.

وأما حرم ما تؤكل لحمه من الطيور، قطاهر عندنا كالحمام والعصافيرة لأن العملمين لا يتجنبون ذلك في مساحدهم، وفي العسجد الحرام من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يوما هذا، ولو كان نجمةً بخموه العماجد كسائر التحاميات، كذا في الكرخي.

قوله: ﴿مُقَادُوا السُّوهُمُ فَمَا قُولُهُ﴾ يعني المنقال الذي ووبه عشرون قبراطاً.

تم قيل: السعمر بسط الدرهم من حنث المساحة.

وفيل: وزيه.

والوفيق يبيهما: أنَّ البِسطَ في الرفيوء والورد في التحرن.

قوله: ﴿خِارْتُ الصَّلَاةَ مَعْهُ} وعل بكره إن كانت قدر الدرهم؟ .

يكره ليماعاً، وإن كانت أقل، وقد دخل في الصلاة إن كانت في الوقت سعة.

فالأقضل: أن يقطعها ويفسل ثوبه، ويستقبل الصلاة. وإن كان تفوته الجماعة، إن كان يجد الساء، ويجد جماعة أخرى في موضع أحر فكذلك أبضًا. وإن كان في أخر الوقت أو لا يجد صانة في موضع أحر مضى على صلاته ولا يقطعها.

#### (مطلب في النجاسة الخففة)

قوله: وَوَانَّ أَطَالِهُ لَجَاسَةٌ مُخَفَّقَةً كَيْوَلِ مَا يُؤْكِلُ لَحَمَّةً؛ السختية: ما ورد جحاستية على، وطلبارتها على كنول ما يؤكل لحمه ورد سحاسته، قوله عليه السلام: « استسترهوا الأيوال» (أنَّ وهو عام بيما يؤكل لحمه، وبيما لا يؤكل.

<sup>(1)</sup> وراه الدرقطي في وسندي حدث أميد بن عسد من رباد حدثنا فيند بن عبي الأمار حدثنا مي بن الجمعية على وصفح الجمعية على المورد المورد على الم

والاستنزاد: هو الصاعد عن الشيء. وورد أبضاً في ظهادته لص. وهو أله عليه السجم: «رحص للعربين في شرع أبوال الإمل وأسانها» <sup>(1)</sup>

وقال عملة: بول ما يوكل الحمة طاهر الجارت العرفين، ولو كان بحيناً لما أمرهم يشربه: لأنا فتجس حرام، قال عليه السلام: «لم يحعل الله عندهكم فيما حرام حيكم» <sup>(3)</sup>.

ولهملة الدالتني صلى الله عليه وسلم عرف شماءهم ابه وحبأه واله يبوحد المله

النهي. ورواه الحائك في والمستعرفية من طريق أمر عوالة عن الأعماش عن أي شالح عن أي هرارة عال: فاق ومنول الله صلى علم طله دائم ، وأكار عدال قدار من شوق ودائنهن، وقال. خفيت صحيح طلى شرط الشيخون ولا تقرف له عنا، ولم معراء لد

رواه الطرائي في الاستحداد والمدارلطي، أم العيمي في الاستبنائة، والحاكم في واستثاركان والكان عام كالهم عرائي تعين الفنات عن مجاهد عن الل عباس أنه رسول أنا دسي الله عليه والمع قال الإن فعلة ممات لفتر من التول دسم هرا مام، النهن

قال الريقين: أقبل الدارمي عن ابن مدين: الوابعين الفنات تقدّ وقال: أصدان صان الفطاي عدد. الوابعين في الكومين مثل ذات في المعربين: وقال عالم عدد في حديثه صدة ، وقال أعملا: وزي عدل مورائيل أحاديث كثيرة مماثاير حافًا، وقال المعدني: فيض بالعوى: وقال أمن عديد يكتب حديث على ما في.

المارز نصب الرابة (†179).

ا) وراة ولائمة نسبة في هكتبون من حقيث الني أن أدساً من عربية احتواء المقيدة و عامر طور رسواء القديمة في عامر طور رسول الله على الله على الله المنظمة الميشرة ميشروا من أشابها وأنواطاء القالمية والمنافئة الميشرة الميشرة والمرافئة المنظمة والمحاولة المنظمة عن المنظمة على المنظمة على المنظمة على المنظمة على المنظمة ا

معر المسائلية (£1237-124)

(5) روى الدخاري في صحيحه في كتاب الأشرعة وبنات شرات المقواد والعسل) بدت شرات الحقواه و تصبل وقال الرحري لا يعل شرب بول السرر الشقة مسترل؛ لأنه رجس قال الله تعلى أحل لكم الطبات، وقال في مسجود في السكر: وإن الله لو يحمل شعادكم فسا حرم عسكم». الهوم. واعمرم يناح مناوله إذا علم حصول الشماء به بعداً ألا ترى أن أكل اللميته عند الاصطرار مناح نقدر منذ لرمن لعدم يقيداً محصول نقلا.

قونه (جَارِب الطَمَلاَةُ مَعَهُ مَا لَمُ يَبْلُغُ رَائِعُ النُوابِ) هذا إننا يستغيم على قولهما.

أما عبد عبد الا يستقيمه أرابه طاهر عنده لا يمام حوار الصلاة، وإن كان النواب معلوبًا منه

واختلف مي ربع الثوب على توقعه؟

فقبل: ربع جبع التوب، أي ثوب أصابه، وكذه البدن البختر فيه ربع جنته.

وقتل بعصهم اربع أدى توب تحوز فيه الصلاة.

وقبل: وبع اسوقيع الذي أصابه كالكم والدحريص والمحدُّ أو اعتبير، إن كان في

وعن أي يوسف أنه قال: شبر في شبر، وُرُوي عنه قراع في قراع، وإن أصابه نول الغرس، لم ينتج حتى يفخش عند أي حيفة وأي يوسد.

أما مشي قول اي نوسف: دلانه ماكول عنده.

وأما أمو حيفة فقال: لم أحرم خمه للجالئة، بل إبقاء الطهرة تحاميةً عن تقليل الحيارة الأن ابي بقابتها فظع مادة الحياد، فكان خاهر اللحم، حتى إن سؤره طاهر بالانتاق، فحقف بالأم بولة.

وقال محمد: هو طاهر لا يمنع، وإن محتى على أصله في المأكول، وإن أميات الثوت من السؤر المكروة أو المشكوك لا يمنع، وإن فحتى، وإن أصاب من السؤر النحس يمنع بنا زاد على قدر الدرهم، وإن أصابه من نقاب الأغلى أو الحمار لا يتجسمه لأنه مشكوك للا يمجن لطاهر.

ولم بدكر النمج حكم الأرواث، وقد احتقوا فيها؟

ا بعده اين اصفة: كليا معلطة سواء كانت روت با توكل الحمه أو روت ما لا يؤكل الحمة.

> وعمدهما: كلمه محملة روت الدأكول وغير الدأكول وعند زمر: روت الداكول محمد، وروت عير الداكول مغلط.

## [مطلب في تطهير محل النجاسة الواجب غسلها]

قومه: ووَنَطْمِيرُ الشَّخَاسَةِ أَشِّي يُجِبُ عُسَلُهُا عَلَى وَخَيْشٍ فَمَا كَانَ لَهُا عَيْنَ مُرْتِيَّةً فَطُهَاوْلَهُا وَوَالًا خَيْمِهُا} فِهِ (شَارَةً لَنِي أَنه لا يشترط العسل بعد ووال العبر.. ولو والف سرف وإشارة للى لمنها لم ترل بتلات مرات لا عظهر، بل لا يد من الزوال: وفي ذلك خلاف،؟

عمل أبي حفض: أنها إذا رات بموة بعيش بعد فيزوال درين : قالاً لها يعمر المرابة. وقال مصيم: هو كما أشار الشيخ.

وقالي بعصبهم: بعد ما رالت العمر نغسن للاثأر

قال الصيراني: واعتاهر أنه إذا زالت العين والرائحة فأفل من ثلات طهرات، وإن والنب العين، وبقيت الرائحة يصلح عنى لرول الرائحة، ولا يربد على الثلاث، ولا يصر الأثر الذي يشتق ازالته، وإن قبل: إلم فال الطهارات الوال عبايا، ولم يقل فطهاراتها أن نصل حتى نرول عبها؟

قبل: مي قومه: يوروال عيمهام فوائد لا تدامل نحب فوقه: يوطهارتها أن تحسيلهم. و دلك في طهارة الحلف، فإنه يضهر بالنقائ. ولم يحتج إلى الحسل وتحالك المراة والسيف. يختفي يستحهما، ولا يحتاج في العسيل، وكذلك التحامة إذا أحراقها البار، وصارت رماداً، وكذا الأرض (15 حيث بالشيس، يعني هذا كله لا يحتاج أبي العسل، بل يكفي فيه روال العرب.

وان قبل: برد عليه ما إنّا حملت على طبدل أو النوب وذهب أثرها. فقاء والك عينها ومع ذلك لا تطهير؟

قبل: قد أشار النديع إلى اشتراط السطهر الديالة: وقطهارتها به فصيم من ولك أنه لا عدامن مطهر،

قوله: ﴿إِلاَّ أَلَّ يَبَقَى مِنْ أَثْرِهَا مَا يَشْقُ إِزَالِكُهُ عَسَمَ السَّفَة: أَنْ يَجَاحُ إِلَى شيء غير الماء كالصاون والأشان والماء المعني بالدار. ذلا يجب سب ذلك، فإن السلف المعلطة بالمحققة، وهي مرتبة يرول حكم المعلطة، وبنض حكم المحتفة.

و فكر الصيرفي: أن المحتار لا يرول حكموا.

وفي العقاوي: إذا غسل السحامة بنول ما يؤكن لحمه الصحيح. أنها لا تطهر،

واي شرحه: ينتقل الحكم إلى المحتمد.

قوله: ووَمَا نَيْسَ نَهَا عَيْنُ مُواَئِنَّهُ فَطَهَارَتِهَا أَنَّ فَفَسَلَ حَتَّى يَظِيبُ عَلَى طَنَّ الْفَسِل أَنْهَا فَقَا طَهْمُوتَةٍ؟: وَإِن التكورُو إِنَّا مَدَّ مَنَهُ اللاستجاع، ولا يقطع مُروافه، فاستر شَمَةً الطَّيْرُ أَنْ فَإِنْ غَسَلُهِ! مَرَمًا، وغلب على صَدِّ لَهَا قَدْ رَانِانَ الحَرَادِةِ لَانِهَا إِنَّا لَمْ تكن مُرتِيّةً!

 <sup>(1)</sup> تعرف من الطي وسنة الطرار ذكر الن سائدي رضه الله، في الخائلية سالاً عن معنى العظياء، إن أحد الطراري إذ الوي وترجع التي الآخر إن بأحد الطلب ما ترجع به ولما يطرح الآخر الدورا.

كِتَابِ الطَّهَارَةَ اللَّهِ اللَّهَارَةِ عَلَيْكِ اللَّهَارَةِ اللَّهَالِينَ اللَّهَارَةِ اللَّهَارَاةِ اللَّهَارَةِ اللَّهَارَةِ اللَّهَارَةِ اللَّهَارِيقَ اللَّهَارِيقَ اللَّهَارِيقَ اللَّهَارِيقَ اللَّهِ اللَّهَارِيقَ اللَّهَارِيقَ اللَّهَارِيقَ اللَّهَارِيقَ اللَّبْعِيلَةِ اللَّهَالِيقَ اللَّهَالِيقَالِيقَالِيقَالِقَ اللَّهَالِيقَالِيقَالِيقَالِيقَالِيقِ اللَّهَاللَّهِ الللَّهَالِيقَالِيقَالِيقَالِيقَالِيقَالِيقَالِيقَالِيقَالِيقَالِيقَالِيقَالِيقَالِيقِيلِيقِيلِيقَالِيقِيلِيقِيلِيقَالِيقِلْلِيقَالِيقَالِيقَالِيقَالِيقَالِيقَالِيقَالِيقَالِيقَالِيقِيلِيقَالِيقَالِيقَالِيقَالِيقَالِيقَالِيقَالِيقَالِيقَالِيقَالِيقَالِيقَالِيقِيقِيلِيقَا

فالمعتبر غنية الطن. ولو أصاب التوات تحاسق وحقي مكانها، فإنه يعسل حبيع النوات، وكنا إذ أصاب أحد الكمين تجاسف ولا يتراي أيهما هو غسلهما هيمة أحياط<sup>ان ا</sup>

### [مطلب في حكم الاستنجاء]

قوله: (والالسُبُلَجَةُ سُلُمُ إنها لم يدكره مع سن الطهاره؛ لأنه لزالة تحاسة حفيقية. وسائر السنن مشروعة لإزالة نحاسة حكمية.

قوله. (يُجَرِئُ فِيهِ الْحَجَرُ وَامَا قَامِ مَقَامَةً) يَعَني مَنِ النَّرَابِ وَعَبَرُهَا وَهَذَا إِذَا كَانَ الحَارِجِ مُعَادَاً.

أما إذا كان الخارج فيحاً أو دماً لم يحر فيه إلا الماء، وإن كان مدياً أو ودياً بجرئ فيه الحجر أيضًا.

وقبل: إنها يحوى فيه الحجر إذا كان الغائط لم نجف ولم نقم من موضعه. أما إذا قام أو جعد العائط، فلا تحوله إلا اساء؛ لأن نقيامه قبل أن تستنجي بالحجر نزوق العائط عن موضعه، ويتجاوز عرجه: ويتحاور وتحقائه لا نزيله الحجر.

والمستحاضة لا يحب عليها الاستنحاء لوقت كل صلاة إذا لم يكن عاقط ولا بول؟ لأنه قد سقط اعتبار تجاسة دمها كلنا في الواقعات.

قوله: وَمُسْتَحَةُ حَتَى لِلْقَيْةَ) صورته. أن يجلس متحرفاً عن انفيلة وعن المنسس وانقسر، ومعه ثلاثة أحجار، فيمنا بالحجر الأول من مقام الصعحة البسي ويديره: حتى يرجع في الموضع الذي بدأ منه، ثم بالتاني من مقدم البسرى ويديره كذلك، ثم يعر انتالت على الصفحين.

وقال بعضهم: جبل بالأول، وبدير بالثاني، وبدير بالنالت.

وقال أبو جعفر: إن كان في الشناء أقبل بالأول، وأدبر بالنائي، وأدار النالت، وإن كان في الصيف أدبر بالأول، وأقبل بالنائي، وأدار النالت؛ لأن محصيته في الصيف مندلهان، وفي المندا، مرتفحان.

وقال السرحسي: لا كبعية فعا والفصد الإنقاء، والمرآة تعمل كما يعمل الرحل في الشناء في كل الأوقات.

ويستحب أن تكون الأحجار الطاهرة عن يعينه وبضع ما استنحي جا عن يساره

. 1.5. So the of the first of the state of t

الطفر، وإنه عقد القدب على أحدهما والرك الأحر فهو أكبر التدر وعالب الرأي وأي عالب الطري. المكن المعتبر هما أصل مطر، وعو المراد خول المصدف، عمل الالب طلد.

<sup>(1)</sup> رأيه الاحتياط في أمور انفتادة ممشحب.

ويحفل وحه البسري بلي نحت.

فوله: رولُلِسَ فيه غلقة مُستُونُ وقال الشاهعي: لا با. من اللائة احجار أو حجر له اللائة آخرف

الله فوله علمه السلام. ((من استحمر فالوتر) من فعل فَحَمَّرُ) ومن لا فلا مَرَّحَ،(ال. قراله: (وافَسَلُهُ بالله) أفْصَلُ يعني عد احجاره، واحتلف به؟

طبل ستحب.

وقبل منة في رماسا.

وقبل: سنة على الإطلاق، وهو الصحيح، وعليه العنوى.

وقال شبح الإسلام: الاستبحاء بوعان بالحجر وبالمناء فبالحجر بسناء وإنباغ الماء أدب وتصيلة. وقيل: مستجبء لأنه روي عن الصحابة ألهم كانوا بستنجون بالعاء موق، ويتركونه أخرى، وهذا جد العصيلة والأدب.

وقال بعض فسنديج: بُسَا كان إنباع الناء مستحداً في الرماد الأول، أما في رماتنا فهو سنة أيضاً لما روي عن الحسن فالصري: أنه سنل عن الاستحاد بالناء، فقال: منقا قبل له: كيف يكون سنة والحيار من الصحابة تركوه؟ نقال: إنها كانوا بحرول بعراً وأنتم تتلقون للطأء فكان في رماننا سنة كالاستجاء بالحجر في رمانهم كنا في النباية: كاليلون يكمر اللام للطأ يسكون اللام. وهو إحراج الغائط رئيقاً.

وهل يشترط ذهاب الرائحة؟

قبل؛ نسم.

وقال جفهم: لا. مل يستعمل منى يغلب على طبه أنه قد طهر.

قوله: وَفَانَ تُحَاوِرْتِ النَّجَاسَةُ مَخْرَجَهَا مَمْ يُجْزَ فِيهِ إِلاَّ الْمُنَّاءُ} وَلَيْ بَعض السَّجَ

ورواه من ماحمه بي سنة هي كيات الطهارة وصنه (مات الارداد العالمة واحوال): عن قي هريره عن الذي صلى الله عدة وسلم قال. بإس السجير الحواتر من نقل ذلك مقع أحسن، ومن لا بلا حاجه ومن محمل فليلفظ، ومن لاقا فلينتاج من قبل نقد احسان، ومن لا بلا حرج، ومن أنى مقالاً، فلينتشر بون تم بعد 11 كتماً من رمل فلينداه عليه، فإن المشيطاء بالعد جماعد في أمم من عمل فقد أحسان، ومن لا بلا حرج».

كثاب العثهارة

لا المانع. وذلك لا يستقيم إلا على فو فعا.

أما عمد عممه قال يحرله (لا المأم، أم إن كان استحارز أكثر من قدر الدرهم و هب. إزامه باللماء إحدامًا؛ ورد كان أقل.

فعناهمان لالبجب بالبناء ويبحرنه الحجرل

وعبد خمد: لا يجرله الحجي

وهي النساوى: إذا لحاوزه: اللحاملة محرجها، وعلى لكنو من قدر الدرهم بجلت ليراتيجه وإلى كالب أقتل، ولكن إذا صم الع موضع الإستنجاء صبر أكثر من قدر المارهم. لا يضم تعالمها.

وقال محمد: يصم، معلى هذا إذا في يسمع محمر ولا حيره، وكانت أو نمجان غرجها حازت سلامه إذا لم نحل على عنه تحاسة بالإحماج، وإن كان على ماله محاسة فقر الدوهم لا عيره إن لم يسمح لا تحرر صلامه لأن على شاه أكثر من قائر الدوهم، وإن استحى حارب صلامه سواء استحر الحجر أو باساء، ولو لم يسمح، وفكل مسح ما على بدته بالحجارة لم يحرد لأن النحاسة على البدل لا تحوز إراضها الخجارة هذا حكم فغاط

وأما النول إذا تحاور عن وأمن الإحبيل لكثر من قال الدرامي. فالطاهر أنه يجرئ فيه الحجر بدل في حرمة.

وعنف محمد: لا يجونه الحجر إلا إذا كان أقل من قمر الدرهم.

قوله: وولا يسلمنجي بعظم والأجوارات ولا برجيع ولا بطعام ولا بيعيمه يكره الاستجاء غلالة عشر شيئاً. مانطقه. وطروباً، والرجيع، والطعام، والتحج، والرجاج. والورف، والحرف، والقصيب، والتجر، والقطر، راحرلة. رحلف الحجاب، مثل الحشيش وغيره، فإن استجى بها أجراً، مع الكراهم، فصول بمصوب

أما العظم وقروت فلقوله علم للسلام: ومن استجار بعقم أو ووات فقد رائب مه ومة محمد صلى الله طلم و سلم<sup>111</sup> والأن العظم وما الحرب والرائب علما دوابهم، والروق لم علمه السلام فال الاثناي وقد جل عليين، وهم علم الخراء فسألوي الزاد بدعوت الله لهم أن لا سروا بعظم ولا مرواه إلا وحدوا علم طعمائها أنا والن الإنهام لا يجدون عظماً

رة) أخراجه على فرا المسام الذي المنتفي حداق أم الكنية العدال (1966-1969). أمو 1964.50 من 1964.50 من المنتفية (1964-206). المنتفذة إلى المنتخير المعطير في المنتفر الرئيسة في تعدد وسيا أفراق على أصدور

<sup>(2)</sup> بروی نابخدری این کادب السائل و راب داکر اطری بادها درس آی هرام فرمی دند مه آده کان بعدیل مع اللسی اسائی الله عالیه و سدر (داره فرصوانه و جاحه درسدا هم باده مهاد فقال من هدا؟ معالى آنا ادر امریزه اندان ایمی اججاراً استخصالها و ایا تأثین نقصه و ایا برزاره فایته یا حجار

إذا وحلوا عليه حمه يوم أكل ولا روقة إلا وفيها حبها يوم أكلت، وروي: «أميم سألوه التتاج بمتمهم مكل عظم وروقة وعرفه فقالوا: يفترما علينا الناس فنهى عليه السلام عن الاستنجاء بدلت،"<sup>[1]</sup>

وأما الهوق، فقبل. إنه ورق الكنانة، وقبل: ورق الشجر، وأي فلك كان فهو مكروه.

وأما بالطمام فهو إسراف وإهابة

وأما بالقرف والرحاح والمحمء فإنه يصر بالمعمدة.

وأما الرخيع، فإنه نجس، وهو العذرة اليابسة. وقيل: الحجر الذي فدانسنجي به.

واما للسير، فلأن النبي صلى الله محله و سلم بني عنه. وأما بالتي هذه الأشهام، فقيل: إنها تورث العقر، والله أعلم.

والت تاني منده دو شهاما طبق يها نووك المعراء والله السم.

أنسلها في طرف لوبيء على وصعبها إلى صهاء تم الصرفت على إنه فراج، مشبت، فغلت. ما مال السلم و أروقتاً قال: هنا من طلم الحر، ولم، أنام وقاء أمن حسين، ولهم الحر، فسألوم أفراد، فدعوت أنه لمو أن لا يعروا حطم ولا بروقة إلا وسفوا علمها فضائها

(1) عن الذي دائى الله عليه و سلم: وأنه نهى عن الاستحاء بالعظم والروث». فيت: ابه أحادث، قروى البخاري في والله الحماري من حابات أي هريزاء، قال له الدي حسى الله عليه و سلم: وأهمي أحجاراً اسبعني بها. ولا تأثمي بعظم ولا بروك، قلت: ما بال همطام والروائة قال: هنا من طعام الخيء الحصر.

حدیث قام، روی الحمایة الا البحاری می حدیث اللمان، قال: وبیاه رامول الله الله علی الله علیه واسلم آن استفاق فقیلة العائما أو نول آو آن تستیحی از جیع آن عظم، وای نعطه ورانیی می اروپ وانسطایی

حدیث آخر، روی صلعرمن حدیث علقمه هر من مسعود حدیث تلوضو، عاتبین وصد، وحالوه الزان فعال الدلکم کل مطلم ولکم کل بعره علم الدو حکم، ثم قابل: لا تستجوا بهما فائهما طمام (عوامکمهره) ورواه الدرمادي، ولفظه، قال: ولا تستجوا بالروث ولا العظام، الأمهما رك إهوانکم من الحري، اشهى.

لحديث أخر، لمح مه مسلم عن أي الوجر عن حام، قال: ونهى وصول له صلى الله عليه وسلم أن تسميع بعطر أو بعريه. النهى

قان رمون الله صبى الله عليه وسلم. وأولئك وقد عن نمينيا، فسألوى الزالا والناع، فتتعهم بكل عظم حائل أو رواة أو العرفي، قلب: هزما يعني ذلك مبير؟ي. قال: وأنهم لا يجدرت عطباً إلا وجدوا علم المنه الذي كان عليه يوم أكل، ولا وراة (لا ووحدرا فيها حب الذي كان فيها يوم كانا، فلا يستدي أحد مدكم مطم ولا نفرةي، التين

اختلى: بعب الرابة (145/1) (219).

### كتاب الصلاة

الصلاة في اللغة؛ هي الدعاء. قال الله تعالى: ﴿ وَضَلَّ عَلَيْهِمْ ۗ ﴾ [1] أي الدع لهم، ﴿ إِنَّ صَكَوْتُكَ مَكُنَّ لِلْمُمْ ۗ ﴾ <sup>(2)</sup>، أي إن دعاءك واستعفارك لهم طمأنينة لهم، في أن الله فعالى. قبل توجيع.

وفي الشرع: عبارة عن أمعال وأقوال متغابرة يتلو بعضها بعضاً.

### {مطنب في مواقبت الصلاة}

قوله رحمه الله: (أوْلَى وَلَمْتِ الْفَجْلِ إِذَا طَلْعَ الْفَجْلِ النَّابِي) بدأ بالفحر؛ لامه وقت لم يحتنف في أوله ولا في احره، ومُنى الفجر، لانه يفحر الطلام.

قىدولە: ﴿وَهُسُوا الْبُسْيَاصُ الْمُقْتَرِهُنَّ فِي الْأَقْقِي مِنْدَ بَدَيْرَالْسَتَرَضِ» احترازاً عن المستخبل، وهو اللهجر الأولى ينفو طولاً، ويسمى المجر الكادب

والأفق واحد الأفاق، وهي أطراف السماء.

فوله. (وَآخَرُ وَقُبُهَا مَا لَوْ تَطَلُّع المُنْشَسُّ ) أي نبل طلوعها.

. . . قسولة: (وَأُوْلُ وَقُسِبَ الطُّيْسَرِ إِنَّا زَالَتِ الشُّيْسَ } أي والت من الامتواء إلى . الانحفاظ، وسي طهراً: لأنه أول وقب ظهر في الإسلام، ولا حلاف في أول وقته.

النسولة: ووَاحِسِرُ وَلَتِهَا عِلْمُ أَمِي خَيِفَةً إِذَا صَارَ ظُلُ كُلُّ شَيْءً مِنْكَةٍ سَوْى فَيُّهِ السؤوال: الذي لاير الغذ، سم للظل بعد الزوال، سم، ديناً؛ لاير ذاء من حية المغرب إلى حية السفرل، أي رجع، ولا يقال: لما قبل الروال ليء، ونها يقال له: طل لا غبر، وقد يسمى ما يعد الروال ظلاً.

قوله: (وَقَالَ أَبُو يُوسُفُ وَمُعَمَّنَا إِذَا صَارَ طِلُّ كُلُّ شَيَّءٍ مِثْلُهُ) وهي رواية عن أي معة.

والاحتسباط: أن لا يوعمر الطهر إلى النتل، وأن لا يصلي العصر حتى يـلـع العتلين! ليكون مؤدياً لهما في وعنهما بالإجماع، كما قال شهج الإحلام.

قوله: ﴿وَأُولُونُ وَقُتِ الْغَصْرِ إِذَا خَرَاجَ وَقُتْ الظَّهُرُ عَلَى الْفَوَلَيْنِ) أي على اختلاف العولين عنه أي حديدًا بعد العثلان.

وصعفها: بعد البتل.

<sup>(1)</sup> سورتاغوية: 103-

<sup>(2)</sup> سورة النوجة: 103.

قوله: (وَأَخِرُ وَفُنِهُ مَا لَمْ فَقُوبِ الشَّمْسُ) وَقَالَ النَّورِي. مَا لَمْ تَعَبَّرُ قوله: (وَأُولُ وَقُتَ الْمُطَّرِبِ إِذَا غُرُبُتِ الشَّمْسُ) وَهَذَا لا حَلاف بِهِ.

قسونه: ووَآخِرُ وَقَيْهَا مَا لَيْمُ يَعِبِ الشَّغُونُ وَاختِلَعُوا فِي الشَّمَنِ كَمَا فِي قُولُهُ: ووَهُوْرُ تَشْيَاعَلَ اللّٰهِ فِي الأَحْقِ يَعْلَدُ الْخَمْرَةُ عَلَدُ أَبِي خَيْفَهُ ﴿ لأَنَّ الشَّفَقَ عَبْرَةُ مِن الرقاق ومه الشَّغَلَق وهي رقاق أَقْلُب، والباص أَرق من الخَسْرَة، وهو معالمت أي يكر الصحيق رضي الله عنه والأنه أخوط من الحَسْرة؛ لأن الأصل في الصحاة أن الله عنه واعتبار السرد من أهل اللّغة، ولأنه أخوط من الحَسْرة؛ لأن الأصل في الصحاة أن

قوله: (وَقَالَ أَلُو لُوسَفَى وَلَحَمَّدُ هُوَ الْخَمْرُةُ) وهو مدحب علي كرم الله وجهه، وهسلي ووالله على كرم الله وجهه، وهسلي ووالله على أم الله والله والله الله الله الله الله أبضاً القحران والشمس، ثم التعلق بالطوالم فلاله أبضاً القحران والشمس، ثم التعلق بالطوالم على دخول الوقت وحروجه هو أوسط الطوالم، فكذا المغورات يجب أنا يتعلق دخول الوقت وحروجه بأرسطها وهي احمره، فلوشما: أوسع للناس، وقوله: أحوط ،

قسوله: (وأوَّنَ وَقَسَتَ الْعَثَاءَ إِذَا عَاتَ النَّهُوَّ عَلَى الْقُولِينِ) أي على المتلاف الغولين عده إذا غاب البياض.

وعندهما إدا غالت الجعرة.

قوله: ﴿﴿ آخراً وَأَنْهَا مَا لَمْ يُطَلِّعِ الْفَجْوَا الْفَانِي وَقَدَ ذَكَرَ عَدْ تَعَلَى أَرْفَات الصلوات كلها في الدرآن مجملة: فقال تعانى: ﴿ وَأَنِهِ الصَّيْرَةُ طَلَقَ الْهَارِ ﴾ أَنَاهِ مِن العصر والعجر، ﴿ وَإِلَّ تَعَلَى: ﴿ أَوْمِ الطَهْرِهِ وَالْعَلَامَ وَقَالَ تَعَلَى: ﴿ أَوْمِ الطَهْرِهِ وَقَالَ اللَّهُ مِن أَسْتُونَ أَنَّهُ حَيْلُ أَلَيْكُونَ ﴾ أَنَّ العَمْرِهِ وَالْعَلَامُ وَقَالَ عَلَى مُوحِع أَسَرَة وَ لَلْمَنْهُ فَيْ الْمَعْرِهِ وَالْعَلَامُونَ وَهِي الْمُعْرِهِ وَالْعَلَامُ وَ أَعْلَى الْمُعْرِهِ وَالْعَلَامُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ مِنْ العَمْرِهِ وَالْعَلَامُ وَاللَّهُ وَلَيْكُونَ ﴾ أنَّ اللَّهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَلَيْكُونَ ﴾ أنَّ اللَّهُ وَلَمُ اللَّهُ وَلَمْ اللَّهُ وَلَا لَهُ اللَّهُ وَلَمْ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلِمُ اللَّهُ وَلَمْ اللَّهُ وَلَمْ اللَّهُ وَلَا لَهُ اللَّهُ وَلَالِهُ اللَّهُ وَلَمْ اللَّهُ وَلَمْ اللَّهُ وَلَمْ اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَهُ وَلَمْ اللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَهُ وَلَالَةً وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَلَالِمُعِلَى اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَالَةُ وَلَا اللَّهُ وَلَّهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ الللّهُ الللّ

<sup>())</sup> سورة هود: ۱۱۹۰ (2) سوره هود. ۱۹۹۹

وفي سورة الإسراء: 78 (4) سورة الزوم. 17.

وفي سرية الروم: 17. (6) سورة الروم: 17

<sup>(9)</sup> مورة طه: ١١٤١،

الْغُرُوبِ ﴾ [1]، يعني العصر، ﴿ ومن أليِّن فيسنخا عُدَّانَا، يعني السعراب والعشاء.

ونصبت الصلاة تسليحاً منا ايها من الاسبيح وسلحان رمي العظيم، ووسلحان رمي الاعلى» لاستحامت الفهم ويحمدك، وقوله تعالى الووادينز السُخرم و <sup>175</sup> يعني وكلعني الفجر، وقوله: وزاكير السُجُود و<sup>175</sup> يعني وكاعني شعرات، وقبل الوتر.

فسوله. روالولُ وَقَسَبَ الْمُوتُو لَعْلَا أَلَعْشَاءً. والخَرَّ وَقَتُ لَمَا لَمُ يُعَلِّعُ الْفَجْرِي هذا عدمان

وقال أنو حبيعة. وقمه والمسائلات يعني يدا قامت الشفاع (لا أن فعله مراتب على معل العشاء، فلا يقدم عليها عبد التذكر، والاعتلاق ان وفيها فراع الاعتلاف في صفيها معدد: الولز واحب، فإذا كان واحباً، صار مرابعته الصياة الوقت والعاقة.

وعندمها: سنة مؤكدة، وإذا كتاب سنة عراع بعد العشاء كركعني تعشاء.

وقائمة الحلاف: إذا صلى العشاد عبر رضوه بالبيار وصلى الوتر وصوء ثم تذكر أو صلى العساء في ثوب، والوتر في لوب آخر، فتح أن لذي صلى فيه العثيم بعض، فإنه يعسد العشاء دون الوتر عبده لأن من أصله أبيما مدلاتان واجتنان معمهما وقت واحد كالدخرب والعشاء مردلها، وكالهائمة مع الوقية إذا صلى العائمة على غير وضوء تاسباً، ثم الوقية باضوء، فإنه أدياد الفائمة، ولا يعيد الوقية، كذلك الوتر مع العشاء، وعندهم، يعيد العشاء والرود لأن من العشهمة أد سنة؛ لأنه بمعل بعد العشاء على طريق الشر، فلا يشت حكمة قبل المشاء، فإنا أعاد العشاء أعاد بالحواضر في كالركمين بعد العشاء.

وفي السهاية. أنو الومر قبل العشد، متعمداً اعادها علا حلاف، وإن الومر مسأ للمشاء أو عملي العشاء على صر وضوء، لم باه وقام وتوصأ والرنب لم تذكر؟

فعده: لا يعد الوبر.

وعندهما: يعيدها في الحالتين؛ لأنها بسة من مسن العشاء كو كفتيها. ولو حسن العشاء وركاها اليهال تم تيهن له حساد هي العداء وحداما: أنما يعا وأنداد الركاهاس بحماعاً، لأنها مسي علميا.

# {مطلب في الأوقات المستحبة للصلاة}

قسنوله: ﴿وَالسَّلْخَتُ الرِّسْقَارُ بَالْقُحْقِ الذِي نَقْدَم مِنَ الْأَوْقَاتِ، هُو أَوْفَاتِ الجُو زَرَ

شوره ی (3) سوره ی (4) سوره ی (4).

<sup>14)</sup> سورة لطور: 40 - (4) سوره ف: 40 -

والأد شرع في أوقات الاستحياب.

وحد الإسفار: أن يدخل مغلساً، ويطول الفراعه، ويختم بالإسمار.

وقال الحلواني: بهنأ بالإسعار، ويختم به، وهو الطاهر.

وقبل حد الإسفار؛ أن يصلي في النصف الثاني.

وفسيل: هو أن يصلي في وقت ثو صلى بقراءة مستونة موتلة، قابلة فرغ لو طهر له مساد في طهاوته أمكنه الوضوء والإعادة قبل طلوح الشيمس، وهذا كله في السفر والحضر في الأوسة كلها إلا يوم النجر بالمزدلفة للجاح.

قسولة: (وَالإِبْرَادُ بِالطُّهُو فِي الصَّيْفِ) وحده أن يصليها قبل المثل، وإنما يستحب الإبراد بقلات شرائط:

أحدهما: أن يصلي الصلاة بحماعة في مسجد جماعة.

والثاني: أن يكون في البلاد الحارة.

والناك: أن يكون ذلك في شدة الخر.

وقال الشائعي: إن صلى في بنه قدمها.

قوله: ﴿وَتَقَبِيمِهَا فِي الشُّنَاءِ﴾؛ لأن التي صلى الله عليه و سلم هكذا معل.

قوله: ﴿وَتَأْخِيرُ الْمُعْصَرِ مَا لَهُمْ تَتَغَيُّرِ الشَّمْسُ} هذا في الأرَّمة كلمها.

واختلفوا في التغير؟

قال بعصهم: هو أن يتغير الشعاع على الحيطان.

و نسيل: هو أن ينغير الفرص وبصير محال لا شعار فيه الأعين، وهو الصحيح. فإن صلى في الوقت المكرو، عصر بوعه حاز مع الكراهة.

فسترقه: (وْتُعْجِيلُ الْمُقْرِبِ) يعني في الأزمنة كلها، إلا في يوم الغيم، فإنه يستحب التأمير حتى يتفر الفروب بقالب الطن.

قسبوله: (وَقَاصِيرُ الْعِشَاءِ إِلَى مَا قَبْلُ ثَلَتُ اللَّيْلِ) والناحير إلى نصف اللين صاح. وإلى مسا بعسد النعيف حكروه. وهذا كله في النَّتَاء. أما في الصبع، فيسنحب تعجيلها لأجل فصر الليل.

قَسُولُه: ﴿وَلِمُسْتَحَفِّ فِي الْوَلْمِ لِمَنْ يَأْلُفُ صَالَاهُ النَّيْلِ أَنْ يُؤخَرُهَا إِلَى آخِرِ اللَّيْلِ) القسونة علسه السسلام: ﴿مَسَنَ طَمِعَ أَنْ يَعْرِمُ آخِرِ اللَّهِلِ، المُوتِرُ آخِرِه، قال صَلالة اللَّيْلِ عتاب المبلاة 119

محتسورة»<sup>(18</sup>.

فسنوله: وفسيات لما يُتِنَى بالالتبان أوترا قبل النواق فينا روى أنو حريرة رضي الله عنه فالله: وأوضاي حليلي أن لا أماه حتى أوترها أن وهو عمول على أنه كان لا يتي من نصبه بالاساء وقالت عائشة وعلى الله عبد أن من كل أنبل قد أول وسول الله صلى الله عليه ومسلم أوتر أوته، وأقده وأعراه، وأخره، واحتى، واستمر وتره إلى السحر، وقيض وهو بوتر السلمرية أن وإدا كسان يوم عيم فالمستحد أي الفحر والعلمو والمغرب التأخير، وفي المعصر والعلمو والعثرة، ونما ي تقليل المساعة لأحل الظلام، ونما ي تأخير العصر من نوهم ناوقوع في الونت المكرة.

وضايطة: أمك تفديل العين بالعين، فتقامل التعجيل بالعشير والعشاء، ونوجر الناقي، ونقه أعلم .

<sup>(1)</sup> روى مسلم في صحيحه في كتاب مبازة المسافرين وقدرها زياب من حاف. أن لا يدوم من أخر الطبيق فليونو أومه المفظ: وعني حام فالرئيس حاف أن لا يدرم من أخر الليل، فيتونز أوله، ومن الطبيع أن يقوم اخرار، فيتونز أخر اليون، بإن صلاة أخر الليل مشهودة، وطلك أفصل، وقال أنو المعارف، محصرة،

 <sup>(2)</sup> هذه الحديث روي مصاد لا يافظه فيما باي عنى مبيل فيتال. روي الحديث في صحيحه في گفير.
 الصورة، ومستم في صحيحه في كتاب صلاة فيساد بن و نصرها

<sup>(3)</sup> ورى مسلم في مسلحيجه في كلاب حالات فلسام بن وقلوها والله والحرة الذل وعدم وكلاب المسلحية في الله وقد أو برائي المعطر واللي عائدة قالله: من كل المدرد قد أو ترا راسول الله فيل الله علمية والله والمله فا تنهى ورد إلى الرحاج، وفي مسلحه أداماً في الله الكادات وأدامات المعطر: والله عائدية فالسلح عائدية فالله على الله على الله على والله الله وأرام الله والله والله الله والله وا

### ياب الأذان

الأذان في النعة: هو الإعلام...

وني الشيير ع: عبارة عن زعلام عصوص في أوقات عصوصة، بألفاظ عصوصة، جعلت علماً للصلاة.

ويضا قدم ذكر الأوقات على الأفائة لأنها أسباب، وأسبب مقدم على الإعلام؛ إذ الإعلام إعبار عن وجود للمعلم به، فلا مد للأحدار من سابقة وجود المحبر مها ولأن أثر الأوقات في حق الخواس، وهم العلمان، والأدان: إعلام في حق العوام. والحاص مقدم على العام أو أربادة مرتبة العلماء.

قال الإمام الكر دي: حقيق للمسلم أن يتبه بافوقت، فإدا لم يتمهه بالوقت فليمهم. الأدني.

قسوله؛ والأذاتُ سُنَةُ للصَّلُواتِ الْحَمْسِ، وَالْجَمْعَةِ ذُوكَ مَا سِوَاهَامَ<sup>اكِ ا</sup>لأَصلِ فِي شوتِ الأَدَانِ الكتابِ والسِندُ

أما الكتاب، فقوله تعالى: ﴿ وَذَا لَهُ يُنْتُمْ فِي أَلَصْنَوْ ﴾ (أ) وقوله تعالى: ﴿ فِيْهُ تُودِقَتُ لَلْصُلَوْقِ ﴾ (أ)

وأما السنة: فحديث عند الله بن زيد الأنصاري أأنَّ وهو معروف.

<sup>(1)</sup> مسولة الإلادي سنة الفصلوات الخدر والحدمة لا سواهدي الدفق الدفوار، عو مأحود الملاسئطران وحدد فيه صريحاً ما أخرجه مسلمها عن حدار من مدرة طال صلبت مع رسول الله عملي الله عليه ومسلم حرة ولا مراس بقير أدان ولا إنامة وعددا عن عائشة أن الشمس محسمت، فقت الذي صلى الله عليه وسلم اسادياً مادي. الصلاة منصة.

البطرة الدوامة في يحراج أحاديث العداية و11071).

<sup>(2)</sup> سوره الماندة: 58.

<sup>.(3)</sup> سورة الحمعة: 9.

<sup>(4)</sup> وهسو حبيسيت أدب الطائل الداول من السماء أبو داود من طرع أبل إدبادات المدائي الاستدار المدائي المدائية المدائنة المدائية المدائية المدائنة المدائية المدائية المدائية المدائنة المدائية المدائنة المدائن

وهن الأدان أنصل أم الإمتمة؟

قال حقيهم. هو قلصل من الإمامة، لقوله عليه المالاة: والأندة ضماء: والمؤدنون أصبتاء، فأرشد فله الأنمة، وعمر للمؤدنين أ<sup>17</sup>ه والأمين أحسن سالاً من الصبين، ولأنه عليه السلام دعا المائمة بالرشد، ودعا للمؤذين بالمغفرة، والقمران أنفش من فرشعا.

رمعسسي فوله الوامتاه)؛ أي علي السواقيت، فلا يؤدنان قبل دخول الوقت، وقيل: لائهم مشرقون على مواضع عائبة، فيكونون أمال على السورات

وق الل بعصوب: الإمامة أفصل؛ لأن السي تسهر الله عليه وسلم والحلفاء من بعده. كانوا أنسة، وتم يكونوا مؤذير، وهم لا يجنارون من الأمور إلا أفضلها.

قوله: وسنة لنصبوات الخمس: أي سنة مؤكده

غوله: ووتاقسمهم: فإن نبل: هي داخله في الحدس، فَلِمُ الردها، وخصها بالذكر؟ ... فول: حصها بالفكر؛ لأن قا أدانين، ولسمير عن سماة العيقين، لأبد نشج العيدين

عودها، أندى صولاً ملك، فعلمان مع بالإن، فتعلما أثنيا، فليد، ويؤدن 194 مع ممر 14 وهو. في سلمه: يعرج يعر وداهو و شول: وطلور مثل بالحق، لقد وأمد مثل به ي وأبي، نشال: شله. القياء

وطنبو عسيد السيومدي بإمانيسينز، وأخرجه اللي حرسة والل ما فعد ومدي من وجه أهام الله ع بستاؤه ما إن ويقد موقع وأخرجه ويم خيال شمامه وهو شدا أحيا من عدد الوحد وأهم حد من طبيريق أزه دواي عن الله ومحال، وأنشأ عن سعد بن أسسبت عن عدائمة من ويعد وراف الم أخره اقتله التوليات الكسلاة خير من اللوم.

ويقل ابن سريبة من الدهلي الدهال: لسن في طريق عند لده بن زد أصح بن هذا، وأف صبدة بسيمة ما بن إلى بدر وعند الرحيل بن أي بيش أم يستع من عبد الله من ويند، وقال الرحدي في الطال، قال على المالية قال على عسست: هو حير صبحيع أو أمر به اقتلكم وقال الرهم حجيب أن الديد بن السيد الراكسيس لم يحلق عبد الله يستن ريست وقبل كبالان، ويبدأ لوق صد لله من أواجر حلافة عثمان، قال: وحديث الرهيس من أن المدر الكردي مساوعا على عبد الرحيل في ويبدأ على عبد الرحيل من أن أن من سناها من ويبدًا.

وروی السن محسوبه می حدیث این عمر، گول به آدن اکنید آب ازائه یک طف حی طلی الصافه نقال عمر: نقل این وارها: کشید آب عملیهٔ و سول عمل طفان رسول الله المبلی عمد عقد و سلم: هاط کست المسارك عملیم و فهد، او صبح اقتصی آب یکوب این غیره می افزودیت (دردیک، ولکن وستاده محمد

النظراء الدوامة في محريح أحادث الحدامة (1001) -112).

و [] أسراسه البيعي في فينس الكوى في كتاب الصلاة (مات: مصل التأدين على الإمامة).

من حيث اشتراط الإمام والمصر، فريما يطن طان أبها كالعبد

قوله الإدون ما سواهاين كالموتر والتراويح وصلاه الجنارة والعبد والكبيوف.

قسنولله: (واصبطة الأفاق أن يقول: الله الكيل الله الكيل الله الكيل العرم) اي اكبر ما: اخستعضم به، وطاعته أوحب، فاعتملوا بطاعته، والركوا العدور الدما، وكان السلم إذا معموا الأذان تركوا كل شيء كانوا فيه.

قوله: وأشهة أن لا إله إلا الله و: أي طلموا أي عير عالمي الكها فيه. دعوتكم الهم وصه قوله تعالى حاكيةً عن شعيب علم السلام: فو وما أوبد أن أخالفُكم إن ما الن<u>همة</u> فقةً لها أ

قوقمة لإلشهد ان عملية رسول اللهج: عداء الدير عربي، أي مستعرق لحميع المحاملية والرسسول: هو الذي يتابع أحمار اللذي بعد، الأعوذ من فوهم: جاءت الإعلى رسلاً، أي متنافقة

وعظم أن ذكر الله تعالى ملمه ذكر بهم عليه المدارّي، مال الله تعالى: ﴿ وَرَفْقَ الرَّانَ وَاكْرَفْعَ يَهِيْ إِنَّهِ أَنِّ لَا أَفَكُر اللَّا وَتُمَاكِر مِنِي، فهو يمكّر في الشهادتين وبي الأفان والإقامة والحطية والنشية.

> فاق حسان بن كاب الأنصاري بها ج التي ساي الله عيم و سام: وضم الإله الله التي مع الله ...... (ذا قال المؤدن في اختب أشهد وشق له من الله بحلسم ...... هذو العرش محمود وهذا العبسد توله: لاسي على السلافية: أي هشوا إليها.

قوله؛ وحي على الفلاح 5: أي هلموا بلي ما صد، ذلا حكم والعائكم والعلاج هو النجة والنفاء والمطاهون عم الماحول.

قوله: وَوْلَا لُوْجِيعَ فِيهِم وَمَالَ الشَّنَامِيّ: برحم، وهو أن برحم الدون بعد نوله في العرة الثانية: والشهد أن محملاً رسول الله و سراً، رقى نوله في العرة الأولى عاشهد الله لا إله الا الله رجعاً صونه.

قسوله: وونيزيد في أثان الفخر نقد القلاح والتطالأة حيّر من النّوم، مُرتيّنِ لِنَا وربي: أن سلالاً وضلى الله عنه أن للفحر. تم حاء بني رسول الله صلى الله عنيه وساير

<sup>(1)</sup> سورة فرد 186.

<sup>(2)</sup> مورة قدر ج: 4.

كتاب الصلاة 23

يؤذنه بالصلاف فقيل له: إنه ناقب نقال بلال: والصلاة حير من النوم:» نسمه الني صلي . اقد عليه وسلم، نقال له: وما أحسى هذا اجعله في أذنك للسجريا<sup> ()</sup>

هسبان قسبل: يسني أن يقتل هذا أيصاً: في أدان المشاء؛ لأن النوم موجود فيها: إذ النسة: تأخرها للي ما قبل للبن الليل، ومن الناس من سام فنان؟ أ

قبل: المعنى الذي في الفحر معدوم في المعتنى؛ لأن الماس لا بنامون قبل أدان العشاء في الفائسية، وإنما ينامون بعده بخلاف الفحر، فإن الدوم فيها قبل الأدان، ولأن النوم قبل العشاء مكاره معلاف المحل

قوله: ﴿ وَالإِفَاهَةُ مَثْلُ الأَذَانِ احْرَزَ مِدَاكَ مِنْ مَولَ الشَّاعِينِ حَمَّهُ اللَّهِ.

قوله: ﴿إِنَّا أَنَّهُ يُوبِنَدُ فِيهَا بَقَدَ اللَّهَلاحِ «قَدَ قَامَتِ الطَّلَاقُ» مَرَكُيْنِ وقال مالك مرة واحدة.

ومستحب متامعه الدوفق فيما نقول إلا في الطيطنين، فإنه بقول: ولا حول ولا فو. ولا بالله العلى العظيمي، أي لا حول عن مفتسية الله، ولا فوة على طاعة الله إلا بالله.

وقسيل: ممساد لا حول عن معصله الله يلا معصلة الله، ولا نوة على طاعة الله إلا يعون الله.

وفي قوله: والصلاة حبر من التوجيج ما شاء الله لا قوة إلا يدفد.

وقبل يقوق: صدقت وبررت الهان كان في قراءة الفران: ينابع، وفي فراءة الفقه: لا ينابع الأن في الأولى: لا يعوت

وقسال بعضهم: الإحابة بانقدم لا باللسان، حتى لو أحاب باللسان، ولم يمش إلى

المسجد لا يكون بجياً، وأو كان في المصحد حيث للسم المؤدن ليس عليه إحابة.

وفي القوائدة ألو منع المؤذلان وهو في المستجد يقرأن وإنه يدتني على قراءاته. ويسفي مسامع الأدان أن لا يتكلم في حال الأذان والإقامة، ولا يشتعل مشيء سوى الإحامة.

قسوله. ووَهَوَمُكُلُ فِي الأَفَانَ)، وهو أن مفضل بين كلمات الأذان من عبر نفي، ولا تطريب من فوضع: على رسلك، أي على رفقك.

الوقة: (رَيْحَفُوا فِي الإقامَةِ) الحدور الوصل والسرامة والجميع بين كل كلمتين، فإن الراسطي فيه أو حدر فيهما أو تراسل في الإقامة واعدر في الأداد، ويكره التعني في الأذان والقطريب.

ويستروى أن رحسلاً قال لابن عمر: والله إني لأحمال في الله. فقال له: وإني والله لأبغصك في الله قال: ولها: قال: لأنك تعني في أفاتك ".

وروى: أن مسؤدًنا أدن، فصيرات في أذاه، فقال له عمر أن عبد العريز : أذاه أهالةً منحةً، وإلا فاعتركا<sup>: 2</sup>ا.

فسوله: ﴿وَيُسْسِطُولُ بِهِمَا الْفَهْلَةُم لَيُ عَالَانَانِ وَالإَفَامَةِ، وَإِنْ تَرْكَ الاستقالَ حَالَ، وَيَكُرُوهُ لأَنْ الْمُقَصُودُ مَهُ الإعلام، وَذَلك يُوجَد، وَإِنْ مُسْدِمِ الصَّلَةِ.

قوقه: رَفَاِذَا نَفَعَ بِنَى الطِلْاَةِ وَاتَفَلاَحِ خَوْلُ وَحَيْهُ يَمِينًا وَشِمَاكُمُ عِنِي الصلاة في البين، والفلاح في الشمال.

وهل يحول فدنيه؟

قال الكرحي: لا إلا إن كيان على طارة: فأراد أنا يحرح رأسه من نواحيها: لا يأس أن يحول فقميه فيهم إلا أنه لا يستذير الفيلة.

والمعسني بالتحويل. إعلام الناس. وهم في الأرمع المهات، فكان يسفي أن بحول قدامسه ووراده، لكسن ترك التحويل إلى ورائه لما فيه من استدار القبلة. ومن فدامه قد حصل الإعلام اللكير والشهاداري.

ومل يحول في الإفادة؟

 <sup>(1)</sup> آخسہ حد اصفیدی فی عصح العوائد فی گفات الصلام ویاب. آخر المودی) العطاء وعال رحل الاس عصدر: تنی کاخستان فی اللہ مقاتل ہی عمر: مکنی العصال فی اللہ قاتل والمؤ قال: إمان عصل فی آداملک وفاحد علیہ آخرائیں۔

<sup>(2)</sup> وأحسر حه الإمسام السيحاري في ميعيجه معاذأ. وباب: رفع الصوت بالماء، وقال عمر أن هنا. اللم براء أدن الالأسماء والاستقرابات المراح أب عينة في مسعد (2071).

قيل: لاه لأمها أعلام للحاضرين لخلاف الأدان، فإله إعلام للعاشين.

و مسيل: يحسمول إذا كان الموضع مسعة، ويجعل المؤدن أصبعيه في أدب في الأدن والإقامسة؛ لأن يلالاً فعله بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو ينظر ذاب، فإن تركه لا يصر، والوذن فالماء فإن أدن قامناً أحراه مع الكراهة، يعني إذا كان بخساسة. أما إذا أذن المسيسة فاعداً، فلا ماني مع، لأنه بسي المفصود به هذا الإعلام، وإنها المقصود به منة الصلاق، فلو أدن المسام واكثر فلا يأس ويسمول للإفامة

ويكسره بالمؤذن صب الأحرة على الإذن، وإن عرف الفوم حاجمه فأعصوه شيئاً بغير طب جار.

وبكره الذيكون الفؤذن فاصفأه فإنا فسنوا تأنابه أحرأهم

والسيس على السناء أذان والا إذاءة؛ لأن من مس الأذان وقع الصوات، وهي منهية عن ذلك.

وحاد أدان أربعة.

ا-ا#بوق.

2- و حب.

3 - والسكران.

اور والمراق

وقع الرقد السؤذن بعد الأذان لا بعاد أذابه، فإن أعبد فهم أفضل.

ويستسع الأدان بالمارستية إداعلم أنه أذان، وأشار في غرامه لمكر هي أنه لا يضع، وهو الأظهر والأصع.

الصوالة: ﴿ وَالْوَدْنَا لِمُعَالِمَةً وَالْفِيمَاءِ﴾ لأن السي صلى الله عليه وسلم دام، هو واصحامه بالوادي إلى أن القطهم حر الشمسي، فلما سبه صلى الله عليه وسلم، قال: قوموا، تم أمر بلاقًا فلي لله تعد الأذن، قصل وكعلي الدجر، وأمرت أقاد، اصلى الدجر،

قوله: وقياناً فائلة صَلَوْاتَ أَذَٰنَ لِلأُولِي وَاقَاعَ وَكَانَ لَمُعَيْراً فِي الْمُانِيَّةِ إِنَّا مُناءَ اذَٰنَ وَأَقَاعَ وَإِنَّ مَنَاءَ النّصِوا خَلَى الإقامةِ ؛ لأن الأدان لاستحصار السادين، وطرفقة حاصوون، والإقامات لإعلام النتاج الصلاة، وهم إليه عناجون، وهذا إذا فضاها في مجلس واحد، أما ا إذا فضاها في مجالس يشترط كلاهما نشاعي المستصفرن

قوله: ﴿وَيُسْجِي أَنْ يُؤِذُّنَ وَيُقِيمُ عَلَى وَطَوْءٍ ﴿ فَإِنْ تَرَكَ الرَّمَوَءَ فِي الأَفَانِ، ﴿ يَكُرُهُ وهو الصحيح، لأنه فَكُر، وليس بنسلاء ملا يشره ترك. قوله: رئيل أوَّلَ عَلَى غَيْرِ وَطُنُوءَ جَارَ)؛ لأن قراءة القرقان أفضل عنه، وهي نحور مع الحدث، فالأدار أولي، لكن الوصوء فيه مستحب، كنا في القراءة.

قوله: روبُكُوهُ أَنَّ يُقِمَعُ عَنَّى عَبْرٍ وَطُوءٍ؛ لما مِه من العصل بير الإثامة والصلاة.

قوله: رولاً يُوفَانُ وَهُوَ خُسُيَّه بَانَ أَدَنَ أَعَيْدَ أَذَنَهُ ۚ لَأَنْ شَفَّسَ بَالِحَنَاءُ فَعَسَ كَبَر، ولان الإذان المحد شبهاً من الصلاة من حرت تعلقه طالوفت، واستقبال القيلة، فيتشرط هيه الطفياتارة من أعليته الحدثين، دون أعميها، ويعارق الصلاة من حبث إنه يلتفت فيه يُعيناً وشنائلُ ولا تحريبة ميه، ولا فراءة، فلهنا لا يعكره مع الحدث الأصغر

. . الإعلام، ومو نيل دحول الوقت تجيين.

> وأما في العجر: فعند لمي توسف: تجوز في التصف الأعير من الليل. وعلاقتا: لا يجون

ويستنجب اللمستودن أن يرفع صوته الدولة علم انسلام: «يشهد السؤان كل من يستنمع من وتفهاداً، ولا يجهد نصبه لمنا روي أن عمر رضي ألله عنه سمع مؤاناً مجهد غست، فقال: أما حنيت أن ينقطع مريطاؤك، وهو عرض بين السرة والعانة و التويب في الفحر حيس؛ لأن وقت نوم وعملته ويكره في سائر الصلوات؛ لأنه وقت احتماع وبقظة. ومعتاجرون استحسوه في الصوات، كلها قطهوو التواني في الأمور الدبية.

وصنيف: ابن كنسل بلد على ما يتعارفون. (ما نقوله: فلصلاة الصلاق، أو حي على

<sup>(1)</sup> آخر حد أديد بن على بن البشي أو يعلى الدويتي الشبيس في مستد (279/2) بالعطاء الإقال أو سعيد: يد بني إذا كنت في خودي، طرح عبوطة بالإداب، لأي سعت رصول الله على الله عليه رسلم يعزل: لا يستم صوله على ولا أنس ولا صحر ولا شجر ألا شهد لده، قال حسين مطبر أسد: إسادة صحيح

أمرات أيضاً عبد المطب الراعد العول التقاري أنوا عبد في الرعيف والأرهاب الرائفيات المتعارف المتعارف التوليف والأرهاب الرائفيات المتعارف التوليف والمعارف على أنه أنا المتعارف الحدوث التوليف الأنا عبد الله المتعارف المتعارف أن المتعارف الم

فالراأ والبعيد مبتداني رسول افاحلي افدعاته ومسي

ورواه ملاك والمجاري والسناني واس ماحه وراد: يوالا حجره ولا شجر الا شهة ١٩٥٠ واس عربمة في صحيحه ولفظة قال معت رسول للله سلى الله عله ومسم يقول: ولا يسجع صوام شجر، ولا مدر، ولا حجر، ولا يحي ولا يُس الا شهد له».

الصلاة، حي على الصلاف أو ما أشيه ذلك، والله أعلم.

# باب شروط الصلاة التي تتقدمها

الشرط في اللغة: هو العلامة، ومبه: أشراط الساعة، أي علاماتها.

واي الشرع <sup>(1)</sup>: هنارة عما تقدم الشيء، ولا صحة له، إلا به، ويشترط استمامته.

ثم الشروط ثلاثة أنواع:

أ- شرط الانعقاد لا غير: كالنبة والتحريمة والوقت والحطمة.

2- وشرط الدوام: كالطهارة ومنر العورة واستقبال القبلة.

 وشمالت: ما شرط وحوده حابة النفاء<sup>(2)</sup>، رالا يشترط نبه فلتقدم والا العقارية وهو القراءة.

. فـــوقه: (نجِبُ عَلَى الْمُصلَي أَنْ يُقَدَّمُ الطَّهَارَةَ مِنَ الأَحْدَاثِ وَالأَلْجَسِ عَلَى مَا قَدْتُنَافَ أِي مِن مِانَ الطهارتِنِ.

#### [مطلب في حكم المورة]

قوله: (وَيُسْتُمُوا عُوْرُتُهُ) أي بنوب طبق، لا يرى ما نحنه.

أما إذا رئى ما نحته لا يجزنه. وهل السنر شرط في حق نفسه أو في حق غيره؟ قال عامة العشابة: في حق عيره.

وبعضهم: أوجبوه في حق السنة وغيره.

وفائدته: إذا صلى في فسيص بعير أزرار، وكنان لو نظر رأى عووته من زيقه، وهو ما أساط بالعنق.

قعد من قال في حق نفسه: تمسد.

وخند عامة المشايخ: لا تصند، وهو الصحيح.

واو صلى في بيت مطلم عرباناً، وله توب طاهر، لا يتحوز صلانه بالإحماع.

وفي مسببة العصسلي على قول من جعل الستر شرطاً في حق نفسه أو كان كليف اللحية جازه وإن كان خفيف اللحية، لا تحوره وإن صلى في السابر إن كان كدراً صحت

<sup>(1)</sup> ما يتوقف عليه الشيء، ولا يدحل ب. الطر: حانب اس عابدي ( /489.

<sup>(2)</sup> وينسبال له: خبرط بقاء، فلا يشترط فيه تقدم ولا مقارنة بابداء المبلاة وهو القراءة، فإنه ركن في نفسه شرط في غيره أوجوده في كل الأركال تقديراً، ولدا لم بحز استحلاف الأمي. انظر: حاصمة ابرر هامين (1489.

صلاته، وإن كان صافياً يمكن وؤية عورته، لا يصح.

ويكره الصلاة في الثوب الحرير وعليه؛ لأنه يحرم عليه قيمه في غير الصلاة، نعيها اولى، قسان صلى فيه صحت صلانه؛ لأن النبي لا يختص بالصلاة، وإن حلى في ثوب متعسبوب، أو توضيباً بماء معصوب، أو صلى في أرض مفصوبة، فصلاته في ذلك كله صححة.

قوله: ﴿وَالْغَوْرَةُ مِنَ الرَّجْلِ مَا تَحْتَ السَّرَةِ إِلَى الرَّكُبَّةِ﴾ ﴿ اللَّهُ هُمِنا سعني وسعه.

ثم العورة على نوعين:

[- غليطة كانقيل والدر.

2- وحقيقة وهي ما عدانسا.

وظبل انكشاف العورة لا يعنع الصلاة، وكبرها يعنع.

وحد السانح: ربع عضو من واد عند أي حيفة وعمد. فإن انكشف أقل من الربع لا يمتع، وكنا: إذا كان في أهضاء متعرفة، فإن كان ذلك كله لو صع ينف ربع عضو منع: وإن كان أقل لا يمتع.

وعند أي توسف: المائع فلتبغى، فننا واد، فإن كان أقل من النصف لا يعنه، وقبل له: في النصف رواجان، في رواية: جعله في حد القلة، وفي رواية: في حدّ الكثرة، والمعنو كالبطن والفحد والساق والرأس وفشعر النازل من فراس في المرأة حتى لو الكشف ربع كسيل واحد من هذه الأشياء على الإنفراد مع من حواز الصلاة والذكر بالفراده والأشيان بالقرادة، والذير بالفراده والأليان بالعرائهما والركبة.

قال بعضهم: هي تبع للفحف ذيبي معه عضو واحد.

وقال بعضهم: هي عضو على حدة, وثدي المرأة إن كانت ناهدة تبع للصدر، وإن كان تدلى كان عضواً بالفراده.

ثم لا فرق بين العورة الغليطة وفلخفيفة في اعتبار الربع على الاصحيح الدلاياً فلكرسمي ومسمن تابعسه، فإنهم يقولون: إذا اسكشفت من الطبطة اكثر من قدر الفارهم صع الصلاة. واعتبروها بالنجاسة المغلظة.

والمستحيع: أن الاعتلاف فيهما واحد، وما ذكره الكرخي رهم؟ لأنه قصد بيقا المتفلسيط في العررة الفليطة، وهو في الحقيقة تخفيف؟ لأنه اعتبر في الدير قدر الدرهم واهو لا يكون أكثر منه، فهذا يقتضي جواز الصلاف وإن كان جبعه مكشوفاً.

السولة: ﴿وَالرُّكُمُةُ مِنَ الْغُورُةِ﴾ وقال الشائعي: ليست بعورة، والسرة عندنا ليست: يعروف وعنده عورف قوله: (وَإِنَانُ الْمَرَالُةِ الْمُحَرَّةِ كُلُّةً عَوْرَةً إِلاَّ وَجَهْهَا وَكَفَيْهَا) بِ إشارة إلى أن الفدم عورة، وفيه علاف:

مغن الخفاية: الأصبح أنه ليس بعورة.

وقبييل: الصنيحيع أنبيه عورة في حق مطر وطمى، وليس بعورة في حق الصلاة والمثني.

والمستواد من الكف: باطاعه أما ظاهره، فعوراه، ولو الكشف ويع قدمها على قول من جعله هووه منع أداء الصلاه، وإن صلت يرمع ساهها مكشوف تعيد الصلاة ممدهما، وإن كان أقل لا تعيد.

وعند أبي بوسف: لا نعيد (6 كان أقل من النصف. وفي النصف عنه روايتان.

في رواية الحامع الصغيرة جعله في حد العليل. ا

وفي رواية الأصل. جعله في حا. الكنبر.

والحكم في الشعر والبطن والطهر والفحة على هذا الاختلاف.

والمراد بالشعر النارل من أترأس وهو الصحيح

واحتار التبطر الشهيد: أنه هو ما على الرأس

وأسسة المسترسسيلي: فقيه روايتان: والأحوط: أنه عورة، ولو انكشف ربع أذنها لا تحور صلاتها هو الصحيح.

قَالَ النَّمَرُ قَاشَى: كُلِّ عَشُو هُو عَوْرَةً مِنَ الْمِرَّةُ إِذَا الفَصَلَّ عَمَّا.

هل يجوزُ انظر إليه؟

فية روايتان:

أحدمناه بجوز كمه بحور لبة الخرازلي ربقها ودمهار

والتناسبية: لا يعوز، وهو الأصبح. وكنا الذكر للمقطوع من الرجل وشعر عائنه إذا حنق، فقيه الروانيان: والأصبح: أنه لا يجوز النظر اليهمة، والثانية: يجوز؛ لأنه إذا انعصل مقطت حرت.

قسوله: (وَهَا كَانَ عُورَةٌ مِنَ الرَّجَلِ فَهُوَ عُورَةٌ مِنَ الأَمَةَ وَلَطُنَهَا وَظَهُوهَا عَرْازَةً) وكسدا المديرة وقدكاتة وأم الراء ومن في رقديا شيء من فرق بعدى الأما والمستحاة كالمكالسبة عسند أي حيفة. وإنما جعل بطنها وطهرها عورة؛ لأجما يحلان عن الفرج بدليل آن الرجل إذا هيه امرأته مظهر فوات محارما أو بطنها كان مطاهراً، كما أو شبهها خرجها. والطهر هو ما فابل البطن من تحت الصدر إلى السرة. قوله: (وَهَا سَوْيَ ذَبِكَ مِنْ نَاتُهَا فَلَيْسَ بِعَوْرَةً)؛ لأَيّا فارقت الخرة من حيث (يا مثل نباع وتشرى، تعارفت الحرة من حيث (يا مثل نباع وتشرى، تعارفت المسلام الله الله الله على مسلانها، فإن أعتقت وهي في الصلاة، أرمها أن تأخذ الشاع، وهي في الصلاة، ولا يبطل ذلك صلاتها، لأن العرض، إما ألان محلاف العربان إذا وجد لوما، وهو في الصلاة، فسان صلاته تعسد؛ لأنه توجه عليه الحظاب في ذلك. ثم إدا كان مشهم للات حظوات فعا دون ذلك لا تفسيد صلاتها، وإن كان أكثر فسنات وإن لم تستر رأسها أو مسرته، وقد الدا يكا عبيدت والحشى حكمه حكم المرأة، فإن كان وقيقًا فكالأن.

قوله: (وقتل أنه يُنجِدُ مَا يُريلُ بِهِ النَّجَامَةُ صَنَّى نَعَهَا وَلَمْ يُعَدَّ هَذَا عَلَى وجهين: إن كان وبع النوب فصاعدًا طاهراً بصلي بيه صلى عرباناً لا تعوز صلاته؛ لأن ربع النبيء بغوم مقام كله، وإن كان الطاهر أقل من الربع، فكنا صد محمد يصلي بيه، ولا يحور ان يصلى عرباناً.

وعندهما: يتحير بين أن يصلي عرباناً أو فيه والصلاة ب أفصل.

وقسوله: هوس لم بجد ما بزمل به التحاسة» ما مقصوده أي من أي مائع طاهر؟ وهو بزملانه توفيعا حلاياً لحمد على ما عرف.

وحد عدم الوحود: أن يكون بينه وبين الباء بيل بصاعداً.

قسولة: (وَمَنَ لَمُ يَجِدُ تَوْيَا صَلَى غُرِيّاناً فَاعِداً يُومِيَّ بِالرَّكُوعِ وَالسُّجُودِ) العراد بالوجود: القدرة. بإن أبيع له، هل يلزمه استعماليًا

الأصم: بحب عليه متعماله، وقد بيناه في النيمم.

قوله: ﴿ يُومُّ لِهَ: فيه إضارة إلى أنه من أي توب كان من حرير أو غيره.

قوله: ﴿ فَاعِداً مِنْ صَمَّةِ الْفُعُودِ: أَنْ يَقْعَدُ مَاذًا رَجَلُهِ إِلَى الْفَيْلُقِ لَكُونَ السر لِمَ

وفوله: «يومن»: خلاداً ارفر، فإنه يقول. لا يجزله إلا أن يصلي ب بركع، سجد.

قسنوله: وَقَانَ صَلَّى قَائِمًا أَجْرَأَهُ) يعني بركوع وسجود؛ لأن في الفعود ستر خمورة العليظة، وفي الغيام أداء الركوع والسحود، فيسير إلى أبهمنا شاء.

قسوله: (وَالأَوْلُ: أَفَضُسَلَ: بمي صلاته فاعداً يومئ وإنما كان الصل؛ لأن السنر واجسب طن الصلاة وحق الناس، ولأنه لا علف له، والإيداء علف عن الأركان، ولأن السنر فرض، والفيام مرض، وقد اصطر للي ترك أحدهما، فوحب علمه أكدهما ومو السنرة لأسم لا يسقط في حال من أحوال الصلاة مع القدرة عليه، والقيام بسقط في النافلة مع الفسندرة عنسيم، فكان انستر أولى، وتعلم على ما ذكرنا سير له، فكان أولى: ولأن الباطة تجوز على الدابة بالإيماء، ولا تجور مدون الستر حال الفقرة

و محسن محمسد في العربيان يعده صاحبه أنه بعظه تلتوب إنه صلى، فإنه منظره ولا يصلي عرباناً، وإن حاف فوت فوقت كدا في الفتاوي.

ونسبة صلسلي وجلان في ثوب واحد واستتر كل واحد نظرف سه أجرأه، وكفا: لو لمقى أحد ظرفيه عنى مانم تحراد.

قسوله: وويتري الصالاة التي يُذخل فيه نبية لا يقصلُ بنيمها ويتن التحريفة يخفلٍ وَكُمْ غَيْسَـرِهَا والديّة: هي العلم السابق نالعسل اللاحق، ويجوز نفديمها على التكبر، إذا لم بوحد ما فقطعها، وهو عمل لا بليق بالصلاة، ولا معترة بالمتأخرة عن التحريمة؛ لأن ما مضى لا يثم عبادة لعدم الية.

وعند الكرجي: بجوز بية متأخرة عن التحريمة.

واختلعو إلى مني؟

قال بعضهم: إلى منهى الثناء.

وقبل: بثل للتعوف ولا يعتبر نقول الكرجي؟ لأن النبه معد انشروع تؤدي إلى وفوع الشروع خالياً عنها.

فسولا قبل: الصوم يعوز سية مناعرة عن وقب الشروع وهم طلوع الفجر، قُلِمَ لم يكن وقت الصلاة كذلك؟

فلسمة: طلوع العجر وقت نوم وعقلة، فنو شرطت فينه حينته لضاق الأمر، وأما وقت الشروع في الصلاة، فهو وقت حصور ويقطة، فيمكن تحصيلها بلا مشقة.

قسوله: ولا معصمل بيستهما وبين التحريمة بعمل»: حتى عملاً لا يليق بالصلاة. والشرط فهما أن يصع بقلبه أي صلاة يتملي؟

فنسلان كنانت فرضاً، فلا يد من التعيين، ولا يكفيه منه الدرض؛ لأن الفرض أمواع، وإذا نوى فرض الونت جاو، إلا في الحسمة؛ لأن العلماء، فتلفوا في فرض يوم الحسمة؟

ولو لم بنو فرض الوقت في غير الجمعة. لكن نوى الطهر لا يجوز؛ لأن هذا الوقت. كما يقبل طهر اليوم يقبل ظهراً أخر؛ لأنه ربها يكون مديه طهراً فائنة.

وقبل: بمعور، وهو الصحيح كذا في الفتاوي، قال: لأن الوقت حمين لد.

وفي الشهابة؛ ينما يحرته أن ينوي فرض الوقت إدا كان يصلي في الوقت.

أما يعد حروج الوقت إذا صلى، وهو لا يعلم بحروجه، قبرى فرص الوقت، فإنه لا يجسبور؛ لأن بعسبة خروج وقت الطهر كان فرص الوقت هو العصر، وإذا نوى فرض السهقت كان ناوياً العصر وصلاة الطهر لا تجوز سية احتمره ويك نوى طهر البوم حار. وإن حرج الوقت.

واعلم أن فلية لا تفادى بالطمال؛ لأنها لرادة، والإرادة عمل الفقب لا عمل اللسماء؛ لأن عمسل اللمسمال يسمى كلاماً، لا لزادة، إلا أن الدكر باللمان مع عمل الفلب منة. فالأولى: أن يشعل قلم بالنية ولسامه بالدكر وبدء بالرمع. وأما إذا كانت الصلاة معلاً، فإنه يكميه معلق به الصلاة.

واحتلفوا ني التراويح؟

والأصبح: أنه لا نحور إلا بية التراويح.

وقسمال الهمتأخرون: تحور البرنويج، والسس تنية الصلاة السطفة، إلا أن الاختيار في التسراويج: أن ينوي البرنويج أز قيام الليل، وفي النسلة كن بنوي السنة، وفي انوقر أن ينوي الوثر، وكذا في صلاة العبدين.

قسوله: ﴿وَيُسْتَقِّلُ الْقِبَلُةُ اعْلَمُ آبِهِ لا يحور لأحد أدن فريضة ولا ناطة ولا سخلة مسلاوة ولا صلاة حنارة، إلا متوجهاً إلى القبلة. فإن صلى ثم عبر الضلة طعمداً من همر هدر كفر.

تم مسلل كان يمكن، فعرضه إصابة عينها، ومن كان باتناً عنها فعرضه (صابة حينها هو الصحيح.

وقال الحرجاي: فرضه إصابة عينها أيتماً.

. وفاتـــدة الخــــلاف: اشتراط نية عين الكعم للمائي، أملى فول أخر جاني: يسترط، وعلى الصحيح: لا يشترط.

وإن صلى إلى الحطيم أو نوى مقام إبراهم ولم بنو الكعبة، لم يجز.

وكسنة السوانوي المسجد الحرام، ومن كان اللهدية ففرسه العين؛ لأنه يقدر على إصابتها ميقيز؛ لأن فيلة المدينة لتب من حيث العلى وسائر النقاع بالاحتماد.

قوله: وإلاَّ أنَّ يكُونُ خاتفاً قَيْصَلَى إلى أيَّ جِهةٍ قدرً) سواء كان الحوف من عدو، أو سبح، أو ناطع طريق، أو كان على حشبة في المبحر إن المعرف إلى الفسلة أن يعرف، أو المريض لا يجد من يجوله إلى القبلة، أو بحد إلا أنه يضرو بالمحوض.

## {مطلب فيمن اشتبهت عليه القبلة}

الولمة: وفوان الشَّبُلِينَ عَلَيْهِ الْقِيْلُةُ وَلِيسَ بِمُعَمِّرُتِهِ مَنْ يُسَأَقُهُ عَلَيْهِ الْحَيْلَةُ وصَلَّى) الاجتمادة: بدل الهمود لنيل للمصود، فإن لم يقع احمياده على شيء من الهميات؟

ئيل: يوحر الصلاة.

وقيل: يصلى (ي الجمهات الأربع.

والعسانة على للائة أوحه:

 إسا أن لا بشك ولا يتجرى، وحوابه: أن صلانه على الجوار، إلا أن يتبين له الحطا.

2- واقتنى: أن يشك ولا يتحرى، وحرامه أن صلاته على المساد، إلا أن يتين له الصواب، فإن تري له الصواب، إن علم بعد المراح، أنه أصاب الفيلة لا يعيد، وإن علم في الصلاق، أنه أصاب الفيلة لا يعيد، وإن علم في الصلاق، أنه أصاب الفيلة : ستابت، ولا يجور أنه الساء.

3- والثانث: أن بلبك، ويتحرى، وهي مساله الكتاب، وجوانه: أن أنصالاً: على الحوار، ولو تين به الخطأ. وهذا إذا كانت النساء بتقيمة إحداماً. فإن كانت مصحية؟

قال بعتمهم: يحور ولا فرق بين الغيم والصحوء وطاهر كلام الشبح: يشير البه.

وقال مصيم" إنها يجوز إذا كانت النساء متعينة. أما إذا كانت مصحية لا يجوزة لأنه يجب عليه معرفة الفالة بالدلائل، فإذا قرط لم يكن احيال عشرةً من الدلائل الشمس والقمر والقطاء.

فوله: هممه رقيم اختلاطه أن يكون نحيت لو صناح به سمه، وقيه اشارة الى السنة لا يجد الله وجب عليه السالة وجب عليه ميواله والأحد بقوله.

ولو حالف وأيه إذا كان السخير من أهل ذلك الموضع وكان مصول الشهادة، وكانة الأعمى إذا لهر يجد وقت الدورع من يسأله وأحطأ حاز، وإن وحد من يسأله ولم بسأله إلا يحوز صلاله، كذا في الذعورة.

ولسو اختيد وتحصرته من بسأته العبلد، بنعي أن لا تجوز على قرامها خلاقاً لأي يوسف.

رني احمضي: يحور إنا أصاب الضلة.

ف موله: وَفَهِنْ عَنِهُ أَنَهُ أَخْطَأُ لِفَدَ مَا صَلَّى فَلاَ إعَادُةً غَنْيَهُ مَا اللَّهِ لِيسَ في وسعه إلا التوجه إلى جهة التحري، والتكبيف مقيد بالوسع.

قوله: ١ وَإِنْ عَمْمَ فَلِكَ وَهُو فِي الصَّلَاةِ اسْتُغَاوَ إِلَى الْقَالَةِ وَبَنَى غَبُّ)؛ لأن فرحه نصير، علميه حين علم. فقرمه الإسدارة، ولو سأن فوماً بحصر له، مدم بحيره حتى صلى بالتحري، ثم أخيروه بعد فراعه، أنه لم يصل إلى القبلة، فلا إعادة عليه، ولو ترك من يسأله بعصرته، فصلى وأصاب القبلة لم تحر صلاته عندهما. 134 كتاب الصلاة

وقال أبو يوسف: نجوز إذا أصاب الفلة، وإذا أماه احتماده إلى حمة، ثم صلى إلى غيرهما فصالاته فاسدة، ولو أصاب القبلة عندهما، وقال أبو يوسف: يجوز إذا أصاب العبلة، وقد أعلم.

#### باب صفة الصلاة

هذا من باب إضافة الشيء إلى نفسه.

اعلم أن الوصف كلام الواصف.

والتبيعة هي السعني الفائم مذات الموصوف، فقول الفائل: زبد عالم، وصف لريد، لا صفة له، والعلم العائم به صفته لا وصفه.

وخاصله ألدائهم الوصف بالواصفء وقبام الصفة بالبوصوف

قوقه : (قَرَافِهِلُ الصَّلَاقُ سَتُّةً) أي فرائض نفس الصلاق والقباس سنت مدون الهاء؛ الأن الغرائض جمع فريضة، لكمه قال على تأويل العروس، والأنف واللام في فوله الصلام المعهود، أي الصلوات المعروضة؛ لأن القبام لي النافاة لبس غرض.

قوله: (الشخريفة) يعنى تكبيرة الإحرام عدها من العروض لاتصافه بالصلاة؛ لأمها منها بمنزلة الياب لساره بون الباب وإن كان غيرها، فهو بعد منها، وسبت تحريما، لأنها تحرم الأشباء المباحة فيلها من الكلام والالتفات والأكل وانشرب وغير ذلك، وهي شرط عندهما، وفرض عند تحسد.

وقائدته: فيما إذا قمدت العريضة تنقلب نفلاً عمدهما، وعمده: لا، وفيما إذا شرخ في الظهر قبل الزوال، فأما فرع من التحريمة إذات الشمس، فعمدهما: يجور: وعمده: لا فسيان فسيلت، فقد صارت الشروط مسعه، والعروض مسمة، وهو حلاف ما ذكرتم من العمد؟

فالجواب؛ أن نقول: الطهارة بأنواعها واحدة.

و لسيادس: التحريبة, وفقروص الحمسة للمدكورة، والسنادس: اخروج من العملاة بالصبسع عسماء أي حبقة والطمأنية على قول أبي يومنف، والانتقال من ركس إلى ركن عندهما.

قوله: (وَالْغَيَامُ) بعني في صلاء الفرص والوثر ..

و حد القيام؛ أن يكون بحيث إدا من بديه لا يبال وكبنيه.

ويكره الفيام على أحد الفدمين في الصلاة من عبر عدر. ونحوز الصلاة ولنعدر لا انكره كما في العناوي. رية الإنسانية الانسانية الإنسانية الانسانية الإنسانية الانسانية الانسانية الانسانية الانسانية الانسانية الانسانية الانسانية الانسانية ال

قوله: ﴿ وَالْقُواءَقُّ مُولِدُ مُعَلَى: ﴿ فَكُوْ اوْ أَنْ يُشَيِّرُ مِنْ آلَفُوْءَانَ ﴿ لَهُ أَأَلَّ وَالْأَمِ لموجوداء والقراعة لا تحت في مير الصلاة ماؤجاج، فنبت أنها أن الصلاة.

القولة: ووالمؤكَّوغ والمنظوفي، شوله تعالى: يوازدُكِنغوا والمحدوا لها أن عالوكماع. موالانجاب، والسجود هو الانتقال.

فسوله: ووالفقائة في آخر الصلاة بطائق الفشيئين أي من قولة: والتحيات؛ لي وعد مد ورسوله، هو التصحيح، حتى لو تداع المقتدي لذن وارع الإدام، فماند أو أكل، مصارته نامه.

قال ال الحمدة بو فراع المعتدي من فراع الإنجاق فتكلم أو أنبل فصالاته تاملا

السبولة. (وأنسا وأذ علَى ذلك قبلو مَنْكُمُ الطور نسو أدبيه، وبينا وأسبات كفرادة المفاجه وجهم السورة الدينة ومراعلة الترتيب لهما شراع مكرراً في رابعة وأحده كالسحول. حسمي أو برك الديجة النامية من الركعة الأدني سامية وقام وصال بناء صارت، ثم تذكرها عميه أن يسجد للموركة ويسجد للسهو لفرك الرسم فيما شراع مغرراً

ومسل الرحسيات الوملة استعدة الأولى وقراعة النشهد في الثعدة الأحياة والسوات وتكسب ات الجا والحيد فيما يجارل به والبحاطة فيما يحالك فيم أو هذا وحب السهو الركهاة وإمنا مناها منحا للمد لأنه فناد والحولها بالسنة.

. قوله: ووقعه فخل المؤخّل في صبيعته كش أن بعدا إنه المحول، الفونسة المسالي: جاولة فرأت ألمّان بر فكن ما مكان به (\*\* أي إدا اردب والمدالمة ال

غواهز وأأبرج أأي عظمه والمراد بقراضح بمذ

قوله: وزرافغ يُعالِم فع عَكْبيرة: قرمع سنة. وبس نواحت

و فسنولاه: ومع اللخبيرة و. (شارة بلي الشراعة الفقيات، والأنسخ أنه يرفع أولاً، فوذ. استنظرت في موضع المحادثه كبر : لأن الرمع لديرات الديء أأمه ما ما سوى علمه تعالى وراء طهره النافيد البسير كالأخرة والبسيري كالنافية، والامالي المرفع على الكرياء عن تميز الله.

وقوام: يونقد أكثر يرميزام إليات أخراباء بعد يعالى، والنفي مقدم على الإليات كندة في كلمة الشهادة ولا إله إلا العابي ولا تصبح فأكبرة الإحرام إلا في حلى القيام.

وأرا سروة العرفة 10.

ر2) نيز ۾ تحو<sup>ي</sup> 27

وفي سورة النجال: 98

لحمل إذا حتى طهره، ثم كمر إن كان إلى الفيام أفرات بصح، وإن كان إلى الركوع الرب لا يصح.

قوله: وحلى أبحادي بإنهاميَّه شحمتيُّ أَفْيَهِم وعبد الشابعي: حدو اللكبية.

وعيد مالك: حدو وأسح

وقال طاوس: قوق راسه.

والجمعود كالمهم على ان شهراة ترفع حدو صكبها، لأنه أستر عا, وعلى هندالحازف التكبر في تلهوت والأعياد والحمارة

وأما الأمة: مذكر في العناوي. كنها في الرفع كالرحل

قوله: وَفَهِنَ قَالَ نَدَاهُ مِن الثُكْمِيرِ: أَلَقُهُ احلُ أَوْ الفَظَيْمُ أَوْ الرَّحْضُ اكْبُوا الجَرَاةُ عَلَدُ لني حنيفَة وَمُحْمَدُهُ وَمَلَ يَكُرُهُ الدَّعَوَلُ يَغِيرُ نَمُطُ النَّكِيرِ؟

عدمعا: قال السرعسي: لا.

وفي الدخيرة (الأصبح أنه يكوم، لموله عليه السلام «وتحريمها المُكسري،

وقسوله: «يدلا من التكبير»: به بشارة إلى أن الأصل. ابد أكبر، وعبره عدل سه. وإن قال: الله أحل أو أعظم ساهاً لم يجب عليه سهو إلا في التناح مثلاة العبد. فإنه إذا قال: ذلك صاهباً وحب عليه السهو، كذا في المستصدي.

ف وله: والمسرفه و هدا زقا مرد السم الله بهده العبشة. أما إذا قال ابتداء أحل، أو أعطله الواكبر، ولم يرد عليه لا يتبير شارعاً بالإمماع؛ لأنه الاصنبار على العبهة دول الاسم لم يكمل به التعطيم والتباء. وإذا ذكر دسم الله من غير صفة، عقال، أفدا أو الرحس، أو الرب، صم دحوله عبد أي حبية؛ لأن في هذا معنى المعليم،

وفسال عمسيد: لا سيد من ذكر الصفة مع الاسم؛ لأن بنام العظيم بعكر الاسم والشفة، ولو التنع بسهلا إله إلا الله»، أو بسيراطمة تدي، أو بسيرسنجان الله مارك الله يعليم شارعاً عدهما سواء كان يحسن التكبر أو لا.

وقال أبو يوسعه: إذا كان يحسن التكبير لم يحر إلا بأربعة ألفاط:

[ د والله أكبر هـ

2 - والله الأكبري.

3- والله كبري.

4- هاند الكبيري، فقوله عليه السلام: همفناح الصلاة الطهور، وتحريمها التكبري.

مَقْلِمُ أَنَّهُ لَا تَحْرَجُ بِغِيرِهُ، وَلَهُمَا قُولُهُ تَعَالَى: ﴿ وَذَكَّرُ أَشَرَّ رَبِّ الْمَشْلُ رَبّ لِهِ أَنَّ

ولو قال: ﴿ لرحيم أكبرته حار عدهما حالاً أالكي توسعيد

ويو فال) ۾ لرفضيءِ جار، -

وأنو قال: ﴿ وَتُوحِيمِهِ لا رَفِيسَ شَارِعَا ۚ وَكَانِهِ مِنَ الْأَسِمَ الْمُشْتَرِكَةِ.

وتو قال: رسم الله الرحس الرحيم» لا يصبر شارعاً؛ لأنه لسبرك كأنه قال: واللمهم بارك لي بي مذاع

وقد و قال: واللهوي، وقم نود عايف الأصبع: أنه لا تصبر شارعاً، أو قال: واللهم اعمر ليجا أو واستغير العليم أو يحوفلي لا يصبر شارعاً إصاعاً، لانه دعد،

ولو افتنع بالفارسية، وهو يحسن العربية أحراء عنه الن حيمة ويكره، وعبدهما لا يحركه: إلا إذا كان لا يحسن العربية.

أقوله: ﴿وَيَعْتَمُوا بُنَّتُهُ الْيُصِّي خَتِي الْلِسُورِيِّ وَخَالَ مَعَكُ: برسل بديد.

السيمان أن السناني مطلي الله علمه و سام واطلب عسم. وقال عني رحمي الله عنه الومن السيم أن ينسم المنسل بصمه على شاله لحت السيرة الن الممالاة و

وأما كيفينه العمد فلمقد يضع الطن كفه اليمسي على طلعر كفه السنري.

وعبدأي توسف: تأخذ بيمينه رسعه البسري.

واستحسس كثير من المشابع الحمع بينهما بأن يضع باطن ثنه اليسي على تفاهر كفه البسري ويعطق بالخلصر والإنهام على الرسع ورقف جرن شرع في التكبر عندهما.

و قسان محمسه: لا يضع ما تم يشرع في القرابة لانتساء سنة القيام عشقما حتى لا يرسل حالة الصاب

وعبد محمدن منته القواءة حتى إنه يراسل حالة الثناء

فسيال في الهدايسية. الأحمل أن كل فيام فيه ذكر مد دون يعامد وما وما لا فالا، وهو. العسمجيج. فيعامد في خاله الدنوب وصائرة الجنارة؛ ومرسل في الفوم، من الركوع ويعن تكبيرات العيم.

قوله: ﴿فَمَا يَقُولُ النَّبُهُ فَالِكُمْ وَيَحَلَّمُكُمْ لِمَولَا تَعَلَىٰ ﴿ وَمِنْ عَلَا زَنَاكَ حَلَّ تَقُولُهُ ﴾ [ال

را) سورة الأسي: 15

<sup>(2)</sup> سوره انطور: ۱۹۵۰

قُولُه: ﴿وَقُبُارُكُ اسْمُلُكُ} أي دام خيرك والبوكة الحير الكنبر.

قال فياحب الحواتمي: من بركة أميه تعالى أنه إدا حاور حَمْدُ مَهَامُ لا يعمل ذلك الجلد إلا المعليم والد.

قوله: رؤنفاتي خَلُّك) أي عظميك، والحد هو العطمة والحلال.

قوقه: (وَلاَ إِلَّهُ عَيْرَاكُ) المشهور في اله: التنج.

واعلم أنه إذا التنع شوتم الصلاة بعدما شرع الإمام في القراء الا يأتي بالثناء. بل يسمح ويتعسف الموله تعالى: ﴿ زَارَةَ فَرِعَتَ ٱلْقَرْدَانُ وَأَسْدِيمُوا اللَّهُ وَأَنْصِنُوا ﴾ [[]

وقبل: يأتي بالثناء بين سكنات الإمام كالمه كالمه.

قوله: (وَيُسْتَعِينُهُ بِاللّهُ مِنْ الشَّلِطُانِ الرَّجِيمِ) أَى بِيمِعاً إِلَى اللهُ تَعَالَى المِقالِ: طفت بقلال، في لحالت إنَّهُ أَوْمِي الشَّيطانُ لَشَطُولُهُ مِنْ الحَرِيَّ أَى لِجَدَّهُ عَنْهُ، والسَّطانُ التَّجِد والرَّحِيمُ بقمين المرَّجُومِ، والأَوْلِيّ أَنْ يَقُولُ: أَسْتَعِيدُ بِاللهِ لَيُوالِقُ الْقَرَانَ، ويقرب صدّ أَعُودُ عائدًا.

أترازن النعود تبعر للقراءة عبدهماه لأنه شرع لافتتاح العرامه

وقتل أو يوسف: نبع لشاءة لأنه دهاه: فكان من جسم

وفائدة الحيلاف: أنه لا يأتي به للمعتدى عندسا؛ لأنه لا قراءة علم.

وعند أي يوسف: بأني بدروكذا في صلاة العبد بأني به عند أي يوسف عقبب الشاء قبل التكميرات.

وعيستمحمة: يعينه الدكريرات، وكذا السيبوق إذا عام إلى انفضاء لا يأتي به عبد أي يوسعي: لأنه مد أبي به عقيب الشاه وعندهما يأتي بدا لأنه يعرة الآن.

ا واحدر صدر الإسلام: قول أبي بوسف. وأما المعني: فنفع بها الإعجاز،

قولهم ووَيْقُونُ مِنْ اللّهِ الرّحْمُنِ الرّحِيمِ، مَا قال: يقرآ، وقصفها عن الناء ول على البها من القرآن، وأمره بالسخافة با في صلاة الجهر قلل على أنها لبست من العاصف، بل همسي أبسة أمرلت العدس بين اللمورتين ولهذا كناء في المصحد، محط علم حدة، ولا يتأدى بها فرض الغرادة؛ لأنها معض أبه ولبست بأبة

َ وقال الشافعي. هي أبنا من أنول الفائحة قولاً واحداً ارله في أوائل السور الولال. ارقي تكرارها ثلاث روابات عن أي حيفة.

<sup>11)</sup> سورة الأعراف: 140

كتاب المبلاة كتاب المبلاة

روى أبو يوسف عنه: أنه يقرؤها في كل ركعة مرة، ولا يعيدها في ثلث الركعة. وروى الحسسن عسم: أنه بشرؤها في أول ركعة عند اعداء القراءة ولا يقرؤها معد

و روی اخسسن خسه. آنه بغروها ی اول رفعه عنه انتداء العراءه ولا پفروها بغه ذلك في أن يسلم.

وروى عمد عنه: أنه يقرؤها قبل الفائحة وبعدها للسورة. ومنا في صلاة السحافنة. أما في الجهرية فلا يعبدها فيها: والصحيح: أنه يأتي بها في كل ركعة مرة، ولا يأتي بها بين السورة والفائحة الا عند عمد، فإنه بأتي بها في صلاة المحافنة.

قوله: (ويُعمرُ بها) وقال الشافعي: يجهر بها في صلاة الجهر.

وقسمال مانسلك: لا يقرؤها لا سوأً ولا حيراً لا الو النزاويج بفتنج بها السورة دول الفاضعة.

" فسوله: (قُسَمُ يَقُسرُا لَمَاتِحَةُ الْكِتَابِ) سبب فتحة؛ لأنها ينتج مها الغراءة اي يما وتسمسى الوافسية؛ لأنها لا تتصف في العملاة، وتسمى السبع المثاني؛ لأنها تنبي في كل وكعة.

ثم قرامتها لا تعين ركناً عندنا، وكانا ضم السورة إليها خلافاً فلشافعي في الفاسحة. ولماثك فيهما.

ك: فوقه تعالى: ﴿ فَأَقْرُهُواْ مَا تَبَشَّرُ مِنَ ٱلْفُرْدَانَ ﴾ (أ) والتعيين ينفي البسير.

السولة: (فَإِنَّا قَالُ الإِمَامُ: وَلاَ المَشَالِينَ، قال. أَمِينَ) في قال الإمام: أمين حقيه. والصالون: هم النصاري، والسفضوت عليهم: هم اليهود.

قسرته: (وَيَقُولُهَا الْمُؤْكَةُ وَيُخَفِيهَا) لقوله عليه السلام: وإدا أمن الإمام بأمنوا»<sup>(6)</sup> وإذا سع المقتدي من الإمام: وولا الصالوبي في صلاة السندنة على يؤمر؟

فسال بعضهم: نعم لطاهر قوله عليه السلام: «إذا قال الإمام: ولا الصالين نقولوا أمين»<sup>(19</sup>، ولم يفصل

<sup>(</sup> ا ) سورة البرمل: 20.

<sup>(25)</sup> أحراجه التجارئ في صحيحه في كتاب الأذان إدباب: حير الإمام دائمين، ومنظم في متحدد في كتاب الصلاة (باب: ما كتاب الصلاة (باب: ما كتاب الصلاة (باب: ما ماه في مضل الدين)، والسبائي في مسه في كتاب الإنتاج (باب: حير الإمام المين)، والو داود في مصلية في كسناب الصلاة (باب: الدائمين ورن الإمام مالك في الموطأ في كتاب الماه في مسلمة في كسناب الصلاة (باب: ما حاة في كتاب الماه).

 <sup>(3)</sup> أحسرات السيخاري في صحيحه في كيات الأبان وبالبن حير التأموم بالتأمي) وفي تكات تمسير القسران (باب: غير المعصوب عليم ولا الشائزي)، والسائي في سنة في كتاب الاعتباح وبالبنا.

وقال بعضهم: لا يؤمن! لأن ذلك الحمر لقوء فلا ينبع: وفي فبلاة الجمعة والعبدين إذا سع المفتدي من المفتدي التأمين.

قال الإمام ظهير الدين؛ يؤمن كذا في العتاوي...

قال في المبسوط، يحقى الإمام التعوة والنشهد والتسمية وأمين.

فسعوله: وتُسمعُ بَكُيْرُ وَيُوكُغُ) وفي الحاسع الصحير: يكبر مع الانحطاط، ففي الأول: يكسسو في محض الفيام، وفي الثاني: يقتضي مقارة التكبير مع الانحطاط ويحذف أمد في المكبير ولا يطونه؛ لأن الدن في أرثه حطأ من حيث الدين لكونه استفهاماً وهو كفر، وفي أحره في من حيث اللفة.

والى فلسمها بالذ هسمة الا يعتلو إما أن يكون منسمة أن وإما أن يكون حطاء بإن قال: واقلقه بعد الهمراء فيغا يصد الصلاة ، وإد تعمد يكفره لأنه شك. وأما إدا خلل الألف بسبين ملام والهاء فهذا لا يضره؛ لأنه إنساع: ولكن الحذف أولى، وأما إدا مد الهمزة من أكم تصدد أيضاً لمكان الشك، وإن مد ما بين الباء والراء بأن وسط ألهاً بضهد؟

فاق بعضهم: يعسد،

وقال بمصبح. لا يفسد

ومحرم الراء من أكبر، وإن كان أصله الرفع يا لحبريه؛ لأنه روى عن إبراهيم المحمى موفوفاً عليه ومرفوهاً إلى السي صلى الله عليه وسلم أنه قال: ﴿الأَدَانَ سَرَمٍ، والإِنَّامَةُ سَرَمٍ، وشكبير حرم: أنَّال

حهر الإمام بأميزي، وأبر طود في نسمه في كتاب فصلاة وبانت التأمين واراء الإمام). والإمام بالله في المستوطأ في كتاب الداء فتصلاة (باب: با حاء في التأمين حيف الإمام)، وقدار في منبه في كستاب الصسدلاء (بستاب: في مصلي التأمير)، والإمام أصد بن حمل في مصده في الأرهام الأنبة: 1890، 1957، 9542.

<sup>(1)</sup> أخراجة الارمذي في سنة في كتاب الصلاة وباساء ما حاء أن حدث السلام سنة بشطة وعن أي هريسرة، فسال: حدث السلام سناوه قال علي من حجر قال عبد الله من المساوط عني أن لا يعاه مسئلًا. فسال البسر عيسر: هذا حديث حسن صحيح، وهو الذي يستجه أهل الحم، وروي عن الإلهيم المحمي أماة وقبل المكير حرم والسلام حرم».

آخرجه على من حسام الدين النفي الديني لإ كسيز العسال (77/8) بلنط: من إيراهيم النحي. قال: والأداب مرم والتكبر حرم والتعليم جرم والقرآب عراه.

قال الل حجر في تقطيعي الحجر ((225/): حديث ووي أنه صلى الله عليه وسلم قال: والتكور. حزم والسلام جرم، لا أمل له مها الشقاء وإما هو قول إرافيم فلحص، حكاه النزمدي هذه

كتاب الصلاة كتاب الصلاة

قول: وويُغْسِدُ بِلَدَلِهِ مَلْى وَكُنِيَّهِ وَيُفَرِّخُ بَيْنِ أَصَّابِعِهِ وَلِا يَمَدَّتُ بَلِي العَربِحُ إلا لِن هذه الحالة: الأنه المكن، ولا إلى الصم ولا في حالة السنجود للعم رؤوس الأصاع مواحمية للشاة، وما سوى ذلك برك على عادله، فلا يتخلف لا للسم ولا للشريخ.

قسم للد رونيلمنيعاً ظَهْرُة وَلاَ يَرْفُعُ وَأَسَهُ وَلاَ يُنكُسُهُ وَوَى الله عليه السلام. هكان يعتمل في رفوعه بحث، في وصد على صهره فدع لمه من له بهرق يا "".

ونسلو اسهى بالى لإمام وهو رائع، مكبر للزاحوام قائماً. فرمع لإمام وأسه قبل أن يركم لا يصبر مدركاً فده الركعة.

والو أنه لمد انتهي إلى الإمام كبر الإحرام شحنياً إن كان إلى الركوع أثراب فصلاته واستقه لأن تكبيرة الإحرام لا تصحرالا في حاله الفيام.

ونسلو أن السرحل إذا رقع فطأطأ وأسه طليةً إن كان إلى العبام أفرت منه إلى شام فاركوع لا يجور، وإن كان منه إلى شام الركوع الرب أجرأن كذا في الكرجي.

ولو كانه أحدث ملع حموله إلى الركوح بحب عله أن بحفص وأحد ملوكوع أكثر مسى حدويته ولا تعرفه حدويته عن الركوع؛ لأنه كالدائم، ولا يحور للفائد الإعتداء به على المنجيع كدافي الفناوي.

وذكر الممراناشي: أنه على الاختلاف في افتداء العاتم بالفاعل.

قسنونه: رويْغُسنولُ فِي وَكُوعِه: مُلْمُخَانَ رِنِي الْعَظِيمُ لَلَّالَةَ، وَقُلْكَ ٱلْاَنَاقَ اِي الذي تتمال الجسم، أو أدبي كتمال السنة أن بعوله. عشراً.

والى سية المصلى؛ أدامه ثائرت. والأرامط خدس، والأكمل سعم. والوكات الإمام لي الركوع مسلح من جعم من المعال؟

هال أبو حنيمة الإبنام هم حشية الرسم

وعلى تصدد كدلك أبصاً رامراً هم تن المأجير عن الجماعة.

وقال بعضومها إنه كالد الساحل حيًّا لم ينظره وإن كالد فقيراً حاز التطارف

والدار أبو النبك؛ إلى عرفه لا المنظرة، وإن لم تعرف لا مأس ما نظاره.

ا ومعناه مند الترمدي ولتي داوه والعائدة من حديث أثن مربوة بنينا , وحدف لا يعام بنيدي. رقال الدراقطي اين العشرة الصواب موقولت، وهو من روابه هر، بن عبد الرسن، وهو معممت بمسلق فيه

 <sup>(1)</sup> مثل أبو عمر يوسف بن عبد سدمن عبد الرز السدي أي (١/١٠٥ كثر (104/15) رهو ثول معلق أبد عبل: هي لو برام وأسه ومعلق في وكوسه وسجوده و شرق خلك درية أبر تحريه صالات.

فلا.

وقبيان معضهم: إن كان عادله مضور المسجد وملازمة لخماعة حاز انتعاره والأ

قَسُولُهُ: رَفُعُ يُرَفُعُ وَأَلَمُهُ وَيُقُولُ: سَمِعَ اللَّهُ لَمَنَ خَمِلَةً} هذه الفومة ليست عرص تنديل

وفال أبو يوسف: فرض.

وقولة: «منع الله لمن حدد» أي أحاب الله لمن دعاء، إغال: منع القاصي البنة إذا علماً:

قيبونه: رويفُولُ الْمُؤَثِّمُ. ربَّنا لَكَ الْحَمَّانُ وَي مَدْعِبَ المَّانِ وَ مَا وَلَكَ الْحَمَانِ، ولا يقولها الإمام عند أي حنيفة.

وعسده بن يقولها مراً بعد أن يقول أوسع الله أمن حدد والأنه حراس غيره (5) تسسى تعليم بني لما قال: وسع الله أمن حدوق فيرًا أمناً على التحديد فكات علم الإمارات أن والأي به مع السمع كالتمود قلل أهماره أما أحد عيه وأم يكل معه من لمستن مسبح الامتثال أن فوله عليه السلام ورد قال الإمام سع الله لمن حدود مولسوا: ولما لك الحملة أن وقده أسمح والمستم ثاني الشركة، ولمذا الا بأي الموقع بالساء مرعة والامام وكان الإمام وقرفه لوقع تحديده بعد تحميد المأموم وهذا خلاف موجوع الإمامة.

وأما المترد، الإه بجمع بيهما على الأصح كلة في الهماية.

السيولة: ولأنَّهُ اسْتَوَاى فَانْصَا كُنُولَ وَاسْحَدُ وَاللَّهِ بَرْافِعُ بِشَالِهِ لَكَ الاستواءِ فائساً فليس الهرمن عداهما

وبال أبو يوسف فرمن وقد بناه.

قولد روبغتما لينابه غلى الأرص بعى في حالة سجوده.

<sup>(1)</sup> المسترجة المستحري في صحيحة في كانت الأوان والردي فيه في القيمة ربط على الحديثة وصلح في المستججة في كانت الاستحداد والشاهرية، وعارضتان في سنة في كنات الدينة وقات الإنتانية والمستجدة والشهرية، وعارضتان في سنة في كنات الدينة وقات المستجدة في كنات الدينة والمستجدة في كنات الدينة في كنات المستجدة في كنات المستجدة والسنة منها في في المستجدة والمستجدة في المستجدة في المستجدة في المستجدة في المستجدة في المستجدة والمستجدة والمستجدة في المستجدة والمستجدة في المستجدة في المشتجدة في المشتجدة والمستجدة والمستجدة في المشتجدة في المشتج

قوله: وولوظيغ والجهة تنميل كُلفته ويديّه خداء أدّليتها؛ لأن تاسر الركعة معسر بارهار. فكما يحمل رامه بهن يديه في أول الركامة تند النحرسة، فكانا فر الحرها، كما في المهاية. ربياحه أصابح بديه نحو المقبلة في سجوده.

وووي عبس امس عمر أنه وأي رجاراً مناحماً، قد عدل بيديه عن الصلف فدان: استقبل بهما السلة، ونهما يسجدان مع الوحه

قسسوقه: ومستجلد غلمي ألفه و فبليهكم ديدا هو النسه وبان وصلع حبهته وحدها دوار الأنف حار، وكما او وضلع ألمه وبالحبية عشر، باند يجوار، ولا يكره وأحلى الفدو. وإذا تم يكن بالخرية حدر حاز عدد ألي حدود ويكره

وعمعه: لالجور،

وان سجند على حدد لا يهمور لا في سال العدر ولا في عيرم، إذ الله في حال العذر يومن: لأن وصع الحد لا يتأتى إلا بالانجراف عن الفنية.

تم استحود على البدس والركيفين ليس بواحب عندن عالاياً يؤمر.

وقال أمو قليك: المنجود على الركتين فرض، وعلى البدين ليس بفرض.

قوله: هو سجد على العه وحيته: إنها قدم ذكر الأنف، لأنه يوضع اولاً ما كان أقرب إلى الأرض عنه المنحود، وهو أفرب إقياء من الجهد ومن شرط حوز السحود أن لا يرفع قدامية فيه، فإن رفعهما في حال سجوده لا تحرك السحدة، وإن رفع أحدهما قال في المرتبة: يجرئه مع لكرافية.

ولو صفى على الدكاء وادلى رحليه عن الدكان عند السعود لا يحوز، وكذ على السرير إذا ادلى رحيه عند لا يحوز.

ولو كان موضع السجود أرفع من موضع القدمين

النصال الخلسواني: إن كان انتصاوت مقدار اللمة، أو اللمتين يعور: وإن كان أكثر الا يحور، وأراد اللغة تلمصومة لا المعروشة وحد اللمة ربع اراع

قسوله: وقائلًا فَتَصَلَّو عَلَى أَحَدَهِهَا جَارِ عِلْلاً أَنِي حِيقَةً؛ إِنَّا يَجُورِ الانتصارِ عَلَى الأَنف إذَّ سَجَدَ عَلَى مَا سَمِّتِ مِنْ أَمَّا إِذَا سَجَدَ عَلَى مَا لاَنَّ سَهُ وَهُو الأَرْمِيَّةُ لا يَجُورِ عَلَّى مِنْ الرَّمِيْنِ فِي أَمِّ أَمِنْ أَمِنْ أَمِنْ أَمِنْ أَنِّهِ أَنْ أَنِّ أَمِنْ الرَّمِيْنِ أَمِنْ أَم

فــــوله: (وفتل آبو ليوسلفُ وَمُحمَّلُة لاَ يَجُووُ الاقتصارُ عَلَى الأَلْفُ لِلاَ مِنْ غَمْسٍ؛ وهو روابة عن أي حنيفة، وعلمه الفتوي.

قوله: ۱۹از أسخد على كلور عباضه او قاصل لوله الجرام؛ وكوره، دوره، يدل. كار صفاحه إنا أدرها على راسه وإسه بجور إذا وجد صارته الرس. ولسم مماي على انقطل الحلوج إن واعد صلاحة الأرض أحراه والاخلاء وكما على الحسيس المواموع والدل. وكما على الحيسيس المواموع والدل. وكما على الحيال بدار في مجهد كان في سمة المصلي.

وإن وحرسع كام أوه ومنجد عليهما حازاه وهو الأمنع وأوعد تعصيهم: لا تحور إنا المامل كنام على المحاملة والمحدد عليه لا يجود وهو الصحرح

ولمد فودا بالمحد سنى فاصل لوبدا فإنه يعورك ولا لكوه يقا كنان معقع الأدمى، وفته له لكو المديم الأدى بالرد

فسولد وويلدي فشائل لكي بصيرهما، والصبح بالسكون العصف، وهذا إذا لم يا د أحداً، أما إذا كان في قصد، لا يضعن

وأدرات أذابلا تمعل وتلصق عنيها تفحدها في السحود،

والأمساد كالمورد في الوكوع والسعود والقعود، وأما في رابع الولدي عبد التحريفة: من كالرحاء أما في الساوي.

قسوله: ﴿ وَأَيْخَافَى نَطُهُ فَيُ فَحَدُلُهُ ﴾ أي يناعدن وأما أند أذ محتصر وتلسق نسبا التحديد

والسواف والمن الرحل الرعشوه مواصر

وماترانع بديها ماد المحربية إلى محببهما

2- وتنتبع بجيها على شرقا نحث للدعار

3- ولا يحال الصيا عن فحديها.

لمحولا متاب فصعروك

٥- ويعين مورت في الشياد.

6- ولا معرج أصاحب لي الدعد غ

7- ولا نؤم الرحال.

كالولكرة فعاخيل

والمريضين الإمامة والمصهران

ال). اولا باهمرايي موسع لحمر

. و لأمه كالشرة تو جمع دلك إلا في ومع الندن عند الاعتماع، فإنها فيه كالرجل - فيسوله الرؤد وكما أطبسانع رخلته للحو الخلالة والدلك أنسانع باسع، ويعمدن في

السجاره، ولا يفتر بل و المنه ويتصم فيجاب للنواء عليه السلام الهاعندوا في السجواء، ولا

يفترش أحدكم ذراعيه افتراش الكلب، وليضم فنعذيه يوال.

قوله: وَرَبُغُولُ فِي شَجُوهِهِ: مُنْيَخَانُ رَبُّي الأَعْلَى فَالأَنْ، وَفَلِكَ أَقَالُهُ؛ لأنه لما برل توله تعالى: ﴿ يُنِحِ آسَمُ رَبُكَ الْإَعْلَى إِنْ ﴾ <sup>(4)</sup>، قال عليه السلام: واحملوما في سجودكم»، ولما برل قوله تعالى: ﴿ فَشَيْخَ بِأَسْرِ رَبُكَ ٱلْفَسْسِ رَبِيْهِ﴾ <sup>(4)</sup>، قال: واجعلوها في ركوعكمها<sup>(1)</sup>.

وفوله: يووذنك أدنهج: أي أدى تسبيحات السجود، أو أدى كمال الجمع، أو أدى كمال السنة، والكمال أن يقولها: عشراً.

<sup>(1)</sup> أعسرجه السحاري في مسجعه في كتاب مواقيت الصلاة (ياب. المصلي يناحي ربا عز و حلي) بلفظ: واعدلوا في السجود ولا يسط فراعيه كالكلب وان برق هلا برزفن بين يديه ولا عن يبينه فإنه يناحي رباعية ولا عن يبينه في المحرد ولا يسط فراعية كالكلب: الاعتدال في السحود ووضع الكلب: على يائز من روضي بلقظ: وانتخذارا في السحود ولا يسط أحدكم فراعية البساط الكلبي: ولي روايسة: هولا يسطن أحدكم فراعية الساط الكلبي: ولا يسطن أحدكم فراعية الساط أكللي: مناه في كتاب المحلول والا يسطن أحدكم فراعية في المحدود ولا يسطن أحدكم فراعية في مناه في السحود ولا يسطن أحدكم فراعية في المحدود إلا يسطن أحدكم فراعية البساط الكلبي، وأم وقود في منته في كتاب المحلول وباب: الاعتدال في السجود) للفظ: والمحدلاة وبالسنة بها (باب: الاعتدال في السحود) العدلاة والسنة بها (باب: الاعتدال في السحود) العدلاة والسنة بها (باب: الاعتدال في السحود) بلفظ: والمحدد أحدكم وم باسط فراعية كالكلب، وأسرح الإماع أصط المحدد المحدد الإداعة المحدد المحدد المحدد الإداعة المحدد المحد

<sup>(2)</sup> سورة الأعلى: [.

<sup>(1)</sup> سورة الرخعة: 34.

<sup>(4)</sup> أحرجه أبو طود في سنه في كتاب الصلاة وباب: ما يقول الرحل في ركوعه وسحودي طفظ: وقال لما ترات في قلية عليه وسلم: المعلوما في وقال لما ترات في قلية عليه وسلم: المعلوما في وكوعكم، فنما ترات في قلية رئيف الدين الأنفر وي في قال: المعلوما في المجودكمية، وأحرج ابن ماحه في سنه في كتاب إلحامة الصلاة والسنة فيها إدام: التسليم في الركوع والسجود) بلفظ: وإلما تركوه في منه في كتاب المحلوما في محلومكم، فنما فرات في شنح أنذ رياف الإنفل وي في قال في رسول الله صلى على عليه وسلم: المجلومة في المجودكمية، وأخرج المدارس في سهم في كتاب الصلاة (بات: ما يقال في الركوع) يقدط: ولها ترات في فلم أن المراكوع)، والمحردكمية، والمحردكمية، المدارس في سهم في كتاب الصلاة (بات: ما يقال في الركوع). المعلومة في ركومكم، فلما ترات في تلتم ترت الشهر والذي في المركوع)، قال في رسول الله حمل على معمودكمية.

146 كتاب الصلاة

وفي منية السصلي: أدماه ثلاثة، والأوسط حمس، والأكمل سبع.

فسال السئوري: يستحب أن يقولها الإمام: خسباً ليتمكن المقتدي من ثلاث، فإن مقص عن الثلاث، أو تركه أصلاً جاز، ويكره.

قُولُه: (ثُمَّ يُوَلِغُ رَأْسَةً وَلِكُبُّرُ) والسنة ديد: أن يرفع حتى بستوي جانساً. وتكلموه الى مقداره:

أفروي الحسن عن أبي حيمة: إذا رفع مقدار ما سر الربح أجزأه.

وفي الهندية. الأصح أنه إذا كان إلى حال السجود أفرت لا يحوز؛ لأنه بعد ساحداً، وإن كسان إلى اخلوس أفرب حاوة لأنه بعد جالساً، وليس في هذا الجنوس ذكر مستون عادة

قوله: وَقَوِدَا الْحَمَانُ جَالِساً كُثُرُ وَسُجَدَعُ الطمانينة في سائر الأركان واحبة عندهما. وقال أبو يوسف: فرض، وبه قال الشابعي، وبوجوبها قال الكرحي.

وعن الجرحان: أنها سنة.

وفائسة الحلاف ينهما: أن على قول الكرخي إذا تركها ساهياً يحب عليه منحود السهر، وعلى رواية الحرجان لا يجب.

قَــــرله: رَفَإِذًا اطْمَأَنُ سَاجِداً كَبُر وَاسْتَوَى قَاتِها عَلَي صَدُور فَدَعَتِهِم معمداً بيديه على ركنتيه.

قوله: ﴿وَلَا يَفْعُدُ، وَلاَ يَعْتَمِدُ بِيَكَانِهِ عَنَى الأَرْضِ؛ وبه قال ماتك واحمد.

وقال الشافعي: يجلس حنسة حفيقة، ويعتمد ببديه على الأرض.

قسسوله: (وَيَفَعَلُ فِي الْوَكُعَةِ النَّائِنَةِ مِثَلُ مَا فَعَلَ فِي الأُولَى) اي من الفيام والفراءة والركوع والسنجود.

قوله: ﴿إِلَّا أَلَهُ لَا يُسْتَقُمُعُ وَلَا يَتَعُونُهُۥ لاد ذلك لم يشرع إلا مرة.

قولمه: ﴿وَلاَ يَرْفَعُ يَذَيِّهِ إِلاَّ فِي التَّكَبِيرَةِ الأُولَى؛ وقال الشافعي: يرفع عند الركوع وعند الرهم عنه.

طسمة قسوله علسية المسسلام: ولا تسرنع الأيدي إلا في مسع موالش عند اعتماح العسسلاة وامستقمال البسيت والعسسمة والمسمودة والمسمونيين واجتمسيرتين والقسنوت والعيدين:<sup>[1</sup>، كنة في الكرحمي.

<sup>(</sup> ا) أحسر هذه التسرمدي في مسد في كناب الصلاة (دسن ما حاد في كراهية ما يصلى إليه ربيه) يلفظ: والدر مسلول الدحيسلي الدخلسية ومسلم لهي أن يصلي في مسعة مواطر. في فنزطة والخزرة:

قوله: وَفَإِذَا وَقَعْ وَأَمَدُ مِنَ السَّجْدَةِ النَّائِيَةِ فِي الرَّكُمَةِ النَّائِةِ الْحَرَانِ وَجُلُهُ الْلَسْرَى فَجَلْسَسَ عَلْسَيْنِهِ وَتَطَلَّمَةَ النِّمَتِي تُطَلَّمُ وَقَالَ مَالِكِ. فِي النَّمَدَانِينَ جَمِيعاً السنوق النورك.

وقال الشافعي: في القعدة الأولى مثل قولنا، وفي الثانية احتل قول ماقك، وإن كانت امسوأة حلمست على البيم اليسمى وأحراجا والحالما في الخالف الأميز؛ لأنه أسير لها، وقصد فحذيها ونعمل الساق البنتي على الساق البسري

قوله: ﴿وَوَيَّهُ أَصَابِغَهُ تَخُو الْقِلْلِّيِّ يَعِي أَصَابِعِ رَحِلُهُ البِّسِيرِ.

قوله: ﴿وَوَهِمْ يُغَيِّهُ عَلَى فَحَلَيْهِ﴾؛ لأنه أسلم من العنت أن الصلاة.

قسوللة: رؤيسط أصابعها تنظو القائم، ورغرى بين أصابعه. ثم هذه الفعدة منذ و تسركها جساؤت صلاته: ويكره أن يتركها متعمداً. بون تركها ساهياً وحب عليه سجود المنهو.

قُونه: ﴿وَكُشَّهُكُ عَدْا مِن قِبِيلِ رَطَلاقِ اسْمِ البِعضِ عَلَى الْخَلِّ.

وانتبلغوا في هد النشيد؟

فقيل: إنه واجب كالقعدة، وهو الصحيح.

وقبل: منه ولا حلاف في الشهد الثاني أنه واحبيد

وفي شرحه: التشهيد مستون في القعامة الأولى والتاسة.

قسوله: (وَالنَّشَهُمُّ: الشَّحِيَّاتُ لَلْهِ وَالطَّلُوَاتُ وَالطَّلِّاتُ) مِن تَشَهُدُ ابن مسعود، فإنه قال: وأخذ رمول الله صلى الله عَلَيْهِ وسلم بيدي، وعلمي الشتهد كما بعلمني سورة من القران، وقال: قل: التحيات غه والصلوات والطياب، إلى احره.

ومعى اعجبات لله: قبلك لله والغاء لله.

والصلوات) يعني الصنوات الخمس.

والطبيات: قبل: شهادة أن لا إنه إلا الله، يعني الوحدانة فذ، وقبل: الركاة

وهل يشير بالمسبحة في الشهادة؟

والمبشرة، وعارضة النظرين، وفي الخينام، وفي معاطر الإطراء وقوق طبر بيت الديرة وأحرج الرياضة. في مستنه في كسفات المساجد والحماعات إداب: المواضع التي نكره فيها الصلاة) الفطة وفهى رحسول الله قبلي الله عليه وسلم أنه يصلي في سمع مواطرة في المرطة والعروة، والمفترة، وتارخة انظرين، والحسوء ومعاطن الإيل، وقوق الكمدي.

من مشايخنا من قال: ١٧ لأن سنى الصلاة على السكينة.

وقال بعصهم: عممة لأن النبي صلى الله عليه و سلم كان بعمله.

. وكيفيسنه: أن يفسيض أصبعه الحنصر والتي تلبها وبحنق الوصطى بالإجام، ويشير بحته ر

فسنوفه: والمشسلامُ عَلَيْكُ أَيْهَا اللَّهِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهُ وَاوَكَمْمَهُم اللَّهُ وَاللَّهُ السلام الذي سلمه الله عليث لبلة التعراح، فهذا حكاية عن ذلك السلام لا العداء سلام.

ومعني السلام: أي السلامة من الأدات.

قوله: (وُعَلَى عَبَادُ اللهُ الصَّالِحِينَ) العبامُ: هو الفائم لحقوق الله، وحقوق العباد. والصلاح صد العبياد.

ف موله: (ولا يُربِيدُ عَلَى هَذَا فِي الْقُفْدَةِ الأُونِيُّ) بَانَ رَادَ إِن كَانَ عَنْمَاءً كُرِفَ، وإن كان سنعياً، فعليه سخود السهو.

واحتلفوا في الريادة الموجبة للسهولا

فروي عن لهي حيفة إدا زاد حرفاً راحراً.

وقيل: إذا زاد «اللهم صل على عسد».

وقبل: لا يحب حنم يقول يروعني أل عمديه.

واحتموا في السببوق إذا قعا. مع الإمام في القعدة الأحبرة؟

قال مصهم: إلا يزيد على هذا.

وقبل: يدعو.

وقيل: يكرر النشهة إلى يرعبده ورسوله و

وفي النهاية المنحتار: أنه بأي بالتشهد وبالعبلاة على التي والدعوات.

وإذا كسنان على العصلي سجدتا السهو، وطع إلى يوعده ووسوله، هل يصني على الدي ويدعو؟

قسال الكراعي: لا يزيد علي وعده ورسوله، ويستم، ويأتي بالصلاة على التي والدعوات في تشهد منجود السهو.

وعلى قياس قول الطحاوي: يأتي به قبل سحود السهو.

قسنوله: (وَيَقُرُأُ فِي الوَكُمَنَيُّنِ الْأَطْوَلِيْنِ فَاتِحَةُ الْكِتَابِ خَاصَةً) وَتَكُرُهُ الريادة على دلك، وذلك سنة على الطاهر.

وإن الهداية: هو مبان الأقضل، هو الصحيح.

كتاب الصلاة كتاب الصلاة (149

وروي احبيسن عن أي حيفة: أنه واحب حتى لو تركه ماهياً وجب عليه سجود السيوء والصحيح أنه لا يازمه السيوء

قوله: وَفَاِذَ جَلْسَ فِي آخِرِ صَالاَتِهِ خَلْسَ كُمَا مُجَلِسٌ فِي الأُولِي) هذا احتراز عن قول الشافعي رضه الله، فإنه يجلس عندا في هذه الفعدة ضوركاً.

قوله: (والشُّهُد) وهو واحب: أعني التشهد.

وأما العملت فين فرضء

قوله: (وَلِيصَالِي طَلَى اللِّيمُ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلْمَ) ولا نظل الصلاة بتركها عندتا وقال الشافعي: فراءة التشهيد، والصلاة علَى النبي فرضان، حتى فو قركهما لا تجوز الصلاة.

قوله: ووَفَعَا بِهَا يُشَافُهُ الْقَاطُ الْقُوائِلَ لِمَ يَرِدَ حَقِيقَة التنسِيم؛ لأن كالم العباد لا يشهه كالم الله ولكنه أراد الدعوات العذكورة في القرآن ؤ رُبُنًا خاشاً بِي الدُّنَةِ خَسْتَةً وَلَيْ الْإَسْرَةِ خُسْنَةً فِي اللهِ عَلَى العرف أو ناقي بسعاه مثل واللهم عالمي واعمد عني وأصلح أمري واصرف عني كل شرى اللهم استعملني بطاعتك وطاعة رسولك وارحني يا أوجم الراصين بهائيًا.

قُوله: (وَالْأَدْعَيُهُ الْمُأْثُورَةُ) يَجُورَ نَصَبِ الأَدْعَيَةُ عَطْفًا عَلَى الْمَاطَ، وَيَجُوزُ خَفَصَها عَطِماً عَلَى النَّمَ انْ

والسأنورة فلمروبة عن التي عليه السلام: واللهم لك الحمد كناء ولك الساك كله. ومسيدك الحسير كلم وإليك برجع الأمر كله، أسألك من الحير كمه، وأعوذ لك من السر كلم، يا ذا الحلال والإكرام: أ<sup>18</sup>.

وعسس أبي مكر رضي الله عنه قال: يا رسول الله علمي دعماه أدعو مه تي صلابي، معسال: على واللميه ابني علمت نفسي طلماً كثيراً، ولا يعمر الذيوم، (لا أمت، ماغفر لي مغفرة من عندك، وارجمي إمك امت العمور الرجميم<sup>(1)</sup>.

=

<sup>(</sup>ا) حورة الشرة: 201.

ر2) سورة الرافعة. 74.

<sup>3)</sup> أعسر مه الإمام العند في مستماء في الرفية 2226 بالمدل بإطليم لك اطبيد كله، وقلت فعلك كمه . يسيدك الحير كله، إليك يرجع الأمر كله فلايته وصواه بأهل أن نعمه ، إنه على كل شيء فدوه اللهم اعمر في عليج ما معنى من ذنبي، واعتملني فيما يقي من همري، وارزفني عملاً واكباً ترضى به عبري.

<sup>(4)</sup> تحسير مع السنجاري في صحيحه في كتاب الأفان إمات: الدعاء قبل السلام)، وفي كتاب الدعوات

150 كغنات الصلاة

قوقه: وولا يفاغو مما يُشَيِّهُ كَلاَم النَّاسِ) وكلامهم ما لا يستحيل سواله منهم على: واللهم اكسابي، نشهم يهوجني فغانفه، فإن دعا مه مدا الدراع من الشهوا، لا تصلد الملائد، لأن حقسيقة كلام النفي بعد النشهد لا نصدها، فأرى وأخوى أن لا يصدها ما يشبهما وهساما عسنتهما: طاهر، وكذا عند أي حقيقة الأن كلام الناس صبح معه فيتم به صلاته لوجود النسيم، فكان جة الدامة حارجاً من المبلاة لا تصدأ لها.

قسنوفه: رَفُسَمْ لِمُسَلَّمُ عَنْ لِمَهِمَ فَيَقُولُ: السَّلَامُ عَلَيْكُمُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ} وإلا يقول: وبركانه، كناه في الخيط،

قوله: (وایسلم شر) یساوی مثل دلت و السنة: آن تکون عادیة الحفص می الأولی. مسران فسال: والمسالام علیک به و لم برد عده آخر آمد درن قال: والسلام، و تم یقس والمسسكم، لم عمر أماً بالسنة، وإن قال: برسلام علكم، أو باعليك السلام، لم يكن أنهاً منا، ويكرد دلك.

والمعليس بالسنسلام: أن من أحرم بالصلاة، فكأنه قات عن أناس لا يكلمهم والا يكتمونه، وعبد الفراع كأنه رامع إليهم فيسلم

ولو سلد اولاً عن يستره باستاً أو داكراً بسلد عن يعبد، وليس عليه أن يعبده عن يستوه، وليس عليه مسود رده دمته ساهياً.

ومست البيمة الأولى: فلحد بروائع من الصلاق والثانوة المستوية، واذا اللجفاة وينوي بالمسلام من عن نسبه من الرحال والمساء والخفطة، وكفا في المستسمة الثالث.

الذل في المبسوط: يقمم في البة الحفطة لعصبانهم

واتي الحادم النيامير: اقدم بني ادم استناهدتهم، ولا ينوي السلاتكة عدداً محصوراً؛ الأبه اعتلف في مددهمو"

قال ابن عامر : مع كل ما من حملة من احمه واحد عن يعيه بكتب الحملات، وواحد عن يساره يكتب الدينات، وواحد عن أمامه يلقمه الحبرات، وواحد و. الله يساع السنة المكارة، وواحد عند ناصيته مكتب ما لصلى على النبي صلى الله تقد وسلم وبطعه

ولمساب السندعاء في الصفافي، وفي كتاب التواجيد وسد: قول الله تعقى وكان الله سيبعاً معيم أي. وأحسومه السرمدي في كتاب الدعوات عن رسول الله (باب، سم). قعوامه السنائي في سنمه في كسنات السهو وقامد فوج أحراص الدعاي، وأخراجه أن ماجد في سنم في كتاب الدعاء إناب: دعاء رسور الله، وأخراجه الإمام أهمة في مسلم في الأرقاع الأثرة؛ 8. 23

كتاب الصلاة كتاب الصلاة

إليه. وفي بعض الأخمار؛ يووكل بالعبد متون ملكاً يا ".

وتسبيل: الكتر من ذلك يديون عه، ولو وكل العبد إلى نفسه طرفة عين لاختطفته التنباطين.

قوله: (وَيُحَهُرُ بِالْفِرَاءَةِ فِي الْفَجْرِ وَفِي الْوَكُخَيْنِ الْأُولَيْبُنِ مِنَ الْفَطْرِبِ وَالْعِشَاءِ إِنْ كَانَ إِنَّامَةً هَذَا هُو السّانور السّوار.

. قوله: ووَإِنْ كَانَ مُتَقَرِداً فَهُوْ فَحَيْرٌ إِنَّ شَاءً جَهَرَ وَأَسْمَعَ نَفُسَهُمَ: كانه إمام في حتى مقسسه، وإن شاء حافت؛ لأنه ليس خلفه من يسمعه. والأفضل هو الجهر؟ ليكون الأداء على هيئة الجساعة.

قوله: «وأسم تفسه»: ظاهره أن حد الجير أن يسمع تفسه، وبكون حد انمحاتنا تصحيح الحروف، وهذا قول أي الحسن الكرحي. فإن أدي الجير عدد أن يسمع تفسه، وأقصاه أن يسمع غيره.

وحد المخافنة: تصحيح الحروف.

ووحهه: أنَّ القراءة فعل اللسان دون الصماخ.

وقال الهندواني: الجهر: أن يسمح غير،، والسخائة: أن يسمح مصه، وهو الصحيح؛ لأن بحسرة حركة اللمال لا يسمى قراءة دول الصوت. وعلى هذا الخلاف كل ما عطل بالفطق كذلطلان والعناق والاستثناء.

قوقه: ﴿وَإِنَّ شَاءً خَافَتَ﴾؛ لأنه ليس معه من يسمعه.

وأما الصلاة التي لا يجهر فيها، فإن المنفرد لا يحهر فيها، بل بخافت، حتى أنه لو زاد على قشر ما يسمع الذيه، فقد آساء.

قسولة: ﴿وَيُعَمِّسُنِي الْإِمَامُ الْقُواءَةُ فِي الطَّهِرِ وَالْفَصْرِي وَإِن كَانَ سَرَعَةَ لَقُولُهُ عَلَيْه السلام: وصلاة النهار عجماءيو<sup>(2)</sup>

<sup>(1)</sup> قال الرياسي في مصب الراية (1/434-435): أخرجه الطيرابي في ومعجمه عن عفير بن مقالان - وهسو فسنجيف - عن سليم بن عامر عن في أمامة، عال: قال رسول بند صلى بلا عليه وسلم: ووكسل بالموس مانة وسنول ملكة، بدنون عبد ما في بقدر قد من ذلك: البصر عليه سمة شلاك، بذمون عنه، كما يذب عن قصمة المسل الذباب بي قبوم الصائف، ولو وكل المدد إلى بعسه المرقة عبر الاحتطفة الشياطين به النبي.

<sup>(2)</sup> قسال الرياسي في نصب الرابة (2/1-2): قال أشي صلى فقاطله وسلم: وصلاة النهار حجماء»: المنت عربياء ورواه عبد الرزاق في ومصماج من قول بحاهد وقي عبداً، فقال: أحربا مصر عن عسبه الكسرم الموريء قال: سمت أبا عبدة بقول: وصلاة المهار خسماوي، انهي. أحبرنا إن

52) حداب العملاد

وقبل: صماء أي سمي فيمة فرعة مصموعة.

ويحيسر في الجمعسة والعيدين، ورود النفو السنفيض بيهما. ومن فائعة السناء قصا بالاها بعد طلوع الشمس في أم فيها جهرا، وإن صالي وحده حدث حدث ولا يتخير وهو الصحيح؛ لأن الجهر يحتص إما بالحماعة حدثًا، أو بالوقت في حق المقرد على وجه التحيير ولواد عدو عدميهما.

## {مطلب في صلاة الوتر}

قوله: ﴿وَالْوَلَوُ لِللَّهِ وَكُمَاتَ لاَ يَفْضِلُ لِيَسْهِنَ بَسَلالُمِ، وَلَا قَالَ الإِمَامُ أَحَدَ. الوثر واحمد عبد أن حبيمه دون العرض وقوق السنة.

وعندها: بنة مؤكدة لطهور التر النبن فيهما من حيث به لا يكفر خاجده.

. ولا يؤدن أه وتنجب للقراءة في الركعة التالية بده. - قسال يونسست من حالع السمتي: هي ونجيه حتى لو تركيبا بنسيةً أو عاصاً يجب

فضيباؤها. وإن طاقت الدن وأنها لا تؤدى على الراحلة من غير عدر، وأنها لا نحوز إلا يدة الوار ، ولم كان سنة لما احتج إلى هذه الشرائط.

والتطلبيل على وحويها. قوله عليه السلام الإن الله رادكم مسلالة إلى صلالتكم اللا. وهسمي الوتر، فسلوها ما بإن النشاء إلى طبوع المحرج أ والأم للوحوب، والهما يحب

<sup>-</sup>

ا حسر ربح، فسائل، قائل عامد، وصلاء اثنية، عجماء روا اثنيق ا وقال القواي في والخلاصة و: حسبت الرسلام السائر عجماه و ماملًا الا أصل عاراتهي

رة) فسأل مسي حجر في الدراة في مجرسة أحاديث نشابة (د 1851-1859). حديث بوده لقا و كلم مستلاد، ثلا يرمي الرائي فصلوها ما برز العثياء إلى طلوع البحري وأربعة (لا السائي)، من سبيت حراصية مسي حداسة بالله حرج عثيا رسوق فلا يبلي قلا بك وطلم نقاله والدي الله عراوحل السندكير عبلاد في حير لكم من حراسم، تحيي وفي الدياء بجعلها لكم فيما يقول مشاه الى فلاح المحران وصححه الحاكي، وأحرجه أهمة وقدار فلكي وقلستري والل عدي يرتب عليا الله عاليه من أبي مسرة، ونقسل من الحري، لا يرف الماح المدينة عليا المادة على المدينة وقدالة من التدافيم إلى المدافقة إلى المدينة المدينة المدينة المدينة المدينة السائل في الكني المدينة المدينة المدينة المدينة المدينة المدينة المدينة المدينة المدينة السائل في الكني

وأخرج إستجال وهطواني من تفريق برجاء بن أي حبيب من أي الحليم مولاء هن خيوو من المعاور وتفليسة بسين عاهر، عن رسول فلف بسلى الله علمه وسلم الذل الله والاكم صلاقه هي خير بكم من عد در ال المها الوزار، وهي لكم دلية بن صلاة مستاه إلى طالوع التعري هكاك قال فرد بن سد 1 درسن عد بن يريدة والمائمة فليات وتع إسحال فدلاة عن يربد عن عبد القدام وارتداء عن علد

منكتاب الصلاة 153

قضيمياؤها بالإجماع؛ ولأن هيلي صلى الله عليه وسلم أصاف للريادة إلى الله لا إلى هيمه. والسمينين تضيياف إلى رسول الله فعلى الله عليه وسمم. وإمنا لم يؤذن لها: لأمها نودى في وقب العشاء، فاكتفرت بأذابه وإقامته.

قولة؛ ولا يعصل صهن بملام، احترز عدا عن قول الشافعي رحمه لله.

قسوله: ﴿وَيَقَنَّتُ فِي الْمُالِّةِ فَيْلُ الرَّكُوعِ؛ القول والدب على الصحيح، حتى إله يجمد للسيو عركه صاهياً.

وهل يجهر بدا أو يخادي؟

فسمال في السهابة: السختار: فيه الإنجهاب؛ لأنه دعام، ومن منه الأدعية الإنجهاب. ولا وشكال في الصغرد أنه يخافت أواما إذ كان إماماً

فقد اختف فستايم فيهآ

قال بعضهم: يحافث، وإله مال محمد بن العصل، وأبو حفص الكبر.

ومسهم من قال: يحير؛ لأن له ضبها بالقراءة.

وفي المبسوط: الاحبيار: الإحماء في حل الإمام والقوم: لقوله عليه السلام: «جير الذكر الخفيج").

وهل برصل يفيه أو بعضد؟

قال الكرجي والطحاوي: يرسل.

القديسين كمي حسوقه على حاوجة بن حقالة، وحو المحموط، وقد رواه ابن فيعة على عبد عه بن حبرة عن أبي شهيم على عبرو من العاص عن أبي يصرة أحرجه الحاكم، ولم يتعرد له ابن قبعه، ثل أحرجه أحمد والطبري من وجهين جيدين عن ابن هيبرة.

وي السياب: هي ابن عياس قال: حرج عليه وسول نظ ميلي نظ عليه وسلم مستشرق فقال. وإذا الشار مي عياس معرم المجتفر والمقال الشاف و والدائل و مالاً وهي فارتز و قسر ما الادراداي والمقرامي والما الشار مي عمره المجتفر وهلي عملية والمحرف المحرف وهلي عملية وهلي عملية والمحرف والمحرف وهو مسلمية وعليه والمواد وهو تشجيد المحرف إلى مسلمية وعليه والمائل المراز الحاليث هذا الله على وقلي فاول و أمر مه المطرامي في مسلم الشاميين المحرف الم

(1) تُحرِجه الإمام تُعد في مستقم في الأوام الأنية: 1297، 1477، 1537.

وقاتل أبو مكر الإسكاف: بعمد، وهو قول لني حبيمة، وعمد.

وهمل يصلي على النبي صنى الله عليه وسنم فيع؟

قال أنو اللبت: بعم؛ لأنه دعام، فالأنصل أن يكون فيه الصلاة على النبي.

وقسالي أسبو القامسيم الصفار: لهما موضع الصلاة على الليمي في القعدة الإحبرة في العناوي.

وأما صورة الفنوات فقد بيناه في السراح الوهاج.

قوله: إفي جُميع السُّنةِ) وقال الشافعي: لي الصف الأخير من رمصان.

قوله: ووبقيت في الثالثة فيل الركوخ».

وقال التنافعي: يعدم

وقسو أنه في الركعة الثانثة فت ونسي الفراءة، حتى ركع، ثم نابكر في الركوع، اونه يسرفع وأسسه ويقسرا ويعيد الفوت والركوع ويسحه المسهو، فإن قرآ الفائحة، ونسي السورة، فإنه برفع رأسه ويقرأ السورة ويعيد الفنوت والركوع ويستحد للسهو، وكدا إنه قرأ المسورة ونسي الفائحة، فإنه يقرأ الفائحة، ويعيد السورة والفنوت ويعيد الركوع

ولو أنه لم يعد الركوع أحزاه؛ لأنه حصل بعد الغرامة.

وقال زفر الأبجراء.

ولو قرآ الهائجة والمنورة وتبني الهنوت، فركع إن تدخر بعد رفع رأسه ينصي على تما اللاته ولا يصدوه ويستنجد فاستنهوا، وإن تذكر في الركوع العي أي حيفة: روايتاني العنساحيجة منهما لا تعويه ولكن بساحد للسيو أي الواطهين، والسيوق غنت مع الإمام ولا يقت يعد ذلك فيما يقضي.

قول: (وَيَقُواْ فِي كُنْ رَكْفَة مِن الْوَقْرِ فَاتِحَة الْكَتَابُ وَسُورَةًم لَمُ عَنَاهُمَا فَطَاهُمَ! إذا أنه ما أنه عندهما، أمحب الفراية لي حيجه، وكذا على فول الي حيمة وحمه الله لأنه يحسنمل أن يكون منته فكان الاحتياط فيها وحوب القرارة، فإن لرك القراءة في الركحة المثالة فسدت إساعاً.

قسبولمه: رَفَاذًا أَوْادَ أَنَّ نَقَلَتْ كُثْرَ رَوْفَعَ بَغَيْهِ مَمْ يَقَلَتُ: أما التكسر، فلان الحالة قاد اصلعت من حقيقة إلى ضهيله وأما رمع البدير، فلإعلام الاصبم.

ا قوله: ﴿وَلاَ يَفْسُنَّهُ فِي طَلاَّةً غَيْرِها} وقال الشائمي: بشت في العجر.

وقابل الطحاوى: لا يقنت في الفجر عنادا في غير دينًا، فإن وقدت البنوة. اللا بأمر بسنة كما دمل النبي مبلى الله عنيه وسلم، يرفونه فنت فيها شمرةً يدعو على رعل وذكوات

وبني لحيان تم تركه ي<sup>واع</sup>، كنا في الملتقط.

## (مطلب في حكم القراءة)

قوله: (وَلَيْسَ فِي شَيْءَ مِنَ الصَّلُواتِ قَوَاءَةً سُووَةً اللَّهِبَا لاَ يُجَرِّئَ غَيْرَهَا) بعني أن الصلاة لا تغف صحتها على سورة مخصوصة، بل يقرآ مَّا يسر من الفران.

قَسَوْلُهُ: وَرَبُكُونَهُ أَنْ يُتُحِدُّ سُورَةُ لِنَصْلَاهُ بِقَلِيهَا لاَ يَقُرَأُ غَيْرُهَا) فَا فيه من هجران الباقي وليهام الفخيل.

ويعتي بذلك ما سوى الفاتحة، ودلك بأن بعين سورة بهالسجدة». وهعل أنى»<sup>(4)</sup> أحسيرم الجمعة، وهما إذا رأى ذلك حتماً واحماً لا يجوز غيره. أما إذا علم بأنه يجوز بأي سورة قراها، ولكن يقرأ هاتين السورتين نبركاً بقراية رسول أنه صلى الله عليه وسلم، فلا يكره، لكن بشرط أن يقرأ غيرهما أحياناً كي لا يطن حاهل أنه لا يجوز غيرهما.

قوله: (وَأَذَلَى مَا يُخْرِئُ مِنَ الْفَوَاءَةُ فِي الصَّلَاةِ مَا يَنْفَازُلُهُ اللَّمُ الْفَرَاءَةُ عِنْدُ أي خَيِقَةً} بريد ما دول الآية مثل قوله تعالى: ﴿ لَمْ بَلِدُ ﴾ (\*\*، ومثل قوله ﴿ وَلَمْ يُونَٰدُ ﴾ (\*\*، ولو تبجى آية من الفرق لو يجزه عن الغراءة.

و في الحيط) القرادة في الصلاة على خسبة أوجه:

1 - فرض.

2- وواجب.

3- رستة.

4- ومشجي.

5 - رمکروه.

الفاهرخي: ما يتعلق به الحواز، وهو أية قامة عند لبي حيما، فإن كانت الأبة كالمتين تجوز، كفوله تعالى: ﴿ ثُمُ تَمَرُّونِيهِ ﴾ <sup>(غ</sup>، وإن كانت كلمة واحدة مثل: ﴿ مُدْهَامُّفَان بَرَّيَّ ﴾ <sup>(6)</sup>. الوحرفاً واحداً مثل ﴿ مَرَّ ﴾ <sup>(5)</sup> و﴿ ربّ <sup>4</sup> ﴾ <sup>(4)</sup> عليه احتلاف المشابع:

والأصح: أنه لا بجوز.

<sup>(1)</sup> يعني شورة الإنسان. (2) سورة الإنسان! 1

<sup>(3)</sup> سورة الإخلاص: 3 💮 (4) سورة الإخلاص: 4.

<sup>(5)</sup> سورة المعار (21). (6) سورة الرسى (64).

 <sup>(7)</sup> سورة ص: أن (8) سورة القلم: 1.

واني الخمجيدي: يحوره خواه: له أرا مالاً (الزيج) في أناد لأمها أنه فصيرة.

والوحب فراءة الفنتحه والسورة

والمستسول. أن يقسوا في الفجر والطبر مطوال للمسيارة وهو من الحجرات إلى 19 ج.

والبلي: في العمير دول المصرة لأمه وقت شمل تحريزاً عن البمل. ومي العمير والعشاء الوساماهم، وهو من البروح إلى والهربكان: وهم المعاب المصوف وهو من إذا رارات إلى الحرير.

والمستنجدة: أن يقرأ في الفحراء أكان مقيماً في الرشعة الأولى قار العالين أية أو الرمعين منوى الفائحة. وفي الثانية قدر عشرين إلى للالين منوى الفائحة

والمسكروما أن بقرأ المماتحة وحدها أو الفاتحة والعبد أبه أو أبيان أو يقرأ الساورة تعبر المعجد ولو قراهي الركعة الأولى سوره ولي الأعرب مورة لوعوا بكره، وإذا فرأ في الأولى: الوائل أشردُ لابان ألبًا لما إلى إلى أن يقرأ في الشية الوائل أغودُ لرب ألبان بإن إلى أن ابعدًا وعلى هما فراء الأبيان إذا فراهي الأولى أنها لياء لكره أن غرافي الأخرى ابنة من مدور الوقول.

قسوله: ورقال الو الوطف والمحفقة لا يحرئ افل من قلات امات قصار الوالمة طُويلُهُم كُلَيْهُ الكرسي وآية الدين، وقومه، في قراءة عديات، والاحتمام في الطعاب الرأ حسيس، وفي السعر عرا سامحة الكنات والدرسورة شاءه لأن سنعر الرأ في إسفاط عطر المسلام، فلأن يوثر في تخفيف الفراعة أولى، وهذا إذا كان على عجلة من السعر، فإذا كان في أمنة وقرار يقرأ في لفحر بحو البوح والشفت؛ لأنه يمكنه براهاة اسمة مع المحمول،

أم على فوقسا بو فرأ أبة فصيرة اللات مرات؟

فان بعضهم لا يحور.

وقال تعليهم: ويحوره

ا في العستموى: رد قرأ عصف أية فرس أو كان كلمة واحدة من ابة واحدة مر ردًّا. على بلغ أند نامة لا يحور

ا واشلم أن يستحدث في الصنوات ؟ بها ما حالة العجم النسوية لبن الرقعتين في العرابة

واوسره ترجي:64.

<sup>(2)</sup> مورة المار:1.

A we children B

عتلاميار

ومان عسد: أحب إلى أن يطول الأولى على الناب بالإحداع مدركها المناخر وليه إعالة لذا لأن وقت نوم وعمله بمثلاث سائر الأوقات: لأنها ومن عقر رفطة ننو تعاقلوا في عسير الدجرة إلىا يخافلون باشتقال دياهم وذلك مساك إلى تقصيرهما وأما عمتهم يالوم فنيس باعتبارهما، فيستحب فيه الطويق الأولى على الثانية بالإجماع إهائة فم على ودرك الجماعة، وأما إطالة النائية على الأولى فمكررة بالإجماع في الصلوات كلها، وهذا في الفرائض

وأسب في السينس والنوافل: فلا يكره كدا في الفتارى، وأو كرر أية في النطوع لا يكره، وفي الفرائض بكره، ضا في العقلوى.

## {مطلب في حكم قراءة المؤتم خلف الإمام}

قسوله: وَوَالَّهُ يَقَسَوْأُ الْمُؤْتُولُ فَأَلَفُ الْإِنَامِ) وعن عسد: أنه قال أسحسن له قراءة العالجة في سعاد السحاطة.

قسوله: ﴿وَقَسَلُ أَوَاهُ اللَّهُولَ فِي صَلَافًا عَيْرِهِ النَّاجُ إِلَى لِنَّشِنِ فَيْهِ الصَلَافُةُ وَلَيْهُ الْمُتَافِقَةِ، وَالْأَفْصِلِ أَنْ بَوِي السَّائِمَةُ بِعَدْ قُولُ الإسامِ: ﴿إِنَّهُ أَكْمَلُهُۥ فَيْنَ فَسَر وأو نوى جين وإنَّ لامام موقف الإمامة حاز عند عامة العلمان.

وقال أبو سنهان لا يجول ولو توى الاقتداء بالإماد، ولم ومام من هو صح الاقتداء. ولو توى الاقتمال به يطنه ربدأه فإذا هو عمرو، وصح أحماً. ورق نوى الاقتماء مريد فإذا هو عمر لا يصح؛ لأنه الندى برحل ليس هو في الصلاه

#### {مطلب في صلاة الجماعة}

قوله: ﴿وَالْحَمَاعَةُ مَنْتُهُ مُؤكِّدُهُۥ أَي فريبه من طواحب.

وفي النحفة: واجمة الموله العالى الله وُلَاكُلُوا لَعَ الرَّكُمُونَ لَهُ أَنَّا وَهَمَا يَعَلَّى عَلَى وجهاب الهاشا فلما: فيها سنة هواله عاليه السلام: بهاجماعة من سنر الحدى، لا يتحدم عسها ولا منافقها أن وهان عليه السلام: بوما من فلائة في فرية لا يؤدن فيمم ولا تقام فيهم

<sup>(</sup>في مورة القرقة 43.

<sup>(2)</sup> قسال ابن محرافي الدوالة (165)، فما النبي صلى الله عدد و دعو قال: وا قدائمه من سبن الاسن الا يا بالدفت عليه إلا سافي، أو أره مراوحاً، وهما للمعلم من حدث ابن مسعود: علمها رحول الله عصدتي الله عليه وسلم سبن الديء وإله من دان الهدى الامالا، في السبح، الذي وإدارة أباء والد.

السلام إلا ف سنتجود عليهم الفيطان عين بالحساعة أنسا يأحد أقذب المعرفيا الدامنجود أي أستولي عليهم وبدأت أنها سنة مؤكدة، ولها تسقط بي حال العفر مثل السطر والربح في الليلة المطلمة، وأما بالهيار الليست الربح عدراً، وكذا مدافعة الأسيس أو أسدهما أو كان إذا مراح بحاف أن تحت عربه في الليل أو كان بحاف الطمة، أو يربد منه أو وأنيت الصلاة المحتى أن تعت عربه في الليل أو كان بحاف بحاف طبحان صباع ماله أو كان قيما مريش، أو بحاف صباع ماله أو حصر المتناء وأبست صلاة العثاء وعديه تنوى إنه، وكذا إذا بحد عنه حصور المعتاء على منبط، ولد والد على رحدات ولا مقطوع الرحل ولا النسع الكبر الدي لا بحد على حمد إلا أن معطوع الرحل من حلاف، ولا مقطوع الرحل ولا النسع الكبر الدي لا يستطيع النبي الدي الدين لا يستطيع الدين الدين لا يحدد عالمي منبط، الدي الدين لا المناء والرحل من حلاف، ولا مقطوع الرحل ولا النسع الكبر الدي لا يستطيع النبي.

وأقل الجماعة البان، وتو صلى معه حتى بعقل الصلاة كانب جناعة حتى لو خلف لا يصلى تجدعة وأم صياً يعقل حت كنّا في التناوي

ولو صبى في به بروحه، أو جاريه، أو ولده، نقد أني بفضية الحمامة

ول و من الجال منها، أو شغل عن الحساطة فالمستحب أن يجمع أصه في مستزله فيصلي لهم وقد قال عليه السلام: ومن صلى أو مرن يرماً بي مدعة بدراة المكايرة الأولى. كتب الله له براهاين برايه من الدار وبراءة من المعافرية أناً.

رئيها وما يتحلد من الصلاة الا مباين، وفي نبط لده ومن شرة أن سفى الله عدة سلماً المتعاطفة المتعاطفة المتعاطفة ا المستبى المستولاء المستوال الحيث يددي بدري دول الله شرح سير المدني، وإنهن من مس المديء وأبر الكيسم مبتهم من سودكم تبدأ بدين هذا المتحدد إلى بنا أنا كنير سنة سيكم صلى الله عمل وسلم، ولقد وأبنا وما إذا منافئ معلوم المقافي،

وان أخرجه مسائي في سنة في يجاب الإنجامة وتأثير التشديد في تركة المساعدة بمعطة وما من أولانة في المرافقة الإنجامة وتأثير التشديد في تركة المساعدة بالمحافظة الإنجامة المساعدة المساعدة المساعدة والمائة في أولانا المساعدة والمائة في أثاث المساعدة والمائة في أولانا المساعدة ال

رع) في الرحم الترماني في دراء في كالمان العالجة وعادات ما حاد في فصل التكبيرة الأو**ل**ي معطة ومن. العبلى فد الرحين بوطأ في معاهة بدارند التكبيرة الأولى، كالنت له الراديان! الرابة من الدور ومرادة من. العباري

# {مطلب في الإمامة}

قسوله: ووأولي الثامي بالإقافة الطَّلُهُمْ بِاللَّهُمْ إِلَاثُهُمْ إِلَا اللَّهُمْ السَّامِ الصلام ويفسدها والعراد بالسنة هنا: الشريعة.

قسوله: وقسايانُ تُستساؤُهُ فَأَقُرُوْهُمُ لِكِتَابِ اللَّهُ لَقَالَى يَعْنَى إِذَا استووا في العلم، واستدعم قارئ فدم المقارئة لأن فيه زيادة.

قسسوقه: وَفَإِنَّ تُسَاوَوَا فَأُوْرَعُهُمُ}؛ لأن معه ريادة الرزع، وهو درحة موق التقوى؛ لأن التقوى احتباب الخارم، والمورع احتباب الشبهات

قوله: وَفَإِنْ مَسَاوَوْا فَأَسَنَّهُمْ أَي اكبرهم سَاَّة لأن في تقديم الأس تكثير الحماعة؛ لأنه احتمع من غيره، فإن تساورا في السن فأحسسم حلقاً، فإن نساووا فأحسسم وحماً

الموقعة ووَلِيكُمُولَة تَقَادِمُ الْعَنْدُ وَالْأَعْرَائِيُّ)؛ لأن الله مستخلف من والعر الداس علمه والأعرابي هو اللذي يسلكن المبوادُي، والخيل في الأعراب عالمت، قال الله تعالى ميهم: وأو أخذَرُ لَهُ يُغِنِّدُوا خُذُودُ مَا أَرْنُ اللّهُ عَلَىٰ والبوابِ أَمِهِ أَلَا

قوله: ﴿وَالْقَاسَقِيِّ؛ لِأَنَّهُ لا بَهْتُمْ بَأَمْرُ وَبِهُ.

قوله: رَوْزُلُهُ الزُّكَارُ؛ لأنه فِس له أب يَفقيه، فيقلب عليه الحيل.

قوله: (وَالْأَغْضَ)؛ لأنه لا ينجب النجاسة، ولا يهدي إلى القبلة إلا يغيره.

وفي الهيط: إذا لم يكن خيره من البصراء أفضل منه مهو أوبي.

السوانه: (فَسَالِ تَقَافُوا جَانَ لفوله عليه السلام: «صلوه علم كن بر وفاحر»<sup>(5)</sup>؛ ولأن ابن عمر وأسن بن مالك وعبرهما من التسجانة والنامين كانوا يصلون حلف الحجاج مسلح أنه كان أفسق لطل زمانه، حتى قال عمر بن عبد العربر: فو جاءت كل أمة بجاباتها و جنبا بأنى محمد لفليناهم، يعنى الحجاج.

فإن قلت: مما الأفضل أن يصلي حلف هؤلاء أو الانفراد؟

قبل: أما في حق الفاسق، فالعسلاة حلف أولى، لما ذكرنا من صلاة الصحابة علما الحجاج، وأما الأشرون، فيمكن أن يكون الانفراد أولى لحيلهم بشروط الصلاة. والأفصل أن يصابلي حام غيرهم؛ لأن الناس تكوه إدامتهم، ونما قال عليه المملام. ومن أم تومأ

<sup>(1)</sup> سوره الترية: 97.

<sup>(2)</sup> أخسار جه الدارفنطي في سمه أي نكتاب العيلين (باب، صفة من تجوز المسلاة بعه والصلاة طيه): وأخرجه البيطي في سمه الكبرى في كلاب الجنائر (باب: الصلاة على من قتل عسم غير مستجل أقتلها).

وهستم قد كارهرن فلا صلاة قديماً أن وتكره الصلاة النام الدارس الدر والكل الرباه الإنه باسل.

قسوله: ووالتبعسي للإمام الله لا تطول بهم الطلاع يعني عبد القدر المستوى لما ورى: أن معاداً رضي الله عبد صلى الموم فأطال ميم تشيام بشكوه إلى رسول الله صلى الله علميه وسلمان نفر على لمه: وأفنان أنب به معاد قالها للإلماً أبن أنت من والمنساء والمطارف والشمس ومنحاها بالأدر.

وروي أنسه فسال: وأنسسل يهسم فبلاة أفتعلهم فإن تنهم المريقي والأكسو ومة الخاجة والأ

ودكسر في مصدح : بالن اعاداً صلى شرعه حالاة العداء فانتحها بسورة القرة فاحرف وحل مهم عليه بسورة القرة فاحرف وحل المهم على وحده فقال معاد إنه مدان فقطت الرجل في وسول الله وسلم عليه وسلم فقال. با وسول الله إن فوج نعمل بالديا وسلمي مواضحها وإن معاداً حسى بنا البارحة. نقراً النقرة فتجورت فرعم أنو سامو. فقال حملي الله عارة وملم سامحة أفسيت فالما فارائه افراً والشمس وصحاف وسلم اسم رمك الأعلى ومحافاً الا

<sup>(</sup>۱) آخر مد این مامه می استه می کتاب افامه السلام والسنة بنیه و خطل عنواناً قامه: الله این آم فوداً - و هستم لسد کارهوای و آغراج الزامندی فی سنه فی کتاب آوات (صلافه و خطار عنواهاً لباب، الله - فیسل آم فوت و صواف کارهوای

<sup>(2)</sup> روي هذه دهديت بالقاط عبلقة متفارية السابى مثل أخراج السجاري في هيجيجة في كتاب الأقال ( رسال مدني الله عليه الأقال الإساب مسلم عليه المسلم على كتاب الأقالية ( باساء من الدير الكثير من قال دلك سأو لا أو حاملاً)، وأحراج مسلم في يسجيحة في كتاب المسلاة ( باساء القرامة في معينية و أساب عراج الرحاق من مبلاة الإمام ومسرحة مسلم عسلات في ناجية المسجدي، وأخراج أنو فاود إلى بناسة في كتاب العبلاة ( باساء في كتاب العبلاء ( باساء في كتاب الع

<sup>(5)</sup> أما برامه الإسباع السحاري في فيصحه في كتاب الأدب ودب ما يجارا أن المحمد واشتدة لأمر مقال المسلط التي أي مصحود وطني القرامية، قال: أني راحل التي فيقي عمد عليه ومانها مقال: ايم الأناميس في فيلاد العداد من أحل فلاوه بما يطرق الله قال: أما وأن يا رسول فقا فيلي الفاعلية ويستام من أثنا عبداً في موقعة مع يوضده فإن على، ويا أيما التام الأم مكد معريان فأيكم ما قبلي بالنام، فليجوز دفراد بنهم العربض، والأكبر، وذا الخاصة.

 <sup>(4)</sup> أخراجه معلد في صحيحه في كتاب (صلا) ((اب) الذابة في العند) بلغظ: وعن حامر قال: كانا معلم بساء معلى مع التي عمل فأه عنه وسلم، في يأي يؤم توجه بصلى لقة مع التي صلى فقاعلية

وقسال أس: وما صليب خطف أحد أثم والعمد مما صليب حقف رسول الله صلى الله عليه وسلمونان.

وروي أن السنبي علسيه المسلام؛ وقرأ بالمعودتين في صلاة القحر، فتما فرع نابوا أوجزت يا وسول الله قال سعت بكاء صبي فحشيت على أمهي<sup>(2)</sup>.

وسيبلم المنسبون اتم أنى فوماه عامهم فاقتبع سورة البارات فانحرف و بدل ادامه أم صلى و حاله وانتسبرف فغالسوا قد أمافقت با فلاك قال: لا واقع، ولا بن رسول الله صلى فه عبه وسلم، ملاحسيرية فاسين رسول الله على الله عليه وسياء قوال با رسول لله إد أصحاب براسج تعميل بالباري وإن معادا فيشي معك البناء، ثم أن فانتيج بسورة البنرة فأنس رسول الله فيلى اهد عليه ومنهم على معادا فينال با معاد أقيال أنت الرآ بكذا وقرآ بكذا قال مقدرة تعميل العرود ولا أبا السيزير عدل هي حاير أبا قال الرآ والتسمي ومنعاها، والشجيء واقبل إلا يعشى، وسبح السما ولك والفلي الله يعشى، وسبح السما وليك والفلي، فقال المورد نامو هذا إن

- (1) احرجه مسلم في صحيحه في كتاب العالاة ودان: اعتمال أركان الصالة وتحقيقها في شام) بقطة: وعسر أشر قال: ما صلب حلف أحد أو حز صلاه من صالاه رسول الله صلى شد عبه وحلم في سلم كانت صلاة أمل بكر متدرة، فلما مسلم كانت صلاة أمل بكر متدرة، فلما كان عبر من الحطاب مد في صلاة العجر، وكان وحول الله بيلى الله علم وسم زادا قال: منع الله فيسن محسده، فام مني تقول: قد أوهم، أم سلحه و نقط بال السحادات مني تقول: قد أوهم، أم سلحه و نقط بال اللسحادات من تقول: قد أوهم، أم سلحة و نقط بالإسام أحد في مسلم كي أربع الرائم أحد في مسلم كي الرائم وحلى أو من مثلاً أو من رسول الله مثل الله عبه وصله أو من مثلاً أو من رسول الله مثل الله عبه وسلم،
- (5) قال الرياض في نصب الرابة (2/4): روى أن الحي هالى الله ديه و بدا قرة في جازة المحر في مغرة: ويالعمودتين: قلت: رواه أمو جازة في وسنه في في فيدائل القراف، واقساني في والاستماذة على حديث فقاسم موى معاوية على عقرة بن عامرة قال: كان أفوة برسول فقا صلى القد عليه وسم ناقله في فلسفر، نقال في الم عنها: إلا أعليك حر سورادا فونا؟ معسية في أنف مؤرد أن ألم الرابة فالله حد سورادا فونا؟ معسية في فلك مؤرد ألم المرابة الله على الله عليه من الصلاة الصلى على الله على الله عليه حلك فلك من المساقة فلك من المساقة فلك من المساقة فلك من الله على الله عليه والقاسم على الله عليه الله عليه فارس على الله عليه فلم من المساقة فلك من عبد المرحى المؤردي، ووقع المرابغ الرابع والمنافزي، من المسلم المؤمس والمحددة غالد السنورية من المورد المن حديث في وصلحه من عديد المحددة على المرابغ المنافزة في المستم المنافزة المسلم المنافزة المنافزة المسلم المنافزة والمنافزة المنافزة المن

فعل على أن الإمام ببعي له أن يراعي حال الجساعة

قىسىولە: رۇپكۇرۇ للىسكام أنۇ ئىصالمىن ۋاخىئىقى خىقاغلۇم بىدىي بىغىر برىجال، وسىواد مى دلك العرائض والدوادل والغراويىخ.

وأمّا في صلاة الجناوة، فذكر في النهاية. أنه لا يكره لهن أن يصلهها لجناعة وتفعل الإماسية وسطيس؛ لأبق إذا صليتها فرادى أدى فلك إلى قوات الصلاة على البعض؛ لأن العرض يسقط بأداء الواحدة، فتكون الصلاة من الناقيات غلاً، والنبطل مصلاة الحناوة عير مشروع.

فوله: وَقَانَا فَعَلَىٰ وَقَعْتِ الإِمَامُ وَسَطَهُمْنَ وَيَهَامِهَا وَسَطَهَنَ لا تَرَوَلَ الكراهة؛ لان في النوسسط ثرك مقام الإمام، وإساءً وسد النجح إلى ذلك؛ لاء أقل كراهة من التقدم إذ همسو أستر لها؛ ولأن الاحتراز عن نرك السنر فرض، والاحترار ض ترك مقام الإمام مسة. مكان مراعله السنر أرقى.

فإها صلين بجماعة صلين بلا أذاك ولا إقامة وإن تقدمت عليهن إماشهن لم نصيد صلائهي.

وقسوله: «وسسطهن»: هو يؤسكان السين ولا يجور فتحية، والأصل به أن كل موهسيع يصلح قيه من فهو وأسط بإسكان السين، ويكون وأسط طرقة، كفولك جنست وسط القوم أي ينهم، وكل موضع لا يصلح فيه بين فيو واسط شخريك السين، ويكون واسط المبأ لا ظرفاً، كفولك حلست وسط الدار.

ولو أن قوماً عراة أرادوا الصلاة، فالأنضل أن يصفرا رحداناً فعوداً بالإيماء، ويساعد يعصب بهم عسمن بعص، فإن صلوا هماعة وقف الإمام وسطيم كالسناء، وصلائهم مجماعة مكروهة.

قوله. روَمُنْ صَلَّى مُعَ وَاحِدٍ أَقَاعَهُ عَنْ يَسِيهِ إِن كَانَ قِبَلِ الشروع، فطامر. وإِن كان سده اشار الله بيدد.

وعن عمد: يضع أصابعه عبد عقب الإمام، والأول هو الطاهر.

والد كسنان وقوقه مساوياً للإمام وسجوده مغدم عليه لا يصره؛ لأن العرم لموضع القيام.

<sup>•</sup> 

الشيخين، ولم يجرحاه، أحرجه في والمبلاؤي وفي يهجهانل الفرادي، ثم أخرجه بديد السنن وسنه. وسكت عمر، ورواه أحدثني يوسندي، وابن أبي شيخ في يرسيمي، والطراني في ومجمه،

ولو صلى علقه او على مساره خار؟ لأن حوار متعلق بالأركان، وقد وحلمت إلاً آنه يكون مسبقاً.

قولة: وَقَانَ كَامَا الْمُنِي لَقَمَاهِ عَلَمْهِمَا؛ وَمَنَ أَي يَوْسَفُ يَتُوسَطَهِمَا؛ لأن ابن سنعود صبى تعلقمة والأسود، فعام وسنظهما

فقال فافل إبراهام المحميء كانت دلك قصيق فيبتان

قسوله: وولاً يخسورُ لنزَحال له يُقطو، بالرَّامِ ولا تعليمُ أن الديام مقاوله عليه عليه السيبلام الهاجروهي من حت أجره الفايه أنه أن كنه أحره الله في الشيادات والإراث وصعر الولايات

وهل تعقب التحريبة إلا افيا بي أن عام أنها أم أله؟

لا تبعيد ووانه واحدة. وإن لو علم نفية احتلاف أستداج. وفي الاقتلام العربان لا تبعقه أصالاً

وأند الصلى فلا تعور (مائنه المالدين؛ لانا شنس، وايا التراويخ خوزه الشايخ بلخ. وكذا في صلاة العبدين والكسوف، واسختار، أنا لا يجوز في الصاوات كذب.

قسيولة: رولطك الرّجَالُ فَهُ الطّبَيْنَ فَهُ النّدَاهِ، نفوته عليه السلام، يونشي حكم أونسو الأحلام و نهي ياكه أن الدلغون أولو العقول، و خالم هو البالغ سواه احتلم أو ام يحتلم على كان معهم خيالي وفعوا بن الصبال والساء حنيطاً

قسوله: إفسانًا قَامَت المُزَاةَ إلى جَانبِ رَجُلُ وَلَهُمَا لَمُشَرِكَانَ فِي صَالَاهِ وَاجِدَهِ

عطرر كشف ولجماء (1994)

و25 أخراجه مسلم في صحيحه في كتاب الصلاية ومات. تسوية الصداف وإدادتها ونصل الأول فالأول مستهاية المسترجة أبو داراء في مسه في الدات الكسلاة ومات: من مستحد أد علي الإعام في الصحد وكراهية كالحرق.

أَلْمُسَلَمُونَةُ عَلَيْهُ صَلاَتُهُمُ والحَمْرُمِ كَالْأَجَابِ. وهذا إذا يوى الإمامِ إمامتها. أدا إذا لم ينو إمامتها لم يضره محاداتها، ولا تجوز صلاتها؛ لأن الانترال لا يثبت بدون النبة عبديا خلافاً الرقسر؛ ولأنا لو صححت اقتفاءها بغير نبة فدوت كل الرأة على مساد صلاته منى شاوت بأن تقف إلى جانبه، فقدي به.

ومن شراهط الخاداة المقاسدة:

1- أن تكون الصلاة منشرك نجريمةً وأداءً نجريزًا عن المسوق.

2- وأنا تكون مطلقة أي دات ركو ع وسجود.

3- وأن بكون المرأة من دوات الشهوة حالاً أو ماضياً.

4- وأن لا يكسود بينهما حائل ولا فرحة، وأدماء تدر موخرة الرحل وغنطه غلظ الأصبع والدرحة تفوم مقام الحائل، وهو قامر ما يقوم فيه الرجل.

5- وأن تنفق الحهة، حتى لو احتلف لا نعسد أرهدا إنما بكون في الكعبة.

 6- وأن بنوي الإمام إمامتها إلا في الجمعة والعبدين وقدر معهمهم سن العرأة بمسع سنين.

وفيل: بنسع.

والصحيحين: أن لا يقسدو للسيرو. والمحتولة إذا حاذته لا تفسده ولو كالت بالعة مشستهاه فعسدم صحة الصلاة منها، والصية إذا كانت تعقل الصلاة. وهي لا تشتهي لا تفسد، والا يشترط في حكم المحاذلة أن تدرك أول الصلادة على لو سبقها بركمة، أو وكمتين فحادثه فسا أدركت تعسد علم، وإن كانا مسوقين تحاذله فيما يقصيان لا تعسد عليه؛ لأنهما مغردان.

قرقه: (وَلِيْكُونَةُ لِلنِّسَاءِ خُطُورُ الْخَمَاعَاتِ) بعني الشواب منهن قد فيه من صوف النسة.

قسوله: (ولا بُسلَمُ أَنْ نَحْسَرُ عَ الْفَجُورُ فِي الْفَجْرِ وَالْفَقْرِبِ وَالْعِشَاءِ) واحتمد والعبدين وهذا عبد أي سيفة.

أما عندهما: فتخرج في الصلوات كلها؛ لأنه لا فتبة لقلة الرعبة فيهن.

ولمبية: أن شدة الغلمة حاملة على الارتكاب، ولكل ساقطة لافطة غير أن اللساق اختسسارهم في الظهسر والعصر، أما في الفحر والعشاء فيم ناشمون. وفي المغرب بالطعام مشغولون. وفي العيد الحامة منسعة، فيمكمها الاعترال عن الرجال، للا بكره.

والغستوي اليوم على الكراعة في الصلوات كلها نظهور العسق في حذا الزمان، ولا

يهاج في الحروج إلى الجمعة عند أبي حنيمة، كذا في المحيط بحطب كالظهر.

وهي العبسسوط: جعلسها كالعندين حتى إنه يناح لهن الخروج إنبيها بالإصاع إليها بالجماعة.

قسوله: ﴿وَلاَ يُعَسَلُنِ الطَّنْعِسُوا خَلْفَ مَنْ بِهِ مَلْسُ الْبُوْلِ وَلاَ الطَّاهُواتُ خَلْفَ الْمُمَنَّقَطُّاتِشَاءِ لَسَنَا فَيْهِ مَنْ بَنَاءِ الْقُويِ عَلَى الضَّعِيفَ. ويصلي مَنْ به سلس البول علم، عنده ولا بيبوز أن يقبلي تحنف من به سلس والفلات ربيح؛ لأنّ الإمام صاحب عاربين، والفائم صاحب عدر واحد.

قَــــوله: ﴿وَلاَ الْقُلُوئُ خَنَكُ اللَّهُمِيُّ وَلا يَصِيرَ شَارِعاً عَلَى الأَصْلَحِ، حَتَى لُو فَيَقَهُ لا ينتقض ومدوءه.

والأمي هو من لا يعرف من الهرأن ما نصح به الصلاد، وبه أم الأمني أسم، جاز، وإنه أم قارئين فسدت صلاته وصلاتهم.

وقال الحرحاني: إنما تفسد صلاته إذا علم أن حلقه فارتأ.

وفي مناهر الرواية: لا فرق.

ومي الكرخي. لهما نفسد صلاته بالبية لإدامة الفارئ: أما إدا قو من إمامته لا تفسيد كالمرأة، وقو افتتح الأمي، ثم أنى القارئ نفسد صلامه.

وقسال الكرحي: لا تفسيد لأنه إنها يكون قادراً على أن يجمل صلاته بقرارة قبل الانستاج، ولسو حصر الأمي والقفرئ يصلي، فلم بقند به، وصلى وحقه، قالاصع أنها تفسيد وإن أم قارئين وأميين فصلاة الكل فاسدة عبد أي حيفة؛ لأن لأميين فادرون هلى أن يجدوا صلاح، بفراية بأن يقتارا بقارئ وعندهما صلاح، وصلاة من هو علم حائزة.

ولو صلى الأمي وحده والقارئ وحده خار هو التسجيع.

ولا يجوز الباء الأمي بالأحرس لا بأي بالتحريث.

قسىولە: (وَلاَ الْمُكَنَّسِي خَلْف الْقُولَيَّانَ} وِلاَ تنعقد التحريبة أصلاً، حتى لو فيقه لا يتقدر وصوءه

ولو کان في تطوع لا يحب فصاؤه

ولو أم العاري عراء ولانسين، فصلاة العاري، ومن هو طله جائزة بالإجماع، وكنا صاء احب الجارع السائل بعن هو مثله وبالصحاء والعرق بنه و بين الأمي: إذا أم فارثين وأماين على قول أي حدقة أن العاري والمحروج لا يمكنهم أن يحملوا صلاتهم شيات ولا بانقطاعا ع السدم، وإن افتدوا عصحيح ولابس والأمي تعكم أن يحمل صلاته تقراءة بأن

يقتدي بغاري؛ لأن قراءة الإمام له قراءة.

قوله: ﴿وَلَهُمُووُ اللَّهُ يُؤُمُّ الْمُقَيِّمُمُ الْمُقُوصُتِينَ} وهذا عندها؛ لأما طهاره مطلقة هير مؤقتة نوقت بخلاف طهارة المستحاصة.

وفسال محمد لا يجوز؛ لأنها طهارة ضرورية من حبث إنه لا بصار إليها (لا عند العجز عن الداء

قوله: ووالمعاسخ غلّى الْخَفَيْنِ الْغَاسِلِينَ) وهند بالإجماع؛ لأن السبح طهنرة كاملة لا تقسيف على الصرورة؛ ولأن الحف مامع سراية الحدث إلى الفدم، وما حل بالحف يريله العسم.

قوله: (وَيُصَلِّي الْقَائِمُ حَلْفَ الْقَاعِدِ) بعني إذا كان القاعد بركع وسنجد، فاقتدى به قائم يركع ويستجد.

وقال عسد: لا يحور؛ لأنه افندي غير معذور متعدور. فلا يصح.

قال في العناوي: والنعل والصرص في ذلك سواء عند محمد.

وهمست: إن أخسر صلاة مبلاها التي عليه السلام بأصحابه كان بيها قاعداً وهم فاتسون؛ ولأنه ليس من شوط صحة الافتداء مشاركة المأموم للإمام في الفيام بدلالة أنه لو أدرك الإمام في الركوع كبر قائماً وركع واعتد تلك الركعة ولم يشاركه في الفيام.

قوله: زولاً يُصلِّي الَّذِي يُركِّخُ وَيَسْجُمَّا خَلْفُ الْمُومِيِّ؛ وهذا قول اصحابتا جيعاً. إلا زفر، قله يجوز ذلك قال: لان الإبعاء بدل عن الركوع والسجود كما أن التيمم بدل عن الوضوء والعسل، مكما يجوز للمتوضئ علم المتهمم، تكدا هذا.

فلنا: الإيماء ليس يسدل عن الركوع والمسحود؛ لأنه يعتبه ويعصر غلني، لا بكون يسدلاً عنه، فلو جباز الافتداء به كان مقتدياً في سمي الصلاة دون المعتر، وذلك لا يحور ويصلي الدومن لاحبائهما، إلا أن يومن المؤتم قاعداً، والإمام مضطجعاً، ملا يحوز. ولافا كان الإمام بصلي قاعلاً بالإيمام والمقتدي فائماً بالإيماء حار؛ لأن هذا الفيام غير معتبرة لأنه نيس بركل حتى كان الأونى تركه.

قوله: ﴿وَلاَ لِمُعْلَى الْمُغْلُوضُ خَنْفَ الْمُتَشَلِى ۗ لان الاقتداء بناء، ووصعہ الخرصية مصحوم في حق الإمام، فلا يتحقق المناء على المعدوم، ويحور افتداء انستعل بالمغترض، لأن صحلاة الإمسام تشتمل على صلاة المقندي وريادة، فصح اقتداؤه بخلاف المعترض بالمتعلق؛ لأنه مناء بوي على صعيف، فلا يحوز.

فإن قبل: (5 جوزتم صلاة المنتقل علم المعترض، فالقراءة فرض على المقتدي في

كتاب الهلاة كتاب الهلاة

الأخرسرينينة لأن العسرانية قرض في جميع ركعات النص والي على الإمام بقل، فكان فيها. الفعاد المفترض بالمتنفرة

فينا؛ لها اقتدى به لم يبق عليه فراءة لا مربعية ولا بادله.

فسنوله: ﴿وَلَا مِنْ يُصِلِّى فَرْصاً خَلْفَ مَنْ يُصِلَّى فَرْضاً آخَوَى؛ لأن الاقتداء شركة وموافقة. فلا يد من الانجاذ، ومنواء نقار العرضان اساً أو صفة كمصبي طهر أمس علف من يسلمي طهر اليوم، فإنه لا يجوز مخلاف، ما إذا والنهاج تدالاً واحدة من يوم واحد، فإنه يجوز وإذا لو يجز افتداء المفتدي، هل يكون شهراماً في صلاة بعسه ويكون نطوعاً؟

في الحندي: بعد

وفي الريادات والنوادر الايكون تطوعاً.

و من صلى وكلعبي من العصد فعرات التنامس محاء إسمان واقتلدي ما في الأحربيل بجوز، وإنهاكان هذه فصاء للمفتدي: لأن الصلاة واحدة

قسوله: ووالعنسلي المُمَنَظُلُ خَلْف الْمُفْتُوطِي ١٠ إلى فيه ماه التدميس على الغوي، المجاز، ورد كان مين الإمام والمقدي حائط منع الانتماد زلا أن يكون الحائط قصيراً مقدار المستواع أو العراعان، وأما إن كان أكثر من مئت مود كان مد باب معتوج أو نقب لو أراد أن يسلل إلى الإمام أمكم ذلك صبح الاقتمان، وإن ثنان بيه باب معلق أو نقب صغير أو أواد الوصول إلى الإمام لا يمكه.

قال الحلومي: إذا قر سنيه عليه حال إدامه فنح التماؤد وإلا فالان وتو العدى يالإمام لي أقتمسني المسجد والإمام في اعمرات حازة لأن المستحد وإن السع فحكمه حكم يقمة واحساده وإن كان في الفيحراء إن كان بنه ومن إمامه أقل من ثلاثة أذرع صح الإقداء وإلا فلار

قوله. روفني اقتُلمتي بإهام أثمَّ عنم أنهُ غلي غيَّر طهارَةِ أخاذ الصَّلاق، والعلم مقات س و حيت.

أ الرما يشهاده العدول يشهدون أبه أحدث أم صلى، وإي الصلاة تسبب

 والسفائي أن يحسس الإمام بمثلك عن صف بأن بقوله: صليف بك، وأنا محدث ويضل قوله، إن كان هدياً. وإن لم يكن عدلاً لم يشلق بلا أنه يستحره الإعادة

ولو صفي على طن أنه محدث أو حشيد، ثم مين له أنه عالى طهارة لاعجزته صفرته. ويدعني عليه فلكنس

#### (مطلب في مكروهات الصلاة)

فسوله: رؤيكُوة للمُصلّي أنَّ يَعْبَتُ بِتَوْيِهِ أَوْ يَجْسَدُهِ المَّتَ هُو كُلُ العَبْ لا الدَّ فيه، فأما الذي فنه ندى مهو لعب، وكل عسل مهيد لا يأس له في العسلاة؛ لأنه الذي طلى الله عليه وسلم: وعرف في صلاته، فسلم العرف عن جبهتهها أنَّ لأنه لذي يؤديه، وأما ما السمى يعدد بيكره وفقت مكروه عبر مفسد، قال عليه السلام: وإن الله كرم يكم ثلاثًا العيث في الصلاف والرفت في الصوم، والصلحك في المقارع الأنَّ

وروي أنه عليه السلام: يوكن وحلاً بعث طحيته في الصلاة، فعال. فو حشيع قلمه المترسمين مومرسون<sup>10</sup>، وقال علمه السلام: يوان في الصادة المتعافزة <sup>10</sup> أي شع<sup>رة</sup> للمصالي بأعمال الصلاق فلا بنياني أن يتسعل بعيرها

فيمال في الذخيرة: إذا حال حددة لا نسمة صلاف إما فعله عرة أو مرسى أو مرارةً و بين كل مرتبي ترجم. أما إذا ذلك للادا. مراد، منواسات تصدد صدانه تدما لو تنظ، شعره

<sup>(-)</sup> ذكسر هذا الحديث في السنبوط (15/4) إن بعثة روى، أبر التي صلى الدعاية والليز وأنه م كالدون ميل الدعاية والليز وحدث من الله على 100 أجي صبى الدعاية وحدث من الله على 200 أجي صبى الدعاية وحدث بيساعة يستم المرى عن وجهة في الصلاة الواة الطراع، وقال أدينتي (264)، وقام خارجة الله المصب، وهو صبحت حداً

<sup>(2)</sup> قال عليه السلام. وإن فعد كرم ذكر الالآو، ودكر منها العنت في الفعلاف قلت: وواد القصائم في ومنتد الشهاب و من طريق الر الحسارك عن يساعيل الر عباش عن عبد لقد الله ديار على يحيى الله في كستس، مرسلاً، قال: قال وصول أن صلح الله عليه والعلم وإن الله كرم ذكم ثلاثاً الدائم المسائلة، والحسومات بالمسائلة، والحسومات في الصيام، والمساحلات في فيقار به النهى. وذكره شبحنا الحافظ شهر الذي السلمي في وكتابه فيزادي، وعده الله سكرات إساميل بن عباش قال الله على المادم على تحاديث وقد يسائله على المادم الله على المحدد على يوسعه عباش منظر عاديات وهذا المدائلة على عباش من وجله على عبد والمدائلة على عباش على ومدائلة على عباش عالى عبد والله المدائلة المدائلة على عباش منظر عاد وهند العدائل في كاله على شائلة على عبد والله المنائلة على المدائلة على عبد والله المنائلة على عبد والله المنائلة على عبد والله المنائلة على المنائلة على المنائلة على عبد والله المنائلة على المنائلة ع

العر السند الزاية (86/2)

<sup>(3)</sup> روي في كليم الممال في وقم (22530): هن هني الل: وأهم رسول له فيشي الله عليه وسلم وجهالاً يمثل للجيم في الصالات فقال. أما هما الراحميع قلياء المشعب حوارجاته المسكري في الشراعط وجها وياد بن المنفر طروقا.

و4) كاسترجه السنجاري في همجيجه في كتاب الحسطة وبات الا مرد السلام في الصلام)، والمرافقي في السمالات والمرافقي في السمالات والمسالات والمسالات في المسالات والمسالات والمسالات والمسالات والمسالات والمسالات فيما والمسالات فيما والمسالات والمسالات فيما في المسالات فيما والمسالات فيما والمسالات فيما والمسالات فيما والمسالات فيما والمسالات فيما والمسالات في المسالات والمسالات والمسالا

مرتبن لا نفسد وثلاث مرنت تعسد.

وفي الفتاوى: [19 حاك حسده ثلاثاً تفدد مبلاته إداكان مدنمة ورحمة واعتلفوا في الحك هل الفعات والرجوع مرف أو المفعاب مرة، والراموع مرة لحرى.

المستولة: وزلاً لِقَلْبُ الْمُعْطَى إلاَّ أَنَّ لاَ يُمْكُنُهُ السَّخُودُ عَلَيْهُ فَيُسْتُولِهِ مُرَاةً وَاحِلةً وتركه انصل وافرت إلى الحضوع؛ لأن دلك نوع عند، وقال عنه السندم لأي در: «مرة يا أبا در والا مدرة"!

وهال بعصبهم: فيه سجعاً، وهو سأل أبو ذر خير استم عن نسوية لحجر، فقال: به أبد فر مرة، وإلا فدر.

قسوله: ﴿وَلاَ يُفُسَرُكُمُ أَصَّابِعُهُۥ وهو أن يعمرها أو يمدها حتى صوات لقوله عدم المسسلام حسّس رصى الله عنه: ﴿إِلَى أَحَالَ لِكَ مَا أَحَالِ لَقَسَى لاَ تَعْرَفُمُ أَصَابِهُمْدُ وَأَنْتُ تقسملي وَ<sup>(2)</sup>، وقسال حلسه المسلام: ﴿الصاحك في الصلاة، والملامن، والمعرفع أصابهم بمسترلة وأحدة وا<sup>(2)</sup>.

فسوقه: (وَلاَ يُتَخْطُرُ) أي لا يضم بده على حاصرته؛ لأنه ممل اليهود؛ ولأن فيه

والى فساق عليه فسلام لأي در الى يملس الحصى في المبلاد: ومرد بالذا عن ولا دسريد فلت: عرب بسبدا المستفدة وأخرجه أحدا في ومستفدة مد، قال: سأل الذي صلى الله على وسفيا من كل الدارية والحديدة والنبي، هكذا عود وصاحب الشفسيجين عشيق المنطقة عن مسج الحسي، فقال: وواحديد أو دع النبي، هكذا عود وصاحب الشفسيجين عشيق المنطقة عن أم المناه عبد أراب عن حديثة فقال: حدث وكيم من بن أي البلي عن السبحاء والمناه والكن حديث أي ذراء وواه عبد أرزان في ومستعدة أخراه في تب في ومصتعدة كناك، مسبواء والكن حديث أي ذراء وواه عبد أرزان في ومستعدة أخراه في صلى المن أي بلي عن عبد عبد الرحدي بن أي قبل عن أي دراء فان. سألت الماري صلى عبد عليا المنافقة والمناه عن عبد واحديث أي دراء وواه المن عبيه عن المنافقة عبد المنافقة عبد المنافقة عبد المنافقة عبد المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة عبد المنافقة عراء وحديث أي دراء وواه المن عبية عن المنافقة عن أي دراء وحديث أي حراء وحديث أي دراء و

الغرز عسب الرابة (5/6/2).

<sup>(2)</sup> حسبيان" والا تفسرتم أنها الدي وأدرات تصليء ان ماحد من حديث على النظار ولا نفوقع أضافطك وأنت في الصلامهم وعبد أصد والدارطي والطراب، من حديث سهى بن معاد عن أبيه رامه: والساحث في الصلاف والمتلفث والمعرفم أصابعه سيرنة واحدثه.

الطرز لصب الرابة ( | 10 \$ | - 32 أن.

 <sup>(3)</sup> أحسر حم الإمسام أحمد في مستقد (15068) نشط: وإنس رسول أنه فيلي أنه عبيه وسلم أنه كان يقول لصاحك في قصلاة والملتقت والمعقع أصاعه بعرقه واحدق...

170 كتاب الصلاة

ترك الوضع المستول، وقيل؛ لأن هذا فعل التصاب، وحالة الصلاة حالة يناجي فيها العند وبد مبي حالة الانتخار لا حالة زطهار التعيية

الصولة: ﴿وَالاَ يُسْلَمُنُ تُولِقُهُ وَهُو أَنْ يَلْقَبُهُ مِنْ رَئِسُهُ بَلَى قَدْمُبُهُ أَوْ يَصْعُ الرَّفَاء كتمبه ولم يعظمه على بعنسه.

قسوله: ﴿وَلَا يَعْقَصُ شَكْرُهُ} وهو أن يصنعه ويعقده في موجر وأنت وهو مكروه. وعن عمر رضي أند عنه أنه: «مر برجل ساجد عافض شعره، فحله حلاً عيماً، وقال 131 طول أحدكم شعره عليرمنه تيسجد عجم! أ

قوله: ووَلا يَكُفُ لُوبُهُم وهو أن يرفعه من بين بديه. أو من حلته (دا أراد السلحود، قال عليه السلام: وأمرت أن أسجد على سعة أعظم لا أكف لوباً ولا أعقدم شعراً ي<sup>ران</sup>.

فسوله: (وَلاَ يُسْتَقِتُ) لَمُسولَه عَلِه السَلامِ: وإباكم والانعاب في السَلام، فإنه الملكة به<sup>(1)</sup>. والالتعاب المكروة أن بلوي عنقه حتى يجرح وجبه عن وحبة القبلة، وأما إذا التعب يصدره نسبت صلاته.

ولو بطر يموخر عبنه يعمة أو يسرة من عبر أن يلوي علقه لا يكوه؛ لأن الدين صلى

<sup>(1)</sup> قال ابن حجو في القرابة في تجريح أساريت الحديث (1/34/1451) حديث: «أن التي حسن الله علي والله في الله علي الله علي والله في الله علي والله علي الله علي الله أو والله في الله أو والله أو الله والله علي والله الله علي والله الله علي والله الله علي والله علي والله علي الله علي الله علي الله علي علي الله علي الله علي والله علي الله علي والله الله علي والله علي والله علي والله علي والله علي والله علي والله الله علي والله أل الله علي والله الله علي الله ع

وفي فاستانية، عن كريت أن فان عناس وأى تهد فقا بن خفارت يصدي، ورأسه مطوعي من ورائعة فقسام وراعة محمل تحله فلنه المسرف، قال: مانك ولرأسي؟ قال: في سعات رسول الله أصلى الله عسب وسائم يقوان: وإنما مثل فقا عثل الدي يقسمي وهو مخدوفيه، أخراجه مسئية والي البنمق عسس فسائل وبعد الأمرث أن أسحد على سعة أعضاءه وأن لا أكثر الامراً ولا أو تأجه وعي على رعمة الإلا تكثر الامراً ولا أو تأجه وعي على رعمة الإلا يكثر الامراً ولا أو تأجه وعي

<sup>(3)</sup> أسبر مع الربدي في سيم في ١٤٥٠ فحمة عن رسول عمد بالمد والمد يو فكر في الإنصاب في العدلان) الفساط، وفسائل أسبس بن مالك ذان لي رسول الله صلى الله عليه وسلم با بني بياك والانتخاب في الممالاة فإن الإلمان في الصارة ملكة بود كان لا مد من المطوع لا في العريضة».

و بخسره أنه مسرمع راسه بلي المتماية لأنه كالالتفات وأنه يطاهج راسمة لأنه اسبي. نصى الله عليه وسلم: ولهن أنه يقيم الرجل في صلانه تدبيع الحيد، يها أ

ويكره أن يتمايل على يعده أو بسراه

قوله: ﴿وَلاَ يُقْعَى} وهو أن بصب عليه ويجلس عليهما.

و ليل حمو أن ينصب ركانيه ورصع الله على الأرض كالكلب، إلا أن رفعاء الكلب مي نصب اليامي، وإفعاء الأدمى في نصب الركتين إلى صدره.

ومي المهاند؛ هو أن يصبح الهذب على الأرض، وينصب وكسبه للسناً وهذا أنسجه لأن العصاء الكلسب مهده الصفة ويكره أن يسرش دراجيه أنهان أي در رضي الله عده برمهامي حباسي عليه السلام عن ثلاث أن الشرائقر الديث، وأن الفعى الفعاء الأكف، وأن أنفرش العراض الفعاس» أأن

وفي طحاب على أبن حالي قال: وكان شبي صفى الفاعلية ولينام بلحاه أبن الدارة بينياً وشاوك والا بالسوكية عنف طبوعين أخرجه الترامدي والسناني، ومبحجه اللي حالي وطالكم والدارفنالي، وراجح الوسالة البرماني، وقد تجرعه البراي والمراجدين من وجه أجراني برجمة مدال براسالي

<sup>(2)</sup> أحسر حم أبن أبي أبيه في مصمم (555م) مُعَلَد رامي اللّريزي مَن أبن عشره عن كلب قبل: إنه ركسة الراجعة المساو صبات إلى المستاد واسع بدلك على ركسة الراجعة كما يدج الخمار و.

زالي قال الدر حجو في العرابة في مجر حج الساديات معدد و (۱۹۱۱) الحديث أن در وبهاي حليمي على الدرائة الدر مثر العرائق الدرائة من وقال الكليب وأن أخرار العرائق التعليمية وفي سبحة المستحج الو أحسله على حديث أبي غراء وإنها على أعداد من فريرة الروابي رسول الله عالى فعد الما يه وسعاد على الأما على مثرة لا كلم فردوبات وإنهاد الخطاء المتعلدية المتعلدية

وعسن أنسلس وفعه الوالد ومعالد رأست من فلسجوه، الترفقع كما الدر الكديد، فيع بلشك بين.

و يكسبره أن يتسطى أو يتناوب فإن عليه شيء من ذلك كظه رجعل بدء همي بهه؛ لأنه لا يأمن أن يدخل مي حلقه شيء من الهوام. ويكره أن يعمص عينيه مي الصلاة: وأن يغطى داه؛ لأنه يشمه فعل الجموس إلا إذا تناوب فله مثلك لما ذكراء أنصًا.

قونه: وولاً يُؤَدُّ السُّلاَمُ بِلسَّامِهِ وَلاَ بَيْدِهِ) فإن رد، بنسانه بصلت صلاته، وكذا إنهَ صافح بهذه السلام تنسب أيضاً. وإن أشار برد انسلام براسه أو بيده أو بأصحه لا تنسد إلا أنه يكره.

ويكره السلام على العارئ، والمصلى، والحالس على فبول والعائط.

السبولة: وَوَلاَ يُفَرَّلُغُ إِلاَّ مِنْ غَلَمْنٍ لأن فيه ترك منه انتعواء، فإن كان يه عشر حازه الإن الإعدار توثر في فروض الصلاف فكنا في مشها.

قيسوله: ﴿وَلاَ يَتَكُلُ وَلاَ يَشْرِبُ} عِن فعل دلك بطلت صلاته سواء كل عاملةً أو ناسيةً؛ الآنه بعني بناني الصلاة، وحالة الصلاء مذكرة.

قال في العايد: ما أفسد الصوم أفسد الصلاف وما لا قال، حتى إذا كان بين أمساته شيء من طعام فابطهم إن كان دول اللمصة لم تصلد صلامة بأنه سع لريف إلا أنه يكرم، وإن كسان فقر فقمصة تصاعباً أصد الصلاة والصوم، وأو الجلم دماً بين أسامه لم تعمد مبلامه إذا كاست العلية للريق، وإن الطع مسلمة أصداب على المشهور وعم أبي حيمة؛ لا تعسد.

# [مطلب في حكم من سبقه الحدث]

فسوقه: وَلَوْنَ مُبَنِّقَةَ الْجَدَاتُ أَوْ غَلَيْهُ الصَرَفَى) السنق بغير علمه وقصده، واتعليه بعلمسه، لكن لم يقدر على صبطه، وأو عض مسقه الحدث أو تنجنح أو سعل، فجرح بغوته ربح، فإنه لا بسي هو أهمجيح.

قسوله: يونصرف»: أي من ساعته من عبر توقد .. فإن لبث ساعة فدو ما نؤدي وكنا بطلت صلام، وإدا دصرك بماح له العشيء والإعتراف من الإماء، والانحراف عن

فدميك. والرق طهر فقاصك بالأرض 18 كتوجه الله ماحة. وهن سرة الأنهى رسول الله صلى الله علسية وسيسلم عن الإلفاء في الصلاقية رواة الحاكام. وإداماً أحرجه مسلم عن ابن عباس قال في الإفهاماء على الفلامين: هي السنة، وأحرج السيمي عن ابن عمر و من الربير وابن عباس، أنهم كالو يقتول، وأحاف بأن الإفداء على صريف:

مستحمية وهر أن نصع ألفته على فقيمه وركبتاه في الأرض. ومتهيئة وهو أن يصع النبه ويذبه على الأرض، وسعمت مافيه.

كتاب العملاء مكتاب العملاء

القبلة، وعبيل البحاسة والإستيجاء إذا أمكته من غير كشف. عورته، بأن بكون من نحت القبيص، ولو وحد ماء في مكان وجاوزه إلى مكان أخر تسبد بهلاله؟ أأن هذا مشي من غير حاجة.

# {مطلب في كيفية الاستخلاف إذا نابه شيء في الصلاة}

قوله: وأبانُ كاناً وَفَاهاَ اسْتَخَلَفُ وَتَرْصاً وَبِنَى غَنْنِ فَبِيائِهُمْ كِيْمَةَ الإستخارة: أن يجره تنونه إلى الحراب تم المصلي لا يحلو إنها أن يكون صرداً أو مفتدياً أو إنهاماً.

أما إذا كان متعرداً وسيقه الحدث، فالصرف، وتوصة قيو باحيار إن شاء أتم صلاته مي الموصيسع السندي توضيعاً فيه، وإن شاء عاد إلى مصلاه، والأنضل العود، وهو الخيار السرحسي، ليكون مودياً حيمها في مكان واحد

وقبل الأقصل؛ في الموضع الذي توهيًّا منه قد يبه من تشيل المشي

وأما المالة كان مقدموا والمدرق الونوسة وإنه رهوا اللي مكانه إلا أن يكون إمامه قد السراع مسل صلاته أو لا يكون بنيمة حاتل فيحور له الاقتماء به وهو في موضعه الذي توصيماً قوم وإن كان الإمام قد فراع حاز له أن يسي على صلاته في الموضع الذي توصة يعد

وأسبا إذا كسانا إماماً بانصرف وتوصاً وعام إلى مصلاء صار مأموماً، والإمام عو الستاي الأسمانية حرح من المسجد خرج من الإمامة وصار مؤشاً، ولو أن الإمام ألسه صلاته قبل أنا يقوم كاني مكانه فسنات صلائها جبعاً

وقسوله: «روبسي»: من شرط حوام البناء أن لا يمعن فعلاً بنامي العملاة من الأكل والشرب والكلام والاستفاء من الشر

وفي المرغيماني: له أن يستقي من اجر إذا لم بكن عنده من أحر

وقال الكرحي الايني مع الاستقاء من التر.

وانسو انال أو تفوط لا يني: إذا ادفه حدث عمد واهو ينمع النباء، وإن ماذً الإناء واصله بيمين لا يني، وإن ممه بند واحده حار له البناء؛ لأن الحسل بدين عمل كبر.

قسولة: ﴿وَالْأَسْسِيَّاكَ أَلْصَلُ} تَعَرَوا عَن شِيبَة اخْتَاكِ. وَهَذَا فِي حَن الْكُلُ عَنْدُ عَمَّى البَدَّائِمِ.

وفيل: هناهي حن المشرد فطعاً.

وأما الإمام والمأموم إك كانا يجانان حمادات

#### {مطلب في مبطلات الصلاة}

قولمة: وَقَوِناْ مُامَّ فَاخْتَلُمُ أَوْ مُشَرَّ إِلَى القَرَاّةِ فَالْسَوْلُ أَوْ جُنَّ أَوْ أَغْمِيَ عَلَيْهِ أَوْ قَيْهَٰهِ اسْسَفَائِفَ الْوَصْسَوْءَ وَالصَّلَافَةَ جَمِيعاً؟؛ لأن هذه انعوارس بندر وجودها في الصلاة، فلم يكن في معنى ما ورد به النص، وكذا الفيقية؛ لأمها بسسارلة الكلام.

ف ال بي المسوط: هي افحش من الكلام عند الساجاة، حتى نقطات الوضوء، ثم سوئ بين السيان والعمد في الكلام لفي الفيفية أولى.

قوله: وقون مكلّم في صلاته غامداً أو ساهياً بطلت صلاته بعنى كلاماً بعرف في متعاهم الناس سواه حصلت به حروف أم لاه حتى لو قال: ما يساق به الحمار فسدت مناهم الناس سواه حصلت به حروف أم لاه حتى لو قال: ما يساق به حروف إن كان من منات فإن أن في صلاته أو تلوه أو يكي، قارفهم لكاؤه أي حصل به حروف إن كان من ذكر قالمة أو النار أم يصره؛ لأنه بدل على زيادة النسوع، فكان تي معنى التسبيح والبكاه في التسلاة من حوف أنه لا يقطع الصلاف؛ لأن أنه نعالى مدح على ذلك فقال: فو يتجرون بكون والمراد بالأدفاق الموجود وعن رسول الله صلى أنه عليه وسلم: وأنه كان بصلى فيسمع لصدره أزير كأرير المرجل من شكاء بها.

وعن عبد الله بن غداد قال: وكنت أصلي حف عمر رضي الله ضه صلاة الصبح وكسان يقرأ مورة يوسف حنى إذا يلع قال يهما أشكو ش و حري إلى اقته سمت سبجه وأما أحر الصفوف، الأزيز عليان القدر والمرحل القدر وإذا كان من وجع أو مصبة قطع الصلاة؛ لأن فيه إطهار الحرع والتأسف فكن من كلام الناس.

وعــــن أمي يوسف: الأنين من الوجع إلا كان يمكم الاستناع مــ قطع الصلاة وإلا قلا.

وعيين عمد: إن كان المرض حيماً يقطع الصلاة وإلا قلاء وإن نفخ التراب عن موضع محودة إن كان غير مسموع لا يقيله إضاعاً، وإن كان مسموعاً أقسم عنقصاء

<sup>(</sup> ا) مورة الإسراء: 109

و2) أحسر مه أبو داود في سنة في كتاب الصلاة رباب: (الكاد في الصلاة) للعطاء وعن مطرف عن أبية السيارة وأوست وسول الله جللي الله عليه ومعو يصبي، ولي حسره أزير كأريز الرحي من البكاء؟، وأحرج أديد من حمل في مسلمه و18722 بعضاء هالى طارف بن عدا الله عن أبية فالى: وأبيت وسول الله حمل بله فالى عدادة أربز كأريز المرحل من البكاء، فإلى يزيد من مارود.

كتاب الصلاة كتاب الصلاة

وقال أبو يوسف: لا يفسد وإن تنجح تعبر عدر بأن لم يكن مصطراً إليه وحصل سنة حروف بحو أخ أخ مالعتم أو النسم، بنعي أن نصد صلاته عبد أي حصله وإن كان مضعرًا بأن اجتمع البلغم في حقف مهو عمو كالعطاس لا يفسد الصلاة.

ومي فلمستسوط: (ما تنجع لإصلاح الفرائية لا تمسد) لأنه حبثته لا يمكه الاختراز عند، وإن قبلت التصلي الرأنه ولو يقبلها هو لا تمسد صلاته، وإن قبلها هو مسلات وكذا فو كانت هي تصلي فقالها لا تمسد صلاتها.

الحولة: ﴿وَوِنَا سُبُقَةَ الْحَدَاثُ فِعَدَ النَّشَهَادِ تَوَظَّا وَسُلُونِ؛ لاَدُ التَسَلَيْمُ وَاحَبَ، ولا بد من التوصيق ليتي به.

قَوْلُهُ: ﴿وَإِنَّ تُغَمَّدُ الْحَدُثُ فَي هَدِهِ الْحَالَةِ أَي بعد المديد.

السنولة: والر تمكيسيم الرّ فيهلّ عبدًا لياني الصّالاة تميّنا صلائقها؛ لانه تعدر البناء الوجود القلطة، ولم ينق عليه على من المركان.

قسال الخجماني: الإمام إنا قبقه بعدما فعد قدر الشهد أو أحدث ضعملاً وحلقه لاحقول ومسيوقون, فهالم على حسة أوجه:

] - اقبه فيهُ.

2- والحدث العبد.

3- والسلام

4- والكلام.

5- والفيام.

فقىي للائة منها صلاة الكل نامة في السلاء والقباع والكلام فالاعمان. وأما الفيقية والحدث العبك فصلاة الإمام، ومن هو يمثل حاله نامة.

وأمنية صلاة المسبوقين فقاصده عبد أبي حيفة؛ لأن القيقية مصيدة للجراء الدي تلاقيه من صلاة الإمام، فيفسد مثبة من صلاة المقتدي غير أن الإسم لا يحتاج إلى البناء والمساسوق عدمة ج إلمه، والناء على الفاسد فاسد بحلاف السلام: لأنه منة والكلام في معناه ويتقص وصوء الإمام توجرد الفيقية في حرمة السلاة.

وعسميعها: لا تعسد صلاة المسوقين؛ لأن صلاة المقتدي ماء على صلاة الإمام حواراً وقساداً: ولم تعسد صلاة الإمام مكمة صلاقم لعمر كالسلام والكلام.

ولسو أن الإمام قبقه معدما تعد قدر النشيد أو أحدث متعمداً: فإن القرم يذهبون مسن عبر سلام، وإن سلم أو اكتام كان عليهم أن سلمواء لأن السلام والكلام صهيان

والقيقية والحاءث معسدات

## {مطلب في المتيمم (ذا رأى الماء}

قوله: وزاردًا وَأَي الْمُعْيَمُمُ الْهَاءَ في صَافَتِه بَطَلْتُهُ وَكَهَ إِنَّ عَلَم بَانَ الحراءُ عَمَلَ الفرب العام، وهذا إذا لم تستقه الحدث، أما إذا تسقه فالمبرف، لتتوجأ، فوجه العام، فإنه يتوصأ، وبدى ولا تبطل صلاقه، كما أن البهابة

وفال في الإملاء: ستغيل ولا بني.

وقاله: ويطنت و: هذه إذا كان الماء مناحةً أو كان مع أحره أو حسيقه. أما نو وأه مع أحتي لا تبطل ويعضي على صلات، فإذا مرخ وطليه، فأعطاه نوضاً له، واستأنف، وإن له يعلم، ميو على تبحم.

قسم له: وَأَرْنُ رَآهُ يَعْدُمُهُ قَعْدُ فَقَارُ النَّسْلِيدِ أَرْ كَانَّ مُنسَعَةً فَالْفَضَتُ مُدَّةً فَسُعِم الانسسل في حدد السدائل: أن الحروج بصعه فرض عدد أبي حيفة، فاستراض هذه الأشهاء من هذه الحالة كاعتراضها في حلال الصلاة عنده.

وعدهم. خروج نيس بفرص، ماعتراص فده الأعباء كاعتراضها بعد السلام؛ لأن اصمروح ليسو كممان مرضاً فكان لا بقادي إلا بعثل هو فرمه كممانز الأركان مي الركون والمسمحودة والأنه لو كان فرضةً ما نادي فاطانت العمد لاستحاله أن بعال: إنه فروض العملاة تمادي بالحدث العمد والفهانية.

ولأمي حيفة أن هذه عبادة له تعريم وتحقيل، فلا يحرج منها على وحه التمهم إلا بصيب كا خج؛ ولأنه بعد التنبه، قو اراد استدامة التحريما إلى عروج الوقت أو دحوق ونسبت صلاه أخرى منع من ذلك بالاتفاق. فلو لم بني عليه هوره من التسلاة لما ضع من البقاء على الفعود؛ ولأنه لا يسكمه أداء صلاة أحرى إلا بالحروج من همد.

تسويه: برأو كان ماسيعاً وانفييت ماه استحها: حتى لو سفه الحدث الى الصلاة، وهو ماسح. فادهت ليدونداً. فانفيت مدة استحد فإنه يترضاً ويتعمل رحليه ويستأنف الصناخة، ولا يجوز له الناء على الصحيح؛ لأن تبد انقضاء المدة يظهر الحدث السابق على الشروع، فيصبر كأنه شرع الى الصلاة من عبر السليما.

قول: وبالقصت مدة مسجدي عدا إذا وجد انباي أما إدا لم يجلمه أو كان تحال إذا تراع خفيه حالم التلف على رجليه تم نفست إحداءاً.

الصيومة: وأوُّ خَلْعٌ خَطْبُهُ بِعْمَلِ وَقِيقٍي بحرر أبه سا إذَّ كان بعمل كثير، لون صلاته تصبح (جناعاً. ويمنا بنصور خلفه بعمل راسق بأن يكون الحف واسعاً لا يحدج في مرعه إلى

المعاباتة

قسوله: وأوْ كُسَانَ أَنْهَا فَتَعَلَّمُ سُورَةً} في تذكرها أو سع من بقرا سورة أو آية، قمعظها: أما إذا تعلم متاهناً من غيره، فهو عمل كثير عصمح بجماعاً. وهذا أيضاً وذ كان إماماً أو سعرياً. أما إذا كان مأموماً لا تطل إحماعاً.

ولو تعنيها وهوافل وساط الصلاة؛ لأنه لا قراءة عليه

قوله: وأوَّ غُرِيَاناً قَوْجَمَا قُوْباً) يعني بالسلك. أما بالإماحة، مهو على الخلاف المتعدم في التيسم.

قوله: وأوْ تُذَكَّرُ أَنْ عَلَيْهِ صَلاَةً فَائِمَةً فَيْلُ هَذِهِ ۚ وَلَوْ كَانِتُ وَتَرَدُ وَهَذَا إِنَا كَانَ مِي الوقت سعة، وهي في حير الترتب لم شطل.

قسوله: وأو أخذت الإمامُ الْقَاوِيُّ فَامَنْتُخَلِّفُ أَنْبُأَمُ قِيلَ إِنْ الصلاة تصح في هذه انسبالة إجاعًا؛ لأن الاستخلاف عمل كثير.

واليل لاتفسدا لأبه عمل فير معسد

قرقه: (أَوْ طُلُقَتِ النَّشَيْنُ وَهُوْ فِي صَلاَمِ الْفَحْرِ) لِيس المراد أنه يعل إلى القراس، بــــل إذا رأى التسلماع الذيء أو لم يكن ثم حيل يسعه لرأى القوص كما في بلادناه طِلها شعل صلائه.

قوله: وَأَوْ دَخُولُ رَقْتُ الْقَصْرِ وَهُوا فِي صَلاَةٍ الْجَمْعَةِ مِنَا عَلَى احتلاف القولين: عندها: إذا صار ظل كل عني، عنه.

وعند أي حيفة: مثليه.

السنولة؛ وأو كسنان بالسحة على الجَهِيرَة لَمَنْقَطَتَ عَنْ لَوْمٍ وكذا إذا كانت امدًا . فاعتقت، وهي مكشونة الرأسُ أو كان صاحب العمر، فالقطع عشره كالمستحاضة ومن في معاها.

ولسو عرص هذا كله بعدما عاد إلى سجدي السهوء فهو على هذا الحلاف كذا في الحجسندي، فنحتمل أن يكون قوله على الحلاف، يعني أن عبد أبي حيفة: إن كان بعدما قصد فدر النشهد فصلاته فاسدة، وعندها: صحيحة، وإن كان قبل فعوده فدر النشهد فهي فاسدة إصاعاً.

ويعتمل أن يكون عناهما: صحيحة، وقو لم يقعد فدر التشهد بعد سحود السهو، وعنده: فاسدة؛ لأن سجود السهو برفع التشهد. وإن اعترض له شيء من هذا بعدما سلم قبل أن يسجد لنسيو فصلاته نامة إجباعاً. أما عندها: فطاهر، وإما عنده: فلأنه بالسلام يخرج من التحريمة. وهذا لا ينعبر فرص المسافر بمة الإقامة في هذه احالة. وكانا [15] ملم. أحدى التسليمية لأن الهطاع التحريمة يحصل المطلمة واحدة.

قوقه. (يَطَمَنُ صَلاَلُهُ عِنْدُ أَبِي خَبِيْعَةً) ولا تنفلت نعلاً (لا في ثلاث مسائل:

أ- وهمي إذا ندكر فائنة.

2 - أو طلعت الشمس

3- أو خرج وفت الظهر في الحسفة وفيما عداها لا تنقلب علاً.

قوله: وإقال أأبو أبوطف وأهجمًا: تمكّ صالاًتُهُ تفوله عليه السلام: «إذا قلت هذا أو فعلست هذا، فقد تبت صلافت» أ<sup>10</sup>، قلمًا: معاد: فارست النمام كما قال عليه السلام: ومسن وقف عرفة فقد تم حجمه<sup>(10</sup>) في قارب النمام له أنه لا يمكنه أداء صلاة أخرى إلا بالخروج من هذه الصلاة، وما لا يتوصل إلى العرض إلا يه يكون فرصاً. وأفه تعلى أعتم.

#### باب قضاء الفوائت

لما فرح من بيان أحكام الأداء، وما يتفلق به، وهو الأصل شرع في الفضاء، وهو خلفسه؛ إذ الأداء، عسيارة عسن اسليم عمل الواجب، والفضاء: عبارة عن لسليم طل المسواحية، والمسليم لمسئل الواجب، إما يكون عبد العجر عن لسليم عسه، كنه في المضمومات من حقوق العاد.

والأداء بجور ينمظ القصاء ليصاعأه وفي القصاء بلعظ الأداء خلاف؟

والمستحجج: أنه يحوز، وإمعا قال اقصاء العواقب، ولم يقل قصاء المدروكات؛ لأن الطاهب من حال المستم، أنه لا يترك الصلاة عمداً، بل تقوله باعتبار عقيق أو يوم، أو مسان.

ويسب دكر العوائث لمعظ الجدير، وقال لي الحج: الاب العوات العظ الواحد، فأن الحج لا يعب في العمر (لا مرة واحدة.

<sup>(1)</sup> أحسر مه اقرمذي أي سنة في كتاب المبارة (داب) مه حاء أي ومقب المبارة) تقطة وأفارة فعلت فالسنة في المبارة (داب المبارة إداب) أم المبارك وأم عارض أم عارض المبارك وأم المب

<sup>(3)</sup> أحسر حد الإمساع مائك في فموطأ في كناب المنح وباب. وندف من ماه تعلج عفرفان بلعظ. وعن بالسبح أن عمد الله من عمر كان بقول: من لم يفعيه مترفة من لمنة المرداغة قبل أن بطلح الفحره افقا.
مائه الحميم ومن وقف بطرقة من ليلة المردققة من قبل أن يطلع المحر، فقد أندوك الحميم و

قوله: وَوَامَنُ قَائِمُ صَلَاقًا قَصَاهًا إِذَا فَكُرُها} وكنه إذا تركها عسلةً أو مجانه، في ظلة سالاة يجب القضاء أيضاً، لكن للمسلم عقل ودين لا يرد عليه النفويت فصلةً. فعل عنه بالتعويث لحسن عنه به، وحملاً لأمره على الصلاح

قومه: وإفقامُهَا عَلَى صَلَاهِ الْوَقْتِ إِلاَّ أَنَا يَخَافَ قَوْتَ صَلَاةً الْوَقْتِ فَيُقَدَّمُ صَلَاةً السَّوَقْتِ عَلَسَى الْفَائِسَةَةِ ثُمُّ يَقْطَعِهم، الترب عِن العوائث. وترضُ الوقت عندما شرط مستحد ووسعطه ثلاثة النباء:

] - خيل الوقت.

2- والسيان

3- ودحول الفوائث في حبز التكرار.

قسوله: وردلا أن يخاف فولد صلاة الوقت، فيقدم صلاة الوقت على الفائدة ورد قدم الفائلة لحروا الأن النبي عن نقابهها للعني في عبر السنيي عنه، وهو وصول طونية هن الفسوات بحلاف ما إذا كان في الوقت سعة، وقدم الوقية حيث لا يجوزه الأبه أداها قبل وقتها الثانت ها بالحديث، وهو قوله عليه السلام: وامن دم عن صلاة، أو سبيها، فليصديا رد ذكسرها، بود ذلك وقتها فيهاأ أنا والأن النبي عن صلاة الوقية إذا كند الوقت يتسع لحما المعني مخص بها، ألا فرى أنه و تنعل في ذلك الخار أنو بنه عنه، وإنما شهي عن صلاة

<sup>(1)</sup> قال ان حجر في الدراية في تخريج أحاديث الحداية (1956-206) حديث: ومن ذم عن حبارة قر سنسهما علم يذكره اللا وهو مع الإسام، فليصل التي هو فيهاه ثم تبصل لتي دكرها: ثم لعد طني صبيلية من سمح الإسام، الدارليلي والبيشي من حديث أن سمر حرفوها، فأن فلتارليلي، وهم أبو إستراهم المرجدي في رحمه والمصحم، أنه من قول ابر سمره مكاف رواه ماأك وغيره عن بالاجروات أن الميم به مرتقه وحدال البيمية في عمد الرحم شيخ أبي الإماميم به مرتقه النهي، وهذا الموقف عند الدهن عند الرحم شيخ أبي الكي: رفعه غير عموظ، وقال أبو روعة ارفعه عالة.

السولة: فسود كان في الوقت سنة نقدم الرئية لم يحر، وأنه قائمًا فيل وقب الناسب بالخديث، كأنه يشتب إلى حديث أسر: وهي سبى صلاة سيمائها إذا الكرهاية النفر النها، وفي لفظ لأي تاود: وفاقعالها حال بذكرهان.

وفي المستاجي، عن أم حملة وأن النبي عبلي الدعاية ومثل فيلي الدمونية، ومثل العصر، ثم أمر المستودية فأذت ثم أقام، فصلي المصر، وتقيل الأولى، ثم تبلي المرتزع أحرامه أصد والطريمي. وفي إستاده من فيفة

وأمنية حديث حائر الى تبلانه عليه المتلاة والسلام العمر العدام عرانت التمسيء أم صلى يعدما المدرانية فلا دلالة ب على تعين الترتيب، إلا أم من يقول بتصييل وقت المعراب، وفقة أعلم.

الوقت حاصة. والنهى إذا اختص بالسهى عنه اقتصى الصناد.

وأسبا في حال صبق الوقت ، فالنبي عن تعديم الفائلة لا يختص بها، وإنه، منع منها كسي لا يستودي إلى تأخير الوقتية بدليل آمه، لو تنقل أو عمل عملاً من الأعمال نهي عنه لأحسل ذلك: والنبي (الا يكن لعمي في نفس المنهي عنه لم يقتش الفسد، وإما كان الأولى في حسال ضبق الوقت أن يقدم الوقتية؛ لأنه لو بدأ بالفائلة فائله الوقتية المصيران جماً مائتين، فإذا مدأ بالوقتية كانت إحدامها بائلة، ملان بصلي إحدامها والنبة أولى من أن يصليهما فائتين.

قال الحجندي: (15 افتتح في أول الوقت، وهو لا يعلم أن عليه الظهر، وأطال القيام والقسرانية حتى دحل وقت الكراهة، ثم تذكر أن عليه الطهر، فله أن يمضى على مسلامه. وإن افتتح العصر في حال صيق الوقت، فلما صلى سها ركعة أو ركحتين غربت الشمس. فالقاص أن همند العصر والاستحساد أن يمضي فيها، ثم يقصي الظهر، ثم يصلي العفريد.

ولو نذكر أن عليه الظهر بعدها اصرب الشمس، فإنه يصلي العصر،

ولو صلی لطهر لم بجر.

ونو افتتح العصر مي أول الوقت، وهو ذاكر أن عليه الطبر، وأطال الغيام، والغراءة حتى دخل الوقت السكرو، لا نتبوز صلائه، رعليه أن يقطع العصر، ثم يعتنج العصر ثانياً، ثم يصلى الظهر بعد العروب.

وفسو اقتنع فعصر في أول الوقت وهو لا يعلم أن عليه انظير، وأطافلا حتى دخل
 وقت الكراهة، أم تذكر أن عليه الطير، فله أن يعضي على صلاته.

قوله: وقَوْنُ فَاتَنَهُ صَلَوَاتُ رَبُّهُ فِي الْقَصَاءَ كُمَّا وَخَبَتُ فِي الأَصْلُمُ، أي عنه قلة الفسويَّت بدلل قوله بيما بعد: «إلا أن تربد الفوات على سن صفوات». والدليل على وحسوب النسرنيس: «إن النبي صلى الله عليه وسلمِ شعل يوم الحندق عن أربع صلوات فقصاهن مرتُهُ ثم قال صلوا كما رأيتموني أصلي» "أ. وهذا أمر بالترتيب، ولهم لم يقتل:

<sup>(3)</sup> قال ابن مجمر في الفراية في تجريع الحاديث الحاديث (2067): وإذه صلى الله عليه وسلم خلف عن الرسمع فيستوات يسوع الحسماني فتصافض مرتباً إلى ثم قال: وصفرا كما رأيسوني أدبليء المرمدي الرسمع فيستوات يسرع الحسماني في عبدة ابن عبداته في مسعود عن أبيه أنه المستركين شعارة رسول الله صبالي الله عليه وسلم عن أربع ضموات يوم الحدول، حتى دمت من اللهل ما شاه طلبة فأمر بالألا فيساعة في المعرب ثم أقام فصلي المعرب ثم أقام فصلي المعرب ثم أقام فصلي المعرب ثم أقام عملي المعرب ثم أمام فصلي المعتادة فإلى بسمع من ألبه، أتنهي. ولي قوله إلان راحات حقيقة.

كتاب المبلاة كتاب المبلاة

برصياوة كمينا أصفي أو كما صليت 18 لأنه ليس في وسع أحد أن يصلي كما صلي في الحشوع. والأربع صلوات التي خفل عنها يوم الحمدي الطير والعصر والمغرب والعشاء، فقضاهن بعد هوى من ظليل، أي طائعة من الليل، وهي تحو من ثلث أو ربعه، فأمر بالالأ فسأذن، ثم أثام فصلي العقر، ثم أثام فصلي العقرب، ثم أثام فصلي العقرب، ثم أثام فصلي العقر،

قسواله: ﴿إِلاَّ أَنْ تُؤْمِنَا أَنْقُوالْمَتَا عَلَى سِنَّ صَلُواتٍ) مراده؛ أن تصبر الفوائت مشَّاء ومحسل وقت السابعة، فإنه يجور أداء السابعة، وليه إشكال وهو أن يدعول السابعة، لا تزيد العواقت على سنت، وإنها ذلك يخروج وفت السابعة؟

والحواب: أن هذا من باب إطلاق اسم الأغلب على الكل، وإن الأغلب أن خروج السادمة لا يكون إلا بمحول السائعة، وعند دحول السابعة نحقق فوات الست، والسابعة مرضية أن تهوت.

وقسيل: معناه إلا أن تصبر الفوائت مثاً، وتحمل الزيادة على السب بالوتر. ومتى قضسى الفسوائت إن قضاها بجماعة، وكانت يجهر فيها حمر الإمام فيها بالقراءة، وإن قضساها وحمد يتحير والجهر أنضل كما في الوقت، وقو فضى بعض العوائث حتى فل ما بقى عاد الترتيب عند البعض وهو الأظهر.

وقال بعضهم. لا يعود وهو احتيار أبي حقصية لأن الساقط لا يتصور عوده.

السال حساحب الخواشسي: وهو الأصع والتوفيق بنهما أنه إذا تصاها مربّاً عاد الاسرتيب، وإنه لم يقطسها مسرباً لم يعد بيانه إذا ترك صلاة شهر وقصاها إلا صلاة أو صلاين، ثم صلى وفتية، وهو ذاكر للبائي.

قال يعضهم: لا يجوز، واليه مال أبو جعفر.

وقال بعضهم: يجوز، واليه مال أبو حفص الكبير، وعليه الفتوي.

وفي الهنابسة: عود الترثيب هو الأطبر، ولو أدى بعض العصر في الوقت، ثم غرست الشمس وعليه صلاة أو صلاتان قبلها، وهو ذاكر لها.

قال السرحسي: يتمها، وطعن عيسى بن أدن في هذا وقال: الصحيح: أنه يقطعها يعد الغروب، ثم يداً بالعاشة؛ لأن الوقت قابل للقضاء، والسنقط للترنيب من العبيق. قد انسسام بالفسروب وصار الوقت واسعاً؛ لأن السترض في حلال العبلاة كالموجود عند افستاجها كالمتيسم إذا وجد الماء والعاري إذا وجد التوب، وما ذكره عيسى هو القياس لكن عملة استحسن، فقال: لو قطع بعد العروب كان مؤدياً جبع العضر في عير وضها، وقسو التها كان مؤدياً ها في وضها فكان أولى؛ ولأن عند الضيق قد مقط هم الترتيب في 183 كتاب الصلاة

هفه الصلاة ومنى سقط في صلاء لا يعود في نتاك انساده بحلاف السبات، فيناك الترتب غسير ساقط، تكي تعدر المحهل، فودا ؤال المقر في الفراغ من الصلاة علي عليه مراهاة البرئيب كما كانوه لأنه لها وال العدر في حلال المنافة صار كأن لم يكن.

ولسنو فائله صلاة من يوم ويسة لا يعري أي صلاة هي فإنه يعبد صلاة يوم وليلة الحياطًا إذا لم يكن له وكي، وإن كنان به وإلي خمل على حاسب وأبه.

وقسال الستورى: يعاني المعرب والمحر، ثم يعملي أربع وكعات ينوي به الطهر والعصر والعتباء؛ لأن هذه السلوات الثلاث عددها متعق عبه.

وقال مشر المرسمين بصلح أربع ركعات هفعا في الناسم، والنائد، والرابعة يموي بها ما با عليما الأمها إن كانت. المجر الحد أذي ركحين وحرج منها إي صلاة أحرى بالتقالم. وكدا في المعرب وبلغة الصاوات.

ولسو صبى المجو وهو باكر أنه م نوثر تصلاه اللجو داسلة تند أي حيمة إلا أنّا يكون صلى اللجر في أجر وقبها وسدامنا صلاة انفجر ادمة أوهذا مني على اختلافهم لي أواراة

معدد: لما كان واحياً كان الترتيب شرعاً...

وعدفعا: كال مده فلا ترقيده ابن أفرائض والمس

تم عبد أي جنهة إدا فسد فرحي المحر عل بفسه مستعة

قال في المستصمي: لا تصلم وقد صرح به في الستلومة، فقال: والوثر قرص ويرى. يذكره في ديبره جداد درجي فجره، فقيد يفسد فراس خاصة. ونظ أعلم بالصواح.

## باب الأوقات التي تكره فيها الصلاة

كان الأولى أن يدكر هذا الباب في نام الصواقية، كما في الهداية. وإيما دكره فقال إن الكراهة من الموارس، فأشيه العوات فتحاس الدنان.

و محمد ما الدب الهدارة؛ أنه أننا ذكر الأوقات التي تستحت فيها الصلاة عقبه بذكر ما يقابله من الأوقات التي تستحت فيها الصلاة عقبه بذكر ما يقابله من الأوقات التي بكره فيها مسلاته بعر كراهة تقع في صبيلاته من حالت الوقات. وبما لقت الناف بالكراهة، ثم بالأ بعده الحواز؛ لأنه المتبر الأعلى والمكرو والكتر من عدم الجواز أو لأن لكراهة أعمد من عدم الجواز؛ لأن كل ما لا يحور. فالكراهة في حالماة كرف كما عمل كل مكروف أنه لا يحور، فالكراهة ثابته في الصورتين. وقس عام الحواز قاماً في الكراهة، وهذه التسمية من تسمية المبع العامد، وإنه تحرك عام الحواز.

كتاب لصلاة كتاب الصلاة

قوله: ولا تبغورُ الحضّلاةُ عِنْدَ طُنُوعِ السَّمْسِ وَلاَ عِنْدُ قَيَامِهَا فِي الطّهِيرَةِ وَلاَ عِنْدُ غُسـوُوهِهَا) بعني فصاء العراض، والواحيات الفاقة عن وفنها كسحدة النلازة التي وحبت بالثلاوة في وقت غير مكروه. والوتر ولها لا يحوز الفرائش صها؛ لأب وجبت كاسمه علا تنادى بالناقص؛ حتى أنه يجور عصر يومه؛ لأنه وحب الآصاً لقصال سبه.

فقوقة: ﴿لا تَحْرِقِ الصلاة عند طبوع الشمسيَّةِ: أراد ما سوى البعر.

ولى المتنسكل قوله الا نحوار الصلاة ذكره معرفة مالأات واللام، وهذا لاستغراف الحتمل، فسخى أن لا يجور النظوع، وليس كدلك، فإنه بحوار مع فكراه، إلا أن وجمه أن الأسم، واللام هما للمعهود. وهو العرض، فينصرف عدم الجوار إليه فقط فشقول: إن كان العراد لقوله: لا متحوز العلاقة النشل مسعاه، لا يجور فعلها شرعاً.

أب: يو غراع بيها ومعلها حاز، وإن شرع بيها وقطعنا مجب عله فصاؤها، وإن كان البراد الفراش لا يجوز أمداً

أقوله: وعند طلوع الشمسين حدامطلوع للدر رمع أو رخين.

وهي المصنفعي: ما دام يقدر على النظر التي قرص الشمس، فهي في الطاوع لا تباح الصلاف بإيا عجر تمن النعر تماح.

قلب: أما في صلاة الحازة، بالأفسل الأداء، لقوله عليه السلام: يرعجنوا بموثاكم. وقال: ثلاث لا يؤخرن حارة الت، ودين وحات ما تضرم، ومكر وحد لها كف يم <sup>11</sup>

وأما في سنحدة التلاوة فالأفصل الناجرة لأن وحوب على التراعي.

ومي العداية الدراة بالسهى السكور في صلاة الحنارة واستحدة الثلاءة الكرادة، خان لو صلاعا بيم أو تلا ستحده فيه وستحدها خاره لأما أدبت القبلة كنا و هسته.

فسولة: «ولا يستنجد السنازوة». لأيه أن معن الصلاة أمان أثالت: لم أخفت أما يعتب إلاة ولم يتحسن بها في العيفية مع أن أنس صلى أفد عقة وسلم قال: «أس صحال

و إن أحسر به الدار مذي في مساه في كنات العبالاة وعاجه ما حام في الوقال الأولى من الفصل: عوالية عالى المعالات الا توجه إلى الفطائة إذا أحدث والفيازاء إذا حصر بناء وطائم إذا وحدث في كصابي قبل الراعيين: خد حدث غريب حسن.

ملك فيفية فليعة الوصوء والصلاة x<sup>151</sup>g

قدت: عدم لإلحاق هناك باعتبار أن الأنب واللام في قولم: وطبعد التسلامي للمهد، وإسسنا الفيلاة فلمجهودة هي دات التجريمة والركوع والسجود، قال المنول السحود العردة مسين عير تحريمة. وأما هما الدين عن الصلاة في هذه الأوقاد، ثن لا يقع النشمة بالصلاة بين يعدد الشهيس ومالسجود بحصل التشدة منها أدما فكره

قسوله. و لا غطسوا إلواج علما أمراوب المتأسن، لان قسب، مو الجزء الفائم من السوقت، ودفست المصر، فقد الافا كما السوقت، ودفست المصر، فقد الافا كما وحست محلاف ضرفا من الصواف؛ لأنها وحست كاملة، فلا تأدى بالمعص، ولو علمت علمية المشيمة المشيمة، وهو في صلاة المحر فسدت بحارف ما إذا عوب، على مصلى المحسر حيث لا تفسد، والفرن أنها إذا فرسة فعا، وحل وقت المغرب، فيكون مؤدياً في وقت، وأما إذا طنفت فقد حرح لا إلى وقت، الله وقت، من مو وقت مكرود، فعسبات.

وأو شرع في البطوع في الأوقاب الفلالة؟

فان في المهانة) بحب قطعها وقصاؤهما في وقت مناح في طاهر الرواية.

وقيل: الأفصل فظميان وقو مصى فيها حرح عملة وحمل عليه بالشروع ولا تجمه سوان فإن فطمها والداها في وقت مكروه أجرأه عمدنا حازتاً لزفر كما إدا دخل في التحوج عمد قيام الطهرة، ثم أنسده وقضاء عند العروب.

عالى الحمدةي: رنا تبرع في النطوع في الأوقات الثلاثة. بالأمصل أن ينظع ويقصي في وقت مناح، بزان لم يقطع ومضى عليه. فقد أساء ولا شيء عليه.

وكر شرع ان تنصوم ان الأيام انسهية نكيوم معطر ويوم اسخر وأيام اشتريق، تم أاطر لا يلزمه الفضاء عند أبي صبحة.

وتحديثان يلزمه فهما سوية بن التموم والصلاء

والمسبور حمسيقه: فرق منهجا، فغان، العسلام نقع أولا اللحاية، وهي ليست من الصلحة: عسداه فالعقاب في غير مهي، والدحوق في الصوام يقع على وحم صهي عند؛ إذ الحراء الأول من التسوم صوم، فوقع منهما عند، فقم يتعلق له الوحوب.

فسواه: «ولا عند هروما»؛ يعني إنه اصرت ولو أرجت على نعيبه صلاه في هذه الأوفات، فالأقصل أن يصلها في وقت مناج، ولو صلاه، بيها حرج عن طره و مقطب عسية، وكذا لو أوجب على عليه سوماً في الأباء الديية، عالأنصل أن يصومها في وقت

<sup>(</sup>١) لم أحدد

كتاب الصلاة كتاب الصلاة

أخره وأو صامها فيه أفرج عن بلوه، وعبد زير 🔞 يجرته

ومي الهدايسة: إذا قال فه على صوم الدخر أنظر وتنسى، مهدا اندر صحيح عندنا خلافةً لرمز والشاءمي هما يشولان : مر بما هو معسمة أورود النهي عن صوم هذه الأيام.

وكناء أن النهي العبرة وشو قرئة وخامة دعوم الله بنصح بادريا لمكنه يقطر احتراراً عن المعصية المحاورة، تم يصلبي إسعامة للمؤاسب، وإن صاع فيه يعترج عن الدوء: أأنه أداه كناه القراب

ولي فالوي صافحة: قال أنو يوسفه: من شرع في النظوع بند العسر يؤم بالفطع. تم والقصاء أماه و دخل فيهة مثل أن العمير صدة تح بنج أنه السبت طاء يؤمر بالإسام.

ولو شرع في صلاة أو صوم على ظل أنه عليم عا تجر له أنه لا شراء طلبه، وأفسده لا يلزمه القيمية، عبدية.

وقال زفر: المرمه ولو افتتح الطبق على الن أنها عليه، فاقتدى به رجل مية التطوع. ثم ذكر أنه قد فيلام، فقطعها، فلا فيهاد علما، رانا علي الدى الثماني به ذكره الحجاب في باب قسمهان

والي المهاية: يجب على المفتدي التصدي عبد بعش الستدرج

قسنولد: (ويكسنوة الأيشفل لبلغ طالاة الفخر حتى تطلع التششيل، ولغد صلاة العصاسم حتى تغربها التشمل) بعني دصدًا. أما نو قام فر العصر بعد الأربع ساهماً أو في الفحر لا يكره ويسم لأنه من عمر قصد.

وهي الحجمدي: لا يصيف واتعة في العجر والعصوء لأن التطوع عدهما مكروه والو أفساها ولم يضف: إليها تحوى لا يترمه فضاؤها

وهند زفرة بلرمه فضاء وتقعلين

قوله: رؤلاً تأمَّل أنَّ يُعتَلِّي فِي هَذَيِّي الرَّفْشِ الْمَوْتِت، ويسْخَدُ لِلنَّلَاوَاه، وَالعَمْلُيُ عَلْسَى الْمُخْسَنَارَةِ) وَلا يَصْسَعِي فِيهِمَا السَّدَوَر، وَلا رَقَمَتِ الطَهَاف، وَلاَ مَا شَرَعَ فِيمَ ش السِّنَاد،

قسبولة: وَوَلَا لَعَلَسَلُي وَكُلْفُسِي الطُّوْ فَانَ قَالَ فَمَنَدَ. هَمَا وَاحْمَانُو مَن حَهَا الشرخ كوخوب سجلة الثانوة، فينجي أن يوني بهما إن هذي الوقيل تسبحه الثلاوة؟

قلبينية: وبين عرضا كراحيهما بالأل ومو أنه روي أن أنشر رضي الله حيد طاف يأثيث بعد صلاة المحر، ثم حرج من مكة، حتى إنه كنه الذي شرق بند طلوع التسيين صلى ركعتي، قال: وكعنان مقام وكعين، فقد أحرمنا إلى ما بعد طلوع الشيس، والأصل أن مسا وحسب فيجاب الذه فإنه يجور في هدين الوفتين، وما وجب مضافاً إلى العبد لا يجوز كالسدورة والنظل الذي يقسده وركمتي الطواف؛ لأن وجوبهما لفعله وهو شروعه في الطواف.

فإن قلت: وحوب سجدة التلاوة بفعله وهو التلاوة؟

قلت: الوحوب فيها لعبه ومي وكعني الطواف الوجوب فيها لعبره أي لغير الوقت، وهو حتم لطواف، وصيامة المؤدى عن الكراهة.

السولة: رويُكُونُهُ أَنَا يُعَلَّقُلُ يَعَدُ طَلُوعِ الْفَجْرِ بَأَكُنُواْ مِنَ وَكُفْنِي الْفَجْرِي: لأن اللي عليه المسلام لم رد حليهما.

قسال شبح الإسلام: الديمي عما سوامه غني الفحر لا خلل في الوقت، لأن الوقت مستعين فماء حتى لو نوى نظره عا كان عميمه بعد سع عن نظرع أحمر ليمي جميع فلوقت كالمشغول بهما، لكن صلاة فرض احر فوق ركعني الذجر، فحرز ان بصرف الوقت إليه.

وفي التحسيس: من صلى تطوعاً في آخر الليل، فلما صلى وكمه طلع العجر كان الإندم الفضل؛ لأن وقوعه في الفطوع بعد طلوع الفحر لا عن قصد.

قسال في افتتاوى: ولا يتوبان عن منه الفجر على الأصح، ولو صلى ركعتين وهو بطسس أن الفحر لم يطلع، ثم تين أنه قد طلع، فإنه يحرنه عن ركعتي الفحر، ولا يبيعي أن يعيد.

قسوله: (وَلاَ يَقَفُلُ فَيْلُ لَمُغُوبَ) لها فيه من تأخير المعرب، فإن العبادرة إلى أدا، المعاشرات المستحج، فكان النهى لذلا يكول العل شاغلاً عن أداء المغرب لا لمعنى في الوقت. وكذا النفل لعد عروج الإمام للخطبة يكره لئلا بتشاغل عن ساعها إلا لمعنى في الوقت. والله أعلم .

#### باب النوافل

النص في اللحة: هو الريادة، ومنه مست انفيسة معاؤ، لأنها ريادة على ما وضع له الحماد، وهو إعملان كلسة الله، ومعى ولد الولد ماصة؛ لأنه ريادة على الموم، قال الله تعالى: والزوفيتينا أنه إشخيرُ وَيُدَفُّونَ تَاعِلُهُمُ اللهِ \* اللهِ

وفي الشرع: عبارة عن فعل ليس تعرض، ولا واحب، ولا مستوف، وكل منذ نافلة. وليس كل نافلة منة، فلهذا لغم بالتوافيز؛ لأنها مشتمنة على اسسي.

سرة الأنباد: 72

كت ب الصلاة 437

وفي السهاية: فقيه بالدواعل، وهيه ذكر الدسم؛ الكوان الدواعل أعام كما أقلب الماوقات. الذي يكرم فيها الصلاة.

قال الإمام أو ورد: انظل شواع لحير لقصان يمكن في العرض؛ لأن أعمد وإذا علم رفته لا يحلو عن تقصير حتى أن أحداً، لو قدر أن يصلى الفرض من عبر تقصير لا يلام على فرك الدش.

قسوله: (السُلَةُ في الصُلْلَةِ اللَّ يُصَلَّى (كَافَتَى يَقَدُ طُونَ الْفَخْرِيَ بِدَا سَبَهُ الفَحْرِ؛ الآنها أكد من سائر السنو، وطفاء قبل؛ فهما فرسة من الواحسة، ولا يجوز أن تصليها فاعماً مسلح الفقرة على النيام، ولا يجوز أدارها راكباً من غير عسر؛ ولأن المبي عليه السلام تم يا شعبه في منا هر ولا حضر اواذل في ركامي الفجر الهذا حير من الدارا وما فيهايماً أنّ وقال: وصلوها ولو طرفتكم الحبل الألا وقدم في النسبوط سنة العمر؛ لأنها تبع عظير، والطهر أول صلاء فرضت

وقبل: إن منه الفحر واحمه، حتى لو منهى إلى الإمام، وهم الر فسلاة الفحر وعمشي أن تفوته وكمة، بزاه يصليها بعد فصف ، وبدحل مع الإمام بعد فراعه صها.

و تسمى أي جعمسور: أنه إذا جمتني أن تموته الركعيان من العراض، ويدرك الإمام في التشهد: الإنه يصلي السنة عبد أي حبينة وأن توسف بعد الصف أو اي انصف إن لم يجد موضعاً عبران وأشد الكراهة أن إصليما كالطأ للتناف إذا كان يجد موضعاً عبرانه والمسة فسيها الأذاء في البيت، وكذا سائر المسن، إلا انتراويج على الدياني من بيانها إلى شاء الله تعالى .

تم إذا فانت سنة الفحر على الاطواد لا نقضى عنتصار

وقال عمد. أحب إلى أن نقضي إذا إرتفعت الشمس إلى قبل فيام الطبيرة.

وأمسنا عبدهما: فلا تقنفي إلا إذا قالت مع العرض تبعُّ للقرض مواه قضي الفرض يحسانة أو وحدة إلى الزدال، وقوما بعد، احتَّف المشابع فيه؟

 <sup>(1)</sup> أخرجه أحدث بن حسل في مستاء (24010) يتمام ( دعن عائدة عن التي حيلي فه عيم ومشم دائ سيرتكني المجيس طبا حير من الذيه حيماً ( الل و كان فادة) السمم هذا الذيك ويتوال فيا: وأسال في من حمر الممور.

 <sup>(</sup>ق) أحسرجه أسسد بن على بن قاب الحصي المداري في موضح أوهام الحبح والنعريق (260.02).
 معط: ولا يدها اركاني المجر، وإن عرفهم الحيلي.

و أخراجه السيقي هي الكبري في كتاب الصلاة وبات الناتيد إكسي صنة الصحر) . وأنو داود في حسه في كتاب الصلام زمات في خصف إكماني العجام طفط الرة! مداوعها .(1 طردةكم أقبل في

فیل: بنصی اعرض وحده.

وقيل: بفصى السنة معه.

وأمينا مستائر المسن صواعاه فلا نقصى بعاء حروج ألوقت وحدها. واحتلفوا في فصائها تتماً لنفرض على ما ليس بعدد

الفواله اروأرتها فلل الطيور يعني ساليمة ومحمل وحل مؤكدتك

قال في المجرد البقرا في كل ركعة نحواً من تعتبر البائن، وكذا في الأربع بعد الصفاء. وبن أفاهان المستعابل لم يعتاد بهن من النسفة لأن المعلل فيع للعراس، والعراش أربع، فكان المعلى، ألا ترى أن المحر نما كانت ركعتهن كان اسم عنه.

وأمسنا بعد الطهر التراج وكحين نيسيراً، والجمعة أصفها أربع ويسبب الحطية عادت إلى وكمنين، فكان التعل أربعاً على أصل الفياس، فإن ترك سنة فلطهر الأولى عشية فوات الجماعة، فالصحيح: أنه يقتنيها بعد للفرض، ويدهيها فين الركمين عاد عاسد.

وغبدائي يوسف: يقدم الركعتين على الأربع، وبنوي القضاء عبدأي يوسف.

وعي النو در : يبدأ بالركعتين عماهما.

وقال همدة الأراب أم يوي التصاء عاصا.

وعبد أبي حيفة: لا ينوان الفصاد ويكون تطوعةً سنداً، علا بفتقر إلى بنة القضاء.

والى المقائق يقدم الركعين عبدساء

وقان محمد: الأربع، وعليه النتوى.

وفي المصوحة: بي مقالة أبي يوسف على حلاف مقالات محمد. والسنة الأولى من الطهر إنه فائت فقس شفعها مما الفيماء أيم قبل الركعين الأمريين

وفي المصفى الخلفوا في فصاء الأربع هن هو صل ببدأ أو سلة

فعلي قول من يقول: عمل مستأ يقصمها بعد الركمين.

و هلي قول من يقول. لها سنة نقصيها فيل مركعين، لأن كل واحمدة مسمه سنة. إلا أن إحدامها فائدة الهيئة بالفائدة كما أن العراقص.

قوله: زوزگغتگی بغذهای وست موهنتان.

فسوله: ﴿وَالرَّمُسَاءُ فَسَيْنَ الْعَصْسَمِ﴾ وهن مستحدات، وإن ثناء وكخيب، قال عليه السسللام: ومستن صسلي أربعتاً قسل العصر لم نصبه الدراءً أنّاء ولأن العصر لها كانت

 <sup>(1)</sup> أمسرحه أسبو داو . في مايه من كتاب الداران ومان العبلاة عن العبير ، والفرمذي في سبه من كتاب السيلاة ومان ما حاه في الأربع قبل العبير ) بقطة يورسم الله الرأ صلى قبل العبير أوحاً به

أربعاً فمرت النافلة ماد

قوله: ﴿وَارْكُافَتُنِي بَعْدُ الْمُعْرِبِ﴾ وهذا مؤكدتان، ويستحب أن يطيل فيهما الفراءه: هذا روي أن التي صلى الله عليه وسلم: ﴿كَالَّا يَقُرَّا أَنِّ الْأَرْقِي سَهِمَا: ﴿ الْمُرَازِّ لَازِيلُ ﴾ . وفي التابة: ﴿ تَشَرُكُ ٱللَّذِي سِنِهِ ٱلشَّلِكُ ﴾ ما " !

قوله: (وأرَّعاً قَبُلُ الْعَشَاءِ) وهن مستحات.

قسوله، ووَأَوْبُها لَفُدُهُ وَإِنْ شَاءُ وَكُعْلِينَ ثِبَلَ إِنَّ هَذَا طَنَجِيرِ إِنَّا صَلَى الْعَشَاءِ الْ الوقت المستحد، أما إذا صلاحاً في صر الوقت المستحد، فإنه يؤدي الأربع كلها جرأً لذلك الفقص، ولا يتخبر وأرساً قبل الحمية، وأرساً بعلها، وهذا صنعه.

وقال أنو يوسف: أربعاً نسيا وسئاً بعدها.

واتي الكرحي محمد مع أني يوسف.

وفي السطرمة. مع أبي حيمة، ثم عند ابي يوسف بصلي الرساء ثم التين.

فسبال الحملواي: أقوى السمن وكعنا الصحر، ثم وكعنا المعرس، ثم الني بعد الظهر، ثم الذي بعد العشاء، ثم الذي قبل الطهر، ثم التي نس العصر. ثم الذي قبل العشاء.

و قال معصيم: الأصح: أن أقواها ركمنا الفجر. أو الأربع التي قبل التقير، والتي معد انظهر، والتي بعد المغرب سو ء.

فإن قبل بن: لما شرع بعض الوافل في الفرض وبعضها بعده؟!

خاطف والدى: أن الديدي بعساند الفراض اشراع الحار الدفضائات والذي قبله فطعةً لطمع الشيطان، فإنه يقول: من لم يطعني في ترك ما لم يكتب عليه كيف يطعي في أوك ما كتب علمان

و یکسره فلامام آن با معل فی مکانه ناهنی حالی دید العراض، و لا باکره السامره دانك تقسمونه علیه ناستلام: واقعجر احدکم (۵ مبلی آن ینفدم آن بناحر ۱<sup>۹۲</sup> ، و لائه (۱۵ نمل فی مکانه طن الداخل آنه فی العراض، بینتمانی به

وروي أيضما أن دممك بمستحم للمأمسوم حتى لا تنشدش الصفوات، كما اي

فال أو عيسي، هما حديث غرب حس

 <sup>(1)</sup> والع أجاده الي المصداور، والكن نقله الشرعة في الراقي العلاج خرج بور الإنجاع (ص 324).
 (2) أخرجه ابن ماحم في صده في كتاب إداحة الصلاة واستة بدية زماب الهارجاء في صلاة الدائمة حيث تعطي هذا والمرجة قصد من حدل في مسدة و1018.

الأطرحيء

قوله. ودون مبلى بالليل صلى شال ركعات»؛ يعني أقل ما يستي أب يتمل في الليل شباق ركعات.

واعدَم أن صالاة اللبن أفضل من صلاة المهار لقوله تعانى: ﴿ تُتَخَافِي خُلُولِهُمْ غَنَ ٱلْمُشَاحِعِ ﴾ <sup>(1)</sup>ء ثم قال: ﴿ فَلَا تَعَلَّمُ لِلْمُنَّلِّ شَاأَتُمْنَ هُمْ بَنِ قُرُّةٍ أَعْلِيْ ﴾ <sup>(1)</sup>، وقال عليه السلام، ومن أفال فيام اللبن حقف الله عنه يوم القيامة»<sup>(2)</sup>.

قسبوله: ووثسبوافل القبار إن شاء صلى ركعتين فسلدمة واحملة وإنَّ نفاءُ ارْبَعاً. وَتُكُرِهُ الزَّيَادُةُ عَلَى ذَلِكَ، بِمِن بِعَمْلُمِمْ واحمة.

قولُه: رَوْلُمُ كَافِلُهُ النَّيْلِ فَقَالَ أَنُو خَنِيقَهُ إِنْ صَلَّى فَعَانِيَ وَكُمَاتَ صَالَبِهَ وَاحِلَة خَارَةٍ وَتُكُونُهُ الزَّهُونُهُ عَلَى ذَلكَ) يعني إن شاء سلى بالنبل أربّه تسليمة واحدت، وأن شاءً مستة بتمبليمة واسدت، وإن شاء شاباً مسليمة، وتكره الزيادة على ذلك، ولكن الاقصل الربعة أربعاً بسليمة ليلاً ونهاراً.

قسبوله: ووقال أثو يُوسَفُ وَهُحَمَّدُ: لاَ نَزِيدٌ بِالنَّبِلِ عَلَى وَكُفَّيْنِ بِتَسْلَيْهُمْ وَاحَدَقَ اي من حيث الانصياء

قابل في اقتدية: الأفصل في اللبل عند أن يوسف واعمد مثنى مثنى، وفي النهار أربع أربع.

وحد الشامعي فيهما متي مثني.

وعند أبي حدمة: فيهما أربع أربع هما الاعتبار بالتراويع؛ ولأن فيه زيادة تحريمة، وتسليمة، ودعاء

و لأي حيفة أنه أدوم بحرسة، فيكون أكثر مشقة، وأزيد فطيلة، وقادة أو ندر أن يصلي أربط أشدلينة لا يجرج بدء بتسليمين، وعلى العكس بجرح، كفا أن اقداية، وأما في الراويج، وإنه تؤدي بحماعة مراعي فيها البسير.

أقوله: ووتكره الربادة على ذلك»: أي على شان ركعات في صلاة ألمبل عسايسة،

<sup>(1)</sup> مورة المحدة:16

ار2) سوره السجمة: 17

<sup>(3)</sup> حدث إسبحان من إساعيل حدث عمد بن كثير عن الأوزاعي قال: بلعي أنه: ومن اطال فيام النيل، جمع أنه ف موم الفيامة وإساده ضميم.

الطرة النهجة وفيام الليل (1/16/1).

كتاب المبلاة

191

والسريادة في هسلاة السهار على أوبع تصنيصة، وموجب العقد في التطوع ركعتان وإنها بالزمه الشقع الذائي بالحيام إليه في الثالثة؛ لأن كل شفع من التطوع كصلاة على حدة. ألا السرى أنه بقرأ في كل ركعة منه العائمة وسورة، وإذا فام إلى الثالثة استفتح كما يستضع عقيب التحريمة، فعلى هذا إذا انتلج التطوع شة الأربع أو الديث أو النمال، ثم أصده لم يلزمه إلا فضاء وكعين في ظاهر الرواية.

وعن أبي يوسف؛ روابتك: في ونزاية بلزمه أربع، وفي روابة؛ يلزمه ما نوى.

ولو قال فدعلي أن أصلي وكمة قرمه ركحتان، وإن قال: ثلاث وكعات يعرمه أربع؛ لأن الستطوع لا يجوز أن يكون وترأ، وإن قال. نصف وكمة لرمه وكعة؛ لأجا لا تسعمي وإذا فسنزائه وكمة وحب عليه وكمتال؛ لأن النطوع لا يكون وترأ. ولو قال وكعين مغير وضوء لا يلزمه ضيء عند محمد.

وقسال أبسو يوسف. بلزمه وكعنان بوصوء تعبححاً للنفر، ولو قال وكعيه: بغير قسراءة لزمه وتعنان بفراءة لجماعاً؛ لأن الصلاة بغير طهاوة ليسب معبادة وأما بغير فراءة ههي عبادة كصلاة الأمي والأخرس.

#### {مطلب في حكم القراءة في صلاة الفرض}

قســوله: (وَالْفَوْاءَةُ فِي الْفَوَائِضِ وَاجِبَةً فِي الرَّكُمَئِينِ الأُولَيْبَنِ) في فرض قطمي في حق العمل.

وف ال الشناعي: قرض في الركعات كلها لقوله عبه السلام: «لا صلاة الا بقر بة وكل ركعة صلاة»<sup>(1)</sup>.

وقال مالك: فرض في ثلاث إقامة الأكبر مقام الكل بيسيرة.

وقما: فوله تعالى: ﴿ فَأَفْرَاواْ مَا تَكِنَّرُ مِنْ أَنْقُرْزَانَ ۖ لِهَ أَنْهُ وَالأَمْرِ بِالْعَقِلِ لَا يَقْتَضَي التَّكُولُونَ وَلِسَا أُوجِنَاهَا فِي النَّالِةِ اَسْتَدَلَالاً بَالأُولِيَّةِ لَالْهِمَا يَتَشَاكِلانَ مَن كُل وَحَهُ، وَأَمَّا الأَخْرِيانَ فِقَارِفَانِهِمَا فِي حَقَ السَّقُوطَ.

وصقه الدراءة في اجهر والإخماء وفي فدر الفراء، فلا يلحفان جما.

<sup>(1)</sup> فسال علمه السلام: وإلا صلاة ثلا غراية». قلت: أحراجه مسلم عن متفاء من رباح عن أي هربرة أن رسول الله معلى عد عليه وسلم، قال جلا صلاة إلا يفراية»، قال أبو عربرة: فما أعلى وسول الله معلى الله عليه وسلم أعلناه، وما أعداء أحمياه لكم، نشهى.

بانظر: نصب الرابة (147/2).

<sup>(2)</sup> سورة المزمل:20.

وأمسنا فسنوله شبه السلام. ولا صلاه إلا عرائة رابيع شاهد بدء لأنه فكر الطلام مصافة. والطلاة من فكراء وطلقة لا تتصرف إلى ركامة وإبطا انصرف اللي طلاة كامانه وهي ركامتان غرفاً كسن طلق لا يصلى صلام فوله لا يجلث حل يصلي وكلمتين بحلاف ما إذا خلف لا متمان وام بعل دياه، فها عست يه صلى ركامه.

قسول: ووقمل منتشر في الأخريش إن شاناً قرآ وَيَّا مناءً سليخ وإنَّا هناه سلكنت. بعاسر اعتمار ما سكن الديمول فيه للات تسليحات، رقمه لا ينت السهو عرك العرام. فيهما في فقاع الروايا كانا في الهدية. إن أن الأدميل أن يفرآ الهما العلمجة.

فسائل في النهاية الداشاء قرأ يعني العائمة، وإن شاء منبح يعني ثلاث تسييحات. وهم الما لا يجلست المستوود ، وقد شساء سكت يعني معدار ما يمكن أن يقول فيه ثلاث المستبحات فساءا لم يسترأ ولم يستح كان مسئاً إن تعلد السكوم، وإن كان عاملاً، فالأسجراء لا يجب عليه منبور

قومه: الاولان الذي منكف لا الهذا عند الى توسف الذي المسكونة، عنده فنس بإسليدًا وعديدهما الرسيدانا، وعند العميم. كراهان والكراهة العملي من الإستادق فالقراءة سلة وتصليم مات، والسكوت إساءة.

ف له . والصوادة واجهة في خسع وكعات النفل جميع أوفي جميع أوفي الدفلة المستعدم الموفوة أما النفلة المستعدم المدار المستعدم المدار المستعدم المستعدم

# {مطلب لو انسد نفلاً لزمه قضاؤه}

وقسولد روالسندهاي: سوار فيدن يعقد أو نقير فقيه كالمرجويري الدارد وما أشهات وكالمراء إذا محمد في انقلوع محم انقصاء محلاف الفرص.

قسوله: ولسيان صلّى الرّبع وكفات، وتخد في الأوليش، لها افسية الأخريش قطى وكافسيشري، لان التسسمع الأول قد انه، وأنفيام لى الثائنة بمسترلة عجريهة متفلّه، فيخون ملزومًا، ومها، إذا اسد، الأحربين منذ الشروع فيهما بأن قام إلى الثائثة تم المسمعة أما يذ العسدها قبل الفيام لا يجب عليه قصاء الأحريز؛ لأنه أفسند قبل الشورع في الشفع الثاني.

وعسس أي يوسف: يقضي عتباراً للشروع بالدر وقيد بقوله («وقعم»)؛ لأنه لو قم يقعد والعمد الأخرين لرمه قضاء أراع إهماعاً.

قوله: (وقَالَ أَبُو يُوحُفُ: يَقْطَنِي أَرْبُعاً) وهو احتباطا: لأما سنسرلة صلاه واحدف حي إن الروج لو حير المراته، وهي في الشعع الأوق أو احترت بشقعة ها، انتفت أربعاً لا انتظار شقعتها، ولا حيرها كذا في النهابة.

وفي اختصصت والكراحي: إن سلمت على ركمان، لهن على جبرها، وإن أللت الأوبسع بطلبل حيارها، وإن أللت الأوبسع بطلبل حيارها! لأن ما زاد على ركماين صلاة أحرى، وإذا كنا ، في أربع الطار الأولى لم يعلى حيارها مائضافة إلى الشمع أنتاي وإنا صلى وبعاً، ولم يقرأ فيس شيئا أعاد وكلم عادماً.

وقاله أيو يوسف الربعأت

وهذه المسألة منيه على أصلى:

 أحدهما: أن صدد الشفع الأولى بنرك إطراءه النايا مع التحريمة والا يعلم الدحول في الشفع التاني عناهم.

وقال محمدا برمع المحربعة، ويوحب فساد الشنع التابر .

 وأحسس "خسر: أن الشمع الأول إذا فسند عرك العراب، فانشقع النامي لا بارمه بمحرد الديام، حتى يأتي في الدافع النامي بركامة كاملة بفراءة عمد أبي حديدة.

وقستان أنستو الوسفي: بطرمه تسخره الفلام، والعجوة أن الشفح الأول إذا فتح بلزمة الشفع الذي يتجرد الفيام، وإذا أست عداء

فيتفرع حنيه شاق حسائل:

 أحدها: إذا صبى أربعاً ولم يفرأ صبى شبئاً. (مليه فصده ركمتان عناها، وقان أبو بوسد.): يقشى أربعاً. دائل أنو حيمة ومحمد من أصابن مختصين

أمسة عسد عمده لها فيها الشمع الأول دراة القراءة القصت التحريمة، والبريضج ا الشروع في القالي. وعلم أي حمعة لم تعسد التحريمة، إلا أنه لمنا المسد الشفع الأولل بتراك القراءة، فالقاني لا يلزمه بمحرد الفياع ما لو يأت بركعة مع الفراءة، ولم يوحم.

و شد اي يو ست: بلزمه بمجرد القيام.

2- والتاليد: إذا قرأ في الأوليين لا عبر . فعلمه قضاء الأحربين بالإجماع؛ لأنه الشفع . الأول قد تم فلزمه التاني يعجزه القباء، والعسد، برك انفرايان

3- راتائلة: إنَّ قرأ في الأحربين لا عنر، فعليه فصاء الأوليين بالإجماع. وهلي بكون

الأحربال صلافا

منعسلان سور

وعبد مجمد: لا حتى لو افقدى به إسمان في شدهم النامي لا يضبح افتالمؤه. ولو قبهله لا يتفض وصوءه

 4 و الله بالمعقر إذا فسيرا في زحماي الأوليس، وإحمال الأحربين، فعليه فعماء أو الم هيفضان

وفال عمدة ركعتين

أأما أبو يوسف: فيقول: نسم مشفع الأول، وطامي بلومه بمحرد الفيام.

وعبداتم حيفة وجداءه وكعة قراءة تدفسنات بعدر

5- والخامسية: إذا فيمرا في الأونسيان، ويحسدي الأحرين لرمه فصاء الأحرين. بالإجاع، إلى النشاء الأول قد صحر، والناج بارمه بمحرة الغيام.

 إلى والسادسية: إذا قسراً في الأحسريين ورحدى الأوليون، والأوليان فسدتا يبرعه قضاؤهم بالإمهاع، والأحريان صلاء ضدما خلافاً نحس.

7- والسائمة أودا قرأ في وحدى الأوليين لا عير. اهيم فنمياء والعلين عندهما.

وفال أنو يوسف. أرح.

اللاً ، والثامغة إذا فرأ في زهلتان الأخريز الا عبر، فعلمه قصاء أربع عبدهما

وقال محمد الكخين وتوالم يقرأ في الأوليين، وهرأ في الأحريب، وللوى به فصاء على الأوليس لا لكون فصاء الإجدع؛ لألما صلاة والحاق تقدين بتحريمة واحدة. فملا لكون العصها فصاء، ويعتمما أنده.

ف إلى من السبهاية: إن قرا في الأوليس لا شار، حدة فضاء الأحربين بالإجماع؛ لأن التحسيرية لم تنطق فصيح الشروع في النابع الذي اللم مساده بزلاد القيامة لا يعسد الشاهم الأولى قان الرهما إذا فعد يسهمان أما إذا لم يعمد فعليه فضاء أرابع، لأن القسدة في الدي يسري إلى الأولى إذا لم يقعان

فسيهان السبات مستق هذه التعان المستقل أن أرابعاً همها عاجع عليهما وهن به افرا مي الأوانسيين لا عزاير أو بي الأوليين ورحدي الأحرين أو ابي الأسريين لا عبر أو في إحدى الأوليين والأحريين، ديني ها دائلًا بع يقتاني وكعين تصاحأً.

وقريسيع محميطف مسيها: إذا قرأ او إحداد الأخرين لا عيم أو ايا إحداد الأوليان وإسادى الإخراج عنصي الربعاً علمها وعند محميد إكمتان ومو قرأ اي إحدى الأولس أو أم يقرأ ان الكل يقصي وكعلى عدها وعند أبي يرسف أرساً.

# [مطلب في صلاة النفل جالساً وفي الصلاة على الدابم]

قسوله: (وَيُعَمَّنِي النَّافِلَةُ فَاعِداً مَعْ الْفُدْرَةِ عَلَى الْفَيَاةِ) لقوله عليه المسلام: وصلاة المفاعسة على النصف من صلاة الفائم بي<sup>11</sup>، أي في حن الأحر، فإن فيل: هذا الحديث لم يتعرض لصلاة الفرص، ولا فصلاة النطوع، ولا لحالة العالم، ولا لحالة غير العلو فما رحه الاحتجاج به على ما الاعتمام من حواز مسلاة النافلة فاعداً مع الفيرة على الفيام؟

قسيل: الإصاع منعقد على أن صلاة العرض فاعداً مع القدرة على المبام لا يجور، وكذا الإحداع منعقد على أن صلاة المريض العاجر على القيام فاحداً مساوية لصلاة القالم في المفضيلة، والاحر على حدثة، ولا صلاة الفاطرع فاعداً بدون السفر، فهو على نصف الأحر من صلاة القالم، وإنها حازت الناطة فاعداً مع الفعرة على القيام؛ لأن الصلاة عبر موضدوع، وربعة يشق عليه الفيام، فجاز له تركه كي لا بنقطع عن هذا الخبر الموضوع. وفيد بسيوالنافلة عاجرواً على العرض والوش.

قال في الهداية: والسنن الروانب بواقل، يعني يحوز أن يصليها فاعداً مع للقدرة على الهيام. واعتلموا في كبفية الفمور؟

" قبل: كيف شاعه والمحتار؛ أنه يقعد كما يقعد في التشهد.

السولة: (وَإِنْ الْتُسْتَخَا قَانِمَسَا كُوْ قَفَةَ مِنْ غَيْرٍ غُفْرٍ جَازَ عِنْدَ أَبِي حَيفَةَ، مَدَه استحسان.

وعسمه عداد لا يجوز إلا من عذر وهو انقياس؟ لأن الشروع معبر بالنفر من حبت إن كل واحد منهما ملزم، ثم من مرت بالله كل واحد منهما ملزم، ثم من مذر أن يعبلي ركعتين فائماً لم يجز له أن يقعد فيهما من غبر عفر، وله أنه إذا انتجع غسير عفر، حكف إذا شرع قائماً لم يجر له أن يقعد فيهما من غبر عفر، وله أنه إذا انتجع السنطوع فاعداً مع القدرة على القبام جاز، فالفاء أولى بحلاف انتفر، قإله الترمه نصاً، حسني لو لم ينص على القبام لا ينزمه القبام عند بعض المشابح على ما مين إن شاء الله والمدلسيل علمي التعرف بين الشروع والدو، أنه أن نفر أن يصوم متابعاً، قصام البعض ومرض، فأفطر بلزمه الاستناف، وكذا إذا نفر أن يعجج ما ماشياً، وقو شرع فيه ماشياً لم يازمه الاستناف، وكذا إذا نفر أن يعجج

 <sup>(1) &</sup>quot;حسرجه السامي في سنته في كتاب فيام طبيل ونظوع المهار (باب: مصل مثلاة الفاتم على صلاة الفاعسة)، وقائر بنه ابن ماحه في كتاب إذاء الصلاة والسنة فيها (باب: صلاة الفاعل على العسف مسن صنعلاة الفسائي)، وأحسرج لعبد بن حيل في مساء: 6517. 2456, 2759، 12754 (14954).

فإن قبل: إذا التحمية على له أن يقعد؟

عبد أبي حنيمة: في الركعة الأولى بعد شروعه فائماً كما له أن يُفعد في الثانية: قبل: بعم: لأنا إطلاق وصفه يدل على الجواز، ولو شر صلاة ولم يقل قائماً أو قاعداً.

قال بعضهم: هو بالحيار بين القعود والفيام.

وقال بعصبهم: ملزمه فالنمأ؛ لأن لهجاب العند معشر بالبجاب الله، وكل ما أوجبه الله من الصلوات أوجبه قائماً.

ولو انتبع النطوع قاعداً تم بدا له أن يقوم، انتام وصلى ما نقي جار عدهم جبعاً. قوله: رؤمَنُ كَانَ خَارِجُ الْبِعْسُرِ يَتَنْقُلُ عَلَى ذَائِتِهِ إِلَى أَيْ جَهَةٍ مُوَحَهَمَتُ بِهِ يُومِيُ الْبِعْسَاءُ) لأن الله مائلة حير موضوع مشروع على حسب الشاط عير عدمية اوقت، المو السراداه السنسزول واستقبال القبلة يقطع عنه القاطة أو ينقطع هو عن القاطة، وكالأهما ضرو

أو مال في تعبيبوط؛ لو لم يكن له في التمل على الداء من المدفعة (١/ حفظ اللساد) من مصول الحكام لكان كافياً وفيد بسيرالناطة يه؛ لأن المكاومة لا تحور على الداية إلا من عسيرة وهمينو أن يحاف من السيرول على عسيرة أو دايته من سيع، أو لعن أو مرافة لا يجد على الإرمى مكاناً حافاً، أو كانت الدائة حبوحاً؛ لو برل لا يمكم السيركوب إلا يعمد على الأرمى مكاناً حافاً، أو كانت الدائة حبوحاً؛ لو برل لا يمكم ولا يحد من يعيد، فجور صلاء المرض في هذه الأسوال كلها على الداية ولا يلزمه الإعادة، وكما تسقط الأركان على الرافة بالماري الرافة بالتحريك والدين المحمد على المارية والطين الوحل الشديد، وكنا الردعة بالتسكين ابضاً، والمحمد وداغ ورداغ، والوحل بعسيم الحساء الطين الرفق، ويتسكين الخاء لمة ودية كذا في الصحاح، والسنى الروائب بيدائل.

وعن أبي حبقة: يستول فسنة الصعرة لأب أخد من سائرها، والتقبية بحارج النصر ينفسني المتراط السفر، ويتفي الجواز في النصر وسد خارج الندير، قبل: قدر العبل، فإن كستان انسلل من ذلك لا يجور، وقبل، فدروه بعصلي العبد، والأصح: أنه مقدر مما يجور للمسافر القصر عيد، ولو كان في قديمر لا يجوز له النمل على الداية عبدهما.

وقال أبو يوسعى: يحوز فيما أن البشمل، (ما حوز له ذلك؛ لأن بالنسرول ينقطع عن القاطة، وهذا الدمني معدوم في النصر.

قوله. هاتفل به: يحترز عن الفرض والوتر، وليمنا يجور له التبقل على فلدانة إذا كانت مسمائرة. أما يذ كانت والفق، فلا ولو صلى العرص على معير قائم لا يسير لا يجوز، ولو صلى على عجل قائم لا يسير جاره ولا ينسه الحبوان العيفان، كذا في الستغي. -

والدخيرة: إذا تمثلي القرص في شق عمل على دابة وركز ناحب الممثل حشّمة، حتى همار قرار المحمل عليها ساز.

وأسار الشع النطوع تحارج العصر واكبأه ثم دخل استمار واكباً مطلت تحريته. حتى لو فيقه لا وضوء علم، وهذا عند أي حنفة.

وفي المرعماني: يتمها على الدابة ما لم ميدم مستوله.

وقين" يسترل ويشيئا عولاً، ولو افتتح التطوع واكناً ثم بزل يسي. وإن صلى وكعة ناولاً، ثم ركت يستأهد؛ لأنه الركوب عسل كبير.

وانشاء زامر: ينني في الوحيمين.

قوله: الالي أن حهة توجهت يه »: فإن صلى إلى عبر ما نوجهت به الدابة لا يجوز لهدم الضرورة كدا في الفناوي.

وقوله: «يومني إيماء»: ويحمل السحود احميض من الركوع، ولا يجور الماشي أن يصلمني أبن كان وحمه خدهم جميعاً: لأنه داعل لما بناني الصلاة بنفسه، فصار كالكلام والأكسل والمنسوم: وكذا لا يحور في حاله الساحة؛ لأنه كالمشي وإذا كان هلي سرج المدانة تحاسة أكثر من قدر الدرهم لا يكن به عنى طاهر الرواية.

قال في الفعاري: يعني إذا كان من لعاب الحسار أما إذا كان دماً أو عدرة أو بولاً لم بهجز، وهو قول محمد بن مفائل.

وأما في ظاهر الرواية: لم يغصل بنهما وحور ذلك: لأر جاءه على التحميف.

وفي شرحه: لا تفسند صلانه؛ لأنه عبر متصرف في السرج، فأشبه ما إذا كيان على الدابة تحاسق فإمه لا يؤمر بعسلها كذبك هذا.

#### فأب بعجود السهو

أحب التهمين ذكر الأداء من العرائص والترافق والعنداء شرع في جبر العصال ما يستمكن فسيهما حيماً كما ذكر النوافل عد أداء العرائص لكونة حبراً لقصال سكن في العسم الفنء فلهمينة ذكسر المهمو عقيب النوافل، لكونة حبراً للقصاك المتمكن في الأداء والقضاء والعرائص والنوافل، فكان بعد الجميع.

وهمسو مسنى مات إضافة الشيء بي مسامه والسيم و المميان صد الدكر ولا أن يين السهو والتمييان قرفاً، وهو أن المسان عزوب الشيء عن اللقس بعد حصوره، والسهو قد يكون عما كان الإنسان به عالماً وعمة لا يكون عالماً به. قوله: (مُحَوَدُ السُهُو فِي الزَّيَادَةِ وَالنَّفْصَانِ/ سواء (بَعَدُ السَّلَامِ) وقال الشافعي: فيل السلام بيت.

ونسال مالسك: إن كان للقصان، تقبل السلام، وإن كان للزيادة، بعد السلام، والخلاف في الأولوية، حتى لو سجد عندنا قبل السلام جاز، إلا أن الأول أولي.

قوله: رَبُسُجُدُ سَجُدَتُيْنِ ثُمُّ يُغَشِيدُ وَيُمثَلُمُ مِه رَسَارَة فِلَى أَن سَجُودَ السَهُو يَرَفعَ التِمُسَهُ، والسَّلام، ولكن لا يرفع القعدة؛ لأن الأقوى لا يرتفع بالأدني معلاف السَجَدة الصَّلِية؛ لأنها أنوى من القعدة، فرفعها.

رقوله: «يسلم»: أي يأتي بالتسليمين هو الصحيح.

وقد ل فخر الإسلام: يسلم تسليمة واحدة اللها، وجهه: ولا يتحرف عن القبلة. وهسنة خلاف السنهورة ومن عليه منحدثا السيو في القبر إذا لم يسبعنه حتى طلعت الشسسس تعاما فقد فدر اشتهيد مقطاء عده، وكذا إذا سها في قضاء العائمة، فتم يسبعنه حسنى احترث الشمان. وفي الحاجة إذا خرج وفنها كلا في القناوي. ويأني بالصلاة على السني والدعاء في قفلة المسهو يعني بقد سجود السهوء هو الصحيح؛ لأن الدعاء موضعه أخر الصلاة.

وقال الطحاري: يدعو في الفعلةين جيعاً، ويصلى على اليي فيهما.

ومستهم من قال: عند أي حيفة وأي يوسف: يصلي على النبي في الفعلة الأولى؛ وعند عسد: في الأجرة.

ولو سلم وعليه سجدتا السبو عل يخرح من الصلاة؟

قسال أبو حنيفة وكو يوسف: يخرج خروجاً موفوفاً، ثم إذا سبحد لسميو هاد إلى حرمة انصلاف

وقال محمد وزير: سلام من عليه السهو لا يخرجه من حرمة الصلاة.

وفائداته: (ذا سلم وعليه سهوا، فاقتلى به رحل فائداؤه موقوف عندهما) إن عاد إلى سجود السهو ضع اقتداؤه، وإلا فالا، وعند عسد وزفر: بصع اقتداؤه عاد أو لم يعدا، والر فيقه بعد السلام قبل أن يسجد للسهوا، فصلاته تامة، واسقط عنه السهو إحماعاً، ولا يحب عليه الوضواء لصلاة أحرى عندهما.

وقسال محمد: بحب؛ لأن الفهمها حصلت عناه في حرمه الصلاة. وأجعوا أمه إذا عساد إلى مستحدي المستهواء تم اقدى به رجل صع الفدلوه، وكانا بدا فهفه بجب عليه الموضوء

قال في الفتاوي: فقعلة بعد سحلتي السهو ليست غرص، وبسا أمر جا ليقع ختم

الصلاة بها، حتى نو قام وتركبها لا تفسد صلاته، كذا قال الحلوام..

## (مطلب یا موجبات سجود السهو)

قسوله: ووَالسَّهُوُ يُقَوِّمُهُ إِذَا وَادَّ فِي صَالِاتِهِ فِقَلاَّ مِنْ جَسْبُ لَيْسَ مِنْهَا) لَي قوله: ويلسومه: تصسريح بأنه واجب وهو الصحيح! لأنه شرع لجنر النفصات: فكان واجبًا كالسدماء في الحج، وإذا كان واحبًا لا يجب إلا ترك واجب، أو يتأخيره، أو متغير ركن ساهاً.

وقوله: ومن حبسهاي: احترز عن غير جبسها كفليت اللهجر وبحود، فإنه إما أنا يكون مكروحاً أو مفسطاً قود ظلت: ما القائدة في قوله: وليس سهايه؛ إذ من العملوم أنه إذا زاد في حسسلانه علسم أن الرائد لهل سها. قلت: احترز بدلك حما إذا أطال القيام أو القمسود، فإنها واذا فيها فعلاً من جبسها، وهو لا يجب عليه السهو؛ لأنه سها بدليل أنا جدم ذاك فرس.

فسيان فلسبته: ثم وجب السهو عند الزيادة، وإنما هو لجبر القصان والريادة ضد العُصان؟

تلـــت؛ لأن الريادة في غير موضعها لقصاد الا ترى أن من اشترى عملاً، وقد سبت أصابح كان له رده كما تو كان له رده كما لو كان له أربع أصابح.

واعلم أن سجدي السهو يجبران النفصاق ويرصبان الرحس ويرعمان الشيطان قليلة هما واجبتان.

قوله: زال لوك قفلاً فستوناً اي معلاً واجباً عرف وحويه بالسنة كالمقعلة الأولى. او قام في موضع القعود، أو توك سحدة التلاوه عن موضعها. وقيد نغوله: وتعكره؛ لأنه. (1) سسمها عسن الأذكار لا رجب عليه السهو كما إذا سها عن التناء والتعود وتكبرات الركوع والسحود وتسبحالها، إلا في خسة مواصح:

- إ تكبيرات العيد.
  - 2- والفنوت.
  - 3- وافشيد.
  - 4- والقراءة.
- 5- وتأهير السلام عن موضعه.

تسبوله: وأو تسبولة قِرَاءَةُ فَتِحَةٍ الْكِنَابِيِّ؛ لأب واحده وكذا إذا ترك اكترها؛ لأن للاكتر حكم الكل. قوله: رأو الطُّنُونِيِّيِّ، لأنه واحب، وكانا إذا نوك نكيوة الصّوت.

قَوْلُهُ: (أَوْ النَّشَهُ )؛ لأنه واحب.

قستوله: وأوّ فكُسبهوات العسيمةين أو العصر؛ لأنه واحمد، وكذا إذا ترك تكبيرة الركوع من صلاة لعبد وصب السهور.

ولو قرأ القائمة مرتبي في الأولين فعليه السهوة لأمه أحر السورة.

ونو قرأ فيهما العضفة ثم نسورة، ثم العائمة مناهيةً لم يجب عليه سيوء وصار كاله قرأ سورة طويلة.

ولو قرأ الفائحة في الأحربين مراين لا سهو عليه.

ولو قرأ في الأعربين العامحة واستورة ساهناً لا سهو عليه.

ا وقسم في بقرأ العائمة في الشعع الثاني لا سهو علم؛ لأنه غير فيه بال شاء فرأ، وإن شاء سبع، وإن شاء سكت.

ولو صلى بسورة السحدة فلما سحد قام، فقرأ الفقحة ساهبًا ثم قرأ تتجانى حنوبهم لا سهو عليه، كدا في الوافعات.

قوله: رَأَقَ خِيْرٌ ، لإِمَامُ فِيهَا يُخَالِكُ فِيهِ أَوْ حَالَتُ فِيمَا يَجْهِوْ فِيهِ ؛ لأن الحهر في موصدها، والمحاصدة في موضعها من أفراهات. وإننا ضد بسجالإماجها لأن المناعرة إذا حاصدت فيما يجهر فيه لا منهو عليه إجماعاً؛ لأنه عبر. وإن حهر فيما بحافت فيه، فقيه احتلاف المشايع.

وفي الكرجي: لا سهو عليه، واحتلف اي المقدار؟

والأصلح: أنه قدر ما نحور به الممالاة في العسلين الأن اليسير من الحهر والإحماء لا يمكن الاحترار عنه. ويمكن عن الكثيره وما نصح به الصلاة كابر غير أن ذلك عند أي منيعة أية واحدة. وعددما ثلاث أبات.

والى الموادر: إدا حير الصفرد فيما يجادت فيه وحب عليه النسوب

#### {مطلب فيمن يجب عليه سجود السهو}

قوله: وومنهُو الإهامِ يُوجِبُ عَلَى الْتُؤْلَمُ السُّجُودَ؛ لأن سامة الإسام لازمة.

قَدُولُهُ: وقَدَانِكُ كَدَمُ يُسَكِّمُ الإِمَامُ لَمُ يُسْجُدُ الْمُؤْتُمُنَ؟؛ لأنه إذا سجد بصبر محالفةً للإمام، وما الترم الأداء إلا متابعةً.

قَسَوَلَهُ: وَزَانَ مُنْسَبُهُ الْمُؤَلِّمُ فَيْ يُلُومِ الوَفَحَ وَلاَ الْمُؤَلِّمُ المُنْخُوفَى؛ لأنه إذا سجم وحده كان عالفاً لإمامه، وإن تابعه الإمام يقلب الأصل نبعاً. كتاب الصلاة كتاب الصلاة

قــــوله: ووَمَنْ سَنَهَا غَنِ الْفَعْدَةِ الأُولِي ثُمْ ذَكُو وَهُوَ إِلَى خَالِ الْفَغُودِ أَقْرَابُ} يعنى بان له يردع وكنيه من الأوض.

وفي المستوطة ما أم يستم قائماً يعوده وإن استم لا تعومه وصحح افقا صاحب فواشي.

قسولة: وغاة فَقَعْدَ وَتَشَهُدهِ لأن ما فرب إلى الشيء بأحد حكسم. كفناه المصر، بأحد حكم العصر في حق صلاة العبد والجمعة، ولم يذكر الشنخ منحود السهو ههنا.

والي الحداية؛ الأصبح أنه لا يسجد كما إدا ام إذم

وفي النبابة: المنجار، أنه يسجد ووجد نخط النكي رحم أنه النسجيج أنه يسجد فسوقه: إوإن كان إلى خال النبام أقرب أنه بكلام، لأنه كالفاقه ممي: الاوسحه للسبورة؛ لأنه ثرك الوجب، فلم عاد هما يطلب صلام، كما إدا فاد نهما استم قائمة الآن النبام فرض، والمعدد الأولى واحمد فلا يقرك الفرص لأجل الواحب. فإن قبل: يشكل علسي هستنا بما إذا ثلا اية سحدة، فرنه بزل الفيام، وهو فرس، ويسجد المثلاوة، وهي واسعة، فقد ترك العرص لأحل الواحب، قبل: كان القبام هاك أيشا أن لا يرك القيام الا أنه ترك الفيام بالأثر، فإنه علمه السلام واصحابه كانوا بسحدون ويتركون الفيام الأحليا والمعسى فيه أن المفصود من سحدة الثلاوة الخيار التواضع ومحالمة فكماره فإنهم كانوا بستكيرون من المسحودة موجوز ترك الفيام نعششاً لمحالفتهم، وهذا أي صلاة العرص، أما يستكيرون من المسحود، فجوز ترك الفيام نعششاً لمحالفتهم، وهذا أي صلاة العرص، أما في المنتق قائماً ما لم يقيدها سنجلة في المنتق قائماً ما لم يقيدها سنجلة كان الم المؤمرة.

ف ولدوله: (وَإِنْ سَهَا عَن الْفَقَدَةِ الأَخِيرَةِ لَقَامِ إِلَى الْخَامِسَةَ رَجِعَ إِلَى الْفَقَدَةِ مَا لَم يُستسجّلُنا والغَى الْخَامِسَةُمْ أَي تركها؛ كَانَ فِي رَحْوَعَهُ بَلَى الفعدَّ، السلاح صلاحه، وقالك ممكن ما تم يسجدُد كَانَ ما دُونَ الركعةِ عَلَى لَمُ مَنِي.

قوله: وَوَيْشَخَهُ لِلسَّهُونِ؛ يَالُهُ آخِرُ وَاحَنَّهُ وَهُو الصَّفَّةِ.

قسوله: ووَإِنَّا قُسُيَد اللحامِيسَسَةَ بِسَاجِلَةِ لِنَقُلَ هُرَائِيَّةٍ، ينصل يوضيع الحمية عبد أبي يوسف: كمه سنحود كامل، وعبد عميد يرفعيه: لأن شام الشيء بالحرد. وهو الرابع.

وفائدته: فيما (15 سبقه الحدث في السنجود، فرفع رأسه للنوصل البه مجوز له الساء عباء فويد؛ إلمه لم يؤد جزيًا من التبلاة مع الحدث

و نحسند أبي بوسف: لا يحور له البناء؛ لأنه قد حصل حزء من النسلاة مع الحدث وهو السجود، فلا يحور له البناء، والسختار: قول محمد قرله: (وَتُحَوَّلُتُ مُثَارِّعُهُ تَقَالُمُ هَذَا عَدَفَ،

وفسال محمسه: إلا تنحول بقلاً، مل تنظل فتلعاً؛ إلان الفريعية إذا فسيدت بطلت التحريمة، وإذا بطلت عنده لا يصم إليها أحرى قال: لأنها لو لم تبطل تصير تطوعاً، وترك الفمسهة على رأس فركعتين في التطوع معسد عده. وأما عندهما، مراك القمدة على رأس السركعتين في النظوع لا يعسد، فيفيت التحريمة، فيصيف إليها أخرى، حتى يصير متعلاً المستد.

قوله: روَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يُصْمُ إِلَيْهَا وَكُفَّةً سَادَسَةً} مِهِ إَسَارَة إلى الوحوب.

وفي المستسوط قال: واحدًا في الدينمع البائسة؛ لأن العل شرع شععاً لا وبراً. وهذه في سائر الصلوات إلا في العصر، فإنه لا يصم إليها؛ لأنه يكون تطوعاً قبل المغرب، وذلك مكروه.

وفي فاصلميتهان: إلا المنجر، فإنه لا نصيف الهياة لأن الشمل فيلها و نعدها مكروم، فسيان افستدى به إنسان في هانون الركعتين، أعلى الخامسة والسادسة يلزمه است وكعات عندما: لأن الكن جنار الفلاً.

وعبد عبيد. لا يلزمه شيء؛ لأمه قد انقطع الإحرام حين فيند العرض، ولو لم يصم وأسبها ركمينة سادمة لا شيء عليه؛ لأنه مطبون والبطنون عبر مضمون، ولكن الأفصل الغنام، ثم إذا ضم عل بسحد للسهو عدهما: الأصح لا يسجد، لأن القصال بالقساد لا يجير بالسجود، كذا ذكره السرناشي.

قسوله: ووإن قفظ في الرابعة ففاز الشئية للم قام إلى المخامسة والم يُسلَمُ يَطُلُهُ القَفَدَةُ الأُولِي غَامُ إِلَى الْفَعُودُ مَا لَمْ يَسْتَجُدُ فِي الْخَامِسَةِ وَيُسْتُمُ وَلَسْتَجُدُ لِلسَّهُوءِ؛ لأن المسلم في حالة الفيام غير مشروع في الصلاة المطلقة، وإن سلم فائماً لا تفسد صلاته، ولو عام لا يعيد الشهد.

قوله: وَفَوْلُ قَيْدَ الْخَامِــةُ بِسُجِّدَةَ صَنَّةٍ إِلَيْهَا وَكُمَّةً أَخْرَى وَقَدْ نَشَتَهُ صَلَانَةً، مون قلت: هل صد الأحرى على الإيجاب أم على الأستحباب؟

فلست: دكسر في الأصل ما يدل على الوحوات، بإنه قال: وعليه أن يصبه، وكلمة وعلسي ير الإيحاب. ثم إذا أضاف إليها أخرى، فإنه يشهله ويسلم، ويسجد السهو؛ لأنه تسرك عطسة السلام، وكان القياس أن لا يجب عليه صحود السهو؛ لأن صهوه وقع لي القسرش، وقد انتقل منه إلى العل، ومن سها في صلاة لم يحب عليه أن يسجد في صلاه أحرى، إلا أن الأول استحسان. و وجهد أد انتقاد إلى الدقل بناء على المحريمة الأولى، فيتحل في حق السهو كالهما في طبلاه واحده، فإن الندى له أحد في هابين الركبتين لرمه أن يقضي سقاً عند محمد قال في الواهيسين وهو الأصبح؛ لأن إحرام الفرض سالم الفطيع عدم صار المفتدي شارعاً في المكسل، فلسرحه ما أدى الإمام مبلد التجريبة، وقد أدى سنةً وصدمنا يلزمه وكستان؛ لأنه القابلة، به في النعل عدد حروجه من الفرض فإن المستد المقتدي لا قصار خلم عند شدند. اعتماراً بالإمام، وعدما لفصى ركبتين، وهو الصحيح، وعليه العنوى.

السولة: ﴿ وَيُمَاخِلُهُ لِلسَّهُو ﴾ وهذا السجود تنقص المتبكل في النقل عند أي يوسف للجولة فيه لا على الوجه البشروع.

وعسند عبسية: بنسقص لتمكن في الفرض وهو خروجه مه على غير الوجه العشروع.

و فاتلفتهم: فيمن اقتدى به، فعند أي يوسف: على النفيدي قضاء وكعين، الأنه قد استحكم خروجه عن الفرض وإنها الفقصات في العل.

وعمد عمد: عضم مثَّا؛ لأنه شودي بده محرسه.

السولة: روفسة نمك صلالة والمؤلَّفة، له لاقلة، ولا ينونك عن سند الطير على الصحيح؛ لأنهما مطونك، والنظول ماقص.

قـــوله، ووقعن شلك في صلائه قلم بدر اللائة صلى أمّ الربعة وكاف وللك أن أوّل مَا غرض له استاله الصلاة وإن كان السلال يغرض له كليوة بنى غلى غالب طله إن لا كان قـــة طَنْ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ طَنْ بنى غلى اللهجم، السنت: نساوى الامرين لا مزية لأحدمها على الاحر.

والطن: تساوي الأماين: وحية الصواب أرجع

والوهم: نساوي الأمرين وجمة الحطة أرجع.

قوله: وأول ما عرص لهي: قبل في عمره، وقبل: لي المسازلة.

وقال شمن الأثمة: معاه لم يكن السبو من عدت.

وماندته: [19 سهما في صلاته أول مرق، والمتغير، أم وقف السدن أثم سهما عمل قول المسلس الأنهة يستانف. كانه لم يكن من سانك، ويسا حصل عليه مراء واحدة، والعادة إنسا هي من المعاودة، وعلى الصارتين الأولدين بجنها، في ذلك.

فوله: يربني على اليقسهة وهو الأفل. والله تعالى أعمَّم.

#### باب صلاة الريض

إيما فكره عليت السيود لأن كلاً منهما من العوارض، إلا أن السيهو ألترد لكان أهمة لأنه شاول فيلاة الصحيح والعراض، مصدمه عليه لدنده بسامي ١٩٤٠مة إلى يهامه.

ثم رصافته إصافة الفعل إلى فاعلم كذرام رمان

قوله: ورفَّا لَعَدُّرَ عَلَى الْعَرِيضِ الْقَيَاةِ صَلَّى فَاصِداً يَرَكُغُ وَلِمَاحَدُمُ احتَمَوا في حد العرص الذي يبح له الصلاء فاعتألا

القيل، أن تكون تحال إذا فاع مفظ من فتعف أو دور دا الراس.

والأصبيح: أن يكون بحيث بعجة بالقنام سرر، وإذا كناء فادراً على معلى الفنام دول تنامسه أمسر بأن غوم مقدار ما يذار، ودا خمر فعاد عنى او فقر أن يكبر فائماً للمحريدة ولم يقدر على القبام، يعني للقراءة أو كان يقدر على الذيام تعص القراءة دوانا شامها، فإنه يؤمر أنا يكبر فائماً، ويقرأ ما يقدر عميه فائماً، أم يقعد إذا مجر.

فقــــونه: «إذا تعدر عمله الفياه»: نعني جميعه، وإن فنتر عليه متكنَّا لا يحرثه عبره. بيقوم سكتاً.

قولة؛ وحملي فاعداًي، يعني يقعد كنف مسر علم، وإن قدر علي الفعود مستبدأ إلى حائط أو إلى إنسان. وإنه يجب عليه كدنت ولا يحرف مضيلجعاً لذنا بي الهدية.

فوله: رَفَانَ لُوْ يَسْتَنطَع الزُّكُرِع والسُّجُود أَوَّمَا أَيْمَاءً، أوما ناضرة

السولة: (وجعل السجود أخفض عن الركوع )، لأن الإماء فاه مقاميته، فأخذ حكسهما.

فستوقعة زولا يستوقع إلى وجهه شيئا يسجد عليه، فإن رفع إن وحد الإساء حار. ويكون مسيقاً وإلا الله، ولو كنان لجلهم فروج لا يستطيع السجود عليها له يحره الإلهام. وضيه أن يسجد على أنهه لا يحرله عمر ذلك.

قوقة: وفول لو يستنطع القفود الشلقى على طلوه وجعل رجمله إلى القبلة لومئ للوكرع والسلخوف يعلى بعد أن يوصع وسادة بعث وأسه حلى بمكن من الإيماء؛ لأل الاستسلماء يمنع الإساء من الأصحاء، فكيف من المرصى، فإن صلى مصطحعاً، فيام فيها انتقص وصودة كذا في الوجير،

قسمواته: روزيناً مشيئلقي على جبّه و وخوه إلى العابلة وأقوماً جنزي بعلي على حده الأبعل، ويتعمل رأسه من حبه المشترق، ألا أن الأول أولى. فإن لو بمنطع الاستقاء على حبه الأبعل، فعلى حبه الأبعد. قوله: وقايل كُمْ يُستَطِع الإيناءُ بِرأَسِهِ أَخْرَ الطَالَاقَةِ بِهِ رَسَارَةَ وَلِي لَنِهِ لا تَسْقُطُ وَلاَ يقع إلى هذه الحالة، وإن كان أكثر من يوم وليلة زنا كان معيماً، وهو الصحيح؛ لأنه يسهم مضمون الخطاب سرلاف المعمى عالي، كنا في الحداة

قال فاصبحان: في طاهر المروبة تسقط إذا كان أكثر من يوم ولبلة؛ لأن بحرد العقل لا يكفي نتوجه الخطاب؛ لأن عمداً ذكر في النوادر: من قطمت بداء من المرفعين وقدماء من الساقين لا صلاة عليمه نتب أن مرد العقل لا يكفي.

وقيل: إن هذه المسألة على أرفعة أوجه:

إن دام به السرض أكثر من يوم وليلة وحو لا يعلق لا بقصي إجماعًا.

وإن كان أقل من يوم وليلة، وهو يعقل فضى رصاعاً.

وؤن كان اكبر وهو يعقل أو أقل وهو ﴿ بمقن، فقيه الخنلاف السنابح؟

مهم من قال: بارمه القضاء، وهو احتيار صاحب الهداية

ومنهم من قال: لا يلزمه وهو اختيار البزدوي التممير وفاصيحان.

قوله: ووَلاَ يُومِيُ يَعَبُنُهُ وَلاَ يَقَلِّمِ وَلاَ يَخَاجِنُهِ وَالْ وَلَوْ: يَرِمَى بَسَم، لَؤَنَا صَحَ أعاد.

وفال اختس: برمن تجاحيه وقبه ويعيد.

وقال الشافعي: يومخ بعينيه، فإنا زال انفذر أعاد.

قَسُسُونَهُ: رَفَوِنَ قُدَرُ عَلَى الْفَيَامِ وَلَمْ يُفْسِرُ عَلَى الرَّكُوعِ وَالسُّحُومُ لَمْ يَلَزُمُهُ الْفِيَامُ وَيُصَلَّى فَاعِداً يُومِيُّ رِيعَاءُم فَإِنْ أُومًا قائمًا حَارٍ، كنَّ مِن الخيط.

ومي أنفستاوى: إذا أراد أن يو مسيخ للسركوع أومةً قائمةً، ويومج السحود قاعدةً، والأفصل هو الإلماء قاعدة بالكل.

وفي الواقعات: إذ أوماً للمنحود فالمأ لا لجرله وللركوع يحرثه

قوله: رَفَهِانَ صَلَّى الصَحِيحُ بَغْضَ صَبَارُتِهِ قَائِماً وَحَنَاتُ بِهِ عَلَّارٌ يَشَفَّهُ الْفَيَاءُ أَنَفُهُ فَاعِـــاهُ يَــــرَكُحُ وَيُسْجُدُ أَوْ يَوْمِيْ فِانَ لَمْ يَسْتَطِعِ الرَّكُوعِ والسُّخُوةِ أَوْ مُسْتَنَقَأَ إِنَّا فَمْ يَسْتَطِعِ الْقَطْرِدُاءِ لان في ذلك بناء الأدنى على الأعلى.

"قوله: (وقتل صَلَّى فَاعَمَا يَزَاكُعُ وَيُسَجُّدُ لِمُرَصِّ بِهِ ثُمُّ صَبَّحٌ يُنَى عَلَى صَلَابُهِ فَالِمَأ وهذا عبد أي حنيفة وأي يوسب؛ لأن من أصليمنا أنّ الفاعد يوم الفائم، فكذا مِبُوزُ أنْ يسى الإنسان في حق نفسه صلاة الفائد على تحريمة الفاعد.

وقال عمد: يستقبل؛ لأن من أصله أن القائم لا بصلى حلف الفاعد، فكما لا يبني

ني حق نفسه.

فسموله: ورَائِنْ صَلَّى بَعْضَ صَلاَتِهِ بِلِيمَاءِ ثُمَّ فَلَوْ عَلَى الرَّعُوعِ وَالسَّجُودِ اسْتَأْلُفَ الصَّسَلاَةُمَ هذا (ذا قدر على دلك يعدماً ركع وُسجد. أما إذا قدر بعد الانتفاح قبل الأداء صعرله الهناء، كذا في جوامع الفقه.

و نسبال زفسم : بيني في الوحمين على أصله في الاقتماء؛ لأن عمده بجوز أن يقتدي الراكع بالموسئ.

قوله: (وَمَنْ أَغُمِي عَلَيْهِ خَمْسَ صَلَوَات فَمَا ذُونَهَا لَضَاهَا إِذَا صَخَ وَإِن فَاتَهَ بِالإَضَاء أَكُم مِن فَلْكُ لَم يقض الأعفار أنواع مبدة حدا كالصباء وتسقط به السادات كلهاء وقاصر حداً كالنوم، لا يسقط به شيء من العبادات ومتردد بينهما، وهو الإغماء، فإن احد ألحق بالفاصر حداً، حتى يوجب القضاء واعتداده: أن يزيد على يوم ولبلة؛ لأمه عند لملك تدخل الفاقة في حير النكوار، وفي المحاب قضاء ذلك حرج، وهو مرفوع بقوله نعالى: ﴿ زَنَا خَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدّبِي مِنْ حَرَاهُ وَاللّهِ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْكُمْ فِي اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلْمُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلْمُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ

ولو شرب مانمر، فذهب عقله أكثر من يوم ولبلة لا يسقط القضاء.

وإنَّ أكلِّ البَّنع، فأغمى عليه: قال محمد: يسقط عنه القضاء منى كثر.

وقسنال أبو حنيفة: يلزمه القصاء، فمحمله اعتبر البنج بالإغماء، وأبو حيفة اعتبره بالخمر.

ولان أغمسي عليه بسبب العزع من أدمي أو سبع أكثر من يوم وليلة لا فضاء عليه بالإجماع.

قوقه: رَوْيَنُ قَائِهُ بِالإِغْمَاءِ أَكْثُورُ مِنْ ذَلِكُ لَمْ يُفْضِيُ المعتبر عندهما في الزيادة على اليوم واللينة بالساعات، وعند محمد بالأوقات، أي من حيث الصلوات فعا لم تعمر العملاة منذًا لا يسقط الفضاء عنده.

وفائدتسه: (ذا أعمى عليه عند الصحوة، ثم أداق من العد قبل الروال بساهة، فيذا أكثر من يوم وليلة، من حيث الساعات، فلا فصاء عليه عندهما.

وعند عليه الفضاء؛ لأن الصلوات لم تزد على خس، والله تعالى أخلم.

<sup>(1)</sup> سورة الحج: 78.

#### باب سجود التلاوة

هسفا من باب إصافة الشيء إلى سببه، وإنقال: إضافة الحكم إلى السبب، فالتلاوة سبب بلا خلاف.

ووجب فلمناسبة: أن المربض إذا صلى، فقد الفاد لأمر الله، وفي التلاوة إذا سجد فقد الفاد اليضاً لأمر الله. وفي إضافة السجود في التلاوة يشارة الى أنه إذا كبها أو هجاها لا يجب عليه السجود.

قوله: (سُجُودُ الفُلاَوُةِ فِي القُورَانِ أَرْبَعُ هَشَرَةً سَجَلَةً إِلَى آخِرِهِ) اعلَم أن بالقرآن أربع عشرة سجدة: سبعة منها فريضة، وثلاث سها واحسه، وأربع صها سنة، في أعر الأعراف فرض؛ والرعد فرض؛ والسعل فرض؛ وبي إسرائيل فرض؛ ومرج فرض؛ والأولى في الحج مرص؛ والفرفان واجهة؛ والسعل سنة، والم تسسريل واحية، وص فرض، وحم السجدة واحية؛ والنجم مسة، وإذا السماء الشقت منة؛ والرأ سنة، فموضع السجرة من ص و خَسَرُ الْمَنْابِ} أناً وفي حم السجادة والا يُسْتَنْهُونَ إِنَّانًا

وهل تحب السجدة يشرط فراءة جبيع الابة، أم بعصبا؟

الصحيح: أنه إذا قرأ حرف السجدة وقبله كلمة وبعده كلمة وحب السجود وزلا فلا.

وقيل: لا يجب إلا أن يقرأ أكثر آية السجدة، ولو ترا أية السجدة كلها إلا الحرف الذي في أعرها لا يجب هله السجود.

والمستحب الخير بآية السجدة إذا كانت الجساعة منهيين للصلاة، وإلا قالإعهاء الفضل، وإن ثلا بالدارسي لزم السامي، وإن لم يقهم هند أي سنهة.

وعندهما: لا يازمه، إلا إذا فيم. وروي أنه رجع إلى فوغمها، وعليه الاعتماد، وإن قرأها بالعربية وجب على السامع فهم أو لم يفهم يُحماحاً، وفي الحج سحدة واحدة سحدة عندما وهي الأولى.

وعند الشافعي سجدتان، وسجدة ص عندنا تلاوة، وعنده سجده شكر، ملا بسجدها عنده، إذا تلاما في الصلاة، أما السجدة التائية من الحج، فليست عندنا سحدة فلاوة؛ النها مقرونة بالركوع، وذلك أمر بالصلاة دون السجدة.

<sup>(1)</sup> سورة أل عمران:44.

<sup>(2)</sup> سورة نصلت: 38.

قسولة: روالسُّحُودُ وَاحِبُ في هذه الْمُواصِعِ يَعِي عَمَلاً لا اعتقاداً، ويجب على الراحي لا على العور

وقال ملك والشامي: سعر

 في إلى رغيبي الثالي والسَّامع عنواه فضد ساح القرآب أو ثم يقصد كان الناقي خاصيراً، أو عملًا، أو حياً، أو خاتصاًه أو بعيام، أو كافراً، أو بيناًه أو شكراً، بعلك كله يوسيه على السابع السجود

وفسيل: مقسدرط أن يكون فيسي ممثل، ولو صمها من بائم، أو حسمي عليه، أو عمول، فقيه رويتان أتسخيماً. لا يجال.

راق المستاوى. إذا معها من حيود يهيت، وكذا من اماتم الأصح الوجوب أيضاً. وهل يجب دين النام؟

جيد وبيناء أولم كان السامع معن لا تحييا حيد التشكرة كالحافض والقصالة التصليم والمحسنون والكاهر لا تحييا عسهم سواة طوال أو اسعواه والواللاها و هو أقسم بحث علياه وتسبو للاها تم معلها من أحراء أو معهال ثم تنااها وعزائي محلس واحد لو يحب عليه الا منحدة واحدة إذا لم يعير العاس، وإلى منعها من الشان ثم يلات عليه على .

قول، ووإدا بالا الإفاقر آنه سخدة سعندها وسجد المأفوم معلى سواء سعها سه أم لاه وسنديا كا يقرأها في صلاة المرابعة الله وسنديا أن كا يقرأها في صلاة المرابعة المحافظة الله المنتجب أن كا يقرأها في صلاة المحافظة الإمام في تلدا الركعة بعد سجود الإمام في تلدا الركعة بعد سجود الإمام في تلدا الركعة الثانية أو يجب عليه أيضاً عبد أن يوسع الملافأ غيد، ونظره: أو أمرك الإمام في الركعة الثانية من الرئم في الركعة المحافظة في يجب عليه أيضاً في رمصان بصبر علم كا تشويا على الإمام في الركعة الأحرف وقو سعيا من الإمام أحسين بين معيم في الصلاة. ولم يدخل معيم في المنابعة الاحرف والواسعية من الإمام السندان وهو من يصبح منه السحود كذا في عراجه.

المستولة؛ وَوَالَا قَلَا الْمُمَالُومُ لَمْ يَلُومِ الإِلَىٰمَ وَلَا الْمُؤَلِّمُ السُّحُودَعُ بِعَي لا في الديلاة ولا بعد الدوع سيه طالعها.

وفيد و المستلد البدامية عند العراج؛ لأن السبب قد تقور ولا مافع محلاف منابة الصلاة: لأنه روادي إلى حلاف موضوع الإمامة أو التلاوة: لأن النالي كالإمام فلسامع في المحود الثلاوة.

ومعسسي موساء حلاف موصوع الإمامة، وذلك على نقصر أن يسجد التالي لولًا.

عكتاب الصلاة 209

فيتابعه الإعام، فينقلب التابع متوعماً، والمتنوع معاً، وإن لم يتابعه الإمام كان علاهاً لإمامه النصاً.

و معنى فولدار أو الدلاوة أي على طدير أن يستحد الإدام أولاً، هيدهم النالي. وهذه حلاف موضوع سنحنة التلاوة، فإن النالي زمام السامدان، تسمى أن يتقدم سنحوه النالي. فسال عليه السلام: وللنالي شنت إمامها أو استحداث لستحداثها أن فاله لرحل للا عمله أية سنجمة، تهم يستحد و فمه أن العقد في تمحم و عليه على القرائة للعاذ هدرف الإمام عليها: لأن فرامة الإمام لم قرائة لقوله عليه السلام: «من كان له إسام مقرارة الإسام له فراية بإ<sup>ا ال</sup>

<sup>(1)</sup> المرحة من أي تبية في مصنة (7504) - حالة أو حالة الأخر عرابي محالات من ربة بن أشلم أنه علاماً فرة هذا التي منبي الله عليه وسلو السميدة، فاسطر الابلاء التي ديلي الله عليه وسلم أن يسجد عليه في يسجد، قال بالرسول الله أنيس في هذه الشورة منحلة عال: بني وذكات كنان أماما فيها فلو متجدت السجداء.

 <sup>(2)</sup> خالق اللمي تعلق علمه و مثلور ومن تكافيه والناج دفر وذا الإمام له قرارة و الخليد روان من جديث خاليد و الن صد عد الومن حقيرت من حديث وطي حديث الخالوي، ومن حديث ألى خريرة، ومن حديث من عياس.

فحسنديك أحاري أخرافه أن فاحه في وحسم عن جام الجمع أهن أني طريد عن حالي فالل فكل ومنسون الفا تصليلي العاجب وسلم برمن كانه أمازه هراه قراءة الإمام لماقراءة أأراه أرامين أوجاير الحميسي غورج، وفي عن أبن حيثه أما قال: ما أبت أكذب بن حام المعني. وليكن له طرق الحسريء وهسمي وزنا كانت مدحوفة وفكي بشد بعصها بعصأر فاسها ما رواه علمه مر الحساس وموطنية بها أخبرنا الإمام أو حبينة حدثنا قو الحسن براسي بن أي عائده عن تبد هفاس ديمة عسن حاسير عسر التي صلى أه عبه وسلم؛ فال: ومن صبى خلف الإعام، بود نوءة الإعام له ة براعقهما النهالين ورواه لل عالوقطي تي يوم مها وأحرجه هو. ثم البهلتي على لني حبيمة مقروعاً بالحسيس بسن عمستوه، وهي الحسر بن عماره، وحده بالإنساد المدكور، قال الناه تعلق: وعدا الخميسات لم مسقور على حام أن هنا. أنه هم أني حبيبة وأطلس بن عبارة، وهما يتعملن. وبد رواه مستميان التوري وأمر الأحوص وضعة، وإحر لنز ، وشريك وأبير حاه الدادار ، ومصال من ممبيسة وخريراس عله الحمهلمة وتمرهم على موسى بارتمي فالتناة عن بما الله بن شاء عن السي حسيلي علم علمسه ومسيلم مرسلاً، وهو الصواب، انهيي اوفال البهلي في والمعابدة، أوقد روى المستعبدان فسنذا الحديث، وأبو عوامه واشعمه وجناعه من احفاظ من موسي من أي خاتشه، فلم بمنطلوه عن جمرية ورواه عبد الله بن المسارك أبضاً عن أي حبيله مرسلاً، وقد رواه حدير الجلعي، وهو صروبات والمث مي أمي مامرين وهو المعامل على أمل تداير اعلى حمار مرابوعة. ولها يتاحمهما عليه إلا مستى هو أحميق منهماء تم قال أصرم أبو عند العاء ونبل قال: سبب مبادة بن تحده الخميد. بغسلول: حائلت أنا موسى الرازي احابط عن حديث الدس كناء به إسام، فعرابة الإمام له قراءة... مقال، له يصبح عن الدي صلى هو عليه وساله فيه على دراية اعتمد منه يجما فيه على الروايات عن

وذـــك دنــيل الولاية عليه، والولاية دليل الحجر عليه؛ ولأن الشارع بنعه عن الغراءة، والمحسور لا حكـــم لتصـــونه بحـــلاف ما زن سفها من الحب والحائش؛ لأنهما لبسا محجورين، بل مهيين والتصرفات العمين عبها يعند بها، وبعمر حكمها.

قوله: ووَإِنَّ سَبِغُوهِ وَهُمْ فِي الصَلَاةِ آيَةُ سَجَانَةٍ مِنْ رَجُلٍ لِبُسَ مَعَهُمْ فِي الصَّلَاةِ لُسَمْ يَسَجُنُوهَا فِي الصَّلَاةِ)\* لأنها ليست، هسلانية، نيكُون إدحاها فيها سهياً عنه، وهي وجرب كاماة، فلا تنادى بالسهي.

قوله: ﴿وَاسْجَمَّاوَهُمَّا فِقَدْ الصَّلَّاهِ الصَّحَةِ النَّلَّاوَةُ مَنْ غَبِّر حَجَرٍ.

قَسِولَه: رَفَإِنَّ سَجَدُوهَا فِي الْصَالاَةِ لَمْ تُجُرِّهِمْ، تَغَمَّاهِا، بِعَنِي آبَا بَعْضِة لَسَكَانَ النهي، بلا يتأدى بها الكامل! ولأبها ليست بصلاتية وغير الصلاتية، لا يؤدى في الصلاة، فيمكن القصان بأدائها في الصلاة، وما وحم يصفة فاكمال لا يتأدى بالباقص.

قوله: روَّلُمْ تَعْسُلُهُ عَلَيْهِمْ الصَّلاقَ؛ لأنها من أنعال الصلاة.

وفي لنوادر: نصد، وهو فول محمد، والأول: قولهما، وهو الأصح

ولو قواً أيَّة السجدة التي معمها من الأحبي في الصالة قبل فراهه منها سجدها في الصالة، والحرالة عنهما جيماً.

ولسو قرأ الإماء أية سحدة قسمتها رجل ليس معهم في الصلاقة عنجل منه بعدما سجدما الإمام لم يكن عاليه أن يسجدها: لأنه صار «دركاً مًا بادراك فركمة.

قال مي اشهاية: همه إذا أدرك الإمام في أخر تلك الركعة، التي تلا فيها السجدة أما إذا أدركت في الركعة الناتية لم يصر مدركةً للركعة، التي تبليا و لا ما نعلق بها من أقراءة والسحدة. فيلزمه أن يسحدها حارج الصلاة.

وقيل: تصبر صلاقية: فلا تقرمه خارج الصلاة. وأما إذا لم يدخل معه في الصلاف فإنه يحت عليه أن يسجدها لتحقق السبب.

قسمولمه: وَوَقَلَ ثَلاَ آيَهُ مَنْحَنَةَ فَلَمْ يُسْتَجِّلُهَا خَنَى ذَخُلَ فِي الصَّلَاةِ فَتَلَاهَا وَاسْجَدَ أَجَسَرَأَتُهُ الشَّسِجَةُ فَيْ الثَّلاَوَتِينِيَّ، لأن ثنامه النوى؛ لكوم؛ صلاتِه، ماسَّتِمت الأولى، وكوتها سابقاً لا ينام النبعية كسنة الظهر الأولى للطهر.

على وابن مسعود) وغيرهما من المتحاية، قال أبر عبد الله الخاطة: أعجبي هذا منا متحه، قال أنا عومي أحضًا من وأبنا من أصحاب الرأي على أدم الأرس، انهى. انظر التعليل: نصب طرابة (4-6/4-1).

وهي النوافرز يستجد أحرى معد الدراع؛ لأنَّ للأولى ثبَّة السنق فاستويا

قشاء القابلة فوة التصال السجدة بالثلاوة، فترجحت على الأولى، فاستنطيه، وهذه إذا تحسيل في الصليمة، فيسلل أن يتبدل المحسى، أما إذا تبدل لم يجره سنجدة مصلاه عن الفلاوتين، وهذا الذي ذكره فشيح هو رواية كتاب السلاء

وفي السنوادر: ولا بسقط ما وجات خارج الصالاة، من بسخاها بعد الصلامة لأنه حين اشتعل بالصلاة المدل المحلس، كما تو اشتغل بالأكل، ولا سكن جمل الأولى تبعاً، لأن السسان لا يكون تعاً للاسن، ولا يمكن معل الثابة تبعاً؛ لأنها الوي، فوجاء اعبار كل واحد سبأ، بالمدلانية تودى ديها، والأولى تؤدى حد اعراج من الصلال، إلا أن الأول هو الطاهسر، لأن المستسورة، واحدة، والسكان واحد والديم اكسل لا لا حراتين حرمة التلاوة وحرمة الصلاة، ثم على رواية كتاب السلام في قوله أحراته السجلة عن الدلاوتين، تقو لو يستخدمه في المدلان حتى مراة منها مدهرت عنه السجاءان جايعاً

ولي روانة التواهرة ما وحب حارج العبلاه لا سنقط.

المسولة: ﴿وَإِنَّ تَلَاهَا فِي غَبْرِ الْصَلَالَةِ فَسَحَدَ لَهَا فَهَ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ فَتَلَاهَا سَجَدَ لَكَ وَلَكُمْ تَجْرِهِ السَّجْدَةِ الأُولِيِّ؛ وَأَنْ الصَلَاةِ أَنْ قَنْ وَلَا تَنْوَالَ الْوَلِيَّ عَلَيّاً

ولو تلا أبة منجدة في الصلاة فسحدت أم سلم وأعاد تبك الأية، فعليه أن يسجد أخرى.

وفي توافر الصلاة: لا مجب عليه أخرى، ووفق أنو البيت صبحه. فقال: إذا تكلم يعسله السلام تجدد عليه سحلة أحرى: لأن الكلام يقطع حكم الخلس وإن ثم يتكلم لا يحب عليه أحرى، وعد، هو الصحيح.

ولو فواً أيّا سنجد، في الركعة الأولى فسنجد، ثم فاع فأعادها في تسك الركعة ثابًا له بلسرمه أحسرى بالإحساع، وإن أعادها في الركعة الثانية يلزمه أخرى عبد محمله، وهو استحمال

و تستند أي توسف تكفيه الأولى، وهو الصاس الان التجرعة يحبح أنصال الصالاه، تيسير كلها كالحل الواحد، والمحمد أن السجود من تواجب الثلاوة، وكل ركعة تعلق جا تلاوة، ولا تنوب عنها تلاوة في شرعاء فكدا يعلق بها مجود، ولا يوب عنه سجود في عبرها.

قسمال في العداوى: هما الإحدادات إدا كانت المملاء بركوع واسحود. أما إذا صلى بالإيداء لا يحب أحرى، وكذا لم أعدها في أشافة وافراعة. فوله: ﴿وَلَمُ كُرُّرُ لِلْآوَهُ سَجِّدَةً وَأَحِلُهُ فِي مُجِلِسِ وَأَحِدُ أَخْرُالُهُ مُنجَدَةً وَأَحِدَةً. وَالْأَصَلِ: أَنَّ مِنْنَ السَّحِدَةُ عَلَى تَشَدَّمُنَ وَفَعَا أَنْضِرَجَ، فَإِذَا لَكُمْ أَبُهُ سَجِدَةً في للك الآبة في ذلك أخلس مرزاً بكتبه ملك أنسجته عن أملاوات السوجودة بعد السجدور.

وقسوله: هي محبيس واحداد: احترار ضدا إذا تبدل المحبي، والتبديل يكون حقيقة ويكسون حكساً، فالحقيقة طاعر، والفكم كما إذا كان في يحلس بن والتبديل بحليلة بكسوخ والرائحين المحتود والمحكم كما إذا كان في يحلس بن والمحتود أو الرسمة الم المتسلطات؛ أو الشنعل بالحديث، أو عمل عملاً بعلم أنه ناصح فدا شاه، ونه يقطع حكم المحلسين، وأسد إذا كان المعلل فنيلاً كما إذا أكل الدائم أو المائين، أو شرب حرعان أو حلويان، أو تكلم المدائمة أو كاندين، أو عمل حطوة، أو حطويان، ويه لا يقطع الحسن وإنما بحتلف المحلس بالأكل، حتى بشيع، أو بالشيرات حتى بروى، أو بالعمل والكلام حتى يكسر كما قال الموتاشي، وإذا التنقل بالنساح، أو الهليل، أو القراراة، لا يقالع حكم يكسر

ولو فرأها وهو فاعد فقام، أو فان فقمه. أو نام ذعلةً لا يقطع حكم الحلس. ولو فرأها تم وكت مان الدابق ثم برل فالي الصبر لم يقطع أيصةً.

ولسنو فراها فسنجد تم فرا القرآن معد دلك طويلًا، ثم أتماد تلك السنجدة لا يحب علمه أعرى

ولسو فراها مراراً في الدوس، أو تسدية النوس، أو دوران الدحا يكرر الوجوب، وهو الصحيح للاحتاط، وكانا المنتقل من عصر إلى عصل للكرر له الوجوب في الأصح. ولسل فراها في المستحد الخامع في راوية، ثم بالاها في زاوية أحرى سه كانته سجدة واحد لذه الآن المستحد مع لناعد أعرابه يجعل كلفعة واحدة في حق الصلاق، بأولى أن يكون كذلك في حق السحدة؛ لأم: يومها

وقو تلاحا في السناحة بمكرر موجات وقبل: إن كان في موس بنطر لا يتكروه وإن فسيراها وها و منش برمه تكل قراءة سجدة؛ إن اسكان فدات احيه وإن قراها في سبت، أو في السفية سائرة كانت، أو واقعه كفيه سحدة واحدة بحلاف الدايه إذا كروها عليه، وهي تسير إن كان في الصلاة كلفه سحدة واحدة، وإن كان في هير انصلاة تكرر عليه الوحود.

ونسو قراها في مكان ثم قام فركب المقابدة ثم فراها مرة أخرى في آله يسبره نظيم سجدة واحده بسجدها على الأرض، وقو سارت ثم تلاها بلزمه سجدتان، وكدا (13 فراها راكباً، ثم نزل فيو أل يسبر، فقراها تعلقه سجدة واحدة يسجدها على الأرض. والسو قرأ أية منجلة في الصلاة فسجد لذاء أم فسنت صلاته وجب عليه قضاؤها. والا يجب عليه إعادة لسجدة.

و الموالة إذا قرأت آية السنيمة في طالاتها فلم تسجدها حتى حاصت سقطت عنهة. والسو اسع سجده من رجل واسعها من آخر في دلك المكاني، تم فرأها هو اجرأته سجدة واحدة الاتحاد الالة والمكان.

ولسو قسراً أبة سجدة ومعه راحل بمسعها، ثم قام اتناي وذهب، ثم عاد فقراً فلك الأليسة ثانيةً، ثم قام عاد فقراً فلك الأليسة ثانيةً، ثم قام فدهب هكذا مراراً، فإنه يجب على التالي بكل مرة سجدة على اسدة. وأدا السامع فتكفيه اسجدة واحده؛ لأنه احتلف عدس النالي، ولم يحتلف عدس السامع، وكسدًا الجسوات إداكان التاني مكانه، واسهام بدهت وسجىء وسبيع نحت على التالي متحدة واحدة وعلى السامع لكل مرة سجدة.

ولو قرأ قية سجدة ام دم مصطحعاً الفطع حكم الحسن. وإن مام قاعداً له ينقطع. ولو قرأ اية سجدة على الدية فسجدها عليه حار.

قال احلوان: هذا أي واكب عارج أسطر. أما إذا كان أن النصر لا يجرئه عبد أي حيثة.

وسنو قرأ أية سجمة واكباً، فلم يستحدق. حتى برل تم ركب بعد ذلك، فسجدها على الماله أجزاً، عندا.

وقتال رفع: لا يجزئه؛ لأنه قد نول وجست عليه يغير ليماء: فصار كما إدا الاه، على الأرض، فلم يستحدها حتى ركب لا يجزئه إلى ستخدها على الدنة كذا فر هله.

واسد: آنها وحدت عليه بالإنهام، فإذا أداه، على الوجه الناس إحبات أخزأه، وكننا على هما الاحتلاف إذا قرأها عند طارع الشمس ولم يستحدها، حتى أداها عبد العروب. ولو قرأ نقم الناكلة في مجتمل واحدائره أربع عندة صحدة لاحداث الآبات.

قوله: (وقُنِّ أَرَاهُ السُّجُوهُ كُنُوا وَلُمْ يُرَافِعُ يَدَيُهِ وَسُخَهُ) اعماراً سبعدة الصلاة كذا الي اهداء الله والله يشاره إلى أن التكبر الله وليس واحده؛ لأنه احبره يسحدة الصلاف، والتكبر فيها ليس بواجب.

ويقول في سجوده: «سيحان ري الأسلى» ثلاثًا، هو المحار، ويعض الساحرين. المتحسورا أن يعول فنهم: ﴿ لَيُتِهْلِنَ رَبِّتُهُ إِنْ كَانَ وَقَدُّ رِبِّنَا لِلْفَلُولُ ﴾ [أ] أقار قد كانه وعاء

ولم) مورة الإسراء: 108.

ربية المقعولاً كانماً لا عناله، ودلك أن مؤمني أهل الكناب كانوا يستمول أن الله يبعث بيًّا من العرب وينزل عليه فرامًا، فلما سعوا القرآن محدوة لله، وحمدوه على إنجار الوعد. وقالوا: قد كان وهد وبد لمعمولاً كانمًا، والله أعلم.

ولان لم يذكر فيها عبناً اجزاء: ولو برك التكبيرة، التي معرم بها أحرأه عندنا حلاقًا للشامس

ولا تحسوز مستجدة التلاوة، إلا بما بحود به الصلاة من الشرائط من الطهارة من الحدث والا تحسوز مستجدة التلاوة والفهارة من الحدث والتحس ومتر العورة واستقبال الفيله، إذا تلاها على الأوض ولا يتيمم الحاء إلا أوست الماء أو أحدث مصداً، أو أحطأ، فعلم يحسب إلياء أو أحدث مصداً، أو أحطأ، فعلم وإن موى أعديه الماء وإن موى أعديه.

قسولة: (وَلاَ مُشَسِيُّةُ عَلَسِيَّهُ وَلاَ مُلاَهُ)؛ لأن ذلك بالتحلس، وهو يستدعي سين التحريمة، وهي مبدامة؛ لأنه لا إحرام ها.

قساوال فلستان كليف فكون التحريمة متعدمة، وقد قال: يهومن أراد السحود كنوميم. وانحكير للتحريمة؟

قلت: أيس هو للتحريمة، بل لدندينها بسجدة الصلاة والتكبير في سجدة الصلاة، إنها هو للإنفال، تكذا هذا انتقال من التلاوم إلى السحود.

## [مطلب في سجدة الشكر]

المحسنة لذا سحدة الشكر لا عبرة شاعد لني حنيته وهي الكروهة عنده لا يتاب عليها وتركهاه أول: وبه قال مالك.

وعمصان منحلة الشكر فربة بتات عليهاء وبهافال الشافعي وأحمل

وصورتها: عندهم أن من نجددت عده بعده طاهرة، أو رزقه أنه مالاً، أو ولناً، أو وحد ضافه أو اندمت عد نقسة، أو شعى له مريش، أو قعم له عائب، يستحب له: أن يدر حد لله شكراً مستقبل القبلة، يحمد أنه فيها، ويسجد، ثم يكبر أخرى، فيرفع رأسه كما في سجدة لللاوة.

وفائلة الخلاف بينهم: في التفاص الطهارة إذا نام نبيان وفيما إذا نهمم لله.

هل يجوز له الصلاة غند أبي خلطة ينتقش وضوعه بالنوم النها؟

ولا يحسوز عنده أن يتبلي بنيممه لها، وعند أي يوسف وغمد: لا ينقض وصوءه بالنوم تبهاه ويجوز أن تصلي باشمم ها كما ان سجدة البلاوة؛ لأنها معترة عندهم. كتاب الصلاة كتاب

#### باب صلاة السافر

مد من بات إضافة الشيء إلى شرطه، أو النعو إلى فاعله.

ووجه افتناسة بينه وبين سجود التلاوة: أنّا التلاوة بسب للسجود، واستقر مسب القصيم الفيلاق، وإنما فدم سجاد الثلاوة عليه! لأن مسب السجود الثلاوة، وهي عبادته وعد بب قصائم الفيد الالة السفر، وليس هو بصادة، بن هو مياح، والعبادة مقدمة على الساحات.

قسوله: (السَّقُرُ الّذي تنظيرُ به الأخكَامُ، اي الأحكام الواحية عليه، ونغيرها قصر العمسلالة، وابا هسنة العضر، ونعداد مدة العبسج بن للاله أيام، وسفوط الجمعة واعتدين. والأصعبة، وحرمة حروج العراة بغير عرم.

قسوله: وأن يُقْصِدُ الإِلْسَانُ مُواضِعاً لِيَهُ وَيُؤنَّ مِعْرُوهُ مُسِيرَةً ثَلاَتُهُ أَيَّامٍ فَصَاعِداً) القصدة. هو الإرادة لما عرم عليه، وإنها الرط الفديدة فقال: وأن يُصديه، ولم يُقل: وأن يستبريه؛ لأنه لو طاف جسع الدين ولم نقصد مكاناً بعد بنه وبنه مسيرة ثلاثة آبام لا يصير مسامرة، وكله القصد نسبه من عير سير لا عبرة به، وإنها الاعتبار باستماعيه، فلا محتر بالقصد الخرد عن السير، ولا بالدير الخرد عن تقصد، بل الدهدر اجتماعهما،

قسوله: برمسيرة للائة أيامهم يعني لهارأ دود لياليها؛ لأن العبل للاستراحا، وبعلي للائة أبام أقصر أبام السبة، وقلك إذا حلت الشمس البدة.

وهل يشترط سفر كل يوم إلى القبل؟

الصحيحيج السه لا يتشرطه حتى قو مكر في اليوم الأول، ومشى إلى الزوال ويلغ السرحلة، ومن للاستراحة، وبات فيهاء ثم يكر في اليوم النابي كداك إلى الزوال، وبالغ السيوم استنابت كسنالك، فإنه يصبر مساعرا، كذا في اعتوى؛ لأنه لا باء من السيوم السيوم استناب وكنا الله لا ياء من السيوم لاسد تراحة نشد له ودائمه لأنه لا يطبق السعر من مصحر إلى الفحر، وكنا الله لا تطبق ذلك، فألحقت مدة الاستراحة معدة السعر بلصرورة، واقعقه في تقدير المدة بثلاثة أيام: أن الرحصة شرعت لإزانة مشعة الوحده، وكمال المشقه الارتحال من غير الأهل، والسنزول في عبرهمية وقال الإرتحال من أدمل والسنزول في عبرهمية وفي اللوم الثانية الان في اليوم الأول الارتحال من أدمل والسنزول في عبرهمية وهذا إلماء يتصور إذا كان أنه الموم الدي فيها، وهذا إلماء يتصور إذا كان

قوله: (بستر الإيل) معني العاملة دون لمريد.

قوله: وزلاً مُغَنِّرًا في ذَكُكَ بالسَّيْر في النَّمَاء؛ أن لا احتر انسير في المر بالسبر في

216

البحر، ولا السير في المحر بالسير في البر، وإنما بصر في كل موضع منهما ما بليق بحاله: حالتي أن و كان موضع له طريفان: السدمان في طباء، وهي نقطع في للان أيام (1 كانت السرماع مستشوية، والتاني: في المر، وهي نقطع في يومين، فإنه إذا دهب في طريق الماء يقصر، وفي البر لا يقصر.

ولمسبو كان إذا سار في الدر وصل في ثلاثة أيام، وإذا سار في البحر وصل في بومين قصر في البرء ولا يفصر في البحر. والمعتبر في البحر : ثلاثة أيام في ربح مستوية، أي عير هالية ولا ساكنة كما في الحلل يعتبر فيه ثلاثة أيام. وإن كان في السهن يفصم في أقل منها. وأد و كانت المستفة ثلاثة بالدير المعتاد، مستر إليها على الفرس، أو البريد جرياً حيث موصل في يرمين، أو أقل قصر؟

فال أبو حيفة: في مصر له طريفان:

المعدد وقطع في ثلاثة أبام.

وأعرق: في يُومن إن الحتار الأمعة فصر، وإن احتار الأثرب لا يقصو.

قسوله: (لا تَحُوزُ لهُ الزِّيادَةُ عَلَيْهِهَا) لِمَا قال. هكدا، ولم يكنف يفوله. يوترض شمسافر وكعنادي، ليعلم أنه لذا راد على ذلك صار عاصاً عندنا.

قوله: وفإنَّ صَلَّى أَرْبُعاً، وَقَعَا فِي النَّائِةِ مَقَدَّاوُ النَّسَلُيَّةِ اَخْرَاتُهُ وَكُنْتَانِ عُمْ فَرْضِهِ وَكَانْتِ الأَخْرَبَاتِ لَهُ قَافِلَةً ويصدر مسناً بناحر السلام، وهذا إذا أحرم بركتين. أما إذاً نسوى أربعسة، فإنسه بنني على الخلاف فيما إذا أحرم بالصهر مست وكعات ينوي الظهر وركفتين تطوعاً.

القال أبو يوسف. يجزئه عن الفرض خاصة، وينظل التطوع.

ونسال محمسه: لا نحزته الصلاء، ولا يكون داخلاً فيها لا فرضاً ولا نظوعاً؛ لأن التناخ كل واحدة من الصلالين يوجب الحروج من الأخرى، فيكفا هنا عند محمد: تفسد ولا تكون فرصاً ولا نفلاً.

وقال معضهم: تنقلب كلمه نعلاً.

قوله: رَزِيْنَ لَمْ يَفْضُدُ فِي الفَائِنَةِ فَلَوْ الشَشْيَةِ يُطَلَّمُنَا مِشَلَالُهُمْ لاحتلاءُ المنطة ب قبل إكمال اركاما كما ني الفحر. وقو أنه لها ترك اقتحدة هنا، وقام إلى النالية، فنوى الإقامة وأنسها أربعاً، فإنه تجوز صلاته، ويتحول فرضه اربعاً.

قوله: وَوَمَنْ خَرْجَ مُسَاقِراً مَنْنَى وَكُفَتِن إِذَا فَارَقَ بُيُوتَ الْمِعْسِ يعني من الخاب السندي حرح منه لا جوانب كل البلد، حتى لو كان قد حلف الأسيّة متي في الطريق المدي حرج منه قصر، وإن كان محدّته أبية أحرى من حالب أحر من المعس.

قسوله: (وَلاَ بَسَوَالُ عَلَى حُكُم السَّفَرِ حَتَى يَنُويُ الإِثَامَةُ فِي بَفَد يُصَلَّحُ لِلإِقْامَةِ خَمْسَةٌ عَشَرْ يُوَمَّا فَصَاعِداً فِيلُومَةَ الإِلْقِامَةِ، وَإِنْ لَوْى الإِدَامَةُ أَقُلُ مِنْ ذَلَكُ لَمْ يَسِمُّ؟ لان الإلمامة أصل كالطهر، وأسمر عارض كالحيض، وقد ثبت أن أقل الطهر حسنة عشر يوماً، فكسفة الإلماسة، وفيما اعتبرتاه يدلك؛ لأنهما مدنان موجبتان، أي مدة الإقامة: ثوجب الإنمام، ومدة الطهر: توجب على المرأة الصوم والصلاة.

قوله: ورحتى يبوي الإقامة و: اشتراط اللية، إنها هو في حن من هو أصل مقسد أما في حتى من هو تمع لعبره كالعبد، وإنه يصير مقيماً شنا المولى، والمرأة شنا الزوج إذا كانت قد قبضت المهر المعجل، وكدا الجدي مع السلطان، وهذا إذا علم النبع به الأصل، أما إذا تي يعلم فالأصح أنه لا يصبر مقيماً كذا في الوحيز، وإذا بوى المسائر الإقامة في الصلاة النبية سواء كان مفرعاً أو مقتدياً مسبوقاً كان أو مدركاً.

وقيد يقوله وهي بندي إشارة إلى أنه لا نصح بية الإقامة في النشارة، وهو الظاهر من الرواية.

وعسن لمي يوسف: لهن الرعاة إذا نرلوا موضعاً كثير الكلاً والماء ونوواً إقامة مسمة عشمير يوماً، والمناء والكلا يكفيهم تلك الهدة صاروا مفيدين، لكن ظاهر الرواية: أن سة الإقامية لا تصح، إلا في العمران والنبوت المتخدة من الحجر والمدر والخشب لا الحيام والأحية والوبر.

ولو صلى الظهر في منسوله، ثم سافر قبل حروج الوقت، فعمة دحل وقت العصر صلى صلاة السبطر، ثم بدا له فترك السفر قبل الغروب، ونبين له أنه صلاصا بغير وصوء، فإنه يقضى الطهر ركعتين والعصر أوبعاً، وكذا لو حلائما، وهو مقهم وسافر قبل العروب ونبين له قساد فيهما، فإنه يصلى الظهر أربعاً والعصر ركفين؛ لأن الوحوس متعلق باغر الوقت.

ولو سافر في أعمر الموقت يقصر عبدنا، وإن لم يبق من افوقت إلا مقدار التحريمة. وقسال زفر: إن يفي من الوقت فدر ما يصلي وكعتبن قصر، وإلا فلا، وإن أقام في لماحر الدفعت إن كان قد صلى هي حال السعر جاره وإلا صلى الربعة بالانعاق سواء قلل ما بقى من ادرفت او كترا.

فيسونه: رواِنَّ دخل بلغاً وَلَمْ يَقُو انْ يَقِيمُ فيه حَلَمَةَ غَنْتُرَ بُوْماً وَأَمَّعَا يَقُونُ عَمَّاً أَحْسَرُجُ أَوْ نَعْدَ خَدِ آخِرُجُ خَنَى يَقِي عَلَى دَبِكَ بَسِينِ صَلَى وَكَمَيْنِي، لاَنْ ابنِ عَمْرِ اللم باد بنجاء سنة اعبر، ركان يقسره وعن الس له أقام بسنامر سنة يقصر.

قسوله. روافة فاخسل الفسكر أزعن العراب، فنول إفاهة خلسة عشر براماً لَمْ يُتُعُوا؛ ظاهر هذا ولو كانت الشواف فيه لأن حافم منظل عربشهم، لأمم بين أن يعلون بغروا ولين أن يعليون فغروا، علم بكن دار إفاحة كالمعارة، والعبد إذا كان مع مولاه أو المسرأة مسع ووجها، فالعبد متهم بإفاحة مولاه، والمرأة مفيمة بإفاحة زوسها، ومسافوس المستقرعيا: لأد إقامستهما لا تقف على الحيازها، واقد دين الموارين في السفر إذا الوي الحاجة الإفاحة دون الأخر.

قال في الفناو ئ. لا يصبر العبد الفيطاء لأن إقامة أحسميا إن أو جات إقامته فسسائرة الأخر تنتمه وطفى على ما كان.

وفسيال معصيم عصير مفساً؛ لأمه وقع التعارض من الإقامة والسعر فترجع الإقامة احتسباطاً لأمسر العددة، ورد لوى الدولي الإقامة، ولم يعلم العدد، حتى صلى أياماً حملاه مسامر، ثم أحبره مدلك كان عليه إعادة تملك الممالاة، ولاندا العراة إذ أحرها ووحها لنبة الإقامة لمرمها الإعادة.

وعن أي يوسف وعمله: رد أم العند مولاه أي استار ويوى النبولي الإقامة فسخت ميده بدي لو مل الديد على ركمين كان عليهما إعادة تلك أنسلاه، وكدا أو كان السد مع مولاه في استار، فيانيه من مذيع والعند في المبلاة بذلك درسه أربعاً.

فسنوله: وفراذا ذخل المسلام في طناة المغينية فع يفاء الوقت الله العشلاة) سواء النزك اوفست أو أعرضا: لأنه النزم منابعة الإمام بالانتمال عاد تم إنه لو السند صلامه لعرد وكسيرة لأنها إما تمارت الرجأ في تمميل لاتمان، فعمد فواته جود الأمر الأول

وقولة: ومع نفء توقت و: تقتوه أن يكون فقر ما يسبع التحرسة. وكذا إذا انتدى مسافرون بمسافر. فنوى الإساء الإذامة أرمه وتباهم حبيعاً لإشاق.

فسنونه: ووَانَّ دَحَلَ فَعَهُ إِي قَافِيهُ لَمُ يُحَوَّ مُثَلِّلُهُ جَلَعُهُم بِدِي بَائِمَة فِي حَق الإمام والسَّامِسِومَ وَهِي وَنَاعِيدُ، أَمَّا إِنَّا كَانِتَ كُلاَتَةَ: أَوْ كَانِتَ فَائِمَةً فِي حَقَ الإِمَّامِ وَوَاللَّهُ فِي حَقَ المَّامُوحِ كُمَّا إِنَّهُ كَانَ هُلُمُومِ بَرِي قَوْلُ أَلِي حَبِينَةً فِي الطَهِرِ وَالإمَامِ بَرَى قوهُسَاء وَبِهُ بِحُوزُ

دعوله معه في الظهر بعد العثل قبل العثلين.

وقوله: وإلم تتجر صلاته خلفه إذا دخل معه بعد حروع الوقت. أما إذا دخل معه في الوقت، ثم حرج الوقت، وهم في الصلاه لم تعسدا لأن الإتمام لرمه ماشروع معه في الوقت، فألحق بغيره من الدقيمين كما إذا اقتلاق به في العصر، فلما فرخ من التحريمة غربت الشمس، فإنه يتم أربعاً، ولو فعلي أغيم ركعة من العصر، ثم غربت الشمس، قحاء مسافر واقتلى به في العصر ثم يكر، داخلا في صلاته

قَسُولُه: وَوَافَةُ مَسُلِّي الْمُسُسَافِرُ بِالْفَقِيمِينَ صَلَى بِهِمْ زَكَاتَتِنَ فُمُّ أَنَمُ الْمُقْفِمُونَ صَلَاقَهُمْ يعني وحداثُ ولا يُعَرِقُونَ فيما خَصُونَ؛ لاَمِم لاَحْفُونَ.

والأصبيل: أن افتاء المقيم بالسيافر يصح في الوقت وبعد حروجه؛ لأن فرضه لا يتقير بخلاف استافر إذا اقتاى بالمقيم، فإنه لا يصح إلا مع نقاء الوقت.

قَـــوله: ووَيُسـُــَـَـَـَـبُ لِمُنا مِنْلُمَ اللَّهُ يَقُولُ أَيْقُوا صَلَاَتِكُمْ فَإِنَا قُولُمَ مَقُولُ أي مسافرون. ومفرجم سعار كركب جمع راكب وصحب جمع صَدَح ..

وقوله: وإذا سلمه: بعني التسليمين هو الصحيح.

قرله: ووَإِذًا وَحَلَّ الْمُسَافِرُ مِعْمُرَةً أَنهُمْ الصَّلَاةُ وَإِنَّ لَيْمُ يَنْوِ الْمُلَّعَامُ فِيهِمَ سواء دحله شهٔ الاحتاز، أو دعله لفضاء حاجة؛ لأن مصره عمين للإقامة، فلا يحتاج إلى فية.

قرله: ووَمْنَ كَانَ لَهُ وَطَنَّ فَالتَقُلُ عَنْهُ وَاسْتَوَاطَنَ فَيْرَهُ ثُمْ سَافَرَ فَذَخُلَّ وَطُنّهُ الأولُ تُسبعُ يُتُمُ الطَّلَاقُعُ وإن استحدت وطفأ اهليّاً، وأهله الأولون بانوں في الوطن الأول، فكل واحد شهما وطن اهلي له.

واحلم أن الأوطان للالغز

[ وطن أهلي.

2- ووطن إقامة

3- وومن سکني.

فالأعنى: ما كان متأهله فيه لا يبطل إلا بعثله.

ورطل: الإقامة: ما توى أن يقيم فيه شبسة عشر بوماً فضاعفاً ببطل بالأهلى، وبنتله بإنشاء منفر ثلاثة أيام.

ورطبين السندكتي: منه نوى أن يقب قيه أقل من نبسة عشر يوماً، وهو اضعف الأوطان يبتلن بالكل.

وهل من شرط وطن الإفامة تقدم سفر خليه؟

ب روماد

أحدهماه لا مكول بعد سفر اللاله أباع

واستانيا يكون وطباً، وإن لم يتقدمه معيا ولم يكل بيه وبين أهله ذاته أيام ومن حكسم وطبين الإقامة الماء وإن لم يتقدمه معيا ولم يكل بيه وبين أهله ذاته الم والمستقرة الأسه طبعة والا ينقص بوطن السكليء لأمه دونه. بيان هذا: ربيدي عرج الى السيحية فاستوطنها، ونقل أهله إليها، ثم سائر منها إلى عندا، قمر بربيد فإنه يتعلى فيها المهات وأنف الأولون بالقول توبيد، قسام من المهجم إلى عندا، قمر بربيد صلى بها ارسالاً وأنف وأنف المهال بالمهجم إلى عدد، في المن مدي المهجم بالمائة والمائة والمهجم المائة والمهجم المائة والمهجم المائة والمهجم المائة والمهجم عديد أله والمهجم المائة ومناه المهجم المائة والمهجم المائة والمهجم المائة والمهجم المائة والمهجم المائة والمهجم المائة المهجم المائة والمهجم المائة المائة والمهجم المائة والمهجم المائة المائة والمهجم المائة المائة والمائة والمائ

فسولة (وَإِد تُسَوَى النَّسُسَافِرَ اللَّ يُقِيمَ بِمَكُلَةً وَاللَّى خَمَسَةً غَتَمَوَ مُوْلِماً لَوَ يُجْرَ الصَلاَقُ)؛ لأن اعتبار الله في موضعين ختصي اعتبارها في مواضع، وهو منتج إلا 18 موت أن يقسيم بالليل في الحقصاء فإنه يعلي مفيعاً بدحولة بها؛ لأن يصاد الإنسان تصاف إلى موضع مهته، ولأن به الإقامة ما كانت في موضع واحدة لأنها مند السفر، والانتقال من موضع في موضع يكون صرباً في الأرض ولا تكون إقامه.

قسمولد: ﴿ وَمُسَلِّ فَابَقَهُ صَالَاةً فِي السَّقَمُ فَصَاهَا فِي الْخَصَرِ وَكُفَتِلِنَ وَمَنْ قَائِمُهُ فِي التَّحَصَرُ فِي حَوْلَ الإِفَاقَةِ فَصَاعَا فِي السَّعْمِ أَوْبِعَارَ؛ كان القصاء حسب الأداء.

وفيد بقوله الإن حالة الإفادة بها أرابه قد يكول في الحصر، وهو صدافر كامن عبال. الطهيسر، ثم سافر في الوقت، ثم دسل وقت العصر وهو مسافر، فصفى العصر وكعنين، ثم راحساع إلى وطف: ثم عربات الشماس، ثم تول له أنه صلافها على غير ولشوء، فإنه يقمنني العبل ركفتان والعصر أربعاً.

قسوله: ﴿وَالْقُاصِي وَالْمُطِيعُ فِي سَقُوهِهَا فِي الرُّحُفَةِ سَوَّاءً؛ وَمَالَ السَّغِيَّ سَمَرٍ استعبه لا يقيد الرحمية، كمن سافر بنه قطع الطريق، أو النعيء أو حجت المرأة س غير

عرمه او این العید.

وعندنا: يترجس هولاء ترجمية المسامر من القصر والعطر، وجوار الصلاة السكتوية على الراحنه يتا جنون واستكسال مدة المسلح الإطلاق النصوص، وهو تولد تعانى: فإ قمن كال تركم الريضا أو تلى سقر فعاله أن أراد حراً إو أن عن رحصة الإطار عمل الشغر وكد قواه عليه السلام في قصر المساد الافراس المسادر وكمنال من غير فيها السلام الهيساج المغيم يوماً وابنة، والعسام الملائة أيام وليابها إلا كان فنا من غير فياد وكد من عصب حقاً ولت تراحي بالعسج، وكدا

والى سورة استرف 184.

ولالة أحرجه الفعملوي في شرح معان الأبر في ألتاب النسائة وبالب ساباة النساس: وحدثنا عبد بن عبد الله بن ميمودا، قال: ١٠ أمَّا الوابد عن الأورامي عن يعين. ذال العدتما أنه فلايد قال: حالي أو أميه أو عن وجل عر أن أب. الله عدمت على رسول للدخيلي الله وليند اس سعره مشال: أنا تبصل همه، يا لها أحيه؟ فقلت. إلى معاسم له ذكر مسه. ديده الإثار على رويدها عل رحول لله صلى الله عليه وطلبو بالل على أن فرات السابعي كتاب وأنه في يكتبه كالمعبو في أرجعه فك قبل فلسفتها أن وبدافي فتلانه على أرجة شيئة فتكديك ليس للمستام أن تربد في حملات على ربحه أخبتًا. وكان النظر صلت في دلك أما وقب العروسي محسم عليها لا بدالس الهن علاه هار أن يأش بها، والا مكول له حربو من أن تؤ أنمي ، العرب عليه، وكان ما لحجه عابه أن المراحل أن مأني ما إن شاء وين شاء بو بأت عما فهم التنظ ما إن شاء فعلما ومن شاء ترك و فهاه هل فعقة الدطوع. وما الاعدامل الإراب عدامها والعدامل وكانت الركادي لا بدامل الحمري يهما واله العدمها، فقيه وخلاف العقوم لهو لوف: إلا تسمى إن يا إن يقو وقيام تقول بي المنسباق أن يجر با يما إن خالعه وللعاقد لالريعي والعدامه يكمش موضوصات للدمة العرملي مهمة عريصفه ومدامعة الركماني موهوف المعم التعواج فيو تطويه فللت لدلك أنا فللمع أوصه رقمتها. وكان الدول على التميم أربعاً فيما بكون فرعيه على التسافر الأعجارة فكما لا منعى للمغيم أنا عسى عاد الأربع شهقة من حير فسنسم، فاكفالك لا يسعى للصنافر أنه العال عام الركافتين ديناً بعم الدارية. فهذا هو المعر عمشاق فياماه الدائمة وهواغوالي الراعية وأي بودعي والاسان صبيم العائماني

<sup>(5)</sup> احسوجه السومدي في مسه في شات المهاره من رسول الذي رب المساح من الحمين المسافر والمسلمين المسلطان كان وسول (قد طني الله عليه وسام يأم الازداف) منذأ أن الاحسوع المعادة الالاقاب وقباليس (لا من حالة) وربي من بدائل وبوان ويوم.

ا فسيان أثو البيسي هذا حديث حديث منجوح الوادان وي الحكم بي ديية وجناد عن إراهيم الاجميا عن أي عبد الله الخللي عن أمرسة من قالت ولا يعلي أذل علي من التعديل، قال يجي من التعدة المستجد وثال يجي من التعدة السناف على أن المستجد وثال يؤانا في المستجد وثال يؤانا في المستجد وثال يؤانا في المستجد إلى المستجد المستجد المستجد المستجد المستجد المستجد المستجد المستجدة على المستجدة على المستج على السيوف على المستجدة على المستجدة على المستجدة على المستجدة المستجدة المستجدة المستجدة على المستجدة على المستجدة على المستجدة على المستجدة على المستجدة المستجدة على المستجدة على

غعور الصلاة الى الأرض المعصوبة، ولم تذكر الشيخ حكم السري.

عال في المنتوى: ﴿ صَبَّرُ فَيَهَالُ وَهُلِّ الْأَفْضُلُ فَعَلَّمِنَ أَوْ أَوْ كَهَا؟

قاطرات إن كانت الفاطة بارافاء بالعمل أحيل وإن كانت ماثرة، فالبراء أفضل:
 شلا يسر حسب وارافقه.

#### بأب صلاة الجمعة

مناصب به الديمر من جيت إن كل وتحد صهد منصف السلام وإسفة، فطملم والمعلة السعر، وعدد والسفة الحطف إلا أن الأول شامل في كل عواق الأربع، وهذا في الطهر خاصه، والحاس بعد العام، وللحملة منسلة من الاحتساح، وهي الرهمة محكمه، لا يسم فركها، ويكم حاصده

قسوله: ولا تصلحُ ألحَمْمَةً إلاّ في مِصْرَ خَامِعٍ؛ لمارَاء عَمَّهُ السلام: ولا حَمَّهُ، ولا حَمَّهُ، ولا تشريق، ولا تُسجى، الا في مصر خارجها أن

قسولة: وأثرٌ في فمثلُي المعمَّرة؛ لأنا له حكم للنصر، وليس خكم مقصوراً على المصلى، بل تجور في جرع الدية للنصر، وقارره يصلمن حلد لصوت والأدن.

تم شرائط لروم الحسمة ال عشوان

سعة في شمل المصلي:

أ- وهي الخرعة

عقم الهيء قال عدد بن وسعيرة الكحد والتي والواقعة الدائد فقدت مستود التي مساق العراقي، قال الدائد والمدين والل المدين والل المدين والله على الله عقد والله والمدين والله عدد الدائم والمدين والله الدائم والمدين والمدين والمدين والمدين المدين والمدين المدين والمدين المدين المدي

وأخيير ح اليسيتي في سبيه في قداب الفقيارة وديد الدولات في السبيح ففي الحمل للمعيم) عمط. الوقال إن المار فقاعدي القدامرة والمار الكوار في تعسم المقيم وإلمّا وإليام والمسامر (الاأم).

وال بستان أبن حجر في أو ماراته في أخراج أخارت الداءاً و والماء أنها الحديث: ولا حمد ولا ماترين الرائد الحارز والرائب الحلى إلى في مصاحر حامم والم الحمد والرود عبد الرواق من فعي مافوها: ولا التاريخ ولا منعة ولا في مصر الحامج وإلى قد حميج، ودوله أن أني دينة عام ووادا وولا الحل الرائب حلى الاعتمام ومانوائي المن الهام العامة عطيمان وتساف صحيف وطال السيكي الا يري عن الذي مثل الاعتمام ومانوائي الك شيء

2- والدكورة. -

3 - والبلوع

4- والإفامة.

5- رالصحة.

6- وسلامة الرحلين.

7- وسلامة العيس.

وحسة في عبر المصلي:

[ - المعبس

2 - والسلطان.

3- والجماعة.

4- واخطية

. بر سبر. 5- والوقت.

واعتلقوا في صعة المصرع

قال بعضهم: هو كان بلد فيها أسواق ووال ينصف المنظلوم من الطالم وعالم يرجع. إليه في الحوادث.

وقال يعصيم: هو أن يوحد فيه حوائع الدين وعامة حواتج الدبيد

فحوائح الدين القاضيء والمعني

وحوالج الدنباد أن يعيش فيما كل صانع بصناعته من السنة إلى السنة.

وفي الحداية: هو كل موضع له أمير وقاص ينفد الأمكام، ويقيم الحدود.

وعسن أبي يومسف: إذا احتموا في أكبر مساحدهم لم يسفهم ومن كان حارج المصسر لا يجب عليه دخول النضر للجمعة لانفصاله عن النصر، ألا ترى أنه لو عَرَج مسافرة، وبلغ ذلك فسكان فصر لانقفاع حكم النصر.

وقال الشافعي: يجب عليه إذا صبع النفاء، والقروي (15 دخل العصر بوم الحمعة إن نوى أن يعكث يومه ذلك لزمته الحمعة، وإن نوى أن يجرح قبل دحول الوقت، أو بعمه فلا جمعة عليه كذا في الوجيز. وإلا بأس أن يجمع الناس في المصر في موضعين، وإلا يحوز في أكثر من ذلك.

وعسس أي يوسف الانجوز اني موضعين إلا أن يكونا بين الخامين نهر عظيم، وإن لم يكسن، فالجمعة لس سبق وعلى الاعربن إعادة الطهوء وإن صلوا مماً ولا يدرى من سبق لا تجوز صلاتهم حبعاً. وعمد عمد: تجوز في موضعين وثلاثة وعن ثمي حسنة لا تحوز الا في موضع واحد ولا يكره اخروج إلى السعر بوم الحبمة قبل الزوال وبعده.

وقال مالك: يكره إدا زالت الشمس.

قسسوله: وَوَلاَ تُجُووُ فِي الْقُوكَى؛ فإن فلت: قد عرف هذا بغوله: ﴿لا تَجُوزُ إلا اللَّهِ مصر حامع، فما الحَاجة إلى ما ذكره؟

قبل: هذا تأكيد، وقد جاء التأكيد في الفرق. قال الله تعلى: ﴿ وَأَمِيلُوا ٱلْوَزَلِينَ بِٱلْمُشَادِ ﴾ (\*)، ثم قال: ﴿ وَلَا تُحَيِّرُوا ٱلْمِيزَانَ ﴾ (\*)، وقد علم هذا شوله: ﴿ وَأَفِيدُوا ٱلْوَرِرِينَ بِٱلْفِشْطِةِ ﴾ (\*)

قوله: (وَلاَ تُعْوِرُ إِقَافَتُهُ إِلاَ بِالْسَلْطَانِ) ﴿ لَانِهَا مَامَ يَجْمَعُ عَصِيهَ وَقَدَ تَقَعَ المَعَارَعَةُ في المستقدم والمستقدم وغير ذلك، أي في النقدم بين الإمامي، والتقديم بين الحياعة وغير ذلك، أي في الموضيع المسدي يصلي فيه، والأناء في أول الوقت وأخره، وفي مصب الحظيب، ولألب في يدين بدش الناس إلى القامع، يقيمونها العرض لهد وتقوت على عيرهم، يحمل أمرها إلى السلفان؛ لأنه أقرب إلى سنكن الفتة والنسوية يمهم.

قَوْلُهُ: زَاوَ مَنْ أَمَوْةُ النَّمَالُطَالُخُ؛ بِمَنَّى الأَمْبِرِ، أَوْ الغَاضِيَّ.

قوله: ﴿وَمِنْ شَرَائِطِهَا: الْمُوفَّتُ: وَتُصِيعُ فِي وَقَتِ الْظُهْرِ وَلاَ نَصِحُ يَعَدُهُ ) حتى لو حرج الوقت، وهو نهها أسقيل الظهر، ولا يسي الطهر على الحسمة؛ النهما مختلفان. وعمد مالك: بهني لنا أنهما صلادان يحهر في إحدادها بالقراءة، ولا يجهر في الأحرى: فلا يجوز بناء إحدادها على الأحرى كالعجر والظهر.

ا قوله: رؤمنَ شَرَاتُطَهَا: الْعَطَلَةُ قُلِلَ الصَّلَاقِ) ثم فلحظة شرطان:

أحدهمة: أن تكون بعد الروال.

والقامي: بعصره الرجال، ولو خطب بعد العبلاة، أو قبل الزوال لا فجور الجمعة.

فسنوله: (يَخْطُبُ خُطَّبُتِن يُفْصِلُ بَيْسُتَ يَفْعَدُهُ) ومقدارهما مقدار سورة س طوال السفسل ومعدار ما يقرأ نبها من الفرأة ثلاث قصار أو أبة طويلة.

وقراعة الفرآل في الخطية سنة عندنا.

<sup>(1)</sup> سورة الرمس: 9.

<sup>(2)</sup> مورة الرحس: 9.

<sup>(3)</sup> صورة الرحس: 9.

<u>خناب الصلاة</u> 225

وقال الشافعي: واحاف

و مقسمان الجلسوس بينهمة عبد الطحاري، مقسار ما يجلس اي موطيع حلوميه من مبير،

وفي طاهر الروابه: مقمار للانت آمات كندا في الصاري.

قال في اللبهاية؛ وهده القعدة صدر فلاسبراحة، والسب مشرح، .

وعبد الشافعي: شرط، حتى لا يكتمي عبده بالخطة الواجدة وإن طالت.

فائل المختجدة): السنة في الحقية أن يسهد الله وينني عليه. ويشلي على اللهي حملي الله عليه وسمه ويعط العامر، ويقرأ القرآن، ويدحو المستوسين والمتوسات. ويكون الجهر في الحظية الثامة دول الأولى.

قوله: ﴿وَيَعْضُمُ فَائِماً عَلَى طَهَارُقُ؛ لأن القيام فيها متوارث، وروي الدالين مسعود رضي غفرعه مثل عن دلاله، نقال السائل: ألسان دار فوله تعالى: ﴿ وَرُرُعُونَا فَهَمَا ۚ ﴾ [1].

قسولة: وفسان الخطسة غلى ذكر الله تعالى جناز عِنْدَ أَلِي خَيْفَةً) نفوله لعالى: ﴿ تُدْمَعُوا إِلَىٰ ذَكْرٍ لَئِنِهِ ۚ أَنَّا وَلَا يَعْمَسُونَ وَمُسَمّا إِنَّ كَانَ عَلَى تُصَدّ احطة، أنه إذا عطس، وحمد غنه أو سبح، أو مثل متعجة من شيء، دينه لا ينوب عن الحسة إجماعاً

قوله: رَوْقَالُ أَلُو يُوسُفُ وَمُحَمَّدُ: لاَ يُقَامِلُ فَكُو طُولِلْ يُستَفَى خَطَيَّةً، وأدناه من فسوله: «النجيات الله إلى قوله: وعبده ورسوله»؛ لأن الخطبة هي الواحية، والسبوح لا بسبس خطبة.

اللولة: ﴿وَإِنَّ خَطَّبَ قَاعِداً أَوْ عَلَى غَيْرِ طَهَارِةٍ حَانَ حَسُولُ اسْقَسُودَ، وَهُوَ الذَّكِرَ والوعظة إذا أنه يكره لنا فيه من الفصل بسيد راين أنسازة.

وعسمه أبي يوسعه: لا تجوز اختلبة بدون الطهارة؛ لأنها ينتسرلة السيلاة. حتى لا تحور قبل الوقاب.

قلمه: ليسميك كالسلاة، لأما تؤدى استدر الفيلة ولا يمسدها الكلام. وكدا لو عظره مضطحماً أجزاه خصول المفجود.

ونو عطب صبي بعطية

<sup>(</sup>i) سروطسعة ال.

<sup>(2)</sup> مرزة الليمة. 9

قال بعصبهم: لا يجورة لأن لها شبية بالصلاة.

وقال بعضهما: يجوز! لأنها ذكر وليست بصلاف

وفسو أن الحطيب و فرغ من الخطة صفه الحدث: فدهمية إلى بيته ونوصأ وحاء فصلي بهير جاز.

ولو تعدي في بيته وجاء لم يحز أن يصلي مهم ما لم بعد الحصد

وكسو سسيعه الحدث بعد الشروع في الصلاة فقدم رحلاً من شهد الخطبة، أن لم يشهدها جان.

 ولو أن الحطيب سبقه الخدات قبل الشروع في الصلاة عامر رحالاً يصلي بهم إلا كان المأمور شهد الخطية جار، وإلا مع محالف الأول.

والفــــرق: أن ني الأول قد المقدت الصلاة، فلا يجتاج إلى الحطمة في حال بقانها وهنا لم تعقل، فصار كالإمام نعسه يصلى بعبر حطمة.

قسبولد: وَوَمِنْ شَرَائِطِهَا: فَأَجْمَاعُلُمُّ وَهِي شَرَطَ الانعقاد اللَّبِيدُ عندهما: وعماد أي حيمة: شرط الانعقاد الدوكان وذلك بالركمة.

وعند رفر: شرط الدواف

و للاثمانة: فيما إذا تعروا عنه بعد الشروع قبل التقييد بالسجدة فعناهما ينعمها جمعة، وعند أبي حقيقة: يستقيل الظهر.

ولو نفروا عنه بعد السحود لشها جمعة حلاباً لزبر.

ولسنو كسير الإمام وتعافل القوم ولم يكبرواه حتى برع من الناء، وأحقا بالقراءة مقدار أية قصيرف ثم كبروا ليسدم الجمعة للإمام والمفوم جمعاً، أما لو كبروا قبل أن بأحمد مى القراءة تجوز الجمعة.

وقال أبو يوسف: إن كبروا قبل أن يقرأ ثلاث آبات فصار، أو أبة طوينة صحت الحمقة، وإلا فلا

وقال محمد: إن شرعوا قبل أن يرفع رأسه من الركوع صحت الجمعة وإلا فلا.

ولو خطب ونفر عنه الناس ولم يبق معه إلا انتساء، أو الصبيان فم يصل بهم الجمعة؛ الأبيسيم ليسوه من أهلها، أي لا يحوز أن يكونوا أنسة فنها بحال، وإن يقي معه عبد، أو مسافرون، أو مرضي صلى بهم، خمعة.

ولسو فسرع من الخطبة فالعبوا كالهم وحال أخرون لم يشهدوا الخطبة، فصال تهم الجمعة العزاد.

قسوله: ووَٱللَّهُمُ عِنْدَ ابِي خَيِغَةَ وَمُخْمَدِ: تَلاَنَةُ سِوَى الإِمَّامِ، والشرط فيهم: أن

يكونوا صاحبن للإمامة, أما إذا كانوا لا يصلحون لها كالنساء والصبان لا تصح الجمعة.

قوله: (وقَالَ أَبُو بُومَنْفُ: اتَّنَانُ سَوْى الإِمَّامِ)؛ لأنَّ للمننى سك الحساعة، حتى إن الإمام نقدم علمهـ.

ولهما: توله تعالى: ﴿ إِذَا تُودِئَتَ لِلصَّلَوْةِ بِنِ يَوْمَرُ ٱلْخَسْفَةِ فَأَسْفُواْ إِلَىٰ دِثْمِرَ كُلُّو ﴾ (اله عبذا يقتضى صدياً: وهو تسؤدن وذاكراً: وهو الإعام.

وقولها وفأشفرا لهخطاب جمع، وأقل الحمع: ثلاثة.

فوقه: ﴿وَيُجْمَرُ وَلِهُمْ وَالْفِرَاءُهُ فِي الْوَكُعْنَيْنِ﴾ لأن النبي عدِه السلام حير فسيحا.

قَسَــوته: ووَلَمَــيْسَنَّ قِيهُمُا قَرَاءَةً شُووَةً بِعَيْبٌ) وقال الشاهمي: يستحب أن يقرأ في الأولى سورة الجمعة، وفي الثانية: سوره الساهدين.

# {مطلب فيمن لا تجب عليه الجمعة}

قسوقه: (وَالاَ تُحبُّ الْجَمْعَةُ عَلَى مُسَافِيَ؛ لأنه بمحقه المدغة بأدالها؛ لأنه بمقطع بالتظار الإمام عن مفره، فسقطت عنه كالسوم.

قوله: ﴿وَلاَ الْمُؤَلِّقُ﴾؛ كانها منهمة عن الخروج، ومشعولة بحامة الروح.

قوق: ﴿وَلاَ مُوفِعُنِي﴾ لعبيره عن ذلك. وأما المعرض، فالأصح أنه إلا يقي العربص. ضائعاً معروسه لو تعب عليه.

قوله: ﴿وَلاَ خَلِدٍ﴾؛ لأنه مشعول يخدمه مولاه، فإدا أدن له مولا، وجنت عنيه.

وقال بعضهم: يخبر. وهل بجب على المكانس؟

رعن بابب عنی عند. قال بعضها انس.

وفسال بعصبهم: لا، والأصبح: الوجود،، وكنا مفتق البعض في حال سعايته كالمكاتب، وأما المأدول، فلا تجب عليه كدا في العناوي.

قسوله: وولاً عَلَى أَعْلَى ولي وحد قائلةُ عند لي حيفة، وعندمه: إذا وحه قائلةً وحدث عليه؛ لأنه قادر على لمستنى. وإما لا يهتدن

والأبي حليقة الدينين عليه السمي، فأشبه الزمن، وكدا الأحير لا بذهب لي الجمعة والحماعة، إلا بإذن أمستأجر.

ونسال السوعلي النفاق: ليس له منه، لكن بسقط من الأحرة غسطه، وكما لا

را) سورة المنبعة في

بجب على الناحقي من الأمير الظالم، وتسقط أبضاً بعاد المطر والوحل.

قوله: ﴿فَإِلنَّ خَطَنُوا وَصَنُوا مَعَ النَّاسِ آجُرَاًهُمْ عَنْ قُوْضِ لُوَقَٰتٍ﴾؛ لاجم تحملوه، فتساروا كالعسافر (دا صام.

السنولة: روْيُجُورُ لِلْمُساقِي وَاقْفِيْدِ وَالْمَرِيضِ أَنَّ بَوْمُوا فِي الْجَمْعَةِ) وقال رمر: لا يحوز؛ لأنه لا فرنس عليهم، فأنسهوا العلمي والعراة.

ولسنة: أن الخطاب بشاولهم إلا أنهم عادروا دفعاً للحرج. فاو لم يسقط عمهم فرص قرقت بأدائهم لجمعه كنان قد فساد الوضع؛ لأن الإسفاط عمهم لدفع الحرج والمفول بعدم الجسسواز يؤدي إلى الحرج. وأما العبني فلا يقع فعله. فيكون فيه بناء الفرض على النقل. فقدات لا يجور.

وأما المرآة فلا تصلح لإمامة الرحال وإذا أسن العقاد الجمعة بالتماميم اعتدامهم في عاد الموعون كاحر المقيم

وقال الشافعي: يحوز أن بكونوا أنماه ولا يعتد بهم مي العدد.

قسمولد: وفن صلى الطّبنو في متسبوله ليزم الجُمْعَة فَيْلُ صَلاَة الإمام ولا عُلُمُو بِهِ كُوهَ لَهُ فَلَكَ وَجَارِتُ صَلاَتُهُم وَقَالَ زَمِنَ لا يَجْرِبُه النّسِيرُ للا يَعْدُ فَرَاعَ الإمام مِن المسعة لأن ما أن أما رائم أن المسعة في الفريضة أصلاً، والخير كالبّعَلُ ولا يصار إلى العال مع القسرة على الأصل.

ولسمان أن أصل الغرض هو الطهر في حن الكادة، وهذا هو الظاهر من الديل، قال خله السلام: هاول ومن الديل، قال المسمى الأول وعيره المهاور وعيره الإلا أنسه مادوو الإسقاطة بأداء الحمعة؛ والأن منى التكليب على النسكن، وهو حمكن من أداء الطهر بعسم دون الجمعة الونفية على خراط لا بدياء وحديد وعلى المكن بدون الخمعة والمراد المراد الخمعة الإلا أن المحكمة الإلا المراد المراد التكليف؛ والأدة إذا قات الوقت قضى الطهر دون الحمعة، فإذا ثبت عندما أن أصل الفرض عو الطهر. وقد أداه في وقعة أحراء.

و حاصيبها: أن فرص الوقت عند أبي حديمة وأي يوسف: الضهر، وقد أمر بإسقاطه بالحسمة.

. وقال محمد: لا أدري ما أصل ترمن الوقت في هذا اليوم، ولكن يسقط عنه الفرطن بأداء الظهر، أو الجمعة، يعني أن أصل العرض أحمدهما: لا بعد وبتعين معليه.

وفائدته: إذا أحرم للجمعة نبية فرض الوقت لا يحوز عندد؛ لأنه قرص الوقت هو

<sup>(1)</sup> آخر جد أميد بن حدل في مستده (5875).

الطهر، ولا تتأدى الجمعة بنية العلمر.

وعند رفر: يجوزة لأن فرض الوقت الجمعة عنده وقد نواها.

وفسوقه: وليل صلاة الإمام، فيد بغلك احترازاً عن قول زفر، نؤن عنده لا مجزئه الظهر إلا بعد فراع الإمام من صلاة الجمعة كنا في المهاية.

وقوله: وولا عقر به فلو كان به عقر من الأعتار التي ذكرناها، فصلي الطهر ثم شبيها الجمعية كابيت الجُمعة فرضه عندا وانقلب ظهره تقالاً؛ لأنه إذا شهدها، فهو والمنجيح سواء.

وقسال زفر: فوضه الظهر ولم ينفسخ؛ لأن الجمعة غير واحبة عليه دوقعت الظهر موقع الفرض من عبر مراعاة.

وفاتلانسه: إذا صلى المعدور، أو العبد الظهر في منسزله ثم دحل في الجمعة مع الإمام، فقيل أن يتم الإمام الحسمة عرح وقت الظهر؟

فصدتا: يلزمه إعادة الظهرة الأن ظهره الأول انقلبت بعالاً.

وعسند زفر: لا يلزمه الإعدادة لأن هذا الميوم في حقه كسائر الأيام وفي سائرها، أو فيلي الظهر في بيته، ثم صلاها مع الجساعة كان فرصه ما أدنه في بيته كذا هذا، لكنا نقول الجسعة أقوى من الطهير؛ لأنه يشترط لهة ما لا يشترط للطهر، ولا يطهر الضعيف في مقابلة القوى.

قسوله: ﴿قَانَ بَنَا لَهُ أَنَ يَخْطُرُ الْمُجْمَّنَةُ فَتُوجُهُ إِنْهِهَا بَطَلَتُ صَلَاَةُ الطَّهُرِ عِنْدُ أَسِي خَسِيفَةُ بِالسَّقْيِ) فإن صلى الحسمة اجزائه، وإن لم يصلها اعدد الظهر، والعبد والمعرفض والمسسافر وغيرهسم سواء في الانتقاض بالسعي، كنه في المصفى. وهذه إذا سعى البها والإمام في انصلاة، أو قبل أن يصلي، أما إذا صعى البها وقد صلاحا الإمام لا يطل ظهره:

وهي النهاية: إذا ممى قبل أن يصليها الإمام، إلا أنه لا برجو إدراكها لبعد المسافة لم يطل ظهره عند العراقيين، ويطل عند الملحيين، وهو الصحيح.

ولسنو توجه إليها قبل أن يصلبها الإمام، ثم إن الإمام ثم يصلها لمعذر، أو تغير عذر. احتلفوا في بطلان ظهره؟

والصحيح: أنه لا يبطل كذا في النهاية.

ولسو كان خروجه، وفراغ الإمام مماً لم يبطل ظهره، ولو كان قد صلى بجماعة. وتوجه إليها بطلت الظهر في حقه، ولم تبطل في حقهم.

قوله: ﴿وَقَالَ أَبُو يُرسُفُ وَمُحَمَّدُ: لاَ تَبْطُلُ حَتَّى يَدَاخِلُ مَعْ الإِمَامِ} فيه اشارة الى

أن الإنهام بيس يشرط لارتفاص الظهر عبدهما.

ودكر شيخ الإسلام أن على قوطما لا يرتفض ظهره ما لم يؤد الحمعة كلها. وهذا خيسلاف ما في ظفدوري والهداية حيث قالا: لا ينقل حتى يدخل مع الإمام، ولم يقولا: حتى بكملها مع الإمام.

قال في الفتاوى الرستاني: إذا سعى يوم الجمعة إلى العصر تربد إدمة الحمعة وإفامة حسوائعه ومعضم مقصوده إلغامة الحمعة بنال توات السعى إليها، وإن كان معصم قصده إقامة حوائجه، لا يدل تواب السعى إلى الحمعة.

قَـــوله: رَوْيَكُرُهُ أَنْ يُصِلِّي الْمَقَدُورُونَ الطُّهُرَ فِي حَمَاعَةِ نَوْمُ الْجَبَّمَةِ، فَمَا فَمَ من الإخلال بالجمعة؛ لأنه قد يقسي سِم غيرهم.

فسنوله: (وَكُنَا أَهْلُ السَّيْقِيّ) قال النمرتاشي: مريض صلى الطهير في مسنوله موم الجمعة مآذان وإذامة.

قال عمد: هو حسن، وكذا بصافة العرضي بخلاف أهل أستحر، فإنه لا يباح هم وقلك: لأن المرضى عاجزون بخلاف المسحوبين؛ لأبهم إذا كانوا طلعة قدروا على أرضاء الحصوم، وإن كالوا مطلومين أمكنهم الاستعالم، وكان عليهم حصور الجمعة.

قسسومه: رؤمَن أذَّرُك الإمامُ يُؤم الْجَمْعَة صَائَى مَعَهُ مَا أَدُولُا وَبَنَى عَلَيْهَا الْجَمُعَةَ، فإذا قام هذا فلسمبوق إلى قضانه كان غيراً في الفراءة إن شاء حجر، وإن شاء حافت.

قوله: (وَإِنَّ أَلْمُؤَكَّهُ فِي النَّسَيُّةُ أَوْ فِي سَجُودِ السَّيْرِ فِني عَلَيْهُ الْجُمْعَةُ) وهذا عند أبي حسيفة وأبي يوسسف. وظاهسر هنا: أنه يسجد للسهو في صلاة الحمعة والعداس، واستعار عبدالمناصرين. أنه لا يسجد في الجمعة والعدين فوهم الريادة من الحمال.

فسبوله: روفال مُعَمَّلُتُ: إِنَّ أَشَرَاكُ مَعَهُ أَكْثَرُ الرَّكُعَةِ الثَّابِّةِ تَنَى عَلَيْهَا الْخَمَعَةُ يعنى إنه أدركه قبل أن يركح، أو في الركز ع.

فسوله: زوان أدرك أقلها) بأن أدركه وقا، ربع راسه من الركوع بي عليها الطبر، رلا أنه ينوي الحمية رجماعاً.

قسولة: (وَإِذَا خَرَجَ الإِمَامُ يَوْمُ الْخَمَعَةِ) بدي من النقصورة يظهر عليهم، فإن له يكن هناك مقصورة يجزح سها لم يترك الفراعة والدكر الالإذا قام إلى الخطة.

وخالا: لا ياس بالكلام قبل أن يحطب وإذا نزل قبل أن يكس للإحرام؛ لأن الكراهة

للإحلال بقرص الاستماع ولا استماع في هدين الحالين بخلاف الصلاة؛ لأنها قد تشد.

و لأبي حنيفة: أن الكلام أيضاً قد يعتد طبعاً، فأضيه الصلاة. والمراد: مطلق الكلام سواء كنان كلام الناس، أو التسبيح، أو نشميت العاطس، أو رد السلام.

وفي العيون: ظهراد به: إحابة المؤذل، قدا عيره من الكلام يكره بالإحداع بقوله عليه العسسلاة والسلام: وإذا قلت: لصاحبك، والإمام بخطب أمصت، فقد كفونتها أأ وروي عسن هيد الله بن همر رضي الله عنهما أنه سبع رحلاً بقول لتماحيه، والإمام بخطب متى تخرج القافلة؟

فقيمان له صاحبه؛ أنصت. نلها فرغ قال للذي قال: أنصب، أما أنت قال صلاة لك، وأما صاحبك: فحمار.

وقبل: الحلاف في كلام بتعلق بالأحرة. أما البتملق بأمور الدياء فمكروه إبداعاً. وهذا كله قبل الحقطية وبعدها. أما تيها فلا يحوز شيء من الكلام والفراية والذكر أصلاً؛ لأنه يسع الاستماع. والعراة من الصلاة النطوع.

أسبا فضاء العائمة فيجوز وقت الخطاء من عبر كراهة ولا يأكل ولا يشرف والإمام يحطب. وكذا إذا ذكر الخطب، التي عليه الصلاة والسلام استمعوا وصلوا عليه في أهسيهم ولم يتطفوا نهاء لأنها ندرك في غير هذا الحال، والسماع بعوت، فإن وأي رحلاً عند بتر، فنحساف وقوعه فيها أو رأى عمرهاً ندب على إنسان جار له أن يحدره؛ لأن ذلك بجب لحق أدمى، وهو محتاج إليه، والإنصات لحق الله تعالى، ومياه على السماهة؛ لأن الله فني عنه.

> ولو كان المصلي بعيداً لا يسمع الحطية؟ فقد قبل: الأنصل له قراءة الغران سراً.

> > وتيل: ينظر في الفقه.

وقبل: الأقضل الإنصاب: وهو احتيار محمد بن سلمة.

ثم عسمة فمي حميمة حروج الإمام يقطع الصلاة والكلام، وعمدهما: عمروحه بغطع الصلاة، وكلام يقطع للكلام.

وهائدنسه: فسيمه إذا ترل عن (حطبة بجور الكلام عندهما لعدم الكلام، وعنده: لا

رياع أحسر مه الفطسة أصد بن حسل في مسدد: 7430-8738، 9910 وأخر مه بدماه البحاري في المستحيمة والمستلم في صحيحه، وأبو هاوت واين ماحه وقاستاني والدارسي في السهم، والإمام العالماني في فلوطل

232 كتاب الصلاة

يجوز ٿوجود الحروج.

ورذا صعد الإمام المير عل بسلم؟

قال أبو حنيمة: حروحه يقطع الكلام، وهذا بدل على أنه لا يسلم

ويروى: أنه ﴿ بأس به؟ لأنه السدرهم في صعوده.

قَــــوله: رَوَافَ أَذُنَا الْمُؤَذِّفَا يُومُ الْحَمْعَةِ الأَذَانَ الرَّاؤَلَ فَوَكَ النَّاسُ الَّبِيْعُ وَالشُّواءَ وَقُوَجُهُو إِلَى الْجُهُمَّةِ، فَعَمْ ذَكَرَ اللَّهِ عَلَى ذَكَرَ الشراء؛ لأن الإيجاب مفدم على الفيول.

و المستراد من البيع والشراء: ما يشغلهم عن السعي، حتى إنه إذا انسعال بعمل آخر سواه يكره أجمأه ولا يكره البع والشراء في حالة السعى إذا لم يشغله.

وقوله: «وقوجهوا إلى اجمعة»: ويستحب أن يقول عند الترجه: «اللمم احملني من أوجه من نوجه إلىك وأقرب من طرب إلىك والنجع من دعاك وطلب منك إلىك».

ويسفي لمن آزاد أن يتوجه إلى الجمعة أن يغتسل ويمس طبياً إن كان عدده، ويلمن أحسسن أسمامه إلامه يوم اجتماع، فريما يتأذى عصيم برواقع بعص، فيستحب القطيف والتطيب.

قسولة: (فَإِذَا فَرَغَ مِنْ خَطَبُتهِ أَقَامُوا) اي الصلاة: لأنه يتوجه عليه، معلى الصلاة ويتطوع بعد الحمية تأريع وكمات لا يُسلم إلا اي آخرهن: رعن أبي توسف: معدها نست يصلى أربعاً ثم وكعين.

وقسيل: وكعتبي ثم أربحاً، ويقول في الأربع الني قبل الحمعة أصلي سنة الحمعة، ولا يقول: أصلي سنة الظهر، وكذا الأربع الني بعادها أيضةً كما يقول في الفرائر: أصلي فرص الحمعة، ولا يقول: فرص الظهرة لأن السنن بالعة للفرائس. والله أعلد.

#### باب صلاة العيدين

مناسبية للجمعة ظاهرة. وهو أنهما يؤديان بجمع عطيم، ويجهر فيهما بالقراءة، ويتشرط وإحداثنا ما يتشرط للأخرى سوى الحطية، وتجب على من تحب عليه الجمعة. وقدات الجمعة للفرضية، وكثرة وقوعها.

ومن لا نجب عليه الجمعة لا نجب هليه صلاة أنبيد إلا استعوالته فإنها تجب عليه إذا أدن له مولانه ولا نجب عليه الجمعة، فإن الجمعة فه بدل، وهو الظبر، والطهر يقوم مقامها في حقه، وليس كذلك العيد، فإنه لا بدل له.

ويشغي أيضاً أن لا يجب عليه العبد كما لا تجب عليه الحمدة الأن منافعه لا تصير معلوكة له بالإذن، فحاله بعد الإدن كحاله قيله، ألا ترى أنه لو حج بإدن تُموي لا تسقط

عنه حجة الإسلام لمدا المعني.

ومسل العيد عيماً؛ لأن لله تعالى فيه عواند الإحسان إلى العماد.

وقبلء لأن السرور يعود بعوده.

وقبل؛ لأن الناس يعودون فيه إنى الأكل مراراً.

وتراث صلاة العيد ضلالة والدعة.

واختلموا فيهاج

فقيل: سنة مؤكسة.

وقسيل: العبسا واحسمانه وهمسو الصميحيم، لقوله تعالى: ﴿ وَالْمُصَائِرُوا أَقَاعَلَىٰ مُا ا هَذَاكُمْ إِنَّهُ عَلِيْ العراد مِنْ صَلااً عِنْهِ العَظِّى مُقَدِّ العرواء والأمر الموجود..

. وقوله العالمي: ﴿ فَصْلَوْ إِرْنِكَ وَأَنْمُونَ رَبِيُّ ﴾ أ<sup>قال</sup> قبل: يعني صلاة عبد الأصنحي كذا في السهاية.

وفي المستوط: أنها سنة مؤكدة.

قوله رحمه الله تعالى: (وَيُسْتَحَبُّ يَوْمُ الْفَكُرِّ أَنْ يَطْفُمُ الْإِلْسَانُ قَبْلِ الْغُوْرُوجِ إِلَى الْمُصَلَّى، وَلِقَسِلُ، وَيُقطِّبُ عَانَ فِي الْفَتِيهِ: هُسَنَجَاتَ النّا عَشَرَ، ثلاث منها في النفق، وتسم أخرى:

- l وهي السوائد.
- 2- وإخراج صدقة العطي
- 3- ويبس أحسن ثهامه المباحة.
  - 4 ويتختم.
- وانسكير وهو دبرعة الإنجاء.
- 6 والإنكار وهو النسارعة إلى النصلي
  - 7- وصلاة العجر في مسجد عيه.
    - 8- والخروج إلى العصلي ماشياً.
- 9- والرجوع في طريق أخرى؛ لأن مكان القربة بشها. لصاحبها، وفي هند تكثير الشهود، وتكتبر النواب.

<sup>(1)</sup> سورة الغرة: 185.

<sup>(2)</sup> سورة الكوثر: 2.

فوقه: وويَتُوَخَهُ إِنِّى الْمُصَلِّى} السسحت: أن سوحه ماهيلًا لأن النبي عليه الصلام والسلام: «ما وكب في عبد ولا حيارة» أنّه ولا يأس أن يركب في الرجوع؛ لأنه غير فاصد إلى قرية.

قوله. وَوَلاَ يُكُمُّرُ فِي طَرِينِ النَّسَطَى عَلَدَ أَبِي حَبِيفَهُ بِعَنِي حَهِراً. أما سَرَّاء مستخب وهذا في عبد فعطر: لأن الأصل في الله الإعماد. قال الله تعالى: ﴿ وَأَذَكُرُ رُفُكُ فِي مَفْسَكَ أَصَرُّنَا وَحَيْفَةً وَأُونَ ٱلْحَهْرِ ﴾ <sup>(قال</sup>ة وقال عليه المسلام وفسلام: هجير الدخر الحقيجي<sup>الا</sup>.

. وقوله: ﴿وَلِمُكُمُّرُ فِي طَرِيقِ الْمُطَنِّي عِنْدَاهُمَا} يعني جبراً، ويقطع النكبير إذا انتهى إلى المصلى في رواية، وفي رواية: حتى يعتبع الصلام.

قرله: وؤلاً يُنتَعَلَّ في الْمُطَلَّى فَيْلَ صلاقٍ الْعِيامِ؛ والمعنى أنه فيس بمسبوع، لا أنه يكره

والشار الشبح إلى أنه لا علم به في البيت؛ لأنه قبد بسيرالمصلى ه

ويروى أن علياً وعلي الله عبد رأى نوماً بصلول فيلها في الحياند، فغال: إذا صلينا مع اللي صلى الله عليه وسام عدد الصلاد، فلم يسفل فيلهاو<sup>(1)</sup> فقال واحد ميم: إلما أعلم أن الله عالى أن يعذلني على الصلافي<sup>(1)</sup>، فعال على رحلي الله عند: إلاوانا أعلم أن الله تعلى لا يثبت على مخالفة الرسول صلى الله عليه وسلمه.

رمي الكرسي روي أن علبًا رضي الله عنه حرح إلى العصلي، فرأى قوماً يصلون،

<sup>())</sup> ذال من سجر المنظلي في للحيض الخبر (2012)؛ رواة سمند في مصور عن الرهري فرسلاً.

<sup>(2)</sup> عربة لأعاف 203.

<sup>(3)</sup> سق تحريجه

وله) قد مال تهي مفحر في الدرية و (691): قوله: يورلا ينقع في العنصبي فين المهدود لأنه هاب التمالاة والسسلام الهريطل مع حرصه على الصلاف الواعدين أن رسول الله صلى الله علمه وسلم الحرج، المهمين بهم الديان الهريطال لديه والا المدهاة متفي عليه والقرمة في عن ابن عمر عنه، ومرجحه هو والحاكم.

<sup>(5)</sup> أسسر حمد البينفي في مسمه في كتاب الصلاة (باب: من لم يصل بعد الصحر بلا ركمتي العجر أم بادر بالفرحين، أما أبو يكي بن دفارت الفقيه، أبنا أبو عبيد بن حيال مدانيا الحيس بن عبد الداركي مدائية أبو رواية حدثنا أبو بعيد حدثنا معيان عن أبي رياح عن مجيد من الحدرب أنه وأبوار حلال يعتسلي بحيد بطرح الفحر أكثر من رئجين بكتر فيها الركاح والمنحوف فهاء فعال عائمة عبدا يعدني فقا على الصلافة قان: لاء ولكن بدريك على حلاف أنسة

فقال: وما هذه الصلاة التي تم نكر العرفها على عهد رسول غه صلى الله عبد وسام؟.

فقيل له: أفلا تتهاهب فقال إلى أفره أن أكون الذي سبى عبلهً إده صلى، وفك تحرهم بما رأيا من وسول الله صلى الله عليه وسمم كان لا يصلى قبلها ولا مدهاية ولأن صلاة العبد لم يجمل لما أذان ولا إقامة، فإن ماة بالماملة قبل أن بالحل مع الإمام في المد، فإما أن يقطع النافلة أو ترك بعض صلاة العبد، وهذا لا يجور.

قوله: رَفَعُوا خَلْتَ الطَّمَالُأَةُ بِارْبَعَاعِ الشَّمْسِ دَحَلِ وَأَسُهُ إِلَى الزَّوَالِ) اي حل وقيم من الحمول.

وني المهابة: من الحرد لأن الصلاة قبل ارتماع الشمس كادر، حراماً.

وقوله: هالى الروال:ه: أي قبل نصف اللهار: هاركاب عليه السلام بصنى العبد والشمس على فيد ومع أو رعين:«أكا، وحروح الونت في آثاء الصلاة ينسبها كالجسفة.

قوله: وويُصَلِّي الإنامُ بالقاسِ وَكُمْتَيْنَ يُكُمُّوْ فِي الأُولِّي تَكْمَرُا ۚ الإِخْرَامِ) إنها خصها بالدكر مع أنه مصوم: لأنه لا بد سها؛ لأن براماة لفظ الدكبير في العيد و جميد، حتى لو قال: يو قد أخريه، أو «أعظمي ساهياً وحب علم سحود لمسمو.

قوله: ﴿وَتُلَاثَةُ بِقَدَهُ› والمستحب: أن يقف بين كور الكبيرتين من الروائد مقدار تلات نسيخات: ويأتي والاستفتاح عفيب لكبيرة الإحرام قبل التكديات، وكما القعيد عبد أبي يوسف.

وعد محمد: ينعوذ بعد التكبرات قبل القراءة.

وقال مالك وانشافعي: يكبر في الأولى: مستاّة وفي الثانية: منساً، يعني مبعاً ما خلا تكيرة الإجراء، وفي الثانية: خنساً ها خلا تكثيرة الثيام، وهو ما هب ابن عباس، وقولنا: مذهب ابن مبعود.

قوله: وَتُمْ يَقُونُا فَاتِحَا الْكِتَابِ وَشُورَةً فَعَيْنَ عِنْ أَيْ سُورَة شَاءَ، وَرُويَ أَنْ سَيْهُ الصلاة والسيلام فسرًا فيهماً و لُسُع فِي وَفِرَ لَا سَدِيْهِ ، وَرَزِيَدُ فِي أَنْ فِي وَفِرَ أَفْتُرِسَا: الشَاهَةُ فِي .

قوله: ﴿وَلِكُمْوَ الْكَبِيوَاةُ يُوكُعُ بِها﴾ اعتمال الكبري الركوع في اصلاة العبد من الواجعات، حق يحب انسهو بتركيمها ساهلً

<sup>(4)</sup> قسطى ابن حجر في قدوية (1915). حدث وأن أثني طاير تدعية وسام أكثر بدران الديدة واستسمى علمي قيد وجع أو وعدري لم أم أحده، ولأبي دارد وإس ماحه أن عبد الدين مهم البكر إنظاء الإمام. وقال: إن كما قد فرضا ساميا هدد مم رسول أند المبنى أنه ملهم وسلم.

وفو انسى رحل إلى الإمام في الركوع في العبد، فإنه بكبر اللانشاع قائماً، فإن المكنه أن يأي بالتكبيرات ويدرك الركوع معل ويكبر على رأي نفسه، وإن لم سكه ركع واشتعل بمسلمات الركوع عند أي يوسف، وعندهما. يتسعل بالكبيرات.

فإدا قلنا: يكير في الركوع، من يرمع بديه؟

فال الحجيدي: لا يرقع.

وقيل: يرفع، ولو رفع الإمام وأسه بعقمه أدى بعض التكبيرات، فإنه برفع وأسم. وينابع الإمام، ويسقط عنه باتي التكبيرات؛ لأن صبعة الإمام واحمة.

قوقه: ﴿وَيَوْفُعُ يُعَيِّمُ فَي تُكْبِيرُاتُ الْعَيْمَائِينَ} بريد ما سوى تكسيرهي الركوخ.

وعن أبي يوسف: لا يرفع.

قوله: (وَيُعَمِّهُوا بِالْقُواءَةُ فِي صَلاَةُ الْعَيْدِينِ)؛ لأنه عليه السلام حبر فبهما.

قوله: وَمُهُ يَخْطُبُ تَعَدَّ الصَّلَاةِ خَطَبَيْنِ) بذلك ورد الفل المستميص. والخطبة اليست براجبة؛ لأن الصلاة عقدم عليها، ولو كانت شرطاً لنضحت على الصلاة كالخمعة، وهي مسه، فإن تركبها كان مسئلةً، وإن عطب لهل الصلاة أحزاد مع الإساءة، ولا تعاد العد الصلاة كما في النهاية.

قوله: رَبْعَتُ النَّامَلُ فِيهَا صَدَفَةَ الْفَطُّرِ وَأَخَكَاهَهَا} وهي حسنه:

1- مني من نجب.

2- ولنن تحب.

3- دمني نحب.

4- وكم تحي.

5 - و مهتجب.

أن على من تجب: فعلي الحر المسلم المالات للنصاب.

وأما لمن تحب فللمقراء والمساكان.

وأما مني نحب، فيطلوع الفجر من يوم اعظر،

واما كم يجب، فيتمن صاع من برد أو صاع من شرد أو صاح من شعيره

واما مع تعيب، فعن أربعة أثباء من الخنطة والشعير والثمر والزيساء وما سويًا هذه الأشياء، ذلا يجوز إلا بالقيمة

قوله: ووَعَلَ فَائِقَةً صَلَاقًا نَلْهِيدًا فِيغَ الإِمَامِ لَمُ يَقُصِينًا: كلمة ﴿مِعَ» مَعَلَقَة بِصَلاّة لا بقاله، أي مالك عنه الصلاة بالجُمَاعُة، وليس معاه دالك عنه، وعن الإمام، من العني صلى الإمام العيد، وقالت هي على هذا، الإنه لا يقضي.

قوله: (قَانَ غُمُ الْهِلاَلُ عُلَى اللَّاسِ إِلَى آخِرِهِ) اللهَيمة بالهلال ليس بشرط، بل لو حصل عذر مامع كالمطر و تسهم فإنه يصلمها من الغدا لأمه ناحير للعذر.

قوله. وَقَوِلُهُ خَذَتُ عَذَرٌ يَمُنعَ النَّاسَ مِنَ الصَّلَاةَ فِي الْيُوامِ الْخَانِي لَمْ يُصَفُّهُا يَمَدُهُم وإن تركها في ليوم الأوقى عبر عدر، حتى زالت النَّمَسَ لم يصنها في الفده كدا في الكرجي.

قوله: ووزَسْتَحَبُّ فِي يُومُ الأَضْحَى أَنَّ يَقْتَسَلُ وَيَنْظِيْبِ وَلِوْخَوْ الأَكُلُّ خَتَى يَقُوْغَ مِنْ الصَّلَاقَ سَعَاهِمَ الأَيَامِ لِلنِي قَنْلِهِ، فإن أكل قبل الخروج، هل بكره به؟

روايدان، والمحدار: أنه لا يكرم، فكن بسمحت أن لا يأكل الفقاء برسول الله صلى الله عليه وسليم فزنه كان لا يأكل حتى يرحم.

قوله: ﴿وَلِيُواجُهُ إِلَى الْمُصلِّي وَهُو يُكَبِّرُ بِعِي جَهِراً، ويجهر بالتكبر إلى أن يالي: المصلي أن تولم صعاً.

وتجوز صلاة العبد في المصر في موضعين، ويحور أن يضحى بعدما صلى في احد الموضعين استحساماً. والقياس أن لا يجوز حتى بفرغ من الصلاة في الموضعين، كما في المتحدي.

قرئه: روَّيْصَنِّي الأصَّحَى زَكَّانَتِين كَصَلاَةِ الْفِطْسِ، لأما عنها.

قوله: ﴿وَيُعَطِّبُ فِقَدْهَ خَطِّتِينَ يُعَلِّمُ النَّاسَ فِيهِمَا الْأَصْحِيَةُ وَفَكَبِيوَ النَّشَويقِيَّ؛ إن الحقيم ما شرعت إلا لذلك؛ لأبها بعد الصارة.

وقال شمس الأامة: علم الإضافة في تكبير النشريق لا استقيم إلا على الولمناة لأن يعض النكبير يقع في أيام التشريق.

وأما على قون أبي حيفة، فلا يقع شيء منه فيها، فلا تستقيم الإصافة، وكيف ينفع المتعليد في شيء قد فرغ، لكن قد قبل: التشريق اسم فلتنائة المهد، وفيجر عرفة فريب منه، وما قارب الشيء سي ياسه، ونهما صبت صلاة العبد تشريفاً؟ الأنها تؤدى بعد تشريق المنسمس وارتفاعها، ومنه قوله عليه السلام: ولا جمعه ولا تشريق، ولا في مصر عاميم، أو الدمام في صلاة العبد بعدما نشهد قبل أن يسلم، أو عدما سحد للشيوم، ونقعي صلاة العبد.

<sup>(</sup> ا) سېق تخريجه.

فس المشايخ من قال: هذا توفيها، وأما على قول عمد: لا يصير مدركاً كالجمعة. وعنهم من قال: هذا اللاحلاف، وهو الصحيح: أنه يصير مدركاً؛ لأن صلاة العبد لا بدل قا بحلاف صلاة الجمعة، والسهو في الجمعة والعيدين والمكتوبة واحد معاد: أنه يميحه فيها للسهو.

ومن العشايخ من قال: لا يسجد الإمام للسهود وفي الجمعة والعيدين، كي لا يقع الاعتباد على من بعد من الإمام.

قوله: رَفَّانُ خَدَثُ عُدُرُ لِمُنْعُ النَّسَ مِنَ الصَّلَاهِ فِي يَوْمِ الأَضَّحَى صَلَاهًا مِنَ الْفَدَ وَلَهُذَ الْفَدَ وَلَا يُصَلِّبُهُ لِغَدُ فَلَكَ)؛ لأَبَا حَوْنَتُهُ بَوْنَتَ الأَضَحَيَة، لَنَشَرَدُ بأيامها، لكم يسبى، في أنَّامِرِ بغيرِ عفر لمحالفته تعنفول.

مَّنَالَ فِي الْكُرْحِي: إذا تركوها لعبر عَارَ صَلُوهَا فِي اليَّوْمِ التَّاتِيَّ، وأَسَاؤُوا، فإذَ لم يَصَلُوهَا فِي تُيُومِ التَّاتِي صَلُوهًا فِي الومِ التَّالَث، فإنَّ لم يَصَدُوهًا فِيهِ سَقَطَتَ مَوَاءِ كَان لقدر، أو لقير عدر، إلا أنه مسىء فِي التَّاجِيرِ بغير عَلَيْر.

قوله: (وَتُكَبِيرُ :شَشْرِيقِ أَوْلَهُ عُقبَ صَلاَةِ الْفَجْرِ مِنْ يَوْمَ غَوْفَةً) لا خلاف بين أصحابنا في البداية أنها عقب صلاة الفجر من يوم عرفة. ونشا الخلاف بينهم مي شهاية:

معمد لني حيمة: أعره عقب صلاة العصر من يوم المحر.

وعندهما: عقيب صلاة العصر من أحر أمام النشويق.

فعنده: يكبر عقيب شائي صاوات. -

وعندتماه عقيب تلاث وعشرين صلاق

والتقلموا في تكبير التنفريق هل هو منة أو واجسا؟

قال التعرفاشي: مناد

وهي الإيضاح: واحب، وأصله قوله نعالى: ﴿ ﴿ وَٱدْكُرُواْ ٱللَّهُ فِي ٱلَّمَامِ مُعَدُّونَامَةٍ ۗ ﴾ (\*\*\* قبل: هي آيام السنديق، وأما الأيام السعلومات، لهي عشر ذي الحجه.

قوله: رَوْآخِرُهُ عَنِيبَ مِنَافَةِ الْفَصْرِ مِنْ يَوْمِ النَّخْرِ عِنْدُ أَبِي خَبِفَةً. وَقَالَ أَبُو يُوسُفُ وَمُحَمَّدُ: عَفِيبَ صَالِاةٍ الْفَصَرِ مِنْ آخِرِ أَيْمِ التَّشْرِيقِ) والفتوى على فولهما، كله في المصفى.

فإن فول: التكبر على قول أبي حنيفة بتم قبل أيام النشريق فكيف يكون تكبير

التشريق طباءة

قبل: سبى يذلك نقربه من أيام التشريق، والنشيء إذا فرب من الشيء مني باسعه. وأيام التشريق للاثق، وأيام السحر للاثق، ومنضى الكل بعضى أربعة أيام، فالعاشر نحر لا غير، والثالث عشر نشرين لا عير، واليومان بسهما بحر وتشريق.

قوله: ﴿وَالنَّكُبِيرُ عُقِيبَ الْمُسْتَوَاتِ الْمُعْرُوهَاتِ﴾ هذا على الإطلاق. إما هو قولهما: لأن عدما الكبير أيم للمكنوعة فَيْنَي به كل من يصلي المكنوبة.

وأما عند أي حبيعة: لا تكبير إلا على الرجال الأحرار المكلمين المقيمين في الأمصار إذا صلوا مكتوبة لجماعة من صلاة هذه الآيام، وعلى من يصلي معهم بطريق التبعية.

وتوله: وللمفروضات: يحرز به من الوتر، وصلاة العيد، وبكير عقب صلاة الجمعة لأما معروضة.

وني الحجمدي: التكبير إنها يؤدي بشرائط مسمة على قول أبي حنيفة:

[- يجب على أهل الأمصار دون الرسائيو.

وعلى شغيمين دود المسافرين إلا إذا الشوا بالنقيم في المصر وجب عليهم
 على سيل قنايعة.

3- وعلى من صلى تجماعة لا من صلى وحده.

 4- وعنى الرجال دون الساء وإن صلين مجماعة (\ إذا أقدين برحل ونوئة إمامتهن.

5- وفي الصلوات الخمس دون النوافل والسس والوثر والعيد.

واختلعو: على فول أبي حنيمة في العبد إذا صنوا خلف عنه؟

والأصبح الوحوب ولمذا لع العبد نوماً في هذه الأبام، فعلى قول من شرط الحرية لا تكبير عليهم، وعلى قول من لو يشرطها يكبرون.

والمستافرون إذا صلوا بجماعة في مصر: فيه روايتان عن لهي حنيفة: في رواية: لا تكبير عليهم، وفي رواية: يكبرون.

وقال آبو یوسف وعمله: اشکبیر ینبع الفرنضة، فکل می ادی فریعمة، فعلیه التکبیر، والفتوی علی فولهما، حتی یکبر المسافر، وأخل الفری، وامن صلی وحمده.

ولو ترك حبلاة قبل أيام التشريق، وتذكرها في أبام الشهريق، أو تركبا في أبام التشريق وتسكرها بعدها، أو تركبا في أبام النشريق في العام العاضي، وتذكرها في أبام النشريق في هذا اللمام وحب عليه القضاء، وصبح دلك بعير تكبير.

240

ونو تركها في أولى أيام التشريق. فتدكرها في ذخر أبام المشريق في منته تلك، فإنه بقصيها مع التكبير.

قوله: واللهُ الخَيْرُ، اللهُ أكْبُرا، لاَ إِنْهُ إِلاَّ اللهُ، وَاللَّهُ أَكْبُرُ، اللَّهُ أَكْبُرُ، وَلِلْهِ الْحَمْدِيَ قال في الهداية: يقولها مرة واحدة.

#### يات صلاة الكسوف

هــــــدة من بانت إضافة الشيء إلى سنة. ومناسبتها للعبد من حيث الأداء بالنهار الي الجماعة لعبر أذان ولا إلذاءة إلا أن العبد لما لأكست في فوة النسمة، قدمت عليها.

والكسوف للشمس، والحسوف للقمر، وهما في اللغة الخصاف.

وقبل الكسوف ذهاب الصوءا واخسوف ذهاب اللاترة

قسنوله وحمسه الله: ووَإِنَّا كُمْنَكُ السُّمْسُ صَلَّى الإِمَامُ بِالنَّاسِ وَكُغَيْسٍ) في ذكر الإمسام إشارة الى أمه لا بد من شرائط الجُسمة، وهو كذّلك إلا الحطيف فإنه لا خطية في صلاة الكسوف عندنا.

غوله: ﴿كُلِينَةُ النَّافِلَةِ ﴾ أي يلا أذان ولا إذامة ولا تكرار وكوع.

قوله: رقمي كُلُ رَكُعة رَكُوعُ وَاحِدُمُ احدوزُ عَن قول الشائعي، فإنه يقول: في كل ركعة ركوعان.

قوله: ﴿وَيُطُولُنُ الْقُواءُهُ فِيهِمَا ﴾ أي بي الركعتين؛ لأنه عليه السلام قام في الأولى بفعر والشرقين، وتي الثانية نقدر وآل عمرانان. والمعنى أنه بقرأ في الأولى والعائدة » ووصورة الشرقين، إن كان يحملها، أو ما يعدلها من هيرها (لا لم يحقطها، وفي الثانية يسروالي عمراناين أو ما يعدلها، ويجوز تطويل القرابة، وتحقيف الدعاء، وتطويل السعاء، وتخميف القراء، وذا عمل أحدمنا طول الأحراء لأن السنحت أن يقى على الحشوع، والحوف في الجلاء الشمس، الأي ذلك بعل، نقد وحد.

فَسُولُه: ﴿وَيُحْقِي الْإِمَامُ الْقُواءَةُ عِنْدُ أَنِي خَبِقَةً﴾؛ لأنها صلاة نهار لبس من شوطها الحماعة كالطهور

قسوله: ﴿وَلَسَمَالُ أَلْمِسُو يُوسُفُ وَحِمُهُ اللَّهُ: يُحَمِّرُ فَمِهَا بِالْقِرَاءُقِ؟؛ لأنه يجمع لها الحماعات كالعبد.

وعن محمد: روايدان احتامها: مثل قول أي حتمة، والتانية: مثل قول أي يوسف. قوته: ووَيُدَعُو بَعْفَهَا حَتْى تُسْجَلِيّ الشَّمْسُ) السراد: كسال الانجلاء لا ابتدئوه، تم الإمام في الدعاء بالحيار، إن هناء جلس مستقبل القبلة ودعا، وإن شاء قام ودعا، وإن شاء

استقبل الناس بوجمه ودعنا ويؤمن الفوج

قال احلواني: وهذا أحسن، كذا مي النهاية.

قسوله: روائسةي يُصَلِّي بالنَّاسِ الإِمَامُ الَّذِي يُصَلِّي بِهِمِ الْجَمَّعَةُ، فَإِنَّ لَمْ يُخَطِّرُ مَناؤُهَا النَّاسِ فُوادَى؛ لابه الملة.

والأصل في الموافل الانفراد، وإن لم يصل حتى تحلت لم يصل بعد ذلك، وإن تجلى بعضسها حاز أن يتدئ الصلاة، فإن منزها منحاب، أو حائل، وهي كامقة صلى: لأن الأصل بفاؤه، وإن عربت كامقة أمسك عن الدعاء، واغتمل بصلاة المعرب، وإن اجتمع الكموف، والجنازة، لذي بالجنارة؛ لأمها فرض، وقد يخشى على العيد التعير.

وإن كسسمت في الأوقات العنهي عن فصلاة فيها لم يصل؛ لأن النواقل لا تصلى فيها، وهذه دفلة.

- السولة: ووَكِينَ فِي خُسُوفِ الْقَشَر جَمَاعَةً؛ لأَنها بكون لبكَّ وفي الاجتماع فيه قد

قولة: (وَإِلَمُهَا يُصَلِّي كُلُّ وَاحَدُ لِنَفْسِهِ لَقُولَهُ عَلِيهِ السَّلَامِ: «(i) وأيسُم شيئًا من هذه الأهوال: تافرعوا إلى الله بالصلاة و<sup>(1)</sup>. وكذا في الربح الشديدة، والطلمة الهائلة، والأمطار المناصة: والفرع من العدو حكمه حكم الخسوف، كنا في الوجيز.

قوله: رَوَكُسَ فِي الْكُسُوفِ خَطْبَةً) وهذا بإجاع اصحامًا؛ لأنه لم ينقل ف الر.

### باب صلاة الاستسقاء

هو طلب السقية، يقال: سفاه الله واسفاه. وقد حاء ذلك في الفرآن، قال الله تعالي: ﴿ وَشَفَّتُهُ مَرْتُهُمْ شَرَابًا طُهُورًا ﴾ <sup>(ق)</sup>، وقال تعالى: ﴿ وَأَشْفَيْتُ كُرْ شَاءَ فَرَاكُا ﴾ <sup>(3)</sup>.

وساسيته للكسوف: الهما تضرع يؤديان بي حال الحرن. والأصل ب: قوله تعالى: ﴿ فَقُلْتُ آشَتُعُمُرُواْ رَبُكُمْ إِنَّهُ آءَاتُ غَفَارًا فِينَ لِمُرْسِلُ ٱلسُفَاءُ عَلَيْكُمْ مِدْرَازًا فِي مِ ا<sup>10</sup>، فعان

<sup>(1)</sup> قسال السن حجر في العرابة (255/1): حديث: هزانا وأيتم من هذه الأفرع شيئة فارغبوا إلى الله مسالي بالسندهاوي لم أحسده جنا اللفط وفي لعندي عن أي مرسى: وقادا وأيتم شيئاً من ذلك، فافسرعوا في ذكسر الله نعالي، ودعائه، واستعاره ي. وعن عائشة: ودكروا وادعوا وصلواي، وعن السفيرة: ومادووا الله وصلواي،

<sup>(2)</sup> حررة (¥سان:25.

<sup>(3)</sup> مورة فيرسلات:27.

<sup>(4)</sup> سورة نوح:10 - [1]

عزول فلغيث بالاستعمار

قوله رحمه الله: رقَالَ أَلُو حَنِيقَةً؛ لَيْسَ فِي الاسْتَسْقَاءِ طَلَاقًا مَسْتُولَةً فِي جَمَاعَةٍ، وَإِنْهَا الاسْتَسَامًا لِمُعْتِمًا وَالاسْتُقَالَ فِيهِ ذَكِرِنا مِن الاِيدِ.

فرله: وقَابِنَ صَلَى النَّاسُ وْحَدَامَا جَازَ وَلا يَكْرُهُ.

قوله. ووقال أنو يُوسَف ومُحَمَّة يُصَلَّى الإمَّامُ بِالنَّاسِ وكَفَيْسِ وهما سنة حدمما.

وفي المستوطة: قول أي يوسف مع أي حيفة.

وفي الخطدي: مع عسد.

قسولة. (وَيُعِفِّسُوا قِيمِمَا بِالْفُواءَةِ) اعتباراً بصلاة العبد، (لا أنه بس فيها تكبيرات كتكبيرات العبد.

قسال الحوالي: يجرح الناس إلى الاستنشاء مشاة لا على طهور الدوات في ليات عنو، أو عسل، أو مرفعة متقالين عاصمين ناكسي رؤوسهم في كل نوم عدمون الصدفة قبل الخروج.

الوقة: رَفُّمُ يُخْطُّتُ) بعني بعد الصلاة.

قال أيو يوسف) حطة وأحدة.

رفال محمد: خطبتين ولا خطبة عند أبي حنيفة؛ لأنها لمع للحماعة، ولا صاعة فيها عنده، ويكون مفقم الحطبة عندهما الاستغمار.

قوله: (وَيُسْتَقُسُ الْقَيْلَةُ بِاللَّاعَامِ) مسد أم حيمة؛ يعنني، ثم يدعو.

وعماها: بصلى: ثم يخطب الإذا مصى صدر من اقطع قب رداءه، ويدعو فاتماً مستقبل نشلة.

قَوْلُهُ: (وَيُقْلُبُ وَقَاءُهُ) بالتخفيف يعني إدا مضى صدر من الخطبة

السولة: (وَلاَ يَقَلَسَهُ الْقُسُومُ أَرْدَبُقُهُمُ) بالتشديد كنا يقال: فتحت الباب محققًا، وفتحت الأبواب متسدًا، وهنا صفعة.

وقال أيو حبقة الايقلب ودامه

وصيدهنه حديده. إن كان مربعاً حمل أعلاه أسفله، وإن كان مسوراً كالجبة جعل الحالب الأيسن على الأيسو.

قوله: ﴿ وَلاَ يَخْصُرُ أَفْلُ اللَّمْةِ الاسْتِمَاقَاءُ﴾ لأن السلمين يخرجون لندعاء، ﴿ وَنَ

ذَهُ } أَلْتَفَوْمِنَ إِلَّا فِي صَلَّتِي ﴾ <sup>(1</sup>\* وقد أمر النبي صلى الله عنه وسلم شعادهم؛ فقال: وإل برقاء من كل مسام مع مشركاً ( ولان اجتماعهم مع الكفر بو قب لرول اللعنه عليهم، فلا يجوز (جنداعهم عبد طلب الرحاة)

# باب قيام شهر رمضان

إنساء أذ برد ه بدا الساب على حدق وله بشكره في البوقعل؛ لأنه توافل اختصب محصائص، لسن هي في مضن النواض من الحماعة وتقدير الركمات، وسنة الحماء وعصه بالاستسلماء؛ لأن الاستبلماء من نوافل شهنز، وهذا من بوادل البل، وأطلى عليه اسم القيام لقوله عليه السلام، وإن الله قرص عنيكم صناع رحصان وسنت لك فيامه إلا أوسمي ومفائدة لأنه يرمص الذيوب، أي يجرفها.

قسوله وحمسه الله: وويُستَفعَبُ فلتَاسَ أَنَّ يُخْتِعِفُوا في شَهْرُ وَمُصَانَ بَعْدُ الْعَشَاءِ فَيُصَسِنِّي مِسِمِ الإِنْسَامُ خَمْسِسَ قسوْ وِيخَاتِ، فِي كُلُّ تَرْوِيخَهِ تَسْلَيْحَنَانِهِ دَكْرُهُ يَسْط الاستخباب، والأصسح: أَنَّ النسرة يع مَا لَهُ مُؤكِّدَةً لَقُولُهُ عَلِيهُ فَسَلَامٍ: وومست لكم تَرَاهُ فَيْمًا اللهِ

وأراد الشسيخ أن أدارها الخماعة مستحب، والدائل قال: وإسلاما اللهام ال يجتمعون»، ولم يقل: واستحب التراويخ»، وإما قال: ومجتمع الدين بعد العشاءي، وهم محسمعول المسالاة العشاء؛ لأن بعد الصلاء بتعرفون عن هيئة الصدوف، فلهذا قال: ويجتمعون»، أي برحمون صفوفاً.

ومن كنان بحسن القراءة، فالأفضل أن يصلمها في بنه عند أبي حنيمة.

وعدد عامد: في المسجد أفضل

وعبيمة أي توجف: (د تقر أن يصفينا في بنه شما بتبليم مع الإمام في المستجد،

<sup>(1)</sup> سورة الرعاد 14:

<sup>(2)</sup> أحرجه السنائي في مسته في كناب القسنالة (بالدر القود يقير حديدة).

<sup>(8)</sup> أحرامه المعاني في منته في كتاب مصباح (بالد) دكر احدوث يمن أن إلى كتن والصر والنصار وطباد) المستقل هولت لل رسول الله سلى الله صبح والنصر إلى الله شارك ونعالي قرامل صباح والنصاف عبيضه والمستفل المراح من هوله كيو والديه أماري وأهم حد أم حدد عام أن الله يكتاب وقاله النصاف والمستفل والنصاف المعلق ما حدد في النصو كتاب وقاله النصاف والنصاف المعلق من مداله والنصاف النصاف النصاف المعلق من مداله والنصاف النصاف المعلق من من من دوله النوع والنصاف من حدد والنصاف المعلق من مداله والنصاف النصاف النصاف والنصاف والنصاف والنصاف النصاف النصاف النصاف النصاف والنصاف النصاف والنصاف النصاف النصاف النصاف والنصاف والنصاف النصاف النصاف

ر4) سان اخریده.

هالأفضل أن يصليها في بيته، وأما إذا كان من يقندى به، ويُحكنر الجماعة محصور،، وتقل عند غيبه، فإنه لا يميغر له ترك الجماعة.

وقسوله: لاقبصني بهم الإمام خسن ترويخات في كل ترويخة تسليمتان.و: الترويخة احم لأربع ركعات سبت بقلك؛ لأنه يقعد عقيها للامتراجة.

قوله: والنجلس تَهْنَ كُلِّ لرَّوْيِخَتْنَيْ مِقْنَارَ نُرُوْيِحَةً} وذلك مستحب، وهم بالحيار في قلك الجلوس: إن شاءوا سبجون أو مهللون، أو ستطرون سكوناً. وهل يصلون؟

اختلف فيه المشايخ، سهم: من كرهم، وسهم: من استحسم.

وعن يجلس بين الترويحة الخامسة والوتر؟

روى الحسن عن أي حيقة: أنه يجلس: وكذا في الهداية.

والي المابع: الصحيح، أنه لا يستحب بلك عند عامة المشابخ

وسنو هستایی افتراویج کن اربع نسلیمهٔ، او کل ست، او کل شانه، او کل هشر بشناسته، وقعد علی راس کل رکتبن؟

ا قبل: لا يجوز إلا عن ركعتين، وقبل: يجزله عن الكل، وهو الصحيح.

وفي الفناوي: إذا صلى أوبعاً بتسليمة، ولم يقعد في النائية، فالقياس: أن نصد وهو قول محمد وزفر.

وفي الاستحسان؛ لا تضمد، وهو أظهر الروابين عن لمي حيفة وأمي يوسف. وإذا لم تقمد.

قال أبو الليك: طوب عن تسليمتين.

وقال محمد بن الفضل؛ عن تسليمة واحدة، قال: وهو الصحيح.

وعن أبي بكر الإسكاف: أنه سأل عن رجل قام يلى انتظام أي التراويع، ولم نقعه في التاسيخ، فسال: إن تذكر في القيام، يسفى أن يعود ويقعد ويشهد ويسلم. وإن تبد الثالثة يستحدد، فسيان أصاف إليها أحرى كانت هذه الأربع عن تسليمة واحدد، هذا إذا أتى بالأربع ولم يقعد في الدنية، فإن قعد فيها قدر التشهد.

قال يعضهم: لا بجوز عن تسليمة أبضاً، وعلى فول العامة: يجوز عن تسليمتين.

وفسو صسلى ثلاث ركمات بتسليمة واحداء إن قعد في النابية حار عن تسليمة. ويجب عليه قضاء ركمتين؛ لأمه شرع في الشفع الناي بعد إكسال الشفع الأول، فإنا أمسد. الشفع الناني نزمه الفصاء.

قال في فقناوى: والصحيح أنه لا يلزمه الفصاء؛ لأنه طان أنها تانية، وإن لم يقمد في التاسية هامسة أن ساهياً نصده صلاته عند عمد وزار، ويلزمه قصاء ركمتين وهذا هو.

القياس

وفي الاستحسان: هل تفسد؟

قال أبو حنيفة وأبو يوسف: نسم تفسد ولا تجزئ هن شيء، وإن شكوا أنهم، هل صلوا عشر تسليمات، أو نسع تسليمات؟

خَالَ بعضهم: يصلون مُسلِمة أحرى فرادى، وهو الصحيح احتياطاً."

وقال معضهم: يوقرون ولا بأثون بتسليمة أخرى، ولو تذكروا بعد الوثر أنهم قركوا تسليمة.

قال محمد بن الفضل: بصلونها فرادي.

وقال الصدر الشهيد: بجورٌ أن بصلوها بجماعة...

ولو صلى الإمام افراويع في مسجدين في كل مسجد على الكمال.

قال أبر يكر الإسكاف: لا يجوز.

وفسال أبو نصر: يجوز لأهل المسحدين، واهتار أبو الليث قول الإسكاف. وهو التحسيحيح. وإذا فسد الشفع، وقد قرأ فيه لا يصديما قرأه فيه ويعيد القراءة ليحصل الختم في الصلاة الجائزة.

وتسال معضهم: يعند بها؛ لأن قعفصود هو القراءة ولا فساد فيها، وإذا خلط نترك سورة، أو اية، وقرأ ما بصداء فالمستحب له أن يقرأ العتروكة، ثم المقروعة، لتكون فرايته على الترتيب كذا في الفتاوى. ولم يذكر الشيخ رحمه الله قدر القراءة، وفد اعتلف المشابخ فيها؟

قال بعضهم: يقرأ في كل وكمة عشر آيات؛ لأن فيه تحفيقاً على القوم، وبه يحصل الحنسم مبسرة، وهذا هو الصحيح: لأن عدد الركعات في ثلاتين لبلة متمانة وكمة، وعدد أيات القرآن العطيم الكريم سنة آلاف أية وغيء.

وفي الفتاوى: الحقيم في البرلويج مرة سنة، والحقيم مرتبن فتقيلة، والحقيم ثلاث مرات في كل عشر لبال مرة الفضل، فالحقيم مرة يقع بقراءة عشر آيات في كل وكمة والحقيم مرة والحقيم يقسع بقراءة عشرين آية والحقيم ثلاثاً بقع بقراءة ثلاثين آية، فإن أوادوا الحقيم مرة والحدة، فيبقسي أن يكون ليلة شبع وعشرين، لكترة ما جاء في الأهيار أنها ليلة القدر، ولا يترك الحتم في ومضان لمكل القوم، يعني لا يقرآ أفل مما يحصل به الحتم بخلاف ما بعد النشهد من المدعوات حيث بتركها، إذا محلم أنها تتقل على المقوم، إلا أنه لا يترك الصلاة على النبي صلى الذعوات كله وسلم؛ الأنها فرض عند الشافعي، فيحتاط فيها كذا في المهاية.

ولو حصل المختم بليلة التاميع، كو الحمادي والعشرين لا ينرك النراويج في بقية الشهرة

الأسب المنة في حبيع اشهر، قال عليه السلام: هو سنت لكم قيامه بها وطنة قبو: إذا عبط الحتم، فالستحب أن يبندي من أول الفرآن في بغية الشهر، والأفضل أن بصلي التراويج بإسام واحسد؛ لأن عمر رضي الله عنه حبع الناس على فارئ واحد، وهو أبي من كعب رصي للله عنه، وإن صلوحات كل واحد على كمال الترويحة، فإن الصرف على تسليمة، لا يستحب دلك وكان عمر رضي الله عنه يؤمهم في الدويفة، وأن يكون التعرب وعني تشاه عنه يؤمهم في التراويم، ومثل نصير بن يعجب عنى إمامة في التراويم، ومثل نصير بن

وقال السرحسي: الصحح: أنه لا يجور؛ لأنه عبر الخاطب كالمنون وإن أم المبي الصبيان جاز؛ لأنهم على مثل جاله.

وعن محمد بن مقاتل: أن إمامة العملي في النزاريج تحور؛ لأن الحسن بن علي رضي الله تنه كان يؤم عائشة رضي الله عنها في النزاويج وكان صنّاً، كما في الفناوي.

وفي الهدايسة: إمامسة التصبي في التراويج والدسن الديلاقة حوزه مشايخ بلخي، ولم بيجوزه مشايحاً؛ لأن نفل التصبي دون نفل البادع حساء لا يلزمه الفصاء «لإصناد بالإحماع، ولا يستى القوي على فلصعيف.

وأما أداه التراويع فاعداً مع القدرة على القيام، فانفق العلماء على أنه لا يستحب لغير مدر.

واعتلعوا في الحوازي

قسال بعضهم: لا يجوز من غير عدو اعتباراً سنة الفحر، إذ كل واحد منهما سنة مؤكنة.

وقال بعضهم: يجوز، وهو الصحيح مخلاف منه الفجر، فإنه قد قيل: إنها واجمة.

ولو صلى الإمام التراويج قاعداً لغير عذر، فانتدى به قوم قياماً؟ قال عمد: لا يجوز عثى أصله أن اقتلاء القائم بالقاعد لا يجوز.

وعنفاه بحوز

وقسيل: يجوز عبد الكل، وهو الصحيح، كذا في التناوى، وإذا صح افتناه القائم بالقاعد فيه مما الأفصل للمقتدين؟

قال بمضيم: الأفصل أن يقعدوا احراراً عن صورة المحالفة.

وتال أمو على النسفى؛ الأفضل القيام عنتحما.

وقال محمد: القعود الموافقة الإمام، ويكره للرجل تاجير التجريمة بعد تجريمة الإمام، فيكون فاعلمُ حتى إدة أراد الإمام الركوع بيض للركوع فيادرُ حوفاً من أن تقوته اللوكعة لحمة فيم من النوامي في عبادة الله، قال الله تعالى: ﴿ زَيْدًا فَالْمُؤَةُ فِلْ ٱلْمُشْرَعِ فَاشُوا تُشَكِّلُ لِهِ \* أَنْ

وهل بحثاج لكل شامع من التراويع أن ينوي التراويج؟

قال يعظمهم: نعم؛ لأن كل تنفع منها صلاة على حدة كما في صوم ومصان بيخاج في كل يوم ابي نية.

«سال می العماوی: إدا نوی التراویج، أو سه الوقت، أو قیام اللیل می الشهر یجور،
وإن نوی صلاة مطلقة، أو الطوعة ذكر بعض المنقدمين الله لا یجور، وأكبر المقاحرين علی
ان الاستراویج، و «سائر السسمن بنادی بسطان الله، وإلا جماط أن موی التراویج، أو سه
الموقت، أو قيام فالميل.
الموقت، أو قيام فالميل.

وفي صبة العصمين إذا نوى في النزاويج صلاة مطقة الأصح أمه لا بجزئه.

والخمعوا في وقت ظنراويج؟

قال مشايخ المحي: الليل كله إلى طلوع الفجر وقت مّا قبل العشاء ويعده.

وقال عامة مشايخ سخارى: وضها ما بين العشاء والوثر، فإن صلاحا قبل العشاء لم يستودها في وظهاء وأكثر المشايخ على أن وفيها ما بين العشان إلى طلوع الذجر، حتى لو صد علاها قبل العشاء لا الجور، ولو صلاها بعد الوبر جار، وهذا هو الأصبح، وعليه عسل السينف.

وستحب تأخير طراويع إلى ثات الليق، وإن أحروها إلى نصف النيل لا يستحب. وقسال بعصهم: لا تأس به وهو الصحيح، فإذا بانت التراويع عن وقتها لا تقضى مصاعة.

وهل نقصي معنز جداعة؟

قال بعسيد: تقصي ما لوينض شهر رحضان.

وقال بعصهم: لا نقصي، وهو الصحيح

وقال بعصيم: تقضى ما له يأت وقبها إلى الليلة المستقبلة.

ولو صلى العشاء بإمام وصلى النراويج بإمام أحر. ثم علم أن إمام العشاء كان على عبر وضوء، فإنه بعبد العشاء والنراويج.

وتو فاتنه ترويحه أو ترويحانا؟

<sup>(</sup>لم) سورة النساء: [4]

قال معصيم: يوتر مع الإمام، ثم يقضي ما فاته من التراويع بعد تلك.

وقال بعضهم: يضمي التراويح، ثم يونر كنه في الذجير..

قوفه: وتُمْ يُوتُوا بِهِمْ) فيه إشارة بلى أن وقت الفراويح عد العمامة قبل الوتر عد قال عامه المشابع: والأصح أن وقتها بعد العشاء إلى أحر الفيل قبل الوبر وصدة؛ لأما مواظل سنة عد العشاء كما مى الهداية.

وفسيال أنسو علسي النبغي. الصحيح أبه أو صلى ادراويج قبل العشاء، لا تكون اراويج، وقو صلاها بعد العشاء والوثر حاز، وتكون لراويج

قوله: رولا يُصلَّى الوثرا في جماعة في غير سيار وأفضائ)؛ لأنه لم يعمله فلصحامة وطلسي فه عمله لحماعة في عير شهر وطلمان. وأما في رحمان، على لحماعه أفضل من النائيسة في مسلوله؛ لأن عمر رضي الله حمه كان يؤمهم في الوثر، وفي الموافل يجوز الوثر للجماعة في عير رمضان.

ومعلى قول الشيخ: ﴿ وَلَا يَصِلَي الْوَتْرَ فِي حَدَاعَةَ}؛ يَعْلَى بَهُ الْكُرَاهَةُ لَا نَعْلَ الْجُوارِ. وفي اللهابسيغ: إذا صلى الوتر مع الإمام أن نير رمضان بعرته، ولا يستحب ذلك والله أعلنه.

# باب صلاة الخوف

هسده مسل بات إضافة الشيء إلى شرطه وساديته لما قبله أنه لما كانت الصلاة بحماعة في البغل غير مشروعة، إلا في رمصان وكان عارصاً، فكانا صلاة الحوف شرعت بعسارص الحسوف مسم العمل الكثير، فاثنام الدبان، لكنه فدم التراويح لكثرة تكوارها، والماه ف نادر.

قسوله وحسمه الها: ﴿ إِذَا النَّفَا الْحَوْلُ مِنْ مَوْرَةَ اشتداده: أن يحصر العدو يجب يومه، فحافوا إلى اشتخلوا جيعاً بالصلاة يحمل عليهم، وأو رأوا سراداً فظوه سواد العدو. لم يجر أن يصلوا صلاة الخوف، وسواء كنان احوف من عدو، أو سبح. أو ماره أو عرف،

قوله: (جَعَلَ الإِمَامُ النّاسُ طَائِفَيْنِ طَائِفَةً بِلَى وَجِدِ الْعَاوُ وَطَائِفَةٌ خَلَّعَهُ النّالِ اللّ السهاية: هنا فيه، والناسُ عنه عاملون، وهو أن هنه الفعل إليا بحناج إله أن لو قاازع القرم في أصلاة حلف إمام واحد، أما إذا لم يشارعوا، فإن الأنصل كلامام أن يحعلهم طائفتين، فيكم طائعة نقوم بإزاء العلور، ويصلي بالطائعة التي معه سام الصلاة، وتقف الطائعة التي قد صلت الإلم العلو، ولما ذكر الشبح ذلك! الأسم قد لا يربعون كلم إلا إماماً واحداً، ويكون الوقت قد صلق، وأمكر أبو توسف شرعة صلاة الحوف في زماما، وقال: لو تكن مشروعة بعد رسول المه صلى الله عليه واسلم! لأن الله تعالى شرط كباته فيهم، فقال تعالى: ﴿ وَاذَا أَكْتَ بُومِمُ إِنْ أَنَّا اللَّهِمِ كَانُوا بَرَعُونَ فِي الصَّارَةُ حَلَّهُ مَا لَا يَرْسُونَ خَلْفَ غَيْرُهُ.

ولما: أن الصاهامة رئس الله تحسيم أفاموها بعدًا. ومعنى الألهُ: وإذا كنت أنت، أو من يقوم مقامك، كقوله تعالى: ﴿ خَلَّ مِنْ أَمَواهَمْ صَادُونَ لَطَلْقِهُمْهُ ﴾ " ا

قسوله: والبطنسلي بهنسية، الطَّائِفَة وَكُفَّةَ وَسَجَائِبَيْنِ يَحْمِ عَطَفَ الشيء على ما تضسيسه، كفسوله المسابى: ﴿ وَمَلْيُحَشِّبُهِ وَرَّسُهِهِ وَحَرَيْلُ وَسَكِناً عِلَى الْعَالِمِ: ﴿ ضَغِطُوا عَلَى الطَّفُرُونِ وَلَعَلَمُوا لَوْسَطَى إِنَّالًا وَقَدَ وَحَدَّتَ أَنِّ الصَّاوِرَاتِ.

قَسُولُهُ: رَفِاذًا رَقِعَ وَأَسُهُ مِنَ السُّجُدَةِ الثَّامِةِ مَصَّتُ هَذِهِ الطَّائِقَةُ إِلَى وَاجْهِ الْغَذَاقُ يعنى مشاة فإذا ركبوا لي مضيهم نصب صلاتهم، لأن الركوب عمل تثير

قوله: ﴿وَحَاءَكَ بِلِّكَ الطَّائِفَةُ الأَخْرَى فَيَصَلَّى مِهِمُ وَكُعَةً وَسَجَّلَاقِلِي وَتَشَيِّلَةً وَسُلُهُ وَلَيْهُ لِمُسَلِّمُونَ؟ وَلَا صَلاَةً الإمارِ قَدْ كَمَلَتِ.

السولة: (وَفَظُوهُ إِلَى وَجُهُ الْفَكُورُ وَجِنَاتُ الطَّائِقَةُ الْأُولِي. فَصَلُونَا وَخَنَاناً وَكُفَةً وَسُجِّدَتِينَ فِشِرَ قَوْاهُ}؛ لأنهم لاحقونه ولو حادثها الرَّاءُ صاب معهم السدت صلاقهم.

قسىرلە: رۇنىشىمېقدوا وائىلىنىرا، لأنَّ ئىللانىمىيە قىد ئىنىلىت ۋەنىدۇا بىلىي ۋاجە الْقائىرُّ رَجُوانْت الْطَائِلَةُ الْأَخْرَى فايضلُون رَكْفَةً (مىتجنىئى نفرادە)، لانىم مستقول.

ولو حدثتهم امرأة صلت معهم لا نفسه صلابهم وتشهدوا وسنعوا، وهذا إذا كان الإمام والفوم مسافرين، فإذا كان الإمام مسافرة، وهم مقيمون حس دلطانمه الأولى ركامة وسجدتين وينصرفون، وياشانية كذالك، ثم يسام، ثم نحي، الطائفة الأولى، فتصلي ثلاث أركامات بغير فرايفة الأنهم لاحقود، ماثركامة الأولى بلا إشكال: لأنهم فيها كمن هو محلف الإمام، وكذا الأحريان؛ لأن السعرية المقتدان، وهي غير موجهة فلشراءة

وأصب السيو فيما بفضون إذا سهرا به، بايم كنفسه ق، يعني أنهم بسحدون، ثم شجيء الطائعة الأخرى، فيصلون ثلاث وكمات بفراءة؛ لأبيم مستوفون، بقرءون في الأولى. الفائحة والسورة، وني الأخريين الفائحة لا غير.

وفسال مالك: كيفيه صلاة الخوف: أن نصلي بالطالفة الأولى ركمه وسجدته به ثم يتطلموهم الإنسام، حتى يصلوا ركعة ويسمموا وينصرفو، بلي وحه العدوة وتأثي الطالفة

<sup>(1)</sup> حررة الساء: 102.(3) حررة التورة: 103.

<sup>(3)</sup> سورة البعرة: 98.(4) سورة البعرة: 938.

الأحرىء فيصلي نهم وكعة ومنحناتين ويسلم، تم يقومون فيتمود.

و قسال الشسافعي: كاتلك إلا أنه قال لا يسلم الإعام، ولكنه ينطرهم حتى يصوه ويسلم بهو.

قسوله: (قَانَا خَانَ الإِمامُ فَقَيْماً صَلَّى بِالطَّائِقةِ الأُولَى رَكَعْتَيْنَ وَمَالُتَائِيّةِ رَكَافَتَيْنَ)، الأسنة إذا كسان مقيماً نصير صلاة من افدى به أربعاً تشعيقه فإن فسن بالأولى ركعة، فالمستوفوا، ثم بالثانية ركعة، فالمستوفوا، ثم بالثانية وكعة، فالمستوفوا، فم بالثانية وكعة، فالمستوفوا، فم بالثانية وكعة، المستوفوا، وهما المنتحق وكعتبين لا المستوفوا، في غير أولة مفسد والسرك في أولة حيد وصلاة الإنجاء وهالى والتالية وكعة، والمستوفوا، وهالى يكل طائفة وكعة.

ونفراً كل طائعة فيما سيفت، ولا نفراً بيما خفت. وإن عادت الطائعة التانية صدوا السركامة التالسنة والرابعة معير قراءة؛ لأمهم ديهما في حكم من هو حلف الإمام؛ لأما ما سنتهم إلا عالركامة الأرني، ثم يقصون الركامة الأولى مراءة؛ لأهو ميها مسوفون، ثم المن التفائقة الرامعة، فتصلي اللاكا نفر عاد؛ لأنهم فيهن مسوفون، فيصلون ركامة بالفائحة وصوره ويعملون، ثم يقومون، فيصلون أحرى بالقائحة وسورة ولا يقعلون، ثم يصلون ركامة ثالثة بالعائجة لا غير ويقعدون ويسلمون.

قوقه: ووالصلي بالطائفة الأولى من المغفوب وكعلي وبالنائية وكعلها الان الطائعة الأولى تستحق نصف الصادة، وتحيف الركعة غير ملكن، فجعلها في الأولى أولى بحكم السبق. فتو أخطأ وحيلي بالأولى وكعة، فانصرفوا بالنائية والنعلي فسيدت صلاتهم حيماً؛ لأن الطائعة الأولى فسادها طاهر، وكنه الثانية، لأنهم من الأولى حقيقة، وقد الحرفوا بعد المحسدة في الناسية، ولم صلى بالأولى وكمة، فانصرفوا، ثم بالنائمة وكمة، فانصرفوا، ثم بالأولى النائمة فصلاء الأولى فاسده؛ لأنه الصرف في غير أوله وصلاة النائمة جائزة؛ الأمهم من الأولى، وقد العرفوا في أوله ويقسون وكامين إحلامها المبر فراياة، والنائمة المؤاهة.

ونسو حطهم في المعرب قلات طوانس، فصلى لكل طائعة واتعاني فصلاة الأولى. فاسمة، وصلاء الثانية والثائمة حائرة، والقصي الثانية وكعلين الركعة الثانية بعير فراءة، لأم: فيها لاحقة، والطائمة الثانية: تقصى وكعلين بقراءة.

قسوله: ﴿وَلاَ لِفَعَلُونَ فِي حَلِّ الصَّلَاقِ، فِنَ فَعَلُوا لَطَّمَنَا صَلَائَهُمْ﴾ لأن القنال عمل كتبر ليس س أعسال الصلاة، وكذا من وكب حال السراعة؛ لأن الركوب عمل كثير

مخلاف المشيء فإنه لا بدامته

قوله: (وَإِنِ النَّقَةُ الْمُعَرِّفُ صَلَّوًا أَكْبَانُهُ وَخَدَانًا لِوَشُونُ بِالرَّكُوعِ وَالسُّخُودِ) لقوله تعالى: ﴿ قَرْنُ خَشَّتُهُ فَرِحَالاً أَوْ رُكَبُكًا ۖ ﴾ (أ) معنى برحالاً: أَنِ قيامًا على أرجلكم، واشتقاد الحوف هذا أن لا يدعهم العدو يصلون بازين، بل يهجمونهم بالحاربة، وليس طم أن يصلوا جناعة ركباناً لالعدام الاتحاد في المكان، وكنا تسقط الأركان عن الراكب يسقط عنه الاستقبال في القبلة

### باب الجنائز

اهذا من ياب إضافة الشرع إلى سبه؛ إذ الوحوب بحصور الخيارة.

والخنائسز جسم خازق وهو بفتح الحيم الميت، وتكسرها اميم للعش، أو السرير.

ورجسه العناسسة: أن الحوف قد بغصي إلى الدوات بأن طرع عند التفاء الصفين، لهموت فرعاً آلا تراهم يقولون من وحد في الدهركة ميناً ليس به أثر عسل؛ لأن الطاهر أمد مات فرعاً، أو نقول أنه نما فرغ من بيان الصلاة في حال الحياة شرع في بيان الصلاة في حال المعاش.

قسوله وحمسه الله: (وَإِنَّهُ اخْتَطَوْ الْوَجِّلُ) أَن حصرته الوقاق أو حضرته ملائكة العوت. وعلامة الاختصار: أن سترخي قدماه، وينعوج أنعه، ويتخسف صدغاه، وتنته جلدة وحيه، فلا يرى بيها تعطف.

السنولة: (وأجُسة وَجُهَة إِلَى الْفِلْلَة عَلَى شَقَّهِ الأَيْمَنِ) هذا هو المسنة، والسجتار: أنه يوضع مستلقياً على قفاه دهو القبلة؛ لأنه أبسر الخروج روحه.

قوله: ﴿وَكُفُنَ الْمُنْهَادَتُهُنِ لَقُولُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاءُ وَالسَّلَاءِ: ﴿لَقَنُوا مُوتَاكِمَ شَهَادَهُ أَنَ لا إله إلا فَقُعِل<sup>َنَهُ</sup> وَالْعَرَادِةِ الذِي قَرْبَ مِن السَّوْمَةِ.

وصورة النقير: أن يقال عناه في حالة النسرع جهراً. وهو يسمح: وأشهد أن لا

<sup>(1)</sup> سورة البقرة:239.

<sup>(2)</sup> فسال ابن حجر في القرابة (2,994): حقيث: ولقنوا موتاكم شيادة أنه دا إله إلا تُقي منتق عليه عن حديث في معيد، ومسلم عن أي هريرة.

رغي الباب عن حامر في الخيمه، متقبلي، واقدعا، للطيراني. وعن عاشقة في الطيراني. وعن واثلة في مقسيلة في ارجمة مكحول: وعن ابن عمر في الجنائر لابن شاهين أوعن تند الله بن يعمر تم ظرار. ولأمي داود والحائم، عن معاذ وبعد: ومن كان أحر كلامه لا إنه إلا إنه دحل الحية.

إله إلا الله واشهد أن محمدةً رسول الله وسيا شهادتين؛ لأبت شهادة بوحدامة الله وشهادة برسالة محمد صلى الله عليه وسعم، ولا نقال له: قل وبالتي قبل العرفرة، ولا يلع عليه في قولها: معافة أن يصجر، فإذا فقله مرة، لا يعيدها عليه العلقي إلا أن شكلم بكلام غيرها: قال عليه الصلاة والسلام: ومن كان آخر كلامه لا إنه يلا علد دحل الجنة، أأ.

وأما تلقيل العيد، في الفير؛ فمشروع عند أهل السنة؛ لأن الله نعالي لحبيه في الفير. وصورته: أن يقال: به فلان من فلان، أو يا عبد الله بن عند الله: فذكر دينك أشدي كبت عبيه، وقد رصيت بالله ركّ، وبالإسلام ديةً وبمحمد سيًّا.

فإن قبل: وذا مات مني يسأل؟

احتموا بيه) قال يعضهم: حتى بدير.

وقسيال بعضسهم؛ في بنه تفتص عليه الأرض، وتنطيق عليه كالقم، والقول الأول أشهرة لأن الآثار وردت به.

فإن فيل: هل يسأل الطفل الرصيع؟

فالحسوات: أن كل ذي روح من عني أدم، فإنه بسأل في الفر بإحدع أهل السنة، فكن يلقه السلاك، فيقول له المن ولفك؟ ثم يقول له: قل: الله ربي، تم يقول له: ما فيلك؟ ثم يقسلون له: فل ديني الإسلام، ثم يقول نه: من نبث؟ ثم ينول له: فل: بين محمد صلى الله عليه وسلم.

وقال بعصب: لا يلقنه، بل يفيمه الله، حتى بجرب كما ألهم عيسهي عليه السلام في أهيمه

السنولة: وَقَاِفًا فَاتَ مُنْدُوا لَكَيْهُ وَغَنْظُوا عَلَيْهُمَ الآن الذي صلى الله عليه وسلم: ودحسن علسي أي مسلمة، وقد نتق يعيره، فأعسمه ثم قال: إنه الروح إذا قبض أتره المصري أأنا ولأنه إذا لم يغسطن ولم يشد لحيد بصير كراء الضغر، ورسا قد عل الحوام عبيه وقاه إذا لم يغمل به ذلك

وصيبورته: أن يتولي ارفق اهله به إما ولذه أو والله وعماضه بأسمل ما يقدر عليه

<sup>(1)</sup> سق نخریحه.

وفي قسال ابن حجر الهرابة (1/229): فإذا مات شد خياد، وعمض عياد، بدلت حرى النوارشد. مسلم عن أم سلبية. يوحل النبي صلى الله عاء وسلم على أي سلمة، وقد عنى بصره، فأصفحه. الحياسات، والامن مائيه وأسد والدار وإحاكمه عن شداد بن أوس: (2/4 حصرم موانكم، فالضمور) المصر، فإنه المصر يتبع الروح، وقولوا حيراً مه وهم طاحبين لم أحده.

كثاب المبلاة

ويشسط لحياه بعضانة عريضة بشدها من لحيه الأسطر ويربطها قوق رأسه وينين مقاصله و: ارد ذراعيه إلى عصديه، ثم يمدهما ويرد اصابع بديه إلى كفيه ثم يعدها ويرد فنعديه إلى بطه وسافيه إلى فحذيه ثم بعدهما.

ويستحب أن يعلم حيراته والمدفازة بمواتم حتى يؤدوا حقه بالصلاة عليه والدعاء أنه ويكره المداء في الشوارع والأسواق.

وقال في الحيط: لا يأس به على الأصبح؛ لأن فيه فكتبر الجماعة من العصلين عليه. والمستعفرين فه، وتحريض الناس على الطهارة والاعمار.

و بمستحب أيضاحاً أن بسارع أني قنداء دياده وإبراته مدة لأن همي الديت مفاقة مديده حتى بقصى عبه ويبادر إلى نجيزه، ولا يؤخر نقوله عليه الصالاة والسلام: وعجلوا بسبو تاكيه فسيان مك حيراً فلا مدود أليه وإن مك شراً، معداً لأهل الدارج "أ، فإن مات فحسادة السرك حتى ينقى موته، فجاءة بضير العاد والمدا، ويكره نسي الموت لقوله عليه العسالاة والسلام: هلا يتمنين أحدكم الموت لصيل ترل به، فإن كان لا بد منسياً، فلقل اللهم أ فيني ما دامت الجاذ حيراً في وتوفي إذا كانت الوفاة خيراً لي "أنا.

# {مطلب في عسل البت}

قوله: (فَإِذَا أَرَادُوا غُسَلُمُ وَصَغُوهُ غَلَى السّرينِ) لينسب الماء عنه؛ ولأنه إذا وضع على الأرض بناطخ الاطر.

وصوره الوضع: مستلقباً على قفاه: والأصح: أنه يوضع كبف ببسر عليهم.

و مشحب أن يكون العامل لقة ليستوفي العسل، ويكم ما يرى من فينج، ويظهر ما يرى من حيل، فإن وأى ما يحجبه من تبلق وجهه وطيت ربحه وأشناه دائث استحب السه أن يحسدنه به الشيء وإن رأى ما يكره من شوداه وحيم، ومن والحدم والقلاب

وأ) أحسرهم أبو داود في سند في كفات الحيائر (باب): الإسراع بالحنازة بالفطاء هاهي ابن مستنود مثل
سألفا ب صدى الله عليه وسلم عن السنى مع الحيارة، بعدل ما دون الحيب، إن يكن عيرة العجل
اليام وإن يكن غير دلك منعة ألأهل لبار. والحيارة متبوعا، ولا تنبع لهن عيم من تقدمها به.

<sup>(2)</sup> أحسر بعد السيحاري في صحيحه في كتاب الشرعي وإداب من الدريض المومن) بالعظ وقال الني يعلى علم عليه وسلم: لا ينسبي أحدكم ضوت من صدا أصاده جان كان لا يد عاعال فليم المهم أحسبي ما كانت الحياة حواً في وتوفي إذا كانت الإعاة حيراً في:. وأحرح مسلم في صحيحه في كستاب المكسر واللحاء والدوية والاستعار (مان): كراهية عنى الدوت لهر فرل مها مقطط: وقال ومسول أنه صبلي الله عليه وملم. لا يستين أحدكم الدوت لمبر قرال مه فإن كان لا بد عمياً، فلمقل الديم أحيى ما كانت الحياة حيراً في، وتوجي إذا كانت الرائة خيراً في ج.

ويسمينجم أن يكون غرب العامق عمرة فيها لحول لنلا يظهر من اللبت والحة كربية، فتصعف على العامل ومن يب.

و يستحد أن يستر الموضع الذي يعسل فيه الميت، قلا يراه (لا عامله) أو من يعيه ويقعون أنصارهم (لا فيما لا يمكن) لأنه قد يكون فيه عيث يكتمه.

وعسل المبتر واحداء الأن الملائحة عسلت أدم عليه السلام، وقالت لولده: هذه مستمة موناكم: وغمل رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمين وعمله المسلمون حين معتد

واحتلف المشابح لأي علة وجاب عسل المبتاء

قسال يعضيهم الأحل احدث لا لمجانة لنت بالموثة لأن التحامة التي للتنا بالدوث لا تزول بالعمل كما في سائر الحيوانات والحادث منا يزول العمل حال الحياة، فكنة الله عنه الوقاة والادمي لا ينجى بالهوث كرامة في وتكن يقير محدلًا، لأن الموث سبب لاسترجاء المعامس، وزوال العقل قبل الموث، وهو الحدث، وكان يحب أنه يكول مقصوراً على أعصاء الوصوء كما في حال الحياة، إلا أن القياس في حال الحياة عسل جميع الحسدان في الحسنات كما في الجنانة، فكن اكتمى معسل الأعصاء الأربعة في تلجرج؛ لأنه بكسور في كل يوم واجعابة لما لم تكرر أم يكنف معمل الأعضاء الأربعة في تلجرج؛ لأنه بسبب الموث لا يكرر، فلا يؤذي عسل جميع المدن إلى احرج، فأحدنا فيه بالقياس.

وكسان أبو عند الله الحرجاني وعيره من مشايخ العرف يقولون: أن عسله وحب بمجامسة السوت لا مسب الحدث؛ لأن الإدمي به دم سائل، فيتنجس الموفق فياساً على سائر الحيوانات التيرفيا دم.

والديل على أنه بتبحس بالدوت. أن العسلم إذا مات في البتر يسم ح حميع مالها. وكفه لو حمل مبتاً قبل الغمل، وصلى معه لا مجرر الصلاة، ولو كان العمل واحباً لإزالة الخمادت لا عبر لكان يعموز الصلاة مع حمل لهميت فين العمل، كنما لو حمل محدثاً فصلى

والدليل عليه أيضاً: أنه لا ينسخ برأسه. ولو كان للحدث لكان ينسخ برأسه كسا

 <sup>(1)</sup> أحرجه الموهدي في مبينة في كتاب الجنائر عن رسول فله (داب: الحر)، أخرج أبو داؤد في سنة في كتاب الأدب وبالب في المبنى عن سب الموني)

في الحدث، ثم الموتي على هراتب سهم من إصلي عليه ولا المسل، وهو الشهيد

ومنهم: من يضل ويصلي عيد، وهو المسلم عم الشهيد.

ومستنهما. من يغسل ولا يصنى عليه وهو الباخي، وقاطع الطويق، والكاتر الذي ته ولي مسلم.

وسيموا من لا يفسل ولا يعيلي عليه، وهو الكافر الذي نيس له ولي من المسلمين. قسوله: (وَحُفُلُسُوا عُلَسِي غُوْرُته خُوِلَةً)؛ لأن ستر العورة واحمد علي كن خال والأدمسي عترم حياً وميناً، ألا ترى أنه لا يجوم للرخان عسل السناء، ولا تسمناه عسل الرحال الأحاب بعد الوفاق وقبل عليه السلاة والسلام لعلي وصلي الله علما ولا تنظر إلى قعل حي ولا مينيًا أن ويجعل الحرفة من سرته إلى ركنه.

وفي الهداية) يكنفي نستر العورة العليمة، يعني القبل والدار ليسبراً.

قىسىونە: رولۇغوا ئېلغام، لان اندىل بىد الدىن كالىدىل بى خال اخياق فكىدا ان الحى يىجرد عن ئياب، فكذا الدين. وهل بىسىجى الدين!!

قسمال أبو اجتمعه ومحملة: بعم): لأنَّ موضع الاستنجاء لا يجلو عن بجاسة، فتحيم. إزالتها:

وقينال أنسو يومندف: لا يستنجى؛ لأن التعامل ترنجي باسرت، فرننا يرداد الاسترجاء بالاستجاء، فيخرج عن باطة بجانبه.

وصمممورة استشجائه: أن يلف العاصل على بده حرقة. وبغسل السواة: لأل مس العورة حرام كالنظر البية.

قولة: (وَوَطِشُوهُ)؛ لأن تُعمل في احياة يقدم دليه الوضوع، فكذا بعد الموت، ولا تصبح برأسه؛ لأن المقصود مر عسنه النظامه والسبح لا يوجد فيه دبك ولا يؤجر عسل رجليه في وضواته الأنهنة يُعما أحرانا في عسل الخدية؛ لأن الداء المستعمل بحمع تجهما، وحسما لا يوجد هما، ويوصا كبل ميت يغسل، إلا العملي الذي لا يعفل؛ وأن الوضوء لا يتب في حمه في حال الحياة، فكمة بعد الموت، ولا يجتاح في عسل البيت إلى الليه.

قسوله: (ولاً يُعْضِيطِسُوهُ ولا يُسْتَشَسِقُوهُ)، لأبِما لا يتأنبان من العينية لأن المصفحة أن يدير الماء في فيه أم ينجه. والاستينان أن يحذب أماء معنه إلى جياعيته

<sup>(1)</sup> آخر حد الوادوو اي مسته اي كناه د الطمام وبالبار: الذي عن القبرى)، وأخراج اللي ماحد اي سنته اي - كتاب ما حدد اي الطبائل وناب: ما جناو اي عسق البندان، والعراج أحد الدان حد اللي مستاسم - و1884 ع.

نم يرسله.

وقال بعضهم: يجعل العاصل على أصنعه حرفة رفيقة، ويدعل أصنعه في قم أميت ويستم جا أسنه ولهامه وانشبه.

قسالي الحلوفي: وعبيه عمل الباس اليوم، ولا انسال به النسب فيل عسله إلى الرسخ كما يسا الحي في عمله.

قسولة: وتُسمُ يُقيطُونُ اتُماهُ طَلَّى وأَسَهِ وَمَاتِرٍ جَبَدِهِ) صاهر هذا له يصب اساء عليه صبّاً بعد الوصون.

ومي الخمسيدي: أنه يونينا أولاً وضوءه للصلاة، فإذا فرع منه يغيل رأسه وحيته بالحطيني، فإن لم يكي بالصانون، فإن لم يكن بالحرص، فإن لم يكن ليكميه الناه القرام، وهذه كنه فين عليله، ثم ينضحه على شغه الأبسر، فحسل الأبس، ثم على الأنعن. فيعسل الأبسر.

قسوله: ووَيُجَمَّسوُ مَوْيِرُهُ وِتُرأَى أَيْ شجر بالمِسرة إذا أرادوا عسله، ولا يراه على الخمس.

فسيوله: ووُيُفَلَسَ الْمُفَسِاءُ بِالسُّلَوِي، يعني الورق زَّاوُ بِالْخَوْضِ) وهو الأشنان قبل الطحرة لأن الداء الحار أبلغ في إرالة الدرث، وعسل الديث شرع للننطاف. وهذا أبنع في النظافة.

قَوْلُهُ: رَفَإِنَّ لَمْ يَكُنَّ فَالْهَاءُ الْقُرَاحُ) وَهُوَ الذِّي لَمْ يَعَالَطُهُ شَيْءً.

فوله: (وَلِقُسُلُ وَأُسُلُهُ وَلَخَنْتُهُ بِالْخَطْمِيُّ، وهو نَبَ بَالْعَرَاقُ طَيْبُ الرَّالِحَة، وهذا لؤنا كان له شعر على وأسد أما إذا لو يكن لو يحتج للى دنك.

قوله: (تُمْ يُطَخَعُهُ عَلَى شَفَّهِ الأَيْسِيِّ)؛ لأنه إذا أَسْجِعَهُ عَلِيهُ بدا شَفَهُ الأَيسِ.

قسوله: (لَيْغَسُسلُ» منه الأيس وبالماء) القراح وخني سنبه وربرى الله المماء فذ وَصَلَ إِلَى هَا يُلِي النَّخَتَ مَنْهُ لَمْ يُطِحُفهُ عَلَى سنّه الأيمن فيعسن، شنّه الأبسر وبالناء) السغلسي سلسدر وخني، بنقيه وربُوك أنَّ الهاء فذ وَصَل إلى مَا نِبي النَّخَتُ مِنْهُ} وعسل المراة كيسل فرجل؛ لأن غسلهما في حال الهياة واحد، فكذا بعد نسوت.

فـــوله: رَثُمُ يُخلِسُهُ وَيُسْتِدُهُ إِلَيْ وَيُشْتِحُ تُطْنَهُ مُسْحًا وَقِيثًا، فَإِنْ حَزْح مِنْهُ شَيْءً
 غسلة، تحرزاً عن طويت الأكفان.

قوله: (ولاً يُعيِفُ عُسَلُمُ وَلا وُطُوءَهُ) وَفَالَ ابنَ سَبَرِينَ; يَجِدُونَ عَسَلَمُ وقال الشافعي: يعيدون وضوءه. وأعلمهم أنه يقسل الرحال الرجالية والسناء السناء، ولا يقسل أحدهما الأحراء فإن كان النيت صغيراً لا يشتهى جاز أن يغسله السناء، وكله زدّا كانت صغيرة لا تشتهى جاز للرحال فسلها.

والمجوب والخصى في ذلك كالفحل.

ويجوز للمرأة أن نعسل زوجها إذا لم يحدث بعد موته ما يوحب البيونة من تقبيل ابن زوجها، أو أبيه الله حدث ذلك بعد موته لم يجز لها غسله خلافاً ثرمر. وأما هو فلا يعسلها إذا ماتت عندا.

وقال الشافعي: يعسلها فإن طافهها وجعياً ومات وهي في العدة يجور فا أن تغسله؛ الأن الرجعي لا يزيل الزوجية. ألا ترى النهما يتوارقان ما هاما في العدة، وتحب عليها عدة الوقاق وتنظل عدة الطلاق، وإن مات على الزوجية، ثم ارتدت، أو فيلت ابن ووجها، أو آباه مشهوة تويجز لها أن تعمله عندنا.

وقسال زعر: إن لها أن تغسله وهو بعشر حالة الوفاة، فإن كنان لها أن تغسله حالة الاستوفاة لم يسبطل فثلك لمعنى يعده، وإن لم يكن لها حال الوفاة أن تفسله لم يكن ها بعد ذلك أن نفسله لحدوث معنى أخر.

وأصبحاننا البلانة اعتبروا ومن العسل، فإن كان ها أن تفسله وقت الوقاة بحل ذلك بحموت معنى بقده، ويحوز أن لا يكون ها أن تنسده وقت الوقاة ، ثم يعود لها حق العموس معنى بقده، ويحوز أن لا يكون ها أن تنسده وقت الوقاة ، ثم يعود لها حق العموسي تزوج بحوسية ، وأسلم ثم مات وهي شموسية ليمر ها أن تغسله، فإن المسلمات عليا أن تنسله ، وقد بقيم علم المواقية ، وقد بقيم العدة لم تفسله، فإن المقلمات عليه بعلم الوقاة ، قلها أن تنسله علاقاً لوقر ، وإذا مات عن أم وقده، فوجب عليه علمة العناق ثلاث حيض لم يكر لما أن تسلم، وعد زنر : لما أن تسلمه كانو جة.

ولسو مات عن أنه، أو مديرته، أو مكانيته لم تقسله بالإصاع؛ لأن الأمة صارت الغيره، والمديرة عنقت من كل ماله، إن حرجت من الثنث، وإن لم تحرج من الطف عنق الثهاء وصارت كالمكانية.

ونسو مانت روحه لو يعملها؛ لأن علقة النكاح القطعت؛ لأن له أن يتروج أختها وأربعها مسواها. وكذا إذا مانت أم ولده فين له أن يغسلها ويكره للحائض والقساء والحسنب غسل الموتى: فإن فعلوا أجرأهم خصول المقصود، إلا أن غيرهم أولى منهم، وإذا مات الحتى يهمم.

وتيل: يغسل ني نبايه.

وقال شمل الأثمة: بعمل ان كوارة ا

قوله: وَلَمْ يُنْطَعُنَّ فِي لُؤْتٍ) ويجعل في اقتعاب، لنلا تبنل اكتماه.

قسوله: وزينجُعَلُ التُخْتُوطُ في لخيَّته وزأسه وسائرٍ جسده; وبان لم يكن حوط لا يصره: ولا تأس سنائر الطباب عبر الرعفران والورس: فإنه لا يعربه الرحال كما أن الحياة ويجعل فلسلك والعبر في دادوعا.

وقسال طساوس وعطساه: لا يطسب الرجل بالمبيك، ولا تأس أن يحتظ المباه بالرغفران اعتباراً بحال الحياة.

الله ونه: ووالككافسور غلسي مُسَاجِهُم الله جاهته والله وكليه ورهبيه وقاميه لعصبتها: لأنه كان سبجد ب هم عالى فاحتصب بزيادة الكرامة، والرحل والمراة أي ذالك حواء.

### {مطلب في الكمن}

قوله: ﴿وَالسُّنَّةُ أَنَّ يُكُفِّنَ الْوَاجِلُ فِي تَلاَئَةِ أَنْوَابٍ إَعَلَىٰ اسْمِ السَّنَّةِ، وهو واحجه! لأن معاد تشمية الكفي لا اصله. وأما هو ابن عب فراحت.

والكفن والحدوظ من رأس شدال ووقده على تدبي. ثم الدبن بعده، ثم لوصية بعد السندين، ثم الدبن بعده، ثم لوصية بعد السندين، ثم السندين، ثم السندين، ثم السندين، ثم السندين، ثم السندين، ثم السندين، ثوان له تكن به من يعت المالية مين بوان له يكن هذاك بيت مال بمرض على الدائل أن يكسوه، فإن له يقدروا سألوا فيرهم، فسيرقًا بين الهي وهبيت، ثوان الحي إذا لم يجد ثونًا ويصلي فيه ليس على الدائل أن يسألوا لهيد ثونًا ويصلي فيه ليس على الدائل أن يسألوا لهيد ثونًا ويصلي فيه ليس على الدائل أن يسألوا لهيد ثونًا ويصلي فيه ليس على الدائل أن يسألوا لهيد ثونًا ويصلي فيه ليس على الدائل أن يسألوا لهيد ثونًا ويصلي فيه ليس على الدائل أن يسألوا لهيد ثونًا ويصلي فيه ليس على الدائل أن يسألوا لهيد ثونًا ويصلي فيه اليس على الدائل أن يسألوا لهيد ثونًا ويصلون الدائل الدائل أن يسألون الهيد ثونًا ويصلون الدائل الدائل الدائل أن يسألون الدائل أن يسألون الهيد ثونيًا ويصلون الدائل الدائل الدائل أن يسألون الدائل الدائل

والفرق أن الحي يفسر على الدوال بقده، وتعيت لا تقدر، وإن منت العراق، ولا مال لها، فعند أبي يوسف: يجب كتب على روجها كما بحب كسوعًا في حياتها عليه.

وعسمة عمد: لا يعلم عليه؛ لأن تفروجية فلد تعطيب بالمنزس. وأما إذا كان فما مال، فإن كامية في مالها بالإجماع، ولا يعدن على نفروج.

اخ لنكس على ثلاثة أتسام:

إ - كمن السنة.

2 وكنس لكفايف

3- وكفي الضرورة.

الكفي السنة ثلاثة الوات.

كتاب الصلاة كتاب

وهود قوله: وإرانٍ وأقبيص وإلهاقم الإراز من الفرد إلى المفتح، والقميص من أصل المستقر إلى الفدم، وأبس له كم، واللعامة من القرب إلى القدم، وليس في الكفن عمامة في ظاهر الرواية.

واني العسموني: استحسمتها المناجرون اللي كان عالماً، ويجعل دنها على وحهم للحسلاف حال الحياة، فإن في الحياة يجعل ذبهة على فقاه للمني الرابة وبالدوات قد الفطع عن الربلة كذا في اللهابة

و الحليمين و الحديسة في التكفين سواء، والكنان والفطى مو ،) لأن ما حار لسمه في حال طبياة حار الكفيل فيه.

ويجوز أن مكفن المرأة في الحرير والمعصمر اعتباراً ماحياة.

واحب الأكمال، والعسلية المبض كفولة علية السلام: «أحب التياب على الله المبض» فليلسبية أحياؤكم، وكفيوا فيها موتاكم وصواء كان حديثاً، أو عبداً أن وروي أن أنا الم يكسر رضي الله عنه قال: ﴿ عَسلوا تُوجِي هذبي وكموني فيهما إنه فقيل أنه: ألا تكفيك من الطديب (؟ فقيال. ﴿ إِنَّ الحَسي أَحَرَج إِلَى الجديد من العبت إنها هو يوضع عبلاء ولمبل والصديد، وإن رواية: هادلوي في تُوى حديث فإننا ما فلمهل والراح (\*\*).

<sup>(1)</sup> أفت مه السير المعتر المستقلاتي في تقصيص الحيد (39/0) حديث والسير الهياض، فإنها المير البيكم في الشائمي والعدد والمحدد السين (إلا السياني والإن حيان والحاكم من حديث الل حيات ال وفي لمستقل للجاكد: وحير تباكم البياس، بالسيوها الحياركم، وكفترا فيها موادكم في صححه الر القطاد، ورواء الصحاب في داود و الحاكم أيضاً من حديث سرة، واحسد، في وصله ولوساله،

و2) قال فريقيي في نصب فردية (2022-2021): عن أي بكر رضي الله عنه أنه تال: والقابلوة فري مدني وتقولي البيمان، تقليم: رواه الإمام المبدس حسل في وكتاب طرفادي حسلنا يزيد بن هارون حدث إساعيل في أي حاله عن عند العالمين حمولي فريس في طلوم عن عائشة، قالمت: عند احتصر أنو يكر وضي هفا عنه نشلت بها، فليت ا

أعلان ما يقي الخدار عن العني إذا مبتر من بوناً، وبناء بها فبدر من بوناً، وبناء بها فبدر مقال له إلى العني القال المتر من بوناً، وبناء بها فبدر القال له: به بينه لبس كدالت ولكن فونها و زغاية للترا أنسورة في 19 أم قال: وأعلموا أوي هذار، فاعستوها، أم كدوي فيها، وإن الحي أحوج في الحديث سهمتها المتها، أم قال في وكتاب الرحدين حدث عدث عدث المد الله بن حمل حلانا هارون ما معروف حلانا فسموه عن وحاء من أي سلمة عن عادة من سيء قال: فيا حضوت أم مكر الوفاق في المكردي فيها، فوسا أي لا أحد الحجار: إما مكرد أحديث أم كان ولي ولين خلا من روية أحدا.

قسبوله: وقَاِنها الْتُقَطِّرُوا عَلَى تُولِيْنِ جَازَى ومنا اللغانة والإراز، وهذ كفن الكذابة. وأما التوب الواحد، فيكره إلا في حالة الصرورة، فإنه لا يكره لما روي: «أن حمرة رسمي الله عميمه الشديد، وعليه نفرق وهي الفطعة من الكساء، فكان رد غطي مها وأمه بدت رجسلا،، وإذا غطي مها قدما، ملة وأمه، فغطي بها وأمه وحمل على رحمه الإدحرة <sup>[18]</sup>

\_

طريق أحراء رواه عند الرزاد في ومصنعاج أحراء حما عن الرفاي عن عروة عن عائشة ذلك: قال أو تكر حالويه الذين كان يعرض فيهما - واعسلوم، وكفوتي مهماي، فقالت عائشة الا مشتري لك حميداً، فاق، لا إن حي أحواج إلى اجميد عن العباء، النبيء أخيرنا اس طريح عن عطاء، فيل: معمد عماء من عمير: يقول: لمر أنو تكرد إلما عائشة. وإن قباد سنه عميس، بأن المبال توبيز كان يعرض ليهما، ويكفي فيهما، فقالت سائشة ألو تباتأ حددًا؟ قال، فلأحياء أحق بطلك، القباء

طريق الحرار رواه في سعد في والعينقات و أخيرنا المصل بي دكير خلافا حيد، بن أبي حقيقات فيل المستحد قابل سبب القاسم بي عبد فال حال الموسكر الموسكر والدوسة وكمول في ثوي ها بن كلفي كند كند أميل فيها الموسكر الموسكر والدوسة المحريا الواقعي حدثنا معمر سند عبد الرفاق والله وحكم فحد في المهيد في الحكم المهيد الماء الماء الأدار والاحكام فالله بشا عن أبي الكن المعارية الله في المحروة المواكد عبد أخير الماء الماء المواكد عبد أن أبي الكناب الأدار والمعارية المحالية الماء المحالية الماء المحالية الماء المواكد عبد أن أبي كم كامل وحول الله عبل الله عليه الماء أن أبي المواكد عبد أن أبي وحدد الماء الماء

كانان (أ. يووي - 11 يرد ع - وبالمهملات با الأثر حوهبيمة - ويسم النبية وضحياه وكسرهاي صدية الست أهيل .

حدثنا فحدد من نعيد من أبي بكر حدثنا عمر بن شنه حدث عندن من عمر أحرانا اسامة امن زياد: باستاده مثانه وزهاد و جمل عنى راحليه الإدخر: ولم يصل على أحد من الشهداء عبره. وقالمه أما شهيد عليكم النوم، وكمان يدعى الإثنان والثلاثة بي قر واحد. ولا يأس أنه يكفن الصغير في ثوب، والصغيرة في توبين.

والمراهق بما ازلة البالع.

ولانا احتلفت الوراة في البكتون؟

فعال مصهم: باكفته في تولين.

وقال بعضهم: في ثلاثة كمن في ثلاثة؛ لأنه المستون.

وقبل. الاكتماء بكمن الكفاية عبد فلة العان، وكثرة الورثة أومي، فإن كان في العان كتره، وفي الورثة فلة، فكفل السنة أولى.

قسوته: (فسوفا أزاقوا لف اللفافة غليه المداو بالجانب الايسنو فألفوه عليه لُمَ والأيفني)؛ لأن الإنسان في حياته (10 نرتدي سا بالغاب الأبسر، تم شي بالأبس، فكدا يعد الموت.

وكيفسية تكمين الرحق. أن تبسط اللفاقة طولاً، ثم يسلط عليها الإرز. ثم يقمص التسليث، ويوضع على الإرار الغمصاً، ثم يعقف الإرار من عقة الأسر على رأسة وسائر جسده. ثم يعطف من قبل شفة الأبنى كذلك، ثم اللفاقة تعلف بعد دلك.

قسوله: (وَتَكُمُّنُ الْعَرَّأَةُ فِي خَمْسَةِ أَنُوابِ: وَزَاوٍ، وَفَمِيْضٍ. وَحِمَارٍ، وَحِرَلُهُ كُرِيْطُ يَبُّتُ تَلَيَّاهُا، وَلَقَالُهُمْ وَهَلَدُ كُمُو السَّهُ فِي حَمْهَا ۚ وَالأُولِي أَنْ تَكُودَ الْخُرِقَةُ مَن التَّلِينُ إِلَى المحدين.

وفي المستصفى: في الصدر إلى الركبتين.

فال الحجندي: تربط الحرفة عبر اللدين بوق الأكهار.

واي الخامع الصغير: فوق لديبها والبطن وهم الصحيح.

و تسوله: وقسوله: وقسول الأكفائة): يحصل أن يكون البراد به تحت اللفائد، وقول الإرار. والقميس، وهو الطاهر.

والحشي مكفن كنفا تكفن المرأة حنياطأه ويجنب احرير والمعصدر والمزعفر

وكيفية تكفيل العراق: أن نلمس الدرع أولاً. وهو القسيص، ويجعل شعرها صفيرتين على صدرها موق الدرع، ثم الحدار فوق دلك، ثم الإزار، ثم اللفاقة، وتربط الخرفة فوق الأكفاف عند التسمر فوق انديس، ويكون الفسيس نحت النباس كلم.

قسموله: ولسبان اقتصرُوا غلى تُلاَقة أَلُوابُ خَانَ عَنَى الإزار، والحمار، واللهاها. ويترك العميص والحرفة، وهذا كمن الكماية في حيبًا.

ويكره ألا تكمل في تونون والمراهقة كالباطة

قسبوله: زوَّلِيحْقَلُ شَكَرُهُا عَلَى صَنَارِهَا} يعني سيسرين قول الدرع؛ الأنه أهمج له وأمن من الانتشار.

وقال الشافعي: يجمل على ظهرها اعتباراً بالحياة.

قلته: دلك يعمل للرينة. وهذه حالة حسرة وندامة. ألا ترى أن من قال: العبت يعمم أنه بجعل دب العمامة على وحيمة لانها على اللغا زينة، وبالسوت انقطعت غربتة.

قسوله: رؤلاً يُصَوَّحُ شَعْرُ الْعَبِاتِ وَلاَ يَحْيَثُهُ}؛ لأن دلك رينة، والعبت منعل إلى السيلا، والعيل؛ ولأنه (ذا سرح شعره التصل منه شيء، فاحتبح إلى دمنه معه، فلا معنى العصاله علت. وقد روي أن ذلك ذكر العائشة رضي الله عليه، فقالت: أنتصون موتاكم بالتعقيف، أي أنسر حون شعرهم، بقال: معاه إذ أمد ناصيه، كأمها كرهت ذلك.

قَـــولَهُ. رَوْلًا يُقْصَلُ ظُفْرَهُ وَلَا شَعْرُهُ﴾ لأن به قضع حرم منه، قلم بسي بعد موقه كالحنان.

قوله: وَرُفُجُمُو الأَفُكَانُ قَبَلُ أَنْ يُمَرَجُ فِيهَا وِنْوَاكِ؛ لأن البي عليه الصلاة والسلام: وأمر بإحمار أكمان البندو<sup>(12</sup>ر

قوله: وقَانَ خَافُوا أَلَهُ تَنْقَشَرُ الْأَكْفَالُ عَنْهُ عَقَدُوها: صِيامَ له عن الكشف.

قوله: (فَإِذَا فَرَغُوا مِنْهُ صَلَّوًا غَلَيْمٍ) الصلاة على السبت ثابتة سعيوم الغراف. عال الله تعالى: ﴿ وَلَا نُصُلُ عَلَى أَصَّدٍ مِنْهُم مُلَّتَ أَيْدًا ﴿ أَنَّ وَالنَّبِي عَنِ السّلاةِ عَلَى السّلاقين

<sup>(4)</sup> هروي أن البي صلى الله عليه وسلم أمر ياهاو أكمان الله وترألا قلت: عرب. واروى أن خيانا أم هي واستحباده في السوع السابح والشابح والشابخ مي الفليم الأول. والحاكم في واستحراده و المالة صلحيح على شرط مسلم عن قطية في عد أدور من الأهمين عن أبي البيان عن جار أن اللي صلى أنه عليه وسلم وقلية في عد أدور من الأهمين عن أبي البيان عن جار أن اللي هائونسروا إلى نقط البياني : هو الموري والمالة والموري والمحالة الموري المعالم الموري والمحالة الموري الموري والمحالة المحالة المح

<sup>(2)</sup> سووه النوبة: 84.

يشعر شيونها على العسلمين المواهفين. وتاينة بالسنة أيساً، قال عليه الصلاة والسلام: يوصلوا على من قال لا إله إلا اللهوا<sup>11</sup>، ولا حلاف في فنك، وهي قرص على الكفاية، ويستنظ فرصها بالواحف وبالسناء متعرفات، وإذا لم يعصر اسبت، الا واحد تعينت المسلاة عليه كلامية وددة.

# {مطلب في الأحق بالصلاة على اليت}

قيمونه: ﴿وَالْوَلْمِسِي النَّاسِ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ السُّلُطَانُ إِذَا حَصَرُ ﴾ إذا أنه الحق في نقك اللاوسيان: لأقيميه أقرب إلى الميات: إلا أن السلطان إنه حصر: كان أولى صهم يُعارض السلطنة وحصول الازدراء للنقاع عند.

فسوله: وفائلًا ألمَّ يُخْطَرُ فَيُستَحِبُ تَفْدَيُمُ إِمَامٍ الْحَيُّ؛ ولم يَفَلَ المِمَاء الحَيَّ فيعرف الد ليس كتصيم السلطان؛ لأن تفديم السفطان واحب، وهذ مستحد.

عال محمدة يبرقني الوالي أن وقدم إمام الحيء ولا يجمر على فظالما

قوله: وَتُمْ الْوَلَىٰ} احم السحابا بعد زمام الحي: أن الأفراب فالأفراب من عصبات السبت أولى، ولا حق المساء في العملة على السبت أولى، ولا المصار، وفلاكم ما أن فقدم على الإحساد مسل شاء، لأبد لا ولامة للأبعد بعد فإن عام الأقراب في مكان تعوم، الصلاة المسلمورة، فالأبعد أولى، وهو أن يكون حارج المثل، فإن فدم العالم غيره مكانات كان للشعد إن يسعد.

والمستريض في العصر مستولة الصحيح نقام من شاء ولمن للأهداك يتنعه، فإما تساوين وليان في درجة فأكبرهم مناً أولي، وليس لأحدهما أن يقدم غير شريكه ,لا واذه. فإن قدم كل واحد منهما راجلاً كان الذي قدمه الأكبر أولي.

وإن أوضى السبت أن يصلي عليه رحل لم يقدم علي الوابي.

وقال بعصهم: الوصية باطلة.

وفال أحمد: الموضى أولي.

وقال مالك: إن كان الموصى معل برحي دعاؤه فلام على الوي، وله مالت العرق وها زوج وابن بالح، فالولاية للامزاء لأن الروح صار كالأحيي، إلا أن هذا الابن إن كان مسل هذا الروح يشمى لمه أن بقدم أماه للعيمةً لما ولكره أن باللام على أمه وكلما لوالم يكن لها براء فعصتها أولى من الزوج، وإن لعنوا، وكنا لولى العناف، ومولى الموالاة أولى

<sup>﴿</sup> إِنَّ أَحْرِ هَا اللَّمَانِ فِي هَامَعِ الرَّواكِ فِي كَانَانَا الصَّلَاةُ (بَادِبَ الْصَلَّاةُ احتماء كل إمام)،

من الروج؛ لأن سبه القطع بالموت.

ولسنو كنان لها أب واتين وزوح واضها من هذا الزوح، مالابن أولَي. وينتخي أن يقلم جده أبا أمه فلميتة، ولا يقدم أباه إلا برصا الحد.

ولو مات ولد للمكاتب، أو عبده ومولاه حاضر، دانولاية للمكاتب، ولكن يبيني له أن يقدم الدولي. وإذا مات المكاتب من غير و ناء، فالمولي احق بالصلاة عليه، وإن ترك وعاء إن أدبت كتابته، أو كان فمال حاضراً لا يحاف عليه التلف، فابن المكاتب أحق من المسلولي، وإن كان فمال غائباً، فلمولي أحق بالصلاة عليه، وإذا مات العبد، فمولاه أمثل بالصلاة عليه من وليه كذا في العبون.

وي السواقعات: إذا مسات الفند، وله أن حر أو أخ حر، فنتهم من قال: الأب والأح أولى من النولي؟ لأنّ البتك قد القطع، وتنهم من قال: النولي أولى؛ لأنه مات على حكم منك، وعليه الفتوى.

قوله: (وَإِنَّ صَلَّى عَلَيْهِ غَيْرُ الْوَلَى أَوِ السَّلْطَانِ أَعَادُ الْوَلِيُّ الْصَلَّاةِ) بعني إذا اراد الإعسادة، وقيد بسبوعير السلطان: إلانه إذا صلى عليه السلطان، ملا إعادة الأحدا الأنه مقدم على الولى.

قسوله: ﴿وَإِنَّا صَلَّى خَلْتِهِ الْوَلِيُّ ثُمَّ يَنْجُرُ أَنَّ يُصَلِّي أَخَذَ نَقَدُهُ}؛ لأن الفرص ينادى بالأولى، والنفل مها عبر مشروع.

وقسو حسباني عليه الولي وظعيت أولياء أخرون بطبيزته أيس طم أن يعيدوا؛ لأنَّ ولاية الذي صلى عليه متكاملة.

وقو صلى عليه الولي، وأواد السلطان أن يصلي عليه، فله ذلك؛ لأنه مقدم في حق صلاة الجدازة على الولي. ولحملة لا يجور للسلطان أن يصلي على الجنازة بالبسم في المصر خوف الفوات؛ لأن الولاية إليه، ولا ضرورة به إلى النيسم، كنة في السهاية.

الوله: (فَإِنَّ دَفِنَ وَلَمْ يُعِمَلُ عَلَيْهِ صَلَّى عَلَى فَلْرِقٍ؛ مَا لَمْ سَمَن ثَلاثَة أَيْمٍ.

وفي الهدايسة: من الم بتمسخ، ولم يقدره اللادة أبام، مل قال المعتبر في ذلك: أكبر الرأي، وهو الصحيح الاختلاف الحال، والرمان، والمكان، يعني أن تغريق الأحزاء يحتلف باحسمالاف حال الليت في السمس والهرال، وباحتلاف الزمان من الحر والبرد، وباحتلاف المكسان مسن الصلابة والرحاوة في الأرض، حتى أنه لو كان في رأيهم أنه قد تفسخ قبل ثلاثسة أبام لا يصلون عليه. ولو دفنوه بعد الصلاة عليه، ثم ذكروا أنهم ثم بمسلوه، وإن لم يهسيلو: عليه التراب أحرجوه وغسنوه وصلوا عليه ثابياً، وإن أهانوا النزاب لم يجرجوه، كتاب الصلاة كتاب الصلاة

وبعيدون الصلاة عليه للنيأ على الهار استحساباً؛ لأن نلك الصلاء لم يعند لها الترك الطهارة. مع الإمكان، والان زلل الإمكان، ولسقط مراجعة الفسل

# {مطلب في كيفية الصلاة على الميت}

قوله: ووالصَّالِأَةُ أَنَّ لِكُبُرُ تَكُبِرُهُ يَعْمَقُ اللَّهِ نَفَائِي غَفَيْهِا: إنِّ بَشُول: ومسجالت اللهم ومحمدكم للي أحرد.

ومن شرط صحة صلاة الحنارة؛ الطهارة، والسنر، واستقال الشاء، والقيام، حتى لا تجسور قاعسة أميم القدرة على فتيام؛ لأنه ليس بوية أكر من الترام، وإذا تركه فكأمه ال مصلحية، وإن كسال ولي المسببت مريضاً، فصلى فاعداً وصلى الناس طعه فناماً أخراهم. عندهمة.

وقال محمد: محزئ الإمام، ولا يجرئ المشاودين هلى أصله. ويستفت فرص الصلاة بصيبيلاته لإجاءاً، وإن كان مي ثوب المهمي نحاسة أكثر من دار الدرهم م تحر الصلام، وكا شا إذا الاستحاد على موضع حمل ثم تجر، وإن قامت مرأة فيها إلى حالب رحل لو تصلد عليه صلاته، ومن قيقه فيها أعاد الصلاة، ولو يعد الوصوء.

فسوسه: وقع يكثر تكبيرة فانية، وليصلي يهلى النبي حبلى الملة عليه وسلمهه الان النده على الله تعالى بله الصلاة على السي صلى الله عليه وسلم كند في الحطب، والدميد، فيقول: براملهم صل على سيدنا محمد، وعلى أل محمد، كما صلبت على إيراهيم، وعمى آل رسيراهيم، إلك حديد عهدي، قال عليه الصلاة والسلام: برالأعمال موقودة، والدعوات محموسة، حتى بعملي على أولاً وأحرأه (أ).

قوله: رَفُوْ لِكُنْلُ فَكُمْرَةً قَائِمَةً لِمُنْفُو فِيهَا لَنْفُسِهِ وَالْمُمِنْتِ وِالْمُسْلِمِينَ} معناه به مو فقسه لكي يغفر لهما ليستحاب دهاؤه الي حق ميره! والأداس سام الأدعب الرابعا السها مقسم قابل الله تعللي: ﴿ مُقُولُونَ رَبّنا أَغْفِرُ لَنَّ وَلِا خَرِدَا ﴾ (<sup>23</sup>) ﴿ وَثِنَا أَعْفَرُ لِي وَلُولِمَانَ وَالْمُؤْمِسُنَ ﴾ (<sup>14</sup>) ﴿ وَرَبّتَ أَغْفِرُ لِي وَلُونِمَانِي وَيَشَى دُحِلَ يُونِيَ الْمُؤْمِدُ ﴾ (أنا ﴿ وَرَبّنَا أَعْفِرُ لِي وَلُونِمَانَى وَيَشَى دُحِلَ يُبُونَ الْمُؤْمِدُ ﴾ (19 ﴿ وَرَبّا أَعْفِرُ لِي وَلُونِمَانَى وَيَشَى دُحِلَ يُبُونَ الْمُؤْمِدُ ﴾ (19 أَعْفِرُ لَى وَلُونِمَانَى وَيَشَى دُحِلَ يُبُونَ لَنَا اللّهِ فَيْ اللّهِ مِنْ اللّهُ مِنْ اللّهِ فَيْنِ اللّهُ اللّهُ وَلِينَا لَهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَلَيْنَا لِهِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلَيْنَا اللّهُ وَلِينَا لِلللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ اللّ

و ا) فسال التعجيلساوي في حانسينه على مرعى الدلاح شرح نور الإنصاح (من 385): والأعجال موقوعة والدنوف، عبوسة، حتى يصم حتى أو أو أمرأتها فص

فال بعض النصائات في يوجد فذا النفط في البرادو م، ومعناه صحيح.

<sup>(2)</sup> سرره خدر: 10.

<sup>(3)</sup> مورة (براهيم (4)

<sup>(4)</sup> سورة و ح .28.

حثناب العبلاة

ولأخي، في الله وليعن فيه دعانا مؤفلت، وإنا نبرك بالمسفول فحسن.

وقسط روي أن السبي تعلى الفاعلية وملم كان يقول الواليهم اختر لحياه ومينا. وخاهدها، وعالية، وطعيرتا، وكبرنا، وذكرنا، وأنتابا، اللهم من أحييته منا، فأحبه على الإسلام، رمن نوفيته منا، فنوقه على الإيمان؟ <sup>(1)</sup>.

وقد روي فيه زيادة: ﴿ اللهم إنْ كَانَ رَاكِياً، قركَه وَإِنْ كَانَ خَاطِئاً، فَاحْدِ لَهُ وَارْجَعَهُ واجعله في خير منا كان فيه، واجعته خبر نوم جاء علمه، أوهذا [15 قال نامةً عاقلًاً.

أمسا إذا كسنان صغيراً، أو خنوباً فيغل والديم تحدد لنا فرطاً، واحمله لما دحراً وأجسراً، واجعله لنا شافعاً مشفعاً»، فرطاً أي: منابقًا ميتُ منا مداخباً في الجنة، وذهراً أي: حيراً نافياً، واحعله لنا شافعاً مشفعاً أي: مفتولاً شفاعته، فإن كان لا يحسن شتاً من هذه الأدعية، قال: واللهم فعم أنا، وتوالدينا، وله وللمؤمن بالفديمات».

ولا سعى أل يجهر بشيء من ذلك؛ لأن من سنة الدعاء المحافلة.

فوله: ﴿قُمْ يُكُلِّرُ فُكْبِيرَةً رَابِعَةً وَيُسْلُمُ ولا ينتمو بعده! سني، وسلم تسليمتين، ولا يسموي السنت فيهما، بل ينوي بالأولى من عن بعث، وبالثامة من عن شاله، كما ال التعاوي.

وبعض المشايح استجس أن يعالى معد التكبرة الرابعة: ﴿ وَكُمْ رَاتُ فِي الدُّنِيا خُستُهُ وَقِي الْأَخِرُةِ خُسنَةُ وَقَدَّا مُكَاتَ النَّارِ ﴾ أناء واستجسى معضهم: ﴿ وَكُمْ أَنْ فَيْ فَلْوَا عَلَا وَأ هَذَيْتُكَ ﴾ أناء الأيقة وبعضهم ﴿ لَسْخَى رَبْكَ وَتَ أَيْرُهُ عَلَى يُسلُورَكَ إِنْ ﴾ أنا الى آخر السورة، إلا أن طاهر المدهب- أن لا يقول بعدها عيثًا، إلا السلام، ويقوم الإمام بحداء صدر اللبيت رجالاً كان أو امرادً.

وحد أي حيفة: يقوم من الرحل معداء وأسه، ومن المركة بحداء وملطها مسكن المستبن، وإذا مجمع حدثور فالإمام بالحيار، إن شاء سابي عليما كالها ممالة واحدة، وإن مستاه حميماني على كل ميت على حده، وإن مختمعت حداثر من رجال ومساء وصيامه

\_

<sup>(1)</sup> سورة الأعراف: 151.

<sup>(2)</sup> أحسار عد البسل بالحد في بسنة في كتاب بالخاوفي الخيائر وإناب ما بدء في الفعاء في الصلاة على. الطباري

<sup>(3)</sup> مورة الله قد 201.

و4) مورة أل عمراء: 8-

<sup>(%)</sup> سيءَ الصافات: (81).

كناب المبلاة كناب المبلاة

وضيعت جنائز الرجال معا يلي الإمام، ثم الصيبان بعدهم، ثم انسباء وإن كان حر وعبد. فكسيف وضيعت أحرأك، وإن كان عبد والرأة حرة وضع العبد منا بلي الإمام، والمرأة خلفه.

فنسال أبو يوسف: إفا تجمعت حنائز وخيع رجل خلف برجل، ورأس رجل أسفل من رأس الأحر، هكفا درجاً،

وقسال أبو حنيفة: إن وضعوهم هكذا تحسن، وإن وضعوا بأس كل واحد محذاء رأس صساحيه فحسن. وهذا أولى حتى يصير الإمام يزاد الكل، ولكن يجمل الرسال منا يلى الإمام والصبان يعدهم والخناش بعدهم والساء بعدهم مما يني القباء.

. قوقه: (وَلاَ مَرْفَعُ بَعَيْهِ إِلاَّ فِي النَّكْمِيرَةِ الأُولَى)؛ وَان كُلُ تُكْبِرَهُ فائدَهُ مَعَامِ ركعة، والركعة الثانية، والدلتة، والرابعة، لا ترفع فيها الأيدي، مكنّا فكبرات الجنارة.

قوله: (وكلا يُصَلَّى عَلَى فَيْتَ فِي فَسُحِتَ حَمَاعَةً) لقوله عليه العملاة والسلام: ومن صلى على ميت في مسجد جناعة, فلا أجر لَهُهَا أن يحمل أن تكون يومي به طرعاً للصلاة. ويحتمل أن تكون طرقاً للميت.

واحلفوا في العلة في ذلك؟

فقيل؛ لأنه لا يؤمن منه تلويث المستجد، فعلى فدا يكون التقدير، ولا يصلي على ميث موضوع في مستجد جناعة، وتكون وابي، فتراهً للمست. أمني هذا لو كانت الحماعة في المستجد، والميث في غيره لو تكوه.

وقبل: العلة أن المسجد، إما يني المكتوبات، فعلى هذا بكون التقدير، و لا يصلى في مسجعة جماعت علسي مبت، وتكون وابي طرق الفسلاف فعلى هذا أو كان أنميت موضوعاً في المسجد، والناس حارج المسجد، لا يكر،، وبالمكس بكوه، والكراهة، فين: كراهة نحريم، وقبل: كراهة تسبريه.

وقيه بقوله: ومسجد صاعةه؛ إد لو كان مسجماً أعد بملك، فلا بأس.

# [مطلب في حمل الجنازة ودفتها]

قوله: رَفَإِذًا حَمَّمُوهُ عَلَى شَرِيرِهِ أَخَذُوا بِقُوانِهِهِ الْأَرْبِيعِ: به وردت السنة، قال عليه العسسلاة والسلام: يومن حمل حمارة يقوانمها الأربع عمر الله له متمرة حسماً،<sup>70</sup> وحمل

رًا) أخرجه أمن ماجه في كتاب الحنائر (ماب: ما حال في الدلام على الحناز في الدلجة) للمطار يومي فعلي على حمارة في فصيحة فليس له شهري.

ر2) لم أجده.

268 كتاب الصلاة

الحيازة عبادة، فينبغي لكل أحد أن بنادر في العيادة، نقد حيل الجنازة سيد المرسلين، فإنه حيل حتازة سعد بن معاد.

قوله: (وَيُشْطُونَ بِهِ مُسْوِعِينَ ذُونَ الْخَيْبِ) لَقُولُه عَنْيَهِ الصَلاةُ والسَّلامُ: «عَجَنُوا يَحَوَّدُكُم، فَإِنْ يُكَ حَرَاً قُدَّتُمُوهُمْ لِلِهِ، وَإِنْ يُكَ نُراً الفَيْسُوءَ عَنَّ اعْمَافُكُم، أو فال: مَعَمَّاً لأهل شارعاً<sup>(4)</sup> ، فحير، صرف من العدر دون العنق، واثمنَّ: خطو مسبح.

واستني أمام الجازة لابأس بدروانيتن حلفها أفصل عنداد

وقال الشافعي. أمامها أفصل.

رعني منيعي الحنازة الصمت، وحكره لهم رفع الصوت بالمكر والقراءة.

الموالمة: وَقَوْدُا لَلُغُوا إِلَى فَشَرِهِ كُرُوهُ لِلنَّاسِ الْقَعُودُ فَيْلِ أَنَّ لِمُوسَعَ عَنَ أَشَاقِ الرَّاجَالِيَّ؟؛ الأنسة فد تفع العالجة إلى التعاون، والغبام العكر فيه و وسكره نقل الديت من بلد في بلده تفسومه عليه الصلاة واستلام: هجمونا بموتاكمهم، وفي نقيه تأخير دفيه فوم غرب عليهم الشمس، وهم يريدون الصلاة على الجَائِزة، فالأحصل أن يناؤوه بالمعرب، ثم يصلون بعد ذلت على الجنوة؛ لأنه يكره تأسر العفرب، وهي أكد من صلاة الجنوة.

و لا بأس أن يدهب إلى الجنازه واكباً عبر أنه يكره له التقدم أدامها بحلاف الماشي؛ لأنه إذا تقدم والاباً تأذي به حاملوها ومن هو معها.

وهي المتصابيح: ما يدل على كراهية الركوس، قال هذه عن لوبان. قال. ﴿ مَرْ جَا مَعْ ومستول الله فصلتاني الله عليه وسلم في جناوه، فوأى نوماً وكناناً، فقال: أذ نستحيول أن ملائكة الله على أفدامهم، وأشم على طهور الدواء . إذ ولان فركوب تدم وتلذذ وذلك لا يليل في مثل هذه الخالفة لأن هذه حالة حسرة وبدانة وعطة واعتدر.

ولا يبيغي لنساء أن يجرح مع الجنازة لها روي أن الدي عليه الصلاة واستلام لها وأى السلساء في اجنازة قال لهوا والتحمل مع من يحس أندلين فيمن يدي أنتدلين فيمن يصلي؟ فنوز: لا، قال عاصرهن مأزورات سبر مأحووات به ولأنهن لا يحملن ولا ندمن ولا يضمن في الدير، فلا معنى فحضورهن.

وإذا كان مع الجنارة فاتحة تزجر وعدم لقوله عابه الديلاة واندلام. والدائحة ومن حومًا من مستسعيد، مطيمها نصة الله والسلاكة والدائن المسعولين<sup>2</sup>

را) سق معربيد.

 <sup>(2)</sup> أحسر حد مسلم في صحيحه في كتاب فاسائر (باب) المتشهد في الهياحة، بصط. وأن الني صلى الله علسية وحسلم قبل: تربع في أخي من أمر الخاطية الا يتركوس القحر في الاحساب. واطعم في

وأصفت الأمه على شعرع النواح والدعاء بالوبل والنبور ولطم الحدود وشق الجيوب وخشش الوجوء؛ لأن هذا فعل الحاهلية، قال عليه الصلاة والسلام: وأما يريء من الصائقة والحائقة والشافاني<sup>(17</sup>).

فالصالفة: لتي ترفع صوتها بالباحة.

والحالفة؛ التي تحلق رأسها عند العصبية.

والشمالة: التي تشق فميتمها، أو ثوبها عند العصية، وعن أم عطية فالت: وأخذ علما رسوق الله صلى اللهمالية وسلم في ظبيعة أن لا نبوح ي<sup>(2)</sup>.

والسبياحة: هي وقع الصوت بالندب، والذهب تعبيد النادية بصوبها محاسن البيت ويكسره أيضاً الإفراط في رفع الصوت بالبكاء. وأما البكاء، فلا يأس به زذا له يكل فيه نسام و لا نوح ولا افراط في رفع الصوت الأن البي عليه الصلاة والسائم؛ ويمكي على وقده الراهيم، وقال: العين تدميم، والقلب يخشع، والا نقول: ما يستخط الرب، وإنا عليك با البراهيم غزو موت لو لا أنه قول حق، ووعد صدى، وطريق بين، لحرنة أكثر من هذا، تم فاصت عيناه، فقال له سعد: ما هذا با رسول الله؟ قال: إنها رصة بصحها الله في قلب من يشاء، وإنشا يرحم أنه من عبده الرحاء، فقال: با رسول الله ألبت قد بهيت عن البكاء، يشاء، وإنشا يرحم نشاء عن طوح المكاء،

الأستساب، والاستستفاء بالتحريم والهاحة، وقال: النائحة إذا لم تتب قبل مونها تقام يوم الفيامة وعلى المستبيات الرح وعلسيها حسريال من قطران ودرع من جرب يه أحرجه أو ديره في كتاب الجدائز (ماب الترح) المقسطة: واصلى أي محيد الخدري قال: قعن رسول فقا صلى فقا عليه وسلم النائحة وفلسنسمة بي المحلم المائحة وفلسنسمة ب أحدر بهاد أن ماحه في سنم في كتاب ما جاء في الحالائز (بالد، في النبي عن الباحة) بفعلا: وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: المساحة من أمر الماهلة، وإن البائحة إذا مانت ولم نتب قطع التا في تبالأ من فيه الغارات ودرعاً من فيه الغارات.

 <sup>(1)</sup> أحسرجه البحاري في صحيحه في كتاب الحائز (ماب: ما ينهى من الحنز عند ظنفينة)، واغرجه سنام في صحيحه في كتاب الإنسان (باب: تحريم طرب الحلود وطن الحيوب).

<sup>(2)</sup> أحرجه ألبحاري في صحيحه في كناف الخبائر (بأب. ما يمهى من النوح وألبكاء وطرجر عن ذلك) بالتسطة وعن أم عطية رصي أنه عنها قالت: أعد علينا النبي صلى الله عليه وسلم سد الميمة أن لا ننوح صنا وعت منا سرأة فير حسن نسوة أم سقيم وأم العلاء وابنة أبي سرة عمراة معاذ وامركين أو اما نة أي حد برة وامرأة معاذ وامرأة أحرى» أحرجه النسائي في منته في كتاب طبيعا (باب. يبعة النسسام) بلعط: وعن أم عطبة فائت: أحد علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم طبيعا عني أن لا في حد.

<sup>(3)</sup> قال أمر عمرا أما البكاء يغير بناج، للا يأس ما عند جناعه المشاد، وكالهم يكرهون البياحة، وردع

27()

قوله: ﴿وَإِلَّهُ قُولًا وَلِلْحُلَّاءِ إِنَّهَا أَحْرَ اسْتَبِعُ دَشِّرَ اللَّهِ ! لأَلَّمَ أَخْرَ حماز السيب

و يشعي أن يكون مقدتر عمه إلى صدر رجل وسنط الدامة، وقالما راد، فبو العصل: كأن به منهانة المبار على الضباع.

ولو حفرو فنرأ فوجدوا ببه منأ او عطابا؟

السيل. يحقيه والد حيره، ويقتلون هذه إلا أن يكون، فه فراع منه، وطهر فيه عطاه ويقه وحماول العظام في حالت نقير، ويقعدن أنيات مهيد.

قوله. ووَلِمُا حَلَّ الْعَلَيْتُ مِنْ لِيمِي الْعَلَمُةِ وَهِمَا إِنَّا لَوْ مَحْسَ عَلَى الْفَعْرِ أَلَّ شهال. أما إذا حسيني عليه طاك، فإنه ليسل من فس راحد ألحل الصرورة.

الصوب بالدگام، وانصراح براتمان مي دلك در: هم بن اين ذلك ما معني في هذا الناب من الائل. هي السساخة، ولطنم خدوره، ولنش لحبوب ديم نوله دستي الله الله و ملمان د كلي محلي اينه عامع. العبر، ويجول الطلب، ولا عول ما مسجد برسان.

ورام نابت على الدين على قبلي صبى العالمية والبلك وروى الديا ترجيان الراعوات أنه قائل له حيده: الرائدكسي يستا رسول القاوات قبلي على الديارة و تقارل: «إنها بيت على سوتي أضفاق فالعراق. الديارات غياوتك ولم البرا الديارات سلامه أن وصوات على المتم به لقم و موه وشق حيوله ورائع المستطان، وهستنا رحمة رحمة والرائع على المعاللة على المعاللة على المعاللة على المعاللة المراهبية عروقول الديم العجارة ويحرف الفلك المراهبية عروقول الديم العجارة المستعدة وإلا المراهبية عروقول الديم العجارة المستعدة والا تقول ما يستعط الرسام.

رواه الن أبي أمل من الطان من حالو على شد الرحان من حواف على المين على الله عليه واستاه وووارد. أكو عندان طبيدي على أسامة من إمد بالنام هذا الناجي الن أمني البين الله أثليا والسم عن الهراء الا الراجم ا أطبيع الن المدر بناه أنني له وتصد عليهم، فيعيثه الن حجود وبعلي عبده وبعديت عمال له سعد: ما حدالًا فقال إليا رحمة بديمها شامي قلال من إلا أنه وردا ترجم أنه من عنده ترجماً:

ورون النسو فويستون وأى ليني فيني الله فليه والله ثالثا إن معلوف فاكت الراء فعناج بها عمره قار بال با رزدوان الله فارس الله شاع وسلمان دهرا به شدره فإن للبن فالعدد والنفس مضافة والعبد قار باري

رويله مشام در مروة مرز وهي بن كرد به مرا الاسلامي تسرو اين خطاء عن معمد ان فلأورك عن كي هرزة عن الين عبلي هيه عليه وسيم وي الحالث الحادر ان الداك ما الدرا فني ذا الرحامة في البكار، وهذا عن قبل ان الدس الدس ، وبده وده الرائم فاست لهولة النظي وهد علمه و سلم فنه: (1824 هر) من دم مداهرة (1910 معند) فلا شكار البكارة (

وهده الأحوارين كلها لقال ملي أو المنزل عبر الساحة، وأن المهي العالجاء في الساحة، لا في مكام. العرب والله العصيم والدميل لا الريال له

صلى السهيد (17<sup>1</sup>482–285)

كتاب الصلاة كتاب

وذور الرحم والهرم أولى بإدحال الدراة الغمر من غيرهم، ويتسجى قيرها بنوب إلى أن يسسسوى اللين عليها؛ لأن بدنها عورة، فلا يؤمن أن يتكشف شيء منه حال إنزلها في القبرة ولأنها نغطى بالمعنى لهذه العلة، ولا يسبجى قبر الرحل كما لا يعطى سريره بالعش. فسبوله: ولَإِذَا وُصِيعَ فِي لَحَدْهِ قَالَ اللّذِي يَطَنّهُ: باسْمِ اللّهِ وَعَلَى مِلْةٍ وَسُولِ اللّهِ، في باسم الله وخعناك وعلى منذ وسول الله سلمناك، أي على شرعته.

ولا بأس آل يدخله فيره من الرجال شفع، أو وثر؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم: وأدخاه فيره على والعامل والعصل بن المياس وصيب، (<sup>(1)</sup>.

قوله: ﴿وَيُوَجُهُ إِلَى الْقَبِّلَةِ﴾ مغلك: والمر رسول الله صلى الله عليه و سلم حين سات رجل من عنى عبد المطلب، فقال: يا على استقبل به الفيلة استقبالاً، وقوبو؛ جميعاً: باسم الله وعلى ملة رسول الله وصعوه لجنب، ولا تكبوه بوجبه، ولا تلقوه لطبرهها أ<sup>13</sup>.

قوله: روَّلَحِلْ لِمُقَلِّمُ عُنْهُ)؛ لأب إننا تعلب لبلا تنشر الأكفان، وقد أمن من ذلك، وإن دنست معه فلا بأس به.

قوله. (ويسوَّى اللَّهِمَ عَلَيْهِ)؛ لأن النبي عليه السلام. وجعل لحد، اللبن،(<sup>(4)</sup>.

وفي الفستارى: وضع عليه حرمة من فصب، والغصب بي معنى اللبن في قربه من التلار.

<sup>(1)</sup> أحراجه الطيري في المحجم الكبير (395/11). حدثته أمر المعتبل عن هاروند صاحب أي ثور حدثنا النصور من بي مراجم حدث أمر شب عن الحكم عن مفسم عن ابن عملس رطني الله عنهما قال: أما ثبل حدرة بن عدد المعالب كانت حارة عدرة فكان عالى هو الذي تعجله شره حكان (1) عملي بها وأماد بلت بدماه وإذا عملي قدمه عراج وأسه مسأل عن دلك واسول الله عملي الله عليه وسلم بأمره أن يقطى إلسه وإن ياحد له شجرا من هذا العملجان بجعمة على رجايه.

<sup>(2)</sup> أحسر حد الدروطاي سميه مي كذات الجدائر على وسول الله ودسة ما يقول إذا أدخل الديت القبري للفطاء وأن السمي صليلي فلف عبد وسلم كذن إذا أدخل العيت القبر، وقال أمو حافلة عرفة إذا وصع العيت مي الحيث على السميد، فإل مرفة يسم الحدا وبالله وبالله وبالله وبالله وسلم الفد وعالى مرفة بسم الحد وبالله وبالله وعلى سنة وسول فقد صليلي الله عنه والمسهري أحرح إبن حاصة في بدسائي كذاب ما حاء في دلسلي الله حلياً، وبالله: حاصة على الإسلام الله عنه وبالله الله وبالله إذا أدخل الحيث الخبر، قائل. المسلم الله وعلى ملة وعلى ملة وعلى الله وعلى الله وعلى الله وعلى الله ومولى الله وقال المناع في حديثة وسلم الله وعلى مسلم الله وعلى اله وعلى الله وعلى ال

<sup>(3)</sup> أخرجه عبد الرزاق في سنده (474/3) بلغط: ورجعل عبى لحده المبري، قال ابن عبد الراق الاستدكار (54/3) في كتاب اختام (باب: ما جاء في دن المبت): ودكر عبد الرزاق عن من عبيبة عن حفق من عبد عن أبه قال الدالة صلى الله عليه وسلم وجعل على لحده اللن.

قوله: ووَالْكُرَاهُ الْأَجُرُّ وَالْخَشْبُّ)، لأَمِّما لأَحْكَامِ الْبَنْءَ، وهو لا يليق بالبندة لأَنْ القار موضع البلاء، فعلى هذا تكره الأحجار،

وقبل: إنها يكره الاحراء لأنه مساء الناز، فاز يتفاءل به العملي هذا لا يكره الحجر. والحشيب.

و قال في السهارة: هذا التعلق ليس بصحيح، فإن مسام السر في الآخر لا وهملج علة للكراهم، وإن السنة أن يصلل السبت بالماء الحار، وقد مسته النار.

قائل السرخسي: والأوجه في التعليق: أن يقال؛ لأن فيه أحكام انساء؛ لأنه جمع بين الأجر والحشب والحشب لا يوجد فيه أثر انتار.

وقسال مشهايغ محساري: لا يكره الاحرافي بلاد، نسلس الحادة للعطف الأواهد مي، حتى قال محسارين الفضل: لو اتحدوا تابوناً من حديد لم أز به ماساً في هذه الدين، لكن يدمى أن يوضع سا يلي اسبت اللن.

وقد. ل الفير كانتي الرسا يكره الآخر إذا كان منا بلي العبت. أما إذا كان من اوق النبل لا يكروه لأنه يكون عصمة من السمع وصيانة على الستن.

قال في الفتاوى: على قول عسد بن الفضل: إذا الحدور المتاوت من الحديمه يضمى أن يفرس به التراب.

قسوله: (وُلاَ بَأْسُ بِالْفَصْلِ) يَمِي غَيْرِ السِيوجِ، أَمَا السِيوجِ، لِيكرِه عَنْدَ بَعْشِهِمَ والسِيوجِ هُو الحِيوكِ،

قوله: رَمُعْ لَهُمَالُ الشُّرَابُ عَلَيْهِ ولا يَشَى يَانَ يَهِيلُوا تَايِدِيهِمْ وَطَلَسَاحَيْءَ وَيَكُلُ مَا لَمُكُنَّ مِقَالَ: هَلَتَ طَرَابُ إِذَا صَبِيَّةً وَالرَسَلَةِ، وَكَذَلْكَ يَتَالَ: خَنَّا النَّرَابُ أَيْشًا إذا صَبَّ إذا أن الحسي لا يكسون إذا يَعِ فقع التراب، والحَيْلُ الإرسالُ مَن غَيْرِ دَفْعٍ وَيَقَالَ: هَلَتَ اللَّذِينِ في الحَرابِ إذا صَبِيهُ مِن غَيْرِ كَيْلٍ.

ويستحب لمن شهد دفن ميت أن يحتو في قبره اللات حتيات من النزاب بيديه جبيعاً، ويكون من قبل رأس الميت، ويقول ان الحتيم الأولى: ﴿ فَهَ بِنَهَا خَاهَا كُمْ ﴾ <sup>(18</sup>، وفي الفتاءة: ﴿ وَهِنَا لُهِ هُ كُمْ ﴾ <sup>(28</sup>، وفي التالغة: ﴿ وَبُنِهُ كُمْ خَكُمْ لَارُهُ ﴾ <sup>(18</sup>.

وقبل: يقول في الأونى: يتالمهم جاف الأوض عن حديدي، وفي النائبة: يتالمهم اللتح أمواب السماء بروحه، وفي الثالثة: يتالمهم زوحه من الحور العبرية، وإن كانت امرأة قال

مورة طعة 55. (2) سورة طة: 55 (3) مورة طعة 55.

كتاب الملاق

في الثالثة: والمهم أدعلها الجنة برحمتك ير

قولمه: (وَيَمَنَّمُ الْقَبْرُ وَلاَ يُسَطِّحُ) في ولا يربع لما روي عن ايراهيم النحمي قال: أحرمي من شاهد فير رسول نظ صلى الله عليه وسلم وصاحبه، وهي مستمة عليها، تلق من مدر ويكره تطبين القبور وتجصيصها والبناء عليها والكنب، عليها، لقوله عليه السلام: هلا تجصصوا القبور، ولا تبنوا عليها، ولا تقدوا عليها، ولا تكبوا عبيها ي<sup>17</sup>.

ولا بأس برش العاء عليها؛ لأنه يفعل لتسوية التراب.

وعن أي يومنف: أنه كره الرش أيضةً؛ لأنه يجري بحرى النطبين، ولا بأس باللدس بالليل، وتكنه بالنبار أمكن؛ لأن النبي عليه السلام: يددس لينة الأربعاءيم، وكدلت عثمان رضي الله عنه دمن ليلاً، ودنست عائشة وعاطمة رضي الله عنهما ليلاً، والأفضل الدنس في المقرة، النبي أبها تبور الصالحين.

ويمستحب إذا دفس العيت أن يعلموا ساعة عند القبر بعد القراع للذر ما ينجر جروره وتحسم لحمها يتاون فقرآن ويذعون فلميت.

قال في منى أبي داود: بركان النبي عليه السلام إدا برام من دين العبت وقف على فيره، وقال استففروا الأحيكم، واسالو، الفاله النبيت، فإنه الآن يشأل ب<sup>(2)</sup>، وكان ابن عمر يستحب أن يقرأ على القير بعد الدفي أول سورة البقرة وحامتها.

قوله: وفشنوا على التراب، بانشين المعجمة، أي صوره قليلاً قليلاً.

ويستحب التعربة لفوله طيه السلام: يرمن عرى مصاباً، فله مثل اجرء، ومن عرى تكلى كسي برناً من الجنة، ومن عرى مصابأ كساء الله من حلل الكرمة يوم القيامة يو<sup>اثر</sup>.

- ووفتها: من حين بموت إلى ثلاثة أيام، وتكره بعد ذلك؛ لأنها تجدد الحرق، إلا أن

 <sup>(4)</sup> لم أحده في كتب الحديث، ولكن ورد في بدائع الصنائع (6.1/2): عن حابر بن عبد الله عن المني
صلى أنا شبه و سلم أنا قال: لا تجميموا القبراء ولا أسوا عليها، ولا تقدراء ولا تخدوا عليها.

 <sup>(2)</sup> أحسرجه أسبو فارد في مستحد في كسباب الحبائس (باب: الاستغفار حدد القبر للمت في وقت الانصرافيع.

<sup>(3)</sup> أخر سه الترمذي في حنته في كناف الجالز عن رسول الله وباب. ما جاء في أخر من هرى مصامآً، وأحسر مه الترم في مشاعاً، وأحسر مه جاء في الحائز وباب: ما جاء في الواب من عزى مصابحً، يلفظ: همن غزى مصابحً،

<u>ڪتاب الميلاة</u>

يكون المعرى، أو المعري عائباً، فلا بأس جا.

وهم ي العالم المعلق أمصل صها قلمه الأن أهل الدت مشعولون قبل الدول بتجهز العبت؛ ولأن واحتتهم عد الدفل لفراقه أكثر، وهذا إذا لم إلا مم حرع شديد، فإذا رأوا ولك قدمت العربة تتسكيمها

ولفسيظ فتعريف بوعظم الله أحرك، وأحسى عزامك وعمر المبتالية والحمك حمراً، وأحسرل لنا، ولنك بالصبر أحراه أنه وأحسن من دلك: وتعريه رسول الله صلى الله علمه وسلم لإحدى مانه كان قد مات لها وقد، فقال: إن لله ما أحدًا، وله ما أعطى، وكل شيء عدة بأحل مسدره أنه

و معنى قوله. يوبل نند ما أخديم: أي دمائم كنه مثلك نند، على باحد ما هو لكم، ط أحدُ ملك، وهو مداكم عاربة.

ومعنى قوله: «وله ما أهنى»: أي ما وهنه لكم ليس هو خارج عن ملكه، بل هو له.

وقبيوله: هوكيسل شيء عنده بأ فل منسي». أي من قد قنصه، نقد القصيم أجله المنسمي، فلا تجرعوله واعبيروك واختسبوا.

قوله: زوهن استنهل نقد الولادة شمل وعسل وطلى غليه، قال بي السهاية: استنهل بعتج الناء على ساء الهاعل؛ لأن المعرد به رفع الشنوت.

واستهلال النسي: أن يربع هيوته بالنكاء عند ولادته أو توجد منه الدول على الخسية من تحريف عضوية أو ميراخ. أو حظام، أو تتنوّبه أو غير ذلك منا يدل على حية مستقرد. ولا غيرة بالانتقاض وسنط البه وقسمية؛ لأن منه الأغياء حركة المدبوع، ولا غيره عناه حتى لو دمع رجل فعات أنواء، وهو محرك لو برله المقابل أو للدي مده الخاسة حكسم العباد. وتسرط الحية عند تنام الانتسال، حتى بو حرح رأسه، أم دماح وحرج باليه مية لا بحكم محياته.

ا وقال أمو الفاسم الصدار؛ إنما يكون الاستهلال إدا صاح معد محروح أكثره.

<sup>(4)</sup> قال الإساء البوري في الأدكار ومن (101)، وأما لنطة الشربة ما استرابها بهائي تعط عراء حصلت، واستحث المتحالة أن يقول في تعربة السلد بالنسلة، المنطق الله أخرك، وأحسل مؤاملاته وأعفر المهاك. وفي الساباء بالكافر العطم الله الحرك. وأحسل عرفات وفي الكافر بالمسلمة، أحسل الله عراءك وعمر لمبلك. وفي الكافر بالكافر أحلم الله عيك.

<sup>(2)</sup> أخراجه فيخاري في صحيحه في كتاب فيدائره والنسائي في حمله في كتاب الحبائرة.

قَـــوله: (وَإِنَّا لَـــَمْ يُسْتَهِلُ أَدْرِجَ فِي خِرْقَةِ وَلَمْ يُصُلُ عَلَيْهِ) وَ فِي الغسل روايتان: الصحيح: أنه لا يضيل

وقال الطحاري: بغسل.

وفي الهماية: يعمل في عير الطاهر من الروابة، وهو المختار،

ولو شهدت الفابلة بالشهلاله فبلت في حق الصلاة عليه، وكنا الأم.

وأما في حو المبرات، فلا يقبل قول الأم بالإجماع؛ لأنها متهمة.

والسب الفائلسية، فلا تقبل أيصاً في حق السيرات عند أبي حمقه، وعندهما: مقبل بذ كانت عداني كذا في الحجمدي، واقد أعلم.

#### باب الشهيد

المبي شهيداً؛ لأن الملائكة بشهدود موته.

وقيرو لأنه مشهود له بالحمة.

وقير؛ لأنه حتى هند الله حاضر، ومناصنه لما فبلد؛ لأنه صت بأحله.

قىمولە رخمىيە الله: (الثانبية من كَتَلَةُ الْمُشْرِكُونَ) سواء كان جائىرة، أو نسبية بحديد، أو غيره.

وفي معينى المنتسركين: فطاع الطريق والنماق وكدا إذا أوطأته دواب العدو وهم واكا موها، أو مناتقوها، أو قائدوها وأما إذا نفر قرس المسلم من دواب العمو من غير مستغير مستهم، أو مسن رايات العدو، أو من موادهم، حتى القي راكبه فعات لا يكون مستهدأ، وكذا المسلمون، إذا الهرموا فألفوا أنصبهم في الخدق، أو من السور فسانوا لم يكونوا شهداء، إلا أن يكون العدو هم النبي القوهم بالطعي، أو اللايع، أو الكر عليهم.

قسوله: وأو أوجد في المقوّرة وبع أثرًا السعركة: موضع الفنان، والأثر: الجراحة، وحروح ناسم من موضع عبر معاد كالمين والأذه، وإن حرج من أنفه أو دوه أو دكره غسل؛ لأنه فد يرعف ويبول دماً، وإن حرح من خمه إن كان من حمة رأسه غسل، وإن خرج من خمه إن كان من حمة رأسه غسل، وإن كلن مسى جهة الحوف لم يقسل. ويعرف ذلك بأود الدم، بالمازل من الرأس صاف، والمرتقى من الجوف على، ولو انقلنت داية المشرك، ولمن عليها أحد والا في سائق والا قاسد، فأوطسات مسلماً في القنان، فقلت عمل عبد أي حيمة، وعمد؛ لأن قده عبر مصاف إلى المسدو، يسل بمجرد فعل العجماء ومعلها عبر موسوف بالطلم، وعند أي يوسف: لا يقسل؛ لا تقال أعل الحرب.

قسوله: وَأَوْ قَسِنَلُهُ الْمُسْلَمُونَ ظُلُماً، فيد بسيرانطسيم احتراراً عن الرجم في الزما

والقصاص والهم والغرق والتراس انسمع والتردي من الجبل وأشباه ذلك.

قسوله: وَوَكُمْ يَجِبَ بِقَطْلِه فِيَةً بِعِني مبتداة؛ فتلا يلزم عليه ما إذا قتل الأس ولده، فإنسه تحب الديق، وهو شهيد؛ لأنها ليست مبتدأة، مل الواحب أولاً القصاص، ثم سقط بالنسسية ووجست الدية بعد ذلك، ونجرر أيضاً مما إذا قبل طلماً ووجست بقتله الديد كالمقتول بحظاً، أو فتل ولم يعلم فائله في المجلة، فإنه ليس بشهيد، فإن فنله المسلمون بما لا يقسل غالسباً، فلسيس يشهيد بالإحماع، وإن فتلوه بالعثقل، فكذا هو عند أبي حنيفة وعندهما: هو شهيد.

قوله: (فَيْكُفُنْ) أي بلف في ثبايه.

فسوله: (وَيُعْمَسُكِي غَلَيْهِ وَلاَ يَعْمُلُ) وقال الشافعي: لا يصلى عليه؛ لأن الله تعلى وحسيف الفسيطة مسائهم أحسياء والصلاد، يسا هي على الموتى؛ ولأن والسبف محاء للذنوجين<sup>(1)</sup>: فأغنى عن الشفاعة له، والصلاة هي شفاعة.

وأما في أحكام الدياء فهو ميت، حتى أنه يووث مانه وتنزوج امرأته.

قسوله: ووالأه استشاله الجنب عُسلُ عِند أبي خيفةً) وبطم كومه جنهاً بقوله قبل الفتال، أو بقول الرائمة لأن الشهادة عرفت ماهة لا رافعة، فلا نربع الجنابة. ألا ترى أنه لو كان في لوب الشهيد نحاسة عير الدم نفسل تلك المحاسة، ولا يعسل الدم لما ذكرنا. ومعناه: أنها منعت دمه من كونه نجسةً، ولم ترقع المحاسة، التي هي عير الدم.

السولة: ووَكُسَافُهُ الصَّلَّمِيُّ) بعسى إذا استقسيد الصي عسل عند أيضاً، وكذا الصنوق: لأن والسبيف عساء للدوبين<sup>(1)</sup>، وليس عليهما دوب، فكان القتل فيهما

 <sup>(4)</sup> أحسر حد أسد بن حتل في مسئده (6998) بلفظ: چاد الديت تماء الحطاباء، وأحرجه الدارمي.
 ان سده في كتاف الخياد (باب: في صفة الخطى في سبل الله) لقط: وإن السبف تحاد المحطاباء.

<sup>(2)</sup> أخرجه طبيعي في بجمع الزوائد في كتاب الصلاة (باب: الصلاة حلف كل إمام).

ر3) سورة ألى عمراه:169.

<sup>(4)</sup> مىق ئخرىمە.

كالبوت حف أنعهما.

قسوله: (وَكَسَالُ أَيُو يُوسُفُ وَمُحَمَّدُ: لاَ يُفَسُّلُانَ)، لأن ما وجب باخبابة مقط بالموت، أي أن فليب الموجب للوضوء والفسل الصلاة، وقد سقطت مالموت، مسقط وجسوب الفسسل لمستقوط الموجب، وهو التعلاق، والفسق الناني الدي للموت سقط مالمسسهادة؛ ولأن الاستنسبياد أقيم معام العسل كالدكاة بي الشاة الفيت مقام الدياغ في طهارة الحلق، وكنا العبي والمحتون لا يضافان عمدها أيضاً؛ لأن المعبيد إنها لا يضال لايقاء أن العلم، والطهم في حقيها أشد.

قوله: وولاً يُفْسَلُ غَنِ الشَّهِيدِ وَمُهُمُ لقوله عليه السلام في شبداء أحد؛ وزملوهم بدمائهم وكلومهمها "ك، ودم الشهيد طاهر في حق نصبه، نجس في حق عبره، حتى أنه إذا صلى حاملاً الشهيد نحور صلائه، وإن وقع دمه في لوب إسباد لا تجور الصلاة ف.

قَسُولُه: (وَلاَ تُسْسَوعُ غَنَهُ لِيَابُهُ وَيُنْزَعُ عَنْهُ الْفَرْزُ وَالْحَفُّ وَالْحَشُوُ وَالسَّلاَحُ} اللهزو: المصنوع من حلود العراء، والحَشُورُ النوب الحشو قطاءُ لانه إنها بسر هذه الأشياء المدّقع بقن العدو: وقد استغلى عن ذلك.

قوله: ﴿وَمَنِي ارْكَتْ غُسُلُ} ارتت على ما لم صدم داعله، أي حمل من المعركة رشتًا، أي جريحًا، وبه رمني، وافرت الشيء الخلق، وهذا صار حلقاً في حك الشهاده خيل مرادي الحياة؛ لأن بذلك يبخب أثر الطلب، وتحقيق هذا أن في تعالى قال: ﴿ ﴿ إِنَّ أَلَٰهُ آتَٰذُتُونَ مِنَّ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَتَفْسَهُمْ وَأَمْوَهُمْ بِأُونِ لَهُمْ الْجَنَةُ ﴾ (2)

وقد تقرو في الشرع: أن الدائر إذا مثك العبد المديون سقط عبه الدير؛ لأن السولي

<sup>(1)</sup> قسال فيسن حير في الدراية (1241-243). حديث: قال في شهداء أحد: ووداوهم بكاومهم ودسسالهم ولا تحسيله عيداً: اللغث وهو عدد الشامي وأصده حدثنا سعيان عور لودستانهم ولا تحسيله عدثنا سعيان عور الرحوي، عن عيد الله ابن تعيية: أن النبي صلى الله علية وسلم أشراب على قطى احد، حقال: ولاي شبيد على هؤلاء، زملوهم بكلومهم، ودمائهم واحرجه النسائي، وفي البحلوي والأوبهة من حديث جابر: أن انهي صلى الله عليه وسلم كان يصبع بن الرحلين من نقلى أحم، ويعوال: أيهما الكتبر العسيلة على هؤلاء يوم الفياحة، الكتبر العسيد على هؤلاء يوم الفياحة، وأمر بديهم في دمانهم، ولم يصلم، ولم يصل عليهم.

وفي الراب عن نهن عربان؛ كمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بشلى أحد أن ينسرع عمهم الحديد والجلود، وأن يدفئوا الدمانيم وترابهم، والأي داود، عن جامرة رمي راحل يسهم في حسومه لحمات، مادرج في ترابه كما هو، ونعن مع رسول الله صلى الله عليه وسعم.

<sup>(2)</sup> حورة التربة: 111.

لا يتسبب له على عبده دين، وهنا قد سلم عند السيعة إليه، وعليها ديون بعمل الذاوب المستمقة، وهذا معنى قوله عليه السلام: والسبع، محاء للدوب» أ<sup>11</sup>. ثم المح إسا يصح من العاقسيل المعيسر، ولحدا يعسل الصبي والمجمودة لأمه لا يتسح يعهما، وكاما إذا ارتب؛ لأن الارتبات بمسيرة اعتباع المائع عن تسليم السبع.

فسوله: رؤالارتئاث أناً يَأَكُلُ أَوْ يَشْرَبُ أَوْ يُنداؤى)؛ لأنه نال بعض مرافق الحياة، وخسسها يأحد مانوا عطائماً والكاس تدار عليهم جوهاً من نفصان الشهادة، يروى أنهم طلبوا ماء، فكان السافي نطوف عليهم، وكان إذا عرض نداء على إنسان منهم أشار إلى صساحيه، حتى مانوا كلهم عطاشي، فإن أوضي إن كان بأمور الأحرة لم يكن مرافأ عند عمد، وهو الأصح؛ لأنه من أحكام الأموات.

وسه قول محمد: ما روى: أن سعد بن الربيع أصيب يوم أحدد علما فرع من القتال مثال عند الذي حالى اقد عليه وسام، فقال من يأتهني بخبر سعد بن الربيع، فقال رحل: أنا يا رسول الله: ثم حمل يسأل عبد، فوحده في بعض الشعاب، ويه ومق، اقال له إن ومنول الله صلى الله عليه وسلم يقرفك السلام، فقتح عبيه، ثم فال، أفرة، رسول الله من السلام، واحسره أن بي كدف وكفا طعة كابه أصابت مقاطي، وأقرئ المهاجرين والأنصار من السسلام، وقل لهم: إن بي حراحات كلها أصابت مقاطي، ثلا عذر لكم عبد الله إلى قتل وللمول الله صلى الله عليه وسنم، وليكم عين نظرف ثم مات، فخال من بعلة الشهداء، ولم يصل عليه.

قوله: ﴿أَوْ يَتِهُمَى خَيْدٌ خَنْمَى يَهْضِي عَلَيْهِ وَقَتْ صَلَالَةٍ وَهُوَ يَعْقِلُ﴾: لأن ثلك الصلاة تصير دبياً بي ذمته، وذلك من أحكام الأحياء.

وعل أبي يوسف: انه شرط أن يـفي ثلتي مهار.

فال فير المنظومة في مقالات أبي يوسف:

ويعسل التقتول إن أوضى يثنى: أو الغضى ثانى بهار وهو حى وما شام اليوم شرطاً بسا سني وعن عمد يومساً وبالمستة

وفي نسبوادر مشسر عن أبي يوسف: إذا مكت في المعركة أكثر من بوم وليلة حيًّا. والفسوم في الشال، وهو بعقل، أو لا يعقل، فهو شهيد، والارتباث لا يعتمر إلا معد تصوم

<sup>(1)</sup> مېق تخريجه.

كتاب الصلاة كتاب

الفتال.

قَسَوْلُهُ: وَأَوْ يُنْظُلُ مِنَ الْمِعْرَكَةِ وَهُو يَقْقُلُ)؛ لأنه بال به يعض مرافق اعباق إلا إنه حمل من مصرعه كي لا نطأه الحيول؛ لأنه ما نال شيقاً من الراحة.

وهذه الأحكام كلها في الشهيد الكامل، وهو الذي لا يفسل. وإلا فاسرتك شهيد. إلا أنه عبر كامل في الشهادة، حتى أنه يعسل.

قوله: ﴿ وَمَنْ قُولِ فِي خَذَا أَرْ قِصَاصِ غُسَلُ وَصَلَّى عَلَيْهِ ﴾ لأنه لم يفتل طلماً.

قوله: (ومَنْ فَعَلَ مِن الْبَغَاةِ أَوْ فَطَاعِ الطَّرِيقِ لَمْ يُصَلَّى عَلَيْهِ) ولم يغسل عقومة له. بروى دانت عرز أي يوسف وعن محمد: يعسل و لا تصلى عليه.

وأسينا إذا أعسد الباعي وأسر يغسل ويعسلى علمه وزننا لم نصل عليه إذا فنل في المعركة، ومن قتل نفسه مطأ بأن اراد منبرت العدود فأصاب نفسه يعسل ويصلى عليه. وأما إذا قتل نفسه عمداً.

فَالْ بعصهم: لا تصلي عليه.

وقال الحلواني: الأصح عبدي: أنه بصلي عليه.

وقسال الإمسام أبر علي المتعدي: الأصح أنه لا يصبى عليه؛ لأنه باع على نفسه والناعي لا يصلى عليه.

وفي استناوى فاصلمحالاة بعسل وتصلى عليه عندها؛ لأنه من أهلي الكنائر، ولم يجارب المسلمين.

وعسن أبي يوسف: لا يصلى عليه لمنا روي: «أن رحلاً بحر نفسه، قلد يصل عليه النبي صلى الله عليه وسلمه<sup>[1]</sup> وهو عمول عند أبي سبيقة على أنه أمر غيره بالمبلاة عليه. وأما من قتله السم. أو مات تحت هذه، فؤنه يعسل، ويصلى علم، ولله أهف.

#### باب الصلاة في الكميت

هذا من مات وضافة الشيء إلى طرفة.

ورجه المساسبة؛ أن قتل الشهيد أمان له من العذاب، وكما فلكمنة أسان له أيصاً

 <sup>(4)</sup> أحسر عد أحسب إلى حيل في مستد، (1907) بالنظاء وعن حار في سرة إلى رحارًا بحر غمله
 بعث خاص دكال السي حلى الله عليه وسليم نقال: إدن إلا أصلى عليه إلى وفي (20005)
 بقط عد واحسن حابسر في معرة أن رحارًا بحر نفسه مشتمل، علم يصل عليه الني صلى الله عليه
 وعليها.

نفوله تعالى: ﴿ زَسُ ذَخَلَهُ كَانَ بَالهِمَا ۚ ﴾ <sup>(ا)</sup>.

قوله رحمه الله: (الصَّلَاةُ في الْكُفَّيَةُ جَائِزَةٌ فَرَضَهَا وَنَفَلُهَا) وقال مثلك: يجوز فيها السنفل، ولا يجسوز أبها الفرض، وسبت الكعبة ما لارتفاعها وسوتها، ومنه الكعب في الرحل، وكعوب الرمع، وجارية كاعب.

الحسولة: وَفَإِنْ صَلَّى الإِمَامُ بِجَمَاعَةٍ فَجَعَلَ تَقْصُبُمْ طَهْرُهِ إِلَى طَهُرُ الإِمَامِ جَازَ إِلَى آخره، هذا على اربعة اوجه:

- 1- (ل جعل وجمهه إلى ظهر الإمام جار.
- 2- وإن حمل ظهره إلى ظهره حاز أيضاً.
- 3- وإن جعل وجهه إلى وجهه جاز أيصاً إلا أنه يكره إنا لم يكن ينهما سترة.
  - 4- وإن حمل ظهره إلى وحه الإمام لم يجز لتقدمه على إمامه.

قَسُولُهُ: (وَإِذَا صَسَلَى الإِمَامُ فِي الْمُصَاجِدِ الْخَوَامِ تَخَلَّقُ النَّاسُ حُولُ الْكَغَّيَّةِ إِلَى آخِرِهِ) وإن كان شطق بالراو، فهو من صورة السَّالَة، وجوابها مس كان، وإن كان مدون الوَّو، فهو جواب إذا، ويكون هذا ماناً للجواز، ويكون فوله لامس كان له للاستنظاء.

قسال في الدائع: إذا صلى في حوف الكمان، وتوجه إلى ناجية مها ليس له النوجه إلى ماجية أخرى، حتى يسلم.

قوله: وَفَمَنْ كَانَ مِنْهُمْ أَقُرْبَ إِنِّي الْكَفَنَيْةِ مِنَ الإِمَامِ خَارَتَ صَالاَتُهُ إِذَا لَمْ يَكُنّ فِي جَانب الإَمَامِ؛ لأن النقدم والناحر، إنها يطهر عند انحاد الجانب.

اللوقة: (وَمُنْ صَلَّى عَلَى ظَهْرِ الْكَفَيَّةِ جَازَتَ صَلاَتُهُ إِلاَ أَنَّهُ بِكُرِهُ لَمَا فَيهُ مِن تراء التعظيم. وقد وود النبي عند، وهو ما روي عن أبي هوبرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم: هرتهى عن الصلاة مي سبعة مواضع:

- 1-اغزرق
- 2- والمزيمة.
- 3- والمقبرة.
- 4- وملمام.
- 5- وقوارع الطريق،
- 6- ومعاطن الإبل.

<sup>(1)</sup> سورة كل عبران: 97.

كتاب الصلاة كتاب الصلاة

 وقعول طهر ست الله إلى وراد في حرابة إلى النبت، ويض الوادي، والإصطبار والطاحوية، وكل ذلك نحوز الصلاء بده.

و تكره في المفيرة والمقدرة بصم ادا، والتحيث وكادلك الدرالة والدرامة موضع طرح المدرجين، والرط والأوات، والله أنشير

وال أحسر بعد السيرمدي في الشد في كتاب الصلاة وباداء ما حام في كرامية ما يصلي إليه ومدي للمطر.

وأقد رحسول العدمستي مع عليه والحروف والشرق من معافي في ماده مواطئ في كالمرامه وفطروف والمرامة وفطروف المرامة أوقي معاطي لإس، وقول طبي بدر فقيه، وأخراجه المرامة ماحة في مستد في كرامية فلما احال والحرائة والمات وبات شوسرة لأني المرامة ويقارمه والمفروة وفارعة الطراب، والحرامة والمرامة والمفروة، وفارعة الطراب، والحرام، والمرامة الطراب، والحرام، والمرامة العرامة والمعافية الطراب، والحرامة والمرامة والمرامة العرامة المنافية المنافية المنافية المنافقة المنافق

#### كتاب الزكاة

المشروعات حمس:

ا - اعتقادات.

2- وعيانات

3 - ومعاملات.

4- وهقودات.

3- وكمارات. در مدر

فالإعتقادات حمس:

ا - الإيمان الله.

2- ، **ب**رونک

3- وكنه.

**1- ورسه**.

رو 15- وكيوم الأحر.

والعبادات حسن

[- الصلاة.

. • ,N-.AR - ,

2 والمسوم د

3- وامر كان.

4.. والخج

5- والجهاد

والمعاملات حمان:

ر محمد من المحاوضات. [ - المحاوضات.

2- والتناكحات.

2- رائمجانسات. 3- رائمجانسات.

. . . .

4ج زاگمدت.

5 وانشركات.

والعقوبات حسن:

1- مراجر مرجرة فتل النعس كالقصاص.

2- ومرجرة أحد المال كالقطع في السرقة

إن ومزجرة هنث الستر كالجلد والرحم.

4 - ومزحرة ثلم العرص كحد الفده...

\$\frac{1}{2} - \frac{1}{2} \sigma \frac{

والكعارات مسن:

**]** - كفارة المقتل.

2- وكفارة الطمار،

وكعارة الإعطار.

4- وكفارة اليمين.

5 - وكفارة حمايات الحمج.

وترجع العبادات الخمس إلى ثلاثة أنواع

إ. يدي عمر: كالصلاة والصوم والجهاد.

2- ومالي عص: کائز کاة،

ق- ومركب منسما، كالحج، فكان ينبعي أن يكون الصوم قبل الزكاف إلا أنه الدح الفران، قال الله تعليم في أنسبها المشارة في أنسبها المشارة في أنسبها المشارة في المسلمان في أنسبها المشارة في المسلمان المسلمان في المسلمان في المسلمان المسلمان

تم نفيسر الزكاة يرجع إلى وصفين محمودين:

1- ئطيارة.

2- والسعاء. قابل الله تعالى: ﴿ لَهُمْ بِنَ أَنْوَا لَمْ صَدَافَةِ تَعَافِرُهُ وَتَرْكَبِهِ بِهَا ﴾ (أنا وقال الله تعالى: ﴿ يَقُوا فَقَالِهُمْ أَلَا كُلُّهُ أَلَا الله وَ وَقَالَ الله عَلَى الطهارة من دسى الدياء والثواب في الإحرة.

قوله رحمه الله: (الزَّاقَاةُ وَاجِبةُ) أي فريصة محكمة، لبنت فرصيتها:

ال بالكتاب.

2- واسنة المتواترة.

3- والإجماع المتواتي

أما الكتاب، معوله تعالى: ﴿ وَمَاتُواْ الرَّاكِوْةُ ﴾ (1).

وأما السنة، تقوله عليه فسلام: بوبني الإسلام على حسن وذكر اسها الزكاة والأرا

راً) سورة البغرة: 43. (2) --ورة النوبة: 103

وفي سورة البيار 39 (4) سورة البغرة: (4)

<sup>(5)</sup> ووى فليصري في كتاب فإنسان (بناب: قول الدي صلى فقد عليه وسلم: من الإسلام على خسري، ومسلم في كتاب الإيمان عن رئيسي)، ومسلم في في سنه في كتاب الإيمان عن رئيسيول الله (بدين) من كتاب الإيمان عن رئيسيول الله (بدين) ما حد، من الإسلام عني منسري، وأحرجه السماني في كتاب الإيمان وشرائعه (بنها) على كم بن الإسلام).

284 كتاب الركاة

والإحماع متعقد على توصيتها من لدل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومها هذا.

والركاة في المعة: هي النمان، وهي سب للنماء في الدال فالحلف في الديا والنواب بي الأحرة.

وقبل: هي محاره عن التطهير، قال الله تعالى: لا ذَنَ أَضُح من تَرَكَّى لِيْنَ ۾ <sup>18</sup> أَي تطهير من الديوب.

وفي الشرع: خارة عن إبناء مال معلوم في معدار عصوص، وهي خبارة عن فعل السركي دون الممال المودى عبد المحققين من أهن الأصول! الأنها وصفت بالوجوب: والوجوب إننا هو من مصف الأفعال، لا من صفات الأعيان

وعبد بعصهم: هي حسم نعمال فمؤدى، الفوله تعالى، فوي الموا أ زكوه به (ال

وهل وحونها مملي الفور أم على التراحي؟

قال في الوحير: على الدور عند محمد، حتى لا يهدور النواسي من عير عشر، الذل له يقد الا الفاق شهادته؛ الآنها حق لده. وم تأخير الأداء حمهم إصرار عليهم بخلاف الحج، فإنه تمدد على متراحي؛ لأنه حق قد تعالى.

وقال أبو بوسف: وحوب تركاة على التراشي، والحج على الدور، قائلة لأن الحج أداؤه معلوم في وقت معلوم والمدين بيما بين الوقتين لا تؤس، فكان على الدور، والركاة يقدر على أدائها في كل وقت.

قوله: وعلَى لَعُورُ الْمُسْلَمُم لُعَاقِل الْمَالِعِ، اعلم أن عرافط الزكاة تعانية: حمسة من المعالمات وهو

- 1- أن يكون عراً..
  - Jul. 2
  - . -3
    - 4 عائلاً
- 2- وان لا يكون لأمد عليه دس.
  - وكلالة في المعلوث!
  - ا وهم أن يكون لصاماً كاملاً

<sup>(1)</sup> مورة الأعلى، لان.

<sup>(2)</sup> سوره الشاف (3)

2- وحولاً كاملاً.

3- وكون المال بد سائماً، أو للتحارف

قوله: ﴿إِذَا فَلَكُ تَصَافِأُهِهِ لِأَنْ الرَّكَاةَ وَجَبَّتَ لَمُواسَّةَ الْفَقْرَاءَ، وَمَا دُونَ النَّصَابِ مَال فليل لا يحتمل المواسنة؛ ولأن من لم يملك نصاباً فقير، والدَّهير تحتاج للي المواسنة.

قوله. ومِلْكُا فَاقَاً بحرز عن ملك المكانب، والمديون، والسيع قبل القصرة لأن الملك المام: هو ما الجمع فيه الملك والدن وأما إدا والمد المنك دون الله كملك المسع قبل القمس، والمسادي قبل القبض، أو وحد الله دون الملك كملك المكانب والمديون، لا تجب مه الركاة.

قوله: (وحمَّل خَلَيْهِ الْحَوَّلُ، إنها شرط ذلك ليسكر منه من النسية. وهل نسم الحول من شرائط الوحوب: أو من مراتبه الأداية

العدمة من شراقط الأداء، وهو الصحيم، يؤيده حوار تعجيل الركاة.

وعند محمد: أن شرائط الوحوب.

قولته: (وَلَيْسَ عَلَى صَلِيقٌ وَلاَ فَخُلُونَ وَلاَ فَكُنْتِ وَكُلْقًا، فَإِنْ قَبَل: لِمُ ذَكَرَ الصَّبَيِّ واعترف وقد عراما شولة: وعلى العالج العاقليُّ؟

قلعا: ذكرة للبيان من حهة اللهني والإشاع، كمه في قوله نعطي: ﴿ فَاغْتَرَاتُوا ۚ لَـَنْتُ مِنْ الْمُجِيسِيُّ وَلَا تَغَرِّبُوهُمْ خَفِي يُغْلِمُونَ ۗ ﴾ [ال

ويتما أم نصب على الصبيء فأنه عبر محاطب بأراء العادم وهذا لا نحب عليه البقية كالمحلاة والصوم والخراد، ولا ما مشوبها الدال كالطح محلاه ، المعتبر، فإنه منياة الأرض، وهذا تجب في أرض الوقف، ونجب على المكانب، موجب على الصبيء لأنه معى نجب عليه المؤلف كالمعقات وكما المحتون لا ركاء عليه عندنا إذا وحد منه الحتون في السنة كلها، فإن وحدث منه إفاقة في بعض أحول، فقد الحيلاف!!

وطمصحيح على أي حليمه: أنه يشترط الإدائه في أول السنه وأخرها ورد قُلّ. ويشترط في أوها لاحقاد الحول، وفي أحرها ليباحه سليه محطاب الأداء.

وعل أبي بوسعياء تعسر الإفاقة في أكثر الخوار؛ لأن للأكثر حكم الكال

وعمد عمدًا إذا وحديد الإفاقة في جرء من السنة على أو ذكر وحسن إلركة سواء كانت من أرهاء أو وسطياء أو أحرها كنا في العيرو، فإنه إذا كاف في نعص شهر

<sup>())</sup> سورة البغرف 222.

رمضان لرمه صوم الشهر كله وان فلت الإفافة.

وقان المكانسة فلا وكان عليمة الأنه ليس مالكاً من كل وحه الوجود المدفي، وهو الرقية ولان فسال الذي في يده دائر بهته ومن السولي إن أدى مال الكناية سلم لعه ولان عجر سلم لمولام، فكما لا نجب على السولي فيه شيء، فكما لا يجب على المكانسة.

قوله: رَوْمَنَ كَانَ عَلَيْهِ فَيْنَ لِمُحِطَّ بِمَالِهِ فَلاَّ زَكَاةً ضَيَّةٍ)؛ لأن منكه به نخص لاستحقاظ بالدين؛ ولأنه مشعول بحاجته الأصلية، فاعتبر المدوماً كدماء المستحق بالعطاس لأحل نسب، أو لأحل دانية.

ومعنى قول.. ويحوانجه الإصابة: أن النظالة به منوجهة عند، نحيث لو اطنع من الأفلم بهات ويحيس، فصار في صرفه (زالة الصرر عن نفسه، فتنار كعبد الحدمة ودار السكى، بل أولى فنفصر حلك النصاب، والعام العني.

قال مي المهابية كل دين له مطالب من حية العاد، فإنه يبدع وحوب الركاه سواء كان الدين لمعاد، أو نقا تعالى كدين الزكاة، داددي له مطالب من حية العباد كالفرض وثين المبيع وصمان المبلك وأرش الحراحة والممر، ومنواء كانه العين من النفوه، أو المدكيل، أو الموزوان، أو التياب، أو الحيابات وسواء وحب سكاح، أو حلم، أو صلح عن دم عمد وهو حيل، أو مؤجل، والنفقة إذا فهمي بنا معت الركاة راه أم يقض بها لا بصع. وهذا كله إذا كان الدين في دمته ثير وجوب الركاه، أما إذا لحقه الدين بعد وجوب الزكاة أم تسقيق الركاة؛ لأنها قد ثبت في ذمته وإستفريت، فلا يسقطه ما لحقه من الذين بعد ثبوت.

قل الصيرفي رحمه الله: وأصعوا أنَّ هدين لا يمنع وحوب العشر.

وتواقد هيجط بماله به: الإحاطة ليدت مشرط، حتى لو كان لا يحيط به لا تجب المنشأ، وإنها حياه بهناه به لا تجب المنشأ، وإنها حينه له يلم الصائم حتى لو كان الدين شرطة واحداً في السائمين مع الوجوب، ولو كان به لوبعون مقالاً، وعليه أحد وعشرون طفالاً لا الحب عب المركة بن لم يكن عبطاً، فكن لهذا لم يبني لمائم الصاباً حمل كانه معدود؛ ولأن المعدون منكه في السائل نقيده ملكه له، بهن الصاحب الدين أن باحده من غير فصاء، ولا وصا الوضائم الفيائم كما الن المهدوب ودين الركاة والعشر، والخزاج جميع الركاة القدرة؛ لأن له حطائباً من حبه الادمي، وسواء في ذلك وكاة الأموال المظاهرة والبطائب المن الإدماع حن المطالمة في الباطئة، فهو دين لا مطالب له من الادمين؟

الله: بلي بلإمام حن المطالبة إذا علم من أصحاب الأموال عدم الإحراج، فإنه

يأحذها منهم ويسلمها إلى الفقران، وسوء كانت الركاة عليه في مال قائم، أو زائاة مال عد استهلكه

وعن أبي يوصف: أنه عرق بن دين زكاة العال المستهدا، وبين العين. وهذا كما إذا كان له ماتنا درهم حال عليها الحول، وحيث ديه، حسنة دواهم، فلم يعرجها حلى حال عليها حول أحر لم يعبب للذي شيء، وسعت الركاة الواحة تشعول الأول. ولم كان لما حال الحول عليها الشهدك العالى، وبقيت الركاة الى ذمته. ثم إنه استقلا ماتني دره، أحرى وحال عليها الحول تحب الرئاة ساءه، والمنتساء لا تحب.

والدرق له أن دين الدين استحق به جراء من المال: وما في الدعة ليس بمستحق به حزاء منه، قملي هريتاً لا مطالب له من العباد، وفي هذه إشاره إلى أنه لا يطالب به الإمام عنده يعدما يعبير ديناً، وعندهما يطالب به، الانتجاب الركاة؛ لأن له مطاباً،

قال في النباية: ودين الركاة مابع حال نقاء التصاب؛ لأنه يتنفص به النصاب، وكفا: بعد الاستبلاك خلاباً لرابر بيماء ولأن يوسف في الثاني.

فقوله حلاماً لوفر فيهما: لمي في الصاب الدي وجب وبه دبي افركانا، وفي النصاب الذي وحب فيه دين الاستهلائا، فأنه لم يحفل هذبي الدينيز مانهن للزكانا، لأبه لا مطاب لهما من حمية العباد، فصار كذبي التذور والكمارات، وفعا لا يسعال الوجوب بالإجماع.

قوله: ﴿وَإِنْ كَانَ مَالَهُ أَكْثَرَ مِنَ النَّيْنِ رَكِّى الْفَاصِلُ إِنَّ كُلِغَ نِصَاعِاً} لفراعه عن الحاجة، وإن لحقه في وسط الحول دين يستغرق النصاب، ثم بريء من قبل ضام الحول، فإنه شعب عقيه الركاة عند أبي يوسف؛ لأنه بحمل الدين مسسرة، نقصاد النصاب.

وقال عمد: لا يحب؛ لأنه يجعل ذلك يستسؤلة الاستعقاق، وإن كان اللهب لا يستفرق المستعقاق، وإن كان اللهب لا يستفرق الصاب بريء بنه قبل شام الخول، فإنه نجل الركاة عاده بالمبعد الموهوب به، تم يقول: لا تحب رحل وهب الرجل ألف درهم، محال عليها الخول عند الموهوب به، تم رجع فيها الوهيب لله لا ذكة على النعياب.

قوله: ووليس في قور السُكنى وقياب السُكن والته المُمان والته المُمانول وَدراهب الوَّكُوب وعَهد النَّخَذَفَة وَسَلاَح الاستَعْمَالُ إِكَافَمَ: لابه متعوله محوامجه الأمسية، لانه لا مد له من دار بسكمها ولياب بلسبه، وكذا كتب العلم إن كان من العلم، فإلى لو مكن من العلم. لا يجور صرف الركاة وليه، وفا كانت الساوي مائتي درهم وسواء كانت الكسب فقياً، أو حديثاً، أو لحواً. وفي فاستندي: إذا كان له مصحف فينته مائه درهم، لا تجوز له الزكافة لأنه قد يجد مصحفاً غراً به.

قوقه: ﴿وَلَا يُنْجُورُ أَهُاءُ الزَّكَاةِ إِلاَّ بِنَّةٍ مُقَارِقَةٍ لِلأَمَاءِ أَرَّ مُقَارِقَةٍ فِعَزَّكِ مِقْفَارِ الْوَاجِبِ؟؛ لان الركاة عبادة، فكان من شرطياً ۚ البه كالصَّلاة والصوم.

والأصل في المية الافتران، [لا أن الدفع بنعرق، فاكتفى توحودها حالة العزل تيسيراً كقديم النبة في الصوم.

وقواعة ومقارعة فلأداءي: يعني في الفقير، أو بلي الوكيل، فإنه باذا وكل في أداء الركاة أجراك النبة عبد الدقيع إلى الوكيل، فإن لم ينو عند التوكيل، ونوى عنه دفع الوكيل حاز، ويجور للوكيل بأداء الركاة أن يدمم لأبيه وزوجته إدا كانوا عدراء كند في الإبضاح.

وي الفعاوى: إذا دفعها إلى وثده الصغير، أو الكبير، وهم محتاجون جاز، ولا بجوز أن يأخذ كفسه صها شيئاً، فإن قال له صاحب العال: ضعها حسد شنت له أن يأحد لنف....

قوله: ﴿وَمَنْ تَهَادُانَ بِجَمِيعِ مَالِهِ وَلَمْ يَتُو الرَّكَاةُ سَقَطَ عَنْهُ فَرَضَهَ } يعني إذا نصدق به على فقير، وكناه إذا نوى تطوعاً. وإن نوى عن واحب آخر يقع عما نوى ورضمن الركاة. ولو تصدق ببعض العماد، سقط عنه وكناة المؤدى عند محمده الأن الواحب شائع في كل التصاب قما أن وجوب الركاة لشكر تعمة العالى، والكل تعمة، فيحب بي الكل شاعة، وإذا مرج البعض مقط عنه ما كان فيه اعباراً للعض بالكل.

وهند أبي يوسف: لا يسقط؛ لأن البعض عبر متعين لكود الباتي عالاً للواجب. وإذا كان عير متعين لا نسقط زكاة السؤدي كما لا تسقط زكاة الباتي لوحود المراصة؛ لأن السؤدي على للواجب، وكما الجافي أيضاً عن للواجب، ومقدار الواجب في السؤدي. بجوز ان يقع عن المؤدى، فيحوز أن يقع عن الباقي، فلا يقع عن واحد منهما لعقم الأولوبة، ووحود السراصة، وعدم فاطع المزاحمة، وهو اللية فلمعنة لللك، بخلاف ما إذا تصدق بالكل، فإن المواجمة انقدمت هناك، فسقط عنه الوجوب صرورة تعدم العزاجمة.

ولو تصدق بخبسة دراهم ينوي بها الزكاة والتطوع؟

قال أبو يوسف: يقع عن الزكاة؛ لأن الفرض أقوى من النقل، فانتفى الأضعف. بالأقوى.

وقال محمد: يقع عن النظوع؛ لأنه لا يمكن الإيقاع عنهما لتافيهما: فلفت البية، فلا يقم عن الركاة.

# باب ركاة الإبل

الإبل: اسم حنس لا واحد قه من نفظه كفوم ونساء وسبت (بلاً؛ لأنها تبول على افتحاذها: وقدم الشهيع زكاة المواشى هلى الفقدين؛ لأن شوعة الزكاة أولاً كانت من العرب وهم أصحاب فسواشي وقدم الإبل على البقر؛ لأن العرب كثيرة الاستعمال للإبل اكتر مراسعمال البقر.

المُولِه وحمه الله: ﴿ وَلِيْسَ فِي أَقُلُ مِنْ خَمْسِ ذَوْدِ صَلَاقَةً، ويقال: من خس ذود بالإضافة، كما في قوله تعالى: ﴿ تِشَنَةُ وَمُعَلِّ ﴾ (أنَّ، والدّود من الإبل: من التلاث الى التسع.

فَوْلُهُ: رَفِّانٌ كَانَتُ خَمْسًا سَائِمَةً وَخَالَ عَلَيْهَا الْخَوْلُ فَقِيهَا شَاقًا) المسائمة: هي التي ترسل للرعي في البراري ولا تعلف في العنسزل وسواء كانت ذكوراً منفردة، أو إناثا منفردة، أو عتلطة.

وقوله: ونفيها خافع: يتناول الذكر والأنتى؛ لأن اسم الناة بتناولهما، والشاة من الغيرما لها سنة، وطعت في النائية.

قال الحجندي: لا يجوز في الزكاة إلا التي من الغنم فصاعدًا، وهو ما أتى عليه حول، ولا يؤخذ الجذع، وهو الذي أتى عليه منه أشهر.

وأما الجذع من الضال، فلا يجور في الركاة، ويجوز في الأضحية، وأدنى السن التي تعلق بها الركاة في الإبل بنت عاض عند أن حيفة ومحمد.

فإن قيل: لم وحبت الشاة في الإبل مع أن الأصل في الزكاة أن تجب في كل توع من حسم؟

اليل؛ لأن الإبل إذا بلقت حنساً كمانت مالاً كثيراً، لا يمكن إخلاؤه عن الوجوب، ولا يمكن إيجاب واحلة منها قما فيه من الإجحاف، ولي إيجاب الشقص ضرر عيب للشركة، فلهذا وجيت الشاة.

وقيل؛ لأن نلشاة كانت تقوم في ذلك الوقت بمنسبة دراهم وبيت السخاض بأربعين درهماً، فإيحاب الشاة في الحمس من الإبل كليحاب الحبسة في العائدين من الدراهم، تم الواجب هنا الدين، وله نقلها إلى الفيمة وقت الأداء، ولهذا لو كانت فيمة خمس من الإبل أقل من مائني درهم وجيت الشاة.

<sup>(1)</sup> سررة النبل: 48.

ولو أن له إللاً مناعبة باعها في وسط الخول: أو فينه بيوم سائمة أخرى من غير حسبها استقبل لها حولاً أخر إضاعاً كالإمل إذا باعها بالغر وكاليفر إذا باعها بالشبه، أو باعها بدراهيم، أو مدنانير، أو يعروض، ودوي بها السجارة، قامه يطل الخول الأول. ويستأهب حولاً على الثائر، فإن قبل ذلك فراراً من الزكاة، فإنه يكرم عبد تحمد حلاقاً لأبي توسف. وأما إذا باغها بجسبها فكذلك يبتقل الحول أنصاً، ويستأنف الحول على الذنة عابدا.

وقال زفر: لا بنظل فخرل الأول، وإن ناعها بعد الحول بحسبها: أو بحلاقها كانت زكاتها ديما عليه، ولا يتحول زكانها لني يدفئ حتى أنها لا سقط بهلاك البدل.

وقال زفر: إذا بالعها حسمها نتحول ركاتها إلى بدها بحث سفى مقالها، ونفوت بعواتها، وإن ياع السائمة قبل تعام حوفاء ثم رات عليه بعيب مي الحول إن كانت نقيماء قامل لم يقطع حكم الحول، وكان عليه ركاما، وإن واها عبر فصاء له يلزمه ركاتها، إلا حول جميد، وكذا لو وهمها في الحول، ثم استرجب سه لم يقطع حكم اخول، وكان عبد زكاتها: لأن الرجوع في الهيد يوجب صحيها سواء كان الرجوع يقدم، أو يعير قصاء كذا في شرحه

قُولُهُ: وَقُلِهُ لِلْفَتُ خَشْسًا ۚ وَعِشْرِينَ لَفِيهِا رِسْنَا فَخَاضِ ۗ وهي اللَّتِي هَا سَنَهُ، وطَمَنت في النّافية منيك بذلك؛ لأن أمها ماخيص يغيرها في العادة، أنّ حامل بعبرها.

وفي المعفول عضب الحامل محاضاً، أي استهما وجع الولادة، ومنه قوله العالمي: ﴿ فَأَخَالُهُ اللّٰهِ اللّٰهِ عَلَيْهِ اللّٰهِ اللَّهِ اللّٰهِ اللّٰهَ اللهِ اللهِ عَلَى مِنهُ اللّٰهُ عَلَى و فاقتهمه ولا يجوز هذا إلا الإياث عناصه، ولا يحوز الذكور، إلا على وحد القهم، وأما لي اليقر فهما سواء، وفي الفسم أيضاً يحوز الذكر والأشي.

قوله: وقيادًا تُنعَتُ سِنَا وَلَلاَتِينَ لَقَيْبُ شَتْ تُنونِ إِلَى خَشْسِ وَارْتَعِينَ} وهي: ما لها المنان، وصفات في الثانة سَارِت بذلك؛ لأن أهما دان، أبن بولادة غيرها في العادة.

قوله: وَفَإِنَّا بَلَفْتُ مِنَّا وَارْبُعِينَ لَفَهِيهَا حِثْقَةً إِلَى سِثْمِنَ وَهِي \* مَا هَا ثَلَاتَ سَدِي وَجَاهِمَتِ فِي الرَّبِهِ صَدِيبَ بِنَاكِ، لأنه حَيْ هَا أنْ رَكِّتَ وَيَحْسَلُ عَدِيهِ.

قوله: ﴿ وَإِنَّا كَانَتَ إِخْدَى وَسَقَينَ فَصِهَا خَذَعَهُ إِنَّى حَمْسٍ وَسَبِّعِينَ} وهي: ما لها اربع منهي، وطعت ني الحامسة، ولا اشتفاق لاسها، وهي احتى سن نجب نيه الركاة

<sup>(</sup>ا) جررة جري: 23.

قوله: ﴿فَإِذَا بُلَفَتَ سِثَا وُسَبُعِينَ فَعَهَهَا بِنَنَا لَيُونِ إِلَى تِسْعِينَ فَإِذَا بُلَفَتَةً إِحَدَى وَسُعِينَ فَعِهَا حَفَنَانَ إِلَى مَائَةً وَعَشَرِينَ} ولا حلاف في هذه الحملة.

قولة: (قُمْ يُستَنَائِفُ الْفَرْيطَةُ فَفِي الْحَصْلِ شَاةً وَفِي الْخَشْرِ شَائِعُونَ إِلَى آخِرِمِ) إلى إن عال: وَقَوْذًا يَلَقَمَنَا مِرَّقَةً وَسِنَا وَسِلْعِينَ فَفِيهَا: أَرْبِيعَ حِفَاقِ إِلَى مِانْتَيْنِ، أَوْ لَمُونَ.

وقوله. رقم إستائف الديعنة أيداً كما السنائف في الخمسين التي بغلا الحياقة والخمسين التي بغلا الحياقة والخمسين بعد والالتراء تم بعد لهون إلى المعقد حد والالتراء تم بعد الهون إلى المعقد حد والربعين، تم حقة إلى حسير، هكف لهما من بعد المحاص إلى بعد اللهون إلى الحقة. الهذا عن المحسين التي بعد المحالة والحسينين: احترز جنا عن الاستفاف الأولى، وهو الذي بعد المحالة والمشرين، فإنه ليس فيه إيجاب بعد لبون لابعدام وجود نصابها؛ لأنه فما زاد خساً وعشرين على طمالة والمشرين صار جميع المصاب مائة وضاب بند المحاض مع الحقتين، علما واد عليها خساً صار مائة وحسين، فوجب للات حقاق، لأن في كل حسين حقة.

قوله: ﴿وَالَّهُونَا ۗ وَالْمِرَابُ مَوَاءً} البحث: جنع بحّي، وهو المتولد من العرب والعلم تستوب الى بعّت نصر.

والعراب: جمع جبل عربي، والعرف جمع رجل عربي، فعرفوا بين الأناسي ولأبهائم كما فرقوا بين حصان وحصان.

قالعراب منسوبة إلى العرب واقبحت للمجم.

وتوله: يوسواءه: يعني في وحوب الوكاة، واعتبار الرياة وحوار الأصحية. أما لو سلف لا يأكن طرم البحث لم يجنث مأكل لحم العراب؛ لأن الأيمان بحمولة على العرف واتفادة، وليس في سواتم الوقف والخيل العميلة ركاة لعدم الملك، ولا في المواشى لعمي ولا المقطوعة القواتم؛ لأنها ليست بسائمة، وإذا كان للرحل سائمة، فحاءه المصدق لأخذ الزكاة، فغال: ليست هي لي، أو لم يحل عليها دقول، أو على دين محبط بقيمتها طاقول: قوله مع يبيده لأمه أنكر الوجوب. وإن قال: قد أديها بلي مصدق غيرك إن كان عناك مصدق غيره صدى مع يبته سواء أني بالراءة أم لا في ظاهر الرواية. وروى أنه لا يصدق، حتى باتي بها وإن لم يكن هناك مصدق لم يصدق. وإن قال: قد أديها إلى الفقراء لم يصدق، وتوجد منه تائياً، وكذلك هذا الخلاف في المشر، وإن كان العال دراهم، أو دناس، أو أموال التجارة، فقال: قد أديتها بلي الغراء صدل، لأن ديم زكاة هذه الأموال

مقوضة إلى أربانها.

## باب صدقة البقر

قدمها على العنبه لأن القر تحصل بها مصلحة الرواعة واللحو، والغنم لا يحصل بها إلا اللحم. ومناسقها للإش من حيث الصحامة والفيمة، حتى أن اسم البدنة يشملهما ومنيت الفرة لأنها تفر الأرض بحوافرها، أي قضفية والقراهو الشق

قوله رحمه الله: وليْسَ فِي النَّ مِنْ فَلاَتِينَ مِنَ الْنَفْرِ صَدَفَقَ، فَإِنَّ كَانَتَ لَلاَتِينَ سَائِهَةً وَخَالُ عَلَيْهَا الْحَوْلُ لَفِيهَا تَبِيعَ أَوْ سِيمَةً ﴾ ومو الذي له سنة، وطعن في الناسة سني تبعده الآنه إلى الآن يسم أماء أم الآشي لا تربد على الذكر في هذا الباس، وكذا في الضم يخلاف الإس حيث لا يحوز الذكر نبها، (لا على طريق الفيمة، وأدني سن يتعفق ما الزكاة في النقر تبيم هندهما.

وقال أبو يوسف: بنعلق أيضاً عالمجاحيل.

قوله: رَوْلِي أَرْبُعِينَ فُسِنُ أَوْ مُسِنَّةُ، وهي ما هذا سنتان، وطعنت في التافقا، فإن أعطى شيعين جازا الأسما يجربان هي السنين، فلأن يعزبان عما دومها أوني.

قوله: وَفِوَةَ وَاقَاتُ عَلَى الأَرْتِعِينَ وَجَبَ فِي الْزَارَةَةُ بِقَدْرٍ فَلِكَ إِلَى سَيِّينَ عَلَمُا أَي خَبِقَةً) فَنِي الواحدة: ربع عشر مستة، ولي الآثرين: نصف مشر مستة، وي اللات: للائه أرباع عشر مستة، وفي الأربع: عشر مستة، وهذا رواية الأصل. رواي الحسن عن أبي حيفة أنه لا يحب في الريادة شيء، حتى تبلع حسين، فيكود فيها مستة وربع مستة، أو ثلث نبع؛ لأن الأرفاض في الحفر تبح تسج.

قوله: ﴿ وَقَالَ أَبُو لِوسُعَا وَمُخَمِّدُ؛ لا شَيْء فِي الوَّيَادةِ خَتَى تَلَفَعُ السَّشِينَ فَعِيهَا تَبْغَانُهُ وَلاَ حَلَافَ يَبْهُمُ مِنِما دُونَ الأربَعِينَ، وَلاَ انِي مَا وَرَاءَ السَّائِنِ.

قوله: روفي سنيعين لهسئة وكبيخ ولبي تفانين لهستنان وفي تسلمين اللائمة ألمبغة ولبي والله كبيفان والسلمة) ولبي مانه وعشر: مستنان رسم، وازر مانه وعشرين اربعه النعة، أو اللاك مساح، وعلى هذا نفس.

قوله: ووعلَى فقة يُنظِيُّ الْفَرَّصُ فِي كُلُّ غَشْرٍ مِنْ لَبِحٍ إِنِّي مُسِنَةٍ) وهذا بالإصاع. قوله: (والْفِخواهسُّ والْفَقُرُ مَارَاءً) يعني في الركاة. والأسجوة، وأعتبار الرباء أما ي الإسان إذ حمد لا تأكل غيم البعر لم يحت بالحموس عدم العرف وقلته في بالاهتاء طام بتناوله البدين، حتى لو كثر في موضع يسغي أن يحسن، كما في الهيابة.

وقو حلف لا يشتري النقر لا يتناول الجواميس، وإن حلف لا يشتري بقراً شاولها،

كتاب الزكاة

فيحنث بشرائهاه لأل الألف واللام للمعمود.

# باب زكاة اتغنم

قدم الضبر على الخيل لمكترته، وكون زكاة الضم منفقاً فيها، وركاة الحيل محلقاً فيها، ثم العلم يقع على الدُّكور والإمات وعليهما جبعاً.

قوله وحمه الله: ولَبْسَلَ فِي أَقُلُ مِنْ أَوْلِهِنَ شَيْعٌ صَدَقَةً) الذي السن التي نجب فيه الزكاة التنبي فصاعداً، وهو الذي أنى عليه حول عندهما وما دومه حملان لا عبىء فيها، وعند أبي يوسف نحب فيها الركاة.

قوله: ﴿فَإِذَا كَالَتُ أَرْتِعِينَ مَانِعَةً وَخَالَ غَيْبًا الْحَوَّلُ فَفِيهَا شَاقَى وصفتها التبي عصاعداً، وهي ما ها سنة، وطعنت في النانية، ولا يؤعد الجذع والضاد والسعز هي ذلك سواء.

وعن أبي حيمة: أن الجذع من الصائب يحوز وهو ما أنى عليه اكتر السنة؛ لأنه يحوز في الأضحية، وهي أصيق من الزكاة ألا ترى أن النبج لا يحور فيها، ويجوز في الزكاة، والأول هو الطاهر، ويوحذ في وكاة الغم الذكور والإنات.

وقال الشافعي: لا يؤخذ الذكر (لا إذا كانت كلها ذكورًا، ثم السنة أن النصاب إذا كان ضاناً يؤخذ من الضاف، وإن كان معراً فمن المعز وإن كان صهما فمن العائب، وإن كان مواء فعم أيهما شاء.

. قُوله: ﴿وَالْفِينَانُ وَالْمُعَوْ سُواهُۥ يعني في وخُوب الركاة واعتبار الربا وحواز الاضعية. أما لو حلف لا يأكل طمرالصان. فأكل فحم المجر لا يحت

## باب زكاة الخيل

اشتقافه من الخيلاء وهو التمايل. وإنها أحرها لغنة وجودها، وفلة إساسية، والاعتلاف في وحوب الركاة فيها، وأقل سن نجب الركاة فيها أن ينزى إذا كان ذكراً، أو بسنزى عليها إن كانت أنني.

قوله وحمه الله: (وَهَا كَالَتِ الْعَيْلُ سَائِمَةً ذُكُوواً وَإِثَاثًا وَحَالُ عَلَيْهَا الْحَوْلُ قَمَا حَلَيْ بِالْحَيْدِ إِنَّ شَاء أَعْطَى عَنْ كُلُّ فَرَسِ دِينَاراً وَانَّ شَاءَ قَوْمَتِ وَأَعْطَى عَنْ كُلُ عِالْتِي دُوْهُمْ خَمْسَة دُواهِمْ) رسا شرط الاحتلاداء لأن في الدكور المتفردة روايس، الصحيح سيما عدم الوجوب قعدم الماسل محلاف غيرما بن السوائم حيث يجب في ذكورها مغردة؛ لأبه وإن لم يحمل سيا الداس حصل منها الأكل، وفي الإنات المنفردة روايتان الأصح الوجوب؛ لأنها تماسل بالفعل المستعار وانتاس لا يسافعون حمد في العادة. . كتاب الزكاة

ودكر في الأصل الله لا شيء فيها حتى تكون دكوراً وإبائاً. ولا تحت في الذكور المسفردة ولا في الإمات المبفردة؛ لأن ساءها بالثوالد؛ لأنها غير مأكولة عبد أي حيفة، ويكون التصاب أثبين ذكراً والتي على هدد اليواية، وأروي أنها شحب في الذكران، فعلى هذا المصاب واحد.

والتسجيح: لا بد من لاختلاط، ثم وحوب الركاة في الحيل، يُسَا هو قول أبي حنيفة وزفر،

وفائل أبو يوملون وعمله: إلا شيء نبهة وهاله (15 كانت العبر العنور، أما 16 كانت. للعنور: فلا شيء فبها بالإحماع.

تم عند أبي حنيفة ورفر: الوحوب في عينهم، ونؤجه من فينتها، حتى لوالم تنفع الفرسان على الرواية التي اشترط فيها الاحتلاط، أو الفرس على الثانية مائني درهم أحد يقعو ذلفته، وطدا قال: وإن شاء فومها

وفول: «فصحبها «البيوم»: احترز سفًا عن قول الطحاوي، فإنه يعول: الخيار إلى العامل، والأرز، هو الطاهر.

وقويه الاوإن شاء قومها في الحيارا في أمراض المراب الفاريها في القيمة، أما في أمراض المحم، فيفاريها في القيمة، أما في أمراض المحم، فيفومها احتماً بغير حبير العارتها، وإنها لم مؤخف وكان يبغى عنفه أن لا مقصود العقراء لم يحفق وكان يبغى عنفه أن لا بحب الركاة في الخفرة لأبها غير مأكولة عنده، وإنها المقصود منها الركوب، وفاءًا قربها الله نعالي بالبغال والحمير، إلا أنه ترك الفياس فيها بالجير، وهو قوله عليه الصلاة والسلام: في على فرس سائمة دينار أو عمرة در مرة أ<sup>17</sup>، ومن العلم: أن القياس يتراد بحرر الواحد.

<sup>(1)</sup> قسمال این حجر العسقاتان فی الدواه ای مجراح آخادیث قسمه (255) استنبت: وی کل فرس سائمة اردار از عشواه دواههای الدواهلی وابیهای می حدیث جابر انقطا: وی حین السائمة ای کل فرس دیباری، دال لدارفطی، اعراد به فوراد وجه دیمید.

كتاب الزكاة 295

قوله: ﴿وَقَالَ أَبُو يُوسُفُ وَهُحِمْهُ: لاَ زَكَاةً فِي الْخَيْلِ؛ وبه قال فشامعي. قال ان متاوى فاصبحان: والفترى على فولمنت وله قطع ان فلكسسر العقا. وقال السرحسي. قول أي حيفة اولى.

قال في السهاية: وأجمعه على أن الإمام لا يأحد صدقة الحبل من صاحبها حراً؛ لأن وكانها لا تجب في هيمها بحواف وكان السائمة، وإنها حرد من عيمها، وللإمام فيه حق الإعاد، ولأن الخيل مطالع الكل طادم.

فلو ولي السعاة أعد الركاة فيها لم يتركزها لصاحبها، وكان انفياس عدد أي يوسف وحمد: أن تجب غلركاة فيها، الأنها مأكولة عبدهما، وإنها تركا العياس فقوله عليه العملاه والسلام: والسلام: وعفوت فكم عن صفة الحيل والرقيق إلا أن أن الرقيق مددة العلام! أن وقال عليه الصلاة والسلام: ولمسلام: ولم فرسه وعبده صفاقة وأثنا إلا أن أنا حبيمة حمل ما روياه على ارس الركوب بدليل قوله والرفيق إلا أن في الرقيق صدقة العطر والفطرة إنها بيت في عبد الحديد.

# {مطلب£ زكاة البغال والحمير}

قوله: ﴿إِلاَّ شَيْءً فِي شَيْفَالِ وَالْخَمِيرِ ۚ إِلَا أَنْ تَكُونَ تَلَفُخُرُوهَ} تقوله عليه الصلاه والسلام: وليس في الكسعة شيءها<sup>25</sup>، وهي الخمير والنقال ملحقة ما وقوله إلا أن لكون

كسان المسيري فرساً يبتاء فلوس، قال: فقدر عمر هالى الحدل دساراً دساراً. والعارفطي على علي: خاد مس من الشام إلى عمر فقالوا: يرا يجب أن تركى من الحيل، فاستدرا فقال له علي: لا تأس سنه إن لم يكسى عربة والمة يؤ هنوان بها حداث، قال: فاحد من العرس مراسرة فراهب ولي رواية: موضع على كل فرمر ديناً أ.

<sup>(5)</sup> احسر به ابن عابه في سنة في كتاب الركاة (بنات) ركاة البارق والمدعان للمحاء الفال رحول فقة صسلى الله علمية والملم: ابن فله عفوت باكم من بملافة الحيل والرفيق، والحن هانوا ربع العشر من كان رجع: درصاً درصاً به واخراج أحساس حيل حود في 201. 1043. 1179

<sup>(2)</sup> المسرعة فيسجاري في منجيعة في كتاب الركاة وناب: فيض على الانسام في درجة صدفة) بلفظ: وذال فني حيلي الله عليه وسني: فني على فيستند في درسة و علامة صدفة»، وأخرجة البرمذي في مسيدة في كسباب بركاة من وسول الله وناب: «احاء لرس أن اخور والرقاق صدفة) بلفظ: وقال رسول لما صلى فقاعليه وسلم فين المناحد في درسة ولا في عدة مدافة».

وَفَيَ حَدَارِحَهُ النَّبِيَّةُ مِنْ فِي النَّمَانِ الكَدِينَ فِي كُنَاتَ فِرَكُوهُ وَمَاتٍ الاَ مُعَلَّمُ فِي الرَّحْسَ بِنَ مَدِمُ الدَّرْمِولُ فَهُ سَفِي عَلَمْ عَلِيهِ وَمَنْلُمَ قَالَ الاَ مَدَانَا فِي الكَسْمَاءُ والقَّيْمَةُ، والسَّحَةِجَ. فَسَرَّهُ أَبُو عَدْرُو الكَسْمَةُ: تَشْمِينَا وَالْحَيْمَةُ: فَالْمِيلُ: والسَّحَةُ: السَّدِدُ.

للتجارف لأق الزكاة حيث تتعلق بالعالية كسائر أموال النجارة

قولمه: (وَلَنْسَنَ فِي الْفُصَلَانِ وَالْفَجَاجِيلِ وَالْخَمَلَانِ صَدَفَقَ عِنْدَ أَبِي خَيفَةَ وَمُحَمَّدٍ إِنَّا أَنْ يُكُونُ فِيهَا كِنَارًى الشَصَلَانِ: جَبِعِ نَصِيلِ وَهُو أُولِادَ الإَنْلِ.

والحملانة بضم الحاء وكسرها، جمع الحمل، وهو أولاد الفنه.

والعجاجيل: أولاد البقر، فإن فيل: أبست هذه النسالة من منس الخي<sub>ما</sub>، فلم أوردها فيها فيل؛ لأن زكاة الخيل مختلف فيها، والركاة في مدّه الأنباء عطف فيها "بضاً، فأرردها فيها.

قوله: (وَقَالُ أَبُو يُوسُفُ فِيهَا وَاحِدُةً مِنْهَا) وَنَالَ رَمْرَ: بَيْهَا مَا تَيْ طَكِيارٍ، وَمَ قَالَ مَالِكِ.

وكان أبو حبيقة أولاً يقول: يحر، فيها ما يجب في الكبار، وبه آخذ زمر ومانك، ثم رجع، فقال: شجب فيها واحدة منها، ومه آخذ أبو يوسف وانشادس، ثم رجع، وقال: لا يجسد فيها شيء وله أخذ تحمد.

وأما إذ كان فيها واحدة من السنات حمل الكل بعاً لها في العقادها بصارًا دون نادية الزكاة، حتى لا يجريه أحد واحدة من الصعار.

وصورة السنالة: (١٥ اشترى خنسة وعشرين تصباقُ أو اربعين مباقُ أو ثلاثين عجلاً، أو وهب له دلك، هل يتعد عليها الحول؟

عمد أمي حنيفة وعجمد: لا.

وعمد أبي يوسف: بنعقد، حتى لو حال الحول من حين ملك شبب الزكان

وصورة أعرى: إنا كاله له نصاب سائمة، فحال عليها سنة تشهر، فتوقيدت مثل عندها، تم هلك الاصول، ونقيت الأولاد هل ينفي حول الأصول على الأولاد؟

N :ware

وقال أنو بوسف: يبقي.

قوله: (وَمَنْ وَجَبُ عَلَيْهِ سِنْ فَلَمْ يُوجِهَا مَعَهُ آخَذَ الْمُصَادَقُ النَّلَى مِنْهَا وَرَدُّ الْفَصْلُ أَوْ أَخَذُ ذُولَهُا وَأَخَذَ الْفُصَلَىٰ: طاهر هذا أن اخبار إلى فلمصدق، وهو قول الإسبجامي.

والصواب: أن اخبار إلى صاحب المال.

قال الصيراني: الصحيح أن اخبار إلى المصدق إذ كان بيه دفع ريادة؛ لأمه في مقدار الريادة شراء، وإلى صاحب العال إذ أراد أن بديع الأدبى والزيادة، لأنه دفع بالقيمة، وفي دفع القيمة الخيار إلى صاحب المال بالإجماع، فإن وحب ننت ثبونا، وأراد أن يدفع بعص حقة فالخيار إلى المصدق لما في التشقيص من مصرر والتفاوت بين بنت اسخاض وست الليون شاتان، أو عشرون درمنا وبين بنت اللون والحقة كذلك وبين الحقة والجذعة كذلك وبين بنت المخاض والحقة أربع شياء، أو أرمون درمناً وبين بنت المخاض والجذعة ست شياء أو ستون درمناً.

قوله: وَوَيُجُوزُ وَفَعُ الْقَيْمَةِ فِي الزُّكَاةِ وَكِذَا فِي النذورِ وَالْكَفَارَاتِ وَالْعَشَرِ وَصَدَقَة المُعَلَّرِ، وَلاَ يَجُوزُ فِي الْهُدَاءِ وَالْصِحَانِ.

وقال الشائعي: لا يجوز.

قوله: وَوَلَيْسَ فِي الْعَوَامِلِ وَالْحَوَامِلِ وَالْمَغَلُوفَةِ صَنَفَقَةً عني بالعرامل وثو سبت. وبالمعلوفة ولو لم تعمل عليها، لأن السبت هو فعال الفامي ، ودليله: الإسامة، أو الإعماد للجارة ولم يوجده ولأن في المعلوفة تتراكم الدونة، فينعدم العماء فيها معنى.

قوقه: ﴿وَلاَ يَأْخُذُ الْمُعْمَدُانُ حَيَّازُ الْمَعَالِ وَلاَ رُفَالَتُهُ } أي ولا وديمة.

قوقه: ووَيَأْخَذُ الْمُوسَطُ هِنْهُ}؛ لأن فيه نظراً من الجاجين؛ لأن في أخذ عبدره إصراراً بالصحاب الأموال، وفي الحدّ رذاك إضراراً بالفقراء، فيقسمه ثلاثة أفسام جيد ورديء ووسط، وياحد من الوسط، ولا يأخذ الرباء، وهي الذي تربي ولدها ولا الأكولة، وهي الذي تسمى الأكل ولا العجل ولا الحادل، ومحسب علمه في سافته المحباء والعجفاء والمخرق ولا يأخذ همها شيئا لقول عمر رضي الله عنه لساهيه عد عميم السحلة، ولو اتلك مها الراعى على كله ولا تأخذها.

قوله: (وَمَنْ كَانَ فَلَا نِصَابُ فَاسَتُفَاذَ فِي أَلَنَاءِ الْخَوْلِ مَالاً مَنْ جِنْسِهِ طَعَهُ إِلَى هَالِهِ وَزَكَاهُم مَواء كان المستَقاد من ساله أو لا، وبأي وجه استعاده ضبه سواء كان بيرات، أو هذه أو غير ذلك، وشرط كونه من حسه! إذ لو كان من غير جنسه من كل وجه كالغنم مع الإبل. فإنه لا يقدم ولو كان معه بصاب من السائمة حال عليها الحول غركاها، ثم ياعها بدراهم ومعه بصاب من الدواهم، قد منسى عليه نصف الحول بعند أي حبيهاً. وهذا إذا كان عن السائمة بلغ نصاباً ما غراده، أما إذا كان لا يبلغ بصاباً ضمه جميعاً، وهذا إذا كان عن السائمة بلغ نصاباً ما غراده، أما إذا كان لا يبلغ بصاباً ضمه بالإجماع، وأما نمن الطام المعشور وهن العبد الذي أدى صدفة قطره، فإنه يصم إصداداً.

ولو ماع فلماشية قبل الحول بدراهم، أو ساشية ضم النمن إلى جسمه بالإجماع، أي يضم الدراهم إلى الدراهم واقداشية إلى العاشية، وإن جعل الماشية بعد ما زكاها علوفة، تم باعبها صم يتنها وبماعاً؛ لأبها عرجت عن حكم مال الزكاف، قمم تـق بصاباً.

قوله: وو بمئانِمة هي التي تكنفي بالرغي في أكثر حوالهاء؛ لأن امتحاب السوائم له لا يحدون لذَّ من أن يعلموا سوائمهم أي مص الأرقاب تعمل الأفل نامة للأكثر تم هذا الذي ذكره من الإسلمة في حق يُجاب زكاة السوائد، بمنا بسح أن لو كات الإسلمة للما والسمل أما إذا كانت للتجاء، أو للحصل والركوب، فلا تجب منا الركاة الأسلار

قوقه: وفإنَّ عَنْفُ نَصْفُ الْمُعُولُ أَوْ أَكْثُواْ فَلاَ وْكَاةً غَلِيهٌ فِيهَا هِإِنَّ فَيْنَ . وَ عَلَمُها يصب الحول، وسنامت بصّامه استوى الوجوب وعاسم، بسخي أن يرجح حداث الوجوب، وعنياطأة الأنه عبادة وصناها على الاعتباط العل: إنها لا تنت الركاة الآنه وقع الشك في ثبوت سبب الإنجاب، والترجيح إنها يكون بعد ثبوت السبب.

قوله: ووالؤثاء عند البي خيمة وأبي يرشف واجبة في النصاب درانا الغفو. وقان مُحمَدُ ورُقُلُ: تُعَمَّنُ بالنصاب والغَفْقِ وفائده: بهما إذا طلك العمر، ومني العمام يعم هم الوحوات عدمها.

وقال محمد ورفر: بسقط بقدر الهالك كما إنه كان قه تسخ من الإبن حال عليها الحوارد ثم ملك منها أربع، فعليه في الباقي شاة عندهما.

وقال محمد ووهر: علمه في الدقي صنبة أساح شادً. وكذا إذا كان معه تنامون من العلم حال عليها الحول، فهلك منها أربعون، فعلمه في فياهي شاة عندهما.

وعبد محمد وزفرا بصف شاه والاحلك متوياه فتصف شاقا

وعمله عمله ورفر: ربع شاق. وهذا قال أبو حيفة: يصرف الهالك بعاد العقو إلى النساب الأحيى، ثم الذي يليه إلى أن يشهيء إلان الأصل هو مصاب الأول، وما راد علم عدوله

وقال أبو يوسف: يصرف الحالك إلى النعو أولاً، ثم إلى النصاب غنامةً.

بينه؛ قريعون من الإنل حال عليها الخول، فهلت منه: عنه ون، الهي الدني أربع عباه صد أبي حبيقة.

وقال النو توسف: قيما بمشرون عزياً من سنة وثلاثين جرياً من ينت تنوب.

وقال محمد ووفره بصف بنت ليون.

قَالِهُ: وَوَإِذَا هَلَكَ أَمَالُ نَقَدَ وَجُوبِ قَرْكُاهُ مُقَطَّنًا عَلَمُ فِيهِ مَافَلَاكُ؛ لأَنَّ الاستيلاك لا يسقطها: لأن الزكاة بجاء قلمه بعد الحول، وهو بمسكها على طريق الأمالة، وه الشهلكها صنها كالوديعة، ثم الخلاك إنها يسقطها إذ كان قبل معالمة الساعي جا. أما إذا طلبية ولم يسلمها إليه مع القدرة.

تقد قال الكرهي: يجب عليه الضمان، وهو قول العراقين؛ لأنها أمانة طالبه بها من يملك المطالبة، قصار كالمودع إذا طلب منه الوديعة، فلم يتحميه إليه مع الإمكان حتى هلكت.

وقال أبو طاهر الدياس وأبو سيل: لا يضمن.

قال في النباية: وهذا أشرب إلى الغفاء لأن وجوب الضمان بمندمي نعوبتاً ولم يوجد. بأما في منع الوديمة، فقد بدل اليد، فصار مقوتاً لبد العائل فيصمن.

وفي البدائع: كانة مشايخ ما وراء النهر، فالوا: لا يضمن ولو طلب الساعي؛ لأن المالك عبر إن هناء العطاء العين، أو قيمتها علم بالرمد تسليم العين، فصار كما قبل المطالمة.

فال في النهاية: والأصبع عدم النسبان.

قوله: رَقَانِهُ قَلْمُ الرَّكَاةَ هَلَى الْحَوْلِ وَهَوْ هَالِكَ لِلنَّعَابِ جَانَ؛ لأنه أدى بعد سبب الوجوب.

قال في النهاية: لكن بين الأداء معجلاً، وبين الأداء في آخر الحول فرق، وهو أن السفجل بشترط فيه أن لا يتنقص النصاب في آخر الحول، وفي الأداء في آخر الحول لا يتشرط.

بهاند: إذا هجل شاة عن أربعين، فحال عليها الحول، وعنده نسخ وثلاثون فلا زكاة عليه، حتى أنه إذا كان صرفها إلى الفقراء وفعت تطوعاً، وإن كانت فاتمة بعينها في يد الإمام، أو المساعي استردها. أما إذا كان أداؤه في أحر الحول وقعت عن الزكاة، وإن التقص النصاب بأدائه.

قال الاجتدي: إننا يجوز التمحيل بشرائط ألات:

[- أحدها: أن يكون الحول منخفا وقت التعجيل.

2- والناني: أن يكون النصاب الذي عجل عنه كاملاً في آخر الحول.

3- واقتالت: أن لا يفوت أصله فيما بين ظلك طاله، إذا كان له أقل من ماتي درهم، أو أربع من الإبل، فيمنا مال لا يتعقد عليه دلمول، فإذا عجل الزكاة، ثم كمل النصاب بعد التعجيل لا يكون ما عجل زكاة ويكون نظوعاً، وكذا إذا كان له ماها درهم فتصلق بخمسة على ففير بنية الزكاة، وانقص النصاب بنقدار ما عجل ولم يستقد شيئاً، حتى حال الحول وظنماب باقص كان ما عجل تطوعاً، وإن استفاد ديناً، حتى كمل به التصاب قبل الحول، ثم حال الحول والنصاب كامل صع التعجيل عن الزكاة. (3.7) فعقاب المركاة

وأما إذه كان المتعاد ما تكمل به الصنات عد العوال أم حان الحوال الثاني ووجات الركام، فيما عنجن لا تنوب عنيساه لأن تنجيل حصل للحول الأول وأم بحث عليه ركام الحول الأول، ويحور المنجل لعبي كشرة إذا كان في ملكم تصاب واحد.

وقال ولان لا يعنو. إلا عن النصاف طموحه، في ملكه، حتى أنه إذا كان معه عمل. من لإس، فعجل أربع شباه، ثم تم الحول وفي ملكه مشرون من الإسل.

فسند: يعوز عن تكل.

وعده: لا يجود إلا من الخمس. قال: لأن كار نصات أصل بصلح

وثناه أن النصاب الأول، هو الأصل في النسبية، والروائد الله نابعة له.

وتو عجم ادار فاركاة يلي فقير، تم أيسر قبل الحول، أو مامب أو فارتد حاز ما دفعه عن لاكاة؛ لأن الدفع صادف الدفر فعا وحديث بعده من أدى والدوال لا يؤار فيد.

رانو علجي شاة عن حسن من الإمل، فيمكن حيفها، وله الرحول من افضم لا اللح مشاة عليه أكفا في الهالهم، وأنا تمحيل العشر إن كان قبل الرواعة لا يجوره وإن كان بعد الراءاعة ولعد المات جار فإن كان بعد الرواعة قبل الدات حار حام أني يوسف

وعمد عممه: لا معور وهو الأطبر، وإن عجل عشر شر البجل إن كان بعد طلوحها حار، وإن كان فيه لا يجوز

#### باب زكاة الفضة

قدمها على الدهاب الآن الكر الداولاً فيما بين الناس، ألا ترى أن للموا و همات المعرفة وفيم المتلفات يقدر بهارائم الفصة شاول المدروب وغير العضروب والووف والرفة نحص بالمصروب وجمها وفرق همم براء.

قوك رحمه الله: واليس في أقلَ من مانتي هرَغُو طَندُقَهُ فَإِذَ كَالِمَتُ مَانتُيُّ فِرْهُمِ. اي مورونه ربه كل درهم سها أربعه تعشر فبراطأ.

قوله: وقفيها حَمَّمَةً دواهِمِي وزن كل درهم اربعة عشر قبوطاً على على هذه أحكام الركاة ونصاب البيرقات ونقدر الذياب بالدير والحراج الداء كانت الدهلة مصروبة، أو عبر مصروبة، أو حلباً، بالمسع صبع ما الل ملكة منها من الدواهم والحاليم والحاليم والميام الكيائي. والأدام الله والسبام المركة في المسلمة، والأدام والسبام المركة في المسلمة، والأدام الله وزن ماتي دوهم وبيا حسبه خسمة علما وزن ماتي دوهم وجب سبه خسمة دراهم، وإلا دلا، ولا يعقد عليه الحول حتى تبلغ ماتين، فإن كان وربها دون الماتين وليستها لحودتها وصباعتها نساوي ماتين، فلا شيء فيها.

واصل هدا آن الأوزان كامن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم علتمه: الجملها: ما كان وزن الدرهم عشرين فبراطأ، وهو الذي يسدى ووان عشرة. وصها. ما كان وزنه عشرة فراويط، وهو الذي يسمى وون منسلة.

وسها: ما كان وزن التي عشر فيراطا وهو الذي يسمي ورك سنة فكانوا عمارفون ها لئي زمان عبر رضي الله حداء فأراد أن يسوالي سهم الخراج، قطابهم بالأكثر فشن عليهم، فانتسبوا منه التحقيق، فحمع حساب زماده لتوسطوا منهيه فاستحرجوا له وزن السعة، فجمعوا ثلاثة فراهم وزنها أشاق وأرفون فيراطأ، فقسموها أثلاثاً، فكان كل فرقم أربعة عشر قبراطةً، وإنها كانت السبعة وزن عشرة مناقبل؛ لأمك إذا جمعت من كان صنف عشرة مراهم، حمار الكل إحدى وقشرين منقائل فإذا أحدث فلك ذلك كان سبعة طاقباً.

وصورته: أنك نصرت كل واحد منها في عشرة وتحدمه يكونه أربعتائة وعشرين مثقالاً، ثم تقسمها على تشرين يصح من القسمة أحد وعشرون مثقالاً، تقلته مبعة.

وقال عمد بن العضل: المجبر الي كل ومان شراهمه، وما التي حناعة من المتأخرين. ولا أن الأول هو المعتبر، وهو أربعة عشر قيراطأً وطلبه إنشاق كتب المنقدمين والمتأخرين، وهو الأطهر.

واعلم أنك منى ردب على الدراهم ثلاثة أسباعه ومي سنة كان منفالاً؛ لأن المنقال عشرون فبراطأ، ومنى لغصت من استفال ثلاثة المشارم، وهو استة كان درهماً، لأن الدرهم أربعة عشر فبراطاً.

قوله: (ولا نشيّة في الزّيادة حتى تبنّع ارْتِعِينَ درْهَمَا فيكُونُ قِبَ فِرْهَمْ هَعَ الْخَمَّمَة لَيْرُفِي كُلُ أَرْبُعِينَ دَرْهُمَا دَرْهُمْنَ رَمَعًا عند أي حنية.

قوله: ووقالُ أَبُو يُوسُفُ وَمُحَمَّدُ: مَا وَاذَ عَلَى الْمَانَئِينَ فَرَغَانُهُ بِحَسَابُهُ} فلت ا الرياده، أو كثرت، حتى لو كانت الريادة درهياً، بغيه حرّد من اربيين جرباً من درهيا، وهو ربع عشره.

قوله: روَافَا كَانَ الْفَالِبَ عَلَى الْوَرَقَ الْفَطِيَّةُ فَهِي فِي خَكُمْ الْفِطَيَّةِ﴾ لأب إدا كانت هي الخالبة كان العش مستهلكا، قلا اعتبار له، وحو أن تكون الفصة والدة على التصف.

قولة: رَوَايَدُ كُنْ الْقَالِبُ عَنْيُهَا الْفِشُّ فَهِيَ فِي خَكُمُ الْقَرُوضِيَّ؛ لأن علمه علمها يعترجها عن حكم العشة بالليل حوار يعمها بالفضة المعاملة، ونهما تكون في حكم

العروص إذا كانت بحال.

لو أحرقت لا يخلص صها نصاب. أما إذا كان يخلص منها نصاب وحب زكلة الحالمي، وإذا استوى الحالص والغش.

لذل في البنابيع: اختلف فيه المتأخرون على للالة أقوال:

دل بعصهم: يحب خدمة اختباطأ.

وقال يعصهم: درهان وانسما...

وقال بعصهم: لا بجب تيء.

باب زكاة الذهب

قوله رحمه الله: وليُسل فيهَا شُون عِشْرِينَ مِنْقَالاً مِنَ اللَّمَابِ صَلَاقَةً، فَإِذَا كَاللَّمَّ عِشْرِينَ مِلْقُالاً} رنة كل سَمَال سَها عشرون قبراطاً.

قوله: ووخال غليها العوال قبيها بصف بضالي تار مض العلماء: مي دلك نظماً: والغرض لي عشرين متفالاً ذهب مصف من المنشال في الحول وحج ولا شيء في الزيادة، حتى تبلغ أربعة مناقبل، فيكون ليها فيراطان، لأن المواحب ربع العشر والأربعة المنشليل شاون فيراطأ وربع معشرها فيراطان، وقد اعتبر الشرع كل دينار معشرة دراهم، فيكون أربعة مدقبل كارمعي درهماً: وهذا قول أي حيامة وعندهما: نجب في الزيادة بحساب ذلك.

قوله: ﴿وَقِي ثِلْمِ اللَّمْفِ وَالْفِيقَةِ وَخَلَيْهِمَا وَالْأَنِيَةِ مِثْهُمَا الرَّكَافَ} النبر: القطعة التي اخرجت من المعدن، وهو عير المعمروب.

وقوله: ووخلهماچ: قال الشاقعي: كلّ حلي مقد للناس العباجة لا تحب قية الإكاف

كناد ما روي، عن كبي علم الصلاة والسلام: ورأى امرائين تطوفان وعليهما سواران من دهدم، فقال: أتوديان وكاتهما، فالناد لاء مال: تتحال أن سوركما الله بسوارين من نار جهنم، فقالنا: لاء قال: فأديا وكانهمايداً!

<sup>(4)</sup> أعربه الرمدي في منده في كتاب الركاة عن رسول اند زمان: ما حادثي زكاة الحلي، المقط: وعن عصدرو بن تتعليم عن أنيه عن حدة أن العرائين أثما وسول الله تعلى الله وسلم، وفي أيديهما سواران من ذهب، نقال: فعدا أنوديال وكانها فالتا. إلى قال: نقال، قمدا وسول الله صلى الله تعليه ومسئلم: أنحال الله يسوركها الله بسوارين من نار؟ فالنا: إلى قال: فأديا وكانه. قال أبر عميسي:

وأما الواقيق واللزائن والجواهر. فلا زكاة فيها، وإن كانت حليًّا، إلا أن تكون للجارة.

وأما الألبة المنحدة من الدهب والعصة والأحمة وغيرها: فالزكاة بهية واحبة، الا حلاف، ولكن بعثلف الحكم بيهة بين الأداء من عينها والأداء من فيعتها، فإنه إذ كان له إناء من فضة وزنه مائتان وقيمته للاثنائة، فإن أدى من عينه الصدف بربع عشره على الفقراء، فيشاركه فيه، وإن أدى من قيمة.

فعند محمده يعدل إلى خلاف الخنس وهو الدهب، لأن الجوده عنده مضرف

وعبد أي حنيفة إذا أدى حبسة دراهم جازة لأن الحكم عناه مقصور على الوزل: وإن أدى من الذهب ما تبلغ فسته حبسة دراهم لو يحر رضاعة لأن الحودة منقومة عبد المقاسة محلاف تلجس.

والأصل في هذا: أن المال الذي مجب فه الركاة إن كان مما يجري فيه الرباد

بعب أبي حنيفة وأبي يه سنت: يعمير هيه الفدر دون القيمة.

وعندازفرا القيمه هوق القفراء

وعيد كمده ألفع الوجوين لتفقران

بياب: إذا كان له ماتها فعيز حنطة للتحارة فيستها ماتها درهم حال علمها الحول وقيمتها كانفك: أهليه خسمة أقفزة جيدة، وإن السفرض فنسمة أقفرة رفيتة فيعتها أرفعة هراهي، فأداها عن هذه أجرأه. وسفطت عنه الركاة عندهما ولا يجب عليه شيء غير ذلك؛ لأن لريادة رباء

وقال عمد ورفر: عليه أن يؤدي الفضل إلى شام قيمة الواحث، ولو كان له مائنا فغير ردينة فيمنها مائنان، فأدى أربعة أفغره جيده فيمنها حسمه درنفس، فأداها عل خسمة أغفرة ردينة لا يجوز، إلا عن أربعة منها، وعليه ففير أخراي قول أصحاب الثلاثة.

وقال زفر: لا شيء عليه عبر ذلك؛ لأنه بغير القلمة دول القدر، ومحمد: يغير الفعهما للفقراء، وهذا اعتبار فقدر النبع، وقو كان له مالها درهم زبوف، أو جهرحه الغالب عليها الفصة، فأدى عنها أربعة حيدة تبلغ فيعتها خسنة ردينة لا يجوره إلا عن أربعة وعليه دوهم أحر عند الثلاثة.

<sup>.</sup> 

وهذا حديث، قد رواه طنتي بن الصاح عن عبرو بن شعيب محو هذاء والبني بن الصناح وابن لحمة مضحانا في الحديث؛ ولا يصح في مثا شات عن التي صقر، الله عليه وسلم شيء.

وقال زفر: لا شيء عليه عبرها، ولو كانت فلدراهم حيدة، بأدى عبها خسمة زيوفا فيشها أربعة جيدة سقطت عنه الركاة عندهما؛ لأن الحودة سقطة العيرة عندهما.

وقال عمله ورفر: عليه أن يؤدي الفشل وكنا إن كان له فلب قشة جهدة وزنه ماتنا درهم وقيمته خودته وصناعته ثلاثقاته، فعليه ربع عشره فإن أدى صنبة زيوماً أجزاء عمدها

وقال محمد روم: عليه ان يؤدي العضل، وأجمعوا على أنه إذا أدي من الدهب، أو من عبره مما سوى العضة، فعليه فيمة الواجب بالعاً ما بلغ، وهي سعة ونصف وكذا الحكم في الندر إذا أوجب على نفسه صدقة قفير حلطة حيدة، تأدى ففيزاً رديثاً خرج عن نفره حديما.

وقال محمد وزفر: عليه العسل بلو أوجب فقيراً رديناً فأدى بصف فقير جيد تبلغ قيمته فيمة قفيز رديء لا يجوره إلا عن النصف عند الثلاثة.

وقال زمر: لا شيء عليه غيره، ولو أوحب شاتين فنصدق سنة سينة نفغ فيمتها فيمة شاتين جار؟ لأنه لا يودي إلى اثربا وكذا في الركاة إذا وحب عليه شاتان وسطأ، فأدى شاة سينة نبلغ فيمنها فيمة شاتين وسطان أجرأ،، وكذا إذا كان الواجب بنت عاض، فأدى بعص بنت لبود إجزأه .

### باب زكاة العروض

أحره عن الفدين؛ لأنه يقوم بهما والعروص ما سوى الشدين.

قوله رحمه الله: (الزَّكَاةُ واجِبَةً فِي غَرُوشِ النَّجَازَةِ كَانَتُهُ مَا كَانَتُمُ أَي سواء كانت من حسن ما تحب فيه الزكاة كالسوائم أو من عبره كالنياب والحمير.

قوله: (يَقُولُتُ بِمَا هُوَ أَلَقُعُ بِلَقُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ) تفسير الأنفع: أن يقومها بما يلغ نصاباً عند أبي حيمة.

وعنه أي يوسف يما اشتراه إن كنان اللبس من التقود، وإن اشتراه نعير النقود فوسها بالنقد الغالب.

وعمد محمد: علمه العالب على كل حال سواء النيزاها بأحد البغدي، أو بغيره. والخلاف فيما إذا كانت لبلغ مكلا الشدين نصاباً. أما إذا بلغت بأحدهما فومها مالبالغ إجماعاً.

جانه: أمه إذا قومها بالدراهم تبلغ مائين وأربعين درهماً، وإن قومها بالدنانير تبلغ ثلاثة وعشرين ديناراً، قامه يقرمها بالدراهم عند ابي حنيفة؛ لأمه يجب عليه سنة دراهم. وقو قومها بالدنامير بنجب تصف مثقال وهو لا يساوى سنة دراهم: لأن فيمة المثقال عندهم عشرة دراهم. الول كان لو قومها بالنابار تبنغ أوبعه وعشرين، ولو مومها بالدراهم تبنع مائين وسنة وثلاثين. فإنه يقومها بالدناس؟ لأنه أنفع للنظران.

ثم المعدر في النبيط عبد أي حنيفة: يوم الحول، ولا يلتدت بعد ذلك إلى ويادة الغبية وقصاع.

وعنفيان يرم الأداء إلى العقراء كنا إذا كان مدا ماها فقير حنطة حال عليها القول، وهي تساوي مائين، قام يؤد ركانها حتى انفست فيميا، فصارت نساوي مائة، فإن أدى من الصدم أدى ربع عشره حسنة أقفرة إحماعاً. وإن أدى من القيمة أدى حسبه دراهم عبد أن حيمه.

وعمدهما الدرممير وتصفأ، وإن كان هما المطعام زاد بعد الحول ان السعر، حتى صار يستوي أرسمائه، فإن أدى من عبله أدى رابع عشره إحماعاً. وإن أدى من القبيمة أدى خسمة دراهم عندة.

وعدها، عشرة دراهم وهذا إذا كانت الريادة والقديان من حيث البيعر. أما إذا كانت من حيث الذات بواسطة الجعاف، أو البلل، أو النقل السوس عصاء النفص كما إذ المثلث الحيطة بعد الجوال. حتى صارت فينتها مائة وقد كانت قينتها ببد الجول مائين أو أكل السوس بعضها. حتى صارت تساوي بائة، فإذا أدل من عينها بحسسة القرة، وإن أدل من فينتها بدرهان وبصف إصاعاً، وإن كان الفير إلى وبادة بأن كانت يوم الجول مشة وقينتها مشاره فينست حتى صارت تساوي أرسعاته، فإن أدى من العين فخصسة أقرة، وإن أدى من القيمة فحصمة دراهم إجاءاً؛ إذا السنتاذ بعد الجول لا يضم ومقصاد النصاب بسقط فدره من الركاة.

قوله: ووالها كتاباً النصاباً كاملاً في طرقي الدول فكلصائة فيننا بلئ لألك لا لينقط الرأكافي؛ لام يشق اعتبار الكمال في النائه. أما في أموال النجارة مصامره لأن الناجر دائماً يتصرف في المال، وتصرفه قد يكون رابحاً، وقد لا يكون باردياد السمر وعلاقه

وأما الى افسوالم، فإنها لا نحمو عن موت وولادة وربنا يعبب بعصها. أما في ابتداء الحول واشهائه. فلا بد من كمال التصاب. أما في ابتدائه فاللاحقاد. وأما في انتهائه فللوجوب.

وقيد مسترائضهان» (حدرازاً عنا إذا هلك كل التصاف) الإم يقطع الحول به بالإنهاق. وقال رفر: لا تلزمه الزكاف إلا أن يكون فنصاب كاملاً من اول الحول إلى أحره.

وقوله: ومقصانه نيما بين ذلك لا يسقط الركاةي: معاه انتقص، وبقي البعض. أما إذا هلك كله واستعاد تصابأ آخر انقطع حكم النصاب الأول. ولو مات الرجل في وسط الحول انقطع حكم الخول، وثم بين الوارث على ذلك الحول.

قوله: ﴿وَتُصَمَّمُ لِمُمَّا الْقُرُوضِ إِلَى الذَّهِبِ وَالْفِصَانِيَ وَكُفَ يَصِمُ بَعَضِهَا إِلَى بَعَضَ، وإن المتملف أسناسها.

قوله: روْكَذَلِكَ لِصَمُّ الدُّفَ إِلَى الْهَصَّةِ بِالْقِيمَةِ خَلَى يَسَمُّ النَّصَابُ عِلْدَ أَبِي خَيِفَةُ) كما إذا كان معه مانة درهم وخسة مناقبل ميمتها مانة درهم، نعليه الركاة عند أبي حيفة حلاقاً لهمة.

قوله: ﴿وَقَالَ أَبُو يُوسُمَا وَمُحَمَّدُ: لاَ يُصَعُّ اللهُعَبُ إِلَى الْفِطَةِ بِالْهَجَةِ وَيُعَمَّمُ بِالْأَجْرَاءِ كَمَا إِذَا كَانَ مِهِ عَشَرَةُ دَائِمِ فَيَمَانِا حَسَوَنَ دَرَمَنَا، وَمُعَ أَيْضًا مَالَةُ دَرَهُمْ وَعَبِينَ عَلِيهِ الرَّكَاةُ عَسْمِمَا لَكَمَالُ النصابِ بَالْأَجْزَاءَ، وَكَذَا عَمَدَهُ لِيضًا احْتِبَاطاً لِلْهَةَ الفقراء.

# باب زكاة الزروع والتمار

العراد بالزكاة هيئا العشر، وتسميّه زكاة حرجت على فوقسا؛ كأنيعا يتشرطان النصاب والقاء، فكان نوع زكاة، وكنا عند أي حيمة لنا كان مصرفه مصرف الزكاة، منى وكاة.

قوله وحمه الله: رقال أثبو خَنِيقَةً: فِي تَلِيلِ مَا أَخَرَخَتُهُ الأَرْضُ وَكَتِيرِهِ الْعَشْشُ حَد القليل: فلصاح وما دونه لا شيء هه.

رقيل. حدة: نصف صاع.

والمبراد بالأرض هما: العشرية، وفيه إضارة إلى أنه لا يلتغت إلى العالمك سواء كان بالغاً، او صبياً، أو بمنوعاً، أو عبداً، أو كانت الأرض وانفأ على الرياضات، أو العساحده أو العدارس.

قوله: ﴿ مَنُواهُ سُقِي مَنْيُحاً ﴾ السيح الساء الجاري.

قوله: وأو منفقة المشهام، يعني الدطر، قال الله تعالى: ﴿ وَأَرْجَأَنَا ٱلسَّامَاةُ عَلَيْهِمَ بَذَرَارُ ﴾ [1] وقال الشاعر:

إدا وقع السماء بأرص فوم وعباها وإن كانوا غضااا

١٤) سورة الأسام: 6.

قوله: إلا المحقق والمقصب والمحتبض)، لأن ما الأدياء لا تستب حادة ال القي على الأرمى وكذا السعف لا شيء الها لأنه من أعصاد الشجر الاعشر وبد وكذا السع لا شيء عب المحتاء لا عشر المحاد الشام الاعتبار المحتار المحتار المحتار المحتار المحتار السام المحتار والمحتار المحتار والمحتار المحتار والمحتار المحتار ال

قولت وزقال أبو يوسك وتخفلاً لا يجب القنتر إلا فيمنا له تفرق يافية الله المنافقة الموقع المنافقة الله يجب القنتر إلا فيمنا له تفرق يافية الله يجه حولاً من مبر كلف ولا النسبس منا بعدات كاحمطة والدجر والدري والمدال والبر والمهامي والدري والمدال والبر والمنافقة الله والمنافقة الله والمنافقة الله المنافقة والمنافقة المنافقة والمنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة والمنافقة المنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة والمنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة والمنافقة والمنافقة المنافقة المناف

وقبل: يجب في الشوسر الفشر رهو أمنا تسودا، ولا شيء في الحطني والنوسة ويرزه ولا في الأشان، ولا فيما يحرج من الحشب كالفطران والنست والفت والتسمع أولا شيء في يزر الديجان والحزر، ولا في يرز القداء والنظيج والدياد والحيار، لأن هذه الأشياء لا يصنح إلا للراعة دون الأكل.

قوله: وبدّا بلغ احشينة أوليقي، والوسق سلون صاعة بفتاع النبيّ صلّى الله عليه وَسَلَمْ، قال في الصحاح. الموسن بكسر الوارد والوسن سانان واربعودا صد وهو عبارة عن صل حمل وحلة الأرساق الحسسة للانبانة صاغ.

قال الصيرفي رحمه الله: الهماج الربعة أربد ارتدي زيد النستران، فيكون الوسل أرامه وعشران مناء فالخمسة الأوسل على هذا أربعة أصداد الأربع، وعلى تحريح الد الصاع حسبة أرطال ولك ملال وعمد، بالسنفري؛ لأن مسلة حسبة أرطال ولك من شائية أرطال لتناها، فحد للتي أربعة أنداد الأربع تحده مديل وتصعأ. قوله: ووَكَبَسَ فِي الْخَصْرَاوات عِنْدَهُمَا غَشْرً، بِإِن قَالَت لِلْتَحَارِهُ نَجِبَ فِيهِ وَكَاهُ التَّحَارَةُ بَالاَتِحَاقُ لِنَّا بَعْتَ فِينَهَا مَاتَنَيْ فَرَحَمُ وَالْحَمَرَاوَاتُ مَا فِينَ لِلهُ نَبُرَ فِاقِيَّةً كَالْمُولُ والرَّطَاتِ، فَالْبَقُولُ كَمُنْكُراتُ وَالْبَعْلُ وَالْسَلَقِ وَنَحُو وَلَكُ وَالْرَطَابِ كَافِقَتُهُ وَالْمُطِحِ والبَّذَمِعانُ والسَّمِرَ عَلَى وَالْرَمَانِ والتَّعَامُ وَأَسْلَقُ وَنَحُو وَلَكُ وَالْرَطَابِ كَافِقَتُهُ والْمُطْحِ

وأما اللحال: قروى عمد أن به العادرة لأنه يلقى في أيدي الناس وجمع به التهاعة عامًا والدحل حجد الكفل، والعلم إلى كان يحي، الله يلقى في بعدار حضلة أوسى، فهم العشر وديك بأن يخرص حاماً، فإن للغ مقدار ذلك وحب به العشر، أو الصقه إل كان يسقى بعراب، أو دائمة وإن لم يلع ذلك، فلا عي، به، وعي عسد، إذا كان العنب رفيقاً لا يعلم إلا للماء، ولا يحيء الله الرسب، لا شرء ليه ورب كثر.

قوله: رؤلها طُقِيَ بقرابِ أوْ داليَّمْ أَوْ سَاسِةٍ فَعِيدٍ بَصَفْلُ الْفَشْرِي دَسَاسَةِ: الدولاتِ.. والسائية: البدير الذي يستقى به الدو.

قوله: وَهَلَى الْقُولُلُيْنِ) في على احتلاف القولين عند الي حيمة: لا ينسرط النصاب والقام.

وعنافها اليتمرط، ولو سقي الروع في نعص النسم سبحةً، وفي مصها بالفرداء، فاسخير الأغلب من ذلك كما في السوائم إذا علمها صاحبها في تطول.

و خالفوا في وقت وحوب العشر في النمار والررع؟

فقال أبو اخيفة وزهر: يجيه شد ظهور الثمرة والأمن عليها من المساد وإلا لم يستحق الحصاد إذا بعد جدا يتعم يها.

وفار أبر يوسف: حد استحقاق اختماد.

وقال خمة : (15 حصدات وصارات لي الجرين.

وفائدته: فيما إذا أكل صم نبيةً بعد ما صار حيًّا جريشاً. أو أطعم غيره صم بالعمروف, فإنا يصمن عشر ما أكل وأطعم عبد أي حبينة ورفر.

وقال أنو يوسف وعند: لا يصنى ويحسب به في تكنيل الأوسق ولا يحسب به في الوحوسة يعني إذا تع المأكول مع الناقي حسبه أوسق وجب المشر في الناقي لا عبره وإن أكل منها يعدما يلغت الحصاد قبل أن تحصد ضمل عند أبي حيفه وأبي يوسف ورفود لم يصني، عند عمد: وإن أكل منها بعد ما صارت في الحرين ضمن إجماعاً، وما بلف يعبر صنعه بعد حصاده أو سرق، فلا عشر في الناهب بالإحداج، ويحسب عليه في شام الأوسق عندهما: إن كان بعد الوجوب؛ حتى أن الباقي لمو كان مع الداهب خسة عتاب الزكاة عناب الزكاة

أرسن بجب العشر في الباقي لا عبره وعن أبي يوسف: لا يعتبر الداهب، ويعتبر في طباقي. خسنة أوسق، قال أخذ من منطقه ضمان أدى عشره وعشر ما فني.

قوله: ﴿وَقَالَ أَبُو يُرمُكُ: فِيمَا لاَ يُوسُقُ } في لا يكال كالرعمران والقطن يجب فِه المشر إذا بلغت فيمته حسلة أوسق من أدني ما يدحل نحت الوسق.

فان صاحب الهداية: كالذرة في زمانتاه ومحن تقول كالحمص والدحن في بلاديا.

قُولُه: (وَلَمَالُ مُحَمَّدُ: يُبِجِبُ الْغَشْرُ إِذَا تَلَغَ الْخَارِحُ خَمْسَةُ اَشَالُ مِنْ أَعْلَى مَا يُقَاوُ بِهِ مُرَعْهُ؛ فَاعْتُبُورُ فِي الْقُطْنِ حَمَّسَةُ أَحْمَالٍ} كال حمل تلاهانة من (وَّفِي الرَّعْفَرَانِ حَمْسَةُ الْفَالِنِ) وَلِمْن: منة وعشرون اوفية والأوقية سبعة معافيل، وهي عشرة دراهم.

قوله: (وَلَي الْفَسَلِ الْفَسْرُ قَالَ أَوْ كُثُو إِذَا أَخِلَا مِنْ أَرْضِ الْفَسْرُ) قدا روى: وأن بني شبابة بفتح الشين قوم من عدم بالطائف كانت قد نحل وكانو بجمي ظم واديهم فلما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من كل عشر قرب قرية وكان بجمي ظم واديهم فلما كان في زمن عمر رضى الله عنه استمعل عليهم سميان بن عبد الله التعلي، فأبوا أن سطوه شبئاً من العمل، فكتب إلى عمر رضى الله عنه بدلك، فكنب إليه عمر أن النحل ذباب غيث يسوقه الله تعلى في من يشاء من عباده، فإن أدوا إذبك ما كانوا يؤدونه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فارحم لهم وادبهم، وإلا تنحل شهم وبين الناس فدفعوا إليه حبتك

والمعنى نبه أن المحل يأكن من أنوار الشجر ومن شارها كما قال الله تعالى: ﴿ ثُمُّ

<sup>(</sup>ز) أصدر به أبر دارد في سند في كتاب الوكاة زمات: وكاه العسل) بنقطة ومن عبرو بن تعبيه عن أبيه عن جده، قال: حاء ملال أحد في متعان إلى رسول الله بلقي الله عبيه وسنم بعشور نحل له وكتان مساله أن يعمي له وادباً يقال له: سبق محمى له رسول الله صلى الله عبيه وسنم بعشور نحل له السوائي، فلسنا ولي عمر بن اخطاب رضي الله عنه كتب حيان بن وحب إلى وصول الله حيلي الله المسالة من ذلك. فكنت عمر رضي الله عنه إلا أدى إليات ما كان يؤدي في وصول الله حيلي الله علي عليه عليه عليه مس عشور نحله فاحم له سلية، وإلا فيا عمر ذلك يودي بأكله من بشاء حدثنا المسيد بن عددة الصبي حدثنا المبعرة، ونسبه إلى عبد الرضي من الخارث فلسخرومي، قال: حدثني أكب عمر عمرو بن فليت عي أبيه عن جدة أن شابة بطن من فيها مذكر نحوه قال: من كل عشر قرب وطال سليان من عبد الله طاكنوا أن عالم المبعدي فم وادبين زاده فأدوا (له ما كنوا يسخودون إلى رسسول الله صلى الله عليه وسلم وسي فم وادبيم حالت الرمح بن سلمنان الموقف بيم حدثت الن يطاق من يهم المبعدة من يطاق من يطاق من يطاق من يطاق من عليه المبعد المبعد المبعدة عن حدول المبعدة عن حدة الن يطاق من يصيع المبعدة عن حدة الن يطاق من عدر عن المبعدة عن حدول المبعدة عن حدول المبعدة عن حدول المبعدة عن حدول المبعدة عن حدة الن يطاق من عدر عن المبعدة عن المبعدة عن المبعدة عن حدة الن يطاق من عدول المبعدة على المبعدة عن حدول المبعدة عدول المبعدة عدول المبعدة عن حدول المبعدة عن حدول المبعدة عن حدة المبعدة عن حدول المبعدة عن حدول المبعدة عن حدول المبعدة عدول المبعدة عن حدة المبعدة عدول المبعدة عن حدول المبعدة عدول ا

310 كتاب الزكاة

كن بن كُلُّلُ النَّمْرات ﴾ (أم) والعمل متوقد من السنو، وفي النمار إذا كانت في الأرض المشربة العشر، فكما ما يتوقد سها، وأما إذا كانت الأرض خراجية لم يجب فيها شيء؛ لأن شارها لم يحب فيها خشر، ومها، فارق دود القر، فإنه يأكل الورق دون النمار وليس في الأوراث شيء، فكما ما يتولد منها والذي يتولد من دود القر هو الإربيسم ولا عشر فيه لما ذكراء أن عند أي حيفة؛ يجب العشر في العسل فل أو كثر؛ لأنه يجري خرى الممار والعشر عنده يجب في فليل هنمار وكثيرها؛ لأنه لا يعبر فيها العباس.

قوله: (وقال أبو يُوسَاف): لا شيءً فيه حتى يَبَلَغ عَشَرةً أَوْقَاف) كَلَ رَق حَسَونَ منا رجسوعه حسسانة من قوله: (وقال مُخَمَّهُ: خَمَسَةُ أَقْرَاقٍ، وَالْقُرْقَ سَقَّةً وَقَلاتُونَ وطلاً) العرق بصحين-: إناء يأخذ سنة عشر رطاةً كذا أن المستصفى، والمحدثون يسكون الراء، ويُمنا اعتبر بخسسة أفراق على أصله في اعتبار حسبه أشال أعلى ما يقدر به موجه.

قوله: (وَلَيْسَ فِي الْخَلْوِجِ مَنْ أَوْضِ الْحَوَّاجِ غُلَلَوٌ) يَحْسَلُ أَنَّ يَرْجَعَ لِنَي مَا يَجْرِجُ منها من فعسل، ويحتمل من الجوب والتمار. والله أعلم.

# باب من يجوز دفع الصدقة إليه ومن لا يجوز

بما ذكر الركاة على تعدادها وكانت لا بدلها من المصارف أورد باب المصارف. قوله وجهه الله: (قال الله تعلق: ﴿ إِنْمَا السَّدَدَتُ لَلْقَرْا، والمستكِن لا الله الله على مقا الله وسعد منا دكره الله مي هذا الله لبيان حهة السنحى لا الله دون الله الاستخاب ويجوز إلى واحد من المصاف الأن كل صف منا دكره الصنف؛ الأن كل صف منهم لا يحسى، والإضافة إلى من لا يحصى لا تكون الله للهادات المعارفة على أن من حلف لا يشرب وهو الواحدة الله تري أن من حلف لا يشرب ماء الدحلة، فشرب منه جرعة واحدة حنى؛ لأنه لا يقار على شربه كلمه اطام أن هذه الأصناف النمارة بحملهم للركاة مثل فاكمة المسلاة وكل صف منهم مثل حرد من الكفية كان،

وقوله تعالى. ﴿ وَإِنْمَاعَ: هَوِ الْإِنَّاتَ الْمُذَكُورَ وَنَفِي مَا عَنَاهُ: وَهُوَ حَصَرَ الْجَسَ الصَّلَقَاتَ عَانِ هَلَمُ الْأُمِنَافُ السِّمَاوَةُ، وَإِنَّا تُعْتَمُهُ عِبْرٍ مُحْصَرَةً عَلِيْهِم، كَأَنَّهُ قَالَ. لِمُعَا

<sup>(</sup>ل) موره النحل: 69.

<sup>(2)</sup> سورة النوبة: 06.

حي غم، وليست فعبرهم.

فوله: والأيفه: بالرفع والنصب، فالرفع: على نقدير الآية بتعامية، والنصب: على نقدير الآية بتعامية، والنصب: على نقدير أثم الآية، وعدل عن طلام إلى فولية في الأربعة الأحيرة، ويؤذن بأنبم أرسخ في استجمال أشهدال عليهم مس سبق مكره: لأن وان الله للدعاء، ومكريز وان في فوله: ﴿ وَقَلَ مَسْلَ اللّهِ وَأَنْ اللّهِ عَلَى فَوْلَهُ: ﴿ وَقَلَ مَسْلَ اللّهِ وَأَنْ وَالْعَارِمُونَ مَا اللّهِ وَلَا اللّهِ وَأَنْ وَلَا اللّهِ وَأَنْ وَلَا اللّهِ وَلَا اللّهِ وَلَا اللّهِ عَلَى عَلَى عَلَى اللّهُ وَأَنْ وَالْعَارِمِينَ.

قوله: ﴿فَنَادُهُ ثُمَّامِنَةً أَصَانُاكَ فَلَا سَقَطَ مَنْهَا الْمُوْلَقَةُ } وهم ثلاثة اصناف:

 أ- صنف: 5.0 يؤلفهم التي صلى اقد عليه رسلم، ليسلموا ويستم قومهم سلامهم.

2- وصنف: منهم أستمواه ولكن على ضعفء فيربد لقريرهم عقم.

3- وصف: بعطيهم لعابع شرهم مثل عباس من مرداس السلمي وعيية بن حصل العزاري وصفوان بن ألية العرشي والأفراغ بن حابض التسميل وأي معيال من حرب الأموي، ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعظيهم حوفاً سهم؟ إذا الأنهاء لا يحافون إلا الله تعالى، وإند يعطيها حنية أن يكهم الله على وجرههم في بار حهم.

بإن فيل: كيف حار أن يصرف وليهم وهم كفار؟

فعل؛ لأن الجهاد فرص على فقراه السلمين والفيائيم، فكان الدفع إليهم من مال الفعراء فائمة مقام جهادهم في ذلك الوقت، فكأنه دفعه إليهم، ثم سقط هذا المسهم بوقاة وسول الله مرى الله عليه وسلم حادث المؤلفة إلى أبي بكر وقبى الله علمه وطابو، فنه أن يكتب لهم بعاديهم، فكتب شهر الدفوا المكانب الرفي عمر رضي الله عنه ليأخذوا خطه على الصحيفة فعزفها، والله؛ لا حاجة تنا يكم، فقط أعلى الشحيفة فعزفها، والله؛ لا حاجة تنا يكم، فقط أعلى الشحيفة فعزفها، والله؛ والله عرضهم، فرحموا إلى أبي أبي الكرد نفا والله التها أمن الخففة أد هو؟

ففال: هو إن شاء علما وأمصل ما فعله عمر رضي الله عنه.

وقويه: يوقد للفصاءتها البؤلمةي: لأن الإجباع العقد على ذلك

قوله. وَفَالْعَفِيرَا: هَنْ لَهُ أَفَالَى شَيْءٍ، وَ لَمِسْكِينٍ. فَنَ لاَ شَيْءٌ لَهُ} قال في البناسيع: العمير هو الذي لا يسأل شاس، ولا يطوف على الأبواب.

والمسكون فو الذي يسأل الناس، ويطوف على الأنواب

<sup>(</sup>أ) سورة الترابة: 60.

فإن فبل: البداية بالصفراء دليل على أسم أحوح؟

قلد: إنها منا جهاد لأبهم لا يسألون: فالاهتمام بهم مقدم على من يسأل، وهذا الحَلاف لا يقدّم له فائدة في الركاء؛ لأنه يحور الدفع إلى حبرهمهم، وإنما يظهر في الوضايا والأوقاف.

وهل الفقراء والمساكين صمف والحداء أو صنفانا؟

قال فاضبخاد: صنفان عند أي حيفة.

وقال أبو بوسف صف واحد

و بالانتهاز بدر أوضى خلت بالد لفلات و لفقياه و السناكين. بعلى قول أي حيفة: التبت ينهم الغالة، وعلى قول الي توسع: تصمان تصنه الفلان وتصفه يقدم، والمساكين.

قولمة: ﴿وَالْعَامِلُ يَلَافُعُ إِنَّاهِ الْإِمَامُ إِنَّ عَمِلَ بِقَلْمَ عَمَلِهِ لِلَّهِ لِعَلَيْهِ وَاعْوَال بالتعروف عير مقدر بالتعن.

والعدال. هو المدعى الدي تصيد الإمام على أحد الصددال، ولو خلك السال في يد العدال. أو صاح مقط حقه وأحراً عن الإكاة عن الدؤدين، والا يحوز أن يعطي العامل الهاشي الدائرة شيئاً فراية أفراية وسول الله صلى الله عليه وسلم عن شبهه الراسع، ويجوز فنير الهاشي ذلك وإن كان عنباً والان اللهي الا يوازي الهاشي في استحقاق الكرامة، فإن حص الهاشي عاملاً وأعطى من غير الزكاة، فلا بأس له أثم الذي يأجده العامل الحرة من وجه حتى لا يجوز له مع الهاشي ترابية له عنها.

قوله: ﴿وَفِي الرَّفْتِ لِغَاثُ الْمِكْتَلُونَ فِي فَكَ رِفَامِهُمْ إلا مكانب الهاشمي. فإنه لا بعظى النها للجهان مكانب الحق إذا كان كبيراً. وأنا إذا كان جغيراً فلا يحور، وإن عجر المكانب، وقد دفع إليه الزكاة يطيب للمولاء الدي أكله، وكذا إذا دفعت الركاة إلى الفقير، في استعنى والزكاة باقية في بدء بطيب له أكلها.

قوله: ﴿وَالْغَارِمُ مَنْ لَمِمَةَ مَيْنَ} أي بحط بعثانه أو لا بعثك نصاباً فاضالاً عن دسه، وكناه إذا كان به ديل على غيره لم يكن به عنياً سود كان نصاباً أو أكثر؛ لأنه لم يكل مدلن عنياً.

قوله: ﴿وَاقِي سُبِيلِ اللَّهِ مُنْفَعِلِغُ الْغَرَاةِ﴾ هذا عبد أنى يوسن، وعدد عباد: ماذاتِع الحاج وفائدة الحلاف في الوصية.

قوله. ووَائِنَ السَّبِيلِ مَنْ كَانَ لَهُ مَالَ فِي وَقَيْهِ، وَهُوَ فِي مُكَانِ آخَرَ وَ شَيْءً لَهُ

كثاب الركاة

فيه) ولا يحد من يديمه فيعطى من الركاة لحاجته وليمنا يأحد ما يكفيه إلى وطنه لا غير وسمي ابن السبير؛ لأمه ملازم قلسفر، والسبيل الطريق، فسبب إليه، وأنو كان معه ما يوصله إلى طده من راد وحمولة لم يحو أن يعطى من الركاة؛ لأنه عبر محدج.

قوله: ﴿وَلِلْهَالِكِ أَنْ يُطْلُعُ إِلَى كُلُّ وَاحِدُ مِنْهُمُ وَلَهُ أَنَّ يُقَتَّمِهُمْ قَلَى صِنْفٍ وَاحِم وقال الشافعي: لا يجوزُ إلا أن يصرف إلى ثلاثة من كل صنف

قولهُ: رَوَلاَ يُجُوزُ أَنْ يُنتَفَعَ إِلَى فَعَيْ وَبِجِودَ دَفَعَ سَدَةَا النَّطَوَ عَ اللَّهِ إَحَمَاعاً واحتلفوا في صدّته الفظر والدورُ والخفارات؟

قسمهما: يجوز دفعها إلى الذمي، إلا أن الصرف إلى ففراء السطسين أفضل. وضد أي يوسف: لا يحوز اعتباراً بالزكاة.

وناما الحري للمستأمن: فلا يجور صرف الزكاة والصدقة الواحبة إليه بالإجماع. ويحوز صرف صدقة التطوع إليه.

لوقه: رَوْلَا لَيْنَى بِهَا مُسْجِدٌ وَلَا لِكُفُنَ بِهَا مُبْتَ، لانعدام التعلمك سه، وهو . الركن.

والنظيل على أن السلمك لا يتحقق في تكفين فست أن الدنب، لو أكل السبت يكون الكفن ظمكم لا للوارث، كذا في السهاية. وكاما لا يقضى بها دين مبت، ولا يسى بها السقايات ولا تحفر بها الآبار، ولا يجوز إلا أن يقسفها مقير، أو يقضها له وقي، أو وكيل؛ لأنها شليك ولا مد نبيها من القبض، ولحفا لا يجوز له يطعامها بطريق الإماحة، وإن قضى ما دين حي إن كان بقير أمره لا يجوز، وإن كان بأمره حاز إذا كان فقيراً وكأنه تصدى بها عليه، ويكون القابص كالوكيل له في ليض الصدقة.

الموقعة (وَلاَ يُشْتَوْرَي بِهَا وَقُمَّةً تُعْتَقُ)؛ لأن العنق إسفاط العلت، وليس عمليك. الوقه: (وَلاَ تُشَلِّعُ إِلَى غَنِينُ نفوله عليه السلام: هزلا نحل الصدفة لغنيهم <sup>11</sup>.

<sup>(1)</sup> قال فام حجر الصفائح في الدراية في معربج أحاديت الهدية (1) 267-267): حديث. ولا تحل الصلفة لدي ي. أو داو و والرمدي عن عبد الله بي عمرو مروعاً، وزاد: وولا لذي مرة سوى. وي كسبات عن في عربرة ثم السنتي وان عاجه واس حال والمرتز، من طريق سائم مي أي اجعد عسنه، و لحاكم من طريق ماي حارم عنه. وعن حشي بن حادة عمداني تحد أن خلاج والطراق، وعن حال أحرجه الدار فطي من طريق في السنة حم، وبه الوازع من مانع وهو متروك وأخرجه معرف في تساريح حرجان من وحم أحر من حالم. وعن غله أخرجه أبو بعلي وابن على، وعن غبل السرحين بسي أي بكسره أخرجه الطراقي، وعن إبن عمرة أخرجه أن عدى. وعن غبل الشمن السرحين بسي أي بكسره أخرجه الطراقي، وعن إبن عمرة أخرجه أن عدى. وعن غبلة الله بن حسلمي بن الحيار أحبري رجلان قبلها أنها النبي صلى الله عليه وسلم في محمة المواجع وهر فسيم.

واعلم مه لا يجور دسمها إلى شامية العيي وولد العي الصعير ، وروحة العي إذه كان لها مهر عليه، وشد العي الفي وديمية إلى ولده وإلده والوبه واجداده وأحد الروسين إلى الأخر، وسي هاشيه والكافر سواء كان دنياً أو حرباً، فقولة: إلى علي يعني علي عباً يمكنه الاطاع بعاله حتى لا يدخل عليه الل السيل، والعني: هو من مطك نشاها من التقدين، أو ما لبنته نصاب فاصلاً على جهائجه الأصلية من ليامه ودار سكناه والمائه وعبيد حدمته ودواب ركومه وسلاح استعماله، ثم العني على صرابين عني بحرم عليه طلب المبدقة وشوطا، وغني يحرم عليه نستوال، ولا يحرم الأحد من غير سوال، فالأول لا يكون عملاً فوحوب العطرة والأصحية، وكما يحرم عليه الشول كفائه يجرع على بالتعدق الإعماء وذا كان عالما حاله يفيناً، أو بأكمر رأيه، ولا تسقط عبه الركة بالتعلوع جار ته الحدما، وأما الغني لدى يجرم السؤال علم، نهو أن يكون له قوت يوسه فضاعاً ومن كان له دس حال على موسو منو ينع حداناً لا يجور اله أحد الإساقة وإن كان منكراً، وله يبنة عادلة بكذلك أيناً وإن ثم يكن له بنة أو كانت إلا أمها غير عادلة لم يجر له أعدة الوكاة حتى يحلمه، وأما إن كان مؤخلة حل له الأحد إلى أن يحل الدين، ولا بأحد إلا قدر الكهامة إلى وقت الحقول.

قوله: وولا يُفقع الفركي ركامة ولي أبيه وحدًا وإنا علا) سواء كان من جهة الإبان أو الأمهات؛ لأن سنقع الأملاك بسهما متطلق، فلا ينحقن المعلمات على الكمال؛ ولأن هفتهم عليه مستحفة ومواسلهم ومؤههم عنه واحدً من طريق لصلة، فلا يجوز أن يستحقوها من جهة أخرى كاثول الصعير؛ ولأن مال الاس مصاف إلى الأن فال عليه السلام؛ وأنت ومالك لأبلك أن وكذا دمع عشره وسائر واحالة لا نحور إليهم بخلاف

المحسدان، وسيألاد، وابع بهما أنيدر و حديد، فرآيا حدين، طأل، وإذا المنت أعضيكما ولا خطر فهما لعني والقوى مكسمين أخرجه أبر داره والسنائي، وعالى أحداد ما أخراه من حديث، وعي في سيد وعد، ولا يمل الاصافة أهي ولا حسم الاصل منها، والرحل اشراها حاله أبر عاره، أبر ماري في سين الفي أبر مسكين تعرفان عب سها، فأهداها لمي يا تحرحه أبو دون ومن ماجه من طريق معني عي ويد أن أسعيه عي عطاء من بسار، خله ورواه أبو لازه من طريق مالك، عي ويعد حسى أسلم عي عطاء مراسلاً أومن طريق هي علم عن ولا كذائك الأن ورواء أغوا ي عن ويد، حلتي شب من فري معلى أبه علمه والله

و إن تعريف الرأ ماهية في أسبه أم كناس المجارات وباب: ما ليوجل من مال ويدور. وتحريجه قصاء بن

كتاب الركاة

افركان إذا أصابه له أن يعتبهم من خسم من كان سهم عناجاً؛ لأن له أن يمسك مم الفسم إذا كان عناجاً، فكنا له أن يعلهم مم.

315

قوقه: وولاً إلَى وأله وأوله وإله وإنا سَلَمَل سواء كانوا من جهة المدكور، ار الإمات وسواء كانوا صفاراً، أو كباراً؛ لأنه إن كان صغيراً معقد على ابيه واحبة، وإن كان كبراً، فلا يجور أيضاً لهذم خلوص الحروج عن ملك الأب؛ لأن الموالد شبية في ملك ابنه، فكان ما يدهمه إلى ولده كالبائي على منكه من وحه، وكنا المحلوق من ماله من الزنة لا يعطيه وكانه، وكذا إذا عني ولده أيضاً، وأو نزوجت الرأة الغائب بولدت.

قال أبو حبيفة الوقد من الأول ومع هنا يجوز الأول دمع زكانه إليهم، ويحوز شهادتهم له كنا ذكره النمرتانتي كذا في المهاية.

وفي الواقعات: ووي عن أبي حدمة أن الأولاد من النامي راجع إلى هذا القول، وعلمه الفنوى.

قوله: (وَلاَ إِلَى امْرَأَتُه): لأن بهيسا اشتراكاً في السنامع واختلاطاً في أمواهسة. عال الله العالي: ووَوَجَدُكُ عَاهِنَوُ فَأَنْجُنَى رَبِّيهِ 112.

فين. يمال عمليجة رضى الله عليها كذا في السهاية.

قوله: ﴿وَلَا فَقَالُعُ الْمُوَّالُهُ إِلَى ﴿وَجِهَا عِنْمَا أَبِي خَيِهَةُ} لما ذكرته.

قوله: (وَقَالَ أَبُو يُوسُفُ وَمُخَفَّدُ: تَذَفَعُ إِلَيْهِ) فيه روي: (إلى زيبُ المرأة ابن مسعود سالت السي صلى الله عليه وصلم عن دام الصدفة إلى زوحها مقال لك أجران أخو الصدفة وأجر الصلة»! (). وهو عمول عند أبي حنيفه على صدفة النظوع؛ لأنها كانت صناع البدير تعمل للماس، فتأخذ منهم، لا أنها كانت موسرة.

قوله: ﴿وَلَا يُعْلِغُ لِلْيَ مُكَاتِهِ وَلاَ الْيَ مُمْلُوكهِ﴾ وكذا لا يدنع إلى مداره واسهات أولاده العدم التعليف؛ إذ كسب العساوك لسبد، وله حق في كسب مكاتبه، والمكانب عبد ما ففي عليه درهيم، ورسا يعجر، فيكون الأكسب للمومى.

حشل في مسمه (8066).

<sup>(</sup>أ) مورة المحيرة 8.

<sup>(2)</sup> فسأل البسل حجر العسقلاي في طفراية في تجريع أحاديث طفاية (ر 2081): حديث: ذال البي صلى طد عيد وسم الامرأة أن مسعود حين سأله عن النساق عليه: والله أحراب أحر الصدقة وأحسر الصفائح، تنفق عليه من حقيث زيب امرأة ابن سموذ رفعته، وب قصة أولى النابية عن أي سعيد عبد طراق.

قال مي السهاية: وقد حن في كسب مكنة: « حتى أنه لو تروج عربية مكانبه في بجو. كما لو تروج جارية بنسه.

فوله: رولاً بلى فملُوك عيرًا؛ لأن الدلك واقع الدولاء ومدر الدى وام والده بمسرة اللى وما دون الدى إن كان مديوناً وديه مستعرى ارفت وكليه خار الديق إليه عند أي حيمة الأن الدور ماما إذا م يكل عليه مين الا يحور ماما إذا م يكل عليه مين الا يحور الديم للدي عليه مين الا يحور الديم للديم إلىه المعالى: أو يكل أرفان له أن الديم الد

قوله: وولا إلى ولم على إذا كان طعيرًا؛ لاه بعد ميّا سال لهه بعدات ما ربا هان كبراً فقيرًا. الإم يحوز العدم إنيه، لأنه لا يعد عماً مستار البدر وال كانت المقد عليه مان كان وسال

وقبل: إذ كالدّرزمناً يعمون الدفع إليه قبل أن تمرض مطنع فنن أنيه بالإحداع ويقد. التعرض يجوز عند عدمه فإده لا يصر المالياً للمؤلمار اللطاة

والعل أموامو سمين الامحول معد الفوض، وعاكدة حاكم اثنت التكبيرة.

وهي الفياء ي: إذا دفع إلى فبيد العنبي الكربية

غال معمدة: فحور؛ لأما لا نعد هية بعلى أبيها وزر مهد.

وقال تعصيم لا يحور وهو الأصح.

وأما أبو الغيّ فيجوز دفع الركاة إليه إن كان فقيراً. وأما زوحة الفيّ إن له بكر. له على زوج، مهر

فال مجيهوة تعطى

وقال في المنظمي: لا تعطي عبد أبي يوسيس، ويعطي عبد محبهد

والى الكرامين تعطى عساهما

وقال أنو يوسف: لا تعصى والأصبح لوقينا، وإن كان فه دير سنع مائتي د. هم إن كان معمراً بحور لها الأحد وللدافع الإعقاد، وإن كان موسراً، بكذلك يحور أيصاً، عند أي حييقة، وحما فال الا يجوز الناء على أن همير في أنامة ليس مصاف عنده وسلامنا عناس، وجمع ما ذكرها في المتمارف، حكمهم سواء في الركاة، وصدقة الفطر والتدور والكنارات والعملون، إلا أي الكنوز وقمعادا عالية. فإن حين ذلك بجور سرفة إلى

دا) حورة (توبة: ١٥٠)

التواتمدين وظروح والروحة؛ لأنه يحور أن يع بند فات ما إنا 15 ك فلارسة الأحماض لا الكفياء فإن حار تنصبه، فعياد أولى.

قال في الفتاوى؛ رحل له أح قصى القائمي عقبه بنفلته بأنساء وأطعمه بنوى له الركاة.

فعيداأي يواملها يحور فيهماء

وصد تصد البيوز في الكسود، ولا يجوز في الإلتدم ومن عال بستاً لكسود والمعقة من الركاة حار في الكسود ولي الإلتدم ومن عامد، ولا أن يدمع في بده، وعلى الني يوسنت البيد والركاة حار في الكسود والمن مقيرة من ركاته، أو من عشر أراسه، أو من للطرفة أم رد التقير أطعمه البعطي الا يجوز مثن، ولا الحلى حابل المدايك، ولا يجوز مثن حبيل الإيامة، كناه الا يجوز لعني أحره أو هاشي، أو لأى المعطي، أو لاهم إذا قال على مبيل الإيامة، ويجوز على المبيل المقير بعين الإيامة، ويجوز على المبيل المقير بعين الدين الماء المقير بعين الدين الماء الراسة، أو الما أنهم مثل حار فيها الإيامة، وتدلل المفير المبتل المبيل المباهم، وتدلل المبيل المباهم، المباهم، المباهم، المباهم، وتدلل المباهم، المباه

اقولة: وؤلا بلاقع إلى نبي فانشور بعني الأحس لا بالعج إيهم الإعماع. الوهلي معور أن يقلع معضهم إلى معنى؟

عدفة: لا يجورن

وقائر أنو توسف: يجوز.

وأما النطوع المسرية السرة بالنهام الأما المدل في الركاة كالمدل يتدلس فإسعاط القرض المطوع المسرية السرة بالنهام وكذا يحق المرف ما أنه الأرافاف الهيم إما مدهم الواقف في الوقف: الأمها أسبت المساعة إدام الشقط بها فرص، وأها إذا لم يسمهم المواقف، فلا يحوزه الأمها إداماهم كان مكم دلك مداوع الدلالة أما لحور المواقف أن يقترطه الإلامة والمعافم كان مكم دلك المداوع الدلالة أما لحور المواقف تنكون صدافة والمغة والمعافم ويحوز صرف عمل الرئاء والمعادل إلى أقراء من حاشمه والا يجوز هم الشاور والكفارات ولا صدافة الفطر والاحراء المسلمة الأما صدافة واحمة كذا عمل أي يوسفه والا يجوز التي حاشه الا يعملها من الصدادة الأما والا كان أخراء من أحراء من وحداد والمعافم من وحداد المعلم، قال أنوا يوسف الإلا أن

قوله: ووقعةِ: اللَّ عَبِيُّ واللَّ عَبَاسِ إلى احوه)! ذات «تؤلاد خشب ينسمات للى. ماشبرين تمد عناف. و فيانده التحسيمين بهؤلان: أنه يجور الدائع التي من عقاهم من مني هاشم كدرية أي لحسة لأمهم لير ساهر و المدني مدي الله عليه ومشر.

قوله: (ومؤاليهم) اي عيدهم؛ وأن مواليمع المردوا الشرهم، وأما مكاموهم، فدكر مي الوحير حالاتًا والطاهر منه أما لا يجور.

في له: روفال البو حيفة والمحتذ إذا دفع الركاة إلى وَحَلِ يَظُنَّهُ فَهُوا أَنْ اَنَانَ اللهُ عَلَى الرَّا الله عَلَى اوْ هاشهِيَ اوْ كَافَوْ اوْ دَفَع في طُلْمَة إلى فَقَرِ قَمْ باك آنَّهُ أَبُوهُ أَوْ اللَّهُ قَلَا إِعادة عَلَيْهِ مِنه إذا نحرى ودفع واكثر إليه أنه تصرف، أما زدا شاك وم خجره أو دفع، وفي أكثر رأيه أنه للس يتصرف لا يجربه، إلا إذا علم أنه تغير، وهو الصحيح، وروى اس شعاع على أني حيمة: أن لا يجور ان الوالدين والوقد والروحة، كذا في الوالدين.

فول: وأو كافرون بعلى المعي: أما احري، فلا حور

قوله: روفال ألو أبوبك لا أيخوز والحليم الإنجادة، لقلبور خصه علم، رومكان الرووف على هذه الانساء. وهما ما روق: «إن يريد بر مع دمع صدامه بلى رحل والعرب الرابطيدق ب منعمها إلى اليه لبلا دلمه أصبح راها معه أن يده فاحتصما إلى رصول الله عبلى الله علمه وسلم طال بايريد لك ما وبند ولك ناحص ما أحدثها أك

فولمة: ﴿ وَلَوْا فَفَعَ إِلَى شَخْصِ نِطْقَةً فَفِيراً أَنَّهُ إِنَّنَ أَلَهُ حَبَّدُةَ أَوَّ مُكَاتَ لَمَهُ يَجُوَى فِي فولهم مديعةً: الابعد: مذكر، فلا ينحس التنظيك لعدم أهلية البنلت، وكفا إذا كان مدموما أو أم ولد: لا يحرب وبلزمه الإعادد.

قوله: رَوْلَا يَجْوَوْ دَفَعُ الرَّكَاةَ إِلَى مَنْ يَعْلَلُكَ نَشِيبًا مِنْ أَيْ مَالِ كَانَ صَوَاء كَنْ النف النفسات عامياً. أو غير عام حتى تو كان به بنت لا يستكنه يساوي حالتي درهم لا مجوز صوف الرئاة زايل وهام الدهان المعصر في وحوب العطرة والأقساطة.

قال في الدرعية في: إذ أكان له صلى من الإلق قيدتها أقل من هالتي دره، يحل له التركان: وتحيد عيد، وهذا يطهر أن المعتبر عمال أحد من أن مال قات لمخ بصاباً من

<sup>(1)</sup> قبل رايسي في تعييب بترايد (2056ع). بال علوه تشيره في حي بريف و بد تعيية وها فرقة كنا مد د وياد ويسه تعيين قلب ما تحييبها حين ديم لي يعل وكان قيه بريد صادف قلب الحرامة الشياداري حين مين من بريد. بدان بالمنا وردون له مثلي قد حده وسلهم ألاه والهيء ومد كها والاستيان عين فليلاجي، وحديث ولاه وكان أو يادان بدأ فرح عاليم بتده في جاه ووضعه حينا، وحدال على بدر مده حجد بداء حديثه رشم جي تعالى علاق أداد وحديدة في والدائل عدد المال على بالرياد بالرياد والله عالما بالمعارد السهرة العراد المحرومة المهرة العامل والمحرومة المحرومة.

جنسه، أو لم ينلغ.

وقوله: ﴿إِلَى مَنْ يَمِنْكُ مَصَافَاتُهِ البَّدَرِطُ أَنْ يَكُونَ النَّصَابِ فَأَصَلاً عَنْ حَوَافَجَه الأصلية.

قوقه: ﴿وَيُجُووُ وَقُفُهُمْ إِلَى مَنْ يُمْلِكُ أَفَلُ مِنْ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ صَحِيحًا مُكَدُسَبُهُ؟ الأمه فقير 14 أنه محرم عليه فسوال، ويكره أن يدفع إلى نفير واحد داهي درهم فصاعدًا. فإن دفع حال

وقال زوار لا يحوق لأن العلى فارن الأداء، فمصل الأداء في العلي.

والما: النا الدي حكم الأداء فيطيع؛ لأن الحكم لا يكون إلا بعد تقدم العلق لك. يكره لفرس العني مه كس طلى وغربه نجاسة، فإنه بكره.

قال هيتام: سألت أن يوسف عن رحل له عائة وتسعة وتسعون درها، متصدق عليه يدوهس، دقال: بأحد واحداً، ويرد واحداً كدا اي العناوى، وهما كله يد كان السموع إليه عبر مديون، ولا له عبال. أما إذا كان مديوناً، أو أه عبال غلا بأس أن يعطيه معدار ما أو ورعه هلي عباله أصاب كن واحد سهم دود السائدين؛ لأن التصدق عليه في المعنى تصدق عليه في المعنى تصدق عليه في المعنى على عباله كنا قال السرحسي، وكذا أي الدين لا يأس أن يعطيه مضار ديك وما يقصل عبه دود المائين، ولو ديم ركانه إلى من يحديه، ويقصي حواتحه أو إلى من إعراق أن يتص على التعويض كما في إيضاح الصيرة.

ولو تعبدق بالزكاة على صبيء أو بحيون نقيضه له وليه، أو من يعوله حمار، وإنه كان الصبي يعقن تفتض لمسه حاز، وانفيط بقبض له الملاقط.

قولُه: وَوَيْكُوهُ نَشُلُ النَّرَكَاةُ مِنَ بَلْدَ إِلَى بَلْدَ وَإِنْمَا لَفَرْقُ صَلَّعَةً كُلُّ فَوْمِ فِيهِمَۥ لأن فيه وعاية حق الجوار فعيما كانت الحكورة الرَّب كان رعابتها اوحم، فإن نقلها إلى عبرهم أحراه وإن كان مكروها، لأن المصرف مطنق الفقراء فالمعن، وإنسا يكره نقلها إذا كان في حينها بأن أحرجها بعد الحول، أما إذا كان الإحراج قبل حيمها، ذلا بأس بانقال.

ومي الفقاوى: رجن له مال في يد شريكه في عبر مصره، فإنه بصرف الركاة اللي مقراء الدوسع الدي فيه الدال دون الدسم الذي هو فيه

ولو كتان مكان الهنال وصية للتقراء. فإنها تصرف إلى نقراء الراد الذي به الموصي. والأصل: ان في الزكاه يعتبر مكان النبال، وفي انقطرة عن تفسه مكانه بالإجماع، وعن عبيده وأولاده مكان السف، والأوراد عبد أي يوسد..

وقال محمدة مكانا الأب والمولي، وهو الصحيح.

320.

قوله: وَإِلاَّ أَنَّ يَتَقَلَنُ الإِلْسَانُ فِلَى فَرَاهِهِ أَرْ إِلَى قَرْمٍ هُمُ أَخْرَجُ إِنَّيْهَا مِنْ أَهَلِ بُلدهِ لِمَا مِهِ مَن الدَّسَةِ وَزَيَادَة دَمِعِ الحَاجَةِ.

وعلم أن الأنضل في الركاة والفطرة والدور الصرف أولاً إلى الإحبة والأعوات؛ تم يلي أولادهم. ثم إلى الأعمام والعمات، ثم إلى أولادهم، ثم إلى الأحوال واحالات، ثم إلى أولادهم، ثم إلى دوي الأرحام من معدهم، ثم إلى الحيران، ثم إلى أهل حرفته، ثم إلى أهل مصره، أو قربته ولا ينقله، إلى بقد أحرى، ؤلا إذا كانوا أحوج إليها من أهل بقداء أو قرب، وانه أعمد.

## باب صدقة الفطر

مدا من بات إضافة الشيء إلى شرطه كما في حجة الإسلام، وقبل: من باب إصافة الشيء إلى سنة كما في حج البت وصلاة العليم، ومناسسها التركاؤ؟ لأنه من الوظائف المطابة، إلا أن الركاؤ؟ لأنه من الوظائف المطابة، إلا أن الركاؤ؟ لأنه من الوظائف الملاء عليه وتكرفها المارات عقيب الصوم على اعتبار الترتيب الطبيعي؛ إذ هي بعد الصوم طبعاً، وذكرها الدينج هذه لأنها عبادة ماية كالركاف؛ ولأن تقديمة على الصوم حائز على معنى الأقوالية أثم هي من حموق الله عند؛ حتى لا نحب في مال النسي والحدر، عنده وهي عنتها من حقوق البناد يعي، أنها حق الفقراء، حتى أنها نجب في مال النسي والحدود مثل حقوق مثل حقوق.

قوله وحمله الله. (صدَقَةُ الْقِطُو وَاجْنِةً) أَنِ عَمَالاً لا امتقاداً ذكر الوحوب هذا أربد الرب من الدرس والسنة.

أفال الإمام انجوبي: واجانات الإسلام سبعة:

- أ صدفة المطر.
- 2 ونفقة دوي الأرحام.
  - الأحروشون
  - 4 والأصحية
    - 5 والعمرة.
  - 6 و حدمة الواندين. -
- 7- وحدمة المرأة لزوجها.
- قوله: وغلى الْخَرُّ الْمُسْتِنِمِ} احترازاً عن العند والكافر.

اما العمد، فلا تجب عليه، بل على سيده لأجله. وأما الكافرة فلأنه ليس من أهل

العبدة، وإنما لم يشترط المنوغ والعفل؛ لأنهما ليمنا بشرط عندهما خلاماً تحمد، حتى أن حدهما نجب على الصبى والحيون إذا كان فيها مال، وعد تحمد: لا تحب عليهما.

تم انه بحتاج إلى معرفة أحد عشر شيئاً: سبمها: وهي رأس يموله ويلي عليه.

وصفتها: وهي واحمة ثبت وحيمة بالأحاديث العشبورة، وهو قوله عليه السلام: وأدوا عن كل هر وعند، صغير أو كبر، نصف صاح من بر، أو صاحاً من شعير؟''

وقال ابن حسود وفرض وحول الله صلى الله عليه وسلم زاداة الفطر على الدكر والأشى والحر والصداصحة من نبر أو صاعةً من شعير» [1]

وشوطها: وهي في الإنسان: الخربه والإنسلام والعمر، ولي للوقت: طلوع الفجر من يوم الفطر، وفي الواحب: أن لا تنقص من نصف صاع.

وركنها: وهو أداء قدر الواحب إلى من يستحفه.

وحكمها: وهو الحروج عن عهنمة الواحب في الدنيا وبيلي الثواب في الأعرف

ومن نحب عليه؛ وهو الحر أنسلم العي.

وقام الواحب: وهو نصف صاع من بر أو صاع من شعير أو ضو ومما يتأدى ته الواجب: وهو من أرمة الحيطة والشعير والنمر والزيب.

ووقت الوحوب: وهو طلوع الفحر من يوم الفطر.

ووفت الاستجاب: وهو قبل اعروج إلى المصلى.

ومكان الأدام: وهو مكان من نجب عليه لإمكان من وجبت عليه لأحلهم من الأولاد والصند بخلاف الزكاف فإن هناك المعتبر مكان العالية لأن الوجوب في صناقة

<sup>(1)</sup> قسال السن حجر في الدرية (1/9/15): حديث عبدالله بن لعلية بن صحير، ومعال: بن أي فعمير الهداري، عن أي معمير ألو العبر أله أله أله الله عليه وسام قال في حطيته برادوا من كل حر وعداء ضحير ألو كبر، نصف صاع من بن أو حداماً من شمير، أوضاعاً من بدري ألو داوه و بمدار راى والدارفطي والصحيري ودفاكم، ومقاره عن الرحري عن صدعاه من قال عن ألب، وعدير من ير يقله ومن الرحري.

وحاميسه الإحسابارات في المسبو صحابه، بعينيا من قال: عبدالله أن تعلقه فقيل: عبدالله بن. تعلق بن صغير، وقبل: أبن أي صغير، وقبل: تعلقه وقبل: لعلق بن عبدالله بن أي جحير.

 <sup>(2)</sup> فسيال فلى حجر في الدراية (1/209): حديث ان عمر. وفرض رسول افد صلى الله علمه وصلح زكاة المهتر على الدكر والأشهر إ العديث على عابه

وفي السباب هن ابن عمام: ومرض رسول الله صلى الله على وحلم ركام العظري: الحديث في أي داود واسس ما يسته ولانبار قطي و الحاكم، واللمترفطي من وحم أخر عام الوزن مبدؤة الدمار سن واحتاج، وله من خلامت على: وهي على كل مبدلها.

322 كتاب الزكاة

الفطر متعلق مدمته، وفي الزكاة الواجب جزء من المال، حتى أن الزكاة نسقط بهلاك المال، وصدقة الفطر لا تسقط بهلاك العبد بعد الوجوب حتى المولى، فاعبر حكان العولى.

قوله: ﴿إِذَا كَانَهُ مَالِكُ لِمِقْنَارِ النَّصَابِحِ وعند الشافعي: تجب على الفقير إنا كان له زيادة على قرت برمه لنصبه وعياله.

وشرط الحشيخ الحرية عجفل السلك والإسلام الفع الصدفة قرية، وعرط السدر لفوله عليه السلام: «لا صدفة إلا عن طهر عنى» أناء وقدر اليسار بالنصاب لتفدير العنى في الشرع به وسوام ملك نصاباً، أو ما فيسه نصاباً من الفروض، أو غيرها فضالاً عن كفايته ولا يكون عليه دين.

قوله: وقاطيلاً عَنْ مُسَكِّمَهِ وَتِنَابِهِ وَقَرَاسِهِ وَسِلاَحِهِ وَعَبِيدِهِ لِلْجَمْعَةِمِ؛ لان هذه الإشاء مستحقة بالحواتح الاصله، والمستحق به كالمعدوم، وكذا كنب العلم إن كان من العله.

وبعقى له في كتب العقاء عن مسجه من كل مصنف لا غبر.

وفي الحديث: عن المحين.

ومو كان له دار واحدة بسكمها، ومصل عن سكناه منها ما بساوي نصاءً وحمت عليه الفعرة وكذا في النياب والأثاث.

قوله: ويُعْرِحُ فَلِكَ عَنْ نَفْسِهِ وَعَنْ أُولاَدِهِ الصَّقَارِ وَعَنْ مَمَالِهِكَهِ إِذَا المسلم وأمر يموته وبني عليه ويعني معاليكه للخدماء ويؤدي عن مديره وأمهات الأولاد، وعن عبده المبودع والمرهون إذا كان له ما يربي الدين وزيادة نصاب، ويحرح عن عبده المؤجر والمعار والمأذوك وإن كان مستعرفاً بالدين؛ لأنه يلي عليه ويمونه، ولا تحب عن معاليك هذا المأذون سواء كان عليه دين، أو لاه لأنهم عبد النجارات، وتجب على العبد الذي في وقت جناية عمداً أو حطاً؛ لأن الحالية لا تريل الملك عنه.

وأما فلعبد الهجول مهراً إن كان مينه نتجب على المرأة فطرته سواء فبضته أو لاء لأنها ملكته نتفس فلعقد، ولهذا جاز تصرفها فيه فبل فلنبض ولا يؤدي عن الأبق والمعصوب والهجود ولا عن المأسور ولا عن المستسعى؛ لأنه بمنسؤلة المكانب عند أي

<sup>(4)</sup> قامل از ان حمر في الدرية ((269/), حديث، ولا صداة الا عن طهر عني احدد بيداد رعظه السيخاري في الوصيدراء واحسرحاه من وجه آخر يقطا: وحير الصداة ما كان عن ظهر عنيود والمسلم من حديث حكيم بن حرفي والعمل الصداقة، أو هير الصداقة عن طهر عنيه.

كتاب الركام كال

الصفة والعند المعلق عنه سبحيء بوم العطر فاه عنى تحت فطراء على المولى، وزاء أو صلى بعدارة مبدر برحل ومرقمته الاحراء فقطرته على السوصلي به بالرف ومعقمه على الموصلي له بالمهامة.

قوله. وولاً كِلاَي عَنْ وَوْسِيهِ للنصور مولانة واستبت فإنه لا بليها في غبر حمول. النكاح، ولا يسونها في عمر الرواف كالمداواة رضهها

قوله: ﴿ وَلَا عَلَى الْإِلَادِهِ الْكُمْرِ وَإِنَّا كَالُوا فِي عَالَمَهُ مَانَ كَمُوا رَمَّهُ الْانعَةَامُ الولايق بهان أدى عديد، أو عن روحته بعبر أمرعم أخراهم استحسامًا لشرت الإذار عادة، ثم إذا كان للولد الصعبر واهمول مال، فإن الأن يجرح صدة، مثل شما من مناقمنا عمصا.

وطال تسدد ووفود لا يجرح من ماهده ويجرح من مال تصديد أده قرمة ومن شريفها أنية، ولا تصد في طال المسي والتحول كسائر المنافات. فإذا البت أنه لا يجرحها من مافسا حدير كالتقيرين. فيجرج الأب عليما من مالد، وفيها أن المنظرة شعري الحري المؤدة لطيق أن الأب يتحملها عن أنه القفير، فإذا كان عيدًا كانات أن ماله كشفيه وتفقة حتاله فيجرح الوضال أو وصياء أو حققهاء أو وصله فطرة التسهما ورقيقهما من مافعها. وكنا الأصحية على عدم المخلاف.

وقائل عمد ووفرة إذا المرجهمة الأب من مان الصغير. أو الخدوق لرمة الضياف ولا يجب على الأب صدفة الفراء الضياف على الأب صدفة الإداراج كالمنفقة ويؤدى حدوم من مال الله وأن الولد الكثير المحبول إذا كان القبرأ الله عمراً العطراء على أحدوق للع مدولاً، لقد المشعرات الولاية عليه وزن أقاق فقد الفلست الولاية الله، ولا يجب على احد نظرة الى أبه إذا كان أو هم فقيراً، أو منا أبي طاهر المرواية، وروى الحبس عمر أبي حديثة أنها نحب عمل علم كلم الجب على الأب.

ومي فاصبحان: لا يؤدن عن أولاد بهد المحسر به كان حاً علقه في الروايات وكدا وه كان ميناً في طاهر الرواما، ولا يؤدي عن الحسرة لأنه لا تعرف حراته، ولا يقرم الرحل المطرة عن أبيه وأماء وإن كاما في عياله لأنه لا ولاية له علمهما فأولاده الكمار.

مقبل إنا كنان الأب طنبراً عمدياً نعت عبي المه فتعرته يوجود الولاء، والمؤمد

قوله: وزلا إلخرج غل فكاتبه الدسور البلك ما وتعدم الولامة عليه، لأنه حارج عن بده وتصرفه بحلاف الدنم وأم الولد، نيد اللكه كامل فيهمد بدليل حل الوطاء في المدره وأم الواد ولا الدلك المكاسد، فإنه لا يحل ما وطوها ولا بحرج المكاسب أهمةً

حن نفسه ورفيقه لعقره.

وقال مالك: يؤدي المكاتب عن فكسه ورقبقه.

قوله: وزَلاً عَنْ مُطَالِحُهِ لِلنَّجَارَةِ ﴾ لأنه بؤدي إلى النبيء لأن وكاة النجارة واحبة فيهم. فإذا قلنا: بوحوب الفطرة فيهم كان به نتبة الصدقة على الدولي في سنة واحدة حسب مثل واحد، وقد قال انبي عليه الصلاة والمبلام: ولا ثبي مي المصدفة» أن الا تؤجد في المنتة مرتبن.

قوله: (وَالْعَبْدُ لِيْنَ شَرِيكُيْنِ لاَ فَطُرَاةً عَنَى وَاحِدَ مِنْهِمَا) لفصور الولاية والدونة في حل كل واحد صهما بدليل أنه لا يعنك ترويحه؛ ولأن كل واحد صهما لا يعلك رقبة كاملة.

ولو كان حمامه عبيد، أر إماء يسهما، ولا على، عليهما عبد أي حبمة.

وقائل أمو يوسف وعمان على كل واحد سيما ما يحصه مي الرؤوس دون الأشقاص كما إذا كان بنهما خسنة أعيد بحب على كل واحد سهما صدقة للمطرعي عبدين، ولا يحب عليهما في اخامس شيء، ولو كان يبهما جارية فجاءت بولد مادمياه معاً كان ولقمة والجارية، أو ولد لهما ولا يجب عليهما بطرة الخارية إنماعاً.

ونجب عند أي يوسف في الولد على كل واحد سهما نظرة كاملة؛ وأن السبب لا يتبعض فهو أين كل واحد منهما على الأكمال؛ والمنا يرث من كل واحد منهما على الكمال.

وقال محمد: عليهما جبيعاً فطرة وأحدة بيهما؛ لأنها مؤنة كالعقة, قال مات الحدماء أو أعسر فهي علي الأمر تسامها

قولمه (وليؤذي الْمُسْلِمُ الْفَطْرَةُ عَنْ غَيْدَهِ الْكَافِيّ، لأن اللَّهِ لَا تَعْفَقِ وهو رأس يعربه ولهي عليه والمتولى من أهله، ولما كان على المكس، فلا وجوب، أي إذا كان العبد مسلسة وطنولي كافراً: لأن لنبولي ليس من أهله:

قوله: زوالْغُطُوةُ نَصْغُتُ صَاعِ مَنْ يُواْ أَوْ صَاعَ مِنْ تَشْوِ أَوْ شَعِيمٍ، وَمَانَ الشَّافِعِي: لا محري من ابر [لا تعاع كامل ودفيق الحلطة وسويقها مثلها في الحواز بحزي سها نصف صاع، وكمه دفيق الشعب وسويقه مثله لا يجري منه إلا صاع كامل.

وأما الزبيب فعند أبي حيفة يجري منه بصف صاغ؛ لأن البر وظربيب متفاريان في المعمرة لأنه يؤكل كل واحد منهما بجميع أحرائه بحلاف الشعير والنسر، فإنه يلقي منهما

<sup>(1)</sup> هکره تاریلمی فی نصب طرایهٔ (43/3).

كتاب الركاة

النوي والتحالف وبهدا طهر النفاوت

وقال أبو بوسف وعمد: لا نجوز في الرباب إلا فياع كافق كالشعير، وهي روايه فخس أنصأ عن أي حيفاء ويمانر نصف صابع من بر ورباً، روى ذلك أبر يوسف عن أن حيفة: وعن محمد: كيلاً.

تم الدقيق أولى من البر والفراهم أولى من الذقيق لدفع الحاحة.

وعن أبي بكر الأعسش؛ تنصيل خيف؛ لأنه أبعد من ملاف الشاعبي، فإن صده لا يجوز الديني ولا السويق وقا الدراهية، وضداه: يجوز أن يعلي عن حميم دلك الفيمة دراصم وقلوسة ومروضاً، لقوله عليه الفسلاة والسلام: وأشوهم من المسالة في على هذه اليومهائة، ولأنه إذا أمرج الدنيق، فقد أسقط صهم المؤلة، وعمل لحم السمعة وما سوى ما ذكرانه من الحوب لا يجوز، إذا بالفيمة.

إ الله فلت: فما الأفصل فحراج الفيمة؛ أو على المصوص؟

عندي: لكر هي العناوي: أن أداء الليمة أفصال. وغليه العنوي؛ لأنه أديع خاجة لعالم.

وقيل: العنصوص أفضل لأنه أبعد من خلاف.

وأما اطراع معتبر عنه الله ما الصحيح، كما في المداية احتراء الصحيح على قول معلى المناجرين. أنه إذ أدى طوان من حمر اختطة بحورة لأنه أبنا جاز من الدليق والسويق باعتبار المين، فمن أخر أجوره لأمه أنقع للفقران.

 أو حاسلة: أن يبنا هو ميسوص عليه لا تحير القيمة، حتى أو أدى نصف صاغ من يعر قبيغ فيمته نصف صاغ من ب أو أكثر الا يجوزة فأن أن أحسار القبية هذا إبطال الغاير السطوص عليه في الخد .

قوله: ﴿وَاللَّهُمُ عَلَمُهُ أَنِي حَيْفَةً وَلَمُحَمَّدُ الدَائِيةُ الرَّطَالِ بِالْعِرَافِيِّ. وقال أثبو يُوسِّفُ: خَصْبَةً أَرْضَال وَلَلْكُمْ بَالعَرِضِ أَنِسَاً.

وإن فسال من حجر في الدرية (2741). حديث والموجع عن السيابة في هذا النوع تنده في حدي في السيابة في حدي في حدي في الدي على المرابة في الدي عدي إليسال في المرابة عن حديث أبيسة وحدد في عدي أبيسال وروى السي مستقد عن الوردي، عن المدارة عن الجهر عن الجهر عن العجر عن العجر وعلى عملة على عداد المرابة عن المدارة على المدارة على المدارة عن المرابة عن المدارة على المدارة عن العرف المرابة عن العدارة عن العدارة عن العدد في أبياء عن حدد قابل المدارة وعلى المدارة وقال. وأعراجه عن العدارة عن العرف على العدارة وعال المرابة عن التعرف عن التعرف عن التعرف عن التعرف عن الديارة وعال المرابة عن التعرف عن التعرف عن التعرف عن التعرف الديارة العرف المرابة التعرف التعرف عن التعرف المدارة المرابة عن التعرف العرف المرابة التعرف التعر

326 كتاب الزكاة

قال الصيرفي العباح أربعة أربه بزيدي ربيت السقري على قول من قال تعانية أرطال، وعلى فول من قال خسنة أرطال واللث والديان وبصف بالسقري.

قوله: (ووَجُوبُ الْعَطْرَةِ يَعْلَقَ بِطُلُوعِ الْفَحْرِ مِنْ يَوْمِ الْعَطْرِ) وقال الشامعي: يعروب انسسس في اليوم الأخير من رمصات، حتى أن من أماج، أو ولا لمية الله عبر معطرته عندنا، وعنده، لا نحب، وعلى عكسه من مات قبها من معاليكه، أو ولده نتجب مطرته عندا لأنه مات بعد الوسوب، وعبدنا: لا تعب لعدم تحقق شرط وأحوب الأداء وهو طلوع الفجر، وهو طلوع الفجر، وعبدنا الله بعد ذلك، يق أي وقت أداها ولا يقوت أداها لا نصاء، بن في أي وقت أداها لا نصاء، على الهور من غير استقرار.

قوله: وَفَهَنَ هَاتَ قَبُلُ فَلِكَ لَمْ تُجِبُ فِطْرُتُهُ}؛ لأن ونت الوحوب وحد، وليس هو من أهل العبدن، للم طرف وإن مات بعد طلوع الفحر، لهي واجعة عليه؛ لأنه أدوك وقت الوجوب وهو من أهله.

قوله: (وَهُنَّ أَسَلَمُهُ أَوْ وَلَذَ بَقَدَ طُلُوعَ الْفَجْرِ لَمْ تَجِبُ فَطُوتُهُمْ عَلَى مَا ذَكَرَا. ومن كان كاترتُه فَسَدَم مَثَلَ طَلُوعَ الفَجْرِ، أَوْ كَانَ فَقَيْرُهُ فَاسَنْفَى حَسْمَ وَطَلَّحَ الفَجْرِ وَهُو مُسَلَمَ غَنَى تَجِبُ فَطِرتُهُ.

ونو قال لمسده: إذا حاد يوم الفطر، فانت حر، فجاء يوه الفطر حس، ويجب على طمولي فطرته قبل العنق بلا فصل، وإذا مات من عليه زكاة: أو فطرة، أو كمارة: أو نظرة أو مدرة أو م

قُولَه: ﴿وَالْمُمَنِّعِينُ لِلنَّاسُ أَنْ يُخْرِجُوا الْفَطُونَةُ لِقَدْ ظُلُوعِ الْعَجْرِ يُولِمُ الْفَطُو قُلُلُ الْخُرُوجِ إِلَى الْمُصَلَّىٰ} لدوله عليه الصلاة والسلام ﴿إِنْفَوْهُمْ مَن السَّلَلَةُ فِي طَلْ هَذَا الليوجُ \* أُوالِأَمْرِ بِالإَعْمَاءِ كَي لا يَسْتَأْعُلُ الْمَغِيرِ السَّنَالَةُ عَنْ الصَّلَاةُ وَعَلَكَ بَاعْضَامُ فَلْ الليوجُ \* في السَّمِينَ؛ يوكنانُ عليه الصلاة والسَّلام بخرجيا قبل أن يحرج بن المصلى» <sup>23</sup>

<sup>(</sup>۱) منق بحريجة.

<sup>(2)</sup> فسائل من جحر في القراية (274/1) حديث برأك اسى صلى الله عليه و سلم كان يحر ج صفحة القطر قبل أن يخرج الحاكم في علوم الحديث من طريق أي تعشر عن نافع عن من عمر تصوفه وفيه: ووكاك بأمرها أن حرجها قبل الصلاف وكان بعسمية قبل أن يتمرفهم. ويقوف وأعموهم

ختاب الرَّكَاة 🔰 🚉

قوله: ﴿فَإِنَّ قُلَامُوهَا قُلَنَ يُؤْمِ ﴿فَنَظُمِ جَازَاءَ لَانَا أَدَادَ بَعْدَ نَفْرَرَ السِّبِ، فأهت مسجول في لركاف

> مان في الفقاوى: يحوز المحيفيا قبل يوم العظر بيون أو يرمان. وقال حلف بن أمرات: بجور الاه دحن شهر رحمانات ولا يحور مبلة.

وقال نوح بن أي مويد يحق له للمست الأجراس ومضائد ولا يجور فنه والصحيح؛ له يجور إذا تحل شهر وصيائه وهو احتيار تحمد بن النصل، وهام الفاول. قوله: ووإنَّ أخَوُوها عَلَى يَهُم اللهِ اللهُ تَسَقَّعُ وَكُن عَلَيهِ إِخْرَاجُها؛ وَأَن وحه الهراء شها معموله وهو أن الصدق بالنال فراء إلى كل وقت: قلا مقدر وقت الأداه فيه يحلاف الأصحية، فإن القرية بينا، وهو إراقة اللهم غير معقولة، فلا الحول فرة إلا في وقت عصوص، بالقطرة لا تسقط باللُّحي، وإن هائب عدية وتناعدت وكتا بالإنتقار به عصوص، مهلاكه بعد الوجوب لا يسقطها كالحج بحلاف الركاف فوامل غيرط في طوروب الإستقطاء الإن الأن جواء استمال بالم الحراء ولكن ينقل الموجوب الله بنيان، وإنه الله في وقت عصوص، وأما الشحرة وإلكن ينقل الموجوب إلى التصدق بالمال، فقرية في أنوا وقت ومن سقط ضوح راميان لكرة أو مرض، فتصدفه التسلق بالمال، فقرية في أنوا وقت ومن سقط ضوح راميان لكرة أو مرض، فتصدفه العيل لا تستقط ضعة المعرة المعرة مع خدم المعرة السهم، الكان تستقط مدة المعرة على المناور وغيرهم مع خدم المعرة المهم، الكان للمعط عدم المعرة على المناور، وإنه أنهل.

التي المغواف في حد اللوم بها والصله في الصحيفين عن الن عمرة بركات أنني الصنى الله عليه والمدم المسترب تركاد العطر أن التودي على حروج السنى ألى الصيلاف الرفاس أني النبية والمدارفطي التراش المشرع من السنة أن تجرح صاف العطر فان السجائر

#### كتاب الصوم

إنها أخره مع أنه عبادة مدنية كالصلاف وفدم الزكاة علمه افتدا، بالفرآن قال الله تعالى: ﴿ وَأَفَهُواْ اَلصَّنَوْا وَالْمَا الزَّكُولَةِ ﴾ (1) وكما في الحدرت: وسي الإسلام على خس شهادة أن لا إنه إلا الله وأن محسد رسول الله وإنام الصلاة وإينا، الزكاة وصوم رمصان وحم الست من استطاع إلمه سبالاي<sup>(2)</sup>.

والصوم في اللغة أنمو الإمسانا على أي شيء كان في أبي وقت كان، قال الله تعالى: الإ تُقُولُ فِي بَدُرُكُ بِنَرْحُينَ طَوْمًا ﴾ <sup>(1)</sup> أي امساكاً عن الكلام.

واي الشمارع: عبارة عن إمسان محصوص، وهو الكف عن قضاء الشهودين شهوة المعن، وشهوة الدرج من شخص عصوص، وهم أنه يكون طلقراً من القبض والعالس في وقست محسوص، وهو ما بعد طلوع المحر إلى العروب بصفة محسوصة، وهي أن تكون على قصد انقرب.

ثم تلصوم ثلاث در حات:

- 🗜 صوم العموم.
- 2 وصوم الخصوص.
- 3- وصوم حصوص الخصوص.

فصيموم العمسوم؛ كف البطل والفرج عن فعداء الشهواتين، وصوم الجعموص كف المستمع واليصائر واللما الذواقية والرجل وسائر الطوارح عن الألام، وصوم بخصوص

را) جريامين 43.

<sup>(2)</sup> أمار رجم أل بحري في عليموجه في كتاب الإيدان إدارة على الإسلام على حسن) بالقطار وبني الإسلام على حسن شهده أن لا إن إلا أنف وأن تحدة وسول دفقه رايام الصلاء، وإيداه الركاة وأطبح وصوم رصفاده، وأحرجه سند في صحيحه في كتاب الإيدان (دانية بان أركان الإسلام ودمالحيه المطبعة) مليسطة يوسي الإسلام على ورسيونة، وأثم المسلاة، وبهاء الركاة، وحج البيئة، وهوم رصفاده، وأخرجه الرمقي في سنة في كتاب الإيدان عن رسول الله وباليد، ما حاله عن الإسلام على حسن بالقطار وسي الإسلام على حسن شهيدة أن لا إلياء الإيدان عن الإسلام على حيث رسيد عليه الإيدان وخرائمه وإدامة الركاة، وصوم رسيسان، وحج البيئة وأن يحدث رسيد في كتاب الإيدان وغرائمه وإدامة على كم س الإيدان وغرائمه وإدامة على كم س والحيد وإخره وسائم وصوائم الويدة والركاة والركاة والركاة والمعرف والحيد وحيث الإيدان وغرائمه وإدامة الركاة والمعرف والحيد، وصوائم وحيثه والدائم على حيث الإيدان وغرائمه وإدامة على كم س والحيد، وصيام وحيثه وصوائم.

<sup>(3)</sup> موزة مرة: 26.

عكباب المسوم

الحصيدر في فيد أوم الفقيد عن تقموم القاية، والأالكار الديوية وكف حدا سوى الله تعلي بالكلية

قسوله وحمد الله تعالى: والصَّوَاقِ صَوْدَانٍ ﴿ وَاجِبُ وَنَفَلُ} وَانَ شَرَحَهُ: الدَّوْمُ لَكُنْهُ العبرات:

🚹 صوم مستحق العين كصرع رحصان والدر المعين

للاح وصوجة مي الدمة كالرسور المتلقة والخمارات وفعداء إمصاف

3. وبيوم: هو بيل.

قسوله: وَفَالُوَاجِبُ مِنْهُ طَوْمِانِ: مَنَّهُ فَا يَتَعَلَّنِ بِرَمَانِ عَلَيْنَهُ كُصَوْمٍ رَمَصَانَ وَأَلْمُو شَمَعَيْنَ فَيَجُورُ صَوْمُتُهُ بَيْئِهِ مِن النَّبِنِ وَإِنّا لَـوْ يُنُورَ حَنَى أَصَلِيحُ آخَرُ لَنَدَ النَّهُ فَيَمَا بِينَادُ وَلَيْنَ الرَّوْمِانِ. الرَّوْمِانِ.

وهي الحامج الصغيرة قبل عصف النيار، وهم الأصبح: لأنه لا بد من وحود البة هي. أكثر المهارة وتصفه من وقت طلوح الفحر إلى وقت الصحوة الكبران لا وقت الزرال. وقال الشافعي: لا تحور إلا نية من النيل.

ثم النسبية وقسمها: من طلق ع الفجر، ويعنو. انقاسمها من فليل الممرورة؛ لأن وقت الطموع وقت موم وحقله، وقد لا يستدن له الفحر، ومن أنسس من لا معرف الفحر، فلمها! جسمل المستقدم، وكمسما حاز التأخير أيضاً أمما كان عبةً من الصباع دون ما كان ديناً.

ولو الوى من ظليل، ثم أصبح مصلي عليمه ثم أداق علما أباه حار صومه قلبوم الأول الذي يوادهي ليت. ولم يجر فيما معد ذلك.

والمستحدد ألا ينوي من ذايل حروجاً عن اخلاف أل.

ولسو سيوى فلل عروب الشهلي سوم الفدائم يجر، وإذا توى مي النهار بنوي أنه هذا المتهام ابن أولسد حتى أنداؤ توى أنه صائم من حيل بدي لا من أول القبار الايصير صائباً.

تحر الله يقد هني معرفاته بهامه أن حدة و يصوف والمدنة الدينسط مها يشمانه ويقولي (14 مستوى مسن الليل. توليك أن أعلوم عملةً لله مغاس من قراعي رامطان، وإن تولى من شهار يعنون: لوليك أن أطوم همة أللوم بلو لغاني من لراس رمطان.

والنسو قائل: توابُدن الدَّاكمَةِ مِنْ هَا أَوَالَ شَاءُ لِللَّا لَعَالَى أَوْ تُولِدُنَا أَمَّا أَصَارِمُ الْيؤغ إلى شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى: قعلى المُعالِمَ: ﴿ يُعِينِهِ صَالِمَاءُ لَأَنْ الاستناء بَعَقَلُ فَكُلُوهُ كُنَّا فِي الطَّلاق

<sup>(</sup>أ) الخد الخروج عن اخلاف مستحد .

والعناق وتحو ذلك؛ وفي الاستحمال: الديير صائماً؛ لأن الاستنار هذا لمن على حقيقة الاستناء: وإما هو على الاستعانا، وطلب النوابي من اتنا، دلا يشير ماطلاً فلنها محلاف الطلاق ومحود

والفسرون أن الاعتباء عمل اللسان فينطر ما تعلق باللساق من الأحكام كالمطلاق والعناق وتجوهما.

وأسب النسبية فعمل الفلب لا تعلق لها باللسان، فلا انطال بالاستشاء الذي هو عمل السمان كما في الدخيرة.

ولسو نوی اعظر لم یکی معطراً: حی باکل، او بشرف، وکنا به بوی ائیکیم از اقصلاة، ولو پتکیم لم تصد صلاته.

و تمنة الشافعي: منظل صوفة وطلانة. كما في الفتاوان.

ولو نوی لالاً تم کل لم تبسم بند.

ولديو موت المراة في الحصل لمائي ثم طهرت فين الفحر صح صومها، ثم إنها فجور. السبية فسيل المسروال إذا لم يوحد منه بعد الفجر ما يضاد الفسوم. وأما إذا وجد كالأكل والتراب أو الجماع فاسياً له تجر النبا بعد ذلك

فالمستحور في شبيير وصبال به دكوه تحم الفيل المنفي، وكما به السحر لفيوم أم كان يه أنه ويحاج لأن تحديد الله أن كان يؤه أن يها ويحاج لأن تحديد الله لكل بوم عندال

وق على مالك. تكفيه فية واحدة خميع النبهر، له جنوم رخصات بتأدى منطلق البية، وفيه المول، وسم واحد أحرار

فسوله: روالضسوع الناهي. ما يكين هي النكة كفضه ومضان والنكر السطلق والكفسارات فلا يجوز صوالة إلا نتية من اللبل؛ على من بعد عروب النسمس، وجراء الديام واقابة الجنر، وصوم السعم والقرار صحنة بالانجارات

قسوله: ووالمنظلُ كُنْهُ و معي مستحد ومكروهه وللحورُ بنيَّةٍ قبُلُ الزوال، أي قبل عصد السان

# [مطلب في التماس هلال شهر ومضان]

قوله: ووَلِيُتَهِي لِشَاسِ إِنَّا يُلْسِيسُوا الْهِلَالَ فِي الْيُومِ النَّاسِعِ وَالْعَسَرُينَ مِنْ شَفَائِنَ أي يحد، وكذا يسعي أن بالنصوا هلال شعال: أيضاً مِن حل يسام العدة.

ا فيسوله: وَفَسِينًا وَأَوْهُ صَسَامُوا وَإِنَّا عَيْ عَلَيْهِمُ السَّلُوا عَلَةَ ضَعَانَ فَلَاتِينَ بَوْماً ثُغَ

صلساقوا) لأن الأفسسل نفاد النبهر، فلا منتس عنه الا بدنور، ولم يوعد، ولا يصام يوم انشك، وهو يوم التلائين من شمال، أدوله علم العبلاة والسلام: ومن صام يوم المثلك. فقسله عصى أبا انقاسم، ألا فإن صامه سة ومضاد، فلا حلاف بين العلماء أنه لا يجور، فإن صامه عبة واحمد أحر من بدر، أو كماره، أو قصاء رمضاد مكذلك أيضاً لا يجور، ولا يسقط الوجوف عن دمنه حوار أن يكون من رمضان، الا يكون قضاء بالشك.

وقما صومه نية الفطوع إن كان عادته أن عطياع كما إذا كان من عادته أن يسوم الإنسين والحميس، فوافق دلك الموم يوم الشك، فالا يأس أن يسومه بية النطوع، وإن ثم يكسن عادته ذلك يكره له أن يصومه دلو من يكسن عادته ذلك يكره له أن يصومه دلو من والمغسستون، وبأمروك العوام بالثلوم إلى تصف النبار، ثم الإنتظار قالوا: هذا هو المحتار، وقعب عمد بن سلمة إلى أن الأقصل الإقطار لما روى أن علياً كرم الله وحهه كان يضع كسوراً فيه ماء بين يديه يوم الشك، فإذا استبتاء مستقت شرب منه بين بدي المستعلي، ويروى أن عائبة كان تصومه تطوعاً، وقال علم الصلاة والسلام: «لا يصام أبوم الدي مثل ما الإنتفار عالى عالم أبوم الدي

قسىولەر روغى راكى ھايال راقىطان واخدە صام زاينا لىۋ نقبال الاغاغ شاپاكانە)، ياسە سىيىدىدا ئىلىدە ئۆن اقطر مىليە الفضاء دون ئاكمارد.

وفسال زفر: عليه الكفارة وهاد إنه رد لإمام شهادته. أما إذا لم بشهار عند الإمام وضام، ثم أنتفر.

هد اختموا في وجوب الكمارية والأولى: أن لا تعب لاحتمال الحطا في وؤيته، ألا

<sup>(</sup>ق) قال ابن حجر العسقياتي في طفرايه في تحريج أحاديث الفداية (2771). حديث: وهي صام يوم الشبيطة، فقد عملي أما الفاسيرية لم أحده مصر ما يربعه ولهما أخر به الأرمعة وإلى حديث والحاكم وإلى المارقطي، من طريق مدلة من والراك، فلم حدول في النوع طاقي يشكل مدولة، فلم المعرفية، من طريق مدلة من مام اليوم الذي يمثل بدينة ولي تعطي المن معمد المار عليه عمله المعرفية عملية أن المقاسمية، فلم حيث المعرفية المعارفية والحل من عبد الني الا يحتمون أنه مسلم وعلمه المعارفية فقال: وقال المن عبد الني المعارفية المعارفية والحل من عبد الني حدولة عبد الراز أيضاً عبر آني هراسية المعارفية والمعرفية والمعارفية والمعارفية والمعارفية والمعارفية والمعارفية المعارفية والمعارفية والمعار

اوروی آخسند سنس مممر الوکیمی می اثیر ی، هم اساند، من عکراند، عی بین عباس طل حدیث عمدر، وانامه آخمد بن عاصب الطبر ایر علی و گیم. او رواه (اسحال می راهدید، علی وگیم، فسم یشکر اهن عمامی، وکفاً قال محی الفضان عن الدران،

و2ع قال من حجر الاستفلام، في الشراية (2767)؛ ولا قاعدة الهذا اللفظ

ترى أنه او أكسل ثلاثين يوماً، ولم ير الهلال لو يقطر العبة الحطاً. وأما القصاء، فيجب فإن أكسل هذا الرحل ثلاثين لم يقطر إلا مع الإمام المواز أن يكون اشتبه عليه، فرأى ما ليس بهسلال قطبه هلالأ، فإن أقطر فعليه القصاء دول الكعارة اعتباراً للحقيقة التي صده، وأما القضاء فللاحتباط.

قوله: وَقَوْلُ كُنْلُ بِالسَّمَاءِ عَلَمُّ أَي صَارٍ، أَو سَحَابٍ، وَقَبَلَ الإَفَامُ مُثْمَادَةُ الْوَاحِدِ الْمُصَادِّلِ فِسَي رُوْيَةِ الْهِلِآلِ رَجُلاً كَانَ أَوْ الْمُرَاّةُ خُرًا كَانَ أَوْ عُنْدُمُ وَإِطلاقَ هذا الحَلاَمُ يشاول المحدود في القدف إذا تات وهو طاهر الرواية؛ لأنه عبر، وعن في حبيمة لا تقبل؛ لأنه شهادة من وحه بدليل أنه يشترط حضوره إلى القاصي.

وفي الحجندي: شهادة المحدود في القذف تقبل في هلال رمضان، ولا تقبل في هلال الفطر والأصحى، ولا بشترط لن هذه الشهادة الفط الشهادة، ولا حكم الحاكم، مل العدالة لا غسير؛ لأنه أمر ديس، فأشيم الأخيار حتى لو شهد عند الحاك ومعع رجل شهادته عند الحاكم، وظاهره العدالة وحب على السامع أن يصوم؛ لأنه قد وحد الحبر الصحيح.

وهل يستفسره!

المسال أبسو بكسر الإسكاف: إنها يقيل إذا نسر بأن قال: وأبنه حارج النصر في الصحراء، أو في البلد بين خلال السحاب. أما بدون التمسير، قال يقيل كذا في الذجيرة.

ولي طاهم والرواية: يقبل بدوق هذا، ولو نفرد واحد مرؤية الهلال في فرية ليس لها قاض ولم يات مصراً ليشهد وهو تقف، فإن العاس يصومون بقوله، ولو رقم الإمام وحده، أو المقاصميني مهمو بالحسبار من أن ينصب من يشهد عنده، وبين أن يأمر النفس بالصوم محملات مما إذا وأى الإمام وحده، أو الفاصي وحده هلال شوال، فإنه لا يخرج الى المصلي، ولا يأمر الناس بالخروج، ولا يعظر لا سراً ولا جهراً.

وفسال معسيم: إن نيفن أفطر سراً، وكذا عبر القاصي إذا رأن علالي شوال، فهو علسي هذا، فإن العطر كنان عليه الفصاء دون الكفارة، وإذا نت أن شهادة الواحد مقبوله في هلال رمضان مع الغيم وصاموا مشهادته ثلاثين بوماً، ولم يروا اهلال هل يقطرون؟

فعنلهما: لا يتطرون ويصومون بوماً أحمر.

وقال عمد: يقطرون.

وقال ابن معاعة. قلت تحمد بقد أمطروا؛ إد شهادة واحدًا؟

فــــال: إبي لا أنهم المسلم، ولو هــاموا مشهادة شاهدين أفظروا عبد إكمال العدة بالإجماع. المسلولة: ﴿ وَإِنْ أَلْسَمُ لِكُسُلُ بِالسَّمَاءِ عِلْهُ لَهُ لَقُبَلُ حَقَى مِرَاةً جَمِيْعٌ كَثِيرٌ لِقُعُ الْعَلْمُ يَحْيَرِهِهُمَا} الآن النفرة بالروبة في حق هذا الحالمة يوهم العلط بحلاف ما 13 كان عربه الآنة قد النشو العبد عن مراضع الحلال، فيتمثر لذا حد النظر.

وقولها يزمدح كتبريها فالرهي الذعر الزوابة به يقدر هرم تقدير

وعن أي بوسف: حسود رحلاً على الصنامة.

ونبل: أنتبر أهل المحلة . . .

وقائل: في كان مسجد واحد أو النان، والصحيح أنه مفوص إلى رأي الإمام وسواء في ذلك هلال ربضان أو شوائل أو دي الحجار

قوله: وزوفت العثوم مِنْ حين طُلُوحَ الْفَجْرِ النَّاسِ إلى غُرُوبِ الشَّمْسِ، لفو.. تعلى: ﴿ وَأَمُوا وَلَشَيْهِوا خَتَى يُعَلِّينَ لَكُمْ أَغْلِيظُ الْالنِّيسُ مِن أَخْلِطُ الْأَسُودُ مِن الصّخرِ أَشْرً أَشَّدُوا الشَّمَا وَالدَّامُ أَنْهِ أَنْهِ

### {مطلب في ما لا يفسد الصوم}

المستولمة (والعشوقة: لهو الإنساط عن الأثنى إلى أخرع) هذا هو حد الصوم. فإن للماء هذا الحد يتغمل طردًا وعكماً.

أما طردًا: فعي أكل تناسي وهناخه، فإن صومه بالن، والإسمالة فاثلث.

وأما عكساً: فهو في الحائض والنفساء، فإن الإنساط موجود، والصوم فاتس.

قلستان لا يسلم بأن الإمسان معلوم في لداسي، فإن الإمسان الشرعي موجود في أكل الناسي؛ لأن الشارع أضاف العمل إلى الله حيث مالي: فإن الله الخدم وسقاه، فركون العمل معلوماً من العبل، وهو الأكل فلا يبعدم الإمسائل.

وأها الحواس؛ في الحافض، فقاه فانون ينبعي أن مراد في الحد بأن يقال بوت الشرع. قوله: ومغ الليغ)؛ لأن الصوم في حقيقة أنبعه هو الإسماك، إلا أنه وبد عليه البيد في الشرع ليتميز مها العنادة من العادد. قال عليه الصلاة والسلام بوالأعمال بالنبات با<sup>الس</sup>

اقسوله: (قولُ أكُلُ الصَّاتُمُ أَلَ طَرَبُ أَوْ جَاهُغَ تَاسِبُ لَمْ يَفْطَلُ والفياس: أن نفطر

<sup>(!)</sup> موره لعرم 187.

<sup>(22)</sup> أحد رجمه السلحاري في صحيحه في تشات بدوخل هي الهاب بدو ابو حري، وأبو دوو في سنته في كسيات الطلاق (باد براصعه هي بدالطلاق والبيات)، وابن دائحة في سنته في كهاب الرهاد ومات. الشبقي

334 كتاب الصوم

وهو قول مالك: لأنه قد وحد ما يصاد الصوم، فصار كالكلام ماب أم الصلاة.

وق سنة في وقد قل بدي 55 عل وعبرات تاميةً. وقمّ عَلَى مَسْوَمِكَ فَإِثْمَتَ أَطَعْسَكَ اللّهُ وَمَا سَقَاكُمُ اللّهِ اللّهَ عَلَيْهِ اللّهَ عَلَيْهِ عَلَيْهِ فِي العَمَلَاةِ فَأَنْ فِينَةَ العَمَلَاةِ مَسكوراتِ قالا يعتبر السبيان صهاد ولا مفكر في الصوف.

وفسية شوله: يتعان أكل العبائم» له لو أكل قبل أن يتوي انصوم نامياً، تم نوى الصوم لم يجري

وفيد بقوله: بوباسباً»؛ إذ بو أكل مكرهاً، أو حوامت العراة مكرهة، أو بالتمه، أو صب العمار في حتى الدائم فسند صوبه خلاياً لزفر في العكرة وللشافعي فيهجار

فسال في افعاية: وإن أكل عطاً، أو مكرهاً بعليه القصاء عداء بالمحطئ مو أن مكون داكراً للصوم غير فاصد لنشرب كما إذا المضادس، وهو داكر للصوم، فسيل الساء إلى حافسه، وإن أكسل معياً، فدكره إسباد، عقال أنه إلك صائبه أو هذا وحقاله على يشكسر، ثم تذكسر بعد دلك فسد صوعه عند أمي يوسف؛ لأن اسبان ارتفع حين ذكر، وهذا زفر و طسى بن زياد: لا يقسد صوعه لأن سيانه على حاله ما لم شكر، وإن وأن صائباً يأكل نامياً. هل يسعد أن لا ياكره إنا رأى ابد أو يسكم أن يم الصيام إلى الحل دك وه والا قد لا، والمحتار؛ أنه يذكره كذا في الواقعات، وإن سنى الدام إلى حقة لم يسبد سومه وإن تتاويد فرمع وأمه فرقع في حلقه فطرة من العطر فعدد صومه وإن دحل حائب عام الطاحونة، أو عام العدمي وأشباهها أو المنحان، أو ما تنظع من هار الراب بالربح، أو بحوام الشواب ثم نفسد صومه إلان هذا لا يمكن الاحترار عبد ولو ومي الى صائد بحية عنب، أو عيرها بوقعت في حلقه أفطر كذا في إيساح السيرمي.

<sup>(1)</sup> قال أن حجر المستقلام في الدراية (120%): حيث على اهم عليه وسلم الفاتي أكل وحد والدراية والمراوة (120%): حيث على اهم عليه وسلم الفاتي أكل بعد الراحة و وقال منفق عليه من حديث أي هرورة بعد المحالة و وقال المحالة والمحالة و المحالة و

وفي ويناب: عن أم إسحاق العموية أنها وقعت لها هذه النصة مع السي صلى هذا عليه و مالم، فقال. والسي فيم مك، فإنما ورق سافه الله الإلكان. أحرجه أحض.

وقوله: هزاو خاصع ناسباً لم يعطون: فإن ذكر فنسيرع من ساعته لم يشطر، وكذا لو خامسع قسس العجر، فقما طابع العجو نزع من ساعته، ولو خامع ناسباً، فتذكر فيقي وام يسسرع، فعليه القصاء دود الكفارة.

ولو عشي الحامع فللوع التجر فسنرع، فأمني عد النجر لم عطر.

وهي الحجل بدي. إذا جامع بالسبأة خشكر الدارج من ساعته، أو طلع الدحر، وهو محالط صدر ع، قال محدد ديمهما لا يعطر ...

وقال رفر: فيهما يعطى

وقال أو يوسف في الناسي: لا يعطر، وفي الاخر: منظر.

والقسير في الأي يوسسف أن أحر العمل يعتبر بأوله، ولي الفجر أوله عمد، فيضه صسومه، وفي المسسمان أولسه مع السبان، فلا يتسد أوعمد يقول: هذا يسبر لا يمكن الاجترار عبه، فيمتشي كافر، والناسي معدما لدكر .

قسولته: وقَاِنَ تَامُ فَاحْتَلُتُهِ لَهُ يُقَطِّنُ لِنُولِهُ عَلِيهِ الصَّلَاةِ والسَّلَامِ: ﴿اللَّاكَ لَا يَعْطُرُكَ الصَّلَامُ: اللَّمَى: والحَجَامَةِ: والاحتلامِيُ أَنَّهُ وَلاَنَهُ لَمْ يُؤْمِنُكُ تَسُورُهُ الحَمَاعُ وَلاَ مَعْنَاهُ: وهو الإنوال مِن شهوة بالعراشرة.

قوله: وأَلَوْ نَظُنْ إِلَى الْمُؤَلَّةِ: قَالُوْلَ لَوْ يَقْطِرُ ﴾ سواء نظر إلى الوحد، أو إلى العرج. أو الى غيرهمسا لها بينا أنه لم يوحد منه صورة الحماج، ولا معناه، فتسام كالمنصكر إذا أمني، ولو أصبح في رمضان جماً، فصومه بام.

قوله: رأو الفَقَلَ لَمْ يُقَطِلُ سواء وحد طعم الدهر في حلقه أو لا.

قوله: وأو الحُنجَمُ أو اكْتَخَلِ سون وجد طعم الكحل أو لا، فإنه لا بفطر.

قسولة: رَأَوْ قُسَبُلُ لَوْ يُقْطُنُ بِعَنِي إِنَّا لَمْ يُسَرِلُ لَمَدَّجَ السَّاقِ صَوْرَةَ وَمَعَنِي، ويعني بالمعنى الإثرال.

الموله: وقال ألؤل بقُبلَة أو لنسي فعليه الفصاء ذون الكفّاوة، توجود معنى الجماع، وهو الإنزاق عن شهوة بالساعرة. وأما الكفارة، لتعقل بلى كمان الحبابة لأجا للغولة فلا يعاقب جاء إلا يعد الموغ الجناية جايب ول لبلغ نهايتها! لأن مايتها الحماع في العراج. وإن لمسسى مسى وراه حائل بن وجد خرارة السن، وأنؤل أفطر وأن لم يجد خرارة الدن لا يقطر، وإن أبرل إنا كان الحائل صعيعةً، وعلى هذا حرام المساهرة.

.

<sup>(1)</sup> أحراجه الدرمدي في مسم في كتاب الصوم عن أصول أنه وباساء ما أجاء أي الصائم بدرات أغيره.

336 گناب المعرم

ولسو فسنت الصائمة ، وجهاه فانزلت افطراب، دكانا إذا أبرال هو وإن أمذى، أو أمسافت لا يفسد الصوم، وإن عمل الرائات السحو، إن أبرلتا أنظرنا وعلهما العسل والا مسال، وإن عالج ذكره بيد الرائم، فانزل أنظر، وإن نقل إلى نوح الرائم، فأبرل لم يقطر ما في يسها، وإنه التسمى لكمه أنظر إذا أبرال، وإن أني يبلية فأنزل أنظر، وإن ثم ينسر في ثم يقطر، وإن من فرح مهمة، فابرل لا يقطر كما في شماعيره.

فوله: ﴿وَلاَ بَأْسَ مَاقَفَيْلَةَ إِذَا نُهِنَ عَلَى تَفْسُهِ﴾ أي من الخساع، أو الإنوال.

الحسولة. (وَلِكُوهُ إِنَّا لَمُو يُأْلُقُنَ) وامن سعيد الل حيرة أن القبلة تصنيد الصوم، وإلا لم بدا وإلى قاسة على حرفة لمعتملهم.

ولما: قول عائشة رصي الله عنها: وكان رسوار الله أصلى الله عليه وسلم بقبل وهو صافع<sub>ة (1</sub>22)

وعمان أسمان قال: ومثل رمول الله يمان الله عليه وممم عن القبلة للصائم لقال كريجانة أحدكم يشمهام[<sup>15</sup>].

وأمسة اللهاء الداحشة: فتكره على الإطلاق فأن ينصبع شفتيها والجماع فيما فوق الفرج كالنبلة.

وقبل: إن الساشرة لكرما وإن أس على الصحيح، وهو أن بنس فرجه فرجها.

قسوله: (وَإِنَّ دَرَعَهُ الْفَيَّهُ لَمْ يُعْطِلُ ان سنّه عبر صبعه سواء كان ملء العبد أو أكثر بالإصاع، أم إذا عاد إلى حومه، أو شيء منه بعد ما خرج بنفسه، فأبر توسف: بخبر مار الدي وشملة: بغير الصدي

الم مل، الله له حكم الخارج وما دوله ليس بحارج؛ لأنه سكل فسعه.

<sup>(1)</sup> أم رحم مسائل في صحيحه في المقامة زياب وذلك أن اجديث قرارة عليا وسناه مشاخ بن عرارة)، وفي تكامر السيام رياب: بيان أن اخيمة في الصوم ليسب عرامة، وأحراجه أبو داوه في عالم يكام النسوم رياب: أضلة مصاعب)، وأمن ماجه في السيام وأكب الصباغ (داب ما جاء في القلسلة الصباغية)، وطائل في الرحصة في كتاب الحيام والناب عالما في الرحصة في الصلة المسائمي، وطائل من حيث للمسائمي، وطائل من حيث المسائمي، وطائل من الرحصة في المناف للصائم، وأحد من حيث في السيام (24415 - 24417) (24415 - 24417) في المسائم والأنساغ (24415 - 23525 - 23526 - 23526 - 23527) (2524- 25537 - 255

رك وردت الأحاديث في حن الفيلاء ولكن ثم ترد بها؛ العط

وفائدته: تظهر في أربع مسائل:

 إحداها: إذا كان أقل من مل، اللهم وعاد، أو شيء منه لا يقطر الجماعة. أما عند أي يوسسف، اللائسة لمسيس بخارج؛ أأنه أقل من مل، الشم، وعند محمد: لا ضبع له في الادخال.

2- والخالسمة: إن كسبان ملء العام وأعاده: أو شيئًا منه أفطر (صاعبًا. أما عبد أبي يوسسف: فسلان ملء الفسم بعد حارجًا، وما كان حارجًا إذا أدخله حوفه أفطر، ومحمد. يقول: قد وجد منه الطبيع.

 3- والخالفة إذا كان أقل من ملء الغم وأعاده، أو شيئًا منه أفطر عند محمد: توجود الصنع وهو الإدحال، وعند أي يوسف: لا بعدل العلاء العلوء.

4- والسرابعة: إذا كان مل الهم وعاد بنها، أو عنى منه أفطر عبد أي يوسف: الوحسود المسلء، وعند تحدد: لا يعطر لهدم الصحح رهو الصحيح: لأنه لم توحد صوره الفطر: وهو الاجلاح بصحه ولا معاه؛ لأنه لا ينقذي به؛ ولأنه كما لا يمكن الاحتراز عن حروجه، فكذ لا يمكن الاحترار عن موده، فيعن عمول

قال فحر الإسلام: قول محمد أصح فيما إذا فاء مل، العبي ثم عاد بنفسه إن صومه لا بفسد، وقول أبي بوسف: قصع فيما إذا كان أقل من ملء الفي، ثم أعاده أنه لا يفسد، وإن ذرعه الفيء أقل من على الفيه ثم عاد ينفسه لا يقطر إجماعةً فعند محمد: لعدم الصنع، وعند أبي بوسف: لعدم العل، وإن أعاده لم يقطر عند ثمي يوسف، ويقطر عند تعمد.

قوله: (وإن استَقَاءَ عَامِداً مِلْ وَقِيهِ أَلْطُنُ وإن كان أنَّن لَهِ يَفَطَرُ عند فِي يُوسَفَ، لأنه يعد ناخلاً، وقالمًا لا ينفض الوصوع، وعند محمد: يعطر لوجود الصبع، فإن عاد لا يفطر عند لمي يوسف لعلم سبل اخروج، ولا ينائن قول عمد ها هـا؛ لأنه قد أنظر بحروجه.

قسموله: ﴿وَلَا كُفَّارَةً عَلَيْهِ} فعدم صورة الفطر، وإن استفاء عامية ألىل من ملء الفيم . العظر عند محمد.

وقال أنو يوسف: لا يقطر لعدم الحروج حكماً.

قوله: وَوْهَنَ الْطَلَعُ الْمُحْطَاةُ أَوِ الْمُحْدِينَةُ الْطُولُ وَلاَ كُفَّارَةُ عَلَيْهِ} ذكره للفط الابتلاع: لأن السنسسيغ لا يتأتى فيه. وإنها أمطر الوجود صورة الفطر، ولا كفارة عابه لعدم الممنى، وهو قبضاء شهرة البطن.

وقاق مالك: عليه الكفارة؛ لأنه مفطر عبر معدور، فكانت جنابته ها هنا أطهرة إد لا غرض له بي هذا الفعل سوى الحاية على العبرة مثلات ما يتخدي به حكتاب الصوم

ظفا: عمد دعاء فطع إليه يعني عن إيجاب الكفارة فيه زاجراً كمها لا يجب اخمد في شرب الدم وفجول بخلاف الخمر.

ولق ابتقع نواة يابسة، أو قشر الجور لا كفارة عليه، وإن ابتلع حوزة بابسة لا كعارة خلسيه أيضساً، إلا أن يتمنعها حتى يصل إلى لبها، فجيئة نحب الكعارة، وإن أكل قشر البطيع اليابس لا كفارة عليه وإن كان رطباً طرياً.

فقد قبل: فيه الكفارة وإن أكل ورق الشجر إن كان منا يؤكل، فقيه الكفارة، وإلا فلاء وإن التلغ حمة عنت من غير مصع إن له يكن ممها تفروقها، فعنيه الكفارة وإن كان معها احتلموا فيه؟

فال تعميم؛ لا نحبه لأنها لا توكل بعها مكذا.

وقال بعضهم: تجب.

ويبعسي أن يقال: إن وصل تفروفها إلى احوف أولاً، فاز كفارة وإن وصل اللب أولاً وجلت الكفارة، وإن انتلع حلة حطاة، فقله الكفارة وإن مصفها، فلا كفارة كذا في العقاوى.

### [مطلب لة مفسدات الصوم] :

فسوله: ووفيق جافع عاملة في أخد السبيلي أو أكل أو سوت ما ينفذي به أو الكل أو سوت ما ينفذي به أو يستدائري يسه فعللم القطاء والكفارة به لأن المناه متكاملة فعساء الشيوء، ولا يشترط الإنسرال الحسيارة بالانتسال الأن فضاء الشهوة يحفق دواء، وإمه هو شرع واسترع لا يستوط كسسن أكل لهساء أو ضرة نحب الكعارة، وإن لم موجد السبع كذلك هذا، وإن حاصح مستة، أو مسبعة، ذلا كعارة أمرك، أو لم يترك، وإن أكرها المرقة زوسها على ماضعاع بحيث لا يستطيع دفعها عن دلك، يجامعه مكره أذكر في فناوى سرفيد أن عليه وعليه الكفارة؛ لأن الحياع منه لا يتصور، إلا بعد الانتبار والنذة، وذلك دليل الاحتيار، وعليه الفنوى، وإن أكرمها هو على اجماع، ذلا كفارة عليه المحداد المناه، والكفارة محسارها لأن الكفارة عليه بالحتان ذلك منة، وهذه السب مجابة؛ لأن الإكراء برقع المائي، والكفارة محسارها الشائم، والكفارة محسارها ولا أن المحدود ولا أن ولا أن المحدود ولا أن ولا أن المحدود ولا أن الكفارة المحدود إلى المحدود ولا أن الكفارة المحدود ولا أن هود المحدود ولا أن أن المحدود ولا أنه المحدود ولا أن المحدود ولا أنه ولا أنه المحدود ولا أنه

أما إذا طبع الصحر صلى أن ينوي تم بوي بعد ذلك وحامج لم تارمه الكفارة عند أي حسيفة، وهو العراد بما ذكر صاحب فلستفومة: لا يجب التكفير بالإعتدر إذا نوى الصوم مسين المهار؛ لأن الحرر اختلفوا في صحة الصوم بية من النهار، والاحتلاف يورث شبهة،

والكفارة تسقط والشبهة

ولمسلو جامع مرأنه مكرهه لا كفارة عليها، فإن طاوعته في ومنط اجعاع لا كفارة أيضاً؛ لأنها طاوعته مقاما صارت مفطرة.

و الو طاوعات إلى زوجهان أو غبره في ومعملاه ثم حاضات في ذلك اليوم سقطات الكفارة على الأهمام وكذا إذا مرضات.

وقسال زفر: لا أسفط عنها وكذا إذا حامع الرحل الرائد، ثم ترص في ذلك اليوم مقالت هذا الكذاري وفان سائر لا تسقط إلان السفر باحتاره، وإن حرح نفسه، فعرض منه حتى صار لا يقدر على الصوم لا تسقط عنه.

وقوله؛ يزما يتعدي بهج: احتلفوا في معنى المدير؟ .

قال مصلهم حو أن يميل الطوع إلى أكلما وقافضي الدشهوة البطل.

وقال معضهم: هو ما بعود نعمه الى صلاح المدد.

و فائداً منها المعلم المعلم المعاد تم أحر سهاء تم التلعها، فعلى اللهوال النامي: تتحب الكفار في وحسل الأول: لا مجب.

وعلى هما الورق الحبشي واختيشة والفطاط إذا أكله، فعلى النول التابي: لا تجب الكفارة: لأنه لا نبع فيه فليلك وربما يشره ومقص عفله. وعلى العدل الأول: نحب؛ لأن العمريين إليه وتنقصي به شهوه البطن.

ونو أكل قوالم الدرة الذي مسمونة المصارع

قال الرئيسية به كذا المسيري في المنافرة إلى ديا حلاوة ويلسد به كذا قال السيري في المنسسة منه وإلى أن عليه الفضاء دول الكفاوة إلا إذا أكل الشير الأرسي، دهليه الفضاء دول الكفاوة إلا إذا أكل الشير الأرسي، دهليه الفضارة كذا في العبولات وإن أكل المنبع إن كان نشلاً و جنت الكفارة، وإن كان كثيراً، فلا كفسرة وإن أكل خم احدة إن كان قد صاو عنه الدود وأنس، فلا كفارة وإلى الم بدود والم يني فليه الفكفاوة إلى أبنا حرست وكرهت الأحل الشرع لا لأحل الطوم، نصاوت تأكل الطعام المعسوب والمقرود بمرفة بحسة وإن شرب دعاً، فلا كفارة وإن أكل أصا بيئاً، فلا كفسارة وإن حرج من بين أسامه دم، فاسلمه إن كان الدم عالى على الرين. أو كاما سواء أنظى ولا كذارة على الرين. أو كاما سواء أنظى أو كان ألاء على الرين. أو كاما سواء أنظى ولا كان كني أسامه إن كان المعلى وإن كان كنيراً الطر ولا كمارة عليه.

وقب ل توسيم: يقطيسر في الوجهيرية لأن للعام حكام الطاهو، حتى لا يقيمه صومة بالمصمحية.

ولمان أن القليل يعتزله ربقه. وأما إذا احرجه ليده ثم النامه أفصر رحماحًا.

والفاصلس بين القلبي والكنبر: إن كان مقدار الحمصه فما دولها فليل: وما فوقها. كثير،

والسو ابستُنع مستملة بين أمنانه لا يقطر. وإن تناولها من فخارج، وابتلعها من عير مضغ أقطر.

واختلفوا مي وحوب لكمارة؟.

والمحتارة أنها تجب وإن مصفية لم يفاطره لأما تتلاشى، ولا نصل الى حلقه، وإن ايستلع خمساً مرموطاً معيض، ثم انتزع الحمل من صاعته لم يصطرة لأمه ما هاه في يذه. فيه حكسم الخارج، وإن العصل الحيط أفطره وإن فتل احياط الخيط وبله بريقه، ثم أمره كانياً والثلاً في فيه وابتلم ملك الريق فعما صوحه وصار كما إذا احراج ريقه، ثم الملهم

ولسو سال آمات الصالم إلى دفيه، وهو نائم، أو غير نائم فاعلمه قبل أن يتقطع لا يمطر.

قسولة: ووالمكتارة مثل كفارة الطهاري احال رصه الله على الطهار ولم سبعه الأن كفسارة الطهار متصوص عليها في العراق، بإن من العظر في رمصان مراوأ إن كان في يوم واحد كفته كفاره واحدة بالإجباع، وإن كان في رمصان ارمه الحل يوم كفارة بالإجباع، وإذا م يكفسر اللاول في الصحيح، وإن كان في رمصان واحد فانقطر في يوم واحد، ثم في يسوم أحسر فإن كفر فلأول الرمه كفارة فتني بالإحباع، وإن ثم يكفر للأول كفته كفارة واحدة عندنا.

وقال استناهمي: لكمل يوم كعارة على حدة كفره أو لم مكتبر.

بسيامه: إذا حامع في يوم من رمضان. فلم بكفر سنى حامع في يوم العر من ذلك اشتسيم، فعلسيه كفارة واحدة؛ لأن الكفارة نافو ة تؤثر فيها الشبية، فجار أن تنااعل كالحدود: وإن حامع فكفر، ثم جامع فعلم للحماع الذي كفارة أعرى؛ لأن الحياية الأولى المجلسوت بالكمسارة الأولى، فصيادات صاعم كانى عومة أعرى كاملك علومه لأحام. الكفارة.

وأمسنا إذا جامع في رمضان في سند، فأم تكفر حتى جامع في رمضاك أخر، فعليه تكسل صاغ كفاره في المنشهور؟ لأن تكل شهر حربة على حدة. وذكر تعمد أنه تعريه كفارة واحدة.

وقو وحدث على الصائبو الكفارة، فسافر بعد وحوبها لم تسفط: لأن هذا المقر من له.

الحسوله: ﴿ وَمُسَانَ جَامَعَ فِيمَا قُونَا أَمْوَجٍ فَالْوَلَّ فَعَنْيُهِ الْقَصَاءُ وَلا كَفَارَةَ عَلَيْهِ إِمَا

الغضاء فلوجود الخماع معيي وهو الإتراق ولا كفارة لانعدامه صورة، وهو الإيلاج

قوله: ووَكُيْسَ فِي الْسَاد صَوْم غَيْر شَهْر رَمْضَانَ كُفَارَةً؛؛ لأنه في رمضان البغ في الحماية؛ لأنه جماية على الصوم والشهر، وفي عيره حناية على الصوم لا غير.

السولة: ووَمَنْ أَوْجَرُ أَوَ الحَظَنَ أَوِ اسْتَغَطَّ أَوْ أَفْطُوْ فِي أَوْلَيْهِ الْفُطْنِ الوجور: صب

العامد أو اللبون أو الدواء في القبير

والسوالة: هاحستفري: بعستم فناء والفاف، وهو صب الدواء في الدر، فإن أواح مكرهاً، أو نائماً أنطر، ولا كماره عليه، وإن كان طائعاً، بعليه فكفارة، وإن استعطا؟ قال أبر يوسف: تجب الكفارق

وقال الطحاري: لا كماره عليه بالإحماع، كنا في اليناسِير.

قال في الحداية: لا كفارة عليه لانعدام الصورة يعني في احقته والسعوط.

وفسوله: وأو أفصر في أدنيهج: يعني الدواء، وأما الماء، بإنه لا يقطر العدم الصورة والمعى يخلاف الدعن

قسوله: وأزَّ قارَى جَانِفُهُ أَرْ آمُّهُ بِدَرًاء رَطْبِ فَرَصِلَ النَّارِ ءُ إِلَى جَزَفِهِ أَرِّ دفاغه أَفْطُرُ وَلُومُهُ الفَصَاءُ دُونُ الْكُفَارَةُ الجائمة: الجرح في الجوف.

والآمة: الحرج في أم الرأس، وهو الدماع.

وقوله: ﴿ يَعْدُواءُ رَطِّبُهُ: يَخَلَافُ الْيَابِسُ.

والى المصمى: الاعتبار بالوصول رطباً كان، أو يابساً، فإن لم ينحقق وصول الرطب لا يعطر، ولو علم وصول البابس أفطر، هذا مو الصحيح.

قسوله: ﴿وَإِنَّا أَقْطُرُ فِي رَحْدِلُهُ لَمْ يُفْطِرُ عِنْدَ أَبِي خَيْفَةً, وَقَالَ أَيُو يُوسُعَ: يُفْطُنُ إذا وصل العاء إلى فلنتاءً. أما إذا بقى ال الفصلة لا يعطر إبساعاً. ولو أنظر في فبل السرأة تقطر إجماعا.

### {مطلب فيما يكره للصائم}

قوله: ووَمُنْ ذَاقَ شَيْئًا بَقِيهَ لَمُ يُفَطِّنُ نَعَدَمُ السَفَطَرِ صَوْرَة وَمَعْنِي. قوله: ﴿وَيُكُرُهُ لَهُ ذَلِكُ مِنا فِيهِ مِن تَعْرِيضِ الْصُومِ عَلَى الْعَسَادِ.

ومسال في المهابة: هذا الذي دكره من كراهة الذوق في صوم الفرض. أما في صوم السنطوع، فلا لمس به؛ لأن الإنطار في صوم النطوع بياح للعذر بالاتفاق، وهذا إنها هو تعسمويض علمسي الإفطيسان. فإذا كان الإفطار فيه يجور للعار، فالأولى: أن لا يكون هذا مكسروهأ، ويكسره للصائم النرشش بالعاء والاستنقاع بيه وصبه على الرئس والالتحاف

بظنوب المبلوق لما فيه من إظهار الضجر بالصوم.

وعسن أبي يوسف: لا مأس بقتلك، وكذا يكره له المصلحة لعبر الوصوء والمبالعة في الاستشجاء وفي المضلحة والاستشفاء، ولا تأس بالمسواظ للصائم بكرة وعشياً تقوله عليه السلام: يدجير خلال الصائم السواكجا<sup>(1)</sup>.

وقال الشافعي: يكره بالعشي وسواه كان السواك رطباً، أو يابساً، أو سيقولاً. وعن أبي يوسف: يكره المسلول.

قسوله: ((يُكُرُهُ اللَّهُوَالَةِ أَنْ تَبْطَعُ لِصَبِّبُ الطَّعَمُ إِذًا كَانَ لَكِ مِنْهُ إِنَّا) بان يكون عندها صغير، أو حاتش، أو طُعام لا يحتاج إلى فلمصح.

ف وقع: (ولاً بسياسُ إِذَا لَهُمْ يَكُنَّ لَهَا مِنْهُ بُلَثُهُ صَافِقَة للواتِ الله ترى الله تفخر إذا حافت عليه.

قسوله: (وَفَعَنَسَعُ الْعَلْكِ لاَ يُغَطُّرُ الصَّائِمُ [لاَ أَلَهُ يُكُرُّهُ] لما في من التعريض على المستساد، وهذا إذا كان أبيعي طنتماً لا يتفعيل عنه شيء أما إذا كان أسود يفسيد صومه وإن كان ملتهماً لا يتفات.

وروى الدارفطي والطبراي من حديث حيات مرفوعاً: وإذا صمتم ماستاكوا بالعداة، ولا تستاكوا بالعديسي، السيال الصائد إذا يست تعقاه كانت له الوراً لوم الغياماي وفي (١٠٠٠٠ كيسال أبو همر القصائب، وهو صميفيه، وقد رواه بزيد بن بلال أيضاً عن حلى موقوفاً، أسرحه الدارفطي أبضاً.

<sup>(3)</sup> نسال الى حجر العسقائي في الدرية في تحريج أحاديث الهلاية (1 (282): حديث: وحير حلال المستخم السحواليو، المدارفطي والى بالمه في تحريج عائلة بلما " ومن حيرو، وي البات عن خامر بن وبيعة: وأنت رسول الله حلى الله عليه و سلم بستال وهو عائم، ما لا أعد ولا أحضى، المستخم المستخر واستخلل وأبير داول والترافق واليه بعلى والراز و الطرش والمعرفي والمعرفية وعلله السيماري، ويستدسل فيه ولولا أن أختى على أدي لأمريت بالسوال عند كل صلافه و من أمس مسروعاً: ولي السوائل عند كل صلافه و من أمس مسروعاً: ولي السوائل للمائم بالرطاعية أخرجه الى عليه، وتقييقي أثراه الله وطربة من الماء بسسال أحر المهار وأخوه وإستاده صبحه، ولمن الى عمر كالا التي صلى الله عليه وسلم معدد في حيل السوائل الا اللهار معنات علوة أو مشتمة تدريد: إذا اللهي يكرفونه عشية، ويتوارد، إنه رسول لا صلى عليه عليه وسلم طال وحد أم المعالم أعلى عند الله من ربع السلك به نقال: سبحان الله المدى يام هم أن يتنزل وحد أنه المعارفي عليه أن المناز والمهار علوف والد المائل، وما كال مائم أولا يكون على الصلح والله من الله من الله من المعارف المناز، وما كال مائم أن المعارف أن يتنزل وما كال مائم، وما يوارد من المائم المحدد من عبادة بن نسيء وأبو أن حدر إلى عند الرحورة عن عبادة بن نسيء وأبو أن حدد المعارف عن عبادة بن نسيء وأبو عبد الرحورة عن عبادة بن نسيء وأبو عبد الرحورة عن عبادة بن نسيء وأبو عبد الرحورة عن عبادة بن نسيء وأبو

والعلك هر المصطكى.

وقبل: اللبان الدي بقال أما: الكاسر.

#### {مطنب فيمن يجوز له القطر}

فسنولد: روضين كان فريضاً في سهر ومصان فحاف إن صام الزادد مراطة أفطر وأفضيها، العربص الدين ساح له الإاصار: أن لرداد حماد شده بالصوم، أو عماد و بعماً، أو راسه حماراتاً، أو نظمه السطلاناً.

وعلى أبي حيفه: بدركان بناح به النسلام فاعداً خار له أن يتعلى وكدا إنه كان (لا هي الم يناجر عبد البرد يجوز به أن يقطل ولير بران، من الدرجر، وعلى به صعف من أثرت فحداث بن صام معود عبد المرض لا يناح ته الفطرة لأن الحواف لا عمرة بدرلام مرجوم، وإن كان به صفف إن صام معلى فاعداً، وإن أصفر صلى فاتساً، فإنه فصوم وتقدمي فاعداً حيفاً جو العادير.

فسوله: ووإناً كسان أسافراً لا يُستَديرُ الطفوم فصولًا الْفَعَالَ، هذا إذه لم تكن وقسية، أو عاسيسم معلسري، أما إنه كابرة معطري، أم كانت اللغةة مشركة ينهم، والإنظار أنصل لنوافعه أخساعة كنه في الفناوي.

قوله: وقول أفطر وقطى خاروا لأن السعر لا يعرب عن المشقة، فجعل نصبه عاراً حا الاف الدوس، فإنه قد يجل فالسوم، فشرط كربه منسياً بي المشقة، تم المجر لمن تعسفر الي اليوم الذي أنشأ الشفر فيه، حتى إذا أشأ أن الرابعة ما أصرح صائماً لا يحل له الإنصار الرابعة لاف مداوا مرض معدمه أصبح صائماً؛ لأن المنظر حصل باحياره والمرض عبر من فاذر من له الحق

قسوله: وفإزناً مات المويض أو المسافراً وقفيًا على حاليما لَمْ بَلُوفَهُمُ الْفَضَاءُ؟؛ لأجما لم باركاعاة من آياءِ أخر، وكنا من أدال بعدر كالحيس و لنفاس

فسولما وفول طبخ الشريص او أقاف النسابل والانا الإنهاء الخطاء بقبار الصلحة والإقامة وهذا لوفير طبع الدراء وعو أن فلروش إذا ألله الرداد والموالم المرادش إذا ألله المرادش إذا ألله المرادش أن أن المسلوم شهراً أن مات الوالم المرادش في الدراد الملاحد على أن يصبح أنه الا المراد شهر الإلاحداج لا يومل المراد المرد المراد المراد المرد المراد المرد المرد المرد المرد المرد المرد المرد المرد المرد المرد

الوجوب

وقسولة: ولرمهما العصاء بفدر العبحة والإقامة:) هذا (دا صح العربض ولم يصم منصلاً بصحته أما لو صام منصلاً بصحته، ثم مات لا يقرمه الفض، لعدم التفريط.

الموله: ﴿وَاقْصَاءُ شَهْرٍ وَمُصَاتُ إِنَّا شَاءً فَرَقَهُ وَإِنَّا شَاءً تَابِعُهُمُ ﴾ لإطلاق النص، وهو قوله تعلى: ﴿ فَهِدُهُ بَنِ أَبَارٍ أَخَرَا ﴾ <sup>[1]</sup>، لكن انساعة مستحدة مساوعة إلى إسقاط الواجب عن ذمته.

واعلمسم أن جستس العسامات كلها أحد عشر أوعةً، شامه منها في الفرائاء أربعة منسخاسة، وأربعة إن شاء تابعها. وإن شاء فرفها، وثلاثة لا ذكر لها في الفرائا، وإما ثبت بالسنة.

فالأربعة المتنابعة:

ا حوم رمتمان.

2 - وصوم كفارة الطهان

3- وصوم كفارة السين.

4- وصوم كفارة الفتل.

وأما الأربعة التي هو فيها بالحبار:

ۋە قطاء رمصان.

2- وصوم فقية الحس، وهو قوله تعالى. ﴿ يُعِدُّنَّهُ مِّن صِبَاءٍ ﴾ (أ).

3- وصوم النفعة.

4- وصوم جزاء الصباء.

وأما الثلاثة التي فير مذكورة في القرآل:

 أ- صوم كمارة الفطر في رمصان ثبت منابعاً بقوله عليه السلام للذي واقع امرأته في رمصان «صدر شهرين منتاهين»<sup>(45</sup>)

 <sup>(</sup>١) سورة الغرة: 181

ر2) سورة قِنرة: 196.

<sup>(3)</sup> قال این حجر الصفائل فی دهرایهٔ فی تحریج آخادیت (قداره) (4802): حدیث: این آخرایاً آئی فلسمی صلی اف علیه و سلم افقال: یا رسول اف حلکت و آخلکید: فقال صلی اف علیه و سلم: و مسافا صفحالان دان: و افعید امرائی فی چار رحصان صحیداً، فقال: و آخین رفیقی، قال: الا اطلاع الا رفستی همه، قال: و تصد شهرین منابعین: قال حل جدی ما حادی، الا می نصوم، قال:

2- وصوم التطوع.

3- وصوم النقر وحب بقوله عبيه السلام: يومن بالرأن يصغ عله اسطعهو<sup>(1)</sup>. وهو على وجمين:

1- معين.

كتاب الصبوم

2- ومطلق. فالمعين: أن يقول: وقد على صوع شهر كذاج وجيته هاأو صوم أباج،
 يعيمها، فيلرمه النتايع سواء دكر التتابع، أو لا، قإن أنظر بوماً سه قصاه ولا يستقبل.

وأما المطلق إن ذكر النتاج فيه لزمه، وكذا إذا نوام، حتى لو أنصر نوماً منه ستقبل،

واطعلم مسيئين مسكيناً مع نقال لا أصد قامر الذي صلى الله عيد وخلو أن يواني عرق من سر. ويستروى عيرى فيه مسية عشر صاعاً، وظال: وعرقها على المستكاري، فقال: والله ليس بن لائتي همدينه أحد أحوج مني ومن عيلي، فقال: وكل أنت وسيائات نجرتك، ولا اخرى ألماء أبعده به. المست: هذا المستدين متبسيون أكبر مه الأنته كليم من حديث في هريره، نظر في هذا انسياق مواضع والله ومقارة لما عندهم:

الرغيب: فوقة: هواهلكت.ي. وهذه تكرها الخطامي وردها. وأوردها الدارقطي الوصولة، لكن بان الليهقي حطاها.

كاسبيها: فوله: وفي بيار وهشائها: وهو بالعمل منا وقع في العوطا: «أنست أهلي وأنا ضائع او. ومضائح.

تأثيبا: فوله: ومعيناهم، وهذه العرامها الدارفطي في طبل من مديث منصد بن المسبب مرسلاً أن رحلاً التي التي صالي الله عليه ومدي، بذال: يا وسول الله: الطرائد في ومضاء معمداً.

راهية) فولة: يروي بقرق، بانفايا، وهو تنسخيف لا يرجد.

عاميها: فوقه: والرقياعلى البينكينها لكنها مرويه بالامين من فوله: وأطعيه سنين مسكياً في . منافسها: فوقه: وشعرتك ولا تعريق أحدً معدك به نسر في شيء من طرق الحدث، فكاله بانسين مسى قبل الرهري، وإنها كف هذه وحصة له حاصه، ولراء الأحوار الله الرم بم يكن له عد من الستكفيرة انبهي، وهو قبل الاهري والذي في الكناسة أنه من عمل الحراء فالاعتراض بافيه واقد أعلى.

(1) العسرحة السيخاري من صحيح في كتاب الأبنان والدور وبات الذرائي الخاصة)، وتتر صدي في الحاصة)، وتتر صدي في سسينه في كتاب الله ور والأبنان عن راء ون الحد وبناء من على أنه يطبع الله فيحمه)، والسائي في السائل على الله على كتاب الأبناء الله على كتاب الأبناء الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله والتقور وبات المائل والتقور وبات عام الله على الله على

346 كتاب المنوم

اراك لم يذكر التنابع، ولم ينوه، فهو بالحبار إن شاء تامع، وإذ شاء فرق.

قسوله: (فَسَوِنُ أَخَرُهُ حَلَى ذَخَلَ شَهُرُ وَمُطَانُ أَخَرَ صَامٍ رَمَطَانُ النَّابِي)؛ لأنه لا يضح الصوم به عن عبره.

السبولة: (وَقَطَاءُ الأَوْلُ بَعَدَةً وَلاَ فِلْنَيْةَ عَلَيْهِ)؛ لأن وحوب النصاء على النراحي. حتى كان له أن بطوع.

قوله: ﴿وَلاَ فَذَيْهُ عَلَيْهِم وَقَالَ الشَّافِعِيِّ ۚ إِنَّ أَسُوهُ مِنْ عَبْرُ عَفْرَ كَانَ عَلَيْهِ الْعَدَيَّةِ لَكُلَّ يَوْمَ طَعْمَ مُسْكِنِينَ

قوله: ووَالْخَامِلُ وَالْمُرَاصِعُ إِنَّ خَافَة عَلَى الْعُسِيمَة أَوْ وَلَقَيْمِهَا أَلَظُونًا وَقَطَنا وَلاَ فِلْنِسَةَ عُلَسَلِهِمَا) والمسسراد من العرصع العقر الآنها لا تنمكن من الامتدع عن الإرصاع لوحوبه عليها بعقد الإحارة. فأما الأم فليس عليها الإرصاع: لأمها إذا متنصف فعلى الأب أن يستأخر أحرى.

قولُهُ: وَوَالسَّيْخُ الْفَامِي الَّذِي لاَ يَقْدُوا عَلَى الصَّوْمُ تَعْطِرُ وَتَقَعِّمُ لَكُلُّ نَوْمُ مَسْكِمَا تعشيدين صنب ع مِن بُرُّ أَوْ صَاحاً مِنْ فَشَرِ أَوْ صَاحاً مِنْ سَعِيرِ كَنَا يُطَعِمُ فِي الْكُفُّارَاتِ، الْعَالَى: الذي قرب إلى فقناه، أو فيت فوته، وكنا العجور عنه.

الله قال: ما الخاجة في قوله: وكما يطعم لي الكمارات به وقد ذكر قدر الإطحام؟ قلت: مهدال الإناجة بالتقدية والتعليمة والقامة في ذلك بعاز .

### [مطلب فيمن مات وعليه صوم]

فسيوله: روتمني مَاتَ وَعَلَيْهِ فَضَاءُ شَهْرٍ وَمَصَانَ فَإِنَّ أَوْصَى بِهِ اطْمَعُ عَلَهُ وَلَيْهُ لِكُلُّ يَوْمٍ نِصَفَى صَاعِ مِنْ بُرِ أَوْ صَاعاً مِنْ تَمْرِ أَوْ صَاعاً مِنْ سَعِيرٍ، وهذه الوصية، إما تكون مسن الثلث، والتقييد بقضاء شهر ومضال غير شرط، بل يشاركه كال صوم يجب قضاؤه كالسندر وعيره، ولا مد من الإيضاء للوحوب على الولي لم يطحب فإن تبرغ الوبي به من غير إيضاء، فإنه يصاح.

والصلاة حكمها حكم الصيام على احيار المتأخرين. ركل صلاة بالمرادها معبرة صوم يوم هم الصحيح احراراً عنا قاله عبد بن مقاتل أنه يطعم السلوات كل يوم نصف صناع علمي قباس الصوم، ثم رجع عن هذا الفول. وقال: كل صلاة فرض تعلى حدة بمنسسولة صوم يوم هو الصحيح، والوتر صلاة على أصل أي حيفة، وعندها: هو مثل السن لا نجب الوصية به.

قال في الفتاوى: وه مات وعليه صلوات وأوصى أد يطعموا عنه لها، فأعطو، فقيراً

كتاب الصوم كتاب الصوم

والحلأ حداة دانك صار اخلاف كفارة البمين

ولهـــو العقر المنطوع تعيو عدر وكان من نهته أن يقطيه، فعد أي يوسف يحل له ولك.

وقستان أبو الكر الراتزي: لا يحل له دلله؛ لأنه أنظر لشهوة تعليه، وهو متنبي هذه. قر الل حليه تاسالام: وإن ألحوف ما أحاف على أمي الرياء والشهوة الحقية وهو أن يقسح الرجل صائمة تم عطر على طعام للشهيه ي<sup>13</sup>ا.

قال في الإيضاح: [5] صام تطوعاً ودعاه بعض (حواء بلي طعامه، مسأله أن يعظر. فلا تأس أن يفطره لقوله عليه السلام: يمن أفطر حق أخبه كنب له لوات صبام ألف يوم. ومنى قطبي يوماً مكانه كنب له لواب صبام ألهي يوم:[1]

وقال الحمومي: أحسن ما قبل في هذا: أنه إن كان بنق من نصبه بالقصاء بقطر والا قلاء وهذا كله إذا كان قبل الروال. أما بعده، فلا بسطر إلا إذا ذان في ترك الإمطار عقوق السوالدين، أو أحدهما. وهذا كله في صوع التطوع. أما إذا كان صائماً عن فضاء رمدمان وذعاد بعض إخواله يكره له أن بقطر.

ويكسره ان بصوم العرقة مطوعاً بغير إذن روحينا. إذا أن يكون مريضاً، أو صائحاً. أو عمسرماً بحج. أو عمرة، وليس للمند والأمة أن يصودنا أطوعاً (لا بادن الدولي تحت ما كسبان، وكذا المدير والمديرة وأم الوائد، فإن تدام أحد من هؤلاء، فلنروج أن يعطر المبرأة وللمولي أن بعطر الصد والأمة، وتقضي البرأة إذا أدن طا الروح، أو مات ويقضي العبد إذا

<sup>(1)</sup> حديث: ورب أحوف ما أحاف على أمني الرباء والشيوة احديثها أحراجه عن ماحده واحاكم من حسابات تستداد من أومن وقالاً: والشرائع بدل والرباعية وحدراته الرباع الله فقاكم الاحجاج الإستنداد على الله فقاكم الاحجاج الإستنداد قلب الله فقالاً على الله في الله في المنطقة المحدد.

<sup>(2)</sup> لم أنجه في السميادر، وأكن ورد في مرائل الفلاح في كناب الصوم (ص 557).

ادنا تسبه العولى، أو العنق. وأما إذا كان الروح مريضاً، أو صائحاً، أو عرماً لو يكن له ضع الروحة من ذخل ولها أن تعاوم وإن جاها، لأنه إما يسعها لاستيفاء حفه من الوطني، ولا حق قه في هذه الأحوال وليس كفلك العبد والأمه، فإن طموني منعهما على كل حالة لأن منافعهما ملكه.

### {مسائل في الصيام}

قسوله: (وَإِنَّهُ بَلُعَ الصَّبِيُّ أَوْ أَسْلَمُ الكَافِرَا فِي شَيْرَ رَمَصَانَا أَنْسَكُمْ بَقِيَّةَ أَوَامِيضَاء وهل الإمساك واحب، أو مستحب؟

فال الي شيخاع: مستحب.

وقسال الإمسام العشار: الصحيح أنه والجب، ولو العظرا ف لا قصاء طيهما؛ لأن الصوم لهم والجب مه.

فولع وزعلافا بقده النحفق السباب والأهليق

قوله: ﴿وَلَمْ يَقْضِهَا مَا مَضْنَى مَنْهُ وَلَا يُؤْمِهِمَا} بداء الخطاب.

ثم قومة والمسلكة نفية يوصيمانية إن كان بعد الروان. أو فليه بعد تؤكل، فالإحساك لا مسير وان كسان فسيل الروال والأكل، ففي العبني أدا توى النظريّ كان نظوعاً على المسجود والكام إذا وي له يكن بطوعاً، لأد السين من أمار العبادات.

قَوْلُهُ: ﴿وَقُنَّ أُغُمِيَ عَلَيْهِ فِي شَهُو رَفْصَانُ} مِنِي بالنهار

قوله: وَلَمْ يَقُصُ طُيُوهُمْ الَّذِي خَنَاتُ فِيهِ الإغْمَاءُ؛ لوجود السوم فعه وهو الإنساك. المنفرون بالبياة إذ للشاهر وجودها الله.

قسوله: ووقطسي قا مغلق لامدام البنامية وإن أغلي مله من أول لبلة مم إلى المسترد قصاه كنه. ولا يوم تلك اللهاة الأنه بواع مرس ومن حي في شهر رامسان كله في يقتبه.

السولة: وَوَافِنَا أَفْسَاقَ الْمُخْلُولُ فِي لِعُصِ شَهْرٍ رَفَطَانُ قَصَى مَا مُطَنَى مُنْهُمِ؛ لأن السبب قاء وحده وهو الشهر، والأهابة عاره القدال:

قسنوله: «وَإِذَا خَاصَتِ الْمَرَالَةُ الْفَقُرِتُ وَلَقَتَتُ} وَكَامَ !! مست. وهن ناكل سرًّا، أو جهرةً

> ا ليا: سر

وقبل: حهرأه ولا يلاب عميه النشه

قساوقة: ﴿وَإِذَا قَسَامُ الْمُسْسَافِرَا أَوْ طُهْرَتَ الْخَائِضَ فِي نَفْضَ النَّبِارِ السَّمَكُ تَقَيَّةُ

يُستومهمان هسدة إدا قدم تمسيخ بعد الروال، أو قبله بعد الأكل. أما إدا كان فيل الروال والأكسيل، فعليه التسوم، فإن أنظر بعد ما يوى لا يترمه الكفارة للنبيهم. وأما اخالص إدا هو الرب قبل الروال والأكل ونوب لم يكل صوماً لا برضاً ولا اصوماً لوجود الداهي في أول النهار والصوم لا يتجرأ.

وقسوله. يؤامسكاي: أي تلق الإيجاب. هو الصحيح قصاء لحن الوقد؟ لأمه وقال معظم، وإحالم تنتبه الحائص في حال الحيص للحقق للماع من الديمة.

قوله: رومن تسلخو وهوا يظّنُ أنْ الفحر الله يُطلع أو الفطر وهوا يُوى أنْ المناطس، قسلة غراب أنه النبي أنْ الفجر قد طلع أو أنْ استبشى له يغرب قصي دلك النبوة والأ كفساؤه غليه المتولد: يورى يديو ميه من الرأى لا من الرؤية، أي يطن طلاً خاباً قريباً مس النبوء حتى أو كان شاكاً أو اكثر رأيه لها لو تعرب الشمس نجب الاتحارة، أم إنه السمام وحو بطن أن العجر له يطلع، لودا هو قد طلع، أو العظر وهو يرى أن الشمس قد عسريات، أم قالين ألها له تعرب السلك بقية يومه تعدد حق الوقال، فقد الصحاب هذه المسالة حسة احكام:

- 1- أحدها: أنه يعبيد صومه.
- 2- والذاني: أن عليه الفصاء؛ لأنه فوت الأداء.
  - ق ۽ الدلڪر آبه لا کهاري
  - 4- والرابع) أنه يعسان بقية بومه.

3- والحامس: أنه الا إلى عليه النولة تعالى: له والرس ساحة به الداخ إدراً أخطأتمر بدرج الله وهد إدا أطر وهو يض هذا مالية أن فلسمس إدر بريب، أما إدا كان شاكاً في الغروب، فافطر معليه الكفارة؛ لأن الأصل بفاء شهار لحلاف ما إدا شاك في طلوع الفجر فأكل حيث لا المرح الكفارة؛ لأن الأصل لفاء الميل، والمغين لا ارون بالشاك، الم يكن فاصداً النفطر الخلاف ما إدا كان شاكاً في العروب، فأدطر، إن إدا للازم على مسل طعدي؛ لأن الأصل لفاء المهار، فكان ميساً نسيار شاكاً في الميل، والبغين لا يرون بالنف، والبغين لا يرون بالنف، فافراق.

و فسيل السبو الحسن الكراحي: لا نحب الكفارة؛ لأنه فعال بدنك إمامة السنة؛ لأن تعجيل الإقطار سنة.

<sup>(1)</sup> سوره تلأجزات: ك.

واعتسم أن المستحور استنجب لقوله عليه السلام: وتسجروا فإن في السحور بركة أناً. السحور امام لما يؤكل في وقت السحر وهو السفاس الأعير من الليل. وفي الحديث إضمار تقديره: فإن في أكل السحور الركة.

والمراد بالبركة: زمادة القوة في أداء الصوم، وبحوز أن يكون المراد به انيل التوات الاستنام بأكل السحور بسنن المرساين وعمله بها هو محصوص بأهل لإسلام قال محليه

الصلاة والسلام: «فرق ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكل السحور ي<sup>وم)</sup>.

قسوفه: (وَفَسَنُ رَأَى صِلاَلُ الْفَيطُرِ وَخَلَاهُ لَمْ يَفَطِلُ فِإِنْ النَّصَرَ، تعليه الفصاء، ولا كنارة علم

وقال بعضهم يعطر سرآل

فسوقه: (رَانَ كَسَانَ بِالسَّمَاءِ عِلَّهُ لَمْ لِفُلِلُ فِي هِلاَلِ الْفَطْرِ إِلاَّ شَهَادَةُ رَجَلَيْنِ أَو رَجُسُلٍ وَاشْرَأَتِينِ)؛ لأنه تعلق به نعع العبلاء وهو الفطر: فأشبه سائر حفوقهم: والأضحى كالعطر؛ لأنه تعلق به نفع العبلاء وهو النوسع بلحوم الأصاحي، ولا به أن يكونوا عقولاً غير محدودين في القدف: لأنه خروج من عباده، ويحتاط فيها<sup>23</sup>.

وهن بتترط لعط الشيادة؟

قال في الفناوى: يتسرط؛ لأنها معسرلة الشهادة على الحقوق.

وقال بعضهم: لا يشترط؛ لأنها بمنسرله الحبر الدبس.

<sup>(1)</sup> الحسرات البخاري في صحيحة في كذاب الصوع وبات: بركة السحور من طير (ينطب)، وصطم في صحيحة في كتاب الصياع (باب: فعل فللحور وباكية استجابه واستحداد تأخيره)، واقتراعكي بي سبب في كتاب الصوم عن رسول الفاريات، ما حدثه في نصل السحور)، واقتبالي في سنه في كتاب الصياع (باب: هلت على السحور)، وإن ما جاء في السنة في كتاب الصياع (باب: ما جاء في السنة في كتاب الصياع (باب: ما جاء في السنة في الأراب (1204م) و 1304م). 11512 (1285) 1396م (1396م) في المناب في مصل السحور)، والعد بن حيل في السنة في الأراب (1296م) (1396م) 1396م (1396م). 1396م (1396م) (1396م) المناب ال

<sup>(2)</sup> أهيسر مه مسلم في منحوجه في أكتاب الميام (باب: نشل المنحور و تأكيد استحابه واستحاب واستحاب في أحيل المنحوب في أحيد في تكتاب الميام (باب) له (باب) الما جاء في فضل المنحور)، والماري في سنه في كتاب المعرم (باب) في لوكيد السحور)، والماري في سنه في كتاب المعرم (بساب: في نصيل المسابة في ميانا وصيام أهل المكتاب أكمة السحوية واستخرى، واستحراب المناب ا

<sup>(3)</sup> لأن الاحتياط في أمور العبادة مستحس.

ڪئاب الصوم

قوله: رَوْبَانَ لَمْ يَكُنَّ بِالسُّمَاءِ عِلْمَ لَهُ يُقْبُلُمُ فِي هَلالُ العطر .

﴿إِلَّا شَهَادَةً جَمْعٍ كَتِيرٍ يَفْعُ الْعِلْمُ رِخَبْرِهِمْ} وقد بنا دلك في هلال ومصان، والله تعلق أعلم.

## باب الاعتكاف

أخسره عسن الصوم؛ لأن الصوم شرطه، والشرط مقدم طبعاً، فكذلك وضعاً كما قدمت الطباوة على الصلاة.

و محاسس الاعاستكاف طاهرة. فإن فيه تسليم المعتكف كليته إلى طاعة الله عطاب الرائض، وتبعيد اللفس عن شغل الدنيا فتي هي مامعة عما يسمو همه العمد من الفري. ولهذه كرم إحصار السلع في المستحد.

و من محاسمة أينسا: اشتراط الصوم في حقه، والصائم صبف الله، فالأليل به أن يكون في بيت فلله.

والاعتكاف في اللغة: منتق من العكوف، وهو العلازمة، والحسي، وظلمته، ومنه فوله تعالى: ﴿ وَٱلْمَدَائَىٰ مُعَكُودًا أَن يَبْلُغُ لَحُلِّدًا ﴾ <sup>(12</sup> لي معنوعاً عن أن يبلغ عنه، وهو الحرم موضع نجره.

ومي الشرع: هو اللبت والقرار في المسجد مع مية الاعتكاف.

قسوله وحمسه الله: ﴿ الاعْتَكَافُ مُسْتَخِبُّ بِهِي فِي سَالَ الأَرَمَانِ. أَمَا فِي الْعَشَرُ الأُواحِسِر مَسِنَ رَمِضَافٍ، فهو سنة مؤكدة؛ لأن التي عليه السلام: «واطب عليه في المشر الأواخر من رمضان». وفمواطبة دليل السنة.

قال الزهري: يا عجباً للناس تركوا الاعتكاف، وما تركه النبي صلى الله عليه وسلم مستة دخل المدينة إلى أن توفاه الله: وهو أشرف الأعمال! لأنه جمع بين عبادتين الصوم والحلسوس في المسجد، وقيم تفريغ القلب، وتسليم النفس إلى بارقها، والتحصر بحمين حصير.

قَسُولُهُ: (وَهُسُوُّ الْأَسِيُّ فِسِي الْمُنْسَجِدِ) بِعِي مَسْجِدُ الحَنَاعَةِ، واللِّبَ يَشْجُ

<sup>(</sup>١) سورة العلج: 25.

<sup>(2)</sup> أخرجه المحاري في صحيحه في كتاب الاعتكاف (باب: اعتكاف السناء)، ومسلم في صحيحه في كتاب الاعتكاف (باب) اعتكاف طعشر الأواخر من رمضان)، والترمدي في سعة في كتاب الصوم هي وسوق الله (باب ما حاء في الإعتكاف (لا حرج مه) بلقطة الإكان التي عبلي فله طبه ومثلم يعتكف في البشر الأواجر من رمضان ف.

اللام المكث.

قوله: (مُعَ المُشَوَّعِ وَتُهُمُّ الاخْتِكَافِيمِ أما اللبث فركمه؛ لأن وجوده به، وأما الصوم فشرطه، والدية شرط في سائر العبادات، والصوم شرط لصحة الواحث منه رواية واحدة، ولصححة استطرع فيما روى الحسن عن أبي حبقه لفوله عليه الحسلام: بولا اعتكاف إلا بمسلومها أن تعلى هذه الرواية لا يكون أفل من يوم. وفي رواية الأصل: وهو قول محمد: أقد مسلامة، فيكون من غير صوم! لأن مبنى المفل على المساهنة، ألا ترى أنه يفعد في صلاة النفل مع الفقرة على الفيام وراكماً مع القدرة على النساول.

ولو شرع فيد، ثم قطعه لا يلزمه الفضاء في رواية الأصل؛ لأنه غير مفسر، وفي رواية الحسن ينزمه؛ لأنه مذهر باليوم كالصوع، ولا يصبح الإعتكاف إلا في مسجد جداعة يصلي فيه الصلوات الحسس كنها نهمام ومؤدن مطوع.

وأفضيل الاعتكاف في المسجد الخرام؛ لأنه مأمن الحال ومهيط الوحي ومسيرل السرطة، ثم في مسجد رسول الدعلي الله علم وسلم؛ لأنه أفضل السنا به بعد السسحد الحرام، ثم في مسجد بيت فلطدس، ثم في المساحد التي كثر جماعتها. فكل مسجد كثرت جماعته فيم ألضل

والاعتكاف ضربان:

رًا - واجب،

2- رتفل.

قائظل: بيجور نقبر صوم: وخو أن يدعل فمستجد بهه الاعتكاف من غير أن يوجيه على نصح فيكون معتكماً بقدل ما أفام. فإذا حرج انتهى اعتكاف.

والواجب تنه لا يصح إلا مع الصوم.

قوله: ﴿وَيُحْرُمُ عَلَى الْمُعْتَكِفِ الْوَطَآءُ لِتُولِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَا تُتَصِيْرُوهُ إِنَّ وَأَشَرُ عَبِكُمْ إِنْ فِي ٱلْمُنْسَجِدِهُ ﴾ (\*\*\*

فسيان فسيل: كسيف يستقيم ذكر الوطاء في المساحد و هو حرام في المسجد لغير المعتكف أنطأ؟

 <sup>(1)</sup> فسيال الى حجر العسقلاني في الدراية في تحريج أحاديث افغانية (287/1): حديث: ولا اعتكاف
 الا معسسوم، فلدارقطي من حديث عاشته مردوعًا: ورجع وقفه. ولأن دارد عن عاششة: والسنة
 على همعتكف، يه فذكر الحديث، وفيه هذه وأشار العدوقطني إلى إدراحه.

<sup>(2)</sup> سورة شقرة: 187.

كتاب الصوم كتاب الصوم

. فيل: لأنه لما قال: ولا يخرج من المستحد إلا حاجة الإنسان، بريمة بتوهيم أنه من حاجة الإنسان، فلهد قال: يوويجرم على المعتكف الوندين.

قوقه: ﴿وَاللَّهُمُسُ وَالْقُهُلُمُةِ ﴾ لأنهما من دواعي الحساج، فحرب عليه؛ ﴿وَ الوطَّ، مخطورُ الاعتكاف كما في حالة الإحرام.

هرد قبل: لم حرابت الفيلة على المعتكف دون الصائم؟!

فيل؛ لأن الحماع في الاحكاف مصوص على تجابعه في القراء صريحاً، فجرماء هواصه، قال عله تعلق: ﴿ وَلَا تُبَعِيْرُوهُمْ عَلَى وَالْفَارِ عَلَيْهُمُ لَ الْفَصَابِدَ أَنَّهُ اللَّهُ مُعَافِقًا الصوم، فإنه تما أنت تجرم الحماع فيه دلالة، يقوله تعالى: ﴿ أَمِلَ نَصَّمُ لِلْهُ أَسَتِهَامِ الرَّافِينِ مِنْ أَيْكُمْ أَنَّهُ حَمَّ القَبلُ مَحْنَ فَلِيا عَلَى الله حرام بالهار

فال من المهابة التقيير والمدس لا يجرم الادبوي والمراج بالاحتكاف الأن الحداج السياحوم من عدا كله أن حرمه الوطاع إذا تست بحوام من المحدد الحرمة الوطاع إذا تست بالموام من الحرمة الوطاع إذا تست الحيارية الحرمة الله المحدد الحرمة الوطاع إذا تست الحيارية الحيارية الموام المحدد ال

<sup>(1)</sup> جوزة الفرة: 187. ﴿ (1) جوزة الفرة: 187.

<sup>(3)</sup> سورة النفرة: 197. ﴿ ﴿ إِنَّ سِرَةَ الغَوْمَ: 187.

وكار فسال أنو سفية (حدري) بركان في سابة اوطامي، وبال عليه السلام مين: ولا توطأ حامل حتى المنع، ولا حائل حتى تستيراً بجيفه ي.

الطرة الجوهر السمى (7)(18) إ.

<sup>(5)</sup> سورة شقرة 272.

<sup>(7)</sup> سورة الشرة: 187.

اللولغة وأو المُجَمَّعُة؟؛ لأمها من أهم حوالجاء وهي مصوم وقوعها.

وقسال الشامعي رجمه افتار الحروج إليها مصلد؛ لأنا يمكم الاعتكاف في المسجد الخامج.

فلماز الاعتكاف في كل مسجد مشروع

قيان قبل: الحيمة تسقط بأعذار كبرة من السعر والرق وخير ذلك بحار أن تسقط لهذا العدر؟

فلسند. لا يحور أن تسقط الحمدة لصيابة الاعتكاف؛ لأمه دربها وجوياً؛ لأنه وجب بالسسور، والجمعة وحمت بإمجاب الله تعالى: وما وحب البحاب الله تعالى لبس ناهمة أن يسقطه بهجابه بنشوه.

وقسوله: وأو الحديثه: يعرج إليها في كل وقت يمكه أل يصلي فيه أربع وكعات، أو سبت وكعات، عالأربع سنها والركعتان نعيه السبحاء، وسكت بعده، مقدار ما فصني أرست وكعات، عالأربع سنها والركعتان نعيه السبحاء، وسكت بعده، مقدار ما فصني موضع الاعتكاف. ولا أنه بكره: لأنه النزم أداءه في مسجد وقعد، فلا ينمه في مسجدهن محسن عسب غسب خرورة، وبحرج تعيلاه العبدين أبساً، ولا يعرج لعياده لمريض ولا تصلاة فحسنارة إذا كان معها حيره، وإن ثم يكن حاز الحروج بمقدار اللهن، وعلى هما إذا فعي لأداء شهادة إن ثم يكن مع المدعى من يقطع الحكم بشهاديه عبره جاز ثم الحروج بمقدار الشهادة، وإن كان معه عبره لا يحرج، وإن حرج فسد عنكاده.

وليس كان طنودن هو المصكف، فصمة البدارة للأدان لا يتسدد المكاف، وأو كتاب عام، حدوج المستجل وإذ الهدم المستجل فجرج إلى مسجد أحر من ساعته أو الحرجة المستطان كرماً فدخل مسجداً أخر لم نفسه الفكافة؛ لأنه مضطر في الخروج، فصار عمواً وقائلة لأن المستحد بعد الاجدام خرج عن أن يكون مصكفاً؛ إذ المستخف مستحد تصلي ا فسيم الجماعسة العملوات الخمس، ولا يتأتى دلك في المهدوم، فكان عدراً في المحول للي مسجد أحر.

ولو كان بقرب المسجد بيت صديق له لم بيرمه قضاء الخاجة فيه.

وإن كان له مينان قريب ومعبد؟

خال بعضهم: لا يحرز أن يعضي إلى البعيد، فإن مصى نظل اختكافه.

وقسال بعياسيم: يحوز، وبأكلَ فمعنكف، وينام في معتكفه؛ لأنه يمكنه ذلك في المسجدة قلا صرورة فل الحروج.

قوله: ﴿وَلاَ نَاسَ أَنَ يُهِيعَ وَيُهَتَاعَ فِي الْمَسْجِدِ مِنْ عَبْرِ أَنَّ لِمُعْجِرُ السُّلُغَةُ بعني ما لا بد منه كالطعام والكسوة؛ لأنه قد يحتاج إلى ذلك بأن لا يجد من يفوم بحاجته إلا أنه يكره إحضار السلعة؛ لأن المسجد منسره عن حقوق العاد.

وأمسنا المبع والشراء للتجارف فمكروه للمعتكف وغيره ثلا أن المعتكف أشد في الكسيراهة، وكسفيت يكره أشغال الديا في المساجة والمساجة والمساجة والكساجة والكساجة والكساجة والكادرة إذا أم يصر فالمرة، وإذا كادر بغير أحرف أو يعمله للمسه لا يكره إذا لم يصر بالمساجد.

ويجوز المعلكات أنا يتروح ويراجع.

قسولة: ﴿وَلَا يُستَكَّنُّهُ إِلاَّ بِخَيْرٍ﴾ هذا يتناول المعتكف وعيره: [لا أنه في المعتكف أهد

قسوله: (وَيُكُسونُهُ لَسَهُ الطَّهُمَّةُ) يعني صديناً يعتقده عبادة كما كانت تعقله الأسم المستقدمة، فإست لسيس نفرية في عربيصاء أما الصبت عن معاصي اللسان، فمن أعظم المعادات

قوله: وَفَإِنَّ خَامَعَ الْمُعْتَكِفُ لَيْلاً أَوْ لَهَاراً عَامِداً أَوْ قَاسِباً بَطَلَ اعْتَكَافُهُمُ الرل او فم يسسرل، فان الليل محل للاستكاف، ولكن لا يعسم صومه إذا كان ماسياً.

والفرى: أن حابة الاعتكاف مذكرة، وهو كوبه في المسجد، قالا يعدر بالسياد فيه قياساً على الإحرام، فإن هيئة اعربين مذكرة، ولو جامع فيما دود الله ح، فأمرله، أو أمل، أو أمسس، فأسبرل بطل اهتكافه؛ لأنه في معنى الجماع، حتى أنه يقسم به الصوف فإنه لم ينسرل لم يقسد وإن كان عوماً؛ لأنه ليس في معنى الجماع، وطهد لا يفساء به الصوف.

فيسوالد: وَوَمَنْ أَوْجَبَ عَلَى نَفْسِمِ اعْتِكَافَ لَيَامٍ لَوْمَهُ اعْتِكُافُهَا جِلْبَالِيَّ؟؛ لأن ذكر الإيسام علسي سسبيل لحميع يساول ما يزافها من العالمي وذلك بأن يقول: وقد على أن العسلمكات تلاتين يوماً، أو شهراً يه وقيد بقوله: وأعلايه؛ للمعرز صنا بدا يعر اعتقاف يوم. الله: الليلة لا تدخل.

فؤنسه إذا يستار اعسمكاف فوم يدخل المسجد قبل طلوع الفخراء فيعلكف يومه ويصومه ويجرح بدا تقروب.

وزنا أو هنست اعتكاف بولام بقرمانه طائمهما، وبعامل قبل عروب الشميس، فإنا عرات من الوقا التاني، فقد ولي مقاري.

وفسال أو يوسف: لا ينجل ثليثه الأونى، وأن العلني نمر احمح، وفي دحول اللبلة المنوسطة فيدورة الانتمال.

ووحسه انطاهر: آن ای الدنی ممی اضمع، فینحق به اختاطاً وافر العبادة، والدایل علی آن نامشی حکم اضمع، فوله طنبه السلام: هالاندان فید نوفهما حدامدی (دولما زدا نم تکسین سنه بید آنا اذا یوی احتکاف یومین دران ایازیهما فینحت راه ویارمه اعتکاف پسومیر نظر لبله وهو باخیار اذات، بایعه وزار شاه ترف، ویدخل اندامحه ای کل وم قبل طبرع انفخر، ویجرع بعد العروب،

ولسو أوجست التكاف قمة لا بقرعه شيء لأنه الاعتكاف الواجب لا يضح الا بالصوم، وإنا أوجب اعتكاف ثبتين، ولا يكن له منا قرعه اعتكامهما ولومهما، وكانا ادا أوجب اعتكاف ثلاث ابان، أو أكنى، لإنا أولا أن يؤدي دحل المسحد قبل العروب، لهان قلامة لالولت اللين دول أشهاري صحت بنع ولا للرمة شرعة لأنه لوي، حقيقه لفظة.

قسمولهم وؤكائك أمتيابعةً وإناً لَهَا يشاعرط التنابغ فيها إم لأن مسى الإحكاف على لتنابع: لأن الأوقات كنها فانها له يحلاف الصوف، ابن مناه على التقريق؛ لأن اللباي عبر فالمة للسوم، فرجر، على المفريق، حتى مصر على طبائع

وإن بوي الأيام جافية في الإختكاف صاحت النه، لأنه بوين عقيقه عطه.

ورد أوحسب اعتقاف شهر بعير عيما لامة اعتقاف شهر بنموم ممانع سواء فاقر اند عامع في إلحاء أم أو لاد والله أين فالك الشهر إلله، فإذا أراد أن يؤدي شره دخل قبل الفروب، فيصالف اللاين يوماً واللائين ليما ويجرح العد السائسالما بعد العروب لحلاف من إذا أوجال فلوم شهر بعم الفلاء وثم يذكر الشامع، ولا يوادا فإنه إذا شاء المهم، ولاد شاء فرق.

و أن أحسر مع التجاري في جمحوجه في كدف الأدان وداف الإنسان فينا موقيمنا الصاعمي، وكان ماجه في المستم في كتاب إقامة الصيارة والسمة فيها زمات الإنتان مستمه.

وأسلو نوى عند النفر الأيام درن اللبائي لم يصدق هيا، وبلرمه شهر بالسائي والأيام؛ لأن التسلم يفسط علمسي ثلاثين بوماً وعلى تلاثين ليلة، إلا إذا قال عبد طندر: وقد علي اعتشكاف تسلم بالنهار دون الليل»، فحينة بازمه الأبام حاصة، إن شاء قالع وإن شاء فرق؛ لأنه ذكر فنظ فلمهار دون الليل.

وإن فسال: «فه علمي احتكاف للإثين يوماً»، وفان: «نويت النهار دون الليل» صدق، وله أن بفرق إن شاء، ولم يلزمه الشابع، إلا بالشرط.

وإن قال: ونويت الليل دون النهاري لم يصدق، ولرمه الليل والسهار.

وان قال: ولله علي أن اعتكف ثلاثين لبلغيها وقال: ونويت الليل حاصميم صدق. ولم ينزمه شيء، والله أعلم.

#### كتاب الحج

الحجر في اللعه: عمارة عن الفصاد.

والي الشرع: عبارة عن قصد البيت علي وجه التعظيم لأداء ركن من الذين عظم. والعبادات ثلاث:

[- بدني محض كالصلاة والصوم.

2- ومثلي عص كالركاة.

3- ومركب سهما وهو الحمر

اقلما فرغ من النفقي وللمثلي شرع في المركات

قوله وحمه الله: والعَجْعُ واجميًا) إن يرمن عمكم. وإننا ذكره ملفظ الوجوب؛ لأنا الواحب أعبه لأن كل فرض واحد، وليس كل واحب فرصاً.

والمشروعات أربعة:

ا- د بنية.

2- ووجب:

3- رينة.

- 4- ريافلة.

فالعربصة: ما ثبت بذليل قطعي لا شبية فيه، كالكتاب، والحر فعنواتر.

وقواجب: ما ثبت بدليل فيه شبهة، كحبر الواحد.

والسنة: هي طريقة التبي صلى الله عليه وسمع أمرما بإحبانها.

والدقلة. هي ما شرعت لتحصيل النواب ولا ينحق ناركها مأتم ولا عقاب.

فَاخْعَ فَرَضَى مُعَكُمُوهُ قَالَ لِللهُ تَعَالَى: ﴿ وَيَقْدِعْلَ أَنَّا مِنْ حِجَّ أَنَّكُ بِهُ الْكَ الأَجْ

وهل وحويه على القور أم على البراهي؟

فعند أبي وسف: على القور؛ لأنه يحص يوقت حاص وظنوب في سنة واحدة غير ناده .

•

وعند عمدا: على التراحي؛ لأنه وظيمة العمر.

والخلاف فيما إذا كان عالمي ظنه السلامة. أما إنه كان عالم طله الموت، أما بسبب المرض، أو الهرم، فإنه ينضيق عليه الوحوب إضاعاً.

العدد لبي يوسف: لا يباع له التأخير عبد الإمكان، فإن أحره كان أهاً. وحجته

<sup>(1)</sup> سورة كل عمران: 97.

قوله عليه السلام: ومن ملك زاداً وراحلة قبلغه إلى بيت الله الحرام، قلم يحج، فلا عليه أن يعوت يبوديًا، أو نصراتيًا، <sup>(1)</sup>.

وحجة عميد أن الله تعالى فرضه منّنةً سبت، وحج رسول الله صلى الله عليه وسلم منة عشر، ولو كان وجوبه على الفور لم يؤخره.

والجواب الأي يوسف: أن السي صلى الله عليه وسلم قد علم بطريق الوحمي أنه يعيش إلى أن يؤديه، فكان ذماً من فواته.

قوله: (عَلَى الأَحْرَانِ إِنهَا ذَكَرَهُ لِلفَطَ الجُمْعَ؛ لأنه لا يؤدى سنفرد، بل يقام بحمع عظيم، وإليه الإشارة بفوله تعلى: ﴿ وَيَلَّمَ عَلَى النّاسِ حِثْمُ ٱلْبَيْسَةِ (<sup>2)</sup>. وإنها شرط الحرية: لأن العبد ليس من أهله، قال عليه الصلاة والسلام: وليها عبد حيم، ولو عشر حجج، ثم أعنى: فعله حجة الإسلامي<sup>(1)</sup>.

وإن قبل: ما الفرق بين الصلاة والصوم وبين الحج في حق العبد، حتى وحبا عليه دون الحج؟

<sup>(1)</sup> أغراب الترمذي في منت في كتاب الحج عن رسول الله (مات: أما جاء في التعليظ في ترك الحج). (2) سورة الل معران: 97.

<sup>(5)</sup> قال بين حجر المسقلاني في الدراية في تغريج أحاديث المدنية (3/2): حديث: وأبها عبد حج وقو عشر حجيسج، ثم أعدى دليه حجة الإسلام، ولهما صبي حج، وتو عشر حجيج، ثم يلغ، معليه حجيدة الإسلام، ثم بلغ، المعلية حجيدة الإسلام، ثم أجده يذكر عشر حجح في المصي، وهو عند الحاكم ثم البيغي من دراية أي طبيعان، عسن الن عبلى بلغظا: وأبها صبي حج ثم الم اخت، معليه أن يحج حجة أحرى، وأبها المسرى، نقيه أن يحج حجة أحرى، وأبها عبد حج ثم أعنى، فعليه أن يحج حجة أحرى، وأبها عبد حج ثم أعنى، فعليه أن يحج حجة أحرى، وأبها المسرى، نقيه أن يحج حجة أحرى، وأبها عبد حج ثم أعنى، فعليه أن يحج حجة المسرى، نقي ثرجها المفارث بن شريع البقال من وواجه، عن نزده بن زريم مرفوعاً، وقال: أنه مسرقه حسن عصد تن فاضيال، وكذا أحرجه الإصافيلي في فرجة حديث الأعسش، وأخرجه مسرقه حدث في فرجة حديث الأعسش، وأخرجه الإساعيلي من رواية أبن عدي عن الأحسل، وأخرجه الإساعيلي من رواية أبن عدي عن الأحسل، وأخرجه البساعيلي من رواية أبن عدي عن الأحسل هده شربوع، وأطفان معطوا عنى ولا نفولوا ثالم ابن المسن.

قلست: امراجه البحاري في منجمه طرفاً منا بهذا البيال، والأي عاود في البراسيل عن عمد بن كعسب فسال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: وقينا صيء الحديث، وجه ذكر العبد أيضاً. والإسن عسدي من عابر رفعه: بران حج مغير احجة لكان عليه حجمة أحرى إذا الله، ولو حج السلوك عشراً، لكان عليه إذا أعنى حجة. وفي إساده عزام بن علمان، وهو خروك.

تسببه: يشبكل علمي مله حديث ابن عباس: رفعت امراة صبأ، فقالت: الغفا حج؟ قال: حم، الحديث، وهو من الصحيح؛ ويحتاج في طريق الجمع إلى تأويل.

قبل: لأن قامح لا تأتي لا ناسال عالماً، والعبد لا يست شيئاً، قال الله تعالى: والجيّاء أمَّلُوكُمْ لا يُعَمَّر على لين، في الله وقال على نصول في الحج يعود على داله فاويدة، فقدم حق العبد على حق الله لانفقار العبد، وعلى الله يعتلاف السلاة والسيام، فإنهما بنافيان على الدال، ولا يقتلع عامة تعولي يهمد

هوله: (الْمِالَهِينِ) الحترابُأُ عَلَى الصَّابِاتِ، لأَنَّ العَابَاتِ مُوصَّوَعَةُ عَلَيْهِمَ الْأَنْهُمِ عَيْ مُخَلِّمِينَ.

قوله: واللهفلام؛ يحس عن المجابين قال مليه المدنزم الهرافع الدلم عن الاأثر على الصبي حتى محظم، وعن أصول على يعيق. وعن الدائم حتى مصفطه: أأ

قوقه: (الأصحام) أن أصحاء البدان والحوارج، حتى لا يحد، على المبريض ومحافظة والقطوع البه والرحل والرموة لأن معجز عن العادة بولر في سقوضها ما دام العجر باللهأ. والجففاء في الأعمارية

فعلد أي فيفه: لا علم عليه، وإن و فلا فاللهُ ويندل في مالد.

و هدافعا: يحب عليه إذا وحد قائداً و، الله و الحلم الإمن بالخفية الولة مقره الل. حدصة ولا يجرله أن يادم تمه عرف

و أما العجر بالفرض إن كان مرضاً برخي رواله لدم ، خج بعد ترتفاعه، والا يجوله حج غيرة ساء ويتوجه عليه أن يجح عمليه بمدالس.

قولهن (15) فَقَارُوا غَنِي الرَّاقِ وَالرَّاحِلَةِ، يَعَنِي بَطَرِيقِ النَّفَاكِ لا يَطْرِيقِ الإناجة والعاربة سواء قامت الإباحة من حية من لا سه به عليه كالوائدس والسوموهي، أو من غيرهم، ولهما تشمرط لرَّاحِلة في حق من بينه إدبن مكة ثلاثة أرام فداعداً، أما فيما سومها لا تشمرط إذا كان فادواً على المشنى، ولكن لا بد أن يكور لهم من الصعام مقدة، ما

 $<sup>\</sup>mathcal{P}^{0}$  , and the  $\mathcal{P}^{0}$ 

<sup>(5)</sup> آخر جم الترميعي في مسم في كتاب الحدود عن وسور المدونات الداخل في مسر الا محمد المدافلة المواقع في مسم في كتاب الحدود عن وسور المدونات الداخل حي المسرة حي المحل في حال المحرد المواقع في المحل في مسم في كانت الحدود وقادت في الحدود وسر المحرد المحرد

يكفيهم وعباقم بالمعروف إلى عودهم.

فإن قبل: ما الأنصل أن يحم ماشياً: أو راكباً؟

فيل: روى الحبس عن أمي حنيفة: أنَّ الحج راكنَّ أفصل؛ لأنَّ المشي يسيء حالمه.

وروي: أن قامج ماهبة أفصل؛ لأن الله تعالى فدم السنباق فقال تعالى. وَ بَانُوكَ رِحَالاً وَعَلَىٰ حَسُنَ ضَاءِرٍ ﴾ <sup>(1)</sup>، ولي الحديث برس حج ماهبة كسب الله له يكل حظوة حبينة من حسبات الحرب، قبل: يا وسمال الله، وما حسبات الحرب، قال: الواحدة للمبعداته أ<sup>(1)</sup>

وعلى ابن عباس أنه قال يعدما كف بصره ما تأسف. على شيء كتأسفي على أن أحج مائساً.

وروي اذ الحمان بن على رضى الله هيما كان بعشي أي حجه واحبالب تفاه إلى صه.

قال مي الهماية: ومن حمل على لعلمه أن يجع ماشياً، فإنه لا يرتنب حتى يطوف طواف، الزيارة.

وفي الأصل: خيره بين الركوب والسندي. فعن الأول: يُشاره يثير الوجوب؛ لأنه النوم القربة بصفة الكمال. فلزمته بثلك الصفة كما إذا نذر الصوم متنابعاً، فإن ركب أواد، بعاد لأنه ادخل نقصاً في.

أقوله: وَقَاصَلاً) انتصب على الحال من الراد والراحلة.

قوقه: (غَنْ مُسَكِّنَهِ وَمَا لاَ لَهُ مِنْهُ} كالحادم والأثاث ونبانه وفرسه وسلاحه وقصاء بونه.

وقبل: فاصلاً عن أصفقة النساء.

<sup>(4) --</sup>ورة احج 27

<sup>(3)</sup> أحرجه البيغي في اسمى الكرى في كدب هفج إداب: الوحل بعد رادة ورحلة) كد بالى: أحرجه البيغي في اسمى الكرى في كدب هفج إداب في المحافرة في العملية حداثاً محرفة بن أبي حداثاً عبد أبي المحرفة في أبي طمواء الكندي، حداثاً عملي في حوافة في المحافرة الله أبي حافظة عن راداب فالى: موض ابن على رضى الله عدم مصمع إليه بهاء واقعاد فقال هما با من ابي صحت رحول الله حمل الله في الله عدل الحجم الله الله على حكم حافظة المحلفة الله على حافظة المحلفة الله على حسانة الحرم؟ فال كل حسة معافة ألما حسمة هدد به عجمى بن موادة هذا وهو عميل.

وقيل: لا مشترط ذلك.

قوله: ووغل لفقة عبّاله إلَى حين غوده) يعني عمة وسط، لا نفقة إسراف، ولا تغيره وكذا عن نفقة حددًا.

وعلى أبي يوسف: يشعي أن يكون فاضلاً على نفقة شهر نعد وسوعه، لأنه لا يقدر على الخسب ناغت الطنعاف في السعر. ومن مشايخنا من لا يعتبر ذلك كدا في الوحير.

فوله: رَوْغُونُ الْطَرِيقِ آمِناً، يعني وقت حروج اعل ملاء.

واختلفوا في أمن الطريق، على هو من شرائط فوسوب، أو من شرائط الأداء؟

قال بعصبهم: من شرائط الوجوب، حتى أنه إذا مات قبل أن يجع لا يجب علم الإيمياء به.

. وفيل: من شرائط الأداء: حتى أبه إذا مات فس أن يحج بحب عليه الإبتداء عد قال في الديارة: وهو الصحيح.

قوله: ورُيُقِيْرُ في الْمَرْالَةُ أَنَّ يَكُونَ لَهَا صَحْرَةٍ لِنَحْجُ بِهَا أَوْ رَوْجُ سواء كانت معبورًا. أو شانة، وهو كل من لا معبور له مناكحتها على اداً بد سواء كان دارحها أو بالصهورية، أو مترضاع، وسواء كان حرَّاء أو هيدُ، أو ذَنيَّا، وأما الخرسي، فليس محرم وانسي والهنون ليس معنى النابية بالميل، أنها إذا أعنت عار له تكاحياً. لكنجها عيه ليس على النابية بالميل، أنها إذا أعنت عار له تكاحياً.

والمصيبة الذي تشتهى كالبائمة والإمة والمدارة وأم الولد والمكابة يحور الهن السفر يعير عرم والمحرم، إنها يعدر إذا كان سباء وبين أمكة ثلاثة أيام فصاعداً. وأما إذا كان الحل تعليها أن يحرج للحج عير عرم، ولا روج إلا أن تكون مصلفه فلا تخرج حتى تنفضي عدته. وأما إذا لم يكن الدراة عرم، ولا زوج فم يجب عليها أن خروج بعن يحج عها، كما لا يحب عليها الكساب الراحلة، ثم إذا كان لها شرم تخرج لحجة الخرص، وإن لم تأدن فه روحها؛ لأن عن الروح لا يظهر في حق المراقص، وأما في التعلوع واسدور، فله معها.

ويجب عليها نطقة الترم، هو الصحيح؛ لأنها لا تتوصل إلى الحج الا يع. كما بازمهة شراه الراحة التي لا هوصل إلا بها.

وفي الخمندي: لا يجب عليها ذلك. والنوفيق بنهما أنا أهرع إذا قال: لا أخرج الا باللهة وحال عليها، وإذا خرج من عبر اشتراط ذلك لو يحب عثيها.

فولد: رزلا يَجْوزُ لَهِ أَنْ تَجْجَ بِعَبْرِهِمَا إِذَا كَانَ نَشَهَا وَنَيْنَ مَكُمَّ مَسِيرَةً لَلاقةِ لَيْام

كتاب الحج

قصاعلتاً بقوله عليه الصلاة والسلام: ١٥ تصحن الراد الا وصما غرامه أأو والأمها بلوت الغرام الله والأمها بلوت الغرم يحاف عليها الهند وجرداد بالصمام عيرها اللها، وقدة تحرا الخلوة بالأحسام، وإنه كان معها عيرها، حكانا في العداية، لكن وجد في العلق الخواشي أن حلوة الرحل مع الأحسية حرام، وإن كان معه عيرها صوا، كانت مرأة أرجل، أو عراماً أحرى له مصاحباً، وإن حجت الهنز عرم، أو ووج حار حجمة مع الكراه، وهن القرم من شرائط الوجوب أم من شرائط الوجوب أم من شرائط الوجوب أم من شرائط الوجوب

قوله: (وَإِمَّا لِلْغُ الصّبِيُ لَقَلَا مَا أَخَرَةُ أَوْ أَعْنَى الْعَلَمُ فَلَصَبِ غَلَى خَطِّهِمَا فَإِلَىٰ لَمَّ يَعْلَمُ مَا أَخْرَةُ أَوْ أَعْنَى الْعَلَمُ فَلَصَبِ غَلَى خَطِّهِمَا فَإِلَىٰ لَمَّ يَعْلَمُ مَنَ الْحَدِيدَ الْمَسْلِمُ حَدَدُ الصّبِي الإجرام في الوقوف، فتوى حجه الإسلام حَدَدُ والعبد يو فعل فَنْتُ بَهِ يَعْرَدُ النّبَاءُ، ولما أَنْ أَحْدِيدُ فَحَلُلُ لا يَقْرَهُ النّبَاءُ، ولا تَعْلَى لا يَقْرَهُ النّبَاءُ، ولما أَنْ أَحْدِيدُ فَحَلُلُ لا يَقْرَهُ النّبَاءُ، ولا تعلى نصبعُ الأول باللّمي، والعبد إذا حدة لا يصبح الأول، فلا يعمد النابي، ولأن إخرام أميد لارم، فلا يمكنه الحروج عنه، وزدا حج النقير أمراء عن حمد الإسلام؛ حتى أو أمنته الله نقل على محمد الإسلام؛ حتى أو أشتراط ظراء والراحلة في حقه فليسير لا إلى استراط فراء والراحلة في حقه فليسير لا إلى الناب الوحوب، فكان سقوط الحج عنه بطير صفوط أناه النسر، وصلاة الحمدة عن النسر، وطلاة بحب على النقير منكلة، ولا يجب على العبد، والله النوا من

<sup>(</sup>لم) فسئل ابن حجور المسقلاني في العرابة في تحريج أصابت الطفاية (10 %) المدينة ولا تعجل المستواة إلا والا تعجل المستولة إلى والمعها عرابي قرار من حابث الراحة حالي المداولة الماس عابد والمداولة والمداولة والمراحة المارة طلقي المحيد وإنساده فللساح راجة ألى المستجدي من هله الداولة والمستولة المراحة المراحة المراحة والمراحة على المداولة المراحة المراحة إلى المداولة المراحة الماس المداولة المراحة الماس والمداولة الماس والمداولة المداولة المراحة المراحة المداولة الماس المداولة الماس المداولة الماس المداولة المداولة المداولة المداولة المداولة المداولة الماس المداولة ا

وهي المستسومين تستس على مسرة بهالا تستمر المتراة الالأ الام معها مو خوام، وهي المعط والالات مستاري ومن المعطر إماري للاعتها وقاء عن أي تنجيد: ولا تسام المتراة يوما بالا واصما روحها، أو هو خوام صهاي وقيما عن أي هرواة الالتاب الأمرأة لومن نامه والمواه الأحر لسام صميعي لوم والسيمة الاحج في حرم عليها يد وأخراء أنو دامة بالن حيات بالمهكان المعدد بوك شيئتر تريفاً با والمطرع الهائلالة أسال يها

أهل الوحوب.

## {مطلب في مواقيت الإحراء}

قوله: ﴿وَالْمُؤَافِينَ الَّذِي لَا يَخُوزُ اللَّهِ يَتَخَاوَرَاهَا الْإِلْسَانُ إِلَّا مُحْرِمًا، يعني لا يتحارزها في مكن أما للي الحل، فإنه بحور نعير 1 فرام.

قوله: ولأهل الْمُمْمِينَة ذُو الْحَلَيْفَةِ، وَلاَهْلِ الْعَرَاقِ غَالَتْ عَرَقِي. وَلاَهْنِ الشَّامِ الْحَجَّقَةُ، وَلاَهْلِ مُجَّةِ ثُرُافٍ} وَاسْكَان الراء، هو النسخيج كذا في نسس العموم.

قوله: ﴿وَلَأَهُلُ الْلِيْمَانُ يُلْمُلُّمُ وَقَدْ عَلَمْ فَيَهُ مَعْضِيمَ بِتِينَ وَمِمَّا:

عراق البراق يلملم اليسني والذي الخلفة بحرم المدي الشام جحفة إذا مرزت بنا والأهل بجد قرد فسناستن

ومن حج في البحر فوقته: (15 حاذي موضعاً من البر لا بتجاور: إلا تعرماً، وكذا رف سائر في البر من طريق عبر مسلوك أخرع (15 حاذي ربياناً من هذه الموافقت، فلاهل مصر عادالة الجمعية) ومن حاور فيقاته عبر عرم تم الني مشابأ أخر، فأخرم صه أجزاد. إلا أن إخرامه من مهاته أفضل.

قوله: وَقَانَ قَالُمُ الإِخْرَامُ عَلَى هَذَهِ الْمُفَرَافِتِ خَانَ وَهُو الْأَفْصَلُ إِذَا أَسَ مَن مواقعة التعليزات، وإلا قالناً هير إلى المبتات أتعدل.

قوقاء: وأمن كَانَ بَقد الْمَوَاقِيتَ قَوْلَتُهُ الْحَلِّى يَمِي فِي الْحَجِ والعمرة، وبخور لهما دعول بكة بغير إخرام إذا كان لحاجاء لأنه يكثر سهم دحول ملاة، وفي ايجاد، الإخرام في كل دخله خرج طاهر مخالاف ما إذا أرادوا السمك، فإنه لا يباح هم دحولها الا بالإحرام، لأنه بض أحراناً، فلا حرام.

قوله: ووَمَنْ كَانَ بِمَكُمَّ فَعِيقَالُهُ فِي الْحَجَّ الْخَوْمَ، وَفِي الْغَمْرَةِ لَحَلُّ)، لأن أداء الشج في عرفة، وعرفة في الخلء فيكون الإحرام من الحرم ليتحقق لو ع سمر، وهو من الشرم إلى الحل، وأداء العمرة في الحرم، وهو الطواف والسعي: ليكون الإحرام لها الحل ليتحقق لوغ الشر، وهو الإحرام من الحل إلى الوم، والأفصل من السعيم، ولعد سي التنظيم؛ لأن عن يعيد حيالاً بسعى نعيم، وعن يساره حمل لسمى ناعا، والوادي تعدان.

وبو برك المكي ميقانه، وأجرم للجح في الحل، وللعمرة في الخرم، أحب عليه دم.

# [مطلب في الإحرام]

قوقة: وزَادِدُ أَوَادُ الإحْرَاءُ الخُسْلُ أَوْ تَوْصَاً وَالْقَسْلُ الْفَصْلُ. سُواء أراد الإحرام باخيج، أو بالصدرة، أو بهما. والعسل هنا للطافة لا الطيارة، حتى أنه تؤمر به الخالص والنصماء ومعي الإحرام؛ لأله يجره الساحات قبله من الطيب والس المحيط وعير ذلك.

قوله: (وَلَبِسَ قُولِينَ جَعْدِيدُيْنِ أَوْ خُسِيْلُنِي وَالجَدِيدُ أَفَضَلُ الآمَهُ أَفِرَبِ لَنِي الطهارة من الآثام، ولهذا قدمه الشبح على الفسيل، وإن ليس توناً واحداً أحراء؛ لأن الشعبود منر العورة من عبر المحيط، وإنما ذكر قومن؛ لأن الخرم مموع من لسي المحيط، ولا يذ له من سفر العورة ودوم الحر والبرد، وذلك إما يحصل بالإزار والرداء.

قوله: ﴿وَصَنْ طَيَّا ۚ إِنْ كَانَ لَهُۥ هذا بدل على أن الطيب من سنن الزوائد، وليسر من سس الحدي، ولا يصر أثر انطيب بعد الإحرام.

وعن محمد: يكوه أن يتطيب بما يقي عينه بعد الإحرام.

فلما: ابتداء الطب حصل من وجه ساح، فائتماء علم لا يضره كالحلق؛ ولأن السنوع منه التغيب بعد الإحرام، وعمد يفول: للنفاء حكم الابتداء كما في لبس القميص إذا للمح قبل الإحرام؛ أو لم يخلعه بعده.

قوله: (وَصَلَّى رَكُفَتَيْنِ) بَقَرَا فِي الأَوْلَى: همنتجة وَوَ قُلْ نَبَيُّهُا الْمَصَفِرُونَ بِنَ لِهَ ''' وفي الثانية الفاتحة، وَوَ قُلْ هُوَ أَنْهُا أَحَدُّ فِي لَهُ '''، واسعني مَثَلَك الإغارة إلى قوله تعالى: وَوَاسْتَجِيدُوا مَالَحَدُمْ وَاسْتَمْزُوا ﴾ ('' وبسال انه الإعام والارتين بي حسيم اموره.

قولمه: ﴿وَيَقُولُ: اللّٰهِيَّ إِلَى أَرِيقُ الْحَجَّ فَيَسَرَّهُ فِي وَنَقَيْفُهُ مِنِي} وليما نم يذكر مثل هذا النخاء في الصلاة والصوم؛ لأن الحيح بإداي في أرصة منفرقة، وأماكن حباية، فلا يعرى عن العشقة، فيسال اقد النيسير.

قولة: (تُمَّ يُطَلِّي عَقِيبَ صَلاَتِهِ) فإن لنى بعد ما استوت به راحبته حال، ولكن الأول أفضل.

قوله: وَفَإِنْ كَانَ مُفْرِهَا بِالْحَجَّ نَوَى بِنلْبَتِهِ الْحَجُّ؛ لابها عبادة، والاعمال بالنبات.

قوله: ﴿وَالْتَفْلِيَةُ: كَلِيْكَ اللَّهُمْ لَيْبَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ كَلِيكَ إِنَّ الْمُحَمَّدُ وَالنَّفَعَةُ فَكَ وَالْمُلِكَ لَا شَرِيكُ لَكَ} وهذه تدية رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهي واحبة عدله، أو ما فام مفاهمة من سوق الهدي. وفو كند مكان النائبة تسسيع، أو جليل، أو ما أشه ذلك من ذكر الله، ونوى به الإحرام صار عرماً.

و[} سورة «كامروك: ال

<sup>(2)</sup> سورة الإحلاس: 187.

<sup>(3)</sup> سورة الشرة: 45.

قوله: ﴿وَلَا يُشِغِي أَنَّ لِحَلِّ مِثْنِيَةٍ مِنْ هَذِهِ الْكَلْمَاتِيِّ لَابِهِ تُشَيَّةٌ وَمَوْلَ اللهُ صَلَى تَقَاعِلُهُ وَسَنِيمُ بِالقَالِيّ أَلُونَاهِ فَلَا يَقْفِرُ صَبًّا.

قوله: وفإنَّ والنَّ فِيهَا خَوْلَ بِعَلَى عَلَمَ الإِنْكُ لَهَا. أَمَا فِي خَلَامًا فَلاَ، وَكَانَ اسَ عَسَرَ رَضِي الله عَلَمُ بَرِيدًا فِي تُلْبَعَهُ: ولَنِينَ وَمَعْدِيكَ وَاحْدِرُ كُلُهُ فِي يَدِيكَ وَالرَّعِياةِ إليك لَيك سَائِهُ: وراد بعضهم: «لسَكَ مَفَاً حَفَّا لَمِنْكُ عِلَيْكُ أَلِيكَ

قوله: وفإذًا لَمِي فَقَدُ أَخْرُمُ} يعني لن وسائلة الأن العاشة لا قالدن إلا عالمية، فلا يقسر شارعًا بمجرد المنه ما لم يأث بالتنسم، أو ما نقوع مقامها مر الذكر

قوله: وفلينق ما فهي الله عنه من الرقب والفسوق والجذال، الرمان: الحماح فاق الله تعالى: وأحل كن كنة الطيام الرفايل سايكياً ها أن

وقبل: هو الكلام الماحش بحصرة السناء، وأصل أبرفت الفحش، والقول القسم. والفسوق: صبح البعاضي وهي في حاله الإحرام أشد حرمة.

والحدال: أن تحادل رقيقك، حتى تعتبيع، أو يعصبك.

قوله: ﴿وَلاَ يَكُنَّ صَيْداً} قوله تعدى: ﴿ لاَ نَفَلُوا اَنْصَلَدُ وَأَنْهُمْ خَرَمٌ ۗ مِ اللَّهُ أَي واسْمَ عربود

و حرم جنع حرام، والصيد: هو كل حيوان منتبع متوحش بأصل حققه مأكولاً كان، أو غير مأكول.

الولد وولا بشير إليه أي بيده.

فوقه: (ولا يشُلُ عليُه) أي طلسه لا يقول: في موضع اللاه صيف قالا شارة فختص مالحصرة، والدلاء بالعيام.

ولو قابل عرم خلال: حيم هذا الجائية صند، فيت هي صبود فتيرف فأحدها وتشياء بعني الدال في ذلك كنه الجراء بحلاف ما إدا بأي من الديد وتحداً، فقده عبه فإدا عبده صبود غيرف فقتله لمعالول فليده فليس على الدال، إلا حراء الصبد الذي دل عليد.

ثم منذلاله بهما تعمل (در الصل مها الفيصر، وأن لا يكول المنذلول عالماً بمكان الصيد، وأن نصدته في دلالت، وينمه في أثره، أما إدا كمام في الدلاله ولم شع الرام، حتى

<sup>(</sup>ا) موره لغره: 87ا.

ر2) سورة لبائدة 195

دله أخر فصدقه، واتبع أثره فقتله، فلا جزاء على الدئل الأول.

ولو رأى الخرم صيدةً في موضع لا يقدر عليه إلا أن برميه بشيء، فلله عرم اخر على قوس ونشاب، كو دفع إليه ذلك فرماه بغله، بعلى كل واحد صهما الجزاء.

ولو استمار عمرم من عمرم سكيناً لبذيج مها صيلاً معه، فأعاره فلمح الصيد، فلا حراء على صاحب السكون.

وقبل: عليه الجزاما فالأول: محمول على ما إذا كان المستعبر يتحدر على ديحه. والذامي: عمول على ما إذا كان لا يقدر.

قوله: (والأيليس فيصاً والا شراويل) بعني اللس المعتاد. أما إذا اترر بالتميض، أو ارتدى بالسراويل الا شيء عليه. وأما المراة فلها أن تقس ما شاعت من المعيط والمغين، إلا أنها لا تغطي وجهها، لقوله عليه الصلاة والسلام: براحرام المرأة في وجهها، "<sup>(1)</sup> ولان بنتها عورة، ومتره بنا ليس سخيط بتعاره فلذلك جوز لها ليس المعاط

قُولُه: رَوْلاً عِبْدَانَةً وَلاَ فَلَلْسُرَةً وَلاَ فَعَاءً وَالاَ خَفُسُ إِلاَ أَنَّ لاَ يَجِدَ التَطَلَّسِ فَلْيَقُطُهُهُمَا أَسُفُلُ الْكُغْنِينِيَ بِسِ القِبَاءِ عَلَى وَحَبِينِ إِنَّ ادْحَلُ بِدَيَّهِ فِي كَمِيهِ لَمِ يَجْرِ وَإِنْ لَمْ يَدَحَلُهُمَا حَازِهُ وَالْكُمْتُ عَنَا هُوَ النّائِينَ فِي وَسَعْ القَدَمُ عَنْدُ مَعْدُ انْشَرَاك.

قوله: وولاً يُقطَّي وَأَمَنَهُ وَلاَ وَجُهُهُمْ يَعِني النفطية السعبودة. أما لو حتل على واسم عدل تر وشبهه، فلا شيء عليه؛ لأن ذلك لا يتحصل به المقصود من الارتفاق.

قوله: ﴿وَلاَ يَعْسُ طِيعًا وَكُمُهُ لا يدهن، ولا نكن أن يلبس أنوب المبخر؛ لأنه غير مستعمل خرء من الطيب، وإنما يحصل له عرد الرائحة، وقالك لا يكون طيأه ويكره له شم الريحان والطوب وليس عليه في ذلك شيء؛ لأنه غير مستممل خرء منه، ولا يأمي أن يكتحل إذا لم يكن الكحل مطيأ، ولا يأس أن يحتجم ويغتصد ويحبر الكسر وليس له أن يحتصب بالحماء؛ لأنه طيب، ويكره له أن يصل أمرائه، أو يضاحهما.

<sup>(4)</sup> فسأل امن حجر الصفلائي في الدراية في تحريج أحاديث الحداية (10/2): حديث: 15حرام الرحل. في وأسعه وإحرام المتراة في وجههاج البيبقي من حديث الل عمر، وهو عنه المداوقتي موقوف. وفي السباب حسديث امن عهاس في قصة الذي وقص عن بعيره، فقال الدي صلى الله عليه وسلم. يتخروا وجهه والا تحمروا وأمه بها أحرجه الشاهي، وروى الداوقتلي في المثل عن عمرة وأن طبي صلى الله عليه وسلم كان يحمر وحميه وحو عرم بي وقال: النسواب مولوف؛ النهي. وهو اي المترجة المدرقطان من وجه أحر موقوة أيضاً.

قوله: وولاً فخلق رأمه ولا شغر مديه؛ نفوله معلى: و ولا غلقوا وارسكتر حتى ينتج ألهارئ خاله كه الله اي حتى يبلغ الهدى احرم، ويعلم أن هديه عد ديج مي الحرم. ويستوى بي دلك الحلق بالموسى والدرة والمنت والفتع الأسال.

قول: (ولاً يُقَصُّ مَنْ لَحَيْتِه)؛ لأنه في ممنى الحلو، ولأن فيه روالة الشعف وقصاء التعلق.

قابل الكرسي: قصاء النفان هو قامي الشعر وحلن الرأس ولقليم الأطفار وسف الإبطاء علق لعاند.

وقيل: النمث الوساح من طول الشعر والأظفار وقضاؤه إوالنه.

قوله: وولا يَلْبَسُ تُولِياً مُصَلُّوعًا بِورَاسِ ولاَ مَرْعُطِراتِ وَلاَ مُصَلِّعِينِ ولا بسعى له أن يتوسده ولا يناه عليه اردنل يكره السه لغير الخرج من الرحال؟

قال في الشخيرة؛ تعلم، لمنا روى أن ابن عمر قبل: بزليدي رسول الله صلى الله عليه وسلم على ابس الحدرة الرفال والكم والحمرة فهما ري الشبطان يأ<sup>ال</sup>

ويحوز المتحرمة أن تلمل الفريز والحبي، كذا في الكراحي.

قوله: ﴿إِذْ أَنَّ يَكُونَ عُسِيلًا لا يُقْفِيَ إِي لا نفوح رائحته وهو الأصح، وقبل: لا شار مبعد.

قوله: رولا تأمن أنَّ يُقتسلُ وَيَتأخَلُ تُحتَّافِرَ، ولأن العسل طَهَارَة. فلا سبع منها قوله: روزسَّنظُ يأتِّت وَالْمُحْمَلِ، لأن الهمل لا نعس بدية، فاسب السب

قوله: ﴿وَلِينَانُدُ فِي وَلِسُطِهِ الْمِسْلِينَانَ بِالكِسْرِ، وَهُوَ شَيْءَ بِحَمَّلُ فِيهِ اللهُ إهم، وشده على الحقول وكنا له أنا ينت السطقة.

وعن أبي موسف: كرافشها (د. شدها بإبرج: لأنه بشبه المحيط كمن الس الطبيسان وروم عليه.

قوله: رولاً بقسلُ وأسهُ ولاً تخيتهٔ بالحظميّ، قان معلم معابد دم عند أي حسمه لأن الخظمي له والحة مستلده لهيو كالحديثة ولامه برال انتقت، وبنعل تعرام.

وقال الوابوسف وعمدنا عليه صدفة؛ لأنه بربل الوسح، وبقبل الموام وأجمعوا على

<sup>(1)</sup> سرة القرق 198.

و2) روى الطبيراي في الممحسم هاكسير و145/182 فلسيطة وإناكبر والخبرة دايا أحب الريام الى المدرة الى المدرة والأك انتاسيطانايا، والبوذاني في دراءات الإنبان و193/19 تقطة والد الشنطان بحث الحمرة فإناكم والمدرة وكل لوب دي شياءها.

كتاب الحج كتاب الحج

أته إذا عسله بالسدر. أو بالصابون لا شيء عليه.

والرجال والسناء في احتاب الطبيب سواء. وإنما يحتلقان في لنس المتحيط وتغطية الراس، فإن المرأة تقعلهما دون الرجل؛ لأما عورة.

قوله: ﴿وَيُكُنِّرُ مِنَ الطُلْمَيَةِ عَقِيبًا الصُلُواتِ والمستحدِد: أن يرفع بها صوته لقوله علمه الصلاة والسلام: «أفصل الحمج العج والتج »<sup>(1)</sup>» فائمج رابع الصوت بالتلبية، والتج عو ثام الدماء بالذبح أي إسالتها.

قال الحجندي: يكثر التلبية في أديار الصلوات الله كانت، أو فرضاً.

وقال الطحلوي: هي ادبار المكتوبات دون الفائنات والنواط جعلها بمنسؤله تكبير مشريق.

أما في ظاهر الروابة: في أدبار الصلوات من عبر تفصيل.

قوله: ﴿وَكُنُّمُنا عَلاَّ شَرَّقاً} أي صعد مكاناً مرتفعاً.

قوله: وأو هَيْطُ وَادْيِدُ. أَوْ لَعَيْ رُكُبَاناً ﴾ لأن الطبية في الإحرام على مثال التكبير في الصلوات للإنتقال، فيوسى لها عند الاعقال من حال إلى حال، وكله عند الانتباد من النوم. كذا في الهناسية.

قوله: (وْبَالْأَسْخَارُ) حصه؛ لأنه وقت إجابة الدعاء.

# {مطلب في أفعال الحج}

قوله: رَفَوْلَهُ وَعَلَيْ مَكُمُّهُ اِتَّلَاً بِالْمُسْتِحِدِ الْحَرَامِ} سبت مكة؛ لأما منك عذبوب أي تدهيها وتسمى أيضاً بكة؛ لأن الناس يتباكون فيها، أي يزدمنون ثم الطواف.

وقبل: بكه اسم للمسجد، ومكه اسم للله.

والمستحين إذا دخل مكة أن يقول: واللهم أنت ريء وأنا عبدك والبعد ملدك،

<sup>(1)</sup> قسال ابن حجر العبقلاي في الدراية في تحريج أحاديث الفداية (27/2): حاديث: وألفش العج المحج والعبقلاية وألفض المج والتج والعبن: وفع العبوضة بالطبيقة والتج الرافة الدي الترافية على وابن ماجه من حديث الرافعية من يرية الحرري، وذكر فيه ألى ماجه المصير عن وكبت وي الباب: عن أي يكرز مثلة، أخرجه الترافية والحاكم، وفيه الفطاع بين ابن المسكدر، وغيد الرامين بن يموجه نع طلبية النسر مدي. ووصله المن أي شبية من وجه الحراء فقال: عن ابن المسكدر عن سعيد بن علم الرحين بن يريع عن أيها وهم الوافدي، وعن فين مسعود علله، أخرجه النبي في الترافيب، وعن ألس سعيم بصرحون بها، عنى عليه، وهي وعلى، وعن السن سعيم بصرحون بها، عنى عليه، وهي علاد من السائل عن أيه أي الأم عليه، وهي عليه العرب مائلة المرحة الأربعة.

ختك هارباً منك بابات الأودي مراتصك، واطل، رحمك، والنمس إضواعك، أسالك مسأله المصطرين بابك الحالمين عقربتك، أسألك أن تستقبلني الوم معوك، ويدخني في رحمك، وتتجاور على بمعونتك، وتعيني على أناء فرائسك. اللهم نحي من عدامك، واقتح لي أبوات رحمك، وأدخلي فيها، وأعنى من التبطان الرجيم.

وقوله: يوابدأ بالمسجد الحراج: يعني بعد ما حط أنذاله فيكون قلبه فارغاً، ولا بصره فيلا دخل مكة، أو مهاراً، وإذا دخل المسجد، قال والمهم هذا السند بيتك، والحرم حرمت والعبد عبدك، وهذا مقام العائد المستجير بك من البار، فوفقني لما تحب وترضي.

قوله: وفوفًا غاين ألَيْتُ فَلْلُ وَكُبَرِ، أي يقول: ولا إله إلا الله واقد أكبر، اللهم أنت المسلام، ومنك السلام، وليك يعود السلام، فعيما ربّا بالسلام، اللهم إيمامً لك، وتصديقًا بكتابك. ووفاء بعيدك واتناعاً نسبة ببك تحمد عليه المصلاة والسلام».

والدعاء حاد وؤية ابيت مستجاب.

قوله: وَلَمُ النَّمَا بِالْعَجْرِ الإسْرَادِ فَاسْتَقَلَٰكُ وَكُمْرَ وَهَلَلَى وَيَقُولَ عَمَدَ اسْبَهِ مَنَّ البات إلى الحجر: ولا إله إلا الله وجدد لا شربك له، صدق وعام، وعصر عمده، وهزم الأحراب وحددين وقيه أدعية غير هذه.

قوله: روزقع بفقه، الرفع هذا من انسمع المواطل، ويستقبل ماطل كتبه إلى الحجر. قوله: ووالتشلمة، صورة الاستلام: أن يصبح كتبه على الحجر، ويضبع فسه مين كتبه، وبداء إن السطاع، فإن لم يستطع حمل كفيه لحوله، وفيل كتبه.

قال في المهاية: استلام الحجر اللطواف سمسركه التكبير للصلاة سندى فيه الراجل طوافق قال طيه الديلاة والسلام: واليبطني هذا الحجر يوم القيامات وله عينان بطفر بهما: ولسك ينطق ما، يشهد لعن استهما، واستقبله باحق: الله

قوقه وإنَّ استنصاح مِنْ عَلِمِ أَنَّ يُؤَدِي مُسَلِّمِهُ}؛ لأن اللحرز عن إباء المسلم واجب، فإن لم يستطع نقسه، ولا مسه بيده أمس الحجر شبئاً في يده من عرجود، أو عبره، ثم يقبل ذلك الشيء، فإن لم يستطع شبئاً من ذلك استفسه ركبر وهال.

<sup>(5)</sup> اما برحد این سریده این «محرحه (2004ع) بافتاً : بر آم النفان فدها افراکل برم القیاطه له عبنات یعیستر بهمستان والساق بنظل بدا پشید علی در استظمه محزی» راس حمات این همچهجه (25/4) طفسطا: بر آم فیطن فدها درکل بوم افقیاده له حینان بنصر بیناه وابسال بنطق به ویشید لس دستنده محری.

ڪتاب الحج \_\_\_\_

وهذا الاستقبال مستحد، وليس نواحب يدل عليه نوله: م إن استطاع»: كما في قوله: يومس طبيةً إن كان لدي.

قوله: ﴿لَمْ يَاخَذُ عَنْ يُمِينِهِ مِمَّا بِلِي النَّالِ؛) أي عن بدي الطائف، لا عن يدي الحَجر، فإن أحمد عن يساره أحران، وعليه دبم، وهو الطواف السكوس.

وقال التنافعي. لا يعتد بطواهه.

قوله: ﴿وَقَلَا اصْطَعَ قَبْلُ فَاللّهُ اللّهِ اصطلع مردانه، وهو أن يجعل ردانه تحت إلىله الأيسر، واللّه على كنه بالأيسر، ويبدي صائعه الأبسر، ويعطي الأيسر، وهو سنة، وسمي اصطباعاً لإنذاء صبعه، وهو عضاد.

## {مطلب لِلا طواف القدوم}

قوله: وَفَيْطُوفُ بِالْبَيْتِ مِنْتُمَةَ أَشُواطٍ، بِدَا بِالشوطِ مِن الحَجرِ إلى الحجرِ.

قوله: (وَيَعْمُعُلُ طُوافَهُ مِنْ وَرَاءِ الْخَطِيمِ)؛ لأنه من البيت، وهو موضع يصب فيه الديراب منى مه؛ لأنه خطم من البيت، أي كسر، ومنى الحجر أيضاً؛ لأنه حجر من البيت أي ضع، وبسمى حقيرة إساعيل، وفي الحديث: لامن دعا على من ظلمه فيه خطمه الفير<sup>(1)</sup>.

قوله: ووَلَوْمُلُ فِي الأَشْوَاطِ الثَّلَاتِ الأَوْلِ) الزَّمَل يهنجنبن: سرعة السشي مع تقارب الحطي، وهز الكنفين مع الاصطباع، وهو انسية.

قال في الطفاية: كان سبعة إظهار الحلة للمشركين، حين فالوا: أضعفتهم حسى يترب، ثم نفي الحكم بعد روال السبب كالإعماء في صلاة الظهر والعصر كان فتشويش الحكورة وأداهم للمستمين عند فرايتهم الغرف في صلانهم.

قوله: ﴿وَلَهُمْنِي قِيمًا فَقِيَ عَلَى هِينَهِ﴾ أي على طبيكية والوفار على رسله والرمل من الحجر إلى الحجر، هو السقول من ومل رسول الله صلى الله عليه وسلم. فإن نزصت الناس في الرمل قام، فإذا وحد مسلكةً رمل، ولا يطوف بدون الرمل في ثلك الثلاثة؛ لأنه لا بدل له، فيفض حتى يقسم على وجه السنة بحلاف الإستلام؛ لأن الاستقبال عليه.

<sup>(4)</sup> ثم أحسده بهستا النفط. روى الربدي في سنة في كذات الدعوم، من رسول الله وبادي. في دهاء السبحي) لمطا: ومن دها على من طلبة فقد النظراء، قال أو عبسي هذا حديث غريب، لا تعرفه لا أحسس حسدت في حرفه وقد تكلم معمل الطاعلية في أي مبرة من قبل حمله، وهو بيمون الأعسود، حدثسنا فيهة حدثنا حيد بن عبد الرحمي عروبي عن أي الأحوص عن أي حرف بينًا الإسلام بجوء.

غةب الحج غةب الحج

قوله: وونستنام التعجر الأماوة كُلُمها مر به إن استطاع؛ إن اشتواط الطواف كركمات الصلاة، وكد يعتبح كل ركمة مالكير بنتج كل شوط باستلام الحجر، وإن لم يستطع الاستلام استقبل وكبر وهال، ويستلم الركن البماي، وهو مستحب في طاهر طروانة، وعن تحدد سنة، ولا يستلم غيرها من الأركان؛ لأن السي عليه الصلاة والسلام كان يستلم هدين الركبن، وهما وكن البماني ووكن الحجر الأسود، ولا يستلم غيرها؛ لأنهما ليس على قواعد ليراهيم عليه السلام وانقواعد عن أساس البياء، ولا يسن تقبيل الركن البماية لأنها.

قوله: (وَيَنْجُمُ الطُّوافُ بِالإَمْسَالُامُ) بِعني اسلام الحجر الأسود.

قوله: (تُمَمُّ يَأْتِي الْمَقَامُ) يعني مقام إبراهيم، وهو ما ظهر بهه أثر قدميه حين كان يقوم عنيه حين نزوله وركومه حين يأتي إلى زبارة هاجر وولده إساعيل.

والمقام يفتح الميمة موضع القيام، ويضمها موصع الإقامة.

قوقه: (فيضلي عندة وكفنين؛ اي عند المعام رأو خيث نيستر من المسلجة) وهذا واحبتان عندان وان صلاحنا في عير الحجدة أو في عير مكة جاؤه لأنه روي أن عمر رضي الله عند سبهما وصلاحنا في عير طوى ذكره في عير مكة جاؤه لأنه روي أن عمر رضي الله عند سبهما وصلاحنا بدي طوى ذكره في الكرعي، وقد ورد بوان النبي صلى الله عليه وسلم لما فرع من الطواف صلى في المغام ركعتين وقال قوله تعالى: ﴿ وَالْجَفُواْ مِن مُقَامِ إِنْرَا مِنز مُصِلِّ ﴾ فالهذاء وقال على المناه على الله عا نقده من دنيه، وما تأخره وحشر بوم الفيامة من الامنين، كذا في الشقاء (أد

وفسستحد: أن يقرأ فيهما ﴿ قُلْ يُتَأَيُّ ٱلْحَصْيَرُونِ ﴿ ﴾ ''، و﴿ قُلْ عُزْ ٱللَّهُ أَخَذُ رَبِّهِ ﴾ (<sup>6)</sup> ولادا درغ يدعو لنصمه وقوائديه وللمسلمين ولا يصليهما، ألا مي وقت مدح، ثم معود إلى الحجر، فيستطمه؛ لأن الطواف لما كان هنتاج بالاستلام، فكذلك السمى يقتح يه بخلاف ما إذا لم يكن عد الطواف سمى، فإنه لا يعود إلى الحجر فيه.

قويه: وَوَهَذَا الطَّرَافُ طُوَافُ الْقَدُومِ، ويسمى طواف التحيد، وطواف النفاء، وطواف أول عهد بالمبيث.

سورة البغرة: 25).
 سورة البغرة: 25).

<sup>(3)</sup> ائتما تعریف حدوق شجعانی (98/2). .

<sup>(4)</sup> سررة الكافرون: ل. (5) سورة الإخلاص: ل.

قوله: ﴿وَقُورُ مُنْتُهُ وَكُلِسَ فِوَاجِبِهِ﴾ حتى لو تركه بم يكن عليا شيء، كلما إلى الحجدين.

قولما: ووَلَيْسَلَ عَلَى أَهْلَ مَكُمُ طَوْافُ الْقُلُومِ، لِانعَنَامَ الْفَنَاوِمَ مَنْهِمَ، وَكَلَّا مَنْ كَاك مِنْ أَهْلِ سَمُوافَيْتَ وَمِنْ وَمِمَّا إِلَيْ مَكُمَّةٍ لِأَنْهِمَ فِي حَكْمَ أَمَلَ مَكَةً.

## {مطلب في السمي}

قوله: وَفَهُمْ يُخَرِّحُ إِلَى الْصَلَقَاعِ والأعصل ان ناهرج من نات الصفاء وهو بات سي تنزوج، وليس ذلك مدة عدد:

ولو عرج من عبره حار وسمى الصفار لأن أدم عليه السلام اما أناه قال: ارجت به صفى الله.

قوله. (فيضَّعَهُ غَلَيْهَا) أي وضعه يجرت يرى البيت؛ لأنَّ الاستطالية هو المفصود المصعود.

قوله: ﴿وَيَسْتَقْبُلُ الَّذِينَ وَيُكُنُّو وَلِهَالُلُ وَلِصَلِّي عَلَى النَّبِي طَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلْمَ وَيُطْعُو اللَّهُ بِخَاجِتِهِ﴾ ويرمع بديه عند الدعاء نحو طسماء.

وقوله: وويدعو الله يحاجهها إلها ذكر الدعاء هذا، ولم مذكره عند استلام الدحر؟ لأن الاستلام حالة النداء العبادة، وهذا حالة حدمها، فإن حدم الطواف بالسعي والدهاء، إليه بكون عند الفراغ من العبادة، لا عند ابتدائها كما في الصلاة.

قال الحمين البصري: الدعاء ممتجاب في حمسة عشر موضعا:

1 م انطواف.

2 - وهنا، المسرم.

3 - وتحت العيزاب.

4- وفي البيت.

3- وها رمزم.

6- وعلى الصفاء

7- وعلى المروق

8- واني السعي.

9- وحلف لمقام

10- وفي غرفات.

11 - وفي المزدلعة.

12 - وفي مني.

كتاب الحج

4413 \$ 15- وعند الجبرات التلائث، فينجروم من لا تحتيد في الدعاء في هذه المواضع، ويستحب أن يقرأ في أيام المواسم حتمة في الطواف.

قوله: (وَيُشْخَطُ نَحْوَ الْمُرَّوَةَ وَيُمْشَيّ عَلَى هِيئته) أي على السكينة والوفار ويقول مي سعيه: ورب اغفر واوسم، وتعاوز عما تعلم، إنك أنت الأعز الأكرم، واهدي للتي هي اقوم، فإنك تعلم ولا أعلمهم.

قوله: وَأَوْدًا يُلْغُ إِلَى يُطُنِ الْوَادِي سَغَى بَيْنَ الْمِيلَيْنِ الْأَخْصَرَانِ) وهما علاسان لموضع الحروثة، وهما شيئان منحونان من حدار السمجة الحرام؛ لأبينا منصلال عن الجدار، وساهما المعضرين على طريق الأعلب، وإلا فأحدثما أحضر، والإخر أحمر ولم يكن اليوم يطن وادي؛ لأنه قد كيسمه السيول، تحمل هماك ميلان علامة لموضع الحرولة ليملم أنه بطن الوادي.

قوله: (حَنَّى يَأْتِي الْمَرُوفُ) (إسكان الياء؛ لأنه او نصب الأصم أن السعى إلى أن ياتي المروة، وليس هو كذلك.

قوله: ﴿وَإِنْهُمُلَ كُمَا فَعَلَ عَلَى الصَّلَهَا﴾ بعني من التكبير، والتجليق، والصلاة على النبي، والدعاء، والرفع.

الراه: (وَهَذَا شَوْطُ) وهو الصحيح.

قوله: وفيطُوفُ سَيِّعَةً أَشْوَاطُ بِيَنْدِئَ بِالصَّفَا وَيَعْجُمُ بِالْعَرُومِ احترازاً عن فول الطحاوي، فإنه قال: يبتدئ بالصفا ويحتم بالصماء مبكون على قوله أربعة عشر مرة: وهو غير صحيح.

قوله: وَلَمْ يُقِيمُ مِنْكُةَ خَرَاهَا يَطُوفُنَا بِالنَّبِّبِ كُلّها يَذَا لَهُمَ لأَنه بشده الصلاة. قال عليه الصلاة والسلام: وإنها قال: وبطوف ماليت كلما بنه لهم. لبنه بهما على أن الطواف للغرباء أفضل من النسلاة، ولأهل مكة الصلاة أفضل منه؛ لأن العرباء يغونهم الطواف إذا رجعوا في يلادهم، ولا تعونهم الصلاة وأهل مكة لا يعونهم الأمران، وعند اجتماعهما فالصلاة أفصل

-

 <sup>(1)</sup> قال ابن سحر السعلاني في الدراية في تخريج أحاديث افلاية (18/2): حديث: والتعواف بالبيت صحيحاته ابن حيان والترمذي والعلمواني والحاكم والسيقي من حديث ابن عماس. وقد احتلف في وقعه ووقعه وأحرجه الطيراي في الأوسط من حديث إنى حمر.

قوله: (وَيُصَلِّي لِكُلُّ أُصَلُوعٍ وَكُفَتْنِيٍّ) وهذا ركعد الطواف. وبكره الحمع مين السبوعين، أو اكثر من شَير صلاة بسهما عد كي حيفة وعمد سواء انصرف عن وتره أو عمعة لأن الركعتين مرنشان على الطواف.

وقال أبو يوسف: لا بكره إذا انصرف عن وتر بنحو أنه ينصرف على ثلاثة أسابيع، أو خنسه، أو سبعة، وهذا الحلاف إذا لم يكن في وقت مكروه. أما تي الوقت المكروم، فإنه لا يكره (مماعلُ ويؤخر ركمني الطواف (بي وقت ساح.

قوله: رَقَافًا كَانُ قُلُلُ يُوْمِ التُوْوِيَّةِ بِنَوْمٍ خَطَبُ الإمامُ الثامَلُ خَطَبَةً) يعني يوم السابع عد صلاة انظير

وفي النهامة: قبل صلاة الطهر، وبوم النروية، هو النوم الناس.

قوله: وَيُعْلَمُ النَّاسَ فِيهَا الْمُغَرُّوحَ إِلَى مِنْى وَالْوَفُوكَ بِعَرْفَاتِ وَالْإِفَّاضَةُ وَإِنَّهَا عرفات على حمهة التعظيم، وبين مكة وعرفات ثلاثة فراسخ. وقبل: أرسة. وهي من الحل

وسعي منى لما يسى فيه من الدماء، أي يراق، وهي قرية فيها ثلاثة سكال بنها وبين مكة قرسم، وهي من الحرم.

والمنتجب: أن يصلي جا الصوات الجمس، والبيت ما تُنَدُّ

وفي الحمر للاث خطب:

أوطئ هده

والثانية: بعرفات يوم عرفة خطبتين قبل صلاة الظهر يجلس بينهما كما مي الحمعة. والثالثة: يمنى يوم الحادي عشر خطقة واحيمة بعد صلاة الطهر بعصل بين كل حطبين يوم.

وقابل زفر: يحطّب في ثلاثة أيام متواقبات يوم التروية، ويوم عرفة، ويوم النحر، وكل هذه الحطّب بعد الزوال بعد صلاة الظهر إلا يوم عرفة، فإن الخصيتين فيه قبل الصلاة.

ولو خطب قبل الزوال جار، وبكره بخلاف الحمد، وإنه إذا نرك الخطبة فبها، أو خطب قبل الزوال لا يحور.

قوله: (فَإِذَا صَلَّى الْمُجَرِّ بِمِكُمْ يَوْمُ التَّرُونِةِ خَرْحَ إِلَى مِنِي فَأَفَاهُ بِهَا خَتَى يُصَلِّي الْفَجْرَ مِنْ يَوْمُ عَوْفَهُمْ وف....حد ال يكون حروجه معد طلوع الشمس؟ لأن النبي عليه الصلاة والسلام عرج إلى من بعد طنوع الشمس، فصلى بها الطبر والعصر والمغرب كتاب الحج

وللمشاء والفحرة ثم راح إلى عرقات.

ولو بات يمكة ليلة عرفة وصلى جا الفحر، ثم عنا إلى هرفات ومر بعني أجرأه ويكون مسيئاً.

قوله: وَلَمْ يَتُوَجُّهُ إِلَى عُرِلَاتِ فَلَقِيمٌ بِهَا) والسنجيد: أن يكون توجيه عد طلوع الشمس، فإذا للع إلى عرفات أقام مها حَبِثُ أحب إلا أنض عربة، وبكره أن يدرول في مرسع وحدد

قوله: رَفَاؤُا رَاقَتِ السَّمْسُ مِنْ يَرَامِ عَرَفَةَ صَلَّى الإِمَامُ بِالنَّاسِ العَّمَرُ وَالْمَصْرُرُ وَأَنَاكُ وَاحْدُ وَرَفَاهَتِينَ وَلا يجهر فيهما بالفراعة؛ لأنهما صلان لنهار كممانر الأيام.

قُولُه: وَيَتُدَى فَيْخَطِّبُ خَطِّبْتِن لِعلَمْ النّاسِ فِيهِما العَمَلاَةُ وَالْوَقُوفَ بِعَرَفَةُ وَالْمَرَوَالِهَةُ وَالْمَوْوَفِي بِعَرَفَةً وَالْمَرَوَالِهَ وَالنَّحْرِي قائماً، ويفصل بيهما حجلسة حقيقة كما في الجمعة. وإذا فرع من الخطبة أفام المؤون، وإن حطب قاعداً أحرَاه، إلا أن القيام العضل؛ لأن المفصود تعليم النس وتنبقهم والقيام أمكن في ذلك وإن نرك الخطبة، أو حطب قبل المؤون أجزأه وقد أساء.

ثم إذه فراح من صلاة الطهر أقام النؤذات للعصرة الأب تؤدى قبل وفتها السعهودة فيفرد غة إلىات إعلاماً للناس بها، ولا يتطرع بان الصلابان. فإن نعواج يعبر استه الظهر، أو انتقال بعمل أحر من أكل، أو شراب أهاد الأدان للعبير.

وعن محمد: لا معيده ولتجرئه الإقامه.

قال في الوجير: أما سنة الطهر الراقة إذا صلاحًا لا تقديل ولا جاد الأنان إذا اشتخل تها.

تم اطلم أن ضرائط جوار الجمع عند أبي حنيفة حمسة:

ا الوقت.

2- والمكان

3- والإحرام.

4- والإمام.

5- والجماعة.

وعبلهما: الإمام والحماجة ليسه بشرط.

تم لا بد من الإحرام قبل فلروال نقديماً للإحرام على وقت الحميع، فإن أحرم بعد الروال فيه روايتان عن أي حبيعة:

,حماصا: لا يحوز له الحمع، حتى أو صلى الظهر مع الإمام قبل أن بحرم بالحج، ثم

أسرم بالحج قبل المصر لم بجر له فالحسع، وإنما يحوز دد: صبى الصلاتين حميقًا، وهو عرم باحج.

وفي الرواية النابية: إذا كان عرماً فنل العصر أحران وهو قول أبي يوسف ومحملة كان الطهر الا يقف فعلها في وقتها على شرائط الإسرام، وإسا بحاج إلى ذلك لتقديم العصر على وفنها. فإن صلى الطهر وحده تم صلى العصر مع الإمام لم يجره دلك صد أبي حليقة؛ لأن الإمام علمه شرط في الصلائين حسماً. فإن أدرك مع الإمام ركعة من كل واحدة من الصد

ولو صلى الإحام بالناس في يوم عيم، ثم استبال أنه صلى الطهر فيل الزوال والعصر بعد الروال، بإنه يعيد الحطنة والصلاتين حيجاً.

قوله: رؤنين صلّى في زخّلهِ وَخَدَة صلى كُلّ وَاحِدَة مَهُما في وَقَتِهَا عِنْدَ أَبِي خَيْفَةُمَ؛ لأن المحافظة على الوقت قرص بالنص، قال الله تعانى: مَ إِلَّ الطّنَاؤَهُ كَالَمُ عَلَى وَالْمُوْمِينَ كِنَكُ لُوَقُونًا ﴾ (أنّ في فرصاً مؤتناً، علم يحز بركه، الا فيما ورد له الشرع، وهو الحميم بالحماعة مع الإمام يعني الإمام الأكبر، فإن من صلى الضير لجماعة، لكن لا مع الإمام الإكبر، لا يحوز له الجميع عند في حيمة كالمتعرفي

قوقه: ﴿وَقَالَ أَبُو لِمُوسَقَقَ وَقَحْمَةً: يَطَفَعُ بِلَيْمُمَا الْمُتَكَرِدُهِ: قَالَ حَوَازَ الجَمْعِ المحاجة إلى اعتداد الوقوف، وفلمقرد بحاج إليه، فإنه أو صلى كل واحدة سهما أي وضيا يعتل اعتداد الوقوف؛ قال المشروع أن يقع الوقوف من أوله إلى أحرد متصلاً غير مقطع، ليكون العشل.

قلنا: نفدم انعصر على وفنه، إنما هو الصينة الجماعة لا لأحل رعاية امتفاد الوقوف؛ لأنه يصر عليهم الاجتماع للمصر بعد ما تفرقوا في الموقف؛ إذ لا سافاة بين الصلاة والوقوف، قاد المصلى وافعه.

قسولة: (تُسبهُ يُستَوَجَّهُ إِلَى الْسَوْلِقَ) بعني الإمام والنموم معه عقيب العسرالة من الصلاة.

قوله: وَلَيْقِفُ بِقُرَابِ الْمُجَلِّ) وهو يسمى سبق الرحمة. وهو عن يسيم السوقف وعليه وقف أدم عليه السلام. والمعنى أنهم إذا فرعوا من الصلائل استروا ووقف كل واحمد منهم حيث شاء، ومكارون، ومهلتون، وبمسحون مختوع ونقال، وبصلون عني الليم

و1) سورة الساء: 03].

عليه الصلاة والسلام، ويدعون بحوافيتهم إلى غروب الشمس.

ويستنجب أن يفغل الإمام متوجهاً إلى الكصه.

قوله (واغرَفَاتُ كُنُّبُ هَوَلَفَنَ إِلاَّ نَظَى غُرَنَةً) وَهُوَ وَادِ نَامَعُلُ عَرَفَهُ، وَلَفَ فِيهُ النَّ الشيطان، وعربه غير مصرف للتأليث والعلمية.

قوله: (رَيْبَهِي فِللإِمَامُ أَنَّ يَقَفُ بِعُولُهُ عَلَى رَاحْتُهَا؛ لأَنَّهُ يَدْعُو، ويَدْعُو النَّمْسُ بدعائم فإذا كنان على إراحلته كان اللغ في مشاهدتهم له.

ولم وقف على قديم جنز، (لا أن الأول أنصل، والونوف قائماً أقصى من الوقوف قاهداً.

قوله: اويلاغو وأيطلم الثامل الصاملة) وبرفع يديه محو السماية إلى السي عليه المصلاة والسلام كان بدعو بوم عربه ماذاً الده إلى السماء كالسمنظيم السمكون، ويقفون الى الخروب، بكيرون، ويمثلون، ويدعون، ويتصرعون، ويصلون على السي صلى الله عليه وسلم، ويشاؤن الله حوالحهم، ويله وقت مرحو به الإجابة، واكثر الواقف من الشهللل، والاستخداء والعبلاة على السي صلى الله عليه واللم والدعام، والعبلاة على السي صلى الله عليه واللم والدعام، والعبلاة على التي على الله عليه واللم

فهما اليوم الضل أيام السنة. وهو معظم اللج. ومقصوده، ويثني في موقعه ذقك ساعة بعد ماعة ولا يسعى أن يقطع الشبة حتى يرمى صرة العقيد.

وقال مالكن: إذا وقف معرفة فطح الشية، قال؛ لأن الإحامة بالنسال، إنما هي قبل الإشمال بالأركان.

ولما: أن الطبية في الحج كالتكبير في العسلاة. فيأتي عنا إلى أحر جرء من الإحراف وهات بكون حد الرمي.

قوله: (وَيُستَخَبُ لَهُ أَنَّ يَعْسَلُ قُلُلَ الْوَقُوفِيِّ: لأَنَّهُ بَرَمُ احتمَاعُ كَالْمُمَةُ والعِدِينَ

وقائل في افداية: وحملة الاعتبيال سبة. وقو اكتفى بالنوصوء حاق شبا في الحممة والعبدين والإخرام. فإن وقف على عبر وصوباء أو حدًا حار، وكذا لمو وقعت الحائض والقصاء أجراف.

قوله: زوبختهد في المذَّعام، والسنة: أن يجدي صوته بال عاء، قال الله تعالى: وَأَدْ لُواْ رَاكُمْ أَضَرُنُهُ وَحَلَيْهُ ۗ وَأَ ا

<sup>(</sup>١) سورة الأعراف: 55.

ولو التيس على الناس هلال في الحجة، موقعوا على ظن أنه يوم عرفة، نتبين أنه يوم التروية لم يحزهم، لأنه بمكتبم الولوف يوم عرفة؛ ولأنه أدى العبادة قبل وتنباه ظلم يحز كمن صلى قبل الوقت، وإن تبي أنه يوم السحر أحراهم وحجيم نام لقوته عليه الصلاة والسلام وحجكم يوم تحجون با<sup>17</sup>.

قوله: وَفَإِذَا عُرِيْتِ الشَّلْمُسُ أَفَاضَ الإِمامُ وَالنَّاسُ مَعَهُ عَلَى هَيْتِهِمْ حَتَى يَأْتُوا الْمُؤْوَلُفَقَةً، ولا يديع أحد قبل الغروب، يان ديم أحد قبل الغروب، ولا جاوز حد عردة معه الغروب، فلا شيء عليه وإن جاوزه، قلمه دلم ويسقط عه ذلك الذم إذا عاد إلى عرفة قبل الغروب، ثم ديم منها سد الغروب بع الإمام.

وقال زفر: لا يسقط وهذا، كما قال في عناورة البيقات أنه يجب عليه الدم ولا وسقط عنه بالعود إلى الميقات.

وعند الثلاثة: يسقط ولو عاد الى عرفة بعد العروب لا بسقط عنه الدم بالإحماع. ولو أن الإمام أبطا بالدنع رتبين للناس الليل دفعوا قساء لأن وقت السفع، قد حصل

ولو ان الإمام ابطا باللديع وتبين للناس الليل دفعوا فشه! لان وقت السعيم، قد حصل فإذا تأخر الإمام، فقد ترك السنط، فلا يعنوز لهم تركبها.

وقوله: ﴿ حتى يأنوا الدردلعة؛ وهو الدشعر الحرام؛ فيتسترثون بها، وسبت مزدلغة؛ لأن أدم عليه السلام اجتمع مع حواء فيه واردلف إليها أي دنا منها.

قوله: ﴿وَالْمُسْتَعَجَّبُ أَنْ يُقَوِّلُوا يِقُرْبِ الْجَالِ الَّذِي عَلَيْهِ الْمُقَيِّدَةُ} أَى يوفد عليه المثلقاء النار.

قوله: رَقِقَالُ لَهُ: قُرَحُ؛ سَى بذلك لارتفاعه، وهو لا ينصرف العلمية والعدل من فرح، إذا ارتبع، ويحرر عن البرول في الطريق كي لا يضر بالدارة، ويكثر من الاستخدار في المبرداهة، لغوله تعالى: ﴿ وَإِذَا أَنْصُنْدَ بَرِنْ عَرَفْتِ وَأَنْسَوْلُوا أَنْهُ عِبْدَ أَلْسَفُوا لَمُوا ال

قوقه: (وَيُصَلِّي الإِمْامُ بِالنَّاسِ الْمُغُوبُ وَالْمِشَاءُ بِأَدَانِ وَإِقَامَةً وَاحِدَةٍ)؛ لأن العشاء في وقته، قال يعرد له إقامة بخلاف العصر بعرقة، فإنه مقدّم على وقته، فأمرد بالإنتمة فريادة الإعلام، وينوي التعرف هنا أداء لا يضاء.

وصعنع: أنه إذا غاب الشمق أذن البؤدان، وأقام بيصلي الإمام بالباس المغرب، ثم يشمها العشاء بدلك الأذان والإقامة، ولا ينطوع بينهما، ولا ينشاغل بشيء، لؤان نطوع بيهما، أو فشاعل بشيء أعاد الإقامة، ولا نشترط اللماعة فدا الحمع عند أي حيمة؛ لأن

<sup>(1)</sup> قال ابن حجر المسقلامي في تلجوس مخير (257/2): و حجك يوه بججوان لو احده.

<sup>(2)</sup> مورة النفرة: 198.

المعرب مؤخرة عن وفتها لحلاف الحمج لعرفة؛ لأن العصر مقدم على وفته.

قوله: ﴿وَمَنْ صَلَّى الَّمَعَرِبُ هِي الطَّرِيقِ وَخَدَهُ ثُمَّ يَجْزَةً عَنْدُ أَبِي خَنِيقَةً وَهُخَمَّدٌ} وعليه إعادتها ما لم يظلع الفحر.

وقال أبو توسف. يحرقه وقد أساء، وقو حشى أن نظلع العجر قبل أن يصل إلى الدردلغة صلى همعرات؛ لأنه إذا طلع الفجر فات وقت الحميع، فكان عليه أن يندم الصلاة قبل الموات.

وقولة: يزلم يجرد عبد أي حيمة إن يعلى أنها موقوقة، فإن أعادها بالمردافة قبل طقوع الفجر كانت طعادة هي الفرض، والقلبت الدفرت الأولى بافاقة وإن لم يعدمك حتى طلع الفجر انفلت إلى الخوال، فإن صلى السعرات والعشاء وحادد أجرأه، والسنة أن بصليمه مع الإمام.

قوله: وَقَالِهُ طَلَعَ الْفَجُوا صَلَّى الإمَّامُ بِاللَّذِي الْفَحْرَ بِعَنْسِيٍّ إِسَا قَدْمِ صَلاَة الصحر هـا لأحا الاعتبغال بالوفاف كنفذير العصر بعردة

قولة: الْمُمَّ وَقُفَّ وَوَقُفَ النَّاسُ مُعَمَّ) الذعا الى أن يستمروا حدًا ويتصرعون في الدعاء، كما قشا في عرفه.

وهذا الوقوف منزدهم عندما واحب، ولسن بركن، حتى لو تركه بغير عدر بلزمه

قوله: ووَالْمُواوَلُهُمُ كُلُّهَا مُولِّفَةً إِلاَّ بَقُنَ مُحَمَّوٍ} وهو والإِ بَاسْعَل مَوْلُفَة عَن يسارها وقف به إيلين منحسرة

قوله: وأنها أفاض الإغافر والنامل معة قبل طلوع النشاس حتى يأثرا منى الإعاصة مع الإمام الله وقو العاض قبله لا يلزمه شيء بحلاف الإعاضة من عرفة كذا بي الوحس ويقول: يرالنهم إقبك أفضيت، ومن عمالك أضفيت، وإنبك راضت، وصك وحست، فاقبل مسكري، وعظم الحري، وتوجم المبرعي، وأقبل توسي، واستحب فعوق، ويلمي في أشاء فعائد.

# {مطلب في رمي جمرة العقبة}

قوله: وفَنَتُسَنَىُ بَجُمُرَةِ الْعَفْلَةِ فِيرَمِيهِ مِنْ فَعْلِ الْوَادِي بِسَبَّحِ حَصْلِاتٍ، ويستحب أن يعسل الحصى كُذا في المستصفى، ويحفل مكه عن يساره، ومنى عن يعبنه، وترمي من أسفل إلى أعلى.

ومستحب أق بالحذ حصى الجدار من شعردتعه. أو من الطريق، ولا تومي محصاة

أعدَها من عند الجمرة لها روى في الحديث أن ما قبل من الحسين ترفع؛ ولأنها حصاة من لم يقبل حجمه فيتشايع بد ولو رمني بها حال: وقد أساير

ووقت الرامي في هذه اليوم بعد طلوع الشمس، ويعند إلى العروب عند أبي حبيعة.

وقال أنو بوسف: إلي الزوال، وما تعدد فضاء، وإن أخره أبي الطبل في هذا اليوم ومي، ولا شيء عليه، وإن أحره إلي العد ومي، وعليه دم.

ولو رمى هموة العقبة بعد طلوع الفحر قبل طفوع التنصل يوم النحر حار عدينا. والأنصل بعد طلوع الشميس، ويجور أن يرمي بكل به كان من حسن الأرض بشرط وحود الاستهامة، حتى لا يجور بالفيرورج والهائوت. ولهدا لو أحمد كفًا من ترابهد ورمى به مكان حصلة حار عبداله وكدا يجور أن يرمى بالطرب.

وقال انشامعي: لا يحوز إلا بالحجر.

وقوله: ومن بطن الوندي، بعني من أسمله إلى أعلام

ويسبعي أن يقلع الحصى محند الحسرة، أو قريناً منها، حتى نو وقع بعيداً لم بجز. وحد العرب والمعدر أن نكون ثلاثة أذرع في حد النعيد، وما دولة فرانب.

وني الطباية: مقتار الرمي: أن يكون بين الرامن وبين موضع السقوط حسنة أدرع: لأن ما مود ذلك يكود طرحاً، وفو طرحها طرحاً أجراء؛ لأنه رمي ابي قديه ونيه أدى رمي، إلا أنه مسيء للحالفة السنة. وفو وضعها وشعاً لم يحره؛ لأنه ليس يرمي.

. وأنو روني بالدهب، أو الفضائ أو البعر لا يحور الأنه ليس من حسن الأوض. . وأنو رمي سنح حصيات دفعة واحدة أحرأه عن حصاة واحدة لا عبر.

قولعز ومنل خصي المحذف اخدوان صعار الحصي

قيل: إنه طلار الحنصة.

وقبل: مفدار الدواه.

وقيل مقدار الأسلف

ولو رمی باکمر من حصی الحدف، أو أصعر منه أجرأه، إلا أنه لا يرمی بالكنار. عشية أن يتأذى به عبره. ولو رمی فوقعات الحديثة على رأس رحق أو على ظهر حبره أم وقعت من بشبها على الجمرة أحزأه، وإن أحذها الرحل ووضعها لم يحر.

وكيفية الرمي: أنَّ بأحد احضاة بطرف إنهامه ومستحده و رمي بها

وفي الفقاية: يضع الحلياة على ظهر إنهامه اليسىء ويستعين بالمنسحة، وتسجح في النهاية الوجه الأول.

قُولُهُ: (يَكُمُو هُمَّعٌ كُلُّ خَصَافَةٍ) ولو سبح مكان التكبير اجراد حصول الدكر. ويروى

عن سالم من عبد الله أنه ومن الجمدة نسيع حصيات من بطن الوادي بكبر مع كمل حصاة: والله أكبر، الله أكبر، النهم الحمله حجاً ميروراً وذبياً مغفوراً وعملاً مشكوراً». وقال حدثني أبي: وأن النبي صلى الله عليه وسلم كان برمي جبرة العقبه من هذا المكان ويقول كلية ومن محصاة مثل ما فلت: فال

قوله: ووَلاَ يُقِفُ عَنْدُهَا) والأصل أن كل رمي بعده رمي، فإنه يقف عبده وكل رمي ليس بعده رمي، فإنه لا يقف عبده ولا يرمي من الحمار يوم المنحر، إلا حبرة العقية لا عبر.

قوله: ووغَطَعُ التَلْبِيَة فع أوَّل حصافى فإن حنى قبل أن يرمي جبرة العقبة قطع التشابة الأم قد حل من الإحرام، والتلبة الا شبت عبد التحلل، وإسا يؤني بها في مطلق الإحرام، ولمنا فننا: إن الحصر يقطع التلبة إذا دح هديم؛ لأنه قد أبح له التحلل كما بعد الرمي، فإن زار لبيت قبل المرمي، والحنق، والدبع قطع التلبة عبد أن حبيعة ومحمد؛ لأن المحبر، فيكون بها في مطلق الإحرام، ولم يق الإحرام (لا من النساء، فيكون بمنزلة المحبر،

<sup>(1)</sup> فسئل الرياضي في نصب الرابة (7617-77) روى اس مسعود، وان عبر فانكبر مع كل حصافه فلسنة أمن حديث ابن مسعود، وان حديث ابن مسعود، وان حديث ابن مسعود، وان حديث ابن مسعود، عليه عليه عليه الرعبي عبر الرياد فلل والرياض عليه عليه الرعبي عبر الرياد فلل والرياض عليه المنافق المنافق

وقدة حديث أمن عدر: فأعراب المنداري عن الرفري، قال: سعت سالماً يحدث من أيه عن التي عليه السلام أنه ذات إذا ومن الخبرة رضاء لسبح حقيقات، يكثر مع كل حقيقة أم يتحدر أطامها مسيقت بالنقيل القبلة، رحماً يديه يدعوه وكان يطيل الرفوات، ويأتي الحبرة النابقة الرواية بسبح المسينات، لكن كلمة ومن للعصاف أم للحدر ذات السار منا يلى الوادي، فيقف مستقبل النبت رافعاً أدار أم للاعد ودائم بأتي الأعراق التي عبد اللقة، الرائها مسبح حصيات، يكثر كلما رماها للحدادة أم يحترف، والا يتعلى عندها، النبي،

واي السباب حديث حامر الطويل: حتى أبي الحمرة التي عبد انشجرة، فرماها سبيع حصيات فكمر مع كل حصاة، الحميث.

ڪاب الحج ڪاب الحج

#### والمعتمر بقطعها إنتا استلم احتمر

وعلى أبي يو اعداء أنه يدي ما تو يحقوم أو الرول الشمال من روم تفجراء لأن زحرامه بحله بشمل عام ( تحد المسامل وأما إذا دبين قال أن ترمل فقع الطلماء الأما لتحلل بالقديم). فهو قما تو تحقل بالحلق.

قوله: وأنها بدأنج إلا أحمل هذه على عدم الوحوات. فود أراد أن بدلج فدم البالج على مدانج. على احلق.

قوله، وأثم يخلق أو يقصل والحلو الحيل، إلى التي مبلى الله وسفر دعة المسحلات الإلان التي المبلى الله على وسفر دعة المسحلات الإلان التي المبلك الإلان المعارية والأن العادية العدل المبلك التي المبلك ال

فال مغلهن مستحب

وفان عصيب واعرب

وأواقتم أظفاره قبل الحلق أعاليه دف

وروي الشجاوي: أنه لا مع صيه صد أي يومان وعالما، لأنا قد الربع له فالعلل. كما في الوجور

قولة: روقة حلَّ له كُلُّ شيَّم إلا الآسان والله الواده كالسال والشاة لا يحل له.

وقال مامدار (لا تنسيق والطشاء) ولو الاقاء الرازة فلم تحمل ثم يحل لمه الطيب. والمستدوميةر معرفة من توريطين كدافر التكراعي

فوله: رَبُهُ بَأْتِي مَكُمَا مَنْ يُؤْمِدُ دَلَكَ أَوْ مِن الْعَدَ أَوْ مَن بَعْدَ الْعَدَى

## {مطلب الشطواف الزيارة}

ا قوله: (فيطوف بالبُلب طواف الوادارة منيف الثواف المهيدين البويف الإياب). وهو ها يوم المجرد والطواف الدوم عل

ووقعه. أنام تفخر، وأول وقت تأفلونك بعد فليوع فليجر من يوم النجر، لأن ما قائد مر الفيل وقت لاوقوف بمرعد والقداف، مرب الميام وأولى هذا الأنام التخليل كند في التصحيف ولا مد من الديد في الطواف، ولا يعتشر إلى التعبير، حتى لو طاف هارياً من عدور أو سبح. أو طاقلًا لمريم، ولا ينوي الطواف لا يجرئه عن طوافه مخلاف الوقوف. يعرفه حيث يصح من غير فية.

واعرق: أن الوتوف ركن عبادة، وتسن معبادة مفصودة، والطواف عبادة مفصودة، والطواف عبادة مفصودة، ولهذا يتنفل مده فلا بد من المتراط اللية بها الأن جهة اللية المعبنة، حتى بو طاف بوم النحر طوافاً كان لوجه على معلم كان عن طواف، الزدرة، كما في صوم رمضاف، وإن شنت علمت الحت الأن الودوف ركن يقع في بفس الإحرام، فيه الحج تستمل علمه، وطراف الربارة يودي بعد التحلق، توجود اللية في الإحرام لا نعني عن المنافي الطواف، الأجال لا نعني عن الله في العلواف، الأجال لا نعني عن الله في الطواف، الأجال لا نعني عن الله في الطواف، الأجال لا نعني عن الله في العلواف، الأجال الأبيان الله في ا

قال في السهاية: الأمور الأربعة، وهي الرمي، والمناب، والحلق، والطواف تفعل في أول أيام المجر على الترتيب.

وصابطة: هار فاح طاق فالراء: الرسي، والدال: الدسم، والحاء: الحلق، والطاء: الطؤاف نفعل في أيام البحر، وبحب على الطائف أن يكون سامر المعورة طاهراً من الحدث والبحس، لفوله عليه المسلام: «الطواف بالديت صلاة، فاقلوا في من المكلام: أن أول أحل بالطهارة كان طواقه حائراً عندنا.

رقال الشافعي: ﴿ بِعَنَّهُ بِطُوافِهِ.

وقائل أصحابنا السناخرون في أن الطبارة هل هي واحبة. أو سنة؟ فقال ابن شجاع: سنة.

وقال أنو بكر الرازي: واحبة.

والدايل على أنها قيمت استرط في الطواف أن الطواف ركان من أوكان الحجاء علم نكن الطهارة من شرطة كالوقوف، وإن مااذا، وفي أويه محاسة أكثر من فدر الدرهم كرم له ذلك، ولا شيء عليه وإن طاف، وقد الكثيف من عوراته قدر ما لا تحوز معه الصلاة أحرأه الطواف، وعبه دم.

والفرق أن طبعائمة لم ينبع منها لمعني يحمص بالطواف، وإنما ضع منه؛ لأنه تلويث

للمستخد، ولا كدفال الكشف، لأنه مهواع مه المعنى يحاس بانظواف بدليل فوله عليه السلام: ولا يطوف بالمبين مشرك ولا عرب المسلام: ولا يطوف المبين مشرك ولا عرب بالمستى المستى عنه بالطواف فوجب بالمستى عليه حرائد ولو عاف رحماً على دره بن كان عبر فادر على المستى أحراب ولا شيء عبد ولا كان قابراً. فعليه الإعادة ما داه يسكك وإن رحم إلى الده قطب دره وكذا إذا طبع به عمولاً إن كان لعبة أجراء، وإن كان لعبر علة بجب عليه الإعادة، أو بلدي وكل لعبر علة بجب عليه الإعادة أو بلدي وكان العبر علة بجب عليه الإعادة، أو بلدي وطل يحري الحامو عن طوعة؟

قال الحجمانية الجرئيا الدن عن الحقيل والحدول العيمة، ومواد بوي الخامل الطواف من عسم الصواد الوي الخامل الطواف عن عسم الصواد والمواد والمواد الصاد عليه أن يطوف مانتيا، فإن طاف رحماً كما أو حيد أحرام وإذا أقيمت الصلاد وهم يطوف. أن يسمى بتركه ويصلى أم يتني عليه بعد العياة من الصلاة

قوله: وقول كان سُعى بُلِينَ الطّمَا والْمَرَاوَةِ عَقَيْتَ عَنَّوافِ الْفُنَاوَةِ لَمْ يَرَاشَ فِي هذا الطُّوَافَ وَلا سُعَى عَلَيْهِ وَإِنَّا فَهُ لِكُنَّ فَلَةِ السُنْقِي وَعَلَى فَي هَمَا الطُّوَافَ وَاسْعَى نَفْدَةً عَلَى فَا فَنَظَّنَا؟؛ لأنّ السّعي لم يشرع إلا مرة واحدة. ولننا الرّمل مَا شرع إلا مرة واحدة في صواف عاد سعى.

ولو طلاف تطوعاً في إجرام الخج وسمى بعده لها بحار عليه السعى في طواف الريارة.

واعلم أن تلسمي هو العال هذا التطواف؛ لأنه والحساء والواحب بتراب بعد الفراس. فكن لبنا كان هذه يوم فيه يضع من المناسك راحتي في الفنيمة لعد طواف الفناوم سميراً. ومن تدرط لفناسة مع طواف الفناوم أن يكون في الشهر الخيج

قوله: ﴿وَفَقَا حَلَ لَهُ النَّسَاءُ} وَكُنَّهُ إِنَّا هَافُ اكْتُرَاءَ عَلَى لَهَ النَّسَاءَةُ لَادَ لَلَّأَكُمُ حَكُمُ الكُلِّ.

قوله: ووهَاذَا الطُّوَافُ هُو الْمُتَوَّرُوصُ فِي الْحَجَّى: إذ هو المامور عا في قوله معالى: ﴿ وَالْوَقُوا الدُّورَهُمْ وَلَّـطُوقُوا بِالنَّبْ الْعَسِقِ ﴾ أنَّ والركل في هذا الطواف أربعه اشواط، وما راد عليها واحمد لتنمة الركن هو الصحيح، لأن المدوع الواحد معروض بالكتاب،

 <sup>(4)</sup> آخر خه طبحتري يي متحتجه يي كياب الصلاة (بات) ما تبشر مي العوري، ومثال يي حيجيجه يي.
 كيستاب الحيج (بات) لا يعيج السب مشرك ولا عقوف السبل عربان) للعفد (إلا يعيج عبد العام مشرك ولا يقوف بالبيث غربان)

<sup>(2)</sup> موره اللح: 24.

والبيئة النائية: احتمل أنا التي عليه السلام اطها بياناً الكتاب، واحتمل أنه تعليما ابتلاء، فجعناه في النصف ابناناً فلكتاب، وحمله الصف واحماً عملاً بالاحتمالين، كذا في الوجار،

قوله: ﴿وَلِكُرُهُ تُأْجِرُهُ عَنِ هَذَهُ الأَيَامِ يَسَى آيَامَ للحَرَّ لأَنَّ مَوْقَتَ بَيَادُ وأَفَصَلُمُهُ أولها.

قوله: وَفَإِنْ أَخَرُهُ عَنْكَ كَرِمَةُ وَمُ عَنْدُ أَمِي حَبِيقَةً فَانَ فِي البناسِةِ: إلا أن تكون البراة حائضًا، أو نعساء، فيؤخر الطواف، حتى عضي أبام المحر، ثم تطوف بعد ذلك لا يجب عليها شري

الله المساور والكافيان وفي الحر المخلق) يعني إذا الحرد عن أناه السعر متومه دم الحقة عند التي حديثة

و لأصل عند أبي حنيفة: أن الحلق بحنص برمادي وهو أبام السحر، وبعكان وهو الحرم، فإن فقد منهما شرء لرمه دم.

وعند أي يوسف: لا يختفي جماء وعند محمد: بحنص بسكان، وهم الحرم، ولا يحتص برمان.

وغند رفر: لهخص نزمان، ولا بعثهن بمكان، وقده الخلاف في حق التصمين بالذم أما في حق النجان. فلا يتوقف بالإنماق. أي أنه يحمل به النجلل أيسا كان.

قولته: وَلَمْ يَقُولُمْ إِلَى مِنْى فَيْعِيمْ بِهَا) بعني بعد طواف الرياره (6 مرع صه ترجع من ساعته إلى منى وبيت بها، فإن بات يمكن فقد أساء، ولا نسىء هنيه.

قول: وَبَانَ وَانْتِ السُّمُسُ مِن الْيَوْدِ النَّامِي مِنَ النَّحْرِ رَهْي الْجَمَاؤُ الثَّلَاتُ؛ ولو رماهن قبل الروان لا يجور.

قوله: ويُتندئُ باللَّتِي قلي أَنْمَسْجِدُ، يعني مسجد العبف، والحيف: ما للحدر من الحَسَلِ، وترتفع عن مسل الداء، كذا في الصحاح.

فوله: ﴿فَيْرَامِهَا مَسْلُعُ خَصَيْنَاتَ لِكُنْبُرُ مَعَ كُلٌّ حَصَافًا وَمَانَدُ حَدَالَ يَصَلَّى الطهور

وقوله: يركبر مُع كُلُ حساقيُّ أي يقول: سبد اللهُ والله أكبر، ويرفع يديه محلب كلل حصالها ويرفع يديه محلب كلل حصالها ويدعو الله بحر المسامة كما مي سائر الأدعيد. ويشخ بهت علماء مكيه، وهذا قول أي يوسف، وفي هاهر الرزاية: تحمل باطن كفيه تحو المكبرة، وكرة المجلدي في ذات صفة الصلاة.

قوله: ووَيْقِفُ عِنْدُهَامُ أَي عند الخسرة وَقَيْدُعُوهِ وَأَنَّهُ رَمِي بعده ومي: فكالد من

منته الوقوف بعداء وينشخب أن يرمي هذه الحبرة. والثابة ماشياً.

قوقه: (ثُمَّ يُومِي الِّني تليهًا مِثْلُ ذَلِك وَيُقِفُ عَنْدَهَا) لِنا شَدَم.

قوله: (تُمْ يُرْمِي جَمْرَةُ الْعَقِيّةِ كَذَلِكَ وَلاَ يَقِفَ عَيْدَهَا)؛ لأنه رمي ليس بعده رمي. والأصل أن كل رمي بعده رميء فإنه يقص بعده وكل رمي ليس بعده رميء فإنه لا يقت بعده؛ لأن العبادة قد الشيت.

قولمة: وَقَائِمَا كُنْكُ مِنْ الْفُعَدُ وَقَى الْجَمَاوُ الْتُلَاكُ يُقَدُّ الزَّوْقِلِ كُذَّلِكُمْ لَي يَعْطُ كما فعل بالأمس، فيفقد خند الأوليين، ولا يقف عند حرة البغية أوقات الرمي اربعة أيام: يوم طلخر، وثلاثة تمام مدد، على الأول:

ا- رفت مكروه، وهو ما يعد طلوع الفجر إلى طلوع التممير.

2- ومستون: وهو ما بعد طفوع الشمس إلى الروال.

3- ومباح وهو ما بعد الروال إلى الفروب. -

4- وما نعد ذلك إلى طلوع الفجر مكروه. وي اليوم التامي والنالت من طلوع الفجر إلى الزوال لا يجوز، وما يعدد إلى الغروب مستول، ومن بعد الغروب إلى ظلوع الفجر مكروه. فإن رمى بالليل قبل طلوع الفجر حاز، ولا شيء عليه. وأما اليوم الرابع، فعند أبي حيفة: من طلوع الفجر إلى الغروب، إلا أن ما قبل الروال مكروه، وما حاء مستول، وعندهما: وقد ما بعد الزوال، ولا يجوز قبله قبالًا على اليوم التائي والتالث، وأبو حيقة قامه على غلوم الأول، فإذا غربت الشمس يوم الرابع، لا يحوز أد يرمى طالبل؟ لأنه قد مصى وقت الرمي، قسقط فعلم، ويجب عليه دم استفوط، ذكره المحددي،

قوله: وَقَوْهَا أَوْاهَ أَنْ يَفَعَجُلُ الشَّوْ لَقَوْ إِلَى فَكُفَّ، وَإِنَّ أَوْاهَ أَنْ يَقِيهَ رَحِي الْجَعَلَا الشُّلُونَ إِلَى فَكُفَّ، وَإِنَّ أَوَاهَ أَنْ يَقِيهَ رَحِي الْجَعَلَا الشُّلُونَ إِلَى فَكُفَّ، وَإِنَّ أَوَاهِ الرَّحِوجُ فَالْمِنَ اللهِ بَسَكُونَ الدّاء، وهو الرحوحُ فالبونُ الثالث الشَّمَ الأولَّ يَسْمِى يَوْمُ الشَّرِ عِلَيْهِ اللهِ بِالْفَافَ؛ لأن النّاسَ يَقْرُونَ فِيهِ، والمَبْرِهِ النّافَتُ اللهُ إِنَّ عَلَيْهِ فَيْ طَلُوعُ الْفَجِرُ مِن يَوْمُ الرَامِعِ أَمْ إِنَّا طَلِعَ مَعَى عَلِيهِ اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ فَيْ إِنْ اللهِ عَلَيْهِ فَيْ اللهُ عَلَيْهِ فَيْ اللّهِ عَلَيْهِ فَلَا إِنَّهُ عَلَيْهِ فَيْ أَنْ عَلَيْهِ فَيْ اللهِ عَلَيْهِ اللّهِ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ فَلَا اللّهِ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ فَلْ اللّهِ عَلَيْهِ اللّهِ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ فَلَا اللهُ عَلَيْهِ اللّهِ عَلَيْهِ اللّهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللللّهُ الللللّ

<sup>(1)</sup> سورة الفرة. 203.

تعالى: ﴿ وَمَن أَخَرُ فَلاَّ إِنَّمَ عَلَيْواً ﴾ <sup>(1)</sup> أي ناعر إلى اليوم الرابع.

قوله: رَفَٰوِنَ لَشَمُ الرَّمُيُّ فِي هَفَا الَّيُوْمِ؛ يسي برم الرابع من الروال بعد طلوع التحر جار عند ابي حنيف، وهو استحسان؛ لأنه أما طهر اثر الانحفيات في هنا، الدوم في حل النزلاء فلان يطهر في حواره في الأوقات كلها أولى.

وقال أبو بوسف وعمد: لا يحوّر الرسى فيه إلا بعد الرواق، وبكرة أن يببت لبغي منى إلا يسنى، وكان عمر رضي الله عنه يؤدب على نزيد المبقام بها، كذا في الهداية. فإن بات في عبرها متصدةً لا يطرمه شيء عندان لأنه وحب لمستهل عليه الرسي في أيندل طم يكن من أفعال الحج، نزكة لا يوحب الحدر، كذا في النهاية.

قوله: ورايكواة أنا لِقَدَّة الإلسانُ لَقَفَة إلى مكّة ولقيمٌ خَفَى لِرَامِيّ، تفله معتج الناء والقاف، وهو مناعه وحدم، وقد روي أن عسر رحمي لله عبه كان يسج من دلك ويؤدب عليه: ولأمه يوحب شمل فسه، فيسعد من لفتام سنة الراسي، وكله يكره للإنسان أن يجعل شيدًا من حوالحه حلمه، ولعدلي الله الفعل وشبهما: لأنه الشعل فلك قالا لنعرع للعالمة على وجهياة لأن قليه حيث وحله ومناعه

قوله: وَفَإِنَّا نَفُرَ إِلَى مُكُلَّةُ لَوْلَ بِالْمُحَصَّبِ، وَهُوَ الْأَطْحِ مِنْ إِنْ فَرَعٌ مِن رَمِيَّ الحَمَارِ. وَمَصَى فِي سَكَةً أَنِّنِ وَادِي الْأَبْطَعِ، وَوَقَمَ، فَيْهِ سَاعَةً عَلَى رَاحِلُهُ يَدْعُونُ وَيَقَالُ له: حَيْفُ بِنِي كَنَاهَ، وَالْزُولُ بِهِ سَنَّ عَدَيَاهُ لَأَنْ أَنْنِي عَمْهُ الْصَارَةُ وَلِمَنْكُ، وَلُلُ بَهُ تَصَلَّةً.

### {مطلب في طواف الصدر}

قوله: وَلَمْ يَفَاضُ مُكُمَّةً فَيَطُوفُ بِالنَّبِ مُنْجُعَةً أَطْوَاطُ لَا يَوْمُلُ فِيهِمَا}؛ لأنه لا سعي معده ورحس لسنده الحيش في تركه، ولا يسعى معده أذَّك اسمعي لا ينظرر ويصلي ركسي الطواف بعدده لأن حتم كل طواف، بركنتين دواء كان الطواف، برصاً، أو عالاً، كذا في السهاية.

قوله الزهمة الطَّوَافُ طُوَافُ الطَّمَانِ؛ ويسمى طواف الوداع بمنع لونو، وطواف أخر عمله بالنبت؛ لأنه يودع النبت، وتصلر عنه ويدحل وقته الله حل نه النفر الأول.

الله المؤلفة (وَهُوْ وَجِمَا إِلاَّ عَلَى أَهُلُ فَكُلْمَ؛ لأنه ينجم لمشارنة البيت والوديعة. وهم لا يفارقونه، ولا يتمملون عند، وكذا من كان في حكم أهل مكة من أهل أسواليت ومن دولها إلى مكة الرابه في حكم أهل مكة بذليل جواز دحولهم مكة بعير (حرام. وإنما كان

(1) سورة لغرة: 203

كتاب الحج كتاب الحج

طواف الصدر واحدًا لقوله عليه السلام: ومن حج هذا الديت، فليكن آخر عهده به الطواف الصدر، فليكن آخر عهده به الطواف الأثر، ولأمر للوجوب، فإن تشاعل بلكة بعد طواف الصدر، فليس عليه طواف أخر، آخر، وعلى أبي حتيمة: أنه إذ أقام بعده إلى العشاء استحب له أن يطوف طواف أخر، للكون مودعاً للهيت من عبر فاصلة، ومن نفر ولم يطف فلصدر، فإنه يرجع ما لم يتحاوز البيقات، فإن ذكر بعد عاورته المبقات لم يرجع ويلزمه دم، فإن رجع وجع يصفرة ويشدئ بطوافها؛ لأنه تمين عليه بالإحرام، فإذا فرع من عمرته طاف للصدر وسقط عنه الذي

قوله: رَبُهُ نَفُودُ فِلَى أَهْلِهِ فِي هذا إشارة لِلى كراهة المحاورة. وقد صرح به في المستصفى، فقال: لكره محاورة بدكة عبد أي حيفة حواب الدلق وقلة الحرمة وسقوط الهية وحوف الوقوع في الذب، فإن الذب فيها عظيم القبع أضع منه في أنبرها، وعنصا: لا نكره المحلورة، مل هي أفصل.

قوله: وَقَائِنَ لَمْ يَلاحُلِ الْمُمْخُومُ مَكُفًّ، وَتُوجُهُ إِلَى خَرَفَاتِ وَرَقْفَ بِهَا عَلَى مَا قَدَمُنَافً، فَقَدُ سَقَطَ خَنْهُ ظُوَاكُ الْقَدُومِ؟؛ لأنه ليما بلرمه لدحول مُكَنَّه، ولم بدخل كما لا بلزمه تحية فلمسجد إذا لو يدخله.

قوله: (وَلاَ شَيْءٌ عَلَيْهِ قُتْرَكِهِ)؛ لأنه سنة وسرك السن لا يجب الحامر.

قوله: روَمَنَ أَفْرَكَ الْوَكُوكَ بَغَرَلَةً مَا يَهَنَ زُوَالِ الشَّمْسِ مِنْ يَوْمِ غَرَقَةً فِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ مِنْ يَرُمُ النَّحْرِ فَقَدَ أَدُوكَ الْحَجَ صواء كان عالماً بها، أو حامةً. ولو وقف قبل فزوال له يعند به.

وقال مالك؛ وقت الوقوف من طلوع الشمس من يوم عرفة.

ذال في الهنابة: إنا وقف معد الرواق، وأفاص من ساعته أحزاه عندما، لفوله عليه

<sup>(1)</sup> فسال الرباعي في تصنيد الرابة (5/18): قال عليه السلام: ومن جع عدم اللبت، فليكن أحمر عبده بالسبت فطوات به ورحص السنة اخيص قلت أحرجه المحارية، ومسلم عن طارس من اس السبت فطوات به ورحص السنة اخيص قلت أحرجه المحارية، ومسلم عن طارة الحارس من السبة عساس، قال: أمر الناس أن يكود آخر عبدهم بالببت، إلا أبه حدم عمل المراقة الحارسة النبي، ولا يعرف احديد حتى يكون أخر عبده بالببت به النبي، واسرحه البرحدي نبي عبده طرف من عمر عسن ما المحارسة على أحر عبده بالببت، إلا الحيص ورخص في المسلم المسلم المسلم المسلم المحارسة على المحارسة على المحارسة على المحارسة على والمحارسة ورخص في راسيول الله على والمسلم إلى والله المحارسة على شرط الشيخيرة والم بدرحاء، ووقع الشافعي ورخصه في ورحده الشيخيرة والم بدرحاء، ووقع الشافعي ورحده في ورحده الشيخيرة والم بدرحاء، ووقع الشافعي في ومسددي. وقال بدرحاء، ووقع الشافعي في ومسددي. وقال بدرحاء، ووقع الشافعي ومسددي. وقال بدرحاء، ووقع الشافعي ومسددي. وقال بدرحاء ورقع الشافعي

390 كتاب الحج

الصلاة واقسلام: ورمن وقف بعرفه ساعه من ليل أو بهار بشدائم حجمها أن الا أنه 191 وقف من الدين وحب عبه أن بعد موقوف إلى بعد الدوات، وباد لو عمل عمليه عام والا وقف بعد القروب لو يحب عليه مناك.

قوله: رومي أحمد إعرفه ولها نائية. أو المقلى غلب أو لله يغلبا أو الموافة أخزاه خلك عن الوقوف وهذه إذا أحرم وهو مقيق نح الدس البداحال الداوى الموافق المجردة الوقوف إضافاً: إلى ما حو الركل، در وادر وهو الوقوف، دلا يسعم الإعماد والنوم كركل المسوم، ويما الحال منه البدا وهي ليست الشرط بكل ركل، وإن أخمى عليه الله الإسرام، المهل إدارة حرام رفقه أن المراح، ووقعه بالدائرات حملة أحداث لل حيف المحرفة الحافة المحرفة المحافة المحرفة المحر

ولو صافي على الحرم وقداء العشاء لحياد إذ يسده الأرامة والعائد ولم يعدل العشد وكان للحشى إلاه المنحي للصيلاة. فالما إبيان للدافة الدعواءات فإله إلى الدعالة وعادهات الى خرفة الآن أداء فرامل الصلام وإن كان أكد، فعي عوات العج مشتبه الطبيعة، لأجابحاج في فضاك إلى حال كتب حصير وسنر بعيد وعام قابل بحلاف فوات المصلاء، فوق فضاءها بسيرة وها تعالى تعون فول بدأ أنقة للشائم أليسر ولا يرتان بالشائم أليسرة ألاً.

قولد ووالفراة في حسع للبت كالراطل، لأمها عاضه كتابر مال.

قولة: ﴿غَنِيَّ اللَّهِ ۚ لَا مُكْتَفَى رَأْسَهَا: ﴿لَانِهِ مَوْنَدُ، وَالإَحْرَامِ لَا يَبْحَ كَشَفَ للمورات: وهذا قالون إن لها أن تسمى معميلة، والجمار، والحمد،

قولغا رونگشف وجهها، للموند علم السلام، بها مرام العراة في وجهها يا آل واو سفال: عنيناً علي وجهها وجعه عار ، لأنه بسرة الاستقلال بالمحل

قوله: وولاً برقعُ صوب بالنَّسَةِ؛ لأنَّ صوبًا عورة.

قوله. وولا تنزَّقَنُ في الطُّوَّ فداءً كانه لا يؤمل أن سخته . الذك فاراء من يفتيا. قوله: وولا تسلمي من السِّيشِ الأخصرائِي، أن لا ترمل في نطق الرادي، لأن بلك

ر (۱) قال الرباعي از الفلت الرافق و (۱) قال مناسبة السنيان ودافع مرجه مني وقف مراقه مراقه مرا التوافر بهار فقف ما حجم بها قلل با ايند خفف خروق من السير من دامن شهد مناكب هجه ووقف المعابلة السين بديع فقد وقف يعرفه على قال أياف أو المبرك الله الم حجم دقفتي الاعتباد اليل، ودوله المارجة، والن المبدل بدخاف

ر2) سرية الجرك 195

ڪتاب الحج 391

لإظهار الجلد: والمرأة ليمست من أهله.

اللوله: (ولا تعلق وأسبا ولكل تُقطّر)؛ لان احلق في السب، عله كحلق اللجية ال الرجال، ولا تستلم الحجر محمدة الرجال؛ لأنها ممموعة من مداسم و. والله أعلم.

#### باب القران

هو مشتقي من افتراك الشيء بالشيء في اللعة. ا

وعى الشرع: عيازة عن جعمع بين إحرام العمرة والحج، وافعظما في سفر واحد، وكان بسعى أن يفام الفرار، لأنه أفصل إلا أنه قدم الإعراد من حيث الترقي من الواحد إلى الإلين والواحدة قبل الاثنين.

قوله وحمه الله. والْقِرَاتُ عِنْمُمَّا أَقْصَلُ مِن النَّسَتْعِ وِالْإِقْوَادِ، وقال الشاهعي: الإفواد اقتصل.

وقال مانك: التعدع أفصل من القرار.

لحماء ما ووئيد أن أنسر من مثلث قال: «كنت أحداً برمام باقة رسول الله صلى الله حليه وسيس. وهي للصنع بحرتها ولعاليا يسبيل على كلفي. وهو بقول: لبيت تحجه وعمرة معاًماً أن كنا في السهامة ولأن في القرار (زادة لسنك وهو نداته النام قال عمله السلام:

<sup>(4)</sup> قسال الرابعي في مصد الرابع (2016-1009): قال عبد السلام: وبا آل عبد الطوا يحجه وعمرة معاهد بلك. أحرجه الطحاوي عن ام سلهة مسك رسول المدعملي الله عليه وسلم بقول: والطوه به آل عبد بصرة في حجه به النهي. أحرجه في واشرح الآثاري من اللبت عن بريد بن في حبيب عن أسلم أي عمران في أم مادية فلكره.

احاديست السياسة المحرجة البحرية، ومنظم عن جداده يوان صهيب عن أسن، قالة مست رسول الله حلى الله وسلم على أبي والمحدقة بقول: فإليات عمرة وحجوبها الدين، قال المحدود المحدودي والمحدودي إلى والمحدودي والمحدودي إلى المحدودي والمحدودي والمحدودي والمحدودي والمحدود المحدودي والمحدودي والمحدودي الله صلى المحدودي والمحدودي والمحدود والمحدود والمحدود المحدودي والمحدودي والمحدود المحدودي والمحدود المحدودي والمحدود المحدود والمحدود المحدود المحدود

حديث فعرد أخرامه التجاوي على عبر من احطوب مارز تستك رشوق به فيلي الفاعلة وسلم تقسول وهو ماحلتي. الذي اللية فان من ربي عراو حل، فقال البيل في هذا الوفادي المبارك وقال. وتحرف في حجويد ميورد الرفي لمطاريعي ذا الخلفاء العرار بالتجاري

عكتاب الحج

والعصل الحج اللعج واشجها أأم ولأن فيه استمامه الإجرام بهما من السفات إلى أن يقرع منهمة ولا كفائك السنيع.

والعراد من فولد: وأنصل من الإفراد وأي من إفراد كن راحد منهما بإحراء على حدود كل راحد منهما بإحراء على حدود لا أن يكون المراد أن يأتي بأحدها لا غيرة لابه إن له يأت إلا بأحدها لا يكون أفصل الله خلافات إد لا يشك أحد أن العج وحدد أن المدرة وحده لا يكون أفصل منهما جيعاً، وهذا كما نقال في مبلاة النص إلى أربعاً أفصل من الأشال من المن عبد أم حريمة عليم من هذا أن الإنبان الربع مسئيمة واحده أفصل من الإشال الهي حدايمين، أما لذا الفصر على شيئ لا عبر، فلا خلاف لأحد أن الأربع أفضل. فعلم بهذا أن قولد والقرائ أفصل من الإدارة إلى من إفراد الحج والعبرة بعد الإدار بهنا منهاً. أما إذا لم يأت إلا تأخران لهذا صيفاً. أما إذا لم يأت إلا تأخران لما حلاف حيدة في أن الهارة بكون أفسل

قوله: ووصفهٔ القرائلة أنا بهل بالقفرة والحج معا من السفات، قدم العمراء لأن الله تعالى قامها النواه: فإ فلس نبشع بالفقرة إن أخيج به أناه والأن العادة التعلم على العال التعر

قوله: رويقُولُ عَقِبَ الصَّلاةِ ٱلنَّهُمْ إِلَى أُربَدُ الْغَيْرَةُ وَالْمَحَ فَيَسُرُفُهُمُا لِيَ آي العَجْ مُوالِهُ إِلَى عَلَى

قولة: (وتقبّلُهُما فِنْي) وفي معض السمح: واللهم إن أربد الحم والعمرة، متعدم ذكر الحج سركة عنولة تقلل: ﴿ وَأَيْهُوا ٱلْحَجُّ وَٱلْكُبُرَةِ إِنَّالًا فَعَنَ مَالَ إِنِي الآول قال: لأن العال العمرة مقدمة على العال الحمر

قرقه: رفود: دخل مكَّة البندا قطَّاف بأنيِّت سُنعة أشهاط يراقلُ في اللَّالِاتِ. الأولى؛ لابه طواف بعده سعى، وتصلى ركعني الطراف.

أقوله: ووليناغي بقامها ليُل التنكف والميزوة واهذه الحَمَالُ الْفَعْرَة. لَهَ يَظُرُفُ يَعْدَهُ: طَوَافَ الْفُعُومِ وَلِسَعِي فِضَا فِكَ اللَّهِ السَّرِدِ، ولا يَحْلُقُ مِن السَّرَةُ والحَجَّ بأن ذَلَّتُ سَام تمنى إحرام الحَجَّ عَلِنَ حَلَقَ عَدَ طُولِكَ العَمْرِةُ وَالْمَجِينَا وَمِنْ طَبِاتُ القَعْرَةِ، فَعَلِمَ عَدَلُهُ ولا يَحْلُ مِن عَمْرَتُهُ وَفِي هَالِهُ تَسْرِيعًا لِلْهِ يَقْعُ حَيَامًا لِمِنْ الإَجْرَاضِي فَعِيمًا فِينَ فَافَامُ

\_

زل تقدم تجرحه

ر2) سورة القرة 196.

ر3. سوره النفرم. 196.

غ**غ**ثاب الحج ع

القهران وسامى الولاً للنحج، ثم طاف، وسامى للعامرة، فالأولى: للعامرة، والتامي: للنحج. إإن طاف طوافين معاً الحجته وعمرته، ثم سعى معده سعيين أحراه؛ لأمه أتى بالمستحل عليه، وقد أساد بتأخير سعى العمرة وتقديم طواف القدوم عليه، ولا دم عليه إصاعاً. أما صفحا، قطاعره لأن التقديم والمأخير في الساسك علاماً لا يوجد، الدم. وأما عند أي حيفة: فطواف القدوم سنة وتركه قطعاً لا يوجب المدم، فتقليمه أولى، كذا في الهذابية.

قولة: وفيادًا وَمَنَى جَشَرَهُ الْعَقَيْهِ يُوفَعُ النَّحْرِ دَنْعَ شَاقُ، أَوْ بَدَلُهُ، أَوْ يَشُوفُهُ أَوْ سُبُغَ يَقَالُهُ أَوْ مُلِّغَ يَقُرُفَهُ وَفَمَّا ذَهِ لَقَرَاكُ} بيان فيل: فينا الانصل سبع بدره، أو شاة؟ فيل: أبيما كَانَ أكبر خَمَاءُ فيهِ الفشل؛ لأن بالكرة يكتر ضم السماكين.

فلو أن القارق خلق أولاً. ثم ثابح فعليه دم عند تمي حميمة؛ لأن عليه أن يذبح، ثم محلق

وفال أمو يوسف وهمد: لا شيء عليه؛ لأن التقليم والتأخير عندهما لا يوحب الدم، وكذا أو ديج قبل الرمي رجب عليه دم عند أمي حيثة، كذ مي الحجمادي.

وقوله: ووهله دم الفران». وهو دم مسك عندنا شكراً لله تعالى على توفيق الجمع بين العيادتين لا دم حبر، حتى لا يحور الأكل منه عندناه لأنه وحب شكراً عد تعالى. لا لارتكاب عظور كالأصحية.

وعبد الشافعي: دم جبر، حتى لا يحور الأكل منه عبده.

قوله: وَبُونَا لَمْ يَكُنَ لَهُ مَا يُغْيَعُ صَامُ ثُلاَنَهُ آيَامٍ فِي الْحَجْ آخِرُهَا يَوْمُ عُرْفَهُمُ ولا يجور صومها إلا به من الليل كسائر الكدارات، وهو أخير في الصوم إن شاء نامه وإن شاء فرقه، وبحوز أن يصوم الثلاثة الآيام فين يوم السائع من دي الحجة إذا كان فقد أ هرم بالعمرة، ولا يجور فيل إحرام العمرة، ولا يعد يوم عرفة والأنضل أن يصوم فيل يوم التروية ويوم عرفة؛ لأن الصوم بدل عن الحدي، فيستحب تأخيره إلى أعر وفته رحاء أن يغفر على الحدي. كما يستحب تأخير النيسم إلى آخر الوقت وصاء أن نقدر على الده.

قوله: وقوان فاقة الصُوْمُ أَى صوم اللائد الأيام، حتى دخل يوم البحر أم يجره، إلا الدم أي يحره، إلا الدم أي دم القرآن، فإن لم يقدر على الحدي ومحلل، فعليه دمان دم للقرآن ودم المحلل فلل الهدي، وإن فقد على الهدي في الحكل منوم اللائت، أو بعدها صل يوم المجر لرمه العدي، ومقط عنه حكم العبوم، وإن وجد الهدي بعد ما حلق قبل أن يصوم السنفة في أيام الذيح، أو بعدها فلا هدى عليه لأن التحلق بعد حصول المقدنود بالحلق لا يعبر حكم الحلف.

قوله: (قُمْ يَطُوفُ مَنْفَةً أَيَامَ إِذَا رَحْعَ إِنِّي أَهَائِهِ) يعني بعد ما مضت ايام النشييق: لأن الصوم فيها منهي عمه، وليس صوم السبعة بدلاً عن الحدي، فإنه يجور صومها مع وجود الحدي: كذا قال الحرجاي، وإن لم يعل حتى معنت آيام النحر، ثم وجد الحدي، فصومه تام، ولا هدي عليه: لأن الذبح مؤلت بأيام النحر، فرد مصت نفد حصل المقصود، وهو إناحة التحلل، فصار كانه يتحلل، ثم وجد الهدي.

قوله: ﴿وَإِنا صَامَهَا بِهَكُهُ يَعَدُ فَوَاهِدَ مِنْ الْخَجَّ جَازُ عِنْدُنَا﴾ يعنى بعد مضى اليام التشريق.

وعند الشافعي: لا يحور الا بعد الرجوع والوصول إلى الوطن؛ لأنه معلق بالرجوع.

وك!؛ قال معنى رحمتم أي فرحتم من أعمال الحج؛ لأن تلفراع سب الرحوع إلى أهله، فخار الأداء بعد وجوب السب.

قوله: وقَائِنَّ لَمُو يَلاخُلِ الْقَمْوِئُ مُكُفَّةً، وتُوجَةً إِلَى غَرْفَاتٍ، فَقَدَّ صَارَ وَافِصاً لِفَمْوَلِهِ بِالْوَقُوفِي هَذَا لِوَا تُوجِهُ قَلَ أَن يَطُوفِ لِمَا أَمْرِيهُ أَمْوَنَاهُ. أَمَّا أَنَّا طَافَ لَمَا أَرْبَعَ لَمُواطَّ، أو طاف لما وم يستع بن الصفا والمبروق، فإنه لا يكون رافضاً، ويكون فارتاً ودم القران على حاله واحب، وعليه أن يقضي ما نقي من طواف المسرد بعد طواف الريارة ويسعي، تم إنه لا يصبر وافضاً سحرد التوجه هو الصحيح من مذهب أي حجه.

والفرق له بين مصلي الظهر يوم فلممة إذا توجه إيبها وبين هذا التوحه أن الأمر هناك بالتوحه، وهو متوجه بعد أداء الطهر، والتوحيه هنا منهى عمه قبل أذاء العمرة فاشرك

قوله: (وَأَبْطُلُ عَنْهُ فَعُ الْهَوَافِي: لأنه لما ارتعضت العمرة صار كانسفرد، والسعرد لا دم عليه.

قَوْلُهُ: وَوَغَلَيْهِ دُمْ لِرَفْضَ الْغَمْرُةِ) وَمُو دَمْ حَدْ لا يَعْدُورُ وَلَاكُلُ مَنْهُ.

قوله: ووَعَلَيْهِ قَصَاوْهَا، يعني بعد أيام النشريق؛ لأنه مشروعه فيها أوحبها على بغسه، فقد وحد مه الوجوب، ولم يوحد مه الأدار، فقرمه الذهبار، والله أعلم.

# باب التمتع

فلخ الفران على التمنع؟ كأمه أفصل منه.

والتمنع في اللغة: الترقع.

وفي فلشرع. عبارة عن الجميع بين إحرام العمرة وأقعالها، أو أكثر أفعالها، وإحرام

كتاب الحج كتاب الحج

الحج وأفعاله في أشهر الحلح من غير إلىنام صحيح بأهام.

قوله وحمه الله: والتُشْخُ عَنْدُنَا أَنْصَلَ مِنَ الإِفْرِ دَرَ مَدَا مِمَ الصَّحِيحِ.

وعن أبي حدمة، أن الإفراد الصلى؛ أن التستم سفره واقع بمعربه بدلق أنه إذا فرغ من العمرة صار مكيًا في حق الميقات: لأنه يقيم بلكة حلالاً، أن يحرم للحج من المستحد الحرام والمعرد مقرة واقع حجمه والحج اربطاما المعمرة سال، والسفر الواقع للقرص أنصل من السفر الواقع بالسنة

وحد الفول الأول: أن في الفلتع جمعاً بين العبادتين، فأخيه الفرات، تم فيه والدة سنت: وهو الزفة الدام وسنوه والم لحجمه وإن تحللت العمرة؛ لأنه النع للحج كنجلل السنة بين الجمعة والدعى إليها.

قوله: (والمفطع غلى وخبيل: فتبلغ يسوق الهلاي. وتقطع لا يسوق المهلاي. وتقطع لا يسوق المهلاي) ومعنى الدمع النوط طو المهلاي) ومعنى الدمع النوط الدان السكين الي سعا واحد من عبر أن طور العام يلما أ يشاماً صححاً محترز عن الإلمام الدمسد الوله لا منع صحه الدي لمد أي حسم والإلمام هو النوال الحام والإلمام الصحيح إلما يكون في المنتز الذي لا يسوف الحادي. أما إذا الما الحديد والدع الدلاي الما ودحة المدنى الإلماء الدلاية المدنى الما إلها المدنى المدنى الما إلها المدنى الإلماء المدنى الما إلها المدنى الما المدنى الما المدنى الما المدنى المدنى

قوله: وإمهقَةُ النَّمَاتِعِ الّذِي لاَ يُسُوقُ الْهَلايِنَ أَنَّ يُتِدَىٰ مَن الْمِشَاتِ فَيَخَرَمُ بِعُمْرَةٍ ويُفاخُلُ مَكُهُ ويُطُوفُ وَيُسْعَى وَيَخْلِقُ أَوْ يُصَلِّرُ. وقد حل مِن عَشَوْنه، وهذا هو تصمير العمرة، فإن تبت: لم لا يكون في العمرة طواف الله و لا طواف الصدر؟

فلف: أما طواف القدوم؛ فلأن المعتبر عبد قدوم، إلى البيت عكن من أداء الطواف الذي هو ركن في هذا السبق، فلا يشتعل بميره بحلاف المحر، فإنه سد قدومه لا يتمكن من الطواف الذي هو ركن الحج، فأنى بالطواف السبول إلى أن بحي، وقت الطواف الذي هو ركن.

وأما طواف الصفر: فإن معظم الركن في العمرة التنواف، وما هو معظم رئش في المسلك لا يتكرر عبد الحصار كالوفوف في الحجود لأن الشيء الواحد لا يجور أن يكون معظم الركن في النسك، وهو نعيد عبر ركن في ذلك المسلك. كما في السهاء.

قوله: وويفُعُغُ النَّسِيةُ إذا البَيْدَا بِالطُوافِّ، هني عند استلام الحجرة لأن المقصود من العمرة هو الطواف، وقطعها عام 1974م.

قوله: وَلَمْ يُقِيمُ مِشَكَّةً خَلاَلاً}؛ ولى وقت إدراء الحج؛ لابد له بيق عنيه من العالها شيء. <u>مكتاب الحج</u>

قويه: وَفَهِمْ كَانَ يُؤَمُّ القَاوِيَّةِ الحَرْمُ بِاللَّحِمُّ مِن الْفَسَنْجِدَعُ مِنهَ الرقِف لِيسَ لِلارِي مِلَ إِنَّ شَاءَ أَخْرِمُ بَالْحِيْمَ قَبْلِ مِنْ القَوْمَاءُ وَمَا تَقَدَمُ رَحْرِمُهُ بَالْحَجِيَّ مِنْهِ العمل! وَأَنْ فِيهِ إضهار المسترعة، والرعبة في الصادة، كذا في أشهاءً.

وقوائمة يومن الهماجة لها التريم بالهماجة اللافتراب، وأنما الحوار الجمرع العرم سقاف ا

فوقه. ووقعلُمَ ما يَقعَلُهُ الْحَاجُ الْمُقَلُودُمُ وَلا أَنَّهُ لا يَشْرِفُ طَوَاتُ النَّجَيَّاةِ لأَنَّهُ لَف حَلَّ صَارَ هُو وَمُعَكِّي مُواءِ وَلا نَجَّةً نَسْكِي كَالَكَ عَنَاءً وَمِرَسُ فِي طَوَّفَ الْرَبَارَةُ وَيَسعى معده الأنه أول طواف له في الحج تحارف الصرفة لأنه قد طاف يشدرِم وسعى، ومو كنان عالم المنابق بقا ما أخرَم ما لحج طاف بطوعلُم وسعى قبل أن يروح اللي من أم يرمل في طواف الويرة، ولا يسعى تعلقه ألمه قد أنى لذلك مرد.

قوله: ﴿وَطَلُّهُ دَفِّجُ أَيْ دُمُ النَّسْتُعِ.

قوله (وَقِانَا لَمُ يَجِدُ صَامِ تَلاَنَهُ آيَامٍ فَي الْعَجُ وَسَيْعَهُ إِذَا رَجِعَ إِلَى الْهُلُمُ وَيَعْوَ أن يصوم هذه الثلاثة بعد إجرام المجدرة قبل إجرام الحج شيرط أن يكون في أشهر المجمد ولا تجور أن يصومها قبل إجرام العدرة، فإن صافها بعد إجرام العدرة قبل أن يظوف لها حار

قوله: وقَوِنَا أَوَالَا الْمُتَفَعِّمُ إِنَّ يَسْلُوقَ الْهَبَائِيَّ أَخْرَةٍ وَمَنَاقِ هَلَيْقُعُ وهذا عَوْ الوجه التالي من اشتخ، وهو الصل من الأون الدي لهريستي، وزعه قدم النوجه الأون على هذا مع أن هذا أنصل: لأن هذا وحمل زائد، وتقدم الذات أولي من تقدم المسهات.

قال في المهوبات (دا سابل المتنتج الهدي، نقيه قبد لا أند من معرفت، وهو أله في هدي امتماء إنها تعيير عرماً بالتقليد والتوجه إذا حصلا في أشهر الحج. أما إدا لم تحصلا فايا لا يعيير عرماً ما لم يسرف الداني ويسير أمعاة لان نقال هدي المنفة في عبر الأشهر لا يعتد مم ويكون تطوعاً، وهدي النطوع ما لم يدركه ويسير معا لا يعير عرماً.

قوله: وزاره: كانت لذانةً قلقه بموافقه أي فطعة من أدم، أو حل، أو حلى، أو خلىء من خاه الشخر، والتعليد أولي من التحليل؛ لأن الشليد ذائر في العرال عال الله تعالى: ﴿ وَلَا أَفْذَى وَلَا الْطَلَيْدُ ﴾ أن فضت شرحة التعليد بالكتاب والسنة، والتحليل ما تست (لا بالسنة، وهو عميا مفصود للإعلام حاسم، بل بشاركه في ذلك معان أخر، وهي دفع

13) سورة البائدة: 2

المذماب ودبع الحر والبرده والتقليد للإعلام حاصة من غير مشاركة.

وصورة التفقيد: أن يربط على على بدنته قطعة من أدم. أو نعل. والمعلى به: أن هذه أعد لإرفة اللهم، فيصير جلدة على فريب مثل هذه العطعة من الحلد، حيى لا يسلع من المساء، والعلم إذا خلم أنه هدى، وهذا إنما يكون فيما يعيب عن صاحب كالإبل والبغر. أما العلم فإنه يضيع إذا لم يكل معه صاحب، فليذا لا يقلد، والأولى أن سي ثم يقلد! لأنه يصبر عرماً بالتقليد والتوجه معه، فكان تقديم التلبية أولى، ليكون شروعه في الإحرام بها لا الشقفان.

قوله: زوّلِيتُقُوّ الْبِنْقَةُ عَنْدُ أَبِي يُوسُفُ وَمُخْمَدُهِ وَلاَ سَسَ الإشعارَ في عير الإط. وصفته: أن يطعن في تسعل السنام من الحانبُ الأيس بالرق، أو سنان حتى يخرج منه الدم، ثم يلطح لسنام بدلك إعلاماً لدمن أنه هو به لله تعالى

قوله. (وَهُوَ أَنْ يُشَلِّ مُسْافَهَا هَنَ الْجَانَبِ الْأَنْفَىٰ وَمِي الحَدَايَةِ: الأَسْبَهِ الأَيسِر أَيُ الأَشْبَه إلى الصواب في الروابقة لأن الحدايا كانت مُفَلِلة إلى رسول الله صلى الله عبد وسام، وكان يدخل بين كل جيرين من قبل الرئس وكان الرسع بيسبه لا عبالذ، فكان نقع طعم أولاً على يسار النصر، فإن كانت البدة صعنة حاز أن يشق من أي احاليين شاء على حسب فلولة.

فوله: (وَلَا يُسْتُمُو عَلَمْ لَبِي خَيْفَةً) إنها ذكر قولهما فيل بوله؛ لأنه كان يرى الفتوى على فولمسا.

> ذكر في الهذابة: أن الإشعار مكروه عند أي حيفة، وعندما: حسن. وتحد الشافعي: سنة! لأبه مروي عن السي عليه السلام.

وقحمة أن المنقصود من التعليد: أن لا يهاج ولا يؤدي إذا ورد مده أو كائ أو يرد اله ضل، فإنه في الإشعار أثم، لأنه الرق، لأن الشلادة له لنحل أو استقيم، والإشعار لا يفارقها، مكان الرم لها من التفليد؛ ولأن التقليد ماين ها يحتمل العزابلة والإشعار متصل بها لا يحتمل الانفصال، من هذا الموجه يبعى أن يكون منذ، إلا أنه عارضه كونه منذ. فعالا: بحسته.

ولأبي حيمة: أنه مثلة: والعثلة سهي عنها. ولو وقع التعارض بكونه مثلة وكوبه مسة، فالترجيع للمحرم؛ لأق الذي عليه التسلاة والسلام: بإنهي عن إيلام الحبوان إلا لمأكلة يو<sup>(1)</sup> وهذا إبلام لعبر مأكلة: ولأن الإحرام يحرم ما كان مناحاً. دُنما أو ببيع ما كان

محطروأن فغز وفإشمعل مكروه فبل الإحراج فكذا أعمده

. قوله: رفإذ الدحل مكَّة عاف وأسعى أولاً، وعباقه وسعيه هما للعمرة.

قوله: «وَلَمْ بَعِجْمُلُ عَلَى بُخَرِمُ فَالْحَجُّ بِوَاقِ الطَوْوِيَةِ، فَذَا لِيسَ بَالزَّرِقِ، حَتَى لُو أخرم يُوهِ عَرِفَ حَدِرُ

قوله: وَفَانَ فَقَادِ الإخْراهِ قَلَمَ جَارَى وَكُلْتُ عَجَلَ فِيوَ أَنْسُلُ لَنَا فِيهِ مَن المسارِعة. قوله: ووعليه فعُ وهو مع المدين بعد أعله القادي شابي ما ال

قوله: وفرقة حَلَق لَوْلِهِ النَّجْرِ فَقَمَّا حَلَ مِنَ الإِخْرِالنِّسَ حَسِعًا} أَى لَاحَرُهِ العَمَرَهُ والحجة صيعاً.

قوله: ووليس لاهل حكمه للطّق ولا قرائه وكناه اهل الموافيت ومن دو به إلى مخاه. ومن فعل قلت منهم كناز مسيئة، وصنه لأحل إسانته ده. وهو فام حماله لا للحول الأغلل مدم ولا يحدله الصود علم إلى كان للعالم، لا يجددن المواني.

فوقة: ﴿وَرَقُعَا فَهُمُ الْإِفْرَاقُ خَاصَةُمُ وَقُوا حَرْجَ لَدَكُنَى إِلَى الكَافِعَةُ وَقُونَ صَبِحَ فَوَاهَ وَأَنْ عَمْرَتُهُ وَحَجَمَّةً مِقَائِلَى وَالْإِلْمَاءُ ﴾ وإلا يقال عربي والواقحرة بعد ما حرج إلى الخواهة بعمرة، ثو دخل مك صحح لو بحق مستماءً إلى الإندام بأهله ينظل نميعة، فصال كالكوافي إذا رحد إلى أهله.

قوله: زوزد عاد السُنسَةِ إلى بلده بغد فواحه من الفطوة والم بكن ساق البلاني بطل تسلّقهُ، لائم الد بأنده بين السالاس إعاماً مسعيماً، وبه بنظل التعتوم وإدا ساق الهدى، ولذاته لا تكون صحيحاً، ولا بنظر بنده مدانه

وقال عدما ينظل صفعه لالداديصة يسطرون ووأنه الواللعلم

و فسار أن العواد مستحق محمله لأحل الحلق؛ لأنه احملتي تؤفف المخرع وحديدًا عبد أبي منيفة، وتستحملها محمد أن مرسف ان لعود بسع صححة الإقسام

وفيد السهاف منع إلى الها أن الا يقبل فرانه أنعوا إلى أنسان والناسط السياطلة و فوصر جمعاً، أما إذا رجع الل عن الماء كان استعاً عن أي حميه، ويكون كأنه أم يجرح من حاف والديسان إذا فوق منصاً، ويكون كأنه رجع إلى مناما ولا قوق عندهما بين أنه يمون الإلامة في عبر بناه حمية عشر يوماً، أو لدينو،

<sup>.</sup> 

و مستقوم سرا مواد فروان را و اجرامه از صاد معاون الله الله الراد الأمماري و قال الوهي. را موال القدصيني الله البند و المهامل المهار الدول الدول الدراء الله (18/18/13)

وقبل: من شرطه أن ينوي الإفامة حسنة عشر يوماً.

وقولة: وبعد فراغه من العمرة، أي بعد ما حلق. أما نبل أن يحس، بإن عنده إلا يطل عندها.

وفال محمد: ينظل.

قوله: ووَمَنَ اخْوَمَ بِالْغَمْرَةِ قَبَلَ أَمْتَهُمْ الْحَجَ فَطَافَ لَهَا اقلَّ مِنْ ارْتِعَةَ الشُوّطَ لُمُ وَخَلَتُ أَمْتُهُمُ اللَّحِيْجُ فَتَمْقَهُمْ وَأَخْرَةٍ بِالْحَجِّ كَانَ مُتَمَّقُهُم، لأن الإخرام عند، شرك، مصح نفليمه على أشهر الحج، وإنها بعدر أداء الأفعال فيها، وقد وحد الأكثر فيها، وللأكثر حكم الكل.

قوله: ووَإِنَّ طَافَ لِمُشْرِنَهِ قَبَلَ أَضَيَّرِ الْمُخَعُّ أَوْلِمَةَ أَشْرَاطُ فَصَاعِداً لَمُ خَجُّ مِنْ عَامِهِ قَلْكَ لَمُ يُكُنِّ مُشْبَعًا؟؛ لأنه أدى الأكبر قبل الأشهر، فصاء كما وه تحلل منها قبل الأشهر، والأصل في المناسفة: أن الأكبر له حكم الكل، والأقل له حكم العدم، فإنا حصل الأكبر صل الأشهر، حكامًا حصلت كنها قبل الأشهر، وقد ذكرنا أن المستع هو الذي يتمه العمرة ودقع في الأشهر.

قوله: (وَأَلْمُهُوا الْعَجْ: شَوَالُ وَذُو الْفَعْدَةُ وَعَشَرُ مِنْ ذِي الْعِجَةِعِ مِن قبل: كيف يكون الشهران وبعض الثالث انسهرا؟

فس: إقامة لأكثر التلائة مقام كلها.

وهل يوم النحر من الأشهر؟

قال في الوحير: نعم، وكالام النبيخ أبضاً بدل عليه.

وفان أبو بوصف: ليس هو منهاه لأن الحج يعوت نطلوع النجر يوم البحر، والعبادة لا تكون فاقة مع شاء وفنها.

ونما: أن الله تعالى قال: ﴿ نَوْمَ ٱللَّهُ ۚ ٱلْأَكْثِمَ ﴾ ` . قبل: هو يوم عرفة. وقبل: يوم المحرد ويستحيل أن يسمى يوم الحج الأكبر، وليس منها، ولأنه ألول وقت الركن من أركان الحج، وهو طواف الزنارة، وركن للمبادة لا يكون في غير وننها.

وقائلته: فيسل حلف لا يكلمه في أشهر اطح، فكلمه يوم النحر، فعمد لمي يوسف: لا يحسف، وعلامنا: يحسف.

قوله: وَفَإِنَّ فَقُمْ الإخْرَامْ بِالْحَجْعُ عَلَيْهَا جَازَ إِخْرَاهُمْ وَلَكُنَّهُ بَكُرِمَ، وَيَكُونَ مَسيئاً.

ولم) سورة التولة 3.

قوله: (وَالْفَقَلَةُ خَجًّا) وقال الشالعي: ينعقد عمرة، ثم إذا حيار عبديا تقديم الإسرام على الأشهر لا بحور شيء من لعمل الحجء الا في الأشهر.

وأصل الخلاف: أنه الإحرام صده وكن، وحدثا شرط كالطهارة. والطهارة بجور تقديمه على الوقت.

ونو الخدم في الأشهر وفرغ منها وحل ثم رامع فلي أهمه وأم مهم حلالاً، ثم عاد وحج من عامه ذلك لا يكون منستعاً.

ولو أنه لما حل من عمرته لم يجرح من الحرم، حتى أحرم باطح، أو حرج إلا أنه لم باهاوز السيفات، حتى حج من عامه دائل كان متينماً.

وقو عاد بعد ما حل من عموته إلى عبر أهله في موضع لأهله اسميع والقرائ، وحج من عامه ذلك كان مندهاً عبد أو حبيثة، وصار كأنه لم يجرج من مكة وعمقها: لا يكون متمتعاً، وبكون الموقه بهذا الموضع كالحوفة بالهله.

ولو اعتمر في الأشهر، تم الدخيفا والدينا على العسان ثم حج من عامه علك لم يكن تستعاً، فإن فصاها وحج من عامه ذلك، فيو على ثلاثة أرحه:

 ا بي وحدة بكون متبتعاً إصاعاً، وهو أنه لما نوغ من عموته العاصدة وحع الى كله ثم عاد وقضاها وحج من عامل دلك بكون متمنعاً بالإصداع.

2- وفي وحه: لا يكون متمنعاً إهماعاً. وهو أنه لما فرع منها ثم يخرج من احرم، أو حرج ولم يتحاور الميقات: حتى فضاها وحج من عامه فلك لم يكن متعماً بالإجماع؛ لأنه لما حن من عمرته القامدة صار كواحد من أهل مكن ولا تسع لأهل مكن.

إن وفي وحد احتلموا فـ١٥ وحو أنه لما حل سها عاد إلى عبر أهله حموج المهقات ثم وحج وقضاها وجع من عامه لم يكي متمتعاً عند أبي حيفة: كأنه لم يخرج من مكان وضاهما: يكون منهنعاً؛ إذا حوقه لهذا الموضع كالحوقة بالهله.

قونه: ووَإِفَا خَاصَتِ الْمَرْأَةُ عِنْهُ الإخْرَامُ الْخَسَلَتُ وَأَخْرَمُتُ رَصَنَعْتُ مَا يُصَنَّفُهُ الْحَاجُ عَيْرَ النّهَ لاَ تَطُوفُ بِالنّبِيّ حَتَّى تَطْهَلُ، لاهِ مسهد من دحول المسجد، والطواف والمسل منه للإحرام، لا للصّلاة، وفائدة: العقافة.

قوله: رفايل حاضت بغد الوفوف وطواف الزيارة الصوفات من مُكَّةً ولا شيءً عليها لنوك طواف الصدور فون طهرت قبل أن تعرج من مكة لزمه طواف الصدر، فإن جاوزت موت مكة تم طهرت، ففيس عليها أن تعود والله أعلم.

### باب الجنايات في الحج

لما فرغ من لبان أحكام المحرمين، لذا لما يعتربهم من العوارض من الجنايات، والإحصار، والعوات.

والحناية: السم لعمل بحرم شرعاً سواء كان في مثل: أو بعس، لكن في الشرع: يراد بإطلاق السم الجماية الفعل في النعوس والأطراف، الهيم حصوا الفعل في السال بالسم، وهو العصب.

والجناية في هذا الناب: عبارة عن ترتكاب محظورات الإحرام.

قوله وحمه الله: (إِذَا تَعَيِّبُ الْمُحْرِمُ فَعَلَيْهِ الْكَفَارَةُ، ذكر الكفارة بحسلاً، حيث ذكر الطبب مطلقاً من غير تقييد بعضو دون حسو، ثم شرع في بيان هذا انحسل، فقال: (وَإِلَّا طَيِّبُ غَصُواً كَامِلاً فَمَا وَالْمَ فَعَلَيْهِ وَهُمَ العضو الكامل مثل طرائس والضحف والساق وما السه ذلك.

قوله: ﴿رَإِنَّ طَيْبَ أَقُلُّ مِنْ عُصْبُو فَعَلَّهِ صِينَةًهُ} لقصور الحماية.

وقال محمد: نحب بقدره من الدم اعتباراً للجرء بالكل.

وفي السنقى: إذا طبب رابع عصوء فعلم دم امحتاراً بالحان.

تم واجب الدم يتادى بالشاة في جميع العواضع، إلا في موضعين، بذكرهما فيما بعد إن شاء الله نصلي. وكل صدفة في الإحرام عبر مقدرة، فهي بصف صاع من و إلا ما يجب نقتل القمله والجرادة، فإن كان العليب في أعصاء منعوقه صع دلك كنه، فإن بلغ عصواً كاملاً وحب عليه دم، وإن كان اقل وحست عليه صدفة.

وكوطيب أعضاءه كلها كفته شاة واحدف

رلو طبیب کل خصو ال بحلس علی حدة، معندسا: علیه لکنی عضو گفارة، وعند عمد: إذا كفر للاول فعلیه دم اخر الثنانی، وإن لم یكمر الملاول كماه دم واحد.

قال في الموالد: إذا كان الطب كبراً فاحتاً تعليه مدم، وإن كان طيلاً فصفقه.

واعتلعوا في الحد الفاصل بينهما؟

فاعتبر الفقيه أنو جعمر: الكنرة في نفس الطيب. فقال: إن كان الطيب في نفسه كبرأ بستكتره الناظر مثل كفين من ماه الورد، وما أنسهه، فهو كبره وما دونه فليل.

وقال الإمام حوامر زاده: يافا كان الطيب قلبلاً، إلا أنه طيب به عضواً كاملاً، فهو كنبر، وتكون العرة للعصو لا للطيب، ولو مس طيأ، فلرق بياه مقدار عضو كامل وجب عليه الدم، وإن كان أقل تصدف. 402 كتاب الحج

والطب هو كل شيء له واتحة مستلدة كالرعمان والورس والكامور والعنبر والمسلك وأشباه ذلك والحطمي طبب عند أبي حيفة. وكذا الزبت والشيرج طبب عند أبي حيمة بلزمه باستعماله الدم؛ لأن له واتحة طبية ويقتل الهوام ويريل الشمت ويلين الشعر، فتكامل جنابة بلده الجملة بيجب الدم.

وقال أبو يوسف وعمد: ليس بطيب؛ لأنه من الأطعمة، إلا أن فيه نرتفاقاً. وهو فتل اهوام وازالة الشعث، وهو جناية قاصرة، فيلزمه فيه صدقة.

وقال الشاهمي: إن استمينه في شعر وأسه، فعليه دم لإرافة الشعب، وإن استعمله في يذبه، فلا شيء عليه لامدامه.

والقرق بين النفث والشمت: أن النفث: هو الوسح، والشفث: انتشار الشعر لفلة المجهد

وهنا الخلاف في الريت الحائص والتنبرج البحد. أما العطب نبجب نبه الدم بالاتفاق، ويكره للمحرم أن يشم الريحان والطب، فإن خصب وأسه بالحناء، فعليه دمان لأنه طب، قال عنه الصلاة والسلام: والحناء طبب أ<sup>داء</sup> وإن صار مليدً، فعليه دمان: دم للطب، ودم للخفطة، وذلك بأن يكون جامعاً غير ماتع، وهند إذا مطاه يوماً إلى الليل، فإن كان تحل فصدفة، وكذا إذا عطى ربع وأسه بجب الدم، وإن كان أقل فصدفة.

وني الحجدي. إذا خطيت المرأة كفها بالحماء، وهي محرمة وحمد عليها دم. وهذا مقل على أن الكف عضو كامل؛ لأنه لوجب في بطب الدم.

قوله: وزارَنْ لَبِسَ تُؤْمِاً مُخِيطاً أَوْ غُطَّى رَأْمَةً يُوماً كَامِلاً فَعَلَيْهِ ذَمْ} السخيط اسم تعلالة السياء:

> 1 - القسيمي. 2 - والمسراويل.

<sup>(1)</sup> قسال الرياض في نصب الراية (124/3): قال عليه السلام: والحداء طبه». قلب: اعرجه المهيمي من يرك الرياض في نصب الراية والمحجود عن يرك الراية عن يكون من عبد المهيمي وكسنات السردة في الحجود في الحجود عن الراية عن الراية عن يكون من عبد أن من أحجا الراية والمحتود عن المحجود عن المحجود عن المحجود عن المحجود عن المحجود المحجود عن المحجود عن المحجود عن المحجود عن المحجود عن المحجود المحجود عن المحجود والمحجود عن المحجود عن المحجود عن المحجود عن المحجود والمحدود عن المحجود عن المحجود عن المحجود والمحدود المحجود عن المحجود عن المحجود والمحدود والمحدود عن المحجود عن المحجود والمحدود والمحدود المحجود عن المحجود والمحدود والمحدود والمحدود المحجود المحدود المحدود

3- والقباء

وهذا إذا لبسه اللمن المعناد. أما إذا الرز بالقميض، فلا عيء عليه، وإن لسن المحيط أقل من يوم، فعليه صنافة.

وعن أبي يوسف: إذا لسنه أكثر الروم، فعليه دم إلنامة للاكثر مقام المكل.

وعن محمد: محسده من الدم. ولو لبس اللباس كله القميص والنباء والسراويل والحقين يوماً كاملاً، فعليه دم واحد، وإن لبس اللباس كله أياماً إن لم ينزعه لميلاً ولا نهاراً كماه دم بالإصاع. فإن ذبع الدم، ثم دام على نسبه يوماً كاملاً، فعليه دم أخر بالإجماع، لأن اللموام عليه كليسه مبتداً، وإن نرعه وحرم على تركه، ثم لبس بعد ذلك، فإن كفر للأول فعليه كفارة أحرى بالإحماع، وإن لم يكفر فلأول فعليه كفاريان عندنيا.

وقال محمد: كفارة واحدة، ولو كان يليسه بالبهار ويه عد بالليل للنوم من غير أن يعرج على تركه لم يلزمه إلا دم واحد بالإيماع. ولو اصطر في لمس تسبعي، فلمس فميصين لم يجب إلا كفارة واحدة.

قوله: (أَوْ غَطْنَى وَأَمَنَهُ يَوْمُا كَاهِلاً فَقَلْبِهِ وَقَى وَكُنَهُ إِنَّا عَطَاءَ لِبَلِهُ كَامَانِهَ كذا في شهاية وسواء غطاء عاملًا، أو ناسيًا، أو ناشماً. ومعناه: إذا عطاء العطبة المعادة أما إذا حمل عليه إحالة، أو عمل برء أو جوالفًا، أو ما أشبه ذلك، فلا شيء عليه.

. وقو غطى بعض رأسه فالدروي عن أي حيفة؛ أنه اعتبر الربع اعتباراً بالحلق. . وعن أبي يوسف: أنه يعتبر أكثر الراس.

فال في قاطيحان: ولا يعطي فاه ولا ذك ولا عارضه.

خال في الوجير: ولا خطى ربع وحهه عادئة. أو ناسأ، أو ناشأ، قو ناشأ، تعليد دم، وفي الأقل صدقة، وليس للعراة أن تنفب وتغطى وجهها، فإن فعلت ذلك يوماً كاملاً، فعليها هم، ولا بأس للسحوم أن يلس الحاتم، وكذا للمحرمة ولا يأس أن للمس الحرير والحلي.

قوله: ﴿ وَإِلَا كُانَّ كُفُلُ مِنْ ذَٰلِكَ فَعَلَيْهِ صَدَفَةً، وَعَنَ لِمِي يَوْسَفَ: [13 لَبَسِ أكثو من نصف يوم فعليه دم، وعبد محمد: طدره إن لبس نصف يوم فعليه نصف شاة، وإن كان أكثر، فيقدره من الدم.

قوله: ووَإِنَّا خَلَقَ رُبُعِ رَأْسِهِ فَصَاعِمًا فَعَلَتِهِ دَمُّ وَكَذَا إِذَا حَلَقَ وَبِعَ غَبِتُ مَصَاعِماً معليه دم، وإن كان الل فصدفة.

ولو حلن رأسه في ضرورة فعليه أي الكفارات شاء.

وفي البنابيع؛ قال أبو يوسف ومحمد: في الرئس إن حلق اكتره فعليه دم. وإلا

404 ڪَذَبِ ا**لح**ج

نسدنة.

وأو حتى منتم، أو إيطام، أو يتعهده، أو الجدمية فعلم بع، ولايا حتى من أحد الإنطان أكثره فصدفه، ولا فرت بن أن يحتى لتصبح أو يحلق له عمره بأمره، أو يعلم للهم، طالعاً، أو تكرها، وإن حلى شارعه، أو فقت فعلم مديقة، لأنه قبيل، وهو تبع لفجية

وروي عن أي حبيدة أن فيه الده وإن على بعض عالمه فعلمه صدفة، وإن حلق مشاره أو سائه مديد المدفق وإن حتل العرم وأمل حبوما أو فعل تشعير حرم معلمه مدادة والحقوق إن كان محرماً فعلمه دم سواء كان طائعاً، أو مكرحاً، أو بالناء ولا يرجع به على الحالق، لأنه فد قال به قارات والرسة وإن الدي الحرم بلاياً عليظاً، أو طيم فلا شيء عليه بالإحماج، وكذا إذا فنؤ فيعاً على عبره كذا في أعماوي.

قال في الخراجي؛ إذا حتى المحرم إلى حائل الله، صفاعه الأمه الشناع حطره الإحرام من صبح الوجوء، فإنه فعلم المحرم والخلال (صه الاعارة.

المولة: يمن مليح الوجودي يحترز من أخرم إنه النبن لحرماً بمليصاً. لأنه عير محتور من حليج الوجود، فلا شيء على الملس، ألا ترى أنه ال النبلة على عير الوحة المعالد ال يقرمه شارة.

قوله: روزلُ حَلَقَ مُواصِعَ الْمَحَاجِمِ مِنْ الرَّفَةِ لَعَلَيْهِ ذَمْ عِلْمَ أَلِي خَيْفَةً, وَقَالُ أَلُو يُوسُف وَلَهُخَشَدُ: صَلَفَةً، وَهُو صَلَفَتَنَا اللّهِ وَمَا بِنَ الْخَلَقِ مِنْ الرَّفِيْةِ كُلّهَا تَعَلَّهُ مَا يَالِاصَاعِ: لأَمَّا حَلَيْمِ شَامِلِ يَشْمِدُ بِهِ الْخَلَقِ الْمُحَمَّدُ لَكُمْ اللّهِم الحَمَامِ، وَكُذَا يَخْجُو صِرِ فَلْنَ

والحجم نفتح المنم والحبم موضع الحاصة من الفتي قبدا في النهامة.

فوقه: ووزناً قَعَلَ أطافيلَ بُديَّه ووجَلَناه فَعَبَ دَفَعَ وان كان دَنْلُ فَوَ خَالَمَنَ، مَكَانَةُ شاد تحسله: علمه دم واحد إلا إذا تحسن الكفارة، وعددهما: يحس أراهة دماء إن قسم في كل عملين بدأً. أو واحدًاً، وأما إذا خان وأماء في أراهة خالسَ في كان عملس اراع لو يحب إلا دم واحد بالإحماع؛ لأنها الوأس متحد.

قوله: ووَإِنَّا قَصَلَ بِلَمَّا أَوْ رَحْلاً فَعَلَيْهِ دَمْهِ رَدَانَة بَرْجَ مَنَام بْكَالِء كَمَا فِي الحبور

قوله. روزايا فتن أقل من خمسة أطافير فعيله صنافةً، أن دكن وغنر صدفة بصل. صاح من خطه، الذا أن علم دماً، فينفض نسف صدة.

وقال محمد: يجر ، احتماله من الله.

وقال رفر: يجب الذم للمص للائة أنفاقها منها؟ لأن في أطافع البند الداخلة دماً،

والثلاثة اكترهاه وللاكتر حكم الكل

رابة: أن الدم في الأصل، لهما وحمد الفص اليدين والرحبين والبه الواحمة ربع ولك، يبجعل بسرلة الكمال كربير الراس في الحلق، فلا سكن أن يقام الأكثر فيه مقام الكيل.

قوله: ووَبَنْ قَصَ خَشَنَهُ الطَّامِيرِ مُنْظُرُفَةً مِنْ بَدْلِهِ وَرَحَلَكِ فَعَلَمُهِ صَدَفَهُ وَهَمَّهُ عَنْنَهُمَا. وَقَالَ مُحَمَّدًا: عَلَيْهِ السَّمْ، كنا أو حَلَى ربع الراس مِن موضّع مَشَرَاه.

وهد. أن كلمال اختابة بيش الراحة والرأية والمقاند على عدا أنوحه بمنسه، ولا رئدة ما، وإذا تعامرون اختابة وجياء مصدقة أثم إذا وحب المندقة عليهما فطلك في كل طفر طعام مسكور، إلا أن يبلغ وماً، فيقفل حيث ما شاء، وأو الكسر طنزه فلعلق فقلهما، فلا شيء عليه ألاه مالانكستر خرج على حد السماء والوبادة، فأشه المامل من شهر الحرام، حتى لو كان يحبث، لو تركه يدو العابد مسلقة، وأو فتكع كفه وليه اطفاره، أو خلد حلمة من رأسه مشعرها، فلا شيء عليه.

فَسُولُهُ: وَوَإِنَّ تَطَيِّتُ أَوْ لَبُسَ أَوْ حَلَقُ مِنْ غَمْرٍ فَلُو مُحَيِّرٌ بِنَا مَاءَ فَلَيْخِ شَاهُ وَإِنَّ شَسَاءُ تُطَسَّدُونَ غَلْسَى سِنَة مَسَاكِينَ بِثَالِائِهُ آصَلُوعِ مِنْ الطَّفَاعِ وَإِنْ شَاءُ صَاهُ لَلاَئَة لقسومه العالى: ﴿ فِسَ كُونَ مَنْكُم تُرْبِعُمَا أَوْ لَهِا أَذَى بَنِ أَلِيهِ مُعْدَلَةً بَنِ هُوالِمُ أَوْ صَافَةً أَوْ شَلَكٍ ﴾ الله المصنوم يجسرته في أي موضع شاء، ويحرثه إن شاء ناهم، وإن شاء فرقه، وكذا الصدقة تجرئه عداء حت الحسر إلا أيا نسامه ما على مساكري الحرم،

ويجوز فبها النمذك والإباحة أعني التغديه والعشية عملاصار

وقال محمد: لا يجرته إلا التعلقات.

وتما فليميك وعو الديج، فلا يحراه إلا في الحرم الانفاق: لأن الإرافة لم تعرف قربة إلا في إمان مخصوص كالتصحه، أو مكان محصوص، وهو الحرم.

قوله: وإناً مُناهُ فَابِغُ شَافًا، فيه إشاره إلى أن الواحب عليه النابع لا خبر، حتى لو سرفت الهديوخة. وقد نصحت في الحراء أو هلكت بأدة بعد الذبح، لا يجت عليه شيء. - من المدارع الشاك ويت المدارة أن الكراء الما المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية المالية

قوله: رفون قبل أو لهنس بشهون فعليه ذفى دان الحجدي. سواء أدر أو ثم بدل.
 ومي قاصيحان: اشهراط الإبرال لوحوب الدم باللمس، قال: وهو الصحيح وإن نظر

وفي قاصيحان: اشهراط الإنزال لوجوب اللهم باللمس، قال: وهو الصحيح وإن نظر في برج انزاء سنهوذ، مامني لا شيء عبيه، كما لو تفكر ناءي، وكد الاختلام، والرجل

وا) سوره البغرة: 196.

406 ختاب الحج

والمرأة في ذلك سواءه لأن الاستمتاع يحصل فا كما يحصل له، وإن استمنى تكعه: فأترل عطيه دم عند أي حيفة، وإن أوج في بيسة. فأنزل تعليه دم، ولا يفسد حجه ولا عمرته، وإنه لم يبرل لا دم عله.

وقان الشائفي: يفسنه حجه وعمرته.

قوله: وَهَنْ جَامِعَ فِي أَخْدِ السَّبِيلَيْنِ عَامِداً أَوْ نَاسِياً قَبْنِ الْوَفُوكِ مِعْزَلَةً قَسَدَ حَجُّة وَعَلَيْهِ شَاهُمْ وَقَالَ طَمَاعِي مِدِيدً.

أعلم أن الشبع موى بن السيابن.

وعن أي حيفة: في غير الفيل رواينان:

إحداهمان أمه كالفراح؛ لأمه وطاء بوحمت العمل من عبر (نزال:

والثانية: لا يفسط حجه ولا عمرته لتقاصر معنى الوطاء، وطلما قم يجب الحلا عنده؛ لأنه وطلم في موضع لا يتملق له وحواب السهر، فالا يتعلق به فساد الحجم، وعدهما هو كالفراج: لأن فلم الحمد عندهما.

ولم حامع المرمة وهي بالنفة أو مكرهة، أو كان المحامع صيباً، أو محمولاً فهو سواء مي وحوال الذم وفساد الحج.

. فوله: ووَيَنْصَنِي فِي ٱلْعَجِعُ كُمَا يَعْتَشِي مِنْ لَمَمْ يَفُسُلُهُ خَيْثُهُ؟ لأن إحرام الحَجَ لا يجوز التحلل منه إلا يأداء أخداله، لو بالإحصار.

قولته: (وعليّه الْعَجَّ مِنْ فَالِمِي)؛ لأن الإحرام الأول لم يقع موقع الواحب، فيقى الوجوب بخانه، فإن خامع بمناعًا أخر قبل الوقوف بمود، فعله شاء أخرى محدها.

وفال عمد. لا شيء عليه إلا أن يكون كفر عن فوضه الأول.

قوله: ﴿وَلَئِسُ عَلَيْهِ أَنْ يَقُوفَ الْمَرَالُهُ وِذَا حَجَ بِهَا فِي الْقَطَاءِ) وَفَالَ رَفِرَ: 19 أَحَرَمَا ق.

وفال مالك: إدا حرجا من بلدهما الترفاء

وقال الشاعمي: إذا السبية إلى المكان الذي حامعها فيه اعترف.

وقمراد بالفرقة: أن باحد كل واحد منهما طريقاً عبر طريق لاحر. ـ

قوله: ووَإِنَّ خَامَعَ لِمُقَدَّ الْوَقُوفِ بِعَرَفَة لَمْ يُفَسَّنَا خُخُهِ، لَمُونَا عَبُه السلام: ومن وقب يعرفه نقد أم حجهوا ال

(1) تعدم نمريمه.

قوله: ﴿وَعَلَيْهِ يُفَافَهُ؛ لاَن أعلى أنواع الجناية، فيتغلظ موحبها، فإن جامع ثانياً عصبه شاة؛ لأنه وقع في حرمة احرام مهتوك، تبكعبه شان، كذا في النهاية.

قوله: (وَإِنْ جَنْمَعَ بَعْدَ الْحَلْقِ فَعَلَيْهِ شَاقًى بِقَاءِ وَحرامه في حق النساء دون لسى المعابيط والطيب، فحقمت اجماية، فاكتفى بالشاق، وكانا بعد الطواف قبل الحلق؛ الأماما لم يحلق، أو يقصر باق على الإحرام.

قوله: (وَمَنْ جَامَعَ فِي الْمَمْرَةُ فَيْلُ انْ يُطُوفُ لَكِ أَرْبُعَةُ النَّوَاطُ اَفْسَنَعُنَا وَمُعَنَى فِيهَا وَقَطَنَاهَا وَعَلَيْهِ شَالًا. وَإِنْ جَامَعَ بَعْلَا مَا طَافَ لَهَا أَرْبُعَةً أَنْتُواطٍ فَطَلَيْهِ شَاةً) ولا تُوسِد عِدِيْهِ

وقال السائعي: نفسد في الوحيين، وعليه بدنة اسباراً بالحج؛ إد هي قرض عنده فمير.

والدر أنها سنة، فكانت أحط رثية، فتحب فيها الشاة.

قوقه: ووُمَنَ جَامَعَ قاصِياً كُمَنَ جَامَعَ عَامِماً)؛ لأن حالة الحج مذكرة، وقه أمارات ظاهرة، وهو المتمث والبعد عن الوطن، علم سنبر سمانه، وهذا قلنا: إن ما يُعَمَّد الصلاة يستوي فيه طسيان والمعدد لأن حالتها مذكرة، وصواء كانت المرآه صعيرة، أو كبرة، أو يجنونة.

قوله: ﴿ وَهَنَ طَافَ طَوَافَ الْفُدُومِ شَخَدِنا فَعَلَهُ صَدَقَةً وَإِنَّ كَانَ جُنَّباً فَعَلَهُ شَاقًا قال اختمادي: وحكم احاتض والنصاء كحكم الجنب.

وفي المبسوطة لو طاف للقدوم عدلًا. أو جناً لا شيء عليه؛ لأنه نو تركه أصلاً لم يكن عليه شيء، فكذا إذا ترك الطهارة فيه.

وعن شمد: بلزمه صدفة، كانا في البهاية.

تم الطهارة ليست بشرط في الطواف عندناء

• واختلف فاست.ايح هل هي سنة، أو واجعة؟ -

نفال ابن شحاع: سنة؛ أن الطواف بصح من عير وحودها.

وقال الو مكم الوازي: واجمة وهو الأصح؛ لأمه يحب بنركها الجابر.

وفي الهداية: إذا شرع في هذا للطواف، وهو سنة، بصير واجبًا عاشروع، ويدخله مقص بترك الطهارة، فيجبر بالصدقة إظهاراً لدنو رنبته عن الواحب بإيجاب الله تعافى، وهو طواف الربارة، وكذلك الحكم في كل طواف هو تطوع.

قوله: ﴿وَهُلُهُ صَافَّةً} يعني لكل شوط، إلا أن يبلغ دماً، فيقص نصف صاع.

فوله: رومل طاف طواف المؤيارة مخلفاً فعليّه شاقّه؛ لأنه أد من النقص في الركان. لكان أفحدي من الأول. وهو طواف الفقور، فنجير بالمدم، وكناء لمر صاف أكثره عمليّة؛ لأن للاكثر حجم الكل

قولها ووإناً كاناً خَناً فَعَلَاهُ بِدَيْقُمَا فِلْ وَصِياهِ أَعَلَطُ مِن الْفَقَالُ، فَيَحَمُوا بَالْمَدَاةُ وَهُوهِا لَكُمَاوِسَا وَفَاكَ تُعْمُو فِي وَلَمُنْكَ مَا وَجَهُمَ الْعَلَاقِ وَيَجُوزُ الْمُسَاجِدُ، وَفِي الخدام مِن وَجَهُ وَاجَاءَ فَلِعَاضِينَ الْفُصِيانُ أُواجِلُ اللّهِ بِهِ وَكِيّا أَوْ طَافِ أَلْكُونَ حَسَاً؛ لأن للاكتو حكو أيكن.

قابة قبل. من أبل وقع العرق بين هذه ولين الصلاة والنصوم است. أن يعام الشر وتحات الصلاة معام كلياء ولا سوم اكثر النيار متام للد، وها بعام الألثر منام الكل؟

قبل و الأن المصاراة والصوم لا يتحرأ ولا تعدد، بل هي عدد، واحدة بودي بن مكان واحدة واحدة بودي بن مكان واحد، واستشه البها لمدينة الله يتم الأكثر البيد عدم الكرة والحم العداد وأماً من وتؤدي في أمكة المدينة المؤيم الأكثر البه طام الحل فساعة له على العداد وأماً من العراد، على العداد وأماً من العراد، على العداد المؤان العراد، على وقد أثرة أيضاً في العدالاة والصوم الأكثر مدام الفكل كما إذا حقق كنه وعلى هذا المؤاند الايت وقد أثرة أيضاً في العدالاة والصوم الأكثر مدام الفكل عداد على جدال العداد على الاعتداد الله الوكان والمعلى من الإكتاب العداد على الاعتداد الله الإكتاب العداد الله الإكتاب المعلى حيده المنطوع الماليون فتى الروال يعطل وجود أنبة في النثر النهار كرجودها في حيده المنظوع العداد والعداد اللائد عداد على حيده المنظرة بالعداد الإكتاب عداد على الروال يعطل وجود أنبة في النثر النهار كرجودها في حيده المنظرة بالعداد والمدان عداد في نشرة النهار كرجودها في حيده المنظرة بالعداد المناز النهار كرجودها في حيده المنظرة بالعداد المناز النهار كرجودها في نشرة النهار كرجودها في النازة المنازة بالمنازة النهار كرجودها في النهاء المنازة المنا

قوله رؤ الأفصل أن يُعِيد الطواف فا داه بمكّة ولا داخ عليه. ولى بعض الساح: رواضه أن حد الطراف ي: والوسل الهما أنه أولر الإعاد في الحداد المحلف المحل

وفي الحجمان والوجيز: (له أساده، وفي عامه عملاً عنا أيام النجر، فعال دم عبار أم حيفه، والصحيح: ما في اقتابت، وأما بدر أعاده وقد طاق حساً إذ العالم في أمام المجر الا غيرة عليما وإذ أخاده بطفعة لرمه دم بالتأخير عبد أن حيفه، وتسقط عبه البدائم وإلا رجع في أقدم وقد طانه حباً فشم أن يفوده لأن النقيل كذر، ويعود راجوام حديث وإن

<sup>(</sup> ا) غدم سريمه

ام بعد والمت الشائل أو الفرة أجراله إلا أن الأفصل المود. وإن راحع إلى أهله وقد طالعة عملاً إن أعمل فلؤاف حال وإن عال بالشائد مهو أفصل لأن الصدال يسهل وليه للع القدران وإن أم يعلم الأرائزة أضاف حتى راجع إلى أقله العلم أن يعيد يدلف واحرح لالمناع التحال مدد إذ هو عرم من السنة ألفاً، حتى عواصر

و لوثة: ووالأقصل أنه يعها الطواف، في إدا أنفاه على استدار الاول ويكون الناسي. بدارةً لها أو طمعم الدى، والأول مصدور؟

قال أنو ملحسن الكرجي: المعتبر الأولى، والناني حامر ف.

وقال أنو يكر الراوي الضعمر التعيء ويكورا فسنحأ لاقول

وفائللة: تظهر الى إنمادة اقسمي، فعلى فول الكر من إلا ناصب إعادمه. وعلى فول الرارى: ناحب؛ لأن الطواف الأول قد الفسح، فكأنه لم بكل

والقدوا في المحدث أنه إذا أعاده أن المعتبر. عم الأول، والنابي حذر عم

قوله: رؤمن ضَاف طُوَاف الصُّدرِ مُخَدَةً فَقَلَه صَنَّفَةً، مَنَا هُو الأَصْحِ؛ لأَمْ دُون طواف الريارة.

وعلى أبي العصفة علمه شاقه ويون طاعل أفله عمالك فعليه صدفه في الروايات كسهارا

فولهم ووان كالل جُليهاً فَعَلَكِ شاقَع وكنا وداءوف التراة حال وداء تان يباكه اساده والمعند عنه الدم، ولا يجب عليه شيء الحاق عبر العامل.

قوله: وَوَمَنَ تُولِّدُ تَلاَئُمُ أَشُوَاطُ مِنَ طُوافِ الرَّمَاؤُةُ فَمَا ذُومِهِا لَغَلِّبُهُ شَافُهُ هَا: إذا لم يعلم أنه إنه العادة في أيام النجر، فلا أشيء عليه، وإن أحادة بعدها فعلمه صادفة وان عاد إلى أعلم قبل أن يطوفها، فإنه يبعث شاؤ، ويجرأه ذلك، ولا الرحم الرحم ع

قولما: ووإناً ترك مِنْهُ الرَّاهَةُ الشَّوَاطُ فَصَاعِمَاً بَغِي هُخَرِهَا اللهُ حَلَى يُعَلِّوهُهَا} بلسي من النساء لا غير، فإن وَجَعَ فِلَى أَهَلَهُ لَرَّمَهُ أَنْ يَعْبِهُ وَيَجْرِنُهُ أَنْ يَعْبِهُ مَا لَكَ الإخرام، ولا بحناح إلى تحديده.

قومه: ﴿وَمَنَ تُوافِدُ لُلاَفَةَ أَسْتُوامَ مِنْ عُنواف الطَّفَارِ فَعَلَمْهُ صَدَفَةً} يَعَنَى لَكُلُ شَوَافً صَدَّمَهُ إِذَا أَدْ يَلِغُ مِمَانًا ضِمَعَى صَدْفُ صَاءٍ

قومه: روزياً تزلك منه ارتبغه أشؤاط لعليَّ شائع وكذا إذا بركه كانه وانا سام سكة يؤمر بالإنسانة.

قوله: ﴿ وَمَنْ تُولِكُ السَّفَيِّ لِيْنَ الصَّلَمَا وَالْسِرَاوَةَ فَعَلَاءً فَقَيْرٍ: إِذَا دَمَ السَّمِي مَن الوهجات عند، صرفه عركه الدم، وإنا سفى حميةً، أو سعت السراة حاصيةً أو تفسيمه فالسمي صحيح لأم عداده تؤدي في غير السنجد كالوفوف، وكنه قو سعى نعد ما حن و خامه وكذا بعد الأشان.

قوله: وَوَحَجُهُ تَافُّ فَمَا رَابِهُ مِن قُولَ الشَّافِيِّ. وَأَنَّ السَّمِّ حَدَّهُ فَرَاسِ عُطُواف الرَّارِيْنَ

قوله: ووَلَمَى الناصل مِنْ عَرَفَاتٍ قِبَلَ الإِمَامِ فَعَالِمَ عَلَى بَعَيَ عَلَى الإِمَامِ وَمِلَ النَّمَرُونِ النَّامِيَّ المَّرُونِ، فَكَا شَيْءَ عَلَيْهِ، فِي عَالَمَ مَلْ الْمَرُونَ ، بَعَمَا عَلَى الله التسجيح، وإن عاد بعد العروب إلا يسقد في مناصر الزوام، ولا أرق بين أن يديمن بالانشارة أو لذله بعده

قوقه: رومل برك الْوَكُوفَ بِالْمُؤَوْلَقَةَ فَعَلَيْهُ وَقَهِمَ لاَ مَا مَنَ لُوا صَابَ بَعْنِي الذّ كَانَ فَعَرَدَدَ إِنّا إِذَا كَانَ بِهِ صَعَفَى أَوْ عَنْهُ أَوْ الْمُرَاةُ تَخْلُفُ لُرِحَامِ، بَلا شَيْءَ عَلَيْه

قوله: «ونول ترك رقمي الجينار في الأيام كُلُبا فعليه فتم ويافعيه دم واحده لأن خس متحده والترك لهما ياحض بروب الشمس من احماليام ترمي، وعد اليوم الرامع. وعمر اليوم الناك عشر، وعد دمت الإمام نفع، فالإندادة مدكمة، فيرمنها على الرؤيس، تم بالجرها يحب الدم نعد الى حليفة حلال همة.

قوله: براين ترك رلمي ليلوم واحم فعلم هاي لأنه بسنا، نام، وإن أعاده ماليل بقسه، دلا شيء شيه وإل أعاده من لعد يعليه دم عند أبي حبيقة، وحدهما لا شيء عليه.

قول: روايدُ ترك رهي إلحمدُي اللجمارِ الملاث فعكُو، صدَّقَةُ، وهي الخال حصاة عنديد إلا أن يسع معاً، فيصفى عنف صداع، وإيدا لتربحت دم، لأن الحل في هذا الموم عند واحد.

قول: رواياً تولد خطرة التخيم من يولم النائم أعليه دفايا لأن غز وطبه هذا البوم رسيء وكذا إذا ترك الأنتر منها، وإن بالدامها حسانا، أو حساني، أو تلاثأ نامدق الكل مساة عسف ساع، لا أن تبلغ دماً، فينقص ما شاء، وإن بالدارس حمرة العقم في عمر أباء النحر الم يكل عليه، إلا المدفق ولو أحر رمي حمرة العقبة من يوم النحر إلى البوم النام العلم حم

قول: ياوارلاً الخوا الحلمل خلى مصلك الجافر اللكو فلنك دفر صد البي لحليقة وكاما إذا خوا فقواف الوكووم وصفصا: لا شيء عمه في الوجهال والحلاف في المحلم المامي وفي تقديم نسان اللكي ندات كالحلم فيل الرامي والحلل فيل الساج، وهذا في السباح والهارات! كان المذبح واجب النبيساء ولا كذلك المدرد أوام لا دامع عدم، وهذا إذا ذك عمر عدر في تأخير طواف الزيارة. أما إذا كانت العرأة حائضاً، أو نفسك، فطهرت نقد مصي أمام النجر، فلا شيء عليها. وهما إذا حاصت من قبل أيام النجر. أما إذا حاصت في أثنائها وجب الدم بالتفريط فيما نقدم، كذا في الوحين.

قوله: رَوْبِهِا قَتَلَ الْمُحْرِمُ طَيْمًا أَوْ دَلَ عَلَيْهِ مِنْ فَعَلَمُ فَعَنْهِ الْخَزَاءُ كَاهِلاَجُ إنها قال: وقال يوله إقل: وواحِيجَة لأنه لو دجي فهو جيت والعينة لا تسمى فاجعاً.

والصيد: هو احيوان للمشع بقوائعه، او تحياحه التنوحش في أصل حلقته التري مأكولاً كان. أو غير مأكول.

تفولتان والممدعين فحرفرأ من الكلب والسنوري

وقولنا: يونقوانسه، أو معناجم»؛ (عنراراً من الحبه والعقرب وجسح الحوام

وفولما: يوالعنوجشية: احتراراً من فالجاج والبطاء

وقولما: وفي أصل حلقتهم احتراراً عما توجش من الحم الأعلية.

وقول: «البري»: احتراراً من صود اللحراء ومسوك الصيد، ومناحه سواه. والسياع كلها صيود.

وفي شرحه: الأمه حيوان ممتاع متوحش، فيسلع الحرم من قتله كالنضيع.

وهي العقاوى: الأحد بسنوله الكنب فعفور والذئب. وهي اللسور الوحشي، والينان واحظفوا في المقرد والخنزير؟

فقال أبو يوسف: فيهما الجزاء.

وقال زفر: لا حزاه في احتربره لأنه صدوب إلى قتله وفي التنب والبرنوع والموم

## الخواء

وقوله: بياو دل عليه من قناه فعليه الجراء». هذا (12 0.5 المدلول على الصيد لا يراها ولم يعلم من حتى دله عليمه لأمه قر ستقد علم الصد (لا يدلاله، أحا إذا كان يراه قبل دلاله، أو يعلم بما 18 شيء على الدال.

و من شرطه الصاً: أن ينقى الدال على إحرامه إلى أن يقتله الدالول. أما أو تحلل فقتله المدلول بعد ذات، دلا شيء على الدال.

، و من فرطه البضأة الله بأحده المساول قبل أن الفات عن و فناله. أما إذا الفلمات عن مكانه، تم أحده بعد ذلك فقتمه قلا شيء على الدال.

فوله: زينشوي في دلِك الْغاملُ وَالنَّاسِيِّ أَي النَّاسِيِّ إِحْرَامِهِ، وكنَّا الخاطئ مثل النَّاسِيِّ. قوله: روالْمَشِمَىٰ وَالْقَائِدُ، أَى النهدين بصل الصيد، وأحاد. إلى فتل صيد أحر.

وقال الن خياس الاحتجاب عنى العائد، ولكن يقال عام يوادهب فينصم عد سال:»: واحج عنوله معالى: م وليل غال فيستقل الذابسة أم الأم ذكر الانتجاء وسكت عن الجراء ويجاب عمم فيقال: إن سكت عن افراء؛ لأنه مستقاد بأول الابد.

قال نین عسن: (1) قبل لخوم صبداً عدا أستن هل قبلت قبله شبداً من طعید؟ واد قال: معهد امر حک علید شبیء رستال لد، لا دامت قبلت الله صلای واد قبل: فر أمثل شبتاً، بحکم علیه مطرف، فود عام بعد ذلك بی فش الصبد اساً، وهو غرام له بحکم علید كاباً باخراه، وبدا؟ مله وظهر: مبرماً وجداً، وعدمًا: بحکم علیه علی الله اشارا الله داشته

قوله. ووالمُخزَاءُ عَلَمْ أَنِي حَلَمَةً وَأَنِي لُولِنَفِيْ أَنَّ تَقُونُمُ الطَّلَمُ فِي الْمُكَانَ الَّذِي شَلَهُ فِيهِ أَوْ فِي الْفُرِاتِ الْمُواصِّعِ إِلَيْهِ إِنَّ كَانَ فِي رَبِّهِ} لاحتلاف أنهم دخلاف الأماكل. وحَسَرَ فَلَمَة عَلَمْ أَوْلاَ نَعْمَرُ صَنَافَعَ وَفَلَمَا نَسْبُورُ فِي الْسَرِقِي وَاحْمَامِ الذِي نَجِيءَ من لمواسع العهدة

فوله: ﴿تَفُولُمُهُ فَوْا غَنْكَ ﴿ لُواحِدَ مَكْمَى ﴿ وَالِأَمَّانِ أَحَرِطَهُ

والرزايلا بقامو العلى والعص

قوله: وَنُوَ هُوا مُعَلِزُ فِي الْقَلِيمَةِ ) في شاء أمدى. ول. شاء أطعم، وإن شاء صاء.

وقال محمد الحجو إلى لحكاج، فإن حجما بافا ي يحال النظير.

قوله: وإنا فناه افتاع بن فلماراً لها من العمل الواحدةً من الصال. ولا يعمر أن يسمح ادير من دنديد بل يتصدق نضمات أو يصوم.

والهادي: هو الماني يهمور في الأصلحية. ولا يحوز نابعه، إذا في الحرم

ويحور الإغمام في عمر الحرم، والنسوم يحور في دب مكة، لانه قرية في كل مخالفه وسعود النمووم متنابعة ومتعرفةً.

ويحوراني الإطعام النمسية والمعشيق

قومه روزنا شده انشرای به طعاماً فنصافی به علی کمل مسکوی بیطف صالح من نو او صالح من سلم از سعیر وان ساه صام عل کمل بطف صالح من نو یوماً وعن کمل صدح من نشر او شعیر نواماً، و من بحور این حده است.عد آن بقصدان اینا علی فرامه الارداد؟

والمحرد المالات كال

قال السرخسي في الوجيز: لا يجوز كالزكاة، ولا يجور أن يتصدق بالكل على مسكين واحده ولا يجور أن يعطي مسكياً أقل من نصف صاع.

قوله: وَفَإِنْ فَضَلَ مِنَ الطَّعَامِ أَقُلُ مِنْ نِصَفِ صَاعِ فَهُوْ مُخَيِّرَ إِنَّ شَاءُ نَصَدُقَ بِهِ وَإِنَّ شَاءً صَامَ عَنَهُ يُومًا كُامِلًا)؛ لأن صوم سفن يوم لا يجور، وكفا إن كان الواحبُ دون جعام مسكين بأن قبل عصفورة، أو بربوعة، ولم تبلغ فينته بصف صاع، فإنه يطعم الواجب فيه أو يصوم برماً كاملاً.

قال في النهابة: يعون للمحرم أن يجنار الصوم مع العدرة على الهدي والإطعام عدنا، لقوله تعالى: في أو نمذال والشعبها كاله (1) وحرف وأوج للتخيير.

وعند زمر: لا يجور له الصيام مع القدرة على التكمر بالمال.

قوله: ووقال مُحَمَّدُ: يُحِبُ فِي الصَيْدِ النَّظِيرُ فِيمَا لَهُ تَظِيرُ، ولا يسترط فِي النظيرِ النَّاسِيةِ، مل يجوز سواء كانت قبله بطيره لقل، أو لكن أ

وهماهما: لا يجوز النظير، إلا أن تكون فينده مساوية لقيمة المقتول، كنا في البنابيم.

وأما ما ليس له نظير مثل العصدور والحمامة، بعليه قيمته إحماعاً.

قوله: (لَفِي الطَّنِي شَاقًا وَفِي الصَّنِيعِ شَاقًا، وَفِي الأَرَّسِ غَنَاقًا، وَفِي التَعَامَةِ لَمَاتُهُ، وَفِي الْيَوْلِوعِ جَفُولُّا، وَلَي حِمَارٍ الْمُوحْشِ بَقُرَفُمُ السَانَ: الأَشَى مَن أولاد السنز، وهي ما لها سنة أشهر، وهي فكر من الجعرة ودون الجدع. والحدة ما تم لها أربعة أشهر، وهي من أولاد المعمر أيضاً، واليربوع دوبه أكبر من الفارة له كونان إذا مندوا عليه إحتاجا حرج من الأحرى.

قوله: (وَهُنَّ جَوْحَ صَيْداً أَوْ نَشْفَ طَنْفُرَهُ أَوْ قَطْعَ غَطْنُواً مِنْهُ صَنْهِنَ مَا نَفْصَ مِنْ قَيْمُتِهِ) هَذَا إذا أَمْ يَهِيْدَ أَمَا إذا مات من الجرح نحب قبيته كامله. وهذَ أيضاً إذا نقي للحرح أثر، أما إذا لم يق له أثر لم يحب شيء. وهذا أيضاً إذا لم يبيت الشعر. أما إذا نيت، أو قلع من طي فيتك، أو اليفت عيد، ثم زال الباس لم يجب شيء.

وتوقه: «أو قطع عضواً حدى: يعني ولم يخرجه من حبر الامتباع. أما إذا أحرجه ضمن قيمته كاملة، كما لو قتله، ولو لم يعلم أنه مات، أو ترئ يعسمن جمع القيمة استحسانًا، كذا في الخيط.

<sup>(1)</sup> سررة المحدة: 95.

قوله: ووينًا ننف ويسل طائر أو قطع قوائم صيد، فخرج من خَبَرِ الإنشاع فَعَلَيْه قيمُنهُ قَاهَلُةُو: لأنه نوت عليه الأمل عمويت أنه الاستاع

والحيز بشناد وبيخف وهو الحهة، فإن فتل الصيد بعد ما أخرجه من حير الامتناج، هل يجب عبيه الراء العر؟

قال في الوحير : إذ بحب عليه إذا كان فبل أن بؤ دي الحراء.

قوله: ووَمَن كُسُو لَيْضَ صَلْهِم فَعَلَيْهِ فَيَمَلُغُ رَجَمًا إِذَا قَوْمُ - وَهَعَهُ إِنَّا لَمُ يَكُن مَذَراً. أما إذا كان مَدراً لا شراء عَلَيْهِ، وَكَدْ زَفَة كَسَر مِنْصَ مَعَامَة قَمْنِهِ فَيْمَتَدِ.

و نو حلب طبية، أو غريرها من الهميد تعليه قيمة اللمن، وأنه من أحراء العبيد. وكانا وذا جر سموة اللمبيد فعايد فرمند.

وقو صرب بضي طبية فالقت حنيهًا مينًا فعليه فيمند حيًّا؛ لأنه يحوز إن يكون مات من صرف، ولو الفند مينًا ثم مانت فعليه فيمنيه؛ حدماً

وقو فتلها حاملاً فعب فينتها حاملاً.

والو أدى حراه الصيار تم أكل منه وحب عليه أيضاً بيمة ما أكل عبد أي حيفة، وعادميا: لا شاء عبد: لأن دياجة أعرم ميته: وأكل غلبته لا يتعلق بها الحراءة ولأنه لأنا أطعمه كالانه لم يضمن، لكما إذا أكانه.

وله: قوله تعالى: ﴿ وَلَا وَقَ وَلَالَ أَشْرِهِ \* ﴾ الله المقتطا عنه الصحاف لم يكن دافقًا ودل أمره: لأنه قد سلم له الإزال ما أخرجه، وإن أكل مبه عرم أخره فلا حراء عنيه: لأل السبع في حتى غيره لا يعود إلى حرمة الإحرام، وإنما ضع منه لكونه مبنة، والحرم إنها أكل المبنة بم مبت عليه شيء. وأما البيض إذا شراف تصنين فينت، ثم أكل منه لم يلزمه لأجل الأكل شيء؛ لأن البيش إنها فرمه تشمانة؛ لأنه أنظل منعته بإنلاف المعنى فلذي محدث من في التأتي بدلين أن البيش، أن كان مما ليس به مناحة فأن كان مشرأ لما يجر، بإنلاف غيرة. وإذا كان لبيش إنها يجب فيسانه بإنلاف استعه ما يحدث به في الثاني، وبالشي قد يقل ذلك لمعنى فيسار بسرلة من أتلك بيساً لا منعة فيه، وأما إذا أكل من المعدوج قبل أداء الحراء، بإنه يدخل صفان ما أكل في فرمان الغراء بعداء كان المستضفى.

وقيل: هو على الحلاف أيضاً.

قوله: ﴿فَإِنَّ حَزَّحَ مِنْ الْبَيْطَةَ فَرْخَ مَيْتُ فَعَلَّهِ فَبَغُنَّهُ حَيَّهُ حَمَّا استحساره الآنه

و آ) سوره فيانده: 95.

يحور أن يكون حيًّا. فعات من صرية.

قوله: وواليُمن فِي قَتْلِ الْفُواتِ وَالْحِدَاةِ وَالْكُلُّبِ وَالْمُنْفِ وَالْحَبَةِ وَالْعَفُوبِ وَالْفَاوَةَ جَزَاءُهِ فَلَمِوادَ مِن الفراتِ: الذي يَذَكُلُ الحَدَثِ عَمَا العَمْمُو وَعَرَابُ الراحِ فَلَمِي الحرابُ رَكِدًا لا شيء في الفنافة والخنافِس والحملانِ؛ لاها حوام لا صود أواما الفرد والقبل والنسب فلهم الخزاد.

قوله: (وَانْبُس فِي قَلْنَ الْبِغُومِينَ وَالنَّهُلُ وَالْفَرَاهِينَ وَالْقُرَادَ شَيَّاءُ﴾؛ لأنها بست مصبود، ولي البوم الحراء.

فوقه, ووشل قبل قبلة تصدّق بها شاه منل كان من طعام، أو كسرة من حمر هذا إذا أحدها من بديم، أو رأسه، أو ثويه أما زد أحدّها من الأرض فقالها. بالا شيء طليم، وسواء قبل الهملة، أو الفاها ضلى الأرض، وإنا فتل فسنتي، أو ثلاثاً مصدق لكف من طعام ولي الريادة على ذلك نصف صاع من حيظة.

وي اعتدى: (١) فتل عدرة بقدرة مصدق مصد صاخ، وكما لا يحرر أن يقتل القمل لا يحور أن يقتل القمل لا يحور أن يقتل القمل بحور أن يلده في عبرة فيقتلما فإن فعل دمال ضمل، وكما لا يحور أن يشهر بأن القمل، ولا يحرر أن يلده في عبرة في الشمس ابدو ب القمل عدم مصد عبال إما كان كنداً، ولو الفي أيامه لا ليموت الفعل، في الشمس أباه لا ليموت الفعل، في الشحيم، أو لعبره ممات الفعل لا شيء عليه، ولو دمع أومه يلى حلال ليفتل قمله فقتله، فعلى خدام الخراء، ولو أشار إلى مملة، فقمها اسداول كان علم حراؤها، ولو قتل قملة على عبره لا شيء عدم كنه في الحجدي، وإما أثراء الخراء في الفعل وله أن المجددي، وإما أثراء الخراء في القمل وإن لم يكن في الحددي، وإما أثراء الشعت، في المحددي، وإما أثراء الشعت، في المحدد المسابقة الأمام مبهى عن إرافة الشعت،

الوله: ﴿وَمِنَّ فَقُلَ حَوَاهَاهُ تَصَلَّقُ بِمَا شَنَّى؛ لأن الحراد من منه النز.

قوله. ووتشرَّرَةُ مُحَيِّرٌ مِنْ جَرَائِقَةِ إِنهَ قَالَ هَذَا نَبَرَائُا فَوَلَ عَمَرَ أَجَالَ هَذَا تَعَالَى فإنه روى أن فوطةً من أهل حصل أصابوا جرائهُ وكالوا محروبها مسألوا كانت الأخشار، فأوجب عليهم في كل خرائة فرضةً. لذكروا فلك فعمر رضي عنه عنه، فقبل: ما أكثر فراهدكم يا أهل حمص، شرة خير من حرافة.

قُولُه: ﴿وَلَهُنَ قَتُلُ مَا لَهُ يُؤَكِّلُ لَعُمَّةً مِنَ الصَّبِدُ كَالسَّبَاعِ وَتَحَوِهَا فَعَلَتُهِ الْخَزَائُمُ، كالأسه والدّيد والدر والصدم.

وقولها يوبحوها والعني سناع الطبر كافاوي والصقر وشبههما

قوله: ﴿لا يَتَحُورُ بِفِيسُهِ؛ شَاقًا: وَيَنْصَ مِنْ دَبَانِنَ وَلا يَبْلِعُ مُولَ دَاةً

وقال زفود محمد فيسم مالعة ما للعمد، وإن شان فارتاً، فطيم حراء أن لا يتعملون فيهما شانك عدماء وإن قتله عدمان افالي كل واحد منهما الجواءة لا يتحاور له شاهر

وقولة: يولا يتجاوز به شائير: بالرفع كما في قدهم؛ مبير أرب فرسيجان، كما في الموابة

. قوله: روزاناً صغل النسلع على مُحَرِّم فَقَيْلُهُ قَلَّا شَيَّةٍ عَلَيْدٍ وَكَ. (يَدَ صَالَ الصَيْف وَقَالَ وَقِي يَجِبُ الْحَالُو اعْسُورُ مَا طُورِ السَّالِ .

المشاء هو مأدرت له این فیل دستوهم سه الادی کسه این الفواستی، فلان کتری مأدوراً این دایع السحمی آرانی، وجع وجود الإمام می المشار م لا بعدت الخرام حقّاً له بختلاف الحمل الفسائل، وإنه باد م شابه تردید حدیث حارثاً کرنی برد بین.

قولمة الرفيان الاستطر المنحرم إلى أكّل لوفير صيّة فقطة فعليه الجواءً، ثم إذا لم يود الجراء، حتى أكف فعمه العراد والمعد، ويتناجلان إصافاً، وإذا أندى الحراد ثم أكمل واللب البشأ قيمة ما ألال عدد في حريف.

وقال أنو بوسمت ومحمد: لا شرع علمه ولان التنظر إلى أكل منيه وصبه بأكل السنة. وشرك التعبد تمديد

وقال أنو بوصف: بأكل الفيد ويكفر. ولا خطر في مبتد وإلى فنيد عجه التجرم يأكل الفيدة ولا يكل السبة وإلى وحد ضرباً، ومال مسلم درح الديد، ولا يأخذ مال المسام، وكذا إذا وحد صد، وخم إسنان يديح الصد، ولا يشاول لحم الإنسان، فإن وحد فنيد والحو قلب بأكل باكتب. وبداء الفييد.

ومی انگرخی: إذا اصطر بی مان مستم والب باكل مان اللسطم. ويترك العلم، لأمه عاج أحد عال العبر شد العدري إذ عدره العسمان، وعاج السيد عبد العمرورة المماً، وعال الفير صاح في الأصل تولا حق مالكه، فإذا أناحيه العمرورة كان تناوله أولى من شاول المحقور في الأعمل.

قوله. وولا نأمل أن ينابع الملحرة الناة والنفزة والنعبر واللذجاج والبط الكَشْكُرِيْنَ: إن هذه الاشهاد ليست نسيود.

والمعرفة بالبطنة الكنار الحاتي بكتاب الهالسارانية الأنه المسر مشتع السااطناي بطيل طبع. مبتلع منوحش.

وفيد بسنوه كسيكري.ود وهو كنير الإور احتراراً عني بط غير الكسكري. وهو

الذي يطيره فإله صبدر

وكمكر فاحية من تواسي بغداد.

قوله: وقول قُتُل خَمَاهاً مُسْرُولاً أوْ طَلْهِاً مُسْتَالِساً فَعَلَيْهِ الْجَرِاءُمِ؛ لانهما متوجئتك في أصل الحلقة. والاستناس سارص، والمسرولة في رحليها ويش، كانه سراويل.

قوله: ووافه فيخ الْمُحَرِمُ طَيْمًا فَلَسِحُهُ طِيْفًا لاَ مِحِلُ اكْلُمِهِم وكما ما سحم الحلال من ميد اخرم.

وقعة قبل، ولا ينحل أكلها بين وقعة ذكر أنه مينة، وأنه ربعا يتوهم أنه مينة بنحل أكلها. كالسمائ، دأو ل الوهم الطال، أو الخمل أنه عبد على الدرامين دوال الخلال مزاده بياناً. عوله: ولا ينحل أكانها به: لأحد.

قوله: ووَلاَ تَأْمَنَ انْ يَأْكُلُ الْمُحَرَّمُ لَحْمَ صَبْدِ اصْطادَةَ حَلاَنُ} اب في الحق. انما إده اصطاده من الحرم لا يحل الناله.

قولة: (وَقُلْخَةُ) أي بعد احلال.

قوله: وَقَدُ لُوْ بَدُلُهُ الْمُحْرَعُ وَلاَ أَمْرَةً بِعَيْدِهِ وَلَوْ لَمْ بَالَّرِهُ تَصِيدَهُ، وَنَحَى اخلال اصطاده للمحرم قصدة عبو خلال للمحرم، وسواء المطادة اخلال تفسده أو المحرم، فإنه يجوز للمحرم أن يأكله ولذهم بكي المحرم فيه صبح.

قوله: ﴿وَفِي صَيْهُ الْعَوْمِ إِذَا ذَبْعَهُ الْعَلَالُ الْبَغْوَهُ } { ما استشاء الشرع، أي يجب عليه قيمته يصدق بها على الفقراء، ولا يجزئه الصوم، لأنها عرامة، وليست بكمارة، فأشهت ضمان الأموال، يعني إذا قتل الحلال صيد الحرم. آما إذا فته الحرم في الحرم، فإنه ينادى كفارته عليموه؛ لأنه في حمى الحرم لا تطهر حرمة الحرم، توجب عليه الكمارة، وبقادي بالصوم.

وهل يحرنه القدي؟ فيه وواينان.

إحداثها: لا يتأدى الواحب بإراقة الدم، إلى بالتصدق باللحب حتى بشترط ال يكون قيمة اللحم بعد الممح مثل قيمة التميد، بإن كانت دول ذلك لا يحرقه، وكذا إذا صرف المديوح؛ لأنه لا مدعل بلدم في العرامات، وإننا المعير منه التملك من افتتاح.

وهي الرواية الأحرى: ينادى الواجب بإراقة الدم، حتى إدا سوال المذبوح لا يلزمه شيء عبره، كك مي السهاية.

ولو ديع الحلال صيداً في الحرم. وأدى حراوه لا يحل به أكال.

قوله: رَوْبِدُ فَطَعَ حَشِيشَ الْحَرْمِ أَزُ شَخَرَهُ الَّذِي الِّسَ بَمْمُلُوكِ وَلاَ هُوَ مِنَّا يُشِكَّهُ

الشَّاسُ فَعَلَّهِ قِيمَتُهُم اعلم أن شجر الحرم لومة الواع، للآلة منها: بحل فطعها والانتفاع بها، وواحد: لا بحل قطعه وعليه فيمنه.

فالتلائة:

1-كل شجر يتبنه الناس، وهو من جسن ما يستونه.

2- وكل شجر نبت ينفسه، وهو مما يتبنونه.

3- وكل شجر أمنه الناس. وهو مما لا ببيتوبه.

والواحد: كل شجر ينبت نافسه، وهو مما لا ينتونه, فيستوي فيه أن يكون معلوكاً لإنسان، أو لم يكن: حتى قالوا: لو بنت ام غيلان بنفسها ي أرض را مل فقطعها قاطع، فعليه فيمنان فيمة لمالكها، وفيمة لحرى لحق الشراع.

وحاصله: أنه لا يجب الجزاء في الشجر الا فيما اجتمع فيه شرطان:

1 – آن پیت بفسه

2- وأن بكون معا لا ينهته الناس.

وقول النبيخ الذي نبس بعملوك فيه (شكال من حيث إنه قد يكون معلوكاً، ويحب به الجُرَاء كما إذا قلع عجراً نبت في أرض غيره، وهو معا لا يسته النامي، فإنه يجب فيه فيعنان فيمة للمالك، وقيمة لحق الله وجذا قال المكي رحمه الله، صوابه الذي ليس بميت ليحترر مما إذا بنت ما ليس بنست، فإنه لا شيء فيم.

وقوله: ﴿وَإِنْ فَطْعَ حَشَيْتَنَ آخَرَهُ أَوْ شَحَرَهُ»: يَعَنِي الْرَطَّفَ مَنَّهُ ۖ أَمَّا إِذَا تَطْعَ البانس؛ فَلا شيء عليه فيه.

والمحرم والحلال في ذلك سواء. ولا يكون للصوح في هذه الفيمة مدحل، ويتصدق بقيت على الفقراء، وإذا أدى الفيمة ملكه كما في حقوق العباد، وبكره بيمه بعد ذلك؛ لأنه ملكه بسبب عظور: إلا أنه بجور بيعه مع الكراهة بخلاف الصيد، أي لا بجوز بيع صيد اصطاده عرم، ولا بيع صيد الحرم أصلاً، ولو أدى حزاءه.

و لقرق: أن بيعه حبًّا تعرض للصيد الأمن بتعويت الأمن؛ وبيعه بعد ما نتله سِع ميتة، وليس له أن يرعى حشستي الحرم دوانه عندهما.

وقان أيو يوسف: لا يأس به؛ لأنَّ منع القوات منه متعدر

وقمنا: أن القطع بالمشاهر كالقطع بالتناحل، وبجوز أحد الورق من شجر الحرم، ولا شيء له إذا كان لا يضر بالشجرة.

قوله: ﴿ وَكُلُّ شَيَّءٍ فَعَلَمُ الْقَارِنُ مِنْ ذَكَرُنا أَنْ فِيهِ عَلَى الْمُقْرِهِ مَنَّ فَعَلَى الْفَارِنِ

كتاب الحج كتاب الحج

قيم قفات: فَعَ لِخَجِّتِهِ، وَتَعَ لِقَمْرَتِهِ وَكِنا الصَّدَةِ. وهذا إنها يعني به الحايات التي لا المتصاص لها تأخذ السنكي كليس المخيط والتطيب والحيق والمعرض للصيد. أما ما يختص بأحددها ذلا كترك الرمي وطواف الصدر.

قوله: وإلاَّ أَنْ يُفجَاوَزُ الْمَيْقَاتَ غَيْرا مُحَرِّمٍ ثُوْ يُحَرِّمُ بِالْفَمْرَةِ وَالْعَجُّ فَيْنَوْمُهُ دُمْ واحدُم علاماً لوفر. وهذا إذا مضى على إحرامه، ولم يعد. أنه إذا عاد إلى السفات قبل الطواف، وحدد الثنية والإحراء سفط عنه الدم ملاماً يُرْفي.

قوله: روالذا التاترك مُحَوِّمَانِ فِي قَتَالِ صَبَّهِ فَعَلَى كُلُّ وَاحِد مِثْهُمَا الْجَزَاءُ كَامِلاً} سواه كان صد الحرم، أو الحَل، ونو كانوا خشرتُه أو أكثر، فعلَى كُلُّ واحد سهم جراء كانك

قوله: ﴿وَإِنَّا النَّشَرُكَ خَلَالَانَ فِي قَتُلِ صَلَّهِ الْخَرَمِ فَعَلَيْنِهَا جَزَّاءً وَاحِدًى، لأن الضمان يجري عرى ضمان الأموال.

وإذا اشترك محرم وحلال في قتل صبد الخرم، فعنى المرم بصبع القيمة، وعلى الحلال مصفها.

وإدا اشترك حلال وقارن في قبل صيد الحرم، فعلى الحلال النصف، وعلى الفارن جزاءات.

وإذا انسرك خلال ومفرد وقارن فعلى الحلال التلت، وعلى العفرد حزاء واحد كامل، وعلى المقارن حزاءن.

ولو اجتمعوا على قتل صيد الحرم وهم عير عرمين، قصيهم قيمة واحدة، ولا يجزئ مم الصوم والديد مينة لا يحل أكذه.

قوله: ﴿وَإِذَا بَاعَ الْمُحْرِمُ صَيْداً أَوَ الْبَاعُهُ فَالْمَيْعُ بَاطِلُ} وعلى الباتع والمعتبري جراؤه: إذا كاما عرمين. وهذا إذا اصطاده، وهو عرم وياسه، وهو عرم. أما إذا اصطاده، وهو حلال وياعه وهو عرم، بالسع فاسد.

والعرف بن الباطل والفاسدة بأنبك في النبوع إن شاء الله تعاني.

ولو اصطاده وهو عرم وباعه وهو حلال حاز البيع.

وأو النبري حلال من حلال صيدًا، فلم يقيمه، حتى أحرم أحدهما بطل البلغ.

ولو أحرم وفي بلده صيد فعليه أن برسنه، فإن أرسله تم وحده بعد ما حل الي بد غيره، ديمو أولى به؛ لأن طلكه لا يروال بالإرسال، وإن أرسنه من بده إنسان صمن قيمته عند أبي حبرة، وعندهما: لا ضمان عليه. وان أحرم وفي بنه، أو في قفص معه صيد. طبس عليه أن يرسله، وإن اصطاد صيداً، وهو عرم فم يعفكه، وعليه إرسائه، فإن أرسله من بده مرسل لا صيدان عليه بالإحداع؛ لأمه لا يعلكه بالأخد، وإن أرسله بنقسه، ثم وحده بعد ما حل في يد رحل بالحل، فليس له أن يسترده منه، ونظ أعلم.

## باب الإحصار

الإحصار في طَلَقَةَ: السِمْ، يقال حضرة العدق، وأحصره السرص.

وفي الشرع: عيارة عن مبع الحرم من الوقوف والطواف بعدر شرعي يدح له التحلل الذم اشرط القصاء عند الإمكان.

قوله وحمه الله: إإذا أخصر اللمخرم بغذل الرأصابة فرض يُشقف مِن الْمُنطِئ حَلَّ اللهُ فَلَى وَحَلَّا اللهُ اللهُ للهُ اللَّهُ فَلَى وَلَكَافَى وَالسّمِّ وَكَنَّا إذا الحصر لحس لا بفدر على الحروج سم، إلا بعد قوات الحج، فإنه يجوز له التحلل، وكذا إذا مات عزم العراق، وبيها ولين مكه ثلاثة أيام فصاعدًا، فإنها بعزل المحصر؛ لا هاليس خا أد يتم ع عبر عزم. وكذا إذا سولت للفته، أو مات راحاته، وهو عاجز عن العشي، فهو تحصر وإن كان للهُ أسلسي، فهو تحصر وإن كان للهُ على العشي، فهو تحصر وإن كان للهُ أَلَا اللهُ على العصر،

قوله: وَوْوَافِنَا بِهَا مَنْ يَخْمِنُهَا لِلْوَمِ بِغَيْمِ، يَسَاءَ يَوَاعَدُهُمْ عَلَى قَوْلُ لَهِي حَيْفَة، لأن دم الإحصار عنده لا يتوقت بيوم البحر، وعمدها: هو مؤقف بيوم البحر، قلا يحتاج اللي السواعدة.

قوله: (قُمَمَ لِلْعَجْلُلُ) أي على الاستخداب يتجلل بالحلل عبدهما وعند أبي بوسف قبل: لجلل واجب.

وقيل: مستحب أيصا، والمحلل يفع باللمح عندن، وهذا [13 أحصو مم الحل. أما إذا أحصو في الحرم، للخلق واجب كما في شرحه. ثم إذا كان في الحر، ولم يجب عليه الحلق. وأراد أن يتحال فعل أذى ما يحظره الإحرام ليحرح به من الصادة.

قوله: رَقَوِنْ كَانَهُ قَارِنَا بَعْثُ بِلَامِيْنِ﴾ لأنه عماج بلى التحلل عن (حرامي، فإن بعث

ڪتاب الحج 😂

نهدي واحد ليتحلل به عن إحرام الحج، وبنفي في إحرام العمرة لم يتحلل عن واحد منهماه لأن التحلل منهما شرع في حالة واحدة، فإن لم يجد المحصر الهدي. فهو محرم إلى أن يجده، أو يطوف ، ويسعى، ويحلق.

وعلى أي يوسيد: إذا له ليحد الهدي يقوم الهاى بالطعام، ويتسدق مه فإن لم يجد ولذا صام على كل سيد، صاح يومًا، فإن أدوك الخصر هدم بعد مه بعث به صنع به ما داء من ليع، أو هذه أو عبر دلك، وإن بعث هديم، وأراد أن يرجع إلى أهذه فله دلك سواء ذبح عند، أو لم يدبع كما في البنائين

قوله. ووَلاَ يَجُورُ فَانِحَ هُمُ الإخْصَارِ إِلاَّ فِي الْمَعْرِمِ وَيَخُورُ قَبْنَ يَرَّمُ النَّحْرِ عِنْدَ الِي خَيفَهُمْ وَكِنَا مِدَهُ

قوله: وَوَقَالَ الوَ لُوسُهَا وَمُخْتَلَةً لاَ يُخُورُ الْفَالَحُ لِمُخْتَلَةٍ بِالْحَجْ إِلاَّ فِي عَوْمِ النّحَلَ اعتباراً بهذى النّعَة والفرات، وله قوله تعلى: ﴿ وَلا خَلْمُوا وَالسّكُمْ حَلَى اللّهُ الْمُدَانَى عِزْلُما أَنِهِ اللّهِ مُحْمَد بِمُكَانَ وَلَمْ تَحْمَدُ فَرَاعَانَ وَلاَيْهُ وَمَ كَعَارَفَهُ حَلَى لاَ يَجُونُ الْأَكُلُ سَمَّ فَيَحْتَصَ بِاللّمُكَانَ وَوَلَمْ تَحْمَدُ وَلَمُوا الكَفَارُونَ يَحْلُونَ وَمَ الْمَعْدُ وَالْفُرَادَة لاَيْهِ مِعْ اللّهُ فَيَحْتَصَ بِاللّهُ لاَنْ هُولِ الرّمَانِ كَدْمَاءِ الكَفَارُاتُ يَحْلُونَ وَمَ الْمَعْدُ وَالْفُرَادَة لاَيْهِ مِعْ اللّهُ فَيْعِيْنَ فَالْفُرِادَةُ لاَيْهِ فَاللّهُ وَلَيْهِ فَاللّهِ اللّهِ لَا يَعْلَمُونَا اللّهُ لَا يَعْلَمُ

قوله: ووُمِحُووْ لَسُنْحُصُر بِالْغُمُواةِ الدَّبْعُ فَي شَاءَعٍ بِعَي بَالإِجْبَاعِ؛ لأن العَمْرَةُ لا يخص البحلل منها بوم النجر : للا يختص هذي الإحصار فيها بوم البجر.

قولد: روالْمُخْصَرُ بالْخَعْ إِذَا تُحَلَّلُ فِعَلِيَّ حَجْدُ وَعَلَرْقَ هذا [6] أصل الحج من قاس: أما إذا قصاء من علمه لم يلزمه العمرة؛ لأنه ليس في على نائب العج.

فولد: روعلي المُخصَر بِالْفَعْرَةِ الْفَسَاءُ، لأن الإحصار سب حجلن.

وقال مالك: لا يتعلقُ؛ لأبها لا عوقت ثلا يرأن التي صلى الله حيد وحله واصحابه الحصروة بالحديثة، وكالوا عباراً، يجلل التي التي اللي الله عله وحدم، وأمر أصحابه بدلك: أل

ر أي سورة الشاه. 196.

فإن فلت: قد دكرتم أن الخصر لا يحتاج في الحلق عبد أي حيفة ومحمد والتي عليه السلام حلق بالحديثة؟

قلت: فكر أمو بكر الرازي: أن المحصر إنها لا يحتاج إلى الحلق إذا أحصو في الحل. أما إذا أحصر في الحرم، فإنه يحلق، لأن الحلق عندهما مؤقت بالحرم، ورسول الله صلى الله عليه وسلم كان عصراً بالحديث، وبعصها من الحرم.

قوله: ﴿وَعَلَى الْقَارِكِ خَجَّهُ وَغُمْرَتَاكِ إِنَّا الْحَجِّ وَاحْدَاهِمَا فَلَمَا دَكُومًا فِي الشقرة والثانية: لأنه حرج منها بعد صحة الشروع فين، وهذا إذا لم يقرن مر عامه، ديك أما إذا قرل من خاط ذلك مفطن عمد العمرة الثانية، كما في السفرة إذا حج من عامه ذلك.

قوله: وروفًا نِعِثُ الْفَحْصَرُ هَذِياً ووَاعِنْهُمْ أَنْ يُدَّنَحُوهُ فِي يَرَمُ بِغَيْمَ لُمُّ وَالَّ الإحْصَالُ، فَإِنْ فَقَرْ عَلَى إِفْرَاكُ الْبُنْدِي وَالْمَحْجُ لَمُّ بَجُرُ لَهُ التَّخَلُلُ وَلَرِمَهُ الْمُطَيِّئُ ثِرُوالَ العجز، بإذا الدوك هذيه صنع به ما شاء.

قوله: روإِنَّ قَدْرَ عَلَى إِذْرَاكِ الْمُنْكِ دُونَ الْخَجُّ تَخَلَلُ، بذيح الهدي لمحرَّم عن الأصل.

قوله: (وَإِنْ فَهُوْ خَلَى إِذْرَاكَ الْخَجْ ذُونَ الْهَادِي خِارَ لَهُ التَخَلَّلُ اسْتِحْسَانُ} وهذا انقسيم لا يستنيم على قولهما: لأن دم الإحصار عندما. يتوقت بيره النجر فمن يدوك الحمر، فإنه بدرك اهدى. وإنها بسنفيم على لول أي حيمه لعدم توليت الدم بيوم السعر عنده.

وذكر الممكني أن هذا التقسيم بتصور أبساً على الإجماع كما إذا أحصر في عرفة، وأمرهم بالدمع عبد طلوع الفجر بوء النجر، عرال الإحصار قبل السجر بحيث يدرك الحج دون الحدي؛ لأن الذبح بسي. ولو أن انحصر دهب إلى القداء في عامه دلك بعدما تتعلل بالذبح عد، فإنه يفعني وحرام جديد، وعليه فضاء الحج لا سير؛ لأنه لم بعث عليه الحج في ذلك الدام.

. قوله: ﴿وَمَنْ أَحْصِر بِمَكَّةً وَهُوَ مَشْوعٌ مِن الْوَقُوفَ وَالطَّوَافِ كَانَ مُخْصِراًمَۥ لأمه

في حديث المستورة تم قال لأصحامه وللوموا مانجروا واحلفواه الحشيث

ق...وله: عسسن ابن غمر وامن محملي. أن المحصر بالحمع لها تحلل فعليه حجه وعمرة، لم أحمد نعم ذكره أبو بكر طراري على ابن هماس واس صحود بعبر إسباد.

حديث. أن اللي فتقي الله عليه وسلم والمبحانة، احصروا بالحديثة وكانوا عمارِهُ. تنفق عليه من حديث أن طبر.

تعفر عليه الإضام، وكذا إذا أحصر في الحرم أيضاً محكمه كاللك.

قوله: وَفَانَ قَدْرَ عَلَى أَحْدَهُمَا فَأَيْسَ بِمِحْصِيِ أَمَا إِنَّا قَدْرِ عَلَى الطواف دون الوقوف: فلان فالت الحج يتحلل به، والدم يدل عنه في التحلل. وأما إذا قدر على الوقوف: فقد تم حجه، ولا يكون تحصراً، وإذا لم يكن تحصراً مل يتحلل؟

قبل: لاء لأنه لمو تتحلل في مكانه بقيع التحلل في عير الحرم، وهو إنها شرع في الحرم. ولو أخر التحلل حتى يحلق في الهرم يقع في غير رمان الحلق، والتأخير عن الرمان أهون من التأخير عن المكان، فيرحر الحلن حتى بحلق في الحرم.

وقبل: يتحلل؛ لأنه أو لم يحلق في الحل ربنا ينتد الإحصار، فبحتاج إلى الحلق في غير الحرم، فعوت عنه الرمان والمكان جيعاً، فتحمل أحلفنا أولى. واقه أعلم.

#### ياب الفوات

الفوات عدم الشيء بعد وجوده. وإنما قال: هنا الفوات مفرداً، وفي الصلاة الفوات جمعاً؛ لأن الصلوات جمع، والخع واحل، لا يحب في الممر، إلا مرة واحدة.

قوله وحمه الله: ﴿وَمَمْنَ أَخْرُمْ بِالْحَجْ فَقَائهُ الْوَقُوفُ بِغَرُفَةَ حَتَّى طَلَعُ الْفَجْوُ مِنْ يَزْم النَّحْرُ فَقَدْ فَاقَةَ الْخَجُّءِ؛ لأن الحبح عرفه.

قوله: ورَعْلَيْهِ أَنْ يَطُوف رَيْسُغَى وَيَتَعَلَّلُ وَيَقْصِيَ الْخَجُّ مِنْ قَابِلٍ وَلاَ فَمْ غَلَيْهِ}! لأن التحلل وقع بأنعال السعرة، فكانت في حق فائت الحج بسترلة الدم في حق المحصر، فلا يحمع بسهما كذا في الهداية.

وقوله: «وعليه أن يطوف ويستعي»: هذا الطواف، والسعي عمل عمرة مؤداة بإحرام الحج هلفها.

وقال أبو يوسف: يقلب إحرامه عبرة.

وقائدته: لو أحرم بحجة أحرى قارمه ويؤذيها عند أبي بوسف؛ لأنه صم حجة الى عمرة: وعندها: ضم حجة إلى حجة، ولزمه رفضها، أم يقطيها.

وبالدة أحرى: أن هذه العمرة نسقط عنه العمرة التي تلزمه اي عمره عند أبي يوسف، وعسما: لا نسقط، فإن كان قارناً أدى العمرة أولاً؛ لأبيا لا تعوت، فإذا أتى بها، نقد أتى بها في وقتيا. وأما الحج فإنه بعوت، فإذا فات ثم يكن له بد من أن يتحلل منه بطواف وسعى ويطل عنه دم القران، وعليه قضاء حجم، ويقطع الخلية إذا انتثاً بالطواف. وقد قالوا: إن من فاته الحج، فهو بال على إحرامه إلى أن يتحلل منه بعمل عمرة، فإن حامع في إحرامه قبل أن يتحلل فعليه دم؟ لأنه بالى على إحرامه، وكذا إذا فتل **ڪتاب الحج** 

صينةً فعليه حراؤه.

قوله: ووَالْغَمْرُةُ لاَ تَقُوتُ وَهِيَ خَاتِرَةً فِي خَسِعِ السَّةِ السَّمَةِ ارسه السِّهِ:

1- إحرام.

2- وطواف.

3- وحلي.

4- وحيل أو تقسير

اشاق میها رکای.

1- الإحوام.

2- والطراب.

و تبانيه سها واجبال:

1 السي.

2- واخلق

والركن لا يجوز عنه الندل، والواحب يجوز عنه الندل إنا تركم، وما سوى هذه الأرامة منن وأهامت فإذا تركيها كان مستل، ولا شيء عليه.

قوله: وإلاً خَمْسَهُ أَيَاهُ لِكُمْرَةُ فِعْمَهِا فِيهَا: يُؤَةٍ غَوْفَهُ، ويؤَةِ النَّحْرِ، وَأَبَاقِ المُشْرِيقَ) يعني يكره انشاؤها بالإحرامُ أنه إذا أداها بإحرام ساق كها إذا كان قارباً، فقاته الحجه وأدى العمرة في هذه الأنام لا يكره، وإنما كرهت في هذه الحمسه الإنام؛ لأن هذه أنام الحجر، فكانت معينة له

وعن أي يوسف: أنها لا تكوه في يوم عرفة قبل الرمال؛ لأن دخول ولك ركن الحج بعد الروال لا قبله، والأطبر بها دكرياه. وتكن مع مدد بو أدعا في هذه الأنام صحب؛ لأن الكرامة لقبرها، وهو تعظيم أمر الحج، وتحليش وقبه لما كنا في الهديم.

قوله: ووالْغَمْرَةُ مَلَنَّمُ هذا عندر النسح، والصحيح: ثما واجمة كالوبر.

وقال افتنادعي: فريضة.

عنا: أب غمر موقعة بوقت: وتقادى بنية غبرها كما لي فالب الحج، وهذه ابة النفلية. قوله: روهي الإطرائي والطؤاف، والنبكغي، والخلق الإحرام شرطها، واعتواف وكنها، والسمى والحلق واحبان فيها، ولبس فيها طواف العندر. وانته أعلم.

# باب الهدي

الهذي اسم لما يهدي إلى مكان، وهو الحرم، وهو يخص بالإط، والبقر، والغمم،

ڪٽاب اڻجح ڪٽاب اڻجع

قوله رحمه الله: وَالْهَدَّيِّ أَمَانَاهُ شَاةً. وَهُوَ مِنْ فَالاَثَةُ أَلُواعِ: الإبلِ وَالْنَفْرِ وَالْهَنْم يُحَرِّئُ فِي ذَلِكَ كُنُهِ النِّبِيُّ فَصَاعِدًا إِلاَّ الطَّأَانَ فَإِنَّ الْجَدَّعَ مِنْهُ يُحَرِّئُ والدي من السعر وقصاك ما له سنة وهمور في التابية.

والدكر والأشى فيه سواء.

ومن النقر ما له حنتان وظعن في الثالثة، ومن الإطل ما له مدس مني، والعن في السادمية.

والبلغ ع من الصائل والسعو ما له سنة أشهر. وقبل: أكبر السنة. وإنها بجرئ الحذع من النشأن إذ كان يعبث لو احتلط بالشايا الانتجاعلى السافلر أنه منهم.

والذكر من الصأد أفصل من الأمني إذا استوياء

والأنتي من البقر قاصل من الذكر إذا استوياء و لحواميس كالمعر.

قوله: ووَلاَ لِيحَوْءُ فِي الْهَمْنِ مَقَطُوعُ الأَدْلُ وَلاَ أَكُوهَ وَلا مِن لا أَدَنَ هَا خَلَقَهُ. وأما إذا كانت مسعودً حال، ثم العاهب من الأدن إن كان الثلث، أو النق أحزاه عبد أبي حسمه وعمد، فعلى هذا لثلث في حكم الفائل، وعمد أبي يوسف أيضًا إذ كان العاهب لثلث فيها واد في يجر، وإن كان أقل حال، فعلى هذه الروانة الثمث في حد الكثير،

وقائل أنو يوسف: إن كان الناقي من الأذن لكترها حار، وإن دهب النصف ويقي النصف فم يجرد لأن في لنصف استوى الحطر والإناحة، لكان الحكم للحطر، ولا يجوز في الهدياء إلا ما يجوز في الضحايا.

قوله: وولا مُفَطُّوعَةُ المُقَالِبُ وَلاَ الَّذِهِ وَلاَ الرَّحْلِيِّ وَمَنْهُ مِنْهُ مَنْ لَكُنْرَةُ وَاشْتُ ما يعتبر في الأذن، وكما الأنف والآلية مناه.

قونه: رَوْلاً فَلَمْ هِلَمْ الْفَيْنِمَ أَيْ الداهية (حدى الهيني)؛ لأن اللي حدة المصلاة والسلام: 
الونهي أن يضحي بالفراء فين حورها: (أن قال كان الداهية فيلاً حارة وإن كان الثيراً لا 
يحول ومعرفة فلك أن نسد العين السبية بعد أن لا تعلق النشة يوماً: أن يودين، ثم يقرب 
العلق إليها فليلاً فليلاً، حتى إذا رأته من مكان عام دلت المكان، ثم السد عيمها الصحيحة، 
ويقرب العلق إليها فيلاً فليلاً، حتى إذا رأته من مكان علم علماً ثم سطر إلى نشوت ما 
ينهما، بون كان الله، التفاهيم فلك، وإن كان عيمةً والداهب الشديد.

وفي) أحييز منه البينزمذي في منته في كتاب الأساحي عن وحول انه (منت اما لا محوز من الأحدامي). المستطنة والا يصحى عائد حاء بن اللحياء الا الموراء بن عورها. والا بالمريضة بن مراسعيّة والا الماضعة، للى لا تغييرة

ا فوله: رولاً الفخفاء) ومي هربلة.

قوله: وولاً الفراحان التي لا تستى إلى السنسك بكسر السرر، وهو المديح، فإن عرجه لا يسعها عن المستى حاز، وهذا إذا كانت الهبوب بوجودة قبل الذيح، أما إذ اصالها ولك في حالة الديح بالاصطراب، أو العلات السكين، فأصابت عبها، أو كسرت رحمها حاز، لأن عثل هذا لا يمكن الاحتراز عنه، والخمي جاز في الهديء لأن كسرت رحمها ويطبب حمد، والقرال إذا كان مكسوراً لا يضع الحوارا لأنه ليس يتأكول، ويحوز الخورة إلان العفل عبر مقصود في البهائي، ويجوز احتماء إذا كانت تعتب وهي داهية الإستان ولا كسورة الموارد كانت تعتب وهي داهية الأسنان ولا كسور المربصة.

قُولُهُ ﴿ وَالنَّذَاةُ حَاتِرَةً فِي كُنَّ شَيْءٍ إِلاَّ فِي مَرْضَعِينَ مَنَ طَافَ لِلوَيَارُةِ خَلْباً وَمَن حَمْعِ لِمُنَا الْمُؤْفُوفَ يُعَرِّفُكُم قَبَلَ الحَلِّي وَمَلَ عَلَوافَ الرّيَارِةِ، فإنه لا يَسُور اللَّا يداءً، أو شرةً.

قوته: ﴿وَالْهَانَةُ وَالْفَرْةُ لِيَجْرِئَ كُلِّ وَاحِدَ مِلْهُمَا عَلَ سَيْغَةٍ} مِن العسم، وكذا عن اشهى أو للائة، أو الربعة هو الصحيح، كدا في الرحير.

قوله: وإذًا كَانَ كُلُّ وَاحْدَ مَنَّ الشُّرِكَاءِ يُونِدُ الْفُرْبَةِ، ولو احلف وحره الغرف.

وعده زفر؛ لا بد من اتماق الفرت واحتلافها بأن يريد أحدهم المنعة، والآخر القران، والتالك الفطوع؛ لأن المقصود بالفرت واحد، وهو الله عز وجل.

علان قلت فيها الأفضل سبع بديان أو الشافة

اللت: ما كان أكثرهما لحملًا، فهو أفضل.

قوله: وَوَإِنَّ كَانَ أَخَذَهُمْ أِبُرِيدٌ بِنَصِيبِهِ اللَّحْوَ لَمْ يَحْرُ لِلْبَاقِينَ وَكَانَا : ه كان حميم

دمي.

قوله: وَرَيْجُووْ الأَكُنَّ مِنْ هَذِي النَّطَرُّعِ وَالْمُنْفَةِ وَالْفِرَاتِ) يَمِي بالنظوع أَدَا بَنْع علم وكما له أن يطعمه العبي.

قوله: وزلاً يُجُولُ الاكُلُّ مِنْ نَقِيَّةِ الْهَذَايَةِ) كنداء الكدارات. والدفور. وهمت الإحصار، والنطوع إذا لم يلغ 100

قوله: ووَلاَ يَبِخُورُ فَيْتِحُ هَلَكِ النَّطَوُّعِ وَالْمُنْفَةِ وَالْقَرَاكِ (لاَ يُوخُ النَّحْرِ وَيُجُورُ دَيْخُ يَشِلُهِ الْمُهَمَانِ أَيْ وَقُلْتَ شَاءًى الدَّمَاءِ فِي السَّاسِكُ عَلَى لَائِنَة أُرْجَه:

1- في وحد: يُجور تقميمه على يوم النجر بالإحماع بعد أن حصل الدبح في الحرم. وهو دم الكمارات والنمور وهدي النطوع.  أ- وفي وجه: لا يجوز فبحه قبل يرم النحر إجماعاً. وهو دم التمتع والقراد والأصحية.

 ق- وفي وجه: المتلفوة فيه، وهو هم الإحسار، فعند أبي حنيفة: بجوز نقميمه، وخدهما: لا يجوز.

وفي المبسوطة يجوز ذبع هدي التطوع قبل يوم النجر، ذلا أن فيحه يوم النجر أفضل.

قال في اقداية: وهو الصحيح، يمني أنه يجور أنبحه قبل يوم النحر.

قوله: ووَيُجُورُ فَهُجُ يُقِيِّهِ الْهَيْدَايَةِ فِي أَيْ وَقَتْ شَاءًى وَمَالَ الشاعمي: لا يجوز الا في يوم النحر.

قوله: وَوَلاَ يَجُوزُ فَيْحُ الْهَافِايَا إِلاَّ فِي الْحَرْمِ) قال الله تعلى: ﴿ تُرَّ عَبِلُهَا إِلَى ٱلْبَلْبِ ٱلْمَرْسِيَ ﴾ (\*)، وقال في جزاء الصيد: ﴿ مَدَنَّا لَهِمْ ۖ ٱلْكُنْبَةِ ﴾ (\*)، مصار اصلاً في كل دم، هو كفارة، ولأن الحدي اسم لما يهدي إلى الحرم.

قوله: وزَيْجُورُ أَنْ يُقصَدُقُ بِهَا خَلَى مُسَاكِينِ الْحَرَّمِ وَغَيْرِهِمُّ)، للا أن مساكين الحرم الصل، إلا أن يكون غيرهم أحرج صهم.

قُولُه: ﴿وَلاَ يُجِبُّ النَّقْرِيفُ بِالْهَذَائِا﴾ وهو حمل الهدايا إلى عوقه.

وقيل: هو أن يعرفها بعلامة مثل التقليد، وإن عرف هدي فلمنعة والغران والتطوع، فحسن؛ ألأنه يتوقف بيوم النحر، فعسى لا يجد من بمسكه، فيحتاج إلى أن بعرف مها ولأنه دم نسلك، فيكون مناه على الشهرة بخلاف دماه الكفارات؛ لأنه يجوز غبحها قبل يوم النحر؛ ولأن سبها الجنانة، فيلن بها الستر.

قوله: روّاللَّفُطُلُ في الْكُنْنَ النَّحُوُّ فإن شاء نحرها قيامً، وإن شاء أضجعها. والأنصل أن ينجوها فياماً مُعقول فله السرى، ولا يذبح البقر، والغنم فياماً؛ لأن في حالة الإضحاع المذبح أبين، فيكون الذبح ايسر.

قوقه: ﴿ وَفِهِي الْمُنْفُرِ وَالْمُنْتُمِ اللَّهُمُ ﴾ لقوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهُ بَأَنْزُكُمْ أَن نَذْعُوا يَقُرُهُ ﴾ \*\* وقال تعالى: ﴿ وَقَدْتُكُمْ بِنِنْتِم غَطِيدٍ ﴿ إِنَّ ﴾ أَنَّ وَالدَّمِعِ: مَا أَعَدَ للدَّبِح، وأواد مَهُ الشَّمَ، فَلُو دَبِعِ الْإِبْلُ، وَنَعْرَ البَّقْرِ وَالْعَمْ أَعْرَاهُ إِذَا اسْتِوالِ الْعَرِقَ، وسَكُوه

سورة الحج: 33. (2) سورة الماندة: 35.

وق) سورة الفرة: 57. (4) سورة الصافات: 107.

قوقة: ﴿وَالْأُوْلِي أَنَّا يَبُولِي الْإِنْسَالُ هَامِهِمْ بِيلَهُ إِنَّا كَانَ يُخْسَلُ فَالِنَامِ. {لَا تَوَيَيْهُ مَمَنَهُ أَفِقِينَ مِنْ تَوَلِيْهُ غَيْرِهِ كُسَائِرِ أَنْعَادَتِ، وإِنَّا كَانَ لا يَجْسَى ولِي مَيْرَهُ، ويَفْتُ عَيْد الديم، وروى أن اللي فيني الله حلم وسقم: وسيق منه سيم في حجم الوفاع، فيحر منها تَعَاْ مَنْنِي نَفْسَهُ، وولِي أَيْاقِي عَيْلًا كُرَّهُ أَنْهُ وَجَهِينَ أَنَّا

قوله، ووليم**ندك مجالالها** وجعاههان احملان سدم حل وهو التلكست بهي الحيوان من الحراوظارين

قوله: وولاً يُعْطَى أَخُوا الْمُغَوَّارِ مِنْهَا } وهذا لا يسبح حدده، فون عمل المعلد عبيداً مستقع به في صراته كالفرهن والعربان والخراب، وأشداه دالك الله بأمار بدروان باع الجالد، أو اللحم بدراهم، أو فلوس، أو حسلة مصدق مثلك، وسمل له أن يشترني بها ملحاً ولا الرودًا

قولة: وَوَلَمْنَ سَاقَ مِدَالَةً فَاطَلَقُلُ إِلَى وَكُوبِ وَكُنْهِا: الزَّارِ وَكَنْهَ، أَوْ حَسَ مُسَيًّا خاصة وخص صها على، تعدل للفصاد والسدق له.

قوله: روزن مشخلی علیه آلم پرکشیم، لاه دد از میه باشنوی، وبالرکوب نصر کاندیجم دا

قولة: رُواِيناً كَانِو لَهَا قَلَنَ لَوْ يَعَلَّبُهَا} دَيْنَ حَلَمَهِ. تَعَيَدُنَ بَعَدَ لُو غَسَتُعَ رَنَ كان الله لهلكة

قولة: زويلتميخ طوعها بالماء الجارة حتى يتقطع اللمل: بسمم بكسر الصاد، والتصح: هو الوعل أهاء أباد كال فريةً من والما الله ح. الإناكان العباء بحديد ويتماسك عاركن لا شنر دلك بالسهيدة.

قوله: بومن ساقی هدیاً فعطب فی الطویو قاناً کانا نطوعاً فلیس حدیه عباراه. لاد الم یکن سوفه اعتمال بداند.

قوله: ﴿وَإِنْ كَانَ وَاحِماً فَعَلَمِهِ أَنَّ لِقَيْمَ عَبْرَةً لَفَامِلُهِۥ لأَنَّ الوحوب ،أق لي ذات.

فوله: وويانَّ أصامة عَلِّتَ تُسَبِّرُ، وهو أن رجرجه أن تلوست إلى لزدية أقام جراة مقامه: لأن الوجوب باق بي دمنه. وصلع بالمعاب أن تناء أوهله (ذاكان موساً، أم إدا

راك في الله من محر المستفلان في الدرانة (537) الحقيدات والداخلي دعى الله علما وسلم ساق حالة والم المستم في حجم دود إلى صحر البعة والتين للمستم ودي الدين التأريخ فو في حادث حار الأمواق المستمة المحادث المستمرف في المنحسان البعد (52) والدين لاها للمدراة المعلى المسأ فتحراك على لا الطابعات وقتلة في مستم المدافعين حالات الرائعاتين

كان معسراً احزأه ذلك المعيب.

قوله: (وَإِذَا عَطِلِتِ الْبَنَّلَةُ فِي الطَّرِيقِ فَإِنَّا كَانَ تَطَرُّعاً تَحَرَّهَا) معنى عطبت قرت. من العطب بدليل.

قوله: وبخرهام: فإن قلب: هذا تكرار، فإنه قد قال: وومي ساق هذياً بعطسيه: ثم قال: ووافة عطست الدنام؟

قلت: الأولى في اقدي مطلقاً، وهذا في البدنة حصها بالدكر بعدما دخلت في دلك العموم، أو يقال: ذكر في الأول هل بحث عليه غيره، ولم يهن ما يعمل بالعاطب، فاعاد فكره لبيان ما يفعل به، أو يقال: الأولى في العاطب الذي لم يتهيآ له ديج، ومنا الذي قارب العطب بقابل قوله: وتحرهاي: والدحر إنما يكون في الحي

قوله: (وَصَبَغَ نَعْلُهُ بِلَعَهَا) العراد بالنعل قلادتها، وعلى مذه رواية تعلها، وإن كان نعله، فيحمل ابضاً أن يرجع الضعير إلى الهندي، ويحمل أن يكون نعل المهدي. ولهما يفعل دلك فيعلم أنه هدى لم يبلغ محله، فيأكل منه الفقراء دون الأغنياء؛ لأنها لم تبلغ محلها، قان أكل منها، أو أطعم غنيًّا، فعله أن يتعمدل بقيمته.

قوله: (وَضُرَابُ مِهَا صُفَّحَفُهُ) أي حانب صفيد.

وفي اقتابة: صفحة سناميا.

قوله: ﴿وَلَهُمْ يَأْتُكُلُّ مِنْهَا هُوَ وَلاَ غَيْرُهُ مِن الأَغْنِيَاءِ﴾؛ كانها لم تبلغ عملها، فإن الكل منها: أو اطعم غنيًا، معليه أن ينصدق بفيمته.

قوله: وَقَائِلُ كَانْتُ وَاجِئَةً أَقَامَ غَيْرُهَا مُقَامَتِهَا وَصَلَيْعَ بِهَا مَا شَاءً)؛ لأبها لم تَـن صالحة لما عيد، وهو ملكه كسانر أملاكه.

قوله: ﴿وَيُقَلُّمُ هَدِّيُ النَّطَوُّ عِ وَالْمُتَّعَةِ وَالْفِرَانِ ۚ رَكَنَا اللَّذِي الدِّي أُوحيه على نفسه بالنفس

والعراد من الهدي: الإيل والبقر. أما العنم فالا يقلد، وكلما يقلد بيحرج به إلى عرمات، وما لا فلا.

قوله: وَوَلاَ لِقَلْمُ فَمُ الْإِحْمَاءِ وَلاَ فَمُ الْجِنْايَاتِ، لأنه دم جب فيستحب إحفاؤه بحلاف الأولى: فإنه دم بسك، فيستحب إطهاره، فلر فلد دم الإحصار ودم الحنايات جار، ولا يكن به، والله أعلم.

> هسائل: خسنة القاط توجب الوصول إلى مكة والإحرام بعجعة أو عمرة. الأول: إذا قال: هلف على حجة أو عمرة».

الثاني: والله على المستعى إلى بيت الله الحرام؟؟

الثالث: وله على المشي إلى مكة إلى

الرابع: وفد على المشي إلى الكعبة».

الحامس: «فله على المستني إلى مقام إبراهيم». فهذه الأقعاظ اخباسة توحب عليه حجة أو عمرة بالإحماع.

واستة ألعاط لا توجب عليه شبئا بالإجماع

الأول: وقم على اخروج إلى بنت الله يم.

الفائي: ولله على الذهاب إلى بيت الفايد

الدلث: وقد على السير الي بيت الدي.

الرابع: ﴿ فَهُ عَلَى الإنبانَ الَّي مَكَّهُ وَ.

الحامس؛ ولله على للمشي إلى الصعا والدروة».

السادس: برقم على العشي إلى عرفات». مهذه الألفاظ لا توحب عليه عليةً الإجعاع. ولفظان لا يوجبان عبه شيئاً عبد أي حبيمة رحبه الله.

أحتمناه وقدعلي النشي زي المسجد الغرامين

الثاني: ﴿فَهُ عَلَى فَلَسْنَى لِلْيَ الحَرْمِيرِ. وَفِي قَلْنِينَ الْلَفَظِينَ لَا يَلُومُهُ صَيْءَ عَنْدُ أَي حَيْفَةً، وَعَنْدُمُهُ: يَلُومُهُ إِمَا حَدَّةً أَوْ عَمْرُهُمْ وَاللّهُ أَعْلُمُ بِالصّوابِ.

## كتاب البيوع

لهسسا علمه البيع (أم العبادات، وأحر البكاح؛ لأن اختياح الداس إلى السع أعم من احتسباجهم إلى النكاح؛ لأنه بعو النسمير والكبير والدكر والأنثى، والنقاء عليم أقوى من اللغاء بالبكاح؛ لأن به نقوم السعيشة التي هي قوام الأحسام. وبعض المعينفين قدم النكاح علمي البيع كفياحه أفقاية وعيره؛ لأن النكاح عنده، بل عمر أفضل من الاعتمال نقل العادة، لأنه مست إلى النوجيد واساطة الوقد الموجد، وكل منهم مصيم، في مفضد.

واطبع اليه اللغة: عبارة عن تغليك مال منال آخر، وكندا في الشرع، لكن وبد فيه لبد والتراضين لمنا في التعالمي من الفسنان والله لا يجب الفسنان.

ويفيسال هو في الشرع: عنارة على إيحاب وقبول في ماين أيس فيهما معني النارع. وهذا فول العرافيين كالشيخ وأصحاء.

وقسيل. هو جازة عن مبادلة مالي بعال لا على وجه استراع، وهو قول اخراسايين كما حد اهدامة وأصحابه

وفائدتناه. معقاده بالنفاطي في النفيس فعند الحراسانين يعلمه، وتحمد العرافيين؛ لأ

 ول) هو عمل مود علي أساس صادل ثلثال بالمثال، ويميد صادل المذكرات على وحمد الدوام. أي اللا توفيد في اسفال المعكمات بهذا السادل.

وهو رأس عفره التعاونيات الدالمة، والمكامة أساس للنباس في قتيم من احكامية.

وهذا أنفقة الرسمي في الأصل وربعاً، وهذاراتانها مندالة إلى كل واحد من طرفيه الهمة أن كلا الطرفين في وصعير متمالات من حيث المعادلة والمعاوضة الدلك كان قطط قليع معاوداً من لساء الأصاداء وكذا لفط النبواء، وسيمي كل من طرفي طفاه في أصل اللغة بالعا وعدرياً، فيقال من المعادد، أو غراما، إذا تعد من غيركما أو بشكها عرض

بخي عرف طباعي والقفهاء على تحصيص كففي والسع، والنافع وبعدات بادل السلفة التي تتعلق بها هاجة الانتفاع والاستعمال، وتحصيص لقطي والدراء، والدارير والحالب الدل العوص المالي. الآخر الذي يسمى أنسلة ومشترناه والتناها و.

والسامة أو الشيء الذي حو علل السع بسمى: ومسعله

والعوض العلقي الأحر العلق علمه ويعده العشري الي الهائل المناثل العليم يسلمي: لالعباً. (عضمتين). وهذا يكون في العالم من العقاد.

و يحب خفيد السع البواغ مرغهة التنبرة، كالسلم أن اقتبلف ومصحتين فيهماي، ولالعقابسة، والصرف، والإستماع، وموج الأمام والعربيف، والنويب، بالمرضيفة، ومع الوطاء.

بكل هذه العود بعدونها فروعاً خاصة لتعد الديم، وبدائر أكل منها عاماً في بديل عجل صبق. كتاب البيوع تعافج فيه أحكامه

مشرر المدحق العميي العام (1-007).

يستعقاء وأما في الخسيس، فيتعقد بالتعاطي إصاعاً، مثل شراه اليقل والحيز وأنساه ذلك، والصحيح قول الحراسانين: لأن العبرة للتراضي.

قوله وحمه الله: والْمُبِيَّعُ يُتَفَعِّدُ بِالإِيجَابِ وَالْفَيُولِيَ الانعقاد: عبارة عن الضمام كلام أحد المنعقدين للى الاخر.

والسبع: عسبارة عن أثر شرعي يطهر في الخل عند الإيجاب والفيول، حتى يكون العافسة فسادراً على النصراف. وإليه أشار الشيع بقواء: ويتعقدي، ولم يقل البيع. هذان العافسة فسادراً على النصراف. وإليه أشار الشيع بقواء: ويتعقدي، وقد ثبت الآن، نقوله: ويعتبه، والقبول: هو اللبط الناني الذي هو حواب للأول، فالإيجاب مثل فوله: ويعتبه، أو وأعطيته، أو يافتريت ، أو يوقيت يه، أو وتبعيت يه وما أشبه ذلك. والقبول مثل واشتريت ، أو وقيت بن أن يكسون السبادي البائع، أو المستري أو لأ: اختريت مبك هذا العبد يكسون السبادي البائع، أو المستري كما إذا قال العبنيزي أو لأ: اختريت مبك هذا العبد يعتبر من المائمة، غيال البياد، والمائمة المبائد، المائمة المبائد، غيال المائمة والذا والمائمة المبائدة، غيال المائمة والأخر الخياري، ولم يعن أنه البائم، أو المستري،

قسوله: وإذًا كَانَا بِلْفُظ الْهَاضِيِّ أَمَا إذا كانا بلفظ الأمر، ماز بد من ثلاثة ألفاظ، كما إذا قال البائع: «النتر منيّ»، فقال: «النتريت»، فلا يتعقد ما لم يقل البائع: وبعت»، أو يفسول المشتري: وبع منيّ»، فيقول: وبعت»، قلا بد من أن يقول ثانياً: «التنريت»، وأما النكاح، فيتعقد بلفظين أحدمه: ماض، والاعر: مستنيل.

قسوله: (وَإِذَا أَوْجَسَبُ أَحَسَدُ الْمُتَعَالِدُيْنِ الْبُرْعُ فَالآخَرُ بِالْحَبَارِ إِنْ ثَنَاءً قَبِلَهُ فِي الْمُعَلِّسِسِ وَإِنْ شَسَاءً وَقَالُ وهذ يسمى سيار الفول. وهو عير موروث، قان أرجب أحسدهما اليسيع، وهما يعشيان، أو يسيران على دابة في محمل، أو على دابتين، إن أحرج المحاطسب حسوايه عنصلاً بخطاب صاحه ثم الفقد، وإن فصله عنه لا يتعقد، وإن قل والسير مسن أحدهما كالسير منهما، وإن أوجب أحدهما، وهما وافقان فسارا، أو معاو أحدهما بعد حطاب صاحبه قبل القول بطل، ولا يتعقد بقوله بعد ذلك.

وفسو فسيايها هي المستخبئة، وهي تسير فوحدت سكتة بين الخلفايين لا يعنع ذلك الانتقساد، وهسمي بمنزفسة البيت؛ لأنهما لا يملكان إيقافها مخلاف الدابة، فإنهما يملكان إيقافها.

ولو قال: وبعث منك هذا العبد .كذابي اقال: وهو حربي، عبو قبول ويعنق العبد. وأما إذا قال: ووهو حربي بالواو، أو «هو حربي نفير الولو لم يكن قبولاً، ولم يجز السيم. واعلمسم أن الديم عقد على الإنهام والنوفيت بمعلم بحلاف الإجارة، فإنها على على التوقيت والإنهام بمطلها.

تم لا يسند في البيع من ذكر الثمن، رتعين السبيع، وإلا فلا يكون بيعاً، وإن حصل الإيجاب والقبول.

قسوله: (وأَلْهُمُ عَلَى الْمُجْلَسِ فَلَلَ الْقَيْولِ بَطْلَ الإِبْخَابِ)؛ كان القيام دليق الإعسراس، وكذا أبو لم يفيه ولكن تشاعل في الطلس بشيء عبر البيع بطل الإيحاب، فإن كان قالماً، فقعد تم قبل الإنه يصح القبول؛ لأنه بالطعود لم يكن معرضاً.

قسوله: ﴿فَإِذَا خَصَلُ الرِّهِجَابُ وَالْفَيُولُ لَوْغَ الْنَيْعِ﴾ ولا بد من نفدير التمن، وتعيين المعمن.

قسال في العسبون: عن أبي بوسف: إذا قال: ومنك هذا ظعيد بالدي، فلما أواد المستري أن يفول: وخلتها فالمستخ أولي؛ المستري أن يفول: وخلتها فال البائع: ورجعتها و حرح الكلامان معاً فالفسخ أولي؛ لأبه لم يتم البيع. وإذا قال: وبعثك هذه العيد بالذي التوجي بكذاتها فقيل في الحيد بالشاها فقال: وفيلك محمسمانه، وكذا لو قال: وبعستك عسنة العيدي، فقال: وقيلت في معضه لا يحور لها فيه من تفريق الصهفة على عليه.

ولو فرق الإيجاب، فقال: واليعلى هذين العبدين، مدل هذا بمائة وهذا بماكين.» فللمتستري أن يقبر في أيهما شاءة لأنه لم يكن في القبول نفريق العنفقة مخلاف المسالة الأولى، نزن هناك الإمجاب فيهما بالفط راحد.

قسبوله: ووَلاَ خِيَاوَ لِوَاحِهِ مِثْنَهُمَا وِلاَ مِنْ خَيْبٍ أَوْ غَدْمٍ رَوْلَةٍ، وقال الشافعي: لكن واحد صهما الخيار ما داما في المُحلّس. يعني لكل واحد صهمه فسحه رصي الاحر بالمسخ، أو لم يرص.

وقوله: ﴿لا من عيب: أو هدم رؤية»، وكذا عبار الشرط، وإنما حص حيار العيب وعسدم الرؤية مع أن عبار الشرط مامع لروم البيع أيصاً؛ لأنبدا أن كل بيع يوجدان. أما عبار الطرط، فعارض مهى على الشرط.

قسوله: ووَالأَعْوَاصُ الْمُشَارُ إِلَيْهَا لاَ يُخْتَاجُ إِلَى مَعْوَلَةً مِقْمَارِهَة فِي جَوَارِ الَّبِيعِ؛ لأن بالإشسارة كمايسة في التقريق سواء كان المشار إليه عناً، أو منساً بعد أن ثم يكن في الأموال الربوية. أما في الربوية إذا يبعث بجنسيا، فلا يحور النبع مع جهالة مقدارها، وإن أشسير البها لاحتمال الرباء كما إذا باع حفظة بخطة، أو شعراً بشعر، قلا بدأن يعلم

تساويهماء

وقوله: يومي حواز البيع: احترازاً عن السلم، فإن رأس العال بيه إنه كان مكبلاً، أو موزوناً ينشرط معرفة مقداره شند ابن حنيقة، ولا يكشى بالإشارة.

وقوله: «والأعواض» سعاها أعواضاً قبل العقد، وإن لم تصر عوضاً باعتبار الممال؛ الأنها تصير عوضاً بعد كما قال نعالى: ﴿ وَاَسْتَشْهِدُواْ شَهِدَيْنَ مِن رَجَالِكُمْ ۗ ﴾ (أنه وإنها يصيران شاهدين بعد الإشهاد.

قسوله: وَوَالْأَنْهَانُ الْمُطْلُقَةُ لاَ تَصِحُ إِلاَ اللَّ تُكُونَ مَعْرُوفَةُ الْفَدْرِ وَالصَّفَقِ صورة السطيقة: أن يقول: «افتتريت منك بدهميه، أو بغشه، أو بحنطه، أو بموة يه ولم يعين فعراً والا صفة.

وفي فلتابسيع: صورته: أن يقول: وبعت هذا ملك يشمن: أو بعا يساوي: فيقرل: واغتربت: ه فهذا لا يجور، حتى بين قدر الدمن وصفته، فالقدر عثل عشرة، أو هشرين، وفصفة عثل بخاري، لو سرقتاي، أو جيد، أو وسط، أو رديء.

وفوله: ومطلقة: احترار عن كونها مشاراً إليها.

قسوله: (وَيَجْسورُ السَّلِعُ بِعُمَنِ خَالِ أَوْ مُؤَجَّلُ إِذَا كَانَ الأَجْلُ مَغُلُوماً) إما فيد يسهالتمنه؛ لأن العبيم إذا كان معيناً لا يجوزُ تأجيله، فإن شرط به الأحل، فالبيع دامد؛ لأن التأجيل في الأعيان لا يصح؛ لأنه لا منفعة للبائع في نأجيلها؛ لأنها موجودة في الحالين على صفة واصدة، والمقد يوجب تسليمها، فلا مائدة في تأخيرها، ولا كذلك النسن؛ لأن تسسرط الأحل في الديون فيه فائلة، وهي انساع العدة التي ينمكن المشتري من تحصيل التمن فيها، فلقائل جاز فيه.

وتوله: وإذه كان الأجل مطوماً»؛ لأنه إن كان عهولاً أثر في المسليم، فيطالبه الهاتج بالمسلمين في تستريب السدة، والمستري في يعيدها، وإن احتلقا في الأجل، فالفول قول من بنفسيه؛ لأن الأحسال عدمه، وكفا لو احتلها في قدره، فالقول لمدعى الأفل، والبلة يتة المشستري في الوجهين، وإن اتعمًا على قدره، واحتلفا في حصيه، فالقول للمشتري أنه فم يعض والبيئة بيته أيضاً؛ لأن البيئة مقدمة على الدعوى.

قسبوله: (وَأَمْسِنَّ أَطَّنُقَ التُمْنَ فِي الْبَيْعِ كَانَ عَلَى غَالِبٍ نَقْدِ الْبُلَدِي معناه ذكر قدر استسر، ولم يذكسر صفته مثل ان يقول: وبعن سك بعشرة دراهم»، ولن البقد دراهم

<sup>(1)</sup> سوره الغرة: 282.

تفسيطه هادا كان كملك حاز البيع، وتنعين الدراهم التي يتعامل الباس يه في البلد عالماً، فيكون معنى قوله: وأما القدر، فقد دكره؛ فيكون معنى قوله: وأما القدر، فقد دكره؛ لأسبه لو الديكن كذلك كانت هذه السبألة عبن المك الأولى، فيارم المكرار، فيان لاك السبوله: هوالأنسان المعلقة: أمها مطافة عن ذكر القدر والوصف صبحاً، وأن قوله: هوامن أملك الشمن»: معطق عن ذكر الصفة لا مير، وذلك بأن يقول: والمنزيت معشرة دراهمه، أوليه لا عطريه، وذلك بأن يقول: والمنزيت معشرة دراهمه،

واطلب أن حكم النبع واشم يحتقان في أحكام، مها أنه لا يحوز النصرف في المنع المقول قبل قعمه ويحور في النس قبل قعيد.

ومستنهاز أن هلاك السبع قبل الفنص يوحب فسنح العقد، وهلاك النص لا يوعده! لأن العقد لا يقم على عبد، وإنما ينم على ما في الدم، فإذا هلك ما أشار إليه بفي ما في الذمة الحالم

قسوله: وقسيان كانت اللّقاة و مُختفة فالنّيق فاسة إلا أن يُبين احتفاع يعلى عليه اشالسنه إلا أن التعامل بها سواء؛ لأن الجهالة تعللي إلى السنزعة. وأما إذا كانت سواء لى الدائية حاز البهم إذا اللهن اسم الدراهم، ويصرف إلى ما فدو به من أي نوع كان؛ لأمه لا مساوعة ولا احسالاف في البائية كالذهب التركي والخليص، ابن الحليمي كان أفضل في الدائية من التركياً

وموله: وإذا كانت سواء في الهافية»: معناه كانتنائي والتلائي، وانتنائي ما كان البان ما الم داغلًا، والتلائي ما كان التلالة ماء دانفاً، همي هذه الصورة يجور البيع إذا أطلق السم الدراهية وأمه لا متارعة، ولا احتلاف في العالمية.

قسوله: ﴿وَيَجْسُورُ يُسَبِّعُ الطَّفَامِ وَالْخَلُوبِ كُلُّهِ مُكَالِلَةً وَأَجَازُفَةً} يمي (1) باعها مخلاف جسها. أما تخسيها مجازفة فالإ بخور لها به من احسال الربا.

والمجازمينة الهي أحد الشيء اللاكبل ولا وزياء وكذا الفعامة إنه وقعت فسا بشت به الرال لا تعور كارفة أيضاً؛ لأنها كالسع.

وقوله, وبهيغ الصعامين, السم للطعام التي العراف: نشع على الحائلة ودقيقاً، فعلى هذا لا يكسبون لذكسر بالحموس بعد الطعام لذكرتراً، ويكول اللمراد من الحموب ما سوى الحمطة خالدرة والعلمين والحمص وعبر دلك.

قوله: (ويؤناء معلينه لا يُعْرَفْ مَقْدَارَة) هذا إذا كنان الإناء من حزف، أو حميد، أو حشيب وما تنبه ذلك منا لا يحتمل الريادة والقصان على أن يتول: «بعت منك ملء هذا الطشت به أو يؤمل عده القصعة به فإنه يجوره الأن الحيالة به لا تقصى إلى السارعة لحب أنه يتعجل في السارعة لحب أنه يتعجل فيه السليم؛ الأن الحيالة به فلا تعلق المعارضة المسليم فيه متأخره والحلاك السليم؛ الأن المسليم فيه متأخره والحرارة والحالات السليم؛ الأناء منا يحتمل الريادة والقصيل كاربيل والجراب والمراب والحرائ والحوائل لا يحوزه الأن هاه الأنسياء تقسيض وتسمط الأنان أن بوسف استحسير في قرب أنماء وأحازه، وإن كان يحتمل الريادة والمقصالة وهو أن مشتري من هذه الماء كذا كذا فرية بهذه القرية وعينها، ياته بحور عبده.

قوله: زوابورال حجّرٍ لا يُقرَف مَقْدَارُهُم هذا إذا كان الإداء والحجر للحاهيا. أما لو تنصب فيل أن يسلم دلك نسد النبع الأنه لا يعلم مبلغ ما ناعه منه، وإن قال: بوزن هذه التطبخة أن هذه الطبر، وما تشهم لو يجرء لأنه بالدار بنقص.

قوله: ووافئ باغ صايرة طعام كل قميز بدراهم جاز الناخ في قمير زاحد عند أبي خسيفة إلا أن يسلمي جملة قفرابا، وصدف بعور اي الوحيين سي حملة قفرابا، أو لم يسبم. لأي حبيفة أنه يتعذر الصرف في الكل فيهاله السبع والنس، فيصرف إلى الأقل، وهد معلوم (لا أن تزول الحهالة السمية مهم الفعران، أو بالكيل في الخلس، والاه الا يعلم قدر الفقران، فجهل انتمن عند المتعاقبين، وتسميته لكل نفير درمناً لا يوجب معرفته في الحال، وزمنا يعرف في الثاني، وذلك يبنع صحة المغذ، وضما أن هذه الحيالة بمنسا (رالنها نسباء أحده، وإن شاء تركه لنم في المصرف إلى حبيبة للمشتري الخيار في الفهران إن السباء أحده، وإن شاء تركه لنم في المصرف المناه والكيل ولا النامة في الفلس، وحرف ملحه، فالمشتري بالخيار في الفهران إلى ملحه، فالمشتري بالخيار في الفير وكيل بدن دلار شاء تركه؛ لأنه أبنا علم الذلك عليه المساد قد تقرر، فلا يصبح المائية عالمة عابد.

قال في المستوطن الأصل عند أي حنشة أنه متى أنشاف كنمة «كل» إلى ما لا يصم مستنهاه يتستاول الأدي، وهو الواحد كما إدا قال لفلان: «طلي كل درهم» بلزمه درهم واحد.

وفسيال أبو يوسف ومحمد: هو كذلك فيما لا يكون منهاه معلوماً بالإشارة والبدء وأسب ما يعلم فنطف بالإشارة إلياء فالعقد بشاول الكار- لأن الإشارة أملع في التعريف من السبية.

وأسبو حبقة بقول: إن كانت العمرة للإشارة، يتمن حبيع ما أشار إليه عبد العقد

محهول وحهالة مفدار فانمن تصع صحة العقد

فسولة: روضً باغ قطيع عَمْم كُلُ شاةٍ يتوافع فألينغ فاصدً في جميعها) عبد أبي حسيمة. وقالاً: هو جائز في الحسيم، وكد كُلُ عندي التقارب منا قاسته على الفسر من العسسرة، وهسو يصرف العقد في الراجد على العلم إلا أن بع شاة من قطع لا يصبح للسنفاوات سبب الشياء وليع فقير من صبرة بجور لعام التفاوات، فلا عضي الجهالة إلى السنزعة ولم وتعضى إليها في الأول.

ولا و قال: و حلك هذا الفطرح كل شابي منه بعشرين فريداً به وسي حلته مالك لا يحسور السبح في الكل بالإجساع وإلا وحدة هما مين يعيه ولا علم احملة في اعلى، واحستان الله لا يجوزه لأل شي كل واحدة اللها عبولة لأل حملة كل واحدة من واحستان الله لا يجوزه الأل شي كل واحدة اللها السلمي، إليه المرتب إليها أخرى، ولا تقريباً أي شاة يسلم إليها أرداً مسلمياً لكن علم اللها المرتب الكون حملها لكن اللها المرتب المرتب الكون حملها لكن اللها المرتب اللها أخرى، ولا تقريباً أو واللها مائه علم اللها تجلسون وإلى قال: وبعدها باللها لما الله على اللها مائه شاة ساله همارين والدي وحدها بالله فاستاني واللها وإن وحدها بالله فاستانية في طائل والله اللها الله فاستانية في طائل واللها واللها واللها واللها اللها اللها اللها اللها اللها اللها اللها اللها في طائل اللها اللها

قوله: ووكذلك في كاع تُولُ فَقَارِعَةً كُنَّ فِرَاعٍ مَدَرَاهُمِ وَلَمْ يُسْلَمُ خَمْلُهُ الشَّرَاعَانِ) لهو على هذا الاحتلاك لا يصح في قراع عبد أي حجة لوجيون:

أحفضا: أنَّ الذَّرْحِ مِن النَّرْبِ بَحَنْفٍ.

والفائي: أنه لا سكن تسليمه إلا مضرر على البائع.

قسبولد: (وَامْسَنُ بِسَاعِ صَنْرَةَ طَعَامِ عَلَى أَنَّهَا لَمَنَةَ قَفِيرٍ بِمَانَةَ دَرْهُمْ فَوَجِدُهَا اقْلُ فَالْمُثَالَةِ فِي اللَّجِيدِ إِنَّا شَاءً أَحَدُ الْمَوْرَجُوهُ بِحِصْنَه وَإِنَّ شَاءً فَسَنَحَ النَّبِعُ، انفرق الصفقه عليه: وله يسر رضاء اللهوجود

قسبوله: روايلُ وجَلَغَا أَكْتُوا مَنْ لَأَلِكَ فَالرَّيَادَةُ لَلْبُائِعٍ)؛ لأن العقد وقع على مقدار معين، والفدر ليس لوصف. بل هو أصل منسه

قوله: يومن الشرى ثواباً على الله عسرة الأرع بعشرة دراهم الراعة على الها مائسة دراع معالسة دراهم فوخنظها أقل من ذلك فالمنشرى بالمعبار إلى شاء أخلفا بالجملاء فالسندن وإلا شاء الراداء لأن الدرع مانت الى الواء، يا معبارة عن اللول والمسرمي، والوصيف لا يقامه شيء من الشي كالأطراف في الحياد للحلاف القار مي المسرة، لأد المقادر بقائله شيء من المسرء إلا أنه يتجر مد نفرات الوسف المسكور. فسوله: ووالم وخسمها اكسر من الدُواع الذي سناة فيلو المُمَنّدي وَلاَ خَدَوُ الْمُسْتِرَجِ، إِذَا اللهِ مَانِهُ فِيهِ مَهِ مَنْ مِنْ الدُواع اللهِ اللهِ مَنْ الواطنين علماً على الله أعور أو الفطاع آلية. فو حدة صاحماً كان الله تشري من قبل رحدة في النبس، ولا حدو السائع، وإذا المداه على أنه سنجيج، فوصده أشار «المشرى العيار إلى شاء أحده كال النبي، وإذا شاء ركم وكذا إذا النبري حاراة على أم، حرد حوجه الله تَنْ أحود على أنه على الله على أما يحدد موجه الله تأكر في المواها على أمه ليساء وحدها بكوار في المواها على أمه ليساء وحدها بكوار في المواها على أمه ليساء وجدها بكوار في الدواها على أمه ليساء.

فسوله: وَوَإِنَّ فَسَالَ: يَعْلَكُمُهَا عَنِي آلِهَا مِاللَّهُ وَرَاعَ سَالُهُ فَرَاهُو كُلُّ وَرَاعَ مَعْرُفُم فسؤخِدها للفصة فَهُو يَالِمُحَارُ إِنَّ مَنْهِ أَحَدُها بَعَضَهُ إِنْ لَهُمْ وَإِنَّ ضَاءَ تُركِها إِنَّ ثَالَ الوصياعا، فنا صور أصلاً: وقراده مدئر النص دراً، فل دراع بدراء توس، وشال لأه تو أما أنه معن النابي لم مكن أحمد كل تراع باراه في وإنها قال، وإصكه إلى فاصت الطبيرة وقد فكر لفظ النوب على تأويل اشاماته أو الدفروعات

قسوله، ووزيل وحدها زاندة فيلوا بالحار إنا ساء أحماً الخسيع قبل فواع سودهم وإنه فسسه قسلخ الليم، وإدا اشهاى عشره الذرع من مالة دراع من دار، مالسع داسد علم أي صفعه لأن طان حمهول، وعسلما يحور، وإنا اعتران عدرة أسهام من مالة سمم حار إصافةً؛ لأن تلك معلوم، وإنا اشترى ثوياً على أنه عشره أدرع كل دواع شرهم، فإذا هو حشرة وتعسف، أو نسعة وتصف.

في بل أن أو حديدة في توجه الأول الأحد بعشرة من غير حماره وفي الثانيا بأحده شبيعه إن شاء وعند أي يوسف يا حده في الأول بأجه عشر إن شاء، وفي الناني معشرة الد شهاء وعبد عميد في الأول، بعشره وطبيعة بان شاء، وفي الناني شبيعه وتصف إن شاء كله في تحديد.

وهي الحامد عن: حمل قول لني يوسف محمد، وقول محملة لأمي يوسف.

الحولمة: رؤمل بالن داوة فاحل بداؤها هي البيلغ وإن تمل ليستمام، لأن استم المحار بشارال العراسيسة والمداد في المرافقاة الأنا منصل مها العمال فرائز؟ والأن النساء في العار الن هساتها. واصدار العميم للمعالمة

تم إما بينا و اندر الانتل في البيع جبيع ما ثان ديها من موت وصارن وعمو وانتقل وانطرح واندر وكابرتان وجداع ما يتتامل طليمة جدودها الأربع.

فسولها الرمس يُساع الزها دخل مَا قبيا مِن النَّحَلُ وَالشَّجَرُ فِي أَلِيُّعُ وَإِنَّا لَهُ

أيستسبقه) الأنه متصل بها للفرار، فأنت البناء ولأنه بنفى في الأرض عنى الدواج، ولا عابة السه، فإن كانت اللحج، فلم متسرة وقت العقد، وضرط النم بالمسلم به، فله حصة من الثمر، فيران كانت قاسة الأرض حسسمائة وقسمة المحل كانكك وقيمة التمرة كذلك، فإنه بطرح التمني الثلاثاً الحدعاً. فلم عانت الثمرة بأنه معاوية، أو اكثبا النابع قبل الفيض، فإنه بطرح عسل المنتدي للت الثمر، وله الخيار إن ثناء الحد الأرض والنحل ثلثى أئس، وإنه شاء أرك في أوضم حبيماً؛ لأن الثمرة معقود حبيبه فقواتها تعرف الصفقة على المشتري قبل الشياء، فلم تكن النمرة موجودة وقت العند وتحرت بعده قبل الفيض، فإن الشهرة للمنتبري، لأنها بماء ملكه، وتكون النمرة موجودة وقت العند وتحرت بعده قبل الفيض، فإن

وفسال أمر يوسف. على النحل خاصه بنايه إذا كانت قبيمة الأرض حسيمانة وفيمة المستحل كسائلك والنموة كمالك، فأكل النائع النمرة على أفيهم حرح على فسنتري ثلث النمى عمدها ويأحد الأرض والنحل ثلثني النمن ولا حيار له عند أي حيفة خاصة، وعمد عهدد به الميان

وقسال أبو يوسف: يطرح عنه ربع النبي وله الحيار إن شاء أحدً الأرض والدخل يستلاله أريس ع النمن وإن شاء تركيه لأن النمي هيدم على الأرض والدخل هنفيرية هما استسباب الدخل قدم عليه وعلى الثمرة احياري، فكان حصته الربعة ولو دانت النمرة الخه مساوية لا يطرح شيء من النمن وإلا حيار للمشتري في قوهم جميعاً. والراكان من الدخل خميمانة والمأوس كذلك، فإن النمرة ولا حيار للمشتري عند أبي حيفة. وهينها: أنه الخيار،

قوله. رؤلاً يطافق الوَّرَاعُ فِي يَبْعِ الأَرْضِ إِلاَّ بالتَسْعِيَةِ». لأنه متصل بها للعصل، فاشيع فيناع الذي صهام ولأن له عاية بنهي إليها محلاف النحل والكرم، فإذ أبل: بشكل على هذا بع حاربة لها عس في بطنها: أو نفود، أو شاة ضنا صلى في نظوجها، فإنه يدخل في ليبع وإن كان التمانه بالأم لنفسل لا تحالة، وله عاية يتسي اليها وبه ولان المراع في الأرض سامية، لقوله تعالى: ﴿ وَأَنْوَا خَرَاكُمْ أَنْ تَبْلُوا ۖ وَا أَدُ فَحَفَ دَحَلَ الولاد ولم يدخل الزرع؟

قاماً: لما لم عدر أحد غم الله على قصل الولد من أمه و رحمت المحاسمة بينه وبين كمسله تستول مبرله الحرم مسها، قلم يعتبر العصائلة في ثاني الحال لوجود عض الجرائمة ولعدم

<sup>(1)</sup> سرة الغرة: 223.

إمكانه النافع من فصله، وأما الروع، فلمن من حسن الأرض، فيتمكن من فصله كل الحد. قوله: ووقعل قاع فحّلاً أو شجراً لهم تسرة فنموثة للبائع إلا الله يُنتنوطُ، الفيّاناغ، مسألة يفسول: والشريت هذا الشجر مع الروي، سواء كانت مؤرفه أو لا في كوينا للبائع صدر، والتأثير هو التلفيع.

قسنومه: (وَيُفْسَالُ لُسَمُ: الْقَطْعَهِ وَسُلُمُ الْنَسِيعُ) وكده إذا كان ليها زرع؛ لأن ملك الدشترى مشغول يعلك الدائع، فكان عليه العربية والسند،، وكننا إذا أرضى سخمة اراحل وعليما عرم ثم مات الدوضي أحر الورثة على فقع التمر، وهو المتحدي

وقسو داع عداً دخل في البيع لهامه التي للمبدئ. ولا يدخل في البيع النباب النفيدة. التي لنسمة للعرض، وكذا إذا ناع دامة لا يدخل سرج، إلحامها:

قوله: ﴿ وَمَنْ مَاعَ تَشَرَقُ لَيْمُ لِللَّهُ صَلَّاحُهَا أَوْ قُلَّا لَمَا حَازَ الْنَشْغُ سُواءِ لمرت أم لا.

ويستمو المستسلاح؛ صيرورته صفالهاً لتناول عني أدم، أو تعلف التنواب وسواء كان مستقماً به في الحال، أو في ثني الحال، فإنه يحور عدامًا، وصار كاما أو التنزي ولد حارية مربوناً، فإنه يحور وإن لو يكن منتماً به في الحال.

قسوك: (وركسب غلى المشتوي فطفها في المخالي تعريفاً لعلل البائع هذا إذا اشتراها مطلقاً، أو يشرط الفطع، أما إذا اشترط لركها على رؤوس المجر عبدا طبعه لأنه عبر شرط لا يقتصه العقلة، وهو شرط شعل مئك العبر، وهو صفعتان ألى صفعة و حدة. وهو العسارة أو إخاره في يع، وليه صفعة لأحد المتعادين، لأن المشتري شرط لمسه ريادة ملك وإذا اشترى الشرة عطات ما أله يحتمل له سوى ما دحل شعب النبع من مالم اشتعه وكنا مع الراح مشرط طائرك في فيد وإذا اشترى الشرة عطات ما أله فيلل والم استركها بؤدا الناتع طات ما أله فيلل والم تسركها مهر والم يعده فينصدل بعد وإذا تسركها مهر المراح المؤدا إذا مسرر فيسمه الى وقت الإدراط الموجود الجهة المقال أي المراح ويقوم بعده فينصدل عظمها لم ينصدق المنيء إلى المناس المائم الى المناس المنا

كتاب البيوع أذاب

المثل ويتصدق بالعضل

قوقة: وولا يُحُوزُ أَنَّ يُبِيعُ الفَفَرَةِ وَيُسْتَغَيِّيَ مِنْهَا أَوْطَالاً مَعْلُوهُمُّ هَمَا إِنَّا بَاعِها عَلَى رؤيس التنسجي أمسة إذا كسنان عَلْوَتْهُ مَاعَ أَنَكُلُ إِلَّا صِاعاً مَنْهُ فَإِنْهُ يَجِورُ. كَانَا فِي الحجدي.

وقوله: والرطاقاً معلومه: بيه إشاره في أن المستنى لو كان رطالاً و، منا يجوز كانه في شاهات.

فسيال في طبيعية: إذا قال: بعن صلى هذا الفطيع من العلم لكه إلا عدد الشاة بعلب بعالسة درهم حار وبما سوى تلك الشاف والو قال: بعد عدل عدا الفطاع من العدم قاد على أن لي منه هذه الشاة معينها سالة درعم لا يجور اليجا.

والعرف منهما: أن الإستناء هو التكلم بالنفي بعد النماء فكانت النماة التي عليها في الاستنفاء الحقيقي غير داخلة في طبع من الانتداء بحلاف قولاً على أنا لي هدد المناه المعينة، فإنها دخلت أولاً في الحملة، ثم حراجات بحيسها من النمس، وتلك الحقية الهواة، فعمساد السع في الكلّ، وعليز هذا ما إذا قال: بعد ملك هذا العد إلا عشره، فإنه يصح في تسعة أعشاره، ولو قال: يعتم بكنا على أن في عشره لو يسح خذا المدى.

قسوله: (ويبخول بنج المجلفة في منظها والدائلة في قبترها) وكدنك السمسم والأرز وهذا إذا باعه بجلاف حسم أما بجسم فلا يجوز لاحتمال الرداء لأنه لا يارى قسمر مسا في السمسل ودي السمل على البائع، لأنه فعل بتوصل به البائع بلي لإماض السماء تحق عد يه يعني إذا ياعه ، كايلة، وتراياع نبي الحاطة لا يجوز الأنه في احمل ليس نس، وتعارفس نبياً بالدق فقد ما عرما ليس شده.

قسنوله: وونسسن نساع ذاراً دخل في اللغ مفاسخ العلاقها؛ يعني معاسج الإعلاق المركمة على الأواماء لأن الأعلاق تعجل في سع الدار، لأنها مركبة بهية لسماء والمعتاج يسجل في سع العلق بغير تسميقه لأنه بدرية معامه زد لا ينقع به دريد.

فوله: ووَأَخِرَةُ الْكُلِّالِ وَاللَّهِ النَّشَيْعِ عَلَى الْبَائِعِيّ؛ لأن الكبل لا تدامه المسلب وهو. على الدائع وهذا إذا بناعه مكابلة. أما إذا باعد بحدوثة علا يحدد على الدائع أسرة الكبالية. لأنه لا يجب عليه الكبل. فلا تجب عليه العراق، وكذا أخره الورال والدار ع والعداد بعي إذا كان البيع موروفًا، أو مدروعةً، أو معدوداً، هاعه موارث، أو ذرعًا، أو خذاً.

قسمال في المستول: الكبل على النابع وتسن صنه أد. يصنه في وعام استدري، وإدا اشتراق حطة في جراب، معلى النابع أن يفتع الخراب. بإدا فتحد معلى استثرابي (حراجد 442 كتاب البنوع

والمسنة باقد النمل فذكر النسخ أن أخريه على البانع، وهي روايه أن رستم على عبيدة الآن استندا بكسول بعد التسليمة الأنه بعد أوزان والدانع هو المجازج البد لوغرف المعيدية فيرمة روايان استن بداعة على عمد أنه على المشروى، وأن حل الدائع طبة أخذا وجليه تسايمها يشم، فلوحة أجرته وهذا إذا كنان فيو القنص وهو الصحيح أنا بعده، فعلى المانع؛ لأنه إذا فضيف دائل حلما أمر والأخرة عاده المستوفي بالك حلما أمر والأخرة عاده

السنولة، ووَأَخْرَأَةُ وَلَوْكَ انْصَلَيْ عَلَيْ الْمُشْتَقْرِيَّ. لأَدَّ عَلِي السندري تعلَّى كسن له وتوفيته لسائع. وهلاد لا يحصل إلا اللوزي، فكان عملة له، فالأحرة عليه.

قسولەد ۋۇمىسل ئىساخ سېلغة ئىكىنى، قىل للىكىتىزى: مىلىم ئائىس ئولاغ؛ ئال خى دىمىدرى، قد نەن فى ئامىخ، بىلغى ئىلىن ئىلغىن ھى ئىلىم ئاللىلىن لىدىمة ئالىستولە، ولا يىچى خالى ئىلىدىي ئىللىم ئىلەن، چى يىچىل ئاللەرلىدىن.

قسوله: وفاود فافع النّهل قبل للنائح: سلّم أنسج الآنه قد مائل التمي بالشفو، فلسرم نسليم الدين به فلا مائل التمي بالشفو، على منظوم نسليم المبيع الله الدين به الدين المبيع الله المبيع المبيع أن العشوري بسنم التميع أولاً، فللنائج أن يحسل السبع حتى يسبوفي التمري إلا الله مؤول مؤخلاً، وإذا ثان يعمل الحال، بالله حسل السبع، حتى شفو الحال، وليه السراء السبع، حتى يشوفي الناقي الأن البراغة كالاستماء، ولو السنول المعلم كان له الحسر بما يقي، ولو قامع بالمهل وهياً، أو يكمل له كالاستماء، ولو المبيع، حق أحال الناتج و مالاً على المبتنزي بالتمل منط الحسل إحداث وكان المائم و مالاً على المبتنزي بالتمل منط الحسل إحداث للناتج المباركة المناتج الحسل أيقناً عبد أن يوسفوا الأن للمتساري إذا أحداث يوسفوا الأن المناتج المباركة المبار

وقال محدد: لا يستنصر الخدم. لأن معدد قالم طائم المدين ثم تستنط، فكذا، له الحسل ولحسيس فعدك إدا أحال النائع على المعترى، لأن ططاعته القطت قدا أو المتوفى، وأو أحمد الكدن سنة عمر معيند قلم يقمض المعترى، العمع حتى مصل الله للأحل سنة من حالي بقيض عدد أي حيدة، وإن كانت الله تعينها، ومعدد عمار حالاً، وحداث تصل حال الي توجيع.

قسوله: ووامل باع مبلَّعَةً بسلَّعة أو تعبأ عيس قبال ليُسا؛ سلَّمَة معاً، لاحتوانيت مي التعبير، وبيع السلفة بالسلمة باسمى ميع العقابت، وبيع الدمل بالدس يسمر. برع اعتبرات،

وافه أخلم

## باب خيار الشرط

حيار الشرط أن يمنع ابتداء حكم السيع، وهو السلف، وهو بهضع طامسح لا للإحارة عسماء على إذا فات وقت العسم بعضي وقته تم العقد.

وقسال مانسان وحمه الله تعالى: وضع للإجارة لا للمسج، فإدا منيت العداء للات الإحارد والفسم العقد.

فلسوله وحمه الله. وخيّارا الطنواط حائرًا في الَّبِيّع المَائِع وَالْمُشَائِرِي وَلَيْهَا الْعَجَارُ لَلاَئَةُ أَنَّامٍ فَهَا هُونِهِمْ مِنْهُ سِيهِ فَيْهِمِ أَحَرُ أَمِن الطّلاقِ وَاعْدَاقِ.

وقسوله: ومقديه البعنط أن يكدن معطوفاً على ما تقدم، اي حيار النبوط خاتر لكن واحد صهمة بالدراد، وضبا معاً، ويعتمل أن يكون البند، كنام نبيان مدة الخبير.

وقسوله: باللائة أيام به: بالرفع على الاستاما أو بالنصب على الطرفية، أي اي للائة أماه

قوله: ﴿وَلَا يُجُوزُ أَكُفُوا مِنْهَا عَنْدَ لَنِي حَبِيقَةٍ؛ وَبِهِ وَلَنْ رَارٍ.

قسوله: روقدل أنو لوسفًا وفرخيلاً: يجُووُ إِذَا سَيّا مُلهُ فَعُوفَهُ وَإِن شرط أكثر مسن ثلاثسة أيام بطل السع عبد أي حيمة ورثر، فإن أحار الذي له الخار في الثلاث، أو مات صاحب احيار في فلتلاث أو مات العبد السبع، أو أعنقه المشترى، قالسع جائز عبد أي حيمة، ولوم فيدنوي النمل.

وفسال رفر ، إذا فسد العقد بوحه من الوجوة لو يضح الداه الأنه العقد فاسدًا، فإلا ينقلب حائراً.

و لو اشترى شيئاً مان أنه إن لم ينقد الثمن في اللائة أيام، فلا بنع بسهما حد والى الربعة أيام لا يحور عسفما.

و قسال محمسلة يجوز التي أرجة أيام وأكثر، فإن بقد في الثلاثة أمار إهماماً، وإن لم ينفذ القميح إذ لو يوجد ما يسع الفسح أمن ريادة، أو القصاء.

ول) حيار استرط العوائل يشتره الده المتغلقي أو الكاهدة الدينة أو الدراء على مسيح الفقد مدة معلا به من طرعان الكاهر كان يقول المشتري مثلاً: الشريعية مدة الدين فعلى الدراعات على الن المشتر الكاهر آيام والإماد الشرط بالكود الشرط بالكود الشرط بالكود الشرط المتعدد الدين المتعدد أن المتعد

قال الحجندي: إذا لم يوقت للحيار وفئاً، قالبع فاسد بالإجماع، فإن أبطل صاحب الحسبار خياره بعد القبض قبل مصي الثلاث، وقبل أن يفسيع التقد يبهما لأجل الفساد الفلب حائراً عبد أصحابنا الثلاثة.

وقال زعراً لا ينقف جائراً، وإن أبطل صاحب الخيار عياره عند مصي التلات لا بقلب جائراً عند أبي حنيقة وزفر، وعندهما: ينقلب حائراً.

والو شرط حيار الأبد يفسد العقد إصاعاً، منو أسنط عباره لي التلات يحوز عددًا حلاقاً لرفر. ولو أسفطه معد الثلاث، تكملك يحور أيضاً عسمية.

وقال أبو حبيفة: لا يتقلب حائراً، ولو شرط حيار ثلاثة أياه، ثم اسقط منها يوماً، أو يومين سقط منها ما أسقطه وصار كأنه لم يشترط (لا يوماً.

ولو اغترى شيئاً على أن له الخيتر للاناً بعد شهر كان له الخيار شهراً كاملاً وللانة أيام عند محمد.

وقال أبو يوسف: لا عيم له بعد الشهر.

ولو غرط الحبار إلى الليل، أو إلى انغد: أو إلى الظهر، لله الحيار في الليل كنه، والعد كله، ووقت الطهر كله، وهذا عند أي حيفة.

وقسال أبسو يوصف ومحمد: له الحبار في الليل إلى تحروب الشمس، وفي الطهر إلى الزوال، وفي العد إلى طلوع الفجر.

ولسنو اشتري ثوباً، أو عبداً على أن له الخيار في نصفه ونصفه بات فهو حائز؛ لأن التصف معلوم، وضه معلوم.

قسوله: وَوَجِهَارُ النَّاقِعِ يَطْفِعُ خُواوجِ النَّجِيعِ مِنَ مِلْكِهِ، حتى أنه لو اعتقه عنق و لا يعد الله المنسسترى التصرف فيه، وإن قبضه بإدن البائع والثمن بحرح من ملك المستبري بُجِهَانِيَّةً.

رحل يدعن في ملك البائع؟

عبد أبي حميمة: لا يدحل؛ لأن ذلك زودي في اجتماع الدليل في ملك واحد. وعندهما: بدحل، حتى لا بؤدي إلى أن النس لا مالك قد

ولسو تصميرف البائع في اللبيع البيع، أو مالعنق، أو بالوطاء أو بالقبلة بشهوة، أو بالهبة، أو هم دلك من التصرفات الععلية هذا تصرفه، وانفسخ العقد سواء كان المستري حاصدراً، أو عنداً، وإن فسخ بالقول إن علم المشتري بذلك في مدة الخيار صح المصح إحداً، وإن لم يعلم، حتى مضت البدة يطل المسح، وإرم البيم عندها.

وقال أو يوسف: صع الفسع.

ولسو تصرف كالناتع في النمر أولاً، والثمن عين صبح تصرفه، وكان إجارة للبيع، وإن تصليم ف فيهما معاً بأن باح عنداً معارية على أنه بالخيار، فأعتقهما معاً عنفا، ولرامه قيمة الجارية عبد ألى حيفة كذا في الهامج.

ونسو تصميرها المشتوي في مدة الحيار في السبع لو يجره لأنه لم يجرح من مثلث السيائع، ولانا تصميرها في الثمن وهو عين في يده لا يجور أيضاً؛ لأنه قد عرج من ملكما بالإجماع.

ولو مثلك الصبح في يد البائع القسخ البيع، ولا شيء على المنسري.

قسوك: وَفَإِذَا قُنَصَةَ الْمُشْتَوِي وَهَلَكَ فِي يَدِهِ فِي مُدَّةِ الْحِيارِ صَنْمِتَةَ بِالْقِيْمَةِ، على إذا لم يكن مثنًا. أما إذا كان مثليًا، وطيه مئنه.

قوله: ووَحِيْرُ الْمُشْتَوِى لاَ يَمْلُغُ خَرُوحُ الْسِيعِ مِنْ مِلْكِ الْنَابِعِ بالإِجْهَاعِ، وهـز يدخل في ملك السندي؟

عبد أمر حبيعة: لا يدحل.

وعمدهما، يدحل وبجب بعقته على العشتري بالإجماع إذا كان الحيار فه؛ لأمه أثنا عراج من طلك النائح. وانتسل لا محرح من ملك المشتري بالإحماع، وإيما لم بدخل السبيح في مثلك العشتري عبد أبي حيفة؛ لأن الثمن باق على ملكه، صوا ملك الدبيع لاجتمع في ملكه العوضات، وهذا لا يصبح، وهما يقولان السبع، إنسا قد خراج من ملك البائع. فقو لم يستكه المستري مكون إذائلًا إلى مالك، ولا عهد لما يه في الشراع.

ولسو الصسرف السنتري في السبع في مدة الخيار، واحيار له جار عميرهه إيساعاً، ويكون إحارة محم ثم إذا كان الحيار المستبري، دعود السع بأربعه معان:

أحدها: أن يفول: أجزت سواء كال المائع حاصرة أو عاتلًا

والسناني: أن يعوت المشتري في هذة الحيار، فيبطل حيار، بموتم، وينفذ عقده، ولا يقرع الورثة مقات، ولا يكون موروثاً عبه.

والتالث: أن عضي مدة الخيار من عير فسخ ممن له الخبار.

والرابع. أن يصير البيع في يد المكترى إلى حال لا يقلك المنتري فسحه مثل أن يبلك الميع، أو تنفص في بد المشترى مصاباً بسيراً، أو داحتاً بعل المشتري، أو بمعل المساتع، أو نافة معاوية، أو يقعل الأحتى، أو يفعل المعتود عيد، فإنه يبطل حياره ويمد البسيع، وإذا راد المسيع في مدة الحيار في قص المنتري ربادة مصلة منولدة من الأصل كالمستمن والسيرة مسن المسيرص صعت فرد والفسع، ونظل حياره، ونقد البع عائد المالمسان وخد عمد: لا يمنع أرد، وهو على حياره، وإن كانت منصلة غير منولدة من كالعسسع والحساطة، أو الست السويق، أو كانت الرصاً، مني فيها، أو عرس منعت الره إجماعاً، ويعدّ البعر، فإن كانت منصلة متولدة منها كالوند واللن والمن والأرش والقور منعت الرد أيضاً، وعمل حباره، ولفد البع وإن كانت منتصلة غير متولدة منه كالكسب والحسية والعلة لا يسع الرد وهو على حياره، إلا أنه إذا اختار البع، فالزيادة له مع الأصل إضاعاً، وإن اختار الفسح يرد الأصل مع الريادة عند أن حنيقة.

وقال أنو يوسم وخملا: يرد الأصل لا غيره والربادة للمشترى؛ لأن مدهمهما أن السبع يديحل في ملكه وعند أبي حنمة لا يدخل في ملك. فتكون الروائد حاصلة من ملك البائح فلرمه ردها إليه. وأما فسحه إدا كان الحيار للمشتري، فهو بأحد أمرين إما بالقول. أو بالقعل فيالفول لا يصعر الا يحتمرة البائع حنيفها.

وقسال أبو يوسم، بصح بعبر حضوره. وأما فسجه بالفعل بأن يكون النس عبناً، فيتصرف ديها تصرف نسلاك، فيتمسخ العقد سوك كنان النائع حاضراً، أو عائباً، وأما إذا كان الحيار للنائع، فجوار البيع بأحد للائة معان:

الحسدها: أن يحبسر بالقول في فيدق فيقول: أجرت، فيجور سواه كان المشتري حاصراً، أو عائماً.

والثاني: أن يبوت البائع في الدن، فيطل حياره و بنفد عشده، و لا يقوم المورثة مقامه في الفسح والإجازة.

والسنالت: أن تقصيل المسلة من غير صبح، ولا (جازة وصبحه بأحد أمرين إما بالقول، أو بالأعل، بالقول أن يقول في المدة؛ صبحت بإن كان ضبحه محضرة المشتري المسخ، ولا يحتاج إلى قصاء ولا رضا، وإن كان بعير حصرته إن علم المشتري في المشة القسام، وإن لم يعلم حتى مضت حار العقد عبدها.

وقال أبو يوسم: يصح الفسح علم المشتري مثلاث أو لم يعلمه وأجمعوا على أن إجارته بغير حضرته يتحوز، وأما المسلح بالعمل، فهو أن يتعبرف البائع في المعدة في المبيح بالبيع، أو العنق، أو الوطاء، أو الترويح، أو الفيلة بشهوة، فإنه ينفسح حوا، كان المستتري حامد أد أو غادةً.

قسوله: وإلاَّ أَنَّ الْمُسْتَوَيِ لاَ يُعْلِكُهُ عَلَدُ أَنِي خَبِثَةً)، لأنه لما لَد يحرح التمن من ملكه، فلو تلنا: بأن السبع يدخل في ملكه لاحتمع البدلان في ملت رجل واحد ولا أصل له في الشرع؛ لأن المعارضة تقتصي المساولة.

قوله: ﴿وَفَانَ أَبُو بُوسُفُ وَمُحَمَّدُ؛ لِمُلَكُمْهُ؛ لأنه لنه حرح عن ملك البائع دخل في ملك المشتري، فلو لو يدخل في ملك المشتري يكون رائلاً لا التي ملك، وهذا لا يعنوز ..

وفائدة الخلاف في مسالي:

احدها: إذا النبرى دار حم عرام مه على أنه فاخيل للاتة لا يعني عبد أبي حيمه: لأنه لم يدخل في مسكنه وخياره على خالفه وعندما! عنو حين اغتراف وقرمه التمرة لأنه دحسن في ملكه، وأحموه أنه إذا قال لعند العرار إذا اختراف فأنت حراء فاعتراه على أنه الخسية حيل: وبطل خياره: وقرمه النمس أنها حيمه: فلا يشكل وأما عبد في حتمه: ما لأن المعلد في بالشرط كالدرميل عبد وحرد الشرط، ولو أرسل لعني بعد شرائه بشرط الخيار بيان.

والتنسية: إذا النفوى روحه على أنه بالعبار لا بصد الكالح عدد؛ لأنه له بطالهها وصداحه بعدد؛ لأنه له بطالهها والمسلمة بعد المحيار إن كانت لكراً الفط الحسيار إنصاعاً: لأنه أللها حرياً منها كانطع بدها. وإن كانت لياً لم يسقط حياره وأنه الحسيار إلى وطلها المكالح، وعدمناه للسير محدراً سواء كانت ليناً أو لكراً؛ لأنه وطاه حصل بست الدين والكالح قد ارتفع والمعلما على أنها لو لم تحر إدهاء فوظها، فإنه بعدارًا سواء كانت ليناً أو الكراً لأنه وطاه حصل بست الدين أنها المرتبية.

والتاليثة: إذا المسترى جريسة شرط الحيار وقسية، فعاصت عدة في الدقة فاحد سرعة لا يكفى بها، وقو اختار فاحد مرعة لا يكفى بها، وقو اختار المستبع وعادت إلى الدائع لا يجب عليه الاستراء منا، أي حيقة مواء كان المستع قبل القسيمين، أو يعدو لأنه لم يشكها على مبالح، وعنامتنا إلى كان قبل القبض، فلا استبراه على الدائع مناجماً لا لا عاملة على المستراة على الدائع مناجماً لا لا عاملة على المستراة على الدائع الدائم المناجماً على المستراة على الدائم المناجماً الله عالم الشعال المناجماً الدائم الكان على المناجماً المناجماً الدائم المناجماً المناجماً المناجماً المناجماً المناجماً المناجمات الله المناجماً المناجماء المناجماً المنا

وأصفيه والطي أن الفقد لو كان بالله تم صبح المفد وقالم أو عبرها إن كان قبل القباض لا يحد، على البائع الاستراء، وإن كان العده وحراء، وإن كان الحيار لسائم، ففتح لا يجلب الاستشراء: لأنها على ملكم، قول أحار البح، فعلى المشترى أن يستبركها بعاء جوار البح والقبص بحيفية استألفه (جناعةً)

و لرابعة: إذا التنزى حاربة قد ولدت منه مشرط الحيار، فعدد: لا تصير أم ولد له مفيل الشواه و حياره على حاله : إلا إدا احتربها صارت أم دان له، وحدهمة: تصير أم وله. له تعلل الشواه: والطل عباره ويتراهه التمل وهذا على ما يناه.

قولة: وقال هلك في يقام هلك بالمُعنى: يعني إذا طلك في إذا المشترى والحيار الدو لأبه عجر سن رده فلزمه شده.

والقسارق بسين السنمي والفيمة: أن النص ما تراسيًا عليه المشايعان صواء زاه على القيمة، أو نقص، والقيمة: ما قوم به الشيء بمراة المعيار من عبر رباده ولا نقصان وأما <u>كتاب البيوع</u>

بها حدث في مد المناتع صل أن المسلسة السنستري بطل السبع.

قوله: (وكذَّلك إنَّ فاحلة عين إن لابه يه جود العبب مسلك فحصه، فلو قلما: إن السه الرم للطور النائع، وهذه إذا كان عماً لا يرتبع كما إذا فطعت بده، أما إذا كان ميما بسرطيع كالسرص، فهم على خياره، فإذا وأن السرص في الأيام الثلاثة، المد أن ينسبح بعدما ارتبسع العرض في الأن م الثلاثة، وأن إذا مصب الثلاثة والسرس فات لوم العد التعدر الود كما في السهاية.

واعلمسم أن من المشرق شيئاً مشرط الحيار، فقعل باللمبيع ومالاً يدل على الرحماد فهو أحساره البسميع مسئل أن يطأ الحارية، أو يقلمها شموق. أو سطر الى فرحها بشهوة وحد المتمهاة أن تستمر أننه أو برداد الصفاراً.

وقسطرة أن اشتهى بفيه ولا يشترط الاستنار، وإن نظر إلى فرحها بغير شهوة لم بخسس إحارثه ولد قالته الأمة بشهوف فو لمسته بشهوفه أو نظرت لنى فرحه بشهوه وأهر أنها فعلت ذلك بشهوة. فهو رضاء

وقال تحدل: لا يكون تعليه إخارة لبيع؛ لأنه لم وحد منه وصيء ولو ياضعها: أو الساحمة، أو المشرعة والو ياضعها: أو المساحمة، أو المشرعة والمي على المناحمة، أو المشرعة والمي على المناح المنا

 قسوله: (وَقَسَنْ شَرِطُ لَهُ الْحِبَارُ فَلَهُ أَنْ يُفْسَحْ فِي مَدَة الْعَبَارِ وَلَهُ أَنْ يُحِيزَةُ قَالَ اخْتَارُ الْإِجَارَةُ بِظُورِ خَطَارَةِ صَاحِبِهِ جَازُ وَإِنْ فَسَيْخِ لَمْ يُجُزُ إِلاَّ أَنْ بَكُونَ الآخَرُ خَاصِراً، وهذا عسما.

وقال أبو يوسف وزمر: يجوز.

والحفلاف فيما إذا كان الفسخ بالقول. أما بالفعل، فيجوز مع غيته إجماعاً كما إذا بناع، أو أعنق، أو وطئ، أو قبل، أو لمس.

وفسوله: ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْآخَرِ حَاضَرَاً»: نفس الحصور فيس بشوط، وإنها الشرط علمه بالفسخ في السلة، وإن لم يعلم إلا بعدها. نقد تم المبع.

قسوله: (وَإِنَّا فَاتَ مُنْ لَهُ الْحَيَّارُ لِطَّلُ خِيَارُهُ} وَتَم البيع من فيله الهما كان؛ لأن بالعسوت يستقطع الحيار وفطعه بوجب شام المبيع، كما لو الخصت العدة، قان كانا جميعاً بالحسيار، فمات أحدها تم البيع من قبله، والأحر على مياره، فإن مات جاز عليه، وكذا إذا اشترى المكانب شيئا بشرط الخيار، وعجر في الثلاث تم المبع، لأن عجره كمونه.

قَسَوَلُهُ: (وَلَسَمُ يُنْتَقِلُ إِلَى زَرَقُهُ) وإنها لم يورث؛ لأنه ليس إلا مشيئة وإرادة، ولا يتصور انفقاله، والإرث إنها يكون فيما يقبل الانتقال.

قسوله: (وَمُنْ بَاعَ عَلِمَا عَلَى أَنَّهُ خَبَارٌ أَوْ كَاتِبٌ، فَكَانَ بِخَارَفِ وَلِكَ فَالْمُمْنَتُومِي بِالْحِسَارِ إِنْ شَسَاءً أَخَذَهُ بِجَمِعِ التُمْنِ وَإِنْ شَاءً تُوكُهُ، فإن قبلُ: لم حار شبع مع مَنَ الشرط مع أن الشرط يفسد البيع كمن ماع شاة على أنها حامل، أو على أنها تحلب كذه فإن البيع فيه عامد؟

قبل: الفرق أن الحل في البهائم زيادة، وهي بميولة لا يدري أنه حيل، أو انتفاع، وأن الولد حي، أو ميت، والمجبول إذا ضم إلى المعلوم يصير الكل بمهولاً، وكذا إذا شرط أنها تحلب كذا؛ لأنه لا يدري مقداره، وليس في وسعه تعصيله، فكان مفسطاً. فإن مات في يد المشتري قبل أن يرده رجع إلى البائع بفضل ما ينهما كذا في الزيادات.

وهي قينابيع: ليس له ذلك، وإن تعذر الرد بغير الموت رجع بالأرش.

وصورته: أن يقوم خبارًا وغير خبار ويضمن ما ينهما وإن جاء به ليرده، نقال: لم أحده كانباً ولا حباراً، فقال البائع: قد سلمته اليك على هذه الصفة، ولكنه نسي حنك، وذلك في مدة لا يتساها في مثلها، فالقول قول المشتري؛ لأن البائع مدعي تسليمه على ما فكره والمشتري منكر، فالقول قول المنكر مع يبينه والله أعلها

## باب خيار الرؤيت

خسيار الرؤية<sup>) ب</sup>مع نقام الحكوم وهو الطك، وهو حيار الت حكماً لا بالشرط، ولا يتوقت، ولا يعلع وقوع البنك للمشتري: حتى أنه لو نصرف فنه جار تصرفه، وبطن حاره: وأزمه النمن.

 <sup>(4)</sup> هو الخيار الذي سنة الرزية، فهو من إضافة الشيئ إلى سنة كنجار الشرط، والمنعى الشرعي لخبار الرؤمة أن يكول العاقد الدي عقد على شئل معين ألم يره حق انصبح إذا راء، فهو الحبار بينب الشرطين.)

أحفظها أن بكون عن فقفد غيثاً معيناً كدار ولوب، بأن بكون معرفاً بما يعين شخصه كما يقول استاطقه معرفاً الشخص لا يسحره الوجف مدي بدي أما يده كان ديناً أن يكون معرفاً بالوصاف لا تعين شخصه بل لدن حسة ويوعه وحلف ويثبت ديناً في دينه كالمعدود عبد في السمية في هذه فاق لا يُست جار «رزاه.

ثانيهها: أنَّ بكون ممل العمد غير مرنى وقت العمه ، فإذا لم يرد العاقد كان له الحيار علم رؤيله. وأما إذا كان قد راء فلا بتب الجار (ضلكية والعربة العمد فر الشويفة الإسلامة 755)

عرع هذا العينز وهو علي حسب الاستغراء شب في أرمعة الواضح.

الأول: شراه الأعيان العالب التي تترم تعيلها ولا تنبت ديناً في تلدمة، وعلى هذا لا عنب حيار الرؤية في عقد السالم.

التاني: الإعترف

الكالشم فيبعه غي المشادي

الرابع الصنح عن مال على شين معين.

المطرة المتحاملات الشراءية السالية وحن 06 G.

كتاب البيوع كتاب البيوع

دفعسه كالمستق والدبير والاستبلاد بطل حيارد. وكذا إذا أوحب فيه حقّاً لعيره مثل أن بنيعه أو يؤجرها أو يرضه، فإن عاد إلى ملك معددا ناعه أو رفقه أو احره لم يعد خياره منواه كان فسنح العقد نقضاء، أو رف. وكذا أو حرج بعش العبيع من يده، أو نقص، أو زاد ريادة متصلة، أو مفصلة، فإنه بطل خياره على ما ذكرنا في حيار الشرف.

قسوله: ووَمَنْ بَاعَ مَا لَمُ يُرَهُ فَلَا خِيْلِ لَهُ رَانَ وَرَتَ عَيْنَاً، فَلَمْ بَرَهَ حَتَى ناعه هذه إذا باع عينا شمل. أما إذا باع عينا بعين، ولم بر كل واحد سهما ما يحصل له من العوض كان لكل واحد مهمة اخبار؛ لأن كان واحد سهما مشتر للعوض الذي يحصل له.

قسوله: ووَمُسَنَّ فَطُسُو إِلَى وَجَهُ الطَّنَوْةِ أَوْ إِلَى ظَاهُو الْمُوْبِ مَطُوبًا أَوْ إِلَى وَجَهُ الْجَارِيَةِ أَوْ إِلَى وَجَهُ المَائِمَةِ وَكُفْلُهَا فَلاَ خِيَارَ أَنَّى مَا إِذَا كَانَ الصَهْ أَ لاَ تَعَاوَفَ. وَامَا النظر اللّي النوب، تعلى وجهين: إن كان سندل بطاهره على باطنه، فلا حيار له. فإن لم يكى كذلك كما رد: كان في طبه علم من حرير لم يسقط حياره، حي يراه.

ولو اشترى ليابأ كثيرة، فراى نفضها دول نعمل لم يسقط خيار، و لا بد من النظر إلى طاه . ركسس ترومها لأن النبات تنفتون. وأما إذا نظر إلى وحمد الحارية، أو العبد، فالمقصدود من سي آدم الوحم، فرؤنه كرؤنه الخسع، وكذا إذا نظر إلى أكثر الوحم، فمو كسروية حميم، ولو نظر من بني آدم إلى جميع الأعضاء من غير الوحم. فحياره بالى، ولو وأى وحمه الا غير بطل حياره كذا في البايع، وأما إذا نظر إلى وحم الا اية وكممها، فهو للمقصود منها، وشرط بعصهم رؤية المواتم والفراد من الذابة الفرس والحمار والبعل، وأما للشاة، فلا يسقط حياره فيها بالنظر إلى وحمها وكفتها وكمل الغالمة عجزه، ومؤخرها.

وقد و اشترى شاة للدر، أو للنسل، فلا بد من النظر إلى ضوعها، ويذا كانت شاة غمر، فلا يد من الجمر، حتى يعرف الفرال من السمن.

ولسو اشترى بقرة خلوباً، فرأى كلها ولم ير ضرحها، فله الحيارة لأن الصرح هو المقصود.

قىسىۋلە، وقوق زاقى مىنىخىز القانۇ قىلا جياز قىد ۋېزا ئىۋ ئېشتاھىد للوئىھا) صىخى الدار رسطىھا

وقال وفر: لا بد من رؤية داخل السوت، وهو التسخيج، وعليه العنوى؛ لأن الدور عنظة.

وكلام الشبخ حرج على دورهم بالكود؟ لأن داخلها وحاوجها صواء.

ولو رأى ما اشتراه من ورا، وحاجة، أو في مراق، أو كان السبع على شعا خوص،

كناب البيوع

فسرآه في المساء. فلسيس فلك برؤيه وهو عنى عباره؛ لأنه لا يراه على حقيقه وهينته. ويخالسف هسدا النظر إلى العرج بشهوا من وراء وساجة .افيه يتعلق به سرمة المصاهرة ويسوافقه فيما عالم الرحاح. ولو كانت في وسط الماء: فرأى فرحها عن شهوة وهي فيه لُيف عرمة المصاعرة كفا في الفناوي.

قوله: (وَبَيْعُ الْأَعْمَى وَشِرَاؤُهُ جَائِرٌ وَلَهُ الْخَيَارُ إِذَا اشْتَرَى) ولا خيار له فيما ناع كالنصير إذا ناع نا لم يره.

قُولَه: وَوَيَسْتُطُولُ حَيْوَهُ بِلَا يَجْسَلُ الْمَشِيعَ إِذَا كَانَ يُعْرَفُ بِالْحِسْرُ أَوْ يُعَلَّمُهُ إِذَا كَانَ يُمْرِفُ بِالنَّمْمُ أَوْ يُعْلَمُهُ إِذَا كَانَ يُقْرِفُ بِالنَّوْقِيمِ وَبِن كَانَ تُولِّدُ بَلِكُ بِدِ مِن صِفَة طُولُهُ وَعَرْضَتُهُ وَمِن اللَّهِ مِن اللَّهِ مِن والصّعَة، وفي الادهان لا عد من اللَّمِن والصّعَة، وفي الادهان لا عد من الشّعر وفي النَّمَ واللَّهُ على رؤوس النَّجَلُ والشّخر وفي الضّعة.

اً فلسوقه: وتولاً يُسْلَسُقُطُ حَيَازُهُ فِي الْعَقَارِ حَتَى يُوصِفُ قُفَهِ: كان الوصف بقود مقام السرؤية كما في السلم، وكذا الدابة وألعيد والأشحار، وحميع ما لا بعرف بالجس والعدم والسندوق، فإنه يقف على العيقة، والصفة فيه بسرلة الرؤية، فإذا وصف له واشراد وكان كما وصف له نظل خياره يعني إذا اشترى ما وصف له، ثم أيصره فلا حيار له.

ولو اشترى البصير ما لم يرد. تم عمي انتقل إلى الصعة.

ولسمو اشترى النصبر ما وصف له لم يسقط حباره؛ لأنه قادر حلى النظر، والصفة فائمة مقام الروية عند العجر.

ولو قال الأعمى قبل الوصعيد رضيت لم يسقط حياره.

وأو اشترى النصير ما لم يره. وفسح قبل الرؤية صح فسحه.

فسنولة: زومن ذع ملَّك عَيْرِه بِغَيْرِ أَمْرِهِ فَالْمَالِكَ بِالْحِيَارَ إِنَّ شَاءُ أَخَازَ الْبَيْقُ وَإِلَّ شَاءُ فَسَخُ} ولا يجور التعشري التصرف بيه قبل الإحارة سواء قبصه، أو لم يتبطنه وفيض العالمك النمن دبيل على إحرزته.

ود او ارای رجالاً بنوع له شیئاً بغیر امره فسنک، عمه لم یکن سکوته (دناً فی زجازه اجمه کفه فی شرحه فی کتاب العادون.

قسوله: ﴿وَلَهُ الإِجَازَةُ إِذَا كَانَ الْمُغَلِّوَةُ عَلَيْهِ نَاقِياً وَالْمُتَعَاقِدَاكَ بِخَالِهِمَا} واعتبرال فيم الأوسعة شرط للسوق الإسارة:

1 - الباتع.

2- والمشتري.

3- والمالك.

4- وهمين

بين المعاوم الدائل مع قيام هذه الأرحة حار، وتكون الإحازة اللاحقة بعنولة الوكالة السابقة، ويكون الدائم كالوكيل والدس للمجير إن كان فانماً، وإن هاك في يد البائع هنت العانسة، ثم المسلم العصولي قبل أن يحيز انطاك أن طسخ العقد، وكذا أو فسحه المعتوي يقديني وإن أم يحر الدائل المرح ومسحه الفسح، ويرسح العشتري على الدائع بالتس، فإن مات طبائك قبل الإجازة الفسيع البع، وإلا يجور بإحارة ورائع.

وقولة: وإذا كان العمقود عليه بافياً والمتعافا ان بحاله ابن والد ام وعلم محال السبح اباق هو أم هالك صحت الإجازة: إن الأصل خاؤه. وهذا قول محمد

وقال أنو نوسف: لا يصع حتى بعثم قيامه وقت الإحارة؛ وأن الشاك وقع في شوط الإحارة، فلا يثبت مع الشك.

قوله: وزش زأى أخذ الدوتيني فالشتراطة، فعا لُمَّةً زأى الأخر جنر له أن برادهما)؛ لأن رؤية أحدمها لا تكون رؤية الأحر المفاوت في النبات، فيضي الحيار فيما لم يرده ثم لا مرده وحده، على يردهما كن لا يعرق العسقة على المائع قبل التمام؛ لأن الصفحة لا شم مع حيار الرؤية قبل الشيش وبعده، وهذا يتمكن من الرد بعير فضاء ولا رضاء فيكون فسيحاً من الأصل.

وسنو اشترى نتال بر ولم يراء قباع مه توباً، أو وهيه وسلمه لم يرد شيئاً منها الا منتن عليه، وكفا في حيار الشرط؛ لأنه لعقر الرد فيما حرج من ملكه، وفي رد ما يقي غريق الصفقة قبل التمام؛ لأن حيار الرؤية والشرط لمعان شامها.

قسوله: رؤنسيل هسات وللهُ عِيَارُ رُؤَلِيَّةٍ صَفَعَمْ عِبَارَةً) وله سفال لاي ورائعه تحجير. الشرط.

فيسوله: رؤمَنَ رأى طَبَأَ فَمُ الشيراة بقد مَلةً فإنَّ كَانَ عَلَى المَسْلَمَة الْتِي رأَهَا فَلاَ خَبَرَ لَدُ وَإِنَّ وَحَدَةَ مُنْقَبِراً فَلَهُ الْحَبَارَى فإن اختفاعُي النعبير، فالفول للسائع مع يعيمه لأن المُنير حادث توسيب اللزوم طاهر، وهو رؤية العقود عليه، إلا إذا تعدر المدت المندق محيشه يكون المول قول المستوى؛ لأن الطاهر يشهد له الأن النني، يتعير يطون الزمان الرأيس، لمسو كانت حاربة شاة رأها، فاشتراها بعد ذلك تعشرين سنة، وزعم البالغ آنها لم تنغير أكان يصدق على دلك.

قسيان في الهذاية: إلا إذا بعدت المدة على ما قالوا ولم يزد على هذا، فعيل: العجد:

التسميم المسلمة فوقه: والقريم: فون الشهير، وإداء اعتلما في الرؤية، فقالى المشتري: لم أره حسال التفقد ولا بعنه، وقال: البائع مل رأيته، فالقول فول المشتري مع يعيمه: إلّن المباتع يدعي عليه الرؤية وهي حادثة، ثلا يقبل قوله إلا بديم، والله أعلم.

## باب خيار العيب

العسمية: هو ما يحلو عنه أصل الفطرة السلِّمة، ومناميته لما فيله أن حيار الرؤية يصعرننام المثلك.

وحسبار العيب " بعنع اروم الطلق بعد اشمام، وحيار العيب ينب من غير شرط. ولا يتوقف ويووث.

قسوله رحمه الله: وإذا اطَّلَغ المُسْتَعْرِي عَلَى عَيْبِ فِي الْمُنْبِيعِ فَيُوْ بِالْحَيَارِ إِنْ شَاءً أخسلهُ يِجُسِبِعِ النَّفَنِ، وإنَّ شَاءً زَدَّهُ عِن عِناً كَان عُند البَائع، ولم يره السُعَيْري عنه لبح، ولا عند القنص؛ لأن ذلك تكون رضا به، ثم خطر إن كان قبل القبص، فللمشتري أن يرده عليه، ويفسح البيع.

نقوم: بهرددت به: ولا نحتاج إلى رضا البائع، ولا إلى نضاء العاصي، وإن كان بعد العبض لا ينعسخ إلا مرضا، أو فضاء.

ثم لاذا وده برصب السبائع يكون فسحاً ي حقيما، ببعاً لي حق عبرها، وإن وده بقضاء الفاضي يكون صبحاً ي حقيما، وفي حق عبرها.

قوله: ووَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُعْسَكُمُ وَيُأْخَذُ النَّفْضَائَ)؛ لأن الأوصاف لا يقابلها شيء من النس، ولأن البائع لم يرض معروج الدبع من ملكه، إلا مجملة ساها من النص، فلا يعور أن يعر م يعصها (لا برصاه.

قوله: (وَكُلُّ مَا أَوْجَبَ تُقْصَانَ النُّمَنِ في غادةِ النَّجَارِ فَيُو غَيْبَ) دَانِ الحجدي:

إلى حسين الابيب أن يكون لأحد التقديل حق الفسح بسب عبد اطلع عليه في التنفوذ عليه المعين، ولم المحينية والمعين وهذا المعين وهذا المستجدية ولم يكن على على به وقت العقيدة فيوا حتار الدن سنة عبيب يتفود عليه عمين، وهذا المسبب في ال

الطر: الملكية وتحربة العقد في فشريعة الإسلامة وهي 380).

كتاب البيوع 455

العب ما نقص التمن عند المجار، وأعرج السلمة عن حال الصحة والاعتدال سواء كان يورث نقصاناً فاحشاً من الثمن، أو نقساناً يسيراً بعد أن كان مما يحد، أهل ثنات الصناعة عبسياً فيه. فإذا وجد بالسبع عبياً كان به قبل العقد، أو حدث بعد العقد قبل القبض، فله رده يسبراً كان العب أم كثيراً.

قوله: ﴿وَالرَّبُاقُ عَبْبُ مِنْيَ إِبَاقَ الصَّغِيرَ الذِّي يَعَقَلَ أَمَّا الذِّي لا يَعْقَلُ فَهُو صَالَ لا أَبَنَ قَلا يَكُونَ عَيْدُ

فسمال في الذخيرة: الإباق فيما دون السفر عيب ملا حلاف. وهل بشترط الخروع من البلد؟ فيه احتلاف المشايخ.

قولة: ﴿وَالْيُولُ فِي الْفَوَاهِي عَلَيْكِ﴾ هذا على الوحيين: إن كان صغيراً لا ينكر عليه ذلسك لصسغره: فنيس بعيب، وإن كان يبكر عليه فهو عيب؛ لأنه يصرب عليه مثله من الصغار.

قال في الذعيرة: قدره بحسن بشين قما فوفها وما هون ابن هسر، لا يكون ذلك منه هياً.

فسوله: (والمسرقة عليه في الصغير ما لم يُلَمْع) يعنى إدا كان صغيراً بعقل. أما إدا كسان لا يعقسل مأن لا يأكل وحده، ولا يلبس وحده، لا يكون عبياً سواء كانت السرقة عشرة دراهم، أو أفل.

وقيل: ما دود الدرهم نحو الطلسين ونحوهما لا مكون عباً.

والعيب في السرقة لا يعتلف ميز أن يكون من السولي. أو غيره إلا في المأكول، فإن مسعوقته لأجل الأكل من يبت العولي يس معيب، ومن يبت عيره عيب، فإن كانت مرقته الديح لا للأكل، فهو عيب من الدولي وغيره.

فسوله: وَقَافَا يَلْغَ فَلِسَ فَلِكَ بِعَيْبٍ حَتَى يُعاوِدَهُ بَعْدُ الْبَلُوغُ معنه: إذ ظهرت هسدة الأساء عند البائع من نامد في صعره: ثم حدث عند المستري في صغره؛ لأنه عسين ذلك العيب، وإلى حدث عند المستري بعد بلوغه ثم يرده؛ لأنه عيره؛ لأن العول في المستري بعد بلوغه ثم يرده؛ لأنه عيره؛ لأن العول في المستر خيب المستر خيب في الفيد الكر قداء في الماطن، والإباق في المستر خيب في المستر، وفي المكسير خيب في القيب. والسرفة لقلة السالاة، وهنا بعد اللوغ خيب في المنظن، فكان التاني غير الأول.

ومسموده في ذلك الحارية، والعلام، بيانه: إذا وجد ذلك متيما في حال التيمر عبد الدائع، ثم وجد منهما في حال الكبر عبد البشاري فله ردهما، وإن وحد عند المشتري بعد السباوغ لسبس له "ن يردهداه الأن الذي كان عند البائع في حالة التدهر زال بالبلوغ، وما وجسد عسند المشتري بعد البلوغ عيب حادث، وإن وجد دلك منهما عند الإدرائ عند البائع، أم وجد دلك عند المشتري فله ردها، فإن لم نوحد ذلك عند المشتري، فيبس له أن يرده بالعيب فموجود عند البائع.

وقستوله: ﴿ -نَي يَعَاوِدُهُ بَعِمُدُ النَّبُلُو عَيْهُ} مَعَاهُ إذا بَالَهُ وَهُو يَائِعُ فِي يَدُ البَائِعِ، ثم باعد وعاوده في ولا العبدري فله رده؛ لأن العبيب واحد.

والحسنون في الصنفر عيب أيضًا، فإدا حن في الصغر في يد البائع، ثم عاواده في يد المشتري في الصعر، أو الكبر فرده؛ لأنه عن الأول؛ إد النب في الخالين متحد.

قوله: (وَالْمُخُرُ وَالدُّقُرُ عَبُبُ فِي الْجَارِيَّةِ وَلَيْسُ مِيْبِ فِي الْعَلَامِ)، إن المصود من الحارية الافتراش، وما يحلان جا. والمفصود من العبد الاستحدام، فلا يحلان بعر

قسوله. وإلاَّ الذَّ يُكُونَا مِنْ فامِيءَ لان الله عيب، وهو أن يكون تحيث يسعه من فريان سيده.

تم البحسر في الحدوية عبت سواء كان فاحتناً، أو غير فاحش من ناء، أو غير دء. وفي الغلام إن كان من داء فكدللك، وإن لم يكن من داء إن كان فاحشاً فهو عبب، والا فلا. والفاحش ما لم يكن في الباس منه.

قسوله: ﴿وَالسَوْلَا وَوَلَٰذَ الزُّولَا عُبُتُ فِي الْجَارِيقِ﴾ لأنه يحل المقصود سها، وهو الانتراش والاستملاد

قسموله: ورَلَيْسَ بِعَيْبٍ فِي الْعَلَامِ؛ لأنه لا يجل بالمعصود منه، وهو الاستخدام إلا أن يكون الزن عادة له بان ولي كنو من البرر؛ لأن نباع السدء مخل الحدمة؛ ولأن كون الحاربة من الرنا يعير به ولده صها، والحمل عبد في بنات أدم وليس نعيب في المهاتمة لأن الحاربة تراد للوطء، أو للترويع، والحمل يضع من ذلك.

واما المهاتبين فهو زيادة فيها، وليس بعيب وارتفاع القبض في الحارب المنافقة عيسه وهي التي يلفت سبع عشرة منته الأنها لا تلد معه وكذا إذا كانت مستحاضة فهو عيب، لأن ارتفاع اللام واستمراره علامة الداء والسمال القديم عيسه لأنه مرض بخلاف الزكام، فإنسه لبني بعيب، والحدود، والحقود، والجفواء الركام، تمس التمن، والحدود، والحرس، والأرصع عيسه وكذلك العمي، والعرو والحول؛ لأبيا تمس التمن، والحدود، والأمراض عبوسه والأدر وهو النفاخ الأنتين، والعين، والحصي عيوس، وإذا انتفرى عبداً على أنه حصي، فو حده فحلاً، فلا خيار له، وترك الصلاة والسيمة، والكذب عيب في العبد، والإداء وقلة

الأكل عيب في اقبهائم وليس بعيب في بني أدم، وانتحبت في القلام عبي.

قوله: ﴿وَإِذَا خَلَاثُ عَلَمُ الْمُطَوِّي عَلِيبٌ، ثُمُّ الْمُلْخُ عَلَى عَلِيبٌ كَانَ عِنْدَ الْنَائِعِ فَلُهُ أَنَّ يُسَرِّجِعَ بِالنَّفُصَانُ وَلاَ يُرِدُّ الْعَبِيغَ)؛ لأن في الرد إصرارا بالنائج؟ لأنه حرج من ملكه سائمة ويعود ميبًا.

وصورة الرحوع بالتفصات: أن يقوم السبيع، وليس به العبب القديم، ويقوم وبه ذلك العبب، فينظر إلى ما نفص من تهيته الأجل العبب، ويست من الفهمة السبيمة، فإن كانت السبية العشر رجع بعشر التمن، وإن كانت النصف، فسمقه.

يسباده: إذا النبرى أوداً بعشرة دراهم، وفيسه مالة درهم، واطلع على عبب ينقصه عشرة دراهم، واطلع على عبب ينقصه عشرة دراهم، وقد حدث به عبب أعر، فإنه براجع على البائع بعشر النمى راهو درهماند وأو وإن كسان يستقص من قيمته لأحل العبب عشرت ولمحات والمراء بمائين، وقيسه مائة وينقص من قيمته لأجل العبب عشرة، وأنه براجع بعشر النمس، وذلك عشرون، وأو كان العبب ينقصه عشرين وابع بحسن النمن وذلك أربعون.

قسوله: وإلاَّ أَنَّ يُرْفَقِي النَّقِيمُ أَنَّ يَأْخُفَةُ مِنْهُ بِغَيْمٍ فَلَهُ فَلَكُ)؛ لأنه رصي فيسفاط حقسه، والفسوام الفنور، فإذه رضي البائع الدلائة، وأراد أستسري حبس العبيع، والرحوع للحصسة العبب ليس له فلك، بل إن شاد العشفري أمسكه، ولا يرجع للحصة أنعب، وإن شاء رده.

قسوله: (وَإِنْ قُطَعَ الْمُمْتَثَرِي التُوْتِ. أَوْ خَاطَة فَمِيصِاً: أَوْ صَنِعَة، أَوْ لَتَ السَّوِيقَ مِسَسَمْنٍ: قُسَمَّ اطَّلُعَ عَلَى عَبِّبٍ وَجَعَ سُقُصَانِهِ وَلَيْسَ كِلْبَاتِعِ أَنْ يَأْخُذَهُ)؛ كان أحدت فيه ريادة مِبْدُل عَمِيها فلمال، فلم مكن له أن باحدُه مُعها، ويُدَا تعذر الرحوع وجب الأرش.

وقوله: هاو حسمه: يعنى أحمر، فإن صبعه أسود فكذا صدفعا؛ لأن السواد عندهما ريادة، وعند أبي حديقة نقصان. وإن فطعه ولم يحطه أثم اطلع على عبير، تقدرف فها وهسو عسالم بالعبب، فلا رحوع له ينقصان العبد؛ لأن من حجة نقائع أن يقول: لو لم تحطه ورددته بافضاً كنت أفيله بحلاف الأول؛ لأنه لم بكن له أعدة.

ولو بداع المستشري التوب بعد ما فطعه و حاطه فسيصاً، أو صبغه ثم اطلع على عيب وجع بالأرش، وإن قطعه ولم يحطه، ثم اطلع على عيب فياعه في هذه الحالة قبل أن يحيطه لم يرجع بالأرش؛ لأن ليباتع أن يقول أنا البطع بالفصاً.

قسىولە: وزغن قشتىرى غيدا قاطنفة. أو خات لىم اطلق على غيب راجع بالحصانة. وكدا ادا دېرى أو استولد الأمة. والمراد بالعنق إذا اعتلم عمال أما إذا أعنفه عمي مال، أو كانسه، فأدى يسل الكتابة وعنق، ثم اطلع على عبب لم يرجع بتقصابه. أما الموت؛ فالأن الطلسك يتبسى ماء والامتناع حكمي لا يعطه، فلا ينتع الرجوع بالأرش، وأما الإعتاق فالقسياس فسيه أن لا يرجع بالأرش؛ لأن الامتناع بقعه، فصار كالقتل، وفي الاستحسان يسرحه؛ لأن العنق انتباء للملك فصار كالموت، وأما إذا أعنقه على مال لم يرجع يشيء فيه؛ لأنه حيس بذله، وحيس البدل كحيس البيدل.

ونو اشترى داراً فيناها مسجداً، ثم اطلع على عيب لم يرجع بأرشها.

قسوله: وَقُونُ قَتَلَ الْمُسْتَقِي الْقَبْلَ، أَوْ كَانَ طَعَاماً فَأَكُلُهُ، كُمُ اطْفَعَ عَلَى عَيْبِ لَمُ يُرْجِعُ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ فِي قَوْلِ أَبِي خَيْفَةً، قِد يقوله: «واكنه» إذ لو باعد أو وهبه، ثم اطلع علسي عبب لم يرجع عليه بشيء إحماعاً، وتخصيص المشوى بالفعل احتراز عما إذا قتله غسيره، فسإن فسئله موجب نفسه، وأحد الفينة من القاتل بمنزلة بعد مد، علم برجع بالنفصان إجماعاً في ظاهر الرواية.

وعن أبي يوسعن: له الرجوع بالنقصان، ولا ينظل بأحد القيمة.

قسيرله: وزقال ألو قوطف ومُحَمَّدًا. يُوجِعُ بِظُفَاتِهِ، قال في فنهامه: والعنوى على قولهما. والحملاف إنما هو في الأكل لا تمير . أما في القنل قلا حلاف أنه لا يرجع بشيء (لا في رواية عن أبي يوسف لأبي حبيعة أنه ثمنتع الرد نفعل مضمون منه في العبيع، فصار كما لو ماعه أو فناه.

ولهمــــــــــا: ان الأكل تصرف من العشتري مي العبيع. فأشبه الإعناق، فإن أكل بعض الطعام لم يرد الحاشي ولم يرجع بالأرض فيما أكل ولا فيما لقي عند لمي حديمة، لأن الطعام كالشـــــــي، الواحد. واحتلفت الرواية عنهما: فروي عنهما أنه برد ما لقي ويرجع بأرش ما أكل وروي عنهما أنم لا يرد ما يقي ويرجع بأرض الحميع.

ولو اشترى دقيقاً فحبر بعصه لوجده مراً؟

قال أمو جعفر: له أن برد الباني تحصته من التمز، وترجع تنفصان ما حجزها وهو قول عامد.

قال أمو الليت: وبه فاحد كندا في البنايج، فإن ياع بعض الطعام، ثم علم بالعيب لم يرجع بأرش ما ياع ولا بأرش ما نقي عندهنا؛ لأمه تعدر الرد بالبيع، وهو فعل مصنون.

واحسنطفت السرواية عن لمي يوسعه: فروى هشام عنه أنه يرد ما يغي، ولا يرجع بسارش ما باع. وروى ابن صاعة عنه أنه لا يرد للماني. ولا يرجع بالأرش، وهو الأصبع عنه. ولسو اعتسري حاربة موطنها ثم اضع على طيب بيد فليس له رده الآلا أد يرضي مناتج مواه كانت يكراً طفهها الوضاء أو لسأ لو يقصهم وإذا اضح لرد وجب القضائل.

قوله: وزَمْنَ باع غنداً فَنَاعَا النَّسَتُمُويِ. أَمَّ وَدُّ غَلَيْهِ مَنْتُ فِينَ قُبَلَةً بَقُصَاءٍ فَاضِ فله الدَّيْرَافَةُ عَلَى النَّائِعُ الأَوْلُءِ؛ لأم وسنح من الأصل، فحمل لذَيْ كَانِ لَمْ يَكُن

قسوله: وفسيانًا قبلة مغير قضاء قاهي فليس لما الما يؤذنه. لانه بع حديد ان حق الثلث إن كان فسماً في حقيماً، والأول تائسماه ولانه دخل في سلام برسع.

قوقه: ووَهَن اعْشَوَى غَنْمَا وَشَرَاطُ النَّرَاءُةُ مِنْ كُلُّ عَبْبُ لَكِيْمَ لَهُ اللَّهُ بِرَافَةُ بَعِبْ، وَالْ لُمَّ يُسَمَّمُ لَهُ الْطُومِيّةُ وَلَمْ مَطَاهُمُ وَلِنَاعِلَ فِي هَذِهِ الدَّالِيّةِ الدَّبِ الدُوحُودُ واحادث قبل الأُسْتَنَى، وما يعلم له النافع، وما لم يعلد به، وما وقف المشرعي داري وما لم يقمل تحد لني يوسف.

وفسال عميسه: لا يدخل الحديث؛ لأن البراية شاول التابت. فعلى هذا إذا اشترى عسمالًا، وشرط طيرانة من كل هيان، فلم يقيمه المشتري، حتى اعور عند النائم، فإن أما يوسف يقول: يام الدشتري، والبراية واقعة عليه.

وفسال عمد: لا برأ منه، وله أن يرده: لأنه (براء من على لم بحب، وإلى قال البائع على أي بريء من كل عيب به لم يدخل الحادث عد النبع قبل الصدر (مناعاً: الله لم بعم البراءة، وإدما حديمها بالبرحود به في غيره

قال في البناجع: هذه المسالة على و حيس:

اما ان يقول: من كل عباء ولم يقل به أو قال: من كل عباء به أهل الأول بنزًا من كل عيب به عبد العقد وما يجدت في فسليم منحة.

وقال محمد: ﴿ يَبِرُ مَنِ الْحَدَدُ مِنْ الْعَمَدِ، وَفِي الوَامِهِ النَّامِي لا مَا أَحَلَ الحَادِكِ عَلَمَا العقد قبل القيمي إحماعاً.

والوا قال: على التي يريء من كل داء. فعند أبي حيفة اللذء ما كان في دغيات من الطحان. أو فساد أعلى وما سواه يسمى مرضاً.

وفائل أنو يوسعي: يتناول النكن

وقسلو قال: من كل عائلة فاتعانية السرة، والإناق. والسحور، ونقد سنحانه وتعالى أعلم.

## بأب البيع الفاسد

اهمو آن البع على أربعة أو اده) [ - بيم حائي

2- ويع ناسد.

3- ويع باطل.

4- وبيم مونوف على الإحازة.

فالجائز؛ يوقع الملك بمجرد العقد إفا كان عالياً عن شرط الخيار.

وأنفاسك: لا يوقع الملك بمجرد العقد ما لم يتصل به الغمض بإلان البائح.

والباطل: لا يوقعه، وإن قبض بالإدن.

والموقوف: لا يوقعه، وإن قبض إلا بإجازة مالكه.

وإنسسا لقب الباب بالصاحد دون الباطل مع أنه ابتدأ بالباطل بقوله: وكالبيع بالسينة والسمامية لأن الصاحب أهم من الباطل؛ لأن المعاجد موجود في الباطل، والمعاجد بخلاف الباطل، فإنه ليس بموجود في الفاحد؛ لأن الأدبي يوجد في الأعلى لا العكس؛ إذ كل باطل عاسد، وليس كل عاصد باطلا، والعاسد أدني الحرضين، فكان موجودةً في الصورتين<sup>[11</sup>.

وصاك لينفد في العقم الإسلامي أتسام خسة:

ا - العقد الباطل.

2- والعقد الفاسد.

3- والعقد الموفوف.

4 والعقد النافلة

2- وطعقد اللارم.

وكل من البغة الباطل والعمد العاسد عند عبر صحيح. وكل من العقد الموفوف والعقد النافذ. والاعتد اللازم عبّد صحيح.

فالمقود تنقسم مبدئيًا إلى عقد صحيح وعقد غير صحيح. والعقد عبر الصحيح إما ماطل أو قاسد. وفامقد الصحيح بما موقوف غير نافق أو مافة غير لازم، أو مافة لازم.

العد الباطل:

يمكن إرجاع المناصر الجوهرية في العقد إلى حهات ثلاث:

أولاً- صنيفة العقب أو النعر سير عن الإرادة: ويستم ذلك بإيجاب وقبول حطابقين في العلس التقسيد. هستة النفسيير عسن الإرادة هو وكن العقد، ويفية العاصر الأحرى ليست الا التراهط للركن أو أوضاعاً له.

وينطوي هذا الركن على عصرين-

1- تطابق الإيجاب وللشول وهذا هو افراضي.

والمنافرة والمنافرة والمنافرة والمنافرة والمنافرة المرافرة

وقد ما نيطر في كتب الفقه مسر علمنا أن نهيم الدرق بين البح العاسد، والبيع الباهل. من أجل مذا أرود أن الدمل هذا طبوهموع مقتب أمن مصادر الحق للسنبوري، لأنه في مقرما أحسن من مصارو من هذا الموضوع.

2- عنداه على العقد

فائداً: المائدان، والدير عن الإرافة غنرمن المؤدة الحاق تنصرياً العين عالم عند هذا الصير. والاست بالعين إلا إذا حدثر عن غيير أني عن نعل المائدل غير الدين والحدود والصود والديني أو السكرات إلى حدث أن يفقد النسر، وغير المؤلاء من العدم صير النسر الا يتعد يتعبرهم، وإذا صدر المناهم تعبر عن الإرافة فهذا النمير لا وحود له شرعاً مهما لكي له من وجود من حرث الواقع، أم إذا العقد يقتران المناه وهار المائدي، العدد العدر منه الإيجاب والأحراط على الله عن.

ومن ثم يمكن أنه استنخلص من هذه الحية اثنانيه عنصرين أحربن للعقدة

] - الأصلاد.

2- العقل أي النسور

فالثائر المعقود عليه أو عمل العقد؛ وعمل العقد يشترط به أن يكون:

[ - موجوداً أو ممكناً أنَّ مُقدور السليم

2- مثمناً أو فاللاً للتعين.

3- صاحاً للعامل به اي مالاً سقوماً معلوكاً

فإدا توافر للمعد هذه العناصر السبعة:

إم تجابن الإيجاب والقول.

2- متحاد عشل لعقد

3- تعدد المرتد

4- العقل أو التعييز.

5- محل مقدور التسليم.

6- محل معين أو فامل للتعيين.

7 على صافح للتعامل عبد أي حال جعوم مستوك، بإن العقد بكون قد اختسع له ركح. أي الإيجاب والفيول، مستوعية لشراعله وهي العاصر السنة الأحرى أن إدا العاشطة، عنصر مب قإن العند لا يحقد، ويكون عقداً مطلأ لا وحود له.

المقد العاملان

، والعقد المعاسد مراتمه من مراتب البطلان لا يعرفها إلا الدهه دلحندي، أما المذاهب الأحرى فلا تتبر بين المقد القاسد و العقد الناطل، فكلاما عقد باطل.

ويمير الدقة الخنفي من فيطلات والعساد على الوحة الأمن. إن الساعم السنعة التي تقدم ذكرها: وهم حطائوية الانتقاد العقدية لا تكفي السنجة. إلى يجب أن تشاف إلى هذه الصاهر الوصاف معينة، وحردها ضروري لصنعة العقل، فإذا تحلق وصدر مها. اعتبر النقد معقلة بالزعم من دنك لاعتماله منى الركن وشواطه أني فوابره على أصله ولكة يمقد داسلاً خلال في وسند. ويدلت يتمبر العند الداسد عن العقد الباحل عاصد الناحل هو ما لا يكون مشروعاً بأصله ورصفه. قوله رحمه الله تعالى: وإذا كَانَ أحدُ الْعَوْضَيْنِ مُحَرَّمًا، أَوْ كَالْاَهُمَا مُحَرَّمًا فَالْمِئْعُ فَاسِسَةً) إِلَى باطل (كَالْمَيْعِ بِالْمُبَّنَةِ، أَوْ بِاللّهِ، أَوْ بِالْعِنْزِيرِ، أَوْ بِالْخَمْرِ وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ} احدمه (غَيْرَ مُمْلُوكَ كَالْحُوْ) هذه فصول صعبه، رقبها تفصيل.

فتقول: البيع بالدينة والمدم باطل، وكنا بالحر الانمنام ركن البيع، وهو مبادلة السال بالمسال. فساد هذه الأشياء لا تعد مالاً عبد أحد، والبيع بالحبر، والحزير فاسد لوجود حقيقة البيع، وهو مبادلة المال بالمال، فإنه مال عند بعض المستايخ، كذا في فقعابة.

والباطل لا يغيد ملك النصرف، وإن هلك في بد المتسري، يكون أمانة عند بعض المشمسةين، يعسني أن الباطل لا يتبد الملك. ولو وجد القيص بالإذن حتى لو كان عبداً، فأع عقم لا يعنق، وعند المعنى يكون مضموناً، فالأول: لول أمي حتيفة، والثاني: توفسا،

ضا هي الأوصاف التي يجب أن تكمل عاصر طعفه حتى يكونَ العقد صحيحةً أما قطابق والإيجاب والقبول واتحاد علمي فلعفه عيناس عنصرال لينا في حاجة إلى وصف يكسلهما. وكذلك عنصر التعاده فهو كامل بكانه أما عنصر النمير الذي يقوم عليه التراضي، فيجب أن يكمله وصف لارم لصحة العقد، هو خلو الرصاء من الإكراد فالعائد إذا شاب إرادته (كراد) كان حقاء فاستاً.

يقبت المناهم التلالة الني ترجع فمي عمل المعقد.

واولها أن يكون اغل موجوداً متنور النسلم، وهذا المدمر في حاجة في وصف يكتلف بل في وصفين، فالوجود بيت أن لا يدخله طبره والمنذ الذي ينطوى على غرو يكون فاسداً، والعلام على السليم يكسلها أن تكون هذه القدرة من غير ضرره فإن كان الحل مقدور السبليم ولكن في تسليمة صررة العلد العقد فاسداً للصرر الذي يترب على السائلية.

والعنصر الثاني: في الحل هو أن يكون الحل معيناً أو قابلاً للتعين، وهذا الفصر أيضاً في حاحة إلى وصف يكسك هو نفس الوصف الذي يكسل وجود الحل، أي انتقاء فعرو، فهجب أن يكون المحل حافيةً من السرر في وسوده وتعييد.

والعنصر الخالث: في الحق هر بان يكون الحل صافياً للتعامل فيه، وهذه انتجاز في حاجة إلى وصفين بكملامه، هذا أن يكون إنجل هافياً من الشرط الفاسد وأن يكون شافياً من الرما.

فالأسباب التي تجمل المقد باسنة في المقمس الخنمي، بالراضم من المقادم، هي إذن خسبة: 1 -الإكراد.

<sup>2-</sup>الغور-

<sup>3-</sup>الصرر : لذي يصحب التسلم.

<sup>4-</sup>الشرط العاسد.

<sup>5-</sup>الربار وهذه الأسبخ، فاتها مجمل العقد باطلاً في المذاهب الأخرى.

الطر: مصادر الحق (12414-127).

كتاب البيوع كتاب البيوع

وكانا بيع السينة والدم، والحرير باطل- لأمها نسبت أموالاً، فلا تكون محلاً للسع، وكانا ما ذياح المحدرم من طعيباء وما ذيح الحلال في الحرم من الصياع لأن ذيبحته مينة. وأما يع الحسر، واحزي إن كان بالمواهم والدنائير، فالسيع باطل، وإن كان نغير الدر هم والمنائير، بالبيع فاسد، حتى بنيات ما يقاطهما، وإن كان لا يقتك عن الحمر والحرير.

وفوله: «وكذلك إذا كان عبر مملوك كالحر»: بعني أنه باطل؛ لأنه لا يدخل نحت العقل: ولا يفدر على تسلمه.

فوله: ; وَبَيْعَ أَمُّ الْوَلَٰدِ، وَالْمُعْتَقِي وَالْمُكَانَبِ فَاسَدَى معنه باطل.

والمراد بالمامر للمطلق.

قال في القداية والد رصى المكاتب بالسع نفية روابدان، والأظهر الحدار يعني إذ يبع مرضاه. أما إذا بيع بعير رصاه، ثم أحازه، فإن العقد لا يحور رواية واحدة. والغرق أنه إذا مع مرضاه تصلس رصاه فسلخ المكانة مناها على العقد، في حد شرط صحة العقد، أمه إدا أحسار بعد العقد لم ينصحن وصاه فللخ المكانة قبل العقد، فلم يصبح العقد، وكذا الدي أحسان حصه لا يصح يع باب، وكذا وقد أم الولد لا يجور سعة وكما وقد المديرة في يد أحسان حصه لا يصح يع باب، وكلما وي كاية أم، فإن مانت أم الولد، أو المديرة في يد المشتري، فلا تسمان عليه عند ألى حيفة، وحامها عليه فيسها وقيمة المدير أثنا فيسه فأ على الأصلح والاستسفاء قد الى الأمال وعلى المكانة والمنات المالية والاستسفاء قد الكلما وحيل طلك الإعتال.

قسوله: وؤلاً يُخسوراً بُسلِعُ السُمُكِ فِي الْمَاءَ قَبَلَ أَنْ يُصَلَّقُوهُ وَلاَ لَيُعُ الطَّيْرِ فِي الْهَوَاهِ اعْلَمْ أَنه إذا يَاعَ سَكاً فِي حَوْضَ إِنْ كَانَ لَمْ يَاحَدُهُ قَطَّ لَا يَحْوَرُ لَا يَعْجُو لأنه يَاعَ مَــــَا لا يَمُلَّسُتُهُ وَإِنْ أَحْسَفُهِ، ثَمَّ أُوسِلُهُ عَالَ اللّهِمِ إِن كَانَ يَعْدَرُ فَلَى أَحْدَهُ مِن حَبِرَ صَيْدً وللمشتري حيار فارؤية، وإن كان لا يمكن أحده ولا تحيلة واصطباد، لا يحور النبع إلا إذا قسفر علسى السبليم. وهذا قول العراقين، أما منذ أهل يلحى، فلا يجوز، وإن فنر على التعليم،

وأسب بع الطبر في نعواه؛ فلأنه غير منتوك من الأحذ، وإن أرسل من بنده فعير مقدور التسليم. ولو باع طائراً يذهب ويجيء فالطاهر أنه لا يحوز

وهي فاصبحان: إن كان راحياً أنه يعود بلي بينه، ويقدر على الحذه من حير تكلف خار، وإلا فلا.

وأما بيع الابل إن كان المشتري يقدر على أحدُّه، أو كان عبده في سرله حاز، وإن

كان لا بقدر على أحده إلا يحصومة سنداخاكم لا معوز سعه.

وهي الكرحسي: يسيعه (المسلم؛ لأن الباتع لا يقدر على سليمه عقب العقد) فيو كالطر في الهاء.

وفي فالمحسنة تهم إلا يحوز بيمه على حال إنافه لعلم الفقارة على المسلمة فولا طهسر، أو مالمه حارب وأبيمه الملع إذا البالغ عن الاسليم، أو النشاري عن اللمض أجر على قالك، ولا يحتاج إلى بلغ حديد.

وقال أهل بلحي: بحدح ألو ببع جمنه.

فوقه: وولا يُعلوزُ بيُغُ الْحَشْلِ وَلا اللَّهَاجِ؛ الله ع أما سيحمله الحبين. ثم بلغ الحمل لا يحسور دون أمه ولا الأم دومه لأن الحبس لا يدرى أموجود هو أو معاوم. فلو المعا وولدته قبل الافتراق. وسلمه لا يجوز.

قوله: ﴿وَلَا يُبَغُ مُلِّنِنِ فِي الطَّرَّعِيِّ: لأنه عور فعساه انتماحًا، وربنا برداد، ليختلط المبيع منه يعبره.

قسوله: (وَلاَ الصَّوْفِ عَلَى طَهْر الْقَلَمَ)، لأن موضع النظم عنه غير منعين، فنقع التنازع في موضع الفظم، فإذا ثبت أن بهع اللمز في الهبرع والصوف على الطهر لا يجوز، علو النلم ذلك البائع بعد الدفد لا للحوز صهدا السعاً، ولا القلب صحيحاً، وكذا لا يجوز بع المؤلو في الصدف.

وأو اغترى دحاجة، فوجه في يطبها بؤلوقا فيني للنابع.

ولو امتقری شاهٔ مدبوحهٔ نم تسلخ، والع کرشها خار، ویکون احراحه علی اسائیه ویکون انستنزی باخیار (۱۵ راه که می العبول.

قوله (وزهراع مِنْ ثوابِ وجِدُع مِنْ سَقُفٍ)؛ لأنه لا يمكن المسلم إلا تصرر، علم المطلع الثانع الدراع، أو فلع الخارع قبل أنه يؤشخ المداري معرد صحيحاً بروال المقسلة الحلاق منذا إذا للساع النوى في التمن والبرز في المطبع حيث لا ينقلب صحيحاً، وإذا المهند وأخرج المبيع، لأن في وجودها احتمالاً.

امسة الفدع عال موجودة بخلاف الصوف، فوله لا يتقلب فللجيحاً بالتسلم أيضة. لأسنه لا يجلسو إما أن يكول تسترمه بالنفل، أو تأخر فناللف لا يجوزه لأن فيه صورة. يناه الموال، وبالله أو لا يدكل استرعاؤه، وقد نقي منه شيء، فيعتاج إلى نقفه وفيه طبر. بالخيوان.

الحسولة: ﴿وَاللَّمُولَةُ الْقُلِّينَانِينَ وَهُو مَا يَجْرُعُ مِنْ الصَّدِ نَصَرِبُ الشَّيْكَةُ مَرْكَ لأنه

كتاب البيوع كاك

بهيول؛ وليه عروه لأنه لا بدري ابحصل له شيء أم لا؟

وصوريّه: أن يبايعه على أن يصرب له صربة في الناء بالشبكة، قما خرح فيها من التبيد، فهو له بكدا، فهدا لا يجور لما ذكرنا، وإنفائص صياد البحر، والقابص صياد الير.

قوله: ووَلاَ يَجُوزُ بَيْعُ الْمُتَوَاتِنَةِ. وَهُوَ يَبُعُ النَّمَرِ عَلَى زُوْوَمِ. تَتَحَلُّ بِخَرَصِهِ تَشرأً، العرابية المعافمة من الزبن. وهو الدفع وسنى هذا بنا؛ لأنه يؤدي إلى العراج والدفاع.

وقوله: هوهمو بيع السرع؛ علات نقط من فوق.

و مسوقه: وبعز مسته شراً و: تقطين: لأن ما على رؤوس النجل لا يستى شراً، بل يستى رطباً ويسراً. ويما يستى نتراً إذا كان خدوداً بعد القفاف، وإننا لا يجوز هذا اليح تبيه عليه الصلاة والسلام عن العزائة.

والمحافلة فالمرات ما دكرباه.

واهجافات: بع الحنطة في سنيلها مختطة مثل كبلها حرصاً؛ ولأنه بناع مكتلاً يمكيل من حسنه علوق الخرص، فلا يجور لنسبة الرباء والشبية في باب الربا ملحقة بالحقيقة في التحريم، وكذلك العب بالزبيب على هذا.

السولة: رَوْلاً نَجُورُ النَّبِعُ بِالْقَاءِ الْخَجْنِ. وَالْمُلاَّمَسَةِ، وَالْمُنَائِدَةِ) هذه بيوع كات مي احاهيد وقد نهي الشارع عنها.

امسة البيع باتقاء الحجر، ويسمى بيع الحصاف فكان الرحلان بتماومان في السلمة. قاذا وضع الطالب عليها حجراً، أو حصاة تم البع، وإن لم يرض صاحبها.

وأست بنع البلامية، فكاما يتراودان على السلعة، فإذا لمسها المشتري كان ذلك تتهاما لها رضي مالكيا، أو لم يرض.

وأما المبايدة فكانا يتراودان على السلعة، فإن أسب مالكها أن يلزم المشتري البيع نــد السلعة إليه فبلزمه البع وضي، أو لم يرض.

قسموقد: وؤلاً يُنجُوزُ نَبُغُ تُوابِ مِنْ تُولِيْنِ، وكذا لا يحرر سِع ثوب من ثلاثة الواجع لأن السيع بمهول، وكدا بيع عبد من صديق، أو من ثلاثة اعدا، وكذا في الأشياء المتعارفة كالإيل والبقر، وانقس، والخفاف والمعال، وما أشمه ذلك.

قوله: ووَمَنْ قَاعَ عَبِداً عَلَى أَنْ يَعْتَفُهُ الْمُسْتُوي. أَوْ يُلاَبُرُهُ، أَوْ يُكَانِهُ، أَوْ أَفَةً على أَنْ يُسْتَوْلِدُهُمُّا الْمُسْتَرِي فَالْمِيْعُ فَاسِدًا﴾؛ لأن هذه سع وشرط، وقد تهي انسي صلى الله عليه وسنم عن بيع وشرط.

نم هذا على للانه أوجه:

لما في وحه: صبح والشرط كلاهما حائرات

2- وفي وحه: كلاهما باستان.

ق- ومن وجمه البيع حائر والمشرط منطل.

عالة والرز أن يكون فلشرط مما ترجع إلى مان صفة النمن، أو المبيع، فصعة النمن أنّ يميع عمده بالف على أبنا لقد بت العال، أو مؤخلة

واتما سبعة السبع فهور: أن يسع حاربة على أب طباحة، أو محارف، أو مكر، أو تبسم أو عبداً على أنه كالسم، لأن هذه شروط اغتصابها العقد.

والما الموجه الذي كلاها فاسدان فهو أن يكون المترط منا لا يعتضبه العقادة وهيه منفعة لأحد السعافاءين. أو المهمقود عبده وهو من أهل الحصومة، ولهن للناس فيه تعامل، الحسومة، ولهن للناس فيه تعامل، الحسومة الن يتستري وما متراط الحيادة، أو حلطة بشرط الحمل لهي معرفه أو نفرة بشرط الحسداة على طائع الرابع أو رائبة بشرط الحقاد فاشيع فاسدة لأن هذا شرط لا بقلصيه العقده بيسكنها البائع شهرة أو أوصاً بشرط أن يورعها البائع مثل أن يشتري دارة أو بركبها أو يشرط أن يورعها البائع مشدة أو دانه بشرط أن يركبهاء أو السوية المستري در هم، وكف إدا كان لي المستري در هم، وكف إدا كان لي المسترط معمة المعمقود عالم، وهو من أهل المصدمة بحو أن يبع علمة الشرط العتق، أو اللديرة أو حارية بشرط الاستيلاد.

وقسط الكرامسي: إذا اغترى عبداً مفرط العنى، فالبع فاسد، فإذا قبضه وأعاله وحسب علسية المسمى عند أي حبيه استحساباً، وعندماه عبه القبط؛ لأنه بع قاسد كالبيغ مفرط اعدبر، ولأي حبية أنه تعقد عنى المساد، ثم يقلب إلى احوار بالحن.

وامت السوحه الذي يجوز فيه الديع والشرط باطل. فيهو أن يبيع طعامةً على أن لا باكله المشتري، أو الذان على أن لا يبعيه، فالديع حالم والشرط بالنال: لأن هذا شرط لا مستعمة في يعر ونسو شرط المصرة مثن أن بديع ثوياً على أن يخرفه، أو حاربة على أنه لا يطاها، أو داراً على أن يهدمها، فعند أي يوسف: انسع ناسم.

ولسائل عميد: السيع جائل، والنشرط باطل. ولو باع حاربة بائرة: أن يطأها، فالبيع جائز (جناعًا؛ لأن ها، شرط يقبضيه العقد.

فسيال الفحددي: وعن أي حيفة أنه إذا الشراف على أن يطأها، أو لا يطأها فاسيع فاستند فيهما، وعند محمد: جائز فيهما، وأبو بوسف فرق النهما، فقال: (15 باعها مشوط الوطء يجور؛ لأنه شرط يقتسيه للعقد وتشرط أن لا بطأها فاسد

قَدُولُهُ: رَوْكُذَلُكُ لُوْ بَاخْ عَبْداً عَلَى أَنْ يُسْتَخْدُمَهُ الْبَافِعُ شَهْراً. أو ذَاواً عَلَى أَنْ

كتاب البيوع كتاب البيوع

يُسْكُنُهُمُ فَشَهُراً. أَوْ عَلَى أَنْ يَقْرِضَهُ الْمُسْتَنِي فَرَاهِمْ، أَوْ عَلَى أَنَّ يَهْدِيَ لَهُ فَدَيْقُمُ فَالَسِعِ فاست. لا لأنه شرط لا يقتضيه العقد، وفيه منعنة لأحد المتعاقدين؛ ولاه او كان الحدمة والسكني يقابلهما شيء من النمن تكون إحارة في يبع ولو كان لا يقابلهما شيء يكون إعارة في بيع وهزف أبهي رسول الله صلى الله عليه وسلم من صفقتين في صفقة، وفهي عن بيع وهرط عن شرطين في بيع، وعن بيع وسلف، وعن ربع مذ له يضمن، وهن يبع ما لم بقبض، وعن بيع ما ليس عند الإنسانه<sup>(1)</sup>.

وروة الحاكم أبر عبد الله السمانوري في كتاب وعلوم الحديث يوفي بات والأحاديث فلتعارضان حدث ما أيسو بكر بن (منحاق حدثنا عبد الله من أنوب من زانان الضرير حدثنا مجمد بن سليمان الدهني بدء رمن حيث الحديث دكر، عبد دلتن في وأحكاده، ومنكب عدد قال ابن القطان، وحالته ضعف أبن حدثة في الحديث: التهني.

واست قدل ايسن فأصوري في والتحقيق على صحة البيع بشرط العق محديث بريرة عن عاقشاء الشرق بشرط الفقق فأحار التي صلى الله عليه وسلم ذلك، وصحح البيع والشرط، وإنشا بين فيه بطلاق تبرط الولاء لميز فلمنق، ولم يذكر بطلاق شرط الفنق تركها صاحب والتضيع، عليه،

روي أن بلسي صلى الله عليه وسلم: وقهى عن بيع وسلف. قلت: روي من حديث عند الله من خمرو من العاص: ومن حديث حكيه بن حزام.

لمعديث عند القابن عمرو: كغراهم كالمحات وطبينان الآابن ماجه عن عمرو بن شعيب خن أمه هن جمه عند فقه بن عمرو ابن طمعن، قال: قال رسول القاصلي الداعلية وسلم: إلا يحل سلف وبيع، ولا شرطان تي بيع، ولا ربع ما قم بضعر، ولا بيع ما ليس عندادية النهن.

قالي الترمدي: حديث حسن صحيح، واحتصره بن ماحه، مذكر منه وربح ما لم يضمن، ومع ما

<sup>(1)</sup> فسال الرياضي في نصب الراي (17/4-21); روى أن شني صلى الله عليه وسلم: وتبير هن بح وتسيوط، قنست: رواه الطبري في ومعجمه الوسط يه حدات هذا الله بي ابوت المكرى حداتا عداي من سلمان الطعلي حداتا عد الله بي الموسط المحافظة عن مراحل، قنست مكه توحله بها أبا حيفة، والسبى في ليلسى، وابي شهرمه، فسألت أبا حيفة عن راحل عاع يبعله وشرط شرطا، فقال: المهم باطل، والشرط باطل، ثم أنيت ابن إلي فسأله، نقال: المهم جائز، والشرط باطل، ثم أنيت ابن علياء المواق السبحان الثما المائة من مقباء المواق المسلمون فسأله مقال: ما قدري ما قالا، حداثي عمود من المسلمون في المهم عن المهم عن المهم عاطل، المسلمون باطل، أنه والشرط المائل المائل هذا المداني عمود من والمسلمون المثل عن المائل والمسلمون الطل، عدائي همنام من عروة عن أيه عن عائل، عدائي همنام من عروة عن أيه عن عائلية عن عائلة عن عائلة عن عائلة المثل عن عائلة المثل والمثل الذه وشرط في حدائي المثلة المثل المثل المثل المثل المثل المثل المثل المثل المثل والمثل المثل والمثل المثل والمثل المثل عدائل المثل المثل المثل المثل المثل المثل المثل المثل المثل والمثل المثل والمثل المثل المث

468 كتاب البيع

المسيس عملك تقطر ولد يديب المستوي في والمحمرة إذا الدعوة الحديث شعامة لابن هاجه الع أن المحاب الأطراف مرود

فسيال المستقرب: والتسبية أن وكون الرامدي يبنا المحجد المبريجة فيه الذكر عبد الفاس عمروه. ووكون مذهب في الإنتباع من الإحتجاج بجديث عمرو أبر شعب الما هو الثقال في وساده الحوال فان بكسون العسمر فائدًا على عمد من عبد الله فإذا صرح بدكر عبد الله من عمرو النفي ذاتك. الشهر

ونسيان السبيشي في والروض الأحدين هذه روانه مستدره العائم عند أمو الحديث والدعدهم أد. ضعيةً زُند يروي عن حدد عمد الله في فسرو لا عن أنه عمد، فإد أناد عمدة مات فيل جدّه عدد الله الشهى

ونسبان بن الفطان في وكتابه: أبعا ردت أحادث عامرة من خصب الآن الهاء من حده بخشل أنه تعود على عمرو، فيخون الحاد عبداً، فيخون الحبر مرسماً، أو تعود على شعيب، فيكون الحد عبد الهاء المساكران الحدث المسدأ متحيلاً؛ لأن شعيباً سام من المده عبد الله من العدوا. فإذا كالما الأم 5 المذلك والسيمي الأحداث بمسر الحد بالمدعد عله بن عمرو الاستهدة وقد بوحد ذلك في معمل الأحدثيث على عمرو من شعيب عن البد عبد عله بي عمرو من تعيب على الميكران الميكران من بروايه عمرو من شعيب على عالمي أنها وحتى أيضاً عملوجه، أنحديث الميكران والإمام الميكران من بروايه عمرو من شعيب على حديث فسيحيح الميكران والواحد أواران بي عليات وعبد الملك من أنها المستمين، والمؤد على عدو من شعيب، وقد رواه الميكران على الميكران في شعيب، وقد رواه عدد من ريان وعبد الواران بي عمود من شعيب، وقد رواه مسلم الحراسان عن عمرو من شعيب وتبادات الدفاق في أحراحه كذاك

طلسرين أخرا أسرجه السباني في وصيده في بركات العني، عن عقاد الحراسي هي ضبطاله بي من المدالة المراسي هي ضبطاله بي المدود من المعاص أبه قال: إلى سول الله زيا بدمه ماك أمادي أن الدالل الد تكليها؟ قال: حدد وكان أول سائم الي المكن الالا بحراء عبراء الله والمدال والا يعرف عبراء وكان بيخ والمدال والا يعرف الميالة والمدالة والا يعرف الميالة والمدالة والا يعرف الميالة والمعالمة والمدالة والمعالمة المالة الميالة والمعالمة المالة الميالة الميالة الميالة الموالة المالة الميالة الميالة الميالة الميالة الميالة والمعالمة الميالة الميال

وأما حديث حكيد بأر حزام. فرواه المصرابي في ومعجدي حدثنا أسلم بن سهل الواسطى حدثنا العدالي يساعيل بن سلام للواسطي حائمة مواسى بن إساعيل حدثنا العلاء في حاله الواسطى عن مصور من زاهان من تصد في سيرين عن حكيم من حواج قال: ولهائي وسول الله العلق الما علم آسيا سبيع وشرط، فهو: ان يسح بشرط به مفعة لأحد المتعاقدين. وأما أنهيه عن شرطين في بيع. فهو أن يبيع عنداً بألف إلى سنة، أو بألف وحسمانة إلى سنتين، ولم يثبت المقسد على أحدمه، أو يقول: على إن أعطيني النمن حالاً فبألف، وإن أحرم الى شهر

و سلم عن أربع حصال في البح. عن سلف وبنجه وشرطين في بيح، وسع ما فيس هنفك، وربيع ما لم يعسسيء النهي، والحديث في والدوطأة بلاغ، فان أبو المدايات العرائة مالك أنه بلغه أن الذي صلى الله عليه وسلم: وأنهى هن مع رسلمان» النهي.

ووي أن طبي صلى الله فليه وصلم: وأنهى عن صفقتين في صفعة. فلت: رواه أحمد في واستدادي حداستها حسن، وأبو منظر، وأسود بن عامر، فالواء حدثنا شريت عن مماك من عند الرحمي من عسمة الله من مسعود عن أبده قال: وكين التي صلى الله عليه و - م عن صفقتين في صفقةي، قال المستود: قسال شربك: قال مماكة هو أن سم الرجل مماً فيقول: هو غماً مكذا، ومبينا مكذا، التهيمين، ووواه البسنزار في يومسندي عن أسود بن عامر بنه ورواه الطيران في ومعجمه الوسطان حولها أصد بن القاميم حودثنا عبد السلك بن عبد ربه الطاني حدثنا من السحاك بن حرب عن أجه مرفزعةً؛ ولا شول معفتان في عنفقة به النهي. ورواه العقبلي في وضعالته من حديث عمرو ال هيمتيان مسل للي فيموي الثقمي حدثها منبان على مماك به مرقوعاً: والتبغقة في الصعفتين ربايها النهسسي. وتحله بعمرو من عنمان هذا. وقال: لا نداع على رفعه، والسوقوف أولي، ثم أحرجه من طيبرين أني معيم حدثنا منعيان به موقوعة وحكفه رواه الطغران في يهممنمه الكبيرية من طريق أبن تعبيع به موقوماً، وكذلك روء أبو عبيد العاسم بن سلام حدثنا عبد الرحن بن مهدي عن سفيان يه موقوفاً، قال أبو حيد: ومعنى صفقتان في صفقة أن يقول الرجل للرجل؛ أبعك هذا نقداً بكذاه والمسبيعة الكسمان وبعيسرهان عليه النهيء وكذلك رواه بن حبان في وصحيحه في شوع الخاص والمشسرين، مسين الفسم الأول من حديث شعبة عن ساك به موقوقة: التدعقة في للمحقتين وباد وأعسنان في السنوع الثامع والعائق من الفاسم الناني كذلك، بالفطاء لا لنحل صعفتان في صعفة، ائتهى

مساهرين العراد اعرامه الرامدي، وانساني عن عماد بن عمر بن عنفية ان وقاص عن أي سلمة عسن أي هريسرة أي الذي صلى الله حيث وسلم: وأبي عن بحض في يتعاود النهي. قال الارمادي: حساديث حسن صحيح، قال: وقسره بعض أهل الطارة أن يقول الراحل. أيتغار هذا قارب تقلة يعشرك، ونسية بعنوبن، ولا بعارته عني أحد السمر، فإذا قارته على أحدهما فلا بأس إذا كانت يقيف في أحدها، وقال المسافي: مصاد أن يقول: أيتعال داري هذه يكتاه على أن تبعي علاسة بحري عدا على أن تحديث شهراً، أو داري عند على أن أسكنها شهراً، قال: فإن المقدم أد يقول: والسكني إن كان يقابلهما عيء من قامن الحريث عام على أن أسكنها شهراً، قال: فإن المقدم أن يعال على والله طأي المع وقد أبي الله على الله يعال أو مصحبة المن على الديامة أي المعاد إلى الموسانية على النائرة أن المائلة أن المعاد أن يعاله والله أن ومصحبة المناف أن يعاد قال المناف الله على الديامة أي المعاد في المعاد أن يعاد قال أن مصحبة المناف أن يعاد أن المعرب المناف أن يعاد المناف المناف المناف أن المعاد المناف ال مسهالدين، او البيعال يفعير حنطة، او بفعيزي ضعير فهذا لا يجوزه لأن النحى مجمول عند العقب ولا يدري ادائم أي النحين يارم العشتري.

وأما صفقتان في صفقة أن يقول: أسِعَكَ هذا العبد بألف على أن تبعني هذا الفرس العب.

وقيل: هو أن بينغ ثولًا بشرط الخياطة. أو حنطة بشرط الحمل إلى منزله، فقد جعل فليشتري النمن منالاً العين والعمل، هما حاذي الدين بكون بيعاً. وما حاذي العمل بكون إجارة. فقد جمد صففتين في صفقة.

وأمسا بهم عن برم وصام، فهور أن يسم بشرط الفيض، أو الحيف وأما ربح ما لم تفسره فهو أن تشتري عبداً، موهب له هنه قبل الفيض، أو اكتمب كساً قبل القبض من حسى النمن، أو من خلافه، فقيض العبد مع هذه الروائد لا تطيب له الزوائد؛ لأنه وبع ما لو يضمن.

وأما فَهِم عَنْ بَيْعِ مَا لَمْ يَقْبِضْ يَعْنِي فِي الْمَنْفُولَاتْ.

واما تبيد على بيع ما تيس عبدو، ديور: أن بيع ما نيس في ملكمو تم منكه بوجه من الوحوه، قإله لا بيجوز (لا في السلم، بإنه رخص فيه.

قسىرك: ووَمَنْ لَمَاعَ عَلِيمًا عَلَى أَنْ لَا يُسلَّمِنهَا إِلَى شَهْرٍ. أَوْ إِلَى وَأَسِ السَّهُرُ فَالَيْخ فَاسَدُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا فَاقَدَةُ لَلِمَاعِ فِي تَأْجِلِ السِّيعِ، وفيه شرط نفى السَّلْمِ السَّسْعِينَ بالعقد

قوله: (وَمَنَ مَا عَ جَارِيَةً إِلاَّ حَمَلُهَا فَالْبَيْعُ فَاسِلَهُ الاستناء لما مي البطود على الالة مراتب:

[- أي وجه: العقد فاسد والإستثناء فاسلام

2- وفي وجه: العقف جائز والاستناء فاساد.

3- وفي وحه: كلاهما حائزان.

أم الذي كلاصا فاستدان، فهو: البيع، والإجارة، والكتابة، والرهن: أن هذه العقود ينتطها الشروط الهاسدة. واستثناء ما في البطن بسترلة شرط فاسد.

وأمسنا الذي يجور العقد دم، وينطن الاستناء، فاهيه، والصدقة، والتكاح، والحلم، والحلم، والحكاح، والحلم، والحلم، والصاح عن دم الدمد؛ لأن هذه العقود لا ينظلها الشروط الفاسدة، فيصح العقد، والعلم الاستثناء، وبدحل في العقد الأم. والولد جميعاً، وكذا المعنق إذا أعنق الجارية، واستثنى ما في بطلستها الصحح العنق، ولم يصح الاستثناء يعني ألمة تعنق هي وحلها، وأما الوجه الذي كلاميسا حالسران، فالوصية إذا أوصى لرجل بجارية، واستثنى ما في بطنها، فإنه يصح

الاستثنائ وتكون الجارية للموصى له، وما في نطبها للورثة.

قوله: ورُمَنِ اشْتُوى ثَوْيَا عَلَى أَنْ بَقَطَعَهُ النَّائِعُ وَيَحْبِطُهُ تَمْبِطُ، أَوْ قَيَاءً، أَوْ تَعْلأ عَلَــــى أَنْ يَحَدُّرُهَا. أَوْ يُشَرِّكُهَا فَالَيْغُ فَاسِدٌ، معنى يحدوها: يقطعها من الحلد ويعملها؛ لأن هذا عرط لا يقتصبه العقد، وبيه منعمة لأحدهما.

فسوله: (وَالنَّبَوَةِ إِلَى النَّيْرُونِ، وَالْمَهْرُجَاتِ، وَصَوْمِ النَّصَارَى وَقَطْرِ الْبَهْرِهِ وِفَا لَم يُعْرِف الْمُقَايِغَانِ ذَلِك قَاسِةً، النبروز: أول بوم من الصحب: وهو أول بوم نحل استنبس فيه الحُمَل.

> والمهربيان: أون نوم من الشناء، وهو أول يوم تحل فيه الشمس الميزات. نون قبل: لم حص الصرم بالنصارين، والقطر بالبهود؟

فيل؛ لأن صوم الصاري غير معلوم، وقطرهم معلوم، والبيود معكسه.

قرله: رولاً يَجُوزُ الْبَيْعُ إِلَى الْمَحْصَادِ وَالفَّيَاسِ وَالْقِصَافِ وَقُدُومِ الْحَاجُ)؛ لأن هذه أجال تقدم وتناخر، فنصبر بجهولة. ولو كمل إلى هذه الأوقات جاز: لأن الجمالة اليسبرة عنملة في الكمالة، وهذه الجمالة بسيرة، يمكن استمراكها بإرانة جهالتها.

ثم الجنيالة الجنيزة: هي ما كان الاحتلاف فريا في التقدم واشاهر. أما إذا اعتلقت في وجودها كهبوب الرياح كانت فاحتها؛ ولأن الكفالة محتمل الجمالة في اصل الدين بأن يكفل بد داب على ملاد أي وجب عمد على الوصف أولي يحلاف الديم، فإنه لا يحتمل الجمالة في أصل الدين، فكذا في وصفه، وإن باع مطلقاً، ثم أجل التمن بلي همه الأوقات حسارة لأن هذا تأجيل الدين، وهذه الجمالة فيه محملة بمنزلة الكفالة، ولا كذلك اشتراطة في أصل العقد، لأنه يبطل بالدروط الفاسدة.

. قَسُولُه: رَفَانَ ثُوَاصَتُهَا بِإِسْفَاطِ الأَخْلِ قَبْلَ أَنَ يَأْخَذُ النَّاسُ فِي الْحَصَادِ وَاللَّهُمِي، وَالْفَطَافَ وَقَدُارِهِ الْحَاجُ جَازُمُ وَقَالَ إِنْهِ لِعَالِمِورَةِ لَانَهِ وَفَعَ نَاسَانُهُ فَلَا يَضَلُب جَائِرُاً.

واننا: أن القساد للمنازعة، وقد الرفعات قبل تقروه، وهذه الجهالة في شرط والله لا في صلب العقدة فيمكن إمقاطه.

قسىولە: (وَإِذَا قَسَلُمُنَ الْمُمُنْفَرِي الْمُعَيِّعَ فِي الْمُنِّيِّعِ الْفَاصِدِ بِإِذْنِ الْدِيْعِ وَقِي الْمُعَلَّمِ عِوْضَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُدَ هُوْ مَالُّ مَلَكَ الْسُرِيعَ وَلَوْمَتُهُ قِيمَتُهُ} بعني إذا كان العوض صا له فيمة.

فسال أمن مساعة عن محمد: إذا فان أليمك بما ترعى إلى في أرصك، أو بعا تشرب مسين مسابه شسرك أنه يطك العبيع بالقبص؛ لأنه سمى في مفاطئه مالاً ألا ترى أنه لو قطع الحشيش، أو استفى الهده في إناه خان بنعم، فاشمل العقد على بموضين.

قال أنو يوسد دروكه (دا ياعه ومكت عن كندر) لأد الناح يقسسي العوس، فوما مسكك عسم لبنك القيمه، وهي مالى وليس كه لك (دا فاله أبعث لعير عان) لأله للمي العرض، واللبغ لعبر عوس لبس سع.

وقولة: ورملك المديعين قال بعضهم المشتري لا يدنان العين، فكن يملك الدصراف وهم قول أهل الهراق

ومسال متسابح بلخي: ينك الدي، والمحدر: ما تكرم منديع بلخي؛ إلى محداً على قال إله يطلان الوقيل بدل علم أن المنصري إذا أسف لي الدعم دوار الباتي

ولو الاعه العشاراتي، فاشمل له. وعليه الفيمة لمانعه، وإذا كان المشارين دارةً، فايعت دار إلى حسيا نشب الشمعة للمشتري.

والسنو كسنان عنداً فأضفه النابع لم يعنق، وإن فسنع البنع بعد ذلك ورد عليه العمل. وهذا يمل على أن الدشتري قد ملك الدين.

ووجه قول العرافين: أنا استشري لو كنان طعامةً ما لا يحل أكله.

ولسو كانت حاربة لا يحل وطؤهما ولو استبرأها بحيصة، ولو كانت تدرأ لا تحت فيها شفعه الشفيد.

قسال احجيدي: ولا حجة لأهل العراق فينا دكروه؛ لأن اخل، والخرمة بينية من السنك في عليه الا ترى أن رمح ما لم يصبص صفرك لمن استفاده ومع ذلك لا يحل له، ألا السيك أن من ملك حاربة وهي أحته من الرخاصة أو ربيب مصاهرة الإنه ودكيا ومع دلسك لا يحل له الاستفاح بها ويما لم تحت متمعه الشميعة لأن حق الماتع لم يقطع عسنها والشعبة إنها تجت نامطاع حق الناتج لا شوات علك المشتري ألا ترى أن من أمر المو تارد تجير، الشعبة فيها، وإن كان المنشري حاجدًا.

ومن توافع قوله: ومدك العبيع: أنه و سرقه النالج من انستية ي معد القيش قطع. وقسوله: هولراته قيمتهه: بعني يوم الفيص، وهذا إذا كنال من دوات القيب أما إذا كسيان من دوات الأمثال يلزمه مثله؛ لأمد مشاه، ل العاملة بالمنظن، دشابه العصب، والقول عاقسيم، والمثل قول العشتري، مع بسمه لأمه هو المدي لمازمه الصمال، والسنه بماه المائعة لأنها تصب الريادة.

وقوله: وبيادن البائع و: حله إنه كان قبل قبش صائع النسي. أما إنه قبض النسي، بلا حاجة إلى الإذار.

اقسىولە: زولكُلُ ۋاخدِ مِنَ الْمُنْفَاقِدَلِي فَسُخُهُمَ هَذَا لِذَا لَمْ يَرَدُهُ السِّيعِ. أما إذا ارداد

كتاب البيوع كتاب البيوع

وكانست السزيادة متصلفة عير حادثة مه القطع حق النسخ مثل الصبع، والخباطة والت السويق بالسمر، أو جاربة علقت منه، أو فطناً فعراله.

وإن كانت متعبة متولدة منه لا بمعلع من العسم، وكذا إذا كانت متعبلة متولدة منه كالوقد، والعقر والأرش، ولو هلكت هذه الروائد في بد المنتري لا صمان عليه، وإن السنتهنكها ضمى، فإن هلك البرع والزوائد قائمة فلذائع أن يسترد الروائد به وإلاء في المشتري فيمة السبع بوم الغيص، وإن كانت الريادة منفصة غير حادثة منه كالكسب، والسبة فلفيائع أن يسترد المبيع مع الزيادة ولا يطيب له ويتصدق مها، وإن هلكت في يد المستنزي لا عد مان علا يمه والزوائد قائمة في يده نقرر عليه صماد المبيع، والزوائد فائمة في يده نقرر عليه حسماد المبيع، والزوائد قائمة في يده نقرر عليه حسماد المبيع، والزوائد له يتصبحنها، وإن استيلك طبيع والزوائد قائمة في يده نقرر عليه حسماد المبيع، والزوائد له يكحذ السبع من أرش انقصات؛ لأنه المبيع صار مضموراً عليه بالقبص حجم أمرائه، وكذا يكان الفعل البائع صار منسرةً عن المقال المناع أن المناع أن المناع أن المناع أن المناع أن المناع أن المناع المنا

قسوله: وزان باغسة الله تاريخ بنفذ بغال بدي اله لا بشمرة لانه قد منكه فسنك التصدر ف فسيده وسفط حق الاسترداد لتعلق حق السد عالميم النامي، ونفص الأول محق المشموع، وحسق العبد مغذم على حق الاستردا للعبع الله. وزن احره المسترى صحت الإحدارة غير أن المدانع الدينطيان ويسترد المسيعة لأن الإحدارة تصدح بالأعدار، وصد الهيم صدر عقراً في فسيخ الإحدارة، وقو كان السيع حدارية فروحها استشرت. وإن ذلك لا يضع العسيم والنكاح على طلبايم. والا يضم أهمين حال المنافق الإحدارة إلا أن النكاح عدد على طلبايم. والا يضم أهمين كالإجدارة إلا أن النكاح عدد على المسترى عفقه، وهو على كالإجدارة إلا أن الدكاح عمد لا يصدع بالأعدار مقى بدائمة إلى المنك الموصى بالمبد ومات سقط العسيم؛ إلان المبيع النقل من طائم إلى ملك الموصى لمه وهو على

ولسو ورث المبيع من المشتري لم يسقط الفسخ؛ لأن الوارث بقوم مقام المورث. وطفة يفت له العسم بالعب، وكدا يفسح علم لأجل القساد.

ولسو وهسب المنتشري العبد، أو الثوب سقط حق الفسح؛ لأنه حوج عن طلكه، وتعلسني بسه حق العبر، فنعفر الفسح كما لو باعد، فإن رجع في الهبة، أو رد عمله فلعبع بعسبيب لقصاء قاص كان للنائج أن يسترد العبيم؛ لأنه إذا رجع في الهبة الفسع فلمثله من أصلح، وكسلة إذا قصى عليه الفاضي لأجل العب القسم النبح من أصعه، وصار كال لم يك. عتب البيرع

ولسنو اشترى جاربة شراء فاسكًا، أو قنصها وباعها وربع فيها نصدق بالرسع، فإن المسترى بشمنها شبئاً أخر فريح ليه طاب له الربح، وكما إذا ادعى عليه رجل مالاً وفضاه إيساما ثم تصادقاً أنه لم يكن له عليه شيءا وقد ربح العدعي في الفراهم يطيب له الربح، كذا في الهدايد.

قسوله: (وتفسين جَمَسِع لِبُنَ خَوَّ وَعَلِيهِ، أَوْ لِبُنِ شَاةٍ فَكِيَّةٍ وَمِلِنَةً لِطَلَى النَّبِيَّعُ فِيهِهَا خَهِيعاً) وهذه عند أبي حنيفة سوا، سبى لكل واحد منهما شناً عَلَى حدة، أو لم يسبوه لأن الصفقة تضمت صحيحاً وفاسدةً. والعساد في على العقد فوجب أن يبطل في الحديم كما في اختراهما يتمن واجد.

وقسال أيسو يوسف وعمد: إذ منى لكل واحد ديمنا شاً حاز لي العند والذكية ونظل في الحر والميتة، وإن لم يسم لكل واحد منهما شاً، فكما قال أبو حيفة.

قسموله: ووَإِنَّ جَمْسَعَ بُسَيِّنَ عَلِدٍ وَمُفَيِّرٍ، أَوْ يَيْنَ عَبْدِهِ وَعَلَدٍ عَيْرٍهِ صَلحَ فِي الْقَلْدِ بحصّمه من النُّمِّنِيّ وبطل في الآخر، وهذا قول أصحابنا الثلاثة.

وقسال زفسر: يفسد فيما إذا جمع بين عبد ومديرة لأن بيغ المدير لا يجوره فصار كاللز.

ونسنة: أن لمديسر بدحل تحت العقد، وتلحقه الإحازة، لو حكم حاكم بجوازه. وانسكاسب وأم الولد مثل العدير إذا صم إلى العبد الفن، وإذا باع عبدين، فمات الحقيما عبل المسلم، أو استحق، أو وحد مديرة، أو مكاتباً، صح الديم في الدفي بحقيته من التمن.

## {مطلب فيما يكره في البيع}

قسوله: (وكبّى وُسُولُ اللهِ صَلّى اللهُ عَلَيْهِ وُسُلُمَ غَنِ النَّخْسُ وَعَنِ السَّوْمِ عَلَى سُومٍ أَحِيهُ أَنَّ الشَّخْسُ يَفْتَحَنِّنَ، وَيَرُونَ بَالْسَكُونَ أَيْصَارُ وَهُوَ أَنْ يَزِيدُ فِي هُنَ السّبِعِ ولا رحمة له قَيْمًا وَلَكُنَهُ يَحْسَنَ الرَّافِ عَلَى أَنْ يَرِيدُ فِي النّسَنَ، وَهَذَا النّبِي تَصُولُ عَلَى مَا إِذَا طلبه المُسْتِرَي بِمثلُ فِينَهُ، أَوْ أَكْثَرَ. أَمَا إذَا طَلَّهُ بِأَقُلُ مِنْ قَيْمِنَهُ، فَلَمْ عَلَى أَنْ يَرِيدُ فِي مُنْهُ إلى أن يبلغ فِيمة المِبنِعِ، وإذ لم يكن له رغبة بيه.

وأما السوم على منوم أحمه، فهو: أن يتمناوم الرجلان في السلعة، ويطمئن قلب كل واحد منهما على ما ممن من التمن ولم ينق إلا العقد، فعارضه شخص أحر، فاشتراه، أما

<sup>(1)</sup> احسرجه مسلم في صحيحه في كتاب البراع رباب: نجرام بيع الرحل على بيع أحيه وسومه على مسلومه) المعطن بإنهي عر اطفى المركبان، وأن بسيع حاصر الماه، وأن نسأل الدراة طلاف أحميه، وعن المحتى، والتصريف وأن بستام الرحل على سوم أحيده.

كتاب البيوع 475

إذا كسنان قلب البانع غير مستقر بها سمى من اللمن ولم يجمح إليه وثم يرض له: ذلا بأس. بذلك؛ لأن هذا يتم من يزيد.

قوله: (وَعَنَّ تَلَقَي الْجَلْبِ وَبَنِعِ الْخَاصِرِ لِلْبَادِي وصورة للتي الجَلْبِ: أن الرجل من أهل المصره (3 سع بمجيء قائلة معهم طعام، وأهل المصر في فحط وغلام، فيحرج بتلقاهيه ويشترى سهم جميع طعامهم، ويدخل به طمصر، ويسمه على ما يربد من النمن. ولسو تركهم حتى لاخلوه باهوا على أهل المصر متعرفاً توسع أهل المصر بدلك. وأما إذا كان أهل طبصر لا يتصررون يذلك مهنه لا يكره.

وقسال بعضهم: صورته: أن يتلقاهم رجل من أهل المصر، فيشتري منهم بأرخص مسن مسمر المصدر وهم لا يملمون يسمر أهل المصر، فالشراء حائر في الحكم، ولكنه مكروة؛ لأنه غرهم مواء تضرر به أهل المصر، أو لا.

وأما بيع الحاصر للبادي، فهور: أنه إذا وصل الحالب بالطعاع لقيه الحاضر، وقال له: صلع إلى طعامت لا توكن قلك في بيعة فيتوفر عليك شنه.

وة بل: مه التي يوم الخاضر من البلادي، وهو أن الرحل من أهل النصر، إذا كان له حمسام، أو علف، أو أهل النصر في قحط وهو لا يبهه من أهل النصر، ولكب يبعه من أهسل فسيلاية شمن عال، فهذا مكروه، وأما إذا كان أهل النصر في معة، ولا يتصررون بذلك، أهل إلى هـ.

قوله: ووْغَن الْبَيْعِ عَنْدَ آلَمَان الْمُجْمُعَة) بعني الأذان الأول حد الزوال.

قوله: وَوَكُلُ فَكُلُكُ يُكُونُهُمُ أَي المذكور من توله: وَوَتَهِي رَمُولَ اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْه وسلم عن النجش، إلى هنا:

ُ قَوْمَهُ: ﴿وَلَا يُفَسُدُ بِهِ الْبَيْعُ} حتى إنه بحب النمن دون النبسة، وينت به العظك قبل القبضر.

قوله: (وَمَنْ مَلَكَ عَمَّلُوكُمْ صَغِيرَيْنِ أَخَدُهُمَا ذُو رَحِمٍ مَخْرَمٍ مِنْ الْآخَرِ لَمْ يَقُرُقَ يَتَمَهُمَا وَكَفَّلِكَ لَوْ كَانَ أَخَلَعُهَا كَبِيرًا، وَالآخَرُ صَغِيرًا لَم يَعْرَف سِيما إلى أن يبلغ لفلام وتحسيض الحريسة. ولفيه: ذكر لفظ يوملك، لتناول وجود البلك من الفة، والشراء، والإرث، وقوصية وغير ذلك، لأن الصغير يستأنس بالصعير، والكبر يتعاهده، فكان في يع أحدهما قطع الإستناس، والمنع من التعاهد، وفيه ترك المرحمة على الصعار.

تم المستنع معلسول بالقرابة المحرمة للمكاح؛ حتى لا بدخل فيه عمرم غير قريب، ولا قريب غير عمرم، ولا يدخل فيه الروحال: حتى حار النفريق بنهمة. 476 كتاب البيوع

وكل ما يكره من النعريق في البيع، فكنا بكره في القسمة في العبرات، والعنائم.

ولو احتماع في ملكه صغير وكبيران وكن واحد سهما ذو رحم عمرم من الصغير إن كانت فراءة أحمدة الخرب بلى الصغير من الأحر بحو أن يكون أحدهما أياً، والاعر جداً، أو أحسمهما أماً، والأحر جدال أو الحدهما أحاً لأب وقهم والأحر أحاً لأب، أو لأم، قلا يأس أن يبيم الأحد سهما، أو يربع الصغير مع الأمراب.

وأما إذا كانت قراعهم في الصغير سرا، حو أن مكوم كلاهم أحوس لأم وأم، أو كلاهممة الحسوين لأم، أو كلاهمم أحوين لأم، أو عمين، أو حظين فالنهاس أن لا يهم الجفعاء لأن حق كل واحد منهما سواء.

وفي الاستحسسان: لا مسأس أن يميع أحد الكبيرين، وبو كانت قرابة الكبيرين إلى المستغير من الخانس وقرائه الكبيرين إلى المستغير من الخانس وقرائهما إليه سواء، نامو أن يكون له أب وأم، أو أم، أو المنافير وعم، قالذي يملي بالأب كالأب، وإذا كان المصغير أب والجديدية الأم قام مقام الأم، والذي يما أحد مهم، فكذا هنا، وكدا إذا أب والم عمة وحالة، أو أم أم وأم أم لم يمران بنه وين أحد مهما.

فوله: وَفَإِنْ فَوْقَ يَشَهُمُنَا كُوهَ لَهُ ذَلِكَ وَجَازَ النَّبِيَّ } ويتم وَفَإِنْ كَانَ كَبِيوَئِي قَالَا بَأْسَ بِالنَّفْرِيقِ تُشْهُمُنَا \* وَمَالَ أَمْو يَوْمِعُمُ: النَّبِعُ عَاطَلَ فِي الوَّامِينَ وَجَانَزُ فِي الأحوس

تم الطريق إذا كان لمعلى فيهما، فلا يأس به مثل أن يعلي تحدهما حدية في بني أدم، فلا يأس أن يدفع الحاي منهما ويمسك الإحر، وإن حصل فه العربي، وكما لو استهائل واحد منهما مالاً لإسمال، فإنه بناح فيه، وإن كان يؤدي لني التفريق، وكما إذا اشتراهما، ورحد باحقهم عباً، ونه أن يرد للعبب حاصة.

وعسند أي يوسف: يردهنا حيماً، أو يمسكهما هيماً، ولا يرد المعيث حاصة، ولا سناس أن يكاتسب أحدها، أو يعتقه على مال، أو على عبر بال: لأنه لا تعرش فنه: لأن المكاتب، أو تسعن يعيير أحق بصنه: فيقاور حيث ما دار صاحبه.

#### ياب الإقالة

الإقافة<sup>21</sup> في اللغة: على الربع.

 <sup>(1)</sup> وهي في اصطلاح العقهاد: خقد بنفي فيه طردان على رفع عقد سابق بنهست. أي على فسنحه وزاماء حكمه والدرد.

خدهوقان: متقابلان. وكل سيسه تقيل، او مُقَال، بعينة الدعل او الدحول علوه إلى نطه او إلى فعل والبقد. ولعند المصنوح بالإقامة: عقد أشال أنساً.

وفي الشرع: عبارة عن وقع العقد.

قوله وحمد الله: (الإقَالَةُ جَائِزَةً فِي النَّبِعِ بِمِثْلِ النَّمْنِ الأَوْلِ)؛ لأن العقب، حقهما، هيملكان ومعه وحص البيعة لأن التكاح والطلاق؛ والمساق لا يقبلها.

وتصح بلفظين يعبر باحمعها عن الداضي، والاعر عن المستقبل مثل التكاح؛ لأنه لا ومضرهما المساومة كالنكاح وهذا فولهما.

وتسال عمد: لا تصح إلا بلفطين ماضيين كالمبع، ولا نصح إلا بلفظ الإفالة، حتى السبو قسال السمائع: فلمشتري: «بعني ما اشتريت ملى بكداب، فقال: وبعث و، فهو ببع بالإصلاع، فيراعي فيه شرائط المبع، ولا يصح قبول الإفاقة إلا في المجلس كما في المبع.

قســوله: رَفَانُ شَوْطُ أَكْثَرُ مِنْهُ، أَوْ أَقَلُ فَالشَّرْطُ مَاطلٌ هذه إذا لم يدعنه عيب. أمه

وبحال الإنفاة إسا هو العفود اللازمة سوى هذه النكاح.

فالمقد غير اللازم كافركالة والإعارة، يعسخ بارادة أحد العاهدين السعرة، دون حاحة إلى همان. وحقد الرواح بعد المفاده صحيحاً لا تجري به الإقابة والإلفاء، ولكنه يقبل الإساء بطرق أخرى. فلك العقود اللازمة، إذا لم يطرأ عليها ما يستخ عنها صفة اللروم رسمل لأحد الطرفين سياراً فهبه لا يعكن رفعها وإلفاؤها مند العقادما ولا بالطربقة على تقلدت بها، وهي اتفاق الإرادتين، لمان هذا من يوحب انقادماً في لحملكات أو المتوق الثابتة بالصف السابل المواد فسنحه بعد المعقرارها، علا بدعم من الاتفاق بسائر مقومات المقدلة وشرائطة من لفط أو ما يقوم مقامه، ومن رحمة المحلس، وطام الحل استرعي.

ذهر تصبح إفالة السيم مثلاً بعد هلاك فمسح في له المستشرى. إذ لا هنال لإهادة نقل فلملكية بعد فيامت اغيل

و كنه لا تعمج إلالة الإمراء عن قدمن، لأن الإمراء سنقط الدين من الدينة، ومن القواعد أن: السائط لا يعود، لأنه معلوم فيروال الدين لا يقى على يقع ماية عند الإنكاة

والعميام إنه بذكرون الإدالة في كتاب السع على أنها عقد مضرع عنه، لأنها أكثر ما تقع في عقد الهوم، ولأنها عندما يصلخ مها عمد طرح السابق نصر مددئة بالسبة إلى الشخص الثالث كبيح جديد،ولكن الساسب أن نصر عقداً مستعلاً مضم به عمود المعاملات لأن الإدالة لا تحص بالبيم، بل نحري في حميم النفود فلارمة سوى الزواح.

والتحقيق في تعريفها يوحه عام ثنها وعفلاً يُرمع ما دائد سايزي.

فكما يرفع بالإقلة هفد البيع مرفع أبضاً عقد الإحارة والكفالة وظميلج والمحارجة (خ... فبعود به اعتقداد إلى حافسا وحقولهما قبل العقد الدفال.

حتى إذ الإقالة عسمها فقبل الإقالة، فيؤقالة الإقالة بستعاد اعبيار العقد العقال بن الصفايتين، ويرجع ارتباطهما بالحكامة وأثاره كانه لم يسلح.

التطر: المدخل العقبي العام ( 624/1 –626) .

إذا تعيب جارت الإفالة بأقل من التمن، ويكون دلك بمقابلة العيب، ولا يجوز باكثر من التمر، فإن أقبل بأكثر من التمن فهي بالتمن لا غبر.

قسوله: ﴿وَهِنَ فَسَنْحُ فِي خَقُ الْمُتَعَافِدَيْنِ لِيْعَ جَدِيدٌ فِي خَقَ غَيْرِهِمَا فِي لُولِ أَبِي خَيِفَةً) فِي هَلَا تَمْصِلُ إِنْ كَانِتَ فِلْ اللّهِ صَنْ فَنِي مَسْخَ إِجَمَاعًا، وَإِنْ كَانْتُ بِعَدِ القَـصِ.

ديي: فسح عبد أي حيفة.

وقال أبو يوسف: هي بيح.

وق على عمد الد: إن كانت بالنمان الأول، أو بأقل فهي فسح، وإن كانت بأكثر، أو بجس "خرء فهي بيح، ولا حلاف بيهم أنها بيع في حل فلعير سواه كانت قبل الفيض، أو معدد.

وف الى رفار: هي فسح في حقيما، وحق الفير، ولا يقال كيف فكون فسحاً في حقيما يماً لي حق عبرهما، وهي عقد واحد؟

فسيقول: لا يعتسم مثل دلك في أسول الشرع ألا ترى أن الهية يشرط العوش في حكسم السيم في حق الدمافلين المناسبة السيم السيم في حق الدمافلين المنسبة القيم في حق الدمافلين باعتسبار القيم في بها يحتر في الهية ، فكلا الإقابة ويقال: إما جمعت مسيماً في حق المستعاملين عسلاً بفعط الإفالة؛ لأن لفظها بنيئ عن الفسيح والرفع وإسا حملت بيماً في حسن عيرهما عسلاً يعمى الإفالة لا بلفظها؛ لأنها في الفسيم بنادلة المال بالأراضي. وهسيفا حد البيم، فاعتبرنا المعنى في حق أميرهما عملاً والتعمل بالمعنى في حق أميرهما عملاً بالشبين، وإما أم يعكس بأن بعبر اللمط في حق غيرهما، والعمل بالمعنى في حق المتعاقبين المنافذين، واللمط لفط الفسيح، فاعتبرنا حالت المفظ في حق المتعاقبين المناف بالمعنى في حق المتعاقبين المنافذين، وإقا اعتبرنا لهمط المسيح بهما تعبى المسل بالمعنى في حق غيرهما الاعالة للعمل بالمعنى في حق غيرهما الاعالة

وفائدة قوله: ﴿ فَسَاحِ فِي حَقَّ الْمِنْعَاقِدِينِ ﴾ تَظَهْرُ فِي حَسِنَ مَسَائِلُ : ﴿

 إحسمه ها: أنسه بهجب على البائع رد النمن الأول، وما سبا عند الإفاقة بخلافه باطل.

2- والنابية: أن الإفالة لا ينظلها الشروط الهاسدة، ولو كانت بيما لفسدت.

3- والتائسة؛ إذا تفايلاً، ولم يسترد العبيع من المشترى، حتى ياعه منه ثانياً حاز العيم، ولو كانت بيعاً لكان لا بحوز أن بهمه منه قبل القبض، ولو ناعه من نحيره لا يحوز؛ لأنهما الى حسق عيرهما بمع حديد، ولو كان للمبيع غير منفول كالعفار بجوز بعد من عبر المشتري أيضاً عملهما حلالاً تحمد. 4- وال برامعة: وها أب المسالح المسيح منس المشارئي عند الإقالة قبل الغيض والاسترداد، فأقيم حائزة وصار المبيع المشتري باشة. ولا الطل الإدالة، قلو كانت بعاً، فوهنيه المشاري من النائع، فقيله الدائع بنساح البيع علي إذا وهب المشتري السيع قبل الميض قبائل فلمة فيائع القسع الرم بارمال

لاح ومحاملسته: فسنر كان كيليّاً، أو وزيّاً، وقد ناجه مكايلة، أو موازنة، فتعابلاً، واستشرد البالغ الدين من غير كين ولا ورن صح ديسه. ولو كان بيعاً لما صبع قيمه عير كيلي ولا وزن، بل كان بلزمه إعادتهما.

وماتدة قوله: يرمع في حن غيرهد إن كل كان السبع عشاراً، لسلم الشفيع الشفعة في المحسل العقد، ثم تقابلا وعدد السبع إلى مثلث الساعر، فطلب المشعبة المتنعدة في الإقامة، فنه أن لك روئيا بدأ جديداً في حل غيرهما، وكدا أن كان المدرع ضرفاً، المشابض من كان الحاسبين شراط لصحة الإقامة، فسجعل في حن الشرط كبيع حديد، وكدا مو وهاب الرحل المسيعاً، وقبضته ولم يعوضه، حتى باعد لمبوعوت به من أحر، ثم تعاملاً لمين لملواهب أن يرجع في هذه حتى الدابع وصار كان الشابع اشراعاً في حن الواهب أن

قوله. وهلائل النُمَن لا يَمْمُعُ صَحَةً (لإقالةِ، وهلاللَّهُ النَّسِيعِ يُسَلَّعُ مِنْهُ). لأن رفع السع بسندعي صامه، وهو فائم بالسبع درد اشمن.

وموله: ووهالالا المستع يستع منها في الأنه إذا هلك المستع يقي الشمارة والتمس لا يتعلق بالمنذ الذا وإذا يقي ما الا يتعلق بالفقلة وهناك ما يتعلق بالعند لم يتق هماك عقد، فلا معنى الرفعاء وإذا قيابها علماً معين مما يتعلق كل واحد مست بالفات الإنفاطات أم هلك أحلها في لما مشتر به أثم تفايلا، فالإقالة مسجمجه وعلى مشترى اهالك قدمته أو مثله إن كان مثلياً ، ويسلمه إلى صاحبه ويسترد العين منه وكد أو تقايلا، والمعقود عليهما فانسان، أم هلك أحدهما.

قسسوله: وَوْإِنَّ فَمَنْ بَعْضُ الْمَبِيعِ خَارَتَ الإِفَالَةَ لِي بَاقِيهِمُ الْمَبِيمُ البِعِ بِيهِ. وَلَوْ كَانَ السبع عنداً، فقطعت بده عبد المنتبري وأحد ارشهاء تم تعابلاً و دائمس كله وأحد العمار. و لا شهاء للدائع من أرش اليد، ويطيب لممتدى، والله تعلى أعلم.

# باب المرابحة والتولية'''

البيع على ضربور:

[- بع مساومة.

2- ويع شمال.

فييع المساومة: هو ما تقدم من الباعات.

ويع الصنان ثلاثة أخرب.

﴿ - ربع المترابعة.

2- ويوع المواضعة.

3- وسع التولية.

والتولية على ضريون:

1- نوب الكل.

2- وتولية المض

والي إذا ياع الإسبان شبئاً مسوكاً له لفيره فهذا لا يحلو من إحدي حالات أربع:

الأولى: أن يبع النشاف سلمه بالنس الدي يتمن عليه مع المشتران أي على كان يقوله العراض لما قامت به ذلك السلمة على السنمراي من نتن وبعقات: ويسمى هذا مع المعماومة، وهو البيع الذي حرت العادة في الكثير العالم.

التائية: أن يقول طبقك فلمشري إن علم السلمة قامت علي مكما من بس ونعفات. وهذا إذا كان قد ملكية بالشراء. أو يقول: هذه السلمة قبائها كفاه هذا إذا كان مسكهة يقير الشراء كيبة أو الرت أو بحو ذلك وأربد أن أيهم لك بربع كذا يقبل المشتري، وهلا يسمى مع الهرابعة. الفائفة: أن غول غمالك: سب لك هذه السلمة به قامت به على شن ومقات، أو اقراسها وهي كد يدون ربح. وهذا يسمى الفولية.

الوابعة: أن يقول أشاتك ما قاله أي العبارتين الناتية والخالفة ثم يقول للمشترات: بعنها للك بأقل من ذلك يطاعر كناء ويسمى عدارم الوطيعة.

وهماه البيوع كلها حارة. وقد تعامل مها المثان في حبيع العصور . وصنى كل من الدرابحة والتولية والوصيمة على الأمانة، والاحترار عن الحيانة

ويتشوط في المرادمة أن يكون الرمح سوار كان مثاباً أم فيهاً مشاراً إليه، ومشرط في كل اس المراجعة والدولية أن يكون النمي مثاباً: أو فيهاً معلوك للمشترى، وبعده اشاع إلى رأس الدالي ما الفقه على المبيع من إهملاحات أو زيادات في أو الحرة مسمار أو دلال. وحكاد منا حرت حادث المجار مضمة وحرى بفتاه العرف، وقبل إنه طلاي بضم هو كل ما يزياد أن المبيع أو أن فيك، العار المجاملات الشرعية المثالية (149هـ/1588). كتاب البيوع كالم

حتوبة الكل تولية، وتولية النعض اشتراك.

قَــــــوله وحمه الله: والْمُتَرَائِخَةُ: تَقُنَّ مَا مَلَكُمْ بِالْفَقْدِ الأَوْلِ بِالْفَضِ الأَوْلِ مَغ وَيَاقَةٍ وقعي النم أن في كل قيد من هذه القبود اعتراضًا

فصـــوله: يوتفــــل ما ملكه»: ينبغي أن يقال: من العروض؛ لأنه إدا نشترى الدمانير. بالدنانير، أو الدراهم بالدواهم لا يحوز له برم الدمانير والدراهم مرهبحة.

وقوله: وبالعقد الأولى: من حقه أي يقال: نقل ما ملكه من السلع بما ملكه؛ لأنه لا يشتشرط العقسد اليما ملكه ألا ترى أن من عصب عبدأ وأنق من بد الهاصب، ولغضى الفاضي عليه بالفهمة، ثم عاد العبد فللعاصب أن يهيع العبد مراجعة على الفيمة، التي أداها ولم يكن هناك عقد.

وقولة: ورائدن الأولى: من حقّه أن يقال: يما قام عليه: لأنه لو صم أجرة القصار، والعباع، والطرار حار، وهذا إذا جمع كان أكثر من النس الأولى.

قوله: (وَالثَّوْلِيَّةُ: لَقُلَ مَا مَلَكُمُ بِالْعَقْدِ الأَوْلِ بِالنَّصْلِ الأَوْلِ مِنْ عَيْرِ زِيَادَةَ رِلِحِيّ لما روي أن أما مكر رضى الله عنه اشترى بعبرين، فعال له السي صفى الله عليه ومسم: «ولتي أحدهما، فقال: هو لكن بغير تص، فقال: أما نغير عن علاه<sup>17</sup>.

قوله: ووَلاَ تصبحُ الْمُرَابِحَةُ وَلاَ التَوْلِيَةَ خَلَى يَكُونَ الْمُوْضَ مِنَّا لَهُ مِثْلُ كَالْمُكِيلِ. والْمُؤَوَّرُونَ}؛ لأنه إذ كان مه مثل قدر المستمري على تسليمه.

فَسُولُه: وَرَيْخُسُورُ أَنَّ يُصِيفُ إِلَى رَأْسَ الْمَالَ أَجْرَهُ الَّغْصَارِ وَالصَّبَّاعُ وَالطُّرَانِ،

<sup>(1)</sup> قسال إلى حجر المسئلاني في الدولية في تجريح آخرابك الدائمة (154/2-155): قوله: وقد عجم أن السنيي صلى الله عليه وسلم لما قواد الفحره الناع أمن الكر العربي، فعال له النبي صلى الله عليه وسلمية جوالي أحدهما، قال: هو الله نعير النبيء، قال: أما عبر الله طلاية أم أحده، وفي صحيح السنجاري، ما يحدهم وإن به أن أبا يكن كان الشرى ملتي معلمهما، علما حال وقت الهجرة المال السنجاري، على الله عليه وسلمية وحدة المعلمة، الله صلى الله عليه وسلمية المهرة الله الله عليه وسلمية المهرة الله من أحد مقال: وفي الطرفات الأن سعد: أن أنا الما يكن الشراعط من المم مي قشير المسلمة درهي.

ولى السناب: عن سعيد بن السنيب من اللي صلى الله عليه وسل قال والله قال والولاة والإقالة الأمركة سواءه الاساس معهم العرجة عبد الروفان، وعن الل جريح عن رسعة عن النبي مدلى الله علم رسال الله عليه أو العديسية السنادات المحددات ومن الناع طعامةً بلا يعم سبى بقصه ويسوفه، إلا أن يشرك له، أو يولسيه أو يقيلهم، وأعراج ابن الي شبية عن الحسن وابن سياين والشعي وطاوس قالوه والفوسة اسع، وعن الرعن نجوه.

والقسئل وأجواة حمل الطفاع، العنل: هو ما بصدورته في اطراف النباب محرير، أو كتان وبحصور أد بقسيف أبيعاً احرة الحياط، والعسال، والسميان، وهو غير الدلال، وأحرة مسائل العسيم مسن مكان إلى مكان، ولا يسبع أجرة راحي الفلم، وبعنم نقلة الرقيق، وكلم سويم، وعلم الحيوان بالمعروف وفي الريادة، ولا بضلم نقلته على المسلم في مصره، ولا ما أهل على الرقيق في تعليم عمل، أو في نعيم الفلم، ولا أحل المسرة البيطار، والحتان والراعم، وجعل الأبق، والفلماء في الحماية، وأحرة الذي يحدد الذي يحدد أبعر والعباء في الحماية، وأحرة الذي يحددا فيه

ولسو انترى دجاحة، صاصت عنده ثلاثين بيصة، فناع اليص بدرهم، ثم أراد أن بسبع الدحاجسة مرامعة. رد كان أنهل عليها مثل ثمن فيتس حال به أنه بضيف ما أعل عليها؛ لأنه حمل نمن البيض عوضاً عما أنفى، وإن لم يتمل عليها لا يجور العما مرابعة قوله: روَيْقُولُ قَافَ عَلَى بكُذَا وَلاَ يَقُولُ النَّفِرِيَّةُ مَكْلًا؟ لتلا يكون كاذباً.

ولو اشتری سلمه بدراهم حیاد برصی الباتع بأحد الریوف عنها حاز له أن ببیعها مرابحة علی لحیاد.

قولة: ووارد الحُلُغ الشنتوي غلى حيانة في المؤاضة فهو بالنجار عبد أبي خيفة إن هناء اخذة بجسيع النفي. وإن شاء ولأن يعني إدا كان تعمل معمل النسخ، والاطلاع علسي الجانة إما يؤثرار الناتج، أو تاليمه أو سكوله ابن اليمين، وإنها أحده تجميع النسن، لأن الحيانة في شراعة لا تعراج العقد عن موضوعه ولم يرض المائع بحروج المبيع من بده عن ملك إلا تجملة معاما من النس، فلا يحرح تأثل منيا.

قوله: ووَإِنِ اطْلُمَعَ عَلَى حَيَانَةً فِي النَوْلِيَّةِ أَسْفُطُهَا مِنْ النَّمَنِيَّةِ أَلَى الخِيامَة في النولية تخرج العقد عن موصومه، لانهما مأحملاً في طف النولية . نمو تصيا الحيانة كان عقد مرابعة. ودنك ضد ما قصداه! ولأمه لو له يحط الحيامة في النولية لا تبقى توليقه وفي المرابعة إذا لم نحط بنفي مرابعة، وإن كان يتهاوت الرمو، فلا ينعي عن موضوعه.

قلو هلك السبع قبل أن يرده، أو حدث بيد ما بسع العسخ بارمه حميع اشعن. قوله: ووقال أنو أومانهن: يخطأ فسية) فنمنا على شوك.

قوله: روقال مُحتَمَّد لا يَخْطُ فِيهِمَا وَلَهُ الْحَيَالَ؛ لأنه لِم برض بحروج السبع من ملكه للا مجملة صاها، فلا يخرج بأقل منها، وإن شاء احدُ إلى شاء ترك.

و صنبورة اختسانة في الموامحة والتولية: أنه إذا اشترى ثوباً نصعة وقيصه، ثم قال لاخر: اشتريته بعشرة، توقيقك بها تشترينه، أو باعة مراسعة عشر، فأحمد عشر. قان أبو يومت فيهما: ليس للمشتري حياره ويبرمه ابيعه ولكن يرجع في المولية بالجيامه وهي ترهم: ولي المرامحة باحياته وخصيمة من الربح وهي درهم وعشر درهم.

وقال محمد فيهما جنيعاً. العشري بالخبار إن شاء رضي به يحميع الشمن وإن شاء رده. وهذا إذا كان المفهاد عليه محلًا للتبسيع، وإلا يطل جياره ولزات هميع النمن.

وانو حيمة فرق بينهمة. فقال في المراسعة مثل قول عامد، وفي التولية مثل قول أي يوسف.

ويسبيان الحظ في الفرايجة: (13 بالع أويةً بعشرة على رابع حدسة، ثم طهر اله اشتراه شماسية، فوسته يحظ فدر الجيام من الأصل، وهو الحسنى وقلك درهمان، وانا قابله من الربع، وهو درهم فيا دفر الترب بانني عشر درمياً.

و لو اشترى سلعة معل لا يحور شهاديه ته من الوالدين، والدولودين والزواجة لم يحر له أن يبعه مراجعة عند أبي احيمه حتى بين؛ وأنه للحلة فيمه في الملك الأنه فقد يحمل مال كل واحد سهما كمال سمحيدة والأنه يحابيهم، فصار كالشراء من عيده.

وقال أبو يوسف وعمد: به دلك من عبر بيان.

وأهمعوا أنه أو الفترى من مكاتبه أو بقاري أو عنده المأدوب سواء كان عبد دين. أو لا أو مدايكه المنزى من مصارعه أو الان أو مدايك المنزى من مصارعه أو النارى مصارعه أو المنزى مصارعه أو المنزى مصارعه أو المنزى مصارعه المنازية بعد أن المنزى مصارعه المنزى محارفة بنائل بكتبون وحجمة المضارب من الربح بعد أن بكتبون وخدرة أن بكتبون مع المصارف والمنازية المنزى بنائل الاسمين وهو عشرة المدايل بحديث من الربح وذلك درهمان ويصف، وأو الشرى بسينة لهارالة أن يبعه مرابحة حتى بين.

## {مطلب في بيع المنقول ما لم يقبض}

قوله: روس فشترى شَبِّعاً هِمَّا يُشْقِلُ وَيُحَوِّلُ لَمُّ يَخَوِّ لَهُ بَيْقَةَ خَلَى يُقْبَطِنُهُ مناسبة مند انسنامه بالدرجة والتوليد: أن المرفحة إننا تصبح بعد الفتلق ولا يصح قبله.

وفيد بقرائد بهلم يجر قد بعده: ولم بقل لم يحر له أن ينتبرات فيه للقع المسالة على الآف القد لم يتبرات فيه للقع المسالة على الآف القد لم يتبرات على القدام الحقل ويجول، مكان عدم حوار البيع على الآفدال كند في السابه، والإحارة، والمربحة والتولية، لا تجور الإنشدال وأم الوصية: والسي والنساب، ويقراره الها أم والله بجور اللي القدر بالاتعال، وفي الكانة بحدم أن يقال الجوزة لأنها على المنالة كالمرح وتحدم أن يقال الجوزة لأنها على المنالة كالمرح وتحدم أن يقال الجوزة لأنها على المنالة المالية وتحدم أن يقال الجوزة لأنها على المنالة كالمرح وتحدم أن يقال الجوزة لأنها المالية المنالة كالمرح وتحدم أن يقال الجوزة لأنها المالية المنالة كالمرح وتحدم أن يقال الجوزة لأنها المنالة المنالة كالمرح وتحدم أن يقال المجوزة الأنها المنالة ال

أوسع من الهيم حواراً، وإن زوح حاربته فبل القبض جاز..

ولو جعن التفول أجرة تتصرف المؤجر فيها قبل القيص لا يحور.

قسال الحجسندي: إذا انتترى مقولاً لا يجوز بيعه قبل الفيص لا من بائمه ولا من غيره، فإن باعه فالبيع الثاني ماطل، والبيع الأول على حاله جائز.

ونو باعه من المائع فقيله لا يصح البيع، ولا يبطل البيع الأول.

و نو وهمه من البائع فقبله بطل البيع ويكون بمبرقة الإقالة، وإن لم يقبل الهية بطلت، والبيع صحيح على حاله.

قسوله: (وَيَجُوزُ بَيْحُ الْعَقَارِ فَيْلُ الْفَيْضِ عِنْدَ أَبِي خَيفَةً وَأَبِي يُوسُمَا)؛ لأن العقار في عمل قبض، فلم بحج إلى تحديد قبض كما لو اعترى شيئاً في بد نصبه وكان مقبوضاً في يسده علمي وحسه مضمون كالعصب، ونحوه أما إذا كان مقبوصاً على وحه الأمانه كالعارية ونحوها، فلا بد من تعديد الفيض.

فسوله: ﴿وَقَسَالُ مُحَمَّدُ: لاَ يَجُوزُ لِنَعُ الْعَقَارِ قَبَلِ الْقَيْضِ اعتباراً بالسنفول وصار كالإجاره، والإجارة لا تجوز قبل القبض إصاعاً على الصحيح.

#### {مطلب الصاعان في البيع}

قوله: روّمَن الشّرَى مَكِيلاً مُكافِلَة، أَوْ مَوْرُوماً مُوَاوَّةً فَاكْفَافَه، أَوِ الْوَقَة، ثُمُ يَاعَةُ مُكَافِلَة، أَوْ مُوارُوماً مُوارَّقَةً فَاكْفَافَه، أَوِ الْوَقَة، ثُمُ يَاعَةُ مُكَافِلَة، أَوْ مُوارَّقةً فَلَمْ يَجَلَ لِلْمُلْتَدِي مِنْهُ أَنْ يَبِيعَهُ وَلاَ يَنْطَرُفَ فِيهِ وَلاَ يَأَكُلُهُ حَتَى يُعِيدُ الْخَصِيرَة، أَوِ الْمُورَق فِيهِ ثَانِهِ الْمُعَام، حَتَى بِهِ الصّاعال صَاع البائع وصاع المسترية الله وسلم: هَمَنَى عن بيع الطعام، حتى بيد الصاعال صَاع البائع وصاع المسترية الله باعد بحارفه لار الزيادة له ولا يحلل البائع قبل البيع، وإن كان محضرة المسترية لأنه ليس صاع البائع، والمستري، والمسترية المسترية المن البائع، والمستري، والله المن البائع ولا تسلم المنافقة الله تسلم البائم قبل البائم قبل البائم قبل البائم قبل البائم المؤلفة المنافقة ا

<sup>(1)</sup> الل ان حجر العبقلاي في الدراية في تجريح أحاديث الحديد (155/2)؛ حديث الوان التي صلى الله عليه على الله عليه وصلح المشترية المحادثات وسلط ألي حمل المحادثات وسلط المشترية للمستخلف ومن أي خبية والنزاز وابن ماحة والدار قطي من حديث حاير، وبه عمد بن أي ليلي. وأحسرحة البراز من حديث أي خريرة سند جيف وراد في أحروة بكون لهاجه غربادة، وعليه المحسرسة ابن عدي من حديث أنس حله وإساده ضعيف. ومن حديث ابن حياس بحسونه وإحسادة وقد وهسو عبد ابن أي شبية من مرسل فطسن، وعبد عبد الرواق من مرسل يحيى بن أي كثير.

ڪتاب البيوع

إلا بحضيرته، وإن كانب، البائع بعد البيع بعضرة المشتري فقد قبل: لا يكتفي به لظاهر الحديث؛ لأنه اهتر صاعين والصحيح أنه يكفي به؛ لأن المبيع صار معلوماً يكيل واحد.

قسال في السنهاية: في هسدة النسانة فيود يقع بها الاحتراز عن مدائل أحر. قد يسهولشرهها: لأنه إذا ملك مكيلاً، أو موزوناً بالهية: أو بالبيرات، أو بالوصية جاز له أن جمرات فيه قبل القبض وقبل الكيل، وفوزت وقد يكون فسكيل: أو الموزون فيماً؛ لأنه إذا كسان نسساً يجدور التصرف فيه، وقيد مسركونه مكايلة به حتى لو ناعه بجازفة جاز التصرف فيه قبل الكيل.

و مسوله: «فاكتاف» أو افرته ي: أي كال لنفسه، أو وزن لنفسه، ثم ناعه مكايلة أي: ثم باغ المشتري بشرط الكيل أيضاً ما اشتراه بشرط الكيل.

وقوله: ولم يجز للمشتري منه و أي لم يجر للمشتري الناي من المشتري الأول أن بسيعه حسنى يعيد الكيل لنهمه كما كان ذلك الحكم في حق المشتري الأول، فإن كاله نفسه حين اشراء لم يكف ذلك للمشتري الثاني، وإن كان بحضرة المشتري النامي؟ لأنه لا يدم كيلي.

## [مطلب التصرف في الثمن أو البيع قبل الفيض]

الله المستولة: (وَالنَّهَارُفَ فِي النَّمَنِ فَيَلَ الْقَاهِي جَائِزً) وكذا يجوز النصرف في السهر، وبدل الخليم، وبدل العنق على مال، وبدل الصالح عن دم العمد قبل فيضه.

وقسة قسال الطحساري: إن القرض لا يجوز النصرف فيه نين ضفه، وهو ليس بصحيح.

قسوله: (وَيَخْسُورُ الْمُشَسِّتُونِي أَنَّ يَوْيَنَذَ الْبَائِعَ فِي الْغُمَّنِ وَيَجُورُ النَّبَائِعِ أَنَّ يَوْيِهَا الْمُمَنْسَشِرِي قِسِي الْمُبِيعِيُّ وقال زفر: لا يلحق ذلك بالعقد، ويكون هية مبتداة إن فيضها مُحَدِّدًا وإنّ لَمْ يَفْسَنِها بَضْتُ.

لسنا: أن العقسة في ملكهما بدليل حواز العسخ فيد: فحاز إلحاق الريادة به كحال العقدة والأن البح قد يقع على حاربة فقاد فيل القسم، فيدعل والدها في السيع، وإما حاز الحسق السيور مع السروادة بعير ترض من طويق الحكم، فلأن يجوز مع السراخي أولى، فإن زيد في المسجع ما لا يجوز بيمه، ولا يحوز الشراء به، فقيل الأخر القسم العقد عند في حنيمة، وقسالا: الزيادة باطلاء والعقد محاله، وإن زاد في النمي بعد هلاك السيع، أو بعد عنقه، أو خديره، أو المستهلاد الأسمة حار عند أي حييقة، وعلمها: لا تجوز الريادة، وعلى هذا الحلاف (ذا زاد في مهر امرأته بعد مونها عشه يجوره وعندها: لا يجور.

وهي الخدايسة: لا تصبح الريادة بعد هلاك النبيع في فناهر الرواية؛ لأن السبيع لم يتى على حالة يصبح الاعتباض عنه بعني مذّلك الريادة في النبس. أما الريادة في اسبيع بعد هلاك المبيع، فعي البغالي بحور محلاف الريادة في النمس.

قوله: (وَيَحُورُ أَنَّ يُحُطُّ مِنَ النَّعَرِي وَامِ حَظَّ بِعَدَ هَلاكُ المَعْمُودَ عَلِمَهِ جَزَ إَحَمَاعَاً قُسُولُهُ: وَوَيُسَغُفُّقُ الاَسْتِحُقَّاقُ مِجْمِعِ ذُلِكُ، سَى أَنَّ الزَّادَةُ لَلَّحَلَ بَطْهِرِيدَ عَلَيْه فيصير مع العربيد عليه عوصاً لما يقاشها من المعقود عليه، فيحمل كان المعمود من الاعتدار ورد عابرينا.

ويسيانه في مسائل مايا: إذا أتمرى عندة ألوات بدلة درهية فراد البانع بعد العقلة السيونا أحر، ثم أطلع المستري على عبب في إحداد النباب إن كان قبل القنض فالمشتري بالمسيون أحر، ثم أطلع المستري على عبب في إحداد النباب إن كان قبل القنض فالمشتري المستري المهاء وكدا المستري أو زاد أبائم عشرة دراهم فاستحق كلها، فللمستري أن يرجع عليه بمائة وعشرة كذا في البنابية، وصبه أن الشعيع بستحق الشعمة بما بني بعد الحملة وكدة المرابعة وتقولة على الكرافي الريادة وعلى الباقي في الريادة وعلى الباقي في الريادة وعلى الباقي في الريادة وعلى الباقي في الريادة وعلى الباقية في الريادة وبالدي ومنها إذا اشترى عبنا بنائه في واده المشتري رطلا من خره فقيلة المباتع عبد أي حيفة، ومنطقها لا تصح الريادة ولا يعسد البيم.

قوله: (وَمَنَّ بَاغَ بِلْهُنِ خَالَى مُو أَجُلُهُ أَجُلاً فَطْلُوماً صَارَ مُوْجُلاً)؛ لأن النمن حقه ويه أن يؤجره ترسيراً على من هو عليه ألا ترى أنه يسك إبرايه مصفاً، فكنا موقاً. وهذه كتمن الباعات وبعل المستهلكات؛ لأن هاء الديون يجور أن نتبت مؤجلة ابتناء، فجار أن يظمراً عسب الأحلى يحارف المرص، وإن أ فنها إلى أحل حميوك إن كانت اجهاله متعاجمية شهروب الرياح وترول الفطر وقدوم قالان من صفره، وظي الميسرة قالنا جيل باطلسل والتمن حال، وإن كانت منفارة كالحصاد والمدياس والديرور، وشهرجان وقدوم الحساح صح التأخيل حمرة الكفائة ومن مات وعمد سفم، أو دين سواه إلى أجل حل ما علم به، والأحمل أن دوت من عليه الدين يبطل الأجل؛ لأن الأجل من حقه وقد بطل حقه بموت، وموت من به الدين لا يبطل الأحل؛ لأن الأحل من حق المطلوب وهو حي وايس لورث إذ يطالوه فيل الأحل.

#### {مطلب الأجل في القرض}

فسنوله: ووَكُلُّ دَنِي خَالٌ إِذَا أَجْلُهُ صَاحِبُهُ صَارَ مَوْجُلًا إِلَّا الْفَرَضَ قَالِنَا لَا ا

يُصبح): لأسمه اصطناع معروف وبي حوار تأخيله حير على اصطناع السعروف، ولأنه إعارة واسلة في الانتداء. حتى تصح بلفظ الإعارة، ولا يملكه من لا يملك النبرع كالصبي، والوحسسي، ومعاوضة في الاشهاء. فعلى النبار الابتداء لا طرم التاجيل فيه: أي لمن أجله الطائه كما في الإعارة؛ إذ لا إحبار في البرع، وعلى اعتبار الانتهاء لا يصح تاجيمه لأنه بصر مع الدراهم بالدراهم نسينة وهو راه، والله أعلى.

## باب الربا

الرلائة مي اللعة: هو الرعادة.

وهي الشعرع؛ عسوة عن عقد قامند بصفة سواه كنان هباك زيادة، أو لا. لا ترى أنه سع الدراجم بالدراهم بسينة رباء ونيس فيه زيادة.

والربا حرام بالكتاب والنساء

<sup>(</sup>ق) الربا في المه العرب معاه الريادة: فعي القاموس الحيط للعبروز العادي: رما رائواً ورباكه والدوخة والتكسر العبية الحما ريوان ورباده والعربي من تائيه، والربوء والرواة والربا متثين والراباة. والرباة ما فرتهم من الأرمي والحفة رابية رائدة. وفي نسبه العرب رما الديء يربو وابواً ورباء: والدوساء وارباء كميته، وفي العزال العربز: وإرابي أيضدني أو وقعة أحد الربا الحرم.

والربا وموان، فاخره كل فرض يؤسد به أكبر منه أو تسكر با مصه معرام، واسته نبس بحوام أن يهم الإنسان بسندمي به ما هو أكثر سه. أو يهدي نفدية فيهدي له ما هو أكبر صها...والأصل به الإيادة من وبا العال إذا واد وارتمع، والاست الرب مفصور، وهو ايي المدرع: الزيادة علي أصل العال من هير تعاليم، وإيا العال واد بالرباء والمري: نفدي يأتي الربا.

وقال أمل تلغة أيضاً: وفرماء بالنهم وطهد ما فلزوادف وفد ورد في حديث ابن عمر كما في المهالة لامر الأليل

الربه في الشراع: هم عبارة عن تصل مال لا يقامه فإدم في معاوضه دال إسال. وهو قسمان:

ريد المستفاد وهو طفقي كانت تعرفه الغرب والمعله عالياً دما. كان فرس الدراهي والفعاس إلى أحل الريادة على مقدر ما استفرض على حسب ما يقرضون عليه، أن يقير زيادة على ما الترضه فإذا حد الأحل قال أدارياته أن يقصى ويان أن برى أن الريداز في الأصل وتريدي في المطلق ويهفنا كان الدرف بصل بعد الإرباء إلى أصفاف مصاعفا، تشور على تحريفه من السنف والحلف.

ربا الفصال فهو ابع النبي، يدله متفاصلاً كان الدوهم المرفعين أو الصاغ من قار أو المعجر مثلاً يصاعبها أو الرطل من العمل مثلاً برطبين.

امص. حثول لمشكلة فرنا (ص 40-41)

الما الكتاب بقوله تعالى: ﴿ وَخُرُعُ ٱلرِّبُوا أَ هِ (\*\*.

وأما السنة فقوله صلى الله عليه وسلم: وأكل دوهم واحد من الردا أنند من اللات وثلاثين زية بربيها الوحل ومن نبت لحمه من حرام بالدار اولي بهها<sup>65</sup>.

وفسال این مسعود: وآکل الربا وموکله وکانیه وشاهد، (۱۵ علموا به ملمونون عمی فسان محمد سلی افد علیه وسلم یکی برم القیامهٔ پر<sup>(۱)</sup> کنه فی البهاید.

السولة رحمه الله: «الوَّبَّا مُعَوِّمُ فِي كُلُّ مُكِيلٍ ومَوْرُونٍ إِذَا بِيغَ بَحِنْسِهِ مُتَفَّاصِلاً. سواء كان ماكولاً، أو عبر ماكول.

قسوله: وقَالَمُلَسَةُ فِيهِ الْكُتُلُ مَعَ الْحِسْنِ، أو الْوَرَانُ فِعِ الْجَسْنِ، ويعان: العدر مع الحسمس وهسو أشاره لأنه يتناون الكيل، والوزن معاً معلاد، فلطُ الكيل، فإنه لا يساول الوزن، ولفظ الورن لا يساول الكيل، وأما لفظ الفدر فيشملهما معاً.

وقال الشائعي: العلم الطعم مع الحدر في المطعومات، والتعليم في الأثمان.

وقال مالك: العلة الاقتيات، والادسار مع المنس.

وماندات: فسنيمن باع تفيز نورة تفليزي تورة، لا يجوز عندنا لوجود الكيل مع الجنس.

وعسمة الشمافعي: بجسور العام التلعم، وكما يحوز بيع بطبعة بمسيحتين ويبضة بيمشين وحفلة محمدين عندنا لهذم الكيل، ولا يجوز عنمه او حود الطعم.

قال في الهلاية؛ وما دود تصف صاع في حكم الحماة لأنه لا تقدر في الشوع بنا دونسم، حسني لو باع خس حمات من الحنظة نست خفات سها، وهما لا يبلغان حلا العرف صاع جار البيع.

ولو ماع حصة بعمير لا يعنوز كدا في الفهاية، قال: لأنه إذا كان أحمد البدلين لا يبلغ حسنة بصناف صاع. والاحر براهم، أو بزاءة عليه درع أحدد: بالاحر لا يحور، وكذا ما

وا) سورة الفرة: 275.

<sup>(2)</sup> أحسر به السيمي في شعب الإمان (395/44) المعال وإن الراحل بمبت من الراء أعمير عند الله في الخطيطية المراح الخطيسيّة مسي مستند و الثلاثين زينة برنيها الراحل، وإنه أثري الرابا عرض الراحل المسلمية العراج الطبيعية الراحل من الطبيعية على المراح الإمان أمن الطبيعية الراحل من الراجلة والمراجعة الراحل من الراجلة والمراجعة والمراجعة والمراجعة والمراجعة الراحل من الراجعة والمراجعة والمرا

<sup>(5)</sup> أحسار حد فلما لكي في سبد في كتاب الزينة إداب: المودنسات، والواشة والموشوعة على عدد الله بن مسرة بالفسيطة واكان الربا وموائلة وكانته إدا عديوا دلك، والواشة والموشوعة المحسن والاوي الصدافة والمرائد العرائية بعد المحرة ماهودون على لمان عسد عبلي الداغة والمرائد العرائية بعد المحرة ماهوائة.

يسيدجل لتحسبت الوزن كالجديد والرصاص، فإن الربا ينبت فيه عندنا لوجود القدر، وهو السوزان والحسنس، وعدد لا يشت فيه لقدم الطعم والنمية والحسن الخراده بحرم النساء عددنا.

وقسال التسائمي رحمه الله تعالى: لا يحرم السناء. بيانه (19 باع هروياً جروي، أو مروياً بمروي نسته لا يحوز عندانه وعنده بجوز. وكذا إذا ادع شاة الدينة السينة لا يحوز عسمانا، وعسماند بحوز، وكذا إذا ياع عمل العبد إلى أجل لا لحوز الوجود الجنسية. وهي بانفرادها تحرم النساء. وأجمعها على أن التفاصل يحل.

قوله: رواية بهغ المتكبل، أو الفوزون بحسبه مثلاً بمثل جاز النبغ. وإن تفاضلا لمغ يُجزّ)؛ إن الفضل ربا لقول عليه الصلاة والسلام، والخطة بالحسم مثلاً بعشل والفضل ربا والشعير بالشعير مثلاً بعنل، والسلح بالسلح مثلاً بعثل والفضل رباء والنام بالفضة مثلا بعثل بنا بها بها والفضل رباء والفضل رباء الفضة مثلا بعثل بنا بها بها بعده والفضل رباء الفضة مثلا بعثل بنا بالرفع على معى بيع النام بالنام مثل بعثل وبالنصب على معنى بيع النام بالنام مثل وبالنصب على معنى بيع النام بالنام مثل بعثل، وبالنصب على معنى: بيعوا النام اللهم مثلاً بعثل، ولا تناجا صبرة طعام بصدرة ضعام محاذفة، تم كانت منسوبيون لم يحر العقد.

وفال زمرة بحوزة لأبه نداو هدت المسائلة.

<sup>(1)</sup> فسأل السن حجسر العسملاي في القواية في نحريج العادث المتابة (26/2): حليث: والمنطقة بالمنطقة مثل مثل بها بها، والمنطل رعاية وكذلك الشمير والناج والنمر والذهب والمنطقة ويروى سدة مثل وقعة: والدهب بالقاهية والمعتبة سدة مثل وقعة: والدهب بالقاهية والمعتبة بالمنطقة والمرابطة بالمنطقة والمرابطة بالمنطقة والمرابطة بالمنطقة والمرابطة بالمنطقة والمرابطة بالمنطقة المنطقة بالمنطقة المنطقة المنطقة بالمنطقة المنطقة المنطقة بالمنطقة المنطقة المنطقة بالمنطقة المنطقة ا

وقعسرية البسوار عن مست يلال لكن ليس فيه: وقمن راد فيه في أحره، وأحراه مسلم في عديد أي هزيرة كحدث أي سهد: وقيس فيه الأحد والمعطي فيه سواء، وزاء: «إلا ما احتلف آلومين وفريةكر الذهب وقلصة.

وفي الصد حجمين عن معيد من المسيد، عن أبي هراءة وأبي معيد: ألا النبي صفى الله عليه واسلم مددو علسية غير حبيب الخديث، وقهه: وابع هذا، واشتر ينسه من هذاها، وكذلك العبرات، وووى الميدوغطي مسى مرسل ابن المسيد؛ لا ونا إلا في دهب، أو عمية، أو ما يكال، أو ما يورايه أو يؤكل، أو يشرب، وهو في الموطأ من قول معيد من المسيد، وهو أثنيه، وعند مسلم من حديث معيد من عند الله مربوعة: والطعام بالطعام شلاً بعثل».

كتاب البيوع

ولسنة؛ أن الممبسير لجواز العقد العليم بالمساواة عند العقد، فإذا لم يعلم ذلك كان النساوي معدومًا، أو موهومًا فيما سي أمره على الاحياط، فلا بحوز.

قوله: ووَلاَ يَجُوزُ يُتِغَ الْجَيْدِ بِالرَّدِيّةِ مِمّا قِيهِ الرَّنَا اِلاَّ مِثْلاً بِمِثْنِيّةِ لأن الحردة إذا لاقت حسمها قيما يتبت به الربا لا قيمة لها.

قَسُونُه: وَوَبِدًا غَسِدَةِ الْوَصَلِيعَاتِ الْمَجْسَلِ، وَالْمَعْنَى الْمُعَلَّمُوةِ إِلَيْهِ حَلَّ الْفَاطَلُ وَالنِّسْمَاعُ يَعِدُمُ العَلَّهُ الحَرِيّةِ.

والمستراد بالمعنى المصموم إليه: هو الكتل في الحنطة، والورن في الفصة يعني القدر إما الكيل، أو الوزن، وهذا كاهروي باسروي، والجور بالبيض لعدم العلتين، وانسناء بالمد التأسير.

قسولة: (وَإِذَا وَجِسَلُهُ خَرَةٍ النَّفَاطَلُ وَاللَّمَاءُ) تُوجُودُ العبة مثل الحُطَّة بالخطة، والفضة بالفضة؛ لأنه وجد الجنس والنحي انتصموم إليه.

قوله: ﴿وَإِنَّا وَجِدَ أَحَدُهُمُمُا وَقَدَمُ الآخِرُ خَلُ النَّفَاصُلُ وَخَرُمُ النَّسَاءُ} مثل المنطة بالشسمبر والفظة بالنقص، للنولة عليه الصلاة والسلام: ﴿إِذَا احتلف النوعان فبيعوا كيف شنتم بنة بيد ولا حير فيه نسيقة إلى

واعلمأن الحنطة والشمير حسانا يجوز ببع أحاهما بالأحر متفاصلا

وقال مالك: هما جسم واحد: وتمار المخيل كلهًا حس واحد. وإن اختلف ألوانها وأساؤها كالبرني، والمعقلي وفادقل فلا يجور التعاصل فيها، لقوله عليه الصلاة والسلام: والناسس بالناسس خلا يعقلها<sup>41</sup>. وهو عام وتمار الكروم كلها جنس واحد، وإن اختلفت الوصافها؛ لأن اسم العلب يقع عليها والربيب حسن واحد، وإن اختلفت أوصافه والمدتم. والحسنطة كنسها حسن واحد: وإذ اجتلفت أوصافها. وإذا بيع السر بالربيب، أو الربيب بالحسنطة، أو النمر بالدرة بحور المناصلاً بعد أن يكون عيناً بعين، ولا يحور سيئة؛ لأن

<sup>(1)</sup> قال اس حجر الدخارى في الدراية في حريج احاديث اخدية (1582) حين اهدى الدي صلى الله على الدي طلى على الله عليه وسلم عليه وسلم عامل حير وضاً. اكمّل أبقر المتهر هفتا؟ فلت: الحديث اعتى عبه عرا أبي عربه أه وأبي السبعيد، والمي عبد وأخر عه السبعيد، وبسل حيد، وأخر عه السبعين أبيها كذلك. توقيه وإنا الرطب إن كان سرا حو طبع بأر لى الحديث، وإن كان غير ضرا في الحسيد، وحسيل الله عبد والعبر إذا احبله الدعات، فيموا كمن اشتامه، بشهر الى حسيب عسادة، هسادة همان في قول، والنام بالدعات، بعام الدعات، وهما خروه وقولة احتلفت هده الإصاف مبعوا كمن شنامه إذا كان بنا بدوء ادمى الإصاف مبعوا كمن شنامه إذا كان بنا بدوء ادمى

<sup>(2)</sup> سيق شعر وجعر

ڪناب البيوع ڪاب

الكيل جمعهما ولحوم الدم كديها حسن واحد ضائها ومعرها والنجة والتيس

فلسو مسارع خم الشاة بشجمها، أو بالشهد أو بصوفها يجوز معاصلاً، ولا يجوز تمسيقه لان الوزن جمهما ولا يجوز بيع غزل الفطل بالفطل مستوياً وزياً؛ لأن الفطل يتفص إذا غزل، فهو كالدفيق بالحبطة.

قسوله: زوْكُسِلُ شَيْءَ لَمَنْ غَلَى تَخْرِيهِمْ وَزَانًا فَهُو مُؤَوْفِذًا اللهُ، وَرَانٌ تُوكَ النّاسُّ الْوَزَانَ فَهِمْ مِلْنَ الشَّفْبِ، وَالْفَصَّةِمْ حَتَى لُو بَاعَ الْعَجَاءَ وَالنَّهَبِ بَالْمَنْافِسَا كَناأَ، لا يجور.

وعن أي يوسف: أنه يحور..

قُونَه: وَوَمَّا لَيْ يَنْصَ عَلَيْهِ فَهُوا مَحْسُونَ عَلَى عَادَات النَّاسِيِّ، لأبها دلالة ظاهرة.

قوته: (وعَقَدُ الصَرَّفِ مَا وَقَعَ عَلَى حَسَنَ الأَلْمَانُ لِعَبْرُ فَيْطَهُ وَقَيْضُ عَوْضَهِ فِي الْمُتَجِّلُسِيَ لِقَوْلُهُ عَلِيهِ الصَّلَاةُ والسَيَّامِ: والعَمَّةُ بالعَصِّةُ هَاءُ وَحَاهُ رَ<sup>َّذًا</sup>. ومَعَنَّهُ بَعْدُ أَيْ عَنْهُ وَالْقَصِّرُ لِيهِ حَظِّلًا.

قسوله: روفسا موافر منا فيه الرأة يغتبرا فيه النغيل ولا يُغتبر فيه النفائص، وهذا كمن ناع حديد محديثة بأعيسها، أو شعيراً بشعيراً الإن المقابس في الحمس لا يعتبر فيهما ولا يستسرهما الانتراق من الهلس فين التقابض، ويقتص كل واحد مهمد ما عنواه في أي وقست عدد محلاف الصرف، وهذا إذ كانا عدي، أما إذا كان أ مدما ديناً، ووالأمر عيداً

و إن فاق من حجر المستقلاي في القوامة في تجريع "حاديث مقامة و (١/١٥/١٥). حجيت، والمقيمة بالفضة بالفضة عام وخامه من حديث عمر. والذهب متووق و. وأحرجه بن أي حديث عمر. والذهب متووق و. وأحرجه بن أي شهة بلطفة والدهب بالدهب، والورق بالورق، وليسلم عن أي حكوم: وسي طبي صبي الله عليه وحسلم عن المعتمرة على المستمرة والدهب بالدهب، إذا حوام بسوعة وأمراء كم مشتري المصة بالذهب كيف مشتري المصة بالدهب المستمرة الدهب بالدهب الدهب الدهب الدهب المساعدة على المساعدة ا

إن كسنان المعنى هو المديع حارد ولا الدمن إحصار الدين، والصحل في المحسى قبل الاقتراق مأيسة نهماء لأن مسد كان ديدًا لا يتمن الا بالقبض، ولو قبض الدين مسهد، ثم نفرنا جار سواد بيش الدين أو لا. وإن كان الدين هو المديع به يحرى وإن أحصره في الجلس كما إدا قسال: المستريب مسهن فقتر حلطة جيدة بأن القفر، وإنه لا يجوزه وإن قبض الدين في الهيس الأنه بعمل الدين مبعاً، فصار بانداً ما ليس عنده، ومعرفة النمن من المبيع بدحول حرف الداء به

وفسال أسبو بوسف و تعدد: حوز سع الدفن بانسوين، لأنهما حسان باحداد، المقصود؛ لأم يقدل النبويق، وأنهما حسان باحداد، المقصود؛ لأم يقدل النبويق، والعسائد ولا يحتمل شيء من فلك بالسويق، والسبا فيوكل كماك تما: معظم المقصود وهو التعدي يتاسمتهما، فلا يبالي نفوات المعمل كالمعلوم مع غير النفلوة، والعلكة المسوسة المكر المسوسة المكرة الى حياة المعدد كالعلت من غير العطاع من جودنها ولمبنها والمسوسة، التي أكلها السوس لا نصاح للزراء، ولا يوجب فلك المعلوم المساهدة؛ لأن المعلوم على المعلوم بولا المعلوم المناسبة، وهما على أصل فلقهما، وقد المنوبا في الكيل فلهما حاراء

قسوله- ورَيُحُورُ لِيْغُ اللَّحْمِ بِالْجَلُوانِ عِنْدُ أَبِي حَبِيْقَةً وَأَمِي لُوسَفَيْدُ وَقَالَ فَخَمُلُة-لاَ يُجُورُ إِلاَّ عُلْنِي وَجَهَ الاَعْتِيَاقِ وَهَدَا إذَا كَانَ اللَّحِيَّ وَاخْبُوانَ مَن حَسَ واحد كِنَا إذا سناع عَلَمْ الشاة بالشاة، أما إذا كانا حسين عنائين بأن باع لحم العر باستاة، وما أضبه يجوز بالاتفاق كيفما كان من عبر اعبار الكثرة والفعة.

ومعنى الاعتبار: هو أن يكون اللحم أكثر من اللحم الذي في الشاق بكون اللحم

يمثله من لحم الشاف والدائمي ينفايلة الرأس، والجلد. والأكارع، ويند لم يكن كدلك يتحفق الربا من حيث ريادة الأكارع والراس، والجلد، أو من حيث زيادة اللحم.

وحسه فوظما: أنه ناع المعروق بما ليس بموزول؛ لأن الحواق لا يورق عادة، وأما إذا كانسب المثناة مديوحة غير مسلوعة، واغتراها بلحم شاة، فإله لا يجوز إلا على وحه الاعتسار في قسولهم جمسيماً بأن يكون اللحم المفصول الكوء وأراد الهير المسلوحة غير معصسوله عن السفط، وإن اشترى شاة حمة بشاة مذيوحة يجوز إجماعً. أما عندهما فلا يتسسكل؛ لأنها أو اشتراها بلحم يحوز كيفما كان، فكما إذا اشتراها بشاة مذبوحة، وأما عند عمد إما يحوره لأنه بيع خم شحم وريادة اللحم في أحلهما مع مقطها بإراء مقط الأعرى، فلا يودي إلى الربا.

قسبوله: (وَيُجُورُ بَيْعُ الوَّطَبِ بِالنَّمُرِ مِثَلًا بِهِنْلِيَ عَندَ لِي حَبِيعَةِ: لأن الرطب شر؟ لأن السمى فعلى الله عليه وسلم قال حين أهدي إليه وطب من عمر: وأو كل تعر حسر هكسدانه (أعسساه عمراً وبيع النمر بعثله منساوياً حائر، وضافعا: لا يجورة لأن السي عليه المسسلاة والعبلام عنن عن بيع الرطب بالنمر نقال: هايفص إذ جف، فقيل: فعم، قال، فعر إذاه (<sup>22</sup>).

قسال في المهايمة: تأويل الحديث أنه فيل: إن الدائل كان وهيئًا لينيم، ضم ير السي <sup>ح</sup> صسلى الله عبه وسلم في دلك النصرف منعم للبنية باعتبار النفسان عند الجماف، فسنع الوصى منه على طريق الإنشاق لا على طريق فساد العقد.

قال فيل: لو كان الرصب سراً ينهغي أن يحنث ديما إذا حنف لا يأكل رهماً. فأكل شراً؟

فائلة مبنى اللاّهمان على العرف، والعادق، ومي العرف الرطب غير النمر وبيع الرطب بالرطب حائر بالإصاع متمالكاً كما في الخجندي وفي شرحه: إلما يجوز عند أي سيفة. أما عندما، فلا يجوز، وكذا يبع البسر بالرطب يجوز حدد، وعداهما: لا يجوز.

<sup>(</sup>ا) سق شتریند.

<sup>(2)</sup> فسال ابن حجر فسلفلاي في طدراية ان تغريع احاديث الحدية 157/2 (158): حديث: مثل السمي صلى الله عليه وصلم عن النمو بالرطاعاء فعال: ابتص (دا حديدً فقيل. تعيا قال صلى الله عليه وسلم: فلا إذه. مثلك م شهوطاً من حديث سعة من أي رقاص. وأحرجه لمجاد، السنى الأرجمية وأحدد ومن حيان واحاضم وأحرجه أبو دود والدوقطي والحاكم من وحمة أجر المعدد وقديدى من أي كثير، وسائد مثلك ووساعتل بن أمة وحريمة على المسائد على من أن يتراكب المنافق في أن المنافق عن أنه عالم.

ونو باغ اليسر بالتحر متعاصلاً لا يجور؛ لأن البسر شر.

قوله: (وَكُذَلِكُ الْعِلْبُ بِالْوَلِيبِ) يعني لمه يجرر بهم مثلاً بعثل على الخلاف يجوز عند لهي حيدة، وعندهما: لا يحوز.

وقبل: لا يجور بالانذاق اعتبارةً بالخبطة المذبية بعير طبقلية كلدا في الحدايق

والعسارات لأي حسامة بإن بيع النمر بالرطان، وبإن بيع العب بالزيب على هذه الرواية أن النص ورد بإطلاق لفظ السر على الرطاب، في قوله عليه الصلاة والسلام: لأأو كل نبر حبر هكذا» <sup>(1)</sup>. ولم يزد بإطلاق اسم الرباب على العب، قاهرةا كفا في الهاية.

قسوله: ووَلاَ يَجْرِزُ لِيْجُ الزَّائِيونِ بِالزَّلِيّتِ وَالسَّمْسِيِ بِالمُشْيَرَ مِن حَتَى يَكُونُ الزَّلِثُ وَالشَّيْزِجُ أَكُنْ مِمَا فِي الزَّائِونَ وَالسَّمْسِيّمِ، فَيكُونُ اللَّمْنُ بِمِثْلِيّهِ، والزَّيَادَةُ باللَّجِيرَةِ، ولا عبر في دنك سبيته الشيرع السنيط والتجيرة العصارة، وإن لم يعلم مقدار ما به لا يجوز الاجتمال الرباد وكذه الجوز بعجه والسن بسمته، والعنب بعصيرة والشر بدسية.

واحلموا في الفطن عرادًا

فذكــــر في الذخيرة: لا يجوز ابع غزل الفطن بالقطن متساويةً؛ لأن الفطن بنقص بالغزل، وهو نظير الحطة مع الدفيق.

والى أداوى قاضيخان؛ لا يجوز بهع الغزل بالفطن إلا متساوعًا؛ لأن أصلهما واحده وكالاصا موزون كذا في النهاية.

وبديع العزل بالتوب حالر على كل حال قال في أهدائه، والكرياس بالقطن يجوز كيفما كان بالإحماع.

فسوله: (وَيَجْسُووُ يُتِعَ اللَّحْدَانِ الْمُخْتَلِقَةُ لِعُضَهَا بِنَقْصِ مُنْفَاصِلاً) يعني خم البغر بلحم الإلل، أو يلحم العنم أما لحم البغر، والجواميس حسن واحد وكذا المعتر مع العشان، والبحث مع العراب لا يعموز ممه التعاضل؛ لأما جنس واحد، وإن اختلفت الوانها،

قسوله: وَإِكَاذَلِكَ أَلْنَاذُ النَّقْرِ، وَالْفَنْهِ)؛ لأنها فروع من أصول هي أحناس لمكانت إكساسًا، والأنه واللهم حنسان ونسعم البطن، والألبة جسمان.

قسوله: (وَقَسَلُ القُلُقُلِ يَعْلُ الْعَشِيِّ) للإحتلاف بين أصفيهما، فجال بيع أحدهما بالاعر منفاضلًا، ولا يجوز بسيئة، إنه قد جمعهما قدر واحد وهو الكيل، أو الوران. كلا في النهاية.

<sup>())</sup> سئ تعربه،

قسارله: (ويجُوزُ بَيْعُ الْخُلِرِ بِالْحِلْطَةِ وَالنَّاقِينَ لُمُعَاضِلاً)؛ لأن الخبر بالصنعة حرج مسلى المسلمة لأنه دخل في العد، والوزان، والحيطة مكيلة وهد إنه كانا تقدير، أو كانت احتطه نسخة الدياد كانا ، لحر نسيته

قال أنو يوسف: بحور أيضاً، وعليه الفتوى ولا حمر في استفراض الخبر عدداً عبد في حد يفقة لأنه له يا تفاولت الحبرا والحبار والشور والتقدم والتأخر يسي في أول الشور وأخره

وعبد عمد: بحور لتعامل اللم بدر

وعبد أبي يوسف) بحوز وزناً، ولا يجوز عدداً لتفاوت في أحادم

وقال عمدة: ثلاث من الدناية الفراض الحبو وزياً، و خلوس على باب الحمام والنظر في مواة الحجام.

قسوله: (ولا بها بُيْنَ الْمُولِي وَغَيْدِهِ)؛ إذا ناصد وما بي يده ملك النمولي. ومعناه: إذا كسان ماقوسساً وله بكن مدوراً، فإن كان مدوراً لا يجورا الان ما في يده ليس يملك للمولي عند أبي حبيفة وعندهما: تعلق به حل العرادة، فصار كالأجني، فتحفق الراما كما وتحفق به وبين مكانيه.

قوله: ووَلا الِّينَ الْمُسْتَكِيِّ، وَالْخَرَائِيَّ فِي هَارٍ الْحَوَابِ؟ هَذَا فَوَهُمَا...

وقسال أبسو يومستقيمة ينت يتهما الرناعي در الحرب؛ لأنه معنى عمور في دار الإسلام، فكان عموراً في دار الخرم كالزنا والسرانة.

وظمه باد أن الدسمينام إذا دخل أذيه و يدير أمان يجوز به احد مالى الحربي بغير طبية بسمسه، فإذا أخذه على هذا الوحد بطبية تقديم كان أولى بالجوار، وإذا دخل إليهم بأمان، فأمو الهم مباحد في الأصل إلا ما حطره الأمان، وقد خطر عليه الأمان أن لا يأحد ماله إلا يطرسية حسم، وإذا أمالم إليه ماله على عبد الوجه. فقد طابت به نشده، فوجب أن يحوز وكسفا الا يجوز المهم عمده علم المان، قباع من مسلم أسلم في ذار احرب، ولم يهاجر الهيا حار الرباعية عند أي حيفة.

وقال أبو يوسف وعدد: لا يجوز؛ لأيما مسلمان، فلا يجوز يبهما الرفاء كما أو كانا في داريًا.

ولأس حنسيعة: أن مسال العسلم في دار الخرف إذا لم يهاجر البنا على على حكم ماهم. آلا ترى أنه إذا أتلفه مثلف لم يصمون وأن إذ حاجر إلينان ثم عند إلى دارهم لم يحز فار لا معه: لأنه فلد أخرز ماله لمارناء فصار كأهل دار الإسلام.

## باب الاستبراء

هذا بات لم يذكره الشيخ، وهو لا يستقى عمه.

فقول: الاستبراء على وجمين:

]- سنجب،

2- وواجب.

فالمستحب استراه البائع

والواجب) استبراه المشتري.

أسسة اسستيراء النائع، فيقول: إذا كان قارجل خارية بطؤها، وأواد أن يخرجها عن ملكه ويملكها غيره. فاقستحب له: أن لا يقعل دلك، حتى يستبرتها يحيضة بعد وطلعه حسنى بطلسم فراع رحمها من الوقد، وكما إذا أواد أن يروجها وهي أمة، أو مديرة، أو أم ولسد. فالمستحب: أن لا يقعل ذلك، حتى يستبرئها يحيضة بعد وطلع، فإن تروجها بعد ذلسك الاسستيراء، أو قبل الاستراء قلزوج أن يطأها يلا استيراء، وأما استيراء المشتري فلأصل في وحوء.

قسوله علسيه فصلاة والسلام في سنايا أوطاس: وألا لا توطأ حامل حتى تصع ولا حائسل حسني نسسنير) يحيصانه(). توجب على كل من طلق حارية أن لا يقومها حتى

<sup>(1)</sup> قد الى الزيادي في سب الراحة (25/4-75): قال عليه السلام في سبايا أوطلس: وآلا لا توطأ السلساني حسني بعسس حلين و (1 الحيلي حتى يبتبراني بجيدة). قلت المترجة أبو فاود في والساساني وحسني بعسسس حلين و ( الحيلي حتى يبتبراني بجيدة). قلت المترجة أبو فاود في الواقل عن الحيادي، ورفة أبه فال في سبايا أوطلس، ولا تسوطاً حتمل حتى نصية والا غير دات حبل حتى تحيص جهدة، اتنبول في سبايا اطلبكم في والسلسنة ولدي، ووقف الله في المبين معين على شرط مسلم، وفي يترحاه، وأعله ابن الخطاب في والمستنادي في والدين أو وقال المبين وهو عمل ساء معظه بالفضاء، وعن الحاكم ورأته شيية في والدين أو الدين إلى المراحل مراحلة بالله بالمبين في عبية في والمستنادي حداثاً أبو حالك الأنها المبين في عبية في والمستنادي حداثاً أبو ولا يتنازل المبتركون في أو لادم، وأن المناء بزيد في الوالد، هو شيء للله برأية أو رواه من الني حسني المناء عليه وسلم يوم أو طلس أن نوطأ الخيال من نضية في المبين على المبين حيثناء النبي. ويتم والدي المبين حيثناء النبي. ويتم والدي المبين حيثناء النبي. ويتم في مرود حدث المبين حيثناء النبي. حيثناء النبي على عرود والمبين عن المبين حيثناء النبين يزية في المبين حيثناء النبين يزية في المبين عبيناء النبي على المبين حيثناء النبين عندس السحاق حدثن يزية في أمر داود حدثنا المبين حيثناء النبين عنونا حيث عدس السحاق حدثن يزية في أمر داود حدثنا المبين حدث عصائي عن رويه عن ثالت الأساري، قال: أمان خدا حدث المبين حدث عصائي عن رويه عن ثالت الأساري، قال: أمان خدا حدث المبين حدث المبين حدث المبين عن رويه عن ثالت الأساري، قال: أمان هذا المبين حدث المبين حدث عدال المادة عن عدد المبين المبين المبين حدث المبين حدث المبين حدث المبيناء عن المبين عن رويه عن ثالث الأساري، قال: أمان خدا معالم حدث المبين حدث المبيناء عن رويه عن تالت الأساري، قال: أمان حدث المبين حدث المبين حدث المبين حدث المبين حدث المبين المبين حدث المبين حدث المبين حدث المبيناء حدث المبين حدث

يستبرقها بحيضة سواه ملكها بالبيع، أو ناطبة، أو نالصدقة، أو بالوصية، أو بالميرات، أو بالخلع، أو بالكتابة، أو دفعت إليه بجنابة حسبة وسواء حصل له الملك من امرأت، أو من صلحير ناجها عليه ألوم، أو دفعت إليه بجنابة حسبة أو اعتراها مين لا يحل له وطوها، وكذا إذا كانست بكراً لم توجأ فطء فهو سواء في وجوب الاستبراء؛ لأن سيبه استحداث اسلالك، وقسد حصل له فإن كانت الأمة معن تحيض استبراها بحيضة، وإن كانت معن لا ناجيض السيبراها بشهر، وإن كانت حاملاً، صوضع الحمل ولا يجترى بالحيطة التي استبراها في أشائها، ولا نالحيضة التي استبراها منه الشراء، أو غره قبل الفيض، ولا بالولادة الخاصلة في الميض؛ لأن السبب استحداث الملك، والهذء أو الحكم لا يسبق السبب.

وقال أبو بوسف: تعزيه الجيضة فيل الفيض في الشراء، والسيرات، والوصيف وليس لمنه في مسخة الاستبراء أن يقبلهاء ولا بلمسها بشهوة، ولا ينظر التي فرجها بشهوة، ولا يعانقيسها حسنى يستشيرتها؛ لأن هذه الأشهاء من دواعي الحماع، والشيء إذا حرم حرم بدواعسيه، ألا ترى أن اسطاهر نحرم عليه الرائه وطالاً واستستاعاً؛ ولأن الاستبراء فما لم يكن من أذى مرم طوطء ودواهيه كالعدة، وليس كذلك الحيشر؛ لأنه ينتع الوطء الأسل الأدي، وذلك لا يوحد في اقتله واللمس.

ولسو ملسك من الحارية نصعها وحاصات، ثم ملك النصف البغلي لا يجترئ شلك الحيضائية، وعليه أن يستبرئها يحيضة أحرى، وإدا كان الاستبراء يوصع الحمل، فوضعت

فقال آما إلى لا أفوق لكم إلا ما منعت رسول القاصلي الله عليه ومقوا يقول يوم حين فالو:

ولا يمل لامرئ يومن بالله والنوم الاحر يسقى عايد زرع غياه -يعني إنهاد الحالي- ولا يعل الامرئ يومن بالله والاجر أن يقع عنى الرأة من النبي حتى مشرقها ولا يحل الامرئ يؤمن بالله والأجر أن ينبع منتماً حتى يقسمها النبي. حياما منهذ بن مصور حلنا أبو معاوية عن ابن إسحال بهذا الحديث، ونال: وحتى يسترتها مجمعها النبي أقل أبو تاود: والخيشة البياس بمحموظة: البهن، ورواه الل حال في يرصحيحها في النوع الناسج ولمائة من القسم لهراجع،

حديث أخرز قال ابن في شية في ومصمه حدث حفص عن حجاج عن عبد الله ابن وبدعن علي قال: ولي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نوطة الحامل حتى نصح، أو الحائل حتى تستبراً حيفة و: النهن.

حديث قامر: أسرحه القارقطي في وصبه و هن سبان بن عبنة على عمرو بن مسلم الجنفي عن عكرمة عن ابن عباس، قال: وأبنى وسول الله دبلى الله عليه وسلم أن توطأ خاط حنى تصبح، أو خلال حتى نجيش وه النبي.

498 عكتاب لبيوح

حسن له أن يستمتع منها بنا مون احماح ما دامل في الناس كما فيا في الخالص، وإذا الدرين حاربة دراه فالما وقد ذلك شراه العجمة وإذا حاصت والا الشراء المحمد في الخالص، وإذا حاصت وقد كانت حاصت معه لم يعتد خلك الحسم، وإذا فيت المناص التح واسم الله المناطق ودف على الناسع الفاصل الما المناطق ودف على الناسع واسم المناطق وحب القديم، وتحرج الوظاء على المشترى حن الله تعالى، فإذا حادث إلى البائع وحب عمر الاستراء كان على الناسع وحل هي أحته من الرضاح، أم عادت إلى البائع، وإنه على المناطقة على البائع، وإنه على المناطقة على وحل هي أحته من الرضاح، أم عادت إلى البائع، وإنه حدد عادة المناس الما كنا هذا.

ولي المسترى حريب، وهي من ذوات الحيض، فلد تعص نعبد أن حتيمة وأي يوسدها: لا يصدوها حتى تعطي عليها ما قا لو كالت حاملاً لظهر الحمل، وقلك نعالة المستجر الما والله المعام جومها المستجر الما والما المعام جومها أو مسترول لمها، وقد مصب هذه المدق، ولم يسي ما معل ما عدم أنه عمر حامل، لعمار كما أنه المدار أنه الحديدة

وقال فينده لإنطؤها حتى ينصى عليه شهران وحسنه أدم

وقال زفرا حم نفضي عبيها انسادا

وقو اشتری حاوره قما روح، فقصه وطلقها روحها قبل الدخول بها، منذ استراه عسسه، وقاه حاصت الحاولة عند انتشاری تم وحد بها علی مرده، علی شانع له بقرمها اثبائع، حتی تعیش حیشهٔ سواء کاه الرد نقضاه، او رضاه لأن ارد بالعید، می حکم بهم ثان کالافائد

ولسو أقانسه لم تحسر له أن يطأعا حتى تسترئها كذلك هاده ولا يأس بالأحبيل لإسقاط الاستراء عند أن يوست.

وقال عند: بكره، والتأخوذ به قول أي يواسف فيما إذا علم أن الدائع أو يقربها في طهرها ذلك وقول تحدد فيماه إذا فراياه والحيلة فيما رد، أن يكن ناحث الدشري حرد أن يتروحها فين الشراء أم يشتريها.

فسال الإمساء طبيسم الدين بنزوجها وبدخل بها تم يشتريها أما إدا الشراط قبل الدعول فلاء وإن كان نحله حرف فالحيلة أن يروحها الماتم فيل الشراعا أو المشترئ فل الفسيطر معن به في معالم بيسم بهذا أو بصفيها. تم يطلق الروح الأن صفا وحرد المست، وهو استحداث المائل فمؤكد بالفرص إدا فم يكل فرحها خلالاً له لم بجب الاستمراء، وأن حل هد نامان لأن فرمس أوان وجود السب، وهو استحداث شدك كذا في الهناء.

. وفي اختصدي: الحيله في طلك أنه يروحها البائع قبل البيع من رحل ليس نحمه حوفة

كتاب البيوع كتاب البيوع

ثم يبيعها ويسلمها إلى استنزى، ثم يطلقها الروج قبل الدحول بها، فتحل للمشتري يغير استبراء، وإن طبقها الزوج قبل الفنش، ثم قبصها المشتري لا نحل له حتى يستبرتها.

## باب السلم

لما ذكر أنواع البيوع التي لا يتشرط فيها قبض الموصين، أو أحدهما في المحلس بقي منها الوعان اللذان:

أحدمنا: يشترط فيه قبض أحد العوضين في المانس، وهو السلم.

والثاني: بشتوط فيه فيض العوضين حميعاً بمي المحلس. وهو الصرف فيدرع في ساميما، تم قدم العقد الدي يشترط فيه فيض أحد البدلين على الذي يشترط عبد فيض البدلين؛ لأن الترقى إنما يكون من الأقل في الأكدر، فإن المراحد فيل الاثين.

قوله رحمه الله: والسُلُمُ جَائِزٌ فِي الْمُكِلَاتِ، وَالْمُوَزُولَاتِ، وَالْمُعَادُولَاتِ اللَّهِي لاَ تَقْلُولُ وَاللَّهِ وَالْمُعَلَّمِ اللَّهَ وَاللَّهِ وَاللَّهُ وَاللّمُ وَاللَّهُ وَاللَّالِي وَاللَّهُ وَاللَّالِي وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالَّالِي وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّاللَّالِي وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللللللَّالِي وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالِمُولِ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالللللَّا

وقال زفر: لا يجوز السمم في الميض، والحوز، وأنما ينض النعام، فقد روي عن أبي حنيفة: أنه لا يجوز السلم فيه؛ لأنه يتغاوت.

قسموله: ووَالْمُنْفُرُ وَعَالَتِهِ)؛ لأنه يمكن ضبطها بذكر الذراع وهي النباط، ملا مد من ذكسر صفة النوب وطوله وعرضه وذرعه، وإن كان مما حرت العادة ببيعه وزياً كالحرير، قلا بد من ذكر وزنه مع ذلك.

قسوله: (وَلاَ يَجُوزُ السَّلْمُ فِي الْحَوْوَانِ وَلاَ فِي أَطْرُافِهِ) بعني الرؤوس، والأكارع السنفلوت؛ لأنسه عددي متفاوت لا مقدار له، ولا ينشيط بالعمد، ويتداوت بالسمن.

وَا) قَسَلَمَ: فِي اللَّهِ مثل السَّلَف وَرَبُّ ومَعَى، وأسَّلَت إنَّه ينعَى أساعت أيضاً.

الغر: العبياح المير (ص 109) .

والمنظري يسمى: رحمة المملَّمة والناج: مسلماً إلياء والمسح: مسلماً فياء والتمن: وأمَّن مال السلم.

انظر: العقود المستماة في المقه الإسلامي عقد البيع لمصطمى الزرقا (ص 146) .

واهزال والسن والدوع وشلة العدو، والهملجة وهو مبير سهل للبراذين. وقد يجد فرسين مستحوين في السسن والصفه ثم يشتري أحدهما بأضعاف ما يشتري يه الأخر للتفاوت بمهما في العماني الباطنة. وهذا أيضةً في بني ادم لا يخفى فإن العبدين. والأمتين بتساويان مثاً وصفة وبحنافات في العقل، والأحلال، والمبروءة.

قسوله: ﴿وَلاَ فِي الْمُجَلُّودِ عَلَدَاً ﴾ لأنها لا تنضيط بالصمة، ولا توران عادة، ولكنها تسباع عدداً، وهي عددي منفاوت؛ لأن فيها الصغير، والكبير، بان مني منها شيئاً بصلح للمصحف معلوماً، وذكر طوله وهرضه وسودته. حاز وكذا لا يحور السيم في الورق إلا أن يشترط ضرباً منه معلوم الطول، والعرض، والحربة، بحيثه يجور السلم فيه.

قسولة: ﴿وَلَا فِي الْخَطُّبِ خُرْمَاً﴾ لأنه مقاوف محيول إلا إذا عرف ذلك يأن بين طول الحيل الذي يشد به الحزمة أنه دراع، أن دراعات، فحتنة بحوز السلم فيه.

قسوقة: زولاً فسبي الرَّطَّيَّةِ جُرُواً» هو نقارتم الراء السهملة على الزاي المعجمة جمع جرزة بضم الحيم، وإسكان الراء، وهي الفيمة من القت وبحوه.

قوقه: ﴿وَلاَ يَجُوزُ السَّلْمُ خَلَى يَكُونَ الْمُسَلَّمُ فِيهِ مُواَجُودًا مِنَ حِينِ الْفَقَدِ إِلَى حِينِ الْمُحِسَلُ اعْلَ يَكْسَرُ الحَاءِ مصدر صفتي الحلول، وحد الوجود: أنَّ لا يقطع من السوق، وحد الانقطاع: أن لا يوحد في السوق، وإن كان يوجد في السوت.

قسال في الحداية: ولو كان العبيلم فيه منقطعاً عبد العقد موجوداً عبد الحمل، أو على العكس، أو متعطعاً فيما بين ذلك لا يجوز.

وقال الشاهمي: يعوز إدا كان موحوداً وقت الحل لوجود الفدرة على التسليم حال وجويه.

وف: أن القدرة على النسليم بالتحصيل، فلا بد من استمرار تاوجود في مدة الأجل ليستمكن من التحمير، ولأن كل حال من أجوال المدة يجور أن يكون علاً للمدة بأن يموت المسلم إلي، فاعتم أن يكون موجوداً هم.

ولسو أسلم فيما هو موجود من حين العقد إلى حين الحل، فحل السلم فلم يقيضه حستى القطع، فالسلم صحيح على حاله، ورب السلم بالحيار إن شاء فسيخ السلم، وأحد رأس ماه، وإن شاء اشطر إلى حال وجوده.

ولو أسلم فيما يحوز أن يفطع عن أيدي الداس كالرطب إن أسلم في حال وجوده وجعال المحل قبل انقطاعه حاز. وإن حفل المحل بعد الفطاعه لا يجور، ويجور السلم في المستمثل العساغ وربأ معلومًا وصرباً معلومًا؛ لأنه معلوم الفدر مضبوط الوصف مقدور التسميشيم؛ إذ هو غير منقطع، ولا يحوز السلم فيه عدداً: لأنه متفاوت، واساخ هو الذي عنق بطنه وجعل فيه الطح، ولا خبر في انسقم في السمك الطري، (لا في حينه وزناً معلوماً وصمارناً معلوماً: لأنه يتفطع في زمان الشناء، حتى لو كان في بلد لا يقطع بجور مطلقاً. واسا يحوز وزناً لا عدداً.

وفي الكريم إن: لا يعوز المنام في السامك عند لمي حيامة لا طريه ولا ماحه، لأنه يخلف بالسمر، والموال فهو كاللحم.

و قسمال أبو بوسمية بجوز في انساخ (دا مني ورناً معلوماً، والأفصح أن يقال: سنت ملح، أو سلوح، ولا يقال: مالح إلا في لغة رديقة احتجوا لها نقول اقساعر:

بصوية تزوجت مصرياً أطعمها الفالح والطويا

والحمحة فلغة القصيحة قوله تعالى: ﴿ رِمَا يَسْتَوِى ٱلْمَحْرَاقِ هَادَا غَدَانَ قُرَانَا مُلْآيِعٌ يُمُوِّلُهُمْ وَهَيْذًا بِيلَمُ أُجَاعٌ ۗ ﴾ أ<sup>11</sup>ه أي شديد المترجة، ولم يقل ماخ.

وأما المسمك الصعار (1) كان يكال، الصحيح أنه يحوز السلم فيه كيلاً ووزقاً.

ولا بحوز السلم في النحم صد في حيمة، وإن بن موضعاً من الشاة؛ لأنه بختلف بالسا حن، والما برالى وقلة العظام وكثرتها، وعملهما: يجوز السلم في الملحم إنا سنى مكاناً معلسوماً من الشاق، لأنه مورون مصلوط الوصف. وحلا يصمن بالبتل، ويجوز استقراضه ورباً، ولا يجوز في لهم الطيور إحماعاً؛ لأنه لا مكن رصف موضع حمه ويجوز السلم في الإلية وشحم البطن ورناً؛ لأنه لا يحلف.

السولة: (وَلاَ يُصِيمِحُ السُّسَلُمُ إِلاَّ مُؤْجُكُمُ وَإِن السَّلَمَا حَالَاً، ثُمَّ الدَّحَلُ الأَحَلُ فَسَ الانتراق وقبل استهلاك وأس نسال حار.

قوله: ﴿وَلَا يُعِجُوزُ إِلَّا بِأَخِنَ مَفْلُومٍ، وَاحْتَلَمُوا مِنْ أَدَامُهُۥ

نقيل: شير.

وقبل: ثلاثة أيام، والأول أميح، كذا بي اهداية.

قوله: زوّلاً يُقبِحُ السَّلَمُ بِمِكْيَالِ رَجْنِ بِغَلِيهِ هذا إذا لم يعرف القداره، لأنه ربعا يصيب فيؤدي إلى المنارعة، ولا بدأن يكون المكابل منا لا يتقاص ولا ينسط كالقصاع،

<sup>(1)</sup> سورة هاطر: 12

\$IX كتاب البيوع

فرد كان مما يتقبض ويستبط لا يحوز،

قوله: وولا بدراع وحُمْنِ بَعْلِيهِ) هذه إذا لم يعرف مقداره أيضاً؛ لأنه قد يسوت قبل حنول أجن السنفي.

الوقة. رؤلاً فِي طَعَامَ قَرْيَةٍ بِغَلِيهِمْ ولا فِي تَشْرِ تَحَلَّمْ بِغَيْبِهَامٍ. لأنه فد ينعدم.

ولسو أسلم في حنطة حديده، أو في دره جديده لم بحرّ؛ لأنه لا يدري أيكون في. تلك السنة منها عربي أم لا.

قسوله: رولا يصسخ التشائر إلا يمتلج النزائط تذكر في العقام خاس معلَّوق، عنل خلطة، او العبر، او الران، او عار .

> قوله: وَوَمُوعَ فَعَلُومُ مَثَلُ مَنْ مَرَ مِنْ. أَوْ مَعَنَلَى، أَوْ مَرَدَ يَسَنَاد. أَوْ مَمَرَاء قوله: وَوَصِفَةُ مَعْلُونَةُ مِثَلَ حِدْدٍ ثَنِي وَسِنِد.

قسبوله. ووَأَمِفْعَارُ مُعْلُومٌ} كفوله فعيز، أو مده أو رطن، أو من وزاجَلُ مُعْلُوقٍ. مش شهر، أو منه.

قوله: ووَمَعْرِفَةً مَقْدَاو: وَأَسَ الْمَالَ إِذَا كَانَا مِنا يَتَعَلَقُ الْفَقَدُ عَلَى قَدْرِهِ كَافْمَكِل وَالْفَسُورُوكِ، وَالْفَعْدُورِهِ، واحترز بقلك عن التياب، والحبر به وهذا (قد يسترط عند أبي حبيد.

وفسيال أمر يوسف وعمد: (15 كان وأم العال عيناً مشارةً إبدالم يجتم إلى معرفة السندرود إذان المقصل وديحصل الإساري وأشاء النمية والأجراء، وإلاي حيفة: أن حيالة ذلك تؤدي إلى حياله العقبوص في التانية إذاه أسم كناً من دراهم، فوجد في بعضها زيوفاً المسح العقد فيه، ولم يعلم مقداره من رأس العال، وإلا يشبه هذا رد كان رأس العال

قسوله: ووَتَمَسَعِيَةُ الْمُكَانِ اللَّذِي أَوْقِيهِ فِيهِ إِذَا كَانَ لَّهُ خَمَلُ وَقُوْلَةً) هذا عند أي حيفة.

وقسال أسبو برسف وتحمد: ليس دلك بشرط، وأما ما لا مثل له ولا مؤنه، فإنه يستسلمه إليه حيث لقيه عند أي حيفة، وخدمت، يستمه في مكان العقه، وهذا كالسماك ومحره.

فولد: روفال الو يُوسِّف وَمُحمَّد: لا يَخْتَحُ إِلَى تَسْمِيْهُ وَأَسَ نُعَالِ إِذَا كَانَ مُعَيَّنَا ولا إلى مُكَانُ النَّسْمِيم وَيُسَلِّمُهُ فِي مُكَانَ الْعَقْدِيَّا أَنَّهُ مَلك في هذا المكن فيسلمه نبد. قوله: رولا يصحُّ السَّلَمُ حَتَى تَشْصَ وَأَسَ الْمَالُ فَيْلُ الْأَيْفُونَ وَان دحل احتجه كتاب لبيوع كا5.

هي العساء إن كساد صابياً لا مطل السلم، وإن كان كدراً نطق، وإن قادا في محلسها، أو أنفي عليه على المساد، أو أنفي عليه المائة والمساد، والتمر في عليه المائة ولا يصبح السلم إذا كان أنفي عليه المائة ولا يصبح السلم إذا كان حيار الشرط هما أو الأحماما، الأنه يسع بناء القيمر، فإن أسقط الحيار فيل الاعراق ورأس السيال قائم حال حلاقاً لرفر، ولو الترق في السلم بعد القيمي، ثم و حد السيلم إليه رأس السال ربوداً، أو المهرجة، فإن العور بها المام السالم، وإن السندة الله على الدنو الله أي السالم، وإن السندة الله المائة الله عاد أي الدنوات المائة الله المائة المائة الله المائة الله المائة الله المائة الله المائة الله المائة المائة

وقال أبو يوسف وعمد إن استدفاعي يحلن الراء لا ينظل، وأما إذا و حد عصها ويرفأ فاستعلم إنا كان يسترأ لا يعطى واحتماع في فدره فدكر العمد أنه يستبدل أقل من انتصف، بإن كانت الروف النصف على فعقد إحداداً بها

وروى أدر و يوسف عن أي حدفة أنه يستبدل ما سام و بين الناسب فإن زاد على النلت التفهى العقد فيهما فإن وحد رأس المثل ستوفةً أو رصاصاً معد الاعتراق يطل العقد إحماعاً: لأنه المستوفى والرصافي ليمما من حسن حقم فضار كأنهما الترقا من غير فيض.

قسوله، وؤلاً يَجُوزُ التَصَوَّلَ فِي رَأْسَ الْمَثَالِ وَلاَ فِي الْمُسْلَمِ فِيهِ قَبْلُ قَبْتُمَهِ الدَّرَاسِ السَالِيّ، ولا فَي الْمُسْلَمِ فِيهِ قَبْلُ قَبْتُمَهِ الدَّرَاسِ السَالِيّ، ولا الله ما أن يري أسالِه ولا المُسْلِمِ فِيهِ الطّلَقِ واحب، لاها لجور السلط الذيك المُسْلِمُ فِي الطّلَقِ وَاللّهِ اللهِ الدَّالِمُ اللهِ الدَّالِمُ اللهُ وَاللّهِ اللهِ اللهِ الدَّالِمُ اللهُ وَاللّهِ اللهُ وَاللّهُ اللهُ وَاللّهُ اللهُ وَاللّهُ اللهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللهُ اللهُ

ونسبو تفسيابلا انسسبلم لم يحر أن يأجد برأس المان شيئاً من غير حسم، قال عليه الهملاف: وتُهني قان (لا مقملات أو وأس ماقلات أن أواد بالسبو المسلم به فصار تقديره

الله في الدين حجر العسقلاي في الدوليد في تحريج أحادث فداة (1892). وهي أنو داود والى ما المستل مناسب عرب أنها عرب أسلم في شروعاً: بشراعه في خيرويد وأدر مع الموطائي في العمل الكل في وحسم اللكري وحسم المسلم ا

<sup>(5)</sup> قال من جمير المستماعي في الموادة و2 (15) أن المدينة ولا فأحد إلا البلطنة أن وأمن المشاورة لم المستارة بهذا القطار و أي فارد والن بالحد إلى أكبر المباد رفعة أومن ألدانو في شرع اللا مسراته إلى المدورة وأن المدرات في المدرات في المدرات في المدرات المدارة ال

ولي النسباب عن ابن ممير غوام أواباء الدعات في شن فلا تاحد إلا واللي مقتاد. أو العلم الحسب

لا تأخيب إلا العسلم فيه حال بقاء الدائم أو الدن عمال حين انفساخ العقاء، أم إذا تقايلا المسلم م معسر لرب العال أن منتزي من المسلم لله برأس العال شبتاً حتى يعلمه كله ويجوز تأخيل وأس العال بعد الإقالة؛ لأنه دين لا يحب قائمه في المحسل كسائر المديون

قسوله: وزلا لحول الشركة ولا الفوائة في القشائم فيه قتل قصه، لام تصرف به في القيص.

قسسونه: ووليجسسول السُلُمُ هي اللّباب إلاّ سنطى طُولاً وعراضاً ورَفَعَنَهُ بالقاف الى علظسة وتحديسة؛ لأنه أسلم في معدور التسليم، وإن كان في توف حرار فلا عداس بنان جنسه ووزاه أيضار لأنه معصود أبد.

قوله: رولا يخورُ السُّلمُ في الْخَوْنَهُرِ ولا فِي الْخَرِرِيَّةِ لِأَنْهَا تَعَدُونَ عَاوِناً فَاحَشاً وأما السَّلمُ في الحر اللهِ خلاف

قال في الفناية، السلم فيه حائز في السنجيع احترز عنوله في العنجيج عما روي عن أي حرابقة أنه لا يحق السلم في الحراذكرة في العيسم قد فقال: وأما المسلم في الحرافلا يحور عبد أي حيثة: لأنه يتفاوت بالنصح وعداء.

وفي الذخيرة عن الإسام حواهر وافدة الابتحواء السلم في الخبر عندا أي عنيفة لا وربا ولا تساده وعند أي بوسف يجود ورما واحدار السنايخ رحمهم الله تقالي قول أي بوسف إدا أنى مشرافط السلم الحاجه الناس ابه كدا في النهاية، والراحجار الحوار الحوار الذي يباع ورنا يح اوز النساء في نسيمة لأنه منا بعلم بالورف ولا يجوز السلم في الرحامة والبطيخ، والفتاء والسفر حل لاحتلاف الصعرة وهكير أيه.

. قَـــوَله: ﴿وَلاَ بِأَسْ بِالسَّلْمِ فِي اللَّتِي، وَالاَجْرُ إِذَا صَنْبَى طَلْمَا طَعْلُومُۥ)؛ لأنه عندي بمكن صبط، وإنها يصبر معلومًا إذا ذكر طوله وعرضه وسكه.

فسوله: وكسن ما المكن صفة صفيه وتعرفه مقدوه خاز استلم بجه، الله لا بعضي إلى العدارعة.

ُ فوله: وؤما لاَ يُمْكِنُ صَيْطُهُ وَلاَ مَعْرِفَةً مِقْدَارِهِ لاَ يَجُووُ السَّلَمُ قِيمٍ. أَنَّهُ محمول مضى إلى السَّارعة.

ف وقد (ويُحَسَمُونَ مِنْعُ أَفَيْدُ، وَالْكَمْبِ. وَالنَّبَاعِ: النعام، وغير المعلم في طلك. سواء، وعن أبي توسعت: لا يعون مع الأساء ولا لكانت العقور؛ لأنه لا ينشع جهم، ويجوز

عِيانَ أَخْرِجَهُ مُعَاظِّرِ إِلَى وَإِسْفَادَهُ مُقَطِّعِينَ وَأَخْرَاهُمُ أَنِّ فِيهُ وَإِسْادُ مُعَالًا.

كتاب البيوع كتاب البيوع

مع الهرة بالإجماع ومجور بيع الفيل؛ لأنه ينتمع مالحمل علمه وبعظمه.

وفي الملديسة: الفيل كالخنزير عند عمد نجس ألدي، حتى لا يطهر حلده بالدياعة وعطامسه تجسمية لا يجوز بيعها والانتعاج بها، وعن أي حنيفة وأي يوسف: هو مدنولة المسمياع بناع عطمه، ويتفع به ويطهر جالمه بالدياعة، وأما الفرد، فروس الحسن عن أي حنيفة: أن بعه جائز: لأم يمكن الانفاع بجلمه كانسماع.

وعن أبي يوسف: لا يحوز بعد؛ لأنه في القالب بناع للسلامي، وأما لحوم السباع، فعن أبي حنيفة: في يعها روايمان في رواية لا يجوز. ولو كانت مذكاة وهو الصحيح؛ لأنه لا ينتفع به ولا عبرة بإطعامه للكلاب، وفي رواية: رجوز (الا كانت مذكاة) لأنه طاهر على مسا فسيل: ولا يجوز سع جلود العينات قبل الدماع، ولا يجوز سع حلد الخنزير ولو كان مدسوفةًا؛ لأسه لا يظهسر باللدماع وأحاز الصحابة مبعاً بعم السرحين، والبحر وشراء، والانتفاع به للوقود، ولا يجوز بيم لين بنات أدم.

قوله: رؤلاً يُجْرِزُ بَيْعُ الْخَمْرِ، وَالْخَنْزِيرِ)؛ لاتهم حرام.

قوله: ﴿وَلاَ يُجُوزُ بُنِيَّ ذُوهِ الْقَرَّ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ مَعَ الْقَرْعَ وَهَا عَمَامًا.

وقال محمد: يحوز، وإن لم نظهر فيه القزء

قوله: ﴿وَلِلاَ النَّحَلِ إِلاَّ أَنَّ يُكُونَ مَعَ الْكُوّارَاتِ وَقَالَ عَمَدُ: بَحَوْزَ، وَإِنَّ الفرد لذا كان تحتمعاً عززاً، ولا يجور برم الموام كالأحاش، والخيات، والفشارب والفارة، والموم. والعبدع، وغير ذلك،

قسوله: ووَالْهُسُلُ اللَّمَةِ فِي الْبِكَانَاتِ كَالْهُسُلُمِ عَلَى الْعَصِيرِ وَعَلَمُهُمْ عَلَى الْحَفْرِيرِ خَاصُسُهُ، فَسَيْلُ عَفْدَهُمْ عَلَى الْحَمْرِ كَلْفَلَا الْمَسُلُمُ عَلَى الْعَصِيرِ وَعَلَمْهُمْ عَلَى الْحَفْرِيرِ كَفَقَسُهُ الْمُسَسِلِمِ عَلْسَى الشَّلَامُ؛ لأنها أموال في اعتقادهم، واحمَ أمرنا أن تتركيم، وما يعسقهُ وان ولذا باع دمى من فعى حَرَّا أو حَرْيرَاً، ثم أَسَلَما، أو احتما فيل الفيض على البسيع، وإن كان بعد الفيض جاء البيع مواء فيض النس، أو ثم يقتضه، ابن صارب خلا قبل الليف، فالمشرى بالحبار إلى شاء أعلى، وإن شاء تركه عندها.

وقال عميد: العقيد باطل؛ لأنه فعا بطن بالإسلام، فلا يصح إلا بالإستناف.

ولو اشترى عبداً مسلماً حاز وأجبر على بعد: لثلا يستدله بالحدمة، وكدا إذا أسلم عبد الذمي أجبر على يبعد، وكذا إذا اشترى مصحفاً أحبر على يبعد. 506 كتاب البيوع

#### باب الصرف

الصدرات في اللغة <sup>(1)</sup>؛ هو الريادة، ومنه سبيت العبادة الناطة صرفاً، والعرض عدلاً، ومسمه الحسنيات: ومن النمي إلى غير لمبيه لا يقبل الله منه صرفاً ولا عندلاً» العدل: هو الفسراض والعبسراف هو الفعل، وسمى الفرض عدلاً؛ لأنه أدار الحق إلى المستحق، كذا في الهباية.

وفي الشرع: عبارة عن طفل والرد في بدليه نصفة مخصوصة.

قسبوقه رحمه الله: والمصرف لهو البيّغ)؛ لأنه ليجاب وثبول في مانين لبس فيه معنى النبرع، وحلة معنى البيع إلا أنه لما المرد بمعان عن البيع احتص باسم كالسلم.

قَسُولُهُ: وَإِذًا كَانَ كُلُّ وَاجِدٍ مِنْ عِوْضَتُهِ مِنْ جِسُنِ الأَفْمَانِ) الصرف السم حقود العالمة:

- . [ يبع الله عبد بالله عبد ا
  - 2- والقضة بالقصة.
- 3- وأحدهما بالأحرة وإدا احتص باسم الصرف احتص بشرائط للالة:
  - أحدها: وجود النقابض من كلا الحاسين قبل النفرق بالأبدان.
- 2- والتاني: أن يكون باماً لا حبار فيه، فإن انظل صاحب الحيار خياره فيلي التعرف - ورأس المال فائم- الفلب جائراً حلاماً لزمر.

3- والثالث: أن لا يكون بدل الصرف موحلاً، فإن أبطل صاحب الأحل أحله قبل التعرف وتعدما عليما ثم تعرما على فبض من الجانس الفلت جائزاً فلزمز: رجل له جاريه في عسنقها طوق فصة وزنه مائة درهم باعهما حميماً بألف درهم حالة حار البيع في الحارية

ول المدُّات لَفَقْ الرُّودُقُ

و شرعاً؛ عبارةً عَي مُكُنِّ وَالرُّدُ مِي يَعَالُهِ.

وهروطه كربعة:

ا - القيض قبل الأضراف.

<sup>2-</sup> واقتبائل صد تحاد الجنس.

<sup>3-</sup> وأن يكون بَائنًا لا عبار فيد.

<sup>4-</sup> وأن يكون حالاً لا موحلاً.

<sup>29)</sup> كامرجه مسلم في حسميمه في كتاب العن وبانه: تعريم تولي تغيق غير مواكِ ) بلفظ: ووامن ادعى الى عبر أيك أو انتمى إلى غير مواكِ، بعليه فعة الله والسلاكاة والثاني أسمير، لا نقبل الله منه يوم القيامة صرفة ولا عدلاً ).

منعتاب البيوع منعتاب البيوع

والطواق ويكون الطوق بعاله من الألف صرفاً ودخارية تستسله سعاً، علو الترقاعي عير قسستين فسيس طعيبين على الديران، وبيح طمرية دينجيج تستسالة بمثلاث ما إذا ناهيمنا الأف إلى أجن دانطرف باطل إدواعاً، ومطل مع ابدة به أنتهاً عبد أي تحدد أي خدمه و مستسال لا سيطل في الخدرسية، فأنو حضمة فرق سهيا، فقال في الأولى: لا سطل في الحاربية لأن بشقد فيهما المقد على الصحة، وزما يتبل لمبرف أهوات شرط من شرائطه، فهم يوضف بنا الله إدفال أمام في الحاربة، وفي نقائمة إلها مطل مع اجاربية؛ لأن التمراف العقد على العدد على العدد على العاربة، الإن التمراف العقد على المساد، بأن وبيا الترقية الإن التمراف العقد على العدد بالإنهاء التراقية المناف العدد على التراقية الإن التمراف العقد على المساد، بأن التراقية التحديد التحديد التحديد بأن التمراف العقد على التحديد الت

قوله: وقول أماع فطنة مقطناه أو دفياً بدهب لم يجل إلا فكم بيتليء أن السياواة شرط في طلق الحتى و الدع إلى فظه يؤدو المدالا لا يجود المدالات المحاس بالتحالي متعاصرة متموعاً من بحس ناده من تحاس حيث يعور المدالالة مع أن المحاس بالتحالي متعاصرة لا يجودا الأد الوزاد منصوص عليه في المسلة والمحرب بلا يغير به بالمساعدة والا يجرح عن أن يكونه الوروناً بالعادة الأن العادة لا تعارض المصرد وأما التحاس والصفرة ليتجرك من أن يكون الوروناً بالصحة لحارف المان في بع المعسوع منهما العادة، كما في المهابة.

فسوله: ووإناً الخسطة في أفجودة والصنافقي، لأن الجودة إنا لافت حديها فيما يقسب عبد الربا لا فيمة فنا وقما قاتوان عبس عصب منب منساء مكسر، فالمعصوب مم بالجبار إلى شاء أحد قيمه معيد، ووزن الحديد اكثر ومع بأنس سيما شيء أحر من حلاف فسحه وإذا قايما فيمة همية، ووزن الحديد أكثر ومع بأنس سيما شيء أحر من حلاف حسبه فالبيع جائز فإنا قات فيمة الحلاف تهم صحة الربادة، أو أنس بما تعابى به يعود من مير كراهة، وإن كان فيلة كانفلس، والخيرة، ولما يقد ونما أرحاه ليحور المفت. فسرن العقد حال من طريق الحكر، ولك مكره و والكان من هذه أنه كراهم، لقين تباعد وتحود فإن البيع لا يحوره الأن مريدة لا يكون والها دال، يكون وبا

. قوله: وولاً ألذ من قَيْض أَمَوَضيْن فلق الاقتواق : نفواء عليه الصلاة والسفرة: وبالد بسينة وحسمة وعادياً أن وقال لايل عمر أمين دئتر له أن يبيع لدف. بالفصية: ولا تمارقه

وفي فسيل التسريدي في مسم في شاب الدواج عن الموان عماليلي فقا علم والمعرادات و الادام. التسميرات بالديدة الله في العد القداري واحدثنا فيها، حدثنا فيدا من عن في السباب من مالدار من الومن من الحديثات أنه فان البيت الوال من مصطرف ندر هذا بدل لاحد ملاح من سبب الفوا معوا مد

ربيب كما ليس لا أناء وفي يعض الأخبار، هوإن وشب من سطح الله عده و لا تعارفه حتى السيوني في أن وقال سمرة وإلا تعارفه حتى السيوني في أن وقال سمرة وإلا تعارفه أن وقال سمرة والله يتعينان كالمصوغ ، أو لا يتعينان كالمصوغ ، أو لا يتعينان كالمصوغ ، أو لا يتعينان كالمصوغ ، أو بعين الحقيقا دول الاحراء والمراد الاعتراف بالأسان حتى لو دهم بمشيان معيناً في حيسة واحدادة فرسحاً او الكثر، أو ياما في الخلس، أو أغمي عيهما لا يعظل المسرف؛ لأجهة ليسا بعضوف.

فسوله: روادًا يساع المُدُّفِ بِالْهُطُّهِ جَازِ الْقَاصَلُ وَأَرْجِتَ الْتَعَالِمُنَّ أَمَّا الْفَاصَلُ فالاحسنلاف الهسر، وأمَّا النقائص مُنْفُولِهُ عَلَّهُ الصَّلاَةُ والسَّلاَمُ: والدهب بالورق إمَّا إلا ها، وهاريُ<sup>[1]</sup>.

فسوله: وؤانًا الخُسرَقَا في الصَرَف قَبَلَ فَنَصَ الْعَوْطَيْنَ أَوْ أَخَدَهُمَا يَضَلَ الْعَقَدَ، وعالدته: أنه لو ضهم بعد ذلك لا ينفعت حائرًا، وبالل هذا العول أن التفاعض في السرف شرع الجوار لا شرط الاحقاد.

قال في اللهابة. للتقامل في المصرف شرط معاه العدد لا لاحقاده وصحته؛ لأنه قال هي الكراس: مثل العقد ولا إطلال، إلا عد الاحقاد و أصحة

ا عساس مي طلعفات آرند دهيك تم اكتباؤه من ماديد بطلك واربك مداي عبر الكافر وانته المطلقة ورفيد، أو لازات إليه دهياي بريان المه صلح الله عدم وسير ذال الورق بالدهياء والدارات الدهياء وبا اللاهاء وهياية ذال أبو حيسيء هذا حديث حسن صحيح، والمسل على هذا عبد أهل العلم، ومعلى تولاد . ولائز هذا وهادي يمول: بدا صد

و أم أسر عم طير في في منته في كناب النبوع وياب تخصاه اللخب من الورة ). . .

ر2) قبل من حجر مصفلاتي في المرابة في محرج أحديث الهدامة (155.155): ثم أحدم.

<sup>(5)</sup> أمر مع الإمام طالت في الموطأ في السواح وبات: عن حاله مالك أن أي حالم أن متمنان في حقاية. وقال أخراجه السنائي في سنة في كتاب المنواخ وبات. مع السار فاشعر متعاشدةً، وأنو والود في منته في كتاب البواغ وبايان في الصرفاية وإنن هاجه في سنة في كتاب المحارات والشار صوف فاذه بالتحريف.

الصرفء وإن لم يقبلهما لم ينطق.

قال في الكرخي: إذا وهب له شر الصرف، فلم يقبل الهبد، ينهي الواهب أن باحذ ما وهب له أخير على الفنص؛ لأنه بريد فسيح العقد بالاستاع من الفنص، فبحير على ما يشم نه العقد؛ لأن في شامه حق الأخر.

فسنولد: (ويُعَلَّوزُ بُلِغُ الدُّفُ بِالْفِشَةِ مُجَازِفَةً)؛ لأنه ليس في المجارفة أكثر من النعاصل. والتعاصل بن فلذهب، والنعمة جائز، فكذا المحارفة إلا أنه بشترط القاهل في المحلس.

قوله: وإمن باغ سيّماً طحلًى بمائة داهم وحليّم حسّسون درهاً فلاهم من نسم خسّسين دراهماً جاز البّيغ وكان النقاء من حصة العطان وإنّ لم سنن دلك)؛ إن حصة الفضّسة يستنحن قبضها في المحلم وحصة السبد، لا يستحل قبضها في المحلس، فودا هذ مقدار الحلية وقع ما غد عن المستحلي.

قويفة (وكُفَالِكِهُ إِذْ فَالَى: خَذْ هَدِهِ الْخَلَمَتِينَ مِنْ تُصِهِفَا). لأن أمور المسلمين عمولة على الصيد المكان ذلك إلا أن يصرف المختوص إلى ما يستحق قصمة ولأن الاقون قد يعم يهمنا عن الواحد، ولن الحاشة قال الله تعلى: ﴿ خُزْعُ مُهُمّنا لَلُوكُونُ وَلَمْ اللهِ عَلَى السالحِ، وإنها قال: إلا يهمنها: مع أن الحروج من الحاصدة لأن الها عَن الها عن الكان الها عن الها عن الكان الها عن الكان الها عن الكان الها عن الكان الها عن الها عن الكان الها عن الكان الها عن الها

قسبوله: وَفَإِنْ لَهُمْ يَنْفَانِهَا حَتَى نَفْتَرَفَا يَطَلُ الْعَقَادُ فِي الْحَبَيْةَ)؛ لأبها صدف، وكانا السيف إذ كان لا يتحلس إلا مشررا لأنه لا يمكن تسبيعه بدون السرر، ولهذا لا يحور إفراده باشيع كالحدج في السقف.

فسلوقه: وولاماً كان يُتحلَّصُ مِعْمَر صَرْوِ جَنَادُ الْبَيْعَ فِي السَّيْف وَيَعَلَق فِي الْحَلَّيْةِ)؛ الأنه المكن إفراده بالبيع، وهذا إذا كانت البيضة السعردة أربه من خليه، بان كانت طلباء أو أمل، أو لا يشرى لا يجور المبيع.

السبولة: (وَمَنَ بَاعَ إِنَّاهُ فَصَةٍ. ثُمُ الْتُرَقَّ وَفَدَ قَبْضَ لِفَضَ ثَمَنَهُ بَطْلُ الْنَاعُ فِيمَا لم يَقْبُصَلُ وَصَنَعُ فَيِغَا فَيْضَلُهُ اللّهِ صَرَفَ كُلَّهُ فَصَعَ لِيمَا وَجَدَ شَرَفُهُ وَبِطُلُ قِمَا لا يوحله والعسساد طارئ؟ لأنه يصح، ثم يطل بالاشراق، فلا ينبع محلاف مسألة السف ومعنى العسبوع أن يكون لكل واحد من الدلين حظ من حلة الأخر، مقوله: وسوف كه:»

<sup>(1)</sup> سورة الرحس: 22.

510 كتاب البيوع

حتراز من مسألة المسعد

قسولة: ووكسانًا (إناهُ شَرِكُةً تَيْسُها) ولا خيار لكل واحد -بسما, ويما تم يثبت -قسيار مع أنا الصنفة تفرقت خليه؛ لأن ذلك حاه من فيفه، وهو الانتراق من غبر قبص. فكانه رضي بدلك.

قسوله: رواياً أستَّجِلَ يَعْضُ الإنّاء) بني بعضا ينعاى إلى نصب المنتزى، أو الا عندى ركّانَ الْمُسْتَقَّ ي بِالْجَارِ إِنْ شَاء أَخَذَ الْبَاقِي بِعِيْتِهِ، وإِنْ شَاء تُولِلُهُ) لأن الصفيقة تعرقت طبيعا وفي قطع الإناء صرر ولم بات العربي من قلّه، فإنا أحدر المستحق قبل أن يحكسم له بالاستحقاق جار العقد، وكان النبي له باجده البائع من المشتري ويستمه إليه إما كان لم عنزها يعد الإجازة، ويصبر العالم رئيالاً المحيرة فتعلق جموق المعد بالوكيل دون الخيزة حتى لو اقبر في المسافلات قبل إحازة المستحق بنثل العقد، وإن فارقم المستحق قبل الإجارة حوالتمافلات بالبائ في العلس، صح المقد،

ف وللد (وقيل باغ أقرة فطئة فامتحق بقطلها أخد نا لفي بحطته ولا خيار أله هسمه لا استحق مند الفضل أما لو استحق قبل العيس لبت له اخبار لنعران الضعفة عليه فسيل التمام لا يقال: إذا فيه المربق الصفقة الآن التعريق من جهة الشارع باختراط الفيص لا مسن العافسات فصار كهلاك أحد العالمين لأنه يدار على أن يقطع الفرة ويسلم إليه فعيده وفي العسالة الأولى في قطع الإناء صرر، فلا يمكن النسليم والدينار والدرهم نظير النفرة؛ لأن الدركة في الملك لا تعد عبدًا كما في الكرجي.

قسوله: رؤنسُ باع درنفشني وديدراً بدينازئي ودركم خاز النَّبُغُ وَخُمِن كُلُّ وَاحدٍ مِنَ الْحَسْسُ بِالْحَسْسِ الاخْرِي: لان العقد إداكان به وحَمَد:

أحنفياز يصحيحه

والأحر: يفسمه حمل على ما يصححه.

وقسال وقره لا يحور هذه البيغ ومو ماغ مالة درهم ودينار بألف درهم خازه ولا. يأس بهه لأن مالة بحمل بنانة من الإلف، ويجعل الدينار بتسمياتة درهم.

ولمنبو التنزي عشرة دراهم ودينارةً بالتي عشر درهمةً وتقايمنا جنزه والكوب العشرة يعلها والدينار بالفضل. وهذه لسمى قسمه الاعتبارة وإدا اغترى دينارةً والرهبي بدينارين ودرهستين وتقايما جنر ويكون الدينار المرهبين، وديناري المرهبين، وهذه تسمى قسمة المحالفة من المغلبين لأن القسمة فيما به الرفاعلى فسمين.

أأأحمهما: قسمة الاعتباره وهو أن يبلغ الحمس بجمسه، ونعير حمسه لا يحور فيه

كتاب البيوع كتاب البيوع

المعقسد، حسني يكسون الحنس الصفرد أكثر مما يغابله حتى يجعل بدنه، والغضل بالجنس. الآخر، وهذ كبيع عشرة دراهم بخمسة دراهم ودينار.

2- والسقافي: قسمة العجالفة، وهو أن يبيع جنسين فبهما الربا بجنسهما، وهناك تفاضيل، مثل درصين ودهار بديارين ودرهم، ومثل صاعي خيطة وصاع شعير بصاعي شعير وصاع ختطة، فهو جائز عندته ويجعل كل حنس في مقابلة الجنس الاعر.

قال في الأصل: إذا اشترى متقالي فضة ومتقالاً من نحاس بمتقال فصة واللائة متاقيل حديسة جار، وتكون الفصة يستلها، وما بقي من الفصة والنحاس بذلك الحديد وكذلك متفال صفر ومتقال حديد بمتقال صفر ومتفال رصاص، فالصفر بمثله وقارصاص بما تمي.

قسوله: (وتعن باغ أخاه غشر دراهماً بغشرة فراهم وديناو حاز وكانت المغشرة بعثمها والمنهار بالقراهم، رلو اهدى عشرة دراهم بعدرة دراهم، فنوازها فزادت إحدى العشرين داغة فوهبه أه والم يدخله في البرح إن كانت الدراهم صحاحاً حار البرع رصحت المسبة؛ لأنت باعه العشرة بشلها ووهب له الدائق وهو هية مشاع فيها لا يحسل القسمة مصحت، وإن كانت الدواهم مكسرة لم نجر الهيا؛ لأن الدائق بتميز من الدواهم إذا كانت مكسرة، فهي هيه مشاع فيما يحتمل القسمة، فلم تصح ولا يحوز البيع.

قولە: (وَيُجُورُ بَيْعَ وَرَهْمَيُّنِ صَاحِبَائِيْ بِلِوَهَنِيْ غَلْهُ وَقِرْهُمْ صَاجِيحِ بِدِوْهُمْ غُلُّهُ صوابعا ويحور بيغ درهم صحيح ودرهبين غلة يلوهبين صحيحين ودرهم غلقه والدلة هي المنكسرة قطيلة.

وقبل: هي ما يرنه بيت المثال ويأخذه النجار، وإنما جاز ذلك تنحقن العساواة في الوزن ولا يأس بالاحتيال في التحرز عن الدخول في الحرام.

قوله: (وإذَا كَانَ الْعَالِبُ عَلَى اللَّرَاهِمِ الْفَصَّةَ فَهِيَ فِصَّةً، وَإِنَّ كَانَ الْغَالِبُ عَلَى اللّ اللَّمَانِيرِ الفَّفَيْءَ فَهِيَ ذَهَبُ وَيُعْتَبُرُ فِيهِمَا مِنْ تُحْرِيمِ التَّفَاصَلِ مَا يُعْتَبَرُ فِي الْجِيَادِي حَتَى لا يجدوز لا يجسور يسبع الخائص بهما ولا يميع بفضها يقص الا مساوياً في الورف، وكذّا لا يجوز استفراضها إلا ورناً لا عدداً.

. قســرقه: رَوْإِنَّ كَانَ الْمُدَّالِبُ عَلَيْهِمَا الْهَتَنُ فَلَيْسًا فِي خُكُمُ الْمُزَاهِمِ وَالدُّمَاتِير رَكَّامًا فِـــي خَكُـــم الْفَرُوشِيَّةِ لِأَنَّ الحَكُمُ لِلغَالَبُ، وهذا بِنَا كَانِتَ لَا يَخْصُ مِنَ الغَسَرُ؛ لأمها صاوت مستهلكة، أما لِلنَّا كَانِتَ تَخْلُص مِنَهِ، فليست بمستهلكة، فإذا ببعث عضة حالصة، فهي كبيع تحاس وفضة نفضة، فيجوز على وجه الاعتبار. قوله: وَقَالِهَا بِيغَتَ مَجَلَّمِهَا فَتَفَاضِهَا جَالَ بِعَي الدراهـ المعشوشة؛ لألها خرجت من حكم الذهب، والفصة وهي معلودة، فصارت في حكم العلوس.

وفي الهدايسة: وإن بهدت بحسبها متفاصلاً جار صرفاً للجيس إلى حلاف الحنس، وهي في حكم شيئين فضه وصدر، ولكنه صرف حتى بشترط النقابص في المحلس توجود المقسسة مسن الحاسين وإذا شرط القسس في الفصة شرط في الصفرة إلانه الا يممبر ضها اللا بضرر، وإن كانت الفضف والعش سواء لم يحر بيعها بالفصة (لا وزياد أثمه إذا ماع نقلك ورقاً مبار بائمة المدن مثل ورته وما يقى من العش بمثل رزية لفسة، كذه في شرحه.

قسوله: وؤالاً: الشستوى بها صَلْعَهُ. ثُنَعَ كَسَنَاتَ وَتُوَلِدُ النَّامِلُ الْفُعَامِلَةُ بِهَا قُبُلُ اللَّ يُسْسَلُنَهَا وَلَى الْبَائِعَ لَطَنَ النَّبِيِّعَ عَنْدَ أَبِي حَيْفَةً. وَاذَلَ أَبُو لُوسَّفَ عَنْيَهِ فِيطُهُمْ النَّبِيْعِ، مال مِي النهامِعَ وَعَلَيْهِ النَّمَوِي.

وقال محمد: فبعنها أحراما تعامل الباس بها.

ومعنى قولمن وكسمت» أي لي حدم البلدة، أما إذا كانت تروج في فلما المعدولا تستروح في عبره لا يصد البيعة لأنها لم تملك وتكنها نعبت، فكان البائع الحبار إن شاء ق الل المطلسي مسئل النفد الذي وقع عليه العمد، وإن شاء أعد فيمه دلمك دماس وقيد مستوالكينادة: لأنها 13 علك، أو رحمت كان عليه رد فلمثل لالاتفاق، كذا في النهاية.

قولة. رُونِيجُورُ الَّبْلِيعُ بِالْفَلُوسِيُّ لَأَمَّا مَالَ مَعْلُومٍ.

قىسولە: رفون كائستا تافقة جاز البيئغ بىلا، زايل قىز ئفلىلى؛ ئام كا مائلەن نى نعينيا، رۇن لو ئىسلىرى، قالمىقد ئاغىيار ان شاھ سلىم مە اشار ئايە مىلىلە ران شاھ سىم غىرە، راك ھالكىت ئىر بىللىخ ئىلىمد چىركىيا.

قسوله: (وَإِنْ كَانْتُ كَاسِلاَةً لَمْ يُجُوِّ الْنَبِئَ بِهَا حَتَى لِطَيْبَا)؛ لأنها حرجت من أنْ تكسون هما وما لبس شمن لا يد من تعييم في حالة العقد كالنباب، وقيد سيوالكسادية لإنها إذ علت، أو رجميت كان عبّه ود العش بالإنفاق. كذا في السهاية.

قوله: ﴿وَإِذَا يَاعَ بِالْقُلُومِي النَّافِقَةِ، لَمْ كَسَدَاتُ بَطُلَ النَّبِعُ عِنْدُ لَهِي خَبِقَةً} والكلام فيه كالكلام في الدراهي المعتموضة إذا كسدت، ولو استفرض فوصًا فكسدت.

قال أبو حبيفة: عليه مثلها؛ لأن القرص أعارة موحبة ود العبن معني.

وفسال أيسو بوسف ومحمد: عليه فيمنها، بكن عند أي يوسف فيمنها يوم اللبض وعند محمد يوم الكساد.

السولة؛ وزمَنَ النَّذَرَى شَيَّةَ خطع، دراهم فُلُوسةً خَارَ الَّذِيْقِ رَعَلَتُهِ مَا يُناعَ ضِعلْف

كتاب البيوع كتاب البيوع

هِرْهُمْ مِنْ الْفَلُوسِ} وكذا إذا قال: بدائق فلوساً، أو بقبراط فلوساً.

وقال زمر: لا يجوز؟ لأن الفلوس تغلو وترحص، قيصير التمن بجهولاً.

ولَـــنا: أن هذه عبارة معلومة عن مقدار معلوم من الفلوس، فقد باع معلوماً يسعلوم فجاز.

وقيد سنونصف درهم فلوسآير؛ لأنه لو قال مدرهم فلوساً، أو بدرهين قلوساً، لا يجوز عند محمل، وإنتا يجوز عند، فيما دون الدرهم.

قوله: ورَمْنَ أَعْطَى العَلْيَرَفِي وَرَهُما فَقَالَ أَنْعَلِي بِتَعْهِمُ فَلُوساً وَيَعْلَمُ نِصَفاً إِلاَّ حَسَدُ فَسَا اللّهِمِ فِي الْجَمِيعِ عَلَمْ أَبِي حَيْفَةً، وَقَالاً جَاوَ اللّبِيعَ فِي الْفُلُوسِ وَبَعْلَ فِيها الْسَيْعُ وَكَالَتُ الْفُلُوسِ وَبَعْلَ فِيها اللّهَسِيّ، وَلَوْ قَال: أَعْطِي فَوَاللّهَا فَلُوساً جَاوَ مَعْلَمُ وَلَا خَلِهُ بِوَرَهُمِي وَدَلْك؛ لأنه حمل الفلوس ونصفا الأسيق وَكَالْتُ اللهِ هم فصار كما لو حسال: أعطني به فلوساً وصفاً إلا حق وذلك جائز. وكذلك لو قال: أعطني بنعمه كفا فلوساً وصفاً إلا حق وذلك جائز. وكذلك لو قال: أعطى بنعمه كفا في مشابلة الفلوس وأنصف البائي في مقابلة الدرهم الذي ورنه نصف درهم، وأما إذا قال: أمطنتي يتصف كما في مشابلة الفلوس وأنصف البائي في مقابلة الدرهم الذي ورنه نصف درهم، وأما إذا قال: أمطنتي يتصف كما فلوساً وبعمه البائي في مقابلة الدرهم الذي ورنه نصف درهم وأما إذا قال: فالسنوهم؛ لأن من أصليما أن تفصيل النمن وتفسيره يجعل المفد الراحد كعفنين فيطلان المسابلة لا يوجب يطلانه في المنجو، وقد جعله شرطاً في الماني من الدرهم، فيبطل في وتفصيله لا يعمل المقد الواحد عقدين، وإن كان عقداً واحداً، نبيع عسف درهم بنسف درهم بنسف درهم المسابلة المحمل المقد الواحد عليه وعد جعله شرطاً في المباني من الدرهم، فيبطل في دهم المام. درهم المعمل عبد وبعام ين حر وعبد، والله سبحانه وبعلي أعلم.

## كتاب الرهن

الموهى أنه في اللغة: هو الحيس: أي حيس الشيء الله است كان مالأه أو عبر عالي: قال الله تعالى: ﴿ كُنَّ لَعْلَمَ بِهَا تُحَدَّتُ رِهَالَهُ أَنْ إِنَّهِ أَنَّ أَلَى عَمَوْسَة بُوعَالُ مَا السست مَ المعاصى:

وفي الشرع: عبارة عن عقد ولبلة يمال احتراراً من الكفائق فإنها عقد ولبقة في الدمة واحترازاً أبنياً عن نسبع في بد الدائع، فإنه ولبقه ولبس بعد على وأدّه. وبقار هو في الشرع حمل الشيء عبوساً بعق بمكن استيماؤه من لرهن كالعاود، حتى أنه لا يجوز الرهن بالجدود، وانقصاص، ولا رهن الدايا.

ومن محاسل الرهن أن فيه النظر من اجائبارة

- أرخلب الراهيء
- 2- وحالب العرنهي،

أما يجاب الزاهن. فإن الفرس قد يكون ألد الحصام خصوصاً إذا وجد رحمة من جانب الشارع عصريح البيان، وهو قوله عليه الصلاة والسلام: والعباحب الرد الحق واللسان ه<sup>(1)</sup>، فريدا بريد في تشدده لحيث لا يدع الراهل يقدت، ولا يتركه بيات، قافة تعالى رحمه.

<sup>﴿</sup> إِنَّ ﴾ وهو عمد موضوعه الجياس مال نفاه حق يدكن استبطاله مه

<sup>،</sup> فضاحت فحق. أو الفاتي أحمله الرهن، هذه الدرجي، ومعملي الرهن، أي مشخص العدين، هوه المرفض.

وأساية الرهار توثيقية - أي عديل كالكفائة بالدم تقوى توثيقاً سها، لأنه يوثق الاستهداء بالمحجر ما يه يقط الرهار توثيقية المحجر ما يه يقط المحجر المن يصدح بدلا تعريف المحجر المحجر

عطرن لمصحل تعقبي أأمام (1975)

ر7<sub>)</sub> بيارة السدار 36.

وفي قبال التي حجو الصفائلين في الدراية في تجريع الحادث العدية (1972): حاست - والصاحب الطن بد ولساناتها المد نطقي من تراسق مكحول إدام العدي من حديث أثن عبه الحولام، الحرجة في راسمة محدد م معاوية أحد السائطين.

وفي المناف جلمت أبي هريزة: وإل لصاحب الحق عالاً ، وهو الي الصحيحات

كتاب الرهن كتاب الرهن كتاب الرهن كا

وشرع الرهن ليسهل أدره، ويتقسع به صدره إلى أن يقدر على تحصيل ما يؤدي. يه دينه في فسخه، ويصون به هرشه في مهك،

وامه حانب البرنهن، فإن دينه على عرضة التوى، وائتلف لها عسى أن يذهب الراهن ماله بالتبدير والسرف، أو يقوم له عرماء يستوفون له، أو يعجد وليس للمرتهن بينة، أو يموت مفضاً عفير كفالة متعبق، فنظر الشارع للمرتهن، فنترع الرهن ليصل إلى دنه باكد دلامور وأوثو الأشياء، حتى لو لم يقر بدينه كان فائزاً بنا يعادله من رهند.

قوله رحمه الله تعالى: (الرافل بالقلة بالإيجاب، والقلول) الإيجاب ركى الراهن بسحوده وهو أن يقول الراهن: وهنتك هذه الشيء يدينك الذي للله عليه وإنها جعل الركن بجرد الإيجاب، من غير قبول الزاهن: وهنه جعل من البد على الرهن له يستوجب بإزاء ذلك عيناً على العربين، فكان تبرعاً من هذا لوجه وما هذا صية لا يصور لازماً الا بالسليم كالحية فكان الركن عرد الإنجاب من غير قبول كافية والمهنفة، والحكم فيهما كذلك، حتى أو حلف لا يهيء، أو لا يصدل فوهب، أو مصدق ولم يقبل الأحر حت في يهيه يحلاف البيح، لأنه معاوضة، وتعليك من الجانب، فكان الركن في البيم الإنجاب، والقبول ولهذا لو خلف لا يبيع قباع ولم يقبل المستري لا يحت في يهيه يحلاف البيح، لأنه معاوضة، وتعليك من المستري لا يحت في يهيه، وإنه الإيجاب، وكناء الأن لرهن به يوحد، وركن الشيء على وجد به الشيء، والأصل في شرعية جواز الرهن قوله تعالى: ﴿ وَفِينَ مُقَلُّوشَةٌ ﴾ (أنه عا يوجد به الشيء، والأهل وله ومداء، ورهم به درعهن (وري الشيء وروي أن النبي صلى الله علمه وسلم، واشترى من يهودي طعاماً، ورهم به درعهن قال المناء بنت وبد، وتوفي وسول الله صلى الله عليه وسلم ودرعه مرهوة عند بهودي والوس من شعيره (ث. الرهان جمع عبد وجبل بوسو الله والمناء المناء بوسو الله عبد وجبل المناء بوسول الله صدي كالعباد والمها ودرعه والمناء جمع عبد وجبل بوسو الله والمناء المناء المناء بالمناء المناء ال

<sup>(1)</sup> سورة البقرة: 283.

<sup>(2)</sup> قال ابن حجر المسقلاي في الدراية في تجريع أحديث المدية (257/2): حديث: وأن الثين صابي الله حليه وسلم أشاري من يهودي العامة ورحم درعان، منفق سيم من حديث عائشة بزيادة ولي إجلى، وفي رواية: وشرعاً من حديده، وفي أمطا: بوشعيري، وفي رواية اللحاري: والله للاكون صاعاً».

<sup>(3)</sup> أحرجه المجاري في صحيحه في كتاب الحياد والسير زبات. با مل في درع التي والعنبص في الخرب) للقطاء وتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ودرجه مرهوبة عند بهودي شلائين حاصاً من شميري، والرمشي في مشه في كتاب البروع عن رسول الله (باب ما حاء في الرحمة في الشراء إلى احل) للعظام عندي صلى الله عليه وسلم ودرعه مرهوبة مشرين صاعاً من عماد الميشم لأهدي. قائل أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

وحمد، ثم إن السناج استخرجوا من هذا الحديث أحكاماً، فقالوا: وبه دايل حوار الوهن في كل ما هو متفوم سواء كان السال سعناً للطاعة، أو لا، فواه درعه عليه الصلاة والسلام كان معاماً للجهاد، فيكون دفياراً أنا على جوار وهر السصحف بحلاف ما يقول المتفتعة أن ما يكون معاماً للطاعة لا يحور رهنا؛ لأنه في صورة حسم عن الطاعة. وفيه دليل أبضاً على جوار الوهن في الحضر والسفره فوال رهمه عليه السلاة كان المعاهية في حال أبضاً إقامته بها يخلوف ما يقوله أصحاب الطواعر: إن الرهن لا يجور الا في السفر، لطاهر قوله نعلى: ﴿ وَان كُنْهُ عَلَى سَفَر وَلَمْ تَجَدُوا كَابُناً فَرَحْنَ كُنْهُوهَا أَنْ الله والتعليق بالشرط يقتضي الدهل بين الوجود، والعدم، ولكنا يقول: لس المراد به المشرط حقيمة بل ذكر ما يعتقده الله ما معاملاتهم، فإلهم في الغالب بينيون إلى الرهن عند تعدر إمكان المونق بالكتاب، أو السهود والغالب أن ذلك يكون في السفر، والمعاملة الطاهرة حمى لدن رسول إلله صلى الله عله وسلم إلى يومنا هذا بالرهن في المعيم والسعر وناسعر ونبل جوازه بكل رسول إلله صلى الله عله وسلم إلى يومنا هذا بالرهن في المعيم والسعر ونبل جوازه بكل

قوله: (وَيَعَمُّ بِالْفَيْضِ) يعني قبضاً مستمراً إلى مكاكد وهذ بدل على أن القبص ليس بشرط في الزوم البيع الميس بشرط في النوم البيع الميس بشرط في النوم البيع وليس مشرط في النوم البيع معقد مع شرط الحيار، مكفا منا القبض شرط اللروم لا شرط الخوار، وإنها يعمر الازماً بالتسليم لا شرط الخوار، وإنها يعمر الازماً بالتسليم كالهيف حتى أبو مات الراهى قبل أن يقبض المرتبن الرهن في نجر ورثة الزاهن على الإقباص محلاف المسيحة الأن الرهن عقد شرع بدليل أن الإسبان لا يحمر عليم، فلا يتعلق الاستحداق إلا بالقبض كالهيف فيا لم يقبضه لا يكون الازماً.

ومي الدعيرة: أن محمداً رحمه الله قال الا يجول الرهن إلا مقبوصاً، فقد أشار إلى أن القبض شرط حوار الرهن، ثم قال في الذهبية أيضاً: قال شبح الإسلام حوهم واده: الرهن قبل الحبص جائر، إلا أنه عبر الازم، إنها يصبر الازماً في حق الراهن بالقبض، وكان القبض شرط الفروم إلا شرط الحواز كما في الفية، ثم يكنفي في الفيض بالنجية. وهي عبارة من رفع المانع قبل القدش. وهذا هو ظاهر الرواية: الأنه قبض بحكم عقد مشروع، فأشه فبض العبيم.

وعن أبي يوسف: أنه لا يثبت في الصفول الا بالنقل، والأول: أصبح، واستدامة

<sup>(1)</sup> سورة شغرة. 283.

القبط واجبة عندنا خلالة للشائعي، حتى إن عبده للراهل أن ينفع بالرهن، ولا قرق ابن أن يقبصه المرتهن، أو وكيد، ولو أن الراهل، والمرتبن لراصيا على أن يكون الرهن في يد صاحبه لا يصح ولا يسقط شيء من الدين بيلاكه وعبد النراضي، و أواد العرئين أن بقبضه ليحبسه رهناً ليس له ذلك؛ لأن الرهن لو يصح.

قوله: وَفَإِذَا قُبُصَ الْمُهُرِّئِينَ الرَّافِنَ مُخُورًا مُقَرَعًا مُمَيْرًا لَمُ الْغَفَّةُ فِيهِ في هذا إشارة إلى أن الصابه منه المدفة عند العقد ليس بلارم يسي لو لم مكن موصوفاً جا عبد المقد والصف جا عند القبض يتم فيه، وفيه رشاوة إلى أنه أو لم يكن موصوفاً جا عند الفيص يكون فاسناً لا باطلاً؛ إذ و وفع باطلاً لقال صبح، طبا قال: وتمه دل على أنه يكون يدونه نافضاً، والناطل فائت الأصل والوصف، والعاسد موجود الأصل فائت المصدر.

وقوله: وهوزأي: احتراراً عن رهن التمرة على رؤوس اللحل النون التحل والرواع في الأرض بدون الأرض.

وقوله: «مُمَوعًا»: احتراراً عن رهن الدخل بدري التمرة ورهن الأرض بدوات الروع. وقوله: «مَمَرَأُه حَرَوْءً مَن رهن الدخاع بأن رهن بصف عدد أو تلقه.

قوله: ووَمَا لَمْ يَقْبِطُهُ فَالرَاهِلِ بِالْخَيَارِ إِنْ شَاءَ سَلَمْ. وَإِنَّ شَاءُ رَجْعَ عَنَّ الرَّهُنِ) لأن الذروم إنها هو بالقبض؛ إذا النقصود وحو الوثيقة لا يحصل قبل للقبض؛ لأن الرهن استهاد الذيل حكماً والاستهاء مقبقه لا يكون بدون القبض، فكذا الاستهاء حكماً.

قوله: وَفَإِذَا مَنْلُمُهُ إِنَّهِ وَقُلَعَنْهُ وَخَلَ فِي صَنْفَاتِهِ} ومال الشافعي: هو آمانه، ولا يسقط هيء من الدين بهلاكه.

قوله: (ولاً يُصِحُ الرَّهُلُ إِلاَّ مِنْكِيَ مُطَلَّمُونَ) قوله: «مَضَمُونَ»: وهم تأكيماً، والا تجسم الديون مصمولة.

وقيل. احترز عن صمان الدرك مثل أن يقول ما ديمت دلالً، فعلى شنه فأحد من الفائل رهباً يدلك قبل السابعة بم يجز.

قال في الهذابة: الرهن بالدوك بالله والكمالة بالدوك جائزة كما إذ كفل بها ذاب لد على ذلاده الأن الكمالة بحوز تعليفها بالفظرة لأن للمس بدلك نعاملاً ولا كذلك الرهن: لأن من الرهن إيفاء: وفي الارتبان استيفاء، فيحصل فيه معنى العبادلة كالمبع. ألما الكفالة الالرام المطالبة والتزام الأفعال تصبح مصاداً إلى العالى كمنا في التسوم والصلاة: مهاد . كمنذ رهنة بالدولة وقصمه فهالك عمله بهمك أمامة الأنه لا عقد حيث وقع باطلاً بحلاف الرهن بالدين السوعود، وهو أن يقول: وهنك هذا الشيء للفرصلي كذا: فهلك الرهن في يقاه قبل أن يقرضه هلك بالأقل من فبنك، ومما سلى له من الفرص بمقابلته؛ لأن الموعود جعل كالسوجود باعتبار الخاجة؛ ولأنه قيضه يسوم الرهن: فكان مصموماً كالمقبوص بسوم الهيم.

قال في الهابة: رجل ماع شيئاً وسلمه إلى المشتري، فعاف المشتري الاستحفاق، فأحد من الهابة رجل ماع شيئاً وسلمه إلى المشتري، فعاف المشتري الاستحفاق، مؤاء من الهابة وحداً الله يهلك أماناه الأدا عقد الرهى عقد اسيقاء، وقدا لا يصبح وهن ما لا ينصور أنه الاستفاء كالمدار وأم الوقا، والاستهاء لا يسبق الوجوب، يصبح وهن ما لا ينصور أنه الاستفاء كالمدار وأم الوقا، والاستهاء لا يسبق الوجوب، وليس هناك دين واجب، ولا على شرف الوجوب ظاهراً؛ لأن الطاهر عدم الاستحقاق مخلاف ما لو تنفي المرابئ المشاهدة إلى الرهن بقاله بهلك مصبوراً على المرابئ المن يحت على الدربن الدائم المشرة إلى الرهن بعد الملاث الرهن أن الدين الدوغود حيل كالموجود في المحبار الضماك الا لرى أن المخوض على صوم الشراء مصمولاً على كالموجود في المحبار الضماك الا لرى أن المخوض على صوم الشراء مصمولاً على كالموجود في الحبار الضماك الا لرى أن المخوض على صوم الشراء مصمولاً على كالموجود في الحبار الضماك الا لرى أن المخوض على حقيقة في إيجاب الصماك كالمك هنا.

وقوله: يزولا يصبح الرهن إلا مدين مضمون»: وهو افذي لا يسقط إلا بالأناء، أو بالإبراء. واحترز الذكك عن مدل الكتابة، فإنه يسقط بدونهما، فإن للسكانب إسقاطه عن نفسه معجزه لنفسه شاء المولى، أو أبن كوبه غير متأكد.

وفي المهابة: (دا أحد الدول من مكانه رهاً بدل الكنابة حار؛ وإن كان لا يجور أحد الكفيل بدل الكنابة، وقد أحد على النبيج رحمه أقد في قوله: «ولا يصح الرهن إلا بعيل مصمودية: عمله عصح أحضاً بالأعباد المدسونة بعسها كالمهر، وبدل الحميم والمخصوب ولا دين فيها ويحاب عنه أن الأصل في هذه الأشباء ما هو قبل فيه احتلاف المسابخ، ومذهب الشبح أن الواجب القسمة ورد العين عنص، وعلى هذا القول الكر المسابح، فعلى هذا هي دوله ولأن موجب العصب رد الدين المعصوبة إن أمكن، أو رد قبضه عند تعدر رد الدين، وذلك دين يمكن المراجة ومن دالية الرهن.

وقال بعضهم: ود العين أصل: والقيمة عنص، فعنى هذا يصبح الرهن بالذين، والعين.

وهي شرحه: ما كان من الأعيان مضموناً نتسمه خاز الرهن به: وما كان مضموناً بعيره لم يجر أمحة الرهن مه؛ لأبه غير مضموناً، فالمصمون بنصمه ما يجب جلاكه طله إن كتاب الرمن كتاب الرمن (519

كان طلبًا، أو فيمته إن لم يكن مشيًا، وأما ما كان مضموناً مبره كالسبيع في يد الباتع، فإنه لا يحور فرهى ماه أيان مصمول صمائاً صحيحاً ألا ترى أن يهلاكه لا يحب علله ولا يحدد، ورما ينظل البيع بهلاكه، فسنفيذ النمن فيسير الهما ليس بمصمول فإن أعطى رهاً المسيع، فاترهى عاطل، فإن هلك في بد المسترى هلك مير ضيء، والسبع على حالم، وإن أنصى الموجر رهناً بعند الإحارة، فالرهن باطل؛ لأنه ليس بمضمول عليه ألا ترى أنه إذه المستحد الاحرة.

قوقة: وَوَهُوَ مُصَمُّونَ بِالأَقُلَ مِنْ قَيْمُتِهِ وَمِنْ الدَّيْنِيِّ؛ لأن المصمون نفتر ما يقع له الاستيماء وذلك بعدر الدين.

وقاق رمز: الرهن متسعون بالفيمة، حتى لو هلك وقيمته يوم رهن أهم، وخسسانة والدين ألف رجع الراهن على المرابن محسسانة.

وقال الشافعي رحمه الله: الرهن أمانة لا يسقط بهلاكه شيء من الدين.

وقال الفاطئ شريع: بسقط جمع الدين بهلاكه سواء قلت قيمته أو كترت، وإن كان الرهن خاتماً من حديد، والدين ألفاً سقط حميع الدين، وإنما بكون مضموماً حدما بالأنق من فيمته، ومن الدين إذا هلك بغير فعل الراهن، أو المرتجى فإن استهلكه المرتجن صفى قيمته كلها، وإن استهمكه الراهن ضمن فيمته وكانت رهباً في بد المرتجن، لهما كان الرهن حتى بمنوفي الدين، وكذا إذا استهلكه أحتى صمن قيمته وكانت وهباً مكانه.

مسألة: (19 قال المرتبن للراهن عبد نسيم الرهن إليه: أنا آجده رهناً، فإن صاع عبدي ضاع بقير شيء، فقال به الراهور: بعيم، فالرهن حائر واشترط باطل، فإن ضاع . صاع بالبال.

قولد: (قَوْفَة فَلَكَ فِي يُلِمُ الْفَرْتَهِي وَفَيْعَتْهُ وَاللَّيْنَ مَنْوَاءُ صَارَ مُسْتَوْفِياً لِفَيْهِه خَكُماً؛ حتى لو كان الرهن عبداً، فعات كان كفته على الراهن، وشعته في القيمة فيسته نوم الرهن، وإنها مكون استوفياً إذا رهن مدين. أما إذا رهن بالأعنان المضمونة مفسيد كالمهر في يد الروح. أو الخلع في يد المرأة، أو المفصوب، فإنه إذا هلك لا يصير مستوفِ المعنى بل يجب على المرشن غرم الأقل من قيمة الرهن، ومن الدين التي رهن بها ويسترد المعنى ويو هلكت العين قبل لرده قله أن مجبل اترهن تصدن العين، فإذا هلك الرهن قبل استيقاء الضمان صار مستوفياً للضماد إذا كان في قيشة وفاء،

قوله: وَوْإِنَّ كَانَتَ قَبِهَةً قُوْهُن أَكْثَرَ فَالْقَاضِلُ الْمَانَةُ؟؛ لأن المضمون بفدر ما يفع به الاستيمان، وذلك نفدر الدبن. قوقه: ﴿وَإِنَّ كَانَتُ فِيمَةُ الرَّهُنِ أَقِلَ مِنَ النَّيْنِ مَنْظُ مِنَ النَّيْنِ بِغَلَوهَا وَرَجَعَ الْمُرْتَهِنُّ بِالْفَصْلِيّ: لأن الاستيماء بفدر السالية، ولو أثراً فمرتهى الرّاس من الدين، أو وهمه له ولم يرد عقبه الرهى حتى هذك في يد السرتهى من غير أن ينتعه إباه يهلك أمانة استحساناً.

وفاق زفر: يهلك مصموناً، وهو الفياس؛ لأن ملاك الرهن نوجب استهاء الدين؛ فكانه أبراله تم استوفاه.

وجه الاستحسان: أن الهذه والبراغة لا يجوز أن يوجبا صباباً على الواهب، والنبرئ لأحليما ألا ترى أنهم قالوا: أو استحقت العين الموهوبة، وقد هلكت في يد للموهوب له ضمن فيمنها، ولم يرجع على الواهب بشيء، ولمو وهب البائع الدمن للمشتري، تم هلك المبيع لويضمن.

# [مطلب في رهن الشاع]

قوله: ورَلَهُ يُجُوزُ وَهَيُ الْمُشَاعِينِ سواء كان فيما يعتمل الفسمة، أو لا وسواه رهنه من الحتي، أو من شريكه؛ لأن الإشاعة بسع استنامة الفيض؛ لأنه لا بد فيها من شمياية.

وعبد الشامعي رجمه افان يحوز رهن المشاع كما في البيع.

ولها: أن موحب الرهن هو الحيس الدائم؛ لأنه لم يشرع إلا الفنوضاً الله به فلو جاز في السلاع يفوت الدوام، لأنه لا يا من ظلهاياً فا يصير كمه إدا قال: رهنتك يوماً ويوماً لا وقيد لا يحرر فيما يحتمل الفسسة وما لا يحتملها، وكذا ما كنان في علة المشاع مثل ما إذا كان الرهن عنصلاً يعبره كرمن النخل دوان التعرف والأوص دوان المخل والأراع، ثم إنا فيص ظرهن على الفساد فيكك.

فال الكوخي: بهؤك أمانة، ولا يدهب من الدين شيء.

وهي الجامع الكبيوز ما بدل على إنه بهلك بالإقل من فيت ومن الدين؛ أناه قال: كل مال هو عمل لمرهن الصحيح إذا رهبه رحماً فاسعاً، فهلك في بد العرض بهلك بالإقل من قيمته، ومن الدين وكل ما ليس بمحل لمرهى الصحيح إذا رهن رهباً فاسداً لا يكون مضمرناً كالمدير وأم الولد، ولا فرق بين الإشاعة الطارنية، والإصلية في سع صحة الرهن، وهو الصحيح، وذلك مثل أن يرمن جميع العين، ثم تعاسما في الحض، أو بسع الراهي، أو وكيله نصف الرهن الدرتي، أو يستحق تصعد، فيبطل الرهن في الباقي.

وعن أبي يوسف: أن الطارئ لا يؤثر في الرهريا لأن حكم الـقاه أسهل من حكم

<del>كتاب الرهن كتاب الره</del>

الابتده. ألا ترى أن معدة الغير لا يحوز أن تكون علاً للكاح ابتداء، ويبقى النكاح في حقهة بأن وطفت امرأة الرجل بشبهة تعند لدلك الوطاء ولا يبطل النكاح وكالشيوع الطارئة في الخبة لا يعنع صحنها بقاء ويسع صحنها ابتلاء.

ولذا: أن الإضاعة إنها أثرت في الاجداء؛ لأنها تتمع استدامه القبض على رجه ظرهن؛ وهذا المعنى موجود في الطارئة بعثلاف افية، لأن المشاع يقبل حكمها، وهو الملك، فإن موجب المقد فيها فلملك والقبض شرط صام ذلك العقد، والمملك يقبل الشيوع، وفقا يصبح الرجوع في بعض الهية، ولا يجور فسيخ الهقد في حص الرهن.

قوله: ﴿وَلاَ رَهُنُ لَمُرَّا عَلَى رُوْوَمِ النَّخَلِ ذُولَهُ النَّخَلِ وَلاَ زَرَّعٍ فِي الأَرْضِ ذُولَ الأَرْضِ وَلاَ رَهْنُ الأَرْضِ وَالنَّخَلِ دُولَيُّهَا)؛ لأن البرهون عنمال بنا ليس يبرهون حلقة، فكان في معنى الشائع، فصار الأصل أن البوهوب إذا كان منصلاً بنا ليس يبرهون لم يبيزة لأنه لا يمكن ليض البرهون وحله.

ولو رهن النجيل بمواضعها جازه لأن هذه بحاورة، وهي لا تتنع الصحة. ولو كان فيها شر يدخل في الرهن؟ لأنه تابع لاتصاله به، فيدخل تبعد تصحيحاً للمقد؛ لأنه لو أم يدخل النمر في رهن النحل كان في معنى رهن المشاع من أن دخول النمر في الرهن لا يكون على الراهن فيه ضوره لأن ملكه لا يزول عنه يحلاف البيع حيث لا يدخل النمر هناك في بيع النحل إلا بالنسمية؛ لأن تصحيح عقد البيع في النحل بدون النمار ممكن؛ لأن الشيوع الطارئ والمقارن غير مانع نصحة البيع.

قال المفجدة في إذا رهن أرضا، وفيها زرع، أو تحل، أو شجر، وعلى الأشجار شو. وكال: رهنتك هذه الأرض، وأطلق ولم يخص شيئاً، وسلمها إلى المرتهن، قالرهن صحيح، ويدخل في الرهن الزرع والنحل والكوم والرطبة والنمر وكل ما كان متصلاً بالأرض؛ لأنهما قُصَلًا الصحة، ولا صحة له إلا يدحول المنصل به بخلاف البيع، فإن الزرع والنمر لا يدخل فيه إلا بالشرط، لأن البيع يدون، ثم للمرتهن أن يبيع من النمار ما يخاف عليه العساد بأمر الحاكم، فإن ناعها بغير أمره ضمن. ولو وهن الأرض دون ما فيه من النمر، أو النمل دون المنجر، أو النمر، فراهن الطل.

وقو رعن داراً فيها متاع دون الشاع، وسلم الدار إلى الدرتين مع المتاع، أو بدون الستاع، فإنه لا يصبع وكفه إذا رهنه الحانوت، وفيه المتاع دون ما قيه من الدتاع، أو رهنه الجوالق دون ما فيها لم يصبع الرهن. وإن وهيه العتاع الدي لي الدار دون المدار، أو المتاع الذي في دلجوالق دون الجوالق وعلى بينه وبين المرتبل صبع الرهن والتسليم؛ لأن المتاع لا بكون متعولاً بالقار، والوعاء وينتع تسليم الدانة العرمونة يطعل عليها، فلا يتم النسليم حتى للتي الخمل عبيه؛ لأنه شاعل ها معلاف ما إذا رهن الحمل دولها حيث يكون رهماً إذا وفعها إليه؛ لأن الدابة عير مشغولة به.

ولو رهن سرجاً على دابة، أو لحاماً في وأسها ودانع الثانة مع السرح واللحام لا يكون رهناً حتى ينزعه منها. تم يسلمه إليها لأنه من تواج الثامة بسرية الثمر للنخل، حتى قائوا بدخل فيه من غير دكر.

قال في الحداية: وبعدم النسليم كون الراهر، أو ساعه في الغار المرهولة. روى الحسن عن أي حيفة: أنه إذا رهن دارا وهما في حوايا، وقال الراهن للمرتهن: ملمسه إليك لم يتم الرهن، حتى يعول بعد ما يحرج من الدار: ملستها اللك؛ لأن الراهن إذا كان فيها ذليس يمسلم، فإذا عرج يحتاج إلى تسليم حديدً؛ لأنه شاغل لما كما في الهاية.

قوله: ﴿ وَلَا يُصِيحُ الرَّهُنَ بِالأَمَانَاتِ كَالْوَدَائِعِ وَالْغَوَارِيِّ. وَالْمُطَارُكَاتِ وَقَالِ الشَّرِكُةِ عِنْ رَهِنَ مِهَا فَامَرِهِنَ بِاطْلَ لَا يَنْهَانَ بِهِ صَمَانَ كَالرَّهِنَ بِاللَّبِّةِ وَانَاعِ رَهَانُهُ فِيلِكُ مِنْ يَدَّهُ فِيلَ الْحَمْرِ هَلِكُ أَمَانَاهُ وَإِنْ قَلْكُ مِنْ الْحَسِنِ صَمَّلُ الْفَصِي

وحاصله: أن الرهن عندنا على اللالة أصرب:

[ - رهن صحيح: وهو الرهن بالدين، والأعيان المضمولة بأهسها.

2- ورهن فاسد: كالرهن بالخمر والحبرير.

3- ووهن فاطل كالرفن بالأمانات، والأعيان المتسمونة بغيرها، وبالشرك.

دالصحیح، والحاصل یتعلق مهما الصمان كما بنعلق نافسج الصحح، والعاصد، والباطل لا یتعلق به ضمان كالبیع نافسیة والدم ولو انساخر «عینه، أو فائحة واتحظاه، بالأجر رهنگ فیهو ناطل، فإل صناع تي یده، ثم یكن علیها فیه ضمان، وأن الإحارة ناطلة، والأخر غیر مضمون، والرهن (دا له یكن في مقابلته شي، مصمون كان باطلاً.

ولو تزوج اهرأة ولم يسم له: مهراً، فأعطاها وهنا يسهر مثلها جاره فإن طلقها قبل الدحول ينفي وهناً بالنجة عنفضا.

وفال أبو بوسف: لا يكون رهما بالعندة.

قوله: (وَيُصِحُ الرَّهُنُ بِرَأْسَ هَالِ السَّلَمِ وَفَهَنِ الصَّرَفُ، وَالْمُسَلَّمَ فِيهِمَ عَانَ رَهَنَ براس مال السلم وهنك الرهن في المجلس صار المرتبي مستونياً فرأس ماله إنه كان به وقاء والسلم حائز بحاله، إلى كان أكثر، فالفاصل أمانة، وإن كان أقل كان مستوعياً بقدره ويرجع على رب السم ماليقي، وإن لم يهكك حتى الفرق عطل السلم، وعليه وه الوهن، كتاب الرهن كتاب الرهن

عان هلك في يده قبل الرد هلك برئس العالى؛ لأنه صار مستوفياً لرأس العالى بهلاك الرهن يعد نظلان عقد السلم، ولا ينقلب السمم حائراً، وإن أحد بالسند في رهناً. ثم هلك في المجلس صار مستوفياً فلمسلم فيه: ويكون في الزيادة أميناً، وإن كانت فيمنه أقل صار مستوفياً بقدوها ورجع بالباغي. وفو تفاسحا السعو ويالمسلم فيه رهن يكون دلك رهناً برأس العالى، حتى إن له أن يحبسه؛ لأنه يدنه، وإن هلك الرهن بعد التعاسج يهدك بالطعام المسلم فيه، ولا يجور وهي المكانب، والمدر وأم الولد؛ لأنه لا يتحفق الاستبعاء من هؤلاء.

## {مطلب الرهن الذي يوضع على بد العدل}

قوله: ﴿وَإِذَا الْفَقَا عَلَى وَطَلِمُ الرَّهْنِ عَلَى يُدَيِّ عَدَلٍ جَدَرٍ﴾؛ لأن القبص من حقوق السوتين فسلك أن يستوفيه منعسه: أو بعيره كسائر حقوده، وإبما اعتبر رصا الراهرة لأن له به حق الملك، فلا يقيص إلا برضاء.

قوله: (وَأَيْسَ لِلْمُرْتَهِينِ وَلاَ لِلرَّاهِيَ أَخَلَهُ مِنَ يَدِهِ) لَعَنَى حَق طَرَاهِن في الحفظ بيقه وأمانته، وتعلق حَق المرغين به استبعاء، فلا يمثلك أحدهما إنظال حق الاحر، ولهذا لو سلم العدل في أحدهما ضمر؛ لأنه مودع الراهن في حق الدين ومودع المرشي في حق العالمية وأحدهما أجنى عن الآخر، والمودع يصبي بالدهم بل الأحتى.

قوله: رَفَاِدًا هَلُكُ فِي يُدَهِ مِنْ صَعَانِ الْمُرْتَبِيّ؛ لأن بد المدن يد للمرض نفيات مقامه، وليس للمدل بيع الرهن، إلا أن يكون مسلطةً على بعد، والسليط على وحمير:

أ- تسليط مشروط في عقد الرهن.

2- وتستبط بعده. فإن كان مشروطاً في عدد، فلا يملك الراهن ولا المرتبن عزله ولا يتعزل أيضاً بموت الراهن ولا بموت المرتبن وللعدل أن يبعه يعبر خدير من ورثة الراهن كما يبيعه في حال حباته بعبر محضر منه. وإن مات المرتبى فالمدل على وكالله، لأن عقد الرهن لا ينظل بموضعا ولا يعوث أحدهما، وإذا مات العدل انفصت الوكالة، ولا يقوم وارثه ولا وصبه مقامه؛ لأن العوكل وحتى يرأيه لا يرأي غيره.

وعلى أبي يوسف: أن وحب يطلل بعد كنا في اهداية، وقو اهنيع العدل من يهد أجبر عليه، فإذا مات العدل بطق السليطة ونيس قوميه ولا فوارك يهمه، وإن كان التسليط بعد عقد الرهن فللراهل عزفه، وينعزل موته وللعدل أن يستع على البيع ولا يحبر عقيه كما في سائر الوكالات، وإن كان مسلطا على البيع، ويفاء الدين مه يجوز بعه عند أي حيفة بما عز وهان وبأي ش كان كالوكيل بالبيع المطلق، فإن باحد بجس اللهن، فإنه 524 ڪتاب لرهن

يقضي شمه عزز الدين، وون باعم مخلاف جمسه، فإنه يبيعه أيضاً مجمس الدين ويوفي الديز؟ لأنه مسلط على ذلك.

وقال أبو بوصف وعمله: يبيعه بالنقد بعثل قيمته، أو أقل بفدر ما يتغابن فيه. ولو قبص العمل النصر، مهلك في يده كان من صمان المرتبئ؛ لأنه بدل عن الرامن، ذكان هلاكه كهلاك الرهن، وإذا أفر العمل أنه قبص النمن وسلمه بلي نشرنهن، وأدكر الموتهن دنك، فالقول فول المعلى، وبطل دين الموتهن؛ لأن فعمل أمين فيما في يده، فالقول قوله في بداية غسمه ولا يقبل قوله في ليجاب الضمان على عبره، ولا يصدق أن نسليم الدين المرتبئ، ويصير كان الرهن في بده، فيسقط به الدين من طريق الحكم.

قوله: ﴿وَيُعِجُوزُ وَهُنُ القراهِمِ وَاللَّتَابِيمِ، وَالْمُكَيلِ وَالْمُؤَرُّونِ﴾؛ لأنه شخف الاسبهاء منها.

قوله: واقوان أوهنت بجنسية وهَلَكُت هَلَكُت بِعِلْهِا مِن الدين وان احتامًا في الجودة والمساعة؛ لأنه لا معتبر بالجودة عند المقامة الجدده والفا عند أي حيفة؛ لأن عده يصبر حسوفياً باعتبر الوزن دون القيمة لأن اعتبار الفيمة بؤدي إلى الرباء والمدهدا: المسلس العيمة من خلاف الحسر، فعلى هذا قالوا إذا رهى قلب قصه، فعند القلاك يعتبر الوزن دون الجودة عند أي حيفة، بعني أنه يجعل مستوفياً ديم تقدر وزاه؟ لأن عنده حالة الملاك حالة الاستفاء لا حالة النظمون بالقيمة، والاستهاء، إنما يكون بالوزن دون الجودة؛ لأن اعتبار الحودة بؤدي إلى الرباء.

وقال أبو يوسف وعمد: حالم إلهلاك أبضاً حالة الإستيفاء، كما قال أبو حبيفة: إذا لم يكن فيه صرر بالراهن، أو العربي أما إذا كان ضرر لا يعتبر الاستيفاء هما في حالة الهلاك. أما في حالة التقسمين بالدين، حمى الميكن على حالة التقسمين بالدين، حمى لا يكون للراهن أن يتركه بدينه، ولا يسكن أن يجعل مستوفياً شيئاً من دينه بقدر ما قات من الخودة؛ الأنه رما فسست الشرورة إلى عمان الفيمة من عملاف الحسن، وعمد يعتبر حالة الإنكسار بحالة الهلاك، فإن كان مضموناً بالدين حالة الهلاك، مضموناً بالدين حالة الهلاك، فكنا حالة الإنكسار وإن كان مضموناً بالدين حالة الهلاك، فكنا حالة الإنكسار.

بانه: وهن طب فضة ورنه عشرة معترة وقسته عشرة، فهلك في يد الدرتين صار مستوفياً؟ لأنه من حسن حقه ومثل وزمه، ولأن الاستيفاء عند أبي حيمة ماعتبار الوزن ووربه مثل ديمه، وعنفصا: الاستيفاء باعتبار القيمة، وهي مثل الدين، وإن الكسر، فعمار فيراً يساونها تعادة فعند أبي حدفة وأبي يوسف الراهن بالحيار إن شاء اللك بجميع الذين، ڪتاب الرهن ڪتاب الرهن

وإنَّ هَاهُ ضِنَّهُ فَيْنَهُ دُهِياً يُبْكُونَ رَاهِنّاً نَقَامُهُ، فِيكُونَ الْمُكْسُورَ مَلْكَا لُسْرَيْنَ بِمَا طَسْنَ.

وقال محملة لا يضمن العرنهن شيئاء ويكون الراهن بالحيار إن شاء سلمه إلى المبرئين بديمه وإن شاء التكه مجسيع الديرزا لأن صببان الرهن لا يقتصى التسليك مناليل أنه لو كان عبلةً قمات كان كفيه على الراهن وهنا بقولان: القلب صار مضموناً عليه، فإذا الكسر ضمن مرا فيمته كالقلب المعصوب إنه الكسر أي بد الغاصب، وإن كانت قيمته شائبة وورنه عشرة وهو رهن بعشرة، فيلك دهب بالنابي عند أي حنيفة؛ لأن عنده الاستيفاء بالوزال، وفيه وفاء وعندهما يعرم قيمته دهماً ويرجع مدينه: لأن الاستيفاء بالوزاد هيم ضرر بالمونين، ولا يمكن أيضاً اخبار الاستيماء بالقيمة لمنا فيه من الرباء فصرنا إلى التصمين بخلاف الجنس وإن انكسر ضمن تبسته ذهبا إجباعاً؛ لأن جبيعه مضمون، والاحكمار ينفصه ولا يستدرك حق الراهي إلا بالنضمين بالفيمة، ولا يمكن علم قول عبد هنا أن نجعله بالديرم لأنا إن جعلناء بوزنه نصرر المرتبيء ولا يمكن أن نجمله بقيمته لهما فهد الزبا ببخلاف الأولى، وإن كان وزمه شابية وقيمته سنة وهو برهن بعشرة، فزَّن هلك فيتسانية عند أمن حنيفة اعتبارا للن ل: وعمنهما يعرم فيسته ذهباً، وبرحم بديمه لما فيه من الضرر للمرتهي، وإن الكسر ضمن قيمته عند أبي حنيفة وأبي يوسف! لأك الكسر ينقصه وكذا عبد عمد أيضاً؛ لأنه لا يمكن أن يجبره في المطبك؛ لأنه لا يجوز أن يملك المرشن مدينه أدون منه إلا برصاء، وإن كان فيمته شانية وورنه كذلك، فيملك هلك بوزنه إجباعاً، وإن الكسر طبعي فيعنه عمدهما.

وقال عبد: له آن يعلكه غيرتهن بتمانية من الدين الأمه مثلها ورياً وجودة: وإن كان قيمته تسعة أكثر من وزنه، فيلك طلك شمانية عند أي حبعه اعتباراً تنوزك ولا عبرة للحودة، وعناهما بضمن قيمته ختى الراهي، حتى لا يستوى المرتبين أجود من حقه، وإن وتكسر ضمن قيمته يجباعاً؛ لأن جبيعه مضمون إلا أن يرضى الراهن أن يملكه إياه شمانية. فيحوز عبد عبد، وإن كانت قبته التي عشر ووزنه عشرة وهو رهن بعشرة، قإل هنك ذهب بالدين كله عند أي حيفة، وافودة الرائلة أمانة لا قيمة لها عنده، وكفا عبد عمد لا اعتبار بها هناه الأنها فاضلة عن الدين فهي أمانة، وأما أبو يوسف فروي عنه أن الحودة مضمونة كالوزن، وقبل على قوله يهلك حسنة أسداسه بالدين، وسدسه على الإمانة كذا في المكرسي، وإن الكسر في بد الدرتهن فانقص، فعلى قول أي حيفة الراهن بالجار إن شاء افتكه بالصاً ولا شيء له غيره، وإن شاء ضمنه قيمته بالعة ما ينغت من خلاك جنسه ويكون وهناً مكانه.

وقال أبو يوسف: إن شاء افتكه يحميع الدين، وإن شاء طبعه فيمة خسبة أعقامه

526

من خلاف حسبه، فيكون حسبة أسماس السكسر سكاً لسرتين بالصحالة، ويكون ما فضم بع سمس السكسر رحماً معميع الديرة لأن عبد أي يوسعد يشيع الأماية والضمان، والمصمون من وزن الغلب فدر ما يبلغ فيمة حيج فادس، وحسبة أسماس القالب بلغ فيمة عشره الأن الوزن إذا كالا عشرة، والهيمة التي عشر كانت العشوة التي هي الدين خمية أسماس التي عشره الأن فيمة كل سمس الدان، فيكون خمسة أسماس القلب عشرة من حيث الهيمة، وطريق معرفة ذلك أن يقص من الوزن وهو عشرة سلمته وذلك درهم ولئا درهم عشرة يكون ملكاً ليسرتهي بالمسمان وليدر السدس، ويكون رفياً مع الضمان مقام الأولى، وإسا من كي لا يتمكي الشيوع، وفيا على طرواية أن الطارية وهي رواية أن الطارية الإعلى ولا يحد على مبيز،

مقال تحمد: الأمامة من الجودة والتفعيان منها بإن كان النفصان درهمين، أو أفل الحبر الراهن على الفكاك لجميع الدين، لأن النقصان عدم يصرف إلى الجودة، والأمانة، وإن راد النفصان على الدرهمين، فالراهن بالخيار إن شاء افتكه للحميع الدين، وإن شاء حمله بالدين المبياراً خياة الاتكميار بحالة الهلاك عدد.

المولمة: ووضّى كان لَهُ وَقِينَ عَلَى عَبْرِهِ فَأَخَذَ مِنْهُ مَثَلَ دَيْنِهِ فَأَقَفُهُمْ ثُمُّمَ عَلَمُ آلَهُ كَانَ وَلَهُوفاً فَالاَ ضَيْءً لَهُ عِنْدَ أَنِي خَيْفُهُمْ يَعَيْ عَلَمْ مِنْ أَمَّا أَنْ عَلَمْ حَالَةً الفَضَ والم له الرّد بالإجماع، ثم أوه صُلّم قبل أن يفقها نطاله بالجياد وأحاجا، فإن الحياد أمانة في يسم ما لم يرد الرّبوف ويحدد المنص كذا في اصابة.

وقواه. يوملا شيء له بهز يعني إذه كان ما فنظم مثل ورمه وصاصبة هذه المسألة بعا قسما طاهر عني قول أي حبيفة لأنه إن أنفق الريوف مكان الحياد. فكأنه السوفي الجياد من الريوف، فيكون كالرهن.

قوله: ووقال البر يُوسُف ومُخشَّدً: يَرَّدُّ مِثُلُ الرَّيُوفُ وَلِوَجِعُ مِلْجِيَّادِي. والمشهور ان عسداً مع اني حسف ومن كان له على وجل درهم، فأعطاه درهمين صعيرين ورضها درهم ساز ومجبر على فيش دلك، ولو كان له دينار فأعطاه دينارس صعيرين ورضها ديناره فلي لهريجه على دلك.

قوله: ووَهَلُ وَهُلُ عَلَمُنَى بِالْقِلِ لَقَصْلِي حَصَّة أَحِدَهِمَا لَمْ يَكُنُ لَهُ الدَّ يَقْبِطُهُ خَشَّى يُؤَدِّيُ بَاقِيَ الْمُدَثِّيَّ ۚ لِأَنْ الرَّهِي صَمْوِسُ بِكُلِّ الدِينِ، فيكُونَ تحوساً بكل حَرَّه مِن أَجزائه مِائِعَة فِي حَمْلُهُ عَلَى قَصَاءِ الدِينِ، فَإِنْ سَمَى لكل وَاحْدَ سَهِمًا شِيئًا مِن السَالِ، طَلْ أَنْ يقول: رهنيما بالف كل واحد نتيما بحمسناته، فكفلك الجواب في رواية الأصل وهو. البيموط.

وفي الزيادات له أن يقيصه إذا أدى ضبيعالة، وحم الأول أن العقد متحد لا يتعرق بتفريق التسمية.

ووجه الفاتي: أنه لا حاجة إلى الانجاد؛ لأن أحد العقدين لا يصير مشروطاً في الاحر ألا ترى أنه لو قبل الرهن في أحقعها حال.

قوله: وَفَإِذَا وَكُلُ الرَّاهِنُ الْمُرَّائِينَ أَوْ الْعَالَ، أَوْ غَيْرَهُمَا مِبْيَعِ الرَّهَٰنِ عِنْدَ خُلُولِ الأَجْنِ فَافَرَكُالُةُ جَعْرَهُمْ لأَنَا تُوكِينِ بِعِ مَالِدِ.

قوله: وَفَإِنَّ شَرَطُ الْوَكَالَةَ فِي عَقْدِ الرَّمَن فَلَيْسَ لِلوَاحِنِ عَوْلُهُ عَلَهَا فَإِنَّ عَوْلُهُ لَمْ يُتَعَوِّلُ) لانه لما شرطت في صمن العقد صار وصفاً من أوصانه وحفاً من حموم ألا ترى. أنه بزيادة الوثيقة، فيلزم بلزوم أصله؛ ولأنه تعلق به حن المرتهى، وني عرقه إسفاط حفه وصار كالوكيل بالحصومة بطب المدعى، وقو وكله بالمبع مطلقاً حتى ملك البع بالثقة والنسيقة، ثم نهاه عن البع نسيقة لم يعمل نهه؛ لأنه الإزم بأصله، فكذا يوصفه منا ذكرنا وكذا إذا عزله المرتهن لا يعزل؛ لأنه لم يوكله، وإما وكذه عبره.

قوله: ﴿وَإِنْ قَامَنَا الرَّاهِنَ لَيَّا مِعْرِنَ﴾؛ لأن الرهن لم يبطل بموته؛ لأنه مطل بما يبطل يحق الورثة وحق المرض مقدم.

قوله بزوللمُرتبن أنَّ يُطَالَبُ الرَاهِنَ بَالنَّهِ أَيْحُمَمَةً بِهَا؛ لأن حقه باق بعد الرهن، والحيس حواء الطب المرتبى ديا بيومر والحيس حواء الطب المرتبى ديه يؤمر بإحضار الرهن، فإذا أحضره أمر الراهن لتسليم الدين أولاً ابندي حقه كما تمين حق الراهن تحيما تحيم المعنى المعنى تحيما تلفيدية وان طالبه بالدين في غير البلد الذي وقع العقد مه إن كان الرهن مما لا حمل له ولا مؤنة أمر بإحضاره أيضا، وإن كان له حمل ومؤنة يستوفي ديمه ولا يكلف إحسار الرهن؛ لأن هذا طلى وقواجب عليه السليم بمعنى التحلية لا النقل من مكان؛ الأنه يتصور به زياده ضرو.

قوله: وَوَإِنْ كَانَ الرَّقَنَ فِي يُهِمِ فَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يُمَكَّنَهُ مِنْ يَبْعِمِ حَتَّى يَقْضِيَهُ اللّايْن مِنْ تُمَنِّعِ؟ إِنَّانَ حَكُمَ الرّمِن الحَبْسِ الْكَانَمِ إِلَى أَنْ يَعْضَى الْقَدِنِ، وَإِنْ فَضَاء البحض فله أَن يَجْسِ كُلُ الرّمِن حَتَى يَسْمُونِي البَّقِيّةِ اعْتِبَارُ يُحْسِن السَّيْعِ حَتَى يَسْمُونِي النّمَنِ.

قوقه: ﴿فَإِذَا فَعَيْنَهُ اللَّذِينَ فِيلَ لَهُ سَلَّمُ الرَّعْنَ اِلَّهِمَ: لأنه وال الدانع من التسليم الوصول الحق إلى مستحقه، تم إذا استونى الدرتهي ديمه بإيماء الراهن، أو بإيهاء متطوع، ثم همت الرهن في بدء قبل أن مرده إلى الراهن برالك بالدين، ويجب على المرشن و د ما المسوفي من تقييل إلى من استوفى منه وهو الراهن، أو المنظر ع، لأمه صار مستوفياً عبد الملاك بالقبض السائل، فكان الثاني استهفاء بعد الاستهداء، فيحب وده وهدا مثلاف ما إدا أمرأ المرتين الراهن من الدين، ولد يود عليه الرهن حتى مثلن في يد المرتين من عبر أن يسعد إباد: فإنه يهمك أمانة استحسائاً.

وقال رفرا بمالک مضمو باً. ولیس طعرتین ان بتقع بابرهن لا باستخدم ولا سکی ولا لیس (لا بزات العائل و کذا (د) کان مصحفاً لیس له آن نفراً فیه یلا بزادن الراهن، لأن له حق الحبس دون الانتفاع ولیس له آن بؤخر ریمیر، دون فعل کان متعدیاً و لا بیطل عقد الرعی بالتمدی.

# {مطلب في التصرف بالرهن والجناية عليه}

قبوله: ﴿وَإِنْهَا بَهُ عِمْ الرَّاهِينُ الرَّهُنَّى بِغَيْرٍ إِذْنَ الْمُعَرَّئِينِ فَالْبَيْعُ طَوْلُوفَ؟؛ إلان الراهن عاجر عن التسليم، فإن حق العرض في الحسن لازم، وإنها كنان موقونًا لحق العرش فيتوقف على إجازته، وإن كن الراهن يتصرف في طلكه كس أوصى بحميع ماه يقف على احازة الورثة فيما وادعلي الثلث تبعق حقيم به.

قوله: وقَوْنُ أَجَازُهُ السُّرُتُهِيُّ جَازَعٌ لأَن الترقف عَقْمَ، وقد رضي مسقوضة.

قولمة (وَإِنْ قَصَاةُ الرَّاهِيُّ دَيْنَةُ جَارُ أَيْضَاءُ؛ لأنه رال العالِم من النموذ وتصرفه صدر من الأهل في الحل، وإذا بعد البيع بإحارة العران بنقل حقه إلى بنته وهو النصرة بالأحقة تعلق بالحداية والمدن المحكم العرال فصار كالعبد المدنيون إذا بيع برحما الغراماء يسقل حقهم إلى البدل؛ لأنهم وصوا بالاعتقال دون السقوط رأساً فكنا هذا وإن له بعجر الحوس السع وقسمته العسمة في رواية حتى أو التكه الراهن لا سبيل المعشري عبيه؛ لأن الحق الثنائت فلمرتهي بسرلة المملك، فصار كالدائل له أن يجيز وقه أن ينسخ، وفي رواية لمين له أن يفسح، فإن شاء المعشري صور حتى يفتك الراهن الدائم التي المعشرين صور حتى يفتك الراهن في الراهن المائلة المراهن كان له أن يأخذه وإذ شاء الراهن الموافقة في المنافقة وإذ المعسم الأمر التي المنافقي والمنافقي والمنافقي والمنافقي والمنافقي على الحرافة الأن الأول لم بعداً، والموقوف الا بعنع الموافقة في النافقة المنافقة المن

هي البيع؛ لأنه بمعلى حقه ببدله فتصبح إجارته فتعلق بائدته أما هذه العقود، فالهية لا دفل لها وكذا الرهن أيصاً لا بدل لها والذي في الإحازة بدل المنفعة لا بدل العين وحقه في مالية العين لا في عين المنفعة، فكانت إحازته إسفاطاً لحقه قوال العانب فقف البيع الأول. ولو ياح الراهن الرهن من المرتبن، ثم نفاسحا البيح لا يعود الرهن الا بعقد جديد بحلاف ما لو رهن عصيراً فنحسره ثم تخلل عاد الرهن الأنه لم يرض بروال حقه فلم برل حكم طرهن وهنا رحبي فلمرتبن بزوال العلك والرهن وقد تحقق زوال ملك الراهن كما لو أذن الم في بيعه من غيره فباعه زال حقه من الرهن، فإذا فسح لا بعود، وإن باع صه، أو من الجني بتبرط الحيار، فإن باع صه، أو من

قوله: وَوَإِنْ أَعْنَقِ الوَّاهِنُ عَلِيدَ الرَّاهُن لَقَفَ عِيْقُهُ} وحرح من الرهن بالعنو؛ لأنه صار حرَّا.

وعند الشافعي رحمه نشأ: لا يعنق رهو رهن على حاله (14 كمان المعنق معسراً؟ لأنه هي تنفيذه إسطال حتى المرتبن محلاف ما إدا كنان موسراً، فإنه ينفذ عنده أيصا ويسلم فيمنه رهناً مكانه.

ولمنا؛ أنه أعنق مثلل مصد، فلا يلمو تصرفه كما إذا أعنق العبد المشترى قبل الفيضر، ولأن الرهن عقد لا بزيل فلملك عن الردية، فلا يبنح نعاذ العنق كالتكاح، والكتابة، والإجارة يعني إذا زوج عبده، أو الدم، أو كانهما، أو الحرهما لم يبنح دلك من عتقهما؛ لأن العبد المستأجر إذا أعنقه مولاه يعنق وتبقى الإجارة على حالها؛ لأن الحر يقبلها أما الرهن عن الرنبة بإعنامه برول يقبلها أما الرهن عن الرنبة بإعنامه برول ملك المرتهن في البد بناء عليه كاعناق العبد السندرك بل أوقى؛ لأن ملك الرقبة أقوى من ملك البد بناء عليه كاعناق العبد السندرك بل أوقى؛ لأن ملك الرقبة الموى من المحددة على البحة والحبة الاعتمام الفاذ الى المحددة على المحددة على المحددة المحددة على المحددة على المحددة المحددة على المحددة المحددة على المحددة المحددة المحددة على المحددة على المحددة ال

قوله: وقَافِظُ كَانَ الرَّاهِيَ مُوسِراً وَاللَّيْنَ خَالاً خُولِبَ بِاذَاءِ اللَّيْنِيَّ؟؛ لأن عليه إقامة غير الرهن مقامة ولا معنى لاترامه دلك مع حلول الدين، معلولب بالمدين ولا سعاية على الصدارة كان الراهن موسراً.

قَوْلُهُ: رَوْإِذًا كَانَا اللَّذِينَ مُؤَجِّئًا أَخِذَ مِنْهُ قِيمَةً الْفَيْهِ فَجَعِلْتَ رَفْعَا مُكَانَة خَفَى يُحِلُّ الذَّيْنَ}؛ لأنه الطل حفه من طوثيفتا فصار كما لو أتلف، بونا حَل الدين الفضاء بحقه إنَّا كان من حسن حقه ورد الفضل.

قوله: رَوَإِنَّ كَانَ مُعَسِمُ مُعَى الْفَيْدُ فِي) الأفل من رقيمَتِهِ) ومن الدين (كَفَضَى بِهِ

530) كتاب الرهن

اللغين هذا إذ أعتقه بغير إذن العربين. أما إذا أعتقه بهدان فلا سعاية على الصد كذا في المبتاجه وإنها لزمنه السعاية؛ لأن الدين متعلق برفته وقد سلمت فه قابنا تعلو استيماه السعان من الرهن لرم العبد ما مبلم كه، وإنها يسعى في الأن من قبعته وهو الدين لأن الدين أكثر من الدين إذا كان أقل لم يترم الدولي أن يسلم أكثر منه، فكان أمدن وإن كان الدين أكثر من اللهية فلم يسلم له وحاصله أنه يسعى في الأقل من الله تشهد فلم يسلم له وحاصله أنه يسعى في الأقل من هذه الثلاثة الأشياء، ثم يرجع على الراهن إذا وقت العنق وفي فلمنه يوم فلرهن، وفي فيسته أبسر منا سعى ولا في خذه الصورة، وفي أسمى فحكمه في سعانه حكم الحرد وإنها ثلزمه السعاية إذا كان المعتق مصرة حال العنق أما إذا كان موسرة حال العنق أما إذا كان المعتق مصرة حال العنق أما إذا كان المعتق مصرة حال العنق أما إذا كان العتق وقع غير موجب للسعاية، فلا تجب عليه في الثاني، ونعتر قيمته يوم العتق.

قال احتجدتها: إذا رهن عدداً فيسه وقد، الرهن مائة أم از دادت في يد الموتهاء تم المعتدد أو الموتهاء تم المعتدد وهو مصر سعى في مائة قدر قيت وقت الرهن، وإن كانت قيته وقت الرهن مائة، ثم انتقصت في السعر حتى صارت حسين، ثم أغلقه سعى في خسين فسته يوم المعتود في المعتود على المعتود وقو المعتود وقو المعتود وقو المعتدد المعتدد وقو المعتدد والمعتدد وال

أحدهما: أن في العنق إذا كان الراهن معسراً تنجب السعاية في الأقل من ثلاثه أشياء على ما ذكرتاء ولي الدوير نحب أن حميم الدين بالعاً ما بلغ.

واثنهي: أن في فلحش برجع فلمبد بما سعى على الراهن، وفي التدبير لا برجعة لأمه بالتشبير لم يخرج من أن يكون سعايته من مال الدولي فلا يرجع، وفي الإعناق خرج من أن تكون سمايته للراهن، ولو كان الرهن أمة، فاستولدها فراهن صح الاستبلاد وبطل كتاب الرهن كتاب الرهن

الرهن ونسمي في جميع الدين كالمدم ؛ لأن اكسانها لمولاها، ولا ترجع بما سعت على العولي؛ لأن كسمها مثل للمولي.

قوله: ووڭذلك ولاً: استَبْلُك الرَّاهِنُ الرَّاهُنُ دست أي يحب عليه أن يقيم غيره نشامه بيكون رهناً.

قوله: (وَإِنَّ اسْتَلَكُمُ آخَينَ فَالْمُرْنِينَ هُو الْحَصْلُ فِي نَصَابِهِ وَيُأْخَلَ الْفَهِمُةُ فَكُولُو أَوْلَا فَي يَعْلَمُهِ وَإِلَّا الْفَهِمُةُ وَمِا الْمَسْتِمِينَ وَمِنْهُ يَوْمُ طَلِقَ الْوَاقِينَ الْمُعْ وَمِا الْمَسْتِمِينَ وَعَنْدَ رَحْماً وَسَعْدَ مِن الْمَسْتُ وَكُنْتَ رَحْماً وَسَعْدَ مِن الْمَسْتُ وَكُنْتَ رَحْماً وَسَعْدَ مِن الْمَسْتُ الْمُعْمَالَةُ الرَّالَةُ كَأْنَا هَلَكُ بَاعْدُ وَالْمَعْمِ فِي طَلَقْمِمُ الرَّالَةُ كَأَنَا هَلَكُ بَاعْدُ وَالْمَعْمِ فِي صَعْدًا لَمُعْمِعُ اللهُ اللهُ وَلَمْ الْمُعْمِلُ الْمُعْمِلُ الْمُعْمِلِينَ عَلَيْهُ وَلَيْكُ الْمُعْمِلِينَ الْمُعْمِلِينَا الْمُعْلِقِينَ الْمُعْمِلِينَا اللهُ اللهُعِلَالِينَ الْمُعْمِلِينَ الْمُعْمِلِينَ الْمُعْمِلِينَ الْمُعْمِلِينَا اللهُولِينَ اللهُمِلِينَا اللهُمُعِلِينَا الْمُعْلِينَ الْمُعْمِلِينَا الْمُعْلِينَ الْمُعْمِلِينَ الْلْمِينِ الْمُعْمِلِينَا الْمُعْمِلِينَ الْمُعْمِلِينَ الْمُعْمِلِينَا الْمُعْمِلِينَ الْمُعْمِلِينَا الْمُعْمِلِينِ الْمُعْمِلِينِ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُمُعِلَى الْمُعْمِلِينَ الْمُعْمِلِينَ الْمُعْمِلِينَ الْمُعْمِلِينَا الْمُعْمِلِينَا الْمُعْمِلِينَ الْمُعْمِلِينَ الْمُعْمِلِينَا الْمُعْمِلِينَا الْمُعْمِلِينَ الْمُعْمِلِينَا الْمُعْمِلِينَا الْمُعْمِلِينَا الْمُعْمِلِينَا الْمُعْمِلِينَا الْمُعْمِلِينَا الْمُعْمِلِينَ الْمُعْمِلِينَا الْمُعْمِلِينَا الْمُعْمِلِينَا الْمُعْمِلِينَ الْمُعْمِلِينَا الْمُعْمِلِينَا الْمُعْمِلِينِ الْمُعْمِلِينَ الْمُعْمِلِينَا الْمُعْمِلِينَ الْمُعْمِلِ

قوله: ﴿وَجِنْهِةُ الوَاهِنِ عُلَى الرَّهُنَ مُطَلَّمُونَةً﴾؛ لأنه بحايته مزيل ببد المرتهن عما حتى علم.

قوله: ﴿وَجِمَائِمُ الشَّرْكَهِنَ عَلَيْهِ تَسَقَطُ مِنْ فَيْعِ بِقَلْرَهَا} بعي إذا كان الضمان على صفة الدين أما إذا ؟؟ن من حلاقه، فلا بد من التراضى؛ ولأنه بالحياية عليه عاصب فيصمن فيمنه بالعة ما بلغت؛ فإذا صمن صبع القيمة كان له المقاصة من ذلك طفر فهه ويرد العصل عن الراهن.

في رواية: يشت حكم فالناية في قلر الأمانة؛ لأن ما واد على فقر النبي لبس في صماله: قنصير كاماد الوديمة إذا حتى على الموداع

وبي روفيق لا ينبت حكسها؛ لأن مقدار الأمانة في بده علم طريق الرهن. وأما إنه جلى في مان المرتهن حديثة توجب المثال ولد بكن فيه فتملل من الدين، فهم عدوة لأن الضمان لو الحف فرجع به على المرتهن، بالا معى لإلباب شيء يعود عليه، وإن كان فيه مشل، فإن الجناية تثبت في مقاطر الأمامة، فعلى هذا إذا أصد الراهى متاماً للمرتهن قبلته أنهان وفيمة الرحن الفان وهو رهن بالف، فطلب المرتهن، وإن كره بلغ العبد في ذلك كله، الراهى قضى عنه نصف ذلك وكان نصفه على اسرتهن، وإن كره بلغ العبد في ذلك كله، فإن بني شيء يعد، فكان الرحى أحد البرتهن نصفه والراهى بعبقه، وإن احتار المولى فضاء قيمة العناع قبل قد اقص نصفه لأن حجمة الأراثة تامة وحصة المتبدون باقصة، فإن قضى العولى النصف وال حكم الحالة والتي العنا رهنا بحالة، وإن كانت الجنابة توجب الدور، فإن القصاص بنيت للمرتهن ويسقط دينه الأن الرهن تثن بسبب في يده.

قوله: (وَأَجَرَهُ النَّبَتِ اللَّذِي يُخْفَظُ فِيهِ الرَّهْنُ عَلَى الْمُرْتَهِنِ} وكدلك اجره الحافظ؛ لأن الرهن في صحابه، فون شرط الراهن للمرنين أجراً على حفظ الرهن لا يستحق المرتبن شيئاً، لأن الحفظ شله خلاف الرديمة إن شرط المودع للمودع أجراً على حفظها فله الأحر؛ لأن الحفظ نس بواجب عنيه، فإن في الكرعي؛ الحفظ واجب على العرتبين ما كان مضموناً عليه وما لم يكن؛ لأن له حسن ذلك كله.

قوله: ﴿وَأَجْوَةُ الْوَاهِي عَلَى الْوَاهِنِ﴾؛ لأن الرعي بحدج إليه الويادة الحيوان وساته فصار كنفقته وأما أحرة المأوى، والعريض واحره الحارس فصى العرض.

قوله: (وَلَعُفَهُ الرَّهُنِ عَلَى الرَّاهِنِ) لخلاف السبع قبل الفيض، فإن نعفته على افتائه,

قال في الوافعات: رجل باع عبداً برعيف بعيد، طو بنفايضة حتى أكل العبد الرعيف صار البائع مستوهباً للتمن بخلاف ما إدا رهن دابة بقير شعير، فأكلت الدابة الشعير لو يصر الدرتين مستوفباً لشيء من الدين، والهرق أن مفقة البييع على البائع ما دام في بده فصار مستوفباً، وبعقة المرمون على الراهن، قلا يصير مستوفباً، وإنسا كانت غفته على الراهن، لقونة عليه الصلاة والسلام: «له علمه وعيه غرمه» أنا يعني للراهن علمه منافعه، وعليه غرمه كان يعني للراهن علمه الأما كانت نعفته عليه كانبوجر، وكلا إذا مناكلة كان الرمن حيواناً، معلقه على الراهن وكلا إذا

<sup>(4)</sup> قال ابن حجر المستقلاي في الدولة (257/2). حديث: ولا يعلى الرهى العلق الزلالة - لصاحب غنده وعدية عرضها ابن حيان ابن طريق صفيات عن زياد بن سعده عن الرهري، عن معيدًا عن أي هريرة بشط: ولا يعلق الرهن من رهبه أه عنده، وعلم عرضه وصححه الحاكم وقال: نابع زيادًا عليه جناهة عي الزهري، تم أخرجها

واخرجه الدرقطي من طريق مصلاً وقال: هذا إساد حسن نتصل. وصححه عند الحن، وقبله امن عبد الله .

ولو كانت أمة فولدت فأجرة الفقر على الراهن وكذا مقى الناسم وتلقيح المنطل وحالاه والقيام بمصالحه على الراهن سواء كان في فضل عن الذين أم لا، فإن أنفق المرخون على الرهن على الراهن والراهن والراهن على الذين أم الا، فإن أنفق هيو دين على الرهن على الفقة إلا هيدل الرخون على الفقة إلا يبيده أو تصديق الراهن، وإن أبق العبد الرهوب إن كانت فيمنه والدين سواء، فالحمل على المرخون وإن كانت فيمة الرهن أكثر كان على الرخون بشدر المحضوف، وعلى الرهن مقدو الأمانة، وإن أسبب الرقيق حراحة، أو مرض، أو ديرت المدابق فإصحاح ذلك ودواق تبلى الدرخون كان فيه مشل معلهم ودواق، نافي كان فيه مشل معلهم المحبوب.

قوله: (والمكافرة للمراهن يكون رفقاً لها الأحلى) بعني (u شاء السرتين أحده، وإن شاه تركه عبد الراهن والساء مثل الذين والولد والسوف وشار الشجر والسجل. فأما غلة الدار وأحرة العبد، قالا تدخل في الرهرة لأنه ليس من نمس الرهن، فلا تدخل تحت عقده كما لو اكبسب العبد كسبة، أو وهب له هبة، فإن أحره السرتين سهر إدل الراهن كالت الأحرة لمسرتين وغليه أن يتصدق بها، لأنها حميلت له مي وجه محقور.

قوله: وَفَإِنَّا هَنُكَ مُلَّكَ بِقَيْرِ شَيْءٍ} بعني النماء.

قوله: (وَإِنْ هَلُكَ الأَصَلُ وَبَقِيَ النَّمَاءُ الْفَكُةُ الرَّاهِنَ مِحْصَدِهُ لِقُسَمُ الذَّلِئُ عَلَى فَيق فيقة الرَّهْنِ يَوْمُ الْفَيْضِ وَعَلَى قِيمَة النَّمَاءُ يُومُ الْفَكُاكُ فَعَا أَصَابَ الأَصَلُ سَفَطَ مِنْ اللَّيْنِ بِقَدْرِهِ وَقَدْ أَصَابَ اللَّهَاءُ الْفَكُهُ الرَّاهِنَ بِهِ وَلِمَا فَسَمَ عَلَى فِيمَ الأَسَل بوم القبضُ أَلَّانَ دَارِهِن وحل في ضماعه بالقبض، واعتبرت قبضه عندي ولها العبرت قبضة النماء يوم الإنفكاله؛ إلى النماء قبل الفكالة عبر مصنون عبه والفكاك بضمن اعتبرت قبضه يوم دحوله في الصمال، قبل له يستكه الراهن بعد هلاك الأم حير مات ذهب خبر شيء وصار الولد كأن له يكن وسقط الدن بيلاك الأه! لأم؛ لأنه لا حصة للولد فيل المتكاك.

وصورة المسالة: رحل رهن شاة تساوي عشرة معترة فولدت، تم هلكت قسم الذين على قيمة الشاة يوم رهبت وعلى قيمة الولد في الحال، فإن كانت فيعته في الحال عشرة هلكت الشاة محصتها، وهو نصف الدس حسم دراهم، فإنا ازدادت فيعة الولد بعد هلاك الأم، حتى صارت تساوي عشرس مطلت قلك الفسمة وتدير أن حصة الأم كانت للالة والشأ، وفو صارت قيمة الولد للالين ثين أن حصة الأم الربع، ولو التقسمت قيمة الولد بعد ملك حتى صارت خسمة تبين أن حصة الأم لتنا الذين وهي سنة وللنان.

ولو رهن جاربة، فولدت عبد المرتبي من غير مولاهة، ثم مانت ولهي الولد وأراد التراهي افتكاكه، فإن كان الدين مانة، وفيمة الأم خسين، وفيمة الولد عشرس، فإنك <del>حك</del>تا الرهن

تفسو الذين عبهما هما أصاب الأم سقط من الذين ودلك حسبة أسباعه أي حسبة أسباع المائة وهو أحد وسنعون وكالآنة أساع وما أصاب النماء أوهو أسنعان وهو نقائية وعشرون وأربعة أسباع – افتكه الراهن به، ولو كان الدين عشرة رقيعة الرافة يوم الفكائ خسبة وقيمة الأصل عشرة، فهلك الأصل يقتلك الريادة بنت العشرة وهو ثلاثة وثلث ولو كانت فيمة الأبادة بيرم التكالل عشرين وقيمة الأصل عشرة والدين عشرة بقيدا، الأصل يقتلك الإبادة المنزي العشرة، وهو أشة وثلثان ولو نقستها الولادة حبر القصائ بالولاد، حتى لو نقصت من قيمتها عشرة، والولاد بساوي عشرة لا يسقط من الدين شيء قوله: وأولغو بالولاد،

وقال رقر الا خور ازلاً صحت الرباده في الرفن يقسم الدين على قبصة الأصل يوم القبض وعلى قبصة الإصادة يوم قبضها حسسالة وفيمه الأصل وم للمسترات فيمة الربادة يوم قبضها حسسالة وفيمه الأصل وم الفضل ألفاه وإلا كانت فيمة الربادة مائين تقبيها مندس الدين ولا يقسر طنبات وفيمة الأولى من الأصل الذين والا يقسر طنبات فيمة الربادة مائين تقبيها مندس الذين والا يقسر طنبات فيمة الأولى على السعرة الأولى من الذين بنفق المنتسان فإن راده الرفض عند عضمان الأصل وهنا المحر قبضت ما شي من الذين في الأولى على قبضة الناقي هنه، وعلى قبضة الإيادة يوم قبضت وكان الدين وعلى فيمة المورد عادودة على قبضها على فدر ذلك كرجل رهن جارية نساوى الفا الذي توقي فيها المحسمانة مقسومة على قبضها المهد الزيادة يوم الدين وعلى فيها العبد الزيادة يوم الدين وعلى فيها العبد الزيادة يوم الفنخي، فيكون في العبد الأربادة يوم الفنخي، فيكون في العبد الأربادة يوم الفنخي، فيكون في المهد الأربادة يوم الفنخي، فيكون في العبد المناه مقسوماته وقد دها الأنف بال علك بنك الألف، وقد منكات العوراء دهات المهاد الذي وقد منكات العوراء دهات المهاد الذي المناه وقد دهات المهاد الألف، وقد منكات العوراء دهات المهاد المناه وقد دهات العوراء دهات المهاد المهاد المهاد وقد دهات العرب العوراء دهات المهاد المهاد المهاد المهاد وقد دهات المهاد المهاد المهاد المهاد وقد دهات العرب العرب العرب العرب المهاد المهاد المهاد المهاد المهاد المهاد وقد دهات المهاد المهاد

قوله: (ولاً تُحْوِزُ في المُنْيَنِ) عبد أي حبعه ومحمد.

وقال رفر والشافعي: لا تحور ليهما ولا بصير الرهي رهماً بهما.

وقال لمو يوسف: هو حائر. فأبو بوسف سوى بين المسألتين، لقال: تجور الويادة في الرهن والزبادة في الدين، ورفر سوى بيهما أبصاً، وقال: لا بحور كلاصا وهنا هرقا بيهما، فقالاً: ريادة الرهن على الرهن حارة، والريادة في الدين لا نجوزه لأن الريادة في الرهن لؤدي ليي شهوع الدين، ودلك لا يسع صحة الرهن؛ لأنه لو رهن ينسف الدين رهناً حار وعيوع الرهن بمع صحة الرهن، وفقرفا.

وصورة الريادة في الدين: إدا رهن عبداً بسياوي ألفين بأنص، ثم استفرض الراهن من السرشن أنفأ أحرى على أن يكون العند وهناً بهما حيجاً، فونه يكون وهناً بالألف حاصة. ولو هنك يهلت بالألف الأولى ولا يهلك بالقبل وكدا إدا رهن عبداً بسائة وقيمته ماتفان، ثم أحذ الراهن من المرجى مائة أحرى على أن يكون العند وهنأ فالديون، ثم مات العند قاله يسقط الدين الأول والفصل من العند أمالة، وينفي الذين الثاني للا رهن: وهذا: فعني قوله، ولا يصبر الرهن وهنأ جما.

وقال أنو يوسف: الريادة في الذين جائرة؛ ويسقط بمونه الدينان صبعًا.

قوله: ووالله زفعن عيداً واحلمهٔ عبد وجلين بليني لكناً و جد مشهما عمليه جاؤ ونجميه وقفن عبد كل واحد منهمان؛ لأن الرص الدين بلي حديم الدين أن صعفة واحدة ولا شيوع فيه وهذا بحلاف الحداً من رحمين حوت لا تجوز عند لي حيفة لأن المقصود بالحية الملك، ويستحيل أن تكون أهية ملكاً لهذا وملكاً خذاء فلا يد أن يكون كل واحد مسهما مالكاً للصف، يحصل قصه في مشاع، فلا تشيع المها، وأما الرهن فالمتصود منه الوليقة لا لملك، ويسكن أن يجعل جميع الرهن وثيقة فمنا وصيعه وثيقة قلما، فلا يؤدي إلى الإشاعة.

قوله: ووَالْمُقَمِّمُونَ عَلَى كُلُّ وَاحِدَ مِنْهَا حِصَة ذَيْهَ مَنْها) أي من العين؛ لأن عبد العلاك يصير كل واحد صهما مستويباً خُصَّته: إذ الاستناء سا يسجرا، فكان المعسمون عليه مقدار دلك.

قوله: وَفَإِنْ فَعَنِي أَخَذَهُهَا ذَلِيَةً كَانَتُ كُلُهَا رَضًا فِي لِهِ اللِّخْرِ حَلَى لِسَتَوْفِي}! لأنها في الديهم، وهي واحله فإن هلك الرهن نداد بعد أصاء دين صاحبه اسرد من الدي قضاء ما اعظاما لأنه ما دام في بد الأحر، فحكم الرهن ملى عليه، فصار كالرهن من واحد إذا الشوقي ديد، ثم هلك الرهن في يده صد ذلك.

قوله: روَمَنَ باغ عَبْداً عَنِي أَنْ بَرَفَنَهُ الْمُسْتَدِي بِالنَّسَ ضَيَّا بِعِبْيهِ فَالنَّفَعُ الْمُسْتَرِي بِالنَّسَ ضَيَّا بِعِبْيهِ فَالنَّفَعُ الْمُسْتَرِي مِنْ تُسْتِمِ فَوَقِي شَرِكُ الْمُسْتَرِي النَّمَنَ حَالًا، أَوْ يَلِلُعُ قِبْمَةَ الرُّفُنِ النَّمَنَ حَالًا، أَوْ يَلِلُعُ قِبْمَةَ الرُّفُنِ وَقِبْلَ حَالًا، أَوْ يَلِلُعُ قِبْمَةَ الرُّفُنِ وَقِبْلَ مَا حَوْلًا مِنْ اللّهِ فَهِو السحسان، والقياس أن يست المجه لأنه عبر في العقد منعة للنام لا يشتمها العقد،

ووحه الاستحسان: أن التمن الذي به رهن أوثق من النمن الذي لا وهن مه، فصل. ذكر دلك صفة في النمر، وشرط صدات التمن لا بفسد الفقاد وهذا إذا كان معيناً. أما إذا لو بعن لرهي، فالسع فاسد، ولهذا شرط الشبع لحولة: العبد.

ار او اشرط. في البيع رهماً محيمولاً وانقف على تعليل الرهن في المحدس حال العقد. وقوله: قامتنج المستشري من قسديا الرهان لم يحد عليه هما: فوسا.

وقال زهر ليحبره لأن الرهن إنه شرط في السع صار حَقًّا من حَقُّولُه.

ولذات إن الرهن عقد تدرع من حالت الراهن، ولا إجبار على السرعات، ولكن البائم بالمايار على ما ذكر الشبح؛ لأنه ما رضي 13 م، فيجبر لفواته إلا أن اعم فتحن

حالأ خصول المقصود

ومن تشترى ضيفاً بدرهم، فقال للبائع: أسسك هذا النوب حتى أعطيك النمن فالنوب رهن عند أبي حيفة؛ لأنه أنى بنا سئ عن معنى الرهن وهو الحسن إلى وقت الإعطاء والصرة في العقود للمعاني.

وقال أنو يوسف وزفر: لا يكون رضاً، بل يكون وديفة؛ لأن فوله: أمسك يحسل الرهن، ويحتمل الإيداع، فيقصى باللهما لبوتاً، وهي الوديمة تحلاف ما ؤذه قال: أمسكم بفيفك، أو يمالك فؤم قبا قابله بالديء نفد عين جهة الرهن قلبا: قد مده إلى الإعطاء عدم أن مراده الرمن.

قوله: ﴿وَلَنْمُوتُهِمِ أَنَّا يُخْطَ الرَّهُنَ نَفْسِهِ وَوَوَجُنه وَوَلَدِه وَخَادِمِهِ الَّذِي فِي عَالِمًا بِهِنِي وَمِنْهُ النَّكِيرِ الذِّي فِي عَيْلُهُ، وَالسَرَادُ يَحَادُمُهُ هُوَ الحَرِ الذِّي تَجْرِ مُسَاءً.

قوله: رَوْإِنَّ خَيْطُهُ بِفَيْرِ مَنْ فِي عَبْلُهِ، أَوْ أَوْدَعُهُ طَمِنَ: لأن يد فعرتهن غير ليديهم، فصار بالدمع متعديدً وعن الراهن أن يُصمن المودع؟

قال أبو حيمة: لار

وعنفضا: إن شاء ضمته، فإن ضمته رجع على المودع.

قوله: (وإذا تغلى المرابيل في الرافي هيئة صفات المعتب بجميع فيفته)؛ لأنه بالتعدى حرج من ال يكون مسكاً له بالإدار وصار كأنه احذه يقبر إدنه، فيصبر عاصباً و لأن الريادة على مقدر الدين أمانة، والأمانات نضمن بالعدى، وإن رهم حنفاء فجعله في حصره عهو ضامي؛ لأنه متعد بالاستعمال؛ لأنه غير مأذون وعا ويما الإدن بطفاط وهذا ليس مخفظ والبني، والبسرى في ذلك سواء، وإذا حجله في بقية الأصابح كان رهماً بها فيه؛ لأنه لا يليس كذلك عادة، فكان حفظاً لا لبناً، وكذا اللهوا إن نبسه لسناً معاداً صمور، وإذا حفله على عائقه لم يضمى، وإن ليس حاشاً فوق حائم إذا كان مين عادت يتحمل بيس خاهين صهر، وإن كان مين لا ينجيل به، فهو حافظ فلا يصمن.

قوله: ﴿وَقِهُ أَعَانَ الْمُرْتَهِنَ الرَّهُنَ لِلرَّاهِيِّ فَقَيْضَةً حَرَّجَ مِنْ ضَفَّاهِ﴾؛ لأنه باستعارته وقبلته من الدرنين أوال العنص الدوجب للصدان.

القولة: ﴿فَإِنَّ هَلِكَ فِي يَهِ الرَّاهِي هَلَكَ بَغْيَرٍ شَيْءٍ} لفوات الشَّص السَّصَوان.

قوله: ﴿وَلِلْمُوْتِهِينَ أَنَا يُسْتُوْتِهِغَا فِلَى يُدِهِ فَإِذَا أَخَذُهُ عَادَ الصَّنَهَانُ} بعني بعير استنتاف عدد؛ لأن فيص العاربة لا تتعلق به الاستحقاق، فيقى الرهن على ما هو عليه ولو مات الراهى - والرهن في نده عاربة - فالعربهن آخق به من سائر العرماء.

ولمو اعتره أخلفها أحديًا بإدن الاعر سقط حكم ضمان الرهر في الحال ولكل واحد سهما أن يرده وهماً كما كان وهذا بخلاف الإحارة والهبة من أجنبي إذا باشره كتاب الرهن كتاب الرهن

أحدهما فإذن الأخر حيث يحرح من الوهن، ولا يعود إليه إذا صفد مستاعل. وأو مات الراهن قبل الرد إلى قد نبئل بالرهن حتى إزام الراهن قبل الرد إلى قد نبئل بالرهن حتى إزام الداهن قبل الرد إلى قد نبئل بالرهن حتى إزام الله المنظوم المرتبل بالمنظوم المرتبل من الراهن على حيمان البرتبل ليفاء المنظوم المرتبل من المنظوم المنظوم المنظوم المنظوم المنظوم المنظوم وكفا إذا همك بعد المراجع من العمل الارتفاع يد العارية، وبقاء يد الراهن فعاد المنظوم إلى المنظوم الم

ومن استعار شبئاً لمبرهنه فعا رهنه به من قلبن، أو كشر فهو جائز، وهذا إذا ف يسم له ما يرهنه به، فإن سبى له قدراً من الدين، فليس له أن برهنه بأقل بنه، و لا أكثر و كذ إذا معى له صفًّا من القيل لمس له أن يرهنه بعيني عيرها وإند أو يجر أن يرهبه بأقل منا صبيءَ لأن فحمو رضي أن يجمله مضمومًا لذلك القدر حن (ما هلك رحم به، وإدا جمله مضموناً بأقل منه لم يحصل الغرص من الصمال، ولدنا لم يجر أن برهمه بأكثر مما سمي له؟ لأمه لم يرص أن يستوفي من ماله إلا ذلك العدر؛ ولأن المعير بتوصل في اخد عاريته بقضاء دس المرشي، فإذا أدل في مقدار يتمكن من أداته لم يحز أن برهنه بأكثر منه، فيعجز عن أدفه قول رهنه يغير ما سبي له من العدوء أو الصنف فهو محالف فيعتبعن فيمة الرهن زن هلك في بد المرشر ؛ لأنه تصرف في ملكه على وجه لم يأدن له فيه؛ عصار غاصباً، وفلمعيم آل بأحذه من العرنين وبفسخ الرهى وكدا إذا استداره كبرهم عبد رحل بعيمه فرهم عبد غيره؛ لأن المالك رضي ببد غصوصة ولم يرض بعيرها. وكذا إنه قال له: ارهفه بالكوفة، فرهنه بالبصرة كالارضاماً؛ لأنه منعلا مخالف، ثم إن شاء السعير ضمن المستمير ويتم عقد الرهن بينه ودين المرتبيء وأنه ملكه بأداء الضمان، تتبن أنه رهن ملك نعسه، وإن شاه صمن العرنين ويرجع غبرتهن بما صمن وبالدين على الراهو، فإن هلك في بد المرتبن وقد رهنه على الوحه الذي استعاره عير الخالف شمل الراهل بلمعير قدراما سقط عنه حلاك الوهن من الدير؛ لأنه وهي دينه منه تأمره، فكان له الرحوع عليه بدا وفي ولا يلزمه أكثر من ذلك، والمعبر منطوع في الربادة، وقو عجر المسامير عن فكالة الرهن. فافتكه مالكه وجعرهما كان الرهن بهلك به ولا يرجع بأكثر مر دلك بنامه إذ أعاره عندا قيمته ماثة وأدن به أن برهبه بماتنين، فانتكه المعير بمائنين رجع بدانة؛ لأن العبد لو هلك في بعد المرتبن صار مستوفياً هذا القمر، ولم بكن للبعير أن يرجع بأكثر منه، فكنا إذا القضى بنفسه ثم يرجع بأكثر منه.

#### فصل

قال في الكوخي: إذا أجر الراهن الرهن من المرتين حرج من الرهن ولا يعود الله

ؤلا بالاستنتاف، وكندا إذا أجوه الرافع من غير المرتبى فأحاره المرتبي، أو أحره المعرفين. من عبرته فأجازه الرائص جارت الإحارة وسرح المرفوق من الرهن ونم يعد لهجه لأن الإحارة فقد يتعلق مه الاستحقاق، فإذا تراديها عابيه كنان إبطالاً للرهن، لأنها لا نصح مع لفاء الرهن، فكالهما تفاسحة.

وفي المجددي: فيس للمرتبى أنه تؤجر الرهر، ابان آخره بدير إدن الراهى وسلمه الى المستأجر، وهلك في بد السنة عركان الراهى بالحار إلى شاه صبى المرتبين فيمنه وقت النساجر، وهلك في بد السنة عرارها بكانه، وإدا شاه صبى السنة عربه ولا يحب عليه الأجراء، وإن ضبى المرتبى؛ لأنه عرم ولا يحب عليه الأجراء، وإن ضبى المرتبى؛ لأنه عرم ولا يحب عليه المنوفي من السافع إلى المرتبى لا يرجع بها صعى على المستاجر، ولكن يرجع عليه بنا المنوفي من السافع إلى المرتبى لا يرجع بها صدوفي أو المرتبى وإذن صاحبه، أو أخره المنافع المرتبى بإذن الراهن إذن المرتبى، أو أخره أحدها لمبر إدن صاحبه، أم الحارف صحت الإجارة، وبطل الرهن وتكون الأجرة المرتبى وولاية قبضها إلى الماقد ولا يعود رهناً إذا انقضت عدة الإحارة إلا بالاستناف، وليس المراهى أن يرهى الرهن، ولا يود رهنا قادر المرتبى على الرهن الأول.

قوله: وزَاذًا فَاتَ الزَّاهِنَ لَاعَ وَصَيَّةَ الزَّهْنَ وَلَصْنَى اللَّذِينَ}؛ لأن وصيه نائم مقامه.

قوله: وقَوْنَا لُمْ يَكُنَ لَهُ وَصِيَّ نَصَبُ الْعَاضِي لَهُ وَصِيَّةً وَالْمَوَّةُ يَبَيْعِهِمَ هذه إذا كان ورائع صفاراً. أما (13 كانو، كدرةً هيم يحتفون المبت في المال، فكان طَيْهِمَ تخليصه، والله أعلى

#### كتاب العجر

الحجر<sup>(1)</sup> في اللغة: المنبغ، ومنه سمي الحجر احجراً لتسلامه؛ لأنه يستع العبر عن أن يؤثر فيه، ومنه سبي الحطيم حجرا؛ لأنه ضع من البيت.

وفي النشرع: عبارة عن العبع على التصرفات على وحه بقوم الغير ميه نقاء التعجود علمه.

قوله وحمه الله: ﴿ كَأَمَلُهُمُ الْمُتُوحِيَّةُ لِلْخَجِّرِ تُلاَثَةُ ﴾ أراد بالسوحة فستبته.

قولة: والطَّقْلُ، وَالرَّقُلُ، وَالْجُلُونُ وَالْجُلُونُ وَلاَ يَجُوزُ فَصَرُّفَ الْعَلَىٰ إِلاَّ بِإِذْنِ وَلَيْهِ الْعَرَادِ. مصلى فلذي يعقل أما عبره، فلا يجوز، ولو أذن له وقع.

وتفسير العاقل: أن يعلم أن البيع صالب والشراء حالب، ويعلم أنه لا يحتمع الثمن والشمن في ملك واحد.

آنان این شاهان: ومن علامهٔ کوله عبر عاقل ادا أعطی الحارای فلوساً، فأحذ الحلوی وجعل پیکی، ویقول: أعطی فلوسی: فهذا علامة کوله عبر عاقل: وإن أحذ الحلوی: وذهب ولم پسترد الفلوس، فهو خانل.

قولة: (وَلَا يَجُوزُ تُصَرَّفُ الْغَبْدِ إِلاَّ بِإِذَٰنِ سَيْدِهِ) كَنْ لا شَلَكَ رَقِبَه بَعْلَقَ الدّبن به وبالإدن رضى جرات حقه

قوله: (وَلَا يُجُورُ تُصَرُّفُ الْمُجَنُّونِ الْمُطُلُوبِ عَنَى غَفْلَهِ بِحَالَى) أي سوا، أدن نه نيه أم لا، والعراد له الذي لا يعيق أصلاً. أما إذا كان يعيق ويعقَلُ في حال (الله) التصرف في حال إقافيه حالة.

قوله؛ وَوْمَنْ بَاغَ مِنْ هَوْلاهِ شَيْئًا، أَوْ اشْتَوَاقُ الدراد شمسي والرقيق. أطلق نصط الجلسم على الاثنين، وهو حائز كما في قوله تعالى: مَا فَانَ كَانَ لِهَا إِخْوَةً لِهِ <sup>(1)</sup>. والدراد الأحواد.

وقيل: أراد به العبد والصبي، والمحمود الذي لا عبق.

<sup>(</sup>ا) وهو فلمي خلت

<sup>1 –</sup> الصين)،

<sup>2 -</sup> وَالْمُجْمُونَ الدِّينَ لِا يَعِينُ

<sup>3-</sup> وَالْغُنَّذُ الَّذِي فُمْ لِوَصَّا لَهُ فِي الْمُخَرَّقِ.

<sup>4-</sup> والسَّاعِيةِ النَّشِيدُ السَّالِهِ الْمُحَرَّفَ عَلَيْهِ مِنْ رَاعَ عَن النَّتِهِ،

<sup>5-</sup> والمربص

<sup>(2)</sup> سورة الساء: (1).

قوله: (وَهُوَ يَعْقِلُ الْفَقَاءُ وَيُقْصِدُهُم اي ليس بيازل ولا حاطئ، فإن بيع الهازل لا يصح، وإن أجازه الوقي

قوله: وَفَاقَرْلِيُّ بِالْحَبَارِ إِنْ شَاءَ أَجَازَهُ إِذَا كَانَ فِيهِ مَصْلَحَةً، وَإِنْ شَاءَ فَسَخَهُمُ يحرز من الغين الفاحش، فإنه لا يحوز، وإن اجاره الولي يُحلاف العي اليسير.

هان قبل: النوقف عندكم في البيع، أما الشراء، فإنه لا ينوقف فإن الأصل فيه ظفاة على المباشر؟

قامًا: نعم. إذا وحد ضاءاً على العائد كما تي شراء الفضولي، وهنا لم يوجد النفاذ لعدم الأهلية، أو لضرر العولي، فأوفقتاه.

قوله: (وَهَفَه الْمُعَانِي النَّلاَئَةُ لُوجِبُ الْمُحَفِّرَ فِي الأَقْوَالِ) يريد في الصبي الذي لا بعقل، والساذون الذّي لا بعقل البيع والشراء، أما إذا كان الصبي المبادون بعقل البيع والشراء، فإنه يؤاخذ بأقواله في الأموال كما يؤاخذ في الأنسال، حتى لو أثر أن لملان عليه مائة درهم لرمه، وكذا البيد المباذون يؤاخذ بأنواله كما يؤاخذ بأنعاله، فإن كان للمبد كسب سلم منه للمفر له، فإن لم بف بع العبد به، والمصبي ينتظر حتى يستشي.

قوله: زدُونَ الأَفْعَالِ)؛ لأن الأنعال لا مرد لله لوجودها حساً ومشاهدة بعنلاف الأفوال؛ لأن اعتبارها بالشرع، والقصد من شرطه، ؤلا إدا كان معلاً بنعلق به حكم بعدرئ بالنسهات كالحدود، والقصاص، فيجعل عدم القصد في ذلك شهة في حق الصبي، والمعنون وإنما لم توجب هذه المعلمي الحجر في الأنعال؛ لأن الأنعال تصبح منهم كما تصبح من غيرهم ولحفًا فالوا: إن استهلاد المعون صحيح؛ لأن الفعل يصبح منه.

وقو أقر بالاستبلاد لم يصح منه؛ لأن اقراره ناقص، ولو ملك الصبي، والخمون ذا رحم محرم منهما عنق عليهما؛ لأن البلك يصع مهما، ولو أعتقاه بالقول لم يصع لها ذكرنا.

وصورة استبلاد الهنون: أن يدخل في ملكه خاربه لمد ولدت منه سكاح.

قوقه: (والطبيء والمجتونُ لا تصلحُ عَفُوذَهُهَا وَلاَ يَقُرَاوُهُهَا)؛ لأنه لا تول قسا، أما اللهم المحض فيصح منهما مهاشرته مثل تبول الهنة والصدقة، وكذا إنه آجر الصبي نفسه، ومضى على ذلك الحمل وجبت الأحرة استحسانًا، ويصح تبول بدل الحلع من العبد المحجور بغير إذن المولى؛ لأنه نفع محض، وتصبح عبارة المصبي في مال غيره وطلال غيره وحتاق غيره إذا كان وكيلاً.

قوله: ﴿ وَلاَ يَقْعُ طُلاَقُهُمًا وَلاَ عَناقُهُمًا لِنُولِهِ عَلِيهِ الصلاةِ والسلام: ﴿ كُلُّ طَلال

<del>كتاب الحج</del>ر <u>كتاب الحجر</u>

واقع إلا طلاق الصبي. والمعدومية أن والعداق بسنجس مصرة الآن الطلاق، والعداق المنطقة حقيم قلا تصبح من العسين والضوار كالحدة والدراءة ولا وقوف للصبي على المصالحة في الطلاق بحال لعدم الشهوة، ولا ولوف أنولي على عدم النوافق لاحتمال وجود النوافق على اعدار بلوامه حد الشهوة، فلمنا لا يوقفان على إحارته. ولا يعملن بسنترته مخلاف سائر المعقود، ويعني بالطلاق طلاق الرأت. أما إذا وكل الرجل صبّب بطلاق المواقع، المعان المقول. أما إذا وكل الرجل صبّب بطلاق الرأته، المعان المقول. أما إذا المعان المقول. أما إذا رجم محرم منه على إ

قوله: ووَإِنْ أَتُنْفَا هِنِّ لَوْمُهِمَا صَفَافَةً؟؛ أَنْ الأَفعال: نصح ضيما، أو لأن الإنلاف موجب للضمان، ولا يتوقف على القصد كما في مال يناف بالقالات النائم عليه، والخالط عمائل مد الإشهاد.

قوله: وقائنا العبلة فالعوالة كافلةً في حق نفسه عبلُ دفدة في خق موالاة، الما عودها بي حق نفسه فلفيام أهلمته، وأما عدم تعوده، في حق مولاد، فرعاية كجاب السولي، أند نفاده لا يعري على تعلق لمدين ترقيع، أو كسبه وكن دلك مال احولي.

قوله: وَفَإِنَّ أَفْمَرُ بِغَالِ لَرْمَةً نَعْمَ الْخَرْبُةِ) لوجود الأهشة وزوال الدالج.

قوله: ﴿وَلَوْ يُلُرِّمُهُ فِي الْخَالَ؛ اللهُمَ المامع.

واعدم أن نامد لا يعلق إما أن يكون وأدوباً، أو خدموراً عان 15 محموراً، فإنه عودمد بالعالم دول الدولاء إلا فيما ترجع إلى تعلمه على العصاص، وحد الرب وعرب الحمر، وحد تقدف، فإنه يصح إفراره فيها وحضرة المولى ليسبب بشرط، وهذا إذ الحرواء أما إذا أفهم ضية اللهان محمرة لمولى شرط عدلما.

وقال أنو يوسدان ليسبت بشرط، ونو استهملت العند مالاً، فياه الواحدام في الحال.

<sup>(1)</sup> قال این حجر العسقلای می تابریا می تاریخ احادیث الله یا (1981). حبیت: وکل طلاق و نیز الا طلاق النسی واقعودی، انر احده، والله روی این تپیه عی این جینی موقوعاً: ولا پخور طلاق انتساپه، و اعراج عی علی برساد صحیح الاکل طلاق حاز ولا طلاق شماومه. وروی عدا موقوعاً: عی این هربرة آخرجه اشراسی، ولی اساده طلاق حی محلال، وقو طروش. وروی به انگروش می وجه اجر عی علی، ولا بخور علی احالام طلاق حی بحدادی.

وفي الدمة عن مائشة مرفوطة ولاطلاق ولا حدق في إملاق الرحية أبواجه أو دول وصححه العاكب. وفي الموطأ عن ابن عمر وابن الربير المعدا قالا في الإكراء الذي الحارات وروى المهافي عن عمرا أنه را علاق فسكرة. ولان أبي الداء عن من عمل الدن الداكرة طلان وأخرجه عن علي وعمر واس عمر واس والربير وعمر ان عبد العربر والخسن وقطاء والسنجاك.

تعجوراً كاناء أو مأدوناً. وأما الإفرار من المحجور بالدون والمصوب لا يصح ومن الداون والمصوب لا يصح ومن الداون يسمح ويؤاحد مه في الحال. وأما الإقرار بالحاية التي توجب الداع، أو القماء، فإنها لا تصح منه محجورا كاناء أو مأذوناً، وأما الدادون بإفراره بالديون، والعصوب واستهلاك الودائع والعواري، والحايات في الأموال حائره، وإن أفر سهر امرأة وصدنه طعرأه، فإنه لا يصح في حق المولى، ولا يؤاحة مه ذلا بعد الحرية، وإن أثر بالتصافي امرأة بالأصح، فعندها هذا إفرار بالحاية، فلا يصح الا يصديق المولى، وعند أبي يوسف هذا إفرار بالحاية،

قولة: رَفَاِنَا أَمَرُ بِحِلْمَ أَوْ فِصَاصِ لَرِمَةً فِي الْخَالِيَ؛ لأن هذا الرّار على نفسه وهو عبر منهم فيه.

واعلم أن العبد إذا قبل وحالاً عمداً وحب عليه الفصاص، وإن كان خطا، أو كان قيما دون النصل عمداً، أو حطأ، فإنه يجب على الدولي إما دفعه، وإما دفاؤه بأرش الجايفة بول اعتار الطاء وجب الأرش حالاً، وكذا إدا اعتار ددع العبد دفعه حالاً أيضاً.

ولر أنه أنما فتل رحلاً عمداً ورحت عابه القصاص أعتقه مولاه، فإن المولى لا بنزمه شيء لأن العبد صبر حراً، وهو عمل القصاص، وأو كان للقبل وقبان فعلما أحلها بطق حقه والقلب نصب الاعر مالاً، وله أن بستسعي العبد في نصف قبعته ولا يجب على المولى شيء؛ لأنه القلب مالا بعد القربة وبحب نصف العيمة؛ لأن أصل الجنابه كان في حال الرق. ولو أثر العبد بقتل المقطا لم يام السولي شيء وكان في دمة العبد بؤاحد به بعد الحربة كان في الحديث.

وي الكرسي: إذا أثر العبد مجاية الخطأ وهو مأدود، أو محدور، فإقراره ماطل. فإن أعنى بعد دلك ثم ينبع يشيء من الحداية أما المحدور، والأع إقرار بمال، فالا يتعلق يوفراره حكم كيافراره عائدين الذيون الذي تقرمه بسبب التجارة؛ لأنها هي المأذود فيهاد فأما الحديث، فلم يأدن هيها الدولي، فالمأدون فيها كالحدور.

قوله. (وَلِنْتُمُا طَلاَقُهُم الموله عليه المسلام: وكل طلاق واقع (لا طلاف الصبيء والمعوديُّ أن وقال علم السلام: ولا يملك العلم، والمكانب هيماً (لا الطلاق وأ<sup>23</sup>) ولأنه

<sup>(</sup>ا) تقدم تخريجه.

 <sup>(2)</sup> قال من حجر العسقلاي في الدرية في تحريج الحاديث الهدية (198/2-199): حقيث: والا يعمنك العدد والممكنات شيئاً إلا الطلاق به الم أحده. وفي اس ماحه من حقيث اس مجاس: أبي السي

عثناب الحجر

عبر متهم في دلك وليس قبه إمطال ملك المولي ولا تفريت سافعه، فينفذ.

قال في النوارل: المعتود من كان محتلط الكلام فاسد التدبير، لك. لا يضرب، ولا يشتم كما يعمله الجمول.

قوله: ﴿وَلاَ يُفَعُ طُلاَقَ قَوْلاَهُ عَلَى الْمَرْأَتِهِ} لقوله عليه الصلاة والسلام: والطلاق بهد من ملك الساق ي<sup>11</sup>؛ ولان امحل حصل للعبد، وكان الرفع إليه دون المولني.

قوله: ﴿وَقَالَ أَبُو حَيْفَةً: لاَ أَحْجُو عَلَى السّقِيه إِذَا كُانَ حُواً بَالقَا عَاقِلاً السفيه حقيف العقل الحاهل بالأمور الذي لا سيز له العامل مخلاف مرحب فلشرع، وإننا لم يحجر عليه عند أي ستيفة؛ لأنه عاطب عاقل؛ ولأن في سلب ولايه إهنار أدبته، ويقاف بالبهائم وذلك أشد عليه من البدير، فلا يحتمل الأعلى لديع الأدى إلا أن يكون في الحجر عليه دفع صرر عام كالحجر على الطبيب الجاهل، والمعني الماجي، والمكاري المفضى، فإن هؤلاء يحجر عليهم، فيما يروى عن أبي سبعة؛ إذ هو دفع الأعلى بالأدى، المفنى العاجن هو الذي يعلم المض حيلاً باطلة كارتداد العراة لنقارق زوجها، أو الرحل ليسقط الزكاة ولا يقي أن يحلل حرابة، أو يخرم حلالاً.

والطبيب الجاهل: هو أن يسقى الناس دواء مهلكًا.

والسكاري المملس: أن يكري إبلاً، ولبست له إبل ولا مال بتتربها به وإدا جاء أوان الخروج يعمى نصبه.

قوله: ووتُصَّرُقُهُ فِي هَالهِ جَائِنُ؛ لأن عناطب عافل لقوله ووَإِنَّ كَانَ مُسَدُّرًا مُضَّسِفًا} فقوله: ومفسلة، تفسير لقوله: ومستراًي: وسنواء كان يننو ماله في الخير، أو الشر.

قوله: وَيُقَلِفُ مَالُهُ فِيمًا لَا غُرَضَ لَهُ فِيهِ وَلاَ مُصَلَّحَةً} بان يلقيه في السعر، او يحرقه

قوله: وإلاَّ أَلَهُ قَالَ: إِذَا يَلَعُ الْغَلاَمُ عَيْنَ وَشِيدِ لَمْ يُسَلَمْ إِلَيْهِ مَالَهُ حَتَّى يَتَلُغُ خَمْسًا وَهِشَرِينَ مَنتَةً فَإِلَىٰ تَصَرُّفَ قَبْلُ ذَبَكَ نَشَدُ فَصَرُّفُهُم ولا يقال: كيف يحوز تصرفه قيه، وهو معنوع من قبضه! لأن مثل ذلك لا يعنيه الا نرى أن السبح في بد الناتع يعنع المشتري من

صلى ظلم عليه وسلم رحل فقال: يا رسول فقاؤن سيدي روحيي أنت، وهو بريد أن يعرف بيني - ويسهاه فقال صلى الله عليه وسلم: وإنسا الطلاق لمن أعمد بالساق. وأحرجه الدارقطي من وحم الذهر، والإستادان ضعيفان. وإن عدي من حقيق عصمة بن مالك بإسناد ضعيف.

<sup>(1).</sup> ثم أحده بيدا القطء تقدم تحريجه بسناه.

فنصه قبل نسليم الثمن، ولو أعتقه جاز.

قوله: وَفَإِذَا بَلَغَ خَمْسًا وَعِشْرِينَ مِننَةً مَلْمُ إِلَيْهِ مَالُهُ، وَإِنَّا لَمْ يُؤَسِّسُ مِنْهُ الرَّهَشَهُ؛ لأن منع العال عنه بطريق التأديب، ولا نأديب مدر هذه العدد غائباً، ألا ترى أنه قد يصير جنة في هذه المسرر.

قال في البنابيع: إنها قائره أبو حبيعة يعمس وعشرين سنة؛ لأنه قد يصير جفاً في هذه السن وولده فاضباً، وفي حجر والده ولد مع كونه حراً بالعاً، فيؤدي الحيمر عليه إلى أمر فيح.

وبيام: أن ادنى مدة بيلغ فيها العلام النتا عشرة سنة، ثم ينزوج، وتحبل له، فقلد امرأته لسنة أشهر، فيكبر ولده وبيلغ لالتني عشرة سنة، ثم منزوج وتحمل له، لبلد امراته لمسة أشهر، فدلك خسى وعشرون سنة، ومحال أن يكون حلاً ولم يلغ أشده.

قولمه: ووقال أبو ليوسف ومحدد: ليحجّز عَلَى السّفيه ولينتغ من التُصرُف في ماله)، ثم اختلفا فيما بنيسا، فعال أبو يوسف: لا يصير محجوراً عليه، إلا يحجر اخاكم ولا يصير مطلقاً بعد الحجر، حتى بطلقه الحاكم.

وقال محمد: فسناده في ماله يحجره وصلاحه قيه يطلقه يعني أنه يتحجر ينفس المسقه، ويذهب عنه والحجر سفس الإصلاح في ماله.

وفائدة المثلاث: أنيما باعه قبل حجر الفاصي، فعند أي يوسف: يجوز، وعند عمد: لا يجوز، وعند عمد: لا يجوز، قر إذا صار محجوراً عليه، عندهما، يصبر حكمه حكم الصبي الذي لم يلغ الله أي أشار معدودة، نإن حكمه فيها كحكم شالغ الدافل، وهي أنه إذا نزوج امرأة حاز نكاح، وإن أعتق حاز عقف، ولكنه يسعى العبد في قيمته. ويصح تدبيره واستيلاه وطلاقه، ويحب في ماله الزكاة، ويجب عليه الحج إذا كان قادراً على الراد والراحلة، وتبغذ وصيف في المند، ويجوز إفراره على تعب بنا يوجب العفوية كمة إذا أفر يوجوب الفصاص في المنفس وفيما دوبا.

ا فَانَ فِي الْسَامِيعَ، إذا صار محجورًا، فهو معنزلة الصغير إلا في أربعة أشباء:

أ - لا يجوز تصرف وصي الأب عليه.

2- وتجور وصيته باكلت.

3- وترويجه بمقدار مهر العثل.

4- وإقراره حاتز.

وآما بيعه وشراؤه وهبته وصدقته، وإفراره بالعال: وإحارته، فلا تجوز منه كما لا

تجوز من الصبي والخنون.

قوله: وَقُوْنَا كُنانَ فِيهِ مُصَلَّحَةً أَجَازِهُ الْعَاكِمُ، بدى إدا كان النمن قائماً في بد السعيد، وقيد ربح، أو من أقيمة، فأما إذا شاع النمن في بد السنيد، فلا يجيزه القاضي كذا في المبسوط، وإما فيد بالحاكم؛ لأن نصرف وصى ليد عليه لا يجور.

> قُولُه: وَوَإِنْ أَخْتُقُ غَيْلًا نَفِذُ عِنْقُهُ}؛ لأن العنق لا طعمه العسخ مد وقوعه. وقال الشائعي رحمه الله تعالى: لا يجذ.

والأصل عند أبي يوسف وعمد: أن كل تصرف يؤثر فيه الهزل يؤثر فيه الحجر وما لا فلاه لأن السفية في معنى الحرق من حيث إن الهارل محرج كلامه لا على نهج كلام العقلاء لاتهاع هوام، والعنق مما لا يؤثر فيه اهرل فيصح منه.

والأصل عند المشافعي: أن الحجر بسب السفه يعترافا الحجر بسبب الرق حتى لا يتقد عنده من مصرفاته شيء إلا الطلاق كالسرفوق، والإعتال لا تصح من الرقق، فكذه من السفيم.

قوله: ﴿وَكَانَ عَلَى الْفَيْكِ أَنَّ يُسْلَقَى فِي فَيَعَتِمِ؟ لأن نشج المعنى النظر، وذلك في إنظال الفتق إلا أنه متعقر، فبيجب رده فرد القيمة، وكنا أو دبر عبده صبح تدبيره؛ لأن التدبير لا تلحقه الفسيح كالعلق، إلا أنه لا تحت السعاية ما دام المولى حياء لأنه باق على ملك، فإذا مات ولم يؤسل منه الرشد سعى في قيمته مشيرةً؛ لأنه علق يمونه وهو مديرة فضار كما إذا أعلقه عنه التصير وقسة المدير للنا فسنة قتاً.

وفيل: تصف فيمته قناً، وعليه الفنون؛ لأنه قبل الندير كان فيه لوظ مَشَعَفَه وهنا النبيع والإجارة، وقد عقل الحدماء وهو البيع، وفيمة أم الولد للت قبيمها قناءً لأن البيع والإستسعاء قد اعتبا وبقي مثل الإعنان وقسة المكانب عبدت فيمته لماً؛ لأنه حر يداً لا رئية، والقن معلوك بناً ورقية، فكن المكانب نصفه، وإن جاءت حاربته وللد، فادعاه لبت فسيه منه وكانت أم ولده؛ فأن في الاستبلاد لهجاب الخربة، فصار كالعتق، فإن مات كانت حرة لا سعايه عبيا؛ لأن الاستبلاد فعل منه، والحجر لا شعلن بالأطال، ولهذا حقلت السعاية عب لهذا لمعلى معلاق الدير، فإن العنن بنت فيه من طريق القول، معلى هذا قو لم يكن معها ولذ، فقال: هذه أم ولذي كانت أم ولذه ولرمتها السعاية بمواه في من طريق القول، فصار كاندير،

قوله: ﴿فَإِنْ لَوْرُجُ الْمُرَالَّةُ جَاؤٍ فِكَاخَهُ وَلِهُ أَن يَتُرُوجُ ارْبِعًا مُتَسَعَدُت ومتعرفات. قال في الحداية؛ لأنه لا يؤثر فيه الحزل ولأنه من حوائده الأصلية. قال محمد: اهمجور نزرج نفسه. ولا يروع استه، ولا لمحمد لأنه عمجور عليه في. حتى عبره.

قوله: باوارنَّ سنتی قُنْ شَهْرًا خَنْرَ مِنَّهُ مَقْنَانُ مَهْلِهُا وَيَطْلُ الْقَاصِلُ وَمَدَا قوضيا: لأن دحول النصم في ملك دروج متقود، وقدر مهر الدنن أن حدل له بإزائه سل وهو ملك النضم - فإن طلقها قس الدحول وحب لها نعاف المستمى من ماله لأن النسمية صحيحة للى مقدار مهر النش، وكذا يحور له أن يتروح باريم بسوة، وكال يوم واحدة، كما في تقداية.

والواكن المرأة مقسدة تروحت كللوأ يسهر مظهل أو الأفراءما بتعادر فره حطور لإلن المتلاح بصح مع الحجر، وإذ كان العبهر أقل من مهر الشيئا بدالا يتعامل فنها عان كان أم يدخل بها قبل له: إن ششته فتمير ها مها مثلها. وإلا فرق بسكمة, وإن كان فد دخل بها فعب أن بنم لها مهر مثلها. وإن كان زوحها محجوراً وشهاء فإن كان سبي أكثر من مهر مثلها علم عام العصر، وإن كان أفل حوص بالإنهام أو الفرقة. وأما إذا تروحت بعم كعاوه فللقاضى أتر يعوق سهماه لأمها أدخلت المتابن على أولياتهان فيمسح المكاح الأحليم، ولو أمها اغتمت من زوحها بمال حار احمله ولم يم مها انمال؛ لأن حرو عرابه، و من طلك الروح لا فيمة لها الصارف بدال انتال مندعة والرعبة لا يجوب وأمه حيال الخلاة فلأب الرواح علن الطلاق بقوالها، وقد واجد، تعمار كسا به علمه بدحول المار. الدعمت، فإن كان طلقهة للقط الطلاق تطليقة والحدة على دلك المال، فهم واحمى، فإن شال لما يطل على عراد لفظ الطلاق وذلك يكون . حبُّ إذا كان دون الثلاث، وإن كان ذكره للفط أخام كان بانتُه الأن تسال بدا لم شبت بقى لفظ أخلع. و دلك إذا أربد به العظلاق كان بالمأ ولا يشبه هذا الأمة أشر يطيفها ووحها تجليقه عابر والل وقد لاحل لها أنن داف بكون بانسًاء وإن كان عفظ الصلاق؛ لأن الأمة يتما يحمحر عليها لحق المولى، ولهذا بقرمها ما بذلته له في محلعها إذا أعتصت، فتوحد بذ، وإن كان ما بذلته لاينًا كان انطلاق بهتتأر

قوله: وولدًالاً فيمَنُ بعغَ غَيْر وشهد لَمَّ لِينَافَعَ إِلَيْهِ هَالَهُ أَمَانًا خَتَى لِوَّئِسَ مِنْهِ الرَّشَةُ وَلاَ بَخُورٌ فَصَدَرُقُهُ فَنَهُ ﴾ وقد بها ذلك .

قوله: ووتُحَرِجُ الرَّكَاةُ مِنْ مَالِمِ السَّقِيمِ؛ لأنها وحدت بإيجاب الله تعالى كالصلاء والصوم وتحرج بإدنه.

وهبل: في السائمة عبر إدبه.

كتاب الحجر 547

وهي الفداية: ينديم الفاصي قدر الزكاة إليه ليعرفها إلى مصرفها؛ لأب عبادة ولا بد فيها من تيته ولكن يبعث معه أب كي لا يصرفه في غير وسهه.

قوله: ﴿وَإِنْتُهُوا عَلَى أُولَادَهُ وَرُوجَتِهِ وَمَنْ تَجِبُ عَلَيْهُ تَقَفَّتُهُ مِنْ ذُوي أَرْخَامِهِ} لأن عدد حقوق واحدة عليه والسعه لا بنظل حقوق الناس ويدنع الفائني النعقة في أمينه؛ لأجا لبست بعيادة، فلا يحتاج إلى يته، وهذا مخلاف ما إذا حلف، أو نتبر، أو ظاهر حيث لا يلزمه ظال، فيكفر بيت وظهاره بالصوم؛ لأنه منا وحد بعمله، تلو فنحا هذا البادر، لعدت أسواله بندا الطريق ولا كدلك ما يحد الناء لغير لعله ويصدق الحجور عليه في إثراره بالولاد، والوالد ولا يصدق في عيرها من الفرالة إلا بنينة ويصل إفراره بالزوجية؛ الأنه لو احقا الرواح بصح، حكمًا يحور أن يقر به.

قوله: وفإناً أوَادَ خَجَةَ الإسْلَامِ لَمْ يُطَعَ مَنْهَا؟؛ تُأَمَّا واجبة عنه بيجاب الله معالى من غير فسعه، وإن أراد أن يعتمر عمرة واحدة لم يمنع شها استحساناً، ولا يعتم من الفران؛ لأنه لا يمنع من فراد السفر لكن واحد منهما، فلا ينتج من الحمج بيمهما.

قوله: ﴿وَلَا لِسَلَّمُ الْفَاضِي اللَّفَقَةَ إِلَّهِ ۚ كَى لا شامها في عبر هذا الوحه.

قوله: (ويستشه اللي تقد من الحاج يشطها غله في طربي الحجر) الاه لا بوس منه إنفرات ما يدمع إليه، فيحتاط الحاكم في ذلك بدهها إلى ثقد يلوم بدالك، إن السد هذا المحجور الحجر الله مان حاسم على الوتوف، فعلم المصاد وددم الفاضى نقفه الرجوع؛ لأن القضاء يوجه عليه، فداو كالإبداء ولا يلزمه الكمارة؛ لأنه لا يضو على أدائها في حال الحجر، فيتأخر عنه الوجوب إلى وقت الإمكان، وذلك بعد روان الحجر كالعبا، والمعسر، وأما المحرة إذ السنام الا يلزمه فضاؤها إلا بعد روان الحجر؛ لأنه تراكبها وهو لا يعلم على أدائها، وزسا حوزاه، لاحداد، العلماء في وحوبها، فإن احجر في حجه فإنه يسفى المثلى عليه أدائها، وزسا حوزاه، لاحداج إلى المدواء، وإن اصطاد في إحرامه، أو حتن من أذكه أو منت عبدي فيحل به الأن الإحسار ليس من فعلم وقد احداج إلى كالمتحر على المدواء، وإن اصطاد في إحرامه، أو حتن من أذكه أو منت من المكن فيضه ويجزيه الصوم؛ لأنه منوع من ماله، ولائد لو أعان عن ظهاره معى المدن في فيضه ولا يجزيه الصوم؛ لأنه منوع من ماله، ولائد لو أعان عن ظهاره معى المدن في فيضه ولا يجزيه الصوم؛ لأنه منوع من ماله، ولائد لو أعان الا المعن المان في فيضه ولا يجزيه الصوم؛ لأنه منوع من ماله، ولائد لو أعان الله المعن؛ لأنه رال المعنى المان في فيضه ولا يجزيه الصوم الذي صام شهراء ثم صار مصلحاً لم يجزه الا المعنى لها هو على فوضها، فأما عند أن حيدة؛ فهو كنه إنها هو على فوضها، فأما عند أن حيدة؛ فهو كنه إنها هو على فوضها، فأما عند أن حيدة؛ فهو كنه إنها هو على فوضها، فأما عند أن حيدة؛ فهو كنه إنها هو على فوضها، فأما عند أن حيدة؛ فهو كنه إنها هو على فوضها، فأما عند أن حيدة؛ فهو كنه إنها هو على فوضها، فاما عند أن حيدة؛ فهو كنه إنها هو على فوضها، فأما عند أن حيدة؛ فهو كنه وهذا

قوله: رَفَانٌ مُوضَ فَأَرْضَى مَوْصَابًا مِنْ الْقُرْبِ وَأَبْرَابِ الْخَبْرِ خَازَ ذَلِكَ فِي نُسُب

فاتهه)؛ لأن طوعيهة مأمور مها من قبل الله تعالى، ٢٥٠ نسبع منها: ولأنها تقارب إلى الله، فكان. له في ولك وصايحة.

والعرف مين الفرس وأنواب الحبيرة أن القرام هي ما تصير عبادة واصطه كساء السقاية، والمساحب والقباطر والرباطات، وأواب الحبر عام يساول القرية وعبرها كالكفاية والصندي، وكأن أنواب الخبر أحبر من القراب.

وفيل: الفرية: هي الوسيمة إلى العناده، وأموات الخير: يتناول العبادة. والوسيلة.

والداق بين الكفاية والصمارة أن من العسيان ما لا يكون كفالة بأن قال أجابية حلام المراتك على ألف على أبي صامر، أو مع عملك من فلان على أبي صامن عك مستمانة من التعرب بإن الضمان هنا على السامي واعلى المشتراي والعراد

## [مطلب في حد البلوغ]

قوله: ﴿ وَلَمُوعَ الْفَلَامِ الْمُؤْكِمَ ۗ وَالْإِلَوْنَ الْمُؤْكِمِ الْمُؤْكِمِ الْمُؤْكِمِ الْمُؤْكِمِ الْمُؤكِمِ وبالاحتلام، أي مع رؤية المدنى والاحتلام بكون في الموم، فودا المثليل وأنها الأدى، فأقل ما حكم للتواته، والإنواز الكول في البقطة وأشوم وهذا الملوع الأعمل، وأما الأدى، فأقل ما يصدق فيه العلام النا عشرة لسة، والأشي تسم.

قوله: وفيقًا لَمْ لَوجِدُ دَلِكَ فَحَتَى بِنَوْ لَهُ لَمَامِي عَشَرَةَ مَنْهُ عَنْدُ أَبِي خَبِيقَةً، لَقُوله تعظي: ﴿ حَتَّى بِنَالُغُ السُّلَةِ، \* ﴿ رَاقِدَ الْعَسِي تَعْلَى عَشَرَةَ سَنَّهُ، كَا ﴿ قَالَ مِن صَاسَ وَعُو أَقُولُ مَا فَيْلُ مِنْ الْأَنْدِدِ، فَسَنِي الحَكُمِ عَلَيْهِ لِمَيْقِلَ مِهِ.

قوله: ﴿وَلِلْوَغُ اللَّهَارِيَّةِ بِالْحَيْصِ وَالاَحْدَاعِ. وَالْكَبَلِ فِإِنْ لَمْ لِمُوجِدَ فَلَكَ فَحَقَى تَتُمُّ لِهَا مَنْتُعَ غَشَرَةً شَنَّهُ؛ لَآءَ الإنات بشومي، وإدراكين أسرع من إدراك الدكور، ينقصنا عنه سنة.

قولة. ووقال أبو يُوطُفُ وقُحِيْدُ إذا نَيْمُ للْفَلاجِ، وَالْجَارِيَةِ خَيْسَ عَمَارَةَ سَنَةً فقد للغام ولا معمر شناك العالة وعن أي يوسف: أنه النمس بنائها الحبش للوعاً، وهو الذي يجماح في إرافته إلى حلق، وأما نهود الفدن، ذلا يحكم لم لوماً في ضاهر الروابة.

وقال جعمهم: يحكم له كد في الحجمين. والمه عمر الإنظ والشارات لقد قبل على الحلاف في شمر المائد

وقبل: لا معرة بعد وأما تترغب رهم المتاهر الصعيف ولقل الصوب فلا الصارات

زاله سورف كُستم. 152.

قوله: وَوَإِذَا رَاهَقَ الْغَلَاقُ: وَالْجَارِيَةُ وَأَشَكُلُ أَمْرُهُمَا فِي الْبُلُوعِ فَقَالاً فَذَ يَلَقَنا فَالْفَوْلُ فَوْلَهُمَا وَأَحْكُامُهُمَا أَحْكَامُ الْبَاقِعِينَ السراهنة: مفارنة الاحتلام، وينما كان الفول فوقما: لأنه معنى لا يعرف إلا من جهنهما، فقبل فوقهما كما يقبل قول الدراة في الحيض.

هستألمة: فسي باع واشترى وقال: أنا بالع. ثم قال بعد ذلك: أنا عبر بالع. فإن كان قوله الأولى في وقت يمكن البلوغ فيه لم يلتفت إلى سحوده بعد ذلك، ووقت إمكانه اشتا عشرة سنة.

ولو أقر أنه أنك مالاً في صباه لرمه الأن كما لو قامت به بينة.

## {مطلب في الحجر يسبب الدين}

قوقه: (وَقَالَ أَبُو خَيْمِهَ: لاَ أَخْجُرُ فِي النَّيْنِ) أَي لا أحجر سبب الدين، فإذا لم يحجر عليه جار تصرف واقراره؛ لأنه بالع عاقل.

قوله: رَوَاِهَا وَجَبُتِ اللَّمُونُ عَلَى رَجُلٍ وَطَلَّمِنا غُرَفَاؤُهُ خَيْسَةً، وَالْخَخْرَ عَنْيُمِ لَيْهُ أَحَجُرُ عَلَيْهِ، وَمَلَدُ ابِدَاءَ كَلامٍ.

قوله: وَإِنْ كَانَ لَهُ مَالَ لَهُ يَقَصَرُفَا فِيهِ الْخَاكِمُ بِعَنِي عَنَدَ اللَّهِ حَنِفَة. وهذا في حال حياة العابود. أما إذا مات وعليه ديون، فد ثبت عند الفاضي بالبينة، أو بإقراره، فإن القاضي يبيع جميع أموال منفولاً كان أو عقاراً، ويقدي به ديونه، ويكون عهدة ما باع على الفرماء دون القاضي وأميت، وكان إذا باع القاضي الحركة لأجل الموصى له، تكون الفهدة عليه دون القاضي، أو باع لأجل الصعير تحمل المهدة على الصغير وكذا أمه: القاصر.

قوله: وْرَلْكُونْ يُحْسِبُهُ أَيْمَا خَتْنِي بُهِيقَةًى اهاء لحق الغرماء ودمعاً لطلمه.

العلم أنه الحيس تاب بالكناب، والنسة، والإحفاع.

أنما الكتاب: معوله تعالى: ﴿ أَوْيَنَفُواْ مِنَ ٱلْأَوْضِ ۗ ﴾ <sup>195</sup>ه أي يحسوا؛ لأن نفيهم من حميع الأرض لا يتصور.

وأما السنة؛ فإن النبي علمه السلام: واحسن وحلاً أاعلق عقصاً قد من عبد حتى باع غيبية به في ذلك و<sup>25</sup>.

<sup>(1)</sup> مورة المطلقة 33.

 <sup>(</sup>أ) قال بن حجر السقلاني في تلجيص ونجير فلحيص الحبر في كناب «معليس و40/3): حديث:
 وأنه حيل الله عليه وسلم حيس رحالاً أعنى شقصةً له في حد ي، نبعة طافي»، الجهفي من طريق.

واما الإهماع: فإن عليًا رضي الله عنه بني حبساً بالكونة، وساه نافعاً، فهرت الناس حنه فسي حبب أوثق منه، وساه عبساً، وقال: أما ترهي كبساً مكبساً بنبت بعد نافع عبساً، وذلك بحصرة الصحابة من عبر حلاف، يقال: عبس بكسر الياء ولنجها أي مقال يقال خيسه أي أذله.

وقوله: ﴿أَبِدَأُهِ: حَتَى يَنِعُهُ وَبِيعِ الْعَرُوضِ، ثُمُّ الْعَقَارِ.

قوله: وقُولُ كَانَ ذَيْنَهُ فَوَاهِمُ وَلَهُ ذَرَاهِمُ فَطَاهُا الْقَاضِي بِغَيْرٍ لَمْرِهِ} وهذا بالإصداع؛ لأن من له الدين إذا وحد جنس حقه جلز له أحده بعير وضاه، قديم الفاضي أولي.

قوله: رواين كَانَ دَيْتُهُ فَرَاهِمُ وَلَهُ دَنَائِيرُ، أَوْ عَلَى ضِدٌ ذَلِكَ يَاعَهُا الْقَاضِي فِي فَيْهُهُ وَهِلَا عَنْدُ أَيِ حَيْنَةَ اسْتَحَسَّانًا؛ لأن الدَّرَاهِمُ وَالدَّنَائِرِ، قَدَّ أَخْرِيا فِي يَعض الأحكام يحرى الجنس الواحد، والقياس أن لا يبيعه كما في العروض، وقفه لم يكن لصاحب الدين أن يأخذه حراً.

قوله: (وَقَالَ أَنُو نُوسُفَ وَفَحَدُدُ: إِذَا طُلْبَ غُوْمَاءُ الْلَهْلَسِ الْحَجُرُ عَلَيْهِ حَجَرَ الْقَاضِي عَلَيْهِ وَمَنْفَدُ مِنَ النُصْرُفِ، وَالْبَيْءِ، وَالْإِفْرَارِ خَتَى لاَ يُصَرُّ بِالْفَرْعَاءِ) بعني إذا كان بأقل من دين العقل أما ينصن العنال قلا يعند.

قوفه: وَإِبَاعَ مُالَةً إِنَّ التَّنْفِعَ مِنْ يُبْعِهِم ويبع في الدين العروض أولاء تم العقار ويتوك حليه دست من تباب بدنه ويباع الباني.

وفي الفاخيرة: إذا كان له ثبات بليسها، ويمكنه أن يجنرئ بدرنها، فإنه يبيع ليابه ويقضي الدين بعض فتنها وينشرى بما يقي ثونا يليسه؛ لأن قبس ذلك لشجمل، وقصاء الدين مرض عليه، وكله إذا كان له مسكن ويمكن أن يجنرئ بدون ذلك، فإنه يبيع دلك المسكن ويصرف بعض ننه إلى قصاء الدين ويشتري باليافي مسكماً يبيت فيه.

وفيل: ببع ما لا يحتاج أليه للحال حتى إنه يبيع الحبة واللبد في الصيف والنظع في الشناء.

قوله: ووَقُسَمُهُ بَيْنَ غُرَمَاتُهُ بِالْحَصَصِ أَي عَلَى تَدَرَ دَيُوجُم.

الي عمل ان عماً كانا بين راطين، فاحنى أحدهما بصيب، محبسه التي صلى الله عليه وسلم حتى ماع فيه شيمة لد، قال: وهذا متقطع، وقال: وروي من واحه احر عن الفاسم بن عبد طرسن عن حده عبد الله بن مسعود وهو ضعيف؛ لأنه من طريق الحسن من عسارة، قال: ورواه التوري، عن بن أبي فيلى هن القاسم بن هيد فرحمن هن أبي عبل.

فائشة في مشروعية الحبيس حدث أحرجه أبو داود والتسائي من طريق يهز بن حكيم عن أبيه عن حقما أن الني عبان الله عليه وسام: وحسن رجلا في تهمة سامة من نبار تم حال سبله ع.

ڪتاب الحجر ڪتاب الحجر

المولمة: وَفَإِنْ أَكُرُا فِي خَالَ الْحَجْرِ وَاقْرَاوِ لَرِمَةَ ذَلِكَ فَطَاءَ اللَّذَيِّ عَلَمَ فوضعا؛ الأنه فد تعلق مهذا العال حق الأولين، فلا تسكن من إطال حقهم بالإفرار لعبرهم بحلاف الاستهلاك؛ لأنه مشاهد لا مرد له، وإن استعاد مالا عند الحجر نعد (قراره فيه) لأن حقهم لو يتعلق به.

قوله: ﴿وَيُنْفَقُ عَلَى الْمُقَلِسِ مِنْ مَالِهِ﴾ المراد بالمثلس هذا الدابود المجور.

قوله: ووَعَمَى زُوجُهِ وَأَوْلاَدِهِ الصَّغَارِ وَدُويَ أَرْخَاهِمٍ أَي دُوي الرحم اغرم؛ لأنَّا حاجتهم الأصلية لقدله على حق العراما، كتفة نصله .

قوله: وَفَإِنَّ فَمْ يَعْرِفَ لِلْمُقْسِى مَالَ وَطَنْبَ عُرَفَاؤَهُ خَسْنَةً وَهُوَ يَقُولُ لاَ مَالِ لِي خَسْنَةً الْخَاكِمْ فِي كُلُّ دَيْنِ التَوْمَةُ لَدلاً عَنْ مَالَ خَصِلَ فِي يَدِهِ كُسْنِ الْسَبِيعِ وَلَمْال الْقَرْضِ) قال في التعابذ يجس في النارهم، وفي قبل صد.

وفي الخجدي: بحسن في قليل الدين وكثيره إذا طهر مه النظل.

قوله: ورقى كُلُ فَيْنِ الْفَرْفَةُ بِعَقْدِ كَالْفَهْرِ وَالْكَفَالَةِ الدراد بالدير المعجل دود المؤجل، بإن في المؤجل القُولُ قوله بالإحداع، أما إدا كان الدين بدلاً عن مال حصل في بده لم يصدق على الإعسار؛ لأنا قد عرف عده به، فلخواه الإعسار دعوى زوال ما في يده وهو معنى حادث، فلا يصدق وكذا إذا كان المرمة بعقد كالدير المعجل لا يصدق في دعوى الإعسار ديد؛ لأنه قد بريد بدعواه أن يسقط ما الترفة، فلا يقس

وذكر الحصاف: أنه لا يكون بالتزويج موسراً؛ لأنه لم يعصل له شيء، وما سوى طلت، بالقول فوقه في الإعسار؛ لأن الأصل الففر.

قوله: (وَلَمْ يُحْبِسُهُ قِيمًا سِوْى ذَقِكَ كُعُوصِ الْمُقَصَّوبِ وَأَرْشِ الْجَايَاتِ) (15 قال أنا فقيره الأن الأميل الفقر فسر ادعى السي بدعى معنى حدثًا، فلا بقيل إلا بينة.

قوله: وإلاَّ أنَّ يُقِيهُ غُرِيهُهُ نَيْتَهُ أَنَّ لهُ طَالاًم تحديثُ بحديثُه لأن فنيه أولى من دعواه اللغل، تم تصومر في الدين لا يحرج فني، شهر رمصان، ولا للعبدين، ولا للحمقة، ولا يصلاة مكنونة، ولا لحجة فريضة، ولا لحصور حدارة بعض أهله.

ولو أنقطى كلمباءً بنفسه وعن عميد إذا مات به والمد. أو ولد لا يجرح الا أن لا يوجد من يفسله ويكفئان فيجرح حبننا، وأما إذا كان همان من يقوم باللك، فلا يجرح.

وقبل: يحرح بكفيل لخنازة الوالدين، والأحداد، واختاب، والأولاد، وفي غيرهم لا يحرج وعيه العنوى، ويترفي أن يحسن في موضع حشر لا يسط له فيه فراش، ولا وطاء ولا يدخل عليه أحد بستأس بدء لان الحسن إننا شرع لنصحر، فسنارع بالقصاء وإذا مرمى وأدياه البرض إن كان له حادم لا يخرج فرداد استحراء فيسارع بالقصاء ولا يخرج للمداولة، ويداوي في السجن، وإن لر يكن له حادم وحشي عنه السوت، فإنه يخرج؛ أنه إذا حشي على نفسه الدوت من الجواع كان به أن يديعه بدال العبرة فكيف بجوز اهلاكه لأحل مال العبر، وإن احتاج إلى الحماع، فلا بأس أن تشعل عليه البرائم، او جاراته، فيطأها حيث لا يطلع عليه أحد.

وفي النهاية: إذا طلب المحتوى امرائد، أو أنت إلى فرائد في الحيس لم ينتج إن كان في الحيس موضع خال، فإن السعت الزوجة لم تنجر، وإن الشعت الأمة الجرت، وإنها كان للروجة الحرة أن نتنج الآمة الجرت، وإنها كان للروجة الحرة أن نتنج الآمة لا يصلح السكى والروجة الأمة تنجر إذا رضى سدها، والا يعج من دحول أهنة وحيراته علية؛ لأنه يحتاج إلى دقك ليتناورهم في قصاء الدين والا يمكنوا بأن يمكنوا معه طويلاً، والحترف، لا يمكن في الحيس من الاشتعال يحرك ليسجر، في تعبار ع بالقضاء، ويحيس الرجل في نتنج أن المنابل والدين الكانة؛ لأنه الا يصير طالماً أمنح من الإنساق عليه والا يحيس المكان، لمولاه بدين الكانة؛ لأنه الا يصير طالماً مثلك والحيس حراء الخطب وال كان المديون صعيراً وله ولي يجور له قضاء ديونه وللمغير مال حيس القاطع، وله المسع عن فصاء ديونه.

" قُوله: (فَإِذَا حَسِنَهُ الْفَاضِي شَهْرَيْنَ أَوْ ثَلَالُهُ سَأَلَىٰ مَنْ خَلِهُ فَإِنْ لَمْ يَكُشِفَ لَهُ خَلَى خَلَى سَبِلَهُ}، ومي بعض الروابات: ما بين أرحة أشهر إلى سنة أشهر. وهذا ليس بنقسير، وإنها هو على حال المحبوس، نمن شغص من بصحره الحسي طفير، ومنهم من لا يضجره الكثير، فوقف ذلك على واي الحاكم هه، فإذا لم نبين للحكم أنه أنه مالاً بأن قامت البينة، أو منافى جيراته العارض به، فلم يوحد لم شيء أحرجه، ولا يسل فول، البينة إنه لا مال له قبل حبسه؛ لأن البية لا تطلع على إنساره ولا يساره بعوار أن يكون له مال عبوء لا يطبع عليه، فلا بد من سجب ليصحر بذلك.

قوله: ﴿وَكُمْلُكَ إِذَا أَقَامَ النِّبُدُ أَنَهُ لِا مَالِ لَهُمْ مَعَى حَلَى سَيِلُهُ لُوسُوبِ النظرة إلى العيسرة، فإن قبل: هذه شهادة على النفي والشهأدة على النفي لا تقبل، وهذه قبت؟

قشاه هذه شهادة بناء على الدليل وهو أنه إذا ميس، فالحيس بدل على أنه لا مال له أما إذا أقام الننه قبل احيس على إدلامه، هيه رواينان:

إحناحا: شل

وفي الرواية الأخرى: لا تقبل، وعلى التانية ضامة المشايح كفا في الهداية، وأما معد الحبس، فهي تقبل رواية واحدة.

قال أبو القاسم الصفارة كيفية الشهادة أنا يقول الشاهد: إنه مطلس معدم لا تعلم له مالاً سوى كسوته التي عليه.

قوله: رَقَانَ كُمْ يُطَيِّرُ لَهُ مَالٌ خَلَى سَبِيلَةً) بعني بعد مصي الدنة؛ لأنه استحق النظرة إلى المبسرة، فبكون حبسه بعد دلك ظلماً. كناب العجر كناب العجر

قوله: وولا يُخولُ لِيَنَّهُ وَلِيْنَ هُرَهَائِهُ لِغَدَّ خُرُوجِهِ مِنَ السَّجْسِ وَيُلاَزِهُونَهُ وَلاَ يُشْتُطُونَهُ مِنَ النَّصَرُّفِ وَالسَّقْسِ وينورون معه هيت دار، ولا يحبسونه في موضع واحد، وإن دخل بيته لحدجة لا ينمونه، بل يتطوونه حتى يحرح: وإن كان السبى لرحل عالى امرأة لا يلازمها لما فيه في الحاوة بالأحتيبة، ولكن بعث العرأة أمينة تلازمها.

وقوله: «وبلازمونه»: تقوله عليه الصلاة والسلام: «نصاحب الحن يد ولمعانا» ﴿ ﴾ العراد باليد السلارمة وباللسان التقاصي، ولم يرد به الصرب واقتشم.

قوله: ﴿وَيَأْخُذُونَا فَعَمْلُ كُسُبُهِ فَلِمُسُمَّ نَبُنَهُمْ بِالْحَصَاصِ} أي باحنون ما زاد على تعقيه وتنمه عباله.

ولم احتار المطلوب الحسن واطالب المبالارمة، فالخيار إلى الطالب؛ الأنه أبلغ في حصول المقصود الاحتيارة الأطبق عليه، إلا إداء علم العاشي أنه يدامل عليه بالملاؤمة صرر إبن بأن لا يمكنه من دحول داره، فجيئة بجيسة ديما للسرر عند.

قوله: ووَكَانَ أَبُو يُوسُف وَهُجَهَا: إِذَا فَلَسُهُ الْحَاكِمُ حَالَ بَيْنَهُ وَابْنَ غُومَانِهِ)؛ لأن الفصاء بالإدلاس، عندها: يصح فشت العسرة، في تجوز الإنجاز إلى الديسرة، وعند أي حيفة لا يتحقق الإفلاس؛ لأن روق الدعاد ورائح؛ ولأن وقدف الشهود على عدم العال لا يتحقق: الاطاعراً فيصلح شدم لا لإطال الحربي السلامة.

قوفه: وإلاَّ أَنَّا يُقيمُوا البَّنِبَةُ أَنَّهُ فَدَ خَصَلَ لَهُ مَالَ} مَه إشارة على أن بهذا أيسمر ترجع على بنة الإعسارة لأنها أكثر إنبائه إذ الأصل هو العسرة.

قال مي المستصفى: (فعا تقبل بنة الإعسار إنه قالوا: إنه كثير للعبال ضيق احمال أما وذا قالمان لا عال له لا تقبل

وهي الهياجع: قال لهو حيفة: إذا كان طرحل معروفاً بالإنسان لم يجيسه القاصى، حتى يقيم عصمه بينة أن له مالاً، وإذا لم يكن معروفاً بذلك لم تقبل بيته على رهساره ويجيسه شهرين، أو تلالة تم يسال من حاله.

قوله: (ولاً يُحَجِّزُ عَلَى الْتَاسقِ إذًا كَانَ مُصَلِحًا تِمَالِهِ) وقال الشامعي رحمه الله تعلق: يحجر عليه زجراً له وعلونة.

ا قوله: ﴿وَالْفَسْقُ الْأَصْلُهُمُ وَالطَّارِئُ سُواءً، بعني إذا بنغ فاسقاً، أو طرأ عليه دلك.

<sup>(</sup>٤) قال الله عبير المستقلامي في الدونها في نام يح أساديت الحداية (٤/١٥/١) - حديث, الصاحب الخل بد ولسادي المرافعي من مراسل مكتحول, ولنن غدى من مذبت أي السنة (موادي) أحرجه في ترجم خدد بن مداوية أحد الساعطين.

وان النام حديث أي هرارة: وإن لصاحب الحن معالاً و مو ان الصحيحال،

554 ڪتاب اتحجر

قوله: وومن النَّذِي وعليهُ مَناخ برخِي بِكِ النَّاعَةِ مِنْهُ فَصَاحِبُ الْمَفَاعِ أَسُولُ النَّفَوْفَاء فِيهِ وَقَالَ السَّاعِينِ. صَاحِبَ النَّمَاعِ أَوْلَى بِشَاعِدِ.

وصورته: المشرى سلعة والتصها بإن البائع. ثم عام المضري، أو أنس قبل أن يشام التمرية أو العدما دام طالعة مام وعليه دين لأماس شنى، فالعرماء حيمةً في النمو أسوة وليس بانتها أحق لها منها عندانا لأن لسانع لما سلمها إلى العدمري، فقد وضي بإسقاط حقه من عدم ورضي له في دمام فصار كالعرم من سائر العرماء، ولو كان المائع لم يسلمها إلى المشترى فإنه ينظ : إن كان النمي مؤخلاً، فكذلك الخواب، وقد حل الأحل بموت فللشد ي، وإن كان حالاً، قالرتم أحل بالنمر من سائر العرف إصافاً.

وقوله: وأموة لقرمايه: هنه إدا ابعاء المشتري بادا الدائع. أما إدا لم بعض العفاع وإذا الباقع، ثم أطال مصاحب الساح أولى شمه من العرماء؛ لأن له حل الحسن الاستيعاء الشمر، فيكون كالموتين في شي العرهوان، وإدا مات الراحل وعليه ديود مؤجلة حلت يموتمه الأن الدين كان متعلقاً بدمته وقد حربات، فلم يبق له محل معلوم، متعلق بالتركاف ومقاعدة الحلول.

مسأله: في قسمة الدين بن العرماة بالخميس وحل مات ولرحل طيع مالة فرهمه وسطية لاعر اللائود والاحر عشروه ولاحر عشرة، فعلم الرحين فرهما فقول: محموع السيح هذا أو ومنول، فيسرب لصاحب الدالة مالا أرحين ونقسمه على مالة ومنهن بناج هذا أو منول به أربعين ونقسمه على مالة ومنهن بناج هذا أو منولون أو وطلبي بخصه من التركة «لأد الأصل فيه أن لغول: كل من له شهره من لدين مصروب في الدرقة مقسوم على خموع الديوانه فيما حرج فهو نصيهه» ونظيرت ليساحب المنزلون منها ولصاحب المسرة النات ونسف فدلك كله أربعوه، واله شمت، فاست الدالة من عاموج الديوان تجلها حسة القالماء فيعطى صاحب المالة حسة الشام، فيعطى صاحب المالة حسة الشام، فيعطى صاحب الدالون نجاه فيسان الأربعين وقو معافي علمه ومصد، في الدين المنات المنات المالة من عموج الديوان بنجاه المنات المالة من عموج الدين المالة من الأربعين والمو منها وهو مسخة ومصد، فيسان المنات المنات المنات المنات وهو حسة، وسعة المنت المنات المنات المنات وعلى هذا فضر.

## كتاب الإقرار

الإفرار (أ) في المعة: مشتق من قر الشبيء إذا تبت.

وهي الشرع: عبارة عن إحمار عن كان سابق، واطهار فما وحب بالمعاملة الساغة لا إيجاب وشليك منداً. ومن أفر نغيره بمال كادناً، والعقر له يعلم أنه كادب لا يحل له دمانا إلا (دا سلمه عليب نفسه، فإنه يحل.

قال في شاهان: إذ تخر بعد في يد وبداله لعمرو صح الإدار في حق المغر، حتى لو ملكه يوماً من الدهر إلامر يتسايده إلى الدغر لد وهذا بدل على أن من حكم الإفرار أنه إحمار عن شيء سايق لا أنه تقليك مندل، وكذا من أثر محرية عدد في يد غيره يصح الإفرار في حق غيمه، حتى لو الشواه يحكم محريه.

ومن شرائط الإقرارة قرضا والنعوع حنى لا يصح إفرار العكره

ومن شرائطه أيضنًا: العقل، واللبلوغ. وأما الحرية، فشوط في تعص الأشب، فاون يض.

وقو قال الرحلي: صبح مالي، أو بصح ما أملكه لعلان، فيهما إفراء مالهية لا يحور إلا مقاوضة، وإن اعتم من النصابيم لم يعجر عليه.

قوله وحمه الله: وإذا أقرأ الحكوا البالغ العافل غلى نفسه بحق أنوعة إقرارة) وعرط اخرية اليصح إفراره مطالعًا؛ لأن العبد إذا أمر بمثال لم بالرمه في الحال لأجل الصرو على مولاه، وإنك يترمه بعد الحريق، ويماح إقرار العبد العافوا، بالعال: لأنه مستند عليه من حيم العولى، وعرط البلوغ، والعقل؛ لأن العسى، والمحتود لا يصح أفواهما

قال في اقداية: إلا أن بكون الصبي مآدوبًا، فإنه منحل بالبالع بحكم الإدن.

وقوله: «الحقوية أي إدا قال: لدلال على حق لرمه أن يبون ما له قبمة، الله قال: عليت به حق الإسلام لم يصدق على ذلك.

<sup>(1)</sup> الإمركو نَفَةً: الاعتراف.

وأغراعاً: الإخبار بحق علمه.

وطروطه تلاثه

ا – اللوغ،

<sup>2-</sup> والعقل.

<sup>37-490 - 3</sup> 

ويصلح الاستشاء في الإقراء إن وصلة مع إلا الطرورة كتشكن أو المفعل أثر أعاد فيم والحرارة بدني في المهمشيم أو يشترن أرشة في مترضيه فكيل تأسيقات مضوعة المفترة على ما العرابع في عرضه.

فولد. ومجهّلها فم كان ما أقل بد أو مغلومًا وجهاله دخر بدلا عنو درجه الإفرار. الآن بخل بدلا على درجه الإفرار. الأن بخل بدلا على حراحة لا يعلم الرئيس بدلا المرارية على الدلال المرارية بالمرارية الإفرار الحارية بالدارية بالمرارية بالافرارة بالافرار

فوله (والِقَالُ قُلْمَ بُلِيَّ لَلْمَحْمُولُ؛ أَنَّ الحَدِينَ فَيَ حَبِيدًا فَعَنْمُ كِمَا إِذَا أَمَعُو أحد عمليه، فإن له من أخره العاصر على صدر.

قوله: وقايلًا فال: اللهلان علين شيئًا لومه أنَّا لبَّنَ مَا لَهُ قِلْمِنْهُ. كَا العَمْرُ عَلَى الرجوم، في دهم، وما لا قيمه له لا يحد وابها و قبل

عوقع: ﴿ العلس صدر ه

قوله ، والقوال فوأله فيه مع رسيه إلى ادعى ألمفل له لكن من دللته و الله هو المستخر، وكده الها قال المعال على حق رسيم إلى ادعى الرائدة الإدراء العديمين المقر أدا حتى الرائدية لم يصبح الإقرار ، ولا عاد العد إلى التصديق لم عسر 13 بافرار ، وديار بعض المشتق في حتى بدئاء مشود مرح وجاءه والرائدال المرقب من عدا مشود شروهم لا من سرقت من هذا عشرة دراهم فيول في احداء المسلم الأول مشرق واقطعه للتابي الأن فواد ، ولا يملع المن منهول في العالى مشتمل للأول والا بمعلم، ثم مند الدائل منهول بقطع المناها الإقرار والا بمعلم، ثم المناه المناها المناها الإقرار والدائل المناها المناه

قول: ﴿﴿إِنَا قَالَ: لَهُ عَلَيْ مَالَ فَانْعَرَحَعُ قَيْهِ إِلَى نَبَانَهِ إِلَيْهِ: ﴿أَنْ يَعْرِهِ وَفَعَ خَل مَالَ عَمُولَ.

قوائد ولیکنیل فولد فی آهلیل و گهیری لان نظیر بدس تحت اسانه کما یدخل فهنیره لال نیل فلک دن از الله این ایم ایر افراد بر درمه لال علال ما مالاً حرفان ولای فال له دنی مال حقیره ای فلل این اسلین او دفعه او دفعه او دو بقیل اندسیره می افغاز و داکنین

قوته: وفونًا قال: له غلي مال عضه نؤ بصلك في اللّ مل بالني فرهم، لأم يقر و بدل موصوف، ولا نجور إنها، الوصف والنساب عليم على النس صاحم تمكّ به: والعلى عطيم تملة الدائر، وهذه إذا قال: مثل عطب من المراهم. أما إنا قال: من المعاجرة خالفة، بمشرى مثمالًا، وفي الإيل بالمسل والمشرى؛ لأنه ألان المباحد حجب به الركاة من **كتاب الإقرار كتاب الإقرار** 

جنسه، وفي غير مال الركاة يقدر بقيمة النصاب، وكذا (i) قال: مال كثير، أو جليل، فهو كفوله: عظيم. وعن أبي حنيفة: يصدل في عشرة دراهم (i) قال: من الدراهم؛ لأله نصاب السرقة، فهو عظيم حيث تقطع به اليد اغترمة.

قال السرحسي: والأصح أنه يهى على حال الدقر في الفقر، والغنى فإن الغليل عند الفقير عظيم، وكما أن الدائمين عظيم في حكم الزكاة، فانعشرة عظيم في قطع بد السارك، وتقدير السهر، فيتمارض، ويكون المرجع فيه إلى حال الرجل، وإن قال له: مال نعيس، أو محطير، أو كدير لزمه عشرة دراهم عند أي حيمة.

وقو قال: غصبته إبلا عظيمة، أو مقرأ عطيمة، أو شاة عظيمة ثراء من الإبل خسى وعشرون ومن البقر ثلاثون، ومن العنم أربعون. فأما الخيس من الإبل، وإن كانت نصاباً، مانها لم شعمل في حد الكثرة؛ لأنها لا نجب فيها الزكاة من حسبها، وإنما تجب من الغنب، وذلك يشعر عقصانها وقلتها، وإن قال: حنطة كثيرة، بعند أي يوسف: يلزمه حسبة أوسق على أسله في النصاب، وأما على قول أي حنيفة: فلا نصاب لها، مبرجع إلى بيان النقر، لا أنه لا بلد أن يبين زيادة على ما يقبل. بيانه فيه: أو قال: على حنطة حتى لا تلغى المصفة، ولو قال: أموال عظام، فهي قلائة أموال، فلا يصدق في أتل من متمائة دوهم الصفة، أو سنين متفالاً، إن قال: من الدنانيرة إلان قوله: وأموالهم: جمع مال، وأقل الجمعة ثلاثة.

قوله: وَقَإِنْ قَالَ لَهُ عَلَيْ ذَوَاهِمْ كَتِيرَةً لَمْ يُصَلَقُ فِي أَقَنُ مِنْ غَشَرَةٍ ذَوَاهِمْ) وهذا عند أبي حنيقة، وعندهما: لا يصدق في أقل من مائني درهم: لأن الكثير في العادة هو ما يخرج به الإنسان من حد النقر التي حد الغير، ودلك مائنا درهم، وله أن العشرة أقصى ما ينتهي إليه اسم الحسم، يقال: عشرة دراهم، ثم يقال: أحد عشر درهما، فيكون هذا الأكثر من حبث المفقط، وإن قسر ذلك ماكار من العشوة، أو بأكثر من المعاتبين ازمه ذلك في قولم جميعاً؛ لأنه النوع ذلك في

قَوْلُهُ: وَفَإِنْ قَالَ دُرَاهِمُ فَهِيَ ثَلَالَةً)؛ لأنِ أَثَلُ المُنتِع المسجيع.

قوله: ﴿إِلاَّ أَنْ يُبَيِّنَ أَكْثَرُ مِنْهَا} فإن بين أكثر أزمه ما بين؛ لأن الفط يحتمله، وينصرف إلى الوزن السناد في أبله، فإن ادعى للمقر أفل من ذلك الوزن لم يصدق، فإن كانوا في بلد أوزاتها محتلفة، فهر على أتفها؟ لأن الأفل منيقن دخوله نحت الإتراز، وما زاد عليه مشكوك فيه، فلا يستحق، وإن قال: له علي درهم وزنه نصف درهم، قبو مصلة إذا وصلى، وإذا لم يصل ومنى درساً، فهو درهم ورق سبعة، وإن قال: دريهم، أو دنيهم، صبيم الرهم تام ودينار تام، وإن قال أنه ضي شيء من دراحب أو شيء من السرهمية بعليه ثلاثة دواهم، وإن قال: دراهم الشعاف فعليه سنة دراهم، وإن قال: دراهم الشعاف منساعة فراهم، وإن قال: دراهم الشعاف منساعة فرمه شاية عشر درهماً وإن قول يردراهم»: السم جمع وأقله ثلاثة وقوله: وإنشعافه جمع أحر القله ثلاثة، وإن صريت ثلاث في ثلاثة كانت نسمة، وقوله: «مصاعفة» يقتصي صعف فلك، وصعف النسعة شامة عمر، وإن قال: دراهم أصعاف في نسمة؛ لأن أصعاف على مساعة، وين تسمة، وين قول: عمرة دراهم وأصعاف العشرة ثلاثون، قول: حسمت لهي العشرة كانت أربعين، وقد أوجها مضاعته، فتكون شاين كذا من لكون على الكونم.

ولو قال: دراهم مصاعمة أضعانًا: أبين شاسة عشوء لأن الدراهم المضاعفة ستة، فإذا أوحيها أصعادا فخصى ذلك للات مرات، للكون شائية عشر، وإن قال له: علي غير درهم، فله درهمان، وإذا قال: غير الألف فعليه القال، وإن قال: غير النين فله أربعه الأف؛ لأن العبر ما داخ الشيء على طريل المسائلة.

قوله: وراين قال كذا كُذا دراهمًا لَمْ يَصَدُقَ فِي أَقُلَ مِنْ أَخَذَ غَشَرَ درَهَمَاءِ؛ لأنه دكر عددي سيسين سس بنهما حرف العقب، وأمل دلك من العددين المهسرين أميا عشر درهماً وأكثره تسعة عشر، فلرمه الأنزل، وإن تال: كنا درهم بالرفع، أو بالسكون لرمه قال: كنا درهم بالخفص لرمه مائة درهم، وإن قال: كنا درهم بالرفع، أو بالسكون لرمه درهم واحدد لأنه تعسير السهم، وإن قال: كنا دراهم بوت ثلائة دراهم ولو تلك وكناه بعير وأو لرمه أحد عشر؛ لأنه لا تطير له سواه كنا في الهدية.

؛ أو قال: به على ألف درهم –برقعهما والتوبيهما- فسر الألف بما لا ينقص قيمته عن درهم كانه قال: أنف فيمه الأنف منه درهم.

قوله: ووَإِنَّ قَالَ كَمَّا وَكُمَّ دَوَهُمَّا لَمْ يُصَلَّقُواْ فِي أَقُلُ مِنْ أَحَدُ وَعَشَرِينَ دُوهُمَّا وَلَا مُصَلَّقُواْ فِي أَقُلُ مِنْ أَحَدُ وَعَشَرِينَ دُوهُمَّا وَلَمْ وَلَوْ وَلَوْ وَسَرِهُ مَقُولُهُ. وَدُهِمَّا وَمُصَوّبُ لِلْرَهِ الْإِنْ الْحَدُ وَمُعْتَرِفِهُ وَلَا قَالَ اللّهِ الْمُبْعِنَ وَإِلَّا قَالَ اللّهُ وَلَمْ اللّهِ وَكُمْ وَكُمْ وَكُمْ اللّهِ وَلَا قَالَ كُلُهُ كُمْ اللّهُ وَلَا قَالَ لَهُ عَلَى دُوهُمْ قُولُ دَوْهُمْ لُومُ أَحَدُ عَشَرَ مِهُمْ قُولُ دَوْهُمْ لُومُ وَلَمْ اللّهُ عَلَى دُوهُمْ قُولُ دَوْهُمْ لُومُ وَلَمْ اللّهُ وَلَمْ اللّهُ عَلَى عَرْهُمْ قُولُ دَوْهُمْ لُومُ وَاحْدُ مِنْ وَلَكُ مِنْ اللّهُ عَلَى عَرْهُمْ قُولُ دَوْهُمْ لُومُ وَلَمْ اللّهُ عَلَى عَرْهُمْ لُومُ وَلِي اللّهُ وَلَمْ اللّهُ وَلَكُ مَا اللّهُ عَلَى عَرِيقَ الْفُعِيالِيْ عَلَيْهِ وَلِي اللّهُ وَلَمْ اللّهُ وَلَمْ عَلَى عَرِيقُ الْفُعِيالِيْ عَلَيْهِ وَلِي اللّهُ عَلَى عَرِيقُ اللّهُ وَلَمْ اللّهُ وَلَمْ عَلَى عَلَى عَرِهُمْ لَوْ وَلَمْ وَدِهُمْ أَوْ وَهُمْ أَلُولُوا اللّهُ عَلَى عَلَيْ عَلَيْهُ وَلِي قَالَ اللّهُ عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى اللّهُ وَلَعْلُولُ اللّهُ عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى اللّهُ وَلَمْ مِنْ اللّهُ عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ وَلِمْ مُنْ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى اللّهُ عَلّمُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّه

كتاب الإقرار كتاب

المعضوف عثيم

قوله: وفإنَّ قالَ: له عَلَيْءَ أَوْ قِبْلِي فَقَدَّ أَقَرْ بِدَنِيَّ: لأَدَّ عَلَى صَبِعَة فِبَدَّتَ، وَكَذَا قَبْنِي بِسِنَ عَنْ الصَّمَّانِ؟ لأَنْ القَبَالَةِ اللهِ للصَّمَانِ التَّلَقُنَائِكُ، لؤنَّ قَالَ الْنَعْرَ هي وديعة إن وصل صَدَّقَ؛ لأَنْ القَطْ بَحَمَّلَهُ يَجَارًا، وإن مَمَنَّ لَمْ يَصِدَقَ؛ لأَنْ طَاهِر قُولُه: يُوعِلَيْ يَفِيد الذيرَةِ ولأَمَّهُ إذَّ وصَلَّ بَالكَلَامِ لَمْ يَسْتَقَرَءُ مَكَانِّهُ وصَلَّ بِهِ اسْتَنَاءً، فَيْفَلَ وَصَل «عَلَى » أَمَّرَ عَنِي مَعَطِياً وتَسَلِيمِهِا.

قوله: وفإن قال: لا عليه، أو معي قبلو الجواز بأدانة في يُده و كنه إذا دال ادا بي يبيه أو في مستدرفي، أو في كسيء الأن دفت إفرار بخوا الشيء في بده، ودخل يتوع بيني، أو في مستدرفي، أو في كسيء الأن دفت إفرار بخوا الشيء في بده، ودخل يتوع بينية، وإن قال أنساب على فرض لم يصادي إلا يبيئة، وإن قال أنه، على من عالى أنف درهم، فهذه هذه مسانة إذا سندها إذا حارب، وإن لم يقبضها لم يحزد الأن محرد الله على المراه الإنسان، والشميل من عبر عوص حدة ومن شرط الحية الفيض، وإن قال أنه من عبر المولى الأن بطبة لا يقطع حقه عبه لا بالسليم، وإن قال، له في دراهم الحق عده ألمن، فهو إقرار الأن بطبة لا يقطع حقه عبه لا بالسليم، وإن قال، له في دراهم وكذه كل ما يكال ويورده عالم في فرص، وكذه كل ما يكال ويورده المناز كان والاحد، ولا محجد الماسان، وادعى الإذه فيه، فلا غصباً كانت بعيدي كمن أكل طعام عيره، أو معم دار عرم، أو ديم المحمد، وادعى الإذه فيه، فلا يصدى، وكذه أو مال محجد الماس، بالمنطقة وديمة والاحر عساله فلياء الإديمة والدي صاع، وعمد المورية والدي عالم، والاحر عساله فياعة والدي فوا ساحب أسال. بالمنطقين طو الدي صاع، وعمد المورية والدي صاع، والدي صاع، وعمد المؤدية والمن شاحب أسال.

قوله: رواید قال له راخل ایس غایت الها عرفی قال افرای از النهاها، آر کخانیها، او قال قطبتگی قیمو افرای کد ادا قال حدد، او اسول او استوای و اما ادا قال: حدای انزان او الغد، او استواب او تناول، او النح کیسك، او هات میراط فلیس بازاره لان هذا بذكر فلاستهرای وار قال حل حی حیاد، او زیرد؟

فال عصمية هو إقرارا

وقال بعضهم: ليس لوفرار، وإنه قال الى مواله: لعلى أو صديف، أو أما مش، أو لحست للمكر، فهذا الرار، وإن قال: لا أن، ولا أنكر، فإنه يجعل منكرة، وللرس عليه اليمين، وإن قال: أيرأنني منها، أو قد قنيتها منى، فهو إفرار رعله بنة المقصاء، أو الإبراء، وإن قال. سب لها صرة قال في شرحه: هو إقرار؛ لأن الهاء راحمه إلى الألف وكذا إذا قال: وهيئها لي، أو قد الحلدث ما على دلان، أو لست أقدر على قضائها اليوم، فبلغا كنه إقرار، وإن قال له رحل: افضني الألف التي لي عليك فقال: غداً، أو ابعث لها من بقيضها: أو أمهلس أياماً، أو أنت كثير المطاقبة، فهذا كله إقرار، وكذا إذا قال: ألى عليك ألف، فقال: والله لا بقيت استفرض ملك عبرها، أو كم تعن علي بها فهو اقرار، وإن قال: محاسب، فليس بإقرار، وإن قال: أليس لي هليك ألف، فقال: بلي فهو افرار، وإن قال:

وقال بعضهم: هو إقرارة لأن الإفرار بحمل على العرف لا على دفائق العربية.

فوقه: ﴿وَمَنْ أَفَرُ بِدَيْنِ مُؤَجِّلِ فَصَنَفُهُ الْمُفَرِّ لَهُ فِي اللَّذِينِ وَكُفْهُمْ فِي الأَحْلِ لَوْخَةُ النَّائِينَ خَالاً وَيُستَنِّخُفُفَ الْمُفَرِّ لَهُ فِي الأَجْلِي قال فِي الرفعات: هذه إذا لَم يصل الأحل الكانِمة لما إذا وصله صدق.

وواه: (وَمَنَ أَعَرُ بِدَيْنِ وَمَسْتَنَى مُنْصِلاً بِإِقْرَاوِهِ صَبْحَ الاسْتِنْفَاءُ (فَرِعَهُ الْبَاقِي) الإستناء على ضريق:

[ - استفاء مطبل

2. واستناه بحصيل وكلاهمة لا يصح مفصولاً، ويصع موصولاً

فالتعطيل: تعطيل جميع الكلام ويصير كأنه لم يتلفظ له، وهو أن يقول: إن شاء الله أو مه شاء الله إلو إن لم يشأ الله.

واما استثناء التحصيل: قائداظه ثلاثة: إلا وغير وسوى. وندا يصح هما الاستثناء بشرط أن يتحصل بإفراره شيء بعد الاستثناء على يقول: له علي عشرة إلا تسعة بلزمه درهم، وإن قال: عشرة إلا عشرة، فالاستثناء باطل وبلزمه عشرة! لأن هذا وجوع، وليس باستثناء، والرجوع عن الإقرار باطل. وهذا إذا كان الاستثناء من حسن العسشي منه. أما إن كان من حملاقه عمع الاستثناء، وإن أتى على حسح السسي، دحو أن بقول: مساء طوالق إلا عؤلاء وليس له نساء عبرهن صح الاستثناء ولا تطلق واحدة منهن، ولمو قال: سناني طوالق إلا سناني لم بصح الاستثناء وطلقن كلهن، وكنا إذا قال: عبدي أحرار إلا هؤلاء لم يعنق أحد صهم، وإن قال: عبدي أحرار إلا عبدي فم يصح الاستثناء، وعشوا بميعاً، وعلى هذا الإعتبار،

قوله: ووَسَوَاءُ الأَقُلُ، أَوْ الأَكْنُونِ وَمَنَا فَوَهُمَا.

وقال أبو يوسف: إن استتنى الأكثر عطل استثناؤه ولزم حبيع ما أقر به كلما في

اليناميع.

قوله: ﴿وَإِنَّ اسْتَنَى الْمُغْمِعُ لَرَمُهُ الْإِقْرَارُ وَبَطْلُ الْاسْتَثَنَاءُ)؛ إذا استناء الحسيع وجوع، فلا يقبل مد، وقد بنا ذلك، وإن استنى بعد الاستناء، فالاستناء الأولى نمي، وطاني للجاب، مثل قوله: لقلان على عشرة إلا تسعة إلا شائية، فإنه بلزمه تسعة؛ إذا الاستناء الأولى نمى، فكأنه تفي به الإقرار بتسعة، يغي واحد، والاستناء الثاني لهجاب، فكأنه أوحب النمائية مع المدرهم الباقي من العشرة، ولو قال: عشرة إلا ثلاثة إلا درهما لزمه شائية، وقيه وجه آخر وهو أن تأخذ ما أثر به بمبلك، والاستناء الأول بسارك، والاستناء الأول بسارك، والاستناء بي بسارك اسقطه منا في يعينك، فهو المقر به.

قوله: (وَإِنَّ اسْتُنْتُنِي الْجَمْدِيعُ لَزِمَهُ الإِقْرَارُ وَبُطْلُ الاسْتَثَنَاءُ) هذا إذا كان المستشى من جنس المستشى منه. أما إذا كَان من حلاف جنسه كما إذا استشى من مائة دوهم فصر حنطة. أو دنافير وقبسة ذلك تزيد على المائة صح ولم يلزمه شيء.

قوله: وقَانَ قَالَ: لَهُ عَلَيُ مِانَةً هِزَهُمِ إِلاَّ هِيَنَارًا. أَرْ إِلاَّ قَفِيزَ حِنْطَة لَزِمَة الْمِائةُ الغَارْهُمِ إِلاَّ فِيمَةُ القَائِنَادِ، أَوْ الْقَفِينِ وهذا صَلَّما، ولو قال: مانة دَرَهُم إلاَّ نُوباً لم يصح الإستناء.

وقال عمد: لا يصح الاستثناء فيهما جبيعاً.

وقال الشافعي: يصح فيهما جيعاً.

والأصل فيه: أن الاستناء (15 كان من غير حسم المستشى مـه، فإن كان استشى مـا لا يثبت في الذهة مفسمه كانتوب والشاة لم يضبع عندنا.

وقال الشافعي: يجوز، وعليه فيمة المستنى، وإن كان مما ينبت في الذمة بغسه كالكيلي، والوزمي، والعددي المتقارب جاز عندما، ولو كان من غير جنسه.

وقال محمد وزمر: لا يبجوزه فإذا صبح هذاه فقوله إلا ديناراً، أو إلا ففيز حنطة استشاد ما يتبت في الذمة بنفسه، فصبح فيطرح عنه مما ألمر يه فيمة ذلك المستشى، وإن كان قيمة فلمستشى بالتي على جميع ما ألمر به، فلا يلزمه شيء.

واختلفوا قيمن قال: لفلان علي كر حبطة وكر شعير إلا كر حنطه وقفيز شعير؟

قال أبو حيفة: الاستناء باطل، ويلزمه الإنرازان جيماً؛ لأمه لما قال إلا كر حنطة لم يصبح الاستناء؛ لأنه استنى الحملة: فصار لغواً، فإدا قال بعد دلك: إلا فعير شعير، فقد أدخل بين الكر المستنى منه وبين القفيز الشعير ما لا يتعلق به حكم، قاقعلع الاستناء،

فصار كما فو سكت تم مشيي

وقال أبه يوسف ومحملة يصبح الاستفاد من الشعير ولا يصبح من اختطأة قراؤه كر حسلة واسع واللائول فسراً من الشعيرة لأن الكلام مسئل، وقد استفى عده مسار كما لو قال: لفلال على حشره يا ملال إلا تسعة در هم، وهذا عبد أي حبيفة علي وحجين إلى كان المشادي به هو المشر له طح: لأن الحطاب مناحه إليه، ولي كان عبر استمر له لم يسح الاستشاء، ولو قال فان فد على آلف الا شيئاً فليلاً لرحه الألف الا قضىء الفليو، وتعمير دلك الشيء العابل المه.

قوله. ووالو فأنهأ لَمُ عَلَى مانةً وهرَّعتِمَ فَاتَعانةً هزاههُمْ يعنى نارمه كلما دراهم وكلها الساس، والعكيل. والعوروف، وإن قتل له: على 1913 والنترة دراهم أبرمه اللالة عشر درهماً.

قبل الحجدتين إذا قال: به علي عشرة ودرهم كان عليه أحد عشر عرصاً، وإن قال: عشرة ودرهان كان علم الله عشر درهاً وهذا استحداد، وفي الفاض بلرمه في الأول: درها، وفي الثاني: دوهات وغلبهم العشرة في الموسعين إليه، وإن فان: عشرة وتالانه عراقه عرفه تلانه عشر درهاً فإناماً واستحداثاً، وإن فال: عشرة ودبار واسترة ردياران، فهو على هذا التقديل.

قوقه: وَوَإِنا قَالَ لَهُ عَلَيْ مَانَةً وَتُوبَ لَوْمَهُ قُوابَ وَاحِلُمُ وَالْمُرْحِعِ فِي نفسير المائة يُلِمِن وَكُذَا إِذَا قَالَ لَهُ مِنْ وَلَوْنَانَ بَلَوْمَهُ أَوْمَانُ وَمَرَحِعِ فِي نفسير المائة البه، وَإِن قَالَ: مائة وَلَالَة أَنُوابَ، وَاللّهُ عَلَيْهُ وَالْكُلُ عَيَامًا وَلَا قَالَ: عَمْرَةً وَعَنْدَ لَرَامَهُ لَقِيلًا وَقَسْير المائة وَلِيهِ وَإِنْ قَالَ: لَهُ عَلَيْ عَبْرَةً وَالْكُلُ عَيَامًا وَلِلْ قَالَ: عَمْرَةً وَعَنْدَ لَمِنَهُ لَقِيلًا وَقَسْير أو حَوَياً كَانَ القولَ قُولِمَا كُمَا رَدَّ قَالَ عَلَى شَيْءً فَلِنَانًا لَيْهُ وَلَا قَالَ اللهِ عَلَيْهِ أ أو حَوْمَ وَيَعْمُ وَيَقِفُهُ أَوْ عَشْرَةً فُوجِمِ وَمِنْ اللّهِ فَلَا قَالَ مَوْمِهِ أَوْلَ اللّهِ فَلَا قَال وقد أن يَجْمَهُ أَقِلُ مِن فَرَهُمِ إِنَّانًا لَمِنْ مَا وَدَوْمُ وَلِينَانًا لَوْلُولُ فِي الْبِيفَ مَا وَدَ وَلَاكُمُ وَلِي قَالَ مِنْ اللّهِ وَلَا قَالُ لِمُعْلِلُهُ وَلِي قَالُمُ وَلَا قَالِمُ عَلَيْهِ وَلَا قَالُولُ فَي الْمُعْلِ فَلَا لِمُعْلِمُ اللّهِ وَلَا قَالُ لِمُعْلِمُ وَلَا قُولُولُ فَلِي اللّهِ فَلَالُهُ وَلِولُولُ فِي الْمُؤْلُ فِي اللّهِ فَلَا لِمُعْلِمُ فَلِي اللّهِ وَلِي قَالُمُ فَاللّهُ وَلَا قُلْمُ فَاللّهُ وَلَا قُلْلُولُ فَلِيلًا فَاللّهُ وَلَا قُلْلُ اللّهُ فَلَالِهُ وَلَا قُلْلُ لِمُ اللّهُ وَلَوْلُ فَلِيلًا فَاللّهُ وَلَا لِكُلّهُ وَلَا قُلْلُ اللّهُ فَلَا لَا مُعْلِمُ فَاللّهُ فَلِكُ فَلَالِمُ فَاللّهُ وَلِي قُلْكُولُ فَلِهُ فَلِيلًا فَيْهِ وَلَا قُلْلُولُ فِلْ اللّهُ فَلَاللّهُ وَلَا قُلْلُهُ وَلَا عَلَيْكُ فَلِهُ لِلللّهِ فَلْ الْمُعْلِقِيلُ فَلِهُ فَلَا لَهُ فَلَا لِمُعْلِمُ فَلَا لِلللّهُ وَلَا قُلْلُولُ لِلْ الللّهُ فَلَالِهُ فَلَا لِمُعْلِمُ وَلِمُ فَلِهُ فَلَا لَهُ عَلَى اللّهِ فَاللّهِ فَلَاللّهُ وَلَا فَلَا لَاللّهُ فَلَا لِللللّهُ وَلَا فَلَا لِلللّهُ وَلَا قُلْمُ فَلَا لِلْمُولِلِلْهُ وَلِلْمُ فَلِهُ فَلَاللّهُ وَلِلْمُ لِلللّهُ وَلِلْ فَلْمُ فَلِلْمُ فَلِلْ فَلَاللّهُ فَلَاللّهُ فَلَالِمُ فَلِلْمُ فَلّهُ فَلْمُ فَلِلْمُ فَلِيلًا فَلْمُ لِلللّهُ فَلِلْمُ فَلِلْمُ فَلِهُ فَلْمُ فَلِلْمُ فَلِلْمُ لِلللّهُ فَلِلْمُ فَلَاللّهُ فَلِهُ فَلَالِهُ فَلِلْمُ فَلِلْمُ فَلِلْمُولُولُ فَلْمُ لِللللّهُ لِ

قولمه ووَهَنَ أَفَرُ مِثنَىءَ وَفَال: إِنَّ مُناهَ اللّهَ فَنْصِيعًا جِلْوَارِهِ كُمْ يَلُوهُمُ الإِفْرَارُ﴾؛ لأن هذه الاستناء برامع الكلام من أصله، لكانه لو لكن: ولأدا الاستناء بسنيته الله إنعال: أو تعلمي، فإن كان إعطالاً، فقد بطل، وإن كان تعليفاً فكدلك، لأن الإفراز لا يجتمل التعلمي بالشرط، أو لأمه شرط لا يوفف عليه محلاف ما إن قبل لدلان: علي الله دوهم لما مت، أو إنه حام رأس انسير، أو إنه أفطر الناس: لأنه في بيان معني العدق، بيكون تأجيلاً لا تعليفاً متى لو كذبه المغر له في الأجل، يكون المبال حالاً كما في اهدايه.

وثو قال نفلان: على ألف درهم إن شاء فلان كان عاطلاً، وإن قال فلان عنت؛ لأنه إقرار معلق بخطر، قلا بصح كما أو علقه مدحول الدار، أو سهوت الربيح، وإن فان: لهلان على ألف إن مت، فالألف الاومة له إن عاش، أو مات؛ لأنه أقر وذكر أحلا عمولاً، فيضح إفرار، وبرطل الأحل:

قوقه: (وَمَنَ أَقُرُ وَشَرَاطُ الْحَيْارِ لِنَفْسِهِ لَرَمَةُ الإِقْوَارُ رَبِطُلَ الْحَيْلُ وصورته: إذا ان هرض: أو عصب، أو وديمة، أو علرية على أن باخيار ثلاثاً وسواء صدق السقر له في الخيار، أو كذبه: لأن الحيار للمسج، والإفرار لا يقبل العسج.

قوله: وَوَهُنْ أَقُرُ بِدَارٍ وَاسْتُنْتُى مِناءُهَا لِمُفْسِمِ فَلِمُمْقُرُ لَكُ الدَّارُ، وَالْمِنَاءُ؛؛ لأنه لها اعترف بالدار دحل طبناء نبعاً.

القوامة ووَإِنَّ قَالَىٰ بِنَاءُ فَقَلَمَ الْقَارِ لَيْءَ وَالْفَوْمَةُ الْفَلَانُ فَيُو كُمَا قَالَىٰ٪؛ لأن العرصة عبارة عن البقعة دون البناء ولأن البناء لا يصح إمراره من الله وإن قال: بناء صدر الدار في، والأرض أهلان يكون النكل للمقر أمه الأن الأرض السم المسجموع ويكون الإقرار بالأرض إقراراً بالناء كالإقرار والدار.

قوله: (وقع أقرأ بنظر في فوضوة لزمة اللغن، والفوضوة) هذا على وجهين إل الصاف ما أثر به إلى بعل بنان غلق على وجهين إل الصاف ما أثر به إلى بعل بنان غال: غلف منان منال له: على نفر في قوصرة، فعله التمر دون لم يضفه إلى فعل، مل ذكره ابتداء، فغال له: على نفر في قوصرة، فعله التمر دون الفوصرة الآن الإفرار قول، والقول يسير به البعض دون شعش كما لو قال: بعث له زعفراة في سنة وكنه إذا قال: عصده طعامةً في حولي لرماه جميعاً بحلاف ما إنا قال: غصبته نفراً من قوصرة الآن كلمة بهمي للانتراع، فيكون إقراراً بعصب المنزوع؛ وإنما وتلقوصرة تروى بشديد الراه وتخفيفها، وهي وعاه للمر صحة من قديب بري، وإنما تسمى فرصوة ما دام فيها النمر، وإلا بهي وسيل، قال شداعر،

أفلح من كانت له قوصرة ... بأكل منها كل يوم موة

قوله: (وَهُنَّ أَقُلُ بِلِنَافِهُ فِي إِصْطَلِّلِ لَرَهُهُ القَالَةُ خَاصَةً)؛ لأن العقار لا يتأتى فيه العصب لا سيما عند أبي حنيقة وأبي يوسف، وكذا إذا قال: عصته مالة كر حنطة في بيت

لرمه الحطة دون البت في فوضا.

وقال محمدنا يلزمه البيت، والحنطة؛ لأن العفار بصمن بالعصب عنده.

قوله: ﴿وَإِنْ قَالَ عُصَانِتِه ثَوْلًا فِي مِنْدِينِ لَوْمَاهُ خِمْمِقًا﴾؛ لأنه حمل السديل ظرفًا له، وهو لا يتوصل إلى أحد النوب؛ لا بالإيقاع في السدال.

قوله: ﴿وَإِنْ قَالَ لَهُ عَلَيْ ثُوبَ فِي ثُوبَ لِي كَانَ خَمِيعًا﴾؛ لأنه ظرف قه، وحله إنا قال: عصبته أما إذا لم يذكر العصب لم يازمه ؤلاً توب واحده وإن قال له: على دوهم في درهم لم يلزمه إلا درهم واحده لأنه لا يكون طرفاً له.

فوله: روَاِنَّ قَالَ لَهُ عَلَىٰ ثُوابٌ فِي عَشْرَةِ الْتُوابِ لَمْ يَلُزَعُهُ عَنْدَ أَبِي يُوسُفَ إِلاَّ قُوْبُ وَاحِدُ)؛ لأن عشرة الواب لا تكون طرفاً نتوب واحد في العادة كما ثو قال: غصبته ثوبًا في درصر.

قوله: (وَقَالَ مُحَمَّدُ: بَلُونَهُ أَحَدُ عَشَرْ نُوتِهِ إِنَّهِ قَدْ يَجْوَزُ أَنَّ بَلْفَ النوب النفيس في عشرة الواف إلا أن أبا بوسف يقول إن حرف ولي، قد يستعمل في البين، والوسط قال الله تعانى: ﴿ فَأَدَشْلِي فِي عَبْنَتِنِي رَبِّيْ ﴾ [1] أي بين عبادي نوقع السك، والأصل براءة الذين

قوله: وومَنْ أقراً بِعَصَابِ قُواتٍ وَجَاءً بِقُواتٍ خَمِيتٍ فَالْقُولُ قُولُهُ: مَعَ بَمِيْدِي: الآن العصيب لا يحص بالسنم.

قوله: ووكَّفَا قُوْ ٱلْمُرُّ بِشَرَاهِمْ وَقَالَ: هِنَ إِيْوَفَّ بَابِهِ بِصَدَقَ وَصِلْ، أَوْ فَصَلَ وَكَذَا [ذا أَفَر أَمِهَا عَصِبُ وَلَمْ يَسَبُ قُلُكُ إِلَى شَرِ سَبِعِ، أَوْ قُرضٍ.

وقيل: إن وصل صدق، وإن فصل لم يصفل. أما إذا نسب دلك إلى بيع، أو قرض لم يصفق وصل. أو فصل عند أي حنفه، لأن إطلاق عقد السع يقتضي صحة النعن، وكومها زيوفاً عبد فيها، فقد ادعى رضا البائع فانعيد، فلا يصدق، وعدهما أن وصل صدق، وإن فصل لم يصدق.

قوله: وَوَإِنَّ فَالَ لَهُ عَلَيُّ خَلْمَنَةً فِي خَلْمَنَةً ﴿ لِهِيدُ الطَّرَابِ، وَالْحَسَابِ – لَوْمَهُ خَلْمَنَةً وَاحِنَةً)؛ كَانَ الصرب لا يكثر الأعراب؛ ولأن الصرب، لا يصبح إلا قيما له مساحة. وظال زمر والحسنُ يعزمه خسبة وعشرون.

قوله: وَفِإِنَّ قُالَ أَرْدُتَ خَمْسَةً مَعَ خَمْسَةِ لَرِنَّهُ عَشْرَتُمْ؛ لأن اللهظ يحتمله.

 <sup>(1)</sup> سررة القجر 29.

قوله: رَوْلِكُ قَالَ لَمُ عَلَىٰ مِنْ دِرَهُم إِلَى عَشَرُةٍ لَوْمَةً مِسْعَةً عِنْدَ أَسِي حَبِيقَةً لِلْوَمُة الإنجاءُ وَمَا يَشْمَةُ وَتَسْتَعَطُّ الْعَائِمَدُ وَقَالَ أَبُو المُوسَّفَّ وَمُخَمَّدُ؛ يَنْفُومُهُ الْعَشَرَةُ كُلُها) مُدَّحِلُ الاعدِ مِ والعالمَ

وقال زفره بازمه شابقه والاشتخو العادال، وكذا إذا قال: ما مين درهم إلى عشرة. ولو قال: ما بين درهم إلى عشرة. ولو قال: ما بين حدين الحالطين، والحالطان لا يمخلان الي الإفراز (جماعة، وكذا إذا وضع من يدي يديه عشرة دواهم على حدا الدوهم. وأن العلان، على ما من حدا الدوهم. وأنشار الى الدرهم، وأنشار الى الدرهم، وعلى هذا الحلاف إذا قال وأشار الى الدرهم، وعلى هذا الحلاف إذا قال عدد ألى الامرائه: ألمت طافي ما بين واحده إلى للائد، أو من وحده إلى للاث يقع طلقتال عند ألى حدة ألى المنفة.

وقال أنو بوسف ومحمد: اللات، وإن قال: ابن واحدة إلى واحدة بقع واحدة عندهم على الأصح، وأو قال له: علي من درهم بن عشره دنائير، أو من دبيار إلى عشرة دراهم، فأنو احتيفة يجعل الحد الذي لا إداحل من أدهاليساء وإقول خليه أراهة دنامير وحسنة دراهب، وعندهما: للزمة حسنة دنائير وحسنة دراها.

وقال زهر: يترانه من كل جنس اربعة.

ولو قال: من عشرة فراهم إلى عشرة تدسر بليامه مشية دراهم وتسعة فالنير. وكنه إذا قال: من عشرة دنامبر إلى عشرة دراهم، وضاعما: ينزمه كله.

ولو قال له: على كر خلطة وشعير، فعلم من كل واحمد منهما كر.

وقو قال لفلان ودلان: علي مانة مراها كانات بسهما على السواء كذا في الكرخي. وقو قال لغاز علي ما بين مائة إلى مائجن، يعدد أي حديدة: عليه مائة والسعوان، لأن مي أصلم أن العاية الا تدخل، فإذا حجل العاية حللة أسفط منها العدد الذي مكسل به الحسلة، ومعلوم أن المائة توكي، عار العشرات، فسنطف العشرة بنني تكمل بها المائة،

وعمعناه يلزمه المكان

قوله: ووإنَّ قالَ لَهُ عَلَى أَلْفَ مِنْ فَهَنِ غَلِدَ اسْتَوْلَتُهُ مِنْهُ وَلَيْمُ أَفَعِلُهُ فَوَا ذَكُرَ غَلَمًا يغلّمه قبلَ الْمُقَلِّمُ لَهُ إِنَّ شَيْتُ فِسَلَمُ الْعَبْدُ وَخَدَ الأَلْفِ، وإذَّ فَلاَ شَيْءَ لَكَ، لاه ، منه ف بالأنف، وإن قال المفر الله المدت عبدت ما مسكم، ويسا بعدل عبره، قالمال لازم للمفر لإقراره به عند سلامة العبد، وقد ملم أنه وإن قال، العدد عبدن ما عشكه لا يلزم العفر شيء؛ لأنه ما أفر بالمال إلا موضاً عن العبد، بلا برمه ماونه. 366 مكتاب الإقرار

فوقه: روَّإِنَّ قال مِنْ فَمَنِ غَنْدِ لَمُ يُغَيِّدُ إِلاَّ أَنِي لَمُ أَفِيطُهُ لَوْمَهُ الأَلْفُ فِي قُوْلِ أَمِي خَبِهُمُّهُ وَلا يَصِدُقُ فِي قَوْمَهُ مَا نَتَخَبُّتُ وَصَلَى أَوْ فَصَلَى لاَّهُ رَجُوعٍ. قَامَ أَفَرَ وَجُوب النَّذَالُ لاَنَهُ قَالَ عَلَى وَمِكَارِهُ فَلْنَصِ فِي عَلَمُ فَاعِقِي بِهِالِوَ الْوِجُوبُ أَصَافُرُ

وقال أنو يوسف ومحملة: إن وصل صدل و لا يترجه شيء. وإنه فصل لم يصدل إنه أمكر العقر فه أن يكون ذلك من شن صبح.

قوله: رَوَانِدُ قَالَ لَهُ عَلَيْ أَلْفُ دَرْهُمْ مِنْ تَشَيْ خَشْرٍ، أَوْ حِنْزِيْرِ فَرَعَهُ الأَلْفُ وَلَمْ يَقَبَلُ تَفْسِيرُهُ}؛ لأن فود: على العا يغتسى شوعه في دهنه، وقبيله: من هن حسر، أو خبرير رجوع عند أفر 4: لأن عن الحسر: والحنرير لا يلزمه.

وفي الهداية: ثم يقبل بصبيره عند أي حديثة وصوره أو فصوره لأنه رجوع وعددهما إذا وصل م ينزمه شيء. وفو قال: تقلان علي ألد أو علي هذ الحافظ برمه الألك عند أي حديثة لأن حرف النمك لا يستدمل في هذا الموضع، لأن أحداً لا يلدخاه النشائ في نائك منعو ذكر الحافظ.

وقال أنو يوسف واتحدد لا يلزمه شيء. ولو قال هذا العبد عمدي وديمه أغلاد، أم قال هو عمدي وديمة تقلال أحر، فهو الأول دوف التان عمد أنن يوسف، ولا يقسمن الثاني هيئة لأن يفرفوه لفتاني محمل في ملك أمير.

وقال محمد: هو اللأول ويصمن نشاي فيدند. وقو قال: ما نت علي أكثر من مائة ولا أمل، لا يكون إمراءً وصدر كأم عال: ما فك على صبل ولا كثير، ولو قال: أفروت لك وأنا صبي مائة درهب، فقال بن أقررت لي وأناء بالع، مالقول قول المقر مع بعيم ولا شيء له صيد، وكذا إذا قال: أفروت بك، وأنا بائيم صبر كذبك، وإنه قال: أقرات لك، وأنا غاهب العمل من حوي، أو برسام، فإن كنا بعرف أو بالك قد أهمام كان أقول قوله، وإذا تم يعرف دلك فرمه؛ وأنا الأصل سلامته، وإن قال: أحدث منك ألفاً وأنا جدى، أو خدون كان ضامياً؛ لأن تعليمها يصبح.

قوله: ووَإِنَّ قَالَ لَهُ عَلَى أَلَقَ مِنْ ثَمَنَ مَقَاعٍ وَهِيْ زُلُوفَ وَقَالَ الْفَقُولُ لَهُ هِيْ حِيَادُ كُوفَة الْجَيْلَةُ فِي قُولُ أَبِي خَيْفَة. وَقَالَ الرّو لُوسُفَى وَمُحَمَّدَ: إِذَا قَالَ ذَلِكَ مُوسَلُولًا طَفَقَة، وَإِنَّ فَالَّهُ مُفْصِلُولًا لَا لِصَدَقَ، وعلى هذا العلاف إذا قال: سنوفة، أو رضاص وكه إذا قال: الرضي العالم فرقال هي روف، أو سهرجة. ولو لم يذكر المنتاع، فقال لها على الف درضار وف، ولم يذكر السنع، والفرس قال: سندي إضاعاً؛ لأن اسم المراها جناواسا، وقبل: لا يصدق، ولم يذكر السنع، والفرس قال: سندي إضاعاً؛ لأن اسم المراها ڪتاب لاقرار 567

وإن قال عصبه ألفاً، أو أودعي ألفاً، ثم قال. هي زيوف، أو دير هه صدى وصل، أو لتصرف لأن الإسبان فد يعصب ما يحد ويردع ما يطلق فلا مقتصي له مي الجباد ولا تعالل فصح، وبد فصل وعرائي وبوسف لا تصبي به مصبولاً أسباراً بالعرب. ولو تعالل فصح، وبد فصل وعرائي موسف لا تصبي أوديم ووديل مدف، وبد فصل لم يصدى، وبد فرن قرن في مد كلم ألفاً إلا أبه تذمل كما لو تصبق إلا إذا وصل، وأما إذا فعل لا يصدى، ولا تعرب في مد كلم ألفاً إلا أبه تذمل كما لو تصبق إلا إذا وصل، وأما إذا فعل لا يصدى، فإن كما لا يصدى، فإن كما المعالم الريافة الموافقة ومن قال لا يصدى، فإن المحرب المحرب في الأولى المحرب في المح

قوله: ووَمَنْ أَقُرُ فِقَارِهِ بِخَاتِهِ فَلَهُ الْحَلَّمَةِ، وَالْمُعَنِّيَّةِ لِأَنْ سَمَ الْحَامَ يَسْمَلُ الكِلَّ، وكذا لو استني النصر، فقال الحَامُ لهُ، والفصل في كان الحَمِيع للعقر له.

قوله: روَإِنَّ أَقَرَّ لَهُ يِسِيْعِي فِلهُ النَّعِلُ، وَالْجِفَّنَ. وَالْخَتَائِلُ النَّفِي المنذ وظلك أن الاسم يتطوي على شكل.

قولة: روفن أقو بحجلة قبه العيمان. والكسوة، الحجله حيمة صغيرة.

قوله: وزانً قَالَ لِحَمَّلِ فَلاَنَهُ عَنِّيَ أَنِّفُ دَرْهِمٍ فَإِنَّ قَالَ ارْضَى بِهَا فَلاَنَّ. أَوْ مَاتَ الوهَ فُورِنَهُ فَالإَفْرِارُ صَحْبَحُ؛ لأنه أَفر نسبِ بَسْنِحَ نُسُوتَ النقالِ له.

وصورته: أن يقول لها في على طلالة: على ألف من حدة ميرات وراه من أسم استهدكتها، وفي الموصدة بقول أوصل به اللان غير ألبه، فاستهدكتها وصار خلك ديناً للحميل، أو كان دلك ديناً لأبه مات. والنفز إليه، قبل حايث بولدس حين، تهو بيسهما للطفال في المرحمة دكورهم، وإناقهم فيه مدايم، وفي أهيرات يكوب بيسهم للدكر مثل حفل الأغيل، وإن قال المفرز باعلي، أو المرضي لم بقرمه شيء؛ لأنه مستحيل في إذا حايث به وأفي من منه أشهر من وقت الإقرار لزمه ذلك، وفي الوصلة من وقت موت المعوضي، وإلا فلا.

وقان الطحاوي: من وقبت الوصية، ويعسر في حمل اللنابة سنة أشهر كما في حس

الحشربقة وإن حاءت به مبتأه فالدان لتموضي يقسم وص ورانه.

قوقه: (وإنَّا أَيْهُمُ الْإِفْرَارَ مَمْ يَصِحُّ) وهذا وطلة أبي يُوطَّف) وقال عمدنا يصبح ويحدن على أنه أوضى مه رجن أو مات موراته، والإنهاء أن مقول الحمل فلانة على الله دوهم ولم نزد علم

قوله: (وَإِنَّ أَفَرُ بِحَمَّلُ حَارِبُهُ. أَوْ مَحَمَّلُ شَاوْ لُرَّحَٰلِ صَبْحُ الإَفْرَارُ وَلَوْمَهُمَ؛ لأم نَسِ فِهِ أَكُدُ مِنَ الحَهِلَةِ، وَإِلَافِرَارُ بأَعْهُولُ بَشِحٍ. وَهَنَا إِنَّا عَلَمُ وَحَرِدُهُ فِي النظر الوصاء النحمل، وناخمل خالره إذا علم وجوده في النظر وقت الوصاة، وذلك بأن يولد كافل من سته أشهر من وقت موت الموسى.

ودكر الطحاري: أن المدة بغير من وقت الرهيم، وين وقد لمنه أشهر مصاعداً بعد الموت، فاترفيه باطلة طوار أن يكون حدث بعدد: إلا إذ الناب الطارية في العدة حيثه لأحق لبوت السب يصر إلى مسرية وكله في حدد فوصية يعد إلى مسري.

قال فطبحتان: الرصية بالخمس جائرة إدالم يكن من المولي، و135 بعا في بطن دائم 14 علم وجوده في النظر، وأقل مدة حلل الديات سوى الشاه سنة أشهر، وأقل مدة حس الشاة الربعة المهر.

قوله: ﴿وَيَنَا أَقُوا الرَّحْلُ فِي مَرْضِ مُولَّهُ بِالْبُونِ وَعَلَمُ فَيُونَ الرِّقَةُ فِي صحفه وَلْبُونَ وَعَلَمُ فَيُونَ الرِّقَةُ فِي صحفه وَلْبُونَ الرَّفَةُ وَالْمَيْنِ الْمُقْرُوفَ بِالرَّفِيْنِ الْمُقْرُوفَ بِالرَّفِيْنِ الْمُقْرُوفَ بِالرَّفِيْنِ الْمُعْرَافِ الله على مال الله على مال الله على مال الله على مال الله على الرازه أو تروح عراه بهم منها، وقفا اللهن على على المحدد إلى المنعلين بعض عرماته دود على المحدد إلى الله على مائه على وحد واحد ولا عرد حسيم بالمنصاء دون بعض كما حد موله، ولأن في إلى الله على مولمة النه مائه الله على مولمة الله على مائه على المهاب عن المنافرة المهاب وقد علم بالمنافرة المحدد والمرحر في نظل مهاء على الله على المنافرة على مائه على المنافرة المائه الله الله على المنافرة المنافرة المنافرة الله على المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة الله على المنافرة المناف

وقوله: يروفنوك الرسمه: بالسبب معلومة على ضم الأدوية واللمنة وغير دالتي، وقد الرسم بالبيمة تون الإقرال عباد الديول وديار الصحة سداء.

قوله؛ وفجولًا قُصِيتُ بعني الديون الدندين وجدار الذي بصرف إلى ما تقر به في حاله الموض.

قوله: ووإناً لَيْمَ بِكُنْ عَلَيْهِ دَّبِونَ لَوْمَتُهُ في صِخْتِه خَادٍ إِفْرَازُاهُ وَكَانِ الْمُنْفُرُ بَهُ أَوْلَى مِنْ الْمُورَثُهُمُ عَالَى الْمُحَدِّدِينَ وَمِن التر يدين في دامن مائد لأجنبي حار (فراره، وإن التي كتاب الإقرار كتاب الإقرار

دلك على صبع مانه وهو معدم على السيرات، والوصية [١] أنه لا يعدم على فين الصحة.

تم اعتلموا في حد السرس؟

قال بمصيم: هو أن لا يقدر صاحبه أن يقوم إلا أن يقيمه إنسان

وقبل: أن يكون صاحب فراش، وإن كلا بقوم نفسه.

وقيل؛ هو أن لا بقدر على المشي إلا أنه يهادي بين المين.

وقال أمو اللبيت: هو أن لا يقدر أن يصلي قائماً، وهمَا أحب ومه بأعمَّا.

وفي الحجدي: هو ان لا يطبق فلتبام إلى حاجتها ويحرز له الصلاء ترعماً، أو يخاف عليه للمومه، فهذا هو حد المرض المنحوف الذي تكون تمرعات صاحبه من الطف.

وقال تعصيمون العرص السحوف كالطاعون، والتوالح ودات الجلب والرعاف الدائم، والحمى المطقاء، والإسهال الشتوام، وقبام الدم والنس في النهائم، وغير المحوف كالحرب ووجع الضرس والرمد. والعرق المالهي وأشاه اللك، والمرأة إذا أخدها الطلق فما فعله في تلك الحالة يعتبر من الثلث، فإن صمت مه حار ما بعلته من ذلك كله.

قوله: ووَلِقُوْالُوا الْمَدْرِيضَ لِمُؤَاوِنِهِ دَاهُنَّ إِلاَّ أَنَّ لِمُصَدَّقَةُ الْفَيْدُ الْوَرَاتُهُم وكناه هند له ووصيته له لا تجور الا أن تجيرُه بقية الورثة وهذا إذا انسل العرص عاموت فها، خلل مانموت لقوله عليه العملاة وفسلام: ولا وصية لوارث، ولا أفرار له بالعبيرة أن كذا مي الفداية ويعتبر كويه وارثة كند الإفرار لا عبد الموت، ولي الوصية عكسه.

ومو أقر لامراقه في مرضه يمير علها، أو أقل صدال: ولا يصدق في الربادة على مهر المثل، وإن أقر لوارله موديمة مستهلكة خار.

وصورته: أن يقول كانت عبدي وديعة لمنا الوارث، فاستهلانها.

ولو وهب لوارثه عبداً فاعتقه الوارث، ثم مات الواهب فيسر الوارث قيمته ويكون ميالاً، ولا يحور بيع المراص على الوارث السلاً عبد أي حيفة، ولو كان مأكثر من قيمته، حتى بحيزه سائر الورث، وليس عليه دي، وعندمنا: بجور إذا كان شين المثل، فإن حايا فيه لا يحوز، وإن قلت المحانة ويخير المشتري، وإن أثر العريض لأجني حار، وإن أحاظ بمال، كذا في الحداية.

<sup>(1)</sup> قال اس حجر العسقلاني في الدواية في تجريع احادث الحديد (18072). حديث: الا وصبة تواوت: ولا الوابر به داري. الدوايال من صريل حدير بن عديد عن أمد، وقيم مع ارساله فيحد. ووصيفه أبو نبيم في ناريخ السيبان في ترجمة أدعث بن شفاد مذكر حام فيه.

ومو قابل العريض: قد كنت أبرات فلاماً من الدين علم في صحتي لم يجر؟ لأنه لا يسلك البراءة في الحال، فودا السدف إلى رمان متقمع ولا يعلم فالك، إلا نقوله حكمنا موجودها في الحال وكالب من النك.

واعلم أنه تبرعات شريض تصر من انتلت كالهية، وانعتق، والتدبير، والحاباة بما لا يتعابل فيه، والإبراء من الديون وأشباه دلك.

قوله: ووَمَنْ أَفَوْ الأَجْنَبِيُّ هِي مَرَضِ مَوْتِهِ ثُمُّ قَالَ هَوَ الَّتِي فَبَتْ تَسَلِّمُ مِنْهُ وَيُطَل وَقُرَارُهُ لَهُمَ: لامَه إذا تَبَ سَبِ مَعْلِ وَفَرَادِه؛ ذَنْ إذرار المَرَشِينُ نُوارَثُهُ مَعْلُلٍ.

قوله: ووامَنْ أَفَوْ الأَجْنَبَةِ فَهُ تَوْاجَنَهُ لَهُ يَبْطُلُ وَلُواوَاهُ لَهَا) والعرق مين هذا رئين احساله قبلها: أن دعوة النسب تستمد الى وقت أطلوى، فتين أنه أثر الابته فلا يفسح ولا كذلك الزوجية؛ لأنها تقنصو على زمان الترويج؛ فيقي إثرنزه لأحبية يعني أن الترويج، إما الترمه بالعقد وهو متأخر عن الإفرار. فلا ينتج صحته.

قوله: رَوْمَنَ طُلُقَ زَوْجَتُهُ قَالِاتًا فِي مَوْطِيهِ، فَيْمَ أَفُوْ لَهُمَا يَلَتَنِ فَمَاتَ فَلَهَا الأَقُلُ مِنَ اللّهَيْنِ وَمِنْ مِيْرَائِهَا مِنْهُ وَلَا يَعْمَا لَيْهِ وَلَكَ طُواز أَن يكونا توسيلاً بالطلاق لِي تصحيح الإقرار هَا رَيَادَة على مَوَائِهَ، ولا نَبِعَهُ فِي أَقَلَ الأَمْرِينِ. مَعْظَى الأَفْلُ مِن الأَمْرِينِ لِمُعْلِق الأَفْلُ مِن الأَمْرِينِ لِمُعْلِق الْوَلَاقِ وَلَا يَبَعَهُ لِمُ اللّهِ الطلاق في مرصه، وأمّا إذا طلقها لغر الشهاء الطلاق في مرصه، وأمّا إذا طلقها بغير رضاها، فإنها تستحق العبرات بالغاً ما يليم، والإفرار، والرصية باطلاق، وإن كانت من الثلث كذا في من لا يرت بأن كانت دمية صبح إفراره لها من حميم المال، ووصيه من الثلث كذا في المبيع.

قوله: روَمَنَ أَفَرُ بِعَلَامٍ لِولَمُا مِثْنَةً لِمِنْلِمِ وَلَيْسَ لَهُ لَسَبَ مَعْرُونَ أَنَّهُ اللّهُ وَصَلاقَةً الْقَلَامُ قَلِمَتَ تَسَلّمُ، وَإِنَّ كَانَ مُولِكُمَا وَلِمُقَارِكُ الْوَرْلَةُ فِي الْمِيوَاتِي: قاد الرازم اللّموة معنى الزمة نفسه، ولم يحمله على عبره الرامة.

و توله: يوحدنه الفلام ي: هند بدر كان يعير عن افساء و كان عاقلاً. أما الصغير اللا يحتاج لبي تصديق و سواء صداقه في حاة المفر، أو بعد موانه.

تم المقر إن كان الرأة لا لد أن يكون منها أكبر منا سنج سين ونصف، وإن كان رحلاً، فلا لد أن بكون سه أكبر منا نائي عشرة سة ربصف.

وقوله: يووليس فه نسب، معروف، لأن من له نسب، معروف، قد تعلق به حق من أنت نسبه مده قلا بملك نقله عنه. وغرطه أن نوله مثله لتناه فكن لا نكون مكدناً في الطاهر، ولو أن العلام لهم صدفه بعد موته نسخ تصديقه وليت نسبه منه، لأن السبب لا يبطل بالموت، وكنا لو أقر بروحة، ثم مات نصافته بعد موته حاز؛ لأن حقوق الكاح باقية بعد السوت وهي العدة، وثر كات هي النفرة بالزوج. تج مانت فصدقها بعد مرتها لم يصح تصديقه عند أبي حنيفة، لأن الكاح زال بالسوت وزالت احكامه، فلم يجز التصديق.

وقائل أبو يوسف وعمد: يصح تصديفه الأن انبيرات الباء وهو من أحكام البكاح، ولو كان في يده عبد صغير له لا يعبر عن نفسه، مادعى أنه ابنه ويسى قه سسيه معروف فإنه يصدى، وإذا كان العبد يعبر عن عسه ومثله بولاً، لمثلة لبث النسب أيضا من السولى ويعنى، وإن كان له نسب، معروف لا ينبت النسب، ويعنى، وإن أثر البولى أنه ابن البيه، فقال، عنا أبي وحثله يولد لبئلة وليس للمولى سبب معروف، فإن هنا يحتاج أبي تصديق العبد إن صدعه لبث النسب ويعنى أعبد، وإن لم يصدقه لا ينبت النسب ويعنى العبد بخلاف ما إذا الاعام المولى أنه الناء فإن هناك لا يحتاج إلى تصديق العبد، والعرق: أنه لها العبد بعمد للها العبد بعمد فقد الاغي ما في يده فسد، ولا منازع له يبصدق، وأما في دعواء الأيوف، فإن تحميل النسب على العبر، صالم يصدقه لا يقبل.

قوله: ووليجُووُ إِفْرُولُ الرَّجُلِ بِالْوَالِمِيْنِ، وَالْوَلَٰدِ وَالْوَوَجُهِ، وَالْمُولَكِيَ: لأنه ليس هيه تحميل النسب على العير، ويعتبر تصديق كل واحد منهم بملك، وإن كان الوق لا يولد منله لمثله لا يصح دعواه سواء صدفه الاس، أم لم يصدف أقام البية، أو لم يقيم لاستحالة ذلك.

قوله: ﴿وَيُقْبُلُ إِقْرَارُ الْمَرَالَةِ بِالْوَالِلَيْنِ وَالْرَاوِحِ، وَالْفَوْكَى﴾؛ لأن ذلك ممى تلزمه تفسيها، ولا تحمله على عبرها.

قوله: ووَلاَ يُقْبِلُ إِقْرَاوُهَا بِالْوَلَدِ إِلاَ أَنْ يُصِدُفَهَا الرَّوْخِ. أَوْ مُشَهَدَ بِولاَدْتِهَا فَابِنَهُم يربد به إذا كانت مزوجة، أو هي عدم من روح أما إذا لم نعرف فا روح لبت سبه منها، وبما لم يقبِلُّ إفرازها بالوائد؛ لأنها تحمله على عيرها، فكا تصدق، فإن صدقها الروج قبل إفرازها، وكذا إذا صهدت بولادنها قابلة؛ لأن الولادة تنب بشهادة امرأة واحدة عددنا، وإذا لبت الولادة منها شبت سبه.

قاخاصل: أنه بجوز إقرار الدرأة بثلاثة الزوج، والعولى، والآب لا عبر، فيطهر عبدا أن قوله بالموالدين وقع سهواد لأنه يقع التناقص؛ لأنه لم صح الإفرار بالأم، وذلك بتوفف على تصديقها، فيكون تصديقها معنولة إفرارها بالولد - وقد ذكر بعد هذا أن إقرار المرأة بالولد لا يقيل ويصح على الرواية التي تقول: إنها نصدق في حق مصمها كما إذا لم يكن لها زوج - ویکون کولد هزنا فیتبت نسبه من آمه - ملا پشکال سبتند وبو ادعی الولد اثنان - رأنام کل واحد البینة آنه ایند کانا اینیما - بهان مات الولد لا برک الأبوال منه للا میراث آب واحد - وهو السیس إذا کان الولد حلف آولادا، وإذا مات أحد الأبوین ورث الأب الماقی السیس کاملاً، وإن ادعی ثلاثة ولذا قال ابو بوسف: لا یست السسب من ثلاثة.

وقائل محمد: بشت من قلائة، ولا يثبت من أكثر من دلك.

وروى الجبئ عن أي حيفة: أنه شبت من طبعه ولا يشت من أكثر من فلكه وإلا ادعاه أمرانات واللمت كل واحلة منهما البيقة ديو أبهها جبعاً عند أي حنفه وكلاً يشت من حسن عبد أي حيفة كما يبت من حسة وجال.

وقال أبو بوسف ومحمد: لا بقضى به من امرأين ولا يكون فين واحدة مسهدا؛ لأنه يستحمل أن تلد امرأدن ابناً واحداً، وإن تنارع به أرجل وامرانان يقضى به يبهم عد أب حيفة، وعندهما: يقضى به فلرجل، وإلا يقينى به فلمرانين، وإن تنازع فيه رجلان وامرانان كل واحد يدعي أنه ابه من هذه المرأة، والبراة تصدفه على ذلك، قال أبو حدة: يقسى به بين الرجلين، وهمرانين.

وقال أبو يوسف وعمدا: يقصى به بين الرحلين، وإذا زمى الرجل بامرأه، فجاوت بوكد، فادعاء الزمي لي يتيت نسبه منه، وأما الأم فالسب يتبت منها بالولادة.

قوقه: ﴿وَمُمْنَ أَفُرْ بِسُنَسِ مِنْ غَيْرِ الْوَالِدَيْنِ، وَالْمُرَنَّدِ مِنْمُ الْأَرْخِ، وَالْعَمْ أَمْ يُقْلِلُ إِفْرَالُونُهُ فِي النَّسِبِ؟ لأن فيه حَمَّلِ السب على النبر.

قوقة: وَفِيْنَ كَانَ لَمُ وَارِتُ مَعْرُوفَ قَرِيبٌ، أَوْ يَعِيدُ فَهُوْ أَوْلَى بِالْمِيزَاتِ مِنْ الْمُقَلَّرُ لَهُ)؛ لأن قبا له ينبت سند، فلا يزاحم الوارث فلمروف، وعلى هذا لو كان له عمة أو حمة، فهي أولى ب

قوله: وَقَانَ لَمُ يَكُنُ لَهُ وَاوِتُ اسْتَحَقُّ الْفَقُرُ لَهُ مِرَافَىٰ؛ لأن له ولاية الظاهرات بن ماله عند عدم الواوت الا ترى أن له أن يوصى مجليمه، فيستحق جليم المال، وإن تم يتلك للسه وليلست هذه وصبة حقيقة حتى إن من أثر في لرصه بأخ، ثم أوصى لأحر لجمليم مانه كان للموصى له تبت المال، ولو كان الأول وصة لاشتركا تصفين

قال في البناييم: ومن أفر بأح أو حال، أو عم وليس له وارث، ثم رجع عن إقراره؛ وقال ليس مبني وبينك فرانة صح رجوعه، ويكون ماله لبيت العال.

قوله: وَوَمَنْ هَاتَ الْهُوهُ فَأَقُرُ بِأَعِ تُمْ يَشِتُ نَسَبُ آحِيهِ وَيُشَاوِكُهُ فِي الْهِيوَاتِي؛

حكتاب الإقرار

لأن إفراره تصمل شيئين؛ حمل السبب على الغير ولا ولاية له عليه: والاشتراك في انسال وله فيه ولاية فيتبت كالمشتري إذا أثر على النائع بالعنق لم يقبل إفراره عليه حتى لا يرجع عليه بالنمن ولكنه بقبل في حق افعان.

وقال النحمي: يشت مسه ويشاركه في العيرات ومن فواتد فوله: يوويشاركهم: إذا أقر الابن المعروف بأخ له أمد نصف ما في يده، وإن أفر ماحث أعدات لكن ما في بده. وإن أقر محدة وهو ابن الميت أخذت سامل ما في يده، وإن أثر بزوحة لأبه العلمت بمن ما في يده، فيدا معلى قوله ويشاركه في العيرات.

قال الحديدى: ربعل مات وترك انين، بالمال بنيمنا تصدف قال قال أحدهم لامرأة هذه امرأة أي إن صدفه الآخر جاز، ويكون لها النمى، والباقى بنيمنا وهو منكسر عليهما. قاضرب الين في نبائية يكون منة عشر فلمرأة سيمان، وهما اربعة عشر، وإن كديه الابن الآخر احتجت في فسمتين قسمة طاهرة، وهو أن يقسم المال بنهما اهتفين، فما حصل للمقر جعل على السعة للمرأة النان وللابي سعة؛ لأن في زعم المقر أن المال بنيمنا وبين العرأة على منة عشر إلا أن المبكر طائم حيث أحد فعصف تالمأه ويكون الباقي بين العقر، والمرأة على منة عشر الله أن المبكر عائم المهدين، وله مبعة فلما صار هذا المناكر وسهمان للمرأة وسبعة فلما للمؤة إلى تصدير وتعالى أحلى.

## كتاب الإجارة

الإحارة أأن عقد على السامع بعوص مالي يتحدد العقادة لحسب حدوث المنافع ساعة فساعة. وكان القباس فيها أن لا يتجوزه الأمها عقد على ما لم يخال، وعلى ما فيس مى ملك الإنسان، وزما حوزت نفوله صلى الله عليه وسلم: وأعط الأحير الحرم قبل أن يجف عرفه أ<sup>20</sup>. وقال عليه الصلاة والسلام: «ثلاثة أن حصيهم يوم القبامة ومن كنت حصيه حصيته:

إ - رجل أخطى في ثم عدر -أني أعطى في الدمام-.

2- ورحل باع حراً وأكل تنه.

 ${\cal E}$ - ورحل استأخر أحيراً. واستوفى منه عمله ولم يوفه لحرمه ${\cal O}$ .

قوله رحمه الله: (الإجَارَةُ عَقْدٌ عَلَى الْمُنافع بعَوْض) حتى لو حال بيته وبين تسلب

(4) وهي عقد موضوعه السادلة على مقعة مدة عدودة. عامالك الذي سبع ماضع ملكه يسمى: مؤخراً. والعرف الأحر يسبى: مساعراً. والشيء العقود على معته يسمى: ماحوراً. والبدل بنيازم الاؤد الذاء السفية يسمى: أحراً وأحرة. الطر: المدحل الفتي الحاة ((100)).

(2) قال ابن حجر التسقلاي في الدراية في تجريع أحادث فقدية (18/12): حقيت وقطوا الأحير الحرة قبل أن يحف عرفته ابن ماحه من حديث ابن غير، وجه: حد الرحمي بن ربد بن أسلم، وها صبيف. وقد والد عادات العظماي، عن ربد بن أسلم، فقال عن عطاء من يسار مرسلاً، أخرجه حديد بن وتحويد في كتاب الأمرال، ودكر ابن طاهر في المكلام على احتابت الشبهات الذاتيا إسحاق الكوري أحد الصفاء، رواه عن ربد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة، وأخرجه أن يعلى من طريق عند عدين بحدر الدنيمي، عن سبيل، عن أجره عن أبي هريرة، وعده أنه بن حمير هميد، ورده أبن حدي أن ترجمه وصعف بدر بحل أخرجه أن عربة، وأحد غير عربة أن اخرى، فارده من طريفه عن صبيل، ولي إساقه إلى الدري صفف شعيد. وله طريق أخرى، عن أبي هريرة، قال ابن طاهر، أخرى، عن أبي هريرة، قال ابن طاهر، أحرى، عن أبي هريرة، قال ابن طاهر، أحرى، عن أبي هريرة، قال ابن طاهر، عرف عبد بن شعار بهذه ولين بالفعوط.

وأخرجه الشكيم الرمذي في الموادر في الثاني عشر من حدث أنس، وإنساد، صعيف جداً، وهو من روانة تحدد بن عن رياد اللكاني عن بنو بن الحصير، عن الربير بن حدي الله، وقد أخرجه التشراق في الصدير من وحم أحر عن محمد بن رياد المذكورة فذال عن شرقي ابن لطامي عن أمي الربير عن حاير.

(3) أحرجه ابن ماجه في سبه في كناب الأحكام (ماب: لمحر الأحرام)

**ختاب الإجارة** 575

السافع حائل: أو منعه دائع، أو تنهدت الدار لم يلزمه العوص: لأن السنافع لم يحصل له. فعل على أنها معموده على السفعة بخلاف الكان. فإنه عند على الاسباحة حي لو تروح العراد، فالعبر لازم له، وإن حال بنه وابن تسبيمها حالي، أو مانت عقيب العقد.

تم التمليكات توعان.

ا سليك عبي.

2- وشلك متقمه

حمليك العان دادان

1- بعوض كائيج.

2- ويعم عواص كالمه.

وتعليك العنمعة توعاد أبضأه

أ - بعرض كالإحارة.

١- بعوض دو حاره.

2- ويغير عوض كالعاربة، وهوصية بالسافع.

قوله: وَوَلاَ يُصِحُّ خَتَى قُكُونَ تُصَافِعُ مُعَلَومَةً، وَالأَجْرَةُ مَعْلُومُةً}؛ إن الحياد في العقود عليه وسله يعضي إلى السارعة كجهالة النص، والسيع.

ثم الأحرة إذا كانت عراهم شرط بهما بيان البعدار، ونفع على بعد البلد، بإن كانت النقود عملمة العالية فسدت الإجارة.

وفي البنامج: تقع على فقالب صها، وإن اختلفت العلمة نسبت الإجارة إلا ال يدي الحدم، وإن كانت كيائية أو ورئياً، أو عددياً مقارناً، شترط مع بدل القدو والصفة، وإلى كانه لحمله مؤنة بشنوط فيه بيال موضع الإيماد عبد أي حيفة، وعدها: لا يشترط، ويسلمه عند الأرض المستأخرة، ولا يحتاج إلى بيال الأحل. فيل بيل الأحل صار مؤخلاً كانتمن في الميم، وإلى كان عروضاً، أو نباناً مشترط فيها بيال المقدر والصفة، والأحل؛ لإنها لا شت في الميم، وإلى كانت في العيد، والحواري وسائر الحيوان، فلا بد فيها من أل تكون مبية مشارة إليها، وإن كانت في العيد، والحواري وسائر الحيوان، فلا بد فيها من أل تكون مبية مشارة إليها، وإن كانت منعد، على وحدو ذلك وحيين إن كانت منحارة ألماني، أو المراوعة باللسي، ونحو ذلك حار، وكذا من استأخر داراً معدمة عبد حار، وأما إذه فولف محسها كما إذا استأخر طاراً بسكى دار أحرى، أو وكوت دالة مركوت دالة احرى، أو وراعة أوص برواعة أرض الحرى، الإجارة فاسدة؛ إلى الحرى، الإجارة فاسدة؛ إلى الحرى، الإجارة فاسدة؛ إلى الحرى، والماد بحرج الساء، كذا في المهادية.

وقال الشافعي: يحوز إحارة السامم بالصافع سواء كانت تحسبها. أو مخلاف معتماً: ولو استأجر عبداً يخدمه شهراً بخدمة أمنه، فهو فاسد عندن لما بينا أن أنساء لا يجور الي الحنس، فإن حدم أسمحنا ولم يجدم الأخر.

قال عمد: يجب أجرة المثل، وهو الظاهر.

وعن أبي يوسف: لا أحرة عليه، ولو كان عبد بين أثبين فأحر أحلهما نصيبه من صحمه يخيط معه شهراً على أن يصوع نصيبه معه في الشهر الداخل لم يحز من جهة أن النصيبين في المد الواحد عققان في الصفة، وإنها يجوز في العملين المحتمين إذا كان ذلك في عهدين، كذا في الكرحي.

قوله: وزمَّا خَارَ أَنَّ يَكُونَ ثَمَّا فِي أَلَيْحِ خَارَ أَنَّ يَكُونَ أَجُرَّةً فِي الإَجَارَةِ»؛ لأن الأحرة تنن للمنفعة، فيعتبر بقسن السيع، وما لا يصلح نشأ في البيع يجوز أن يكون أجرة كالحيوان، نفين أن هذا غير معكس، وكذا استفجار الطار بطعامها وكسومها، يجوز عند أن حقيقة استحسان، وإن لم يجد ذلك هناً في البيع.

قوله: ووالمُشَافِعُ قارَةً تَصِيرُ مُعَلُّوفَةً بِالْمُلَّةِ كَاسَتُمُجَارِ اللَّاوِرِ لِلسَّكُنَى، والأَرْضِينُ لِلزَّوَاعَةَ فَيَصِيحُ الْمَصَّدُ عَلَى مُلَّا مُعَلُّوفَةٍ، لأن منافع الدور، والأرض لا تكون معلومة الا بنقدير المدة؛ لأن المدة إذا لم تكن معلومة العنلف المتعافدان فيها، فيقول أحمدها: شهر، والآحر، اكتر، فيقع المعارع.

قوله: وأيُّ مُنَّةً كَانْتُمْ بِعِي طالت، أو قصرت فكونها معلومة، وهذا إذا كانت سلوكة, أما إذا كانت الأرض موقوقة استأجرها من الشولي إلى طويل العداء فإنه ينظر الذ كان السفر بحاله لم يردد ولم ينتقص، فإنه يحوز: وإن على أحره عليها، فإنه يفسح ذلك ويجدد المقد ثابلة، وإن كانت الأرض ويجدد المقد ثابلة، وإن كانت الأرض بحال لا يسكن فسحي، بأن كانت مزروعة، فإنها إلى وقت الريادة يجدد أبها من المسمى عدر، وبعد الزيادة في تمام السنة يحب أجر مثلها، وأما إذا نقصت أجرتها أي رحصت، اول الإحارة لا تقسح؛

ولي افتناية: الإجارة في الأوقاف لا نتجوز أكثر من ثلاث سنين وهو المحتار كي لا يدعي المستاجر ملكه، فإن أحر الوقف بأحر البثل ولم تزدد الرغبات، ولا علا السعر لم تنصبح الإسارة. أما إذا اردادت الرغبات وعالا السعر فسنحت ويجدد العقد بالرالك، ويؤخذ بيما مضى بقدر المستعي، وعلى هذا أرض اليتيم، ثم المعتبر بالزيادة عبد الكل. أما إذا زاد واحد في أجرتها مضارة، فلا يعتبر ذلك، وكذا الحكم في الحواتيت العوقوف.

قوله: ﴿وَقَارَةُ تُصِيرُ مَعْلُومَةً بِالسَّمْيَةِ كَامَنَ اسْتَأْجَرَ رَجِّلاً عَلَى صَلِّيعِ لَوْسِي، أَوْ

خياطته، أو استأجزا ١١لة البخيل غليها مقادار المعاون إلى مواصع مغارم أو الركبة مسكلة سقاها»؛ لأده إذا بن المواد أنه من التعلى، أو الكتاب أو الصوف، أو الحرر وبين لون الصبح وقدره وحسل الحياطة أنها قارمية، أو دومية وبين النصارة أنها مع الست أو دوله وبين المقدر المحمول على ظاراة واحسه، والساحة مارت المنطقة معلومة فيصح العقد، ولو استأخر دابه لبشيع عليها رحالًا أو بالغاء، ديو فاسد إلا أن السمى موضعا معلومة كان التشيع بعدلك، بالقرب، والبعد ولو استأخر دابة إلى للكوان، ما أن بلم طلبها مرادة الدارساداً.

والقياس: أن القضي الإحاوة البلوغة إلى أدى الكودة وطلب الفاية المستأجرة وسقيها على الدؤسر، لأب ملكة فإن صفيها المستأخر نغير إداب فيو منطوع لا برجع له على المؤخر، الماء شوط علمها على المستأسر لم يعر العقد؛ لأن نفر دلك مجبول، والمدل الهيمول لا يجوز الفقد له، وكما إذا استأخر ذات بعلمها له يعر الحيالة الأحرة.

ومن شرطهه: أن نكون معلومة وكما (10 استأخر عملةً. أو أمة للحدمة، أو فلطخ، فنفقه على تسائل لما ذكريًا.

قوله: زوناوة تصبوا فطوفة بالثغيبي، والإندارة كانن الشاخو والجالاً لِلقُل لهُ هَلَّهُ الطُّفَاغُ إلَى فوضع مُعَلُومٍ، قال في الكرجي: وما في بعط انطفاء من وأسه لا نجب به الإحراد لأن الحدُّ من سام العسل.

قال الحجدين (ذا استاح داراً شهراً، وإن كان العقد حصل في عرة انشهر يقع على القلال، وإذا السلح القصت اللدة، وإن كان حصل في بعض الشهر يقع على اللائين بوائم، وإن استأخرها سنة إن ولع في عرة الشهر لمع على التي عشر شهراً بالألهمة القائد، وإن وقع في يعض الشهر وقع على الله السنة كلها بالأيام الانسانة وستار بوائم عند أبي حيفة، وعددها: أحد المشهر اليها الأيام بحسب ما يقي من أول الشهر ويكمل في آخر الشهر.

ونو استأجر النواراً للحرث، الاراء، من تعدرها بالعمل بأن يستأجره للحرث له الرضاً معلومة يعيمها، أو يفشرها بالعدة بان الساحرة ليحرث عليه يوماً، أو يومين، أو شهراً. وشرط بعصهم مع هذا معرفة الأرض! لأنها تعديم اللحالانة والرحاوة

الهميالة: احتلف المتناوع في احرة العون الذي يحته العاسي مع المدعى لن حصمه؟ قال بعضهم: يحت في بيت المال.

وقال بعصيمه على المنمود وكدا الساول إدا قطعك إله فأحرة الناطع وعن الدهن

لذي يحسم به العروق على السه ق.؛ لأمه نقدم منه منت وحونها وهو السرفة.

قوله: (وَيَجُورُ اسْتَجَرَّرُ اللَّهُورِ، وَالْحُوانِينَ لِمُسَكِّلُي، وَإِنَّ كُوْ يُبَيْنُ مَا يَعْمَلُ فِيهَا) الحواليات هي الدكاكين وذلك؛ لأن العمل العلما في فيها السكن، فللصرف المه وهو لا يعاول إذا لم يكن فيه ما يوهي البناء فصارت فعالج معلومة، أملا يهماج إلى تسمية موجها

قولة: ووله أنْ يَعْمَن فِيهَا كُلُلُ شَهِرَةٍ إِلاَّ الْعَطَادِ. وَالْقَصَّارُ وَالطَّخَانَّةِ، لاَا، ذلك يه هي الساير، فلا يدخل شحت العقد (لا أنْ يشترها، عودُ: رسي به صاحب الدر حارُ وعلى بالطحان رحى نماء ووحل تنور لا رحل أبه.

وقال مضهم: بسم من الكل.

وصل: إن كان راحي شد بضر بالساء منع منه، والا علاد وليله كنال بنتي الحلوالي. وأما كسر الحطب، فلا يستع عن كسر العقاد من

وقيل يهدع منه گذا في الفوائف وله أن يسكن الدو للفدته وبسكام عيره.

قال الحجمدي: إذا استأخر دارا ليس له أن يؤجرها حمى غيضها. فإذا فيصنها تم الجرف، فإنه لجوز رد أ موها بنش ما الساحرها، أو أقل، وإن أجرها بأكثر منا استأخرها حاز إلا أنه يد كان. الأجرة الثانية من حسر الأولى لا يطب له الريادة وينصلك جاء وال كانت من حلاف جنسها طالب به الريادة، فإن كان إداد في الدار شيئاً كما تو حتمر مها بتراً أو طبها، أو أصلح ألوجها، أو خيئاً من حيطانها فقالت له الريادة، وأما الكنس فإنه لا يكون ويادة، وله أن يؤجرها من شاء إلا تلحده، والعدار والصحان وما أنت فلك منا يحمر طالباء.

واهام أنه لا يحلو إما أن يستأخر مشرقًا، أو خبر مشرق، فإن استأخر مشولاً فم محو فلسستاخر أن وحرم قبل فنص كما في السيم، وإن كان عار مشول وأواد أن يؤخره قبل الشيش، فإنه يجوز عندهما خلافاً شمد كالاختلاف في الليم

وفيل: لا يتجوز الإخارة بالانعاق يحلاف البيع رفيا تقدم دفك في ناب السراحة. وإنا أخر المستناخر النار، أو الأراس من احرد إن ذات قبل الفيض لم يحر إصاعاً. وكما بعد الفاص عبدنا حلافاً للشامعي، أم إن كان لا يسلح المدنا عل بكوان دمك نفضاً للعقد الأوال؟ فيه اختلاف المشابح، والأصح، أن لعقد بفسح.

قوله: رَوْمِجُورُ السَّجَارُ الأَرْضِي لِلرَّوَاعَة وَطَمُسَنَّحِو السَّرَابُ وَالطَّرِيقُ)؛ لأن الإحارة تعقد للإنتفاع، ولا انتفاع إلا بالشرب والسنوك إسها، فصار ذلك من معتصاها كتاب الإجارة 279

ولا يدعمان هي البيع إلا مدكر الحقوق، أو العرافق؛ لأن العقصود منه ملك الرقية لا الانتفاع مي الحال، ولا تأمر باستبجار الأرض للزراعة قبل ربيها إذا كانت معندة للرئي لي مثل هذه العدة التي عقد الإحارة عليها، وإن جاء من العاء ما يزرع به بعضها فالمستأجر بالحيار إن شاء نقض الإجارة كلها، وإن شاء لم يفضها وكان عليه من الأحر محساب ما روى سها، كذا في اختجدي.

قوله: (وَلاَ يَجُوزُ الْعَقَدَ خَتَى لِيُشِنَ مَا يَرَزَعُ فِيهَا، أَوْ يَقُولُ: عَلَى أَنَّ أَزْرَعُ فِيهَا مَا أَخَاءُ) مِننِ يَعْلَى أَنَّ أَوْرَعُ فِيهَا مَا لَمْ يَرْعِها. أَمَا لُو رَرِعها وَصَلَتَ الإَجَارَةُ صَحَت، ولزمه السمي يحلاف سائر الإحارات العاسلة، وكذا لو الساجر خالة إلى موضع معلوم، ولم يسم ما يحمل عليها وحمل عليها حملاً متعارفًا، قبلغ ذلك ظموميم، فإن له السمي، وإن عطيت في الطريق، فلا صمان عليها ريان اختصما قبل أن يحمل عليها نبيةً المستحب الإجارة لعساد العقد في الاحداد، كذا في السابع.

ولو لم يبين ما يرزع فيها ولا قال على أن ازرع فيها ما أشاء، فإن الإجارة فاسدة، على احتصما قبل الرواعة، فلكل واحد منهما أن يفسح، فإن زرع فيها المستأجر شيئاً قبل العسم تعبى دلك بالعقد وللموجر المسمى من الأحرة.

ولو قال. على أن أورع فيها ما أشاء فهو جائز، وله أن يزرع فيها ما يشاء. -

قُولُهُ: رَوْيَجُولُ أَنْ يَسْتُنْآجِرُ السَّاحَةُ لَيْنِينَ لِيهَا أَوْ يُقُوسَ فَيهَا لَخُلَى أَوْ شَجَوًا فَإِهَا الْقَصَتَ الْمُسْتُةُ لَوْمَةً فَلْعُ قَلْتُكَ وَلِسَلَّمُهَا فَارِغَةً)؛ لأنه لا نهاية لَذلك وليس هذا كما إذا استأجرها المزرع، فالضنت المدق، وفيها زرع، فإنها بقى يأجره الحن المرس والشجر إذا انقضت لأن للزرع نهاية معلومة، فيسكن توقية الحقين، ونطيره من الغرس والشجر إذا انقضت المدة، وفيها هر، فإنه يؤخر إلى إدراكه بالأجرة لحذا المعنى كنا ابن الفاضي، وإن انقضت الإجارة، وفي الأرض رطعة، فإنها تقلعه لأن الرطاب لا نهاية لها، فأضيهت الشجرة.

قوله: وإلا أنْ يُخْتَارُ صَاحِبُ الأَرْضِ أَنْ يَغْرَهُ لَهُ فِيمَةً ذَلِكَ مَقَلُوعًا وَيَكُونَ لَكُمْ إنها يكون الخيار لصاحب الأرض إذا كانت الأرض تفقص بالفلم. فحيته بتملكه بالفيمة مقلوعة، وإذا لم يرض المستأجر بقلك. وأما إذا كانت الأرض لا تنقص بالفلم، فليس له شلكه بالفيمة إلا أن يرضى المستأجر بقلك.

قوله: وَأَوْ يَرَضَى هَوْكِهِ عَلَى خَالِهِ فَيَكُونَ الْبَنَّاءُ لِهَذَا، وَالأَرْضُ لِبُلَامِ؛ لأن الحن له فله أن لا يستويه، ويكون لكل واحد ما هو له.

ا لوله: ﴿وَيُحْوِزُ اسْتَجَارُ الْمُؤَابِ لُلرُكُوبَ، وَالْخَمْلِ؛ لأَبِّ مَعْمَة معلومة.

قومه وقايل أطلق طرقي حوالة أنا لواكنها من طاله عمداة بالإطلاف الكل وقد وكنت مصح أو الركت ودهداً سيرانه الديرش، عبره الانه علي مرداً من الاسل. والناس يفاونون في أثرك منه فصل كانه على مال وكورت فإن وكانها المستاح، أو غيره بعد ما عبر واكنيا، فعطت فيمن فيمنيا وعلى فيما (داستعار عابه للركوب، كانا في المناسع.

قوله: روڭغا إذا استناجل لولد للنس واطنق مدا مقرما من صاوب النام الله الله ... فولد: وقات قال: على ادا لولگها قالان، أو السس المؤمن ولان قالونتها غيرف أو النسل النوب غيرة كان صاحة إن خطسة القائد او لنفق النواب ، لان الماس معاومون من منك، عسم النعابي ميس به أن يصاد

قوله: ﴿ وَكُلُمُونَ كُلُّ مَا يَخْتِمِنَ لِمُحَدِّقِ أَنْهَالِنَّهُمِنَ فَأَنَّ الْعَقَارَ وَمَا لَأَ بِخَلَام باختلاف الطبنيغيل فإذا شراط فيه سائقًا فَلَمْ أَنْ يُسْلَكُنَ مَيْرُونَ لِعَدْرِ التدوين.

 قوله: «ولا سنى فنازا، أو لؤغ يخبله على النابة ملى الايهول حمسه أقبره خلطة فنه أنا يخمل ما لهو ملل الحلطة في انطاره أو أقل كانتكبير والمشلس، لعدم التناوت، أو لكوله خبرة من الأول.

ودکر حص استایج آلماله ایا پخش علل کیل اصطفاعها آلا وریا، وبعصلهم سوی بی الخیل، والوری:

وأو استأ مراداة الحمل عليها عشرة الفرة شعراً. محسر عليها عشرة العرة حلطه معلمت بسمن الله المعلم القرامي الشعور.

قال في التنابع: إذا استاخرها ببحش عابيها شعيرًا. فحمل عابية في أحد الحولفان معقد وفي الأحر شعيرًا فقصت نصب نصب الضمال والدات الأحرة

قوله: وواليس له اللَّ يعضنَ مَا هُو العَنْزُ مِنَ الْعِنْطَةِ كَالْسَلْجِ، وَالْخَدِيدِ والوَّعَاضِيَّة لأَنْ مِن مِنْ قَلْدُ مِنْ مِنْ وَالْعَلَادِ فِي لَا يُرْضَ مِنْكُلُدُ.

قولله: وورث الشَّتَجِرِهُ: ليخمل عليها فَطَّ سَبَادُ فَكِينَ لَهُ أَنَّ يُخْسِنَ مَثَلُ وَوَيُهُ حَدِينَا إِن الله أَمَدَ بَاللهُمَ عَلِينَ الخَالِّ عَلَى مَا طَارِهُ عَلَى مَاضِعُ وَاخَالَ مِن طَهِرَهُمُ والفَظَّى يَسْبَعُتُ عَلَى طَهْرِهُ، فَكَالِنَا أَحَدَ عَلَى بَاللهِ وَالسَّنِ، فِإِنْ طَكْتَ فَسَنَى فَسَنَهَا وَلا أَخْرُهُ خَلِيهِ: لأَنْهُ حَدَيْهُ مِنْ الْخَالِمَا أَنْ مَمَالُ اللهُمَانِينِ كَانَا فِي الْفَالِمِي، وَأَنْ إذا سَلْمَتُ فَعَلِهُ الْأَحْرِدُ.

ان في شرح الإنشاد: وكنه بدر متأخرها ليحمل الحديد لديكن تدان بحص

حنيها مثل وزيه قطنة

قوله: ﴿وَإِنَّا النَّنَاجُونَهُا لِيُرَكِّبُهِا فَارَدُفَ مَمَهُ رَجُلاً آخَرُ فَعَطِيتُ طَهُنَ لِصَفَىٰ فِيضَهُا) يعني مع الأحرة وهذا إذا كانت الدابة تطبق حسلهما أما إذا كانت لا تطبق ضمن كل القبمة كذا في المستصمى.

وفيد بقوله: ﴿قَارِدُكَ رَجَازُهُمُ ۖ لَأَنَهُ إِنْ الرَّدِفُ صَبَّىاً لِا يُستَمَّسُكُ ضَمَّنَ مَا زَادُ التقلُّ، وإن كان يستَمَسَك، فهو كالرَجل، وإنها ضمن نصف فيمنها ولم يعتبر التقلُّ؛ لأن الداية قد يضرها من الراكب الخفيف. ويحف عليها ركوب الفيل لطف بالفروسة.

قوله: (وَإِنْ اسْتُأْخِرُهَا لِلْحَمِلَ فَلَيْهَا مَفْدَارًا مِنَ الْحَمَلَة فَحَمَلَ عَلَيْهَا أَكُفُوا مِنْه قَعَطِبْتُ ضَعِنَ مَا وَالاَ الْنَقَلُ، لاَيها عطيت بما هو ماذُون، وغير ماذون، وانسب النقل، فانغسم عليهما إلا إذا كان حملاً لا تطيفه مثل تلك العابة، فحينته يصمن كن فيمتها لعدم الإدن فيه أصلاً خروجه عن عادة طاقة الدانة.

قال في شرحه: لا أمرة عليه في قدر الزيادة؛ لأنه استوفى مصنها فيه من غير عقد. وقوله: والتقل: بكسر الناء وتحريك الفاف.

ولو استأجر دامه إلى مكان، فجاور ذلك المكان، فإنه نصير مخالعاً وبالحلاف صار ضامنًا، ثم إدا هاد وسلم فلماية إلى صاحبها، فإنه يجب الأجرة للذهاب ولا يحب عليه شيء للمجيء إذا كان قد استأجرها ذاهباً وجائياً؛ لأنه لما جاوز المكان صار مخالفاً، فيجب علمه الصمان، والأجرة والضمان لا يجتمعان عنمنا.

قال في الهماية: إذا استأجر دابة إلى الحبرة، فجاوز بها إلى الفادسية، ثم ودها إلى الحبرة، فتعاوز بها إلى المحبرة، ثم ودها إلى الحبرة، فنعبأ لا جائباً لينتهي العقد بالوصول إلى الحبرة، فلا يصبر بالعود مردوداً إلى يد السائك معنى أما إذا استأجرها ذاهباً وجائباً يكون بعنزلة المودع إذا حالف، ثم عاد إلى الوفاق، فإنه يرتفع عنه الضمان.

وقيل: الجواب بموى على الإطلاق، وهو الأصح. -

ولو استأجر دامة إلى مكان معلوم، فلم يذهب بها وحلس في داره حتى مضت المدة، فعطبت بجب عليه الضمان بحسمه لها، ولا أحرة عليه؛ لأنه حبسها في موضع غير مأفود فيه، وكذا إذا استأحرها إلى موضع معلوم، فركبها إلى موضع آحر، فإنه بضمن إذا ملكت، وإن كان أفرب منه؛ لأنه صار عالماً ولا أحرة عليه، وإن استأحرها إلى مكان معلوم فذهب من فير الطريق العام إن كان الناس يسلكونه لا يصير عنالهاً، وإن سنك

طريقاً لا يسلكه الناس، فوله يصمل إذا هفائت. وإذا لم تبلك ونالغ الموصيع المعلوم، تم رجع واستم الداية إلى عباحيم، وإنه يجب عليه الأحراء المعتماد

ولو استأجرها إلى مكان معاوم أبركتها، فذهب بها ولم يركتها، ولم يحمل طهها مناً، فإنه يحمل طهها مناً، فإنه يحب عليه الأحرة وكذا وقا استأجر داراً بسبكتها فيبلم للمديج إلله: ومصت المدكة دية يحب عليه الأحرة سواء سكتها، أو لم يسكل إلا إذا منعة ماج من سلطال، أو غيره، وإذا خطب السالة المستأجرة؛ أو العبد السبتأجر من غير نعد ولا خلاف ولا حياية، فلا ضمان عليه؛ لأن المن المستأجرة أمانة في بد المستأجرة مراة كالت العين العين المبادة في الإعراق الصحيحة، أو القاسدة، فإنها أمانة

ولو المتأسر دامة ليركيها عرباً، فليس له أن بركيها إلا عرباً. ولو استأجرها ليركيها سدج له يركيها عرباً، وإن استأجرها المحمل لم يجر أن يركيها، وإن استأجرها للركيه لم يجز أن يحمل علمها مناعاً، ولا يحوز أن يستنقي علمها، ولا يتكن تملى طهرها، يل يكون راكباً على لمرف، والعادة فإن انقلت الإسارة هل يبيب على المستأجر رد المداية من غير طاب مردضا عليه.

قال بعضهم: لا يتزمه من غير مطالبة؛ لأبها أدبة كانوديعة.

وقال بعضيه: بنوعه ذلك؛ لأنه بعد المراع عبر مأذون له في رمساكها فلزمه الرده فإن حبسها في بيه بعد اسبعاء متعضها: حتى تلفت إن كان حبسها لعمر أم يضمن، والأ ضمن

الله فيه: وَقَانَ كُبُخَ المُعَانَةُ لِمُجَامِهَامُ أَنِ حَدْنِهَا إِلَى نَفْسُهُ مَعْفِ. وَأَوْ ضَرَقَهَا فَعَطَبُتُ ضَمِنَ عِنْهَ أَنِي خَيِفَةًمُ وعليه الدارى؛ لأن الإدن لي دان مثيد بشرط شسلامة.

وقال أنو بوسف وتحمله لا تضمن إذا أمل منه أملاً متعارفاً، وأما إذا حربها ضرباً غير معدد، أو كبخها كبحاً غير معدد فعظت، نفس إماعاً، وهذا ممنهما بخلاف المعلم إذا صرب الصي مدون الإذن، فإنه يصمل لإمكان التعليم فلا ضرفية لأما من أهل الذوم والسيخ معلاف الدائد.

قال في الكراعي: قال أصحابنا حيماً في اللعبوء والأستاد الذي تسلم إليه الصبي ال حداعة إذا صرائه لمبر إذا أدره أو وصيه فلنات صلتا، وأما إذا صرائه بإدار الأساء أو الوصي أم يضلنا وهذا إذا صرياه صرانا معنادا يصريه عنه، أما إذا لم يكن كاللك ضلماً على كل حال، وأما إذا صرب الأب الله فلنات صلى وكذا الوصي إذا ضرب الصي للتادياء، لمات صمن ولا يرتان وعليها الكفارة، وهنا عند أي حيماء

وقال أبو يوسف وعمد: لا بصماد ويرثان وعليهما الكفارة. وأما إذا حبرات

الزواج الرائد لتشوق أو محواه فعائب فهو خنامن إحناعاً، ولا يرات وقو وطنها فعائب من وطنه لا شيء عليه عند أي حيمة وعسد وكذا إنا الصاهاة لأنه مأفون له في لوصاء فلا يضمن ما يحدث منه

وقال أبو يوسف: إن حانب من وطنه، فعلى عانده الدية، وإن أنضاه. والنول لا بمنسسك، فالدية في ماله، وإن كان بمنسسك طلت الدية في ماله، وأما إذا كسر فحلاها في حالة الوطاد فإنه بصمن إجماعاً؛ لأن كسر المحد غير مأذون مه وهو عبر حادث من الوطاء المأدود فيه

قوله: ووَالاَجْزَاءُ عَلَى صَوْتِيْنِ: اَجِيرَ مُمَنُوكَ وَاَجِيرِ خَاصُ، فَالْمُشْتَرَكُ كُلُّ مَنْ لاَ يُستُحقُ الأَجْزَةُ حَلَى يُقْمَلُ كَالْقَصَارِ وَالصَّنَاغِيَّ؛ لأن أَستَدِكُ مَن بَعْسَلُ لَلْسَنَاجِرُ ولغيرِه، قلا يكون تُدعناً بعنه وكالمك اختاط والصناع.

قوله: (وَالْمُتَاعُ أَفَالُهُ فِي لَمِهِ إِنَّا هَلَكَ بَمُ يَعِمُنُ شَيْئًا عَلَا أَبِي حَيْفَةً وَرُقُلُ. وَقَالَ أَبُو يُوسِنُهُ وَلَا يَعْلَى بَمُ يَعْلَى بَهُ يَعْلَى اللّهِ وَعَلَى اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ مِن اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّه

وذكر أبو اللبت. أن المتوى على قوار أبي حبية، أدراء وحب الضمان عليه عناهما إذا هبيل بعد العبل، فضاحه بالحبل إلى عبية فيدته معمولاً ويعظيه الأحرة. وإن مداء ضمته فيدته عبر الرد على فاحرة والو ادعى الأحير الرد على صاحبه وهو يبكره فالقول قول الأحير صدائي حتيفة؛ لأنه أمين ولكي لا بصدق في دعوى الأحرة، وعندها: القول قول صاحب التواب؛ لأن التواب مضبون عبد الأجير، فلا يصدق على الرد الا بيد.

قوته: وومَا تَلِف مِنْ عَمْنِهِ كَتَخْرِيقِ النُّوابِ مِنْ دَقَّةٍ وَزَلْقِ الْحَدَّلِ وَالْفِطاعِ الْحَيْلِ

<u> 584 ڪتاب الإجازة</u>

اللذي يُشَكِّمُ به اللَّمُكَاوي الحيل وغرق السقيمة من ملاقة مصفولاً، لأن هذه الأدبية، حصالت وتعلق وإن حمق القصار أولاً على حلل مدرت به حدلة في الطويق فحرضه، قلا اصمال علياة كام لا يمكنه تحميمه لإلا على حلل، أو الانتقال بهدا حالاً العادق، فصار ذلك مأدوناً فيما فلم نصص وفضيات على سائل الحيولاً؛ لأنه أدن له في الاجتباز حراف السلامة ولو يوحد الشرف فضل حالياً سيوفه، فلهذا رعة الصمال.

قولهم وإلاَّ أَنَّهُ لا يطلعنَ به سي أدم عِمَلَ عَرَقَ فِلْهُمْ فِي السَّهِيمِ، أَوَّ سَفَعَهُ فِلَ النَّائِلَةُ لَمْ يَعْلَمُنَّهُمْ وَإِن كَانَ سَنُونَا وَقُولُهُ وَهَا وَهَا لَمْ تَعْلَمُ فَالِكُ أَمَّا إِذَا وَلِمَا الْهِ يَعْلَمُنَ مِنْ أَدَمِمُ وَأَنَّهُ لَوْ مُسْمِيمٌ فَكَانَ مُوسِّتُ صَمَاعَهُ عَنِي الْعَاقِلُهُ، والعالمُ لا تصليلُ للأقولُ والقَّادِ الإشارةِ فَوْلُهُ وَأَنْ مِنْ رَدِّ فِي أَبْدِي الْعَلِيمِ.

قوله: ووَإِذَا قَصَدًا الْفَصَدُ أَوْ فَرْعُ الْبُرَاعُ وَلَوْ تَحَاوَرُ مَوْضَعُ لَمُعَادُ قَلَا حَصَالَ عَلَيْهِ فِيمَا فَطَلَعُ مِنْ دَلَكُ وَحَدَا أَوْ فَرْعُ الْبُرَاعُ وَلَوْ تَحَاوِرُ مَوْضَعُ لَمُعَادُ أَلَا كُلُ اللّهِ فَيَا أَمَا لَا يَوْمُنَا لَمُعَادُ اللّهُ فَيَا أَمِن اللّهِ عَلَيْهِ فَيْكُ بَعْدُ اللّهِ لَمُعَادُ أَمِّ لَا يَقَالُ اللّهِ عَلَيْهُ فِيكًا يَعْدُ لَكُن يَجِلُ عَلَيْهُ فِيكًا يَعْدُ لِللّهُ فَيْكُ لَلّهُ لِمُعَادُ عَلَيْهُ فَيْكُمُ لَلّهُ لَمُعَادُ عَلَيْهُ فَيْكُمْ لَمُعَادُ عَلَيْهُ فَيْكُمْ فَلَعْ فَيْكُمْ فَلَمْ عَلَيْهُ فَيْكُمْ لَمُ عَلَيْهُ فَلَكُمْ لَمُ عَلَيْهُ فَيْكُمْ فَلَمْ عَلَيْهُ فَلَهُ عَلَيْهُ فَلَا اللّهُ فَيْكُمْ فَلَمْ عَلَيْهُ فَلَهُ عَلَيْهُ فَلَهُ عَلَيْهُ فَلَاهُ فَلَا عَلَيْهُ فَلَا عَلَيْهُ فَلَهُ عَلَيْهُ فَلَا عَلَيْهُ فَلَهُ عَلَيْهُ فَلَهُ عَلَيْهُ فَلَهُ عَلَيْهُ فَلَا عَلَيْهُ فَلَا عَلَيْهُ فَلَهُ عَلَيْهُ فَلَكُمْ فَلَعُ عَلَيْهُ فَلَعُ فَلَمْ عَلَيْهُ فَلَاهُ عَلَيْهُ فَلَا عَلَيْهُ فَلَا عَلَيْهُ فَلَمْ عَلَيْهُ فَلَكُمْ فَلَكُمْ فَعَلَمْ فَلَكُمْ فَلَكُمْ فِي قَلْمُ عَلَيْهُ فَلَا عَلَيْهُ فَلَاهُ فِيكُونُ فَيْكُمْ فَلَعْ عَلَيْهُ فَلَكُمْ فَلَكُمْ فَلَاعُ فَلَكُمْ فِلْكُمْ فَلَكُمْ فَلَكُمْ فَلَكُمْ فَلَكُمْ فَلَكُمْ فَلَكُمْ فَلِيكُمْ فَلَكُمْ فَلَكُمْ فَلَكُمْ فَلَكُمْ فَلَكُمْ فَلَكُمْ فَلْعُلُوا فَلْكُمْ فَلْكُمْ فَلْكُمْ فَلْكُمْ فَلْكُمْ فَلِكُمْ فَلْكُمْ فَلِكُمْ فَلْكُمْ فَلِكُمْ فَلِكُ فَلِكُمْ فَلِكُمْ فَلِكُمْ فَلِكُمْ فَلِكُمْ فَلِكُمْ فَلْمُ فَلِكُمْ فَلِكُمْ فَلِكُمْ فَلِكُمْ فَلِكُمْ فَلِكُمْ فَلِكُمْ فَلِ

قوله: ووالأجيرُ الخلاصُ هُو اللّذي يَشْتَحَقَ الأَجْرَةِ بِسَلِيمِ نَفْسِهِ فِي الْمُمَاهِ. وَإِللَّهُ لَمْ يَقْفَلُ كُفَنَ اسْتَأْخَوْ رَجْلاً مُسْتَوَا الْمُعَنَّمَةِ، أَوْ الرّشِي الْعَلَمِ، وَإِنّا حَيْ حَاسَةً، لأَاه بعدمي العلم دون عيرة؛ لأنه لا يُشْخِ أنه بعدو لعيرة في العدد.

قولة (ولا طبقان على الأجمع الحاص فيما للمن في يدم، إن حرق عما او عصب.

قوقها وولا قيا نبقي هن غفلهم بان الكبير الهدر من عمله، أو تخزق التواب من دقه وهذا إذا كان من عمل معاد معاد المدر الدائمة مراسا شاه ادفأ عيم ، أو كسر رحمها كان المعدلاً صامناً، وإذا مات شيء من العلم، أو أكله الدئب لم يعيمر، والقول قوله في دُمَّنَ مع سيمه الأنه أدبر، وكما إذا سفاها من بهر معرفت منها شاة لم يصمى؛ لأنه عير منها في والى، وإن هاك في الدفة بصف العلم، أو أكثر علم الأحرة كامله ما دام يرعى شها شيأة لأن لمعقود عنه هو تسلم عمله في المدق وقد وحد وليس الراس أن يرى على ضيء يقبر إدن صاحبها؛ لأن الإمراء حمل عليها، فلا يجوز بعير إذن صاحبها، فإن فعل فعطيت ضمن، وإن كان الهجل نزأ عليها فعطت فلا صمان عليه؛ لأنه مبير فعله، وإن الدت واحدة فخاف إن تهمها ضاح الباقي، فإنه لا يتبعها ولا ضمان عليه فيها عند أي حيفة؛ لأن التدليس من فعله وعناهما هو خاص ألني نداد.

قوله: ﴿وَالْإِجْدَاقَةُ لَقُدِدُهُ النَّشُورُ طَ كُمَا لَقُدِيدُ الْبَيْعَ) بعني الشروط التي لا يقتضيها العقد كما إذا شرط على الأجبر الماص فيسال ما تنف بعداء أو يغير ذمله، أو على الأحبر المشتوك صمان ما تلف بعير فعله على قول أي سنفة. أما إذا شرط شرطا يقتضيه العقد كما إذا شرط على الأحبر المشتوك صمان ما تلف بفعله لا يعسد العداء ويجوز شرط الخبار في عقد الإحارة عنداء! لأنه عقد معاوضة بضح فسخه بالإقانة كالبيم، وعند الشافعي: لا يحوز.

قوله: (مَنَ اسْتَأْجُو عَبْنَا لِلْمُعَلَّمَةِ قَلِيسَ لَهُ أَنَّ لِسَافِرَ بِهِ إِلاَّ أَنْ يَشَعْرِطُ فَلَكَ فِي الْعَقْلَهِ)؛ لأن عندمة السفر الشهر، فجه احتلاف السناجع. وأما بان كان مسافراً واستأخره فله أنا يسافر به، فإذا استاجره في السفر للحدمة، وسافر به من عبر شرط علف في بلاء صمله ولا أجرة عليه؛ لأمه حالف فيعرج عن العقد، فصافر مستحدماً نعبت غيره معبر عقد، وإما لم غلزمه الأجرة الأن الأحرة والضمان لا يجتمعان، فإن استأجره ليحدمه يوماً؛ فله أن يستحدماً من المسافرة والمحدمة يوماً؛ فله أن يستحدمه من طلوع الفجر إلى أن ينام الناس بعد انعشاء الأحرة، وله أن يكلمه كل شيء من محدمة الميت مثل غسل توبه وطبع لحمه وعجن دايلة وعلف دائمة وحليها إن كان يحسنه واستفح ورقعه إلى شرحه.

ويكره أن يستأجر أمراف أو أما للمعامة وبعلو نها؛ لآم لا يأمل على نفسه الفتلة ، وإذا أجر عبده سنة، فلما مضت سنة أشهر أعلقه خار علقه؛ ويكون العبد بالحيار إن شاه مضى على الإجارة، وإن شاء فسنحيا؛ لأنه ملك نصبه بالحرية، فإن مضى عليها وأسارها، فليس له بعد ذلك أن يقصها، وتكون أحرة ما نقى من السنة للعبد وأحرة به مضى للمولى، وإن كان المولى قد قبض أحرة السبة كلها سلفاً، ثم أهمتن السنة فاعتار السمى على الإحارة، فالأحرة كلها للمولى؛ لأنه قد ملكها بالتعجيل ويتبت حق القسم للجيد، وإذا لم يصنع استحمت الأجرة على الوجه الذي النضاه القمص كذا بي الكرخي.

والو أحر أم وقده فعات في المدة عظت، ولها الحبار كما في العباد إذا أعنوا لأنها

فتعب سوته

قوله: ووَهَنَّ اسْتُأْخَرَ جَمَالاً لَنْحُمَلَ عَلَنِّ مِحْمَلاً وَوَاكَبَيْنَ إِلَى مَكُمَّ جَانِ} وهو على العمال سنعية

وفي الماءة: عني الدهاد،، وانحيء

قوله: زولة المنخبل المنختاة ولا بد من نصر الرائد، أو بقول على أن أوكب من أشاء أما إذا قال استأخرت على الرئوب، فالإحارة فاسدة، وعلى السكاري تسليد الخرام، والقتب وغلس ج. وقد ه التي في أنف أنج والتجام الدرس، والبردعة للحسار عال لملك منه على المسكنري في أنف أنجب كاندان، وأنا أعمل، ومحطاء مهو على لمسكنري، وعلى المسكنري إشائه أغمل، وحطه وصوف الدنة وقودها وعليه أن بمرك لراكبين فلطهارة وصلاة القرص والا يجب لعاكم وسلاة لنفل؛ لأنه يسكنهم تعليما على الطهر وعليه أن يبرك المسلل للمرأة، والعربيس وقضيع الصيف.

قوله: ووَإِنَّ هَاهَدَ الْجَمَّالُ الْمُخْمِلُ فَيُوا اجْوَلَى؛ لأن احيالة تسمى مشاهدة المحمل وهو الله دّح عال فيه عميل مكسر السم الأولى وضح الثابة، ويقال فيه بالمكس المشأ.

قوله: ﴿ وَإِنَّ اسْتُأْخِرُ لِعِيرًا لِيَحْمِلُ عَلَيْهِ مَقْدَاوًا مِنْ الرَّادَ فَأَكُنَ مِنْهُ فِي الطَّريق أَنْ يُولَّذُ عَوْضَ هَا كُنْلُ، وكذا إذا سَالَ الرَّادِ أو ضيء منه حار أن يرد عوصه.

قال الي نقماية. وكلدة عبر الراد من المكبل، والعوروف.

قول: ووالأَجْرَةُ لاَ قَحِبُ وَلَقَفُّمَ اللَّهِ لا يَجِبُ أَدَاؤُهَا؛ لاَن العقد عقد شداً فشداً على حسب حدوث تُسافع، والفقد معاوسة، ومن فشية المعاوسة العساوات، وقدا احتوال المنفعة ثبت الملك في الأخرة لتحقق النسوية وكدارة الدرط العجبور، أو خجل من تج شرط.

ولو المشاجر داراً مسة بعده معين ولم شبطه الموجي، فأعلقه المستأخر قبل مطني الدينة فسيخ علقه وعليه قيسم، ونو أعلقه الدوخر لا ينسخ الأنه لا بملكه بمجرد العقف ولو قبطه المؤجر فأعلقه مما علقه.

قول: ﴿ وَلِيسْتِعِقُ فِاحْدَ مَعَانَ فَلَوْتُهُ إِمَّا أَنَّ بَشْتُوطُ انْتُعْجِلَ، أَوْ فِالْتُغْجِينَ فِلْ غَيْر طُوطُ أَوْ بَاسْتِيمَاءَ الْمُغَلِّمُومِ عَلَيْهِ ﴿ فَالْ الْمُدَاعِينَ يَمَلُكُ مَنْسُ الْعَنَّاءِ .

. ودائمة الحلاف فيما إذ كانت الأحرة عنه، حيث العدم المؤجر عند للطم قبل استيماء المستعد، معمدال لا يعلق وعدا م يعدن ثم أنمؤ در إدا نام ط تعجيل الأحرة الي العشد كان له حيس الدار حتى يستوني الأحرة؛ لأن السائع كالمبيع، والأسرة كالتماء فكما وحب حسن شبيع إلى أن يستوني التمار، فكنا يحب حسن التنافع حتى يستوفي الأحرة المعجلة.

وقوله: هزاو بالتعجيل من مير شرطها عجل؛ ثم المسحب الإحارة له أن يجمع العين المستأجرة بالأحرة إلا أنه لا يصممها إذا فلكت.

قال في شرحه: (دا عجل السنة حر الأحرة منكها المؤجر كالدين المؤجل إذا عجل الما منطقة المؤجر كالدين المؤجل إذا عجل المداودة أميلة المارة والمؤجرة المؤجرة المؤجر

ولو أعتقه انستأجر بعد تسليمه لم نصح عقه؛ لأن الدؤخر قد ملكه ووال ملك المستأخر عند.

وقوله وأو باستهاء المعفود عليه ي لأنه إدا استومى المعفود عليه، فقد ملك السعم فاستحق ممك العوص في مقابلته، وإن شرط أن لا يسام الآخرة إلا في أحر العدة، أو معد استهاء العمل فذلك حائوه لأنه شرط مقتضى العقاء.

واختلف أصحابنا في الأجرم إذا لم يشترط لعجبلها في معقد متي نجب؟

مروي عن أي حنيفة; أنه كان يقول أولاً: لا يطالبه ما له يستوف العنصفة كلمها، أو بعد مضي العدة في الإحارة لتي نفح على السدة، وهو فول زفر، ثم رحع، وقال: يطالبه عند مضى كل يوم، يعني أنها تحب حالاً فحالاً، وهو قول أبي يوسف ومحمد.

قال في الكرسي: (قا وقع عقد الإحارة والم يشترط تعجيل الأجرة ولم بنسلم ما وقع علمه العدد حتى أبرا شهو هر السسلة من الأجرة، أو وهيمه له، ابان ذلك لا يجوز عند أبي يوسف عيناً كانت الأجرة، أو ديناً ولا يكون دلك نفصاً للإجارة؛ لأن الأجرة لا يتلك بالعقد، فإذا أمراً سها، أو وهيها، فقد أبراً من حق لم يحت وملت لا يصح وليس كذلك الدبن المنوجل الأنه قد ملكه، والتأخيل إبنا عو لتأخير المطالبة، وإننا أم تبطل الإجارة تقيم فوجوه، وعدمها سواء.

وقال عمد: إذا كانت الأحرة ديناً حار دلك، وأما إذا كانت عيناً من الأعيان فوهيها المؤجر المستأجر قبل استيقاء التنافع إن قبل الله يطلق الإحارة، وإن ردها أبر تبطل؛ لأنا الله لا تتم إلا بالقبول، بإذا ردها مكأبها لم تكن.

قوله: ﴿وَمَنْ اسْتُتَأْخِرُ ذَارًا فَلِلْمُوجُو أَنْ يُطَائِهُ بِأَجْرُوهَ كُلُّ بَوْمِ إِلاَّ النَّ يُنشِ وَقَت

الاستحفاق في العُقد) وقال رفر: لا يجب إلا بعد مصى المدة.

قُولُهُ: وَوَمَنَ اسْتَأْجَرُ يُعِيرُا بِلَى مَكُمُّ فَلِلْفَمَانَ اللَّا يُطالِبُهُ بِأَجْرَةٍ كُلَّ مَرْخَلُهُم؛ لأن سير كل مرحلة مقصود وكان أنو حيفة بقول أولاً لا تحت الأحرة إلا بعد انفضاء المدة واصهاء السفور وهو قول رق.

وعن أبي يوسف: لا يجب عليه أن يسلم الأجرة حتى يبلع للت انظريق. أو نصف. قوله: (وَالبَّسُ الْفُصَارِ، والْفَيَاطُ أَنْ يُطَالِ اللَّاجُرةِ خَلَى يُطْرَعًا مِن الْفَشَارِ) مان في المستنصقى: هذا إذا لم يكن الحياط في ست المستأجر أما إذا كان في بنته فإنه يستحق بقعر ما عاط. وفي الهدايه وكذا إذا عسل في بت المستأجر لا يستوجب الأجرة أيضاً قبل الفراعة لأن العمل في فيعض عبر منصع به فلا يستوجب الأحرد.

قوله: ﴿إِلَّا أَنَّ يُسْتَفُوطُ النَّفَعِيلُ؛ لأنَّ الشرط لارم.

وفي الكرعمي: إذا حاط في منزل صاحب النوب لم يكن له أخرة حتى يعرغ فإذا فرغ. ثم هلك النوب عنه الأحرة عند أي حنيفة؛ لأنه صار سبلمةً للممل يعني - (1 عاطه في مهرل صاحب النوب-، وعندهما النوب مضمون عنيه لا يبرأ من صمامه إلا بتسطيمه اللي صاحب، فإن شاء صاحب النوب صممه فيمنه غير تحيط ولا أحرة له. وإن شاء محيطاً وله الأحرة.

قوله: ووإن استأخر فنذا ليخيز لذاي بايته فنيوا دفيق بلوقو لمو يستجي الأجراة خلى يكفرج الطير من القوري؛ لأن عدم العمل بالحراجة ولانه الا ينفع به الا بعد إحراجه فإن احترل الحير قبل إحراجه فيه صافر، فإن ضبيه تبعيد محرزاً أعطاء الأحرة، وإن صبته دفيقاً لم يكن له أحرة ولا يصمى الحطب، والملح، لأن ذلك صار مستهلكاً قبل وحوب الضبان، وإن سرق الخبر بعد ما أخرجه، فإن كان يخبر في بيت صاحب الطعام فله الإجرام لأن عمله وقع مساماً، وينه بيد، استحق الدل بسليم المنعقة وإن كان يجنر في بيت فلمار، فلا أحرة أنه؛ لأنه لم يسمه إلى صاحبه ولا صمان عليه قبدا سرق عند في حيفة؛ أله في بده أمانة وعمده، بصمن على أصلها في ضمان الأجير المسترك.

وقولة: وليخبر له الى بيمج: شرط كوله في ينه؛ لأنه إذا كان في بيت الخياز لا نجب الأحرة إذا هنك قبل التسليم

وقوله: ولم يستحق الأعرة على بخرج الحر من الدوري: تعنى لا يستحق جميع الأحرة. أما إذا أحرج بعص الخر استحق من الأجر محسبه. ڪتاب الإجازه 589

قوله: ووقل اللتأجُو طَبَاخًا لِيَظْبُخُ لَهُ طَعَاهًا لِلْوَلِيمَةِ فَانْظُرَفَ غَلَيْهِ}؛ فإنه من تدام العمل، وإن أنسد الطعام، أو أحرفه، أو لم ينضجه، فيمو فدامن.

وفيد يقوله: والوفيمة إذ او كان الأهل بنه، فلا عرف عليه، فإذا دخل الجباز، أو الطباغ شار ليجيز، أو فيطيع بها، فوقعت منه شرارة، فاحترق منا البيت، فلا ضمان عبيه؛ لأنه لو يصل إلا يؤدجال أثار، وهو مأذون أد في ذلك ولا ضمان على حدمت الممكان إذا احترق شيء من السكان في النار؛ لأنه لم يكن متعدياً في هذا السبب كمن حعر بتراً في مذكد وإن كان صاحب النار الشرى واوية و دخل بها رجل على عابته بعفرت فداية بحرث على الفدور فكسرتها، أو وقع أماء على قطعام، فالمسده، فلا صمان على ماحب النار ولا على الطباغ، والحباؤ لأنه أدخلها بؤذن صاحب النار ولا على الطباغ، والحباؤ؛ لأنه حصل على مناجها.

قوله: روزِهَا مشَاجُرَ وَجُلاً لِيَصْرِبُ لَهُ لَبُّ اسْتَحَقَّ الأَجْرَةُ بِذَا أَفَافَهُ عِنْدَ لِي خَيْفَةُ»؛ لأن العمل قد تم بالإقامة والتشريع عمل زائد كالمقل إلى بنه، والإدامة على التصد بند الجعاف.

قوله: وَوَقَالُ أَبُو يُوسُفُ وَمُحَمَّدُ: لاَ يُسْتَجِلُ الأَجْرَةُ حَنَى يُشْرِّجُهُ)؛ لأن النشريج من تنام العمل.

والتشريح؛ هو أن يركب يمصه على بنص بعد الحماف. ا

وقائدة الخلاف: إذا تلف اللين قبل النشريج، فعاد أبي حيفة: فلف من مال المستأخر، وعندهما: من مال الأجبر، وأما إذا فلف صل الإدامة، قلا أجره له وهماعاً؛ لأمه طبن منسط.

وفي العصفي: إذا استأخره ليعمل له لما في ملكه، فعمله بالمسدة الفطر فيل أن يرفعه، فلا أخرة له لعدم السليم، بإن أقامه ولم يشر به.

قال أبو حيمة: هو تعليم ا

وقال أبو بوصف وعمد: النشريج من تمام التسليم، وأما إذا عمله في غير ملكه فحا لم يشرجه ويسلم في فسنتاً هو لا يخرج عن ضمانه حتى إنه إذا تمدد فمن تسليمه لا أحرة له إلا صد زمر.

قوله: ﴿ وَإِذَا قَالَ إِنْ خَطْتَ هَفَا النَّوَابِ قَارِسِيَّ فِهِدْ قَالَ خَطْتُه رُومِيًّا فَهِدْرُهُمَيْنَ جُزْ وَأَيُ الْعَمْلِيْنِ غَسِنَهُ اسْتَحَقُّ الأَجْرَةُ وقال زمر: النقد فاسده لأن السقود عليه محمول؛ لأنه شرط عملين مخلفين، فلا يصبح. وننا: أنه حيره بين منعمتين مطومتين، والأحرة لا نجب بالعقاء، وإنما نحب بالعمل، وبأعمله في العمل يتعين ما وقع عميه العقد، فكان العقد وقع على منفعة واحدة وكذا إذا قال: إن صبحة بعتبقر فيدوهم، وإن صحته بزعفران فيشرهمين على هذا، ثم إنه خاضه فارسيّاً، وقد طرط عليه روميّاً لم يستحق عبيثاً من الأحرة.

قوله: رَوَاِنَّ قَالَ إِنَّ حَطَّتِه الْيَوْمُ فَيِنَوْهِمٍ، وَإِنَّ خَطَّتِه غَدًا فِينَطَف هَرَّهُم فَإِنَّ خَاطَهُ الْيُرَمُ فَلَهُ مَرَّعَتْهِ، وَإِنَّ خَاطَهُ غَدًا فَلَهُ أَخِرُهُ مِنْهُ مِنْدَ أَبِي خَيْفَةً لاَ يَتَخَاوُرُ بِهِ الصَّنَعَى وَهُوْ نِصْفُ دِرْهُمٍ، وفي الجامع الصغير: لا يَنْفُسُ مَى نصف درهم. ولا يزاد على درهم.

وقال أبو يوسف وعمده الشرطان مبيعاً حاثرات.

وقال زمر: كلاميا فاستدن، وإن خاطه في البرم الثالث لا بجارز به نصف درهم عند أبي حيفة، وهو الصحيح.

وقال أبو يوسف وعمد: له أحرة عله لا بجاوز به درهماً، وإن قال: إن خطته البوم قلك درهم، وإن خطته غداً، فعز شيء لك.

قال محمد: أن حاطة اليوم فله درهم، وإن حاطة في اليوم التابي فله أحرة مثله لا يزاد على درهم.

قُوله: رواِنَ قَالَ إِنَّ سَكُنْتَ هِنَا اللَّكَانَ عَطَّارًا فَيَتِرْهُمِ، وَإِنَّ سَكُنْتُهُ حَثَاثًا فَيْدِرُهُمْنِينِ جَازُ وَأَيُّ الْأَمْرَيْنِ عَمِلَ اسْتَحَقَّ الْمُسَمَّى، وهذا عند لمي حيفه، وعندها: الإجازة المدنة

فوله: روَمَنَ اسْتَأْجَرَ ذَارًا كُلِّ شَهْرٍ بِدَرَهُمْ فَالْنَقَدُ صَحِيحٌ فِي شَهْرٍ وَاحِدُ فَاسِنَةً فِي نَقَيْةً النَّشُهُرَدِ إِلاَّ أَنَّ يُسَمَّيَ جُمَلَة شَهُورِ مَقْلُوهُمْ وَلِنا صَح فِي الشهر الواحدُ وهو الأرابُه لأنه مطوعًا لأنه عقيب العند واحرته معلومة والشهر لا يعتلف، وإنها فسلمت في بفية انشهورة لأن الإجارة فيها بحيوله، ولأصل أن كلمة وكلي، إذ حالت فيما لا نهاية له ينصرف إلى الواحد تتعذر العمل بالمعوم، وأما إذا سعى جلة شهور معلومة جارة لأن العمة صارت معلومة.

قوقه: وفإنَّ سَكَنَ سَاعَةً مِنَ السَّنْدِ الطَّانِي صَنْحُ الْعَقَّدُ فِيهِ وَلَمْ يَكُنَّ لِلْمُؤَجِّرِ أَكَ يُخرِجَهُ بِنِي أَنَّ يُمْضِيُ الشَّهْرُ وَكُذَبِكَ كُلُّ شَهْرٍ سَكَنَ فِي أُولِهِ}؛ لأنه ثم العقد عراصيهما بالسكني في الشهر الثاني.

قوله: ﴿وَإِنَّ اسْتُتَأْخِرَ فَاوًا سَنَةً بِغَشْرَةٍ فَرُاهِمَ جَازَ، رَإِنَّ لَمْ يُسمُّ قِسْطً كُلُّ شَهْرٍ

مِنْ الأَجْوَاقِ)؛ لأن الحصة مطومة بدون القسيم. ثم إن كان العقد حين يهل الخلال. مشهوم السنة كالها اللَّاطلة؛ لأنها هي الأصر، زاد كان في أثناء الشهر، فالكل بالأباع عمد أي حيقة

وقال محمدة البشهر الأول بالأيام، والنافي بالأهلف

وعني أمي توسف: روايتان: إحدامت مثل قول عميت والدنية: مثل قول أي حنيفه. قوله: ووليجُووا أخَدُ أَجَرة الْحَيْنَامِ، وَالْحَجَامِ؛ لأن انسي صنه الصلاة والسلام: والمنابع، والماملي الحجام الجرتدية ألى قال شرط الضحام شيئاً على الحجامة، فإنه لكود؛ لأل قفر الحجامة عميول.

قوله: ﴿وَإِلاَ يُجُولُ الْخَذُ أَجْرَةٍ غَسْبٍ النَّسِيِّ وهو أن يؤخر فحلاً ليدو على الإباث: والعنب هو الأعرة التي تؤخذ على صرب الفحل.

قوله: وولاً يجول الاستنجار عَلَى الأدان. والإقامة، والعَمَجُ، وكنا الإمامة وتعليم القرآن، واعتماء لأن هذه الأشاء فرمة لعاعلها. فلا يحوز أحد الأحرة عليها كالصلاة والصوم. فإذا السؤخر على الحج عن النهت حاز عن النهث، وله من الأخرة نقعار نعقته في الطريق لاهاً وجائباً، وبرد الفضل على البراة، لأنه لا يحوز الاستحار عليه.

قال في الهداية؛ ويعض مشايخة منحسنوا الاستنجار على نعليم الغرأن البوارد لأمه طهر التوامي في الأمور الدينية، وفي الاستاع تصبيع حفظ الفرآن. قال: وعليه العتوى. وأما تعليم الفقه، فلا يحوز الاستنجار عليه بالإستاع؛ لأنه لا يقدر على الوقاء به

<sup>(1)</sup> قال الل حمر المستعلام في الدراية في ضويح أحديث المداية (180/2) حديث أن الدي عملي للله طلبة وسلم: ورحمه وأعطى المحام أخرائها حدث عمد من حديث الل عملية ودام المحارية ودام المحارية وولو كان محام أن المحارية ورسملة وولو كان محام أن محله والمسلم الله والمحار المحام أن محام أن محام أن وحد عراق المحام أن وطعم على عمل عدل المحام وكان عليه مدائج والمسلم من حدث أنس إلى أن طببة حجم طبي عبل الله عليه وسلم قام له بمناهر من طعام وكان أنه يحدث أنه وحامه إلى حدث أنها وحدث المحام وكان المحام وكان المحام وحدث أنها وحدث المحام المحام وكان المحام وحدث المحام وكان المحام وكان المحام المحام وكان المحام المحام المحام المحام المحام وحدث أنها المحام المحام وكانه المحام وحدث أنها المحام المحام وكانه المحام المحام المحام وحدث أنها المحام ا

ويسترصه ما الحرجة مستوء عن رافع من حليج أن التي يبلي نقط عليه وحسر قابلة الركسة القجام الحساسة والأي دارة والفرمدي والتي ماحد أمن طريق درهرات، من دن عيصة، عن البه أنه كان له عام محمام، فرامرة التي مثل عليه عبيه والشير التي كسمة واراعمي به أن يعاده المحمد وأسراه المدر من والمد المحرد الله الكان له الملام حمام، فقال له اللهم أنه طلبة المطالق إلى رمول الله حملي الله عليه والله والله والله على حراجة، فقال الاعترام المدالة عليه القال:

ويجوز على تعليم اللعقاء والأدب بالإجماع، ولا يحور أعدًا الأحرة على الجهادة لأن الأجير إذا حصر الوقعة تعين عليه الفعل، للزمه ذلك، ولا يجوز الاستفحار على غسل العيت، ويحور على حدر القبر، وأما حل انعيت.

قال في العيون: يجرو الاستشجار عليه...

وفي الفتاوى: إن لم يوحد غيرهم لا يجوز؛ إلى ذلك واجب عليهم، وإن وجد غيرهم جاز.

واختلعوا في الاستنجار على فراءة القرأن على القم مدة معلومة؟

فال يعضهم: لا بجوزر

وقال يعضهن يحوزه وهو المحنار.

قوله: ﴿وَلَا يَجُورُ الاسْتَنْجَارُ عَلَى الْفَنَاءَ وَالنَّرْجِ} وكنا سائر السلامي؛ لأنها معصبه، ولا يجوز على الفصاص في النص عندهما.

وقال محمد: يجور.

وقاما الاستشجار على القصاص فيما دون النفس، فيجو. إيجاعاً؛ لأن المنقصود منه إمامة العصو، ودلك يقدر عليه بخلاف الفصاص في العس؛ لأن المنقصود منه إمانة الروح، وهو لا يقدر عليه؛ لأنه ليس من فعله، ويجوز الاستشجار على تعدّلة؛ لأن المقصود صها قطع الأوظاح دونا إفامة الروح، ودلك يقدر عليه، فأنسه الفصاص فيما دون الفصر.

فاق أبو يوسف: لا بأس أن سنةجر القادني رحلاً مشاهرة على أن يصرب الحدود بين يديه، فإن كان غير مشاهرة، فالإحارة فاصنة؛ لأنه (ذا استأسره مشاهرة، فالفقد يقع على السدة عسل، أو لم يعمل، والعدة معلومة، وإن استأخره على الضرب، دمالك محمول، فلا يحوز.

قوله: ووَلاَ يُجُوزُ إِجَارَةُ الْمُشَاعِ عِنْنَا أَبِي خَيْفَةً إِلاَّ مِنَّ الشُّرِيكِ) سواه كان مها معسم، أو مما لا تفسم؛ لأنه آخر ما لا يقدر على مسلمه، لأن نسليم فستدع وحده لا يتصور.

قوله: ﴿وَقَالَ أَبُو لِوَلِمُ وَلَحَمُكُ إِخَارَةُ الْقَشَاعِ جَائِزَةً﴾؛ لأن السلهم ممكن بالتحقيه أو بالتهابي، فصار كنا إذا أجرم من شريكه وصار كاليبع، وأما رعن المشاع، فلا يجوز من الشريك وغيره فيما يحمل القسمة، وفيما لا يحملها عندنا

وقال الشافعي رجمه الله: يجوز وهية المشاع فيما لا يحتمل القسمة جائزة، وفيما يعتملها لا تحوز عدنا. وقال الشافعي: تجوز روقف قمشاع جائز عبد أي نوسف، ولا يجور عمد محمد.

ثم الإجارة منى حصلت بي عبر السنداع وطرأ الشيوع عد ذلك، فإنه لا ببطلها كُما إذا استأجر دراً من رحلين، ومات أحد السؤاخرين لا تنقض الإخارة بي حديثة الحي. وإن كان مشاعلًا وكذا إذا أجر داره من رحلين صفقة واحدة حاز، ثم إذا مات أحد المستأجرين النقصت الإحارة في حقه، ولقي بي حق الحي حائزاً.

قوله: (وَيُجُورُ اسْتِفْجَارُ الطَّنِ بِأَجْرَةٍ مَعْلُومَةٍ) لقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ أَرْضَعَنَ تَكُمْ فَنَاتُوهُنَّ أَسُورُهُنَّ ﴾ \*\*\*

والمتلف المتأخرون في حكم هذا العفد؟

فسلهم من قال: إن العقد يقع على السافع –وهي حدمة الصلي، والقيام له –، والسن على طريق المبعة لأن اللبن عين من الأعيان لا استحق بالإحارة إلا على طريق النبع كالهميم في النواب.

ومنهم من دال: إن العقد نقع على الذن، واخدمة سع مدليل أب بو أرصعته في الدنة يلين شاة لم تسمحتي الأحرة. والأول أصح، ولا يجوز استنجار الروحة على لاضاع ولدها، وكذا السطاقة الرحمية، وأما الستونة، ببجور على الأصح، ويحرز استجار الروحة للرضع وقده من عبرها، وإن استأجرها لرصع ابنها من مال الولد وللوقد مال جار؛ لأن المانع من استنجارها أنها مستحقة للفقة على الروح وأجرة الرضاع تحري يجرى النفقة، في تستحقيد من وحمين، وإذا كمان المقد يقع للصغير، فلا نفقة فيا عليه، فجاز استنجارها كالأحبية.

قولد ووتيجوؤ بطّعاب وكسولها عقد أبي حنيفة وإن لم يوصف من دلك سيء ويكون له الرسط، وهي تجري بحرى البقعة من وجه وهذا استحسان. والنباس أن لا يجوز وهو قول لمي يوسف وعسد؛ لأن ذلك عيمول، والأحرة إذا كانت مجيولة لم تصح الإجازة كما لو استأجرها تطلبته أو الحيز ولأي حنيمه قوله تعالى: ﴿ وَعَلَى أَمْرَأُونِ لَهُ وَيَعْلَى وَكَالُونِهُ مِنْ البطلفات، وقلك لا يكون الاعلى وجه الأحرة؛ ولأن الجهالة في هذا لا تفضي إلى المنازعة؛ لأن في العادة الدوسمة على الأخار منفقة على الأولاد يخالا ، تخيز والطبع، فإذ الجهالة فيها تفصي إلى المنازعة، فإن من الأجرة دراهم ورصف حس الكسوة وأسلها وقرعها، فهو حائر بالإجاع، وليس من الأحرة وأسلها وقرعها، فهو حائر بالإجاع، وليس

سورة الطلاق: 6.

<sup>(2)</sup> سورة البقرة: (23.

الأجرة دراها، ووصف جنس الكسوة وأجلها ودرعها، فهو جائز بالإجماع، وليس للظر أن تؤجر نفسها من عيرهم؛ لأنيا في حكم الأحير الخاص.

قوله: ووَلَيْسَ لِلْمُسْتَأْجِي أَنْ يُمَثِيعُ وَوَجَهَا مِنْ وَطَهَا) عادة الحبل؛ لأن الرطاء حق له ألا ترى أن له أن يصبخ الإحارة إذا لم يعلم به صباحة لحقة إلا أن فلمستاجر أن يستحد من غشياتها في منزله؛ لأن المنزل حقه وليس لهم أن يجسبوا الظاهر في منزلهم إذا أم يشرطوا ذلك عليها، ولها أن تأخذ فصبي إلى سرطا؛ لأنها استحقوا عليها العمل وفم يستحقوا في مكان علموص وهي مؤشة علمه وعلى كسوته وحبه، فإن سرق من ذلك يستحدوا في الرمها خداد؛ لأنها أحير حاص.

قوله: وفوان حَبِلَت كَانَ لَيْهِ أَنْ يُصَنَّحُوا الإِخَارَةَ ) إذا خادوا على العسي من بنها؛ الآل لين الحامل يصر بالصيء مكان ذلك عنراً في القسخ وكله إذا مرضت لهم أن يضبخوا الإحارة؛ لأن لين المريضة يعبر بالعبي وقا أيضا أن نفسح الأن المرض عفر ولمروج أن يخرجها من الرضاع إن لم يكن تسلم الأحرة. وقد دالوا في العلار: إذا كانت من يشبها الإرضاع، فلأعلها أن يقسخوا ذلك؛ لأمم يعبرون به ألا ترى أنه بقال في احتل: عنوت احرة ولا تأكل بتديها، وكذلك إذا امتحت من الإرضاع، فلها ذلك إذا كان يشبها الرضاع، فإن كانت فلظتر سارقة، وحالوا على مناع العمي سها علهم أن بقسخوا، وإذ كان ها تفسح .

قوله: ﴿وَعَلَيْهُمْ أَنْ تُصَلِّحُ طُعَامُ الصَّبِيُ بِأَن شَصِحَ لَهُ الطِمَامِ، وَلاَ تَأْكُلُ شَيَّعًا يَسْد شِهَا وَيَشْرُ بِاللَّصِيّ وَعَلَيْهَا طَبِحُ طَعَامَهُ وَعَسَلُ نِبَايَةٍ وَمَا يَمَاحُ بِهِ الأَطْغَالُ مَن النَّذِينَ والرّبِحانُ وعِيرِ ذَلِكَ، وأما طمامه، تعلى أهله.

قال في الهماية: ما ذكره محمد من الدهن والربحاد أنه عنى الطنر ددلك من عادة أهر الكوفة.

وفي شرحه: إن حرت العادة بأنه عليها فهو عليها، وإن لم نجر بذلك، فهو على أهذه.

قوله: رَفِّانُ أَرْضَقَتُهُ فِي الْهَدُهُ لِمُنِّنِ شَاهُ فَلاَ أَجْرَ لَهَا)؛ لأن هذا لهجار، وليس بإرضاع، ولها نُجِب الأجرة بالإرصاع، وإن استأجرت الظار له ظاراً احرى فأرضحه قلها الإجرة استحساناً، لأن لرضاع الثانية يقع للأولى، فكأنها لرصحه بغسها. ولي الفياس لا أحر لها؛ لأن لهذه وقع على عملها.

قال في الكرخي: إذا كان الصبي لا يرضع لبنها، أو ينفياً منه أو تكون سارفة، أو

زانية تنشاغل بالرد عن حفظ الصبي، فلأهله أن يمسخوا الإجارة، وإن ضاع الصبي من يهماء أو سقط فمات، أو سرق شيء من ثبانه لا ضماد عليما؛ لأنها مؤهمة عليه، وقد أحدد بادن أهله.

قوله: وَوَكُنُ صَانِعِ لَعَمْنَهُ أَمْوَ فِي الْفَيْنِ فَلَهُ أَنَّ يَحْبِسَ : نَقِيَنَ نَعْدَ الْفَنَ غِ مِنْ عَمْلِهِ خَلَى يَسْتَوْفِي الْأَجْرَةُ كَالْمُلُمَّاعِ ، والْقطارِ، وكنا الخياط، علو حسن نشاع، فلا شمال عليه عند أبي حيفة الأنه غير متعد في الحبس ولا أجرة له لهلاك المعتود عليه قبل السايم وعندها يعتمن الأن الشيء في يده معيسون فنل أقسى، فإذا حبسه أراني أن يعسم، لكم عندها ياحيار إن هاء ضمنه فيمته غير معمول ولا أحرة أنه، وإن هاء معمولا وله الأجرة.

وافي الفحيرة: إن كان القصار بقصر بالنشاء والبيص، فله حق الحبس، وإن كان يسمل التوب لا غير، فليس له حق الحسر.

قوقه: (وَمَنْ قَلِسَ لِغَيْلُهِ أَنُوا فِي الْمَيْنِ فَلَيْسُ لَهُ أَنْ تَحْبِسَ لَمُّيْنَ كَالْخَمَّالِ: وأفقالاً ح)؛ لأن الدهنوء عليه نفس العمل وهو عبر قائم في العين، فلا يتصور حيسه وغسل النوب نظير عالميل، وهذا بحلاف الأبق حيث بكون المزاد حيده الاستهاء الجعل ولا أثر لعمله؛ لأنه كان على عرف الهلاك، وهذا احده فكانه مانه مد، فله حق الحسر، فإن حس الحمال الفتاع فهو خاصب؛ لأنه لا أثر العمله، والدين أمانة في بده، فإذا حسبه بديته صار غاصباً كالوديمة، فإنها لا تحيس لأجل الدين، ثم إذا حس العين طبعتها طبعان القصب وصاحبها بالخيار إن شاء ضمنه فيمنها محمولة وله الأحر، وإن شاء عبر محمولة بلا أحر.

قال آبو يوصف في الحمال: إذا بلغ العمل قطلت الأجرة قبل أن يصبع الشيء من وقمته لم يكن له قلك حتى يضحه؛ لأن الإنزال من سام العمل .

قوله: وزارة طرّط على الصابح أنْ يَعْمَلُ بنفسهِ فَلَهِى لَهُ أَنْ يَسْتَعْمِلَ عَيْرَةً) بأن قال: على أن تعمل بنفسك، أو لبدك. أما إذا عالم: على أن نحيطه، فهو مطلق كذا في المستصفى.

قوله: وَلَوْنَ أَطَلُقَ لَهُ مُقَمَّلُ فَنَهُ أَنَّ يُسَتَأْجِرُ مَنْ يَعْمَلُهُ؛ لأن المستحق عليه همل في ذمته ويمكنه أيماؤه سفسه وعالاستعانة بعيره اسرلة ايغاد الدين.

قوله: وزاهه الخنف الخياط وصاحب المؤب فقال صاحب النوب: أغرثك أنَّ تغفلهُ فَيْدً وَقَالَ الْخَيَاطَ فَدِيمًا، أوْ قَالَ صَاحِبُ النَّوْبِ لِلصَّبَاعِ الْوَلْفِ أَنْ تَصَلَّمُهُ أحقمَرُ فَصَيَعْتُمَ أَصَفَرُ فَالْقَوْلُ فَوْلُ صَاحِبِ التُوْبِ مَعْ يُمِينِهِ)؛ لأن الإذن مستفاد من حمة صاحب الترب، مكان القول فوفه؛ ولأنه لو قال لم آذن لك في العمل كان القول قوله، فكذا هذا: لكنه يحلف؛ لأنه أنكر شبئاً لو أفر به لرمه.

قوله: وَلَإِنَّ خَلَفَ قَالَحُوُّ طَاهِنَّ بِعِي إِنَّ شَاءِ صَاحَبَ التَّوِبِ ضَمَّه قِيمَة تُوبِه، وإن شاء أحدُه وأعطاء أجر مثله، وكفّا في مسألة العسع إن شاء صنعَه فيمة تُوبِه أبيض، وإن شاء أخذ التوب وأعطاء أحر مثلة لا يجاور مه العسمي، كذه في المستصمى.

ولو جاء إلى خياط بنوب، فقال له: انظر إلى هذا النوب إن كفاي قعيصاً، فاقطعه وخطه بنرهم، فقال: نعم يكفيك، ثم قال بعد أن قطعه: لا يكفيك ضمن فيعة النوب؛ لأنه لها أدسل عليه سرف شرط وهي وإنها، فقد أمره نقطع موصوف بشرط الكفاية، عادًا لم يكف لم توجد الصفة فلمشروطة فضمن، وإن قال: انظر أيكنيني قعيصاً؟

قال: بعم، قال: اقطعه، فإذا هو لا يكفيه لا يضمن؛ لأنه أمره بقطع مطنق خار عن الوصف، والشرط حبيدً، وقد تعل ما أمره فلهذا لم يعبسن.

ولو دفع إلى قصار ثوباً ليقصره باحرة معلومة، بلما كان في اليوم التاني حاءه صاحب التوب يطله منه، فجحله إياه، ثم حاءه في اليوم الثالث، فسلمه إليه مقصوراً وطلب الأحرة إن كان قصره قبل أن يجحده فله الأجرة؛ لأنه قصره له على موجب العقلة وحجله مقصوراً فله الأحراء وإن قصره بعد ما جحله، فلا أجرة له؛ لأنه قصره لفسه.

قوله: رَوَزِنَ قَالُ صَاحِبُ النُّوْبِ عَمِلْتُهُ لِي بِفَيْرِ أَجْرَةٍ وَقَالَ الصَّافِعُ بِأَجَرَةِ فَالْفُولُ فَرَّلُ صَاحِبِ النَّوْبِ ضَعْ يُمِينِهِ عَنْدًا أَبِي خَيفَةً)؛ لأن النتائج لا فيمة لها، ألا من حبة النقد. والأصل: انه لَمْ يَجر بَيْنَهُمَا عَقْدًا فَالنُّولُ فَولُ صَاحَبُ النَّوْبِ! لأنه يَنْكُر تَقُومُ عَمله والصابع يدعهم، فكان القول للمنكر مع بعيه.

لَّوْلُهُ: ۚ وَقَالُ أَيُو يُوسُفُ إِنَّ كَانَ حَرِيفًا لَهُمَ اي معاملاً له وَقَلَةَ الأَجْرَةُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنُ حَرِيفًا لَمَلاً أَخْرَةً لَهُمَ، لأنه للله كان حريفًا، نقد جرت عادته أنه ينجط له يأخره. أصار السعاد كالسطوق به، وإن لم يكن حريفًا، فلا عادة، فالقول قول صاحب التوساء الأن المقاهر معه.

قولهُ: رَوْقَالَ مُحَمَّدُ إِنْ كَانَ الصَالِحُ نَشِدِلاً بَيْنَاهِ الصَّنْفَةَ بِالأَجْرَةِ فَانَقُولُ فُولَةُ إِنَّهُ عَمِلْةً بِأَجْرَةٍ } لأنه لما فتح الحانوت لأحل ذلك ونصبُ نفسه للحياطة حرى ذلك بحرى التنصيص على الأجر اعتباراً للظاهر، والقياس ما ثاله أبو حيفة، وقوهما: استحسان، وانفوى على قول عمد. كناب الإجارة \_ 597

قوله: ووَالْوَاجِبُ فِي الإَجَارَةِ الْفَاسِدَةِ أَجْرَةُ الْمِثْلِ لَا يُفجَاوَزُ لَهَا الْمُسْتُمُينَ وَقَال زهر: به احرة النقل بالغة ما بلغت، وهذا إذا كنان السنسى معلوماً. أما إذا كنان محبولاً كما إذا استاحو على داغ، أو الوسد أو استأجر داراً على أن يعموها، فإنه يجب أجر السل بالغة ما بلغ إصاعةً. وكذ إذا استأجر أحبراً، ولم يسم له أجراً يجب له أجر المثل بالما بالغير ثم الأحرة الا نجب في الإحارة العاسدة بالتحلية، بل لهما نعب بحقيقة الانتعاع بحلاف، الإجرة الصحيحة حيث نجب الأجرة بالنحية الشعرجا، أو لم يسقع إذا حلى يته ومنها.

المولد: وَوَإِذَا قَسَلَ الْمُسْتَأْجِرُ اللَّمَارِ فَعَلَيْهِ الأَجْرَافُ، وَإِنَّا لَعْ يُسَكِّنْهِمُ } أنه صكل من الاستيفاء، فأوجب ذلك استقرار لبدل.

قوقه: (فَإِنَّ عَصَيْهَا غَاصِبُ مِنْ يَدِهِ مَقَطَّتُ الأَحْرَةُ) مَدَّ إِذَا عَصِبها قِبَلِ الْ يَسَكُنها: أَمَا إِنَّا عَمِيها بِعَدَ مَا سَكُنَ قِبِها مَدَّ مَقَطَّ سَهُ مِنَ الأَحْرِ مَحَسَاتٍ ذَلِكَ ولرمه أجرة ما سكن.

قوله: ووَإِنَّ وَجَدَ بِهَا عَيِّنا يُصَلُّ بِالسَّكْمَى فَلَهُ الْعَشْخَ}؛ لأنه لا يبكنه الانتفاع بيا لا يضرو، وله أن يعرد بالنمسع ولا يعناح الى القصاء

ولو استأجر دارس، فسنطت إحدادها، أو منعه مامع من أحدهما، أو حدث في أحدهما عيد، ينقص السكني، فله أن يتركيهما بميما (دا كان عمد عليهما سمعة وا داده تم حدوث العيب بالهيل المستأخرة على وجهيل أحدهما: لا يؤثر في المنافع، فلا ينت المنافع، في المنافع كالمد إذا مرض، أو الذاب إذا البدم معن بنائها فللمستأخر الخيار، فإن المنافع، فلا عبار المستأخر ولا يحبر على ذلك و واصلاح ميازيها وما وهن من بالها غلم ملكه والمستأجر أن يجرح (دالم يصاح المؤجر دلك وكذا إصلاح عبل إلها معنى إصلاح على المنافع وكذا إصلاح على إلى المنافع ولا المنافع، في إصلاح ملكه والمستأجر أن يحرح (دالم يصاح المؤجر دلك وكذا إصلاح المنافح، وإذا المنطب المنافعة ولا المنافعة ولى العال تراب من كس المستأخر، أو رصد فعيه أن المناخ وهومه الها، وإن أصلح المستأجر شيئا من خطل العناج وهومه الها، وإن أصلح المستأجر شيئا من خطل العناج وهومه الها، وإن أصلح المستأجر شيئا من خطل العناج وهومه الها، وإن أصلح المستأجر شيئا من خطل العناج وهومه الها، وإن أصلح المستأجر شيئا من خطل العناج وهومه الها، وإن أصلح المستأجر شيئا من خطل العناد وهو منطوع لا يحتسب له.

قوله: ﴿وَإِذَا خَرِيَتُ الذَّانِ أَوْ الفَطْخَ شِرَاتَ الطَائِخَةِ أَوْ الفَطْخَ أَفُوهُ غَنْ الرُّخَى الفَسْخَتُ الإجَازِقُ يعني له فسنحها، وبيه إشارة الى أنه لا يحتاج إلى الفسح، وهو

المحيح

ومن أصحابنا من قال: إن العقد لا يتسلح وعن عسد أد الشواحر إذا يناها ليس المستأجر أن ينتج ولا الشواجر، وهذا تصييس على أنها لم تصلح، فيكون معنى قول الشيخ انفسخت أي للمستأخر أن يقسخ، وإدا أخر دارها أم باعها قبل انقضاء العلاة، دليع حائز حتى إن الدلة إذا انفضت كان البيع لارماً للمشتري ولبس له أن يتنع عن الأحقاء

ولو أن المستأجر أحار البع جز البيع وبطلت الإحارة فيما بقي من المدة، ولو فسع، فإنه لا ينفسخ البيع، فإن كان المشترى مالماً وقت الشراء بدقد الإحارة، قلبل له أن يطالب البائع بالنسليم إلى أن تعمي الإحارة، وإن لم يكن عالما وقت الشراء، فهو بالحبار إن شاء نقضه بالعب، وإن شاء أمضاه.

قوله: ﴿وَإِذَا مُاتَ أَخَذُ الْمُتَعَاقِفَتُنِ وَفَقَا عَقْمَ الإِجَازَةَ لِنَفْسِهِ الْفَسِيخَ الْفَقَّمَ الع موت السناحر، فلان العقد النضى استحقاق الأحرة من ماله، فلو بَقْهَا الإحارة بعد العنجفت الأحرة من ملك القبر، وإن كان المؤخر هو الدي مات، فلو بقيها الإحارة بعد موته استوفيت السنامع من ملك عبره، وهذا لا يجوز.

قوله: (وَإِنْ كَانَ عَلَمْهَا لِغَيْرِهِ لَمْ تُنْفَسِحُ عَمَلُ الوكل، وانوسي، والأس إذا أسر لابنه الصعير، والمتولى الى الوقف إذا عقد الى الله عدد كسى زوح أمنه، ثم مات: على الملك الاستناحة، وذلك يسلك بالعقد ولو مات أحد المتعاقدين، ولي الأرص زرع لم يستحصه فلنسستأخر، أو ورثمه أن يدعو، ذلك في الأرض ويكون عليهم ما سي من الأجرة ولا يشه هذا إذا القضت العدة، وفي الأرض زرع لم يستحصد، فإن الزرع يترك ويجب أجرة المتل؛ لأن الدل لما وجب ولا تسمية في هذه العدة لم يكن إلا أجرة المثل.

قوله: (وَيُصِحُ طُوطُ الْخِيْارِ فِي الإِخَارَة) ويعتبر انتداء منه الحيار من وقت الإجارة.

قوله: ﴿وَتُلْفَسِخُ الْإِجَازُةُ بِالْأَغْلَارِ كُمْنَ اسْتَأْجُرُ ۚ ذُكُانًا فِي السَّوقِ لِلتَّجِرَ فِيهِ فَذَهَبَ مَالَهُ وَكُمْنَ أَجَرَ ذَارًا، أَوَّ ذَكَانًا كَالْفَلَى وَالْرِقَّةُ ذَيْرِكُ لاَ يَقْدُرُ خَلَى أَضافِهُ إِلاَّ مِنْ ثَمْنِ مَا آجَرَهُ فَسُخِ الْقَاضِي الْفَقَدُ وَيَاعَهُ فِي الْدَّيْنِ فِي هذا إشارَه فِي أَنه يَعْفَر إلى فضاء الغاصي في ناغض، وحكمًا ذكر في الريادات.

وفي ويفامع الصعير: وكل ما ذكرنا أما عنار، فالإجارة فيه تتقص، وهذا يدل على أنه لا يحتام إلى القضاء، وطريق القصاء أن بيع الدؤجر امدار أولاً، فإذا باع وهو لا يقدر على التعلق لطلق من المستأجر، فالمشتري يرفع الأمر إلى الفاضي، وينتمس منه فسخ البيع، وتسليم الدار إليه، بالفاضي يعصي النبع فينغد البيع وتنقض الإحارة، والغاضي لا ينقض الإحارة مقصودة، لأنه لو نقضها مقصودة ربعاً لا ينعق البيع، فيكون النقض إبطالاً لحق المستأجر مقصودة، وذلك لا يحوز كذا في الفوائد.

ولمو أراد السنتاجر أن يتقل عن البلد، فله أن يتقص الإجارة في العقار وغيره وكفا إذا أنفس بعد ما استاجر دكاماً لبيع فيه؛ لأنه إذا أفلس لا يتمع بالدكان.

ولو التناجر عملاً للحنعة، فوجده سارناً، فهو عدر في العسج؛ لأنه لا يمكنه استِفاء النافع إلا يصرر.

قوله: (وَامَنُ اسْتُأْجُوا وَالِهُ قِينَافُوا عُلَيْهَا، ثُمْ يُدَا لَهُ أَنْ يَفَعُدُ مِنْ السَّفُو فَيُوا عَشَى ولا يسبر على طسفر؛ لأن في ولك صورا عليه، وكذا إذا مرص المكترى؛ لأنه لا يمكنه السعر (لا يضرر وكذا إذا ترك المكترى طسفر لهذو ينحقه مثل أن يعزم على ترك السغر في هذه السنة، أو اكبرى داراً في يلد، ثم برى السفر، وترك المقاب عله النسخ وللمكترى؛ أن يستحلف عند الحاكم؛ لأنه يجوز أن يريد الفسخ لسعى آخر عير ما اظهره، وإن كان وجد جالاً أرحص من داره لم يكن له أن يمسخ؛ لأنه فدرضى بالمقدار المدكور؛ وكذا ليس للمؤسر أن يفسح إذا وحد زيادة على الأجر الذي تحريرها إذا وحد زيادة على الأجر الذي تحريرها إذا وحد زيادة على الأجر الذي تحريرها إذا وحد زيادة على الأجر الذي

قوله: وزانَ بُلنا لُلُمُكَارِي أَنْ يَقْعُدُ مِنْ السَّفَرِ فَلَيْسَ بِعَدْنِ. لأنه يمكنه أن يفعه ويعت بطدوات مع أخيره: أو علامه ولو مرض الدوحر، فكذا فخواب على رواية الأصل.

وفي الكرخي: هو هفو وهو الأطهر؛ لأنه لا نعرى نمن صورة ولأنه قد لا يرضى مخروج عبره في دوابه، وإن مرض الجمال، فظاهر روانه الأصل: يقتصى أن لا يكون هذوا.

وقال أبو اخسن: هو عدر..

وعن أبي يوسعه: في امرأة والدت يوم النحر قبل أن نطوف للزيارة مأمي الحمال أن يقيم معها، قال هذا عذر ويقض الإحارة؛ لأنها لا تقدر على الحروج قبل المطواف ولا يمكن أن يلزم الحسال أن يقيم مدة الغاس: فقسحت الإحارة لدنع لخدر عميما، ولان كانت ولدت قبل ذلك ولم يبنى من مدة النفاس إلا كمدة الحيض، أو أقل أجبر الجمال على النفام معها؛ وأن هذه المدة قد جرت العادة بمقام الخاج فيها عد العراخ من الحج، والله تعالى أعلم.

## كتاب الشفعة

هي مأسودة من التشع، وهو الندم الذي هو حلاف الوتر، لأمه ضم شيء لل شيء. وسبت الشماعة بذلك؛ لأنها تضم المشموع إنه لتي أهل النواب، فسما كان المتعمع بصم الشيء المشموع إلى ملكه، ممي ذلك شعمة.

قوله: رَثُمُ الْحَلِيطَ فِي حَنَّ الْهَبِعِ كَالشَّرَبُ وَالطَّرِيقِ) وَقَالَ الشَّامِيّ: لا شَعَفَ له.

قوله: وتُمْ لِلْجَاوِرِ وقال الشاهعي: لا شععة بالحوار، ثم الحَمَّار الدي مستحق الشفعة عندنا هو السلاميق الذي إلى فهر الدار المشعوسة، وبالله من سكة لحرى دون الحاذي. أما إذا كان محاذباً وبينهما طريق نافق، فلا شعمه قد، وإن قرست الأنواس؛ لأن الطريق العادقة يشهما تريل الصرر.

قوله: ﴿وَالْيُسُ لِلسَّرِيتُ فِي الطَّرِيقِ وَالشَّرْبِ، وَالْجَارِ شَمَّعَةً مَعَ الْحَلِيطَ»؛ لأنه أخص بالنسرر سهم.

قوله: وقَاتُ سَلَمَ فَاطْتُقَعُهُ للشَّرِيكِ فِي الطَّويلِ)؛ لأنه أحص بالصرر من الحار. قوله: (قَانَ سَلَمَ أَخَلُهُمُ الْجَارُ)؛ لأنَّ الترجيع يتحقق بقوة السبب.

قوله: ﴿وَالطُّفُعُةُ تُجِبُ بِعَقُدِ النِّبِعِ﴾ بعنى لو سلم الشميع شعت قبل عقد اسيع فتسليمه باطن، وهو على شفت بعد العقد، وإن سلمها بعد العقد بطلت، وإن لم يعلم بالنبع عبد السبيد فنصاده، الإسفاط حقّاً راجاً.

 <sup>(1)</sup> وشراعة تعليدا فيفار حتراً عنى المشتري بنا ذاذ غله.
 وشراعة تعاقة.

<sup>1 –</sup> أَنَّ يَخُونُ الْسُخَلُ مُقَارِةً بِالْفَضِ لَذِي وَقعَ ضَابِ الْمُؤْمِ.

<sup>2 -</sup> وأن بُعَلَمُهُ النَّفِيعُ فِي مُجِيعٌ عِلْمِهِ -

<sup>3–</sup> وَأَنْ بَنَّاءِنَ مِدَارًا مَنْ عِوْضٍ هُوَ مَانًا.

والإطهاد عند النابع، والمنشري أو عبد العقار...

وناطُّل علنا غِدُم الْمُؤافَّنة، وبالطُّلِّح مِنَّا إِلَى غُيْرِه.

معين الشعمة لمحشمز في غمر الحسين أنها للحليط في حقّ النبيع تخاشراب. والطويق ثم للجار تشاهمين، وأن بالله من سكة المنزى، وإذ تحان الشعمة خدّمة استحقّوها خدّم الورسوء، ولا عارة المقارت الاتخال.

وفي فلمستوطئ أن الشفعة تبيت باسيم فيل ملك استشري ألا ترى أنه بو قال: بعث هذه المنا المن فيلان، وقال فيلان منا شهريت كان للتشريع أن يأسفون الشيمعة شيوب البيم يؤثروا التائم، وإن لم يثبت علك المشتري والكارة، وهذا (1) الشري، داماً بشرط الحمار بلمشتري بحب الشفعة بحلاف ما إذا كان أخير للدائم.

قوله: ووتستقر بالإشهادي أي بالطلب الناقي، وهو اطلب الفراس، والمعلى أنه إذا الدياء عاليها الا تنطق بعا أدامت والسكوات، إلا أنه يا تعليه السلام، أو يمحر عن إذاء النسء بينظل الفاصي عملته والا بدائل طلب المواشاة لأنه من السبب ينظل بالإعراض، فلا يدامن الطلب، والإشهاد،

قوله (وتُنفَقَكُ بِالأَحْد) منذ مشائل عند ذكر الإدام حوامر واده أنه به حجم بها حاكم ثبت الملك، وإذ لم يأخذ الدار، فتحتمل أن يكود المراد، وشمك بالأحداء وبداهو في مصاه كحكم الحاكم.

وبائدة فولد: هوضلت بالأحدى: نصير فيت إذا حات التنبيع عند الفقيان قبل حكم الخاكم، أو قبل التنبيع عند الفقيان قبل حكم الخاكم، أو قبل التنبية أو قبل المستحق عاد المستحق المستحق

قال في الكراحي: إذا النبري داراً وقيصها وقا الشع، فهر في طلا المشتري يجور الصرفة فيها كما يحور في سائر العاكم ولا يسعه و عوس الشعة من النصرف فيها، إلا أن يمك المشفير بها، وله أن يهم ويؤاجر، وطليب له الأحرة

قوله: وإذا مثلمها المطابري، الرحكم بها حاكها، لأن اسال استدري. الدائم، فالا يسقل الى الشفيع إلا بالراضي، أو قصاء الفاضي والمتماع أن ياسع من أحمد السبح بالشفعة، وإذا بالله المشتري حتى عصى له الفاضي، أن الى قصاء الفاضي ربادة معمد وهي حرفة القاضي السبب فلكم، وعام الفاضي يسرلة شهاده شاهدي، فهذا أصوط له من الأحد بقير قضاء كذا في الحجدي.

قوله: وزايدًا علم الشقيعُ بالبيّع الشهد في مجسه ذلك على العطاليّة، وهذا يسمى طلب المواقة، والإشهاد له عبر لارم، وإند عم لعن الجاساء ته صلب الشفعة

ملاد:

أ- حلب موالية.

2- وطلب استحقاق،

فطلب الموالية: عند مناعه بالنبع، فيشهد عنى طلبه، ثم لا يمكت حتى يدهب إلى المستريء أو إلى النائع إن كانت الدر في يده، أو إلى الله إلى يبيعة، ويطلب عنه واحد من عولاء طلباً أخر، وهو طلب الاستحقاق، ويشها المايه شهوداً، وإذا تست تعمله بالطبين بهو على عقمته أيضًا، ولا تبطن عنه وقت برك الطلب في طاهر الرّوانة وعن عسد إذا معى شهر، ولم يطلب، مرة العرى نظمت، ويقال: طب النعمة صحاد:

| حلب اعوالية.

الأماوطلب التقريرا

فطلب الدوالية: أن يظلب على فور العلم فانشراء حتى لو حكت هينهة، وأم يطلب يظلت لفوله جالي الله عليه وسلم: ﴿الشعفة لعن والسهاما أنَّا

. وعن عمله أنه يتولف بمحلس علم الشفيع، وهو الخيار الكرجي.

وصلت التعريز: هو قول الشيخ تم يسهض مه أي من المحلس، فيشبه على الناتع إن كان السيخ اي بدم، ونفيد الشيخ بقوله: «أشهد في علمه» إشارة الله أي إلى اعتبار فلكرجي: ولا يبلش بالمحكون إلا أن يوحد مه ما يدل عنى الإغراض.

وكعيه الطلب أن يقول: طلت, أو أنا أطلبها, أو أنا طاببها، وإنا قال: لي فيما اعتراب عقمة بطب.

وني الهماية: يصبح الطلب بكل امط يفهم منه طلب استفعة كما لمو فال: طلبت الشفعة أو أمالها: أو أنا طالبها: لأن الاعتبار للسعني.

وأما طلب التقرير، والإشهاد. فهو أن يقول إن بلاياً انترى هذه المار، وأما شميعيا وقد كيت طلبت الشفعة وأطلبها الآن، فاشهدوا على ذاك.

وني الكرجي: طلب الشفعة على الفور عبد أي حبيعه وأي يوسف، وعند محمد أجا على الهلس كحيار الفيول، وحيار المحبرة ولهما قوله عليه الصلاة والسلام: والشفعة

<sup>(1)</sup> قان من حسر مصدقاتاني في الدرية اي نام يتم اساديث طعاله (205(2)) حديث: والبلغة المن والبلغة المن والبلغة المن والبلغة لم أجلع، وكذا مكرد فاسم من المنت الي أواهم مريه العديث. وفي المعنى ما أحرجه من ما حد وأدوار والى حدي من حديث ابن عمر رفعه: والمنعمة كلمل لحقاله وإساده صعيف.

كشطة عفال إلى المعلم والله على الهلس عد عدد كان على شعبه ما في يقبه أو يشافل بغير الطلب وكان أبو بكر الرازي يقول: إذا العد السع، ولهن بحصرته من يشهد فقال: إلى مطالب بالشقعة حتى لا تسقط فيما يند وبين الله نعالى، ثم ينهض إلى من بشهده؛ لأنه لا يصدق إلا يبنغ، وقو حال بنه وبين الإسهاد حائل فلم يستطع أن يصل إليه، فهو عنى شعمه، وإن كان الشميع حين علم «البيع غاباً عن البلد، فإن أشهد حين علم، أو وكل من بأعد له يالشقية، فيو على شعمه، وإن علمه ولم يشهد ولم يوكل حين بلغه فلك مع فعرته عليه، وسكت صاحة بطلت شعمته الأن العائب يقدر على الطلب كما يقدر عليه الحاضر، وإن أحير بكتاب، والشفعة في أونه أو وسطم، وقرأ الكتاب إلى أحدر فيل الطلب يطف شعمة وقرأ الكتاب إلى

وعن محمد: له بحلس العلم، ولو قال بعد ما نفه البيع من اشتراها، أو مكم بيعت. ثم طلبها فهو على شفعته، ثم إذا نفه أملم لم يجب عليه الإشهاد حتى يحبره رجلان، أو رجل وامرأتان، أو واحد عدل وهذا عبد أبي حبيقة؛ لأنه يعتبر في الحبر أحد شرطي الشهادة: إما العدد، كو العدالة.

وقال زفر: حتى بهخره وحلان عدلان. أو رحل وامرأتك عدول كانشهادة.

وقال أمو بوسف ومحمد: يجب عليه الإشهاد إذا أخيره واحد سواء كال حراً، أو عبداً صبياً كان، أو أمراً عدلاً كان، أو غير عدل إذا قان الحبر حدّاً، فإن ثم يشهد عند ذلك يطلت شفعته، وأما في السجيرة إذا بلقها التحبير في الهذب ثم يحبر في السجير أحد . شرطي الشهادة إصاعاً، وكذا المتبري إذا قال الشميع قد اشتريت مسكت بطلت شفعته إصاعاً، وإن ثم يكن في المستري إحد شرطي الشهادة

قوله: وَلَمْ يُلْهُعَنَ مِنْهُ} الى من الحاس وَلَيْشَهَدُ عَلَى الْبَائِعِ إِنَّا كَانَ الْمَبْسِعُ فِي يُدِهِ} لى لم يسلمه إلى المشتري (أوَّ عَلَى الْمُشَاعِ، أوَّ عِبْدُ الْعَقَارِ) وهذا طنب الغرير، والإشهاد.

وحاصله: إدا كان السيع لم يقسض فالشمع بالحيار، إن شاء أشهد على البائع؛ لأن للمائع فيه حقل البائع؛ لأن للمائع فيه حقية المائع فيه حقية المائع فيه حقية المنظور؛ لأن عين المبيع وحقه منطق به، فإن كان البائع فلا سلم المبيع. فلا معنى للإشهاد على الأنه مائسليم حرج من الحصومة، وصار كالأحمي لعدم الملك، والبد ويصح الإشهاد على المسترى، وإن لم يكن في يده، وي الكتاب إشارة إليه حيث فال: «إو على

<sup>(1)</sup> اتعام تخريجه طفظ: وانشعها كحل انتعال و وإسباده البعيس.

المبتاعج مطبقاً، وفي يقيده بقوله: وإن كان المبيع في يدم.

وموقع: بهاو عند العقاري: هذا إذا جنعهم موضع واحد بأن كانو، مي فصر واحد. أما تو كان الشميع مع فمشتري في المصر، فذهب إلى النائع، أو إلى العقار بطلت شغمته. وكذا فو كان البائع، والمضري معاً، فذهب إلى العقار بطلت فلشعبة أبضاً، وإلى كان الشماع عند للبائع والدفر في بذ المشتري، فناهب إلى العقارية وأشهد عليه لا تبطل.

قال الخجندي: (ذا كانت قلال في يد قانع لم يقص تشميع بها حتى يكون البائع، وقصيت تشميع بها حتى يكون البائع، وقصيتي حاصرين؛ أما حصور البائع ولأن لابد له، وأما حصور المشتري فلأن الملك به، فإذا قصى له يحصرنها لقد الشميع السن إلى قانع، وتكون عهدته عليه ويبطل ألبيع الدي حرى به وبين قلمشري، وبن كانت المال مسلمة إلى المشتري، محشرة اللابع هما ليس بشرط؛ لأنه لا يد له ولا ملك، ولما يشترط حصور المشتري خاصة، وقا قصي له بالشهمة لله ولا ملك، ولما يشترط حصور المشتري خاصة، وقا قصي له بالشهمة لله المستري، وبكون حيانة عليه، ولا يبطل البع بين البائع،

قوله: ﴿وَقُلَ مُحَمَّدُ: إِنَّ تُوكَهَا شَهْرٌ، بَعْدِ الإِشْهَادِ بُطَّلَتُ عِنِي إِذَا تَرَكَهَا مَن عَبَرَ عَدْرِ أَمَا إِذَا كَانَ لِعَفْرِ لَمْ تَسْقَطَّهُ إِلَّنَّ ذَلْكِ لَمَنْ عَمْرِيطَ قَالَ فِي المُسْتَصَعَّى، والفتوى عَلَى قول محمد

ومي الهداية: العنوى على قولهما) وهو طاهر المدهمة؛ لأن الحق متى ثبت واستقر لم بسقط إلا بإسفاعة بالتصويح كما الى سائر الحقول.

قويه: ﴿وَالشَّلُهُ فَنُ وَاحْبَةً فِي الْفَقَارِ، وَإِنَّ كَانَ مِمَّا لاَ يُشَّلَمُ ﴾ كالحمام، والشر-والبت الصغير سواء كان سفلاً، أو علواً ولا شعقة في الساء والنحل إذا يوه دون العرصة! لأنه مقول لا قرار له، وهذ يتخلاف العلو حيث ستحق بالشقعة، ويستحق به اشتبعة في السقل إلا إذا لم يكن طريق العلو حي، قاما إذا كان طريق العمو فيه كان استحقاق الشقعة بالشركة في الفريق لا بالمجاورة، فلم يكن بطير البناء والنحل؛ لأن العلو بعاله من القرار التحق بالمقار.

قوله: وَوَلاَ شَلُعُهُ فِي الْغَرُوضِ وَلاَ فِي السُّمْنِ) وقان مالك: نجب الشمعة في السفرية لأنها نسكن كالعقار.

َ وَكَا قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامِ: ﴿ لا شَعْعَةَ اللَّا فِي رَبِّهِ، أَوْ حَافِظُهِ <sup>(1)</sup>؟ وَلَأَنْ السَّعَى صَفُوكًا

 <sup>(3)</sup> قال أمن حجر المستقلاتي في الدراءة في تجريح الحاديث فقداية (203/2). حديث: وإلا شقعة ثلا في ربع أو العاطرية البرقو من حديث حارز بها، اللفظ، ورادة والا بنجي قد أن يجح حتى ستأمر

كالعروض ولا عقعة في الصغول؛ لأن العنائل فيه لا يقوم كدرامه في العصر.

قوله. ووالْمُسْتَلَمُ وَاللَّمْيُّ فِي الطُّفْقَةِ مَوَاهُ} وقده المكانب المدُّون، والناهي، والعادل، والناهي، والعادل، والله الموادل، والمادل، والعادل، والأمر، والأمر، ووقع التسرر حدم، أو وصيه، أو القاصي، أو القاصي، لأبه تنبت أروال الضرر، ووقع التسرر عن اللسير واحب، مان لم يطلوها للسير، أو سلسوها للقول سقطت، ولا تحب أه ذا المعدد،

وقال عمله وزفر: لا نسقط وله المطالبة بها بعد بلوعاة لأن الي ومقاصبا حدراً. بالصغيرة فلا يجوز كالرابة من الدين، والمعواص القصاص.

وفساه أن من ماك الأحد بها ملك تستيسها، ولأن الوني لو أحدها بالتشعيد ثم رعها ينتل الشي حار، فإذا سلمين فقد لتى النس على ملك السعير وأسقط عنه صحال الدرك، فكان أولى بالجوار، والحواب عن فرطم تشيرته من الدين، والنفو عن القصاص أن هناك إسفاط للحق من غير عوص، وها حصر له عوص، وهو القية النس على ملكه ماهرقاء وإن لم يكن تلصير أب، ولا رسي، ولا حد، ولا حسب القاصي له وليَّه فهو شفيته إلى أن يبلغ.

قوله: ﴿وَإِذَا مُلَلُكَ الْمُقَارُ بِعَوْضِ هُوْ مَانَ وَخَبَ فِـهِ الشَّقَعَةُ} [شا قال مبلك وتم يقل التقريء لأنه تحب المنفقة في الحية بشرط العوض ولم يكن هباك فتراء

قولما: (وَلا طَفُقَة فِي القَالَ يُقَوَّرَاعُ الرَّحْلُ طَلَبُهَا، أَوْ يُخَالِغُ المُرَّالَةُ بَهِا)؛ لأن التنفية إلىه نتجب في مبادلة الدال بالدال. وعده الأعواض ليست بدال، ولان تروجها على در على أن ترد عبه الفأه فلا شفعه في حميم النار عبد أني جنهة؛ لأن معنى النبح فيه تنابع، ولا تنفية في الأصل، فكما في النبع. وعمدها نتجب في حصه الألف، أنه منادلة مالية في حقه.

قوله: واللَّ لِسُتَأْجِرُ بِهَا ذَارَاء اللَّ يُصَالِحُ مِنَا عَلَّ دَمِ عَمْدِيٍّ؛ لأَن نَدَهَا لِسَ نَعَيَّ مَانَ.

قوله. وأو يُقتِلُ طَلُبُهُا عَلَمًا} صورته أن يقول العدد: أعيقتك نادر فلان. توهمها صاحبها للعبد، فيدفعها العدم إلى الديار. فلا شبعة فيها: لأنها شوص من أمتق وهو لسمي بسال.

مهاجعه فإذا شاء أحده وإن شار فرك ورحانه إثاب

606 ڪتاب (شفعات

قوله: والرابطانخ عليه بإلكار، أو مكونه، لأن الداعي عدم برحم أما له ترل عن ملك، وأنه له طلايها بالصلح، وإنه دنع لمعرض لالتناء فيمين وقطع الحصومة وأما ودا مناخ عميها وحيث الشععة؛ لأن في إسم المدعى أن ما يأحده عوس عن حقه ومن ملك داراً على وحه المعاومة وحيث فيها الشععة.

قوله: وفإناً طالح غلها بالحرو وخلتاً فيها الطفقة، لأنه معرف بالملك للما على وبنا المتعادما بالمسلم، وقالا منادنة.

قويد. رواناً بشاء الشفرة إلى القاصي فاذعى المشراء وطلب الشاهلة بدأل القاصي المشري المشراء وطلب الشاهلة بدأل القاصي المشاهل عليه وإلى كالهلة إلى المرافق الدين بشعع بها وإلا كالهلة إلى المرافق الدين بالمعال المدين عليه وأمه مدادد بين النافع، والمدين إذ النابع عمر المسلم إذا كان المبيع في بعد أو السنتري يوله بعد حما الشعلي المسلمين وقوله: مثل الماحي عليه أي مناه عن المدار التي يشقع بها لحوار أن تكون قد الراف من ممان الشميع، وهو يقدر على إقامة البية بدلك، بول المراف المسلمين عما المهافة إلى المدين عما أبيا المسلمية والمدين عما المهافة إلى المدين عما أن المدين عمام الدين المراف المدين إلى المدين إلى المدين إلى المدين المدين المدين المدين المدين إلى المدين إلى المدين الم

وعن أي يوسف أنه إذه أفرانه بالبداكان القول فول التقليع إنها ملكه، فإن باع الدنيع درة التي يوسف أنه إنه أفرانه بالبداكان القول بول المشيرة أو الا يعلم بطلت المنتجة أو الا أن يعلم بطلت المعتقد الإسار وهناك أو لحمل أروبة أم المعتقد الأنها للداعوت أوزه الرع الدار على أنه بالخيار للائل أو احتار المسلح، فهو المن المعتقد إلى الملكة أم يرز علها. أو حيث الشعمة أن الدة الحيار، فذلك منه لقص المنتجة الذات المدانة المعتمد المنتقد المنتجة المنتجة المنتجة المنتجة المنتقد المنتجة المنتحة المنتجة المنتجة المنتجة المنتجة المنتجة المنتحة المنتحة

وقوله: يروزلا كنمه إقامة السفير: نسل معاه أنه بلرمه فلده، لأن يقامة البيئة من حقوفه، وذلك موقوفيا على احتياره، وإنما معاه أنه بسأله، هل به بينة أم ١٧٧ ومعاه كلمه إفامه البية أن الدر التي يتنفع بها ملكه.

فإن الكر الابتياع قبل للتنفيع أهم البيغة لأن التنفعة لا محت إلا معه أموت النبع.

قولد؛ وفون حخو حلها أنشخت المنتبري بانته ما انتاخ الإ بالله ما يستحقل عليه المستحقل عليه المستحقل عليه المستحقل عليه المستحقل عليه المستحقل على المستحقل على المستحقل المستحقل المستحقل المستحقل المستحقل المستحقل المستحق المستحقل المستحقل

قوله: ومن الواقع اللهي دكوان إلى من الوحم الذي قالم الشعيع التي التدارس. أو حسلت في باطاق والدوس وبحيس أن تكون المدارس الاكرام، واحمد إلى السبب أن الا يستحق على الشفعة بالسبب الذي ذكره وحو الحقطة في حس السبح. أو في حتى السبع، أو لا فجوار، وإلى قال المشتري للفاضي، حجب الشميع أنه يطلب طلبةً صحيحةً وأنه طلبها ساحة علمه بالشراء في عير تأخير الاحتمال أنه ربعا طلبها بعد سكونه، أو قيامه في الاطلب، فإنه يحلمه.

قوله: ووليجُورُ الْمُدَرَاعَةُ في الشَّفُعة، وإنَّ لمَهُ لِخَصَرُ الشَّفِيغُ النَّصَلُ إلى مجلسي الْقَاضِيُ لأن النَّمَن بُلِد يَجِبُ مَمَّا النَّفَانِ اللَّهِ وَلاَ يَتَفَلَ إِلَّا بَالرَّمَّا مِن النَّلَّت أو المُغضاء مِن الحَاكِمِ.

قوله: وفوقًا قضى لهُ القاصي بالشَّقعة لرَّمَة رَحْصَارُ النَّمَانِ وَهَلَا طَاهِرَ رَوَالِهِ . الأصلُ.

وعلى تعليد أنه لا يقصي حتى يحصر الشنيع منس، لأن الشعيع قد يكون معساء فيتعجل ملك المشترى، ويناحر عنه السن، وإذا فصل الناسي بالعار للشعيع، متمستري، كان يجيسها حتى تستوفي اللمن من اشتعاع، وإن طف الشنيع أجلاً في تسايم المن أحل يومون أو اللائة فون سلم، ورلا حسم العاصل في السحن على ساع الدمن، ولا يقتض الأحد، عوذ حكمه يدلك.

قوله: ووْسَتُلْفَيْعِ أَنْ يُرَالُ الفَارِ بِخَيْارِ الْغَيْبِ وَالْوَافِعِ: ﴿ كَا مَارِكَ المُسْرِي، قالَ كان المشتري قد رآها والرآ ادائم من العب لا مصل حاء المشقاع لي الراء بالعبد.

قوله: وزاؤة أخصر التنجيع أياتي، والنبيغ في يدم فيه أنا إيخاصية في الشَّفعَة)؛ وأن البدالة ولا يستج القاسي البية حتى يحامر الدندرون البعاج التج يعتجد المحه ويممين بالشمعة على النابع. وتحل عهدة بنية فأن السبح إذا كان في بد النااج، محقة معمل عام الآن أنه فلسمة حتى يستوان النمي، ولما لو يسمح البلة حتى يحصر المشرعية إلى ممالك أنه وإن كانت الدو فد قبضت لو يعدر حصور الباتج، الأنه قد صار أحساً لا

يد له ولا ملك.

قوله: وَفَيْفُسْخَ النَّبِيْقِ بِهَشْهَادِ مِنْهُم صورة العسخ أن بقول: نسخت شراء المتسري عناصة ولا يقول: نسخت شراء المتسري عناصة ولا يقول: فسخت البيع لَنْلا بنظل حق الشفعة النه ويصور كأنه المشتري منه، وقده برجع بالمهده عليه أي على العام بخلاف ما إذا كان قد قبصه المشتري، وأحاده من يده حيث تكون العهدة على المشتري، وأحاده من يده حيث تكون العهدة على المشتري، والعهدة هي ضمال الثمن عند استحقاق العبيع.

قوله. ووَإِذًا قَرَكُ الشَّفِيعُ الإِشْهَادُ حِينَ عَلَمَ وَهُوَ يَقَدُوْ عَلَى ذَٰلِكَ يَطَلَّكَ شُفُعُهُمْ يعني سِفًا طلب المواقبة، وإنما قال: وهو يفدر على ذلك؛ لأنه لو حال بينه ومين الإشبياد حائل، قبو على شفعه.

قوله: وقايلاً صالحَ مِنْ عُلَفَتِهِ عَلَى عَوْضِ مِن دراهب او عرض وَاخَفَهُ يُطَلَّتُ شَفْقَهُ وَوَدُّ الْعَوْضِ)؛ لانه يَصِر شَول العرض معرضاً عنها، ولا يكون له من العوس شيء، وكانا إذا قال المنتري اللتفيع اعتر مي، ولا تخاصمني بيها، فقال: اعتربت بطلت شفته، وكذا إذا قال له: الزحرك مائة سنة يدرهم، أو أعيرك حديم عمرك، فطلب الشهيع ذلك بطلت شعته، وهذه كلها حيل في إنطال الشمعة.

الموله: ﴿وَإِذَا مَاتَ الطَّفِيعُ يُطُفَّتُ شَفَّطُهُ وَلَمْ نُورِتَ عَنَهُ الآن الوارث لم يكن له ملك عند عقد البح، ومعاه إذا مات الشميع بعد البح قبل القصاء بالشعمة. أما لأنا مات بعد القصاء قبل بقد النس وقيصه فالبح لارم لورثه.

قوله: رَوْلِهُ: هَائِنَةُ الْمُشْتَرِي لَوْ فَاللَّهُ أَنَّ الله السناحي لها باق ولا تباع في دين المشتري ووصيته، ابان باعها الفاضي، أو الوصي، أو الوصي بها المشتري فللشفيع أن يبطل ذلك كله، ويأحد المار فقام حقه.

قوله: ووإذًا إذع الطفيع مَا يَطَقَعُ بِهِ قَبْلُ اللَّ لِقَطَى لَهُ بِالطَّفَعَة لِطَلَبَ مِهَا وَفَا كان البيع باللَّ لزوال سبب الأستحقاق قبل السنك، وهو الانصال بملكه وسواء باج وهو عالم بشراء استفوعه أو قو يعلم، مإن كان بعد بشرط اخبار له قبل أن يقصى له بالشقعة أنه تنظل شعفه الأن حياره يعنع زوال ملكه، بيقى الانصال، وهذا إذا احتار فسيخ البيه، وكمّا إذا طلب الشقعة في منذ الحيار، فذلك سه نقض للبيع، وله الشععة.

قوله: رَوْوَكِيلُ أَلْيَاتِعِ إِذَا بَاعَ وَهُوَ شَفِيعٌ فَكَا شَفْقَةً لَهُمَ؛ لأن عقد البيع برحب عليه تسليم السيع إلى السفتري، فؤذ كان التسليم لازماً له كان ذلك مبطلاً لشفعته.

قوله: ﴿وَكُذَكُكُ إِنَّ ضَمَنَ الدَّرُكُ عَنْ أَنْبَاتِعِ لَلْمُشْتَرِي}؛ لأن ضمان الدرك

لصحيح للبح، وفي المطالبة بالشفعة فسنغ لذلك، فلا يصح.

قوله: رؤوكيلُ الْمُعَنَّرِي إِنَّا الْجَاعَ وَهُوْ تَلْقِعُ قُلُهُ الشَّلْفَةُ)؛ إذا البيع بحسل للسوكل بعقد البيع، والشععة نعب بعده، فلا تنظن إلا يسلبه، أو سكوت ولم بوجد واحد منهما، ولأن آحده بالشععة تعلم فلعدا، فلذلك صحت له فإن قست: كيف يقضى له بالشععة على الأمر ويؤمر المسترى، وهو الشعيع طبطها للهما المستم وعبدته على النابع، وإذا كان الأمر عاماً فيصها الولاً قلام، والمهدة عليه وكذا إذا اشترى وشرط البيز لجراء، وذلك العبر شعيع، فاحتار المبع فله منا الشعمة.

مسألة. الوكيل علب الشفية إذا سلم التنفعة حاز النسيم عندهنا، وهو الصحيح. وقال عبيد. هو عني شفعته.

قونه: ووَهَنْ بَاغَ بِشَرَاطُ الْجَبَارِ فَلا النَّفَعَةُ لِلسَّفِعِينَ؛ لأنه بعنع روال السبع عن منك الدام، فصار كما لم بعم.

قوله: وَقَوْنَ أَسْقُطُ الْحَيَارُ وَخَيْبَ السُّقَعَةُ)؛ لأنه رال السابع عن الروان، ويعتبرط التصف عنه سقوط الحيار في المعاجرج؛ لأنه إذا السقط الحيار لرمه البيع.

قوله. وَوَمَىٰ اعْشَرَى بَشَرَطُ الْجَهَارِ وَجَلَتُ الشَّفَعَةُ)؛ لأنه لا سبع زوال السلك عن المبيع إجماعاً: وهذا أحدَما الشعرع في الثلاث وحب السع لعجر العشنري عن الرد ولا حيار للشفيع؛ لأنه ثبت بالشرط، وهو للمشتري درنه.

قوله: ووَهَنَّ النَّاعُ فَانُ شَهِرًاهُ فَاسِمًا فَلا شَفَعَةً فِيهًا) أما فين القبض للعدم روال ملك الباقع، وأما حد القبض، فلاحسال الفسخ، وفي أنسك الشفعة تعريز للمساد، فلا يحور،

قولة: ﴿ وَقِالُ أَسْقُطُ الْفُسُعِ وَحَبِثُ الشَّقُعَةُ لِرُوْالِ الْمَافِعِيَّ: ﴿ إِنَّ البَيْعِ الْمُعَامِد ف يمثلك به عندن إذا الصل له القيص، وإنما منع من الشقعة لتبوت حق البائع في العسيع. وإذا مقط حقة من العسم ولن العالم، فليلة وحيث.

قوله: ووَإِذَا النَّذَرَى وَهُمَّ مِنْ وَهُمَّ دِرًا بِخَمْرِ أَوْ خَتَرِيرِ وَتَنْفِيفُهَا دِهُمَّ أَخَفَظُ بِهِشْ الْخَصْرِ -الأَمَا مِن ذَوَاتِ الأَمَالُ-، وقيمة اختزير -الأَمَّ لِيس بعثلى-، كما لو اشتراها بشاءً، أو عبد، عان أسنم الذّمن صل أن ياعذها بالشفعة، فله أن يأخذها يفيمه الخمر بعجره عن تسقيم الخمر.

قوقه: ورَوْنَ كَانَ عُقِيقُهَا مُسْلِهَا أَخَلَفُ بِقَيمَةِ الْخَشْرِءِ وَالْجِرْبِينِ وإن كان خفيعها

610 كتاب الشفعة

مسلساً وتَمَيّاً أحدُ النسلم تصفيه عصفي قِسة الحسر والذَّمي تصفيها مثل تصف الحسر.

قوله: ﴿وَلاَ شَفَعَهُ فِي الْهِلَهُ إِلاَ أَنْ تُكُونَ بِعَوْصِ مُشْرُوطُ} ،أن بقول: وهنت لك هذه الدار على كذا من الدراهم، أو على شيء آخر - هو مال - وتفاضا بالإدن صربحاً أو دلالة، فإن لم يتقاضا، أو قبض أحدها دون الاحر، فلا شععة فيها، ثم في الحبة بشرط العوص بشرط الطالب وقت القبص، حتى أو سلم الشامة قبل قبص الدابس، منسليمه باطل كذا في المستصفى، وإن وهب له عقار على شرط العوس، ثم عوضه بعد ذلك، فلا شفعه فيه ولا فيما عوضه.

قولة: ﴿وَإِذَا احْمَنُكَ النَّحْقِيقَ، وَالْمُطَنِّرِي فِي الْفَكَنِّ فَالْقُولُ قُولُ الْقُطَنْرِي) مع بعينه والشفيع بالحيار إن شاء أحد باشس الذي قاله السندري، وإن شاء ارك هذا إذه لم يغير الشفيع بهذا فإن أفام الشفيع بهذا قضي بهذا

قوله: ﴿قَالَا أَفَاهَا بَيْنَةً أَنْلَيْنَةً لِبُنَّةً الشَّفِعِ عَلَمُقَمًا} وقال الو يوسف: ببنة المستمري؛ إليه أكبر (تـعة.

الله في الله وزيرًا الأخمى الْمُشتوي فَيْنَا وَالْأَخْمِي الْبَائِعِ الْمُلْ مِنْهُ وَلَيْمَ يَقْبِضُ الْفَيْنَ الْمُنْلُفِيغُ بِمَا قَالَ الْبَائِعُ، سواء كانت الذار الله البائع، أو في بد المشتري وكان ذلك حالاً عن المشتري.

قولم (وَإِنَّ كَانَ قَبُصَ النَّمَنَ أَخَلَعَا بِهَا قَالَ الْمُسْتَوِي إِنَّ شَاءً وَلَيْمَ يَنْتَفِتُ إِلَى قُولُ الْبَائِعِيَّ؛ لأنه لمنا المنول اللمن اللهي حكم العقد رصار هو كالأجنى .

قولة؛ ووَإِذَا خَطَ الْبَائِعُ عَنْ الْمُشْتَوِي لِغَصْ النَّمَن سَفَطَ ذَلِكَ عَنْ الشَّتِيعِ، وكذا إذا حط بعد ما أخدها الشعيع بالثمن ليحظ على الشعيع: حتى إنه يرجع علمه الدَّلُك القادر، وكما إذا أبراء من لعنل النس، أو وممه له، فحكمه حك الحظ.

قوله: وزَرَنَّ خَطَّ غَلَمْ جَمِيعَ التَّمُنِ لَوَ يَسْفُطُ عَنَّ الشَّمْيعِ) وَحَلَمُ وَذَا حَطَ الكُل يُكلمهُ واحدة، أما إذا كان يُكلماتِ ياحده بالأحيرة

قوله. وورث زاد الْمُقتري البانغ في النَّفن لَمُ تَثَرَمُ الزَّيَاتُهُ الشَّهِيغ) حتى إنه بأخذها بالنمن الأول؛ لأن الشَّميع قد تُنت به حق الأحد بالقدر المدكور في حال العقب. وقريادة إنها هي نراسيهما وتراسيهما لا يجور في إحماط حل ثعير.

قوله: ووإذا الحنمنغ الشُقَعَاءُ فالشُقَعَةُ لِلهَهُمُ عَلَى عَدَدُ وَوُّوسِهِمُ بِالسَوْمَةِ وَلَا يَعْتَبَرُ الختلاف الأَمْلاَتِهِ، وَمَالَ الشَّامِيّ: على مقادير الأحساء.

وصورته: دار نين ثلاثة لأحدهم نصفها وللأحر للنها وللأحر سدسها، فـاع

صاحب النصف جبع نصيبه ، وطلب الشريكان الشفعة فصي بها بينهما نصفين عنديا. وقال الشافير: ألاتاً ثقاها قصاحب انتلث، وثالثها نصاحب السدس.

ولو حضر واحد من الشقعاء أولاً، وألبت شفعته، فإن الفاضي بقضي لم بجميعها. ثم (ذا حصر شميع أحر، وألب الشفعة قملي له بصع الدار.

ولو أن رحلاً اشترى داراً وهو شعيعها، ثم حاه شعيع مثله قصى له ينصقها، وإلا هام شفيع أولى هنه قضى له يحميعها، وإن جاء شفيع دومه، فلا شفعة له كذا تي الحجمدي.

قال في شرحه: إذا كان للفار طفعاء، فعضر بعصهم رعاب بعضهم، فطلب، الخاضر ثبت له حق الشعمة في الخميم؛ لأن الغائب يحور أن يطلب، وبجوز أن لا يطلب، فلا يسقط حق الخاضر بالشك، فإن جاء العائب وطلب سفة شاركه، وإن كان الماضر.

قال في فيه الغائب: أما تخذ النصف، أو النلت وهو مقلمو حمد لم يكن له دنلا.. بل بأخد الجميع -إن شاء-، أو يدع.

وفي البنايج: إذا طلب الحاضر نصف الدار بطلت شعبته سوا، طن أنه لا يستحق سوى طلق، أو لم يطن فإن قال الحاصر: لما جاء العانب بطلب الشعبة إنها أن تأخل الحكل، أو نفاع، فقال العانب: لا أخد إلا النصف، بله أن يأخذ النصف ولا ينزمه أكثر عنه، قان جعل بعض الشعباء حقه لمعص لم يكن له ذلاك، ويسغط حق الجاعل ويقسم على عدد من غي، قاذا كان لملفار شفعان، فسلم أحدها لم يكن للآخر، إلا أن يأحذ الحكل، أو يدع.

قوله: (وَمَنْ اطْنَوَى دَارًا بِعَرَضِ اخْلُهَا الشَّفِيعُ بِقِينَتِهِ). لأنه من ذوات العيم. قوله: (وَإِنَّا اشْنَوَاهَا بِمُكِيلٍ، أَوْ مَوْزُونَ أَخْلُهَا بِمُقْلِمَ؟ لأنه من ذوات الأمنال.

قرقه: (وَأَلِنَّ بَاغَ عَقَارًا يُعَقَّرُ أَخَذَ السُّنَيِّعَ كُلُّ وَأَحَد سَلِمًا نقيمَة الآخر) هذا إذا كان هفيماً لهما صبعاً. أما إذا كان شعيعاً لواحد شهما أحده يقيمة الأسر.

قوله: (رَافِهُ اللّهِ الشّفيعُ النّهُ بِيقَتَ بِأَلَّفِ فَسَلَمُ شَفَعَتْهُ، ثُوَّ عِنْهُ آلَهَ بِيقَتْ بِأَقَلُ، أَوْ يِحَلِّطُهُۥ أَوْ بِشَعِيرٍ قِيقَتُهُ أَلْفَ، أَوْ أَكْثَرُ فَنَسَنْيِمَهُ يَاطِلُ وَلَهُ الشَّفَعَةُ)؛ لأن في أسليغ عروراً، ولاّنه يغفر على ديع ما دون الألف، ولا يقدر على الألف، وعد يقدر على ديع الحيظة، والشعير ولا يقدر على ديع الألف.

قوله: ﴿وَإِنْ بِمَانَ اللَّهِ بِيعَتْ بِتَدَانِينَ فَيَمَتُهُۥ الْفَ، أَوْ أَكُفُرُ فَلاَ شَفْعَةَ لَذَى يعني إذا صلحه وإن كان فيصها أقل من العب، وله الشفعة. وقال زفر: له الشفعة ثم في الوجهين؛ لأنهما جنسان مختلفات.

قرله: (وَإِفَا ثِيلَ لَهُ: إِنْ الْمُشْتَوِي فَلاَنَ فَسَلَمَ الشَّفَعَة، ثُمُ عَلِمَ أَلَهُ غَيْرَهُ فَلَهُ الشَّفَعَةُ)؛ لأن الإسنان قد بصلح له عاورة ربد ولا يصلح له بحاورة عبرو، فإذا سلم قس برضى مجواره ثم يكن ذلك تسليماً في حق غيره، وإذا قبل له: إن المشتري زبد فسلم، ثم علم أنه زبد وعمرو صح تسليمه لزبد وكان له أن يأحد نصب عمرو؛ لأذ النسليم لم يوحد في حقه: وإن بلغه أنه اشترى نصف اللئر فسلم، ثم علم أنها اشتريت كلها فله الشقعة، وإن بلغه أنها بعث كلها فسلم، ثم بان أن الذي سع نصفها، فلا شفعة له؛ لأنه الشقعة، وإن بلغه أنها بعث كلها فسلم، ثم بان أن الذي سع نصفها، فلا شفعة له؛ لأنه الشقعة في جنوعها كان مسلماً في حزه كل منها، بصح تسليمه في القليل، والكثير.

قال في الذهبرة: هذا عمول على ما إذا كان نفن الصف مثل نفن الكن بأن أخير أنه اشترى الكل بألف: فسلم ثم ظهر أنه اشترى النصف بالألف. أما إذا أعبر أنه اشترى الكل فأنف: ثم بان أنه اشترى النصف بخبيسيانة، فإنه على شعفه.

قوله: وزمَنْ اشْتُوك بْنَارًا لِلنَّيْرِمِ فَهَارَ الْخَصْمَ فِي الشَّفْمَةِ)؛ لأنه هو العاقد وللشميع إن يأخدها من بد الوكيل، ويسلم إنيه النمن، وتكون العبدة عليه.

قوله: وَإِلاَّ أَنَّ يُسَلِّمُهُمُا إِلَى الْمُوكَّلِيِّهِ لأنه إذا سدمها لم بني له بدر فيكون الخصم هو الموكل، ولو قال للشفيع احتي: سلم طشعه للمشتري، فقال: سلمتها للنه أو وهيها، أو أهرضت علها كان تسليماً في الاستحماد؛ لأن الأجني إذا حاطبه الريد، نقال سلمتها لك، فكأنه قال: سلمتها له من أجلك، وإن قال: الشفيع لما حاطبه الأجني قد سلمتها لك شقعة هذه الدار، أو وهبت لك شقعتها لم يكن ذلك نسليما؛ لأنه كلام منتها.

قونه: ﴿وَإِذَا يُدَاعَ دَارِهِ إِلاَّ مِقْدَارَ ذَوَاعِ فِي طُولِ الْحَدُّ الَّذِي يُنِي الشَّفِيعَ فَلاَ شَفَّقَةً لَقُ لانفطاع الجوار؛ لأن الحوار إنها بحصل له بالدراع الذي يلبه: فإذا استناء حصل البيع بهما لا جوار فه، وهذه حيلة لإسفاط الشفية، وكذا إذا وهب عنه هذا القدر وسلمه يله.

قوله: وَوَإِنَّ يَاعَ سَهُمَا مِنْهَا بِشَيْءٍ، فُمْ يَاعَ بَقِيْهِا فَانَتَلَقَعُةُ لِلْجَارِ فِي السَّهُمَ الأَوْلِ ذُولُهُ النَّابِيّ، وهو أيضا حيله أخرى، وإننا كان كذلك؛ لأن النَّشَيْعِ جار فهه، والجار يستحق بيخ بعض الداركما يستحق بيخ جيعها.

وصورتها: رحل له دار تساوي ألعاً، فأواد يعها على وجه لا يأخذها الشفيع، فإنه يبيع العشر منها مشاعاً بتسعمائة: ثم يبيع نسعة أعشارها يمائة، فالشفعة إنما ثبت في كتاب الشفعات كتاب الشفعات

عشرها أحاصة يتمتم ولا تنبت به الشفعة في السلمة الأعشار؛ لأنه السشري حين اعتواد. تسمة اعشارها مبار خريكة فيها بالعشار.

قوله: وزالُ القاع للمن. فلم فاقع الله لولاً فَاللَّمَاعَةُ بِاللَّمِنَ فَوْلَ الْمُولِّفِينَ إِلَّا الشقعة، إنه تنجه بالمعرض الذي وقع عليه العقد ، هو النس والثورة، له يقع عليه العقد، وإنها منكه لدله لذل ولا روحة به

قول: (وَكُوْ فَكُرُهُ اللَّحِلَةُ فِي السَّفَاطُ الشَّفَعَةُ عَلَمَ لَنِي لُوسُفَفَ)؛ لأنه النتاع عن يهجاب حق علم، فلا نكره.

قوالد: وَوَلَكُوهُ عَلَمُ مَعَلَمُهِ }؛ لأن الشمعة نجب لديع الصرار من الشفيع، وفي إدحة الحيلة نقية للضرو عليه فلم يحزأ والعتوى سي قول أبي يوسف من الوجوب وحلى فول عملا بعد الوجوب يعني زدا كانت الحيلة بعد البيع تكون العنوى على قول محمد، وإن كانت بيم، فعلى قال أبي يا ملف.

وعفي هند الحلمواغي افسقة لإسفاط الركاء؟

فأخبرها أيلوا يومنفان وكرهها محمد والتنوى على فون محمد، وكدا هذا الإحداثات في الحيلة لإسماط الحج، وأحملوا أنه إذا ترك إنه السحدة، وتعدى إلى عبرها. لكن لا يجب علمه للسجدة، أنه يكره كذا في الحجارات

قوقه: ووإدا لهى المُشتَقري، أوا عراسَ لَمُ قطى للشقيع بالطَّقعة فيلو بالخيار إلاً شاه الخلاف بالشفن وقيفة الهياء: والعراس فقلوغا، وإنا سنا كُلُف المُشتَرى فلَّغة وعلى قول أبي حبقة برعمد وزمر وعلى أبي يوسف: بعال للشفيع إما أن يا حدالاً رض، والساء يقيفه فتشأ، أو ندع، لأن المشترى على بي المدار، لأنه بده عليه أن الأرض ملكه، فلا يكنف طعه.

والمار أنه مني في عمل تعلق به حق متأكد للغمر على عبر المدليظ من صهة من أنه الحق: والأن حق الشميع أقوى من حق المشارات؛ لأنه يطاره عليه، وهذا ينقص بعد والمنه والو اشترى أرضاً المناهد مسجداً فسلطم أن يأخدها ويأمر عهدم المستحد.

وغور أبي ومنف: ليس ثه أن بأحده؛ لأبه قد أحدث فيها معنى لا للحقه الفسح، فأنبه المعدري شراد فالمهدأ إذا أنتني العد المستشري.

وبداه كان حتى المتسبع مدانق ختى المشتريء وأن حقه تدار ترعمة البائع عن المبيع قس وسوله في مبك فلستري بدليل أنه لو قال العب عده الدار من الازار، وأمكر فلاك الشراء يهيك للشميع الشفاف وإن لم يطكها المشتران. 01.4 كتاب الشفعة

قوله: ووَإِذَا أَخَذَهَا الْمُنْتَفِعُ فِنْنَى فِيهَاءَ أَوْ عَرْسَى، فَمْ أُسْتَجَفَّنَهُ وَحَعُ بِالْكُمْنَ وَلاَ يُوجِعُ فِيمَاءً أَوْ عَرْسَى، فَمْ أُسْتَجَفِّنَهُ وَحَعْ بِالنَّمْنَ وَلاَ يَوْجَعُ فِيمَاءً أَوْ يُوجِعُ فِيمَا بِحِب لأَجْنَ الْمُوورَ وَلَمْ يُوجِدُ مِن وَلِيمَا أَمْ عَرُوهُ وَكِنا وَ أَعَدُهَا مِن النَّائِعِ لأَنْ كُلُ وَاحْدُ مَهِما لَمْ وَحِب له العلمَ في الشّرى وَلِيمَا أَلَى عَلَى وَاحْدُ مِهما لَمْ وَحِب له العلمَ في هذه الغالق، وأنما حَلَيْ أَنْ مِن الشّرى وَارْدُ فِنَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَرْدُ فَي لِيمَاءً أَلَا عَرْدُ مِن اللّهِ اللّهُ عَرْدُ فَي اللّهُ عَرْدُ وَاحْدُ مِنْ اللّهُ عَرْدُ فَي اللّهُ عَرْدُ فَي اللّهُ عَرْدُ فَي اللّهُ عَلَى أَلَا عَرْدُ وَلِيهُ اللّهُ عَرْدُ فَي اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَرْدُ اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ ع

قوله: روزها الهدمات الدال، او الحراف بناؤها. او جما طبحر الدائان بطر فقل أقمد فالشفيغ بالمخيار إن شاء أتخفه بخميع النفن، وإن شاءً كراثام: لأن البناء، والمنرس تابع حمى دحالا في الديم من غير دكر، حلا بقنيالهما شيء من النمور ما نهر يصيرا مقصودين وهذا بيجيما برايحة مكل منسن في حذة الصورة

قوله: (وَإِنَّ نَفَضَ الْمُشْتِرِي الْمُنَاءَ قِبلَ لَلْنَفِيعِ إِنَّ هُمُتَ فَخَذَ لَعْرَضَةَ بَحَمْتُهَ، وَإِنْ شَيْتَ فَلْحَ وَلِيْسَ لَهُ أَنْ يَأْخَذَ الْفُقَضَّى، لأنه صار مقصوباً الإثلاث، فيقابله شيء من النمن يحلاف الأول! لأن الهلاك فيه يأنه ساوية، وليس للشفيع أن يأحد القص؛ لأنه صار مقصولاً سقولاً، فلم يتى تبعًا، وكذا إذا مدم الماء أحسى؛ لأن الملوص سلم للمشتري، فكانه باعد وكذا إذا انهذم بعدما لأن الشععة المقطف عنه وهو عين قائمة، ولا يحور أن يعلم فلمشتري طبر شيء، وكذا لو نوع المشتري باب العار وناعه الشقط من الشفيع حصنه.

قويه: ووشّ النّاع الرّضّا، وفي الخليه فَشَرَ الخَدُهَا الشَّقَيقُ بِلْمُوهِا) ومعده إذا ذكر التسر في السع: لأنه لا بدخل من عبر ذكر، وكنا إذا الناعها، ولسن في المحل شر، الشر في بدائمتشري، لون الشمع بأحدُد لأنه صبع تما: لأن السع سرى إبه

قوله: وفيلاً جَدَّة الْمُشْتَرِي مَقَطَ عَنَ الشَّفِيعَ حِفِلَتُهُمَ هَذَا حَوَابِ العَصَلَ الأَوَلُ: لأنه دخل في البيع مقصوباً، فيقابله شيء من النس أما في العصل الثاني، فإنه بأخد ما موى الشمر تحميع التمر؛ لأن النسر له يكن توجوداً عبد المقد، ثلا يكون مبعا إلا تعا. فلا يقابله شيء من النمن كنا في الهداية.

قوله: ووَارْفًا فَضَى الْفَاضِي لِلشَّفِيعِ بِالنَّارِ وَلَمْ يَكُنَّ رَآهَا فَلَهُ جَبَّارٍ فَرُوْلِقَهِ؛ لأن الشفيع بشرلة المشتري، يكمنا بحوز اللمشتري أن يردها بحبار الرؤيا، والعب. مكذا

شعيعي

قوله: وَوَبِنُ وَجَدَ بِهَا عَيَّنَا فَلَهُ أَنْ يُرَدُهَا، وَإِنْ كَانَ الْمُسْتَوِي شَرَطُ الْبَرَاءَةَ مِنْهَ ( لأن المشري ليس نتائب عبد، فلا يملك إسقاط حق الشعيع.

قوله: ﴿وَرَفَّا النَّاعَ يَقْمَنِ مُؤْجِّلُ فَالشَّفِيعَ بِالْحِيَارِ إِنَّ شَاءً أَحَلَهَا بِشَقَنِ خَالٌ، وَإِنْ شَاهً حَبَيْرَ حَتَّى يَتْقَصِيَ الأَجِقُ، ثُمْ يَأْحَلُهُ ﴾ وليس له أن ياحدها في الحال يشمل موجل، ثم إذا لحقها جس حال من ابائع سقط النمن عن السنتري، ووذ أحلها من السنتري كان النمن للبائع على السنتري إلى أحله كما كان.

وقوله: هوإن شاء صبر حتى ينقصي الأحل،: مراده النمبر عن الأحلُّ.

أما الطلب عليه في الحال حتى تو سكت عنه بطلت شفعته تندفعنا خلافاً لأمي يوسف

لُولَهُ: وَوَإِفَا فَسَمَ الشَّرَكَاءُ الْغَفَارُ فَلاَ شَفَاةً لِخَارِهِمُ بِالْقِسْفَةِعِ؛ لأن القسمة ليست سهايت، وإما هي تبير الحقول، وذلك لا يستحق به الشفعة.

قوله: وزايدًا الشَّتَرَى فَارًا فَسَلُمُ السُّقَيعُ الشَّفُعَةُ، فَمُ رَدَهَا الْمُشْتَرِي بِحَبَارِ رُؤَيَّة، أَوْ شَرَّك، أَوْ عَيْب بِغُصاءِ قَاضِ ماراد الشَّفع أن بأحدها بالشّفعة رَفَلاً شُفَّعَةً لَهُم وإنّ ردها بعيب بعد فقيض بغير قضاء قاض أحدما بالشّفعة.

قوله: ووَإِنْ رَدُّهَا بِفَهَرِ قَصَاءِ قَاضِي، أَوْ نَقَائِلاً فَلَلْتُفِيعِ السُّلُفَةُ)؛ لأن الإقائة نسخ في سقهما بيع في حق الشفيع لوحود البيع، وهو سبادلة السال بالسال بالدراضي وقوله: وأو نقايلان.

قال في الكرامي: سواء تفايلا قبل العبض، أو سده فإن للشقيع الشفعة؛ لأب عادت إلى البائع على حكم مالك متماء كالا ترى أمها دخلت في ملكه بقبوله ورضاه، فصار دلك كالشراء سه.

قال في الحماية: إذا انترى ناراً فسلم الشفيع الشمعة، ثم ودها المشتري مخيار رؤية، أو عرط: أو عيب بفضاء فاض، فلا شعفة للشفيع؛ لأنه فسخ من كل رجه: ولا فرق في هذا بين الفيص وعدمه، وإن ودها بعيب بغير قصاء؛ أو نقابلا فلتشفيع الشعف، ومراده فرد بالعيب بعد للقيض؛ لأن قبله فسح من الأصل، وإن كان بغير فضاء.

## كتاب الشركة

الشركة من اللغة: هي الحلطة.

وفي انشرع عبارة عن عقد بين العنشاركين في الأصل والربح.

قُولُه رَحْمَهُ اللهُ: وَالْطُوكُةُ عَلَى ضَرَائِينَ؛ شَرِكَةَ أَمَلَاكُ وَشَوكَةً خَفُوهِ، فَشَوكَةً الأَمْلَاكُةِ: الْفَيْنُ يَوْلُهُ الرَّجُلَانِ، أَوْ يَشْنَوْنِانِهَا؟؛ لأن هذه أسبابُ العلك، وكما ما وهب غساء أو أو صلى فسا به نقبلاه وكما إذا اعتلط مال كل واحد سهما بسال صاحبه خلطا لا ينسيز.

قوله: رؤلاً يُعقِررُ لأخدهِمَا أَنْ يُتَصَرَّفَ فِي نُصِيبِ الآخرِ إِلاَ بِافْتِهِ وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي تَعِيبِ صَاحِهِ كَالأَجْنَبِيُّ؛ لأن نصرف الإنسان في مال غبره لا يجوز، الا بإذا أو ولاية.

قوله: ووَالطَوْلِ النَّالِي شَرِكُةُ الْغَقُودِيّ وركبها: الإيحاب، واللَّمُول، وهو أن يقول احتجه: شاركتك في كدا، ويقول الأحر: قبلت.

قوله: رؤهي عَلَى زُرِيعَةِ أَوْجُهِ: مَعَاوَطَةِ وَعِنَانِ وَشَرِكُةِ الصَّنَافِعِ وَشَرِكُمُ الْوَحُومِ، وفي الحجدي: الشركة على ثلاثة أوجه:

[- شركة بالأموال.

2- وشركة بالأعمال.

3- وشركة بالوحوه.

وكل واحد منها على وجهين:

. - معاوضة.

2- وحان.

قوله: وَقَامًا شَرِكَةُ اللّهَاوَضَةَ فَهُوْ أَنَّ يَمْتَرِكُ الرَّجَلَانَ وَيَسَاوَيُهُ فِي عَالِمِهَا وَتَصَرَّفُهِمَا وَدِيمِهَا فَجُورُ بَيْنَ الْمُحْرِدُ بَيْنَ الْمُسْلِمُنِ الْمُالِمِينَ الْمُعْلَمِينَ الْمُعْلَمِينَ الْمُعْلَمِينَ الْمُعْلَمِينَ وَالْمُعْلِمِينَ وَلَا تُعْلِمُونَ وَلَا اللّهِ مِعْلَمُونَ وَلَا اللّهِ مِعْلَمُونَ عَلَى مَالُ وَالْمُعْلِمُ اللّهُ وَلَا اللّهُ الللّهُ اللّهُ ال

صحب، وإن لم يذكر الدفا الدفاوضة؛ لأن الدفود لا تعتبر بالفاطها، وإنها بعتبر معانيها، ويشترط الساويهما في الدموف حتى لا تجوز بين الحر، والعبد؛ لأن الحرائم تصرف منه؛ لأنه يسلك التيرع، والعبد لا يشارف إلا لأنه يسلك التيرع، والعبد لا يشارف إلا يأن قلم توجد المساوات، وكذا لا تجوز بين الحر والسكاتب ولا بين حر بالغ وصويا لأنها تقتصي الكفالة، وكذائة هؤلاء لا تصح، وإذا لم تصح كانت عبايا، وأما الساويهما في الدين، فلا تصح عند أي سيفة ومحمد؛ المقاوضة بين أسلم والمذمى.

وقال أبو يوسف: تصبح؛ لأنهما حران نجور كفالتهما ووكالتهما؛ ثلا أنه يكره عنده؛ لأن الذمن لا يهندي إلى الجائز من العقود بخاف مه أن يطعمه الربا.

و قيمة: أن السيلم والذمي لا يتساويان في التصرف بدليل أن القمي يتصرف في الخمر، والخرير دود المسلم وتكون هائاً؛ لأن العنان بجوز بينهما إحماعاً، وإن تفاوض الذميان جازت مفاوحتهما، وإن احتلف دينهما؛ لأنهما متساويات في التصرف.

قال في الهداية: وإن كان أحدما كتابيًا، والأحر بحوبيًا يجوز أيضاً، ولا نجوز المفاوضة بين العبدين، ولا بين العسين، ولا بين المكانين لامدام صحة الحكمالة ضح.

قوله: (وتشقل ظلى الركالة، والكفالة وما يُشتوبه كُلُّ واحد منهما يَكُرنُ عَلَى المشركة إلا وتعد منهما يُكُرنُ عَلَى المشركة إلاَّ فَقَام أَهَام وَكَسُوتُهم وكانا طعام عدم وكسوته، لأن هذا لا يد منه، مصار مستنى من المفارضة وللبائع أن يطالب أيهما شاء شمن ذلك؛ لأن كل واحد منهما كفيل عن صاحبه وللكفالة وللكفيل أن يرجع على المشتري بعضته معا أدى؛ لأنه نظى دينا عليه من مال مشترك يتهما.

قوله: (وَمَا يَلْزُمُ كُلُ وَاحِدُ مِنْهِما مِن النَّيُونَ يَدَلاَ عَمَا يَعِيحُ فِيهِ الاشْتَرَاكُ وَالْمِرَادِ يَمِلُ النَّسِيءِ الذّي يَعِيمِ الانتراكِ فِيهِ، حتى إذا اخترى العقار بطلت شركته واللذي وهمراد يمل الشيء الذي يعيم الانتراكِ فيه، حتى إذا اخترى العقار بطلت شركته واللذي يصح فيه الانتراك البيع والمشراء، والإجارة والمذي لا يصح فيه النكام، والخلع والجناية والمصلح عن دم العسد، فعلى هذا إذا تروج أحد الشريكين، فدلك لازم له حاصة؛ لأنه لا يصح فيه يصح فقد الشركة عليه، وليس للمرأة أن تاحل شريكه بالسير؛ لأنه بدل عما لا يصح فيه الاختراك، وإن جنى على دابة، أو ثوب لزم شريكه عناهما؛ لأنه بملك المحني عليه بالصحاف؛ وذلك مما يصح فيه الاشتراك.

وقال أبو يوسف: لا يلزمه كالجناية على الأدمي، وليس لأحد الشريكين أن يشتري

جارته لفوظه، أن للحدمه إلا بادن شريخه، إن الخارية منا يضبح فيها الاغتراك، بإن ادن له فاشتراها ليظاها، فيي له حاصة والنائع أن يطال، أيهما شام بالنس

وهل له أن يرجع على شربكه بشيء من النمر؟

فعاد قبي حيفة ١٧ ويصبر كأن شريكه وعب له ذلك.

ا وعماها: يرجع عليه انصف النس.

قوله: (وإلهٔ) ورِثُ أخذهما ما لا تصبح به الشركة از ؤهب له هية فوصل إلى يقوم لطّنت المُماوَّصة واصدرت انشركة عناكم للهات السياراة لبيد يصلح بالس السال، إذ هي شرحا ميه الشعاء، أو علمه وأما إنه ورائد ما لا احسح درا الاشتراك كالمعار، أو العروض، أو وهب له ذلك موسل إلى بدد لم تبطل المعارضة، لأنه لا تصبح به الشركة، ملا تأثير له.

قوله: ﴿وَلَا تُتَعَفُّهُ مُشْرِكُةً إِلاَّ بِالشَرَاهِي وَالشَّدِينِ، وَالْفُسُوسِ النَّافَقُعُ أَمَا الدراهيم والدباليرة فلأتها العال الأشهاء ويعوم لها فمستهلكات؛ ولألها لا تعين بالعقود فيصير العفنترى مشتريأ بأمثالها لي تتذمنه والسندري صامن لها في ذعته فنصح الربح المقصودي لأمه وبعزها فبمساء وأما الفلوس للنافقاء فإنها مروح وواح الأشاب بالتعفيق بهار فاتواء وهما دول محمد؛ لأمها ملجمة بالندود عبده حتى لا ينعين باشبين. ولا يحوز بيع الدين صها يواحد بأعيانهما على ما عرف أها عدهداز الا يحوز الشركة، والمصارة بها؛ لأن شيتها انتمال ساعة فساعة ويصبر الناعة سلعة، ولأنها لا نفوع نها المستبلكات، ولا يقدر مها أروش الحمايات، فعمارت كالمروض ولا اعتمار بكوميا بالقفة لأميا تبطق في موضع دول موضع، وإنما لا تجاز الشركة بالعروص؛ لأن النوكيل ابها على الوحم الذي تصممه الشركة لا يصبح ألا مرى أن من قال لعبره: مع عرضتك على أن شده بيت لا يصبح، وإذ ال تحر فلوكالة لع تنعفع الشركة لحلاف الدراهم والدبالير، فإن التوكيل فيها على الوحد الدي تضميته الشركة يصبح ألا ترى أبه أو قال به رحل: انتر بألف من مابك صبي أله ما فشتريه بيننا. وأما أشتري بألف من مثلي على أن ما اشتريته بسباء فإنه بجور شك، ولأن أولُ اقتصرف في العروض السع، وفي الصود الشراء، وبيع أحدهما ماله على أن يكون الأخر هومكاً في نصه لا يجهوا وشراه الحقصا شارعً بدائه الشار التكون الدارع ابده وايمي شهره حالا.

قوله: ووَلاَ يَجُوزُ مِنَا سَوَى قُلِكَ إِلاَّ اللَّ يَعَامَلُ النَّسَ بِالنَّشِ وَالنَّقْرَةِ فُقَسِحُ تُشَرِّكَةً بِهِجَامٍ. لأن النس والدرة تنسه العروض من وحمه لأنها ليست عنا للانسياء ونتيه القراهم والدنائير من وحدة لأن العدد عينها صرف، فأعطيت النبية من كل واحد منيسا، فاعتبرت بيها عادة الناس في العامل. وإذا تدملوا بها التّفت بالدراهم، وإنّ لم يتعاملوا بها الحقت بفع الدراهم.

قوله: ﴿فَإِنَا أَوْاذَ السَّوَكَةُ بِالْمُرُوضِ بِاعَ ثُمَنَ وَاحْدٍ مِنْهُمَا نَصَّفَ غَالِهِ مِنصُف غَالِ الرَّخَرُ قُمُّ عَفَانَا الشَّوكَةُ صَوْنِهِ. وإن باع أحرفنا.

وصورته: رجلان لهما مثال لا يصفح للشركة كالعروض، والحموان ولمجود، وأراها الشركة، فالطريق فيه أن يبيع أحمدها نصف عله مشاعة بدس مثل الاخر مشاعة إليمياً، فإذ معلا فلك صار همال شركة بسهما شركة أملاه، ثم يعقدان بعد، عقد الشركة ليكون كل واحد منهما وكبلاً عارضاحية.

قوان قبل: لا يحتاج إلى قوله برنم عقدانه؛ لأن سوله: جماع كن واحدي تنبت الشركة بالخلط؟

قلما: بحتاج إلى ذلك؛ لأن بالبيع إنما حصل شركة ملك وغوله: هثم عقماتها لست شركة العقد.

وفي الهداية: تأويل المسألة إذا كان قيمة مناههما على السواء، وإن كان بيهما طاوت يبع صاحب الأقل لقدر ما ثبت به الشركة مأن كان قيمة عرص أحدهما أربعمائة وفيمة عرض الآخر مائة يبع صاحب الأمل أربعة أحسن عرضة للحمس عرض الأحرة والحاجة إلى العقد بعد شركة المنت ليسب توكيل كل واحد مهما لصاحبة يبع نصية.

قوله: ﴿وَأَلَمُا شَرِكُهُ الْهِنَانِ فُتَفَقَّهُ عَلَى الْمُوكَالَة دُونَ الْكَفَانَةِ) بعني أن كل واحد سيمنا يكون وكيلاً لصاحبه فيما هو فيه من شركتهما ولذلك حارث من هو أهل لتوكيل، وليس هو من أهل الكذالة، حتى إن أحدهما بو كان صبيًا مادومًا فه أو كلاهما كذلك، أو عينًا مادومًا له، أو كلاهما كذلك، بإنه نبوز شركة السان بسهما.

قوله: رويصح التفاضلُ في المعالى، لأمه لا يقاصي النساوي...

قوله: ﴿وَانِصِحُ أَنَّ يُتَسَاوَلِنَا فِي الْمَانِ وَانِنْفَاصِلَلاً فِي الرَّقِحِ؛ وَمَالَ رَفَرُ والشامعي: لا يجوز أن يشتربك لأحدهما أكثر من ربح مانه.

لنه: أن الربح ثارة: يستحق بالهال. وثاره: بالعمل بدلالة المصاربة، فؤدا حار أن سنتحق كان واحد منهمة حار أن يستحق بهما حميعاً؛ والأبد قد يكون أحدهما أحدث وأهدى، أو أكثر غملاً، فلا يرشى بالسماوات، وإن عمل احدهما في أسانين ولم يعمل الاحر لعارة أو لغير على صار كالهما عملاً جميعاً، والربع بههما على الشرط. قوله: روتِنجُورُ أنَّ بَشَقِدَهُ: كُلُّ وَاحِدٍ مَنْهُمَا مِنْهُ دُونَا بَقَصِ، لأن اسساراة مي الدان ليس مشرط ديها.

قوله: وَوَلاَ تُصِحُ إِلاَ بِهَا نَيْنًا أَنَّ الْمُقَاوِصَةُ تُعِيحُ إِنَّهِ بِدِي آبَا لا تُعَلَّعِ، إلا بالتقدير، ولا تصح بالعروض

قوله: ﴿وَيُخُوزُ أَنَّ يُشْتَرِكَا وَمَلَ جِهُهُ أَحَدِهِمَنَا فَنَابِيلٌ. وَالْآخَرِ فَرَاهِمُ} وَقَالَ زَمَر: لا يجور.

فياء أن المفراهم والدنامير قد أحربا بجرى الجلس الواحد أن كثير من الأحكام بدليل أنه يضم بعضها بلي يعمل من الركال، فعمار العقد عليهما كالمقد على الدس الواحد، فإن كانت قيمة الديائر فريد على الدراهم كما إذا كان لأحقما أنت دوهم وبالاخر مالة ديمار بيمنها ألف درهم وماته لم تصبح المعاوضة وكانت عنامًا الأن المعاوضة تقتصي المساواة، والعمال لا يقتصيها.

قوله: ﴿وَهُمَا مُثْلُواهُ كُلُّ وَاحِدَ مُسْلِمُنَا لِسَنْرِكُهُ ظُولُمَا بُشَيْنَه ذُونَ الاحر؛ لند بينا أنها تنضين الوكالة دون انكفائه، والوكيل هو الماصل في الحموق.

قوله: وقُمَّ يُوجِعُ عَلَى شَرِيكُه يَحَمَّتُهِ مِلَّهُ هَا إِنَّ أَدَى مَرَ مَالُ نَفَتَهُ. أَمَا إِنَّا يقد مِن مِالُ فَشَرِكُهُ لا يَرْجُعُ، كَذَا فِي المستقلى، فإن كان لا يَمْرُف أَنه أَدَى مَن مَالُ يقده، إلا يقوله، فعليه البينة؛ لأنه يدعى وحوات العال في دمه الأخر، وهو مناكر، فيكود القول قول المنكر مع بينه.

. . الشَّرِكَةُمُ: لاَمِهَا فَدَ تَعِيتُ جَاشِ السَّرِكَةِ، أَوْ أَحَدُ الْمُعَالِيْنِ فَمَالَ النَّ تَعْتَمُون الشَّرِكَةُمُ: لأَمِها فَدَ تَعِيتُ جَاشِ العَمَالِينَ، فإذَا هذاك أحدَّها وظا مَا فِي الحَالَانِ فَعَدَمُه واطلات في الأخرة لأن صاحبه له رض أن معطبه شاعًا من ربح ماله.

قوله ﴿وَإِلَهُ مَشْرَى أَخَذُهُمْ مِسْنَامِ وَهَالَكُ مَالَ الأَخْرِ لَقَدَ الشَّرَاءِ فَالْمُشْتُولَى يَشْهُمُا مِنْنِي مَا طُرَطَانِ: إِنَّ السَلَكَ حَيْلَ وَقَعْ مَشْرِكاً بِنَهِمَا لَقَيْعَ الشركة وقت الشراء، قلا يعتبر الحكم ملاك المدافلك، ثم الشركة شركة عقد عند عجد حتى إن أيهما ياخ حار مهمة لأن الشركة قد نبت في المشرى، اللا تنقيل بعد عامها، وعند المهما بن زياد، شركة صلاء على لا يجوز الأحدما أن يتصرف في نصيب الأحر الا

قوله: ﴿وَيُرْجِعُ عَلَى شَرِيكِهِ بِحِصْبُو مِنْ فَعَنهِمِ؛ لاَمَهُ اشترى نصفه بوكال وافعد التمن من حال نصمه. قوله: ﴿وَتَجَوِزُ الشَّرِكَةُ. وَإِنْ أَيْمُ يَخْلُطُ الْفَالَ} وَأَيْهِمَا هَلِكَ قَالِ الْخَلَطُ وَمِنا الشركة هلك من مال ساجية.

قوله: وولاً تخول الشركة إذا شرط: لأخترهما دراهم فسماءً مِنْ الوَّتِح)؛ لأن هذا يحرجها من عقد الشركة ويجعلها إحرزف الأنه شرط بوحب الفطاع الشركة؛ لأنه قد لا يحقبل النشر المسلمي للاعرب

قوله: ﴿وَأَمُّا شَرِكَةً الصَّنْائِعِ؛ وتسمى شركه الأعتان، وشركة الأعسال، وشركة التعمل.

قوله: رفائخيَاضَان والصّيَاعَان يُشتَرِكَان عَلَى أَنَّ يَنفيلاً الأَعْمَالُ وَيَكُونَ الْكَسَبُ بَشَهُمَا فَيَجُوزُ ذَلِكَ} وسُواءِ العقت أعمامه، أو استلف، «الشركة حائرة كالحياطين، والإسكانين، أو أحملها عباط، والأحر يسكاف، أو صناغ.

وقبل زمرا لا تسلح إذا المتلفان الأعمال: وقد تكون عمله الشركة مفاوصة، وقد فكون عبالًا

الد السفاوصة؛ فيبغي أن يكونا جميعاً من أهل الكندة، وأن يشترطا أن ما وزق الله يكون بنهما مدفوت ولذ يشترطا أن ما وزق الله يكون بنهما مدفوت وأنا المداد، فيحور صواء كانا من أهل الخمالة، أو لم يكونا فإدا تقراط الرابع سهما مواء، وعلى التفاصل، فود أطلقا الشركة، فهي عنان، الإن عمل أحدهما فون الأعمر والشركة عنان، أو المهاوضة، فالأجر النهما على ما شرطه، فإن احتم يد أحدهما فالمهما عليها عليها عليه المحدمة كانت عليها كانت حالة مواء كانت محالة عنان، المحدمة عليها عليها شاء بحديد فلك مواء كانت محالة

أو معاوضة.

قَوْلُهُ: ﴿وَمَا يُغَفِّلُهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُما مِنْ الْفَطَلِ يُلَوْفُ وَيُعْرَمُ شَرِيكُهُم، لانه سلطه عنى أن يتبل له ولندسه.

وفائدته: أنه يطالب كل واحد منهما بالعمل، ويظالب أحدهما بالأجرة، ويبرآ للدامع بالدامع إلى، وحدا إذا كانت مفاوحة. أما إذا كانت عنداً، فإنما بطالب من باعر السبب دون صاحبه.

قوله: وقُولُونُ عَمَلَ الحَدُهُمَا ذُونَ الأَخْرِ فَالْكَلَّمَا بِنَهُمَا يَصَفَانِ سَواءِ كَانَتُ هنانا، أو مفاوصة، فإن شرط النعاصل في الربح حال ما تقبلا جاز. وإن كان احتمما أكثر عملاً من الاحراء لأبهما يستحقان الربح بالصمان، فما حييل من الحدما من زيادة عمل، فهو إعام لصاحبه.

قوله ﴿ وَأَلَمُا شَوِكُمُ الْوَاجُوهِ فَالرَّحُلَانَ لِيُشَرِّكَانَ وَلَا هَالَ لَلْهَا عَلَى أَلَّ لِمَطْوِيَا وَاجْوَهِهِمَا وَلِيهِا فَصِحْ الشَّوِكُةُ بِلِنَهُمَا عَلَى ذَلكِ وَقِد تكونِ مِنهَ مِنارِضَةً وَعَالَدُ فَأَمَا المعاوضة أن يكوما من أهل الكفالة، ويشعفا المعلما، ويكون المشترى بيهما، وكذا نشبه وأما السان، متعاضلات في عمل استشرى، ويكون الربح بيهما على قدر الفسان، فإذا الفشف الخود ماناً.

قرائه: (وَكُنْ وَاحِدَ مِنْهُمَا وَكِينَ لِللاَحْرِ فِيمَا يَشْتُونِهِ فَإِنْ شَرَطًا أَنَّ الْمُشْتُقُوى يُنْهُمُنَ يَعْهُمُنَ فَالْرَائِعُ كُفَلْتُ وَلاَ يَخُوزُ أَنَّ يَتَفَاصُلا فِيهِ، وَإِنْ طَرُطُ أَنْ يَكُونَ يَنْهُمَا أَنْفَرَقُ فَالْرَائِعُ كُفْلِكُ)، لأن هذه شركة معقدة على الصمان، و نشمان يستحق به الربح يتقابل ما حسن كُل واحد منهما بالفقد، فإن شرط له افتر من حب لم يجرد لأنه وبع شرط له من غير مال ولا عمل، فلا يحوز، ولأن استحقاق الربع في شركة الوحوم بالصمان، والضمان على فدر المقك في مستمري، فكان الربع الرائد عليه ربع ما فم يضمر، فلا يضح اشتراطه.

قوله: ﴿وَلَا نُجُوزُ النَّتَرِكَةُ فِي الاَحْتِظَابِ وَالاَصْطَادُ وَالاَحْتَاتَقِيَّ؛ لأَنَّ السّركة متضمنة معنى الوكالة، والوثيل في احد الداح باطل؛ لأن أمر الموكل به غير منجيع. والوكيل يملكه بدون أمره، ملا يصلح ناماً عنه، ولأن كل واحد منهما يملك ما أحدُه بالأحمد، قلا يكون لصاحبه عليه سبل.

قوله: رَوْمُا اصْطَادَهُ كُلِّ وَاحِدَ مِنْهُمَا، أَوْ الْخَطْبَةُ فَهُوا لَهُ ذُولُوا الآخري هذا إذا لم مخلطاه أما إذا حلطاه، فهو بينهما عَلَى ما انتقا عليه. وإن لم ينفا على شيء، فالقول قول كل واحد ميهما مع بنيله على دعوى الاحر إلى سام النصف، وإن خلطه وباحام، بإن كان منا بكال ويوزك قسم النس على قدر الكس فلذي للكل واحد انتهما، وإن كان من غيرهما قسم على قيمة كل واحد منهما، وإنا ثم يعرف واحد منهما بندق كل واحد منهما في النسم، فإنه ادعى أكثر من النسب لم قبل إلا يسته الأن البلا تقتصي النساوي. فإن عمل احدثها، وأعانه الآخر بأن حظت أحدثما وشده الأخر حزمًا، أو ضعه فه الحر مثلة لا محاور به نسب شار ذلك عبد أي برسف

وقال عمد: له أمر مثله بالمأما ما بليه وإن أعامه مسبب الشاك وتموم مام بعسد هيئاً له قيمة كان به أمر مثله بالمأما ما بلغ إحماعاً، وإن كان معهمة كلب تأرسلاه جميعاً على صد كان ما أصاب الكلب لصاحمه حاصه الآن إرسال على الملك لا يقد مه مع إرسال احالت، وإن كان لكن واحد ملهما كلب، الرسل كل واحد ملهما كله فأصاب علياً كان ليهما عمون، وإن أصاب كلب كل واحد ملهما على حمة كان له عاصة

فوه: ووان الشركة والأحدومة بغلل واللآخر والربة ليشتبنا عليهما الناء غلى الله الكشية يشتهما كم نصبخ الشركة والكشية كله للذي الشفى وعليه الجز على الواوية إذ كان هذا ها أيكل، وإن كان صاحب الواوية فغليه الخرة مثل البقل) أمه نساد المشركة فلامقادها على إجراء الداع وهو المناء، وأما وجوب الأحروة فلان السباح إنها صار ملكة للمستفى، نقد السومي ملك العرب وهو المقعد البيل، والراوية عقد فاسد، مبارعة الحراد،

قوله: روْكُلُ شَرِكَة فاسنة فالرَّبُخ فين ايْنَيْهَدَ خَلَى فَدَرِ الْغَمَالُ وَيَبْطُلُ شَرَّطُ اشْغَاطِلُ؟ لأن الربع فيه تأبع للسال، فيقدر شدر،

قوله: ووالذا فات أخذ الشريكين، أوا أوندًا والحق بداو الأخراب يُطلَبُ الشُرِكَانُ، أوا أوندًا والحق بداو الخراب يُطلَبُ الشُرِكَانُ، الوا أوندُ والحق بداو الخراب برندًا إذا قطبي القاصي للحافدة الأنه بدارته الموت. والآن كل واحد من الشريكين يتصرف الإداء، والموت يقطع الإذاء والا فرق بين ما إذا علم الشريف بموت صاحبه، أو له بعله: لأنه عرل حكس، فإن رحع المرتد السلما بعد الحافة قبل أن يقضى الفاصي بلحافة لم تبطل الشركة، وإن كنان وجوعه بعد ما فشي ملحافة، فلا شركة بيتهما؛ لأنه بما قصى سحافة الشركة، وإن كنان وجوعه بعد ما فشي علحافة، فلا شركة بيتهما؛ لأنه بما قصى سحافة راك أملاكه، فالقسحات الشركة، ولا تعود إلا بعقد حديد.

قوله ﴿ وَاللَّهُمْ لِكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ الشَّرِيكُيْنِ أَنْ لِوَدْيَ وَكُنَّةَ مَالٍ اللَّحَرِ إِلَّا بِإِنَّهِ﴾

لأن ذلك ليس من حيس التحارة، فلا يمنك النصرف بيها

قوله: رفيانُ أذنَ كُنُ وَاحِد مِشْهَتَهُ تَصَاحِيهِ أَنَّ يُؤَدِّيَ وَكَانَّهُ فَأَدَاهَ كُلُّ وَاحِدٍ مِشْهَمَ فَالْمَانِي هَمَامِنَ عَلَيْمِ أَذَاءِ الأَوْلُ. أَوْ يُغْلَمْهِمُ وَهَا عَدانِ حَيْمَة.

و فالان لا يعسمن إذا لم يعلم، وهذا إذا أذيا على طعاقب. أما إذا أديا معاً ضمن كالح واحد منهما معميم الأحر.

وعلى هذه الخلاف: التأمور بأناء الركام إذا تصدق على العقير بعد ما أدى الأمر نفسه.

طمعا: أمه مأمور بالتمثيل من الدقير، وقد أنى به، فلا ينتمن للموكل وهدا؛ لأن في وسعه التمثيل لا وقوعه (كان لتعلقه نهة الموكل، ولهما يطلب منه ما أبي وسعه وصار كالمأمور بديج دم الإحصار إذا ذبح بعد ما زال الإحصار وحج الأمر لم يضمن المأمور عليه أو لم يعلم.

ولأبي حنيفة: أنه مأمور بأداء الركاف والمؤدى لم يقع زكاف نصاو محالفاً وهفاء لأن مقصود الأمر إعراج نصم عن عهدة الواجب؛ لأن المطاهر أمه لا يلترم العمرو وهذا المقصود حصل بأدانه وعري أداء فعامور عنما فصار معرولاً علم، أو لم يعلم؛ لأنه عرف حكمي.

## كتاب الممارية

المصنوبة الله في قلله: مشتقه من الصرب في الأرض، وهو السمر قال الله نعالي: ﴿ وَنَا خُرُونَ يُضَرِّبُونَ فِي كُلُّرُضِ مُنْتُقُونَ مِن فَضَل أَنْهِ لَهِ ا<sup>لذَّ</sup> أَتِ بسافرون لطف ورق الله.

وهي الشرع؛ عبارة على عقد مين الدين يكون من أحدهما السال، ومن الأحر التجارة فيه: ويكون الربح ينهمند

وركنها: الإيجاب، والقبول وهو أن يقول: منعت إيك هذا النال مضاوية، أو معاملة، أو حدّ حدًا شبال، واعتس فيه مصاوية على أن ما رزق الله من شيء، لهو بينا تصعاب، يقول المضاوب، فيقت، أو أحدث، أو رصيت.

قوله رحمه الله: والمُهمَّارِيَةُ عَقْدٌ عَلَى المَسْرِكَةُ مِهْالِ مِنْ أَخَدَ المَسْرِيكُيْنِ وَعَطْلِ مِنْ الآخرِ، مراده الشركة في الربع، ثم البضارية تشميل على أحكام مختلفة. فهذا السال، فهو أمانة كالوديمة إلى أن يعمل فيه فيهم وكاله؛ لأنه تصرف في مال الغير بأمره، وإذا ربع دبيار شربكة، فإذا مسدت صارت إجارة؛ لأن الواحب فيها أحر العثل، فإذا حالف المصارب شرط رب العالى، فهو يعمل الفاصب، فيكون المبلى فقصوب، فيكون المبلى ويكون الربع للمصارب، ولكنه لا يطب له هديما.

وقال أبو بوسف: يطب أنه فإذا أراد وب شال أن يجعل الدال مصموناً على المشارب: فاطيئة في ذلك: أن يعرضه المشارب، وسلمه أيد، ويشهد عدم أم بأخذه منه مشاوية بالممعل، أو الثلث: أم يدفعه إلى المستقرص، ويستعين به في العمل حتى إذا أم طلك في يده، فالقرص عليه وإذا ربح ولم يهالك يكون الربح يسما على الشرط، كله في الخجلدي، فهار للمشارب خس مراتب:

أ- هو في الابتداء أمين.

 <sup>(4)</sup> وهي نورع من شركة العقد بعق فيها على أن يكون وأن قدال من حاسب، والعمل على استثماره من الحاسب الآخر، والربح مشترك.

العماجية وأس قبال يستي: رب الباق، والعامل ب: مضارب.

ويسمى عقا، المنصارية أيضاً. فِرَاصاً يكر انفاف، يقان: تارحية، وصارية، إذا دبع إنها الدال بعس عية، والربع مشترك نتسبة معينة انتفقال عليها. دكن شاع أنقط المنجارة في اهمطلاح القياء المنظرة، ولفظ القراص في المطلاح فقهاء الشاهية والعالكية

انطر: المدعل الخفيي العام (617/16).

<sup>(2)</sup> سورة المرطل 20

- 2. ميدا تصرف فيم وكان.
- 3- بود ربح مهم شروف...
- 4- فؤدا فسنات فهو أحيل
- فإذا خالب فيم كافيت

قوله: وولا لصح الشمارة إلا بالمال الدي إلى أن الشركة تصح به يعلى الها لا تصح ولا بالسراعة والشابر علما الطوس، على متفاح الدي بهاه اي الشركة وهو أنا عبد عبد يجود الموسطة الدي بهاه اي الشركة وهو أنا عبد عبد يجود الموسطة الدي والمعاولة الله وعلى ملاك من الدين واعمل به مبدرة حار إلا المصورة الدين المقبوس، وينالك أمانة في يعد وهو المنشي المصارفة وال عال أعمل بها أي علمت من الدين مصارفة أم يجر عبد أي حريفة وما الشراء المسارف بقائل يكوك أنه المحمة وعمد حسولة ولا يجرأ من في المائل المكوك أن العبدي الطائب أو كان المحبولة إلا يجرأ من الدين إلا يعيم الطائب أو كان المحبولة إلا يجرأ من الدين يكوك أن يوجد وتحد من هذه الوجوم بيني الدين حامة ولأك عنه المصارفة بنتين أن يكوك وأمن الديل أمانة في والما والدين يكوك منشمواً عبه ولائلاً بالدين.

غاز أنو يوسف ومحمد حور العصرية، ويبرأ العفاؤب فيزا البل

قوله. وومن شرطها الأيكون الرابع شهما للشاعة لا يستجل الخلفما ولذ فراهما لمسقافه، لان عرط دنين ينطع الفركة غوار ان لا حصل من أربع إلا علك المواهم تصفيف

قبل في شرحه إلا ومع إلى رجل مالاً مضاربة على أناحا رؤن الله طلعصارات مائه هرهم، فالتصاربة فاسده فإن عمل في فعد فرح، أو لم يابح فنه أحر مناه، وليس له من الربع شهرة لأنه استوفى عمله عن فعد فاسد سدل، فردا لم تسلم إنه الدفل رجع لمى الحرة ديان، ولرس له من لربع شيء كما في الإجازة.

قال أنو يوسف له أحر فتله لا يجارز به المسمى.

وهال عممت له الأحر بالعاً ما بنع.

ار من أي برسان، أنه إذا لم يربع لا أمر لدة كان شمسراة الدستة لا مكون أفوى. من المسجمة، ومعوم أن العصرات في المسجمة ذات لم يربع لم يستحق شيئًا، أنمي مناسبة أولي.

وعال عالمد به الأحو رسوه أو تم يربحا كالله إن فسنات صارت إحارف والإخارة

يجب فيها الأخر رابع، أو أنه يربع، والمال في المصاوية العاملة عبر مصمون باهلاك احتارةً بالمضارية الصحيحة كله في الحابة

وفي الكرامي: لأ يعيس عبد أي حيفة على أعلله أن الأخير المثنوط لا يضمن. واللي قوضه هو مصبود على أصلهما في تصبح لأحد استثراد، والمصارفة اهاسفة قد صارت إحارة بدلالة وحوب أحر البثل فيها، واستبارت أي حكم الاحر المثنرك؛ لأبه لا يستجي الأحر، إلا بالقمل.

قوله: ووَلاَ كِذَا إِنْ يُكُونُ الْمِالُ مُسَلَّمًا إِلَى الْفَصَاوِبُ لاَ فِلَا لُونِهَا الْمَالِ فِيهِم الى ا لا يجوز أن يشترط العمل على رب العالى، بإن شرط عمل رب الدار فسدت المساردة لأنه شرط يمع خلوص به العسارب، فلا يُسكن من النسرف، وقدا يحلاف الآب، أو الموسى إذا ديما مال اليتم مصارفة، وشرط عملهما حيث يجووه الأمه، بعد عالكين للمال، فصور كالأجبيء لأن لكل واحد ضيما أن يأخد مان الصغير مضارفة فإن شرط عمل الصغر فيدات؛ لأنه فو المالك للمال، والمكاتب إذا شرط حمل مولاه أم تعسد المشارية الإن المولى لا يطلك أكساب مكانية، فيو فيها كالأجبي،

قوله. وفإداً طبخت التُقطارية مُطَلَعة إلى عبر منهدة بالرماد، و لمكانده والسلمة ويتار للمعارب أن يُكتري ونسخ ولسلمة (خِار للمعارب أن يُكتري ونسخ ولسلمة المعارب أن يُكتري ونسخ ولسلم المنظمود عنها الاحتراج وهو الا يعلمل (لا بالشعارة، مبتطم ما هو من هناج الشعار والتوكيل، والإيماع، والإيماع من حديث المعار بعوص، عليه أولي، ونه أن يستأجر من يعلل عمه من الأحراء؛ الإنه قد لا يقدر على العمل عمد من الأحراء؛ ويتأخر بنا يعدل عمد من الأحراء؛ ولي حديث إلا مثلاً الله يقدر على حديث الله بتوصل الله المراب المعام ونه أن يتأخر المواب الحملة وأن الراح يحديل بقال العماع من الوسل موضع الله المعام من المحادد وأن الراح يحديل بقال العماع من الوسل ويحدي والما المسارد والسال في المصنوب المنطقة، فالمشهور أن له دقائل في من أن يحر في كان يحر في حديث مناسلة في المصنوب والما أن له دقائل في من الراح يحرد ونه أن يحر في حديث مناسلة على المصنوب والما أن له دقائل في

وعلى ابني يومنف: ليس به ال يسافر بالسائل في المصارية المطلقة في برء أو تحر [لا يؤدن صاحب السال، ولكن له أن يخرج به لني مرضع يقدر على الرحوع منه إلى أهله في لزلته فييت معهم، الأن لسفر بالمال فيه خطر، فلا يجوز إلا يؤدل المظلك.

وقوكة: وويسافر بالدال يه وقد بيناها. ويدي على نصبه في السفر هوان الحضو من رأس همال: فإذ أمعن من المثال في الحصو فسس، ونفقه طعامه: وشرامه وكسوله ووكومه، وعلماء الدواب الذي يركسها في سفره، ويتصرف عليها في سوائحه. وعسل لبامه ودهن تسراج، وفراش ينام عليه، وشراء داية للركوب وإستنجارها؛ لأن هذه الأشياء لا مدحمها، وأما للموالد والحجامة، والعصد والادهاد والاحتصاب، وما يرجع الى إصلاح المدال، فهو في ماله دون مال المصاربة.

## وفي الكرجي؛ الدهن في مال نصبه عندهما

وقال محمد: في مال المصاربة كالطعام والشرات: وأما الفاكهة فالسعاد سها يجرى بحرى الطعام، والإدام، وأما اللحم، فقال أبو بوسف: له أن يأكل منه كسا كان يأكل في المعادة، وإدا رجع المسافر إلى مصره ومعه من النباب المدني الكساها، ومن المطعام الذي المتراه المفقة شيء ودو إلى مال للمصاربة.

قوله: (وأيسَلُ لَهُ أَنْ يَعَلَّعُ الْهَالُ لَمَعَارَاتُهُ إِلاَّ أَنَّ يَأْذَنَ لَهُ رَبِّ الْهَالُ فِي ذَلك)، أو يقول له المسل مرابك الآن الشرب لا ينضمن منله الساويهما في القوف، ولا عد من التنصيص عليه، أو التقويض المطلق إليه كما في التوكيل، فإن الركب ليس له أن يوكل فيره إلا إذا قبل له: اعمل مرابك بخلاف في الإيفاع، والإيصاع؛ لأنه مومه فيضمه ويخلاف الإقراض حيث لا يملكه، وإن قبل ه؛ اعمل مرابك، لأنه ليس من صنيع التجار، بل هو تبرع كافحة والصدقة، أما القديم مضاربة في فوله، العمل مرابك، فهو من صبح المجان.

قوله: ووإناً خمس له راب العال التصوف في بقد يغيبه أو في سأخة يغيبها لم يُحَرِّ لَهُ أَنْ يُسْجَاوَرُ فَلِكَ، لان توكيل، ويتحصص، وكد ليس له أن ندمه نصاعة إلى من يعترجها من ظل البلد؛ لأنه لا يعلن الإحراج بنفسه، فلا يعلن تعويضه إلى غيره، فإنه حرح الى غير ذلك البند، أو دفع شال إلى من أحرجه لا يكون مصموماً عليه بدجره ولاخراج، حتى بشتري به خارج البلد، وإن هلك الدال من العرجه لا يكون مصموماً عليه بدجره وكذا أو أعاده إلى البلد عادت المضاربة كما كانت على شرطها، وإن الشرى به فيل العود صار محافقاً صامناً، ويكون دلك قاء لاه نصران بعبر إذن صاحب الماليه ديكون له واحد وعليه وضيعه، ولا يطب له الربح عندهما حلاقاً لأى يوسف، وإن اشترى بمصمه وأعاد بقيته إلى البلد صمى قام ما اشترى به ولا رضمن أمر ما أعاد، والفاط الناهصيص، والتقييد أن يقول حد هذا مصاربة بالنصف على أن تعمل به في الكوفاء أو فاعمل مه في عيرها، لأن الوام حرف عطف، ومشورة وبس من حروف الشرط.

قوله: ﴿وَكُذَلِكَ إِذَا وَقُتَ لِلْمُصَاوِنَةِ مُدَةً مَعَنُونَةً بِعَنْبِهَا جَازَ وَيَطْلُ الْعَشْدُ

مِعْصَيْهِ)؛ لأما تركيل فتوقت بما ترقته، وفاذا احتلفا في العموج، والحصوص، فالفول فول من يدعي العموم، ومو قال: اعمل به في سوق الكودة، نعمل في عبر سوقهاء أمو عمام، ويكون ما حار، وإن قال: لا تعمل إلا في موقى الكودة، فعمل في عبر سوقهاء أمو عمام، ويكون ما اعتراه لعساء، وإن قال على أن مشتري من فلام، أو تسع منه صح الفقيد وليس له أن يعدده الأن في علما الفيلية وتامد وهو طعة بقلان في السحيمة.

قول: وواليسل المُعَطَّرِبِ أَنَّ يَشْتَعَرِي أَنْ رَبِّ الْمَعَلَّى وَلاَ اللهُ وَلاَ مَنْ مَعْتَقِعُ عَلَيْهِم غرابه، أو عيرها مثل أن يحلف رب السال على عبده لأن المصارة إن أي الديرف الذي يحصل به الربح. وذلك بالتصرف فيه مرة بعد أحرى، وبدحوظ في ملك إن المعالمة عنفون، فالا تصح تصرفه فيهم وكما نسى له أن بشتري من فلا وبدت من رب السال؛ لأبها تصير أم وقد برب الدل، فلا يقدر على جعها، وكما فيس له أن يشري حمر ولا حلود البيئة، فإن بعلى صمى.

قوله: وَفَانُ الشَّوْ فَهُمْ كَانُهُ مُشْتُولًا النَّمُسَهُ ذُونُ الْمُصَاوِبَةَ)؛ إلى الشراء من رحمه تعادأ على السئيري تعد عليه.

وقو اغترى شهلاً غيرًا، فاستهاً منا بطلك إذا فنص، فليس يسخطف؛ لأن الإدن في الشراء عام أي الصحيح، والقاملة ودلك منا يمكن بيعة بعد قيمة.

قوله: ﴿فَإِنَّ كَانَ فِي الْمَالِ رِلْمُعُ فَلَيْسَ لَهُ أَنَّ يَشْتُونِيَ مَنْ يَعْفَقُ عَلَى نَفْسَهِ﴾؛ لأنه يعنق تبليه نصيبه ويعسد نصيب وب الهبال، أو بعنو على الخلاف المعروف، فيسلم التبصرف.

قوله: وَقُولُ مُشْتُوا فَمُمْ طَنْهِنَ مَالَ الْمُطَاوَلَةِي: لأنه تصبر مشتربًا الصلح، فلصلس والتقد من مال الدهاراء.

قوله: ١٩إنَّ لَمْ يَكُنَّ فِي الْصَالِ وِيَحَ خَارِ أَنَّ يَشَقُونِهُمْ)؛ لأنه لا مانع من النسرهـ.؛ إذ لا شركة له فيه، ولأنه بقار عني معهم بحكم المصارعة.

قوقه: وقوله وكون والدن فيهائيم عنق تصبية هليلم والم يتشكم الراب البنال طيلاء، كانه الا صبح من حيث في زيادة الفيمة: ولا في عليقه الريادة، لأن هما، ضيء ثبت من طرف الحكم، فصار كما إذا ورقم مع صوره، ويكون ولاؤه بسهما على قدر العلك عنه أين حلقة، وصلحنا على كله وولاؤه للعصارات، ويسمى في رأس سال وحصة رب اشان من الرحم.

قرله: وويَسْعَى الْمُطَوَّقُ فِي فُمْرِ نصِيمِ مَلْهُ}؛ لأنا ذلك الله؛ قد سلم له بالعق:

نوجب عليه ضمائ قيمته، وإن كان الدي دفع العال الرآة، فاشترى به المصاوب زوجها صح الشراء ويطل الكاح؛ لأنه قد دخر في للكها بالشراء.

ولو اهترى المصارب عبداً، وفيه فصل على رأس المال بعو أن يكون رأس المال الفاً، فاشترى به عبداً بساوي الفين ظهر المصارب فيه نصيب وهو ربع العبد، وظلك نصف الربع حتى إن المضارب، لو المبقه بعد منف في ربعه، وإن اعتقه رب المال نقد حقه في ثلاثة أرباعه، ولو لم يكن في فيمة العبد مصل على رأس المال. فيس للمصارب فيه نصيب عني أو أعتقه لا يعتق وإن أعتقه رب المان عنق، وصار مستوفياً لراس ماله.

ولان النترى المضارب بمال المضاربة عبدين قيمة كل واحد منهما مثل وأس المدلى، فإن كل واحد منهما مثل وأس المدلى، فإن كل واحد منهما يكون مشغولاً برأس المالي، ولا يطير فلسهارب فيه نصيب حتى إذ المخارب و أعتمهما والد أعتقهما رب المحارب خددمانة موسراً كان أو المحارب خددمانة موسراً كان أو معسراً، وولاؤهما بميماً فرب المالي، لأنه أبلف على المصارب نصيم من الربح وهو حددمانة، فكان ذلك صمعك إثلاث فيضمي موسراً كان، أو معسراً، وإن أعتقهما متفرقاً، فإن المبد الأول يعنى كله ويكوب حكمه كحكم عبد بين غريكين أعنقه تحدمه، ويكوب حكمه كحكم عبد بين غريكين أعنقه تحدمه،

قومه: ﴿وَإِذَا ذَفَعَ الْمُطَاوِبُ الْمَانَ مُصَاوِبَةً وَلَمْ يَأَذُنَّ لَهُ وَسَا الْمُعَالِي مِي ذلك اي له يقل له: اعس برايك ولَهُ يُصَمَّعَنَ باللَّفَعِ ولاَ يَقَصَرُكُ الْمُطَاوِبُ النَّامِي خَتْمِ يَرَاجَعُ فَإِذَا وَجِعَ طَعْمِنَ الْمُصَادِبُ الأُولُ لِرَبْ الْمُعَالِي وحد: روابة الحسن عن ابي حيفة.

وقال أبو يوسف وعمله: [4] عبل به صحى ربح، أو له يربع وهو ظاهر فارواية عن أي حيفة.

وقال زحر: بضمن باللفع عمل: أو لم يعمل: أو ذكر ابى الكتاب بصمى الأول وام يدكر شائر، فقيل: يسعى أن لا يصمى التاب عبد أبي حتمه، وعددها: يصمى ناء على المختلاميم في مودع المودع، وقيل: رب المال باخيار إن شاء صمى الأول، أو أشابي إصاعاً، وهو المشهور وهذا ظاهر عنفسا وكذا عنده، ونشرك له بين هذه وبين مودع المودع أن المودع التابي يقتص لمنفعة الأول، فلا يكون صاعاً، وهما يعمل المصارب التابي قفع نسمه، فجار أن يكون صاعاً، ثم إن صمن الأول صحت المصارة بين الأول والثاني؛ لأنه ملكم بالتنسان من حين خالف بالدفع إلى عبره، فصار كما إذا دفع مال نشم، وإن صاح المصارية والربح على الأول بما ضمر، لأنه عامل له ونصح المصارية والربح الفسارة والربح

بينهما على ما شرطاء لأن فرتر الضمان على الأول، فكأنه نسمه انتداء ويطيب الربح ثقائيء ولا يطيب للأول؛ لأن اثنائي يستحقه بعمله، ولا حيث في العمل، والأول يستحقه مذكه المستند باداء الضمان، وهو لا يعرى عن نوع امت.

قوله: وفيفًا دفع إليه المُمَالُ مُصَاوَيَةً بِالنَّمِيْفِ وَفَدَ اذِنَ لَهُ أَنْ يَنْتُعَهُ مُصَاوَيَةً فَدَقَعَة بِالْقُلْتُ فَإِنْ كَانُ وَبِ الْمَالُ فَانَ لَهُ اعْمَلُ عَلَى أَنْ مَا رَزَقَ اللّهُ بَنِنَهُ مَصَافِقَة فَمَالُ عَصْفُ الرَّبِيْحِ وَلِلْمُصَاوِبِ الْعَالِي تُلْتُ الرَّبِحِ وَلِلْمُصَاوِبِ اللَّوْلِ السَّلْمُنَ)؛ لأن الدفع إلى أشفي مصافِيقِ مصافِقِ فَد صبح لوجود الأمر به من جهة المائن، ورب الدال شرط فيسه صف جميع ما ورق الله، فلم بيق قلاول إلا الصف، وقد جعل من ذلك بقدر ثلث الجميع للتافي، فلم بيق له إلا السفس،

قوله: ووَإِنْ كَانَ قَالَ عَلَى أَنْ مَا وَرَقَك اللّهَ يَئِنَهُ نَصْفَانِ فَلَلْمُهَمَّاوِبِ النّهَبِي التُمُلُّثُ وَمَا يَهِيَ يَهْنَ رَبِّ الْمُعَالِ، وَالْمُعَاوِبِ الأَوْلِ عَلَمُانِهِ لأَنهُ فوض إليه الشهرف وجعل لمنه نصف ما وزق الله الأولى، وقد رزقه أنه الثلثين، فيكون بينهما مخلاف الأولى: لأنه جعل لقنه هناك نصف جيع الربع فاقترفا، ونو كان قال له: فما ربحت من شيء، حيني وبينك تصفان، وقد دفع إلى عيره بالنصف فلكني المصف، ولجافي بين الأول ورب السال؛ لأن الأول شرط المثاني تصف الربع وذلك مفوض إليه من حهة وب السال، بيستحقه وقد حمل رب السال لنفسه بصف ما ربع الأول ولم يربع إلا المصف، فيكون بنسما،

قوله: ووَإِنْ فَانَ لَهُ عَلَى أَنْ مَا رَوْقَ اللّهُ مِنْ شَيْءٌ فَنِي نَصْفُهُ وَفَقِعَ الْمَالُ مُشَارِّئَةً بالنَّصَتُ فَلَكَانِي نِصْفَ الزِّبْحِ وَلَوْبِ الْمَعْلِ بَصْفَ الوَبْحِ وَلاَ شَيَّءٌ لَمُمَّعَادِبِ الأوَلَ وكذا إذا قال له: فما كنان من نَصْل مبنى وبينك نصمان، وذلك لأنه حمل نفسه مطلق همضل، مبكون نتاني فلصف بالشرط وبحرج الأول بعبر عني.

 أمه إذا كان على العبد دين لم يستحل المولى كسم.

وقال أبو يوسف وعمد: ما شرط له، فهو لمولاه سواء كان عليه دين أو لم يكن، وإن قال له اعمل جذا الدال على أن ما رزق الله من شيء فلك تلته ولمبنك للته ولي للله فهو حالم أيضاً والثلثان فللمسارب والثلث لرب الدال، وهذا على وجهيل إن لم يكي على المعد فين فالمشروط له مشروط للمضارب، وإن كان مديوباً إن شرط عمله حار عند أي حبيه، حيثة، ويكون ذلك للعدد إن المسارب الا يطلق كنيه إذا كان مديونا عند أي حبيه، وإن لم يشترط عمله فيم لرب المال؛ إن الربع الا يستحل إذا بالعمل، وذلك غير مشروط عليه، فلا يكون له مه شيء ويكون لرب الدالية إلانه كالمسكون عنه ويستحقه براس ماله.

وقال أبو يوسف ومحدد يكون للمهارب لأنه يبلك كسب عدم وإن كان مديوناً يعني فينا إذا غرط عمله: وإن غرط اللك لاس النظارات، أو لروحته فلمضاربة حترة وما غرط غمله فهو لرات السال لأن ان النظارات وزوجه لا يستحقن الربح ساغير عمل ولا عال، فصار المشروط قما كالملكوت عنم وما سكت عنه من الربح استحقه وب العال، فصار المشروط قما كالملكوت عنم وما سكت عنه من الربح يكون للمصارات وبعد وإن قال على ان ربعه في فهو يصاعف وإن قبل: حد هذا العال على أن الربع في فهو يصاعف وإن قبل: حد هذا العال على أن لل عمل الربح على أن لك نصف الربح، أو ثلثه ولم برد على عدا فالمضاربة حارة وتقلمتهارات ما شرط فله وليلتي لرب العال، وإن قال: عدم على أن في عمل الربح على ان على الاستحسان أنها حائرة ويكون المصارات النسب، وإن قال: على أن عمل الربح في ولك ثاله على هذا المطارب، والمغلى لرب العالم، وإن قال: على أن ما يوبع عائرة الأن البين كلمه العسمية، وهي تقتصى المساواة، فيكون الربح ينهما نصفية؛ لأن يتملك تقتصى المساواة، فيكون الربح على أن لك شركاً في الربع حار عند أي توسعى والربح بينهما بصفائة الأن فلسل شميل مشنق من الشركة، والشركة تقتصى المساواة، فيكا في المساواة، فيكون على أن لك شركاً في الربع حار عند أي توسعى والربح بينهما بصفائة الأن المساواة.

وفال عمدة اسطارية فاسدُّما لأن الشرك عبارة عن الصبب وهو عمول.

احسالَة: إذا التتري استضارب جارية من حال السجارية؛ فليس أرب العال أن يطأها

<sup>(</sup>ا) سورة النساء:12.

سواء كان في المال ربح كم لا؛ لأنه إذا كان فيه ربح، فين مشتركة ووطاء المنشركة لا يحووا، وإن لم يكن فيه وابع طلمضارات حق يشبه العلق ألا ترى أن واب العال، لو مات كان للمصارات أن يبعها، فاشبيت الجارية المشتركة.

قوله: ووَإِذَا مَاتَ رَبُّ الْمَالِ، أَوْ الْمُطَاوِبُ لِطَّبَتُ الْمُطَارِيَّةُ، أَمَا مَاتَ المضارب فلأن عقد المصاربة عقداله دون عبراء فأشبه الوكانة وموت الوكيل يبطن الركائق وأما مولت راب البنال، فلأن البصارية لصراف بالإذب، والموات بزيل الإذب، والأد المتضاربة توكيل، وموت الموكل بيطل الوكالة، بإن ارتد رب العال عن الإعلام ولحق ولمار الحرب بطلب المضاوبة هذا على وجهيل إن حكم الحاكم بمحاله بطلب من بوع ارتد: لأن بذلك توول أملاكه، ومنفل إلى ورثبه، فصار كمونه، وإن لم يحكم للحافه، هيني موقودة إن رجع إلى دار الإسلام سبلما حازت المصاربة ولم تبطره وإلا كال ظبيضارب فدائشري بالمال عرضاً، فارقد راب اتمال بعد ذلك، ولحق بدار الحرب، فيم المنظارات لذلك العرص جائزة لأنه لوا مات في هذه الحالة لم يعم ل، ولا يعم في بردته قبل الحكم بلحاقه والأصل أنا ملك المرتد موقوف عبدأي حنيفة النصرقه كذلك وعنعصاد الرَّمَةُ لِا تُؤَلُّ فِي حَكُمُ وَالْعَلَالِينَ فَنَصِرَفَ الْعَصْلِ بِ فِي حَالَى وَمُوْ رَبِّ الْعَالِ حَائرُهُ فَوْك مات رب المعال، أو قتل، أو لحق بدار الحرب. وحكم بلحاق بطف أيضا خنفساة لأن هذه الأسباب تربل الأملاك عندهما أبضاً، وإن كان المصارب هو المرتد، فالمضاربة على حرالها في قرغم جمعةً. فإن مات المصارب، أو قبل أو حَق بدار الحرب وحكم بلحاقه بطلت المصارية؛ لأن عدم الأشياء كالموات، وأما المرأة فارتدادها وعير الرثدادها سواء إصاعاً سواء كانت هي صاحبة العال: أو العضارية إلا أن تموت، أو تلحق بنار الحرصة يبحك بلحافها؛ لأن ردتها لا تؤثر في أملاكها، الكدا لا نؤثر في تصرفها.

قوله: ﴿وَإِذَا عَوْلُ رَبِياً الْمُعَالِ الْمُطَاوِبُ فَلَمْ يَعْلِمُ بِغَوْلِهِ خَتَى الْمُشَرَّى وَابَاعَ فَتَطَوِّلُهُ جَانِيْ: لانه وكيل من جيمه، وعرل الوكيل فصدة بتوفد. على عممه.

قوله: ووَإِنَّ عَلَمَ بِغَرِّلهُ: وَالْمَالُ عُرُوضَ قَنْهُ أَنَّ يَبِيغِيا وَلاَ يَشَعُهُ الْعَوْلُ عَنْ وَلَكَهَ﴾؛ لأن استبارية قد نُفتُ بالشراء وصحت، علا يجوز له العرل بعد ذلك؛ لأن حفه قد ثبت في الربع، وإنما يطير بالقسمة، وهي تبنى على رأس الدال، وإنما يعض بالبيع.

قوله: رَفْعُ لاَ يُجُوزُ أَنَّ يُشْتُونِي بِنُهُمِهُا هَائِنَا آخَرُ) يعني العروض (6 باعمها؛ لأنها قد صارت تقدّ.

الوقه: ووَإِنْ عَزَلُهُ وَوَأَسُ أَلْمَالِ دَرْهِمُ، أَوْ فَالإِيرَا قَلَا تَصَنَّتْ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُتَصَرَّفَ

614 كتاب المضاربة

فِينَ» همنا إذا كان من جنس وأس السال. أما إذا كان وأس السال مناس، والذي على له در صهر أو على العكس، همه أن يبهمها مجنس وأس المال استحساءً؛ لأن الرمع لا يظهر إلا به، كنا في الهداية.

قوله: (وَإِذَا الْعَوْفَ. وَفِي الْهَالِ فَيُونَ وَقَدْ رَبِحَ الْمُشَارِبُ لِمِهِ أَجْنَوْهُ الْحَاكِمُ عَلَى اقْتِطَاهِ النَّيْوَنِيَّ: لاَنه سنرلة الاحبر- لأن الرابع له كالأحرم، ولأن عمله حصل بعوض. فيجبر على نِمَانه كالأحبر.

قوله: وَوَانَ لَمْ يَكُنْ فِي الْعَالِ وَلَجَ لَهُ يَلُونُهُ الاَفْتِطَاءُ، لاَنهُ وَكُنْ عَضَ، وَهُو ضرع، والعبرع لا يجبر على زهاء ما شرع به، ولأن الديون ملك لرب العالى، ولا حط له فيها، فلا يجبر

قوله: ﴿وَإِنْفَالُ لَهُ وَكُلُّ رَسًا الْمَانِ فِي الاقْتَصَاءَ﴾؛ لأن حقوق المفتد في العاقد، فلا بدامر الوكيلة كي لا يضيم حقة.

والي الخامع الصغير؛ بقال له أحل، مكان فوله بهوكل بها والمراد منه الوكالة فلسناسة مين الوكانة، والحوالة فإن معنى الحوالة: نقل الدين من دما إلى دمات وصلى الوكانة الخل ولاية التصرف، فاستعار الفظ الحوالة للوكانة، والذي يبيع بالآخر كالمسمسار، والنبع بالأخر بجبرالة على الاقتصادة لأبهما يعملان والأجرة، فكان الأحرافيما بدل عملهما.

قوله: وَوَفَ هَلَكَ مِنْ هَالِ ٱلْمُصَارِقَةِ فَيُوا مِنْ الرَّائِحِ فُونَ وَأَسِ الْمَعَلِيّ؛ كَال الربح تبع لراس العال، وصرف الحلاك إلى ما هو فتبع أولى، كما يسرف الحلاك بني العفو في الركاف.

قوله (وَإِللَّ وَاقَ الْهَائِكُ عَلَى الرَّائِعِ فَلاَ طَلَمَانُ عَلَى الْمُضَاوِبِ)؛ لأن مال السمارية مقبوض على وحد الأمانة، فصار كالرديعة، ويقبل قوله: في هلاكه، وإن لم يعلم دلك كما يقبل في تلودهة وسواء كانت المصارية صحيحة، أو فاسلة، فهي أمانة عبد أبي حنيفة، وعندهما: إن كانت فاسدى بالدل مضمون.

قوله: وقَاِنَ كَانَا اقْتَسْمَنَا الرَّابِعِ. وَالْمُضَاوَيَةُ مِخَالِمًا، ثُمِّ هَنْكَ الْمَالُ، أَوْ يَقَصَّهُ تَوَافُهُ الرَّابُعُ حَتَّى يَسْتَقُولُنِي رَبِّ الْمُمَانِ وَأَسَ مَالِمٍ؛ لأَنْ فَسَمَة الرّبِعِ لا تَصْعَ قبل استيقاء ولمن المدل؛ لأمه هو الأصل، وهذا مناء عليه وضع له.

قوله: وقان قَضَلُ شَيْءً، اي عن رأس اسان ركان تَيْنَهُمَا)؛ لأنه ومع.

فوله: ﴿ وَإِنَّ لَقُصَلُ عَنْ وَأَسِ الْمَالِ فَلاَّ صَمَانًا عَلَى الْمُصَاوِبِ} ؟ أنه اسين.

قولمه ﴿ وَإِنَّا كُنَّا فَتَسَنَّتُ الرَّبَحَ ﴾ الأُول وفيسخا الْمُضَارَقَةُ. ثُمَّ غَفَنَاهَا وَهَلَكَ الْمَالُ الرَّابِعَلِمُهُ وَلَمْ يَشَوَاهُا الرَّبِحُ الأُولُى؟ ذَانَ السَّمَارِيَّةِ الأَولِي فد سن وانتصاب، والنافية جديد, فهلاك الممال في التاتي لا يوحب انتقاض الأول كما إذا دفع إليه مالا آخر.

قوله: ﴿وَيُجُوزُ لِلْمُطَاوِبِ أَنْ يَبِيعِ بِالنَّقَدِ وَالنَّسِيَّةِ﴾؛ أنه من صنع النجار، وهذا إذا باع إلى أحل معناد. أما (ذا كان إلى أحل لا يبيع النجار إليه، ولا هو معناد لم يجز؛ لأن الأمر العام ينصرف إلى المعروف بين الناس، ولحذا كان ته أن يشتري دابة الركوب، وليس له أن يشتري مفينة للركوب، وله أن يستكريها انتباراً لعاده النحار، وله أن يأذن لعبد المضاربة في النجارة في الرواية العشهورة؛ لأنه من صنع النجار، ولو باع، ثم أخر النمن جاز بالإجماع. أما عندهما؛ فلأن الوكيل يملك فلك باستنجارها أولى؛ لأنه أنوق هذه تصوفاً، وأما عند لن يوصف؟ فلانه يملك الإفالة: ثم البيع بالسناه مخلاف طوكيل؛ فإنه لا يملك الإقالة يعني أن الوكيل عبدهما يملك الإقالة، وتأخير التمن إلا أنهما فالا في الوكيل إذا كحر النمن صمر، والمضارب لا يضمر؛ لأن المضارب يعلك أن يستقيل، ثم يمع ينسينة فكذلك يطك أن يوحر النداء ولا بضمن، والوكيل لا يطك أن يقابل، ثم يهج بالنساء فإذا أعر ضمن، وأما أبو يوسف ففال: لا يجوز تأخير الوكيل، ويجوز تأخير المصارب لما ذكرنا، وإن احتال المضارب بالنمن على رحل، والحال عليه أيسر، أو أصمر فهو جائزة لأن الحوالة من عادة التجاوة لأنهم ربما شكموا من الاقتصاء من المحال عليه أكثر مما يتمكنون من افتصاء المجيل، وليس هذا كالوصى إذا احتال بعال البتيم، فإنه يعتمر فيه الإصليم؛ لأن تصرف مقيد بشرط النظر، فإن كان ذلك أصفع حاز، وإلا لم يجز؛ لأن الوصى يتصرف للهيم على وجه الاحباط، فما لا احتباط فيه لا يجوز. وتصرف البضارب على عادة النجار فيما اعتادوه جازر

وإن قال وب طمال للمضارب: لا تبع إلا بالفند لم يكن له أن يبع إلا بالنفد؛ لأن المضاربة يدخلها التخصيص، وله في ذلك منعمة، وهو شحيل المثل، فإن أمره أن يبع بالنمينة، فله أن يبع بالنفد والسينة؛ لأن بالنفد خيراً له، وإن جاه عه كما أن وكل رحلاً أن يبع له عبدةً بألف، ولا يبعد أكثر من ذلك كان له أن يبعه بألف وبما زاد عليه.

قوله: وَوَلاَ يُورُوُجُ عَبُدًا وَلاَ أَمَةً مِنْ هَالِ الْمُصَارِّبُهُ} كما العبد؛ فلأنه يلزمه دين يتعلق بالمضاربة من عبر عوض، وأما الأمة، فقال أبو حتيمة ومحمد: لا يزوحها؛ لأن النكاح ليس من التجارة يعليل أن المناذونة لا صلك نزويج مفسمها.

وقال أبو يوسف; له أن يروح الأمة؛ لأن أن ترويجها تحصيل عوص، وهو الدير، فصار كالبيح، ولأن أن تزويجها مقوط تغفيها عن المولى، وليس للمصاوب أن يكاتب: لأن الكنانة ليست من الجارة.

## كتاب الوكالة

الوكالة (1 في الممتز هي الخفط، ومنه قولهم: حسنة الله. ومعم الوكالية أي ومعم الحافظة

وفي الشرع: عبارة عن إقامة أنعير مقامه في الصرف معلوم.

قرله رحمه الله وكُلُ عَقَد جَارَ أَنَّ يَعْقَدَهُ الإلسَانُ لَنَسُمَهُ جَازَ النَّ يُوكُلُ بِهِ}، فأن الإنسان قد يعجر عن السائرة نصمه، فيجناح إلى توكيل غيره

ومعلى قوله: ورحار أن تعقده فلمده أي تأمليه لمديه منسبة أده وهذا الديخ لغض الوكيل؛ لأنه لا يملد سوكيل، ويما لم يقل كل مثل حاز أن يقده احتراراً عند لا يتحل شدت العقود، و هو ما يقوله مثل المبهاء القصاصي، الله يحور أن يقطه بقسه، ولا حدور أن يوكل به مع عبته في الوكاله لا تصلح إلا الخلاط الذي شبت به توكالة من قوله. وكذلك يبح عبدي هذه أو يشرد كده

وعن أبي يوسعه: إذا قال: أحست أن نبع عدى هذا، أو وصبه، أو شدك، أو أردت. فهو توكيل، ولو قال: لا أنهاك عن طلاق الرائي لا تكون عد توكيلاً، حتى لو طلقها لا يقع، كدامي النهايد.

وقال أبو بوسدى: هو كاتلك إلا اي الجدود والعصاص واللعال، فإن علمه لا محور التوكيل بالخصومة فيها، ولا في إليانها بإدامة البنة.

قوله: وويخورُ «لاستيف، إلا في العقدودِ وَالْقِصَاصِ قَبِلَ فَوَكَالَهُ لاَ تُصِحُّ بالشِّفائهِمَا فَعَ عَبْلَةَ الْمُوكُلُ فَنَ الْمُحَلِّسِ، يحني اللهُدُرِف، والمدروق منه، دولي القصاص.

قوله: ووفال الو حيفة لا يجول التركيل بالخطومة الا برصا الخطيم إلاّ أنَّ يكُون النَّوكُلُ مربطًا الوّ غَاتِهَا نسبيره ثلاثة أيَّامٍ فَصَاعِنَام سَوَّا، كَانَّ وكبل المدعي، أو المدمى عليه.

رًا) وهي مقد تلويجي ليب فيه شخص شخصاً ۽ تر عن هذه الي الصارف

فالمستنبب موكل بجيفة كاطل

والمستناب: وكبل. وعمل تركالة. وهو الأمر المستناب ما: موقعل لم الطر: المدخل الفعلي العام (1 (17))

وقوله: ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُرِيضًا}: يعي مرضا بسعة من خصومة. أما (15 كانُ لا . ينتجه فهر كافسجيع لا يجور توكيله عند أي حيفة، إلا برضا الخصية.

وقوله: وأو عابا مسيرة ثلاثه أيامه: أما دوميا، فهو كاخاصراً، وأما الدرأة إن كانت عدرة حاز لها أن توكل بنير رضا الحسيم؛ لأنها م تألف خطاب تر مائل: فإنا حضرت يتنف الحكم الفيضاء، فلم تنطق بحجتها لحياتها، وربيا يكون ذلك سأ تفوات حقها، وهذا شيء استجب استأخرون جعلوها أكالريض، وأما إذ كان عادنها بحصر يحالس الرجال، لهي كالرجل لا يجوز لها ظنوكيل ذلا برميا الحصيم، ومن الأعدار التي توجب لزوم النوكيل بغير رضا الخصم عند أي حيفة الحيف إذ كان القاضي يقضي في المسيحاء وهي حلى وحبين: إن كانت عي طائبة قبل منه النوكيل يغير وشا الحصيم، وإن كانت مطلوبة إن أخرها المقالب، حتى يحرح تقاصي من المسجد الا يقبل منها التوكيل بغير رضا الخصم الطالب؛ لأنه لا عدر مها إلى الوكيل.

قوله: ﴿وَقَالَ أَبُو يُوسَفُ وَمُخْمُكُ يُجُورُ النَّوْكِيلُ غَيْرَ رَضَا الْخَعْسُمِ﴾ قال في الهداه: لا علاف في الهواز بنيا الخلاف في اللروم، يسي عل ترته الوكانة برد اختصباً؟

عند أبي حسمة: بعم.

وعنفضة؛ لا ويجبر، واحتار أبو انست؛ العتوي على توضعا.

وقال المرحسي، الصحيح أن القاضي إذا علم من شوكل المصد بالإصرار في المدسي بالله وكل المصد بالإصرار في المدسي بالله وكل المحيدة وأباطيله لا يقبل منه التوكيل، إلا برضا خصيمه وثلا فيقيله وقيلا بدقهومة إلان شوكيل بقيض الدين والتفاصي، رائقصاء بعير رصا الحصم حائز إيماعاً، ولو وكله بقيض الدين لا يكون وكيلاً بالمصومة إصاعاً، ثم الوكيل بقيض الدين الدين إذا أقام الذي هي إلى الدالية أن الدوكل باعه إياها مهدت البية في مع الوكيل من القشي، ولا يشت ما البيع.

قوله: ﴿وَمَنْ شَوَّطَ الْمُرَكَّلَةَ أَنْ يَكُونَ الْمُوكُلُّ مِمَنْ يَشِكُ الْتَعَبَّرُكَ»)؛ لأن الوكل يبها يبلك التصرف من حهة الدوكل، فلا بدأن يكون الموكل مالكاً ليمنكه من عميره، فعلى هذا يعوز توكيل العبد العادون والمكاتب؛ لأمهما يصح منهما التصرف، ولا يعور توكيل السنة المحور عليه، ولا الصبي الهجور عليه، وبيس المعمر أد يكون الموكل مالكاً تقصرف فيما وكل يه، وإنها المحمر أن يكون معن يصح منه التصرف في الحملة؛ لأسم قالوا: لا يجوز بع الآين، ويجوز أن يوكل بيعه.

ا قوله: ﴿وَيُقُولُهُ الْأَحْكُامُ عِنْهُ مَذَلَكَ احْرَازاً عَنَّ الرَّكُسِ، فإنَّ الوَّكِيلِ مَنْ لا يتبت

نه حكم تصرفه وهو الملك، فإن الوكيل بانشراء لا يملك العشترى، والوكيل بالبع لا يملك النمن، فلفلك لا يصح توكيل الوكيل لهيره.

رئيل: احترازاً عن العبد والصبي المحجورين، فإسما لمو التنزيا شيئاً لا يعلكانه، فلا يصبح بوكيلهما الذلك؛ لأن الوكيل بملك التصرف من جهة الدوكل، فلا مد أن يكون الموكل مالكاً ليملكه من فيره، وإنه شرط أن يكون الموكل مين نازمه الأحكام؛ لأن ما يقرم الوكيل يرجع مه على الموكل، فإذا كان الموكل مين لا تارمه الأحكام لم يوحد ذلك، فلا يسمع.

قوله: وَوَالْوَكِيلُ مِمْنَ يَعْقِلُ الْعَقْدَ وَيَقْصِدُهُ﴾؛ لأنه يقوم مقام الموكل في العمارة، غلا بد أن يكون من أهل العبارة، حتى نو كان حديًّ لا يمقل البيع، أو بحدوثاً كان النوكيل ماطالاً.

وقوله. «ويقصده». احترازاً عن بنع الهازل، والمكرة حتى أو تصرف هازلاً لا يقع على الأمر.

قوله: ووَإِذَا وَكُلِ الْعَرُ الْنَافِعُ أَوْ الْمُأَذُونُ لَهُ مُلَلِّهَا جَانِ؟ لأن السوكل من اهل التصرف والوكيل من الهل العبارة، ونها شرط عليما؛ لأسما إذا وكلا علمهما تعلقت حقوق المقد بالوكيل، وإن وكلا دوبهما حاز أيضاً، ولا يتعلق حقوق العقد بالوكيل.

وفي النهابة. قوله متفيدًا غير صحصر على العنبية في الحرية، والرقية، بن بجوز أن يوكل من يوفه كتوكيل المأدون حرَّ، أو دويه كتوكيل الحر مأذوعً.

قوله: ووَإِنَّ وَكُلاَ صَبِيَّةً خَشَجُورًا عَلَيْهِ يَفَقَلُ النَّبِعُ وَالشَّرَاءُ) أي نعرف أن الشراء حالب، والسيم سالب، ويعرف الغين اليسير والداحش وأو عَبْدَ مُحَجُورًا عَلَيْهِ جَازَ وَلاَ يَعْفَنُ مِهِمَا الْحَقُوقُ وَيَتَعَلَّقُ بِطُوكُلْيُهِمَا)؛ لأن الصبى من الهل العبارة، ألا ترى أنه يقف تصرف بإذن وليه والعبد من أهل التصرف على نصبه مالك له، ويقا لا يملك في حق المنولي، والتوكيل لبن بتصرف في حقه، ألا ترني أنه لا يصبح منهما الترام العهدة الصبي القصور أهلية، والعبد لحق سيده، طرم المنوكل.

وعن أبي يوسعه: أن المنشري إذا لم يعلم محال اسانم، ثم علم أنه صبي له حيار القسم؛ لأنه دخل في العقد على أن حقوقه تتعلق بالعاقد، فإذا طير سلافه يشخير كما إذا عتر على عبب، كنه في الهداية.

وذكر في فاصبحان: فرماً بين الصلي والعبد الحجورين في حق لزوم العبدة، فالعبد إذا عنق بلزمه المك العبدة؛ لأن العالج من لرومها حق الدولي، وقد رال حقه بالعنق،

والنصبي لأحل حقه، وحقه لا يزول مانبلوغ.

قوله: روالْعَقُودُ الْتِي يَعْقَدُهَا الْوَكَانَاءُ عَلَى طَرَائِيْنِ كُلُّ عَقْدَ لِطِيعُهُ الْوَكِيلُ فِلَى تَفْسِهِ مِثْلُ الْبُنِيمِ وَالإِجْارَةِ فَحَثُونَ ذَلَكَ الْعَقْدِ تَنْعَلَقُ بِالْوَكِيلِ ذُونَ أَنْمُوكُلِي حَنْفَ السَّمْرِي مَا للسُوكِلُ عَلِيهِ شَيْءَ كَانَ مَارَا فِي بَعِيهُ، وَلَوْ حَلْفَ مَا للوكِيلُ عَلِيهِ شَيء كان حادثًا، كنا في النهابة.

وقال الشافعي: تتعلق بالموكل دون الوكيل.

قوله: (فَيَسَلَّمُ النَّبِيعَ وَيُقَلِيضُ النَّمَلُ وَيُطَالِمُ بِالنَّمَلِ إِذَا الشَّوَى وَيُقَلِيضُ الْمَبِيغ وَيَخَاصِهُ فِي الْفَيْبِ): لأن كل ذاك من الحقوق، والعلق يتبت للسوكل علامة عنه اعتباراً نقوكيل السابق كالعند ينهب، ويعبطان ومعنى فولهم محلافة عنه، في يتب العلك أولاً تلوكيل، ولا يستقر، بل يتقل في العوكل ساعت، ولهذا لا يظهر في عنق فريب الوكيل، ولا مساد تكاحه على ما ياتي بالعابل شاء أنه.

ولو وكل رحلاً «ثبيع والشراء على أن لا معلق به الحقوق، فلا يصبح هذا الشرط، وحفوق الدفقة هو قبض النس، ونسليم السبع، فإن كان العائد صباً محجوراً، أو عماً محجوراً لا يخاطبان بالتسميم، وإنما ظلاً، إلى الدوكل. فأما إذا كانا مادونين تعلقت بهما الحقوق، فيحاطبان يتسليم لسبع، ولو أن الدوكل مالب الدشري بالنس لبس له ذلك.

ولو أمر الوكيل الدوكل بقيض الثمن، وأيهما طائم أحير المشتري على تسليم الثمن إليه، ولو نهى الوكيل الموكل عن فيض الثمن صح بهية، وإن من الموكل الوكيل عن قبص الثمن لا يضلع نهية عبر أن المشتري، لو نقد الثمن إلى الموكل بنرأ عنه استحسانا، ولو أن الوكيل أبرأ المشتري عن الثمن، أو وحية له، أو بعضه، أو حط عنه، فيهو حالز ويضمن الوكيل للموكل ذلك، وهذا عندهما.

وقال أنو يوسف: لا يصح إبراؤه ولا حيثه ولا حقه. وكذا أو أحر عنه نشبي، فهو على هذا الحرامة نشبي، فهو على هذا الحلاف، ولو فعل ذلك فلموكل صح بالإحداع، ثم السلك في الشراء ينتقل إلى الوكيل ملكاً غير مستقر، ومنه إلى فموكل، وهذه طريقة أبي الحسن الكرجي والمسجوح أن الملك يتبت نشبوكل علاقة عن الوكيل ابتناء، وإنها دهب أبو طاهر المداعى: لأن السلك لو انتقل الى الوكيل فعن عليه عارمه؛ إذ اعتراهم بالوكالة، وبحاب للكرجي أنهم إمه لا يعتقرنه لأن ملك الوكيل لا يستقر،

قوله: روْكُلْ عَقْدَ يُصِيفُهُ إِنِّى مُوكَنِهِ كَاللَكَاحِ وَالْعَلْعِ وَالصَّنَعِ عَنْ دَمِ الْعَمَّدِ فَإِن حَقُوقَة تَنَعْلَقُ بِالْمُوكُلِّ ذُونَا الْمُرْكِيلِ فَلاَ لِيُطَالِبُ وَكِيلُ الزَّوْجِ بِالصَّنَاقِ وَلاَ يَلْوَمُ وَكِيلَ الْمُفَرَّافِ تَسْمِيلُهِ)؛ لأن الوكيل فيمنا سعير شخص؛ ألا ترى أنه لا يستعلى من يصافة العقد إلى الموكل، وفر أصافه إلى نصبه صار اللكاح به، فصدر شائر سول بعلاف الأب إنا زوج المه الصحر.

وهان أنو التبغيرة. زوجت ابنتي من ابتلاد وقال الأن قبلت ولم يقل لاهي حار استخاج أدانو كدا في الفناوي، أن الدوج أصاف الإجاء ، إلى الابن، وقول الأب مدت خوات أنه واجوات يتعبد بالأول، فصار كمة لو قال: قمت لابني، ولو قال أنو الصغيرة لأي العبغير: روحت ابني ولم يرد عليم نبياً، فقال أنو مصحد قبلت المكاح يقع الكاح للأب هو الصحيح، وبحد أن يحاط ميم ايقول قالت لابن.

ومیعی توکیل بالخاج آن طول علب الکاح لأحل الای، والاکیل باطع إن کال وکیل طروح، فلیس له قصل بدل اطبعہ وقل کال وکیل البرآن فلا ہواجھ سال الخلع إلا إذا تعمل بواحد بالبندان لا العقد، وكد الوكيل الكتابة ليس به قصل سال الحكالة

قوله: ﴿وَإِذَا طَالَبُ النَّبُوكُولُ الْمُسْتَقِينَ بَاشَنِي فَنَهُ اللَّا بِبَلَعَهُ إِبَائِي، لأنه أصبي عن العقد، وصفوقه لما أن اختوق إلى العاقد.

قوله وفيان دفعة بنه خور والتم يكن تتوكيل التأيطانية به قابر)؛ كان عس الدين المقتوص حفه، قد وصل إلده ولا عالماء في الأحد منه تم الدين الده وهذا الو كان المستشرى على الموكل دين له عليهما دين لفح المقاصة بدين الوكيل إلى كان وحده تقع المقاصة المقاصة بدين الوكيل إذا كان وحده تقع المقاصة عبد أبي حبيمه والامداد كما أنه عملك الإيراء عندهما، ولكنه بصمته المموكل في الفصلين أن في الإيراء والمقاصة.

وقوله. وله أن يعلمه إناه فإن وكنه الواكيل حار، ولوس له بالعه فإن عبد الوكيل سند ذلك فقه ميمه

قوله: ووهل وكال وخلا البشائرين به شك فلا بدا من بسلمة حاسبه وصفحه أو جنسه ومكن فهمام ليصير معمل الموكل به معلومة، بسكامه الاتتمال اما نسبية حسب فقوله عملاً أو حاربة. وأنه جامه طوقه: حشن، أو تركي، أو موسد والعراد بالصفة ها هما الله ع. ولو لو يدكر المواج وذكر النمر، طفال: اشتراني شعا سائة درها جار، وهو معمى قوله: أو حسبه وصلح شد، وإل كان لفظ يجسم أساساً كدايا، أو توليد، أو رقيق، فإنه لا تصح الوكالم، وإن ابن انتمال حتى باين الله ع مع القمل، وكذا ما كان إلى معنى الأجماس كالدار لا يصمر فيه التوكيل، وإن بين التمار؛ لأن بذلك التمان بوجد من كل حنس، خلا يدوي مردد الأمر لتفاحش الحيالة مثل أن يوكله بشراء عبد، أو جارية، بل لا بدأل بيين الجنس، أو والصفة، أو الجيس، ومقدار النمن، وإن كان الاسم يجمع أمواعةً لا أجناساً كالعبد والجارية، فإنه نصح ببيان النمن، أو النواع؛ لأن بتعدير النمن يصير النواع معلوماً، وبدكر النوع نقل الحهالة مثل أن يوكله يشراء صده أو حاربة ولم يدكر نوعاً ولا شباً لم يصحه لأمه يشمل أمواعاً، مإن مين المواع كالتركي، أو الحيشي، أو الهندي جاز، وكذا إذا بين الشمري، وهما إذا لم يوحد عِذا النمر من كل بوع. أما إذا وجد لا يحوز عند بعض العشايخ، ولو قال: اشتر لي ثوباً، أو دارة، أو داراً فالوكانة باعلة للجهانة الفاحشة، فإن الغابة في حقيفة اللعة السم لما يدب على وجه الأرض، قال الله تعالى:﴿ ﴿ وَمَّا مِنْ وَأَبَّةٍ بني آلاً وَصْرِيلًا عَلَى أَفْ رِرْقُهَا لِهِ لَـ أَ. وهي العرف تطلق على الخيل والبغال والحميو، فقد جمع أتواعان وكذا الثواب يتناول الفطن والكتال والحراير والصواف والحذا لايصح تسميته مهرأه وكذا الداراني معنى الأحباس لأبها شعتلف احتلافأ فاحتشأ باحتلاف الأغراص والمحال والخبران والبلدان، والمفا كو تزوج على دار لم تكن تسبية صحيحة، فإن سمى حنس الدار وشنها، أو نواع الدالة وشبهة بأن قال: حدراً، وبواع النواب بأن قال: هروى، أو مروى جاز استحدادًا؛ لأن التي عليه الصلاة والسلام، وأعطى عروة ديناراً وأم و أن يشتري له شاة يُؤْكِّرُ الحَدَى والنمار، وسكت عن ذكر الصفة. وإن قال: اشتر لي شاة. أو عبداً ولم يدكر شناً ولا صعة، فالوكانة بعطلة، وما اشتراه الوكيل، فيو النفسة، وقو قال: اشتر لي الوبأ يعشرة دواهم لم يجز حني يسمي نوعه، فيقول: هروبًا أو مروبًا؛ لأنا فنوب يقعرعلي أجباس عنلفة كالفطن والصوف والكنان الملا يصبر ذلك معلوماً بقدر التمزرة لأنه فد بوحد في كل أحدثن الهاب ما يتقدر بدلك الثمن.

را) مورة هوه: 6.

<sup>(2)</sup> قبيال ايدس حجر المستقلان في الدراية (1/4/1) إلى إذا حجرة أن التي صلى الله عليه وسقم وكل الشيطان حكمية أن رسول فقد صلى الله عليه وسقم وكل والشيطان حكمية أن رسول فقد صلى الله عليه وسيطان بعينات معه يدينان وشرع والمركة الشيطان واللها اللهارين فراعم والمركة أصحية المستقل به التي صلى الله عليه وسلمة وسلمة واللها الله عليه عليه وسلمة وحدالة أن يدوط له في تعارفه.

وفي السباب عن عروه البارض: وأن التي أعطاه ديباراً يشتري به أصحته أو شاةه عاهترى شائي. قسياح أحدهما فارينار، فأناه بشاة وديبار، فادعا له بالبركام، أخرجه أصد والأربعة سوى السائي. وأغرجه البجاري في أثناء حديث.

قوله: وإلا أما يوكمة وكافة غامة بيقول له اينغ لي ما وأيت و الاه موس الأمر في رأيه، مني شيء يشتريه يكون منتلاً كما إذا قال به: اختر في أي توب ششته أو أي دابة أردت، أو ما نيسر عليك صها: فإنه نفسج، ونفسر حكمه حكم المضاعة والمضارية، وتو وكله بشراء جارية مني حسيها وشهاه فاشترى له عنياء، أو مقطوعة البدين، أو مقطوة فذلك جائز مني الموكل عنا أي حيدة، وحدمت الإيجرز على اللوكل لأن من العادة أن الناس لا مشترون ذلك، ولأي حيفة أن الناس الحارية الوجود في الصحيحة والمسهة فإن الناس لا مشترون ذلك، ولا يحيفة أن النام الحارية الخدمي، أو المحيدة والمعيقة فإن الناس المحيد على الموكل إيماعاً لأن معيناء أو مقطوعة البدين الرحلين حاز على الموكل إيماعاً فانشرى المسابعة المعلى، وإن فائترى المسابعة الإيماعة البدين إيماعاً فإن المشترى خوراء، أو مقطوعة البدين إيماعاً، فإن المشترى خوراء، أو مقطوعة البدين إيماعاً، فإن المشترى خوراء، أو مقطوعة المدين إلى المشترى الموكل المتوادعة، فاشترى له وتفاءه أو مقطوعة المدين الموكل المتوادعة، فاشترى له وتفاءه أو مقطوعة أي الموكل، وبعد الشراء على عقها في الكفارة، وإن قال: اشتر في حارية اطوعا، أو استولدها، فاشترى له وتفاءه الموكل، وبعد الشراء على الموكل، والله حالة حالة الموكل، والموكل، وبعد الشراء على الموكل، وبعد المسابعة الموكل، وبعد المشراء على الموكل، وبعد المسابعة الموكل، وبعد المسابعة المسابعة الموكل، وبعد المسابعة الموكل الموكل، وبعد المسابعة الموكل، وبعد المسابعة الموكل، وبعد الموكل، وبعد المسابعة الموكل، وبعد الموكل الموكل، وبعد الموكل،

قرله: ﴿وَوَدُا اشْتَرَى الْوَكِيلُ وَقَيْصِ الْمُنِيعَ لَمْ الطَّلَعَ عَنِّي عَبْبٍ فَقَدُ أَنَّ يَوْدَهُ بِالْفَيْبِ فَا فَامْ الْفَيْمِعُ فِي بِدِمِهِ؛ لأنه من حشرق العقدة رمى كنها إليه.

قوله: وَفَإِنَّ سَلَمْهُ إِلَى الْمُؤَكِّلُ لَمْ مُرَقَّةً إِلاَّ بِوَفْهِمِ؛ لأنه فند النهى حكم الوكالله؛ ولأن عيه إنطال بدء الحقيقية. فلا يتمكن منه إلا بإدبه، ولأن أحد الأمر السبح من يده حجر عليه في الوكالة.

قوله: ﴿وَيُعِمُولُ الشَّوْكِيلُ مِعْقَدِ الصَّرَّفِ وَالسَّلَمِ﴾؛ لأنه عقد يطاقه عصمه فيسلك الموكيل من قبل المساهم أما التوكيل من قبل المساهم إلى المساهم إلى من قبل المسلم إليه بأن وكله يقبل له السلم، فإنه لا يجوزه فإنه توكيل بيخ طعام في دماء على أن يكون الاسم لميره، وهذا لا يصح.

قوله: وَفَإِمَّا فَارَقَ الْوَكِيلُ صَاحِبُهُ قَبُلُ الْفُنْصِ بَطُلَ الْفَقْدَ، لَوَجَوِد الاِنْبُراق من عير تنفي.

قوله: وَوَلاَ تَعْتَبُرُ مُفَارِقَةً الْمُوكَلِيِّ؛ لأَمَّه لَسَنَ بِعَالِمَا والمُستَحِقَ بالعقد قبض العاقد، وهو اللوكيل، فيضح فيضه، وإن كان لا يتعلق به اختوق كالمسبي والعند المحجور عليه مخلاف المرموق؛ لأن الرسالة في العقد لا في القبض، ويشقل كلامه إلى المرسل، فصاد

قِيضَ الرسول قِيضَ غير العاقد، فلم يصح.

قال في شرحه: لا يصح التصرف بالرسافة؛ لأن حقوق العقد لا تتعلق بالرسول. وإنما تتعلق بالمرسر. وهما مفترقان في حالة العقد، فلهذا ثم يجز.

قال في السخصفي: قوله: ولا يعتبر معارفة الموكل. إنها لا يعتبر إذا جاء بعد البيح قبل الفيض، أما إذا حاء في الهلس عقد الوكيل. فإنه يتنفل العقد إلى العوكل، ويعتبر معارفة شوكل؛ لأنه إذا كان حاضراً في المحلس يصير، كأنه صارف بنفسه، قلا يعتبر مقارفة الوكيل بعه ذلك.

قُولُه: وَوَإِذَا فَقَعَ الْوَكِيلُ بِالشَّوَاءِ التُمْنَ مِنْ فَانِهِ وَلَيْضَ الْمُبِيعَ فَقَةُ أَنَّ يَرْجِعَ بِهِ عَلَى الْمُؤَكِّلِي، وَلِهَا كَانَ لِهَ أَن يَدْفعِ النَّسَ مَن مَالَهِ؛ لأَن النَّمَن مَعلَق بَشْمَتُه، فكان له أنّ يحلص عند، وإنها رجع به على الموكل؛ لأنه هو الذي لدّعلة في ذلك.

قوله: وَفَإِنْ طَلَكَ الْمُبِيعُ فِي يَدِهِ قَبْلُ حَبِّمِ هَلَكُ مِنْ طَالِ الْمُؤكَّلِ وَكُمْ يُسْقُطُّ الْفُمَنُّ}؛ لأن بده كيد الموكلُ، فإذا لم يحسر يصبر اللوكل قابضًا بهذه.

قوله: ووَلَهُ أَنْ يُحَبِّمُ حَتَّى يُسْتَوَقِي النَّمَنُ سواء كان نقد التمن، أو لم ينقده. - وقال زفر: ليس له أن يحب.

قاد أن الركيل بمؤلة البائع من الموكل، فكان حسم لاستيفاء النمي، فكما أنه البائع أن يجيس المبيع حتى يستوفي النمن من المشتري، فكذا للوكيل أن يجيس المبيع، حتى يستوفي النمن من الموكل.

قوله: (قَوَانَ حَبَسَة فَهَالَكَ فِي يُدُوهِ كَانَ مُطَلَّمُونَا حَنَمَانَ الرَّهُنِ عِنْدُ أَبِي يُوسَفَقُ وَحَنَمَانَ الْفَسِعِ عِنْدُ مُحَمَّدٍ وهو قول لأي حيفة وضعان النصب عبد رفر؛ لأنه سع يغير حق على أصله أنه قيس له أن يحسه، فهو يجسه منعد، فكان عليه فسنان النعدي ولهما أنه يعزله النابع منه، فكان حيسه لاستيعا، النمر، فيسقط جلاكه، ولأي يوسف: أنه معسود عليه يا لجس مع ثبوت حق الجيس له، فاشه الرهر، ومعنى قوله: ضعال الرهن.

عند أبي يوسف: أي يعتبر الأقل من قيمته ومن أندس كما إذا كان التسن حسة عشر، وقيمة المبيع عشرة برجع الوكيل بخسمة على الموكل.

وصورة ضمان البيع: أن يسقط النمن فل أو كثر، وذلك أن الوكيل يجعل كالنابع والموكل كالمشتري منه، ويحمل المبيع كأنه هذك في بد الباتع قبل النسليم إلى المشتري، فيضمخ البيع بين الوكيل والموكل، ولا يكرن الأحدمنا على الأخر افيء كما في الباتع والمشتري. وصورة صمان الخصب: هو أن نجب نيمته بالفة ما بلعت، فيرجع الوكيل على العوكل إن كان نتبه أكثر، ويرجع العوكل على الوكيل إن كانت فسنه أكثر

قرله: ﴿وَإِذَا وَكُلُ وَجُلُ وَجُلُقِ فَلَيْسُ لِأَحْدَهِمَا أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيمَا وَكُلَا فِيهِ ذُونَ اللّهَ عَلَى حَلَام وَحَد بأن قال: وكلنكما بيح عبدي هذا. أما إذا وكليما يكلامين بأن وكل أحقمه بيمه، ثم وكل الأحر أيضاً أن بيمه، فأيهما باع جاز بحلاف الوصين إلى أوصى البهما كل واحد على الاخراد حث، لا يجوز أن بتعرد كل واحد منهما بالتصرف على الأصح! لأن وحوب الموصية بالموت، وعند الموت صاره وصين جلة واحدة، فإن وكيما بباع أحدمها، أو اعترى والآحر حاصر لا يحوز إلا أن يحيزه.

وقال في المنتقى: يجوز وإن كان غائباً، فأجار لم يحز عند أبي حيفة كذا في الدامرة.

وقو وكليمها وأحدهما عبد عجور، أو صبي محجور لم يحز للاهر أن ينفره يبيعه تصدم وضاء برائه واحد، فإن مات آحد الوكايلين، أو ذهب عقله لم يكن للاحر أن يبيعه للعلة التي ذكرناهما في ألصبي واتسف كذا في النهابه.

قوله وإلا أن بُوكَنَّهُمَا بِالْخَمَاوِمَة أَوْ بِطَلاق رَوْجُتِه بِهِيْرِ عَوْضِ أَوْ بِعِثْنِي غَيْدِهِ يغيّرِ عَوْضِ أَوْ بِولاً وَدِيقة أَوْ عَارِيَة أَوْ عَصَب أَوْ بِقَضاء فَيْنِ) فياه يجوز أن بفرد به أحدها لعدم الفائدة في احتماعهما على ذلك؛ لأن الاحتماع في الحصومة متعفو للإفضاء إلى الشف في تحلم القضاء؛ والأنهما إذا اشتركا في الخصومة لم يفهما، فيقوح احتما فيها مقام الأعر إلا إذا اشها إلى قبض العال، فلا يجور القبض حتى يجتمعا عليه. وأما طلاق تروجته نفير عوض وعنق عبده بعير عوض ورد الوديعة وفضاء الدس، فأشهاء لا تحتاج إلى الرأي، مل هي تعير عجض، فعارة الانهن والواحد فيه سواء بخلاف ما إذا قال لهما: طلقاها إن ششما، أن أمرها بأيديكما، فإن أحدها وأنا طلق وأي الأهر أم يقع حتى يجتمعا على الطلاق؛ لأمه تعويض إلى رأيهما، ولأنه على الطلاق متعليما، فاعتبر مدعوضه الدار، ولو قال طلقاها جمعاً ثلاث نطلقها أحدها واحدة، ثم طنفها الأحر طائمين لم يقح شيء، حتى يجتمعا على ثلاث، كذا في النهاية.

وقوله: أو يرد وديمة قيد بالردة لأنه إذا وكلهما يقبضها ليس لأحفاها أن ينفرد بالقبض، كذا اي الدحيرة.

قال عمد في الأصل: إذا قيصها أحدها بغير إذن صاحبه صبى؛ لأنه طرط اجتماعهما، وهو ممكن، وله فيه قائمة؛ لأن حقال الين أنفع، فإذا قبض أحفها صار قابضاً معبر إذن المافك فيضمن. وأما إذا فنعن بإدن صاحبه لا يضمن.

وقوله: أو تصلاق زوحه، أو المنق عبده بعني زوحه نعيمها، أو عبدأ بعيده لأن دلك لا يحتاج إلى الرأي. أما إذا وكليمه بطلاق روحة نعير سينها، أو نعش عبد بغير عبد تم يجر حتى يجتمعا على ذلك؛ لأن هذا يرجع به إلى الرأي؛ لأن له عرضاً في العراج روحه دوق روحة وعتق عبد دون عبد، فلم يكن لأحدهما أنا بمرد مدنك دون صاحبه، وكذا إذا وكنهما بعنق عبد بعينه على مال، أو حلع روحته؛ لأن ما طريقه العوض يرجع به إلى الرأي، وإن كان له على رجن دين، أوكن وحلين تقييم، فليس لأحلهما أن يضعه دون الأحر؛ لأنه رضي ترابهما وله يرس تراي احدما، والشيء بعنك باختلاف الأبدى.

قوقه: وَوَلَيْسَ لِلْوَكِيلِ أَنْ يُوكُلُ مِنا وَكُلُ بِهِ إِلاَ الذَّ يَافَنَ بِهِ الْمُوكُلُّ؛ لأنه موض البه انتصاف دون التُوكيل به: ولأنه لا يستعاد المقتصى العقد الله، ولأنه رضي برايه والناس متعاولون في دلارا، وإما إذا أدن له صاره لأنه رضي بذلك.

قوله: وأو يَقُولُ لَهُ الْحَمَلُ بِرَأَيْكِ} لإطلاق التعويض في وأنه. ثم إذا أذن له الموكل. أو قال له: اعمل برأيك، فوكل وكيلاً كان الوكيل الذي وكيلاً عن فحوكل حتى لا يملك الوكيل الأول عرفه، وكما لا ينعزل سوت الوكيل ويعزلان جبعاً سوت المباكل الأول كما في الهداية.

وفي الصناوى: إذا وكل رحلاً وموش إليه الأمر، فوكل الوكيل رحلاً صبح توكيله. وله عزاه أن لو قال له شهوكل وكل فلات فوكنه الوكيل لا يماك عزله إلا برضا العوكل الأول.

قوله: ﴿قَالَ وَكُلُ بِغَيْرِ إِذْكِ مُوكُلُ فَغَقَدَ وَكِيْفُهُ بِحَضْرَتِهِ جَازَى: ﴿أَنَّ الْمُقَسُودَ حَسُولُ رَأِي الأُولَ، وقد حَصَلَ رَأِبُهُ وتَكَلَّمُو، لي المهدة، وسَفُوفَ اللَّهُمَّ عَلَى مَنْ عَيْ فَالَّ النقائي على الأُولُ

وني العيون وقاضيحان: على الناني، قال في الحيط وهل يشترط إحازة الوكيل الأول ما عقد التاني لحصرته أم لا.

قال في الأصل: لا يشترط، وعامة المشابح يعراون بشترط، والمطلق عمول على ما إذ أحازم

وقوله: فعقد وكمنه معمونه فيد بالعمد حتى لو وكله بالطلاق، أو بالعتان ولم يأدن له قوكل الوكيل عبره خلك، مطلق الوكيل النائي، أو أدنن حاضرة طوكيل الأول لا يقع المطلاق والعداق؛ لأن توكيله للأول كالشرط، فكانه علق الطلاق بنطليق الأول. فلا يقع بدون الشرط؛ لأن الطلاق والعداق يتعلقان بالشرط بحلاف البيع وبحود، فإنه من الإنبادات، فلا يحتمل التعليق بالشرط

قوله (وإناً عَقَدُ بِعَيْرِ خَصْرُتِهِ فَأَحَارَهُ الْوَكَبِلُ الأَوْلُ خَارَى إِنَّهَ دَلِكُ فِي الْبِحِ. أَمَا لَوْ الشَرِيَّ، فَاسْرَاءِ بِعَدْ طَلِّي الوكيلِ.

وهي الهداية: إذا عقد الى سنل شيئ الم سبرا: الأنه فاله وأبه إلا أن ببلعه أبيجيره، وكدا قو ماع عبر الوكيل، فأحدزه حمارة لأنه حصره وأبد.

قواله: (والمقوكل أن يقول الوكيل غن الوكالة عنى شاء)؛ الآن الوكالة حقد، فله النه يطلق إذا تعلق بد حق العبر، على لا مثل عربه يعير رضا من له احت كما لو وضع الرمن عبد عالى: وساطه عالى بده عبد على الأجل تم عرفه الرمن عبد عالى: وساطه عالى بده عبد على الأجل تم عرفه الرمن طربه يسح عربه إذا كانت الوكانة مشروطة في الرعن. ولو كان الوكيل غاتاً، فكت الله كان الرمول عالاً كانت المكان، وكلم اليه كان الرمول عالاً كانت الوكانة مشروطة في الرعن ولو كان الرمول كان أو كان أو كان الرمول عالاً كانت في الرعن حراة إذا أو عبداً صعراً كان، أو كبراً بعد أن يلغ الرسالة، ويقون إن الرسل إليه، ولكنه عزله، وأعيه، على عرائه والوكيل عائب، فإنه لا يعول، فإن أخبره الوكل، أو لم يعدل، فإن المعراء فإن أخبره الوكيل، ويناه كانت عدل العرل إصاعاً منواء صدقة العرل إصاعاً، وإن كان الدي الحراء واحد عبر عدل، فإن المعراء والم عليه الوكيل، وبعزل عبد أي حديث، وعدما؛ يشرل إذا طهر صدق الخرى أو نه علم محدق أن يعمل نحو أن يموت الموكل، أو رعبه العرل عليه أو نم علم نحو أن يموت الموكل، أو رعبه العرل عليه أو نم يعلم، فإن عاد يعلم، وله عاد يعلم، وله عاد يعلم ملك حديد الم يعلم، وله عديد العد عبد الوكان، وله عديد العد عبد العد عديد الوكان، وله عديد العد عديد الوكيل، وله عديد العد عديد الم تعدد الم تعديد الم تعديد العد عديد الم تعديد المراء المرا

قولة: ووَإِنَّ لَهَمْ يَنْكُمْهُ الْعَوْلُ فَهُوَ عَلَى وَكَائِهِ وَقَصَوْفُهُ خَائِزٌ خَتَى يَعْلُمُ}؛ لأن العزل نهي، والأواس، والبراهي لا يتبت حكمها إلا بعد العقم جا، معلى هذا إذا وكله يبيع علمه ثم عزله، وهو لا يعلم، نماع الوكيل العبد وصفى التمن، فيلك في بد الوكيل وعات العبد في يد الموكل فيل أن يستمه إلى المستمرى، فإنه يرجع بافتس على الوكيل ويرجع الوكيل على مولى العدد؛ لأنه لم يعترل فيما تصرف فيه، فهو على موكلة وما لؤمة من الصحان رجع به علم، ، كذا له لم يبت العدد، ولكن هولي ناعه ولم علم الوكيل؛ لأنا البح، وإذ رال به ملك الدوكل، فقد عزل الوكيل وغره حين لم يملمه بالعزل، فرجع عليه محكم الهرور، حتى لو رجع العد إلى منك الدوكل على حكم المقلك الأول مثل أن يرد عليه يعيب بقضاء حاز للوكيل بيعه عند محمد؛ لأن الوكالة لم نبطل؛ لأنه إن رجع إليه على حكم ملك مستأنف مثل أن يرد عليه منير فصائ أو بإقالة بطلت الوكائة، لأنه دخل دعولا مستأنف كما لو شتراه شراء مستعبلاً.

قرع ارحل وكل رحلاً ببيع عبده عداً كان وكيلاً في انعد، وفيما بعده ولا مكون وكيلاً قبل انقد، والأصل في هذا أن تعليم الإطلافات بالخطر حائز كالموكيل، وهو أن يقول: (15 جاء غد، نقد وكالتك، أو (15 دحلت الدار، فقد وكالتك وكالإذان اللعبد في التجارة والعلاق والعالق.

رأما تعليق التسبيكات والتعييمات بالحطر، قلا بحوز كالسع والهمة والعيشفة والإمراء من الديون وعزل الوكيل والحجر على العبد المباذون والرجعة، وما أشبه ذلك، فوذا قال لموكيل إذا جاء غد، فقد عزائك لا يتعزل.

قوله: ﴿وَيَعْطُلُ الْوَكَافَةُ مِنُواتِ الْمُوكُلُّ وَيَجْنُونِهِ خَتُولُ مُطْفًا وَبِلَحَقْهِ بِدَارِ الْحَرَّبِ فَرَقَعًا مِنْهُ إِلَيها يكون في موضع يعلك الموكل عرفه أما في الموضع فلكي لا يعلك عرفه لا يعمل ماخنون كما إذا جعل أمر امرأته إليها في الطلاق فم جزيه وكمّا المعلق يفصرف من صريق الأمر وبعوته وجنوبه يطل أمره فيحصل تصوفه يغير أمره فلا يعوزه على أفاق من حوفه تعود الوكالة، كمّا ذكر الخجندي في باب السأدون، وإنما شرص كونه مطبقاً الأن فليله بمنزلة الإعماء، والإعماء مرض والمرض لا يبطل الوكافة وحد المعطق شهر عند أي يوسف اعتباراً بنا يسقط به الصام عنده وعنده أكثر من يوم ولهذه الأده يستم به المعلوات الحسن.

وقال محسف: حول كامل؟ لأنه يسقط به جميع العنادت، فقدر به احتياطً كانا في الهمانة.

ومي الكرجي: حد المطبق عنه أبي حبيعة شهر كما قال أبو بوسف.

وعند محمد: حول كامل، وحكى على محمد أيضاً أكثر احول؛ لأن للأكثر حكم الكئل.

وقوله: بلحاق مدار الحرب مرتفاً هذا قول أم حليفة؛ لأن نصرف العرقد موقوف عنده: وكناه وكالله، فإن أسلم، فهو على وكالله، وإن قتل أو لحق بدار الحرب بطلبت. وأما عندهما: فتصرفاته بافذة، فلا البطل وكائمه إلا أن بموت: أو يقتل على ردته أو يحكم بلحاقه، وإن كان الموكل امرأت فارتدت فالوكيل على وكاثمه حتى عنوت، أو متلحق وبحكم بلحاقه، وإن كان الموكل الرأة عقودها: ولا الإيل أملاكها، وإن جاء المرتد من فار الحرب مسلماً قبل الحكم بلحاقه، فكأنه لم يرل كذنك وبكون الوكيل على وكاتم، وإن جاء مسلماً بعد الهكم بلحاقه لم يعد الوكيل الي الوكالة الأولى، وإن الإند الوكيل وغير مناز الحرب القطعت وكاته، وإن عاد لم تعد عند أي يوسف.

وعند عمد: تعود كذا في الكرجي، وإذا خق فمرند بدار الحرب، فأحدُ الورثة ماله غير أمر القاصي، فأكنوه تم رجع مسلماً كان له أن يعلمسهم، وقو أن القاصي حكم للحقه وقصى بناله للورثة، ثم رجع مسلماً، فوجد حاربة لي يد الوارث، فأبي الوارث أن يردها عليه وأعتقبه الوارث، أو باعها، أو وقلها كان ما فينعه جائزاً، ولا تني، للمرتد.

قوله: ﴿ وَإِنَّا وَكُلُّ الْمُكَالِبُ ثُمْ عَجَزَ أَوْ الْمَأَذُونَ لَهُ فَخَجَرَ عَلَيْهِ أَوْ الشُويكَانِ فَاقْتَرَفَّ فَهَذِهِ الْوَجُوهُ لَبْطُلُ الْرَكْنَافَةَ عَلَيْهِ الْوَكِيلُ أَوْ يُقْلِبُهِ، إِذَا عَجْوَ السكاتِ يَطْلُ إذنه كموته، وكذا الحجر على المأذون وانتراق الشريكين بيطل إذن كل واحد منهما فيما اشترك فيه، ولأن بفاء الوكالة يعتمد فقاء الأمر، وقد بطل بالعجر والحجر والانتراق ولا مرق بين العلم وهدمه؛ لأن هفا عرل حكمي، فلا يتوقف على العنم كالموت.

وقوله: أو الشربكان فافترقا سواء اشتركا عناناً. أو مفاوضة، تم وكل أحمد الشريكين ثالياً.

البوله: وَوَافِهُ قَاتُ الْوَكِيلُ أَوْ جَنَّ جَنُولًا لَمُشَيَّقًا نَطَنَتُ وَكَالَتُهُ}؛ لأنه لا يصح فعنه بعد صوبه وموته.

قوله: رَقَانُ لَحِنَ بِهَارِ الْحَوْرَبِ مُرْتَفًا لَمْ يَجُزُ لَهُ النّصَرُفَ إِلاَّ أَنَّ يَقُودُ مُسَلّفًا} فيل الحُكم بلحافه هذه إذا لم يقيم القاصي بلحافه حتى هذه مسلماً، هيه يعود وكيلاً إجماعًا، وإن فصى القاصي بلحافه، ثم عاد مسلماً، فعند أبي بوسف: لا يعود.

وعند همد: بعود.

قوله: ﴿وَمَنْ وَكُلَّ بِشَيْءَ لَهُ تَصَرَّفَ فِيمَا وَكُلَّ بِهِ بَطَلْتَ الْوَكَالَةُ﴾؛ ألاه إذا لتعرف ويما وكل به تعدر تصرف الوكيل مع سد دلك قال في الحداية وهذا النعظ ينظم وجوما مثل أن يوكله بزعتك عده، أو يكتابه فأعنقه، أو كانه الموكل بنصمه أو يوكله عزوج المرأد، أو بشراء شيء، فيعله عنسه، أو يوكله ينفلاق المرانه، فيطلقها الروح ثلاثًا، أو واحدة والفضت علها، ولمه فيد المقضاء عدتها؛ لأنه إذا لم تقص يحرز الموكل

أن مطفقها أمضاً. أما إذا انقضت، قالا يجور له ذلك، وكذا إذا وكله بالخلع، فحالع يسمع. فإن الوكيل يعرل في هذه الصور كلما لنعار التصرف بعد تصرف الموكيل، وكنا إذ وكنه بيخ عبده، صاعم نضيه، فلو رد عليه يعيف مقضاء، فمن أبي يوسف: ليس للوكيل أن يسعه الأن بعد مصله منع له من التصرف معيار كالعرال.

وقال محمد له أن يبيعه مرة أحرى بخلاف مد إذا وكله باغت، فوهب معمده تم رجع في طبة لم يكن للوكيل أن بهمده لأمه مختار في الرجوع، فكان دقيل عدم الحاجه إما الرّد بقصاء فاض، فهو مقبر الخيارا، فلم يكن دليل زوال الحاجة، فإذا عاد إليه تم ملكه كان له أن يبيعه وإن رد عليه بقير قصاء تاص، نليس للوكيل أن يبعه الأن يبع السوكل إحراح تؤكيل من الوكالة.

قوله: (وَالْوَكِيلُ بِالْنَيْعِ وَالشَّرَاءِ لاَ يَجُوزُ اللَّ يَشَفَدُ عِنْدُ أَنِي حَنِيفَةُ مَعَ أَنِيهِ وَجَلَّهِ وَوَلَمْهِ وَوَلَّهِ وَقَدْهِ وَزَوْجَهِ وَعَنْدِهِ وَمُكَافِّهِ، وكند سَ لا يَحْوِز شهادته له، لأن الوكيلُ مؤمّن، فإذا ماع سِ حَوَلاء الحَدَّةُ شِهَة؛ لأن شماعي بنه وبين مولاء متصنة و لإجارة والصرف على هذا الحلاف.

قوله: ﴿وَقَالَ أَبُو بُوسُفَ وَمُحَمَّدُ يَجُورُ يَبَلَهُ مِنْهِ بِمِثَلَ الْقِيمَةِ إِلاَّ فِي عَلَيْهِ وَمُكَالِمِهِ}؛ ذَال التوكيل مطلق ولا فيماء إلا الأملاك سباية بحلاف العبد؛ لانه يبع من تقسمه؛ لأن ما في بد العبد للمولى، وكذ اللمولى حن في كسب المكانب، ويقلب حقيقة بالعجر.

وفي قوله: بعثل القيمة إشارة إلى أنه لا يحور عندهما أيتماً في العن اليسير، وولا لم يكن التحصيص فائدة، كذا في النهاية: فكن ذكر في الدخيرة أنَّ النبع منهم بالعبن اليسير يجوز عندهما.

قال في الفخيرة، الوكيل تأبيع إذا باع من لا تذبل شهادته أنه إن كان بأكثر من الفيمة يجوز بلا خلاف، وإن كان بأبين باحض لا يجوز بلا خلاف، وإن كان بأبين بمبير لا يجوز بلا خلاف، وإن كان بأبين بسبير لا يجوز عند أي حيمة، وعدها: يجوز، وإن كان بشل الفيمة، فمن أي حيمة، ووابدان والو أمره أموكان بالبيع من مؤلاء، أو قال أنه به مس شنت، فإنه يجهز بهم من هؤلاء بالإجماع، إلا أن يهجه من نفسه أو من وقده للصفير، أو من عنده ولا دبي عليه فإنه لا يجوز ذات عليه المبسوط بالعبدانذي لا يجوز نات فيه إشارة إلى أنه إذا كان مه ويا يجوز يجه منه عاد تحدم المشيئة، وكانك دبن عليه الذكر بالإجماع، والنات المنزى من هؤلاء، ولو وكله أن يزوجه الرأة فروجه المكيل بالته

كتاب الوكافة

إن كانت تسفيرة لا يجور بالإجماع، وإن كانت بالمة فكما أيضةً لا يجور عند أبي حيفة، وعندهما: يجوز، وكذا إذا روحه الوكيل أمنه، أو من لا يجوز شهادته لها، فهو على هذا الحلاف، وإن زوجه أحمد، أو من يجوز شهادته لها جاز إضاعاً.

قوله: ووَالْمُؤْكِيلُ بِالنَّبِعِ يُجُوزُ يُبَعْهُ بِالْفُشِلِ وَالْكَثِينِ، وكنه بالعروض، لأن العره بالبيع عام، ومن حكم اللفظ أن يحمل على عسومه، وهذا عند أبي حيفة، والخلاف في الوكالة المطلقة. أما إذا قال: بعد بنائه، أو بالف لا يجوز أن يغض بالإصاع.

قوله: (وَاللّهُ لاَ يَجُوزُ نَيْقُهُ يِنْقُصَانِ لاَ يَنغابَنَ النّاسُ فِي حَلْمِي وَلا يجور إلا بالفود؛ بالدراهم والدناسي؛ لأن مطلق الأمر ينفيد بالسعارف، وهو طبيع بشمن العقل، أو بالنقود؛ ولأن الله جيف يقول: هو مأمور بمطلق البيع، وقد أنى بهم مطلق، لأن طبيع اسم لمبادلة مال بمان، ودلك يوجد في البيع بالعروض كما يوجد في البيع بالتقود، وكنا البيع بالمحاباة بهع؛ لأن من حلف لا بيه، فياع محاباة حنث، ثم مطلق الأمر ينظم غداً، وسبيته إلى أي أجل كان عند أبي حنيفة، وقالا: يتقيد بأجل ضمارف، فإن الحلف الأمر والوكيل، فقال قائمر أمرتك أن تبيع نقد صعت بنسينة، وقال الوكيل أمرتنى ببيعه وثم نقل شيئاً، فالقول قرق الأمر وجائز لهن وكل بهم شيء ولم يسم له غذاً، ولا سيئة أن يبعه نسيته إصاعاً.

قوله: وَوَالْمُرَكِيلُ بِالمُمْرَاءِ يَتَجُورُ أَنَّ يَشْتَوِيَ بِمِثْلِ الْفَيْمَةِ وَزِيَادَة يَتَعَايَنُ النَّاسُ فِي مُثَلِيّانَ قال الإمام عواهر زاده: هذا لبسا لبست له قيمة معلومة عند أهلُ ذلك البلد. وأما مَا لَه فِهمة معلومة عندهم كاخبر واللحم إداءزاد لا ينزم الامر قلت الزبادة، أو كترت كنا مي شاهان.

قوله: وولا بُجُورُ قِيمًا لا يُتَعَابُنُ النَّاسُ فِي مِثْنِهِم ثم الوكيل بالشراء، لا يجوز أن يشتري من لا يجوز شهادته له هند أبي حيفة، وعندهما: يجوز بنمن العلل، وبما يتغابن فيه، ولا يجوز أن يشتري من هيد، ومكانته إجماعاً. فإن أمره المموكل أن يشتري من مؤلاء جاز بالإجماع، إلا أن يشتري من ولده الصغير، أو من عيده، أو مكانيه.

قال الحجدي: جلة من ينصرف بالتسليط حكمهم على حسة أوجه الهم من يجوز يعه وشراؤه على السعووف وهو الأب والحد والوصي، وقدر ما يتغابن فيه بجعل عفوة ومنهم من يجوز يمه وشراؤه على المعروف وعلى خلافه وهو المكاتب والمأقون يجوز لهم عند أي حنيفة: أن يبعوا ما يساوي أنفاً الدرهم ويشتروا ما يساوي درهماً بألف، وعندهما: لا يجوز إلا على لهجورف، وأما الحر البائغ العاقل يجوز بعه كيفما

كان، وكذلك شراؤه إصاعاً. ومنهد من يجوز بعد كيميا كان شراؤه على المعروف وهو المتضارف والشريف شركة عنان، از معاوضة، والوكيل بالبيع المطابق يحوز بيع هؤلاء صد المتضارف والشريف شركة عنان، از معاوضة، والوكيل بالبيع المطابق يحوز الم المراؤهم المي المعروف إصاعاً، فإن اشتروا بخلاف العرف والعادة، أو يغير الفؤد بغذ شراؤهم على المعمود وصيفوا ما تعلوا قد من بال عرفيم إصاعاً، وسهم من لا يجوز ما يتغان في مصل مونه وساعاً، وسهم من لا يجوز ما يتغان في مرض مونه وساعاً، وسهم من لا وعليه دين مستعرف، فإنه لا يجوز عاباته، وإن قلت و بمشترى بالحياز إن شاء والا لي بطير أن شاء ولا لي بعد مونه زيا باع تركه مقضاء ديونه وسايل به فدر ما يتغان من بعض ورثته وسايل به من بعض ورثته وحلى بيه، وإن قل لا يجعل عقياً، ويجيز عمشرى الي توطيم، وأنه على قول أي حبيمة، فلا يجوز البيع، وإن كان بأكثر من ليسته حتى بحير سائر ورشه وليس عليه دير، وأو باع فلاس مهم بمثل فيشه حياز، كذا في ليابين.

ولو باع المضارب مال المصاربة من لا يحور اشهادته له و هاماه فيه فليلاً لا يجور. وكنا، الوضى إذا ماع من هؤلاء و على فيه فليلاً، وسلم من لا يجور بيعه ولا شراؤه ما لم يكن خيراً، وهو الوصي إذا ماع ماله من الشم، أو اشترى، فعند السلم لا يجور بحال، وصدهما: إن كان حيراً لليتم حار، وإلا فلا.

قوله: ﴿وَأَنْدِي لِا يُصَافِقُ النَّاسُ فِي هَنْمَهِ مَا لاَ يُدَخَلُ تُحْتَ نَقْوِمِ الْمُنْتُومِينَ﴾؛ لأنا ما يدخل تعب تقويسهم زيادة عبر التحققة؛ لأنه قد يقوله السان بثلك الريادة، ونان الم تكن تحققه على عليها.

قال الحاجمدي: الذي يتغامل الباس في مثله نصف العشر . أو أقل منه، ورن كان أكثر مهر نصف العشر، وعبو معا لا يتغاير الناس فيه.

وقال لصبر بن يحتى: قدر ما يتغابل الناس فيه في العروض ده بيم وهو نصف العشر وفي الحيوان ده بازهه وهو العشر وفي العقار ده وازده وهو الخمس، ومعاه أن في العروائي في حشرة دراهم نصف درهم ولي الحيوان في العشرة درهم، وفي العقار في العشرة درهمان وما خراج من هذا، فيوامها لا يتعاس فيه.

ورحمه ذنك: أن التصرف بكتو وجوده في فعروض، ويقل في فعقار، ويتوسط في الحيوان، وكترة العين لقبة النصرف.

قوله: وَوَرَفًا صَمِنَ الْوَكِيلَ بِالْبَيْعِ النَّمْنِ عَنْ الْمُثِنَاعِ فَصَمَالُهُ لَاطِلُ: لأَن حكم الوكيل بن اع أن يكون لميناً فيما يضمه من النمن، فلم بجز عني موجب الصص من كونه أميناً بهاء أنصار كلما أو شرط على المودع صمان الوديمة أم يصبح كذا هما، وكذا لو كان الأمر احتال بالنص على موكمل على أن سرئ المشتري منه كانت الحوالة بلطلة، والعال على حالة على المشتري.

قوله: ووَإِذًا وَكُلَّهُ مِنْهُعَ عَبْدُ فَياعَ نَصْفَةً جَازَ عَنْدَ أَبِي حَبِيفَاءٍ، وكنه [6] ياع حزيا منه معلوماً عبر النصف مثل التفتُ، أو الرّبع، فإنه يعوز عند أبي حنيفة سواد باع النافي سه، أو لم ينعه؛ لأن اللفظ مطلق عر فيد الافتراق والاحتماع، ألا فرى أنه أو باع الكال عمر النصف حار عدد، فإذا ياع النصف به أولى.

وقال أبو يوسف ومحمد: لا يحرز لما فيه من صرر الشركة إلا أن ببيع النصف الأخر قبل أن يحتصما، أو يحيزه الأمر، وكدلك هذا الاحتلاف في كل شيء في تحيضه طور كالأمة وقلداية والتوات، وما أشبهه، وإنها فيد بالعبد؛ لأنه إذا باع يصف ما وكل به وليس في تعريفه ضور كالكيل والورني وأنعددي المتقارب حار إجماعاً.

قوله: ووإنَّ وكُلَّةً بشواء عبد فانشرى نصفه فالشَّرَاء هُوَلُوفَ) يعني بالإحماع. وكذا إذا اشترى جزياً من أجراله عبر النصف، قبو مثل النصف.

والعرق لأي حيفة؛ أن الشراء ينحقن أبه النهمة؛ الطله اشترى النصف النصف؛ ولأنه وكله نشراء عند ونصف العند ليس نعيد.

وقوله: فالشراء موقوف أي على إحارة الموكل، وهذا قول أي يوسف، حتى ثو أعنقه الوكيل لا ينمد صفه، وإن أعنفه الموكل نهذ عنقه، وبكون العنق رسارة منه.

وقال عمد: يكون الوكيل مشترباً لنصبه؛ لأن الشراء بعبر الإدن لا بتوقف ادا وحد ضاداً على العقد، حتى و اعتقد للوكيل يقد ضقه إلا أن يتسرى الدافي قبل الصو، فحيمتد يتحول إلى الأمر.

قوله: وَلَوْنَ اشْتَرَى فِاقِيَّهُ لَمِ الْمُوكُلُىٰ}؛ لأن ضراء البعض قد يقع وسبلة إلى الاستثال بأن يكون مورونة بين صاعم، فيحتاج إلى شرائه عنفصاً شعصاً، فإنها اشترى البافي قبل رد الامر البيع تبين أنه وسبلة فيمد على الامر الانفاق.

وفي الخبجيدي: [13 اشترى ياقيه قبل الحصومة برم الدوكل عبد علماتنا التلائة.

وقال زهر: يلزم الوكيل، وإذا احتصام الوكيل والموكل إلى القاضي قبل أن بشتري الوكيل الباطي، والرمم الفاضي الوكيل، ثم إذا الوكيل اشترى الباطي بعد فامت لزم أوكيل إصاعاً، وكذلك هذا الحكم في جمع ما في تحيصه صرر، فإن وكله بشراء ما لم يكن في تعيضه صور، داشتري بعيله فرم الأمر سواد اشترى المامي، أو لم مشتر بحو أن يوكله كتاب الوكالة كتاب الوكالة

يشراء كر حنطة بمائه، فاشترى نصف كر محسبين لزم الأمر، وكنا أو وكله مشراء عبدين. فاشترى واحداً منهما لزم الأمر إصاعاً، وكنا إذا وكنه بشراء مماعة مى العددي الصفاوب، فاشترى واحداً سها لزم الأمر.

قوله: (وَإِذَا وَكُلُهُ بِشِرَاء غَشَرَةٍ أَرْطَالِ لَحْمِ بِدَوْهِمِ قَاشَتَرَى عِشْرِينَ رِطَّارًا بِدَرْهُم مِنْ لَسُمِ يَبَاع بِقَلْهُ غَشْرَةً أَوْطَالِ بِدَرْهُم لَرَم الْمُوكُلُ مِنْهُ غَشْرَةً بِيصَفّ دِوْهِم عَلَم أَبِي خَيْفَةً)؛ لأن الوكيل ينصرف من جهة الأمر، وهو إنها أمره بعشرة، وما ذاذ عليها غير مأمور به، فلا يغرم شوكل ويلوم الوكيل، ومعنه رد كانت عشرة أرطال من ذلك اللحم تساوى قيمته رحماً، وإما قيد به؛ لأنه إذا كانت حشرة منه لا تساوى ذلك معنى طول الي على قول أبي حيفة الأكل على قول أبي حيفة لأن هذا المن هذه العشرة كنت ضماً في العشرين لا تستداً، وحما قد وكه بشراء عشرة قصداً، ومنا قدم العرب عنه أبي حديثة كما إذا قال طاق الرابي واحدة فعلة بها (الأل لا تعلق الواحدة ليونها في حسن الثلات، والمتصنى لا بنيت لعدم التوكيل به، فانا: ذلك مسلم في الطلاق؛ لأن المتصنى لا شيت أصلاً لا من الموكل عدم التوكيل به، ولا من الوكيل لعدم التوكيل به، ولا من الوكيل لعدم التوكيل به، ولا من الوكيل.

قوقة: وَوَقَالُ أَبُو يُوسُفُ وَقُعَمُكُ يُتُرِفُهُ الْمِشْرُونَ} وَفِي بَعَثِرِ السَّحِ: قول عُمَدُ مع إن حنهمًا كذا في اقتابَة.

وفي شرحه: أبو برسما مع أي حيمة وعمد وحده أوأما إذا أشرى مما يساوي عشران رطلاً بدرهان بأن الوكس تكون مشرياً أغسه بالإصاع: إذا المأمور به السمين، وهذا مهرول، فلم يحصل مقسود الأمر.

قوله: (وإذا وكُنَّة بشراء شيء بعيته قليس له أن تنظيرية بنفسه)؛ لأنه قبا قبل طوكالة تعيسه، فقعل ما يعين بقع لمستحقه سواء بوى عبد العقد الشراء النموكل، أو عبرح به فقسه بأن قال: اعتريت العسبي، فيو المموكل (1 إذا خالف في النمس إلى شراء والى جنس أحر غير الدي ساء الموكل وعبا إذا كان الموكل غالباً. أما إذا كان حاصراً، وقد صرح الوكيل لفسه يصير العسم؛ لأنه عول نفسه بالإقلام على الشراء لنفسه، وله أن يعرل ناسه معطرة الموكل دون غيته، فأما إذا كان النمن مسمى، فاشترى بخلاف جسمه أو لم يكن مسمى، فاشترى بغلاف جسمه أو وكل وكبلاً مشراته، فاشترى اللهي، وهو فاتب تست العلك للوكيل الأول في هذه الوجوء، وإن السرى النمي محصرة الوكيل الأول في هذه الوجوء، وإن السرى النمي محصرة الوكيل

الأولى منذ على الموكل الأول.؛ لأم حصر راب، فلم يكن تفاتفا، وهمه أيصةً إنا لم معين النمن أما إذا نبيه، فاشترى بأكتر معاسم له لزم الوكيل؛ لأمه خالف إلى شراء.

قوقه: وَأَوْ يُشْتَرَبُهُ بِهَالِ الْمُوكَلُّلِ﴾ اراد به إضابة الفقد إلى دراهم الموكل، ولم يرد به النقد من ماد، أي لسن المراد أن ختر به عاراهم مطاقة: ثم نقد المدفوعة إلى الوكيل، الإن أي هذه الصورة تقصيلاً وفيما إذا أضاف المغد إلى دراهم الموكل إحماع على أنه علام سواء نقد من مال الموكل بعد ما أحماف إليه المقد، أو نقد من مال نقسه كما أي شاهان.

ومي قال ترحل بعني هذا العبد لفلان، صاعه ثم أنكر أن يكون فلال أمره، فإن فلاناً بِأَحَدُهُ: لأن فوله السابق إقرار منه بالوكالة عنه، قلا ينفقه الإنكار اللاحق، فإن قال فلان لم آمر، لم يكن وكبلاً له، لأن الإقرار اربد برده إلا أن بسلسه فللشفري إليه، فيكون يعمّ بالتعاطي، وعليه العهدة، وذلت هذه النسبالة على أن التسليم على وجه البيع بكفي بالتعاطي، وإن لو بوحد نقد النمن وهو يتحقل في النعيس والحسيس كنا في الحليانة.

وفي الواقعات: لا بدعي بيع التعاطي من لغد الثمن والتسلم على وجه السع .

قوله: ﴿وَالْوَكُولُ بِالْخُصُومَةِ وَكِيلُ بِالْقُبْضِ عِنْدُ ابِي خَبِهَةً وَابِي يُوسُفُ وَمُحَمَّدٍ› حلافاً بزور: هو بقول (به رصى بخصوعه والشعن نَبر الحصومة، ولم برض به.

ولده أن من يمثل غيثاً بملك يشامه وسام الخصومة واشهاؤها بالقبص، والأن الوكيل بالحصومة مأمور بقطعها، وهي لا تقطع إلا بالقبص، والنتوك البوم عني قول زفر لطهور الخيانة في الوكلام، وقد يؤمن على تقصومة من لا يؤسن على العالم.

قال في المنابع: وصورت: رجل وكل رجلاً بأن يدعي على فلان ألف درهم له عليه بهذا ولو يزد على هذا، فأنته الوكيل بالبيد، أو بالإثرار، فإن له أن يُستبه صه. وإن لم يأمره شموكل بالفضر، واجتار المتناجرون: أنه لا يملك الفيض إلا اللمن عليه وهو قول رفر. قال الفقية أبو الليك: وبه بأحد؛ لأن السوكان أو كان والقاً هنصة لنص عليه، وإنَّ كانا وكيلين بالقصومة لا يقيضان إلا معاً؛ لأنه رضي بأمانتهما لا بأمانة أحدهما.

555

قوله: روالوكيل بقيض الدّني وكيل بالخصولة علد أبي خيفة على العيد و البست عبد طيئة على استيماء الدوكل أو البرانه بقبل عداء حلاناً لهما، وعدهما: لا يكون وكيلاً بالمضومة، لأبه قد نصلح للقيض من لا يصلح للحصومة، فلم يكون رضاه بقيضه وغا للحصومة، ولأبي حنيفة: أن قيص الدين لا يصور الا مطالبة و محاصمة كالوكيل بأحد التندة والرحوع في الهية والرد مالهيب. وأما الوكيل بقيض الدين لا يكون وكيلاً بالخدومة فيه إحداماً؛ لأنه وكين بالفل، فصار كالوكيل بالمرابق الرحوع في الهية والرد مالهيب.

قوله: ﴿ وَإِنَّا أَقَرَ الْوَكِيلُ بِالخَصَوْمَةِ صَدْ الْفَاصَي خَاذَ الْمُرَارَةُ} صورته: أن يوكله بأن يدعي على رسل شيئًا، مأثر عبد الفاضي بيعالان دعواه، أو كان وكس السدعي علمه، فأفر على موكلة باروم دلك الشيء، ولا يجور إمراز الوصي على الصعير.

قوله: (وَلاَ يَجْوَرُ فِوْلَالُهُ عَلَيْهِ عِنْنَا الْقَاطِي عَنْنَا أَنِي حَيْفَةً وَمُحَمَّدُ) استحسانًا، ولا أنه لا يحرج من الوكافة؛ لأن في وعمه أن الموكل ظالم له يعطائيه، وأنه لا يستحق عليه شيئًا، قلا تصم الحصومة في ذلك.

قوله: ﴿ وَقَالَ أَبُو يُوسُفُ يَجُورُ إِفْرَارُهُ عَلَيْهِ عِنْدَ عَبْرِ الْفَاضِي)؛ لأنه افامه مقام غسه.

وقال زنر: لا يصلح إلراره لا في بجلس الفاضي، ولا في غير عاسم، وهو الفياس؛ لانه مأمور بالحصومة رهمي منازعة والإغرار يصاده؛ لأنه مسالمة، والأمر مالسي، لا يشاول صده، وقدا لا يطلق الصلح والإبراء، ثم الوكيل مقبل شهاديه على موكله وهل نقبل ثه؟ إن كان في عير ما وكن به فيلت وإن كان فيما وكل به إن شهد قب العرل أو بعده، وقد هناصح ديه لا نقبل للهيمة، وإن كان بعده ولم يحاصه فيلت على الأصح.

قال في المصفى: إذا عزل الوكيل بالخصومة قبل أن يعاصم لا تعلل شهافته عند أبي يوسف خلافاً هُمِن، وإن محاصم لا تقبل إحداثاً.

وفي المنابع: إذا وكنه بالحصومة فحاصم، ثم عزله فشهد الوكيل على ذلك احق. وإن كانت الحصومة عند القاطبي لا تقبل شهادته، وإن كانت عند غير القاطبي قبلت عندها.

وقال أنو يوسف: لا تقبل شهادته بعد الوكالة حاصيد أو لم يخاصبه.

قوله: وَوَمَنَّ ادْغَى أَنَّهُ وَكِيلُ الْغَالِبِ فِي فَنْصِ فَهِه لْصَدَّلُهُ الْغَرِيمُ أَمِرَ بِسَسِيمِ الذَّينِ إلَيْهِ أي أحير على ذلك؛ لأن الوكالة قد ضرب بالصحيق، ولأن تصديفه الرار على نفسه، ثم (15 دفع إليه ليس له ال يسترده بعد ذلك، وقيد بالتبسيق؛ لأنه إذا سكت، أو كذبه لا يجبر على دفعه إليه، ومكن لو دمع إليه لم يكن له أن يسترده.

قوله: وَفَهَانُ خَصَرَ الْغَالَمَا فَصَنَّقُهُ وَإِلاَّ فَقَعَ الْغَوِيمُ إِلَيْهِ اللَّذِينَ لَائِهَا إِلَاهِ لم يبت الاستبداء حيث أمكر الوكانه: والغول في ذلك قوله مع بهينه.

قوله: ﴿وَيَرْجِعُ بِهِ عَلَى الْوَكِيلِ إِنْ كَافاً قَالِيًا فِي يَدَهِ قَيد بِشَائدًا الآمه إذا صاح في يده، أو هلك من غير تحد لا يرجع عليه؛ لانه عصديف اعترف أنه تحق في الفيض وهو معلقوم في هذا الأحق، والسظلوم ليس له أن نظلم غيره، وإن كان ظعريم لم يصدق على طوكان، وإنها ديمه إليه على العالم، على الغريم على الحكان، وإنها ديمه اليه على رجب الإحازة، فإنا انغطيم رحاؤه طوكيل؛ لأنه لم يصدق على الوحوه كلها ليس له أن يسترد المنديوع، حتى يحضر الغائب؛ لأن الغرار، أو عندلًا.

قال الخصدي: إذا حاء الموكل إن أنر بلوكالة مضى الأمر على وجهه، وإذ الفكرها أحد ديمه من العرب للها، والعربم برجع على الوكيل إن كان دائباً في يده، وإذ استهلكه ضمه مثله، وإن هلت في يده من غير تعد إن كان سدنه لا يرجع عليه، وإن صدقه وشرط عليه الضمال، أو كلبه أو سكت رجع عليه، ثم إذا وسم المموكل على العربم، وأراد الغربم أن يحلقه ما وكان، كان له دلك إن كان دفع إلى الوكيل عن تصديق، وإن كان عن سكوت ليس له أن يحلقه إلا إنها عاد بني التصديق، وإن كان دفع عن حدود، فيس له أن يحلقه وإن عالم إلى التصديق، وإن كان دفع عن

الموقدة ووَايَّنَ قَالَ إِلَى وَكِيلُ الْفَائِبِ بِفَيْضِ الْوَدِينَةِ وَاصْلَقْهُ الْفُودُعُ فَمْ لَمْ يُؤْمُر بِالشَّسْسِمِ إِنْهُمِ؟ لأنه أَمْرِ لَهُ سَالَ النَّبِرِ الحَلَّافُ الدِينَ؛ لأن الدِينَ عَمَلَهُ الذَّمَةُ وإثراره سَا في فَعَنْهُ يَنْزِلُ مَنْزِلَةٌ مَا فِي صَكَ.

وامما الوديعة، فهي عين مال الغير والإفرار في مئت الغير لا يتعذ، ومن دفع إلى رجل عشرة دواهم ينفقه على أهمه، فأنفق عشرة من عمده، فالعشرة بالعشرة؛ لأن الوكيل بالإنفاق: وكيل بالشراء، وهذا استحسان، والفياس أنه مشرع.

وفي الكرسمي: إنه دفع إلى رحل ألهاً ينتسي بها دينه، فدفع الوكيلي إلى العربم ألفاً من ماله، واقتطنيُ الألف التي دهمت إليه جاز كما نو وكله بالمشراء بهذه الألف، فاشترى اللف من مان بفسمه تم الحفجا عرضًا، فإنه يجوره والله مسحانه وتعالى أعلم.

## كتاب الكفالة

وفي الشرع: عنارة عن ضم دمة إلى دمة في المطالمة دون غدين، بل أصل العمن في فعة الأصيل على حاله.

المولد وحمد الله تعالى: ﴿الْكَفَالَةُ عَلَى طَرَائِشِ كَفَالَةً بِالنَفْسِ وَكَفَالَةُ بِالْمَعَالِ فَالْكَفَالَةُ بالنَّفْسِ فِالزَقْمِ سواء كدت بامر الدكانول عنه، أو بغير أماه كما يحور في أحال:

وان قبل: إذا تكفل غير آمره لم نقدر على إخضاره؛ لأن للمطنوب أن يعتبع عليه؟ قلتا: أنه يقدر على إحضاره، ولكن لا يازم ذلك المطلوب، وجويز فلكفائة موقوم. علم إمكان الأهاء هوان استحقاقه.

قوله: ﴿وَعَلَى الطَّنَامِنِ بِهَا إِخْطَارُ الْمُكَفُّولِ بِهِ﴾؛ لأن الحسور هو الدي الرَّّ السكمول بدر وقد النواء الكميل، وإن لم يحصره وهو يقدر على إحصاره، الزمه الحاكم ذلك، فإن أحضره وإلا حبسه؛ لأن الحضور توجه عليه.

قوله: ووَتَنْتَقِدُ بِذَا قَالَ تَكَفَّلُتْ بِنَفْسِ لَلاَنِ أَوْ يُوَلَّتِهِ أَوْ يُوْرِحِهِ أَوْ يَجَسُدُهِ أَوْ يَرْأُسِهِيَ أَوْ يُوجِهِهِ أَوْ بِمِنْهِ؛ لأَنْ هَذَهِ الأَلْفَاظُ بَعِيرٍ مِنَّا عَنْ حَدِيمٍ الْمُدَدِّ.

قوله: وأز بتصنيمه أو مُلْتِهم، وكدا بأي جزء حدد لأن الخس الواحدة لا تتجزأه مكان ذكر بعضها شائماً كذكر كلها بحلاف ما بدا فال: تكفلت بها فلان، أو برجلما لأنه لا يصر بهما عن جميع فبدن. وأما إذا أصاف نظره إلى فلكفيل، بأن قال: الكفيل كفل لك يسفى، أو ثلثر، وإنه لا يجوز، كذا في فلكرجي ذكره في بات الرهن.

قولُه: ﴿وَكُذَّلِكَ إِذَا قَالَ صَبْعَتَه لُكَ أَوْ هُوَ عَنِي أَوْ إِلَيُّ أَوْ أَنَا وَعِيمٌ بِهِ أَوْ كَفِيلُ بِهِ أَوْ فَبِيلٌ بِهِ} أَو أَنَا صَامَنَ بُوحِهِمَ أَمَا إِذَا قَالَ: أَنَا صَامَ سَعَرَعَهُ، فَيُو نَاظُلُ، وَإِنْ قَالَ: تَكُلُفُتُ بِهُ لَلِالَةِ أَيَاهِ.

<sup>(1)</sup> ويعرفونها بأنّها: نتم دية إلى دية في البطالية. أن: (نّها عقد تعسس الرام شخص بحق واجب على غيره: وإنتراك بعث دمه في المسارّية به تجاه الطالب.

فالمبادح الجديدة كفيل

والمترم الأصلي: مكتول، أو إمكنول عند.

والطائب السلام له: مكنون له. والعلوم به أو عمل الطلب: مكامول ما

انطرز المدحل الفقين المام ( ) 6081).

<sup>(2)</sup> سورة قل حمراند 37.

هُتَابِ الكَفَاتَمَ مُتَابِ الكَفَاتَمَ

روي على عمد: أنه كثيل أنداً إلا أن يقول، فإن مصنت، فأنا ترتيد. فيكون الأمر. على ما شرفاء كنا في ليدوم.

قوله: وفإناً عَرْطَ في الكَفالة تستيم الْمَكُفُول بِه في وَلَت بِغَيْهِ قَرْمَة إِخْصَارُة إِذَا طَالَة بِد فِي ذَلِكَ الْوَقَتِ فَإِنا الْحَسَرَةُ وَإِلاَ حَبْسَةَ الْحَاكِمْ وَإِنَّا الْحَصَرَةُ وَإِلاَ حَبْسَةَ الْحَكَمَةِ وَإِنَّا الْحَصَرَةُ وَاللّهُ فِي مُكَانَا يُقْدِرُ الْمُكَثُّولُ لَهُ عَلَى لِمُخَاكُمْتِهِ بَرِينَ الْكَفَيلُ مِنْ الْكَفَالَةُ وَإِن كَنَ الدكمول به غاباً عن البلد المهدة الحاكم منة فسيافة داهة وحالياً، فإن صحت ولم يحصره حسية وما الله المهدة الكفالة المي الله بعرف مكانه وإن سلم المكفول به بالنفس بقت إلى السخفول له تجهة الكفالة يحمر عبى قولان حتى إنه مرا الأمر الذا إذا كانت الحكمالة بالأمر الذا إذا كانت بعير الأمر لا يترا كذا في المؤولة.

وتو آن ثلاثة كفلوه ينفس رجل كفاله واحده، فأحضره أصحح برنوا حبيماً. ولا كانت الكفاية مصرفة ل برا اساقول: لأن كل نفيه أوحب يحصاراً على حدق وإن تكفل ثلاثة بمال كفائه واحدم أو مصربة نادي احدهم صبح انسال برئ الدفول.

قوله: ﴿ رَبِّادُا تُكُمُّلُ بِهِ عَلَى أَنْ لِسَلَّمَةً فِي مَجْلِسَ الْقَاصِي فَسَلْمَةً فِي السُّوقِ الرعةي محصول المقدود

وقيل: في زمانيا لا يبراً؛ لأن الطاهر المعاولة على الاطناع لا على الإحضار، وكما إذا سلمه لي نواحي البند للذي صمى له فمه فهو على فدا.

قوله: ﴿وَإِنَّ مَنْفَهُ فِي مِرْقُهُ لَمْ يَبْرَأَيْ؛ لأنه لا يقدر على الحكمة فيها، ولا على إحضاره إلى تقاضي، وكذا إذا سامة في الوادي تعدم قاض يقصل الحكم به، وإذا سلم في مصر أحر عبر النصر الذي كمل بيه، فؤه بيراً عبد أي حيفة للقدرة على المحاصمة قيم، وعندهما: لا يبرأ؛ لأنه قد تكون غرة ده بيما عب

قطاه وتعل شهوده في هلة المعبر النصأة فتمارضت الموقعات، وأنو منسه في انسجان، وقد حسة غير الطالب لا يتراه لأنه لا يقدر على الحاكمة فيه.

قوله: ووَإِذَا غَامَتُ الشَّكُفُولُ بِهِ بَرِئَ الْكَمِيلُ بَالْنَفْسِ مِنْ الْكَفَالَةِ وَإِذَا فَاتَ الْمُكُفُولُ لِهُ بَوْنَ أَلْكَمِيلُ بَالْنَفْسِ مِنْ الْكَفَالَةِ وَإِذَا فَاتَ الْمُكُفُولُ لَهُ بَهْ مِنْ قَادراً عَلَى تَسْلَمِ الْمُكْمُولُ بَهْ بَعْسِمُ وَمَالُهُ لا يَصْلَحُ لا يَعْلَمُ فَلَا اللّهِ اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَّا عَلَّا عَلَى اللّهُ عَلَّا عَلَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَّا عَلَى

بإحضاره، فإن سلمه إلى أحد الوصيين برئ في حقه وقلاحر أن يطاليه، كذا في البناسيع.

قوله: وزَانَ فَكَفَلَ بِنَفْسِهِ عَلَى أَنَهُ وَنَ لَمْ يُوَافَ بِهِ فِي وَقَتِ كَذَا فَهُوَ هَامِنَ لِمَا عَلَي وَهُو إِلَّا لَهُ وَلَا لَمْ يُوَافَ بِهِ فِي وَقَتِ كَذَا فَهُو هَامِنَ لِمَا عَلَيْهِ وَهُو أَلْقَالُهُ وَهُو الْكَفَالُةِ وَهُو إِلَّهُ بَاللَّهُ مِنْ الْكَفَالُةِ وَهُو إِلَّهُ مِنْ الْكَفَالُةِ مِنْ اللَّهُ مَا اللهِ وَافَ بِهِ عَدَا، فَعَلَمُ صَافِهَا، فَيَا لِم وَافَ بِهُ عَدَا، فَعَلَمُ عَلَمُ اللهِ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَم اللهِ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَم اللهِ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَم اللهُ عَلَم اللهُ عَلَم اللهُ عَلَم اللهُ عَلَيْه اللّهُ وَلَمْ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عِلْهُ عَلَيْهُ عِلَيْهُ عَلَيْهُ عَلّهُ عَلَيْهُ عَلَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَّهُ عَلَّا عَلَيْهُ عَلَّا عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلِيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَّا عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلّمُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلّمُ عَلّمُ عَلِيْ

و توله: وولم يبرأ من الكمالة بالنعس»: فإن قبل: ما الفائدة في ذلك، وقد حصل المقصود وهو خمان الألف؟

قلنة: لجواز ال يكون عليه دين أخر.

قوله: ﴿ رَالًا تُنجُوزُ الْكُفَالَةُ بِالنَّفْسِ فِي الْجَدَّارِدِ وَالْفِصَاصِ عِنْكَ أَبِي خَيفُهُ﴾؛ لأن الكمالة للنوان، وهو مأمور بعرء الحدود، ونرك التوثق.

وقال أبو يوسف ومحمد: يجور،

وفي الهداية: مماه لا يجر على الكفائة عند أي حيقة، وعندها: يجر في حد القذف؛ لأن به حق العيد وفي القصاص؛ لأبه حالص حق العند، بيلق بهما الاستيقاق يخلاف الحدود الخالصة لله تعالى كحد الزبا والشرب، ولو سمحت نصه بإعطاء الكميل بصح بالإجماع.

وصورته: ادعى على رحل حقاً في فدف، فأنكره، فسأل المدعي الفاضى أن بأخذ ضه له كميلاً بتعسه، فعند أي حنيفة لا يجبه إلى ذلك، ولكن يقول له: لازمه ما بينك وبين قيامي، فإن أحضر شهوده قبل قبام القاضى، وإلا على سبله، وعسمه بأمره بأن يقيم له كفيلاً بنفسه؛ لأن الحضور مستحق عليه لسماع البهة، والكفيل إنها يضمن الإحضار، وأما مص الحدود والقصاص، فلا يجوز الكفالة بها في فولهم جمعاً؛ لأنه لا يمكن استهاؤها من الكفيل.

َ قَوْلُهُ: ۚ رَوْلُمُ ٱلكُفُهُالَٰٓۚ بِالْهَالِ فَجَائِزَهُ مَعْلُومًا كَانَ الْمَالُ الْمُكُفُولُ بِهِ أَوْ فَجَهُولاً وَذَهُ كَانَ ذَيْنَا صَحِيمًا مِثَلُ أَنْ يَقُولُ تَكُفَلُت عَنْهُ بِأَلْفِ أَوْ بِمَا لَكَ عَلَيْهِ أَوْ بِمَا يُسْرِكُكِ مِنْ مَنْيَء فِي هَذَا أَلْبَيْنِ؟؛ لأن مِنِي الكفالة على الترسع، فيحسل الجمالة.

وقوله: هادا كان ديناً صحيحاً»: مثل أدان البناعات، وأروش الجنايات، وفيم المستهلكات والفرص والصداف. واحرر بذلك عن مدل الكتابة، قابه لا يجوز الكفالة بهه لأبه يؤدي إلى أن يُبت المال في دمة الكنيل بخلاف ما في ذمة المكفول عنه الأن للعبد إزالته عن تعسم بالعجز من عبر أدان. والكفيس لا يبرأ إلا بالأداء.

قوله: ووالمُمكِّقُولُ لَهُ بِالْحَيَّارِ إِنَّ شَاءً طَالَبَ الْمُدِّي طَلِيَهُ الأَحْسُ، وإِنَّا شَاهُ طَالَبَ كُفِيلَةً)؛ لأن الكمالة صبر الدمة بلي قدمة في المطالبة، وطلك يقتسني قبام الأول لا البرامة عنه، وله أن يطالبهما جميعًا، لأن مقيضات الضير.

قوله: (وَيُجُورُ تَعْلَيْنَ الْكُفَانَةُ بِالشَّرُطِي يَعِي إذا كَانَ الْسَرَطَ سَبِيدًا لَهُ وَمَلَاكِماً لَهُ مثل أن يكون شرطاً وحوف الحق كقوله ما مينت وبزاءً أو داينه، أو ما ثبت لك عليه، عام صامن به أما إذا كان شرطاً لهن له بعنق بدلك م يجر كقوله: إن وحلت الدار، فأنا ضامن لك ما لك على طلال له يجر الشرط، وأما أسائل، فيلزم الكفيل حالاً، وإن تكفل إلى الحصاد، في في أحل إذ كان أحجرُ معيناً بعارفه اللحار حال، وإلا فان وإن تكفل إلى الحصاد، أو التكفل حارة، والتأخيل الموارد، أو القطاف جارة، وإن قبل: إلى أن عطر السمال بالكفائد حارة، وإن قبل: إلى أن عطر السمال بالكفائد حارة، والتأخيل باطراء وبعجب الدان حالاً

قولة: (مثلُ أَنْ يَقُول مَا بَايَقْتَ فَلاَنَا فَعَلَىٰ أَوْ مَا ذَابِ لَيْنَ عَلَيْتُهُ إِنَّ يُسَوِر وَقَعَلَىٰ الله فَابِ لَيْنَ عَلَيْتُهُ إِنَّ يُسُورُ وَقَعَلَىٰ الله فَالَّالِقِيلَ الله وَمَا يَبَعِثَ الله وَلَا مَا يَبَعِثَ مِنْ فَاللَّهِ الله فَاللَّهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَّى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَ

قوله: ﴿وَإِذَا قَالَ تَكُفُلُتُ بِهَا لَكَ خَلَيْهِ فَفَاضَنَا اللَّيْمَةُ عَلَيْهِ بِالْفَ ضَمِلُهِ الْكَفيلُ بما صحت الكفالة باعجبول، لقوله تعالى: ﴿ وَلَمَنَ مَا زَاءَ رَحَلُ بُعِيرٍ وَأَنَّا مِهِ رَحِيمٌ ۗ ۗ '''! أي كتبل وحس النجر بجهول مد يريد، ومد يغض

قوله: ووَإِنَّا لَمْ نَقُمُ الْنِيَّةُ فَالْقُولُ قُولُ الْكَفِيلِ مِنْ يَصِيمِ فِي مَقْدَارِ مَا يُقْتُوفُ به)؛ كنه العلام له، وهو منكر المرباده، والقول مول المسكر مع ينبيَّه

قوله: رواية اغتراف المُعَلَّمُولُ عنه باكبر من دلك لم يُصدق على كفيله): لابه افرار على العبر، ولا ولاية له عليه. ويصدق بر حل نسب بولايته عليه

قوله: ووَلَجُودُ الْكُمَالَةُ بِأَمْرِ الْمُكَلِّمُونَ عَلَمْ وَبَعْرِ أَمْرِهِمِ؛ لأنه النوع المطالبة، وهو عمرها في حق نصحه، وقيه بعج الطالب، ولا شرر فيه على السندوب بليوت الرجوع، إد

<sup>(1)</sup> مورة يوسف: 72.

كتاب الكفائم [66]

مرعد ارد

قولمة وقبال كاللمل بأقرم وجعً بها يُؤهَي غليهم هذا إذا كان الآمر منس يجور إدراره على نصفه بالدوان، وبعلك أسبرع حتى لو كان صلياً محجوراً أمر أرجلاً بأن يكفل عده فالكفالة صحيحة، ولكن إذ أدى لا يرجع عليه.

وصورة المسألة: كما يقول الرجل للرجل اصلى نقلان عني بآلف له علي. أما إذا قال: المحر الأنف الذي لفلان على، وله يقل: على لا يرجع عليه عندهما.

وقال أنو للوسفية إن كان حراهاً لها طه أن لرجع علم ، وروى عدم أنه لا يرجع عليه المواد كان حراهاً لها أو الم يكل، وإن لئان معامور حسطاً له ترجع عليه إصاعاً استحساباً، والحيط هو السن في حياته كالمولد الذين هو في حياته رواد، وروحه رمن في عالم من الأبير به والشابئ غيركم عبان.

و فيل؛ الخليط الذي لاحد منه، ولعظم وبدائم، ويصع عنده المثل، ولو للأهل العند عن مولاء بأسره، فصو ثم أدى لم يرجع به عنديا مالانًا لرهر

وقوله. ورجع بما يؤدي طيه إذ هذا إذا أدى مثل أذني الذي صعبه فدراً وضعة. أما إذا أدى حلامه راجع بما ضمن لا بما أدى كما إذا الكفل محموع. أو حباد، فأدى مكسرة، أو زيرفاً، ومحرز بما للعالب، أو أعظاء دائين أو مكبلاً، أو حرورةً رجع ما صمل أي بالصحاح، والجيد ولا يرجع بما أدى؛ لأنه ملك الذي بالأداء بملاف المأمور يقضاء لذين من حيث يرجع بما أدى؛ لأنه لو بجب عليه شيء حي يمنك الذين بالأداء،

قوله: ﴿وَإِنَّ كُفُلَ عَنْهُ بِغَيْنِ أَمْرِهِ لَمْ يَرْجِعُ بِمَنَا يُؤَذِّى هَلَيْهِ﴾ لأنه مبرع ماداته وعلى هذه قانوا بيس كفل للرسل بالله بعد أمره ومات الطاف، والكفل وارته برئ الكفيل، لأن الله في ذبته المقل الميه بالإرث ومنكه، إن كال شه بأمره الماليات لازم للبكتول عنه على حادة لأنه ساكفل بأمره له يكي شيرعاً، وعال الو دفع المال عنه رجع عيد، وقو وهب له لطالب المال برجع بذلك عنيه إدا كانت الكفائة بأمره، وإن كفل عنه الحير أمره، فلا شيء عليه الكفائة وفد، وأدى سه أو برجع عليه، للما في الرجع عليه، للما شرحة،

قوته: روليْس لِلْكَفِيلِ أَنْ يُطَالِبُ الْمَكُنُولِ عَنْهُ بِالْمَالِ فَمُلِ أَنْ لِوَادِّي عَنْهُ)؛ لانه لا يتلكه من الأدء، ولأن الكفيل في حكم النفرض، ومن سأل رجلا أن بعرضه، علم يعمل لم يرجع عنه،

قوله: رَفَانِنَا لَمُورِمُ بِالْعِنالِ كَانَ لَهُ أَنْ يَلاَرُمِ الْمَكَفُولَ عَنْهُ خَلَى يُخَلِّعَنْهُ بعي من

العطالية والحبس. وكنا إذا حبس كان له أن يحسبه؛ لأن هو الدي أدحله في ذلك وما لحقه ذلك إلا من جهته فيعامله بمثله، وهذا إذا كانت الكفافة بأمره، ثم إذا كان له عليه دير مثله ليس له أن يلازم.

قوله: (وَإِذَا أَبْرَأَ الطَّالِبُ الْمُكُفُّولُ عَنْهُ أَوْ امْتَوْلَى مِنْهُ بَرِئَ الْكَفِيلُ، سواء ضمن بأمره، أو بغير أمره؛ لأن براهُ الأصبل توجب براءة الكفيل؛ لأن الكفيل إسا ضمن ما لي ذمة الأصيل، فإذا أدى ما في ذمته، أو أبراه منه لم يهنى في دمته شيء نعود الكفالة إليه، ويشترط قبول فمكمول عنه فغراءة، فإن ردها ارتدت، وهل بعود الذين على الكفيل؟

فال مصهم. يعود.

وقال بعصيم: لا يعود، ولو مات المكفول عنه قبل الفنول يقوم ذلك مقام القبول. قوله: ﴿وَإِناْ يَمِنَ الْكَفِيلُ لَمْ يَبَرَأُ الأَصِيلُ»، وكنا إذا أخر الطالب عن الأصبل، فهو تأخير عن كفيله، وإن أخر عن الكفيل لم يكن تآخيراً عن الأصبل؛ لأن الناخير إبراء مؤفت، فيعتبر بالإبراء المؤبد.

قال الحجدادى: يراعة الأصيل توجب براعة الكفيل، وبراعة الكفيل لا توجب براعة الكفيل لا توجب براعة الأصيل بشنوط قبوله الحراءة، أو يموت قبل الفنول، أو الرد، فيقوم الأصيل، دان أوده ارفد ودين الطالب على حاله، وإن أبراً المكميل صح الإبراء سواء قبل البراعة، أو لم يقبل، ولا يرجع على الأصيل بشيء، وإن وهب له الدين، أو نحيد في به عليه، قالا بد من الفنول، فإذا قبل كان له أن يرجع على الأحيل كان إذا أمي، ولو قال الكفيل برفت التي صار كانه أفر باستيفاء الدين، وإن قال: أبراكك برئ المكتبل ولا يبرأ الأحيل، وإن قال: برئت رام بقل إلى قال أبو يوسف: هو كقوله برئت الحي يبرأ الكفيل والأحيل، وإن يال يرجع على الأحيل.

وقال عمد: هو كفوله أبرأتك ببرا الكفيل حاصة دون الأصيل.

قوله: (ولاً يُجُورُ تَعْلِيقُ الْبَرَاءُةِ مِنْ الْكُفَالَةِ بِشَرَاعُ) لما فيه من معنى التمليك كسائر البراعات، ويروى أنه يصح الأن عليه المطالبة دون الدين، فكان إسقاطاً عَضاً كالطلاق وظعناى، وطنا لا يرتد الإبراء عن الكفيل بالرد بحلاف إبراء الأصيل، وأما براءة الأصيل، فلا يجوز تعليفها بالشرط أصلاً) لأن فيها معنى التعنبك؛ لأنه يملكه ما في ذعته، والتعليك لا يتعلق بالشروط.

قوله: ﴿وَكُلُّ حَقَّ لاَ يُعْكِنُ اسْتِهَاؤُهُ مِنَ الْكَهْبِلِ لاَ تُصِحُ الْكَفْلَةُ بِهِ كَالْخَدُودِ وَالْقَصَاصِ مِناء: بغين الحد لا ينقسُ من عليه الحدة لأنه يعذر الجابه عليه؛ إذ العقوبة 663 Alball Albal

لانجري فبها البابة

قولة: وَوَاهَا فَكُمْلُ مَنَ الْمُشْتَفِرِي بِالنَّمَنَ جَارٍ؛ لام دين كسائر الديون.

فواله: زوّابِكَ فَكُفُلُ عَنْ النّابِعِ بِالْغَمْنِعِ لَمْ يُصِحْ)؛ لأن المبيع من مصمون بعبره وهو النمن. وهذا: لأنه لو هلك السبع قبل الفيض في بد النائع لا يجب على النائع شيء ويسقط حله من النمن، وإذا سقط حله من النمن لا مكن تحقيق معنى الكفالة، إذ هي صدرالدمة إلى الدمة، ولا يتحقق الصريق، المحتلمين

قولد ووَهَلَ مُشَاجِّزُ هَاللَّهُ لِلْحَمَّلِ فَإِنْ كَانِتَ بِعَلِيْتِ لَمْ تَصَحُّ الْكُفَالَةُ بِالْحَمَّلِ}! لأنه عاجز عند! لأن يهلاك الدية يُقسح العقد، فلا يقي شه إجازة يسكن الانسيعاء بها، وطفا لو يصح العيسان.

قوله: ووَإِنا كَانْتَ بِقُلْمٍ عَيْمُهَا جَارَاتَ الْكَفَالَةُ)؛ وَأَنْ لَمُستَحِنَ عَلَمُ الحَسِلُ ويمكمه الوقاء ملك بأن يحمله على دالة نسبه

قوله: ووَلاَ تَصِيحُ الْكُفَالَةُ إِلاَ بِعَبُولَ الْمُنْكُفُولِ لَهُ فِي مَخْلَسَ الْمُقْدِيّ. وكذا الحواثة رئيسان رهنا، فولهنا.

وقال أبو يوسف: لا تعتبر ذلك في اقتلس، بل إلا تلقه، فأجازه ورضتي له خاز. وفي بعض السبخ: أم يشترط الإخارة عنده، وتحور من تحر إجازة.

والحالات في الكفائة في النصل والعال جمعاً، وحمد توهما: أن في الكفائة معلى التعليك، وهو تعليك المعالية معا نيقوم مهما معماً أي بالإجاب والعول والإيجاب شطر العقال فالا يتوقف على ما وراء الهامل؛ ولأن الكفالة عقد ينصر الداخر العكمول له موقف على رصاء وقوله كالبح

وأما أبها بواسف: عقد روي عنه أنه لا يعناج إلى الإحتراء؛ لأن سكمانة إبعاب مثل في الذمة بعقبال، فصار كالإفرار، وروى عنه أيضاً أنه يعناج إلى الإحزاء؛ لأنه في قوله الكفلت لفالان كل العقد على أصنه، فيقف على عانب عن افضل كما قال في المرآة: إذا قالت روجت نمسي من فلان، وهو عائب أن ذلك بفف على إجازته عبده

وحمورة مساقة الكتاب: إده قال الدي عليه الدس لرحل إن تعلان علي كدا من الدين، فاكمل له به عمل، أو أحمل له به، فقال كملت: أو ضمست، أو احتفت، ثم يلع الطالب ذلك، فأحازه، وإنه لا يجور عندهية.

وقال أنو يوسف: يجوره وكنا لو أن فصولناً. قال صميت ما لفلان على ملان وهما عاتبان، فيلغيما، فاحارا لعناهما. لا يجوزه وعناه أي يوسف: يجور. وإذا فيل من

العائب أحدر بإله يتوفف أن فوطم جبيعاً

قرائع: وإلا في فستألة واحدة وافر الله يقول الفريض لوارته تكفّل على بدر علل المؤرس المؤرث لوارته تكفّل على بدر علل من المدين المدين المؤرض المؤرث المدر المثالب بعد ذلك وذلك؛ لأن هذه وصيد في الحقيقة وقمّله يصبح، وإن لم يسم المكفول هم وهذا فالواد إنها بصح إذا كان هذه عال يقال أنه قام مقام الطالب خاصه في ذلك تعربها لذمه، وعيه غيم الطالب كما إذا حصر العساء، وإذا لما مرض مرض الموت صار كالأحبى في الدين؛ لأن قصه المعرب على المدين الما مرض المول من دعم إلى التركف بصار حصابه كحصاب المعرب وقد ذكر با أن المحاطب إذه كان الجبية، فإن النسمان بنوفه.

قراء: ووَإِذَ كَانَ العَاتِمَ عَلَى النَّيْنِ وكُلُّ وَاحِدَ مِنْهِمَا كَفِيلُ طَامِنَ هَنْ الآخَرِ) كما إذا اشتريا عمدً بالعم، وكمل كل واحد منهما عن صاحب وقما أذّى أخلفها لمّ يَرْجِعْ بِهِ عَلَى شَرِيكِهِ حَتَى يُرِيدَ مَا يُؤَدِّيهِ عَلَى النَّصْفِ فَيَرْجِعْ بِالزَّيَّادَةِ)؛ لأد اسال على كل واحد منهما بسفان: بعيف من جهة المداينة، ونصف من حمة الكفائد فإذا أدى النسف، أو أقل وقع عن نعيم بسبب السدية، وما زاد على ذلك يُرْمه بسبب الكفائد، بين كفل بأمره، وأداد رجع عليه؛ لأنه أدحله في الضمال، وإن كفل مهر أمره لم يرجع علم.

قوله: ووَإِذَ تَكُفُلُ النّانِ عَنْ رَحُلِ بِأَلْفِ دَرْهُمِ رَكُلُ وَاحِدَ مَنْهُمَا كُفِيلُ عَنْ صَاحِبهِ فَما أَذَاهُ أَخَذَهُمْ وَخِنْ بِسَفِهِ عَنْى شَوِيكُمْ قَنْبِلاً كَانَ أَوْ كُلِيرًا، بَسَى إِذَا تَكُلُلُ كَانَ أَوْ كُلِيرًا، بَسَى إذا تَكُلُلُ كُلُ وَاحَدَ سَهِما عَنْ صَاحِبهُ مَسْهَا كُلُ وَاحْدَ سَهِما عَنْ صَاحِبهُ لِللّهِ لَكُلُ وَاحْدَ مَنْهَا عَنْ صَاحِبهُ لِللّهِ لَكُلُ وَاحْدَ مَنْهَا عَنْ الْأَعْرِ، فَإِنْ مَنْ لُكُمْ اللّهُ اللّهُ لِللّهِ عَلَى صَاحِبهُ بَعْضُهَ، حَتَى يَوْلِهُ اللّهِ عَلَى النّصَادِ، فَإِذَا وَالدّرَحِ عَلَى النّهُ لِللّهِ عَلَى صَاحِبهُ بَعْضُهَ، حَتَى يَوْلِهُ مَا أَذَاهُ وَحِمْ عَنْهِ لِحِمْعِ الرّبَادَةِ.

قوله: ﴿وَلاَ تُجُورُ الكُفَالَةُ بِمَالِ الْكِتَابَةِ خُوا تَكُفُلُ بِهَا أَوْ حَبْدُ}؛ لأنه بيس بدين صحيح يدليل أن للمبد رؤشه عن نفسه بالعجر من عبر أداء والكعبل لا بمرأه إلا بالأداد.

و من شرط الكفالة؛ الانحاد بين أبوت المال في دمة الأصبل وذمه الكفيل. فإن قلت: إذا لم تصبح كفالة الحر لا تصبح كفالة لعده فلأى معنى ذكر العبد؟

قلت، لأن خر اشرف من العبد، والكعيل فاع الأميل، فرسا يقال عدم الجوار باعتبار أن الحر يصير تعدَّ واصحت الكفائة، فقال: حر أو عبد لدفع ذلك الطل، فعدم منحتها باعتبار أن يدل الكفاية ليس بلين مصمون لا باعتبار عقم تنفية الحر للعبد كذا في المشكل، وقيد بدال الكتابة؛ لأنه إدا كان على السكانب دين لرجل. فكفل به إسنان عه حال وبدا كونب العبنان كتابة واحدة وكل واحد سهما كنيل عن صاحبه، فكل شيء أداه الحديث وبدر البينان كتابة واحدة وكل واحد سهما كنيل عن صاحبه بصغه الاستوانهما، وأو أم يؤديا ثبتاً حتى أعتن أحديد بالحديث ومرئ عن المصعد وبني التصف على الأحرد وللمولى أن باحد بحصه الذي الهالجيء ومرئ عن المصدن بالكتابة وصاحبه بالأصالة، وإن أحد الذي اعتق رجع على صاحبه بما أدى؛ لأنه مؤد عنه بأمرد وإن أحد الإحرام لم يرجع على المعتق بشيء؛ لأنه أدى عن عسه.

قولة. وَرَاؤَا هَاتَ الرَّجُلُ وَعُلِيَّهِ وَيُونَا وَلَمْ يَقَرَلُكُ شِكَّا فَتَكُفُلُ عَلَمْ وَحُلُّ لِلْعُرَفَاءِ لَمْ تَصِيحُ الْكُفَالَةُ عِنْدَ أَبِي خَيِفَةً، سَوَاءِ كان قدم أو الحَدِيَّا؛ إلَّه قد سقط على الغرماء من المطالبة والملازمة، فصار كُمّا لو ديع المال: ثم كمال عنه إنسان.

وقال أبو يوسف وعسد. سعوز الكفاله بعد شوت لما روي: وأن وحلاً مات. فقام التي تعلى الله عليه وسلم ليصلي عليه، فقال: هل على صاحبكم من دين ثائرا هم عليه ديناواك فقال عليه الصلاة والسلام صلوا على صاحبكم، فقال أبو فنادة: هما علي يا وسول الله فصلي عليه حيثة، وقال الآن بردت عليه مضحمه، <sup>53</sup> قلنا: محتمل أن يكون فد تكمل بهما مل الموت، فأخر مذلك، وأنه سيحانه وتعالى أعلي.

را به أحسارها السيحاري في صحيحه في كنان فحوالات وبادن إن أحال من المدن على وحل حارم بعطاء وهي سلمة في الأكواع وهي الله عنه دال كما حلوساً عند الحي مدى الله عليه وسلم، إذ ألي محساؤة، فقالود: صل عليها، فقال: هن عليه دار، قالوا: إلا قال فيل ترك علية، قالوا: إلا فصلي خلسياء أم أتي بحساؤة أحرى، معالها: يا رسول الله سل طليها، ذال هل عليه ديرة فيل معي، قال حيسال ترك شيئاً، قالوه ثلاثة داهير، فسلى عليها، أم أتي بالمثالثة، فقالور، صل عليها، قال هل ترك خسيفًا، قال وا: إن قال: عهل عليه ديره، قالوا: ثمانير، قال صبورا على صاحبكم، قال أمو شادة، فيل عليه با رسول الله، وعلى عبد، فصلى عشدي،

## كتاب الحوالة

الاهوالة (أنه في اللغة: مشتقة من التحويل والنقل، وهو نقل الشيء من بحل إلى عمل حر.

وفي الشرع: عبارة عن تحويل الدين من دمة الأصل إلى ذمة أعمال عليه على سبس الموثق بدر ويحتاج إلى معرفة الساء أرعة:

ا - امجيل: وهو الذي عبه الدين الأصلي.

2- وانحال له: وعو الصائب.

3- والحال عليه: وهو الدي قبل الحوالة.

إدرافال به وهو اسال.

قوقه وحمه الله. والمخوالة جائزة بالقائون) فيد بالديون الحراراً عن الأعيان والحقوق، فإن الحواله بها لا تصبح، وبنا اعتصب بالدنون؛ لأن الدنون عن التي تنقو من ذمة لمى دمة، مكن دين لا تحوز به الكفاية كمان الكناية، فإن الحوالة تحوز بما ولا تجوز به الكفائة.

أواحوالة على صربين

إساسا

2- ومفادة.

الالدجافةة: أن يقول لرحل: احتل لهذا على بألف درهم، فيقول الحطان.

والمصدة؛ أنه بعول: حتل بالأبد النبي في عللك: فنعول: احتمت

وكلامية حاتران، وفي كابوما بهراً الحيل من دين اعدال الله وأبس الا بعد الحوالة على الحيل سبل إلا أن يتوى ما على الحال عليه، لكن بين السطلقة واسقيدة فرق، وهو: أب إذا كانت معيده الفطعت مطالبة الحيل من الحيال هلية. فإن مطل الدس في المصدة، أو تبين برحل بها الحوالة الحيال عليه الحوالة من أشر الدي يتون به الحوالة بطالب الحوالة من أن بشري من رحل شيئاً بالعب، ولا يؤد الألف، حتى أحال بها ترجل عليه فقش، ثم استحق السيح، أو كان تعييم عبداً، فطهر حراً، فإن الحوالة في هذين الوحهين تنظل، وكان المتحال له أن برجع

رَاجُ وهي هَذَا مُوصُومُهُ. نَتَلُ المُسْئِولُةِ بَالْمِينَ عَلَى اللَّهِ الأَصَالِ فِي مَيْرَهُ

فالمبين عبل

والندان محال

ا والشخص الثائث الذي يقوم الديم عن فيدين: عنل علم، والدين بدي هو عمل احواظ، عال يع. الطرة المدحر مقضى ندم و /610م.

كتاب الحوالة 667

على المحبل بدينه، وكذا لو قيد الحوالة بأنف درهم عند رجل وديمة. فهمكت الألف عنم المودع قبل تستيمها إلى اخال لهم فإن اطرالة تنظل وأما إذا سقط الدين الذي فيدت به الحوالة بأمر عارض ونم تعيين براءنه من الأصيل لا تبطل الحوالة مثل أن بحثال بألف من لشن مبيع، فيلك السبع في تسليمه إلى الصفتري سقط الفسير عنه ولا تبطل الحيامة، والكنه إلذا أدي رجمع عمى انجبل بمنا أدى! لأمه قصى دمنه بأمره، وأما إذا كانت مطلقة، فرمها لا تبطل محال من الأسودل، ولا تنفيظم فيما مطالة الحيل عن الحبل عليه إلا أن يؤدي، فإذا أدى منقط ما عليه قصاصاً. وأو ابين براءة وقمال عليه من دين انحيل لا لبطل ابضاً، ولو أن المحال له أبرأ أغمال تنفيه من الدين صبح الإبراء سواء قبل انجال عليه. أو لم يقبل ولم برجع اعمال عليه خلى انحيل مشيء؛ لأن البراءة إسفاط ولبست بتعليك، فلهذا تم يرجع، وإن وهيم له يحماح إلى الفيول، وله أن يرجع على الحيل كماه لو أدبي؛ لأما مثلك ما الى لذمته بالهبان فصار كسة لمو مفكه بالأداء وكذا لواسات المحال به وورثه المحال علمه الدأن برجه على الهيار: لأنه ملكه بالارث، فصار كما لو ملكه بالأداء، ولو رصم الحال له من المحال طلبه بدون حقه والراء عن الدائي نحو أن يصالحه على يعض حقه وأبراه من الباني، فإنه برجع عن انجبل بدلك القدر لا غبر، وإن صالح على حلاف حسن حقه كما إذا صالح على المواهم عن الدمانير، أو على المكس، أو على العروس، فإنه يرجم معميم العدين؛ لأن ما أدى بصدح أن يكون عوضاً على جدوم الدين.

قوقه: ﴿وَيُصِحُّ مُوصًا الْمُمْحِيلُ وَالْمُحْتَالُ وَالْمُحَالُ عَنْهُمْ أَنَّ الحَالُ لَهُ؟ فالآن الدين حقه، والدب متفاوتة، فا أند من وضاه. وأما الحال عليه؛ فإنه يثرمه فلدين و لا مروم بدون النزامة. وأما المحيور، فالحوالة تصح مدون رضاه؛ لأن النزام الدين من الحال عليه تصرف في حتى نعسم، وهو لا بتصرر به، بل فيه نعمه؛ لأنه لا ترجع عليه إذا لم يكن بأمره كنة في الهداية، وكانا فال في السهابة رضي من عليه الدين، وأمره ليس بشرط حمر إن من فال الغيره: إن ملك على قلان كذا من الدين كاحتل به على، ورضى بقلك صاحب الدين صحت الحوالة، فإن أدى المعال لا يرجع على الذي عليه الدين، وقد يرئ الذي عليه الأصل

قوله: وَفَوْدًا نَشَّتُ الْحَوْالَةُ بَرَئَ الْمُحِيلُ مِنْ النَّائِينِ بالقبول.

ريا من حميني اللهوال المتدارأ والكفالة، وقمنا محر على الصول (دا ندف تحيل، ولا مكون مشرعًا.

وفنا: أن احوالة للنقل والدين متى انقل من ذمة لا يبقى فيما. أما الكفالة فلنضير والأحكام الشرعبة على وفاق المعلى فللغوبة، وإنما بجبر على الشول إذا بفد الحيل: لأنه بحمل عود المطالبة إلىه بالتوى، فقو بكن مشرعاً.

قال الفيمندي: الخوالة مبرته، والكيالة عيا مبائة، ويكون خطاب في الكفالة بالقيار إن تناء صالب الأصيل، أو الكفيل إلا أن تكول الكفالة بشرط براءة الأصيل، فحيفه تكون حوالة.

وقال زفره الحوالة والكفالة سواء وكللاهما عير مبرته.

وفال مالك: كلاهمة مترثة؛ لأنه حل واحد، فيو لم يترأ الأصبل فصار حقير.

قلته: الحوافة مشتبقة من التحويل، والحق إذا تحول من ذمة إلى دمة تبقى دمة الأول. فارتحه: لأمث إذا حولت الشبيء إلى موضع أحر على مكن الأول مرسنًا. والكذالة مشتقة من الكميل، وهو الصبه، وضم الشيء إلى الشبيء لا يوحب مراع الأول

قوله: وَوَتُهَ يُرْجِعَ الْمُمُحْتَالُ عَلَى الْمُجِيلَ إِلاَّ أَنَّ يُتَدِينَ خَقَهُم وَعَنْدَ الشاصي لا يرجيع، وَبَنْ تُوَيَّ.

لوله: ﴿وَالْقُولَى عَنْدُ أَنِي حَيْفَةً بَأَحَدُ أَمْرُكُمْ ۚ إِمَّا أَنَّ يَجْخَذُ الْخَوَالَةُ وَيُخْلِفُ وَلاَ يُنَةً عَنْيُهُ أَوْ يَشُونَ فُفْلُكُمْ أَيْنَ وَلا سِنَةً للمحال له على أعال عنه نشول الحوالة.

وقال التمرة هي: ولا بينة للمجيل ولا فلمحال له.

وقوله الوار يموت مقلساً م أي لم يترك عيماً والا ديناً والا كانيلاً على الخال عليه الممجول له، وإن مان دلجال عليه، فعال الحيال: مات مقلساً، وقال اعبل: عملاف ذلك.

قال في المستوطر: القول قول الخيان مع يعربه على العلم، لأنه يتعمل بالأصل وحر العمرة.

وفي غير المستوط الفول قول الخيل مع يهير، على العالم، كذا في المهاية.

قرلة: ووقال أبو يُوسُفُ وَمُحيَّدُ: وَجَلَهُ ثَالِنًا، وَهُو أَنَّ يَحَكُمُ الْخَاكِمُ بِفُلْسِهِ فِي خَالِ خَيَاتِهِمَ هَلَهُ عَلَى أَصْلَهُمَا أَنْ الفَصَاءُ بَالإقلاسُ صَحِح. وأَمَا عَلَى أَصِلُ أَيُ حَنْفَهُ، فلا يَنْحَقَقُ الإقلاسُ بحكم القامري؛ لأن رزق أنه نعاني عاد وراتح.

قوله: ﴿وَإِذَا طَالِبَ الْمُعَالُ عَلَيْهِ الْمُحِيلِ بِمِنْنِ مَثَلِ الْغُوائِةِ، لَقَالُ الْمُحِيلُ احْمَتُ مِنْتُونِ لِي عَلَيْتُ لَيْمُ يُقَيِّلُ قُولُهُ وَكَانَ عَلَيْهِ مِثْلُ الْفَيْنِ. لأن سبب الرحوع فد تحقق، وهو فضاء دينه بالمرما لأن الحمل يدعي عليه دينًا، وهو ينكره والغول قبال السكر، ولا تكون الحوالة الزارة منه بالدين عليه؛ لأنها فد تكون بعوله.

قوله: ووَإِنْ طَالَبَ اللَّمُحِيلُ الشَّحْمَالُ بِمَا أَخَالُهُ مِنْ وَقَالَ إِنَّمَا أَحَلَتُكَ لِلْقُبِينَةُ نِيَّ وَقَالَ الْمُحَتَالُ الْحَسِي بِعَلِينِ لِي عَلَيْتُ فَالْقُولُ فَوْلَ النَّاجِينَ مَعْ يَجِيدٍي: لأَنْ اعتنال كتاب الحوالة 269

يدعي عليه الدين، وهو منكر، ولعطة الحوالة سنتملة في الوكالة، فيكون القول قوله مع يسمه فإدا حاف أحدًا الألف المقاوصة، ولا أصدق المحال على ما ادعى من الدين إلا مهذا لأنه قد ينجله ليستومي له العال.

قوله: روْيَكُوهُ انسَتَعَانِجُ وَهُو قُرْصُ اسْتَعَادُ بِهِ الْمُقَرِضُ أَمْنَ خَطُو الطَّرِيقِ) مناسبة هذه المسالة بالحوالد أن الحواقة هي النظل.

وفي هذه المسئلة: لقن حاله التوق من مانه إلى المستقرض: لأنه أنو لم نفرض لكات النوى في ماله، ضالفرض يحيل النول إلى مال المستقرض، كنا في المشكل.

والسفائج: خبع مفتحة يضو المين وفتع التاءه وهو الورقة.

وصورته: أن يقول الناحر الترصيل هذه الدراهم بشرط أن تكنب لي كناباً إلى وكيمك ببلد كذا فيحيه إلى ذلك. وأما إذا أعطاء من عبر شرط وسأله ذلك نقطل، فلا يأس به، وإنها يكره إذا كان أس خطر الطريق مشروطاً؛ لأم نوع نفع استعيد بالقرض، وقد نبى السي صلى الله عليه وسلم: وعن فرض حر متصديراً أ. وأنه أعلم.

ثم الجزء الأول من الجوهرة الفيرة فلامام العلامة شبع الاسلام ولى الله تعالى العلك العلام ا**بس بكر ابن على بن صحيد الحداد اليهش** على مختصر الفدوري ويلي ذلك كتاب الصلح

<sup>(4)</sup> قال بن حجو الدسفلاي في طدرايه (1747ع). حديث: يدين وسول الله جبى الله عليه وسلم عن فرحل جر انعقالها اخترات بن أي أسامة الل حديث على اللغة: وكل فرحل حر انعقاء فيو راباله. واروى ايسن أي شية من طريق عطام: كانوا الكرموث كل فرحل حر امتعاد وروى اس عدي من حديث حابر بن سرة وقعة: والمعتجات حرامه، واي إسلام عبرو بن موامل الوحيلي، وهو في عقاد من حدم الحديث.

## فهرس المحتويات

تقدمة المحقق الله المستحدد المستح
ترجية الإمام القدوري
نرجية الإمام احداد و
جده ل مقادير المكانيل والسوازين الشرعيا - ١٠٠٠ - ١٠٠٠ - ١٥٠٠ - ١٥٠٠
مقدمة المؤلف مقدمة المؤلف
كاب الظهارة كتاب الظهارة كتاب الطهارة
مطلب في فرائض الطهارة - ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿
مطلب في سنن الوصوء
مطب في مستحيات الوصوء
مطاب في تواقص الوضوء 34
مصب في فرائض العسن
مطب في سن العسل 41 مطب في سن العسل
مضية في ما يوجب العشل
معنف يسن المدن لأوبعة الدياء 44

45	مطلب في انساء الذي يجوز به الوصوء وما لا يحور به
47	مطلب في الطهارة ، على خالطه هي،
47	مطلب في انساه (د وقعت فيه بحاسة
4.9	مطلب في الساء الحاوي إذا وقعت اليه تحاسلة
16	مطلب في الداء المستعمل
53	مطلب في حكم الجلود
56	مطلب في مسائل الأمار لدا وقع فيما روث أو حيوان
60	مطلب في ياد احكام السؤر
65	نات النيمم
46	مطلب بني بحور الشمير؟
ęε	مطلب في كيفية التيسم
71	مطاب حكم البية في النهم
71	مطلب في توقعي التيمم
72	مطلب في استحياب بأعير المصلاة بعن نقد الماء
74	مطلب في مسائل البيسم
77	باب المسج على الخميل

مطلب أن تراقض النسج على الخفين
مطلب في فلمسح على الحوربين
مطلب بي المسلح على العمامة وما أشبه ذلك 🕟
مطلب في العسج على الجائر 32
بات الحيمي 83
مطلب ما بحرم في الحيض ٣٠٠ 86
مطلب في مسائل الحبص 90
مطب في الاعتجاضة ١٠٠٠ - ١٠٠٠ - ١٩٠٠
مطلب في المقاس 95
ياب الأتعلم - ٠٠٠ و 99
مطلب في النجابة المعلَّظة
مطلب في النجاسة المجمعة
مطلب بي تعيير عل النجامة الواجر، عملها 109
مطلب في حكم الإستجاء
كتاب الصلاة 115
مطلب في مواقبت الصلاة

مطلب في الأوقات انستنجية للصلاة 117
باب الأذان 1.20
باب شروط الصلاة التي تنقدمها
مطلب في حكم العورة127
مطلب فيمن اشتبهت عليه العبلة
باب صفة اعتلاة 134
مطلب في صلاة الوتر
مطلب في حكم الفراءة
مطلب في حكم قراءه الدؤنم عنف الإنام
مطلب في صلاة الحماعة
مطلب في الإمامة
مطلب في مكروهات الصلاة ١٩٥٠ [68]
مطلب في حكم من سيقه الحدث السماسية الله المادي المساسية المادي
مطلب تي كيفية الاستخلاف إذا نامه شيء في الصلاة 🕒 — 173
مطلب في مبطلات الصلاة
مطلب في المتيسم إذا وأي الماء

باب فضاء القوائث
نات الأوقات التي تكره فيها الصلاة
باب النوافل 1.86
مطلب في حكم الفرادة في صلاة الفرص
مطلب لو انسد ندلاً لرمه فصنوه 192
مطلب في صلاة النفل جالساً وفي الصلاة سبى النابة 195
باب سيعود السهو 197
مطلب فی موجات سحود السهو 199
مطلب فيمن يحب عليه سجود السهو - 🕒 200
بات صلاة المربض
بات سحود التلاوة
بطلب بي سحدة الشكر 214
.ب سلاة المسافر 215
ىلى صلاة الحبينة
بطلب فيمن لا نحب عليه الجمعة - · - · - · - · - ·
عب صلاة العبديل 232

فهرس المحتوبات	675
ىاب صلاة الكسوف	2 <b>4</b> 0
باب صلاة الاختلفاء	241
باب قيام شهر رمضان	243
باب صلاة الخوف 8	248
باب الجنائز	251
مطلب في غسل النيت 3	253
مطلب في الكفي 8	258
مطلب في الأحنى بالصلاة على المبيت 3	263
مطلب في كيفية الصلاة على العيت 5.	265
مطلب في حمل الحنارة ودفنها	267
باب الشهيد باب الشهيد	275
عاب العملاة في الكمة ٠٠ 9	279
كتاب الزكاة	282
باب <sub>(</sub> کا <b>ة الإ</b> بل و و	289
باب صدقة النقر 20	292
عاب زكاة العنم 3 (	293

بات رکاد الحيل	293
مطلب في زكاه النعال والحمير	295
ش رکهٔ العصهٔ	300
بات رکاه اسطب	3,0,2
رات زكاة الرزوع والثعار	306
حب من يحدر ديع الصدلة اليه ومن لا يعود	515
·	320
گاپ العوم	328
معلقب في النمسي هلال شهر رمعيان الم	330
مطلب في منا لا بفسد انصوح	332
مطلب ای مصیدات الشوم ۱۰۰۰ مطلب ای مصیدات	378
مطلب هيمه ياثوه المسائم	341
مطلب فلمن يحوو له القطر =====	343
مطلب فيمن فات وشيه صود ٢٠٠٠٠٠٠ .	345
مسائل في تعليام …	345
پاپ الإسكاني – – – – – – – – – – –	351

:08	کتاب الحج	
364	مطلب في موافعت الإحرام	
364	مطلب في الإخوام	
369	مطلب أي أنعان الحج	
371	مطلب في طوعت القدوم ==+	
373	نطلب في السعي	٠
380	تقصيم في رمي جمرة العقبة = ·····	•
333	يغدت الي طواف الريارة	
ქიმ	نظل في طواف الصائر	
391	اب اغران	
394	اب التعلق	
401	ان بالخاوات في الحلح	:
42C	اب الإحصار	1:
422	اب العوات.	با
424	ب امدي	L
231	تتاب النبوع ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	5

ناب عيار الفرط
باب خيار الرؤية :
ياب حيار العبي ١٥٠٠
بات اميع العامد
مطلب فيما يكره في البيع474
عب الإفاة 476
عات المرابحة والتولية
مطلب في بيخ المنفول ما لم يقبض 483
مطاب المصاعدة في البيخ ١٠٠٠٠٠٠ معالب المصاعدة في البيخ
مطلب النصرف في النمن أو العميع قبل القبض 485
مطلب الأجن في الفرص
ياب الرباء 437
پات الاستبرء
ياب السلم ٢٠٠٠
باب المعرف
كياب الومن

<u>679</u>	فهرس المحبوب

./2L	معلك في رهن المشدع
303	مطلب الرعن الدي يوضع على يد العدل
518	مقلب في التصرف ، الوهن هالحرابه عليه ١٠٠٠
337	درسي - ١٠٠٠ - ١٠٠٠
0 <b>3</b> 9	کتاب الحجر کتاب الحجر
548	مطلب في حد البلوع - ١٠٠٠ - ١٠٠٠ - ١٠٠٠ ١٠٠٠
549	مطلب في الحجر سبب النبن
555	کاف الإقرار
574	کتاب الإحارة
600	كتاب الشفعة
616	کتاب،نسرکة
6.1.5	كتاب المضاربة
636	کتاب انوکاله
657	کاپ انکفالة
EE6	كتاب الحوالة
670	فيهوس المجتاه بانف 😁

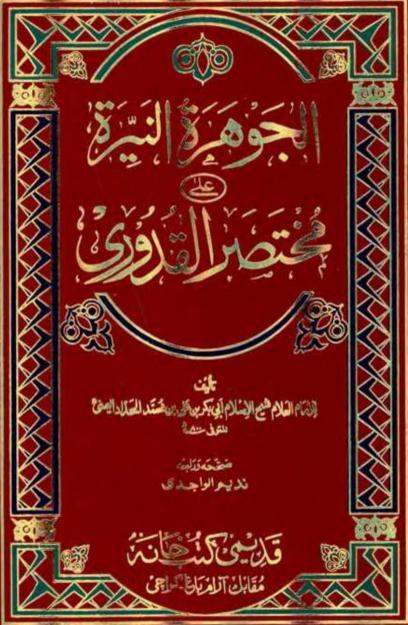
اللّبَ الْبِيَّالِيْنَ الْبِيَّالِيْنَ الْبِيْنِ وَيْ يَشِيْنَ إِلَيْنَا لِيْنَ اللّهِ الْبِيْنَالِيْنَا لِيْنَا لِيْنَا اللّهِ الْبِيْنَالِيْنَالِيْنَا لِيْنَالِيْنِيَا

ومد ! \* ثبيت!ولالألباب بهتريج العاريفاللباب

> عاق العدن والموينية عَبْدُ بِدَالِمُ إِلَى المِنْ كِ

> > اجِزُهُ الأَوَّال

فَكِرِينِهِ فِي لَنُهُ عَصَالَتُهُ مُ اللَّهِ فَعَلَى لَكُمُ عَصَالَتُكُمُ مُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ فَا اللَّهُ اللَّا اللَّا الللَّا اللَّالِمُ اللَّا اللَّهُ الللَّهُ اللَّا اللَّالِمُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ ا



المُحْدِينَ النَّارِيْ النَّهِ النَّهِ النَّهِ النَّهِ النَّهِ النَّهِ النَّهِ النَّهِ النَّهُ النَّهُ النَّهُ النَّهُ النَّهِ النَّهُ النَّا اللَّهُ النَّهُ النَّهُ النَّهُ النَّهُ النَّهُ النَّهُ النَّهُ النَّهُ النَّا النَّالِي النَّالِي النَّائِقُ النَّالِي النَّالِي النَّالِي النَّائِقُ النَّالِي النَّالِي النَّائِقُ النَّالِي النَّائِقُ النَّائِقُ النَّائِقُ النَّالِي النَّائِقُ اللَّذِي النَّائِقُ النَّائِقُ النَّائِقُ النَّائِقُ ا

تاليف لِلامَامُ العَلامُ شَيْحُ الإِسْلامِ أَبِي بَكُرِينَ عَلَى بِن مُعَمَّدُ الْعَالَ الْيَمِثَّ المَعْفُ سِنِهُ هُ

> منتر إلياس في بكرن التراكان

قَانِ مِن كُنْ خِنَانَهُ أَرْامُ مِنَاعًا



# بسم الله الرحمن الرحيم

### كتاب الصلح

هوا مشتن من المصاداتة وهي المسالمة بعد المخالفة.

وفي الشرع عبارة عن نقد وضع بن التصافين أداع التنازعة باعرضي يحمل على عقود التصرفات وركته الإبجاب والقول الموضوعات للسبح وشرطه أن يكون المصاط عنه مالا أو حقا بحور الاعتباض عنه كالقصاص بحلاف ما إذا كان عقا لا بحوز الاعتباض عنه كالقصاص بحواز السلح لكتاب واشعة والإمتاع أن الكتاب فقوله تعالى: ﴿ وَلَا خَاجَ عَلَيْكَ أَنْ لِعَتْلِحًا لَيْسَهَا مُلْفَكًا وَالْسَلَحُ لَلَا عَلَى عَلَيْكًا أَنْ لِعَتْلِحًا لَيْسَهَا مُلْفَكًا وَالْسَلَحُ عَلَيْكًا أَنْ لِعَتْلِحًا لَيْسَهَا مُلْفَكًا وَالْسَلَحُ عَلَيْكًا أَنْ لِعْتَلِحًا لَيْسَهَا مُلْفَكًا وَالْسَلَحُ عَلَيْكًا أَنْ لِعَتْلِحًا لَيْسَهَا مُلْفَكًا وَالسَلْحُ عَلَيْكًا أَنْ لِعَتْلِحًا لِيْسَهَا مُلْفَكًا وَالسَلْحُ عَلَيْكًا أَنْ لِعَتْلِحًا لِيَسْهَا مُلْفَكًا وَالسَلْحُ عَلَيْكًا أَنْ لِعَتْلِحًا لِيُسْهَا مُلْفَكًا وَالسَلْحُ عَلَيْكًا أَنْ لِعَلْمًا لِيَسْهَا مُلْفَكًا وَالْمَلُحُ عَلَيْكًا أَنْ لِعَنْلِكًا لَيْسَامًا مُلْفَعًا أَنْ الْعَلَامِ عَلَيْكُ اللّهُ عَلَيْكًا لَيْ لِللّهُ عَلَيْكًا لَيْفًا مُلْفَعًا لِيَعْلَى عَلَيْكًا لَهُ عَلَيْكًا لَيْ الْعَلَامِ عَلَيْكُمْ اللّهُ عَلَيْكُمْ لَا لَيْفًا لَيْتُلِكُمْ لَيْسُولُ عَلَيْكُمْ لِيَعْلُمُ لَيْكُمْ لَيْفًا لَيْفًا عَلَيْكُمْ لَيْكُمْ لَيْفًا لَيْكُمْ لَيْكُمْ لَيْفًا لَيْفُولُكُمْ لَيْفًا لَيْفَالِكُمْ لَيْفًا لَيْفًا لَيْفَالِكُمْ لَعْلَالِهُ لَيْفُولُهُ لَيْفَالِهِ لَيْفُولُهُ لَيْفًا لَيْفَالِهُ لَعْلًا لَيْفُولُهُ لَيْفًا لَيْفَالِكُمْ لَيْفُولُهُ لَيْفًا لَيْفًا لَيْفُولُهُ لَيْفُولُهُ لَيْفًا لِيْفَالِكُمْ لَيْفُولُهُ لِيْفُولُهُ لَيْفُولُهُ لَيْفُولُهُ لَيْفُولُهُ لَيْفُولُهُ لَيْفًا لِيْفُولُهُ لِيْفُولُهُ لِيَعْلِقًا لِيَعْلِمُ لِيَعْلِمُ لِيَعْلِقًا لِيَعْلِقًا لِيْفُولُهُ لِيَعْلِهُ لِيَعْلِمُ لِيَعْلِمُ لِيْفُولُهُ لِيْفِيلًا لِيْفُولُهُ لِيْفُولُهُ لِيْفُعُلِهُ لِيْفُولُهُ لِيْفُولُهُ لَيْفُلُهُ لِيْفُولُهُ لِيْفُولُهُ لِيْفُولُهُ لَيْفُولُهُ لِيْفُولُهُ لَيْفُولُهُ لِيْفُولُهُ لَيْفُولُهُ لَيْفُولُهُ لِيْفُولُهُ لِيْفُولُهُ لَيْفُولُهُ لِيْفُولُهُ لِيْفُولُهُ لِيْفُولُهُ لِيْفُلُولُهُ لِيْفُولُهُ لِيْفُولُهُ لِيْفُولُهُ لِيْفُولُهُ لِيْفُولُولُهُ لِيْفُولُهُ لِيَعْلِلُهُ لَيْفُولُهُ لِيْفُولُهُ ل

وأما السنة فشوية عليه المسلاة والسلام: «الصلح حائز بين المسلمين (١/ صلحاً أعل عرضاً أو حرم حلالاً» ؟

وأصنعت الأمه على حواره، وقال عمر رضي الله عنه رددوا الحصوم لكي بصطاحوا برد اصل الفضاء يورك الصعائل.

ومعيني فيموله فلسبه العسسلاة والسلام: «إلا صلحةً أحل حرماً»: هو الصلح

وزي وهو عقد عنق فيم المصرعان في حل على ما يا يمع به الراح جيما.

الكل واحد أن عابدي الصلح. مصالح.

واحل المبارع ليه: الطَّالَحُ مما

ارم. وديه الحديد أو الديم به الحصيم فطعاً لدواع المطالح عليه ويسنى أيضاً ابعل الطلح. النظر: البدخل الفقهي الفام (1815).

<sup>(2)</sup> سررة النساعة 128.

<sup>(5)</sup> نسان الى جعر السفائلي في قلواية (2/180): حديث. والصنح حاز بن السيامي، إلا صفحًا الحسابي الإصفحًا الحسابية الله المسابية الإرادة المسابية ال

العرا فابك الن عدس في قوله تدارق وتمالي: وبعل حمي له من أحبه شيء، [سووة النفرة: 175]. الحال: وقت في الصلح

على الخبر.

وقوله: ﴿ أَوَ حَرَمُ حَلَالاً ﴾ وهو الصلح على عبد على أن لا يبيعه، ولا يستخدمه. وفي الهداية: الحرام المذكور هو الحرام لعبنه كالحسر، والحلال المذكور هو الحلال لعبنه كالصلح على أن لا يطأ الضرة.

قوله رحمه الله تعالى: (الصُلُحُ عَلَى لَلاَلَةِ أَصْرُبِ صُلَحَ مَعَ إِلَوْارِ وَصُلْحَ مَعَ الْمَوَارِ وَصُلْحَ مَعَ الْمَوَارِ وَصُلْحَ مَعَ الْمَوَارِ وَصُلْحَ مَعَ الْمَوَارِ وَصُلْحَ مَعَ الْمَوْرِينَ وَلَا يَنْكُو وَصُلْحَ مَعَ إِلْكَارِ وَكُلُّ وَلَكَ جَانِيَ الما مع الإنترار، فلا خلاف فيه لإطلاق، فوله تُعلَى: ﴿ وَالسَّلَحَ خَيْرٌ \* ﴾ <sup>[1]</sup> وأمد مع السكوت، فهو جائز عدانا؛ لأن السكت يجوز أن يكون مقرأ، ويجوز أن يكون منكراً، فهو جائز أيضاً عندانا؛ لأنه موضوع لقطع الدعوى واستحاصمة، وذلك حائز.

قوله: وَقَالِنَ وَقَعْ الْعَلَمْخُ عَنَى الإِنْوَارِ أَعْشِوْ قِيهِ مَا يُعْشَوُ فِي الْبِيَاعَاتِ إِنَّ وَقَعْ عَنْ عَالِي بِشَالِي لوحُود معى البيع وهو صادلة الدال بالدال في حق الدعافدين يتراصيهما، تشجري فيه الشفعة إذا كان عقاراً، ويرد بالعيب ويشت فيه حيار الرؤية والشرط ويفسله حيالة البدل، ويشترط الفدرة على تسليم البدل.

قال الحجندي: الصلح على غين ما يدعيه قبض واستيفاء، وعلى غمر ما بدعيه بيح وشراء، وعلى أقل مما يدعيه حط وإيراء، وعلى أكثر مما يدعيه فضل وربا.

تم الصلح على شيء بحيول عن معلوم؛ أو بحيول لا يصح، وعلى شيء معلوم عن معلوم أو بحيول يصعر.

روقوله: واعتبر فيه ما يعتبر في السياعات»: حتى لو كان المعاعى ذهباً، أو فضة ويعل الصلح من جنسه لا يجوز الا مثلاً بعثل، ويشترط التقابص في المحلس.

قوله: (وَإِنَّ وَقَعَ عَنْ مَالٍ بِمُنَافِعَ أَعْتَبِوْ بِالإِجَارَاتِ) توجود معاها، فيشترط التوقيت فيها، ويبطل الصلح بدوت احدها في المدداء الآله (حارة، فإن كان مو التفقي بنصف الددة، الانتفاع بدا وقع عليه الصلح رجع المددي على دعواه، وإن كان قد التفع بنصف الددة، أو تُلْتِها يطل من دعواه بقدر ذلك ورجع على دعواه فيما بقي، وهذا قول محمد حمله كالإجارة.

وقال أبو بوسف: الصلح مخالف للإحارة، فإذا مات المدعى عليه لا يبطل الصلح

<sup>(1)</sup> سورة النساء: 128.

ولمصدعي أن يستوفي الذمة بعد موته، وكذا إذا مات المدعي لا ببطن الصلح أيضاً في حدمة العبد وسكني الدار وزراعة الأرض، ويقوم ورئته مقامه في الاستفاء، وينطل في ركوب أنداية وسس النوب ولا يقوم ورثته مقامه في الاستيماء؛ لأن الناس يتفاوتون فيه.

> قان صاحب المنظومة في مقالات أبي يوسف على حلاف قول محمد: وقال في الصلح على السامع - حلاك رب العبن غير قاطع -كذلك موت المسامي في اقتار - والعبد لا في التوب والحمار

وإن هلك الشيء الذي وقع الصلح على منفعته أو استحل بطل الصلح بالإجماع.

قوله: ﴿وَالطَّلْخُ عُلَ السُّكُوتِ وَالإِلْكَارِ فِي خَقَ الْفَلْغَى عَلَيْهِ ﴿ فَيَاءَ الْبَعِينِ وَقُطْعِ الْخَصُومَةِ رَقِي خَقَ الْفَلَاعِي بِمَعْنَى الْمُعَاوَمَنَهُ؟؛ إِنَّ الدعنى عليه يرحد أَن النسيء المدعى على ملكه، فلا يكون السقوع عوصاً عنه، وقد لزمته الحصومة، فجر له الافتدء منها، وأما المدعن، فقى وعمه أن الذي ادعا، حن، وأن الذي يأخذه هوض حفه.

قوله: ووَإِذَا صَالَحَ غَنْ ذَارِ لَمْ فَجِبَ فِيهِا الشَّفَعَةُ، يعني إذا كان عن إنكاره أو سكوت.

وصورته: أدمي عليه دارةً؛ أو عقاراً، فأنكر، أو سكت، ثم سلطه على دراهم لم تجب فيها شمعه الآن المدعى عليه يزعم أن الدار لم نزل على مدكم، وأنه لم يداكم، بالصلم، رائما دمم الموض لاقتداء المبين وقطع الحصومة، وله ذلك وزعم المدعى لا يلزمه؛ لأنه لا يصدق عديد، طهما لم تجب الشفعة، وغما لو طهر بالدار هيب لا يرجع بارشه ولا يردها؛ لأن في زعمه أنه لم يملكها من حبته.

قوله: ووَإِذَا صَالَحَ عُلَى ذَارٍ وَخَيْتَ فِيهَا السَّفُغَةَ)؛ لأن فلمدعى بأحده، عوصاً عن حقد. ومن ملك دارًا على وجه العاوضة وجلت ليها الشفعة، وأحدها الشميع لميمة الحق المدعى؛ لأن البصالح أحده. عوضاً عن ذلك الحق، ولو قار المدعى عليه والمسألة لحلقاً وحيد، النفقة فيهما جيعاً، وبأحد الشفيع كل واحدة منهما فيمة الأخرى.

قوله: وَوَافِذَا كُانَ الصَّلْحُ عَنْ إِفْرَاوِ فَاسْتَحِقَّ بَعْضُ الْمُصَائِعِ عَنْهُ وَجَعُ الْمُدَّعَى عَنْيَه مِحَسَدُ ذَلِكَ مَنْ الْمُوْضِيَّ؛ لأن الصَّلْعِ إذا كان هن إدرار كان معاوضة كاسع.

لَّ قُولُهُ: ﴿وَإِنْ ۚ وَقَعْ عَنْ سَكُوتِ أَوْ إِلكَارِ فَاسْتَحِقُ الْمُشَارِعُ فِيهِ رَجْعَ الْمُمْدُعِي وَالْمُصُونَةِ} فِي مِع المستحق ووَرُدُّ الْمُوصِّ)؛ لأن المدعى عليه ما عدل العوص، إلا لما فع حصومته عنه، فإذا ظهر الاستحقاق فين أنه لا حصومة له: فقد أحد عوصاً عن عمر قوله. وولان اللفخيل تغض ذلك زُدُ حصَّتهُ ورجع بالخصومة، أي بر دبك العدر..

قوله: وواينَّ التَّخَى حَقَّا فِي دَارِ مِنْ يُنَيَّهُ فَصُولِحَ عَنْهُ عَلَى شَيْءَ ثَنَا اسْتَحَقَّ لَفَصَّ الغَارِ لَمُو يُرَفَّ شَنْعًا مِنْ الْعَوْضِ): الذن دعواه بحور الن يكون فسد: شي المثلاد . ما إذا استحل كله: لأنه يعرى العوص علما ذلك على شيء يفايده فبرجع مكله.

وقدله: ﴿ حَمَّا فِي قَارِيهِ: يَحِي حَمَّا فِي غَيْنَ لَمَانِ لاَ حَمَّا لَهُ سَنِينَ اسْتِيمِهِ، إِنَّنَ الصلح على التنبعة لا تحوز.

وقواد: والم سنه: أي لم سنيه إلى مزاء معلوم كالتصعاء أو اللت ولا إلى مات معلوم كالشرمي، أو العرب، أو القبلي، دون بسنه إلى حرة شائع، ثم استحل بعض اللهر نظر إذا على من الدار مقدار السناخ، أو أكار، دلا وجوع للمذعى عليه بشيء من العراض، وإن على أقل منه فسم العوض على جميع الشنارع بيا، فيما أصاب المستحق رده على المدعى عليا، وما على، فهو له إ

وقوله. هالم ببينه برا البه إشارة، وطيل عدر أن الصالح عن تضهول على معنوم جائز عندنا حلاياً المتادعي.

قوله: ﴿وَالصَّلَحُ خَاتِرٌ فِي دَعْوَى الأَمْوالَ وَالْمَافِعِ} صورة دعوى استعج: أن بدعى على الورلة أن الست أوصى له يحدية هذا الندى والنزر طورلة: إذّ الرزية عموظة على أنه أو ادعى استنجار عززه والبالل، يتكرن ثم تصاحة ثم يجرز أنه في المستصير.

قوله: (وأسناية العباس والمخطف إلا أنه لا تسبح الريادة على فقر الدية في الحطاء لائها متسوة عرفاً، فلا يحور الصال بالك يحلاف الصلح عن المصامل حيث تحور الريادة على فقر الدينة الآن الصلامل ليس بدال، وإما يشوم بالعقد، وهذا إد المالح على أمد مقادير الدينة الذاؤة تسالح على عبر ذلك جارت الريادة على قدر الدينة لأنها مادلة بها إلا أنه المشرود الصفل في المحلس كي لا يكون الرياد من دان بدس، ولو فقتي الذابسي بأحد معادير الديد فصاح على على المن احر منها بالرياد، جازا الأم تعين الحق بالقصاء، فكان بالماذ الذلاف الدائم إدائم الاداء

قال في الخراجي: إذا فصلي فقطي بدناوه مائة بعراء فضالح القائل الولي على اسانة العبر على أكثر من مائل غرف، وهي عنده وادبع ذلك حارة لأن نصاء العاصلي عبن الوجوب في الإطر، فإذا ساخ على البقر، فالبقر الأن ليسب بمستحده وابع الإس باليدر خالر، وإذا نساخ عام الإيل شيء من المكيل، أو الدوروة، سوى الدرهم والدياس بلي أحمل لم يجزه الأن الإيل ذين في المدمة، وإذا صالح علما دكيل، أو مورون مؤجل، فعد عاوش دیباً عدی، فلا بجوز، ویزن صانح مو الإط علی مثل فیسة الإطل، أو اكثر سا جغابن فیه جاره لان الزیادة غیر صیفیة، ویزن كانت باكثر صا بتعابن فیه لم بحزه لأاه صالح علی أكثر می السندخی، فلا بجوز

قوله: ﴿وَلاَ يُخُورُ فِي وَعُوى حَدْى، لاه حق الله ﴿ حَدْه وَلا يَحُورُ الاعتباض عَن خَبِره وَفِدا لا يَجْوَرُ الاعتباض عَن المراه نسب ولدها لا يَجْوَرُ الاعتباض إذا ادعت المراه نسب ولدها؛ لأنه حق الولد لا حقها وسواء كان الحد في سرفاء أو غذف، أو رباء أما الرباء والسرفة؛ فلأن الحد فيه حق الله يلا حلاف. وأما حد الفقف، بوله أيضاً حق الله تعلق عدماء والمعلم فيه حق الشرع، فإن وقع الصلع في حد المقدف قبل أن يرفع إلى الفاصي لا يجب بدل الصلع ويسقط الحدة لأنه أخرص عن الدعوى، وإن صالح فيه بعد الرافع لا يجب البدل، ولا يسقط الحدد كذا في المشكل.

قوله: ووإذا الأغلى رَجُلُ عَلَى الْمُوَلَّةِ لِكَاخَا وَهِيْ تُجْخَدُ فَصَالَحَتُهُ عَلَى قَالَ لِلْمُنَّةُ لَهُ خَلَى يَقُوُكُ الدَّعُومَى جَارَ وَكَانَ فِي مَقْتَى الْخَلْعِ}؛ وإن النور السناسين محمولةً على الصحة إذا أمكن حبابها، وقد أمكن حبابها على هذا الوجه.

وقوله: «جاري. يعني في القصاء. أما فيما بينه وبين الله تعالى، دلا بحل له أن يأخذه [10 كان كاناً.

قراله: وَفَإِنَّ ادْعَتَ امْرَالُهُ نِكَاحًا عَلَى رَحْلِ فَصَالُحْهَا عَلَى مَالِ بَدَلَهُ لَكِ لَمْ يُجُنِّرُ الآن، بذل لها الديل شرك الدعوى، فإن حمل ترك الدعوى منها فرفة، فالزوج لا يعطى السوص في الفرقة وإن لم يجمل فرقة، دلا شيء لو مقابلة العوض الذي نظم لها، فلا يصبح. وفي بعض النسع: يجوز ويجمل الدال الذي نذلة ها ريادة في مهرها.

قَرَلُهُ: ﴿وَإِذَا الْمُنْفِي عَلَى رَجَّلِ أَلَهُ غَيْدَةً لُصَالَحُهُ عَلَى مَالٍ أَعْطَاهُ بِإِنَّاهُ جَازَ) يعنى إذا كان المدعى عليه محبول النسب؛ كذا من البديرة.

قوله: رونگانَ في خَقَ الْمُلَاعِي فِي مَعْنَى الْعَنْي عَنْى قالِ؟؛ لأنه أمكن تصحيحه على هذه الوجه في حقمه لأن في رُضه أنه ياحد الدال لإسفاط حقم من الرف. وذلك حائز، وفي رعم الدامى عليه أنه يسقط عن نفسه الحصومة، وذلك حائزة لأنه يزعم أنه حرافاً صل.

قال في الهداية: يكون في حتى المدعى سنستراء الإعتاق على ماله، وقملة يصبع على حيران في الدمة إلى أعمل، وفي حتى المدعى عليه يكون لدمع الحصومة، إلا أنه لا ولاء علم لإبكار الصدر لا أن غيم السة أنه عدد: فيضل وغيت الولاء. قوله: وَوَكُنُلُ شَيْءَ وَقَعَ خَلَيْهِ خَفَدَ الصَّلَحَ وَهُو السَّتَخَقَّ بِعَقْدِ الْمُكَابِنَةِ لَمْ يُحَمَّلُ غلى الْمُعَاوِطَةَ إِلَيْحَهِ اللَّهِ إِذَا ادعَى نَهِى رَجِل دَرَاهِمِهِ فَصَالِحَهُ عَلَى اللَّهِ مِنْهِ الم على المعاوضة لما فيه من الريا رؤائِفَ يُحَمِّلُ عَلَى أَنَهُ السَّرَقَى بَقَضَ حَقَّهُ وَالشَّقَطُ بِافْنِهُم، وإن صالحه على عين من الأعبان، أو ادعى عيناً، فصالحه منها على دراهم حارّ، ويحمل على المعاوضة؛ لأنه لا يؤدي لن الريا

وقوله: ويعقد البدايندين بعي أن بدل الصلح إن كان من حسن ما يستحده قددعن على المدعى علمه بالعدد الذي حرى يشهما، فإن الصلح لا يجمل على المعارضة والعداية اللهج فإسلام، وإلمد وضع العسائة في العداية، وإن كان الحكم في العصب كدفك؛ لأن الفصب عرر مشروع

قوله: وكُمْنَ لَهُ عَلَى رَجْلِ أَنْفَا دَوَهُم حَادَ الصَالَحَة عَلَى حَسَمِنَاهُ وَلُوفَ جَاوَ وَكَالُهُ أَلُواَهُ مِنْ الصَالَحَة عَلَى حَسَمِنَاهُ وَلُوفَ جَاوَ وَكَالُهُ أَلُواَهُ مِنْ السَّلَاحِ اللّهِ وَقَعْ عَلَى السَّلَاحِ اللّهِ وَكَدَا لُو قَالَ حَطَفَ عَلَى حَسَمَاتُهُ عَلَى أَلَّ العَلَيْمِ خَسَمَاتُهُ عَلَى أَلَّ العَلَيْمِ خَسَمَاتُهُ عَلَى أَلَّ العَلَيْمِ وَلَكَ أَلِيدًا مِن حَبَّة الوصف كما إذا كان له الله الله الله الله كان له أله كان له الله الله الله الله وي حجمه القدر، ولك أنه الله الله الله الله الله وي حجمه القدرة في المعالي الله الله الله الله الله وقائد كان الله كان الله الله الله الله الله الله كان الله كان

قوله: وولوّ صائحة على الله فوجلة خال وكانه الجل لفّس النّحق)، لاه بس فيه ولا تأخير البصالة، وقد الحدّ مثل حُدًّه فضّم كنس أحل ديم الخال، والا حمل دي أنه أجل عمل احق؛ لانه لا يمكن حمله معاوضة؛ لأن سع العراضي بطلبا لسينه، لا يجور، فحسد على النّاجين

قوله: وولو طالحة على دنائير إلى شهر لمم يخوع؛ لأن الدائير عبر مستحقة بعقد شماية، فلا بمكن معلها على التأخير، ولا وحد لدسوى المعدوضة، وسع الدواهم بالديائير مسينة لا يجوز، مكما لا يصح الدالح.

قويه: ووَتُوْ كِنَا لَهُ أَلْفَلَ مُؤْخِلَةً جِنَادُ فَصَالَحَهُ عَلَى خَمْسَهَاتُهُ حَالَةً لَوْ يَحْقَى؛ لأن المعمل خير من المؤجل، وهو خير مستحق. فيكون نزره ما خط عمه، وقلك اعتباض عن الأحل، وهو خراب وإذا لم يخر كان عليه ود ما فيض، وله الرجوع برأس المثال بعد حلول الأحل، ولو كان له عليه ألف، فقال: من أديد، إلى حسمانة، فأنت بريء من البيعي، نأدى حسماله، فإن الطالب أن يعي له مدلك، فإن أما حيفة قال: له كتاب الصلح

ذلك، ولا يبرأ مما يقيء لأن هذه يراءة معلقة بشرط، وبراءة صاحب الأصل لا يجوز تعليقها بالشرط، لأن فيها معنى السليك كذا في الكراعي، وكذا السرأة تقول هذه المشالة الزوجها في مهرها، والرجل يقول: هذه المقالة لمكاتبه إذا أديث إلي خسساته، فأنت يريء من مكانبك، تم أبي أن يفي بعد ما أدى فذلك له، ولا تجوز الراءة.

وفي الحداية: من له على رجل ألف، فقال له: أو إلي غدا سها حسبسانة على ألك يريء من الفضل. فهو يريء، وإن لم يدفع إليه الخمسمانة خلاً عاد عليه الألف، وهذا ترغمها.

وقال أبو يوسف: لا يعود عليه؛ لأنه إبراء مطلق، الا ترى أنه جعل اداء الخسسمانة عوصاً حيث ذكره بكلمة وعلى»، وهي للمعارضة، والأداء لا يصفح عوضاً لكوته مستحقاً عليه، فجرى وجوده بحرى عدمه، فيفي الإبراء مطلقاً، فلا يعود كما لو بدأ بالإبراء،

و لهما: أن هذا إبراء مقيد بالشرط، فيفوت بفواته؛ لأنه بدأ بأداء الخمسمائة في العد وأنه يصلح عوضاً له حذار إفلاسه، أو توسلاً لي نجارة أربع منه.

وكامة وعلى وإن كانت للمعاوضة، فهي عنملة للشرط، وأما إذا بنا بالبراءة، فقال: أبرأتك من خسمانة من الألف على أن تعطيمي الخسمانة غلة، فالإبراء فيه واقع أعطى الحسمانة، أو لم بعط؛ لأنه أطلق الإبراء أولاً، وأفاد الحسمانة لا يصلح عوضاً مطلقاً، ولكنه يصلح شرطاً، قوقع الشك في تقيده بالشرط، فلا يقيد به.

قوله: (وَلُوْ كَانَ لَهُ أَلَفُهُ سُودُ فَصَالَحَهُ عَلَى خَمْسِمَاتَةَ بِيعَيْ لَمْ يَجُنُّ } إذا البيض غير مستحقة بعقد المدايدة وهي رائدة وصفاً، فتكون معاومة الأنف يحسسانة سود وزيادة وصف، وهو ربا بخلاف ما إذا صاغ على الألف البيض على خسسانة سودة لأنه إستاط كله قدراً ووصفاً ويحلاف ما إذا صاغ على تلير الذين وهو أحودك لأنه معاوضة المثل بالسل، ولا معبر بالصفة إلا أنه يشترط القيض في الحلس قبل الانبراق كما إذا كان له ألف درهم بيبرجة، فصالحه منها على العد درهم جيئة حاز ويكون القبض فيل الانبراق شرطاة لأنه اسبدال، ويكون صوفاً.

قوله: ووَمَنْ وَكُلُ وَجِّلاً لِلصَالِحَ هَنَهُ لَوْ يَنَوُمُ الْوَكِيلُ مَا حَالَحَ عَلَهِ إِلاَّ أَنَّ يُعَنَّمُنَهُ وَالْمَالُ لَازِمُ لِلْمُوكُلِّ بِرِند به إذا كان الصلح عن دم العدد: أو كان الصلح عن بعض ما يدعيه من الدين؛ لأنه إسفاط عض، فكان الوكيل فيه سفيراً عن العوكل، أو مصراً، فلا صمان عليه كالوكيل بالنكاح لا يلزمه العهر، أما إذا وكله بالصلح عن مال بعال بأن ادعى رحق سنيه عروصة أو الشرأة أو بحوصاء موكله بالتسلح سه على مال. فإن العال لازم فلوكيل؛ لأن حقوق العقد هما على الوكيل دون العوكل، وترجع ما صمن على شيوكل.

• قال الاحجدادي: الوقيل بالعبلج إذا السمل المثال والمع على الدوائل سود، أمره بالتخدان، أو أم يأمره، وحمل الأمر بالتعالج أمراً بالصدان، وكذا إذا أمراً بأن المرأة بأن بحالمها من ورحها، فعمل يعود عليه، ويكون الأمر الخلع أمراً بالتعدال بحلاف الوكس بالتكاح إذا السمن السير الدراه، فإنه لا يرحم به على طراح إلا أن يكون أمرة بالتضدن.

والعول أن الحميع بحور علمها حير المرها، الاتوى أن يصولاً أو قال بمروح العالم المراتك على مائة من طلي، فحملها حاو، فلما كان يجور، فعامدة أمره، الرجوع عليها بالصمائ، وكذا الأمر المداج أمر المتدان لهذا الدين، والكرح لا يجور على الرجل يعير أمره، فقائدة أمره حوار النكاس لا لنوت الرجواء صفائك عرف.

وقوله: ﴿إِلَّا أَنْ يَصِيمُهُمْ وَأَنَّهُ حَنَّهُ مَوْاحِدُ عَقَدَ الصِّيانَ لَا تَعْدُدُ لَعِيرُفَ

قوقه: (وإنَّ صَالِحَ عَنْهُ عَنِي شَيْءٍ بِغَيْرِ المَّرَةِ فَيُوْ عَلَى الْإِنْفَةَ أَوْخَهُ إِنَّ صَافَحَ مَالُ رَضَعِنْهُ تَنْهُ الْعَلَّلُخُ وَالْزِمَةُ الْفَالَى بِرِيدٌ بِهُ انْ يَقُولَ. سَاخِي مَنْ دَمُواكُ مَعْ عَلار العَمْ مَنْيَ نَبِي صَامَنَ عِنْهُ أَوْ فَالَ ابْلَفَ مِنْ عَلَيْهِ أَوْ بِنَافِفَ عَلَيْهِ أَوْ عَلَى النّي هذه، فإذا فعل بالدل كارم للوكيل؛ وأنه مَنْبِرع، ولا يكون به شيء من أماد تي، وثما له أمادي هو في يدد.

قولد. وَوْكُدَالِتِهِ وَفَا قَالَ صَائَحَتُنَادَ عَلَى اللَّهِي هَذَهِ أَوْ عَلَى غَيْدَي هَذَا ثُمُّ الطَّلُخ وَارِعَهُ تُسَلِّيمُهُمْ}؛ لأنه لما أصافه إلى مال نصبه، فقد الدرم لسلسه، وهذ وجه ثان.

قوله: ﴿وَكَذَلِكَ لُوا قَالَ صَالَحُتُكَ عَلَى آلُفٍ وَسَنْفِ﴾، وهنه وحه دلت: لاد السليم يوحب سلامة تقوير له، بينم انفقاد

قولها ووإناً قال صابختك على الله وسكت والعقد موقوف لول اجمازة المطاغى عُليه جار الزهة الله: وإنا له يجرله لطل، وهذا وحد رام، وإنه رقف الان العالم تبرع بالعقد، ولم يمبرع بالداره الأم لد يصف أمال إلى عداد للم درمه، فإن أحاره المطارف لرمد العالى وإن ترجره علل.

وفكر الحجيدي وحهاً عاصباً، وهو: أن يقول صالحي من دعوال على ملان بإضافة الصلح إلى نصبه كما تو أصافه إلى العالي، فيجور إراقال تصبح على المصاخ سواء كان تأمر المدعى عليم أو يقر أمرة، وليس للمدعى على المدعى عليه مسل وترجع السصالح بما فنسن على السدعي عليه إن كان الصلح بأمره سواه أمره بالضمان، أو فم يأمره، وإن كان بقير أمر، فإنه متبرع ولا برحع عليه.

قال في الفداية: ووجه أخر وهو أن يقول: صةلحنك على هذا الألف، أو على هذا العند ولم ينسبه إلى عسمه الأنه لما عبيه النسليم صار شارطاً سلامته، تبتم نفيوله فلو استحق العبد، أو وحد به عبياً فرده، فلا سبل له على لمصالح؛ لأنه النزم الإهاء من مخل بعينه، ولم يفتزم شيئاً مواه، فإن سلم المحل ثم الصلح، وإن ثم يسلم لم يرجع بشيء.

قوله: (وَإِذَا كَانَ اللَّيْنَ لِيَنَ شَرِيكُيْنِ لَصَالَحُ أَخَذَهُما عَنَ لَصِيهِ عَلَى أَوْلِهِ فَكُورِيكُمُ اللَّهِوَ لِيصَائِهِ) الأصل أن الدين السنبرك بين فَشَوِيكُمُ بالتَّجَارِ إِنَّ شَاءً لَيْعَ اللَّهِي لِيصَائِهِ) الأصل أن الدين السنبرك بين النبي الدين المعارف من التصبين جيماً المُما عِن المعارفة في المفاوض من التعليق حتى بنفذ نصره في رئيسهن لشريك حديده وإدا كان المفوض من التعليق حيماً الأن القسمة هيز لو جملاه من أحدهما فسمنا الدين حال كونه في اللهماء وذلك لا يعوزة لأن القسمة هيز المفهوف من الحقيق المفاوض من الحقيق والدين المشترك يكون واجباً بسبب منحاء كنمن المبيع لا كان صافة واحدة، وشي المال المعارفون من الحقيق المعارف والموروث ميماء والمعالف المفتوك المفتوك والموروث ميماء وقيمة المستهلك المفتوك وادا عرف هذا يقول في مسألة المكتاب ته أن يتبع الذي علم الأصل؛ لأن نصيه مال في دعاء الأن القابض بيش مصيعه الكان له عن المستاركة؛ لأنه قبل أن يشتركه في ماك القابض.

قوله: ووَإِنْ هَاءَ أَخَذَ بِعِلْفُ النُّولِيِّ؛ وَأَنْ لَهُ حَنَّ النَّسَارِكَةُ فِيهِ.

قوله: ﴿إِذَا أَنْ يُطَهِّمُ لَمُهُ شَوِيكُهُ رَافِعُ اللَّبَيْنِ﴾؛ لأن حقه بي طلك، بإن لم ياعدً بصف التوب، وأواد الرجوع على عربه فتوى العال حليه، فله أن برجع على شريكه بتصف التوب؛ لأن المقبوص إنها وقع في الأصل مشتركاً، فإن أحر أحدهما بصبه ولم بإخر الإخر لم يجر عبد في حيفة، وعدهما بحوز كذا في شرحه.

وفي الخدابة: يصح عبد أي يوسف احتاراً بالإبراء المطلق، وعناهما: لا يصح الأنه يؤدي إلى انسمة الدين قبل القنص: لأن تصبب لحدهنا يصبر مؤجلاً وتصبب الأخر معجلاً، فيتميز تصبب أحدهما من نصبت الأجر وقدمة الدين حال كونه في الذمة لا يجوز، وأبو يوسف بقول: في تأخير أحدهما النصبة المقاط حقة في المطالبة، فصار كالبراءة والحة.

قومه: رَوْلُوا اسْتَوْفَى نِصْلُفَ لَصَبِيهِ مِنَ اللَّذِينَ كَانَ لِشَرِيكِهِ أَنْ يَشَارِكُهُ فِيمَا قُبُضَ

لَّمُ يَرْجِعَانِ عَلَى الْقَرِيمِ بِالْبَاقِيرِي؛ لأن المقبوص صار مشتركاً، فهو س الحقين حبيماً. قوله: (وَإِنَّ الْمُقْرَى أَحَدُهُمَا لِنَفْسِهِ يَنصِيهِ مِنْ اللَّذِينِ سِلْفَةً كَانَ لِشَرِيكِهِ أَنَّ يُعْمَنَنَهُ وَيْعَ النَّبِي اللهِ عَلَى الساكسة يُعْمَنَنَهُ وَيْعَ النَّبَيْنِ)؛ لأنه صار فابضاً سُفَه بالبقاصة كَمَانًا؛ لأن مبنى البيع على الساكسة بخلاف الصلح، فإن مباه على الإهماض والخطيطة، فلو الزمناه دنع ربع الدين في الصلع يتضرر به، فيتعير القابض في الصلع.

وقرله: (كَانَ فَشَرِيكِهِ أَنْ يُصَلِّمُهُ رَبِّعُ تَفَلَيْنِي هَا إِذَا كَانَ مَن السلمة مثل نصف الدين، ولا سبل للشريك على التوب في البيع؛ لأنه ملكه بعقده، والاستبغاء بالمقاصة بين الهدين ولا سبل للشريك أن جمع الفريم في جميع ما ذكرنا؛ لأن حقه في ذمته عالى، لأن الفابض استوفى نصب حقيقة، لكن له حق فلمشاركة، وقد أن لا يشاركه.

قوله: ﴿ وَإِفَّا كَانَا السَّلَمُ بَيْنَ شَرِيكُيْنِ ۚ أَي السلم به ﴿ وَلَمَالُخَ أَخَدُهُمَا مِنْ تَصِيعِ عَلَى وَأَسِ الْمَالِ ثَمَّ يَجَزُ عِنْدُهُمَا. وَقَالَ أَبُو يُومُهَى يَجُوزُ الصَّلَخُ اعتباراً بسائر الديون، وبنا إذا اعتربا عبداً، فأقال أحدمن في نصب حاصة.

ولهما: أنه لو جاز في نصيه خاصة يكون قسم الدين في الذمة، ولو جاز في تصيبهما لا يد من إجازة الأحرة لأن فيه نسيخ العقد على شريك بغير وذنه، وهو لا يملك ذلك، وقول عمد في مسخة: هم أي يرسف، وفي مسخة: مع أي حنيهة.

قوله: (وَإِذَا كَانَتُ التُوكُةُ بَيْنَ وَوَقَة فَأَعْرَجُوا أَخَدَهُمْ عَنْبَ بِمَالِ أَعْطَوْهُ إِيَّاهُ فَإِنْ كَالْتَ الشُوكَةُ عَقَارًا أَوْ عُرُوطًا جَازَ قَلِيلاً كَانَ مَا أَعْطُوهُ أَوْ كَثِيرًا }، لأنه أمكن تصحيحه بيماً، وفيه أثر عتمان رصي الله عنه، بإنه صافح شاضر امراة عبد الرحمن بن عَوف من ربع شنها على نفائين الذن دينار (1).

<sup>(1)</sup> قال ابن حجر المسلماني في الدرية (2/180-181): حديث عنمان: أنه صافح تناصر الأشجعية الرأة هيد الرحمن من هوف مثني ربع هنها على هانين ألف دسار، لم احد، حكما.

وروى عبد الروفل عن ابن هيئة عن عمرو من دينار: أن تعرأة عبد الرسن بن عوف اخرجها أهله من للت الدين بثلاثة وثنائين ألف ورهم، في فعة الأصبح من عمرو الكلي بلومة الحدل، وأنه أستم لما عراه فيد الرحمن بن عوف في حياة الني صلى الله عليه وسلم، فكنب السي صلى الله عليه وسلم، أن يتزوج شاضر بنت الأصبح، فتزوجها وهي أم تي سلمة بن عبد الرحم، وي ذلك الوالدي، وعنه فان معد في الطفاحات تم روى عله بإسناد أحر عن صالح بن إبراهب بن عبد الرحم، من عوف قال: أصاب عاصر بنت الأصبح وبع الدين، تأخرجت بمائة للما. وروى امن سعد عن تم نعم عن كامل أبي العلاء عن أبي صالح فال: مات عبد الرحم، عن كامل أبي العلاء عن أبي صالح فال: ومن طريق أيوب عن عبد أن حيد الرحم، عن كامل أبي العلاء عن أبي صالح فال: ومن طريق أيوب عن عبد أن حيد الرحم، عالم الله عبد الرحم،

كتاب الصلح كتاب الصلح

قوله: رَفَانِ كَانَتَ النَّرِكَةُ فِصْةً فَأَعْظُرُهُ ذَهَانِ أَوْ ذُهَبَ فَأَعْظُوهُ فِيهُمَّ فَهُوَ جَانِنَ وحتبر التقامص في المجلس، لأنه مصر بالعبرف، وإن اضرفا قبل الغبض خلل.

قوله: ووَإِنَّ كَانَتُ الطَّرِكَةُ وَهَا وَلِصَّةً وَغَيْرُ فَلِكَ فَصَالَحُوهُ عَنَى فَصَّهُ أَوْ فَهَبَ قَلاَ لِذَ أَنْ يَكُونَ مَا تَعَقُوهُ أَكُونَ مِنْ تَصِيهِ مِنْ فَلِكَ الْحِنْسِ خَلَى بَكُونُ لَصَّبِهُ مِمْنَهُ وَالزَّادَةُ بِحَقُهِ مِنْ يَقَيْقُ الْمِيرَاتِ) أَحْرَارُهُ عَرَ الرَبّه وَلا مَا مَن الفاضِ فَهَا يَقَامَلُ مَصِيهُ مِن الفعد والمضافة لأنه صَوف في هذا القدر، وإن كان بدل المرف عرضة حاز مطلقا تعدم الربان

وقوله: ﴿فَلاَ لِمُدُّ أَنَّ يَكُونَ أَكَثُوا مِنْ نَصِيبِهِ﴾ إنها يبض العبلج على مثل نصيبه، أو أنق حال التصادق، أما إذا كانوا جاحدين أبه أمرأة انست، بالصلح حائزة لأن فنحطى زنما هو نقطع العبارعة لا تلمعاوضة، حتى لو كان ذهباً، فصالحوا عنه بسعب أبل منه حال

قوله: ﴿وَإِنْ كَانَا فِي الْتُوكُهُ وَيْنَ عَلَى النَّاسِ فَأَدْخَفُوهُ فِي الصَّلَحِ عَلَى أَنْ يُخْرِجُوا الْمُصَالِخُ عَنَهُ زَيْكُونُ الدِّيْنُ لِيُنْهِ فَالصَّلْخُ بَاطِلُ النصاغ بكسر اللافِ والصمير في عنه راجع إلى الدي: لأن لهِ شليك الدين لعبر من مو عنيه، وهو حصة النصاغ.

وقوله: وفالصلح باطله: أي في العبر والعبر.

قوله: ﴿وَإِنَّ شَرَطُوا أَنَّ يُبَرُّا الْفَرْفَاءُ مِنْهُ وَلَا يُرَجِعُ عَلَيْهِمُ بِنَصِيبِ الْمُطَائِحِ الْمُلَقِّعُ جَعَرَ ﴾؛ لأنه إسقاط، أو هو شليك الدين من هو عبد، وذلك حائز، وهذه حبلة الجوار.

وحيلة أخرى: أن يعجلوا قلبناء نصبه متبرعين، وفي الوجهين صرر نهو، والأوجه أنه يقرضوا المصالح مقدار نصبه، ويصالحوه حدا وراء اندين، ويحيلهم على استيفاء نصيه من العرماء.

\_\_\_

بولي وكنان فيمنا ترك أربع نسوة؛ وترك ذهباً فطع بالتلوس، حتى عملت أمدي الرحال، فأحرجت منين المرام من تسها نصابين ألهاً.

## كتاب الهبة

الحة<sup>(1)</sup> في النفة: هي التبرع.

وفي الشرع: عبارة عن عليك الأعيان بغير عوض.

وهي حائزة بالكتاب، وهو قوله نعالى: ﴿ فَإِن طَيْنَ لَكُمْ عَن مَنْيَ، مِنْهُ فَلَمْنَا لَكُلُوهُ غَيِيْهُا لَرَيْنًا لِهِ <sup>(2)</sup>. في هيئةً لا اتم فيه مريناً لا ملامة فيه.

وقبل: اهتيء انطيب المساع الذي لا ينفصه شيء، والمريء الحمود العاقبة الذي لا يصر ولا يؤذي وبالسنة، وهو قوله عليه السلام! وتهادوا تحابواي <sup>[2]</sup>.

قوله رحمه ناف. والْهِنَةُ تصبحُ بِالإنهابُ وَالْفَيُولِ) إنها فال تصبح، ومي النبع يعقد، لأن الهية اتنم بالإنهاب وحدم، ولهذا لو حلف لا بهت، موهب ولم يقبل المرهوب له حت، أما النبع، فلا ينم إلا بهما بمنيعًا، حتى لو حلف لا يسم بداع، ولم غبل الأخر لا

(}) وهي فقد موخوعه بطائ الإنسان عاله لمره بحاباً بلا غوض. -

الخامطي فلمالي ونصيد وقاياه موهوات لد والهال تعل العقان موهوماه

وظهة تقابل البيع من حيث أن كليهما برد على نطبك الأعبان المائية. ولكن السع تنظيف موص. وقابة ابراع بلا هوس، كما نقابل الإعارة الإحارة في ما ك الداءم عاناً قر معوس

ومن تم كافت الحية والإعترة من العقود العبية التي لا تدم الا عائستانية الأنهما تبرع غير علوم، ولمما يا من حكمه بالمنطنة.

الطر: المدخل الفقين العام (61571).

(2) سورة النساء: 4

(5) قسال أيسس حجسر الصفائاتي تي الدراية (1872): حتيث: وتبادرا بنديوله التحاري في الأدب المغسرة، وانساني في الكن والبيغي في الشعب المادي والسني من طريق ضعاء، عن موسى الن ورداد، هيس أي مريزة، وأخرجه إلى مدي، في ترجمة حيساء، وأخرجه الحاكم، علوم الخنيت من وحسه أحسر، عسن صبام، عن أي لبيل، عن عد العاس عمرو، قال احاكم، وأنه عالواله إن كان بالتحايث عن المناد، وإن كان بالتحصيف عن الهادة، وإن كان بالتحصيف عن الهادة، ويشهد للأول حديث أم حكيم ينت و فاع مردوعاً: «بهادوا تزيادوا في القلب حياً». أخرجه طبيقي في الشعب.

وفي السناب هيس وينين هيستر أي الرغيب الإصنهايء وذكره أس طاهر أي الكلاء على أحاديث الشنبهات. وعسن عائدت في الأوسط للطاراي أي ترسة مطان وجياء، وراد الارداسروا أورتوا أولادكستم هيستام الخديث، وفي الموطأ من براسل عطاء المراساين رفعه: (إنسادجوا بذهب الغل، وتبادوا تجاوزا، وتدهي استجاري.

وفي السبباب الحسندين أمي عربرة ردمه. ونهادوا فإن الحدية تذهب وحر الصدرية الحديث أخراجه علسرمذي وحديث ماشدة: كان رسول عد صلى الله عليه وحلم يقبل اهدية وتبهم عنها، صفل علمه ڪئاب لهيٽ

يحنث، فلهذا استعمل لقط ينعقد في البيع.

قوله: ﴿وَيُومُ بِالْقُلْصِيِّ فَالَ لِي الْهَدَايَةِ: الصفق لا يد منه نشوت الملك؛ لأن الهبة عقد شرع، وفي إليات الملك قبل القبض إلزام المنبرع هيئةً لم يشرع به وهو المسلب، وللا بصح.

قال في البنامج: القبض بقوم مقام الفنول، حتى إنه إذا قال له: وهبت مك عندي هذا: والمند حاصر الفنصة بجار إن لم نقل قبلت، وكناه لو كنان العبد عاتباً، بمال وهبته مباك: فادهب فاقبضه: ولم يقل قبلت، فدهب، وقبصة حار، ولو وهب الدين من الفريم، أو أبراد منه لو يقتقر إلى لقبول عبد أو حبيقة ويراند بالرد

وقال زفر) بقف ضي الفول، فإن زهب لرجل دينا على أحر، وأدن له في قبصه منه. فقيصه جن استحساباً

وفي شرحه: إذا كان له على رحل دين، برهم أنه نه يكن له أن يرجع بيه؛ أن هيه الدين من يكن له أن يرجع بيه؛ أن هيه الدين من هر عبه إسفاط به ويراية حال الله هناك عبل بمكن الرحوع فيها، وإن قال الموجوب له عبل أنه: لا الطباء عاملية عاملية عالم عاملة الله عاملة على الطبة حتى حال حال حال الله عاملة على بعد يا الماء عنه على الله على الله

قوله: وَقَانَ قَبْصَةَ الْفَرْهُوبُ لَهُ فِي الْمَجْسِ بَغَيْرِ الْمُو الْوَاهِبِ جَانَ، وهذا استحداد: لأن تنام الهذ باللبض كما أن ندم البرغ بالقبول والله، ل لا يُحاج إلى إداد المنوجب بعد الإيحاب، فكذا الهيد.

وهب اللهيد هية، بالفيول إلى العبد، ولا يجوز المول السولي له ولا قبضه له، ثم بعد ذلك يملكه السوئي وللواهب أنه يرجع، ولا يكون هما كالخروج، لأن العلث للعبد لا يستقر، فصار كالوكيل، ولو قبل المبد الهية، ولم يقبلها السولي صحت، ولو ودها العبد وقبلها المولى لم تصح، ولا يجور قبض المولى، ولا قبوله لها وهب للعبد سواء كان على العبد دين، أو لم يكن،

قوله: ﴿ وَتَنْفَطُ الْمِينَةُ بِقُولِهِ وَهَبُنك وَتَحَلَّك وَالْحَصَّلُك وَالْفَصَّلُك وَالْفَعَامُ وَجَعَلَتُ هَذَا اللَّهِيَّ لَكَ } قال في القداية: الإطعام إذا أضبف إلى ما يطعم عيد، فإنه براد به هليك المين بخلاف ما إذا قال: أطعمتك هذه الأرض حيث تكون عاربة؛ لأن عيبها لا تطعمه

قوله: ﴿ وَالْمُمْرِكُكُ هَٰذَا الشَّيْءَ وَحَمَلُتُكَ عَلَى هَذِهِ اللَّهَائِةِ إِذَا لَوَى بِالْحَمَلَانِ الْهِيَّةُ ﴾ وإن موى العاربة كانت عاربة الآنها الخسلها، وإن قال: كسوتك هذا النوب كان هية الآنه براد به التعليك، قال الله تعالى: ﴿ أَوْ كِسْوَنُهُمْرَ ﴾ (1). ولو قال: متحلك هذه الحاربة كانت عاربة.

قال في الكرحي: إذا منحه بغيراً، أو شاة، أو لوياً، أو داراً، فهي عارية، وإن سحه طعاماً، أو لُيْدًا، أو فراهم، فقيه روايتان:

[حداثما: فية.

والأحرى: فرض.

والأصل فيه: أن كل ما يتفع به للسكني، أن للبس، أو للركوب، فهو عارية؛ وكل ما لا يتفع إلا باكله، أو استهلاكه، هيه روايتان.

قُولُه: ﴿ وَلَا ۚ فَجُورًا الْمِنَةُ قِيمًا لِفُسَمُ إِلاَّ مُخُورًةً مَفْسُومَةً}، وكذا الصافقة، ونجوز فيما لا يقسم، ولا نرق في ذُلْك بين الشريك وغيره، يعني إذا رفست من شريكه لا يجوز،

ومعنى قوله: ولا تجوزي. أي لا يتب الملك ديبا؛ لأنها في نفسها وقعت جائزة، لكن غير مثبتة للملك قبل تسليمها عنوزة، فإنه لو قسمها وسلمها مقسومة صحت.

قونه: ووَهِبَةُ الْمُشَاعِ فِي هَا لاَ يُقَسِمُ جَائِرَةً) كالعبد والنوب، وأشباه دلك: لأن الإشاعة فيما لا يحتمل القسمة عبر مؤثرة في الهنة بمعلاف الرهن، فإن أو رهن مشاعاً لا يجوز فيما يحتمل القسمة، وفيما لا يحتملها.

<sup>(1)</sup> سورة المائدة: 89. إ

کنتاب الهیت

قوله. ورَمَنْ وُهِبَ شِفْعِنَا مُسَاعًا فَالْبِيَّةُ فَاسِلَقُ النَّهِ أَنه يَحَتَاجَ فِي حَدَهُ المِسَالَةُ إلى أصول ثلاثة:

أحدماه الغرق بين ما يعتمل القسمة وابن ما لا يحتملها.

واللهي: الشيوع المفسد هل هو المفارل أو الطارئ؟.

والنافات: بينذ العبرة في الشيم ع هل مو لوقت الهنص أو لوقت الهنة؟

أما الأول: إذا وهب له نصف درهم بيخيع، أو نصف تقال بيخيع يحرز، هو الصحيح وحمل هذا بمستزلة متناع لا يصمل القسمة- لأن تبعيشه يوحب نفصالاً في مالند.

وأما التاني: فالبقسة هو النشوع البقارن دون الطارئ حتى إن من وهب هند تم رجع في بعضها لا يمنع صحنها، كذا في شاهان.

وفي الناسع: إذًا وهب له دارا فلنصيف، ثم استحق بعصها بطلت الحج.

والنائن: أن العرة في الشيرع لوقت القنس، حتى أو وهت به بصف دار ولم يسلم حتى ومت له الصف دار ولم يسلم حتى ومت له النصف الأخر وسلم حار، راسا أم نجز هذا استماع فيما يقسمه الأن القنص منصوص عبيه في الحذ، قال عليه الصالاء والسلام: هالا تحور اصد الا مصوصة الأنائن في فيشرط كمثل فقيص والمشاع لا يقيله إلا يشم عبره إليه ودلك عبر موهوب، ولأن في تجويزه الزامة شيئاً لو بلزمه وهو القسمة.

وقوله: هفاهية فاستدفئ أي لا يتبت الطلاك، فلو أنه وهب متناعاً فيما يقسم وسلمه على العساد، هل يتبت الطاك ويقع مصموناً كما في البح الفاحد أم لا؟

فيه أحتلاف المشايخ، والمختار : أنم لا يندن المثان، ويحب الصمال.

قوله: وَفَإِنْ قَسَمَةُ وَمُنْلَمَةً جَنْزَيَا؛ لأن صاحه بالفيض، وعند، لا شبوع، وأو وهب شيئة متصلاً مبره لا يصح إلا إذا وفع عنه العصل والصبير، والشخل بدن الواهب حيشة وجور استحساة على أن يها، عراً على رؤوس البحل والمشجر وحلى بعه وابنيا من عير

<sup>(1)</sup> قسال النسى حجر الفسلطاي بي الدوانة (1832ع): قوله صلى الله علم وسلم: والا تجرر الحة الا مقد صافح ثم تحدد و مواثل تحر الوصادا من مصنف حبد الرواق عن وراهيم المحمى فوته.

وفي السناب: قول أم مكر لدنده: يوان كنت تحقيق ماد عمران ومقاً، قلز كنت احزازه كال السناء ولها هو قبوه مال الوارث و أحراجه مالك رحد الرواق، وله قول عمر: وأوا لا تحل إلا السنى حالزه وليفه وه أخراجه عند الرواق بإساد صحيح، وروي عبد الرواق أنها عمر أبر عبد العراز كنت يعنى فائت فائر سلساله من موسى: أسما من قصة أي مكر.

عمل، فالحبة باصلة، إذا ميره وقصله وأقيضه حار استحداثًا، وألقيس لا يحوز، وهو قول وقرء فإن فصله الموهوب به وقاصه يعير إذن الواهب ثم يصح قباساً واستحداثً سواء كان العصل، وانقبض يحصرنه، أو نغير حصرته، وكما إذا وهب الأشجار دون الأرض، أو الزرع دون الأرض، ولو وهب داراً فيها مناع للواهب وسلم الدار إيه، أو سلمها مع المناع لم يصح، لأن الدار مشغولة فالناع والعراغ شرط لسحة التسبيم.

والحيلة فيه: أن يودع النتاج أولاً عند السوهوب لد، ويحلي بينه وينه، ثم يسلم الدار إليه بينمه لأيها مشغولة يشاج هو في بده ويحكسد، لو وهب النتاج هود الدار وحلى بينه وينه النبع؛ لأن النتاج لا يكون مشعولاً، وإن وهب له النار والنتاج جيماً وحلى بينه وينهما ضج فيهما حيماً، وإن وهب احلحه وسلم ثم وهب الأخر وسلم إن قدم هذا النتاج عنج فيهما عبداً؛ لأن لدار وقت تسلم عنج بهما بحيداً؛ لأن لدار وقت تسلمها كانت مشعولة بنتاج الموهوب لد، فلا بعنج القيش.

قوله: وزَلَزَ وَهِبِ فَقِيقًا فِي خَطْةِ أَوْ فَكُنَا فِي سِمْسِهِ فَالْهِبَةُ فَاسِنَةً فِإِمَّ خَحَلَ وَسُلُمُ لَمْ لِجُزّ)؛ لأن الموهوب معدوم، وأسعدوم ليس سحل للملت، ووقع العقد بمثلاً، فلا ينتقد إلا بالتجديد بهخلاف المشاع؛ لأن المشاع على للتملك، ولهذا بجوز بيع المشاع وبع الدفيق في الحنطة، والمعن في المنعسم لا يحوز بعد، فكذا هيد.

قال في الحديث وهية النبي في الصرع والتموف على ظهر الغم والرزع والنحل في الأرض واشعر في النجل بمنسولة المشاع؛ لأن امتباع الحوار للانصاق، والملك بسع الفيض كالتمام، فإن أدل للموهوب له في العطع والصفل حاز، واحمل في الكراحي اللي في الصرع بمساولة هية الدهل في المسمام قال فيه.

وقر وهب ما في يطن حاربته أو ما ني يطون عسم، أو ما في صروحها من اللين. أو دهناً في سسم وسليله على فسم صد الولاده، أو عبد استخراجه لم محزد لأن الموجوب لم يصح العقد عليه. 14 تجوز هيته كما لا يحور بيعه، قال: وقيس كذلك هية المشاع إذ قسم: لأنه يحور العقد عليه حتى يجوز بيعه.

قوله: رؤاناً كَانْتُ الْغَيْنُ الْمُعْرَطُونَةُ فِي زُدِ الْمُؤَلِّوبِ أَنْهُ مُعْكُمُهُ بِالْهِبَاءِ. وَإِنَّا لَمُ لِجِنَادُ فِيهَا فَيْصَاعِهِ النَّمِهِ فِي قَبِدِهِ، والفَيسِ هُو الشرط.

والأصل: أنه متى تجانس القنصال باب الحدما عن الأغر، وإذا اختلفا باب المقامول عن غير المصمول، ولا يتوب غير التصمول عن المقامول، بياله: (3 كان التيء مفصولاً في يعد أو مقوماً بالنع الفاسد، أم ناعه صه يبعاً صحيحاً جال، ولا يعتاج إلى فيص آخر الانفياق الفيصيري، وكما إذا كان عاربة. أو وديعه، فوهيه له لا معتاج إلى فيض أخو الاتفاقيما، لأن كلاهما أمامة، ولو كان مفصومًا في بده أو مفيوضاً بالفقه. الفاسلة، فوهمه من صاحب اليد لا يعتاج إلى قافل أخر، وإن كان وديمة، أو عاربة، فياهه منه، فإنه يعتاج إلى فيض حديدة لأن فيض الأمانة لا يتوب عن المستمون.

وقوع: ينوفك له تعدد فيها فتصاء: حتى أدا فانت في الده وديمة، أو طارية، أو مفصوعة أو فقيوصة بالعقد الفاسد. أما إدا كان ، وصأء فإنه يجاح إلى تجايد الفيض وروي أنه لا يجتاح.

قوله: وفرقه وقب الأب كالهد الطعيم هية طلكها الاتل بالعقوم، الآب في قبض الكاب ميسوب من قبض الله الما يون فيض الكاب ميسوب من قبض الكاب من الما الكاب من الما الكاب من الما الكاب من الما الكاب من الكاب من الكاب من الما الكاب من الكاب من الكاب من الكاب من الكاب من الكاب الك

قوله وقبان وهب له أجبي همة ألمان بقيض الأسهاد إذا له عليه ولايد، باذا لم يكن الإلى حياً فيضه له أحبي هي ألمان المحللة المناسبة المحلف المحلف المحلف المان وكذا إذا كيار القديش له أحلاً أو حمالاً، أو حمالاً، فالمنطق المس معوله دول عمره، وإن دهمها الواهب إلى العسى إلى كان يعقل حار وإذا دلاله وإن وهب التصغيرة هنة، رضا روح إذا كانت فعا زفت إليه حمل قيصه لحاء وكان كان المحلف المنطقة والمحلف المناسبة المحلف المحلف المناسبة المحلف المحلف المحلف المناسبة المحلف المحلف المناسبة المحلف المناسبة المحلف المناسبة المحافظة المحافظة المناسبة المحلف المحلف المحلف المناسبة المحلف المناسبة المحلف المحلف المحلف المناسبة المحلف ال

قوله: ﴿وَإِذَا وَهُمَا لَلْتِهِمُ هَنَةً فَقَطَهَا لَهُ وَلَيَّةً جَارًى وَهُو وَهِي أَنِيهِ، أَوْ جَدَهُ. أَو وقبى جدّه، أو القاضي، أو من نصه الفاضي.

قال في النهاية الا يحور قبص الهبة للصنير إلا أراعة وهم هؤلا، الدهكورون. أما من سواهم من الأفارب لا يحور للا إذا كان يعوله كالأحمى. 20 ڪتاب الهبتي

قوله: وواين كمان في حجّو أمّه فقتطب له خاترًا؛ لأن لها الولام بيما ترجع في حفظه وحفظ مانه، وهذا من نابه، وهنا إذا كان الأب سبأ. أو عالبًا عبيه مقطعة.

قولت: ﴿وَكَالَمُكَ إِذَا كَانَ فِي حَجْرِ أَجْنَبِيُّ لِوَبِّيهِ﴾ لأن له عليه بدأ معترف الاثرى: أنه لا يتمكن أجمي أخر أن ينترقم من بده، وهذا مع عدم الأربعة فلدين ذكر باهم، وهذا إذا كان الأحمدي هو الواهب، فأعظمها والمابا سار.

قوله: ووَإِنْ قَبْصَ الصّبَيُّ الْمِبَةُ لِنَفْسِهِ خَارٌ بِسَي (داكان بعقل) لأنه سع لي حفد. قوله: ووَإِنْ وَهَبِ - النّانِ قَوْاحِهِ ذَاوًا خَانِ، لأنهما سلماها حدة واحدة، وهو فيضها جلة واحدة، فلا شهو ع.

قوله: ﴿ وَإِنَّ وَهَنْهَا وَاحِدَ مِنَّ النَّيْنَ لَمَ يُجُوَّ عِنْدَ أَنِي خَيِفَةً، وَقَالَ أَنُو يُوسَفَّ وَمُعَمَّقَكَ: يُصِحُّهُ: لان هذه هيه الجملة سيسا؛ إذ السنيك واحد، فلا ينحفن الشيوع كمه (فا رهن س رجلس.

واهد أن هذا هذه المنطقة عن كل واحد وفدا أو كان أيدا لا يقسم كالعبد والحديد، فقيل أحدها لا يقسم كالعبد والحاريد، فقيل أحدها يصح والآن السلت يشت لكل واحد منهما في السبت، فيكوث التمثيك كذلك الأن حكمه بحلاف الرحرة لأن حكمه الحدس وهو يشت تكل واحد ميما كامالاً، ولهذا أو قضى دين أحدها لا يسترد شيئاً من الرحم، ثم إذا كانت لا تحوز أو قسم وسلم إلى كل واحد منهما حصته حار.

وقال رفوز: لا يحور 1 لأنه ولع في الإيراء فاد مأه فلا ينقلب حالراً إلا بالاستماد... وفي قال: وهينها لكما لاحدكما للناها، وللاعر تنها لم يصح صدهما.

وقال محمد: يصبح. وإن قال: وهشها مأهما للقل واحد تقيفها لم يصبح عند آلي حمقة.

وقال محبدة يصبح.

وعن أبي بوسف: رواينان إحدامة من قول أبي حيمة، والثانية: مثل قول محمد.

وأما إذ وهب واحد من أثير شيئاً لا بقسم كالعبد وتحوه، فإنه يحوز إحماعاً هذا كله حكم الهية.

وأما الصدقان قال في الحامع الصغير. إذا تصدل على تغيرين بعشرة دراهم، أو وهمها قسا حاز، وإن تصدق بها على غيبي، أو وهبها قسا لم يحر، وعماء أي يوسف وعمد: يجوز فلعنبين أيضاً؛ لأن المهدقة واقحة كلاهما شلبك بعبر مدل. وأبو حنيقة مرك يسهما في الحكم، فقال: فلصدة براد مة وجه الله بعالى وهو واحد لا شربك له، واقحة كتاب الهبن

يراد بها واجه العني. وهنا أشاب، وهذا هم اللصحيح، لأن الصدقة على أنفني هية. والهلة تلفقه صدقة.

قال التحدي: إذا وهب من الين إن كان تقبرين جار بالإجماع كالصدقة والصدقة بقع لواحد. وهو الله ميحانه وتعالى، وإن كان غيين لا يجوز عبد أي حيمة وتمناهما تجور.

موأما الصندقة على الصين، فإنها لا نجوز؛ لأن الصدقة على العني هــة.

## (موانع الرجوع في الهبد)

قواند: (وَإِذَا وَهُبَ هِبَةً لِأَجْنِي فَقَهُ الرَّجُوعُ فِينَ إِلاَّ أَنَهُ يُكُونُ لِتُولِهُ عَلَمَ السلام: والعائد في هيته كالكلف بعود في فيدواً أن وهذا الإستياحة قوله (إلاَّ أنَّ يُغُوطُهُ غَلَمًا) عادا عوضه سقط الرهوع لفوقه عليه السلام: والواهد أحق هيته ما لم يتب خدواً أن ما لم يعوض عنها، ولأنه إذا فيض المعوض، فقد سلم له يدها، ملا يرجع كالمبعه ويعتبر في المعوض ما يعتبر في اقبة من المنزاط القبص، وحالم الإشاحة وسواء كان المعوس فليلاً أو كثيراً من جس الجاد، أو من عبر حصياته وسواء دفع العوس في العقد، أو بعدد.

وصورته: أن يفكر الفظأ يعلم الواحب اله عوص فيه بأن يقول: حد هذا عوسهً عن هبتك، أو مكافئة صباء أو يتطار أو في مقاستهاء أو بحارة طلبها، أو لواب وما أشبه فلك، فإنه عوس في هذا كله إذا سلب وقصه الواهب، أما لو وهب له هية ولم يقل له شيئاً من هذه الأنفاض ولم يعلم أنها عوض عن هينه كان لكل واحد منهما أن يرجع في هند إذا لم يجدك في الموهوب ما يسع الرجوع، وليس لمعوص أن يرجع في العوص؛

و ا) فسنان (أن حجر المسقلاي في الدراية (4/2) ): حديث الواهات في هنه كالعائد في فته به وفي السيحة. وكالكت بعود في فيه و عدن عليه بالقطيل الأوان في رواية معهد في المعينات عن الن عائرة والأدي من رواية طارس عام.

<sup>(2)</sup> قال من حسر الحسفائي عي الدراية (184/2) - حدث: بالتواهد، أحل ايسة ما أم يتب المهاى الله عاصمة و لدارقطي واللي الباعدة على مريزة، ولي إسادة صعف، ولي الباعدة على الله عليها من الله عليها الحرسة الصوبي وطلع قطي بإسادي صعبين، وللي الباعد على الله عليها الحرسة الصوبي وطلع قطي بالسادي صبيعين، وللي الله على الماكم والقليمة والمستولة ولا أن فاليها على الله على على عمر على عمر قولة، وحكة قال الله والمستولة على الله على على عمر قولة، وحكة قال الله عليه على عمر قولة وحكة قال الله على الله على عمر قولة وحكة قال الله على الله على الله على الله على الله على وحمية على الله على الله على وحمية على الله على الله على الله على الله على وحمية على الله على الل

لأنه مسلم له ما في مقابته. وهو سفوط الرجوع، وإن عوصه على نصف الهنة كان لد أن يرجع في التصف الأعرء ولا ترجع في الدي عوضه عنما وإن عوصه بعض ما وهب له عن باقيها لم يكن عوضاً كما إذا وهب له مانة درهم، تعوضه درهماً منها لم يكن عوضاً وكانه للواهب الرجوع في المائة، وكذا إذا وهاه دارة وعوضه عبداً منها

وقال زهر: بكون عوضاً؛ لأن ملك السوهوب له، قد تم بي الحية، والتحق بسائر أموانه، وسائر أمواله تصبح عوضاً، فكنا هذا إلا أما طول: مفسود الواهب بهذا لم يحصل؛ لأما تعلم أنه لم يهب مانة في تحجيل درهم منها، ألا ترى أنها كانت كلها في يده.

قال في شرحه: (دا وهب له حاريتين، فولدت إحداثما في بد السرهو ب له، تعوضه الوقد عنية لم يكن له أن يرجع فيهماه لأنه عوضه ما ليس له حق الرجوع فيه، فضاو ذلك عوشا قميع الرجوع

قولا: (أوْ يَزِيدُ وَيَادُةُ مُتَصِلَةً) بأن كانت حارية هزيلة فسست، أو دَثراً عِلى فيها، أو حفر فيها شراً، أو لوباً تصبعه بعسم، أو قطعه وحاط فليساً، بإن اي حليج ذلك لا رجوع له! لأنه لا وجه له إلى الرجوع لي الحية دون الزيادة لعام الإمكان، ولا مع الزيادة لعدم دحوطة نحت العقد، ولو وهب له حارية، فحلت في بد الموهوب له لم يكن له أن برجع فيها قبل الفصل الولد؟ لأنها منصلة يزيادة لم تكن موهوبة، وإن وهب له حارية حاملاً، أو بيعة حاملاً، فرجع فيها قبل الوصع إن كان رجوعه قبل أن نبضي منة بعلم نبيا ويادة الحسل حازية، فوطنها الموهوب له بنصاً فصار فروخاً لبس له أن يرجع فيها ما لم تغلل، وإن وهب له خارية، فوطنها الموهوب له. قال بعضهم: له أن يرجع فيها ما لم تخبل، وقال بعضهم: له أن يرجع فيها ما لم تخبل، وقال بعضهم؛ لا رجوع فيها ما لم تخبل، وقال بعضهم؛ له أن يراحوع فيها ما لم تخبل، وقال بعضهم؛ له من الرضاعة حرم عليه وطؤها، والأصح أن له الرجوع.

وهيد بالزيادة؛ لأمها إذا انتقصت بأمل الموهوب له، أو يغير فعله لا يعنع الرحوع وليس على الموهوم، له أرش الخصان.

وقيد بالمنصلة؛ لأن في السفصاء يملك الرجوع في الأصلى دون الريادة كما إذا وهب جارية، فوقدت في يد الموهوب قد، فإن للواهب أن يرجع في الحارية دون الوقد؛ لأن العقد في الأم لا يستجع الوقد بدلول أنه لو وهب له حدرية، فوقدت، قبل الفيض، فإذا الولد لا يلحق بالعقد، فانهذا كان له الرجوع فيها دون المولد؛ ولأنه حدث على مثلك المسوهوب له، وكذا في جميع الحيوانات والصار.

وقال أبو يوسف: وإعما يرجع في الأم إلنا استعلى الولد عنها. وكذا إذا وهب له عيدًا، فاكتسب كسما كان له الرجوع في المدد دون الكسب، وكذا إذا وهب له جارية. فقطمت يدها وأحدُ أرشها، فله أن يرجع في الحارية دون الأرش؛ لأن الأرش صفيعيل عنها لم يقع عليه عقد تقية، وقو وهيب له جارية عجمية معلمها الكلام والكتابة والفرآن، فقد الرجوع فيها خلافاً لمحمد، كفا في النهاية.

وفي قاضيحان: لا يرجع لحدوث الزيادة في العين، ولو وهب له عبداً كافراً، فأسلم، فلا رجوع له: لأن الإسلام ريادة فيه، ولو وهب له وصيفاً تشب وكير ثم صار شيحاً فلا رجوع له: لأنه حين راد سقط الرجوع، فلا يعود بعد فلك، ولو زاد الموهوب زيادة في بعسه نورت تقصاناً فيه، فإنه لا يميع الرجوع كما إما طال طولاً فاحشاً ينقصه في شنه! لأبه ليس بزيادة في اختيفت ولو وهب له سويقاً فلته بالماء، فله الرجوع؛ لأن هذا نقصان كما إذا وهب له حنطة فيلها فلماء بحلاف ما إذا رهب له تراباً فيله بالماء حيث لا يرجع؛ لأن اسم فلزاب لا يبقى بعد اللها لأنه يسمى طيناً بخلاف السويق، والمنطة كما في الوقعات، وإن كانت الزيادة في سعر لم نصع الرجوع.

قال مي الهداية: ابان وهب لاحر أرصاً بيضاء، فاست اي ناحية المنها لخلاً، أو ابنى فهية بداء، فليس له أن يراحع في شيء منها: لأن هذه زيادة المصلة، وإن باع الصفها عبر القسوم رجع في الباقي، وإن لم يع نبيتاً منها له أن يراحع في نصفها: لأن له أن يرجع في كلها، فكذا في نصفها بطريق الأولى.

قوله: (أَوْ يَهُونَ أَخَذُ الْمُتَعَاقِدَيْنِ)؛ لأن سوت الموهوم نه ينظل العلك إلى الهورثة، فصار كمه إذا انتقل في حياته، وإن مات الواهب، فولوته أجنسي عن العقدة لأنه ما أوجيه.

قوله: وَأَوْ لَخَرَجُ الْهَبِنَّهُ مِنْ مِنْكِ الْمُؤَلِّوبِ لَهُ)؛ لأن الخروج حصل بتسليطه وسواء العرجت بدع، أو هدة، أو عبر ذلك، وقو آخرج بعضه، عن ملكه، عله الرجوع فهما بقي دون الزائل. وقو وهيها الموهوب له لأحر، ثم رجع فيها كان للأول أن يرجع فيها.

قوله: (وَإِنْ وَهَبِ هِنْهُ لِذِي رَحِمٍ فَعَرْمٍ مِنْهُ لَلَا رَجُوعٌ فِيهًا) هذا إذا كان فذ سلمها إليه أما قبل ذلك فله الرَجُوع، وهذا أمضاً إذا كان حراً أما إذا وهب الأعيه وهو عبد فقصها، فله الرجوع؛ لأن الهبة لم تعصل صلة الرحو؛ لأنه لا ينتع بها ولا بجوز تصرفه فيها، وإن وهب قمد أحيه وقبصها، فله الرحوع عبد أبي حنيمه؛ لأنها حصلت للمبد، وعدهما: لا رجوع لذا لأن العبد وما في بده لمولاء، فصار بالرحوع بفسح سلك أحيه، وهذا لا يصعر. كناب الهبت

ولأبي حبيدة: أن الهية حبيلت اللحد والمولى لا يطلك شبئاً منها بالعقد، ولمنا يعدكها من حمة العد، لطلل أن الشيء ينتقل إلى العبد أولأ، ثم يسكه السرى من جهته يدل عليه أن العدد أو فيلها ولم يقيلها العولى صحت، ولو يردها العبد وقبليا العولى له عصح، ولو كان على العدد دين يبعث في دينه.

قوله (وكذّلك مَا وَهِلَهُ أَحَدُ الرُّوْجِيْنِ لِكُرَّخَيِّ؛ إِنَّ المقصود يَّ صَلَّهُ الرَّسَةِ؛ لأن الرَّوْجِيةُ أَحْرِيْتَ يَمَرَى القَوْلَةِ يَدْلُلُ أَنَّهُ يَحْسُلُ بِيَّا الْإِرْتُ أَنِّ حَيْمٍ الْأَحْوَالَ، ويَمَا يَظْرُ إلى هذا وقت الهَا حتى قو تروحِيا يعدنا وهِب هَا، فله الرَّحَوَعِ؛ إِنَّ العَلَمَ لُوحِيا لَهُ الرَّحْوَعُ قَبْلُ المُرويِّعِ، فَكُذَا يَعْدَى وَإِنْ أَنَابًا بَعْدِمًا وَهِبَ هَا وَالْعَبِي بَاقِيةً فِي يَدْمَاءُ فَلَا رَجُوعُ أَنَا لأَنَّ الْمُقْدُوفِهُ غَيْرُ مُوحِيَّ للرَّجُوعِ، وإنْ وهِبَ لذي رَحَمَ عَبْرَ عَرَم، أَوْ عَرَم عِيرَ رَحْمَ حَالَ لَكُ فَرْحُوعُ فَيْمًا وهِبَ لَهِ.

قرته: وزردًا قال التنزهوب له للواهب حَدَّ هَذَا عَرَضًا عَنْ هِبُنكَ أَوْ يَذَلَأُ مِنْهُ أَوْ في مُقَائِقَتِ فَقَيْصَة الْوَاهِبُ سَفَعًا الرُّجُوجُ، وله أن يرجع في الموص قبل أن يقلعه الواهب؛ لأمه لا ينه إلا بالقبض.

قوله: وزين غوصة أخلبيً غن المعولفوب لله لفترغا أقبض العوض خفط الرُحُوعَ، وقبض العفط المؤخوع، وفس الأجبي كدار الخلع والصلح، وفس للمسرع أن يرجع على الموصوب له فيما تبرع به من العوص إذا تبضه الواهب؛ لأبه قد حصل له تر مقابلته إسفاط حق الواهب؛ لأبه قد

فإلى قبل: ما الغائدة في قوله مشرعاً، والحكم في غير استبرع ينظل الرجوع مأن أمره الموهوب له بالتقويض، معوضه بشرط أن يصده الموهوب له؟

قابا: (الحكم في ذلك نظرين الأولى، فإنه النا بطل بتعويض التشرع، تأولى أن ينظن تعويض غير النشرع.

قال في الهابة: هذا مسألة لا بد من معرفتها، وهي أدا الأحبي إذا عوض الواهب عن هنته لا يرجع على السوهوب له سواء كان بأمره أو يغير أمره ما أم يصمل له صريحاً بأن يقول: عوضه عني على أي ضاص بحلاف قصاء الدين، فإنه إذا أمر (سنانا بقضاء دينه تقضاه، فإنه يزح عليه عن غير شرط صمان الأمر، والذرى أن هنا التعويض أم يكن مستحفاً على السوهوب لد، وإنها أمره أن يشرع بمثل نعب على غيره وطلال لا يتبث الرجوع من غير ضمان، وأما فدين فيو مطالب به، مقد أمره أن يسقط عنه المطالبة بمثل مستحق عليه.

كتاب الهيم كتاب الهيم

قوله: (وَإِذَ اسْتَخَقَّ تِصَفَّ الْهِبَةِ رَجِّعَ بِنصَف الْهِوَعَى؛ لأنه لم يسلم له ما يقابل نصف العوص، وهذا بيما لا يحتمل القسمة. وأما فيما يحتملها إذا استحق يعش الهنة بطل في الباقي، ويرجع بالعوض

قوله: ﴿وَإِنَّ اسْتَحَقُّ تَصَلَّفَ الْعَوْضِ لَمْ يَرْجِعُ فِي الْبَنْةِ إِلاَ أَنْ يَرُدُ مَا يَقِي مِنْ الْعَوْضُ لُمَّ تَرْجَعُ فِي الْمِنَّةِ (لَا أن رَبَّدُ رِبَادَهُ عَصَهُ.

وقال زمر: يرجع بالصف اعتبارا بالعوض الأمر.

ولناه أن ما يقي من الموفى وصاح أن يكون عوضاً الكل من الابتداء إلا أنه يتخبره لأنه ما أمقط حقه في الرجوع إلا تستم له كل العوض، فإذا لم يستم له، فته أن يرده ويرسع فيما وهب، وإن وهب له داراً فعوضه من تصفيا ترجع في النصف الذي لم يعوض عنه.

وقد حمع بعض المشايخ المواقع في فوله

ومانع عن الرجوع في الهة ..... يا مناجي حروف دمع مرفه .

فالغال الزيادة، والعيم موتهما أو أحدمها، والعين الموض، والحاء الخروج من ملك. الموهوب له والراي الروحية، والقاف الفراية، وهاء هاك الموهوب.

مستكف رحل وهما، ترجل تمرأ بعداد، فحمله الدوهوب له إلى للحي، فلا رسوع للواهب فيه، وكذا إذا وهب له جارية في دار الحرب، فأخرجها إلى دار الإسلام، فلا وجوع فيها، كذا في الواقعات.

ولو أن مربصةً وهب أرجل جاربة، فوظئها الموهوب به ثم مات الواهب، وعليه فين مستقرق ترد أقبة، ويجب على الموهوب أه الفقو، هذا هو المحدر ذكره في الواقعات أيضاً.

قوله: ﴿وَلاَ يُضِحُ الرَّحُوعُ إِلاَّ مِنْوَاصِيهِمَا أَوْ بِحَكُمِ الْحَاكِمِ﴾ لأنه علف فيه بين المنماء، فلا بد من الرحاء أو العصاء حتى لو كانت الهية ضداً وناعته الموجوب له قبل قص الراحع في الهية نقد عقد، ولو حجه فيهنان لم يتسمن لقيام مبكه يده وكنا إذا ملك في يده بعد القصاء إلا أن يسعه بعاء ما عليه؛ لأنه تعدى وإذا لم يقدم الداعب نقية بعد المسمع، حتى حلكت إلى القبض فلهية لا يتعلق به فيسان، فإذا انساخ عقدها بقى العقد على ما اقتضاء المقد عبر موجب فلصحان ولا تضمن إلا بما يضمن به الأمانات من التعدى، ولو أن العبد الموجوب نقص، أو جي عليه بهما دون العمر، بأحد الموجوب نقص، أو جي عليه بهما دون العمر، بأحد الموجوب نه أرشه، وليس للواحب أن يرجع عبه بالأرش، ولا أن

يتيمية غيثاً من العينان، ويمنا له أن يرجع في الله، حاصة بالنبأة لأن الأرش ريادة لم تقع عليها العثد، قال تجوز أن يقع عليها الدرج

وقولة: وإلا تراسيساير حتى تر رهب له لوياً فقيله التوفوت له أم اعتب مه الواهب واستهماله صمر أفيته تلفوهوت إنه إلان أراموع الا المنام (لا الراسيسة، أو تحكم الحاكيم، ولم واحد داخار منهما، كنا أن إليابيغ

والفاط الرحوج ارجعت لي هنتي. أو ردديه إلى ملكي، أو ايطانياه أو منصلها، فونا لم تلفظ بالك تكنه باعهاد أو وهمياء أو أمنز العد الدوموت. أو دره لم يكن ذلك رجوعًا.

وكدا لمو صبح التوات، أن خلط الصدم متدام بصده الم يكن ، حوطاً والو قال: إذا حدد رأس الشهر، فقد رتحمها لم سبح، وأن العسوح لا نقبل التعلق إذا كان فيها لعمي الشطيك، وإنه الصد على الرجوع في موشع لا تسلح الرجوع فيه كالمه الأرجاء وشهه حارة تم إذا القديمات اللية يحكم الذكر. أو يسراسي علام إلى ملك الواهب والقيفس، لا يعتر في انتقال البلق كما لا يعتر في السد.

قوله: ووافئ تبعث العيل اللغوافرية ألل مشخفها فيشجؤ فصيل المبرافوب لة لُمُ يُرْجِعُ عَلَى الْوَاقِفَ مُشَيَّدِيّهِ إلان الواقب بن وحب للمرهوب له ملازمة العبن الموهومة، والأنه حصل له طاقبه معير عوس، فإنه استحدت لواير مع على من طاقه عما أبو ورابها. فاستحقال له يرجع في مال الهارات الدست، أنه مدار باكانا المسلم الآ باسع عنوا فلمعير بشيء، لأنه عقد من جارفة يستحل فيه للسه اله.

قوله: ووزدا وهيها يشرّح العوض عقير الفائض في العوضلي؛ لأن العوس عبه متفاذ، وما له يتفاضل خلل واحاء منهما أن سرع صحيه بابلال بالشهرع، ولا تصع من لأب في مال شه الصعر علي إذا وهب لتسعر هذا تعوش أب عبه من حال العصر لم يعر تعويضه، وإذا كان ، الهذا يشرط العوش؛ أنه يشير عقلك صدرها وهم من الصغر على وحم الدرم لا يجور.

قال الخيمنيدي: الله مشرط الموضى منه في المشادة بيع في الأسهاء، اللهمة المنظ الفاط الفاط الفاط الفاط الفاط الفاط والمعلى معلى المبادئ المبادئ

وقان ونزاز الهلة مشرط العوص قطبح اللابا واسهاب

عكتاب الهبد

قوله: وَفَوَفَا نَقَامَتُنَا صَبِّحُ الْعَقَدُ وَمَمَارَ فِي خَكُمِ النَّبِعِ فِرَقُ بِالْغَيْبِ وَعَهَارِ الرُوْيَة وَتُعِبِ فَيِهَ الشَّقَعَةُ)، وكذا يرحج عند الاستحقال؛ لأنه بنح انتهاء.

وقال زفر: هو يبع ابتداء وانتهاء.

قال في المهاية: والحلاف بيما إذا دكر التعويض فيه يكلمة على أما بحرف الباد بأن طال: وهبت ملك هذا العبد تولك هذا، أو بألف وقبل الاحر، فإنه يكون يهمأ ابتداء وانتهام إجماعاً.

قوله: (وَالْقَمْرَى جَاهِرةً لِنْمُعَمَّرُ فِي خَالِ حِيَالِهِ وَلِوَرَائِهِ مِنْ يَقَدَّ مُولِهِ} ومعناه الذ وجعل داره له عمره وإدا مات بردها عليه، صفح التعليك وينظل الشرط والهنة لا ليطل بالشروط القاسدة.

وفي فليمانيع: صورة العمرى: أن يقول: جعلت دارى هذه لك عمري، أو جعلتها لك خمرك، أو هي لك حباتك، فإذا من فيني ود علي ديده الأنفاظ كلها هية وهي له ولورقه من بعدد، والشرط باطل وإذا كانت هية اعبر أيها ما يعتبر في الحية ويبطلها ما يبطل الحية.

قوفه: (وَالْوَلَّقِي يَاطِلُهُ عِنْدَ أَبِي خَيفَةَ وَمُخْطَهِ) وصورتها: أرفتك هذه العار وهي من المراقبة، وهي الانطار، والعناها: إن من قبلك فهي لك، وإن من قبلي عادت اليء فإذا سلمها إليه على هذا تكون عاربة عندها: يجوز له احذها من شاء.

وقال أبو يوسف: هي هية صحيحة؛ لأن قوله داري لك سليك.

وقوله: يورقيري شرط فاسد، وتو قال داري رامي لك، أو حبيس لك كانت عارية إصاعةً، وإذا وحب هية وشرط فيها عرطاً باستاً، فالحبة جائزة، والشرط مطل كمن وهب لوجل جارية، واشترط عليه أن لا يجمها، أو أن تتحذها أم ولد، أو يردها عليه بعد ضهر، فالحبة حائزة، وهذه الشروط باطلة؛ لأنه لا طنطيها العبد

والأصل في هذا: أن كل عقد من شرطه القنص، فإن الشرط لا يصنعه كافية والرهن

وفي اقداية: الرهن ببطل بالمشرط، والذي يفسده الشرط البيع والإجازة والرجعة والإيراء عن الدين والمحجر على المأدون وعرل اوخبل في رواية الحجدي: والذي لا يبطل بالشرط الطلاق والمتأق والحلع والرهن، وفي رواية: والهنة والوصاية والوصية والكعالة والحوالة والإقالة وإذن العدمي المحارة.

الوله: ﴿وَمَنْ وَهَبِّ خَارِيَة إِلاَّ خَمَّاكِ صَاحَتْ الْهِيَّةُ وَلِلْقَلِّ الاسْتَضَّاءُ } أي صحت في

الجارية والوئد، وإن أغتى ما في معنها تم وهمها حارات اطبة في الأم، والو ديره تم وهمها لم تحرر الأن الحمل باق على ممكه ولا يمكل تعيد الهنة هيها لمكان التدبير، فبقح هية المشاع، أو هية شيء مشغول بملك الواهب.

وأما في لبيع والإحارة والرحل إذا عقد فيه على الأم دون لحمل، فإنه ببطل انعقد والاستثناء جبوهاً.

وصورته في الإحارة: إذا استأخر الأم إلا ومدها ثم تصح ومن به على آخر الف درهم، فقال إذا جاء غد، فهي لك أو ات برىء منها وزدا لديت إلى التصف، فأنت برىء من النصف النافي، فهذا كله باطل؛ لأن الإبراء شبيك، والتعليق بالشرط ليحتص بالإسقاطات الحسة كالطلاق والعناق، فلا بعداها.

> قوله: ووالصَدَقَةُ كَالْبِيَةِ لاَ تُصِحُّ إلاَّ بِالْفَيْضِيِّ، لاَنها نبرع كالحة. قوله: ووَلاَ تَحُوزُ فِي مُكَنَّ عِ يُحْتَمِلُ الْفَسْمَةِ، لاَنها كامية.

و بسورته: زنا تصدق على عنين بلايء يعلمل النسمة لم يعز أما إدا تصدق على نقياين بدلك جار يخلاف الفية، وقاء بها دلك

قوله: ﴿وَلاَ يُصِعُ الرَّجُوعُ فِي الصَّدَفَةُ بَعَد الْقَبْضِيَّةُ لَانهُ قَد كَسَلَ فِيهَا النواف مَن الله معالى، وكذا إذا وهذ للعقير، إلى النواف بد حصل. وأما إذا تصدق على شهره بالفيلس أن له الرّجوع؛ لأن المقصود به الموض كالحه إلا أنهم السخسولة فقانوا: لا وجوع فيها: لأنه عبر ضها بالصدقة، ولو أراد الحبة لعبر القطها، ولأن النواف قد يطاب بالصدقة على الأخداء، ألا برى أن من له نصاب، وله تبال لا يكفيه ذلك، ففي الصدقة عليه تُواب، فلهما لم يرجع فيها.

قوله: ووَمَنَّ كَلُوْ أَنْ يُنْصَدُقُ بِمَالِهِ كَوْمَهُ أَنْ يُتَصَدُقُ بَحِلْسَ مَا يُحِبِ فِيهِ الرَّكَافُم والقباس: أن يلزمه فقصا في مجميع مالعة لأن أثمال عمارة عمه يضول كما أن تُعلَّلُ عمارة عما شملك.

ولو تذر أن يتصدق يبلكه لرمه أبا يتصدق بحميع ما بملك فكاله هذا

وجه الإستحداث. أن الدفور همولة على أصولها في الفروس، وأمال الذي يتعلق به قرض الصدقة هو بعض ما يسلكه بدلالة الزكاة، فعلى هذا يجب أنه يتصافى بالناهب والفضة وغروض التحارة والسوالم ولا فرق بين مقدار النصاب وما دوله؛ لأن ذلك مما يتعلق به الركاة إذا الصم إليه عيره، فكالهم المتهروا الحسن ديان الفاس وهذا قالوا: إذا مذر أن يتصدق بدانا، وعليه دين يجيط به لزمه أن يتصدق به، فإن فضى به دينه لرمه أن يتحدق بهنامه لان المعتبر حيلي ما تحب فيه الركاف، إلى لو تكن واحمة ولا المزم أن تتصدق نشور السكلي وليات الدن وعبيد احدمة والأناث والعوامل والعروض التي لسبت تشجارة؛ لأن هذه الأشر، لا ركاة فيها، وإن لوى لهما الدير حميع ما يمثك تحل حميم ذلك في نفوه؛ لأنه شدد على نفيه، وتو كان شرة عشرية، أو عله عشرية نصال بها إحماماً.

قومه: ووَمَنْ لَقَرْ اللَّهُ يَعْطَمُ فَي بِمِلْكِهِ لَوْمَهُ أَنَّ يَتَصَمَّقَ بِالْحَمِيعِ؟؛ لأن السنك عباره عما بسلك، وقدت يساول جميع ما يسلكه، ويروى أنه والأول مواه كما في اهماية

ومن قال: مني في المساكين صدقة، نهو على ما فيه الركاة، وإنه أوضى علمت ماله. فاو على كان شيء.

والقياس في مسألة الصدقة أن يلزمه النصاق بالكل، ومو قول وأم العموم امام ممال كما في الرصية

وجه الاستحمال: أن إيجاب العند معقر البحاب الله، فمصرف إلجاه إلى ال أوحب الشارع فيه الصدقة من العال.

أم الوصية ديني أحدد البيرات، فلا تعتبل سال فود مثل، ولو قال. ما أملكه صافة في المساكين، فقد فين: يشاول الكل: لأنه أعم من أعط البنال، والمناجيج ألهما سواء ذكر داني الهذاء في مسائل القصاء.

فوقه: وولقال له أشبيلنا منه ما للفقة على الفيلك وعائلك وفي أن لكنسب الألا فإذا الخسب شالاً قبل له تصلفان بيطل ما المسكن»، لأن الو الرساء الديمصدي يحميع ماله في الحال الصررة بعاد لأنه يحتاج ولي أن التصدق علم، ويمكنه أن يقوصل إلى إيفاء الحقير عن غير إشرار بما ذكر في الكتاب، ويما لم يقادر الذي يمسكه فدراً معلوماً الاحتلاف أحوال الماس في ذلك.

وفي الجامع الكبر إلى كان ذا حرفة أساك فوت رومها وبن كان دا علة أمسك موت شهر، وإن كان هـا هــ شهمة أمسك موت سدة وبــ كان ناحراً أمسك إلى حجر يرجع إليه ماله.

مسألفًا برحل قائل لاهم على وحمه الدراج، هند في هذا الديني، فقال: وهمنه قلك، فقال: فيلت، وصلم الهنا حالو لها روى أن عند ثله بن المسارك مر حلى فوم يسمر وك الن طلبور، فقال ظهر: هموا لي هذا حتى نروا كنف أصرب؟ فدفعوه إليه فصرت به الأرض فكسرة، وقال: أرابع كيف صربت؟ قانوا: حدعته أيها الشنج، وإنما ثال طلك تحرزاً

عي قول أبي حيمة في وحوب الضمان.

مساطر من الوقفات وضوها راحل هذا إلله بهدية الرابود، أو الى ظرف هل يدخ له أن بأكلها في ذلك الإدارة إن كان تربداً أو بحود بناج له، الله مأذو ياله في ذلك ولالله الاندازة حواله إلى إدارة أحد دهيت بنائه، وإن كان داكها، أو المارها إن كان سهما المساط يباح له أيضاً، وإلا فلا. وقبل إدارها بها في طرف، أو إداء من العادة ودهيا م يسكهما كالقصاع والجراب وشاء قالك، فلا يدها أن بأكمها فيه، وإن كان من العادة أن لا يرد فقطرف كمواصر التمر ملك لطرف والا يترمه ودا.

رحل كتب إلى أحر كتابة، ودكر بيه كنت اجواب على طهره ترده وده ونيس فه التصرف فيه وإلا ملكه الدكتوب إليه عرباً راسل دعا قوماً على طعام، وقرفهم على اجوبة ليس الأمل حيان أن يباونوا من حوان دحراً لأنه إسه أدح لها حوالهم دون عبره، وتقاه ليس الأمل عبوان أن يباونوا أهل حيان أحرا من طعه بهاء لأنه إلله أبيه أبيع هم عاصف فإذ بالوقوهم في بعر ظم أن يكتفوه رجل كان صبعاً عند إسان لا يجور له أن يعطى سائلاً: لأنه لم يؤدن له في دلال، ولا أن يعطى معض الحدم لدي هو قائم على رأس لمائلة ولا هرة لغير صاحب البيت فإن كانت هرة صاحب أبيت حار السحماناً، وإن كان عدم كنت لهناجت البيت لا يحور أن يعضه؛ إنه لا إدن به مع مادة، فإن باداة الخبر الحرف ومعه دلك إلى به الإدن عادة.

ر مل مات، فلعث وحل إلى الله نتوات الدهنة عام بعل بطاكة الاس حتى مكون أنه أن يكلمه في غيرة ويسملكه الدمنة إن كان المبين ملى بسرك تنكيبه أنفقه أنو اروغ؟ فإن الأس لا يملكه وإن كلمة في غيرة واحب عيه واده على صاحب، وإن أنو يكن كملك حال للاس أن مصرفة إلى حيث أمس الممرئ من الدير (15 سكت جارة وإن أناف الأأفل يطاره والله مسجابه وتعالى أعلى.

## كتاب الوقف

الوقف أأخي اللغة: هو الجيس، يعال: وقلت الدائدة والوقعيها، أي حستها.

وفي الشرع: خارة حن حسن العين على ١٠٠ منك الواقف، والتصابل بالصفعة يستنزله العاربة، وهذا قول إلي جنفه.

وقال أبو يوسمن وخمسه: هو عبارة عن حسن العبي على حكم ملك الله بعالي على واحد تصل السقعة إلى العالم، فيهول ملك الواقف عنه إلى الله تعالى: النازم، ولا ساخ، ولا يرهار، ولا بدرات.

قال وحمه الله: (لا يؤول مِنْكَ الْوَاقِفَ خَنَ الْوَقِفَ عِنْدَ لَيَ حَمِيعَة وِلاَ اللَّهُ يَعْكُمُ به خاكمًا يعني العولي. أما الحك عبد خلاف المستاج، والأصح: أنه لا يصح وطريق الحكم في ذلك أن يسلم الواقف. ما وقعه إلى المنولي، ثم يربد أن يرسم فيه عنجاً بمدم المؤوم، فتحاصمان إلى القاضي فيقضي الزوم، وكانا إلا أحار، الورائد خارد أن الدلك ضم، فإذا رضوا بروال ملكمم خار. كما و أوضى بجمع ماله.

فولد: وأو يُعلَّفهُ مِنْوَتِهِ لَيْقُولُ إذا منتَّ فقط وفقت ذارٍ عَنِّى كُفّاءٍ: كانه إذا ملقه بعونه، فقد أخرجه تحرحُ الوصية، وذلك جائز، ويعتبر من الثلث؛ لأنه سرع علقه بعوله. فكان من الثلث كافية والوصية في تسرض

قوله: ﴿رَفَالَ الْوَ يُوسُفَ يُرَاوِلُ لَمُجَرَّدُ الْقُولُ﴾؛ لانه نسب له الإعناق عنده، وعليه العترى.

قوله: ﴿وَقَالَ مُحْمَدُ لاَ يَزُولُ مُعِلِّكُ حَتَّى بِخَفَلَ لَمُوقَفِ وَلِذَ وَيُسَلِّمُهُ وَلَيْهِ﴾؛ لأن من شرط الوقف عمده الديس، لأنه تبرع في حال الحياة تناهبه، وإذا اعتبر مبه الديش أقام

<sup>(1)</sup> الوقعياً فَمَادُ: الْعَمَارِيَ

أوخراعات وبسرا العبن على علك الواقعان

وغاروطة سنعة، أشد في أو فغا، وقحما. العام ال

<sup>1-</sup> الحرية.

<sup>?-</sup> وقائلية أ.

وغشية عيي المولوفين

ا - أن يكون منا يدوم سامع غاد بانه

<sup>2-</sup> وَقُولُ وَقُولُ عَلَى أَصَالُ أَوَا خُودِ وَلَوْلَ عَرْ مَوْلِلْغَ

لا - وأنه لا تنظورُ عني محَطورِ.

<sup>1 -</sup> وَاللَّهُ يَلْكُونُ مِنْ فَعَالَمُوالُونُ

<sup>. 5 -</sup> وأنا مكوماً على حسب ما يشرط الوقف من تلدم وماجي وسنوية والمفهر .

إنساءً عولى ذلك النصح، ثم إذا حمل له وليًّ وسلمه إليه، هل له أن يعزله يعد ذلك إن كان شرط في الوقف عرل القوام والاستبدال جو؟ فله ذلك. ولى ام يشرط لا يصح عند عبد، وعليه الفلوم؛ لأن اللهم حسيرله الوكيل إلا إذا حسله قيماً في حياته وبعد وعاته، يطلت والانه الفوام؛ لأن اللهم حسيرله الوكيل إلا إذا حسله قيماً في حياته وبعد وعاته، فجيئته يصير وصياً كذا في العناوى: ثم إذا صح الوقف عدمه وكان ذلك في صحته كان من حجم العال، وإن وقعه في مرض موته كان من الطث كافية

قوله: ﴿وَإِذَا صِحْ الْوَقْفَ عَلَى الْخَبِلَالِهِمُ عَلَوْ مِنْ مِنْكِ الْوَاقِفِ} حَتَى لَوَ كَامُوا عَبِدَاً، وَاعْتَصْمَ لَا يَعْتَقُونَ.

فوله: روللم يُندَّخَلُ في مِلْكِ الْمُولُّوفِ عَلَيْهِ)؛ لاه او دحل في ملخه معذ سِعه فيه كسائر أملاكه.

ومعني فوله; وإلا فسح الوقف»: أي ثبت على قول أبي حيده بالحكم، أو بالتغليق بالموت، وعلى فولهمة بالوقف والنسليم.

مسألة. رحل راح ارضاً وادعى بعد ذلك أنه أوقعها قبل البح، فهذا على وحيين:
إن أمم البنه على ذلك قبت ونظل طبع، وإن أم يقد البنة قد يقبل قوله للساقض، أم إدا
عجر على إقامة البياء وأراد لحليف استامى علم لبس له مثلاء الأن التحليف بناء حلى
صحة الدعوى، و الدعوى لم تصح للساقض، وإن ادعى سنترى الأرض أبها وقف، فقال
للبائع: إلى معنى هذه الأرض وهي موقودة، فليست هذه السحاصمة إير اسائم، وإنما هي
إلى المنولي للوقف، فإن لم يكن حول، فإن القامى بنصب منولياً، فيحاصمه فإن الست
الوقف بالميذ بطن المح ويمنزه التمن من النائع

قوله: ووَرَقُفُ البُتَاعِ خَالِمُ عِنْدَ لَي يُوسُفنَ بِعِي وَمَا بِعِدَمِن القَسَمَة وَوَقَالَ مُخْفَدُ لاَ يُخُونُ أَل فِيما لم يحتملها، بحرر مع الشيرع أسباً عند تحمد الله يالسنجا، والمنظرة، فإنه لا يتم مع الشيرع فيما لا يحمل الفسنة أبنناً عند أي يوسعب؛ لأن شاء الشركة سع الحووم لله تعلى و لأن السهاياة أن ذلك في عاية النو أن يقبر فيها المونى صفة و تررع سمه، ويصلى في المسجد في وقت، وتحد إصطبار في وقت بحلاف ما عدا المشهرة والممسجد إلمكان الاستغلال وقسمة الفائد.

وقوقه: «وقال عمد لا يجوز»: يعني فينا يختط القسمة؛ لأن أصل العبض عنده شرط؛ ولأنه نوع ضرع، فلا يصح في مشاع مختمل القسمة كافية، ونو وقف الكن تم استعل جرء ماه نظل في الناقي عند عند؛ لأن الشيوع مفارق، وإن استحق حرء مه مميز حيد لم يبطل في الباقي لعدم التنبوع، ولو وقف أرضاً وفيها روع لم يدخل الزرع في الوقف؟ لأنه لا يتحل في البيع إلا بالشرط، فكنه لا بدخل في الوقف إلا بالشرط كفا في الوقعات

قوله: (وَلاَ يَعْمُ الْوَقْفُ عِنْدُ أَبِي خَيْفَةُ وَفَحَنْدَ حَتَّى يُحْفَلُ أَخَرَهُ لِجَهَةً لاَ تُنْقَطِعُ أَبْدًا)؛ لأن المنقصود من الوقف: التأليب كالعتق. وهذا كقوم: جمعت أرضى هذه صدفة موقوفة على أولاد فلان ما تناسلوا، فإذا انفرضوا كانت عليها للمساكين؛ لأن أثر شستكين لا يتقطع أبدًا، وإذا لم يقل ذلك لم تتبح، ولا يحور الوقف على من لا ينشف كالمبا وقعمن وإن وقت على قمي حاز؛ لأنه موضع للقرف، ولحقة بحور التصدق عليه قال الله تمان أبدي أبا بُلْتَنْوَكُمْ في كَذِينَ وَلَمْ عَلَمْ حَرَّكُمْ أَنْ وَيُرْكُمْ أَنْ فَي الله عَلَى الله والكنائس ولا على قطاع الطريق؛ لأنه لا قرية كَرُّهُ هُذَا الله على الدساحة والذائل ولا على قطاع الطريق؛ لأنه لا قرية وقية ويجوز الوقف على الدساحة والذائل ولا على قطاع الطريق؛ لأنه لا قرية

ولو وقعم على معدوم كالوقف على ولد، ولا ولد له له يحر، وإن وقف وقعاً مطلقاً: ولم يذكر شيئاً حاز على الأصح

وأنفاظ الوقف سنة وقفت، وحست؛ وسلك، وتصدفت، وأبدت، وحرمت، قالتلالة الأولى صريح لمه: وباقه كنانه لا يصح إلا بالنية.

قوله: (وَقَالَ أَلُو يُوسُفُ إِذَا صَلَى جِهَةً تَنْقَطِعٌ جَارًا وَصَارًا فِقَلَعًا لِلْفَقْرَاءِ، وَإِنْ لَمُ يُسَمُّهِمٌ ﴾ ودلك مثل أن يقول: حملتها صادفة مولوقة لله تعالى أما على ولد فلان وولد والمعا ولد يدكر الفقراء ولا المساكن وذلك؛ لأنه إذا جملها للها فقد أبدها؛ لأن ما يكول غه أيو يصرف إلى لمساكن، فصار كما لو ذكرهم.

وقين: إنه التأييد شرط بالإحدى إلا أن عند أي يوصف لا بشتوط ذكر اعابده لأن لفظ الوقف والصدقة شئ عند؛ لأنه لزاله البنك عدود النمليات كالمنق، ولهنا ذكر في الكتاب في بنان قول في يوسف، وصار بعدها للمفراء وإنه لم يستمهمو، وهذا هو الصحح.

وعند عمد: ذكر التأليد شرط؛ لأن هذا صدقة بالسفعة، أو فلغلق وذلك قد يكون عوقتاً، وقد يكون مؤبداً، فمطلقه لا مصرف إلى التأليد، دلا بد من التصيص عليه.

قال في شرحه: إذا قال جعلت أرضي هذه صادةة لله تعانى أبدأ على ولدى؛ فإذا الغرضواء قبي على العساكين، فإن غشها تكون لولده من صلح الذكور و لإبات والجنتي.

<sup>(</sup>۱) موره المتحدد 8.

قابى في خزامة الأكسل: الذكر والأنتى فيه سواه، وإنها يكوا، ذلك على الأولاد الموجودين يوم الموقف، ولكل ولد يحدث بعد ذلك قبل حدوث الملغة لأن المحتبر بمن يكون له من الأولاد يوم نافي انفلة، فإذا وجد ذلك دحلوا مي الوقف، فإن ولد له ولد يعد الخفة إن كان هذا الولد ولد لأنقل من ستة أشهر من يوم طلعت الحفظ دخل في الوقف؛ لأن المعتبر عبن المعتبر عبد عبد المعتبر المعتبر المعتبر عبد عبد المعتبر المعتبر المعتبر عبد المعتبر المعتبر عبد المعتبر المعتبر المعتبر المعتبر عبد المعتبر الم

وقبل: لا يدخل؛ لأنه لمس من البتين ولا من البتات، وقو وقف على شي زبد لا يفخل بيخبته.

مسألة: قال في الوافعات: وجل قال: إن سنة من مرضى هذا، فقد وقعت أرضى لا يصح برئ، أو مانت؛ لأنه علقه مشرط، وتعذيق الوقف بالشرط لا يصح، وإن قال: إن من من مرضي هذا، فاحملوا أرضي وقفاً جار. والمرق- أن هذا تعليق التوكيل بالشرط، وذلك بجوز.

الوله: ووْيُصِحُّ وَقُفُ الْعَقَالِ؛ لأنه سا يتأبد، والوقف منتضاه التأبيد.

قوله: ووَلاَ يَجُورُ وَقُفُ مَا يُنفَلُ وَيُحَوِّلُ)؛ لأنه لا بقى على النابـه، فلا بصح وقعه.

قال الخجندي: لا يجوز وقف النقول (لا أن بكون نما لغيره، وهو أن يقف أرضاً فيما أثوار وغيبه لمصالحها، فيكونون وقعاً معها تبعاً، أو حرت العادة يوقعه كالمراطقي

<sup>(1)</sup> mega skinds: 84.

الغبور، أو الحنازة وليات الحنازة.

ولو وقف الأعتجار القائمة لا يجور قياساً، ويجوز استحساماً، ويتعج بثمارها دون أغصانها إلا قيما يعتاد قطعه ليسي به كشجر الخلاف، وهو الصراع.

قابل في الواقعات: إذا وقف لورةً على أمل فرية للإنزاء على نقرهم لا يصبح؛ لأن وقف السفول لا يصح إلا فيما فيه تفارف، ولا تعارف في هذا.

وعبد الشافعي: يجور تم إدا حاز عبده الوقف على الإنزاء لا يحوز استعماله في الحرث؛ لأنه لم يوفقه لدلك.

قوله: وإقال أبو يُوسَف إذا وأقف صَلِغةً بِشَرِها وأكرنها وَهُمْ غَيِدَةً جَازَ، وكدا سائر ألات الحرائة؛ لأنه تع للأرض في تحصيل ما هو المقصود، ولا يحور المواقف عقيم؛ لأنهم قد خرجوا عن ملكه، فإن أعتقهم لم يعتقوا وتفقا العبد والسائم من حبث شرط الواقف، فإن لم يشرط عهداً، ففي أكسامهم، فإن لم يكن العدد كاسبة، أو تعطل كسه لمرض، أو لم يقي كسه بقفته، ففقته في بيت العال كما إذا أعنى ما لا كسب له.

وقبل: نفقته على الرائف ما دام حيّاً وإن مات. على بيت العال؛ لأن اشركة الفلت إلى الورثة ولم ينتقل العمد إليهم، فلا يلزمهم بمقدم فإن مات العبد، فكفته والحبيزاء على من عليه نفقه

قوله: ﴿وَقَالَ مُحَمَّدٌ يُجُورُ حَيْسُ الْكُرَاعِ وَالسَّلَاحِ فِي سَبِلِ اللَّهِ} الكرع هو الحيلي. وابو يوسف معه علي ما قالوا، وهو استحسان عندم، وبدحل في ذلك الإيل؟ لأن شرب يجاهدون عليها، ويحملون عليها السلاح.

قال عميد: ويحوز وقات ما فيه تعامل من السقولات كالفائس ولهم والقاموم والمشقار واحتازة ولبقها والقدور والسماحة والكنية.

وعند أبي يوسف: لا يجور، وأكثر مفياء الأمصار على قول محمد

قوله: (وَإِذَا طَبِحُ الْوَقْفُ لَمْ يَجْزُ لِيَكُهُ وَلا تَمَلَيكُهُ إِلا أَنْ يَكُونَ مَشَاعَةُ عند أي بوسف، فيطلب الشريك القسمة، فتصح مقاسته، أما انتفاع السع والسليك؛ فلأنه قد زال ملك عنه، وأما القسمة؛ فلأنها لمالت شعاليك من حبسه، واسه هي شهر الحقوق وتعديل الأنجماء، وإما عص أبو يوسف؛ لأن عده يجور وقف المستاع.

تم إن وقف نصيه من عقار أستارك، فهو الذي يقاسم شريكه، وإن وفق، نصف عقار خالص له، فالذي يقاسم القاصي، أو يبع الناتي من نصيه على رحل. ثم يقاسم السنوي، ثم يشتري ذلك منه؛ لأن الواحد لا يجور أن يكون مقاسلًا ومقاسلًا، وإذا كان

في القسمة فضل دراهم إن أعطى الواقف لا يجوزه لأنه بيع الوقف، وإن أعطى الواقف. حار، ويكون بقدر فلدراهم شراء، كذا في الهداية.

لُولُه: ﴿وَالْوَاحِبُ أَنْ يُتَمَارِي هِنْ الرَّاقَاعِ الْوَقْفِ بِعِمَارَتِهِ مَنُواءٌ شَوَاطَ فَالِكَ الْمَوَاقِفُ أَوْ فَهُمْ يُسُوضُ﴾؛ لأن عمارته من مصالحه، وفي النداء، مذلك نـقية له.

قرلُه: ووَإِنَّا وَلَعَنَ دَارًا عَلَى سُكُنَى وَلَدَهِ فَالْعِمَارَةُ عَلَى مَنْ لَهُ السُكُنَى؛ يعنى المطالبة بالعمارة لا أن يجبر على معلماه وإنها كانت العمارة على من له السكتي؛ لأن -قراج بالضمائاء فصار كفقة العمد الموضى بعدمته.

قوله: وقايلُ امْنَتُنَعِ مِنْ قَالِمَا أَوْ كَانَ فَقِيرًا الْجَرَفِعَا الْخَاكِمَ وَعَمْرَفَعَا بِأَجْرَفِهَا فَإِذَا عُمْرُفِعًا وَلَهُمَا إِلَى هُنَ لَهُ السُكُنَى}؛ لأن هي دلك وهاية الحفين؛ حتى الواقف، وحتى صاحب السكني، والاله إذا أحرها وعمرها ناحرتها بفوت حتى صاحب للسكني في وقت درن وقت، وإن لم يعمرها نفوت السكني أصالًا، مكان الأول الرقي ولا يجبر المستنع على العمارة لما فهم من إثلاث ماله، فأشبه النتاع صاحب الحذر في العرارهة، ولا يكون العمارة وصاعته يطالان حقه، ولا تصع إجارة من له السكني؛ لأنه غير مالك.

الله الله (وَهَا الهَالَمُ مِنْ يَنَاءِ الْرَفْفِ رَاآلِهِ صَرَفَةَ الْمَعَاكِمُ فِي عِمَاوَةِ الْوَقْفِ إِنَّ العَمَاجِ اللهِ، وَإِنَّ اسْتَقَلَى خَنَهُ أَمْسَكُمُ خَفَى يُعَتَّاجُ إِلَى عِمَارَتِهِ فَيَصَرِفَهُ فِيهَام، وإن تعارُ إعادة عبد في موضعه بدع وصرف هذه إلى الإصلاح.

قوله: ﴿وَلاَ يُجُووُ أَنْ يَقْسِمُهُ لِيْنَ مُسْتَحِقِي الْوَقْفِ، يعني الغض، لأنه جزء من العين ولا حق للموقوف عليهم قبه، ولهما حقيم في المنافع.

قوله: (وَإِذَا جَعَلُ الْوَاقِفُ عُمَةً الْوَقْفِ لِنَفْسِهِ أَوْ جَعَلُ الْوِلَائِةَ إِنَّهِ جَارَ عِنْهُ أَبِي يُومُّفُ} ولا يجور عند محسد؛ لأن من أصل محمد أنّ من شرط الوقف القبض، فإنا شرط ذلك لفسه لم يوجد القمص، فعمار كس شرط يقعه من السنجد نصب

ولائي يوسف أن النبي عليه الصلاة والسلام: هكان بأكل من صدائمه الموقولة ي<sup>11</sup>اه ولا يحل الأكل منه إلا بشرط، ونو اشرط الحيار في الوقف لنفسه ثلاثة أيام حاز الوقف، والشرط عند أبي بوسف.

وقاق عمد: الوقف باطل، كنا في الهداية، ونو أن الواقف شرط الولاية لنفسه وكان

<sup>(4)</sup> قابل ابن سحر العسقلاي في الدراية (46/2): حديث: وأن النبي سالى الله عليه وسلم كان يأكل من صدف ويا وعلي وسلم كان بأكل من طاؤها والله الم أحديم الملت: وسكم أن بكون المردد أنه صلى الله وسلم كان يأكل من الأراضي التي قال فيها: وهما تركت بعدي هيو صدفة.

عكتاب الوقف

غير مأمون، فتتفاضي أن ينسر عه من يده نظراً للفقراء كنية له أن يحرح الوصي إذا كان. عبر مأمون نظراً للصفار.

قوله. وَوَرِدًا مَنَى مُسْجِمًا لَمُ يُؤِلُ مِلَكُهُ خَنَةً حَتَى يُقُودُهُ عَنْ مَلَكِهِ بَطْرِيقِهِ وَيُلْذُنَّ لِلشّاسِ بِالصَّلَاةِ فَيِهِ امَّا الإمراد؛ فلالعَ لا يُحتمَى له تعالى إلا به.

أُ وأما الصلاة فيما فلأنه لا بدامن النسليم صدالي حيلة والاسما وتسليمه أن ياذن للناس بالصلاة بيم ميكون ذلك منسولة القبلي، فإذا صلوا فيما كالنام قبصوه.

قوله: رفيقًا صَلَى فِيهِ واحدًا رَانَ مَلَكُهُ عِنْهُ أَبِي خَبِيفُهُ وَمُخَمَّدٍ)، لأن نعل كل شاس معدر، فيند ط "دندهي

وعلى محمد: أنه يشتوط الصلاة به بالجماعة؛ لأن المسجد بني له في العالب.

قوله: (وَقَائِلُ الرّ لِوَمَقَا لِوَوْلُ مِلْكُمْ لِقَوْلِهِ خَفَلَتُهُ مُسْجِنَا ﴾؛ لأن انستهم عنده ليس يشرطه لأنه أنس يشرطه الله وأدن لللمن يشرطه لأنه إسقاط نديات كالإعتاق، وإن تتحد في وسط داره مسجداً، وأدن لللمن بالدعول به ويورث عبد بعد موجه لأن ملكه عيظ به وله حتى فليح به ، والأنه لم يخلص بده لأنه أنمى الطريق لتعسه ولم يحمل للمستحد طريقاً على حدة، وأما إذ أطهره بلياس وأمراد له طريقاً وميزه صار مسجداً العسلمة، ولي سكن أسفاه، فيو ميرات عندها،

وقال أبو بوسف: يكون مسجداً، وإن حص أسفته مسجماً وقوقه مسكماً، وأمرد له طريقاً جاز بمعاعاً: لأن المسجد منا ينام، وذلك يحكن في السمل دون العلو.

وعن عمد: أنه لا يعوز؛ لأن المسلحد معظم، فإنا كان فوقه فسكن لم يكن العظيمة.

وهن ابي يوسف: أنه جوزه في الوجهين حين دحل بقلطه ورأن عليق السارل. مكانه اعتبالهم ورد.

وعن محمد: أنه أجاز طك أيضاً حين دخل الري. .

قال في البنايج: إذا غصب أرضاً، فناها مسجداً، أو حماماً، فلا يأس باحول المسجد للصلاة، ودحول الحمام الاعتسال، وإر عصب داراً مناها مسجداً لا يحل لأحد أن عبالي هم، ولا أن يدحله، وإن حمل جامعاً لا يحمح فيد، وإن حملها طريقاً لا يحل لأحد أن يترجان ذكره في بات الحمل والإدامة

وقو حرف ما حول المستحد ولم يتن عنده أحد ينقى مسحدةً أمناً عند أي يومنك. إلى يوم القنامة؛ لأنه قد ينشأي عه العارد والمستخروب. وقال عمد: يعود ملك الباني فيه إلى ورشه يعد موته؛ لأنه عينه لنوع قريق، وقد انقطعت، وإن استفني عن حصر المسجد وعشيه وحفيته غل إلى مسجد أهر عند أي يوسف.

وقال معضهم: يناع ويصرف في مصالح العسجان ولا بجوز صرف نقضه إلى عمارة يتره لأنها ليست من جنس المسجد. وكذا التر لا يتبرف نقصها إلى مسجد بل يصرف إلى شر أخرى.

ونو وقف على دهن السراج للمسجد لا يجوز وصعّه بخميع الليل، بل بقدر حاحة المسلمين، ويجوز إلى لك الليل، أو نصفه إذا احتج إليه للصلاة فيه. وهل يحوز أن يدرس المكتاب على سراج المسجد؟ ينظر: إن كان وصع لأحل الصلاق فلا بأس بدلك إلى أن يفرئوا من الصلاة.

وصفة النعدي: أن يستعملها في غير ما ونفت له، والله سبحانه وتعالى أعلم.

#### كقاب الغصب

هو في اللغة. أحمد الشيء من العبر على سبيل التعلب سواء كان مالأ، أو عبر مثل. وفي الشرع: عبارة عن أحمد مال منقوم عمرم بعبر إذن الشالك على وجه يزيلي يده عنه، حتى كان استخدام العبد والحمل على المداهة عشباً دون الجلوس على السرير والبساط. وإنها يكون الاستخدام غصياً إذا استخدامه الفاصب لمسم كما إذا غصيم لمركب له تخلأ ويجبي له غرته. أما إذا فال: تأكل أنت أنها العبد، فنعن لا يضمن

تم النصب عندنا: وزالة البد المئة تصدأ وإثبات البد السطلة صمأ.

وقال الشافعي رحمه افقا: إليات فليد الصطلة قصلاً، وإرالة البد المحقة صميلًا.

وبالداده: في الزيادة الحادثة في يد العاصب، وهي نوعان: معصلة كالولد، ومتصلة كالسين، وكلاهما عندنا أمانه في بد العاصب، وعدمه: كلاهما مصمون: لأنه قد وجد عده إثبات قليد على الوند، وعندنا لم توجد إزالة اليد الحقة.

والمصب على وحمين: إن كان مع العلمية فحكمه المأم والمعرب، وإن كان بدرمه كمن أتلف مال غيره يطه مال، فحكمه الشمال؛ لأنه حق أهبد، فلا يتوقف على فصده، ولا اثم عليه، لأن اخطأ موصوع، والعصب عرج، لقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَأْكُونَ أَمْوَالُمُ مَنِيْكُم بَلِنَكُم بِالْفِيلِلِ ﴾ \* الاخ، وقال تعالى: ﴿ إِنْ أَلَدِي بُأَسِكُونَ أَمُولُ ٱلْفِئْسُ عُلْمًا ﴾ \* أنا الايف وقال علمه الممالاة والسلام: ﴿ عمره مال المسلم كمعرمة دمه ومن غصب شهراً من أوض طوقه الله به من سم أرضين ها \* أن

قوله رحمه أبله: رؤمَن تُحصَت كُنَّا مِمَّا لَهُ مَثُلُ فَيَلَكَ فِي يُدِه فَعَلَيْه ضَمَّاتُ مَنْه إِنْ كَانَ لَهُ مَثْلَ، وهذه في البكارلات والمورونات والمعدودات الني لا تعدودت فإن كان موجوداً و هيد عميه رده معيده وإن كان هالكاً وحد رد يدله؛ لأن البدل يقوم مقدم البدل، فإن غسب طلباً في حيد وأوانه والفطح عن أيدي الدمي، ولم يعدر على مقده قعله قيمه يوم يحدد مدون عدد أبي حديدة.

وقال أبو يوسع: يوم العصب،

<sup>(1)</sup> سورة الغرة: 188.

<sup>(2)</sup> صورة التماء: 13.

<sup>(5)</sup> أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب المسافاة وباب: نجرم الطلم وعصب الأرض وغيرها) للفط: وقال من فقطع شبرة من الأرض طلعاً طوقه الله إياه بوم العامة من سنع أرضين. وإلا باحذ أحط شبراً من الأرض بغير حقه إلا طوقة الله إلى مسع أرسين برم الفياحة إلا

وقال محمد وزير: احر ما المطلع عن ابدي النمي: إذن المثل كان في ذيته إلى ان يتعظم. علما الفطخ -فقطعة فلمطلاة بالمثل، وسام كأنه عصب، في دلك الوقت با لا مثل لد.

ولأي يومض: أنه لما القطع التحق بنا لا مثل له، هملير فيمنه يوم العقاد السبب؟ إذ هو العوجب أصله إذا فصب ما لا مثل له

ولائي حنيمة: أن العشل قامت في دعة بعد القطاعة بدلالة أنه لو لم يطالبه بدر حتى وجد العثل كان له أن يطالبه الله وبنما بتقل من العثل إلى العيمة يوم الحصومة، فوجب أن لعتم فاجته يومنك.

قال في شكر حي: إذا أحضر العاصب البش في حال الانقطاع، وتكلف ذلك الجبر العالك على أحدًه. وأما إذا عصب ما لا مثل له يعلم فسيه يوم الفصب إيماعاً.

قوله: (وَإِنْ كَانَا مِمَا لاَ مِثْلُ لَهُ فَعَلَيْهِ قَيِمَتُهُ) بعني يوم العصب، وذلك مثل المددي المنفاوت والنباب والعبيد والدواب واشاء ذلك مما لا يكدل ولا يوزن وفي الر المخلوط بالشفير الفيمة؛ لأنه لا التل أنه وزما بصمر الشؤه أو القيمة إذا لم يشر على وه المخصوب بعيمه؛ لأن حق المائك لن عين ماله، فإذا قبر على ذلك لم يجر الرجوع إلى مدف بلا برياده ولا المنصود إرائة الظلامة وذلك بكون برد العين ما عامت بانية، فإذا دفع بدلاً مع المفرة عنيها، في ظلامة أخرى، ألا ترى أنه لا يجوز له في منك عبره إلا يختباره، تم إذا وجب عليه ود القيمة، أمانه ود العلمه يوم القيمن، ولا يعدر إلى زيادة فيم المعموب عدد لقيمن في السمر ولا إلى نظمتها؛ لأن الفيمن هو السبب الموجب للخيمان.

قوله. ووغلَى الْغَاصِبِ وَلَا الْغَنَنِ الْمُقَصَّونِةِ، يعني ما دامت قائمة، وهو العوست الاصلى على ما قالوا: ورد القيمة علمل حلهاً.

وقيل: الدوحب الأصلي الفيمة ورد العبن محاص.

وقائدته؛ في البراءة والرحل والكفال بالمعصوب في حال قيام العين، يعني إذا أبرأ المغصوب منه العاصب من صنات العين، ومي فائمة في يدى، فعند من قال. الراحب القيمة تصح الواءة، ويسقط ضمال العين، وكذا الرعن والكمالة يستحال على اعتبار وجوب القيمة، وعلى اعتبار وحود، ودالعين لا يضاع.

وفائدته أيضاً، فيمن عصب جاوية فيمنب ألف، وله ألف قد حال عليها الحولى: فإنه لا نجب الزكاة في هذه الف؛ لأنه مديون والواحب الرد في المكان الذي عصبه فيه تتفاوت الفسة بدووت الأماكن. قوله: وَوَانَهُ النَّعَى هَلَاكُهَا حَبِسَهُ الْحَاكُمُ خَتَى يَعْلُمُ لَنَا لَوْ كَامَتُ لِنَائِيةُ لأَطَهُوها فَمَ فَقَصَى عَلَمُه سَطَلُهُمْ، وَلِمَا حَسَمَةٍ لأَنْ حَنَ مَارَحَتِهَا مَانِنَ اللَّهِيِّ.

والأفسى، بقاؤها وهو يربد أن يستند حدد من المن إلى القسمة فلا يصدان، فإن القسمة فلا يصدان، فإن الصادقا على حاركها، أو فادن له فيه بدفك ومن حدد والمثل إن كان مثلاً، أو ساقسه بالا لم يكن حلياً فإن عليه بدفك ومن عدد والمثل إن كان مثلاً، أو ساقسه كانت يوم عسبها والدي والدي المنظم على المنظم والدي المنظم على المنظم والدين المنظم المن المنظم المن المنظم والدين المنظم المن المنظم المنظم المنظم المن المنظم المن المنظم ا

قوله: ووالغطيب فيما يُتقلُ ويُخوَلُنَ: كان صمان العليب معاني بالنظر والتحويل. والماليل على فالك أن من حال بان وحل وبهن مناعم، أو عصب مائاته ومعمه من مفط مانه حتى تلف له يعدمه، كه في ثل بيرم

ونواحون فمناع ولانه فهائك ملمه وادفل والبحاول فاحا

وقيل: التحريل سقل من مكان وإناته في مكان أحر، والنقل يستعمل للمون الإثبات في مكان أخر.

قومه (ورقا غطب عقاراً فيمك في يدم لم يطلمك علما الى حيفة وألى تولمك. وقال مُحمَّدُ يُصَلِمُكُم وحاكم إلى يكون بالهدام الساء بادة سندية. او بدهات از بدراو عليه السيل على الأومل. فيذهب بأضحاره وتراهما بودا قال عاد الله صماد عليه عليها.

وقال عبدة يصفن فود، حدث أفده الأشيط معن أحد من لبادرة فصفاته على التناف صديداً.

وقال تعبد أهم تحر إن شاء صدى تعاصب، وأن شاء صدى الصفرة، فإن صدى العاصب رجع على المثلف، وأحجره على أنه لو بعث من سائلة مدر، لأنه تلف بعجم، وفول الشافعي في تحصب العفار مثل قول محمد لنحفق إلبات البد ألهاصبغ. ومن ضرورة ذلك زوال يد العائك لاستحالة اجتماع اليدين على محل واحد في حالة واحدة.

وقمما: أن الغصب بإزالة بد العائل بعمل في العين، وهذا لا ينصور في العقارة لأن يعا للمالك لا تزول إلا بإخراجه عليها، وهو العال قيم لا في العقار، فصار كما إذا يعد المعائك عن ماعيته؛ ولأن العقار في المبكان الذي كانت بد صاحبه ثابتة عليه، ملا يضمل والغصب إنما يحقق بالقل والتحويل.

قوله: ﴿وَمَا نَغُصُ بِفِعْلِهِ وَسُكُنَّاهُ صَبِّئَةً فِي قُولَهِمْ جَمِعًا﴾؛ لأنه إنلاف.

قوفه: (وَإِنَّا طَنَكَ الْمُقَطُّوبِ فِي يُدِ الْقَاصِبِ بِعَطِّهِ أَرْ يِنَيْرِ فِعَلِمِ ضَمِئَةً} معا إذا كان منفولاً، فإن كان الهلاك بعمل غيره رجع عليه بَدَّا صَسَنَ؛ لأنه قرر عليه ضمامةً كان يمكنه أن يتحلص منه برد للعين.

ثوله: وقَانَ تُقَمَىٰ في يُده فعَلُه ضَيَانُ التَّقْمَانِ بِعَنِي القصاد من حيث نوات الجازء لا من حبيث السجر. ومراده عبر الربوي. أما في الربوي لا يمكن متسان النفيميان مع استرداد الأصارة لأنه يؤدي إلى الربا وإذا وجب ضمان القصال قومت العرب صحيحة يوم عصبها، ثم نقوم بافضة فيعرم ما بينهما، وإن عصب عنداً فأبق من بده ولم يكن أبق قبل ذلك، أو كانت أمة فزمت في يده ولم تكل زنت قبل ذلك، أو سرقت، فعلى العاصب ضمان ما نقص العبد والحارية من السرقة والإباق والرناء وإن أصامها حمى في يد الغاصب، قردها عمومة مماتك عند صاحبها صمن العاصب ما نقصتها الحمي دون فيمتها؛ لألَّا الموت قيس من الحمل التي كانت في بد العاصب؛ وبمنا هو من الحمل التي حدثت في بد صاحبها، لأن الحمر يحصل منها الأنه جزءاً فجزياً ثم تتكامل بما يتحدد من الحمي مي بعده قصوت من ذلك، وإن غصيها عمومة فمانت في بد الغاصب صمن فيعتها عمومة يوم غصبها، فإن كانت رنت في يد المولى، أو سرفت ثم غصبها، فأحدث بحد الزما والسرقة فمانت من ذلك، فلا ضمان عليه؛ لأنها تلفت بسبب كان في به المولى، وكفا لو حبلت في بد العاصب من زوج كان لها في بد المولى ممانت من ذلك، فلا ضمان على المغاصف، وكذا لو كان المبولي أحبلها، ثم عصبها فمانت في بد انعاصب من الحمل لا ضمان على الفاصب؛ لأن التلفي حصل سبب كان في يد المولى، فيو كما لو قطها المولي في بد الغاصب، فإن كان الغاصب عصبها، وهي حبلي من غير إحبال من المولي ولا من زوح كان لها في بد المولى فسانت في يد الفاصب من ذلك ضمن فيمتها؛ لأجما تلفت في بد الغاصب بغير فعل المولى و لا يسمب كنان في ينه، فإن ونت، أو سرقت في بد

العاصرية فرنجا على شولي، فأحمان للدن في لده، فعلي الناصب فيمنها؛ لأب للمن بعدي كان في بده.

قوله: وومن فَبِح فناه عَيْرِه فَمَانِكُم، وَنُجَارِ رِنَّ سَاءً ضَمَاءً قَيْمَتُهِ، وَسَلَمْهَا إِلَيْهُ، وَإِنَّ شَاءً صَمَّتُهُ لَقُصَافَهُانٍ. رَحْمَةً طَاهِرَ الرَّابِةِ، وَهُو الول عَلَيْدٍ، وَكَمَا لَوْ سَلَخِها وَقَصْمِ لحسها وله يشود.

واي رواية البضمة اقصامات وإن كانت الذابة عبر الأكولة شنجم، فقطع طرفها، فللمائك أن يضمه حجع قبيتها لوجود الإستهلاك من كل واحد دفالات المأكولة.

قوله: ﴿وَمَنَا حَرَقَ قُولُتِ عَيْرُهُ خَرَقَ يَسِيرًا صَبْعِي لَقُصَانَهُ} والنوب. سائكه، إلى العين فائمة من كل وجعه وإنما دخله عبر، فيضمن العب

قوله: ووإنا خَرَقَة حَرَقًا كُنْرًا لِنَظَلَ عَامَةً مَنَافِعَه فَلِمَالِكُمْ أَنَّ يُعْلِمُنَهُ خَلِيعَ قيفته)؛ لأنه استهلاك له وإن سنس نساء ملكه؛ لأن صاحبه أما ملك مقيمة ملك الداهب بدلها، حتى لا يحتمع في ملك المعسوب منا الدلاد، وإن تناء صاحب النوب صنبه العصاد؛ لأنا لم يستهلكه استهلاك تامًا ولا انصل رياده والمماللة بيه غير معتبرة، عليها عنز أن يضمه الشياد، ويأحد، كداني شرحه

فقوله: ولم يسا ولكه تستهلا فأا فالأود بحدار أمما أو الحرفات

وقوله: يوولا أنصل بزيادة:: بخرر منا بو صنعه.

وقوله: وواقممالية عير معتردي. يحترو من الدكيل والدرون

وقوله: وخرق، و مو بالتحقيف بدليل توله: وحرفًا ، وليربض نحريضًا

وقوقه: ياكتبرأم: هو مائناه استبته: لأبه فكرد لي معامله.

. فولًا! «بسراً»؛ وتو كان بالباء النوحية ذال في الأدل حرفة مامرةً. كنا، في ...صفي.

واحتلف المتأجرون اليراخري الداحش؟

فال معصهما: هو ما أوحب طنمانا وبع الفيعة وما دوله يسير

وفاق وقصهوا ها أوجب تقفيان بصف الليمةر

رقيل. ما لا يصنح افناني عمم لتوب.

ولي الهداية، إشارة الكتاب إلى أن الداحش ما ينطل به عامة المنافع، والصحيح: أنه ما يقوت به يعض أنصي ويعش المشقة: واليسير ما لا يقوت به شيء من المنتخد وإلما يتحل فيه المقصاد. وفي الحيطان العاجش ما يستنكف ارساط الباس من ليسم مع دلك، ونو قال لرحل الحرق لوبي هذا، فقعل يأتم، ولا يصمن، وإن حرق صدًا، غيره يضمن فسمته مكنوباً عبد اكثر المشايخ، ولا يصم المال؛ لأن الإنلاف صادف الصك، ولم يصادف المال.

الومه: ﴿وَإِذَا نَعْتُونَ الْغَيْنُ الْمُفْصَارِيَةُ يَنْعَلِ الْعَاصِبِ حَتَى زَالَ اسْمُهُ وَعَظَمُ مَنَافِعِهِ زَالَ مِلْكُ الْمُفْصَادِبِ مِنْهُ عَنْهَا وَمُلَكُهَا الْفَاصِبُ وَصَمِنْهِ إِلَى آخِرِهِ} وهند التنافعي: لا ينقطع حق تبعلك عنها.

وقوله: هوملكيه الفاصلية: قال نجم الذي النبعي: الصحيح عند الأهلفين من المحاجع عند الأهلفين من المحابقة: أن العامليات لا يمثل الدهموني، إلا عند أداء الضمال، أو الملتان والمناسبين على العملان فإذا وجد شيء من حدد الثلاثة إذا ثبت الملك لا محل للعاصلي تناوله، إلا أن يجعم حماجية في حل.

قوله: رولُمْ يُحِلُ لَهُ الإنتفاعُ مِنَا حَتَى يُؤَدُّنَ لَعَلَيْهُ فِهِ يَشَارُهُ إِلَى أَنه (ذا تَضَى الفَاضي بالضّمان لا يُحِلُ له الأنفاعُ مِن في الفَاسي بالضّمان وليس كفلك، فقد نص في الميسوط. أنه يحل به الإنفاع إذا عمل بالفضاع؛ لأن حق البائك صار مستوفيةً بالمثل مجعل مبادلة بالتراضي، وكذا إذا أمراء المبتوط حقم، وكما إذا ضبه المائك لوجود الرضا سه؛ لأنه لا يقضي المائك لوجود الرضا سه؛ لأنه لا يقضي

قوله: ووَإِنْ غُصَبَ فِطْهُ أَوْ ذُهَنَا فَصَرْبُهُ دَرَاهِمْ أَوْ طَائِيزَ أَوْ آئِيَةً فَهُ يُرَلُ مِلْكُ مَالِكُهُ عَنْهُا عِثْنَا أَبِي خَيْفَةًى فَيَاحَدُهَا، ولا شيء للغاصب، ولا يعطيه عمله شيدة لأن المين بافقه من كل وجهة لأن الاسم ياق وكوبه موزوناً بائع أيضاً، وكما حريان الربا فيه موجود.

قرله: ووقال أبو يوسف ولاحظه: لا سبل المنقطوب منه على القراهم والمثانيو المعطوب منه على القراهم والمثانيو المعطوب أبو وكليه وقل المعت فيها منعة معيرة. وأما إذا سبك العضة، أو الذهب ونم يصفيها ولم بضربها دوهه ولا دناير، بل حسيها صفائح مطاوة لم تفطع بد صاحبها عنها ياحاعة، ولو عصبه دراهم، فخطها بدراهم، حتى صورت لا تسير، تعليه علها ولا شركة بسهما فيها خلا أي حيفة. وقالا: هو بالحيار إذا شاء صعنه مثلها، وإن شاء شاركه بعدوها بعني إذا صعها حكاً، أو اليد.

قال أن الكرخي: إذا غصبه طعاماً فزرعه كان عليه مثله عند أمي حبيهة ويتصدق بالفضل، وعندهما: لا يتصدل بالفضل، وهذا إذا ضمن بعد انتقاد الحب للمكن الحبث. أما لو ضمن قبل انتقاد الحب طاب له الفضل بالإجماع، وكذا كل نوى غرمه فنبت ضمن فيمته يعنى إذا فصبه قمرسه! لأنه إذا نبت صار مستهلكاً، فهو كاخب إذا نبت، وكذا إذا غصب دفيقاً فخيزه، أو بيضاً، فصار فروخاً ملكه لزوال أمنه، أو تراباً فحمله فناً، أو أنبة، أو فطأً فغراه، أو عشباً فعمله مفياً، فعي هذا كله يزول ملك مالكه عد.

قوله: ﴿وَمَنْ غُصَبَ صَاجَةً فَبُنِّي عَلَيْهَا وَالَ مِلْكُ مَالِكِهَا عَلَهُ وَلَوْمَ الْقَاصِتَ قِيضُهَا»، وقال زفر والشافعي: ينفض البناء ويردها على صاحبها.

قال الهدواني: إنها لا يتفض البناء حبدنا إذا بني حواليها. أما إذا بني على نفسها يتقض. وإطلاق الكناب يرد ذلك، وهو الأصبع بعني أنه لا ينقض سواء بني عليها، أو حواليها لقوله عليه الصلاة والسلام: ولا صرر ولا ضرار لي الإسلام»<sup>(1)</sup>، وفي قلع البناء ضرر وسكنتا توفية الحقين من عير صرر بأن يلزم الفاصب فيستها إذ هي تقوم مقامها.

قوله: ﴿وَمَنْ غَصَبُ أَرْضَ فَعَرَسَ لِيهَا أَوْ يَنَى فِيهَا قِبَلَ لَهُ الْفَلَعُ الْهِنَاءُ وَالْفَرْسَ وَرُقُعَا إِلَى مَالِكَهَا، لَفُولُه عَلِمه الصَّلَاءُ والسَّلامُ: وقِيسَ نَعْرَقُ طَالَمَ حَنِها <sup>(2)</sup> ولان ملك صاحب الأرضُ باف، فإن الأرض لم نصر مستهلكة، والفصب لا يتحقق قيبا، فيؤمر الفاصب يتعربها كما إذا أشغل طرف غيره بطعامه.

ومعنى قوله عليه العملاة والسلام: يوليس لعرق طائم حق إلى قيس لذي عوق طالم، وهو اللذي يعترس في الأرض عصبة، ووصف العرق بالنظلم، والمعراد صاحبه، وفي بعض الروايات: يوليس لعرق طالع على الإضافة إلى العرق.

 <sup>(1)</sup> أخرجه أن ماجه في كتاب الأحكام (باب: من بن في حقيمها يصر بجاره)، ومانك في فموطأ في
 كتاب الأفضية (باب: المنضاء في المرفق) للمعلد ولا ضرر ولا صراري.

<sup>(2)</sup> قال ابن حجر العسقلاني في المدونة (2012): حديث: ولمس لعرق طالع حزية فطراقي من حديث جابدة بن العساست قال: إنه من قصاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم أنه ليس لعرق ظالم حق، ورجاله تقات إلا أنه مقطع. وروى وسحالي والغزار والغيرمي واس عدي فن حديث كثير بن عد الله تعرف على عبوب عدلس في كان أماه أحيره أنه سع اللي عبلي الله عليه وسلم يغول: ومن أمها أرصاً مواناً من غير أن يكون بها حق مسلم، بهي أنه وليس لعرق طالم حن وكثير صعوه كثيراً، وقد حاء هذا الحديث من طريق أحود من هده، عاهرجه الثلاثة من رواية هشام بن عرف، إنه أرصاً مهذ هيئ أمه ولهمي العرق طالم حن، عن عرب الله الإستمام بن عرب الله المرمة عن حديث من طريق أبها من الله الرسائي.

قوله: وفإنَّ كانتُ الأَرْضُ تَنْفُسُ فِقْلِعِ ذَلِكَ فَلِلْمَالِثِ أَنْ يَصْفَنَ لَهُ قَبِمُهُ الْبَنَاء وَالْغَرْسِ مَقْلُوكُ وَلِكُونُ الْفَقْلُوعُ لَهُ؛ لأن لهِ مُطراً لهما ودفع الصرر عهما، ويصم لهمته مقلوعة لأنها الحالة التي يعلم فيها رهما، فنقوم الأرض مدول الشجر والناء ونفوم وها بها، ولكن لصاحبها أن يأمر طلعه، يضمن نصن ما سبحا.

وفو المصب فصيلاً والتعلم بهما اكار العلى ديار لا يخرج إلا بهدم الجدار وظع الهاب، فإن كانت قيمة المصيل أكثر من فيهم الدار وجب عليه هذه المناء، ورد العصيل، وإن كانت فيمة الذي واقدم أكثر عرم فيمه العصيل؛ لأنه ناجذ العام من العسة من غير صوري وكما إذا ابتدال الدخاجة لولوة لعبر صاحبها لو يجبر صاحبها على فنجها؛ لأنه لم يكن غمل حصق منه، فيقال لصاحب اللولوة؛ إن شدت محف الفيمة وإن شدت باصبر حتى فروعها الدجاجة، أو يتعجه ماتكها باحتاره.

وروي على عملة: أبه بقال لصاحب اللولوم: أعط ساحب الدحاجة فيمة الدجاجة، وحد الدحاجة.

وفي ووابدً: ينظر أبهما أكثر قيمة، فصاحبه بالحبر، كذ في العبوات.

وبو وقع درهم أو تؤنوة في عبرة وكان لا يجرح إلا تكسرها إن كان ذلك شعل فيناحب أهمره وكان التقر فيمة من أهمره كسرت ولا عرم على هناجب التفيء الواقع فيها: وإن وقع نقفل فيناهب النفيء، أو يغير نعل أحد كسرت أيضاً. وعلى فيناحب الشيء فسة الحرة إن شاء وإلا صبر عني مكسر.

ولو أفخلت مبيعة راسها في قدر، أو برمه ولم تحرج 11 بكسرها، فهو همى مسألة المصيل، ولو أفخلت مبيعة راسها في قدر، أو برمه ولم يسمر و رمن ركب فار غيره الإنطان حريق وقع في اللهد، فاهدم حدو من الدار بركوبه لم يضمن قبدة الحقارة الأن صرو الحريق عام على المستمدن، فكان أمامه المستلمين فقع ذلك عميم كما (10 حمل المدو على المستلمين، فقع عهم رسل ذلك العدو على المستلمين عدم حي تلمت الأنه لم يصمن على قبيمة برسل ذلك العدو عالة غيره حتى تلمت الأنه لم يصمن

قوله: (وَمَنْ عَصِب نُولِنا فَصِيْعَة احْمَو أَوْ سَوِيقًا فَلِنَة بَسَمْنِ فَصَاحِلَة بِالْجَوْرِ إِنَّ شاء حَسَلَهُ قِيمَة تُولِيهِ البَحْنِ وَمِثْلُ السَّوْيقِ وَسَلَم فَلِكَ لِلْغَاصِبِ وَإِنَّ شَاءَ الْخَفْقَما وَعَمْ مَا وَاذَ الصَّلِحُ وَاسْلَمْنَ فِيهِمَانِ؟ لأَنْ بِهِ رَعَانِهِ الْحَقِينِ مِن الْحَالِينِ وَالحَبِرَة لِسَاحِب النّوب لكونه صاحب الأصورة لأن عالم عليه متوعّ. ومال العاصب تنع، وأما إذا حصب ثوبةً فقصره، وإن مماجيد أن راحبه بقير شيء؛ لأن القصارة لبست بريادة عن في النوب، وما استعمد فيه من العمايون، وهمره يتلف، ولم بيق له عين. وكذا إذا غمله بالصابون والماء.

وفيد هوله: وقصعمه؛ يد لو القده الربح في صاح إنسان، فانصبع به، وإن عناجل التوسد يؤمر السليم ليمة الصنع؛ لأنه لا أحاية من حناجل الصنع، أو يكون التوب التشركة بيهما على قدر حقيهما، ولامة دكر في التوب الليمة وفي السويق المنزل؛ لأن السويق مثلي،

وقال في الأصل: بضمن فيمة السويق؛ لأنه يتفاوت بالفلي فلم يتق مثليّاً، وهذا إذا كان التبيغ يربد في التوب في العادة كالعشفر والرعمران. أما إذا كان يتقصمه مصاحبه بالحيار إذا شاء صمته قيمة أوبه أيض ومثلمه للعاصب، وإذا شاء أحده والا شيء بلعاصب والصعرة في الصدم كالحسرة.

وقية بقوله: وقصيفه أحبريه: احترار عن السواد، نهاد فيه خلافاً: فعند أي خيمة: هو القصاد، وعندهما: وبادة كا فسره: فإذا بسعه أسود كان صاحبه بالحيار: عبد أبي حنيفة: إن شاء فيمه قيمة أوبه أبيض وترائه أما وإن شاء أحده أسود ولا شيء للفاحسية لأنه أدخل به شصاً.

وقال أبو بدسف وعبيد: هو كالعصار: فيقطيه ما باد انتسع ليه، وإن شاء تسب فيمة أوله أليض.

ومن أصبحاننا من قائل: لا خلاف بسهم في الحقيقة إلا أن أما حسم أجاب على ف شاهد في رمانه: فإنهم كانوا لا يلسنون أنسواه وكنان نقصاناً عبدهم، وهما أحانا على ما في زمانهما، فإنهم كانوا يلسنون أنسواه وكنان زيادة عبدهم، فعلى هذا هو الحلاف، عجر ورمان

وإن كان صاحب التوب هو الذي عصب المصفى، فصلح له أوله كان التوب له وعبه صلمان مثل المصفرة إن كان لكان مثل كيله. وإن كان يوزن فيش ورله، وإن قان منا لا يكال ولا يوزن فقيمته يوم أحدَّه وليس لصاحب العصم، أن يحلس التوبيما لأن التوب ضوع وليس عالم.

قوله: ﴿وَمَنْ غَصْبَ غَيْنَا فَعَيْبَ فَصَمَّةُ أَنْسَالِكُ فَـمُثَهُا مَلَكُهَا أَلْعَاصِبُ مَافَقَهُمُّةً وَالْفَوْلُ فِي الْقَيْمَةِ قُولُ الْغَاصِبِ مَع يَمْنِهَا﴾ لأن العالث يدعي زياده. وهو يبكر فالقول قول المبكر مع يبيد.

قوله: وَإِلاَّ أَنَّ يُقِيمُ أَضَالَكَ الْبَلِيَّةِ بَاكْتُوا مِنْ فَقِكَ، لأن النِّيَّةِ أُولَى مِن النِّجَان قوله: فَإِنْ ظَهْرَاتَ الْفَيْنُ وَقَيْمُكِمَا أَكْثُرُ مِنَا صَعْنَ، وَقَمَّا صَعْنَهَا يَقُولُ الْفَظِّلَكِ أؤ اللَّيْنَةِ القامها أوْ بِلَكُونَ الْعَاصِبِ عَلَّ اللَّمِينَ فَلاَ حَيَاوُ لِلْمَالِقِيمَ وَهِي للعاصدة لأنه صافيها رائبًا النائك صلت دوس هذا المقانون

قولم (وازن كان صبقها عبال الغاصب فع بعيبه فالمعالك بالبحار وبأشاء المقطى العكمان وبأشاء المقطى العكمان وبالشاء المعارضة العكمان وبالأساء والوطهرات العمرة وقديمه على ما صبح الدولة في هذا العمل الأحراء وكما الحواب في طاهر الرواقة بعلي أن نبائك ناحيارة لأم لم شراع فاد حدث لم يعط ما يدعمه وهذا هو الأسم حلاء أنا يكون الكرس أنه لاحيارية

قوله (روالة المفطوية وتماؤها وتمولا السنتان السفطوب الدلة في يم الغاهب إن فسكن فالر منسان عليه إلا أنا لتعالى فيها أز لطأب عالكها فيناهم إنعام وقال الشاهبي رحمه الفار روائد النصب مسمولة منطلة كانت أو منتصلة والحلاف راجع إلى أصور وهو أن العصب عداءً إرائد أود الخاة فسطة وإثاث لها المنطلة ضماً وصدد فعصب إثبات أبيد السطلة فعملاً، وترافه المدافقة صماً.

وفائدة دين: في الراءة الحادلة في بد العامسة، وفي توانان التعلمة كالوالد والشعرة وسندلة كالسدي وكالاهد أداة في يد العامسة عندما، وعنده كالاهد مصمولة الأد وحد عدد الأثاث اليد الحية على حدد الراءة الله الحية على حدد الراءة من راسها العامسة، ثم حدوث الولد العلى وحيل إن حات في يده بعد العلمسة، في أمانة 12 أن يعدى بدء أو يسعد منه ولا قرق بين أن حصلها حادثًا، أو حادثًا كان المؤدّ في أن دولة أداية، الأن الحمل لا يسة لد، والدحد النائية الذي يقديمها

قولة: روما تفصيت التحارية بالولاقة فسل طلمان العاصب، وفسورة: 15 حسب عبد العاسب، أو . بن بعد العاسب، أما إذا كان الحبل من الزواج، أو العولي، فلا ضمال عليه.

قوقه- وفيان كنان في قيمة الراف وفياً بعا خبر التَّفْضانُ بالوُّقد وسَفَظَ طَاهَالَهُ عَنْ الْفاصِدين وفال ومرا لا ينجر بالويارة لأنه الولاد للكما ملا يصح حاراً لطكم

ولد: أن الولادة مولت الحرية والعدال مالاً، مولدا، أن يجر الفائل بالفائدة كلمن تطع بد المعدونة، فأحد العامل أراديا، وله، وداء كان قلع سهة مست، ولانا لم يكر في الولد والمه، فإنه يقوم مقام ما نواله والفرع العامل فصل المتصاف، وكذا إذا مالد الولد بعد، حيمان الفضائرة لأنه فها مال عبد كنات الأرش في يدد ولو تلف الأرش في يده كان عليه الإنبان يغرم، فكدا إدا طف الولد.

و من عصب حاربة، فزي بها ثم ودها، فحيلت وعانت في نفاسها فلمن فيعتها يوم علقت، وهذا عند أن حيفة، وعندها: لا صمال عليه؛ لأن الرد قد صبع والخلالا بعده سبب حدث في بد الدالك وهو بالولاد، عام إدياس الداسب كما زلا حيث في يد الفاصب، ثم ردها فهلكت، أو زيت في يده ثم ردها فجلدت، فهلكت مه.

ولأي حليفة أنه تعصلها وما انعقد فيها تسب التلف وودها وفيها ذلك فلم يوحمه الرد على الوحم الذي أحماه فلم يصح الرد.

قوله: وولا يُضْمَنُ الْعَاصِبُ مَنْالِعَ مَا عَصَنَهُ إِلاَ أَنَّ يُنْفُصَ بِالسَّحْمَالِهِ لَهُ فَيَعْرُمُ النُّقْصَاتِ صورته: إذا عصب عداً حاراً، فامسكه شهراً ولم مستعمله، تم ود، إلى السالك لا يجب عليه ضمان حامة الشهر عنها.

وصورة إذلاك النتائج: أن يستعمل المما أياماً: ثم يرده على مولاد، فعنده: لا المن

قال الحجادي: ولا أحرة على القاصب في استخدامه عند القنيب ولا في سكني فار غضيها.

وهي الكرحي: (إذا أحر العاديب العبد الدهجوب، فالأحرة الدهاسيد، ويتسدل سها، ولو عصب طعاماً، فأكله العالمية، وهو يعرفه، أو لا يعرفه، أو أطعمه إياه العاصب وهو لا يعرفه، أو كان نوباً، فألسه إياه وهو لا يعرفه، فقد برئ منه العاصب؛ لأمه فد سلم له بالأكل والنبس، فلو ضمن العاصب لسلم له الموض والمعوض، وهذا لا يصع، ويسعى على قول أي يوسع، وعمل معه أن لا على قول أي يوسف وعمد أنه إذا عصب صفاة، بطحت والعدما لمعصوب منه أن لا يعرأه لأنه قد ملكها بالطحر، قبان أنه أنضم مناك همه، فيكون متبرعاً بدلك.

وفي الدردوي الكسر. من عصب المعامأ، بأنفعه المبالك من عبر أن يعلمه برئ منه حدث؛ الأنه أداء سقيقة، فإن حين ماله وصل لأبه، فجيله به لا يبطل فيصه له أي هيمه بأنه حلكه لا يبطل حكما عبر مأه ألا نرى أن من اشترى عبداً، فقال البائع فاستبري أعنق عبدي هذا وأشار الى المبيع، فأعنفه المستبري ولم يعلم أنه عبده صبح اعدفه ويجعل فيصاً ويلزمه النمن؛ لأنه أعلى ملكه وحيله بأنه بلكه لا يعتم صبحة ما وحداصه كذا هنا.

وقال الشافسي: لا يبرأك لأنه فيس بأداء مأسور عاء لانه عزور والشرع لم يأمر بالغزور، فنعل الأداء نفية لنعزور.

قونه: ﴿وَإِذَا السَّقَيْلُكَ الْمُسْلَمُ خَمْرَ الذُّمْنَ أَوْ جَنْوِيوَةَ طَمِنَ فَيَعْتَهُمَا}، لأن الخسر

لهم كاطل أما والخبرين في حقهم غالشاة الما ومعن أمريا أنه تتركهم، وما يدينون. والسيم مرصوع، فتعار الإيرام إلا أنه يحب فيمة الحير، وإنه كان مثلًا: لأن المسالم مشوع من شليكه وشاكه محلاف ما إذا المقدار في ندمي، فإنه يجب شفاه لأن الدمي غير معنوع من شليكه وتعاكم.

قوله: ﴿وَإِنْ السَّهَاكُمْهُمُ الْمُسْتُمُ لِمُسْتُمُ لَوْ يَعْلَمُنَ وَكُذَا إِذَا استهاكُمِما ذَي المعلم لا ومعال عدم أيضاً ولو عقب مسم خر استما فتحللت عدم أو خطلها المعالمية كان للمعلوب ما أن يسروها، وإذ هلكت عند الحاصب عد ما سارت خلاف للا مرمان حدد الأن المعصب لم يوجب حليه المعان، ثلا يحب حليه بعد (حدد وإن علمان معدد) وإن عسب حلم مينة، صيفة علاً؛ لأن الإستهائلة تسبب أحم، وهو يوجب المسان، وإن عسب حلم مينة، صيفة بعد له فيمة واستهائلة المست أحم، وهو يوجب المسان، وما حصل يعمله وعلمان المفرم وما أنه الدياع به وإن هلك لا وما حصل بعد إن علمان المناز على المنظم لا يتعلق به حسان؛ لأن المفرم صعاد عليه إلى بالمناز على المناز المناز إلى المناز إلى بالمناز إلى بالمناز إلى المناز إلى بالمناز إلى بالمناز إلى المناز إلى بالمناز إلى بالمناز إلى المناز إلى بالمناز إلى المناز إلى المناز إلى بالمناز إلى بالمناز إلى ب

وهمووة خلان: أن ينظر إلى قيامه دائراً عبر مدووع، وإلى قبلته مدوعاً، ليسمس فضل ما لينهمه والماصل أن يحمله حتى بسلوان علم، وهاد كله إدا أحد جما، الدينة من مسئول صاحبها، أما إذا ألفاها المالك في المطريق، فأخذه إنسان، لتامعه عقد طواة الا مبيل له طبعة لأن إلفاء المبتة في الطريق إباحة لأحدها، لام ياب أم الرجوع

وفيل: له ان يرجع.

هسائل شني: قال في المدانة ومن عصب أنفأ فاشترى به حديثة ندعيا بالفين ثم اشترى مالألمين حاريف ماديها شلائف لاداء فإنه يتصدق بحديج الربح، ومغلا عندهما حلاقاً لأن يوسف. وكنه المودع على هذا، ومن كسر بمسلم مربطاً، أو طولاً، أو مراداً، أو دفاً، فهو صدمي وسع هذه الاثنياء حائر، وهذا عند أبي حيفة، وعندها، لا يضمن. ولا يحوز يعها؛ لأن هذه الاثنياء أعدت للمصية، فنظل تفويعها كالحمر. كنات العصب

ولايي حبيفة لمها أموال: لأنها تصفح لما يحل من وجياء الانتفاع، وإن صلحت فما لا يحل، فصار كالأمة للمعية، رتحب فيمة هذه الأشياء عبر صلحة لشيو.

ومن غصب أم وبد، أو مديرة فعالت بي بده بمبس فيمة المديرة ولم يتبعس فيمة لم الوبة عند أبي حيفة، وعدما: يصمل فيعتهمه جيماً؛ لأن دالية المديرة متقومة بالانفاق بدليل أبه تسمى للعرمة، وللهرائة، وأم الول، في مصاعة؛ لأن الناست فذ حق اخرية كالمديرة.

ولأبي حيمة: أن الدولي لا مدلل منه إلا الدامع لا غرر إدلاله أبه لا تسمى بعد موته مجال، وأبها حرة من جميع الدال، والسامع إذا فلمت لا فيسة لها، ولو عصب صبياً، فمرض فمنات في يده: فعند في سبيمة: لا حسمان عليه وإن لم يعرض ولم سنه ولكن عقره منع فتلغه أو بنداء حية أمان، على خاتة العاصب الدية، وإن فقه وحل في يد العاصب خطأ، فإن العوا الله لو يترجع عنى العاصب حجم عنى عملاً كن أولياؤه بالحيار إن عابوا حاله، القابل ويرئ الفادس، وإن شابوا البعوا العوا العاصب هو إن شابوا البعوا أفعات بالدية على عافلته، وترجع عنى المعاسب ويرة إلى العاملة، وترجع عاقبة العاصب في الله العالمة، وترجع عاقبة العاصب في بال القابل، وتو أن العبي هو الله على الدامب بشيء الإن العبي لا يضمن بالد، فلا يضمن عليه به ما العاصب الفاسب الله العبي لا يضمن بالد، فلا يضمن حديث، وإنها يضمن الفاسب على المناسب على المناسب الواح عليه في طبح المناسب على المناسب الما العبي لا يضمن بالد، فلا يضمن حديث، وإنها يضمن الفاسب على المناسب؛ لأنه هو الحاق على المناسب؛ لأنه على نصيه.

قال أمو يوسف: فإن أصابه مناطقة ضمن الفاصت. وإن فتح رجل باب فقص، مطلو منه طائر لم يصمل إلا إن عرف وكفه إذا فتح باب دار. فهرب منه أنعاد أو حل قيم العبد، فهرم لا يصمل إلا أن يكون العبد تسوناً.

وعن عابده في دامة مرموطة في مربطة محقها رحل، أو كانت في بيت تعتج الباسة. فذهبت الدامة، قال: هو حدون، فإن حل رباطها رحل، وفتح لبات أحر المضمان على فاقع الباس. وقال في العبد: إذا حل فيده، أو فتح البات عليما فهرت لا يصمل! لأن له اهجارةً في نصله إلا أن يكون عاوياً.

وقال أبو خنيفة؛ لا فسمان في حسع ذلك.

وقال الشافعي: إن طار الطائر من فوره صبى، وإن طار عبد ميلة لا يصمن وإن حل رباط الرق، وإن كان البيمي لذي فه دائماً صمر، رؤاء كان حامداً فعات بالشمس لم يصمى؛ لأله مال تعمل الشمس لا شعله. قبل الواقعات (قا استهناك الرامل توباً، فجاء إليه نفيت، فقال: لا أحدها ولا الحفلك في حل برايع الأمر الى الحكم، حلى يجبره على الفيول» لأن في ذلك حن المستمالك، وهو براية فديته، فإنا لم يرفعه إلى الحاكم، ولكن وضعه في سحر صاحبه برائ والله وسعه في يدر الا برا الحلاف الوديعة، فإنه يبرأ إذ وضعها من بدي صاحبها، وكان وسعه في يدر العرف لم يواني و فقيل الدي حقيقة وكذلك عبن المعمود برا فوضعه في بديه، والفرق ال الواجب في قبيل الدي حقيقة القبيل المحدودة، وهي الوديعة والقبيل يتحقق الراء بالتحلية لحدم المحدودة، وظاهة العام إذا كنوا في بحلس و معهد بحار، فكت واحد منهم من عمرة عبره بمبر إده الاطراء والإدارة علم الدي يراهي.

مسألة: روى على بن وقعه قال، محت على بن عاصبه قال: سألك أنا صنفة على دوهم أرجل وديمين لأجر اعتلقتها، بصاح درهم أرجل وديمين لأجر اعتلقتها، بصاح درهم أرجل وعي درهم مر ألفائة الإيراب من أبها هود نقال. المسألة عليه، وقال: أسألك عنها أحداً؟ فعد، بعماء سألك أبا حيمة لمعالى إنه قال لك أشرهم البائي بسهما اللائل قلد: بعماء قال: أهمة أو حسمة الأنا بعول: درهم من الدرهين الصالحين لصاحب الدوهيم، ولا شك و لدره النائي من السائمين بحسل أنه الذي من الدرهين، ويحتمل أنه الذي من الدرهين، ويحتمل أنه الدوهم الواحد، فالدرهم الدائي بيوما بديمان فلسحيت جوابه حالاً وعدت إي أي حيفة، وقالت أن حوالت في أي المسألة، فقال: أنقيك أن عبرهم، وقال: لك كنا، وكناه حواله عناه فلت المدوم الذي المدوم وقالت أن درهم والله الدوم الدوم الذي المدوم الذي درهم الدوم والمائل الدوم والمائل الدوم والمائل الدوم الد

# كتاب الوديعة

هي مشلقة من الوضع، وهو الترط فال الشاعر: - سل أميري ما الذي عيره عن وسائي النوم حتى وهشه اكد

ي ترکه

وني الشرع: عبارة عن ترك الأعبان مع من هو أهل للنصرف في الحفظ مع طائها على حكم ملك أندائك.

واللغرق بين الوفيعة والأمانة: أن الموقيعة هي الاستخفاظ فصلياً، والأمانة هي الشيء السسكي وهم في بلده من غير قصد بائن الفت الربح ثوباً في حجره، والحكم في الوفيعة أنه يهراً من الصمان إذا هذه إلى الوفاق، وفي الأمانة لا يبرأ، إلا بالأداء إلى صاحبها.

قسىرله رحمسه الله: والمواديقة العائة في ليد المقودَع فإذا هَنَكُتُ لَمْ يُصَلَّمُهُم، لأن بالناس ساحة النها علو كانت مصمونة لاصع الناس س فنولها فنتمطل مصالحه.

قسوله: وواللموذع أناً يَخْطَطُهُ بِنَفْسه وَبِمَنَ فِي خِيَالِهِ)؛ إلانه لا يسكن من الحفظ (لا يهسم) ولأنه لا يحد بلاً من دعمها اليهم؛ لأنه لا سكم الملاومة بنه، ولا اشتصحاب السوديقة في خروجه، والدي في عياله هو الذي يسكن مقه، ويجري عليه نفقته من امرأته وولده وأخيره وعبده.

وني الفستاوى: هسو من بسائنه سواء كان ني هفته أو لا، وخترط ني الأجير أل. يكون أحيراً مشاهرة وطعامه وكسونه على المستأخر.

قاما إذا كان أجهراً مهاومة ويقطبه منفته دراهم، فلبس هو ابن عنده، فيضمن بالدفع السيه إذا هلكسب، هسمه وإن دفعها التي شربكه شركه عناد، أو معاوجة، أو التي عبد له ماذون، فضاعت قم يصلس، لأن هولاء لا يحملون لدواله فيده و كبده

قسمونة: وقسيانًا خفطَهُمَا بِغَيْرِهِمْ أَوْ أَوْغَيْهَا ضُمِنَ}؛ لأنه رضى بنده لا بند غيره والأيدي تخلف في الأمادة ولأن أنشيء لا بنضمن مثله كالوكيل لا بوكل غيره والوسح

<sup>(</sup>١) وهو عقد موصوعه استعالة الإسبال حيره في حفظ عالمه.

اقصاحت المال أبود والكنم الدال.

والماقاة الإخر فمؤنس عني المال للدي امية ساطاء وادحاء

والمول للبداوع للحفظة وديمق

وقما يطلقون الوديمة عتى مسى عقد الإيداع ندسه

وسلل لهواديعة في بند الواديع يعشر أأدامه، والواديع تعيير

انظر: المدخل الفقيل العام (14/16).

في حرو غيره ليداع، [4] إذا استأخر الحرز، فيكنون خاطأ معرز الصند.

وقوله: يونون حفظها بغيرهمج، بعني بأحرق

وقوله: وأو أودعياج: يعي نعير أجره، فإن أودعها فضاعت أن يدائثاني. فالضمان على الأول، وثيس لصاحبها أن يصمن النابي حد أي حيدة. وصدهما. هو مالجياز إلا شاء حسيس الأول وإن شبه، صمر ثناس، فإن صمر الأول لا يرجع على الناس؛ لأن طلكه بالتبسيمان وطهر أنه أودع ملك نفسه ران ضمن الناني رامه على الأول: لأنه عامل له فيرجم عليه بما الحقم من العهدة طما أن المائل لو يرجي بأمانة عبرادا ميكون الأول منعاباً والتسليمه والثابي متعقبة بالقنصء فيتحير صبهما ولأبي حبهمة أنا قيص التأي قبض الأولياء وزد عين الصمال على الأول بهذا القمل لو يجب به صمام على النابي: لأن قبض الواحد لا يوسب على النبور. وإن استبلكها النعي ضمل إصاعاً، ومكون فعا صها بالخبار إن شاء صمم الأول، أو اللاني فإن صمى الأول رجم على أثناي، وباز صمار نتالي لا يرجع على الأول، وأصعبوا أن موداع العاصب بصمل إذا هلكت الوديعة في يده: لأنا هناك النصاب مضيونان والمغيبات ميه بالحين إن شاء صمي العاصب، ولا ترجع على شود غو والا هستاه صمن المودع، ويرجع على الفاصية، وكانا إذا عصب من لغاصب خاصت أخر، فهمكت عندناتاني، فالمالك بالحبار إن شاء صمل الأول، وهو برحع على نتاني، وإنه شاه صمى الناني وهو لا برجع على الأول: ولينها بسنقر حاصل الصمان على انتاب. وكاما (1) وهب المودع الوديمة، أو أعاوها فيلكت عبد الثاني؛ لأن هباك فنشبن؛ لأن تشوهو ب له والمستعبر يضصان لأعسمهماء فهوا ممالف للقبص الأول، فبكون العلاك بالحبار لي تعاجب أيهما شأور

و من أو دع صبراً و دومة الهاكات في بده لا صدان عليه بالإجماع، فإن استهلكها إن كسان مأدوسياً له في التجارة صديها يجدعاً، وإن كان مجبوراً عاد، إن قصه، بإدن وليه صدى أيضا إحداماً، وإن فيصها مير إدن وليه لا صدان علم، التدهما لا في الحال ولا بعد الإدراك.

وقال أبو توسعين بصمر في الحال، وإن أودعه عنداً فقتله ضمن إجماعاً.

والمسترق: أن الصيل من عادته تصبيح الأموال، فإذا سلم إنه العالمسة العادة، فكانسة رامستي فإقلاف ، أدم يكن له الصديدة، وليس كدنك الفتل: لأنه ليس من عادة الصبيعان فيضمه والكون قيمته على عافلته. وإن حتى عابة فرما دول الناس كان أوشه في مال الصبي، وإن لمودع عند عند وديعة، فيمكت عمده لا فمصال علمه وإن استهلكها إن كسان مادود أنا أو عجوراً وقصها يؤدد مولاه ضميها إصافاً، وتكون ديماً عمه للي عاد العلق. وإن كان هجوراً وقبصها لغير إدرا موالاه فد تصميها في الحال ويصملها لعاد العلق. إذا كان بالك عاقبةً عندمين

وقال أنو توسف: مقسمها في اطال ويناخ فيما.

قوله (إلا الذيقع في ذاره حريق فيسلمها إلى حدد الإنكون في سعينة فخاف المحرّق فللقلمة إلى ملفينة أخرى لما يتشمّل؛ لان دال ندن طريقاً للمصط في هذه المائة ويرتضينيه العالمات ولا يصدق على دلك إلا بيداء لأنه بدعي دير، ود مسقصه بلصدان. فضار كما إذا دعى الإذا في الإيداع.

الله الحلواي: إذا وقع في تارد حريق، فإن العكمة أنه بالعمية إلى يعتس عباله، فلدهم، إلى أحمى صمن.

وط برط افإمام حواهر والدافي فالريق فاعالت أن يحيط الوفرمة، فإن لم يكن ساء الصفة فيمن كذا في المستصفى.

قوله وقال خلطه أنفوه في بعاله حتى عبارت لا تسيّر ضمها به لاه استبلاك أم لا سبل لسود في عليه على المحقد وعدمه الداختية حسيها مدات شركة بالاستفاد المسئل الديخة وعليه عبد المحتود المحتود الديخة الخلطة المختفة المحتود المحتود الديخة المحتود المحتود الديخة المحتود الشاهير علمان أنه لا يسكه الوصول إلى أبيد حدد عدرة، وأمكه معنى القسمة لكن استبلاكا من وحد دور، وحد مصل إلى أبيد خاه المواد له المتبلاك من كل وحد لاكن المحتود الوصول إلى عن حمده ولو أم الخلط لا سبل له على المحلوط عد الى حد بدؤة لا مو له إلا المواد إلى الدين وقد المعداء المنط لا سبل له على المحتود عد الى حد بدؤة لا مو له إلا أن المدين وقد المعداء المستبر المناف المحتود المحتود

وضد محمد: شركة بكل حال، وقد قالوه الابسام الحائط أتله حتى يؤدي مثله بلى صاحبه أما عند أبي حيمة: الأن ملكه من وجه عجو.

وأما عسفمان فالأن لاعبر فاقبه مل مثلت صاحبها

قولته وفإنَّ طلبُها صاحِبُهَا فحَسَمُهَا عَلَّهُ وَهُوْ يَقُلُواْ عَلَى سَلَّمَهُا صَمَى} لأنه رَدَّ طالبَ فقد عرالُه عن الحقيق، فوده سنكها بعد ذلك كان غاصاً منهاً أما ويسميها أكومه ضعماً بعيماً. 56 ڪئتاب الوديعٽ

وأما إذا لم يقدر على تسليمها بأن يكون في موضع ماء أي بعيد لا يقدر في الحال على ردها لا بصمتها؛ لأنه غير قادر على الرد.

قسىولە: ﴿وَإِنَّ اخْتَلُطْتُ مِمَالِهِ مِنْ غَيْرٍ فِعْلِهِ فَيُوْ طَرِيْكُ لِصَاحِبِياً} كما إذا اشتى الكيسان، فاحتلطا لعدم الصنع منه، فيشتركان فيدا وحذا بالإنداق.

قوله: وفإن الفتن الحارد غ بقضتها أنتم راذ مثلة فخلطة بالبالي ضمن الجميية)؛ لأنه حمسل علما ها بإنعاق بعضها وخلط باليها بساله، لأن المثل الذي دنعه هو ماله والخلط بمعسني الاستهلاك، وإن أحذ بعشها للفنته، ثم بدأ له فرده ووضعه في موضعه، فضاع لم يضمن؛ لأن البة من عبر فعل لا ترجب العنسان.

وقوله: وفخلطه بالناليج: إسا ذكر الخنط احترار عما إذا مثلك الباتي قبل الخلط، فإنه بهلك امانة، أما زد احلطه بالباني صار عندياً كذا في النباس.

قوله: رزاها تغذى اللموذع في الواديغة بأنا كانت دائةً فَرَكِتِهَا أَوْ تُولَّا فَلَيْسَهُ، أَرْ عَسَيْدًا فَاسْتَخْتَعُكُ، أَوْ أَوْدَعَهُ، عَنْدَ غَيْرِهِ ثُمْ أَزْالَ التّعَدَّيْ وَوَدْهَا إِلَى يَدِهِ وَالَ الصَّفَالُ، وفسال الشافعي: لا يبرأه لأن عقد الوديعة ارتفع حين صار ضاعتًا، قلا يبرأ إلا الله على المنالك.

وقار أن المراه بالخفط عام في سائر الأوقات والأمر لا ينظل بالتعدي بدلالة أن من وكسل رحسلاً بينع عبده، فشجه الوكيل شحاء أو صربه طريق ثم باعه صح بيعه بالأمر المستقدم، وهذا إذا كان الركوب والاستحدام واللبس لم يقصها. أما إذا تقديها ضعنها. وأما المستعر إذا تعدى، ثم أزال التعدي لا يترأ من العسان، إلا بالرد إلى السائل.

قوله: روَإِنْ طَلَبُهَا صَاحِبُهَا فَجَعَدُهُ اللّهَا صَعَبْهَا؟؛ لأنه لما طالبه بالرد، فقد عزله عن الحفظ، فبعد ذلك هو بالإمساك غاصب ماس، فيضمن، ولها إشارة إلى أنه لو جحما عسيد غير المالك لم يصمن، وإن حجدها بحضرة المودع، أو بحضرة وكيله ضمنها وإن جحمها عند عبرها لم يضمن عند أي يوسف.

وقال زفر؛ نصمن،

قتال في البنابيع: ويقول أبي بوسف مأخذ؛ لأن الإسنان قد ينخمي وديخه، فجحوده في هذا الدومنع من بات الحفظ؛ لأن به قطع طمع للغيرين.

السولة؛ وقَوْنَ هَادَ إِلَى وَاغْتِرَافِ لَمْ يَبُوأُ أَ مِنَ الطَّمَانَ)؛ إذَه لما جحدها حكم له فسيها بالملك لتبوّس بدء عليها؛ لأن كن من في يده شيء، فالطاهر أنه له، فإذا اعترف به لغيره بعد هلاكه لزمه صمان، وإن طلب الوديعة صاحبها، فقال المودع؛ فعت فسيتها، فضاعت ضمن وإن قال: مقطت مني لا يصمن، وإن قال: أمقطتها صمي.

قولة: رؤيلُمُودَع أَنَا لِمُسَافِر الْوَدِيعَةِ، وَإِنَّ كَاللَّهُ لِمَا حَمْلُ وَمُؤَلِّنَا عِلَمَا الِي خَيفَانَ إهذا إذا كان الطريق آماً. أما إذا كان خوفاً يضمن إحماعاً، وكدا إن كان الطريق أما وبهاه حماحيها عن السفر بها فسافر مها يضمن؛ كان التقييد مقيد؛ لأن الخفط في المعمر أسخ إلا أن يضغل إلى ذلك بأن تحمد السلطان العشمة.

وقائل أبو يوسع وعدد: إذا كان ذا حمل ومؤنة لم بسائر مها. فإن مسار مها ضميه الأنسه ينزم المائك أجرة النقل من للد إلى للد والطاهر أمه لا يرضى بدلك، ولأي حيفة إطلسالان الأمسر مسالحقط للمقيرين على للحفظ إذا كان الطراق أيماً وفقا بملك الأب والوصالي في ممل الصبيء ولأن الإنسال لا يفرم الوديعة لبراة أشماله والسعر من أشماله فلا شعه الوديعة من ذلك صاحب الشطومة:

> لا بقسن فلمودع بالمسافرة ..... عند العدام الليلي والمحاطرة ويحمان هستاه مصموب ..... في كل ما بالمحاط بالمواد م

ة ريد بالعد الله فالنبي والاحتطارة؛ لأنه إدا نهاما دخرج نها يصمن إصاعقًا، وكذا إدا كان الطسيرين محوفةً، وأما إذا لم يكن لها حمل ولا مؤنه لا يصمن بالمسافرة إحماعاً، والذي له معل ومؤنة هو ما كان يحتاج في حمله إلى طنيره أو أحرة حمال.

قوله: رَوْدُقَهُ أَوْلَاعُ رَجُلَافِ عِنْدُ رَجْلِ وَلَيْغَةً لَمْ خَضَرْ أَخَذُهُمَا لِطَلَّبُ تَصِيبَهُ مُنْها لَمْ لِلاَقْعُ إِلَيْهِ طَيْءٌ مِثْهَا خَتَى بَخَصَرُ الآخِرُ عَلَدُ أَبِي خَبِهَا، وقال أَبُو يُوسُف وَلَمُخَمَاهُ: يَدْلُغُ إِلَيْ تَصِيبُهُ ﴾ وأخلاف في تسكيل والمهزون.

فعاد أنه طالبه سخع نصيه، فيوم بالدفع إليه كما في الدين المشترك؛ ولأمه بطاله يتسليم ما سلم إليه وهو التصف والأي حياءة أنه اطالته بادع نصيب العائرة الأنه بطالبه بالمفرز وحقه في المساوع، والمفرو المعين يتنسل على الحقيل ولا يتميز حقه، إلا بالقسمة ولسيس للمودع والاية القسمة مخلاف الدين المشتركة لأنه بطالبه شسليم حقه إليه؛ الأن الديان تقصي بأمداقا.

قسوله: (وَإِنْ أَوْدُعَ وَجُلَّ عَنْدُ رَجُلِيْنِ شَيْنًا مِهُهُ لِفُسْمُ لَوْ يَجْرَ أَنَّ يَدَفَعَهُ أَخَذَهُمَا إلَّسَى الآخَوِ وَانْكَلْهُمْ لِقَنْسَمَانِهِ وَلِحُقْظُ كُلُّ وَاحِد مُهُمَّا يَصْعُمُ وَإِنْ كَانَ مِمَّا لا يُقْسَمُ حسارُ أَنْ يَخْفَطْسَهُ أَخَلُهُمَا يُؤَدُّنِ صَاحِبِهِ وَمِنْهُ قُولُ أَنِ حَبِقَةً، وعندَمَا: لأحدَمِنا أَن يعمس باذن الآخر في الرحمي مبدأة لأنه رضي نامانيما، لكن واحد منهما أن يعسس إلى الآخر كما في ما لا يقسم، ولأن حبية أنه رضي بخيطهما ولم يرض بحفظ المصنفحاء قوقع التسليم إلى الأحر بغير رضة تمالك، فنصص القافع، ولا يضمن القايض: لأن موضم المودع شده لا يضمن.

وَ \_وَلَه: (وَإِدا قَسَالَ صَاحِبُ الْوَدِيعَةِ: لاَ تَسَلَّمُهُ اللَّي وَوَجِنْكَ فَسَلَمْهَا إِلَيْها لَمْ يَعْشَمْنَ )، لأنه لا بد له من السليم نعيه لا بَوْلَر كما إذا قال: لا تَحْفَظها بنعسك ولا في صندوظك، وهذا إذا لم يكن له امرأة سوى التي بناه عن الدفع إليها الوديمة مما تحفظ على الدفع النبيا الدفع الله المستصمى.

قوله: ووَإِنْ قَالَ لَهُ التَّفَظُهُمُ فَي هَذَه الْبَيْتِ فَالْفَطْهُمُ فَي بَيْتِ آخَوْ مِنْ تَلَكَ الْعُارِ كُمْ يُطَلِّمُنْهُم وَأَنْ الْبَيْسِ فِي مَانِ وَاسْتُمَ لَا يَتَعَاوَلُنْ أَنِ الْحَرْزُ، وهذا إذا لم يكن البت الذي حمطيسة فيه المقص حرزاً من البت الذي أمره بالحمد، فيه، أما إذا كان البيت الثاني أحرز صمن كفّا في البنايع.

قسبوله: (وَإِنْ حَمَظُهَا فِي دَارِ أَخْرَى ضَمِنَ}؛ لأن حكم الدارين محتف في الحرز والحفظ، وأما إذا تساويا في الحرز، أو كانت الثانية أحرر لا يصحب.

همماتل: الممودع إذا وضع الوديمة في الدار، فحرج والبات مقتوح، فجاء سارق، فأعلمها إن لم يكن في الدار أحد صمن؛ لأن هذا تصبيع.

الديسة السوديعة (15 أنسابها مرض أو حرج، فأمر العودج إنساما يعالحها، فعطبت فصاحبها بالخيار إن شاء ضمن المودع أو العالج، فإن صمن المودع لا يرجع على أحد، وإن ضمن المعالج إن علم أنها ليست له لا يرجع عليه، وإن لم يعلم أنها لغيره، أو ظنها له رحم عليه.

المستودع [15 حساف علمي الوديمة الصناد إلى كان في البلد قاص وقع أمره اليه واستأذاه في يبعها، وإن لم يكن في الناد قاض ياعها وضميها وحفظ شنبه لصاحبها وعلى هذا اللفظة.

رجل عاب عن مسترق، وترك امرأته فيه وفيه وهيمة، فلمنا راسع لم يجد الوفيعة إلى كانت امرأته أمينة لم تصمي، وإن كانت عبر أنبية ضمن.

قال في الوافعات: سوقي قام من حابوته إلى الصلاة، وفيه ودائع للناس، فعناعت لا صمان عليه؛ لأنه غير مصبح لما في حابوته؛ لأن جيرانه يحفظونه.

و جل دفع إلى أحر شيئاً ليشره في عرس إن كان دراهم ليس له أن ينجس منها شيئاً النفسية و لا له أن يدفعه إلى غيره ليشره، وبو شر سمسه لرس له أن يلفظ منه، وإن كان مسكراً له أن يدفعه إلى غيره ليشره. ونه أن يلفظ منه وليس له أن يحس منه شيئاً لنفسه

كذا في الوافعات.

وحسل أوقع رحلاً زبيلاً به آلات التحارين، ثم حاء بستره، واقتى أنه كان فله تقوماً، فقصت منه، وقال فلموقع: فنصت مثل الرسيل، ولا أقرى ما فيه لا مصان عليه، وهل يجت عليه فيسين؟

قائوا: لا يجب عليه؛ لأنه لم يدع عليه صنعاً، وكنه بنه اودع دراها في كبس ولم يسترنها على الدودع، ثم ادعى أنها كانت أكثر من دلك، دلا مين عليه إلا أن يدعي عليه العمل، وهو التشييم أو الجاند.

المودع إذا قال: ذهبت الوديعة من مسترلي ولمر يدهب من ماي عيء يقيل.

قوله: يرسم يبيده: علاقاً لمالك؛ لأنه أمير.

غسريب مات في دار رجال، وليس له وارت معروف، واخلف شيئاً يسيراً يساوي خمسة دراهم وتحوهة وصاحب الدار فقير، فله أن بأحدُها لفسعه لأنه في معنى اللافظة، والله مسجامه وتمالى أغلم.

## كتاب العاربة

همستي مشمستفة من العربة، وهي العطية، وقبل: مسمونة بلمي العاراء لأن طلبها عار وهمتار، فعلى هذا بعال: العاربة بالتمانية؛ لأن ياه النسب، مشدده.

والعارة لعة في العارية الذل الحريري:

حتى إن ترتي هذه عاره 📉 وتبتى لا يطوف به داره

أي لا يدور.

وفي الشمرع: عميارة عمل شليك النتابع بعز عوص، وممت عارية تعربها عن العوس.

و من شرطها! أن تكون العين قالمة للانتقاع بها مع نفاه عيمها، حتى لا تكون عارية الداهم والعام والطلوس لا فرصاً.

والعاربة غير الارمة، حتى أن للمفير أن برجع فيها، متى شاء وتبطل بموت أحدهما قوله رحمه الله: والمُغارِيَّةُ جَائزُهُمَ اي معدة لبلك السنصة؛ لأبها توع رسيمان وفعل برء

فسوله: (وهسمي فقلسيك المنافع بلاير عوض) وهذا فول أي بكر الراري وعامة الصحاب.

وقال الأكرسي: هي إناحة السامع سلك المير، والأول أصعر

ووحهسه: أن فلمستحير مثلك أن بعير، ولو كانت فياحة لم يحز له أن يعربها كمن

<sup>(1)</sup> وهي مقة يرد على النبر ع سناة و الشيء لاستعماله ورفعه هميه سليت السنطة بحاماً علا بموصي.

نصاحب الثيء: معبر.

وأحقه لامتعماله مستعير

والشيء فلدي هو هل العقد: عارثًا مشديد الناء

وقد يطلقون العارب على معنى عند الإعارة بسنة ، وعند الإعارة يضاط الإحارة طني نعوم على أساس عدليات المنفعة بعوص: عنى الإحارة بلغ للسابع. ومن الإعارة تبرع مها، ويتما الفارق هو العوص وعدمه.

ومن أم وحب في الإجازة بحديد مدة الإنتفاع، لأن مقادل السائع التفاقل للإحرة إننا بحدده الرمن يحلاف الإعازة بإنها، وإن ثنات التوليث ملحوطاً فيها لاشتائها على أسام الردة لا يست تحديد المدة في عقدها، بل يميح فيها إطلاق الرقت والسيكوت عدد لأنها تبراج بالتنافقة يستطيع السعر الرجوع هذه متى عناما وليس فيه الترام بعوض الحتاج في تحديد مقابلة من السابع بالوحدات الرمانية.

الطرة للمدعق المفهى السام (14/16–15).

أبيح له طمام لم يجز له أن يبيحه لغيره.

وجب قول الكرعي: أنها لو كانت شليكاً الحاز له أن يوجرها كما قاتا أن الإجارة لما كانت شليكاً للمنافع جاز للمستأجر أن يوجرها.

فلسنة: امتناع إجارة فعارية ليسء لأنه لا يملك المتعنة لكن فسنى أن فلمير ملكه المستنافع علمي وحه لا يتقطع حقه عنها مني شاءه فلو جاز له أن يوجر لتعلق بالإحارة الاستحقاق، فقطع حق المعير منها، فليفة المعنى لوشهر إجارتها.

قسوله: (وَتَصِسعُ بِفُولِه: أَعْرَتُك وَالْمَعَنَّكَ هَذِهِ الْأَرْضُ وَمَتَعَنَّكَ هَذَا الْمُوبَ وَحَمَلُتُك هَلَى هَذِهِ الْلَالَةِ إِذَا لَمْ يُولِه بِهِ الْهِيَّةِ وَالْحَدَثَلَكُ هَذَا الْمَبَدَ وَدَارِي لَك سُكُنَى وَهَارِي لَسَكَ عَمْرُي سُكُنِي أَمَا قُولُه: وَلَمْرَتَكَى: فَهُو صَرِيعِ العَارِية، ووَطَعَمَتَكَ هَذَه الأرضى: عاربة أيضاً؛ لأنها لا تطعم. فعلم أنه أراد العنفية، وغذا لو قال: واطعمتك هذه الطعام، كان إباحة للعِن.

وقسوله: ومتحستك هذا التوبء: عبارة عن العارية. قال عليه الصلاة والسلام: والمتحة مردودة وا<sup>13</sup>، ولو كانت تقتضي ملك العين لم يجب ردهه.

المستحة بكسير العيم العطية، بقال: منحه ينتجه وينتجه بكسر النوال وتتحها إذا أعطاه هيئًا، كذا في الصحاح.

وقوله: ﴿عبرى سكني»: بياق للبنفعة وتوفيتها يعبره؛ لأنه جعل له سكناها هدة عمره.

وقوله: ﴿إِذَا لَمْ يَرِدُ بِهِ اللَّمَةِ ﴿ رَاجِعَ إِلَى مَنْحَنَكَ وَحَنْتُكَ، فَإِذَا كَانَ كَفَائِكَ بِسَفّي يقول جماء (لا أنه أنواد كل واحد منهما كما في فوله تعلى: ﴿ غَوْانٌ نَبْرِكَ ذَالِكَ ۖ لِهِ <sup>(2)</sup>.

<sup>(1)</sup> فسأل ابسن حجر العسفلاني في فلتواية (182/2): حديث: وقسمة مردودة، والعارية مؤداةي أبو داود وابن حجان والترمذي من حديث أي أساسة وضع: والعارية مؤداة، والمنحة مردودة والحديث. وروى البسؤار عبين ابسن عبر وعمه: والعارية مؤداة ي وابن عدي من حديث ابن عباس دخوه في حديث، وهي أنس في مستد الشاهيين.

وروى السعارفطى من مرسل عطاء فالى أسلم قوم في أيذيهم هواري المستركين، فقالوا: قد أحرز السنة الإسسالام مسا بأيدينا، طلع ذلك التي صلى الله عليه وسلم مقال: وطمارية موسقية فاقوا ما بأيستديهم مي العواريء وروى عبد ظروك عن عمر بن الحطاب قال: العارية وسسرته بالوديمة، لا ضمان مهما إلا أن يتعلى. وعن على: ليس على صاحب بالعارية ضمانه، وووى ابن أبي شهة عن مسسرة رفعة وعلى البد ما احداث حتى تؤديمها، واحرجه البرار بلفظ: وحتى تؤديمها، وروى عبد الرزال، هن ابن عباس وهن أبي هريرة واسادين؛ والعارية تعرجه.

<sup>(2)</sup> سورة البغرة: 68.

62 كتاب العاريد

ولم بقل بين داكمان

قوله: وواخدمتك منا العبدم: صريح في شنيك التنمعة؛ لأنه أدن له في استحدامه. وقوله: «ودارى لك سكير»: أي سكاها لك.

قوقه: (وللُمُعَيِّرِ اللَّ يُرَحَعُ فِي الْغَارِيَّةُ مَنَى شَاءً)؛ لأمها سَلَبُكُ السَّامِعُ وهي تحدث حالاً فحالاً مَمَّا لم يُوحِدُ مَمَهُ لم يَتَسَارِ بِهِ قَسْنِ، فَللْمَعِيرُ أَنْ يُرْجِعُ بِهِ.

السولة: (وَالْغَارِيَّةُ اَفَافَةً إِنَّا هِلكُتُ مِنْ غَيْرِ فَفَدُّ لَمْ يَضْفَىُ فَالَ عَلَا السَلامُ البَس هلسى المستعبر غير السعل ضمال، وإذ خرط ابها الضمال قالب مضمونة بالشرط النولة ملسية السلام لصفوال من أمية حين استعار أنه أفراعاً، وقال له السفوال: أحصيةً تأخذها با عمد؟ فقال: وإلى عاربة مصمولة إ<sup>ذاك</sup>، فأحدُها بشرط الشسان.

وهي اليمابيع: أو قال أعربي دامك أو ثولك، فإن صاغ. فأما ضامل له هالشرط لعو ولا يعسس.

وامينا الوديقة والإحارة لا يصيبان أيداً، ولو شرط فيهما الصيان، وإما يضمان يالمدي كذا في الكراحي.

واي قسال استن حجر المحفلاي في العراية (15.1/2) الطابق: حديث: وأد يسي صلى اله خله وصلم المتعلق فروعة من حديث حدولان بن أحية وقحوج المتعلق فروعة في حديث حدولان بن أحية وقحوج أو دود من طريق من حديث من حديث بن أحية وقحوج عن ألمن من الله عند ألمن في منظولات، ومن طريق أمن يعيم عن ألمن أم أحيث أن عدد أخير أمن المتعلق من المعلق من

وروى د. رد ۱۱ رواق دى معير در حجى دى معود در دخوات در دخوات آن التي مثل اهد خليه وستد استشفار خد خريدي إحداثما العسال، والأحر لمر فيناك از ووى أبو داود والديائي والل حمالا النساس طراق شادة، هي عظاما عن صفوات بن يعلى بي أمية حلى أبية يعلى بن أمية خلل الله والله الله دينال الله عليه مثال: وإذا أنتك رسلي فاعظيم القائل بغيراً وذرائل فرعاً، تقسيد أعاراكم مصبوعة، أو هيام مؤداؤ؟ قال صبى الله فلم والله: وإلى جام عودائية.

وهم تلسنات عن آدن. وكان درع ماسمية، فاستعار رسول الله دراي الله تليه وسلم فرساً من أمن علجية: خال قام المتمومية، وكيار فحدث بتعل علم أورود فطرائي من حدث الشماء الله حسم الله الهيئة فحلت على السها وهي تحت شرحين أن حسمة وكانت اللومة على فعوده في الاستحاد فعسال إلى حالية الأطواسيي، فإنه كان تنا لوان استعاره الني على الله عليه وسلم، واسباده ضيف كناب الماريم كناب الماريم

وقوله: من غير تعد، يتما قار: دنك؛ لأنه إذا تعدى نسان؛ لأن للتعدي تأثيراً معايل أنت لو حصل في موضع سان، قحدور بها أنت لو حصل في موضع سان، قحدور بها دلك الموضع، فعظت صمل فيشها: لأن الإذاب م كاول دنك الموضع، قصار بركونه فيه عاصبياً، فطها حيدن، فإن راجع بها إلى طموسع الذي استعارها إليه معطت ثم يترا مي التضياب.

وقال رمر: بمرأ اعساراً الوديعة إذا تعدي وبها المودع، ثم أرال المعدي.

والسباد أمسه فسيد أزمه الضياف بالتعدي. فلا يترأ من ذلك إلا بالرد على صححتها كالعامين.

قسوله: ووالسيلس الليستصر أنا يُؤخّوا ما استعاراه، فإن ناحره معطب دسراء وال الإهساره دون الإحارة وطلبيء لا تصبيل ما توقعه ولأن منتسى العابه الرجوع وحلق المسلساجر بها يصع ذلك، فلهما لم يحر فإن أحرها صلى حن ساهيد، وإن شاه العمير صلسين المسلسة عرد الاسم فيصها يعير إذن المبائلة أم إن صلى المستعير لا يرجع على المسلسرة الأنه طهر أنه أحر ملكه وإن علم السنة عرارجع على المؤجر إذا لم يعلم أنه عارية في يدد ديماً لصرر العرور بحلاف ما إنه علم.

قوله: ووقة أناً يُعِيرَهُ إذا كَانَ لا يُختلف باختلاف المُستَقَعِلي، قال الدارية علمت فلتنافع، وإذا كانت تفيكاً على حيث مائلك، وإنها تسيم ما أن يستجه أن الا يحسيلان عامل علاوه المستعملة والمائلة والمائلة والمائلة والمائلة أن المستعملة لا يستعمله الأ يستعملة إلى يستعمل عيرة والها يحور له أن يعير إذ صدرت معالمة أن استعار داية بنا تبيع له شيءً، بإن له أن يحسل ويعير عيره المحمولة وها أن يركب ويركب عيره الأبه بنا أطلن فله أن يحير حتى أن وكب مداع أبيل أم أن يركب عيره الأبه نعين وكوبه، وأن أولك عيرة لله تعرف الإركاب، فأما إذا أستعمارها أن وكب عيرة أن السنة عيرة الله المستعارها أن وكب المنافرة أن السنة عيرة الله على مائلة عيرة الله عيدة أما إذا المستعارة المؤلفة المؤلفة المنافرة المناف

قوله (وغارية الشراهج والذبائير والفكيل وألموارول قرض)؛ وأن الإعارة تندك المسلمان وهذه الانتياء لا يسقع به إلا باستهلاك أحيابها. وكنا السعاراء الدي لا بتعارف كاحور والميض، لأنه لا يتفع به إلا باستهلاك نبيه، وإند يكون عاربة الدراهم والدبائب فرضاً إذا أعلق العاربة، أما إذا استعارها لمعاير بها مبراك أو يريل بها دكانا كانت عاربة لا فرطهاً، فإن هلكت من عبر نعد لا مسمان عليه.

قسموله زورد: مشعمار الزهل الليملي فيك أو يقوسل تخلط لجاز وكلَّمُعبر أنَّ يُزَّحِعُ فيكِ وَلِكُلُّهُمْ فَلَحَ الْمِهَاءِ وَالْعَرَاسِيَّةِ فِي الدِّيقِ الدِّيقِ فِيكُلُمُو عَلِيكُ لِشَرِيعِهِا.

قوله: وَفَرَكُ لَمْ لِوَلَهُمَا لَعَاوِلَة فَلا طَنْهَانَ طَلَوْهِ سَنِي فِي طَصَانَ السَّاءِ والفرس: لأن المستجير مندر عبر معرور حبت اعمر بإطلاق العلند من غير أن يستولني سه علوعمة لأنه رضي العاربة من غير توقيت، فلم يكن مدورة، فالرجوع لهنا يعبب بالعرور

قال في مدايد. إذا وقعت العربة ورجع فين الدقت صح رجوعه، والحده يكره المد العسمة من حلب الوعد ويصمر المعمر من قص الشاء والحرس بدقاع، لأم تحره حرث وقت عمد والشاهر هو الوهاد بالوعد مرجع عليه.

وق الل الله الكم الشهراء أنه إطامان المحد الأرض المعسمين فيدة غرامه والمائه والكسومان له إلا أن يشاء المستعر أنا يرفعهما ولا يشدمه قرمانها، ويكون ذلك الله الأنه طلكما وقاوا، إنه كان في الفلغ مين الأرض، بالحار إلى هنا عب الأرض؛ لأنه صاحب أصل والمستعر فيأخر، لع والم جمع بالأسواء وإن استعراها ليروعها لم الوحه منه حي يحدد الراح والم أو لم يوقف الأن لمراح جاية معلومة، ويتراك في أن يستحصله ويما يمرك بأخرة العلم حتى لا يتعمر المعيم مراعاة للحقين وليس كذلك العراس؛ لأنه لا جاية الد.

قسوقة, روأخُوهُ الْغَارِيَّة عَلَى المُسْتَعِينِ). أن الرد واحب علمه لأنه فضه المشعة الفساء والى الواديمة مؤانة الرد على مناحبهما والى الرهن مؤلة رد الرهن على العربهم، وعلقه المستعلق على المستعبر وعلمان النالة المستعبرة على الدستعبر والكسوء على العمير

ولسو استستمار المستمة للجدمة فقده عقد، وإن أعاره مولاة المعقمة على العولي: فالاستقارة أن يقولوا أغراقي استقلال والإعارة أن نقول القولي العد عددي، واستحدمه عن عبر طلب من المستحر

الحسولة: , وَالْحَرْدُ وَاذَ الْعَلِيلُ الْمُمَالِنَا أَحَوْدُ عَلَى الْمَوْجُورِهِ لَأَنَّ الواحِبُ عَلَى السمطاحر الرسكين استحياه دول الوب وإن سفعة فنتمه ضاملة المنذ حراجعين.

والدر وأخربو أو لا أفسل المفطونة على العصمة على المعمد عده الره
 والإعادة إلى بد العالمة الأنه بعليه من ماكية عساً.

قسوك: (وَإِذَا امْتَعَارُ ذَاتَةً فَرَدُهَا إِلَى إصطَلَالِ صَاحِبِهَا فَهَلَكُتْ لَمْ يَطَمَنُ وهذا السنجسان؛ لأن إصطبل ولا الله السنجسان؛ لأن إصطبل؛ ولأن أتى بالتسليم النصارف، وفي الفياس يضمن؛ لأنه لم يردها إلى مالكها ولا إلى وكيله، فكان مصيماً ها ومن استعار دابة، فردها مع عبده، أو أجيره لم يضمن والمراد بالأجير أن يكون مسائبة، أو مشاهرة مخلاف الأجير مياومة؛ لأنه ليس في عباله، وكذا إذا ردها مع عبد صاحب اللابة، أو أحيره لم يضمن؛ لأن العالك يرضى به، ألا ترى أنه إذا ردها إليه فهو عبده.

وقيل: هذا في طعبد الفني يقوم على الدواب.

وقسيل: فيه وفي غيره، وهو الأصح، فإن ردها مع أحتي صمن هذا دليل على أنا المستمير لا يملك الإيداع.

وقال بعصيم: يعلك الإيداع؛ لأبه دون الإعارة.

قسوله (وَإِنَّ اسْسَتَعَارَ عَهُمَّا فَوَقَعًا إِلَى قَارِ الْعَالِمُكُ وَلَمَّ يُسَمَّقُهُمُ أَلِّهِ ضَمِنَ} وفي تسسحه: ولم بضسمن: وكدا هو في شرحه لم يضمن غير أنه بعد ذلك أشار إلى أنه في الات العسرل.

وفي افداية: إن استمار عبداً ورده إلى طر العالك ولم يسلمه لم يضمن، فإن كانت العارية عبداً، أو توباً لا بنوا حتى يرده إلى المعبر، رهو معني ما في من الكناب.

قسوله: روَإِنَّ رَدُّ الْسَوَدِيعَةُ إِلَسَى ذارِ الْهَائْسَكُ وَلَمْ يُسَلَّمُهَا إِلَيْهِ طَمَعَىُ وَكَذَا المستحسسوب؛ لأن السواجب على الغاصب فسيع تعلّم، وذلك بالرد إلى السائل دون غيره الموديعة لا يرضى المالك بردها إلى المنفر ولا إلى يد من في عباله؛ لأنه لو ارتضى ذلك لما الردعيا بخلاف المواري، لأن فيها عرفاً حتى لو كانت العاربة عقد جوهر لم يردها إلا إلى المعبر العدم العرف فيه.

ومسين أهار أرضاً للزراعة يكتب المعار إبك فد أطمعتني عند أي حيمة، وعندهما: يكتب أنك قد أهرتني؛ لأن لفظة الإعارة موضوحة له، والكتابة بالموضوع أولى، كما في إعارة التار.

وله: أن قفظ الإطمام أدل على البرادة لأنها نحص الزراعة، والإعارة تتطم الزراعة وغيرها كاليناء ونحوم، فكانت الكتابة بها أولى بحلاف الدر، فإنها لا نمار ذلا للسكني.

مسائل: قال في الواقعات: رجل استعار داية، فنام المستنبر في المعارة ومقردها في يده، فجاء إنسان تقطع المقود وذهب بها لا ضمان عليه، ولو مد المقود، فانتزعه من يده 66 كتاب العارية

ولم يشعر بملك ضمن؛ لأنه في الرحه الأولى غير مصبح وحيت مصبح، وحذًا إذا نام مضطحماً. أما إذا نام قاعدةً لا يضمن، ولو كان الفقود ليس في بداره لأنه عبر مضبعة لأن المواجع إذا نام فاعداً، فسرقت الوابعة لا ضمان عابه والدواج والمستمير في هذا متوام بعن على المسوية بنهما السرحين.

وحسل استعار كتاباً بيقراً فيه نوحد فيه حطأ إن علم أن ساحت فلاناب بكره إصلاحه، بنغي أن لا يصلحه؛ لأنه نصرت في ملك العبر نعبر إذبه، وإن يعلم أنه لا يكره إصسلاحه حازة لأنه مأذرن له دلالة، ولو لم بفعل لا إنم عليه، لأنه الإصلاح عبر واحت عليه.

رحسل استعار شوراً فاستعمله ثم تركه أن الدر على، فضاع إن علم أن المعبر برضى يكونه هناك برغى واحده كما هو ألهادة لا يضمن وإلا مسمرة لأنه تركه بغير إدامه واحل طلسب من آخر ثوراً عاربة، فقال له غاداً اعطينك، قلما كان من العد أحقه المستعير يقير إذار مساحمه واستعمله ومات في يدء صمن؛ لأمه أحده معبر إذامه وإذا رده، قمات عبد صححه لا ضمان عليه.

امرأة أعارت شيئاً بغير إذن الزواج إن أعارت من مناع السند منا بكون على أبدي السناء عادة. فضاع لا يضمن والوازلق مستمير السراويل، فتحرق لا يضمن والحل دعل الحمام، فاستعمل أنية فلمام، فالكسرات لا صمال عليه، وكذا إذا أعطاه مناجب المقاع كوز المعاع لبشريه، فسقط من يده والكسرات لا ضمال عليه لأمه أعذه بإذاته ولوائني ولى سسوقي بيرم الأنية وأخد إناء بعير ردنه لبنظر إليه، فسقط من يده، فالكسرات حسمي؟ لا غير مأذون فيه والكسرات حسمي؟

### كتاب اللقيط

اللقسيط<sup>(1)</sup> امس لعتبوذ من بني أدم نبذ خوفةً من العيلة، أو فراواً من النهسة معنيسه أثم، وعمرة، غام، وأحدد أفضل من تركه، ومنى لقبطةً باعتبار مأله لما أنه يلقط.

والالتقاط منفوب إليه قيما إذا كان في المصر. وواجب إذا كان في برية لما هيه من إحياته.

قسوله وحمسه الله: واللهُيطُ حُرِّع اي لي جميع احكامه، حتى إن قاذته يحد؛ لأن الأصل في مبي أدم الحريث، والدار دار الإسلام، وهي دار الإحرار، وإن ادعى الملتفط، أو غيره أمه عبده لا يصمر إلا بالبية.

وتجرز شهادته بعد البلوغ إذا كان عدلاً.

ولا يصح منه العني، والتدبير، والكتابة، والجناية طليه، ومنه كالجنابة على الأحرار. ويحكسم لب بالإسلام؛ لأنه وجه بين فلمسلمين، فكان مثل أولادهم. وروي أن وجلا القط لفيطة، فجاء به إلى على كرم الله وجهم، فقال: همو حري<sup>63</sup>.

فسوله: (وَلَقَفَسَقُهُ مِثْلُ بَيْتِ الْعَالِيٰ يعني إن لم بكن له مال ولا فراية؛ لأن ميراته للمسلمين وعقله عليه، فكانت نفقتُه في بيت مالهم، وروي أن رحلاً جاء بلي عمر رضي الله عسنه بعنبوذ، فقال: وجدته على باي، فقال عمر عسى الغوير أبوساً نفقته علينا، وهو حي

فنسوله: وعسى الغوير المؤسائية: يدل على أن عسر انهمه أن يكون انه، وأن الباش حساه مسن قبله، والعوير بلد، والبؤس الفحط، والمنبوذ الطفل المرمي به، فإن أمنى عليه المستقط من ماله، فهو متطرع، ولا يرجع به على اللقبط لعدم ولايته عليه، إلا أن يأمره الفاضيي، ليكون ديثاً عليه، ولا يكفي بحرد الأمر من الفاضي في الأصح؛ لأن مطلقه، فد يكسون للحث والمرفيب، وإنما يزول هذا الإحتمال إذا شرط أن يكون ديماً عليه، ولو لم يأسسره الفاضي، ولكن صدقه النقيط بعد المنوغ، فله الرجوع، فإن أبي المنتقط كان يغش علسيم، وسأل الفاضي أن يقله عنه، فللقاضي أن ينقله عنه إلى يد عدل إذا أناع البينة أنه

وَلَوْ مُلقَيْظُ شَرَعَا: مُولُودُ طُرَّحَهُ مُقَلَّهُ عَنْوَما بِنَ فُخَيْفٍ قُرْ مِزْمَ بِنَ طَيْبَشَهِ.

<sup>ُ</sup> وَالْتَقَامُلُهُ مَثَلُومَ ۚ إِنَّ كَانَ فِي الْمِعِشْرِ، وَوَاجِبُ إِنْ كَانَ مِن لَرِيَّةٍ فَإِنْ وَجِدْ مُعَهُ مَالَ فَتَعَلَمُهُ فَي عَالِمٍ، وَإِلَّا مُتَفَقَّلُهُ عَلَى بَيْتِ لَمُعَالِّ.

<sup>(2)</sup> أحسر حد المؤسسى في عمل الروائد في كتاب «بيوع زياب النقاط السلود): عن أبي حيفة أبد وحد منبوقةً على هيد عمر بن الحطاب، فائاه به فانهما، فأثنى عليه خيراً، فغال عمر: وهو حر، وولاؤه للذ، وتفقد عليها من بيت المال.».

لخسيط، وإنها شرطت البينة لجواز أن يكون مين تعزمه نعلنه كاسه وعبده، فإن رجع بعد دستك إلى القاضي يطلب رهه إلى يده، فالعاضي بالخيار إن شاه رده إليه، وإن شاء أبغاه على بد العدل.

قىسىولە: وقايق النفطة ئۇجل قىم ئېڭىن لغىرە ان ياخمەلە مى ئىدە)، لان يە، قىد سىغت زايە، قىلىر مكى لاخدان ئىسسىرغە بالالىدىدى لولى س يەد.

قوله: وَفَإِنَّ ادْعَى هُدَّعِ أَنَهُ اللَّهُ فَالْقَوْلُ فَوْلَهُم مِماء: إذا لم يدع الطنقط لسبه أما إذا ادعساه، فهو أولى به، وإن أدعاه عبر المنقط أنه ابه، فهو فلمساعي صدف الطنعط أو كديمة لأله إفراق للصبي بما يقفعه لأنه يشرف بالسبب وبعير بعدمه.

قولد. وفإنَّ الأعالُ ائنَانَ وَوَصَفَ أَخَذَلُهُمَا عَلاَمَةً فِي خَسُدِهِ. فَهُو أَوْلَى مِهِ: لأنَّ العلاسة لذل على حَبُدُهِ. فَهُو أَوْلَى مِهِ: لأنَّ العلاسة لذل على حَبْدِ الله والده وإن أنه والدها علامة، ويو النهما لاستوانهما في السبب: وإن سفت دعوة أحدهما فهو النه الأم أمن حقه في ومان لا سارع له فهر إلا إذا أفام الأحر البنة لأن سهة أقوى.

قسال الخجدي: إذا ادعاء رحلان أحدهما مسلم، والأعر دمي فضي به فلمسلم، وإن كاسنا مسببلدين قصي به لمن أقام البنة، وإن أقادها حديقاً قضي به قماء ولر كان الهدعي أكثر من الشن، فعن أن حيفة أنه جوزه إلى حسة.

وقال أبو بوسف: يتب من اثني ولا ينبك من أكثر من ذلك.

وعند محمد: بنبت من ثلاثة ولا ينت من أكثر من ذلك، وإن ادعته العراة لا يضح إلا عصد ديق السنورج أو بإقامة البينة؛ لأن فيه حل أنسب على العبر، وإن ادعاه العرامان وأقامت كل واحدة سهما البينة.

فسمل أمر حيفة: يجعل انهما، وعدها: لا يكون ابن واحدة صهما لاستحالة أن تلسد امرأتان وقدأ واحداً، ولأبي حيفة أن إثبات السبب لا يقتضي إثبات أنولادة، وقعم يتملن به إحكام أمر من نخريم فيصلخرة وحق الحصائة ووجوب الإرث

قسوله: (وَإِذَا وَجِدَ فِي مِمْرُ مِنَ أَفَصَادِ الْمُسْلِمِينَ أَوْ فِي فَرَيَّةٍ مِنْ قُرَاهُمْ فَادَّغَى وَمُسَيِّ أَلَيْهُ اللَّهُ قَلَتَ تَسْلَهُ مِنَّهُ وَكَانَ مُسْلِمًا؟ لأن بِي إنبات سببه لمعا له، وإسا حملته مُسسلماً؛ لأن الكفر بخالى مُرر به، فما يكسبه الضرو لا يجور عليه، وما يحصل له فيه النفع مهو جائزه فضحت دعوله فيما يتعجه دول ما يصره.

قسسونه: وَوَإِنَّ وَجِعَدَ فِي قَرِيَّةٍ مِنْ قُرِى أَهْلِ الذَّمَةِ أَرْ فِي بِيعَةِ أَوْ كَنْيسَةٍ كَانَ فَشَ البيمة للبهود، والكنيسة للتصاوى. وهذا الجواف فيما إذا كان الواحد ذَمَّا رَوَايَة واحدَف وإن كان الواحد مسلماً في حدًا المكان، أو ذبيًّا في مكان المسلمين، التلفت فيه الرواية:

فقي رواية: كتاب اللهبط اعتبر المكان.

وفي رواية: كتاب الدعوى اعتبر الإسلام.

واي رواية: أيمهما كنان الواجد، وهي رواية اس سناعة عن محممه لقوه اليد.

قوله ﴿ وَمَنَ ادْعَى أَنَّ اللَّقِيطُ عَبْدُهُ لَمْ لِقَبُلُ مِنْهُ﴾؛ لأنا قد بهما أنه حر الطاهر. ملا ينقل عنه بنفس الدعوى إلا أن يقبع البية أنه عنده.

وفي البنابسيم: إذا ادعسي راحل أنه عنده وصدف مند الإدراك بنظر إن حرى علم أحكام الأحرار من قبول شهادته: أو حد فاذهم وما أشبه دلك من الأحكام لا يمير عندا بأصلايقه إياده وإن لم يجر طلبه شيء من أحكام الأحرارة فهو عبد للذي ادعاه.

فسوله: (وَإِنَّ الْأَغْنِي غَيْلَةَ أَلَهُ اللَّهُ فَيْلَتَ لَسَنَةً مِثْنَةً وَكَانَ خُوْلٍى} لأنا لراعي حصول المستفعة به وليوت النسب الفع له، وكوله رقيقاً ضرر عليه، فصح ما فيه نعمه، ويطل ما فسيه غيروه؛ ولأن للمعلوك فنه نلد له الحرة، فلا انظل الحرية الطاهرة بالشك. وإن ادهاء معلوكان، فهو اسهما ويكون عبداً عند أبي ضيعة.

و قلسال محدد: هو ابنهما ويكون حراً، وأو قال المسلم هو عيدي، وقال النصرائي: هو التي، فهو ابن النصرائي ويكون حراً،

قُولُكُمْ: (وَإِنَّ وَحَمَّ مَعَ اللَّقِيطِ عَالَ مَشْدُودٌ عَنْيَهِ فَهُو لَكُهِ اعتباراً للظاهر، وكما إذا كسان مشعوداً على دابة وهو عسها. وأما إذا كان موضوعاً بقربه لم يحكم له به ويكون تفطة، وإن وحد فلفيط على دابة، فهي له وحكي أن تغيطة وحدت بعداد وعبد صدوماً رق منشور به.

> و هذه بنت شفي و شفية السنا الطناهجة واقتليه ومعها ألف دينان جعفرية المشترى بالحارية هنديه و هذا جزء من أبا يستنا الراج بنه راهي كبيره

> > وفي رواية: وهي صغيرة.

قسوله: وزَلاً يُجُسورُ تُسزُوبِخُ الْمُلْتَقَطِ النَّقِيطُ»؛ لأنه لا ولايه له تمنيه من العلك . والفرانة والسلطنة، والنصرف على الصغير نها هو بالولاية ولا يروحه إلا الحاكم.

قوله: ﴿وَلاَ تَصَرُّفُهُ فَي مَالَ النَّفِيطَ } اعتباراً بالأم.

قوله: ﴿وَيُجُّورُ أَنَّ يُقْبِضَ لَهُ الْهِيَةَ﴾؛ لأنه نمع محن.

قوله: ﴿وَيُسْمُهُ فِي صِنَاعَةٍ﴾؛ لأب ياب تنقيفه واستجلاب السابع له.

قوله: (وَيُوَاحَرُهُ) هذه روابه القدوري

وفي الجامع تصغيرا الا يجوز أن يؤخره وهو الأصحة لأما لا يطلن إلاق معدد. فأشمه العم بخلاف الأم، فيها علكها، وجاية الله يطاقي اليت المال وميراله لبت العال لا للسدي المقطة، لأد علل الفيظ عطاء بالدلة على عادله العالل لبت العال، وإما وحب المديسة الألم حراء وإما كان لبت العال؛ لأنه لا وارت له إلا المسلمون، وإن عل هماءً، فالإمام بالخيار إن داء قبل القائل وإن شاء صاحة على تدية عدادها

وقسان ابسو موسف: قد أن معلق، ولكن ما فقا عند اندينه الآن ولاية الإسام عست بالعقسات. مهم كالوحلي والوحلي ليس له أن يعتر، وليس نلامام أن يعمو الي فوطم حميماً: لأن في ولك إسفاط حل افسالمين من عرز وفال. وأنه مسجامه وتعالى الحلم.

### كتاب النقطة

هما بني بإنسكان العاقب وشعر، كها وهي ١ م قد بانتظامل طباقل و خدها أفضل من تركها، وهذه من مير الإطل و تشرم وأن ما سواها يجانب مبه انفساح و لبلد،، فني أحده مسابة بد

فسراله وحمه الله واللَّفظة أمامة إذا الشهد المُمَنظط الله بأخلاها للِحَقظها وَيُرادَها عُلَسَى صَاحِبًا إذا لأمامة على منا الوجه بأدون بد شرعة على هو الأفصل عبد تدمه العلماء، وهو وحمد إذا حاف الدياع، وإذا كنان كمانك لا تخور مسموعة عليه، وكما إذا تصديرًا لما لحالها للمثالث؛ إلى تصدقها لا كالينة، وإذا أن أنه أحالها لمسموع حسم عليه حسسات، وإن أحسدها ولم يشهده وقال أحدًا إلا للمثالك وكداء المالك، فلفت في يده ضمية علمية

وقال أمر توسف: لا تقسيما، والقول قوله: لأن صاحب اللقطة بدعي عليه أحدًا مصمومًا، وهو بكر، الحَاد القول ثوله.

وهمها: أنه أثر مسبب الفنسان، وهو الأحد والاعل ما مرائد وهو الأحة لمالكا، فلا يستراً، وقو أحد اقتادة لـأثاليا، أو للمسكية للمستد لما يترأ من منعانها، من يؤديها إلى مد مناجبها

وقال زفر. إذا وهذا إلى الموسم الذي أخبطا الله فرعهم؛ لأمه قاد وداته الى الموضع الذي أخذها منه، فأشيد ما إذا أخدها ثهردها للبي صاحبها. أم رابطا إلى ذلك الموسم.

والسند أن الأحد وقع للصند عصار عاصل والعاصب لا يترا إلا بالرد الى المالك، أو إلى وكند، وكنا العاسب إذا ركب الدانة للرداما إلى الماحية، فتضل في ذلك الركوب فيهو سياس؛ لأن الأحد مضمول علياء فلا برأ إلا بالرد إلى لا صاحبها، إلا إلى يه وكياه، وإن أحد المنطقة براعدا على صاحبها، وأشياد على دائر قراء لي موضعها إلى كال م يتراج من مكاند حتى رداما فيه ألو يضمره وإنه دائر بها عندا أم وجع اليه فردها صمره، ويكفسن في الإشهام أن بقول من منصوم مشد للضاء فلنواد على منواء كانت الملقعة داجب ذرائم اكثر إفال منواء كانت جميةً واحدًا، أو أحياماً عناعة، فم إذا أشهده فحاه

صاحبها بطنها، فقال: قد هلك، هيو مصدل؛ لأنه أمين حين أشهد، والأمن لا يصمن. من غير فعد.

وقولها وإذا أشهدي الإشهاد حتم عندسا.

وقال أبو يوسف. لا بشترط الإشهاد.

و الخلاف فيما وذا أمكنه أن يشهد. أما إذا لم يحد من يشهدم أو حاد ، إذا أشهد أن يأخذه الظلمة: فترك الإشهاد لم يصمى إجماعاً.

قوله: وقايلاً كانت أقل مِن عشرة دواهم غرافها أيَّامًا، وإنْ كانت غسرة قصاعِلنا عَرَافِها خَوَالاً كَامَلاً، وهذه رواية عن ابن صيعة.

وقسولة: والبامستأير معناه على حسب ما يرى، وقدره عبيد في الأصل بالحول من عير تفصيل بين القليل وفكتيره وهو قول مالك.

وروى الحسن عن أي حشفة؛ أن التعريف على فدر بحطر السال إن كان مانة درهم فصاعفاً عرفها حولاً، وإن كان عشرة دواهم فشهراً، وإن كانت ثلاثة دواهم فتلالة أيام.

وفي الحجسيدي: إذا كانسيت ثلاثة دراهم وتحوجا عرصها جمعة، وإن كانت درهماً طلائة أبام، وإن كانت دانقاً فيوماً. يعني إذا كان العالى فصله أما إما كان دهماً فتلائة أيام. وإن كانت كسرة، أو شرة، أو نحوها فصفل بها مكامها، وإن كان محاجأً أكلها.

وقسيلي: إن هسنده المقادير كلها ليست للازمة، وإنما بعرفها مدة يقع بها التعريف وعلمه الفتهاي.

ثم التعسريف إنما يكون حيراً في الأسواق، وأنواب المساحد، وفي العوضع الذي وحد فيه، وفي الهامع، وإن وحد اللغطة رحلان عرفاها جيماً واشتركا في حكسها.

ولسو صاحب القطة من بد ملفظها توحدها في بد أحر، فلا حصومة بينه وبنها لأن الأول فسد ارتعبت بده، ولو كانا بنشبان فرأى أحدهما لقطة، فقال صاحبه: هانها، فأحسفها لتعبيسه، فهي للاحد دون الأمر، وإنا كانت النقطة نبيتاً بعلم أن صاحبها لا بطلسبها كالموى العبدد، فإنه يكون إناجة يجوز الحذة من فير تعربد،، ولكنه يقى طلى مالك.

قسمال بعض المشابح: النقاط السندل في أيام الحصاد إن كان قليلاً بقلب على الطن أنه لا بشق على صاحمه لا يأس أن يأحله من غبر تعريف، وؤلا قلا ياحده.

قوله: (قَاِنَّ جَاءَ صَاحِبًا وَإِلاَّ فَصَلَقَ بِيًا) أما إذا جاء صاحبها، وأقام البية سلمها إليه إنصالاً للحق إلى مستحدًا، وذلك واحب، وأما إنا لم يحي بصدق بها لنصل حلفها مكتاب اللفطان كالمتعالات وكالمتعالات المتعالات المتعالدات المتعالد

السياء وهندو الدغوات خلس الحسار إحارثه التمندي باء وإنا نباء أمناكها راحاء التظر جاءجهان

قوله: (فَإِنَّ جَاءَ صَاحِلُهِ) على عند التصدير بهذا صور بالله: إذ الناء أسار السدقة وأه قوله: (والداء إلى السدقة والداء وإلى حال الداء كال الله بالتصديق ملكها الداء وطهر الدائمة في الملك المساء الله توابدا وإلى دسم المتعادي علم لم يا جع يد أيضاً على الملتقفة الآن التسدقة عقد الراح، وإذا يستنها داري الراح عبد لو يرجع له على السراع.

فسولة: ﴿وَلِمُحْسُورُ الْمُسْتُعَاظُ النّالَة وَالْفُرَة وَالْبُعْرِ. هذا إذا حاف عليهم النف ا والفسيها في مسئل أن يكون الذه مها الأحد والنتيوس، أما إذا ذات مأموء الناما لا بأحب ما أما طبقة، ينفول عليه السلام: «حدما باب هي لك أو لأحمال أو للدنب» أأن وأحب الإبل فلمولة غليه السلام: «ما لمن وله معها حداؤها ومقاؤها ثرد الناما، وترعى الشجر حتى يأتها صاحبها فأحلقاها أ

قوله: وفإنا أتَّعَلَ الْمُنْفَعَظُ عَلَيْهَا مَعْيَوْ إِذْنَ الْحَاكُمْ فَيُو غَفْيُوا عُهِ تَفْسَعِي والابت.

قوله: وَوَإِنَّ الْعَقِ بُالْمُرُو كَانَ ذَلَكَ عَلَى طَاحِبُهَا؛؛ لأن الفاصي ولانه في مال الدنب نطرة مه وقد يكود النظر في الإصاد.

قوله: ﴿وَإِذَا رَفِعَ فَلَكَ إِلَى الْخَاكِمُ مَظُرُ فِيهِ فَانَ كَانَ لِلْمُهِمَةِ مُتَفَعَدُ ٱخْرَاهَا وَالْقَلَ فَلَيْهَا مِنْ أَجْرِتُهِا}؛ لأن رَمَّ رَدْنَ العِنْ عَلَى مَالِعَهُ مِنْ عَلِي الرَاهِ الذِي عَلَيْهِ

. قُسُولُه: ۚ رَوْطُ نُسُمُ يَكُنُ لَهُ مُتَقَعَةً وَخَافُ أَنَّ فَسُتَعَوَقَ النَّفَقَةُ قَيْسُهِا لِاعْهَا وَالنو يحقُط لَمْنُها}؛ لأن القاسى باطر محاط، فيه أن يحتر العربي الادربي.

قوله: ووانًا كانًا الأصلحُ الإلهاق عليها أدن أحدثُمُ فِي ذَلَكَ وجعل اللهقة دليًّا علسي هالكهن: لانه نصب باطرةً ومي هذا علم من قامين. وإنها المرة بالإصاق تومين

وافع كسكن تحمل وكبات الاعملة من تسم الأممان و27771 وإنه (حريب) (40554).

وقرع الحسر مه المستحاري في مستحدها في كتاب الطار ودان: الحسب و الدوعظة والتخلير (١/ وأقراط) كراي الطبقة واعل وبلا في حاله الخبيق أن النبي تسني مه خليه والله مناه والحراط القفاة بدائي: الطبيرات وكاده لمناه أو قال: واقالها واعدالموار أم فرائي الله أثم المستميم بال أول حاله منا، فالحاه المستمام قال: فضالة الإعلى فلمستماحي الصراب واحتاده أو قال: حير وجهد فقال وما قال، وقا المدر الله المعاد الله المدر أن أو المدرد أن المدرد القراط حيل القامة ولها، قال حيرالة المدر الله المدرد الله المدرد الله المدرد أن الأستان أو المدرد أو المدرد أن المدرد الله المدرد الله المدرد الله المدرد الله المدرد الله المدرد أن الأستان والمدرد الله المدرد الله المدرد الله المدرد الله المدرد الله المدرد الله المدرد أن المدرد أن المدرد أن المدرد الله المدرد الله المدرد الله المدرد الله المدرد الله المدرد الله المدرد المدرد المدرد الله الله المدرد المدرد الله المدرد المدرد الله المدرد الله المدرد الله المدرد الله المدرد الله المدرد المدرد المدرد الله المدرد الله المدرد الله المدرد الله المدرد الله المدرد المدرد

ج كتاب اللقطاة

لو تلالة على فدر ما يرى رحاء أن يصير مالكيه. إداة لم يشهر يأمر البعها؛ لأن السدالة العلم الستأسلة، فلا علم في الإنفاق ماة ما يدد.

مسائل في الحداية الدرط في الأصل إقامة الدينة وهو التسجيج؛ لأنه يحتمل أن يكون عصب ألهي يستده علا يؤمر فيه بالإعال، وإنها يؤمر في الودهة، فلا لما مو السنة لمكتبف الخال، وإن قال الالبينة في، يقول له القاصي: ألمق عليها إن كنت صادقاً فيما فلت حتى يرجع على العامل فإن كان صادقاً، ولا يرجع إن كان عاصلاً.

قسوله أرفإذا خصر الدالك فللملتفظ أنا يضعة منها حتى يأخد انتعلة منها لابه احيا منكه لفقت، قصار كانه اللنداد الدلك أمل حهد، وأنسه الليم تم لا يسقط دين اللمقة مهلاكه في يد الملفظ عال الحبس. ومسقط إذا هلك عد الحسر، لأنه بصهر بالحبس إشابه الدهار.

. قسلولة (وَلَقُطَةُ الْعَلُ وَالْجَرَعِ سُواءُ) هذه احترار عن قول الشاهعي وحده الله، الإن عاده ما يسقط في الخرع بعرفه أبدأ إلى أن يعني، معاجمه.

قوله. وفراداً خَصِراً وجلُّ والأعَى أَلَّ اللَّفَعَة لَهُ لَهُ لَذَلَعَ بِنَهِ حَلَى لِقَبِمِ الْحَبَقُ،؛ لأمه مدع، والا يصدى بدير بهنا إلا أنه وها دلعها إليه حار، للمولد علمه الصلاة والسلام عاملة جاء صاحب مواف معاصب، أن ال

قوله: وَقَائِنَ اعْطَى عَلَامُتِهَا خَلَ لِلسُّلَقِطِ أَنَّ يَلَاقُتُهَا وِللَّهِ وَلاَ لِيجَبِّزُ عَلَى فَقِك فِي القَصَاءِ، وقال بالك والشامعي: يحمر.

وظفلامة أنا يسمي وردا الدراهم وعددها ووكاءها ووعاياها، ولو صدفه

فيل لا يحبر عمل الدفع كالوكيل بقيص أفوديعة.

وقبل: يجبره لأن الملك فيما خبر طاهر والعودع مالت عاهراً.

قونه رولا يُتطلقن بالمقطة على فتي، لأن الانشاء للسوا سحل مصدفة.

قولد: وزرَنْ كَانَ المُتَلَفَظُ عِبُّهِا فَمْ لِيجُزُّ لِهُ اللَّهِ لِيَقْعَ لِهَاءٍ؛ لأنها مثل الدير، فلا بناح له الاستاج بدر إلا رصاد و لإناحة؛ لأنه محل للسنانة بالإحداع

وإلى قسال مسلح حجم المسئلاتي في مدراة في بحراج أجادت المدية (1412) الحديث ويزاد هذه المسلحية، وأن الحدد المسئلاتي في مدراة في بحراج أن أخر جه أبو الراد في حدث ربد في حالم وقال وادها معاد في حدث ربد في أصبح أوقال وادها معاد في المسئل أن إلى مسلم أن الترزي ورباد في أفي أصبح أيضاً رواعات والمسئل في رواعات والمسئل مرات عماضها وعددها. ووكاءها ماعضها وإنه والإلى حيان حدثها ووكائها والمائية والمائية والمسئلة والالتراكية والمسئلة والمائية والمائية والمائية، وحلم المسئلة المسئلة والمائية والمائية المسئلة المسئ

75 pt.329 (25.32)

قوله: ﴿وَإِنَّ كُنانَ فَفَيْرًا قَلَا بِأَسْ أَنَّا يَشْتِهِعَ مَهَارُهُ كُنَّهُ مَوْ حَاسَمُ

وقسان الشامعي: يعرف أبدأ، ولا يجوو له أن ينفع بال النوله عليه السلام: «والا تحل اللفطة»[1].

قسبوله: (ويعفور أنَّ يُقطَدُق بِ إذَا كَانَ غَنيًا عَلَى أَبِهِ وَأَنَّهِ وَأَوَّجُهِ إذَا كَالُوهُ فُقسرَاعُهِ، لأنه ما حار له أن يشمع ما إذا كان نفيراً جاز أن ينطق مها على مولاء، والله سنعاء وأمالي أعانه.

و1) فسئال ابسي حجر الصفائحي في الرواية في مجروح أحداث تداية (24/14) حديث. ومن المقط شبية فلماية (24/14) حديث. ومن المقط شبية فلمواية من حديث أخرجه أثراء وثرة وقلي مع حديث في هروة؛ وأن السبية صدى القاعدة عبيه وماية منز على مقطة فقيل والإنجاز المقطئة على تنقط شبية فيدو منذه في الماية في الماية في الماية في الماية في الماية والماية وإن لي أنه في عدي ما والمحروم على ماية والمحروم إلى الماية للماية ولي إلى الماية والماية والماية والمحروم المحروم على عاصل من حدو وهي الدي المحرومان الماية والمحروم المحروم ال

# كتاب الخنثي

همسو السلم المولود له فرح وذكره يورث من حيث مالعه فإنا اشبه حالة ورث بالأحسوط، حق بلك: في حاله، وكفا بذاتم يكن له فرح ولا ذكر، ويجرح الحادث من ديره أو من مرته كما في اليهامغ

فَـــوَلَهُ وَحِمَهُ اللهُ ﴿ وَإِذَا كَنَانَ الْلَمُولُوهِ قَرْحٌ وَذَكُورٌ، فَهُو حَمْلَى فَإِلَا كَامَ الْبُولُ مَنَ الذّكسر، فَهُوْ غُلاقِ، وَإِنْ كَامَ يُمُولُ مِنَ الْفَرْحِ فَيُواْ النّي، وَإِنْ كَانَ يُمُولُ مِنْهُمَا وَالْنُولُ بَسْنَقُ مَنْ الْحَدِيقَةِ لِنُسْبِهُ إِلَى الأَسْنَقِيءِ أَنَّ أَنْسِنَى مِنَ أَمَدُ الْمُوسِدِينَ عَالَى عَلَي اللهِ هُو الأَصْنِينِ وَلَهُ عَمْنُ إِلَى اللّهِ فِي الأَحْرِيعِاتِ إِلَى عَلَيْهِ أَنْهِ عَلَيْهِ اللهِ هُو

اً فسنولد الإوراثاً كانا في السللق سنواءً فلا مُعَشَر بالْكَثْرَة عَلَد التي حَيْفُهُ. الآن النول يقل ويكتر لاحق هنرن السجرج ومحد، فلا بلالة الفضة ولا المختركة.

الموقعة ووقالاً الواليوسفية وفحيقاة إنسب إلى الأمرهة، بولاً، لأن كارمه نقل على أما هو الحوى في الأصل؛ لأن للاكتر حكم الكال، فيترجع بالكافرة. فإما السواءا في الكنوف فالواجيعاً: لا علم قبا بالك، وهو مذكل منظر عالي أن بلغ.

قوله: رَفَّوَدَا نَبَغُ الْمُعْتَنَى وَحَرْجِ لَهُ نَحْبَهُ أَوْ وَصِلَ إِنِّي النَّمَاءَ فَيْوَ وَجَلَّ وَكَا حَلْمُ كَمَا يَحَامُ الرَّحَالُ، أَوْ كَانِ نَهُ نَدِي مُعْمَوِي.

قيسونه: ﴿وَإِنَّا طَهُوا لَهُ لِنذِي كُلُونِي الْمَوْأَةِ ۚ إِلَّا لِنَالِينَا فِي نَفِيهِ، أَوْ حَاضَ، أَوْ خَيْلَ، لَوْ الْمُكُنَّ الْوَاصُرُكُ وَلِيْهِ مِنَ الْعَوْجِ، فَهُوَ الْوَاقَةِ؛ لأن هذا من علامات النساء. وأما هروح السيء فيز اعتبار ماه لأنه يجرج من المراة كما معرج من الرحل، كما ي شرحه.

وصورة الخبل: بأن شمسخ بجرفة فنها فني.

فإن قبل؛ طبهور المدين علامة مستقلة. فلا حاسة إلى نكر اللس؟

ا قسيل؛ لأن اللسمن قد يمسيران والاشتاي، أو بطهر الدنان وحبت لا ينصر من للدي. الرحم، الإدا برق اللمن وقع التعمير.

فسوله. وفسيزنا نها يظهّر له إخملان هذه العلامات، فهُو خَلْق أسْتَكُلُّ وَمَا قَالَ: عمهواه ولم عمل: ومهي هنا لانه لو أنه يكون عميهاً لأحد الأمرين. وأنين إلماء كرمه لأد المدكير هو الأصل لا على تتعيين.

قوله: وفوداً وقف حلّف الإمام فاغ بَشَ صفيًا الرّحال والفَّمَاء؛ والأحمل في الله: أن الحشى الديمكن يؤجد لو في حسح أمورة بالأحواظ في المور الدين، بهد أست هذا، قلماً يقف بين صف الرحال والمسالمة لأنه يختمل أن يكون الدياة، وقف في صف الرحال الديمية عسيهم، ويختمل أن يكون وحلاً، وإما وقف في صف السناء العسمان عنيه، فأمر كتاب الخنثي كتاب الخنثي

بالوقسوف بين ظلف ليأمن الأمرين. فإن وقف في حسف النساء أعاد صالاته لاحتمال أنه رحسيل، وإن فام في صف الرحال، فشيلانه لاحق ويعيد الدين هن ينبيه والذي عن يساره والسنائي خلفسه بحداله هسلائهم احتماطاً لاحتمال أنه امرأة وأحس إلىما أن يصلي بقباع، ويجلس في صلاته كما تجلس المرأق فإن فيني بغير قباع أمر بالإعادة لاحتمال أنه امرأة.

ا المراه في القدامة واهو على الاستحاب، وإن له بعد الحراء، وباكره له لمن الحرير والحلي، وأن يكتبغ، قلام لرجال والسناء.

ويكسره أن يحلو به غير عرم من رجل أو امرأة، وأن يسائر بعير عرم من الرجال وإن أحرح بحير، وقد راهن.

قسال أبو يوسف: لا علم لي بياسه؛ لأنه إن كان ذكرةً يكره له لس المحيط، وإن كان أشي يكره له تركه.

وقال محمد: بشنل قبض المرافة لأق برك لسن المحيطة، وهو امراة أفحش من لبسه. وهو رجن ولا شيء فليه؛ لأمه لم يمم.

وفي شرحه إن أحرم بعد مناطع بحجة) أو عمرة.

قال أبو يوسعه: لا علم لي بشامه.

وقال عمد. يسمل قياس الرأة، ولا شيء عليه، لأنه لا يؤس أن يكول الرأة، الستره أولى من كشفه

و بشغسی عند محمد آمه بحب علیه المعم احتیاطاً لا حسال أن بکون ذکراً، وإنه مات قبل أن بسمین امره ام بفسله رحل و لا امرأة بل بیسب ابان بعمد أحمی بعمه بحرفانه رال کان ذا رسم محرم منه بممه نفر حرفان رالا بقبل: هلا بشتری له حاربة العسله کمه فسم کی الخنان؟

اقساد الميب لا بطلك، فاحاربة بعد موته تخود أحنية.

وقال غيس الأثمة: يحمل في كوبرة ويغمل وهذا كله إذا كِن يشتهي أما إذا كان طفسالاً، فسلا بأمي لك يفسله رجل أو امرأه، ويستحي قبره. ويكمن كند تكس فلمرأة في حسبة الوات

ق الل في التنابع: لا يقتل الحتى بالردن ويحد في تقدف في السرفة إذ كان قد يعم. ولا بحسب فادعه الأبه بمتربة غموب وعادف المحوب لا حد عليه والا فتساص في أطرفه. ويحد، به دية الأنتي زدا صل خطأ.

قوله: ووَنْهُنَا غِ لَهُ أَمْلُةً تَخْتُمُهُ إِنْ كَانَا لَهُ مَانِيَّ؛ لأنه يناح تسملونجه النظر البه: الأنه وله كسمان رحملاً فأمه الرحل تنظر إليه، وإن كان امران العمراء نبطر في المرآء، وهذا إذا 28 كتاب الوقتلي

كان يقتنهن العقارد خانه لارتشهن حاراته حال وقدياء الدرحسوف

قسسوالد، وقايل لم يكن أنه مال التناخ له الإنجام من لسب البسان الله يلخينه فإها حضته إعلى الإنجام وزه فعلها هي ليت العالى» لأن عبادها. إنما من المحاجد وبعد د اعما والله. المناصد

قوله: ولياناً هات أبوة واحتما الله والخلفي فالسّال لينهُما علم التي حيفه على دلاته أسلم للاثن صلّمان واللخلتي وهو الله حاده في السوات إلاّ أنا بتنين طو أبلس، بعني إلا أن سور أن لهنب الأدي اكتر من سبب الدكر، فعص أحدد لعسب ذكر، وذلك في مساطراً

العسمية الدا مانك العراة عن , والع وأمول ، والداحات الثمال جهاء على التي المسلمة . فلسرواح المائلة والمالوس لربعة وللمحتلي المسادة إذا لو كان أشي ذكان له الناة وكانت معول العمالة في المائة عشر .

وصهاز إذا منت عن روح وأح يام وحشى لأب ولم من سنة لمراج اللائه وللأح للأم سهم والدمي للحشي وهو سيسان. ونو كان لغن قا اللائد.

وصها الزفا ماتف عن روح وأحمد اأت وأم وحشى فأت من النبي للزوج التضعيم مهيم والتأخف التصف منهم. ولا النبيء للحش الالإجماع؛ لأن الحشن من ورث في حمال دول حال لا برث بالمشت

السبوله: ووقال أنو يُوسُف ومُحمَّظ للخَشي بعلق مِبرَات والجل ونصَّفُ مِبرَاتُ اللَّي وَهُو قَالُ الشَّغِينِيُّ وَاسْمَ عَامَرَ مِنْ شَرِحَل.

أفوله: ﴿وَاخْتَلَهُمْ فِي قَيْلُسِ قَوْلَهِ} بِعَنِ قُولَ الشَّهِيرِ

العمال أبوا وسنفء المثال بهيمه على سبعه للاس تربعه وطلحش تلاثة

و وجهسته: كان الاستس بسنيجير الكل إدا النفراد والحملين المائلة أراماع، فعد الاحتماع يفدان م المهمة على غمر احقامهما هذا يصرات تكانه وعاك بأربعة؛ وأن تصبيح الاس أربعه أرباع والصبيع الحشن للالة أرماع.

أَ فَسُولُهُ وَوَقَسَالُ فَخَمُلُذُ الْمُبِورَاتُ أَيْبَهُما عَلَى الْبَيِّ غَشْرٌ لِللَّهِنَ سَبُعَةً وَالْمُخشَى خَمْسُكُمَّ وَوَحَيْهَ أَنْ تَقَوَلَ لَوْ كَانَ وَكَرَّ الْكَانَ لَهُ الشَيْمَ ، وَلُو كَانَ أَنْنَى كَانَ لُه الطّائِدَ فِمُطَلِّسَ تَصْفَى الشَيْمَ وَتَقَعَى الثَانِينَ السَحْيَاجِ فِي أَوْ أَلِينَ مِنْفَاهُ مِنْفَقَ وَلَيْنَا ا وَقُلِلُتُهُ أَنَّ عَشَرٍ، فَعَلَّهُ شِيفَ النَّسَيْءَ وَهُو لَلاَلَةً وَهَمَّى مَثْلُكُ، وَهُو صَهِمَالُوهُ وَشَاعَادًا وَهُو صَهْمَالُوهُ وَشَاعًا عَلَيْنَا وَهُو صَهْمَالُوهُ وَلَيْنَا اللَّهِ وَلَيْنَا اللَّهِ اللَّهِ عَلَيْنَا اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ وَهُمَا اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّالِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّالِي اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الل وقد ريق أخرى: أن تقول: لو كان اكراً كانت من الري، ولو كان أخرى من الريادة والمحافظ الأخرى من المراف المن على المائلة فالعرب إحداثنا في الأخرى بكون سه بالمنصل بيهما سنكر على حط الأخرى تم الفسم القيم النام بيهما للبكر على حط الأخرى الم أنسح القيمة، وهي سنة بكون أثي عشر، ثم الفسم القيمة بيهمان واللاس أربعة الم الفسمة القيمة المنتان بيهما للبكر على الأخرى بيحصل بحض ثلاثة إلى حدير السهمير يكون الفسمة ويك شفت فلمن المنتان بيهما بقيمين فكراً فكان فلمال بسيمة بقيمة، وإن كان أشى، فيسبح أن الأمن المنتان المنتان بيهم، وقال كان المنتان وذلك سنة فقي حال عمل بيهما بيهما المنتان ونهمان المنتان المنتان المنتان بيهما المنتان في السهم الأحدى المنتان وللاين أو بهمان ونهمان المنتان المنتا

والطسوري الواسح، أن تصرف السعة في الآني عشر حيث لا موافقة ينهمه تكون أربعينة وطنسادي، ثم الديرة، من أنه شيء من سعة في التي مثن فيكون اللحثي منه وقلائمون، واحسمون من له شيء من التي عشر في سعة وللحثن حمية من أني مشر مصروبة في منعة، يكون حسبه وثلاثي، فظهر أن التفاوت سبد من أربعة وعمامي، وهو تعيف مندس سبع، والله سبحاته وتعني أعدم.

#### كتاب المفقود

هستو الذي يخرح في جهة فيفقد ولا تعرف جهته، ولا موضعه، ولا يستبين أمره، ولا حياته، ولا موته، أو يأسره العدر، ولا يستبين أمره، ولا فتله، ولا حياته.

قوله رحمه الله: ﴿إِذَا غَابَ الرَّجُلُ وَلَمْ يُقَرَّفَ لَهُ مُوضِعٌ وَلَمْ يُعَلَّمُ أَخَيٍّ لِهُوَ أَمْ فَيُت تُصُسَبُ الْفُاضِي شَنْ يُخفَظُ مُالَّهُ وَيَقُومُ عَلَيْهِ وَيَسْتَوْلِي خَفُوفُهُمْ؛ لأله نصب ناطراً لكل عاجز عن النظر لنفسه، والعفقود بيذه الصفة، لأنه عاجز عن حفظ ماله، فصار كالمصبي والهنون.

وقسوله: هويستوفي حقوقه عن الديون التي أثر جا غريم من غرمانه ويستوفي غلائب يتقاضاها ويعاصم في دين وحب يعقده، ولا يخاصم في الذي تولاه قمفقود، ولا يصبب له في عقار، أو عروض في يد رجل! لأنه ليس سالك ولا قالب عنه، وإما هو وكسيل بالقيص منه جهة القاصي، وأمه لا يملك الخصومة بلا خلاف، وإنها الخلاف في الوكسيل بالقيض من جهة المالك في الدين. وما كان يخاف عليه الفساد من مال المفقود أمسر الفاصي يبيعه كالسار وتحوها، وما لا يخاف عليه الفساد لا يباع لا في نفقة ولا في غيرها؛ لأن الغاضي لا ولاية على العالم إلا في حفظ ماله، وما لا يخاف عليه الفساد

قال الحجندي: المقود بيت في حق نفسه حي في حق عيره،

ومعسنى قوله: وميت في حتى نفسه عن الله برث من غيره لجواز أنه قد مات قبل موت مورثه، قلا برث منه ولا بقسم ماله موت مورثه، قلا بررث منه ولا بقسم ماله بين ورثه؛ لأنا عرفنه العال له بيقين، فلا يزول عنه بالشك، وكذا لا تبين منه امرأته؛ لأنا عسرفنا النكاح قالماً بسهما، فلا يزول بالشك، وقد قبل: إن المفتود حي في حتى نفسه سبت في حتى غسم، فإنا لا نزيل أملاكه عنه لا متصسحاب الحياة فيه وهيت في حتى غيره حتى لا نزول من غيره؛ لأنا لا تبقن حياته، فلا نورته من غيره؛ لأنا لا تبقن حياته، فلا نورته بالشك.

قوله: (وَيُتَفِقُ عَلَى وَوَجَنهِ وَأُولَاهِ مِنْ هَاللهُ يعني أولاده الصحار، وكذا يعني على السويه من ماله، وعلى خمير تداية الولاء. والأصل أن كل من يستحق الدفقة في ماله حال حضرته بغير قضاء الفاضي بنعق عليه من ماله عند غيبته! لأن القصاء حبتك يكون إعامة، وكل من لا يستحقها حال حصرته إلا بالفضاء لا يغني عليه من ماله في غيبته؛ لأن الفقة حبسكة تجسب بالفضاء، والقضاء على العائب لا يجوز. قمن الأولى: الأولاد الصحار، والإنسان مسن أولاد الكسيار والسرمني من الذكور الكبار. ومن الثاني: الأخ والأحت

كتاب للفقود كا

والحثال والخالة

وقولمه: ومن ماله α: يعنى الدوهم والدماس والكسوة والساكول. فأما ما صوى ذلك من الدور والعقار والحيوان والعسد، قالا بناع إلا الأمن. فإنه بنع المنفول في استفة عبد أي حنيفة، ولا يبهم خبر الصفول، وعندهما: لا يبه شيئًا.

فسوله: (وَلاَ بَفُسَوْقَ نِيْنَةً وَمِيْلُ الْمِرْأُوهِ) وقال مائك: إذا مضت الربع سين حرق الفاضسي بنيسها، وتعتد عدة الوقاء، ثم ندروج من شاءت. وأن عسر رسي الله عده هالحلة فضسي في اللدي السينوته الحق في العديد، وكفي به إماماً وصوفة ولااته منع حقها بالعيد، فعرق بنيهما بعد مصي مدة اعتباراً بالإبلاء والعند وبعد هذا الاعتبار أحد المقدار سهما الأربع من الإملاء والسنين من العدة عملاً بالشبهين، كما في اطفاية.

ولسنا: قسوله علميه العسالاة والبيلام في الرأة العفود: وأنها المراته حتى بأنها السميال بها أ. وقول على رضى الله عنه : وهي المراته التلبت فلصير حتى سندين موت أو المسالات بأ . وقول على رضى الله عنه رجع إلى قول طالات بأن المدكور في المراوع، وضمر رضى الله عبه رجع إلى قول علمي وضي الله عنه صح وجوح علمي وضي الله عنه صح وجوح علمي وضي الله عبهما، وكان الإمام السموعدي بعني بأنه بنها. كذا في المماوى الظهيرية.

قسوله: رَفْسَوْدًا ثَيْرٌ لَهُ مِائَةً وَعِشْرُونَ مَنْئَةً مِنْ يُؤْمٍ وَنَدَ خَكَمْنَا مِشْرِتِهِ، وَاغْتَدْتُ الْعَرْائَةِ، هَده رواية الحسن عن أي حَدِيْمَة.

وفي طاهر المذهب: يعدر بموت الأفراف.

وفي المستروي عن أي يوسف: بمالة سنة، وقدره بعصهم بتسعيل سنة، فإذا حكم منولة وحب على الرألة عده الرفاة من وقت الحكم سولة.

(1) فسائل فان حجر العسقلاي في الدرامة في خوابع أحادث الداية (2/ \$41): حديث مرأة المعقود: وهسس في رأمه حتى باليها فلريانها الدارة طي من حديث المدرية بن عامله ودايل أو حاتم عامه طال: سكر، وفي إستاده سوار فان مديات عن تحييد بن شراحتل، وهذا مترزكات.

<sup>(2)</sup> قال ابن حجر العشقاني في ألدراية في نجريج أحاديث أنسابه (43/2). وأخرج عند الرزاق من طريق الحكم من عشقة أن عملًا قال في العراب فلمدارد الهجي العراء العاملات والنصار حتى بأنبها موت أو طلاق.

و3) قسال الل حجر المسقلافي في الدرانه في تجريح أحدثت العدالة (43(2)) وأنه رجوع عمر علم أرما الكسس مسئل عبد الرواق: أحبرها الل حريج اللعلي أنه اللي مستود وافق طلباً على أنها تنظره أنكأ

قسوله: ووَقَسَمُ مَلَهُ مِنْنَ وَرَفِيَّ الْمُواجُو فِينَ فِي ذَلْكَ أَلُوفُتَ، كَانَهُ مَاتَ فِي ذَلَتَ الوقت معادد

قوله: ووَمَنْ عَامَ فَيْنَ دَلِكَ لَمْ مَرَبُ مُنْهُمَةٍ لَاهِ مِنْ وَعَنْهُ بِمُواهِ مَنْهِي عَلَى الحياء

فسوقه (ولا يُودُهُ اللَّنَفُقُودُ مَنَ أَحَدُ فَاتَ فِي حَالَ فَقُدَمُ بَهَ بَيَا أَنْ مِنْ فِي حَقَ غسره، فسلا برك في كوم مناً في حق عبره، س دفق عبده، ولا عبرف قد عليه من الحقوق، وكنا فا أوضى له توصية قالت موقوقة الله يختمل أن يكون منتاً، فلا يضم، ويختمل أنّا يكون حمّاً، فيصح فلها؛ وقدت، وقد سحناء وتعالى أعلم.

### كتاب الإباق

والإباق هو التسرد. والانطلاق، رهو من سوء الأحلاق، ورداء، الاعراق. ورده أبي مولاه (حسان. وهل حرا، الإحسان إلا الإحسان. وأحد الابق انسل من تركه في حق من يقوى عليه لما فيه من إحياله. قاتل التعاليم: الأبق احراب من عبر طدم السند، فإن عرب من انظم لا بسمي أبقاً، مل يسمى هارماً، فعلي هذا الإدفر عسب، واغرب لمس حس

فسنوله وحمه فقه: وإذًا كِنَّ الصَّمَّلُونَ فَرَدَّةً وَجَلَّ عَلَى مُؤَدَّةً مِنْ حَسَيْرَةٍ لَمُلاَنَة النَّم قُصَّسَاعِداً فَلَهُ مَلِّيَهِ خَفَلَ أَوْلِقُونَ وَرَّهُمَّامِ مِنْ استحسان. والغيش: ال لا يجس شيء إلاً بالشرط، وأمه إن السند الصال، أو استاق، أو استين، فلا شراء ليهيد.

قوله: ووَإِنْ كَانَ رَدُّهُ مِنَ أَقَيْ مِنْ ذَّلِكَ فَيَحَمَّهِمْ وَفِي الْمُقَايَةَ - بَقَامَ الرَّحِيجَ فِي الرَّد عَمَّا قَوْنَ الْكَانِّةَ تَجْمِئُلُلُا حَمِيدًا، أَوْ سَوْضَ إِلَى رَأَي الْفَاحِينِ.

وقبل يقسم الأرسون على الثلاثة الأباس وإن حاء بالأبق رجل إلى مولاه: فأنكر مولاه أن يكون أيضًا. فالغول فول شبولي؛ لأنه بدعي تربد وحوب حق على البولي وهوا يمكره، فإن أفاح بيمة أنه ابق من مولاه، أو أن مولاه أفر مدلان فبلك بهند. ويحب الجمل. وفي و د المدير . وأم الوقد إذ كان ال حياة المولى، فإن مات المولى قبل أن يصل عبد. قلا شريه ماه الأمهمة عنفا بسونه، وبحث الحمار في إلا المأدون؛ لأمه عند وزباقه العجر عليه، وإن أبق المكاتب، فرده وحل علم مولاه. فالإشراء لاذ المكاتب في يتا فعمله، فلم يحلم المستولي بالسرد ملكاً وأن عمه بالإناف، فإن كان الراد التي، والعبد واحداً، مجعل الواحد، وبمهماه و گارا (د) کان السید الذی و العاد و احداد با فعل منهما علی فدر العمل، و إن گان العسيد أنهن والبيبد واحدأر فعليه حعلان ولمارا حاه بالأنزرأن يمسكه بالحمل وعزنا هلك الى يسلمه، فسيلا صماق عليه إذا كان بوسكه مافعون وكذا لا حمل له؛ لأن الجعل سقط بالهلاث وإن حدد بالإبلى، توحد السبد، قد مات فالحفل في تركته. فإن كان عمل الدوقي ديسن بحسيط ساله، فيه الخفال وهو أحق بالعلام حيل مطلي الحمل، وإلا لم يكي له مال غيره مبع العمد وبدئ بالحمل أم تسمير العاقبي مين العرمان. وإن كنان العراد دا رحم محرم من المصمولي كالأخ والعم والحال وسانر ذري الأرحام إن كان ال عمانة. ولا حمل له، وإن أم بكسس مي عسبيانه، فله الحمل، وإن واحد الراحل عبد أنيه فرده، فلا حمل به صواء كمان في عباله، أو لم يكن، وكند العرأة والزرج وإن رحد الأب عند ابنه إن لم يكن في عباله. فله الحمل وازن کنان ای عیامه، فلا حمل نه.

قال في العداية: إذا كنان الراد أيّا العولي، أو ابنه وهو الي عباله، أو رده أحد الزوجين. علمه الأعبسر، فلا جعل فيه الآن هؤلاء شرعون المرد عادة، وإن أنن عدد الصبي، فرده إستسنان؛ فالجعل في مال الصبي. وأما إذا رده وصيه, فلا حمل له؛ لأنه رده إلى بد عسم، ولك رم السلطان أنفأ على مولاه. فلا حعل مه لأن فعل ما هو واحت علمه كالوصي كدا في اليناج.

 قــــوله: روزاناً كانت فيعنه اقرأ من اراحين دراهند قُصي له بضمته إلا دراضة، حدا فوهما.

وقسال آيسو يوسف: يحل له أربعون درهماً، وإن كانت قيمته درهما واحداً، لأن التقدير بالأربعين ثبت بالتصل، بلا ينقص عنها؛ لأن الصحابة حين أوجو، دبك لا يصلوا بين قليل الفيمة وكثيرها.

ولحسب؛ أن المقصود حل العمر على الرد للحلي مال الملاك، صقص درهماً السلم للمالك شيء يعليها للعائدة

ولي بعد من المساح؛ يؤفلا شيء به يه؛ وهو همجيجة الأنه في مدى المنابع من المالك، ولهذا إذا كان له أن يجبل الأنهاء على يستوفي الجعل مدرله النائع يجبل السنع لاستعاد اللمان، ولحقة إذا مانت في يده لا شيء له، وإن أعتقه الدولي في حال رباقه وحاديه رحل لم يستحق شيئاً من احجل؛ لأن الملك والله بالعن، فضاء كأنه و دحراً، وإن استم حين رده فله المعلى؛ لأنه بالعنق فالمن له، فضاد كما لو قصيه تم أفتقه، وكان إذا ناعه من الراد كان له الخعل؛ لأنه ما يتمكن من يعه إلا بعد قيسه ويقيسه يستحق الحيل؛ ولأن قد سلم له الجين

ولسو مات العدد قبل أن برده. فلا شيء له تج إن كان أشهد عليه حين أحده، فلا صمال الحلمة لأنه قما أشهد عبار أحده غلى و مه الأمالة، فلا يصمن إلا بالتعدي، وإن لم يشهد سمن صدمه.

وفال أبو يومف: لاحسانا عيه.

قسموله. (ويُشْعِي أَنْ لِشَهِد إِنَّهُ أَحَلُوْ اللهُ لِأَخَلُوْ لِيَرَادُهُ عَلَى مَوْلَادُمُ}! لأنه ليحوز ال يكون أحدد لنفسه، ماهنرهان الشهادة فرول النهمة

فسال في المدايد؛ الإشهاد حتم في قول أي حتيفة وغمار، حتى نو راده من لم مشهد. وقت الأخد لا حمل له عناهما؛ لأن ترك الإشهاد الذرة أنه أحده فلهمه، وإدا حام بالايق إلى مسولاها فوهسته له قس أن يقتهما فالا حمل له، وإن فتهه ثم وهما، فله الحمل؛ وإن ادخلب، مصر مولاد، فأبق قبل أن يصل به إلى مولاد، فلا حمل له، فإن حاديه رجل بعد ذلك، فللذى حاديه الجمل إن رده من مسيرة للائة أيام، ولا شيء فلأول.

قال في شرحه: ويجبوز عقق الأبق عن ظهاره إنها كنان حيًّا؛ لأمه باق على ملكه، ولا يجوز بيعد إلا مس مو الى ينجؤ لأنه عبر مقدور على تسليمه، وإنها حاز بيعه على من هوّ في بدوة لأنه فادر على قبصه.

قسوله: (وَإِنَّ كَانَ الآبِقُ وَقَناً فَالْجُفَلُ عَنَ الْمُونِينِ) وزيافه لا يحرجه عن الرهن والرد في حياة الراهن وبعده سواء؛ لأن الرهن لا يبطل السودان وهذا إذا كانت قيمته مثل المدين، أو اقل منه قال كانت أكثر فبعدر الدين الذي عليه والدافي على الراهن؛ لأن حقه تماسني بالذهر المصمون، ثم إن كانت فيمته والدين سواء، وأدى أفراهن احمل قصاء من ديسن المرشن، ويو كان الآبؤ، أمة ومعها ولد رضيع، قابلامل واحد ولا عبرة بالولد، كله في الوتامي، والله سبحانه وتعالى أعدم،

### كتاب إحياء المواتات

الرض المنسوات هسمي المي لم تكن صلحاً بالحد، ولم تكن من مرافع المنذ. وكالت حارج البلد قالت من البلد، أو معدن.

قسمال رحمه الله، والعواصل قد لا تنتفع به من الاراص لانفطاع أنساء عله أو العلمة اللهاء غليه أو قد أشية فلك مِمّا يَشْخ الرّراعة) مان دار بن سبحة، أو يزينه كان الانتهاع يدل على الحياة.

قوله: وقعا كَان مِنْهَا غَادَلِه لا مَالِك لَهُ أَوْ كَانَا مَمْلُوكَ فِي الإَمْالَامِ وَلاَ لِفَرْفَ لَهُ خالست بعيسم وهم بعيدً مِن الْقَوْلِية بَعَيْثُ إِنَّ وقف إنسانَ فِي الْقَدِي الْعَامِر فَضَاحِ لَهُ يُشْفِعُ الْصَوْمَا مِنْهُ فَهُو مُواتَّ إِلَّعَادِي: هُو مَا تَسْدَمُ حَرَادَ لا أَنَّ مَكِن لَعَادَة لاَنْ عَبِيع المَّهِ فَ لَهُ تَكُنَ فِعَادَ.

وفسولة: 195 وقف إنسان في أقصى العامر 18 معني إنساناً حيوري الصوت، وهذا الذي اختراء الشيخ فوال في يوسف.

وفكسر الطحساوي. أن ما لبست ملكاً واحده ولا هي من مرجل البيد، وكانت حارج املة دواء قرمت أو بعدت، فهي موات، وهو قول تحسم

فأمسو الومساعية: اغترط المعدة لأن أنظاهر أن ما يكون قريباً من القرية لا يقطع ارتعاق أملها عبد

والاصفار احتبرا الذهاع ارتداق أهل الفرية سبيا حقيقة

قسوله: ومَنْ احْبَاهُ بِاقْلِ الإمام مَلَكُمْ، وإِنْ أَخِياهُ مَثِيرٍ بِادْكَ الإمامِ لَمْ يَشْلُكُمُ عِنْدَ لَي حَبِيعَةً، وقال أَنو يُوسُفُ ومُحَمَّدُ: يَشْلُكُمْ بَنْدِلَهُ عَلَى السَّلَامِ: يَامِنَ أَجِبًا أَرْضَا بَبِينَ فَيْنِ مِهِا أَنْهُ

<sup>15) (</sup>جودُ الْمُتَرَافُ عَرَفُهُ وَسَلاحَ وَأَرْضَ فُقُونِكَ بَعْسَاءِ لَا تَعَرَّفُوا فُو الْكَرْفِيل

وخروطة لرعة

Acres 19

<sup>2 .</sup> وأن تخوياً الأرمل حرةً لها بعل بدينا مثلث للمنكم ولا دملي.

الأحوان تغود عبر لشمَّه إباد

ة- وأن تكون بعيدة عن الفاع إحيامُ إذا في حرٍّ بأقضى أقام لا لسبعُ مها، تولُّق،

وصفة الإحماد ما كان في العادة وحيثة للسحُّ -

و2ع قال الرا حجر العابدالاي في بحرَّجع أحديث عداية 23:424 - حديث، لهامي أحرا أن منا الراء فري الدعاء المحاري من طريق سروما من علام، أن التي مدين عدامية والمع قال: ومن أنسر تراسأ

ولأبي حبيعة قوله عليه السلام: ولبس بنمره إلا ما طابت به نفس إمامه أنَّ ولاَّته حق للمسلمين، فليس لأحد أن يختنس به مدون إذن الإمام كمال بنند المال

تم عند أبي حبيعة: إذا لم يسكها بالإحباء وملكه إياها لإمام نعد الإحباء نصير ملكاً قسمه والأولى للإمسام أن يحقلها له إذا أحياها ولا يستردها منه، وهدا إذ قرف الاستقال حبالاً. أما إذا تركه تهاوناً بالإمام كان له أن يستردها رحراً له، فإذا تركها له الإمام تركها بعشر، أو خراس

وفي الحداية: بحد فيها العشرة فأن النداء بوطيف الحراج على المسلم لا يجور، (١/ المداعة) الحراج حبيثة يكون إيف، الحراج على اعتبار الداء.

قوقه: (ويشيك اللَّمْيُ بِالإِحْيَاءُ كُلِمَا يُطَلِكُ الْفُسُمَيْ)؛ لأن لإحاد بسب المثلك [3] أن عمد أي حديثة إدن الإمام من شرطه.

قسولة: (ومن حجر اراضا ولغ يقبلون للات سين اخدها الإعافر منه ودفقها إلى غيره، حجر : بالتحديد، ويروى بالتحديد أبضاء لأنه إلى عسارتها للات سين، فقد غيره، حجر : بالتحديد، ويروى بالتحديد أبضاء لأنه إلى عسارتها للات سين، فقد خسبت انعشر. أو الخراج؛ ولأن شحجر ليس بإحياء بعدل به، وإدما الإحياء هو العمارة والتحجر: إنما حو الإعلام سي به، لأبهم كانها بعلمونه بوطنع الحجارة حوله، أو بعلمونه بحجر عبرهم عن إحياته، وإنما قدر بثلاث منين؛ لأن العالمية الالإناسي تررح في السنة مسرف، وأكم ما حجل للارتباء في حس ما يستدل به على الرهبة والاحتبار التلاث، وهي السنلاث من ذلك النوع، فإدا تركها هذا اللهذاء وهي على الرهبة والاحتبار التلاث، وهي عدل المناسع إلا تبد على الرهبة والاحتبار التلاث، وهي عدل المناسع إلا تبد على الرهبة ودولها، فوحب

<sup>=</sup> 

البلسسية والمدد عين أخوى، فإلى غروة: وقتني بها عبر في خلافته وأند به أبو بدل والالوقفي والشائسي والل عدي من رحم العرب عن غروة عن عديمة طبقة، يومن أحما أرساً منه فين لاج، وفي سبيات، فينس حديث أخرجه الدحدي والسبتي بن رداية أبرات، أن مشام من توره، عن وهينب بن كيسان عبد عطاء يومن أحم أرساً بناه فين لدي، والله يوجه أخر طن فشام فشاء الله فيستان في واقع من عام والعرب أمراه أبو ثبية أوامر قد ابن عبار من وحد أخر طن حام أرضاً في الدي أخرامه الطراق في الأوسط،

 <sup>(1)</sup> قال اللي حيض المستقلامي في تجريح أحادث القلامة (2/44/2) المدينة: والدين الدراء (لا ما طاعت المدينين إدامات الطياعي من حديث دمين.

ملكهار وإلما هدا كالاستيام فيكرءا ولوافعته جار العتبد

قَسَوْلُهُ: رَوْلَا يُخْوِزُ إِخْيَاءُ مَا قَرَابُ مِنْ الْعَامِرِ وَيُقَرِّكُ مُوْغَى لَاهُلِ الْقَرْيَةَ وَمَطُّرَاحاً تُحَصَّائِتَهُمْ وَعَنْطَبِ لَنْجَفَلُ حَاجِبِ إليها، مَانَّ بَكُونُ مُونَا خَمَلُ حَفِيمٍ بَ

قومه ﴿وَمَنَّ حَفَرَ نَفُراً فِي يُونِّهُ فِيهُ خَرِيمُهُمُ مَعَاهُ ﴿() حَفَرَ إِنِ الرَّضِ مُواتِ بَاذِكِ الإنسام عسنه أي حَمَّة ويَادِنهُ وَعَرَّ إِدَّهُ مَنْتُهَا} لأن حَبَرِ النَّبِرِ إَنْسُرَا وَلأن حَرِيمُ النَّر كساء النار ونساحت الدار أحق تماء دارق فكما حرير الشراء

عوله: (فإنَّ كَانْتُ لِلْفَطْنِ فَحَرِيقُهُا أَرْبُلُونَ فَوَاعَاً» منى من كُلُ حَدَّب أرهون هو الصحيح عطباً لداشينه. (أنَّ كَانَ أَخَبَلِ الذي يسترع به يحاوز الأرغين، لله مشهى الحبل؛ لأن الحاجة داعية إلى ذلك كذا في شرحه.

الموله: زوانًا كَانَتْ لِلنَّاضِعِ فَسِنُّونَ دَوَاعَاً، هذا عنصا.

وقال أو حسمة أوبعون كما في العطع والكلام في طول الحيل كالكلام في العطي. وعسمى قوطما: متون من كل جانب ذكره احجندي، والمراع المعتبر بزيم غلى دواع الدامة تقطف والناصح العبر الدي يستقى علم العاد.

قوله. وَوَإِنَّ كَانَتُ عُيْدًا فَخَوِيهُمُ فَلاَتُعَافِهُ قَرْعَ فِي طَلَالَهُ: حَسَمَالُهُ فَرَعَ الأَنَّ ال الدين تسمحرج الدوادة، فلا ما من موضع بحري فيم ألماء، ومن حوض بجنع بيه الماء، ومسى جسر يحري فله اللماء إلى المروعة، فلهذا قدر بالويادة، وفلتقدير بحسسمائة من كل حاصل

قوقه: وَوَمَنُ أَوَافَ أَنَّ يُخْفِر فَي حَرِيهِمَا يَقُواُ مَنِعِ مِنْهُم كَنِي ﴿ وَفِي بَلَي تعويت عَمَّهُ والإخلال به . ابان حفر طلاول أن يكيسها تبرعاً، فإن أراد أن يأحد اللهي تخسيها قبل له ذلك: إذان حفره حديد ننه كما في الكنامة بالتهها في دار غيره، فإنه بؤحد راهمها.

وقيل البناسة النقصاء تم يكيسها النصبة الرهو الصحيح. ولما الخر الثاني عنراً وراماً حسريم الأولى، فسندقس ماء البدر الأولى، اللاشي، عليه، لأنه غير اسعد في الطفر، فلمثاني الخريم من الحوالب الثلاثة هول الخالب الأول السنق ملك الخام الأول فنه والمسجرة تغرس في أرفق موالم، ها حريم أيسياً. حتى لم يكن لعمره أن يعرس شجراً في حرسه، لأنه بحثاج إلى حريم ليجد فيه نفره ويصعه فيه وهو مقاء الحددة الزاح، كذا في تقويلة.

قول، ولما قوك المحرّوب الو المستخلة وعملن عله الساء فإناً تحدُّ يُجُورُ خَوْفَة إِلَيْهِ لَمُ يُجُرُّ إِخْيَاؤُهُمَ عَامِد العام إلى كراه نهراً.

قوله: وزان كان لا يُجَوزُ أَنْ يَقُودُ إِنِّهِ فَهُوْ كَالْمُواتِ زِدَا لَمْ يَكُنُّ حَرِيمًا لِعَامَرِ

يَمْلِكُهُ مَنْ أَخَيْنَهُ بِإِذْكِ الرِّمَامِ) اشتراط إذار الإمام ليما هو قول الي حسمة.

قسوله: ووقمل كان كه لهكر في أرض غيره كالبس له خريم علد أبي خيفة إلا أن يُقسيم يُللة عَلَى قُلِف، وقال أبو لوسف ومخفذ: له مستنة ينسني عليها ويُلفي عَلَيها طِسنة)؛ لأن النهسر لا يستعم به إلا محريم بلقي عليه طينه، ويحدر عليه إلى السير ليطر مصساله، مكان الطاهر أن الحريم له، ولأنه بعناح بلي الستني ليسيل الماء عنه، ولا يمكنه المشسى عادة مي بطي النهر، ولا يمكنه إلقاء الطون الي مكن معيد إلا معرج، فيكون له الحريم اعتبارة بالبر، ولاي حيفة أن الحريم في البتر عرضاه بالأثرة ولأن الانتفاع بالهاء مي المهر ممكن بدون الحريم ولا يمكن مي المتر إلا بالإستهاء ولا استبقاء إلا بالحريم.

وقوله: ومسادي: وهو الطريق.

وفيل هو الزبير بلفتنان

فعند أبي يوسف؛ له قدر نصف يطن النهر من كل حاسب

وعنه محمد؛ فدر حيعه من كل جالب.

ونسيرة الحسلاف: أن ولايسة الغرس لصاحب الأرض عند أبي حيفة، وضفصا: العباحث الدين

وأما الفاء طبن المهر عند أو حنيفة، فاعتلف به فمشابع؟

قال معضهم: يتقله إلى موضع حير معلوك الأحد.

وقال بعصيم: له أن يلقيه على المستاة ما لو يفحش.

وأما العرور فقد قيل: بسع منه عنده.

وقيل: لا ينتع للضرورة.

وقال أنو حمديٌّ نأخذ غوله في العرس، وغوله ما في الفاء الطين، والله أعملم.

# كتاب المأذون

الإذن عبارة عن فلك الحجر وإسقاط الحق عندية. والعند بعد ذلك يتصرف لنفسه بأهليته: لأنه بعد الإذن بقي أهلاً للتصرف بلسانه الناطق، وعقله للسمر، والمحجاره عن النصرف لحق شمولي كي لا ينعلق الدين برفيته، أو كسبه وذلك مال السول، ي ملا يد من إذنه كي لا ينظل حقه من غير رضاه

قول رحمه الله: وإذًا أَذِنُ الْمُولَى لِقَدْهِ فِي النَجَارُةِ إِذَٰكَا عَامًا خَارَ تُصَرَّلُهُ فِي مَانِي الْمُجَارَاتِ بَان يقول له أَدْنت لك في النجارة ولا يقيده.

قوله: (يَسِعُ وَيَسْتُوي يَشْيَ بِعِثْلِ الْقِيمَةِ وَيَقْضَانَ) لا يتمان قب عند أبي حيمة وينفصان يسير إصاحاً ولا يجوز عددها بالغين العاجير؛ لأبه منسؤله الخبرع، فلا ينظمه الإذن بحلاف اليسير؛ لأنه لا يمكمه الاحتراز عدد ولأبي حيمة أنه متصرف بأهلية نصده فصار كاغر، وعلى هنه الصلى البادون له، فإن حابي العدد المأدون في موض مونه يخير من حيح ها بقى؛ لأن الانتصار في الحر من حيح ها بقى؛ لأن الانتصار في الحر على الخلت على الورثة، ولا وارث ظهيد وؤن كان الدين محيطاً بما في يده يقال للمشتري، إذ يسم الحياة وإلا فاردد المسيم كما في الحر، وله أن يسلم، ويقبل السلم؛ لأنه نجارة وله أن يعلم، ويقبل السلم؛ لأنه نجارة وله أن يوكل بالهيم والشراء؛ لأنه قد لا يعرع بنفسه.

قوله: (وَيَرْهَنَ وَيَسْتُوهِمِ)؛ فاجها من مواج التحارة؛ فإنها إيفاء واستيفاء، ويطلك أن يستأجر الأجراء والبيوت؛ لأنه من صنيح التحار، وبأحد الأرض مزارعة؛ لأن فيه تحميل الربح، وله أن يشاوك شركة حان، ويديع المال مضارنة ويأخلها؛ لأنه من هادة التجار، وقه أن يؤجر نفسه عندا خلافاً فلشامي، وليس له أن يبيع نفسه؛ لأنه يتحجر، ولا أن يرهن نفسه؛ لأنه يحبس، فلا يحصل مفصود المولى. أما الإحارة، فلا يتحجر جا، ويحصل جا المقصود، وهو الربح.

قونه: رؤينٌ كَانَ أَذِنَ لَهُ فِي تَوْعِ بِعَنْهِ دُونَ غَيْرِهِ فَهُوَ مَأْذُونَ لَهُ فِي جَسِيعِهَا}، حَلَ ان يَادَنَ فِي الرِّر، فإنه يَجُورَ فِيهِ وَفِي غَيْرِهِ.

وقال زفر: لا يكون مأذولًا له إلا في ذلك شوع؛ لأن الإنت توكيل وإنابة من الموني.

ولنا؛ أنه إسقاط الحق. وقلك الحجر، وعبد ذلك يظهر مالكية العبد، فلا يختص ينوع دون أوع مخلاف الوكيل، فإنه يتصرف في مثل غيره، وإن وقت له الإذب، مثل أن يقول: أدنت لك شهراً في النجارة، فهو مأدون له ابدأ حتى بحجر علمه؛ لأن إدنه إطلاق من حجر، فلا ينوفف النصرف فيه كالبنوع والعنق، وكذا إذا رأه العولى يبيع، وينشري، فلم يهمه: وسكت عن ذلك كان إذناء الأم بتعرف لنفسه، وللمولى عن في تصرفه، فعمل مكونه رصا به كما أن المشتري لها كان مصرفاً لنفسه، وللتنفيع حق بي تصرفه كان سكونه رصا به كما أن المشتري لها كان مصرفاً لنفسه هذا إذا رأى وجلاً بينع له شيئاً، فلكن سكونه على مسكونه إذناً في جوثر بعده لأن بائع عبد عبره، إلما يصبح نصرفه المنحركل، قإذا لم يوجد منه الرصا بالتوكيل لم يصبح بيحه، وإن دال: أمر بفيين، أو العدقصاراً، أو صباعاً، فهو إذن له في المجارة، وله أن يتسرف في ذلك وفي غيره؛ لأن الإحارة من المحارة، وذكر بعض الحارة إذن له في جيمه،

قوله: ووإنا أفزا فه في طيء فقيمه فقيس بمأؤون لهم؛ ياله استحدام، حتل ال يأمره بشراء توب للكسوه، أو طعام لأهنه، وهذا؛ لأنه لو صبر مأدوناً بها بسبد عليه ياب الاستحدام. ولو قال أنه: إذا جاء عده نقد أذت لك لي النجارة حبار مأذوناً له إذا حاء غده وكفه إذا قال لرجل: إذا جاء قد قانت وكيلي، فحاء عد، فإله يكول وكبالًا، ولو قال توكيله: إذا حاء غد، فقد عزلتان، أو قال لعبده السآذون: إذا حاء عد، بقد حجرت عليك، أو قال للمطلقة الرجعية؛ إذا حاء عد، فقد راحعتك، فإنه لا يصح منا كله، ولا بعير الوكيل معزولاً، ولا العبد محجورةً ولا المطلقة عراجعة ثم العبد لا يصير مأدوناً المجارة كالوكالة. ولو قال المولى: أذنت لعبدي في التجارة، وهو لا يعلم لا يصير مأذوناً للجارة كالوكالة. ولو قال بالعوا عبدي، «قد أذنت له في الجارة، وبالعوه والفيد

ومن أصحابنا من قال: يكون مأذوناً من غير خلاف والحجر عليه لا يصع إلا إذا علم. فأما إذا لم يعلم لا يصير عجوراً، وإن حجر عليه في سوقه وهو لا يعلم، إن أحبره رجلان، أو رجل وامرأتان عدلين كاناء أو غير عدلين، أو رجل عدل وامرأة عدلة صار محجوراً بالإجماع، وإن كان السجر واحداً غير عدل لا يصبر محجوراً إلا إذا عدله، وعدهما: يحجر سواء صدق، أو كذبه إذا طهر الدق الحبر، وإن كان المحر رسولاً صار تنجوراً بالإجماع صدق، أو كذبه.

قوله: ووَإِقْرَارُ الْمَأْفُونِ بِالدَّيُونِ وَالْعَصُوبِ جَائِنَ وَكَذَا بِالوَائِعِ إِذَا الْتِرَ باستهلاكها: الآن الإقرار من توابع التجارة، إذ أو الم يصح لاجتست الناس منايعته ومعاملته: وهذا إذا كانت الديون ديون التجارة، أما السهر والجناية، فإنه منطل برقبته يستوفي منه بعد الحرية ولا يستوفي من رقبته: والمراد من السهر ما كان من الترويح مير إذك المولي، ولو أقر يسهر امرأة وصدقته، فإنه لا يصبح في حق الدولي ولا يؤاخذ به إلا بعد الحريث، وإن الر أنه لفتص حرة، أو أمة لكراً تأصيعه، فعدهما: لا يثرمه في الحال إلا

عصدين المولى، وهو إقرار مختابه.

وقال أبو يوسف: هو إفرار فالمال وبؤ قد به أي الخال.

قال في المنظومة في مقالات أي يوميد، وحمد الله. .

لو قال مأدران أرائك أصمي .... بعيس بؤخذ فلحال اسمع

ولم يصرح يعا ردا بحاء عليه

قال في المستجمعي: يحتمل أن يكون بالمهر كما إنه دفع أحبيته فمختلف مدهرت بضل يجن عليه مهر عليه.

قولته ووائيس أنه أناً يُقوَوَح والاً أناً يُرَوَحَ هَمَالِكُهُ}؛ لإن الدوريج ليس من التحارة والإدن إنها يتشرف إلى التحارة، وإذا لم يقيح ولم يجره الدولي فيست فإذا دعن ما فالسهر عليه بعد الخرية؛ لأنه ترمه ينسب حير ثابت في حق الدولي وأما تزويحه لمسايكه، فإن زوج عنده لم يجر التحافاً؛ لأن فيه ضرراً بدلانة أنه للسحن رفته بالمهر والتعلق، وإن زوج أحد، فكذلك لا يجوز أيضاً عدمًا.

وقال أمو يوسف. يجوزه وأنه يحصل الدال بساءهما فأشاه إجارتك

وهما: أن الفرويج ليس من التحارة وعلى هذا الغلاف العصارف والشريك شركة عنان.

فان لي تسطومة في معالات أبي وسف رحمه الله.

وصلك الدأمون تزويج الأمه ...... وصاحب العنان واستصارته فيم بالدأمونية لأن سكانت يتلك مثلة، إسمعًا.

وفيد بالأمثا لأنه لايجور نحم ترويح العبد إحماطان

وهيد يصة من العناق؛ لأن الدعاو في يتلك ذلك (صاعةً.

قولد: وولا يكانسان الادر ليس من التجارة الآن التجارة منادلة العالى بالسالة والمدل في الكانبة مقامل طلك المجرد فيم يكن نجاعة إلا أن يجيد المبولي ولا دين عليه؟ فأن السولي قد ملكة، وتصبر العبد بالله عدم وترجع الجمول إلى تسولي؛ لأن الوكيل في الكنابة مدمير عبد وإذا كتب وإلا دين عليه وأخره السولي حارة فيمال الكتابة للسولي لا مبيل للعبد على فيتها: لأن حنوى عند الكتابة لا تعانى بالحافد وقيض مال الكتابة للسولي المحدول العبد على المحدول الله المحدول العبد على المحدول المحدول المحدول العبد على المحدول المحدول المحدول المحدول المحدول المحدول المحدول المحدول المحدول المحدولة المحدول المحدولة ا

كتاب الأدون كانون 93

وزان كان المأذون كاتب وعليه دين قليل أو كثير، قالكنانه فاستقد وإنه أجارها المولى: لأنه المولى لا يملك التصرف في كسب المندامع وجود الدين، قلا بملك إحازة الكتابة.

قولمه: وَوَلاَ يُغْفِقُ عَلَى هَالِمِ: ﴿أَنَّهُ لاَ يَمَلُكُ وَكُنَّابِكَ عَالِمَتِنَ أَوْلِيهِ وَأَنَّ العَشق وَلاَ يَشْوَضُونَا لاَنَّهُ قَبْرِعَ كَافْلِهُ قَالَ عَلَيْهِ السَّلامَ: وَفَرْضَ مُرْتِينَ صَدْفَةً مُرْفَعُ<sup>08</sup>.

قوله: (وَلاَ يَهُبُ بِعِوْضِ وَلاَ بِعَثْمِ عَوْضٍ) ولا يتصدق، لأن ذلت تبرع، ويس له أن ينكفل بالمس و لا بالمثل إلا بادن أشوقي، دان أدن له السولي ساز إذا لم يكن عليه دين. أما إذا كان مديوناً، فلا يجور. وأما المكانب، فلا نجوز كانه، ولو أذا له السولي، دان كفل لا يؤاعد بها في إلحال ويؤاحد بها بعد الحربة، وللسائون أد بعير الدابة والتوجه لانه من عادة النجار، وله أن يدعم السال متناربة، وأن ياحد المثل مضاربة، ومجرز أن يشاوك عناد؛ لأب تعقد على الوكالة دون أنكفالة، وهو يملك أن يوكل ويتوكل، ولا يجوز أن بشارك عركة مغاوضة؛ أنها تعقد على الكفالة، وهو لا يملكها، ويجوز أن بأدل المحدة في النجارة.

قوله: ﴿إِلاَّ أَنْ يُهُدِي النِّسِيرَ مِنْ الْعُعَامِ أَوْ يُطَيِّفَ مَنْ يُصِلِّفُ؛ لاه من عادة النجار محلاة . المحدورة لأنه لا إدن له

وعن أي يوسف: أن اعجور عليه إذا أعطاه البولي فوت يومه، فدن عص وفقائه على ذلك الطفام لا بأس به يحلاف ما إذا أعظاه قوت شهره لأنهم لو أكلوه فين الشهر يتضرر به العولي، فالواد ولا بأس أن تنصدق العراة من بيت روحها بالشيء اليسير كالرعيف وتعومه الأن ذلك عبر مسوع منه في العادة، ولا يجوز بالفراهم والتبات والأثاث.

قوله: ووَلَيُولُهُ مُنفَلِقَةً بِرَقَبِه لِمِناعِ فِيهَا لِلْعُرَفَاءِ إِلاَّ أَنْ يَقَلِيْهُ الْفُولُيُّ) والعراد دين التحرف أو ما في معناها كالسم والشراء والإجارة والاستنجار وضمان الفصوب والودائع إذا حجدها، وما يجب من العقر بوطء لمستئراة بعد الاستحقاق، أو عفر دابة، أو عمر ثوبًا. أما الذين إنابت بغير ذلك كالمهر والجابة، نهو متعلق بلدمته يستوفي منه بعد الحرية

<sup>(1)</sup> لم أحيداء بهذا اللعطاء والكن وردت الأحدوث في هديل العرض منة ما روى ابن ماحه في به في كان الكاسكام (بافيد) وأنف المنظاء وقال رحول الله فيلي الله عليه وسلمية وأيت لبلة أحري ي علي عليه وسلمية وأيت البلة أحري إلى عليه عليه المنابع عليه المنظمة المنظم المنظم والفرض شاملة عليه المنظم من المنظمة قال الأن البلال بدأل وعدما والمنظم من لا يستفرض الا منظم حاجه.

ولا عملق د قبته.

وقومة (إيناع فيهاي: يعني بيعة الحاكم وليس فلمولي أن يبعه: ألأن أسلك فلمولى وللعرماء فيه حق وفي يعة (مفاظ حقيم) لأنهم فلا يحتارون ترك النع بستوفو من كسم، فلم يكن له يبعة بعير ودنهم، فإذا باغ يعير إدبهم وقف على إحازتهم كما في نثر من، وإن أجاز بعصهم، وأن بعصهم لريحر إلا أن يطفوا على ذلك.

وقوله (My أن يفديه المولى»: بعني يقديه تحميع الدين؛ لأنه إذ الداء لم يمق في رفيته للغرم، شيء يناع لأجله.

قوله: (وَيُقْسَمُ لَهُمَّةً يَبِيَهُمُ بِالْجَصَاصِ) سواء ثب الدين بإدرار العاد، أو الدياه، فإن لقى هُم دين لا يطالب به الدولي، ولكن ينبعون به العند بعد العنق، وحدا إذا بعه القاضي أما إذا باعه أمولي معبر إذنهم، فلهم حق الفسيح إلا إذا كان أي النمن وجاء بديونهم، أو قصى الدولي ديهم، أو أمرة وا العاد من الدين، فإنه بطل حق المسخ، وليس هذا كالوصير. إذا باع التركة في لدين لمن فلمرم، حق القسيم.

والقرق أن هنا للعرماء استسعاء العيان فليم أن يقسمتن البيع واستصعوه في فيتهم: وهناك ليس لهم استسعاء التركة؛ لأي فيه تأخير فضاء دين النيسة.

مسألة: إذا كان لرحل على عند دس، فوهنه المنولي من عبا هب الدين، فقيله سقط الدين الذي عليمة لأن الإنسان لا يثبت له على عنده دين، فإن وجع الدولي في هبته لم يعد الدين عند أي حضفة وعند؛ لأنه لما ملكه سقطت المطالبة عنه، فصار كما و أبران فهو كالمكاح، ومعلوم أن رحلاً بو وهب أنه لزوجها انفسح المكاح، ولو رجع في الهنة لم يعد التكام لهذا المعنى.

وقال أبو يوسف: يعود الدين على العبد، وعن عمد رواية أخرى أن الدولى ليس له أن يرجع في العبد؛ لأن كون أن الدين على الديد لغين فيما مرواله عنه ربادة خصلت والعين الموهوبة متى خصلت فيها ربادة في طاك أنموهوات له منعت الرجوع.

قوله ﴿ وَفَانِكُ فَعَمَلُ شَيُّهُ مِنْ ذَبُونِهِ طُولِتُ بِهِ يَقَدُ الْخُرَابَةِ، تَشَرَرُ الدينَ في دمته وعلمه وفاء الرفاء به.

قوله (فإنا حجر غلبه أنه يصر معجورا غليه حتى يُظَيَّر أَلْحَجُورُ بَيْنَ أَطْلَ شُولُهُ﴾ لأنهم صاروا معتدين حواز التصرف معه والمدالة به، فاز يرتبع ذلك إلا بالمشم ويشترط علم أكثر أهل سوقه، حتى أنو حجر عليه فن السوق. وفيس فيه ثلا وجل، أو رحلان لا يتجبر؛ لأن اسقصود حروحه من الإدن بالشهرة وبالواجد والأسين لا يشتهر. كناب الأقون كناب الأقون

قباله: وفإناً غات الْمُولَى أَوَّ حَلَى أَوَّ لَحَقَ بِعَانِ الْمُحْرَاتِ عَرَائِداً صَارَ الْمُفَافُونَ مختجوراً والأن بالسوات سنقط الإدب وكاه بالحيون إذا كان مطفأ أنه إذا 18 كان عبر مطلق فالإذاء على حاله. وأما السحال إن حك به فيمو خاصوت، وإنه لم يحالم به حتى رجع مسلماً، فضراله حائل وإن على الحداد سمواً منابطاً صار محموراً، فإن أقال بعد ذلك لا يعود إداء، وإن على حدوثاً غير مطلق لا يحجر، وإن ارتد لمنة ون والحي عار الخرب، حذر محجوراً عند الإرتداد في قبال أن سنته وضافها بالمحان.

قول. وَقَوْلُ أَنْقُ الْعَلَمُ صَاوَ فَخَيْجُووَا عَلِي عَادِ مِن الإناقِ لِي بَعْمُ الإدلِ صَلَّ غضاجيج كَنا فِي لَدَحَدِ دَ

قوله: وَقَاؤُا حَمْمُ عَلَيْهِ فَإِقْرَارُةُ حَائِزٌ فِسَدُ فِي مَدَّدُ مِنَّ الْعَدَنَ حَلَدُ أَيَّ حَمَعَةُ مَعَادَدُ أَنْ يَقْرَ بَمَا فِي يَدِهُ أَنَهُ وَفَيْعَا صَدِّي تَعَالِقَ. أَوْ عَسَنَهُ مَامَ أَوْ يَقْرَ بَدِي على آغل درهــــو فعند أبي حنفة يضح إفرا ه بالدين وديدة. يؤهني منا ابي يده

وقال أنو الوارغ، ومحمد: لا يضح التراوه في النواحة إذا أنان علمه دين يلافظ بعا في يناه لم يعر العراوة وصاعةً؛ لأن حق العراماً، فد نعلق بالسال الدي في سه عبد الحجور.

قوله: ﴿وَإِذَا لُوكُ ذَيُوكُ لَحِيهُ عَشَاهِ وَوَقَيْتِهِ لَمْ يَمِينَ النَّمِلِي مَا لِي بَدَهُ وَيَدَ النَّس عيده له يصفوا عند أبي حمقه.

وقال أبو توسف وعبيد: تبلك با أن بده وتقيل من أعلقه وعليه قيمته، وإنا لم يكن الدين عبط بعاله خار علله إجماعاً.

قومه: ووإفه باع هن المواكن شيئاً بيشي فيشيع أوّ الكُنو حان هذه إذا كان على العد درره لأنه كالأحلى من كسره إذا كان عليه دير، وإن لم يكن عليه، ألا سيم سهمة؟ لأن مسد رما في بدد لصولي.

قوله: ووَإِنَّ فَاعَهُ بِقُلُطِكِ لَمُ يَحُرُهِ؛ لأنه عنهم أن حقد، وهذه عند أن حسمة والمدهمة إذا ناعه للقيمان بحور ويخير السولي إن شاء أوان أعماناته وإلى شاء المدير. وهفة المراكب ما إذا حلى الأحسي إذا كان عليه أن المد أن حايدة الأنه لا نسعة والحلاف ما إذا الماع المرافقي من الدارث علل فيته حيث لا يجور المدادة لأن حق تقد الوراة أهلق بعيمة أما عن المرافق تعلق بالدارة لا عمار

قولد. روباِنَّ باغة الْفَوْلَي عَبِّثَ بِلِكِّنِ الْفِيمَةِ الْوَ الْمَلَ جَارِيَّ لَانِهِ لا بلحقه بتلك نهية.

ا قوله؛ وقاينُ سَلْعَةَ إِنَّهِ فَلَنْ فَلَعْنِ النَّمَى يَطَلُ النَّمَنِّيَّ؛ وَأَنَّا زَنَّا مَنْم السبح من مبص

الثمن حصل النمن أدبأ للمولى على عبده والمولى لا يثبت له على صدة دين، وإنا بطل النمن مبارى كانه باغ ملها مير نهن، فا" بحور البع ومراده ببطلات النمن نظلات تستمه واسطالية به للمولى المبرحاع العبيع، وإن ياعم بأكثر من ليمته أومر الرابة المجانف أو بقص البح.

قوله: وَوَبُونَ السَّمَاكُةَ فِي بَدِهِ خَتَى يَسْتُولِهِيَّ النَّمَن جَانَ}؛ لأن النافع له حق في النبيع

قوله: ورَاوِدًا أَغْنَىٰ الْمُولَى الْكَبُلَةُ الْمُأذُونَ وَعَلَيْهِ وَلَبُونَ فَحِنْفَةٌ جَانِوً)؛ لأن طاحه فيه مان والدولي عبدمن تفيمته للغرماء؛ لأبه أثلث ما معلل به حقيق وهي رفيته، مكان عليه ضيبهها؛ ولأنه لم يتلف أكثر من القيمة، أبلا يقرمه عبر دلك، وإن كانت فيمته أكثر من الذين ضمى فير المدين لا غير وجهدا نبي أن فوله والدولي شامن تقيمه محمول على ما إذا كانت القيمة على الدين، أو أقل وقوله فيامن لقيمته سواء في ذلك علم والدين أو فم يعلم؛ لأنه ضمان الشهلاك، أدسوى فيه فعلم والحمل.

قوله: ويُمّا يُقي مِنَ الذّينَ لَطَالُبُ بِهِ الْمُفَتَىٰ بَقَدَ الْعَنْيَءِ؛ لأن نشير معلق بدمته ورفيد، وقد صدن العرلي ما أنلف عليهم من رهيده وبعي فاصلي دينهم ان ذمته، رهذا بيحدات ما إذا أتنتن الماسر وأم الوائد الدادون لهما، وقد الرحيمية ديونه، دام لا العبس همولي شيئاً؛ لأن عن المفرماء لم يتعلق برقشهما استبعاء اللرح، فلم يكور مبلماً حقيهم للم وضمن شيئاً.

قوله: (وإذا وألذات الأمة المأذونة من خولاها فدلك خجرً عليه) خلافاً أزمره فهو بعنبر المهاء بالابتداء، وتعلى بقول الطاهر له يحصها بعد الدلادة، فبكون دلالة على الحبير لمخلاف الانتداء، لأل الصريع فاص على الدلالة وتصمل فسنه إلى ركبتها ديون لإناده على يعتبل الدلالة وتصمل فسنها إلى ركبتها ديون في ينظر إلى العصل الولد سها، وأيس عليها دمل فالولد للمولى حتى لو الحقها دير بعد ظلل، ملا حتى المرماء فهم وإلى ولدت بعد لموت الديل المها على الفرماء الذيل على المائة دول المنابة في في الفرماء الذيل على المرادة دول الديل ليت حقيم بعد الولادة، وهذا بعلاف ولد الحابة فإله لا يتم الدي وإلى العصل بعد الحناية ويكون للدولي ويحاطب المعولي في الأمة بين الدفع أو الفياء.

والعرق أن في الأولى الدين ثابت في رفتها فيستري إلى وبدها. وأما الجانبة لم يتست في وقشهال وإنما يطالب المهولي بالدفع أو الغداء والولد العولود قبل الدين لا يعاجل في الدين بحلاف الكسب واقمية والصدلة إن كان فيل الحوق الدين إذا ثم يأحذه السولى حتى حتى الدين، فوقا ذلك يكون للعرماء، والعرق أن الكسب في بدها بدلالة أنه يحوز تصرفيا فيه على أن يأحذه السولى، وأما الولم لليس هو في يدها؛ لأنه لا يحوز تصرفها فيه، فصار كالكسب المأخوذ منها

قوله: ووافحاً أدناً وإلى العشق للعقبي في الفخارة، فَهُوْ فِي النَوَاء وَالْمُبِعِ كَالْمُبَهِ الْمُعَالَّةِ، فَهُوْ فِي النَوَاء وَالْمُبِعِ كَالْمُبَهِ الْمُعَالَّةِ وَلَمُوا الْمُعَالِقِ عَلَيْهِ الْمُعَلِقِ عَلَيْهِ وَالْمُعَلِقِ الْمُعَلِقِ الْمُعَلِقِ الْمُعَلِقِ الْمُعَلِقِ اللّهِ عَلَيْهِ اللّهِ عَلَيْهِ اللّهِ عَلَيْهِ اللّهِ عَلَيْهِ اللّهِ عَلَيْهِ اللّهِ اللّهِ اللّهُ اللّهِ عَلَيْهِ اللّهِ عَلَيْهِ اللّهِ اللّهِ عَلَيْهِ وَلَا اللّهُ عَلَيْهِ وَلاَ اللّهُ اللّهِ عَلَيْهِ وَلاَ اللّهُ عَلَيْهِ وَلاَ عَلَيْهِ عَلَيْهِ وَلاَ عَلَيْهِ وَلاَ عَلَيْهِ وَلاَ عَلَيْهِ وَلاَ عَلَيْهِ عَلَيْهِ وَلاَ عَلَيْهِ عَلَيْهِ وَلاَ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ وَلاَ عِلْهِ اللّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ وَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللّهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلْهُ عَلَيْهِ عَلْهِ عَلَيْهِ عَلِيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَ

حسائل: قال الحجماءي: إذا قال لعباء إذا أدب إلى ألف درهم، وأدب حركان جذا الفول مأذوباً له في التحارة؛ لأنه لا بسلان أداء الألف، إلا الاكتساب، نصار مأذوباً دلالة ويعنق بالأداء إلا يعنق بالفيول، وكذا إذا قال: من أدبت إلى، أو منى ما أدبت إلى، أو حين أدبت إلى، أو إذا ما أدبب الي، فهما لا يقحم على المحلس، وكذا إذا قال: أد الي الفاء وأنت حر، فؤنه لا يعنق عنى يؤدي؛ لأنه تنق معلى بشرط، وإن قال: أد إلى العالم،

اقال في الكراحي" يعنق في الحال.

وقبل: لا يعمل إلا بالأداء، وإن قال: أد التي أها أند. حا علق في الحال أدي. أو لم

3 1

وإن قال. أنت حر وعليك الد. يعنق ولا بلرمه شيء صد أي حيمة، وعمدهما: مه لم يقبل لا يعنق، فإذا عنق ولرمه السال. وأما إذا قال: إن أدبت إلي أماً، وأذت حرء فهما يفتصر على المحلس، فإن أدنء في المحلس معنق. وإن لم بقبل المولى الألف يحمر عمى فلفول: ومنى حلى بينه وبين المال عنق سواء أحد المال، أو لم يأحده، واله أعلم.

# كتاب المزارعة

المرازعة <sup>(1)</sup> في اللغة: مفاعلة من الزوع.

وفي الشرع: عبارة عن العقد على الزوع بعض الخارج، ريسمي أبضاً محامة؛ لأن العزارع حمير.

وقبل: مشنقة من عقد النبي صلى الله عليه وسلم مع أهل خيبر.

قوله وحمه الله تعالى: وقَالَ أَبُو حَلِهَةَ الْكُوَّاوَعَةُ بِالنَّكُثِ وَالرَّبِي بَاطِئَةٌ إِنهَا ذكر الخلك والربع تبركاً بلفظ النبي صلى الله عليه وسلم حين نبي عن المحابرة، فقال له زيد بن ثابت: «وما السخابرة يا رسول الله، قال: أن تأخذ أرضاً خلت أو ربع»<sup>(4)</sup> والأ فانزيادة والنقصان في دلك سواء.

وقيل: إنها فيد بالتلك والرمع باعبار عادة النامي في ذلك، فإمهم يترارعون هكدا.

وقوله: وباطنة»: أي تاسدة. وإذا كانت باسدة عمد أي حيفة، فإنا سقى الأرض وكربها ولم يحرح شيء فله أسر مثله؛ لأنه في معنى إجارة فاسدة، وهذا إذا كان فليدر مى قبل صاحب الأرض. فإن كان من قبله. أملته أحر مثل الأرض. والحارج تصاحب الأرض؛ لأنه ساء ملكه.

<sup>(5)</sup> وهو توع شركة زير فية على فاستثنار الأوس، يتعافد بها الطوفان على أن تكول الأوص من أحدهم والعمل من الأجراء والنصول الرواعي منسرك بسهما بسمة تنفق عليها. والمامل في الأرض بالميزارعة يسمى: مزارعاً. والطرف الاعراء والالأرض.

انطره فيدخل الدفهي العام (17/16).

<sup>(2)</sup> عالى ابن حجر المستقلامي في الدراية في تشريع أحاديث الفاياة (20412-205) حديث النهي عن المتحارة؛ كبرسه مسلم من حديث حار بهذا اللفظاء وزه والحاقلة، والعراية وتفسيرها، وأخرسه أيف أ، قن ابن عمر كنا يجار والإ بري بدلك بأساء حتى رعم رابع من حديج أن رسول الله صلى الله علمية عمر أنه كان تكرى الله عليه وسلم والي بكر وعمر وصدواً من عمر أنه كان تكرى مسزاره عليه وسلم وأبي بكر وعمر وصدواً من إمارة معلوباً، تم حديث من رابع من حديث غالب الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وصدواً من إمارة معلوباً، تم حديث من رابع من حديث غالب علي على الله عليه وسلم على كراء الدرارع، فقعت ابن معمر اللي واقع، فقعت عن معمولية عليه وسلم عن كراء الدرارع.

وروى الأربعية إلا الترمذي من حديث عروه بن الوبير قال: فالل وبد من تاك. يعمر عله مرافع من حسديم، قام والله أهلو بالحديث منه، إنها أتى رسالان قد طينان، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: وإن كان هنا شامكم لان تكروا العوارج»، يسمح واقع قول. لا تكروا لعز رح.

وفي السياب: حسن فاسب من الهسجاك: أن وصول الله صلى عليه وحثم عن عن المؤارعة، وأمر بالتؤاجرة، وقال: الاياس جاء أحرجه مسلم.

 وظائيل على أنها فاستة: أنه استنجار بعض الحاوج، فيكون في معنى قابر الطحافة ولأن الأحر بعدوم، أو يحيول كما إذا استأجره أن يرعى علمه يعض الحاوج منه.

قوقه: ﴿وَقَالَ أَبُو يُوسَفُ وَفَحَمْدُ: هِيَ جَائِزَةً} وعليه الفتوى لحاجة الناس إليها؛ لأن صاحب الأرض قد لا يجد أحرة يستصل بها، وما دعت الضرورة اليه، فهو حائز.

ومن حجة أي حنيفة: أن النبي عليه الصلاة والسلام: ونهي عن المحافلة وغلمزابدة وا<sup>17</sup>.

فالمجافلة: مفاعلة من الحقل، وهو الروع، فيحسل أنه بيع الزوع بالزوع، ويحسل أنه الميزوعة

وأما المرابلة: فهو يح الرطب على رؤوس انتحل تخرصه شراً.

قوله: ﴿وَهِيَ عَنْدَهُمَا عَلَى أَرْبُعَةٍ أَوْجُو إِذَا كَالَتُ الأَوْضُ وَالْبُذُرُ لِوَاجِدِ وَالْعَمَلُ وَالْبُقُولِ لُوَاجِدِ جَازَتُنَّ: لأنه استنجار اللعامل بيعض الخارج. وهو أصل المواوعة. ولا يقال: هَلا بَشِّتُ لدَّحُول النقر منه في انعسل؟

فنقول: البقر عبر مستقدرة، وإنسا هي قايعة لعمل فعامل؛ لأنها آلة العمل كما إذا استقاجر عياطأ ليحيط له بابرة الحياط، فإن ذلك جائز؛ ولأن من استقجر حياطاً كانت الإبرة تابعة لعمله، وليس في مقابلتها أحرة كذلك هذا.

قوله: ﴿وَإِنْ كَانَتُ الْأَرْضُ لَوْاحِدُ وَالْفَقَلُ وَالْبَقُرُ وَالْبِعُوْ لِوَاحِدِ جَارَتُ أَيْضًا) وهذه الوجه الثاني، ووجهه: أن العامل مستأجر للأرض سمض معلوم من الخارج، فيجور كما إذا استأجر بدراهم معلومة.

قوله: ﴿وَإِنْ كَانَتَ الْأَرْضُ وَالْكِفَارُ وَالْبَقَرُ لُوَاحِدُ وَالْفَصَلُ مِنْ آخَوْ جَازَتُ أَلِيقًا) وهذا الوجه الثالت. ووجهه: أنه إذا استأجره للعمل بأنّهُ المستأجر، فصار كما إذا استأجر عباطًا ليحيد فريه بارته.

قوله: ووَإِنْ كَانَتُ الأَوْضُ وَالْبَقْرُ لِمُواحِدُ وَالْمَدُّرُ وَالْعَمُلُ لُوَاحِدُ فَهِي بَاطِئَةً، وهذا للوجه الرابع. وهو باطل في طاهر الرواية؛ لأن أشقر همهنا مستأجرة بعض الخارج؛ لأنها لا تصير قامعة للعمل؛ لأنها لم تشرط على العامل، واستبحار البغر ببعض الخارج لا يجوز.

قوله: ﴿وَلاَ تُصِحُّ الْمُعْزَارُعَةُ ۚ إِلاَّ عَلَى مُلَّةٍ مَعْلُومَةٍ﴾ لأن حيالتها تودي إلى الاحتلاف، فرما يدعى أحدهما مدة نزيد على مدة الأحر.

 <sup>(1)</sup> احسرجه مسلم في صحيحه في كتاب البوع (باب) النبي عن افعاللة والمرابة وعن استخابرة)،
 والترمذي في سنه في كتاب البوع عن رسول الله (باب: ما جاء في النبي عن التبا).

قال في البنايج: هذا حند عنماك بالكومة، فإن مده الرازع عندهم معاولة، فاعدوها. وانتهاؤها يجهزل, أما في بلادنا هوقت الزواعة معلوم، فيجوز

قال أبو الليث وبم بأحد.

قوله: روأنُهُ يُكُولُ الْغَارِجُ بَيْمُهُمُ مُسَاعًا} تحقيقاً للمشاركة

قوله: وقائل شرطً الأخدهما قُفْراك مُسْهَاةً فَهِي بَاطِنَةً)؛ لأن به تنفط الشركة لجواز أن لا ضرح الأرض إلا ذُنك القدر، فيستحف الحاصا دون الاحر، وكنه إذا شرط صحب الدفر أن يربع بقدر طوم، ويكون النافي بسهما فهو فاسده لأنه يؤدي إلى فقع الشركة في بعدر معنى، أو في حبحه بأن لا تخرج إلا قدر البدر.

قوله ووكَفَالِكَ إذا شَرَطًا مَا عَلَى الْمَادِئِاتِ وَالسَّوَّاقِي) يعني شرطاه لاحدهما، ديمو قاسد.

والعلايانات: اسم عجمي، وهي التي تكون أصغر من أشهر وأعظم من الحدول. وهو المشرب الصعير الذي يسقي بعض الأرص.

. والسوافي: جمع سافية وكأنها أني يسفى ما كل الأرس، وهي دوق الجدول. وقبل: الماديات العروب، وهي لعة دوسية.

وكفا إذا شرط لأحلصا زرع موضع بعين، أو ما يعرج من ناجة معية لا يجوزا لأنه يقصى إلى قطع انشركة بخوار أنه لا يجرح إلا من ذلك الموضع، وكما إذا شرط لاحدامة الدن وقلاحر الحد مهو باسد؛ لأنه قد نصب أداد بلا يتقد الحب ولا يحرج الا النبي، وكما إذا شرط الدن تصفين واخب لأحدمه؛ لأنه يؤدي إلى بطع إنشركة فيما هو المقصود وهو الحد، وإن شرطا الحب بصفين ولم يعرضا قلين صحت العوارعة لاشواضها الشركة، بما هو المقصود، ثم الدن بكون لصاحب استرة لأنه ماه بدره.

وقال مشابخ للحي: التين النهما أنصاً اعتباراً للمرف فيما ثم فيص عليه المتعاقدة؛ ولأنه تبع للحيد، والنبع يفوم بشرط الأصل.

ولو شرطه الحب بصفين وانس قصاحب شدر فلحت؛ لأنه حكم العقد، وقد قانوا: إن انشرط إنما يضم في حق من ليس من قب الدار، أما صاحب البذر فيستحق الحارج بيذره، فعلى هذه إذا دفع أرب ربدراً على أن يحمل فيها المعمل ولد للك ما يحرجه أو قصمه ولم يسم غير ذلك خاره لأن الدي يحتاج إلى الشرط، هو الذي لا يعر عنه، وقد وحد الشرط، وأما إذا مني تصاحب النفر ولم يسم للعامل شبأ فالقياس أن لا يجوزة لأنه لها شرط للفسه تصف الحارج صار مستحدًا له بالشرط والباقي إذا لم يشرطه اللمزارع يستحقه ببدره، فلهذا لم يضيع وفي الاستحسان يجوز؛ لأنه إذا قال: على أن لي النصف، أو الثلث، فقل: بذل اساقي المعامل؛ لأن من شأن الحارج أن يكون بنهمة مصفين.

قوله: ﴿وَإِنْ كُمْ لَخَرِحُ الأَرْضُ شَيْعًا فَلاَ شَيْءً لِلْقَامِلِي هذا في العزارعة الصحيحة إذا كان البذر من قبل صاحب الأوس أو العامل؛ لأن ألفقد الصحيح بجب فيه المسمى، ولم يوجد السمى علم يستحق شيئًا. وأما إذا كانت قائدة ولم تخرج الأرض شيئًا وحب الحر المثل على الدي من قبله البذر. فإن كان البدر من قبل العامل فهو مستاجر للأرض، وإن كان من قبل صاحب الأرض، فهو مستاجر للعامل. فإذا فسدت يجب أحر العثل؛ لأنه استوفى في المنتفة عن عقد فاده.

قوله: (وَإِذَا فَسَلَاتَ الْمُؤَاوَعَةُ فَالْخَارِجُ كُلَّةً لِمُعَاجِبِ الْبَلْرِ) أنه ساء ملكه. فإن كان البنر من فيل صاحب الأرض، فللعامل لمجر مثله لا بزاد على ما غرط له من لمفارج: لأنه رضى بسقوط الزيادة، وهذا عندهما.

وقال عمد: له أحر مثله بالغا ما بلع.

قوله: رَوْلِكُ كَانَ الْبَقْرُ مِنْ قَبْلِ الْغَامِلِ فَلِصَاحِبِ الأَرْضِ لَجْرُ مِثْلِ أَرْضِهِمِ؛ لأنه استوفى مناسها بعقد عاسد. وعل بزاد على ما شوط له من الحارج؟ على الحلاف الذي ذكرناه.

وقو جمع بين الأرض والبقرء حتى فسندت العزارعة، فعلى العامل أحر مثل الأرض والبقر هو الصحيح.

قوله: (وَإِفَا عَقَدَ الْمُوَارَعَةَ فَاطَنَتُخَ صَاحِبُ الْبَغُو مِنَ الْعَمَلِ لَمْ يَجْبُرُ عَلَيْهِ)؛ لأنه لا يسكنه النصي في المعقد إلا الإتلاف عالم، وهو البدر وب ضرر عليه، فصار كما إذا استأجر أجبراً لهذه دره، ثم بنا لصاحب العار له ينحر على ذلك.

قوقه: ﴿وَإِنَّ الْمُنْفَعُ الَّذِي لَهُمَ مِنْ قَبْلُهِ الْبُلْرُ أَجْتَرُهُ الْمُعَاكِمُ عَلَى الْمُعَلَى}؛ لأنه لا ضرر عقبه في الوقاء بالعقد، ولا إذا كان عدراً تفسيح به الإجارة فتفسيخ به العزارعة.

قوقه: (وَإِنَّهَ هَاتَ أَحَدُ الْمُتَعَاقِدَيْنِ بَطَلَتْ الْمُوَاوَعُةُ اعْتِبَارًا بِالإِجَارُةِ) يعنى مات قبل الرراحة، أما إذا كان بعدها، فإن مات صاحب الأرض تركت في يد العامل، حتى يستحصد، ويقسم على الشرط وإذا كان السبت هو العامل، فقال رراته فحن نعمل في الزرع إلى أن يستحصد، وأي صاحب الأرض لم يكن له ذلك؛ لأنه لا ضرر عليه، ولهما المضرر عليهم في فلع الزرع، فوجب تبقيته ولا أجر لهم فيما عملوا، وإذ أرادوا قلع الزرع لم يجبرو، على العمل. وقبل لصاحب الأرض: اقلعه فيكون بيكم. أو أعطهم قيمة حمتهم والزارع كله قك، أو أنفن على حمتهم، وتعود بتفقتك في حصتهم.

قوله: ووَإِذَا الْفَضَتُ مُدَّةُ الْمُؤَارَعَةُ وَالزَّرَعُ لَهُ يُدُرُكُ كَانَ عَلَى الْمُؤَارِعِ أَجُرًا مِثْلِ لَصِيبِهِ مِنْ الْأَرْضِ إِلَى أَنَّ يُسْتَخْصَدُ وَالنَّمَاةُ عَلَى الزَّرَعِ عَلَيْهِما عَلَى مَفْدُورِ خَقُوفِهاً)؛ للصيبِه مِنْ الْخَرَامُ الْفَدِدُ لِفَاءَ الْحَقَرَاءُ وَلَى مُسَجِّه إِلَحَاقُ ضَرِر بأحدها، فكان نشيته إلى الحصاد الوَّن في مَنْ الله الله ويكون العمل عليها جمعاً؛ لأن العقد قد اشهى باشهاء المدف وهذا عمل في الحال المستوك، وهذا مخلاف ما إذا مات راس الأرض و الزرع على حدث تكون العمل في مدته، والعقد يستدعي العمل على العامل. أما هذا للعقد، فذه يحتص العامل وجوب العمل عليه.

وقوله: يزوالفقة على الزرع طليهما على مقدار حقوقهماي: وذلك مثل أحر سقي العام وغيره، وحدًا إنها يكون بعد الغصاء فعدة. أما إذا لو تنقص، فهو على العامل خاصة.

قوله: (وَأُجُرَةُ الْخَصَادِ وَالرَّفَاعِ وَالْفَيْسِ وَالثَفْرِيَةِ طَلَيْهِمَا بِالْحَصَصِ) وكند إذا أراد أن ياحده فصلاً وسِعاء بالحصاد عليهما على قدر حقيهما.

قوله: وَفَإِنَّ شَوْطَاهُ فِي الْمُوارَعَةِ عَلَى الْعَامِلِ فَسَدَتُمُ يعني الحصاد والدياس؛ لأنهما لم يازما العزارع، وإما قليه أن بقوم على الزوع إلى أن بدرك.

وعن أبي يوسف: أنه يجوز خرط ذلك على العامل للتمامل، وهو احتيار مشايخ بلخي.

عال السرحسي: وهو الأصح في فيارنا.

والحاصل: أن ما كان من عمل قبل الإدراك مثل السقي والحفظ، فهو على العامل، وما كان بعد الإدراك قبل الفسمة ديو عليهما في طاهر الرواية كا قصاد والدياس وأنهاهم، وما كان بعد القسمة، ديو عليهما بحو الحمل والحفظ والسباقة على هذا القيام، دما كان قبل إدراك اللمر من السفي والنقيع والحفظ معلى العامل، وما كان اعدم كابلفاد والحفظ فهو عليهما فإن شرطا الجداد على العامل لا يجوز بالإنفاق؛ لأنه لا عرف فيه، وإن شرطا الحصاد في الراح على مناحب الأرش، لا يجوز بالإضاع لعدم على مناحب الأرش، والله سبحانه وتعانى أعلم.

### كتاب الساقاة

العساقة (\*\*): دقع التحل والكرم والأشجار المدورة معاملة بالنصف، أو بالتلث، أو يائريع قل أو كتر.

وأهل المدينة يستمونها المعاملة.

قوله رحمه الله تعالى: وقَالَ أَبُو حَبِيقَةَ الْمُسَالَاةُ مِجْزُءِ مِنْ النَّمْرَةِ مُشَاعاً بَاطِلَةً؟؛ لأنه استنجار بجزء من المعمول فيه كغفير الطحان.

قوله: ووَقَالَ آيُو يُوسُف وَمُخَمَّدً: هِيَ جَائِزَةً إِنَّا ذَكُوا مُلَّةً مَقَلُومَةً وَسَمَّيًا جَزْءًا مِنْ الثَّمَرَةِ مَشَاعًا؟؛ لأن الحاجة داعية إلى ذلك مسومج في حوازها تنضرورا، فإن لم يُذكر المدة حاز، وتقع على أول شرة شعرج في أول سنة.

قوله: ﴿وَلَجُوزُ الْمُسْتَقَافُ فِي النَّخَلِ وَالشَّجْرِ وَالْكُرْمِ وَالرَّطَابِ وَأَصُولِ الْبَانَتِجَانِ﴾ الرطاب جمع رطة كانفصه والقصاع والجفنة والجفان والبغول غير الرطاب، فالفول مثل المكرات والبغل والسلق ومعو علك، والرطاب كالقناء والبطيخ والرماد والعب والسفرجل والبادهجان وأشهاه ذلك.

قوله: وَقَاِناً هَقَعَ تَحَلَّمُ فِيهِ لَمَرَةً فُسَالَتُهُ وَالشَهْرَةُ تَوْبِدُ بِالْعَمْلِ جَارً، وَإِنَّ كَانَتْ قُدَّ التَّهُمُنَةُ فَمْ يُجِئٍّ؟ لأن قامل إما يستحن بالعمل، ولا أثر فلصل عد النناهي والإدراك.

قوله: رَوَافِنَا فَسُفَاتَ الْمُسَافَاةُ فَفِلْقَامِلِ أَجْرًا مِثْلِهِمِ؛ لأنه في معنى الإحارة العاسدة، وصار كالموارعة إذا فسدت.

ثم عند أبي يوسف له أجر مثله لا يزاد على ما شرط له.

وعبد عمد: له أجر مثله بالفا ما بلع.

قوله: ﴿وَتَبْطُلُ الْمُسْتَقَافَةُ بِالْمَوْتِ} أما موت صاحب فنسل: فلان النحل انتقل اللي ه.

وأما موت العامل فلتعقر العملي من حيته فإن مات صاحب النحل والنمرة صمر التحصور طلقامل أن يقوم عليه كما كان يقوم قبل دلك إلى أن يمرك، ولو كره ذلك وركمة لأن في ذلك دفع الضرر عن العامل من عير إصرار بالورثة، فإن رضي العامل

 <sup>(1)</sup> وهي توع شركة رواعية على استثمار الشجر، يكون فيها الشجر أس طرف، والعمل في الشحر بترينه وحدمته وسفيه من الطرف الاحر، والتمرة الخاصلة مشتركة باسمة منفى عليها.

فلتطمل هواز المسالقين والطرف الإحرار راب الشحور

انظر: المدخل النفيي انعام (617/1).

بالمشرر بأن فائل: أن أخد نصيبي بسراً أحصره بالورثة باحير بين آلالة أنباء إن شاءوا ضرموه وقسموه، وإن شاءو أعطوه فيمة تصيبه وإن شادرا أنشوه على البسر حتى يبلغ ويرجعون بنا أشقوه في حشة العامل، وإن بات العامل دورشه أن يقرموه عليه، وإن كره مناحب المحل؛ لأن فيه النصر من الحجيزة وإن آبادوا أن يصرموه بسراً كان اساحب التحل بين الحيارات الثلاثة لتي ذكرناها وإن بانا مبعداً فاخير أورثة طعامل المهميم مقامه بإن أبي ورثة الغامل أن يقوموا عبه كان الحيار نورثة صاحب التحل على ما بناه وإن المقصدة ما فالمعاملة، وهو يسر أحصر فالعامل أن يقوم سبه حتى بدراه لكان نفير أحرة إلى المشاحر إلا يحوز استنجازه بالعلاف المبراء عليهما.

قوله: (وَتُفَسِّحُ فِالْأَطْفُاوِ كُمَّا تُعْسَمُ الإجارةُ) ومِن الأعدار فيما أن يخون العامل سارقاً معاف أنه سرفه السعف وانسوه لأن فيه فدراً على صاحب المحل، ومن ذلك أيضاً مرض العامل إذا كان يصعفه عن العمل. وإن أراد العامل قرك العمل هل مكون عشراً؟ ليه رويدن:

(حفظ: ﴿

والثالية العماء والله استحابه وتعالى أعلم

### كتاب النكاح

التكاح<sup>(2)</sup> في اللغة: حقيقة في الوطاء، هو الصحيح، وحر كاز في العقد؛ لأن العقد يتوصل به في الوطاء، فيسمى بكاحاً كما مم الكام حيراً.

> ولما إليس أنه هادة طرعان من مهذ أدم إلى الأن ثم تدسمز في الحاة إلاً الكاح والإيمان. انظر: الراعاتين والر239

صيفة السؤواج السيراة بالصفه ما متري عند الرواح من الأسكاد النبر عند كالو مراب والحرمة وعيرات والمرابة وعرف والمرابة المستران الم

1- فسيكون برصاً إذا كان الشخص في حال بيش بهيا اراكات حريمة الرما إلى لم يتروح وكان الماتواً على النهر والمعنة وحقوق الزواج الشرعية ولا يستطيع الاحترار عن أوقوع اير الزنا بالتسوم ويحسون وإنسنا كان الزواج درصاً بي هذه العائدة أن الشخص لمراه إنفاف عمله وصوبها عن الحسوام ولا يتوصل في ذلك إلا بالزواج، والقاعدة الشرعية أن ما لا يتوصل في العرص إلا له يكون فرضاً، وإذا لم يتزوج كان أنماً ومرتكاً قرم.

2- ويكسبون الرواج واحباً 10 كان المراء في حافة بحاف فيها الوقوع في أرنا (( في يتروج ا وكان فسادراً علمسي الهيم والتقفة ولا معاف من هيمه ظلم العراء ولا التنصير في حصيا، فإدا لم يتروج كان أشأ ومستحفًا للطفاف وليكم اللح من العمال السرف على ترانا الرواح في المبانة الأولى.

ق وكسون السرواح حسراناً (12كسان انشاحص في حالة بنقل صها عادم انقبار بالموراة والإصهار والإصهار والإصهار والإسترار بالسراة إذا هو نروح بأن كان غير أهر على تكاليف الرواح الشرعية أو يقام في أسمور والمقاسم إلى تروع كان تكون أنه واحد وأن تروح بصراها لا يستطيع أن يحمل العدل بيسبد. وإنها كان الرواح حرامة في مدد الحالاة إلى مكون طرعة الإسكام الفرح وكان ما مكون وسنة للمرام يكون حرام.

4- ويكسون السرواح مكروها أدا حاف الشجعي الوقوع في اهور والطرو ان تروح لعجره عي الإنفساق أو إساءة الدارة أو الدور رشام في الساء والمعدم من فريس وإذا مناف الوقوع في شيء مسى ذلك كان الرواح بالقرؤها في هذه المالة، وما كرادة بعراج أو كرافة السرية على المسب ما يشغر الدفي نفسه.

5- ويكيبون السيرواج منه أو مشوياً في حالة الاعدال، وهي أن تكون الشاهيس معمل فطبيعة محسبت لا يحشاني هرافسوع في الرما إن ثم يتروح، ولا يحشى أن يطلم روحه إن تزوج، وحالة الاعتدال هي احالة العالمة على أكثر اشامي، ورسا كان الزواج سنة في هذه العالمة أنظر: الأحكام الدرعية ألأحيال التسجيبة إمر 18-20، والدليل على أن احفيفه فيه الوطء، فوله تعالى: ﴿ وَلَا تُمَكَّمُواْ مَا نَكُحْ وَالْأَوْكُمْ مِنْ َ اللَّهِ عَلَ الْإِنْدَارْ لِهِ <sup>(1)</sup>، والدراه به الوطء؛ لأن الأمة إذا وطنها الأب سرس على الابن وكذلك فوله: تعالى ﴿ اَلزَّبِي لَا يَتِكِحُ إِلَّا رَائِيةً ﴾ <sup>(3)</sup>، والدراد به الوطء وكذا قوله عليه الصلاة والسلام: والعن الله فاكح الهيمة ع<sup>(1)</sup>.

المولد: والمنكَّاخُ يُنفقلُ بالإيجَابِ والقُلُولِ»؛ لأنه عقد، نافتقر إلى الإيجاب والقبول كعقد البيع: لأن البضع على مُلك فمرأة، والمال يتبت في مقابلته، فلم بكن بد من إيجاب من الموأة، أو معن يلي عليها، وضول من الزوح.

قسوله: وبالفطّني وقد بعقد بانط واحد، مثل ابن العم يروج ابـة عمه من هـمه. فإنه يكتبه أن بقول: بحضرة شاهدين: ابن لروجت بهدم، وكذا إذا كان وفي صعيرين أو وكسيلاً مـس الحالمين، كفاه ان يقول: زوجت هذه من هدا، ولا بحثاح إلى فول عندما حلاقًا فرفر، وكذا إذا زوج أمنه من عـده يعني الصعيرين.

قوله: (يُعَبُّرُ بِهِمَا عَنِ الْمُناضِيِّ آي بين مهما، والتعبير هو البيان، قال الله تعالى: ﴿ إِن تُشَمَّرُ لِلْرُمُنَا تَعْلِيْوَتِ ﴾ <sup>(19</sup>اي تينوا.

قَسَوْلُهُ: وَاوْ يُعَلِّسُوا بِالْحَسِدُهِمَا عَنِ الْعَاضِي وَالْآخَرِ عَنِ الْمُسْتَثَقَٰلُ مِثْلُ أَنْ يَقُولُ

<sup>(1)</sup> سورة الساء: 22.

<sup>(2)</sup> سورة اليور: 3.

<sup>(1)</sup> أسرجه أن كثير في تفسيره (354) في نصير أنجرة (الأية: 222) بقطة وسنعة لا ينظر فقد عز وحل إذبهم يوم القيامة، ولا يركيهم، ويقول أدخلوا ألمار مع المناطقين: العاهل، والبغمول ماء والمناكح ينمه وناكح المهيمة، وناكح المرأة في درمة، وحامع بين المرأة وانتها، والرامي بعليلة حارة، ومؤدي خارة حي ينهم.

وأهرامه على من حسام الذي المنتني الحدي في كر العمال في سين الأنوالي والأمسال (16) (139): وأذا لهية الله والملاككة والناس أسعب على من النفس طبياً من حتي، وعلى من قب عزي، وعلى من قب عزي، وعلى من ذيح لهير الفتات وعلى من النفي من وقده وحلى من برئ من مواليه، وعلى من مار الأرمي وحدوها: وعلى من النفي من وقده وحلى حداثاً، أو أوى عدائًا وحلى المن المن الإسلام وعلى من نعمر والا حصور بعد يحي من ركوا، وعلى رسل ناسان وعلى المرأة تذكرت وعلى من أي الدكراء وعلى من أي الدكراء وعلى من أي الدكراء وعلى من المن المناسات وعلى من المن المناسات وعلى المناسات المناسات وعلى المنا

<sup>(4)</sup> مورة يوسف: 43.

كتاب النكاح كتاب النكاح

رَوُحُسِيقِ فَسَيْقُولُ فَلَا رَوَاجْتُكُنَ وَهَذَا اسْتَحْسَاتِ، والفياسِ. أن لا يُحَبِّرُهَ لان السَّنْقُلُ استمهام، وعدة، فلا ينعَنْه بعد

وجه الاستحداد أن التكام لا نتع فيه بمساوماً، فكان القصد ينقطه الإنجاب، قصار بمنسرلة العاملي

وقولة: ﴿وَالْأَخْرُ عَنْ الْمُعَنْفُرُى البَّرِيَّةِ بِالْمُعْتَقِيلُ لِمُطَّ الْأَمْرِةِ مِثْلُ رُو عَنِي.

قىسىرلەر رۇلا ئېلىقىد ئىكەخ ئالمىلىلىمىن راۋا ئىختلىرى خاتلىن خاتلىن ئىلىلىنىن ئاللىقلىن. ھاقىقىنى، بايىنىدىرىك خىسىرىدىد ئالدىلىدى لا خىلەرلارچىدۇ.

وقسيد مستواخريم لأن تعبد لا شياده له: لأنه لا يعزز أن يقبل النكاح فتعلمه

وقسيد بسيرالتلوغ والعقل»: لأنه لا ولاية للتونهما، ولا عد من اعتبار الإسلام ال الكحسة طمسلمين؛ لأنه لا شهادة الكافر على المسلم: لأن الكافر لا يلي النافاج على الله المسلمة، فلا يكون هافداً في عله.

السوفة: وأوْ وَجُسِلِ وَالْمُواْلَيْنِ، وقال الشاهعي رحمه الله الا تفاق شهادة فلساء ال الحكام، والطلاق، والعدق، والوكالة

فحوله، وغذولاً كَانُوا أَوْ غَيْرِ غُمُونِ أَوْ مَجَدُّو دَيْنِ فِي قَدَّفُونِ وَلا بَسْتَ عَنْدُ الحاكم ولا بالعسسول، حسنتي لو تصحمه وترافعة إلى اعتاكم، أو احتلما في صهر، فإنه لا نقبل الا العدول؛ ولأن الدكام له حكمة:

١ - حكم الاسفاد.

2- وحكم لإطهار.

فحكيم الامغاد: أن كل من ملك القول لفيته انتقاء النكاح محصورة، ومن لا فيبلار فطيني هذا يعقد للمهادة الأعلى والأخرى واعدود في الفداء، ويشيادة الله أو فيها، ولا يعقد لشهادة العد والمكاتب أران كان للمكاتب أن يروح أمته الأن ولايته ليبت لولاية نفسه، وإنها في مستعادة من جها اللولي.

وأمنية حكنيم الإطهار: وهو عبد التجاجد، 93 نشل فيه (لا العدول كما في مائر الإمكام.

ومسى شرط الشهادة في العقاد الدفاح أن يستح الشيود كلامهما هيجاً في حالة واحدة، حتى لو كان أحد الشاهمين أسم، فسنح الأحراء ثم حرج وأسمح صاحبه لو يجر. وكسفا إنه سع الشاهدان كلام أحد المتعاقدين ولم يستما تلام الأحر لو يصح التكام

وهل متشرط فهم الشعصص معفدة

قابل في المدوى المصبر السماع دود القيام، حتى أو تروج بشهاده أعجمين حاز وقال في الطيبرية: بشارط المهم أنصاً، وهو الصحيح.

قوله: وقال الزارج تمسلكم لفاية بسلهاؤة وقبيل جاز علما أبي حبيقة وأبي يُوسُفعَ). بعني ال حق الانتقاد لا فراحن الإطهار.

فسوله: روفال مُحمِّلًا وَأَفَّرُ: لاَ يَجُونَ فِينَ وَفَعَ الْجَحَدِ فِي النَّكَاجِ، أو فِي فَتَرَ السيسر، أو جيسه ، فتيسيد دعيال: رهي دامة إن كانت هي الما عبة لم أهل البادئيا، بالإممالياع: لأن تسلمانه النامي على المبالم لا أهبل، وأن كان الروح هو الساعي وهي تنظره قبال شهاديان كل حال في قوفه:

وفسال تحمد: إذا فلا كان ضد أنعه أصل مسلمان جرعه نصل في فيحه الكام دون أمير ، وإن لم يقولا ذلك لو أقبل هذا إذا كانا وأن الأداء كامرين أما إذا تناه وقت السنجس كافرين ورقت الأداء السلمان، تحامها أشهادهما الفيولة على كل حال، وحد تحمد: إن بالا كان عدنا السلمان غيرها تمال وإلا 10

تم إذا نسره ح ذه البق الله معها على الحروج في النبغ والكنانس، ولا يجبرها على تقسل من أخص والنعاس.

أ اللي في اللغايا إلى ومن أمر وحالاً أن يزوج الله الصفيرة، فروحها والأب حاضر الشهادة راحل واحد سواهم حار المكاج، إلان الأب بعض ساشراً لالحاد المحلس، ويكون الوكسيل المستقرأً ومقرأ، فينفي المروج شاهدا، وإن كان الأب عاماً لم يجر، إلان الخلس مخسئات. فلا يمكن أن يحمل الأب منشراً وحال هذا إذا روح الأب الله أبالغا متحصر شاهد ومعد إلى كامل خاصرة حار، وإن كامل الديور، إلى الإمور، إلى إذا كامل حاشرة تبعيل كانها هي أنني باشرات العند، وكان الأب مع ذلك أراحل شاهدان.

#### (مطلب في بيان المحرمات)

قولد، وؤلاً ليحل لِلوَحْلِ أن لِشَوْقِ بَالْمُهِ وَلاَ يَجَاللهِ، سَهَامَهُ أَلَا يَجَاللهِ، بالهَ لان الفعل تتعدن سَفَسَه، قال الله تعالى: لَوْ وَلَا يَجَاللُهِ لِهِ أَأَنَّ رَلَمَ يَقُل: رَرَجَاللُه عا لون قبل: قد قال الله تعالى: لو ورؤ شَهْم تخارِز عربي له أنّاء فلما: مراده قراءهم بحور على:

ول) جورة الأحراب 37

ركار سورة الدعان: 454 وسورة الطور: 20

عتاب النعاح عدد

لأن الجنة ليس فيها عضه مكاح.

فسوله: (وَلاَ بِالنِّهِ وَلاَ بِالنَّتِ وَلَدِهِ وَإِنْ سَقَلْتُ، وَلاَ بِأَخْتِهِ وَلاَ بِنَاتِ أَحِبِهِ وَلاَ يُسْبَنَاتِ أَخْتِهِ وَإِنْ سَقَلَنُ وَلاَ بِغَنْتِهِ وَلاَ بِخَالَتِهِ، وكذلك عنه الأب والحد وحالة الاب والحد حرام وإن علون.

والحكمة في تحريم هؤ لاء: لعظيم القرناب وصولَهن عن الاستحفاف. وهي الانتراش استحفاف بهن.

قسوله: (وَلاَ بِسَامٌ السَّراقُ وَحَسَلُ بِالْهَبِهَا أَوْ فَمْ يَدَحَلُ الْقُولَهُ تَعَالَى: ﴿ وَأَلْمُهِتُ بِسَامِكُمْ ﴾ (أَنَّ مِن غَير قيد الدخول، وإنها يجرم بمجرد النقد إذا الزوجها الرويجاً صحيحاً. أنسا إذا تسروجها الزويجاً فاسداً، فلا نحرم أمها، إلا إذا الصل ما للدحول، أو النظر إلى الفرح بشهوفه أو الليس نشهوف.

قوله: (ولاً بيئت المُواْلِه الْتِي دَعَلَ يَأْمُهَا سُواءً كَالَتَ هِي حِحْرِهِ أَوْ حَجْرِ غَيْرِهِ) وكذلك سد الريبة وأولادها وإن سفان؛ لأن جدتي فد دخل بها، تحرس عليه كأولادها مسد، وصدارت كأم زوجته، فإنها تحرم عليه هي وأمهانها وجدائها وإن علون، وأمهانه أبائهما وإن علمون، ثم إذا لم يدخل بالأم حل له نزوج أثبت في العرفة والموت؛ لأن للدخول الحكمي لا يوجب التحرم.

قسوله: (وَلاَ بِالْحَسُواَةِ أَبِسِهِ وَأَجْسَدَاهِةٍ) فقسوله تعسبلي: فِ زَلَا تَبَكِنُواْ مُ نَكُحُ مَا اللّ اللّوَحَسُّمَ فِهِ (\*) وهسو يسساول الفقد والوطء فكل من عقد عليها الأس عقد اللكاح واسعاء فإنها لا تحرم حاسراً، فهسي حرام على الاين بمحرد العقد. أما زَدَ كان اللكاح فاسعاً، فإنها لا تحرم بمجرد العقد إلا إذا انصل به الوطاء، أو النظر إلى القرح بشهوة، أو الملمس بشهوة، قال في شسرحه مسبواء وطنها الأب حراماً أو حلالاً؛ لأن اسم اللكاح بقع على العقد والوطاء جسيميا، وسواء كان الأب من المسب، أو الرصاع في تحريم منكوحته وموطوعة ومي مسبه، أو فيلها، أو نظر إلى فرجها بشهوة، وكملك سباء أحداده حرام عليه.

قوله: ووَلاَ بِالْمُوْأَةِ اللَّهِ وَلَهِي أَوْلاَدُهُ} ولا يشترط الدحول في امرأة الابن والأساء إذا كان الدكاح صحيحًا. أما إذا كان فاسنةً يجور قبل الدعول وسواء في ذلك ابنه من الرضاع أو السنب. وكمّا امرأة امن الاس وإن سطل حرام على الأس. وأما إذا كان للابن

<sup>(1)</sup> مورة السناء: 23.

<sup>(2)</sup> سورة السام: 22.

)]( ڪتاب النگاح

أمة لا تحرم على الأب ما لم يطاما الاس! لأنها لا تسمى حليلة والتحريم مفيد لقوله تعالى: ﴿ وَخَارِلُ أَبْنَابِكُمْ ﴾ أ<sup>ق</sup>د ولا مأمي أن يتروح الرجل ربية أبيه وأم روحة الله. وكذا يجوز للأب أن يتروج، أم حميلة الله وبنها.

قسوله. (وَالاَ مَأْمَسَهُ مِنَ الرَّضَاعَةِ، وَالاَ بِأَحْمَهُ مِنَ الرَّضَاعَةِ» وكذلك أمهات التي الرهيسجة ويستانه وأحسوانها وبهات أحيه وبنات أحته من الرصاعة، لقوله عليه الصلاة والسلام: ويجرم من الرصاع ما يحرم من السيسجا<sup>25</sup>.

قسوله: (ولا يُجْفِعُ بُنَنَ أَخْتَنِي مِكَاحِ وَلاَ بَعِلْكِ يُعِينِ) معاه لا يحسع بين احين مكاح يعني عفقاً، ولا سلك بين، بعني وطلاء أما في اسلك من عبر وطاء، فله أن يجسع مبيا شاء، وسواء كانتا أحين من انسب أو الرشاع، وإن تروح أمث أمة له فلا وطنها صح الكاح، ولا يعلم الأمة، وإن كان لم يطأ السكوحة؛ لأن المسكوحة موطوعة حكماً، ولا يطبأ المستكوحة إلا إذا عرم الموطوعة على نعسه بسبب من أسباب الملك بيح أو الروج أو هية أو عنق أو كتابة.

وعسن أبي يوسف: أن الكتاب لا تبح له ذلك. ولو تورج حاربة، فتم بطأها حتى المشرى أخيها. فليم بطأها حتى المشرى أخيها. فليس له أن بسنت بالسنداة؛ لأن الفراش ثبت الأحنها بنفس الدقاح. فلو وطلع الني الشراف هذه فلم يطأها حتى تزوج أعتها حلى له أنه، فلم يطأها حتى تزوج أعتها حلى له أن نطأ المشكوحة لعدم الحمع وطائاً؛ إذ المرقوفة لمست موطوءة حكساً وإن ترج أحتين في عقد واحد يفرق بهه ويسهما. فإن كان قبل الدحول، فلا شيء لمماء وإن كناده.

تم لا بجروز الروح واحدة سهما، حمى تقصى عدة الأعرى، وإن تزوجهما في عقدين، فتكاح الأولى حائز، وبكاح الأحرى باطل، ويغرق بنه وبين الأحرى، فإن كانت عسير مدحولة، فلا شيء لها، وإن دخل به، فلها الأقل من مهر مثلها ومن المسمى، ولا يفسد مد مكاح الأولى، إلا أما لا بطأ الأولى ما لو تنقض عدة الأحرى، وإن تروحهما في

<sup>(1)</sup> سورة الساء: 23.

<sup>(2)</sup> وأعسر حه السيماري في حسيجيده في كتاب الشيادات إداب: الشيادة على الأساب والرصاح والسيستفيظ والموت)، والترادي في سيد في كتاب الرضاح إداب: ما حاه بحرم من الرصاح ما يحسرم السيب)، والسيائي في سيه في كتاب البكاح زداب ما يحرم من الرضاح)، وإداب: نحرم بيست الأح من الرضاعة)، وإس ماحد في سيد في كتاب النكاح (سيد: بحرم من الرضاع) ما بحرم من الرضاع ما بحرم من الرضاع.

ختاب النكاح الكاح

عقسمين ولا يموي أيتهما أولاً، فإنه لا يتحرى في دلك، ولكن يغرق بنهما وبينه؛ لأن ا تكساح احسماها باطسل بقين، ولا وجه في التعين لعدم الأولوبة، ولا الى التعيد مع التحهيل، فينعين التقريق ووفرعه تعدما العداق، فيكون بنهما يعني نصف المسمى، لأنه وحب للأولى، واعدمت الأولوبة، فيصرف إليها حيماً

قوله: أوولاً يَجْمَعُ ثِينَ الْمُوَّالَةِ وَعَنْسُهَا وَلاَ خَالَتِهَا وَلاَ بَشْتِ أَخْتِهَا وَلاَ بَشْتَ أَخِيهَا) فإن قلت: لم قال: هولا بت أعبه أي وقد عَالمَ بغواه: هولا رجاح بن أسراة ومعتها ج؟ قلت: لإرالة الإشكال؛ لأنه ربن يطل أن تكاح أنه الآخ على العمة لا يجور وتكاح العمة عليها يجوز عفضيل لممة عليها، كما لا يجوز تكاح الأمة على الحره، ويحوز تكاح الحرة على الأمة، فتين أن ذلك لا يجوز من الجانين.

ف وله: ووَلاَ يَجْمُسِعُ تَنَنَ المُوَائِنِ لَوْ كَانَتَ كُلُّ وَاحِدَهُ مِنْهُمَا وَجَلاَ لَمْ يَجُزَ أَنَّ يُقَرَّوُجُ بِالأَخْرَى} مواء كان النحريم بفرضاع قر بالنسب.

قُوله: وَوَلاَ يُلُمَنُ أَنَّهُ يَخْمُخَ بَيْنَ امْرَأَةٍ وَالنَّةِ وَوَاجٍ كَانَ لَكِ مِنْ تَبْلَهِم، لأنه لا ترابه يتهما ولا رضاع.

وقسال زفر: لا يجوز؛ لأن ابنة الزوج، لو قدرتها ذكراً لا يجوز له أن يفروج امرأة أسه.

فلما. امرأة الأب لو صورتها رجمًا حاز له تروح هدمه فالشوط أن ينصبور التحريم من الجانبين.

وحاصله: أن المامع من المكاح حسمة أو جه:

1 - النسب.

2- والسبب.

3- والجسع.

4- وحق النبرر

5- والدين.

فالنسب؛ الأمهات والبات والأخوات والعمات والحالات.

والسبب: الرضاع والصهورية...

والجميع: هو الجميع بين الأحنين ومن في مصاحبا والجمع بين أكثر من أوبع. المراجب المراكب من المراجبة

والتحريم لحق فلقبرة زوجة غيره ومعتدلة.

والتحريم لأجل الدين: الهوسيات والوثنيات سواء كان سكاح أو سلف يعين.

قسوله: ﴿وَهَنَ رُنِّي بِالْمُوأَةِ خَرَفَتَ خَلَيْهِ أَنْهُا وَالْبَشِّيُ﴾. وكلفا إذا مس امرأة يشهوة حرمت عليه أمها وابشها. وكانا إذا مسته هي بشهوة.

والمنسسهاه: أن تكون بت تسع سنين فصاعدًا، ومنت خسى قما فوتها لا تكون مشتهاف وما فوقها إلى اقتمان إن كانت مستهاف في مشتهاف وإلا فلا.

رفي الحسيون: إن لم بكسن مبنة، فإلى غشر، وإن كان يحامع مثلها فين مشتهاة، وبكتمي بالنس يشهوه أحدها، ولا يشترط انتشار الأقاء

وفي افداية: يشنوط أو يرداد التشارأ، وهو الصحيح أوان كان عبياً أو بجروباً، فهو أن يتحسرك قلبه الانتهاء، وإن مسها من وراء ثوب إن كان صعيفاً يمع وصول حراوة بسمها إلى بده لا نتيت الحرمة، وإن كان رفيفاً لا يمع ثبت، وأما من شعرها شهوة إن من ما انصل وأسها ثبت الحرمة، وإن من المسترسل لا تبت، وإننا يحرم المن إدا لم يستول، أما إذا أبول باللمان فالصحيح؛ أنه لا يوجب الحرمة؛ لأنه بالإنزال تبن أنه غير معض إلى الوطاء وإن من الرأة، وقال لم أشته أو قبله، وقال ذلك، فإنه يصدق إذا كان المستنس على غير الفرح، واقبلة في غير المم، أما إذا كان كتلك لا يصدق؛ إذا العامر بكته، وكما إذا نظر إلى فرح الراة بشهوة حرمت عليه أمها واجتها.

وتكلموا في النطر إلى المرح؟

قال أبو يوسف: النفر إلى مبت الشعر يكفي.

وقال محمد: لا تنبت الحرمة حتى ننظر إلى النبق.

وقسال استرحسی: لا تبت حتی بعر الی الفرح لناخل، والأصح: أن البخير هو المفسر إلی فاحسل الفرج لا إلی جوانه، وذلك لا يتحقق إلا عبد انكاتها. أما إذا كانت هاعدة مستوية أو فائمة، فنصر إليه لا نفيت الحرمة، والا يشترط في البطر إلى الفرح نحريك الآلة، هو الصحيح، وهاية الفنوى

وهي الفتاوى: بشنرط دفلك، وإن نظر إنى ديرها يشهوة أم نتحرم عنيه أمها وبشها، كذا مي الواقعات.

وإن عفرت المرأة إلى ذكر الرجل بشهوة أو المستدأو فبلته بشهوة تعلقت به حرمه المصاهرة، كما لو وجد منه.

فسال في البديسيع: النظر إلى انفرج بشهوة يوجب الخرمة سواء كان بشهما حائل كالنظر من وراء الرحاح ومن وراء السنرة، أو لو بكن حائل، ولا عبرة بالنظر في المرأة؛ لأداله عبال الاترى أنه براه، من وراء صهره، وكذه إذا كانت، على شهاء الخوص، فنظر السرحية في الداء لا تثبت الحرمة، وإن كانت هي في الداء، فرأى ترجها، وهي فيه تست الحرمة، هذا كله إدا كانت حية. أما قدينة فلا يتعلق بلمسلها و لا يوطئها و لا تقبيلها حرمة المصاهرة.

قوله: ووَإِذَا طَلُقَ الرَّجُلُ الرَّأَتَةُ طَلَاقًا بَانَنَا أَوْ رَجِّعَا لَهُ يَخَزُ لَهُ أَنَّ يَقَزُرُجُ بِأَخْتِهَا خَنِّى تَنْقَضِيَ عِنْدُيّهَام، وكما كل من كانت في علة الأحت كالعمة والحالة، وكما ليس له أن يستروح أربعت سواها. وإن اعتل أم ولذ، روجت عبها العدة ثلاث حيض، ننزوج أسبها في عليها، أو أربد من الأحاب.

قال زفر: لا يجوز كلاهما.

وقان أبو بومف وعمد: يجور كلاها.

وأبو خيمه: فرق بسيسه، فقال: مكاح الأحت لا بحوز، ومكاح الأربع يجور. أما تروح الأربع سواها في عدتها ديم جائز عباء أصحابنا التلائة.

وقستال رفسير . لا يجوز ؛ لأم، معدة كالخرق والأن العدة إننا حرمت تكاح الأحمت حرمت تكاح الأربع كعمة احره .

ولسنا. أن المدع من حهة المدد يعب تعريمه بعقد النكاح، وعدة أم الولد أم تعب بعقد النكاح، فلم يحرم الجمع وليس كذلك نحريم الأحت؛ لأن تحريم الحدم بين الأحدين لا يحسنص بالسنكاح بدليل أنه لا يحوز المسع يسهما في الموطنة بطلف البعين، ويجوز أن يجرب المرأة وأحتها تحته بطأها بطلف البعين؛ لأن الأمة لا فراش لهذ، وكذا أحمت أم وللم يجب وراب أن يتروحها وإذا حار النكاح لم يجر له أن يطفأ الروحة، حتى يحرم أمته بأن يسبعها أو يتمهها أو يووجها، وكذا أم ولله بعضها أو يزوحها. وكذا لا يطأ الأمة حتى يطلسق الزوحة، وإذا تزرج أمة في عدة حره من طلاق رامعي لا بجوز إيساعدًا وإذا كان الطالب المدوز وإذا تروج حاملاً من الربا المطالبة، ولا يطؤ على عدم حلياً.

وقسمال أو يوسف ورفر: لا يحوز النكاح، وإن حايف اهرأة مسلمه بالناحن دار الحرب مباحرة حار أن تتروج، ولا علة عليها صد أي حيفة، وقالا: عميها العده، وهما إذا كانست حاللاً، أما إذا كانت حاملاً لم يحر حتى نصح حلها؛ لأنها حامل بولد ثابت النسب.

قسوله: ﴿وَلِلَّا يَخُورُ أَنَّ يُتَوَوِّجُ الْمُتَوَالَى أَمَنَا وَلِا الْمَوَالَّا عَبْلَنْهَا} يربد يظلا. في حق احكستام، لا زواح مسن ثنوت السهر في ذمة النولي. ويغام النكاح عبد الإعتاف، ورفوع الطلاق عليهم، وعبر ذلك. أمسة إذا نستورجها متنسسوها عن وطنها حراماً على سبيل الاحتمال، فهو حسن الاحتمال، فهو حسن الاحتمال، فهو حسن الاحستمال أن تكون حرة، أو منتقة النير، أو علوفاً سنقها. وقد حت الحالف وكبراً ما يقسم ولا سبعاً إذا تداوفها الأيدي. وكدا لا بجوز للرحل أن بتروح من يطلك منها شقصاً ولا السسراة أن تتزوج من شلك شقصاً مه، وكذا إذا ملك أحدهما صاحبه أو بعضه بعد الذكاح فسد النكاح. وكذا إذا تروج أمة، ثم اشتراها فسد النكاح.

وأمسنا المستأفون والمدير إذا اشتربا زوجتهما لم يفسد التكاح؟ لأنهما لا يعلكانها بالعقد. وكذا السكانب إذا اغترى زوجه لا يفسد المكاح؛ لأنه لا يعلكها، وإنها ينت له فسيها حق العلك، وكذا قال أبو حنيفة فهمن اشترى زوجته، وهو فهها بالحيار لم يعمد تكاحية على اصله: أن حيار العشنري لا يدخل العبير في طكه.

قوله: روينجُورُ تُزَوِّحُ الْكَتَابِيَّاتِي سود، كانت الكتابية حرة أو أمة عندما.

ولسال الشافعي: يجوز تزوج الحرائر منهم دون الإماء. وأما وطؤها بعلك اليمين فيجوز عدنا وعنده.

قىسولە: رۇلاً يَجْوزُ تَوَوَّجُ الْمُجُوسِيَّاتِ وَلاَ الْوَلَيْيَّاتِ) الحوس: قوم بىندون النار. ويستحلون تكاح الحارم.

ولو تزوج المسلم كتابية، فتمجست حرمت عليه، والمسع مكاحيا.

وإن تزوج بهودية، فلمرت أو نصرانية فنهودت لا يفسد تكاحيها، وأو تصابأت: فعند أن حيفة: لا يفسد، وعدلهما: يعسد.

قُولُه: (وَيُجَوِزُ الزَّرُجُ الصَّابِعَاتِ عِنْدَ أَبِي حَيفَةً بِذَا كَالُوا يُؤْمِنُونَ بِدِينِ وَيُقِرُونَ بِكِسَفَاتِ. وَقَسَالَ: لاَ يُعَفُوزُ والصَّابُونَ: فوم عدلوا عن دبن البيود، والنصارى وهندوا المُلانكة من صا يصو، إذا حرح من دين إلى دين.

وقبل: هم قوم يؤمنون بإدريس عليه السلام، وبعظمونه.

وقيل: يُهم يزعمون لَهُم عَثَى دين نوح عليه السلام، وليلتهم مهب الحنوب.

قىسولە: رَفَاِنْ كَالُوا يَقِيْدُونَ الْكُوَاكِبِ وَلاَ كِنَاتَ لَهُمْ لَمُ تُبَخِّرُ مُنَاكَخَتُهُمْ؛ لاتهم سىركون.

قوله: (وَيُجُوزُ لِلْمُحْرِمِ وَالْمُحْرِمَةِ أَلَّ يَقُرُوَجَةً فِي خَالِ الإِخْرَامِي حَلافاً للشائعي وحمه الله. وترويج المحرم ولينه على هذا الخلاف. ومن وطئ جاريته ثم ورحمها حاز؛ لأنها فيسست فراشاً لمولاها، فإنها لو حاوت بولد لا يثبت نسبه من عبر دعوة، إلا أن عليه أن يستبرنها صهانة لماله. وإذا حاز الكاح قلزوج أن يطأها قبل الاستبراء عمدهما. وقال محمد: لا أحب له أن يطأها أحتى يستبرنها لاحتمال الشقل بناء الدولي، وفيمة أن الحكسم مجسوار الفكاح أدارة الفراغ، فلا يؤمر بالاستبراء أركفًا إنا رأى المواة تري فتروحها حل له أن يطأها قبل أن يستبرئها عندها.

وقال محمد لا أحماء له أن نظأها حتى يستهرنها، والسعني ما ذكرته كلفا في الهداية.

#### {مطلب في الأولياء والأكفاء}

قوله: ووَيُنْفَضَأُ فِكَاحُ الْسَرَاةِ الْخَالِمَةِ الْعَافِلَةِ لِرَضَاهَا وَإِنْ لَمْ يَعْفَظُ عَلَيْتُ وَلَيْ البِسي حسسيقَةُ وَزُفْرَ مِكْمَا كَانِكَ أَوْ نَبِيامُ وَيَ الْعَدَايَةِ: لَوْ يُوسَفُ مِع لَى حسيمَة في طاهر الرواية.

وخن لمي بوسف: أنه لا ينعقد ژلا بولي.

وعمد محمد: يمعند موقوها على إحارة النالي. ثم إذا الطفد موقوها على هول عسم لا يجسبور، إلا بإحارة الولي، فإن النسع من الإحارة لو يعنز لياسارة الحاكم، بل يسقط الحاكم ولايسة لسنولي، وبعقد عسها عقداً مستأماً وبطل العمد للمتعدم؛ لان كبل عهد وقف على إحارة إلسان لم يعر أن يوقف على رجارة عيره.

وفسيال أبو بوسف: إذا اشتخ الولي من الإجازة اجاره الحاكم معني أن الحاكم مامر السبولي أوَّلاً مالإحازة، فإن أبي يقضي عُليه بالعنسل. ويحبره الحاكم، فإن مات الروج، أو الزوجة فيل الإحازة، فإن كان كاناً ورقه النافي عند أبي يوسف.

وحال محمد: لا يرثه كفتاً كان، أو عيره وهي عبده بمنسرلة الأمة إذا نروحت يغير إذاته مسولاها، حسنى لو طلفها، أو طاهر منها: لا يقع طلاقه ولا طهاره، وإن وطلى كان وصوه حراماً.

قال في الكرخي: قال أبو يرسف وعمدًا إذا أداءً الولي للمرأة في النكاح. المقدمات فجال:

وقال الشاهمي: لا ينعقد السكاح نفون امرأة بحال.

فــــوله: (وَلاَ بَعِبُورُ لَلُولِيُّ إِحْمَارُ الْمَائِفَةَ عَلَى النَّكَاحِ بِكُرَةً كَانتَ أَوْ فَنَهَأَ). وقال لشافعي: يجوز للاف والحد إحياز البكر البالغة.

قوله: روَّافًا اسْتَأَفَّتُهُ فَسُكَمَّتُهُ أَوْ صَحِكَتْ فَذَلِكَ إِفَّنَ مِنْهُمْ وَقِيلَ: إِنَّا صَحِكَتَ كالمستبرعة لا يكون رضا.

وهي اهدايسنة: إندا استستأمرها عسير ولي أو استأمرها ولي، وهناك أولي منه لم يكن مستكومًا رضا حتى تتكلم، إذان هذا السكوت لفلة الالفات إلى كلامه، بذم يكن دلالة علسى الرصب بحسلاف ما إذه كان المستأمر رسول الولى؛ لأنه قائم مفامه، ويعتبر في الاستثمار تسمية الزوج على وجه يقع لها المعرفة به لنظير رغتها فيه يعني الن سكونها لا يكون رصا الا إذا بين لها من مخطبها فسكنت؛ لأنه يكون رضا ما إذا لم يبنه، بالسكوت لا يكسون رصاة لأن الاستثمار لم يكن صحيحاً، ولا يشترط تسمية المهر هو الصحيح؛ لأن للنكاح صحة بلونه.

وقسال معظمهم: لا يكون وصا مدوله، والصحيح: أن المزوح إذا كان أباً أو جداً، فذكسر الزوج يكمي. وأما إذا كان غرصا، فشترط تسمية المهر أيضاً، وإن روسها من غير كفء لا يكون سكوتها وصا؛ لأن الولي لا يملك ترويحها من غير كفء، وإن يكت عند الاستندان لم يكن رضا؛ لأم دليل السحط والكرافة ولفي الرضا.

وقسيل: إن يكست بسلا صوت لم يكن كراهة، وإن كان مع الصوت، فهو دليل المكراهة؛ ولأنه إذا كان من عهر صوت، فهو حران على مقارقة أبويها وأهلها، وذلك دليل الإجازة، وأما إذا كان مع الصوت كالويل والسخط، فهو دليل الكراهة، فلا يكون رصة.

وقبل: إن كانت النموع عذبة، فهو رضاء وإن كانت ملحة، فهو كراهة.

ونسيل: إن كانت باردة، فهو من السرور والرصاء وإن كانت حارة، فلهس برها. وإذا قال الولي للبكر: إني أويد أن أروحك فلاناً، فقات: غيره أولي منه لم يكن هذا إذناً، وإذا زوجها رجعًا، ثم أحرها. فقائت كان غيره أولي منه كان هذا إجازة، وإن قال: أربد أن أروحسك قلاماً أو فلاماً أو فلاماً، حتى عد صاعة، فسكنت بالهيم زوجها جاز؛ لأن انسكوت دليل على الرضا: بأبهم روحها.

السولة: (وَإِنْ امْنَأَذَنَ اللَّيَةَ فَلاَ بُدُ مِنْ رِصَافَة بِالْفُولَىٰ) نفوله عليه السلام: «البكر تستأمر، والنيب تعرب عن نفسهام: "! ولأن اللطق لا يعد عمياً منها، ملا مامع من النطق

<sup>(</sup>ق) أحسر حه البحاري في صحيحه في كتاب الإكراء (باب: لا سبوز نكاح البكرم) باسئلة بهاي البكرم المسئلة بهاي البكرم المسئلة بهاي المسئلة المحام المسئلة، وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب النكاح (باب: استئام، فاستجى، فتسكت، قال. سكانها إفهام، وأخرت بالعطاء وأن اللي صلى هذه عليه وسلم فسئل: الله بأس غسها، فسئل: الله بأس غسها فسئل: الله بأسها، وقال: فلاب أصلى منسها الرازمانية مسل ولسبها، وافكر بسنة في كتاب النكاح (ماب: استئان شكر والله)، والمسئلة الرازمانية وأخرجه ابن ماحه في منته في كتاب النكاح (ماب: استئان شكر والله) بالمعان فإلى رسول الله صلى الله على فله وسلم: الأم أولى بصبها من وليها، والمكر قسام في فسها، فيل: با رسول الله فان المكر والنها، والمكر والمرحة الدارمي في سنة في كتاب النكاح في المكرم النه المكرم والنها، والمكرم والمها، والرام إلى نفسها من الكاح (باب: استثمار المبكر والنهم إولى نفسها من الماح (باب: استثمار المبكر والنهم) والمي نفسها من الماح (باب: استثمار البكر والنهم) والمي نفسها من المناح (باب: استثمار البكر والنهم) والمها وسلم: الأم إولى نفسها من الماح المها والمها و

ني حفها بحلاف المكر، فإنه ضها دليل على فلة حيائها؛ لأنها لم مارس الأرواج.

قسوله: (وإذًا والنَّهُ لِكَارَتُهُ لُولَةً أَوْ طَيْطَةً أَوْ جَرَاحَةً، فَهِيَ فِي خَكُم الالكَّاوِ) أي تروح كما تروح البكر، مبكول سكونها رصا. وكنه إدا رأت بطعرة، وهو الوثنة من تعت للى نوق، والوثبة من موقى إلى تحت. وإذا تروحها على أمها بكر، فوحده تبياً حين وطستها، فلسه فمهر كاملاً وللأت أن يقبص مهر طبكر بغير إذنها ما لم شهه عن دلك، وليس له أن يقبض مهر التما إلا بإذنها.

قونه: وَزَوْنَهُ زَافَتُهُ بِرِمُاءَ فَهِيَ كَذَالِكَ عَنْهَ أَبِي خَيفَةً، ويعني آنها تروح كما تروج البكر.

وقال أبو يوسف وعدد: تزوج كما نروج فتيد، ولا يكنفي يسكوته، وإن رات بشبهة أو بمكاح فاسف فهي في حكم النب إصاعاً؛ لأن الشرع أطهر دلك الفعل طليها حين الزمهة الصدة وقمهر وأنيت النسب بدلك. تم مغتلاف مي رواقما بالزما إذا لم يقم عليها الحدوم يصر الزبا عادة فه ولم تشهر به. أما إذا وحد شيء من ذلك لا يكتفي يسكوشا إجماعاً.

قسوله. (وَإِذَا قَسَالُ السَرَوْجَ يَأْهُلُكِ النَّكَاخِ. فَسَلَكُتُ، فَقَالَتَ حَلَجِيبَةً لَهُ-: بَلُ وَدَقَتُ، فَلَقُولُ قُولُهُا وَلاَ يَعِينَ عَلَيْهَا عِلَمْ أَنِي خَلِيفَةً وقال وقر: طَعَلَ توله: بان أقام الله ورج الله عنه على الإلهات، وإن أقام الزوج به على أنها أحدرت حين أحدرت، وأقامت واللهة إنها هي على ألها ودت كانت بينة الزوج أولى؛ لأهما استوبا في الصورة وبيته أنت المستوج، فقد رحمت على بينتها بحلاف الأولى؛ لأن تم قامت بينته على العلم، وهو المسكوت لا على إلهات شيء حادث؛ لأنها إنها قامت على السكوت، وهو عدم الحكام، وينتها قامت على إلهات الرف رقوله: وولا يبين عليها عند أي حيفة».

وفال أبو يوسف ومحمد: إن حلفت برئت، وإن أكاب لرمها المكاح

السول: (وَلاَ لِمُسْمَحُهُمُ فِي النَّكَاحِ عِنْدُ أَبِي خَيْعَةً. وَقَالَ أَنُو لِمُوسِّفَ وَمُعَمِّدُ: استَخَفَّقُ قَدَى قال فِي الكسر: والنعوى على قولهما.

ولسبها، وفالكبير فيستامر في نفسها، فيل: - وسول الله إن النكر فستجيئ أن شكم، قال: إدنها المسكوناي، واعسراهم الإدام تحد في مسلم، بهذه المعني في الأدادات الآلية: 790، 2051، 2051 3053، 1772، 2445، 8844.

والأصل في هذا أن عبد أبي حابدة: لا يستحلف في شامه أشياء:

ا - الكاس

2- والرحمة.

2- والطفيء في الإيلاء.

4. رائرى.

5- وا**لاستيلاد**.

6- وطولاء،

7-وائسہ،

۵- والحدود.

وعندهما: يستحلف في مليمهمة إلا في الحدود.

وصورة هذه النسائل إنا ادمي علمها بكاحاً أو هي عليم والبكر الاسر.

وفي الرجعة: إذا أدعى عليها، أو هي عليه بعد العدة أنه واخفهان وأبكر الأحر.

والله الإملاء الدعمي علمها أو هي علمه لعد لسده أنه ذار إسهاء وأمكر الأحرون.

رفي السرق: طفسين على جمهول الله عنده أو ندعى القابول دايه أنه ما لاما وأمكر الإحرون.

وفي الولام: دعى على معروف أنه أعلمه أو هو علمه والكر لاحور.

وفي السبب: أدعى على بحيمه ل أنه وقده أو على العكس.

وفي الاستبلاد . دعت قبة على مولاها أنها ولدت مه هذا الولد أو ولعاً قد مات. وأنكر العمولي. وأما إذا ادعى المولى ذلك عمها، ذلا عمرة بإبكارها، دالدعوى تنصور من الحاسين في انكار إلا في هذه المسالة.

فَسُولُهُ: وَوَلِسَنَفُهُمُ النَّكَاعُ لِلْقُطِّ النَّكَاعِ وَالتَّرْوِيعِ وَالنِّبِيَّةِ وَالصَّلَقَةِ وَالشَّلْطِلِيِّةِ. والأصلى في هذا أن الكام عندياً بعقد لكن لفظة يعم ب التعليك في حال احياة على التأليف وهذا احتراز عن الوصية والإحارة.

قال في الهناية: وينعف بلعط لخبيع، هو انصحبح. ``

وصبورته: أن مخول المرأة: بعث بمسي مثل: أو فان أبوها: بعثك النني بكده.

وهمل يتحقه للفلط الشراء مثل أن يشون الشتربتين بكدا؟ وأحميت: ببعم.

فال أبو لقاسم البلحي: ينعقد.

قسنولد: زولا يُستَفقدُ بِلْفَظ الإخارَةِ وَالإِبَاخَةِيَّ لَان الإجارة الوقت، وذلك سافي الكانح؛ لأن مفتصاه: التأميد، وأما الإناحة والإعارة والإحلان: فلا يتعمد بها؛ لأنها ليست ڪتاب النكاح ڪتاب النكاح

يسبب للملك.

قوله: (وَلاَ يَعْقَطُ بِنَفُطُ الْوَصِيَّةِ)؛ لأن التعليك فيها مصاف إلى ما بعد الدوت، فلا يتعقد به. ولو قال لامرأة: نزوجتك على كذا من الدراهم معصرة الشهود، فقالت: قبلت التكان، ولا القبل السهر لم يصح التكان.

وعسن أي حصص الكسبير: بصح؛ لأن الكاح أصل، والمال ثع، وقد قلت في الأحسال. ولو قالت امرأة لرجل: بحضرة شاهدين تزوجتك على كدا من المال، إن أحاز أي أو رضي، فقال: قبلت لا يصح، فإن كان الأب حاصراً في الأملس، فقال: رضيت أو أجرت جاز.

ولسر اصداف التكاح إلى نصف العراق، فقال: زوحنك نصف ابنت به رواجال: أصحبهما: أنه لا يصح؛ لأن التعدي معتمع إذ اخرمة بي سائر الأحراء نعلب الحل في هذا الخرء بخلاف ما إذ قال: مصفك طائل حيث نصح الإضافة: ويقع الطلاق؛ لأن الحل هنا كان ثابتاً في كل الأجزاء، فلما أوقع الحرمة في بعصها، وقع في الكل احتياطاً لعدم التجزئ.

قوله: وزَيْجُوزُ نِكَاحُ الصَّغيرِ والصَّغيرةِ إذَا وَوَجَهُمَا الْوَلِيُّ بِكُراً كَانَتَ الصَّغِيرَةُ أَوْ قَيْلُ وَقَالَ سَلَكَ: لا جزرج الصَّغيرِه إلا الأب

وقسال الشائعي: إلا الأب والحد إذا كانت بكراً. وأما إذا كانت ليباً، فلا يزوجها أحد عده.

قسال في الستوادر: إذا زوج الصغير أو الصغيرة غير الأب أو الغد، بالاحتياط: أن يعقسه مرتبن مرة بمير مسمى ومرة بغير تسمية بالواز أن يكون في النسمية بقصائ، فلا بصح المقد الأول: ويصبح الفاي بمير المثل.

ولسو أن صميعيرة لا يستمتع بها روحها أبوها، فله أن يطائب الروع بمهرها دون انفقستها؛ لأن انستفقه بإزاء الإحتمام لحق الزوج، وهي عبر محموسة قحف، والعهر بإراء المثلك، وهو تابت.

ولسو أن امسرأة زوحت التنها الصغيرة وقيضت مهرها، ثم أدركت الصعيرة، الآن كانست الأم وصية، قلها أن تطالب أمها مهرها دون زوحها وإن لم تكن وصية، علها أن تطالسب السزوج ويرجع الروج على أمها إن كان المهر قائماً، وكذا هذا في غير الأب والحد.

قَوْلُهُ: رُوَّالُوْلِيُّ هُوَ الْقَصْلَيْمُ ويعتبر في الولاية الأفراب فالأثراب، فإذا احتماع وليان في درسة واسدة. فزواج المعتصا حاز سواء أحاز الاعر أو فسخ بخلاف الحاربة بين التين. وو حميمًا أحميدهما، فإنه لا يجور (لا بإحارة الأخر، وإنها كانت حارية بين النبن وجاعت يولد، فادعياد حتى قبت النسب صهما حار أن بندرد أحدهما يترويجه أيهما كان.

وقال مالك: لا يعرد به أحدهما دران الأعرب

قوله: ﴿قَالِمَ وَرَجْهُمُنا الأَبِ أَوِ الْجَلَّا فَلاَ حِيارَ لَهُمَا لِغَدَ الْبُلُوعِ} لكمال ولايتهما ووقور شققهما، فكانهما باشراء برصاصا بعد البلوع.

قَــــوالله: ووَإِنْ زَوْجَهُمُنا عَبُو الأَبِ وَالْمَجَدَّ فَلِكُلُّ وَاحِدَ مَثْلُمُنَا الْمَعْنَارُ إِذَا لَلغَ، إِنْ شَاءُ النَّامُ عَلَى النُّكُوحِ وَإِنْ شَاءُ فَسَنِي وَمَانَا عَنْدَمِنا.

وقال أنو يوسعون لا خيار لهما اعتبتراً بالأب والخد.

ولهما: أن قرابة الأخ بافضة مدلالة أنه لا وكايه له في العال، واطلاق الجواب في غير الأب والحسم يتستاول الأم والعاضسي، وهو الصحيح لقصور الرأي في الأم والمنفقة في القاضي، فينجير، كما في الهداية. وفي شرحه: إذا روحهما القاضي، تم يلعا، فلا حيار صما عمدهما.

وقال عمد: لهما الخيار، وهما يقولان القاصي بلي عليهما في الدان والنكاح مسب واحد، فأشه الأب، ومعني قوله: يوسبب واحدي: يعترز من العبرادا كان وسيّاً.

وعملة يقون. عقد الحاكم متأخر عن عقد السم. فإذا تبت لهما الخيار نولاية العم. فالحاكم أوني.

ثم خيار البلوع على العور، قمني علمت بالتكاج، فسكنت عن وده بطل خيارها، ولا بعد إلى أحر الخالس.

قال في المدايد: إذ يامت الصعررة، وقا علمت بالبكاح، فسكنت، عيو رضا، وإن لم تعلسم بالسبكاحة للها الحيار حتى تعلي، فسكت شرط العلم بأصل الدكاح الأبها لا تستحكن مسى التصرف بعكم الحيار، إلا به والولي ينعرد به، معدرت ولم يشترط العلم بالحراد الأنه الانتمام عمرزة الأحكام الشرعية و لدار دار الإسلام، فلم تعذر بالجهل بخسلاف المعتنفة الأن الأمة لا تتعرع لمعرفته، معمر بالجهل بشوت الحيار، ويشترط في بخسيار السبلوع القضيساء مخلاف خيار العنق، يعني إذا أفركت المسغيرة والمنها التكاح، المسترت منسسية في تقسيم العرفة، ذلا بحكم القائم وحيار الخلوغ في حق المكر ينظل بالسبكوت، ولا ينظل حيار المغالم ما لم يقل رصيب، أو يجيء منه أما يعلم أنه رضي، بالسبكوت، ولا ينظل حيار المغالم أنه بقل رصيب، أو يجيء منه أما يعلم أنه رضي، وكذا الجارية إذا دعل بالزوح قبل البلوع اعتباراً لحقة الحالة بسالة المتداء المكاح و سيئر المسلوغ في حق المكر الاينداء المكاح و سيئر

كتاب النكاح كتاب النكاح

بالقيام في حق النهب والعلام، ولهنا ينظل بالرضا عير أن السكوت من البكر رضا بعلاف خسيار العستية لأنسة لبت بإقات العولي، وهو الإعناق، فيعتبر فيه المجلس كما في عيار المحيرة، ثم هيار العش بفارق حيار البلوغ من لرحة أوجه.

إ - يقع بالعنيارها من غير فصاء.

2 - ولا مطل بالسكوت.

3- ولا يقتصر على المحلس.

4- ولا ينظل مالحيل، كذا في الوحير.

لم العرف بخيار الطوغ المست بطلاق؛ لأنه لا يتسع من الأنتى و لا طلاق لهذا وكذا خسبار العسنق لها دكرنا مخلاف حيار السعيرة؛ لأن الزوج هو الذي ملكها، وهو مالك للطلاق، فإن مات أحدهما قبل الدلوغ ورث الأحر، وكنه إذا مات بعد البلوع فين طعريق؛ لأن العقد صحيح.

فسنال في الكرحسي: إذا زوح العسم الصغير أو الصغيرة، ثم نقا اوان كانت بكراً، فسكنت عقيره بلوغها سقط حيارها، إلا فسكنت عقيره بلوغها سقط حيارها، إلا طلكت عقيره بلوغها الله على الرحاء وكذا الفلام. أما اللكو فلأن سكوتها أجرى بحرى فوظا فلا رضيت. وأما الليب فسكوتها لا يدل على الرحاء فوقف الرحاء على فسوفا، أو مساحسوى عواه. وكذا العلام لا يستدل بسكونه على الرحاء فما لم يقل: ورميت، أو يقعل، فلا يبتدل به الرحاء لا يسقط حياره.

وفي العسبون: قال فشام عن عمد: في الصغيرة زوسها همها فدخل بها زوجها، فحاسست عسند الروح، قال: في على حيارها ما لم يجاهها الزوج قال: قلت: فإن مكت منة لو يجامها، وهي في حدمته، قال. في على عيارها ما لم تطلب الفقد.

قال الحجمدي: الحيارات للالة:

ا - حيار الإدراك.

2- وخيار المعتقة.

3- وعبار المحبره.

فحسبار العدركسة: يسبطل بانسا كوت إذا كانت بكراً. فإن كانت تبيأ لا ينظل بالسكوت، وإن كان الحيار النزوج لا ينظل، إلا مصريح الإيطال، أو بحيء منه دليل عني إيطال الحيار، كما إذا اشتغل يعمل أحر، أو أعرض عن الاحتيار بوحه من الوجوه، ولا تقع العرقة إلا يقضاء الداخي.

وعلم عقد النكاح شرط، وعلم احيار لبس بشرط.

واما حياز اسعنفة: لا يبطل بالسكوت، وبعند إلى أحر المحلس، وتقع الفرقة بنمس الاحتيار، ولا يعتاج إلى قضاء الفاضي، وكدلك هذا لي عيار السخيرة: آمه لا يحتاج إلى الفضاء، ويعدد إلى أحر المدلس، ويتعلق بعلم الخيار.

تم إذا أدركت الصفيرة، واعتارت الفرقة قبل الدشول، قلا مهر لها، وإن كانت بعد الدحسول فلها النهر، وكذا الصغير إذا اختار العرقة قبل الدخول. ملا مهر عليه وليس لي الفصول فرقة تقع من قبل الزوج من غير مهر إلا هذه المسألة.

السولة: (وَلاَ وِلاَيَةَ لِصَعِيرِ وَلاَ عَلَمٍ وَلاَ مُجَنِّرتِي) لأنه لا ولاية فم على الفسهم، وأولى أن لا يلوا عن عبرهم.

قوله: وولاً وِلاَيْهَ لِكَافِرِ عَلَى مُسْلِمَةٍ عِلَى الله تعالى: ﴿ وَلَن حَمُعَلَ آللَّهُ لِلْكَثِيرِينَ عَل الْمُتَوْمِدِينَ السَّهِلاَ ﴾ (\*) ولهذا لا يتوارثان ويجوز للكامر أن يروح ابنته الكافرة لقوله تعالى: ﴿ وَالْمَذِينَ كُفُرُوا يَصْمُهُمْ أُولِينَا يُقْصِلُ ﴾ (فقد جوارثان.

قَــــوله: (وَقَــــال أَنُو خَنِـهُةً: يُجَارِرُ لِغَيْرِ الْمُعَنِّاتِ مِنَ الْأَقَارِبِ النَّرْوِيجِ) هذا هو المشهور: وهو استحسان.

وقال محمد: لا يجور، وقول أبي يوسف مضطرب والأشهر أنه مع محمد، وهذا عند هدم العصبات، وسواء في ذلك الدكر والأش عند أبي حيفة

#### قال في السعومة:

والأم والحال وكل ذي رحم - الكليم نزويج من ثم يعتلم وأولاهم الإم تم الحدث ثم الاحث للأبوين، ثم الأحث للأب. تم الاحد للام، تم أولاهم.

وفي المصيدهي: أو لاحسم الأم، ثم الست: ثم بداء الابن، ثم بنت البنت، ثم بنت ابن الاس، ثم الأخت للأبوين. والجد الغاسد أولى من الأخت سد أي حيقة.

قسال شيخ الإسلام. فأساء اللاني هن من قوم الأب ولايتهم عند علم المصات بإيضاع من أصحانا، وهي الأعت للأموين والأحت للاب والعمة ومن الأغ ويداء العم. وقد اللام واختلة واللاي هن من قوم الأم، فعند أبي حيفة؛ هم أولاية، وعند محمد الا والإيسة نسسم، وأبسم يوسف قبل مع محمد والأصح؛ أنه مم أبي حيفة وأولوا الأرحام

<sup>(1)</sup> مورة الساء:141.

<sup>(2)</sup> سورة الأنقال: 73.

أولى من الحاكم.

قسوله: ﴿وَمَنْ لاَ وَلِي لَٰتِ إِذَا وَوَجُهَا مُؤلَاهَا اللَّذِي اغْتَقَهَا جَازَعُ آي من لا ولي لها من العصبة (وحمه مولى العاقمة ذكرةً كان أو التي اللم دوو الأرحام معد ذلك رمولي العناقة أعر العصبات، وهو أولى من ذوى الأرجام.

فسنوله: ووَإِذَا عَابَ الْوَلَيُ الأَقْرَبُ غَيْبَةً لَنَفُطِعَةً خَارَ لِمَنَّ هُوَ ٱلْغَدَّ مِلَةً أَنَّهُ يُزَوَعَ خِلاَفَسَةً لِمُؤْفِسِينَ وَالاَمْسِيلِ أَنْ عَندَنَا: أَنْ انْوَلِي الاَنْعَةُ أُولِي مَنِّ السّلطان: حتى لو ورجها السّلطان مع حضوره لم نجز.

وعند الشافعي: السلطان أولى مدم وقوله: لإحاز فالابعد عنه أن يروح، (لا الأمة إلغا عساب مسولاها ليس للأقارب تزويجها. وأما الرصي، نوله لا يطلك ترويج الصفار، ولو أوضى إليه الأس مثلك؛ لأنه لا قرانة ند.

قَسَّوْمَةِ: وَوَالْفَيْنَةُ الْمُنْفَطِّقَةِ: أَنَّ يُكُونَا فِي تُلَدِ لا يُصِلُّ إِلَيْهِ الْفُوافِلُّ فِي السُّنَةِ إِلاَّ هَرُقُهُ هَذَا احْسِار اللّهُ وَرَايُهِ.

وفي المستقى والقناوي الكترى: فللروها الثلاثة أيام، وعليها المتوي.

وقا بيل: إدا كان محال بفوت الكفء بالمنطلاع رأبه، وهذا أفرب إلى العقه. وهو المتيار محمد بن الفصل ومحمد بن مقابل، وعليه فنوى جماعة من المناه بن.

وقال رفر: إما كان لا يعلم أس هو فهي عبه منقطعة.

وقسال الإمام السماعي: إذا كان الأفرب سياحاً لا يوفف على ألره، أو معفوداً لا يعلسه مكامه أو مستحفياً في طلا لا يوقف عليه، فهو بعد يزله التحالف فيه منقصعة. وإذا المستمع الجسد والإحوق، فالجد أولى عبد لمي حنيفة سواء كانوا من أب وأم، أو من أب وعبدهما: يحوز لكل واحد منهما أن يروح. والمراد بالحد: أبو الأب.

#### {مطلب في الكفاءة}

قويه: (وَالْكُفَّاءَةُ فِي النَّكَاحِ مُغَيْرَةً) قال في الدياوي. تعير عبد إبداء الكاح، و لا يعتبر المشمولوها بعد دينك. حتى لو تزوجها و هو كعبوء ثم معار فاحراً لا عبسح التكاح، ثم المكامة إلما تعتبر الحق النساء لا الحق الرحال، فإن الشريف وذا تروح وضيعة دينة فيس الولسيات حق الاعتراض، لأنه مستغرض لا مستمرض، والحسيب كف، المسيب، حتى إن العالم المقسمية يكون كفية للموي؛ لأن شرف العلم فوى شرف السبب، حتى إن العالم العجمي كف، للعربي، والعالم القفير كف الملمى الحاجل.

وأما الكماءة في العقل فاختلف فيهاا

والى العناوى: أنها معتبرة في المعل، حق إن المحتول لا يكون كفتاً للعاقلة.

قسوله: ﴿وَإِذَا تُرَوُّجِتُ الْمُرَّاةُ مِنْ غَيْرِ خَفَءَ لَللَّوْلِيَّاءَ أَنَّ يُعْرَقُوا يَشْهُمُا } يعي إذا روجب مصمها، فلهم أن يغرفوا بيمهما دفعاً لصرر العار عن انصبهم، وسواء كان الوثي ده رحم محرم أو لان كابير السهر هو السحنار كما في العناري. ولا تكون هذه الفرعة إلا عمد الحساكم وملكوت الولل عن فبطالة بالتفريق لا ينظل حقه في الفسح، وإن عال الرمان حتى نلد، فإذا وقدت منه لم يش قمم أن بفرقوا كي لا يصبع الولد عمل بربيه وما لم يفص الفاصيسي تينهمار فحكم الطلاق والطهار والإبلاء والعبرات قانم بمهمار والفرفة فكوف فسنسخأ لا طلاقتًا. فإنا لم يكن الزوج دحل به، فلا شيء ها، وإن دخل بها أو حالا بها حلوة صحيحة ازمه كل المسمى وعفلة العدق، وعليها العدة. وإن طلقها الروح قبل تفريق القامسين وفسيل الدحول. فقها يصعب المسمى، ولو أنها لما روجت خسبه بعير كفء حبسنزها الولي وفيض مهرها كان راضياً؛ لأن دلك تقرير لحكم العقد، وإن زوحها الولي مسين عبر كفء، ثم فارتبه الزوج، ثم روحت نفسها من ذلك الرحل يغير بذن الولي كان للولمي الإعتراض؛ لأن الرضا بالأول لا يكون رصا بالثاني وإن روحها أحد الأولياء برصاها من غير كذره لم يكن لهذا الولى ولا أمن هو حناه أو درنه حق الفسخ عبدنا خلافًا لزفر. والسور أستنقط بفض الأولياء حقه من الكفاءة سفط حن النانس إذا وضيت بمثلك

البرأة عندهين

وقال أبر يوسف: لا يسقط حل من له برس.

فوله: ﴿وَالْكُفُاءَةُ مُعْتَبُرةً فِي النَّسْبِ وَالدِّينِ وَالْفَالِ} أمَّا النَّبَ ا فَقُرِيشَ بَعْسَمِ أكماء ليمعرن وليست العرب الثعاء فم؛ لأمم فخروا بقربهم من رسول نقه صلى الله عليه واستبلم ولاعرة أنصل البعص منهما على بعض حتى إن الحاشية لواروجت نصمها من قرشسني عبر هاشي لا يكون لأوبيائها الانتراس، وكذا ماتر العرب معتمرم أكفاء لبعض واستنوا بلطله ليسبوا بأكماء لعامة العراب؛ لأمهم بعرفول باحساسة. فيوا: إنهم بسنخرجون اللقي من عطام العبنة ويأكثونه؟ قال الشاعر:

اعوى الكلب من لوم دنا المبب إذا قبل قلكف يا باهلي

وأما الموالي فيمصهم أكفاء لمعن سواء كالوا مولي قربش، أو لعيرهم من فعربوا لأن المعسمين السندي فحربت به فريش ليس هو ابي موافيهم، ومعتاه أن موالي العرب أكفاء فمولمي قريش كدا في المكر حي.

هاشم لو زوجت بعسبها من موالي العرب كان لموقبها التعربس، ثم الموالي من كان منهم له أبوان في الإسلام فضاعفاً فيو كفء، نس له آياء في الإسلام، ومن أسلم بنفسه أو له أب واحسد في الإسلام فضاعفاً فيو كفء، نس له أبواد في الإسلام، لأن تنام النسب بالأس والجد. وأبو يوسف ألحق الواحد بالنتني. وأما من أسلم بنفسه لا يكون كمتاً لمن له أب واحد في الإسلام إجماعاً، لأن التعاهر فيما بينهم بالإسلام، وأما العرب فمن تقدم له أب واحسد في الإسلام، لأن فحرهم بالنسب لا واحسد في الإسلام، لأن فحرهم بالنسب لا بالإسلام يخسون كمتاً لمن تقدم له آباء في الإسلام، لأن فحرهم بالنسب لا بالإسلام يخسلاف المعجم، وأما الكفاءة في الذين يعني الديانة، فيعتبر أيضاً عندهما هو المحمد،

وفسيقل عمسيد: لا تعتبره لأنها من أمور الأحرة إلا إدا كان يصفع ويستحر منه، أو يحرج إلى الأسواق سكران، وتلفت به الصبيان.

قيسونه: (وَلَمُقَنِرُ فِي الْهَالِ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مَالِكُيّا لِلْمَهْرِ وَالنَّفَقَةِ) وهذا هو المعتبر في طاهر الرواية، حق أن من لم يشقكهما، أو يسلك أحدماً لا يكون كفتاً؛ لأن السهر بدل البشع، فلا يد من إيغاثه وبالنفقة قواء الازهراح ودوامها.

وعن أبي يوسف: أنه اعتبر القارة على التفقة دون المهرة لأنه قد تحري المساهلة في المهور.

وأما الكفاءة في الغني: قمعتبرة عند أبي حيطة وشمد، حتى أن الغالقة في البسار لا يكافئها الغادر على أمهر والنفقة لأن الناس ينفاحرون بالنس، ويتعيرون بالفقر.

وقال أبو يوسف: لا يعتبر؛ لأنه لا تبات لم، إذا السال غاد ورائح.

قال بفصيم: وهذا أصح؛ لأن كثرة المال مذموم في الأصل.

فسوله: (وَيُقْتَيْسُوْ فِي الْصَنْائِعِ أَيْصاً) وهذا عندهما، وعند أي حيفة؛ رواجان: في روايسة. لا يعتبره وهو الطاهر حتى أن البيطار بكون كفتاً للعطار، وفي رواية: هم أكفاء بعضسهم تسعي، إلا الحائك والحجام والدماغ والكناس والحلال، فإنهم لا يكونون أكفاء فسائر الحرف، ويكون بعضهم أكفاء لبعض.

قسوله: رؤافًا تَزَوَّجَتُ الْمَرَّافُ وَتَفَصَّتُ مِنْ مَهْرِ مِنْكِبًا فَللْأُوْلِيَاءِ حَقُ الاغْتِرَاضِ عَلَيْهَا عَنْدُ أَبِي صَيْفَةَ حَتَى يُتُمُ فَهَا مَهْرَ مِثْلِهَ أَرْ يُفَارِكُهَا وَقَالَ أَبِي يُوسَفُ وعمد: لمِس لحسم ذلسلك، وهذا الوضع إنها يصح عنى فول عمد، على اعتبار قوله: المرجوع إليه مي الكاح بغير ولى وفد صح رجوعه.

قال في شرح المحتار: وجمع محمد بلي قول أبي حنيفة قبل مونه بسمة أيام. وحكى أبو جمفر الهندوان: أن امرأة جاءت إلى محمد قبل موته بثلاثة أيام. فقالت تسمة لمي التي لا دو حتى . لا معد أن تأخذ مني والأكثيراً. افقال لها محدد افضي، فروجي بعدال:

وتصورته عني الزواية النبي تم يرامع صهة في صورين:

126

الرحداهما. أن بأناب فما الوقع في البرورج، ونها يسم فه أن تعقبات على هذا الوحم.

- والتدبين أن المستدن إذا أقدِم المراذ ووليها عمل ترويحها بدون مهر استق، فالعلمة. .

تم به فيما زال الإنتراه، ورخب: غيرةً بعدل السهر دون الولي. فعلى قول أمل حبيعة له الصناح لأحل الدلوع لهي ميل الملك، وعنا عمان الرسوية أألك.

عوله: واو الدرامهام: والا بالتوليد هذه مصوف الا الفند الفاعلي، وهم الم يقص الفناصي بالمسلم قفه فحجم التقلالي و الطفار والإبلاء و حبرات قائب ثم رد فرق القاسي بيهما وذ كان بعد الدحوان، قالم الدحاسي وإن كان قباء العام أن ي الهذا

المُولَّة: وَزَافِهَا رَوَّحَ الأَلْتُ النَّقَةُ الطَّيْمِيرَاةَ وَعَصَى مِنْ مُهُرِّهَا أَوَ النَّهُ الطَّيْمِرُ وَرَاقَ فِي مُنْسَمِ المُرَافِّةِ حَادِ وَلِنَكَ عَلِيْهِمَاءِ وَلا يَجَوَرَ عَلَكَ لَقَيْرِ الأَلَّاءِ وَالحَدَّدِ وَصَاءً عَلَدُ فِي حَسِمَةً وَرَانِهِ -وَرَانِهِ -

وقستان عميسية وأمو موسدة: لا يحوة الحظ والرمادة لا بنا يتعام بها. ومعنى هذا الكلام: أنه لا يجول العاد عددما العبلال وعلى يعسيم أنه لريادة والشنباء لا يحور.

والمن أصل أدكاح: فيجول والأصح: كن اللغاج لا يجوز عبدهم، والحلاف فيما إذا لر يصرف، مسلول حيار الألب عالم لو نسفاً. أما إذا عرف دلك سم، فالمكاح ناصل يعماماً.

، والذي يتغابي ب. الى الكاناح ما دون تصف العميم كان أناد شبحها موفق الدين رجمه فه

وقبل فالدوك أمدرق

ويو وكل الألب من يروح الصعر أو الصعرة، فرز هيمنا الوكيل العين فاحش، فيم على هذا الاعتلاف

و من وواج فيده المدم ماند الألو المعاهدين أمة حاتر عدد ألي عليمة، وعندهما: لا مجول

قوله: وولاً مجُوزًا هلك لغير الأب والحدّ، بعني لها ، وح الصمر أو الصعيرة عمر الأب والحد، وإنه لا يعجز الاك العرب براءة والقصال منا يتمس فيه إحدها. قال في الموادر: إذا روجههما عبر الأب والجد، فالاحتياط أن يفقد مرتين مرة بدهور مسمى ومرة بغير تسمية لجمواز أن يكون في التسمية نقصان. فلا يصبح الأول ويصبح الثاني بدهر المثل.

# [مطلب في الهر<sup>(ا)</sup>]

قسوله: (وَيُصِحُ النَّكَاحُ إِذَا سَمَى فِيهِ مَهُواْ وَيُصِحُ وَإِنَّ لَمْ يُسَمَّ فِيهِ مَهُواً)، وكذ إذا تسروجها بشسرط أن لا مهر قا، وقد فالوا: إن بكاح الشفار سعقد، والشرط بطل، ولكسل واحدة من العرائين مهر مثلها، وهو أن يروج الرحل انته على أن يزوجه الزوج أحد أو امه عنى أن يكون بضع كل واحدة مهما صداق الأحرى، فعدما: بحوز النكاح، ولكل واحدة شهما مها مثلها.

وقال الشناقمي: لا يجوز هذا النكاح. وأما نُهيه عليه السلام عن نكاح النخار فهو الحُسالي عسن المهر. وهو أن ياذن لعبده أو جزرج برفيته، بإنه لا يجور؛ لأنه (ذا نزوجها برفيته ملكه وانقسح النكاح، وإن نزوجه بلا مهر لا يجوز، وهو بكاح الشفار.

قسوله: (وَأَقَسِلُ الْمُمَيِّرِ غَشَرةً فَرَاهِمُ) أو ما فيمته عشرة دراهم بوع العقد لا يوم القبض، والمعبر زنة سبعة. وهو أن بكون رنة كل درهم أربعة عشر قيراطاً.

 (1) يطلسون قميستر انسارعاً على . وطمال قادي يحب على الرحل قلمرأة، سبب عقد الزواح حليها أر ينسب راحله قالهـ.

وقولتا: وسبب العقه أن لوطاء: يفيد أن الذي يوحب العبر على الروج واحد من أفرين. الأول: نفس المقدء وذلك في الزواع الصحيح.

والثاني: الدحول بالزوجة، وذلك بي الرواج الداسد.

ومسته بفهيسم أن العاقدين لو تُفَرِّقا في الزواج الفاصد قبل المدحول في يحب على الزواج شيء من العمرة لأن السبيين فمنوحيين له ذه انتقباء فلم يوحه عقه معتبر شرعاً ولا «حول.

وتسبد علم من لوانا: هنوجب النبير الخيم أن الدير واجب، ولا يعوو أن محلو الرواح منه، مع إن وكسره في وقت الدفق ليس شرطة أصبحه، بل يسلح المقد وأو لم يسميه ديرةً، بل وقو المقة على حسم المهسر، لكن الدافهما على هدم الدير لا يُعْنِي الروح منه، ولا يُسلطه عدد ذان الشريعة تم تشا أن تحمل لاسنت ع بالدراة بالشجان حارةً فيسيل على الرحل سيند إدمافة وطَرَحْها.

ويستسمى فديور مبتداقاً، ومخلقًا، وقويعيلةً، وطولاً، وجداً، وأخراً، وغفراً، وبكاحاً، وقد جمع هذه الاساء وعيرها معضهم في يتين من المظم فقال:

مَنْدَائِيُّ، وَمُنْيِنَ مِخْلَقُ وَمُومِعَنَّمَةً ﴿ جَنَّهُ، وَأَجْلُ ثُمُّ عَفْرُهُ خَلَالِيْنَ وَطُولُولُ مِكَاحَ، ثُمُّاحً، ثُمُّ طُولُمُ ثَمَائِهُ ﴿ أَمُولُمُ وَمِدْتُ وَهِ مِنْ عَدِ مَائِلًا مُؤْمِسِنَ منظر: الأحوال الشبخصية في الشريعة الإسلامية (عن 125-126). قُولُهُ: وَفَإِنَّ شَمْنَ أَقَلُ مِنْ غَشَرَةٍ فَلَهُ: غَشَرَةً} وقال زمر: هَا مهر عديها، فإن طلقها هيل اللهخون، فلها حسنة.

وعبد رفر " بحب لها استعة كما إذا لم يسم شيئاً. وإذا تروحها على توب يساوي عشميرة دراهم، فام الفشم حتى صار يعاوي صحة، فالعقد صحيح، وطا التوب لا غير، فما يبها أن المعتبر القيمة يوم العقد، ولو تروحها على توب يساوي شابية، فلم نفيضه حتى حيار يساوي عشرة، فلها التوب ودرهان.

قسوله: ووَإِنْ مُسَمِّى خَشَرَةً فَمَا وَالْأَ قَلَهُا الْمُسَمَّى إِنَّا دَخَلَ بِهَا أَوْ فَاتَ عَلَهَا مِه وكد إذا مات هي قلب المسمى أيضاً، وكذا إن قلت نفسها قبل اللحول، فإنه يجب لها كمال فميره لأن تقلبا نفسها كموضا

وعند الشائمي: بسقط مهرها وإن كالت أمة فقتك نفسها.

روى الحمسين من أبي حيفة: أنه يسقط مهرما: لأن حابتها عمولة على السيد: فكأنه فتلها.

وروي عسس أبي حيفة: أنه لا يسقط، وهو توفسا؛ لأن حيايتها على نصبها عمر كمونها وإن فتلها مولاها قبل المحول سقط مهرها عند أبي حسم، وعندهما: لا يسقط، وها الله يسقط، وها أذا كان شولي الذه عائماً. أما إذا كان صباً أو يحوناً لا يسقط إصاعاً. وإن فتل لموني ووجها لا يسقط إصاعاً.

فسال في السنظومة: ويسقط العبر يقتل السيد، فقوله: يسقط دليل عني أنه غير مقاوض، وإن كان مقبوصاً وده على الروح عنده حالاتاً هما

قوله: رَوْبُنَا طَلَقْهَا فَيْلُ اللَّاطُولِ بِهَا وَالْخَلُونَ فَلَهَا بِعَنْقَا الْمُسْمَى} فإن تروجها على أقل من هشرة، ثم طلقها قبل الدحول فيها عمم ما سي وشام حسم.

و: خلفوا في هيف استسي؟

فسهم من قال: إن الطلاق يسقط عسف النهر وابقي تصفه.

وميام من قال: يسقط حيمه: وإسا يحب عمله على طريق النتعة: وصحح هذا أي نقداية في وباب الرجوع عن الشهادات».

وفائدتر من وإن تسروحها على مائة درهم ورهمها ما وهماً، تم طلقها، فعلى العول الأول: ها (مساك الرهن، وعلى الثاني: لا.

وفي المصنفي: (1) وهستها بالمستنفى، وطلقها قبل الدخول، فهو رض بالتصف بالإجباع، وإن تزوجها على عبد أو جارية أو حوان أو بحل، فحدت من ذلك زيادة إن كانت منصلة حادثة من الأصل كالسمى وروال النياس من العين، أو كان أحرس، فتكلب، أو تخسيلاً فأنصر أو منعصلة حادثة من الأصل كالولد والتمر والأرش والعقر وكان دلك الحسدوت في به دروج ضل أن نقبص المراة الأصل، ثم طلقها مل الدخول، فإن الأصل والسنوبادة بتعمسفان إحماعا أوإد كالت الربادة حمصلة عبر حادلة من الأصل كالكسب والهبغا فإن الأصل بتنصف والزيادة كالما للمرأة حدالي حامف

والمسال أبوا يوسف واعبدان كلاهما يتصفان وأما إذا كانت متصلة عبر احادثة من الأصل كالصبغ صارات البرأة فانضه بذلك ويحب عليها بصعي القبية يوم حكم بالقيس. وأما إذا قبصت المرأة الأصل وحصلت الزيادة في يدها إن كانت منصمة حادثة سه

كالمستمن وزوال الناص مي العبن امتاع النصاف وناروح عليها بصف القيمة يوم سلمه

إلمها وهدا عنداني حيفة.

وقسال أبو يوسف ومحده لا يشع التصيف وإن كاست معصعة حادثة منه كانولد والقمس والأرش والعفس امتمع التنصيف إحماعاً، وكان الأصل ولرياده لها وللزواج عليها لعبسف ثبعة الأصل برم صلعه إليها وإن كالت مفسلة غير حادثة من الأصل كالكسب والهيق بران الزياده تكون للمراة إجماعاً. والأصل ينهما أماهان إحماعاً أبضاً.

قوله: وفيانُ تزوَحْهَا وَلَمْ يُسَمُّ لَهَا مَيْراً أَوْ تَوْرَجْهَا عَلَى أَنَّ لَا مَيْوا لَهَا قُلْهَا مَيْرً مَعْمَهَا إِنَّ فَخَلَّ مِهَا أَوْ هَاتِ خَلَّهَائِ، وَكَذَا إِذَا مَاتِ هِي.

فـــوله: رفـــونا طَنْقُهَا قَبُلَ اللَّحُول وَالْخَفُرة فَلَوْ: الْمُتَّفَةُ لَلاَنَّةُ أَتْوَابٍ مِنْ كَسْوَة فسنتُليًّا} وهي درع وجمار وملحهة. ثم زدا كانت البنعة أكثر من تصف مهو العثل، فلمها بصف مهر العثور لأن العنمة بدل عن يصف مهر العثل.

وقوله: ﴿ مِن كَسُوهِ مِثْلُمَامِهِ: (شَارَةِ إِلَى أَنَّهُ مِنْسُرَ حَالَمًا، وَهُوَ قُولُ الكرخي. والصحيح؛ أنه يعشر حاله، لقوله: تعالى ﴿ عَلَى ٱلْمِسْعَ غَدْرُهُ، وَعَنَى ٱلْمُفْتَرَ قَدْرُهُ، ﴾ [أد

قسوله: رَوْإِنَّا مَوْزَحَ النَّسُطُمُ عَلَى خَمْرَ أَوْ حَنْرِيرِ فَالنَّكَاحُ جَائِلٌ وَلَهُا فَهُرَّ مِطْلَهَا} وإن حالفها على ضر أو عمسزيو لا شيء للروح.

والعرق: أن دخون النضع متعوم، فلا يملك إلا معوض وحروجه غير منقوم، وإذا تزوجها على هذا الذن من الحل، فإذا هو حمر فنها مهر مثلها عبد أبي حبيمة، وعدهما: لها هثل وبرنه حلا وإذا تزوجها على هذا العبد، فإدا هو حر بحب مهر المثل عمدهما.

وفي سورة اللغرة: 236.

وقال أبو توسف تحت فيمة أو كان عبدًا تسجيد مع أي جيمة في العبدة ومع أي يوسينك في اختيل، وإذا تروحها على هدى المشير، فإذا أسقطة مرء طيس ها إلا الدافي سيمة إذا ساوي فشرة توجم تصافياً سنعياً.

رفسال السو وحد: ها لنافي وفيمة الا بر أو كان عبداً ولا تروجها على هذين السفين مسى اختل، فإذا أحقمنا حر، فلها الرقي عبد أي حيمة إذا قال يساوي عشرة دراهي.

وقسال أنو بوسف، وهمده ما شاقي وطن دلك الدرام الحل، وإذا تروحها على حدد الثناة السيلوجة، فإذا في مربحة عواسي أو مروكة التسبية عماراً أن ميته، فلها مهر الهذو عندهما.

وقال أبو يوسف طن فيصها لو كانت دكية وإن تروسها طني هائي المسلوحي، فسيلاد الإحسامية على هائي المسلوحي، فسيلاد الإحسامية بعد معدها: الله يه وعد أي يوسف عاد النافي، وفيمة الأحرى، ولو تروحها على علا الحر، وأمنا إلى ما يلاد الهائي، والله الله المال المحاف أراضيا على قول أي حيثة وغملة: فلان الحقيم بمعلى بالله بالله دول المسلمية الأن الإدارة أباع من السمية، وألمثار إليه مال. وكذا على عبل أي يو مقال لأن الحكم عليه يعلى بالحل المهما، والسنار إليه حلال ورد الزواجها على هما الدن من الحسير، فإذا هو حل مها ذلك عبد أي حيفه الأن الحكم يعلق المسترر إليه، وكذا عبد أي يوسف الأن يعلق المسترر إليه، وكذا عبد أي يوسف الأن يعلق المسترر إليه، وكذا عبد أي يوسف المناز الله يعلق المسترر اليه، وكذا عبد أي يوسف الأن المعان المعان المهائر الله، وكذا عبد أي يوسف الأنها المعان المهائر المهائر.

وقال محمد: لها مهر العثل.

قسبوله: وفإناً ترواجها وتنو يُسمَّ في خيُّراً لَنَّ لَراطَيَا طلى فيشيّة ميْرِ فيُوا لَيّا إلهُ تَخْسَلُ بِهَا أَوْ مَاتَ غَلْبًا} وكدا إذا فرضه الحاكم بعد العقد فاج مفام فرضها. فإذ طلقها في الشجول بها فلها المتعقد

. وقال أبو يوسف: لحا نصف الفريضة،

فسنوله: ﴿وَإِنَّا وَاقَامَتَ قَسَمِي الْعَلَيْمُ بِعَاءَ الْعَقَدَ لَوِعَتُكُ الْوَبَادَةَ} يَعَنَى ؤَوَا قَبَلت المَمَرَاة بالريادة.

وقال ومرة هي هية معالة إن قبصت صحاب وإن لم نفصها لم تصح.

لما: هوله تعالى: ﴿ وَلَا لِمَارَحِ غَلِيكُمْ وَلَمَا لِ هَالِئُكُمْ لِمَا مَنْ أَمْدَ أَلْفِرُوهِمَا أَ هِ أَكْ

<sup>(1)</sup> سورة السنوة 24.

خفتاب النكاح

فراضيا بالزيادة، وإذا صحت طربادة بسقط بالطلاق قبل المحول.

وقال أبو يرسف: تنصف مع الأصل.

قسوله: (وَإِنَّ خَطَّتُ عَنَّهُ مِنْ مَهْرِهَا صَحَ الْخَطَّ)؛ لأن المهر حقيه، والحط يلاقي حقيسا، وكسف الدولية على المهر حقيه، والحط يلاقي حقيسا، وكسف ادا وهسيت مهرها فروجها صحلات الهذه وقيس الأوثاناها أن والا عيره الاعتراض عيما؛ لأنه الأمهار من عقيم، وقد تصرفت الي عالص حقيسم؛ لأنها تذخل بهم الشين سلك، وبجوز للمولي أن يهب صداق أمنه ومديرته وأم ولده؛ لأنه ملكه، وأيس ثم أن يهب مهر مكاناته، ولا يبرأ أروج مه بدقمه الله.

قوله: (وَإِذَا خَلَا الرَّوْجُ بِالْمَرَاتِهِ وَلَهُمَلَ هَذَاكُ هَائِعٌ مِنَ الْمُوطَّةِ ثُمُ طُلُقُهَا فَفَهَا كُمَالُ الْهَيْمِ وَعَلَيْهَا الْهِنْمُةُ وَهَذَا إِنَّا كَانَتُ الخَلَوةِ صَحِجَةً. أَمَا إِذَا كَانَتُ عَاسِدَهُ، فإنها توجب العلمَّهُ ولا تو يَبِّ كَمَالُ السهر، إنسا و يعت العدة؛ لأبيما منهمان في الوطاء، والعدة نحب للاحتاث.

واخلسوة الصحيحة: أن تسلم نفسية، وليس هناك مانع لا من جبة الصع ولا من جبة الشرع.

والدامسية (أأ: أن يكسون هستاك مانع، إما طعاً، وإما شرعاً، فانطبع أن يكوما مريضين، أو أسلعما مرضاً لا يمكن معه الجماع، أو مها رائق، أو معهما ثالث، والذي من حهسة النسرع أن يكسونا عرص، أو أحدهما (حرام فرض، أو تطوع، أو صائعين، أو احدمه: هموم فرص، وأما هموم النظوع: فهو غير مانع، أو كامت حائضاً أو نفساء

والحنلف الرواية في صوم غير رمضائك

فقال في الرواية الصحيحة: إن صوم الطوع: وقصاء رمصان، والكفارات، والثقرر لا عنع اخلوة؛ لأن الضرر فيها بالقطر يسير؛ لأنه لا يلزمه إلا الفصاء لا غير وليس كفلك ومضمان، فإنه يجب به الكفارة: وهذا مووا بن حج الفرص والصل؛ لأن الكفارة تحب صهد حيماً.

وفي رواية أخرى: أن بغل فلصوم كمرضه.

قســوقد، وفإن كَانَ أخَـدُهُمَا فريضاً أَرْ صَائِماً فِي طَنَيْرَ وَمَطَانَ أَرْ مُحْرِماً بِخَعُ أَوْ غَـهُرَةِ أَوْ كَانَتِ الْمَرَالُهُ خَاتِصاً فَلَيْمَنَتَ بِحَلْوَةٍ صَاجِعَةٍ حَنَى لو اختلفا في عدم الدحول كان القول بولة.

<sup>(1)</sup> يعني الحاوة الفقادة.

والبراد من المرض: ما ينتع اخساع، أو يلحقه به صرر سواء كان البرض بالرحل، أو يتمرأة والسلاة كالسوم فرنشها كفرضة وبقيها كستة.

وقبل: سنة العجر والأربع قبل الطهر نفتع صحة الحلوه كدا في الوجبو.

وقوله: بهاو محرمة بحج»: سواء كان الحج فرصاً أو علام وكفة إذا كان محرماً معمرة سا ينزمه من الفضاء والكفارة، أي من اللام وفساد النسك والفصاء، وإن حلامها وليسر هناك مابع من الوطاء، إلا أنه لا مراتها ولبنت معه ساعف، ثم حرامات، أو هو العل عليها، ولم يعرفها لا تكون هذه حلوة ما لم يعرفها كدا في الواقعات. ولو اعلاما وهناك إسنان يعقل حافسا لم تصبح الخلوة.

وأما الناقم ديؤار لحوار أنا يطهر النومي وهو منبعه ملا نصاح الخلوة معمد

والسبل: إن كان بالبهار لا تصبح الخفوة، وإن كان باللبل صبحت، وإن كان معهما أعسسي، أو عنياء إن كانا بقفاق على حافقا لم تصبح الخلوة، وإن لم يقفة صبحت. وإن كان أصم إن كان بالبهار لا تصبح، وإن كان ليلاً صبحت، وإن كان معهما حارية الراة احتلفوا فيماً قسال أو يوسف الا تصبح، وقال عمد: تصبح أوإن كان معها حارية البراة احتلفوا فيماً والفتوى: على أنها تصبح، وإن عالاً جا ومعها كلب أحدماً.

قال الحلوائي: إن كان شما أم تصع الحلواة الأما إدا راها ساقطة تحت رجل يسبع: وإن كان الرحل مسعد، وإن حلا بها في مسجد، أو طريق، أو مسجرا، فليس بخلوة: وإن كان الرحل مسجد، وإن خلابها في الحسام إن كان باراً لا نصح، وإن كان اللاً مسجد، وإن خلابها على سطح لا محسنات حليه، فليست بحلوق، وإن كان بيلاً مسجد، وإن حلا بها في عمل عليه مشر مض روب أ اللاً أو نهاراً، إن أمكن أو ذا محسن، وإلا أحد، وإن حلا بها ولم تمكنه من مسبها، قال معضيم؛ لا تصبح، والا تصبح، والا تصبح،

قسمال في الصدداري. كل موضع صددت فيه الخلوة مع القدرة عن الجماع حقيقة، فطلقها كان عليها العدة، وإن كان عاجراً من الحداج لا نحب العدة. دلت هذه الدسالة علمي أن علوة المربض لا تو عب العده إذا كان عدمزاً عن الحماج. وكذا علوة فصحيرة الأمهما لا يتهمان، وكذا إذا كانت هي مربضة منافقة لا تجامع، أو صميرة لا تجامع.

اثم إن تُصحابها أقاموا الخاوة مقام الوطاء في معنى المواصع دون حدر من ذلك:

- : بأكب المهر العجيمي .
  - 2 وناكبه مهر العثلي.
    - 3- ووجوب المدة.
- 4- وحرمة فكاح أحتها وأربع سواها.

5- ويُوت السب.

۵- والنفقة

7- والسكني في هذه العدة.

8- وحسرمة نكاح الأمة على الحرة على قياس قول أبي حيفة، ولم يقيسوها مقام الموطاء في حق الإحصان وحرمة البنات وحلها للأول يعني المطلقة ثلاثاً إذا تزوجت بزوج أخر والدلاجا ولم يطأها لم تحل للأول، وكذا لم يقيسوا الخلوة مقام الوطاء في حتى الرجعة والمبرات.

وأما وقوع طلاق أحر نقد قبل: لا يقم، وتبل: يقع، وهو الأفرب إلى الصوات. وفي البزدوي: إذا طلف بعد الحلوة، نزيه كالطلاق قبل للدعول في حكم البيرية.

وفي الكرسي: توحب الخلوة الصحيحة العنة في النكاح الصحيح دون الفاسد؛ لأن المكاح الفاسد لا يوجب التسليم، ولا يبيع الوطء.

قُولُه: (وَإِذَا خَلَا الْمُعَبِّنُوبُ بِاشْرَأَتُهِ لَنُمُ طَلَقَهَا، فَلَهَا كَمَالُ الْمُهُوِّ عِنْدَ أَبِي حَبِقَةً} وحدهما لها نصفه، وعليها الددة إحماعة استباطة.

والغبوب؛ هو الذي استؤصل ذكره وحصيناه، أي قطعوا.

وأما فصين: إذا حملا بامرأنه من غير الموانع التي ذكرناها، ثم طلقها وحب لها كمال المهر إجماعاً، وكذا الحصر إيضاً.

ونسو خملا بالرنفاء فلها نصف السهر ولا عدة عليما؛ لأن الرائق يمنع صحة الخارة. وإنما لم تجب عليها العدة؛ لأن وطأها متعذر، والعدة إنما تجب للاحتياط.

قَــــوقه: (وَلَسَتَحَبُ الْمُتَعَةُ لِكُلُّ مُطَلِّقَةٍ إِلاَّ مُطَلِّقَةً وَاحِدَةً: وَهِيَ الَّتِي طَلَقَبَ قَبْلَ الشَّخَـــولِهِ وَلَسَــمُ لِمَهَ مُهَا مُهِرَّاً، فالمتعة مَا وَاحِهُ وَلا إذا حاوت الفرقة من قبلها. وهذه الكــــلام يدعل فيه فمطلقة قبل الدعول، وقد سي لها مهرًا، فإنه يستحب لها شعمة على قود هذا الكلام، وفيس كذلك، فإنه لا يستحب لها ذلك.

وقسال الإمام بدر الدين: المطلقات أرمع مطلقة قبل الدعول، وكم يسم لها مبرأً، فيسند نجي لها المنفة ومطلقة بعد الدخول، وقد سن لها مهراً، فهذه المتعة لها مستجبة، ومطلقسة بفسد الدعول، ولم يسم لها مهراً، فهذه المنبأ المنفة لها مستجبة، ومطلقة قبل الدعول، وقد سمى لها مهراً، فهذه لا نجب لها متعة ولا تستجب.

لمسال الكرحسي: المتعة الواجة على قدر حال المرأق والمستحبة على قدر حال الرجل. 134 كتاب النكاح

وقسال أبسو بكر الرازي: النتفة على قار حال الرحل، ومهر البرأة على قارها وانفقة على قدر حافيا، وهو الصحيح.

قوله: روَاِفَا وَوَجَ الرَّجُلُ النِّنَةَ عَلَى أَنْ لِرَوْجَةَ الرَّجُلُ النِّنَةُ أَوْ أَخَنَهُ فَيْكُونُ أَحَدُ الْمُتَفِّسَدُّشِ عِوْضَتُ عَسَنِ الآخَرِ فَالْفَقْدَانِ خَارِّانِ وَلِكُلُّ وَاحِدَةٍ مِلْهَا مَهُوْ مِثْلِهَم الشافعي: لا يتمح هذا الكاح، لأنه عنده نكاح الشعار.

وطعما: ليس هذا شكاح الشفار ، وقد ذكرناه من قبل.

قسنوله: (وَإِنَّ تَرُوَّجَ خَرُّ اشْرَأَةً عَلَى خِلفتِهِ مَنفَةً أَوَّ عَلَى تَعْلِيمِ الْقُرَّانِ فَلَهَا شَهْرً [مِستَطِّهَامِ: لأن حدمة الحر ساء منه كولده. ولأن ما لا يصبح أن يكون سهراً لم نكن سافعه مُهراً. وإذا لم تكن مناهمه مهراً كان فا مهر مثلها هداهما.

وقال عمد: أمَّا قيمة خدت سنة.

وآما تعليم القرآن؛ فلأنه ذكر واجب. فنطيعه لا يصح أن يكون مهراً، ولا يجوز أن يكون المهر إلا مالاً؛ لان المشروع: إنها هو الاهماء بالمال، فال الله تعالى: ﴿ وَأُجِنَّ لَكُمْ مُا وَرَادُ ذُلِكُمْ مُن تُبِنَّهُوا بَالْمُولِكُمْ ﴾ [أ، والتعليم ليس بدان.

وأما حدمة العبد فهي مال التضمنه تسليم ركبه.

الوقة: (وَإِنَّ لَوُوجَ فَيْدَ خُرَاةً بِيَوْنَ مُولِالًا عَلَى خِدَنَتِهِ مَنْتُهُ جَانَ وَهَا حَدَّتُهُ سَنَة الأن مستانع العسيد وإن لم تكن عالاً، فيحب تسليمها ما هو عال، ولأن مناصه بنا، منه كولده.

قوله: (وَإِذَا اجْمَعَ فِي الْمَجْنُونَةِ أَنُوهَا وَابْنُهِا فَالْوَلِيُّ فِي تِكَاحِهَا ابْنَهَا عِنْمَهُمَا وَقُلَ مُخَمَّدُ: أَبُوهَا: وعلى هذا الحلاف الجد والابن وكذلك ابن الابن وإن سفر حكمه حكم الابن.

فال عمد: إذا ووجها إنهن ثم عقلت فلها الخيار وإن زوجها أبوها، أو جدها، فلا عسيار لها، وينبغي عند أبي حيفة أنه إذا زوجها انها، وعقلت أن لا عبار لها؛ لأن الابن مقدم على الأب عند، وإن زوجها غير الابن والأب رابقد، فلها الخيار.

# (مطلب في نكاح الرفيق)

قوله: وَوَلا يُبَعُوزُ نَكَاعُ الْغَيْدِ وَالأُمَّةِ إِلاَّ بِإِدَانَ مُولَاتُطَفًا) وقال مثلث: يجوز نلميـــد وأنه يسلك العقلاق، تسلك للنكاح.

<sup>(1)</sup> سورة النساط 24.

ولسب قوله عليه السلام: «لهما عبد تزوج بغير ؤذن مولاء فهو عاهر» <sup>(15</sup> أي زان، وكنا المكاتب وقصدر والمأذون، لا يجرر لهم انترويج (1 يؤدن المولي.

أما المديرة دلاته باق على ملكه، وأما المكانب؛ فالان فك الحجر عنه، إنها هو في حسق الكسب، وذلك لا جناول النكاح، حتى أن المكانب لا يمثلك تزويج عده ويطك تزويج أمنه؛ لأنه من بات الاكتساب، وكذا المكانة لا تطلك ترويح غسبه، وضلك تزويج أمنها، وكذا المأذون لا يزوج نفسه؛ لأنه إنما أذن له في التجارة والنكاح ليس منها.

> وأما المعنق بعضه، صو كالمكاتب عند أي حسمة، فهو لا يملك التكاج. وقال أنو يوسف ومحمد: هو يمسيزلة حرامايون، وجوز نكاحم.

وكذا المديرة وأم الولد لا يسكان ترويج أنفسهما، فإن تزوج أحد من هؤلاء بعير إذن المولى ولف على إجازته، فإن أحاره جار، وإن رده اطل.

ويجسوز للمولمي إحبار العبد والأمة على المكاح، وعند الشائعي لا إحبار في العبد، وهي رواية عن أبي حنية.

وإذا روح أن من عبده حاز، وإلى كان بكره منهما. ولا يجب المهر، بإن أعقبهما جبيعاً. فافعيد لا حيار له والمراحة الحيار، وأما السكانية والسكانية صيس للمولى أن يكرهها على الحكام، ولا يحور العقد إلا برضاهما، وقو أن السكانية (وحت نفسها يغير إذان أسولى توقسف على إجازته، فإذا أعقبها نقد العقد بالنشاق ولا حيار بده، وكما إذا أدت فعقت، وإن عجزت إن كان بمضها يحل له يبطل العقد، وإن كان لا يحل له كما إذا كانت أهمته مسل الرضاعة توقف على إجازته، وإذا تروحت أمة بغير إذان مولاها، ثم أعتقباً صح السنكاح! لأنها من أهل العبارة والامتناع كان لحق العولى، وقد زال ولا حيار ها، وكذا المبد إذ تزوج بعير إذان مولاه، ثم عنى صح بكاحه لما ذكر أ وإذا أدن لجده أن يتزوج لم يجوله أن يتزوج لم يعلمها على يحترج لا عسير، حيث لو تزوج بكاحاً فاستاً، فله أن يتزوج ترويعاً صحيحاً بعده المستحيح لا عسير، حيث لو تزوج بكاحاً فاستاً، فله أن يتزوج ترويعاً صحيحاً بعده المستحيح لا عسير، حيث لو تزوج بالكانات المعيد، والقاسد عند أي حيفة، وعناهما على

<sup>(1)</sup> استرحه الارمذي في ست في كتاب التكام عن رسول الله وبات. ما جاه في بكاح العبد بقير ذات سبيده) بلطة: والها عبد تروح بعير إدن حبده نهو عاهري، والحرجه أبو داود في سنه في كتاب تذكاح دياب. ما حاء في بكاح العبد بغير (دن حبده) بلطة: وأبنا عبد تزوج بسر إلمان موقع فهم عامري، وأحرجه المدارمي في سنه في كتاب فذكاح زند ما في العبد بنروح عبر إداء حبده) بلطة: وأبد عبد تزوج بدر إداء حبده) بلطة:

كتاب النكاع

عمدهماه وانمده لايجور لانبهاء الأمرا

و فائمته ابضاً؛ إذا دحل بالسكوحة على اللساد بال تراجها عبر البهود، أو معندة. فالمهر عليه يؤخذ به في الحال، وبناغ فيه عنده.

وقسال أبع يوسف وخمد: يؤخذ به بعد العناق، وعلى هذا إذا حلف لا ينزوج لا يعتب بالعاسد عناضل، وعنده: يحسن بالعاس، وقبل: يتسرف النسن إلى احائز إصاعاً: لأن الأبعان صية على نامرف، ولا عرف في العاسد.

قسموله: (وَإِذَا فَوْوَجَ الْفَيْدُ بِإِذْنِ فَوْلَافُ فَالْفَيْقُ دَبْلُ فِي وَقَنْبِهِ لِيَاغَ فِيهِ) أما المدسر والسكاة الله: فيسا عون من الدير لتعذر استيفائه من الرقيق وما لرمهم من اللك غير إذان الدول التعوالية بعد العني.

قسوله: رؤياةً، زؤج الرَّجَلُ أَنتُهُ فَلْتُسَ عَلَيْهِ أَنْ يُتَوَلِّهُ لِلنَّ الزَّوْجِ وَلَكِنْهَا لَخَلَمُ الْفَوْلَى رُبْقَالُ لِلرَّوْجِ مَنَى ظَهِرْتَ بِهَا وَطِنْهَايَ: لأن حَلَى النولي في الاستحمام باق.

و فسنورة النبولة: أن يحلى بنه وسها في مسترل الروح ولا يستخدمها، وإذا نعل ذلك، معلى الزوج النفقة، وإن لم يعمل فلا مفقة لها. وإذا بواها ثم بدا له كله يستحدمها، فقه دلك، وتسقط النفقة، فإن عاد موأها عادت النفقة، وقد بالراء أنه إذا بوأها، فكانت تخسمه طمسولي أحياناً من غير أن يستحدمها لم نسقط غفتها، وكانا المديرة وأم الولد حكسها حكم الأمة، وأما المكانية إذا تروجها بإذا المولى، قلها النفقة سواء بوأها المولى معم أو الاذ لأنها في بد نفسها لا حتى للموني في استخدامها.

وقو طلق زو حده الأمة طلاماً بالتأه وقد كان السولي بوأها معه، ثم أخرجها السولي تحدمه سقطت نفقتها. ولو أراد الموني أن بعيدها إلى الزوج، ويأخد النفة فله دلك ولو لم تكسن في تسبوته الزوج يوم طلق، فأراد المولى أن يواها في الهائل الحاب فله النفقة لم تحديد وفي قول زفوز ناصب. وكذا المراة إذا ارتدت، ووقعت الشرقة بالردة، فلا نفقة لها، ثم إذا أسلمت الا تعود المفقة ثم الأمة إذا زوجها مولاما وحالت بأولاد من الروح، فلا يفقة فم على الروج؛ لأنهم ملك العولي، للعقيهم على مالكهد لا على أديه.

ولسو تروج العبد حرة، محادث باولاد من الروح متقلهم عليه: إن كان أها مال، وإن لم يكسن لها مال، بعلى من برت الولد من انقراءة، ولو تروج العبد مكانة فأولادها مكانتون كالأم رالفقيم عليها، وإم الوقد والهدارة عنة أولادها على الولاها.

 حکتاب ننگاح

مِسَائِلِيَّا) وهستاه مني ها مهراً أقل من مهر اشتل، فإن لم يعد لها إن كان ما مني لخا مهر مسئلها، إلا أكثر فلا شيء لها مهر عليها، وإن كان الذي منى لحا أن كنيل لها مهر عليها، وإن المشتلها، أو أكثر فلا أنهم المهر عليها، وإن الشهيد المن أنهم، وحد أي حسيمة بحد الها مهر النتل لا يحاوة به الفين، ولا منص به من ألف، وإن طلبها فين المحول، فيها صدة الإقلى، وكذا إن تروحها على هذا الصد المنشر، أو على هذا المنا، المناهري وجب كان مهر النتل لا يحاور به عن فينه الذركي، وإذ المنص عن فيمة المبتي، ا

وقسال أمو يوسف وعسد: لمراحه الاقل ان الأحوال التلك، ولو طلقيه فيل شاحول يعسب في مصف الاقل إحماماً، وإن تروحها على أنف إن ثم يكن له عرام، أو على القابل إن كان في مراق فالشرط الأول حائر، واشاي داماً عند أي حيمة وإذ له يكن له المراق فلها الألف وإن كانت له امراق فلها صهر حمية لا يراد علم أشير، ولا يغشل عن الدر رائكي مع مالا تو طلقها قبل الدحول، فلها تصف الأقل، وطلاعها الشارفان حيماً حالوان، فأبوها وجد فلها ذات.

قسوله: روزان مروخت على حيوان غير الوطوف صحت التناسية والها الوسط هستة يعلي على حسل الحيوان دون وصعة مان تروحها على على، ثو قرس، أو يقرف أما إذا لم يسلم الحيل الواتروجها على داة لا تعلج التسعيف وقيا فها. العلل.

قسيوله: ووالرواح فحيرًا إن بناه أعطاها الجيوانا وأن شاه فيمتام؛ لأن احبوان لا ينسب مي المدسة ثبوناً صحيحاً للالاة أن مسهنكه لا طرعه مثله، وإلما للرمة فيمته أم الوسسط من المسد قسته أرجون لابداراً إذا له يسم أمنتج، بإن سي أبض، طبعته مسود لايساراً، ثم الحسيد عند أي حبيه الرواي، والرسط السندي، والردي، المديء، وعداهما الحال المديء، وعداهما الحال على المديد، والردي، أما تما أي حبيما أحبار فيمت المديد، والردي، ثما تما أي حبيما المدال، والرحم، والرحم، والرحم في المدال،

قال في المصمين وقدهم، هو الصحيح

قوله: ﴿وَإِنَّ مُوَوَحَهَا عَلَى تُوَابِ عَلَمَ مُواصَوفِ فَفَيَا مَهُمَّ مِفْقِهِ، وَأَن أَنَوَفَ بَنْهُورَا الصفة، فلم تصبح الصفية، فرجع إلى ميه الستل، وحقّا إذه فك التوف، وله يرد عليه؛ لأن النسبات أحماض كثيرة ألما إذا سمى حملاً بأن قال: فروبًا، أو مروبًا، أو معدد المستسبة، ويجر الاوج من إعطائه، أو إعطاء فينته، ونجب القيمة فيم الفقد في العقاهر، وأي رواية؛ يوم التسليم.

# (مطلب في نكاح المتعمّ والموقت والفضولي)

قسولة: ووَالكَاخُ فَكُنْفَة وَالشَّكَاخُ الْمُؤَفِّتُ يَاطِلُ، وصوره لكَاح متمة: أن يفول لامراء خذي هذه العشرة لاتناع كَنْ أو تعبي تعدلك إيامًا، وهو ناطل الإحداع. وصورة المؤقف: أن يتزوجها بشهادة شاهدين صدرة أيام أو شهراً. وقال رفر: هو منجيع؛ لأن للكاح لا ينظل باشروط الفاسفة.

والعرق ميهما: أنه ذكر تعظ النزويج في الدوقت، ولم يدكره في فلمعة، ثم عبد زفر: إذا حار الدكاج الدوقت، ملترعد بناطل، وبكون مؤنداً؛ لأن مقتصى الدكاج التابع، وإن قال: بزوجتك على أن أطلقك إلى تنشرة أيام، فاسكاح جائز؛ لأنه أبد العقد، وعبرط فطع التأبيد بذكر الطلاق والكاح الدويد لا يطلعه الشروط، فجاز الكاح وبطل الشرط.

قوله: ووتؤويخ النبذ والألفة بعثر إلها تولاهما موافوان، فإنا أجرة الكولى حاؤ وإنا وقاة والتوليخ المناوة والأن وقاة بعثر إلها والاهماء مواؤه الله إلى المناوة المسلمان المسراة مسلم الأولى الله بالمناوة المسلمان وهما وو بها المصوى، ملا مكون الكراراً، وقد قالوا ويمن تروج أمة الغير حير إدنا العولى، فلم يهر العولى حتى مات. فإن كان وزية ممن يحل له وطوعا بطل التكاح العوقوات؛ لأن كل استاحة مسجحة طرفت علمي استناحه موقوده، فإنها المطلما، وإن ورت الأمه من لا يحل له وطوعا مثل أن برئها حماعة، أو يرثها ابد، وله، كان العبد، وطفها، فلموارات الإحازة حلاماً لزور، فإنه له تقرأ استاحة صحيحة على موقوده، فبقي الموقوف يحاد، وكذا إذا لم يست ولكن باعها قبل المتاحة صحيحة على موقوده، فبقي الموقوف يحاد، وكذا إذا لم يست ولكن باعها قبل الإحازة والمها عرفها على مؤدودة على موقوده وبديا حرا عدداً.

وقال زفر: لا يحوز، وكما لو اشتراها امران، فأحدث للكاح، فإنه يحوز عندنا. وقال رفر: لا يحوز، وأما العند إذا فروح بقير إذان المولى، ثم مات العولى، أو باعد، فسيول للوارث والمنشري الإجازة، لأن العند لا يستباح بالمنث، ولم يطرأ على الاستباحة الموقوقة ما يناقضها.

قوله: وَرَكَمُلُكُ لُوْ وَوَجِ وَجُلُ المُرَأَةُ بِعَيْرِ وِضَافَة أَوْ وَجُلاً بِشَيْرِ وِضَافَهُ والأصل. أن العقد عند، يتوقف على الإحارة إذا كان له عمر حالة العقد، وإن لم يكن له يجيز حالة العقسة لا يتوقف. وشرط العقد يتوقف على العبول ان الخاس، ولا يتواقب على ما وواه المخلسس، فسيلانا تبدء هذا فقول: إذا قال: الشهدوا أني قد زوجت نفسي من قلال، وهي عائسة، فسيلفها فأحارك، أو قالت هي. اشهدوا أني قد زوجت نفسي من قلال، ملفة

فأحازه فإته لاجبور عنفصار

وقال أبو يوسف بجوز بالإحازة، وأجمعوا أنه لو قبل عن العائب قابل، فإنه يتوقف على الإجازة.

فقل في المنصفى: وحل وكل رحالاً أن يزوحه اهران فروحه الوكيل ابتته. إن كانت صغيرة لم يحز إصاعاً، وإن كانت بالغة حار عندهما.

وقسال أبسو حيفة. لا يعبوز، وعلى هذا إذا روحه بعن لا نشل شهادته ها بولاد كالبت والأم ودت الابن.

وأما الأحت وبنت الأعتاء فبحور الطافأر

ولسو وكسل رحلاً أن يروحه امراق هروجه امرائين في عقد واحد لم يلزمه واحدة مهمة! لأنه لا وحه إلى تقييدها للمحالفة، ولا في التنهيد في إحداهما لعدم الأولوبة.

وعن لمي يوسف: يلزمه واحدة، واتعين بينان الروج، والصحيح الأول.

### {مطلب في الوكالم بالنكاح}

قوله: (وَلَحُورُ لِالْنِ الْغَمْ أَلَّ لِورْجَ اللّهَ عَمْدُ مِنْ نَفْسَهُ) وقال رفر: لا يعوز، وهذا إذا كانست، صغيرة، أما إذا كانت كبيرة، فلا يد من الاستندان، حتى لو تروحها من عبر استندان، فسكت، أو مهجكت، أو الصحت بالرضا لا يجوز عندهما

وقال أبو يوسعن; بجوز، وكذا المولى المعنل، والحاكم، والمطعان.

قوله: روزها ضمن الوالي الفهر صبح ضماله والممرّاه الخيار في مطالقة زؤجها أزّ والمُهام اعتباراً يساتر الكمالات، ويرجع الولمي إذا أدى على الزوج إن كان يامره.

. قوله: روَإِهَا قَرَقَ الْفَاضِي بَيْنَ الرَّوْجُنِي فِي الثَّكَاحِ الْفَاسِدِ قَبْلَ اللَّحْولُ فَلاَ مَهْرَ لَهُمَا؛ لأن السهر لا يحد في سحره العقد، وإنما يحب باستبعاء مناصه.

قوله: ووَكُلَّهُ فَيْنَا الْمُعَلَّوْمَ يعني أن الله لا يجب فيه بالحلوم، وكنا فو السنياء أو خيلهاء أو خامعها في الديراء لأن الحلوم عبر صحيحة كالطوم بالحائص. وهو معني فوال المشايخ: الحلوم العيجيجة في التكاح الفاسد كالحلوم العاسدة في الكاح الصحيح.

قسولة: وقسياق وحل بها فلّها مُهُرَّ مِنْكِ لا أَنَوَافُ عَلَى الْمُسْتَمَى) هذا (دا كان شها مسمى، أما إذا لم يكن وجب مهر النثل بالغاً مَا بلغ، ويعتمر الجماع في الفيل، حتى يصير مستوفهاً للمعقود عليه كما في النهاية.

السولة. (وَعَلَيْهَا الْعَدَّةُ)؛ لأنه وطاء أوحت كمال المهر، ويعتبر ابتماؤها من وقت التعريق، أو عند عزم الواطئ على ترك وطنها لا من أحر الوطات هو الصحيح. وقسال زنر: هو من فاعر وطأة وطنها، فإن كانت حاضت للات حيص بعد آحر وطأة قبل النفريق، فقد النفصت علتها عنده.

وأصبحابنا يقولون: إن التفريق في العفد الناسد مثل الطلاق في التكاح الصحيح، فإذا على التفريق محل الطلاق اعتبرت العدة سه.

قسموله: ﴿وَالْقُسَائِتُ لَمُمُبُ وَلَدُهُمْ ﴾ لأن النسب يحتاط في إليانه إحياء للولد. ويعتمر إنتفاء مقة الحيل من وقت العقد عندهما.

وقال محمد: من وقت الدعول، وهو الصحيح، وعليه الفتوي.

قســـوله: ووَمَهُــــوُ مِثْلِهِمُ يُعْتَشِرُ بِأَخْوَاتِهَا وَعَمَّاتِهَا وَلِنَاتِ عَمَّهَا وَلاَ يَقْفَوْ بِأَمُهَا وَلاَ خَافَــــهَا وِذَا كَـــــــمْ تَكُنَّ مِنْ قَبِيلُهَا؟؛ لأن العراة تنسب الى نبلة أبيها، وتشرف بعه، فإن كفت الأم من فيلة أبيها بأن كانت بت عبم أبيها، معينلة بعبر مهرها.

ومستثل أبو القاسم الصفارة عن امرأة زوحت نفسها بغير مهر، وليس فيا مثال ان قبيلة أبوها في المال والجمال، فقال: بنظر إلى فبيلة الترى مثل قبيلة أبيها، فيقصى لها مثل مهر مثلها من سناه تلك القبيلة.

قسولمه: رويُغتيز فِي مَهْرِ الْمِعْلِي أَنْ يُقَمَّنَاوَى الْمُوالَّانِ فِي السَّنَّ وَالْجَمَّالِ وَالْمَالِ وَالْمُغْلِّيُ وَاللَّهِينِ وَالنَّلَدِ وَالْمُعْمِرِ وَالْمُعْلَى وَالْبَكَارِ . والنبوية.

وللمرأة أن تتنع نصبها، حتى تأخذ المهر ونتنعه أن يسافر مها، حتى يتعين خفيها في البدل كما تعين حقد في المبدل، وليس فلزوج أن يتنعها من السقر والخروج من مسترله وزيارة أهلها حتى يوفيها المهر كله يعني المعجل؛ لأنه ليس له حق الحيس للاستيفاء قبل الإبدائ، وإن كان المهر كله موحلاً ليس لها أن تتنع نفسها؛ لأنها أسقطت حقها بالتأجيل كما في البيع، فإن البائم (نا أحل ائتمن ليس له حيس المبيع.

وحماصله: أن الممهر إذا كان حالاً، فلها أن نسم نفسها، حتى تستوفيه كله.

ولسو يقسمي منه دوهم واحد بالإجماع، فإن مكت من نفسها قبل ذلك برضاها. والرادت بعسد دنسلك أن نتاج لأحل الدير، قليا ذلك عند أبي حنيفة. وعندهما: ليس لها دلك.

والحسلاف؛ فيما إذا دخل مها برضاها. أما إذا كانت مكرهة، أو صبية، أو بمتونة، فلها أن تنتج بالانفاق.

ولما ؤذه كان السهر مؤجلاً، فليس ها أن نتتبع عبدهما، وكمّا إذا حل الأحل ليس لها أن تنتبع؛ لأن الحقد لم يوحب لها الحبس، فلا يتبت لها بعد ذلك. كتاب النكاح كتاب النكاح

وقسال أبو بوسف: إذا كان العهر مؤجلًا، فلها الدعته إذا تم يكن دخل جاء وإن كان بعضه حالًا، وبعضه مؤجلًا، فله أن يشخل مها إذا أعطاها الحال.

فروع: رسل بعث إلى المرأنه مشيء، فقائت: هو حديثه وقال: هو من المهر، قالفول قوله: إلا أن يكون ماكولاً، فإن القول فيه: قوطا، يعني ما يكون منه مهياً للأكل مثل الحجز والرطب والبطيع والملبن والحلوي والشوي، وما لا ينفي ويفسد.

وأما الحيطة والشعير والدئيق والشاة الحية، بالقول قوله. وقبل: ما كان بيجب، عليه من الحمار والكسوة، لميس له أن بحسه من الديس.

قيل لأي القاسم الصفار : مما تقول في الخف!

قال: ليمن على الزوج أن يهمين لحا أمر الخروج.

وهنا مسألة عجبة، وهي أنه لا بحب على الزوج عفها، ويجب علمه عف أنتها؟ لأنهب النهية عن الخروج دون أنتها رحل تروج امرأة على عبد لعينه لكاحاً بالمعاً ودلعه وليها، فأعقه قبل الدعول فللحق ينطل، وإن اعتقته لعد الدحول فالعش جائل

ولسو تروجها على حارية حلى على ان ما يكون في بطنها له، فإن الحارية وما في يطنها لها؛ لأن ما في بطنها كعضو من أعضائها.

ولسنو كان له على العراة ألف دوهم حالة، فنزوجها على أن يؤجلها عليها كان له مهر مثلها، والتأخير باطل.

ولسو تزوحها على أنف على أن ترد عليه أناماً حار النكاح، ولها مهر مثلها كما لو تستروجها على أن لا مهر لها، ولو تزوجها على ألف على أن لا ينفل عليها كان له الألف وفافقة، ولو تزومها على أن يهب لأبهها ألف، درهم كان لها مهر مثلها سواء وهب لأبهها أثناً، أو لا فإن وهب له كان له أن يرحع في الهيئه وإن قال لها: تروحتك على دراهم كان لها مهر النقل، ولا يتبه هذا الحلع. كل هذه المسائل من الفتاوي الكبري.

قسوله: (وَيَجُوزُ وَتُرْمِعُ الأُمْمُ مُسْلِمُةً كَانْتُ أَوْ كِنَائِفُهُ وَمَالُ الشافعي: لا يجوزُ ترويج الأمه الكتاسة، ويحوز أن يطأها بطلك السبير، ويحوزُ أن يتروج أمة، وإن فدر على نكاح حرة عندنا.

وفال الشابعي: لا يحوز (1) قدر على تكاح حرة.

قسىولما: ﴿وَالاَ يَجُوزُ أَنَا يُقَرُوحُ أَمَّةً عَلَى خُرَةٍ› وكدا لا يعوز مكاح الأماه، واحمرة تعتد منه في قول لمى حنيمة؛ لان الحرة في حبسه ما دامت في العدة.

وقسال أبسر يوسف ومحمد: يجوز إذا كانت محدة من طلاق بائن، ويجوز مكاح

الأمة على المكاتبة. ويحور ترويج الدمية على المسلمة.

قولة: ﴿وَلِيجُووَ مُرْوِمِحَ الْمُعْرَاةَ عَلَى الأَمْلَةِ) لَقُولَهُ: عَلَمَ مُسَائِحٍ، ﴿ \* تَنكُمُ الأَمْهُ عَلَى الحَرَةُ وَفَاكُحُ احْرَةُ عَلَى الْأَمْةُ؟ ﴿ } .

قوله: رَوْلِلْحَرْ أَنَّ شَرُوَحَ لَرِّهَا مِنَ الْخَرَاشِ وَالْإِمَاءِ وَلَيْسَ لَهُ أَنَّ يَعْزُوحَ أَكْسَرُ مِنْ فظك ولا يحور للصد أن بزراج الخنر من الندين

وقال مالك: يجورا لأنه عبده في النكاح يمسيوله الحر.

فعل الحجدادي: للصدأل إن وح الراتين، ويحمع يديما حرابي كالنا أو أهنون

قسىولەر روسىيۇق طالىق ئالمۇل خىرى الايرانغ غايلاقا داينا لىلم ايخۇز لغا ان ئىمۇۋخ رايغاڭ غايراھا خىلى ئالمۇغىنى خىلاتىدان بىدىلات داردىدان داردىدور اندايىرە جاردىدىد

فيسيل في المبتدى: وحل له أربع مسود فقدت (حداهن م يكن له أن مروح مكتب الحساري، حتى باتبه حبر موتها، أو تبلغ من أنسن ما لا معيش طلب إلى ذلك الرمان، وإلى الحلسق المفقودة لم يكن به أن يتروح حتى بعقد أن عدلها، قد القصاب ولا بعلم المك إلا تقولها: أو تبلغ حد الإناس، وترمص لاك أشهر، ثم شروح.

قولته: زوزان وَارْح الأَفَةُ مَوْلاَهِ، فَهُمْ أَضْفَتْ فَلَهَا الْحَيَارُ خُواْ كَانَا وَوَحُهَا أَوْ عَيْداً، و حُسيرها في اهملس ابدي تعلم به بالنعق، وتعلم بأن لها وحيار، فود علمت بالعنق، وأم تعلم بالخيار، ثم عنصا، بالحيار في تحيس أخر، فلها الحيار في ذلك المحلس، وهو فرقة بغير طلاق، وينصل حيارها بالقيام عن المحلس كحيار المحيرة

لَوَلَهُ. (وَكُمَّا الْمُلْكَانِكُ؟ بِهِني إذا تروحها نؤدن مولاها، ثم أعتبت للها احبار.

وقال رقر: لا عبار لها: إلى العقد عبد عليها برصاحا، ولها، كان خمير ها

المستولة، وفيان تروّخت الاملة بعيّر بإذّن طوّلاها فيهُ أَعْتَفَتَّ صَحَّ اللَّكَاحُ ولا الحِيّارِ لَهُونَ، وكما العبد وإنها عمل الأمه بناء على لنوت الحار

فسيال الطحدي: والمبير يكون طباية إذا حار الكاح أسفها، أو لم يعتقها وسواء حصابيل الدحول فين المنتان، أو لعده وإن لم يعز، العلى أعلقها عار العقد، فإن دحل فيل العلى، فالدير للسيد، وإن كان الدحول بعد تعلق بالدير لها.

قَسَوْلُهُ, رَوْمُسَنَّ مَرْوَخَ امْرَائِشِ فِي عَفْدِ وَاحْدِ إِخْدَاهُمَا لِا يَجِلُ لَهُ نَكَاحُهَا صَخ

إِنكَسَاحُ الْتِي تَحِلُ لَمُ وَلِطُلُ إِنكَاحُ الأَخْرَى) ويكون الله. كله للتي صبح لكاحها عند البي حنيفة.

وقسال أبو يوسف وعجد: بفسم العسمي على قدر مهر متنيهما، فعا أصاب التي فسسع مكاحها فرم، وما أصاب الأخرى مقل وسواء سى لكل واحدة مهراً، أو جمعهما وقولها «وفظل مكاح الأخرى»: ونو دخل مه فلها نقام مهر مثلها بالفأ ما بلع على قياس قول أبي حبيعة، وعلى فولهما: فا مهر مثلها لا جناوز به حصمها من العسمي.

قسوله: ووَإِذَا كَانَ بِالْعَرَاءَ غَيْبُ قَلَا خِيَارَ لَوْرَجِهَا، عندنا وعبد الشافعي: يتبت الخيار بالعيوب الحبسة:

> 1 - الحود. .

2- والحقاق

7- والبرص،

4- والرنق

5- والفرن.

وافا تسزوح امسراه يشرط أنها بكر شانة بعيلة، فوجدها ليباً عجوزاً عميله بحراه مستوهاء دات فسروح لها هل مائل، وعقل رائل، ولعاب سائل، فإنه لا حيار له كذا في المبسوط.

والي العسناوي: إذا وكله أن يزوجه امرأة فزوجه عميان أو شوها، ها لعاب سائل وشق مائل، وعلمل زائل حار عام أبي حيفة.

وقسال أبو يوصف ومحمد: لا بجور، وكدا إذا وكلت العرأة رحلاً أن يروجها من وجسل، فزوجها من خصي، أو علي، أو عبوب جار عبده حلاتاً لهما غير أنها تؤجل في الحصى والعلين منذ، ونخير في المجبوب للحال.

ولسو وكله أن يزوجه امرأة فزوجه امرأة لا نكانته جار عند أي حنيفة، وكذا إذا زوجت صفيرة لا تحامع جاز، وإن وكله أن يروحه أمة بروجه حرة لم يجز، فإن زوجه مديسرة، أو مكاشف أو أم ولد حار، فإن روحه الوكيل بنه لم يجر عبد أي حيفة صغيرة كانت، أو كبيرة، وعناهما: إذا كانت كسرة يحوو.

قسوله: (وَإِذَا كُسَانَ بِالرَّوْحِ لِجُبُونَ أَوْ جُذَامُ أَوْ بُرَصَ فَلاَ حِيْارُ لِلْمُرَافِعِيّة الِيَّ حَيْفَةً وَأَلِي يُوسِّفُهُ) وقال محمد؛ لها احيار دهما للصرر عنها كما اي الحسّ والعبة بحلاف جانبه؛ لأنه متمكن من دمع الضرر بالطلال، ولأنها ينحقها المتدرر بالسنام مع الحمون اكتر مها يشخفها بالمقام مع العليمي وإذا تبت ها الخيار مع العلين. فهذا أولي. ولهذا أن في الخيار إعطامان حق الزوح، وإنها تبت في وجب والعقة الالهما بحلان فالوطاء، وهذه العبوب عمر محالة مع ولأن المستمدي على الروح فتسخم مهرها بوطنه إدها، وهذا موجزة.

قسولده وهسانًا كانَّ صيداً الجمة العَاكثةِ حولاً كاملاً. فإنَّا وطل إليها وإلاَّ فاق العُساكِمُ لِتُشَهَمَا إِنَّا طَلَبْتِ الْمُوالَّةُ فَالِكَ) هذه إن له بحن رشاء. أنه إذه كانت رشاء. هلا حيار لها.

> وحكم تافيتي المشخل حكم الدين، يعني إذا وحداد روحها حتى والعنين: من له صورة أعد وليس له معاهده وهو الحماج. وقوله الإحولاني أتي سنة شمية.

> > واي المدايد. فمريدًا وهو الصحيح،

فالشمسة: المرافقات وحسة وسول يوماً، والدراء: الدهائة واربعة وحمدون يوماً وأنول الشاف فإلى من حين بترافعات والا تحسب علمه أيارا الشيق فإلى: من حين بترافعات والا تحسب علمه الدول المسلم والا مرصها الأولى، ثم إنه أحله السنة والماهدة عنه والك بلي الفاحلي، وادعت أما أم تعلل إليها تحريف الأولى، ثم إنه أحله السنة والماهدة عنه والك بلي الفاحلي، وادعت أما أم تعلل إليها به شهادة الواحدة المدلك، والالسنان أحراط وأوالوه والاحين عبيها الأن شهادتين تفوت الماكول، وإن قلى حي أحياه مع نعيها والاحكول، وإن حالف الاحتراء عالى كانت أما أي الأصل، فالفول: قوله مع نعيها وإن المكال، فإن حالف الإحتراء على المحراء وإلا على المحدد وإلا على المحدل، وإن وصف به عليها يهي نحرة وإلا غيل المحدل، وإن وصف به عليها نعي نحرة وإلا فيل السنة.

وقبل: شنحن بسنة المطل، فإلى واستعباء فهى أست، وإلا فهى لكر. ثم إذا السنة الله يطاهب أنه يطاهب أنه يطاهب أنه يطاهب أنه المطاهب المطاهب المطاهب المطاهب المطاهب المطاهب المطاهب المطاهب المطاهب عقبل المطاهب المطاهب المطاهب المطاهب المطاهب وهذه الموقة بالمحال المسها بالحاكمية في الما المطاهب وهذه الموقة بعنص مسها بالحاكمية في الما المطاهب المطاهبة المطاهبة

وعسن أي يودادن يقتدر عليه كحيار المحيرة؛ لأن تحيير العاصي لياها كلحيس

كتاب النكاح

الزوج

قوله: رؤكات الفراقة تطليقة بافلة م إدا مرى بنهما وتزوجها بعد دلك لم يكن فسا حياره وإن تروجها بعد دلك لم يكن فسا حياره وإن تروجها عيماً لم يؤجله وهلى تعلم أنه عيره دلا حيار لها وإدا كانت المرأة وتفساعه وكان زوجها عيماً لم يؤجله الحاكم؛ لأنه لا حلى لها في الوطه، وبو المامت الرأة المسنين معت مد مسي الأخل على الرضا، فإن قالت: قد رضيت بطل حيارها؛ لأن هذا المستوج بالإستقاط، وإن وطنها في ديرها في الدنة، فلا عبرة مدلك؛ لأنه ليس بمحل السياحة وإن وصل إلى غيرها في الدنة بها وين وصل إلى غيرها في الدنة لم يعتبر فلك، ولا يستقل الإجزاء لأن وقد، غيرها لا يستقر به مهرها، دلا عرة بد ولو أجل السينين فيمنست الدنة، وقد جن فرق الفاض يمهما وكان ذلك طلاقاً؛ لأن للقائمي الطلاف على المرأة المحبون من طريق الحكم، ولو أن الحيون زوجه أبوا، قلم يصل إليها لم يؤخلك على دول الأمة عماً، بالمحبود إلى وقد الأمة عماً، بالمحبود إلى والمحال المحبود إلى دول الأمة عماً، بالمحبود إلى دول الأمة عماً، بالمحال إلى دول الأمة عماً، ولا ذلك كان دول الأمة عماً، والحال في ذلك إلى دول الأمة عماً، ولم ذلك الله المحال عند إلى برسف.

وقال محمد: إلى الأمد

قوله: ﴿وَلَٰهُا كُفَالُ الْمُهُرِ إِذًا كَانَ قَدَّ خَلاَ بِنَا)؛ لأن حلية السبن صحيحة شجب بها العدة.

قسوله: ورَافِهُ فُسَانَ مَحْبُوباً قَرْقَ لِيَنْهَا فِي الْخَالِ وَلَمْ يُوجَلَّهُم، الله لا فاقدة في السنظارة، أم إذا حسلا جاء فلها كمال الديرة وعليها العدة في قول أي حنيفه وعندها: بيجسب نصف الدير، وتحب العدة وسواء كان المحبوب بالما أو صبأ، فإما نجر في الحال العدم الفائدة في الانتظار، ولا يقع طلاق من نافيتي، إلا في هذه الحالف وإذا اسلمان امرأته بعدما عقل، وأي أن يسلم فرق الفاضي بنهما، وعند أي يوسف: لا يفرف بنهما، حتى بدرك.

قسوله: (وَالْخَصِيُّ يُؤْجَلُ كُمَّا يُؤْجَلُ الْغَبِينُ)؛ لأن طوط، مرجو عنه, وهو الذي أحسرجت الشبياء ويقي دكره، فهو والعنين سواء. ولو كان يعض الدكر مجبوعاً، ويقي ما يمكن به من الجلماع، فقالت المرأة: أنه لا يتمكن من الحماع، وقال: هو أما لتمكن منه.

فال بمضهم: القول فوله؛ لأن له ما يمكن به الإيلاج.

وقال بعصبهم: القول فوها؛ لأن الدكر إذا فطع يعضه ضعف.

## {مدلك عِبْرُ نَكَاحَ أَهُلُ الشَّرِك}

قىـــولە: (وَإِنْ أَسْــَـلُمْتِ مُقْدَرَاتُهُ وَزُوْجُهَا كَافِوْ عَرَاضَ غَلَيْهُ الْعَاصِي الإِسْلَاقِ، فَإِنَّ اسْلُفَهُ فَهِي الْمُوالَّةُ وَإِنَّ آتِي فَرْقَى النِّشَهِمَا وَكَانَ ذَلِكَ طَلاَقَاً تَانَا عِمَّا اللَّهِ وهما إذا كانا في دار الإسلام.

وقال أبو بوسف: ليس بطلاق، وهذا إذا كان بنلماً عاقلاً. أما إذا كان محموماً، فإذ الشاصيسي يحصر أباه، يعرض على الأب الإسلام. فإن أسلم، وإلا فرق يتهما، وإن كان السوء فسند مات، وله أم عرض عليها كالأماء فإن أسلمت، وإلا فرق سهما، وإذ كان هزوع فيعبراً يعفل الإسلام عرض عليه القاصي الإسلام، فإن أسلم، وإلا فرق بيهما

وأسب الحربية: إن العلمت في دار الحرب، فإنها لا تدين حتى ضيض للات جيص! لأن الإسلام هناك مرجو من الزوج، إلا أن العرض عنه غير ممكن، فأشيه شطان مرأته طلاقًا رجعياً

قوله: (وَإِنَّ أَسْلُمُ الزَّرْخُ وَنَحْنَةً مُخُوسِيَّةً فَرْضُ عَلَيْكَ الْإِسْلَامُ فَإِنَّ أَسْلُمُكُ فَهِى الشَّــرَالَةُ وَإِنَّ أَلِسَـنَا فَرَقَ فَقَاضِي بِيَسْلِمُنَا وَلَمْ تُكُنَّ الْفُولَةُ طَافَقًا، لأن الفرقة حادث من فسنها، وأسيراته لسنت ناهل للطلاق، تحالاف السسالة قبلها، فإن الدرقة صاك من حهة الرحل، وهو من أهل الطلاق.

قُولُ: وَفَانَ كَانَ فَخَلَ بَا قُلْ الْمُهُنِّي بِعِي إِذَا فَرَقَ بِسِهِمَا طِبَاتِهَا.

قىسولغا رۇۋاڭ كىسىم ئېڭىق دخىل بېڭ قىلا ئىلىر ئىيا)، لاي اللىرىدە خايات مىن قىلىما قىل ئايدىخىرى، قىلىمارىك ئالىغا ئىسسىيا كالىنطارغاة لايلى زوجىما قىلى اللەخلىلى.

فسال الحجدي: إباء الإسلام ورفة أحد الزوادين إن حصل من البرأة، فهو فسخ وبماعسةً وإن كان من سهته، فهو فسخ أبضاً عند أبي يوسف في كليهما، وفي قول محمد كلاهما طلاق، وفي قول أبي حيهة: الرفة فسع، وإداء الرواح الإسلام طلاق.

قسوله: رؤادة الشفت المنزأة في قار العراب لم تفع المرقة علمًا ختى تجمل قسلان حسلين فوقة خاصل بالدة من زؤجتام وإدالم تكى من ذوات الحيطر، مثلالة السهر، ولا عرق بين المدحول بها: وغير المدحول به في ذلك أي في موقف وقوع العرقة عدال الاز، حيش الان هذه الحيش لا تكون صده، فيستوي بهما المدحولة وعمره، أن ستنسر إن كان العرقة قبل الدحول، فلا عدة عليها وإن كانت معد، فكذا لا عدة عليها عداًى حيفة، وتندها: بجب تمنيها للات حيق،

الحولية: ولو تضع عليها للفرقة حتى تتحيض للات حيضيم: فانسته: أنه لو أصلح الروح

فهما على بكاحهما، ثم إذا وقعت الفرقة بمصى للات حيص، فهي فرقة بطلاق عنفعما.

وقسال أبو بوسف: فرقة بعير طلاق، وإن كان الروح هو السلم، نمهي فرقة لغير طلاق.

السولة: (وَإِذَا أَمَالُمُ زَرُجُ الْكُتَابِيَّةِ فَهُمَا عَلَى بِكَاحِهِمَا): لأنه يصبح الكاح بسهما التفاءه فلان ينفي أولي.

قسوله: (وَإِذَا حَسَوْجَ أَحَدُ الرُّوْجَتِي إِلَيْنَا مِنْ ذَاهِ الْحَرَّابِ مُسْلِماً وَقَفْتِ الْبَيْلُولَةُ يُشْهُمُا} وعند الشاهمي: لا نقع.

قوله: ﴿وَإِذَا سُنِيَ أَخَذُهُمَا وَقَعْتِ الْنَالُونَةُ} لِنداينِ الدارينِ.

قوله: (زَانَ سَبُّ مُعاً لَمْ نَفْع البُّنُّونَةُ)؛ لأنه لم يختلف سما دين ولا دار.

قُولُه: ﴿وَإِذَا خُرَجْتِ الْمُتَرَافَّ إِلَيْنَا مُهَاجِرَةً جَازَ أَنَّ فَتَرَوْجَ وَلاَ عَلَمَةً عَلَمُهَا عَلَمُ آبِي خَيْفَةً﴾ وقالا: عليها العدة؛ لأن العرفة وقعت بعد الدعول في دار الإسلام، ولأي حيفة قوله تعالى: ﴿ وَلَا لُمُسِكُواْ بَعِشَمِ ٱلكَوْلَوْ ﴾ أأا، وفي المنع من ترويجها هسك بعصت.

قوله: (فَإِنْ كَانَتُ خَامِلاً لَمْ تَقَزَّرُحُ خَتَى نَضَعَ خَمْلَيَا) وعن ابي حيفة الله يجوز السنكاح، ولا يقر بها الروج، حتى تضع صلها كما في الحامل من الزباة لأن ماء الحري لا حسرمة له، فحل عمل الزباء وحه الأول: انها حامل نوك ثابت النسب نتمتع من السكاح احتياطاً.

قسوله: (وَإِذَا ارْتَسَدُ أَخَدُ الرَّوْخِيْنِ عَنِ الإِسْلاَمِ وَفَعَتِ الْبَيْنُونَةُ بَيْنَهُمَا فِرَاقَةً بِقَيْرٍ طَلاَقَىٰ عندهما.

وقسال عمده: إن كانت المرفة من الزوج، لهي طلاق وإن كانت منها، فهي فرقة مغير طلاق، هو يعتمر بالإماء. وأمو يوسف مر عمي أصله في الإباء؛ لأن من أصله: أن اباء الزوح ليس بطلاق، فالرفة كذلك. وأمو حيمة فرق سنهما.

ووجهيسه: أن الردة منافية للتكاح، والطلاق واقع، فتعدرت الردة أن نجعل طلاقاً بخلاف الإباء؛ لأنه يقوت الإمساك بالمعروف، فيجب التسريح بالإحسان، ولهذا تتوقف الفسرقة بالإنساء على الفضاء: ولا نتوقف بالردة، رسواء كان ارتداد أحمد الروجين فيل الدحول، أو بعده، فإنه يوحب نسخ التكاح عندنا.

اقسمال في الملسنقط: امرأة ارتدت لتعارى ورحب تقع الفرقة، وتحر على الإسلام،

<sup>(1)</sup> سورة السنجة:10.

وتعرو حاسنة وتسمين منوطأء وليس فحالت تتروع إلا بريرحها الأولىء

قسال في المتصنعي: يجدد العقد يمهم يسم والمدينة، أو أنت وهي أنها نخس على تتحايد الكارخ

قسنوله: رفسيانًا كتاب الرؤوع هو المشربة وفيا دخل الها فلم، الدلهان، الماله عد استقر بالفاعول.

الله في والله والموالية والمحل بها الله اللطفة)؛ إنها فرقة حصلت مه قبل الدخور. عصارت كالطاء

. فيسوله: وزارنًا كانت هي العرائدة فيل اللاخول فلا مثهر قيايا. لأنها صعب عدم.! بالا بداء مصارت كالمانع، إذ النف الديع فيل الفياض.

الله في وازين كانسين الإنسان لغا الناخول فأنها جميع المنهزر، لام قد استفر مالدسول ولا همه في لان العرفة من قبلها

قسوك. ووإن وإن والسبنا معساً قم استنه هذا فهلها على يك حيسه وقال زاره بنظل الاسكاج، لأن رادة أحدهما صادة، وفي ردنهما رادة أحسما وريادة. وأما إذا أسلم أحدهما يعسم الارتباد دول الأحراء إن الكارح بنظل لإصرار الأحراضي شردة، وهي صافية مثل إيدائها

ولسوران حربيًا مروح حويدا ثم اسلم أجاهد في الرائد إبدا فالموقا لا تقع بمص الإسلام ما لم يعطن الدواة الدن جيش إن كامت مان الجوماء أن الالقائدان إن المواقد التجهيلة فإن السلم شافي مسهما في فقاء الدالم فيهما على الكاح، وإذا طلم وقفت الفرقة عند مهمل المدارا فم إن المراة إن كانت هي المسلمة، فهي كالمهاجرة لا عاد عليها علم أي حسيمة لمد دلك، وتحافظ عليه العالم، وإن كان المسلم هو الروح الا عاد عليها أحلوا

قرله: رولا يخول اللَّ يَقُولُخُ الْمُرَافَدُ فَسَلَمَهُ وَلاَ كَتَاقِرَةُ وَلاَ شَرَّفَتُكُمَ، وَلَمْ مُستَحَق عندن و لإمهال. لهما هو السرورة لفاطل، والمكنِّجُ لشجلة عن النَّامِل،

فسونه: ووتحالك القراءأة لا يدرونجها فالطبغ ولا تحفز ولا فوتغاء لأنها محارسة للنامل وحدمه الزوج للمعلمها على النامل

فولد: ووإنا في لا اختا الزواجل لهسكية فالزلاد على دينه وكانه إدا السّلم احتافظه ولة ولد طغير صار ولدة قسلهما بإسلامه، الآن م دلك عمر الديد و لإسلام بعلو ولا يعلى عليد ولها ينصور أن تكون العراد مسلسة والزواج كامراً من حال الشاء بأن اسمست هي، ولم يسلم لهما زواجان حتى يعرف سهما.

المُولَة؛ وَفَالُولَمُ عَلَى فَهِنه إِلَى إِذَا كَانَ تَوْلِدُ الْصَعِيرُ مَعَ مَنْ أَمَامٍ، أَوْ كَانَ تُولُهُ فِي

هار الإسمالام، والذي أصلم في عار الحرب. أما إذا كان الذي أسلم في دار الإسلام والوقد في دار الحرب لا يكون مسلماً بإسلامه، حتى أنه يصح سبيه، ويكون معلوكاً للذي سباه.

قَــــوله: رَوَاإِذَا كَانَ أَحَدُ الأَمُوزَنِ كِتَابِيُّ وَالآخَرُ مُجُوسِيَّا فَالْوَلَٰذُ كِتَابِيُّ}؛ لأن فيه نوع نظر له.

قَسُولُه: رَوْاِذًا نَوْوُحَ الْكَالِرُ بِغَيْرِ شَهُوهِ أَوْ فِي عِنْتُهِ مِنْ كَافِرِ وَذَٰلِكَ جَانِزٌ عِلْنَهُمْ فِي فِيمِهِمْ ثُمُّ أَسُلُمُنَا أَفِرًا عَلَيْهِ، ومَنا قول ابن حَنِفة.

. " رُفَالَ رُفر: النكاح واسَد في الوحمين، يعني بغير شهود، وفي عدة من كافر، إلا أنه لا يتعرض لهم قبل الإسلام، والمعرافة إلى الحاكم.

وقسال أبو موسف وعمد في الوجه الأول: كما قال أبو حنيفة، وفي الوجه الثاني: كما قال زفر؛ لأن حرمة نكاح المحدة بجمع عليه، وحرمة النكاح بغير شهود تخلف قيه، وإمسة قسال: وفي هذة من كافره: احترفزاً من الذهبة إذا كانت معتدة من مسلم، فإنه لا يجوز النكاح.

وتقسيريم المسسائل: إذا تورج ذمي ذبية بغير شهود، ثم أسلم فإنه بعر عليه عملاقاً الزفر، وإن تورج ذمي ذبية في عدة ذمي، فإنه يجور عبد أي حقيقه، فإن أسلما أقرًا عليه.

وقال أنو بوسع وعمد وزنر: التكاح فاسد، ولا يقران عليه بالإسلام. وأما نكاح المحارم، هيو قاسد، إلا أن عند أبي حنف لا يعترض علمهم: إلا أن يترافعوا البناء أو يسلم أحدهما.

وقال أبو يوسف: أفرق بينهما سواء ترافعوا البنا أم لا.

وقال عمد: إنَّ ارتفع أحدهما فرقت، وإلا فلا.

ولو تزوج فلكافر احتين تي عقد واحد، او جمع بين اكثر من أربعة نسوة، فالسكاح باطل، ولا يقر عليه مالإسلام هند أي حقيقة وأي يوسف وزمر.

وقال محمد: إذا أسلم اختار إحدى الأختين، ومن الحسن أربعاً، فإن كان جمع بين امرأة وبشهار فهو كذلك في فولهم.

وقال محمد: إن دعل بهما فرقت بينهماه وإن لم بلحل بواحدة منهما حرمت عليه الأمه وبمسلسك البسنت؛ لأن تزويج الشند بحرم الأمه وإدالم بدحل ومكاح الأم لا يحرم المسنت مسا لم يدعل بها، وإذا تزوج الحري أربع نسوة، ثم استرف، فعند أي حيفة وأي بوصف: يقرق بهنه وبهنهن، وعند محمد: بحير بين تنبز، وإن تزوج ذمي بذية على أن لا صفاق لها.

> قال أبن سيفة: لا سفاق لها كاللري والربية. وقال أبن يوسف وعمد: كالمسلم والمسلمة.

قال صناحت المنطوعة في مقالات أبي حابدة رحمه الله" والديا في ذكاح ألفل الداءة. فو نعتاه لم نحت في المامة.

قوله. وَوَإِنَّ لَوَوْجِ الْمُجُوسِيُّ أَفَدُ أَوْ بِنَنَا قُوْ السَّلَمَانِّ فُرُقَ بِسُهُمَانِ. وكندا الدائسة الحسمية أبر له يستما وترافعة إليها أنها إداء مع الحديث لا يعرق سهمة عبد أبي حسمة وعلمين: يعرف يسهما

ثم عند أي حيفة لهذا الكاح بمهم حكم الصحة ما لم يعرق بنهما عني الصحيح. وعندهما: له حكم البطلان فيدا بمهم.

وفائدته، في وحوب التفقة والكبارة ولنوت السبب والمعدة تمنيد التعريق. فعند أبي حميعة البحب ذلك حلامًا هما

## [مطلب في القسم]

قوله: ووَإِنَّهَ كَانَ تَمَرَّجُل المَوْانَانَ خَوَانَانَ لِعَلَيْهِ أَنَّ يَعَمَلُ نَشَهُمَا فِي الْقَسَمِ بِكُولِي كافسته أَوْ فَيَشَمَّى أَوْ إِخْدَاهُمَا مُكُورًا و لأَخْرَى فِينَاكُ او قامت إحدادها حديثة، والأحرى عديمة وحواء كن مسلمات، أو كديبات، أو إحدادها استشبه والأحرى كديبة، وإنه بشغى أن بعدل سهمة في الداكورُ والمشروب والعلموس.

قوله: رفيان كانت إخداهما خرة والأخرى أمة فالمغرة التمانا من الفستم وللإفرة السنامة، والديمس والمستم وللإفرة السنامة، والدكاسية والديمس المستعدد إلى الراد في في البنواة لا في الخامعة والمستحدة إلى المداعل المستحدة إلى المداعة والمستحدة إلى المداعة والمستحدة إلى المداعة والمستحدة إلى المداعة والمستحدة المستحدة إلى المداعة والمستحدة والمستحدة المستحدة المستحدة والمستحدة والمس

وعند الشامعي. إن كانت اخدته بكراً معلها تسلع ليال وإن كانت ثباً، فتعات، قلستا: لو وجب التعليق لكانت القليمة أحق؛ لأن الوحشة في حاسها أكثر حبت أدخل عليها ما يقيطها:

قوله: رؤلاً حَقَّ لَهُنَ فِي الْقَسَمَةِ فِي خَالِ السَّقُو ولِسَافِرَ بَسِلَ شَاءَ مِلْهُنَّ وَالاَوْلَى أَنَّ يَقْسَمُ عَ فِينَهُنَّ فَلِسَافِرَا مِثْنَ تَحَرَّضَنَّ فَرَعْتُهُمَا ، ربَّ سَاهِ ، برستاهن. تم ساد مي سفوء، فطلب الباقيات أن يقيم عندهن مثل سغره لم يكن لهن ذلك، وثم يحسب عليه بأبام سفره في التي كانت معه، ولكن يستقبل العائل بسبن. وقد قالوا: إن الرجل إذا اهتبع من الشمم يشرب: لأنه لا يستدرك الحق فيه بالحسن؛ لأمه يفوت يستنى الزمان.

ونو كان له امرأة واحدة فطائنه أن ببيت معها، وهو يشتغل سمها بالصالاة والصوع: فرفعته إلى القاصي، فإنه بؤمر أن بنيت معها: ويقطر فنا، وليس في ذلك حد ولا توقيت.

وفي المحتدي: كان أبر حنيفة أرالاً بغول: يجعل لها يوماً وليلة وثلاثة آيام ولياليها ينفسرع المعادة؛ لأنه يقدر أن يتزوج عليها ثلاثاً أخره فبكون لها من القسم بوع وثبلة من الأرسع. وبهذا حكم كعب بن سور: واستحسته عمر رضى الله عنه، فإنه رزي أن امرأة أنت إلى عسر رضى الله عنه، فقالت: وزن زوجي يصوع النهار، ويقوم الليل»، فقال عسر: نفس الزوج زوسك، فأعادت عليه كلامها مراراً، معال غا: ما أحسن تناهك عنى زوجت، نغال كعب بن سور: أنها تشكوه، قال: وكيف دفك! قال: ابها شنكوا إذ صام بالنهار، وقسام باللهل هجر صحيفها، ولم ينفرغ فله فعجب عمر من ذلك، وقال: النص يسهما به كعسب، مديكم كعب لها: بليلة ولزوجها شلات، فاستحست عمر، وولاه قضاء البصرة، كاسب، مديكم كعب يكون لكل واحدة لها من الأربع. علو حطنا هذا حقاً لكل واحدة للله من الأربع. علو حطنا هذا حقاً لكل واحدة من الألب يحل لها لمنة من الأيام بقدر ما يحسن من ذلك، وإن كانت المرأة أمة، عمل قول أبي حنيفة الأراق، وهو مول الطحاوي يجعل من ذلك، وإن كانت المرأة أمة، عمل قول أبي حنيفة الأراق، وهو مول الطحاوي يجعل من ذلك، وإن كانت المرأة أمة، عمل قول أبي حنيفة الأراق، وهو مول الطحاوي يجعل من ذلك، وإن كانت المرأة أمة، عمل قول أبي حنيفة الأراق، وهو مول الطحاوي يجعل من ذلك، من كل سبع نهال؛ لأن له أن يتزوج ثلاث حرائر، ويكون ها لبنة من مرمع لها له.

قونه: (وَإِنَّا رَضِيَتَ إِحَلَى الزَّوْجَاتِ بِتَوَكَ فِسَمِمنا لِصَاحِبَهَا جَازَ وَكُ أَنْ تُوْجِعَ فِي ذَلِكَ) لَا يَعْمِماً وَلاَنه تَبرع، والإسان لا يجبر على السيرع. ولو أن واحقة منهن بذلك مالاً للروح، يبحمل لها من القسم أكبره أو بغل لها السيوع مسالاً لتحقل بومها قصاحبتها، أو بذلك هي العال لصاحبتها، لتجعل يومها لها، فذلك كله لا يجوز، وهره العالى إلى صاحبةا لأنه وشوه، والرشوة حرام، وليس للرجل أن يعزل ماهه عن روحته الحرف (لا بإذنها، فإن كانت أمة، فالإذن إلى مولاها عنقصاء وقال أبو يوسف: إلى الأمن، وإن أواد أن يعزل عن أمته كان له ذلك بغير وصاها، والله سيحانه وتعلى عليه بالعسواب.

## كتاب اثرضاع

هو في اللغة: المص...

وفي الشرع: عبارة عن إرضاع محصوص يتعلق به التحريم.

فقولسماه وعجم وطريه: أن تكون المراسعة أدبية، والراضيع في مدة الإرضاع، رسوله وصل اللن إلى جوف الطعل من تديء أو مستعلى أو غيره، فإن سفر به لم يتعلق به تجريم في المنشهور، وإن أفطر في أدنيما أو في إحلام، أو في حافقه، أو أدمة لم يجرم.

قسنوله وحمسه الله: (قَلَيلُ الرَّضَاعِ وَكَلِيزُهُ إذَا حَصَالَ فِي مُعَادُ الرَّضَاعِ تَعَلَّقُ لِمُ الضَّحْرِيَّةُ) بعني بعد أن يعلم أنه وصل إلى الجواب.

قال في البنابيع: الغمل معسر بنا بعلم أنه وصل إلى الحوف.

قوله: وإملاًذُ فَرَضَاعِ عِنْدَ أَنِي خَبِيقَةَ فَلاَتُونَ شَهْرَاً. وَفَالَ أَبُو لِوَسَفَ وَمُحَمَّدًا مَسْقَانَ} وَفَالَ زَمِر: للاِتْ سَنِينَ.

وفي المحيرة. مدته للالة أوقال: أدني، ووسط، وأقصى.

فالأدنى: حول وتعنف.

والوسدة حولانا

والأقصى: حولان وصف، حتى فو مص على الحويل لا يكون شطعة. وإن زاد على الحولين لا يكون تعدياً، وإذا كانت له أماء موادب فله اجبارها على إرض، ع الولد؛ لأن ليسمية ومسماهمة مداوكة أما وله أن يأمرها بعطامه قبل الحوايل إذا لم يصره الفطام محلاف الزوجة الحرة، فإنه لا يجرها على الإرضاع، فإن رصيت بها طيس له أن يأمرها بالفطام قبل الحولين؛ لأنا لها حق التربية إلى شام مدة الرضاع، إلا أن تخدر على ذلك.

قَسَرَلَهُ: (لَاِفَا مُعَيِّبُ مُلَاثُةً الرُّاضَاعِ فَيْ يَعْمَلُنَّ بِالْوَاصَاعِ لِيَحْرِيقٍ) قال عليه السيلام: «ولا رضاع بعد العصال به<sup>19</sup>:

واخستاف أصحاب ليس قصل في مدة الرصاع، واستعلى عن الرصاع في المدة على قول كل واحد سهم؟

الديوي محمد عن أبي حليقة: أن ما كان من رصاع في التلائين شهراً قبل القطام

<sup>(3)</sup> ما الل من حجر الدخافاتي في الدوارة في معراج أحربت اطلبه (68/6): حديث الرا رحماع بعد القصالية، العمران في المحمر من حدث على المدار الإا رحماع مد المعمال، وإلا شراعة حميها وأخرجه عبدالرواد، والراعدي من وجه أخراعي على وهو همول. وفي بيات: عن حار أخراحه أبو هاره بالطائسي بإساد وأد.

أو بعده، قهو رضاع بحرم، وعله الموي.

وروى الحمد عسن أبي حديدًا أنه إذا يطم في السنتين، حتى استدى بالطعام، فارتضيع بعسد ذيبك في السنتين، أو الثلاثين شهراً لو يكن رضاعاً، لأنه لا رضاع عد العطسان، وإذا هي قطعت، فأكل أكلا صعيماً لا يستعني به عن لا صناع، ثم عاد دارتصع، عيم رضاع بحرم،

وأما محمدة فكان لا يعتد بالفطاع تبل الحولين.

قسبوقه: زوتيخولم من المؤضاع ما يُخيَّمُ من النسلب إلاَ أَمْ الحبه من الراضاع فالله يُبطّسونُ لَهُ أَنَّ يُشُورُجُهِا، وَلاَ يُبطُولُ أَنَّ يُشَوّلُونَ أَمْ الحِيهِ مِنَ النَّسَبُ، لابها تكون المه، أو موطوعة أبه مخلاف الرحماع، ولاحجور أن يتروح العراة أبه من طرصاح.

ولمو تروج امرأة فظلفها قبل الديدخل مها لله يحل له أن يتروح أسها من الرضاعة: لأن معقدة على العراة بحرم أمها من الدسمة لكاما من الرصاع، ولا يحل أم ترويع بنت المسرأة مسمى الرضاع إن دخل مهاد لأن نجرتم الربية من السمية بنطل بوطء الأم، فكذا الربية من الرضاع.

قسوله: ﴿وَيُجُوزُ أَنْ يُتُرَوِّعُ أَخِنَ اللهِ مِن الرَّصَاعِ وَلا يَخُوزُ مِنَ النَّسَبِ﴾ لأمه لما وطع المها حرمت عليه ولا باحد هذا المعلى في الرصاع.

قسموله: وفاطراً أن الله من الرَّضاع لا يطورُ اللَّ يقرَّزُجهَا كلما لا يُجُورُ ذلك مِن النَّسَب، وذكر الأسلاب في النص لإسعاط اعتبار النبي.

قوله: ووَلَكُنُّ الْفَحْلِ يَغْطُلُوا مِهِ التَخْرِيمُ، وَهُوا إِنَّ تُرَاحِيعُ الْمُوَلَّةُ صَبَيَةً فَتَخُومُ هَذَهِ التشبيئةُ عَلَىمَى وَوَجِهَا وَعُلَىمَى آبَاتِهِ وَآلَتَاتُهِ، وَيُصِيرُ الْوَرْحُ اللّهِ وَلَا لَمَةَ اللّهُو لَلْمُرَّحِسَمُهُمُ وَمِمَا يَعْلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى إِنْ وَقَدْتُ اللّهُ وَمَا إِذَا لَمَ لَلّهُ وَلَوْلُ اللّهُ لَيْنَ فِإِنَّ اللّهُومِ فِيحْصَى بِهَا دُونِهِ، حَمْ لِلا يَحْرَمُ هِذِهِ السّبَةِ عَلَى وَلَدُ هَذَا الرّحَق العربُ فِي اللّهُ عِلَى هَا مُونِهِ، حَمْ لا يَحْرَمُ هِذِهِ السّبَةِ عَلَى وَلَدُ هَذَا الرّحَقِ مِنْ الرّاقَ

وقوله: ومتحرم هذه الصبية على ووحهاه: وقع الماقاً، وحرح شرح الخالب وإلا: مسئلا فرق بين روحها وخيره، حتى تو رى رحل نامراً، فولدت منه وأرضعت صبه بلته شعرم عليه هذه الصبية وعلى اصوله وفروعه، وذكر الحجدي حلاف هذه فصل أشراًه إذا وأست من الزائم شارل الحالي، أو برل ألما لين من غير ولاده، فأرضعت به صبياً، فإذ الرجاع بكول منها خاصه؛ لا من الرائي.

. وكسل مسن لم يتبت منه النسب لا يثب منه الرضاخ، وإن وطئ امرأة نشبهة،

فحيلت سده فارضعت صبياً، فيمو ابن الواطئ من الرضاع. وعلى هذا كل من أب سمه من الواطئ ثبت منه الرصاع، ومن لا يتبت نسبه لا يثبت منه الرضاع، وعلى العراة أن لا ترضع كل صبي من عير ضرورة، فإن ارضعت، فلنحفظ، ولتكتب احتباطاً، حتى لا يسمى بطول الزمان.

ومسى طلبسق زوجته ولها لمن منه، وانقطبت عدنها وتزوجت باعمر، ثم أرصعت صسميًا عنه الثاني إن كان قبل أن تحمل من الثاني، فالرصاع يكون من الأولى اجماعًا، وإن كان بعد ما حملت من الثاني فبل أن تمد، فالرضاع من الأولى إلى أن تعد عند أبي حشقة، وإذا ولدت فالتحريم من الثاني دون الأول.

وقال أبو يوسف: يعتبر بالغلبة، فإن كانا سواء فهو سهسا، وإن علم أن هذا قلين من الثاني كان منه، وإلا فهو من الأول.

وقال محمد: هو منهما جميعاً إلى أن تلك فإذا ولدت: بالتحريم من الثاني.

قسمونه، ووَيَجْسُمُورُ أَنْ يَتَوَوْجَ أَخْتَ أَخِيهِ مِنَ الرَّفَتَ عِ، كُمَّا يَجُورُ مِنَ النَّسَبِ، وَذَلِكَ مِثْلُ اللَّعِ مِنَ الأَبِ إِذَا كَانَ لَهُ أَخْتَ مِنْ أَنَّهِ جَازٍ لأَحْبِهِ مِنَّ آلِيهِ أَنْ يَتَوَوَّخَهَا)؛ لأنه لسن شهما ما يوجب تعريباً.

قوله: (وَكُلُّ صَبِيْتِيَ اجْتَمَعًا عَلَى فَذَي وَاحِد فِي مَدَّةِ الرَّضَاعِ لَمْ يَجُوَّ لِأَحْلِجِهَا أَنَّ يَتُرُواجَ بِالاَحْقِ المَرادُ احتماعهما على الرصاع طالب المدق، أو قصرت تقدم رضاع المساهما على الأحر أم لا: لأن أمهما واحدة، فهما أخ واحت، وليس العراد احتماعهما معماً في حالة واحدة، وإنها بريد إذا كان رصاعهما من ثادي واحد، فعلى هذا لو تزوج صعيرة، فأرضعتها أمد حرمت عليه؛ لأنها قصير أحد.

ولسو تسروج صغيرتين، فجاءت امرأى الراضعهما المأ, قو واحدة بعد أحرى صسارة أخير، وحرمنا عليه، ولكل واحدة منهما نصف المهر؛ لأن الهرقة حصلت قبل الدحول بغير فعليما، فإن كانت المرضعة تعمدت اللمساد وجع عليها منا عرم من المهر، وإن لم تعمد لم يرجع علها بشيء.

وعند الشافعي: تصمن في الوجهين. فإن كن الإقت صبايا: فأرضفتهن واحدة بعد واحدة بانت الأوقيان وكانت التالية امرأله: لأمها لها وضعت النائبة صار حامعاً بين أحتين، فسيوقعت المسرقة بيسته ويشهما، تم فما ارضعت النائبة صارت أحناً لهمه، وعما أحسنان، والتجريم يتعلق بالجمع، وإن أرضعت الأولى، ثم النابق معاً بن حيفاً؛ لأن إرصاع الأولى لم يستعلق به شعرم، فلما أرضعت الأجرزين معاً صرن الخوات في حانة ومحدة، فيصلد فكاحهن، وإن كن اربع مسايا، فأرضعهن واحدة بعد أخرى من جبيعاً؛ لأنه لهنا أرضعت النابة صارف أحةً للأولى، بدئ فقما أرضعت الرابعة مدارك أخناً للنافة بياها جبعاً.

قوله: ﴿وَلاَ يُعِجُووُ أَنَّ يُشَرُونَجُ الْمُمْرَاطَعَةُ احداً مَنِ وَلَكِ النَّتِي أَرْضَعَتَهَامَ؛ لام أحوه ولا ولد وندها؛ لانه ولد أخسها.

قسنوله: وولاً يُتَرَاوَخُ الصَّهِيُّ فَقَرَاطُغُ بِأَحْتُ الزَّوْجِ؛ لأَنْهَا عَيْمُنَّهُ مِنَ الرَّضَاعُةِ: قال عليه السلام: ويحرم من الرصاع، ما يحرم من انسسته(<sup>()</sup>.

فوله: (وَإِذَا اخْتَلُطُ اللَّيْنَ بِالْمَاءِ وَاللَّمَنَ هُوَ الْغَائِبُ تَعَلَقُ بِهِ الشَّحْرِيَّ، وَإِنَّ طَلَبَا الْمُسَاءُ لَسَمَّ يَتَعَلَقُ بِهِ الشَّحْرِيِّ، وعليه اللَّمنِ أن يوجد ضمه ولونه وريحه. • أما إذا كان الفالسب هو الله، تم يتعلق به الشعريم؛ لأمه لا يقع به التعذي كما في اليسين إذا حقف لا يشرب اللِّن، فشرب لِما علوظًا بالماء، والماء عالم يحمث.

وقسيل: الغلسية عند أي يوصف: ثغير النون والطعم، وعند عمد: (عراجه من الإسم.

المولد: (وَإِنَّا الخَيْلُطُ بِالطُّمَّامِ لَمْ يَتَعَلَّنَ بِهِ الشَّحْرِيمُ وَإِنَّ كَانَ اللَّيْنَ غَالِمًا عِنْدَ أَبِي خَيْفَةً} وعندمنا: إذا كان اللّبن غالبًا تعلن به النَّحْرِيم.

قال في الهداية: قوطيها: فيها إذا ثم نفسه الداري حتى لو صبح بها لا يتعلق به التحريم في قولهم مصيعاً.

رفي المستصلحي: إنما تم يثبت التحريم عنده إذا لم يشرعه. أما (ذا حساه حسوأ، يبغى أن يتبت.

وقسيل: إن كسبان الطعام قليلاً، نحبت أنه يصبر اللبن مشروعاً فيه. فشريه قبت المجريم.

قوله: زوردًا وخَتَلُطُ بِالنَّاوَاءِ وَاللَّيْنَ هُوَ الْغَالِبُ تَغَلَّقَ بِهِ النَّخْرِيمُ،} لأن النبن بـفـى مقصوداً بـه، إد الدواء تغويه على الوسول

<sup>(1)</sup> أحسر مه السيخري في حسيجيد في الثان الشهاءات (باب) الشهاءة على الأسباب والرخاع الهسستميش والسيوناية والسبائي في مساء في كتاب البلادح وناما: ما يجزم من الرحائجة وابن مامه في سبة في كتاب التكاح (باب): ما يجزم من الرحاح بم يجزم من الدسينية وأحمد بن خيل في مسدد (2977).

يست في فيستريم، والأم ظلين لا يُلحقُه بالسوئة، فحاله بعده كحاله فيله، والأن فسرته فقد فعليه، والعل المرضمة لا يعدر الدلالة راضاع الصنى عنها وهي المه.

وفلان مذالتح وعربين المنتذأية لو ارتضع طبها صغيرة، وقد روح، فإنه المبلغ تصير، أم روحته وتعير عرماً للسنة، فلدأن يتمنها ويدميه، وهذا متلاف وطاء لبيتة فإنه لا يتعلق به حربه النصاهرة بالإحداع

والفرق أن المقصود من هين التفائي، والعوت لا يضم سعه والمعصود من الوطاء للدة المعتادة، ودلك لا يوجه أن وطاء الدية.

قَسَولَهُ: رَوَانِ احْسَنَقَظُ اللَّمَالِ لِنَبُنَ شَاةِ وَاللَّيْنَ هُوَ الْعَالِبُ تَعْلَقُ لِهُ فَلَحْرِيمَ غَلْبُ لَنْنَ السَّنَاةُ لَمْ يُنْفَلُونُ لِهِ الْخَجْرِيمُ، كَمَا فِي الدَّانِ وَسَانِ هَامَا لِذَا احْتَلَطَ

قوله: ووَإِذَا تُرَلَّ تُشْكُمُو لَئَنَ فَارْصَعْتَ بِهِ صَبَياً نَعْلُو بِهِ النَّحْرَيْمُ} لإطلاق العرب وهو قوله تعالى: وَوَانَهُ تَحْجُمُ لَذِنَ أَرْصَعْتُكُونَ إِنْ ۖ

ولو ان صبية لم تبلغ نسبع سبيل بران لما الراء وأرضعت به فللله يتعلق به تحريم. ولهما يتمان التحريم به إنها حصل من شت بسع سبين فصاعفاً.

قسبونه: "ووقا نول للموافق لذي فارضغ به حميهاً اللم يتعلق به تحريماً الله يتعلق به تحريم)، الانه البس لملس على الخفيمة، لان اللس الله المصاور من التصور الله الولادة، وإذ انزل المحتمى لما الد المسام الله الدائم به النجريم، وإن علم أما رحل لم يتعلق له يجريم، وإن أشكل إن قال المسام: أنه لا يكون على الرارات إلا لامراة لعلى له التجريم الحياطة، وإذا لما يقلو اطلاق لم يتعلق به تجريم، وإذ تحيين لما الرأة وأطعم الهمام تعلق له التجريم.

قسوله: روافًا شرب صبيّان من أبّن طاة أبلا رطاع بُديّهما: لأن لبن السالم ا حسومة لسم بدليل أن الأمومة لا تثبت به ولا أحوّة بهم وجار وقدها: ولأن نين البعائم أنه حكم الطعام.

قَسُولُهُ: زِزَافًا تَرُوُجُ الرَّحْلُ صَعِيرَةً وكبيرةً فَأَرْضُعَبُ الْكَبِيرَةُ الصَّعِيرَةُ حَرَّفًا عَلَى الرَّرَجِ؛ لأن الكبيرة سار لـ أنَّا هَا، الكبار حامعاً بين الأم رابست وهملت حرام.

د) جوزه اشتاد (3.

قوله: رَفِونَ كَانَ لَمْ يَشَمَّلُ بِالْكَبِيرَةِ فَلَا مَهُرَا لَهَا؟؛ لأَمَّة سَارِت مَامَة لَمَسَهُ قبل مُدَسُولُ.

قولة: ﴿وَاللَّصْغَيرُهُ لِحَنْفُ الْمُمْيرِى ۖ لاَنَّهُ لَمْ يَحْصَلُ مَنْهُ فَمَلَّ

قوله: (ويَرْجِعُ بِهِ غَنَى الْكَبْهِرة إِنَّا كَانتُ تَعْمَدُت الْقُسَادُ) بَانَ عَلَمَتُ بَانتِكَاح وقصدت بالإرضاع الفساد.

وقسال عمله برجع عليها تعملات أو لاه والصحح الأول، وهو قول أي حيمة وأي يوسف، والعول فوها لها لم تعمارهم بيتها.

وتصير النبيد: هو أن ترضيها من غير حاسه بأن كانت عنمانة، وأن نعلم غيام السنكاح، وأن نعلم غيام السنكاح، وأن نعدم بأن الإرضاع مصده: أما إذا قات شيء من هذا أو تكن متصلة وإن أرسيستها على طي ألها شعاة لا تكون مصدة، وأو كان له امرأتان صغيرة ويتونق فأرضعت اغتونة الصبيرة حرصا عليه، فإنا لو يقاحل بالحويق فلها تصف السيسر والمسعرة الصف، ولا يرجع به على الجونة، لأن فعلها لا يوضف بالخيامة، وكذا المساعدة إلى الكسبيرة العاقلة، وهي بالمة بأخذت الذيها وحمله في قمها ورتصسحت عنها من غير علمها باك سه، ولكل واحدة منهما نصف المهر ولا يرجع به من أحد.

ولو أن رجلاً أحدُ لن الكبرة، فأوجر به الصغيرة بات بناء وبكل واحدة منهما نصف الصناق، فين تعمد الرجل الفساد، وعرم بصف، السداق لكن واحدة سها كما في الواقعات.

قوله: (وَإِنَّ لَمُ تَعْمَلُنَ فَلاَ شَيِّءَ عَلَيْهَ) وَإِنْ عَالَمَانَ أَنْ الصَّفِرة العَرَائَة مَمَاهُ إِن فصلسدت دنسع الجموع عنها وعموف الثلاثة عنها، لأن الإرضاع فرض عبها إذا حالت فلاكله، وإن هنمت بالنكاح ولم تعلم بالعساد لم تكن متعدة، فلا يقرمها شمال.

قوله: وؤلاً تُقَبِلُ فِي الرَّصَاعِ شَبَادَةُ النَّسَاءِ مُتَقَرِقاتِ) من عبر أن يكون معين رحسال؛ لأنب مما يطلع عبيه الرحال؛ لأن ما الرحم الحرم يغر إلى التدي. وهو مشهل الشهدة في دلك.

قىسىولەن رۇپائىنا ئېڭىك مىئىپاۋقە رېخىكىن آۋ ئۇنجلى واغرىئىتىنى بىز، كاموا عدولان، ھودا شىپىدوا مەلىك قىرى بىنىمىيا، بولەكتان قىل الىدخول، يىلا مىيىر قالدەربى كىك ئىدىمە تىلىما الاقول مىن المىدىمى، رامىن مىير الىدىل رايىس قا مى العدة ئامغة رالا دىكىنى.

قسال الكرحسي: روي: أن طفية بن الحارث، قال: لزوحت أم يحبي بنت أيَّ

إهاسه فجاءت سوداء فقطت: إي أرصفتكسا، قال: فلكرت دلك لرسول الله صلى الله علسيه وسلسلم، فأعرض أم ذكرته لد، فأعرض، حتى قال الني الثالثة، أو الرابعة قدعها إذا ورزي، وفارقهاي، فقلت يا رسول أفع" لها سوداء، فقال: وكيف، وفد قبل ب<sup>(1)</sup> إي فيل: براجه أحملك، وإنها أمره النبي صلى الله عليه وسلم على طريق البسسرة. ألا ترى أنه أعرض عنه أولاً، وثانياً، ولو رسب الديري بما أعرض عنه، ولأمره بالتقريق في أول سؤاله، فلما لم يفعل دل عنى أنه أراد به التسرم؛ ولأن قوله: وفارفها، ذليل على طاع للكاح.

<sup>(1)</sup> أحسر به الدرمسي في سمه في كتاب اشكاع وبات شهادة الدرة الواحدة على الرحم ع بلفظ: و مائستا أسار هاصم عن ابن حريج عن ابن أن مليكة قال: حدثي حقية بن احارت أم قال. لم بحدثيه ولكن سمه بحدث الخرم، قال. تروحات التي يمات فساءت أما تا واحده قاللت: إلى أوضا حنكماء فأصبت المني على لاله عليه وسلم عدكرت ذلك له المرض عني، قال أبر عجمها قسان في الثالثة أن الرابعة قال كيما؟ وقد قبل رئيلة هيها، قال أبو عاصم وقال عمر بن سعيد بن أبي حسين عن إلى أبي مليكة مكيد وقد قبل ولم يعل جاه عمها قال أبو عمد كذا عادناه.

## كتاب الطلاقان

(8) تنظادی می اللمه رمع الفت الحسی از الدموی مک رطن عنی فلی عفال الدمیر بطلی سنی پاحة وسته الرخی رحلی سنی پاحة الدموی و شده الرخی الرخی علی الله بستمداد خلی العبد حسیها فعال او معویاً غیر اند العرف قصر الإطلاق عنی و مع الفید الحسی و نصر الطلاق علی رمع الفید المحموی فعی العرف بغال: فلسمی مطلق سراحه و لا یعال طابق سراحه و بغال طابق الرحل و واحده و لا یعال اطابق سراحه فی اطابقات کان الإطلاق و ما اشتق منه من الکابات عن الطلاق لا من الصریح محکم تامره و رئاما طابقاتی شرعه معلی مطلق عراحه.

الطرع أحكام الأحوال الشحصية. حلاف (ص 23)).

الطلاق في المنطلاح الفقهات وقع قبد التكام في الحال، أو ابي المال طبط منتنى من مادة أنطلاق. أو في مناهان وهو على هذا المراهد فسينات:

1 - قسم برمع المكاح في الحال.

2 - يىت بردى س شال.

أنها الفيدي الأول فيهو المفلاق المناتي فيسجره صموره الوقع الدفاح الى احمال. 17 فخل العظامة المطالمية إلا يقف ومهم حديدين سواء انتهام العدة أم لوانية.

ولما القسم التاتي: فيو طفلاك الرحمي، فالتكار لا يرتبع في الطلاق لا حتى مجرد صدور ما يدل عليه، فل لا يرتبع الا ينسها، تعدّ المنطقة، وفي أنس المدة الرابع التكار، مع أن يراجعها، رحميت أو تم ترمن، ولكن معدت الطلقة من الطلقات التي يطفها الرحل على تروجه، وهي للنات.

انظر: الأحوال الشحصية لأس وهرة (ص 279)

هن لقع هذه الطلاق: للدي يقم طلاقه هو الزوح. العاقل، النائع المحتار احتيازاً صحيحاً. الذي يعنى ما يقول سواه كان صحيحاً أو مربصاً

بزدا نهورات في غروح هذه الشروط هيو أهل لإيفاع الصلاف وذنا مبطر الاطلاق عنه أو من رسوله أو وكيله وصادق هله وهم وصفر به رعاف أوراجية.

عن بقع طبيها الطلاق لا بقع إلا على فروحة الفائمة ورحيتها الصحيحة حقيقه، والمحدة من طلاق وجمي، وانستده من طلاق بالن يهونة صعرت. وفيحدة من فسح الرواح بسبب باباه الروحة المشركة الإسلام!!! أسلم روحيا. وسميت ردة أحد الروحين عن الإسلام.

ها يقيع به البقلاق: بعد الطلاق لكل لهم ايدل صلى حل عقدة الروحية من أي العقد وعد بقوم. مقام المطلع مراكبانة وإعدون.

بالنصط قد يكون مهرجماً إن كان يقهم منه عند منطق معمل انطلاق ولا حسمها الرقا الا به حقل أنت طالق ومطلقة وكل مشتمات الطلاق والنظلين وكل لعظ المسالة السم أرفع فيد الرواح. حقل طبق الخراج.

وقد يكون كناية (15 كان يحسل مص ططلاق وشهره وقير مارد ماني الاستعمال قصوه عني مصي

هو اي للغاء عبارة عن إرابة تلقيد، وهو مأخوذ من الإطااق تقول العراب: أطلقت الطبيق وأسيري، وصلفت مراقي، ومنا سواء، وإنها فرقوا من اللفطين لاحتلاف المعين، مجملسوه في المرأة طلافاً، وفي طره إطلافً كمنا ترفوه بن حصان وحصانا، فعانوا فلمرأه حسان، وتلفرس حسان، وهو سادا في القطل عبلك في انتقل

وهمسو في الشرع: عدرة في المعلى الموصوع حل عقدة التكام، وبقال: عدرة على المستقاط الحسيق عن الشرع. وبقال: عدارة على المستقاط الحسيق عن المشع. وخفا يجوز تعيقه بالشاعرة، المالانة فل المحول: أو بالتأه وإن كان رجعيًّا وفق على المصاد المدة، أي له برق الملك، إلا بعد الفيائية.

قوله رحمه الله: ﴿ يَظُلَأُونَ عَلَى تَلَالُهُ ۚ أَوْخُهُ} يَعَنَى أَنَّهُ

ا جسن.

1-واحس.

ق وللاعني،

وحذا حيار صاحب اقاباية

والي الكرخي: هو على صوبين:

: - طلاق سية.

2- وصلاق بدعة.

أمسا نفسيم الشبح على ثلاثة أوجه، فيحتمل أنه أواد طلاق سنة، وطلاق بدعة، وطلاقاً علوجا سيمنا، وهو علاق غير المدعول ب، وطلاق الصعيرة والأيسة، ويحتمل أيضاً أنه أراد طلاق مبريح، وطلاق كاية، وطلاقاً في معى الصريح، وليس بصريح، ولا

الطلاق مثل آمد مائن-آمد على حرام- آمرك السند. لأن باش بعسفل البنونة عن العصمة والمهمونة عن النفر. و فرام للعصل فرمة محتمة بهما والمرمة إيادتهما. وأمرك يبدك يعتصل تدركها محصمها وغليكها حربة المصرف في شامياً وفيكما كل لعط كتائي.

والعمريج يقع به الطلاق بالون توقف على به الآنه طاهر الدلالة ومعاه متعيق وهي هناج لكي به قبل فيراد الله اللهي أو قال الناطق باللهية العدائج في أبر به الطلاق وإنها توبت معلى أحر الا بعدائل قدائه ويقع ساله الثلاثي.

وأما تفكناه فلا نفع الطلاق لها يُلا ميته لأن القنط محمل مدن الاقلاق والداء والدي يعين إزادة الطلاق مدهو مدال الذي حتى أو قال النامل بالكناية لم أو الطلاق وإمنا نويت معني آخر يصدق. مصادولا يعم عليه بطلاق.

العلم؛ أحكام الأحوال الشحصية، حلاف ومن ( 13 -135).

كتاب الطلاق كتاب الطلاق

كسساية، وهسم اللائة ألفاط يقع نها الرحمي، ولا يقع نها إلا واحدة، وهو قوله: اعتدي. واستبرقي رحمك، وأنت واحدة.

قَسُولُه ﴿ وَفَاحْسُنُ الطَّلَاقِ أَنْ لَا يُطلِّقُ الْمُواقَةُ تَطْلِيقَةً وَاحِدَهُ فِي طَبُّرٍ لَمْ يُجَعِفَ قَسَمِهِ وَيُقَرِّكُمُ حَلَى فَقَضِيَ عَدَّلُهُم فَإِنْ قَبَلِ: قُولُهُ، أَحَسَّى بِسِنَّى لَا يَكُونَ فِي الطَلَاقِ مَا هُو حَسَنِ، وهذا أحسر مِنه؟

قسيل: هينو كديلاية ألاد الطلاق ثلاثاً في ثلاثة اطهار لا يحامعها بيه حسن، وهو طلاق السية، وهذا أحسن مه.

قسوله: (وَطَسَلاقَ السُّنَةِ اللَّ يَطَلَقُ الْسَدَخُولُ بِ ثَلَاثًا فِي ثَلَاتُهُ الطَّهُونِ. وهو ان يطلقها تطليقة في ظهر لا حماع فيه لديد حاصت وطهرت طلقها أحرى، ثم إذا حاضت وطهرت طلقها أخرى، فقد وقع عليها للاث نطلقات، وحصى من عديا حيصنان، فإذا حاضت أحرى المتعبث عدنها، وبد كانت من ذوات الأشهر طلقها واحدة على ما ذكرنا، ثم إذا مصلى شهر طلقها أحرى، ثم إذا مصى شهر طلقها أحرى، فقد وقع عليها قلات ومطنى من عدنها شهران، فإذا مصى شهر أحر القيمت عدنها، وإن كانت حادثًا، فكلة عندها بطلقها ثلاثًا للسنة، ويعصل ابن كل تضلفون بشهر.

وقال محمد ورفر: الخامل لا تطلق لنسبة إلا مرة.

قول: ووطَلَاقَ الْبَدَعَة أَنْ يُطَلَّقُهَا ثَلاَقُ بِكُنِمَةً وَاحِدَةً أَوْ فَلاَثَا فِي طُهُمْ وَاحِدَ فَإِذَا فَعَلَّ ذَنِكَ وَقَعَ الطَّلَاقُ وَبَائِنَا مِنْهُ وَكَانَ عَاصِيًا}؛ لأن الأصْلُ فِي الطلاق: الحَطر لَمَّا فِ مِن فَطِمِ الْمُدَاحِ الذِّي تُعلقُتِ بِهِ أَسْصَاحُ الدِينِةِ والدِّنِوبَةِ.

فالدينسية: حفيد التفس من الزياء وحفظ المرأة أيضاً عنه، وفيه تكثير المتوجدين. وتحقيق مياهاه منيد دورسين.

وأسب المدنية بقز نقوام أمر المصينية؛ لأن السرأة تسمل داحل البيت والرحل حارجه، فيتنظم أمرهما: فإذا كان كدلك كان فيه معنى الحطر. وبنما أبيح سجاجة إلى احلاص من حسمانة التكاج، وذلك يحدمل عمرين التفلاق على الأطهار، وإنها كان عاصباً، لأن النبي علسية السلام لما أذكر على ان عمر الطلاق في الحيض، وقال ابن عمر الأرايت با وسول لغة في طلعتها تلالًا؟ فأن إذه عصب ومل، ومانت منك بأناً!

-

والي أحد برجه افيدمي في تصنع الروائد في كنات العلاق إياسية طائل الساة وكابت الطلاقي) وعراس عمر أنه طلق المرانه تطلقه وهي حائدن، ثم أو دائب بتحية لطلقتين أحرارين عبد لعراني فاباليين، عملة دلك السي صفى الفاخلية ومشم فقال: به الل عمر ما مكمة أمر الله أحصات السنة، والسمة أنه

وقال عبادة من الصامت: «طلق بعض آباك امرائه المأه فدكر دلك للبني صلى الله عمد وسلم، فغال: بات طلات في معصية وتسعمانا وسبعة وقسعون فيما لا يطلك الأ<sup>18</sup>ه وكان عمر رضي الله عنه لا بارتي برحل طلق تلاناً الا أوجعه ضرباً، وكذا لمفاع الشهر. في الطهر الواحد بدعة، وكدا الطلاق في حالة الحيص مكروه لما فيه من نطويل العذة على المراة، وكدا في العام اليسائر واحتلعت الروايات في الواحدة الجائدة!

قسائل في الأصل: أنه تحققا السنة؛ لأنه لا حاجة إلى إنبات صفة والدة فم الخلاص وهي البيونة.

وفي الريادات؛ لا بكره للحاجه إلى الحلاص الباحر.

قولد: (وَالسَّنَةُ فِي الطَّلَاقِ مِنْ وَجَيْنِنَ سَنَةً فِي الْوَلْتِ وَسَنَةٌ فِي الْعَنْدَ فَالسَنَةُ فِي الْعَنْدَ فَلَمْ الْمَعْنَى مَوْمُودَ فِي الْعَنْدَ عَلَيْهِ لَسِنَّةً وَهَا السَعْنَى مَوْمُودَ فِي عَنْهُ لَسِنَّةً وَهَا السَعْنَى مَوْمُودَ فِي عَنْهُ لَسِنَّةً السَّنَّةً فَيْ اللّهَ هُو أَحْسَى الطَلَاقَ، وهُو أَنْ يَعْلَمُهَا وَحَسَّمُ لَا عَلَيْهُ لَا لَهُ عَلَيْهُ وَحَدِثَ عَلَيْهُ عَلَيْهُ وَحَدِثَ لَا عَلَيْهُ اللّهُ فِي اللّهُ فِي اللّهُ وَمِنْ اللّهُ فِي اللّهُ وَلَا اللّهُ فِي اللّهُ وَلَا اللّهُ فَيْ اللّهُ وَلِينَا عَلَى اللّهُ وَلِنْ عَلَيْهُ اللّهُ وَلِينَا عَلَيْهُ اللّهُ وَلِينَا عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ وَلِينَا عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ وَلِينَا عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ وَلِينَا عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ وَلِينَا عَلَى اللّهُ وَلِينَا عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ وَلِينَا عَلَى اللّهُ وَلِينَا عَلَيْهُ اللّهُ وَلِينَا عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلِينَا عَلَيْهُ اللّهُ وَلِينَا عَلَى اللّهُ اللّهُ وَلِينَا عَلَيْهُ وَلِينَا لَا لِينَا عَلَيْهُ اللّهُ وَلِينَا عَلَى اللّهُ وَلِينَا عَلَيْهُ اللّهُ وَلِينَا عَلَيْهُ وَلِي اللّهُ وَلِينَا عَلَيْهُ اللّهُ وَلِينَا عَلَى اللّهُ اللّهُ وَلِينَا عَلَالِهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ وَلِينَا عَلَى اللّهُ اللّهُ وَلِينَا عَلَيْهُ اللّهُ وَلِينَا عَلَى اللّهُ اللّهُ وَلِينَا عَلْمُ اللّهُ اللّهُ وَلِينَا عَلَيْهُ وَلِينَا عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ وَلِينَا عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ فِي الللّهُ وَلِينَا عَلِيلًا لِللّهُ وَلِي اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُولِ الللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللللّهُ اللّه

و مسوله الهيستوي فيها المدحولة وغيرها إلى حتى لع عالى قبل المحول: أنت طائل ثلاثاً للسنة بفع واحدة ساعة تكلم، فإن تزوجها وقمت أحرى ساعة تروجهه وكنا الثالثة صاعة تروجها مرة أعرى.

. وقال أمو يوسف: لا يقع أخرى حتى يمضي شهر من الأولى، كما في الدخيرة.

التسبيقيل العمير فاعلى لكل فرود فالرامي رسول الله فيلي مقا عليه وما طوافر العمايات أم قال الداخي خاصيات تراطير لرساء فطمي سد دفق وأصياب عقلت. با رسولي افعا لو طلقتها 1973 كان ي أن قرابهمها؟ قال إذا عامل مثلاً وكانت معديه

اظلمات : لابن عمر العديث في الصحيح طير منذ السياق رواء الطعالي وقبه غلي من حجه الرفوي. الذار الدراذمين: لسن مناط وعطمه عمره وبعنة رحاله غات

<sup>(1)</sup> أسراحه السيوطي في الدراء العليم (1985)، والعراجة في مرفولة ولي عبدكر عن عادة على المهدات قال: بقل حصر أعاني المرأية أعال فالطن دولة إلى را ول الله قبلي الله عليه وصلم الخالوة إذا رسول لها: إن أدانا طبق أنها ألها ميل له من تتراج أمال إلى أداكم لم عن عد فيجعل (أ من أدرة عراف بأن الناء مد تلات على ضر المدة والمائي إثم في مقد.

الموجد التارنطين في منه 1214، 00، والربيقي في منه 3217، وكا من الاحال 11359،

قوله: ووالسَّنَةُ في الْوَقْتَ قَنْتُ فِي الْمُفَاطُول مِنا خَاصِّةً وَْهُوَ أَمَا يُطَلَّفُهَا فِي طُهُرُ لَسَمْ يُجَافِقُهَا فِيهِ أَوْ خَامَلاً قَدَّ السَّبَانُ خَلَيْهِ لَا اللهِ إِذَا طَلَقَهَا فِي خَالِ الْخِيلَ العَسْفَة، وإن طَلَقْهِسَا في طَهِر قَدْ حَامِهِ فِيهِ لَا يُؤْسُ أَدْ يَكُونُ عَلَقْتُ مِن فَلُكَ الْخَسَاعِ. فيقدم على طلاقية، وهذا لا يعسور إذا في المدخولة، وأن غير المدخولة، فلا تنبت فيها النَّمَةُ فِي الوقْفَ حَلَى أَمَا لا يَكُونُ طَلاقِها وَفِي خَافِقُرِهِ وَأَنْهَ لا عَامَةً مَلِها.

قَـــرَكَ: ﴿وَعَيْـــرَ الْمُمَاخُولِ بِهَا يُطَلَّقُهَا فِي خَالَةَ الطَّهُرِ وَالْخَيْصِ} وقال زمر: لا يطلقها في حاله الحيص

قسرله: ﴿وَإِفَا كُانِتُمُ الْمُوَالَّهُ لَا تَعْجِعَنَ مِنْ صَغَرِ أَوْ كَثِرَ وَارَافَ أَنَّا لِطَلْقَابُ لَسَلَمْةً طَلْقَهَاتَ وَاحْسَدَةً فَتِي عَنَاءُهِۥ وَانَ الدارَعِ مِن طَلَاقَ الجَائِفَنَ نَظَوْ بِلَ العَدَّة، وَحَوْف الجَمَلِ. وهذا معدوم لي الأبسة والصغيرة.

وقسال وفرا لا يطلقها حتى يعتبي شهر بعد د. حاء معال الود أراد أن يحمل لها. طلاق آلسنة بالعدد للنفها واحدة متى تداء، تم مركبها حتى بعصي شهر، ثم يصفها أخرى، ثم يتركبها شهراً، ثم يطلقها أحرى.

قبوله: (زَبِحُسُورُ أَنْ تُطُلُفُهُ وَلَا غُصِلُ نَيْنَ وَطُنِهُ رَطَلَاقَهُ بِرَمَانِ) سَي التي لا تحييل من تسمره أو كبر.

وقسال رفر العصل من وطنها وصلافها بشهر، والحلاف فيما إذا كانت صعيرة لا يرجى صها الحيس والحل. أنا إذا كانت يرحى سها دلك، فالأنصل أن يفتسل بين وستها وطلاقها بشهر إجماعاً.

الرقة: ﴿ وَطَلَاقَ الْحَامَنِ يُجِوزُ عَفِينَا الْحَمَاعِ)؛ رَامَة لا يؤدي إلى اشتباء العدة.

قسوله: [وإيطافيت اللسائة للائم أيقصل أنين كُلُ فطايفتي بشهر على فعا وقال المحتسدة والانسر لا يطافها لسائة إلا واحدة إلا الاميل في الطلاق الحطر وقد ورد المتراع بالتقريق على قصول العدة، وهي الاشهار أو الحيفي، والشهر في حق الخاط ليان من قصوف، وهما يقسمها على الابسة والسعيات

قوله: ووإنها طَلَقَ اشرالهٔ في حال الحيص وقع النظلاق وليشخبُ لَهُ النَّ لِوَاجِعْهَا) الاستخباب فول عصر المشابح، والاصح: أنه واحمد عسلاً مخبيمه الأمر: وهو فوت عليه السلام احمد رسمي الله عمد: ومرابوك سبو حميد وكان، قد طفهها وهي خاتص و<sup>25</sup>.

 <sup>(4)</sup> فسئال مسين حجيس في الدرايسة (١٧٤٥) دوله فال التي بيش دقد عليه و سم تحرر: ومن محت فالراحة إذه و كان فد طلها في حالم خريس، دول عرف من حدرت من هم ما قراراً.

فان قبل: الأمر إنها أنبت الوحوب على عمار أن يأمر ابنه بالمراحقة، فكيف ينبت وجوب العراجمة بقول عمر؟

قلما: فعل النائب كفعل المنتوب عنه، فضاء كأن النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي أمره بالمراجعة، فتبت الوحوب.

قال الحجندي. والخلع في حالة الحيض مكروه في رواية الزيادات.

وفي المنتفى: لا بأس به في حاله الحيص إدا وأي سها ما يكره.

قوله: ﴿فَوِنَا طَمُونَتَا وَخَاصَتَتَ كُمْ طُهُونَتَا قَبِنَ شَاءً طَمُقُهُ وَإِنَّ شَاءً الْمَسْكُهَا} وهذا فولهما.

وقسال أبو حنيفة وزار: إذا راجعها بالقول بعدما طلعيد في الحيض جاز أن يطلقها في الطهسسر الذي يلي قلك الحيضة، وعلى هذا الخلاف إذا طلقها في طهر لا جماع في، تم راجعهسا في ذلك الطهر بالقول، وأراد أن يطلقها أحران للسنة في ذلك الطهر، اله داك عند أبي حيفة ورفر.

وقال أبو يوسف: فيس له ذلك.

وقوق محمد مصطرب ذكر الطاعةوي أنه مع أبي حتيمة.

وفكسر أبو اللبت: أنه مع أبي يوسف وكذلك الاعتلاف إذا راحمها بالمهسي، أو بالقيمة، أو بالنظر إلى الفرج وإن راحمها دافساع ليس له ذلك إصاعةً.

قوله: (وَيُشْعُ طَٰلَاقُ كُنَّ زُوْجٍ إِذَا كَانَ بَاللهٔ عَاللهُ) سواء كان حرّاً. أو عيداً طائعةً. أو حكرهاً هاولاً كنان: أو حادًا لقوله على الصلاة والسلام: وكل الطلاق سائر إلا طلاق الصبي والهنون: أ<sup>1</sup>

السولة: ﴿ وَلَا يَفْسَعُ طُلَاقَ العَشَىٰ وَالْمَجْنُونَ }؛ لأنه ليس همه دول صحيح، وكنه

<sup>(1)</sup> قسال ابسين حجو في الدواية (1972): حديث: يركل طلاق واهم إلا طلاق الصبي والحبودية لم أجساد، وإنسسا روى ابن أي شبية عن نبي عباس موقوقاً: ولا يجوز طلاق الديني، وأهرجه عن احسسي بإمسساد صحيح: وكل طلاق جائر الإطلاق المتواوي، وروى هذا براوع، عن أي هريرة أحسرجه الترمذي، ولي إنساد عقاد بن محلان، وهو متروك. وروى عند لرواق من وجه احر على على: ولا يجوز على العلاق طلاق حتى يحتدي.

وای الباد» عن دانشه مرفوده و ولاطلاق و لا عناق ای افغالای آخرخه آمر دارد وصححه الحاکید وای السموطأ عن ایر عمر واس قرمز الهما فالا ای الاکراه وایس نظلاقی، وروی انسهتی علی حسسر: که ود طلاق المکره و لاین لمی خیبه عن این عمان اولیس للمکره طلاقی، واحرحه علی علی وغیر واین عمر واین فریر و عمر بن عبد العربر والحسل وعطاء واضحای.

المستوه لا يقع صلافه أيضاً. وهو من كان عظط الكلام بعض كَلَّامه مثل كلام العقلام ويعظه مثل كلام المحالين. وهذا إذا كان في حال العنه. أما في حالة الإدافة، والصحيح أنه واقسع، وكسفة الدائم لا يقع طلاقه؛ لأما عديم الاحتيار، وكد المعمى عليه، ومن شرب البتيج.

ولمستو حرى على لسان البائم طلاق، لا عبرة به ولو استيقط، وذال: أجرات ذلك الطلاق، أو أوقعته لا يقع؛ لأبه أعاد الضمير إلى غير معتبر.

قوله: ﴿وَإِذَا تُؤَوِّحُ أَتَقِلَهُ لَهُمْ ظُلُقَ أَمَّرَأَتُهُ وَقَعْ طَلَاقُهُ﴾؛ لأن فولد صحيح إذ فم يؤثر في إسقاط حق مولاه، ولا حق المولي في هذا انتكاح.

قسموله: (ولا يَقْعُ طَلاَقُ مُولَالُهُ عَلَى الْمُؤَلِّدِي لقوله عليه الصلاة والسنة م: والطلاق بهد من منك السناق ما ك ولان الحل حصل للعبد، فكان رفعه إليه.

## {مطلب في إيقاءِ انظلاق}

قوله: ﴿وَالْعَلَالُ عَلَى ضَرَلَيْنِ صَرِيحٌ وَكَنَابُهُ مَالصَرَبَحِ. مَا طَهُرَ السَرَاءَ بِهُ ضَهُوواً بِنَا مِثَلَ: أَتَ طَائِقٍ، أَنْتَ حَرْهَ، وَمَهُ مَنِي القَصَرُ صَرَحاً لارتفاعه عَنِي سَائرَ الأَنْهَيْةِ.

والكناية. ما استتر للمواد به.

قىسولە: رقالمئىسوپىغ: قولغا ألت طَائِقَ وَمُعَلَقَةً رَقَعًا طَلَقَتَكَ قَهُمًا نَفَعَ بِهِ الطَّلَاقَ الرَّجُعِيُّ؟؛ لأن ھەد الألفاظ تسمىل مى الطلاق، ولا تسمىل نى عبره.

قُولُهُ: ﴿وَلَا يُقْخُ مِهِ إِلَّا وَاحْبِدُهُ} وَمَانَ الشَّامِنِي يَمْعُ مَا نَوَى

قويه: (ولا بَغُتُقِرُ بِلَى نَبُهُ) يعني الصريح لعنه الاستعمال، وكنه ((( بوي الإمامة لا يصبح؛ لأنه يوى تبخير ما عليه الشرع المنصياء العدد، فيرد عليه فصده، وإن يوى الطلاق عسين وقاق لم يصدق في القصاءة لأنه حلاف الغاهر، ويصدق فيما بنه وبين الله تعالى! لأنه يحتمله وإن صرح به فقال: أن طائق من وقاق لم يقع شيء في القصاء، وإن يوى به للطلاق من العمل لم نصدن فصاء ولا دياية.

وعن أي حيفة: يدين فيما سِم ومين الله تعالى.

وقو قال ألت مطلقه عسكين الطاء والتحليم، لا يكون طلاقاً إلا بالبيد.

<sup>(1)</sup> أحساس مع العاسران في طبعتم الذكر (17)(17) باستاند من مسعة طواء ما ومطولاً إلى التي مستان الله عليه و ما التي ويون الدائل الله عليه و ما التي روحتي وهو بريد أنه يعرف بني ويون الدائل التسال عليه و ما التي التي أحد من أحد التسال ويدائل التي التي إما التسائل التي بنا التي أحد التي التي إلى التي إلى التي التي إلى التي التي إلى التي

ويو طائفية طلقة أرجعيد، تم بدل: حعسبة بالتأه أو ذاذاً صنر كاللك صد أي حمية. وقال أبو يوسد، نصير بالتأ ولا نصير للالأ.

وقال محمد وزمر: لا تسهير بالدَّا ولا اللائلُ وقو قال: لها كومي ماافقًا أو اطلقي. قال محمد: أوقه واقعاً، «كذا إذا قال لأسه» كوي حرق أو أنسقي.

قوله: روفرالة ألّت الطابق وألّت طابق الطابق والله طابق طابق طابق طابق فولاً ثم يكن لة نسبة فيها واحدة وجدية ويما وإلى نوى النبق لهي واحدة وجدية أيضا وإلى نوى الالآل في السلالية، وكذا إذا قال: ألمت طابق بقع به الطابق أبصاً، ولا بحتاج به إلى به ويكون وحسبة ونسبع به الثانات حاد الآل المصابر وحسل العموم والكثروة الاله الموجدين والا تصلح به المسلم بعض الملاث محمد به المسلمات محمد بنه بعضها. وبحل طول به اطلات بعنا صحب لكومه حسباً، حمى لو كانت المرابة المها العدد. ولو قال: أبت طابق العلاق، وقال: أن الما العلاق، وقال: أن طابق العلاق، وقال: أردت شولي طابق واحدة، وتشوني بحسبه الماحد الإيفاع، فكانه قال: أنت طابق العلاق، وقال: أردت شولي طابق واحدة، وتشوني الطلمات المحلسات أحدة مهما عالمة الإيفاع، فكانه قال: أنت طابق وطابق، فيهم رحمتان إذا كانت مه حولاً بها.

قوله: ووإلَّ تؤي التُنتَيْنِ لَمْ يَقَعْ إلا وَ حِدْقُ هَمَا إذا كانت حرة. أند إذا كانت أسة يفسع لنتان، وتحرم، أو يكون قد تقدم على أشرة واحدة، فيقع النتان إذا تواهد يعني مع الأولى.

والو قال: أنت طائل طلاقًا، والا فيه له وقعت واحدة؛ لأن المصدر يسا بعيد التأكيد الا غير كفوالك: فست قامةً، وأكلت اكافًا، وإناكيد لا ينيد (لا ما أفاده الموكد، وإن موى ثلاثاً كان ثلاثاً في رواية الأصل: لأن المصدر الهيد معن الكترة.

و مسمور أمن حمسيعة: لا يقسم إلا واحدة، ولو قان ابنا مطلعة بالتنشيدة وقع عليما الطائرة؛ لأما وجمعها بدلك، فإن موى قلائاً كان ثلاثاً.

ولو قال: أنت ضلق لا يقيع إلا بالنبة إلا في حال معاكرة الطلال.

والو قال: يا طائل بكسر اللام وقع الطلاق، وإن له ينوه.

ولسو فسان الده طابق طائل، أو قال: أنك طائل أنك طائل، وقال، عبه الأول سيدي ديامة، وكما يدافال: قد طنفنك قد طلقتك، أو أمن طائل قد طلقتك، أو قال أسبب طائليق، فقال له الرحل ما قلت، قال: قد طنفتها، أو قال افتت: هي طائل، فين واحدة في الفضاء ويواقال للمدحول ما: ألت طائل ألت، أو أنت طائق وألت.

فال أبو يوسف: يقع واحدة ا

وفال محدد لندل

قىسىرىدى رۇالمىتىسىرىك اللەرتىي ئاكىدايات كە يىلىغ بىك الطىلاق بالا بىنىتې أۇ قالاللىم خالى،؛ كىمە مىخلىق ئاھىلاق بوغىرىد ملا بىد مىن ئىدىد، او اندلاند.

قسموله: (وَهِسَنِي عَلَى خَبَرَائِينَ مَنْهُ لَلْإِنْهُ الْفَاظِ بَفَعُ بِهَا الرَّجْعَيُّ وَلَا يَشْعُ بِهَا إلاَ وَاسْمِنَاقُ، وَهُو فَوْلُ خَنْفُهِي وَاسْتَنْرِنِي رَحِفْتُ وَأَلْتَ وَاسْتَنَاقُ اللهِ فَوْلَهُ دَاعِدُوهِا؛ فَلاَلِّهُ يَحْمُلُوا الاَسْدَادُ مِنْ اللَّكُ مِنْ وَالاَعْتِدَادُ مِنْهِ اللَّهِ، فَيَخْدَاجُ إِلَى النِّهُ.

وقوله: واستبرتي وحدث به: يحدل، لأن قد طلقتك، ويحسل أبر" أرود طائاة ث.

ولا أبوله: وأدن واحدة به: يحتمل أن يكون بعناً لمصدر محذوف أي تطليعه واحمد: ومحسفيل والمت واحدة في فوماتها ولا معتبر بإعراب الواحدة عند عامة المشابع، وعو المسجيج؛ لأن المجاود لا يجاود بين وجود الإعراب.

وقال معمدهم: إن عبديا الواحدة بقع نوى. أو لم ينو وإن رفع لا يعنع شيء، ولا نوى وإن سكنها فقيا الكلام، والصحيح أن الكل سواء في أنه لا يُقع لا بالبية

قسلولد. ووَلِفَيْدُ الكَنْدَيَاتِ إِذَا فَوَى لِهَا الطَّقَاقَ كَانْكُ وَاحِدَةَ بَائِنَةً} الخدادات كنب بوائن إلا الثلاثة الذي ذكرناها

ومال الشافعي: كالها وجعي.

فيسوله: رَوْإِنَّ قُومِي فَلاَتُه كَانَ ثُلاَقًا}؛ لأن البينونة تشرع إلى منبطة وحصفة، خارة تكون البينونة بواحدة، وبارة مكون بالثلاث، ويرم ما نوى منها

قوله: روزنُ نَزَى اتَّنَيْنِ كَانْتُ وَاجِدْةً) ولا نصح ب النسب عماء.

وفال وفراء بقع السان.

السيناز أن المستولة لا تنظيمن العدد الاسرى أملك لا تعول أنت بالتناف الا بصح أنا وقد ع بالسابية مه ل بتعلمته الكالام، وليس كدلك إدا أراد الثلاث، لأنها لا تقع من حبث العدد، ولكها نوع بهولة وغناه إذا قال لرواحه الأمة، أنت بالى بنوي النتان ونعد، لأنها البارة العلما في حقيد كالثلاث في الحرة

قوله: ووهفاه مثلُ قوله الله بالتِنَ وَلَقَةً وَلَقُلَةً وَحَوَاهُ وَخَلَكُ عَلَى عَاوِمِكِ وَالْحَقِي بأهلاسك وحبلَةً وَلَرِئَةً إلى أَجَوِهِ)؛ لأن مده الألفاط تحسل الطلاق وعبره، فلا عاد من طلية. الفولة: وأنت بالرو: يعتمل السولة من الذكارج، ويحسل من الدس؟

وقولة الدريقة: فحمد هو المطع، فيحتمل القطع من الكاح، وعلى العروبة والخبر. وعله مصنوعة بنة.

وقواه: ٥٣-رهم» يجمعل الطلاق، والبسور، وهاحملك على تحارفك والبحامرة لالت قد بنت مني: وللحسل اللك لا تطبيعي، وهالحقى بأهلك)، للحالم؛ لأثم علقالك، وللحسل الريادة لأهلها، وهاحلية إلى يحتمل من الكاح ومن الحير ومن الشعل، وهارية»: لمضمل من المكاح ومن الدين.

رانوله: هرو فينك لأهلك بن صواء فالوهاء او لم يقالوها بحتمل، وهنتك لهم لأمك قد بنت مني، ويحتكل فية الدين.

وعمل أبي حبيمة: (ما قال: ومنتك الأهنك، أو الأسك، لما الأمك، أو اللاؤواج، فهو طلاق الدا توقيه الأبها ترد ، اطلاق على مهالاه، ويسلكها الأرواح مند الطلاق، وإدا قال: وهستنك لأح الك، أو العملك، أو خالك، أو لفلال الأصلى ثم يكي طلاقها، لأبها لا ترد الطلاق على هالاد.

وقسولة: ووامر حات، وعارفتك): هنا كبايتان صدياء لأنيمة بستعملان في الطلاق وعيره، يقال: سرحت إبلي، وعارفت صديق

فقولها وسرحنكي يحسل بالطلاف ويحس في حواتعي.

ووفارفتائ، محمل الطلان، ويحمل مدي.

وقوله: ﴿وَأَنْتُ حَرَقُهُ: بَعَيْدُ أَنْتَحَرِجُ، وَيَحْتَمَلَ كُوبِهِا حَرَقًا.

وقوله: هواعتمى»؛ محدود لامك مظلمه، ويحتمل متر العورة، ومثله يرواستري،»، وقوله: هواعري»: يحتملون لالطك قد ست مي، ومحدثي الك لا تصبيبي، ومتبع، هاعري هذا اللعم، فسمسله والراتي، ومعمله عبني والمدي، وسه قوله تعالى الإؤما يقرك غي وُلكُ ما مِنْقال دُرْقِهِ \*\*!، والعروم، اللعد والدهاب.

والواهة هوأبخى الأزواجهة بحملة لأني طنقتك، ويحتمل إعادها مبد

و سنن الكفاءات اليصاً: يها حرجي وادهني وهومي وتروسي والطبقي والتقلي»: ولا مكساح نيني ونيث، ولا سبيل لي عليك، ولا خلاج بي عليك، المان أواد يه الطلاق كان طلائه والا فلا.

<sup>(1)</sup> مورة يوس: (6

ولو قال: أنا بريء من لكاحات وقع الطلاق إدا نواه.

وإن فسال: أمال بسريء من طلافات لا يقع شيء؛ لأن البراءة من النتيء ترك له وإحسراهي عنه والمعرض عن الطلاق لا يكون مطلقاً. والسعرض عن المكاح يكون مطلقاً. كذا في الواقعات

ولو قال: وحدي طلاقائهم نقالت: قد أحدته طنقت.

وقو قال طاء طلقك الله، أو قال لأمنه العنفك الله وقع الطلاق والعناق نوى أو له ينو.

ولو قال: جنيع نساء ثلاثيا طوائق تطلق امرأته ولا يصدق في القصاء أنه لم ينوها. وإن قال عبيد أهل الديا أحرار.

قال أبو يوسف: لا يعنق عبده.

وهسال هممه: يعنق ولو فال ازلاد آدم كليم أحرار لا يعنق همده إحداماً، وكما في الرافعات.

ولمسو قال: كست لى امرأة، أو قال: ما أنت لى يامرأه كان طابقاً عند أي حيفة، وكاللذا مدأنا بروحك، أو مثل هل لك امرأة، فقال. لاء بابه إن موى الطلاق كان طلاقاً عند أي حيفة.

وقسمان أبو بوسف وعمد: لا يكون شيء من ذلك طلاماً نوى أو له ينو؛ لأن نفى الزوجية كذب. فلا يقع به شيء كفوله: لم أتروسك.

وقد العقوا جمعاً على أنه لو قال: واقد ما أنت لي بالرآة، أو للبت، واقد لي بالرآة، أو للبت، واقد لي بالرآة أنه لا يقع به شيء ورد توى؟ لأن اليمين على العني يسارل انصاضي، وهو كاذب تيه، قلا يقع شيء؟ و لأنه لنا أكد اللمي باليمين صار دلك إحباراً لا إيضاعاً؛ لأن اليمين لا يوكد با إلا الحسر، والحد لا يقع به تطلق الله أنه لو قال: كنت طلقتك أنس له شع بذلك شيء إذا لم يكن طفها أمس، كنا في شرحه، ولو قال: لا حاجة لي لبك يتوي الصلاف، فليس بطلاق ولو قال: لا حاجة لي لبك يتوي الصلاف،

قَـــــوله: (فَإِنَّ مَمْ يَكُنَ لُهُ نِيقًا لَمْ يَقَعَ بهنده الأَنْفاط طَلاَقَ إِلاَّ أَلَّ يَكُونا في مُذَاكُرَةٍ الْمُطَلاقَ)، وهو أن تطالم بالطلاق، أو تطالب طلاق عبرهًا.

المسلولة: (فسيقُعُ مِهَا الطَّلَاقَ فِي الْقُصَاءِ وَالَّا بَقَعُ قِيمًا لَيْنَا وَنَيْنَ اللَّهِ لَغَانَى إِلاَّ أَلَّ يُشْوِيَّهُمُ أَمَا إذا كَانَا فِي مَاكَرَهُ الطَّلَاقِ، لإنه يقع مكل لفظة تدل على الفرقة، كتوله: برألت حسرة وأمسرك بينك واحتاري واعتدي وأنت حلية وبرية والشيء؛ لأن هذه الألفاط لها 170 كتاب الطلاق

خرجت جواناً بسؤافة الطلاق كان ذلك طلاقاً في الظاهر، وإنما تم نقع فيما بينه وبين الله تعانى؛ لأنه يحتمل أن يكون جواباً له ويحتمل أن يكون التداء، فلا يقع إلا عانية.

قسوله: روايد أسم بكُونًا في مُداكرَه الطَّلاق وَكَانَا في عَصَبِ أَوْ خَصَومَة وَقَعَ الطَّلَاقُ بكُلُّ لَفَظَة لاَ يَقَصِدُ بِهَا السُّبُّ وَالشَّاسِمَةُ) مَل: «اعتدي اعتاري أمرك بدُك»؛ لأن هسله الأنفساط لا تصلمح للشيعة، بل تعتمل العرفة، وسال لنضب سال العرفة، فاغتاهر من كلامه الغرفة.

المحاصلة: أن الكتابات ثلاثة النساء:

] - کنایات.

2- ومدلولات.

3- وتعويضات.

فلاكتنبات: هالت حرام وبائن وبنة واطنة وحلية وبرية واعدى واسبرني رحمك يه. مسيان تكلم مها في مذاكرة الطلاق، وقال: ثم أردات الطلاق ثم بصدق، وإن نكلم مها في حالة الرصا إن نوى مها الطلاق وقع وإلا فلا، ويصدق أنه لم بنو الطلاق، وإن نكلم مها في حالة المصب صدق في خسبة ألفاظ أنه ثم يرد مها الطلاق، وهي أنب حرام وبائن وينة وحلية وبرية؛ لأن هذه تصلح للمشيعة بحمل يائن من الدين وبئة من المروعة، وحلية من الحسير، ويسرية من الإسلام، وحرام الاحتماع معك، والحال حال الشيمة، مالطاهم أنه أوادها، ولم يرد الطلاق.

والمدالسولات: ادهبي وفومي واستري وتقنعي واحرجي والحفي بأهدك وحيلك على غاويك، ولا مكاح بيني وينك وأشباه ذلك، قان نوى بها الطلاق وقع بالناً وان نوى للائاً، هلات وإذ فم ينو لا يكون طلاياً سوا، كانا في حالة الرصاء أو المعسب، أو مذاكرة متيلاني

والتفويضات: أمرك بيمك اختاري، ففي خالة العضب لا بصدق في افعوبضات ولا في الكتابات الرجعية، يعني لا يصدق في العوبضات إذا قالت غية له: اخترت نفسي، أو طلقت نفسي، ثم في قوفا: اخترت نفسي يقع طلقة بالله، وفي قولها: طلقت نفسي واحدة رحمية.

قرقه: ورَّافِهُ وَصَفَ الطَّلَاقَ وَيَضَرَّبُ مِنْ الزَّيَادَةُ وَالشَّنَةِ كَانُ يَاتَهُۥ لأَنَّ الطلاق يقع سجرد اللفظ، فإذا وصعه بريادة أداد مسى لسن في نفظه.

قوله: ومِثْلُ أَنْ يَقُولُ أَلْتِ طَائِقَ بَائِنَ أَوْ طَالِقَ أَسْدَ الطَّلَاقِ أَوْ أَفْحَشَ الطَّلَاقِ أَوْ

وقال عمد: بائنة.

و بي الهساية: إذا قال أنت طالق أنت طالق (معدة). أو كاللف، أو ملء البيت، فهي واحدة بائنة إلا أن ينوي للائاً، فيكون للائاً لذكر السصدر.

ولي شميرجه: إذا قال كألف إن نوى ثلاثاً، تثلاث، وإن نوى واحدة فهي واحد بائنة، وإن لم يكن له نية فواحدة بائنة عندهما.

وقسال محمسد: هي ثلاث؛ لأنه عدد بيراد به النشبية في العدد كما إذا قال كعدد الألف

قال عسد: فإن نوى واحدة بات ديت فيما بنه وبين الله تعلى ولا أدبته في الفصاء. وإن قال: واحدة كالف تهي واحدة بائة إصاعاً، ولا يكون ثلاثاً وإن نوى؛ لأن الواحدة لا تحسيمل السفلات، وإن قال: أنب طافق كعدد الألف، أو على عدد الألف، أو كعدد ثلاث: أو منا عدد للات، فهي ثلاث وإن نوى عبر ذلك.

قال الخجفدي: إذا قال أنت طالق مثل الحبل، أو مثل عظم الحمل: أو مل، الكون: أو مؤاء البت، أو كالف، أو مثل ألف كان بالناً في ظاهر الرواية بالإجماع.

والأصبيل أن عسيد أبي حنيفة: حتى شبه الطلاق بشيء يقع بالذأ بأى شيء شبهه صغيراً كان أو كبراً سوء ذكر العظو أو لا.

وهستند أبي يوسف: إن ذكر العظم كان بائناً، وإلا فلا سواء كان العشبه به صغيراً؛ أو كبيراً، وإن لم يفكر العظم يكون رحياً.

وعبد زفر: إن كان العبتيه به يوصف بالشدة والعظم كان بات وإلاء نهو وجعي. وعبد قبل مع أبي حنيفة، ونيل مع أبي يوسف.

بسيانه: إذا فسنطل: أنت طالق مثل عظم رأس الإمرة كان بائناً عند أمي حيفة، وأمي يوسف.

وقال رقر: هو رجعي، وإن قال: مثل رأس الإنزف أو مثل حنة الشردل. فهو بالن عسنة لهي حدمة، ورجعي عند أبي يوسف وزفر. وإن قال: مثل الجبل كان بالنا عند أبي حيقة وزفر.

وفسال أبو يوسف: رجعي، وإن قال مثل عظم الجبل كان بالله الجماعة. فإن لوى بهذه الألفاظ كلها تلاتًا كان ثلاثًا بالإبساع. وإن قال: أنت طائل مثل هذه كذا: وأصاف إلى شيء ليس له عدد كما إذا قال: أنت طائل عدد الشمس، أو عدد القدر، فهي واحدة بالله عبد أي حنيفة، ورجعيه المد أي يوسب، ولو قال: كالسعوم فواحدة عبد عبد، لأن مناه كالفحوم شياء إذا أن يبوى العاد، فيكول ثلاثاً، وإن قال: أنت صالى عدد الرامل، فهي ثلاث فها مي واحد هذا عامد أي يوسف، وثلاث منا عبد، وإن قال: عدد الرامل، فهي ثلاث إصاعاً، وإن قال: أمن طائل لا قليل ولا تثير بعع ثلاثاً هو المحتارة لأن العليل واحده، والكثير ثلاث، وإذا قال: أولاً لا قليل، فقصه الثلاث أم لا يعمل قوله: هولا كثيرة: بعد دناك، وإن قال لا كثير، ولا قبل يقع واحدة على هذا القياس كنا في الوقعات، وإن قال: أمد طالق مراراً تطاق تلادًا إذا كانت ملحولاً به، كذا في المهابة،

را والله فسنال. أنست طابق عدد ما في هذا الحوض من السمك وليس بنه ملك نقع واحدثه وإذا قالوا أنت طالق تصيفة شايدته أو قويته أو عريضة، أو طويته، فهي واحدة بالله

و عن أبي يو سف) وجعيدة الأن هذا الو صف لا يليل مها، لينمو ، وإن قال: أمث طائق. من همها إلى الشام، أو إلى بلد كنه كنه وحمياً عندنا.

وعسمه وفرز حمقه بائنة. وفي فالل: طلعة سيلة، أو جميلة، أو عدلة، أو حسمة. فعي صاهر الروامة: شمع للمحال. سواء كان حالة حبصر، أو صهر ولا يكون للسند.

وعسى أمي يوسست: السنة، ويقع في وقت انسق وإن قال: أمد طائق أنسقة أو العسن أمي يوسست: السنة، أو العدلة، الو العدلة، الو العدلة، أو العسن أم طائق أنسة إلى العدلة، أو العسيرة، أو طلاق أخرى أو على السنة، فيما كله تنسنة. إن صادف وقت أمسة يقع، وإلا المنظمار إلى وقال الله المنا رمي أما يقع إدا كانت المرأة طاهرة من غير جماع، أو حمالاً، ثما أمنان حملها، وإن قال أله طائل على أي بالحيار طائفة وعمد أو التواطان إلى الحيار عليه وعمد .

وقال زم: طلقت في الحال كنا في اينابع...

وتو قال: أنت طائل ما لا يحور انسلك من الطلاق طففت واحدة.

وفستوله: برمسة لا يجون عليك ي ناطول وإن قال. أنت طائق على أنه لا وحمه لي عليك يلغو، ويعلك الرحمة.

وفسس) يقع واحدة باتها، وإن بوى الثلاث طلات، وإن قال: ألت طائل. فعل له. بعد ما سكت كم، فغال: للات عبد أبي منعة وأبي بوسف، يقع للات، وإن قال ألت. طائسق كفاء وأشار فالإمام والسناية والوسطى، فهي تلاشه الأن الإشارة بالأصابع نفيد. العلسم بالعديد، الإنابوي العصمومتين لا يصدق في الفضاء، ويصدل فيما بنه ويتر الله. تعسائي، وإن قسال: أقت طانق كفاء وأشار بواحدة، فهي واحدة، وإن أهار بنتين فهما النتان، والإشارة تخم بالمنشورة.

وقيل: (1) أشار بطهورها فبالمضعومة يعني إذا جعل ظاهر الكف إلى العمرة وبطون الأصحابع إلى العمرة وبطون الأصحابع إلى تضمه فلمعتبرة في الإشارة بعدد ما قبضه من أصابعه دون ما أرسله. ولو قالت لم الخاصة على فلات نوى أو لم ينوء لأمها أمرى بالتلاث وهذا يصلح جواباً، وإن قالت: طلقني طلقني وطلقني بعير واو، فقال: طلقنك إن نسوى واحدة فواحدة وإن نوى ثلاثًا، فنلات وإن قالت، طلقني ثلاثًا، قفال: آلت طائق. أو فأنت طائق، فهي واحدة، وإن نوى ثلاثًا، فد طلقتك، فهي ثلاث كما في طوقعات.

قسوله (وَإِذَا أَطَسَافَ الطَّلَاقَ إِلَى جُمَّتُهَا أَوْ إِلَى مَا يُغَيَّرُ بِهِ عَنْ الْجَمَّلَة وَقَعَ الطَّسَلَاقَ مِثَلَ أَوْ رَحِّنَكِ أَوْ جَسَالُكَ أَلَى بَالِعُ مِنْ الْجَسَانُ وَلِمَنَا اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ الل

قسوله: (وَكُسَنَةَ إِنَّا طَلَّسِقَ جُزَّءًا شَائِعًا مِثْلَ أَنَّ يَقُولُ مِعَقُكِ طَالِقَ أَوْ قُلُكُكِي أَو ربعك، أو مندمك، أو مشرك. وإن قال: أنَّ نصف طالق طَلْفَت كُمَّا إِنَّا قال: نصفك طالق.

قىسولە: رۆزىڭ قىسىل يەك ھابلىق أن رېخلىك طابلىق لا يَقَعُ المطَّلَاق)، وكان ادا نىل: تايىك ھالى

وقال رفر والشامعي: يقع، وكذا فلسان والأنف والأدن وفلساق والفحد على هذه المثلاف.

اً فإن قبل البد منسئرلة الرئس يعبر مها عن الجميع، قال عليه السلام: وعلى البداما الحدث حتى ترديها "ام

 <sup>(1)</sup> قال ابن حجر في الدراية (200/2). حديث: وعلى اليد ما أحدث حتى ترديه الأرجة والحاكم وأحد والطبراني كليم من رواية الحسن، عن سرة المعظ: وحتى تودي، وأحرجه ابن ابر شية من هذا لحرجه الفظ، وحتى تؤديم.

فسيلي: أراد باليد صاحبها، وعنده: إذا قال الزوج أردت صاحبها طلقت، ولأنه پهيسور أن تكسونا فليد هناك عبارة عن الكل مقروباً بالأعد، لأن الأحد باليد يكون ولا يكون كذلك مقروباً بالطلاق.

و هه قول زفر: أمه حزء مستمتع به معقد النكاح، فيكون محلاً للطلاق: ثم بسرى إلى الكسل شما في الجرء الشائع محالاف ما إذا أضيف إليه الكاح، فإنه لا يحوز إجماعا: لأن التعدي مضع: إذ الحرمة في سائر الأجراء تعلب الحل في هذا الجزء، وفي الطلاق الأمر على العكس.

ولمساء أمه أنشاف الطلاق إلى عبر محله، فيلمو كما إذا أصافه إلى وبقياء أو طفرها ومسماء لأن تعل الطلاق ما يكون فيه القيد، لأن الطلاق بسى عن رفع القيد، ولا قيد في السبيد يعني بطريق الأصالة، حتى لا نصح إضافة المكاح زليها لجماعاً. وإنما ملكت بملك المستكاح تيماً لا أصالة. ومعناد: أنه لا يصح إضافة المكاح إلى البد والرحل محلاف الجزء الشائعة لأنه عمل للكاح عند، حتى تصح إصافته إليه، فكذا يكون محلاً للطلاق.

وامي العناوى: إذا أصاف النكاح إلى صبف العراف بداروايتان: الصحيحة ضهما أنه لا يعسم وإن قال: مبرك طالق لا تطلق، وكدا في المملوكة لا تعنق؛ لأنه لا يعبر به عن جميع البدل.

واختلعوا في الطهر والبطن؟

والأظهيم أنه لا يقع؛ لأنه لا يعبر مهما على جميع المند، وإن قال: شعرك طافل، أو طفسرك، أو ريقت، أو «مفك، أو عرقك لم تطلق بالإحماع؛ لأنه لا يصح إضافة النكاح إليه.

قسوله: وزان طبقها بصلسف تطليقه أو نُلبَ تطليقه كانت طائقه واحدام، لاه الطلقة وكانت طائقه واحدام، لاه الطلسلاق لا يعجراً، وعلى هذا إدا قال: أست طائل طلقه، ورسماً الم الموقعة، وقد السندن، وإن نال: طلقه والصحيا لم يفع إلا واحدة؛ لأنه أضاف السند إلى السوقعة، وقد ونقت جملها، قلم تفع ثاباً، وهذا قول مصيب، والمحتارة الما يقع ثنان، وإن قال: أست طائسة نصف طبقة ثلث واحدة، وإن ألمت المواو طلقت ثلاثاً؛ لأن المعلم عبر طمعطوف عليه ولو كان له أو بع سبوة، فقال: يبكى تطليقة طلقت كل واحدة تطليقة كاملة، وكما إذا أو بعبس التين، أو ثلاثًا، أو أربعاً وقع على كل واحدة طلقة وين أن تكون كل طلقة يبهى حيماً وقع عليهي لالات؛ لأنه شدد على عسم وين قسال: يبكن حسى بطليقات طلقت كل واحدة تشين، وكما إلى النمان، وأن قال: ويسكن تسمع نطليقات وقع على كل واحدة تشين، وكما إلى النمان، وأن قال: يسمى يسمى إلى قالمان، وإن قال:

حكتاب الطلاق أنصاف أطلهمتين طا

قوله: وَوْطُلَاقُ الْمُكُوِّهِ وَالسَّكُوَّانَ وَاقْعَىٰ أَمَا لسَّكُوه، بطلانه واقع عندنا.

وقال الشادمي: لا يقع والخلاف فيما إذا أكره على لفط الطلال أما يد أكره على الإفسار رابسه، فأفسار له لا يقع إصاعاً؛ لأنه أن يقصد به يشاع الطلاق، بل قصد الإقرار والإفسارار محمل فصدق والكذب وفيام السبف على رأسه بدل على أنه كاذب والهاؤل بالطلاق يقع طلاقه أقوام عليه السلام: واللائي حديق حد وهرطي حدد المكاح والحناق والطائق و<sup>(2)</sup>.

وقوله: هوالسكوانة»: هذا إذا سكر من الحمر والبينة. أما من البنج وقادوا، لا يقع كالمغمر عليه

وفي شاهان: هذه إذا له يعلم أنه سح، أنه (13 علم يفع

وني الخيط: المسكر من النبع حرام، وطلاقه واقع دوان اوقد المسكران لا تهين امرأته هنه: لأن الكفر من دب الاعتفاد، فلا يتحقق مع المسكر، ولان أكره على شرب الخسر، أو ع شربه عند الضرورة، مسكر، فطلق، أو أصل.

قال في الكوعمي؛ بفع.

وفي البردوي: لا يقع، وهو الصحيح

وفي البيابسيع: الطبيلان من انسكران ورفع سواء شرب القمر طوعاً، أو كرهاً، أو بطراً.

المسألة: عشره أشياء تصم مع الإكراه:

1 السكاس

<sup>(1)</sup> احرامه الترسيب في سنته مي كتاب الطلاق والمعان من رسول الد زياجية اما حاد في الحد والحرال في الطلاق) وأنو داود في سبيه في كتاب الطلاق وبدب: ابن الطلاق هني الحرال)، ومن ساحه في سنة في كتاب الطلاق ونام. من طلق أو الكح أو راهيم لاحلًا المقتد: وثلاث جاهل حد وهر في حدة اللكاح، والطلاق، والرحمة ي

2- والطلاق.

3 - والعنال.

4- والرحمة.

5- والإبلاء.

6- والفيء فيه.

7- والطبار،

8- واليمين.

ودرافش

١٥٠ والعقو عن القصاص.

وامة السكران: فحميع تصرفاته نافقة؛ لأنه زال عقله بما هو محمية، فلا يعتبر زواله زجراً فه، ولأنه مكلف بدلالة أنه يلزجه الحد بالقذف، والنود بالقتل؛ ولأنه مخاطب مالشرائع قال الله معلى: ﴿ لَا تَقَرَّلُوا السَّلُوةُ وَأَشَارُ الْحَرِّينَ ﴾ <sup>[2]</sup>.

واحتار الكرعمي والطحاوي: أن طلاق المسكران لا بقع: لأبه زائل العقل.

قلنا: زال بسب هو معصية، فحمل باقياً حكماً وحراً له

وقسد قالسوا. إن الطلاق يقع من الإسبان، وإن لم يقصده على أن يريد أن يقول الامرأاته: اصعني، دستق لسانه، تعالى: أنت طالق طلفت، وكمنا العناق في الصحيح، وروى هند بام عسن خمد: أنه إذا أواد أن يقول كعيده: المقني، فقال: أنت حرالا يعنق بحلاف، الطلاق، والصحيح أنه يُعم فيهما.

قىسىرلەر (وَيَقْسِعُ الطَّلَاقِ) إِذَا قُالَ: ئوتِنْتُ بِهِ الطَّلَاقِيَّ بِعَنِي شَكْرِهِ وَالسَكَرَانَ: لأَن الإكسىراه والسَسَكَرُ لا بوثران ئې الطّلاق. تؤدّا أَصَرَّ لَه كان ناصداً لذلك نفد أكد، نوقع وهذا احتيار الكرخي رافضعاوي.

ويح عمل أن الشبح ترجع تولهما عنده. فإذا أذاق السكران، وأنر على نفسه أنه نوى انطلاق صدق عند الكرامي والطحاوي، ويقع الطلاق حيثة بالإجماع.

و قال عامة اصحابه. إن صريح الطلاق من السكران من الحصر والنبية يوقع الطلاق مسس عبر مية، معلى هذا القول يحتمل أن يكون قوله: وويقع الطلاق إذا قال: نوبت به الطلاق به، وقع مبهواً من الكانب.

<sup>(1)</sup> مورة الساء: 43.

وفي بعسطى النسسيج الاويقع الطلاق بالكنايات إذا قال: تويت به الطلاق ب، وهو صواب؛ لأن الكنايات هي الني تغتقر في هنيه.

ومی مصمض المستخ: بوویقع الطلاق بالکتاب» نیان کان کانا، باشراد به یاد کتب طلاق امرأته کتاباً مستبهاً علی لوح، او حائط، او رمل، او ورق الأشخار، او عبر ذلك، وهو مستبیر ان نوی الطلاق وقع، وان لم یو لا بقع.

وقسيل. المستنبين كالصريح. وأما إذا كان لا يستبين بأن كتب مي الهواء، أو على المستاد، أو علمي المعالية وأما إذا المستاد، أو علمينا الحديد، أو علم الإصاباء، وأما إذا كنابي هذا، كستب خلى وجه الكتابة والرسالة والخطاب مثل أن يكتب: يا فالانة إذا أتاك كتابي هذا، فأنت طالق، فإنها تعلق بوصول الكتاب إليها، ولا يصدل أنه لم ينو الطلاق.

قوله: ووَيَقَعُ طَلَاقًا الإَخْرَاسِ بِالإِشَارَةِ) هذا على وحبين: إن كانت الإشارة يعرف بها كلامه وقع، وإن كانت لا بعرف ب كلامه لا يقع؛ لأنا تبقيًا نفاء بكاحه وشككنا في زواهه ولا يرون بالشفاء، ثم طلاقه المفهوم بالإشارة إذا كان دود، الثلاث فهو رحمي

قوله: (وَإِذَا أَضَافَ الطَّلَاقَ إِلَى اللَّكَاحِ وَقَعَ عَقَيْبِ الْكَاحِ مِثْلُ أَنَّ يَقُولَ الْإَجْلِيَةُ إِنْ نَسْرُوْرَجُنْكِ فَالَمْسَ هَالِقَ أَوْ كُلُّ المُرَاةِ أَنْرُوْجُهَا لَهَى طَالِقٌ بَانَهُ إِنَّا الروجيا هسميدما، ثم إذا طبقت وحب لها نصف الصداق، وإن دحل بها و حرب لها مهر منظه، ولا يحب الحد ثم إذا لروجها مرة أحرى لا تطلق؛ لأن يؤان، لا نوجب التكرار، وأما وكليم غلبها بكرر الأنماء ولا تكرر الأنعال، حتى لو تؤرج الرأة أخرى طلقت.

فسال الإمام طهير الدين: إننا يقع الطلاق في قوله: وإن تروحتك فأنت طاقل: إذا كسبان وفست التعالسيق، وهسبي عبر مطلقة بالتلاث. أما إذا طلقها للائلًاء ثم قال لها: إن تروجتك، فأنت طائل، ثم تروحها بعد روح أحو لم تطلق.

قسيال في فلمنتفئ: رجل قال. إن نزوجت العراق، فهي طائق، وكلما حلت حرمت، فتستزوجها، فيانت الثلاث تم نزوجها بعد روح، فإنه بحوز، فإن عنى بقوله: وكلما حلت حرمت الطلائح،، فلمس بشيء، وإن لم يرد به طلاقاً فهو بدس.

الوله: (وَإِذَا أَضَافَ الطَلَاقِ إِلَى طَوْطُ وَقَعَ عَقِيبَ الشَّوْطُ مِثْلُ أَنَّ يَقُونَ لِالْمَوْقِهِ إِنَّ ذَخَلَتِ اللَّهُ وَ فَأَلْتِ طَائِقٍ هَذَا بِالانفاقِ! لِأَن الطّلَاقِ فَامَ فِي الحَالَى، وفطاهر بَعَالِه اللَّي وقت الشرط؛ ولأنه إذا علقه بالشرط صدر صد وجود الشرط كالمنكلم بالطلال في ذلك الوقت، لؤا وجد الشرط والمرافقي ملكه وقع الطلاق كام قال ها: في ذلك الوقت أنت طائق، وإن كانت حرجت من ملكه بعد هذا القول ثم وحد الشرط، وهي في عير ملكه لم 178 كتاب العظلاق

التغلق والحطت اليمين قما بها أنه يشير حما واحود الشرط كالمشكلم بالطلاق، وقو قال ها: وقد حرجت من ملحه أنت طالق له نطاق.

حاصلتان و اقتبال لمساه إن باحلت اندار، فأنب طائق، ثم آبابها والشعبت خدتها ودعمت الدار المحلت البدي لوجود المتراطاة والم يقع عليها طلاق ؛ لأن المعلق عدا واجود الشراط كالمتكلم باطواف في وذلك الوقت مراجويق الحكور

مسيان فسيل: أبيس إدا قال الصحيح لامرأته إلى دخلت اندار، فأنت طائق، أم حرر الدخلت، وأنه الطلق، وإن كان لو ابتدأه لم يقاع!!

قلما: إنما اعتبرنا الوقوع حكماً، والحبون إنما يقع طلاقه من طرق الحكم، ألا برى أن العيل إذا أحل مستنك قلمة وقد حل، فإذ الفاحي إذرى يسبعا، ويكون دلك طلاقاً في التنجيح، ولو قال التمون لامرأته: إن دملك المنار، فأمك طالق تدخلت، وهو المنجيح لم قطاق قد قليا، وأو قال ذلك التنجيع مناحث وهو محول الفقت.

قوله. رولا يصبحُ إعِنافَةُ الطّلاق ولا أنْ يكُون الْخَالِفُ خَالِكُا أَوْ يُصِيمَةُ فِلَى مِلْكِ) عَلِنَ قَالَ لاَّحَمَّهُ: بِنَ دَخِلَتَ قَالَوْنَ قَالَتَ خَالَقِ، ثَمِ نَا رَحِهَا: فَاخَلَتَ النّاءِ لَمِ تطلقو؟ لأنه لم يوقع الطلاق في تكام، ولا تُجامَّه إلى بكا مِ.

السنوانية ووأنفساط طشراط إلى وإدا وأدا ما وكُلُّ وَكُلْمًا وَمَنِي وَمَنْيَ هَا، لِعَمَا فَالَ والقاط الشرط، ولم يقل وحروف الشرط؛ لأن بحصه اساء، ومصورا حروف.

مالأسباء على فكل وفاذاه و واذاه والمدايد فليما الدوين. فيقال كل واذا والشوين علامة الاسبة وكذا فاسري اسم للوقت السبيد. والألهاط شاول الحروف والأساء لأن كل واحد سبيد لقيدة فليما قلل المرابع المساء الأن والمساء الأن واحد سبيد للمرابع الما يسجلانها لأبيسا صرف للشرط بس فيها معنى الوقت وما وراءها ملحن بها. وواذا المشيح ولام والمسابط عرف المسلح للوقت بدا المازي بها تارة ولامين اسم تعوف السبيم، ولزم الاستاذات من ولائه المرابع المرابع المازي بها تارة ولامين الإمادة وهي المسلم الإمادة وهي عبد المازي ال

قسوله: ووَكُسلُ هذه الشُّرُوطِ إِذَا وَجِلْتُ الْخَلْتُ الْيَعِينِ) أَنَّهُ اصَمَتَ؛ لأَمَّا غَبْر

كتاب الطلاق 79

مقتصية للعموم والتكرير، فبوحود الشرط مرة ينم الشرط، ولا بقاء لليمين بدونه.

قوله: وإلا في كُلُمَا فَإِنَّ الطَّلاقَ لِفَكُورُ بِتَكُورُ الشَّرَطِ حُلَى يَفْعَ فَلاَثَ الطَّلِيقَاتِيَّ: لأن وكساله تغنص تعميم الانعال، قال الله تعالى: ﴿ كُلُمَا تَشْبِتُ عَلَوْهُمُ بَلَانَتُهُمْ حُلُومًا غَيْرَهَا ﴾ [1]، و﴿ كُلُمَا أَرَاقُوا أَنْ غَرَجُوا بِنِهَا بِنَ غَيْرٍ أَعِيدُوا فَهَ ﴾ <sup>(2)</sup>، فكررت العضم وإرادة الحروج وذلك أفعال.

قوله: وَقَالِنُ لَوُوْجُهَا بَقَلَا ذَلِكَ وَفَكُورُ النَّسُوطُ لَمْ يَفَعَ شَيْءً) اي قان تروجها بعد روح آخر وتكرر الشرط لم يقع شيء تعدن.

وقال رفر: تطفق.

قيا: أن العلمة فسالمقطى، والتطليفات التي استأهيه في اللهي لم تكن في ملكه حالة الجمين ولا شيء منها، ولا كانت اصافة إلى ملكه، ظم يقيع شيء.

واهلسم أن «كنما» إذا دخلت على نفس النزوج، بأن فائل: كلما نزوجت الرأة، فهى طالق يجست بكل مرة، وإن كان نفد زوج؛ لأن المقادعا ماعبار ما يملك عليها من الطلاق بالمتزوج، وذلك عبر محصور.

يسيانه و إذا قالى: كلما تروحتك. فأداد طالق ثلاثاً طلقت كلما تروحها أبداً؛ لأما تكرار العمل، وقد أضاف ظطلاق إلى تروحها، فدي وحد الشرط وقع الطلاف، ولا ينيه ذلسك فسوله: وكلما دخلت الداري ووكلما كلمت فلاياًي. فإن الطلاق شكرر عليها ما دامت في ملكم في ذلك الدكاح، فإذا زال طلاق ذلك انقلك لم ينصرف التكرار إلى عبره، كذا في هرجه.

قسوله: ﴿وَزُوالُ الْمُلْسَكِ بَعْدُ الْيَهِينِ لاَ يُنْظِلُها﴾ صورته: أن يقول ها إن دهلت الدار، قامت طابل معطفها والقيمت عدنها، ثم تروجها ودحك الدار مافقت؛ لأنه الدين المنفذت، وهي في ملكه واتحلت، وهي في ملكه، وهله معني قومه: فإن وجد الشرط في ملكه تنحف الهيئين ووقع الطلاق، وإن كانت دحلت الدار بعد انقساء عدنها، ثم تروسها ودخلست الدار لم تطلق؛ لأن البيئن تنحلت، وهي في عير ملكه، وهذا معني قوله؛ وإن وجد في عير ملكه الحلك البيئين ولم يفع شيء. وكان عينمنا موفق الدين رحمه الله يقول في معني قوله: وإن الحل، حتى لو

<sup>(1)</sup> سورة النساء" 56.

<sup>(2)</sup> سورة الحج: 22.

طلقها ثلاثاً بعد العليق وازو حها بعد رواج ودخلت لا نفع ضيء، أأنه إذا وحد الشرط بي مذك الحلت البدين روفع الطلاق لأنه وحد الشرط والحل قابل. وإن وحد في غير همك التعلسات البدين ترجود الشرط، ولم يقع شيء لابعدام الحلية. وإن قال لامرأته: إن دخلت الدار، فأنت طالق ثلاث بتناسها تنتهي وتروحت عبره، تم عادت إليه ودخلت الدار طلقت تلائمً عناصة.

وهال محمد الطلق ما يقي، وهو قول رفر الواصلة: أن الذي يهادم ما دون الثلاث عدمه، وبعاد زليه نائلات.

وعديمه محمد وزمرا لا يهدم، فتعود بما غير. وزن قال ما إن دحمت الدار، فأمت طابق للاتأ تم طلقها للاتأة الاروحات عبره، تم رحمت إليه ودحلت الدنو لمديقيع شيء كذا في المداية.

وان قسال: أست طائق أد وحلت الدفر تعليم أن طلقت في الحال؛ فأن أن المعتوجة قيست مشرط، لأنها تشاول المناضي، فكاره قال: أمن طاهر، لأمك دخلب العار، وكما إدا فسان الدا دخلت الدار يعلم في الحال الصاً؛ لأنه ينهد الماصي، وحروف الشرط ما وقع على العسقيل.

والمو قبل: إن وعلمت الدار الرئ طالق طلقت في مجال في الفصاء، فإن فالها أرفات أمها طالق بالدخول دبن فيما بلغ ومن الله تعالى، وإن قال. أنت طالق، وإن فاهات الدن طلقسيان في الحميال في الفضاء وفيما بيمه ومين فلاً؛ كان معماد ألبت طائق دخلت. أو الم تدخل .

وإن فيبال ألت طاق الساهة، وإن دخلت استر كانت طاقة استاهة واحدة، وإن مخلست الدار أحرى، وإن قال، أناء طاق بو دخلت الدار لم تطلق، وهو بمسيرية بوقع: إن وضالت الداره لأنه لمعل طلاقها معالمًا الدحول الدار لم وحد ولو يو حد، وكذلك إذا فساق: أنت طاق بولا دحولك الدار في تطلق أيضاً، وكدا إذا قال: ألت طاق، لا دخلت الفار لا يقع شرع حتى تدخل، وإذا قال، ألت طالو دخلت الدار طاعت الساعة.

قَــــوله؛ وقَـــيناً وَحِدَ الشَّرَاطُ وَهِيَ فِي مِلْكِهِ الخَلَــَةُ الْيَمِينَ وَوَقَعَ الطَّلَاقَ)؛ لأنه وحد الشيرط واعل قابل للجراء: مينــــرل الجراء ولا نعى البدين.

فسوله ﴿وَإِنَّا وَجِدَا فِي غُيْرٍ مِلْكُمَ الْخَلْتُ أَنْبِمِينَ} لرخود الشراط (وَلَمْ يَفَعُ طَيْءٌ) الانفسام الهيمة مثل أن يقول: إن لحثت الدار، فأنت طالو، ثم طنفها قبل دخول الدار، لدخلت بعد الطلاق والفضاء العدة، ثم بسناها العدد عليا، وتدخل لا يقع شيء لالحلال قســوله: ﴿وَإِذَا اخْسَتَلْفَا فِي وُجُودِ الشَّرَطِ فَالْفَوْلُ فَوْلُ الرَّوْحِ إِلَّا أَنْ تَغْيِمُ الْمَرَالَةُ يُئِسَنَهُ﴾ لأن الأحس بند، النكاح، وهي تدعى عنبه زواله بالحنث في غرط بيمورُ أن بطنع هليه غيرها، قلا يقبل قولها إلا بينة.

قوله: وَفَإِنْ كَانَ الشَّرَاطُ لاَ يُعْلَمُ إِلاَّ مِنْ جَبَتِ فَالْقَوْلُ فَوْلُهُ فِي حَقَّ تَفْسِهَا مِثْلَ أَنْ يَفُسُولُ إِذَا حِصْتِ فَائْتِ طَالِقَ فَقَائَتَ فَذَ حِصْتَ طَلَقْتَ}؛ لأَتِ الْمِنهُ في حَقُ تَمْسُهَا؛ إذ لم يطم هلك إلا من مهنها.

قال في الدّحيرة: إيما يقبل فولها في الحبض إذا أحبرت وشرط وفوع الطلاق بـق. أما إذا أحبرت بعد فواقد لا يقبل، حتى لو قالت: حصت وطهرت لا يقبل، وإذا قال: إذا حصت حصة فأنت هالتي، فقالت: حصت يقبل قومًا ما لم تر حيصة أحرى؛ لأن شرط الطّلاق وحود الطهر، فيقبل فولها ما بفي الطهر، حتى لو قالت: حضت وطهرت، ثم الأن أنا حائض، أو طهرت منها لا يقبل.

وعددما: يقع الطلاق إدا شهدت القابلة.

وق قال لها: إن دخلت الدار فأنت طائل، وإن كليت بلاياً فأنت طائل، فقالت: دخلت، أو كلمت لم تطلق ما لم يصدقها، أو يشهد رخلان، أو رجل وامرأتان بالإنفاق، وإن قسال لايسرائيه: إذا حضها فأنمه طالفتان، فقالنا جمهاً، حضد إن صدقهما علقنا حيماً وإن كدسنا لم يطلقا، وإن صدق واحدة وكانت الأخرى طلقت المبكانة ولم لطلق المصدقة لوجود كمال الشرط في تمكدية الأن اليس إذا عدت الشرطين لم يحتث بو حسود أحسدهما، وها قد عان الطلاق حيسهما حيماً وإذا قالنا، حصنا أكل واحدة عين هميمة عن هميمة الناجة لي حل عرض فإذا عين هميمة المالية في حل عرض فإذا حسندق عن هميمة المحارمة في حل عرض فوذا حسندق إحسادها وحد الشرطان في حل في المكانة، وهو إحبارها على نصمها اللهلة فلللك وأما المتبارئة لوحد فيها أحد الشرطان، وهو إحسارها هست عسها ولم يوحد الشرط الأحراس حيمة صاحبتها الأم كديها وهي غير الحسيدة في حل غيرة على عرض غيرة من حيمة في غيرة على الميلة المبلك المتبارة الأحراس حيمة في احتيارة الإماران المبلكة وهي غير الحيدة في حين غيرها فيها لم بطلق.

السبولة: وَوَرُفَا فَانَ لَهُمْ إِذَا حِطْتُ قَالَتَ طَائِقَ فَرَاتَ الدَّمْ لَيْ تَطَلُقَ خَلَى يَسْتُمِوْ فَالْآفَةُ أَيَّاتِهِ}؛ لأن ما يشطع دوله لا يكون أجيسًا.

فَسُولُه؛ وَفَهِ فَا نَهُتُ فَالْآلَةُ الرَّمِ حَكَمُهُ وَلَطَلُقُ مِنْ حَبِنَ خَاصَتُنَ} وَفَائِدُهُ؛ الدَّ الفَسُلَاقُ بِدَعَسَيْءَ وَلَوْ عَلَقَ عَنْنَ عَدْمُ وَمَثَلُ كَانِ لَا اللَّهَ لَكُونَ عَلَيْهِ وَلَمَ عَنْ خَالَمُهِمَا فِي النَّلَاتُ بِعُلِّلُ أَحْلَعَ لَكُونِهَا مَطْلُفَةً، وَفَوْ كَانِتَ غَيْرِ مَفَّولُ هَا، فَتَرُوحِتَ حَيْنَ وأن اللهم ضح الفرونِينِ.

قسوله: زوإذ، فسال كُمَّا إِنَّ حَمَّاتَ جَلِيهَا فَالَتِ طَاللَّ لَوْ تَعَلَّقُ خَلَى تَطْهَوْ مِنْ خَيْطُسْتِهَا)؛ لأن الحيصسة بالهاء هي الكامل سها وكساط ستهاديا وقالك بالطهر، ثم إذا كانست أناسها دون العشرة لم يحكم عقهارتها بالانفقاع ما لم منسل، أو ينصي عليها وقسم صلاة كامل الواز أن يعاودها الدم في العدة، تذكرن حائسة، وإن كانت أيامها عشرة وقع عليها الحظلاق يحصيها وإن لم تعلمل "

وقسوله ، وحتى تظهر من حيصتهاى دائاته أن الطلاق منى، ولو علل عنى عبد، يستذلك كسان ان الثلاث حكمه حكم العبد، وإن حالها صح الحلح لكربها ورحم، وإن كانت غير مدحول بها، فتووجت هن وأب الده لم يصح التكاح، وإن قال: إن حصت مستخص حيضة فأنت طابق لم نظبق منى تجمل و نظهر، وكادا إذا قال: للت حيسة، أو مستخص حيضته، وإذا قال. إذا حضت نصف حيضة، فأنت طابق، وإذا حصت نصفها الأخرة فأنت طاله، لا يقع عني، ما لم تعمل ونظير، وإذا حاضته و ظهرت وقع طبعتان. وإن قال قا: أنت طابق به حيف ما لم تحين ما وات دامة نظلق بشرط ان يعتد بقلك الحيضة من العدة. كتاب الطلاق كتاب الطلاق

ولو قال لها؛ وهي حائض إذا حضب بأب طائى، أو قال: وهو مريض إذا مرصت فأنست طائى، قيدا على حيض مستقبل، ومرص مستقبل بإن قال: عنبت ما يحدث من هسندة الحيض، أو ما يزار من هذه العرص، بهو كما نوى! لأن الحيض ذو أجراء فيحدث حالاً قحالاً وكذا العرض فإذا توى جزءاً حادثاً من ذلك صدل، وكذا صاحب الرعاف إذا قال: إن رعفت، فأنت طائق بهو على هذا، وكذا إذا قال للجلى إذا حبلت، فهو على حسيل مستقبل إلا أنه إذا بوى الحيل الذي هي فها لا يحت؛ لأنه نهس له أجراء متعددته وإنا قال: أنت طائق إذا صحت يوماً طلقت حين تغيب الشمس أن اليوم الذي تصوم فيه بخلاف ما إذا قال: إذا صحت فإنها تطلق إذا أصبح صائماً؛ لأنه لم يؤيره بعجير وقد وجد الصوم يركه واعرطه.

ومن قال الإمرأنه: إذا ولدت عائماً، فأنت طالق واحدة وإذا ولدت جارية، فأمت طالس السنين، فسولدت فالاماً وجارية ولا يغري أيهما أولاً لزمه في الفضاء طلقة وفي المستوه مقان وانفصت العدة؛ لأنها إن ولدت الغلام أولاً وقدت الواحدة، وتقصى عدتها بوضيع الحاريبة، ثم لا يقع شيء أحرا الأمه حال القضاء العدة وإن ولدت الحارية أولاً العدة، فإذا في حال بقعام عرضه الغلام، ثم لا يقع شيء أحرد لأنه حال انفساء العدة، فإذا في حال يقع واحدة وفي حال انتقال، فلا تقع النائية بالشك، والأولى أن يأحد بالتسنين تنسزها واحباطاً، والعدة مقصية بقين، وإن قال: إذا ولدت ولذاً قامت حرة، فهو كذلك؛ في المدوحود مولود، فيكون ولذاً حقيقة ويعتبر ولذاً في الشرع، حتى تنقشي به العدة والدم يعده على وأمه أم ولد، فيحفق المترط، وهو ولادة الوفد.

فــــوقه. ووطلاقي الأمنة تطليقنات حُوّا كَان وَوْجُهَا أَوْ عَبْدُ، وَطَلاَقَ الْحَرَّةِ لَلاَتَّ حَرًّا كَانَ وَوْجُهَا أَوْ عَبْدًا، والأصل في هذا: أن الطلاق والعدة عندنا معتبران بالسناء.

وقال الشافعي: الطلاق بالرحال والعدة بالنساء، وتفسيره حرة تحت عبد طلاقها السلات عبدما، وعداء لتعت حر طلاقها أمنان عبديا أو عداء المعتوا أن عديا الملات حيص أمة تحت حر طلاقها أمنان عندن وعداء اللات، وأجمعوا أن عدتها حيشنان، وأما إذا كانت الأمة تحت عبد، فطلاقها السنان وعدنها حيضنان بالإجماع، واصعوا أن عدة الملكوحة معتبرة بالرجال، فإن كان السيرجل حسوا يملك أربعاً من الحرائر والإماء وإن كان عبداً يملك النين حرتين كات أو المين.

قوله: رَوَاإِذَا طُلُقَ اشْرَأَلَة قَبْلُ اللَّحْولِ بِنَا لَلاَئُلا وَقَعْنَ غَيْبَهَا﴾؛ لأن قوله: انت طالق

الكلائسة المقدد واستدفاء الابه لا يصار أن يتكسم بها إلا على هذا الواسعة الآن هواب اللالم تصمير والمستقد والبس بالتفام إيقاع. وكما أنات طائل باللواء لأن الصندة والموصوف. كالام والحدا وكما المن طائل النابل.

قسسولمة وقُوِلِنَّ قَوْلَى الطلاق بَالتَ بِالأُولَى وَلَمْ تَقَعُ الْذَائِلَةِ)؛ لأنه لدا بالله بالأولى ولا عدة عليها صادفتها النابغ، وهي أحديف طبع له تقع وسواء كرا الفط الطلاق معرف، عطف، أو بعير حرف عطف، فإنه نقع الأولى دول النامة إذا لها ساحل على المكانم عرف، وهذا عن أوله: أنت طائن طائق، أو طائق وطائق، أو طائق، معالات، كو طائق، الطائق، كو طائق، ثم طائق، أو أنت طائق أنت طائق، لأن كل واحد من هذا إية ع على حدث، فتع الاولى في الحالل.

قوله: ووارفا قال لها ألب طائل واحدةً وو حدةً وفعاتًا عليها واحدةً) لأمها مانت مسالأولى والد ماسست فلل قوله: هواحدة، لم يقع علمها شواءًا لأنه فرد الوصف بالعدد، مكانا الواقع هو العدد، لوذ مانت قبل عشر العدد، فات المحل فل الإيفاع فيظل، وكذا ودا فائرة لدي طائل تدين أو للإلك كذا في الحداية.

قومه: (ورنا قال واحملة قبل واحملة وأقعت واحملة وكعنا ولا على ولدا إلى قال: واحمله معامله واحملة رواحلة واحملة معامله واحملة والأسل أن السلموط به أولاً بن كان موملاً أولاً وعمل واحملة ووبد كان مطلوط به ما يومله أحمل وعمل أحمل وحملة قبل واحملة السلمسوط بسمه أولاً موقع أولاً: فقلع الأولى ويصافعها الناسة. وهي أحملة وكما واحملة بعده واحملة السلموط به أولاً موقع أولاً: فقلع الأولى لا عبر: لأنه أوقع واحمله وأحمر أن بعدها أحرى وقد بالت بهاء.

قسوله: ووإنَّ قَالَ وَ حَدَةً قَلِمُهَا وَاحَدَةً زَفَعْنَا لَتُنَانَعُ؛ لأن الصفوط به أولاً موقع اخر موقعنا معاً؛ لأنه أرفع الواحدة واحبر أن قبلها واحدة.

قوله: ووإنّ قال واحدةً بقد واجدة يقع نشانه وكده إذا قال: واحدة مع واحدة. أو معيد واحدة؛ أنّ مع للمدارعة، مكانه قرق بسهما، موقعتا ولي المدحول مها يقع نسان في الوحسوم كلسها لقبام المحليم معد وقوع الأولى، وإن قال تعبر المدحول مها أنت طافن واحسفة وحشرين، أو واحدة واللائين طلقت ثلاثًا؛ لأن عده الحملة لا يعمر مها، إلا همانيا.

وفسيان رمز: نصل واحدة، لا العشران معطوم على الواحق، فيشير كالعافل: الت طائل واحدة ولشين، ليلها تطلق واحدة كذا عدا وصلى هذا الحلاف لذا عال: الشين وعشيبري، أو الدين والالذين، وإن قال: الت طالل إحدى صفرة، كو الذي عشر، طالفت اللائل إيساعي أنه لأنه كلام والحد عبر معطوف، وإن قال: والحدة وعشراً وقعل، والحدة إماعاً: لأنه كان يسكه أن يشكلم بها على عبر هذا اللعظ ويد قال: وإحاة ويصفا وقدت السندن في عولهم، لأنها حلة واحدة لا يسكل أن سكلير بها حلى حير هذا الرحم، وإن قال: الصناعاً وواحدة وقع تمثال عبد أي يوسف، وحد عدد: واحدة، وحد الصحوح، كما مميا الكراجي،

قولهم: وفراداً قال لهم إن لاخلت المناز فالت طائل واحدة وواجدة فدخلت الدار وقصت واحدة من المراز المست واحدة عند التي حيفة إلياد على المع خدود والمدال المراز الحرف بعد أنها المراز المرز المراز المرز المرز المرز المراز المراز المراز المراز المرز المراز المراز المراز الم

وقائل أبو يوسف وعدد: لا تصلى حتى تناحق الدار البدع قدات، وإن قال الماء ألك طائب عدد المرابط الدار الماء ألك الماء ألك الماء ألك الماء ألك الماء الماء

قوله وزانًا قال لَهِ اللَّتِ طَالِقَ فِي مُكُّلًا طُنَفُتُ فِي حَسِيعِ اللَّهَاوَ، وكندا إذ عال بمكنه ونطلق في خدره لأن الطلاق لا يحتص بمكان دول مقارد لا ، وحنف 10 الطلاق في مكنه ومن اللقت فيها طامت في كل الـلاد

ف ونه وؤكسية، إدا قال الت طُائِقُ فِي اللَّذَوَّ بَعَيْ أَبَا تَصَادُ فِيمًا وَلَيْ عَبْرُهَا فِي وقال:

قول فيل: إذا عرف، عدم الإحمد على يتكه عرف أيضاً عند، عالمار عما فاتلة ذكر الهدار؟

قليد: إنداء وقد الدارة لأنداسكن أن بقال: إنها لم يحص كذاؤ لألها أشرف الإماكي، تزارا كالمن مطلقة فها الأولى أن تكول الطائة في سائر الأماكل، فوضع تسمله في السفار السعفوان عدم لاحتصاص للمكان لا ياعمار شرف الكنة وأما إذا قال: أنت طالق في دهابك إلى مكان فيم على الدهاب؛ لأم أدخل في على معل، فصار شرطا وإن قال أنت طالق في المشمس، وهمي في الظل كانت طالقا مكامها؛ لأن الشمس قياس بفعل. ويكسون معا، في مكان الشمسر واضطفة في مكان المطلقة في كل مكان وإن قال: أنت طالسان في للالة أيام طلقت حير تكلم؛ لأنه حجل الأبام طرفًا، ولا يمكن أن تكون كلها طرفًا للإيقاع، فصار الطرف حرءً مها، وقد وحد عليه كلامه

. قُوله: وَوَإِنْ قُالَ لَهَا اللَّهِ طَالِقَ إِذَا دَخَلَتِ مَكَةً لَمْ نَظَلَلَ حَتَى تَناجُلُ مُكَلَّهُ، لأنه عمله بشرط للدَّول. ومو فعلُ عبر مرسود، فلم تعلق درد رسوده.

قسوله: (وَإِنْ قَسَالَ لَهُ أَنْتَ طَائِلَ عِنْهُ وَتَعَ عَنْهُا الطَّلَاقَ يَطُلُوعَ الْفَجْرَى الأَمَّا وصسعه بالطّلاق في مديع العد، وذلك توفوعه في أول جزء منه، فإن نوى مه آخر الشهار مستعق ديامة لا فضاءه الآنه نوى المختصيص في العموم، وهو يحتمه ونهة التحصيص في الممسوم صحيحة فيما بينه وبين الله تعالى كها إذا قال الا أكل طعاماً، وهو يبوى طفاماً دون طمسام. وإن قال: أن طالق النوم عدلًا أو عماً أمرم يؤخذ بدول الوشين الذي نفوه مه، فيقع في الأول في طوم، وفي الفاق في العد: لأنه لما قال: لوم كان تنجراً، والسحر لا يحسمن الإضافة، وإذا قسال: غذا كان إصافة، والنصاف لا محراً لما فيه من إيطال

قال في شهاية: إذا قال المن طائق اليوم عداً طلقت الدوء طلعة في احال، ولا تعلل أسرى في غده لأن موفوع هذه الطلقة اليوم تنصف مها اليوم وغداً وبعد خد وإن قال: أنت طلق أول النهار وأشره مقع و حدة لا عبر لما ذكرها، وإن قال: أنت طائق في عد اليوم لا يقسع إلا في عسدا: لأسمه إنها وصفها بالمفلاق عداً وبالطائق الدي لقع في حد لا تكون موضوعا به اليوم فلغة.

قسولة: هالبوم»: وإن قال أنت طائل آخر النهار، وأوله يقع تندب وإن قال: أمت صالق اليوم، وغدا بالوار.

قسمال في المسسوطان لطانوا في الحال والحدة ولا تطلق عبرها: لأن العطف للاشتراك وقسمه رصعها بالطلاق في الموقعين، وهي بالطلقة الأولى تنصف بالطلاق في الوقعين، ولك قال: غلاً واليوم تطنق النوم والحدة وعاناً تحري.

وقسال رمسر : لا تطلق زلا وتحده وقوله ، وزن قال: أنت أنتان في عد وقع عليها الطلاق مطلوع الفجر، فإن قال: تويث به أحر أسهار صدق عند أي حيفة دبانة وقساء، وعسندهما: لا يصدق في القساء وبدن فيما سه ولين ألله لأني حيفه أنه جعل للعد طرقة لوقسوع الطلاق فيه وكونه طرقة لا يقتضى كونها مطلقة في مبيع أحرائه؛ لأن الظرفية لا تقتضي الاستيمات، ألا ترى أنك إذا قلت: هست في شعبان لا يقتضي أن تكون صافعاً في جبيمه بخلاف قوله: غذاً؛ لأن يقتصي أن يكون الاستيمات حبت و مصها ببده الصفة مصافأ إلى جبيم العد ألا ترى أنك إذا قلت: صبت شعبان انتضى صوم جبيعه.

وضعا: أنه وصعها بالطلاق في جميع المداء مصار بعسراة قوله: غداً، وإذا قال: أن طالسق أمس، وإنها تروحها الميوم لم تطلق؛ لإنها لم نكى في طلكه أمس بخلاف ما إذا قال لحسيده: أنت حر أمس، وإنها الحزاء اليوم فإنه يعنى؛ لأن كومه حراً أمس بحرم استرفاقه السيوم، فكأنه قال: أنت حر الأصل، وفي مسألة فعراة كومها طالعاً أمس لا يحرم نكاحها البيوم، فكأنه قال: أن تروجها أول أمس وقع الطلاق المساعة؛ لأنه الا يصاع تعدم الطلال على التكاع، وإن قال: أنست طالق قبل أن أثروجك لم يقع شيء؛ لأنه الا يصاع تعدم الطلال على التكاع، وإن قال الاسرأة يوم أثروجك فأمت طالق فنزوجها لها المقد، وهو فيها درنه ألا نرى أنها طالق، منهى بشيء وإن توى طلافاً؛ لأن الطلاق لإزالة القيد، وهو فيها درنه ألا نرى أنها وستمتع بإماله، وإذ قال: أن الماحريم لإزالة الحلى وهو معتراك فصحت إحافتها لإزالة الوصلة، وهي مشتركة، وكذا التحريم الإزالة الحل، وهو معتراك فصحت إحافتها اليهما وإن قال: أنت طالق واحدة أو لا المهما وإن قال: أنت طالق واحدة أو لا المهما وإن قال: أنت طالق واحدة أو لا المهما وكان أبها أميدها المها فيدها.

وف ال عمسة: تطلسق واحدة رحية، والعرق شحة أنه أدخل الشائ في الواحدة للدخسول كلمسة هاوج بسبنها وبين النفي، فسقط اعتبار الواحدة، وبني تولد: أبت طالن بمعلاف، فرله: أنت طالق أو الا؛ لأنه أدخل الشائ في أصل الإيفاع، فلا يقع ومن دخل علسية الشسك في طلاق زوجت، فلا يعري أطلقها أم لا لم يقع الطلاق، ولا يجب عليه احتسناها وكان على ينهنه حتى بعلم أن الطلاق وقع يقياً، وإذا صم إلى امرأته ما لا يقع عليه الطلاق مثل الحجر والهيمة، فقال: أحدكما طائق طنقت امرأته عندهما.

وقسمال عمد: لا تطلق وإن صم إليها من يوصف بالطلاق إلا أن الزوج لا يملك طلاقها كالأجنبية لا يقع الطلاق على زوجته وإن ضم إليها رجالاً، نقال أحدكما: طالق لم تطلق امرأته هند ألى حنيفة.

وقسال أبسو يوسف: نطلق امرأنه؛ لأن الرجل لا يصح وقوع الطلاق عليه بحال كالبيمة.

و لأبي حسيقة: أنسه يوصيف بالطلاق؛ لأن البنونة تسمى طلاقاً، وهو يوصف بالميسنونة، وإن جمع بين امرأته ومينة لم تطلل زوجته إيماعاً؛ لأن المبنة توصف بالطلاق قبل مونها، ورن قال لامرأته: هذه الكلية طائق طلقت، وكله إذا قال لعده الهذا الحسار حر عنق.

فسنونه؛ وَوَإِذَا قَالَ لا تُرَاتُهِ الخَتَارِي نَفُسُنِكَ يَقُويَ بِلَكِنَّ الطَّلَاقَ أَوَا قَالَ لَهُ طَلَقي المُسنَّكُ فَلَهُ أَنَّ تُطَلِّق نَفْسُهُمْ فَا كَامِنَا فِي مَجَلِسَهُا فَلِنَّهُ وَالِدَ طَاوِلَ يُومِنُ أَو في تف منه، أو ناحمَهُ في صبل آخر، وهذا إذا قام من من المحلس، ما لأمر في يدها ما دامت في محلسها وليس للزوج أن يرجع في دائل ولا يتهاما عما حمل لهيها ولا يتسبع.

قسوله: وقبان قامت منه أو أخفال في عمل احوا خواج الأهر من يدها بعي إدا قدت مي علسها قبل أن يعني إدا قدت مي علسها قبل أن يحتار نفسها: لأجازه قالت عبارت معرضة وكدا إدا استعلت بعد أل أحرار بعد أل احرار بعد أل أحدار بعد أل احدار بعد أل احدار بعد أل المحدار أل المحدار المحدار بعد أل المحدار المحدار المحدار المحدار المحدار أل المحدار المحداث المح

إحدقهما يبطل حبارهاه وله قال رفرا

والثانسية الابتطل وإن كانت فاعدى فعامت بطل خبارها. وكذا إذا كانت فائسة لم كنت؛ لأق دما إسلام إلى الم المرات وإن جيرها وهي راكانا وإن سارت أسابة بها قبل أن تختار بطل حيارها، وكذا إذا حيرها وأنه بها فبد حيل إيفاعها، وكذا إذا حيرها وأنا ابة المهراء فسارت قبل أن تختار سلل فسارت قبل أن تختار سلل عبارها، وإن أو المنها دبي على حسرها وإن مرها، وهي في السعية فسارت أن بسقط حيارها؛ لأن ميرها لهي من بقسمه لأنها لا تعدر على إيفاعها وحكمهما حكم البت في المناقبة فيها وما لاء بالا وإن كان الأوج صعبة على الماله، أو كان في حمل على خبارها، وإن اسمأت في المسلاة بطل خبيرها وهي في المسلاة بطل خبيرها وان كان تعديد المالة المناقبة إن كانت تعديداً إن سقمها على ركعين، فمي على حبرها وإن المنات على المناقبة إن كانت حبرها وإن المنات على المناقبة إن كانت حبرها وإن إن المنات على منذ الطهر الأولى لم ينظل حكوما بأن المنات على المناهد ولى التي المناقبة إلى المنات الى سنة الطهر الأولى لم ينظل حبارها بالنفاقا في التشمع الذي يه

وكفا سنة الجمعة وعلى هذا التنفعة وإن سبحت، أو فرأت ثبيتاً يسيراً لم يبطل خيارها، وإن طسال بطل ولهن لها أن تختار إلا مرة واحدة، وإن قال لها أمرك بهدك كما ششت. عامرها فيدها في ذلك اعملس وغيره.

وضيا: أن تطلب غيسها في كل علس واحدة حتى نوى بتلاث؛ لأن كلما تغتضي التكرار إلا أنها لا تطلق غيسها في كل علس اكتر من واحدة، وإذا استولت ثلاثاً وتروجها بعد ووج، فلا خبار لها ثم لا بد من اللبة في قوله: واختار يهيد الله كناية، وكذا البضاً في قسوله: وأمرك بعدتها: وإذ ما شنت قسوله: وأمرك بعدتها: وإذ ما شنت قلسها في المحلس وغيره أن تحتار مرة واحدة لا غيره لأن وإذا يه ومنى يفيدان الوقت، فكالسه قال فاذ احتاري أي وقت شنت، فإن احتارت في المحلس زوحها حرج الأمر من يعدل في كلما وغيره.

قوله: ﴿قَالَ الخَمَارَتَ تَطْسَهُا فِي قَوْلُهِ الخَمَارِي نَصْلُك كَانِتَ وَالحِدَةُ بَانِنَةً} والالتحل له إلا يتكانح مستقبل.

قىسىولمە: (وَلاَ يَكُونُ ثلاثًا وَإِذْ نَزَى الزَوْخُ ذَلك؛ وقال الشافعي: مكون ئلاتًا إذا نوى ذلك.

فسوله: (وَلاَ بُسِنَةً مِنْ ذِكْرِ النَّفُسِ فِي كَالِاَمِهِ أَوْ كَالاَمِهِا) حتى نو قال: اعتاري، انفائست: احترت، فهو بإطل. وإذا قالت: اعترت بفسى، أو أبي، لو أمي، أو أمينها و أمني، او الأزواج فيذا كاه دلالة على الطلاق.

ورن قالت: اخترت بمسي لا مل زو مي، أو اعترت نفسي وروجي وقع الطلاق.

وان فالسنة: احترت زوحي لا بل تعسي، أو احترت زوحي وغسي لا يقع شيء وحرج الأمر من يدهد

ولاية فاسست: أنا أختار بفسي، بالقياس: أن لا يقع شيء؛ لأن هذا يحرد وعد، والي الاستحسان: يقع.

وإنَّ قال: طلقي نفسك، فقالت: لذا أطلق بدسي لا يقع قياساً واستحساماً.

وإن قال قاة المتاري، مقالت: احترت نصبي، أو أبنت نصبي: أو حرمت نفسي، أو طائفت نصبي كان حواباً، ويقع به الطلاق بائدً.

ويان قسال لها: طلقي نفست، فقالت: طلقت نفسي، او أيت نفسي، او حرمت نفسي كان سواياً وبقع به الطلاق وجعيًا.

وإن قالت: احترت نصلي لا يكون حوالًا، ولو قال الحاري نفسك وتوى التلات

- 190 كتاب الطلاق

مطلقت تعسمها للائاً. أو واحدة، فهي واحدة ناشة، ولا يكون للائاً.

وإن قال لها: طلقي نصبك تلائاً، أو نوى الثلاث، فطلقت نفسها ثلاناً وقعن وإن طلقت نفسها واحدة، فهي واحدة بالإنفاق.

وإن فسال هسه: طلقي نمسك واحدة، فطلفت نفسها ثلاثًا لا يقع شيء عند أبي حنيفة، وعنفهم: يقع واحلية.

وإن قال لها: طلقي نفست و لا بية له، أو نوى واحدة، فقالت: طلقت نفسي همي واحسسة رجمسية؛ لأن العفوض إليها صريح الطلاق، وإن طلقت نعسها ثلاثاً، وقد أراد هزوج ذلك وقعن عليها، وإن نوى النين لا يصح إلا إذا كانت أمة؛ لأنه جنس حقها.

وإنا فال هاه طلقي نفسك فقائده أبدد نعسي طلقت

وإن فالسنة: حمرات بمسي لم نطفن؛ لأن الإنامة من أنعاظ الطلاق ألا ترى أنه إذا عال لها. ابتلك ينوي شطلاق، أو فالت: أبست نصبي، مقال الزوج: قد أجزت دلك يانت بخسلاف الاحتيار؛ لأنه ليس من ألفاظ الطلال ألا ترى أنه لو قال لامرائه: احترتك، أو احتاري بنوي الطلاق لم رقع.

ولو فقت السراء ابتناء: اعترت نفسي، فقال الروح: أحزت لا يقع شيء؛ لأنه إنها عرف طلاقًا إذًا حصل جوابًا للتجير

وقسوله: ﴿ طَلَقَسَي نَفَسَكُ ﴾: ليس بنخبير فيلغو، وعن أبي حنيفة: أنه لا يقع بقولها أبنت عسي، لانها أنت بنير ما موض (فيها؛ لأن الإبانة تماير فطلاق.

وإن فسال هسا: طلقي نفسك له أن يرجع عنه، بإن قامت من محلسها بطل؛ لأمه شليك بخلاف ما إذا قال لها: طلقي ضرقك؛ لأن توكيل، فلا يقتصر على المحلس، فبقبل الرجوع.

قوله: ومَا قافتُ فِي مُجْسِهَا) هذا إذا لم يكن الحيار مؤتنًا. أما إذا كان مؤتنًا كما إذا قال لها: الحارى لفساك اليوم: أو حدًا الشهر، أو شهرًا، أو سنة فلها أن تحار ما دام الوقت باقياً سواء أعرضت عن الحلس، أو الشعلت بعمل آخر، أو لم تعرض، فهو سواء، ويكون لها الحيار في ذلك أوقت المؤقت.

وإن قال لها: اعتباري هيوم، أو أمرك بيدك اليوم، أو هذا الشهر، قلبها الحيار فيما بقي من اليوم، أو الشهر لا عبر. وإن قال يوماً فيو من ساعة تكلم إلى مثلها من العد، وإن قال: شهراً، فهو من الساعة التي تكلم فيها إلى أن يستكمل للاتين يوماً، والحيار إذا كان مؤفًّ يبطل بمصي الوقت سواء علمت، أو لم تعلم بحلاف ما إذا كان غير مؤقّت. شاله: إذا قال لما: أمرك بهلك، وهي تسمع، فأمرها بدها في مجلسبة، فإن كانت غاتبة إن كتاب المثلاق كتاب المثلاق

لم يؤقت، أنها الخيار في مجلس علمها، وإن وقاء لوقت فيلعها العلم مع قاء شيء من الوقت فيلعها العلم مع قاء شيء من الوقت فلما الخيار في لقية الوقت، وإن مضى الوقت قبل أن تعلم، ثم علمت، قال أحياري لها؛ أحساري الحياري الحياري الوار، أو بالداء، أو بالأنف، تقالت: احترت عسي، أو احترت نفسي مرة، أو بعرة، أو بعديد، أو احترت نفسي عرة، أو بعديد، أو احترت بعيد، أو بعديد، أو بعديد

وإن فائت: احترت تطليفة، أو عملائية شع واحدة مائنة، ولا يعماح إلى نية الرواج.
 وإن فائت: اخترت الأولى، أو الوسطى، أو الأحير، طلقت للائاً عند أبن حيفة.

ويها فاصدة. وزما لا يحاج إلى البية للمالانة النكرار عليه؛ إذ الاحتيار في حق الطلاق. وعندهما : واحدة. وزما لا يحاج إلى البية للمالانة النكرار عليه؛ إذ الاحتيار في حق الطلاق. هو الذي يشكرر، وإن قالت: احترت اختياره، فهي للات إحداماً؛ لأنها لممرة.

قوله: وَفَإِنَّ طُلُقَتَ تَفْسَتُ فِي فَوْلِهِ طُلْقِي لَفُسَكَ فَهِي وَاحِدَةً وَجَعِبَةً ﴾ لام الرحا بسريح اعتلاق، وصريح الخلاق إذا لم يكن بالنا كان رحفيًا.

قسوله: ﴿ وَإِنْ طَلَقْتَ تَفْسَهَا فَلاِنَا وَقَدَ ارَاهَ الزَّوْجُ فَلِمَ وَقَمْنَ طَلَيْهَا). إذَن قوله: طلقسي معناه: العلي فعل الطلاق، وهو السم جنس، فبقع عَلَى الأقل مع احتمال الكل. فلهذا يعمل فيه هذا الثلاث، وبتصرف إلى الثلاث عند عدب، ثم إذا طلقت تعسيم ثلاثًا. وقال الروج: إنما أردت واحدة لم يقع عليها شيء عند في حيمة.

وفال أبو يوسف وتعمد: تقع واحدة.

قوله: (وَإِنْ قَالَ لَهَا طُلَقِي نَفَسَك مَنَى شَيْتُ فَلَهَا أَنْ تَعَلَّقُ تَعْسَهُم فِي الْمَجْلسِ
وَيَعْلَقُهُم إِلَّانَ كُلِيهَ وَمِنَى عَامِهُ فِي الْأَوقَاتِ، فَسَارَ كُما إِذَا قالَ! فِي أَي وقت شدت، وها
المشتبينة مسرد واحدة؛ إلَّن هاذاه ويومني لا تقنضي الكراو، فإذه شاوت وحد ضرط
المشتبينة، ولو قال: كلما شدت كان ذلك ها أمنًا، حتى بقع للات: إلى وكلماه تقتضي
مئسينها، ولو قال: كلما شدت كان ذلك ها أمنًا حتى بقع للات: إلى وكلماه تقتضي
التكسرار، فكلما شاوت وقع عليه الطلاق، فإن عادت إليه بعد زوج مقطت مشهشها،
ولسيس فحمة أن تطلسق مسها ثلاثًا مكله واحداً؛ إليه نوج عموم الانقراد لا هموم
الإحمدهاع، فلا نعلت الإيقاع حملة وحمعاً، وإن قال لها: طلقي نفسك إلى شنت، قذلك
مقصور على اعلى؛ إلَّن وإن في لا تقتضي الوقت، وكذا إن أحبت، أو وطبت، أو أردت
كله يقتصر على المحسر؛ إلَّه علقه غول من أدوال الغلب، ومو مثل الخار،

قسونه: وزانَ قَالَ تَرْخُل طَلَقَ امْرَانِي قَلْهُ أَنْ يُطْلَقَهُ فِي الْمُجْدِسِ وَبَعْدَةٍ رَابُهُ أَنْ

192 كتاب الطلاق

يُسرَجِعَ)؛ لأد هذا توكيل واستعانة وليس شمليك: فلا يقتصر على المحلس بخلاف قوله للمرافز طنعي نعملك سوء قال لهذاري شقت، أو لو يقل، فإنه يقتصر على المحلس؛ لأمها عاملة للفسيه، فكان شليكاً لا توكيلاً.

قَسَولُهُ: رَزَاِنَ فَسَالَ طُلُقُتُ إِنَّ هِبُتُ لَلَهُ أَنَّ لِطُبُقَيَّةٍ فِي الْمُجَنَّسِ خَاصُلُهُ وليسَ لله وج ان برحم

وعند زمر: هذه والأول سواء. والأصل بي هذا: أن كل ما كان تفويصًا، فإنه يفتصر علسي المحلمس ولا بعلك مروح المهي علم، وكل ما كان توكيلاً لا يقتصر علم المحشر، ويمثلك الروح الرحوع عنه، والنهني عبه، فإذا قبت هذا. فنفول: إذا فال ها: طلقي نفسك مستواه قال قاء إن شقت أو لا قلها أن تطلق نفسها في دلك المحلس خاصة وليس له أن بعرهاه لأنه تغويص. وكدا إذا فال لرحل طلق امرأمي وقرنه بالمشينة، عمو كذلك وإنه أم يقرمه بالمشبينة كان توكيلاً ولم يقتصر على المحلس وبسلك العرل عنه، وإذا قال فما: طلقي نفسك. وصاحتك فلها أن نطلق نمسه في الهلم ؛ لأنه لمويض في حقها، وها أن تطلق صاحبتها في المحلس وعبره؛ لأنه توكيل في حق صاحبها وإنا قال لرحمين؛ طائقًا المرأني إن المتنبعة فالبس لأحمدهما المنفرد باللطلاق ماالم يجتمعه عليما وإن قال طلقا العرأتي ولم يعرفه والمشارعة كان توكيلاً وكان لأحدهما أن وطلقهان وإن هال؛ طلقي مصلك تلاتأه فطلقت نفسها واحدة، فهي واحدة: لأبها ملكت إيقاع التلاث، شملك إيفاع الواحدة ضرورة، وإن قال لها: طلقي بعسل واحدة فطلفت نفسها ثلاثًا لم يقع شيء عند لهي حجعة لأنها أنا الت بغا الير ما موض إليها، فكانت متداه، وعندهما: يفيع واحدة؛ لأنها أنت معا مفكته وزيادة، فصار كما إذا فلفها الروح العاً. وإن ذال لها: طلقي نفسك و حدة أملك الرجعة فسيهاء فقالت: طلقت نفسي طلقة بالفة وقعت واحدة رحجة؛ لأمها أثنت بالأصل وريادة ومسمق، فسيلغو فوصف، ومقى الأصل وإلا فال: طلقى نصلك واحمة بالنة، الهالت: طنفت بمسنى واحده رحمية وقعت بالنة اعتبارا لأمر الروج. وإن قال: طنقي تفسك للالأ إن شستت، فطنقيست واحمدة لم يقع شيء؛ لأن معاه إن شتت التلاث وهي ما شاءت القلات، هلم يوحد الشرط، وإن قال: طلعي نفسك واحدة، إن شتت فطلقت تلاثأ، فكذا عسند أبي حسيقة لا يفع شيء؛ لأن مشيقة التلات بيس مشيئة للواحدة، وعمنهما. يقع واحدتها لأن مضينة الثلاث مشيتة للواحدة.

قوله: رَوَانَ قَالَ لَهَا إِنْ كُنْتَ تُعَجِّبِنِي أَوْ تُتَعَظِينِي فَأَنْتِ طَائِقٌ فَقَالَتَ أَنَا أَجِلُك أؤ أَيْعَطَك وَقَعَ الطَّلَاقَ وَإِنْ كَانَ فَي فَنْهَا بخلاف مَا أَطَّيْوَاتَمْ وَإِنْ قَال: إِنْ كَنْتُ تَحْجِبي بقللك، وأسب طالق فقالب: أنا أحمك، والهي كاذبة ولمنف صلحما.

وقائل محمدة ﴿ تَعَلَيْهُ لَأَنَّ نَظْمُهُ إِنَّ مُلَقِّدَ وِلْفُنْدَ وَمُ مَا حَفَائِقَةُ أَخِرَ مِن وَاحَدُ وهما طبيعانه على الأول.

قوله: وفإدا طُلُقُ الرَّجِّلُ فَرَالِهُ في مرامل فوله طلاقًا فات همات واهي في العِدَّة وُرِشَسِينَ هَلَهُم، وَلَمَا إِذَ طَلَقَهَا اللَّهُ وَإِنْ رَاتِ بَعْدَ الْفَلَامِ عَلَيْهِ، فَلَا مِيرَاتُ فَا وَحَمَّاهِ، وَهَ طَلَقْهَا بَعْرِ سَوْالَ مِنهَا وَلَا وَحَمَّا لَهُ إِذَا مَأْتُهُ وَلَتَ فَطَلَقَهَا بَاللَّهُ أَوْ لَكَانُ أَوْ حَمْعِياً. أو قال فاد المقاري فالمناوك لمسها فيات على العجم لا تربي العدة سراء طائب وسيت يونفاه حقيما ويما فائر طائب والأن الرحمي لا يجرم الدي تا ابي العدة سراء طائبًا ستواطاه أو يعسير سيافة؛ لأن الرحمي لا يربي الكراج، حتى أو طائب في مرحمه طالاتًا وجعالًا معاه وهي في العدة ورثت ما والفيت عليها بل عنه وقائد

قال الحصدي: إذا أمانيا في مرض موله عمر وصدها ورثت من الروح، وهو ألا برت منها، ويسعي أن تكون البراة وقت الطائل من أهل اقدير أن أمان به أكان وقت الطائل من أهل اقدير أن أمان به أكان العراق في وقت الطائل ماليوكان أو كان أن كان أم أمان أم أمان أو حقد وإن فاقت له في موضعه طلقني أمر بعد مطلقها الإلاّ ورثب: إلا ألا جعي ألا مرط البكاح، فتم المكانس بسؤاها راضية إلا طلقي المراف البكاح، فتم الماليون في العامة لم تراه الماليون في العامة المراف الماليون في العامة المرافقة المرافة المرافقة المرا

وقائل وفرز: قرله تم المعربيين طائع قراء الدهلة، أن يكون دريساً درانداً لا يعرش ماء عائسية، وينعسناف مده الحلاك عائباً بأن بجول فلماحب فرائل لا ينجى، ولا بذهب إلى أن يعوف

وقيل: أن يحود مصلى لا يقوم إلا يتناد. وهو اي حال بيدو له الصادة قاعدة العا إذا كسان يسدهم ويحيء، وهو يحم هي كالسجيح إلى فالديقيل قصاداتُه أو وحلًا الطالبيق حيثة ورثت، وكانا إذا الكسواب له السعية ولفي العلى لوح، أو وقع اي فع سع عطلي تلاكم وعامد من ذلك ورثب.

قسوله (ووإدا قال لاغواته التب عانق إلى شد. للله لهنجينة لمية يفتح قطلاق) سواء معم الاستشاء أو لم تسجعه إداكان قد حرك به لساع، وهمد احسار الكرامي.

وقال الصدواي. لا يصبح ما ترييدهم عدم الا مات المرأة في أن يقول إن الدشاء بعد لديفع المعلال، وإن قدم الاستشاء، فقال: إن شاء الله أبت تناقق، لهو استثناء عندهما.

وقال محمدة ليس باستثنام، وهو منقطع، والنفلاة، وافع ال العصب، وهو يدين فيجا

بيسمة ومين فلله إن كان أوقد الاستثناء. وأما إدا قال: إن شاء تلف فأنت طابق، فهو استثناء إصاعباً. وكسفة (15 قسال: إن شاء الله، وأنت طالق بالراو، فهو استثناء إهماعاً، كنا في شرحه

وهي الحجمدي. لا يصلح الاستناء بدكر الواو بالإعماع، وهو الأطهر، وإن قام ذكر الطلاق، فقال: أمن طائق، وإن شاء الله أو أمن طائق، فإن شاء الله لم يكن مستثنياً، وإن قال: إلا أن يشاء الله. أو ما شاء الله أو إذا شاء الله أو اعتماء الله أو خمرة الله أو سا أحسب الله أو بما أراد الله فهو مثل إن شاء الله. وإن قال: أمن طائق بمشيئة الله، فهو استناء، وكذا إذا علق بعشيقة من لا يظهر،

كنان مشيئته كيان حكمه حكم الإدانياء كدا إذا قال: إن شاء حريل، أو أسلانكة، أو الحسن، أو المسين، وكنا إذا ضم مع متابقة الله منستة عيره كما إذا قال إن شاء الله وضماء زيال بشاء ريد لم نطاق، وإن قال: أمن طالق بن شاه زيد وقف على مشيئه والد في الخطمي، وإن شاء في ذلك الالذي طافات، وكانا إذا كان غافاً وقف على محلس هلمه ويقتصر عليه وإذا شاء في الخلس وقع، وإن الإيطال.

وصورة مشبقه أن يقول: شقت ما حجه إلى فلات، ولا مشارط مه فطلاق. ولا ذكسره وإن قسال لامراته أن ماثلي الانأ وثلاثاً إن شاء الله وفع عليما ثلاث عبد أي حيمة، وقال: الامتفاء جائر، وعلى هذا الخلاف إذ قال: للاثأ وواحدة إن ذاء الله.

لأي حد يفغ أن الديد التامي نفو لا حكم له؛ لأن الروح لا بعث أكثر من ثلاث والنفو حشورة فيفصل من الإيفاع، والاستناء كه مكوات.

ولهمساء الله قبلام واحد؛ لأن تواو للجمع. لكانه قال: حَدُّ إن شاء الله، وإن قال: الن طالق واحدة واللاأ أن شاء الله، فالاستفاء حالر إجماعاً، فأن لكلام لتتاني ليس ملعو. قسوله: رؤالاً قَالَ لَهِ ثَلِقَ طَالَقَ فَلاَلَة وِلاَ واحِدةً عَالَمَتُ الْحَبْنِ وَإِنْ قَالَ تَلاَّا وِلاَ الْمُنْشِي طَلْفَتُ وَ حَدْثُهُ وَإِنْ قَال. ثَلاَنا وَلا علمه واحدة طَلْفَت ثلاثاً عندهما.

. وقال عنديد الشين، وإن قال. ثالاً: إلا ثالاتاً هنم للاءاء، لأنه لا يصلح استنده الكار. - واعتلموا هي استند، الكل؟

ففال بفصيمه: هو رجوح! لأنه بنطل كل فلكلام

ولمسال معتسبهم: هو استفاء قاسف وليس برجوع، وهو التسجيع، لأبهم قالوا في الموصيلي إذ استقى جمع للموصى به يطل الاستفاد، والوصية المحمح، ولو كال براموعاً السبطان الوصية؛ لأن الرسوع فيها حائز، وإن قال: أمن طالق ثلاثاً إلا واصابة وواحدة وواحسفة وقعت الثلاث عبد في حتيفة، ونطل الاستفاءة الأن حكم أول الكلام موقوف

على أخره، فكأمه قال: إلا للآلماً.

وقال أبو بوسعت استه الأولى والنائية حائر، وعنل استثناء النائدة وبنومه و حدة؟ لأن استثناء الأولى و لنائية قد صبح، ألا ترى أبه لو سكت عليه حاز، نياذا ذكر النائلة، مقد استشاء الأولى و لنائلة والحدة وواحدة وواحدة الاستشاء المستقى ما لا يصبح فنطل، وصبح استشاء ما سواه، وإن قال: أمت طالق والحدة وواحدة ولاحدة والحدة الأنه استشاء الحيثة، فقي بصبح، وكدة إذا قال: أمت طالسن واحدة وواحدة وواحدة وواحدة واحدة جملة على جالها، وقد استشاء، فلا يصبح،

وقد قبل أبو يوسف وعمد: إنه قال: أنت طائق النين والنين إلا التنين وقع الشائم وحمع الاستفاء من كل السين واحدة.

وقال زفر: يقع للات؛ لأن الاستناد برحع للى ما ينبه. ولا يرجع بلى عبره، وسنى رجع إلى ما يلبه كان استثناء الكل: فلا ينسخ.

وعن عمده: فيمن قال: أنت طابق النبي وإثنين إلا للائاً، فال: هي للات: الأنه لا يمكسن أن يجعل الاستناء من الممانين؛ لأنه بكون من كل واحدة طلقة ويصف، وهذا يكون استناء هيم الجملة، ولا يمكن أن يكون من إحدى الحملتين؛ لأنه يرفعهما.

وعن أي يوسف: أنه إدا قال: واحدة وانتين الا انتين، قال: هي للات، وهو قول عمده لأنا إل رددة الاستناء إلى كل واحدة من الحملين أبطلناهما، وإن رددنا بعضه إلى هسلم ويعفيه ألى المستناء إلى كل واحدة من الحملين أبطلناهما، وإن رددنا بعضه إلى بطلان الاستناء. وإلى قال: أداء طالق للالة إلا للالأ إلا واحدة وقعت واحده؛ لأنه يجعل كسل استناء ما بله، فإذا استنى الواحدة من الثلاث، بفي قنال يستنيهما من الثلاث، بني واحدة. وإن قال: ثلاثاً إلا ثلاثاً إلا أشهن إلا واحدة. فاستنى الواحدة من اشهى يقسى واحدة بمنتيها من الثلاث، بني قنال يستنيهما من الثلاث. على واحدة إلى ثلاث المنت النين عند أي فيال، طالفت النين عند أي حيدة فيدخ الإيداء وود الخارة.

وقال زفر: لا يدخلان حبعاً.

وقال لمبر يوسف وهمد بدحلان جبيعا

أما على أصل أبي مسيقة «الإبشاء يدخل، والفاية تسقط، تنفع واعدة.

وأسب على فوفسا: فيدخلان حبعاً، إلا أن يحتمل أن يكون فواه: من واحمة الي.

واحدة بعني منها إليها، فيني واحدق فلا يقع أكثر منها.

وقال زفر: لا بعم شيء؛ لأنه بسقط الانتدء والغاية، وإنا سفطا لم يقع شيء.

ومستهم مستوسخال: يقع واحدة عند رمر ايضاً، وهو الصحيح؛ لأنه جعل الشيء الواحد حداً ومحدودً، وذلك لا يصور، فيقع أحر كلامه، وينتي قوله: أنت طالن.

قسال بلسم عن أي يومش: (لا قال: من أنتح إلى أثنين يقع نشائة وإن قال: من واحسدة إلى أستين، أو ما بن واحدة إلى أنتين، قبي واحدة عند أي حيمة. وإن قال: واحدة في أنتين وتوى فصرب والحساب، أو له يكن له يلة، ديني واحدة.

وقال والراز يقع ثنتاب فإن نوى واحدة والنبر، فيني للات إجماعاً: وإن كان غير مناحول مها تقيع واحدة كما في قوله: واحده والنبن وإن نوى واحده مع لنبين يقع للات ا الآن كلمة وإن يو قد نائي سعى مع قال الله تعالى فإ فألو حل ي عبيدي إن إن أ<sup>11</sup>ء أى مع عبادي، وإن نوى الطرف، يقع واحدة إحماعاً، وإن قال: تنين في تنبي، ونوى الصرب والحساب: فهي تنان، وعبد زفر: ثلاث الآن قصيم أن يكون أربعاً إلا أنه الا مريد للطلاق على ثلاث

قوله: ورَافِهُ فَلَكَ الزَّوْعُ الْمِرْآتُهُ أَوْ شَفْصًا مِنْهُ أَوْ فَلَكُتْ الْمُرَافَّةُ وَوَجَهَا أَوْ شَفْحًا مسئة وَفَصَلَتْ الْفَرْفَةُ لِنْهِلُمَّ إلا أن ينسرن الدافون، أو الددر، أو الدكانب كالأسهم رُوجته لا يصله النكاح؛ لأن لهم حفاً لا ملكاً تائمًا ثم إذا منكت الدراة روحها على يعلك عليها وقوع الطلاق؟

عنيسا: 😘

وصد محمد: نعم، يعني إذا كالت مدحولاً بيا .

همستان أن الطلاق يستدعي قيام النكاح، ولا يقاء له مع السناني، وهو ملك البسين وكما [13 اشتراها، فم طلقها لا يقم شرع لما فعا.

وغميد: أن العدد بافية إذا كانتُ مدعولاً بها. والله سبحانة وتعالى أعلم.

 <sup>(1)</sup> سورة النجر: 29.

## كتاب الرجعة

هسمى اسراجعة: وهي عبارة عن ارتحاع المطلق مطلقته على حكم التكاح الأول. وهسمي نثبت في كل مطلقة عصريح الطلاق عند الدحول ما لم يستوف صلة عدد الطلاق عشها، ولد بعصل في مصابلة طلافها عوض، وبعتم بشاؤها في العدة.

قسوله رحمسه الله: ﴿وَإِذَا طَلَقَ الرَّحُلُ الْعَرَالَةُ تَطَلِقَةً وَجَعِيْدُ أَوْ تَطَلِقَتُمْنِ لَلَهُ أَنَ يُسعوَ جِعَهَا قِسمى عِلاَتِهَا رَحْنِيْتُ بِلَالِكَ أَوْ لَمْ لَرْضَ إِنَّا شَرِطَ مَا الله الله الله الذا ا القضات وإلى العالم وحقوقه، قال تصح الرحمة بعد ذلك.

وقوله: هرضيت أو لم ترضيم؛ لأنها باقية على الروجية بدليل جواز الضهار عليها، والإيلاء، والمعال، والوارث، ووقوح الطلاق عليه ما دامت معندة بالإجماع. وللزوج إمساك ووحته رضيت، أو لم ترض. وقد دل على ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمُعْوَلَهُمْ أَخَلُى بِرَدُهِنَّ ﴾ أماه بعائد وهذا يقيض بقاء الروجية يسهد.

الله في الوالمؤخَّفةُ اللَّ يَقُولُ: وَاجْتَفَتْ أَوْ وَاجْفَتْ الْمُؤْلِّينِ) هذا صربح الرجمة، و ٣ علاف في، فقيك: ورا بمنكري: هذا في الحصرة.

وقسولة: «والحديث المسرأتي» أي الحضرة والنبية. ثم الرحمة على صوبين: سبي، ويدعي.

فائستى: أن يراحمها بالفول، ويشهد على وجعنها شاهدين، ويعامها مدلك، فإن راحمها بالفول نحي ذلك، فإن راحمها بالفول غار يواجعتك، أو راجعت نعراني، ولم بشهد على ذلك، أو آشهد ولم بطعها بالفعل مثل أو آشهد ولم بطعها بالفعل مثل أن يطأها، أو يقبلها بشهوف أو ينظر في فرجها بشهوف فياه يعين مراجعاً عندتا، إلا أنه يكسره لب ذلك، ويستحب أن يرامعها بعد ذلك بالإشهاد، وإن بطر إلى سائر العصائها شهوة لا يكون مراجعاً

قىسىولە: ﴿أَوْ يُطَأَنُهَا أَوْ يُقَدِّنُهِا أَوْ يُلْعِسُهِ مِشْهُونَهِ أَوْ يُشْطُرُ إِلَى فَرَاحِهَا مِشْهُوفِي بعني الصرح الداخل، و لا يتحفق ذلك إلا عند «كنام»

وقال الشافعي: لا تصح الرجعة إلا بالفول مع القائرة عليه، ولا مير في الرحمة ولا عسوض؟ لأن الطلاق الرسمي لا يزيل البلك، والعواس لا يجب على الإنسان في مقابلة ملخسمه وإن راجعها بلفظ النوويج حاز عند خماد، وعليه المتوى، وكذًّا إذا تروجها صار

<sup>(1)</sup> سورة البقرة: 228.

مراجعاً لما هو المحتاري

وان قال: أنت امران ونوى الرحمة.

قال این مفاتل: هو رجعه.

ومسن الفاط الرحمة ايصاً: وددنك وأمسكتك، أو أنت عبدي كما كنت إذا نوى بسفلك الرحمة، كما في النهابة؟ وهذه كنايات الرجمة، ولو حاممته وهو بالنم، أو مقمى عليه، أو عنون سار سرامعاً.

وقسول: ﴿أَوْ يَفْسِبُلُهَا يَشْهُوهُمَا: يَعْنَى عَلَى الْعُمْ طَالِهُ هَاعٍ، وَإِنْ كَانَ عَنَى الْحَدُهُ أَو السَّلْقَنَ، أَوْ الْجُسْبِية، أَوْ الرّاسِ، احتلفوا فيه؟ وظاهر ما أطاق في الديون أن القبلة في أي موضيع كانست ؟ وحب حرمة الدصافرة عند يعمل السنايخ، وهو الصحيع، كِنَا في الذخيرة.

وقوله. وأو يلمسها بشهوقه: وكذا إذا لسنه هي أيضاً بشهوة كان رجمة عند آبي حيفة وعمد.

وقال أبو يوملي: (3) لبسته اتركها، وهو يقدر على منعبا، فهو وجعة وإن منعها ولم يتركها لم يكن رجعة.

ولي الساويع: إذا لعسنه محملسة وهو كاره، أو نائم، أو زائل العقل، وأقر الروح أنها فعلته بشهوة كان رجعة عندهما.

وقسنال أبو بوسف: لا يكون رجمه إلا إذا تركها وهو يمكنه منعها. وأما ؤذا كان اللمس وانتظر من فير شهوة لم يكن وحمة بالإبساع.

قسال عسد: ولو صدقها الورثة بعد موبه أنها لسنته يشهوة كنان ذلك رجعة، وإن شهد الشهود أنها فنكه بشهوة أم تقشّ الشهادة؛ لأن الشهوة معنى في اللك لا بشاهدونها:

وقان بعصيم: غسرة لأنه يطهر للشهوة نشاط في الوجه، وإن شهدوا على الجماع حسارُ (حماعًا؛ لأنه يشاهد، فلا يحتاج فيه إلى شرط البشهوة، وإن نظرت هي فلي فرجه بشهوة، فعمد في حنيفة: يكون وحمة.

وعمالتند أبي يرسف: لا يكون رجعة، وإن نظر بلى ديرها بشهوة، لا يكون رجعة إجماعاً؛ لأنه لا يجري عرى الفرج.

ولا يجوز تعليق الرجعة بالشرط مثل أن يقول: إذا جاء عد، فقد واحتثال، أو إذا دخلت الدار، أو إذا تعلق كلما فهدا لا يكون رحمة إحماعاً.

قوله: ﴿رَيْسَتُحُبُ أَنْ يُشْهِدُ عَلَى الرَّجْعَةِ شَاهِدَيْنِ} يقول فعا: اشهده التي قد

راميمت امرأتي فلانه، أو ما يؤدي عن هذا المعلى، قال الله تعالى: ﴿ وَكُلْبُهُوا فَوْيَ عَدْلِمَ مُتَكِّرَكُ <sup>(1)</sup> ولانه لا يأمن أن تنقضي العدة، فالا تصدقه على الرجمة.

قسوله: ﴿وَإِذَا لَسَمْ يُشَسِيدُ صَحْتَ الرَّجَعَةُ وَقَالَ مَثَكَ: لا نصح للآية، والأمر للوجوب.

واسفا: اطسلاى النصسوص عن قباد الإشهاد، وهو قوقه تعالى: ﴿ قَالْمِبَكُومُ تَا وَعَلَمُ تَعَالَى: ﴿ وَمُعُولُكُنُ أَخَلَى بِرُومِنَ ﴾ (<sup>63</sup>)، وقوله عليه السلام لعمر براضي الله عمه: همر ابتلك فيراحعهاه <sup>(73</sup>، ولم يذكسر الإشهاد في شيء من هفاة و أنه استدامة النكاح، والشهادة ليست سرط فيه في حالت البقاء كما في الفيء في الإبلاء، إلا أنه يستحب الإشهاد كي لا يجري التناكر فيها، والآية عمولة على الاستحباب، آلا نرى آنه فرجا بالمفارقة، أي قرن المراحمة بالمفارقة في فوله: ﴿ فَأَمْسِكُومُ يُمَعَرُونُ أَوْ فَارِقُومُنَ يِمَعَرُونِ ﴾ (<sup>73</sup>، والإشهاد في المفارقة مستحب، فكانه في المراجعة.

قولد: ووَإِنَّا القَّنِيَّةُ الْعَدَّةُ فَقَالَ قَدْ كُنْتَ وَاجْتَتِهَا فِي الْعِدَّةِ فَصِنْكُفَّةُ فَهِيّ رَجْعَةً وَإِنَّ كُفَّيْتُهُ فَاقَتُولُ فَرَكُهُمَ وَ لاَنَّهُ أَصِر حَمَّا لا يَعِلْكُ إِنْشَاءَ فِي الْحَالُ، تَكَانَ مَهِمَا إلا أَنْ بالتصديق ترتفع النهمة، وحقا إذا ادعى بعد القضاء العدة.

قوله: (وَلاَ بَمِينَ عَيْدُ أَبِي حَبِيقَةً) رهذه من العبسائل التمان التي لا يستحلف قبها، وقد يناها في النكاح، وتستحلف العراة على القضاء العنة بالإجباع.

الولد: وَوَإِذَا قَالَ الزَّوْجُ قَدْ زَاجَعَلْكَ فَقَالَتَ مُجِيّةً لَهُ قَدْ القَطَبَ عِمْلِي لَمْ لَصِيحُ الرَّجْعَةُ عِنْدًا أَبِي حَبِيقَةً) وقال ابر يوسف: الفول قول الزوج، وتصح الرجمة.

والخسلاف صما إذا قالت له على الفور متصلاً بكلامه. أما إذا سكتت ساهة، ثم قالت له ذلك صحت الرحمة بالإمساع. وتستحلف في هذه المسألة عند أي حنهه: لأنها بستكوفا تبدل الإنساع من الأزواج، والكون في منزل الزوج - وهذا مما يصح مناه -فلهذا صح شها - ولا يقال: إذا مكلت صحت الرحمة، والرجمة لا يصح بذلها، فتقول: إنها ثبت بتكوفا العدة، والزوج يملك الرجمة من طريق الحكم فقاء العدة لا يقوفا، ولو

 <sup>(1)</sup> سورة الطلاق: 2. (2) سورة البقرة: 231.

البغرة: 230. (4) سورة البغرة: 238.

<sup>(5)</sup> تقدم شريجه. (6) سورة الطلاق: 3.

بسيدات المرأة بالكلام، فقالت: انقضت عدي، فقال الروح. بحيثاً قا موصولاً بكلامها: راجعتك لو تصح الرجعة، كدا في الخجدي.

قوله: رَزَافًا قَالَ زَرْجُ الآمَة بَقَدَ القِصَّءِ عِلْمِهِ قَدْ كُنْتَ رَاجَعَتُنَا فَصَدُّقَةَ الْمَوْلِيّ وَكُذَّبُتُهُ الأَمَّةُ فَالْقُولُ قُولُكِنَ وَهَذَا عَدَ ابِي حَيْمَةُ وَزَارٍ.

وقال أبو بوسف وعمد: القول قول المولى؛ لأن بضعها مموك له، فقد أثر بما هو خالص حقه للزوح، فشابه الإقرار عليها بالبكاح.

ولحسب: أن حكم الرجعة بنتى على العدة، والقول في العدة فولها. فكذا عيما يبني على العدة، والقول في العدة من الأحة، ألا نرئ على المساور والله في دلك الأرب الرجعة إلى الزرح والعدة من الأحة، ألا نرئ أن المسلوكي فو دال المزوج: أن قد راحمتها، فأنكر الروح لم يقبل قول السولي عليه، وقو كديته المولي وصدته الأمة، فعلمها: القول قول السولي، وكدا عبده في الصحيح؛ لأنها مقدسية الدية في المدل، وقد طهر مبلك المتعة للمولي، دلا يقبل موحا في إعدالها محلات الأولى؛ لأن المسلولي بالمتعددي في الرحمة مقر بقيام العدة، ولا يقلم ملكه مع العدة، ولا يتقول توقيل الوقية الإنها أمينة في قال الرجعة والمولى في تقصور بالقول توقيلة الأنها أمينة في المدل.

قَسَرُكَ: (وَإِذَا القُطْعُ اللَّهُ مِنَا الْحَيْطَةِ الدَّائِنَةِ فِقَشْرُةِ أَيْعِ القُطْتُ أَفِيلَةً وَإِلّ فَقَسَسَلَى: لأن طَبِضَ لا مربد له على العشرة، فسجره الانقطاع حرجت من الحَص، فانقصت العدة، والقطف الرجعة.

قوله: ووَإِنَّ النَّفَظُ لِأَقُلُ مِنْ عَشَوْةٍ أَيَّامٍ لَمْ تَنْقَطِعْ الْوَاجِعَةُ حَتَّى تَعْتَسِلُ أَوْ يَمْضِي عَنْشِهَا وَأَنْثُ الصَّلَاقِ كَامَلَةٍ لِأَنْ فِيما دَوْنَ الْعَشْرَةِ مَحْسَلُ عُودَ الذَّهِ فَلَا بَدَّ مَن قر مصللي وقت الصلاق، وهذا إذا كانت مسلمة. أما إذا كانت تتابية، لأنا عادتِ تقفضي مستصل الانفظاع، والفطحت وجعلها سواء كان الانقطاع لأكثر الحيص أو الأقله؛ لأنه لا يتوقع في حقها أمارة والذة؛ لأن فرض الفسل لا يقرضها.

وقسوله: وأو يمضي عليها وقت صلامين وهذا إذا القطع أول الوقت، بوك القطع أحره يتتبر أدني وقت تقدر فيه على الاحتسال والمحربعة.

قسونه: وأو تَنْهُمُ وَتُصِلِّي عِنْهَ أَبِي خَيِفُهُ وَأَبِي يُرِسُفُ وَقَالَ فَحَمْنَا إِذَا تَبْمُمَتُ الفَطَفَةُ الرَّجِّةُ وَإِنَّ لَمْ تُصَلَّلُ مِنِي إِنَّا كَانِبَ مِنافِرَةً فَيَسِّتِ.

لهدار إلا الناسم لا يرفع الحداث، ألا تربي أنها لو رأت الده عَلَل فيسمها وصار كان لو بكسس، فلم تتعظم الرجعة، وليس كدلك إذا صلت الأنه بعلق بالنسم حكم لا يلحقه الفسخ، ألا ترى أنها لو رأت الماء لم تبطل تلك الصلاة، قصار كالفسل.

والحملة: أنَّها إذا تيمنت استباحث به ما تستبيعه بالعمل، فصار كما لو الانطائ،

ثم قبل: تنقطع الرحعة بنفس الشروع في الصلاة عندهما

وفيل: بعد الفراغ، وصحح في العناوى، أنها تنفطع بالشروع.

تسوله: وقسيان المختلف وتسيت طينا من بدنها ثم يصبه الفاء فإن كان غضوًا الساهة الفاء فإن كان غضوًا كساها في المنافقة أو المنافقة أوان كان أقل من فضو الفطفت و دلك تدر إصبعه أو إصديعين. والفياس في فعضو الكامل أن لا نفى الرحمة الآيا قد غسلت الكر بننها، وللاكثر حكم فكل، ذلا آن في الاستحسان تبقى الرحمة الآن الحدث باق يفاله، مكانها لم تخسسل، وإن بقسى أقل من عضو القطف المرحمة الآن ما دون العصو جسارح الله المغساف الفلد، فلا تبقى العدم وصول الهاء إليه، فعلنا: تفطع الرحمة، إلا ألها لا يحل لما التورج احياطة، وأما إذا يفست المتمسمة والاستشاق.

قال محمد: أبينها من زوجها، ولا نحل للأزواج ما لم ثأت بطلك.

وعن لجي يوسف: ووايتان:

إحداثما: أن الرحمة لا تنقطع؛ لأن الحدث في عصو كامل

والنائية: مثل قول عمد؛ لأن الدضمضة والإستسناق عناف مي وحويهما، والرجعة يعتبر فيها الاحتياط، فلا يجوز (أبائها بالشك، ولا تستبيع الأزراج بالشمك.

وأما إذا اعتملت بسؤو حمار وتبميت، فلا رحمه عليها، ولا نحل للأزواج؛ لأن مسئور الحمار مشكوك فيه، فإن كان طاهراً الفطفت الرحمة وحلت للأزواج، وإن كان فجمسةً بقسبت الرجمة، ولم تحل للأزواج، فاعتبر الاحتياط في الحيثيون فقالوا: تنقطع الرجمة، ولا نحل للأزواج.

قَـــولَه: ﴿وَالْمُطَلَّقَةُ الرَّجُعَيْةُ تَفَسُّولُقُ وَتَقَرَّيْنُ﴾؛ لأنها حلال للزوج؛ إذ الحاح فاتم يتهما، ثم الرحمة مستحبة والنزين حامل عليها.

وقوله: ﴿نَشُوكَ﴾: أي تنظر، وتتطاول كي براها الزوح.

السولة: (وَيُسْتَحَبُّ لِزُوجِهَا أَنَّ لاَ يَفَخَلُ عَلَيْهَا حَتَى يُؤَفِّنِهَا) بعني بالسحج، وما الهيهة.

قَرَقُهُ ﴿ وَأَوْ يُسْمِعُهُا خَفَقَ لَقُلْهُم عَدًا إِنَّا لَمْ يَكُنَ فَصِدَهُ السَرَاجِعَةَا كَانِهَا رَسَا تَكُونَ متجردته ديقع بصره علي موضع يعتبر به مراجعةً تم يطلقها، فنطول عليها العدق وقد نهي الله تصلي عن اللك بقوله اللهار؟ لُسِيكُ هُأَرْ بِعِينَ؟ لَيْنَابُورَ أَنَّهِ اللَّهُ وَلَيْ طَلَّهُ اللَّ تامك من يسار الأحساري طلق مرامه، حتى إذ القصيف مدخا، إلا يومين، أو ثلاثة وكالات نين مه وتحمية، أم طلقها نفعل بها طل ذلك، حتى مضت عبيها سعة أشهر مضارة ها بغدت وكان الرحل إدا أراد ال يصافر العرابه فللديناء تح يتركها حمر للحمص الحبدية التاشف تم والعمية، ثم طلقها فتطول عليها العدد، فأنول الله تعالى: له وَيَّا طَلْقُكُ النَّذَاءُ لِهَ أَنْ ا ومعناها؛ فؤاذا طنقتم المساعكيات تضيمه أنو انطليمين. ﴿ أَنْأَتُونَ أَحَالُونَ لِمَا أَنَّ أَي قَالُوس وقت القصاد العلاد، ﴿ وَأَلْسَنَّهُ مُنَّ مَا يَعْرُونَ ﴾ [ق]، أي أسبكوهن بالرجعة على أحسن الصحبة لا يطويل أنها لم وأنَّ يه خُرهُ أَرْجُونُ في اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ عَلَيْهِ يَّ وَلَا كُسِكُمُ مِنْ مِنْ إِنَّ أَنَّ أَي وَلَا يَحِسُوهِنَ مَعِيْرُهُ هُنَ يَصُورُلُ هُمَانِهُ، رَوْ أَيْكُ لُورًا ۖ هِا أَنَّا عَلَيْهِنِ أَيْ تَعْلِمُوهِنَ تَعْلَقُ وَفَعِي لِهَ أَنْ يَسَانِ الْهِي حَقِ يضهد عَفَى وجينها، لفايه تعالى و أن يُحَرِّ فُرَهُ إِنْ مِرَّانِينِينَ وَأَنْ رَالِكِ أَنِ المعددات مِن الرجعيء فسيؤن فسيني الرامعة تسمم باللابه يعلى يعتص بالبكداح، فلم لا تكونها المستعرف بها

fine ,

فيناه السيافرة لا يكون أعظم من السكني معها في مسترل واحد، ودلك لا يكون واحقة فكلا المساوة بهار

قوله: ووالطَّلاقُ الوَّاجُعيُ لا لِحَرَّةِ الْوَضَّةِ وَقَالَ لَسَامِعِي: يَجَرَّعُهُ

وفائدتهن في وجواب الدير عالوفاء العددمان لا وحديد

وضده: بحب إنا وطنها قبل أن واحمها.

المسار أن الطلاق الرحمل لا برول اسالت والا براهم العقيد بدليل أبدته مراجعتها من غسبها وحدها وبلحقها الطهارة والإولاءة واللعان وحذذاله قائن سناني طوافق وحمأت الي حيشهن وإدائم يتوهد

وكهر مرزية المراه الأكا (1) مورة الفقرة الذائد

وقوموره المرد أأثلث (3) may - 182.

وغوسي فعاد الاها (5) سورة العرة الأن.

**<sup>(8)</sup> سر د**فله قد 231 (7) — (i Kayer | 100.

ر9) سورد فطلاق زال

## {مطلب فيما تحل به المطلقة}

فسوله: وزَوْدُهُ كَسَانُ الطَّلَاقُ بَاشَا ذَرِنَ النَّلاثُ قُلَهُ أَنَّ يَتَزَوْجُهَا فِي عِنْدُهِا وَالْقَدَ القُطَاءُ عِنْدُهُ﴾؛ لأن حل الحَلَيْهُ بَانَ؛ لأن وواله معلق بالطلعة الثانث، فيتعدم فعلَما وله منع العَبْرِ في العَدْمُ لاشتهاه العسب ولا اشتهاء في إطلاقه له.

قسوله: ووَإِذَا كَسَانَ الطَّسَانَ فَكَانَ الْحَسَانَ أَوْ الْمَعْلَ الْحَرْةُ أَوْ الْمَقْلِ فِي الأَمَّةُ لَمُ تَعِلَى الْحَدُولُ الْوَالْمَةُ لَوْ الْمُوتُ السَّهَ حَسَنَهِ اللّهِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ حَسَنَهِ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُو

<sup>(1)</sup> قال الزيلمي في نصب الرابة (2/733-238): قال عليه السلام. ولا تحل الأول حتى تدوق عسيلة الأحرج. فلمند رواه الأنمم السنة مي وكتبهم من حديث عائشه. فالمند خلل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رحل طلق امرأته للالماء للبروجين زوجاً عبره، مدخل عباء تم طلقها الس أن يوافعها أنجل لردحها الأول؟ قال الأراحين بدوق الأجرام، عسيتها ما داق الأول، انهيل وروى احماعة إلا يامًا داودي عن الرهري عن عروة عن عائمة، فالت: جاءت امرأه رهاعة القرطي إلى المبر صلى الله عليه واسلم افقالت. كنت حب وفاحة، فطبقتي، أدات طلائق، فبروحت وهذه عبد الرامين من الزمير، وأن ما معه مثل هذبه التوم، فنيسم غلبه السلام، وقال: أبريدين أن ترجم إلى رفاهة؟ ﴿ حتى تدومي هسلته، ويذوق عسينتك، انتهى. وفي لفط اي والصحيحين، أنها كانت تحت وداعة، مطلقها أحر أرات تطلقات، الحديث. دكره المحاري في والشهادات، والطلاق بها واذكره مي بزائله صريه وراه ميه من قول شائلتة: مصار دلك سنة بعده والسلب وأبو دود في والطفلاق، والباقول في والتكاجم، وفي لعظ للمحاري، كذلت، والله لا رسول الله، في لأنفصها الفض الأديم، والكنها نائش تربد أن ترجع إلى رفاعات نعال علمه السلاف فإن كان ذلك لير تحلن له حتى بدوق مي عسلتان، قال: وكان مع رفاعة النان له من غرفاء مقال له عليه المسلام البوك هؤلاء؟ قال: تمام طال قاء هذا، وأنت ترعيني ما ترعيجي؟! بواقه قم أشه به من القبرات بالعراب النهال وهو كذلك في وطنوطا وأقصرنا مثلث من السنور من رفاعة القرطي عن الإبهراين عبد الرجس بر الزبير أن وفاعه من مأجواً ل طلق الرأنة نصعه انت وهب اللاتاً في عمله

عترة ﴾ ".

فلنا: لا حجه فيه الإن الله تعالى فيها ذكر السكاح والروح دل على الصدر أمرين وقو كسبان يكفسي أحدمه الاقتصر عليه، ثم الشرط بي الولف هو الإيلاح دول الإيوان، الان الإنزال كيمال وصافحه والكسال فيما والنص مطلق، وسواه وطلها الروح التابي في حيض، أو تعالى، أو صوم، أو إحرام، فإنها نحل بدلك الوطاء بعد أن يكون النكاح المنجيحة. ولو كسبان الروح التابي عبداً، أو مديراً، أو مكانياً تروح بإذن مولاه، ودحل بها حلت تاأول. ولسو طلقها ثلاثاً فتروحت روحاً أحر، فطلها تلاثاً في أن بدخل بها، فتروحت بروج الثان، فدخل بها حلت بالإيان، كما في الكرحي.

مسألة السطاعة الالأ إذا كانت معصاف فروحت بروح ، عرب ودخل مها التغير لا تخصيل بلاول ما لم تحيل لاحتمال أن يكون الوطاء حصل في الديو، بوذا حملت علمية أن السبوطاء حصل في الذيل. وقد نظم العلمية الأحق سراح الذين أبو يكر بن علي بن موسى الفاملي رجم الله في دفك علمةً حيداً، فقال:

وفي المقطاة مسابة عنجيا م السني مرائب يتراقيه عرزه إذا حرمت على روح وحلت الثانا بال من وقاء بصيب المثالاً للمدم والا مطيب المثلا الدامة والا مطيب المثلا الدامة الأفريات والمثلا الدامة الأفريات والمثل الشكوة ما مرمان ا

قسومة: رو تُعنِّسنَيُّ الْمُسراهلُ في الفطَّليل كالنالج، معاه: إذا كانت الله تنجرك

و من ل الله عبلى الله تميه و بنائية فلك عبد الما يمي بي الرساء على يستطيع أن يسبية، فقد فهاء فأراد رفاقة أنها الكلامية و بنيان الله عبد و الرساء و الله يعلن الله عبد و الله عبد و الله عبد و الله عبد ا

اراي حرية تعرف 230

وتشمستهي، ويحب على العرأة العمل موطنه لاتفاء اختابي، وهو مسب عسرول مائها. وأمسا العمسسي. فلا عمل عليه، وإن كان يؤمر له تحققًا، وإن كان الروح الثاني مسلولاً يستسير، ويحامع حلت منه؛ لأنه يوحد بنه المخالطة، وإنها بعدم منه الإبرال، وهو بسي بشرط، مصار كالهجل (12 جامع، ولم ينسير).

والمستول: هو الدي حلسان أنتيام

وأما المحومان الإنا وطأه لا يحلب للأول: لأنه لم أوسمه منه إلا الدلاسقة والإباحة ثما المعمل بالنفاء الخديل، فإن حملت من الحيوب، ووعدت حال الأول، وكانت عامية ضد ألى يوسف

وقال زمر والحسن: لا تحل للأول، ولا تكون محصد

قوله، رؤاؤطاً، الغوالي أمنته لا يجلّنها فله؛ لأن نظ نمالي شرط أن مكون الوطاء من زرج، والمولى بيس بروح، والوطاء في المكاح الفاسد لا يحلها الم<sup>ا</sup>ول. وقد ة الوا في الجاء إذا المستراها الروح، وقد طلقها شهى لم يعن له يعل له وطوحا بملك البدين، حتى نتروج عمره، ويا المحل بها الروكة أنو العنقاب، فأواد أن يتروجها لم يكن له ذلت، إلى المطالان أو مب تحسيرية لا يرتفع الا يوطاء الروح، ولو نزوج الرأة تكامأ بالداً وطالف ذلائاً حاراته أن ال

قسونه (وأنَّه تزوَّجُها بِشَرَعُ الفَعَلِيقُ فَاللَّكَاحِ مُكُوَّوَةً) لِقُولِه عِنهِ السلام ، ولميز الله التقاء في والخال أدبي، وقال وآلا أمنكام بالنهس المستعار، قبل، من هو؟ قال الحليها أ<sup>أن</sup> وهذا بهيد الكراهد.

وصورته: أن يقول. تروجتك على أن أحالك: أو قالت الدراة دكك. أما إذا أصمر الذاي تي قلبه الإحلال للأول، ولم يسترطه مي العقد لتعلُّ، ودحل بها علمت للأول إبساعاً. كذا م المصحر.

وقوله: ﴿قَالَمُكَاحِ مُكَرُوهُ﴾: يعني لكاني والأول.

قوله: (قابُن وَطِنْهَا خُلْتُ لِلْأُولُ) هَلَدُعَادُ أَي حَبِعَة وَرَمَرَ.

وقالى أنو موسف: التكاح فاصدة تأته في معنى المؤفيد. ولا نحل للاولى مساده

<sup>(1)</sup> قال أمن حجر العسقلاني في الشرية (7312) أحديث أولمر أمد أعلل وأغطى لها هرمدي والتسائل عن من تسعود وروانه لقات أولاني دارد والرحدي وأمن تحجه وأصياء عن يعلي يجوم وقعه الخارث الأعلى أرغى حالر ولها عملك من تسبت وأثان ماحد عن عدة بن عامر رحد. وألا الحاركم تأريش التستجار؟ قالوا أبني، قال: هو أعمل، عن شائطل وأغلل باين وروف موليون.

و فسال همسه: النكاح صحيع، ولا تحل للأول؛ لأنه استعجل ما أخره الشرع، مجازى يتم تقصوده كما في فتل البورات.

قسوله: (وَإِذَا طُلُقَ الْحُرُّةُ لَطُلِيقَةً أَوْ لَطُلِيقَتَيْنِ وَالْفَصَلَتُ عِلَابُ وَلَوْلِجُتَّ زُوْجُهُ آخِرَ لُمْ عَادَتْ إِلَى الأَوْلُ عَادَتْ بِعَلَاثَ لَطَالِقَاتِ وَيَهْدِمُ الزَرْحُ اللَّاسِ مَا ذُوفُ النَّلاث كُمَّا يُهَدُمُ النَّالِاتُ، وهذا عندمها.

وقال محمد: لا يهدم ما دون الثلاث، وبه قال الشامعي.

قوله: رواياً طَلَقَتِ تَبَاقُ لَقَالَتَ فَذَ القَطَتَ عَلَى وَقُرَاوَجَتَ مِرَاجٍ آخَرَ وَدُخَلَ يسمى الزّواجُ وَطُلْقِي وَالْقَعَتُ عِلَى وَالْمِلْلَةُ لَحَمِنُ ذَلِكَ خَارَ لِلزَّوْجِ أَنْ يَصَدُفُهَا إِدا كُسْنَانَ فِسَنَى غَالِبٍ ظُنَّمِ اللّهَا صَافِقَةً إِنَا ذَكِرِهِ مَكَدًا مَطُولاً؛ لأنها لو قالت: حللت لك فتروجها، ثم قالت: إن النامي لم يدُخل بي إن كانت عالمية بشرط اخل الأول لم تصدق، وإن لم تكن عقيمة به صدقت. وأما إذا ذكرته مطولاً كما ذكر الشيخ، ونها لا تصدق على كل حال

وفي الميسوط: ثو قالت: خطلت لك، لا تحل له ما لم يستفسرها، وإن تروحها ولم يمسسأ لماء ولم تخره بشيء, ثم قالت: لم أنروح زوجاً أحر، أو تروجت، ولم يدخل ي، فالقول توطاء ويمسد النكاح.

وفي الفستاوى: (19 كياست مسيس تعرف شرائط الحل، فدحوها في العقد اعتراف مانفشاء العدة. ولو أن الروح الناي أمكر الدسول وادعت هي الدسول، فالفول قولها وإن كسان هسو الذي أثر ملاحول، وهي تمكر لو نحل للأول، ولا يصدق الناني عليها، ولا ينتفت إلى فوقه أنه دحل بهاء كدا في البنابيم، وانه أعلم.

## كتاب الإيلاء"

هو في اللغة: اليمين.

ولي الشرع: عيارة عن البعين على ترك وطاء الزوجة في منة محصوصة.

و.لإبلاء ممدودة لأبه مصدر اللي إيلاء والعولي، من لا بمكنه غربان امرأته مي الممدة الا يشيء يلزمه بسبب الجماع في العمة.

قُولُهُ رَحِمُهُ اللهُ: ﴿إِنَّا قَالَ الزُّورَةُ لِالْمُرَاتِهِ وَاللّٰهِ لَا الْقُرْلُكِ أَرْ وَاللّٰهِ لَا أَفْرَائِكِ أُرْبَعْةُ أَلَائِكِ أُرْبَعْةُ أَلَائِكِ أَرْبَعْةُ أَلَائِكِ أَرْبَعْةُ أَلَائِكِ أَرْبَعْةُ أَلَائِكِ أَرْبَعْةُ أَلَائِكِ أَرْبَعْةُ أَلَاثُهُ مَا أَوْلِيكِ أَرْبَعْةُ أَلَا لَا أَفْرِبُكِ وَأَنْ أَلَا لِللّٰهِ مَا غَلِي الْمُعْلِقَ أَلَا اللّٰهُ مَا أَفْرِبُكِ وَلَمْ يَظُلُ لَا أَفْرِبُكِ أَلَائِكِ مَا أَلَا لَا أَفْرِبُكِ وَأَلَا يَقْرُنُوهُ فَلَ خُلِي يَشْلُونَ أَلَا لَا أَفْرِبُكِ وَلَا يَقْرُنُوهُ فَلَ خُلِي اللّٰهِ أَلَا اللّٰهِ اللّٰهِ فَاللّٰ مَا أَرْدُ لِهُ اللّٰمِنِيكِ وَلِيلُ الفَصْلَامُ وَلَا اللّٰهِ اللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰهِ اللّٰهُ اللّٰهِ اللّٰهِ اللّٰهِ اللّٰهِ اللّٰهُ الللّٰهُ اللّٰهُ الللّٰهُ اللّٰهُ الللّٰهُ الللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰهُ اللّٰهُ الللّٰهُ الللّٰهُ الللّٰهُ اللّٰهُ اللللّٰمُ اللّٰهُ الللّٰهُ الللّٰهُ الللّٰهُ الللّٰهُ اللللّٰ الللّٰلِيلِيلِيلِمُ اللللّٰمُ الللّٰمُ الللّٰمُ الللّٰمُ اللللّٰمُ الللّٰمُ الللّٰمُ الللّٰمُ الللّٰمُ الللّٰمُ اللّٰمُ الللّٰمُ الللّٰمُ الللللّٰمُ الللّٰمُ الللّٰمُ الللّٰمُ الللّٰمُ اللّ

 <sup>(1)</sup> الإبلاد في المهمة هو الحقف معطفةً سواء كان على نولة فريان الروجة أو على شرع أحراء أحوة من ألى على كذا يوس إبلاء إن سلف على بعل شرى أو ترك.

وفي الإصطلاح دلدي عون أن يحلف ترو برياف تعلى أو يصغة من صعابه ألا يغرب روحاء أراءة أنسهم أو أكثر أو يعلن على فربائها أمرأ مه مشغة على مسه، وداعل كأن غول الرحل قرر عنه: والله لا أهرمك مدة أربعه أشهر أو مدة سنة، أو بغول: وللما لا تخريك أمدأ أو مدة حياتي. قو وائته لا أفريك ولا يذكر منتها لو يقول: إله فرشك هله على فساع شهر أو حجع أو (طعام عشرين مسكيةً وسنو وظك منه يكون بيه منطة على النصره فإن كل همه بعير (يلاه، أنه إذا فنسع الرحن من فردن زوعته طول بعين بإنه لا مكون إبلاء، ولو طالب مده الاعتاع حتى لحت أرسة أشهر ار أكبر، بل يعتبر سوء معاشرة بسيع للعراة طلب القرفة عند العالكية اركدانك فو حلف الزراح يصر أن تمامر أو علق على فريان روحته امرأ قبس ماء مشفة على النفس كصلاة وكعنين أو إطعام مسيكين مثلاً بها يكون مولياً. ومثل هذا لو كانت العلمة للتي علمه، على قرئة نوباك زوجته فبها تنمل من أرسة أشهر لا يكون موليٌّ عند الحسهور من الفقيدة؛ لقول افه نعاليم: ﴿ لِلَّهُ بِهِ أَلُونَ مِن إِنَّسابِهمْ مزيِّسَ فَرَيْمُو أَشْهِرَ ﴾ (سورة البغرة الإنة 226)، فإنه مسجانه ذكر فلإيلاء في حكم الطلاق منة مقدرة وهي أربعة اشهر ملا بكون الحلف على ما توجا إيلاء لن حل هذا الحكم، ولأن الإبغاء هو البسهي النبي نديع الروج من قربان روحته حوماً من لزوم احست ووحوب الكعارة أو ما بكون فيه مشقة، ولو حلف على ترك فرمامها أقل من أربعة أشهر أمكه الانصال مها من نجر شيء لمزمه فلا بخون إيلاء طو فاق فرحل: وتقد لا الغرب روحتي مدة شهرين أو للالة لا كون مولسًا ولا يغرنسه عليه حكم الإبلاء.

انطى الأحوال الشخصية لركي الدين شعبك (ص 501-502)

<sup>. (2)</sup> سورة البفرة: 222.

من حماية، وقال: لو أود به الحماخ لم يصدق في القصاء ويصدق فيما بهيه ومين الله تعالي، وإن قال: والله لا المسلك أو لا يجتبع رأسي وراسنك، أو لا أدمو منك، أو لا أدخل عليك، أو لا أفراب فرانيك، أو لا يسمل حلدي جلدك. وإن في هذه الأنعاط إذا قال: لم أرد مه الجماع صدق قصاء ودبانة؛ لأما تحتمل الجماع وهيره، فإن قال: نويت بها الجماع كان مولياً. وكما إذا حلص لا يأتيها، أو لا بعشاها إن نوي الجماع كان مولياً، وؤلا علاء ويحقد الإيلاء بكل لفظة يتعقد بها طيمين كقوله: بالله، وتاقه، وعظمة الله وحلاله وكبربائه، ولا يتعقد بما لا بمقد به اليمين كقوله: وعلم الله لا أفريك، وعلى غضب ظه و سخطه إن قريتك، وإن حمل للإيلاء عايف إن كان لا يرجى وجودها في مدة الإيلاء كان مولياً، كما إنا قال: والله لا أفريك، حتى أصوم الخرج، وهو في وحب أو لا أقربك، إلا في مكان كذا ولتم ولت مسهرة أراهم أشهر الصاعداً؛ فإنه لكون مولياً، وإن كان ألل له يكن مولياً، وكذا إذا قال: حتى تقطعي طفلك وبينها وبين العظام اربعة اشهر غصاعداً، وإن كان أقل لم يكن مولياً، وإن قال: لا أقربك حتى تطلع الشمس من معرجه، او حتى تخرع الدابع، أو الدجال كان نلقاس، أن لا يكون مولياً؛ لأنه يرجى وجود ذلك ساعة فساعة، وفي الاستحسان يكون ما ليَّاء لأن هذا اللفظ في العرف والعادة إنها يكون اللتأبيد، وكذا إذا قال: حتى تقوم فسناعة، أو حتى بلح الحمل في سم الحياط، فإنه بكون موليةً، وإن كان يرجى وحوده في فعدة لا مع لقاء اللكاس، فإنه لكول مولماً أيضاً مثل ال يقول: والله لا الربك، حتى سوقي، أو نفتني، أو حتى الموت، أو أقبل، أو حتى أطلقك اللاقاء مانه يكون سولياً ومساعلُ وكنه إذا كانت أمة فقال: لا الربك حتى أملكك، أو العلك شفصة منك يكون موليًا، وإن قال: حتى أشتريك لا يكون موليًا؛ لأنه قد مشتربها الغبره ولا يفسد النكاح، وكذا لو قال: حتى النفريك لتفسع. لا يكون مولياً أيضاً؛ لأنه ربما يشتريها لنفسه شراء فاسداً، وإن قال: حتى أشتريك للمسي وأفيضك كانا مواياً، وإن كنان برجي وجوده مع بقاء المكاح كان مولياً مثل أن معول: بان قرشك مصدي حر، أو فامرأتي الأخرى طاس، أو فألت طالى، فإنه يكون مولياً، وكنا إذا قال: فعلى عنق وقبة، أو الحجر، أو العمرة، وإن قال: فعلى أن أصلى وكعتين، أو انخرو لا يكون مولياً عندهما.

وقال محمد: يكون مولياً، وإن حمله عاية، مقال: حتى أعنق عبدي، أو حتى أطلق العراقي كان مولياً عمدها.

وقال أنو يوسف: لا يكون موليةً، وإن قال: واقد لا أفريك سنة إلا يوماً لا يكون موليةً.

وقال زفر: يكون موليةً؛ لأن الوم المستنبي بجعل في "حر المدة كما قر قال: إلا

نقصال يوم.

ولنا: أنه لها استثنى بوماً عبر معين صار كل يوم في انستة كانه المستثنى، ألا نرى أنه لو قال: صبيت في هذه السنة يوماً احتمل أن يكون ذلك للجوم في ابتلاتهما، وأثنائها وأحرها. وأنه إذا قال: إلا نقصان يوم كان موليًا؛ لأن النقصان يكون في أخر النعاة؛ لأنه عبارة عما يقي.

قوله: (قَابَانُ رَطِبَنَا فِي الأَوْيَقَةِ الأَشْلَوِ خَبِثَ فِي يَمِينِهِ وَلَوْمَتُهُ الْكَفَارَةُ وَسَقَطَ الإبلاءُ)؛ لأن السين برنمج بالحسف.

قوله: ﴿وَإِنَّ لَمُ يَقُرِئُهُمُ خَتَى فَضَمَا أَرْتَعَةً أَشَهُرٍ بَائِتُ مِنْهُ يَعْطَيُهُمْ بِاللَّهِ اللَّ ظلمها يستع حقيه، فحازاه الشرع بروال نعمه النكاح عند مصى مُذَّه العنق، وهو العائور عن عثمان وعلى، والعبادلة الثلاثة، وزيد بن قابت.

قوله: وَقُونَ كُانَ خَلْفَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشَهْرٍ فَفَطَّ سَقَطَتْ الْبَمِينَ}؛ لأما كانت مؤتنة مها، فزائت باعضائها .

قونه: ﴿وَإِنَّ خَلَفَةَ عَلَى الأَنْهِ فَالْمِينُ يُنْفِيَةً﴾؛ لأنها مطلقة، ولم يوجد الحدث، إلا إنه لا يتكرو الطلاق قبل الترويح؛ لأنه لم يوحد منع الحق بعد النبوعة لأن الناش لا حق لها في الوطاء.

قوله: وقَاِنَّ عَادَ لَخَزُوْجَهَا عَادَ الإِيلاَءُ)؛ لأن البدين بالله وقَاِنَّ وَطَهَا وَالِأَ وَلَغَتَّ بِمُضِيُّ أَرْبُعَةِ أَشَهْرِ تُطْلِيقَةَ أُخْرَى) فيصر النداء هذا الإيلاء من حين النزويج، قال تزوحها تُكُنَّ عَاد الإبلاءِ ووقعت بعضي أربعة أشهر أحرى إن لم يفريها؛ لأن البدين بالية ما لم يحدث فيها.

قوله: وَفَوَنَّ مُؤَوِّجُهَا بُغَدُ وَوَّحِ لُمَّ يُفَعُ بِقَالِكَ الإِيلَاءِ طُلَاقَ} التيبيد، بطلاق منا الملك، والآن قد استماد طلانة لم يكن في ملكه موم السبن، ولا أصاف بسبه إليه.

قوله. ﴿وَالْبُعِينُ بُاقِيقٌ لِعدم الحنت.

قوله: ﴿ فَإِنَّ وَطَنَّهَا كُفُوا عَنْ يُمِينُهُ } لوجود الحنث.

قوله: وَلَوْنَ خَلَفَ عَنَى أَقُلُ هِنَ أَوْيَعَةً أَشَهُرٍ لَمَ يَكُنَ فُولِنَا)؛ لأنه يصل إلى صاعبها في قلك الدفة من غير حنت يلزمه؛ فلهما ثم يكن موباً، وان قال: والله لا أقربك شهرين وشهرين كان مولياً، وإن قال: والله لا أقربك شهرين ومكت يوماً، ثم قال: والله لا أفربك شهرين بعد الشهرين الأولين لم يكن مولياً؛ لأن الناني ليجاب منتفا، وقد صار معنوعاً بعد اليمين الأولى مشهرين، وبعد النانية أربعة أشهر إلا يوماً مكت بعا، فلم يتكامل مدة السع، وكذا إذا قال: والله لا أفريك شهرين ومكت ساعة ثم قال: وافته لا أفريك شهرين لم يكن موثياً لما ذكرنا، وإن قال: والله لا أفريك شهرين ولا شهرين لم يكن موثياً؛ لأنه عند إعادة حرف النفي صار التاني لهجاباً أعمر، وإذا كان كذلك صارًا أَخَلِّنِ فَكَنَا شَلاً، ألا ترى أن من قال: وللله لا أكلم فلاناً يوماً، ولا يومين أن المبين ينفضي يومين، كذا في المهابة.

قوله: (وَإِنْ خَلَفَ بِحَجَّ أَوْ صَوْمٍ أَوْ صَدَّلَةً أَوْ عَنِي أَوْ طَلَاقًا فَبُو هُرلًا) لتحفق السنع بالبدين، وهو ذكر الشرط والجزاء، وهذه الأجرية مانعة لما فيها من المستفة. أما الحجء فإنه بلزمه الأحله مال في الفالب، وكذا لو حلف بصرف، أو هدي؛ لأن العمرة يحتاج في أدانها بلي مال، والحدي من حلة الكفارات، وكذا الصوم من موجب الكفارات، وكذا الصوم من موجب الكفارات، وكذا الصوم، وإن قال: إن فربتك فلله على صوم شهر كذا إن كان ذلك الشهر يعضى قبل مصي أرحة أشهر، فلين مبول؛ لأنه الأنه على مقوم أمكنه الوطء في المدة من غمر شيء بلزمه، وإن كان لا يعضى إلا بعد أربعة أشهر، فهو مؤلؤ لأنه لا يتوصل إلى وطنها إلا يمعنى بلزمه من أحكام البدين، وكذا إذا حلف يطلاق، فإنه لا يتوصل إلى وطنها إلا يمعني بلزمه من أحكام البدين، وكذا إذا حلف بطلاق، فإنه لا يتوصل إلى وطنها إلا يمعني بلزمه من أحكام البدين، وكذا إذا حلف بطلاق، عنه أم يكن مولياً، وإن جيفة وأبي يوسف.

وقال محمد والحسن وزنر: يكون مولية لأن الصلاة يصح إيجابها بالـذر، فصارت كالحج والصوم.

وفعا: إن الصلاة البست من أحكام الأبعال، ولا بازمه لأجلها مال في العالب، فصار كمن حلف بصلاة الجازة، أو سجلة التلاوة، ومذا كله في حق المسلم. أما الذمن: علا يصح إيلازه بالحلف بالحج، والصوم، والصدفة، والاعتكاف؛ لأنه ليس من أهلها. وأما إذا اللي ياسم من أساء الله، فإنه يكون مولياً عند أي سنيفة علاقاً فحما. وإن حلف بطلاق، أو عناق يكون مولياً بالإحمام.

وصورة الحلف بالصوم: أن يقول: إن قريتك قلله على صوم شهر. أما إذا قال: هذا الشهر لا يكون مولياً، ولا يازمه شيء.

وصورة الحلف بالحج: أن يقول: إنا تربتك فلله على حجة. --

وصورة الحلف بالصدلة: أن يقول: إن الربنك تلله على صدلة كذا.

وصورته في العنق والطلاق: وهو أن يخول: إن فرينك فعلي عنق رقبة: أو عنق عبدي هذا: وفي الطلاق إن فربتك: فأنت طالق: أو فلانة طالق: وزوحة له أخرى. وفي مسألة نعبين الطلاق والعناق ينشرط بقاء المحلوف عليه في ملكه في أن تنصي المشق حتى لو باع العبد، أو مات قبل مصى المدة سقط الإيلاء. ثم إذا عاد إلى ملكه موجه من الوجوه قبل القربان اسقد الإبلاء، وإن دعل في ملكه بعد الفربان لا يتعقد الإبلاء. مناله: إذا قال: إن فرينك تعبدي عذا حرء تم ماعه سقط الإبلاء؛ لأنه لا يلزمه بالقربان شيء تم إذا عاد إلى ملكه بعد الفرمان لا يتعقد. وإن إذا عاد إلى ملكه بعد الفرمان لا يتعقد. وإن قال: إن قربتك تعبدي هذا حراف، قسات أحدهما، أو ياع أحدهما لا ينطل الإبلاء؛ لأنه لمازمه بالقربان عنق الباقي، وإن مانا حبيماً أو ناعهما جبيعا حياً أو على التعاقب يطل الإبلاء، فإن دعل أحدهما في ملكه يوجه من الوجوه قبل القربان اسقد الإبلاء، ثم إذا دخل الأحد بهذا يعلى نحر دقيل الأول. وإن قال: إن قربتك فعلى نحر ولدى، فيه مول.

وقال وفراً: لا يكون مولياً. وهذا فرع على أن هذا النذر يوحب ذيح شاة. وذلك من يصلة الكفارات.

الولمة: وَوَإِنْ قَلْي مِنْ الْمُطَنَّقَةِ الرَّجَعَيَّةِ كَانَ مُولِيًا)؛ لأن الروحية بينهما فائتمة، فإن انقضت عدتها فيل انقضاء مدة الإيلاء مقط الإيلاء لفوات الهلية.

لحوله: ووَإِنَّ أَنِّي مِنْ الْبَائِنِ لاَ يَكُونَ مُولِيّاهِ، لأن المائل لا حق لها في الوطاء، فلم يكن مامعاً حقيها محلاف الرحمية، فإن لها حقّاً في الوطاء؛ لأنها زوحة وإدا أتى من اسرائه، ثم أبائها فسطت أربعة أشهر، وهي في العدة وقعت أحرى بالإبلاء؛ لأن التفاء الإيلاء كان، وهي زوحة، فضح الإيلاء، فإدا أماليا، فالمستونة للحقها المستونة بعقد سابق وإن كان لا يلحقها إنفاء كذا في الكرحي.

ولو أتي من هرانه في تعلس واحد ثلاث مرات فقال. وهذا لا أفريك، وهذا لا أقريك، واقد لا أفريك، إن أراد التكرفر، فالإبلاء واحد، والبدين واحدة. وإن لم يكن له فية فالإبلاء واحد وفيمين واحدة، وإن أراد التعليط والتشتيد، بالإبلاء واحد، والسين ثلاث في قول أبي حيفة وأبي يوسف، حتى إدا مضت أربعة أشهر، وثم يقربها بانت بتطليقة، وإن فريها أوجب ثلاث كمارات.

وقال عمد وزفرا الإبلاء ثلاث، والهمين ثلاث، والإبلاء الأول يتعقد حين ما يلفظ بالأول، وللتاني حين ما يلفظ بالناني، والنائث حين ما يلقط بالنائث، فإدا مضت أربعة أشهر، ولم يفريها بانت تتطليفة، فإذا مصت ساعة بانت باحرى، فإذا تصت ساعة يانت بأخرى، وإذا قربها وحيه عليه ثلاث كمارات. وأجمعوا أنه إذا آلي من امرأته في ثلاث محالس، دالإبلاء ثلاث، والبمين ثلاث.

ثم الإيلاء على أربعة أرجه:

ا - إبلاء واحد ويمين واحدة: كغوله: والله لا أقربك.

وإيلاءات ويعينانه: و هو إذا أنى من العرائد في يحلسين، أو قال إذا جاء غد فواقد
 لا أفريك، وإن حماء بعد غده فواقد لا أفريك.

ق- وإبلاء واحد وبسينان: وهي مسأنة الخالاف إدا قابل في يحلس واحد: و قد الا أقر لك، والله لا أقربال، وأواد به التعليط، فالإيلاء واحد واليدين أثنان عندهماء حتى إذا مدت أوبعة أشهر ولم يقربها بادث بواحدة، وإن فرسا وحب كمارتان.

وفال غمله وزفره الإيلاء اللان والهمين لتاب

4- وإيلامان ويمين واحدة: وهو زدا قال لامرأاه: كلما دحات هذين الدارين، فوائد لا أقربت، فلحمت إحماهما دحلتين، أو دحلتهما جميعاً دحلة واحدة، فهو إيلامان ويمين واحمه قالأول معقد عند الدحله الأولى، والنامي عند الدحله الثانية.

فوقه. وولملله إيلام الأهم شهرات وذلك نصف مدة بياء الحرق، فإن أعنقت في منة الإيلاء، نصير مدن أربعة أشهر، ومو ألى سهاء تم الذنها، تم أحدثت تكون عدم. عدة الإمام، ومدة إيلانها مدة الحرائر.

قال الحجمدي: إذا طلقها طلاقاً بالناً، ثم أعطت في العدة لا تنحول عدتها إلى عدة الحرائر، وإن طلقها وجميا، ثم أعتقت في العدة للحولت إلى عدة الحرفر، والعد في الإيلاء كالحراء ولتما ينظر إلى الزوجة إلى كانت أمة، فقدتها شهران، وإن كانت حره فأرطة أشهر

قوله: ووَإِنْ كَانَ الْمُولَى فَرِيكَ لاَ يَقَدُواْ عَلَى الْجَمَاعِ أَوْ كَالَتَ فَمُواَلَّهُ مَرِيكَةً أَوْ رَقَعَاءُ أَوْ صَغِيرَةً لاَ يُخامِعُ مِثْلُهِ، أَوْ كَانَ بَسُلُكَ مَسَافَةً لاَ يَقْدُوْ أَنْ يُصِلُ إِلَيْكِ الإيلاءِ فَفَيْوَةً أَنَّ يَقُولُ بِلِمَامِهِ فَنْتَ إِنْبَهَ فَإِذَا فَالَ ذَلِكَ مَنْفَظُ الإِيلاءُ، والأصل: أن الهيءَ هو الرجوع، وحد أماء ألبُسُ إذا وحد، فلما كان الزوح عرك الوطاء في المده مسأ له من عقها حدق وحوده عن ذلك إذاً.

والهيء يختص بانسدة بالميل قراءة امن مسعود، ابان انادوا فسهن. والعيء محمدنا: هو الوطاء مع اللفدرة عليه، فإذا عجر عمه، قام العرب بالقول مقامه.

وعند النافعي: لا ميء إلا بالجماع.

تم العجر على ضرمين:

أ - عجز من طريق المشاهدة مثل أم يكون مريضاً لا يقدر على الجماع، أو هي
كدلت، أو يكون منهما مسافه لا نقدر على إنياب، ولا بعد مصى الددة، أو تكون صعرة
لا مجمع مثنها، أو رنقاء، أو تكون هو مجبوباً، أو تكون هي محبوسه في موضع لا يقدو
عليها، أو ناشرة لا يقدر عليها، فعبوه في حبح هذا القول.

وَإِنْ كَانَ هُو تَحَوِماً فِي مُوضِع لَا يَمَكُنَ أَنْ يَدَحَلُوهَا عَلَمَ؟

قال في الكرعى: فيؤه القول.

وفي الحجمدي: فيؤه الجماع.

والعجز الثاني من طريق الحكم مثل أن يكون محرماً، أو صائماً، أو هي كذلك.
 فهذا فيؤه الوطاء عندياً؛ الأنه قادر عليه.

وعند زفر: بالفول؛ لأن السع منه خلق الله تعالى، فيمو كالمنبع من طريق المشاهدة. وقوله: مفيره أن يقول بلسانه: فئت الهياء أو راحتها.

وعند أي حيفة: بقول: اشهدوا أي دنت إلى امرأي، وأبطلت إيلاءها، وهذا الإشهاد ليس خيفة: بقول: القول، وهذا الإشهاد ليس شرط، وإننا هو احتياط حتى إنا مضت اللمدة، وادعى الزوج القول، مكتبه أقام البيئة، وإذا احتلفا في أهيء مع مقاء السدة، فالفول فوله؛ لأنه يملك ليها الفيء، وإذا احتلفا بعد مضيه، والقرل قولها؛ لأنه يدنني أهيء في حال لا يملكه فيه والا يمين عليهاة لأنه منا لا يستحلف فيه.

وقوم: فعبوم أن يقول للسامة هنت إليها هذا إذا أني، وهو مربض. أما إذا ألى وهو صحيح، ثم مرض فقيؤه لا يصبح إلا بالجماع، ثم إذا كان ديوه بالقول لا يقع الطلاق عليها بعضي الددة.

أما اليمين (19 كانت مطافقة فهي على حالها، وإذا وطئ لرمته الكفارة؛ لأنها لا شحل، إلا بالحسن، وذلك إسا يقع يفعل الخلوف عليه، فأما القول فليس يعجلوف عليه، فلا شجل فليمين به، وإن كانت اليمين مؤقلة بأربعة أشهر، واناء فيها، ثم وطنها بعد الأربعة الأشهر لا كفارة عليه.

وقوله: قإذا قال ذلك مقط الإيلاء، يعني إذا فالى: فنت إليها سقط الإبلاء، أي لا يقع الطلاق بمصلى المدة. وأما إذ فرايا كفر عن بعبه.

قوله: (وإنَّ صَبِحُ فِي الْمُمَدُ مُطَلَّ وَلَكَ الْفَيْءُ وَصَارُ لَيُؤَهُ الْجَمَاعُ، أَى إذا مدر على الحداع في أمدة بضُل ذلك القول، وتسار هيؤه الحداع؛ لأبه قدر على الأصل فيل حصول المقصود كالبيدم مع الداء، وعلى هذا إذا طلقي، بعد الإيلاء طلاق مائناً لم يصح الفيء تنه بالقول؛ لأن الذيء بالقول أفيم مفام الوظاء لأحل الصرورة، حتى لا تين بعصى المداء، وهذا المعنى لا يوجد بعد البيونة، ثم الفيء بالقول يرقع العدة، ولا يرقع الميين، والفيء بالقعل برقم الهدة والميين.

قوله: ووَوَفَا قَالَ لامْزَالِهِ أَلْتَ عَلَى خَرَاةً سُنَّ عَلَى غَلَ لِلهِ فَانَ قَالَ أَوْفَتَ الْكَلُوبَ فَهُوْ كُمّا قُلْلُ لِي هُو كَذَب في طاهر الرواية، ولا يكون ابدَّءَ لأنه موى حقيقة كلامه.

. قال في اليناسِع: وهذا فيما بينه وبهز الله أما في القضاء، فلا بصدق ويكون بعيناً؛

لأن الشاهو أن الحرام في الشرع يمين.

قوله: ﴿وَإِنَّ قَالَ مُرْبِّت الطَّلَاقُ فَهِيَ تُطُّلِهَةً بَافَةً ۚ إِلاَّ أَنَّ بِنْوِيَ التَّلَاثَ)؛ لأن فوله: حرام كناية، والكناية برجع بهيا بلي بنه كما ذكرنا في الطَّلال.

> قوله: رؤونْ قَالَ أَوْدَت الطَّبَارَ فَهُوا طِبَارَ) منه عندمها. وقال محمد: لا يكون طهاراً لاستام التشبيه بالهارم.

وهما: أنه وصفها بالتجريم، وفي الطهار بوع تجريم، والمطلق بحمل على المقيد إذا مداد

لموله: ووَإِنْ قَالَ أَوْدَتَ التَّحْرِيمِ أَوْ لَمْ أَرِدْ بِهِ شَيْنًا فَهُو يَعِينَ يَصِيرُ بِهَا مُولِئَ)؛ الآن الأصل في تحريم الحلال، إما هو البدين عبدنا، فإن قلل: أودت التحريم، فقد أواه البدين، وإن قال: فم أرم شيئاً لم يصدق في القضاء؛ لأن طاهر دلنك البدين، وإذا لبت أنه يعين كان بها مولياً.

قال في الكرحر: إذا قال قا: أنت على حرام، أو قد حرمتك على، أو أنا عليك حرام، أو قد حرمت نصبي عليك، أو أمت عرمة على، فهو كله سواء يرجع بيه إلى بته، وإن قال: أردت الطلاق، فيها طلاق، وإن بوي ثلاثًا فثلاث. وإن بوي واحدة فواحدة، وإن نوى ئيس فواحدة بالناه وإن لم يكور له به، فهو يمين، وهو مولى. إن تركها أوبعة أشهر بالت ينطلبقة، وإن قال: أردت الكذب، فليس سنيء فيما بينه وبين الله، ولا يصدق في نعي المبن في القصاء، وإن قال: كل خلال على حرام إن توى جبيع المباحات صدق؛ لأنه شمند على نصمه، وإن يوى الطعام درن عبره، أو شراباً، أو لباسا دون عبره، أو امرأته دون غبرها صدق، وإن لم يكن له بنه نهو على الطعام والشراب حاصة، وإن فال لامرأته: أنت على كالنبغ، أو كالدم، أو كلحم الحسنزير، أو كالحمر إن نوي كذبأ، قهو كذب، وإن نوى التحريم، فهو إبلاء، وإن نوى الطلاق، فهو طلاق. وإن قال لها: إن فعلت كلغاء فأست أمي بريد به النجرج، فهو باطلئ؛ لأن انتجريج بمما يكون إذا جعلها مثل أمه، فأما إذا قال: أنت أمي، فهو كذب وإن قال: أنت من حرام، فهو مثل فوله: أنت على حرام، وإن قال لامرانيه: أحما على حرام، ونوى في إحدامها الطلاق، وفي الثانية الإيلاء فهمه طالقتان جميعاً؛ لأن اللفظ الواحد لا يحمل على أهرين، فإنا أوادهما حمل على أغلطهمناه فوقع الطلاق عليهماء وإن قال: هذه على حرام بنوي الطلاق، وهذه على حرام يبوي اليمين كان على ما نوي؟ لأنهما لقطان، وإن قال: أشما على حرام ينوي في إحداهما اللائاً، وفي الأعرى واحدة فهما طافتان للائاً ثلاثاً لما بينا أنه يحمل على اغلطيما، والله سبحانه وتعالى أعلم

## كتاب الخلعاء

الهو في اللغة: مشتق من الانحلاع، ومنه خلع النعل، والفسيص.

وفي النبرع: عبارة عن عقد بين الروحين المال به من الدراة نبدله، ليخلعها، أو بطلقها.

وحكمه من حهتها: حكم المعاوضة، حتى يجوز لها الرجوع عنه، ويطل بإعراضها، ويجور لها يه شرط الحيار على الصحيح، ولا يضع نطيقه بالأخطار، وحكمه من حية الروج: حكم التعليق أي طلاق معلق مشرط. حتى لا نضع رجوعه عنه، ولا يحوز له فيه شرط الخيار، ولا يبطل بإعراضه عنه، ويضم تعليقه بالخطر.

قوله رحمه الله: ﴿إِذَا تُشَاقَ الرَّوْجَانَ وَخَاتَا أَنَّ لاَ بَقِيمًا خَذُودَ اللّه قالاَ بَأْسَ أَنَّ الْ تَقْتُلُونِ لَهُمَيّهَا مِنْهُ بِعَالَيْ يَعْلَقُهَا مِهِي السِياقَة السِياقَة والناعد عن الحق، وهو أن يكون كل واحد منهما في شق على حَدّة، ولم يعر من أيهما جاء السنور، وحدود الله ما بلزمهما من موجب البكاح، وهو ما فرصه الله للروح عليها ولها علم، وإنما شرط المتنافق؛ لأنه إذا لم يكن منها نشوز، وكان ذلك منه كرد له أن يأخذ عنها شيئاً

قوله: وَفَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ وَقَعَ بِالْخَلِّعِ نَطْلِيقَةً ثَانَتَةً) سود، نوى، أو لم سو بدر كان في مقابلته مال؛ لأل بدكر السأل في مقابلة الحليم ينعين الانخلاع من النكاح مرادأ، ولا يحساح الى البية، وأن لم بقابله مال إن نوى به الطلاق وقع وإلا بالاه الأنه كتابة من كتابات الطلاق. وأنا إذا كان في مقابلته فسال، فوجود السال معن عن النام؛ لأنها لا تسلم المال إلا لتسلم لها نفسها وذلك بالبنونة، تم الحلع عندنا طلاق.

<sup>(1)</sup> ا خلع جاميء على ألسه فقهاء الشريعة، جراد مه:

أحجاناً معلى عام: وهو الطلالي على مال تعادي به الروحة نفدية. وتقدمه لروحها، سواء أكان للمط الحلج أو المبدوق، أو كان للمط الطلاق، وهذا هو الشائع عند الكتبرين الأن.

وتحياناً يطلق زيراد به فعني محاص: وهو الطلاق على حال بانبط الحديد أو ما في مدياه كالسنزاد. وهذا كان عبائماً على أنسبة العنقدين من العنهاء، تكان الطلاق على مال لفط الطلاق قسم الحيم، ولم يكن هذا شاملاً له داخلةً في عمومه.

الوصع الفقيلي للخليف: والوصع الفقيلي للحنام الله يعضد بهلجات وقبول، والكن الاعتبار فيه بحثلف بعنسية للرحلي والدرالا، فهو من جانب الرحل يصبر تطبقه للطلاق على فيون البنال، ومن حالت الدراة بعشر معاوضة قما شهر بالتبرعات، فما الاعتبار المتحقف احتلفت أحكامه في الرجل عن الدراة. فيذخذ من الرحل أحكام التعليق، ومن الدراة أحكام المعاوضة التن بها شده بالدرع. فنصرا الأحوال الشمصية الأمن إمرة (ص 230-330).

رعد الشائعي: فسخ.

وفائدته: إذا خالمها، ثم تزوجها بعد دلك عادت إليه بتطلبقتين لا عبر عندنا، وعنده: بثلاث.

قوله: (وَالْوَهُبُا الْهَالَى}؛ لأنه ليجاب وقبول يقع به الفرقة من قش الزوج، ويستحق المعرص منها، وقد وجدت الفرقة من جهنه، قلزمها السال، ولا يصح الخلم، والطلافي على مال ولا بالقبول في المحلس، قان قامت من الهلس قبل القبول، أو أحدث في عمل أخر يدل على الإعراض لا يصح الخلع، ورحبر فيه بحلسها لا محلسه، حتى لو ذهب من المحلس، في بحلسها دلك صح قولها، ووقع الطلاق، ولزمها السال، والحلم من جانبه بمنسرلة الهمين لا يملك الرجوع عنه، ويصح تعليقه بالأخطار، ومن حانبها بمنسزلة مبادل المال، حتى إنها سلك الرجوع عن ذلك قبل قبول الزوج، ولا يصح تعليقه بالأخطال.

بيانه: إذا قال حالمت الرأني على ألف، أو طلقتها على ألف، وهي غائبة جوفف على شوطا في يحلس علمها، ولو كالت هي التي قالت طلك وهو عائب، فإنه لا يضح، حتى إذا بلعه الخبر، فأجازه في يحلس علمه لا يجوز.

قال الكرحي: إذا ابتدأ الزوج، فقال: خالفتك على الله لم نصح رجوعه عن ذلك، ولم يبطل يقيامه عن التطبي قبل فيوطه. ويحوز أن يعلقه نشرط، أو يوفت، نيعول: إذا جاء لقد فقد خالفتك على الله، وإذا قدم وبد، فإن قبلت قبل ذلك لم يجر. وأما إذا ابتدأت هي فعالت: خالفت تمسي عنك تألف، فقالك مثل ايجاب البع يجوز لها أن ترجع فيه قبل فيوله، ويبطل بقيامها عن المجلس ويقيامه، ولا يحوز أن يتعلق مشرط ولا

وقد ذكر في البنائع: أن الزوج إذا فال: عالعتك على ألف عنى أي بالحبار ألاثاً أم يصبح حير الشرط، ويصبح الحلع إذا قبلت، وإن شرط الحيار لها فقال: حالعتك بأنف على أنك يالحيار ثلاثاً فقبلت، أو شرطت هي لفسها الخيار حاز عند أبي حنيقة. فإن ودنه في التلاث بطل الحلم، وإن لم ترده تمه إلان الذي من جهتها شليك اسال، وشرط الحيار يجوز فيه كالبيع، وعندها: لا يجوز.

والفاظ الخالع حسسة: عالعتك باراتك باينتك فارتتك طلقي نفسك على الغب فإن قال: حالعتك على آلف ففيلت، فقال: لم أنو يفلك الطلاق لم بصدق؛ لأن ذكر العوض ولالة عليه.

قول: رَفَانَ كَانُ السَّدُورُ مِنْ قِبْلِ الرَّزْجِ كُرِّهَ لَهُ أَنْ يُأْخُذُ مِنْهَا عِوضًا} لقوله تعالى:

﴿ وَإِنْ أَرْدَتُمْ أَسْتَدَالُ رُوْحٍ مُحَالِبُ رُوْحٍ ﴾ (أن الله أن اقال: ﴿ فَلَا تُأْخُدُوا بِنَهُ شَكَالُهُ (\*).

قوله: ووإن كَانَ النَّشُورُ مِنْ قبلِهَا كُوهَ أَنَّ يَأْخُذُ مِنْهَ أَكُثُرُ مِمَا أَعْطَافَاعُ يعني من المهر دون العمة وعبرها لقوله عليه السلام لامراة ثابت من فيس وحين حادث اليه فقالت با وسول الله لا أما ولا تابت، فقال أثروين عليه حديثته، فقالت بعم وزيادة مقال أما الريادة فلايه<sup>(2)</sup>، وقد كان الشور منها.

ومي الجامع الصغير: يطيب له العشل أيضاً لإطلاق قوله تعلى ﴿ فَكُمْ مَلَاحَ عَلَيْهَا ا يُسَا الْفَعَاتَ مِنا أَمَالًا

قوله: وَفَوِلاً فَعَلَ قَالِكَ جَاؤَ فِي الْقَطَاءِعِ يَمِني إنه أَحَدُ الزَّبَادَة، وكذَه إذا أحست والتشور منه.

ُ قُولُه: ﴿وَإِنَّ طُنْقُهُا عَلَى مَالٍ فَقَبِلْتَ وَفَعَ الطّلاقَ وَلَوْمَهُ الْحَالُ وَكَانَ الطّلاقَ يُهتَنَاع صورته: انت طائل بالعب، أو على العب. أما إنه قال: أنت طائب، وعليك الغب، نَشُلُك طلقت، ولا يلزمها شرى عبد أي حيفة.

ومعنى المسألة: أن فنوقة نوقف على المجلس، فإن قامت مه قبل الفنول يطل كجار المجرة.

قوله: (وَإِنْ يُطَلِّلُ الْعَوْصُ فِي الْخَفْيَعِ مِثْلُ أَنَّ يُخَالِعُ الْمُسْلِطَةُ عَلَى خَمُو أَرَّ جَنَوْمِ أَوْ مُبَيَّةً فَلاَ شَيْءً لِلرَّوْجِ وَاللَّهُولَةُ بَائِنَةً) وإنها لم يحت شيء لأنها ما حدد مالاً ولا وحه فِي يُجِنَّابِ السّمِمِي للإسلام، ولا التي ليحاب غيره لعدم الانتزام بحلاف ما إنا حالع على

<sup>(</sup>ا) مورة طبياء. 20

<sup>(2)</sup> سررة الساء: 00.

<sup>(5)</sup> قال فن حجو الصدياتي في العرابة في نخريج أحاديث الهدية (75/2): قواد: وكان الحدود عن الرأة تاب من قيس، ولقال قال قال بها الريادة علايه، أنو دود في العراسيل وهيد الرائل وابني أن شبية على عليه، عن عطيما حديث هرأة إلى الشي هيلي الله ديك وسلم تستكي روحها، فقال أثرة من عقيم حييفته التي أصبيقك الحديث العدد الله أن الما الريادة علال ووجه الدرطي بقتر من عقيم عبان الما الريادة على ووجه الدرطي بقتر من الما عبان فيه وقال أن استرسل قديم وأخراهم الرياضة وظهرا والعدري من وجه أحم تسجيحه عن المن عبان الما المنافقة على من طريق الريازة أن زينب عبد عبد الله بن أي.
كانت عبد العبد بن قيم، وشكر نصوه، كذا منافة رياب

<sup>(4)</sup> سررة البغرة. 229.

حل بعينه، فطهر حبراً؛ لأنها سنت مالاً، فصار معروراً، فيجب العبر ومخلاف ما إذا كانب. أو أعنق على خبر حيث تحب فيمة العبد؛ لأن طلك المولي فيه منقوم، ولم يرمن برواله محاناً, أما طلك البصح في حالة العروج عبر عقوم، وللها كان باندا، لأن الحمنع من كمايات المطلاق، والكمايات بوانن.

قوله: ﴿وَإِنَّ يَطْلُ الْعَوْضُ فِي الطَّلَاقِ كَانَ وَجَعِبًا› هذا إذا تم يستوف عدد الطّلاق، وإنسا كان رحميًّا؛ لأن صريح الطلاق إذا خلا عن العوض، ولم يوصف بالبينونة كان رحميًّا، وهذا أيضاً في الحرة، أما الأمة إذا مدلت بالأ للروح، وطلقها كان باتناه لأنه يجب عليها بعد المنتي.

قوله: ووفا جُورً أنَّ يَكُونَ فَهُرًا جَازَ أنَّ يَكُونَ لِمَالًا فِي الْخَلْمِعِ فَاللّهَ: أنه يجور الحقع على حيوان مطلقاً، فيكون له الوسط صدا وتكون العراة عتيرة من دفع عندا أو فيسته ويما جزز ذلك) إلان اخلع على على البدع، هما حاز أن يتبت في السكاح حاز أن يتبت في الحلم، إلا أنه يعاوق السكاح في أنها إذا سمت في الحلم حدراً، أو حد ربراً، أو ما لا قيمة له، فعلمها علمه في يكن له عليه شيء، وصح الحلم، وفي المكاح بلزم الزوج مهر مشر، والشرق: أن حروج البضم من ملك الزوج عبر مشره ودعوله في ملكه له فيمة بشل أنه إذا لووجها، وفي بشم لها مهرأ لب لها مهر الشل بالدحول. وفي الحليم في عليها ولم يكن به عليها شيء

قوله: روزاذًا قَائِمَةٌ لَهُ خَالِعَتِي عَلَى مَا فِي نِدِي فَخَالَفَهَا وَلَمْ يَكُنَّ فِي يُدَهَا شَيَّاءُ فَلاَ شَيِّهُ لَهُ عَلَيْهِ)؛ لاَجَ لهِ تعره حيث لم نسم له مالاً، ولا سنت له شيئاً له قسق، وكنه إذا قائمت: على ما في شِيء ولم يكن في نيمها شره صح الحسم ولا شيء له.

قولد: وفإن قالت هلى ما في يدي من خال فكالف ولمؤي يكن في يدفه شيءً وفات غليه منهركفاع؛ لابها لما ست ما لا تم يكن واصرأ بالزوان إلا معرص، ولا وحد بلى يبحاب المسلمي، أو ابسته للحمهام، ولا إلى يبعد السمع أعني مهر المنافئ؛ لأمه غمر متقوم حالة الحروج، فنعين ما قام به على الروح، ثم إنه وحب له الرحوع بالمهر، وكانت قد الراقد الله لم يرجع عبب عليه؛ لأل الري فا يستحقد فالا الله له بالتراوف فاو رجع عليه. ترجع لأجل الهذه وهي لا توجب على الواقب فسالًا.

قوله: وَوَإِنْ قَائَتُ عَلَى هَا فَي يَدِي مِنْ دَرَاهِمِ أَوْ مَنْ طَنْزَاهِمِ فَعَمَلُ وَلَمْ يَكُنْ فِي يُفَاهَا هَنِيَّ الْفَاهُ عَلَيْهَا لَمُلاَنَّةً دَرَاهِهَاء؛ لانها مَنْ الجديع، وأقلم لغزاف وان وحد في يدها دراهم من تلانة إلى أكثر، فهي تروح، وإن قان في يدها أطل من ثلاث، فله ثلاثة وإن وقع الحُلع على العهر فهم، فإن لم تقيفه العراءُ سفاء عنه، وإن فانفيه المنزده عالم، وإن خافعها على سفة عانها بهم الحلج، والقيان، عنه بالفقة

قومه: ووزن قائمت طَلَقَني تلاقه وألَّف بصلقها واحدًا فعليها لَلْتُ الألَفَ، الأبها ل طبيب التلات بأنف، فقد طلب كل واحده نفت الأناف، والسر قائلل إلا قال ها: طلقي هممك للانا للك، فطلفت غمسها واحده لأبه لو يرض بالسوند. إلا مكل الأبع، علم يجر وفوع الليونة بتعملها.

قوله (وَاوَدَا قَالَتُنَا طَلَقَنَي تَجَرَّنَا حَلَى أَنْفِ فَطَلَقَهَا وَاحْدَةُ فَلَا شَيَّاءَ فَهُ عَلَمُهَا عَلْمُهُ أيي خَتِيفَةً» ويتنان الرحمة، وصادها: هي واحدة دائمة ادلت اداله ، الآن كذبة وعلي. يستونة الناوالي المعوضات حتى إن توضع احتى هذا انساع سوحا، أو حلى درهم سواء

ولأي حبود: إن كاملة وعلى، المسرط، قال الله تعالى: ﴿ يُسْتَهِنْكُ مِنْ أَنْ لَا يَعْمَرُكُ مِنْكُ اللهِ مَا يُل يَشْرَكُونَ اللّهِ شِنْكُ إِلَى أَنْ وَمِنْ قَالَ لا رَفَّهُ أَنْكُ عَلَى عَدَّهُ السَّدُرُولُ وَإِنَّهَ اللّه وإن كان فيها معنى الشرط، قدشرط لا ينفسم على عدد السار للإنا، فأنت طائر للإنا، عند وجود حسم الشرط، الا برى الله لو قال ها: ولا وقت المار للانا، فأن ما أساس عالم يوسد فلا علم المقال مرة لم يقع عليه شيء لعدم كمال الشرط، فائدة في الساس عالم يوسد كمال الشرط المسلمون له حموم الديل لم راجع ماليم، والذي الله عليه علم الله حسمة الآبا فكرت الألف ولك الله، فطفقها وفع الطلاق، ولا شيء له علمها عبد أنه حسمة لابها فكرت الألف عبر معلقة بالطلاق، والطلاق لا شوفت على عوض.

وقال أبوا وصف وتحمد: طرفها الأنف؛ لأنه لا ترق ان لأعواض بن الله وطواوه ألا ترى أنه من قال لرجل: حمل بي فله الله جهارتك فرضيا فحمله المتحق المرفعية فكما هذا

والحواب لأمى حبيمة: أن الإمارة لا نصح عبر تموس، وانتثلاث بالالانه.

قوله. وزاناً قال نزوج طأقى نفست لكان بأنف أو ضي النب فطانت نفسته واحدةً لَمْ يَفَعُ عَلَيْهِ شَيْءًا. لانه ما رسي باليه له الاستم له الألب كنه محجب قولها: طفني ثلاثاً بألف، الأنها ما رصيان السولة بأنف كان بعصها الرحمي، ولو قالت: طفي وحدد بألب، بطفت ثلاً طللت ثلاثاً عبد أي حيفة بعر عيء.

وقال أنو يوسف ومحمد عطان للائل وبلرمها الأنس.

زاي خوره السمحة: 12

قولة: وَوَ لَهُبَارِأَةً كَالْخَلْعِيِّ وصورتها: أن يقول: برات من النكاح الذي بيني وسال على الذي يقبلت.

قوله: ﴿وَالْخَلَعُ وَالْمُبَارِأَةُ لِيسْقِطَانَ كُلِّ حَقَّ لِكُلُّ وَاحِدٍ مِنَّ الرَّوْحَيْنِ عَلَى الآخِرِ مِمَّا لِمُعَنِّقُ بِالنَّكَامِ عِنْدُ أَبِي حَدِيفَةً} بعنى السكاح القائم حَالةً السِارَاة. أما الدى فيله لا يستقط حقوقه.

وقال أبو بوسف: في الساراة مثل قول أي حنيمة. وأما الحلح فهو كالعلاق على مثل لا يسقط الا ما سياد.

وقال محمد المهما حمعاً لا يسقط إلا ما اسياه.

وصورة المسألة: حثلت به على شيء مسمى عين، أو دين وكان تسير غير ذلك: وهو في دمة الروح، وقد دحل بها، أو له ساحل لومها ما مست له، ولا شيء ظا طله من المهر عال أي حيدة، وعادها: لها أن ترسع عليه باللهبر إنه دخل به، أو بدهه إن لم يدعل بها، ولو أبه كانت فد قصت المهر، أم بارآها، أو حالها قبل أن يلحل بها على شيء، لهو جائز، ولحمر كله فاء ولا شع كل واحد منهما صاحبه بعد الحاج والمبارأة بشيء من المهر، وكما لو كانت فبشت منه لصف المهر، أو ألاره أو أكثره أم المثلث منه بدراهم مسماة قبل أن يدحل بها فالم وح ما مده له ولا شيء لواحد منهما على صاحبه مد في بده من المهر.

وفي الندمة: إذا حالفها على مال معلوم، ولم يذكر السير، وفيت عل يسقط الدير؟ هذا موضع الخلاف:

افعند أبي حيمة السفط.

وعملان لا يسقط، وله أن ترجع له إن دحل بها، أو بلطفه إن لم يفاحل بها.

وفي شرحه: إذ حالعها، أو يارأها على عند، أو توجه أو دراهم، وكان المهر عبر وقال: اللا شيء له غير وقلك، وإن كان قد أنعاها السهر لا يرجع عليها للنبيء منه، وإن كان قبل النحول ولم يعطها شبئاً منه لم يكن في هليه شيء، وهذا قول أي خبمه ووالفه ألو يوسف في السارأة. وأما في تجمع فلم يوافقه، وقال: إن الخلع لا يوجب فلك.

وقال عدد: في كليهما هو كالطلاق على مال، فأنو يوسف مع محمد في الحبع ومع أن حنيمه في العباراة.

قال في المبابيع: إن كان الحليع الشؤه الحديم برئ الروح من كالي حق وحسم قا بالبكاح كالسهر، والتعقة الداخية، والكسوة الداخية، ولا يسقط عنه نفقة العدة، وإن كان يقط الساراة، مكذلك أيصاً عند أي حيفة، وإن كانت قد قيضت مهرها صلم ها، وإن كانت لم تفيضه، فلان شيء له على طروح سواء كان مار الدعول، أو معدد

رقال أبو بوسف: إن كان بلفط الهيارآه فكمة فان أبو حيمة، وإن كان للفط الخامج لم يسقط إلا ما مني عند الحلع.

وقال عمدة لا يسقط إلا ما سيا سواة كان تلفظ الخلج، أو يلعظ السارات فعلى قوله: إن كان قبل الدحول، وقد قلصت مبرها وحدد عليها ره الصف سم، وإن كان بعد الدحول، فيم غاء وقه عليها جميع ما سرت، وأحمدا أنه إذا كان لأحدهما على صاحبه دبي عبر شهر بسبب أحر لا يسقط، وهو الذي احتر: به التابيع طوله: من حقوق الذي أحتر: به التابيع طوله: من حقوق الذكات.

مسابقة قال في الوافعات: رجل تروح بالمرأة على مهر مسيمي، ثم طلقها طلاقاً بالناً، ثم تروحها ثانياً على مهر آخر، ثم الحلف مه ملى مهرها بيرة الروج من أنسهر الذي دون الأول، والله أمسم.

## كتاب الظهار

الطوار<sup>(1)</sup>. هو أنه يشده الراقع، أو عصواً من العصائبة يعلم به عني صبعها، أو حرباً. شائعاً منها من محرم محليه على الدابيد.

وأصل أنوته أول سووة المحادثة بريب في خولة بيت تطلة الرأة من الخراج، وفي 
ووهبا أولى من الصاحب، وهو أحر شاده من الصاحب، ووكانت حولة حسمة المسم
الراها ووهبا، وهي المحادة في تسلاله، منظر إلى مجردا، فلما الرعب من صلالها راودها
عن الاسماء فأداء حلما فحصب، وقال: أن على كطير أمي، ريدم بعد ذلك، في الله 
مراودها عن تصبها، فاضعت، وقالت وألدي بعض الرق المدد الا تصل إلى، وقد قلت ما
قلت: التي يقصل الله ورسول بهنا وحكم الله في وقيك بمكله، قالت الجولة فوقع 
علي، فلافته بها تقوم ب المرأة السبح الكبر الصعيف، أم حرجا إلى الجرائي، وأحمال 
مهم أرائه فلمنها وحصب إلى ومول الله حتى عاديد وسلم، توجيل عائمة وجادت المائمة المعلق المناب المهامت الروحي، وأنا شامة مرعوب في 
وكنت عبية دائد عال، وأصل حتى إذا أكل مالي، وأدى شامي، والمرى أملي وكبر سي، 
وكنت عبة دائد عال، وأمل حتى إذا أكل مالي، وأدى شامي، والمرى أملي وكبر سي، 
وكنت عبة دائد عال، وأمل حتى وحطل كامة عالم على ذلك ولي عنه أولاد صعار وك

<sup>(4)</sup> فدانسد، عن الاحر صارة سال على تحرام الحياء الروحية، ولا تعلى على اراده الفريق الى تدني على الدي الفريق الى تدني على القال على الدياء الله على المائة المحافظة، وتحويلاً على المائة المحافظة المحا

والطوار لا وقدت إلا من روح عالم تعافل مستمره الروحة عد اعتد رواحها فتصدأ صحيحاً عامداً. هو كان اعتد مولوفاً على إعارة أحد لا بالمول ميسراً. لأن حرم علمه فعلاً. فيصوف كلامه إحباراً عن الوقع عدل

رمى صدر عد الطهار منى عبر الرحد الله الا بحل له ربائي روحه (1) بعد الديم المحارة والمراسطة المحارة والمراسطة المحارة المحارة المحارة والمراسطة المحارة والمراسطة المحارة المح

الطر الأحوال المحصية في رهاة ومن و 24-342.

خمعه تهم أليه اتماعواء وأنا ضمعتهم إلى جاعوا. فيل ضيء بالرسول افد يجمعني وإياد؟ فغال صلى الله عليه ومشم: ما أواك (لا قد حرمت عليد، فقلت: يا وسول الله ما دكر طلاقاً، وإنه روسي واس عملي وأبو أه لادي، وأحب دياس إلى، وهو شبح كبر لا يستطيع أنا يحدم غاسما فقال صلى اقد غلبه واسلم حراست نميه قالت: فحعلت أراجم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بقول حرمت عليه، حرمت عليه، نعلت: به رسول الله لا تقل دلك بوالله ما ذكر طلافك فقال صلى الله عليه وسلم: ما عادي في المرك شيء، وإن مرال مي أمرك شيء ديمه ذلك، فينصف وبك وجعلك تراجع إسول الله صلى الله عليه وسلمية تح قالت: السهم إلى أشكو البك شدة وجدي، وفاقلي، وو هدلي، وما مشق على على هراهما ورفعت يناها إلى للسعاء تدعوه وتتصرع فبيما هي كدلك؛ (د تعشي رسول الله صلى الله عليه وسلم الوحم كما كان بعشاه، فقعا سرى عنه دان. يا حولة قد أبرلي الله فينك وفي زوجك الفران تم ثلاً، قوله عر وحل: ﴿ فَلَا سَمَّا آلَهُ فَيْنَ أَنِّي تُخْشَلُكُ فِي زَاحِهَا وَمُشْتَكِي إلَى آلَهُ وَأَنْهُ لِينَاءُ فِي أَنْ وَكُما أَ فِيهِ اللَّا بلى الحر اللَّابات لفظت عائشة شارك الذي وسع سعه كل شيء وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ أَنْهُ أَخِيهًا لَهُ إِنْ أَنَّهُ عَلِيمًا لِهُ أَنَّا أَنِّ صَاعِ مَن بناحيه وينصر ع بأيه يصير معلى بشكو البه فقال صلح الله عليه وسالم. يؤم به فيعنل وفاة فقامت: والله ما عبده ذلك الخال: مربه فليشم شهو بن متنابعين قالت. إنه شبح كسر ما به من صوم قال: مربه فلنطعم متعرر مسكنة وسقا من شو فالتها والله ما يجد ذلك بديل: إنا سبعيمه بعالى من شو وهو ا مكل بسم للالين صاعا قالت وأن أنب مثل ملك نفتل العلى والمدرضي به حورأيم وفي رواية أف الذي فبلي الله علم وسلم فال لأوس من الصاحت: يوهل استطلع أن تعلق رفية؟ قال الاه فاي الليل العالم، قال: فيل تستطيع أن تصوم شهرين متناهير؟ قال: لا، والله يا رسول الله إنهي إما لو فكل في اليوم للات مراب كل يصري، وحصت أن تغشو عبير، قال: هول استطيع أن قطعم سنين مسكيم؟ قال: لاء والله إلا أن تعرسي يا رسول الله، قال. بهر معيمت لحممته عشر صاعأ وداع لك اللركه, فأعانه رسول افله صلى الله عليه وسقم يفين و<sup>رو</sup>ي

<sup>(</sup>١) سيء اهائله: (١)

<sup>(2)</sup> سور) عماماته (1

 <sup>(</sup>ق) قال الرياحي في حدث الرابا (1979هـ) قال على الديلام في حدث أول من الصحت، وسيؤمن صحر الكل مدكل الهجم بهاج: قلت: مكانا رفع في الإنسانية، وسواء: وسلمة في ميجود والحقيق غربات عد الصرفي في ومعجمها في حدث أول الصفات، قال عاطم الميد.

وقوله: «كتطهر أمي به: صريح في الطهار، فيقع نه الفقيه، موى، أو تم ينو، وإن أراد به الطلاق فم يكن إلا ظهاراً، ولا يصح أن تكون مثلاقاً، ولا تصح طهار التدبي والمحتود؛ لأنه قول، وأفرافهما لا حكم فا كالطلاق.

وإذا طاهم المرحل من المرأنه، ثم مانت سقطت عنه الكدرو، وإن استع المتعاهر من

الكفارة؛ فرفعته امرأته إلى القاضي حيسه، حتى يكفو، أو يطلق.

قوله: وقَوْلاً وَطِيْهَا قَبْلَ أَنَّ يُكَفِّرُ اسْتُطَفِّرُ اللَّهُ تَعَالَى وَلاَ شَيْءً عَلَيْهِ غَيْرُ الْكَفْارَةِ الأُولَى وَلاَ يَفُوفُ حَتَّى يُكَفِّرُ، ولو طاهر، ثم ارتد، ثم أسلم. فتررجها، فالطهار بحاله صدًّ لمي حنيفه، وعندمه لا يكون مظاهراً بعد ظردة، كنا في البنايج.

قوله: (وَالْقُودُ الَّذِي يَجِبُ بِهِ الْكَفَّاوَةُ أَنْ يَعْرَمْ عَلَى وَطْتِهَا) بعني إن الكمارة، إما نجب عليه إذا نهيد وضاّها بعد الطيار، فإذا رصي أن تكون عُرمة عليه، ولم يعزم على وطلبها لا يجب عليه الكفارة، ويجبر على التكفير دفعاً للضرر عنها، فإن عرم على وطلبها وجبت عليه الكفارة، فإن عزم بعد ذلك أن لا يطأها سقطت، وكدا إذا مات احتصا بعد المنزم، فإن كفر عن طهاره، وهي مباءة، أو شعت ذرح آخر أجزاه، وإن خاهر من امرأته مراوأ في عملس واحد، أو في مجالس متفرقة، فعليه لكل طهار كمارة إلا أن يعني في كل مرة الطهار إلا وإن عملس واحد والا يصدل في غلها دالله على واحد والا يصدل في غلها دالله على الوجهين جميعاً.

قوله: ﴿وَإِذَا قَالَ أَلَتَ عَلَىٰ كَيْطَنِ أَمَٰى أَوْ كُفَخِيْنَا أَوْ كُفُرْجِهَا فَهُوْ مُطَاهِرٌ} ركعا إذا تبهها بعضو من أمه لا يجوز النظر إليه، فهو كتشبيه، يظهرها.

قوله: ﴿وَكُذَٰلِكَ إِذَا حَنْبُهُمْ بِمَنْ لاَ يَسِلُ لَهُ مُتَاكِحُتُ عَلَى النَّابِيدِ مِنْ فَوَاتِ مُحَارِمِهِ مِثْلُ أَخِهِ أَوْ عَشِيهِ أَوْ أَمْهِ مِنْ الرَّضَاعَةِ أَوْ أَحْبِهِ مِنْ الرَّضَاعَةِ﴾؛ لأنهن حرام على النابيد.

وقال الشعبي: لا يصح الظهار الا بالتشبيه بالأم.

وقال مالك: يصبح بالتنبيه بالأجبية. وإذا قال لها: أنت على كطهر أمك كان مظاهراً سواء كان مدحولاً بها كان مظاهراً ولا قال: كظهر ابتلك إن كانت مسحولاً بها كان مظاهراً وإلا فلا، وكنا إذه تسهيها بالرأة أبيه، أو إمرأة ابنه كان مظاهراً؛ لأنهما حوام هليه على التأبيد، وإن شبهها بالمرأة قد زمى بأمهاء أو بالرأة قد زنى بها أبوم كان مظاهراً عبد أبي يوسف؛ لأنه لا يحل له نكاحها على التأبيد.

وقال محمد: لا يكون مظاهراً؛ أأن هذا عملت فيه، حتى لو حكم حاكم بجواز فكاحه لم أبطئه، فلم تصر عرمة على النابيد.

وعند أي يوسف: أو حكم حاكم بجواره لم ينفذ حكمة. وإن قبل أجنية بشهوة، أو نظر إلى فرجها بشهوة، ثم شه زوجته بابتها لم يكن مظاهراً عند أي حيفة، ولا يشبه هذا الوظء؛ لأن الوطء أيين واظهر. <u>ڪتاب الظهار</u>

وقال أبو بوردت الكون معاهراً وإن شديه بالمراة عربة علمه في الحال، وهي تحل لمه في الحال، وهي تحل على إلى مطاهراً وإن شديه بالمراة عربة علمه في الحال المراة عربها بالمراة عربها بالمراة عربها بالمراة عربها المحلوم وكفا عبد أبي يوسعه وإن كانت عدم حرام على المأداء الأنه أو حكم حاكم بجوار الكاحيم حال أو المحلم المالة المالة المحلم المحلم أبي أو المي المؤلف المناهراً وإن خال: أم المحلم المحلم أو المالة المحلم المحلم أو المحلم المحلم المحلم أو المحلم المحلم أو المحلم المحلم أو المحلم المحلم أو المحلم المحلم

وقال أو توسف تكون مطاهره، والصوع، على تول محمه، وهو الصحيح

وعبد الحسن بن وراد) عسها كفارة بدس إدا وطنها؛ لأن الطهار بقنصي التحريم. وكأمه فلت: الت حرام ويحب عليها كذرة من إدا وطنها.

واقتمده كها لا تنبث التجريم كالطلاق، كله في الكراحي.

فُولَكَ، وَوَكُذَا إِذَا قَالَ وَأَمَلُكَ عَلَى كَفْهُو أَنَى أَوْ فَوَخُلِكَ لَوْ وَخَهْكَ أَوْ يَعْتُكَ أَوْ وَقَبُلُكَ أَوْ يَسْلُكُكُ أَوْ أَنْلُكُ أَوْ غَشَرُكُكُ فَصَاهِرًا» لأنه يعمر بهذه الأدياء على جميع البعد. وإن ذَنَ طهرك على تطهير أمي، أو تحقق أو تضرحها أو مطلك، أو محقق، أو ياك أو وحدك إذا كان مطاهرة كنه في هياسيخ الأرافيا العضو من اهرائه الا يعمر عن حميع الشخص، وهو يُسا بكون مطاهرة إذا شبه أمرائه، أو خضوة حميا يعمر له عن وميع لمستحص، وهو يُسا بكون مطاهرة إذا شبه أمرائه، أو خضوة حميا يعمر له عن وميع لمستحص بهن لا يحل على اللية،

قول: وزاية قابل ألك علَيْ مَثَلَ أَلَى أَوْ كَأَمَى رَاسِعَ بَلَى بَشِهِمَ عَدَ أَي حَسِمَة فَإِلَّ أراه الإكتران، فليس تشيء، وإن أراد الطاءى، أو الطهيار فيهو كنما توى، وإن أراد التجريم فهو إيثان.

وقال أنو يوسمين هو تحريم، لأن يصاهر من الدهبية التحريم، وأدناه الإيلام

و قال عميد: هو طاهر، وليس كمالك، إذا قال النه علي كترج أمي؛ لأن الملاجه بالكرامة لا مكون الدرج، قام بيق إلا الدحراج.

قوله: وزيَّا قَالُ أَرْدُت الظَّهَارَ فَهُوَ الْهَارَى: لأنه نشوه محسيمها، وابه تشبه بالظهر: لكه بس بسريح، بيعتم إلى الية.

قوله: روايلًا قال أوذك الطَّلاق فينو علاقًا عاليَّ؟ لأنه تشب بالأم لي التحريم. مكانه قال: أنت على حربه، ومول الفعلال. قوله: ﴿وَإِنَّ لَمْ يَكُنَّ لَهُ نِيَّةً فَلَيْسَ بِشَيَّءٍ﴾ منه عندهما

وقال عمد يكون ظهاراً؛ لأن النتيبة بعضو سها لها قبال طهاراً، فالشنيبة بحسبها أولى لهما أبان طهاراً، فالشنيبة بحسبها أولى لهما أبه يحتمل الحسل على الكرامة، فيم يكن ضهاراً، وإن قال: أنت على حرام كامي ونوى طهاراً، أو طلاقاً، فيم على ما يوى؛ لأن يحتمل الطهار أيضاً، وإنه أبوى النجريم لا غير كان طهاراً أيضاً، وإنه أم يكن له بما يعلى قول أبي بوسف يكون إبلاء، وعلى قول تحدد الهاراً وإن قال: أنت على حرام كطهر أمى، فهو طهار عند أي حتمه سوا، يوى طهاراً، أو إبلاء، أو طلاقاً، أو تعريباً مطلقاً، أو ليو شهار الله مديم في الشهار، فلا يحمل مرد، وطعمه إن يوى طلاقاً، فيه وطلاقاً، ويو طلاق، وإن قال: أنت أمى، فهو كانت

قوقه: (ولا يَكُونُ الطَّهَارُ إِلاَ عِنْ وَرَحِهِ) لقوله تعاني: و وَلَانِينَ يُطَهَّهُونَ مِن تَشَيِّهُهُ ﴾ <sup>(1)</sup>، والسراة ب: الزوجات، لقوله تعالى: ﴿ لَلَّذِينَ لِمُؤْمِنَ مِن قَالِهُمْ ﴾ <sup>(1)</sup> سواء كانت الزوجة مرتب أو تعند أو مدرت أو مكانت أو أم لكنانُهُ أو أم ولك، أو كديث وكفارته كفارة الحرة المسلمة.

قوله، ووإن طاقر عن أمنه لم بكن لمضاهراً) وكذا من مديرته. وأم واند لا يكون مطاهراً، وإن طاهر العدد أو أشدر، أو الممكات صح ضاره، وكدارة كدارة الحو، الا مطاهراً، وإن طاهر العدد أو المددر، أو الممكات صح ضاره، وكدارة كدارة الحو، الا إن التكدير مالدن والإطلام لا يجوز ما ما لم يعني، ولا كدر بهما وذن مؤلام أو المولى كدر بهما عنه لا يجوز: ويجوز له التكثير بالصافر، وليس للمولى أن يسعه من ذلك؛ لأم لم يتعلق تعلى يم حق الدركة بحلاف الدر وكداره اليمين، فإن له أن يسعه من ذلك؛ لأم لم يتعلق به حق أدس.

قوقه: وؤمن قال نيسانه التي على تنظير أمّي كانا مطاهرا من خبيعين وعليه لكُلُ وَاحِلَةً كُلَّارَةً سواء كان في على، أو بمالس، وليس كدلك إنه ألى من سانه، فحامعين، فيه لا نعب إلا كدارة واحدة؛ لأنه أنسم ناته رهو واحد لا شربك له، وأما هذا: فالكدارة إنها نجب لرفع فحري، وأشحاع في ثل واحدة سهن عبر المحريم في الأعرى، ولو مات واحدة مهى لم يستقط التحريم عن المافيات بحلاف الإيلاء، وكدا إنه ظاهر من المراة واحدة مرازاً في عمل، أو تعالى، فإنه يجب لكل طهار كدارة إذا أن

را) خورة ظائلة (.

<sup>(2)</sup> سورة الشرة. 226.

ينوي الظهار الأول، فيكون علمه كدارة واحدة فسما بننه وبين الله؛ لأن الطمار الأول يهقاع، والثاني إحار، فإذا نوى الإحيار عمل عليه.

قال في اليناسع: إذا قال: أردت اللكرار صدق في الفضاء إذا قال ذلك: في علم واحد ولا يصدق فيما إذا قال ذلك: في محالس عنائمة لخلاف الطلاق، فإنه لا يصدق في الوجيمي.

ولو طلق امرأته طلاقة رجمياً، ثم طاهر سها في عنتها صح طهاره؛ لأنها زوحة، وإن كان الطلاق بالله لم يصح ظهاره؛ لأن الطهار لا يكون إلا من زوحة، وهذه ليست بروجة بدليل آنها لا تعود إليه إلا يعقد حديد؛ ولأنها عمرمة بالطلاق، وتحريم الطلاق آكد من تحريم الظهارة لأنه يزيل الملك، ولا يرتفع بالكفارة، والظهار لا يريل انساك، ويرتفع بالكفارة.

## (مطلب في كفارة الظهار)

قوله: ووُكُفَارَةُ الطَّهُورِ عِنْقُ وَقَيْمٌ بِمني كاملة الرق في ملكه مفروباً سهة الكفارة، وجنس ما ينغى من المنامع قائم ولا به ل.

فقوانا: وكاملة الرقائ حتى إذا أعنى تصف الرقية، ثم أعنى تصفيه الاحر قبل أن بحامها بجور عن كفارته وبعد ما جامعها لا يجور عن كفارته عند أبي حيمة، وعندهما: بحوز؟ لأن عند أبي حيمة، وعندهما: بحوز؟ لأن عند أبي حيمة بمنزله عن الكل صدما؛ إذ هو لا ينحزأ عندهما، ولو كان هيد بين الدين أصلى أحدهما نصيم عن كفارته، لا يجوز عد أبي حيمة سواء كان موسراً، أو مسراًة لأن اللهذ لا يمك عن السعاية في الأحوال كليه عند أبي حنيمة، فكان عنفة بالبطل، وعندهما: إذا كان المحتى موسراً حاز، وإن كان معسراً ثم محرا لأن بسار المحتى بعدم معاية العبد عسجما، وإن أعنى نصف رقية، وصام شهراً، أو اطعم ثلاثين مسكيناً لا يجوز عن كفارته، فيها محلى قرئية؛ ورقية كاملة الرق في ملكمة.

وقوما: «مقروناً بالبيةج: فإنه إذا أعتق شده ولم ينوه عن كفارته لا يجوز عن كمارته، وكذا إذا نوى عن كمارته بعد الإعتاق لا يجوز أبصاً، ولو دخل دو رجم عمرم منه في طلخه ملا صنع مه كما إذا دخل بالسيرات، بإنه لا يجوز عن كمارته بالإجماع، وإذ دخل في ملخه بصنعه إن نوى عن كفارته وقت وجود الصنع حاز عن كفارته عندنا.

وقال الشافعي؛ لا يجوز.

وقوادا: ﴿ وَجَدَلُ مَا يُتَّمِي مِنَ السَّافَعَ فَاتَمَهُمُ: فَإِنَّهُ إِذَا أَعْنَى عَبِداً مُقْتَعُوعَ اليَّذِينَ: أَو الرَّجَلِينَ، أَوْ يَانِسَ السَّقِ، أَوْ مُقْعِداً، أَوْ أَشِلُ اليَّذِينَ، أَوْ زَمَناً، أَوْ مَقْطُوعَ بِدُ واحدة ورَّحل واحدة من جانب، أو مقطوع إنهامي اليدين، أو مقطوع ثلاث أصابع من كل بد سوى الإنهامين، أو أعمى، أو مقطوع إنهامي اليدين لا يجوز عن كفارته، وإن كان مقطوع بد واحدة، أو رحل واحدة، أو مقطوع إنهامين، أو أعوره أو أعشى، أو مقطوع الأفين، أو مقطوع الأخين، أو مقطوع الأخي، أو عميلًا، أو عميلًا، أو عميلًا، أو عميل، أو اعتى، أو المة رتفاه، أو قرناه يجوز عن كفارته، وإن كانا أصب يجوز في ظاهر الرواية.

وفيل إذ كان محال لو صبح في أذبه لم يسمح، فإنه لا يجوز.

وفوتما: ويغير بدل:»: فإنه إذا أختق عبده على مدل ونواه عن كفارته لا يجوزه ويذ أبراه بعد ذلك عن البدل، فإنه لا يجور أينتأ، وكذا السريس إذا أعتق عبد، عن كفارته، وهو لا يخرج من ثلث ماله، صات من ذلك العرض لا يجوز عن كفارته، وإن أجازه الهوانة، فإن برئ من مرصه جاز.

قوله: وَقَالِنَ لَمْ فِجِنْدُ صَاغَ شَهْرِينَ فَتَتَابِغَيْنِ} مِن قبل أن ياماسا.

وحد عدم الوحود: أن لا يكون في ملكه ذلك، حتى لو كان له عبد للحدمة لا يجوز له الصوب الا أن بكون زمناً، فيجوز ثم إذا كفر بالصابه والعقر يوما لعفر مرص، أو عقره فؤنه يستأنف: قان صام هذه الأيام ولم يعظر، فإنه يستأنف أبضاً؛ لأن الصوم فيها هذا فؤنه يستأنف أبضاً؛ لأن الصوم فيها هذا وجب في دعته لا يجوز، وإن كانت مراف فصاحت عن كمارة الإفطار، أو عن كفارة الفتل فحاضت، أو نفست، في حلال ذلك، فلها لا نسأنذ ،، ولكن تصني القضاء بعد الحيض وانفس، لأنها لا يجد صوم شهرين لا جيش فيهما، وإن أنظرت يوما بعد الحيض وانفاس، فإنها تستأنف؛ لأنه تحد صوم ثلاثة أيام لا حيص ميها، وإن صام شهرين متناجبن، ثم فلو على المدن في حلال أنفرة في أخر ذلك اليوم يجب العن، ويكود صومه تطوعاً؛ لأنه فنو على المدن في والله عن البدل كالمتبعم إذا وجد الساء قبل الفرع من المداة، والأفضل له أن يجب عبه قصاؤه على المدن عمره عدا الوم، نإن لم يسه، وأفطر لا يجب عبه قصاؤه عدن،

وفال وفرز يجب فصاؤه

قوله: رَوْنِنَ لَمْ يَسْتَطِعُ فَإِطْعَامُ سَتُمِنَ مِسْكِينَا) ولا يكون، ولا على هذا الترتيب. قوله: رَكُلُ فَقُكَ قَبْل أَنْسَبِس) هذا في الإعناق والصوم طاهر المصر؛ لأن الله تعالى قال فيهما: ﴿ مَن لَمُل أَن يُتُمَالُنا ۚ إِنَّ الرَّفَا فِي الإطَّمَامِ الصَّا عندنا.

وقال ماثك. من كانت كفارته الإطعام جاز أن يطأ قبله.

قوله: ﴿وَلَيْحَوِي فِي الْعِثْقِ الرَّقِيَّةُ الْمُسْلِمَةُ وَالْكَافِرَةُ وَالذَّكُوُ وَالأَكْسَى وَالصَّعِيرَ وَالْكَنِيلِ؛ لأن اسم الرقبة بتطلق على هولاء.

َ والشائعي: يخالفنا في الكافرة، ويفول: الكفارة حق الله تعلى، فلا يجوز صرفها في عدوه كاثركاة.

قلما: المنصوص عليه عنى رفية مطلقاً من عبر شرط الإيمان، والقناس على الزكاة قياس المنصوص على السعيوص، وهو لا يجوز؛ لأن من شرط صحة القياس عدم النص في المقيس، ولا يجوز عنق الجنين؛ لأنه لا يعرف حياته، ولا سلامته.

قوله: ﴿وَلاَ تَجُوزُ الْغَمْهَاءُ وَلاَ مَفَطُوعَةً الْبُدَيْنِ أَوْ الرَّجْلَيْنِ} رفد بينا ذلك.

قوله: ﴿وَلَيْمُورُ الْأَصَمُمُ﴾ هذا استحسان. والقبلس أن لا يجوز، وهذا إذا كان يجيت إذا صبح عليه يستع. أما إذا كان لا يستع أصلاً، وهو الأحرمي بالصاد لا محزله وبجوز مقطوع الأذبين؛ لأنهما لهما يرادان للزينة والمستعة قائمة بعد دهامهما، وكذا يحوز مقطوع الأست؛ لأنه يراد للحمال ومقعة الشم بافية، ويعوز مقطوع الدكرة لأن نقله أصلاً من غير قطع لا يعنع الحواز بأن كانت أني.

قوقه: ﴿وَلاَ يُجُورُ مُفَطَّعُ عُ إِنْهَامَى الْبَدَائِنِ احترز بذلك عن إجامي الرجلير، قان ذلك لا يسع الجواز، وإنسا لا يجوز مقطوع إجامي البدين؛ لأن فوة البطش والتناول تعوت بمقاهما، فصار فواتهما كموات جميع الأصابع، وكنه لا يجوز مقطوع ثلاث أصابع من كل يد فهوات الأكثر من الأصابع، ولا يجوز الفاهب الأسنان، ولا مقطوع المتفنين إذا كان لا يقدر على الأكل، فإن كان يقدر هليه حاز، ولا يجور الأخرس والحرسية لأن منفعة الكلام العدمت، ويجوز فاهب الدعر واللحية والحاجبين؛ لأن نظال، إسا هو للزينة.

قولهم وولاً الفنجنونُ اللّذِي لاَ يَغْطِلُهُ؛ كان الانتماع بالجَوارِج لا بكون إلا بالعقل، وكان قائت السافع، وأما إذا كان يجن ويفيق، فإنه يجزي، وإن أعلى طفلاً رصيعاً أحزأه وإن اعتق مريضاً برجى له الحياة ويحاف عليه الموت أحزاهه فإن كان في حد الموت لم يجزه.

ا قسوله: وزلا يُخسورُ عسكُمُ الْمُدَائِسُو وَأَمُّ الْسُولِدِيَّةِ وَلَانَ رَسِمًا نافعي، حتى لا

<sup>(1)</sup> سورة اخلاق: 3.

يجول بعيماء

فواله ورلا المكانب الذي لذي بغض الساس، لاه عنفه سدل

قوله: وَفَهِنَ أَعْنَقُ مُكَافَنَا لَمْ لَوْهُ شَنْنًا جَازِي: لأن الرق فائم به من كل جانب: لأنه يقس الانفساج ولد وحصل عنه عوض ويسلم للمكانب الأولاد والأنساب، ويحول عنق الأنق عن الكمارة، كله في شاهان.

قولمة. وفونًا الشتوى أباة أو ابَّت بشوى بالشتراء الكفارة خارًا عِلْمَانَ) لخلاف الله لو ورامة لالله لا تسع له منه

المواند: ووزيرًا أغلق تطف علم فسلماك على الكفارة واضمى قبلته ليقيه والشغة الم ليكن علما التي خليفة، وقال البر يوسف وعسان بحور إذا كان مدسراً: «لا يعدر إنا كان معمولًا

قولهم ورَإِنَّ أَشْقُلُ لِعِلْفُ عَلِيْهِمْ عَنْ كَعَارِيهِ لَيْرُ أَعْنَقَ لِدَلِيهُ عَلَى جَانَ: لأنه أعلقه بكرامين. والقصان مسكن على ملاه بسبب الإعداق لعلية الأنفاره، وذلك لا للعلم الجوار للعلاف ما شفع، لأن القصال هناك عكل على ماك الدريك.

قوله: روزياً اغتيل بطف عبده عن كفاريدانغ جامع التي فانغر مثبًا لُمْ أغنق بالله للم المنطق المبيار المبدد و تبرط الإعتاق الديدة فيل المبديس بالنصيد قال الله تعالى: فإ تشخرير زدية في قبل أن وممالاً أنه أ<sup>17</sup> واعتاق النصف حصل بعد المبديس وعدمنا رعدوره الأن إعداق النصف عدمنا رعداق الكل، محصل المنطق الكل في المبديس، وزارة توابع عدد أن الحيفة المبارف عدر وفية أحرى.

قوله. روزنَ لَمْ يَجِدُ الْمُطَاهِرُ فَا يَعْتَقُ فَكَفَارْتُهُ صُولَمَ طَهْرَتُنِ فَتَقَابِعُنُونَ لَبُسَلُ فيهما طَهُرُّ وَمُفِئِكُ وَلَا مُولِمُ الْمُطُرِ وَلاَ لَوْلَمُ النَّحْرِ وَلاَ اللّهِ الشَّنْرِيقِ)؛ لأن طاقع منصوص عليه، وصوم عام الأرام منهى عنه، فلا ينوب من الواجب

قُولُهُ ﴿ وَإِنْ حَامِعُ أَلَّمِي ظَاهُمُ مِنْهِا فِي خَلَالِ الشَّهْرَانِ لِبَلَا عَمَاءُ أَوْ مُهَاوَا لَاسِ اسْتَأْلُفُ الصَّوْمُ عَلَىٰذَهُمَ وَقَالَ أَوْ يُواسِدِي: عَلَى سِيامِهِ، وَلا يستأسب.

المان أن الله العالمي أمره يصياه شهران متنامعين لا مسلمين ليهداد فإذا حامع فيهدا فع ولك بالمأمور الله وكان المرادي هذا لم يحيص بالصواء فأنسه الوطاء في الاعتكاف، ولا يضه منه إذا وصل في كمارة الفتل بهاراً المدياء أو ليلاً حاملةً حيث، لا يستأمدا الأن السبح

المورة تحاطم 3

من الوطاء فيها نمعني بحنص بالصومة ولأبي يوسف إن كل رطاء لا يؤثر في فيماد الصوم لا يبطل الشايع دليله الوطاء ناسهاً بالنهار وعامداً بالليل في كمارة الفتل.

وقوله: ﴿ وَهِارَا مَاسِبَاحٍ: فَهِدَ مَاهُ لَانَهُ لُو كَانَ عَامِداً اسْتَأَمِّفُ وَهِدَاهَا لَقَدَمَ التنابع، وفهذ محماع التي قدهر منها؛ لأنه نو حامع عبرها بالنهار باسياً، لو بالليل عامداً، لو ذاتها لم يستأنف إهماماً.

قوله: ﴿وَإِنَّ الْفَطْرُ فِي يَوْمِ مِنْ لِمُقَرِّ أَوْ لِفَيْرِ غَفْرٍ اسْتَأَنَّفَ} للموات التناج، وهو كادر عليه، فإن كانت امرأة محاصب، أو نفست في حلال ذلك لو نستأنف. وقد بها ذلك.

قوله: ﴿وَإِنَّا ظُاهِرَ الْقَبْلُ لَهُ يُنجَرُهُ فِي الْكُفَّارَةِ إِلاَّ الطَّوْقَةِ)؛ لأنه ﴿ ملك له، وهو من أهل الصوم، فلرمه، وليس للمولى أن نسمه عنه.

قوله: ووَإِنْ أَطْنَقَ الْمِرْلَى عَنْدُ أَوْ أَطَّنَمُ عَنْهُ لَغُ يُجْوِهِ} وطهار الدمي عنده لا يصح؛ لأنه لا يضح مه الصوم.

قوقه (وَإِذَا لَمَا يُستَقِعُ الْمُطَاهِرَ الطَّبَاءُ أَطَّعَهُ سَتَمِنَ مَسْكِينَا) المعتبر العمر الحالى في الكفارات في حواز الانتقال بخلاف الشيخ القاي، حيث يعتبر العمر فيه إلى المود،، والمعتبر في البسار رالإعسار في ذلك وقت التكفر، لا وقت الظهار حتى لو ظاهر، وهو غي وكان وقت التكفير العسراً أجزاه الصوم، وإن كان وقت الطهار وهو فعير، ثم أيسر لم يحره الصوم.

> رفوله: ومثين مسكيناً واسواء كالوا مسلمين، أو دمين علمه وقال ألو يوسف الايحوز فقراء أهل الذبة.

الوله: (نَصُفُ عِنَاعَ مِنْ بُرُ) ودفيق البراو سويقه خله في اعتبار الصف الصاع.

قوله: راوًا صَاعًا مِنْ تَشْرِ أَوْ شَعِينِ وَدَقِينَ النَّبَيْرِ وَ نُولِقَهُ مَنْهُ، وَالصَاعَ أَرْبِعَهُ أَمَانِهُ فَإِنَّ أَعْظُهُ مِنَّا مِنْ يَرَ وَمُونِنَ مِنْ شَرِهُ أَوْ شَعْرِ أَجْرَاهُ خَمِيولُ النَّفْصُودُ

قوله: وَهُوَ قِيمَةً قُلْكُ)؛ لأن القيمة عنديا تحري في الركاف، فكما في الكفارات؛ وكان المفصود المداخلة ودنم الحاجة ودلك بوجد في الفيمة

قوله: وفونَ غَذَ هُمْ وَعَشَاهُمْ خَارَ قَلِيلاً اكْلُوا الْوَكُنِينَ ، يعنى بعد أن وضع لهم ما يشمهم، والمعتبر هو الشبح لا مفتار الطعام، ثلا بداس اكتبين مشمعين عداء وعشاء، أو محورًا وعشاء، أو عمارين، أو عشاءين، أو سحورين، ولا يجري بن عبر البرائلا بالإدام. قال في الهذابة: لا بداس الإدام أي حبر الشهر لمسكنه الاستيماء إلى الشبع، وفي كتاب الظهار كالكاب الطهار كالكاب الطهار كالكاب الطهار كالكاب كالك

حيز الحفظة لا يشترط الإدام، فإن كان فيهم صبي عظيم لا يحزي، لأنه لا يستوفي الأكان. كاملاً، والمعتبر أن يكون كل واحد منهم يستوفي الأكن

قموله. وَوَإِنَّ أَفَقُعُوا مِسْتُكِنَا وَاحِمَّا سِفَينَ يُولِغًا أَكُلْتُنِينَ مُسْبَعَتِينَ أَخْوَأَتُنَ وكذا إذا أعظاء سنين يوماً كل يوم نفسف صاع من بر. أو صاعةً من شر، أو تجبر.

قوله: ﴿ وَزُونَ أَغْطَاهُ فِي لِمُومِ وَاحِدِ طَعَامُ مِنْتُبِنَ مِسْكِينًا لَيْمُ لِجُرُمِ إِلاَّ عَنْ لِمُوم فَلِينَا)، وقو أخد مانه وعشرين مسكناً دامه واحده: هميه أن عظم (حماء الطونين الكاه مشاعة أحرى، وكذا إذا عدى منتين وعملي منين غيرهم، فعليه أن يطعم إحداد، العرقين أكله مشيعة أخرى.

قوله: وقول أقرب التي ظاهر منها في جعرًا الإطفاع ألم يستأبف كنا إذا أطعم ثلاثين مسكيناً، ثم حامع الرائد، فأن يطعم ثلاثين مسكدة واجداع لا يقض الإعلماء؛ لأن الله تعالى لم تذكر ف من قبل أنا يتمات إلا أنه يسم من السميس قبعه لأنه وبنه يقدر على الإعتاق، أو العموم فيقعان بعد السميس، ولو أعطى سنين مسكيةً كن مسكين صاعةً من الحيمة عن طهارين لا يجزيه إلا عن احتما في قرغما.

وقال عمدة يجريه عليمة. فإن كانت الكفارتان من حسين عنظين، فإنه يجريه إصاعا كما (د) أطعم عن إفطار وظهار.

قوله: (وَمَنْ رَجْبَ عَلَيْهِ كُفَارَتُنا طِهَارٍ فَأَعْنَىٰ رَفَعَنِي لَا يُغْوِي إِخْدَاهُمَا بَعْنِيهَا خَارَ عَلَيْمَا وَكُذَٰلِكَ إِنَّ صَامَ أَرْبُعَةَ أَشَيْرٍ أَوْ أَطْهُم مَانَهُ وَعِشْرِينَ مِسْكِينًا جَارَ وَإِنْ وَاحِلَةً وَصَاغَ شَيْرَتِنِ جَارً أِنْ يَخْعَلَ ذَلِكَ عَنْ الْبِيمَا شَاءً} وقال وَفَرَا لا بحربه عن وَحَلَفُنَا فِي مِسِعَ ذَلِكَ، وَاللهُ تَعْلَى أَنْفِعَلَ ذَلِكَ عَنْ الْبِيمَا شَاءً} وقال وَفَرَا لا بحربه عن وَحَلَفُنَا فِي مِسِعَ ذَلِكَ، وَاللهُ تَعْلَى أَعْمِهِ.

## كتاب اللعان

الفيه التلفات بوت العصب، وإن كان فيه العصب أيضاً الإن اللهي من حالب الرحل، وهو المقدم والبائل الرائلين من أسبات الترجيح، ثم اللغال التهادات عبد أي تواللك والله تحدد أي الرحل، والله المن أي الأحداث المناذ اللها معنى الحداث اللها اللها المن المن المن اللها اللها المن المن المن اللها اللها المن المناذ اللها اللها المن المناذ اللها اللها اللها المن المناذ اللها اللها اللها المن المناذ اللها اللها اللها اللهاء الهاء اللهاء اللهاء اللهاء اللهاء اللهاء اللهاء اللهاء اللهاء اللهاء

وهانده. إذا هرق اهماكم بعد اللعان قبل الحكم، وانتقاوا إلى عبرت، فعند أن يوسف: يستأهد اللعان! لأبه شبعادة نبية معنى اليمين، وعند عمد: يسن.

قوله رحمه الله يعالى: وإن قالك الراخل الرأن الإن وقضة من الحل المثاناة والمنواخ من الحل الشاناة والمنواة من ليخل فادي المعانى والمنواة من ليخل فادي والمنافة المعانى والمنافة المواجب العانى والمنافة وا

فقلما: الركن هو الشهادة الموكدة باليدين، ثم ذات الركن في حامة بالمعلى الوكات كادياً، وهو تنافي مقام العد الفقاف وفي حامية بالعسب، وهو قانو مقام العد الربار، فإذا أنسا هما: قلما: لا بد أن الحواذ من أهل المنسادة؛ لأن الركن فيه الشهادة، ولا الد أن تكون هي منى يحد فاذفها؛ لأن فاتم في المقا لمد الفقاف. ولا بد من إحصائها ومجد أدماً منى الولد؛ لانه لمد إداء حام فاذه ألحاء والتي سددا اللمان في المشهادة إن كان من حامي الروح، فعليا الحدود على التيار من حامها. ولا حدود إلا لمان

الوقولة: ﴿ فَقَالَتُهُمْ مِمَّا شَرِّهُ طُلُّهُ \* قَالُهُ حَقَيًّا، فَلُو لَمْ طَلْمُهُ. وَمُكَّنَّتُ لا يَبطل

و ) حقيقة اللعادة أن يحلق الرحل إذا رمي مواقع بادع أربع برعات الدل فشده في و مصاف أن
عقيم لعبد الله إن كان مي الديديون وأن تحقيل الدراة عند بالديدة اربع حراك إن من المقادمية
و الخاصة أن عديا عديد عقد إن كان من الديديون

غطر: الأحوار الشخصية لأي رهره وص 340:

<sup>(2)</sup> سورة التورز (5

را) مرزة الوردية.

كتاب اللمان 235

حقها: ولو طالت السدة؛ لأن طول السدة لا ببطل حد القذب، ولا القصاص، ولا حقوق العباد، ولا لعان بين الحر والأمة، ولا بين العد والحرة؛ لأن العبد والأمة ليسا من أهل الشهادة، ولا بين العسلم والكافرة؛ لأن الأمة والكافرة لا بعد، فادفيما.

ومن شراط الثلمان: أن يكونا حرين بالغين عاقلين مسلمين عبر محدودين في فذف رأن يكون النكاح بينيمة مبحيحاً سواء دحل بها، أو لم يدحل بها، فإن نزوجها مكاحاً فلسداً، ثم قلقها لم يتلاعنا؛ لأنه قلال لم تصادف الروجية كقدف الأحسى؛ ولأن الموطوعة شكاح ناسد لا يحد فاذفها، ملا يجب عليه اللعاد كفادف الصغيرة.

قال هانجساي: إذا كانت المرأة صغيرة، أو عباية، أو كتابة، أو أمة، أو مسرة، أو مكاتبة، أو أم ولذ، أو محمودة في فدف، أو كانت قد وطنت وطناً حراماً في جميع عمرها مرقة أبو حرساء، فلا حد ولا لعان؛ لأن اللغان مقط لمعنى من جهتها، وكما إنه كاما صبيري، أو بحمونين، أو الحرسين، أو مطوكين، أو كالرين، فإن كاما أعميين: أو فاسغين يجب اللمان؛ لأبهما من أهل الشهامة في بعص الأسكام، ولهذا بمقد التكاح بشهامتهما؛ ولأن الأعمى من أهل الشبهادة فيما طريقه الاستفاضة كالعوت، والنكاح والنسب، ولو ١٥١٤ كدو دين في تقال: يجب على الروام الحدا؛ لأن اللعان مقط من حهاء: إذ البداءة له، وإن كانت المراة حرة عضفة، وكان الزوج عبقاً، أو عموداً في قذف فعليه الحد؛ لأن فذنها صحيح، وقد سقط اللعان لمعنى من جهتم، وهو أن لا يصح سه النعال، ومتى كان الزوج مس لا يصح تداه كالصي والمتون والزوجة مسريحه فاذنها علا لعاناه لأن فقعه لم يصح. وإن كان الروح حرًا مسلسة عظلاً غير عدود في قذف، وهي أمد، أو كافرة، أو صغيرة، أو مجنوبة، أو زانية، فلا حد، ولا لعان؛ لأن فقنها ليس نقذف صحب، وإن كانت حرة مسلمة عفيقة، إلا أبها عدودة في فدف، قلا حد ولا لعاد؛ لأن المُذَف صحيح، وإنها سقط اللعان لمعني من جهنها وهو إنها ليست من أهل أنشهادة، فلا يجب اللهان ولا تليده وإن كان كلامها محدودين في قدف، قددفها تعليه الحدر بأن اللعان سفط المعنى في الزوج؛ لأنَّ البداءة به.

وقوله: «والدراة مين بحه فاذفها»: بعقرر منا إذا كانت من أهل الشهادة، (لا إنها لا يحد فادمها بأن كان قنا زلد لا بعرف له أب، فهدم لا يحب غذمها لعان.

قوله: ﴿قَائِنَ المُنتَخَ خَيْسَةُ الْخَاكِمُ حَتَى يُلاَعِنَ أَوْ يُكَذَّبُ لَفَسَةً فَيَحَذَبِ؛ لأن اللعان حق مستحق عليه، وهو فادر على إبدائه، فبحس حتى بأتي به، أو يكدب نفسه ليرتفع الشين، فإن أكذب نفسه حد حد الفداب.

قوله: وَفَإِنْ لِاَعْنَ وَجَمَّتَ عَلَيْهَا اللَّغَانُ فَإِنَّ الْمُتَنَعْتَ خَيْسَتُهَا الْتَحَاكِمُ خَشَى لللَّاعِنَ أَرَّ

قصدقَة فتحلَ يمي حد الربا فالوا: هذا عبط من السباخ؛ لأن تصديفها يه لا يكون آبلغ من الرازهة بالزباء وتم لا تحد بمرة واحدة، فهيما أولى وإن صدقته عند الحاكم أربع مرات لا نحد أيضاً؛ لأمها لم تصرح بالرباء والحد لا يجب الا بالتصريح، وإنها بدأ في اللعان بالزوج؛ لأنه هو المدعى.

قوله: ووَإِدَا كَانَّ الوَرْجُ عَبْدًا أَوْ كَافَرًا أَوْ مُحَدُودًا فِي فَقَفَ فَقَفَقَ الرَّائَةُ فَفَلَيْهِ الْحَدَّامِهِ لَامَهِ تَعَذَرِ النعان سعني من حبت، فيصار إلى الواحب الأصلي، وهو النابت بقوله تعلق: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُرْمُونَ ٱلْمُحَمِّمُتِ ثُمُّ لَمْ يَأْتُواْ بِأَرْبُغِهِ شَهِدَاً. ﴾ <sup>(1)</sup> الأبه، وانعان حلف

وصورة كون الزوج كافراً، بأن كان الروحان كالرين، فأسلست السراق الغدافية بالرنا قبل عرض الإسلام عليه، أو نفى سبب ولمدها، فإنه يحب عليه الحد، فإن أفيم عليه بعض الحد، تم أسلم، فقذفها ثانياً.

قال أبو يوسف: أقيم عليه بقية الحد، ثم تلاعث

وقال زهر؛ لا قعال بشهيا، وهذا بناء على أن شهادة الفاذف. إننا لنظل بعد كمال الحد.

وعبد وفر: تبطل بأول سوط.

وقيد غوله: بولو عدوداً في قذف بود إذ لو كان عدوداً بي زناء أو هرب خبر، فإنه . لاعن.

قوله: ﴿وَإِنْ كُانَ الرَّرَعُ مِنْ أَهْلِ الشَهَادَةِ، وَهِيَ أَنَهُ أَوْ كَافِرَةً، أَوْ مَخَذُودَةً فِي قَلْمُنَ، أَوْ كَانتُ مِمَنَ لَا يُبْحِلُ فَاقِفُهُمْ بِأَنْ كَانَتُ صَبَيْقًا أَوْ مَجْدُونَةً أَوْ رَبَيْةً عَنْهُمْ فِي قَدْفِهُ وَلاَ لِمُعَانَّ)؛ لأن الفدف أند صع من حبته، وإنها مقط موجه لمعلى من جيئها؛ لأنها يسبت من أحل الشهادة ولا عصنة، فصار كما لو صافته، وكذا إذا كانت مدرة، أو مكانية، أو أم ولد، أو خرصاء.

قوله: ووَصِفْقُ اللَّهَانِ أَنَا يَبْتُدَى الْفَاضِي بِالوَّوْجِ فَيَشَهِهُ أَرْبُعُ سَهُمَاتِ بِاللَّهِ فَيْقُولُ فِي كُنَّ مَزُوَّ أَطْهُا بِاللَّهِ أَلَى نِمَنَ الطَّادِلِينَ قَبِنَا رَمِيْتِهَا بِهِ مِنْ الوَّكَامِ الِي أَنَّ مَالَ؟ ويشهر إليها، إليها شرط الإضارة لووال الاحتمالة لأنه قد يقصد عبره يقلت.

- ڤوله: (تُمُوُّ تَشَهَلُ الْمَمْرَأَةُ أَرْتُغَ شَهَادَاتِ بِاللَّهُ) يعني، وهي تائمة وكذا الرجن يلاعل

(1) سورة الور: 4.

وهو فالم.

وني الكرخي: الخبام لبس بشرط، وإننا هو أشهر وأملخ.

قونه: وَهُولُ فِي كُلِّ مُرَّةً أَسْهَهُ بِاللَّهِ أَلَّهُ لِمَنْ الْكَذِينَ فِيمَا وَمَانِي بِهِ مِنَ الزَّنَا وَلَقُولُ فِي الْخَاصِيةَ فِي أَلَّ غَضَبُ اللهِ عَلَيْهَ إِنْ كَانَ مِنْ المَسْدِقِينَ فِي أَنَّ المَسْدِقِي في حانبها؛ لأن أسام يستمعلن اللهن كثيرةً، فيكون ذكر المحسب أدعى لهن إلى الصدل، ثم المعن يتوقف على مقط الشهادة عندان حتى لو قال: أحلف إلله أني لمن المعادقين، أو قالت هي ذلك لم يصح اللهاد.

قوله: وقولاً القطّنا فرأق المحاكم ليسهماً ولا تقع الدرقة حتى يقصي بالفرقة على الزوح، فيمارقها بالطلاق، فإن استع من فلك فرق الفاضى بسهما والمل أن يفرق الحاكم لا تقع الفرقة، والزوحية قائمة يقع طلاق الزوج عليها وظهاره وإيلاؤه، ويجري المتواوت بسيما إذا مات أحدهما.

وقال زفر: إذا فرف من اللعان وفعت الفرقة من عير تفريق الفاضي، ونو اتهما استما من اللمان بعد لبوت، أو النتج احدهما اجرهما الحاكم طلبه، ولو أنها جنت بعد ما النعن الروح قبل أن نتحن هي سفط اللمان ولا حد، ولو أنهما لما فرغا من اللمان سألا القاضي أن لا يقرق بينهما لم يجيهما إلى ذلك ويفرق بينهما، ولو أن القاضي بنا بلمان العراق، ثم يعد ذلك بالزوج، فإنه يبغي له أن يأمر العراة أن تنحى ثانيا فإن لم يأمرها وفرق بينهما تقع العرفة، ولو أنهما اللمنا فلم نفرل بينهما حتى مات، أو عزل ونصب عبره، فإن الحاكم التاني يستقبل اللمان بنهما في قول أي حنيفة وأي يوسف.

وقال عميد: لا يستقبل، ولو قامها الزوج، فلم ياتحنا حتى طلقها ثلاثًا، أو تطليقة بائنة، فلا حد ولا لتدن، لأن اللمان تعابر من طريق الحكية لأن اللمان موضوع لفطع الفراش، وقد انقطع بالطلاق، فلا معنى للفات، وإن كان الطلاق وحمياً تلاعد، لأن الزوجة باقية، وإن نزوجها بعد الطلاق، فأعملته بدلك اقداف، فلا حد ولا لعان، لأن كل واحد من التكامين ينفرد بحقوقه عن الأعر، واللمان من أحكام المكاح الأول، فلم بهجر أن يتلاعدًا في نكاح بقدف في نكاح آخر.

قال الخجماعي: إذا تذفها تم آبانها، فلا حد ولا نعان. أما سقوط الحد؛ فلأن القذف أوجب اللعان. وأما اللعان فلأن الزواجية قد زائت وإن تذفيها، ثم طلقها طلاقاً وحمياً

<sup>(1)</sup> سورة الور: 9.

المتاهدا العيام الزواجية وإلى طلاميا طلافاً بالناء ثم يذهبها بالريار بطليه والمبدر لأنها أحسية، وإن قبل الامرأمان بالواسم أمان طامق الات وجم حق عدة ولا العدل الأن التعدل سندا مروان السلامة الأن من المراق اللعال الزواجان وقد وقال بالمتلاق، وإنه للفط العال من طريق الحكام لموراقل إلى اعجد والواعال التواطائير للإناب واسم وحيد علمه الحدد الأما فعلها عد الإنابان

قوقه: ووكامنهٔ الخَرْفَةُ لَطُلِقَةً لَائِنَةً عِنْدَ آنِي حَسْفَةً وَفَحَسْمِ؛ وَأَنهَا صَعْرِبُونَ الدَّاسِي كما في العشو، ولما السنفة والسلامي في عشقها وغير، نسب ولمنعا إلى مستبر إلا كان معسف ولاد لو لكن معسم، وإلى صفة أشهر.

فولف روفال الو أيوطش مخريفًا مُؤَنَّتُهُم لقواء عليه السلام. والمسلامات لا يجمعك أهابُهُ أَنْ وَ مَا يَقُولُهُمْ مَعَى الْحَدَّبُ مَا دَمَّا مَثَلَّمِينَ. فأما إذا كاب نقيبه لم يق التلاعي بقد الإنسان.

قوله: وفياناً كافاً الكذاف بولد لهى القاصي بسنة والحظة بأنام ويشترد في على الولد: أن تكود البراة من أهل التهادة من جين بدوق الى جين الوصع حيل الواكات كذابه أو النام جين أو المنظم المن الولد: لا المنظم المن الولد: لأبه ساء الملت ولحت من أهل اللغال ثبت بسب ولماها لبولاً لا للحقة الديني. فلا ينظم معلا ذلك شهر حالها إذا وقد الروحة لا سعى إلا اللغال، ولما يني وأد المرة فصافه الا حساعلى الوح، ولا لعن دهم البهام لا يتهادف على ساءة لأن النسب حلى لمولد والأم لا سالت فيصاط حدود ولكدى، ولا يجوز أن يتاهيها مع علياتها له الى المعدف، ألا ترى الهالي يستحمل أن تشهد ماه الى المعدف، ألا ترى الهالي يستحمل أن تشهد ماه الهالي المعاوي وفيا فالناب إلى المعدف، ألا ترى الهالي

وسنورة المعاد بسي الولد: أن يأم احاكم الرواج، القول أربع مرات: أشيد باقد إي آمن الشادلين فيما المبتك به من من أنولد، فجنًا في حالت الدرأة، ولو فاهنيا باراد. واهى الويد ذكر أن المعاد الأم بنء تم سفى الفاصل سبب الولد وتفاعله بأما. فيقول، لند

<sup>(1)</sup> قال من حجر الصحافر من المرابق في تحريج ساديت المقاية (2016) [17] إن والسلامان إذ المحتجد، لهدائي المستعلل أو السلامان أو المستعدد المعال المستعدد المعال المستعدد المعال المستعدد المعال المستعدد المعال المستعدد المستعداد المستعدد المستعدد

الزمت الوقد أمما وأخرجته من سبب الأب، ثم إنه بعد ما قطع نسبه من الأب حبيج أحكام نسبه باقيه من الأب منوى الديرات والفقة، حتى إن شهادة أحدهما بلاحر لا تقبل ودفع وكاة أحدهما إلى الأحر لا تتجوز وإن كانت الله، فترويجه لها لا يجوز، ولا يجوز نرويج الوقد ليت مروح، ولا يجوز لأحد عبر السلاعي أن يدعي الموقد المنتمي، وإن صدفه الوقد.

الله له: وَقَانُ عَادُ الرَّوْلُ فَأَكَفُكَ تُشَنَّعُ بِأَنْ مَالَ: كنت كادباً ديما ومهنها من الربا وخَذَ خَذَ الْفَعَالُ وَخَلُ لَهُ أَنْ يُفرُوجُهَامٍ، وهذا عندما.

وقال أبو يوصف: لا تحل له؛ لأبها قا. حرمت حرمة مؤمدة

قوله. وَوَكُمُالِكَ إِنَّ فَفَقَ غَيْرُهَا فَخَلَامِهِ لأنه حرج بدلناء من أن يكون مر أمل المشهدة.

قوله: ﴿وَكُمُونُكُ إِذَا وَنَتَ فُخَفَتَمْمِ؛ لأنها تجرح بأنك من أهل الشهادة، وتصير من لا يحد قاتفها.

وصورته أن تكون بكراً وقت اللعاد، أو تكون عمصته ثم ترتد ثم تلحق بدار الخرص، ثم نسبى وتسلم رترتي، فحاجا في الوحيين اخلد، فيكون قول الشيح، أو زبت فحدت أي ربب قبل الدحول بيا. ثما تعاد. فلا يصور الجلد إلا أن ترتد، وتلحق وتسبى، ثم تسلم وترتي ورواية الفقه ان دعاس ربت بالتنديد أي ندفت.

قولته: ﴿وَإِنَّا قَلَقَ الْمَرَافَةُ وَهِي صَعَيرَةً أَوْ مَخَولَةً فَلاَ حَدْ وَلاَ فَعَانَ تَشْهُمَا﴾؛ لأنهما لا يحد تاديهما تو كان احبياً؛ ولأن العسيرة يستجيل سها الرباء وكدلك الهولية؛ لأن أنعالها لسبت السجيحة، وإن قال لامرأت ربيت وألت معيرة، أو يحويف علا حد ولا لمان؛ لأنه أضاف طلعان إلى حالة لا يصح مها فيها فعل ذلك، وإن قال. زالت وألت أماء أو كاارة كان عليه اللعائة لا يعلم طافة ألم يا قبال رنا يصور عنه، وإن قال لها؛ رئيت قبل أن أنور حك كان عليه اللعان؛ لأنه يصير فادفاً لها في الحال مرنا يتصور منها بدل عليه أن من قال لرجل: ربيت من منذ حسين سنة كان قادناً له ورجب عليه الحد، وإن كان من الفائل عشرين سنة؛ لأنه يصير قال له في الحال كدلك هذا.

قوله: ﴿وَقَفَافُ الْأَخْوَسِ لاَ يَنفَلُقُ بِهِ لِغَالَى}! لأنه لا يأتي بصريح لعظ الزنا، وإسا يستدل عليه فالإنبارة، فمبي كالكتابة

قوله: ووَإِفَا قَالَ الوَوْخُ لَيْسَ خَطَلُكُ مِنِّي فَلاَ لِهَائِمَ مِنهَ نَوْلَ أَي حَيْفُهُ وَرَفُرَةً لأنه لم يَتِيْنَ نَدَاهِ الحَمَلِ، فَلَمْ يَعْمَرُ فَاذَفًا وَإِعْمَانُكُمُما إِنَّ بِالْأَوْلُ مِنَّ سِئْتُ أَكْشُرُ حُقَابِ اللَّمَانَ

فمهو فحافيف وللاعزيء لإنا ليصا وجوده عند الفاش

قلما: إذا له يكن قادماً في الخال صار كالمعلق بالشرط، فكالله قال: إن كان بلك حمل قبيس مي، والفقاف لا معاج تعليفه بالشراط، وإن حاءت به لدعة الشهر، قالا تعالم؟ لأنه لا يتنفى واحوده عند القفاف، فلا بلاض بالشك.

قوله: ووإنا قال وللت، وهذا الحمل من الزّنا ثلاث ولم يُنف القَاضي . لَحَمْلُ وَاللهُ يَلْف القَاضِي . لَحَمْلُ و لأنه قاصها بصراح الزائد فوجب عليه الطمان. وأما الوثله، فلا يتمي سسه الآن الأحكام لا تترتب عليه (لا سد الولاد: لتسكن الاحتمال قبله، ألا ترى أنه لا يحكم باستحقافه للمبرات والوصية لأنه جمهول يحور أن يكون، ويجور أن لا يكون، اللا يصح عبه. وقد ما دري أنه أميه السلام: الالاعل بن حمال وبن الرائد. وهي حامل وألحق الحمل بأحمالًا فهو محمول على أنه عرف فيام الحمل وحياً، ونحى لا تعلم طلك

قوله: ﴿وَإِنَّا نَفَى الرَّجُلُ وَلَمْ المَرْأَنَهُ عَقَبَ الْوَلَادَةِ فِي الْمُخَالِ الَّتِي يَقَمُلُ فَيْهَ الشَّيْمَةُ وَيَشَاعُ لَلَمْ آنَا الْوِلَادَةِ صَبَعَ نَقَيْهُ وَلَاعَنَ بَهُ وَإِنْ نَفَاةً يَغَذَ فَلَكِ لاغل وَيُسَا الشَّسْبُ اصله إن السولود في فراني الورعة، لا يسمى إلا باللغان، واعواض للانة:

( - قواي.

2 روسط

د و معید.

فالقوي: فرنق المنكوحة يشت السبب فيه من غير دعوء، ولا يتنفي إلا باللعاف. والصحيف: فراش لأمة لا يُست السبب فيه إلا بالدعوة.

والوسطاء فراتش أم الولد يقيده فيه السند، من ميز ادعوف وبينعي من عمير لمعادم وإذا يقي ولد الروحة لذن قائل: يبس هو الذي أل هو من برانا، وسقط فالمان لوجه من الوجود، فإند لا سفى سنمه ألمانًا وكذا إذا كذنا من أهل اللعان ولم يتلاعدا، فإنه لا يتفي بسنه، فإذا أنت هذا.

و المائل من حجو حسماني في الدراء في يتجريح أحددت اقداء (27-77): ووبه ديلي القداء و المائل من حجود حدلي القداء و المائل من المدينة عليه و سائل حيل المدينة عليه و سائل حيل المدينة من حضي المدينة ا

فننا: إذا نعاه عقب الولادة صح بقيه ولأغل به عبد أبي حبيفة بعني ما لم يظهر عنه اعتراف، أو دلالة على الاعتراف، ولم يوفت أبو حنيعة في مدة النفي وفتاً. ولهما هو مقوض إلى رأي الإمام.

و دكر أبيا اللبت أن له نفيه إلى ثلاثة أيام، ورون الحسن إلى سبعة أيام وهو ما بين الولادة إلى العقيقة، وهذا عير صحيح: لأمه تضمر لا دليل عليه.

قوله: وَوَقَالَ أَيُو لُوسُقَىٰ وَمُحَمَّدُ لَهُ أَنْ يَنْفِيهُ فِي مُثَاقِ النَّفَاسِ، وهذا إبدا كان الروح حاضراً. أما إذا ولدت وهو غائب، ولم يعلم حتى قدم: بنّه فلمي عند أبي حنيفة في مقابل ما تقبل فيه التهينة بعد قلموهم، وعندهما: في مقابل منة انتعاس بعد قلموهه البضاً.

وقد قالوه في وقد المزوجة: إذا هني مد مسكت كان تعرادا، وإن ضي بودد الأمة، قسكت لم يكن اعترفائه لأن نسب ولد الروحة يتب بالعراش، وإنما يترقب الفني من الزوج، فإذا سكت عند التهنئة صار بذلك معترفاً، وأما ولد الأمة، فلا يتبت بالقراش؛ لأنه لا فرائ غاء وإنما يتبت بالدعوى: فاتسكوب لا يقوم مقام الدعوى ووقد أم الوقد كولد الروحة؛ لأن فما فرائداً.

قوله: ووَرِهَا وَلَذَتُ وَلَذَيْنِ فِي بَطْنِ وَاحِدَ فَنَفِي الأَوْلُ وَاغْتَرَفَ بِالنَّانِي لَبُتَ لَسَلَهُمَا وَحَدَ الزُّرُعُ وَلاَ لِغَانَ}؛ لأَمِما تولَّدانُ خَلقُ مَن ماه واحد وحد ألروح؛ لأنه اكتب عصه بدعون ضاي. والأصل أن الحمل الواحد لا يجوز أن يثبت بعض نسبه دون بعض؛ لأنها حيل واحد، فهو كالواد الواحد.

قوله: (وَإِنَّ اعْتُوفَ بِالأُولِ وَنَهَى النَّبِي ثَبَتَ لَمُنْتَبِهُمَا وَلَاعَلَى، لأَمِما حَمَلُ واحد، فإذا اعترف بالأُول مُت سَبِّه، فلا يعلم نعيه عليه عليه عيدًا، وعليه اللعان؛ لأنه صار تادق النوعة بعيدًا، وعليه اللعان؛ لأنه صار يعلم حدومة عن الإقرار الأول، وإن ولدت احدمها مينًا، فتعامل لاعلى ونونه الولدان، وإن نقامه ثم مات أحدمها قبل اللعان، فإنه يلاعل ويلزمه نسبهما جميعة. أما شوت المسرد؛ فإن العيد سهمة لا يصح عهد؛ لأن ذلك حكم عليه، والمبت لا يحكم عليه وله بعيد والمبت لا يحكم عليه وله بعيد الله تحديد عده.

وأما اللغان: فعند أبي بوسف مسقط؛ لأن المقصود له لعي السب، وقد تعدر فلك بمونه فلم يكن في اللغان فاندة.

وعند محمد: لا يستمط؛ لأن اللعان قد ينفرد عن نفى السب، كنا في المحتدي، وإن حاوت بثلاثة أولاد في مطل واحد، فأفر بالأول، ونفي الثاني، وأفر بالثالث لأغرب وإن نمى الأول واثنالت، وأفر بالثاني يحد، وهم بمود، كذا في الوجر، والله أعلم.

## كتاب العدة

العدة <sup>17</sup> صنع عدل، والدمة: هي الفريض الذي يترم السرأة مروال المكاج؛ أو السهند. وهي مدة وصنعت شرعًا للتعرف عن يراءة الرحم. وهي على كان الصرب:

ا - دفیص

2- والشهور.

ق ووضع الجمس.

بالجيفرة يحيد بالتقلاف، والفرقة في اللكاح القائلية، وبالوقاء ينسهم التكالح، ويعتق أم الدلد، وموت مولاها.

وأما الشهورة فعلى صربين:

1 - فعرف معهما يجب بدلاً عن احيش في الصغيرة والإبسة

2- والقدرات الثاني مو الدي منزم العموان عليها رواحها إذا لم تكل حاملاً، ويستوي همه المدعول على وعيا الحمدعول مها إذا كان المكام المحيحاً.

أما الماسد فعدتها فيه الحيص في الفرقة والبيوات.

وأما وصع الحمل صفيسي به كل عدة عنصا

و قال أبو يوسف: عنله إلا في المرأة الصعوة.

قوله رحمه الله (إدا طُلق الرَّبْلُ الرَّبْلُ الرَّالِيَّةُ طَلاقَ مَانَ أَوْ وَجَعَلُ أَوْ الْلاَنَّ أَوْ وَقَف الْفُولَةُ لِيَنْهُما يَغْيُرِ طَلاَقَ، وَهِي خَرَاةً مَنْنَ لَحَسَنَ فَعَلَبُ اللَّالَةُ أَقْرِاقٍ، مَواد كانت المرة مسلمة: أو كنات و هذا إذا طلعها مد الدعول أنها قله علا عدد عليهاً.

و توله: وأو وقعب الفرقة بينيما صبر طلاق»: بتل أن تحرم عليه بعد الدسول بأن سكن ابن ووجها مي همينها، أو ما أشه دلك منا نوجب ادرقه بالتجريم.

لُولِهُ ﴿ وَوَالْأَفْرَاءُ الْعَيْضَ وَوَالَ مَالِكَ وَالنَّذَاهِينَ هِي الْأَطْهَارُ الِّي لَحَلَّل الحَيض

العطرة أحكم الأجوال الشجنسة، خلاف إص 167).

 <sup>(1)</sup> انعدة شرعة نحل حدد الشريع لإغبراء ما رئي من الدر درواج بعد عفرة، فالروحة الدعول ما بعد حل مقدة رواحها بأي حيد كان ترجي وسفق ولا تروج غير روحها الأول حي التقصيم عدد باسهاء دان لأحل اغذر...

أما الروح (قا مرق روامه بأي سبب مليس عبية أن يتريش عن مدة وستاح عن الرواح فيها (لا إنّا كانت أن يرزه الرواح بها غرباً لأس طلقها فإن مله أن سنال أحى لمصلي عدّة مطلبته لللا تخوا العلمة بين اعربين وكاناك إذا كانت له رواحك أنابع وطائن واحدة عنين لا يحل له متروح قبل القصاء عديًا كلا يكون جانباً بين أكثر من أربع.

وفائدته: إذا طلقها في ظهر أم بحامعها فبه لا بالقصلي عدتها ما له تطهر من الحيصة التائلة عامل

وعبد الشافعي: متى شرعت في الحيصة التاللة القنفت عدتها.

والمدلين على أن الإفراء هي تغيض قوله عليه السلام: والمستحاضة تدع الصلاة لهام الزيانها الآر أي في اليام حيصها وقوله عليه السلام: والفاطاء إذا أثناء فروك فدعى الصلافه<sup>(2)</sup>.

قوله: روَإِنْ كَانتَ لا تحييل مِنْ صَغْوِ أَوْ كَنْوِ فَعِنْفِ فَلاَتُهُ أَشَهْرٍى ثَمَ العدة بالشهور في الطلاق والوطة إذا انعقا في عرة الشهر اغتبرت الشهور بالأهلة إجماعاً، وإن تغصبت في العدد وإن حصل ذلك في بعض الشهر، بعند أبي حنيفة: بعنبر بالأيام فتعند بالظلاق تسمين يوماً، وفي الوقة بنانة وتلائين يوماً، وكذا قال: في صوم الشهرين المتنابعين إذا ابتذاها في بعض الشهر.

وعن أبي بوسف: رواينان:

إحداها: مثل قول أي حيهة.

وانتاب: يعتد نفية الشمير بالأبام: وشهرين بالأعلم، وتكمل الشهير لأول من التالث بالأبام، وهو قول محمد

والمفعية إذا كانت نحت مسقم. فعليها الفاءة كالمسلمة الحرة كالمرة، والأمة كالأمة، لأن العدة نجب طق الله تعالى والحق الروح، والدعية عبر خططة بحق الله تعالى وتحاطية بعنى الروح، وإن كان نحت دعي، فلا عده عسها فر موت، ولا فرقة عند أي حيفة إذا كان دلك في دينهم، وعددهما: عليها المعدة، وأما إذا كانت حاملاً، فلا يحوز كاحها، حتى فضع إيماعاً.

قوله: (وَإِنْ كَانِتَ خَاصِلاً فَعِدْتُهَا أَنْ نَصْعِ خَطْلُهُمْ سَوَاءَ كَانَ ذَبْكُ مِن طَلَاقَ، أَو وفاق وسواء كانت حرة، أو أمة وُسُوء كان الحَمَّلُ ثابت انسب، أم لا، وليس للمعتلفة باحسل مدة سواء وندت بعد الطلاق، أو الموت يوم، أو أقل، وثو وبدت والميت على سريره، وإن عدتها تنقصي، فإن ولدت ولدين، أو ثلاثة القست العدة بالأنجيره والمعلقة إلى الرحمية إذا ظهر منها أكثر الوكد بانت، نعني هذا يسمى أن تنتجي العدة بطهور أكثر

و أع العراجة القيتمي في محمع الروائد في 1.12 و الطهارة وباب بالجاه في اخبص والمستحاصة).

<sup>(2)</sup> لم أخله بهذا اللفظ، وككن ورد القطاء هداية أغلان حيصلاً. قدعي الصلام في صحيح التحاري. ومسلم وسين الرسمية والسالي وأبر داود والن ماجه والداري وسيند أحد من حمل.

عكتاب العدة

الولف وإن أمقطت مقطأ إن كان مستين الحين، أو نعهم نفضت به العدة، وإلا فلاء وإن كانت البعدة من تجيش فارتفع حشياء أون عدتها بالجيش لا بالشهور ما لم تدخل في حد الإيان، وكذا إذا كانت صغيرة بعد بالشهور، محاضت طل حكم الشهور، وانتألفت العدة بالجيش

قوله: ووَإِنَّا كَانِتُ أَمَّةً فَعِدَّتُهَا خَلِطَتَانَعَ لَفُولُهُ عَلَيْهِ السَّلَامِ: وَطَلَاقَ الأَمَّةُ لَطَلِيقُتُنَا وعَدَيْهَ حَشِيْتُانِهِا أَنَّ الأَنْ الرق منصف والنص لا يسجراً وكنّه النسبية وأم الوقد والمكانة لوجود الرق ليس والسنسيعاء كالشكانة صدائعي حيفة، وعندمنا: كالحرد.

قوله: رؤاية كانت لا تجمل فعالها شيار ونطاعها، فإنه صعرا، فأمكن عصفه وسواه كان روحها حراً، أو عبداً، لأن العدة معايرة بالنساء وإن طلعت عمراً، نقالت: معد عده الفصال عدم، فني كام لصدق

قال أمو منبطة الانسيدي في العل من سنين فرماً إذا كانت حرة معن فحيص، وفي الحروجة وإليات:

عني رواية كليد عنه: يبيعل كأنه طلقها عقيب خيصها، مقابر أقل الطهر حسنة حسر يوماً والبلق مدة الحيص خسنة أيام، أم حسنة عشر طهوراً، وحسنة خيصاً، أم حسنة عشر طهراً، وحسنة خيصاً، مذلك ستول.

وفي روابة الحسر: يعمل كأنه طلقها في أسر الطير، فيقدر أكثر مانه احبض عشره أيام، ثم أفن الطهر، ثم عشرة أيام حصلًا، وحسنة عشر طبرة، ونشرة حيصاً.

وعندهما الا تصدقي في أنق من نسعة وللالتن يوماً، ومحرسجه كأنها صفت في أخر الصهر، فيهذا باقل الحيض، وأنق الطهر، تم ثلاثة أباع حيس وحسنة مدير طيداً واللاثة حيض، وإن كانت حاملاً وطلعها عقب الولادة، أو مال ها، وهي حامل: إها ولدت، فأنت طابق، بإنها لا متبدى عبد أي حيمة في أفل من مسنة وتعايين يومدًا وتخريجها أن يحمل حسنة وعدرين يوماً عاماً، وحديثة عدر طهراً

هم هلي روانه علمد: بعجل هيسة أنام حلهماً، وحسنة حشر ظهراً، وحسمة حيصاً. فديك خسبة وغلامات.

وهي ووامه الحسن: لا تصدق في أقل من مانه يوم. وذلك أن تحمل الحنص عشرة أيام.

إلى أحراجه الإرحابي في سببه في كتاب الطلاق واللماء عن رجول الله وباب. ما حابه أن طارق الألحة الطلقانان.

وقال بعصهم. لا تصدق في أمل من مائة وخدمة تنشر يوماً؛ لأنهم يعتبرون النعاس أتربعين يوماً، ثم بعده خسة عشر طهراً، وعشرة حيصاً، وحسبة عشر طهراً، وعشرة حيضاً: وحسنة عشر طهراً، وعشرة حيصاً، فقلك مائه وخدمة هشر.

وقائل أمو يوسعب: لا تصدق في الل من خسبة ومنين يوماً يجعل انتقاس أحد عشر نوماً، وبعده حسبة عشر طهراً، وثلاثة حيصاً، ومنسنة عشر طهراً، وثلاثة حيضاً، وحسبة عشر طهراً، وذلاتة حيصاً.

وقال عمله: بصلاق في اربعة وخسين بوماً وساعة يجعل الفاس ساعة وحسبة عشر طهراً، وثلاثة حيضاً وخسة صدر طهراً وثلاثة حيضاً وحسم عمشر طهراً وثلاثة حيماً.

وهذا كله إذا كانت حرة. أما إذا كانت أمة، وهي من دوات الحيض:

فعد أي حنيفة لا تصدق في اقل من أربعين يوماً في رواية عبد عبه يحمل كاله طلقها عقيب الحيض، فيعتر حسمة عشر طهراً، وحسمة حيصاً، وحسمة عشر طهراً، وخسمة حيضاً.

وفي رواية الحسن: قصدق في خسنة واللائين يجعل كأنه طلقها في أحر الطهر، ثم استقبلها اهترة أيام حيصًا. وحسنة عشر طهرًا، وعشرة حيصًا.

وقال أبر بوسف وعمد: نصدق في أحد وعشرس بوماً كانه طلعها في آخر الطهر، ثم استقبلتها الالة أيام سيضاً، وخدة عشر طيراً، وثلاثة حيضاً، وإن طلقت عقيب الولادة لم تصدق في أقل من خسة وسنين بوماً على روية عمد يجعل ماسها حسة وعشرين بوماً، ثم خسة عشر طهراً، ثم خسة حيضاً، وخسة عشر طهراً، وحسة حيضاً.

وعلى رواية الحسر: لا بد من خسة ومنعين يوماً؛ لأنه بعير النفاس الطير أوبعين يوماً، ثم عشرة حيضاً، وحسنة عنم طيراً، وعشرة حيضاً.

وعلى قول أي يوسف: لا بد من سعة وارهين نوماً؛ لأنه يعتبر الدهاس لحد عشر يوماً، ثم حسنة عشر طهراً، وكلانة حيضاً، وخسنة عشر ظهراً، وثلاثة حيضاً.

وعند محمد: سنة وثلاثون بوماً وساعة؛ لأنه بعتبر النفاس ساعة، ثم حبسة عشر طهراً، وثلالة حيضاً، وحبسة عشر طهراً، وثلاثة حصاً.

قوله: (وَإِذَا مَاتَ الرَّحُلُّ عَنَّ الرَّأَنِهِ الْحُرَّةِ فَعَلَّتُهَا أَرْبَعَةً أَمَالِمٍ وَعَشَرُةً} وهذه العالم لا تجب إلا في تكاح صحيح سواه دخل بياء أو لم يدخل. والبعتير عشرة المام وعشر لبال من الشهر الحامس: وسواه كتاب مسلمة: أو كتابيته أو صعيرة (15 كان زوحها مسلماً، أو صغيراً، وأما إذا كانت الكتاب تحت ذمي، فلا عدة عليها في فرقة، ولا موت عند أبي حيفة إذا كان في دينهم. إلا أن تكون حادلًا، فلا تتزوج حتى تصع صليا، وعدهما: عليها العدة في الفرقة والموت.

قوله: ووَإِنْ كَالْتُ أَفَهُ فَعَلَمُهَا سَهْرَانَ وَحَمَّنَةُ آيَامِهِ؟ لأن الرق منصف ولم الوقد والمديرة والبكانية مثلها.

قوقه: ووَإِنْ كَافَتْ خَعِيْقَ فَعِلْقُهَا أَنْ تُصْبَعُ خَيْلُهُمْ} لَنُولِهِ تَعَلَى: مِ وَأُولَتُ الْإَخَال أَخَلُهُنَّ أَنْ يَضَغِنُ مُمْلَهُنَّ مُ \* <sup>11</sup>.

قرله: ﴿وَإِذَا وَرِثْتُ الْمُطَلَّقَةُ فِي الْمَرْضِ فَعِنتُهَا أَبْعَدُ الْأَجَلِّينِ بِعَنِي عَدَة الوَمَاة فيها ثلاث حيض عندها.

وقال أبو يوسف؛ ثلاث حيض لا عير.

وصورته: طلقها في مرصه، وهي مدخول بها طلافا باشاً، أو اللائاً ومات، وهي في العدة فإنها ترت عندما. وأما إذا كان رجعياً فعليها عدة الوفاة إصاعاً سواء كان في صحة، أو مرض فعليها أربعة أشهر وعشر وتنظل خدة الهيض إبداعاً؛ لأن النكاح باق.

قوله: (وَإِنْ أَغْنِفُتْ الأَمَةُ فِي عِنْدِيَهَا مِنْ فَلاَقَ رَاجْعَيْ النَّفَلُتُ عِنْدُتِهَا إِلَى عِنْدُةِ الْخَرَانِيَ لَقِيامِ النَّكَاحِ مِن كُلُ وحِمَّ ويكونَ ذَلِكَ مِن وَقَتِ الطَلاقِ.

قوله: (وَإِنَّ أَعْفَقَتْ، وَهِي مُثْنُونَةً أَوْ مُنَوْفِي عَنْهِ وَوَجَبًا لَمْ تُسْقِلَ عِنْتُكَ إِلَى عِنْة الْحَرَائِي لِزُوال السّكاح بالسِنونة والسرت.

قوله: ووإذا كافت أبسةً فاعتدت بالشهور لم وأن الله المفعل ما فضى هن علمها وكان عليه الله المفعل ما فضى هن علمها وكان عليها أن سنتأنف الهدة بالطبعي وحدا على الروابة الذي لم بغدروا الإياس فيها عدراً، فإما إلا ما مصى من علمها لم يكن حلفاً، وهو الصحيح الآن شرط الحليمة تحفق الإياس، وذاك باستمادة انعجر إلى الساعة. أما على الروابة الذي قدروا الإياس فيها بمدة إذا بلغتها ثم رأت الدم بعدها لم يكن حيصاً، وبكول كما ثراه الصغيرة الذي لا نحيص مثلها، وفي العرفية عن بعضهم أن ما تراه الايسة حيص على الروابات أحمع الأن الحكم بالإياس بعد خمس وخمسين سنة تراه الايسة حيص على الروابات أحمع الأن الحكم بالإياس بعد خمس وخمسين سنة ما الاحتهاد، ورؤية الدم عص قبطل به الاحتهاد، معلى هذا لا بد أن بكون المدم أحمر على ما والعادة، أما إذا كان أصعر، أو أحضر لا يسئل الإياس، ثم على هذا الاحتهار إذا كان أحمر الميد.

 <sup>(1)</sup> حررة فطلاق: 4.

وقال بعضيم: (د كان القاصي قسى بحواز التكاج، ثم رأت الدم لا يقعبي بقساده.

وقال بعضهم: بقضي بعد الاه قصيء أو لم يقص وجو الصحيح.

وذكر الصدر الشهيد: أن البرئي بعد الحكم بالإياس إذا كان دماً خالصاً، فهو هيص ويتقض الحكم بالإباس، لكن قبما يستقل لا بما مضى من الأحكام، وإن كان المراي كدرة، أو حضرة لا يكون حيضاً، ويصل على فساد الشنت، وهذا القول هو المحار، وعليه الهنوى، وهو يشترط حكم الحاكم بالإياس لندم بطلان ما مضى، أو لا يشترط إذا يلغت مدة الإياس ولم تراكدم، ويد، حدلات المشابخ، والأولى أن لا يشترط

واختلفوا مي مدة الإياس؟

**ئ**ال بعصيم: ستون سنة.

وقيل: سيعوث.

وفي النهاية: الاعتماد على حسن ومسين سنة، ولله ذهب أكثر المشايح المقاهرين.

وعدد الشافعي؛ الثان وستون سنة، ولو حامست المرأة حيضة، أو حيضتين، ثم العظم حيضها، وإنها تصدر إلى حسن وخسين سنة، ثم ستأنف العدة بالشهور، وإن حاضت الصفيرة قبل شام عليها استأنفت أنعده بالخبص سواء كان الطلال بالتأء أو وجعلًا.

قوله: (وَالْمُتْكُوخَةُ تَكَاخَا فَاسِنَا وَالْقَوْطُوءَةُ بِنَتُهُمْ عِلاَمُهَا الْعَيْهِيُّ فِي الْقُولَةُ وَالْمَوْتُ بِعَلَيْهِ مَا إِنَّا لَمُ يَعْجُلُهُ وَلِيمًا وَالْمَوْتُ اللّهِ يَعْجُلُهُ اللّهُ عَلَيْهِ شَيْءً وَلِيمًا كَانَ عَلَيْهًا اللّهِ عَلَيْهَ اللّهِ عَلَيْهًا مَنْ عَلَيْهَا اللّهِ عَلَيْهِ اللّهِ عَلَيْهًا عَلَى كَانَ عَلَيْهًا اللّهِ عَلَيْهِ اللّهِ اللّهُ عَلَيْهًا عَلَيْهًا عَلَيْهًا عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهًا اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهًا عَلَيْهُ عَلَيْهًا عَلَيْهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ ا

اللوقة: وَوَإِذَا قَاتَ مُوْلَى أَمُّ الْوَالَةِ عُنْهُ أَنَّ أَعْتَفَهُا فَعِلَتُهَا لَكُوْتُ حَيْصٍ، هما إذا له تكن مبندة ولا نتحت روح ولا نفقة لها في النعدة، لأنها عدة وطاء كالمعندة من تكاح

<sup>(</sup>۱) سورة القرة 234.

248 كتاب العدة

فاسلا وإن كانت مسر لا تحيص، فعلمها ثلاثة أشهر كما ال التكاحر، وإعا استوى فيها هموت والعنق؛ لأنها عدة وطاء وإن مات عن أمة كان يطؤها، أو مديرة كان يطؤها، أو أعتقها لم يكن عليهما شيء! لأجما ليسا بفراش له وإذا زوج أم ولده ثم مات عنها، وهي شعت زوج أو الل عدة من رواح، فلا عدة عليها بنوت العولي؛ لأنها لبست براشاً اله، فإن أهتقها تم طلقها فروج فعدتها عدة الحرائر وإن أعنفهاء رحى مي العدة إن كانت رحمية تغيرت عدنها، وإن كانت باللهُ فم تتعبر وإن كانت عنانها قد القصيت، ثم مات الموقى فعليها سوقه ثلاث حيض؛ لأنها عادت فراشةً له. فإن مات أثمولي والزوج وبين مونيهما أكثر من شهرين وخسلة أيام ولا يعلم إيهما مات أوالأ، بعليهما أربعة أشهر وعشر فيها اللاك حبض بالإحداج الأنه إذا مات الزوج أوألأه فقد وحب عليها شهران وخنسة أيامه لأنها أمة ثم مات البولي مد انقصاء عمنها، توحب عليها للات حيض عدة المولي، فيحمم بسهما احتياطاً، وإن مات العولى أوَّلاً عنقت بمونه ولم يجب عليهم علمة بمونه؛ لأنها مكوحة الفبراء فلما مانت الروج، وهي حرة وحل عليها أربعة أشهر وعشوم والشهور بدحل أقلها في أكترها، قوجب عليها على طريق الاحتباط أربعة أشهر وعمشر فيها ثلاث حبض، وإن كان بين موليهما أقل من شهرين وحمسة أيام، تعليها أرحة أشهر وعشر إجباعاً، وليس عليها حبض الأنه لا حالة لوجوب الحيص ها هنا؛ لأن فبنولي إن مات أوَّلاً لم يجب عليها شيء؛ لأنها محت روح وتعنق سونه: ثم سوت الرواح يجب عليها أربعة أضهر وعشرة لأنها حره وإن مات الزوح أوكأ وحب عليها شهران وحمسه أمام وبعوت السولي لا يلزمها عدة؛ لأجا تعند من بكاح، فيلزمها في حال أربعة أشهر وعشر وفي حال نصفه، فأثر مناها الأكثر احتياطًا. وإن لم يعلم كم مِن موتيهما ولا أيهما أوْلاً فعند أي حنيفة عليها أربعة أشهر وعشر، بلا حيض فيها؛ لأل كل أمرين حادثين لا يعلم كاريخ ما ينهما يحكم وفوعهما معاً كالعرقي. وإذا حكسة بموت الزوج مع موت المولي وحبت عليها العدة، وهي حرة، فكان عليها عدة الحرائر، ولم يكن لإيجاب الحيض معني، فسقطاء

وعدهمة: عليها أربعة أشهر وعشر فيها ثلاث حيش؛ لأنه يحتمل أن يكون موت الزوج متقدمة وانقصت فلعدة، ثم مات العرقي، ويحمل أن يكون العرقي أولاً، ثم مات الروج، والعدة يعتبر فنهة الاحتياط، فيحمع بين الشهور والحيض، وإذا اعترى الزوح العراقه وها منه ولد فاعتفها فعلها ثلاث حيض حيصتان من الكاح تجنب فيها ما تعنيب الزوجة وحيضة من العتل لا نجيب فيها ذلك؛ لأنه لما اشتراها فيمد تكاحها، فصارت معدة في حق عيره، وإن لم تكن معتبة في حقة بدلالة أنه لا يجور له أن كثاب العدة 249

يتزوجها، فإذا اعتقها صارت معتدة في حقه وحق غيره؛ لأن المعنى العانع من كونها معتدة في حقه إباحة وطفها، وقد زال بالعنق نوجه، عليها حيضتان من نساد النكاح، ومن المعتق. وعدة لنكاح بجه فيها الإحداد. وأما الحيضة الثانية، فإها نجب الأجل العنق حاصة، وعدة المعتق لا الحداد فيها، فإن كان طلقها قبل أن يشتريها تطليقة بالنة، ثم المسترفعا حل له وطوعاً الأن العلك سبب في الإباحة، فإذا حصل بعد الينونة صار كفقد الشكاح، فإن حاضت في العسألة الأولى حيصتين فبل العنق، ثم أعظها، فلا عدة عليها من المكاح، حتى إن له أن يتزوجها، ونعتد من العنق ثلاث سيص أحرى، كذا في الكرخي.

قوله: وَوَإِذَا مَاتَ الْعَلْقِيلُ عَنَّ الرَّأَلِهِ وَإِنِهَا خَمْلٌ فَعِنَاتِهَ أَلَنْ تُصَنَعَ خَمَلُهَا} حظ عندهما

وقال أبر يوسف: عنتها أربعة أشهر وعشرة لأنَّ الحَسَلُ لِسَ بِنَاسَ النَّسَسُ مَنَّه، قصار كالحَادث بعد الموت.

وهما: إطلاق فوله تعالى: ﴿ وَأُولَيْتُ ٱلْأَخْدَلِ أَجْلَهُنَّ أَنْ يُضَعِّنُ خَمَّتُهُنَّ ۗ ﴾ (١٠

قوله: ﴿ وَإِنْ حَدَثَ الْحَمْلُ بَعَدَ الْعَرَاتِ فَعِلنَّهُۥ أَرْبَعَةَ أَشَهُم ۗ وَعَشَرُ وَلاَ يَشَتُ تَسَيَّهُ فِي الْوَجَهْبُن جَعِيعًا﴾؛ لأن تصمير لا ماء له.

وقوله: وحدث الحمل بعد الموسيم. معرفة حدوثه أن تضعه لسنة أشهر قصاعفاً عند عامة المشايع.

وتفسير الفعل يوم الدوت أن تلده لأقل من سنة أشهر بقد موته، وأما امرأة الكبير (1) حدث بها حبل بعد الدوت في العدة انتقلت عدية من المشهور إلى وضع الحمل؛ لأن السبب يثبت منه، فكان كالفائم عند الدوت حكسا، كذا في الحداية، وإذا مات الحصي عن امرأته، وهي حامل، أو حدث الحمل بعد الدوت، فعدتها أن تصع حملها، والولد قابت النسب عنها لأنه بجامع.

وأما الجيوب إذا مات عنها، وهي حامل، أو حدث بعد موته، بعي إحمدى الروايتين: هو كالفحل في ثبوت النسب منه وانقصاء العدة بوضع الحمل؛ لأنه يحذف بالمباء.

وفي ادرواية الثانية: هو كالصبي إن حدث الحمل قبل موته انقضت به العلمة، وإن حدث بعد مرته لم تنقض به العدة، وإسا تنقضي بالشهور، ولا يثبت النسب سه؛ لأنه لا

(1) مورة الطلاق: 4.

يولجء فاستحال كون الوقد مامر

قوله. ووالا: طَلَقَ الرَّحُقُ المُرَاتَةُ في حَالَ الْحَيْصَ لَمُ عَتَمَا بِالْحَيْصَةِ الَّتِي وَقَعْ ثَنِيهَ الْمُطَلِّقَيْنِ. وَانِ العِنْمُ مَنْدُونَ مِنْزِكَ حِنِيرٍ كَامِنًا ، وهذه فد قات بعديد فينه

قوقه: (وزقه وُطِيتُ الْمُعَالَةُ بِطَيْبُ فَعَلَيْهَا عِنْهُ أَخْرَى) ورطاء الشبهه البراع. منها: المعتدة إذا رفاد إلى عبر زرجها، طبل له أربها زوجك فرطنها، تم بان الأمر محلافة.

ومنهاه زدا طلقها للاثأر فوعاد فروحها في انعدة ودحل نهاد

وممها: إذا وظنها في أنعذ، وقد صفها اللال، وقال: طبت أمها نحل لي. ومنها: إذا طلقها دونه الثلاث معوض أو الصفر الكنابة ،وطنها في العالم

وصيان وذا وطلب عليها والما روح فطلقها فعد 1914 الدها بابن هذه لمواضع يحب عليها عدلان وتفاحلان وينصيان في مدة واحدة عبديا.

قوله: وَإِنْتُذَاحِلُ الْعِنْتَانِ فِيكُونَا مَا تَرَاهُ مِنَّ الْحَيْطَ فَخَسَنَا بِهِ مَالِهُمَا خَمِيعًانِ وحَدَّ النَّمَانِينَ لَا يَمَامُنَانِ.

وحاصل احتلاف: راجع إلى أصل، وهو أن الركن أن العدد. هل هو العمل أم نوك الهموج؟

قصده هو انتص لکونها انگورهٔ بالتربش آلدي هو انگف عن الترواج، وعن الترواح وهو نعل ولا بشتور فعلان في وقت واحد كالصوابان في نوم واحد.

وعدما: الركل ترك الفعول وحر ترك الدوج، وترك الخروج، وتتصور ترك العالى كثيرة في وقت واحد كثرك مطابات كثيرة. ولهما بحث على من لا معل عليها أصلاً كالتدية والفوية، ثم يدا تداحيا عداءا، وكانت العدة من طلاق وحمي، فلا نفتة على واحد منهما ويك كانت من باش معقتها على الأول، ولو أن الروجة بدا تروحت وقرق بهما وبين الخار، وقد وطنها فعلها العدة ولا بعقم لما على زوجها ما فامت في العداء لأنها منجا فداما في تصدة. كذا في الميان.

وقويمة يوكندخل الصدناء به سواه كنت من حسن راحمه كالمطلقة به تروجته أو من حمسين كالمدي عليها زوجها إذا وعالت بشبهة ويهما بداخلان وتعبد مها تراه من العبش في الأشهر.

وقوله. وديكون ما تراه من الحيص عديمةً بدعتها، حيمةًها حتى علم السوعي من التحال الما إنه كانت فعد حاصل حجيمة قبل وظاء التحل، فهمه على عدة الأول حاصة. ويكون عليها من نقام عدتها من الأول حيضنان، ومن النائي ثلاث حيص. فإفا حاضت حيصتين كافت مهما حيعًا. وانفصت عدة الأول، وبفيت من عدة النابي حيصة.

قوله: (فَإِذَا الْفَصَتَ الْعَدَةُ مِنَ الأَوْلُ وَلَمْ لَكُمِلُ النَّابِيةِ فِإِنْ صَلَيْهِ تَمَامِ عَلَمْ ا التَّابِي وقدا لو كان الطلاق وجعبًا كان اللَّولِ أن يراحمها في الحيصين ولا يراحمها في الثالثة؛ لأن عدمها ف. القصت في حقه، ولذاني أن يروحها في الحيصة الثانة التي هي الرابعة في حقها.

قوله. وَوَاتِندَاءُ الْعَلَمُ فِي الطَّلَاقِ عَفِيتَ الطَّلَاقِ وَفِي الْوَقَاةِ خَفِيتَ الْوَقَاةِ فَيْنَ فَمُ تَعْلَمُ بِالطَّلَاقِ أَوْ الْوَقَاءَ حَثْمِ مُصَلًا الْعَلَمُ لَقَدَّ الْفُصِينَ عِنْهُمْ إِنَّ العَدِهُ هِي مضى الرَّمَانَ: فَإِذَا مُصِنْ طَهِدَةُ الصِّنْتِ العَدْءُ

قال في الهداية: ومشتبختا: يعنول في الطلاق أن التهابخا من وقت الإقرار نعباً عهمة فلمواصفة، حتى إنه لو أقر أنه طلفها من صفر مسة، وإن كذبته في الإستاد، أو أنمالت: لا تحري، فإنه نجب العدة من وقت الإقرار، وإن صدفه.

قال محمد: تجب العدة من وقت الطلاق، والمختار من ولمت الإقرار، ولا يعب لها تفقة العدة، ولا السكني: لأنها صدقته، ولو أن امرأة أصرها ثقة أن زوسها انقاب مات، أو طلقها ثلاث، أو كان غير ثقة وأتاها مكنات من روحها «الطلاق، ولا تدرى أنه كتابه أم لا إلا أن أكثر وأبها أنه حق، فلا تأس أن تعد ونتزوج، وكذا لو فانت امرأة لرجل: طلقني زوجي وانقصت عنتي لا بأس أن بتروجها.

قوله: (وَالْعَدُهُ فِي النَّكَاحِ الْفَاسِدِ عَفِيبَ النَّقُونِيَ يَشْهُما أَوَّ عَنْدَ غَرْمِ الْوَاطِئِ غَلَى تَوْكُ وَضُهَا) وقال زَهْر، من أخر الوطات، بإن كانت حاصت ثلاثاً بعد أخر الوطاء قبل العُمرين، فقد الحصت عدنها عنده، ولو مرق سهما، ثم وطنها وجب الحد.

وصورة العرم على نرك الوطاء أن يقول: نركت وطأف، أو تركنها، أو خليت سيلها، أو ما يفوم مقام هذا الفول. أما يمره اندرج، فلا عبرة به.

قال في النهابه: ولو أمكر مكاحية, ديس دلال سناركة لِما النتاوكة بأن بقول: تركيك، أو تركيها، أو حقيت حيالها، وها؟ في العدادوق مها. أما في غير الدادول بها يكفي تفرق الأبدان، وهو أن يتركيها على قصد أن لا بعود إليها، والطلاق في الكاح القاملة لا يقص عدد الطلاق؛ لأنه لمس بطلاق حقيقة إلما هو وسع كذا في الذعيرة.

تم الحلوة في الدكاح العاسد لا تواحب الحدق وإن ترواح المكوسة العبر ووطنها إن كان لا يعلم أمها متكوحة عبره نحب العدة. ونحرم على الأول إلى أن تنقضي العدة. وإن علم أنها منكوحة لا تنجب العدة، ولا تحرم على الأول؛ لأنه حنث بكون زم محصًّا.

قوله: ﴿وَعَلَى الْمُتَبَّرُتُهُ وَالْمُتَوَفِّى عَلَهُ رَوْحُهُا إِذَا كَانَتُ اللَّهُ عَاقَلَةً مُسْلِمَةً الإحْمَادُ) وعند الشاصي: لا أحداد على السنونة؛ لأن الإحداد وحب إطباراً لتأسف على موت زوج وفاء بعهدها إلى سانه، وهذا قد أوسنه بالإبانة فلا تأسف بفرته.

والما: أنه يحل إظهاراً الناسف على فوات نعمة الكاح، الدي هو سبب الصوغة وكفاية ،ونتها لإبادة أنطع لها من الدوم، حتى كان لها أن نعسك ميناً قبل الإبادة لا يعدها. ولا تشب هذه المطلقة الرجمية؛ لأنها لم نفارتي روسها. دام يجل عليها الإحداد

قوقه: ووالإختاط أناً تترك الطب واللؤيّة وَالْكَحْلُ وَاللَّهُنَ وَاللَّحْنَ وَاللَّهُمَا وَسُواء لني ذلك الناهي تعطيب، أو غيرة؛ لأن به ربته النامر، ويقال: تنافات والإحداد لفنان

قوله: ﴿إِلاَ مِنْ هَلَوْمٍ} بَانَ كَانَ بِهَا وَجَعَ الْعَبِيَّ، فَتَكَلَّمُولِ أَوْ حَكَمَّ تَلْبُسِ الخَرِير، أَو تشكي وأسهاء فتلعل وتتنقط بالأستان الفليطة الشباعدة من غير الرادة الربية، لأن هما تعاو لا زينة.

قوله: رولاً تَنختضتُ بالحاء) لقوله عليه انسلام: ١٥٠هـ، طبع ١٠٠٠ ولأنه زمة.

قوله: رؤلاً تُلَمَّنُ تُولِناً فَصَيْرِعَا بَلْصَغْمِ ولا يَوْعَفُرَاتِ وَلاَ وَرْسِيَ مِن حَسَلَ النوب المصوغ: حتى صار لا يعص حار أن تلبسه نزرال الفليب منه، وكنا لا تلبس النوب المطهب. وأما ليس الحرير إن قصدت به الزينة لم يجز، وإن نسته لعذر كما إذا كان جا حكاة أو لعدم غيره حار من غير فرادة الزينة، وكنا لا يعمل لها لمس الحلي، لأنها تلسل للزينة،

قوله: ﴿وَلاَ إِحْدَادَ عَلَى كَافِرَةٍ وَلاَ صَغِيرَهٍ﴾ وقال الشامعي: بحب على السخيرة عياساً على العدة.

قادار الإحداد عبادة بدنية كالصلاة والصوم، فلا يترامها.

ولماء قلمدة فليسبت بعنادة: لأنها مصلي المزمان، قد المدلمات الكافرة في العدة لزمهة الإحماد فيما بقى من العدة.

قولين ووُعَلَى الأَمَّةِ الإِحْمَادَةِ، وكذا المكانة والمديرة ولم الولد؛ لأنهن عنطبات يحقوق الله فيما لم يكن فيه إيصال حق فعولي مخلاف السع من الحروج؛ لأن عبه لمطال حقد

<sup>(</sup> ا) تقدم تحريجه.

فوقه: ﴿وَلَيْسَ فِي عِنْهُ النَّكَاحِ الْفاسدِ وَلا فِي عِنهُ أَمُّ الْوَلَدِ إِخْدَادَهِ؛ لأن الإحداد غرمة الزوجية، والفاسد لا حربة له وأم الولد عميّه وطه، فهي كالمنكوحة مكاحاً فاسداً. ومعنى قوله: يوولا في عدة أم الوقدج: يسي من العولي إذا أعتقبه، أو مات عها؛ لأمه لا زوجية ينهما، أما إذا مات زوجها، تعليما الإحداد.

قوله: ﴿وَلَا يُنْبَغِي أَنْ تُخْطَبُ الْمُنْتَنَأَةُ وَلِا بَاسَ بِالنَّفْرِيضِ فِي الْخَطْبَةِ} وصورة التعريض: أن يقول له: ﴿إِنِي أَرِيدِ النَّكَاحِ. وأحب أمراة صَعْبَها كَذَه فَيصَفَهَا بِالصَّفَة النِي هي فيهائه، أو بقول: وليت في مثلث، أو أرجو أن يجيع الله بني ويبك، وإن قصى الله لنا أمرةً كانه، وهذا في الحنوبي عنها ورجها.

أما المطلقة: فلا يجور التعريض بعضتها: لأنها لا تخرج من مسترقاه قلا يمكن من ذبك.

قوله: رؤلاً يَجُوزُ لِلْمُطَلَّفَةِ الرَّجَعِيَّةِ وَالْمَيْتُونَةِ الْخَرْرَجُ مِنْ بَيْنَهَا لِيْلاً وَلاَ لَهَاوَا) يخلاف ام الولد والمديرة والأمة والمكاتبة، حيث يُجُوزُ فِي الحِرْرِجِ فِي الوفاة والطلاق بائناً، كان أو رجعياً. والصفيرة تخرج في اليائن دور. الرحمي، وكف المحدة من كاح فاصد لما أن تجرح.

وفيل: للروح أن يسم الكتابة من الحروج بن عدتها كما لو كان الفكاح بافياً. وأصل هذا قوله تعالى في النطلغات: ﴿ لَا تَفْرَخُوهُنَ مِنْ بُنُوتِهِنَّ وَلَا غَرُخُونَ إِلَّا أَنْ يَأْمِنَ يَفْتِحِلْهِ مُنْهِنَةٍ ۚ ﴾ [1].

واختلف السلف في الفاحشة؟

قال اس مسعود; وهو أن تزني ضحرح لإقامة الحد عليها.

وقال المنخمي: هو نفس الحروج، وكلا التوابل حيد، إلا أن اصحابها قالوا: الصحيح قول الن مسمود؛ لأن الغاية لا تكون غاية للمسها، فلما قال نعالي: ﴿ إِلَّا أَن يَأْتِينَ بِفَسِحِيْةٍ لِهِ <sup>(7)</sup> دَلُ على أن الفاحشة عبر الخروج، والسطاعة الرجعية والياش والثلاث فيما يقرم للمعتدة سواء.

قعا الرجمية؛ فالأبه ؤوحة فنه صعها من الحروج وكانا المنتونة، والعطانة اللائم له معهمة للتحصيل مانه، قان كانت المعتلة أمة. أو مديرة، أو مكاتبة، أو أم ولد فلها

<sup>(1)</sup> مورد الطلاق: 1.

<sup>(2)</sup> سورة الطلاق: ا.

الحروج في الطلاق والدمان لأمه لا يترامها تعدّ مع المستودة حال فيام النخاج العظما في لمعادفة لأن حتى الدلمي في حاملها والدكاناء في سعايتهما علو النساعة الحروج تعدرت للسعاية وأما للنعش بعضها، فهي مكانمة عند أن صفعه وانتدمنا: حرة مديونة

قوله: وواقمتموفی علمها وتوانب نخرج مهنزا واقعتنی المؤلی ولاً تعیت حل هاراب، لامه لا شفه طار محدج إلی الحارج عاراً لطلب المعامی، وقد بند ادنك إلی هجوار المبل ولا تعدمك المطلعة، لام معتمها وقعه علی الروان.

وموله الرويدين الشلول لعلي تشارا مة تبشكمل حوافحها.

وحمر تحداد الها بهناهي مرازهة أكثر المرتي

قوله. ورعلي البُغضة أناً تقلل في السؤل الدي يُضاف إليها مالسَكْس خال. وَقُوعَ الْعُوْقَةُ وَالْعُوْتُ، مَنَا إِذَا تُنَا الْمُلِانَ رَحَيْلًا.

أما به كتاب فائم أو للاناً، ولا بدعل سره سها وله ، فروح إلا أن كرن عاسماً يجافيه عليها من عليها بحرج والان هذا عال ولا تحرج عمد القالب الياد والأولى أن يحرج عور ويوكيد ولاء حالاً منهما عراد لما نقد على الحيولة بهيما، فحسل وبد عمل بها المطاول عرامها، ولا تنظل منا نجرع إنه

قرقه: ووإما تناك بصلية من دار الدين تكفيها فاليس أب الله نظرج الأمن فأوي مان يهدم البيسة أو ذات في الرسدق، الحادث الدين أو العظمة دالا بأدر بالالطال. فوقه: ووزنا كان بصله: من دار البيات الا يكفيها فالخرجها الوزية من صبهم المعملة)؛ أن عدد بد

قوالد. وذلا الحيو الأليسفو الواقع بالططاعة الرخيفة وقال ولوا له فالك، واو الرح الرحل الرفية مسام المجمع، فظلف الرابعين الطربي أو مات عليا، فإلى كال يبادا وليل مصاما قال من اللاة أيام المادات وإن الموال كال لبادا وليل طعمانا اللاقا أو المرافقة الراء المها للذا أن تعود إلى مسترف من على المثال المعال وأنه إله كان للمها والراء فصرها في عددها إلى المثال الدراء وهي مقتلات التوال من الماد عليه المشي المقتلية، وإذا كان لهمة وإن المتاهد والحمد المجرف أو عدد (قا أنه الرحوع ألواني والاله الاعتماد في المدال الرواح، وإن الماد إلى كل واحد عدما المورا وهي في فلعارا، فإذا عالمات المستداد في وإن شاءين وحمد، كان معها عرم أو لاء لأن الدكت هناك الحوص عليها من طروع؛ لأنه لا حسلج فلإقامة إلا أن الرحوع أولى لما ذكران. أم إذا الصلت وللمت للي أقرب لغمه فيها الأمن، وهي فصلح ثلامانة أخامت فيه عند أي حبيثة. وأنا إن كان موضع الطلاق، أو الموت يصلح للإقامة، فإنها لا شراج منه منى نقسي حديا سواء كان معها عرم أو لا، أو تعرج عد دلك، وهذا عند أن حلفة.

وقال أنو توسف وعند: إذا كان بعها عرم، فلا يأس أن تجرح معه إلى أيهما شاءت: لأن يقس الحروج فراح دهماً تجرر الفرات ووحشة الوحدة، وإنما الخرمة للسفر، وقد ارتمعت بالحرم.

ولأي حديقة أن البراة في السفر عامة للروح، بإدا مات، أو ضفها القطع حكم مقرها أشابه له، وصاء الحكم يتعلق بيتها، فحروجها إلشاء مقر في العالم، فلا بجوز من غير صرورة؛ ولأن العدة أمنع للحروح من علم الحرم، فإن للمرأه أن تحرج إلى ما دول المنفر بعير عمره ولمس للمعتدة ذلك، فلما حرم عليها الحروج إلى السعر بعير عمرم، ففي العالم أولى.

قوله. ووابدًا طَلَقَ الرَّجُلُ العَوْاتُهُ طَلاقًا بَانَا فَوْ تَوَوَّحُهُ فِي عَدَّمَا لَمَا طَفَهَا فَيْلَ النَّامُولِ فَعَلَيْهُ مُهُوَّ كَامِلُ وَعَلِيْهَا عِنْدُهُ مُسْفَيْهُ عِنْدَهُمَا. وقال فَحَمَّةً فَهَا يَطَف وَعَلَيْهَا لَهَامُ الْعَدُهُ الأُولِّى، وأصله: أن لهدمول في المكاح الأول هو هو دحول في التامي محرد العقدة

فمنفحضان بعين

و تبد محمد: ١٨. فعلى هذه إذا بروحت من سر كف ، ودخل بها فرقع الولى الأمر في الذاخي، أهران بديما والزمة الديم والرابه العدة، ثم بروحها في العدة غير ولي، ثم قرق بسيما قبل الدحول، أو تزوج فسعيرة ودحل بها، ثم طفها بالداء ثم تزوجها في العدة، ثم للعث واحتارت عسمها قبل الدحول، أو تروح أماة لكاحاً فاسدا، ودحل به أم مرق يشهما، ثم تروحها في العدة لكاحاً فسجيحاً، ثم طفيها قبل الدحول، نفي هذه المسائل كله يجب اسهر عدها كاملاً خلافا محمد

وفيل رغراً لا عدة عميها أصلاً؛ لأن العدة الأباني قد مقطت بالتروح، فلا نعود والفائية ثم تجهيه لأنه عقد ورد نشية العلاق على الدحول. الا يوحب كمال الدعر، ولا استماف العدة.

## $\{$ مطلب في ثيوث النسب $^{(1)}\}$

قوقه: (وَيُطِّتُ نَسَبُ وَالدَّ الْمُطَلَقَةِ الزَّجَعَيَّةِ إِذَا جَاءَتَ بِهِ لِمَسْتَبَى أَوْ اكْتُلُو مَا لَمُ قَهُرُّ بِالْقِطْنَاءِ عِلْمُهَا) لاستمال العلوق في حالة العدة الحرار أن تكون صندة الطهر. والأصل في هذا: أن أقل مدة الحمل منة الشهر بلا خلاف، وأكثرها سنان عنداله فإذا ثبت هذا فلنا: إذه جاءت الرسمية بولد لسنتين ولم تكن أثرت بالقصاء عدنها ثبت نسمه لأن العدة باقية، وهذه الخمل باقية، وإن جاءت به لأكثر من سنتين لمت أيضاً، وكان

ولاي الأولاد هم شرة الحداد الروجة وعاشها، وهم السبات التي يقوم عليها هذا الوجود، وهي المحافظة عليهم السبان عبام المحمدات على أكمل الوجوء رأسها، لهذا على الإسلام بهم عباله كحرى، مدر وطه من الحقوق ما يكمل معادلهم وبصوابهم من العداد، وأهم هذه الحقوق:

<sup>1-</sup> أبوت سبهم ما والديهم. لأن به يحقطون من الدل والصباع

<sup>2-</sup> الرماع. لأنه الوسيلة الرحيدة العديميم في أول حياتهم وحطهم من اهلات.

الحصابة، الاحتياج الأولاد في رمن بلغولسم إلى من برعن عوونهم في الأكل واللس والموار وغير ذات.

<sup>4-</sup> الولاية عليهم في عليهم وماقم إن كان قع مال، الأب الأولاد قبل طرفهم من الرشم بحصوف إلى من يرش شهولهم في النظام والثاديب والبرويج أن احتاجها الباؤ واذ كان قم مال احتاجها إلى واذ كان قم مال احتاجها إلى من يقوم بحملة واستنباره.

<sup>2-</sup> حق التطفة الأد الأولاد في طفولهم لا يقدرون على التكسب وفي العالب لا يكون فم سال بني عققائم المحالف لا يكون فم سال بني عققائم المحتاجون إلى إنعاق والديم أو مر يحل محليم من الأفترات عند تنجوهم أو موقهم الشهب المعالمة وهذه الأمنات محلية و المتسب الكن من الزحل والعراء أمنا المراه مسب المواد أسب محالات فحراة الوقد أست نسبه المها لمواد كان عني علمه المواد على حالات المراحل المسبب المواد السبب في حاله ما يألى.

ا – الرواح السجيع.

<sup>2-</sup> الرواح العاسد

فأحالالصال الحبسي بالمرأة ساوعلي خموت

<sup>4-</sup> الإنصال بالبرأة ماء على طلق فيدور.

النسب له طوق يمكن إتباته بواحد سيها وأهم هذه الطوق كلاتها

j - الزراج المسجيع و ما يلحق به وهو الرواج الفادية.

<sup>2 -</sup> الإفرار أو الدعوف

Sept. - 3

الطرار الأحكام الشرعية ثلاجوال الشخصية الركي الدين شجاد، وهي 653، 266، 583). واجع المعينة: الأحكام الشرعية للاحوال الشخصية الركي الدين شجاد، 551-597.

طرقها به رحمة إذا لم تكن أقرت بالانفضاء؛ لأن ثرجعي لا بريل الملك، قواذا حاءت به لأكثر من سنير علم أنه وطو حادث، وهي صاحة الوظوء فحمل أمره على أنه وطلها في المعدة، فصار مراجعاً موطنها, فلهذا لرمه وكان ذلك رجعة. وأما إذا أفرت بالانفصاء في مدة تنضى بها الصنة. ثم حاءت به لسنة أشهر فصاعلة لم يترمه؛ لأن أقل مدة الحمل نتنة أشهر علم أنه حدث به بعد الإقرار فلم يترمه وإن حاوت به لأقل من سنة أشهر الرمه؛ لأما يقنا كذبها بالإقرار وعلمها أنها أفرت، وهي حيف، بلا يستح إفرارها.

ولو قال لامرائد: كلما ولدب ولتاً، فأنت طان فولدت ولدين في بطن واحده فطنفت بالأول واضطت شعدة بالثاني، ولا يقع به طلاق؛ لأن الحلت التاني صادفها، وهي أحبية، فلا يقع شيء وإن ولدت للائة وقع طلغتان، والغضت الحدة بالثالث؛ لأن كلما تكرر الأفعال: فقد تكر الجراء بتكرار الشرط؛ لأنها لما ولدت الأول طلقت واحده ونقيت معندة ليقاء الرائد في نطنها، فإذا ولدت النامي طلقت أخرى؛ لأن عدنها باقية ما لم تضع الثالث، فإذا وضعت الثالث العضت عدنها، فيصادفها الطلاق التشف، وهي أجنبة فلا يقع شيء.

قوله: ﴿قَائِكَ جَاءِتُ مِهِ لِأَقَلَ مِنْ مِنْتَئِنِ بَالنَّا مِنَهُ﴾؛ لأنها تصير بوصعه متقضية الصدة، ويثبت نب لوحوب العلوق في اللكام، أو في العدّه ولا يصير مراجعاً؛ لأنه يحتسل الطول فيل الطلاق، ويجمل العدة، فلا يصير مراجعاً بالشك.

قوله: ﴿وَإِنْ جَاءَتُ بِهِ لِأَكْثَرُ مِنْ سُنَقَيْنِ لَكَ لَسُنَّهُ وَكَالَتُ وَجَعَيْقَ}؛ لأن العلوق بعد انطلاق خاطاهو أنه منه لاتفاء الرنا منهاء فيصير بالوطاء مراحماً.

قولمه: ووَالْمُتِلُولَةُ لِكُنتُ لَسُبُ وَلَدُهَا إِذَا جَاءَاتَ بِهِ لِأَقَلَ مِنَ مُنْفَيْنِي، لااء يحسل ان يكون الحسل فائماً وقت انطلان.

قوطه (رَزِافًا جَاءَتُ بِهِ لِنَهَامِ سَنَتَيْنِ مِنْ يَوْمٍ الْفَرَقَةِ لَمْ يَتُبُتُ لَسَنَّةَ)؛ لأن الحسل حادث بعد الطلاق، فلا يكون منه؛ لأن وطأها حرام.

قال في شرحه: هذا الكلام سهوة لأن في عيره من الكتب أن نسبه يثبت إذا جاءت به لسنترن لأن وحمية مشغول بالحمل، ومدنه سنان.

ودكر في استامج: إذا حرج وأس اللولد لأقل من سنتين، ثم العصل عنها لأكثر من منتين لا يلزمه الولاء حتى يعترج الرأس ونست البلدن لأقل من سنتين، أو يعترج من قبل الرجلين الأكثر من البندن لأقل من سنتين، والباقى لأكثر من سنتين. مكتاب العدة

قوله: وولاً أناً بشَعِيةُم؛ لانه إدا ادعاد، فقد النزب وله راسه مان وطنها بشبهه في العدة، تم إدا ادعاء من يحتاج إلى تسديقها ب ودايتان.

قولمة ووليَّكُ تُسَبِّ الْمُتَوفَى خَتْهَا وَوَحْهَا مَا لِيْنَ الْوَفَاةِ وَلِيْنَ سَنَيْنَ} سواء كان قبل الدحول أو معده.

وقال زهر: (13 حارث به بعد الفساء عدة الوفاة لسنة أشهر لا نست النسب وذلك العشرة أشهر وعشرة أيام من يوم الوفاة. ولو رئ باهراف: محمد أم نروحها، فولدت إن جاءت به نستة أشهر فصاعداً ثبت بسب، وإن حاءت به لأنن لم بست إلا أن بدعب والو يغل إنه مرزازي، أما إذا قال: هو الني مو الربا لا يشت مسم، ولا يرث منه.

قوقة: رواها اغترفَتْ قُلغَندَةُ بالقِطاء عنائها لَمُ جاءَتَا بِوَلَدِ لِأَقْلَ مِنْ سَتُمْ أَشَهُمْ ثبت نسلة؛ لانه ظهر كدما بشين

قوله: روَانَ خَامَتَ بِهِ لِسِفَةِ الشَهْمِ لَلَمْ يَشِتَ لاخْتِمَالِ الْعَقْلُوتِ بَقْدَ الْعِلْمَ، وكذ السنوني عنها زوجها إذا التربُّ بالقضاء عديها أربعة الشهر وعشراً، ثم ولُدت لأقل من ستة الشهر من بوء الإفرار ثبت بسنه، وإن ولغنه بستة الشهر فضاعةً من وقت الإفرار لم يتسب

قوله: (وَإِذَا وَلَنْكَ الْمُعَلَمْةُ وَلَمَا لَمْ يَلَيْكَ سَلَمُ عَلَمْ أَبِي خَيِفَةٍ إِلاَّ أَنَّ يُطَهَّل بِولاَدَتِهِ وَخَلانَ أَوْ رُخِلُ وَامْرَأَلُونَ إِلاَّ أَنْ يَكُونَا هَدَكَ حَبُلُ طَاهِرَ أَوْ الْحَرَافَ مِنْ الزُّوْجِ فَيْلَيْكَ النَّسَطَ مِنْ غَيْرِ عَهَادَةٍي سَواهِ كانت مصاء من معلاق عالى. أو رحمي، أو وقاء.

وقوقه: يوصل فناهريم: بأن حاليت به يأتل من منه أشهر

وقوله: يومن غير شهاده يو يعني ناماه كان شهاده الغائلة شرط معناه إذا كال هماك حين ظاهر، وأمكر الروح الولادة، دلا بد من أن نشهت بولادتها قابلة لحواز أن تكون ولدت ولداً مناً، وأرادت إنزاءه ولد غيره.

قوله: روقال أنو يولمها وأفخله يكين في البجميع بشادة الهرأة واحقم، لأن لهرامي قال لقيام العدل والمراش مترم النسب كما في حال مباد السكاح.

قال فحر الإصلام: ولا بدأل بكون الدرأة حرة سبلمة عبالة على فوقسا. وأما شهادة الرجل الواحد، فذكر الإنام خواهر زادة آنها لا تقيل في هنا العوضع

والي الخلاصة: عُبل على أصلح الأقاريل، كنا، في المستعدمي،

قوله، ووإدا تزوّج الموّالة فجاءَت بولد لأقلّ مِنْ سَنَة أَشَيْمَ مِنْ نَوْمِ تَرَوّجها لَمْ يُشَتَّ لَسَيْهُمَ، لأنّ العمرق سَانِي على الكاج، مَج بِكُونِ مَمْ وَمُعَسِعَ الكَاجِ، وَكُ مَنْ مروح العرقة، وهي حامل لم محز تكاحمها إلا أن يكون الحمل من الرنة عند أي حيفة وهمد، تم إذا وطلها في هذا الكاح بلرمه العبر، لأنه حصل في عمد.

وقوله: والع شب سننه في يعني إذا لم يدعه. أما إذا ادخاه وأنم يقل هو عن الرقا لمات

الله فوالمه ووَإِنَّ جَاءِتَ له قبيقة أَعَالِم فصاعدًا لَبَانَ فَسَلَةً وَهَا اعْتَرَافَ بِعَ يَعْنِي أَنَّهُ (65 لم يقه في وقب الشهري، وكذا (61 سكت أَصَا تَبَتَ بَسِنَةً؛ لأن العراض قالم والندة قامة.

قواله: ووازنًا جَحَدُ الْوِلَادَةُ شَتَ نَسَلُهُ بَشَيَادَةِ فَفَرَأَةً وَاجِدَةٍ نَشَيْطٌ بِالْوِلَادَةِمِ وكنه برخل واحد حق لو عده يلاعي، لأن لنسب بئيت بالتعران

وصورته، منكاحة ولدن خال الراح الوائد به مشهدت به امرأة معاه الاعلى، على ولدت أم احتلت عقال: تروحتك ما الراحة أشهر، وقالت منه الله أشهر خائفوال قوها؛ لأن التعاهر شاهد عام عليها لله العامرة من بكاح الا من معاج، ولم يذكر الاستحلاف، وهو عالى اخلاف المعروف، وإما قال لامرائه: إذا ولدت فألت طالق، فشهدت الرائة على الولادة لم تعاش علم حيفة الأنها ادماء احساد، فلا يتبت ولا محمة عامم، وعدما الطلق؛ لأن شهادها حجة أن ذلك ولا كان الروح، قد اعترف بالحل طلقت من عم شهدة عدم أي صيعة الأن الإفرار بالحرار إلى المناج الحاسل الرام ما ينضى إله، وهو الله ادف وعدما: إشهرط شهادة القابلة، أنه لا مد من حجة لذعواها الحساد.

قوله: رَوْأَكُنُوا مَلَةُ الْمُحْمَلِ سُتَعَادَهِ وَدَانَ السَّامِيُّ أَرْمِع سَمِي.

قونه (وَقُلُمُ مِنْهُ الطَّهُمِي تقوله تعلى: ﴿ وَخَلُهُ وَمَسَلُمُ النَّسُونَ شَهْرًا ۗ ﴾ <sup>(1)</sup> وقال تعانى: ﴿ وَمُعَنِيدُ إِنِ عَالَمُهِمُ <sup>(1)</sup> مَنِنَى للجَعَلِ مَنْهُ الشَهْرِ

قولة (وَرُدُهُ طَلِّنَ النَّمْقِيُّ النَّمْقِيَّةِ فَالاَ عَلَمُةَ عَلَيْهِا) مِنْ عَلَى أَي حَلِيمَ إِن كَانَ دَلِكُو في هنايجو، وكنه إذا مات عنها.

وقال أو يوسان وتحدار عليها العدة؛ لأنها في فار الإسلام.

لأى حبيقة. إن فعده تحب الحق نفه والحق الزواج. والهي عبر مخاطعه لحقوق الله كالصلاة والصوء والرواجي فد أستط حنه الأنه لا يصفده حفًّا.

قوله: زواد. تُؤوُّحُتُ اللحاصُ مَنَّ الرَّادَ حَدَ الكَّدَخِ، ولا عَمَدُ لَى حَتَى تَصَعِّمُ وَحَمَّا

وأع سوية الأحقاف 15

و2) سورة شمات 14.

قول لمي حبيقة ومحمده لأن ماء الراني لا خرمة له والسع من تزوج الحامل لخرمة ماء الواطن.

قوله: وَإِلاَّ لِطَوْهَا خَلَى تُصَلِع خَمَلُهَاع لَقُولُه عَلَيه السَّلَامَ: وَلاَ تَوْجَأُ حَامِلَ حَتَى تَضَعِي<sup>وْلِنَ</sup>هُ إِلاَ أَنْ يَكُونُ هُو طُرِائِي، فَنحُورُ لَهُ أَنْ يَطَأَمُا.

وقال أنو يوسف وزفرا مكاح الخبلي من الزاه فاسد.

والحلاف فيما إذا أمكر الزوح الحمل إذا أفر أنه منه، فالتكاج فسجيح مالاتعاق ولا يهنج من وطعها، وها التفقة عند المكل. تم إذا حابات بالوباد لسنة أشهر مصاعداً بعد فلنكاح لبت نسبه ويرث منه، ولا حابات به لأقل من ذلك لا شبت نسمه، ولا يرت منه، كذا في فواقعات، واقد أعمر.

 <sup>(1)</sup> أحرجه على بن حسام الدين المنظى الحدي في كسير العدال (1147/9): 15 نوطأ حامل حن الطبع ولا عبر داف حمل حنى نجيش.

## كتاب الثفقات

الفقة في اللغة: مشتقة من التفاق، وهو الهلاك يقال: بعق فرسه إذا هلك سبت بذلك لما فيها من صرف المال وتعالك.

في الشرع: عيارة عن استحقاق النفقة يسب، أو سبب.

قوله رحمه الله: (القُفْقَةُ وَاجِنَةً لِلزَّوْجَةِ عَلَى زَوْجِهَا) سواء كانت حرمُه او مكاتبة أما إذا كانت أمن أو مدمرة، أو أم ولد، فلا نفقة لها إلا بالميوقة. وإنها تجد، في المكاح الصحيح، وعدته: أما الهامد، وعدادة فلا نفقة لها فيه.

قوله: (مُسلِمَةً كَانَتُ أَوْ كَافِرَةً) يعنى بالكافرة الكتابية والنفعة هي المأكول والسشروب وهو الطبعة من غالب قوت البلد والإدام من طالب أدم البلد، قاتا امتنفت من للطحن والخبر إلى كانت من ذوات الهنات وحب عليه أن يأنبها عطعام مهنأ، وإلا فلا: ولا ينبغي أن تكون العقة دراهية الأن السعر يناو ويرخص ويجب عليه أنه الطبخ وأبهة الأكل والشرب مثل الكوز والجرة والقدر والسغرفة، وأشاه دلك.

وتجب المعقه على الإنسال غلاله أنواع:

1 - بالزوحية.

ر. 2- والنسب.

3 - والملك.

فتعقة الزوحة؛ ومن في حكمها شعب مع البسار والإعسار، ولا تسقط بيسار المرأة

<sup>(1)</sup> قاملة في الده ما عردة إدا من النفول: وهو الماؤال: طول من هذا ضعي: النقد والماؤة الفاؤة المؤلفة النفول، إذه منكنا: وإدا من اللغان، وهو الزواع، نقول من هذا طعين: صفت المسلمة لنفؤ المائلة واحت بين الناس، ومنى بها الناس الذي منه الإسمال على عباله؛ لأن في إدماق عليهم الملاكة النسال الشكو، أو لأن في الإنماق وورجة لحال الشكون عليه

وأهل اللغة يستعملون كلمة الفقة الله الدين فعال الذي ينطقه الإنسان على هيالا، وأهل الدراب. يستعملون كلمه فلغله استعمالين:

<sup>! -</sup> فهم يُطَلِقُونَ هذه الكلمة أحياماً ويريدون بها حصوص الطعام. وذلك النهم يعطعون عليها السكن والكسوة؛ فيقولون مثلاً: بحب على الروح لروحته النفقة والكسوة والسكني، والأنسل في المطلق أن يكون المعطوف عبر المعطوف عليه لا مصه ولا سبب.

<sup>2-</sup>ويطلقونها مرة أحرى على ما يتسمل ثلاثه أنواع: الطعام، والسكني، والكسوف، قد انتهر عن همد من الحسن الشيائي معاصب أي حنيفة عسير المعقة بانها الطعام، والكسوف، والسكن، كما هو الإطلاق النامي، وهو العالم...

الطرة الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامة تحمد على الذين عبد الحميد (ص 181).

ولا يكفرها؛ لأما تكاه المعلوضة؛ لأنها أجاء تسلم هملها

ونفقه النسب ثلاثة أعبرت منها بفقة الأولاد، وهي تحت على الأب توسراً كان، أو المسرأة إلا أنه يحتر أن يكون الولد حراً والأب كمالك، وأنا يخود أفولك فقيراً، أما إذا كان له مال تممته في مام.

وحيها؛ لفقة الواهدي، فتجب على الوقد إلا كان موسراً، وهنة بعسراتِه ولا تسقط بكفرهما

وصها: نفقة ذوي الأرجام تجب عليه إذا كان موسرًا، وهم معسرون، ولا نحب مع تشرعيا.

راما نفقة الدين، ليحب عليه ملمه عبيده؛ ويعنه على ما يأي باب، إلا خاد الله ماي.

قرقد: وإذا سلكت نفسية في متولد فغليه المقتبة وكسولها وسكاها استرط السليمها للمسهد، وفي طاهر الرواة : بعد صحة العقد الحد لها المفقد وإلى الم المقل الى لبت الروج على الي توسعه المقد المواقد المواقد المواقد المؤلفة المناف الي ببت الروج على الما المواقد ولك الروج على الي توسعه الما المقل المواقد ولك الا نحد الما المقل المناف الما المقل الما المقل الما المقل الما المقل المواقد ولك المؤلفة الما المناف الما المواقد الما المؤلفة المؤلفة المناف المناف المناف الما المناف المؤلفة المؤلفة المناف ال

قوله: وَيُعْتَبُونُ فَانِكَ بِحَالِمِمًا جَمِيعًا مُوسِرًا كَانَ الرَّوْعُ أَوْ مُغَسِرًا) هذا احتمار لحصاف، وعبد العنوى.

وتعسيرها إذا كان موسرين نتجب عقة البسين وان كانا معسرس، فعقه الإعسار، وإن كانت كرفاً، وهو موسر الدول نقفة الدوسرات، وفوق نطقة أسلفها، ولان كان معسرة، وهي موسرة، فنقة الإعسار لقوله لعالي، خالهاق أو لسفة بأن سقته أنها الله

قوك؛ ووكسواتها)، وهي درعان. وحدران، وملحقة.

وفي شيديم: إذا كان معسراً بفرض عليه الي الشئاء درع هروي وملحة وحمار

ر1) سورة فلمه ي. 7.

وكساء، وفي الصيف درع وهنار وملحقة، وإن كان موسراً بفرض عليه في الشناء درع هروي وملحقة ديمورية وحيار إبريسم وكساء ولحددمها لمبيص وإزار وكسناء، ويفرض لها في الصيف درع سابوري وحيار إبريسم وملحقة، ولو فرض لها المكسوة في مدة سنة أشهر ليس لها شيء حتى تعضى الملح، وإن تخرفت قبل مضيها إن كانت بحيث أو ليستها معتاباً لم تتجرى في تجب، وإلا وحيث وإن يقي النوب بعد المدة، إن كان يقاؤه لعدم اللبس، أو للبس توب غيره، أو للبسه يوماً دون يوم، فإنه يقرص لها كسوة أخرى، وإلا ليست كسوتها فيلا وكذا إذا أسسكت تفقيها ولم تغفها، فإنه يفرض لها نفقة آخرى، وإن ليست كسوتها قيدا معتاداً، فتحرفت قبل الوقت حدد لها أخرى، وإذا لم تتحرق في المدة لا يحب

قال الحجلدي: ولو سرق الثوت لا يجب عبره، وإن قترت على نقسها في النفقة. وعقبل منها نبىء لي العدة وحب عبرها.

وفي البناسج: إذا صاعت النفقة والكنوة عدما، فلا شيء لها، ويجب عليه أن يعطيها ما تعترشه على فلر حال الزوح، فإل كان موسراً وجب عليه طنفسة في الشناء ونقع في الشناء ونقع في الشناء ولا تكول الفقيس والبطع. إلا بعد أن يغترش المصير، ويجب لها ما تنتظف بدء وبريل أقومع كالمشط والدهن والسلر والخطمي والأشال والممابون على عادة أهن الجلد، وأما الخصاب والكحل، فلا يتربه ويجب عليه منه ما يقطع به السهوكة لا غير، ويجب عليه ما يقطع به الصال، ولا يجب عليه الدواء كلمرض، ولا أحرة الحليب، وبالا الفصاد ولا الحجام، وعليه من الماء ما تعسل به تباها وبدنها من الوسع، وليس عليه شراء الماء للفسل من الحابة، فإن كانت كرماً، فهو ناخبار إن شاء نقله إليها، وإن شاء نقن المناه ما تعسل استأجرت من ينقله إليها، وإن شاء نقن المناه من ينقله إليها،

قوقه: وَفَإِنَّ الْمُنْتَقَتَ مِنْ تُسَلِيمٍ نَفْسَهَا حَتَى يُوقَيَهَا هَهَرَهَا فَلَهَا النَفَقَةُ يعني السهر السعجل. أما إذا كان موحلاً، فليس لها أن صنع نفسها عندها حلاناً لأبي يوسف، وكلما بعد حلول الأجل في طاهر الرواية، وكلما إذا كان سعيه مؤخلاً، ومصنه حالاً، واستوفت الحال ليس طا أن دينع عندهما، وكما لو أحلته بعد العقد أجلاً معلوماً ليس لها أن شبع

وقال أبو يوابد): هَا أَنْ تَعِيمَ خَسِهَا إِلَى اسْتِهَاءَ الْتُوحِلُ فِي جَبِيمَ هَذِهِ الفَصُولُ إِذَا فِي يَكُنَّ دَعِلُ بِأَنْ يُوجِلُ بِيا فَلِيسَ فِأَ أَنْ تَتَيْعَ تَعْسِينًا عَدْهُمَا. وقال أبو حيقة: 14 أنَّه شبع بقسها.

والخلاف فيما (13 كان الدحول برصاحاً: حتى لو كانت مكرهما أو ضبية، أو يحتولة لا يسقط طها من الحسن بالإنماق، ويسي على هذا استحقاق اللعقة. تعد أي حليمة لها النفقة، وعدما، لا نفقة لمان

قال في السطومة لأي حبيقة:

العد الدخول لا بريل للنقه

والامتباع لائتفاء الصديد وفي مقالات أي يوسف رحيه الذ:

وإن يكن صدافية مؤخلا ﴿ فَقَالَ مَدَدُ مِهُمُ الدَّعُولُ لا

وصورته: تزوجها على ألف درهم مؤاجلة إي سنة، بليس له أن يدخل بها عند أي يوسف قبل أن ينقفها، ولها أن نتسع حتى يعطيها جبيعة. وعسعما له وتلك، وليس لها أن نتنم.

قوله: ﴿وَإِنْ مُشْرِّفِنَا فَلاَ لَفَقَةً لَهُا حَتَى نَقُودٌ إِلَى طَنْوِلُهُ السُتُورُ: خروجها من بنه عبر إذنه بغير حق، داد كان الروح سائناً في بينها فسعه من الدحول عليها كانت غاضرة، إلا إذا سأله أن يحولها إلى مستوله، أو يكثري لها ومنعته من الدعول كان لها المفقة.

قوله: (وَإِنَّا كَانَتَ صَعِولُهُ لا يَسْتَضِعُ بِنَا فَلا نَفَقَةً لَهَا وَإِنَّ سَنَسَتُ إِنَّهِ): وَان الانسوع سعى فيها، وأما العبور، ليحت فإن كانت من يتقع بها للاستشاس، أو تلحقه، فأمسكها في نبه فلها المقد.

قوله: (وَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ صِفِيرًا لا يَقْدَرُ عَلَى الْوَطُّةُ وَالْمَوْلُةُ كَبِيرَةُ فَلَهَا النَّقَقُةُ مَنْ خاله: إلا العجر حاء من فنه، فإن كان كالإنها منظران لا يضمان الاساع، فالا عند غه حتى تبلغ حداً يستمتع عها، وإن كانت الروحة الريضة الرائم لا يمكم الوصول إليها، فطلب اللفقة ولم يكن نفلها، فلها النققة إذا لم تتبع من الانضل عبد طلبه، وإن استمت من الانقال، فلا نفلة فا.

قولة: ﴿وَإِذَا طَلَقَ الرَّجُلُ الرَّالَةَ فَسَهَا النَّفَقَةُ وَالسَّنَكُنِي فِي عِدْتِهَا رَجْمِيَّةً كَانَ الطَّلَاقَ أَوْ بَانِنَا وَكِنْهِ الكِسُوةِ المِدَّرِ

وقال الشابعي: لا نفقه للمبتوقة إلا أن تكون حاملاً، فإن كانت حائلاً طها السكني للا نفقة والسانة ماخلع والإيلاء وانتعال ورده الروح وعامعة أمها في النفقة سواء، ولو ادعت المطلقة أنها حامل أنفق عليها إلى سنين منذ طلقها قال الحجمدي: ولو أن الراة تطاولت عديه، فقيه الفقة والسكني، وإن الاند اللي إلى عشر سنين ما لم تدخل في حد الإياس، والعشبي العدد بالشهور عد فست، لول الهمجا خلصها بالله ما الحصب عدتها.

قوله (ولا نقلة للمتوقى عليه زوخها) سواء كانت حاملاً، أو حاملاً إلا إنه كانت أم ولان وعلى حامل فيها النقلة من صبح اسال، كله في المنادي، وإسا لم تحت معة الهنوفي عليه ، وسهاء لأن ملك النبت وإل إلى الورثة، بالو أوحداها أو حداد، أن مالك العبر، وهذا لا يحتم.

قوله: وَوَكُلُ فَرَقَهِ حَاءِتُ مِنْ قِيلِ الْمَوْاَةِ بِمَقْصِيةِ قَالاَ تَنْفَقَة لَهَامُ مَنِ الرَّهُ وَتَسل من الروح، أو سلايته من عدسها إلى العدد لم تسقط متغلباً، وإن الرفات في العدة سقط مكت التي روحية من عديد الرفقة والسكني، وأن إذا ساءت الفرقة سبب ساح كما إذا اعجزت نفسها الإداك، أو المعاق، أو العاق، أو العدم الكماية، وهي مدحول من الله في أن الله شققة والسكني، ولو عقم، سد الدحول طها التقعة والسكني، إذا إذا حامها بشرط أن قرقه من المفقة والسكني حالتي حق المن البعقة فوذ السكني، إذا الشكن حالتي حق الله تعالى، فلا عدم الاداء عنه.

قوله: ووَإِنَّ طَلَقُهَا لَهُمُ الإَمَانِينَا مِنْقُطَتُ نَفُعُتُهَا مِنْ اللَّهِ وَاللَّهِ مِنْ اللَّهِ وَحَمَيْدً وَيَ اللَّهُ وَإِنَّا اللَّهُ عَلَيْهِا اللَّكَانَ ثَمَّ الرَّفاتَ مَقْطَتَ عَفْتِها، وإِنَّ مَكْنَتُ اللَّ رو عها ص عميما بقد الطلاق، فقها مُنْفَقة.

والعرق أن لمرتبد نحسن. حتى تنوف وإلا معه طبخوسه، والمسكة لا الحسن.
فوله: ووَإِذَ حَسَمَة الْمُوالَّةُ فِي شَيْرٍ أَوْ عَسْبُهُ رَحَلَ كَرْهَا فَذَهَبُ مِنَا أَوْ حَشْنَةً
فَعْ عَبْرِ مُحْرِّهِ فَلَا تَلْفَقَةُ لَهِمْ وَفِي الكرحي: إذا حسب في الدين لا تقدر على وقائده فلها الشقة، وإن كانت نقدر، فلا منته ها: إذا السم باحتيارها، واعتوى على أنه لا عقة لها في الرحيين، إلى حبسها الروح بدين فه طنها، ولها است على الأسح إراما إذا عصبها رحل كرها، فذهب بها قشهراً، فلا نقة لها، وأن قدا عذر من حبة الدي، وهم لهي يوسف ها شفقة؛ إذا هذ ليس سبب سها، والعنوى على الأون

وقوله: وأو حجت مع غير لذي تعرفها بفي حجة الإسلام، واحترز عما إذا حجت بمجرم، فإن قما النفقة عبد أي توسف إذا كان الزوح. أن أنمها في مستراده وأن لتسليم قد واحد، والمنع لها هو الأداء فرض عليها. فضارت كالصائمة في ومصال. وقال عبيد الاسفه لها سواه حجب ببحرم أو الاه وهم الأطهر الأنها ماهنا العسها، وأما إذا حجب قبل القلف فلا مقفة الداماتهماج، وأو حجب ببحره أم إذا وحب أن الفقة عبد أي يوسف، إنه تحب عنه الخمر دون السفره لأنها المستحفة عليم، وإن يعورت ببكم، أو أقامت بعد أداء الحج إثامة لا يجدح (بهم المفعت مقتبه وأما إذا حج الروح معها، فلها الفقة إصافاه الأه متمكن من الاستمتاع ما في طريقه، ويجب عليه تفقة الحصر دون السفر، ولا دوت الكران وأدا واحجت عطوع، الاعتفادة الماشكة على المشاكلة على الأسمناء الماشكة ا

قوله اروزها فرطنتاً في ليكن وؤجها فلها النطقة؛ لأنها مسامه للعاميه والعج من قبل الله، فلا يؤثر ذاك في مقوط الفديلة ولأن الاحتاس قالمه فإله يستأس بها وبعسمها وتحفظ سبب والعامل بها هو لعاوس كالجمل

وعن أبي يوسف ( إذا مثلث القسياء ثم مرضات عليه المفعة لتحقق المسلس، وإذا مرضات ثم سنايات الانتجارات لأن التسوير لو سنج، والمعاد حسن أولى لقف الكفات الشرق ولما حيث قبل: وإن مرضت في خسول الروح أحرز الحيارة مرضت في رزت أسياد

قال التي بدوعة؛ مندك أما توسعي قال الإنافاء؛ لا تقرمه تفصيها ما له مطلبة، فإذا الذاتها ولايا الدهفة ولسل الداردها عدد دللات، لأنه يملكه الاستماع بها يغير الوطاء كالجلائس

قوله: ﴿وَلِهُوْضَ عَلَى الْزُوْجِ إِذَا كَانَ قُوسُوا نَفَقَةً حَادِمُهِمْ﴾ لأن عليه أن بقسو من يصلح طفامها وشرابها. ماما شرطه في ذلك كونه موسراً. أمهته رواية أحسس عن أبن حدقة، وهي الأصح، وعنه ليصاً يعرض لها ذلك، وإن كان مصرتُه وهو مون محدد

قولُه: ﴿وَلا يُقْرَضُ لاَكُنُوا مِنْ حَافِمٍ وَاحَدَ، فَمَا عَنْهُمَا.

وقال الواليد على إن كان قد خلامان فرض فلناه لأنها قد نحدج إلى حاصين: الحنصار بحدثها في مستوفا.

والثاني: ترسله بلي زوجها يظلب منه الثقلة، وبنتع لها ما يصلح عنا، وترسمه إلى أبوبها، ويقسى حوالجها

و لهمان أن الروح ثو قام محدمها مصله لم طرمه معلم حادم، فكلمة إن أتاه عبره مقام مسلم لهم بالرمة أن يقيم تكور ص واحد. والحادم هو السعلوك.

وقبل: أن خامع كان حرة 500، أو سلوكة العرب والسكوحة له كانت أمة لا استحق مفقة الخامو. قولة: ﴿وَعَلَيْهِ أَنْ يُمَكِّنَهَا فِي ذَارِ مُثْنُوذَةٍ لَيْسَ فِيهَا أَخَذَ مِنْ أَقَلِهِ﴾! لأنها قد تستصر بدن يدخل عليها، ويخاف مه على مناعباً، وقد ينتعيا من المعاشرة مع زوحها.

قوله: ﴿إِلَّا أَنَّ تُخْتَارُ فَلِكُ﴾؛ لأنها رضيت بإسفاط حقها.

قوقه: ووَإِنْ كَانَا لَهُ وَلَدَ مِنْ غَيْرِهَا فَلَيْسَ غَلَيْهَا أَنْ تُسْكِنَهُ مَعَهَا)؛ لأنه يستعها من المعاشرة مع زوجها، وقد تحاف مه على مناعها.

قوله: ووالملؤوج أنْ يَعْشَعُ وَالدِيهَا وَوَلَدُهَا مِنْ غَيْرِهِ وَأَعْلَهَا الدَّخُولُ عُلَيْهَا)؛ لأن عليها الخلوة معه في أي وقت شاء ويُدخول هؤلاء بمعفر ذلك.

وقيل: لا يعنع والديها من الدخول عليها في الأسبوع مرة، وفي عبرها من الهارم التقدير بسنة، وهو الصحيح.

قوله: (وَلاَ يَمْتَقَيْمُ مِنْ النَّطُو إِلَيْهَا وَكَالَامُهُمْ فِي كُلُّ وَقْتَ شَاءُوا) لَمَا في دلك من قطيعة الرحم: ولان أهلها لا بد شم من التقادهم والعلم بحالمًا، ولا يستعبا من الحروج إلى الوظارين

قوله: رؤمن أغسر يتفقّة زؤجته لم يُقرَق بَيْهُمَا وَلِقَالُ لَهُ اسْتَعِينِي عَلَيْهِ فائدة الإذن في الاستدانة: أنها نحل الغرج على الزوج فبطاليه بالدين، وإن لم يرض المروج، وإن استدامت بعير إدام كمامت المطالبة عليها عاصة، وإن استدانت قبل أن يأمرها الحاكم، فهي منطوعة، ولا شيء من ذلك على الزوج بعني إذا كانت العقة لم تفرض لها عليه قبل ذلك. أما إذا كانت قد عرضت لم تكن منطوعة، بل يكون دينًا على الروح،

قوله: رَوَاذًا غَالَ الرَّجُلُ وَلَهُ مَالَ لِي يَهِ رَجُلٍ فَقَرَفٍ بِهِ وَبَالرَّوْجَةِ فَرَضَ الْقَاصِي فِي ذَٰلِكَ الْمُمَالِ نَفَقَةً رَازِجَةِ الْغَانِبِ رَاوْلَادِهِ الْصَغَارِ وَوَالِدِيهِ، وكَلَّ اذا علم القاضي بذلك ولم يعترف، لؤله يضي عليه بذلك سواء كان العال أمانة في يدم أو دياً، إو مضاربة. وأما إذا حجد أحد الأمرين، فإنه لا يقصى عليه.

قوله: (وَيَهَأَخُذُ مَنْهُمْ كُفُهِلاً بِفَلْكَ)؛ لأن القاضي عاطر عناط، وفي احدُ الكفيل نظر للعائب؛ لأنه إذا وصلُ ربها يُفيم أنَّبِهُ على طلافية، أو على استعالها ففتها فيضمن الكفيل، وكذه أيضاً يحلمها الفاضي بالله ما أعطاها التمقاء أو لم يكن بسكما سبب يسقط المفقة من نشوز، أو عيره.

قوله: ﴿وَلاَ يُقْطِي مِنْفَقَةٌ فِي مَالِ الْعَانَبِ إِلاَّ لِهُؤَلاَء) بعني الروحة والأولاد الصغار والوالدين؛ لأن نفقة هؤلاء واحدة قبل قضاء الفاصى، وهذا كان لهم أن يأخدوا بأعسمهم، فكان قضاء الغاصي إعانة لهم. أما عيرهم من الخارم، إما تحب مقتهم بالفضاء، والفصاء

على الغائب لا يجوز

وقال أبو حنيفة: يحور فلأبوبن أن يبيها على الولد [13 كان عائيةً العروص في تغلقهما بقدر حاحثهماه ولا يبيعان العقارة ولدى للقاصي أن يحرض عليهما في دلك، والحدي يجولي البيع الأسا درن الأم.

وقال أبو يوسف وجميد; ليس فيما ذلك.

قوله: رَوَانِهُا قَضَى الْفَاضِي لَهَا بِنَمَقَةِ الإعْسَارِ ثُمُّ أَلِسُرَ لَمُخَاصِّبُتُهُ إِلَى الْقَاضِي تُشَمِّ لَهَا تَقَقَّهُ الشَّوْسِيِّ؛ رَانه تجدد له حَق بيساره

قوله: رواداً مُعَنَّتُ مُدَّةً لَمْ يُنْفِقُ خَلَيْهِا الزَّوْحُ لِيهَا وَطَالِبَتْهُ بِفَلِكَ فَلاَ شَيْءً لَهُ إِلاَّ أَنْ يُكُونَ الْقَاصِي فَرَصَ لَهُ النَّفَقَةُ أَوْ صَالَحْتَ الزَّوْحُ عَلَى مُفَّدَّرِهَا فَيْقَصِي لَهَا يَقَفَّهُ فَا فَطَنِي}: لأن السقة صلة، وليست بنوس عندا، فلا يستحكم الوجوب فيها؛ الا بالقصاء. أما إذا فرض القاضي فن النفقة، فلم يعنى عَنِها، حتى محت مادة كان فا السطالة بذلك؛ لأنها نصير فياً في دعه، وكذا إذا فرضها الزوح على مسه باصطلاحها؛ لأن فرضه أكد من فرض الحاكم؛ لأن ولايته على عمله أفوى من ولاية العاصى عليه، وإذا صارت وينا بالقضاء، أو بالإصطلاح لم تسقط بطول الزمان، إلا إذا مات أحدها، أو وقعت العرفة حيث تسغط.

قوله: ووَإِذَا هَاتَ الرَّوْعَ بَقَاتَ قَصَى عَلَهُ بِالنَّفَةَ أَوْ مُعَيْتَ يَبْهُورُ مُقَصَّتًى وكفا إذا مات از وحدًا لأن اللفقة صلة، وانصنة تبطل بالموت كالهنة تبطل بالموت في الفيش، ولو الرات زوجها من تفقيها في الأوقات فيستقبلة لم تصبح البراءة؛ لأنها براءة عما سيجب، فلا يصح، وتو عرض القاصي لها النفقة على المروح وأحشت من مالها، ملها الرجوع في مال الروح ما فاما حيين، وتسقط بموت أحدهم، إلا أن يكون ما النفقة فيأ بأمر القاضي، فإنه لا يسقط.

الوقه: (وَإِنَّ أَسْلُفُهَا نَفَقَةً سَنَةً) لَيْ عَجَابِهِ (تُنَوِّ مَائِثَ قَبَلَ مُعَيِّبًا لَمْ يُسَتَرَجَعُ مِنْهَا شَيْءً) عند ابي حبيمة وأبي يوسف وكها إذا أعطاها نعمه شهر، وتُكود النفقه ملكا له وتووث محمها.

قوله: ﴿وَقَالَ مُحَمَّلًا لُخَسَبًا فَهَا نَطَقَهُ مَا مُعَنَى وَمَا نَفِيَ لِلْأَوْلِيِّ إِلَي مَا مَضَى مَن البدة ويرد ما يقي إلى الروح، أو إلى ورانه إن كانت قائمة، أو مستهلكة. أما إذا كانت هابكة، فلا شيء هليها بالاتفاق. وعلى هذا الخلاف الكسوة عند عمد يرد المافي منها. وكذا إذا مات الروح قبل مضى الوقت لم يكن لورانه الرحوع عليها بشيء عندما، لأن كتاب النفقات كتاب النفقات

النفقة صنة انصل مها الفنض، ولا رجوع في الصنة بعد العوب كما في الهبة. ولهذا فو هلكت من غير استبلاك لم يرجع غنيها بشيء بالإجناح.

وغمد: أنها فيضت قبصاً مصموناً لا يستحقه على الزوج في المستقبل، فيجت رده. كالدس.

فال في التطومة عمد وحد الله:

وموته أو موتها في المده ... يوجب فيمة استعجلته زده

وروى ابن سعامة عن محسد: أنها إلغا قبضت مقا اشهر فنما دومه لم برجع عنهما مشيء: لأنه في حكم البسير، وإن قبصت أكثر من ذلك دفع عنها معقة شهر ووهات ما بقيءا لأن ما زناد على الشهر في حكم الكثير.

قوله: (وَإِدَّ تَوَرُّجُ الْغَيْنَا خُوْةً فَقَفَتُهَا ذَيْنَ عَلَيْهُ يُسَاغُ فِيهَا) فيد الحَرَّةَ أَنْهَا إذا تروج أنه فليس على مولاها أن يوقها معه وبدون النوانة لا عقّه لها، وإنسا بداع فيها إذا تروج بإدن مولاء وللمولى أن بعديما أن حقها في عبن النعمة لا في عين الوقتة. فلم مات العبد سفطت؟ لأنها صلة وكذا إذا فنل في الصحيح، وأما إذا لو بأذن له العولي في التروس، فلا نعقة طاء لأن النكاح فاسد، ولا نفقة في السكاح العاسا، ولو بيح في مدرها ولو بعا بالتمن بطالب باليافي بعد المتن.

قال في الوحير: معنه امرأة العد، والمكانب والمدار حرة كانت، أو أمه عليه لا على السولي كاسهر، وإذا كان عبداً بياع في فلك إلا أن يغديه السيد. وأما المسر والمكانب. فلا يناعان فل بستسميان، ولا يجب على العبد مفة ولده سواء كان فن احرة. أو أمة بل إل كانت ألمة، يعلى مولاها وإن كانت حره فنفقته على أمه إن كان فا حال، بإن لا ين كانت في مال، بإن لا ين كانت في مالي، وقل مال، ولما ولا يكانت وقل مكانب ولم المؤانة وولد المكانب والمعارف والمعارف مفة والمعارف مفة أولادها على مولاها، وإذا كان الأوان والمعارف مفة أولادها على مولاها، وإذا كان الأوان

قوقه: ووَإِذَا تَزَوَّحُ الرَّجُلُ أَمَّةً فَيَوَلَفَنَا مَوْلَاهَا مَعَلَّا فَتَفَقَّبُنَا عَلَيْهِ وَإِنَّا فَهُ لَيُوَلِّهَا مَعَلَّا فَلاَ تَعَقَّةً فَهَامٍ والنبولة النخلية بينه وبينها في مسئول الزوح، ولا يستحدمها السولي، فإن استحدمها بعد الدولة سفطت النفقة لعوات الاحتاس، وإن الحدمته أحداثًا من عبر أن بستحدمها لا تسفط طفتها والندرة وأم الولد في هذه كالأمة.

قرته: رؤتفقَةُ الأَوْلاَدِ الصَّعَارِ عَلَى الأب لا يُشارِكُهُ فِيهَا أَحَدُ كُمَّا لاَ يُشارِكُهُ في

لفقة زوجته أحدًا ويجب عليه ذلك موسراً كان او معسراً، إلا إنه يعتبر فيه أن يكون غوف حراً والأب كذلك وأن يكون الولد فقيراً الآنه إن كان له مال فنفقه في ماله، وكذا يجب على الأب نعقة أولاده الإناث إذا كن فقراء والفكور إذا كامرا زمناء، أو عمياناً، أو بمانين، وأنهم لا يقمرون على الكسب، فإن كان مال الصغيرة عالما أمر الأب بالإنعاق عليه، ويرجع به في ماله، فإن أنفق عليه بغير أمر لم يرجع إلا أن يكون أشهد أنه يرجع ويسمه فيما بينه وبين الله تعلى أن برجع، وإن لم بشهد إذا كانت بته أن يرجع. فأما في القضاء، فلا يرجع إلا أن يضيف، وإذا كان الصغير مصراً، وقد أبوان فنفقته على الأب دون الأم، فإن كان الأب ترجع به عليه.

فول: ووَإِنْ كَانَ الْوَكَٰذُ وَصِيعًا فَلَيْسَ عَلَى أَمَّهِ أَنْ تَوَضِعُهُ} لأن ارضاعه بجري يحرى نفقته، ونفقته على الأب، وقد فيل في قوله شائى: ﴿ لَا تَضَمَّزُ وَالدَّا وَلَابِهَا ﴾ <sup>(4)</sup> أي والرامها ارضاعه مع كراعتها، وهذا إذا كان يوجد في الموضع من ترضعه غيرها. أما إذا كان لا يوحد مواها، فإنها نجير على لرضاعه صيامة له عن الحلاك، بعلى هذا لا أحوة لحا.

قوله: ﴿وَيَسْتَأْجِرُ الأَبْ مَنْ يُوضِعُهُ عِنْدُهَا› يسني إذا أرادت ذلك، ثم إذا أرضعته المطار عندما، وأرادت أن تعود الطار إلى مسترطا، فلما ذلك ولا يجب عليها أن عمكت مي بيت الأم إذا لم يشرط ذلك عليها عند العقد، فإن الشرط عليها أن يكون الإرضاع في بيت الأم لرمها الوفاء بالشرط.

قال في الحسامية؛ إذا لم يشترط على الطنر الإرصاع عند الأم كان ها أن تحمل الصبي إلى مسترقاء أو تفول أحرجوه فترضعه عند فناء دار الأم، ثم يدخل الولد إلى أمه.

قُولُه: وَقُونُ اسْتَأْجَرُهَا، وَهِيَ زُوجَةً أَوْ مُعَتَفَّةً فَرْضِعَ وَلَدَهَا مِنْهُ لَمْ يَجْزُ)؛ لأنه الإرضاع استحق عليها دامات، وإن لم يجب في المقدّم قال الله تعلى: ﴿ ﴿ وَالْوَالِمَاتُ يُرْضِعْنَ أُولَمَدَهُمْ لِهِ (27)، إلا أنها عقرت لاحتمال عجرها، فإذا قدمت عليه بالأخرة ظهرت قدرتها، فكان الفعل واجباً عليها، فلا يجور أحمد الأخرة عليه.

قوله: وَأَوْ مُثَنَّلُةُمْ يَعْنِي مَنَ الطّلاق الرّحْمَى رَوَايَة وَاحْدَهُ؛ لأَنَّ النّحَاجُ قَائمٍ. وأما المعتدة مَن البائن، عميه روايتان: والصحيحة منهما أنه يجوره لأن النكاح قد زال: فين

<sup>(</sup>ا) سورة القرة: 233.

<sup>(2)</sup> سورة البقرة: 233.

كالأحتية، فإن استأجرها، وهي صكوحته، أو معندته من الرجعي لإرضاع ابنه من غيرها. حاز منواء أوجه غيرها أم لا! لأنه غير مستحن عليبا.

قوله: ﴿وَإِنَّ الْغُضَتَ عِلِنَّهَا فَاسْتُأْخِرُهَا عَلَى إِرْضَاعِهِ جَازَ)؛ لأن الكاح وال بالكلية: وصارت الحديث، وقد قانوا: إن الأب إذا السمى من يرصعه، فأرادت الأم أن ترضعه فهي أولى؛ لأب أقوم به وأشفل عليه، فإن أرادت أن ناحذ أحرة مع شاء شكاح لم يجو.

قوله: ووَإِنْ قَالَ الأَنْ لاَ السُّنَاجِزَهَ، وَجَاءَ بِغَيْرِهَ، فَرَضِيْتُ الأَمْ بِمِثَلِ أَخَرُة الأَجْتِيْةِ، كانت أَخَرَه وإن التسست زيادة لم يحمر الروج عليها دفعاً للضرر عنه، وإليه الإشارة بقوله تعلى: ﴿ لاَ تُشَارُ وَإِنَّ مُؤْلِدُهَا وَلَا مُؤْلُودٌ لَمُّهُ بِوْلُدِهِ، ۚ ﴾ <sup>(1)</sup>، أي بالرامه لها أكبر من أجرة الأحبية.

قوله. رُوَتَجِبُ لَفُقَةُ الصَّغِرِ عَلَى آبِهِ بِعَنِي إِذَا لَم يكن له مال.

قوله: (وَإِنَّ خَالَقَهُ فِي دِيهِ صورته: ذمن تزوج دمية، ثم استسناء ولها مه ولد بحكم بإسلام الولد تعا قاء وتفقع على الأب الكافرة وكذا السبي إذا ارتد، فارتفاده صحيح عبد ثي حيمة وعبد، وتفقع على الأب، وكذا يحب عليه نفقة الأبوين، وإن عالماه في الدين لقوله تعالى: ﴿ وَشَا بَلْهَا فَيَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ وَلِيلًا اللَّهُ عَلَيْهُ وَلِيلًا عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ وَلِيلًا عَلَيْهُ وَلِيلًا عَلَيْهُ وَلِيلًا عَلَيْهُ وَلِيلًا عَلَيْهُ عَلَيْهُ وَلِيلًا عَلَيْهُ وَلِيلًا عَلَيْهُ وَلِيلًا عَلَيْهُ وَلِيلًا عَلَيْهُ وَلِيلًا عَلَيْهُ وَيَرَكُهُما يُولُكُ عَلَيْهُ وَلِيلًا عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ وَلِيلًا عَلَيْهُ وَلِيلًا عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْكُونُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عِلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ وَلِيلًا عَلَيْهُ عِلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلِيلًا عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلِيلًا عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْكُمُ عَلَيْهُ عَلَيْكُمُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْكُمْ عَلِيْهُ عَلَيْكُمْ عَلَيْهُ عَلَيْكُمْ عَلِيْهُ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلِيْكُمْ عَلِيْكُمُ عَلِيْكُمْ عَالِكُمْ عَلِيْكُمْ عَلِيْكُمْ عَلِيْكُمْ عَلِيْكُمُ عَلِيْكُمْ عِ

<sup>(3)</sup> سورة البغرة: 231.

<sup>(2)</sup> مورة للمان: 5(.

## كتاب الحشانة

قوله: ﴿وَإِذَا وَقَدْتُ الْقُولُةُ بَيْنَ الزَّوْحَيْنِ وَبَيْنِهَمَا وَلَدُ صَغِيرٌ قَالِأُمُّ أَخَلَى بِهِ مَا لَمُ لَتُوَلِّعَ لِمُوالِدُ وَلَا اللّهِ عَلَى الْتُوَلِّعَ لِمَا لَمُ لَلْحَدَى (أَنْهُ اللّهُ عَلَى الْتُولُدُ عَلَى الْتُولُدُ عَلَى الْحَدِينَ وَلَا اللّهِ اللّهِ عَلَى الْحَدِينَ وَلَا اللّهِ اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهُ وَلِي اللّهِ عَلَى اللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلْمُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ عَلَى الللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ الللّهُ اللّهُ ا

قُولُه: ۚ وَقَانَا لَمُمْ فَكُنَّ أَمُّ قُولَ كَانْتَ وَلاَ أَنْهَا فَوْوَخَتَ فَأَمُّ الْأَمْ أَوْلَى مِنَ أَمُّ الأَسِ يعني إن أم الأم وإن بعدت أولى من أم الأَسه لأنه من قبل الأم، وهذه الولاية مستمادة سها، ومن أولى بها أولى.

قول: وَفِينَ لَمْ يَكُنَ فَأَمُّ الْأَبِينِ وَإِنْ بَعِدْتِ. وَلَوْلَتِي مِنْ الْأَخْرَاتِ)؛ كَانَ لِهَا وَلَاية، فيني الدخل في الولاية واكتر شمقه.

قوله: رَفَانَ فَمْ يَكُنُ لَهُ جَنَّةً فَالْأَحُواتُ أَرَّلَى مَنَ الْعَمَاتِ وَالْخَالَاتِجَ، لأسِ

<sup>(1)</sup> شات على العلمل سنا والإرثة الغات والأمات:

النولاية الأولى: ولايه النربية، والنولاية الثانية: هي الولاية على النسب.

والولاية الثالثة. الولاية على ماته إن كان فه مال

أما الولاية الأولى، وهن ولاية تتريق بالقور الأولى مها يكون فلنساء، وهو ما يسمى بالاهمامة. فالحضاية هى ترية الولد في للفقة التي لا يستعن بيها عن النساء مين قا فاطر في تربيته شرعاً. وهى حق الأي ثم عارمة من فلساء.

السنا وحوبها عليهن.

أولاٍّ: لأن الطعل في ذلك ددور من حياته بحناج إلى وعاينهن.

قَالِيَّةُ الأَنَّ وَالْأَنْرِ الصَّحِيحَةِ قَدْ وَرَدْنَ بَأَنَّ السَّاءِ أَحَى وَاخْدُ اللَّهُ

انظر الأحوان الشخصية لأي رهزة، (ص 404).

<sup>(2)</sup> أسراحه أبو داود في كتاب الطلاق (مات: أس أحق طاو بار).

و3) قال دي محمر المسلماني في الدراية في تخريج كحاديث اقالاه (1/3 8). حديث أنا الركاة فالساء ابا رسول فقد إن التي هذا كان يطبي له وعايد وحجري له اجواي ولدي له مغايد وزعم أبوه أبد المسترعة ميء فقال مبلي فقد عليه وملك: هالت أحق به ما ام تروجيها، أبو عاود وعبد الرزال والدرقطي وإسحاق من حديث عبد الذات عبروانه وماسعة اطاكم

الترب؛ لأنهل أو لاه الأميان و هذا فقامل في المرزات وأو لاهل من كامات لأب وأم ثم الأحف. من الأم اوفي من الأحف الأدب.

واختادت الروبه في الأحت من دؤمه واحاذة

الرواي عمول على أبي حيفة وأبي بالمدول أن الحالة أياني، وهو قول شمد وزار النولم علمه السيلام: والمالة والنفاية أن

وروى أنها يومنك عن أبي حيمة: أن الأحد، أولي، لأب حد الأب والحافة بلك علما واغرى أولي وأولاد الأحوات للأل والإم أو اللاء أولي من التلاب والعمام في الدوات كلها.

واما الولاد الأحوال الحارب فالصحيح أن الخالات أنولي مسن. والأحت من الأم أولي من ولد الأحت للأب والأم وسات الأح أولى من العمال والحالات وسات الأحب أمن من سات الأح

هام، نبات العلم وبنات الحالي وبنات المعلمة وسارت الحالف فلا حتى لهر في الحشافة؛ الأنبن رسد بالا عرم.

اللولاد: وولفُدَة اللحقيّ من الأب والألمّ أنه الأختّ من الألمّ أنها الأختّ مِن الآب تُنو المُحالاتُ أوْلِي من الفَعْات، ترسيحةً بدراه الأم

قوله: ووَيْتُرَفِّعْ كُمَّا تَتُرَلُّ الأَخْوَاتُ إِنِّ ترجع ذوات فرابين.

هسائية. [13 قبل لب: ما الحكمة في أن الأم النبيق على الولد من الأقياء وهو خلق من بالهمة حسماً؟

والجوالين: إن ماء الأم من قدامها من بين براضها قريباً من الفلب الدين هو موضع الشمقية وعلى الحدة والأب يجرج ماؤه من وراء طهره من الصلب، وهو معيد من الشلب الذي هو موضع الشفقة والرحمة.

<sup>(1)</sup> طاق أن حجر الصيفلاني في الدراية في تجريح أحديث الخديد (\$12-80- + موثا عاطاته والشافة أصد وإسحاله من طريق فادم في مائي وهبرة أن ترج عن على المناخرجات عي مكه أنشا سب حدث الحديث، وهرة وإنجازه في المناخرة والدنة والدنة والمعارض من المعارض والمناخر على أن عدل على أنه مرسال والمناخرجات على المعارض على المعارض على المناخرة على المناخرة المناخرج المناخرة المناخ

وفي الناصية على منى مستعيره الفقط الناب عنصر ثم الطرائي. وعلى أنه أهرازة 10 العقبلي، ورواي من المربران في أثر وفالهالمة على نومس، على الرهازي. المفت أن رسول المدعيلين العاعلية واستعرفال: والنبو أن إذا المريكان دريد أدار، وأقراء ومقافرة لوركم عربة أنها.

وإن فيل: وما الحكمة في أن الوقف بمناء إلى الأب دود الأم؟

فیلی: لان ماء الام بخای مه الحسن ایر الواد از لسمن مافران والشعر واقعصر واقعصر. الاعباء لا نموم ایر افواند امل ترول وانتغم واندهس. وماء الرحل بحلق مه العظم وانعصب والعروق واقعداده لواقعه الأهباء لا نرول مده والا تصراه فني أنا بموسد.

قوله: ووكُلُّ مَنْ تَوَاوَجُتُ مِنْ هَوْلاً، سَفَظَ حَفْهَا، أَنَ تَرُوحَتُ بَاحِبِي مِن الصلي، هامه نسقط حصائفها. ونصير كالسفة إلى الصلي يلحقه احتاء من راجع أمه إذا كان أحلياً؛ لأنه ينظر إليه عمرزًا، ويعطيه نزراً لشرر نفر العضبان بمؤخر العبل والسمرر الشهاء القليل حالًا، وكل من سقط حقها من هؤلاء بالدويج، فمات علها ورسها، أو أيامها عاد حفها نورال المنافع.

قوله: وإلا المجدّة إذا كَانَا وَإِخْهَا الْجَلّهُ وَصَوْرَتُهُ أَنْ يَتَرُوحَ مَنَ لِهَ السَّاسَ لِمَا، ام فتاي بولد فنموت الروحة. فحدالها لامها، وإذا تروحت مقط حقبا، إذا أن تتروح حد الطفل الدي هو أنو روح نشها. وكمّا إذا تروجت الأم عم الطفل، أو ذا رحم محرم، منه من له حضائته لو بسقط مقها عيام لشقفة.

قوله: رَفَانِهُ نَهُمْ يُكُونَ للصَّبِيُ الغَرَاهُ مِنْ أَهُمِهِ وَاخْتَصَمْ فِيهِ الرَّحَالُ فَاؤَلَاهُمْ بِه الرَّنَامُهُ مُعْصِياً وَكُنا إذا استغلى الدبني مصلحا أو العلق الخارية، فالعصاف أولى لهما على الرئيب في الفراية، والأفرات الأنب، ثم احد أنو الأنب، ثم الأخ للأبويوء ثم الأخ للأن كما في الهرات.

ورد احتمع مستحقو الخضالة في درحة واحده، فأورعهم أولى، ثم أكبرهم مناً، والا حق لابن العم وفي الحال في كفالة الحارية، والهمة حق في كمالة العلام، لأنهما ليسا بمحرم لها، فلا يؤمنان عليهما

قوله: ﴿وَالْأَمُ وَالْجَدَاةُ أَخَلُ مَالُمُرُمَ خَتَى يَأْكُنَ وَخَدَةً وَلِسُوْتَ وَخَدَهُ وَيَنْسَنَ وَحَدَةً وَلِيسُنْجِي وَخَدُهُ، قدره الحصاف بسبع اسبراً للعالب.

والمراد بالاستجاء أن يطهر نصبه من المجاسات لأنه يؤمر بالتبلاه السع سين.

وفي الحمددي قال: والأم والجدات نافظ الخمع أحق بالعلام، وهما بلفظ الواحماء لأبين حسن واحد.

وفي الكراسي. والأم والحدثان ولأن الولد إذا للع عنه المطلع استغنى من قبام السناء. واحتاج إلى التأديب والتحلق بأخلاق الرحال، والأب اذار على التأديب والمنقبف.

قُولُه: ﴿وَبِالْجَاوِيَّةَ خُتَّى لَجِيضٍ} وَمَن عَمَادَ: حَين نَمِع حَدَّ الشَّيْوَةِ،

كتاب الحضائد

قال أبو اللبت: لا تشتهى ما تم تبلغ صنع سنون، وعلمه العنوى، ومن ملع معنوهاً كان عنه الأم سواء كان ابناً أو بنناً.

قال الخجمدي: إذا كان للرحل بنت بالعة وطلبت الانتراد منه إن كانت ثباً، وهي مامونه على بعدي: إذا كان ثباً، وهي مامونه على نصب، وها رأي فقس له منها، وإن كانت عبر مأمونه ضمها إلى نفسه وإن كرهن، وأم إذا كانت بكراً، تنه منها من الانتراد، وإن كانت مأمونه، وإذ اختلف الأم والآب في الولد لم يحم فرا الله م تنديه.

وقال الشافعي: يحير الفلام والحاربة إذا علىالا النحيير.

<sup>(1)</sup> قال إلى حير العديداتي إلى القراية في تحريج العديث القداية (82/2): فوقط روى أنه صلى الله عليه وسقم حير. أبو عارد والسنائي والحاكم في حديث أي ميسوف، في أي حريرة، فعصل موأة حالت إلى رسوله صلى الله عليه و لله وقدا فاتحد عادة مقالت: بالرسول الله إلى ووجي براء أن يالاجب باني، وقد مقالي من عراقي عبد وقد معني، فقال المنهما عبده فقال الذي حلى الله عليه وسلمة حدًا أبول أي وهاء أملي أخذ بدر أنهها المنت العدار وراقه فانطاقت عد وقحر معالم المراعد والله أبول أبه وأحرجه الي الترميني وابن حدال عصراً أن التي صلى الله عليه وسلم حرا علاماً بن أبه وأنه وأحرجه الي أن عبد أبول المنا المن عربه الله عدم عدا أنه الدين المنا المن عربه المن عدم عدا القدار عدم المن المنا المن حربه الله عدم عدا المن حربه المن عدم عدا الله المناسبة المن المناسبة عدال المناسبة المناسبة عدالة المناسبة المناسبة عدالة المناسبة المناسبة المناسبة عدالة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة عدالة المناسبة المنا

<sup>(2)</sup> قال ابن حجور العسندان في القرابة في تحريم العادية بقداية (\$2.2\$), قوله قال سفى هد عليه وسئية والشيخ معددية فوفق الاحتيار الأنظر الدعائة حالى الله حبه واسئية أن داود والاستنى واحتكم والدارفيلي من طريق عبد الحجيد من حجير، عن أدعه اعراضه والدج بن سبالة أنه أنسم وأساد بالدارفيلي من طريق عبد الحجيد الدجاء الدارفيلي الدجاء وأمراهه وفي رواية لقدارفيلي السبة عبدوه وصحيحه من المنظان، وأمراهه المسائي والن ماحجه وأحدد وإسحاق والرارة من طريق عبد الحجيد من مستة عن أنهه عن جددا أن أبوير احتياما في وقد عجره المي صلى الله الأحدد عن بسيحة إلى الكافر، لقال: واللهبة لعدوه فوجه إلى المناسة مفسى له به والي العدوم، في وقد محرد.

276 كتاب الحضائة

وقيل: إن بتر أبي عتبة لا يمكن الصعير الاستسقاء سبا

قال أصحابته؛ وليس للأب أن يأحد الصغير من أمه، ويسافر به قبل بلوغ الحد الذي يجوز له أحده فيه.

وعند الشامعي: له ذلك.

قوله: ووَمَلَّ سِوْى اللَّمُّ وَالْمُحَدَّةُ أَحَلُّ بِالْجَارِيَّةِ حَتَّى تَبْلُغُ خَذَا فَتَشْهَى}؛ لأن حق هؤلاء لا يستحق بالولادة، وإما يتبت هم ما دام الصغير بحتاج إلى الحصامة، نؤذا استخلى عنها وال ذلك المعلى.

قوقه: رَوَالأَمْةُ إِنْ اَلْحَقَهُمُا مُولاَهَا وَأَةً الْوَلَدِ إِذَا أَعْقَتْ فَهِيَ فِي الْرَلَدِ كَالْحَرَقِ يعني في الحصائد.

قوله: ﴿وَلَهُسَ لِللَّمَةِ وَأَمْ الْوَلَدِ قِبْلَ الْمُنْقِ خَنْ فِي الْوَلَدِيِّ؛ لان الحصافة ضرب من الولاية، ولا حق للإماء في الولاية، ولأن منافعهما على منك العولي، وبالانتقال بالخصافة تشطع حدمة الدولي، ثم الدولي إذا التنق أم ولده، وذا تنه ولد، فهي أولي بحصائه.

قرله: ووالذُّلْيَّةُ أَخَلُ بِوَلَيْهَا مِنْ وَرَجِهَا الْمُسْتِمِ لَا لَمْ يَغْفِلُ الأَوْتِانَ وَيَخَافُ عُلَيْهِ أَنْ يُأْلُفُ الْكُلُمُنِ سُوء كان الولدُ فكراً، أو أغي.

و سورته: أن يسنم الروح، فتقع الفرقة بينهماء وكلّ واحد منهما بربد أن بكود الولد همده. فهي أحق به ما لم يعقل الأدبان؛ لأنه منى عقل عودته أحلاق الكفر، وفي ذلك ضرر عليه.

قولد: ووَعَلَى الرَّجُلِ أَنْ يُتَفِقَ عَلَى أَبُوتِهِ وَأَخَذَاهِمْ وَخَذَاهِمْ إِنَّا كَائُوا فُقُرَاءَ وَإِنْ خَالَفُوهُ فِي دَبِنَهِ وَبِعَنْمُ فَهِيمَ انْفَقَرُ وَلا نَعْبُر الرَّمَانَةِ وَسُواءَ كَانِتَ الأَحَدَادُ والحداث من قبل الأساء أو من قبل الأم، فإن كان الابن فقيراً والآب فقيراً، إلا أنه صحيح الدن لم يجبر الابن على نفقته، إلا أن يكون الأب زمناً لا يقدر على الكسب، فإنه يشارك الابن

الى تعمله.

واماً الأم إذا كانت فضرة، فهم مترم الإس معشها، وإن كان معسراً، وهي عمر واسفه لأنها لا عضر عملي الكسب، وإذا لاد الإبل بقفر على العقة أحد أبويه، وإذا يمدر السيمة عليماً، دلائج أحرره لأنها لا نشر على الكسب،

وقال معملها الأن أخور: لأنا مرالدي يجب عنه عمد لابي في صعود دولا ولأم. وطراً المحسمة ليهما، وإن كان أنراض أن داين تنعم، وهما لا يقدر إلا على طقة أحدماء فالابر أحي.

وقيل: يحمل بيهما. وبن كان له أموان، وهو الا يقدر عالى تعلقا احد ميهما، الهمة بأكالاه معه ما أكل مهان حماج طأت إلى برحة والإس موسر وحب على أن يزوجه. أو يقتران له حاربة وبازحه علمها وكسوعا كسامحا عقم الأس وكسوعا، أبي كان الألس أم وقد الرم الالى عندما أبضاً. ولم الذن فلاك روحتان، أو أكثر لم يلزم الاين بلا تعلقا واحدة ويدفعها إلى لأب وهو يوزمها مناين

وقوله: يوول عالموه مي همدي: معني إذا كانا ذمبين. أما إذا كاما مرابين لا ينحب. وإن كاما مستأسيرة الأند سنمي على مرامن يقاتلنا في العرب

فوله. رولاً أنحت تنقق أنغ الخيلاف الذين إلا تلزارجة والأبولين والمحتادة والمحتادة والولك وولك الولك ولا أنجاء على التحراي للذه الحياء السلم ولا على السلم تعدد الحياء التصاعرة لأن اللفقة متعلقة بالإرث أقال الله تعالى: ﴿ وَمَن آلُوانِ لَا إِلَى وأدوم أنه أنه المحترف الامن علم المسلمان الأما المحتل بالقرامة والحرامة قاتل عليه السلام: يمن ملك بالرحمة محرم منه على عليه إلى

قوله: ﴿وَلَا يُشَارِكُ أَنُولُنَا فِي مُفَاتُمُ الوَلَّهِ أَخَمُ النَّنِ أَنَّ يَكُونَ لَهُ أَتَ عَني والنَّ ع العققه على المالي دون الأنباء وأن عال أذاني مصاف إلى الأنب عليه المسلام: والسا ومثالك الأنوك؟! أنَّ وهي على الدكور والإناث بالسهاية في طاهر الرَّاية، وهو الصحيحة

ورًا) حود العرف قابل

<sup>(2)</sup> فان الرياضي في طبيب الرفة (278/3) الذل عدد (سندام، وأن دالك وأو حج الراء منه من عاب وأ. قسيد الحرجة النسائي في وسنداو عن صغرة في رسمة من العياد، كووان من عبد فضائل فيال. أمر التي شد عال أقال والول أنه أسائي العالمية وأنال الوائي ذلك وأراد أن يوان فلك وأدار عالي الدين والدين. بدائرة هذا العدل شكرة ولا تعد أحداً راه عن مسائل في تجريزة في رابعة الرسي، الشي.

<sup>(</sup>ف) الحرجة أما عاوم في مسلم في كلبات السوح وبات التراجل بأكل من مثل والدين.

لأن السمى بتسليميا. ولو كان له ابن وابن ان ينفقه على الابنء لأنه أقرب وإن كان. الابن صعيراً أو مجموعًا مستة هولاء نقدر أن ماله.

قوله: رؤائلَفَقَةُ لِكُلُّ فِي رَجِم مَحْرَمَ إِذَا كَانَ صَعِيرًا فَقَيرًا، لَوْ كَانَتُ الْمُرَاّةُ بَالِهَةُ الْقَيْرَة، أَوْ كَانَ فَكُوا رَعْلَى فَي رَجِم مَحْرَمَ إِذَا كَانَ صَعِيرًا فَقَيرًا، لَوْ كَانَ عَلَى قَلْرَ الْقِيرَانَ أَوْ مَحْلُولُا لَفِيرًا، لَوْ لَا يَدَ مَن الحَاجِمِهِ الْفِيرَاتُ. وَقَالَ الشَافِعِي. لا نحب النقة إلا لنوالدين والأولاد ثم الا بد من الحَاجِم والمعروفة والمعنى تتحقق المعجر عن الكسب بخلاف الأبرين؛ الآن يفعهما نعب المكسب والأمن مأمل بدعم السرر عسما، فنجب مفتهما مع تدريهما على المكسب، ولا تحب مفته دوي الارجام إلا على الفيرة لأنه مراف أياه كان الفيرة فو عبر قادر على الله الرحام الله الحم

واحتموا في حد العنبي في دلك؟

فغال أبو يوسف: هو مقدر بالتصاب

وقال عمد: معا منصل عن غفة نفسه وعياله شهراً، ولا معير لاعسار النصاف؛ لأنَّ ولك معتبر أي حقوق الله المالية، وهذا حق أدمي، ولا يعتبر أيَّه النمالية، وإنما يعار أيَّه الإمكان.

قوله: وقبيعية قالمت على ابن الابن. وبن كان له ام والح أر ام وعبر اس، فعلى المد منعين النفقة، واباقي على ابن الابن. وبن كان له ام والح أر ام وعبر، فعلى الأم اتنات، والباقي على الأح إن كان لأب والإكان للراحل ثالاته إمان الأم اتنات، امن صعير معسره أو كبر زمن معقد على أحبه من أبيه وأمه، وعلى أعبه من أمه أستناساً ومعقد على أحبه من أبيه وأمه، وعلى أعبه من أمه أستناساً ومعترة أو كبر زمن معقد على أحبه من أبيه وأمه، وعلى أعبه من أمه أستناساً وبه أو ما إلا أب المسرة أو أنه إلى محمر أو ما أبن وحمر أجر أحد على عمله وبن كان المراحل عمو والمن وجمه المحموم أجر أجر أحدى على المعترة والمنابعة على العمرة ألا أبدر أو كان أبه أو وحمد عرام، ومو كان أبه عبد أولك أو من عبر أولك أن أبه أو وحمد عرام، ومو كان أبه عبد أوحال أبه ألمان أم أبوات معرفات ومن عبر، فالمنة على الأحبات أصاماً على كان أبه إحداء أموات معرفات ومن عبر، فالمنة على الأحبات أصاماً على من الأم أم أن أنه إحواق من ألابرت معهدا.

قوله: ﴿وَمَجِبُ تُفَقَّةُ الاِسْ طَوْمَنَ وَالاِنْفِ الْدَنْفَةِ عَلَى الْأَبْوَلِينَ لَلاَّتُكَ عَلَى الأَب

التُخَلَقُ وَعْنِي الأَمْ النَّلُكُ (اشارةُ للسيرات، وهذه روايه الخصاف، وفي طاهر الرواية؛ كان شيقة على الآب.

قوله: وولا تجب تغفيكم مع الحبارف الدين البطارات أهليه الإرمال والصمير الي الفقيهم واحمع إلى عمر الاته المنافقة والاس الزمري كدا في المستصمى، بدل عليه ما ذكر الي شرح القدوري، ويعمر الكامر عمل معقة الله المسممة، ويعمر المسلم عمى نفقة المته الشمالية.

وواهمه، أن عما لرامم حاكد، فمحبٌّ صلته مع اختلاف الدين.

قوله (ولا تحيأ غنى فهين، قال نحب سلة، وانتشر يستحقها على عبره، فكيف السخل بليه بخلاف الغة الروحة والوق التنافير؟

وقد قالون إن العمد لا محب عميه مقه ولده خرا لأنه لا ولاية به عميه ولا بدا. ولأن كسانه لمولاه، وكذ لا تعب على الحر بدة ولده لمستوك؛ لأنه ملك العبر.

قوله (ورادًا كان اللائح العائب نان فيضي فيه بنفقة البوته، ولا يسن من مال العائب، إلا على الأمويل والروحة والوالد الصعير والذات أن يتفق على نفسه من مثل الابن المقائب إذا كان محاصة؛ لأن له شبهة مالك في ماله.

قوقه: وفيلًا كاغ أمواه فناعة في لتقيمها جاو عبد أبي خيفةً، وإما ينوبر البيع الأم دون الأم أما الأم إدا العردت لا تتولاه

وقال أبو يوسف وتحمد. لا يعور مع الأب؛ لأنه لا ولاية له عبيه لانقطاعها باللوح.

وقد فاقى عنيه: إن العاصي لا سع بلات العروض، ولكن لا يتعرض عليه في بنجيه. قوله: (وإن ياغ العقار لهم يجزّ) بمني بالإصناع.

قوله: ورَأِذًا كَانَ لِلاَئِنِ الْعَالِبُ مَالَ فِي يَدَ أَبُونِهِ فَأَنْفُهَا وَلَهُ فَمُ يُعَلِّمُهِ}؛ وَأَسِمًا استوليا حقيمه.

قوله: روينًا كان لَهُ مَالَ فِي يَدَ الحَسِنُ وَالْفَيْ عَلَيْهِمَا مِنْهُ عَبْرِ الْمَرِ أَفَاضِي طَمِنَ}: لأمه تصرف بي مال بعد يعير ولاية، فارمه الصمان.

قوله: وَوَاهِ: فَضَى الْفَاضِي لِلْوَلَةِ وَالْوَاصَائِنِ وَقُولِي الأَوْجَاءِ بَالْمُفَقَّةُ فَمَصَّتُ الْمُقَّ سَقُطَتُ}؛ لأن عصيم نجب كفاية النجاجة، حتى لا نجب مع البسار، وأف حصات لكفاية بنصي المدة بحلاف نفعة الروحة إذا فضى نها؛ بأنها نجب مع ساره، فلا تستخذ قوله: وإلاَّ أَنَّ يَأْدَنُ الْقَاضِي فِي الاسْتِفَائة عَلَيْهِ) ۚ ذَن القاصي ولاية عليم الصاو (فنه كامر العائب) بيصير ديناً في ذلك، فلا تسقط بمنتي العدة وكان له الرجوع له.

ولو أن عبداً تسغيراً أعنقه مولاه، ولا شيء له، فإنه ينفن علمه من بيت المال؛ لأنه ليس له قرابة أعميان

قوله: ﴿وَعَلَى الْمُولَى اللَّهُ يَنْفَقَ عَلَى عَبْدُهِ وَأَمِنِهِ› بقوله عليه الصلاة والسلام في المه البلت: «النب والمعالم الله البلت: «النب والتكون والبسوم، منا تأكيري والبسوم، منا تلسون ولا تعديرا عباد المده<sup>47</sup>، وسواء في ذلك الفي والبدر وام الولد صغيراً كان أو كيراً مرهوماً، أو مؤجراً.

وبجد على الدولي شراء العام للطهارة لرقيقه، ولا نحب هفة الدكانت على سيده. وإذا كان للرحل عيد استحب له أن يسوى بيهم في الطعام والإدام والكدوق. وتكون من عالمي قوت البلد وإدامه وزنا ولدت انته مد، فله أن يجرها على لرضاع الوقد بحلاف الزرجة؛ لأن لنها ومنافعها له فإن أراد أن سبم الوقد إلى عبرها، وأرادت هي إرضاعه فله ذلك الأنها ملك، وقد بريد الاستمناع ب، أو حدثها

رقبل؛ لِيسَ لَهُ ذَلِكُ؛ لأنَّ فيهُ عَرِيقاً بِيهِما وَمِنْ وَلَدُهَا.

فوالله وفيان المتنفع وكمان أليتها كلسب الخسية والنفقا على الفسيهة)؛ إلى فيه الطرأ الفحاسين تفاء فلمسلوك حمّاً والماء ملك السعك له، وإن لم على كسمهما متعقيمها، فالنافي على العوادي وإذا اعتبع المولى من الإنفاق على العيد، فللعبد أن يأحد بهذه من مال المولى، ويأكل إذا الم يكن مكتبءاً، فإن كان مكتبءاً ليس له دالك، كذا في الحيف، وإن كان المبد معتبركاً، واستع أحدهما أمن النابي ورجع عله.

فوله: وَفَإِنْ لَهُ يَكُنَّ فَهُمَا كُسَبُ أَجْبُرُ الْمَوْلَى عَلَى تَفَقَعِهَا أَوْ يَتِعِهُمُّ وَذَاكِ بَاك مكون العد رمناً، والخاربه لا يوجر طلها؛ لأد في سعيما ليماه حقيما وحق المولى بالعوض، ولا يحوز للمولى تكليف الليد ما لا يطبق من العمل.

ويستحب إذا استحدمه بهاراً أن يتركه لبلاً، وكذا بالعكس

ويمسحب أن يادن له بالقيلوفة في أبام ناصيف إذا أدبا على ما حرت به العادة. وعلى العند بدل المجهود في الحدمة والنصيحة وترك الكنس

أومن ملك بهمة لرمه علمها وسقيها. فإن اعتبر من ذبك لوبحم عليه؛ لأما لبست

 <sup>(1)</sup> آخراجه مسقو في صحيحه في كتاب ولاساد زباب. وقلتاء السفوك منا بأكل بلفظ: وهم باخرابكوه خطيم الفابحة أيدنكم أطحموهم ضا بأكلوب والسوقم منا بأشوريج

ص أهور الاستحفاق، ولا يجبر على ينعها إلا أنه يؤمر به دياته بسته وبين الله تعالى على طريق الأمر بالمعروف والبهي عن السنكر، إما بالإنفاق، وإما بالبيع؛ لأن مي ترك الإنفاق تعدياً ها وقد نهى اللبي عليه المهارة والسلام عن تعديب الحيوان أن

رعن أي بوسف: أنه يحبر علم الإنفاق عليها، والأول أصح.

وبكرم الاستغصاء في حلف المهيمة إذا كان ذلك نصر بها لقاله العلف، وبالكراه ترك اخليه النظارة لأنه يضر بالمهيمة.

ويستحب أن يغص الحالب أطغاره النلا يؤديها

ويستحب أنه لا يأحد من لبها إلا ما فصل عن ولدها ما دام لا بأكل عيره.

ويكره لكنف الديم ما لا نطقه من نقل السل وردمه المسر وغيره، وكله إذا كان تديمل.

وبسمحت أن يقي قا أي كورانها شيئاً من العمالي.

ويمسحب أن يكون ذلك في النساء أكثره وأنه بمعدر عليها الحروج في أيام النساء. وإن فام شيء عمالها مقام العسل لع يتعين عليه ينقله العسل، ولم كانت الدية ابن شريكين، فاضع أحدهما من الإعاق عليها أحر انسى ذلك.

مسألة. قال في الدافعات. رحل طلم الرائه اطفاعاً باتناً، تجاء رحل إبيها، وهي في المعدة وعال في الدافعات في العدة وعال أن أثرو حلك إذا انفضت عدلك مرضيات. فأنص عليها وعال منها حتى مضت عدلها أن الروح بدا طلم أن يرجع عليها بعا أنفوا الأنه أنفق بشرط فاسد، وهما إدا أغلى عليها بها الشراط الذافعات إذا أنفق طلبها والبر للمعرط عليها الدويج، فكن عليت به عرفاً أنه أنفق لذلك فالصحح أنه الا ترجع عليها بشرط عدية وتعالى أغلى.

<sup>﴿</sup> إِنَّ وَقَالَ: وَلَا تَعْدُنُوا حَلَّى الْغُمَّةِ أَخْرِجُهُ أَمْرِ دُودَ فِي سِنَّهُ فِي كِنَّابُ الأدب (قاب: في صلى السعولة).

## كتاب العتق

اللحقو في طلغة: هو الصافحة لأنه بزائة الصعد، وهو الرق" ، وإنسان المتوفق الحاكمية وهي الحرية، وإنما كانت الحرية قوة حكاسة، لأن منا مقبر ملطان السائك، ومعاد الولاية، والشيادة، إذ تصطول الاينشر على شيء من هذا، قال الله تعالى: لو مذاة المأليَّ أَوْ يَشْتِهِا. عَلَى تَوْ رَجُهُ أَنْ

وفي الطبرع؛ مدارد عن إسفاط المولى حلم عن مدارك موجه يصبر مدمي الأجرار. والإعداق صدت الراب قال عليه الديلاة ومسلام: هايمة مؤمن أعنى مؤمناً في الدنيا أحمى الله مكان عصور عنه عصوراً صداس أسار بالأناء وهذه استحسسوا أن يعنق الرحل العيما، والمواة الأمة تتحفق مفايلة الإعساء

وعن تمي السامال فات يا رسول الله أي الرفات العبر قال: بواعالاها عماً وأنصيبها عبد أهمها برأ أل

قولة وحمه الله والعَمَلُ بصلحُ من الحَوْز النافع العاملُ إِنَّ مَاهُمُ مَنْ وَخَرِمَا إِنَّنَ العَمَلُ لا يُعْجِمُ إِلَا لِي النَّمَانِ وَلا صَلَّ لَمُعْمُونَ.

رًا) الرابق حسم أنواع.

اكولهما مرقبين اللغامة الرني ويسمى فأأب

وقائسة المنكس، وهو الذي بنصة حراو بنصه رض

وطائمة: المنكسة، والعم العلمي العاقد معه للماء على الدياة أقدر ال قد أ مقيلًا من الدال صال. الحرّاً الرحكمة الله يصلى طلى الرف على قردر مناج ما الدن مع دراء على أدانه من هدارا.

وابعها، شعائرًا، وهو المدى علَى صاده علقه فلل موله، بان قال له. أنب حر المهاموي. أن قال له. إنه حماً فعلك فألمت عرد وما أنسه ذلك، وحكمه أنه النقل فارى دارم مده حياد المدد، فإنه فاذ المداد هذا حراً العرف أن الربد فيسه سي للك مان مدد.

ا وتخافصها الله الولدة وهي الحاربة التي يطرفه المساهة المثلث الدين فالما أمام أومن أحجاتهما اللها القبل عمل اللك سهدها أهل بمورد الروة مات صدفة الماران المرأة دوم الكانك فيمنها أقل على المثلة لركة المدهما أن مماوية به أم أكثر منه

. المعمر أن أحكام المسؤلونية في الشواحة فإن أياد له اللها، على الدم أنام المسينة (يامو 181 - 16 م.). و2) على 5 المنعول 23

وقاي قال من جيم منسلام في النوام ويء قائل الديناء والدياسيني مين دراية أصل الهاليون. المعاملة محلم النوارية الحديث قدر من فراة ومترفدي من جدال أي براه

أخ حد على بن حساء على السي المدي أن تنسر العائز وأثار ١٥٥٥.

وشرط البلوع؛ لأن العملي لنس من أهله لكونه صرراً طاهراً؛ وفحه لا يملحه الومي. لمه.

وعبوط المغلوم لأن الهميون ليس من أهل المصرف، وكذا إذا مال التسميم، كل معموك الملكم حر إذا احتلمت لا يصبح؛ لأنه ليس فاهل نعول معرم، وإمما شرط أن يكون في ملكه لقوله عليه الصافرة والسلام من لا لا عن قيما لا يملك أن أدوع أن

قوله: وويغًا قال لِفَيْدهِ أَوْ لاَمْتهِ أَلَتْ خُرُهُ اوْ عَنْبَقَ. أَوْ فَعْنَقَ. أَوْ شَخَرُرُ. أَوْ فَنْ خَرْرُتُك، أَوْ اَغْنَفُنْك فَفَلْا عَنْقَ نَوْى الْبَنُولَى اتَّعْنَقَ. أَوْ لَيْ تَنْويَة لاَن هذه الانساط صريح بعد ماصى عارايته.

قال في الكرحي: الصربح على للانة اصرب.

ا - إخبار؛ كقوله: قد أعطنك، أو حرونك.

2- وصفة: كقوله: انت حر، أو عبق

لل وطاء: كفوله: ما حرامًا عنين با معنو.

فيان قال: بويت أنه حر س العمل، أو بويت الكدب لم يصدق في القضاء ويصدق دياية أوإن قال: يا حر، واقعة حر لم يعتق؛ لأن مراده الاستخصار باسم علمه، ولو واحمته امرأة في الطريق. فقال: تأخري به حرف صادت لمامه لا تعنق، ولو فائل: تعلمه فال لعن استفيالك: أنا حر، فقال العبد ذلك: عنق، إلا إدا قال لك سينك حراً حينتذ لا يعتق.

قال أبو اللبث: هذا في القصاء، أما تهما منه وبين نقه لا يعنق في الوجيس إذا أراه به الكداب، وقو قال لمن لا يحسن العربية، قل تعملك: أنت حر، فذاك دلك ، وهو لا معلم أنه عنق عنق في الفضام، ولا يعنق فيما بيه وبين القرنعاني، وكما في الطلاق

ولو ازاد الوحل ان يقول: شيئاً، فحرى على نساء فعل على.

ولو قال اللجد لدولاه وهو مريض: أن حراً فحرك راسم أي نصره لا يعنق. وإن قال العيده: نسبك حره أو أصلك حرال كان يعلم أنه مسمى لا يعلى ارائه لم يكن مسيما عنق.

وهی الواقعات: لا یعنق من غیر اصل، وان قال. است خر، او قال لروحنه: است طالق، نشیخی فلک ان نوی به الطلاق، والعنق وقع، والا ۶۷ ولم بحداوه صربحاً.

قرقه، ووكَفَلك إذا فَالَ. وأملك خَرُّ أوْ وَحَهَلك. أوْ وَلَمُلك، أوْ يَنْقُلك، أوْ يَنْقُلك، لأنَّ

وا) قال من حجر العدملاي في القراية (84.2) حدمت: ولا خراصية لا يشك من أدوه أو دوده والقرملوي، من حديث طيرو في شديت، عن أبيد من حدد، وراد: مولا عثلال ١٠ عدره وفي قالب عن من عالمي صد الدوقطي، وعن حار عد أي الحلي وال مردو لا

هذه الأشياء يعمر بها عن جميع المدن. وإن قال: راسك رأس حر، أو وحيك وجه حر، أو يعدك بدن حر بالإصافة لا يعني، وكذا إذا قال: مثل رأس حر، أو متن وجه حر، أو متن يدن حر لا يعنق. وإن قال: رأسك رأس حر، أو وحهاك وجه حر، أو يدبك بدن حر بالموين عنق؛ لأن هذا وصف وليس يتشبه، وأنها إن قال: فرسك فرح حر بالمهوين عنفته بها ذكرنا.

قوله: رَوْكُذُا إِذَا قَالَ لَأَمْتِهِ فَرَجُكَ خَوْمٌ عَنْمَتَ لَأَنْ العراج بعمر يه عن الجملة، وفي الدين والاست روايانا، والمسجيح: لا تعنى وإن قال لدينه دكرك حال أو ترجك حال الصحيح: لا يعنو، وفي الدم روايتان استجمعا: الحني. وإن أصاف العنق إلى عصو لا يعبر له عن يسيع البدن لا يعنق على بدلا عرد أو راحلك، أو سافك، أو فعدك. أو شمرك في يعتق وإن نوى.

قوله: (وإنَّ قال: لا علَك لي عَلَيْك و برى به الْحَرَيَّة غَنَى وإنَّ لَمْ يَتُو لَمْ يَعْنَى وَكُلْ سَبَى عَلِيْت ولا رَقَ لَيْ يَعْنَى وَكُلْ سَبِيْق عَنَى وَلا رَق لَي عَلَيْك وحَلَيْت مَنِيَات؛ لأن كل لفظ من هذا يختمل وجهير، العوله: حرحت من ملكي يختمل اللهجية وبالمعتنى، ولا سبيل لي عليك بالأمال وليت بالحدث، فلا سبيل لي عليك بالأمال وليت بالحدث، فلا سبيل لي عليك بالأمال وليت بالحدث، ولوى العتق عنف الألوم، والمعتون وعدا إذا دال لأمنه في أطبره، وهو مثل حليت سبيلث، ولم قائده عنه بالمعتق وعبره، وهو مثل حليت سبيلث، ولم قال ها هذا المعتربية والمن المعتربية الأمال الله المعتربية والمن المعتربية والأنه على العتلى، وإن قال: فرحك على حرم بريد العلق أمناه وكان على حرم بريد العلق المعتربية المعتلى العتلى والذي قرحك على حرم بريد العلق المعتربية المعتربية العتلى العتربية والم دين الرحاعة الموس بريد العلق المعتربية المعتربية المعتربية المعتربية العتربية العتربية المعتربية المعتربية العتربية العتربية المعتربية العتربية العتربية المعتربية العتربية العتربية المعتربية المعتربية العتربية العربية العتربية العتربية العتربية العتربية العتربية العتربية العتربية العتربية العتربية العربية العتربية العتربية العتربية العتربية العتربية العتربية العتربية العتربية العتربية العربية العتربية العتربية العتربية العتربية العتربية العتربية العربية العتربية العربية الع

قوله (وَإِنَّ قَالَ: لا مُلْطَان لَي غَلَيْك وَتُوَى الْفَتْقُ لَمْ بَغْنَقَ}؛ لأن السلطان عبارة حراطيفه وسمى السلطان به الدام بده. وقد يقلى الطلك دون اليد كما في العكانيب، مكانه قال: لا يد لي عبلك بحلاف ما إذا قال: لا سبيل عنبك، ونوى به العلق أنه يعتوه لأن نفيه مطلقاً، إنها يكون بانصاء السلك. ألا ترى أن للسولي على المكانب سبياك ملهذا يحسمل العلق، وإن قال لا سبيل في عليك إلا سبيل الولاء على القضاء وأم يصدق عمل صرفه عن العلق، الانه لما على السبيل عنه وأنيب الولاء، والولاء يغنصي الحربة علم أود دلك، ولا يصدق على عبره.

وفيل: بدن في الفصاء.

قال في الوافعات؛ إذا قال: عنفك على واحب لا يعنق.

قوله: ﴿وَإِنَّا قَالَ: هَمَا النِّي وَكُنْتَ عَلَى ذَلِكَ عَنَوْءٍ وَكَذَا إِنَا قَالَ لأَتِ: هَذَهِ بَشِي، أَوْ أَمِيءَ أَوْ قَالَ نَسْنَهُ: هَنَا أَيَّءَ أَوْ عَمِي، أَوْ حَلَّيْ مِهَاءَ الْأَلِمَاطُ يَتْمِعُ مِنَا العَلَيْءِ وَلا تَعْمَاجِ لَلَى النَّبِقَ فَإِنْ قَالَ. نوبت بِهِ الكَذَبِ صَدَقَ دِيانَةٍ لا يَصَادَ.

وهوله: هوقبت على ذلك: به معناه (ذا كان بولد مناء لهناه، ثم إذا لم يكن للعبد تسب معروف قبت نسبه منه ويعنق وإن كان له سب معروف لا جنب نسبه منه، ويعنق. وقبل معن قوله: هوقبت على ذلك: أي لم يقل إن عناء الله سماية.

وفيل: احترز بذلك عن من لا يولند

ونو قال لصنه: هذا أبي ومثله لا يولد نفتله عن خد أبي حنيفة. وعندهما الا يعتق. وقو قال لعبد عبره: هذا ابني من الرباء ثم اشتراه عنق عليه، ولا يثبت بسبه.

ولمو أشتري أهماء من للرفا لا يصل عليه. فإن كان الأح للإم عنتي.

ولو اشترى السملوك وقده لا محق عليه، فإن اشترى ذا رحم عرم من سيشم عنق. فإن كان على العمد دين مستفرق، فاشترى ابن مولاء لم يعتق عند أبي حبيقة، ويصل عنفها.

دأمة المتكاتب إذا اشترى ابن مولاه لم يعنق إحماعاً، فإن اشترت المتكاتبة ابنها من منيدها عنق إحماعاً.

> وثان قال أهيده: هذا انتني، فبل: بعنق عبد أبي حبيدة، و تبدهمه: لا يعتني. والبل الا يحق إجماعةً.

قوله: وأو هذا مولاي لموا يا مولاي غلق وكذا إدا مال لات: هذا مولاي، وإن قال: عبت عالكات صدل دياة لا فصاء.

تم في قوله: «هذا مولاي»: لا يجاج إلى نيفا لأند اللحق بالتمريع؛ وكدا: «با مولايها؛ لأن اللفاء بالصريح لا يجناج إلى السم كفوله: با حر، ويا عنيق.

ائم الحرية لا تفع مالنداء (لا في تلانة ألفاهم:

1 - يا حر.

2- يا عنيق.

3- با مولاي.

فإن قال: با سيدي يا مالكي لا يعنق.

قوله: ﴿وَإِنَّهُ فَالَ يَا آتِنِي أَوْ يَا أَخِي لَمْ يَعْيَقَ} ۚ إِنَّانَ هَذَا اللَّمَطُ فِي العَامَةُ يستعمل

286 كتاب العنق

اللإكترام، والشفقة ولا برادات (لا تحقيق وإن قال: با الن بالصنو تم بعش ألايه كنيا أحير. فإنه الن أليا.

. قوله: روزان قال الحلام له لا يُونِدُ مثَّلَه تَسَايَه هذا: النِّي عَنْقَ عَلَيْهِ عَنْدُ الِّي خيفهُم وحدما: لا يعنى

والكلام في فويعة 100 أي، أو حدي، و مده لمي، كالكلام في فأرد: ومد البيء. على الحلاف وأما 100 كان بوقا عاد نامه إلا أنه معروف السند، عالم يعتق إهماعاً، ولم يشك المدال أن وقوع العلى، فوج أفر بها لا المسجل صعة لابد يالتمل أن لكون علوفًا من عالم نأك وظن لرعاد أو الشاية، وتما لم شب ليسه، لأنه المسحق العل هو منسوب المهم وقا كان علم بوق، العشم ولا يعرف أنه الدال على عليه ويتبار للسم مداء لأنه أمر المكل على عداد وقو الحديم فيه نشو إقواره

وقوليا الهوهم (حصو بدن) استراز عبيه إذا قال: هذا أسي، وإذا قال عبده: وهو حسى، هذا حدي، فهو عبي الحلاف

وقبل. لا يعنق إحمدتاً، لأن هذا فكلام موحب له ال المبلك إلا والمنطع، وهو الألب وهي عبر النفه فن كدامت تعدر أن يعمل عاراً عن الداحب بحلاف الأمود، والبوء، لأن هما موحماً في الملك من عبر واسطة

ولو قال: هذا أحي لا بعن في طاهر الروابق عن أبي حرمة: يعنن

ونو فال لعبدة حدة سرايا

عبو: هو على الحناف.

وقبل. لا يعنى الإحمام؛ لأن الدهار إليه ليان من جدى المستعيء تتعلق الحكم بالمستعمر وهو معدوم فلا بضر. كنه في اهداية.

وقد عال للعبدة أمت حرير أو قال لأميار أنت حراعت ، كنا في الواقعات.

والو قال لاهرائد، وهي معرومة السبب، وهي تولد الدالم، أو اكبر بداياً منه: هذه سني. لم نفاع الترفة بدالك، كا دمي عرج فيهاو

 لوق ملك الكاح، فكان إسقاطه أتوى، واللفط يصلح بحاراً عما هو دون حقيقته لا عما هو فوقه، منهذا المنح في الإعماق.

قوله: ﴿وَإِنْ قَالَ لِعَنْدُوهِ أَلَتَ مِثْنَ النَّامِ لَهُ يَعْتِينَ بِمِي. وقو نوى كذا في حرانة الفقا: ولأن النقل يستعمل لنستاركة في بعض النعاي غرفاء موقع الشك في الحرية.

قوله (وَإِنَّ قَالَ: هَا أَنْتَ إِلاَّ خَوَّ عَنْقَ)؛ لأن الاستشاء من النعي البات على وحد الناكية للإثبات كما في كلمة الشهادة، وفي إثبات الحربة عنق.

وليان قال: ما أنت إلا مثل الحر ثم يعتزيه وإن قال: كل مالي حو، وقه عبيد لم يعتفونه وإن قال: عبيد الدنبا كالمم أحراز، ولو سو عبديه ثم يعتل صد أي يوسف.

ويان قال: أولاد أدم كلهم أحرام لا يعنى عبده إحماعاً، كنا في الواقعات، ولو قال لتوب خاطه مملوكة، هذه حياطة حرالم يعني: لأمه أراد النشية.

ولو قال لعدم: إذه متمتلك، فأمنه حرر ثم قال له: لا. بارك الله فلك لم يعتق؛ لأن هذا لبس مقتم، بل هو دعاء عليه، ولو جمع بين عدم وبين من لا يقع عليه الحق كالبهيمة، أو الحافظ، أو السارية، فقال: عيدي حرا وهذا أو قال: أحدكما حراعيل العبد عند أبي حيفة، وعندهما: لا يعنق، وإن قال لعدد: ألث حر، أو لا لا يعنل إجماعاً.

وإن على المده وعيد عبره: احدكما حرالم يعتق عده إحداث إلا باللهة؛ لأن عده الغير يوصف بالحرية من حية مولاه، وقد يجرؤ أن يكون أوقع حرية موفوقة على إحازة للمولى، وكنا رة حدد بن أمة حية وأدة مئة، فقال أنت حرة لو هذاء أو إحداكما حرة لم تعنق أعدا أو إحداكما حرة لم تعنق أعدا أو الحية توصف بالحرية بيمال حالت حرة وبالت أمة، فلا تحتص الحرية بأسه، وإن قال الحدار: أنت حرة أو حدى عنق العبد حدد أي حيفة الأنه حير نقسه بيمال بلا برق بن تقديم العبد، أو الحائفة.

وقو حمم بين عبده وبين حر، فقال: أحدكما لا بعني عده . لا بالبغة وإن قال لهبده: أمن حر البوم، أو عنا لا يعني ما لم يعني عد. وإن قال: ألبوم وعداً عني البوم، والعرف: أنه إذا قال: أبو عده فقد أوقع العنز في أحد الوقتين لا فيهما حيماً. فلو أوقعاه في الدوم كان واقعاً في طرفتين جميعاً؛ لأنه إذا عني البوم حنى عدا، وأو مال: البوم وغماً. عقد أوقعه في الوقعين جميعاً وإذا وقع في المود لا يعنى ما لم بقدما حيماً؛ لأن التعليق واقعاً في البوم، وإذا قال: أنت حر إذا قدم اللان وقلاد لا يعنى ما لم بقدما حيماً؛ لأن التعليق بالمترط لا يتسبل إلا عبد كماك وكماك أحره.

وان فاق: إذا قدم فلات، أو فلان، فقدم أحمدها على الأن علقه بأحمدها، وقد وحد وإذا فاق: أنك حر إذا فدم فلان، أو إذا حاء عد، بإن قدم فلان في ء الغد 288 كتاب المتق

عنق، وإذا جاء عد أو لا، لا يعنق حتى يذدم فلان.

وعن أبي يوسف: أنه يعنني. والأصل فيه: أنه إذا جمع بين فعل ووقت، وألاحل بشهما حرف هاري، فإن وحد الفعل أولاً فقع، وإن وحد الوقت أولاً لا يقع. حتى بوجد العمل.

وعل أي يومك يتعلق بأسبقهما وحوداً.

وإذا قال لامرأله: أمن طالق النوم وعداً لطلق في الموم واحدة، ولا تطبق في العد إلا إذا قال: عليم في الغد أسرى، ولو قال عداً، واليوم علمت في البوم واحدة، وهي العد أحرى، لأن عطف اليوم على العد لا يصبح، فكان ذلك فلاستناف.

قرئه: وَوَإِذَ مَلَكَ الرَّجُلُ ذَا وَحِمْ فَحَرْمْ مِنْهُ عَنَى عَلَيْمٌ سُونَهُ مَلَكَ بالإرت، أَو بالشراء، أَو بالهُبَّة، أَو يَغِيرُ ذَلِكَ، وسُواءً كَانَ اسْأَلْكَ صَعِيرًا، أَو كَبِيلًا أَو بَحَوْماً؛ لأن عَقْهُمْ بِالْمَلْكُ، وَمَلْكُ هُوَلاَيْ صَعْمِحِ، وَكَفَا النّمي إذا مَلْكَ ذَا رَجَمْ عَرَمْ مَا عَمَلَ عَلِيهُ؟ لأنه مِنْ أَهْلُ ذَارِ الإسلامِ. وأَمَا إذْ مَلْكَ الحَرْقِ فَا رَحَمْ عَرَمْ مِنَّهُ فِي ذَارِ الحَرْبُ لَهِ يعتق عنيفتي

وقال أمو يوسف: يعنق وإن العنق الحربي عبداً حريباً بي دار الحرب لم يعنق عندهما. وقال أبو يوسف: يعنق، ولو أعنق الحربي عبداً مسلماً، أو دمهاً بي دار الحرب عنق إحماماً.

و و المحل المسلم دار الخراب، فاشترى عبداً حربيًّا، فأصفه هناك لا يعن عبد أي حبيمة ما لم يحل سبله.

وعند كي بوسف: بعنق بالفول، وقول محمد مصطرف.

وبو اشتران الممسوك ونده لا يعترا لأنه لا مقال له، وإن اشتران دا رجم عرم من مولاه عترا، لأن المولى ممكه، فإن كان على العدد دين مستعرف، داشترى ابن بولاه لم يعتق عند أبي حبيمة على أصله أنه لا بملابه وبعنق عبدهما؛ لأنه ملكه، داما المكانب إذا اشترى بي مولاء لا يعتق إجماعاً؛ لأن المولى لا يملك أكساب المكانب.

قوله: ورَزَنَا أَخْتَلَ الرَّجُلُ يَعْضُ عَلَيْهِ عَنْنَ ذَلِكَ أَيْعَشُ وَاسْعَى فِي يَقَلِهِ فَيَجْهُ لِمُوْلَافَ عَلِمَا أَبِي خَيْهَةَ وَعَلَىٰهُمَا يَعْتِقُ كُلُّهُ وَصَورَتُهُ أَن شَولَ: حَدِمَكَ حَرَّ أَو الثانَدُ أَو وبعك، فإنه يَسْنَ ذَلِكَ الفَدْرِ عَدْ أَي حَيْهَ، ويسمى في الباقي، وعندها: بعنق كله، ولا سعاية عليه، وإن ذَكَر حرءاً تحيولاً كنها إنا قال: عصلك حر، أو حرء ملك حر، تعندها: يعنق كله، وعند أي حيث: يومر بالبان، وإن قال: منهم منك حر، فإنه يعنق كله عندهاه كتاب المتق

وقال أبو حبيمة يعنق سنسم.

ثم الأصل أن الإعتاق بنجراً عبد، منتصر على ما أعتق، وعندمها لا يتجزأ، فإصافته إلى البعض كإعداقه إلى الكراء الأن الإعتاق إلىات المتنق، وهو فوه حكمية، وإثباتها بإراثة صفحاء وهو الرقي طدى. هو المعمد حكمي، وما الا يتجرأن، فصار كالطلاق، والعفور عن الفصاص، والاستبلاد.

ولائي حيمة: أن الإعتاق زنيات المتق بإزامة السلك. أو هو إرائة المثلاء لأن المثلك حقم، والرق حق الشرع، وحق النصرف لا يسجل تحل، ولايه اشتصرف، وهو بارقة حقم لا حق عبره.

قال في في فيستعيدي: الإعتاق عبد في حيده ارائة الطان، وهو عياره على الفترة عني التشرفات، وهو متحرئ لبوتاً وروالاً لما عرف في بيع المصف، وغراء الصف، لكن يتعالى به حكم لا يتحراء وهو متحرئ لبوتاً وروالاً لما عرف في بيع المصف، وغراء الصف، لكن يتعالى به حكم لا يتحراء وهو العلل وهو غير متحرئ الأنه شارة على فوة حكمية يظهر بها سلطان السائكية وهاة الرلاية، والشيافة، والمودة لا تتحراه، فإذا كان كذلك، ويتعالى بهض الصلاة، ومي غير عزقة وكذلك عدد الطلاق للتحرم، فإذا كان كذلك، ويتعالى البعض لا يتلت شيء من العود ملا دول شيء من الرك؛ لأنه سعوط الرق وقبوت العثر حكم يسقوط كل الملك، فإذا سلط بعضه، فقد رحمة شطر عنة العنق، فلا يكود حراً أماراً بي شيادة، وسائل الحكامة المعصودة، وإننا فعنا، إذ الإعدال فرانة الملك فصباء لأن فرد بي الرق بحلاف الكتامة المعصودة، وإننا فعنا، إذ الإعدال فرانة الملك فصباء لأن المبدء في البيد، والرق حق الفرح على أنك مدرس الرق عليه واخراء حلى المستكاف عن المستكاف عن المعالى، والإنسان لا شبكن من إنطاق حق العبر قصداً وضبكي مه عبداً ألا برى أن العبد المشترك ولا أعتى أحدهما نصب ساحه الا بحورة ولو أعنى نصبه تعدى الى الصب صاحة.

وقال أنو توسف وتحمد: الإعتاق إثبات العتنى، وزرالة الرق كالإعلام إثبات العلم، وزرالة الحمل، وكلامه عير منجزئ، لأن الرق عفوية، والعفوية لا ينصور وجوبها على النصف؛ لأن الدب لا ينصور من النصف دون النصف وما لا ينجراً إذا أثبت بعضه ثبت كنه كالطلاق، فطهر أن الملك منجرئ نضامً، والإعناق عنفف فيه. والاختلاف قبه ساء على أنه الزافة النمث أما يثبات المنتى، فعدة إزالة المنث فضماً، وقرق فنساً وتبعاً، وعدمه، إليات العن وبريل الرق فنسائر والملك نعاً، فأحكم هذا الأسل واحتلمه فنيه

منه کتین

وقوله: وعتق دلت العش لعبر المعاينية، وقوله: ووضعى في لقية قيمته المولادية: المستسعى السنارة، إما إلى المعنق إدا المستسعى السنارة، إما إلى المعنق إدا ضمن، وإدا إلى الأحر إذا احتار السعاية؛ وأن الرق باق، ولما يسعى لتحليص رفته من الرق كالسكان، فلا يرت ولا يورت، ولا تجوز شهادات، ولا يتروح: وله حيار أن يعتقه؛ لأن السكان قابل للإعتاق، إلا أنه يعارق السكان من وحم واحد، وهو أنه إدا عجر الا برد في الرق المعنى المواجب للسعاية وقوع الحرية في حزم منا، وهذا المعنى موجود بعد العجر

وقال أبو يوسف وعده المستسمى بدارلة حر مدونة لأن العنق وقرع في جنيعه، وفقا بودي دينه مع الحريث فهو كسائر الأحراء : تم المستسمى عنا أي حيدة على صريف:

. - كار من يسمى في تحليص رفيقه، فهو كالمكانب.

2 وكل من يسعى في بدل رقيم الذي لزمه بالمئن نهو كالحر في أحكامه، وكالمرجون، والدادون إذا أعتقاء وعلى الدادون دين، والأمه إذا أعتقبنا مولاها على أنه يتزوجها، أداب وإما تسعى في فيدنها وهي حرة.

قوله: ﴿وَزِهَا كُانَ الْقَلَدُ لَيْنَ شَرِيكُيْنِ فَاضْنَى أَحَدُهُمَا تَصِيبُهُ عَنَىٰ} يعني (1959). تصبي منت حرء أو قال: تصفيك حرء أو أنت حرء أما إذا قال: تصيب صاحبي عرالاً يعني إحماماً.

قوله: وقول كان فوسوا فشريكة بالجار خلد أبي خبقة إن شاء اختل وإنا شاء صفق شريكة فبقة لصبيه وإن شاء استسلمي البابق الديني إدا كان موسراً مشهريكه ثلاث العاوات عند أبي حبيفة إن شاء اعتلى كما اعتق شريكه الهام والله في المافيء إذ الإهداق عنده بشعراً، أو يكون الولاء بسهما، وإن شاء فسنه فيمة فصبيه؛ لأبه اللمه عليه لأبه لا يفاق أن يحمر ف ديه بالمري واهدة وغير ذلك منا سوى الإعتاق وتواجع رمتي صبته فالولاء كله للصامرة لأنه عنى على ملكه حزن يسكه بالضيان، وإن شاء استسمى الدين أو السمارة الولاء يسهما.

قوله: ﴿ وَوَإِنَّ كُنَانَ الْمُمْتِعَلَ مُفْسِرًا فَافْسَرِينَكَ بِالْجَيْارِ عِلْدُ اللَّي خَيِفَةَ إِلَّا شاءً التحق وَإِنَّ شَاءً اسْسَلَعَي الْعَبْدُ: وليس له استسبارت والولاء بسبما في الوسمين. قوله: وَوَقَالُ أَلُو يُوسُف وَهُخَمُّهُ لَيْسَ لَكَ وَلاَ الطَيْمَانُ مَعَ الْيُسَارِ أَوَ السَّفَانِهُ فَعَ الإغساري؛ لأن المعنى (15 كان موسراً، فقد وجب له الصمان عليه وليس للذي لم يعنق أن يستسمى البيد مم يسار السنق عطعها، ثم إذا ضمن المعنق ليس له أنه برجم على العبد عنهجماره والدلاء فلمصنوع لأن العتني كلم مبار حبهته لعدم النحرة عبدهماء وإن كباب معسرة، فليس له إلا السعاية، والولاء في الوحمين جايعاً على قوطمة للمعنى؛ لأن العند عنق بإعتافه، والتقل نصبب شربكه إليه، ويعني بالوحيين موسراً كنان أو معسراً. ثم لا برجع السنسمي على العصل بها أدي بالإصاع؛ لأنه سعى لفكاك رقبته لا لفضاء دبي على المعتنى: (ذ لا خيره عليه لعمرته معارف المرحون إذا أعنفه الراهن المعمر، وإنه يسمى في الأقل من قبلته ومن الدين، وترجع على الراهر بدلك؛ لأنه يسعى في رفيه قد فكت. أو يفضى دينا على الراهن، بنهله برحع هليه، ونو كان العمد مين للانه، فاعتل أحدهم انصيام تم العنق فشامي معدما فللنافات الا يضمن الأول إذا كان مواسرة عمد لمي حميعة. وإن شاه اعتق ليمدويه، وإن شاء استسعى العند وليس له أن يضمن الثامية لأمه لت له حق النقل إلى الأول، وذكك النفل يتعلق به حكم الولاء، والولاء لا ملحقه المسح، ثم إذا احتار تصمين الأول، فكلأول أن يعنو؛ لأن السهام النفل إليه وإن شاء المتسعى العبد؛ لأنه فام مقام المصمن وفيس له أن يصمر المعنق الناس، لأن الحالك لم يكن له أن يصمه، وقد قام هذا مقامه، وهذه كله قول أبي حنيفا. أما على أصليما لما أعتق الأول عنق حبيم العبد، فعثق الناني باطل، ثم معرفة البسار هو أن يكون المعنق مالكة تعقدار قيمة ما بقي من قعيد علمت، أو كثرات يعلي (12 كان له من المناز : أو العراوص مقدار قبيمه بصب اشريكه، فإمه يصممه وزن كان يملك أمل س ذكك لا عسمه وهو المعسر العراد بالحبو؛ لأنه لا بقدر على تخايص العبد، وتعتبر القيمة في الضمان، والسعابة بوم العنق؛ لأن العنق مبيد الصعادة وكدا حال المعتق في يساره وإعساره أبضاً يوم العان

قوله: ووَإِذَا التَّشَرَى وَجُلَانَ النَّ أَخَذَهُمَا عَنَى تَصِيبُ الأَف لاَ ضَمَانَ غَلَيْهِم سُواء علم الآخر وقت الشراء أنه ابن شربكه: أو نُم يعلم في ظاهر الرواية.

قوله- وَوَكُمُلُكُ إِذًا وَرِكُاهُمُ يَمِي يَعْنَ نَصِيبُ الْأَبُ وَلَا صَمَاهُ، عَلَيْهُ.

قوقه (والشاريك بالنجار إلى شاءً الحقق لصينة وإلى شاء المصالحي القباد) وهذا كله عند التي حقيقة، وعددهما في الشراء يصمن الأب مصف قيمته إن كان موسراً، فإن كان معسراً سعى العند في نصف فيمته فشريك أبيه سواء علم، أو لم نعلم. وأما في الإرث فلا يضمن قولاً واحداً، ولجما الواحب فيه السماية لا عير: وعلى هما الحلاف إدا ملكاه مهما أو صدقة، أو وصيف معنده: لا يصمن من عنق عليه أشربكه شيئاً، ويسمى العبد في نصيبه، وعندهما: بطنس الذي عني عليه نصيبه إدا كان موسراً.

وقوله: يؤوكدلك إذا ورقاه. صووله الرأة اشترت الل روجها، ثم مانت على ووجها، وعن أحيية، وكذ إذا كان للرحلان ابل عمم ولاس الحم جارية تروحها أحتصا قولمات ولداً، ثم مات الل اللم علق نتسب الأك ولا صماء عليه.

قوله: وَوَلِهُا صَّهَا كُلُّ وَاحِدُ مِنَ الشَّرِيكِيْنَ عَلَى الاَحْرِ بِالْحَرِّبَةِ سَقَى الْعَبَّ لِكُلُّ وَاحِدُ مِثْهُمُنَا فِي قَصِيبِهِ هُوسُولِيْنِ كُانًا أَوْ لَقَسُرِيْنِ عِنْدَ أَبِي حَلِقَاً)؛ لأَنْ كُلُّ وَاحْدُ سَهِما يَرْ مَمُ أَنْ شَرِيكُهُ أَحَقْهِ، وَأَنْ لَهُ الْمُتَمَانَ، أَنِّ السَعَابَةُ وَقَدْ تَمَانِ الصَّمَانَ حَيث صاحبه بِي ذَلْك، فَفْتَ السَعَابِهِ وَلا يَرْقُ عَنْدُ مِن السَّارِي وَالإَعْمَانِ، وَلِي السَعَانَةِ وأولاء حَمَّةُ جَمِيعاً؛ لأَنْ كُلاَّ سَهِما يَقُولُ؛ عَنْقُ نَصِبِ سَاحِي عَلَيْهِ بَاعِنَافِهُ وَوَلاَزْتُ وعَنْقُ تَصِينِ بِالْسَعَادِةِ وَوَلاَهُ مِلَى

قوله: ورقال أنو يُوسُفُ وَمُحَمَّلًا إِذَا كَانَا مُوسِرَيِّي فَلاَ سَعَايَة وَإِنَّ كَانَا مُغْسِرَيْنِ سَغَى لُهُمَّا)؛ لأن من أصلهما أن السعاية لا تنت مع اليسار، فوجود البسار من كل واحد سهما إبراء للعمد من لسعاية.

فيبوله: (وإنَّ كَان أحسانهُما قوسوا، والآخر فقسوا سفى للْمُوسِر وَلَمْ يَسَعَى للْمُوسِر وَلَمْ يَسَعَى للْمُوسِر وَلَمْ يَسَعَالهُ عَلَى شرعكي نكونه ميسراً ولي السعالة على شرعكي نكونه ميسراً ولي السعالة على شرعكي والمعال على شريكي والسقط السعاية عي العبد، فكان صراً له، ويعتقد وجوب العبدان على شريكه فلا يصدق على الشريف، ولا يرجع على العبد، بالسعانة إلا الله منها، والولاء موموث في حسيم ذلك صدها؛ لأن كلاً منهما يعيله على صاحبه، وهو يشراً منه، فيضى موقوفاً إلى المسلم الله السياسيين منسرلة العكاني، وعندها: هو حراجين شهد السوابان وتعفر السعاية عندها لا يستم القراء، فإن شهد العوابان وتعفر السعاية عندها لا يستم القراء، فإن شهد العوابان وتعفر السعاية عندها لا يستم القراء، فإن شهد العوابان وتعفر السعاية عندها لا يستم الشاهد، على عسمه ولم يجراعلى صاحبه ولا علمان على الشاهدة الأمر عن المناهد، على عبره وأنها السعاية، فيمن أصل أبي حيفة أنها نتيت مع السدو، والإعسارة في زعم الشاهدة الا الشريك، وقد اعتما وأن به الصمانة أن نصيمه على وقد تعذو المدمان حرن له وصادة، وقبت السعاية، وقد المنكر ففي زعمه أن نصيمه على ملك وقد تعذو الديمان حرن له وصادة، وقبت السعاية، وقد المناهر فني زعمه أن نصيمه على ملك وقد قد تعذو العدمان حرن له وصادة، وقبت السعاية، وقد المناهر فني زعمه أن نصيمة على ملك وقد تعذر العدمان عود وقد تعذر الموابدة والإرار المريكة، مكان به أن يستسمى العمان وهذا كله قول

كتاب المثق 293

أبي حيفة,

وقال أبو يوسف وعدد: السعاية لا تبت مع البسار، فإن كان المشهود عليه موسراً، فلا سعاية للشاهد على العبد؛ لأنه يزعم أنه عنى بإهناق شريكه ولا حتى له إلا الضمان، فقد أبراً العبد من السعاية، وإن كان استبهود عليه معسراً، فللشاهد أن يستسمى العبد، لأن السعاية تبت مع الإعسار. ولما المشهود عليه، فيستسمى بكل حال؛ لأن نصيبه عنى ملكه ولم يعرف بسقوط حقه من السعاية، فكان له ذلك، والولاء ينهما عنه أبى حيفة.

وقال أبو يوسف وهمد: الولاء موقوف؛ لأن الشاهد يزعم أن الولاء فشريكه وشريكه يجحد، فلهذا وقف.

قولمه: روَعَنَ أَعْتَقَ عَبُدُهُ لِوَجُهِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ لِلسَّبُطَانِ أَوْ لِلصَّلَمَ عَتَقَ) (لا أنه إذا قال للشيطان أو للصدم كفر، والعياذ بالله سبحانه وتعالى.

وقال محمد: يعني، وإن قال: إن شاء الله وأمت حر يعنق بالإجماع.

قوله: (وَإِذَا قَالَ أَصَافَ الْمَنْقَ إِلَى مِلْكِ أَوْ شَرَّطَ حَبِّ كُمَا يَصِبِحُ فِي الطَّلاَقِ) قالإضافة إلى الشرط مثل: إن دعلت الدار، فأنت حر، أو إن كلمت زيداً، فأنت حر، فإنه يعتق عند وجود الشرط، ويجوز له بيعه وإحراجه عن ملكه في ذلك قبل وجود الشرط، إن تعلق المنق بالمسرط لا يزيل ملكه إلا في الشعير ضاصة. وإذا قال المكاتب أو العبد: كل معلوك المنكه فيما أستقبل، فهو حر، فعنى، ثم ملك معلوكاً: لا يحق هند أبي حتيفة، وهندهما: يعتق. وإن قال: إذا المفت فملكت عبداً، فهو حر، فاعتق فملك عبدا عنق إيضاعاً؛ لأنه أضاف الحربة إلى ملك صحيح، وإذا قال الرسل: كل معلوك أملكه، فهو حر ولا بية له، فهو على كل من يملكه وم قال هذه المقالة، ولا يعتق من استقبل ملكه بعد ذلك، وقو قال: إذا اشتريت معلوكين، فيما حرائا، فاشتري أمة حاملاً لم يعتفا.

ولو قال لأمنه: كل معلوك لي غيرك حر لم يعتل حطبه؛ لأن اسم المعلوك لا يتناوله؛ لأنه لا يجب عليه صدفة نظره، فدل على أنه ليس من معاليكه، ولو قال (ن عيدًا كتاب العنق

لحال: فله علي عنق فسمة، أو إطعام عشرة مساكين أثرمه ذلك بعد الحرية، وإن قال: إن اشتريت هذا العبد، فهو حر، وإن اشتريت هذه انشاق، دبي هذي لم يلرمه ذلك حتى يقول: إن اشترينها بعد انتق عند أبي حتية.

وقال أبو بوسف: ينزمه.

قوله: ﴿وَإِذَا خَرَجَ فَهُمُ الْحَرْبِيِّ مِنْ فَارِ الْحَرْبِ إِلَيْنَا مُسَلَّمُهَا عَلَىٰ}؛ لأن ملك نفسه، وهو مسلم ولا الله عليه، بل يكون لعامة المسلمين، وإن حرح اسد ليس مستأسنًا، لل تحارة بإذن مولاد، فأسلم باهه الإمام وحمط شنه لمولاه؛ لأنا أساه عليه إلا أنه لا يجوز تفيته على ملك الكافر لما يلحقه مر مثلة المقرفاق الحكامر له، ولو كان مولاه حاضراً أجير على بيعه، فإذا دحل الحربي دارن بأمان، واشترى عبداً واحده؛ لا يحق.

قوله: (وَإِذَا أَغْنَقَ جَارِلَةً خَامِلاً غَنَفَتْ وَغَنَقَ خَلَلُهَا)؛ لأنه نامع لها كمعنو من أعضائها لانصاله بها، ولو أن جارية موصى بها ترجل وبحملها الآخر، فأعنق صاحب الجارية الأم عنق الحمل، وضمن فيمته يوم الولادة.

قوله: (وَإِنْ أَغْنَىٰ الْحَمْلُ خَاصِةً غَنَىٰ وَلَمْ نَطِقْ الْأَمْ) يعني إذا جدوت به لأقل من سنة أشهر؛ لأنا نيفنا وحوده وإن جاءت به لأكثر لم يعنى لحواز أن تكون حملت به يعد هذا فلقول، فلا تعنى بالشك إلا أن تكون الأمة في عدة زوج وجاءت به ما بينها وبين سنتين، فإنه يعنى وإن جاءت به لولدين أحدهما لأقل من سنة أشهر، والأعر لأكثر منها عنفا جميعاً؛ لأنهما حمل واحد، وإذا قال لأعه؛ إذا ولدت ولذا فهو حر، فإن جاءت به في ملكه عنق، وإن جاءت به في ملكه عنق، وإن جاءت به في ملك الشر، وإن جاءت به في ملك الشر، وإن حاءت به في ملك الشر، وإن حاءت به في ملك الشر، وإن

وإن قال لأمته: إذا ولدت ولدًا. فهو حر فوندت ولداً مبناً. ثم ولداً حاً. فإن الناني يعتق عند أي حديثة، وعدهما: لا يعتق؛ لأن شرط اليمين وجود الأول، فانحلت اليمين يوضعه ولا يقع شيء على الثاني، ولأبي حديثة: أن العتق نما لم يقع إلا على حي واستحال وقوعه على البيت صارت الحياة مشروطة به: وإن لم يطعط بها.

قال محمد في الأصل: (1) قال: أول صد بدخل على، فهو حرء بأدهن عليه عبد مهت، ثم بعده عبد حي عنق الحي، ولم يذكر فيه خلافاً قمن أصحاماً من قال المسألة على الخلاف: فعند أبي حنيفة: يعنق الحيء وعندما: لا بعني، وصهم من قال: ليس فيه حلاف وبعنق الحي وهو الصحيح؛ لأن العبد عبارة عما نعنق به الرف، وطرق بطل **295** - كتاب العتق

بالموت، فينس هذا بعد بعد موله على اخفيفه، فنعل الدي، وإن قال: إذا ولدت ولمأد. تأسف حرفه از فامرأي طالق فولدت ولدة ميناً فنفت وطلعت المرأة.

وكان أبو اسعيد البردسي بعول الولد الحديث والداني حل عبدو، وليس بولد في حق هسته مدليل أن الأمة لتبسر مه أم ولده ومقطى به المدفق فلا برات، ولا يستحق الوفاية ووقوع العق عليه حق، علم يكن ولفاً في حق نفسه، وإن كنان ولفاً في حق العلد الدي علق عقد بولادته ولا يقال: فهلا كان ولفاً في حق الناس، حتى لا يعني.

قلماة لأمه لسن من حل النامي إن لا يعنق، ولهما حقه أن يعنق.

ولو قال: أوضيت ثنات مالي لمنا في علن فقد، فولدت خَنَّا وَمَنَّا كَانَا صَبْعَ فَوَضِيَّةً للحق.

فان عمد في الجامع الكبرا: إذا قال لأحدا إن كان ما في يطلك ذكا أو فأند، حرف مولدت علامة وجارته لا تعلق؛ لأن كلمة يرماج عاملة، فتقتصي أن يكون صبح ما في نظمها ذكا أ.

قرنه: (وَإِنَّ أَغْتُقُ طَيْدَةُ عَلَى مَالَ فَقَبِلَ الْعَلَىٰ ذَلَكَ عَلَى وَلَوْمَهُ الْعَالَىٰ وَإِنَّ فَال إِنَّ أَنْهُمْتَ إِلَيْ أَنْفُ فَالِمَنَّ خَرُّ صِحْ وَلَوْمَهُ أَنْهَالَ وَصَارَ مَاذُولَا) هذا على وحبين إن قال: أنت حراعلى الله. أو بالف، أو على أن تعظيم الله. أو على أذه لي عليك الفائد أو هلى الله تجني عنه فقيل اللجد في الهالس صح، وعنى في الحال، وعليه ألف ديل في ذلته، حتى تصح الكمانة في يخلاف بدل الكنابة؛ الأنه بشت مع السامي وعو فيام الرق، ولو كان المسلم خائبًا فيمه الحرى فقيل في الانش، وكمانك وإن فام من الفيلس الا يصح فوله.

وبطلاق لعط شمال بشاول أنواعه من أنفده والعروض، والحيوان وإلى كان بغير عهدا الله معاوضة العال بغير العال، فأشه اشكاح، وكما المكس، والموزود إذا كان معاوم الخسس والا بصر جهالة الوصف؛ لأنها يسترن وأما إنه كترت احمهالة بأن الالت: أنت حراعتي توسى فقال على وعب قيمة همه

والوجه الثاني إلى يعلق عنفه بأداء الدبل، فإنه بصح وبصير مأدوناً عثل أن يقول: يدا النوت إلى الدن داسم حرد وإدام أسيان أو مني أديست و حيث أديت، لوله لا تعلق إلا بالأداء ولا يعلق بشمل الفنول؛ لأنه وعلق عناية مشرط الأدار، للا يعلق قبله كما لواعلقه بدعول الدار، وإنها صار بأدوناً، لأنه وعلة في الإكساب بطلم الأدار سم.

قال اصحابه وما لم يقبل في السيانة الأولى، ويدن في افتاته اليو معلوك وللمولى أن يسعم، ولو مات المعولي قبل أب يقيل في الأولى، ويؤدن في النائية عظل دالك القول: وكان العبد وقبقاً كما إذا قال: إن وحلت الدار، وأنت حرر ممات قبل أن يدخل. قوله: وَفَإِنَّ أَخْصَرُ الْمَالُ أَجِّرُ الْمَوْكَى عَلَى قَبْضِهِ وَعَنَقُ الْفَيْلُ) هذا واجع إلى خوله: إذا أديت إلى الفآء فانت حرّر أما في قوله: أنت حرَّ على ألف، فيعنق بالقبول قبل أفاد العال.

ومسى الإجبار في هذه فلممالة، وفي غيرها: أنه ينسترل قابضاً بالتحلية بحبث يتمكن المولى من قبضه، ولو أدى البعض يجبر المولى على قبضه إلا أنه لا يعنق ما لم يؤه المكل لعدم فلنبرطا، فإن أبراء فلمولى عن البعض، أو عن الكل لا يبرأ أو لا يعتق بخلاف الممكانب. ولو أدى العبد فلمال من مال اكتب قبل هذا القول عنق، وكان للمولى أن يرجع عليه بنتامة إلان نبرط العنق وجود الأدام، وقد وجد لعنق به، وإنها رجع عليه بنتامة الإن المال الذي أكتب قبل فينق مال المولى، فإدا أداء صار كأبه أدى مالاً خصوباً.

قابل في الهداية: الأدام في قوله: وإن أديت » يقتصر على الفلس! لأنه تخيير للعبد، فكانه قائل: أنت حر إن شنت، فيقف على الخلس. وفي قوله: وإذا أديت » لا يقتصر على الفلس؛ لأن وإذام تستعمل للوقت بمسترقة ومنى».

أَ قَبَالَ فِي الْبَناسِعِ: إذا قال: أَمْ يَلِي اللهُ أَنْتَ حَرَّ عَنَى فِي الحَالُ أَدَى أَوْ لُمْ يَؤْتَ وال قال: كن حرء وعليك اللف عنق في الحال، ولم يلزمه شيء فبل أو لم يقبل عند أمي حديقة.

وقال أبو يوسف وخدد: إن قبل: عنق والزمه الألف، وإنّ لم يقبل لا يعتق، وإنّ قال له: أبت حر على أن تحديثي أربع سنين، فقبل عنق ولزّت أنّ يخدمه أربع سنين، قالُ مات المولى قبل الحدمة بطلت الخدمة، وعلى العبد همة همسه عندهما.

وطال عبيد: عليه فيمة عدمته أربع سبن، وإن كان قد خدمه سنة، تم مات فيتكمناه عليه ثلاثة أرباع تيمة نفسه، وعند عمد: فيمة خدمة ثلاث سبن، وكُذا لو مات ترك العيد، وترك مالاً يقضى في ماله يقيمة نفسه لمولاه عندهما، وعند عمد: يقيمة الحدمة.

وأصل المسألة: أن من باع العبد من نفسه ججارية، ثم استحقت، فعندهما: برجع عليه المولى بقيمة نفسه، وعند محمد: بقيمة الحارية.

ولو قال لعبده: أنت حر وحر إن شاء الله بطل الاستثناء، وعنق العبد عند أبي سيقة؛ الآن الحرية وقعت باللفظ الأول، والتابي لعو، ففصل بن الحرية، والاستثناء كالسكوت، وعندهما: الاستثناء جانز، ولا بعنق؛ لأنه كلام واحد كما لو فالى: أنت حر لله إن شاء الله، ولو كان له ثلاثة أعبد، فقال: أحد هيدي حر أحد عبيدي حر أحد هيدي حر عنق كلهم؛ لأن أحدهم عنق باللفظ الأول، ثم أوقع العنق المثاني على عهدين، لمعنق أحدهما والم يبق (لا واحده فيعنق باللفظ النائب، وفو قال أحدكم: حر أحدكم حر أحدكم حر لو يعنق (لا واحد؛ لأن أحدهم عنق بالمفط الأول، أم جمع بين حر وعبدين. فقال: أحداثهم حر فمم يعنق بالمفط النامي، والنابات حكم؛ لأنه صاب فيه.

مسالة: رحل له ثلاثة اعدد دخل عليه منهم الدان، فقال: أحدكما حر، ثم حرح أحدها وقب الاحر، ثم دخل التلث فقال: أحدكما حر ودلك في صحف، فما دام حبًّ يؤمر بالبيان، فإذ مات قبل البيان فصدها: يعنق للالة أراة ع خالب ونصف كل واحد س الأحرى.

وقال عيمان كالملك إلا في الداخل، فإنه بعش ربعة. أما الحرج، فلأن الإيجاب الأول وقراب وبين التابدر فأوحب عنق رقبة بينهما لاستوالهماء فيصيب كلأ اسهما منصف غمير أن الثابت استفاد بالإجاب الناني رسأ احرا لأن الإيجاب هناني فالراجاب وبين الماعل، فيتنصف منهما إلا أن الثامت، قد كان الشحق معنى الحرية بالإيجاب الأول، فشاع النصم، المستحق بالإيجاب الثاني في تصمحه فينا أصاب للمستحق بالإيجاب الأول لعا، وما أصاب هفارع بنفي، فيكون له الربع فتم له للات أرما 55 والأنه لو أرمه بالإنجاب أعلى عنق نصفه النافي، ولو أوبد له الناحل لا بعن هذا الدلف، فينصف فبعنق منه الربع بالإنجاب الثانىء واستنبت بالأول وللداخل بصعب حرية عمي اعتبار الأحوال أيضًا لأنه يعنني في حال، ولا يصل في حال. وأما محمد فيقون. معا دار الإيحاب يين التابيت، والداحل وقد أفياف الثابت مم الربع. فكانا بصيب الداحل، وهما يُمُولان إنه تاثر بيهما وقطيته التطبق، وإنها برل إلى أتربع في حق الثانت لاستحقائه أنصف بالإيجاب الأول ولا منتحقاق الفاحل من قبل، فينت به النصف، وإن شفت قلت في الإحتجاج فحمدن أن الإيجاب التاني دائر بين الصحة. والقساد، لأم إن كان العواد بالإيجاب الأولى الخارج صبح الإيجاب الثاني؛ لأنه فانر من شادين، وإن كان العراد به الثالث لا يصلح لإيجاب الماقي: لأما دائر بين عبد وحر. ولو كان صحيحاً لا محاله أفاه حربة رفية كاللذه ورذا ترهد بين الصحة، والفساد بنيد حرية عصف إفية جهماء فأصاب التفاحل عسف النصف ومو الربع. ألا ترى أنه أصباب الناب از الإنجاب الثاني الرمع بالإحماع، فكناء يصيب الداحل الربع، وإن كان الفول منه في العرص وكا مال له عبرهم صربوه في فلنبث يقدر ما استجفوا، ويقسم الثلث على هذا، ومصاء أن يحمع بين سهاج فلمنق وهبي مسعة همي قولهماء لأما نحمل كلل رقمة على أربعة لحاصف إلى التلائة الأرباع، فيضرب الثالث في وقينه الثلاثة وكل واحد من الداحق، والحذرج بسهمين، فيعتق من الثابت للالة ومسهم لربعة، والعنق في مرض الموت وصابة وينعد من النداء، فيكون منهام

الوراته ضعف نقلت، فيجعل كل رفعة على سمة وحسح المال أحا، وعشروات، فيعني مور الطابت الملات، وهي ثلاثه أساعة ويسمى في أربعة أساعاء، وينتق من كل واحد من الاخرين سعاء، ويسعى في حسة أسانته، وسند تحمد نجعل قتل رقبة على سنة الأنه يعنق شده من الداخل سهم، ومان النابت للانة ومن الحارج سهمان، فأنلث سنة والمورثة مثل فلك، فيكود جسع السلا نتامية عشر، فتحمل كل رفية سنة ليصرب الناست ميها بتلاثة، فيستمن عنف وقية وسمى في نصف فيساء ويستمني أخارج للث رفية، ويسمى في لماني

فوله: ووَوَلَقُ الأَخَةِ مِنْ مَوْلاهِا خَنْءَ الآنَه ثَابِت النسب مِن النوابي، وهذا إذ الدعاء النوابي.

قوله: ووَوْلَمُقَدَّ مِنْ روَّجِهَا مُبِلُوكَ فَسَيْدِهَا) لأن الرئد نامع بلام وسواء نزوج بها سر او عبد

قوله: ﴿وَزُلْمُ الْمُعْرَةِ مِنْ الْعَلِمِ خُرٍّ} لأنه نيم قد.

فسماقل: إذا شهاد شاهدان على رحل أنه اعتق عداد، واحد بنكر فه تقبل الشهادة عند أبي حيفه و عددها: تقبل وقو كانه مكان العبد أنه فست الشبادة من غبر دعوى إمدها، وكذا الشهادة على طلاق المدكوحة مقبولة من غير دعوى بالإنفاق. والحلاف بناء على أن الدو يشتمل على حو الله تعالى، وها حرمة الاسترقاق، وعلى حقوق العبد وهو مالكينه ودفع الفهر عنه بكهت، قالاً المعالى منه حق الله تعالى لما فيه من وحوب الزكاة، والأضعية وإقامة الحمعة وعيرها، والشهادة فيما هو من حق الله تصل شود الدعوى.

وأدو حيفه يقول: معظم المقصود من العنق شع الصد. فلا يقبل عدول العشوى كما هي دعوى الأموال مجلاف طلاق العراة وعنق الأماد لأمه يتصمى تحريم الفروج وهو حق الشوع.

إذا قال لعبده: إذا دملت هذه الدور، فأمن سر صاعم، ثم دخلها لا يعتل والحلت ليمين، فيعد ذبك لو الشراء ثم دخل لا يعنى، وأنو كان بعد الدح لم يدخل حتى اشتراء، ثم دخل عتن، وكذا إذا قال لامرأنه، إن دخلت هذه الدار، فأنت هائل، فطائه، فطائهة تطايفة، ثم تروجها، فقحك طلفت، والله أتسم.

#### كتاب التدبير

فتدبير. هو آن بعلق عنق عبده يمونه على الإطلاق، أو بدكر صربح النامير من نهيم تقييد مثاله: إن منت، دانت حر، أو أنت حر، بعد مهاني، ويقال: المدلير عمرة عن لعليق المولى عنق حرده بشرط متحدي كال لا عدله، وهو المموت

وحكمه: حكم الوصية، ويتبع للنظ الوصية، علل أن يوصي له وانته.

فولد رحمه الله أوبكه فائل المموالي لفليده إدا منك فائت أخل الو الت خل عن ثالم مكي، أو الت مدائل الو فقا فائرالك فقط صار فدنوا ولا يلخول له يتفه ولا هليه ولا تظليكُه الال هذه الالعاط صريح في التدمر الالها هنصي إنبات العنز عن در، وكفه إدا قال. الت حرابعد هوي، أو المناحر مع مري، أو عند موى، أو الي مومي، وكما إدا فكر مكان المهوت الوماة، أو الهلاك، وكما إذا قال: إن مت، أو من مت: أم التدبير على صدين:

> ا مطلق. 2- ومقيد

المعلقينين ما علمه يسوقه من غير العسام شيء يالله مثل: درانك أو أنت مدرا: أو المدارك المدارك المدارك المسام المراد المدارك المدارك المدارك المدارك المدارك المدارك المدارك المدارك المدارك ا

انت حر من دير مني، الو (أ) مناه فأنت حر، أو أوضيت لك برقبتك. أو بنلت مايي، عندخل وقته ب.

والمبعيدة أن يطلق تنظه يصفه على خطر الموجود، مثل: إن منت من مرضي هذا. أو بي سفري هذا، أو غرفت، أو فالت

قال أمو حيما: إذا قال: إن مت ودفت، أو غملك، أو كدم، فأنت حر، أنيس بمدارة الأنه علقه منواه وسعى أخر، وأندس هو العليق العبق بالمموت على الإصلال، وإذ علقه بموته وموت عبره مثل أن يقول: أنت سر بعد موت ولان، أو مد موت فلان وموت، فإن مات فلان أو لأه فهو مديرة لأنه وحد أحد الشرطين في معكم، والشرط طني مدت سولى على الإطلاق، وإن مات المبولى أو لا لم يكن ما يراً ولم يعنى الأشرط طناني وحد بعد انتفاله إلى الورثة، فلا يعنق وإن قال: أنت حر قبل مولى يشيره فليس بدير، فإذ مدير عبد أي حيفة، وهدمه بدير، وإن مات قبل موله وهو في ملكه، فهو مدير عبد أي حيفة، وهدمه بدير، وإن مات قبل مضي وهدمه المبوت على الإطلاق، وإن مات قبل مضي الشهر لا يعنى إحافاً.

. وقوله: لا يحور بنعه: ولا هناء وكذا لا يحور رضا؛ لأن اللهة الرهن الاستيقاء من

قونه. وواللسوئل الله المتخدمة والمؤاجرة)، لأن اخربه لا نسخ الاستحدام. والإحارة، فكنا الندير، والأصل أن كل نصرف يحور أن يعم في احر محور أن نفع في الدير كالإحارة، والاستخدام، والوطاء لو الأمة، وكل نصرف لا يحور في الحر لا يجور في الدير إلا الكتاب، فإنه بحور أن بكانت الدمر.

فولما ﴿ وَإِنَّ كَانَاتِ الْمَمُّ وَطِينُهِ﴾؛ إن مدكما تائم بيها.

قوله: ﴿وَلَهُ أَنْ يُرُوجُهُمُ}؛ لأن سابع بعندها حتى ملكه: فحال النصرف فيه بأخذ العوص، قالوا نه: أن يروحها نعبر رضاها؛ لأن وطاف على ملكه.

قوله: وفإيدا فات المقولي عنق المُمانؤ مِنْ تُلَتِّ عالِم إِنَّ خَرَج مِنْ اللَّلَتَجِ؛ لأن التدبير وصيفة لأنه تبرع مضاف إلى وقت الدوم، ويسموني فيه المدبير المنطل، والمشبة في أنه يعنق من الثلث، وكذا إذا رال ملك المبولي عن المدبر عبر الموت، بياه يعنق مثل أن يزند ويلحق، بيحك بلحافة لأنه كالموت.

قوله: رَوَانِهُ لَمْ يَكُنَّ لَمُهُ هَالًا غَيْوَهُ سَعَى فِي لَلْهِيُّ قِيسَامِ؛ لأن عضه من التنش، فإه عنق للله سعى في للنبه.

قوله: وَوَانَ كَانَ مُنهِرِ الْوَلْيُ وَلَنَّ يَسْتَغَرِّقَ قَيْمَتُهُ سَعَى فِي جَعْمِعِ فَيَمْتُهُ لَفُوعاته، يملي في صبح فيمته. فلنا الفقام الدين على الوصيح، ولا يمكن طعن العن، فيحب (١ فيمته، ولأن الندير سنسرلة الوصيه. و لدين منع الوصية، إلا أن بديره بعد وقوات لا يلحقه العسخ، فوحب عليه صمك فنعته. ومن در عبداً بنيه وبين احر، قاله التدبير بيمض عبد أن حبيعة كالعنق، وعبدهما: لا تبعض كمه أن الديق منعمه، فإذا أنت حدًّا، فال أبو حبيفة: إذا دبوء العدهما، وهو موسرة للشركة حسن حارات إنا شاء أخفق وإن شاه دير ، ويكون مدراً السهماء فؤدا منت أحدهما تنق لصبه من الملت واسعى في نصف فيمته للنافي، (لا إدا مات عبل أحدُ انسمالة حيث، تنظر السعام؛ لأم عن يموله، وإنه شاء صمى المدير الصف فيمنه إداكان موسرأن ولكون الولاء كله للمدير وللمدم أن يرجع على العبد بها صمرة كأن الشريك كان له أن يستدعيه، فلما صمن شريكه فام مقامه فيما كان له. فإن لم برجع عليه حتى مات الموقى عنق تصبيه من ثبت ماك، ومسمى العند اي النصف الأحل كاملاً للوولة؛ لأن ذلك النصف كان عمر مدن وزن شاء استسعى العبد؛ كان يصبه على ملكه، وقد تعافر ميم، وإذا أدى السحاية عنق ديث التصعيم والمدار أن يرجع على العلد، فيستسجه، فإذا أدى عنق كله وإذا مات العدم قبل أن بأحمد السعاية عللت السعابة، وانتق ذلك النصف من لك مثله، وإن شاء تركه على حله، (إذا مات يكون تصبيه موروثاً تورئه، ويكون لهم احيار في الديني، والسعابة ولحو دلت. «إن مات عثاب التدبير عثاب التدبير

الهدار عنى ذلك السيد. من الثلث ولغير المدار أن يستسعى المعد في تصدر فيمكه والولاء يسهما هذا إذا كان المدير موسراً، فإن كان معسراً، فللشريات أربع خيارات، ويسقط الصمان إن شاء دير، وإن شاء أعنى، وإن شاء استسعى، وإن شاء تركه على حاله. هذا كله قول أي حبهة وعدها: قد صار انعاد كله مديراً بدير أسعفا، وهو ضامن لمصيب شرياكه موسراً كان أو معسراً؛ لأن الدبير عبدها لا يتمش، فقد صار جبهم مدراً، وانقل صيب شريكه إليه فصين قيمة عصب صاحبه موسراً كان أو معسراً؛ لأن ضمان القل لا يحلف السار، والإعسار، فإذا مات عنق من الطاء، والولاء

قوقه: وَوْوَتُدُ الْمُدَّبُرَةِ مُنْتُرَى؛ لأن الولد نامع لأمه، يعمل بعشها، ويرق برضها. قوقه: وقولاً عُلقَ الطّذمرُ بمُوّلِه علَى صفّة بطل أنْ يقُولُ.: إذا من مزضي هذا، أوْ سَفَرِي هَذَاء أَوْ مِنْ مُرْضَ كُلُهُ؟ فليس سدير، ويعور بعه بحلاف المنبر المنطلق

## باب الاستيلاد

الاستئيلاد: طلسب الولد، وهو مراح اسبب، فإذا ثبت الأصل ثبت مراعد فكل معاوكة ثبت نباب وقدها من مالك قد، أو لبطها، فهي أم وقد له، وكذا إذا ليت نسب ولسد معلسوكة مسن غير مبدها مكاجء أو بوطء شبق تم ملكها، فتي أم وقد له من

حين ملكها.

وعبد الشافعي: إذا استولدها في ملك عبره، ثم ملكها لم تصر أم ولد له.

قوله رحمه الله: وإذا وقدات الأمة من خولاها فقلة طارات ألمّ وَلَد قَدْم سواء كان الولد حيّاً، او ميناً، أو سقطاً منا اسبعان علقه، أو معض خلقه إذا أثر به، فهو بمنسزلة الولد علمي الكامل احلمية لأن السقط يتعلق به أحكام الولادة علالة العدة مه، وإذا لم يستين شهره من علقه، فإنها لا تكون به أم ولد.

قوله: (لاَ يَجْرَؤُ بَيْقَهَا وَلاَ تَشْلِكُهَا وَلاَ جَبُّهَا) بدي لا يجور بيعها من غيرها: أما لو باعها من فحسها حنز وتعنق، وكذا لا يحوز رهنها: لأن فائلة الرهن الاستيفاء من رقبها بيعها، وذلك لا بصح فهها.

قوله: رَوْلُهُ وَطُوُّهُمَا وَامْسَخَدَاهُهَا وَإِجَازِلُهَا رَثُوُّونِيجُهَا}؛ لأن العنك ميها قالـم.

قوله: ﴿ وَلاَ يُشِبُ لَمُنِبُ وَلَمُعَا إِلاَّ أَنْ يَغْتُوفَ بِهَ قَالَ أَصَحَانَاتُ إِذَا وَطَيْ أَفَنَه، ولم يعزل عمها وحصنها وحادت بولد لَم يحل له فيما بينه وين الله تعلى أن ينفعه وبجب أن يعترف بعد لأن الظاهر أنه صدروإن عزل عمها: أو لم يحصمها حارقه نفيه عند أبي حبيعها لأنه يجوز أن يكون صدرويجوز أن يكون من غيره، فلا يفرمه الاعتراف بالشك.

وعند اي يومف: يستحب له الديدي.

وعند محمد: يستحب له أن يعتقها، وإذا مات أعنقها؛ لأنه لما احتمل الوحمين استحب له أن يعقه أثلا يسترى بالشائ، ومن نزوج سلوكة غيره، فأولدها، ثم ملكها صارت أم ولد له لا يحوز بيعها، وأما ولدها الذي يحدث مد استبلادها في ملك الخير قبل أن يشتريها إذا ملكه، فهو معلوك له يجوز بعه.

وقال زقر: إذا ملك صار أمن أم ولد. وأما الوقد الذي نجيء به من الغير بعد ملك المولي إياها، فهو أبن أم وقد إصاعاً لا يجوز سِم.

قوله: ﴿فَإِنَّ جَاءَتَ بَقَدَ فَاللَّا بَوْلُهُ لَبُتَ لَسَنَهُ مِثْنَهُ بِشَهُ الْخَبُرِ (لَّرَارُ مِنْهُ) معناه بعد الاعتراف بالولد الأول إلا أنه إذا بهاء أسعى شوله: لأن فراشها ضعف، حتى بعلك نقله بالترويح بحلاف السكوحة، حيث لا بنعي ولدما بنغية إلا باللمان لذاكم فراشها.

قوله: وفيان زواجها فجاءات بولد فيني في خكم أهام؛ لأن حل الحرية بسري الى الوقد كالمديرة والله الله الله الله الموات كالمداء والا كالمداء والله والمداء المولى لا يشت نسبه مناه الأنه قابت النسب من عيره ويعنق به الولمه وتصبر تمم أم ولد له الإقرارة.

قوله: (وإِنَّا طَاتَ الْمُوَلِّي غَنَفَتَ مِنْ جَمِيعِ الْمَالُ وَلاَ يُلُونُكِ الْمُسْتَايَّةُ لِلْمُرْخَاءِ إِذَا كَانُ عَلَى الْمُولِّي فَيْنَ}؛ لأنها لِبست سال متقوم، حتى لا نصمن بالفصب صد أبي حيفة، فلا يتعلق بها حق الغرماء بخلاف الديرة الآنه مال عقوم بدليل أنه بسمى للورثة، وللفرماء عد موت مولاه. وأما أم الولد لا يبده لرقيها: لأنها لا تسمى للورثة؛ وهذا إذا كانت بين الذين، فاعتمها أحدهما لم يضمن الشريكة شب، ولم تسم في تصيبه عند أبي حيفة، وضاهما: يضمن

. قال في المعددي: قيمة أم الولد عندها لك فيمة القرء وقيمة المدير اللك قيمة ان

وقيل: مصف قيمة الش، وهو اختيار الصدر الشهيد، وخليه الفنوى.

وعند ابي حيفة: لا قيمة لأم الولد.

قال في الهداية: إذا اسلمت أم وله التصرابي، فعليها أن تسعى في قيمتها، وهي بمنسزية المكاند، حتى تؤدي السعاية.

وقال زير: تعتق في الحال، والسعاية دين عليها، وهذا الخلاف ديما إذًا عرض على المولي الإسلام فايء تزن أسلم تبقى على حافاً. أما إذًا مات مولاها، فإنها تعتق بلا معاية.

قوله: رَوَاِذَا رَطِيُّ الرَّجَلُ أَمَّةً غَيْرِهِ بِنِكَاحِ فَوَلَدَتْ مِنَا فُمُّ مَلَكُهَا صَارَتَ أَمْ وَلَد لَهُمْ مَنَا عَمِدُنَا.

وقال الشافعي: لا تصير أم ولد لد، ولو زمي مامة غيره، قولدت منه مي الزناء تم ملكها الزاني لا تكون أم ولد لد: لأمه لا نسبة فيه للولد إلى الراني، وإنما بعنق الولد علي الزامي إذا مذكه؛ لأنه جزؤه بحلاف ما إذا اشترى أخاه من الرفاء حيث لا يعنق عليه، لأنه حزه عيره.

قوله: ووَإِذَا رَطِئَ الأَبِ جَارِيَةُ أَلِيهِ لَجَارَتُ بِوَلَدَ فَاذَعَاهُ فَتَ نَسَبُهُ مِنْهُ وَصَاوَاتُ أَمُّ وَلَدَ لَهُمْ سُواءَ فَمَدَتُهُ الأَبِنِ أَوْ كَانِهِ ادْعَى الأَبْ شَهِهُ أَوْ لَمْ يَدَعِ، وهذا إذا كان الأَب حَرَّا مُسَمِّاً وَسَاكَتَ الأَبِنِ عَن دَعُوى الولد. أَنَا إذا كَانَ عَنْهُ، أَوْ كَانَوْأَ، وابنه مسلماً لا يضح دعواه، وهذا عندهما.

وقال أبو بوسف: لا ينبت الاستبلاد من الأب، فإن ادعاه الابن مع أبيه، قالولد للابن، والحاربة أم ولد له، كفاهم اليناسم.

وذكر احاربة لبين أنه عل للتمليك، حتى لو كانت أم وقد للابن، أو مديرته بحت

304 كتاب الندبير

لا تنقل إلى الأب، فدعوته باطلاء ولا يثبت فنسب ويئرم الأب العقر، ثم دعوته الأب. إنها نصح بشوط أن تكون الجارية في ملك الابن من وقت العلوق إلى وقت فلدعوى. وقمن تكون الولاية ثانة من وقت العلوق إلى وقت الدعوة، حتى لو كان كاهراً، فأسلم، أو عبداً، فأعنق لا يصح إولهذا لا يصح دعوة الحد مع مقاء الأبء لأأنه لا ولاية له، ولو حوجت الجارية من ملك الابن، ثم جاءت بوقد بعد ذلك يبوم، قادعاته الأب، فدعواه ينطلة لزوال الولاية عن مال الابن، وكذا لو كان العلوق في مثلث أجنبي، ثم اشتراها الابن، عولدت في مذكه، فادعات الأب، فإن ذلك لا يجور.

فوله: ﴿وَعَلَيْهِ فِيمُتُهُمُ عِنْمِ الأَبِ إِذَا وَعَلَىٰ جَارِيةَ نَبِعَى نَصْبُهُ فَيَسَهُمُ مُوسَرًا كَانَ أَو مصراً؛ لأَمَّا تَقْلُنَاهَا لِللّهُ مِن مَلْكُ الابن، قالا تَنقَلُ إلا يعوض، ويستوي اليسار، والإعسار، لأنه ضمان نقل كالنيم، ونجب فيعتها يوم العلوق؛ لأنها انتقلت إليه جنته.

قوله: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْهِ عَقْرَهَا وَلاَ قَيِمَةً وَلَدَهَا الله عَرَمَا، فاؤنا ضبته قبيتها وهو ضمان لكل وضمان العقر ضمان الجزء، فبدحل الأقل في الأكبر كبن قطع يد وجل صمات. وأما قيمة ولدها، فلأنا نقلنا إليه بالعلوق، فعلكها جنئد، فصار العلوق في ملكها ولأن الوقد في ذلك الوقت لا قيمة له، فلم يلزمه ضماته، والوقد حر الأصل لا ولاء عليه؛ لابه بنا ملك الأم مانصيان حصل الوقد حادثاً على ملكه، فكأنه التوقد حارية نعيه العقر إذا ذكر في الإماد، فهو عشر قيمتها إن كانت بكراً، وإنا ذكر في الإماد، فهو عشر قيمتها إن كانت بكراً، وإن كانت ثبا فصف عشر قيمتها، كنا ذكره المسرحي، وأما على قول أي يوسف: إذا لم يثبت الاستبلاد من الأب، فإنه يحب العمر؛ لأن الوقء في ملك العبر لا يوسف، وعلمه قيمة الوقد عند أي يوسف، لأنا نقله، ويه من حسد، أو مهر، وقد مقط الحد للشبه، ففي أمهم؛ وعلمه قيمة الوقد عند أي يوسف، لأنا نقله ويعتبر قيمه يوم وقله؛

قوله: وَقَوْدُا وَمَلِيَّ أَبِ الأَبِّ مَعَ بَقَاءِ الأَبِ لَمْ يَشَتُ النَّسُبُّيُّ؛ لأنه لا ولاية للجد حال فيه الأب

قوله: ﴿وَإِنَّ كُانَ الأَبُ مُنِيَّا فَبَتَ النَّسَبَ مِنْ الْجَدَّ كُمَّا يَشِبَهُ مِنْ الأَبِ} لطهور ولايته عند نقد الآب وكفر الأب ورقه بعنزلة موته؛ لأنه قاطع للولاية، حتى لو كان الأب نصرائباً، والحد، والابن مسلمين صحت دعوة الجدد لأن المصراني لا ولاية له على ابته المسلم، فكانت الولاية للجد، فصحت دعوته، والدراد بالجدد آب الأب، أما أب الأم، قلا تقبل دعوته. قوله: (وَإِذَا كَانَتُ الْجَارِيَةُ لَيْنَ شَرِيكَيْنِ فَحَاءَتَ لِوَلِمُهِ فَذَعَاهُ احْلَمُمُنَا ثَلَتَ لَسَة مِنْهُ)؛ لأنه لهما ثبت النسب في نصفه لمصادمته اللكه ثبت في ألساقي صرورة أنه لا بنجزًا. كما أن سبه لا يسعرًا، وهو في الطوق؛ إذ الولد الواحد لا يتعلن من الدين.

قوله: ورَصَّارَاتُ أَمَّ وَكُد لَهُمَ؟ لأن الاستبلاء لا جحراً عندهما

وقال أبر حبيفة: يصير نصيم أم ولد له، أم يتملك نصيب ساحمه إذ هو قابل المثلك حكماً، ويتنسن نصص قيمتها ونصف عفرها؛ لأنه وطئ جارية متبركة.

قوله: (وُعَلِّهُ نِصُفَّ فَيَفَيُهُ)؛ لأنه أنلف على شريكه نصيه بالاستيالا ويستوي فيها الممارة والإعسارة لأنه صمال نقل كصماه البع.

قوقه: ﴿وَغَلَّهُ نَصُّفُ غُفُوهَا﴾؛ لأن الحد لما سقط للنبيعة وحب العفر.

قوله: وَوَلِيْسَ غَلِيْهِ شَيْءً مِنَ قَيْمَةً وَلَهُ هَا؟؛ وَأَنَّ السَّبِ يَسَبُ مَسْتُهُ إِلَى وَفَتَ العلوق، فلم يتعلق من شيء على مَلْك الشريكُ.

قوله: ووَإِنَّ ادْعَيَاهُ جَمِيعًا لَكُنْ نُسَلِّهُ مِنْهُمَنَ مَعَادَ إِذَا صَلَتَ عَلَى مُلْكَمِمَا، وَلَا قرق عند أبي حَبِعَهُ بِينَ أَنْ يَدْعِيهِ آبَانَ، أَوْ ثَلَالُة، أَوْ أَرْبِعَدُ، أَوْ خَسَمَة، أَوْ أَكْثَرَ إذا ادْعُوهُ مَمَّاً

وقال أنو يوسف: لا بنت من أكثر من النبي.

وقال محمد: لا يشت من أكثر من للاثة.

قوله: وزنحائت الأملة أفر ولد تهمة وعلى كُلُّ واحد منهما نصف الله في فضاحها بملك على الاحراء وتهما نصف الله في فضاحها بملك على الاحراء واحد أصبها واخر التصب أمريكاه الدا واحد المستر، ويكون فصاحة مثل الماوحد أصبها وحب له على صاحبه مثل اما وحب أصاحبه على صاحبه لأن وطه كُلُّ واحد أصبها على صاحبه لأن وطه كُلُّ واحد أميما في غير ماك الاحراء له على كانت الخارية ابن أصبها على صاحبه لأن وطه كُلُّ واحد أميما في غير ماك الاحراء ولو كانت الخارية ابن أصبها ولا عقر لأحد المسلم وذاتي فاحادث بولد مادعياد فالسلم أولى، وإن كانت بين كاني وخوسي، والكاني وإلى ولو سبق احدهما بالدعوقة فالساب أولى، ولو سبق احدهما بالدعوقة فالساب أولى، ولو سبق احدهما بالدعوقة فالساب أولى كانت عن كان وجوسي،

قويه: ووَيُرِثُ الآثِنَ مِنْ قُلُ وَاحِدَ مِنْهُمَا مِيزَ تَنَّ الَّمِ قَامِرٍي، لأنه أفر بسراته كله. قويه: ووَيْرِثَان هُنَّة مِيزَاتُ أَبِ وَاحْدَى لاستوانِيمَا فِي السبب.

هستأنة: إذا أفر الدولي في صحنه أنها أم والدالة صح إفرازه واصارت أم والدالة سواء كان معها والد، أو الم يكن، وإن أفر الدالك في مرض موته، إن كان معها والد، فكذلك وإن لم يكن، فهي أم وقده أيضاً إلا أمها تحق من التلك كما يعنن المدير، كذا في الينابيع.

قوله: ووَإِذَا وَطَيَ الْمُتَوَانَى جَوْرِيَةً مَكَانِيهِ فَجَاءَتَ مِوْلَدَ فَاذَعَاهُ فَإِنْ صَفَّقَةُ السُّكَانِينَ بَشِينًا نَسْتِيةً الْمُؤَلِّدِ مِنْ عَلَيْهِ مَقْرَاهًا وَلَيْمَةً وَكَانَ عَلَيْهِ عَقْرَاهًا وَلَيْمَةً وَكَانَكَ عَلِيهِ عَقْرَاهًا وَلَيْمَةً وَكَانَكُ عَلَيْهِ عَقْرَاهًا وَلَيْمَةً وَكَانَعُ عَلَيْهِ عَقْرَاهًا لَا يَحْتَاجُ فَلَيْ عَلَيْهِ عَقْرَاهًا لَالْ حَوْلُهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلِيهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلِيهِ عَلَيْهِ عَلِيهِ عَلِيهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ

والماز أن المولى لا يطلك النصراف في مال مكاتبه، والأب يطلق ذلك.

وقيد يستزجارية مكاتبه واحترازاً عن المكاتبة فنسها، فإنها إذا حادث يولد، فادهاه أبت نسبه مم صدفت، أو كذبته ولا عقر علم إذا كان لسنة أشهر من يوم الكتابة، وإن كان لأكثر، فعليه العقر إذا اختارت المعنى على الكتابة، وإن شاءت عجرت ضمها وصارت أم وقد له ولا عقر عليه، وهذا إذا لم يكن للوفد نسب معروف

وقوله: وقيمة ولدها يعني فينته بوم الخصومة.

قوله: ﴿وَلاَ تُعْمِيلُ أَمُّ وَلَٰكِ لَهُ﴾؛ لأنه لا ملك له نيبا حقيقة؛ ويجوز للمكاتب يعها، كذا في البامح.

قوله: (وَإِنْ كُذَبُهُ الْمُكَافِّبُ فِي النَّسَبِ لَمُ يُنَبِّتُ)؛ لأن ما في بد المكانب في حق السولي كما في بد الأجنبي، فلم طلكه نوما ثبت نسبه منه لزوال حق المكانب؛ لأنه هو المنافع

#### كتاب الكاتب

الكتابة أفي ظلفة: الصم أي صم كاب ومنه الكنينة، والكنابة.

وهي الخشرع: عبارة عن نشم محصوص، وهو ضم حربة اليه الممكنات إلى حربة فرقية في الداق بأماء بدل الكنابة.

والمكاتب في نعيل الأحكام بند رقة الأجرار، وفي مصيد عد اربة الأردار؛ وقلدا قال مشايحاً؛ المكات، صراعل قبر العودية ولم يستزل بند، فة الحرية، أضار كالعامة إن الدعائر تناعي ولاه ستحدل نظاري:

والكنانة مستحية ، إذا طلبها الصاد والبساء بواحث وقوله العالق ﴿ فَكُارُ أُومُ } أَنَّكُ أمر سمية والشخيام ، لا أمر حتم وإيجاب، وقوله تعالى: ﴿ يَلَ عَلَمُكُوَّ فَيْهِ حَرَّاتُ ۖ ﴾ [17]

قبل أراد به إفامة الصلاف وأداء العرائص.

وقيل: أواد به إن كان بعد العنق لا يصر بالمسلمين؛ لأنه مه تام عنداً بكون بنعت بد مولاه فرسمه من دافل: وإن علم أنه يصر بالمسلمان بعد العنق، فالأفسل أنه لا بكانمه، فإن كانيه جار.

وقبل: معدد بن عليهم وشداً وأمانة وودا، وقدرة على الكسب، وقوله تعالى: وزيانُو فير نن ذُن أَلُو يُهِ <sup>(19</sup>)

قبل أراد بدأن يعط عنه بعض مال الكنابة على بديل الداب لا على مسيل العدم. وقبل: أراد به صرف التندقة إليه، وهذا أقرب إلى طاهر الأية؛ لأن الإبتاء هو الإعطاء دون الحقد، وبدل علمه موله تعالى: ﴿ وَقَ أَلَوْالَاكَ ﴾ أ<sup>38</sup>.

ا قوله رحمه الله: ﴿إِذَا كَانَاتِ الْمُوالَى غَلَاهُ أَوْ أَمَنْهُ عَلَى مَالَ شَرَطُهُ عَلَمْهُ وَقَبِلَ

راع شكته في أنامه. أثر معلوم، وقو خرج حروف إديم تعديرا في تندن، وقته أكتبة لطائعة من المنتري

وفي الشريعة. بدارة من إهناق المنسواة يقاً في الخال، ورصة بعد أهاء المثل. ا

عامية كاتب عنبيق باعتمار الدين واعتبار الدفية، ويسا سبي دلك بالكتابة إد العقد الذي حري بين الموكن والدوء لا يجال عن كانة الإثبائة هادة.

المنطوع الحدود والأحكام التقليبة إس 7 الن

<sup>(3)</sup> سورة اليور: 33

<sup>45)</sup> مورد الور: 35

رة) سورة العرق: 277.

أهيلة وألف اطار فكافاع شرط السائر احتراراً عن السيد، والده، فإن المكتابة لا تصح طهيما، ولا يعتق طكانية الا تصح طهيما، ولا يعتق مأداتهما، ولا أن يكون قال له: إذا أدبار إلى ذلك، فأدان حراء فيحق بالشرط، ولا شيء عليه مخلاف ما إذا كانه على حراء أو عبزير، فأدى الحمير، أو فيبته فيه بعنق عند أبي توسعت، واعتداما؛ لا يعتن بأدائهما إلا أن تكون، قال له: إذا أدبت للي ذلك. فأت حراء فيعتق بالأداء؛ ويسعى في قيمته، وشرط قول العبدة لأده مال براهم، فلا مد من النزاعة والمسولي أن يرجع قبل قوله بحلاف ما إذا أعتقه على مال، لأنه لا يحتمل المسح، ولا يعتن المكانب عبد ما يقي عليه المسح، ولا يعتن المكانب عبد ما يقي عليه مرجع، أن

قال احجدي: أنسكانت وفي ما نقى عليه درهم، ولا نعنق بالفيول: وهو قول زمدس لاستما وله قال أصحاب وقال على كرم الله وحيه: إنه يعتق بقدر ما أدى.

وقال عبد الله من محياس. يعنق باللسول، ويكون عربهاً كالعرب،

وقال الر مسعود: (دا أدى قدر القيمة عنق، والمائي دين عليه، ويجوز شرط الحيار للمولي، وانعمد في اكتابة؛ لأنها معارضه يلحقها النسيج إدا شرع ثلاثة أبام. ولا بجوز أكثر صها عند أبي جهة، وعندهما: يجوز إدا سي له مده معلومة.

قوله: ووَيَجُورُ أَنَّ يَنْشَرِطُ الْنَانَ خَالَاً، وَيَجُورُ لَمُؤَخَّلاً وَفَنْجَمَانِ وَقَالَ الشائعي: لا تجوز حالًا، ولا ند من تحدين.

قوله: ووتخورُ كذابَهُ أَفْيَادِ الصَّغِيرِ إِذَا كَانَا بَعْقَلَ النَّبِعَ، وَاسْتَرَاءَ)، لأن العاقل من أهل الشول، والنصرف باللغ في حقد والشاهي يحالف به، وأن إذا كان لا يعفل البهم والشراء لا يحور إجماعة، حتى لو قبل سه عبره لا يعنى، ويسترد ما داير. كنا، في الطالبة.

وفي الحنجندي: إما قبل عبد إنساد حال، ويتوقف إلى إدراك، فإن أدى هبد العابل عنق، وليس له أن يسرد استحسابً

وقال زير؛ له أن سنره.

قوله الوفإذ صفحت الكتالة حرخ الشكالت من بد المواني وثمة بالخراج من ملكهم. هذا فول عامة المشابع.

و() قال الربعي الى نصب الرابة (247/3) والمكانب عند ما بقي عليه درهم، قلت أخرجه أبو الا داود الى واستان الى واحداق، عن إساعيل من عاش عن سليمات ما سليم من عمرو من شهيد عن أبه عن احده عن اللي صلى الله عليه وسلم، قال الاسكانات عند ما بقي عليه من كباله شيره، الله الله

وقال بعضهم: يخرح عن مثلك المولى، ولكن لا يملكها الصد كالمشتري بشرط الحيار.

وقوله: وخرج من بد المولى»: حتى لو حتى عليه وحب الأرش، وقو كانت أمة، فوطنها وجب العقر، ثم الكتابة في الحال فك الحجر وبعد الأداء عنقه وعنل لولاده، وكانا (1) ابرأه مولاه من بعل الكتابة، أو وهمه له قبل، أو لم يقبل، فإنه يعنق.

قولة ورَيَجُورُ لَهُ الْبُيْعُ وَالشَّرَاءُ وَالشَّفَرَ)؛ لأن عقد فكتابة يوحب الإدن ال الاكتساب، ولا يحمل الاكتساب إلا يذلك، وعلى هذا تالوا: يحورُ أن يشري من الدولي، ويبيع هلى الدولي؛ لأن الدول منه كالأجني، وليس لأحدثنا أن يبيع ما انتراه من الاحر مرابعة على أحبى، ولا يجوز للدولي أن يشري من مكانيه درهبين بدرهم؛ لأنه منه كالأجبي، فإن شرط عليه مولاه أن لا يحرج من الكوفة، عله أن يخرج؛ لأن هذا شرط يخالف مفتضى الدفد، وهو مالكية الله على جهة الاستيلاء، وشوت الاحتصاص، فيطل الشرط، وضع العقد.

قوقه: (إلا يُبخُورُ التُّوْإِعِجُ إِلاَّ بِإِذْنِ الْمَوْلَى) يعني لا يزوج نفسه ولا عبده، وله أن عبره إلى أنه لان تعولى لا يملك رفتها، وهو يتوصل أي تحصيل مهرها بخلاف تزويج عبده؛ لأنه يلحقه الذين من غير تحصيل مفعة، وكنا تزويج نفسه الأنه يلزم نفسه الدين، فلا يجوز، وكفا السكانة لا يجوز لها أن تنزوج بغير إذن المولى؛ لأن يضعها بالى على ملك المولى، وإمنا منع من النصرف فيه لمفد الكناية، ولا يجوز للسكان عنى عبده لا يبدل، ولا يجوز أن يقول له: إذا أديت في أنفأ، فأنت حرا لأنه لا يملك للدحقي، فلا يعلى المملك المحقية، الإ الكتابة، فإنها نجوز منها لأنها عقد، وبادلة، والعنى ينزل يلائيل حكيها، ألا الكتابة، والوصى، والمفاوض لا يملكون المنزلة تزويج الأمة، وليس ويبلكون الكتابة، ويجوز للمكانب، وغولاه الثلاثة تزويج الأمة، وليس الهم فروج العبد.

قوله: ﴿وَلَا يُهْمِينُا ۚ وَلَا يُنْصِلُونُ ۚ إِلاَّ بِالنَّشِيَّةِ الْيُسْمِينِ بِعَنِي كَالْرَغَيْف ونحوه، والبصل، والملح ونحو ذلك، وإما لم نجز همنه؛ لأنه منتوع من النبرع، فإن وهب على عوض لم يصح أيضاً؛ لأن تبرع انتدء.

قوله: ﴿وَلاَ يُتَكَفَّلُ﴾ لان فكمالة تبرع، فلا يسلكه بنوعهه نعسباً ومالاً، ولا بقرص: لامه تبرع، نهان اذن نه مولاه في الكفاف، فكمل أحذ به بعد العنق. ولا بطلك العفو عن القصاص، ولا يجوز له للبيع، والشراء إلا على فلمعروف في قوضها، ويجوز في قول أمي حيفة كيفما كان ويجور إقراره بالدين والاستفاء

قوله: رفائ والله لله وألما من أقد لله ذخل في كناسه وتحان خُكُمَة كخُكُمِهِ وَكَالَّهُ لَهُمْ فَإِنْ قَبَلِ: اسْتَبَارَاد السُكَانَبُ خَارِية تُعْسَمُ لا رخور الكيف بتصور هما؟

قلمة: يمكن أنه وطاء مع أنه حرام، أو نقول. صورته: أن يتروح أمة فن الكنامة، فإذا كونب التقرفا، فقله له ولداً، وكذا إذا ولدت للسكامة وبدأ من روجها دخل في كتابتها أيضاً، كما في الفدية.

وإذا اشترى المكاتب روجه لم يتمسح الكانع؛ لأن له حل الملك، ويس له حقيقة السلك وحلى المدت يستع إشاء المكانع، ولا يسع الماء عليه يبانه (ذا الشرى زوجه لا يستم الماء عليه يبانه (ذا الشرى زوجه لا يستم فتكانع، وإذا صلها طلاقًا الشرك أو جياً له أن يراحها، وإذا صلها طلاقًا الشرك أو رحيه إلى كان سبه ولد مه دخل في الكتابة، والمسيم الحقوية أم ولد له دخل في الكتابة، والمسيم المغاربة أم ولد يجوز له يعهد وعند أي حيفة، يحوز وإن الشراها ولم تكن ولدت منه عله يعها كالم إذا الشرى ورحته ولم تكن ولدت منه عله يعها كالم المتوى ورحته ولم تكن ولدت منه ولو الشرات المكاتبة ووحها الا يتكانب عالإحماع

قوله: وقانَ زَوْخ الْهَوَانَى عَلَمَةً مِنْ أَلَفَهُ ثُمُّ كَانَتُهُمَا فُوسَاتُ مِنْهُ وَلَذَا ذَخَلَ فِي كِنَائِتُهَا وَكَانَ كُلِسَّهُ لَهُمَامُ الآن نصِة الأم أرجع: ولهذا يُبَعِمَا الى الرق، والحرية، ومققة الولد عبيمًا، ويقتبها على الروح.

قوله: ﴿وَإِذَا وَطِيَّ الْمُوَلِّي مُكَانِتُهُ لَوْمَهُ الْعَلْمُ﴾: لأن اسولي عقد معها عقماً مع به تصنه من النصرف ليها، أو في منافعها، والوطاء من منافعها؛ وقدا فالوا: إن المكانية حرام على مولاعا ما نامب مكانية؛ لأنها حارجة عن يده.

فوله: روزان جنّى غلّيها أو على وتنبقا لزنته البختاية) لما بينا في الوطاء يعني حماية حطّاء فإن جني عليها معماً سقط القصاص للشمية.

فوله. وَوْلَانُ أَتْلُفُ مَالَكُ غَرِهَمْ }؛ لأن الدولي في كسب السكانب كالأحسي.

قوله: ﴿وَإِذَا اشْتَوَى الْمُكَانَّتُ اللهُ أَوْ الْبُلَهُ فَخَلَ فِي كُلَّنِهِمَ يَعِي أَنه يعنى نعته ويرق برقه، ولا يسكمه بنعه وعلي هنا كل من سكه من قرابة الولائة كالأجداد. والجدات والولاد الأولاد، ثم إذا اشترى شبكاتب أراه، أو الله ليس له أن برهه بالعبب ولا يرجع بالتقييان، إلا إذا محر حيث له الرد.

قومه: ﴿وَإِذَا اشْتَرَى أَمَّ وَمَدِهِ دَحَلُ وَلَمُهَا فِي الْكِتَانَةِ وَلَمْ يَجُوا لَهُ مِثْلُهَا إِرب عاف

أنه التنواها مع والدهاء أو التراها، ثم الترى الوالد بعدها وإن لم يكن مهما ولد، فكذلك عددها: لا يحوز له يعها: لأنها ثم ولد، وعمد أبي جنيفة له يمها وأما إذا وقدت في ملكه لويجز له يعها سواء كان ولدها بافياً أو جيناً.

قوله: وَوَإِذَا الشَّوَاى ذَا رَحِم مُحَرَّمِ مِنْهُ لاَ وِلاَدَةَ لَلَهُ لَمْ يُفَاخِلُ فِي كِتَالِيّهُ عِنْهُ أَبِي خَيفَةُمُ حَتَى إنه يجوز له بعد، وعندهما يذخل، وليس له يحه، وعند أي حَيفة، وَلا أدى المحكاتب مال الكتابة، وهم في ملك، هنقوا ولا سعاية عليهم، ولو اشترى زوجته لم ينفسح الكاح؛ لأنه ليس له ملك، وإنها له حتى العلك وحق العلك لا يعنع مقاء الكاح واستدامته ويسع ابتداء الكاح كالعدة.

وصورته: مسلم تروج معندة من مسلم لا يحوز، ولو تزوج امرأه، تم وطنت بشبهة حتى وحبت العدة يـفي الكناح بدهـد.

وصورية في تعدد: إذا زوجه مولاد، ثم كانه فليس له أن يتزوج في حال الكتابة، ولا ينطق النكاح المنقدم.

قوله: ﴿وَإِذَا عَجْرَ الْمُكَاتِبُ عَنْ تَحْمِ لَظُوْ الْحَاكِمُ فِي خَالِهِ فِإِنَّ كَانَ لَهُ ذَيْنَ يَقْتَضِيهِ أَوْ مَالَ يَقْدَمُ عَلَيْهِ لَمْ يَقْجَلُ مُعْجِزِهِ والنَّظِرُ عَلَيْهِ الْيُوتِيْنِ، وَالْكَالَةِ وَلاَ يَوْبِكُ عَلَى فَلْكَ) لأن الثلاثة الأيام هي العدة التي صريت لإبلاء الأعدار كإمهال الحصم للمعيم، والمديون للقصاء، فلا يرد عليها.

قوله: رَقَانِنَ لَمْ يَكُنَ لَهُ وَجَمَّةً وَطَلَبَ الْمَوْلَى تَعْجِيزَهُ عَجُرَةً وَقَسْحَ الْكِتَابَةُع هذه قولهما؛ لأنه دد نبين عجزه.

قوله: ﴿وَقَالَ أَبُو يُوسُفَّ: ﴿ يُعْجَزُهُ خَتَّى يُفَوَّانَى عَلَيْهُ نَجْمَانٍ تِسْبِراً عَلِيهِ

قوله: ﴿وَإِذَا عُجْزَ اللَّمُكَانِبُ عَادَ إِلَى أَحْكُمْ الرِّقَ} إنما لم يقل هاد إلى الرق! لأن الرق فيه ثابت إلا أن شكتار سمت العولي عن سعم الأحكام، فإما عجز عاد إلى أحكامه

قوله: (وَكَانَ مَا فِي يُدَهِ مِنَ الاَنْجِسَابِ لِمَوْلَاهُمُ لِأَمَّ طَهِرَ لِمَه كسب عدد، وإذا أدى السكانب من الصدقات إلى مولاه، ثم عجز فيه طيب للمولى ليدل المطلق، فإن اللهد بتملكه صدقه، والمولى عوصةً عن العنق، وإله وقعت الإشارة الحدوبة في حديث بريرة: يهمو في صدقة، ولد هديه إلا أن وعدا بحلاف ما إذا أناح للغر، أو فلهاشي؛ لأن الساح

<sup>(4)</sup> قال الريفي في تصب الرائة (147/4) قال عليه السلام في حديث بربرة وهو لها صدقة وأننا مدينة؛ فلت: أخرجه البحاري، وصبلم عن عائشة، قالم: كان في بربرة للات سمى: طنقت محيوت، وقال رسول لله صلى الله عليه وسلم: برافرلاء لدن أمثري، ودخن سمى صبى الله عليه

له يشاوله على ملك الصبح، وإن عجر المكاتب قبل الأده إلى الولي. مكذبك الجواسة لأمه بالعجر يسال السلك.

قوله: وَفَيْنَ مَاتِ الْفُكَاتِبُ وَلَهُ مَالَ لَمْ شَفْسِخُ الْكِتَابَةُ وَقُصِيَ مَا غَلَيْهِ مِنَ الْخُسَامِةِ وَخَكِمَ بِعَظُهِ فِي آخَرَ جَزْءَ مِنْ أَجْزَاءِ حَالِمَهُ وَمَا نَفِي. فَهُو مَرَاتُ لُورَتُهُ وَمِعْنَى أَوْلِادِهِ.

وقال الشافعي: العبيج الكابه ويموت عبداً وما تركه لمولاد.

قوله: (وَإِنَّ لَمْ يَقُولُنا وَقَاءُ وَتُولَدُ وَلَمْا مُولُودًا فِي الْكَتَابِةُ سَعَى فِي كَذَابَةَ أَبِيهُ عَلَى لَمُجُومِهِ صَوْرَتُهُ مَا فَعَالِمُ الْمُؤْلُودُا فِي الْكَتَابَةُ سَعَى فِي كَذَابَةً أَبِيهُ عَلَى سَعَى فِي كَتَابَةً أَبِهُ عَلَى اللّهِ عَلَى كَتَابَةً وَكَنْبُ مِنْ مَوْلُولُونَا عَلَى أَبَاعِلُمُهُ فِي الْأَوْمَ، فَإِنْ ثَرِكُ مَعَا أَوْمَ عَلَى اللّهُ عَالِمُ اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ

قوله ﴿وَالِذَا أَذَى خَكُمُنَا مَعِنَى أَلِيهِ قُبُلِ مَوْتِهِ وَغَنَنَ الْوَلَكُمَاءِ اللَّهُ الولد داسل في تقادمه ليحقه في الأداء، واصار كما إدا ترك وماء

قوله: روزنُ تربنا ولهذا فشَنْزَى قِبل له إلها أنَّ تُؤذِي الْكَثَانَةُ خَالةٌ وَلاَلاَ وَدِثْتَ إِلَى الرَّقَلُ هذا عند أي حدمة. أما عندصار ملا مرق من السولود أو كنابته. وانسشترى في أم يسمى مدرسا أنه على مجومة

قوله: روانا كانت المُسلمُ غالمَة عَلَى حَمْرٍ أَوْ حَرْرِرِ أَوْ عَلَى قَمَة نَفْسَهُ فَالْكُتَابَةُ فَاسِدُقَاءَ لَانَ الحَمْرِ، والحَرْمِ البدا يَسَلُ فِي حَقَّهُ عِنْصِرِ كَأَنَّهُ كَانَهُ عَلَى عَبْرِ بَدَلَ عَلَى فَيْمَةُ نَفِّتُهِ فَهِنِي عَبْرِيَّةً قَدْراً وَوَضِعاً وَجَلَّانًا التَّفَاحِلَى الْحَيَانَةُ، فَصَار كَنَّةً إِذَا كَانَهُ عَلَى نَوْتِهِ أَوْ وَلِهِمْ. عَلَى نُوتِهِ أَوْ وَلِهِمْ.

قوله: ﴿فَإِنَّ أَذَى الْخَفْرُ عَنْقُ وَلَوْمَهُ أَنْ يُسْتَعِى فَي قِيمَتِهِ لَا يَنْفُعَنَ مِنَ الْمُسْلَمَى وَيُوافَدُ عَلَيْهِ﴾ إذاه وحب عايه رد رشاء للسناد العشف وقاء نعامر طاك بالعنق، فيحب رد قيمته كما في البلغ الداسد إذا تلف السيع، ويعتبر فيمنه يوم الكنامة، ثم إذا كالبه على فيمة

وسيتم ومرمة على التدي طراب وليه حداء وولائع من أدم البيان. بعال: التواتر المرامة فقيل الخاو الصادق به علي بربري وأنب لا تأكل الصابقة، قال: يامو قد ما نقد والدماسة به التدي.

=

ختاب الكاتب

معممه يعتقى بأداء انفسطه الأمية هي فيدل مجالات ما إذا كانده على نواب حيث لا يعتق بأداء الخواب والأمه الا يوقف فيه خلى حراد انعافك الإحملات أحماسه، قلا بيت، العنق مادون يزادنه، وكذا إدا كانيه على آلف ورفل من حرب ابره أدى تدوي ورجاب الأكثر إلى كانته الخير المرتبق، ووا كانته على الفيمة أكثر بلزم الفسط، وإن كانت بدل الكتاب الكر لا سشرد العنشل، ووا كانته على ميته أو دم فانكتابة فاسط، وإن أدى دلك، لا يعتق إذا أن يقول إذا أديان إلى ذلك، وأساء حرب فإله بعدى لأحل اليمين لا أحيار الكيابة، ولا يزاعه على على الأحل اليمين، لا لأحل الكتابة، ولا يزاعه على و

والعرق بين اللكتامة العاصدة، والجانوء: أن في العاصدة للسولي أن يردد في الرق ويعسخ الكتامة نصر رضا العبد، ولي الحائرة ليس له أن يتسلح إلا تراسا العبد، وللسد ال يتسلخ في الخائرة، والعاسدة غير رضا العوني.

قال في اليباني: إذا كتاب على نبعة نفست بالكنانة بالمددّ. بهذا أداما على ولا شيء عبد غيرها، ثم القيسة تنب بتصادفيهما، فإن احتلما براجع إلى تفويم المشوس، فإن العل الثان على شيء بحمل دلت فيمذ وإن احتلما فقوم المناهما بألف، والأحر بألف وهشره لا يفتى ما لم يه دالأقمى.

قوقه: ﴿وَإِنَّ كَانِنَهُ عَلَى تُوْتِ لَمْ يُسَمَّمُ حِسْلَةً لِلهُ يَخَوُّ وَإِنَّ أَذَاهُ لَمْ لَعُمَلُ} على مد الحميلاء لمخلاف ما إذا قال له: إن أدبت إلى تولاً، فأنت حر، فأدى إلى أوباً عن الأحل الشرط.

قوله: وإناً كانبة على خلوان غير فوطوف فالكنانة خائرةً على أنه بعل حس الحيوان، ولم بين نوعه وصفته مثل أن يقوال: فرس، أنر بعل، أو نقره، أو نعير، وينصرف يلى الوسط منه، ويجبر الدولي على قول الفيدة. أنه إذا قال: داخ، أو حيوان لا يجوب وإن قال: كانتك على عبد جار وله عبد وسع، بها أحصر عبداً دون الوسط لم تحر عمر قبصه

والي الحجدي: إنه قال كانبنت على عبد لا يجول الوالد لا يعنن الدا في الوالد، والدابة وإن قال: كانبنك على دراهم، فالكتابة فاسدق بادا أدى للالة دراهم لا يعتوا لأن الجمالة في قلك متعاجشة، وليس للدراهم واسطا، حتى لفع عميه، وليس هذا كما إذا أعتق عمد على دراهم فقبل العبد، فإنه يعنى ويرامه قبلة المددة لأن المدنى هماك الطبول، والجهالة فاحشة، فوحيت قيمة لفسه.

قوله: رَوْبِانَ كَالَبَ عُلَمْتُهِ كَتَابَةُ وَاحَدَةً عَلَى الْفِ مَرْهُمْ إِلَّ الْذِيا غَلَقَا وَبِالْ عَجزا رُفَة فِي الرَّقِ وَإِلَّا كَالِيهُمَا عَلَى أَلَّ كُلُّ وَاحِدًا مِنْهُمَا طَامَلُ عَنَّ الآخِرِ جَازِنَتَ الْكِيَالُمُ وأنهاما أذى غنظا ونواجع على طريكه بنصف ما أذى ويشتوط مي دلك فبولمما جميعاً. مإن فبل أحمدها ولم يقبل الاعر بطل؛ لأنها صعفة واحده بلا تصح إلا غنوهما كاليم، ثم إذا أذها معاً عنقا، وإلى عجوا ردا في الرق، وإن عجز أحمدها لم ينتفت إلى عجره، حتى واحد مهما بالحميع نصفه بحق الأصاف، ونصفه بحق الكفالة وأبهما أدى شبئاً رجع على صاحبه بنصفه فليلاً كان أو كثيراً؛ لأبها منسويات في ضمان المال، فإن أعنى المولى المكاتب أحمدها عن وسقطت حصاء عن الاحر وبكون مكانياً بما غي، ويطالب المولى المكاتب بأداء حصته الأجل الأصاف، والمعنل لأجل الكفائد، فإذا أداها المعنل وجع بها على صاحبه، وإن أداها المكانب لا يرجع على صاحبه بشيء؛ لأبها مستحفة عنيه.

قوله: وزيرَّة أغتىق تُلمَوْلَى مُكَاتِبَة عنى بعِظه وَسقط غَنْهُ طَالُ الْكِتَابَةِ} يعمل مع سلامة الإكساس، والأولاد له: لالله يعتقه صار البرئة لمد عنه؛ لأنه ما اللومة إلا مقابلاً بالعنق، وقد حصل دومة، الا بلومة.

قوله: ووَإِذَا ذَاتَ قُولُنَى الْهُكَانَاتِ فَهُ تُنْصِيحُ الْكِنْانَةُ. وقبل لَهُ: أَذَ الْفَعَل بَنِّنَى وَوَقَهُ الْهُولَى عَلَى مُخُومِهِ} لأبهم قاموا مقام السبت، ولو كان السكائب متزوجاً بنت المولى. ثم مات المولى لم ينفسنغ النكاح؛ لأنها لم علك رفيه، ولها شكك ديناً فيها، وذلك لا يعنع بغاء الذكاح.

قوله: وفين أغَنْقُهُ أخَدُ الْمُؤَلِّلُهُ فَمْ يَقْتِقَعُ هَذَا بِدِنَ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَشْتُلِ النِيمَ فالإرث، وإنما يتقن النِيمَ مَا اللهِ دَحْمَ مَن السَانُ.

قوله: ووَإِنَّ أَطْتَفُوهَ جَمِيعًا غَنَقَ وَسَقَطَا غَنَةً فَالُ الْكِتَابَةِ} معناه. يعنن من جهة العبت؛ لأن الولاء يكول للدكور من عصته دون الإناث، وزما عنفهم استحساباً. وأما في القياس لا يعنق؛ لأنهم لا يرتوا رضه، وإما يكون ورثوا ديناً فيها.

وحه الاستحسان: أن عنقهم تسميم الكنامة، فصار كالأداء، والإبراءة والأسم بعنقهم إناه سرتون له من السال، ومراهته من مال الكنامة توجب عنفه كما أو استوفوا عنه، ولا يشه هذا إذا أعنقه أحدهم، فإنه لا يعنو؛ لأن إبراء له لهنا بصادق حصته لا عبر، ولو برئ من حصته بالأداء لم يعنى كذا مدا. ولو دوم المكانب إلى وصي الديت عنل مواه كان على هميت دين أم لاذ لأن الوصى فائم منام السب، فضار كما أو دفعه إلى، وإن دفعه إلى الوارث إن كان على السب، دين لم يعنو؛ لأنه دفعه إلى من لا يستحق العنص مده قصار كالدفع إلى الحنى، وإن لم يكن عليه دين لم يعنق أيضاً حتى يؤدي إلى كن كتاب الكاتب

واحد من الورثة حصمه، وبديع إلى الوصلي حصة الصمار؛ لأنه إذا لم يديع على هند الوحم لم يقافع إلى المستحق، كذا في شرحه.

قوله: ووَإِنَّا كُنْتِ الْمُولَى أَمُّ وَلَذِهِ جَانِ لِأَنْهِ عَلَى حَكَمَ مَلَكُو؛ لأَنْ لَهُ وَطَلَعَا وإجارتها، فعلك مكاتبتها كالمدرة، فإن مات المولى فتقت بالاستبلاد وسقط فتها مال الكتابة، ويسلم له الأولاد، والأكساب.

قوله: وَفَإِنَّ هَاكَ فَمُولَى مَقَطَ عَنْهَا مَالُ الْكَنَانَةِ)؛ لأنْ مُولَهُ لُو حَبُّ عَلْهَا.

قوله: روان ولذت مكافيته منه أبهي بالحبار إلى طابات منسنا على الكتابة وإنا شاوت غيرات نفستها وصاوت أم والده أبات من المعلى وهو حرا عال اختارت المصى نغير بدل، فتحير بيهما ونسب ولدها أبات من المعلى وهو حرا عال اختارت المصى بلى فكنامة أحداث العقر من مولاها، واسعاب به في كتابتها، فإذا أدت خفت، وإذا أم نؤد حتى مات المولى عنفت بكوبه بالاستهلاد، وسقط حبها مال الكتابة وذل مات هي وتركت ما لا يؤدي منه كتابتها، وما نفي ميرات لاشها، وقال لم نترك مالاً، فلا سعابة على الولدة لأن حرافي ولدب ولذا أحر أم يلزم المولى، إلا أن يدعيه لحرمة وعنها عليه، فإن لم يدعه ومانت من غير وقاء سعى هذا الولد؛ لأنه مكانب أبناً على منصها كفا أي بعد ذلك عنو، ويطلت عنه السعاية الأنه مستراه أم الولد؛ إذ هو ولدها، فضعها كفا أي الفعالة.

وقال أبو يوسعه: بسعى في الأقل صيما ولا نجم: لأنه تعنق بأناء الأقراء ولا يقف عقبها على الأكثر.

وقال عمد: إن شاءت سعت في ثنتي فيعنيا، وإن شاءت في ثلثي الكناءة لأنه قابل البدل بالكل، وقد سمم ها النك بالتديير.

فعاصل المزارف: أن عند أبي حيمة يسمى في جميع الكناخ، أو ثلثي القيمة إذا كان لا حال له غيرها، وله الحيار في ذلك، وإن اعمارت الكنابة المعت على السجوم، وإن احتارت السعاية في ثلثي تقيمة سعت حالاً. وعنه أبي يوسف: بسمى في الأقل من حبيع الكتابة ومن ثلثي القيمة بلا حيار.

وعند محمد: تسمى في الأصل من للتي الفيمة ومن للتي الكتابة ملا حيار، فاتمن أبو سنيمة وأبو بوسف في المقلمار، وخالفهما محمد، والفق أبو بوسف وعمد في نعي الخبار، وخالفهما أبو حنيفة.

قوله: (تُستَقَى فِي تُلْقَيُ فِيشَهُمُ) يعني مديرة لا تنه؛ لأن الكتابة عقدت حال كونها مديرة.

قال الى الحسامية: رجل دير عبده، ثم كانبه على مانة وقيمته للصافد، وذلك في صحته، ثم مات المعولي ولا مال له عبره.

قال أبر حنيقة: إن شاء معي في ثاني القيمة ماكين. وإن شاء سعى في جميع مال الكتابة مائة.

وقال أبو يوسف: لا حيار له بل يسمى مي الأقل، وهو مانه.

وقال محمد: يسعى في الأقل من ثلثي النبسة ومن ثلثي الكتابة، وذلك سنة وسنون وتلتان.

قوله: (وَإِنْ فَتُمْ فَكَاتَبُقَةُ صَلَحُ التّذَييرُ وَلَهَا الْعَيَارُ إِنْ شَاوَلَ فَضَلَتْ عَلَى الْكُنَابَة وَإِنْ شَاءَتَ غَلَجُوْلَتَ تَفْسَهَا وَصَارَتُ مُعْلَمُهُ وَإِنهَا صَحِ تَدَيرِ السّكانِية؛ لأن بيه زيادة ليجاب عنى بدلل أن الكتابة طحفها المسنخ، وانتذير لا يلحمه الفسخ، والأنه بالنشير حتى معونه، والمعنى إلى الكتابة؛ وإن شاءت سعت في التي الفيسة، وهذا عند أبي حبقة، وعندهما: في الأقل من لشي الفيسة، ومن للتي الكتابة بلا عيار، والاحتلاف في هذا المصل في الحتار ولا خلاف في الفقدار. وإنها قال أبو حبقة في هذه المسالة: إنها نسمى في للتي المكتابة بخلاف المسألة الأوقي، لأن التناب، وبقى للناها، فتسمى في ذلك، وعلى موهما: إنها تبرأ الفلت، فصح ذلك في للت الكتاب، وبقى للناها، فتسمى في ذلك، وعلى موهما: إنها تبرأ

قوقه: وقون مُعشِق على كفاتِت وَمَات الْمُولَى وَلاَ مَانَ لَهُ فَهِيَ بِالْحِيَّارِ إِنا شَامَتُ مُعْتَا فِي لُلُقِيْ مَالِ الْكِنَافِةِ وَإِنَّ شَاءَتَ صَعْتَ فِي لَلْنِيَّ قِينَتِ عِنْدُ أَبِي ضَيْعَةً، وقال ابو يوسف ومحمد: تسمى في الأقل، والخلاف في هذه الفصل في الحيار أما المقدار فمنغني عليه.

فقال في المصفى: الخلاف في هذه المسألة بناء على نجزي الإعتاق وعدمه، فصد

أي حنيفة: بقى الثلثان عبداً، وقد نلقاء جهتا حربة ببدلين مؤجل بالتدبير، وممحل بالكتابة فتخيرة لأن لكل واحد منهما نوع باللاة الفاوت الناس فيه، فعسى يخار الكثير المؤجل على القليل المعجل، وعندهما: لما اعتلى يعهم يعنى كله، فهو حر وجب عليه أحد المالين، هيو يحتار الأفل لا محالة، فلا معنى بلتخيم.

قوله: رِوَإِذَا أَعْنَقَ الْمُكَاتِبُ عَبْدَة عَلَى هَالِ لَهُ يَلِحَقٍّ؛ لأنه نبرع.

فوله: ﴿وَإِنَّ وَهَمْ عَنِّي عِوْصِ ثُمَّ يَصِحْ} إلانه ثيرع انداء، فلم يكن له ذلك

قوله: ﴿وَإِنَّ كُانَبَ عَبْدَةُ جَازَى هَذَا استحسان، والقياس: أن لا جوز؛ لأنه إنجاب عنق ببدل.

وجه الاستحمال: أن هذا عقد معاوضة بلحقه القميح كالبيع، قلما جاز له بيغ عدم، جار له مكانك.

قوله: وَقِيلُ أَوْى النَّانِي فَبُلِ أَنَّ يَعْنِقَ الأَوْلُ فَوَلَاؤَةً لِلْمُولَىٰ}؛ لأن له عبد نوع مثك، وكد: إذا أدبا معاً؛ لأنه ليس هناك من يصح الولاء سع، عاملتال الولاء إلى أفرب شامى الله، والفريب إليه مولاه، فإن أدى السكانت الأول معد ذلك، قنعتن لبراجع الولاء إليه؛ لأن الولاء كافسيت، والمسبب إذا ليت من واحد لا ينقل إلى عبره.

قوقه: رَوَاِنَ أَذَى النَّانِي يَغَدُ عِنْقِ الأَوَّلِ غَنْنَ رُوَلاَزُهُ لَهُ، لأن العاند من أهل شوب العولاية الآن السكائب الأول لما أدى صار حراً عبدا أدى التاني بعد كومه حراً عمل من حينه، فكان والاوه له.

مسألة: إذا كانت الرجل نصف عبد، على مال حار، وكان نصفه مكاتباً؛ والمتصف الإعر مأذرياً له في التحارف فردا أدى عنو نصف، وما نصل في بده من الكسب هسمه له، ونصفه للمولى، وصار النصف الآخر مستسعى، فإن شاء أعدقه، وإن شاء استسعام، وهذا عبد أبي حنيفة؛ إذا الكتابة نخرجه إلى العنق، والمنز، صدم يتحزل مكذا الكتابة، وأما عندهما: فإنا أدى عنو كله وما اكتسب، مهو كله للمكانب

## كتاب الولاء

الولاء باعال:

 إ - ولاء عنافة، ريستن ولاء نصة، وسيم: العنق على ملكه في الصحيح، حتى لو عنق عليه قريبه بالورائة كان ولاؤه له. واحترر بقوله: وفي الصحيح»؛ عمد قاله بعضهم أن سمه الإعناق، تعندهم. (در مدل قريم، وعنن عليه لا يشت الولاء منه لعدم الإعناق.

2- والثاني: ولاء الموالاة، ومسبد: العقد، وهو أن يسلم وجل على يد رحل، فيقول له: وظيف عنى أي إد من فيقول له: وظيف عنه عليك، وعلى عليك، وعلى عافلتك، وقبل الإعراء فيو كما قال: فإن حنى الأمفل يعقله الأعلى، وإن مات برئه الأعلى، ولا يرت الأمفل معذه الأمكام بمحرد الإملام على يده يدول عقد الموالاة.

وفي المنسوط؛ يجري الواوث من الحالبين كلنا في المتعمى.

قوله رحمه الله: وإذَا أَعْتَقُ الرَّجُلُ مَمُلُوكُهُ فَوْلاَؤُهُ لَهُمْ لِقُولُهُ عَلِمَ السَّلامُ: «الولاء لمس أعنى ه<sup>(1)</sup>.

قوله: ﴿وَكَافِلُكَ الْمُرَاّةُ فَفَتَىٰ وَيَسْتَوِي فِيهِ الإعناق بِمالَ وَبَعِيرَ مَالَ، أَوَ عَنَى مَالَعُوا مائقرائك أو مأداء مدل الكتابة أو عنى معد الوفاة بالسيرة أو بالاستيلاد وسواء كان العنق واجبأ، أو عبر واجنب كما في كفارة الفتل، أو الظهار، أو الإفطار، أو السبر، أو السبر وسواء شرط الولاء، أو لم يشرط، أو تبرأ من الولاء. وثو قال: أعنى عبدك عني على العن، فاعتقه يكون العنق للآمر استحسانًا، والولاء كه.

وقال وقور بكون عن المأمور، وإن قال: أعنق عندك على ولم يذكر المدل، فأعتقم يكون عن الدامور، والولاء أد عدهما.

وقال أبو يوسف: عن الأمر، والولاء له.

قوله: رَفَانُ خَرَطَ أَنَهُ مَانَيَةً فَالشَرْطُ يَعَلَلَ يَوْالُولَاءُ لِمِنْ أَعْتَىٰ؟} لأن فلشرط عالمي تلمين وهو فوله عليه السلام: «الولاء لهي أعنى»، والسائمة أن يعمله على أن لا

<sup>(1)</sup> فاقل الربلهي في مصد الرابة و4(4/44); قال عليه السلام: إلائرالاء لمن أصريه الشهاد أحراب والربلة المسترية عليه أسلون الربلة المسترية أولاية المسترية أولاية المسترية المسترية المسترية المسترية المسترية أحراب المسترية أولاية المسترية أحراب المسترية والمسترية المسترية المس

ولاء عليه، أو على أن ولاءه لحماعة المسلمين.

قوله: وزارة الذي المُمكانب عنق وارالاؤه المُمولى وكذا بن أعنق بَعَدَ مُوتِ الْمُولَى فُولاؤهُ لُورَقَة الْمُولَى؛ اي ولو انتق بعد موت مولاه، وكذا العدد الموصى بعنقه. أو بشرائه وعنقه بعد موته وعنق المسلم، والذسى، والمحرسي في استحفاق الولاء بالعنق سواعه ولو كان العيد دمياً، والمعنق له مسلماً تبت الولاء سعه وإذا كان المعنق فعبا لا يسع ثوت الولاء؛ لأن الولاء كالنسب، والكفر لا يعنع أموت السداء، فكما لا يعنع أموت . طولاء، إلا أنه لا يرث بنه؛ لأن المسلم لا يراه الكافر إلا إذا أسلم المعنق قبل العوت.

قوله: ووَإِذَا مَاتَ الْمُولَى عَتَقَ مُسَتَرُوهُ وَأَمْهَاتُ أَوْلَادِهِ وَوَلَأَوْهُمْ لَهُ﴾ لأنهم عنفوا من حبته

قوله: ﴿وَمَنْ مَلَكَ مَا رَحِم صَعْرَم مِنْهُ عَنَقَ عَلَيْهِ وَوَلاَؤُهُ لَهُ} صورته: احدن اشترت إحداهما أباهما، همات عنهما وترك مالاً، فلهما الثلان بالعرض، ولهلت للمنسرية بالولاء، وهذا إذا لم يكن له عصية من السب؛ لأن مولى العناقة أبعد من العصة.

قوله: (وَإِذَا تُؤَرِّخَ عُنْهُ وَجَلِ أَفَةً لَآخَرُ فَأَضَىٰ فَوَلَى الْأَفَةَ الأَمْةُ وَهِيَ خَاهِلُ مِنْ الْفَنْدِ عَنْفَتْ وَغَنْقَ حَمْلُهُا وَوَلَاهُ الْخَمْلِ لِمَوْنَى الأَمْ لَا يَتَقَلَ خَنْهُ أَبَعًا؟؛ لأن السوى باشر الحسل بالعنور: لأدر حزء من الأسد، فلهمذ لم ينتقل الولاء هنه منه إذا ولعته لأقل من منه اشهر المشفن بالحسل وقت الإعتاق، وكذا إذا وقلت ولدين أحدهما لأقل من منة الشهر، والأعم الأكبر؛ لأنهما تواما حيل واحد.

قوله: ﴿وَإِنْ وَلَدَاتُ بَهُذَ عِنْقِهَا لِأَكْثَرَ مِنْ سُنَةٍ أَشَهْرٍ وَلَذَا لَوَلاَؤُهُ لِمُولَّى الأَمْ إذاء من تبعاً لها لاتصاله بها، فيبيعها في الولاء.

قوله: وَفَإِنَّ اعْتَقَقَ الْمُفَهَّذَ جَوّْ وَلِاءً البِّهِ وَالنَّقُلُ عَنْ مُولَى الأَمْ إِلَى مُولَكَى الأب؟! لأن العنق هنا شبت في الويد تبعاً بحلاف الأول.

قوله: (وَمَنْ تُؤَوِّجُ مِنْ الْعَجْمِ بِمُقْلَفَةِ الْفَرْبِ فَوْلَدُتْ لَهُ اَوْلَافًا فَوَلَاءً أَوْلَاهِهَا فِمُوالِكِهَا عَنْدُ أَبِي خَيِفَةً وَمُحْمَّدٍ، وَمَالَ أَبُو يُوسَفَى: حَكَسَمَد في هذا حكم أسم، لأن السب إلى الآب كما إذا كان الأد، عربياً بخلاف ما إذا كان الآب عمله، فإن العد إذا تورج بحققة، فولدت له أولاداً، فولاؤهم لعولمي الأد.

ولهمه: أن الأب يحمول السب.؛ لأنه ليس له تسب معروف، ولا ولاء عنافة وليس له عاقلة، فكان ولاء ولده لموالي أمه.

وصورة المسألة: رحل حر الأصل عجسي من غير العرب ليس بمعتق لأحد تزوج

سعقة العرب، فولدت له أولادًا، فعندهما ولاء الأولاد لموائي الأم: لأن غير العرب لا يتناصرون بالقبائل فصار كمعقة تزوجت عبداً.

وفال أبو يوسف: ولازهم لبوالي أبيم.

قال في شاهان: الوصيع في معتقة العرب وقع الصافأ. حتى لو كان النزوج بمعتقة غير العرب بكون الحكم فيه كمنظل، فإن كنت الأم حرة لا ولاء عليها لأحد، والأب مولى، ماقولم خر لا ولاء عليه؛ لأن الولمد بشع الأم في حكسها.

قوله: ﴿وَوَلاَءُ الْعَدَلَةِ تَقْصِيبُ} اي موجباً للمصوبة. اعلم أن مولى العنافة لمعد من العصبة، ومقدم على ذوي الأرجام، وبرله الدكور دون الإناث، حتى لو ترك ابن مولى وست مولى، فاعبوات للابن درنيا، وإن ترك ابن مولى وأن مولى، فالعبرات للابن حاصة عندهمه لأنه أثراب عصبية.

وقال أمو يوسعت يكون بينهما اسداساً للأب انسهس، والباقي للإبن وإن تراك جدا مولى وأحاً مولى، فالديرات اللجد عبد اي حيفة، وعندهما: هو اينهما نصفان سواء كان الأح الأب وام أو لأب، والمراد بالباد أبو الأب.

قوله: وفإناً كَانَ لِلْمُعْتَقِ عَصَيْةً مِنَ النَّسَبِ فَيْمَ أُوْلَى مَنْهُ} لأنَّ مُوالِي العنافة اعر العصات، وإننا يرت إذ أم بكن عصبة من النسب

قوله: ﴿وَإِنَّا لَمْ يَكُنَّ لَهُ عَصَيْةً مِنَ النَّسَبِ فَمِيرًا لَهُ لَلْمُعْتَوْنِ يَمِني إِنَّا لَمْ يَكن هناك صاحب فرض في حال. أما إذا كان، له الباس بعد فرجه الآن عصية.

و معنى قولنا: في حال أي صاحب عرص له حالة واحدة كالبيت بحلاف الأسم، فول له حال فرص وحال تعصب ذلا برك فسعق في هذه الخالة.

قوله. وَفَإِنَّ مَاتَ الْمُوَلِّقِي ثُمَّ مَاتَ الْمُعْتَقِّ فَبِيرَافَةَ لِنِي الْمُوَالِي دُونَ بَنابِعِ}، لأن الولاء تنصيب، ولا تعصيب بسراة.

قوله. ووَلَئِس لِلسَّاءِ مِنْ الْوِلاَءِ إِلاَّ مَا الْخَنْفُنَ أَوْ الْحَقَ مَنْ أَغَنْفُنَ أَوْ كَائِينَ أَوْ كَانْتُ مَنْ كَافِينَ مِنْهُ اللَّمَطُ وَوَدَ الحَدِيثَ، وَلِي آخِرِهِ: ﴿أَوَ الْحَرِهِ لِلَّهِ مُعْفِينٍ إِنّ

<sup>(4)</sup> قال الرباعي في نصب الرابة (154/4); قال عليه السلام بوليس المساء من الولاء إلا ما أعتقر. أو اعتقل من مُعتقره أو كالبر، أو كالب من كالس، أو ديرك، أو ديرك، أو دير من ديرك، أو حر ولاه معقبين؟ للسنة ويساء وأحرجه البيعي في كتاب الولاه والله؛ لا ترت السنة الولاه) من علي، والن مسعوف وزيد بن ثابت أبيه كالوا بجعلون الولاه للكبير من العصبة، ولا يورثون النساء من الولاء (لا ما قنظر، أنهي.)

كفاب الولاء كفاب الولاء

وصورة: الجر أن الدراة إدا زوجت عبدها الدراة خرق، فوادت ولداً. فإن الولد حر نبعة الأمه وولازه لموالي أمه دون موالي أبيه، حتى لو مات الولد يكان مبراله لموالي الأم، ولا يكون المسرأة، ونر أل السرأة اعتقت عبدها حر ولاء ولمه الى عسه والى مولات، والمرأة حرث ولاء معتقبة إلى عسها، معد ذلك لو مات الابن ولا ميرات له لأميه، فإن لم يكن له أب، قميراته للمرأة التي أعقب أباه، كله في الخجدي في ماب الفرائض.

وقوله: والو اعتلى من أعطى إلى يعني أن معطها إذا الشرى عبداً، فأعطه ثم مات الأول: وطبي التام ولا وارت، فإن ميزاله ها؛ لأبا أعطف من أعط، ولو برك المعنل ابن مولاته وأخاها، فالولاء لاسها دول أحبها، لأنه أفرب عصوا، إلا أن عمل حاشها على أخبها؛ لأمه من فوم أبهها.

قوقه: وأو دَلُوتُ) صورته: النواة النزات عبدها، ثم ارتدت وخفت بنار الحرب وقصي بلحاقها حتى نتق مديرها، ثم حايت استلمة بليا، ثم مان المدير، وترك مديرته حذه الولاوة قد

قوله: وأو فقيرًا فيخ فقرَّكُم صورته: أن هنا المدير بعد ما على دير عمده وحات، تم مات الثاني فولاؤه للمدير مديره.

قوقه: ﴿فَإِنَّ تُوَكَ الْمُوَلِّى إِنَّ وَالْوَلَاهِ الْهِي آخَوَ فَمِيزَاتُ الْمُخْتَقِ لِلاَلِّي ذُونَ تَبِي الاِئِنَ}؛ لأنه الرب سهج.

قوله: (وَالْوَلاءُ لَلْكَبِينِ أَي لأَفْرَبُ عَصِيةَ البحثي، ومعناه: أَنْ مَنْ كَانَ الرّبِ اللَّيْ البيت كان الولاء له

قوله: رَوَافَا أَسَلَمُ رَجُلٌ عَلَى يُد رَجُنِ رَوَالاَفَ عَلَى أَنْ يَرِنَهُ وَلِغَقِلَ عَلَهُ أَوْ أَسَلَمُ عَلَى يَد غَيْرِه وَوَالاَفَ لَأَوْلاَءُ صَحِيحٌ وَعَقَلُهُ عَلَى مَولاَفَهُ صَورته: همول السبب، قال نقدي أسلم على ياد أو عبره: و ليفك على أي إن حت عمرائي أنك وإن حبت، بعقلي عليك، نقبل الأحر صح قلك عبدا، وبكون القائل مولي له إدا مات راه، ومقل عه إدا حي، ولكن يشرط أن لا يكون له وارت، حي لو كان له وارت لا نصح الموالاة؛ لأن يه إيطال حق الموارث، وإن شرط من الخاص، معلى ما شرط وإن حي الأمغل يعقله الأعلى، وإن مات يرله الأعلى ولا يرت الأسمل من الأعنى.

وفي المستوط: أنَّ التوارث يجري من الجانين إذا غرضاها وكَثَا في المُحتَّدي.

تم ولاء الموالاة له شرائط:

امنها: أن يكون المولى الأمقل من غمر العرب؛ لأن العرب بداصرون ملقبائل،

332

فأغنى عن الموالاة.

ومنها: أن لا يكون معتمَّا: لأن ولاء العتاقة لا يحتمل اسقض.

ومنها: أن يشترط البيراث، والعقل: والمرأة إذا عقدت مع رجل عقد الولاء، فإنه بصح ويشت ولاؤها وولاء أولادها الصمار ايضاً عند أن حنيقة.

وقال أبو يوسف وعمسه: لا بثبت ذلك. وأما الرجل إذا والي أحدا أبت ولاؤه وولاء أولاده الصغار، ولا شبت ولاء أولاده الكبار؛ لأنه لا ولاية له عثبهم.

قوله: ﴿ وَإِنَّ مَاتَ وَلاَّ وَاوِثَ لَهُ فَمِيوَاتُهُ لِلْمَوَّلَىٰ} منى الذي عاهده.

قوله: وَوَإِنا كَانَ لَهُ وَارِثُ فَهُوَ أَوَلَى مِنْهُ قَالَ فِي اطْبَابَة: وَلَوَ كَانَتَ عَبَاءُ الْوَ خطته أو غيرهما من دوي الأرجام.

قوله: ووَالمُمُوالِي أَنْ يُتَنْفِلُ عَنْهُ بِوِلاَيْهُ إِلَى غَلَوهِ مَا لَمْ يَعْفِلُ غَنْهُ الأَعْلَى؛ يعني الأسفل له أن يتقل ما لم يعفل عنه الأعلى؛ لأنه صبح حكمي منسرلة العرل الحكمي في الوكافة، وليس للأعلى ولا للاسفل أن يعسخ عقد الولاء قصداً بفير محصر من صاحبه كما في الوكيل.

الم الفسح على طويين.

 اسخ من طريق القول: وهو أن يقول فسحت الولاء معك، وإما يضع محضرته.

 2- وقسيخ من طريق الفعل: وهو أن يعقد الأسفل مع أخر بحضرة الأول، وبقير حصرته.

قوله: رَفَوِنَا عَقَلَ عَنْهُ لَمْ يَكُنُ لَهُ النَّا يَشَخَوْلُ بِوَلاَتِهِ إِلَى غُيْرِهِمِ، لأنه تعلق به حق الغمير.

قوله: ﴿وَالْبُسُ لِمُولَّى الْغَنَاقَةِ أَنَّ يُوالِي أَخْلُهُ﴾؛ لأن ولاء العنق فرع السبب، والنسب إذا ثبت من واحد لا ينظل إلى غيره.

قال في المستصفى: ولاء الموالاة يخالف ولاء العناقة في مصول:

أحدها: أن في ولاء العوالاة يتوارثان من الجامين (13:نفقا على ذلك بخلاف ولاء العنافة.

والتاني: أن ولاء الموالاة يحتمل البغض، وولاء العناقة لا يحتملها.

والثالث: أن ولاء النوالاة مؤخر عن ذوي الأرحام، وولاء التناقة مقدم عليهم.

# كتاب الجنايات

الطناية <sup>أن</sup> في المعاد التعدي.

وفي الشرع: عينرة عن فعل واقع في النفوس. والأطرف، ويمال: الحديد ما يعقده الإنسان يصره، أو يمال عرم ضي وحد النفذي، وهي بدم الأنفس، والأعراب، والأنوال. إلا أن السها احتص بالأنفس في تمارف أهل الشرع؛ وفقا سن الفقياء التعدي في الأنفس جناية، والعدي في الأموال عصباً وإلامًا.

قوله رحمه الله: والقُلُّلُ عَلَى حَشْلَةِ الرَّحَةِ: حَمَّدً، ولِنَّبُهِ حَشْدٍ، وَخَطَّلُ، وَلَا أَجُولِيَّ مَجْرِى الْخَطَّةُ، وَ لَقَلْنُ مُشْسِحٍ، وذكر عَمَدُ أنه عَلَى للاَّلَّةِ أَرْحَه

2- و شبه عمد.

ذ- وعطار

ونها ولد الشبع هدين التسمين الأخربي لبيان مكمهما، وإن دخلا في حكم منا

وقوله: «على ضب أوجه»: يعني الفنن بغير حق وإلاء فأمواعه أفتو كالعتل الدى مو رحم، وقتل الحربي، والذيل قصاصة، واقبل صلية لفظ ع أنصرين

واعلمه أن فتل المهمل خبر حل من أكبر الكنائر بعد الكفر مائد تعالى، ونقش النوية منه فإن قتل مسلماً، ثم مات قبل النوية منه لا ينجم دحوله الناز، عل هو في مشيلة الله كسائر الكنائر. فإن دخلها لم يحاله فيها.

قوله: وفالفشلا مَا تَعَقَّلُهُ طَلْرَاهُ بِسَلاحِ أَوْ مَا أَجْرِيَ لَمُحْرَى السَّلَاعِ فِي تَقُوفِ الأَجْرَاهِ كَالْمُجَرَّرُ مِنْ الْحَشْب، والعَجْر، والذي الديد با تعليد قله بالحديد كالسيف، والسكون. والرميم، والخنجر، والشالة، والإرد، والأشعار، وحسع با كنال من احماله

<sup>(1)</sup> وهي جمع حداياً واحدواً كل فعل عطور المسعل الدرك ولكون داره الني هسته وجاره على عيرها بعلى الحي لهي للسه والحل على شيرها بالخاراية على الره تكون على العلمي وعلى الطرف وعلى المعرض وعلى المبال والحديث على الدمن الممكن علاً أو حيلة أن حرفاً واحدارة على تعطرف السعى فطح أو كالمراكز حيثًا وحدة فيان البان ما برا حديدي ونا يحدد المبعاء.

والحباية على العراض بوعال: فلدف ومواسبه الحدا وعبية ومواحبية الإعما وهو من أ- لاام الأعراف والحباية على المال تسميل عصباً أو اجهابه أنه الماها

فانصيباني مشروع لنباء شرعته للاختاب والممنا وإصوع الأمة

خطري وتحدير العدل فتحدير (22/5)

سواء كان يقطع، أو يعضع أم يرضى كالديس، ومطرفة الحداد، والررة وعير دلك سواء كان العالمي أماء الهلاك أم لا، ولا يصرط احد في الحديد في فاحر الرواية، لأمه وصع للقتل قال الله تعلى: فو وَأَمَرُكَ ٱلْحَدِيدَ فِيهَ أَلَى شَعَالًا فِ أَنْ أَنْ وَكُذَا كُلّ ما مشاء الحدمد كالصفو، والرصاص، والدحب، والفقية سواء كان جسح، أو يرض، حتى يو فتله بالمثقل منها يجب عقبه القصاص كما إذا شربه يعمود من صفر، أو رضاص.

وقوله: يوأو ما أجري حرى المبلاح في تعريق الأحزاءها: كالرجاح، والمبطه، وخمر الحدث وكل ما أجري حرى المبلاح في تعريق الأحزاءها: كالرجاح، والمبطه، وخمر الحدث وكل ما كان يقع به الدكاة إذا فتقه به، فقله القصاص، وإن أحرف بالدار، فقله المحاص، وإن ألفاء في قمله، فعرق صاح، فلا فصاص فيه عند أي حلفة، ونجب المنه على العاقلة، وعددمه: عليه القصاص إذا كان الداء لا يتحلص منه في العامات؛ لأما كالفنز بالدار.

قال في الينابيع: (نا فينظ رحالاً، وألفاه في البحر، فعرى تحب الديه عبد أي حبه». وإن سبح ساعة، ثم عرض بعد ذلك لم تحب الدية.

وقو خلق على خر بيناً، أو ظيم أنجاب جوعاً، أو عطتناً لم يتسمى ضيئاً عبد لمي خيفة؛ لأنه نسب لا يؤدي إلى البلف، وإنما مات بسبب آخر وهو عقد الطعام، وإلماء علم يني لا أثبت والحر لا يضمن بةيت.

وقال أبو يوسف وعمله: عليه الدياة الأنه سبب أناه بلي التاف كاستي العمم وإن سفى رحلاً سُلماً، أو أصعبه إباد، فعات فإن كان الديت أكمه بنصبه، فلا صمال على الذي أطعمه، ولكن معزر وعمرت، وإن أو حره ياه، أو كلعه أكله، نعلمه أنسية الأنه إذا أكمله تعلمه، فهو القائل فا والذي قدمه إليه إنك عرم، والعرور لا تعلن به صمال المفس، وإن القاء من سطح، أو من حمل على رأسه بماك، بلا فصاص علم عند أي حيفة.

وقال أبو يوسف وعمد: عليه القصاص إذا كان لا يتحلص مه في العائب.

قوله: اربعا العبت جروبه (۱۲ سوالو تفسلا المغتل، أو اغيره احتى بو العبد الوضحاً من جسنده تأخطاه فوقع في غيراده قبدت بناء اليوا بناء بحب به القدامي.

قوله: وزهرجَبُ فَلِكُ الْمَالَيْ، وَالْقَوْةُ وَلَا كَفَاوْهُ فِي قَتْلِ الْغَبَّد عَنْهَا)؛ لأن الله تعالى دكر العسد وحكسه، فقال: ﴿ وَلَلْ لِغَنَّالَ لَوْبَنَا تُنْفِئَنَا فَخَارُكُمُ خَلِنا ﴾ (<sup>23</sup>، ولم يدكر الكفارة وذكر الحطة وحكمه، فبين الكفارة في الخطاء فلو كالت واحدة في العمه

<sup>(1)</sup> مورة القديد 25.

<sup>(2)</sup> مورة الساء وَ9

كوجوبها في الحطأ لبمياء ومن حكم اللس أ ، يحرم الديرات.

قوله: وإلاَّ أَنَّ يَعْفُو الأَوْلِينَاءِ لأَن الحَقِ هُمِ وَكِنا هُمَا أَن يَشِاءُو عَمَّ عَلَى مَالَ: فإذا سالحو مقتد مقيم عن التصافي كما لوعموا.

قوله، وولا كَفَارَة فِيهِ، وقال شاراته ي رحمه العارات الكادارة، وقد ذكرنا دالك أم زية صالح الأوجاد على مال حار فلمةً كان أو كثيراً من جسن الدياء أو من عمر حسبها حالاً، أو مؤسلاً عود لم يصالحوا، ولكن عنه بعضهم بنقل القصاص، ولا لتعلب عليب العالمي بالأ، ويعمل تصيد النافي مالأه لأن القصاص من عنه المتعاص يقلب تصله مالأه الديب العالمي لا يقلب مالاً، ومنى مافو من جهة من عليه القصاص يقلب تصله مالأه الديب العالمي لا يقلب مالاً، لأن الاستهاء العقو من جهته ونصيب الذي العالمة عليه يقلب دلاً، لأنه تعلى الاستهاء من جهة عيره.

قوله: ﴿(بُعِيَّهُ اللَّغَمَّدُ عِلْمُ آبِي حَبِيعَةُ اللَّهُ يَعْمَدُ صَوْلَهُ مِنْهُ لَشَنَ مَسَلاحِ وَلاَ مَا أَجْرَى مَجْرَى فَسُلاحِ} مِن يَعْرَبُهُ مَنْيَ اللَّهِ اللَّهِ مَلاكً كَمَدُلَة الفَصَارِينَ وَخَجْرَ اللَّهِ الكبير، والعصا الكبرة وبحو ذلك، فإذا قله مذلك، فيها شه المدة حدة، وقالاً هو فسد، وأما إذا ضربه مصا صعيره، أو لطبه صالًا، فعات أو ضربه بسوط صاب، فيو ضد عما إدماعاً، وإذا في به سنوط صافر وبالل الشرف، حتى فنه فعقه القصاص هندها حلاقاً كان حسيد.

قوله. ووطيقا الْفقد عناهما اللَّا يَفَعَدُهُ صَرَابَةً بَعَا لَا يَقَلُلُ عَالَيْهِ؟ كَانَا مَثَلُ وَلَكَ يقصه الناديد.

قويه: ووَلُوجِبَ فَإِلَكَ عَلَى الْقُولَكِ الْمَأْلَمُ، والْكَمَارَقُ، فِل بَلْتَ. وَضُمَّ فِي هُمَا بِي الإنجِ والدُّفَرَةُ وَهِي سَارِةً\*

اللك: حيار الدي وهوان عليه هكمار فاز والإنم المداء. ثم يسقم الإنم أداه الكندوات. وموله: يوعلي المولديان أي احتلاف الفواين

قوله: وولاً قود فيمهم لأنه ليس يعدد شعل، ولاه الله عامان من المستحيد. والمشركان مقتل السلم مستماً طله كالرأ لا قصاص عابه، وعابه فكالدوة لواشعت الله. أيضاً وله كالرا عناطين أنما إذ كان في سبب لاكفار لا نعاب الديمة لأنه أسقط عصمته يتكثير الوادهي، فإل عليه السلام: همر كد سواد قوم فهو مهموياً أد كفا في الهماية.

وري الذل الرعمي في لجب الرابة (147-34) (196 الله الله الكافر بران كثر صواد فرم فها المديرة قلت الرواه ألمو لعلي الموسلي في والسهوة المدلة أبو الماء الحالمة الان وقات أحراي

قوله: ﴿وَفِيهِ اللَّهُ الْمُعَلَّقَةَ عَلَى الْفَاقِلَةِ وَبِحْرَمَ الْمِيرَاتَ الصَّاءُ وَتَجِبَ الدَّيَّةَ في تلاث سين، وتدخل القائل معهم في الدية، فيكون كأحدهم.

قوله: ﴿وَالْخَطَأَ عَلَى وَجَيْشِ خَطَأَ فِي الْفُصَلِهِ وَهُوَا: أَنْ يُرَمِي شَخْصًا يَطُلُهُ صَيْدًا فَإِذَا هُوَ آذَمِيُّ أَوَ طُنه حَرِياً، فإذا هو مسلم، أو رمى إلى حرى أسلم، وهو لا يعلم، أو رمى إلى رجل، فأصاب غيره، هيدا كله خطأ في القصد، وأما إذا فصد عسوأ من شخص، فأصاب عصوة أخر من ذلك الشخص، نهو عند يجب به القصاص.

قوله: وَرَخَطَأَ فِي الْفَهْلِ وَهُوا أَنَّ يَرْهِنَ غَرَطُنا فَيُصِيبُ ٱذْهَبُاءِ؛ لأن كل واحد من القسمين خطأ، إلا أن أحدهما في الفعل، والآخر في القصد.

قبوله: (وَمُوجِبُ فَهُكَ الْكُلْهَارَةُ، وَاللّذَيْةُ عَلَى الْفَائِفَةِ) ويجرم السرات، وتجب الدية في قلات سنين وسواء لتقل مسلماً، أو ذهباً في وجوب الديف والكفارة لقوله تعلى: ﴿ وَإِن كَالِنَ مِن فَوْمِ بَيْنَكُمْ وَنَقِبُهُم مِنْفَقَ قَدِينًا لَمُمَلّدَةً إِلَى أَهَابٍه. وَغَرِيرُ وَقَدَ مُؤْمِنَةٍ لَهُ \* \* . وإن أسلم الحري في دار الحرب، عقله مسلم معاك فيل أن يهاجر النا، فلا شيء عليه ولا الكفارة، لقوله تعلى: ﴿ فَإِن كَارَتَ مِن فَوْمٍ عَدُوْ لَكُمْ وَهُوْ مُؤْمِلُ فَوْمِ الله المُعارة، لأنه لما يحرو دمه في مؤتوبُه الموارة بعلى إلى الله الله وماجر البداء ثم عاد اللهمة المؤام عليه الله الداخرة بعارة.

يكر بن مصر على عمرو بن الحارث أن رحلاً دعا صد الاندان ميمود الى ولهيات فلما حاء ليدخل لمع في مصر على عمرو بن الحارث أن رحلاً دعا صد الاندان الله على وسلم غول: يعام كان سواد قوم، لهو صهوا وعلى رضي همل قوم كانا خربات من همل الهدالتين. ورواه على بن محد اليهي ورواه الله السارك بي وكان محد الرهاق اللهارك بي وكان الرهاق وكان اللهارك بي وكان الرهاق على عدد الرهاس بن وبالا بن أنها في اللهارك بي عدد على عدد الرهاس بن وبالا بن أنها في اللهارك بي عدد الرهاس بن وبالا بن أنها في اللهارك بي عدد الرهاس بن وبالا بن أنها وي اللهارك بي عدد الرهاس بن وبالا بن أنها في أنها حوالة على عدد الرهاس بن وبالا بن أنها في أنها اللهار عدد الموان، فرحم طفل أنها أن الموان، ومن كان الموانة كان من أنها، ومن رسمي عدالاً كان غربت من عداله، النهار اللهارك بي المدارك الموانة عربت من عداله، اللهارك ا

وفي الباب حديث: ومن نتبه بقوم عبر سهدو؟ وقد روي من حديث ابن عمر، ومن حديث حديدة ومن حديث أي طريرة، ومن حديث أنس.

<sup>(1)</sup> سورة المعامة 92.

<sup>(2)</sup> سورة الساء: 92

قوله: ﴿وَلَا مُأْتُمْ قِيهِ } يعني لا إلغ ميه في الوحهين: وسواء كال حطة في القصف، أو حضًّا في الفعل؛ لأنه لم يقصد الفعل، والدراد يتم القبل، أما نفس الإثم، فلا يعرف عنه؛ لأنه نزك التثبت في حالة الرسى، ويحرم السرات؛ لأنه بحور أن يتعمد الفتل، ويطهر الخطأ، فاشي مسقط ميراثه، والأصل أن كل فنل يتعلق به القساس، أو الكفارة، فإنه يسم الديراث، وما لا قلا. أما الذي يتعلق به انقصاص، فقد بيناه. وأما لدى يتعلق ر- الكفارة، مهوا الفتل بمساعرة، أو نفؤه دمة وهوا راكسها، أو القلب عليه أن النوع، فقتله، أو سقط عليه من سطح، أو مقط من بده سحر، أو لينة، أو خشية. أو حديدة، فيقا كله خطأ بالمهاشرة يوحب الكفارق ويحرم الميرات إن كان وارتك والوصية إن كان أحسياً. وأما الذي لا يتعلق به فصاص ولا كمارة، فهو أن يقتل الصبي، أو المحمون مورثهما، فإنه لا يسع الميرات عندناه وكذا إدا فتل مورثه بالسبب كما إذا أشراء حناجاً في الطربق، فسقط على مورثد. أو حمر عبرة على انطويل فاقع فيها مورثه، فمات لا يمدم العيرات (فا قتله قصاصاً، أو رجلًا. أو شبه عليه بالرباه فرجس بإنه لا يمنع الميرات. وكاف إذا وضع حجراً على الطريق، فتعقل به مورثه، أو ساق دابة، أو قاده؛ فأوطأت مورثه، فسات لا يعتج اللهبر الشاء وكده إذا وحدد مورته فنبلأ عي دره تحب للقسامة والندبة ولا يسام السبرات، وكاما العادل إنها فتل الناعي لا يمنع المبراث، لأنه لا يحب القصاص ولا الكفارة في هذه السواصع كلب، وأما إذا فتل الباعي العادل. ديم على وجهين: إن قال قبلنه، وأنا على الناطل، وأما الآن على الناطل لا يرثه إجداعاً، وإن قال: فـلتـه، وأما على الحق، والآن أرضاً أنا على الحق ورثه عندها؛ لأن هذا قتل لا يوجب قصاب ولا كفارة.

وعبد أبي يوسف: لا براته؛ لأنه نبله سير حق، والأن اذا عن انته عسداً لا يجب الفضاص ولا الكفارغ، ومع ذاك لا برات. وبشكل هذا على أصلنا (3 أنا صول قد وجب القصاص هند له سقط للشبهة.

وقال الشامعي: لا يرث من وقع علمه المنان من صغير وكبير وعاقل وعمولا ومتاول، ويووت دم النفتول كسائر أمواله، ويستحقه من يرث ماله، ويدخل فيه الروحالا خلافاً فسائف، ولا يدخل فيه الموصى له، وليس المعص أن يشتص، حتى يعتمعوا كلهم، فإن كان المعتول أولاد النظار وكدر، طلاكمار أن القتصوا عند أي حتيمة قبل بلوغ الصعار، لما ووي أن احسر بن علي وصي الله تسهما الهتير من ابن ملحم، ولي ورثة علي رضي الله عنه صعار، وقد أوصى إلله على بدلك، وقال: اضربه ضاءة وتحدة.

وقال أبو يوسيف وعمده ليس للكتار أن يتنصواء حتى بلغ لصحار، وقتان أبو بكر الرازي يقول: عمد مع إلى حيقة في هما فلمسالة ودية التعتول حظة لكون سرالة عم 328 كتاب الجنايات

كسائر أمواله لجميع ووثنه

وقال مالك: لا يرت حمها الزوجان؛ لأن وحوبها بعد الموت، والزوجية ترتفع بالمرت مخلاف الفراية

و نناه حديث: والصحال بن مقيان قال أمري و سول الله صلى الله عليه و سلم أن أورث العرأة أنيم الفياي من عقل روجها أشيع أ<sup>11</sup>. وإنا أو من وحل بلك ماله دخلت

 (1) قال الزبلعي في نصب الرابة (352/4-353): روى أنه عليه السلام أمر عوربت الرأة التميم المعيني، من عقل زوجها أشيم، للك: روي من حليت الصحاف بن مقياده ومن حديث الدنيرة من شعبة.

محديث المتحالات مي مقيان أخرجه أصحاب السي الأربعة هي بنيانا بي أبي عيبة من الرهري عين سعيل بن السبب عي عبر أنه كان يقول: والديه المافقة لا ترث المرأة من ديا روحها شيئاً عن سعيل بن المسبب عي عمر أنه كان يقول: والديه المافقة لا ترث المرأة من ديا روحها شيئاً السباني بن دية روحها، مربع عمريء الشيئ . أحرجه أبو بارده واستاني في واغرائشي: وابن ماجه في واللبحث ي واغرائشي: وابن حديث بعيل صحيح، ورزاء أحد في واصنعه عمر بن المطاب، قال: ما أرى المليه إلا المصنفة الحجر بعلون عنه فيل منع أحد سكم بن رسول الله صفياً على معيان الكانبية وكان عليه رسول الله صفياً العلم وسلم أن أورث المرأة أشهم المسابع من طريع عن الرحري عن وكان عليه المسابع من طريع عن الرحري عن وكان عليه المسابع من طريع عن الرحري عن وزاد: وكان قبل حطاء ومن طريق عبد الروان والمراق في وصحيح، وابن والمربة في وصحيح وابن والمربة في وصحيح عبد المن المسبب المن المسبب المن المسبب من عبر ولا تعمان بن طريق، وتعليه أن المسبب المن من شكر ساعة عالم المنهية المهيئ.

وأما حدوث المعبرة: أذا هراء، المطوطتي في هوسمج على عمل بي عبد أنه الشعيلي عن رفر الى وتيمة على المعبرة بي شعبة أن رسول أنه صلى الله عليه وسنم كلما إلى الصحاف أن يووت أمرأة أشهم الضائي على فها، أنشهم. ووقر على وقيمة بجهول الحال، قال أن القصال، وتعرف عنه الشجيئي: على المشعية وتقد بي معين، ودعيم، ثم أحرجه عن تحمد عن الحد فلسميلي عن رفر من وتيمة كلف اللي المضحال بن سقيال أن يووت. الحديث، قال المعارفين في الإكتاب الحوافظة، وتسحلت إلى الضحال بن سقيال أن يووت. الحديث، قال المعارفين في الإكتاب الحوافظة، وتسحلت إلى المصاب الحديث، وأهل العرضة بقولون: "مفتح الحيم"، الشهى، وأسرامه الطبرتي في ومعجمه عن عمد في عبد أقد المشيئين عن زفر بن ولينة البصري عن المعبرة بن شعبة أن أمهد في بيها الأمعاري قال يعمر في الحياب: أن رسول الله فيلى أنه عليه وسلم كلب أن المصاب بيها الأمعاري قال يعمر في الحياب إن رسول الله فيلى أن عليه وسلم كلب أن الهند في ثلك الوصية. لأن الوصية أحلت الديرات؛ ولأن عادية مال الدين حتى نقشى سها. ديوم، وتنفذ منها وصاياه كسائر أمواند.

قوله: رومَا أَجْرِيَ مُجْرَى الْخَطَأَ مِثْلُ النَّالِمِ يُشَلِبُ عَلَى رَجْلِي فَيَقَلُمُ فَخَكُمُهُ حُكُمُ الْخَطَأَى بِعَنِي مِن سقوط القصاص، ورحوب الديد، وسرحه اسبراك.

أما مقوط العصاص فلأنه لم يتعمد.

وأما وحوب الدية فلأبه مات بفطه.

وأمذ وحوب الكفارة دلأته مات نقاه.

وامن حرماد السيرات فلجواز أن يكون اعتبد فتله، وأطهر النوار. وإنها أحري عمرى الحطأ وإن تعلق به سكم الخطأ ؛ لأن النائم لا قهيد به الا بوصف فعنه سهد ولا حطأ. ولما ذاته وطلق علم أمه الخطأ.

قوله: ووالها الْفَتْلُ مُسَبِّبِ كَخَافِرِ الْمِنْرِ وَوَاصِعِ الْمُحَوِّ فِي عَبْرِ مِلْكِهِ﴾ لأنه ليس منتمعة القتل ولا حاطره فيه، وإنها هو سُبِّب فيه لتعديه.

قوله: ووائمًا الْفَتْلُ يُسِنْبُ كَخَافِرِ الْبَدِّرِ وَوَاسِنِعِ الْخَيْخِرِ فِي غَبْرِ مَلْكِهِ﴾؛ لأنه لبس بسميد القبل ولا حاطئ نيه، وإنما عر سب في تعديه.

قوله: ﴿وَمُوجَبِّ وَلِكَ إِذَا تُنْفَ فِ أَدْمِيَّ: اللَّذِيَّةُ عَلَى الْعَافِلْةِ ﴾ لانا سب التلف.

قوله: رَوَلاً كُفَارَةً فِيهِ)؛ لأنه لم يناصر الفقل للصنة ولا وقع نقله ولا يشته الراكب على الدابة إما وطنت أديبًا إن فيه الكنارة، لأن الفلل حسن بوطنها وقفل الراكب، ولهذا قالية: لا كامرة على السابق والخاشم، لأنهما لم يباشرا الفائل ولا حال التقليمان ولا يعرم العيرات بسبب الحفر ووضع احجرة لأنه غير متهم في ذلك. وهما كنه إذا حفرها في مهر الناس، وأما في غير مسرهم لا تشمال عليه.

قوله: ووَوَاهَمْ الْحَجْنِ إِنهَا يَعْسَمُ مَالِكُ إِنَّا مَ مَعْمَدُ الْمُشْنِيُ عَلَى الْحَجْرِ، وأَمَا إذا تَصْدُ النَّمْ وَلَكَ لَا يَعْسَنُ اللَّهِ هُوَ الْدِي جَنَّا عَلَى نَسْمُ مَعْمَدُهُ النَّرُونِ عَلَيْهُ ولُو وضع حجراً فيحاء غيره عن موضعه فالصّمان على للذي تحاد، وإذا الحَلَّفُ الولى الخَافِرِ، يَعْالَ: الْحَافِرُ هُوَ الذِّي النَّقِطُ نَسْمُ فَالفُولُ فَوْلُ الْحَامِ السَّحَادُ،

واي احجندي: هذا قول خماء.

ا يوزيره صحابي، بكني أما أماشة. به بي على عبد وسول الله صلى الله علوه و-لذم بي السنة الأولى س اللحرة، النهبي.

## {مطلب ما يوجب القصاص وما لا يوجبه}

قوله: ﴿وَالْقَعِبَاصُ ۚ وَاجِبَ يَقَتَلِ كُنَّ مُعَقُونَ اللَّهُ عَلَى النَّالِيدِ} احترز نقول على للتأليد عن للسنتأمُود لأن دمهُ إسا هو محقون في دارها. وأنا إدا رجع إلى داره صار ساح الدم.

والحقن: هو البنع، يقال: حفن دمه أي منعه أن يسقك.

والحقن أيصاً الحعط.

قوله: ﴿وَالِقُتُلُ الْحَرُّ بِالْحُرُّ وَالْحَرُّ بِالْعَيْدِ وَيَكُونَا الْقِصَاعِلُ لِسَيِّدِهِ} تاق الشعمي. لا يقتل الحر بطعيد؛ لأن مبني القصاص على المساواة، وهي منتفية بينيسا، وهذا لا يقطع طرف الحر بطرفه.

ولنا: قوله تعلى: ﴿ وَكُنْنَا شَيْمَ مِيهَ أَنْ أَلَنْكُمْنَ بِٱلنَّمْسِ ﴾ أَنْ أَلَوْهُمْنَ بِٱلنَّمْسِ ﴾ أنَّاء وقلك يتناول الجميع.

قوله: ﴿الْقَبْلُ الْحُوَّا ﴿ وَهَذَا لَاحْتَلَافَ بِهِ ! لأَنَهُ عَافِضَ عَنَ السَّفُولَ، فإذَا حَارَ أَنَّ يستوي في الحر بالحر، وهو أكمل فيذا أولى.

قوله: والْقَلْدُ بِالْعَلْمُ بِالْعَلَمْ ولو نتل أحد الصدين الاحر، وهما لرحل واحد ثبت للمولى القصاص، وكذا المدير إدا قتل محدًا لمولاه.

قولمة: وْيَفْقُلُ الْمُسْلِمُ بِاللَّمْيُّ) وقال الشافعي: لا يقتل به، ولاختلاف أن انسسلم إذا سرق من الدمي أنه يقطع.

قوله: ﴿لاَ يُقْفُلُ بِالْمُسْتَقَامِنِي: لأنه غير عقون الدم على التابيد، ولا يقتل الدمي بالسناس، ويقتل المستأمل بالمستامن قياساً للمستواة، ولا يغتل استحساماً لغيام السيح وهو الكفر.

قوله: ﴿وَيُقَفُلُ الرَّجُلُ بِالْفَرَافِي وَالْكِيْرِ بالصغيرِ وَالصحيحِ عَالَاعْمَى وَالْرَسُ وَكَذَا بالهنون وعافض الأطراف لفوله تعالى: ﴿ وَكَنِنَا عَلَيْهِ بِينَا أَنْ النَّفْسُ بَالنَّصِي ﴾ أناء ولأن المسائلة في النصى عبر معتبرة حتى قو قتل رجل مقطوع البدين والرحابي والأذفين والسلكير ومفقرد العبين، فإنه يجب الفصاص إذا كان عمداً كذا أن الخجندي.

الوقع: ﴿ وَلاَ يُقْتُلُ الرَّجُلُّ بَائِنَهُ وَلا يَعْبُدُهُ} تَقُولُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿ لا يَقَادُ وَاللَّهُ مُولِّمُهُ

<sup>(1)</sup> سورة المنتدة: 45.

<sup>(2)</sup> سورة البائلة. 45.

عكتب الجنابات عكتب الجنابات

ولا السيد معدده إلى الموتحت المدرة في ما من قبل الإبراء الآن هذا عدم والعاقبة الا تعقل المحدد وتجت في للات سبن، وكذا لا فصاص على الآن فيما جي على الان قيد درن المحدد وتجت في للات سبن، وكذا لا فصاص على الآن فيما جي على الان قيد درن علا المحدد وسمل الولد. وكذا الأم وإن علت وكذا الحيات من قبل الآب الأم وإن عبود. علا الحيد إذا قبل الآب الأم وإن عبود. على الأن الآب الأم وإن عبود وقيما دومها إذا كان همداً. وإن كان شطأ تصب الدن على العاقلة. والمرى أن الابن في وقيما دومها إذا كان همداً. وإن كان شطأ تصب الدن على العاقلة. والمرى أن الابن في سعى العزم من الولد فكان معه كالأحمي وإن الشرك وحلان في قبل إسرال أحيمه والمحاف في سعى المقاهد، وألا الآب واحلم بيجب علمه القصاص في المرد والأحر الا يحت عبه القصاص كالأحمي، والآب واخاطئ والقواد أو المرد والأحر بالمصا فإنه لا يجب عبيما العمدس، وتحب الدية والذي تجب عليه القصاص أو القرد تحب الدية على عاقبه كالحاط، والذي تجب علم القصاص أو القرد تحب الدية على عاقبه كالحاط، والذي تجب علم القصاص أو القرد تحب الدية على عاقبه كالحاط، والذي تجب علم القصاص أو القرد تحب الذية على عاقبه كالحاط، والذي تجب علم القصاص أو الدي تحب علم القصاص أو الدي تحب الدية على عاقبه كالحاط، والذي تحب الدية المحدد القرد الحدد الذي المدرد القرد الحدد القرد الحدد القرد العدد الدية على عاقبه كالحاط، والذي تحب علم القرد القرد العدد الديان الأب والدي تحدد الدية الديان الأب الأب أو القرد الحدد الديان الأب كالديان الأب الديان الأب كالديان كال

فوقة: وولا جَلِيْهِ)؛ لأنه مان، والإسمان لا يجب عنيه بائلاف ماله عني:( ولأنه هو المستحق لمنطالية مدم، و عمال أن يستحل دلك على هسم.

قوله: (ولا بقائره ولا يفكانيه): لأن للمدير مسولت، والمكانب رق ما يفي عميه درهم، وكدا لا يقتل بصدًا: مظل بعضه، لأن القصاص لا يتجرأ.

قوله: روّلاً بغلد وَلَدُهِ)، لأنه في حكم ملكه، قال عليه السلام:والت وعالث لأبيان ه<sup>(1)</sup>؛ لأنه لا يجب عليه الحد بسوط، حاربة ابه فكما لا يجب الفصاص يقفله:

<sup>(4)</sup> مثل الله حضر المستعدان في عامراية في شعريج أحداث الدنية (26/4/2): قولة: إلا نقاة الواقا وللمه الفرددي وابن ماجه وأصد والله أي شيبة وعدد بن مسلة وأبو على، على طرائ حجاج من أوطأة: عن عمرو بن شعرية ما شارة مسلم الله عبية وصلة طول: فلا عمرو بن شعرية ما أسبقي من طريق في صلاية على عدرو بن شعرية على أبله على عبد الله عمرة عروة عن عمر بد، وب قصة، وأخراجه من هذا فوصة الخاك وهدار فطي.

<sup>(2)</sup> قال ابن حجر الصفاراي في ظهراية في نخريج أحاديث افدايه (100/2): حديث: وأنت والله الأجلازي ابن ماحد من حديث حكر: أن رحلاً قال با رجول الله إن في ماداً وولداً، وإن في مرحد أن يجاج مائي، قال. وأنت ومالك لابيات: رحاله نفات. وأحرجه الطبرع في الصحير من رحمه فاعر مطرالاً، وجه المدم.

والي الياب: من عالمت أخرجه الى حال من وواية شند الله بن كيسال عن عطاء صهة. والن معرة

كامته، وتجب الكفارة على الدوني نتيل عنده ومديره ومكانيه وعند ونبدر بول فتل. المكانب مولاه عمداً النص مند.

قوله. (وَمَنْ وَرَثُ قِصَاصِهُ عَلَى أَنِيهِ مَلْقُطُ)؛ خَرِمَةَ الأَبُومَ، وإذَا سَقَطَ وَحَتَ طالبية.

وصورته: بأن قتل أم ابنه عدماً أو فتل أحا ولده من أمه وهو وارثه وعلى هذا كل من فتله الأف وولده وارثه، فإن فيل كيف يصح قوله: «ورضه: والفصاص للوارث ثبت ابتعام مدليل أنه يصح عمو الوارث فيل موات المورث والمورث بملك القصاص عد الموات، وهو لمين بأهل للتمليك في ذلك الوقت فينت فلوارث إبداء؟

عشاء أست عمله المصص بطريق الإرت أو مقول: بعين صوءة يدخفن فيها الإرت بالذ قتل وجل أن حرأته يكون ولاية الاستبقاء للسرأة، تو مانت المرأة، وها وقد من المناظرة فإنه برغة الفصائص الواحب على أبيه كدا في المشكل.

قال في الكرعي: إذا على الحروج ثم مات بالقياس أن لا يصبح عفوه الأل الفصاص يتبت النداء للورثة لولا ذلك لم يتبت لهم بعد السوت فكاله أرا من حق عبره. والاستحصال: يجوز عموه الآن الحق له، وإنها يقوم الوارث مقامه في استيقائه، فهد أسقطه جار وبكول من جبيع عمال؛ لأنه حق ليس مال كالطلاق، وقالوا في أوارث إذا على عن الجنزح قبل موت المجروح فالفاس أن لا يصبح عموه؛ لأنه على عن حق عبره! لأن الهروح لو على في هذه الحالة سار، وإنها يتبت للوارث الحق بند مونه، فإذا على قبل شوت حقة لم يجز، والاستحسان: أن يجوز عموه؛ لأن الحق بنب للوارثة عند الحرح لولا ذا لم يست للورثة عند الحرح، وإذا أمرأ عنه عند شوت سب الدولة، وهو الخراجة جار.

. فوقه: وَوَلاَ يُسْتُؤلَق الْقُطَاصُ إِلاَّ بِالسَّهْفِ} سواء فنله به، أو يعيره من الحمد، أو المان

وقال البصائعي: يتمثل بمثل الألة التي قتل بها، ويفعل به ما فعل إن كان فعلاً مشروعاً، فإن مات وإلا يتحرير رقيع؛ لأن مبني النصاص على العساواة.

ولنا: قوله عليه السلام: برلا قود ؤلا يانسيف يراأ، وقال عليه السلام: برلا فعدبوا

المعرجة البرار والطيري والدنيلي في ترجمة عبد أفه بن يساعيل أوعن عمر أحرجه الدره وأبن عدى في الكامل في ترجمة سفيد من سنيار أوفي أمن سنعود في المعاجبين الكمير والأوسط والكامل أيشياً. وعن أمن حمر عبد أمن يعلن والعرار برسيادي الاطلقين.

<sup>(1).</sup> قال من حجر العسقلاي في غاراية في تحريج أحاديث فقاديه (264/2): حديث. ولا قود ولا

عباد الله ال

قوله: وإذَا تُعِلَّ اللَّمُكَانِّبُ عَمْداً واليَّسَ لَهُ وَالرِثُ إِلَّا الْمُولَى فَقَهُ الْقِصَاصُ، هذا على تلات الرحد.

 1 - إن لم يتول وقاء فللسول الفضاض إضافًا؛ أأنه مات وهو مثلث العولى، أأنه مات عبداً والحريقيل بالعبد

2 وإذا نوك وفاء ووارته عمر الدولي فلا فصاص الله إجماعاً؛ إلى الجراحة وقعت والمستحل المولي، يقد الرولي، فلما تعير المستحل المولي، فلما تعير المدولي، فلما تعير المدولي، فلما تعير المدولي، فلما تعير المدولية ومات في ياد المدولية إلى المدولية المدولية ومات في ياد المدولية المدولية

وَ، وَإِنْ تُرَافُ وَفَانَ وَيِسَ وَأَرْتُ إِلَّا أَسُولِي تَلْعُولَي الْمُصَاصَ مُعَافِسَ.

وقال محمد: لا فضاض به: لأن النولي باللمحق عبد الحراجة أبنيت المدك، وتبد النوات بنسب الولاء فلما المتنفر. الهتها الاستحدال لبدر كالمتلاف المستحق تمع القماض

وغينا: أن الدولي هو المستنجل لحقوق الدكائب اي اخابين فوجب له القصاص كما له مات عن مير وفاء.

قوله: وَوَيْنَ قَوْقُ وَفَاءً وَوَارِتُهُ غَيْرًا الْمُؤَلِّى فَكُا فِصَاصَ لَهُمْ وَإِنَّ الْجَمْعُوا فَعَ الْمُؤَلِّى)؛ لأن الدُولَى سقط حقه دفعو، فاحساحه مع توارث لا يعلد به، فيقي الوارث وحيد، وقد بنا أنه لا فضاص له.

قوله: ﴿وَإِذَا قُبِلَ عَبْدُ الرَّهُو فِي بِدِ الْمُوتِمِي ثُمَّ يُحِبِّ الْفِضَاصُ حَتَّى يُحَتَّمِغُ الرَّاهِلُ، وَالْمُونَهِنَّ)، لأن المرض لا ملك له، فلا شبه، والراهن لو تولاه بطل حق الدرعين في الدرن، المرط احتماعهما ليسقط حق المرض برضاه وهذا فولهما.

وفال محمد: لا فصاهي له، وإن اجتمعه

بالدينية والن فاحد والراز من طريق الحرالي ماكنان عن صارك من فضافة عن الخصواء عن أني يكان يقل قال الراز الحديث الحرائج الحديثة إنها فويا الناس برصوعه النهي، وقد النعم وعدايل صاح عن صارك الحرجية القارفيني والنيهقي، وأخرجه إلى عدى في برجيه الرقاب وفاية أخادية غير هموطة، والدراس الذي تدار إليه أخراه أناسا قال حلك هنائية حدث الفصف عن الحسن برده: ولا فود الإيمانية في

<sup>(1)</sup> خدم مخربته

وعمل أي توسدر: شبعا

وفيد . اليزاحيد، عهداي حتى لو احتلف طهدا القهدة تكون وهياً مكاند. وقو فيل عبد الإحارة الحب المصاص الشؤخر ، وأما تصبح بدا قبل في الداليانج فيل الفيض ، فإن احتار المشتري يحارة فيهم، فله الفضاص، وأما ماحد، وإن احتار وقا العبيم، فالبائع الفضائل عبد في حيده؛ لأل المشتري بدا وداله بع الدالج المقد في أحمال فكأنه لو لكن.

وقال أبو يوسفون لا قصاص وقلائع الفسفة لأم النائع ثم شبت له الفصاص عبد ويرومغ الأن اسلنك كان للسفندوي ولا عال شب ته سد طلك.

وحده فلشادمين يقمل لحامش منادمل وإبرامات وإلا فلل بالسيمان

## {مطلب في القصاص فيما دون الندس}

قوله رومن قطع بنا غَيْره مِن لَيْنَفُصِل عَمَدَ فَسَعَتِ بَنَافَ وَلُوا كَانَتُ أَكْبُرُ مِنْ لِهُ الْمَفْطُوعِ) مَمَدَاكِنَ بَعَدَ صَنِّ وَلِا قَعِيْصَ فَيْرَ الرَّبِي

قولها روتنقلك الراخل ومارك الألف والأفكار بعن أنه يحب عقط فلك الفضائل أن معمل الراخل ومارك الفطح فلك الفضائل أن أن معمل الركية وأما الأحداد فإلا معمل الركية وأما الأحداد فإلا مطح المحداث فدور والديا الفضائل أن المكن الدامية الدامية المعمل عمار أنه المطلع بعمل المعمل عمار

الهممائلة إلا المسرر. وأما الأذن وذا فطعها من أصلها وجب القصاص لإمكان العمائلة، وإن قطع بعضها إن كان ذلك العص يعكن له المسائلة وحب الفصاص بقدره وإلا فلا.

قوله: ﴿وَمَنَ صَرَبَ غَيْنَ رَجُلٍ فَقَنْفَهَا فَلاَ قِصَاصَ فِهَا﴾؛ لأنه لا يمكن استيفاء القصاص لمدم السمائلة.

قوله: وَلَوْنُ كُانِتُ قَائِمَةً وَدُهَبَ صَوَّهُما فَعَلَيْهِ الْفِصَاصُّ، والله إذا التخسفت، الر فورت، فلا نصاص

وكيفية القصاص بيها: (6 كانت فائمة ما ذكره الشيخ.

وهومحوله: يرتحمي له العراق، ويجعل على وجهه قطن رطب»، أي مبلول عينه الأحرى يقطن رطب أيصاً.

قوله: ﴿وَلَقَائِلُ عَيْنُهُ بِالْمِرْآةِ، حَتَى يَلَاهَبُ ضُوءُهَا﴾ فعلى سَالك على كرم الله وجهه محضرة الصحابة وضي ألله عليم من غير حلاف.

واهمع السيلمون على أنه لا يؤخذ العين اليمني بالبسرى، ولا البسرى باليمني، وكذا اليفان، والرسلان وكذا أصابعهما، ويؤخذ فيهم السنى بالسنى السابة بالسابة، والوسطى بالوسطى، ولا يؤخذ شيء من أعضاء اليعني، إلا باليمني ولا البسرى الا بالبسرى.

فوله: (وقِي السَّلُ الْقِصَاصُ) لقوله تعالى: ﴿ وَالْبَشُّ بِأَلْبَثُنِ ﴾ (1) وسواء كان مس المقتص منه اكبر، أو أصغره لأن سفعتها لا نشاوت، وكذا البد، ومى نرع من رجل، فانترع الميسنروعة منه من النازعـــ فنت من الأولـــ فعلى الأول: خسمالة درهم؛ لأنه تبين أنه استوفى بعير حق؛ لأنه لما نيت أحرى العامت الحيابة؛ ولهنا مستأي حولًا.

وقيل: إن في من اطاع لا يستاني؛ إن الفتالي ليها أنها لا نتيت، والدادر لا عبرة به، كذا في المسموط، لكن هذه الرواية في العلج. أما في التحريك بستائي حولاً صحيراً كان، أو كبيراً، ومو قلعها من أصلها عمداً لم تقلع من الفائح، بل تؤخذ بالممرد إلى أن ضهى إلى اللحم، ويسقط ما سوى ذلك.

قوله: روبي كُلُّ شَجَّةٍ لِمُتَكِنَ فِيهَا الْمُمَاتُلَةُ الْفِصَاصَىٰ لِمُولِه تَعَالَى: ﴿ وَٱلْجُرُوخَ فِصَامِحٌ ﴾ (23.

<sup>(1)</sup> مورة فتاللة 45.

<sup>(2)</sup> مورة البالاة 45.

قوله: ووالا فصاص في عطيم إلا في السأن والا توحد البحق بالسدى، ولا الوحد البحق بالبدى، ولا البحرى بالبحرى بالبحرى بالبحرى بالبحرى، الحضور، ولا يؤجه الإعلى بالأحلى ولا الأصفر بالأملى، ولو تحسر بعش البحن بوحد من سن الكاسر المالو ذبك بالهبرة والا فضاص في السن الرائدة، وإنها بحب حكومه عدل، ولا فضاص في اللطيف ولادقة.

هوله ووليس فيما فون النفس شبّة غله إليها فلو غلبة أو محطّآم سواء كانت الجناية فيما دول المعلى بسلاح، أو عبره، فدم الأمماس، وإنه الت الصراء إلى النفس. وإن كانت لحديدها أو حديم العددة، فقم الفصاص لجددها، وإن كانت رضيء لا يعمل عمل السلاح، فهم السه على الفاقعة لأن السراءة فع للحابة.

قوية أولاً قصاص بلغ الرَّجَل، والْمِرَّاةِ فِيمَا دُونِ الْعُسَى حتى تو نظم سفا عبداً لا يحب المساس، لأن الرَّجَل، والْمَرَّاةِ فِيمَا دُونِ الْعُسَى عبداً المَّاتِ المُسْلِق الله الله والله المساس، لأنها أنه لا يقام الله والله الأساب بحلاف المساس، فإن التكافر لا يقدر به وقد يقي السعيم بالرّب، والمسام، بالماحق فإن كان التكافر معيراً بها قول المسر، فلا تكافر بن يد لرجر، والمراف لأن يد يعد الله يماج له يقام كالصحر، والحراء والمؤرّل رادا مقط المُقساس وجب الأرم عي مانه حالاً.

وذاق الشامعي يعري القلماس سيمنا اعتبارأ بالأعس

قوله: وولاً نَبْيَنَ الْحَوْلِ وَالْعَلْمِنِ، لأَنْ بَدَ الْعَدِ، لا يَكَانِعُ بَدَ الحَرِهِ لأَنْ أَرْسَهِمَا مخلف، بأرش به الله فند فنشها.

قوله: وولا أيْن الْغَيْدَيْنِ: لأن تعاصم لا مرف لا بالحزر: والطل

قوله، وَوَقِعِتُ الْقَصَاصُ فِي الْأَفْرَافِ النِّنَ الْمُسَلَّمَ، والْكَافِي يعلى الذَّبيَّ، وكَدَّ بين الشركتين الحَرْنِين، والمستعنة، والكتابية، وكذّا عن الكتابية، وله الدين، وله الدين، الله المستعند، الله ا مسئم، فقبل أن يقع فيه الشهيم ارتد الشراسي إيد. فوقع به المعتد، فإنه الجب الدين عنق عالمة الراسي في الحيثان والى مالة في العبد والملط الدُّصاص المستهدة، وهذا عبد في صبعه. ما على الحالة عراد م السهم.

وعيدهما: لا صندان ديمة لأما فتل عنماً فتاحة الدي، ولو أرضى إلى مربدة لأسلم قبل وقوع السينية أم وأق له وهو مسمو، فلا شيء طله.

وقال وقرا نعم المهاة لأبه يعتبر فالع الإصابة

قولد: رؤمَنَ قَطَعَ بِلَدَ رُجُلِ مِنْ يَصَلَفِ الْمُسْاعِيدِ أَوْ حَرْحَهُ خَاتِفَةً فَمَرًا مِلْهَا، فَالأَ قَصَاصَ عَلَهِهِ)؛ لأنه لا يعكن انصار الدمائلة في دلك، لأن الساء، عظم، ولا فصاص في عُطُم، ولأن هذا كسر، ولا يعكن أن الخمر ساعاً، حتل ما كسره، وكما إذا قطع مصاء السافي وكما إذا حراجه حالمة لا قصاص إلانه لا يعكن الدمائلة ويحب الأرض.

قوله (وَإِنْ كَامَتُ بِدَ الْمُفَطُّوعُ صَحِيحَةً وَيَدَ الْفَاطِعِ شَلَاءً أَوْ تَافَصَة الأَعَانِعِ فَالْمُفَطُّوعُ بِالْحِبَارِ إِنْ شَاءً فَطَعَ اللّهِ الْمِعِينَةَ وَالاَ شَيْءَ لَهُ وَإِنْ شَاءَ أَخِد الأَرْضُ كَامَانُ ولا يشه هذا أَدَا فَطَعِ له أَصِيعِنَ، وليس للفاطع إلا أصبع واحدَّق فيه يقطعها وبأحد أرض الأحرى، ومن فطع أحيماً إنشاقه وفي بده شهاء فلا فضاص عند أبي حيفة وأي يوسف؛ لأبها تعري ممرى التولول، وذلك لا فضاص به.

و من قطع بد و حل عمداً فاقتس ماء ثم منت المفتص منه من دلك، فعات على المقتص له عند أي حبيفة، لأنه امتداي غير حقة؛ لأنه حمه اليد، و ند امتواي في النفس.

وقال أبو يوسف وعمد: لا شيء عليه؛ لأنه كان مأذوباً له اي القطع، اللا يجب عني ضمان ما يحدث سه.

مسألة: إذا فالى لرحل: اقطع يدي وذلك تعلاج كسا إذا وقعت بهما أكلة، علا بأس مه وإن كان من عبر علاج لا يحل له فظمها في الحالين ثم لو سرى إلى العمل لا تصمل: لأن فضاية كانت بالأمر وإن قال له: اقتلى لا يحل له فته، فإن قتله لا فساطن عميه للشهة. ويجب الدية في مائه.

ويان قال: فقل عبدي نفقه لا يحب عليه شيء. والحجام والحنان والبراغ والصفاد لا ضعان طليهم فيما يحدث من فالمك في سمس إدا كان بالأذن.

قوله: رومَنْ شَنَجُ رَجَلاً شَيْخَةً فَاسْتُوْمَنِينَا الطَّجُةُ مَا يَئِنَ قُولَتِهِ وَهِنَى لاَ تَسْتُوْهِبُ مَا يَشَ قُولُمْنَ لَشَاحُ فَالْفَشْيَجُوعُ بِالْجَنِيرِي بِن شَاءِ رَافِتُهُمْ بِمَقَادَارِ طَاحِتُهُ بِتَعْنَ الْحَرْبِيْنِ شَاءً وَإِنْ شَاءً أَحَدَ اللَّرْشَ كَامِلاً بِسِي يَاحَدَ مَقَدَرُهَا طَوياً وَمَرْضَاءً وكَدَا إِدَا كانت الشيخة لا ماحد ما بن فرني المستجوح، وهي تأخذ ما بن فري الشاح، فإنه بخر للشجوع ليمدً إن شاء أحد الأوش، وإن شاء النفل نفر ما بين فرني الشاح لا يربد عليه شيئاً؛ لأنه يتعدر الاستفاء كاملاً للنفلذي بي عبر حقه، وإن شحه في مقدم الرأس ليس له ال يشجه في مؤخره،

قوله. (ولاً فِصَاصَ فِي اللَّمَاتِ) هذا إذا تبلغ سنيه النا إذا فلغ من أصله. فذكر في الأصل: أنه لا فصاص البضاً.

و عن أي يوسف البوالقصاص.

قوله. وؤلاً في العاكم إذا قُطع: لأنه ينقبس ويستط، 1⁄2 يمكن المساوه.

وعن أي توميل. أنه إذا فلعج من أصبه يامت المتعاص

قوله. وإلا أنَّ يَقَطُعُ الْحَمَقَةِ)، لأن مرضع الفطع معلوم كالمعطل، وزر الطع معلمها، فلا فصائرة لأنه لا يعلم مقدار دائد، والتنقة إنا النظمالها اللفظم معلم الفضاعي لإمكان المعالمة للحلاف ما إلا وطع لعدياه لأنه معلم المستواة

## {مطلب إذا اصطلح القائل وارانياء المقتول}

فوقه: ووبدًا اعتبطح الفايل واولياءً العقلون على مثل مفط الفتسص ؤوجب الجمل فليخ كان أو تخيرًا، تم إذا لم يدكروا حالاً ولا مؤجعاً، دليو حال إلا أن مشرط ب الأحل

قوله: (ورنا عند أحد الستركان في اللام أو صابح على تصييم غلى عوصي مقط حق ألباه من من القصاص وكان تنهم ممييهم من اللبتية؛ لان التصاص لا يستمر، ود مقط بعضه سقط كله محلاف ما إدا قش راحل رحان وعما أحد الولماء وإما العساس واحده وإما العالم العساس للإحراء لأن الواحب هماك فلساستان، وحما مواجب فلماس واحده وإما العالم حق الباقين مالة لأن الفصاص الما تعدر عبر معهم القل إلى المال، وأما العالي، دال شيء له من الدال لامه أسقط حقه فلما ووصاء تم ما يجب بالدني من المال في مال القائلية لأنه عمد، والعمام لا تعلم الدائمة، ويجب في مال الفاعل في ذلات سبن. ولو عمد أحمد المراجعين عال القامة بي عقداء المام بالدائر بالعدي الداء.

وقال رفور: خايه القولمة لأن القصاص قد مدهل بالعموم فصار كسن على أن رحالا قس أباد فقتماء ثم بين أنه لم يقتل أباد ، وأما إذا كان عابيةً بعمو صاحمه، ويحم أن دهم حيار خرامةً عليم، فإنه بعيد الفصاص لهيدماً، ونه علي النفت (راعدها الساد).

فسألفاذ وحل قس رحلن ووسيد، واحد، فعقا الولي عن الفضاص في أحدهما ليس له أن يقتم بالأخر، الأله لا يستحق (لا سنمة وتحدة في الاثنار، لولنا عما في أحاهما، محالة أسقط الانصاص في نسمة وجو الا يستحل، مقيل الجدر الورثة أن يقصل عول معمل، حتى يحمد، ولا كان يعصيم بالأنا لم يقتل القائل، حتى يحصروا حيما لحدار أن يكون العائلة، هذا عما وليس للعائب أن يوثن في القصاص؛ لأن الوكين و السوفي مع عيدة أستوداء مع قبار الندية خوار أن يكون العرائل قد عد بالاف ما رد وكلة وهو ڪتاب الحنايات ڪتاب

حاصر، فإنه بحور؛ لأنه لا هبهه فيه: لأنه لو عقد لأطهر العفول ومن عما من ورئد المقتول عن القصاص رحل، أو مراه، أو الج. أو حدة، أو كان استقول امرأت، منته زوجها، فلا سيل إلى المتصاص، لأن النام موروث على برعص الله تعالى.

قوله: ﴿وَإِنَّا فَتَلَ جَمَاعَةً وَاحِدًا ٱلنَّصَ مِنْ خَمِيعِهِمْ} لَمَا رُونِ أَنْ سَمِّة مِنْ أَهَلَ صَنْعَاءَ فِتْلُوا رَحَلًا، تَعْلَمُهُمْ عَمْرَ رَضِي الله حَاءَ وَقَالَ. أَوْ شَالًا عَلَيْهِ أَهْلِ صِنْمًا، للناشهم

قوله. رُوبِاذًا قَبَلَ وَاحِمْ جَمَاعَةً فَخَصْرًا ارْلِياءً الْمُعْلُولِينَ قُبَلَ يَخْمَاعُتُهُمْ وَلاَ شَيْءً لَهُمْ غُيْرًا ذَلِكَ وَإِنَّ حَصْرًا وَاحِمْ مِنْهُمْ قَبَلَ لَهُ وَسَعَطَ حَتَى شَافِينَ } وَانَ القسامِينَ لا يَجْعَنَى، فِيهُ قَبْلُ جَمِياعَةً صَارَ كَانَ كُلُ وَاحِدَ مَهِمْ فَلِهُ حَلَى الْأَمْرِادِ.

قوله: ﴿وَقَانُ وَخَمَّ عَلَيْهِ الْفَصَاصَ قَلَمَاتُ مَقَطُ الْفَصَاصُ} لشرات الحل.

قوله: ووَإِدا قُطْعَ وَجُلَانَ بِنا رَجُلِ عَلَمًا فِلاَ فِطَاهِلَ عَلَى وَاحْدِ مِنْهُمَانِ}؛ لأن البد ترمض، البصرر كل واحد صب، أحداً لهضها: ودلت لا يوجب النصاص بخلاف تنصر؛ لان الإزهاق لا شجراً.

قوله: (وَحَلَيْهِمَا نَصَلَقُ الذَّلِيّةِ) يعني حيث دية حميع الإسدان؛ لأن دية البد سنت دية التصري ويكون دلك عليهما حيدين. وكنه إنه حتى وجلال على رجل فيما دول التحليل صا يجب على الواحدية القصاص لو القرد، فلا قصاص عليهما كما لو فلما منه، أو قطعا بدي أو رحلة وعنهما الأرش تصفان وكذلك ما راد على ذلك في العدد، فهو للتسؤلة عدًا لا قصاص عبهم، وسيهم الأرش على عددهم بالسوية.

وقان الشافعي: يحب القصاص على الفاطع، زال كتروا.

قوله: وَوَإِذَا قَطْعِ وَاحَدُ لِيشَى وَخَلَيْنِ فَحَصْرًا قَالِمُمَا أَنَّ يُطَخَّمَا لِمُسِنَّةً وَيَأْخَذَا مِنَّةً يَصَلَّفُنَا اللَّذِيَّةِ يَقْضُهُمُونَا بِصَلَّفَانِينَ بِعِنِي نَا فَدَانَ مِنْ قَدِيدً فِي قَدَّ فَسَنَاهُهَا ۚ لَأَنَّ كُلُّ وَاحْدُ مُهِمَا أَحَدُ بَعَضَ حَمْدُ وَنَقِي لَهُ الْغِيشَرِ. فِيرِحَعِ فِي ذَلِكَ النَّذُو إِلَى الأَرْضِ.

قرئه: ﴿وَإِنْ حَضْرَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا قُطْعَ يَذُهُ وَلِلاَخِرِ عَلَيْهِ بَصَفَ دَيْقٍ يَمْنَ نَصَفُ هَيْمَ ف هية حسع الإنسال. وإنما يتبت له قطع باده سع عبد الأسر، الآن حقه أدبت أي حميع البد، وإنما سفط حقه عن بعصبه بالمراضعة، وإد عال الآخر، وإلا مراضعة، فحاز له أن يقتص، والا يلزمه اسطار العالما: لأن العالم بجور أن يطلب حقه، ويجاز أن يعقو، فإذا حصر العالم، كان له دية بده، وإذا عدا أحدهما بطل حقه، وكان ناتاني أن يقطع بده وإن ذهبت بده بأده ساوية لا شيء عليه، لأن ما تعين فيه غضائي فات مير هملة. وهن قطع بد رجل عمداً، ثم نشله عمداً قبل أن بعراء قان شاء الإسام قال: اقطموء، ثم اقتلوه، وإن شاء قال: القلوم، وهذا قوق أبي حبيعة.

وعندست يقتل، ولا بمطع.

معناه: أن عند أبي حيفة للولي أن يقطع يده. ثم يقتمه، وعندهما: يقتله، وسقط حكم أليد.

طوله: ﴿وَإِذَا أَفَرُ الْعَبْلُ بِغَتَلِ الْقُمَدُ قَوْمَةُ الْقَرَدُ} وقال زمر: لا يصبح الواره، لأنه يلاني حق طمولي بالإنطال، فعبار كما إذا أفر بعال.

وافقا: أنه عمير معهم فيه؛ لأنه مصر بنصمه، فقيل: إللوارد على نصمه، وأما إذه للر بقتل الحظأ لم يلزم الدولي، وكان في وقنة العمد إلى أن يعنق.

قُولُه: وَرَمْنَ رَمِّى وَخَلاَ عَمْدًا فَنَقَدُ مِنْهُ السَّهُمُّ إِلَى آخَرَ فَمَانَا فَعَنْيُهِ الْمُتِمَاصُ وَلاَّوْلُهُ، وَاللَّهُمُّ لِلنَّانِي عَلَى غَلَالِتِهِ)؛ لأسها حابتان إحدامها: عبد وموجبها الفصاص، والثانية: خطأ، وموحبها الذية، ومَا أوجب الذية كان عنى الماقلة.

## كتاب الديات

اللدية المدل المفدي.

والأرش: اميد للواحب بالجابة على ما دون النعس.

والدية. عمارة عما يؤدي في بدل الإنساد دون عيره.

والغلمة: الله بنه يقوم مقام العائب، ولم ينهم الدية فيمة؛ لأن في قيامها مقام العائد فصوراً لعلم المعالمة ينهما

ثم الدية نجب في قبل الخطأ وما جرى بخراء، وفي شبه العمد، وفي النشل بسسب. وفي فتل الصبي، والمجنوب؛ لأن عمدهما حطة. وهذه الدينت كام، على العافلة إلا فتل الأب ابته عمداً، فإنها في مانه في تلاث سبين، ولا ذهب على الدفية.

قوله رحمه الله: ﴿ وَا فَعَلَ رَجُلُ رَجَلًا مَنِهِ عَمَدِ فَعَلَى عَاقَلُتِهِ فِيْهُ مُغَلَّطُهُ وَعَلَيْهِ الْكُفُارِةُ ﴾ سَي مِنَا الْفَعَلَ شَهِ صَمَدًا؛ لأنه شابه العبد حَيْن قصد له الْفَعَلِ، وشابه الحَمَا حَيْنِ لَهِ يَعْنِهِ بِهِ سِلاحٍ، ولا بِهَا حَرَى عَرَاهِ قَسَارِ عَمْنَا خَطَا.

قولدة (وَدِيدُ أَنْبُهِ الْغَلْمُ عَلَّهُ أَنِي خَبِيمَةً وَأَنِي يُوسُفُ مِاللَّهُ مِنَ الإِبَلِ أَرْبَاعُا إِلَى أخرِهِ، وقال عمد: التولنُّ الالون حدة، وللاثون حدعة، وارسون لنبه كلها حاملات في بطربُ لولادها بعن الأربعين.

قوله: ﴿وَلا يُقُبِثُ النَّقَلِيظُ إِلاَ فِي الإِبْلِ خَاصَةً﴾؛ لأن السحابة رضي الله عنهم لم شنوه إلا قبهة.

قوله: وَقَوْنَ قَصَلَى بِاللَّمَةِ مِنْ غَيْرِ الإبلِ لَمْ تَنْفَلُطُّ؛ حتى أنه لا ير د في الغضة على عشرة الاف، ولا في الذهب على ألف ديمار.

قولما: ﴿ وَقَتُلُ الْخَطَّا لِنَجِبُ فِيهِ اللَّيَّةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ. وَالْكُفَارَةُ عَلَى الْغَانِينِ قنول تعالى: ﴿ وَتَن قَتْلَ تَوْتُ خَلُكُ فَاعْدِيرُ رَفِيْهِ لَوْسَوْدِيةً شَنْكُنَهُ إِلَّىٰ أَلْمُهُ لَهِ الْأَدْ

قوله: ﴿وَاللَّبُهُ فِي الْعَظَامُ مِائَةً مِنْ الإِبِلِ أَخْمَاتَ إِلَى أَخْرِقٍ وَكُذَّ عَنْدَ مَانَتُ وللشاهمي لا أنهمنا جعلا بدل ابن المحاض ان نبون.

قُولُه: ﴿وَمَنْ الْغَيْنِ أَلْفُ دُمِارٍ} وَمَدَ لا خَلَافَ فَـه.

قُولُه؛ وَوَمِنْ الْوُرُقِ عَشَرَاةً الْأَفِي يعني وزن سمة.

وقال مالك والشامعي: النا عشر ألف درهم.

ول مورة الساء: 20.

قوله: ووَلا لَئِتَ الدَّيْةُ إِلاَ مِنْ خَذَهِ الآثَوَاعِ الْفَلَافَةِ عَنْدُ أَبِي خَيِفَةً. وَقَالَ أَلُو يُوسُفِ وَمُحَيَّدُ: وَمِنَ الْبَقْرِ مِانَّنَا بَقُرَةً وَمِنَ الْغَمِ أَلَفَا شَاةٍ. وَمِنْ الْحَظْلِ مِانَتا خُلَّةٍ كُنْ خُلَّةٍ فَوْلَالِهِ إِزَارِ وَرِدَا، قَبِيدَ كُلُ حَالًا خَسُونَ دَرِهَا، وَيُسِدَ كُلُ بَغْرَةً حَسُونَ دَرْهَا، وقيمة كُلُ شَاةً خَسِدَ دَرِاهِمِ.

قوله: ﴿وَقِيْقُ الْمُسْلِمِ، وَاللَّمْنُ سُواءً ﴾ قال في النهاية: ولا دمة في النستاس على الصحيح.

وقال الشافعي: دبة اليهودي، والنصرام أربعة آلاف درهم، ودية الخوسي تناساته ترهم.

واما الدراة: قديتها نصف دية الرجل بلا حلاف؟ لأن العراة جعلت على النصف من الرجل في ميرالها وشهادتها، فكذا في دينها، وما دون النفس من العراة معتبر بدينها.

وقال سعيد بن المسليب: تعاقل المراة الرحل إلى كلت دينها. معناه: أن ما كنان أقل من ثلث فلدية عالمرجل، وانسرأة فيه سواء.

وقد روي أن ربعة بن عبد الرحل سأل أن السبيب عن رحل قطع أصبع أمرأة، فعال: قبية عشر من الإبل، قال: فإن قطع أصحبن، قال: فبها عشرون من الإبل، قال: فإن قطع ثلاث أصابع. قال: فيها للالون، قال: فإن قطع أرساً، قال: فبها عشرون من الإبل، قال: ربعة لما عظم ألمها وزادت مصينها، قل: أرشها، فقال له: أهرائي أنت؟

قافى: لا، بل حاهل متعلم، قال: هكدا السنة أراد سنة زيد بن قابت.

قولد: ووَقِي النَّفْسِ الدَّيْفُ، وَفِي الْمَارِنِ الدَّيْفُ، وهو مه لأنَّ من الأنف، ويسسى الأربية، وقو قطع الدارن مع الفصمة لا يزاد على دية واحدة؛ لأنه عضو واحد.

قوائد: (وأقي الأسنان الذيّة) يعني اللسان القصيح. أما نسان الأحرس فهم حكومة، وكذا في تطع معلى اللسان إذا منع الكلام شجب الدية كاملة لتقويت السفعة المقتسودة منه، فإن قدر على المتكلم بمعنى الحروف، دون بعض لسبت الدية على عدد الحروف، وهي شابة وعشرون حرداً فما قدر عليه من الحروف، لا يجب عليه فيه شيء، وما لا يقدر عليه مبه الدية بقسط، والعسميع أنه بقسم على حروف النساد وهي شابة عشر حرفاً: الألف، والناء، والمعام، والعالم، والجيم، والمثال، والمجمع والنوا، والراء، والمار، والسين، والشرب، والنوا، والمعام، والمعام، والكام، واللام، والنوا، والنوا، والناء.

فال الإمام خواهر زاده: والأول أصح.

قوله: ﴿وَقِي الذُّكُو اللَّذِينُ مِنِي الدكر الصحيح. أما ذكر العنين، والحصي، والحنفى

نفيه حكومه عدل، وإنما وجبت أندة يقطع الذكرة لأنه بتوت بدلك صعمة الوطه، والإيلاج، وقرمي بالبول ودفع أنان أندي هو طريق الإعلاق، وكنا في اختلعه الذية كالمنة؛ لأنها أهل في منعة الإبلاج، والدفي، والقصية كالنابع فاء وهذا كله إذا قطع الدكر، والأنبان بافتيان أما إذا قطح، وقد كانت قطعنا في حكومة؛ لأنه يقطعها يصبر خصياً، وفي ذكر الحمس حكومة؛ ولأنه لا سعم للدكر مع فقاعما، وإن فقع الأنبى، والدكر بدفعة وأحدة إن قطعهما مرضا بحث ديان ولى قطعهما هولا إن قطع الذكر والذكر بعن الأخيل الديا كالمقاد أولى الذكر مع الذكر مع نقائد على الذكر مع نقاعها.

قال أبو الحسن: الأعضاء التي تحد، في كل عضو صها دية كاطة للالة اللسان. والأطف، والذكر.

باقونه: روابي الغفل إذًا طرب رأسة فللعب غفلة الذلة، لأن لذهاب العفل يتلف معملة الاعتباد عصار كلف للمعرا ولأن أمال الهبود تحري عرى أمعان المهاهم وكذه ولا معمل أر عمري أو عمري أو دوفه أو كلامه.

ود. روي أن عمر رصي هذا عنه فضي في رجن واحد بأواع ديات صرف علي وأساء فدهد عقله وكلامة وسعه ويسره.

قوله: (وَقِي النَّحَيْةِ وِذَا خَنَفَتْ قُلَمْ لَلْبُتُ الدَّبَةُ) بِعِي خَيَّةِ الرَّحَلِ. أَمَا خَيَّهُ السراة، فلا شيء بيناه الأما معص.

وحكى من أي حقفر الحندواني أنا اللحبة على (19% أوحمة

إ - إن كانت والرة لجب مفية كاطفر

2. وإن كانت شعيرات فلبله محتمد لا يقع بها جمال كامل فقيهم حكومة.

 3- وإن كانت شعرات منفرنات تشهيم، فلا شيء فيها؛ لأم أزال عبم الشعر، فإن شت بيناء.

عمن أي حليفة: لا يعرب فلها شيء في أخره وفي الدناء لجب حكومه؟ لأنها المقص قلت.

وعداهما النجب حكومة في الخر الرهباء وينسوى العلماء والخطأ في ذلك على التشهور، وفي الشارب حكومة وهو الأصح؛ لأنه نابع للحدة فصار كنعتس أطراعها، وفي حجة العيم وواجدال في روية الأصل: حكومة، وأن رواية الحسن عن أبي حيمه فيماها لأن الفيمة فيها كالدية في الحرء كنا في الكراحي، وفي الخاجيل الفياة، وفي أحامها علمه المديد. قوله: (وقلي ضغر الرأس الحكيفُ بعلي إذا في بنات سواء حلقه، او انتقاء ويستوي مي ذلك الرجلي، والعراف؛ لاجمة يستوبان في النجمل مد، وأما شعر الصدر، والساق تفيه حكومة؛ لأنه لا يتحمل به الحمال الكامل ولا فصاص في المنجرة لأنه لا يمكن المساقلة بيه، وإن حلق رأس وحل صبت أيض، فعاد أي حايفة الا شيء بيه.

وعند أبي يوسف: فيه حكومة. وإن كنان عنداً فعبه أوش النفصال.

قوله: ووقى المُعتَنِّن اللَّذِيَّة، وهي النِّنَائِن الدَّيْة، وهي البَّحَلَثِ الْفَيْف، وهي الأَخْلَقِ المُنْيَّةُ، وفي الشَّفَتُنِ الدَّيَّة، وفي الأَنْتَشْنِ الدَيَّةُ وفي نطيعُ الْفَرْأَةُ الْمَايَة، وفي كُلُّ واحد مِنْ طَدْهُ الأَسْبَاءِ تَصَعْفُ الدَّبَةِ، وفي دين الأخرر السحرة مصف الدياء، وكاما في عين الأحول، والأعسى.

وقوله. الاولى الدى المعرفة الديةي: يعني دية الدراء، وعي الصعد دية الرحل؛ رهي الجعمة لصعد دية السرأة، وفي حلمتي لديمها الدية كاملة العوات الإرجماع وإمساك اللين، وفي الجدمة نصف الدية، وفي لدي الخش عند أي حيمة؛ ما في لدين الدراة وعندهما تصعد ما في لدين الرحل وتصف ما في لدين الدراة على استلهما في العبرات، وفي الد الحيني ما في يد المراة عبد أي حيمة، وعندها التبعد ما في يد الرحل والتبعد ما في يد المرأة، فإن فتل المؤلفي عملةً فتيه الفضاص، وفي ندي الرجل حكومة.

قولهم ورنبي أشفار العينين الذية أو في أحدهما وقع الليّغة عدا إذا لم يست. أما إذا نست، قال شيء طبه ولا قصاص فيه إذا لم يبسته لأله شعر، ولا فصاص في الشعر، ولو قطع الحقوق بأهدامها. المبها دية والحدة؛ لأن الكلّ كشيء واحده وصار كالعارف مع القصاء.

قوله: روقي كُلِّ أَصْبُعِ مِنْ اصَابِعِ الْبُدَيْنِ، وَالرَّجْلَيْنِ غَشْرُ اللَّيْةِ) لَفُولُهُ عَليه السلام: وفي كُل اصلع عشر من الإطراء"!

 <sup>(4)</sup> طال عبيه فاسلام: هومي كال أصبع عشر من الإطارة قاشت. رزي من حابيت أن موسى؟ ومن حقيت بن عشر، ومن حدث عمرو بن شعب عن أبيه عن حدده ومن حديث عمرو من حزه: ومن حديث عمر بن الحطاب.

فيعدات في مرسى: أغرجه أبو داوى والسائي من سفيدان في فروما عن عالب العار عن العبداين هلال عن مسروق بن أولى عن أي مرسى عن اللي صلي هذا عبه وسليد قال: والأهبائع موان عشر عشر من الإطاري النهي، ولمرحه أبو الازدان شمة عن غلال العار عن مسروق له لبن سهما عبدان هلال

النظر المعصول: في حمد الرابة (372/4-173).

كتاب الدياث كتاب الدياث

قوله: ﴿وَالْأَصَافِعُ كُلُهَا سُواءُ﴾ يعني صغيرها وكبرها سواء فطع الأصابع دول الكف، أو فطع الكف، وفيه الأصابع وكفا القدم مع الأصابع، وأو قطع الكف مع الزمد، وفيه الأصابع فعليه دية الأصابع، ويدخل الكف فيها سعاء لأن الكف، لا منفعة فيها (لا مها وأنه قطع اليد من نصف الساعد لغي الأصابع: دينها، وفي الساعد: حكومة عبدهما.

وقال أبو يوسف: يدخل أوش الساعد في دية الأصابع، وإن قطع الفراع من المصل حطأ فقى الكف، والأصابع بصف الدية، وفي الشراع حكومة عندسة.

وقال أبو يوسف: بيه نصف الدياه والذراع العارما فوق ادكم النع، وكانا لو قطع البدامع العصادة أو الراحل مع اللحة عليه نصف الدياء وما نوق اللدم عنده البع

وقال أبو حيفة: لا ينبع الأصابع غير الكف، وكدا أصابع الرحل لا بتحها غير القدم.

قوله: ووَكُلُّ أَصَّلُع فِيهَا تَلاتُ مُعاصِلُ فَهِي أَخْدِهَا لَمُنَّ هَبَةَ الأُصَّحِ وَمَا فِيهَا مَفْصِلاَتِ فَهِي أَحَدِهِمَا نِصُعُنَّ فِيهِ الأَعْلَيْمِيّ؛ لأن مَا فِي الأَصْبَعِ بَمْدَهِ عَلَى أَصَلُها كَمَا القَسْمُ مَا فِي اللَّذَ عَلَى عَدْدَ الأَصَابِعِ، والقَطْعِ، والشَّلُلُ سَوَاءَ إذَا ذَفِيتَ صَعْمَتُهُ بَالْحَايَةِ عَلَهُ.

قولة: ﴿وَقِي كُلِّ مِنْ خَمْسُ مِنْ الإِيلِ بِعَنِي إذَا كَانَ عَطَاءُ أَمَا فِي العبد بحث القصاص: ودية من المرأة تعلق دية مس الرجل.

وقواه: هميس من الإبلهة وهو تصفى عشر الذية، وإن كان من الفراهية فعلمسمائة درهم وهذا إذا سقطته أو اسودت، أو احسرت، أو اسرت ولو نسقط فإن فيها الأرش ناماً ولا فصاص فيها إجماعاً؛ لأنه لا يمكن أن يصرب سه مسود، أو تحدير ويجب الأرش في ماله، وأما إذا اصفرت، فعن أي حيفة اروايات، في روايه: تحب سكومة، وفي رواية: إن كان معلوكاً، فحكومة وإن كان حراً، فلا شي، فيها.

وفي الحجهةي: إذا استرت، أو اصفرت. بعدد أي حيمة: إن كان حراً، فلا شيء وإن كان عيداً محكومة. وعندهما حكومة ني الحرة والعمد.

وعنه زفره لحب أرشها فالأر

قوله: ووالأنشاق والإطاريق كُلُها شواه}؛ لابها مساويه في الدعم،؛ لأن الطواحين وإن كان فيها سفعة الطعن، ففي الصواحك زبة بساوي ديك، ونو صرب وحلاً على فده حتى الدفط البناءة كالها وهلي اثنان وتلاثون سم، مشرون ديرساً وازيعة الناب واربع فالها واربع صواحك كان عليه دية واللائة أحاس دية، وهي من الدياهم سنة عشر الف مرهم في السنة الأولى لكنا الداء ثات من الدية الكاملة وثلث من ثلاثة أحماسها، وفي فسنة الثانية ثلث الدية وما بقى من الثلاثة الأحمةي، وفي السنة الثانية ثلث الدية وهو ما يقي من الدية الكامية.

قوله: وَوَامِنَ صَرَبَ غَصَارًا فَأَذَهَبَ مُنْطَعَةً فَقِيهِ دَيَّةً كَامِيةً كِنَا لَوْ فَطَعَةً كَالَيْدِ إِذَا شَفْتُهُ، وَالْقِيشِ إِذَّ فَاهِبَ طَوْمُهَا} لاَمَ المقصود من العصو السعمة، فاحاب مقصعة كدهاب عبده وامن ضرب اصلت وحل فالقطع ماؤه بيب الدين، وكذا لو الحديدة لأنه فوت جالاً على الكفائ، وهو استواء العامة، وإن والك الحدولة لا عربي، عليه

قوله: ﴿وَالشَّجَاحُ عَشَرُهُ} يعني التي تحمل بالوجه، والراس: لأن ما سوى ذلك معة يقع أن البعد لا يعال له شحق وإلمه إقال له حراسة.

قوته: والْمَحَارِضَةُ، والْمُنَاهِغَةُ، واللَّذَاهِئِيَّةً، وَالْمُنْطِعَةُ - وَالْمُخَالِّحِمَةُمُ مَا غَارِضِه: التي تعرض الحلم، ولا يخرج منه الدم.

والدامعة. التي يحرج منها ما يشبه الدمع. وقبل: النبي تطهر الدم ولا تسبله.

والدامية: التي يحرح سها الدم ويسبل

والناصعة: التي تنضع اللحم أي تقطعه.

والمتلاحة. هي التي تدهب في اللحم أكثر من بياضعة.

قوله: (وَالسَّمُخَاقُ، وَالْمُوصِحَةُ، وَالْهَاسِمَةُ، وَالْمَنْفُةُ، وَالاَمْةُ، السنجان: التي تصل إلى حمله وقيقة فوق العظم تسمى قلك الخلفة السنجان حملها وراضها، والله فيل للعم الرقيق: سامين.

والموضحة هي التي توضح العظم أي تبيته.

والفائمة. هي التي تهشم العطم أي تكسره.

والمفلة: هي التي تنفل العظم بعد الكسر أي بحوله.

والأمه: هي التي عمل إلى أم الدماع، وهي حلده نحت العظم فوق الدماغ.

وقيل: هي التي تصلى إلى أم الراس، وعن التي فيما الدماع ومصفا مصامعة. وهي التي تصل إلى الفصاع، وإنسا لم وذكرها النابح؛ لأن الإسمان لا يعيش مصا في النصب، علا معنى لذكرها.

قوله: وفني الْمُوفِيخَةِ الْقَصَاصُ إِنَّهَ كَانِتُ عَمَدًا)؛ لأن السالة بهيا مبكنة بأن تنهي السكين بلي العصم، لتنساويان ولا تكون الموصحة إلا في الرائس، وإبنا حص الموضحة، لأن ما فوفها من الشجاح لا فشاص فيه بالإصدع وإن كان عبداً كالهاشة، والمنقلة، والأمنة لأنه لا يمكن العمالية فيها؛ لأن الحاشة تكسر العطم ولا قصاص في عظم، وكذا المنقلة، والأمة يتعذر فيها العماللة، وأما ما قبل الموضحة نفيها خلاف روى الحسر، عن أي حديقة: أنه لا فصاص فيها؛ لأنه لا حداثية تشهر السكس لليد.

وذكر عمله في الأصل: وهو طاهر الرواية أنه عنه القصاص إلا في المستحاف، فإنه لا قصاص فيها ليماعاً.

ووجه ذلك: أنه يمكن المساوة فيها؛ إذ لبس فيها كمر عظم ولا خوف هلاك غالباً، فيسير غور الجراحة بمستان، ثم تعمل حديدة نقمو دلك وبقفاها في اللحم إلى أحرها، ويستوفي منه مثل ما فعل.

وأما السمحاق: فلا يمكن المماثلة فيها؛ لأنه لا يقافر أن يشق خلف حتى يشهي السكور التي خلفة وقيقة فوق العظم، فتعلم الاستبناء، فسقط العصاص ورجع إلى الأرش.

قوله: ﴿وَلاَ قَصَاصَ فِي لِفَيَّةِ النَّسُجَةِ جِي مِنْهُ يَعْمُومُهُۥ لِهَمَّا هُو عَلَى رَوْلَيَّةُ الحَسن عن لَّي حَنِيفَةً. وَأَمَّا مَا ذَكُرُهُ تَحْمُدُ مُسْحَمُولُ عَلَى مَا قُولُ المُوضَحَةُ.

قوله: (وَمَا دُونَ الْمُوضِحَة فَقِيهَا خَكُومَهُ عَلَلَ الصيرِ الحكومة على ما فاته الطحاوي: أن يقوم بو كان معلوكاً، ونيس به هذه الشخة، ويقوم وهي به، تج ينظر كم نقص ذلك من قيمة العبد، فيجب ذلك القدر من دية الحر، فإن كان نصف عشر القيمة بيجب نصف عشر الدية، وإن كان ربع عشر فريع عشر، وكان أبو الحسل بكر هذه ويقول اعتباره بؤدي إلى أن يحب فيما دون الموضحة أكثر مما في الموضحة؛ لأنه يجوز أن يكون نقصان الشجة التي هي السمحاق في العبد أكثر من نصف عشر فيمته، فإذا أوجبنا مثل ذلك من دية الحر أوجبنا في السمحاق أكثر مما بجر. في الموضحة، وهذه لا أم

وقال أبو الحسن: تقسير حكومة العدل: أن ينظر بني أننى شحة قما أرض مقدود وهي السوصحة، فإن كان هذا بعيف علق وحد، نصف أرض السوصحة، وعلى هذا الاعتبار قال شيخ الإسلام: وهذا هو الأصح، لكن هذا إنما يستقيم إذا كانت الجناية على الرحمة أو الرئاس؛ لأنهما موضع السوصحة، وإن كانت الحماية على عبرهما كانت الفتوى على قول الطحاوي.

وقال بفضهم: نفستر ٤٠كومه: هو ما نحياج إليه من النقفة. أو أجرة الطبيب. والأدوية إلى أن يترا.

وعن على كرم الله وحيمه: أنه أو عب في السلحاق أربعةً من الإبل، وهو محسول

348 كتاب الديات

عندية على وجه الحكومة لا على وجه النقدير.

وعن حماعة من العلماء: أنهم فدروا في السمحاق كربعين منفالاً قيمه أربع من الإمل وفي المتلاحم للالين مثقالاً فيمة للات من الإمل، وفي الناصفة عشرين متفالاً قيمة معبرين: وفي الدائمة الكوى التي يسبل سها الدم التي عشر مثقالاً وعتما قيمة بعبر وربع، وفي الماصة الصغرى وهي ثلني يلتحم فيها الدم ولا سبيل سنه متافيل، وفي الخارصة حسمة مقامين، وفيما دونها أربعة مقافيل.

قوله: ووقعي الطوهيخة إذا كَانَتْ خطةً يصفيُ غَشْرِ الطَّبْعِ) وذلك حسسته درهم مي الرحل وماثنان وخسون في الدراة، ويجب بالك على العافلة، وذن أدى من الإبل أدى مي موضحة الرحل حسباً من الإبل. وفي الدراة نصف ذلك

قوله. روفي الْبَاشِمةِ غَشْرُ الدَّنِةِ) وهو من الدراهمِ الله درهم، ومن الإلل عشر. وفي الدالة تصد. ذلك.

قوله: (وفي الْمُتَقَلَّمُ خَشَرٌ وَالِعَلَّمُ خَشَرٌ) وهو من الدراهم الف وخنسمانة. ومن الإبل حسمة عشر

قوله: ووقي الأمَّة للكُ الطيَّمَ، وبي ثلاث أمات دية كامله، وفي أربع دية وللت

قوله: ﴿ وَوَقَى الْجَائِفَةِ لَكُتُ عَلَيْهِ } وهي عن طراحه، وليست أمو اشتجاج، والمائذة ما تصل إلى الجوف من النظرة إلى الموضع الدي إذا وصل إليه المتوات كان مقطرة، فإن كانت الحراجة بين الاشبياء والدكر ختى تصل إلى الحوف، فهي حائمة، ثم ما كان أو نبه حسيمائه دوهم بما أنوفها في الحطأة فهير على المعافلة إلى الحرامة أو ما كان دون دلك، ففي مال الحالي، وهنا أي الرحل أما في المرامة فتحمل العافلة من الحالية عليها حائمين وحد بين فضاعداً؟ لأن الدي يعتبر في الملك بصف عشر العافلة من الحالية عليها حائمين وحد بين فضاعداً؟ لأن الدي يعتبر في الملك بصف عشر العابة.

قوله: وَقَائِلُ تَقَدَّتُ فَهُمَا جَائِفُنَانَ قَعْبِهِمَا ثَنَّكُ اللَّذِيقِ قَضَى يَدَلُكِ أَوْ بَكُر الصَّديق رضى انه عبه.

قوله (وَقِي أَصَابِعِ اللَّهِ بِعَلَمَا اللَّهَةِ)؛ لأن بي كل اصلع عشر المبد، فكان بي الحسان بعيف الديد.

قوله: وقَوِلاً فطعها فغ الكُفُلُ فَفيها بطّفُ الدَّيْقِ)، لأن الذّه ندع ها: إذ البطش إما هو مها، ومر قطعت الله، وفيها أصلع وأحدة، فعلمه دبة الأصلع وليس عليه في الكف شيء، وكذا إذا كان فيها أصلعان، أو للالة نعيه دية الأصابع لا غير عناب الديات عناب

ولو قطع كفاً لا أصابع فيه قال أبو يوسف: فيه حكومة لا يبلغ بها أرش أصبع؛ لأنّ الأصبع يتبعها الكفء والنبع لا يساوي العتبوع.

قوله: ووَإِنْ قُطَعْهَا مَعَ نِعَلْفِ السَّاعِدِ فَفِي الأَصَابِعِ. وَالْكُفُّ بِصَلْفًا اللَّهُ وَلِي السَّاعِد خُكُومَةُ عِنْدَ عَنْدِمِهِ.

وقال ابو يوسف: ما فوق الكف، والقدم تبع للأصابع، وعلى هذا إذا قطع للبد من العضد: أو الرجل من التجد، فصدهما: فيه الديد، وما فوق الكف، والقدم عيه حكومة.

وهند أبي بوسف: ما هوق الكف، والقدم تبع للأصابع، وكدا إذا قطع البد سن المسكب، فهو على هذا.

قوله: ووالي الأصليع الزائدة لحكومة غاللي تشريفا للادمي، لأنها حزء من سه. لكن لا مفعة فيها ولا زينة، وكنا السن الزائدة على هذا.

قوله: وَوَقِي عَيْنِ الطَّبِيُّ وَلَسَانِهِ وَدَكُرِهِ إِذَا لَمْ يَعَلَمْ صِحَّةً ذَٰلِكَ خَكُومَةً عَدَلٍ} ومعرفة الصحة في اللسان: بالكلام، وفي الذكر: بالحركة، وفي أنعين: سا يستدل به على النظل.

وقيل: في معرقة عين الصبي إذا قوبل بها الشمس معتوسة إنا دحت، فهي صحيحة وإلا قال، واستهلال المصبي ليس بكلابه وإنها هو تجرد صوت، وفي ذكر الصين، والخصي حكومة؛ لأنه كاليد الشلاء، وفي من الصغير إذا لم ينفر إذا نبت لا شيء فيها عند أبي حيفة.

وقال أبو يوسعه: ايها حكومة، وأما إذا لم تبت فقيها دية السي كاطفه واي أدن المصغير وأنف الدينة كاملة، وفي يديه ورجليه حكومة بعني إذا لم بعش ولم يقعد ولم يحركهما. أما يؤذ وحد دلك منه وحبت الدنة كاملة، وفي ندي الرجل حكومة، وفي أحدها نصف دلك، وفي حلمة لديه حكومة دون دلك، وفي بسان الأحرس، والعبن المقالمة الذعب نورها، والمبن الدوداء القائمة، واليد الشلاء، والرجل الشلاء، والمركف المقطوع الخامة، والأنف المقطوع الأرنية حكومة، وكذا لدي المرأة المقطوع الحلمة، والكف المقطوع الحلمة،

وقو قلع من غيره بردها صاحبها في مكانها ونت اللحم، تعلى الفائع الأرش كاملاً: لأن العروق لا تعود إلى ما كانت عليه، وكانا (ذا قطع أذنه والصقها فالتحمت، وفي الظفر إذا نبت كما كان لا شيء عليه.

قوله: ﴿وَمُنْ شَيْعٌ رَجُلاً لْمُوضِحَةً فَذَهْبَ عَقَّلُهُ أَوْ مُنْظُرُ رَأْسِهِ} قلم يسِت (دَخَلُ

أراش الْمُوضِّحة في الدَّية) ولا يُعَمَّلُ ارْسُ المُوضِّعَة في غير هَذِين.

وقال الحسن من زياد: لا به حل أرش الموضحة. إلا في الشعر حاصة.

وقال رفر: لا يدخل أرشها في شيء من ذلك. ا

وقولة: براو شهر رأسه»: يعني صبعه. أما إذا تبائر بعضه، أو شيء يسير منه، فعليه أوش الموصحة، ودخل فيه تشمر، وذلك أن ينظر إلى أوش الموصحة، وإلى الحكومة في الشهر، فإن كانا سواء لجب أوش الموصحة، وإن كان أحدهما أكثر من الاحر دخل الأقل في الأكثر، وهذا إذا لم ست شهر رأسه. أما إذا بيت ورجع كما كان لم يلزمه شيء.

قوله: (وإلَّ فَهْبَ سَلَعُهُ أَوْ تَصَرَّوُ أَوْ كَالْأَمَّةُ لَعَلَمْ أَوْسُ الْمُوصِحَةِ مَعَ اللَّبَةِ) هذا إذا لم يحصل مع الحاية موت. أما إذا حصل سقط الأرض، ويكون على الحالي الذيه إن كانت الحداية خطأ، فعلى عاقلته وإن كانت شبعاً، فني مانه وكل ذلك في أثلات سبن سواء وحدث على العاملة أو في حاله.

قوله: ووَمَن قطع أصلع أصلع وخل فشلت أخرى إلى جانبها ففيهما الأول ولا يقام أن الأرض ولا يقدم علم أبي خليفة وعلى فله القطاص في الأفرائي، والأولى في الأخرى، والأولى وعلى هذا إذا شده موضحة عمداً، فذهب سية عقله، أو شعر وأسه لا نصاص فيهماه وعليه دية النقل، والمستر إذا لم ينت ويدخل أوش الموضحة فيها؛ لأن الجناية حصلت أن عضو واحد بغط واحد.

والأصل: أن الحتابة (دا حصلت في عضو واحد واللمت شيتين دعل أرش الأقل في الأكثر، ومنى وقعت في عصوبين وكانت حطة لا بدحل وإن كانت عملةً نجب أمال في الجميم ولا نصاعص في شيء من ذلك عبد أن حيفة.

وعندهما: يحب القصاص في الأول. والأرش في الناني كما إذا قطع أصحاً فشلت أحرى.

قوله: ﴿ وَمَنْ قَلْعَ سِنْ رَجْنِ فَنَبَنْتُ فِي مُواضِعِنَا أَخْرَى سَقَطَ الأَرْضُ} هذا عبد أبي حسمة.

وقال أبو يوسف ومحمد: عليه الأرض كاملاً؛ لأن الجنابة قد تحقصتها والحادث تعمة مبتلة من الله تعالى

ولأبي حشفة: أن الحيالة العدمات معلى، فتبلو كما إذا قلع سن صغير فنبت لا يجب الأرش إحماعاً.

فوله: وزمنَ طاخ وَجُلاً طبخة فَالتَّحَمَّتُ وَلَوْ يَتَقَ لَهُ اللَّهِ رَيْشِتُ النَّلْعُلُ سَقَطَ

الأرثق عِنْمَة أبي حَسِمَةً) لزوال الشهر، والأرش ليما يحب بالشهر، فإما رال لم بنق إلا عمرد الألم ومحرد الألم لا يجب به الأرش كما لو ألطب، فالمه.

قوله: ورقال أنو يُوسُف. عليه أرش الأنهم، ومو حكومة عدل.

قوله: ﴿وَقُالَ مُحَمَّلُ: عَلَيْهِ أَخْرَهُ الطَّبِ وَلَهُنَّ اللَّذَاءِ)؛ لأنه بمما لرمه احرة الطبيب وشن الدواء بمعلم، فصار كأنه أحد ذلك من ماله.

قوله: (وَهَنَ جَرِعَ رَجُلاً جَوَاخَةً لَمْ يَقَدَّصُ مِنْهُ خَلَى يَشَرَأَ)؛ لأن الحرح معتبر بدا يقول اللج، فونما يستري للى النصل، فنوحب حكمها، فوجب أن نتنظر بد ذلك.

قوله: (وَمَنْ قَطَعُ بُدَ رَجُلِ خَطَأَ مُمْ قَتَكَ قَبَلَ الْبَرَءِ فَعَلَيْهِ اللَّيْهُ وَمُنْفَطَ أَرْسَ الَّيْهِ) معناه فتله حطأة الأن احماية من حسن واحد، فدخل الطرف في النفس، ولو قطع بده عماء تم فنه بالسيف الماولي أن يقطع بده، ثم يقتله عبد الن حسمة.

وقال أمو يوسف و محمد؛ إن معن ذلك تبل طور، بعليه القنياص في الفسر وسقط حكم اليا، وإن قطع ياء عاقبص أنه بهاء تم مات فإنه بقس المفتص صعة لأنه نبين أن الجماية كاسته فعل عسد وحل فلمقتص القود واستعام العظع لا يوسب سفوط القود.

وعن أبي يوسف: أنه يسقط حقه في القصاعر؛ لأنه لما أقدم على الفطع، فقد أراد عمد وراده، فلنا: إلله أفلام على الفطع ظلاً أنه أن حقه فيه وبعد السراة تبير أنه في القود، فلم يكن مبرئاً عنه بدول ألعلم به، ومن له الفصاص في الطرف (ذا استوفان أم سرى إلى الفسن، ومات صمر دية النفس عند أبي حنيفة؛ لأنه فتل بعير أمن: لأن حقه في الفطع، وهذا وقع فتلاً إلا أنه القصاص سقط للشيف: فوجاء العال، وعندهما: لا يضمى؛ لأنه استوفى حقه وهم القطع، ولا يمكن التقييد توصف السلامة لما فيه من مند باب القصاص! لا الأحمال عنداً عنداً في من منذ باب القصاص! لذا لحمال عنداً، فيات من ذلك، فللوقى أن طناه وفيس له أن يقطع بدى وسعه، ومن فقع بالراحل عمداً، فيات من ذلك، فللوقى أن طناه وفيس له أن يقطع بدى.

وقال الشافعي: تقطع بده فإن مات وإلا تتله.

قوله: ﴿وَكُلُّ عَمَّدَ سَقُطَ فِيهِ الْقِصَاصِ بِسَلَهُمْ فَاللَّهُمْ فِي مَالِ الْقَائِلِ) بعني مي تلات سين كنه إذا قتل الآب وندى أو وند ونده، أو نتيره أداوه وحلاً وأحده على الموما فإن القصاص يسقط عنهم جبعاً عندا، وبحث على جسمهم دية واحدة على كل واحد عشرها وذلك العشر في ثلاث سين، وبحث في مالهم إذا كان عبداً، وعلى كل واحد كماره إن كان القتل حطة، كما في الباجع.

قوله: وَوَكُلُ أَرْشِ وَجَبَّ بِالصُّلِّحِ فَهُوا فِي مَالِ الْفَاتَنِ} ويجب حَالًا؛ لأنه مال

استحق بالعقد، وكل مال وحب بانعقد، فهو حال حنى ينتبرط ماه الأحل كانمان البياعات، وأصله فواه عليه السلام: ولا تعقل العائلة عمداً، ولا عبداً، ولا صلحاً، ولا اعترافاً بر<sup>12</sup>.

قوله: هزلا عبداً م: أي إذا حتى على العبد فيما دون العس لا فعت على العائلة؛ وأنه يسئلك فيه مسلك الأموال، وكما العبد إذا حتى يجب على مولاه الدفع، أو الفناء، ولا يحب على العاقلة، فأما إذا قتل الرجل عبدا خطأ يجب فيت على العاقلة وذلك عير مراد بالحر.

قوله: يزولا صلحاً»: أي إذا ادعى على وحل قصاصاً في البعس، أو فيما دونها، أو خطة فصالحه من ذلك على مال، فإن صالحه جار على نفسه، ولا يحوز على عيره.

قوله: «ولا اعترافاً»: أي ولا يقراراً إذا أثر مجناية توحب المثال، فإنها نجب في مائه دون العائلة.

قوله: ﴿وَإِذَا فَعَلَ الأَبِ البَّنَّةِ خَمْلًا فَاللَّذِيَّةَ فِي فَاللَّهِ فِي ثَلاَتٍ سِيمِنَ} ولو اشترك الأب، والأحسى في فتل الاس، فلا فصاص على الأجس.

وقال الشافعي. عليه القصاص، وإذا اشترك عاممان في قتل رجل فعما عن أحمصا، فالمشهور أن الأحر بحث عليه القصاص.

وعن أي يوسف. لا قصاص عليه؛ لأنه لما اسقط عن احتماه صار كان جميع النفس مستوفاة معله، كذا في الكرعي.

قوله: (وَكُلُّ جِنْهُ اغْتُرَفَ مِهَا الْمُعَامِي فَبِيَ فِي مَالِهُ وَلاَ يُصَدُّقُ عَلَى عَالِمُهُمُ وحكون في ماله حالاً؛ لأنه مال النزمة بإبرازي، فلا بنت الناخيل فيه إلا مالشرط.

قوله. ووَعَمَدُ الصَّبِيُّ، وَالْمَجْلُونِ خَطًّا، وَلَي اللَّذِيَّةُ عَلَى الْغَقَلَةِ، ولا يعرم العيرات؛ لأن حرمان العيرات عفوية، وهما ليسا من أهل العقوبة، وفمعتوم كالمحول.

قوله: ﴿وَمَنْ خَفَرَ بِنُوا فِي طُونِقِ الْمُسْلِمِينَ أَزَّ وَصَاغَ خَجِرًا فَتَلِفَ بِلَالِكَ إِلَسْانَ

<sup>(1)</sup> قال ابن حجر في الدراية (280/2): حديث: ولا نعفل الموقل عبداً ولا عبداً ولا صلحاً ولا المرحل المرحلة عن العراقة ولا العرفة ولا العرفة ولا العرفة ولا العرفة ولا تعرفة الله العرفة ولا تعرفه المرحلة العرفة وأخرجه المدرفظي تم المنطق من طريق الشحي، على عبداً قال: والمند والمند والمند والمند والاعتراب لا تعقله العاملة العاملة وحملاً استعلى و المند والمند والمند وأخرج عبداً من المنسل وحملاً المقطع. وأخرجه البيغي من قول استعلى، وكذا أخرجه أو عبد وأخرج عبداً من ابن عبلى المنسل على الأشر، هي عبد الله من عبداً عن ابن عبلى قال: ولا تعلى المنطق عبداً ولا مناحل المنطق ولا عامل المنطق المنطقة عبداً ولا مناحل المنطق ولا اعتراف ولا عاصل المنطقة ولا المنطقة ولا عاصل المنطقة ولا يا على المنطقة المنطقة ولا عاصل المنطقة ولا المنطقة ول

كتاب الديات كتاب الديات

هدينة على غافلته وإن قلم فيها نبيعة فطعائها في مانه)؛ لأن ذلك صعاد مال. وطعان الحال لا ينحف العاقلة، وليس عليه كنارة؛ لانها تنطق بانقس وحامر البتر فيس يقاتل؛ لأنه قد يقع في البتر سد موت الخافر، فيستحيل أن يكون فاتلأ أمد موت، ولا يحرم العبرات لما ينه أنه ليس بقائل وحرمان العبرات بعلق بالعبل.

ولو دفع رحل فيها إنساناً فالضمان على المافع؛ لأنه مناشر، والترجيح للساشرة..

ولو جعر بتراً فعممها رجل آخر، فالصناق عليهما استحماداً، والشاس على الأول. وبد لم يعيقها، ولكن وسع وأسها: فانضعال عبيهما فياساً واستحماداً.

ولو وضع رحل حجراً في قبر التر، فينقط فيها (بنيان) فيات فالصمان على اخالار.

رِلُو حَفَر بَرْأَ، ثَمَ مِنَا، رأسها، أو كنديها فحاء رَجَلُ وقايع رأسها إن كان الأول كنسها بالتراف، أو الحجارة، فلفنساق على الثاني، وإن كنسها فالحيطة، والدقيق فالفنسان على الأول، ولو وقع فيها إنسان فعات غيثًا، أو حوجًا، فلا صمدت على الحافر عند أبي حبيفة.

ا وقال أبو بوصف: إن مات جوعًا. ولا ضمان عليه، وإن مات عمًّا يضمن.

وقال محمد: بصمن في الوحمين: لأن الملك إنما حدث بسماء الوقوع، ولو يرضع - حجرًا على الطريق، فتحاه أخر إلى موضع أخر، فعظت به إنسان، فانصحان على الثاني: لأن التعدي الأول قد راق بفعل التاني، وألفاء الخشية، والتراب، والطين في الخريق بسؤلة ولفاء الحجر.

ولو استأخر من يعفر له غراد فعفروها في خبر ملكه، فالصدان عابر المستأخر دون الحافز إذا في بعلم الحافز إلى عبر مسكه، لأن معذور وإذا علم مسمرا الأن المستأخر لا يصح أمره في ملك غره ولا عروز فيه، فيفي العمل مصافأ إلى الحافر، ولو استأجر أربعة يعمرون غرأ فرفعت عليهم من حدرهم فعات واسما ميهم بعلي كل واحد من طالاته وبع الدية ويسقط الربع؛ لأنه مات من جدته و حداية أصحابه، فيسقط ما أصابه يتعلى أن أما إذا كانت في ملك المستأخر، فيستميل أن العبر، تبديه لا العبر، فيستميل أن العبر، فيستم أن الإبراء الله العمل بياح الما يحادث منه عمر مضمولاً.

قوله: وأولانُ أشرَع في الطُريقِ وَوَنْنَا أَوْ صَوَالِنَا فَسَقَطُ عَلَى إِنْسَانِ فَعَامَتْ قَالَلَيْهُ عَلَى شَافِلُتُهُم هَذَهُ عَلَى وَسَهِينَ: إِن أَصَابُهُ الطَّرِفُ الدَّاعِلُ ثَلَّكِي هُو فِي الخَالِطُ لَرَ لأنه عَبِرُ صَعَدًا لأنهُ وَصَعَدُ فِي مُلِكُمْ وَإِنْ أَصَابُهُ فَطَرِفُ الْخَارِجُ صَمَرَ، ولا كَفَارُهُ عَليه، ولا يحرم غييرات، وإن أصانه الخرفان حيماً نهم الديف، وإن لم يعلم أي العرايل أصافه فالهياس: أن لا يصمن للشك، وفي الاستحمال؛ يصمل النصف، وإن وضع في الطريق جراً، فأحرق شيداً صمده فإن حركته الربح إلى موضع أحر، فأخرق شيئا لا يصمن ضمح الربح فعلة.

وقيل، إذا كانا يرم الربع يضيئ الأما دفله مع علمه بعائده للحفر كسائرته. وإذا استأخر أصباب للحفر كسائرته. وإذا استأخر أصباب الشار الأخرام الإسرام الخلاج، ووقع فقل إسالاً في أن يترعوا أس العمل، فالتبال عليهم أم يكن المسل مستماً إلى دما دب الدار، وعليهم الكفاوه وإن سقط بعد تراهيم، فالطبيان على سياحت الدار استحساباً. وإن سقط من المديم احراء أو حجارت أو حشر، فأد الدراسة السنة وحي الدية على عافلة من دفيظ ذلك من يده وعبه الكمارة، لأنه بالدر،

قوله (ولا كفارة فني حافر البيل وراضع التخجر في غير ملكه)، إلى الكفارة تعلق بالشل، وهذا لبس شائل؛ أنه يستجيل أن يئون ثاباة بدليل أنه قد يفع في أسر، ويتعش فالحجر بعد موت العاعل بدلك. وهو مس لا نصح منه العمل؛ وهذا قالوا: إنه لا يجرم الديرات عدد ألعنة.

قوله: رَوْمَنَ خَفَر بَنْزًا فِي مَلَكِهِ فَعَطَتْ فِيهَا وَلَمَانَ لَمُ بِطَمِّنَهُ؛ وَلَمْ عَمْر منعد (ر ملخه

قوله: ووالراكبة صامن لها وطنت النائية و ما اصابت ويتبخا أز كفافت بمسها، وكذا ما صديم وأسها، أو صدرها دون دسها، يبحب الده عليما وعلى عامله، ومحب عبد الكفارة، وبحرم المبرات، والوصية وهو فائل في المبائدة الآل الدالة صارت له كذلاة، وإن كان المعاطب مادك عالمة والمدت فيمته على الدافلة أبضاً؛ لأن دينه فيمته وإن أصابت الله فاتلته و حب صفته في مانه، وإذا أساب الما دوب النعلي إلى كان ارشه أقل من نصاب عشر الدين على مائه وإن كان نصور، العشر الساعدة، صور على الحافلة.

قواله: وولاً يطلقي ها تقحمنا برطلها أو بأسهام هذا إذا كانت السيار الآما لا يسكه الإحترار عنه مع السير. أما يدا أوقعها في الطريق، فهو صامي في ذلك كنه في الشحة بالرحل، والسقاء الأنه ماما بالإرقاف وطفل قامران وإن القراب بيدها، أو رحلها حصاف أو عباراً فلقات دين إلسان لم يصمن، وإن كان احجر كبرا ضمن لأن في الوجه الأول لا يمكمه فتحرر عنه؛ لأن سير الدامة لا يعرى عنه، وفي النامي لما هو المسلم الرمائك وصدة خراء هذا، والدرتك البراك عبداً وكان المركب التالي لما عراء حدمه الركب صلحة

السناني، والفائد (لا أن على الراك. الكفارة فيما أوطأته النامة بيدها، أو رحمها ولا كمارة على السائل، والمعائدة لأمهما مسمان: ولا معرمان الميرات، والوصية لأمهما عبر مناشرين للفتان، ولا يتصل سهما رئي الحمل شيء، ولكنا لا كمارة على الرائب فيما وراء الإيطاء. وأما في الإيف، بالراكب مباشر فيها لأن الناف شفله ولفل الدامة تبع له الأن سير العابة مضاف إليما وهي المة أما وبحرم الراكب الميرات، والمواسية، لأنه مناشر يخلاف السائل. والفائد.

قوقه: وفاتاً وَاقِبًا أَوْ اللَّبِ فِي الطّرِس وهي تسيرًا فعظت مه إنساناً لَيْمَ لِنصَابُ؛ الأنه من صرورات السير لا يمكه الاحترار عنه، وكنا إنا أوقفها الدلك؛ لأن من الدوات من لا يمعل دلك إلا بالإيشاف، نباد أوقفها لهيد دلك. العطب السناد لروقها، أو بمرقه صدرة لأنه متعد في هذا الإيشاف؛ لأنه ليس من سرو، ات انسير.

ولو الذارجية بحس (الدوعائية) وأكان يعير المرد ورد عاد فالدت الراكان (الباحس) ضامي، وإن لم تلفظ ولكن جددت له فينا أصابت أي تورها صبيع للناحس، فإن لمجت فناحس وفتكم فلمم هامراء لأنه الحالي على عليم، والناحس إذا كان عيداً، فالصليان في وفتح وإن كان صباً ففي ماله

قوله: ووانسائل صامل لهما اصابت بناها الرا رجّنها، والقابدُ طامِلَ بِهُ أَصَابَتَ بيدها دُولًا رجّمها، واسراد السجة.

أَقَالُ أَنِي الْفَقَابِةُ \* فِلْكُمَا فَكُمُ الْقُمُورِي فِي مُخْتَصِرُهُ، وَإِلَيْهِ مَالُ مَضَ المشايخ

ووجهه: أن التفحة سرأى من عين السائل، فيمكم الاحتراز عمه، وعاشة عن نصر القائد، فلا يمكم لاحتراز شه.

وقال أكد المشايح إن السائل لا يسمر بالمفحة ليصاً، وإن كان براها؛ أنه لا يتكنه النجرز عنه وهو لأماح.

قولما . ووشَلُ قَادَ قَطَارُهُ فَهُوَ صَاهِلَ لِمُنا أَوْظَى: لأنه مَشَرَبُ له إلى الحباية. ويستوي فيه أول القطار واحره. فإن وطي نعر إنسان صنف ديند. ويكون على العاقمة.

فوله (وإلى كتال نعة لتابق فالصنفال عليهمنا) لانسراكيما في دلت وإلى ربط رجل بعراً إلى القطار، واقائد لا يعلم توطئ الهروط إساباً، فقداء معلى عافلة القائد الديمة لابه سكمه صباء القطار من ربط عبراء تج يرجعول على عافله الرابط، لأم هو الدي أوقعهم في هذه العهدة وهد إذا ربط، والقطار سبير، أما إذا ربط، بالوائل قيام، تم فلاها صبل القائدة لأنه فيذ بعد عبره بعير أمره لا ضريحاً ولا دلالة، فلا يرجع بدر الحقة عليه،

كذا في المداية.

ومن ساق داية دوقع السرح، أو اللحام، أو سائر الأفوات، أو الحمل على رحل فقتله صمر؛ لأن الوقوع لتفصيره بدك الربط، والأحكام فيه رمى أرسل جيمة وكان لها ساتفاً، فأصابك في فورها إنسامًا، أو خيئاً صبيه وإن ارسل طاءاً وأصاب شيئاً في نوره لم يسمى.

والقرق: أن بدن البيعة يحسل السوق باعبر موقاء والطير لا يحمل السوق، عصار وجود السوق وعدم مواء.

ونو أن رحاة سرح رحالاً سراحة وأمادة وسرسه أسر عشر سراحات قمات من ذلك، فالدية عليما الصفاف الآن الإنسان قد يموت من حراحة و عدة، ولا يموت عن عشر الجراحات، فاحسر أن يكود النبوت من الحراحة الواحدة، واحتمل أن يكود من الجراحات البائية، وإن سرحة رحل وعفره اسع ولهنته عبه وأصالة حجر رمت له الرسمة عمال من ذلك كما، فعلى الرحل لصف الديم، ويجعل النافي كله حراحة واحدة، فكأنه مات من حدايين إحداثها مدر، والأحرى مصلوبة، وكذا لو جراحة وجل جراحة وحراحة أحر، أم الصبر إلى ذلك ما ذكرناد، فإن على كل واحد ثلث الديم، ويجلر الثلث،

قال في الهداية. شاة لقصاب نقلب حبيها عليها ما نقصها؛ لأن العقصود هو اللحم، علا يعتبر ذلا التقصال، وفي على عمر القرة الحرار وحزوره ولح القبسة، وكذا في على البطئ، والحمار، والفراس؛ لأن ليها مقاصد سوى اللحم كالحمل، والركوب، والحراثة، ولأنه الما يمكن إقامة العمل به بأرامة أعلى عباها وعباً المستعمل، مكأما ذات أولعة أعلى، فبجب الرابع عوات الحدة،

مسائل إداقال لرجل افتلني فقله عمدأه لا تصاص تنبه لنشبهة.

ونان رقر: عبه القصاص.

وأما الله دروي الحسن عن أي حسمة: أنه لا دية علمه

فال في الكرخي: وهو الصحيح،

وفي الروابة الثانية: عليه المدينة، وهو فول أبي يوسف ومحمد.

ووان فان! الخطع يمدي، أو النفأ عملي، فلمل لا شيء مليمه وإن فان! اقتل عبدي، أو اقطع بده، فقعل لم يصمى، وإن فان. اقتل أحي وهو والرقة، نقبله وحمت الدية في مال القاعل.

فونه وزودًا خَنَى الْعَنْدُ حِنَايَةً خَطَا قِيلَ لَمُولَاهُ إِنَّا أَنَّ تَدَلَّعُهُ بِهَا أَزْ نَفُدَيْهُ} فيد ما قطاه لانه إنا فَتَلَ رَحَلاً عَمَدُهُ أَرْجِبَ عَلَيْهِ الفَصَاصِ. تم الواحب الأصلى في فتل الحطأ هو الدفع دون الفدارة وقفة يسقط الموحب. سوت العبد لقرات عمل الراحد ،: كما في الفداية.

وذكر محر الإسلام: الصحيح: أن الواحد الأسلى هو القلاء، ثم المولى إذ احتار القداء، فيمان العدد بعد الاسلام: الصحيح: أن الواحد الأسلى هو القلاء، ثم المولى إذ احتار العداء، فيمان العدد الله ذيه وإن مات قبل أن يحتار ثبيناً سقط سن الحسي عليه؛ لأن حقد كان متعلقاً برقية العدد، قوان لم يعت ولكن العولى قنله حمار عتاراً للأرش، وإن قتله أحسى إن كان عمداً بطلت الجناية وللمولى أن يفتص، وإن كان حملاً أحد المولى الفيمة ودعمها إلى ولي المضاية، ولا يعمير عماراً للأرش. ثم إذا احتار الحولى المعالم، وأعشر بعد ذلك لا سبيل للمولى على العبد، ويكون في دمة المولى إلى أن يجد ذلك عبد أي حنيفة وعندهما: إذا في يكن في ياد المولى وقت الاحتيار مقدار الأرش كان اختياره باطلاً، وكان حتى وقت المحتيار مقدار الأرش بعد ذلك المحتيار مقدار الأرش العبد.

قوله: ﴿وَإِنْ ذَفَعَهُ مَلَكُمُ وَلِيْ الْجِنايِهِ وَإِنَّ قَدَانُهُ فَلَالًا بَارْسَهَا} وكل ذلك للزمة حالاً، فإن لم يحتر الدولي شيئاً من الدفع، والدن، حتى مات الحد نطل حتى المحمر عليه.

قول: ﴿فَانَ عَادُ فَحَنَى كَانَ خَكُمُ الْحَنَايَةِ النَّالِيّةِ خَكُمُ الأُولَى} معاه. بعد العداء؛ لان العولي لها بدار، يقد أسقط الجماية عن رقبته، فكامها لم تكن.

قوله: وفَإِنَّ جَنَى جِنْيَتِنِ قَبِلَ لَلْمَوْلَى: إِمَّا أَنَّ تَنْكُمُهُ إِلَى وَلِيَّ الْجِنَائِيْلِي يَقْفَسِمَاهِ عَلَى قَفْرِ حَقْبُهِمَا وَإِمَّا أَنَّ تَفَدِيهُ وَأَرْضَ كُلُّ وَاحِدُهُ مَنْهُمَا)؛ لأنه سنق الأولى برقبته لا يعنع النائية برقبه، فإذا قبل واحداً وفقاً عن الأعر التنسياء اللائماً؛ لأن لرش العبل ارض النصر، وكذا إذا كانوا جناعة اقتسسوه على قدر أروشهم، فإن احبار فنولى الفعاء عداء حجيع أروشهم.

قوله: رَفَوْنَ أَطْفَقَا الْفَوْلَنِي وَهُوْ لِهُ يَظْلُمْ بِالْحِنْدُيَةِ صَمِينَ الْأَفْلُ مِنْ فِيمَتُهِ رَهَنَ الرُشْهَا)؛ لأنه لما لم يعلم لم يكن تحتاراً العدد، إلا أنه المنهلك رقبة تعلق مها حق وكي الحتاية، فيمران الضمات، وإنها لرمه الأقل؛ لأن الأوالي إن كان أقل، فلبس عليه سواه، وإن كانت قبيمة العبد أقل فلم جلف بالقسل سواها، وكذا أدا كانت حاوية، هامتولدها، أو درها، ديم على هذا.

قوله: ووَإِنْ لِمُعَدِّدُ أَوْ أَعْتَقُهُ لِهَدَّ الْعَلَمُ بِالْجَذَائِةِ وَخَمَا خَلَيْهِ الْأَوْلُونَ وَكَذَا إذَا وهمه، أو ديره، أو أثر به لغيره، فإن مانته من أغمى علمه أنهو ختار للتعدّد، وكذا إما أمر ألحي علمه يعتقه، فآعته صار عندواً للهداء إذا كان عالماً الخالية؛ أن أخرى عليه قام مقدمه في العنقل، وإن استحدام الدوفي بعد العلم بالجناية. فعض الخداء ولا استدال علم، ولا يكون هذا احدارًا، فإن أحرم لفص الحاكم الإحارة، ومان للمولى: فقعم، أو الدمر والإحارة، والرهل ليست ناعيبار.

والو كافتها الصدر تم عجوا، فإن كان بعد العلم بالحابقة حاليه لأوش عبد أبي حبيمة وأي يواسعه، وإن كان لم يعلم علم فيل بدر الابتعاقر النابق والنزويج لما يكون احتياراً.

قوله (وإننا جنى المُفتئِرُ أَوْ أَمْ الْوَلَدَ حَدَيَةً فَيْمِنِ الْمَنْوَلَى الأَفْلُ مَنْ فَيَهِيمُ وَهَنَّ أَرْشَ جَنْائِهُمْ الْحَدَّمِ اللّهَ عَنْالِهُ اللّهِ لَكُونَ عَلَى سَيْدَهُ فِي مَالِهُ دُونَ طَالِقَتْ حَال الوائد فإنا فقل الصدر فيلاً خطأً أو حي عنه يهما دول النمس، فقائل كله طلى ظهولي. ويكون عليه الأَفْلُ مِن فيلة السدر، ومن أرش الحالية؛ لأنه لا حير أولي الحالية في أكار من الأرش، ولا صع من المولى في أكثر من الفيلة، ويحد فيلة تعدر موم حي لا يوم القدر.

وقوله: «وصمى الموقى الأتن من فيستمر: ونائل في أم الولد للت فيعنها، وفي المدمر الخلفان.

قَوْلُهُ: وَقِانَ خَنَى جَنْهِلُمْ أَخْرَى وَقَلَا دَفَعِ الْمَوْلَى الْقَيْمَةُ لَلْأَوْلَ غَضَاءَ قَاطِي قَلا شَيْءً خَلِيْهِ)؛ لأنه تحدِي على الديم.

ا قوله: ويقرغ وليُّ الْتَجَابَةِ الْأَنْفِيَّةِ وليَّ الْحَافِةَ الأُولَى، فيشتركه فيما أحد.

قوله: ووران كان المراكى وفي الهيمة للأول بغير قصاء قالولى بالعيار إن شاء النج المولى بالعيار إن شاء النج المولى وان شاء النج المولى وان شاء النج المولى وان شاء بين المولى؛ لأن الدول ولا سين له على المولى؛ لأن الدولى ولع الله الأول، ولا سين له على المولى؛ لأن الدولى ولع الله الأول، ولا حليات المدر بنشد صبابه إلى التدبر السابق لدي مدار المولى له ماعاً، وإن ولاهما المدر المدارد، ولا بصبي، وإن المعها لمر قبيات فقد ملم المؤلى المولى له حليات المدر المال المولى المال المدر المدارد ولا يولى حيم المدارد، وكان المال المدر المدارد، ولا بصبي، وإن المعها لمر قبيات المدر بوج حي لا يوم المناطة ولا يوم الدير، وإن حياة المكان، لهي على صب دور مبدد وورد المعدد ومن أولى حايد.

قوله: رؤاذا منن الحافظ إلى طرين المسلسين فطولت صاحبًا ببطعه والشها. عليه قلمً يُظْعِلُه في مُنق يقادل على نقصه فيها حتى سقط طبس ما بنف فيه من نقس أوْ هال وإنَّ قلمُ لِطَالِمَةً بِنقَصِه حتى بنف إله إلسانَ أوْ مالَ لَمْ يَعَامِلُ، وها، (وا كان عاؤه من أوله مستوباً؛ لأن أصل الداء بن طلام، علم ذكن معاملًا: والسل حصل لعبر تعلم، كتاب العياب

فلا يصامى. وأما إذا بناه في ابتنائه مائلاً عرامي ما نلف بسقوطه سواء طوقت عهده أم لاة لأنه متعد بالبء في هوا، عبوم، ثم ما تلف من نصى، فهو على العاقلة، وما تنف من مال. فهو في ماله.

قوله: ووطول صاحبه فده إشارة على أن التقديم إلى قلرتهي، والمستاجر: والمستعرب والمستاجر: والمستعرب والمستعرب والمستعرب والمستعرب والمستعرب والمستعرب والمستعرب فلك ينطق المرتب عليه الأنها لا يعتكون نقص الحائض وينسخ الشهاء إلى الرامن الإهراء لا يعتكون نقص الحائض وينسخ التقادم إلى الرامن ويها مه وكانا ألموجرة لأن الإهارة نقسح للأعقال، وهذا عدل، وينسخ التقدم إلى الأس، والوحلي وأم البنيم في هدم حائظ الصغير، ويكون المسان في مال الينيم يعي إدا لم ينقضه حتى الهدم وحصلت منه حائظ المعارب ويكون المسان في مال العيم على الله المائل المائل مائل المناب المناب المناب المناب المناب المناب الأن منه على عاملة المائم، فهو على عاملة الصغير، ويضح التقدم إلى المكانب الأن الولاية له وإلى نامد الماخر سواء غال مديونك أو لاء لأن المنفض إليه ثم التلف بالمستوط (ن كان مائل ذي الله الموني.

و مورة الطلب: أن يقول استقدم: (تا حائطك هذا ماني، أو عوف، أو متعدع فانقصه فيل أن يسقط ويتلف غيفًا.

وصورة الإشهاد: أن يقول المنقدم اشهدوا أن قد تقدمت إلى 10 في عدم حافظه هذا، وإنها بصح الإشهاد إذ كان الحائط مالك أو واهياً أو خوفاً.

وقبل: الإشهاد السي بشرط، وإند الشرط المطالبة بالشفائي، والمفاد كل الوشهاد المدم إليه حتى لو المدم إليه ولم يعل حتى لو المدم إليه ما لدى به ديمة بيد وبين الدائمالي، وإنما ذكر الإشهاد بحرزة عن الحجود كنيا في طلب الشفعة، وانعل شهادة راحل وادرائين على المفتري برئ من بيدات بشهادة خال الفتل وفو باخ نادار بعد با أشهد عليه وقديها المفتري برئ من صحابه بحلاف إشراع اختاج، لأبه في شهد خليه بالوضع ولم يقسح ذلك بالرخ، فلا برأ برا نسبال على المستري؛ لأبه في شهد خليه، بالرائمية عليه بعد ما اشتراه، فهو صاص. وقوله: والمحرن بالتقليم، أن با تنف من التعوير على العالمة، ولا اكبارة عليه؛ لأب غير مناشرة وبين الرحل وبالدعي دائم أن المع أرشه من الرحل بيسف عشر ديمة. ومن المعراه عشر ديمة، ومن المرحل بالدعي بالدي بالدي يدمن الرائم المن الما الموال، ولا نات المناف المناف المناف المناف الموال، ولا التوانية المناف المنا

التقدم إليه، وعلى أنه مات من مقوطه، وعلى أن العار له، وإن أفر صاحب الدار مبذه

الأشياء الثلاثة لزمه الضمان في ماله دون العاقلة.

وقواه: وبالم ينقصه في مدة يقدر فيها على نقصه صدن الأنه فرط. وانه إذا فم يعرطه ولكن ذهب يطلب من يهدمه فكان في طلب دلك، فسفط وأتلف نفساً، أو مالاً، فإنه لا ضمان عليه؛ لأنه لم يتمكن من إزائه، ولو لم يتبيد على الحائط، فسقط فاشهد على فتقص ضغل به إسان صمن إجماعه وإن أشهد على الحائط المائل فسقط عد الإشهاد، فتعقل بنقض، أو يترابه إنسان، فبلك ضمن عندها؛ لأن الإشهاد على الخائط إشهاد على التقض.

وعند أي يوسف: لا يضمن إلا إذا أشهد على الفقض، ولو سقط الخانط المتال على إسان بعد الإشهاد، نعتر بالغيل عبره، فعطب لا يضمن؛ لأن رقع الحبت لبس على صاحب الحافظ، وإننه هو إلى أولياء العبت، وإن عطب مجرة، أو حشية كانت على الحافظ، يسقوطه، وهي في ملك صماء؛ لأن التعربع إليه، فإن كالت في ملك غيره لم يضمن؛ لأن التعربع إليه، فإن كالت في ملك غيره لم يضمن؛ لأن التعربع إليه، فإن كالت في ملك غيره لم يضمن؛ لأن التعرب الحربة إلى مالكها.

قال في المداية: إذا كان الحائط بين حسبة أشهد على احدهم فقتل إيساناً ضمى خمس الدية، وبكون على عاقلته، وهذا عند أي حنيفة، وعيدها: عليه نصف الدية على عائلته الأنه مات من حمايين بعضها معتبره وهو نصيب من أشهد عليه وبعضها هدر وهو نصيب من أشهد عليه وبعضها هدر وهو نصيب من أم يشهد عليه، فكانا فسميء فيصمن النسف كما إذا جرحه إيسان وقدعت عقربه ولمسته حية وعقره أسد، فمات من الكلء وإنه يضمن النصف كذلك هذا، ولأي حيفة أنه كان من فعل المائط، فيجب على قدر المبلك.

قوقه: (وَيُسْتَوِي أَنْ يُطَالِهُ بِنَقْطِهِ مُسْلِمَ أَوْ دَمُيْ)؛ لأن الناس كليم شركاء في الدرور، فيصح التقدم باليه من كل واحد عنهم رحلاً كان، او عمراة حراً كان أو عبداً مكاتِ كان مديرًا، أو مسلماً كان أو ذبُّ.

قولته: وَوَإِنْ هَالَ إِلَى قَارِ رَجُلِ فَالْمُطَالَيْةُ إِلَى قَالِكِ القَارِ خَاصَٰتُهُ؛ لأن الحق له، وإن كنان فيها سكان فلهم أن يطالبوه سواء سكنوها بإحارة، أو عارية.

قوله: وزَاِفًا اصْطَعَة فَارِسَانَ فَعَانَا فَعَلَى عَاقِلَةٍ كُلُّ وَاحِدَ مِنْهَا وَيَهُ الأَحْرِ) هذه إذا كان الاصطعام حطاً. أما إذا كان عبداً، فعلى كل واحد سيسا نُصَف، دية الأحر.

والقرق: أنّ في الحَمَّة كل واحد منهما مات من صدمة صاحبه، فالبوت مضاف إلى تعل صاحبه الآن فعله في نفسه مباح، وهو المشي في الطريق، فلا يصح مبيةً للصمان، ويكون ملزم كل واحد منهما على عاقلته في ثلاث سنين. وأما إذا اصطدما عمياً بمانا فإمهما ماتا بفعلين محطورين، وعد مات كال واحد منهما بعجه وفعل عبره

وقو أن وجلين منه حيلاً وحقيه كل واحد منيسا إلى نفسه، فانقطع يبيسا فسقطا فيها، عنى ثلاثة أوجه. إن سقطا جيعاً على طهورهما، ملا صدت فيهما ويكومان عمراً؛ فأن كل واحد منهما مات بجنايته على طبورهما، فلا صدت فيهما ويكومان غمسه ذكان سقط على وجومهما فقية كل واحد منهما على عاقله الأحر؛ لأن كل واحد منهما على عاقله الأحر؛ لأن كل واحد منهما على عاقله الأحر، وأن سقط أحدهما على على عاقله الأحر، وأما الدي سقط على وجهه على عاقله الإحر، وأما الدي سقط على قاد ندمه همراً لأنه مات من فعل نسه وان فقع احمل بيهما قاطع هرهما فسقط فيمان بالقصة وإلى الله على عاقله.

ولمو كافي صبح ان بد أسم جديه و جل من بده. والأب يستنكم حتى مات دديته على الجاذب ويراه أمورد لأن الأب مسينات له يحق والحادب متعار، وكان الصدان علم.

وقو مجاذب رجلان مبيئاً والحقطة يدعي أنه الله. والأخر بدعي عداد فعات من مغلبهما، فيلي الدي يدعى أنه عيده دعاء إلى فلشارعين في أتولد إذا إشم أحدهما أنه أبود: أيو ألولي من الدي بدعي أنه عيده، فضار إنساكه يحق وحدم أغافي نعير حق قصص.

ولو ان رجلاً في بده لوب ونشت به آخر، فجذبه صاحب التوب عن يده. فتحرق صين المسلك نصف الحرق.

ولو أن ربيعًا عض قراع رسل فجالت فرنفد من منه السفطان أسنانه والمنت عم لاراع الأحر، فالأسبان مفارد ويتيمن ألعاص أرش القراع؛ لأن العص حمر الله أن يعقم عن لفيله بالفلاس منا يحدث الله من سقوط الأسنان لا يصمله.

ولو جنس رجل بحث رحن، فحلس على ثوبه وهو لا يعلم فقام صاحب النوات فانشق ثوبه من حلوس هذا صمى بصف الشوء لأنه ليس له أن تجنس عليه، فصار ذلك تعلياً: وقد حصل الناف من الحلوس، والحذب، فانقسم الضماك.

ولو أن رحية لماعة بهد رجل مجدّب الأحر به و بدفط الحدّب معدّب إن كان العدها ليصافحه، فلا شيء عليه وإن الحقيقة ليمصرها، فأدته فجدّبها حمين المسلك لحا دينه الأنه إذا صافحه كذّ حدّب لها من عبر ميرر، اصار حدياً على نفسه، وأما إذا أراد أن يحصرها، فهو دائع للصرر عن نفسه، فلزم المسلك الصحاب، وإن الكمرات به المحديات لم يصاب الحادث، عالم كنه في الكرعي،

هــــألقة روي عن عالي رضي الله عنه أنه قصى على الفارصة. والواقصة، والسامسة

بالدية الثلاثاً دلك الذ ثلاث جوار كن يبعض فركبت إحداثهم الأخرى فحايات التالية فقرضت المركوبة لفنيصات المركوبة مسقطت الراكية دائدق عشها، فحمل على ومبى اقد عنه على الفارضة ثلث الدية، وعلى القاصة الثلث وأسقط الثلث؛ لأن الواقعة أعاب على نفسها، وروى أن عشرة مدوا بخلة، فينقطت على أحدهم فسات، فقض على رضى الله عنه على كل واحد صهم بعشر الذية واستمار الفشر؛ لأن النفتول أعان على نعسه.

قوقه: ۚ وَإِذَا قُتُلُ وَخُلُ غَيْدًا خَطَأً فَعَلَيْهِ فَيَمَنَّهُم لا يزاد على عشرة الاف درهم، فإن كانت فيمنه مشرة الاف، أو أكثر فضى عليه بعشره الاف إلا عشرة دراهم وبخون فلك على شفاقلة في للات سبور، وهذا قوضها.

وقال أمو يوصف: تتحمد قيمته عالمة ما للمت؛ لأنها حياية عمى عال، توجمت الفيمة بالغة مه بلغت.

و لهما: كنها حياية على نشس أدمّيّ، فلا براد على أنديّة كالجناية على الحر، وتحت الكفارة بئتل العدد في قولهم جبيعاً.

وقوله: وإلا عشرة وراهم: إنما قدر النقصان بها؛ لأن لما أصلاً.

في الشرع: من تقدير مصاف السرقة، والسهر.

قوله: (وَفِي الْأَفَةِ إِذَا رَافَتُ قِيمَتُهَا فَلَى اللَّهَةِ خَلَسَةً آلافِ دِرْهَمٍ) وَمِي الْمُدَابَةُ إلا عشرة دراهم وهو طاهر الرواية؛ لأن هذه دية الخرة، صفعى منها عشرة كما ينقص من دية الرسل.

والمذكور في القدوري. روابه الجمس عن أي حيفة.

ووجيها. أن دية الحرة بصف دية الرسل، فاعتبر في الأما أن لا تريد على دية الحرق، فإنز كانت فيمنيا حسبة ألاف كان اعتبار الفصال حسة.

قوله: (وهِي يُد الْغَلْدِ حَمْدَةً آلَافَ إِلاَّ حَمْدَةً ذَراهِيْ)؛ لأن البد من الأدمي عيقه، ويعير بكله وهذا إذا كانت نيمته عشرة الاف، أو أكثر، أما إذا كانت منسة الإف، فإنه يحت ألفك وحسمانة من غير غصان.

وقو عصب عبداً قيمته عشرون القاً، فهلك في بده وحمت الدية بالعة ما بلعت إضاعاً، وكذا إذا عصب أمة فيمنها عشرون فمانك في يده فعليه فيسها إحماعاً؛ الأن فيمان العصب فيمان المالية لا فيمان الإدمية؛ لأن القصب لا يرد إلا على المال ألا ترى أن الحر لا يصمى بالقصب؛ لأن صفاف العصب بقتص التعليك، والحر لا يضح فيه كناب الديات كناب الديات

التعليك ومن غصب عبباً حرآ، فعات في بده معمى، أو فحاذ، فلا شيء عليه، وإل كال من صاعفة، أو نهشته حيث أو أكله سبع، فعلى عائلة العاصب الذية استحسالاً. وإلا فتل العمي نفسه، أو وقع في شرء أو القط عليه حائط، فإن العاصب صامل دلت على عائلته، وإن قتله رجل عملاً، فأولياؤه بالحيار إن شاعوا البعوا الفائل، فقتلوه وإن شاعوا البعوا المنائل، فقتلوه وإن شاعوا البعوا الفائل، وقتلوه وإن شاعوا البعوا الفاصب بالدية على عائلته وبرجع عاقلة المفاصب في مال القائل وإن قتله رجل في يد المفاصب، حطأ، فللأولياء أن يتبعوه أيهما شاءوا بالدية إما المفاصب، وإما القائل فإن البعوا الفائل، وإن النعوا القائل لم يرجع على المعاصب؛ إذا حاصل الصمال عليه.

قوله: وَوَكُلُّ مَا يُقَدِّرُ مِنَ دَيِّهِ الْحَرَّ قَيْلُوا مُقَدِّرُ مِنْ قَيمَةِ الْغَدَّدِي يعني أن ما وحب ضم من اخر الدينة فيمو من العد فيه الفيسة، وما وحب في الحر فيه نصف الدينة دهيم من العبد نصف الفيمة، وعلى هذا القياس، ثم الحياية على العبد فيما دون الفس لا يتحسله العاقلة؛ لأنه أحري بحرى ضمان الأموال، وأما إذا قال العد حطأ مقيمته على العائلة عاداً

وقال أبو يوسف: في مال العائل لدول عمر لا تعفل الدافلة عمداً ولا عمداً، فلته: هو محمول على ما حتى العبد لا ما جني عليم فإن حماية العمد لا تحمله العائلة؛ لأن الدولي الرب إليه منهيو.

قوله: ووَإِنَّا طَوْرَبُ رَجُلُ نَطَنَ امْرَأُهِ فَالْفَتَ جَنِينًا مَنِّنَا فَعَلَيْهِ غُوْلَةً عَبْدُ أَوْ أَفَةً قِيمَتُهَا تَصْفَفُ عَشْرِ اللَّهِ إِلَى نصف عشر دَية الرابل سواء كان الجين دكراً، أو أهى بعد ما استنان خنفه، أو بعد خلفه لها روي: وأن ادراه ضرب بطي ادراه فالفت جنيباً ميناً، تفضى النبي صلى الله عليه وسلم على عاقلة الصارة يفرد عبد، أو أمة فيمنها خسسالة درهم الله أن ولم يستفسرهم أنه ذكر أم أشيء قلل على أن حكمهما سواء وحسسالة هو

<sup>(1)</sup> قال اس سجر المستقلاي في الدراة (2012-231): حدث. وي الحدي عرة صدة أو أمة سببالله ويووى: وأو حدسالله بن شام عن أبيه سببالله ويووى: وأو حدسالله بن الطراي من رواية سلمه بن شام عن أبي الطراي عن أبيه قال: كان بيا رجل يقال كه حمل بن عائل الفتكر القصة، وصها فقال (عني من وجر الإعراب، في عبد فيه هرة عبده أو أماه أو حسسالله أو فرس، أو خدو ودائة شاة، وروى الدار من طريق عبد الله الله بن أبية أن فرأة فذلك المرأة فقلمي وسول الله صفى الدعم وعلى الدارس، ويهد ودائم في وللمعا بدعمه على الديمه وسلم في وللمعا بدعمه على الديمه وسلم في وللمعا بدعمه على الديمه الله الديمه على الديمه الله الديمه الله الله عليه وسلم في وللمعا الديمه على الديمه الله الله عليه وسلم في وللمعا الديمه على الديمه الله الله على الديمه الله الله على الله ع

وأصل الحديث في الصحيحين لوس فيه ذكر فطعت مائك.

والابن أي شبية من طريق زيد بن أسلمية أق عبر نوم العرد مسين ديناراً. وكأي داود عن إيراهم

تعيف عشر دية الرجل وعشر دية البرأة، وهي على حافاة الضارب عبدنا في سنة.

وقال ماقك: هي مالد، وهذا مي الجنين الحر، وهو أن تكون العبرأة حرة، أو أمة علفت من سيدها، أو من معرور، فيكون الولد حرًا، فيجب ما دكربا، ويكون موروقاً عنه، ولا يكون للأم خاصة، وعند مالك للأم، ولو كان الضارب وارثاً لا يرت هذا إذا خرج ميتاً، فإن خرج ميّاً، ثم مات من ذلك الضرب تجب الدية كاملة، والكمارة.

قَوْلُهُ: رِثْوَانٌ ٱلْفَتْلُهُ خَيًّا} ثم مات نصه الدية كاملة، ونجب على العاقلة.

قوله: ﴿وَوَانَّ أَلْقُفُهُ مَيْنَا لَمُهُمْ هَافَتْ فَعَلَيْهِ دَبُهُ وَغُرَّهُمْ الدية بقتل الأم، والعرة بإنلاف الجنين وإن عرح حَيَّاء ثم مات، ثم ماتت الأم تَجَبُ دينان وثرت الأم من دينه.

قوله: ﴿وَإِنْ هَامُنَا كُمُ أَلْفُتُهُ مُثِناً فَالاَ شَيْءَ فِي الْجَدِينِ، ونجب دية الأم وإن مالت الأم، ثم حرج حيا ومات وجب دينان.

قوله: رَوْمًا يَجِبُ فِي الْجَنِينِ مُؤَوَّرُونُ خَنْهُم؛ لأنه بدل صب، والبدل عن المقتول لورقه تم الجنين إذا حرج حيًا يرت ويورث، وإذا عرج حيًا لا يرت ويورث.

ولي حزامة أمي اللمث: أربعة إلا يولون ويورلون المكانب، والعرائد، والحيم، والفائل وإن القت جنهين يجب غرثان، فإن خرج أسدهما سياً، ثم مات، والآحر عرج مبنا نجب غرة ودية، وعلى الضارب الكفارة وإن مانت الأم، ثم خرجا مينين نجب دية الأم وحلحاء وإن عرجا حين، ثم مانا نحب ثلاث ديات وسيت غرقا لأب أول مقدر وحب بالجماية على الولد، وأول كل شيء عرته كما يقال لأول الشهر: عرة الشهر.

قوله: (ورقمي جَمينِ الأمَّة إِنَّا كَانَ ذَكُوا بَصَفَ عُشُو قِيمَتِه، وَتُو كَانَ حَنَّا وَعُشَوَ لِيمِنَهُ إِنْ كَانَ الْكَانَ الْمَانَ وَمَورَته: (أَهُ كَانَ قَيْدَة الحَمِينَ اللّهَ لَو لَكَانَ حَيَّا عَشَرَة دمامِينَ فَإِنْهُ فِيلَ فَيْلَ قَيْلَ: فِي هَذَا بَعْضِيلُ الأَمْنَى عَلَى الذَكُومِ الأَرْضِ، وذلك لا بجوز. فلنا: كما لا يحور النفصيل، وكذا لا يجوز السوية ايضاً. وقد جاءت التسوية هنا بالاتفاق، فكذا التغضيل وهذا؛ لأن الوجوب باعتبار فقط الشيور لا باعتبار صفة المالكية؛ إذ لا مالكية في الجميع، والأفنى في معنى المنفو تساوي الذكر، ووبما تكون أسرع بشواً كما بعد الاهصال، فلهذا حوزنا تعصيل الأشى على الذكر، وفي جين الإمة يعني السلوكة، والمديرة أما جدين أم الولد يجب به ما

النجين قال: العرة منسنالة، قال: وقال ريمة هي منسود، ديناراً، ولإبراهيم القري بإسناد منجيج عن الشمي لال: العرة منسنالة، وروي عند الرزاق، عن معمر، عن الثلاد: الفرة حسواء ديناراً،

يحب في حبين طرق وكذا إدا قال لأمنه المعلوكة: ما في نطقت حر فصرها رحل، فأنقت حبيها، فإن فيه ما في جبل الحرق.

قال في الطنابة: إذا صرف بطل الأماة، فأعلق الدولي ما الى نطبها، ثم ألفته حبًّا، ثم مات فقيه فيمنه حبّلًا، ولا تعنب الدية وإن مات امد العنق؛ لأنه فنله بالصرب السامق وقد كان ذلك في حال الرق، فلهذا تعنب القيمة دور الدية، ونجب فيمنه حبًّا.

قال في الكرحي: وما وحمد في جيبن الأمة. فهو في مان الصارب يؤخذ به حالاً من ساعتمة لأن ما دون النفس من الرفيق ضمانه ضمان الأموال بدلاله أنه لا يتفلق به قصاص محال ولا كفارة.

قوله: ﴿ وَلَا كُفَّاوَةً فِي أَنْجَبِينَ}؛ الأنها عرات في النعوس الكاملة، والحميل القص يعابل بفصان ديمه ولأن الكمارة أبنا تحب بالفتل، والحنين لا يعلم حيام، فإن تطوع بها حال

ارفال الشافعي جو الكمارة.

قوله: ﴿وَالْكُمُواَةُ فِي شَنَّهِ الْعَمْدُ: وَالْخَطَةُ عَنْقُ رَفَّتُهُ مُؤْمِنَهُۗ ولا نجريه المدير وام الموقدة كان رقبهما تغيير، وإن لمعنق مكانناً لم يؤد اشتأ جاز، وإنّ كان قد ادى شيئاً لم يجزيه ما في البعض؛ لأن لا ينصر، فهو كالأعمى

قولهُ ﴿ وَلَهِنَّ لَمْ يُجِدُ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُنْتَابِعَنْنِ وَلاَ يُجْرِي فِيهَا الإطْعَامُ؛ لأن الله معانى له يذكره في كندارة الفتل، وإنها ذكر العنوى والصوم لا عيان والله مسحانه وتعالى الحلم.

#### باب القسامي

قوله: رؤودًا وَجِدَ الْقَبِلُ فِي مَخْلُهُ لَا يُطْلُمُ مَنَ قَنْمَةَ أَسَّخَلِفَ خَمْسُونَ وَخُلَّا مَنْهُمْ يَعْشِرُهُمْ الْوَلِيُ فَيَخْلُفُونَ بِاللّهِ مَا فَشَاهُ وَلاَ عَلَمَنَا لَهُ فَائِلاً، وَقَال السامي الله كان هناك قوت استجلف الولي خسين يسبأ، ويعضى بالديه على الساعي عليه عمداً كانك الدعوى، أو حظ والنوت أن يكون هناك علامة للقنل على واحد بعبته، أو خوهر يشهد للساعي من عداوة طاهرة، أو شهادة عدل، أو حداعة غير عدول أن أهل العلم المحمة تناود.

و فوقه: «مَا فضاه»: هذا بالنسبة إلى جملته، وإنما بحلف كل وحد منهم بالله ما فقلت: ولا يحلف ما قتلنا خواز أنه ناشر ألقتل بنصمه.

فإن في: بجوز أنه فنله مع عبر،، فيحترئ على اليمين بالله ما فتلت؟

قائلة: من خلف بالله ما الندى، وكان قد قبل مع غيره يجبت في سيمه، فإن الحيامة (19 قتلوا واحداً يكون كل واحد صيم فاللاً، وقد تحب الكفارة على كل واحد سيم. ويجب الفصاص عليهم أومن أبن أن يحمد من أهل افخة حسم الحكاكم حتى يجمل، كان في الفداية.

عال في شاهنان: هذا في العدد. أما في الحنة (دا تكلوا قضي عليهم بالدية، وتو احتار الوتي حديدةً، تو محدودين في فا ف حارة لأنه يدين وتسي بشهادة

قوله: (فاده خلفوا قُصِي غلى النمن أسمعلة بالدّية, وقال انشاعهيّ. لا تجب السايّة ضع الأيماني: لا البديل عمدت من مشرع سونة لسندهي علمه لا طرعه.

ولد: بران رحمة حاء التي السر صلي الله عليه و سلم. فقال الان الحي فط بين قريبهم، فقال صلى الله عليه وسلم يحلف سيم مستون رحمة، نقال السي لي من أحي على فعاه فال المني، ولك مانه من الإلمي؟!!!

وروي أن غير استخلف في الخسامة صنيين رجلاً وغرابهم الدياة فقال الحارث بن الأزاج: عر أخرج أبعاما وأمواليا، فال: تعلم فتل عثل دم هذا، فإن اعتموا أن بدفعوا الدية حيسهم الإمام حتى يدفعوها.

قوله: ﴿إِلَّا يُسْتَخْمُمُ الْوَلِيُّ لَنَا يَقَطَعِي لَهُ بِالْجِنَائِةِ﴾ لقوله عليه السلام: ولو أعطى الهاس طنعاويهم لادعى قوم دماء قوم والمواطم. لكن النبية على الهاعي واليمن ضي س الكريَّ !!!

قوله: ﴿فَإِنَّا لَهُمْ لِكُمُولُ أَهْلُ الْفَحَانَةِ خَمْسِينَ كُرُوتُ الْأَيْسِلُ عَلَيْهِمْ حَتَى تِنهَ خَمْسِينَ فِعِينَامٍ: لأن اخسرن واحنه بالسنة، فيجب إندامها

قولة: وزلا يَنْتَخُلُ فِي النَّفْسَامة صبيّ ولا مُخْلُونٌ ولا امْرَأةً وَلا عَنْدُ وَلا مُدَنّز ولا
 فكشبّ أما الصبي، والمحون، فليسا من أهل القول الصحيح، واليمين قول. وأما فلمرأة:
 والعبد، فليسا من أهل انتصرت، وبدخل في النسامة الأصبى، والمحدود في العدّت؛ لأنهد.

<sup>(1)</sup> انظر عبد الرزق في مستعم (20/35)، ان عبد التر في السبيد و(1) 25، 25، وفي الاستكثر (20/35) 204)

<sup>(2)</sup> وقال أمن حجر المستقلام في الدراية (2)(4)(2) حدث " ورئية على الهدائي، والسان على الهدائي، والسان على المستفي طلبه غرصت من حدث والدرائي، في حدث والدرائية من حدث والدرائية من حدث والدرائية من حرب من معرب من معرب والحداج مدلس، ويمال. (4 صلة عن المعرب في المستفيات على المستفيات في المستفيات على المستفيات في المست

يستحلمان بي احفوق.

قوله: رَوَابِنَّهُ وَحِدْ مُنَيَّنَا لِهَ أَلَوْ بِهِ فَلاَ فَسَامَةً وَلاَ دَبَةً}؛ لأنه ليس مُتمل، والأثر أن يكون به جراحة، قو أثر صرب، أو حَن، أو كان الله بخرج من عبيمه أو أذيه، وإن وجد أكثر بدل الفتيل، أو النصف ومعه الرأس في نتلة نعليهم القسامة، والدية وإن وجد أقل من النصف ومعه الرأس، فلا شيء عليهم.

قوله: ﴿وَكُلُونِكَ إِذَا كَالَ اللَّهُمْ يُسِيلُ مِنَ أَلَيْهِ أَوْ فَايَوْهِ أَوْ فَعِهِمِ؛ لأن حروجه من أنفه رعاف ومن دبره عنه ومن همه في، وصودا،، فلا يدل على افتيل.

قوله: ﴿وَإِنَّا كُنَانَ يَعْفُرُحُ مِنْ عَبْنَيْهِ أَوْ أَتَانَّهِ فَهُوَ قَتِيلَ}؛ لأن الطاهر أن هما يكون من ضرب شديد.

قوله: ﴿ وَإِذَا وَحِدَ الْفَيْلُ عَلَى ذَائِهُ يُسُوفُهُ ۚ وَحَلُ فَالذَيْةُ عَلَى عَاقِلُتِهِ ذَوْنَ أَهُلُ الْمُحَلِّفَةِ } الأن وابع في يده كنا. د. وكنا إذا كان فائدها، أو راكبها.

. قال الإمام خواهر زاده: هذا إدا كان يسوفها سرةً متحشماً. أما إدا سافها جهاراً جهاراً، فلا شيء عليه.

قولك. ووَإِنَّ رَّحِدُ الْفَصِلُ فِي دَارٍ إِلْسَانِ فَالْفَسَاهَا عَلَيْهِ، وَاللَّذِيَّةُ عَلَى غَاقَاتِهِ، فال نَى اهداية: والقَسَامَة عَلَيهِ؛ لأن الذار في يده، والدية على عاقلته؛ لأن مصربه سهم وقوته عهد، فتكور الأبدان عليه.

ومن اشترى داراً، علم يقبضها، فوجد ديها فتيل، فالدية على عافلة للمافع.

قوله: رولاً بَدْخَلَ السُّكُانُ فِي الْقَسَامَةُ هُوَ الْمُنْزُكُ عَنْدُهُمَا) رقال أبو بوسف: هي عليهما حميعاً؛ لأن ولاية التدبير نكون بانسكني كما نكون بالمثل

و هماناً. أن الدانك هو المتحاص بتصرة الإلقاء دوان السكان؛ لأن متكان السلاك أثار م وقرارهم أدواية فكانت و لاية التديير اليهيم، فيتحقق التقصير منهم.

قَوَلُهُ: رَوْهِيَ عَلَى أَهْلِ الْخَطَةِ دُونَ الْمُسْتَنِينَ، وَلَوْ يَقِيَ مِنْيَامُ وَاحِلَى رَحَلُهُ قَوْهُمَا.

وقال أبو يوسف: المكل مشتركون؛ لأن الضمان يجب عرك الحفظ) وقد استووا ليه.

ولهما: أن صاحب الحطة أصيل، والمشتري دخيل وولاية الندبير إلى الأصيل.

قوله: ﴿وَإِنَّا لَمَا يُعْتَى وَاحِمُهُ مِنْهُمَ ﴾ بأن باعوا كفيم، فيني على المشترين الملاك مون السكان عمدها؛ لأن الولاية انقلت إليهم، وزائب عمن تقدمهم. قوله: ووَإِذَّا وَجِنَا قَبِلَ فِي النَّارِ فَالْفَسَامَةُ عَنَى وَكَ النَّارِ) وقومه، وعدجل انعاقبه في القسامة إن قامرة حسوراً، دين كانوا عبية، فعلى صاحب اللغار للكرر عليه وهذا عندها.

وقال أبو بوسف: لا فسامة على العاقلة، ومن وجد قليلاً في دار نفسه، فعند أبي حيفة: نجب ديمه على عاقلته اوركه، وعدمها: هو هدر لا شيء بيه.

قوله: (وَزَنَا وَجِدَ الْفَتِيلُ فَي سَفِيةٍ فَالْقَسَاءَةُ عَلَى مَنْ فِيهَا مِنَ الرَّكَابِ، وَالْمَلَاحِينِ، لِأَمِهَا بِي أَيْدِيهِم، وأسالك وغيره أي ذلك سواء.

قوله: روزانًا رَاجِنَا الْقَبِيلُ فِي مُسْجِدٍ مُحَلَّةٍ فَالْقُسِامَةُ عَلَى اطْلِبًا)؛ لأبيم احدى مسجدهم من قد هـ.

قولُه: وَوَإِنَّ وَجِد فِي الْحَامِعِ أَوْ الشَّارِعِ الْأَعْطُمِ فَالاَّ قُسَاهَةً فِيهِ وَلَمْ لِغَرَافَ قَائلُهُ فَاللَّيْمَةُ فِي لَيْتِ الْمَالِيَّ؛ لأنه لنعامه لا يحتص به واحد سهم، وزن وجد في السجن، وثم يعرف قائله، فأدرية في بيت فلمل عبدها.

وقال لهو يوسف: الدينة والقسامة على أهل السجر، الأنهم سكاف.

قُولُه: وَوْإِنْ وَاحِدُ فِي بَوْكُهُ لِلْسَ بِقُولُهِا عَمَاوُةً لَيُوْ هَفُوْ) وعد، إذا كانت البرية يعيت لو صاح فيها ساتح لم يستعم أحد من أعل المصر، ولا من أهل الغرى. أما إذا كان يسمع منها الصوت فالقسامة، والدية على أفرت القرى إليها.

قوله: ﴿ وَإِنْ وَأَجِدَ مِيْنَ فَرَاتِيشِ كَانَ عَلَى الْفَرَجِمَا الْفَصَافَةُ، وَاللَّايَّةُ } هذا إذا كان يسمع الصوت منها، أما إذا كان لا يسمع، فيو همر وإن كانا في الفرت سواء، صو عليهما حيماً.

قوله: ﴿وَإِنَّ وَجِدَ فِي وَسَعَ الْقُواتَ يُمَنَّ بِهِ الْمِنَّةُ فَيْتُرَ هَدَرً﴾؛ لأن العرات ليس في يد أحدد فهو كالمعارة السقطعة

قوله: وَوَإِنَّ كَانَ لَمُحَلِّبُ فِي الشَّاطِيُّ فَيْوَ عَلَى الْفُرْبِ الْقُرِي مِنْ ذَلَكَ الْمُكَانِيِّ: الأمهم يستغون صد ويوردون دوابهم إليه.

قوله: وَوَإِنَّ ادْعَيَ الْمُولِيُّ الْفَتْلَ عَلَى وَاحِدِ مِنْ أَفِلَ الْمُحَلَّمُ مِغْلِمِ لَمُ تُسَلِّطُةُ الْقَسَامَةُ عَلَيْهُمُ وَالنِمِسَامِةِ وَالدِيدِ بِحَالِمًا.

وعلى عنده في الفندهة تسقط، فإن دعواه على واحد صهم زبراء للبادين قوله: وَوَإِنَّ ادَعَى عَلَى وَاحِدِ مِنْ عَبْرِهِمْ سَقَطَتَ عَلَيْمُ الْفَسَامَةُ، وَالْمَايَةُ}} كام صار مبرتًا لهم. قوله: ووَإِنْ قَالَ الْمُسْتَخَلَفَ قَتَلَهُ فَلَانَ اسْتَخْبَفَ بَاللَّهُ مَا قَتْلُمُ وَلاَ غَرَفْتِ لَمُهُ قائلاً غَيْرَ لَلاَنْهِ؛ لاَنه يريد (سفاط الخصوصة عن عسم يقوله: 12 يقس، ويحتف على ما مكرياه.

قوله: ووَإِذَا هَٰهِذَ أَمُانِ مِنْ آهَلِ الْشَخَلَةِ عَلَى رَجَّلِ مِنَ عَيْرِهِمْ اللَّهُ قَلْلُهُ لَمْ تَقْبُلُ شَيَافَكُهُمَامُ هَذَا مُمَانِي حَدِيدًا.

وقال أبو برسف وعمد: تقبل، وإن ادعى الولي الفتل على واحد من أهل المحلة العبده الشهد شاهدان من أهل المحاة عليه لم نفش إجماعةً لأن الحصومة فاتمة مع الكل. فالشاهد بريد أن يقطع الحصومة عن نفسه بشهادته الكان الهماً.

ومي شهر على رجل سازحاً ليلاً، أو بهاراً، أو شهر عليه عصا لبلاً في العصر، أو تهاراً في الطريق في عير المصر نغله المشهور عليه عساءً، فلا شيء عليه؛ لأن السلاح لا يلبث: قبحتاج إلى دفعه بالقتل: والعصا وإن كان يلت، لكن في الليل لا ينحقه الغوت، فيصطر إلى دفعه: وكناه في النهار في الطريق؛ لأنه لا ينحقه العوث، قادًا فتله كان دمه حدراً، وتقد تعالى أعلم

# كتاب المعاقل

هو جمع معقلة، وهي الدين وسيت الدينا عقالًا؛ لأنها بعقل الدم، من أن تسمك. والعائلة هذا ندين يعومون ينصره الفائل

قوله رحمه تنف: والمُنتَّةُ في شبَّه العَمْدِ، وَالْحَصَّةُ وَكُلُّ دِيْةٍ وَخَنْتَ بَنْصَى الْفَقَلَ على الْفَظَلَقَ احترز عوله: ومعس العيزيه: حينا تحت بالصبح.

قولم: وواتحاقلة أقبل التثبرات إن تُدن الْقاعلُ مِنَ الحل الشَّوَانِ. وهو الحريش الدين كلف العاومية بي الدوال.

وفان الشافعي وحنم الله أهبر المشبرة

قوفه. واَقْوَحَذُ مَنْ عَطَالِهُ هُمْ فِي لَلات مسين، العطان: بحرح مِن كل سنه مرف، أو مرفين وبعتبر مدة للات سين مر وقت القصاء بالناب لا من بوم بفتل.

والعظاء: الله لما يحرج للجندي من بيت العال في السنة مرق أو مرايس.

والروق ما يحرج له في كل شهر.

وقبل: يوماً بيوم، وإذا كان الواحب للك دية الصدر، أو أقل كان في سنة واحده، وما زاء على الثلث إلى سنة واحده، وما زاء على الثلث إلى عام اللهن في السنة الثابية، وما زاء على ذلك إلى سام الديه في السنة الثالثة، يعني إذا كان الواحد في الديه كدن ذلك على كان واحد في اللات سبير، وإن كان الثلث، أو أقل، فعل سنة. وإن كان الثلث، أو أقل، فعل سنة وإما له كان الثلث، أو أقل، فعل سنة وعلى هذا كن ما كان الواحد في تعديد، أو الثانية في مصدأ، أم وحد في تعديد أقل من ذلك، فيه يسرلة التصف مناه ديم المد في سنير، وما يجد في الأسلم، فيه على الفيادة.

قوله. وفإنا حرجت العطايا في أكنوا من ثلاث سبين أو الني أجما منها معاه إدا كانت العطاي بالسنين السبقية بعد الفصال بالديم، حتى لو احتسب لي السبين الماضية فين القصال، ثم حرجت بعد الفصال لا يؤجد منها؛ لأن الوجوب القداء. و و حرج بلعاملة ثلاث عطايا في سنة واحدة في المستقبل يؤجد منها كل الديم، ثم إدا كان جميع بالدية في ثلاث سنين. فكل ثلث شها في سنه، وإدا كان الواسب ثلث دية النفس، أو أقل كان في سنة و حدة وأو فين مشرة رحلاً حيثاً فعلى غلى و حد عشر بالدية في تلاث سبين اعتباراً للجرء بالكل

قوله: رؤمَنَ ثَنَا يَكُنُ مِنَ آهَلِ الطَهَوَاتِ فَعَاقَتُهُ فَيَنَدُ وَتُصَلَّطُ عَلَيْهِمْ فِي تَلاتُ سِينَ لا يُؤَاذَ الْواجَةَ مِنْهُمْ غَنِي أَرْتُعَةً دُواجِهِ فِي كُلُّ سَنَةً دَرَاجَةٍ وَدَالفَانَ وَيُتَقَصُّ مِنْهُمْ} في هذه إشارة فِي أنه يُراد على أربعة من حيح الدين، وقد على تحيد على أنه لا يراد كل واحد من صبيع الدينة في ثلاث صنين عملي ثلاثة دراهب أو أربعة، قالا بتوحد من كل واحمد في سنة إلا درهم، أو دوهم والشاء وهو الأصح.

قومه: وَفَإِنَّ لَمْ تَشْسِعُ الْفَيْلَةُ لِلْآلِكَ صَمْمُ بَلْتِ أَفَرَتَ الْسَاقِلِ إِلَيْهَامِ وَمَنَى اسبأه ويضم الإقرب فالأقرب على ترتيب العسبات الأخوة، ثم موهم، ثم الأعسام، ثم ينزهم وأما الأباد، والنبوذ، فقد قبل: يدحاون لقربهم

وقيل: لا يدحنون.

قوله: ﴿وَيُعْدُمُلُ فِي الْفَاقِلَةِ الْقَائِلُ فَيَكُونَ فِيمًا يُؤَدِّي كَأَخَدُهُمُ﴾؛ لأنه هو الفاتل، فلا معي لاحراحه ومؤاحده عبره.

وقال الشافعي: لا يحب على القاتل شيء من الدية، وليس على النساء، والغربة شيء؛ لأنها يمما تحب على أنمل النسرة لتركيم مرافيه، والناس لا يتناصرون بالسماء، والصيبان، وطلى هذا لو كان القاتل سيبًا، أو الرأة لا شي، عليهما من الدية.

قوله: ﴿وَغَاقِلُهُ النَّهُمُنُونِ فَهِيلَةٌ مُولَاتُهُ} من أهل سبرته فكانوا من أهل عقده، قال عليه التسلاة والسلام: وأمولي القوم مسهمه<sup>(1)</sup>.

قونه: ﴿وَمُونَّى الْمُوالِاقَ يَعْقُلُ عَنْهُ مُرَّلَاةً رَفْهِالْقَهُ﴾؛ لأنهم برثونه بعد مونه.

قونه: (والا تنخطل العاقلة أقل من نطف غشر اللينة وتتخفل نطف العشر فطاعلام، إن الحمل على العاقلة للتحرز عن الإجحاف ولا إحجاف في الفلل، ثم العاقلة إذا حلت حيف فعشر كان ذلك في سنة، وإذا لم يكن للقائل قبيلة ولا هو س أهل الديوان، فعاقلته تصاره، إن كانت بصوته بالحرفة، بعلى الخيرة بن الدين هم الصاره كالفصرين، والصفاوين يسمرتنه، والأساكفة بإسبيجاب.

وفي الهدارة: إذا لم يكن له صافله فالدية في بيت انعال، وقدا إذا مات كان مهرائه لبيت العالى، فكان ملزمه من العرامة بازم ست العالى، وامن العلامة تعقام أبينة أمد طاف عقلو عنه، تم ادعاء الأب وحقت عافلة الأم بما أدت على عافلة الأب في ثلاث سين من يوم يعضى لفاضى لمائلة الأم على عافلة الأمار.

قولية: وزمَّا نقُصَ مِنْ ذَلِكَ فَعِي مَالِ الْجَانِيِّ) بعني ما يقعن أوشه عن نصف عشر فلدية كان على الجامى دون العالم.

قوله: ﴿ وَلاَ تُعْقِلُ الْغَافِلَةُ جِنانِةَ الْفَيْدِ عِلَى إذا حتى العبد على الحر، أو على غمر

<sup>(1)</sup> المرجة طيفتي في عمم الزوائد في كتاب العلم (10): في اس الأحث والحقف والمولي).

الحر.

قوله: رَوَلاَ لَنَقَلُ الْحِيقَةُ الَّتِي اعْتَرَافَ مِنَ الْخَابِي إِلاَّ أَنَّ لِصَافُوهُ} فإن قلت: قد ذكر هذا بي ادبيات فلم أعاد، صا؟

قلت: ذكر هناك كل ترش وجب بالإغراق والعماج، مهم في مال الفائل، وهما قال: ولا تعلق ما فرم بالصديم، أو باعتراف الحاني، دلا تكرار ب أن في هذه دائدة والعدة، لأمد ذكر النصديق هنا بقوله: إلا أن يصدقوه ولم يدكره هناك.

قويه: ﴿وَمَنْ أَقُرُ بِقَنْلٍ خَطَا وَلَمْ بِرَيْفَتُوا إِلَى الْفاصِي إِلا يَغَلَّا سَيَنَ فَضِيَ خَبَيْهِ بِالْعَالِمَةُ فِي مَالِهِ فِي قَلَاتَ سَبِينَ مِنْ يَوْمٍ لِفَضَى غَلَيْهِ﴾؛ وأن الناحيل من وقت الغصاء في النابت بالبيغة على الناب بالإفرار أولي.

قوله. (وَلا نَعْفِلْ مُلَزِّمًا بِالصَّلْحِ) ولد عام

اللولماء وزارةًا جسى الخرُّا عَلَى العَبْد فَقَتْمَةً خطأً كَانَتْ جِنائِتُهُ عَلَى غَانِشُهُم بِدِي هاطة الخابي وما دون النفس على العدد لا تتحسله الدافلة؛ وأنه بسلك به مسلك الأسوال. و فه أخليم.

### كتاب الحدودان

فلحد في اللغة: هو المدم، ومنه منبي النواب حدثُ الأنه يسم الياس عن الدخوال، وكذه سمى حد الدار الذي تغلمي إليه حلماً؛ إذه بسم من دحول ما حد إليه في السع. فلما أربد عهده العلوبة الصع من الفعل حتى فألمن حالاً

وفر الشراخ. هو كل عموله مفدره لسنول حدًّا لما تعالي. وهذا لا تسمي القصاص حماً. وإن كان عمولة؛ لأنه حق ادمي بطلك إسقاطه، والإعتباض عنه، وكما النعزير لا يسمى حداً لعدم القدي فيه.

قوله رحمه الغاه والمؤكما ينكب بالمبكة، و لإفران المراد لبوت عند الإمام.

وصفة الرباد هو الدطوس واحرائمية العاري عن تكاحر أو مثك، أد شبهمهما ويتجاوز الحنال الحتاناء هدا هواللونا أنبوحت لنحب وما سواء ليس بزياد وإنبا شرط عاوزه الخنانة لأن ما دومه ملامسة لا ينعش به أحكام الوظاء من العسل وفساد الحم وكفارة ومضاني

ومي البنابيع: الزبا السوافب للحد الوطن الخراع الحافي على حقيقة النكام وطلك اليمون، وعن شبهة الطلك، وشبهة الكاح، وشبهة الاشتاه، وأمَّا الوطاء في الطاك كوطاء حاربته المحوسية وحاربته اسي هي أحنه من الرصاع ووطاء المملوك بعضها. وإن كان حراماً، فليس برنا وكذا وطء امرانه الخائص، والنفساء، والمنزوجة بقر شهود، أو يروح أمة بغير إدن مولاها. أو ترويج العند بغير إذن سيده، أو وطاء حارية العد أو حكاتِه،

ول، الحقود: معم ل صأل لايعتم الحال وتشديد الفلالي.

وهوالن طاهم مصادر للمعلى الداجراء وأني أودية استراطين المعال الخالجر السامع معيان هده العقودات شرعا بالحمود لأنها نسع الثاني عن الحرائم لمراحة فا

وبرا أهلو الربا فمذبأرة الرفيرة في الشراهة الإسلامية السفاد الطبارد والمتماص

فالخدرة حسن عفرناتك وعيء

ا - حد غونی

<sup>2-</sup> دمه العدف 3 = ، خال فاندر قام

<sup>4-</sup> وحد فالحراية ومكتبر ألحاء، هي قطع الطراق لتسبب والنهب والنسري.

ي اوجد شرف فغمر.

والطفرة الأوسة الأولى منه بها القرآن أما حد شرب الحمر المهايدكر مي العرزان وإنها حدمه به المستة وخاره الحدود كالها فمومات بديعه ادباها بالمعا بالبموطاء وأعلاها المتل

النظرا المناسل العقبي العام (673/2 -674).

والحاوية من المعم في دار الحرب بعد ما العرزات قبل الفسسة، أو تروح المة على حراء أو قروع بمحوسية، أو خسماً في عقد واسد، أو سمع بين أحتين، أو تروج بمحارمه فوطفها، وقال: علمت أنها على حرام، فإنه لا يحد عند أي حيفة.

وقال أبو بوسف وعمد: يحد في كل وطء حرام على التأليد كوطء عمارمد، والتزويع لا يوحب شبية فيه، وما ليس محرام على التأليد. فعقد التكاح يوحب شبية فيه كالكاح بقير شهود، أو في عدة الغير، وشبه ذلك، وشبية الاشتباء أن يقول: طنت أنها محل في، فإنه لا يحد.

قوله: ﴿قُالَيْنَةُ أَنْ تَشَهُه ٱرْبَعَةً مِنْ الشَّهْرِهِ عَلَى رَحُلِ أَرُّ اهْرَأَةٍ بِالرَّكَاءِ فإن قيل: القتل أعظم من الزنا ولم يشترط فيه اربعة؟

قلماء لأنه الزما لا يعب إلا ماقبين، وتعل كن واحد لا يثبت إلا مشاهدين، والقتل يكون من واحد. ويشترط في الأربعة أن يكونوا دكوراً أحراراً عدولاً مسلمين، ولا يقبل فيه شهادة النساء مع الرحال، ولا الشهادة على الشهادة، ولا كتاب الفاضي إلى القاضي، وإن شهد أقل من أربعة لا نقبل شهادتها، وهم ذذذة يحدون جبعاً حد القدف إذا طلب المشهود عليه ذنك لما روي أن أبا بكرة وشبل بن معند ونافع بن الحارث شهدوا على الدخيرة بن شعبة بالرنا ضد عمر رضي الله عنه، قفام زياد وكان الراسم، فقال: رأبت أفداماً بادية ونفساً عالياً، وأمراً مكراً ورأيت رجليها على عائقه كادني حيار، ولا أدري ما وراء ذلك؟ فقال عمر رضى الله عنه: الحمد لله الذي لم يعضح أحداً من أصحاب رسول الله صلى قله عليه ومطم فحد الثلاثة، وكنا إذا جايموا متفرقين، فشهدوا ونحلةً بعد واحد لم نقبل شهادتهم، وهم قذاته يحدون حد القداف. وأما إذا حصروا في علمي واحد وحلسوا يحلس الشهود وقاموا اثني الفاضي واحمله بعد واحد فشهدوا قبلت شهادتهم لأنه لا يعكين الشبهادة دفعة واحدة، وقد روى أن عمر رضى الله عنه قبل الشهادة على هذا الوجه لإنه أجلس المغبرة فلمه شهد عليه الأول فال ذهب ربعك بة مغيرة ملمه شهد الثاني قال ذهب تصفك فلما شهد الثالث فاؤ دهب ثلاثة أرباعك وكان عسر رضيراته عنه في كارمرة بفتل شاريه من شمة الغضب فلما قام رباد وكاف الرابع قال له عمر: قم يا مبلح العقاب وإنسا قالي ذلك لأن لونه كان يضرب إلى السواد فشميه به، وقيل: وصفه بالشجاعة؛ لأن العقاب إذا صلح على طائر أحرق جناحه وأعجزه عن الطيران، فكذلك كان زياد في مغابلة أفرانه وهفا مدح، والأول ذم وهر على وحه الإنكار عليه في هنك ستر صاحبه وشعريض له على الإحماء، فقال زياد: لا أدري ما فالواء لكني وأيتهما يضطربان في لحاف واحمد كاضطراب الأمواج، ورأيت علماً عالياً، وأمرأ منكراً، ولا ادري مه وراء ذلك، فقر" عنه عبر الجدار لأنه لم يتمرح بالقذف، ومبرت القلالة حد القدف، و و شهدوا أنه ولي باهرأة، وقالوا: لا يعرفها لم يحر شهادتهم.

حال في الكرخي: إذا شهد على الدراة أربعة بالراد أحدهم الروج، والم يكن من الروح قدف قبل ذلك الهم عليهة الحد.

وقال التنافعي: لا نقبل شهارة الروح عليها، وإن قدفها الروح وحاء طلالة سواه يشهدون فهم ددفة بعدول ويلاعى الزوج وإن بجاء هو وللائق مشهدوا أنها قدارات ولم يعدلوا درئ علها وعلهم الحدود ودرئ عن الروح اللهان: لأنه عناهد ولمس نقادت.

وذكر مي الحرم الخامس من الكرحي في الفذف في بات رجوع الشهود؛ أن الزوج پلاعن، ويحد الثلاث، ولو حاء بأوبعة، فلم يعدلوا صهر قادف، معليه اللمان؛ لأن الشهادة إن أسقطت نعلق بفدف الحدن.

قولد- وفيستألهم الإنام على الزائد ما هل وكيف هل الأم بحدث وب الحقيقة. والهان قال عليه الديازة والسلام- والهيان تزياد، والبان مرحاد، والرحلاد برمان، والعرج يعمق ذلك أو يكذبه يو<sup>11</sup>، وإنما بساهم كيف زني لأمه قد يكون مكرها ملا يجب علم الحد.

قوله: ﴿وَأَلِمُنَ وَلَنِي﴾ لاحتمال أن يكون ولى أني دار الحرب، أو في عساكر البعاة، وذلك لا يوحب الحيد، لأنه لم يكن للإشام عليه بدر فصار دلك شبهة أره.

قوله: (وَمَقَى زُنُنِي جَوَارُ أَنْ يَكُونُوا شَهِنُوا عَنْيَهِ بَرَنَا مَقَادَمِ، فَكُلَّ تَشَلَّ شَهَادَتِهم وظوار أن يكان رثني وهو صيي، أو محتوث،

والعنطوا في حد التقادم الذي يسقط الحد؟

عكان ابو حنفة لا يقسر فيدوقناه وقوضه يلي رأي الفاضيء

<sup>(1)</sup> قبل الزيلمي في نصب الراية والمركزة عالى عليه السلام، والمسال توبال، وزيامها النظرة ويلمي وريامها النظرة ويليية ويريامها النظرة ويليية أن عرجه مدال إلى وكتاب القدراء عن مهيل ما تجريحه مدال إلى وكتاب القدراء عن مهيل ما تجريحه مدال إلى وكتاب على ابن أدم عبيه من الريامة من أريامة من الريامة من الريامة ويلك مدول ومنال المدول المدول المدول المدول المدول المدول ويلمية المدول ويلمية ويلمية المدول ا

وعندهما: إذا شهدوا بعد مصي شهر من وقب عابنوا لا تقبل شهادتهم! لأن الشهر في حكم السياد وما دومه فريب، فتقبل شهادتهم فيما دول الشهر.

وفي الجامع الصعيرة فدوه بدانة أشهرا

قوله: ﴿وَانْصُ رَلُقِي﴾ جَوَارَ أَنْ يَكُونَ أَمَرُأُنَّهِ، لَوَ أَنْتُهُ وَرَبِنَا إِذَا مُتَلُواً، فَالْوَا: لا العرفياء فيصير دلك شبهة، وقد لكون حاربة اسه.

قوله: وفياذا بشوا قُلطا، وقَائُو : واليّناة وطلّها في فراجها فَالْعِمَالِ فِي الْمُكَافِّعَةِ الرّ كالشلم في الحبر، أو كالرشاء في استر صنع اللّذ، فإن قانوا: المسفاد النظو الا تنظل الشهادة، إلا إذا ذائو، تعدداه قلدةً وحديد لنظل

قولما وسائل ألفاضي غلهم فإما غلاُّوا في الساور والعلائمة حَكُمْ بشهافتهمُّ ولم يكدم الطاهر العالمة احباطاً للدراء التال عند الصلاة والسلام الرادروا الحدود ال استطعمرة أن

قال في الأصل: بحميم الإمام حتى بمثال عن الشهود.

فإن قبل: كنف يحسم، وقد قبل: والدرمر، احدودية، وليس في حسم ذلك؟

قيل. إلما حسن تعريراً، وأنه صدر منهماً لارتكاب الفاحشة، فإن شهد أربعة موجدوا بساقاً وهم أخرار مستمون. فلا حد على الرحل؛ لأن شهادتهم لم تقبل، ولا حد هليهم طوار أن يكونها صادفين، فإن ينوا عيداً، أو عدودس في فذف، أو عميالً، فعليهم حد القدف؛ لأن العميان لا يرول ما شهارا عليه، للحققا كمهم، فكانوا قدفة، وأما العبد، وانحدودول، فليسوا من أعلى الشيادة، فكانوا قذفة فوجب عليهم حد العدف.

الوقوله الإقي للسرء والعلاية بهز الحركبة الوعانان

و إنه قال اللي تعلق المستقلامي في القرابة (2) 94 و 10 يراحد و الخدود بالشبهات في الرحدي من المدين اعتشاء المصاد و دراوز الحدود على المستعلى ما المنطقة، فإن كال الحاسم ح فاحلوا المبيد، فول الإسلام ولا الحظيء في المعارة حيل من أن يحظي وفي العقومة وراوية مرادد في رياد وهو الصعيف

قال الرائدي. ووقفه النبح، وأعراضه (طاقه والقابطلي والبهلي، وقال اللولوات أقرب يلي الصاب.

وفي الهام : عن علي الانصرال والرجوا احتراده أخرجه فلترفضي، وعن أبل هربرة: الأفراع! الهاوو ما المتحديم الداجه كم يعلي. ولأن ماهة من هذا الوسعة والفعرا الهشود ما وحفاء هذا مد مدماً لما

 إ - بالعلائية. أن يحمع الفاصي بين المعدل، والشاعاء. يبقول المعدل: هو الذي عدلتم.

2- والسرد أن يعث القاضى رسولاً إلى المركي، ويكنب إليه كناباً فيه أساء الشهود وأسائهم، حتى يعرفهم المركي، فن عرفه بالقدالة كتاب تحت اسه خدى حائز الشهادة، ومن عرفه بالعسن لم تكت نحت شبه شبعاً اجتراراً، عن هنك السترء أو يقول: الله أعلم (لا إذا كان عدله عيره وحاف إن لم يصرح باللك فضى الماضى بشهادته، فحيدة يشرح بدلك، ومن لم يعرفه بعالله ولا بسن يطب ثحر، اسمه مسبور

قال أبو حيية؛ أقبل في تركية فسر أسرأك وأنسك والعدد والحدود في هفت إذا كالجا عدولاً، ولا أقبل في تركية العلاجة إلا من أدل شهادته، لأن تركية لسر من بالم الإحبار، والمحير به أمر هنتي وقول فؤلاء في الأمور الدينية مقبول إذا أشارا عمولاً كلا برى أنه يقبل وواشيم عن رسول فلغ صلى الله عليه وسلك، وبحث المدود الموقم رأما اقلال. وتركية العلائية نظير الشهادة، وعالى هذا تركية الوائد ولده أن الصر حائر؟ لأما من بالت

قوله: وو لإقرار أن يُقو النالج الفاقل على نفسه بالزاد أربع مرات في أربعة في بناله من هجالس الديم كله القرارة وقا الفاضي، بعني له لا يؤامده بإدراره حتى يمر لوبع مرات في عالمس عدنية كلما أقر وده، حتى يمواري مده، ويسفى القاصي أنا يرحره عن الإقرار، وطهر له كراهه دلك، ويأمر شحته عه دان عاد ثانياً فعل به كدلك فإنا عاد ثانياً فعل به كدلك فإنا أن المرات في عيس واحد، فهو يمرن الراز واحد وإذ أثر بالران في رحع صح وحوجه، وكذا في السرفة واتراب الخمر إلا أن في السرفة يستح رحوعه في حق الفعلي، ولا يصح في حق سال، ولا يصح بالواد المناف المباد،

و يوا شهاد عليه الرمعة بالرباه و هو سائرة أم أمر بطلت شهادهم ممن الإقرار اريؤاجه. بيه تحكم الإقرار .

وقان محمد: ما قريقر أربع مرات لا مطل الشهادة، فإذا أثر أوبعاً نظات إجداعاً، ويدخد بحكم الإقرار حتى أو رجع ضاح رجوعات وأو أقر أنه زني بامرأك فحجادت لا حد عليه عند أي حيمة، وعدها: بحد ثنا روي. بأن رحلاً أثر أنه ربر بامرأة، فرحت التي ضلى الله عليه وسلم إليه، فيجعدت، فجد الرجل وهر عمولها أن عند أي حيثه

<sup>(1)</sup> العرجة (تراهيم بن على ان يوسف الشيراري أبو وسحاق في النهاب (2018/2).

378 كتاب الحدود

أبه حدة حد الفياف للمراق

ولأبي حنيمة: أن الفعل لا ينصور المنون علمه والزنا لا ينصور الدول السرأة وإلكارها حجه نفي المحلية في حقياء فانتضى اللمي عن الرحل صرورة، فعارض اللمي الإقرار، فسقط الحدة ولأنا صافاها حين حجادت وحكما ينطلان

قوله: في سقوله احمد تعنها، وأن الفعل الدي، و بحد منه لم لو بحد منها، وهو معل واحم، بود، بطل أن بكول زنا في حقيه، كان دلك مسية في سقوط الحد صف وإن كالت العرأة الذي أثر اللونا ما تعترف بالقياس أن لا يحد الحواز أن العصر، فاحجه داداسي حد الفدال أو بدعي بكلاحاً، لنظلت المهر، وفي حدد إيطال حقيه.

والاستحسان؛ أن يحد لحميت ماعر- لأنه حد مع غينة المرأف فون حاءت العراة بعد مادأقهم عليه الحد، فندعت الدوريج وطفت المبر لم يكن ها مهر- لأن حكمتا يأن هذا المعل زنا، وفي يُحاب النهر حمع بن الحد، والسهر، وذلك لا بحوز عندن.

قَوْلُهُ: وَقَافُا قُلُمْ إِفْرَالُوهُ ارْتِنِعَ مَنْ أَتِ مِنْالُهُ الْقَاصِي عَنْ الزَّانُ فَا هُوْ كَلِيقَ هُوْ رَأَتِينَ زَلَى وَبِمَنْ رَلَى) وَلَمْ يَدْتَكُمْ الشَّبْخِ مِنَى ابنِ؟ لأن نفاذه الزمانُ لا يمنع من فبول الإهرار.

قوللة: وفإناً كَانَ الرَّابِي فَعَطَتُ وَجَمَةَ بِالْعِجَارَةِ حَتَى يَغُوتَ ؛ المصل من احمع فيه شرائط الإحصاد وهي سبعة: البلوع، والعقر، والإسلام، والحرية، والكاح الصحيح، والسحول من وهذا علي صفة الإحصاد، والمعتبر في المدحول الإبلاع في الفين على وجه عرجب العسل، ولا يشترط فيه الإلزال، ولا انشار بالوطه، بالدر.

وعن أمي يوسف. أن الإسلام، وأنا حمل نها: وهما على عاملة الإحصاف لبس مصاطر

الحاء قالم عليه فسالام، يومن لشوك بالله فليس بمحصور يؤات.

وأما الدعولي مها رهما على صعه الإحصاب فهو شرط عندمنا

وقال أبو بوسف: ليس يشرط حتى أن عنده إذا حصل الولاء قبل الخوية، تم العقة صاره تحصيل بالوطء المنقدم، وكذا العسلم إذا وطن الكافرة صار بما تحصياً تعده. وأما

والي قال دين حجر العدمقلامي في الدراية (996). حاسات، يهمن أشرك باعد درس بده صوبي , يسخلن الحرف غيد العربي، على عميد الله، في بالتي: على الراعمر المدار قال (سحاف)، وقعد مرة ووقعه أحرى. وقال الدرفقين: في وقعه عبر إسحال، وعدل: إنه وجع نحته ومعمو بد يوقواند وقع من وحم أحر المعط الولا تحصل في أشرك بالله شيئان، وقال: وهم في رفعه عصف الى سائم على التواك، وقال الى تعاكم: هو منكر عن التورك، وقال الدرفطي في العثل الوطاء في التكاح الفاصد، فلا يكون به محصاً كالرباد

ولو تروح أمة فلدهل بها، ثم أعتقيها مولاها صد تم بدحل بها عند الامتق لا يكون محصلًا، وكفه إذا دخل بها وهي صغيرة، ثم أدركت فلم بدافل بها بعد الإدراك لا يكون محصلًا.

وقوله: يوحتى يموسه: يعني إنه يقي المرحوم كذلك الما إنه هرب بعد مه الخذو: في رحمه إن كان أنت الزما وقراره لا شع وكان ذلك رجوحاً، فيحلي سيله وإن كان بالبية البع، ولا يخلي سيله؛ لأنه بعد الشهادة لا نشيع إنكاره.

قوله: وأيخرِحَهُ إِلَى أَرْضِ فطّاعٍ)؛ لأنه الدكن لرمنه، وكبلا بصيب حصيم معنياً، وهذا قالوا (بهم يصطفون كصّفوت ألصلاه (دا أرادو: رحمه، وكلمة برجم قوم سخوله ويقدم أحرون، ورحموا، ولا يحقر له، ولا يربط، ولكنه بقوم قالماً وبتصب ملكن.

وأما العرأة فإن شاء الإمام حفر لها؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم حفر للغاممية؛ لأن الحفر أستر لها محافة أن تنكشف، وإن شاء لم يحفر لها؛ لأنه يتوقع صها الرحوع بالهرب.

قوله: ووَقَيْنَدِئُ الشَّهُودُ بِوَجْمِهِ ثُمُّ الْإِهَامُ لُمُّ النَّمَلُ بَسَيَ إِذَا لَتَ الرَّهَ بالسَّهُ مدئ بهم اعتجابًا لهي، قولما استعظمو القتل، وجعود عن الشمادة.

وقوله: يؤم الإدامية: استطهاراً في حقد، فرسا يرى في الشهادة ما يوحب دره الخعد. قوله: وفولة المقتم الطلوة من الإنتداء سقط أيحان ولم يحب عليهم حد العذف لعدم التمريخ بالقالف، وكذا إذا امتاع بعضهم سقط ابدأه وكدا إذا عابوا، أو ماتوا، أو ماتوا، أو مات بعضهم، أو غاب بعضهم، أو ضعي، أو حرس، أو حرس، أو فراء، أو فدف، فصرب الحد بطل الحد عن الشهود عليه عندها، لأن لذ نهم شرط،

وقال أبو يوسف: إذا استعواء أو غيوا رحم الإمام، ثم الناس وكذا (19 عنواء أو حواء أو ارسواء فهذا كنه إذا استعواء من عبا حدر، أما إذا كانوا مرضى، أو معطوعي الأبلاي، فعلى الإمام أن برمي، ثم يأمر الناس مائرمي، وإنه تنها، أراحة على أبيدم بالزم وحب طلهم أن يلدوا بالرحم، وكنة الإجواء وذو الرحم

ويستحب أن لا يتعمدوه له مفتارة وقدا هو الرحم نافره. وأما أن أهمه فلا تأمل أن يعمد قبله: إذا وحد لو يكمل فأشه الأسبى، وقد عاود أن الان إذا شهد على أنه بالسنونا لم يحرم أميرات بهذم الشهادة؛ لأن تعيرات بجب اللموت، والشهادة لهما وقعت علمي المسرنا، وذاك عبر الموت، وكما إذا شهد عليه بالتساعر، تعنل لم يحرم العيرات

مهله أهلكي

قوقه (وَإِنْ كُنْ الرَاسِي مُغَوِّدًا النِفالِ اللِفائِقُ فَيْمُ النَّامِلُ)؛ إذا باسي عليه المصالة والسلام رمي العادية بحصاة مثل الحديث، وقال: ارجوا والفوا الوحد، وقالت اعترات بالراء فإن كانت العراد حملاً ثم ترجو عنى تصلح والمشلم الولدة الأن راسها يتلك الولد وقلك غير منشحن، فإن تحت أبا سنى، وأشكل أمرها العالم اليها المساء، فإن قل إنها حلى ترسل بها الشنة التي دكرها فرما عليها، وإدا شهدوا على الراة بالراء وقلك: أنا الكره أو وقده نظر إليها النساء، فود قلل هي كلفائ له تحدد الأنه عال كدبهم، ولا تحد المتباد، والمادود الا تحب غول المساء، والمادود الا تحب غول المساء،

وين كاب اراي بريضاً، وقد وجب عليه الرحي وجد ولا يشل برزه، واله لا متنفة في النظارة الآن الرحي بهلكه فيحيحاً كان أو مريضاً، وإن كان حده الحد النظر حتى برأة لأنه إذا كان الرحي بهلكه فيحيحاً كان أو مريضاً، وإن كان حده الحد النظر حتى بشيعاً، أو البرد شدهاً المنظمة والما الشيعاء، وقادا إذا كان الحر شديداً، أو البرد شدهاً المنظمة إلى المنظمة الله المنظمة الله المنظمة الله المنظمة الله المنظمة الله المنظمة الله المنظمة المنظ

<sup>(1)</sup> خلال افريقي اي تصب هرامة و الرائد (۱۹۰۱-۱۹۶۱) باوي آمة عليه السلاح قبل السلمية البعد ما واسعيات عليه الم واسعيات عارضي الحي يسيعيال وقعلاء الحليات الحريب بهاء اللفظاء وهو اي هامسلمية على يتجار المحافظة المحافظة

ولو شهد الشهود على رجل باثرة الموجب للرجع فتناه إنسان خطأ، أو طمعةً فيل أن يقدني الإمام علم مالك وجب في العدد الفصائص، ورجب في الحقية الدان، وإن كان الإمام قد قصى برجم فقتله إنسان، أو فقاع بدان أو فقاً عبد، ولا ضمان عليه؛ لأنا فيا أبيح دمه.

قواله، ووَلِغَسُلُ وَيُكَفِّنُ وَلِعَسَى عَلِيهِ لاَهُ قبل بحق، قلا يسقط العسل كالمفتول قصاصاً، وقد صال البي عليه السلام على الداملية، وقال في ماهر: ولفق بالب بولة لو قسمت على أنه لوسعيهم، ولقد وليه يتعسل في الهار الحديثاً أن ولا أكس لذامل في حالة الرحم أن يتعسدوا مقاله؛ أن المقصود فقه، في كان أسرع كان أولى

قوله: ﴿وَإِنَّ لَمُ نَكُنَّ مُخْصَكُ وَكَانَ خَرًا فَخَدَّهُ مَانَهُ خَلَدُةٍ نَاهُوا ﴿إِمَامُ بِصَوْلِهِ بَسُوَّطَ لاَ تُعْرَةً لَهُ إِن لا خوك، ﴿لا عَلَمَ، وِلا شَارِيحٍ.

قوله: (طولًا مُنوَسُطًا) أي بين السراح وغير السؤلية لأن السراح بهلذا.. وغير الشؤلم لا يحتمل به الزحر.

قوله: وَوَيْمُوزُعُ هُمُهُ فِيَالِهُمُ عَلَيْ مَا عَلَا الإرارِ ﴿ لأَنَّ النَّبَاتِ لَمَنْعُ وَصُولُ الأَنْمُ لِنَيْعَ قال الله تعالى: دولاً رَاّ هُمَاكُمُ مِنْهَا وَأُودُونِ مِنْ أَلَوْ هِا أَنْ

يدد كبرة حرر، مقافى، حدد به رسول عبد وقد المعتده وقد كُلُّلُ للطعام الديم المسي بلى وحل من المسلمين، ترغير حد قبط المسي بلى والمسلمين، ترغير حد قبط عن علقمة من المسلمين، ترغير عدد قبط عن علقمة من المراد عن سليمان من رياة عن قرير وداخر من أربه والكرد، إلى أن قابل أن حايث الرأة من عاد من الأرق المقاملة عن سليمان من وداخر منال وما قائلًا 10 من والمبعدي الله وتوجي بيد عائلت أولا ترفي المن ترفيد في المنافلة والمنافلة المنافلة المنافلة

 <sup>(1)</sup> أخراجة مسلم في سنجيجة في كتاب الجعود إناب: بن أفدات على عسبة بالرباح علمة: وعقد ثاب توية أو قسمية بن أمة أوسمية إن.

الو2) البورة الليورة 2

قوله: ووَلِيْفُولُقُ التَشْرُبُ خَلَى أَعْصَائِهِ: لأن الحدم في عصو واحد يهلكم، والحاد راحر لا مجلك؛ ولأنه يحديد أن يوصل الانع للى كل الأعصاء كما وصلت إليها العدة.

قوائه: وإلاَّ رَأْمَهُ وَوَجَهَةً وَفَرَاجَةً) لفوله عليه انسلام للحلاد. وابن الوجه، والراس، وشعداكيو» ؟: ولان الدرج مفتل، والراس عميع الحواس، دريما يحتل بالصرب سعم، أو بصره، أو شع، أو ذوله، ويجنب الصدر، والبطن أيصاً؛ لأنه مقتل.

وقال أبو بوسف؛ بضرت الرأس سوطاً واحداً؛ لأن فيه تسطاناً، أو لأن السوط طواحد لا يخاف منه الملح. ويصرت الرحل في الحدود كنها قائماً غير مندود، ولا بلغي على وحهم على الأومر ولا بشاء بدم واما البرأة فنحا، قاعا، فا لأنه أستر لها، فلقت ثبانها عليها، وتربط النبات، وتولى لف ثبانها عليها امراك ويوالي بي العمرت، ولا يحوز أن بعرفه في كل يوم سرطاً، أو سوطين؛ لأنه لا يحصل به الإبلام. ولو حلمه في يوم خسبين متوالية ومثلها في اليوم التاني أحراء على الأصبع، ولا يقام الحد في المستحد عنداله الله لا يؤمن أن يتقصل من الخلود نجاسة.

قوله؛ وقايل كَانَ عَبْمًا جَلَّدَةُ خَمْسِينَ كَذَلَكَ) اى عنى الصفة التي حلد عليها الحر من نزع ليابه، والغذ، وحمه، ورأسه وفرجه.

قوله: وَفَانَ رَجْعَ الْفَقُولُ مَنْ إِفْرَارِهِ قَبْلُ إِفَامَةِ الْخَذَّ عَلَيْهِ أَوْ فِي وَمَطِهِ قُبْلُ وُجُوعِهِ وَخَلَّى سَبِيلَةً} بخلاف ما فيه حق العبد وهو الفساص. والفقف، فإنه لا يقبل رجوعه صحة

قوله: ﴿وَيُسْتَخِبُ وَلِإِمَامِ إِنَّ يُلفَّنَ الْمُقَرِّ الرَّجُوعُ وَيَقُولُ لَهُ لَعَلَكَ لَمُسَتَ أَوَّ قَلْلُتَ إِنَّ لِعَلَكَ وَطَنِيهِ بَالنَّسِيةِ، أَوْ يَقُولُ: أَبْتُ حَبَلِ؟ أَبْكَ حَوْلً؟ وَلَوْ شَهِدَ عَلِهِ أَرْبِعَهُ، عَالَمُ مَلْكُ ثُمْ رَحِعَ عَنِ إِفْرِارِهِ قُلِ مِنْ وَمَقَلِمُ أَخْدًا لِأَنَّهُ لَا حَظَّ لَلْشَهَادَةً مع الإقرار،

قوله: رؤالرُجْلُ وَالْمَرَاءُ فِي ذَلِكَ سَوَاءً) بعني مي صفة الحد، وضول الرجوع. قوله: رغير أن الدراة لا يُشرع غنها من ثباب إلا انفرو، والتحشر؛ لاد في

<sup>(4)</sup> قال دن حجر المستلاي في الدوائة (2/8/19) حديث: قال صبى الله عليه وسلم للذي أمر تمريد تحدد والقر الرحة والدوائي و أحدة، وقال حاء مرفوعاً من حلي الهالة أمر تمريد والمعدد كل عصر حقة المن الوجه والمداكرية أخرجه الن أي خيفة وجهة الراقة. والمداكرية أخرجه الن أي خيفة وجهة الراقة، والمداكرية أخرجه المداكرية المداكرية المن حديث الن حديد من المناجعة المنابطة من حديث أي هريدة وقدا عن ابن عمرة اللها ويدارية المدورة والأي داود عن أي حكرة الى قديد رحة المرأة: فارجرا والوقوة الرحة».

لجريدها كشف عورتها، وتضرب جالسة؛ لأنه أمتر لها.

قوله: ورَإِنَا خَفَرَ لَهَا فِي الرَّجْمِ جَانَ} لأن النبي صلى الله عليه و سك حصر للقامدية إلى تديها، والحمر له أحسن؛ لأنه أستر لها وينجعر لها بني الصندر، ولا ينغفر للرجل؛ لأن النبي عليه السلام لم ينحر لماعر.

قوله: ﴿وَلَا أَيْفِيمُ الْفُولَى الْحَدَّدُ عَلَى عَنْدُهِ إِلاَّ بِإِذَّكِ وَلِاَمَامٍ} نقوله عليه السلام: والربعة إلى الولاة الجسعة، والقريم، والجدود، والمحقات،(<sup>19</sup> والآن السولي لا يلي ذلك على نفسه، فلا بليه على عبد، إلا يؤدر الإمام.

وأما التحزير الله أن يقيمه على عنده؛ لأنه حق العبد

قوله: ووباذًا رَجْعَ أَحَمُ الشَّهُومِ تَقَدَ الْخَكُمِ قَبَلَ الرَّحْمِ طَهْرِنُوا الَّخَذَ وَسَقَطُ الرُّجْمَ غَنْ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ حَدْ تَوَلِّمُهِ.

وقال محمد: بحد الراجع وحده؛ لأن الشهادة قد صحت بحكم الحاكم، وتأكدت بالقضاء، فلا تعميع: لا لي حق الراجع.

وهما: أن الإمصاد من الفصاد، فصار كما إذا رجع واحد قبل القصادة ولهذا يسقط الخد عن المشهود عليه، ولو رجع أحدهم قبل الحكم حدوا حيعاً، فكذا هذا وإنها سقط المخد عن المشهود عليه في قوهم جيعاً؛ إلان الشهادة لم تكمل في حقه قسقطت، ولو رجع أحد الشهود قبل الحكم بها حدوا حيعاً عندا.

وقال زدر: يحد الراجع وحده؛ لأنه لا يصدق على عبره.

على: كلامهم فدف في الأصل، وإنها يصبر خيادة فلاتصال بالقضاء، فإذا لم يتصل به القضاء بقى فلفاً، فتحدون وإما إذا كان حلقاً فرجع أحلمه، فعيم فاطد عاصة إيساعاً، ولا ضمان على الراجع في أثر السباط عند أبي حيفة، وكد إذا مات من الحقد، وعندها: فعيمان

قال في المنظومة لأمي حميلة.

والحلدان يحرح فقال واحد كذبت لا يفتعي هذا الشاهد

صورته: أربعة شهدوا على عبر محص بالرباء فجلده القاصى فحر قد الجلد، ثم رجع أخاهم لا يصلس الراجع أرش الحراسة، وكلة إن مات من الحلد لا تسمال عليه عبد أبي حدقة.

 <sup>(</sup>ا) قال بن حجر العدماني في الكاني الشاف في تجريح أحاديث الكشاف (1711); لو أره مرتوعة.

وقال أبو بوسف وعمد: يضمن الراجع.

قوله: ولإنَّ وَجَعَ نقدَ الرَّحْمِ جُللاً الرَّاجِعَ وَخَدَدُ وَضَمِنْ رُبِّعَ الدَّبَةَ) وقال زنر. لا يحد الراجع: لأنه صدر قادماً له في حال الحيان، وهي فلف حيَّاء ثم مات استدوف سقط الحد عي الفاذف: لأنه لا بورت.

ولما: أن الراجع صفر فادفاً عند رجوعه بالشهادة السابقة، ولم يصر فاذفاً في الحال، ومن فقف ميناً وحدد عنه الحد، ويما طبس ولع الدياء الل الشهود فلم لشهادته، وضهادة خبره وقد بقي من ذات بشهادته للإلة أو الع الحز، ولو كان الشهود خلسة، أو الكر، ترجع واحد ملهم لم يصمل البناء الأنه هي من يقطع جميع الحق بالهاتهم، ولان رجع الثان وهم خلسة ضمل الراحمان ولع الدية لما بنا أنه بقي من للت بهم للالة أرباع الحق ولاا شهد أربعة. وكوا فرجه، فإذا هم عبد، فالدية على المركبان عبد أبي حنيفة لمعناد: إذا رجعها عن التركبان علد أبي حنيفة

وقال أبو يوسف ومحمد: الدية ني بيت المنان. ولا شيء على المتركين؛ لأمهم أأموة على الشهود حيراً، ولكب يعربون عبدهم.

ولامي حتيمة: أن الشهادة إنها نصير حبعة, وعاملة بالتركية، فيصاف الحكم إليما، واخلاف فيما إذا قانوا: علمها أنهم صد وزكياهم. أما إذ لتنوا على التركية ورهموا أنهم أحرار، فلا ضمان طيمم: ولا على النمهود على على بيت العال إصاعاً.

و يو قال المركي؛ العطات في التركية لا يصمن إبداعاً، كلَّ في العصمي، وإما الحلاف إذا قال: علمت ألهم عبيد وتعمدت ذلك.

قوته: ورُائِلُ نَفْضُ عَلَادُ الشَّهُود عَنَّ الأَرْبُعَة خَلُونَ)؛ لأَسَم قلاعًا.

قوله: وُوَشَرَاطُ بِخْصَكِ المُؤَلِّمُ أَنَّا لِكُونَ خُرًا اللَّهَا عَاقَلًا مُسْلَمًا قَدْ نَوُوْجَ المُزَاةُ فَكَاحًا صَحِيحًا وَلَاحِلُ بِهِا وَلَهُمَا عَلَى صِفةِ الإَحْصَانِ) فإن كانت العنكوحة أمّة، أو صَغرته أو بجنوبة أو كتابة، وقد دحل بها لا يكون تحصّاً، وكذا لو دحل بالأمة تم أعضته أو أسلمت الكتابة ولم نوحة بعد ذلك وطء حتى زير، فإنه لا يكون بحصاً،

وقيد مسهولحصان الرجمهم: احترازاً من إحصاف بمقدوف، فإنه هناك عبارة عن اجتماع حسن عرائط لا غير:

ا - وهو التلوع.

2ء والعقل.

3- والإسلام

4- والخرية.

5- والعمة عن نعل الزياء وينقص عن احصان الرحم بشيئين: ـ

[ - النكاح.

2- والدخول

 مسألة: الشهادة على الإحصان نبت بشهادة رجل وامرأنين، وبالشهادة على الشهادة كالشهادة على الأحوال.

وقال زفر: لا هبت بشهادة النساءة لأنها عنهادة لا يتبت بها الفتل.

قلما: الفتل ينبت بالزناء وأما الإحصان، فإنما هو سبب أيه، فلو وحب اعتبار الذكووية فيه كما وجب في الزما توجب اعتبار العدد الذي يتبت به الزنا. وهذا لم يقل به أحد، ولأن الإحصان هو النكاح، والبلوع، والعقل، والإسلام، والدحول، وكل واحد من هذه الأشهاء يتبت بشهاده النساء مع الرحال عبد الانفراد، تكذا عند الاجتماع.

الوله: ﴿ وَلاَ يُجْمَعُ فِي الْمُحْصَنِ بَيْنَ الْجَنْبِ، وَالرَّجْمِ وَلاَ يُجْمَعُ فِي الْبِكُو بَيْنَ الْجَلْدِ، وَالنَّقِي إِلاَ أَنْ يَرَى الإِمَّامُ فِي ذَلِكَ مُصَلَّحَةً فَيُعَرُّرُ بِهِ عَلَى مِقْدَارٍ مَا يَرَاهُ، مِن ذَلك، وإن وكي الإمام ذلك نمله على طريق التعزيز لا على طريق الحد.

وفال فشافعي ببيمع ينهما على طربق الحد

لنا: فوله تعالى: ﴿ اَلزَّالِينَةُ وَالزَّانِ فَأَصْلِمُوا كُلِّ وَاحْدِ بِلَهُمَا مَالَةَ خَلْفَتُمْ ﴾ <sup>(1)</sup>، وحملة بيان الحميع اعمد، فلا يزاد عليه، فلو كان التعريب معه حملةً لمكانت العقاية بعض الحمد، ولأن الحمود معلومة المفادي، وليس لسعى مقدار في مسافة البلدان.

قوله: وَقَائِنَّ وَلَنِي الْمُرْيِعَنِّ وَحَدَّةَ الرَّجْمَ رُجِمَى؛ لأن الإنلاف مستحل عليه، فلا معنى للامتناع بسبب العرص.

قوله: وَوَإِنَّ كَانَ حَدُّة الْجَلَدُ لَمْ يُجَلَدُ حَتَى بَيْرًا}؛ كل لا يفعنني الليلاك، وهو غير مستحق عليه، وهند [10 كنان الحر شديدًا، أو البرد شديدًا انتظر به روال ذلك.

قوله: ﴿وَإِذَا زَلَتُ الْبُخَامِلُ لَمْ تُحَدُّ حَتَّى تُطَعَّ خَمَلَهِ﴾؛ كن لا يودي إلى هلاك الولد، وهو نفس محرمة.

قوله: ﴿وَإِنْ كَانَ خَذُها الْمُخَذُدُ فَحَتَّى تَتَعَلَّى مِنْ لِفَاسِهَا} وفي معص النسج: وتتعالى: وهو سهو، والصواب: وتعلى: يتعل الله، أن ترتمع بريد له تحرج منه؛ لأن

<sup>(1)</sup> سورة النور: 2

التفامي توع مرفق، وتحله الحائض في حال الخيص؛ لأن الخيص ليسر بمرض.

قوقه (وَإِنَّا كُنَانُ خَلَمُهُ الرَّجُو رَاجِمُتُ فِي النَّفَاسِ)؛ لأن الناحير، إساكان لأجل الوقد، وقد نصل

وعلى أني حديدة: تؤخر إلى أن يستغلي ولدها حنها إذا لو يكل أحد بقوم عربت. تم الحيلي ناهيس إلى أن تقد إنه كان الربا العلم عالية كي لا تهرب بخلاف الإفراو؛ لأن الرجوع عند معبول، فلا يقيد الحيس

قوله: ووإذًا شهدُوا بخدُ مُقَادِعٍ وَلَوْ يَقُطَهُهُ عَلَ إِفَافِتِهُ بَعَدُهُمْ عَنَ الإِفَامُ أَمْ تُقْبِلُ شَهَادَتُهُمْ إِلاَّ فِي حَدَّ أَقَدُفُ خَاصَةُ إِنَّ فِي إِذَا شَهُوا سَوْمَهُ أَرْ شَرَّتَ شَرَّ أَوْ إِنَا بعد حين لم يؤخذ له ويصمن في السرفة العال. وأما حد القدف، والقصاص، فإنه لا ينظل بالشافع! الأجما من حقوق العاد، وحقوق العاد لا تبعلل مائضة، ولو تُست هذا كله بالإقرار، فإنه يضع ولا ينظن، بالنفاذم إلا في شوت الحمر، ولا وحود تُراحة من شرطه عنجه.

وقال محمد: ليمن من شرطه في البينة، والإفرار حبيهاً، وإن حاموه مه من مكان معيد تذهب لم النحة في عدر ذلك الوقت بضل بالإنعاق.

وقوله: بولم تنبل شهارتهم ي وهو يحدون حد القاهب؟

قال أبو الخيس الكرعي: الطاهر أنه لا حد عليهم، إلى الشهادة كاملة الدون وإما سقط قاف، عن المشهود عليه بالشهة. فلا يكون دلك مبياً في يُعام الحد على الدمود، تم الشاءم كما يشع مول الشهادة في الاعام، فكالذلك بدع الإقامة بعا القصاد

وقال وفرد لا يسع.

وفائدته: إذا هرب يعد ما صرب يعص احد، تم أحدُ بعد ما تقادم الزمان، الإمان والعم الا تعام عليه الحماد لأن الإمصاء من الفصاء في نام الحدود. وتحد رم: نفاع عليه الحد.

فوله رؤمل وَهَي أَخْتَبَهُ فَيَمَا ذُوبَ الْمَرْحِ غُرُونِ؛ لأَنَّ أَنِّي مَادَاتُ

قوله: ووَلاَ حَدَّ عَلَى مِنْ وَطِئَ جَارِبُهُ وَلَدِهِ أَوْ وَلَدِ وَلَدِهِ وَبِنَّ قَالَ عَلِمُتَ أَلَهُا خَرَاقُهُ: لأن لمشهد فيه حكمية، وهي نشأت نعى دَبَلُو، فان عَلِيهُ السلام: هات ومالك لأنبك: إذا ا

واعتمرأت الشبهة يوعادن

ا - طبية في الحل، وسبعي تسية حاكمية.

<sup>(</sup>ز) الدام تحريحه.

2- وشبهة في الفعل، وتسمى شبهة اشتباه.

فالشبهة في الحل في سنة مواصع:

رُ - حارية الله.

2- والمطنفه باللَّا بالكتابات.

وقسيعة في حق النائع قبل التسليم.

4- والسمهورة في حق طروح قبل القبض،

٢- والجمارية المشتنركة بينه ربين عبره.

 والمرهومة في حق طبرتهي في رواية كتاب الرهن، تفي هذه المواضع لا يجب الحد. وإن قال: علمت أنها حرام، ويحب المهر، ويشت النسب إنه ادعاه، ولا يشترط تصديق المائك إذا كان المدعي حدًا مع وجاد الأب، ولا يجب الحد علم قاذف هؤلاء.

وأما الشبهة في العمل ففي شائية مواصع: حاربة أنيه وأحه وزوجته واسطلقه ثلاثاً وهبي في فلمدن وبالناً بالصلال على مال في فلمدة، وأم الولد إذا أعتقبها المولى، وهي مي المهدف وحاربة المنولي في حق العبد، والجاربة المرعومة في حق العربين في رواية كتاب الحدود: وهو الأصم كذا في الحديث والمستعبر للرهن في هذا سنزية المرشن فعي هذه المهاطبيع لا حد عليه إذا قال: طبت أجا تحل في وإن قال: علمت أب حراه حد، ثم مي كل موضع كالت الشبهة في العمل لا يشت بسب الولد منه وإن ادعام، وفي كل موضع كانت الشبهة في الحل ينبت النسب منه إذا ادعاما ومن طلق زوحته فلاقاء ثم وطنها في العدة، وقال: علمت أنها حرام حد لروال العلان في المحل من كل وحد، وتكون الشبهة منتقبة، وإن قال: طنت أمها ذخل لي لم يحد؛ لأن الظن في موضعه؛ إذ أثر الدلك قائم في حن السبب، والحبس، والتعقق وأم الولد إذا التنعية مولاها، والمختلعة، والمطبقة على مالى بديرية الدهنيقة ثلاثاً فتنوب الحرمة بالإحماع، وقيام بعض الأثار في العدم، وإن قال: ا الهن حليق أو بريق أو العرك بيدك فاحتارت نصبها، تم وطنها في العدة، وقال: علمت أنها حوام على قد يحده وأما الجارية العارية. والسمتعارة للحدمة، الوازمة، فنجب الحد فيهن مطلقاً، ومن وطبي حنوبة ابد، أو حاربة مكاتبه: أو وطبي الرأنه في المكاح الفاصد مرارأة فعليه مهر واحد؛ لأنه شبهه مثلك. وإنه وطئ الابن جارية أبيه، أو حارية أمه مرارأة وقد ادعى الشبهة، فعليه لكل وطاء مهر؛ لأن وطأه في ملك العبر، وإن كانت الجارة بين هريكين، فوطنها الحاهد مرارأه معلوه لكل وطاء مصف مهراء كدا في الوافعات.

قوله: ﴿وَرَفَّهُ وَخِيْ جَارِيَّةُ أَبِيهِ أَوْ أَنْهِ أَوْ زَرْجَتِهِ أَوْ رَطِّيَّ أَلْعَيْهُ جَارِيَّةَ مَؤلاةً لَإِنَّا

قال: علِمَتْ أَنْهَا خَرِعُ خَلَى، لانه لا شبيه ضَمَا في فموطوءة.

قوله: وزان قابل: طنقت أنها تحلّ لي دلا حماً عليه والا على فادوم أبضاً)، إلى طنة استند لي طاهر، لأن له تستماً في مال أو به رزوجند. وكان العند في مان مولاه مأكل ماه عبد حاجته. محار أن ينتبه عليه الاستماع، فكان شبه اشتاه إلا أنه زما حقيقة. فلا بحد فاذقه، وكانا إذا فالت الجارية، طنت كه يجل في، والمحل لم يدع الحر، كان الفعل واحد، فأنهت نال. فقتات أنها فحل لي دري سهد الحد، حتى عرا حبقاً أنهما فيا الله أن ذلك حرام عيدما

قال في الواقعات؛ رحل وفي تعارية أنبه أو للمعا أو حدي أو حدثه وقال: طلبت أمها تحل لي. وقالت الحارية: إنه حرج درين لحد حديدًا إحماعاً.

ولو كان على العكس بأن قالب الأمة؛ طلبت أنه حلال، وقال عو علمت أنه حراه دران الحد أيضاً حيمة عبد أي يوسف وعمد

وعددأي حبقة بحب عبه الخده ودرئ سهاد

وقوله: وإن قال: طبت أب محل لي له يحد، ولا ينت، النسب إنه ادعى أبه ابعه من هذا، الوطاء فإن ملك العسي عنق سبد، وإن ملك أنه لو نصر أم ولد به مكان مدارهها، وإن وطئ جاربة من العسم قبل الفسسة وهو من الفاسس، فان حد عليه، وإن قال: العسمة أنها حرادة لأن العسمة مشركة بين العاملين، فله حكم العلمان ولا يشت قسم، الوالد.

اللوله: ﴿وَهُمْ وَطِينَ حَمَرَيْهُ مُسِيدٍ أَوْ خَمْهِ، وقال طلنت النَّهَا فَحَلَّ فِي خَمَّا}؛ لأنه لا البساط يديمها في العالم. وكما سائر المحارم سوي الأولاد

قوله: ووعل وقت وليه غير الغرائم، وفاتت النسائد أبيا وأجلك فوطب فالاخذ عبيّه وغلّبه العيلي يعني مهر اللتل وعبيها العدم ولا يعد فادده؛ لأن وطأه ال غير ملام ولذت بدب وتدها.

قول: ووقل وجد قراة على فراسه فوطها قعت أبحاً . يام لا اشتار بعد سول الصحة، ولا نشته مسألة الرفاد، وله هناك حاصل بها الآن الإنسال لا يو في بن ابرأته وعبرما في أول الوهلة، ولهما يثبت السبب في مسألة الإفاضاء ولا ينبت في وقد خده، وكان إذا كان أعمره لأم سكمه التعبير بالسؤال إلا إذا ادماها، وأحايته أحسنا، وقالت، أنه ورحاك اوضها لم يحد ويشت بسبب ولدها منه، وهي كالمراوقة بن عيد زوجها

قوله: وومن تزوج المرأة لا يجلُّ له يكاخبا فوطنه له يجبُّ عليَّه البُحلُ ويعزو ان كان بعلم ظلك، وهذا عند ابن حبيه، وعندهم، يحد إذ كان عالماً بذلك؛ لام عقد ل

يصادف عله، قبلتو.

والأمي حليمة: أنه ليس برعاء لأن الله تعالى لم سح الرعا في شريعة أحمد من الأسياء، وهذا أباح لكاح دّوات الحدر ماي شابعة بعض الأسياء، وإنسا مروع لأنه أنى منكراً.

قوله: رَوْمَنَ أَتِي المُزَاءُ في الْمَوْصِعُ الْمُكَرُّوهِ أَوْ عَمَلَ خَمَلَ فَوْمَ لُوطٍ فَلا خَدَ عَلَيْهِ عَلَيْهُ أَتِي خَبِيعَةً وَيُغَوِّلُ ويودع في السحر.

أوقال أبو بوسف وعمد: وهو كنازت وعليه الحد منه على و حمين: إن كان اهله في زوجتم أو أمنه دلا حد عليه وبعرزه وإن يعله في أجنبية، أو في رحل، قلا حد عليه عند أبي حميعة؛ لأنه لا يسمى زنا وبعزره لأمه أتى سكراً.

وقيل: مائلات في للفلام، أما إذا أني أحبيبة في ديرها يحد إحداعاً. ولو فعله في عبده، أو أمنه، أو زوجته لا يحد بلا حلاف ويعزر، كنا في الفدون.

والاستمناء حرام، وقيم المعرس ولو مطن امرائه، أو أمنه من العمت مذكره، فأنزل: قالم مكروه، ولا شيء عليه. لم على فولهما: إذا ألى أحسية في درها، أو عمل عمل فوم لوط، فإمها بحمان جسماً إن كما عصلي وجما، وإن لم يكونا محملين حلما؛ لأنه في معلى الرفاء ثم الشهادة على اللواط لا بما فيها من أرضة علقمة كالزما.

وعبد الشامعي: من عمل عمل نوم لوط قبل الفاعل، والمعمول به على كل حال محمدين كانه أو عبر محمدين.

قوله: وومَنْ وَهَيْ بُهِيمَةً فَلاَ خَدْ عَلَيْهِ)؛ لأنه لبس برنا.

وقوله: يهو يعرو بهؤ لابه منكر، ويقبل في ذلك شاهدان؛ لأنه لبس برعا.

ولو مكنت الراة قرةً من علمها: لوطنها كالا حكمها كإليان الرجل البهيعة.

قوله: وَوْمِنْ وَلَى فِي ذَارِ الْخَوْبِ أَوْ فِي دَارِ الْنَفِي ثُمْ رَاجَعِ إِنَانَا لَمْ يَقُمُ عَلَيْهِ الْحَدُّعُ وَحَدَا صَدَمَا.

وقال أيو يوسف: بحد.

الماء لمها زبي في موضع لا يند للإمام فيما فلم يحد. ولا يقام معد ما أتماما؛ لأنه لم. يتعقد موحدًا.

الأصل عبد أمي حنيفة: أن الخري المستأمن، والحربية السنتأمة بمنزلة العائسة. والعائمة

وعندعمدا يبترله المحوداء والمخاوبة والصبيء وانصبية

وعند أي يوسف: بنترلة الدمي، والدبية

بيانه: أن المسلم، والسمي إدا زمي تحريبة مستأسة، فإنه يحد المسلم، ولا يُحد المستأمنة عند أي حنيفة والاستدارة على فول أي حنيقة؛ فلائها كالغائدة، وهي ربي بالرأة: تم غابت يحد الرجل.

وعند محمد: هي كالمجنوبة، فصار كعافل رني يسجمونه، فإنه يحد.

وعلى قول أي بوصف" بحثان جيعاً كذمي زي بدمية، ولو زي حري مستأمن بمسلمة: أو ذمية لا يحد الحري وهو كفائب عبد أي حيفة وتحد الذمية، أو المسلمة. وعند عمد: لا يحدان جيماً كميت يا ري بعاقله.

وعند أي يوسف: يحدان حبحاً كدمي رني يدمية، وإنهما يجدان حبيماً بالإجماع.

ثم الأصل، أن الحد مني سقط عن أحد الراسين بانتسهة سقط عن الأحر اللثم كه كما إذا أدعى أحتمه الشكاح، والاخر يبكر، ومني سقط لقصور الفعل، فإن كان القصور من جهتها سقط الحد عبها ولم يسقط عن الرحل كما إذا كانت صغيرة، أو محتوية، أو مكرمة، أو بائسة، وإن كان القصور من جهته سقط عنهما حبهاً كما إذا كان بحدوثاً، أو حبياً، أو مكرهاً، ثم حد السرفة، والربالا يقام على الهستامن عندها.

وقال أبو بوسعية يقام عليه وحد الشرب لا يقام عليه بالإحماع وحد الفقاف، والقصاص يقام عليه بالإجماع. وأما الدمي، فهو فيما سوى حد الشرب كالمسلم إحماعاً. ولا يجب عليه حد الشرب وإذا رني الصبي، أو المحون بامراذ بطاوعة، فلا حد عليه ولا عليها.

وقال زفر: عليها الحد وإذا زي صحيح سحوناه أو صعيرة حد الرجل حاصة إهناعاً.

لمان أن فعل الرما يتحفق منه، وإنها هي محل للغمل، ولهذا يستمى هو واطعاً وزانياً. وهي موطوءة ومرقى مها، ولا أنها صبت زامة بحاراً تكومها مسلم بالتمكير، فتعلق الحد في حقبا بالتمكين من قبع الزنا، وهو فعل من هو عاطب بالكف عند أثم يبياشرته، وفعل الصبي ليس بهذه الصعف وإذا زني يحارية بقتلها غيل الرما مد. وعليه الفيمة.

وعن أي يوسف: لا يحد: لأن تقرو صمان تقيمه سبب لسكها، فكأنه اشتراها بعد ما زني مها ومن رني بأمة، نم اشتراها: أو وهنت له وقيتمها، أو ورثها، أو أوسى له مها، أو ملك شيئاً شها دري عنه الحدامند أي حيفة.

وعمله أبي بوسعان عليه الحداولو عصب أمة فرى جا فسانت من ذاك، أو عصب حرة ليباً فرنى جا فسانت من ذلك. فإن أما حميقة فال- علمه الحد في الوحيجن: وعليه مع ذلك فهة الحرة وفيسة الأمق أما الحرق فلا إشكال بهيار لأبه لا تشك بدمج الدية. وأما الأمة الإمها تطلق تدفع الفيمة إلا أنه قال: إن النسمان وحمد عند الموات. والعيم الا يصح العليكة، وله لموعدت ولكن دهب يصرها عرم الفيمة على تول أي حايفة: والاحد عليه، واهذا بمرأة الشراء.

وقال أنو يوضف: ليس غليم عد في الأمة في الوحيين حيماً؛ لأنه طكها بالضمان. فيصر كملكيه بالشراء.

قال ابن سناعة: سعت لمها يوسف قال في رجن فحر بامرأن ثم نزوج بها قال: لا حد عليه.

وروي عنه أيضاً: ان عليه الحد، ومو قول أي حبيعة وتصعه الأن الحرة لا يستك يضعها بالكاج، وكانا رجال عبها الحدايصة إذا رق. قرائز سها أوس أثر أنه وتي باهرالة وهي تبكر لم يحدعنه أي حبيها وزير، وعماها: يحد، والله أعمار

## باب حدالشرب

قوله وحمه الله: ووَمَنُ طُوبُ الْعَمْرُ فَأَحِدُ وَإِيعَانِ مُوَخُوقَ مِنه. أو حاءوا به سكران وفشهد عليه الشَّهُودُ بَذَلَكَ فَعَلَيْهِ النَّحَدُّعُ وكنا إذا أثر وربحها موجود معه وسواء شرف من الحمر فلنلأ أو كثيراً، وإنها شرط وجود ربحها معه وقت الشهادة؛ لأن من شهد على رجل برنا متقادم. أو شرف ضر متادم، أو سراة فليند لم تشل الشهادة.

قوله: ﴿قُولُ أَفَرُّ بِعْدُ فِهَابِ رَبِحُهَا تُنَّا لِيحَدُىٰ مِنَّا صَدَمَا.

وقال محمد: بحد وهذا زدا شهدوا عليه بعد ذهات وياسها، والسكر لا يحد عندهما. وقال محمدا بحد بالفائع يسع من قبول الشمادة بالانعال عبر أنه فدوه بالرمان اعتباراً وجد الرمار

وعندهما المفدر يزوال الرائحة، وأما الإفرار بالنقادم لا ينظله عند تحمد كنما في حد غرانا.

وعيدهما: لا يحد إلا عبد قيام الرائحة، وإن أخذه الشهود وربحها معه، أو سكرات، فلغيوا به إلى مصر فيه الإمام، فالشيامات الرائحة قبل أن يتسرا به حد إصاعة.

رواي أن رجاراً حاء ماين أحمه بلي اس مسعود وضي الله عمه أهال له: إن هذا اين أحي، وإنه كان ينهماً في حجري، وقاء غراب الحمد المائلة في مسعوف فاقر الشار لعمه ينس كافل فليتهم أنت بلك لم تحسن أديم والا سنرت عليه حريته، ثم قال: ترتروه ومرمرود، فإن وحداد ربحاً فتحسوه، الترترة أن تحراك وستنكف وهانا بقال على أن تقل الرائحة غرط في إقامة الحد. وقويه: ﴿مُرَمَزُوهُمَ: بَالْرَايُ أَيْ حَرَكُومًا وَأَلِينُوا بِهُ وَأَلَمُوا.

قوله: وَوْفَلُ مُنْكُولُ مِنْ النَّبِيلُ حُدًى إنها شرط السكر؛ لأن شربه من خبر سكر لا يوجب الحديثلاف الحمر، فإن الحديثين بشرب قلبلية من غبر اشتراط السكر

فوله: وَوَلاَ خَذَ عَلَى مَنْ وَجِدَ مِنْهُ وَبِخَ الْحَشْرِ أَوْ تَقَيَّاهَا)؛ لأن دالك لا يمال عنى غربها باحتياره لحوار أن يكون أكره، أو شربها في حال العضل مصطراً بعدم العام، فلا يحد موالشلك.

قوله: ﴿وَلاَ يُعَدُّ السُّكُوانَ حَتَّى يَعْلَمُ أَلَٰذَ سُكُوا مِنَّ النَّبِيةِ وَطَرِيَةً طَوَّقًا)؛ لأنه يحسل آمه سكر من عبر اللبنة كالشع ولئن الرماه، أو أشرت السنة سكرها، فلا يحد بالمشك.

قوله: ﴿وَلاَ يُعْفُ حَقَى يُؤُولُ عَنْهُ السَّكُرُ للحصل الالزخار؛ لأنه وَهَلِ النفلَ كافعوت، والسكران الدي يحد هو الذي لا يعقل نطقاً ولا حواثً، ولا يعرف الرحل من العراق ولا الأرض من السمام، وهذا عند أي حديمة.

وعدهما: هو اندي بهذي ويخلط كلامه، وإلى فقا مال أكثر المشابخ.

وعن أبي يوسف: يستغرأ فإ قُلْ يَبَالِهُا الْكَنْتُرُونَ إِلَيْ قَالَ أَنْ اللّهُ فراهها الكافرة والدّاوة والاحد ولا يحد المسكران بإفراره على نفسه في حال سكره لاحسال الكذب في إفراره فيحمال الدرء بعا الآنه خالص حل الله يحلاف حد المقدف؛ لأن فهم حق العند، فالسكران في كالصاحي عقومة له، ولو ارتد المسكران لا مين مه المراكم الأن الكفر من بات الاعتماد، فلا يتحقق مع الشكل.

لقوقه: ووَخَدُ الْخَدْرِ وَالسَّكُرِ مِنَ النَّهِدُ فِي الْخَرِّ لَهَالُونَ مَنْوَفَى بَجِرَوْ فِي السكر ضم السين وفتحها مع ممكون الكاف وعتج السين وتحريك الكاف، فإدا قال خنجين يكون التصير. وإذا قال بالسكون وضم السين يكون حد الحمر معجرد الشرب وحد سائر الأشرية بعد حصول السكر، والشيخ رجمه الله مال إلى السكون، والصبم.

قوله: ﴿يُقُونُونُ الصَّوْلِ عَلَى بَدَتِهِ كُمَا ذُكِرَ فِي خَذَ الرَّنَاءِ وَبَعَدَ الوَّحِمَ، والرَّأْسُ ويجرد في المشهورة.

وعن عمد: لا يحرد.

قوله: رَوْيَانُ كَانَ عَبْقًا فَحَدُهُ أَرْبَعُونَ سُوْطُنَ، لأن الرق سطح..

<sup>(1)</sup> سورة فكافرون: ال

قوله: وَوَهَنَ أَقُرُ مِشَرَابِ الْخَمْنِ، والسَّكْرِ لَمْ رَحْعَ نَمْ يُحَذِّه؛ لاته خالص حق الله، فقبل فيه الرجوع كمعد الرنا، والسرقة، والسكر همها المتحتين متواليدي.

وَوَيُقُلِمُنَا} حدد الشرب ومِشْهَادُةِ شَاهِلِيْنِ أَوْ بِإِلْرَادِهِ مَرَّةُ وَاحِمَةُ} وعن آبي يوسف: يعتبرط الإفراد مرتين.

قوله: ﴿وَلَا أَيْقَيْلُ فِيهِ سُهَادَةً النُّسُاءِ فَعَ الرَّاجَالِ﴾؛ لأنه حد، ولا مدحل نشهادة السباء في الحدود، والله أعلم.

## باب حد القذف

الأصل به فوله تعالى: ﴿ وَالْدَيْنَ يُرْدُونَ الْمُحَصَّلَتَ ثُمُ لَمْ يَأْنُواْ بِأَرْبَعَةِ غُهْدًا } <sup>(1)</sup> الأبق، والعراد بالرسي الرسي بالزيا بالإجعاع دون الرسي معيره من العسوق، والكفر وصافر العجامي، وفي اليص إشارة إليه، وهو اشتراط أرسه من مشهود، وذلك محص بالزنا.

قوله رحمه الله: وإذًا قُذُف الرَّجْلُ رَجْلاً مُحْصَنَا أَوْ الْحَرَاةُ مُحْصَنَةُ بِعَدْرِيحِ الوَّلَا) بان قال: يا زائي، أو أنت زنيت، أو أنت زهل. أما إذا قال: أنت أربى الساس، فوقد لا وحمد، فإن معناه أنت أندر الفنس على الزناء وإنما قال: يصريح الزماء لأنه لا يجب بالكناية، حتى لو قذف رجلاً بالزناء وقال له أخر: صدقت لا حد على فلدي، قال: صفقت؛ لأنه ليس يسريح في الفذف.

قرئه: وَلَطَآلَيْهُ أَنْفَقُدُونَا بِالْحَدُّمُ مَسْرِطَ مَطَالِنه؛ لأنه حقه، ولا بد أن يكون المقذوف معن يتصور منه فعل الزباء حتى لو كان بجيوباً، أو خشى لا يحد فاذفه، ويسقط الحد عن الفاذف بتصديق المقدوف، أو بأن يقيم أربعة على زبا المغدرف سواء أقامها قبل الحد، أو في خلاله على إحدى فروايات، فإن الفامها بعد الحد.

قال في الكرخي: اطلقت شهادته وأحبزت؛ لأن بهذه البينة ثب زناه، فبين أمه قذف عبر عصريه والضرب الذي ليس يحد لا يسع قبول الشهادة.

وفي شرحه: إذا أتام اللينة بعد استيفاء الحد على الكمال لم نقبل بينتها فيحتمل أن يكون فيه احتلاف المشابيخ. فإن قبل النص ورد في قدف الهصنات، فكيف أشركتم الهصنين معهن؟

قلنا. النص وإن ورد فيهن، فاحكم ينبت في المصنين بدلاقة النص! لأن الوحوب لعقع العار، وهو يعم الحسيم، وإنه حسيم، لأن القدف في الأعم لهن.

 <sup>(1)</sup> سورة النور: 4.

قوقه: وحملة المحاكم لمانين سوطًا إنا كان حُراً على الصابة: لا حلاف ان بيه حق الشرع، وحلى الصداء لأده شرع الدعع العار على المعلوف. ومن هذا الوحه هو حتى الشرع، وحلى الصدة ثم المعلوف. وحته سبي حلاً، وهذا أية حلى الشرع حلى إنه إذا دحاد، ثم مغا تعقوه باطل عند أبي حليفة وعجمه؛ لأن الذي يستونيه الإمام دون المفذوف، فبان لنا أنه حلى الله مختلط بحق المباد، وإذا تعارضت الحينان، فأصحاما عالوا إلى تغليب حلى الشرع؛ لأن عالى العبد يتولاه مولاه؛ ولأنه حد يتضمل عبداً، لا نحور طريادة عليه؛ ولأن المقصال عنه فكان حقاً لله تعالى كحد الرنا، والسرفة؛ ولأنه يستعمل عائر في يؤذا ثبت أنه حتى فعالى لم يورث، ولا يجوز المعود.

وفلشافعي رصه الله مال فيه إلى تعليب حق العبد باعتبار حاصته. وعبى الشرع حتى أن من قدف وجلاً ممات المقذوات بطل الحاء عمالة.

وقال الشافعي: لا يطل وإن مات بعد ما أتم يعني أحد نظل أباقي عدنا، وعنده لا يطل بناء على أم يووث عنده؛ لأنه حق العدا، وعندا: لا يورث؛ لأن العدب فيه حلى أله تعالى، ولم تعلى أو تعدف أبات عدد، وعالى حلى ألله تعالى، وألى القائف: أنا عدد، فحالي حد العدد، وقال للمقاوف: أنت حر فالقول قول القائف، حتى يشم المقاوف بيد، وقال وكفا أذا قال القائف للمقاوف أنت عدد، فلا يهدب على في فلفك حدد، وقال المقاوف: أنت حر فالقول قول القائف أيضاً، ولم ترز القدف بعد الحد على المقاوف: أحد على المقاوف: أن ين المرافئة واحد على على أن كره في المعاف بكلمة واحدة، أو المائة واحدة، أو في أدم مقوقة، فحاصموا ضرب لهم حلاً فقدت كل واحد منهم بكلام على حدد، أو في أدم مقرقة، فحاصموا ضرب لهم حلاً واحد منهم بكلام على حدد، أو في أدم مقرقة، فحاصموا ضرب لهم حلاً واحد منهم بكلام على حدد، أو في أدم مقرقة، فحاصموا ضرب لهم حلاً واحد منهم بكلام على حدد واحد لا عرب بان حصر بعد ذلك من لم يخاصم في فعد، فاحد بكون لهم حبحاً، وكذا إذا حضر فعده بها أخذ في حقه ولم يحد لهم مرة أحرى.

وقال الشافعي. إن قافلهم بخلمة واحدة وحب حد واحد، وإن كرم الفناه. فلكل واحد منهم الحدد ثم عندما إدا حد العالات. وفرع من حده، ثم قذف وحلاً أخر، فوم يحد للتاني حد أخر، ولو قدف وحلاً فصرت تسعة وسعير سوطاً، ثم فذف أخر صرسه السوط الباقي، ولم يكن عليه حد للتاني.

والأصل: أنه متى بقى من الحمد الأول شىء، فقدف أحر قبل ندامه صرب بقية الحد اللاول ولم يجد قلتاني، ولو فدف رحلاً ولم يكن مع المفتوف بينة على أنه مدقد وأراد استحلام بالله ما قاذه، فإن الحاكم لا يستحلمه نبدياه لأنه دنوى سنه كحد الرفاء وقال الشابعي: بسمحاند، ورجور الى الشهامة على القدات شهادة رجابي، ولا يجود شهادة رسل والعرائب، ولا شهادة على شهادة، ولا كتاب القاملي إلى الماصي، فيت أقام القادف العلى المهدوف لهية أنه صديه على دداء برحاةً والعرائب، أو شاهدلي على شهادة شاهدين أو ألى يكبات قامل بي قامل سنؤ

قوله: ولفراقأ الطَوْرَبُ على أغْتَنَانِهِ؟ لأن سنة أن موضع واحد نؤدي إلى أناف... وليس السف يستنحق سليه وينقي أناحه: وأأراس.

قومة رولا يُجَرِّؤُ مِنْ عِنْهِم بحلاف حد الرماء كما في الحديد.

عالي في الحجدة عن: بصرات في الحدود كلمها في اراز أواحد الا في حد الفذه م فإنه لا بتسترع عنه التياس، وإنما عناع عنه العراق والحشور

قوله. وغَيْر أَلَّهُ بَنُوعَ غَنْهُ أَغُولُ. واقْحَسُولِي لأن بَنَاءَ ذَنَكَ يَسَمَ حَصُولُ الأَمَّ أَمَّا إذا كان عليه مسقى، أو حَنْهُ وَنِهُ نَصْرَتُ عَنْى ذَلَكَ حَدْ الغَدَّفِ، وَلَقَى عَنْهُ فَرَفَهُ.

قولد وَقُولَا كَانَ الْقَادَاتُ عَلِمُهُ جَلِهُ الرَّبِعِينَ ﴿ لَأَنَا الْمُعَادِ مِنْ الصَّفَ مِن حَدَّ الأحرار، فون قلت: الآية مطلقة ﴿ أَلَوْاللُّولَالِينَ مِنْ جِلَّاتُهُ ﴾ أن فس أبن حمل حد العبد الرَّبِعِينَ ﴾

فشها: مراد ۱۶۹ه الأسرار الحليل فوله تعامي. فإ ولا لَشَالُوا لَهُمْ شَهْدَةٌ إِنَّا والعمد لا تعمل شهادته ولي لير نفذه...

قوله: ووالإخصانُ أنَا يَكُونَ الْمُقَلَّرُونَ خَرَّا تَابَقَا خَقِلاً مُسْلَمًا خَقِيقًا خَلَّ فَقَلِ الزَّلَامِ هَذَهِ خَسَ شَرَائِكُ لا بَدِ سَهَا لِي إحصانَ العَدَفِ

والصفيف: هو الذي له يكن وطئ امراه بالرئا، ولا بافتارية ولا بالخاج قامط في عمره، فإن وحد فلك منه في سمره مرة واعدة، لا يكون محيناً ولا يحد قادفه.

قوله: رؤمَنَ نَفَى نَسَبُ عَيْرَهُ فَقَالَ لَسَبُ لَابِيكَ أَوْ يَهُ أَنَى الرَائِيَةُ وَأَفَّهُ فَيْتُغُ مُحْسَنَةً فَطَلَكَةً الانْتَى بِخَلَقًا فَحَدُ الْقَافَاتُ) هذا إذا كان الله حرد مسلما، فإن كان حيد عصمة كان ها المطابق بالحدو لأن دحل لها. وإن كانت تمانية ليريكن لأحد أن يترلاه غرماه لأن الحد لا يحوز السامة ضم وإن قال: ليس هذا البائد وإن قال: في وعد فيس ضاف والله يحدو المراح، وإن قام في عسب حاد الأنه فيل سبح عدد وإن قال:

را) سررة الورد (4

زلام سرية الدور 4.

مست الأبطال أو لسبت لأمنك ثم يجده الأمه كلام موصول، وإن قان انسب لأملك ملس هافاتها الأمه كدت لكام قان المرتلدك أملك وكدا إدا فال: نسبت لأمويك لم لكن فادفًا. وإن قائل: نسبت للبن ملان يعني حدم لا يعناه الأنه المادق. وأو نسبه إلى حدد لم يعلم أيضاً، وإن قان السبب لأمنك وأمم حرة وأبوه عند فرمه احد الأمه وإن كانت أمه أمه وأوه حراً لم يحدد لأن أمه قيست تحصه وليس.

وقيد بقوله الهمينة بهز لأنه إدا فدههما والهي حبة تم مادن فان إقامة الحد بطل الحدة لأمه لا يورث صدن حلانًا للشائعي

ولو قال. لا ابن الرائيس وكيات أمه مستمة، فعيه الحد ولا يملي إن كانت الجدة " مستلمة أم لا: ولاد كانت الحدد مستمة. والأم كانره لا حد عليه.

وقو قال: يا وقد مرد. أو يا التي الرما حدا الأند قدف أمد وأمد وإن قال: يا الله أنف والية حدة لأنه قدف الأم وحل دوفها من الأحياب وقدف الأم يكفي في يجاب الحل.

ولو قال: با الى الفحية لم يحد ويعروه الأن الفحة قد تكون منتعرضة تلوبا. وإن لم مفعل هم يكن هذا صريح قدف، وكدا إدا قال إبا الى الفاحرة، أو الن الفاحقة، وأو قال: يا قواد قلس مفادف: لأنه يحتمل قواد الدوات والعرام.

قولمه: ﴿وَلاَ يُطَالُبُ بِحَدُ الْقَدَافَ نَلْمُنِتَ إِلاَ مِنْ بَقِعُ الْقَدَاخَ فِي تَسَبِّمِ بِقَفَائِهِ} ومو النوسة، والوقدة لأن الطار بلحو به لمكان الخرية.

وعبد الشاهعي: ينبت بكل وارث: لأمه صده بورث.

وعندنا: ولاية المنطقية فيست بطريق الإرث، بل بدا فاترنا، وقمّة يشت عددًا المعجووم عن فيميرات بالفيل، وشب لولد اليس خلافاً نحمه، ويشت لويد انوقد حيل قام الولد، كما في الهدايد، وأما الإحواء، والأعمام، والأحوال وأولاءهم، طهار هم حي المتجومة، ولو قال لرحل: با ينك أنوك، فلا حد علما؛ لأنه صادق، لأن حال ما طرحه الأس في حيالهم إنها كان بصية وله مكن ولماً، وإنها ولماته أمه.

قوله: رَوَانَ كَانَ الْمَقْفُوفَ مُخْصِنًا جَارَ الانبِهِ الْكَافِرِ. وَالْفِيْدِ أَنَّ لِصَالِبَ مِالْحَقُّ} وقال رفر: ايس هما ذلك؛ لأن الفاق، يساوهما لرجواء العار المهما:

ولمان أنه عبره بغدف محصن. فيحاب غلبه الحد، وأو كانت الدنمة وقا عبد البقاء أو أمة ولها ولما دسلم لم لكي على فاذلها حام لأنه أو يقدف محصة.

قوله: ﴿وَلَيْسَ تُلْعَبُهُ أَنَّا يُطَالِبُ خَوْلَاهُ بِفَلْكِ أَنَّهِ الْخَرُو أَفْسَلِهَ فَإِنَّ لا يَمَلُك

مطالبة مرلاه محد الفذف لمصمه، فلا يملكه لأما فإن أعنق بعد ذلك لم يكن له أن يطالب مولاه أيضاً؛ لأم يحد دلك، وكذا الولد ليس مولاه أيضاً؛ لأم لما لم يتبت له المسلمة في الحال لم يتبت له يعد دلك، وكذا الولد ليس له أن يطالب أباه يقدف أمه المبتد لأمه لا يملك ذلك على أبه لمصمه علا يملكه لأمه، فلو كان قد ابن من فيره، أو كان لأم المملوك ولذ حر غير المملوك كان قما المطالبة لأما كالأجبين.

قوله: وَقَائِنَّ أَفَرٌ مِالْفَذَكِ قُمْ رَجَعَ لَمْ يُفَالُ وَجُوعُهُ}؛ لأنه قد تعلق به حق الادمي. قوله: ووَمَنْ قَالَ لِمَرْسِيُّ يَا تَيْطِيُّ فَمْ يُخذُهِ؛ لأنه اراد به النشبيه في الأحماري وعدم المتصاحف فلا يكون فففاً.

واقتط جبل من الناس سواد العراق، وكفه إذا قال: لست عربي، أو يا ابن الحياط، " أو يا ابن الأعور وليس أبوم كذلك لم يكن قادعاً، ولو قال: لست يان أدم، أو لست بإسان، أو نست برحل، أو ما أنت بإسان لم يكن قادًناً، وإذ قال: لست الأس، أو لست ولد خلال، فهو قذف.

ولو قال لرجل يا زانية له بحد عدها.

وقال عبيد: يحد؛ لأن الهاءِ قد تدخل في الكلام للسالفة في الصعة يقال: وجل زمة.

ولهما: أنه أحال كالامه فوصف الرجل بصفة الدرأة.

ولو قال لامرأة: يا راني بعير الهاء. فإنه يحد بالإحماع؛ لأن الأصل في الكلام التذكير، وإن فال لرحل زمات حد، وإن قال زمات في الجيل حد أيضاً عندهما.

وقال محمد: لا يحدد لأن السهموز ماء للصفود حقيقة قالت امراة من الفراب وهي. الرقص ابنيا:

> اهميه آن أملك أو أشبه عمل و لا تكونن كهاوف وكال واوق إلى الخيرات ربّاً في الحل

ضمل اسم حاله، أي لا تتحاورها في النده، والحلوف التفيل الجاني العظيم اللحية، والوكل العاجز الذي يكل أمره الى غيره، ولأن ذكر الجلل يقروه مراد أولهما أنه يستعمل في الخاجز الذي يكل أمره الى غيره، ولأن ذكر الجلل يقروه مراداً يعترف ما إذا قال: يا الخاجشة مراداً يعترف أو قال: زنات ولم يدكر الجبل، وذكر الجلل، إنها يعين الصعود مراداً إذا كان مفروناً بكلمة وعلى يه لأنه هو المستعمل فيه، وقو قال: زنات على الجبل لم يحد لما ذكرنا.

وقيل: يحد، كنا في الهداية.

ولو قذف وحلاً بغير لسان العرب، أي قسان كان ميو فاذف، ولو قال لامران: با
زائية تقالت رئيت بك حدث أمران، ولا بعد الرحل؛ لأبه صدفته حين قالت: زبيت
وقذفه بخولها: وبين بك حدث أمران، ولا بعد الرحل؛ لأبه صدفته حين قالت: زبيت
بل أنت الرامي حداً جميعاً؛ لأن كل واحد منهما قدف الاخر، ولم يوحد من المنقدوف
تصاديق، ولو قال: يا رابية تقالت ربيته معلى، فلا حد على واحد مسهما؛ لأن قولها؛
بربيت ي تصديق، وقولها: بإمملك يحتمل أن يكون وأنت حاضر، أو شاهد على يكل
فدفاً، ولو قال: يا وانية فقالت أن أزنى مي حد الرحل؛ لأنه قدمها، وليست هي يقاذفة؛
لأنه يحتمل أنت أعلم من بالربا، ولو قال لرحل: ما رأيت واباً حيراً على، أو قال ذلك
لامران، فلا حد عليه؛ لأنه حمل المتعاطس حيراً من الزبان، وهذا لا يقتضي المشاركة في
الرباد،

ولو قابل الامرأة، ربن بك زوحك قبل أن يتروحنت، فهو قدف؛ ألان الزيا يصح منها قبل الدكاح، ويو قابل: ربن فحدك، أو طهرك طسى نفادت، وإن قابل: ربن مرحك قهو فدف، وإن قابل: رتب وأنت قابل مخيرة، أو مكرمة، أو ماتمة، أو عمومة لم يحل، وكذا إذا قابل: وطعت وطفأ حراماً؛ الأن وطء الحرام، قد يكون بالزيا وغيره.

وبو قال لأمة الله العنفان، أو لكنفرة قد أسلست رئيب وأسا أدة، أو كافرة بعليه الحدة الأبه قادف يوم تكلم برناها، والمعتبر عندنا في الفتاف حال طبوره دون حال الإضافة.

وقو قال لرحل: أفعب فقل نعلان با واي، أو با ابن الرائبة، فلا حد على ضرميل؛ الأنه أمره بالقلاف ولم يشدف، والأمر لبس بقلف كما أن الأمر بالزيا لبس برما وأما فرم مون فقف فقف فقو الأمر البس برما وأما فرم مؤلف فقف فقف، فلا حد عليه؛ لأنه ساك للمدف عن عيره، وإن قال: زنيت وقلان معت فهو قدف فقا، وإن قال: عيت فلاناً معك شاهداً لم يسعت إلى ذلك وعليه الحد؛ لأنه عظف فلاناً على الضبر في ويت فاقتصى المتراكبية في الفعل.

ولان قال لامرأة: ربيت ينغيره أو نتور، أو تحماره أو يمرس، فلا حد عليه؛ لأنه أضاف أفرنا في من يكون منه فوظه، فكأنه قال: وطنك حيار، أو ثور، وإن قال: زبيت ينقرة، أو بشاقه أو بتوب، أو بدراهم، همو فادف، لأن الأننى لا يكون منهة فعل الزنا لأشى، فحمل ذلك على العوص، وإن قال لرجل: زنيت بغرة، أو ينافة، فلا جد عليه، لأنه لا يكون علك راباً، وإن قال: زنيت بأمة حد، وإن قال: ربيت غور، أو ينجر لم

يكن ئانغة.

قوقه: ووَمُنْ قَالَ لِمُرْجُلِ يَا النَّنْ مَاهِ السَّمَاءِ فَلَيْسُ فِلْافِقْهِ}؛ لأنه يحتمل المدح بحسن الحلق، والكرَّم، والصفاء، ولأن ابن ماء السماء لقب به لصَّفاله ومسحاته، وهو اسم لجد التعمان بن انسيس.

قوله: ووَإِنْ لَسَبُهُ إِلَى عَمُهُ أَوْ إِلَى خَالِهِ أَوْ وَوْجٍ أَمَّهِ فَلَيْسَ بِقَاذِفَهِ؟ لأن كل واحد من هؤلاء يسمى أباً، قال الله تعالى: ﴿ وَإِلَنْهُ وَمَالِكِهِ إِلزَّ مِمْرَ وَإِسْمَامِيلُ وَأَسْمَعَنَهُ ولساعيل كان عما أنه، وفي الحديث: «الحال أب»(")، ورُوج الأم يسمى أنا للتربية.

طولة: (وَمَنْ وَعَلَىٰ وَطَّنَا حَرَاهًا فِي غَيْرِ مِلْكِهِ لَمْ يُحَدَّ قَادَفُهُ) قيد بغير العلك احترازاً عن وظاء امرأته الحانض وأمنه المحوسة؛ فإنه حرام في السلك، ولهما لا بحد فاذف الواطئ في غير السلك، ولا الرطن المعتدة منه من طلاق بائن. أو ثلاث، فهذا وطاء حرام في غير السلك، وكذا إذا وطئ أمنه، وهي أحته من الرصاعة، أو أمه من الرصاعة لم بحد فاذفه؛ لأبة حرام حرام مرمة مؤمدة بخلاف وطاء امرأته الحائض وأمنه الهوسية؛ لأنها حرمة مؤفنة، وكذا إذا نزوج أحتين في عقد واحد، أو اعراة وعمتها، أو حالتها ووطئهما، فلا حد على فاذفه، وكذا إذا وطئ هو أمها، فلا حد على غيره، أو حلى هو أمها، فلا حد على فاذفه، وإن وطئ هو أمها، فلا حد على كالحائض، والخوسة عارض، هي كالحائض، والخوسة.

وقال أبو بوسف وزهر: لا يحد قاذهه! لأن ملكه زال عن وطفها بدلالة وحوب المهر عليه، وإن نزوج امرأة يغير شهود، أو امرأة وهو بعلم أن فأ زوجاً، أو في عدة من زوج، أو ذات وحم عمرم منه وهو يعلم فوطنها، ملا حد على فاذفه، وإن أتى شيئاً من ذلك بغير هلم.

قال أبو يوسف: يحد وإن تروح أمة على حرة نوطتها يحد قاذفه، وإن لمس امرأة لشهوة، أو فيلها، أو نظر إلى فرجها بشهوة، ثم تروح نتها ودعل بها، أو تزوج أمها ودحل بها لم يسقط إحصائه عند أن حنيفة، حتى أنه يعدد قاذفة عنده.

<sup>(</sup>۱) سورة القرة: (13.

<sup>(2)</sup> قال الرياسي في نصب الرابة (35/35): قال عليه السلام: واخال أمينها قلت: حديث غربي. وفي والدروس والأي شحاع الدينسي من عدد الله بن عمرو مرموعاً: واخال والد من لا والد لمها. الدين.

وقال أبو يوسف وعمد: بسقط إحصائه حتى أنه لا يحد قاذقه.

قوله: ووَالْمَالِاعْتُهُ بِوَلَد لا يُحَدُّ قَافَهُمِ إِلاَنَ وَتَدَعَا عَبِر ثَابِتِ السبب من أحده فإن ادعى الأب الوقد بعد الفُذف لم يحد فاذفها، وإن قدفها قادف بعد ما ادعى الأب الوقد حد، وإن كانت ملاعبة معير وقد نقذتها فادف حد، وإن دعل حربي الهنا نامان فقلف مسلماً حدًا لأن فيه حق العبد، وحد الشرب لا يقام عليه كالدمي وحد السرفة، وقربا لا يقام عنه عدمه،

وقال أنو يوسف: يقام عليه.

وأما الدمي، فإنه يفام قلبه حد الرماء والسرقة بالإعماع.

## (مطلب في التعزير)

الموله: وَوَقَنَ قُذَفَ أَمَدُ أَوْ عَبُمُهُ أَوْ أَمْ وَلَدِ أَوْ كُافِرًا بِالزَّفَا) عزر، ويبلع بالمعرير هايته؛ لأنه فذف بحض ما يحب فيه الحد.

قوله: وأوْ قَذَف مُسْلِهَا بِغَيْرِ الزَّمَا فَقَالِ: إِنا فَاسِقُ أَوْ يَا خَبِيثُ غُوْرًا } إلا أنه لا يبلغ بالتحزير غابته في هذاء بل بكول الراي فيه إلى الإمام، فيمره على فدر ما يرى وكذا إذا قال: با فاحر، أو با بهودي: أو يا نصراني. أو يا بحرسي، أو يا كافر، أو يا محست، أو با ابن الفاسقة، أو يا ابن الفاسقة، أو يا السرة، أو يا السرق، أو يا السرة، أو يا السرق، أو يا شارب الحسرة، وكان نفعل سارق، وهو كذلك لم يغوله غزر.

قوله: ﴿ وَإِنْ قَالَ يَا حِمَارُ يَا خَمْرِهِ لَمْ يُغَرِّرُ ۗ وكندا إذا قال: با كلب. أو يا قرد: أو يا قور، أو يا اين الكلب، أو يا ابن الحمار لم يعرر؛ لأنه كادات؛ ولأن العرب فد تتسمى بهذا الأسماء يقال: مفيال النوري ودحية الكلمي، وقبل في عرضا يعرز في حميع ذائلة الأنه يعد سناً.

وقبل: إن كان المسبوب به من الفقهان، أو العلوبة يعزر وإلا فلا، وهذا أحسن، ولو قال: يه لاهي يا مسخرة، أو يا ضحكة، أو يا مقامر فالطاهر: أنه يعرو، وإن قال: يا يلبد عزر، كذا في الواقعات.

وإن فال: يا سعلة عزر.

واحتلفوا ال السفلة؟

قال أبو حنيفا: هو الكافر.

كتاب الحدود كتاب الحدود

وقال أبو بوسف: هو الذي لا ببغي سا قال، وما قبل له.

وقال محمد: وهو المقامر، واللاعب بالطبور.

وقال محمد بن سلمة: هو الدي يأتي الأفعال الدنينة.

وقال نصر من معيى: هو اللدي إذا دعى إلى الطعام أكل وحمل

قوله: ﴿وَالتَّهْزِيمُ ٱلْكُنُواَ تَسْعَةً وَلَلْأَلُونَا سُرْطًا وَالْفُلُهُ فَلاَتِ جَنْدَاتٍ }؛ لأن الن سَ ذلك لا يقع به الانزحار وهذا فولمما، ولا سِنغ به إلى الإربين، لقوله عليه السلام: وس أتى حلماً في عبر حمد قبو من المعدين إلى والأربيون حد في العبد في القداب فينقص منه سوط ويستوي في التعزير الحر، والعد، والعراق رام حل؛ لأن لنفصود به الانزحار.

قوله: ﴿وَقَالَ أَبُو يُوسُفَى: يَبُلُغُ بِالنَّفَرِيرِ خَسْنَةً وَسَنْهِينَ سَوْطًا﴾ اعتبر أبو بوسف النقل الحد في الأحرار؛ إذ الأصل هو الحريف والل حد في الحرد نسانون، مينقص منه سوط في روسه وهو قول زمر، والى رواية الكناس: سفس منه حسنة أسواط، وهو مأثور عن على رضي الله عنه وتأويله أن عنباً حكرهِ الله وحبه - كنا يعقد بكل حسنة عقدة، فلما يلغ خساً وسيعين عقد وذلك حسن سترة عقدة، ثم له يعقد في الباقي وهو أربع حلدات؛ لأنها لم تنفغ حسناً، فقل الراوي أنه النصر على حسن وسعين، فأما العبد فعزر على قول أي يوسف حسناً وثلاثير؛ لأن أدى حد، أربعون فينقص خسنة فياساً على اخر، وكله أيضاً عن، أبي حبيفة بعزر اللبد ما بين ثلاثة أسواط إلى نسعة وثلاثين على ما يراه العاصر.

أتم التعزير على أربع مرادات:

ا - تعزير الأشراف كالدهافية، وللموادر

2- وتعزير أشراف الأشراف كالقشهاء، والعلوية.

3-وتعربر الأوساط.

4- وتعزيز الحساس.

<sup>(1)</sup> قال طريتين في نصب طردة و(333): قال عليه السلام يوسي سع حداً في عبر حدا مهر من السعدة في نشيرة وقال: المحفوط السعديزية قال: السرحة البهلي على حالت بن طولت عن السعدة في نشيرة وقال: المحفوط مرسل قال في والتطبيع: ورواه اللي باحية في وموائدة حدث عبد في حصين الأصبحي حدث عبر من علي طبقدت حدث مسجر على حالة الوليد في عبد الرسل عن المعدن من نشيرة قال: قال رسول طا جالي الشعبية وصلى: ومن طبق حداًية الحدث ورواه تحديث على ماحية الإلادة على مراحمة قال: قال رسول القاحدة على المحدث في مراحمة قال: وقال رسول القاحدة المدوسة. ومن على حداًية الحديث عثمان عن الصحاك في مراحمة قال: والديث المدولة القاحدة والمدوسة. ومن على حداًية الحديث المدولة المدولة المداولة المدونة ا

متعزير الأشراف الإضاام، والجرابلي باب الفاصي، وتعزيز أشراف الأشراف الإخلام لا غير، وهو أن يقول أنه العاصي اللعي ألث تعقل كناه، وتعزيز الأوساط كالسوفة الإعلام، والجرابلي باب الفاصي، والحبس وتعزيز الحسامي الجر، والصرب، والحبس، ولا يقبل أن المعربر شهادة اللساء مع الرجال عبد أن حيمة، لأنه عقولة كالحاء والفداس.

وقال أبوا يوسف وعميد: نقول فيه شهادة أنسناه مع الرحال؛ لأنه حتى أدمي كالعبورة؛ لأنه بصح العفو عنه.

قوله: ووَرِناً وَاي الإِمامُ أَنَّ يَعْلُمُ إِلَى الْتَعْرَابُ فِي الْفَعْرِيرِ الْحَسْنُ فَعَلَى}؛ وال العزير موقوف على رائه الإمام، والمقصود الله الراح، والرحر الزاة وأي أن الشاخم لا برقدع بالضرب حسمه أبضاً وإن كان يرمدع لا يحسمه.

قولة: ووأشكا الطَّوْلِ التَّقْوِيرُ إِذِ وَلَهُ عَفْقَ مِن حِبَّ العَلَقِ لَلَا يَعْقِفُ مِن حَبَّ الرَّفِيفِ كَي لا يؤدي إلى تعويب المقصود، وطِّمًا لمَّ يَعْقِفُ مِن سَبِّتَ أَنْفَرِيقَ عَلَى الأَعْقِدَةِ.

الله في الله الله الله الله المات بالكناب، ومؤكد عموله عمالي: ﴿ وَلَا تُأْخَلُكُ مِنْكَ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ في دور اللَّهِ ﴾ [ [

قرله: زنم خَهُ الشَّرْبِ: لأن سبه منبغي.

قوله- وَفَهُ حَدُّ الْفَلَافَعِ؛ فَان سَنَّهُ عَمَولَ لاجتمال كونه فَادَعَا، ولانه قد حرى فيه التعليظ من حيث ود الشهادة، فلا يعلظ من حيث أوحاس.

ذاتل في المواثد: واحتلفوا في كيبية شارة التعزير؟

قابل بعضهم مجمع في موضع واحد.

وقال بعضهم الشدة من حيث الصراب، وفي حدود الأنس بنرق عنى الأعضاء، وفي أشرية الأصل بمراب في موضع واحد.

وقبل: إنها اعتلى الحوات لاحتلاف الموسوع، معوضوع الأولى إذا بنع بالحزور الفصاء، وهي الذاي إن ثم ينفع به العمام، فإن احتمامات الحدود الأربعة حد العالم، وحد الشيرفة واحد الزد وحد الشرب؟

قال أبو حسمة بدأ محد القدف، ثم يحسن فإذا برئ. فالإمام بالحيار إن شاء قدم حد الزنا على حد السرقة. وإن شاء قدم حد السرقة عليه، ثم يحسم، فإذا برئة حد أي

رائع مورة النوراث

**403 كتاب الحدود** 

الأخر: ثم يحسن حتى بدأه فإذا يرئ أفام طلبه حد الشراب، فإن كان معها رحم بدأ بحد الفذف، ويصحى العال في السراف، ثم يرحم وينعل ما عداها، وإن كان فيها فصاص في العسن، أو فرما دونها يبدأ محد القداف، ثم يفتس فيما دون النفس، ثم يفتص في النفس ويلفو ما عدا ذلك من الحاود، كذا في الهارم.

قونه: ووفئ حلَّة الإِمَامُ أَوْ عَرُرَةً فَهَاتِ فَلَامُهُ هَادَرَ﴾ لأنه صنه بادر انشر ع، وفعل المامور به لا يتغيد بشرط السلامة

قوله: (زاد خَدُ الْمُسْلَمُ فِي الْفَدُّفِ سَقَطَتُ شَهَادَتُهُ وَإِنَّ قَابَ) غوله تعالى: ﴿ وَلَا تَفْرَأُوا فَلْمُ سَهَادَةً ذُكَ ۚ لَهُ أَنَّا وَلَانِهِ أَذِى المِعْدُوفِ لِلسَانِهِ، تسلم الله شره لسانه عاراة له وغرة اللسان معاد الأفوال، ينو قبل سد النوبة تنوهم أن قدمه كان صنفاً. وجهتك عرض المسلم.

وعبد الشابعي. تَشِيل شهادته إدا ناب لقوله لعالى: ﴿ إِلَّا أَلَّذِينَ تُأْمِ أَنَّا اللَّهِ اللَّهِ

فلد: هذا الاستناء راجع إلى ما يليه من العسنى دون السع من قبول الشهادة والأنه أقرب إلى الاستناء؛ والأن الله تعلى مكر شبعى العسنى، ومقوط الشهادة فيانوية برول عنه العسنى، ويقى المستناء؛ ولأن الله أحد أن النبيادة؛ لأن الله أكد معرط الشهادة بالثامية، طو كانت شهادت، قبل بالنوية لم يكن أمكر النابية معنى، بإن ارتد بعد إقامة الحلى عليه، أسلم لم تقبل شهادت، قبل كان القاذف، كامراً محد في الإسلام حدا كامراً، وإن كان القاذف، كامراً محد في الإسلام بعب ما أسلم لم أسلم لم أسلم لم أسلام، وإلا كان القاذف، كامراً محد في ألم أمهادته الداً، وإن كان القاذف، كان المحدود عبداً، وأعدى لم تحر شهادته الداً، وإن كان الحدود عبداً، وأعدى لم تحر شهادته الداً، وإذ ناسه الأن أنه نوع ضهادة بالبل أنه أن عنهادة الدائل وقد عامد العبد رحالاً في حال الرق، في أعدى بقادة بالمحد رحالاً في حال الرق، في أعدى بقادة بالمحد رحالاً في حال

فوله: ووَإِنَّ خَذَ الْكَافِرُ فِي الْفَذَّكِ لَمُ اسْلَمُ فَلَمَنَ شَهَادَتُهُ اللَّهُ لَكَ الْكَامِ وَذَا حد في قدما لم تقبل شهادته على اهل الدماء لأن له شهاده على مسم، فنود تسبيماً لحده، وإن أسلم فنف عليهم وعلى المسلمين؛ لأنه بالإسلام مائت له عدالة لم نخرج وهي عمالة الإسلام معلاف فعيد وذا حد، ثم أعنى حيث لا تقبل شهادته، وإن كان

<sup>(1)</sup> مورفاتور 4.

<sup>(2)</sup> مورد البور: د.

وفي المترجة اقرامي في يمنح الروائد في كتاب فسافت وبنت أما حدَّ في عمرو من العاص ومني الله

404 كتاب الحدود

القذف في حال الكمر، فحد في حال الإسلام بطلت المهادته على التأييد؛ لأن الحد حصل، ويه شهادة على التأييد؛ لأن الحد حصل، ويه شهادة بعلان ما إدا حد وهو كافر؛ لابه حد ولا شهادة له فيم يصلاف الحد شهادة تبطلها، ولو حصل بعض الحد في حالة كفره وبعصه في حالة إسلامه، فعي ظاهر الروابة؛ لا تبطل شهادته على التأييد، حتى لو تاب قبلت؛ لأن البيطل كماله وكماله لم يوحد في حالة الإسلام، وفي روابة؛ إذا وحد السوط الأحير؛ في حالة الإسلام، وفي روابة؛ إذا وحد السوط الأحير؛ لأنه لو أقيم عليه بعمن الحد، في قدف آخر، فإنه بهمرب الباقي، وأبطل المتهادة، وفي روابة؛ انتشر الحد، بإن وحد أكثره في روابة؛ انتشر الحد، بإن وحد أكثره في حاله الإسلام بطلت شهادته على التأمد، وإن وجد أكثره في حدة الكرة لا تبطل شهادته.

وفي الهداية: إذا ضرب الكافر سوطاً وقسلاً في قذف، ثم أسلم، ثم ضرب ما بقي حارب شهادته.

وعن أبي يوسف: ثرد شهادت، والأقل تابع للأكثر، والأول أسح ولو قذف، ثم أسلم، ثم حد كل الحد بعد الإسلام لا نقبل شهادته بالإجباع، وأو ضرب المسلم بعص الحد، ثم هرب قبل شادم، بفي ظاهر الرواية: أنه تقبل شهادته ما لم يصرب يعيمه، وابي رواية: إذا ضرب سوطةً واحداً لا تقبل شهادته، وفي رواية: إذا صرب أثكره مقطت شهادته وإذ ضرب الأفل لم تسفط.

قال في المنطومة لأمي حيقة:

شهادة الرامي يسوط شدر وحاء عنه إديقام الأكلسر وحاء عنه الرد جين عمليا وذاك لول صاحبه معلما

والله أعلم

## كتاب السرقة وقطاع الطريق

السرفة في اللغة: عبارة عن أخذ مال الفير على وجه الخفية، ومنه استراق السلط، وقد زيمات عليه أوصاف في الشريمة، والمعنى اللغوي مراعى فيه ابتداء والنهاء أو ابتداء لا غير كما إذا نقب السات على الخفية، وأحد المال من العالك مكابرة على الحهار بعني بالأ، وأما إذا كان جارةً اشترط الابتداء، والانتهاء.

وأما شرط الأحمد على اختياه لأن الأحمد على غير الختية يكون نهياً وعملسة وعصباً، وأما فطح الطريق، فهو الحروج لأحمله العال على وجه المحاهرة في موضع لا يلمحق الساخوة منه الغرف.

قوله وحمه الله: (إِنَّا مَرْقَ الْنَالِحُ الْغَافِلُ عَشْرَةً فَرَاهِنِي يعني دفعة واحدة وسواء كانت العشرة لمالك واحد، أو لخماعة (دا كانت في حرر واحد، فإنه يقطع ويشترط في تنوت العظم أن يكون السارق من أهل العفوية أن يكون بالعاً، وأن يكون المسروق بصاباً كاملاً، وهو مقدر بعشرة دراهم عندنا.

وقال الشامعي: ربع دينار،

وقال مالك: ثلاثة دراهم.

قوله: وأوْ هَا قِبِهُمُعُ عَشْرَةُ دَوْهِمِ} فيه إشارة إلى أن غير العراهم يعتبر فينته بها وإن كان دهباً، ويعتبر أن يكون فيمة العسروق عشرة من حين السرفة إلى حين القطع، فإن نقص السعر فيما يسهما لم يقطع وهذا عندهما.

وقال عمد: لا عمرة بالنفصان بعد الأعلّ: ولدا سرق المال في بلد وترفقها إلى حاكم في بلد أخر، فلا بدأن يكون فيمة المسهروق نصاباً في البلدير جبيعاً.

قوله: ومَصْرُوبَةُ كَانَتُ أَوْ غَيْرَ مَعَثْرُوبَةٍ) احتلفت الرواية ألى ذلك؟

وظاهر الرواية: أنه يشترط النصووية، ونه قال أنو يوسف وعنده وهو الأصح! لأن اسم الدراهم بطلق على المضروبة عرفاً. حتى لو سرق عشرة دراهم نبراً قيمتها أقل من عشرة مضروبة لم يقطع.

وروى الحسن عن أي حنيفة: أنه سوى بين المصروبة، وغيرها كنصاب الركاة، ثم المعتبر الى الدراهم أن يكون العشرة منها وزن سبعة حناقبل بدليل مقادير الديات، وإن اسرق دراهم زيوفة، أو نيهرجة، أو سنونة لم يقطع، حتى نساري عشرة دراهم حيادا إذ الا عبرة للوزن فيها، وكذا إذا سرق نفره وزنها عشرة وابستها أقل لم يقطع. ولو سرف الصف دينار فيمته عشرة دراهم حياداً قطع، وإن كانت أقل ثم يقطع ولا قطع على جنولة ولا صبيء الأنهما غير مخاطبين، ولكن يضبيان العال، وإن كان بجن ويفيق فسرق في حان

إلمانته فطع، كذا في الخجندي.

قوله: ومن حراز لا طبهة فيه وجب الفطع) اخرار عرط لوحوب الفطع حتى لو انصب أو اختلس أو سرى مالاً طاهراً كالشعار على الأشجار، أو الحيوان في العراعي لا يجب الفطع، والحرز على وجمين:

أحدمها: المبني لحفظ صال، والأصعة وسواء في ذلك أن يكون داراً أو دكاتاً. أو عيمة، أو يسطاطاً، أو هيدوفاً.

والحرز التنهي: أن يكون عرواً بصاحبه! لأن التي عليه السلام قطع سارق رفاء سقوان وكان تحت رأسه، فبعده عرواً به وسواء كان صاحبه نائياً، أو استقطاً؛ لأن فيقوان كان نائياً حين سرق رفاؤه، فإن دعق السارق الدار، وعلم به المائلات والسارق يعلم ذلك لا يقطعه لأنه حير وليس بحيث وإن لم يعلم السائلة قبليه وإن دحل اللص ليلاً وصاحب الدار فيها إن علم كن واحد منهما بصاحبه لم يقطع، وإن لم يعلم، أو علم أحدثها دون الأعر قطع ولا قطع على من سرك في دار الإسلام من حرى استأمن، وإن سرق السيم من الدي قطع.

وفوله. وإلا تسهة فيه به: أي في احرز؛ لأن الشبهه فيه مسقط الفطع على ما نبين إن عند الله.

قوله- وزالُخُوُ وَالْغَيْدُ فِي الْقَطْعِ سُواءً) لإطلاق الآبة من عمر فتمل. ولأن القطع لا يتنصف، وكذا الرحل، والمرأة فيه سواء للآبة.

قُولُه؛ ﴿وَيُجِبُّ الْقَطُّعُ بِإِنْوَارِهِ مُرَّةً وَاحِدَةً﴾ من عندمند.

وقال أبو يوسف: لا يقطع (لا ياقراره مراين في علمين عطفين. وروي عنه الرجوع إلى فولهما.

قولة: وأو ينشهادة شاهدتين ولا يحوز مشهادة رسل وسراتين؛ لأنه حدد فإن شهد رجل وامراتان لم يقطع ويجب المعال؛ لأن شهادة المساء مع الرجال حجة في الأموال. ويبحي للقاصي أن يستأل الشاهدين عن كيفية السرقة وماهيتها ورمانها ومكانها وفدوها للاحتياط كما في الحدود، ويعتبر في يقامه القطع في السرقة الإفرار حصور المسروف مه ومطالته بإقامته عنفضا.

وقال أبو يوسف: لا يعتبر ذلك وأما في ثبوته بالشهادة، فلا بد من حصوره إجماعاً.

قوله: وزايةًا الشَّتَوَكُ جَمَاعَةً فِي سَرِقَةٍ فَأَصَابَ كُلُّ وَاحِدٍ مِثْهُمٌ عَشَرَةً هَرَاهِمُ تُطِعَ

وإنا أصابة أقل لم يقطع وإن له يجب الفطع بسين ما الهامة من ذلك، وإن سرق واحد من حالة له يقطع واحد من حالة عشرة دراهم قطع ويكون دمك الفطع لهم جبعاً، وأو دحل داراً فسرق من يبت منها درصاً؛ فاحرجه إلى ساحتها، تم عاد فسرق درسا الاحر ولم يزل يعمل هكذا، حتى سرق عشرة، فيلم سرفة واحدة، فإذا حرج بالعشرة من اللمار فطع، وإن حرج في كل مرة من اللمارة ثم عاد حتى فعل دلك عشر مراب له يقطع الأما سرفات، ولو سرق ثواً لا يساوى عشرة دراهم، وفي طرفة دراهم حصرورة توبد على العشرة، فعن أمي حيفة: إذا له يعلم بالمدراهم في نقطع، وإن علم با فعلم.

وعن أي يوسف: عليه الغطع علم أو لم يعلم.

قوفه: وولا فطع فيمًا يُوجَدُ ثَافَهُا مُناخَا فِي دَارِ الإسْلامِ كَالْحَسَبِ، وَالْحَسِيشِ، والْقصيب، والسُمُك، والصَّيْدِ، والطيُّرِ) وكدلك الرربخ، ولمسرق، والداء، والناعه هو الشيء الحقير، وبدحل في الطر الدحاج، والإوز، والحمام.

وعل أبي يومنف: يقطع في كل شيء إلا أهلين، والتراب، والسرقين

قال أبو حنيفة: ولا مطع في شيء من الحجارة، والكحل، والملج، والقدور،
 والفخار وكذا اللين، والأحر، والرحاح.

أرعن أبي حبيدة: في الزحاج العطه.

وقال أبو يوسف: قطع في دلك كله.

وعن أبي حيمه: يفطع في الجراهر كليها، والنؤلو، واليافوت، والزمود، والعيروزح؛ لأنه لا يوجد نافها، يصار كالدهب، والصدر

وقولان وكالخنب واليعني ما سوي فساجر واثقت والأدوس والصندل

قوله: ﴿وَلا قِيمَا لِمَسْرِغَ إِنِّهِ الْفَسَادُ كَالْفُواكِهِ الرَّاطُيْةِ، وَالنَّسَءِ وَاللَّمَاءِ وَالْبِطَيخ تقوله عليه السلام: ولا قطع في تقر ولا تقرير<sup>(1)</sup> والكثر هو الحمار.

وفيل الودي وهو البحل الصعار

وقال أبو يوسف: يقطع في مثل كله. وتو سرق شاة مدبوحة، أو دبجها بنفسه. ثم أخرجها لا يقطع، لأنها صارت أنحماً ولا قطع فيه، والتواكه الرطبة مثل العنب. والسفرجل، والنفاج، والرحال وأشياه دنال لا قطع فيها، وإن كانت محدودة في خطيرة

وطليها باب مقتل. وأما القواكه البابسة كالجوز، واللورء فإنه بقطع فيها (10 كامت محررة) وكفا لا قطع في بقل ولا بالنجان ولا رسعان ويقطع في الحماء، والوسمة؛ لأنه لا بسرع المها الفساد.

قوله: ووَالْقَاكِمَةُ عَلَى الشَّجُرِ، وَالزّرْعِ الّذِي لَوَ يَحْصَدُم يعني لا قطع فهما نعدم الإحراز. وأما إذا تطعت الفاكهة بعد استحكامها وحصد الرح وحمل في حطيرة وعليها باب مخلق فطع ولا نقطع في سرقة النباب التي سلطت المتحقيف، وإن مرق شاة من المرعى، أو بقرة، أو يعيرة لم يقطعه وإن كان هناك راع، فإن أواها بالليل إلى حائط فد بني قما عليه باب مغلق، أو معها حافظه أو ليس معها حافظة فكسر الياب ودخيل وسرق بقرة، أو شاة تساوي عشرة دراهم والعرجها وهو بقودها، أو يسوقها، أو واكب عليها تعليم .

وقيد بقوله: وباب مقلقه لأنه يعتبر إعلاق الباب في هذه المواضعة لأن من طبعها النفور. أما الحنطة في المطبرة وسائر الأنتجة لا يعتبر فيها الإعلاق. ويقطع في الهيوب كلها، والأدهان، والطبيب، والعود والمستك؛ لأنه سا لا يسرع إليه الفساد ويقطع في الحق القطن، والكنان، والصوف في الحق أيضاً والمستحدة والسمن، والنبر، والربب، والعسل، والملوس، والمستحد، والرساص، والأدم، والقراطيس، والسكاكين، والمفاريس، والموازين المحديد، والرساص، والأدم، والقراطيس، والسكاكين، والمفاريس، والموازين والوازين

الوله: ﴿ وَاللَّا لَقُطْعَ فِي الْأُشْرِيَةِ الْمُطْرِقَةِ ﴾ أي المسلكرة، والطرب النشاط، ويقطع في سوقة الفقاع، والديس، والحل، ولا يقطع في الحبر، والتربد.

قوله: ووَلاَ فِي الطُّنْبُورِ وَكُنَّا الذُّكُّ وَالْمِرِمَانِ)؛ لأنه للملاهي.

قوله: وولاً فِي سَرِقَةِ الْمُصَاحَفِ وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ حَلَّيَّةً) تساوي ألف هوهم.

وعلى إي يوسف: بقطع فيه مطلقاً، وعنه يقطع إدا بلغت فيمة الحقية عشرة دراهم. الد: أن المغصود من تناوله القرابية البه، وذلك مأدون فيه عادة: والحقية لهما هي تابعة ولا عبرة بالنبح. ألا ترى أن من سرق آنية فيها غير رقيمة الأنية تزبد على النصاب لا يفطح، وكذا لا قطع في كتب الفقه، والسعوء واللغة، والشعرة لأن المقصود ما فيها

وهو لبس مثال، ولو سرق إمام فعنه قيمته مائة بيه بيلا، أو ماء، أو طعام لا بيقي، أو لبن لا يقطع، وإمنا ينظر إلى ما في الإماء.

وعند أبي يوسف: (ذا كانت قيمة الإناء عشرة دراهم قطع.

قوله. ووُلاَ فِي صَابِبِ الْلَّاهَبِ، وَالْفِطَّةِ}؛ لأنه مأذونَ فِي كسره: وكذا الصنم من الذَّهب، والعضم، فأما الدواهم التي عليها النمائيل، فإنه يقطع لبها؛ لأبها ليست معدة للجادة، ولو سرق دمي خبراً لم يقطع؛ لأن معي المالة فيها ناقص.

قوله: ﴿وَلاَ فِي الشَّطُرَّتُعِ وَلاَ الشَّرْدِ} وإن كانت من دهب أو نصاءً لأنها للملاهي. قوله: ﴿وَلاَ قُطْعَ عَلَي مَاوِقِ الصَّبِيُّ الْحُرُّ وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ حِبَيْتُهِ} أَن الحر ليس بعال: والحقيد تبع له.

وفال أبو يوسف; يقطع بذا كانت الحقية نصاباً. والحلاف في الصبي الذي لا يعتمي ولا يتكلم. أما إذا كان يعشى ويتكلم، فلا قطع ليه إجماعاً، وإن كان عليه حمله تحتوة: لأن له يداً على نفسم، وعلى ما عليه وإن سرق حواباً ليه مثل كثير: أو حوالي فيها مال! قطعة لأبها أوعية للمالية والمقصود باسرفة المال دون الوعاء.

قوله: ﴿وَلاَ قَطَّعَ فِي سَرِقَةَ الْعَبْدِ الْكَبِيرِ﴾؛ لأنه بن بد نعب دكان عصباً لا سرقة.

قوله: (وَيُقَطِّعُ فِي سَرِقَةِ الْغَيْدِ الصَّجِرِ) يعنى إذا كنان لا يعبر حن نفسه ولا يكلم: لأنه مال ولا يدله على نفسه كالسيسة. وأما إذا كنان بعمر عن نفسه، فهو كالنافع.

وقال أبو بوسف: لا يقطع وإن كان صغيراً لا يتكلم ولا يعقل؛ لأنه أدمي من وحد مال من وجم، كذا في الهنابه.

قوله: (وَلاَ قُطُعَ فِي الْمُأْتَاتِي كُلُّ إِلاَّ فِي دَفَاتِرِ الْحِسَاتِ)؛ لأن ما بيها لا يقصد بالأخذ، وإن كانت كلب المحر، والمقد، والشعر؛ لأن المقصود مسرقتها ما فيها وهو ليس بدلل، وأما دَفاتِر الحسافِ وهم أهل الديوان، فضفصود سها الورق دون ما فيها، والورق مال، فيجب فيه القطع، والمرد فالك دفائر الله منهى حسابها ما إذا لم يعض لم يقطع؛ لأن حرضه ما فيها، وذلك غير مال. وأما دفائر النجار ففيها الفطع؛ لأن المفصود منها الورق.

قوله: وولا قطع في مترقة كأب ولا لبدره لابدا لبسا سال على الإطلاق؛ إذ في مالشهما فصورة لأمه لا يجور بيمهما عبد الشنافعي، وقمله ثو سرق كلباً. وفي عنقه هوق دهب لا يقطع، لأن المقصود سرقة الكلب، وهذا تابع له؛ إذ لو أواد سرقة الطوق خطعه من عنق افكلت والحدد.

قوله: وَوَلاَ ذُقَا وَلاَ طَبُلِ وَلاَ مِزْهَايِ؛ لأن هذه معارف قد تدب إلى كسرها. والسراد بالطلق: طلل اللمبو، أما طبل الغراة نفيه احتلاف، والمحتار: أنه لا قطع فيه أيضاً. قوله: وَوَيُقَطّعُ في السّاجِ، وَالْقَتَا، وَالْإِنْوَسِ، وَالصّنَقَالِ، لأَبِ أَمُوالُ عَزِيرَةً

عم ز ذ.

اللوقة: ﴿وَإِذَا أَفَخَاءُ مِنْ الْخَشْبُ أَرَانِي أَلَ أَبُوابُ فَطِعَ فِيهَا﴾؛ لانها بالصدمة المحفت بالأموال العبسة، ولا يقطع ني الوات المساحد؛ لانها غير تحررة.

ولو منزق فسطاعةً إن كان مركباً منصوباً لم يقطع، وإن كان ملفوداً قطع، ولا قطع في منزقة الحصور ويواري القصد؛ لأن الصلعة هنها لم يغلب على الحسن. الا برى أنها فيسط في غير الحرور

قوله: روّلاً قُطْغ عَلَى خَانِنِ وَلاَ خَانِنَهِ وهذا اللذات بأحمدان ما في أيديهما من الديء العامون.

قرله: ﴿وَكُمَّ تُبَّاشِ} مَلَهُ عَنْدَهَا.

وقال أبو يوسع: عليه القطع؛ لأنه مال عقوم عرز محرز متله.

ولها: أن الشبهة تتكلف في الطال؛ لأنه لا طال للعيف حقيقة ولا للوارث لنقام حاجة الدين، وإن كان الفر في بيت مقال، نهو على الحلاف في الصحيح؛ لأنه بتأول الدخول فيه نزياره الدر، وكذا لو سرفه من قابوت في الفاقلة، وفيه ميت، ولو سرق من القبر دواهم، أو دفاير لم يقضع إجماعاً.

قوله: (ولا مُنفيب ولا مُخفيس الاعباب هو الأحدُ علامة قهراً، والاختلاس أن يخطف الشيء بسرعة على غفلة. وأما الطرار إذا طر من حارج الكو لا يقطع.

وبيانه؛ إن كانت الدراهم متدودة من داخل الكب فأدخل بدء في الكم وطل العقابة وأحد من الحارج لا يقطع، وإن كانت العقدة مشاودة من حارج فحلم وأدخل يقاه صها وأخرجه قطع.

وقالُ أبو بوسف: يقطع سوا، فلر من الخارج، أو الفاحل.

و من اصحابنا من قال: ينظر إن كان يحيت إذا قطعت مقطت في الكم قطع: لأنه تحقيقا من الحرز، وإن كان يحيث إذا قطعت تسقط على الأرض ثم يقطع.

قوله: ﴿وَلَا يُقَطِّعُ السَّاوِقُ مِنْ لِنِيتَ الْمَعَالِ﴾؛ لأنه مال لكانة العسلمين وهو سهم.

قومه: وولاً مِنْ قال لِلمُنْارِقِ فِيهِ هُرِكَةًى؟ لان توت ملكه في عص العال شبهة. ولو الوصى له يشيء نسرقه فيل موت الموصي فطع، وإن سرقه عد موته وقبل العبول لم يقطع، ومن له على أخر دراهم نسرق منه متفها لم يقطع، والحال، وتسؤجل فيه سواه، وإن سرق منه عرومهاً تساوي عشرة دراهم فطع؛ لأنه ليس له ولاية الاستبقاء منه.

وعن أبي يوسف: لا يقطع؛ لأن له أن باعده عند بعض العلماء فصاء عن حقه.

وأما إذا قال: العيلته وهناً يحقى، أو فضاء بحقى درئ عنه القطع بالإجماع، وإن كان حقه دراهم قسرق دنانير، أو على العكس.

فيل: يقطع؛ لأنه ليس له حق الأخذ.

وفيل: لا يفطع؛ لأن النفود جنس واحد.

والتوفيق بنهما: أن على القول الأولى يعمل على أن السارق لا يعرف الحلاف الذي يقوله أصحاب الشافعي: أن العربم يحوز له أن يا حد من عير حسن حقد، وعلى القول الثاني: يحسل على أنه يعرف الحلاف ويعند يه، وذلك يورث شبهة تسقط القطع وإن سرق حليًا من فضة وعليه دراهم، أو حليًا من ذهب، وعايد ١٠١٤ر الطوة الأنه لا يكون قصاء عن حدة إلا على وحد البع، والمحاوضة، فصار كالعروض، كذا في الكرجي.

وان سوق العبد من غريم مولاها أو الرجل من غريم أبيه قطع، وإن سرق من غريم ولده الكبير فطع، وإن كان الولد صغيرا لم يعطع؛ لأن حق قسم ديومه إليه، وإن سرق من غريم مكاتب، أو من غويم عبده العديون قطع؛ لأنه ليس له حق القسص في ديونهما، قون لم يكن على عبده دين وسرق من غربهه من حيس دين عبده لم يقطع؛ لأذ دين عبده ماله.

قوله: (وَمَنْ سُرُقَ مِنْ أَبُونِهِ أَوْ وَلُدِهِ أَوْ فِي رَحِم مُعَرَّمٌ مِنْهُ لَمْ لَقُطُعٌ) وإن سرق من بيت ذي الرحم الفرم مناع غيره لم يقطّعه وإن سرق ماله من بيت غيره قطع اعتباراً للحرز وعدمه: كفة في الهدايد.

وإن سرق من أمه من الرضاعة قطع.

وعن أبي يوسف: لا يقطعه لأن له أن يدخل عليها من عبر استندان ولا وحشة بخلاف ما إذا سرق من ألحبه من الرصاعة. فإنه يقطع إصاعاً.

قوله: ﴿وَكُفَّا إِذَا مَرَقَ أَخَذَ الرَّوْخَيْنِ مَنْ الأخْنِى: لأن بينهما سبباً بوجب التواوت، ولو سرق من أسبية، ثم نزوجها قبل أن بفضى عليه بالقطع لم يقطع، وإن تزوجها بعد القصاء بالفطع: فكذلك أيضاً لم يفقع عندهما.

وقال أبو بوسف: يقطع ولو سرفت السراة من زوحيا، أو سرق هو منها، أم طلقها ولم يدخل بها صاحت بغير عملة لم يقطع واحد مسهما، لأن أصله غبر مرخب للقطع وان سرق من امرأته فلميتونة، أو المحتامة إن كانت في العدة لم يقطع سواء كانت مطلقة التين، أو ذلالًا، وكانا إذا سرفت هي من زوجها، وهي في أنعلة لم تقطع.

قوله: وَأَوْ الْغَيْمَةُ مِنْ سَهْدِجِ أَوْ مِنْ العَرَاهِ سَنِدِهِ أَوْ رُؤْجٍ. سَلِمَاتِهِ أَوْ افْعَوْلَى مِن

مُكَّالَيْهِم فَإِنه لا يقطع ولا فرق بين أن يكون العبد مديراً، أو مكاتباً، أو مأفوناً، أو أم وقد سرقت من مولاها وكذا إذا سرى النولي من مكانيه لا يفطع؛ لأن له في كسنه سفاً.

قرله: (رَكُذُا السَّارِقُ مِنْ الْمُعْتَمِي لا قطع عليه؛ لأن له نبه مصية.

قوله: (وَالْمَحِرَّزُ عَلَى صَرْكِيْنِ حَرْدُ لِمُعَنَّى فِيهِ كَالْكِيُوتِ، وَاللَّهُورِ) ريسمى هذا حرزةً بالمكان وكذلك الفساطيط، والحوانيث، فهذا كلها حرزًا، وإن لم يكن فيها حافظ سواء سرل من ذلك وهو معتوج الباب، أو لا باب له؛ لأن الناء لفصد الإحراز، إلا أنه لا يجب القطع، إلا بالإخراج لقيام بد مالكه عليه مخلاف الحرز بالحافظ حيث يحب طفطع فيه بمجرد الأشد لزوال بد المالك بدلك.

قوله: (وَحَوِرُ بِالْحَافِظِ) كمن حلس في الطريق، أو في الصحراء، أو في المسجد وعده مناهم فهو عمر به، وقد قطع النبي صلى الله عليه وسلم سارق رداء صفوال من نحت وأسه وهو بائم في المسلحد ولا قرى بين أن يكون الحافظ مستيقطًا، أو نافعاً، والمناع نحته أو عنده مو الصحيح؛ لأنه يعد النائم عند مناهه حافظاً له في العادة، ولهذا لا يضمن المودع، والمستعبر بطاء لأنه ليس بضيع.

وقوله: وبالحافظيم: هذا إذا كان الحافظ قربياً منه يحيث يراده أما إذا بعد بحيث لا يراه فليس يحافظ، قال مشايخنا: كل شيء معتبر بحرز مثله كما إذا سرق الدابة من الإصطبال، أو الشاة من الحظيرة، فإنه يقطع رإذا سرق الدواهم، أو الحالي من هذه العواضع لا يقطع. "

وفي فلكرحي: ما كان حرواً لتوع، فيمو حروً لكل نوع، حتى جعلوا شريحة البقال، وقواصر التمر حروا للدراهم، أو الدنانير، والملؤلو، قال: وهو الصحيح الشريحة الحرار، أو الوضحة.

ولو سرق الإبل من الطريق مع حلها لا يقطع سواء كان صاحبها عليها، أو لاؤ لأن هذا مال ظاهر غير عرز، وكفا إذا سرق الجوافق بعيماء أما إذا شي الجوالي، وأخرج ما قيها إن كان صاحبها هناك قطع وإلا فلا، ولو سرق من القطار بعيراً، أو حملاً لم يقطع.

قوله: ﴿وَإِنَّا سَوَقَ مُثَلِثًا مِنَّ حِرَازٍ أَوْ غَيْرٍ حِرْزٍ وَصَاحِبُهُ عِنْدُهُ يَخْطُفُهُ وَجَبَ غَلَيه الْقَطَعُ: يعني من حرز واحد، حتى لو سرق من حرز لرحل تسعا دراهم، تم أتن منسزلاً آخر فسرق منه درهناً اعرال يقطع.

قوله: ﴿وَلَا لَقُطْعَ عَلَى مَنْ سَرَقَةَ مِنْ حَمَّامٍ أَرْ مِنْ يَبْتِ أَذِنْ لِلنَّاسِ فِي دُخُولِهِ}

ويدخل في ذلك حوانيت التجارء والحمانات إلا إذا سرل منها ليالً، فإنه يقطع؛ لأنها بنيت لإحراز الأموال، وإنما الإذار يبخص بالنهار.

قوله: ووَمَنْ سَرَقَ مِنَ الْمُسْجِدِ مَنَاهَا وَصَاحِبُهُ عِنْدُهُ قُطِعْهِ؛ لأنه عرز باخافظ.

قرله: وزلاً قطع عَلَى الطبيق إذا سَرَق مِشْ أَصَافَهُ)؛ لأن البيت لم بيل سرزاً في حقه لكونه مأذوناً له في دعوله، فيكون فقله حيالة لا سرق، وكذا لا قطع على حادم القوم إذا سرق متاعهم ولا أحير سرق من موصح أذن له في دحوله، وإذا أجر داوه على رحل فسرق المؤجر وكل واحد منها في منسؤل من المنار وكل واحد منها في منسؤل من المنار على حدة قطع السارق سهما عند أي حيفة؛ لأن السناحر لد صار أحمى بالحرز من المالك ألا برى أن له أن ينمه من دعوله، وعندها: إذا سرق المؤجر من الموجر قطع بالإيماع إذا كان في تعزر دلك شبهة في مقوط الفطع، وإن سرق المستأخر من أشوجر قطع بالإيماع إذا كان في بيت مفردا لأنه لا شبهة له في المرز ولا في قبال وإن سرق من بيت الأصهار، أو الأعناد لم يقطع عند أي حيفة، وضدها: يقطع، واختاعاً، وكذا في يقطع، واختاعاً، وكذا في مسالة المسهر إذا كان البيت للإيقاع إجماعاً، وكذا في مسالة المسهر إذا كان البيت للوجع لا يقطع إجماعاً، وكذا في مسالة المسهر إذا كان البيت للوجع لا يقطع إجماعاً،

ولو سرق الراهن رهنه من بيت المرتبن، أو من بيت العدل لم يقطع؛ الأنه ملكه وكذا إذا سرف المرتبن من بيت العدل لو يقطع؛ لأن يده قائمة مقام يده.

قوله: ﴿ وَإِنَّهَا نَفْتِ اللَّهُمُ النَّبُتُ وَدُخُلَ فَأَخَذَ الْمَالَلُ وَنَاوَلُهُ آخَوَ خَاوِجُ النَّبِ قَالَا تُطَعَّعَ عَلَى وَاحِدُ مِنْهُمَا عِنْدَ أَبِي خَنِيقَةً﴾؛ لأن الأول لم يوجد منه الإحراج، وكنا الحدرج لم يوجد منه فتك الحرز.

وعتدهما: يقطع الداخل؛ لأنه لما ناوله قامت بد النائي مقام بده، فكانه حرج، والشيء في يده.

وعن أبي يوسف: إن أدخل الحارج يده، فتناوله من يد الدامل قطعاً جميعاً، ولو أن الشاخل ومي به إلى صاحب له خارج الحرز من غير مناولة، فأحذه الخارج، فلا قطع على واحد عنيما، والأعمل أن من موق موقة ولم يخرجها من الدار لم يقطع.

لوقه: وزَاِنَّ أَلَقَاءً فِي الطَّرِيقِ لَمُ خَرَحَ لَأَخَلُهُ قُطِعَ) وهذه إذا رمن به في الطريق يحيث يراه. أما إذا رمي به بحيث لا يراه: فلا قطع عليه وإن حرح وأحدوا لأنه صار مستهلكاً له قبل عروجه يعليل وجوب الضمان عليه، فإذا وحب عليه الصمان باستبلاكه قبل حروجه لم يجب عليه قطع كما لو ذبح الشاة في اخرز، وليس كذلك إذا رمي به يحيت يرادة لأنه باق في يده، فإذا خرج وأحذه صار، كأنه هرح وهو معه.

وقيد بقوله: وفاعدُههـ؛ لأنه إذا عراج ولم بأحدُه لم يقطع؛ لأنه فما لم يأحده علم أنه فصد التضييم لا تسموه، فكان مضيماً لا سارق.

قوله: ﴿وَكُذُلُكَ إِنَّ خَمَلُهُ عَلَى حَمَاوٍ وَسَافَةً فَالْخَرْخَةُ} يعني لمه يقطع؛ {أَنْ مَا عَلَى البهبمة بده ثابتة عليه، ولان سير الداية مصاف إليه لسوفه.

وتبد بقوله: هوسافه بها ده لو لم يسقه حتى حرج الحسو بنفسه لا بقضه وكذا لو حمل لولواً على حاج صائر وطيره فطيء وإن طار بنفسه لا قطع عليه. ولو أتلمه العال لي الحرز بأكله الو إحراق قبل إحراجه لم يقطع، وإن طار بنفسه لا قطع عليه. ولو أتلمه العال لي قابتاهه في الحرز، ثم خرج لم يقطع ويضمن مثله، أو تسته إلى لم يكن مثلاً ولا ينظر حتى يضمها مع المفاطل، ولو نقب البيت قم عرج ولم يأهذ شيئاً، ثم جاء في لهنة أحرى مدخل وأحد شيئاً إن كان صاحب البيت قد علم بالنفب ولم يسده، أو كان النفس ظاهراً براة شارون ونقى كدلك، فلا قطع عبيه، وإذا قطع وإن أحرج شاة من الحرز فتبخها أخرى، وله تكن الأولى نصاباً لم يقطع، وإن كان في الحرز مهر جاء موضع المناع فيه حتى خرج الماء بقوة نصاب لم يقطع، وإن لم يكور أخرجه شعوبك قطع، وإن سرق عالماء بقوة المحدن قطع ولو سرق عرز، فدعل آخر وحمل الساري، والمان مع الساري قطع الحمول خاصة؛ لأنه لا عبرة للحامل آلا ترى أن من حلم لا يحمل طبقاً، فحمل وجلاً حاملاً لطش لم بحث.

ونو الخرج بصاباً من الحرر دفعتين فصاعباً إن تحلل بيهما اطلاع المالك، وأطلق الداب، أو سد اللعب، فالإحراج التاني يكون سوفة أحرى، فلا بجب العطع إذا كان السحرج في كل دفعة دون النصاب، وإن لم يتحلل ذلك قطيم، ولو شق النوب في الحرز، أم أحرجه إن شقه بصفين عرضاً قطع إذا كان بعد النشق يساوي بصاباً، وإن شقه طولاً، فكذا يقطع عدهما أيضاً.

وقال أبو بوسفره: لا يفطع؛ لأن الشق بالطول استهلاك فيكون لصاحمه الخبار، لا شاء صحمه قيمته، وإن شاء أحقه وضعه النفصال، فعما كان له خيار اشرك عليه كان له فيه شبهة السلام بالضمال، فلا نقطم.

تم على توقعه: إسا يحب القطع إذا أراد العالك أحد التوب، قائد إذا أحدُه قطع وليس به أن يضمه القصاب. وأما إذا أراد التوب له وصحه فيمنه بسجحاً مقط القطع منا كله إذا كان التوب له وصحه فيمنه بسجحاً مقط القطع منا كله إذا كان يسيراً قطع إجماعاً الالعدام سب ططائلة إد ليس له احتيار تضمين كل العيدة.

قوله: ﴿وَإِنَّا ذَحَلَ الْحَوْزُ جَمَّاعَةً فَنَوْلَى يَقْطَهُمُ الْأَخَذَ قُطِعُوا جَمِيعًا} يعني إذا

أصاب كل واحد منهم عشرة دراهم، أو ما فيمته عشرة.

وقال زقر: يقطع الأحذ وحده.

قوله: ﴿وَمَنْ تُقُبُّ الَّبِّتَ وَأَدْخَلُ بَدَّهُ فِهِ فَأَخَذَ شَيَّنَا لَمْ يُقَطِّعُ مِنا عبدهما.

وقال أبو بوسف; يقطع؛ لأنه أحدُ العال من الحرر، فلا ينشرط للدخول فيه كما إذا أدخل بده في صندوق الصيرفي.

ولهما: أن هنتك الحرز يشترط فيه الكمال، والكمال في المحول، والدخول هو المعتاد بخلاف الصندول، فإن المسكر فيه إدحال اليد.

قوله: ﴿وَإِنْ أَدْخُلَ يَدُهُ فِي صَنْدُوقِ الصَّيْرُفِي أَوْ فِي كُمْ غَيْرِهِ فَأَحَدَ الْمَالُ قُطِعَ)؛ لأنه لا يمكن هنك الصندوق، والكم إلا على هذه الصفة

وقو أن السارق أحمَّة في الحرر لم يقطع؛ لأن السرقة لم تنمم إلا بالإحراج.

قوله: ﴿وَيُقَطِّعُ يَمِينُ السَّارِقِ مِنْ الزَّنْدِ﴾ ومو المعصم وكان القياس، يتناول البد كلها إلى المشكب لقوله تعاني: ﴿ وَقَاقَطُونُواْ أَيْدِيْهُمَا ﴾ (أنّا الله التي صلى الله عليه وسلم: وأمر بقطع بد السارق من تازندج<sup>(4)</sup>، وقعله بيان.

قوله: (وتُحَسِّمُ)؛ لأنها إذا لم تحسم أدى إلى اللف.

وصورة الحسم؛ أن تجعل بده بعد العطع في دهن قد أعلى بالنار لينقطع الدم.

قال في الفخيرة: واجرة الفاطع وغس الدهن على الساوق؛ لأن منه سبب ذلك وهو السرقة فالوا: ولا يقطع في الحر الشديد، ولا في المرد الشديد؛ يل يجبس حتى بتوسط الأمر في ذلك.

قوله: (فَإِنَّ سَرَقَ ثَانِهَا فَطِعَتْ وِجُلُهُ الْيَسْوَى)؛ لأنه لو قطعت بده البسرى ذهبت منعة الجنس

قوله: وَقَانُ سُوَلَ ثَالِنًا لَمْ تُقْطِعُ وَخُلُدٌ فِي انسَجْن حَثَّى بُتُوبٍ} او يعوت ويعزر أيضاً، وإن كان للسارق كفان في معصم واحد.

فال بعضهم: يقطعان جيعاً..

<sup>(1)</sup> سورة المائدة: 38.

<sup>(2)</sup> قائل ابن حجر المسفلان في الدراية (2/1815): فوله: وقد صح أن الين صلى الله عليه وسلم قطع يبين السارق من الرئام الدارفطني من حديث صفوان من أبية. وأخرجه ابن عدي من حابيث عبد الله من عمرو قال: قطع التي صلى الله عليه وسلم سارفة من المعمل، ولامن أتي شهد من مرسل رسام بن سود نصوم. وهن همر وعلى: لهمة قالما من المعمل.

وقال بعضهم: إن شيزت الأصلية، وأسكن الاقتصار على قطعها لم تقطع الزائدة. وإن قد يسكن قطعاً جميعاً، وهذا هو السحنار، فإن كان ينطش بأحدهما قصمت الباطشة. فإن سرق قانهاً قطعت رجله البسري، ولا تقطع هذه الزائدة.

قوله: (وَإِنْ كَانَ السَّارِقَ أَشَلُ اللّهِ الْبَسْرِي أَوْ أَفَطْعَ أَوْ مَقَطُوعَ الرَّجُلِ الْبَيْسَى
لَمْ يَقَطُعُ وَكُنّا فِذَا كَانت رَجِله البِسْنِ شَلاّه، ويعيس الدل كله، وإن كانت البد البسني
شلامه أو مقطوعة الأصابع، أو مقطوعة الإنهام، أو أصيمين سوى الإنهام، فإنها تقطع من
الزند؛ لأنها إذا كانت صحيحة قطعت، مكله إذا كانت شلاء، وإن كانت البعنى مقطوعة
قبل ظلال فطحت رجة البسرى من المعصل، فإن كانت رجله البسرى مقطوعة قبل ذلك
لم يقطع، ويضمن السرقة، ويحيس متى يتوب. وإذا قال الحاكم للحداد: الطع يعن هذه
لي سرقة، فقطع يستره عمداً، إلا شيء عليه عند أي حيمة؛ إنه أتلقها يبدل، وهي
ليسني، فأتلف وأحلف من جنب ما هو حير منه، علا يعد إنلاقاً.

وعبدهما: نصمن القاطع في العمد، ولا شيء علمه في الحطأ.

وقال زفر الضمن في الخطأ أيضاً؛ لأنه قطع بنا معصومة، ومخطأ في حق المباد عبر موضوع في غير معفو عنه.

قطاه إنه أخطأ في احتهاده؛ إذ ليس في النص تعبين السين، والخطأ في الإجهاد معقد عمد

ولهما: أنه فعلم طرفاً معصوماً بغير حق ولا تأويل؛ لأنه تصند الطلب، قلا يعلى وكان ينغي أن يجب القصاص إلا أنه مقط للنسبة، ثم عمد أبي حنيفة، هل يكون اهذا القطم بالسرفة أم 49

قال بعصهم: يكون عنما حتى لا يجب القصاص على القاطع.

وقال الطحاري: لا يكون عنها حتى إذا كان عبداً يجب القصاص، وإن كان خطأ تجب الدياء، وإن كان الخداد قطع بدء خطأ لم بضمن عندنا حلاناً فرفر.

والسراد بالحطأ: الحطأ في الإجتهاد بأن احتبد، وقال: القطع مطلق في النص، أما الخطأ في معرفة اليمين، والمسار ولا يجعل همواً.

وهي المصفى: إذا قطعها خطأ لا يضمن مراء أخطأ في الاحتهاد، أو في معرفة اليمين من الشمال، قال: وهو الصحيح. ولو أحرج السارق بساره، اقال: هذه يميني قفطعها لم يضمن بالاتفاق؛ لأنه قطعها يأمره وإن نظع أحد بد السارق السمرى يعبر إذن الحاكم، ففي الخطأ تجب الديال، وفي العماد: يجب القصاص، وبسقط همه القطع في اليمني، ويضمن السارق العال. قوله: رؤلاً يُقْطَعُ السَّارِقَ إِلاَّ أَنْ يُخْصُرُ الْمُسْرُوقَ مَنَهُ فَيَطَالِبَ مِالسَّرِقَةِي؛ لأن الخصومة شرط في ذلك، وإنها قال: إلا أن يحضر المسروق مه ولم يقل، إلا أن يحضر العالمات الأن عدما يقطع بخصومة للمستودع، والمستمير، والمستأخر، والعرض: واستضارات المستضع، وكل من كانت له يد حافظة سوى المالك مواء كان العالمات حاضرةً، أو غاشاً، وكذا محصومة من كانت بده بد ضمان كما إذا سرال من الفاصية.

وقال رفر والشامعي: إلا مخصومة المالك، وإن حصر المائك وغاب المؤهن، فينه يقطع مخصوصة في طاهر الرواية؛ وإن سرق من السارق سارق آخر بعد ما فطمت يبيد أو فيله لا يقطع الأولاد إلا يقطع المستويد، لأنها لا يقطع الأن يده ليست بد صالك، ولا المين ولا مسين، وإنها هي يد صافحة لا حافظة، فصار الأحد منه كالأحد من الطريق، ولا يقطع محصومة المائك أيضاً، لأن السارق في يكل له يد صحيحة على أنعال، ولو درئ الشمع عن السارق، ثم سرق منه سارق تطع؛ لأن الفطع إذا درئ عنه بعلى ناخذه الصمال، ويد طفعاني يد صحيحة، بإزائتها توجب القطع؛ ويصير السارق الأول كالغاصب، وقد فالوا؛ هل للسارق أن يصاف يرة المعين العمورة في يده؟

افعي رواية: ليس له ذلك: لأن بدء ليست بيد صحيحة.

وفي دراءة: له دلك: ألاء بدوز أن معتار المائك الضياف، وهراء الفطع متخصص السارق برد العين من الضياف. أدا بعا. القطع، علا بارامه ضياف فلا حق له في المنطقة ويجوز أن يقال يجب الد أيصاً السطالة بعد الفطح؛ لأنه يتخلص براد العين من الصياف الواحب عليه فيما بنه وبين الله تعالى، كذه في الكراحي. وإذا هلك الرفين في يد الساوق من المرتبي فللمرتبن أن يقطع السارق، ولا سبل للراهن عليه؛ لأنه لم يس له يا، ولا حق اي الدين؛ لأنه يسقط عنه الدين لهلاكها، علم يتبت له المنطالة.

قوله: وَقُولُ وَهَنِهُ هِنْ السَّارِقِ أَوْ لِنَصْهَا مِنْهُ أَوْ لَقُطَتُ فِيضُهُمُ عَنْ النَّصَابِ لَمُ يَقُطُغُ وَكُوا زِنَا مَلِكُهَا بَشِرَات مَشْطُ القطع، والنَّعَني في اللَّهُ بَعْدُ مَا مُنْمَتُ وسواء كان ذلك كلَّه فَلِ النَّرَافِعِ أَوْ بِعَدْهِ.

وقال أبو يومنف: إذا وهميها لها أو ماعها منها أو نقصت فيشها بعد الترافع لم يسقط القطع، ولو رد السارق السرقة قبل الترافع الى الحاكم، ملا قطع عليه وإن ردها بعد ذلك قطع. ولو أمر الحاكم بقطع السارق فعفا عنه السسروق منه كان عفوه باطلاً: وأن القطع حتى المد فلا يضبع العلمو عنها وإن قال: شهدت شهودي بروره أو تم يسرق مني، أو العين المسروقة له لم يقطع، وإن سرق من رجل مالاً، ثم رده إنه قبل السرافعة ثم اقام عليه البيئة لم يقطع؛ وأنه إذا رد المثال منتشب الحصومة، والمطالبة فإن أنه ردد التي المثالك، والكن دفعه إلى أبه: أو أحيه، لو حمله أو حاله إن كانوا في عياله لم يقطع؛ لأن يدهم بدد. وإن لم يكونوا في عباله قطع.

وقبل: إن دمم إلى والديم أو حديه لم يقطع وإنا لم يكونوا في عباله.

وهي البياسيع . وكذا إلى دراتها أو عدم سواء كاموا في عيامه أم لاء وإذ دفعها لي مكاتبه لم يعطع أبعياً، وإن تعمية الى س في عيال أب لو يستقت عنه الفطع

قولمه: وومَنَّ سَرِقَ عَيْنَا فَقُطِعَ فِيهِهَ وَرَدَّهُمَا تُمَمَّ عَادَ فَسَرِقَهَا وهِي مِحَدِلِهَا سَوَّ يُقْطعُ}. وقال رفر . يقطع وإذا لم يقطع عندانا وحب الضمال يخلاف ما رف وي بالعرالة فحال تم عاد مرى بها حد أنصاً للعالم.

والفرق: أنّ في المسرقة إذا مقط الفطح وحب فسمان العال خوصاً عنه، وفي انزط إذا سقط الحدالم يعمل عبن الدرأة.

قَوْلُهُ: ۚ رَوْإِنَّ كَنْبُرُاتُمْ عُنْ خَاتِهَا عَثُلَ إِنَّ كَانْتُ غَوْلًا فَسَرَقَةً فَقُطعَ فِيهِ فَرَدُهُ ثُمُّ كسج فقاد فَسَرَافَة فَطعِي وهذا لا عالاف نباء لأن النبن فد نسلت، ولفد إذا عصب عرالًا مسلحه ثرياً الفطع عن صاحبه عنه وملكه العاصب ولزمه فيعة العزر.

وبو البرق نفرة فصرية فراهم. أو فالبير، فإنه يقطع، والمراهم، والداسر إلى صاحبها عبد أي حيفة.

ولو سرق ثوباً فقطعه وخاطه يكون للسارق معد أن قطعت بده ولا طستان عليه. لأن الدين وطن على ملك المسروق منه، والتصمين التعدر الأحل قطع بده إلا القطع. والضمان لا يحتممال.

ولو مرق لوماً لصعد أحر، أو أصفر لفطت بدء تعافياً يكون السارق: ويقطم حق صاحبه عنه.

وقال عبد: يؤجد التوب منه ويقطى ما راه الصبح فيه اعتباراً بالعصب، وأنو فسيعه أموه أحدُ منه باقضاً عبد أي حيفة؛ لأن ساواد عند، تقديان.

وعندالي يوسف: لا يؤخما منه مثل العصفر.

و عند عبدن يوجد منه ويقطى ما زاد النسخ فيه وزن سرق فسم أو دهاً، فقطع فيها، ثم ردها على صاحبها مجعلها أبية، أو كانت أنبة فصرتها د أهم، ثم عاد فسرفها لم يقطع عبد أي حيهه، لأن العين لم تصر عبده.

وذالا: يقطع لأما تعبرت عدهما.

قوله: (وَإِذَا قَطِعَ السَّارِقَ، وَالْغَيْنُ فَاتِمَةً فِي يَدِهِ وَقَتْ عَلَى صَاحِبِهَا) وكذا إذا كان السارق قد ناعها، أو وهبها، أو تزوج عليها، وهي قائمة في يد من هي في يده، فهمه ترد إلى صاحبها؛ لأنها على ملكه وتصرف السارق فيها باطل، وكذا إذا فعل هذا بعد القطع؛ لأن الفطم لا يزيل ملك الغير.

قوله: وَوَإِنَّ كَانَتْ هَالِكُهُ نَمْ يَضْهَنُهَا وَكَنَا وَذَا كَانَتَ مَسْتِبِلَكُمْ فِي المشبور ؛ الأنه لا يجتمع الضنان، واقفطع عُدًا.

وعن أي حنبقة: يضمي بالاستهلاك.

وقال الشامعي: يضمن ني او جيين.

وعن محمد أنه قال: يلزمه الضمان قيما بهم وبين الله و لا يلزمه في القضاء.

ولو قطعت بد الساول، ثم استهلك أهال غيره كان لصاحبه أن بصبين المستهلك، وإن أودعه الساول عند غيره، فهلك في سه لا يسمنه المودع، ومن غيرة موقات مقطع الأحدها، فهو الجميعها ولا يضمن شيئاً عند أي حيفة؛ لأن الواحب بالكل قطع واحد؛ لأن منى الحدود على التداخل.

وعندها: يصبن كلها إلا التي قطع فا

ومعنى المسألة: إذا حصر أحدهم، فإن حصروا جيعاً وقطعت بده بعضرتهم لا يضمن شيئاً إضاعاً في السرقات كنها.

قوله: ﴿ وَإِنْ ادْعَى السَّارِقُ أَنَّ الْغَيْنَ الْمُسْرُوفَةَ مِلْكُهُ سَفَطَ الْقَطَعُ عَنْهُ وَإِنْ لَمْ يُفَمْ يَتَنَقَّ مِناهِ سَدَ مَا شهدًا عليه بالسرفة.

. وقال الشافعي: لا مسقط بمجرد الدعوى؛ لأنه لا بعجز عنه سارى، فيؤدي إلى سد بات الحد.

ولذا: أن المشبهة دارته، وهي تتحقق بمجرد الدعوى للاحتمال، ولأنه لا يصح الرجوع بعد الإمراز، وإن ادعى على وحل سرمة، فأنكر يستحلف: فإن أبر أن يحلف لم يقطع ويضمن العال: فأن العال يستحلف فهم، و تقطع لا يستحلف فه، ولو أثر بدلك القرارة ثم رجع عن إقراره، وأنكر لم يقطع ويصمن العال: لأن الرجوع يقبل في الخدود، ولا يقبل في العال الذي هو حق الأدمى.

ولو قال: مارفت حده الدراهم، ولا أدري لبن هي بم يقطع: لأنَّ الإتراز لغير معين لا يتعلق به حكم، قيقيت الدراهم على حكم ملكه.

ولو شهدوا على وجل بسرعة بعد حين لم يقطع وضمن المال.

قوله: ﴿وَإِذَا خَرْجَ حَمَاعَةً مُعَتَمَعُونَ أَوْ وَاحِدً يَفَدُرُ عَلَى الاثنِهَا فِي فَقَصَدُوا فَطُخ الطّريقِ فَأَخَذُوا فَيْلُ أَنْ يُأْخَذُوا مَالاً وَلاَ لَعَلُوا نَفَسُنا خَيْسَهُمُ الإِمَاغُ حَتَّى يُخْذِلُوا نَوْيَةً} ويعزوون أيضاً لصاهرتهم مسكراً.

ولو اشترك الرحال، والدمان في فطع الطريق ذكر الطحاوي أن الحكم الي التساء كالحكم في الرحان فياساً على الديرفة إلا أن في طاهر الرواية لا قطع على البساء الأز هذا القطع إلىما شرح فيهم لكونهم حرباً، والسناد لبسوا من أهل الحراب، ألا ترئ ألمن في الخرب لا يقتل، فكله هنا، ثم إذا لم يقطع أيديهر، ولا أرحلهن هل يسقط الفطع عن الرحال!!

قمه روايتال:

في وواية: يسقط.

وفي وواية. لا يسقط

قوله: وقول أخذُوا مَان قَسَنَم أَوْ وَفَيْ، وَاقْمَاخُودُ إِذَ فَسِم عَلَى حَمَاعَتِهِمْ أَحَامِكَ كُلُّ وَاحِدَ مِنْسُمُ خَشَرَةً دَرَاهِمْ فَصَاعِدًا أَوْ مَا قَبِمَتُهُ فَلَكَ فَطَعَ الإَمَامُ أَلِينَهُمْ وَأَوْجَلُهُمْ مِنْ حِلافُ، وإنها وحب قبلم البد: والرسارة لأنه ضم الى أحد الله الإماد الطريق. منطق حكّمه بريادة مطع رحال وإنها قبل من حلالاه، لأن القطع من حال ، واحد يؤدي في نفويت حسن النفعة.

والسراد. قطع اليد السنى، والرحل اليسرى، وامن شرط قطع الطريق أن يكون في موضع لا علجته الفتوت, أما إذا كان معجه فيه العوت لم يكن فطعة (لا أنهم فوجفون برد السال لي صاحبه وعاديون ويحسبون لارتكابهم الجاباة وإن قبلود بالأمر فيه إلى الأوليء.

اللوقة. ووايال أنشأوا والم ياشماوا هالاً فتلبُهُم الإمامُ خَلَانُ أبي سياسة لا قصاصاً، وإنما كان المنظ حَلَادُ لامومُ أصادوا إلى القدل (عافة الطربي، فانحام انقبل طبيهم.

قولمه ارختني لوا غفا عشيّم الأراباءُ لَمْ لِلْنَفَاتَ إِلَى عَفُوهِمَ؟؛ لأن دلك حق الله تعالى، وحدود اقد لا يجوز العمو عميه.

وقرح: وإن فينوا سواء كان الفتل بعضاء أو يحجره أو يحتبب أو يسيف.

قوله: روزنَ قُتُلُوا وَأَخَذُوا الْمَالَ فَالإِمَامُ بِالْحَيَارِ إِنَّ لِنَاءَ قَطْعُ الْبَعِيْمُمُ وَالرَّحَلُمُمُ مِنْ حَلَافُ وَقَتَنْهُوْ صَلَّبُ وَإِنَّا شَاءَ فَتَلَهُمُ وَمَدَا قُولَ أَنِ حَيْمَةً، وَعَدَمَدُ: يقتصر على الصلب وحُمَّدُ وَلا الطّعِ الأَبْدَيْءِ وَالأَرْجَارِ؛ ذَال مَا دُونَ الْمُمَنِّ الْحَلِّ فِي الْعَسَ.

وعن أي توسف: أنه قال لا أعميه من الصقب؛ لأنه منصوص هيد في القرأت، فلا

يجوز رسغاطه.

وفي الكرجي: أبو يوسف مع أبي حيفة، وفي همطومة أبو حنيعة وحده

قوله: (وَإِنْ شَاءُ صَلَّمُهُمْ) يعني مد الغتل، أو قبله على احتلاف الرواية في الحك.

قوله: (والصائلونَ أَحَاءُ فَمُ لَعُجُ لِطُولُهُمْ بَالرَّائِجِ إِلَى أَنْ لِمُولُوا) وكيفية الصلب: ان تعرز حشرة في الأرض، ثم يرفظ عليها حشية أحرى عرضاً، فيصع ندميه عبيها ويربط من أعلاها حشية أحرى ويراط عليها يديه، ثم يطعل بالرمح في لذيه الأيسر ويخصحض بطة بالرمح إلى أن يموت

وفي هذه المسانة احتلاف رواية فروي أنه بصلب حبًّا.

وروى الطحاوي اله يقمل أؤلاً، ثم يصلب بعد العنل؛ لأن العبلب حَبَّا مثلة، ولأنه يؤدي التي تعديم، والأول أصبح؛ لأن صلبه حيا أبلغ في الردع، وهزامر من صلبه عد لهموت.

قوله: ﴿وَلاَ يُصَلِّمُونَ اكْفُوا مِنْ قَلاَتُم الِنَعِيِّ؛ لاَنه يعد الثلاثة الآيام يتأدى الناس والتحته: وإذا صف ثلاثة ليام على سه ومن أهنه ليدعوه.

وعن أبي يومف: بنزك على خشه حتى يتمرق حلده حتى يعتر به غيره.

فعة؛ فم حصل الاعتبار بما ذكرنا.

قوله: وقَاِلاً كَانَا فَمَهُمْ طَلِيقٌ أَوْ مُجَنُّونًا أَوْ ذُو رَحِمٍ مُحَرَّمٍ مِنَ الْمُقَطَّعِ عَلَيْهِ مُقَطَّ الْحَقَّ عَنْ الْمُؤْفِى، وحدا عندانى حبيمة ورفر.

وقال أنو يوسعت إن باشر الأحد اللسي، والتمول بالزاحد عابهم مسعاً، وإن باشره المقالاء الباهون حدوا ولم يحد اللسي، والهنودة الان الصي، وانحود إذا باشروا فهم المشوعول، والباقون شم، فإذا سقط الحد عن الشوع بسقوطه عن الشع أولي.

وغماد الد تحاية واحدة قامت بالكان، فإذا لم يقع فعل تعليهم بوحياً كان فعل المنتهج موحياً كان فعل المنتهج المعتمية واحداً كان فعل المنتهج المعتمية واحداً وأما إذا المنتوكا في الفنس. وأما إذا كان فيهم دو راحو عمرم من المقطوع عليه، فإنه يسقط اخد عن النافي؛ لأن لدى الراحم شبهة في مال ذي الرحم بدلالة منفوط العظم عنه في السرانة، وإذا منفط الحد صار الفتل في الأولام، إن شاءوا فعلوا، وإن شاءوا فعلوا، وإن كان فيهم امرأة إن ولب الفتل فقلت المحدد المال، وقم يعمل دلك الرحال.

هالي أبو يوسف: أقتل الرحال والعلل بهم ما أفعل بالطارجي ولا أقتل العراة. وقال محمد: أقتلها إن قتلت وأضعها العال إن أحدثه ولا أفتل الرجال، ولكن

او حقيم صرياً واحيسهم.

وعن أبي حنيمة؛ مثل قول محمد.

وعن أي حنيفة أيضًا: أنه قال: أقرأ الحد عنهم؛ لأنه اشترك في القتل من يجب عليه الحسا ومن لا يجب عليه، فصار كالمخطئ، والعامد.

قال في البنابيع: من باشر ومن لم بناشر سواء.

قال فابن مقاتل: لو أن عشرة قطعوا الطريق، والنسعة مسهم قبام، والواحد منهم يقتل، ويأحد العال، فهم يقتلون، فإن نابوا. ثم الحدوا بقتل الواحد مسهم لا غبر.

قولمه: (وصَارَ الْفَقُلُ إِلَى الأولياء إِنَّ شَاءُوا قَفُوا وَإِنَّ شَاءُوا عَفُوا) يعني إن شاءوا قتلوا من قتل، وهو رجل ليس سجون، وقد فتل سعديد. أما إذا قتل بحصا، او سعجر كان على عاقفه الدية لورثة المفتول، وإن كان المدى ولي الفقل الصبي، أو المجتوب كان على عاقسهما الدية، وإن كانا أحدا ألمال ضهاً.

قوله: ووَإِنَّ كَاشَرُ الْفِقُلُ وَاحِدٌ مِثْهُمْ أَجْرِيَ الْحَدُّ عَلَى جَمِيعِهِمْ بِسَي مِن بَاشِرِ الْفَقُلُ مِيهِمْ الْفَقُلُ وَكَانَ وَهَا فَرَمِ فَلَجُمَ فَيَهُمْ كَلَيْمِ سَواء، ومه لزم الفقل منهم وأحدُ الدال ومن كان معيناً عليه ومن قطع الطريق، وأحدُ الدال فطله الإمام، فلم يقدر عليه حتى حاء تائياً سقط عنه الحد لقوله تعالى: ﴿ إِلّا أَلَدِينَ فَيُواْ مِن فَيْلُ أَن تَقْفَرُواْ عَلَيْمَ مُ إِلّا أَلَدِينَ فَيْواْ مِن فَيْلُ أَن تَقْفِيرُواْ عَلَيْمَ فَيْهِ لَا القدرة تقع إلى أولياء المقدول، إن شاءوا المناوه، إن كان قتل، واقتص منه إن كان جرح ورد المثل إن كان فاصلة في قطع الطريق، وقد كان قتل اعتبرت الآلة عند أي حتيمة في الأصيان، ثم إذا سقط حق وحوب الفضاص على أصله، والحر والعبد في قطع الطريق سواء كالسرقة، واف تعالى وحوب الفضاص على أصله، والحر والعبد في قطع الطريق سواء كالسرقة، واف تعالى

<sup>(1)</sup> سورة الباتانة: 34.

## كقاب الأشربة

الأشربة يمع شرات.

قوله رحمه الله: (الأطريةُ الْمُخَرَّمَةُ أَرْبُعَةُ: الْمُخَمَّرُ وَهُوَ عَصِيرُ الْعِسَبِ، بعني الليء منه (إذًا غُلَى وَالثَقَا وَقَدُف بَالزَّبُد، من دون أن يطبغ.

قوله: ﴿وَالْمُصِيرُ إِذًا طُبِحَ خَتَى ذَهَبَ ٱلْأَلُّ مِنْ تُلَيُّهِ } وبسمى الطلاء.

قوله: (وَلَقِيعُ النَّشَرِ إِذَ اشْتُنَا وَقَلَى) ويسمى السكر (ؤ) نتبع (الرَّبيب إِفَا عَلَى وَاشْتَذَا، وَالْكَلَامُ فِي الخَمْرُ فِي عَشْرَةً مُواضِع:

أحدها: في بيان ماهيتها: وهي النبيء من ماء العنب، إذا صار مسكراً.

والثاني: في حد قبوت هذا الاسم، وهذا الذي ذكره من اشرط القذف بالربد هو قول في حيمة، وعندهما: إذا اشتد وغلي، ولا يشترط القذف بالزبد.

والثالث: إن عينها حرام غير معلول بالسكر، ولا توفوف عليه؛ لأتها رحس، والرجس مرم العين.

والرابع: أيها نجمة نحاسة معلظة كالرول.

والخامس: أنه يكفر مستحلها.

والسادس: مقوط تقومها في حق المسلم، حمى لا يضمن متلفها وعاصبها، ولا يجوز بيعها؛ لأن الله تعلى لما نجسها فقد أهامها، والتفوم يشعر حونها، ومن كان له على مسلم دين، فأوفاه من نهن ضر لا يحل له أن يأخذ، ولا يحل للمدبون أن يؤديه؛ لأنه هن يبع باطل، وإن كان الدين على ذمي، فإنه يؤديه من نهن الحسر وللمسلم أن يستوفيه منه؛ لأن يجه فيما بنها بنها جائن.

والمسابع: حرمة الانتفاع حاة لأن الانتفاع بالنجس حرام، ولأن الحسر واجب الاجتناب، واي الانتفاع به النواب، قال الله تعالى: ﴿ فَا جُنْبُوهُ ﴾ [1]

والتامن: أنه يحد شاوجا، وإن لم يسكر سباء للوله عليه السلام: ومن شرب المتمر، فاجلدوه، فإن عاد، فاحلدوه، وإن عاد، فاجلدوهه<sup>(2)</sup>.

<sup>(</sup>l) سررة اسائلة. 90.

<sup>(2)</sup> قسال ابسين حجر المستقلاق في الدراية (1642): حديث: ومن شرب الحمر فاحداره، فإن عاد فاجلسفوه الأرجمية إلا البرمدي: واحرجه ابن حيان واخاكم من حديث أي هريرة، وفي أحره: وبإن شاد الرابعة بالطرفة وأخرجه السيائي وابن حيان واخاكم من حديث معاربة، قال البرمدي عن البحاري: رواية أي صابح عن معاوية في عدا أصح من رواية أي صالح عن آي هرارة.

والقاسع: أن النميج لا يؤثر فيها بعد القذف بالربد: إلا أنه لا يجد فيها ما لم يسكر منه على ما قالواء لأن الحد بالقبل في التي، جائبة، وهذا قد طبخ.

والعاشر: جواز تخليلها، وفي خلاف الشافعي هذا هو الكلام في الحسر.

وأما العصيرة إذا هيخ حتى ذهب أقل من تليد، نهو المطبوع أدى طبع، وذلك حرام إذا على واشند وقذف بالرمد على الاحتلاف، ويسمى الناذق، والمنصف وهو ما ذهب عصفه بالطبخ وهو حرام عندما أبصاً إذا غلي واشتم، وأما يقيع النبر، وهو يسسى السكر، وهو النيء من ماء الرطب، فهو حرام أبصاً إذا على واشتد.

وأما نفيع الربيب: فهو النيء من ماء الربيب، ديو حرام (١٥ علي واشتد.

فال في الساسع: الأشربه شالية:

الماخين

2 والسكر.

3 - ونقيم الربرات.

ه وليدالسي

5- والقشيح.

6- والباذق

7 - والطلاء

8- والحمهوري.

افالحبر؛ هو النهيم من عصبو العب رذ على، واللهد على الاعتلاف.

والسكرة وهو فلي، من ماء ترطب إذا غلى من غير طبع واشتد وقدف بانريد.

ونقيع الربيب؛ وهو النيء من مانه، وهو حرام إذا على واشتد على الحلاف.

ونبية التمرة إذا على واشتدر

والعصيخ; وهو السير بدق، وتكسر، وتقع في انتاء، وينزك حتى بطي، ويشتد ويقدف بالزيد.

والباذق: وهو العصير إذا طبخ حتى يدهب أقل من للنه، وهو حرام إذا غلى

ظلست؛ والحسارات الل حينان من طريق أي مناط أنضاً عن أي سعيد. وأخرجه الحاكم والعشام طساويل شهر بن حريث، وتسحاق والله الراق والطرائي من طريق الحاسن كلاسه عن حيد الله من عسس تحويد والي رواية الحسن فال عبد الله: الثوي مراحل خرب الحسر أربع مرات فلكم على أن المنبرات علقه.

واشتنا وقذف بالزيد

والطلاء: ما طخر من عصير العلب، أو شمل حتى ذهب للنام

والحمهووي: هو الطلاء المذكور، ولكن صب فيد من الساء مقدار ما دهت منه بالطبخ، تم طبخ بعد دلك أدن طبح، وصار مسكراً، وحكمه حكم الباذف، تم الحمر حرام قليلها وكثيرها، ومن شرب منها قليلاً وجب عليه الحد، ولا يجور النادوي ما، ويكفر مستحلها ومن شرب منها مقدار ما يصل إلى الجوف وجب عليه الحد.

ولو علط فحمر بالداء وشوبها إن كان الخير عالماً، أو منه حد اي القليل مه إذا وصل جوفه، وإن كان الداء غالباً له يحد حتى بسكر وشرب ذقك حرام فل أو كتره لأنها نحسة، وأنعجاسة إذا خالطت الهاء لم سجر شربه، ولو طلخ اخسر أو محبره من الأشرية بعد الاستداد حتى ذهب قلاء لم يحل شربه، لأن الحرمة قد نقررت فيه. فلا يريشها الطبخ، فإن شهريه إسبان حدة لأن الطبخ حصل في عين عرمة، قلا يؤثر في لياحمها كطبخ الخبرر، ويسى كذلك العصير إذا طبخ حتى ذهب الناه؛ لأن الطبخ حصل في عين مناحة، فنفير على هيئة العصير، فحدات المنبذة به، وهو ليس يعمير فلدلك حل.

ولوطيع العب كما هواتم عصر؟

فقد روى الحيس عن أي حيقة: أنه بحل بالتفح.

وروي أبو بوسف عن أي حبعة: أنه لا يمل سنى بدهب للناه بالتسخ، وهو الأصبح؛ لأن العنب إدا طبخ، فالعصير فائم فيه لم ينغير وطبحه قبل العصير كطبحه بعد العمير، فلا جمل حتى يذهب للناه.

ولو جمع في الطبيع بين العب، والفعر أو ابن النحر، والربيب لا يعل حتى بذهب للناه؛ لأن الدمر، وإن كان يكتمى بأدني طبحه، فعصب العب لا يد فيه امن دهاب للنهه، فيعتبر جانب العب اختياطًا، وكنا إذا جمع بن عصبر العب ونقيع النحر لد الناه.

قوله: وَوَلَنِيدُ النَّمْرِ، وَالزَّبِيبِ إِذَا طَبِحَ كُلُ وَاسِدِ مِنْهُمَا أَذَى طَلَخَ} أي حق ينضح رَفَهُوْ خَلالًا وَإِنَّ اهْتَكَ إِذَا شَرَتَ مِنْهُ مَا يَعْلِمُ مَلَى طَنَّهَ أَنَّهُ لاَ يُسْتَكُونُهُ مِنْ غَيْر لَيْهِ وَالاَ طَوْلِبِي هَذَا عندهما.

وقال محمد: هو حوام، والحُلاف فيما زد، شربه للتقوى في الطاعة، أو لامتحراء لطعام، أو للتناوي وثلاً، فهو حرام بالإجماع.

قوله: وَوْلاً بُلُسُ بِالْخَلِيطُيُنِ) وهو: أن يمنع ماء السرء وماء الريب ويعيجان أدى

وقبل: هذا الجمع من اقتمر، والعنب أو النمر، والريب ويعتبر في طبحهما دهاب الثلثين، ولو سقى الثناة خراً، ثم فبحها إن فيحها من ساعتها نحل مع الكراهة وبعد بوم قصاعفاً تحل من عبر كراهة، ولو من الحنطة باحمر، فإنها تعمل، فإذا حفت وطحنت إن لم يوحد فيها طعم الخمر ولا والحنها حل أكفها وإن وجد ذلك لا يحل.

قوله: ﴿وَتَهِيدُ الْفَصَلِ، وَالْمَحِطَة، وَالشَّعِيمِ، وَالفُرَّةِ خَلاَلُ وَإِمَّا كُمْ يَطَيَّحُ، هذا صد أي حنيفة وأين يوسف إذا شربه من غير لهو ولا طرب، وكد، المتحد من الدحن، والإحاص، والمشمس ونحوم لقوله عاليه الصلاة والسلام: والخدر من هاتين الشجرتين وأشار إلى الكرمة، والتحلقية!".

تم قبل: يشترط الطبخ لإباحته.

وفيل: لا يشترط، وهو المذكور في الكتاب.

وهل يحد في شرب المتحدّ من الحبوب إذا سكر منه؟

هال الهجندي: لا يحد. وصحح في الهداية أنه يحدد لأن الصحاف يحتممون اليه كاحتماعهم علي مناثر الأشربة، بل فوق، ثم إذا سكر من الأشربة السحدة من الحموس لا يقع طلاقه عند أي حيفة بمنزلة الناس، ودنعت العقل بالسج.

وقال همد: يفع طلاقه كما في سائر الأشراة الخرمة، وهذا الحلاف فيما إذا شربه للتفاوي. أما إذا شربه أنهوه والطرب فإنه يقع طلاقه بالإجناع.

قوته: ﴿وَعُصِيرٌ الْعِنْبِ إِذَا طَبِخَ خَنَى ذَهَبَ لَلْنَاهُ وَيَقِي ثَلَيْهُ خَلَالُ وَإِنَّ اسْتَذَى هذا عندسه.

أوقال محمد: حرام والحلاف فيما إذا فتبلد به التقوي، أما إذا فتبلد به الطلبي لا يتعل بيماعاً.

<sup>(4)</sup> تسال البسن حجر العدة لاي في العرابة (247/2): حديث، والقسر من هايي الشجراري: النحة واقسة يا مسلم والأربعة من طريق بريد من عبد الرسم، عن أي طريق، وي العظ المسلم: والكرمة والسنحة والحسرحة السمحاري، عن ابن عمر القد حرمت الحير وما بالبدية مبيا التيء أن المسلم، والمدرسة المسلم عليه عن الحرجة المحاري أيضاً من حديث ابن عمر: بزال تحريم الحيرة وإن بالمبلدة بوطنة الجرية ما فيها شراب العبل.

وأخراجه أيضاً من حديث أمن هال: حرمت الحبر عليه حين حرمت؛ وما بنجد عبر الأعباب إلا قليلاً، وهامة خبرنا البسر والنسر. وروى الفارقطي من طريق حملو من عسده من معض أهل بند! أنه سأل حاشقاً من اللبيد، فقالت: إن هذا نمال إلى يعزم اخبار الإسهاء وإنما حرمها العاليها، مكل شراب بكول عاليّة كفائية الحدر، فهو حرام كلحري الخبر.

وقوله: لاحلان وإن اشتدو: هما إذا طح كما هو عصير. أما إذا عَلَى واشتد وقدف بالرباء من غير طح، تم طبح لم يحل، فإن غربه إنسان حد.

قولمه: ﴿وَكُوا بَأَمِنَ وِالاَلْتِيَادِ فِي النَّائِمِ، وَالتَّحَقَّمِ، وَالْفَرَفْ، وَالتَقْبِرِ، وَالْمُقْبَرِ الدباء: الفراع.

والخبيم) بفتح أحاءه وأثناه وكسرهما لعبال هواجران حصراء

و فعزفت: الإماء المعلماني بالزنت وهو الفير.

وقين: بالتبيع.

ونين: بالشماع، والنفير عود سقور، والنفير المعلي بالقير، ورسا لم يكوه ذلك: لأن الطروف لا نحل شيئاً ولا تحرمه.

قوله: ووَإِذَ فَخَلَقَتْ الْخَمْرُ خَلْتَ مَوْاهُ صَارَتَ خَلاَ بَنَفَسِهَا أَوْ يَشَيَّهِ طُوخَ فِيهَا) مثل أن يطرح فيها تماج، أو يصب. فيها الهاء الحار، أو ما أشه ذلك حلافًا للتنافعي، ثم إذا صارت حلاً يطهر ما يواريها من الإماء فأما أعلاه وهو تذي نقص منه مقمر قبل عظهر تبعاً.

و لَيْلَ: لا يطهروا لأنه خبر يابس إلا إنهُ ضَمَّ بِالحَلَّ، تتحَفَّ مَن مناعته، فيطهر، كَفَّا في المصمي ذكره أن ياب مقالات الشافعي،

قوله: ﴿وَلاَ لِكُولَةُ فَخَلِيلُمُ ﴾ وقال الشافعي: لكره ولا يحوز أكل البح، والحشيشة، والأنبون والملك كله حراء الأنه وصله العقل حي يعيبر الرحل فيه خلاعة وصاد ويسلم عن ذكر الله وعن الصلاف لكل نحريم ذلك دون تحريم الحمر، فين أكمل شيد من ذلك لا حد علمه، وإن سكر الله كلما إذا شرب البول، وأكمل العائطة، فإنه حرام، ولا حد عليه مي ذلك، بل يعزر بها دون الحد، وإنه أمال.

## كتاب الصيد والذبائح

الصيد في اللغة: السوالما يصاد مأكولاً قنان أو عبر مأكول. قال الشاعر: صيد المبلوك أرانت وتعالم: ﴿ وَإِذَا رَكِبُ فَصِيدُكُ الْأَعْمَالُ ...

[٧] أنه في الشرع له أحكام وشرائط كما ذكر ان لمنز، وأنَّا باتح: حج ديجة.

قوله رحمه الله: وويُخرَز الاصطباط بالكُلُبِ اللَّهَابِيِّ وَالْفَهَاءِ الْمُعَلَّمِ، وَالْفَهَاءِ الْمُعَلَّمِ، وَالْمُويِ وسائر الْعَوَارِجِ الْمُفَلَّمَةِيُ مِثلِ الأسد، والسر، والسف، والعهد ولا يجرر بالحنوبرا لأنه تحس العين.

وعن يعض أصحاما: أنه لا يجور طائات، والأسد؛ لأن الأمد لا يعمل يغيره لما فيه من الكرر، والذنب لا يتصور منه النعلي الحيات، ولهنا يقال من النعديم، تهذيب الدنب، ويُما شرط النعيم فقوله معالى: ﴿ رَمَا تُمَكِّيرُ مَنَ أَكْوَارِحَ لَاَكُمْورُ ﴾ (<sup>13</sup>، أي مسلطين، والتكليب إعراء النسيم على الصيد.

أثم للاصطباد سبع شرائط؛ أربع في المرسل.

؛ - وهو آنا يكون معملًا.

2- وأن يكون ذا حارجة عرر بحي العير

3- وأن يحرحه الكلب أو الناري.

4- وأن بمساك على صاحح.

وللات في المرسل:

1 ما حدهم: أن يكون صبلها أو كتابيًّا بعقق الإرسال.

2- والثاني التسمية في حال الإرسال عبد تذكر.

(3) والتناف ؛ أن يلحمه الدرسال، أو من دام مذامه عبل الفضاع الطف ، والتداري
 قوله (وتعليم الكالم أن يُشْرِك الإنجل الدائل عراب) هذا عدمه، وهي رواية عن حيمة
 إلى حيمة

وقال أبو حبيعة لا نتيت التعدّم على طن الصائد أنه تعدم ولا يتحدر على ذلك بالدلات، بل يفوض إلى رأى المسائد، أم على الروابه الأولى عنده يجل ما اصطاده بالثا، وصفعنا: لا يحل الأنه إبنا يصبر معلماً عند شام الثلاث، حتى أن عندهما لا يؤكل للا الراجع، وعنده: تؤكل الثالث، وإنها قدره بالثلاث؛ لأب مدة ضربت للاحتمار كما في معة الحيار.

وزام سورة البائية: 4.

وقد قان موسى عليه السلام للحسر هي العرة الثانثة: ﴿ يَنْ سَأَلَنْكَ عَنِ نُتَيْرَمُ لَمُسَعَّةٍ قَلَا تُصَحِبَينَ ۗ ۗ اللَّهِ اللَّهِ السلامِ للحسر هي العرة الثانثة: ﴿ يَنْ سَأَلَنْكَ عَنِ نُبُورٍمُ لَمُسَع

قال عمر رضى الله عنه: من لنجر في شيء ثلاث مرات ممم يربح، فليتثقل إلى غيره

هم إذا صاد الكلب معتماً في الصاهر، فصاد له صاحبه صبودًا، ثم أكل بعة ذلك ممة المادة نظل تعليم، ولا يؤكل ما صادد لعد عدا حتى بعلم تعالماً، فيصل العلماً، وما قات قد صادة قبل ذلك من الصيرة لا يحل أكلها لعد أي حتيمة.

وقال أنو يوسف وعمد: يحل أكمها،

قوط (وَانْفَسِمُ الْبَارَاتِ أَنْ يُرَاجِعُ إِذَا دَعَوْتُهُ} وَتَرَكُ الْأَكُلُ لَبَّهُ سِسَ بَسْرَهُ.

وفي الباري لعباد: اشديد الهاء وتحميمها، وحمله يزاء، رالبار أيضاً فعة نيم، وبمعد أبوء .

قولته وفيعاً الراسل كلمة اللهمليم الرابارة الراصفياة وهكر السنم الله المعالى عنه إراضافه فأخذ الطنيق وحراجة فيفات حل أكلك ولا بالسل السمية وقت الرميء والإرسال، بهن رمى وله يسم عامداً، أو ارسل نظم ولد يسم ماملك فالصيد منه لا محل اكله عدال حلاقاً للشامعي، وإن ترفع النسمية حد داف باسياً حل اكله، وإن رمى ترسى بعد ذلك، أو أوسل كلم، تم سى بعد ذلك لا يحل اكله؛ لأن اسعتر وقت الرمى ووقت الإرسال هما بالاتصاف.

وقوله: «و مرحه»: التراح شرط لا بدامه اي طاهر الروائة، ويكنفي به في أي موضع كان من بعاد الصيد.

قوالد: وقوان أكل منه الكلب أو الفياء لم يُؤكن الاه بهما اسمال على معسد، ودلت يدل على فعد التعليم، فإن شرب الكلب من ده الصيد. وتم بأكل مه أكل: لأنه السمال الصيد على صدحه، وهذا بدل على غلية عليه حيث شرب الالإمالج للعاجم، وأن أحد الصائد عليه حيث شرب ما لا يعالج للعاجم، وأن أحد الصائد الصدد من الكلب ثم قطع له منه فطعة والقاها للهد، فأكلها حيا القليد، وقد صدر القل المالي، وكذا إذا أن الكلب على الصيد، وقد صدر في بدا عماجه، وأنه يا المالي حلاها ما إذا معل دلك قبل أن يجرزه ساحيه، عماجه، ولا الكلب من الصدد بند دفعه إلى هما حدد فإنه بإكن الدني، وإن أوس كلمه

<sup>(</sup>اراسورة تكيف) 75.

على صيد، فأخطأه الكلب وأحد صيناً عبره فقتاء، فإنه يؤكل وكله إذا أرسله على صيد بعيده فأخطأ وأحد عبره أكل وكله إذا أرسله على ظيء فأحد طيراً أو على طبر فأخذ طباً أكل، والطبر في هذا كله بمزلة الكلب، وإن القلت كلب على صيد والا مرسل له، فأعراه مسلم وسيء فإنه الرحر نزجره أكل، وإلا الحلاء وإنه أرسل كلماً على صيد، وسي منا أحد في ذلك الهوو من الصيود فقتله أكل ولاء أحرا أحد صيداً نقتله، ثم أحد صيداً نقتله، ثم أحد ضيداً وقتله أخر نقتله أكل ذلك أيضاً، وكنا الماري على هذا إذا أحد في فووه، وإن أحد الكلب صيداً فقتله و جم عليه طويلاً، ثم مر به صيد أحر نقتله لم يؤكل؛ أذا لا خرج عن أرسال الأول. ولو تسمى الكلب حنى مر عليه الصيد، فوئب عليه فاعده وتله الكل؛ الأن كمونه ليتمكن من الصيد من أسباب الاصطياد، فلا يقطع حكم الإرسال، وكذا المازي إذا أرسل، فسقط على علىء، ثم طار فأحد الصيد أكل؛ لأه إبما سيط على الشيء ليسكن طويلاً، وكذا الرامي إذا ومي سيم فما أصاب في سنه ذلك أكل، حتى لم أصاب صيناً، ثم نقذ مه إلى أحر، ثم نقذ سه إلى أحر، ثم نقذ صه إلى أحر، ثم نقذ صد الله يسرة فاصاب صيداً لم يؤكل.

قَوْلُهُ: ﴿ وَإِنَّ أَكُلُ مِنْهُ الَّذِي أَكِلَ ﴾؛ لأنه ليس من شرط تعليمه ترك الأكل.

نوله وزان أفرك الفرسل الطبيّة حَيَّا وجب عَلَيْهِ أَنْ يَذَكِيهُ فَإِنْ ثَرَكَ تَذَكَيْهُ حَيَّى مَاتَ لَمْ يُؤكّلُ؟؛ لأنه مقدور على دمعه ولم يذبح مصار كالعبد، وهذا إذا بسكن س ضحه. أما إذا لم يتمكن، وقيه من الحياة موق ما يكون من المدبوح لم يؤكل أيساً في طاهر الرواية.

وعن أبي حبيمة: يحلّ، وذكر معظهم فيه تعصيانًا. وهو أنه إذا لم يتمكن لفقد ملكين لم يؤكل عدنا؛ الأنه إذا وقع في ملكين لم يؤكل عدنا؛ الأنه إذا وقع في يده لم ين صيداً، فيطل حكم ذكاة الاضطرار، وما عقره السبع، أو حرجه السبم من الأسام، فإن كان الخرج منه لا يعيش منه إلا قدر ما يعيش المدابوح، فذكاه لم يؤكل، وإن كان يعيش من مثله يوماً أو يومين، لو يقي فهو كالموفوذة، والمتردية فعن أبي حنيفة: يحل بالدبح.

وعند أبي يوسف: إن كانت الجراحة يعيش من مثلهة أكثر اليوم يعن بالقابع. وقال محمد: إن كان يبقى أكثر من بغاء المدوح، مديع أكل.

قال في المطرمة: -

لو دمج الهروح حل إن هلم حياته يوماً لو السفيح عسسهم وأكثر اليوم كلة التساني وفي الدكي فوق ما يعين الدكي

وفسر حافظ الدين الحرح في هذا بأن يقر الدئب نطيد. ولو فضع شاة بنصفين، تم فيحها أحر، والزاس يتحرك، أو شق جوفها وأخرج ما بد، ثم دبحها أحر لم تؤكل؛ لأن الأول قتل.

قوله: ﴿وَإِنْ خَلَقَهُ الْكُنْبَةُ وَلَوْ يَجْرَحُهُ لَمْ يُؤكِّلُ وَكَا، لُو صِدَمَ بَصَدُومُ اَوَ يَجِهُمُهُ فَقَتْلُهُ وَلَمْ يَعْرَبُ وَلَا سَحَلَتُ؟ كُنَّ الحَرِجُ شَرَطُ فِي طَاهُرِ طُرُونِهِ، وَفِي هَذَا وليل على أنه لا يَعْلُ طَلْكُسُوا؛ لأنه لا يَهْمِ اللّهِ، فَصَارِ كَالْحَتِيْ.

وعن أي حيفة: إذا كسر عضوا منه أكل؛ لأنه جراحة باطبة.

ولو أصاب السهم طلف الصيد، أو قرنه فإن وصل إلى اللسم، فأصافه أكبل وإلا فلا.

قوله: (وَإِنَّ شَارَكُهُ كُلْبُ غَيْرٌ مُعَلَّمِ أَوْ كُلْبُ مَجُوسِيُّ أَوْ كُلْبَ لَمُ يُذَكُّرُ اللّهِ اللّه فَعَانِّي عَلَيْهِ) بعني عمدةً (لَمْ يُؤكلُ) لفوله عليه السلام لعدي من حائم: «إذا أرسلت كلبك السعلم وذكرت السم الله تعالى عليه مكل، وإن شاركه كلب أحر، فلا تأكل. نولك إما سبت على كلبك «أل

ولو أرسل كليه إلى ظي موثق، فأصاب صيفاً فم يؤكل؛ لأن الموثن لا يجور صيفه بالكلب فهو كالشاة.

ولو ارسل كليه على قبل، فأصاب هيئاً ثم يؤكن، كله في الكراعي، وإن سع حسه فقله هيئاً، فأرسل كليه أو بازيه أو وهي إليه سهما، فأصاب هيئاً، ثم علم أنه كان حس شاة، أو آدمي لم تؤكل، وإن علم أنه حس هيد مأكول، أو غير مأكول حل ما اصطاده.

وقال زفر: إن كنان حس صيد لا يؤكل كالسماع ومحوها لم يؤكل؛ لأن رميها لا" يتعلق به إباحة الأكل، فإن أصاب غيرها لم يؤكل كما لو كنان حس أدسي.

وعن أي يوسف: إن كان حس خزير لا يؤكل؛ لأنه متفاط التحريم. وإن كان حس سبع أكل الصباء لأن النساع وإن كانت عمرمة الأكل، فإنه يجوز الانفاع بها

<sup>(1)</sup> اتسال اس حجر المستفلاي أي القدراية (254/2): حدث. ذال اللي صلى على الله وبياء إلمانيا بن حسامًا وإذا أرسلت كليك المعلم، وذكرت اللم الله سبة مكل، وإن أكل ما دلا تأكل الأيام إليا أمسك على نفسه، وإنا شارك كليك كلي ذهر فلا تأكل، فإمانا إمان مست على كليك، وام نسم على كليه خبرك و مندن فايه بلعظ: وفإنا أكل منه فلا تأكل، فإما أمسك عني لعمدو.

جعلاف الخنزير، فإنه لا يعمل الانتفاع به بحال. وأما إذا لم يعلم أن الحس حس صيد، أو عبره لم يؤكل ما أصاب؛ لأن الحظر، والإباحة تساويا، فكان الحكم للحظر.

قال في البنابح: إذا أرسل كلمه إلى سمره فأصاب صبعةً لم يؤكل: وإن أرسل إلى نقب أو حدرير، فأصاب طبية أكل.

قوله: رَوَاؤَة رَهْنِي الرَّحْلُ سَهُمَّة إِلَى صَيْد فَسَعَى اللَّهُ تَعْالَى عِنْدَ الرَّمْنِي أَكُلُ هَا صَايَةً إِنَّا جَرَّحَةَ السُّهُمَ فَهَاتَ وَإِنْ أَقْرَكُمْ خَيَّا فَكَاهُ وَإِنْ نَرَكُ تَفَكَيْنَةً حَتَى هَاتَ لَمْ يُؤْكُلُ: لأنه قدر على الأصل قبل حصول المنصود بالدل، مطل حكم المدل، وهذا إذا شكن من ذبحه. أما إن وقع في يده ولم يسكن، وقيه من الحياة فوي ما يكون من المديوح لم يوكل في ظاهر الرواية.

قوله: ﴿وَإِذَا وَقُعِ السِّهُمْ بِالْعَنْيَدِ فَسَحَاطَلَ خَنَّى غَامَا غَنْهُ وَلَمْ يُولُ فِي طَلَّبِهِ خَتّ أَصَائِهُ مَيْنًا أَكُلُ هَذا استحسان.

والقياس: لا يؤكل، فإنه بيعوز إن يكول مات من رميته، وبيعوز أن يكول من غيرها.

وجه الاستحمال: أن النبي عليه المملام: وامر بالروحاء محمار وحش عقير البادر إليه أصحابه، نقال: دعوه حتى يأتي صاحبه فجاء رحل من نهر، نقال: هده رميني، وأنا في طلمها، وقد جعلتها لك يا رسول اقد، فأمر النبي عليه السلام أبا يكر أن يقسمها بين الرفائ، إذاً.

وقوله: ﴿ وَوَلَمْ بَرُقُ فِي طَلَقَ حَتَى أَصَانَهُ أَكُلُمُ: ﴿ فَفَا إِذَا لَمْ يَجَدُ بِهُ جَرَاحَةً أَخَرَي سوى حراحة سهمه، أما إذا وجد به تلك لا يؤكل؛ لأنه موهوم فلعله مات منها.

قوله: رَوْرِنْ فَعَدَ عَنْ طَلَيْهِ فَأَصَابَهُ مُبَّنَا لَمْ يُوَكِّلُ لَكَ رُويَ: وَأَنْ رَجَلاً أَهَدَى لُلني على السلام صيلاً، فقال له: من أين لك هذا؟ قال: ربته بالأسس، فكنت في طلبه حتى هجم على الليل، فقطمى عده ثم وجداته اليوم ومرمايي نبه، فقال عليه السلام إنه غام.

<sup>(1)</sup> أسرحه طبيتني في عمل الروحان في كتاب الحج (باب: حوقر آكل اللحم السحرة (قا لم يصده لو يصد له) بالمصديال رسول الله صلى الله عليه وسلم بر بالمرح، فإذا هو بحمار عقير، فتم يليث الله حاء رجل من غير فقال: يا رسول الله هذا رمين فشابكم بنا. فاهر رسول الله صلى الله عليه وسلم أيا بكر مقسمه بين الرمال، فم سنو حتى أنى عمد الأثاباء فإذا هو بطي فيه سهم، وهو حافف و نائم لمد الحي في تومه ) في طل صغرت فامر التي سلم الله عليه وسلم وخلاً من أصحابه ثمال: قف هيئا حتى بير الرفال لا يرقيه أحد بشيء.

عنك ولا أدري لعل هوام الأرس أعامت عده فقيلته لا حاجة تي فيهيرا أل

ا وقد روي عن إين عامل أنه قال: كان ما أسمت و دام با أستان

الإصماء: ما عابيته.

والإضاء: ما تواري عبلت.

وفي التصفى الإصفاء: أن يرميه فيعوب بن يديه مربعاً، والإعاد: أن يقيب عنه بعد وقوع المنهم فنه ثم يموت.

قولة. رَوْرِنَا رَضَى صَلِيْنَا فَوَقَعَ فِي الْعَدَّةِ لَمْ يُؤْكِنُ. ﴿ لَانَّهُ يَحْسُلُ اللَّهُ مَانِ الْمُ قُولَة: رَوْكُذَالِكُ إِنَّا وَقَعَ عَلَى سَطِّحِ أَوْ جَبَلِ فَمْ تَوْقَى مَنَّهُ إِنِّى الأَرْضِ فَمَانِنَا لَمْ يُؤْكِلُ؟ لانَّهُ يَجْسُلُ الْمُوتِ مِن السِفَاطِ.

. فوله: ﴿وَإِنَّا وَقُولُ عَلَى الأَرْضَ الْجَدَاءُ أَكِلَ؛ لأنه لا يسكن الاحترار عنه، وفي اللهارداسة بالب الإصطباد مغلاف ما تقدم، بإنه بهكر الإحتراز سم

ولو وقع على صحرة. فاصلق وأسه لم تؤكل لاحتمال الموت بذلك، كما في المتفي.

قال الحاكمة النسهية: وهذ حلاف جواب الأصل؛ فبحثمل أن يكون فيه ووايتان. قوله: وؤما أصاب المُعقُراضُ بعراضه تم أيؤكنُ وإنَّ جَوْخَةً أَكِنْ}؛ لأم لا مناس الحراج لتحقق معنى الذكاة، والسعراص نصا عمدة الرئس.

وقيل: هو السيم المنحوث من الطريب.

قوله: ﴿وَلَا يُؤْكُنُ مَا أَصَابِتُ أَلَنْكُفَّةً إِذَا فَاتَ مَنْهُا}؛ لأنها ندق وتكسر ولا تجرح، وكنا لو رماه معجر، ولو حرحه إذا كان لفيلاً لاحتمال أنه قتله تشاه وإن كان الحجر حفيقًا، وله حدة يجل أكله، ثم البدئة إذا كان فا حدة نجرح له أكل.

<sup>(4)</sup> قال امن حسر افعدهای با الدرام (255/2): نوعه روی هر مین میلی آن عبد و سلم انه کره اکل افیده (در عدب عن الرامی) و ذال افیل هو او الرامی ذالم است از رای می حدید عاشده ا راحیایا آنیان الرامی میلی اتفاعیه و صدر بطی به اصاح بالاً سره نشال او آمام آن حیدت شاه انتظام و یکی از آذری و هوام الارس کثیرة، و ب عبد الذراج بن آنی شخوای و هو صحید.

وروي مسل مرمستال رياد مي تأكي مرج محود. وروى ثم اداء دي الدوديل عن الشعيرة أن تعراياً؟ العسيدي فلسي صلى الله محليه وصليم نشياً، فاشديت، وهيا: مات فلف صاد مع أمر أل الخوى هادلد العماستان عنيه، لا حاجة في فيم. وروى الن أبي شينة والطبر في وأبو داود في فسراسبرة من طراب عسيد الله من أبي روان، عن قليم، عن الذي صلى نمه عنه أسام في الدينة الجواري، عن حياجه قالي: حل هواه الأرض أتلاه

قال في البنائية: ولو رمى طائراً تحجر، أو عود تخدر حياجه ولم يجرفه له يؤكل، وإن عرفه أكل، وإن أساب وأسه مقطعه والله لم يؤكل؛ لاله للنام للنائقل، والقوء وإن لبائه بمحدد أكل، وإن وماء لميف، أو سكين، تأصابه تحده، فحرحه أكل وإن أسابه لقما السكين، أو بمقلقي المسيف لا يؤكل؛ لأنه تناه دلاًا، والحديد وغيره به سواء، كذا في القداية.

ولو رماه مجرحه فسات بالجرح إلى كان الجرح مدملًا أكل بالانعاق، وإن لم يكل مدميًا، تكذلك الهضاً عند يعض المقاحرين سواء كانت الحراجة صعيره، أو كبيرة؛ لأن الدم فديجس تصيير للسعد، أو عقط الدم.

وعنا بعضهم: يشترط الإدماء.

وعبد معصهم: إن كانت كبرة حل بدون الإدمان، وإن كانت صعرة لا مد من الإدمان.

قوله: (وإذًا وَفَي صَائِمًا فَقُطْع غَطُوا مَنْهُ أَكِلَ الصَّبَةُ وَالاَ لِوْكُلُلُ الْفُصُلُّ طَوْف عليه السلام: وما ليس من الحي ديو ميتها أن والعصو بهذه الصفة؛ لأن السند مه حي حقيقة فيام الحياة فيه، وكما حكمًا؛ لأنه ينوهم سلات معدها ه الهراحة.

قوله: وَوَإِنْ فَطَعْمُ أَلَاقًا، والآكُوا مِنَا بَلِي الْفَخْرِ أَكِلَ الْحَمِيغَ}؛ لأن الأوداح متعلة بالقلب إلى الدماع، فإدا تطع الناك منا بلى الرئس عبار قاطعاً لنعروق كما لو

<sup>(1)</sup> فسيال أحسن حجير العيقلاي في اللزاية (25012) حديث إذا أبان من أخل فيو ميت إذا الله والشرطاي وأبو دود و(سجاق والل أي شيد و الدويق وألو بعلى والطرائي والدوقائي والمائم والشيار ملى والدوقائي والدوقائي والمائم مسل حسدين أي وأضد الليل قال: وقدم بحوث السياد الإسل، ويقطد وقد إذا الله الله قال: ما قطع من البيعة وهي حية ديو منة إدافية الرعلي، أحسر حود من وواية عد الرائس عدد عد أن ديال، في أيلا من أسلم عن عطاء من بسار عدد وأم حيد الله عن رياد من أسلم عن عمل من بسار عدد وأم حيد الله على والمرائز والمؤلف والميائي والمرائز والمؤلف والميائي المدائن الدائمة والمرائز والدائمة والميائي من عمر دوود.

ورواه مسليمان منين مسلال وقسور من الصفت عن رياد من أسلم، عن عطاء من يساوه عن أي مستحدة المستوجة المستوار ودخاكم من روالة المستور، وهنكمة أخرجة أبو تحتواق الخلفاء في ترجة يوساء هن بالن أنساط من رواية حارجة بن مصف ما عن إياد بن أصلم والكفا أخرجة أبن غذي في تسريمة حارجته ومستحدة والحرجة احاكم من رواية مقيمات لكن قال الإيار، بالاستجاب رواية مرسلاً، لم يدائر أنه محيفة ورواة معمر عن رياد من أسلم قال: كان أهل الخاطبة بحدود الأسسة. قائل لين مبلى فقد عليه وسلم، دفكر الحديث مرسلاً.

همجه، وإن كان الأكبر منا يلي الرأس لا يؤكل ما صادف المحر، لأن الجرح لم يصادف العروق، فصار مماماً من الحيء فلا يؤكل ويؤكل السان منه، وإن فطعه بتسفيل أكل الخميج، ولو طرب عنق شاق، فأمان رأسها تحل لقطع الأوداح، والكرد.

قوقه: ﴿وَلَا يُؤْكُلُ صَلَّنَا نَقْنَجُوسِيْ. وَفَقُوْنَا: وَالْوَشِيْ، وَالْلِنْحُومِ، وَامَا الصبي إذا كان يعقل الديج، والتسمية علا يقس بنسيده وذبحه ويان كان لا يعقل لا يعلل صيده ولا مهجه، والحدول كالملك.

قوله: رونفن وفي صَلَيْهَا فَأَصَابُهُ وَلَمْ يُفُحِنُّهُ وَلَمْ يَخَرَجُهُ مِنْ حَبِّو الاَفْتَدَاعِ فَرَمَاهُ آخَرُ فَقَتْلُهُ فَهُوا لِطَانِي وَيُؤْكِلُ﴾ لأن الثاني هو الدي مناده واعده.

قوله: (وَإِلَّ كُنْ الْأُوْلُ أَنْخَنَهُ قَرْمَاهُ الْتَانِي فَقَنْلُهُ فَهُو لِلأَوْلُ وَلَهُمْ يُؤْكُلُ لاحتمال الموت بالتاني، وهو ليس بذكاة للقدرة على دكاء الاحتيار بحلاف الأول، وهما إنه كانت الرمية الأولى مجيئ ينجو منها الطبقة لأنه حملة بكور السوت مصافاً إلى ومي التاني، أما إذا كان الرمي الأول بحيث لا يسلم منه السبيد بأن لا ينفى فيه من الحياة، إلا يفقر ما ينفى المدنوح كما إذا ليان راسه يحل الأن السوت الا يضاف الى طرمي التاني، الأن وجوده وعسمه سوار.

قوله: (وَالنَّانِي ضَامِنُ لِقَيْمَتِهِ لِلأَوْلِ غَيْرَ مَا نَفُصْنَهُ حِوَاحَهُ)؛ لأنه بالرس أتلف صيفا معلوكاً له: لأنه ملكه بالرسي الفتحن، وهو منقوص بجراحته، وقيمة العنلف تصير يوم الإللاف.

وهده العسالة على وجوء: إن مات من ومية الأول بعد رمية الخيل أكل، وعلى الطاب من الحراجة الثاني ضمان ما تقصيم جراحمه الأن جدايه مدادت عروجاً: وإن مات من الحراجة الثاني لله بركان الثاني ومي إليه، وهو غير معتبع، فصار كلس راسي إلى شاة، ويضمن الثاني أيضاً ما نفيته جراحته؛ لأنه فتل حيواناً معاوكاً للأول متنوصاً بالجراحة كما إذا قتل عياء مريصاً. وإن مات من اجراحتين جديداً لم يؤكل؛ لأح تعلق به الحطر، والإياحة فكان الحكم للحظر، والصبد للأول؛ لأنه هو المدي أخرجه عن حيز الانساع، وعلى الثاني الحكم للحفر، والصبد للأول؛ لأنه هو المدي أخرجه عن حيز الانساع، وعلى الثاني للحلماء فليقات المعلماء فيمند المواجدة الثانية؛ لأنه مات بمعلماء فيمنط عنه نصف الضمان ولمت بصفه، وبما مدين ما خدمة الحواجة الثانية؛ لأنه حديل فيمند،

قال في الزيادات: نصدن ما نقصته الجراحة، ثم يصدن نصف قبضه عمروحةً بجراحين، ثم يضنى تصف قبلة خماء أما لصمان الأول، فلأنه جرح جيواةً مثلوكاً فانصر، وقد لفتيه فيصدل ما نقصه الإلاّ، وأما النام، فلأن الموت أيتماً حصل بالقراطين، فيكون هو مثلف الصداء وهو مطولًا عرب للصمل بصد، لينته تجروحاً بالقراطين، لأن الأبلى لم تكي بصاره، والثابة البلسية مرما فلا ينتسيها لماياً، وأما لثانت فلأن بالرمية الأولى صدر بحال بحل للكاة الاحدة، قولاً رمي الثاني، فيما الرمي ألماني، فيما الرمي ألماني،

قولة: وَوَلِيْخُورُ اصْطَهَادُ مَا يُؤَكِّنُ فَحَلَةً مِنْ الْحَيْوَانَ وَمَا لَا يُؤَكِّنَ}؛ لأن له غرضا في عبر الماكون مان يتقيع بحلده أو للمعرد أو رشعه أو فرمه أو لانتخاع دره.

### [مطلب في الذبائح]

قوله: ووديبغة أنصَّلهم، وانكتابي خلالُ دال بن استنصص: هما إذ كان المتنام. لا منه، المساجر إلحاً أن إذا اعتقاده بقاً، فهو كالحوسي لا تحل لنا ديجته.

ومن شرطه: أن يكون الدائج فيدخب عله التوافية (ما اعتقاداً كالمسلم، أو دعواي كالكابير.

وأن يكون حلالاً خارج الحرم، وهذا الشرط في حق الصيد لا أن حق الأمام وإغلاق ذيبحة السلم، والخالي يربد إما إذا كان الدبح بعقل التسمية وعضطها دكراً كان، أو أشى صغيراً كان أما كبراً، وإن كان لا يحدر على المدج، ولا يسبط الدسمية، مذبحته منه لا تؤكي، ولا تؤكل ديبحه الصلى الذي لا يعقل، واقتوف والسحان الذي لا يقتل، ويجول ذيبعة الأحراس.

قوله: وزلاً تُؤكَّلُ فَهِيجة الْمُخْوسِيُّ، والْمُؤنِّلَة والْوَلَتِيُّ: لأن العرب لا حلة لله والوثني مثله، وأن الخوسي فلقوله حليه السلام لي الخوس، يرسنوا بهم منه أهل الكتاب هير بالتحق تسانهم ولا أكلي ديائحهـ لأ أن

ولما دبيحة التسايين وهم فرقة من المصاري: بعند أبي حيمة الوكل 14 كانوا يؤمنون بني، ويقرون بكتاب، وإن كانوا معينوب الكواك ، ولا يقروم سبوه عيسي عليه السلام لم توكن

<sup>(1)</sup> قسال من حجر المستقدام إلى الدراء (250/2): حديث الاست المواسبة أعلى المداهاة عبر الألقي ومسائحيات والأستخدام والا تتكمل سنته من طريق المستحدد والا تتكمل المراه والاستخدام والمراه المستحدد والمداه وكذب إلى أحول حجر المديم الوسائد حتى أسلم عن المستحدد والمداه المدينة على المدينة ا

قوله: ووَالْمُفَخِرُمْ، يعني من الصيد حاصة، وإطلاق الخرم ينظم حرمة فيحه في الحل والحرم، ولكن لا يعموز ما ذبح في الحرم من الصيد سواء فنحه حلال، أو عمرم ويجوز ذبيحة من يعفل الذبح، والسسمية ويضبط ذلك، وإن كانت اسرأة، أو صبيًا.

ومعنى ضبط الذبيع: أن يقدر على فري الأوداج، والأقلف، وأتحبوب، والحصى، والحنثى، والمنحث تحوز ذبيحتهم على ما ذكرنا.

قوله: ﴿ وَإِنْ لَوْكَ الْفَامِعُ الصَّلْمِيةَ عَلَمْنَا فَاللَّهِيحَةُ مَيْقَةً ﴿ فَحِلَّ أَكُلُّهُ وَإِنَّ لَوَكُمَّ تَامِيَا أَكُلْمَنَامُ وَقَالِ السَّاصِيَّ، تَوْكِلُ فِي الرَّجِهِينَ.

وقال مالك: لا توكل في الوجهين، والسبلم، والتمي في ترك النسمية سواء، وحلى هذا الخلاف إذا ترك النسمية عند لرسال الكلب، والمازي، والرمي، ثم النسمية في ذكاة الاعتبار تشترط عند الذبع، وهي على المدبوح، وفي الصيد تشترط عند الإرسال، والرمي وهي على الآلة، حتى لو أضجم عادً، وسي قديم غيرها بقلك السمية لا يحور،

ولو ومن إلى صيد وسمي، واصاب عيره حل، وكذا في الإرسال، ولو اضجع شاة، وسمي وكلمه إنسان، أو اسمعقى ماء مشرب، أو شحد السكين ففيلاً، ثم ذبح على ثلث التسمية الأولى اجزاء. وأما إذا طال الحديث، أو أحد في صل آخر، واشتقل به، ثم ذبح بتلك السمية الأولى لم تؤكل. وأما استقبال الفلة بالذبيحة، فليس بواحب بالاتعاق، وإما هو سنة.

وصورة التسعية: يسم الله والله أكبر.

وقالي الحلومي: يسلم الله الكبر بدون الراوي وإن قابل: يسلم الله الرحين الرحيم، فهو حسن.

وظشرط هو الذكر الحانس المحرد على ما قال ابن سنعود: جردوا التسعية، حتى أو قال مكان النسمية: اللهم افغر في لم تؤكل؛ لأنه دعاء وسؤال، ولو كالى: سبحان الله، أو الحمد الله، أو لا إله إلا الله يريد النسمية أحرآه؛ لأن الماسور به ذكر الله تعلى على وجه التعطيم، ولو عضى عند الذبح، فقال: الحمد الله لا يجزيه عن التسمية، وكذا إذا لمال: الحمد لله يريد الشكر دون التسمية لا تؤكل.

ولا يمنعي أن يذكر مع اسم الله تعالى شبئاً عبره مثل أن بقول: بسم الله عمله رسول الله. والكلام نبه على ثلاثة أرَّحه:

 احدها: ان يذكره موصولاً له لا معطوفاً مثل أن يقول: ما ذكرتا فهلا يكره، ولا تحرم الذبيحة. لا والتاني. أن يذكره معطوفةً مثل أن يقول: سنم الله وهممه رسول الله بكسر. الدال: فتحرم الذيجة؛ لأمه أهل جا لغير الله تعلى.

لام والتالث: أن يقول مفصولاً عنه صدرة ومعنى بأن يقول قبل التسبية أو يعدها وقبل أن يضجع المبيحة؛ لأنه لا يأس من وقد قال عليه السلام: وموضعات لا ذكر فيهما عند الذبيحة وعند العطاس» أن بإن قال: يسم الله وحملي الله على عامد تؤكل، والأولى أن لا يقول ذلك.

وفي انستنكل: الذبيع صد مرأى الصيف تعطيماً له لا يحل اكلياء وكد عمد فدوم الأسر أو غيره حطساء لأمه أهل به لمسر الله. وأما إذا ذبح عبد عبية الصيف لأحل الصيافة: فإنه لا يكن بدء ولو بعني بالفارسية، أو الرومية، وهو بحسن العربية أو لا تحسنها أحراء

قوله؛ وواللَّمْعُ يَبُلُ الْحَلَق، وَاللَّبْهِ الله ملى الصدر، وهي نفرة فلـحر.

وفي الكرخي: اللكَّة في اللَّه فما دوق ذلك إلى اللحيين

وني الجامع الصعير؛ لا بأس بالنابع في الحلق كله والحله وأعلاه.

ومعنى كالزم الشيخ بربين، بمعنى وفي: أي والقابح في الحلق، والللة .

قوله: ﴿وَالْقُرُوقُ الَّذِي تَقَطَعُ فِي الذَّكَاةِ أَرْبَعُةً الْخُلَقُومُ وَالْفَرِيءُ وَالْوَقَافِيَ الخلقوم عرى المسر، واسرى، بحرى تطعام، والودجال الري الدم، وهذا العرفان اللهان بنهما خدوم، والسريء،

قوله: وَفَإِذَا فَطَفَهُا خَلُ الأَكْلُ؛ لأنه اكسل الذكاة ووحد شرطه. في محلها.

قوله: وورِنَ قَطْخَ أَكْنُوهَا لَكُذَّبُكَ عِبْدَ أَبِي خَنِيقَةً)؛ لأن الأكثر بدوم معاد الذكل في كثير من الأحكام.

قوله: ﴿وَقُالَ أَلُو لِوسُفَ وَمُحَمَّدٌ ۚ لَا مِنْ فَطَعِ الْخَلْقُوهِ، وَالْمَرِيَّ، وَأَخْدِ الْوَدَحَيْنَ قَالَ فِي الْمُلدِيَّةِ: والمشهور أن هذا قول أبي يوسف وحده.

ومصادر إذا فصع للالة وترك واحداً جاز أي التلالة كالت عند أي حنيمه

وعبد أبي بوسف: إن قطع الحلفوم، والدريء وأحد الودحين جار، وإلا اللاء حتى لو تصع الحلقوم، والمريء، أو التصر التي أحدثما مع الؤدجين لم يجر عبد أبي يوسف. وقال عمد الابجوز، حتى يقطع من كل واحد من العروق الأربعة أكثره.

 <sup>(1)</sup> أحراجه المبيقي في مسن الكبرى في كتاب الدينجاب (بالدر) فلسلاة على والنول فقد صلى الله عليه
 وسلم عبد الدينج المعلق ولا الدكروي حد اللائة: السنة الطعام، وعبد الدينج وعبد العظامي،

قوله: ﴿وَيُجُورُ اللَّهُ عِبْدُ لِللَّهِطَةِ، وَالْمَرُونَةِ وَبَكُلُّ شَيْءٍ أَلَهُمْ اللَّهُ إِلاَّ السُنَّ الْقَائِمَةَ. وَالطُّقُو الْقَائِمَ اللَّهِلَّةَ فَشَرَةَ القصب، وغيروة واحدة السرو رهي حجارة بيض مراقة تقدح ضها النار.

وقيد بالظفر الفائم، والسن الفائمة؛ لأنها إذا كانت مستروعة حاز الدبع بها، ولا نأس بأكنه.

وقال الشافعي: العذبوح بهما مينة لا يجور أكلها.. وأما الذبح بالسن الفائمة، والظفر الفائم، فإنه لا يجور الإجماع، فإن ذبع بهما كان مينة؛ لأنه يقتل بالثقل؛ لأنه يعتمد عليه، ولو ذبع الشاة ولم يسل منها دم.

قال أبر طقاسم الصفار: لا تؤكل.

ً وقال أبو بكر الإسكاف والهندوائي: تؤكل: لأن فري الأوداج قد حصل، وهذه إصا يكون في الشاة إذا علقت العناب.

قوله: ﴿وَيُسْتَخَبِأُ أَنْ يُعَدُّ اللَّابِحُ شَقْرَتُهُ عَلَوله عليه السلام: وإذا نسعتم فاحسنوا المنتجة وليحد أحدكم شفرته الألبحة وليحد أحدكم شفرته الأالبحة وللحران، وهو أنهي عنه ويكره الذو وللمناه المنتجع الشائه ثم يحد الشفرة بعدما أضحمها، وروي أن الذي صلى الله عليه وسلم الارأى وحلاً قد أضجع شاة وهو يحد شعرته، فقال لقد أردت أن سبتها مبنتي ألا حددتها قبل أن تضجمها و<sup>(2)</sup>.

ورای عمر رضي فله عنه رجالاً قد اضجع شاة وجعل وجله على صفحة وحهها، وهو: يحد الشعرة فصرته بالدرة، فهرب وشردت فلشاة، فقال عمر: هلا حددتها قبل أن تضع وجلك موضع وصعتها؛ ولأن البهائم تحس منا يجرع صد، فإذا فعل ذلك زاد في النهاء وذلك لا يجوز.

وبكره ابصاً ال بجر برجلها إذا اراد ندمها.

 <sup>(1)</sup> قسال ابن حجر المسفلاتي في الدواية (207/2): حديث: وإن الله تعلى كتب الإحسان على كل شسيع، أسواذا تقسيم فاحسود القتام وإذا فيحتم فأحسوا المنحد، وليحد أحدكم شفرته، ولبرح فيحدي مسلم والأراجة من حديث شداد بن أرس.

<sup>(2)</sup> قال من حجر المدافراتي في الدراية (20152-208): حديث: أن رسول الله صلى الله عبيه وسلم رأى رحسالاً أصبح شاف وحرابعة شغرته مقال: ولقد أردت أن نبيتها مونات، هالا حددتها فيل أن تفسيحها إم الحكم من حديث ابن هيلن. وأخراجه الطبراني، وهو هند صد الرزاق من موسل عكرمة.

ويستحب أن يسوقها برفق ويضجعها بردق.

قوله: وَوَمَنْ بَلَغَ مِالسُكُمِنِ النُخاعِ أَوْ قَطْعَ الرَأْسَ كُوهَ لَهُ ذَلِكَ وَتَوْكُلُ دَمِيخَتُهُ المحاع عرف ابيص مي مظم الرئية.

ويكره له ايضاً أن يكسر المق قبل أن شوت، وأن يخلع جلدها قبل أن تبرد.

قُولهُ: رَفِينَ ذَبُحَ الشَّاةُ مِنْ قَفَاهَا أَلِنَا نَقِيْتُ حَلَّهُ حَتَّى قَطْعَ الْعُرُوقَ خَازُ وَيَكُرَفَهِ؛ لانه حلاف نسسون.

قوله: وَوَإِنْ مَانَتُ فَيْلُ قُطْعِ الْغُرُوقِ لَمْ تُؤكّلُ)؛ لأنها مات قبل وجود الذكاة في عليه كما لو مات حض انفها.

رجل ذبح شاة مريضة، فلم يتحرك منها ولا فوها إن فتحت فاها لا تؤكل، وإن ضحه أكلت، وإن فنحت عينها لا تؤكل، وإن عمصتها أكلت وإن مدت وجليها لا تؤكل، وإن فيضهما أكلت، وإن لم يقم شعرها لا تؤكل، وإن فام أكلت، هذا كله إذا لم يهلم لها حية رفت الذبي أما إذا علمت يضاً أكلت بكل حال كذا في الوالعات.

وفي البنامع: النداة إذا مرضب، أو ثنق الذلت بطنها ولم يبو فيها من الحياة إلا مقدار ما يستري المداوح، فعدد أي يوسف وعسد: لا نحل بالدكاة، والمعتار، أن كل شيء ذبح وهو حي حل آكله، ولا نوفيت فيه، وعليه الدوى لفوله تعالى: ﴿ إِلَّا مَا رَكُنْمُ ﴾ <sup>(1)</sup>، من غير فصل، وإن ذبح شاة، أو يفرة وتحركت وحرح منها فلدم أكلت، وإن لم يحرك بلم يحرج منها فلدم أكلت، وإن نحركت وثم يحرج منها فلدم أكلت، وإن نحركت وثم يحرج منها فلدم أكلت، وإن نحركت من الحي أكلت عدد أي حيفة وبه ناخذ، كا في المبايع.

قوله: ووَمَا اسْتَأْنُسَ مِنْ الصِّيَّهِ فَشَكَاتُهُ الْفَيْحَ؟؛ لأنه مقدور على ذبحه كالشاف.

قوله: وَوَمَا تُوَخَشَ مِنْ النَّهُمِ فَفَكَاتُهُ الْعَقُرُ وَالْجَرْحُ} وَالْأَصَلِ فِي هَمَا: أَنَّ الدَّكَاة على ضربين:

ا - احتيارية.

 واضطراریة. وستی قدر علی الاحتیاریة لا تحل له الدکاة الاصطراریة، وستی عجر صها حلت به الاضطراریة.

فالاختبارية؛ ما بين اللغاء واللحيين.

<sup>(1)</sup> سروة طبائدة: 3.

و لاضطرارية: فلطعن، والجرح وإنهار الدم في الديبة. وكل ما كان في علمه الصيد من الأهلني كالإبل إذا لندت. أو وقع مهما شيء في عراء فلم يقسر على حرد، فإنه يطعنه في أي موضع قدر عليه، فيحل أكنه وكانا إذا نردت بقرة في بتر، للم يقدر على ديجها، فإن ذكانها العلم، والجرح ما لم يصادف فلمروق على هذا أضع العنداء؛ لأن الذيح فيه متعذر. وأما الشاة، فإنها إذا مدت في السحراء، فذكانها العفر؛ لأنه لا يقدر عنيها، وإنه ندت في المنصر لم يحز عقرها؛ لأنها لا ندفع عن نفسها، فيمكن أحا ما في فلمصر مخلاف الدير، والعرف فإنها رذ عا في المعير، أو الصحراء، فهو سواء وذكانهما العفر، لأنهما بدفعان عن الفسيما بقوضها، فلا تقدر عليهما.

قوله: ﴿وَالْمُسْتَحَمَّةُ فِي الْبَقْرِ، وَالْفَتْمَ الذَّبَحُ} قال الله تعالى: ﴿ إِنْ آبَةَ يَأْتُرَكُمْ أَن تَذََّعُواْ تَقُرُهُ ۚ ﴾ أَنْ وقال في النام: ﴿ وَقَدْيُتُ بَذِيْتِ غَطْمِ إِنِّينَ ﴾ (\* أَ.

قوله: ﴿قَالِنَّ تُحَرِّكُا خِنْزُ وَيُكُرِّنُهُ أَمَا الجَوَّارُ فَلَقُولُهُ عَلَيْهِ السَّلَامَ وَالْهِرَ اللام بِما شهت يه<sup>ا الل</sup>م والما الخراهة فلمحالفة السنة العنوارلة فإن فيل: روى حامر قال: وتحرفا مع وسوال الله صلى الله عليه وصلم البدية عن سبعة، والبقرة عن سبعة يم<sup>ا الل</sup>م ولم يقل فحمنا البقرف فيل: المعرب قد تضمر العمل (15 كان في تلفظ دليل عليه قال المناعر)

<sup>(</sup>ز) سرة القرط 67.

ر2) سرة السامات 77 إ.

ولا) قال الريمي في الصب الرابة (1874)، قبل سليه السلام: وأنهي المع سائت بها والروى الهائز الأواجع بد الشديم، والرواجع بد الشديم، والمحالة المعالم المعالم

وقام المسترجة المتسدامين في مستدم في كتاب الخيع والبات السادس فيما المزام الحاج معاد وحول مكا الى مسترعه مستن مناسكان طفظ: والعرامًا شع رسول الله صلى الله عليه راسم عام الحدابية الباتلة عن ا المباتدة والنغرة عن منافذي.

ترلفتها نبنا وماء باودأ الحنى عدمت همالة عبياها

أي وسقيتها ماء بارداً. وأصمر الفعل، كنا هذا معناه وذبحنا البغرة.

قوقه: ﴿وَالْمُمْتَنَخِبُ فِي الإبلِ النَّحْوُ، لقوله نعالى: ﴿ فَصَلَ لِرَبِّكُ وَالْغَرِيَّ ﴾ (اله يعني البدن، ولأن النبة من البدنة ليس ميها لحمر فلذلك استحب ميها النحرة لأنه أسهل هنر الحيوان مخالات العدم، والبذر، فإن حلفهما على وجه واحد.

قوله: وَفَإِنْ ذَبُحُهُمْ عَالَ وَبَكُونَهُ وَفَالَ مَالِكُ: لا يَجُونَ فَإِنْ صَحَبًا لَمْ تَوْكُلُ، وكَذَا عنده إذا نخر فشاقه والفرة لا يؤكل.

ل.ا. قوله عليه السلام. وأنهر الدم بما شنب »التر

والسنة في البغيرة أن تتحر فالماً معقول البد البسرى، فإن أصبحه حاز، والأول أفضل.

والسنة في الشاة والبقرة: أن تذبح مضحعة؛ لأنه أمكن لقطع العروق. ويستقبل القبلة في الجميد.

قال في الواقعات: وجل ذبع شاة وقطع الخافوم، والأوراح (لا أن الحياة فيها بالنية، تفطع إنسان منها فطعة بحل أكل المعطوع؛ لأن السخصوص مدم الحل ما أبن من احي، وهذا لا يسمى حياً مطلقاً، قال في النفسير في أوله تعالى: ﴿ فَإِذَا وَحُلَثَ حُنوبُ فَكُوا بِنَهُ ﴾ <sup>[1</sup>]، بعني الإمل إذا سقطت بعد النحر فوقعت حنوجا على الأرض وخرجت روحها فكلوا عنها، ولا يجوز الأكل من البدن، إلا بعد حروج الروح.

ُ قوله: ووَمَنْ تُحَرِّ نَافَةً أَوْ فَيْجَ يَقُرَةً أَوْ شَاةً قُوجَة فِي يَطْبِهَا خَبِينًا مُلِنًا لَمْ يَؤكلُ أَشْفَرُ أَوْ لَمْ يُشَعِّرُ مِنْ قول أَن جنعه وزنر.

وعندهما: إن تم حلقه أكل وإلاء قلا لقوله عليه السلام: وذكاة الحين دكاة المهاألة

<sup>(1)</sup> سرره الكرثر: 2

و2) تلايم شرسه.

رق سورة احج: 36.

<sup>(4)</sup> فسأل ايسن حجب المسينة لاي الدراية (208/2): حديث. ودكاة القبل ذكاة أماج أبو الود واود والله والله المسينة الماج أبو داود والله المسينة الماج والمسين ماحيث وأميد من حديث أبي مسد الحدري بهذاء وصححه على حيات، ووري الساء وقلي والله أبي داره فضف وصده السيار يقار منافق المحيد والله والله أبي داره فضف وصده السيار يقار منافق المحيد والماج الماج عدل المحيد والماج عدل المحيد والماج عدل المحيد والماج عدل المحيد والمدن المحيد والمدن المحيد والمدن المحيد المح

ولأنه في حكم جرء من أجزائها بقليل أنه بذخل في نهمها ويعنن بعقباء فصار كسائر. أعصائها.

ولأي حيفة قوله تعالى: ﴿ غَرِفَتْ غَلِكُمْ ٱلْمِينَةُ ﴾ أَن وهي اسم لما مات حتف أشه، وهذا موجود في الجبيزة لأنه لا يموت بموت أمد؛ لأما قد شوت، ويشي الجبيل في يطنها حيًّا وبموت وهي حية، فحيات غير متعلقة لحياتها، فلا تكون ذكاتها ذكاة أنه، فصارا كالشائين لا تكون ذكاة إحداما ذكاة فلأخرى، ولأنه أصل في الحياة، واقدم؛ لأنه لا ينشور حينه بعد موتها، وله دم على حدة غير دمها، واقداح شرع لسبير الله المجلس من اللحم الطاهر، وديمها لا يكون سناً طروح الدم منه.

وما روياه من الحديث قد روي: دكاة أمه بالنسب بنسيزع الحافض، أي كدكات أمه. وأما إذا حرج الجديل حياً ومات لم يا كل بالإحماع. وبهما الخلاف فيما يذ حرج ميتاً، وإنما شرط أن يكون كامل الحلق؛ لأنه إذا لم يكسل، فهر كالمصحة، والدم فلا يحل أكله.

# ومعنى قوله: ﴿ أَشَعَرُ أَوَ لَمْ يَشَعَرُهُۥ أَبُ ثُمْ خَلِقَهُ أَوْ لَمْ يَسَمِّ.

قولهم ووَلاَ يُجُووُ الْكُلُّ كُلُّ ذِي تَابِ مِنْ السَّنَاعِ وَلاَ ذِي مِخْنَبَ مِنْ الْعَلَيْمِ) العراد من ثني النات أن يكون له بات بصطاد بُه، وكذا من ذي المجلس، وإلا فاخدامة لما محلب، واليجر له ناب وذلك لا تأثير له.

{مطلب فيما بحل اكله وما لا يحل}

فسندو السناب من السباع: الأسد، والنمر، والفيد، والذئب، والشعم، والخطب، والكلب، والسنور البري، والأعلى، والقبل، والفرد، وكدا البربوع، والن عرس من سناخ الهسنوام، ودو السحلي، من الطير الصفر، والبازي، والسمر، والعقاب، والرضم، والعراب الأسود، والحدائة، والشاهين، وكل ما يصطاد بمحله.

وقد روي أن النبي عليه الصلاة والسلام؛ ونعن يوم حبر عشرة، وحرم حسة العن الكسل السرية، ومسوكله، وكانسته، وشاهده، ومليه، والواشة، والموضوعة، والباصلة، والموصولة، ومانع الصدقة، وحرم الخاطعة، والمشيخة، والمحدة، والحسار الأهلي، وكل ذي ياب من طبيعا ع. وقال: اكل كل ذي قات من السية ع حرامها؟؟.

A sacutage (1)

<sup>(2)</sup> انظر سنين أي داوره في كتاب الأطلعية إماب. اي ذكل طوم الحيل، (مات الذيني من أقبل تسبيع). و مشن التردذي في كتاب الأطلعية (بات: ما حاء في كراهية كل ذي مات ودي محلب)، و مسن الخسالي في كتاب الصيد و الذياب، و مسن الخسالي في كتاب الصيد و الذياب المراج أكل طوح احين).

الفالحاطفية هيي ما تحطف من حوي علل الداري، والحداق.

والعميهة: هي ما تمهت من الأرض على الدلت وبحوه.

واغتمة: بروي نفتج الناء وكسرها، فهي بالفتح كل سيد حتم عليه الكب حتى مات عبلًا. وبالكبر هو كل شيء عادلة أن يجنو على السيد مثل الكلب، واللاب

قولغة وؤلاً فأمل يقوات المرازع)؛ وأنه باغل الحب. ونبس هو اس سناع الطهر والا بأكل فجيت، وكننا لا بأس لكن العقعين، واختلفان والحسام، والعصائم ؛ لأن عامه أكلها الحبار، والتمليد.

قوله: ﴿وَلَا لِمُؤَكِّلُ الْأَنْفُعُ الْفُنِي لِلْكُلُّ الْعَجِيفَ)، وكذا كل عراب للحلط الحمد، واحمد لا يؤقل وأنا السجاج، فلا ينش أثله يؤهداع العنداء، وكد السلط الخسكاري لي حكم الدجاج،

قوله. وولكرة أتخلُ الطابع، والطلب. والخشرات للحُلهام وقال الشاملي: لا للمن تأكل نصحه والصب

وقوله: «والحشرات كلها»: يعني المغني، والمرى كالصفدج، وعمره، وكذا السلخفاء، لأنها من العشرات، وكما المفران، والأوراع، والعصائم، والسافل، والحيات وصع طفاعه، والرياض، والعقارات، والديات، والحلال، والحرمان؛ لأن مأه لأشياء مستحدة، قال تفاعل، فإولاناً عليم أنجيرة كالمجينة \*\*

واما الومر: فقال أبو بوسف: هو مثل الأ ذب: لأنه يعلم البقول والست والا يأكل الحبف، ويجوز أكل الطناء وبعر الوحش وعبر أبو مش، والإمل وهو الوعل.

قوله: ووَلاَ بِجُورُ أَنْتُنَى لَخُومِ الْتُخْفُرِ الْأَطْلِيّةِ: وَالْبِعَالَ)؛ كَانَ شَبَى سَلَمِ السَلامَ: يَاحَوْمِ شَلُوحِ الْحَسِرُ الأَمْسِيةِ بَوْمِ حَسَى وَأَمْرِ عَلَيْمَةِ أَنْ صَادَى أَنْ رَسُولُ الله صَلّى الله عليه ومنام شهاكموعي شُلُومِ الْحَسْرُ الأَمْلِيّةِ فَلِهُ وَمَسْرَيا أَنْ مَارَاهُوا الْفَلُورُ وَهِي تَعْلَيْنِ

والعدائمان: فهو متولد من الحمار، فكان فنله.

قوله: ﴿وَيَكُرُهُ أَكُنَّ لُحُمِ الْقُرْسِ عِنْكَ أَبِي خَبِيقُهُ} يَعِي كَرَاهُ؛ تَعْرِيدُ لِا كَرَاهُهُ صَحَرِينَ

<sup>(1)</sup> مورة الأعراف 157

ولاي أحد برحد الدينجيوني في كانده المنطرين وتشدم تروة حيبري. وفي تباد الذائح وعاب الحوم الحسر الأهليفي: ومستقر في كتاب الدعائج وعاب: تعرام أشن حمد الأهلمان، وأنه اداره في مسم ان كتاب الأطلمية وعاب: في كالي لخوم العمر الأهليفي.

وقال أنو يوسف وعمد: لا تأم بأكله لما روى جابر قال. لانهي رسول الله صلى ثاقة عليه وسلم عن خوم الحمر وأذن في الحيل يوم عيس (1<sup>12</sup>).

والأبي حيفة قوله تعالى: ﴿ وَالْخَيْلُ وَالْجِفَالُ وَلَخْبِيرَ لِلرَّكُيُوهَا ﴾ (\*\* حرج مخرج الاستان، ملو جاز أكله لمدكره الآن العمية بالأكل أكثر من العمية بالركوب. الا ترى الن الإبل الما كانت الوكل، وتركب جمع بشيما، فقال تعالى: ﴿ فَيْهَا رَكُونِهُمْ وَبِهَا يُلْكُونِ ﴾ (الأبل الما كانت الوكل، وتركب جمع بشيما، فقال تعالى: ﴿ فَيْهَا يَصُوبُ وَبِهَا يُلْكُونَ ﴾ (الله المنافري المنافري المنافري المنافري المنافري المنافري المنافرية وألما السياء فلا يأس الله المنافرية تقليل الحياد.

قولمه: ﴿وَلاَ بَأْسُ بِأَكُلِ الْأَرَائِبِ﴾؛ لأنها أبست من السباع، ولا من أكاة الحيف. فأشسمته العلمان

مسأفة الكنب إذا نراعلى معزة، فولدت وندأ راسه مثل رقم الكلب، وما منوى قلك الأعضاء يشبه المعرد فإنه يقدم إليه اللحم، والعلف، فإن ندول اللحم دول العلف لم يؤكل الأنه كلب، وإن تناول العيف دون اللحم يرمى بالرأس، ويؤكل ما سواه، فإن تناوشما جميعاً يضرب، فإن سع لا يؤكل، وإن نفر يرمى بالرأس بعد الذبح ويؤكل ما سواه، وإن نبح ونعر يقرب إليه العاء، فإن ولمع فهو كلب لا يؤكل، وإن حرب يرمى بالرأس ويؤكل ما سواه.

وقيل: إن حرج منه الكرش يؤكل ما صوى الرأس، وإن حرج منه الأمماء لا يؤكل. قوله: (وَإِذَا فُوحَ مَا لاَ يُؤكُلُ لُحُمُهُ طَهْرَ لُحَمَّةٌ وَجَلَّدُهُ إِلاَّ الْآدَمِيُّ، وَالْجَنْزِيرُ فَإِنَّ الذَّكَاةُ لاَ تَقْمَلُ لِيهِمَا مُنْبُنَامُ الادمى لحرمته، والحزير للجاسم كما في الدباع فقوله عليه السلام: ودباغ الأدم ذكاته بي<sup>41</sup>، لكن يطهر الادباغ كدفك يطهر الخذكاة للحلاف ما

<sup>(1)</sup> تسال البسي حجر العسفلاي في الدراية (2)(11): حديث حاير. ونهى رسول الله صلى الله عيم وسلم عن لحوم الحسو الأعلية، وأذن في لحوم الخبل بوم حبرى متفق علمه. وفي الصحيح عن أمناء سب أبي بكر: وحجرنا على عهد وسول الله صلى الله عليه وسلم فرساً فاكتناده، وفي روالة: «أكلنا خم فرس عند وسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يكر: و

<sup>(2)</sup> سورة النحل: 8.

<sup>(1)</sup> مورة بني: 72.

 <sup>(4)</sup> قال ابن حجر الدخلاي في تلجيس اخبر (1971ع): حديث ودباع الأدم ذكاته أحد وأبو تاود والنسائي والمبيقي وابن حيان من حديث الجزان من تنادة عن الحدث من الحش به وجه المعناء

هنجه المحوسيء لأن ديجه إمائة في الصراح، فلا بقا من الدياع، وكما يطمر خمم يطهر. شخمه حتى قوارة في الداء الفقيق لا يقديان

> وهل بحور الاسفاع به ابي عبر الأكل! اليام الاجهار كالأكل

رضل: يحوو أغالرت إدا حالطه ولك البيته. والريت عالمي لا تؤكل، وينفع به في عبر الأكل، كدا في الهداية.

واحتموا في غموجت لطهارة ما لا يؤكل لحود في يحرد أنابح أو الفيح مع التسمية؟

والتطاهران أنه لا يتشهر إلا بالدبح مع السمسية، وإلا الدام تطهير ما نبحه المحوسي. ويكره أكل عوم الإطل الحلالة وشرف النبه وكناه الشرق والمشاق والحلالة هي النبي تأكيل المدرق والمحاصات لا عير. أما ووه حلطت البسان لمالان

وقائل. هي التي الأعال من أكانها التحالية، وأما بني التي حيلي اله عليه وسلم أن تجع عبيها، أو يعرف عليها، أو يتتمع بها في العمل. إلا أن تحسر أياماً، وتعلما، وعدا عمول على أنها تش في تعسها تسم من استعماطاً، حتى لا تناهي النفي ترجيها.

وكان لمو حينة لا يقفت في حسبها وقتاً. وإند قال: بحسبها حتى يطيب لحمايا وروى أنها نحيس لالله أنه

> وهيل: سيعة آياه ودلك موق ف على . وال الدي و لا عبره بالأيام والوقف أنو حمد في تقال مسائل، ولم كولت صبا واقتاً:

> > أحدما أحده مي بطب الحسهان

والنابة: الكب من عبير معملًا.

والتالتة: مني وقات الحيالية

والرابعة احشى المشكل

والحامسة سؤر الحاش

والمسادسات الدهر فلكرأن

والسابعة أخل فبالانطة أفيس أم الأسياءة

وفي لعبط الدماغية دكائها ودول لعد الهدماعية طيورها براي تعلق يردكانها دراعها بدول لعبد. وذكره فلادم دمامه برد ورسده منحرج.

والثاسة: أطفقل المشركين هل بدخلون البارع توقف في هذه المسائل لغاية ورعه.

وأما الدحاج: فإب تم تكره، وإن تناولت المحاسة؛ لأنه لا ينتن كما تمن الإبلاء. فإذا لربد ذبح الجلالة حبست ثلاثة إبام أو تحوها وتعلف

وهل بحيس الدجاجة زذا أريد ديجيا؟

هان أبو يوسف: لا، وروى أنها تحسن للانة النام: لأن السي عليه السلام كان يحسن الدحاج للاناء أو يكان.

قلمار مملما على طريق النتوه لا على الوجوب، ولو الرصيع حمدي سين كلمة. أو حبربره، حتى كدر لا يكوه أكتاه: لأن شمه لا نخبر مدلك.

قونه: وولاً يُؤكِّلُ مِنْ حَبُوانَ الْعَاءِ إلاَّ السَّمَاكَ وَلِكُونَّ أَكُلُ الطَّافِي مَنْهُ} لمى من السمنك وأما ما نلف من شدة آخر. أو البرد عميه ردامات.

إحداهما: يؤكل؟ لأم مات بسبب حددث، وهم كما بو أنفاه الماء ملى الشط.

والدينية: لا يؤكل؛ لأنه مات جبل أمم، ويو أن سلخة بطمت سلكة أكنتا حسماً؛ لأن الديلوعة مانت سندي. حادث وأما إذا خرجان من دير استمال لا تؤكل؛ لأبها فما استحالت عدرة

قوله (ولاً بأمل بكل الجوليث والفاؤفاهي)؛ لابهما مر الواع المدل، فاحريث التكامل والعازماهي العربي.

وقيل: القدر.

قوله: ﴿وَيُعِقُورُ أَكُلُّ الْحَرَادِ وَلا فَكَافُ لَهُ إِلَمُولِهِ عَلَمُهُ السَّلَامُ: رَاحَلُتِ لَنَا مُشَال ودمان فالعيمان السمك، والحراد، والدمان الذَّب والطحال» أ

وقد روي عن أبي داود قال: وعزونا مع رسول الله صلى الله علم وسلم سنع عروات بأكل الجرادي<sup>67</sup>.

وسئل على رحمي الله عنه على الخراه بأحذه الرحل، وفيه السبت فصال. كناه كنه،

<sup>(1)</sup> بديال أن حمر المسدولاني في الدراة (212/2) حديث: «أحدث لنا مشاق وديان أنها الميشان. والمستحلل واحسرات وأنما المديان والكد والطحاري أن ما در وأحد والله يعي وحديل حجد والداد والله يعي وحديل حجد والما إعلى والم دروية من طريق ويداني أسالم عن أبي شعر والسادة صعيف، وقبل عن رابد من أسالم عن أنها معدد أخراجه وطلب.

رقيم أحسر حد مسلم في كتاب الصيد والديائج و ما تؤكل من الخواف و ادر مدي الي 150 الأطاماء عن الرسول فقد والسائق في كتاب الصيد وقال التج و والدارمي اي كتاب الصاد

وهدة عدامي فصاحما ومؤرعلي إداعتم

حسانة: كره وأسول الله صلى الله عليه واسلم من للشبحة سنعة الشياء:

( - الحكر .

2 - والأخين

۾ **- و**القس.

4- والعدد

5- والمرازة.

٥- والمنابق

تدولهما

وراد (ي ايماييخ: الدين

قال أبو حبيفات أما الدم، فحرام اللبطيء وأما الدنة المافية المكروفة، لأن البقس المشخشية وتكرهها، والعا أعلم.

### كتاب الأضعية

الأضحية <sup>(1)</sup>. يرافة الدم من النصر دول سائر الخيوات والدلس على أنها الإرافة أنه لو تصدق بعين احيوان ثم يجرء والصدقة بلجمها بعد للديج مستجب، وبيس بواحب، حتى بو لم يتصدق به حار.

قال في الوافعات: شراء الاصحبة بعشرة شراهم حبر من النصدق بألف درهم: لال للعربة غنى تحصل بإرافة الدم لا تحصل بالصدفة.

قوله وحمه الله: والأصلحيّة واجبّةً) أي النصحية؛ لأنا الوجوب من صفات العمل إلا أن الشبح قال دلك: توسعة وعماراً. وبعني عوله: واحبة عمالاً لا اعتماماً، حتى لا يكفر جاحدها.

وعن أمي يوسف: أنها سنة مؤكدة، وبه فنل الشافعي.

وذكو الطحاوي قول محمد مع لبي بوسف.

قُولُه. (عَلَى كُنْ خَرَّ مُسَيَعٍ مُقِيمٍ مُوسِرٍ فِي يُوْمِ الأَضْخَى) شَرِطُ عَرِيهَ! لأن العبد لا يسلك شبقاً.

وشرط الإسلام، لأنها عبادق والكاهر ليس من أهلمها

وطُرِطُ الإقامة؛ لأنها لو وحيث على النسائر انتشاعل بها عن مقره، ولأنه قد سقط: عنه ما هو اكد من ذلك كالحيمة ويعض العرض، حن لا ينشاعل عن سفره.

وتحب على أهن الأمصار، والقرى، والبراري. ويشترط في وجونها البسار؛ لأنها

<sup>(1)</sup> رفيها تعادره

<sup>[-</sup> هند المسترد في الإكثر، وهي في نقدر أَفْعُونَة،

<sup>2-</sup> وكسرها إنَّاعاً لكسرة اهاء، والجسع أصاحيُّ: ا

<sup>3-</sup> والثالثة: تُشْجَلُه، والحميع صُخَالِه، عَلَى عَلَمْتُهُ وَعَلَمْكِهُ،

<sup>4-</sup>والرابعة أصابحًا، يفتح حمرة، والحبيم أضابكي، مثل أرطاق وأراقي، منه عند الأصابحي كذا في المصياح، الأصحيا لحدد الموالما بدائع ومن الصحيء ثم كثر حتى هذار المأ نمذ يديع في اي وفت كان من أنام الأصحى، من السبية الشيء بالمجاوفة

وشرعاء ذبح حبوانا عصوص في وفينا فتصدهن بهم الحرائية

وهي واهيف قابل في الصنحيح؛ هذا مون لهي حيدة. وتحدد والحدود وزهر، وإحدى الرزيدين عن أبي يوسف، وعمد ألب سند، وذكر الطحاري أنه على قول أي حدد واجمه، وعلى قول أي لوسف وعمد اسة مؤكدة، وهكذا ذكر معني المستاج الاعتلاف، وعلى قور أبي حيمة اعتما المصحدود كاعبوى واسمني وغيرها.

الطود اللياب في شرح الكتاب و1,885.

حني في مثل ججب سلي وحه القرابة كالركاة

واحترز بقوله إيرعلي واحه الفريةين عن النفقه

واشترط يوم الأشحىء لأن لهوم مضاف إنبوار

وأياه الأصحى للاثق يوم النحره ويومان بعدده وأوقاز أعصمها

والمستحد : هنجها عالتهار هوان الليل؛ لأنه أمكن لاستيفاء العروق، وإن دمجها بالليل أجزأه مع الكراهة.

والأنجاب على الحاج المسائر.

فأما أهل مكه، فإنها نجب عليهم، وإن حجوا.

وفي اطحمادي: لا تعدل على الخاج إذا كان عرماً، وإن قال من أهل مكان وأما العبرة فهي مساوحة، وهي شاة كانت تقام في رحب.

الموقة: وَهُنْ نُصِّبِ وَهُنَّ أَوْلَادُهِ الصَّغَانِ اعتباراً عالمطرة هذه رواية الحبس الرالي -يبعة

وهي ظاهر الروبة: لا يتجب إلا عن بعده حاصة الخلاف صدقة التنظرة لأن السبب هناك وأمن بمونه وبلي عليه، وهذه فرية محصة.

والأصور في الفرت: أن لا تعب على العبر العبر، ولمله فالوا: لا يعب أن يصحى عن عبده بالإحماع، وإذ كان يجب حليه فطرته، فإن كان للصعير مال صحى عنه أمود أو وصبه من مال الصغير عندهما.

وقال عبيد ورفر: يسمحي عبه أنوه من مال نفسه لا من مال التسمير، وهذا كله على رواية الحسير، والحلاف في هذ كالحلاف في صدقة العطر.

وقيل: لا يجوز التصحية من مال التسعير زحماءاً؛ لأن القربة تنادى بالإرافة. والصدقة بعددا تطوع: فلا يجوز دلك في مال الصعير، ولا يمكن الصعير أن يأكماء كلم، والأصح أنه يضحى عنه من مالمد ويأكيل منه الصعير ما أمكنه. ويدخر له فدر حاجته ويناع له بما لقى ما يسفع بعنه كما يجوز أن ينهج أمالغ بجلد الأضحية.

وهال من شاهان. يشتري له مه ما نؤكل كالحنطة، والخبر وغيره

وقال في الينايع: ولم كان همون درسراً صحى خنه ويه من ماله مي الرواية المشهورة.

وروي أنه لا تحت الأصحية في مثل المحول. ولا نجب علمه أن يصحي على أولاده الكتاوة لأنه لا ولاية له علمهم. وأما أن أنه أهمعم. ورزى الحسن عن أبي حتيمة: أنه يصحى عنه إذا كتان أمره مينًا وإن كان حيًّا. لا تجب عبية؛ لأنه لا ولاية أأحد عاليه كالأح، وإن ولد للرحل وبدوهو موسر في أدم الديح

قال الحسن عن أي حيمة: يحب عليه أن يتابع عنه ما لم نفض أنام اللهج؛ لأمه حدث في وقت الوحوت، وإن مات أن له صغير في أياه النحر قبل أن يدبع عمه فليس عليه أن يصحي عمه؛ لأن العمادات العوقته لجب عمدنا الأخر وقتها، فلس مات قبل الرحوب لم شت في حقه.

وقد قال أنو حبيفة لسن على المسائر أن يدبح عن نفسته وعليه أنا يدبح عن أولايه إذا كدوه مفيدي، فإن كانوا مسافران معه لم يصح اسهم، قالما في الكراحي، وإنا كان مقيماً وأولاده مد ترين طبحي عن مسله حاصه، ومن ماناه في وسط أنام النحر، فلا أصحية عليه سوء كان بالها أو صبراً

قوله، وَيُقَابِعُ هَنْ كُلُّ وَاحْدَ مُشْهُمُ شَرَقُ الدَّاجِ مِنْ لَا تَصِيدُونَ بِا حَبَّهُ فِي أَيَامُ النجر لا يجوز؛ لأن الأضحية الإرتماة

قوله: وألو يُدَيِّعُ بِدَلَةً أَوْ بِقَرَةً عَنْ سَبِّعَةًى والدَّنَةَ. وَ لَيْتُرَةَ تَحْرَىٰ كُلُّ وَاحَدَهُ سَهِمًا عَنْ سَبِعَةً إِنَّا كَانُوهَ كُنْهِمَ يَرِيدُونَ مِنَا وَجِهِ اللهِ تَعَالَى، وإنَّ اختُلَقَتْ وَحَوْهُ لَفُربِ بَالَّا يَرِينَا الصفيعية الحَدَى، والأحر حَرَاءُ الصياء. والأحر خاري النبعة، والأحر الأصحية، والأخر الصفوع؟

وقال زمر: لا يجوز (لا إدا انتفات القراب كنها، وإذ كان أحدهم يربد ينسيه اللحم، قواء لا يجزئ من السع، قواء اللحم، قواء لا يجزئ من اللكم، قواء لا يجوز عن الكل أبضًا لا يعدل وصف القربة في الحص، وكدا يجوز عن ضمة، أو منفه أو لا يحول عن شاية.

وقال مالك: يحدر عن لعل بدر، وحد وإن كا وا أكثر من سبعة، ولا يجور عن أعل بتين وإلى كانوا أكثر من سبعة، ولا يجور عن أعل يتين وإلى كانوا أقل من سبعة، ثم إذ احرات المنذ كا فالفسمة للحم بالورث، فإن الفسموا أحزال لم يجز اللا إذا كان معه شيء من الأكاراح، والمقدد اعتباراً البيع، وإن المنزك سبعة في يقابة، فعات أحدهم قبل المنيح فرصي ورائه أن المناج عن المبت حار استحدادًا.

وقال رفو: لا محوزة لأن العيك فد سقط عنه الدبح. ونعل الولات لا يقوم مقام فعلمه فعدار الدبية المحم فلم يجر.

والده كان الوارث يمثك كان يتقرب عن الديب يدليل أنه يجول أن يجج عنه ويتصدف عند تصدر نصيب الميث للعربة، فيجوز عن الدقائل دون كان أحدهم ذلياً أراد القرية أم يجرعه والاعل عيره، لأنه لا فرية قد تصار كنس يربد يصيه اللحم. قوله: ﴿وَلَيْسَ عَلَى الْفَقَيْرِ، وَالْمُسَافِرِ أَصَّحَيَّةً إِنّا النّفيرِ فطاهرٍ، وأما المسافر فلمة ووي عن على رضى الله عنه أنه قال: وليس على المسافر صعة ولا أصحية ه<sup>11</sup>.

قوله: ﴿وَوَقَلْتُ الْأَصَّحِيْةِ يَلَاخُلُ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ مِنْ يَوْمُ النَّحْرِ) فلو حاء من بوم البحر وله مائنا درهم أو أكثر فيمرقت منه، أو هلكت، أو نفض عددها، فلا أضحية عبده. ولو حاء يوم الأضحى ولا مال له، ثم استعاد مائنين في أيام النجر، فعليه الأضحية إذا م يكي عبد دين.

قوله: وإلا أنّه لا يَجُوزُ الأهَلِ الأَمْصَارِ اللَّذُخِ حَتَى يُصَلَّى الإِمَامُ صَلاَةً الْعِيدِ)
لقوله عليه السلام، وإنّ أول سبكنا في يومنا هذا العبلاء ثم للذبح الأ<sup>23</sup>، وقال عليه السلام،
ومن دج قبل العبلاة علمه ذاسخه ومن دام معد العبلاة دفله ثم نسكه وأصاب سنة
المسلمين الله وإن أحر الإمام البيلاة فليس له أن بدائم حتى يتصف النهار، وكما إذا
ثرك الصلاة متعمداً حتى النصف البيار، فقد حل الذبح من غير صلاة في الأيام كليه، بإن
ذنح بعدما فعد الإمام مقدار الشهيد حاز، ولو ذبح بعد ما صلى أهن المسجد ولم يصلى
أهل المهانة أحراء استحساباً؛ الأما صلاة معترة حتى لو اكتموا بها أحراهم وكذا على
عكسه.

وقبل في حكسه يحربه قياساً لا استحساناً، وإن ذبح بعد ما سلى الإمام: ثم علم أمه مبلى نهم وهو عدت أجزاه.

ويعتبر في الدبع مكان الأصحبة لا مكان الرحل، وإن كان الرحل في العصر،

<sup>(1)</sup> قال الرئاسي في نصب الراءة (1/43): وفي على رضي الله عبد الولس على فيستان حسة والا الصحيفيّة: قلبًا عرب وحيل من قال: إنه نقدم في الحديثة: وأبدي تعدم في الحديث على أعدم في الحديث على ما عديث على المناسم ليراء.

<sup>(2)</sup> قال أبن ماحر الدعاملاي في الدراية (215/2): حديث فإن أول سبك في هذا البرام الصلاقة أم الأخسسية، حسر في فاني هذا بالنحرة والقطة، وأن أول ما بدأ به ي يومه أن تصلي أم برجم مسجري.

وفي الناسة: عن المدينة: يأنه ميني مع التي ميني الله عليه واسلم يوام أصبحي بالرة فالصرف، فإذا هيئتو الطلحم ودنائج الأختمي، فعراف أبنا ديجت قبل أن يصلي، نقال صبي الداعاية واسلم: دائن كان ديغ قبل أن يصبي طيديج مكاب العرى» القديث، منفق عليه، ولتسلم عن حائز بحراد.

و\$) قال ابن حمر السفلاني في الدرنية (215/2): حديث: يومي ذبح صل الصلاة طيعة دينجته واس -ذرينج مد الصلاة الله ثم تسكه و قبال منه المشايرية تعور عليه من حديث في الام م عرب مدرت. - قال صحى مثل أبو بردة قبل السلان وغديث

والشاة في السواد فقمحوا عنه يعلد طلوع الفجر بأمره جار، وإن كان في السواد، والشاة في طمعر لا يجوز الدمع الا بعد صلاة العبد.

وحيلة المصري: (ذا أواد أنَّ يتعجل، فإنه يبعث جا إلى عارج المصر: فيصحي جا بعد طاوع الفجر.

قال في الهداية: وهذا: لأنها تنبه الركاة من حيث إنها تسقط بهلاك المال قبل مضي أيام النحر كالركاة تسقط بهلاك المصاب، نيتير في الفرب مكان الفعل لا مكان الفاعل اعتباراً بها مخلاف صدقة الفطرة لأنها لا تسقط بهلاك المدل صد ما طلع الفجر من يوم الفطر، وإن كان الرحل من أهل السواد مسكنه فيه دخل المصر لصلاة الأضحى، وأمرهم أن يضحوا عنه جاز أن يقبحوا عنه بطاوع الفجرة لأن المعتبر مكان القمل دون مكان المفعول عنه، وإن صلى الإمام وقم بخطب أجزاء من ذبح؟ لأن خطة العبد ليست بواجهة.

قوله: رقَّامًا أَهَلُ السُّوَّادِ لَيُلْبَحُونَ لِهَدَ طُلُوعِ الْفَجْرِي: لأن صلاة فليد ليست يواجمة عليهم، ولا يجوز لهم أن يذبحوا قبل طلوع النجرا لأن وقت الذبح لا يدخل الا بطلوع الفجر.

قوله: رؤهي جائزةً في لَلاَلَة أَيَّام يُومَ النَّحْرِ وَيُومَانَ يَغَبَّرُهُ وَلَوَ عَقَلَ اصَحِيةً حَنى مُصِت أَيَام النَّحْرِ، فَيْسَ عَنِهِ أَن يَشْحَمُها، ولكن يُنصِدُل عَها، ولكن يُنصِدُل عَها، ولا يَتْرَكُ سَها شَيْمًا، وإن اشترى شاة للأصحبة فضلت فاشترى غبرها، ثم وجد الأولى فالأفضل أن يذبح الكل، وإن ذبح الأولى لا غبر اجرأه سواء كانت تبعة الأولى أكثر من قسة الناسة، أو أقل وإن ذبح الناسة لا غبر إن كانت مثل الأولى، أو أقس جائز وإن كانت مثل الأولى، أو أقسس جائز وإن كانت مثل الأولى، أو أقسس جائز وإن كانت دونها يضمن الزيادة ويتصفل عها، ولا بلزمه أن يفتحهما جميعاً سواء كان معسراً أو موسراً

وقال بعض أصحابنا: إن كان موسراً فكذلك، وإن كان معسراً يلومه ذبح الكل:
الأن الوحوب على الغني بالشرع اجداء لا بأشراء، بلم يتعين له وعلى الفقير بشراته بنية
الأضعية تنعيت عليه وكدا إذا اشترى شاة سليمة، ثم تعيت بعيب ماتم إن كان غنياً عليه
غيرها، وإن كان فقيراً نجزيه هذه لما ذكرنا أن الوحوب على الفتي بالشرع اجداء لا
بالشراء، وعلى هذا قالوا إذا مات المشتراة للتضحية، فعلى الموسر مكانها أخرى، ولا
شيء على انفقير وإن ولدت الأضحية ولداً ذبحه معياء لأن الوحوب تعين قيها فيسري
إلى ولدها.

ومن أصحفهما من قال: هذا في الأضحية الواجية؛ لأن انوحوب تعين فيها بالشراء

وأما الشاة التي اختراها الموسر اليضحي ما إذا والدب تم ينعها والدها، وكان أصحات يقواون: لا يحب ذاح الرائد، ولو تصدق له يغاره لأن الحق ثم ينمر اليد، ولكم متعلى يم عهو كحقدها وحطامها، وإن ياعه أو أكمه يصدق يعيمه في الأكل ويتمه في البيع، وإن أساك الوقد حتى معيمة أبياً أنديج تصدق به

قال في الحجماري: إذا ولدت الأصحية قديع الوقاء بوم الأصحى عدا الأم أحرافه ويكون حكمة تحكم أماء ولد ديجة قبل بعجها لا يجل أقلة وتصدق بد

قوله: وولا أيضاحي بالغلماء ولا الغواراء ولا الغرجاء التي لا تششي إلى المنشئية وهو تعديم وولا بالغلماء لله المسلمة ولا يجزئ في العلماء اربع المعوراء ألمن عورها، والعرجاء المين عرجها، والمربعة الدين مرصها، والعجفاء التي لا تنفي الآل لا نقى له وهو الملح لشعة العرال،

قوله: رولاً يُجُورُ فَقُطُوعَةً الأَدُنَ أَوْ اللَّهَبِ قَالَ سَيَّةِ السَّلَامِ: واستشرابوا العِينَة والأَدْنَ يُؤَنِّ أَي طَيْبُوا سَلَامَهِمَا, وأما العَنْسُ، فهو عَصْمُ مَقَصُوهُ كَالأَدْبُ

قوله: وزلاً الحِي فَعَبَ أَكْنَرُ أَفَهِ أَوْ فَنَهَا قَالًا بَغِي أَكْنَرُ الأَمْنِ أَوْ الفُلَبِ خَانَ وكذا حكم الألبه.

واحتلفت الرواية عن أم حنيفة في ذُلك؟ -

فروي عنه: أنه إذ كان اللاهب من الأدن. أو الدنب الثلث صا دوله أحراه، ونه كان أكبر من انتلث لم يجزم، فجعل الثلث في حد الفليل؛ لأنه شعد نه النوصية من فير رصا النورية.

وروي شه إن كان الذهب شات لم يحر. إلى كان أقل حاز، فجعل أقلت في حمد

<sup>(2)</sup> عالى المراجعين العسمة لذي عادل إلا (2) 215-215) عدالت الهاستندران العربي والأدارع العسرايية المسرايية مسلم حديث المحارية المسراية عديث حديثة إلا مهام الإصدف وأحرجه البرار العسلمان العاملة والمبدر أن يستشرف أنفين والأدارية قال. وقد وولى هذا على علي علي العاملة والمبدر الأولمة والى حدال والمدكم بالملحة الماني.

الكنير لفوله عده انسلام: ﴿وَالنُّبُ كُنْهُ ۗ إِلَّا

وروي عنه بان كان الداهب الربع لم يجراه لأن الربع في حكم افكل في كثير من الأحكام. ألا ترى أيم فدروا به مسج الرأس ووجوب الدم في الحلق.

وعبد أبي يوسف: إذا لهي أكثر من العلمان أسرأه، وإن دهب أكثر منه لم يحرفه وإن كان النافب النصف فليه ووايتان:

إحداهمان لالبجوز لاحتماع الحظراء والإناحة فغلب الحطرا

واي النانية: يحور.

وقولُ عمد فين: مع ألي حيقه، وفي الحلاية مع أبي يوسف

و؛ لأطهر عند أي حنيفة: أن النفث في حد الفقيل، وما زاد عليه في حد الدكتير.

قوله: (وَيُجُوزُ أَنْ يُصَحَّى بَالْجَمَّاءِ) وهي الله قول ها حلقه. وتسمى الجلحاء أيضاً، وكدلك القصماء وهي التي الحسر علاف هرنها.

قوله: ﴿وَٱلْخُصِيُۗ﴾؛ لأنه أصِب لحمةً من عبر الحصي

قال أبيا حيمة؛ ما زاد في لحمه أنفع منا دهب من حصيته.

قوله: ﴿وَالْقُولَاءِ﴾ وهي المحبولة؛ لأن العقل عبر مقصود في الجهائم، وهذا إذا كانت تعتلف, أما إذا كانت لا تعتلف لا يحربه.

وأما الصكاية وهي التي لا أذن ها حلفة لا يجور أن يضحى مها: لأنه فات بالأدن حق الفقراء. وأما إذا كانت قما أدن صعيرة حلفة حار، لأن العصو موجود وصقره غير مام.

وأمه الجُرناء: إن كانت سينة جارة لأن الحرب، إننا هو في الجاء ولا تقصال في للحم.

وأما الهتماء: وهي التي لا أمسان لها اعيها روابدن عن أبي بوحد،

إحدمين: اعتبرها بالأذن، فغال: إن بعي أكثرها أجزأت وإلا فلا.

وني الرواية الأعرى: إذا بقى له ما تعنلف به أحراء؛ لأن النفصود منها الأقل عبا. قوله: ﴿وَالْأَصْلَعِيَةُ مَنْ الإِلَىٰ، وَالْبَقُوءِ وَالْفَنْمِ، وَلا يجوز بنها شيء من الوحش.

<sup>(1)</sup> قا الل ايسان حجر الصفلاني في الدربية و((۱/۱۹۷)) حدمت: قال صلى فق علمه وسفم في حديث السبعيد: والسفك والكنث كثيري بعد ما على وحياه ما كل واستعلام، مدني حيم من حدثت محد ومساعة الدوسيمي بمسالي كلم؟ قال: إن قال: مائمتين؟ قال. إذا قال. مادهمما قال الاء قال. مرافظت؟ قال: وإفلان والثقال كايري.

وإن كان متوقعةً من الأعلى، والرحمتين إن المحمر في دلك الأهه الأما على الأسل في الدهية حلى إذا لوه المقتب على الشاة بصحى بالدلاء، وكانا إدا كانت ابتقرة أعلية مراعنهما تور وحشى، فإن كان على المحكى لم يحر أن تصحى بالولك.

قولهُ. وَيُجُوئُ مِنْ ذَلِكَ كُلَّهِ النَّتُيَّةُ فَسَاعِهُا إِلَّا الْعَيْأَلُّ فَإِنَّا الْعَبْدَعِ مِنْهُ يُجْزِئُ} يعلي إذا كان عمليما تحدث إذا خلط فاشايا بشنبه على الناهر من حيد، ناجدُ م من العمان ما تراله منة لكنين

وقيل: سيعة.

والتني منها ومن النفوا ما له مناها وطعن في الناصار

ومن القر ما له سادي وطعن مي طالنة.

ومن الإبلي ما قه خمس مشبن وطعن في السنادسة

ويشحل في افتقر الحواميسي، وأمها من حسمهم

والفائر من الصاّر أفضل من الأمني إنه استوبا

والأشي من القر الصل من الذكر إذ استوباء

الواله: ﴿وَيَأَكُلُ مِنْ الحَمْ الْأَصْحَيْةِ﴾ قال الله العالين: ﴿ فَكَالِمَا مَنْهَا وَالْمُهِمُوا أَقْبَالِس الْفَهِيزَ ﴾ <sup>(18</sup> النائس النان العالم حبرر الحوج والبين عالم أن الروس بأن يعد بده وليك

وقيل. هو الرس اعتاج،

قوله: ووَيُلَّحَيُّ لفوله عليه السلام: «بكوا سها وادحروا».

قال الحجيدي: الأفصل أن خصدق منها فانتلب، ويدحر الثلث فسندة للأقاراب،

را) جوزة الحج. 23.

<sup>(2)</sup> مان في حيض الاستعلاق في القرامة (70) الذي المدينة الركبة بهدقتم عن حوم الأساس، مقبوة مدائمة في حيث الأدامة في القرامة وإدامة والمدائمة وأخرامة من حديث المدائمة المائمة المدائمة المدائم

والحديد عد المجاري من حديث منتسد بن الأكواع بهذه الدمانية والدفعة بوفان داك دمام كاته بالتمين حجيدة عاردت أن تعييوا فيهانه، والحي داود من حديث بسئة الحداد بورد بهيد كم تن حومها أن الكواها موفي للانان، لكي بسمكية حال نف بالسمة، فكفرا والاحرار، والتحرود ألا وذا همه الأمام أباع أكل والدراء وذكر لله عز واحراج

كتاب الأضحين

والثلث لنفسه وإن لم يتصدق بشيء منها حازر

قولة: (وَيُسْتَخَبُ أَنْ لاَ يُنْقِصُ الصَنفَةُ مِنْ النُّلُتِ، سُولُهُ سَالَى فيها. ﴿ وَالنَّهِمُوا النَّفَائِعُ وَالْمُعَرِّمُ ﴾ [2]

فالقانع: هو الذي يسأل.

والمعترد هو ذاذي يتعرص ويربك نصمه ولا بسألك

وقال عليه السلام: وكلوا منها أو الاحروان؟ أو فيمارت اجبهات ثلالاً -

ر - الأكل.

2 والإطعام

3- والأدحار

قابل تصدق مجميعها، قبلو أفصل، وإن تهرزهنده. يشيء منها أحرادا لأن المراد منها ارافة أندم.

قوقه. (وَيُقَصِّدُونَ بِجِلْدِهَا)؛ لأنه جزء سهر.

وقد وري أن عائشة رضي الله صها المعالمات حلم أصحبتها سفاء. ولأنه بجوز أن يتنقع بلحسها، فكذا بجلدها. ولا بأس أن يشتري به لما يشمع بسه في الست مع نقائه عن المنتخل، والجراب ونحير ذلك ولا يشتري ما يستهلك عينه كالخلو، والملح، والأبرار، والحنطقة وظلن وليس له أن يعطيه أحرة حزارها، واللحم في عند بسرلة الحلك على الصحيح، بإن باح الجند، واللحم بالعلوس، أو الدراهي، أو المنطة تصدفي يتسمو لأن القوية العدن إلى يدله.

قوله: (والأفضل أنَّ يَلْفِحُ أَصْحِبُهُ بِلَهُو إِنَّ كَانَ لِيحْسِلُ الشَّلَحُ)، لأنه عنادق بودا وتبه بعسه، فهو أفضل، وقد صع عن السي صلى الله عليه وصلم أنه ساق مالة بدنة فنصر منهة بيده فيغاً وسني، وأعطى الحربة علياً فنحر ١٠١٤ي. وأما إذ كان لا يحسن اللابح استعال إخبره.

ويتخي له أن يشهدها لغوله علم السلام فعاطمه: وما فاطمة بنت عمد قومي.

<sup>(1)</sup> سورة اللج: 36.

<sup>(2)</sup> تقارع خعربهجه فربياً.

فاشهدي أصحبت والديم عدر الله بأدل فطاة تفطر من دمها كل ذات المبليد، والسولي: وإلى ملاي وَلَمْكَى وَعُلِيانَ وَمَالِقِي يَدُونَ آلَا مِينَ الله بحاد الدري، إلى أما إله بحاد المعلم وقعيا، فوضع في مؤالك ومنعول ضعفًا افتال أنو صفد الدري، يا بي الله هذه الآل عدد حاصة أم هم وللمسلمين عامة ففال الآل عدد حاصة، وللمسلمين عامة ففال الآل عدد حاصة، وللمسلمين عامة فياً

قوله- ووَلِكُرُو أَنَّ يَلْفُحُهَا الْكَتَابِيُّ النَّهِ فَرَانَهُ وَعَوْ قِيسَ مَنِ أَهْلُهَا، فِإِن صحبها المسلم يُقَرِدُ أَحِرُقُ وَيَكِرُهِ

قوله: ورزدا علط رجّلان فديج كُلُّ واحد منهمة أضّجه الآخر أخرَّا عليهما ولا ضمّانًا عليهماء؛ لأسما قد علت للدج. نصرر سألك مستمناً بكل من كان أملاً للديج إما قد دلالة.

وقال زفر: بصنس، ولا تجوز عن لأصحاء؛ لأنه ديج نناة غيره بعم أمره، ثم ضما إذا ديم كل واحد منبط شاة غيره غير أمرد أحد كل واحد منهما مساوحه من نساحه ولا ومنبده؛ لأنه وكياه حوالق فإنه كان قد أكافا شهال اليحاش كل واحد منهما صاحف ويجربهما.

وبان غصب دانة فصاحى ما ظامر قيامة وحارب عن الأعاجباء أد ملخها مسائق العقيب يخلاف ما إدا أوقاع شاف فصحى بها المودع، فإنه لا يحريه، لأنا يضمها بالديح، فلم ينيك الطائ ولا بعد الديم

وعبد زمرد لا يحوز في الوحية إه وافة أعلما

<sup>(1)</sup> سورة (گام) 162-163

# كتاب الأيمان

الأيسان جمع يمين.

واليمين في اللمه: هي القولة، قال الله تعالى: ﴿ لَأَحَدُكُ اللَّهُ بِٱلْبَسِينِ وَإِنَّ ﴾ (<sup>(3)</sup>) أنجه القولة وجنه قول الشاعر:

إذا مه راية رصت قد اللقاما عرابة باليمين

أي بالقوة، وعرفة: اسم رحل معدود من الصحابة.

وفي الشرع: عبارة عن عقد قوي به عرم الحالف على انفعل أو الترك، وسمى هذا العقد جاء لأن العزيمة تنقوى جا.

قوله: (فَهُفَا الْيُمِينُ يَأْلُمُ بِهَا صَاحِبُهَا) لفوله عليه السلام: ومن حلف بالله كاذبا أدخله الله الماري.

قوله: (وَلاَ كُفُارُةُ لَيْهُ إِلاَّ الاسْتِلْفَارُ) بعني مع النوبة نقوله نعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ بَشَرُونَ بِعَلْمِهِ أَلَهُ وَأَنْهُ عِنْهُ فَمُنَا قِلِيلاً أُرْسَلِكَ لاَ خَلَقَ لَهُمْ فِي لَاَحْرَةٍ ﴾ (<sup>(2)</sup> الآية، ولم بذكر الكفارف.

وقال عليه السلام: وثلاث من الكيائر: اليمين الفصوس، وعفوق الوائدين، والعرار من الرحف يه<sup>(2)</sup>، ولأجا كبيرة من الكيائر، فلا طؤر فيها الكعارة؛ لأن الله تعالى أو صد الكفارة في اليمين المنطقة، والعقد ما نصور فيه احل والمفقد، وذلك لا بتصور في العموس؛ لأنه لا يصبح قبقاء على مقدها؛ لأن السمى الموجب الفيها، وهو الحدث بقارجها، فلا تمقد كالميع الذي يعاربه العني، والصلاة الذي يقارمها الحدث.

 <sup>(1)</sup> سورة الحافة: 45.

<sup>(2)</sup> سورة الرحمزان: 77.

 <sup>(3)</sup> الحرجة التجاري في صحيحة في كتاب الأسان والناور (باله: البسب العموم) بالقط، والكبائر:
 الإشواك بالده وعلوق الواقدين، وقتل العمل، واليج، العموس،

وصورة البيع فذي يقاربه العنق: أن يوكل رحلاً بيبع عبده ويوكل أعمر معتقه، فياع الوكيل، وأحق الاعمر وحرج كلامها معاً، دإد البيع لا يعقد.

وقوله: والا الاستغفاري: وذلك على ثلاث حالات:

1 - النجور

2- والإثلاع.

3- والعزم على أن لا يعود.

قراله: ووَالْمِمِينُ الْمُنْفَقِلَةُ هِيَ الْخَلَفُ عَلَى الاَثْمِ الْمُسْتَثَقِّبُلِ أَنَّ يَفْفَقُهُ أَوْلاً يَفْقَلُهُ فَإِذَا حَبْثُ فِي فَلْكُ نُوثَقُهُ الْكُفَارِقُ ثَمَ السَّفِقِ لَلاِنَا اصْامَ:

1 مرسل.

2- رمولت.

3-وقور.

فالمرسل: هو الخالي عن الوقت في النعل وبعده وذلك قد يكون إثباناً. وقد يكون ياً.

افالإثبات: والله لأضربن ويدأر

والنفي: لا أضرب زيداً.

فعي الأول مادام الحائف والمخترف عليه فالدين لا يحسن، وإن هلك أحتها حت، وفي الثاني: لا يحت أبداً. فإن فعل الحلوف عليه مرة واحدة حسن ولرمنه الكفارة، ولا تتعدد المبدن ثانياً، والشؤفت مثل: والله لأشرين الماء الدي في هذا الكور اليوب وفيه ماء فهذا لا يحت ما لم يعتى اليوم، فإدا مصى ولم يفعل حسن ولزمته الكفارة، فإن مات قبل مصى اليوم لا يحتث بالإجماع، وإن حس الماء الذي في الكوز قبل مضى اليوم لم يحتث عنهما.

وقال أبو يوسف: يحنث عند مصي اليوم.

وحاصله: أن ما دام الحالف والمحاوف عليه فاندين في الوقت لا يحت. قانا فات الوقت وحده والحالف والمحلوف عليه فانمان حنث بالإجماع، دين مام الحالف والوقت لا يحت يالإصاع. وإن فات الهلوف عليه، ويفي الوقت والحالف تطلت اليمين عملهما: فلا يعتث.

وقال أبو يوسف: يحت إذا مصى اليوم؛ لأن الأصل عندهما: أن فيام المحلوف عليه شرط لابعةلا اليمين، فعواته برفع اليمين.

وعند أي يوسف: ليس بشرط، وذلك بأن يقول: ولله لأشربن الماء للذي في هذا

كتاب الأيمان 461

الكوز، وإذا هو لبس تبه ماء، فإنه لا يحنت عندهما، وعسمه: يحنث من ساعته إن كان يعلم أنه بلا ماء فيه حنث بالاتفاق

وعن أبي حنيفة: لا يحت علج، أو لم يعتم، وهو قول وفر..

وأما يمن الفور: فهو أن يكون لعب سب، فدلالة الحال توجب فصر يب على دلك السب، وذلك كل بمين حرجت جواباً لكلام، أو بناء على أمر فتقيد به بدلالة الحال نحو أن تبهاً المرأة للحروج. فقال: إن حرجت، فأنت طائل، فقعدت ساعة، تم خرجت لا طأبي، وكذا لو أراد أن بصرت عدد فقال رجل: إن صرته فعدي حرا فمكت ساعة، تم ضربه بعد ذلك لم يحبت؛ لأنه يقم على فروه، ولم يوجد شرط حنه في فوره، وكما إذا قال له: تعد معى فقال: ولمه لا أنفدي معك، وإن تعديت فعدي حرا فلم يعتد معه ودهب إلى يهد وتغذي، فإنه لا يحبت في هذه الوحوه كلها الشحياناً.

والقباس: أن يحنث، وقو قال لرجل: إذا تعلك كله ولم أفعل كدا تعيدي حرر

قال أبو حتيمة: هو على القور، فإن لم يقعل الحلوف عليه على أثر بعده حتث وإن كان قال: ثم بم أفعل كذ، فهو كدا فهو على الأبد.

وقال أبو يوسع: كالانسا على الفور.

وقال محمد: إذا قال نبيده إن قعت فقم أصربك، فأنت حر أنه على القور، ولو وهب السكران لامرأته دوهماً قفالت: إنك تسترده مني إذا صحوب، فقان. إذا استرددته هنك، فأنت طالق، فاسترده شها في ساعته، وهو سكران لم يحنث، ويكون ببيته حواباً لكلامياً.

وقو خلف غريمه لا بخوج من للبلد إلا بإدبه فقضاء ديمه، تم حرج بغير إذبه لم يحسّل، كما في البنايج.

قوله: ووَيُسِينُ اللَّغُو ِ أَنْ يُعَلِّفُ عَلَى لَغْرِ مَاضِ وَهُوا يَظُنُّ أَلَهُ كُمَّا قَاتَلَ وَالأَمْرُ يَخِلَاكُهِمَ حَالَ وَهُمُ لَقَدَ فَعَلَتَ كُمَّا وَهُو بَضَ أَنَّهُ صَادَقَ، أَوْ وَاللَّهُ مَا مَعَلَمُهُ، وهو لا يَعْمُ أَنَّهُ فَادُ مِنْلً.

وقد یکون علی الحال مثل آن یری شحماً می الید نبخت آنه زید، فإدا هو عمرو آو یری طائراً فیحلف آنه عراب، فإذا هو عبره، آو والله ما اکتب الیوم وقد آکل، میله کله لعر لا حنث فیه

وقيل: إن يعين اللغو: ما يحري على الأنسنة من قولهم لا والله. عني والحه من عير اعتقاد مي ذلك.

واللغو ني النغة: هو الكلام الساقط الذي لا يعتد به.

قرته: وَلَهُمُوهُ الْبُهِمِنُ قَرَّجُو أَكَّ لاَ يُؤَاخِذُ اللَّهُ بِهَا صَاحِبُهَا} على قبل: قد أعبر الله تعالى أنه لا يواحدُ بها هلى القطع، فلم علقه بالرحاء والمشلك؟

الملناة الجلوات عنه من وجهين:

أحدهما: أن اللعو الذي فسرناه لم يعلم قطعاً أنه هو ظلي أراده الله أم لا فلاختلاف في تصبيره، وعدم العلم بالتوصل إلى حقيقته فلهذا قال: ترجو.

والثاني: أن الرجاء على ضربين:

1 - راحاء طمع.

2 ورجاء تواضع،

فيجوز الديكون هذا الرجاء تواضعاً لله تعالى.

قال ابن رستم على محسد: و لا يكون اللغو إلا في اليمين بالله. أما إذا حلف بطلاق. أو عناق على أمر ماض وهو يظل أنه صادق، فإذا هو كاذب وقع الطلاق والعناق، وكذا إذا سنك بنذر أزمه ذلك.

قُولُه: ﴿وَالْغَامِلُ فِي الْبُمِينِ وَالنَّاسِي وَالْمُكُونُهُ سَوَاهُ} نقوله علمه السلام: ﴿اللَّاتُ جدهن جد ومزشَنَ حد الطلاق والعناق واليسبري [1]، وكذلك الخاطئ كما إذا قراد أن يسبح، مجرى على لمنانه اليسيز، مهو كالعامد.

قوله: روَمَنَ فَعَلَ الْمَخْلُوفَ عَلَيْهِ غَامِنًا أَوْ عَاسِيَّ أَوْ مُكُرَفًا فَهُوْ سَوَاءً)؛ لأن المعلى الحقيقي لا يتعدم بالإكراء وهو الشرط وكفه إنه نُعله وهو مضمى عليه أو يحنون تتحقق الشرط فإن فين الكفارة شرعت لأحل سنر الذب ولا دنب للمحنون فينهى أن لا تجب الكمارة عليه إذا نعل الحلوف عليه سالة الحين قلمًا: الحكم وهو وحوب الكفارة

<sup>(</sup>i) فسأل ابسن حجر الصفلاني أي الدراية (90/2-أوبر صنيت. والمات بدهى حد، وعزفين عد: السبكانية والطلاق، والمبنزي لم أحده حكاة، ووقع عند الفراني: العناق، عوض المعرب ولم أحده المستكانية والمساد، والمستدن والم احدة المستكان والمعنزية وأسم حه أصحاب السن فلا المستني، والمعنزية وأسم حه أصحاب السن فلا النساني، وحسيت حادة بن الصاحب الحكام من حديث لي عربرة، قدم أحرج اخارت في مسعة حسن حسديت حادة بن الصاحب، وحد، ولا يحور فلمت في غريرة وحدة والكافء والمتاق، فلما المعنزية والكافء والكافء فلما أن من تحد المناق المستنية وحدى والمتاق، والكافء مناف من عدد المناق وحيد متسروك، ولهد المواقعة على من عبد المناق وحيد متسروك، ولهد المراق أيضاً، عن عبر وعلى فلاد وعرد لاعب فطلائه حال، ومن ولمحدود ومن فلاد وعلى فلاد والمات والمات وبين المكان، والكاف، والمعنزية والمترة.

دائر مع دلیل الذیب و هو احمال لا ایم حقیقه آثارت کو خوب الامتیز ، نابه دائر امع دلیل شعل افراحیم و هو استخدات آلدلات لا امع احدیمة انشاطل حتی آنه بحث اوالد لم برجه الشامل آصلا بازد اشترای خارایه باکره آن اشتراها می ایراد.

# [مطلب فيما يكون يميناً وما لا يكون يميناً]

قوله: ﴿وَالْبُسِينَ بِاللَّهِ تَعَلَى أَوْ بِاللَّهِ مِنْ السَّمَانِهِ كَالْوَحْمَنِ الْرَحِيمِ؛ لأَد تعظم اسماطه تعالى واحب.

واس اصحابنا من قال: أساء الله على فعرين:

1 - منها. ما لا اضاراك فيه مثل: الله والرحمن، والحنف بعقد أه بكل حال.

۳۶ و منها: ما هو استقراف مثل: الكبير، والعربي، والعادر، وإن أراد به اليمين كان يجيأ، وإن أم يرد به اليمين لم يكن مبتأ، وأكل أبو الخامل الفسمي، فحطلهما مبتأ، وأم يختبل وأم الطاهر أن الخالف فضد يبتأ منجيحة.

قوله. وأوْ يَصِفَةٍ مِنْ صِفَاتَ قَاتِهِ كَفُوْلَهِ وَعَزُّهُ اللَّهِ وَخَلَالِهِ وَكَبْرِيَالَهُ وَاعْتُمِ أَل صفات الله على صريف:

ا - صفات البلاث.

2ء وصفات الفعل.

فيما كان من صفات داية كان به حالفاً، وما كان من صفات فعله لا يكون به حالفاً.

والعرق بيهما: أن كل ما وصف الله به ولو يجز أن يوصف بصده فهو من صفات دامه كالعثم، والقدرة، والفوق، وما حار أن يوصف به وصده، فهو من صفات فعمه كرجته، وغصبه، فإذا لبت هذه قلما: من حلف تقدرة الله، أو معظمته، أو معزته، أو شواه، أو ما أنبيه ذلك من صفات ذاته كان به حاله، كالخالف فاسه تعظى، وؤذا قال: وقدرة الله حمار كأنه قال: والله الغام.

قوله: وإلاَّ قَوْلُهُ وَعَلَمُ وَعَلَمُ فَإِنَّهُ لاَ يَكُوفُ بِمِينَ وَكَانَ القياسَ فَيهِ أَن يَكُونُ بِمِياً، لأنه من فيصات دائم إلا أنهم مشخصُورا أن لا يكون يعبأ، لأن المعلم قد براد إدامه المعلوم، يقال: المهم اعمر أنها عظمك فيها، أي معلومك ومعلوم الله البرد، فلا تكون ببيباً، قالون إلا أن يريد به الطلم الذي هو الصفة، فإنه يكون بيباً لزوال الاحتمال. ولان قال: ووجه الله هم يمين؛ لأن الوجه يراد به الدات، قال الله تعالى: ﴿ وَيُنْفَى وَخَمَّ رَبَّكَ ﴾ <sup>69</sup>.

قال الفيجدي: إذا قال: وحق الله ورحه الله لا يكون بنيناً فيهما عند أي خيفة. وقال أن يوسف: يكون ينيناً فيهما.

وقابل غسد: في قوله وحل الله. لا يكون يميناً؛ لأن حقه على عباده طاعد، ولم يرو عنه في وحه الله شيء.

وروى الكرجي عن أبي حيفة في وحه الله: يكون يبيأ

ولو قال (لا إنه إلا الله لأفعل كنا لا يكون يستاً (لا أن يتوبينا، وكذ سيحان الله : واقد أكبر لأفعل، وكنا سم الله إذا عني به اليمين كان يسأ

وعل عمد: أن يسم الله يمين على كل حال أوجود حرف القسم.

ونو عال: وملكوت الله، وحبروت الله، فهو بدير؛ لأنه من صعات الذات: وإن قال: فله على أن لا كلم فلاتاً، فلبس بيمين إلا أن ينويها، فإن نوى نها اليمين، ثم كلمه حت، وطلح الكمارة.

قوله. ووَإِنَّ خَلَفَ بِصِفَة مِنْ صِفَاتِ الْفَعْلِ كَفَصَبِ اللهِ وَسَخَطِهِ لَمْ يَكُنَّ خَالِعَا)؛ لأن العصب والشَّحِمِ هُو العَمَّابُ والنار، وأمَالُ لِيسَ يَعِينَ، وكَنَهُ قولُهُ: ورحمَهُ اللهُ: لأن الرحمة يعير جا عن الحمة، قال الله تعالى: له أنفي رحمه أللهِ هُمَا حَيْدُونَ لِهُ أَنَّهُ، وقع براد بالرحمة أيضُ، وذلك كله لا يكون مبيناً.

قولمه: وَوَمَنْ خَلَفَ بِشَرِ اللّٰهِ لَمْ يَكُنُ خَالِقًا كَالَئِمِيْ صَلَى اللّٰهِ عَلَيْهِ وَسَلَمُ وَالْقُوْآنَ وَالْكُفَّيْةِ} لَمَا إِذَا قَالَ: هُو يَرَىءَ مَن السِيهِ أَوْ مَن اللّهِ أَنْ كَانَ حَالِماً؛ لأَنْ النَّبري منهماً كعار

قوله: ووالمخلف بخروف الفسم وخروفة الواؤ كفوله والله والباء كفوله بالله والناءُ كفوله تالله) فالباء أعم من الواو والناء؛ لأما بدحل على البطير والمصدر، تتقول. حلفت بالله وحلمت به.

والواو أعم من الناء؛ لأيه تدخل على جمرع أساء الله وصفائه، والناء مختصة باسم الله تعالى دول سائر للمعاند. تقول: ناش، ولا تعول: تالرحس

قوله: ﴿وَقَدْ تَصَمَّمُوا أَلْخُرُونَ فَيْكُونُ خَالْفًا كَفُولُهُ ﴿ اللَّهِ لِأَنْغَلَنْ كُمَّا} ويغال: ﴿١٥

<sup>(</sup>ة) سورة الرحس: 27.

<sup>(2)</sup> سرة أل عبرها: 107.

حذف حرف القسم، فيو على ثلاثة أوحه:

1 - إن سكن حرف الإعراب لا يكون يميناً.

2- وان كسره يكون بمبنا.

3- وإن نصبه احتاهوا فيه؟

والصحيح: يكود يميأ.

وإن قال: والله أو بالله أو نافد فهو بدين سواه نصب، أو كسر. أو سكن؛ لأنه فد أتى يحرف القسم. وإن قال: له كان يجله لأن اللام قد تقام أشاء، وتبدل سها، قال الله تعالى: ﴿ قَالَ (السُّمُ لِللهُ \* <sup>15</sup>)، وفي أية أحرى: ﴿ وَلَنْكُمْ بِدَيْهُ <sup>55</sup>، والمعنى وأحد.

قوله: ﴿وَقَالُ أَبُو خَيِفُهُ إِنَّا قَالَ: وَخَقَّ اللَّهِ فَلَيْسَ بِخَالِفٍ} ومو قول محمده الآد حق الله على عباده أن يعبدُوه، ولا يشركوا ما شيئًا، وإذا كان ألمَن عبارة عن الطاعات والعبادات صار كانه فائل: والعبادات الأمل، وذلك لا يكون سنة.

وعن أبي يوسف: أن قوله: وحق الله يدير؛ لأن لله تعالى يوصف بأنه الحق، فكاله قال: والله الحقي، ولو قال: والحق لأفعل كذا.

قال ابن أي مطبح: يكُون بسناً؛ لأن الحق مو الله تعالى، قال الله تعالى: ﴿ وَلَمْ الْمُنْعُ الْحُقُّ لَمُوْاتُونُونَ لَفُسُدُتِ السُدَوَاتِ وَالْكُرُونَ وَمَن بِيهِرِثَ أَنهُ أَنْهُ وَقَالَ عَلَى: ﴿ وَلِمُلْمُونَ أَنْ أَلَّهُ هُوْ الْحَقِّ لَلْمُدِنِي ﴾ [ال

وقال أبو نصر: لا يكون يمياً؛ لأن الحق يعرف به الحقوق.

وفي الحداية: هو يمين، وإذا قال: حقّاً لأنعس لا يكون يميناً، لأن الحق من لمناء الله. والمنكر براد به تحقيق الوعد.

فوله: رؤيدًا قَالَ: أَنْسِمُ أَوْ أَنْسِمُ بِاللّهِ أَوْ أَخْلِفَ أَوْ أَخْلِفَ أَوْ أَخْلِفَ أَوْ أَخْلِفَ أَوْ أَشْهَا بِاللّهِ فَهُوْ خَالِفَ)؛ وَأَدْ حَدْهِ الأَلمَاطُ مُستعملة في الحلف، وهذه أَلصنه للحال حَرْفَة، وَسُنعمل للأَستشال بقريمة، فيكون حالفاً في الحال، والشهادة بعين قال الله تعلي: ﴿ قَالُواْ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرْسُولُ آشِهُ ﴾ (\* كَمْ قال: ﴿ أَنْكُذُواْ أَيْمَالُمْ جُنَّةٌ ﴾ (\*)، والحلف بالله هو المعهود المشروع وبعره عظور، فيصرف إليه، وقذا قبل: لا يحاج إلى البية.

مورة علم: [7] مورة الغرة 137.

<sup>(3)</sup> مورة المؤسود: 71.(4) مورة النور: 25.

<sup>(5)</sup> سورة السائفول: 1. (6) سورة السائفول: 2.

وقيل: لا مد مسها لاحممال العدة، والبعين بغير اهد.

وإن قال: "لبت لأمعلن كداء فيهو يمين؛ لأن الألبة هي البحين.

فال الشاعر

اللَّهُلُ الْأَلَايَا حَافَظُ لِينِ إِذَا بَدُرِ تَ مِنْهُ الْأَلِيَّةِ بَرْتَ.

قوقه: ووَكَذَلِكَ إِنْ قَالَ: عَلَىٰ عَبَدُ اللَّهُ وَامِينَافَهُ فَهُوْ يُعِينَ} لقباله تعالى: ﴿ وَأَوْقُوا مُنْهُدُ اللَّهُ إِذَّ عَنْهُدَائِدُ وَلَا تُشْقُطُوا ٱلْأَيْمَانِينَ لا أَانَّ مُحِمِّلُ الْعَبِيدِ بَعِينًا

والمشتال: عبدرة عن العهدم وكادا إدا قال: علي لأمة الله، فيمو بنين؛ لأمها كالعهد. أما إدا قال: وعبد الله، وثم يقل علي عبد الله.

قال أبو بوسف: هو بدي كما في فوله: وحق الله

وعندهما: لا يكون يعيناً؛ لأن عهد الله هو النزم، قال الله تعالى: ﴿ ﴿ أَنْهَا أَنْهُوا اللَّهِ عَلَيْهَ إِلَيْكُمْ يُنْهِى مَاذَمْ لِهِ <sup>(2)</sup>، وقال: ﴿ وَلَقْمَا عُهِدْنَا إِلَى دَاذَمْ لِهِ <sup>(1)</sup>، •صغر كاه قال: وأمر الله: كذا في شرحه.

قوله: ووعلي نذرًا أو للمُزّ اللّه ظليُّ لفوله عليه السلام: يرس بذر بذراً ساه تعليه الوقاء به ومن ندر بدراً لم يستمه فعله كعارة بمين» أنَّ وكانا إذا قال علي يعيب أر بعين الله علي: فهو حالف؛ لأنه صرح بإيجاب السعى على نفسه، واليمن لا يكون إلا بالله تعالى.

قوله. وَوَإِنْ قَالَ: إِنَّ قَطْبُ كُذَهُ فَانَا يَشُرُونَيُّ أَوْ لَصَرَاعِيُّ أَوْ مَجُوسِيُّ أَوْ كَافَرُ أَؤ مُشَرِّلَةً كَانَ يُسِئِّعُ حَتَى إذا حَسَدُ فِي ظَلْكَ لَرِسَهُ كَمَاوَةً بِمِينَ، وَكَنَا إذا وَلَا: هُو بريء القرآن، أو من الإسلام إن فعل كما، فهو بمين، وكذا إذا قال: هُو يريء من هذه الشبقة، أو من الصلام، أو من شهر رمضان، فهو بمين، وقدا كله إذا حلف على المستقبل، أما إذا

<sup>(</sup>ز) مرزة ليحل. الا.

ر2) مورة يس: 00s.

وق جرزة شد 115.

<sup>(4)</sup> ثان بن حجر فضيقلاي بي الفراية (1129): حارث اوس بدر بدراً والريسع فعليه خطرة يعربها أبو اداره والن منحه عن في طاعل رفعه جدا، وتشرطني عن نقبة بن حاجر رفعه، بركمارة البدرات الرياسية كفارة بدياريه وقال: حسن صحيح، وهو أحد مسلم دونا دولة يدرم يسم.

وللقارقطي على عاتبته رفعته بومن حمل عليه نفراً فيما لم يسمحه فكمارته كفارة بموسهه وانساده والدخال.

كتاب الأيمان كتاب

حلب على قباطي مثل أن يقول: هو يهودي، أو تصراني، أو كافر إنّ كان فعل كفاء وهو يعلم أنه فعله.

قال عمد من مقاتل يكفره لأن كلامه حراج عراج التحقيق، وكتب لصهر بن يحتى إلى أمن النجاع يسأله عن ذلك، فقال " لا يكفره لأن الكفر بالاعتقاد، وهو لم يعتقد الكفر، وإما فصد أن يصدق في مقالته وهذا هو الصحيح.

قَرَلُه: وَوَإِنْ قَالَ: إِنْ فَعَلَتَ كَذَا فَعَلَيْهِ غَضَتِ اللَّهِ أَوْ سَخَطَّهُ فَلَيْسَ بِخَالِفِي وَكَ إِذِ قَالَ: نَعَلِهِ صَدَاشَهِ أَوْ عَفَانِهِ.

قوله: ووَكُذَهِكَ إِنْ فَكَلَ: إِنْ فَعَلَتَ كَذَا فَأَن وَانَ أَوْ شَاوِبَ خَمْرٍ أَوْ آكِلُ وِيَا أَوْ مُهُنَّةً فَلَيْسَ مِخَالِفٍ)؛ وأنها منصبة، ومرتكبها لا مكون كامراً: ولأن الله فند اسحت عنه الممرورة. وأما أذا فال: إن فعل كفاء فأنا مستحل للحمر، أو للمهنّة أو للرباء فإنه يكون سالماً: لأن منتقد ذلك كامر، فهم كما إذا فال. فأنا يهودي، ومن أدخر بون فعين حرف عظف كان بعين، مثل: ولقد والله، أو وافد والرمن، وإن كان يعير عطف مثل: والله الله أو والله الرحمي، فهو يعين واحد.

قال أبو يوسف: زنا دال: والله لا أكلمك، والله لا أكلمك فهما بسنان.

وعن عبده إذا قال: هو بهودي إن فعل كذا، وهو اصرائي إن فعل كذا، وهو عوسي إن فعل كنه الشيء واحد فعليه لكل شيء من ذلك يدين وإن قال: هو يهودي هو نصراني هو بحوسي إن فعل كنه لشيء واحد فعليه لكل شيء من ذلك بعين، وإن قال: هو يريء من الله ورسوله، فهي يدين واحدة، وإن قال: بريء من الله ويريء من رسوله فيسا يعينان، وفيب كفارتك.

قابل في الكرسي: الرمين على به الحالف إذا كان مطلوماً، وإذا كان طالعاً فعلى لهة المستخلف، قال عليه السلام: «من انتطع عن مسلم بيمينه حرم الله عليه الجمة وأوجب كه النار، قبل: وإن كان شيئاً يسيراً؟ قال: وإن كان قسيباً من أراك.»<sup>(1)</sup>.

قابل في الواقعات: أما إذا كانت السين بالطلاق، أو العناق، فعلي نية احالف سواء كان ظالماً أو مظلوماً.

<sup>(1)</sup> أحرجه البيهقي الى سنه الى كتاب الشهادات (بات النشدية في البين العاهرة وما يستحب الإمام من الرعط فيهام بلقيد: ومن اقتطع حتى مسلم يمهنه حرم الله عليه البينة وأوجب له الناوه فالوا! وإذا كان شيئاً يسيراً با رسول الله؟ قال: وإله كال قعب من "رائع ماها للإلاً.

## {مطلب في كفارة اليمين}

قوله: ﴿وَكُفَّارَةُ الْهَمِنِ عِنْقُ رَفَّبَةً لِيجَرِي فِيهَا مَا يُبخِّري فِي الطَّهَارِ} بعني يجزئه عنق الرقبة الدومة: والكافرة: والصغيرة، والكبيرة.

ون قبل: الصعير لا منافع في اعضائه فهو كالرمن؟

قلما: منافع أعضائه كاملة، وإنما فيها ضعف، فهو كالكبر الضعيف، وإن أعتق صلاً لا يجوز، وإن ولد بعد يوم حيًّا، لأنه بافعي، افلق ما لم يتفصل؛ لأنه لا ينصر، فهو كالأهمى، وإن أعتق مدمرً، أو أم ولد لم يجزئه؛ لأن وفهم بافض بطلل اعتباع بيعهم.

وأما أسكات إن كان قد أدى شبئاً لم يجز وإن كان لم يؤد شبئاً حاز، ويجوز عنى الآبن والأعور ومقطوع إحدى أليدين، أو إحدى الرسلين، أو الله والرجل من حلاف، ولا يجزيه مقطوع البدين، أو الرحلين، ولا مقطوع الله، والرجل من حالب واحد، وكذا لا يجزيه عنن المحنون الذي لا يعقل، نإن كان يحل وبقيل أحزاه، ويحوز الأصم إذا كان يحب وبقيل أحزاه، ويحوز الأصم إذا كان يجب لما للهين، ولا البدين، ولا مقطوع الإبهام، ولا الأعمى، ولا الأحرى، وإن اعتن مباح الله أجزاء، إلا السرت، وإن اعتن مباح الله أجزاء، إلا السرت، وإن اعترى أبده أو أمه، أو ابنه ينوي بالشراء العنى عن يبنه أجزاه، ويجوز مقطوع الذكر، لأن عدم أصلاً لا يعتم الجواز مان كان أننى، ويحوز الخنني والحصى واقعين والرنقاء، ولا يجزئ المناهب الأسنان، ولا مقطوع الشفتين إذا كان لا يقدر على والعنين والراحة، فإن نفير أجزاء، ولا يجزئ المناهب الأسنان، ولا مقطوع الشفتين إذا كان لا يقدر على والحفين والراحة، ولا يوارد أن فدر أجزاء.

قوله: رؤاناً شاءً كُمنا عَشَرَةً مُمناكِينَ لِكُلُّ وَاحِدِ نُونِّا فَمَا زَادَ وَأَفْلَاهُ مَا فَجُورُ قِيهِ الْعَمَّلَاقُعُ وَلاَ يَجْزِيهِ العمامة، والقلمسوة، والحفان؛ لأنهما لا يسمبان كسوة. وأما السروال فالصحيح: أنه لا يجرئ؛ لأنه لا بد من توب يستر عورته وسانر بديه.

وعن محمد: يجزيه؛ لأن الصلاة نجور قيه، وحقا كله إذا كسا رجلاً. أما إذا كسا امرأة، ملا بد من أن يزيدها صاراً؛ لأن رأسها عورة، ولا بحوز لها الصلاة مع كشفه.

وقو أعطى عشرة مساكين ثوباً واحداً، وهو يساوي عشرة أثواب لا يجزيه إلا عند أي طاهر الديلي. فإن كانت تبينه مثل إطعام عشرة مبياكين اجزاء عن الإطعام عندهما.

وقال أبو يوسف: لا يحزيه ما لم ينوه عن الإطعام، كمّا في البنابيع. وأما إذا أعطاهم هراهم وهي لا نفغ فيمة الكسوة، وتبلغ فيمة الطعام، نامه يجريه عن الطعام إصاعاً، وال كان لا تيلغ فيمة الطعام، وتبلغ فيمة الكسوة جاز عن الكسوة، ولو كسا خمسة، وأطعم

كقاب الأيسان

خبية النواق

قوله: ﴿وَإِنْ مَنَّاءُ أَطُّهُمْ عَشْرُهُ مَسْكِينَ} وبجزئ بي الإنفعام التمليك والتمكين.

قالتمليك: أن يعطى كل مسكن تصف صاح من برء أو دليم، أو سويقم، أو صاحاً من شعير، أو دليقه، أو سويقه، أو صاعاً من شر.

وأما الربيب فالصحيح أنه كالخنطة بجزئ منه تصف مناع.

وهي بوابة: كالشعس، وأما ما عدا هده الحيوب كالأرز والدرة والدعم، فلا يجزيه لمالا على طريق النيسة، أي يحرج منها فيمة بصف بساع من بر، أو فيمة صارع من نمر، أو شعير ولا يعتبر في سائر الحيوب تنام كيلة؛ لأن التص في يشاوله، وإنما الممير فيها.

وأما السكين: فهو أن يعديهم ويعتبهم، ميحصل لحم اكلت مضيعات، أو يعتبهم عشابهن، أو بغديهم عشابهن، أو بغديهم عيد المعالم عشابهن، أو بغديهم عيد المعالم الإبعرية إلا عبرة الاسترهان، أو سرفًا لا يعربه الاسترهان عبر الحقيقة لا غير، فإن أطعم مسكيناً واحداً عشرة أباع غفاء وعشاء أحزاه، وإن لم يأكل في كل أكلة إلا رغماً واحداً إن المعلمات وأنها يعتبر المغدير في المعملك، وإن غدى عشرة وعشى عبره عشرة غدى عشرة وعشى عبره عشرة أباء لم يحربه، وكما إذا على مسكيماً وعشى عبره عشرة أباء لم يحربه المغلل واحد منهم المغلل المغربة على عشرين، فلم يحصل لكل واحد منهم المغلل المغلل واحد منهم المغلل المغلس كما إذا عرب حجة المسكين.

ولو عدى مسكيناً وأعطاء قبمة العشاء فلوساً، أو دراهم أجراً، وكذا إذا فعله في عشرة مسكين، فغداهم وأعطاهم فيمة عشائهم فلوساً، أو دراهم.

قائل هشام على محمد: بو عندى مسكياً عشرين يوماً، أو عشاه في ومصال عشرين فيلة أجزاء؟ لأن سند الحوعه في اينم لوفاحد كسند لجموعه في يوم واحد لجماعة كما في الكرحي.

ولان اعطى مسكيلاً واحداً طعام عشرة مساكين في يوم واحدا لم يجره؛ لأن تكرار الدفع مستحق كما زنا رمى الجمرة سلع حصات دفعة واحدة لم يحره لمالا عن واحدة كما هما.

وفو صام من كفارة يعيده وفي ملكه عبده قد سبيه، أو طعام قد بسيه، أم تذكر بعد ذلك لم يجزه العبوم بالإجماع؛ لأن الله نعالي تبد ذلك بعدم هوجود، وهذا واحم، ولا يحوز صرف الكفارة إلى من لا يحوز دمع ركاته إليه كالوافدس وفمولودس وعبرهم إلا أنه يجور إلى فقراء أمل الدمة عندهما يخلاف الزكاة.

رقال أبو يوسف: لا يجوز صرفها البهم كالركاة، ولا يجوز صرفها في كيمن الموتي

ويناء المساجد

قوله: وفإنَّ لَمْ يَقَدِرَ عَلَى أَحَدِ هَذِهِ الأَسْيَاءِ الْتَلَاثَةِ صَامَ قالاَنْهُ أَيَّامٍ مُتَكَايِقَاتِي هَده كفارة المعسر، والأولى كعارة السوسر.

وحمد اليستار في كفتارة اليسير: أن يكون له فصل عن كفاية مفعار ما يكفر عن يعيد، وهذا إذا له يكن في ملكه عن المعدوس عليه. أما إذا كان في ملكه ذلك لا يجربه الصوم، وهو أن يكون في ملكه عند، أو كسوة، أو طعام عشره مساكين سواء كان عقم دبن أم لا، وأما إذا لم يكن دبك في ملكه حيث بعمر السبار والإعسار.

قال في شرحه: إذا ملك عداً، وهو محتاج إليه لم يحره الصوم، ووحب عليه عنقد؛ لأنه واحد المراتبة، فلا يجريه الصوم والسمم عندنا في السنار والإعسار يوقت الأداه لا يوقت الوجوب حتى لو كان موسواً وفت الوحوب، ثم أنمسر حار له الصوم. ولو كان مصمراً وفت الوحوب، ثم أيسر لا يحور له الصوم عندنا حلاقاً للشائعي.

وقوله: ومنتابعات: النتابع شرط عندان حتى لو فرق الصوم لا بحور.

وعند الشافعي: إن شاء فرق، وإن شاء تابع.

ومن شرط هذا الصوم الدية من الليلي، فإن شرع فيه، تم أيسر، فالأفصل أن يتم صوم ذلك اليوم، فإن أنظر لا نجب عليه القصاء عبدنا.

وقال زفر اینزمه انقصاء، والمرآه زنه کالت معمرة، فلروجها معها من الصوم، لان کل عموم وجب علیها بزایجانها عله معها منه، وکدلك في العبد زلا (دا طاهر من شرانه لیس للمولی معه) لأنه تعلق به حق المرأد؛ إنا لا يصل إليها زلا بالكفارة.

قُولُهُ: وَفَإِنَّا قُدُمُ الْكُفَّارَةُ عَلَى الْحِلْثِ لَوْ يَجُلُّ مَلَا عندنا.

وقال الشافعي: يحور إلا إذا كفر بالصوم، فإنه لا يحوز عنده أنضاً.

قوله: ووُمَنَ خَلَفَا عَلَى مُقْصَلِهُ مِثْلُ أَنَّا لاَ يُصَلِّي أَوْلاً يُكَلِّمُ أَنِّهُ أَوَ تَيْفَتُلُنَّ فُلاَتًا لَيْنَتَهِي أَنَّا يُخَلِّنَا نَفْسَهُ وَيُكَفِّرُا عَنْ يُجِينِهِ كَنُولِهُ عَلِيهِ السلام: ومن حدم على يعين مرائ غيرها حيرةً منها فليات الذي هو حرر تم ليكفو عن بعينه أنَّا، ولأن فيه تصويت المرالي

<sup>(1)</sup> قسال است حجر المستفلاق في الدراة (2/10-92) حدث: ومن حلف على يدي فرآى غيرها حيل المان فرآى غيرها حيل المستفلاق في الدراة (2/10-92) حدث أن هرزة الفطاء ووليات المائل من حدث أن هرزة الفطاء ووليات السندي صدو حيرها وأحرجه فاسم بن قابت في الدلائل بلعظا: وثم ليكتر عن يهيدي، وبها فصلا وروى احساكم عسس عائمسة فالت: كان وسول لا قطاع الله عليه وسلم (4 حلف على يدين لا بحسست حتى ترك كدارة الميدي، فقال: ولا أحلف على يدين المائل كان عربة حيراً سهار الا كدارة الميدية المائل كان عربة حيراً سهار الا كدارة الميدي المائل المائل

كتاب الأيمان.

الجائرة وهو الكفارة، ولا جابر للمعنية في صاده.

وحكم أن أبه حيفة مثال الشمي عن هذه النسألة ففال: لا كفارة حليه؛ لأن هذه يعين في معصية، فقال: اليس جمل الله الطهار ساكراً من القول وزوراً، وأوحسه فيه الكفاوة؟

فقال له الشعبي: أنت من الأراثين أي سير يمول بالراي.

وقوله أرفيسفي أن يحمت نفسه به: أي يكلم أباء ويصلي ركعين، ويعرم على ترك الفتل، ويكفر عن بديد، فإن نرك الصلاة ولم يكدم أباء وقتل فلاماً، فبو علص، وعليه النوبة والاستعمار، وأمره إلى الله ولا كمارة عليه، لأبه لم يناشر المحلوف عليه، وهذا كله إذا كانت اليمين مؤفقة أما عند الإطلاق، فلا يحمث إلا في أخر حرب من أجراء حاله.

وأما تنفر إذا كان فر الساح، أو في التنفية لا يارمه كنا إذا قال: لله على أن ادهب إلى السون، أو أعود مرتضاً، أو أطلق الرأتي، أو أصراب، أو أشتم، أو عبر ذلك، وإن بدر ديج ولده لرمه ذبح شاة استحساناً ساهما.

وقلا أنو يوسف: لا بلزمه شيء لقوله عليه السلام: ولا بدر في محصيةي<sup>(1)</sup> وقماء أن ذبح الوقد في الشرع عبارة عن ذبح النماة بدليل أن الله تعالى أمر إبراهيم

علين يستيني، ثم أبت الذي هو حير به، وهذا في التحاوي عن عائلة فالله " كان أبو بكن قدكره، وهلك علين يبين فرأى عيرها وهلك العسالية وعنه و ومن حلم علي بنين فرأى عيرها حيرة منها، فليكفر على بنينه، ثم لفعل الذي هو حيره، وان النتمل عليه عن عبد الرحس اس سرة الحسود، وان النتمل عليه عن عبد الرحس اس سرة المحلود، وأحراء أو كان يقلق والكفر على يبياك بها وأخراء أبو ذات تذي هو حيرة .

وقدهاف الرواة في حديثي في مريزة. وحيد فرحص بن معرف فسيم من قدم احيث على الكفارف. ومستنب بن مدم الكفاره على الحنث أورواه معلم باقر جهيل من حديث عالي بن ساخ، وأخرج ابدان في شبيبة، عن الن عمر وسلمان وأي الفرداء: فيهم كانوا يكفرون فيل الحديث، روام عند مسلم من حايث أني موسى وعدي بن حاتم بعير ذكر الكفارة

و لأي دولاً، عن أن عمد روا من شعبت، عن أنيه عن حدة ربعة عدل حلق على تعين قرأي عبرها عسيراً منها، فليدعها، وتبات هن حيراً من تركها كمارياله، قال أير داولة الأحددث كاما فيها . يووليكم ن إلا ما لا يعياً بدرقيل البينغي: وبن الناب عن أن هردها ولم تات

 وا) أخراجه الهيتمي في محمح الروائد في كانت الأبعال والمقور (باب لا عار في معمية إلىه الشار عا الهجي له رحم الله)، رواه الطرافي في الكبر، وقد أمر المؤرث المحمد أحمد وغيره، وواقعه الن حمال والحدة وحاله نقات. عبه السلام حين نفر دبح والده ان يني سدره، ثم أمره بدبح شاة، ودن. و قد مسلمةً الرُّونَهَا أَنَّهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُم بِاللَّبِح يَشَاءِ لَى مَا يَقُومُ مَفَاهُم، وقد أمر الله بالافتداء بإبراهيد فقال نعالى: ﴿ وَأَنْشَعْ بِلَهُ إِنْزِهِينَ حَدِيمًا أَنَّهُ أَنْذُ وَذِنْ مَدْرَ فَاحِ عَمَدَه فَعَنَاهُمَا: لا بلراهه شيء.

وعند محمد: يقرمه شاقه لأنه أمثك لعبده من ابقه، وإن بدر ديم نفسه، فكذا عندهما: لا يلزمه شيء.

وعند محمد: بلزمه شاه؛ أن مه حاز أن ينومه عن الله حاز أن ينومه عن علمه كصافة الفطر.

التحاصية: أن هذا على للائة أنواع: البذر الذبح والدما واصدها ونفسه. فصد عمد: التجب شاة في الثلاث الالنواع.

وعد لو يوسف: لا شيء ديها.

وعند أبي حبيمة: يلزمه شاء في الولد خالبية، ورقد الاس ابي فينا بسرقة الولد. وأما ابي الأب والحد لا يلزمه شيء إصاعاً

قال ، فحندي: هذه كله إذا لم برد به مفيد ليسي. أما إذا أزاد عقيد الفعل في السين لا يلزمه شيء: لأنه ندر في معصية.

قولا: ﴿إِنَانَ خَلَفَ الْكَافِرُ لَمْ حَتَ فِي حَالِ الْكُفُرِ أَنْ لَقَدْ إِسْلَاَمِهِ لَمَلاَ حَتَ غَلَيْهِ﴾ الله تيس بالهل تلبسون؛ لأنها تسقد المعظم الله تعالى، وهو اسع الكمر لا يخول معظماً، ولا هو امن أهل الكمارة؛ لأنها عبادة من شرطها النيف ملا تصبح منه كالصلاة والصوم. وأما زد حدق بطلاق، أو عناق لم منه وب أني من امرأته صبح وبلاؤه، حتى لو ام يقربها أربعة أشهر بدال منه نشد أي حيفة.

وقال أبو يوسف وعمدا لا نصح إبلاؤها

قوله: ﴿وَمَنْ حَرْمَ عَلَى نَفْسِهِ شَيْنًا مِمَّا يَمْبَكُهُ لَمْ يَصُوا مُخَرِّمًا عَلَيْهِ وَعَلَيْهِ إِنَّ مَشْبَاحَهُ كُفّارَةً بِمَدِي} بَانَ يَعِولُ: مُثَّة الطِمَّامِ عَلَى حَرَامٍ. أَوْ حَرَّمَ عَلَيَ اكله، مَانَ أَكله حَمْدَ وَلَرْحَهُ الْكَمَارَةُ وَصَارِ ضَمَّا إِذَا حَرِمُ أَنْهُۥ أَوْ وَوَجَهُ

أفيان قبل: قوقه الهزان استماحهن بنافض، قوله الهالم يصبر محرباً بها: لأن الاستماحة

ر1) مورة الصافات. 105

<sup>(2)</sup> مزرة الساء. 125.

تقتضى الحرمة؟

قشاد لم يصر عرماً حراماً لمين، والمواد من الاستناحة؛ أن يعامل معاملة للمباح؛ لأن للمراد حار لأن المباح يؤكل، وقد أكله بعد ما حنف، فيكون معاملاً معاملة المباح، لا أن الهراد حار حلالاً بعد أن كان حراماً، إذا فعل منا حراء على نفسه فليلاً أو كثيراً حنث، ووجيت عليه الكفارة، وهو المراد من الاستباحة المفكورة؛ لأن التحريم إذا ثبت نناول كل جزء سه مخلاف ما إذا حلف لا تأكل هذا الطعام، فإن به تفسيلاً إن كان طعاماً ما يتسر على أكله مرة واحدة كالرخيف ونحوه لم يحنث بأكل بعضه، وإن كان لا يستطيع أكله مرة حث بأكل بعضه.

وذكر في الأصل: (15 حلف لا يأكل، هذه فرمانة فأكلها إلا حيث أو حتين حت استحساناً؛ لأن ذلك لقمو لا يعتد به، وإن ترك بصمها، أو للنها لم يحتك: لأنه لمس بأكل لجسمها:

ولو حلف لا يبع غم هذا الجرور أولاً بسع هذه الخابة الزبت قداع نصفها لم يحشدا أن البيع يمكن أن يأتي على الكل، فحملت اليمين على الحقيقة.

قراله: (وَإِنْ قَالَ: كُلُّ خَلَالَ عَلَىٰ خَوَاةً فَهُوَ عَلَى الطعام والشراب إلا أن يَسُويُهُ عَلَى الطعام والشراب إلا أن يَسُويُهُ عَلَى الطعام والشراب إلا أن يوبه وإلا أن يوبه وإلا أن يوبه وإلا أن يوبه وإلا قال: كل تصرف من المذكول والمشروب، وكذا اللياس لا يدخل في يسنه إلا أن يوبه وإلا قال: كل حلال على حرام، يهوي المراته كان عنيها، وعنى الطعام والشراب لأن اللغام والشرب ينزمه يظاهر اللفظ، وتحريم المراته ينزمه يولانا قال لامرائيه: أنت على حرام يهوي في المناهد الطلاق، وفي الأخرى الإيلام كان طلقتين جيماً؛ لأن المنظ الواحد لا يحسل على المرين، فإذا أراد أحلها حدل على الأخلى وفي الأخرى واحدة يطلقان ثلاثاً ثلاثاً أنها ذكره الا على حرام يوي في الحاجل على الموادة يطلقان ثلاثاً ثلاثاً أنها ذكره الذ

قوله: ﴿وَلَمَنْ مَنْزُ مُلْمُنَّا فَطُلِقًا فَطُلِيهِ الْمُؤَقَّاءُ بِهِ﴾ بأن قال: فله علي أن التصدق بمالة درهم، أو فله على عشر سجح روابة واحدث، وإن قال: فله على سوم سناء فكما أيضاً يلزمه الوفاء به، ولا يجربه كفارة بدر، في طاهر الروابة يجربه.

ويروى أن ابا حنيفة رجع إلى هذا اللول.

وقوله: وتعليه فوقاء بهيرة ثقوله عليه السلام: ومن سار نذراً معاه نعليه الوقاء له

ومن نفر نفراً لم يست فعليه كماره سوي٪ ال

فال في المستصعى: هذا أربع مسائل:

الحدمها: أنَّ يَطِعُن الدُّنوعُ فَيُمُولُ: لَهُ عَلَى بَالْرِءَ أَوْ مِدْرٌ لِلَّهُ عَلَيْءٌ فَعَلَّهُ كَعَارَهُ يَعْيِنَ.

التابية: أن يقول قار علي صوم يوم الجمعاء لعليه الوماء بدر وهي مسألة الكتاب. وبو مطلق من حيث إنه لو يعلمه مشرط.

التائية: أن يعلق مدره بشرط، وهي مدكورة في الكتاب عد هده.

الرابعة: أن غول: علي بدر إن فعلت كما، فهناه تعقد بنيباً، وموجبها موجب هذه

قوله: وَوَإِنَّ عَلَىٰ نَفُرَةً مِسْرَاطَ قُوْجِنا تَسْرُطُ فَعَلَيْهِ الْمُوَاءُ يَنْفُسِ النَّذُو وَوَوَيْ غَنَ صَعَيْقَةً اللهِ وَجَهَا أَوْ صَلَّاعً لِمَا فَعَلَى خَيْفًا اللهِ وَجَهَا أَوْ صَلَّوْمٌ سَنَهُ أَوْ صَلَّقَةً مَا المُسْلَقُ أَجَالُهُ عَلَىٰ ذَلِكَ كُفَارَةً يَسِينَ وَهُوْ قُبَالًا لُحَمَّهِ وَيَحْرَجَ عِن العَهِدَ بَعْنَ السَّهُ وَمِنَا لَهُ لَكُنَّ وَمُعَنَا إِذَا كَانَ شَرِطاً لا يربد توقه بأن قال: إن كلمت وَبَالًا صَالَى صَلَاقَةً أَوَ عَلَى صَحَةً وَلَا يَعْمُ مَعْنَى الْبِعَانِينَ وَهُو السَّعِ وَهُ طَاهُوهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ لَيْ كُنَ عَيْنَ اللهِ لَلَى أَيْنَ اللهِ اللهِ عَلَى مَعْنَى اللهُ مَرْيَضَى أَوْ رَوْ عَلَيْهِ وَلَا يَعْمُ لَوْلًا بِعَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ مَا إِلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

قال في أينانيع: (ذا قال: لله علي صدفة ولم يتو شيئاً تصدق بنصف صاح، وإن قال: (طمام عشرة مساكين ولم يتو شيئاً لرمه إطعاء عشره مساكين فكل مسكن مصف صاح.

قوله: ووَمَنْ حَلَفَ لاَ يَمْاطِقُ بِيَّ فَلَاخَلُ الْكُفَيَّةُ أَوْ الْمُسْتَحِدُ أَوْ الْمُبِيَّةُ أَوْ الْكَنيسَةُ لَمْ يُعْتَشَدُّى لاَن هذه لاَ تسمى ببوعً في العادل، والتعامر في الأيجان الاسم والعادل، ولأن البيت هو مه أحد للمنونة، وهذه شِفاع ما سنت قال ولا يعال إن الله تعالى من السباحة ببوناً، فقال تعالى: ﴿ فِي شُونِ أَنِهُ أَنْ أَنْ تُرْفَ فِي أَنْهُ العَدْرِ هَا العداد دول تسمية الغراف.

قوله: ﴿وَمَنْ خَلُفَ لا يَكُلُّمُ فَقَرَّا الْقَرَّانَ فِي الْفِئْلَاةِ لَمْ يَخْتَثُ)؛ كَانَ القراءة مِ

<sup>(</sup>۱) شده سریجه

<sup>(2)</sup> سورة النور: 36.

التعلاة ليست بكلام لقوله عليه السلام؛ وإن هذه ميلاننا لا يصلح ديه شيء من كلام التامي، وإنها هي التسبيح، والتهليل، وقراءة عقر أن يا<sup>10</sup>، عدل على أن ما يؤتى به مي الصلاة من الأذكار ميس بكلام، فلا يحتث وكذا إذا سبح في الصلاة، أو هلل، أو كبر لم يحتث، وإن قرأ القرآن في غير الصلاة، أو كبر، أو هلل، أو سبح في عبر الصلاة حدث؛ لأنه متكلم.

وقال محمد: بحنث: لأنه بحار معارف. والأبعان نعع على العرف.

قال في الواقعات: وحمل حاف. لا يقرأ سهورة من الفرةان، داطر فيها حتى أني على أخرها لا بحث بالانفاق.

فأبو بوسف سوي بين هند وبين ما إذا حلف لا يقرأ كتاب فلان.

وهمد قرق بنهما فقال المقصود من قراعة كتاب فلان تهم ما فيه، وقد حصل بالنظر، وأما قراعة فلتراثاء فالمقصود منها مين القراعة؛ إذ العراض من قراعة الفرائ التواسم وذلك إنما يكون شحريث اللساب.

ولو حلف لا رقرأ سووق، هراه منها كاسة حلت ورن كان الله كاملة لا يحلت وإن حلف لا يقرأ كتاب فلان، نفراه إلا منظراً حلت وكانه قرأه كله؛ لأن العرص منه الوقوع، على ما يبه، فإن فرأ لصفه له يجلس، وكانه لم يفراد.

قال في الفناية: وتو قال: يوم اكلم فلاياً بشراء طاي، فيو على الليل والبهارة لأن اسم اللوم إذا قرق بقعل لا يتند براد به مطلق الوقت، والكلام لا تنتد وإن على به اللهار حاصة دير في الذهاء.

<sup>(1)</sup> العسر حداث سنالي في نسبه في كلف فلا ينو ويديد الكلام في العلائم بقافا وزن ببلاما فقد لا العقلع فيها شيء من كلام الناس إما هو التسمع والبكائر وملازه العراقية.

476 كتاب الأيمان

وعن أبي يوسف: لا يدين في الفضاء؛ لأنه حلاف المنتعارف، وأن قال: لبلة أكلم ملانًا، فهو على الهيل حاصة؛ لأنه حقيقة في سواد الليل.

قوله: ﴿وَهُنَ خَلَفَ لا يُلَسَّلُ قُولًا وَهُوَ لأَيْسِلُهُ لَفَوْعَةً فِي الْعَالِ لَكَ يَخَلَفُ} وَفَالَ وَفَرَ: بِحَدْثِ؛ لأَنه جَعَلَ لايسًا مِن وَفِّتِ البِسِبِّنِ لِلى أَن ترعه.

ولناز أن الأيمان محمولة على العرف والعادة، وقصد الإسمال في العادة أن يجمع على ما يسكن الاحترار عنه، وبقاء النوب عليه معد اليمين في أن يترعه لا يدخن نحت يميمه، فلهذا لم يحمث، ولأن اليمين لا نعقد على ما لا سكن الاحترار عمه؛ لأن الإحسان إلىا يحلف فيهر لا لمحكن الاحترار عمه، فكانت اليمين على ما مواء.

قوله: ﴿وَكُذُنِكَ إِذَا خُلْفَ لاَ يَرَكُ هَذِهِ اللهَائِلَةَ وَلَوْ رَاكِبُهَا فَتَوَلَّ مِنْ سَاعِهِ لَمُ يُخَنَّتُ وَإِنْ لَيْكَ سَاعَةً خَلَثُهِ، لأن الفاء على اللس والركوب لسى ووكوب، فإذا ترك العرع والدول بعد يبت جعل واكناً ولاسناً فحدت، وإن خلف لا يكسو فلاناً شيئاً، ولا سة له مكساء فلسوق، أو حصر، أو بعلى حتث؛ لأن هذه الأشياء منا بكسي، ولأنه حلف على هي الفس فحت يوجود ليسير منه، كما يو خلف لا تأكل ولا شرب.

و هن خميد: لا يحمد: لأن الكسوم عموم عما محرئ في كفاره البسير، وإن حلف لا يكسو فلاناً لوناً، فأعطاه دواهم ينتري ب توناً لم يحمد؛ لأنه لم يكسه، وإنها وهب هراهم وشاوره فيما يقعل، كدا في الكرخي.

قوله: (وَإِنَّ خَلْفَ لاَ يُعَاجَلُ هُذَهِ النَّاوِ وَهُوَ فَنَهَ لَمُ يَحَنَثُ بِالْقُغُودَ حَتَى بِخَرْجِ لَهُ يُدَخَلُ فِلْهِ النَّمَاءِ وَهُوَ فَنَهَ لَمُ يَحْدَثُ بِالْقُغُودَ حَتَى بِخَرْجِ لَهُ يَدَخَلُ وَلِيسَ اللّهِ وَلَمَ عَلَى النَّاحِلُ وَلِيسَ اللّهِ وَلَكَ اللّهِ وَحَلَمَهُ لا يَشْلُ: اللّهِ الجَلِيمَةُ وَمُواهِ (حَلَمَةُ أَوْ النَّبَدُ أَوْ حَسُولًا بَالرّهِ، فإنه يحتَّتُ؛ لأنه النّم اللّه وَلَمَ يَحْدَثُ وَلَمُ اللّهِ عَلَى مَا عَلَى وَلِمَا هُو مَدَّعَلَى اللّهِ لِللّهُ اللّهِ عَلَى اللّهُ لِللّهُ عَلَى اللّهُ وَلَمْ يَعْفَى وَلِمُ يَعْفَى اللّهُ عَلَى اللّهُ وَلَمْ يَعْفَى وَلِمُ يَعْفَى اللّهُ عَلَى اللّهُ وَلَمْ اللّهُ وَلَمْ يَعْفَى وَلِمُ اللّهُ عَلَى اللّهُ وَلَمْ يَعْفَى وَلِمْ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَلِلّهُ وَلَمْ اللّهُ وَلَمْ اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَمْ اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَمْ اللّهُ وَلَمْ اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَمْ اللّهُ وَلَمْ اللّهُ وَلَا لَمُولًا لَمْ اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَمْ اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَمْ اللّهُ وَلِيلًا لَمُولًا لَمْ وَلَمْ اللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلَا اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللللّهُ اللللّهُ اللللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللللّهُ اللللّه

والر حالان لا يدخل على ملان فدخل عليه في المسجد لا يحتث؛ لأن هذا ليس مدخول عليه عادة، وبما الدخول تسجاد في اليوات حاصة.

ولو خلف لا يجرح من المسجد، وأمر إنسانًا، فحمله وأحرجه حات، وإنَّا أخرجه

مكرهاً لا يحنت، وإن حلف لا يخرج إلى مكة، فخرج من بلقه يريدها، ثم رجع حدث لوجود الحروج على قصد مكة.

ولو حلف لا يأني مكة لم يحنث حتى يدخلها؛ لأن الإنبان عبارة عن الوصول قال الله تعالى: ﴿ فَأَنْهَا فِرَعُورَكَ ﴾ <sup>(1)</sup>.

وإن حلف لا يذهب إلى مكة فهو كالإجان، وقال بعضهم: هو كالحروج، وهو الأصح، كذا في الهذاية.

قوله: وَوَهُنْ خَلَقَهُ لِهُ يُشْخُلُ ذَارًا خَرَابًا لَمْ يُخَلَّتُ}؛ لأنه لنما لم يعين الدار كان المحبر ان بعينه داراً محاداً دحولها وسكناها: إد الأسان عمولة على العادة، ولهذا لو حلف لا يليس قميصاً، قارندي به لم يحت: لأن المقصود الليس المعناد.

قوله: ووَإِنْ حَنَفَ لاَ يَدْخُلُ هَذَهِ النَّارَ فَدَخَلَهَا لَهَدَ مَا الْهَدَدَمَا وَصَارَتَ حَسَمُرَاءُ حَسَنَّ؟؛ لأنه لما عيمها تعلق ذلك بضاءً أسمها، والاسم فيها باك، كما لو الهدمت سفوفها ويُحيت حيطانها، وعلى هذا إذا حلف لا يليس هذا القسيص بعيد، فارتدى به حسنه، لأن الهيمين وقست على الاسم لا على المعتاد من الليس.

والأصل في هذا: أن الصفة في الحاضر لقوء وفي طفائب شرط، وقيام الاسم شرط فهما جيماً.

بيانه: إذا حلف لا يدخل هذه الدار، وأشار إليها، أو داراً بمينها فدخلها بعد ما المهدمات وصارت صحراء حنث؛ لأن الاسم باق؛ إذ الدار اسم للساحة، والبناء وصف فيها، والصفة في الحاضر لقو، وإن حملت مسجداً، أو حماماً، أو بساناً، فدخله لم يحسث؛ لأن الاسم قد زال، قلو يناها داراً أخرى بعد ما حعلها مسجداً، قدخلها لم يحسّد؛ لأنها غير الدار الأولى، وإن بناها داراً بعد ما صارت صحراء دسالها حنث.

ولو حلف لا يدخل دفراً بغير عينها، فدحل داراً قد حدمت وصارت صحراء لم يحتث؛ لأن الصدة في المغانب شوط إلا إذا كانت حيطها قائمة حينة بحث، وأما إذا حلف لا يدخل هذا البيت فدعنه بعد ما انهدم سقفه حنث؛ لأنه لم يول غير الوصف، وإن زالت حيطانه لم يحنث؛ لأنه زال الاسم ولا يسمى بناً بعد ووال الحيطان بخلاف المفار، قال الشاعر:

والبيت ليس بيت بعد تبدح

الدر دار وإنا زالت حوائطها

<sup>(</sup>ا) مورة الشعراء: 6].

قوله: ﴿ وَإِنْ خَلَفُ لا يُدْخَلُ هَا، النَّبِتُ فَانَخَلَهُ يَشَاهُ البَدْمُ لَمْ يَحْسَنُمُ} وَان البيت اسم للمبني، فإذا رال البداء لم يسم بناً. وإن كان الهدم سعده، ولعبت حيطاله «للحل حدث؛ إلاه يبال أيه والسقف وصف فيه، ولأنه بهدم السقف لم يرل عنه السه البت ما دامت الخيصان فافية، وزنما يقال: لبت حراب، وإن حلف لا يا حل بيدًا، وذخل بردًا لا مقف له لم يحتث؛ لأن البناء وصف فيه، والوصف في الفائف شرطاء وإن حلف لا يدخل هذا الديد، منهدم وبي بدأ احر ملحله لم يحتاك لأن الاسم له بين معد الانهدام.

قوله: (وَالْوَا خُلُفُ لَا يُكُلُّمُ وَوَاجِهُ فَلَانِ فُطِلْفِ فَلاَنْ) لِي طَلاقاً بِاللهُ وَلَمُ كُلُمْهَا خَلَتُ) هذه إذا كان اليسين على زوجة معينة سُنسار الليها بأن قال: زوجة فلان هذه وكلها إذا حالت لا يكانم عسون خلال وعياء، معاداه فلاان ثم كلمه حسد، وأما إذا لم يكوما معين لم يحت عسفها.

و فال عمد: بجنت. وأما العبد إذا لم يكن مصلةً لم يحسن بالإحماع، فإلى كان معيناً، فكذا أيصاً لا يحدث عندما.

رقال عبد: يحث

قوله: وَوَإِنَّا خَلَفَ لَا لِيُكُنِّمُ عَبْدَ قُلَانِ أَوْ لاَ يَنْخُلُ هَـٰرَ قُلَانِ قَبْاعِ فُلاَنَّ عَيْدَهُ أَوْ قاره فَكُلِّمُ الْفَتِنَا أَوْ وَخَلْ الدَّارَ لَمْ يَحْدَثُنِ مَنْهُ فِيهِـاءً.

وقال عمد: يحمن فامه على صديق فلان وزوجة فلانه.

وقما: أن انتاعه من كلام ألعد لأحل مولاه: إذ أو أراد ألعد بعيه أم نصفه إلى أشوى، تلما أصاف البلك عيه إلى الدولي زائت يبيه عنه يروال ملكه، وكله الدوالا أتعادى ولا توقي، فإذا حلق على دحوها مع الإصافة حسر الاحتاج باليمين لأجل صاحبهما بإدا زال الملك رأك اليمين، وكذا إذا حيف لا يليس قوات فلان أولاً بركته داية ملان باعهما فلمن الدوان وركب أنداية لم يحت لا يليس قوات عيمة إلا فعمى الإي المبالك، فصار كأنه قال: أو داية ملكاً تقلاله، وكذا أهيد لا يعادي ولا يوالي خساسته وسقوط منزفته وزيد يعدم مه الأطر مولاه وليس كذات الصدي والزوجة والروحة لأن مولاء يعادرن ويوالون لأعامه، فعلم أن قصدهم باليمين.

وبو حلف لا يدخل دار قلان فدخل داراً يسكنها فلان بطائب أو إخارة، أو خاربة حسن، ورن حلف لا يتروج بنت قالان، فولمنت له عنت بعد البدين فنزوجها لم يحسنه، لأن قوله: بنت قالان رفددن عنداً موجودة في فاعال، وإن قال بنتاً لفلان، أو بنتاً من شات فلان ولا بنان له وقب فيدين، تم وقد له بعد البدين بنت فتروحها حات عند تم حيفة. ولو خلف لا بأكل من طعام فلان، فأكل من طعام مشترك بنه وبين 1حر، أو بنته وبين الحالف حنث؛ لأن كل حز، منه بسمي نلعامةً، هند أكل من ظعام الحلوف عليه.

قوله: رؤيْنٌ خَلْفَ لا يُكَلِّمُ صَاحِبَ هَذَا الطَّلِلَــَانِ فَـَاعُهُ لَمْ كُلُمُهُ حَسَنَ}؛ لان هذه الإضابة لا تعتمل إلا العربف؛ لأن الإسمان لا يعادي تسمى في طعيلسان، فصار كند إذا أسار إليه.

قوله: ووَكُفُولِكَ إِذَا خَلُفَ لَا يُكَنَّمُ هَذَا الشَّامِنِّ فَكُلُمُهُ وَقَدَ صَارَا شَيُخَا خَسَهُم، لأن الحكم تعلق بالسَّمَار إليه، إذ الصفة في الحاصر لغوء وإن قال. لا أكلم عنباً، أو هبحاً، أو صباً بلدة التكرة تقيد به.

قوله: وَرَكَفَائِكَ إِذَا خَلَفَ لَا يَأْكُلُ لَحَمْ هَمَا الْحَمْلِ فَصَارَ كَبُشُهُ فَأَكَلُهُ خَسُءً؟ لأن يعيد تعلمت بالسمار إليه.

قولة: (وَإِنَّ خَلْفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذِهِ اللَّخُلَةِ) بهو على شرعة لأنه لا يتاني اكلها: فكانت اليمين على ما يحدث منها، فإن اكل من جبها لم يحت.

وقال محمد: إذا أكل من شرها، أو حدرها، أو طلعيا، أو دسها يحت: إذر هذه الأشياء عنها. والمراد بالديس الذي لم يطبخ أما إذا طبخ لم يحت مأكثه، فإن شرب من حليا، أو سيدها لم يحت؛ لأن هذا قد نمير مصاهة حديدة، وإن حلف لا يذكل من هله الكرم شبئا، فهو عن عنه وربيه وعصير: والكرم بسزلة النحل، وإن حلف لا يذكل من هذه فلشاه، فهو على لحميا خاصة دون ما ينحد من اللن والزيد والمين و الأقط وغيره! لأن الشاة مأكولة في غديا، الحملت اليمين على خاب دون غير بخلاف البخلة، وإنها غير مأكولة في عديها، فحملت اليمين على حا يحدث منها، ولو نظر الى عند فحلف لا يأكل نده فيو على العنب في نصبه دون زيبه؛ لأن النمب مأكول في نصبه، فانصرف يهية البه كانشاة.

قوله: (وَإِنَّ خَلَفَ لاَ يَأْكُلُ مِنْ هَذَا الْبَسَلِ فَصَارَ وَطَنَا فَأَكُلُهُ لَمْ يَحْسَنُ}؛ وأن للهمون إده تعلقت نعين بقيت ببقاء اسه وزالت برواله، والعلوم ان النقاله إلى الرطب بزيل عنه ضم البسر، وكذا إذا حلف لا ياكل من هذا ظلى، فأكل من حلى صنع ساء أو مصل، أو أفطاء أو شيرار المعمل المواه والشيرار الجدالة، وكذا إذا حلف لا يأكل من هذه البيضة، فأكل من فرح خرج منها أولاً يدوق هذه الحمر، فصارت خالًا، فشرب ما لم يحتث، فإن نوى ما يكون من ذلك حسة؛ لأنه شدد على نصله.

قوله: ﴿وَإِنَّ خَلُفَ لَا يَأْكُلُ رُطَّهُا لَمُهُ يَخَنَتُ}؛ لأنه ليس بسبر.

قوله: وزان خَلَفَ لا يَأْكُلُ رُطَّنَا فَأَكُلَ لِسُرًا خَلَنَا خَسَّ عِنْدَ لَهِي حَيْفَةً، ووافقه عمد من ذلك.

وقال أبوا يوسف: لا بحنث؛ لأنه اختص باسم يحرج به من اسم الرطب.

وهما: أن المنتقي يبنيه أكل الرطب والسر البذب فيه الرطب، وكذا (1) خلف لا يأكل بسرأ، فأكن رطباً فيه نسر بستر حت مندهما لما ذكرتا.

وعند أي يوسف: لا يحنت؛ لأن الدي في الرطب لا يسمى بسراً في العالب.

وأبو بوسف أدبر الذليق فإن كانت الفلية للمحفوف عليه حدث، وإن كانت لفيرة لم يحتث، فصار هما أربع مسائل: إذا خلف لا يأكل بسراً فأكل بسراً مذياً، أو حلف لا يأكل رطباً نأكل وطبأ به نسر يسير معدهما: يحدث

وعداي بوست لايحت

ولو حلف لا يأكل هذا الرطب، فأكنه بعد ما هذار سرةً لا يحدث لأمه وال الاسم. وكذا إذا حلق لا يأكل هذا السمر، فأكله بعد ما صار رطبةً لا يحنت لهما المعنى هذا كله في اليمين على الأكل. لما في الشراء إذا حلف لا ينشري سمراً، أو رطبة، ماشترى بسراً مدماً، وإنه بعدر العبة إصاعاً، فإن كانت العلمة للمحالوف عابه حدث إصاعاً.

فأبو بوسف سوى بههما، وهما ترقا بين الأكل والشراء فقالا: إن الشراء بصادف الجُملة والمعلوب تابع، عنبع الفقل به الكثير، وفي الأكل يصادفه شيئاً مشيئاً، مكان كل وأحد مهما مفصوداً.

قال في المنافق وذا حمل لا يشترني رطباً، فاشترى كماسة بسر قبها وطب لا يحترف الأل الشراء بصادف الطبقة والمغلوب تابع، وكذا إذا حلف لا يشتري خمير، أو أو لا يأكله، فاشترى حميطة فيها حيات شعيراً وأكلها، فإنه يحتث في الأكل دون الشراء البادة لذا.

ولو خلف لا ياكل شراً ولا نية له، فأكل فسيه. او رطباً لا بحست (لا أنه ينوي: ذلك، كذا في الكرخي.

قوله: وواش حَمَّن لا يَأْكُلُ تَخْفَ فَأَكُلُ السَّنَكِ لَمْ يَخْتَتُهِ، لان يطلاق اسم اللحم لا يشاوله في العرف والعادة، ولا اصدو تسسيم خماً في الغرائ؟ لأن الأيسان لا تحمل على الفاظ فقران، ألا ترى أن من حلف لا يحرب بياً، المحرب بيت العنكبوت أولاً يركب داية، فركب كاثراً له تحتك، وإذ كان قد سي الكافر دانة في قوله تعالى: ﴿ إِنْ شُرُ آلدُنَ بَ عِندُ آللهِ آلدِينَ كَفَرُوا ﴾ <sup>(1)</sup> وكنا جميع ما في البحر حكمه حكم السطف والا حلف لا يأكن خماً، فأي خم أكله من سائر الحيوان غير فلسلك، فإنه بعثت عمرمه ومباحد ومطبوخه ومشايع، وعلى أي حال أكنّه، فإن أكل سبة، أو ظم حازير، أو طم إسان حدث في الحميع ذلك؛ لأنه يسمى لحماً، وهذا في البين على الأكل، أما إذا كانت يعينه على الفير و، فإنه يقع على اللحم الذي محوز شراؤه، كذا في الحجماني.

وإن حلف لا باكل فحماً ماكل كنداً، أو كرتاً، أو رأساً، أو اللكلا، أو اللكلا، أو الله أو التناشقة أو التناشقة أو الأمعان، أو الله التناشقة أو الأمعان، أو الطحال حيث في هذا كند، وأما تنجم النظل فليس ينجم ولا يحتث بأكنه إلا أن يتوجه والله الأليا حكمها حكم الشجم، وإن أكل شجم الظهر، أو ما على اللحم حيود البرحنت على اللحم حياه الأنه يقال أنه الجمال عصو من احبوان بحلاف ما إذا حلف لا يشتري لحماً، وإما تقال: اشترى وأساً، وأو فاشترى وأساً، وأو المسترى وأساً، وأو خلف الا يتشرى وأساً، وأو خلف الا يتشرى وأساً، وأو الشجم ولا شجم، حرام عالية.

قوله (وَمَنْ خَلَفَ لاَ يَشْرُبُ مَنْ دَجَلَةً فَشَرِبُ مِنْهَا بِاللهِ لَمْ يَخَسَفُ حَتَّى يَكُوعَ فِيهَا كُرْغُ عِلْدُ أَبِي حَسَفَةًى وهو أن ساشر المناء نعيه، بون أعده بيده، أو باناء لم يحسن. وقال أبو يوسف ومحسد: بحشت بالكرع والاعتراف بالبد والإناء.

والأسل أن البين عدد إذا كابت في حقيقة مستحية وبحاز متعارف مستحيل حللت على الهميدة وبرن البين عدد إذا كابت في حقيقة مستحية وبحاز معموم أن الحكوم الدحلة هو الحقيقة، وهي مستعيلة متعارفة يقعلها كثير من طناس، والحاز أيضاً متعارف، وهو أن يأحد منها بإناء، محملت عدد على الحقيقة، وعد مد، على الأمرين، فإن شرب من يواحد في بحث وحاعاً سواء كرع فيه أو شرب منه برناه؛ لأنه لو يشرب من دجلة وإنما شرب من عيره كمن حلم، لا يشرب من هذه الكور، أو من هذا الإلك، محوول مايه إلى كور أحر، أو إناء أحر، فإنه لا يحت بشرب ذلك. أما إذا حلف لا يشرب من ماء دحلة، فاستفى له من نهر يأحد شها طنب البير الذي يأحد من نه دحلة، فاستفى له من نهر يأحد شها،

سورة الأشاق: 55.

482 كتاب الأيمان

قوله: ووَلُوْ خَلَفَ لاَ يُشَرِّبُ مِنْ مَاءٍ دِجَلَةً فَشَرِبَ مِنْهَ بِإِنَاءٍ خَسَفَى؛ لأنه شرب ماء مصاماً إلى دجلة فحنت.

ولمو حلف لا يشرب ماء من دجلة ولا بنة له فشرته تنها بإناء لم يحنث حتى يضع هاه مي الدجلة؛ لأنه لهما ذكر من وهي للتبعيض صارت البمين على البير علم يحنث لملا بالكرع، وإن حلف لا يشرب من هذا الجب، فإن كنان معلومًا، فهو على الكرع لا عبر عند أبي حتيفة.

وقال أبو يوسف وعمد: على الكرع والاعتراف، وإن كان غير معلوء، فعلى الاعتراف وإن كان غير معلوء، فعلى الاعتراف بالإجماع، وإن حلم لا يشرب من هذا النبر، أو من ماء هذا المتر، فيهو على الاعتراف؛ لأن الحقيقة غير متعارفة فيها، فحسلت البسين على المحاز، فإن تكلف وكرع من أسفلها، اعتلموا فيه والصحيح؛ أنه لا يحسب.

قرله (وَمَنْ خَلَفَ لاَ يَأْكُلُ مِنْ هَذِهِ الْحِنْطَةِ فَأَكُلُ مِنْ خَيْزِهَا لَمْ يَحْسَثُ) عبد لبي حبعة، ويشا يحت إذا تصميها الآن لها حقيقة مستميلة، فإنها نظى، وتغلى، وتؤكل فضماً، والحقيقة مقدمة على الهار.

وعندها: بعنت إذا أكتها خبراً، أو فصناً، وهو الصحيح لعنوم الحاز، والخلاف فيما إذا لم يكن له به، أما إذا نوى أن يأكلها حناً، فأكل من خبرها لم يعنت إجماعاً.

و(در حلف لا ياكل من هند الخنطة، فأكل من مولقها لم يحنث عمد أي حدهة على أصله أن اليمين تحمل على الحقيقة، وخيقتها أن تؤكل حيًا.

وقال عبد: يحت كنا أي آخر على أصله.

وأما أبو يوسف; فينهم من قال: هو مع محمد كما في الحر.

وذكر في الأصل أنه مع أي حيفة، وفرى من الخبر والسويق؛ لأن الحبر يسمى خطة بجازاً بقال خبر خطة، والسواق لا يسمى نذلك. وأو خلف لا يأكل من هذه اختطة فروعها وأكل من علنها لم يعنث.

قوله: رَوَإِنَّ خَلَفَ لاَ يَأْكُلُ مِنْ فَقَا النَّقِيقِ فَأَكُلُ مِنْ خَيْرِهِ خَسْنَهِ؛ لاَن العادة اكله هكذا، وليس له حقيقة تعرف غير ذلك، وهذا إذا لم يكن له نيف فإن نوى أن يأكله عينه لم يحنث إذا أكل من حزود لأنه نوى حقيقة كلامه

قوله: ووَلُوُ اسْتَقَهُ كُمَّا هُوَ لَمْ يُخْسَنُ؛ لأنه لم نمر هعادة باستعماله كذلك؛ لأنه ماله عار مستعمل، وليست له حقيقة مستعملة نباولت اليمان الجاز بالإجماع والدقش جذه فلمرالة، وكانا بو حلف لا يقس هذه القرل، فتعمو به قبل أن يُسح لم يحنث لما ذكرانا. وان حلف لا یاکار هذا اللین، او هد العسن، او هذا اخل فاکله بخیر، او هر حمث. وانه شربه لو بحده، لان اشترات لا بسمی اکالاً.

ولو حلف لا يأكل هذا الحز فجففه ودفه وشربه لم يحنث؛ لأن هذا شرب وليس بأكل.

وازن حالف لا بأكل عنباً فجعل بعضه وبرمي بنطله وبينع عاده لم يحسك مي الأكل ولا مي الشوب؛ لأن هذه ليس بأكل ولا بشرب، وإنما هو مص.

ومو حمل لا یکن سکراً فحمل ای فیه سکرتی و ممل بنایع مایاها حتی ذایت او بحشاه الآنه حین اوصالیه این حوامه وصلت و می مما لا بنانی هیها المضاد.

وقو حملت لا يدرق قداء فتنصيص للرصوء تم يحدد؛ لأن المقصود به التطهير. دون معرفة الطعير

ولو حسم لا ياكل طعاماً فاكل عبراً، أو الحماً، أو شراً وتاكيه حسمه؛ لأن الطعام كل ما يطمع ويؤكل بنفسه، أو مع غير، والإدام يسمى طعاماً فيحسم بدء وإن أكل المليجة، أو محمودة لم يحمله لأمه لا يسمى طعاماً.

وفال خلف لا يأكل طعاماً من طعام فلان، فأكن من حله، أو ربعه أو طحه، أو أحدُ منه شيئاً بأكله نطعام نفسه حيث، وإن أحد من نيده، أو ماته فأكل به حيراً فم يحت.

ويان حلف لا تأكل مماً، فأكن موبعاً ماتوناً تسمى ولا بنه له، بإن كان السويق يحيث إذا عصر مال منه السمن منت وإلا فلا.

قوله (وَإِنَّ خَلَفَ لاَ لِكُلُمْ فَلاَنَا فَكُمْنَهُ وَهُوَ بِحَيْثُ لِمَنْفَعُ إِلاَّ أَلَهُ نَائِمْ خَلَتُ﴾ لأنه قد كلمه ووصل إلى سعه إلا أنه ثم يعهم لتومه كبد لو كبد، وهو عافل، وكذا إذا ناداه وهو بحيث يسمح إلا أنه لم يعهم لقلك، وكذا أو ذل عليه البات، فقال اخالف: من هذا أو أنت، قإنه يحدث؛ لأنه مكلم أنه ولو ناداء المحلوف عليه فقال له: لبنك حيث، كذا في النهاية.

وإن حلف لا يؤم أحداً فانسح الصالاة الفساء، فجاء قوم فاقتا وا مه حات فتساء لا الاباتلة الآمه في الطاهر أمهم محنت قضاء، لكنه لم يقتمد (مامتهم، فتم يحت ديانة إن أمهم في صلاة الحمازة، أو في محدة التلاوة لم بحنث لا قصاء ولا ديامة في كل الوجودة لأن البمين عند الإمامة تسرف إلى المبالاة المعهودة العربصة والنافلة.

قوله: روايانَ خَلَفَ لاَ يُكُلِّمُهُ إلاَ بِإِدْبِهِ فَأَذِنَ لَهُ وَلَمْ يَقَلُوهُ بِيَوْتِهِ حَتَى كُلُّمَهُ خَبِثُ} هذا عندهـ.

وقال أبو يوصف: لا يحسك.

ولو حلف لا يكلم طلاماً حتى بأذلُ له زيد ممات زيد قبل أن يأدن له، فصفحا: يسقط بميته، فإن كلمه بعد ذلك لا يوضك.

وعند لبي يوسف: مني كلمه حنث.

ولو قال: إن صريتك فعيدي حر نصريه بعد موته لا يحتت، وكذا إذا حلف لا يكسود، فهو على الحية أنضأ حتى لو كفته لا يحت إلا أن يوي بالكسوة الستر، وإن قال: إن غسائتك فعيدي حر فقسله بعد موته حست. ولو حلف لا يكالمه أولاً يدخل عليه فقطر ذلك بعد موته لا يحتث.

قولمه: (وَإِذَا اسْتُخَلَّفَ الْرَالِي رَجُلاً لِلْقَلِمَةُ مِكُلُّ ذَاعِرٍ خَبِيثٍ ذَخَلُ الْبُلَدُ فَهُوْ عَلَى خَالِ وِلاَيْعِهِ خَاصِّتُهُ}؛ لأن المعصود منه دفع شره بزجره، فلا يفيد.

فالدته: بعد ولايته والروال بالموت، وكذا بالعزل ني ظاهر الرواية، فإن عزل تم علد والباً لم تعد اليسين، وتبقى البعين ما لم بعث الرالي، أو يعزل

وصورته: استحلف رجلاً لبرمعن إليه كل من علم به من فاسق، أو سارق في عشه فلم يعلم شيئاً من طلك، حتى عزل العامل من عمله، ثم علم فليس عليه أن يرفعه، وقد خرج من يعيمه. وبطلت عنه اليمين، فإن عاد العامل بعد عراله لم يكن عليه أيصاً أن يرفعه إليه: وقد بطلت بيمينه الداعر بالعين السهملة الفاحر الخبيت.

قوله: رَوْمَنَ خَلَفَ لاَ يَرَكُبُ دَائِهُ قُلاَنٍ فَرَكِ دَائِهُ عَبْدِهِ لَمْ يُخْسَتُمُ ضراد عده العاذرين سواه كنان مديرتاً ام لا، وهو فولهما.

وقال محمد؛ لأن فلناية مثك شولي، وإن أضيفت إلى العبد؛ لأن العبد وما في يده لمولاء.

قوله: ﴿وَمُنْ خَلُفَ لَا يُتَخَلُّ هَذِهِ اللَّهُ وَلَقَفَ عَلَى سَطَحِهَا أَوْ ذَخَلَ دِهَالِوَهَا خَيْثًا)؛ لأن سطحها منها، ألا ترى أن المعتكف لا يقسد اعتكافه بصفوده إلى سطح المسجد، وكذا الدهليز من الفارة لأن النار ما اختملت عليه الفائرة

وقبل: في غرفنا لا يحنث بالصعود إلى السطح، كذا في المدابد

قوله: وقُولِنَّ وَقَفَ عَلَى طَاقِ الْبَابِ بِحَيْثُ إِذَا غَلِقَ الْبَابُ كَانَ عَارِجًا لَمْ يَخَتُ وإن كان ماحل الماب (ذا خلق حنّت، وإن أدحل إحدى رحليه ولم بدحل الأحرى، إن كانت المعلم صييطة حنت، وإن كانت مستوية لا يحتث.

وفي الكرخي: لا يحتث سواء كانت منهبطة، أو مستويف وهو الصحيح، وإن

ادخل رأسه ولم يدخل قدميه، أو قباول منها شيئاً بيده لم بحث؛ لأن هذا ليس بدخول. الا ترى أن الساري لو فعله لو يقطم.

ً قوله: رَوْمَنَ خُلَفَ لاَ يَأْكُلُ الشَّاوَاءُ قَهُوا عَلَى اللَّحَمِ دُونَ الْبَادَلِيجَانِ وَالْجَزْرِي؟ لأن الشواء يراد به السجم حتى لو أكل سكةً مشويةً لا يحدث، فإن نوى كُلّ ما يشوى من بيض، أو غيره ديمو على ما نوى، لأنه شدد على نعسه.

قُولُه: (وَإِنْ حَلَفَ لَا يَأْكُنُ الطَّبِيخَ فَهُوا عَلَى مَا يُطَّبِخُ مِنَ الفُحْمِ) اعتباراً للعرف، فإن اكن سبكاً مطبوحاً لم يحست، وإن اكل طبأ مثلناً لا مرق قبه لم يحت، فإن طبح عُماً له مرق وأكل مرز مرقه حت؛ لأن العرق فيه اجزاء اللحم.

وفي الهنابيع: [15 حقف لا بأكل من هذا اللحم شيئاً، فأكل من مرقه لم بحث إلا أن ينوي المرق.

وإن حمل لا يأكل الطبيخ فأكل شحماً مطبوخاً حملت، فإن طبغ عدماً بودك، أو بشحم، أو ألية فهو طبيخ، وإن طبعه بسمن، أو زيت لم يكن طبيحاً، ولا يكوك الأرز طبحاً.

قوله: ووَمَنْ خَلَفَ لاَ يَأْكُلُ الرَّءُوسَ فَيَمِينَهُ عَلَى مَا يَكُنِسُ فِي الثَّنَالِيرِ وَآلِياعِ فِي الْمِصْوِ) الكبس هو الضم، وكان قول أبي حنيفة الأول على رؤوس الإبل وانتر والعم حاصة، ثم رجع عن رؤوس الإبل، وجعلها على رؤوس النفر والشم حاصة.

وقال أيو يوسف وعسد: هي علي وؤوس الْخَيْم حاصة.

وفي الحجندي: إذا حلف لا يشتري رأساء فهو عند أبي حنيفة: على رؤوس البغر وانفس.

وعددهما: على رؤوس الغدم لا غير، ولا يقع على رؤوس الإس بالإجماع، وهذا في الشراء. أما في الأكل يقع على الكل: ولا يدحل في اليمين رؤوس الحراد، والسماك والعصافير إيماعاً لا في الأكل ولا في الشراء، وكذا رؤوس الإبل لا ندحل بالإحماع.

وان حلف لا بأكل بيضاً ولا نية له، فهو على بيض الطبر كله الإوز والدجاج وغيره، ولا يحتث أن بيض السمك إلا أن ينويه.

قوله: رَوَانِنَ خَلَفَ لاَ يُأكُلُ خَبَرًا فَيَهِينَهُ عَلَى مَا يَغَنادُ أَهَلُ الْمِعْثُمِ أَكَلَهُ خَبَرًا) مثل الحنطة والشعير والخرة والدعن، وكل ما يخر عادة في ضلاد.

الله الذي وَفَوْنَ أَكُولُ الْقُطَائِفُ أَوْ خُبُورُ الأَرْزِ بِالْعِرَاقِ لُمْ يُخْنَثُ)؛ لأنه عبر سعاد عندهم: وإن اكله في طبر ستان، أو بي بلد عاديه يأكّلون الأرز حبراً حبث. 486 كتاب الأيمان

قوله: (و مَنْ خَلَفَ لاَ بَهِمَ وَلاَ يَشْتَوِي وَلاَ يُؤَخِّرُ فَوْكُلُ مَنْ فَعَلَ دَلَكَ لَمْ يَخْتَتُ} وَلا أَنْ يَمْوَيَ دَلْتُهُ لاَنْ حَفُوقَ هَذَهِ الأَشْهَاءَ فَرَحَمَ إِلَى الْعَائِدُ دُونَ الأَمْرِ. فَأَمَا إِذَا لَوَى ذَلْكَ حَلَثُهُ اللّهِ تَشَدُد عَلَى طَلَعَهُ وَإِنْ كَانَ الوَكُلُ هَوْ الْحَلْفِ؛ لأَنَّهُ تَشْرَهُ حَفُوقَ هَلَا العقد، وإن كَانَ أَحَالُفُ مِمَنَ حَرِثَ عَادِتُهُ إِنْ يُشْوَلِي ذَلِكَ سَعْلَتُهُ مِنْ السَّلَطَانُ ويحوهُ. فأمر عَبْرَهُ أَنْ يَعْمَلُ فَلْكَ حَلَيْهُ كَالْامِهِ. في القَضَاءُ؟ لأمَّ يَوْنَ حَقَيْقَةً كَالامِهِ.

قوله: (وإنَّ حَلَمَن لاَ يَغُولُونَ أَوْ لاَ يُطَلَقُ أَوْ لاَ يَعْتَقُ فُوكُلُ مِنْ فَعَلَ دَلَتَ خَلَتُهُ} وكانا الحَمْم والكنامة والصلح من دم العماء واحمة والصابعة والكمسوة والتعلقة؛ لأن الوكيل في هذه الأشياء سفير والعبر، وطفا لا يشيقه إلى نصله لا يقول. تروحت، ولهما يقول: روحت قالالله وطلقت الرأة فلان. وحقوق العقد واحمة إلى الامر لا إليه، فإن قال الأمر: نوبت أن إلى ذلك بعصى لا يعنى في فعصاء، والدين فيما يه ولين الله نعالي.

وانو حلق، لا يضرب عنده أولاً يدبع شاته، بأمر (بساناً ففعل دلك حنث، وإن قال: نويت أن أنه بعسي دير تي الفضاء

وفي اهداية إذا حنف لا يضرب ولدد، فأمر إنسانًا فصرته لم يحتث؛ لأن منفعة ضرب الوفد عائمة إلى الوفد، وهو الناديم والتقيم، فلم ينسب تعله إلى الأمر مخلاف الأمر بضرب العبدة لأن منفعاه الالتمار أأمره، فيصاف العمل إليه.

وان حمل لا يزوج انته المعيرة بأمر إجلاً يروحها، أو زو مها , عل بعر أمره، فأجاز، فإنه يحيث؛ لأن حقوق العقد بالعافد، تتعلقت بافيز.

ولو حلف لا يؤخر عن فلال حقه شهرةً فلم يؤخره شهراً، بل سكت عن تفاصيع، حتى فضى الشهر لم يحت؛ إذا الناخر هو الفاحل، وبرك الفاض ليس بتأخيل.

وبو أن امرأة بكراً حلف أن تأدن في ترويحها، رهي بكر بروجها أبوها فسكنت، ويتها لا تعدت، والكالح لازم هاه لأن السكوت ليس واذا، وإنما أقبم هذام الإدار بالسعة.

والو حلف لا يهب له شيئًا أو لا يتنبدي عليه فدهب لد. أو فسدي عليه فلم شيل حدث، وكفه إذا حلف لا يعير، ثم قال: أغربك حيث سواء على أم لاء وأن العلك هذا من حالب واحد لا من خللين يحلاف ما إذا حلف لا يسم، أو لا يؤجر، أو لا يكاب فصل، فوته لا يجبث حتى يقبل الأحراء لأن المقسود عدلك حصول الفوضين، وذلك لا يكون الا بالإجاب والقول.

وإن باغ يهاً فيه حيار البائع، أو تُلمثنزي حنث عند محمد لوجوب الشرط وهو البيم، ولو يحنت عند أبي يوسف. ولما القراض فعيه روايتان عن أبي حنيفة؛ في رواية؛ كالسيع، وفي رواية، كالهمة. والطحاوي حماء كالبرع.

وقو حلف لا يتروج ولا يصني، فيو على الصحيح من ذلك دون الفاسه، لأنه : التكاح لا يطك بقاساء بخلاف فليع لأن الفرض مه تصلك، وهو بقع معامده، وكمه . الصلاة العرض منها انتقراب إلى لله تعلى، وذلك لا يورجا بالعاسد.

ولو حلف لا بصلي فكبر ودعل في الصلاة ثم يحت: حتى بركم ومسجت ولانا قال: والله لا أصلي صلاة له يحت حتى يصلي ركعتين.

وإن خَنْفَ لا يصلي صلاة، فصلي صلاة الخنازة لا بحث.

ولو حلف لا نصلي الطهر لم يحنت حتى تنشيد في الرامعة، وإن حلف لا يصوم، فأصبح تاوياً للصوم وصام ساعة، ثم أفطر حست، وأنا قال: لا أصوم بموماً لم يحنث حتى بعيوم يوماً كاملاً.

قوله: ﴿وَمَنَ خَلَفَ لاَ يَجْلُسُ عَلَى الْأَرْضِ فَخَلَسَ عَلَى بِسَاطِ أَوْ خَطِيرٍ لَمُمْ يُخَلِّتُهُ﴾ لانه لا يسمى حالساً على الأرض معلاف ما إذا حال بنه وبينها الماهه؛ لانه تبع له، ولا يعير حادثً، ولأن الحالس على الأرض هو من باشرها، ولم تحل سه وبسها حائل مغضل ناه.

قوله: (وَهَنْ خَنْفَ لَا يَجْلُسُ طَلَى سَرِينِ) أَى عَلَى هذا السَّرِيرِ (لَيَجَلَّسُ عَلَى سَرِيمِ قَوْلَهُ بِسَاطُ} أَوْ حَسِيرٍ (خَبْثُ)؛ لأنه بعد جائبناً عَنْبه.

ومعنى قوله: وعلى سويرج: أي على هذا السرير، ولهذا قال. بعد ذلك، فجعل وقد سريراً أحر لا يتصور آخر من غير أن سبقه فنه.

قولهم: ﴿وَإِنْ خَعَلَ قُوْقُهُ مَرْبِرًا آخِرَ فَجَلَسَ عَلَيْهِ لَمْ يُخَلَفُ} هذا إذا كانت بدره على سرير مدرف بأن قال: على على الحسرير لا يحت، لأنه لم نفعد على هذا السرير الحلوف عليه، وإنما قعد على عيره، فلا يحت، أنما إذا كانت يعيد على سرير منكر، الماه يحتث. وعلى هذا إذا حلم لا يتام على هذا السطح، فنني عليه سطحاً أحر، فحلس على التاني لا يحت فيا بنا.

ولو حدف لا يحتس إلى هذا الحائث، فهدم، ثم من معضه لم بحث بالجلوس إليه؟ لأنه لها الهدم وال الاسم عند، وهذا حائظ عبر لم يحلف عليه، وكدا إذا علف لا كتب بهذا القلب فكسره من الموضع الذي لم در ثم براه ثالياً لم يحدث إذا كتب به.

قُولُهُ: وَوَانَ حَلْمَ لَا بِنَامُ عَلَى فِرْنَشِ فَنَامُ عَلَيْهِ وَفَرْقُهُ قِرَامٌ حَبِثُنَّ؟؛ لأنه تبع

للعراش، فيعد مائمةً عليه، والقرام الخلس.

قوله: وَقَاِنَ جَعْلَ فَوَقَةَ فِواتُ تَاخَرَ لَمْ يُخَنَّنُ} هذا إذا حلف لا يحتس على هذا الفراش: وإنها لا يحت،؛ لأن عش الشيء لا يكون تبعاً له، وهذا عول عديد، وهو الصحيح.

وعن أبي يوسعه: محت: لأن دبك يعمل أرمادة الترفئة، فصار مائمةً على العراش. الحلوف عليه كما أثر حلف لا يلبس هذا الضيص، فبسه قوق قميص أحر أنه يحت. لذلك كدا هذا.

قوله: ﴿وَمُولَ حُمْفَ لِعِينًا وَقَالَ: إِنْ مَناهِ اللّهَ مُنْصِلاً بِيَسِيهِ فَالاَّ حِنْثَ عَلَيْهِ} سواء كان الاستشاء مقدماً أو موحراً بعد أن يكون موضولاً، وكما إذا قال: إذا شاء نقمه أو إلا أن يشاء الله أو يفضاء الله أو نفعرة الله أو بما أحب الله أو أواد الله أو إن أعاني الله. أو بعمومة الله يوبد الاستشاء، فهو مستش يسا بيته وابن الله.

قوله: ﴿وَإِنَّا خَلْفَ لَيُنْأَلِمُهُ إِنَّ اسْتَطَاعَ قَلُمُو عَلَى اسْتَطَاعَةِ الصَّحَةِ ذُونَ الْقَلْمُوقِ يعني استطاعة الحال، ومعناه: إذا له يعرس، أو يجيز أمر يسعه من رنياء، فلم يأته حست. وإن موى استطاعة القضاء من قبل الله تعالى دين فيما بهه ويس الله تعالى، ولا يعين في القصاء.

وفيل: بدين مي الفصاء أبضاً؛ لأنه نوى حقيقة كلامه، ويكفيه مي الإنيان أن يصل. إلى منزله لقيم أم لا، وكذا عبادة تقويص إدا حلف بأن يعوده فعاده ولم يؤذل أم بر في يعبه.

قوله: (وَإِنْ خَلْفَ لَا لِيَكُمْ فَلَانَ حِينَا أَوْ رَمَانَا أَوْ الْأَحِينَ أَوْ الرَّمَانَ فَهُوْ عَلَى سِنْة أَشْهُونِ هَذَا إِنَّا لَمْ يَكُنْ لِهُ بَيْدًا أَنَا إِذَا وَى شِيئًا مِيوَ عَلَى مَا نُوى. وَإِنْ قَالَ دَمَرَا، أَوَ الدَّهُونَ قَالَ أَنُو سَيْفَةً: إِنْ كَانَ لِهُ نَيْدًا فِيهِ عَلَى مَا نُوى، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِهُ نِيْدًا أَمْرِي مَا الدَّهُونَ.

وعنصها إذا قال: دهراً فهو على سنة أشهر، وإن قال: الدهر، فهو على الأمد. ومن أصحاها من قال: لا خلاف في الدهر أنه الأبد، وهم الصحيح.

أما الحبن والرمان: متارة يكونان لأقل الأوقات، كقوله تعالى: ﴿ وَمُسْتَخَى لَمْهِ حَيْنَ تُشْلُونِكَ وَحَيْنَ لُضِيخُونَ رَبِينَ ﴾ [1]. وأراد به صلاة انعصر وصلاة الصبح، ولا يحوز أن

<sup>(</sup>۱) سوره الورم: 11.

يكون دلك مراد الحالف؛ إذ لو أواده لاعتبع من كلامه بعير يعين.

وقارة يقيع على ارسين سنة، قال الله تعالى: ﴿ قَلْ أَيْنَ عَلَى الْإِنْسَانِ جِنَّ مِنْ اَلَنْهُمْ ﴾ (\*\* يعني اربعين سنة، ولا يجوز أن يكون دلك مراد الحالف أبضاً؛ إذ لو أراده لقال الداً.

وتارة بقع على سنة أشهر قال الله تعالى في المحلة: ﴿ لَوْنَ أَسَطُهُ كُلُ حَبِيٍّ ﴾ <sup>(2)</sup>، أي كلّ سنة أشهرة لأن من وقت القطاع الرطب إلى وقت حروح لمطلع منة أشهر، وهذ أوسط ما قبل: في العين، فكان أولى قال عمله السلام: واحبر الأمور الوسطماء!<sup>(2)</sup>.

ركة الزمان يستممل استعمال الحين بقال: ما رأيته صد زمان، وعنذ حين سعني حدر

قوله: ﴿وَكُلُوْلُكُ اللَّهُوا عِنْهُ أَنِي يُوسُفُ وَالْمَعْمَلُومِ بِعَنِي لِذَا خَلَفَ لَا يَكُلُمُهُ دَهُراً، قعدهما: يقع على سنة الدين

واما أبو حنيفة: فلم يقدر فنه نفدراً وهذا الإحتلاف في استكر، مو التمجيح. أما المعرف بالألف والملام طامراد به: الأبد في قولهم المشهور على حميع عسره.

وعن أبي حنمه: أن الدهر ودهراً سواء: لا يعرف تفسيره.

ولو حلف لا يكلمه حقياً، فيو على نمانين سنة، وإن قال: إلى عبد، فمو شهر فصاعفًا، وإن قال: إلى قريب فما دود التعمر.

ولو فال: لا أكسه عاجلاً، فهو على أفل س شهر.

قوله: رَوَاِنَ خَلُفَ لَا يُكُنِّمُهُ آيَاهًا فَهُوْ عَلَى ثَلَاقَةٍ أَيَّاهٍ} عَمَاراً لأقل الحمج. والنه قال: أياماً كثيرة؟

قال أبو حنيقة: فهو على عشرة أبام.

وعبيديها: هو على أيام الأسوع.

وإن قال: بضع عشرة يوماً، «بو على ثلاثة عشر؛ لأن البصع من ثلانة بلى نسعة، فيحمل على الله:

. -قوله: ﴿وَلَوْ خَلْفَ لَا لِكُلَّمَهُ الآيَامَ فَهُوَ عَلَى عَشَرَةِ النَّامِ عَنْهُ أَبِي خَيِفَةً وَعَشَقَتَ

<sup>(1)</sup> صورة الإنسان: 1.

<sup>(2)</sup> سورة اوالمين: 25.

وقع قال الشوكاني في كفوائد الاستراعة ومن (25). رواء السيقي معصافًا.

عَلَى أَيَّاهِ أُسْبُوعٍ) وإن حلف لا يكنُّمه الشيور، بهو على هنرة أشهر عبد أي حيمة.

وعنفضا: على التي عشر البيراً.

وان حف لا یکننه اقسع، او السون، فیوا علی عشر جنع، وعشر: بنان فضاعداً عند این منبقة.

وصدهمان على جبيع العمراء

وان قال. لا أكلمه مسيره فهو على ثلاث سبن بالإصاع. وإن قال: بسعاً فهو ثلاث صع بالإصاع.

اًم. إذا خلف لا يكلمه الجمع، أو حنفاً فله أن يكنمه في غير يوم الحنفة في قوهم. حيفاً، وكذا إذا نقر صوع الجمع لو يوامه صوع ما يبما.

قوقه: ﴿وَإِنَّ خَلَفَ لِأَ يُكُلِّمُهُ التَّسُهُورَ فَلِمُوْ عَلَى غَشَرَةٍ أَسَيْمٍ عِبَّدَ أَلِي خَلِقَهُ وَعَشَطُهُمَا عَلَى النِّيُّ غَشْوَ شَهْرًا؟ وقد بينه.

عال في الموافعات: إذا قال لإمراله: والله لا أكثماني ما دام أواك حين قمات أحدها، ثم كلمها لا يعدل.

ولو حلف لا يكام فلاناً فكاب إليه كالباً، أو الرسل إليه وسولاًم فكامه الرسولية أو الوماً (ليه أو أشار إليه لا يعسن والكلام يقع على الطق دون هذه الأشباء، وكمفا وقا حلف لا يحدث فلاناً، فهو على هذا.

قوله: ﴿وَإِذَا خَلَقَ لَا يَقَعَلُ كَلَا تُوكَهُ أَبِنَامُ ۖ لَانَ بِمِيهِ وَقِهِمَ عَلَى النَّهَيَ، وَالنَّيَ لا يتخصص برمان دون رمان، فحمل على النَّابِد.

قوله: (وَإِمَّا حَلَفَ لَيُقَفِّلُنَّ كَذَّ، فَقَعْلُمْ فَرَّةً وَاحِدَةً لِمُ فِي يَفِينِهُ}؛ لأن استصود إيجاد الفعل، وقد وحده، وإنها يحنت يوتوع الياس مده وذلك بمولد. أو النوات على الفعل.

فوله: ﴿ وَمَمْلُ خَلُمُكَ لَا تُخَوَّجُ القَرَائَةُ إِلَّا بِوَدُنَهِ فَادِنَ لَكِ مَوَةً وَاحِدَةً فَحَوَجَتَ ورجعت (تُمَّ خَرَجَتُ مَرَةً أَخْرَى بِغَيْرٍ إِذَّتِهِ خَنتُ أَوَّ لَا يُلَدُ مِنَ اللَّهُونَ لِهِي كُنَّ خَرُاوجٍ} على نوى الإذن موة راحدة نصدق دائد لا تصاد.

وفي الكرحي يصمك ديامة، أو قصاء

والخيلة في عدم الخيث: أن يقول. أذنت لك بالتروح في كل مرة، أو أدلت لك كلما عرجت، وإن حلف لا يتجرح امراك إلا يؤذبه فأذل لها في حيث لا سمع، يحرجك بعد الإذل حث عنفها.

وقال أبو يوماف: لا يحت.

وقوله: ورلا بد من لإذن في كل حروجه: أو نعول: أفنت لل كليم خرجت.

قُولُهُ ﴿ وَوَإِنْ قَالَ إِلَّا أَنْ آدَنَ لَكَ فَأَوْنَ لِنَ مَوْلَهُ وَاحْدَهُ فَخَرَحَتَ ثُمُّ حَرَحَتَ بَغد ذَلَكَ بِعَيْرٍ إِذْنِهِ لَمْمْ يَخِلُكُم وكد إذا ذلل حَنى ارضي، أو اللا أن أرضي، فإن نوى الإدن في كُلُّ مَرْفًا نَهْرُ عَلَى مَا نوى في قولهم حَبِعاً؛ لأنه شدد على نصب.

. . والعشاء من طالاة الطّير إلى نطق المُنن: كه عاصوه من كل الحقيق.

قال الخنصدي: وهذا في عرفهم. أما في عرفتا فوقت العشاء من بعد فسلاة العصر، فم العداء والعشاء عدارة عن الأكل الذي رقاعت به النابع في العادة في كل يلد في عالمت عادتهم. حتى أن أهل الحصر (15 حنفو، على ترك العداء، فناريها الدن لو يحتوا! لأنهم لا يفصلون الشيم من ذلك في العادة، ولو كان هذا في المادية حتوا؛ لأنه عناء عساهم.

والوالحيف لا ونفدي، وأكل والكهان أو عبراً حتى شبع لم يحدث، وكنا لحماً نقير حيزه لأن الفعالوالي عبر النوادي لا يكون إلا على الحرا.

وهن أبي بومف: في أكل الأرز والهريسة والفالوذج احست، والمنه أبضاً: في الحريسة والحاوى لا يحب

وعماء كن بلد ما يتعارفوه.

ويشترط في المعام أن يكون أكثر من نصف النسج، ولو حلاء لا ينصبح؟ قار تعامد التصاح ما وبن طلوع المدمس ومين ارتفاع الصحي الأدر.

قول: ۚ (وَالسَّلْخُورُ مَنْ نَطِيْقِ اللَّيْلِ إِلَى طُنَهِ عِ الْفَحْقِ وَلَى النَّارِ حَيْ: مَنْ حَدُ عَسَفَ اللَّيْلِ.

ولو حلمن لا بأندم دالإدم كل شيء بصلح به الحبر، وتؤكل معه محلطاً مه كالنمن والحل والزيت والمعرق والعسل، وإما ما لا يضاع به قايس بالنام عند أي حنيمة وأبي يوسف إلا أن بنونه ض الشواء والحس والنيض واسحم نميز العظوج

وقال محمد: هو الدام وإن الم ينوم والنقح إدام بالإحماع؛ الأما الا يؤكل بدهراته يحكاف البلحية وما يضاهيه، فإنه يؤكل وحدّه إلا أن ينوره، وإن ثرد حبر بماء وطفع لم يكي وداملًا الأنه حلاف العرف، وأما السمن ديكر الجحدي أنه ايس بإنام عندهما.

وقال عمد: هو إدام والفاكهة لبست بإدام إحماعاً، والنفل والطبح والعنب لبس بإدام، والنمر والحوز لبس بإدام؛ لأن النمر بعرد بالأكن في العالب. وعن أبي يوسف وعمد: أن النمر إدام؛ لأن النبي مليه فلملام: وأحدُ نقمة بيده وصرة بيده الأحرى وقال: هذه إدام هذه إ<sup>راء</sup>، كنا في الكرحي.

ران حلف لا يأكل فاكهة، فهو على ثلاثة أوجه:

إ - في وجه: يحنث إجماعاً، وهو ما إذا أكل المشمش، أو الفرسك، أو المغرجل،
 أو الإجام، أو البن، أو البطيخ، أو تحرها، وكنا قصب السكر.

2- وفي وجه: لا يحنت بالإجماع، وهو ما إذا أكل القناء، أو الحيار، أو الجنزر،
 رفحو ذلك.

3- واي وحه: احتلفوا فيه وهو الرمان والرطب والعنب؟ فعد أي جبيعة: لا يحت به الأن الفاكهة عده ما يقصد بأكله النفكه دون الشيع والرطب بؤكل للشيع والرمان لا يقصد أكله وإنما يمص، وكذا العنب.

وعندهما: كل ذلك فاكهة؛ لأنه من أعر الفواكه والنعم به يفوق النعم يعيره.

وإن حلف لا يأكل الحاوى، فهو على كل شيء حلو ليس في جنسه حامض كالحيص والعسل والسكر، فإن أكل عباً حلواً، أو رماناً حلواً، أو بطبحاً لم يحت، لأن في جنس النت والرمان ما هو حامض، وكذا الزبب لمن من الحلوى؛ لأنه في جنب - حامض، فإن أكل تباً، أو رطباً، فمن محمد؛ يحت، لأنه ليس في حنسه حامض.

وان حلف لا يأكل حلاوة، فهو مثل الحلوى، أو إن حلف لا يلبس حليًّا قلبس خاتماً من العضة لم بحنث؛ لأنه في العرف ليس بحلي حتى أبيح للرحال، وإن كان من الذهب حنث؛ لأنه حلي حتى لا يباح للرجال، وإن ليس عقد لؤلؤ غير مرضع لا بحث عند أبي حيمة، وعندمنا: يحت، والفنوى على قولهما؛ لأنه حلى قال الله تعالى:

<sup>(5)</sup> احرجه الهندي في تمسع الزوائد في كتاب الأطعمة وماب أكل الحيز بالاسر، للفظ: يؤمن عند الله بين سلام قال: رئيت رمنول الله صلى الله عليه وسقم أحمة كسرة من حير شعيره ثم أحمة عرف فوضعها عليهاء ثم قال: هذه إدام مدايه رواه أبو بعلي، وله يحتى بن العلاء، وهو ضجف.

<sup>(2)</sup> سورة الرحس: 68.

<sup>(3)</sup> سورة عيس: 27-29.

﴿ خُنُونِ مِنْ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرْ مِن دُهُبِ وَلَوْتُوا ۖ ﴾ [1]

قوقه. (وَإِنَّ خَلُفُ كَيَّقُطِينَ فَيْنَهُ لِلْى قُرِيبِ فَهُوَ ذُونَ الشَّهْنِ حَمَّا إِذَا لَمْ يَكُن لِمَّ بَاهُ. أَمَّا إِذَا كَانِتَ فَهُو مِنْنَى مَا نُوى مَا لَمْ يَكُنَّهِ الطَّاهِنِ وَكَذَا لاَقْصَتْنَ عَاجَلاً.

وقو حنف ليعطينه حقه إذا صلى التقهر، لله وقت اعظهر إلى احره.

وقو حلت ليعظينه في اول الشهر الفاحل، فله أن يعصيه قبل أن يعصي نصمه، فإن مشي نصفه فال أن يعطيه حدث.

قَوْلُهُ: وَوَإِنْ قَالَ بَنِي يُعِيدُ فَهُوَ أَكْثُوا مِنْ الشَّهُوجُ؛ لأنَّ مَا دُونَهُ يَعِدُ فَريتُ.

قوله: ووَمَنْ خَلُفَ لاَ نِسَكُورُ هَلَتِهِ الثَّارِ فَخَرَخَ مِنْهَا مِنْفُسِهِ وَلَوْكَ آهَلَهُ وَفَنَاهُهُ فيها خَسَنَهَ؛ كَمَ يَعَدُ سَاكِنَا بِشَاءِ أَمَلِهِ رَمَّاهِهُ فِيها عَرِماً.

و من حلف لا يسكن في بلد فحرح منه وترك أهله فيه ثم يحنث؛ لأنه لا يقبل لمن بالشهرة أنه مماكن في الكوفة بجلاف بقبار.

قال في الكرحي: إذا حلف لا يسكن هذه الدار، فإنه لا يتر حتى ينتقل عنها بنفسه وأهنه وأولاده الذين معه ومناعه، فإن تم ينقس دلك، ولم يأحد في النقلة من ساعه، وهو يمكنه حيث.

قال في الهداية: ولا بد من نقل كل المناع عند أبي حيفة، حتى لو بفي فيها وتد حنث.

وقال أبو يوسف: يعتبر نقل الأكثر؛ لأن بقل الكل قد بتعذر..

وقائل محمد: يعجب نقل ما يقوم به كدحدميه أي أثاث بينهم لأن ما وراء نسك ليس من المسكن، وهذا ارمق مالياس.

ويدني أن ينقل إلى موضع آخر بلا تأخر جير يبر، فإن تدنى إلى استكف أو إلى المستجدة قانوا: لا يمر فإن كرهت العرأة الانتقال معه. فنحرج هو ولي يعد لم يحت، وكما الله وحد البت معلوفاً، ولم يعدو على فنحه صحرح، وترك مناهه لم يحت، كانت اليمين في حوف الطبل، فلم يمكمه الحروج حين يصبح، أو كانت أمامته كثيرة، فعرج وهو ينقلها يقسم ويمكنه استبحار الدواب والفسالين، فلم يعمل لم يحت، وكما إذا خرج لعالم يطله، ليفل عليها شماع تم يحت.

قوله، ووَمَنْ خَمَعَ لَيُطَعُدُنَّ السُّمَاءُ أَوْ لَيْقُلسُنَّ هَذَا الْخَجُو ذَهْلِهِ الْعَقَدَتْ يَجِينَهُ

<sup>(</sup> ا) موية الحج: 23.

وْحَتْ غَفِينَهَا) أي بعد فراعه من ليسي.

وقال زفرة لا ينفد ينتده لأنه منتجل عادة، فأشبه المنتجل حققة

ولما: أن البر متصور خليفه؛ لأن الصعود التي السماء غير مستجيل، وقد صعدت الأنبياء والملائكة خليهم السلام، وإننا ينقص قدرة غيرهم، وهذا (دا أطاق اليمين، أما إذ وقتها لا يحمك حتى يدمني الوقت، كما إذا قال: لأصعمن المسلم لليوم، فإنه يحمك عمد عروب فليهمل عندممار

وقال أمو يوسف البحدث في الخال؛ لأمه إذا لم يترقب في البدين تراحمت في الحال.

وتو حلف ليشرين العالم لدي في هذا الكور ولا ماد باد تم يحت عند في حيمة وعسد ورغرة لأنه نيس هناك ماء معقود الله لا موجود ولا متوهم، فلم يتعقد يهيمه وليس هذا كس حيف ليمحدن السماء، أو ليفلين هذا الحيو فسأة لأن هذه الأهمال متوهم وجودها؛ لأنها قد ندحل نحت قدرة عادره لأن الملائكة يضعدون السماء في كل وقت، إنها المفص فدرة عرضه، فإذا كانت البسل متوهدًا وجودها العقدات بخلاف سالتا.

وقال لمو يوسف: يحت في الحازة لأن عدم الناء بؤكد شرط الخت هذا إدا لم يوفتان أننا إن قال: لأشرين الناء الذي أي هذا تلكور اليوم، ولا ماء به فهم كذلك أيضاً عناهم: لا يحت.

وعبد أبي يوسف; يحدث في الحال؛ لأن من أسله أن اليمين الموقفة إذا لم يغرف مقا
ير منطقة في الحال، فكالمه قال: لأشرس الساء السائم، ولا ساء قمه فيحدث في الحال. حذا
كله إذا حسف ولم يكن في الكوز ماء أما إذا قال الأشرس الساء الذي في حذا الكوز وقيه
ماء فانصب حث إجماعاً؛ لأن اليمين لناولت معموداً عثره موجوداً، فإذا العقدت بعيمه ثم
عدم شرط المر فحدث، فإن وقت فقال: لأشرس الماء الذي في حذا الكور اليوم، وابه ماء
فاحسب قبل الغروب لم يحدث عداهما؛ لأن اليمن لم يعمد؛ لأن المؤقفة يتعلق العقدها

عندمند. فكأنه قال سند الغروب: لأشران العام الذي في هذا الكوز ولا عام فيه: أن يسم لا تعقد سدما.

وقال أبو يوسني: يحنث عبد العروب, وأما نو الصب بعد الفروب يحنث لجماعاً! إنّ السبن العقلات بالإلفاق، ثم عدم شرط البر تحدث

قوله: ووَمَنْ حَمَّفَ لِتَقْصَيْنَ فَعَانَ لَابُنَّهُ الْيَوْمُ فَفَضَاهُ لَمُ وَجِدُ فَلَافًا بَعْضَهُ زُيُوفًا أَوْ

لَهُهُوْجِكُمْ أَوْ هُسَنِّحَقُهُ لَمْ يُخْفَتُمُ: لأن الريافة عيب، والعبب لا يعدم الحس، وهذا لو تحوز به صار مستوفياً، وقبض المستحفة صحيح، ولا يرتمع بردها النز المتحقق، الزيوف ما وده بين لسال، وهي دراهم فيها الشر. والنبيرجة ما طرف في عبر دار الصرف.

قوله: ﴿إِنَّا وَخَفَهُا مُتُوفَةً أَوْ رَضَاصًا خَتْ﴾ لأيما نِبنا بن جس الدراهي. السوقة صفر منوه بالفضاء وهي المتبهة.

قال في اهداية؛ وإن باعه بنبيه عملاً وقصه برا في يبيه؛ لأن قضاء الدين طريقه التقاصف وقد تحفقت يسجره البيع، وإن واحب له الدين لم يتر لعام المقاصة؛ لأن القضاء لعلم والحم إسقاط من هماجت الدين. فتم يواجد شرط التر.

الوقعة (وقعل خلف لا يقيض ذالية وزهما ذول درهم لقيض بغضة لو يختت خلى يقض بخصية فتض بغضة لو يختت خلى يقض بخصية فتضوفا إلى كله موصف العربي، آلا ترى أنه اصاف القيص إلى كله فلا يحت إلا الله ورقال بهيه وقعت على جبيم ديه أن الا يقتضه منعرفاً، فإن أصد يعتبه لم يكن آخذاً لحبيعه منغرفاً، فلا يحت على جبيم ديه أن الا يقتضه منعرفاً، فإن أصد يعتبه لم يكن آخذاً لحبيعه منغرفاً، كان قال: إن قصت مه درهاً دون درهم، فعيش حر فقيض يعتبه ومصى حدث؛ لأن من النبييش، مكانه فال: إن العدت سهم درها دون درهم، ويد اعل حدث بتعرفاً؛ لأن من شرط اليور وردم، ويد اعل حدث بتعرفاً؛ لأنه عدم شرط اليالي في أحر اللهار حدث؛ لأن يهيه واحد، على أن يأحده منفرفاً في شيوم، وقد المنتبين، ولو جعل يزمه أولاً فلو يحدث على أن يأحده منفرفاً في شيوم، وقد المنتبون المبهون.

ولو حلف لا يقارق عربهم حتى يستولي منه بالله عليه فيهرف. أو عاليه علي نفسه. أو صعة إنسان منه أو حال بينه وابنه لم يحدث؛ لأن بنينه وقعت على فعل نفسه: والم يواحد بنه معارفته معسه.

وان قال: لا يدارفني حتى أستونى انته حقى فواحد طلك منه حست؛ لأنه حلف على فعل غيره، وقد وحد شرط الحست، فحلت، كذا في شرحه.

قوله: وزايعً قبط فاينة هي وزئين لَوْ يَشَنَاعُلُ لَيْنَهُمَا إِلاَّ بَعَمُلِ الْوَرْبِ لَمْ يَخْتَكُ وَلَئِسَ ذَلِكَ بِتَقْرِيقِيءَ لأنه قد يتعار قبض الكل دفعة واحدة، فيصير هذا الفدر مستنى حد ولأن الديون، فكذا نقبض.

الوله ﴿ وَمَنْ خَلَفَ ٱلْنَائِينَ النَّصَرَاةَ فَلَمْ يَأْتِهَا حَتَّى مَاتَ خَبِتَ فِي آخِرِ خَزْءٍ مِنْ

أَجْوَاءُ حَيَاتِهِ}؛ لأن البر نسل دلك مرجو.

قال في البنابج: حتى أنه إذا حلف بطلاق الرأنه، فلا ميرات لها إذا لم يدخل فها ولا عدة عليها، وإن كان قد دحل مها طها السيرات، وعليها اللعدة أبعد الأحلين بسؤلة الفان

وثو مانت هي لم تطلق! لأن شرط البر لم ينعدو معوتها.

قال في الكرخي: إذا قال لها: أنت طائل إن ثم تأت النصرة ومات الروح قبل أن نأتيها لم تطلق، وإن ماقت هي قبل الروج في آخر حزء من أجزاء حيانها، ولم يرث الزوج منها: لأنه أسقط حقه بالطلاق، والله أعلم.

## كتاب الدعوى

جنمه دعاوي.

واللدعوى في اللغة: قول يقصد به الإسمان إيجاب حق على نجره.

وفي الشرع: عبارة عن قول لا حجة لمدعبه على دعواه حتى أن من كان له حجة يسمى عقاً لا مدعباً، ويصح أن يقال: إن مسيلية مدع للبوة؛ لأنه لا ذلالة معه، ولا يقال: إن البي صلى الله عليه وسلم مدع للبوة؛ لأن القرآن ذل على صدف، وكذا الحاكم إذا قامت عدم البينة لا يقبل للطالب أنه مدع، وإنها يقال له ذلك قبل إقامتها، ويقال: كل من ضهد على ما في يد غيره لغسه قبو مدع، وكل من شهد أن ما في يد نفسه لنفسه ديو منكر، وكل من شهد أن ما في يد غيره لغيره قبو شاهد، وكل من شهد أن ما هي يد نفسه هي يد نفسه لصره فهو مقر.

قوله وحمه الله: (الْمُمْنَعِي: مَنْ لاَ لِيجْنَوُ عَلَى الْخَصُونَةِ إِذَا فَوْكُمَا. وَالْمُمْعَى عَلَيْهِ: مَنْ يُجْنَوُ عَلَيْهَا إِذَا فَرَكُهَا) ويقال المدعى هو كل من ادعى باطأ ليزيل به ظاهراً، والهدعى عليه هو من ادعى طاهرة وقرر الشيء على ما هو عليه ويسسى السكر.

قوله: ﴿وَلاَ تُغَبِّلُ الدَّعْوَى حَتَّى يُفَاكِرِ شَيَّنَا مُعَلُّومًا فِي جِنْسِهِ وَلَلْدُوهِ) فجنسه أن يمول: ذهباً أو نصه.

وقدره أن يقول: عشرة دراهم أو حسنة دنائير؛ لأنه إنا لم يبين دلك كان بحيولاً. والحيول لا تصبح إلامة البنة عليه. ولو تكل الحصم بيه عن البنين لا يقضي عليه بشيء.

قوله: وَقُونَ كُانَ عَيْنَا فِي يَدِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ كُلُفَ إِحْفَارُهَا لِبُشِيرَ إَلَيْهِ بِاللَّغْرَى) وكذا في الشهادة، والاستحلاف، حتى يقول الساهد: إذا هذه العين حقم وكذا في الاستحلاف، لأن الإعلام باقضى ما يمكن شرط، وذلك بالإعترة في المنقول؛ لأن الذقل ممكن، والإشارة أشغ في التعريف.

قوله: ﴿وَإِنْ لَمْ فَكُنْ خَاصِرَةً فَكُرُ قِيمُتَهَا﴾؛ لأن العبن لا تعرف بالوصف، وقد تتعقر مشاهدة العين، ويشترط مع بيان القيمة ذكر الذكورة والأمولة.

قوله: (وَرِفَا ادَّعَى عَقَارًا خَذَةَهُ وَذَكَرَ أَنَهُ فِي يَدِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَأَنَّهُ يُطَالِلُهُ فِهِ) لجواز أن يكون مرهوناً في يدم أو عبوساً بالنمن في يده، وبالمطالبة يزول هذه الاحتمال، ويذكر الحدود الأربعة، ويسكر الساء أصحاب الحدود وأسسليم، ولا بد من ذكر اجد عند أمي حنيفة هو الصحيح.

وقبل: يكتمي يذكر الأب ني هذا الموضع، وإن كان الرجل مشهوراً يكنفي بدكره، فإن ذكر ثلاثة حدود يكنفي به عندنا لوجود الأكثر خلافاً لرفر، وكما يشترط المحديد لن

الدعوى يشترط في الشهادة

قوله: ﴿وَإِنَّ كَانَ خَقُا فِي النَّمَةِ ذَكَرَ أَلَهُ يُطَالِهُ فِهِ﴾ لأن صاحب الذمة قد حضر، ضم يبق إلا المطالبة، لكن لا يد من نع يعه بالوصف ليعرف به.

قوله: وَلَمْإِذَا صَحْتَ الدَّعْوَى سَالَ الْفَاضِي الْفَدْعَى عَلَيْهِ عَسَا قَانَ اعْفَرْفَ بِيّا فَضَى غَلَيْهِ بِهَامَ دِنَ قال الددعى عليه: لا الر ولا انكر فهو مكر هندهما فيستحلف.

وعند أبي حيفة: ليس بمنكر فلا يستجلف، بل يجس حتى يقر، فيقصي عليه، أو ينكر فيستجلف؛ لأن البدين إنها تتوجه على المنكر ضربحاً.

قوله: ﴿وَإِنْ أَلَكُرُ سَأَلُ الْمُشْتَعِي الْبَيْنَةُ)؛ لأن من أصل أبي حنيفة أن لا يحلف المنكر إذا قال للمدعى: في ينه حاصرة.

قوله: رَفَانَ أَخْضَرَهَا فَضَى بِهَا وَإِنْ عَجْوَا عَلَ ذَلِكَ وَطَلَبَ لِمِينَ خَصَّمِهِ أَسْتُكُمُلِهَا عَلَيْهَا) ولا يستحلمه إلا مطابقتها لأن الاستحلال حقه؛ لأنه يحور أن يختار تأخير البين إلى ان يقدر على البينة بهذا استحلمه لم يأمن أن يرفعه إلى فاص احر لا يرى ساع البين بعد البين طفائك ولفت البين على مطابقة. ثم إذا فقع القاضى الخصومة بيمين للمدعى عليه، فالمدعى على دعواه بعد ذلك حتى لو أفام البينة معد ذلك المتى لو أفام البينة معد ذلك المتى المناسعة في الله المام البينة معد ذلك المتابقة المام البينة المدافقة البينة المدافقة المتابقة المام لا المتابقة المام البينة المدافقة المتابقة المام لا المتابقة المتا

معند عميد: لا يطير كديه.

وعند أي يوسف: يظهر.

والفتوى أنه إذا ادهى فمال من عبر سب فحلف، ثم أقام البنه لا يطير كذبه بالبنة لجوار أنه وجد الفرض ثم الإبراد.

وفي الجامع: رجل قال الامرأنه: أنت طائق إن كان لعلان على ضيء، قشهد شاهدان أن ملاناً الرضه ألفاً قبل اليمين، فقضى القاضي بالمان لا يحنث لجواز أنه وجد القرض تم الإبراء. ولو شهد أن لعلان عليه ألفاً وفضى الفاضي بدلك وحنت، كاما في النهاية.

## {مطلب عاليمين}

قوله: ﴿وَإِنْ قُالَ: لِي بَيْنَةً خَاصِرَةً وَطَلَبَ الْبَمِينَ لَمُ يُستَخَلَفَ عِنْدَ أَبِي خِيفَةً› معاه حاضرة في النصر.

وقال أبر يوسف: يستحلف.

وعن محمد: روايتان ذكره الحصاف أنه مع أبي يوسف، وذكر الطحاوي أنه مع أبي

....

وامَّا إذا كانت البية في بحلس الحكم لم يستحلف ومناعاً، وإنَّ كانت حارج العصر يستحلف إحماعاً.

وإن قال: لي بينة خالية فحلف، فإن حلم ثم حاء بالبينة حدمه إحماعاً، فإن أحضر بيتم بعد ما حلف قبلت سنتم، وإن قال: لا سنة لي على دعواي، محلفه الحاكم، ثم حاء بالبينة.

دكر الحجدي: أنها تقبل عبد أي حيمة، وقال: لا تعين

وان شرحه: تقبل.

ولو قال لا بية لي وكل بية لي، فيني زور بهدار، تم أنام بينة قبلت عمضا.

وقال عمد: لا تقال لائم مكدت لبينه بإقراره الدغلم، وهما يقولان يحور أن يكون له بينة قد نسبها: أو تكون له وهو لا يعربها بأد يكون المدعى عليه قد أقر عند رحاين بغير علم المدعى، تم علم المدعى بدلك ما سبق منا هذا القول.

قوله: ﴿ لِإَ يُرَادُ الْبُمِينُ عَلَى الْمُدَّعِينِ وَقَالَ الشَّافِعِي: قرد.

لها: قوله عليه السلام - والبيعة على المدعى، واليعين على من أحجَّر $z^{(1)}$ .

قوله: وولا تُقَمَّلُ بَيَّنَةً مَنَاحِبِ النِّهِ فِي الْمَلْكِ الْمُطَلَقِ) السطنق أن يدعي أن هذا ملكه، ولا يزيد عليه، وإن قال "ضريته أو ورثته لا يكون دعوى ملك مطلق.

عال في المداعة؛ ومنه الحارج أولى.

وقال الشافعي: يقضى بنة ذي البد لاعتصادها بالبدء فبقوى الطهوب

ولها أن بنه ذي اليد لا نصدنا أكثر مها يضدن بدن فلا معنى لسماعها، ولأن بده قد دلت على الملك، فكانت بينة الخارج أكثر إلياناً وإظهاراً.

الولد: ﴿وَإِذَا تُكُلُّ الْمُمَاعَقُ عَلَيْهِ عَنْ الْمِمِينِ قُصَى عَلَيْهِ بِالنَّكُولِ وَلَوْمَهُ مَا ادْغى عَلَيْهِمْ وَعَنْدُ النَّذَاهِمِيَّ لَا يَقْمَى عَلَيْهِ إِلَى إِنْ الْبَمِينِ عَلَى العَدْعَى، فإذا خلف فضى مله

 <sup>(1)</sup> قسال البين حيمر المبيقاتين في الدواية (175/2): حديث: والبية على قطاعية وبيجن على الد الكسران، البيانسي من حديث إلى عالى بعد وأصله في الصحيحين للمطاء وطيبين حلى المدعى. علمان.

وفي السياب: عسن عمرواين شعرت، عن أب، عن حدة عند الدارقطاني، ورادامي أحره: ولا أي القمامية، وتشرح من حديث أي خريره مثله، قال أن عدي: اضطراب فيه مسلم بن خالف، وعن برة بنت أي تجرفه احراجه الوقدي في المعاري.

به، تم النكول:

ا - قد بكون حقيقة كغوله: لا أحلف.

2- وحكماً: بأن يسكت، وحكمه حكم الأول إذا لم يكن العوس، وإلا أصم. أم الكول عند أبي حيمة. فائم مقام البقل.

وعندهما: قائم مقام الإفرار؛ لأن اللكول البت حكمة من السكاتب والسأذول والوكيل وعؤلاء لا يصبح مذلهم، للو كان بدلاً لم يضح سهم، مدل على أنه فاتم مفام الإفرار.

وقه: أن المستعى عليه قما كان بريئاً في المطاهر من الدعوى يعمل له الحيار بين (سقاطها عن نفسه بالهمين، أو بالترام الحق، وبدله علما المنار الحماها كان بالألاً قما احتاره، ولأن الواهب منا كان عيراً بين أن بهب وبين أن لا يهب، المؤا وهب كان بالألاً لما وهب ولا كمثلك الإقرار؛ لأنه إن كان حقاً وحدد عبه أن يقر مه، ولا يحل له تركه، ولان لم يكن حقاً لم بجز له أن يقر به؛ لأنه بكون كان أن ولا يحوز أن بعمد الكدب.

قوله: ﴿وَيَنْتَغِي لِلْفَاصِي أَنْ يَقُولُ لَهُ: إِنِّي أَغْرِضُ غَنْبُكَ .لَيْمِينَ لَلِأَنَّا فَإِنْ خَلَفُت وَإِلاَّ فَضَيْتَ غَلْبُكَ بِمَا ادْعَاهُ لَلِوْا كَرْزُ عَلِيْهِ الْمُرْضُ لَلاَتْ فَرَاتٍ قَضَى غَلْبُ بِالنَّكُولِ}، مَنْهُ اسْتِياطًا.

فلو قضي عليه بالنكول بعد العرض مرة واحدة حاب

وصورة العرض: أن يقول له اتفاصي: احلفٌ بالله ما لهذا عليلن هذا أسال، فإن أبي أن يحلف بقول: له ذلك في المره النانية، فإذ أبي يقول أن: بقيت الناكة، فإن لم يتعلف فضيت عميك بالنكول، فإن حلف، وإلا قصي عليه قالوا: فإذا حيف، فأقام المندعي البية قضي جا لها روي عن عمر وضريح وطاوس أبهم قالوا: البسين العاجرة لمحق إن ترد من البية العادلة.

الوله: ﴿وَإِنَّا كَانَتُ اللَّمْوَى بِكَاحًا لَمْ لِسَتَخَلَفُ الْفُلْكِرُ عَنَا أَبِي خَبِيغُةً﴾؛ وان السكول عنده بسرلة البذر، والسكاح لا يصحر لذاه.

وقائدة البسين التكول، فلهذا لم يستحلف فيه، ولا نفقه طا في مدة المسألة عن الشهود.

قال في المحترة: إذا قالت المرأة للقاصي: لا بمكني أن أنزوج؛ لأن مذا زرحي، وقد أمكر الكاح، فليطلقني لأنزوج، والروح لا يمكنه أن بطلقها؛ لأنه بالطلاق بصير مقرأ بالمكاح، فماد، بصبح؟ قال فخر الإسلام: يقول الفاصي للزرج: قل لها: إن كنت المرافي، عالت طالق ثلاثاً، فإنه على هذا التقدير لا يصير مقراً النكاح، ولا يلزمه شيء.

قوله: ﴿ وَلاَ يُسْتَحَلَفُ فِي النَّكَاحِ وَالرَّجْفَةِ وَالْفَيْءِ فِي الإِيلاَءِ وَالرُّقُ وَالاسْتِيلاَدِ وَالْوَلاَءِ وَالنَّسْتِ وَالْمُعْدُرِهِ وَهَذَا صَد أَي حَنِيعَ لَهَا بِنَا، أَن فَائِدَة طَيْمِينَ النَّكول، وهو نائم مقام طيال حَدْدًا وهذا الأعياد لا يصح بدفا.

وصورة عدّه السنائل إذا قال شا: بلغك التكاج، تسكت نقالت: رددت، نافقول تولها، ولا يدين عليها، وكذا إذا تدعث عي التكاج عليه، بالتكر لم يستحلف.

وصورة الرجعة: أدعت عليه قبل انقضاء عدتها أنه راجعها في العدة، أو أدهى هو «لك عليها.

رصورة الفيء: ادهى الدولى عليها بعد انقضاء العدة أنه فاء إليها في المدة، أو هي ادعت فلك عليه

وسورة الرق: ادعى خلى عبول أنه عبده أو ادعى الهبول أنه مولاه، وأنكر الآخر

وصورة الإستبلاد; ان تقول الجارية: أنا أم ولد لمبولاي، وهذا ابني منه وأمكر المبولي. أو ادعث 'نها ولدت منه وقداً قد مات، وأنكر المبولي.

وأما المولى إذا ادعى الاستيلاد ينبت بإقراره ولا يلنفت إلى إنكارها.

فقى هذه للمسائل يتصور الدعوى من الجانين لا في الاستبلاد خاصة.

وصورة الولاء: ادهى مجهول على معروف أنه أعتف، أو ادعى السعروف عليه ذلك. أو كان ذلك في ولاء لموالاة.

وصورته في النسب: الذعب على بحيول أنه ولده بأن قال: هذا ابني وهو ينكر، أو يدهي هو عليه.

وأما الخفود: فأجعوا أنه لا يستحلف قيها إلا في السرقة، فإنه يستحلف فيها لأجل المال.

وصورته: تدعى على آخر سرقة، فأنكر، فإنه يستحلف فيه بالإجباع، فإن نكل لم يقطع، ويضمن المال، وكلما اللعاق لا يستحلف فيه بالإجماع؛ لأنه في معنى الحدود.

وصورته: ادعت على زوجها أنه فذفها، وأرادت استحلافه، فإنه لا يستحلف.

تم معنى قوله: ولا يستحلف في التكاجع: يعني إذا لم يقصد به المنال. أما إذا قصد به ذلك وحب الاستحلاف بأن ادعت أنه تروجها على كذاء وأنه طاقها قبل الدحول قلومه نصف سهرها، فإنه يستحلف فا بالإجاع، وكذا إذا قصد الإرث والتفقة، كذا في

المصفي

قوله. (وقال ألو ليوسلف ولمجتند ليستخلص في ذلك كله إلا في المخارم والمُغان) والعنوى على فولمسا ذكره في الكسنو، ودين؛ لأن البكول عليمما يترار. والإفرار يجري في هذه الأشياء، لكنه إقرار فيه شبهة، والحدود مدرئ بالشبهاب، واللمان في معنى الحد.

وأما لاعوى الفصائل فستحلص فيها السحساناً؛ لأن فني عليه السلام الشحلف في القسامة، فإن كانت دعوى الفساعي في الفس، دائنج الدعي عليه من البعين حس حتى يحقف، أو يقرا لأن حرمة النفس استعطمت، فلم يحكم فيها بالنكول. يعني 13 حلف، فإنه يمرأ، وإن تكل لا يقضى عليه بشيء، ولكنه تحسن على غراء أو تحالب، وهذا قول أي حسمة.

وعنفصان يقصي عليه بالدية إذا بكلي

وقال زفر: يقطى عليه بالقصاص، ولاه أذات القساس ديمة دواء العمل، فإنه إذا حلف فيها برئة، وإذا تكل اقتص مه مدالي حيمة.

وعنفها: عصى عليه بالأرش.

قال في السطوعة:

. وفي النفوس احكم بالملاف . وبالنكول العال قالا فيهما يقتص بالكول في الأطبرات. تحمل كي عار أو كي يصنما

## {مطلب فيما يدعيه الرجلان}

قوله، رؤوداً الأغلى النَّانِ غَنَا فِي لَدَ رُجُلِ وَاحِدَ وَكُلُّ وَاحِدَ يُؤَعِّنِ النَّهِ لَهُ وَاقَامَا الْبَيْنَةُ قُضِي مِنَ بَيْسُهُمُّا) يعنى إذا ندعها ذلك مسكاً مَشْدَهُ. ولا تَارِبَعَ معهما، أو كان الربخهما وتحمَّدُ دن كانت بهم أحدهما السبق تربيعاً مبنى له عمدهما.

وقال محمد: يقضى اية بنيسا نسمين، وإن أرخ أحدهما ولم يؤرج الأخر. فهي يتهما تصفان عند في حيفة ولا عبرة للوقت.

وقال أبو توسعت: يقصي مها فصاحب الناريخ.

وقائل محمد بقصى جا للدى لم يؤرخ، رهذا إذا كانت المبر في بد ثابت. أما إذا كانت في بد الحدمية قضى جه للحارج إلا أن يذكرا باريحاً باريخ صاحب البد أساق. محيفه يكون صاحب البد أولى من الخارج.

الموله: ﴿وَإِنَّ ادُّغَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِكَاحِ اشْرَاهِ رَافَعَا الْبَيْنَةَ لَمْ بِقَصَ بواجدةِ من

الْمُتَّنَيْنِ) لتعذو العمل جماه لأن انحل لا يغيل الاشتراك.

قُولُه: ﴿وَرَجْعَ إِلَى تُصَلِيقِ الْمَوْأَةِ لِأَخْلِقِهَا ۚ فِيْنَ لَمْ تَصَدَّقَ أَحَدًا مَنْهِمَا فَرَقَ بِيَنْهِمَا وبينها، فإن دخلا بها، فعلى كل واحد منهما نصف الدير، فإن حانا فلها نصف العبر، ونصف هبرات كل واحد منهما، فإن مانت هي قبل الدخول، قطى كل واحد منهما تصف الدينين، وإن مات أحدهما فقالت العراة: هو الأول فلها العبر والعيرات.

قال في شرحه: وإنما يرجع إلى تصديقها إنا لم تكن في بيت أحدهماء أو لم يدخل نها، أو لم يكن وانت أحدهما أميق، نإنا وحد أحد هذه الأشياء فصاحبها أولى.

قُولُه: (وَإِنَّ ادْعَى النَّانَ خَلَى رَجْعَلِ كُلُّ وَاحِدَ مِنْهُمَا يَرْعُمُ أَلَّهُ النَّفَرَى مِنْهُ هَذَا الْقُلْلَةُ) مِنْهُ مِنْ صَاحِب قَلِه (وَأَلَّانَا النَّبُئَةُ فَكُلُّ وَأَحَدُ مِنْهُمَا بِالْحَيْلِ إِنْ شَاءَ أَمَالُهُ النَّبُئَةُ فَكُلُّ وَأَحْدُ مَيْمًا مِاقَدَ عَلَى الْحَمَلَة، وقد لِصَافَ الْفَيْدِ يَنْهُمُ النَّمْنِ وَإِنْ شَاءً لَوْلَامٍ، لأن كُلُ واحدُ مَيْمًا مَاقدَ عَلَى الْحَمَلَة، وقد مَلُمُ له نصفها، ولم يسلم له الباني، مكان له الحَيْلُ بين الأعدَ واقرَف. هذا إذا لم يؤرحه نؤن أرحا فأسفهما تاريحاً أولى، وإن أرخ احتما ولم يؤرخ الأخر قضى به قصاحب التاريخ يخلاف ما إذا ادعها تلقي الملك من رجلي، فإنه هناك إذا أرخ أحقها ولم يؤرخ الآخر، فيو بنهما فصفان.

قوله: وقَانَ قَضَى به الْفَاضِي يَنْتُهُمُا فَقَالَ أَخَلَفْتِ: لاَ أَخَفَارُ} أَي لا احتار المعتف يتصف انسن ولَّمْ يَكُنْ للأَخْرِ أَنْ يَأْخَذَ جَمِيعَةً} هذا إذا كان بعد القضاء. أما إذا احتار أحدهما الترك فيل أن يقضَى فقاصى فللأعر أن يأخذ الحسيع محميع النسن.

قولمه: ووَالْوَّ ذَكُرُ كُلُّ وَاحِدٌ مِنْهُمَا تَاوِيحًا لَمْيَوَ اللَّوْلُ مِنْهُمَّا)؛ لأنه أتبت الشراء بي زمان لا ينازهه فيه أحمد وبرد الدَّيَعُ على النابي النمن الذي دُنِّمه إليها الآله دفع ذلك لمايه ليسلم له للمبيع، فإذا لم يسلم له كان له الرجوع.

قوله: ﴿وَإِنْ لَمْ يَغَكُّرُا قَارِيخًا وَمَعَ أَخَلِهُمَا فَيْضٌ فَهُوْ أَوْلَى} مصاه: انه في يده؛ لأن شكته من فيضه دليل على سبق شراقه، قان ذكر صاحبه بعد ذلك وقتاً لم يلتفت إليه إلا أن يشهدوا أن شراء، كان قبل شراء الذي هو في يتده؛ لأن الصريح يعوق الدلالة.

قوله: وَقَانِهُ الْأَعْنَى أَخَلَفُنَا شَرَاءً وَالْأَخْرُ هَيَّةً وَقَيْطَا مِعناه: من واحد. أما إذا كان من تلب إذا كان من تلب أن المن تقبل المبتان ويتصف (وَإِنْ أَقَامًا البَّنَةُ وَلاَ تَارِيحَ مُعَيِّمًا فَالشَّرَاءُ أَوْلَى)؛ لأنا إذا لم تعلم تاريحيما حكمنا يونوع المقدين معا، وإذا حكمنا بهنا معاً تلنا: عقد المبتراء يوجب الملك، إلا بانضمام القيش، فسين المبتراء يوجب الملك، إلا بانضمام القيش، فسين المبلك في المبترا في المبتراء وكان أولى.

قوله: رَوْإِنَّ ادْغَى اخْدَهُمُّ السُّرَاءُ وَادْغَتْ اشْرَأَةً أَنْهُ فَزَوْجُهَا عَلَيْهِ فَهُمَّا سُوّاءً، هذا قول أبي يوسف، وقال: الشراء أولى من النكاح، وفا عنى الروج الفَهنة الآن من أهله تصحيح البنتان ما أمكن، ويمكن نصحيحهم هنا بأن يقال: الكاح لا يحتاج إلى تسمية عوص في صحته، والمنع لا يند من تسمية العوص في صحته، فضار عقد البيع معقداً على المسمى، والمكاح متعقداً على عير المسمى، وترجع المواتة نقيمة العبد على الزوج؛ لأن سبب الاستحقاق قائم، وهو النكاح، وقد تعذر تسليمه، فرجع إلى فينته.

ولأي بوسف: أنه الكاح والبيع يتساويان في وفوع الطلك بندس العقد، فهو كالبعين، فعلى هذا تأخذ المرأة من الزوج نصف الفسة.

قوله: ﴿وَإِنَّ ادْعَى أَخَلَطُمُا رَكُنَّ وَقَبْطًا وَالآخَوَ هِبَةً وَقَبْطًا قَالَوْهُنَّ أَوْلَى هِنَّ الْمِيَّةِ) يعني بغير عوض. أما إذا كانت بشرط انعوض فهى أولى؛ لأنها بيع انتهاء، والبُع أولى من الرهن.

وقوله: وفالرهن أولي: هذا (15 كانت دعواهما من واحد. أما إذا كانا من النين قيما سواء.

قوله: (وَإِنْ أَفَاغَ الْحَارِجَانِ الْبَيْنَةُ عَلَى الْمِنْكِ وَالفَارِيخِ فَهَاحِبُ القَارِيخِ الأَبْقَدِ أَوْلَى}؛ لأنه البّت أن أول العالمكين، فإن كان العُدعى به دابق أو أمة فرافق سنها أحد التاريخين كان أولى؛ لأن من الدابة مكذب لأحدها، فكان من صدقة أولى.

قُولُه: ﴿وَإِنَّ اذْغَيَّا السُّرَاءُ مِنْ وَاحِدٍ ﴿ مَمَاهُ: مَنْ عَبِرَ صَاحَبِ اللَّهِ ﴿وَأَلَامًا الَّمَيْكَةُ عَلَى تَاوِيخُونَ فَالْأَوْلُ أُولَى﴾؛ لأنه أتبه في وقُت لا صَارَعَة له فيه.

قُونه: ﴿ وَإِنْ أَقَامَ كُلِّ وَاحِد مِنْهُمُنَا بُلِنَةً عَلَى الشَّرَاءِ مِنْ آخَرَ وَفَكَرَا لَارِيخَا فَهُمَا مُوَاةً﴾؛ الأسما يتبنان السلك لياتمبهما، فيصيرا كالهما حضر: وأقاما البينة على السلك من غير تاريخ.

وقواه: هودكرا تاريخا فهما سواهها يعلي تاريخاً واجداً. أو كان أحدهما أسبق، أو. الرح احدهما ولم يؤرخ الأخر.

وقوله: وفهمنا سواءي: ويعذير كل واحد منهما إن شاء أحد النصف بنصف النس وإن شاء ترك وإن ونست إحدى البينين ولتاً ولم تؤلت الآخرى قضى بها بنهما حمقين! لأن يوقيت إحدالهما لا يدل على تهديم الملك لجوار أن يكون الآحر أندم بخلاف ما إذا كان البائع واحداً؛ لأنهما الفقة أن الماك لا بنلقى إلا من جهته، فإدا البت أحدهما تاريخاً حكم به حنى ينين أنه تقدمه شراء عبره. قوله: وَوَإِنَّ أَقَامُ الْخَارِجُ الْبَيْنَةَ عَلَى مِلْكِ مَوَاحٍ وَأَقَامُ صَاحِبُ الْبَيْ الْبَيْنَةَ عَلَى مَلْكَ أَفَلَمُ تَارِيخًا كَانَ أُولَى هذا صدهم.

وقال عُمد: لا تقبل بنة ذي اليدا وكأنهما أفتما البينة على الملك، فبكون ينهما.

قُوله: روَإِنَّ أَقَامَ الْخَارِجَ وَصَاحِبُ أَلَيْدُ كُلُّ وَاحدُ مِنْهَا بَيْنَةُ بِالنَّنَاحِ فَصَاحِبُ الْبَدِ أَرْلَى وَهَذَا هُوَ الصَّحِيجِ خَلَاقًا لَمَا يَقُولُهُ عَيْسَى بَنِ أَنَانَ أَنَّهُ تَنَهَاتُو الْبِينَانُ ويترك في بدّه لا على طريق القضاء.

وفاتفته: أنه إذا أقام الخارج بنة بعد ذلك تقبل عند ابن أبان؛ لأنه لو يصر مقضيةً عليه عنده، وعندنا: لا يضل.

قوله: ووَكَدَلَكَ النَّسَجُ فِي النَّبَابِ الْمِي لاَ تُنسَجُ إِلاَّ مَوْةً وَاسِمِدَةً، كفرل العطل ووَكُلُّ سَبَبِ فِي الْمُلْكِ لاَ يُتَكَرُّرُكَ كالأوالِي إذَا كسرت لا نعود.

ولما ألتي تنكّرو مرة بعد الحرى، فإنه بعصي به المتحارج سنزله فلملك العطاق، وذلك من الدوب المنسوح من الشعر والباء والغرس، فإن أشاكل أنه ينكرر أولاً، فإنه يرجع فيه إلى أهل اخترق، فإن أشاكل عليهم قصى به للحارج، وكال ما وصبح من الذهب، والمنطقة والحديث والصفر والمزحاج، فإنه يتكرر والا لكون يستزله النتاج، وإن كان حياً قصى به للحارج؛ لأن الحلى يصاغ مرة بعد العرى.

لَّ قَوْلِهِ: وَفَهِنَّ أَلَمُوا الْمُخَارِجُ بَيْنَةً عَلَى الْمِلْكِ الْمُطَلَقِ وَصَاحِبُ الْمِهِ بَلِنَةً عَلَى الشَّرَاءِ وقد كَانَ صَاحِبُ الْمُنِهِ أُولِي، لأن البينة الأولى إن كانت البنت اولية السلك، فهذا تلقى مُنْ

قوله: وَوَإِنْ أَلَامَ كُلُّ وَاحِدِ مِنْهَا الْمُبَلَّةُ عَلَى السَّرَاءِ مِنْ الاحْرِ وَلاَ قارِيخَ مَعْهُمَا تَهُوَّرَاتَ الْهُبْنَاسِ أَي تسافطنا ويطلنا وتركب النار في بد دي اليد، وهذا مسحد.

وقال عمد: اقص بالبيتين واحمل الحارج هو الدي اعتراه أحراً، فيكون له.

قوله: ووَإِنَّ أَقَامُ أَحَدُ الْمُدَّعِيْنِينَ شَاهِدَتِينَ وَالآخَرُ أَرْبَعَةً فَهُمَا سَوَاءً}؛ لأن شبادة الأربعة كشهادة الاندين.

قوله: ووَمَنْ الدُغَى قَصَاصُ عَلَى غَيْرِهِ فَجَحَدَ أَسَتَخَلَفَ قَاِنْ لَكُلَ عَنَ الْهِمِينِ فِيمَا دُونَ النَّفِي لَوْمَة الْمُصَاصُّ وَإِنْ لَكُلَ فِي النَّفِسِ حُسِنَ خَلَى لَفِرْ أَوْ يَخْفِضَهُ وهَذَا عَد الي حنيمة (وعَلَمُقَمَّا لِلْمُؤَمَّةُ الدُّوْمَلُ فِيهِمَا)؛ لأن الكول إفرار فيه ضبية صدّمها، فلا يتبت به القصاص ويتبت به الأرض.

ولأبي حيفة: أن الأطراف يسلك جا مسلك الأموال.

قوقه: (وَإِذَا قَالَ الْمُدْعِي: لِي أَيُنَةً خَاصَراً قُ قِلَ: لِخَصْمِهِ أَعْطِه كُفِيلًا مِنفُسِك قَلَائَةً أَيَّامٍ كَإِنَّ فَقُلَ وَإِلاَّ أَمْرٍ مِمَالزَافَتِهِ، كَي لا يذهب حقه وقوله حاصرة، أي في المصر حتى لو قال: لا ينه لي أو شهودي غبب لا يكفل، والتغدير بثلاثة أبام مروى عن أي حنيفة، وهو الصحيح، ولا قرق بين الخامل والرحيه والحفير من المال والخطير. ولا بد من قوله: في ينه حاضرة لشكميل.

قال في شرحه: يؤمر يؤعطه الكميل؛ لأنه أحف عليه من فملازمة، ولا يجبر على ذلك، فإن بعل أسقط الملازمة عن نفسه، وإن لم يفعل بفيت فمالارمة عليه.

قوله: ﴿إِلاَّ أَنْ يَكُونَ غَرِبًا عَلَى الطَّرِيقِ فَيلاَؤَمَّهُ مِفْدَارَ مُحَلِّسِ الْقَاضِي) وكانا لا يكفل إلا إلى أعر الهلس، والاستناء منصرف إليهما أي إلى أحدُ الكفيل والملازمة؛ لأن في الملازمة وأحدُ الكفيل أكثر من ذلك زيادة ضرر له بنتمه من السفر ولا ضرر في هذا المشدار.

وقوله: بملازمته ليس تصبيراً لملازمة الدنع من الذهاب، لكن يذهب الطالب معه ويدور همه أجما دار، فإذا انحبى إلى باب داره، وأراد الدحول يستأذنه الطالب في الدحول، فإن أذن له دعل معه، وإن لم يأذن له يجبسه على باب داره، ويسعه من الدحول، كذا في الفوائد!

َ ثم إذا لازم فسدعى غربته بإدن القاضي ليس له أن يلازمه بغلامه ولا بغيره، ولهما يلازمه بنفسه إذا لم يرض السدعي عليه؛ لأنه هو الخصم وحده، كذا في الفتاوي.

قوله: وَفَإِنْ قَالَ الْمُلَعَى فَلَهِ: هَلَهُ النَّيْءُ أَوْدَعَيهِ فَلاَنَ الْفَائِمِ أَوْ وَهَمْ عِنْدِي أَوْ غُعَيْهِ مِنْهُ وَأَلَامُ يُنَدُّ عَلَى ذَلِكَ لَلاَ خَطُومَةً بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفَدْعِي ركنا إذا ثال: أعارنه، أو أجرتِه وأقام بيناً الأنه أثبت أن بله ليست بد خصومة، ولا تنفع عنه الخصومة بمجرد دعواه إلا إذا ألام البينة.

وقال ابن أبي ليلي: تنطع يقوله مع يبينه.

وقال ابن شيرمة: لا تندقع عنه، ولو أقام البينة.

وقال أبو يوسف: إن كان الرجل صالحاً وأثام بينة الدفعت الحصومة، وإن كان معروفاً بالحيل لا تدفع عنه! لأن المثال قد يدفع ماله إلى مساقر يودعه إياه، ويشهد عليه، فيحتال لإبطال حق غيره، فإذا الهمه الفاصي لا يقبله، ولأنه قد يغصب مال إنسان ويدفعه في السر فلى من يريد السفر ويأمره أن يودعه إياه علانية، ويشهد عليه الشهود حتى إذا ادعاء المالك المغصوب منه يقيم ذو البد البنة أنه مودع قلان الغائب ليدفع الحصومة عن كتاب الدعوى كتاب الدعوى

غسم لإيقالهم القاصي لايقل منه

أما إنها كنان هذالاً، فإنه يقبل منه، ومو أن المبدعي إدا كان يدعي العمل على صاحب البد كما إذا قابل: عصبت مني هذا الشهيء، أو مرفقه، ادام لا نصل لهم المدعي عليه، ولا بدقع الحمومة على نصم فالإحماع، وإن أذم دو المدالمة على الوديعة، وإن قال: عسب على ما لم نسم فاعلة الدفعت بالإجماع.

قوله: ﴿وَإِنْ قَالَ: ﴿يَقَعُهُ مِنْ قُلَانَ أَفَائِبَ فُهُمْ خَصِيمٌ}؛ كَانَهُ لَمَا وَعَمْ أَنَّ بَدَهُ بَدَ مَنْكُ اعْتَرَفْ بِكُونِهُ تَصِيماً مِعَلَافٍ أَمْسَأَلُهُ الرَّوْقِ.

قوله: ووَإِنَّا قَالَ الْمُمَاعِي: سُرِقًا خِنَي وَاقَامَ الْبُنَّةِ وَقَالَ صَاحِبُ الْبُارِ: اَوَدَعِيهِ فَلانُ زَاقَاعُ النَّبُلَةُ لَهِ تُقَاعِعُ الْخَصُرِمَةِ، مِنْ تُومِما.

وقال محمد: تتدفيع، لأنه يدع الفعل عليه، يصار كما رد، قبل: عصب عني على ما لم يسم عاهله.

وهما: أن ذكر الفعل وسندعي الفاسل لا عنائه والطاهر أنه هو الذي في بده إلا أنه لم يعده دريةً للجد شمعة عدم وإدامة الديمة الستر، فقيلر كما (10 فال) سرقت معلاف الغمسية لأنه لا حد فيه، فلا يجزر هن كشفه.

قوله: ﴿ وَإِذَا قَالَ الْمُقَامِينَ الْمُقْتُهُ مِنْ فَلَاتُهُ اللَّهِ مِن رَبِدَ ﴿ وَقَالَ صَاحِبًا اللَّيَاد أَوْذَفِهِ فَلَاكُ ذَلِكَ بِهَيْنِهِ مُقَطِّتُ الْمُطُوفَةُ بَقَيْرِ اللَّهُ ﴾ لأسما توافقا على أصل الملك فيه العرب، فيكون وصوفة إلى ذي الله من حيث، فلم تكن يده يه حصومة إلا أن يقيم سِهُ أن علائاً وكله معصده لأنه الله سيمة أنه أحق بإصحافها.

## [مطلب في كيفيد اليمين والاستحلاف]

قوقه: وواليمين بالله تغالي ذونًا عبره، لعواد عالم السلام: ومن كان حاضًا وليحلف بالفراء ليدرو<sup>دان</sup>.

قرقه: وَوَيُوَكُمْ بِمُكُو الْرَصَافِهِمَ بِعَنِ سَهِانَ حَافَ العَطْفَ، مَثَلَ وَاللَّهُ لَلَّهُ لَا هو عالم العيب والشهادة الرحيم الرحس ما لمالان طلبت. ولا فمثلت هذا العال الذي ادعاء وهو كذه وكذا ولا شيء صد.

 <sup>(4)</sup> قد الله ويسل حجر المستعلان في الدرائة والله (9). حدث درس كان حاصاً بشخاص بالله أو تشور و أحدث حد الدياعة إلا السنائي عن حابث أن أمير أن معرف وقية أبو و يستخد و وظليجين من وحد أجر عبد أو و يستخد و الأحدة (1/ مع ود.)

ولدا المترف العطف، فإن النسل للكار العيف والمستحق عليه يعين والحدث، فإنه أبا وال: والله والرحمل والرحم كان أيمانًا للائدًا. وإن عنه الفاضي لم يطلط على أو والله أو يالله وفيل: لا يضط على المعروف بالصلاح، ويعلط على عيره.

وقبل: يعاط في خطير من لمال دور. الحقمو من العال

قوله: وولاً يستنخلف بالطّلاق ولاً بالغّناق، رسل: في رساما إذا الح اختسم ساح للقاصي قد يحلمه مالك. فقط أدالاة المساعى عليه بالبدين نافة تعلى وكثرة الاصاع للسب مخلف بالطفائق، كما في الحديث

وفي النهاية؛ ذكر بعصهم أن القاضي إذا حاف المدعى عليه بالتعلاق نكل لا يقصى بالتكول؛ لأيه مكل عمد هو منهي عمه شرعاً، وإن قال المدعى عليه: الشاهد كادب وأراد تعليف المدعى ما يعمم أنه كادب لا يجمع، وكنا لا يعلف الشاهد؛ لأما أمرها بإكرام الشهود، وأبس من إكرامهم استحلامهم.

لَّ قُولُهُ: (وَيُسْتَخْلَفُ الْبَنْوِدِيُّ بِاللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ الله الذي أثرال الإنجيل طلى حبسى والمعلوسي بالله الذي خَنَقُ القَالَ وَعَن ابنِ حَنِفَةَ الا يستجلف أحد إلا بالله حاصة.

ودكر المساف أن لا يستحف غير اللهودي والتصراي (لا بالله الأن ذكر الثار مع الدم الله تعطيباً قال فلا يبني أن تفكر يعلاف الكتابين! لأن كتب لله معمدة واستجف لولتي بالله تعالى خاصة، ولا يستجف بالله الدي حاق الولن.

قوله: وولاً يُخلفون في ليُوت عِنادانهميّ: كان الفاصي سنوع من ك بحضره! قوله: وولا لبحب تقييمُ البُنين على السَّسَمِ برفان ولا بِسْكانهِ؛ لأن المفسود تصليم المقسد له: وهو حاصل لدون دلك.

ُ قوله. أَوْمَنُ أَدْعَى اللّهُ اللّهِ عَنْ هَذَا عَلَاهُ بِأَلْفِ فَخَجَمَةُ أَنْسُخُلِفَ بَاللّهِ مَا تَشْكُفَ لِيْحَ فَالِمْ فِي الْمُحَالُ وَلاَ يُسْتَحْفَقُ بَاللّهُ مَا يَعْتُهُمُ أَلَّهُ مِدْ يَاعِ لِمُشْهِءَ تَمْ يَعَالُ عِنْهِ أَوْ يَرْدُ بَا مِنْهِ . .

قُولُه . ووليشتخلف على الفطيب بالله ما يستنجئ عليك إذا فده المكبل ولا ود ويمنها ولا يستخلص بالله ما تحصيت إدالانه لحياز الله يكون عصده تم رده بالده أو وهده مده أو اشتراه مده وكما دعوى الوديمة والعاربة لا يستخلف ناعدما أودعك ولا أعاراك ولكن يستخلف بلقه ما يستخل عليك رد هده الدين ولا ود فيشها، ولهذ فكر القيمة خوار أن يكون تنفت عند الدودع والمستعير بعد منهما. قوله: ﴿وَفَى اللَّهُ حَ بِاللَّهِ فَا بَيْكُمْنَا بَكُاحٌ قَائِهٌ فِي الْحَالِ؛ هَمَا عَلَى قولَ مَن يستخلف في الكاح، وإنها استحاف على هذه العالمة عوار أن يكون تروحه، ثم طلقها وبالت عنه، أز عائمه، فؤلا علمه الحاكم يقول: فرقت بسكما كما روي عن أي يوسف. وقال تعلمهم نقول الفاشي: إن كانت الرأنان، فهي بدائي.

وشعرتی بین فصاء الترك وقصاء الإلرآم آن این فصاء الإلزام إذا ادعی تمان وآمام البیته لا تسمع بینه الا بالتامی منه بخلاف فضاء النوک والم نشل بینه بدون التلقی منه بود حلقه الحاکم وقول: فرقت بسکما هاکدا روان عن آنی یواست.

وقال معضهم: هول العاضي: إن كانت امرأتك عبير طالق، فيقول الزوج: معم.

والحيلة في دمع اليمين في دنوى التكاح على فولهما أن عزوج بروج آخر، فإن بعد ما نروحت لا تستحلف للمدعن. كما في الدخيرة، ولا بعدة لحافي مده المسئلة عن الشهود، ولو كان الرواح مو العدعي رأقام البهة لا ينقة فه أحدًا؛ لأن إنكارها للمكاح أكثر من المشون.

قوله: ﴿وَلاَ يُسْتَخَلَفُ بِاللَّهِ مَا طَلَقَتُهَ ﴿ خَوَازَ أَنْ يَكُونَ طَلَقَهَ وَاحَدَهُ ثَمَّ استرجعها، أو طلقها للآلة، تو وجعتُ إله بعد ، وح.

# [مطلب في التنارع بالأيدي]

قوله: (وَإِنَّهَ كُالِمَ فَالَوْ فِي بِهِ رَجْلِ الْعَاهَا الْنَالِ أَخَلَقْنَا خَسِعَهُ وَالاَخْرُ لَطُفَهُا وَأَفَاهُ النِّبِلَةُ فَلِصَاحِبِ الْجَمِيعِ لَلاَلَهُ أَوْلَاعِهِا وَلَصَاحِبِ النَّصَاءِ لِلْغَانِ عَلَا أَبِي لأن صاحب النصف لا يزاح صاحب الجميع في النصف الباقي، فاغذه به صاحب الحسيم، والنصف الدفي استوت منارعتهما فيه، فاذان بينها تصفين، رهذه الفسمة على طويل المنازعة.

قوله: ووقَالُ أَلُو لِيرَسُفُ وَمُحَمَّلًا: هِنَ بِلْنَهُمَا أَتَلَاقُ)؛ لان صاحب الحبيع يدعى مسمين، وصاحب شنسف بدعى سهماً: الشرب كل واحد منهما بما يدعيه، وذلك اللانة أسهم وهذه الفسمة على طريق العول.

قوله: روللو كانت الغالو في أليديهما سَتِم لصاحب الْجَمِيع لِعَنْفُهَا عَلَى وَجَهَا الْقُطَاعِ: رَمُو الذِي في بد شريك (وَلِطَفُهَا لا خَلَى وَجَّهِ الْقُطَاءِ) رَمُو الذي بن يده ومعناه فضا، نراك لا فصا، إلزام.

وقبل: قصاه الرام وقبل: لأن ما تي يد كل واحد منهما بصفها، فينه صاحب محميع غير مقبولة على طبصف الذي في يدم وقبلت على النصف الذي في يد صاحبه، وينه مباحب النصاف عبر الضواة إلا النصاف في بده حكما العباحية الحسم بالتبعد المثني في يد صاحمه وبني العباض الأحرابي يده على ما كان عبام فلهذا إن فباحث الحراج بأخذ شافها على وجه القضاء، والثميم التاني بتراك في بده لا على وجه المفضاء، وهذا كله إذا الدما الميته فأما إذا لم يكن فيا بيته فلا بيان على مدعى الحميم؛ لأن مدعى النساف أفر له بصف النال، وتدعى أن السند الذي في يد عسم له، فلا حين على مدعى الجميع؛ لأن صاحب الحميم لا يدعى ذلك النصف الذي في يده ويحلف. مدعى النصف، وذا حدم الراد النام في أيديما بصدي، وإن يكل قصى له.

المسبألة: دار مي يد للالة:

أحمعوا يدعي جيعها.

رافتان: للنباء

رافائك: بصغيا.

وأفلع كل واحد منهم البنة على ما ادعاء همد أمي حبقة: نقسم بيمهم على طريق البنازعة، فتكون من أرمه وعشرين، بصاحب الحميع حمية عشر، وقصاحت التلتين منة، وقصاحب انتصف ثالانا. وطريق دلك: أنا تسمى مدعم الكل الكامل، ومدعى الثلثين اللياناه ومدمى اللصف النصري فتحفل الفاراحلي مسة لخاحسا الي اطلبي والتصف فبكوف الل بداكن واحد سهمان. ثم يجمع من دعوي الكامل والليك على ١٠ في بد اصره فالكامل يدعى كلم، واللبث يدعي لصفه؛ لأنه يعول: حقى النبتان وجدي النلت لفي لي الناث تتبقه في يد الكامل ونصفه في بد نصل وعراج النصف الناه فالنصف للكامل يلا عازعها والنصف الأغر التوت منارعتهما فله فلقلم ينهما بطلين وهو مكسره فاصرب تنين في ستة نكون النبي عشر، ويجمع بين دعوي الكامل ومصر اقلي مة في يله الليت، وهو أربعة من النبي عشر، فالكنامل بملحى كلم، وبصر يدعى ربعه: لأنه يعول: حقى النصف مئة معي ماء الثنث أربعة بقي السمامي سهمان سهم اي وقا اللبك و سهم اي ية الكامل، يسلع للالة للكامل وتبازعا بي سبيو فلاكسر، فاضرب البين في النبي عشر يكون أربعة وعشرين، فبحفل في بداكل واحد شاسة. ثم يحمع بين دعوي الكامل واللبث على الشماسة التي في يلد نصور. فأربعة مشمسة للكامل بلا منازعة؛ لأف الليث لا يدعى إلا للعنة عنشر على الكل بشمالية منها في بده، وأربعة في بد بصر واربعه في بد الكامل، فنقلت الأربعة الأحرى لينهما تصفين لامتوائهما الي المبارعة، ليحصل للكامل الله وللبت سهمان، أم يحمع بين دعول الكامل والصراعلي ما في بد الليك، فضر بدعي ربع ما في يده سيمتن فالبئة ملبت للكامل واستوب منازعتهما لي سيمين فلكل واحد مهمء فحصل للكامل سبعة ولنصر سبم، ثم يجمع بين دموى اللبت، ونصر على ما في يد الكامل فاللبث يدعي نصت ما في يده أربعة ونصر بدعي لأربع ما في بله سبمين، وفي المال معة فأخذ اللبث أربعة ونصر سبمين، ويغى للكامل سبمان، وإذا حصل للكامل مما في يد نصر منذ، ومما في يد البث سبعة ومعه سبمان، منز وللث صبة عشر وهي خسة أضاف الدار وحصل للبت من نصر سبمان، ومن الكامل أربعة فذلك منذ، وهو ربع الدار وحصل لنصر من اللبث سبم ومن الكامل سبمان فذلك ثلاثة، وهو نتن الدار. وبعد تكون من شاية محمسة الناتيا للكامل، وربعها بليث، وضبها قصر، وهذا في حنيفة.

وعلى قوضًا: تقميم الدار بنهم على طريق العول، فتصح من مانة وشابين سيساً. ووحيه: أن يحمم بين دعوي الكامل. والليث على نصر، فالكاس يدعى كله واللبث معقده وأقل مال له مصف النائء فالكامل يصرب بكله سيسنء واللبث ينصف سهم، وعالت إلى تلائده تم يجمع بين دعوى الكامل، وبصر على اللبث، بالكامل بدعي كله، ونصر يدعى ربعه وهرج الربع أربعة يشرب حدا بربعه، وحدا بكله تعالب إلى خمسة؛ ويجمع بين دعوى النبت، ونصر على الكامل، فالنبث يدعى نصف ما في بده ونصر يدهي ربعه ودلك من أرسد. ليجمل ما في يده على ارسة ،وفيه سبعة مصعه سهمانا نبيثه ورمعه سهم لنصر يبقي الربع للكامل، فحصل للالة وأربعة وحبسة وكلها متدينة، فاضرب الثلاثة في الأربعة، ثم في الخمسة يكون سنين والدار بينهم على ثلاثة، فاضرب فلسنين في ثلاثة نكون مائة وشامين يكون بهد كل واحد منهم سنون فيها في يد نصر الله للبث هشرون وثلثاه للكامل أربعون واندي مي بد اللبث حسمه تنصر وهو انتي حشر وأوبعة أضاحه للكامل وفاتك عانية واربعون. والذي في بد الكامل مصمه لميت وذلك للأون ورعه لنصر، وطلك ضمة عشر، ومقى في مده الربع حمسة عشر، فحميع ما حصل لليث خسون مرة عشرون ومرة للائون وصبع ما حصل لنصر سبعة وعشرون مرة العا عشو ومرة انصمة عشر وجميع ما حصل للكامل مائة وثلاثة مرة أربعون ومرة شانبة وأربعون وبقي ما في بده خمسة عشر. هذا كله إذا كانت الدار في أبديهم. أما إذا كانت في يد غيرهم، وإنها تقسم ينهم عند أي حبعة على التي عشر سهمة لصاحب الجميع سبعةا ولصاحب الثلثين ثلاثةا ولصاحب البصعب الباس

ووجهه: أنك نحتاج إلى حساب له ثانان ونصف وأقله سنة، باقليت يدعي أربعة ونصر بدعي ثلاثة، ولا منازعة لهما في الباقي، ودلك سهمان فهما للكامل ونصر لا يدعي إلا ثلاثة فحلا عن منازعته سهم امنوب فيه سارعة الكامل والليث، فيكون مهم بينهمة فالكسر، فصرعا الذي في منة يكول التي عشر، فالملكِّثُ لا يدعي اكثر من شابة ومصر لا يدهي أكثر من منة واربعة سلمت للكامل وسهمان بين الليث، والكامن لكل واحد منهما سهم وليقى منة استوت منازعتهم فيها، فكان لكل واحد سهمال، فأصاب الكامل صعة من التي عشر مره أربعة ومرة سهم ومرة سهمال وأصاب الليث ثلاثة مرة صهمان ومرة منهم وأساب المنهم سهمان.

وعمي قوفهما: تقسيم بينهما على للانة عشرة بطرين العول للكامل منتة ولميت أرمة ولتصر ثلاثة.

وو جمهه: ان الكامل يصرب بالكل وهو سنة؛ لأن الدار قسمت على سنة الهاجتها إلى الثلثين وفانصف، تامليك بضرب طربعة وهو الثلثان والسمر بالنصف ثلاثة والكامل يضرد، يسنة، تصار الجميع اللائة عشر.

وأما معرفة ما يخص كل واحد منهم من شدر أندار عثل أن يكون غنها ألماً فإن على كل واحد مهم من أثمن بقدر ما أصاب. فعلى قول أي حنيفة على الكامل سعة أجزاء من أني عشر من ألف وقلك حسساته وثلاثة وشانون وثلث درهم فاصرت ذلك في نفسم الألب على التي تنشر بخرج أنسم ثلالة وشانون وثلث درهم فاصرت ذلك في مبعة نصر خسساتة وثلاثة وشانون وثلث وإلى شنت علت: سبعة من ألي عشر نسعها وضعف مندمها فحد ثلك أضبة من الألمان تجده كذلك وعلى اللهذ مائان وحسول وحسول ألك تضرب ثلاثة وشانين وثلاثة وهي التي خرجت من القسم بيما في يده وهو ثلاثة تسبح مائان وخسون. وإن قلت علت المائات بيده ثلاثة من ألتي عشر وهي ربعها، فحد تلك ألسية من الألف وعلى ربعها، فحد تلك ألسية من الألف وعلى ربعها، فحد

ورجهه: أنَّ نصرت الإثنى اللذين يناه في ثلاثة وشائح، وللنه، وإنَّ نشت قت: يناه مناس اتنى فقر فحدً من الألف مناسها تجلما

وعلى قوطمه: "قسد الألف على ثلاثة عشر تصح سنة وسيعون والنا عشر حرءً من ثلاثة عشر فتصرب سهام الكامل والتعمر في دلك فيكون على الكامل أربعمانة أوواحد وستون وسيمة أجزاء من ثلاثة عشرة وعلى نصر فعفه ماكان وثلاثون وعشرة أحزاء من ثلاثة عشر وكذلك تضرب سهام الليث، وهي أربعة في ذلك أيضاً يكون ثلاثمائة وسيعة وتسمة أجزاء من ثلاثة عشر.

قوله: رَوَاؤَا تُدَوَعَا فِي ذَائِعَ وَأَفَامُ كُلُلُ وَاحِدَ مِنْهُمَا نَلِيْقَ أَلَهُ تَنْجَتَ عَلْدُهُ وَكَكُرُ، تَارِيحًا وَسِنُ النَّالِةِ لِوَاقِقَ أَحَدَ النَّارِيحَيْنِ فَهُوَ أَوْلَى)؛ لأن الحال بشهد له نَبْر سع. ولا نرى ني هذا بين أن تكون الدابة في يدها، أو في يد عيرهما. وأما إذا كان مسها يحالف اللوقاعين يطلبت الدينتان: لأنه طهر كدات الفريقين، وتترك في بد امل كانت في بداء. كذه ذكره الحكم، وهو الدينجيج.

وهي روية الأصل: بقضي جا بهجما «مهين زوانهُ أَسْتَكُلُ ذَلَكَ كَالَتُمْ لِيُسُهُمُ»؛ لأنه سقط التوقيف، وصدر كالهما لم تذكر عارجةً.

قال في شرحه: وقدا إذا ادعياها في بد طرهناه لأه كل وهجدة من البينين عكوماً نها، وقيس إحداهما أولى من الأحرى. فتستويا فيها، فكانت ينهما نصفين. وأما إذا كانت في بد أحدهما فيها منه أليد أولى، لأنه تحكوم ببيته ومعه اليت فيو أولى.

قوله: روايدًا تمازخا في ذائم أخذهما واكلية والأخر أنطقُق بهخاصة فالواكب أوَّلَى}: لأن تصرفه الفهر، وكذا (داكان احدهما رائماً في اسهراع. والاحر رداعه، فالراكب في السراح أولى: لأن فخال النا مالك الدانة برك ، على السراج ويردف غيره معه، تكان لدان.

قال اختمندي. هند قول أي يوسف..

ومنفعلة سواءا وأمالها كاما بميعاً راكبين على السرح، فيسم سواما

قوله: روكفالك إذا تنازعا بعيرًا وعليّه حمَّلُ تأخذهما قصاحبُ الْحَمِّلُ أَوْلَى} وكذا إذا كان الأحدما حتَّلَ. وثلا من كور معلى، قصاحب الحمل أولّي: لأنه هو العصرف.

قوله: وَوَزِفَا تَنَازَعَا قَمِيصًا أَخَذَهَمَا لأَسَلَمُ وَالآخِرُ مُتَعَلَقٌ بِكُمُم فاللَّابِيلُ أَوَلَى»: لأنه أطهر تصرفًا، ولو لنازعا في سابق أحدماً جالس عنه، رالاً مر معلق به فهو بمهماه لأن القعود ثيمي بهد عليه، فاستويا فيه، وكدا إذ كان توب في يد رجل وطرف مه الى بد تحر، فهما مواء.

#### (معللب في النحالف)

قوله؛ ووَرَفَّا الحُمْنَ الْمُشَارِعَانِ فِي النَّتِعِ فَادْعَى الْمُشْتَرِي ثَبْتُ وَادْعَى الْبُائِعُ أَكْثَرُ مِنْهُ أَوْ الشَّرْف النَّائِعُ بِقَدْرٍ مِنْ النَّبِيّةِ وَادْعَى الْمُشْتَرِي أَكْثِرَ مِنْهُ وَاقَامِ الخَلْفَ الْبُلِيّةَ قضى فَهُ بِهَا وَإِنْ أَفَامٍ كُنْ وَاحْمِهِ مِنْلُهَا النَّيْنَةِ كَانْتَ النَّبِيَّةُ اللّهَانِيَّةُ لِمُؤْكِرَةً أَوْلَى إِنَّا النّابُ مَمِنْكَ الرّبَافَةِ مَدْعٍ. وَتَقْبِهَا مِنْكُرُ، وَالنَّبَةِ مِنْهُ المُدْعَى، ولا بَيْهُ لَمَسْكُرَا الأَن المُجْبَاتِ.

قونه. وفَإِنْ أَنْمُ يَكُنُ نَكُلُ وَرَحِهِ مِنْهُمَا شِنَّةً قِبَلَ النَّمْشَقَوِي إِنَّا انَ تُرْضَنَى بِالغَشَ الَّذِي ادْعَاهُ الْبَائِعُ وَإِلاَّ فَسَحَنَا النَّبِعِ وَلَيْلَ لِلْبَائِعِ إِنْ النَّ تُسْلُمُ مَا ادْعَاهُ النَّشَقَوَى مَنْ الْمُنْبِيعِ وَإِلاَّ فَسَنَحْنَا الْبُنْيَعَ قَالِمَا لَهُمْ لِمُواطِنَيَا السُّمَخُلُفَ الْمُحَاكِمُ كُلُّ واحِدٍ مِنْبُسَا عَلَى فالمُولَى الإخرى: لأن كل واحد منهما مدع عالى صاححه والاحر منكر.

قوله: (يُبْتُعَنِيُ بَيْمِينِ الْمُتَشَرِي) هذا دول محمد: وهو الصحيح؛ لأن المشتري الشعمة وتكارآه لأنه معالك أولاً بالتعر

قوله: وَفَوِذَا خَلَفًا فَسَحَ الْقَاضِي الْبَيْعِ بَيْهُمَا) بعني إذا ظلما دالك. أما دون الطلب، فلا يستعُر

قوله: رَقَانِهُ تَكُلُّ أَحَلَقُهُمَا غَنَّ الْبَعِيْزِ لَوْمَةً دَغُوْى الْأَخْرِيَّةِ لِأَنَّهُ يَجَعَلُ يَاذَلَا، للم فق دعواه معارضة دعوى الاعر.

قرله: رويان اختلفا في الأجل أز في شراط الحيار أز في استيفاء بقض الخين فأرّ تخالف المنتهذا لأل هذا اختلاف في غير السفود عليه والمُعَفّوه به قُولُه والفول قولُ مَنْ يُنكِرُ الْحِيَارُ وَالأَحَلَ مَعْ يُعِينِهِ ؛ النهما بنتان مدرس الشرط وانديل الملكر العوارض، ولأن الأحل أحلي من العقد، لأنه بحور أن يحلو العقد منه، والحيار منه في قول أبي حلفة.

وقال أمو يوسف: إن كانا في بملس العذب فالفول قول مدعى الحيار، وإن كان قد العرقا فالقول فول مع بقيه.

وقال محمد: الفول قول مدعي الحيار في الحاقين. هذا كله إذا الخلفا والصبح قائم بيده.

قوله. وَفَإِنْ هَلَكَ الْمَرِيعُ لَوْ احْتَلُفًا فِي الْلَعَنِ فَائَ تَحَالُفُ عَنْدُ لِي يُوسُفُ وَالْفُولُلُ قُولُ الْمُشْتُرِي فِي الْفُمْنَ مَعَاهُ: هَمَكَ النَّسِيعُ فِي يَدَّ النَّشِيرِي بِعَدَّ فِيضَهِ.

الوله: ﴿وَمَعَ يُمُنِينِهِ} يعني إذا طَلَبِ البائع يدينه على ذلك، وإن خلف سلم ما قال المستبري، وإن بكل لزمه ما قال البالع.

لَّوْلِهُ: ﴿وَقَالَ مُحْمَدُ: يَتِحَاتُقَانَ وَيُفْسَحُ الْسَعُ عَلَى قَيِمَة الْهَالِكِ) أي يجب رد قيمت قان اختلها في مقدار القيمة بعد المحالف، فالغول قول المحتري مع بعيد.

قوله: رَوَانُ هَٰلُكَ أَحَدُ الْعَبْدَيْنِ ثُمْ اخْتُنَفَا فِي النَّصْ لَمْ يَتَحَالُفَا عُمْدَ أَي خَيفُةً} والقول قول استشرى مع بنيته (إلا أَنْ يَرْضَى الْبَائِعُ أَنَّ بَقُرْكَ حَصَّةً لَهَالِكُ} حَجَنتُك يتخلفان ويرادن اخي، ولا شيء للنائع عبر ذلك.

قولُهُ: ﴿ وَقَالَ أَلُو لِمُوسَفَّدُ يُتِحَالُهُانَ وَلِفَسْخَ أَلْبَيْغٌ فِي أَلْخَيُّ وَقِيمَةِ الْمُؤَلِكِ وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدُهِ ثُمْ إِذَا العِمْلُهُ فِي قِيمَة الفائك. ا قال في شرحه: القول فول الناتع عند أمي بوسف.

وقال محمد: فول المشتري وأنهما أقام البنة قبلت منه، وإن الذاما معاً فينة الدنع أولي.

قوله: ﴿وَإِنَّ اخْتَلَفَ الزُّوجَانِ فِي الْمَشِرِ فَادْعَى انرُوخَ أَلَهُ نَزُوجُهِ، وَأَلَفَ. رَقَالَتَ. وَأَلْفَيْنِ فَالْهُمَا أَفَامِ النِّيلَةِ فَهَلَتْ بَيْنَهُ وَإِنَّ أَفَامَا جَمِيمًا الْبَيْنَةِ وَالْبَيْنَة عنت الربادة وبينة الروح ننفي ذلك، مالشينة أولى.

قوله: روَزِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُما بَيَنَةً تَحَالُهَا عَنْدَ التي حَبِيهَةً وَمُخَمَّدُ وَلَمْ يَلُفَّتُحُ النَّكَاخُ وَلَكُنْ يُعَكِّمُ مِشَهْرٍ اللَّهِ فَإِنْ كَانَ مَقْلُ مَا اخْتَرَفَ بِهِ الرَّوْخُ الرَّ أَقَلَ فَعَنَى بِمَ الرُّوْخُ مِن مِع بِنِيدِ؛ لأن الطامر شاهد له.

قوله. ورزِنا كانا مِثَلَ لَهُ "فَعَنْهُ الْقَرَالُهُ أَوْ اكْفَرَ قَصَلَى بِنَا "فَعَنْهُ الْمَرَالُهُ) أي سع يعسها أيضاً.

قوله. (ورِنَّ كَانَ مَهُوَ الْمُثَلِّ أَكْثَرَ مِمَّا اغْتَرَفَ بِهِ الرُوْخِ وَاقْلُ مِمَّا اقْتَمَا الْمُرَّأَةُ فَعْنَى لَهَا بِمُهُمِّ الْمُثُلِّى: وَلَى مُوجَّفَ الْعَنْدِ مَمِرِ الدَّنِ وَمَا قَبِيمَة النَّفِي، وقِمَا مَقط ذلك بالسبية، فإذا احتلفا فيها ولم يكن مع أحدها عاهر بشيد له راجع إلى موجب العقد، وهو مهم النقل.

وقال أبو بوسم،؛ اللنوق تنزوج مع بعينه ما لم مأت نشيء مستنكر.

واحتلموا في المستنكر؟

فيل: هو أن يدعى ما دوق عشرة و العمة لأن فالك مستنكر في الشرخ.

وقال الإسام حواهر إاده: هو أن بدعي سهراً لا يتروج مثني عليه عاده كسا لو بادعي لتكاح على مانا درهم ومهر مدوراللب

وقال بمدينهم؛ المستنكر ما دودا لسف النهر، فإدة حاور لصف النهر أم يكن. مستنكراً:

قوله وزارًا اختلفًا في الإجازة قبل استيفاء المفقود عليه تحالفا وتراشا معناه اعتلما في الإجازة قبل استيفاء المفقود عليه تحالفا وتراشا معناه اعتلما في الديل أو في السناحرا لأنه مكر لدحوب الأحرف وإلى وقع الي الصعة بدى سدر المؤخر، وأبيما فكل ارمه دعوى صاحبه وإيهما أقلم ألية قبلت بند، فإن أخدا حيماً السه فيمه المؤخر أولى إن كان الاعتلاف في الأجراء وإن كان في السافح فيه المستاحر أولى، وإن كان فيما فلت بية كل واحد فيها بدعية من الفسل محو أن يدعى هذا شهر العشرة، والمستأجر شعرين

بحبسة يقصى بشهران بعشران

قوقه: روونُ اخْتَفَا لَغَدْ اسْتَيْغَاءِ الْمُغَلُّودِ عَلَيْهِ لَمْ يَمَعَالُنَا وَيَكُونُ الْقُولُ فَوْلَ الْهُمُشَاجِرِ مَعْ يُعِينُهُمَ لَانِهِ هُو الْمُسْتَعَلَّى عَلَيْهِ

قُولُه. رَوْإِنَّ احْتَلُمُا مِقَا اسْتَبِقُنَاءَ مُقْصَ الْمُعَقُّودَ عَلَيْهِ بِخَالِمًا وَقُسِحُ الْعَقَادُ فِيهَا بَقَيَ وَكَانَ الْقَوْلُ فِي الْمَاصِي قَوْلُ الْمُسْتَأْجِيّ سَعَ بِهِيهِ وَلَا يَسْمَلُنَاكَ مِدْهِ اللَّهِ لَيْعَاد سَامَةَ الْمُعْلِيرُ فِي كُلُّ حَرِي مِن سَلْفَقَ كُلُّهُ لِمِنْهُ الْمُقَدِّ طَيْهَا.

فولد: ووافد اختلف الدوائي والمُنكَانَفُ فِي مَالِ الْكِتَابَةُ فَيْ يُتَحَالُهُ عِنْدُ الَّتِي خَيْفَةُمْ مِنْهُ لَوْ يُتَحَالُهُا. بالدُولِ فِي لَلكَانِ فِي يَعْلُ الْكِتَابُ مَعْ يَنْتُ.

قوله: ووقال أنو يُومَلُف وَمُحمِّدً: يُفخالفان) تم نصبح الكناءة.

قولة وزارة اختلف الرُوخو، في فدع الْميت فيها يُصلُّحُ لِلوَّحَانِ فَهُوا بِالرَّحَٰنِ كالعدادة والحق واللكت والفاح ووادرس والرحي

قوله: رومًا ليُصَلِّحُ للنُسلِيُّ فَهُو الْمُعَرَاقِ كَالُوقَابِدُ، والحَمَّدِيُّ، والدَّمَلِجُ، والحرو، وقيال الحرار،

قومة (ؤه يطلّح للما فَهُوَ للوَّحَلِ) كالسرر والحمير والاسة، لأن الطاهر ال الرحل بنول الله البناء ويشربها، المال أنشر يقة سهد، ولا الرق بين ما إذا كال الاحتلاف في حال قيام هكان أو مدالمرف.

قولد: وفإناً مات احقالهما واغتبف ورقبة مع الإحرِ فيد بطلُخ المُواخل والنساء فَهُو لِلْنَافِي مِنْهَا}؛ لأنه لبد سحل دون الديت. وهما قبل أبي حياة.

قونه (وقاق الو قبوشف: بنافع تشواة ما يُجهُوّا به مثلُهُ وأَخباقي لِمُوْشَل مَعْ يُعِينِهِ)، لأن الطاهر أن العراة تأتي بالحهار من بنت أهميا، ثم فيما عدد لا مدرض لد لظاهر إسد عايد، وفاطلاق وشعوب سواء.

مقائل همده: ما شان شارخال، فهو العرجل وما كان للنساء، فلو طفراًم، وما كان يصبح لهما فهو للرحل، أو تورثه، وانطلاق والمولا، سواء، اشام الوتران حثام العورات. عدا كنه رد كانا حرين.

أما إذا كان أحدهما مبلوكًا. فانتدح ليجر الي حلل الجام! لأن الله أنوي، وللدهي معا المواد،؛ لأن لا بد للميان، محلت بد اللي عن استارش، وهمه حد أني حيفة.

وعسفان المكاتب واسأدون يمرقة العراء يأن هذا يفا مضرة اي الحصومات،

كتاب الدعوى ٦٠

فال في السطومة:

رفي متاع شيب فد تكلما

روجان مأدود وحو خصماً مذاك لمحر وقالا لهمار

#### {مطلب عِ دعوى النسب}

قوله: ووَوِهَا لاعَ الرَّحْنُ جَارِيَةً فَجَاءَكَ بَرِقَدَ فَادَعَاهُ الْبِائِعُ فَإِنَّا جَاءُكَ مِهِ لِأَقُلُ مِنْ يَئَةَ الشَّنْرِ مِنْ يَوْمَ بِاعِهِ، فَهُو النَّ الْبَائِعِ وَأَمَّهُ أَلَّهُ وَلَكِهُ لَهُ وَيُفَسِّحُ الْبَغِ فِيهِ وَيُرَفُّ الفَمْنُ، هذه ستحسان

وبنال رفر: هغونه باطبه؛ لأن السع اعتراف منه أنه عند، فكان ابن هغواه منافضاً. ولنا: أن التمال العقوق بملكه شيادة طاهر، على كونه منه؛ لأن الطاهر عدم الرعا، وإذا صحت الدعوة لسامت إلى وقت العلوق، قرير أنه بدع أم ولده، فيصلح البيعة لأن بهم أم الولم لا يعور ويرد الصن: لأنه فيصه بغير حتى.

قوله: إيال الإعاة الشكتري فع دفؤة البائع أز بفدة للاقوة البابع أرثى)؛ لأنه أست لاستادها (بي وقت العلوق) وهاده دعوة سنبلاد، وإن حامت به لأكار من سنين من وقت البيع ثم تصع دعوه الدعوة لأنه قد بوجه العبال العلوق في بلكه إلا إذا صبقه لشنزي، فعيند بنت الحسب، ويحمل على الاستبلاد الدكاج، ولا مثل البيع؛ لأنه نها أن قطوق لم يكن في مفك، فلا يب به حقيقة الدي، ولا حقه وهند دعوة تحرير، نقيا أن قطوت من من أهمه، وإن كان المنتري الاعام قبل دعوة البابع في العساقة الأولى صحار دعوته ويسام منه لأنه أن المسترية ويسام منه لأنه أن سمكن على نصحه والأنه في الملك غيره وأجلها، أم الشراعا الوعاد وهو من ملك قبل منه أن الداء البائع بعد ذلك لم تصح دعوته؛ لأنه مد على المسترية من المشرية، والموادة البائع بعد ذلك الم تصح

قوله: روايل جاءت به الأكثر من سنة أشهو ولاقل من سنتي لم تغليل دُغوى أبانع فيه إلا أن يُصَلَقُه المُشتري، لأن دعوة البابع ها دعوة ملك لا دعوة استبلاده لأنه لا تعلم أن الدلوق كان في ملكم ورد كانت دعوة مالك، فلدعوة الملك كفدق موقع وعلقه في هذه الحالة لا يقدد لأن لولد لبس في ملكم وإنها قبلت دعوله إنا صدقه مستبري لحوار أن يكون الأمر كن مال: وردًا صدفه المشتري لبت بسب توانده ويظل السبع والولد حرد والأم أم والله قبل ادعاء المشتري عد المعدين لم تغيل دعوله إلى أن السب الما ثبت من فيانه الصديق المستبري زال منك لمشتري، ولا تغيل دعوله إلى أن لا بسب ثابت من طيرة. قوله: ووَإِنْ قَاتَ الْوَلَمُ فَاذَعَاهُ أَنْاتِغُ وَقَدَ جَاءُتُنَا مَا لَاقَالُ مِنْ سَنِّهِ أَطَيْرُ لَمْ يَكُنْتُ الاستبيلاًة في الْأَقْءَ: لانها نامعة للولد. ولو يشت سنيه عا، الموت عام حاجمه أبي دملت. بلا يسمه استبلاد الأم.

قوله: وقول مائت المجلم فالمناف وقد خادت به الأقل من سنة المنابر ثنت النسب في الوقد والحقاة النابغ ونزل كل اللها وقد خادت به الأقل من سنة النابغ ونزل كل اللها في خيفة وقال الو بوسكة وتخفف وقال الو بوسكة وتخفف يزلم على الوقد وتستفيد هي الحربة من حيته لفوله عمم المسلام أصفها ولدها والماب المحتوجة والمحتوجة والمحتوجة المحتوجة والمحتوجة المحتوجة ا

قوله: ووَمَنُ اذْهَى لَسُبُ أَحِدِ اللّوَالْمِيْنَ فَبِتَ نَسَبُهُمَا مُنَّهُ. كَامِمًا مِن مَاهُ واحد والحمل الواحد لا يُشت بسب عصه دون عص، وعلى هذا بو ماع العولى الخارية وأحد التوليين، فادعى العولى الولد الباقي في يده صحت دعوله في الحَميع وقسح المبح وكاللت الأم أم ولد له.

## كتاب الشهادات

الشهادة موضوعة لتولق مبيانة لدليوناء والعمود عن الحجود، قال الله تعالى. ﴿ وَأَنْهَالُواْ رِدُوْلَنَا إِمَانُكُمْ ۗ أَنْ وَقَالَ مِنَ الطلاق: ﴿ وَأَنْهَادُوا لَوْنَ مَانَ مَنْكُمْ ﴾ [أ

و الشهادة: عبارة عن الإحبار بصحة الشيء عن مشاهد، العيان، فعلى هذا هي مشقة من ممشاهدة التي تدع عن المهابئة.

وقيل مشيقة من الشهود وهو الحصورة كان الشاهة لحضر بملس الفاصي للأداءة السمى الحاصر شاهداً» وأدوه شهادة.

ولني الشرع؛ عبارة عني إحبار بصدقي مشروط في محلس القصاء، والفطة الشمادة

ها شروط، وحساء وركل، وحكم

وسبهها طنب الباعي من الشاهد أداودار

وشرطها: العقل الكامل، والمسط، والأهلية.

وركبها: لفظ الشهادة.

وحكمهاا وحون الحكم ملي القاصي بعا تقتصيه الشهادف

قوله وحمله الله: والتشَّهَافَةُ فَرَاشَيُّ بِعَنِي أَدَوْهِمَ وَهِمَا لِمَا تَحَمَّلُهُ وَالرَّمِ حَكَمَهَا، أمَّا إذا أمْ للجميها، فهو على بن التحمل وفركه؛ لأنه القرام للوحوب، فيو كما يوجه على تقدام في الدَّر وغيره وللإنساء أن يتحرِّز عن فول الشهاد، وتَحَمَّهُا،

ومي الواقعات: را بل طلب منه أن بنت شهادته، أر بشهد على حقة ، فأبي ظال. فإن كان الطائب بجد شير، حمار له أن يشع. وإلا فلا يسعه الامتماع.

ا قوله: ﴿بُلُوامُ السُّمُواهُ أَفَاؤُهَا} بأكب نفونه: فرمن.

قوله: (وَلاَ يَسَغَيْمُ كِنْمَانُهَامُ وَالَ مِن الْهَارَةِ: ,لا إذا علم أن الْفاضي لا يعلى شهادي، وإذا تلك على المعادي، وإذا يوم الله يعلى المعادي، وإذا أن الله المعادي، وأحادو، وإذا يعلى الأعلى موادر أو كانوا، ولكن من لا يضير الحق بنهادهم عند الفاضي، أو كان يظهر إلا أن شهادته أمر ع قبولاً لا يسعه الاشاع.

وهي عمده: إذا كذي له شهود كشراء قاءها بعضهم للأداء، وهو بحد خيره لا يسعه الإمتناك.

<sup>(1)</sup> سورە سەرە: 222-

ر2) دورة العلاقة: 2

وعن محمد أيساً. أنو دعي للأداء، والقاصي من يقصي مشهادته. فكمه حلاف مناهب الشاهد، لا أرى قه أن بشهد، وإن شهد لا يأس بذلك.

قال حلما من أيوب: أنو وقعت الخصومة إلى فاض غير عدل. فله أن يكتم الشهادة، حتى يرفعها إلى قاص حدل. وكذا إذا حاف الشاهد على يفسم من ساطان حائر، أو غيره، أو لم يتذكر الشهادة على وحبها وسعة الاشتاع، وكذا و شهد مملى ناطل مثل أن نخول رحل من أهل السوى أحد سوى المحاسل مقاطعة كل شهر يكذا، فعاعي إلى أداء النسهادة عليه لم يجر له الأماء حتى قالوا: أو شهد مدلك السوجات المقلة؛ وكذا لو أثر رجل عدد الراهم، وم قيه الشاهد أن سنة من وحم باص، فإنه يبتبع من

ا قوله: وإذا طَالَبُهُمُ الْمُدَّعِيٰ حدا مان وقت الفرجية .

قوله: (وَاللَّشَاعَةُ فِي الْحَفَوهِ لِيَخْيَرُ فِيهَا النَّاهِلَّ بِيْنَ السَّتُرِ وَالْإَظْهَارِ) هذا إذا كَاتُوا أَرْبِعَهُ أَمَا إذا كَانُوا أَنِّ فَالسَّرِ وَاجِبَ اللَّهِ بَكُولِ فَدَعَّا. رَاتِنَا كَانَ اعْرَا فيها؛ لأنه بين المستين إدامة الحد والتوفي عن الهتك، فإن استر العد الحسي، وإذا أطهر فقد العهر حَمَّا فَهُ تُعْلَى: فَسَلَّكُ حَبْرُ فِيهَا.

قوله: ﴿وَاللَّمُورُ الْعَصَلُ لِللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامِ: وَمَنْ سَتَرَ مَسَلَمَاً سَتَرَهِ اللَّهِ فِي اللّ والآخرة) أنَّا والآن الإضائر حتى لله تعالى، وهو غنى عند، والسَّمَ الرَّاءُ كشف الإدمي، وهو عناج إنه لكن الرلي.

قوله. وَإِنَّا أَنَّهُ يُجِبُ أَنَّ يُشْهِدُ بِالْمُتَالِ فِي السَّرِقَةِ، لأن الدال حن الادمي. 14 سحه كسانه.

فوقه: وَفَيْفُولُ: أَخَذُ وَلا يَقُولُ: سَوْقَ إِنَّ فَوَلَهُ أَحِدُ مِنْ مُعَالِدُ مِنْ مُعَالِدًا

وفوله. لاسرفهن وجب العطيم، وقد قدت لي السنر قبط توجب الفصع، ونحب عليه النصع، ونحب عليه الشهاء ونحب عليه التساق وقد المدان. ولأن في قوله: لا يجامع الفطع، فلا تحصل في قوله: لمرى لمه لو قال: مرى وحب الفطع، والصمان لا يجامع الفطع، فلا تحصل في قوله: مرى وحبة حفه.

قوله: ووالمشَّادةُ عَلَى مَرَّاتِ مِنْ الشَّهَدَةُ فِي الرَّا يُغْتَمَرُ فِيهَا أَرْبِعَةٌ مِنْ

 <sup>(1)</sup> نسبال أن جمع المستقلان في القرابة (1712): حديث: ومن ستر عنى مستم ستر أنه تعلى عبيه أن الديا والأحرف، متمار طبيع عن أي حريرة.

الرُّجَالَ، قال الله معالى: ﴿ فَأَسْتَشْهِدُوا عَلَيْنُ أَرْنَعُهُ سَنِكُمْ ۖ ﴾ "أَا.

واعتلموا في الشهادة على اللواطا!

وبياه التي حيفة. يقبل فيه وحلاد عدلان؟ لأن موحبه المعرير عنده.

وعنتهم كالمدامل أربعه كالرباء

وأما إتيان البينمة، فالأسلح عند أصحابنا مبيعاً: أنه يقبل به هناهمان عدلانه والا نقبل فيه شهادة النساء.

 قوله: (والا ألهُمَالَ قِبِهَا شَهَافَةُ النَّسَامِ)، لأن الحدود تؤثر فيها النسبه، والنساء شهادتهن شبهة لأوا (الله مداله شهادة الرحال، فهي كالشهادة على النميادة.

قوله: ووَمِنْهَا الشَّهَادَةُ بِلَقِيَّةِ الْخَدُودِ وَالْقَصَاصِلِ يَقْبُلُ فِيهَا شَهَادَةُ رَجَّلِينَ وَالْ يَقْبُلُ فِيهَا شَهَادَةُ النَّسَاءِ، لها روي عن الزهرين أنه قال: يرمضت اللهة من لدن رسول الله صفى الله عنيه رسلم والخليتين من عدد أنه لا يحور شهادة النساء في الحاود والقصاصح أنَّ وقد قالوا: إن شهاده السناء مع الرحال نمان في الإحصاء.

وعند زفر : لا نقبل إلا الرحال، وكادفك قال أبد يو سق و عدد القبل شهادة النساء مع الرجال في تزكية شهود النساء.

وعبداي حنيفة: لا تجور.

والما المشهادة في السرقة نقيل فيها في حق العدل رحل والعركمان. ولا يضل في حق القاهم إلا رحلان علم تشهد رحل والعراقات بالسرفة فيت أندل دول الفطع.

كُولُه: وَوَهَا سَوَى فَلِكُ مِنْ الْحَقُوقَ لِتُقَلَّلُ فِيهِ وَخَلَانَا أَوْ رَجَلُ وَعَرَادُانَ جَوَاءً كَانَ الْمَعَقُ مَالاً أَوْ غَلِمْ خَلُ مَكُلُ اللّكاحِ وَالْعَنَاقِ وَالطّلَاقِ وَالْوَكَانَةِ وَالْوَصِيّةِ، وعبر ملك، والمراد بالوصية هيمنا الإنصاء؛ لأنه قال: أو غير مال، فلم كان المراد الوصية الكان مالاً.

قوله: ووَيْقَيْلُ فِي الْوِلاَدَةِ وَالنَّكَارَةِ وَالْقَيْوِبِ بِالنَّسَاءِ فِي مُؤْضِعِ لا يَطْلَغُ عَلَيْهِ الرَّاجِالُ شَهْدَةُ اللَّهِ أَدْ وَاحْلَةَعَ إِلا أَنْ الرَّبِ أَحُوطُ

وقولة: ووالعبُوب بأنساءي: يعني ودا الامي العبب بالحارية، فإن قوفُن مُعُولُ.

<sup>(</sup>ل) مورة التمام 15.

ويحلف النافع البطأ، وأما شهادة السناء و مدعل على الشيلال الدولون، فلا يصل عند أي حيمة في الحيمة في المسالة والم البلغة عليه الرحال. ثلا بد فيه من راحين، أو رحل ومراكبي، وعلمها: يشل شهادين في حق الإرث، ويكمي في دمل البراة والمنة مللها! لأبه صوت عند الولاد، وقالك الحالة لا يحصرها الرحال. وأما في حو المنالاة عليه مسقولة بالإحداج؛ لأب من أمور الدين، وأما الرحاع، فلا السل فيه الا شهادة رحاين، أو رحل و مراكبي طبعة لأبه منا يعلم عليه الوحال بدلين أن لذي الرحمة الحرم سها أنا ينظر إلى نديه ويشاهد لرصاعه.

قوله: وإلا أمة في ذلك كُلُه مِنْ الْقَدَانَةِ وَلَمْتُطَ الشّهَادَةَهِ هَمَا إِشَارَةِ الْنَ يَمِيعُ مَا قدم حتى مشرط العمالة، ولفظ الشهارة في شهادة الساء في الولادة وخبرها، هو الصحيح؛ لأمها شهادة لما فيه من معنى الإلزاع حتى احتمل منجسل الفضاء، وشرط فيه تطرية والإسلام، كنه في المفاية.

وأما لفط المشهددة، فلا بد مناه لأن الو لفظها راءة لوكيد، فإن فوله المؤاهسة به من العاط اليدين، فكان الامتناع من الكلمات بهذه الطفطة أشد، وإنعا شوطت العدالة الخولة تعالى: فوسش تؤشفون من أنسأيادة لها " أ

قال في الذخيرة؛ أحسن ما تبل في تصبير العدل أن يكون تحتبأ للكبائر، ولا يكون مصرأ على الصفائر. ويكون تدلاحه أكثر من فساده وسويه أكثر من فطفه.

وقال مي الينانيم: العدل من موابعهم عنده في بطن ولا فرح. أي لا بعثل: إنه بأكل غربه والمعصوب، وأشباء ذلك ولا يقال أنه راد، فود مواسع الطمن النفق والمرج، وهما تواجع، فؤذا سلم عميم، وعمل توابعهما كان عمالًا، والكداب من حملة الطعن في المطرب لأنه يحرج عنه.

فوله: و**وونَ فَ**لَمْ مُذَكِّرُ الشّاهِ لَمُ الْفُطُ الشَّيَّادَةِ وَقَالَ: أَغْمَوْ أَوْ أَدَفَىٰ لَمَ لَقَبَلُ شهادتُهُ»؛ لأن بهمه اللهامة لما يكن شاهدًا، لأن الله تعالى اللهر الشهادة عولا: والمشهدةُ أخَدِجِهُ أَرْتُهُ مُهِمِدَاتُهُ أَ<sup>الِ</sup>

قوله: ووَقَالَ أَبُو حَبِيقُهُ: يَقَتُصِرُ الْحَاكُمُ مَنِي طُاهِرَ عَمَالُهُ الْمُسْمِهِ) يعني لا يستال شماحتي بطعل احتصار بها، لقوله عميه طبيلام: «المستعول عاول احتصار على عاص الا

رًا) سورة النفرة: 282.

<sup>(2)</sup> **سورہ الب**ورہ کا۔

عدوياً في ندف ۽ ال

قوله: ﴿إِلَّا فِي الْحَقُودُ وَالْقَصَاصَ فَإِنَّهُ يَسَأَلُ عَنَ الشَّهُودِ﴾؛ لأنه يحال لإسفاطها فيشترط الاستعماء بيهما.

قوله: وَقُولُ طُعَنَ الْخَصَّمُ قَيْهِمُ مَثَالً خَتَهُمُ، وكنا إدا وقع لشاصي ان شهادتهم الشلك والارتياب، فلا مد أن بسال عن عدائيم فيول النهساء ولا نزول إلا بالتركية.

قوله: ووقَالُ أَبُو يُوسَفُ وَمُختَفَ: لاَ بُدَ لَاَ يُسَأَلُ عَنْهُمْ فِي السُّرَّ وَالْعَلَابِيّةِ وَمِن في جميع احقوق وسائل الحوادث سواء طعل الحصم فيهم. أو لم يطفن، والفنوى على فوضد في هذا الرمان. كذا في اهداية.

وكيفية السوال عنهم في السر والعلاية؛ أن يكتب الحاكم أساء الشهود والسابهم حتى بعرفهم العزكي، ويسأل عن حيرانهم، وأصدفائهم، ويرسل بالكتاب لابهم، فيكتب العركون الدين تحت السم العدل، ولا يكتون أبداء نحت السم الداسق سيالة لعرض المسلم.

وفي الهيارة: تركية السر أن يبعث القاضي رسوط إلى ضرعي، ويكتب إليه كما أنه للماء الشهود حتى يعرفهم، ويكب المكتوب إليه عدلاً له حرة بالمام، ولا يكون مروباً عبر عائد اللغي، لأنه إذا لم يختلطهم لم يعرف العدل من غيره، ويرد المكتوب إليه الجواب، عمن عرفه بالعدالة كتب تحت اسه هو عدل حائز الشهادة، ومن عرفه بالعسق لا يكتب شبط أعدم، إلا إذا عدله عبره، وخاف إن له أعدم إلا إذا عدله عبره، وخاف إن لم يعبر ح بدلك قصى القاصي بشهادات، محبدنا يصرح بقالك ومن لم يعرف بعدالة، ولا فسق كتب تحت اسه مستور، ويكون جميع ذلك في السر كي لا يطلع عليه، فيحدع المعدل أو يتهدد، أو وسحال إنسان.

واما تركية العلائية: فإن القاصي يجمع بين فنعدل: والشاهد، والا بد منيسة في تركية في العلائية للتغي شبهة تعديل عبره، فيقول القاضي للمعدل: هنه الذي عدله في السر، فإن قال بحضرة المدعى عليه: عم فضي عليه حنند.

وقيل: صمة التركية في العلاية أن يقول المعدل عند الحاكم: (به عدل مرضي القول جائز الشهادة.

ا فال ابن سلسة: لا بد أن يفول: هو حاثر الشهادة؛ لأن العبد قد يكون عبالاً

 <sup>(1)</sup> قال في حجر العسقلاني في الدارية (171/2): حديث: والمستقود، عدول بعصهم على جمل بلا عسوماً في قدمان في أبي شيبة من طريق عمرو من تعييب، عن أبه عن حده بعطة: عام مريفة.

وشيادته لا تجرور

وفيل: يكمي غواه: يرهو عدل: لأن احربة ثابتة بالدار، وهذا أصح، كنَّا في الهداية.

وقال أبو بوسم،: يقول في تعديله: ما أعلم منه إلا حيراً، ونو قال: لا بأس به فقد عدله وزكاه، والتوكية كانت في عهد الصحابة علائية، ولم يكن في السر تركية؛ لأثيم كانوا صلحاء، وكان المعدل لا بخاف الأذية من الشهود إذا جرحهم، وفي رماننا تركت تركية الفلامة، واكلفي جركية السر نحرراً عن الفتة والأدياء لأن الشهود يوذون الجارح.

وعن محمد أنه قال: تركبة العلانية بلاء وصة، كدا في الهنابة، وإذا وأى لحزكمي رجلاً حافظاً للجماعة وليرير منه ريبة.

قال أبو مطرمان: يسمه أن يعدله، وإن كان لا يعرفه، فجاء خاهدان عدلان، فعدلاه عنده وسفه أن يعدله مغولهما، كنا في الباييم، وتعديل الواحد جائز عندهما: والإلمان أسوطي

وقال محمد: لا بد من النبن اعتباراً بالبنجادة، وعلى هذا الحلاف المترجم عن المشاعد، ورسول الفاضي إلى المعدل يعني إذا كان رسول الفاضي إلى المعدل واحداً والمترجم عن الشهود حار عمدها، والاثنان أحوط.

وعند محمد: لا بد من النبرة لأن النزكية في معنى الشهادة، فيعتبر فيها العدد كما بعتبر فيها العدالة، وهما يعولان النزكية في السر فيست في معنى الشهادة، ولهله لا يشترط لفظ الشهادة، وكنا لعدد بالإجماع على ما قال الخصاف لاحتصاصهما بمحلس القصاء.

ويشترط أربعة في تركية شهود الرتا عبد محمد، كذا في الحدابذ

وقد قال أبو حنيفة: أقس مي تركية السر العراة والعبد والمحدود في الفذف إذ كانو! عدو لأ، ولا أقبل في تركية العلاية إلا تركية من أقبل شهادته؛ لأن تركية السر من بات الإحبار والسحير به أمر دبني وقول مؤلاء في الأسور المدينية مقبول إذا كانوا عدولاً ألا ترى أنه تقبل رواجهم في الإحبار عن رسول الله صلى الله عليه وسنم، ويجب الصوم بقولهم، وتركية العلامية تطير المشهادة، فيشترط فيها أهلية الشهادة، وكنا العدد بالإحباع على ما قال الحجاف، وعلى هذا عركة الوائد لولده في السر جائز؛ لأبها من بات الإحبار، كما في السهاية، وكذا تعديل الإعمى، والعملوك عندهما حلاماً لهمد، كما في الباسع.

قوله: رؤمًا يُتَخَمَّلُهُ الشَّاهِةُ عَلَى صَرَّبَتِيّ: أَخَلَفُهُمْ هَا يَشَتُ حُكُمُهُ بِنَفَسِهِ مِثْلُ النَّبِعِ وَالإِخَارَةُ وَالثَّكُ حِ وَالإَفْرَارِ وَالْمُصَبِ وَالْقَتْلِ وَخَكُم الْخَاكِمِ فَإِذَا مُنْمِغُ ذَلِك كتاب الشهادات

التشاهد أق زالة واسفة الأ نشتيك به وإناً أنها نشهها عشم وامد إذ اسع اخاكه بقول: حكست تعلان على فعال بالف فرحم إن سعه بقول ذلك في موضع بعوز حكمه فيه حار له أن بشهد بذلك، وإن له بأمره الحاكم بدلة،، وإن كان سعه في موضع، لا يجور حكمه فيمه لا يجور له أن يشهد مشك.

قوله: ﴿وَرَبُقُولُ: أَشَهِدُ أَلَّهُ لَاعَ} هذا في السيع الصريع ظاهر. وأما إذا كان السيع بالتعاطي، فإنه بشهيد على الأعد والإعطاء، ولا بشهد على السع.

وفي المحيرة: تو شهد على البيع حزر ولي الإفراز الفول: الشهداك فلاتاً الو لكذا. وقو مسر فلقاصي بال قال: اشهد بالنسماع لا بقبل، كما في المهاية

قوله: وإلا يَقُولُ أَشَهُدُنِي؟ وأنه كنات وتو سعه من وراء حجات لا يجيز له أن يشهد، وقو قسره القاصي لا يقله؛ لأن الدمة نشاه النقلة إلا إدا كان داحل البيت، وادام أنه ليس فيه أحال ثم جنس على أنبات، وليس فيه مسئك عبره، فسنع أقرار الرحل ولا يرادة لأنه مصل له العلم في هذه الصارة رحل كنت على نسبه صافاً بحق. وقال للنوم: اشبارا على بنا في هذا الصك حار في أن يشهدوا عيد، وإن كنه فيراد وقال قم: والله له يوجو حتى بقرأه عليهم.

قولد: وأوقف هذا لا يُلِبَنُ خَكِلَةً بِنَفْسِهِ مِقَلَ الشَّبَادَةِ عَلَى استبهادَةٍ وإذا سنع شاهلةً يشهد بشيء لم يحد له أن يشهد على شهادته إلا أن يشهدها لأن الشهادة عبر موجعة انفسهاد وإنما تصير موجعة بالفقل إلى محلس القضاء، فاذا بند فيها من الإنانة والتحمل ولم يوجد الا ترى أنه نو رجع عن الشهادة بعد ما شهد بها عند الحكم لم يقرمه الحاكم شيئاً ولم يقطع شهادته حقاً، فإذا صبح مدا قلما: من سبع شاهداً يشهد على رجل شيء لم يجز له أن يشهد غلاك لأنه شهد بنا عاشب انه جي على استبهود عليه،

قال في المهاية: مدا إذا سعم في غير بحلس القضاء, أما ثو اسع شاهداً بشهد في بحلس القاصي جاز له أن يشهد عني شهادته وإما لو يشهده.

قوله: ووكَذَلِكَ لَوْ سَجِعَةً لِتَشْهِدُ كَاهِلُهُ عَلَى شَبَدُتِهِ لَمْ يَسَجُ السَّامِخُ أَنَّ يُشَهُدُ عَلَى ذَلكَ}: فام يَمَا حَلَ خَرِهُ وَلَمْ يَحْمَلُهُ

ولو قال الشاهد ارحل: أنا أشهد أن لدلان عبر قلان أغر، درهم، فأشهد حليه فذاك لم يلتمت إلى ذلك، وكما أو قال: فاشهد بنا شهدت بعداً وشهد علي بنا شهدت به، فدلك كله ياطل حتى يعول: اشهد على شهادي؛ لأن حبح هذا الألفاط أمر بالشهادة لا على طريق التحميل، وهذا أشأمور لم يعابى إفرار المشهود عليه، ولا أشهده المشاهد على نفسه محلاف ما إدا قال: أشهد على شهادي؛ لأم ذلك تستاية في شل شهادته. وأشهاد له على مصله بدلك.

قولم: وولا بحلُّ للشَّاهِ، وِذَا وَالَى خَطَّةُ أَنَّ يَشَهُمُ إِلاَّ أَنَّ يَعَلَقُوا الشَّهَادَةَا، لأن الحَطَّ بِشَاءَ الحَدِّ فِلَهِ بِحَدِيلِ له العَلَمِ بِهُ عَلَى وَهِمَا مُوقِّمًا.

وفال أبو بوسف. يحل به أنا بشهد.

وفي الهدالة: محمد مع أبي يوسعه.

وقبل الإخلاف سيهم في هذه فلسأله، ولهم منقون على أنه لا يعل له أن يشبط لن قول أصحابنا حسماً إلا أن يذكر الشيادة، وإنما اخلاف سيما إذا وجد الخاصي شهاده في ديوانه؟ لأن ما في فلطره ذات الاسم يؤس حية من الريادة والمقصاب، لحصل أه العلم ولا كذلك الشهادة في الصك الأنها في يد طوع، وعلى هذا إما ذكر الخطس الذي كابت فيه الشهادة، أو أحره فوج من يتن بهم أنا شهدنا حرب كنا في الحايفة.

ومي البردوي التنظير. إذا تستيشن أنه حظه، وعلم أنه لم يرد فيه شيء بأف كان عموماً عنده: أو علم عدليل أحر أنه لم يرد فيه، لكن لا يحدث ما موم: •هددما: لا يسعم أن تشهد.

وحدا كمي يوسف: يسعه وما قاله أمو يوسف هو المعسول يات.

قال في التفويم: فوهمة هو الصحيح.

#### {مطنب فيمن ترد شهادتهم}

قوله: ﴿وَلاَ نَقْتُلُ شَهَادَةُ الأَعْمَى ﴿ وَلَذَا فَصَاوَهُ لَا يَعُونَ ثُمَّ شَهَادَتُهُ عَلَى وَجَهِينَ:

ا ميما: إن كان تحلها وهو نصر، ثم أناها وهم أخبر الدينز عندما

وقال أبو يوسفها: بجوزة لأنه لم يقلم مه في حان الأداد إلا معاينة المشهود علمه، فإذا تبح محياله حاز أداؤه كما بو شهيد تدير غلن ديسه أو على مانب.

ولهما: أن العملي بنتج المحمل العمم الأدل كالجمود، ولأن حالة الأداء أكد من عاله التحمل بدليل أن التحمل يصح في حال لا يتسح فيه الأداء الله أن يكون فانسقاً، أو نعله، أو صبةً وقال التحمل: وإن تحمله صحيح، فإذا كان العمل يصع التحمل، فأولى وأحرى إن يسع الأداء.

والمتافي: إذا أدن الشهادة عند الحاكم وهو تصور أنم عمي قبل الحكم بها فم يجر فلحكم أن يحكم بها عدداء ألك من درط الحكم بالشهادة عندنا شاء الشهود على خان أما ة الاددادة الذاك بحكم بها الحاكم مني إذا ترتدوا، أو منطق، أو حرسوا، أو ورسوا قبل دهكم بياه فإن دلت بنيع انفضاء بها، فأفاه إنه عمل قبل الحكم بشهادته بحلات ما 19 مادر المهود، أو عانوا العد الأماء قبل الحكم، لأن الأهية المقوف اسبب وماهمة مطلت بعن في المال، وكان في الحدود إلا في الرحاء حاصة، فإنه يسقط إذا عاماء الشهود. أو مانوا بعد المعبار لفوات النامة بهم.

وعلى أي يوسف. لا وطل الرحم يعمل بموتهم ولا يفشهم، وقد قالوا: إن شهاده الأعمل لا تقبل في شرع أصلاً.

، قال زهرا اقبل فيما طريقه الإسماسة كالسب و للكاح والموت ولعو فالله لأد الأعلى يقع له العلم بد طريقه الإستام، كما يقع طبعيم.

قبولا: وؤلا الْمُشَلُّوكِمَّ، لأن الشهادة من بات الولاية، وهو لا يلي على عساء، فأولى أن لا يقي على عبره، قال أنه تعالى: و غندًا تشاولاً لا لشّدًا على غزام لا أ<sup>راد</sup> وقال تعالى: لؤولاً يُذُن أَنَّهُمَاكُ إذا مَا يُشُولاً لِهِ أنَّاءَ فلا يدخل لعد يحت عدا، لأن عليه حدمة مولاً: يشيع مها عن الحضور إلى بماس احاكم، ولأنه نس من أمل الصحال الأرجوع عن الشهادة

قولهم وولاً المُتخذُود فِي الْقَدَّفُ وَإِنَّ ثَالَمُ لِنْهِ الْعَالَى: ﴿ وَلاَ تَشَالُوا لَهُمْ مَالِمَاةً أَيْنَ أَنْهِ النَّاهِ وَلاَن رَدَ شَهِاهُمُ مِن سَامَ نَقْدُود مَحَلَّافَ الْحَدُود فِي عَمْرَ الْقَدَّفِ لأن بالقسق، وقد ارتفع ناهولة.

وعند انشامعي: تعبل شهاده إذا ناب لقوله تعالى: ﴿ إِلَّا الَّذِينَ رَامُوا ﴾ [1]

أفياه الامتشاء بنصرف للي فالفيه وهو العمق

وقد قال أستحاسا: إن شهادته نقبل ما ثم يقع عنه الحدة الأد الله تعاشى شرط في إنطاعها إدامة الحد عليه قما لم يوجه الشراط لقي على ما كان طبه، وأو صرب معش الحد مهرب فاع شامه.

عمى طاهر الإواية نشل شهادته ما لم يصرب معرمه.

وفي رواية. إذا شرف صوطاً واسلماً لا تصل شهادمه.

وافي وواياة إنا صرب أكتر الحد للعافب شهااتما ويز ضرف الأقل لاتسفط

ولو عبد اللكامر في فلاف. ثم أسلم نصل شهاده، لأن للكاهر شهادة، فكان ودفا

<sup>(1)</sup> سورة المحل: (3) مورة الفرة (35).

وفي صورة طورة 4. 💎 (4) صورة الورة 5.

من نتام الحد وبالإسلام قد حدثت له شهادة أحرى بحلاف العبد إذا حدد ثم أعتر؛ لأبه لا شهادة له أصلاً، فتمام حده رد شهادته بعد ألعنق. وأما إذا كان القدف في حالة الكفر. فحد في حالة الإسلام بطلت شهادته على النابيد، ولو حصل بعض الحد في حالة الكفر، وبعصه في حالة الإسلام، فهم ثلاث روابات:

في طاهر افرواية: لا تبطل شهادته على الدأيية حتى أنه لو تاب تقبل؛ إلان المبطل كمال الحد وكماله لو برجه في حالة الإسلام.

وفي روفية: إذا وحد السوط الأحير في حالة الإسلام نظلت شهادته على التأليد؛ لأن المبطل لها هو السوط الأحير.

وتي رواية: اعتبر أكبر الحمد، فإن وجد أكثره في حالة الإسلام تنطل عنهادته، وإن وحد أكثره مي حالة الكفر لا تبطل.

قوله: ووَلاَ عَهَادَةُ الْوَالِدُ لَوَلُدُو وَوَلَدُ وَكُدُهِمَ لِأَنَّ مَالَ الْأَسَ مَسُومَ لِيَ الأَصَّةَ قال عليه السلام: وأنت ومالك لأبياناً، أنَّ أَوَاهَ كَانَ كَذَلَكَ كَانَ شَهَادَهُ تَفْسَه، فلا تَقْبَلُ وولَدُ الولدُ بِمِرْلَةُ الولدُ، وتَعَوَرُ شَهَادِتُهُ عَلَيْهِ لاَتَفَاءَ النَّهِمَةُ

قولة: ﴿ وَلَا شَهَادَةُ الْرَكُةِ لِأَبُولِهِ وَأَجَدَادُهِ﴾؛ لأنه مستوب اليهم بالولادة ومستفع بين الأمام والأولاد منصلة، ولحناً لا يجوز أدام الركاة إليهم، فسكت بيهم النهمة.

قوله: رَوَاتُهُ لَقُبُلُ شَهَادَةُ أَخَدِ الزُّرُاخَيْنِ لِلاَّحْنِ)؛ لأن الانتماع بسهما متصلى عادة. ليكون منهماً.

قوله: ﴿وَلاَ شَهَافَةُ الْمُعَرَّلُي لِغَيْدهِ﴾؛ لأنها شهافة لنصمه من كل وحه إذا لم يكن على العمد دين، أو من وحدان كان عليه دين؛ لأن الحال موقوف مراعي.

قوله: وَوَلاَ لَمُخَاتِهِمُ؛ لأنه على حكم ملكه، قال عليه انسلام: والمكانب رق ما يقي عليه درهمها<sup>(5)</sup>، وكام لا نتجوز شهادة الأجرر لمن استأخره، والمراد بالأجرر التلمية الحاص الذي يعد صرر استده ضرر نصبه.

وقبل: المراد به الأحير مسامة، أو مشاهرة.

قوله: ﴿وَلاَ نَشَادُةً طَفُرِيكِ فِشَرِنكِهِ فِيمَا هُوَ مِنْ شَرِكَتِهِمَا)؛ لأنه هيادة لنفسه من وجه لاشتراكيما في الدال، فإن شهد بعا ليس من شركتهما تقبل لانتماء انهمة.

والأصل: أن كل شهادة حرت للشاهد مغنماً، أو دفعت عنه مغرماً لا تغين.

<sup>(</sup>۱) تقدم تحريجه.

<sup>(2)</sup> تقدم جربحه.

كتاب الشهادات

وشهادة الشريك بيما هو من شركتيسا نجب له معمأه فتجور.

ولو أودع رجل رجلين وديعة، فحاله مدع فادعاها فشهد له تمودعان جارت شهادتهما؛ لأنهما فريجرا إلى أنفسهما فشهادتهما معنماً ولا دعام با مفرماً، وكذا إذا شهد المرتبان بالرهن ارجل عبر فاراهى جارت شهادتهما؛ لأم ليس لهما في هده الشهائة نفع. بل فيها إنطان حقيمه من الوثيقة بحلاف ما إذا باع عبداً على الدين. فادعى مدع تلك العين فشهدا بها له، فإنه لا تجوز شهادتهما؛ لأنها تدفع عنهما معرماً، وهو إبطال التمن عنهما فهما يشهدان لأهميهما، فلا تقبل

قوله: ووْتُقَبِّلُ شَهَادَةُ الرَّحْقِ لأَخِيهِ وَعَمَّهِ}؛ لأن الأملاك مدميزة والأبدى متحيرة؛ لأمه ليس لأحدهما تبسط في مال الاحر

قوله: ﴿وَلَا تُقَبَلُ شَهَادَةُ مُخَلَتُ مِعنى بَدَا كَانَ رَدَيَءَ الْأَصَالَ؛ لاَمَ فَاصَلُ أَمَا الذي في كلامه لين وفي العصافة تكسر، ولم يُعقل الفواحش فهو مقبول الشهادة.

قوله: ﴿وَلَا طَائِحَهُ ﴾ يعني التي تنوح في مصيبة عبرها. أما التي تنوح في مصيفها، تشهادها طفولة.

قال بعضهم: لا حبر في الناتحة؛ لأنها تأمر بالحرع، وضهى عن السبر، وتمكي
 شجو عبره، وتأخذ الأحرة على (معهة، وتحزن الحي وتؤذي نسبت.

للولة: ﴿وَلاَ لَمُغَلِّمُهُ}؛ لأنها مرتكبة حراماً. فإن فسي عليه انسلام ﴿ وَابِي عَنِ الصَّوَّلِينَ الأَصْغِيرَ: النَّالِحَةُ وَاسْغَبُوهُمُ ۗ أَنْ

قوله: ﴿وَالِهُ مُعَامِنِ الشُّوْلِ عَلَى الْلَهُو ﴾ يعني شرب غير الحمر من الأشرية. أما ولحمر فشربها يسقط العمالة، وإن كان يشر لهو والإدمان المدارمة والممالارمة أن يشرب ومن نبته أن يشرب بعد ذلك إدا وحدها، وإنها شرط الإدمان ليكون ولك ظاهراً منه، وأما من يتهد بالشرب ولم يطهر ذلك مه لم يحرج من العمالة قبل طهور دلك مد، وكنه من جلس في بملس الفجور والمشرب لا نفش شهاديه، وإن لم يشوس.

<sup>(1)</sup> نسال اسمى حجسر المسقلاي في الدراية (1721): يوجي عن سواين أمغين؛ شائمه والشبية به النسم مذي وإسحاق وإن أي نبية وعبد بن سبد والشياطيني والسيقي من سديك حدر: في فصف سولت إيرافيد إن التي صلى الله عليه ومشره وعبد بول عاد ظرحن بن عوف: أشكى وقد نبلت على الكادة فيأة والاه عليه عليه المكادة فيأت عن مواين قصفين المبرئة مبرئة عند معتد معتد المسلم والمسو والمسرو بهي عنوان، وصوت عند معينة حيش وجوه وشن حوب وربة طبعاتاته، والحسرجة المسلم أن عد الرحن بن عوف، وأخرجه والمسرحة المسلم أمرى عن عيد الرحني بن عوف، وأخرجه

قوله: (وَلاَ مَنْ يَلَغَتْ بِالطُنْبُونِ) وهو النعني، وكنا من بلعب بالطيرر والحمام لا تقبل شهادته؛ لأنه يورث عقلة، وقد يقع، على العورات بصعود مطحه إذ أراد تطير الحمام، وأند إذا كان بيعمه، ولا يطيرها، ولا يعرف فيها بعمار فبلت شهادته.

قوله: ﴿وَلاَ مِّنْ يُعْلَى لِشَّاسِ} لا يقال في هذا تكرار؛ لأنه قد ذكر المعيد.

قلتك: ذلك محصوص بالسراة وهدا عام، أو لأن الأول مي العمي مطلقاً، وهده في التغني للماس، وقيد مالتعني للفاس؛ لأم (دا كنان لا يعني لغيره، ولكن مغني لتفسم أسهانًا لإزالة الوحشة، فلا بأس بذلك كما في المستبسقي.

وووي أن عبد الرحمن بن عوف حاء إلى بيت عمر رطني الله عنه، تسمع عمر يترم في بيته، قدعاه فحرح إليه ضمر خحلاً، فقال له: السعمى با عند الرحمي؟ قال: نعم، قال له: إنا إذا خلوفا، قلما: ما يقول الباس: أداري ما كبت أقول؟ قال: إلى قال إي قلت: لم بين هن شرف الفلا إلا العرص فلحوف فلأو مين بسيحتي بين الأستة والسيوف.

قُولُه: وَوَلاَ مَنْ يَأْمِي فَابَا مِنْ أَنُواهِ الْكَبَائِرِ الَّتِي تَتَفَلَقُ بِ الْبُحَدَّ إِي بوعاً من انواعها.

والكبيرة ماكات حراما محصأ شرع عليها عفوية عضة ينص فاطع

قال عبد الله من عمر: الكبانر سبع الإشراك بالله، وعقوق الوالدين، والفتل، وأكل الرباء وأكل مال البيم طلماً، وفقف المصنات، والبدين العموس.

وقال ابن مسعود: تسع ولفله راد شهادة الروز، والإيامي من روح الله، أو شهادة الروز، والزياء

وسنل الل عباس عن الكبائر السع هي؟ قال: هي إلى السيعين الوب.

وقبل: هن سبع عشرة أربع في الفلسة الكثير بالله، والإصرار على معصية الله. والقبوط من رحمة الله، والأمن من مكر الله.

وأربع في النسان؛ التلفظ بالكفر، وشهادة الزورة وقلاف المستاك، واليمين الغموس،

وثلاث في البعن: أكل الرباه وأكل مال البيم، وعرب الخمر.

والنال في الفرج الزناء واللواط.

والبان في اليد: الكتل: والسرقة.

وواحدة في الرجل. الفرار من الرحف.

وواحدة في سائر الندور: عقوق الوظارير.

ومن الكاتر السحر، وكندن الشهادة من عبر عقر، والإنطار في ومصال من غير عشر، ونظم الرحم، وم السبال السهادة من عبر المراء وسبال الدران وسب المبحابة الرخمي الله عليهم، والحيامة في الكبل والوران، واحد الرشوق، وصرت السملم بغير حتى، والمساح الدراق من روحها بالا سبب، والوقعة في العن العليم، والكل المبتد، والمياحة، والمسلم، والكدرت، والباحة، والمسلم، والكدرة، وتن الولد حنية الدياكل والكدر، وترك الأمر بالمعروف، واللهي عن السكر مع القدرة، وتن الولد حنية الدياكل معه، والحيف في الوديية، واحقد السلمين، والطهاد

قال معيد بن حبيرة كل دمله أوعد الله عليه المارة فهو كسرة.

والعنصرا النظر إلى ما لا يحق واللمس والفلة، وهجران المسيم فوق ثلاثة أيام، والميع والشراء في المستجد، والمستاني الصلاة، وتحلى الرقاب يوم الحمدة، والكلام في حالة الحطة، والمعلقة، والكلام في مائة الحطة، والمعلقة، والمعلقة، والمعلقة، والمعلقة، والمعلقة، ومسافرة المرأة بغير عرم، ولا تروح، والمحتى، والسعم على سوم أحب، وتلفي الخلد، وتلقي الركان، وسع الحاصر البادي، والاحتكار، وابح التعب من غير بيان، والحطة على حظية أحب، والمحتر في المعنى، والمصلاة في الأوقاب المسي عمية، والمسكوت عدد ما والمسة، ووطاء الروحة المطاهر مها قبل الكمير

الله فيه: ﴿ وَلَا هُنَ يَدُخُلُ الْخَمَاعُ بِعَيْرِ إِرَاوِءَ الآنَ كَشَابَ العورة حرام مستقلع بين الدمن، وكفة من يعشى في الطريق سروال ليس مليه عبره، كذا في الديابة.

قوله: ﴿وَلاَ آكُلُ الرُّمَاعِ؛ لأمَّه مناكد النحرم.

وشرط في الأصل الشهرة في أكل الرباء وكنا أكل من الشهر بأكل الحرام، فهو فاسق مردود الشهادة.

القولة: ﴿وَالَا الْمُفَاصِ بِالشَّرَادِ وَالشَّطْرَائِجِيّ سَيْرِطُ الشَّمَارِ؛ لأن عمره اللعب بالشطرانج لا يقدم في العدانة.

أما القمار بحرامه وباعله فاسور

وفي هرحه: من لعب مالشطريح من عير قمار: ولا ذكر فلاحشة، ولا ترك صلاة قشهادته مقبولة، وإن كان دلك يقطعه عن الصلاة، أو يذكر عليه فسفًا: أو يحلف عليه لم شل شهادته.

وأما طلعب بالترد وسائر ما بلعب به، فإنه بمحرفه يعلج قبول الشهادة لإطاع الناس على تجرع دلك بخلاف اللعب بالشطريج. فإنز فيه احتلافاً بين الناس. قوله: ﴿وَلاَ مَنْ لِفَعْلُ الْأَقْعَالُ الْمُسْتَعْبَحَةً› كالدول على الطريق والأكل على الطريق؛ لأنه تارك للمروعة، فإذا كان لا يستحي عن مثل دلك لا يعتبع عن الكذب، وكنا من يأكل في السوق بين الباس.

مال في ظنهاء: أما إذا شرب الداء، أو أكل الدول على ظطريق لا يقدح في عدالته! لأن الناس لا تستقيع دلك، والداد بالمول على الطريق إذا كان معبث براء الناس، وكذا لا تقبل شهادة الدحاس، وهو الدلال إلا إذا كان عدلاً لا يكذب ولا يحلف.

> قرله: وَوَلاَ تَقَدُلُ شَهَادَةً مَنْ يَطْهِرُ مَنْهُ السَّلْفِ الصَّالِحِ) لطهور فسقه. والعراد بالسلف الصافح: الصحابة والثابعون.

وكما لا تقبل شهادة تارك الحمعة رعمة عليها؛ لأن باركما من غير عمار فاسق، وكدا لا تقبل شهادة من اشتهر بنرك وكان ماله، ولا شهادة من هو معروف مالكلات الهاجش. أما إذا كان لا يعرف على ويسا التلي بشيء صد واحمر أبد أغلب، فشهادته مقبولة.

ويروى أن ورير هارون الرشيد شهد عند أبي يوسف: علم يقبله، فقال له هاروك: ما مسلك من قبول شهادته ما أعلم منه إلا خيراً عالم: سعته يوماً قال لك في محلسك أنا عبدك عين كان صادقاً مشهادة العبد عير مقبوله، وذك كان كالأباً فالكفف يغدج في المعافلة.

قوله: ووَلَقُيْلُ مُشَهَادَةً أَهْلِ الأَهْوَاءِ إِلاَّ تَلْخَطُّبِيَّةً) وهم قوم من الروافس يشهد بعصهم ليعظ عصدين المشهود له، متفدول بأنه صادق في دعواد سموا إلى ابن الخطاسة وهو رجل بالكرمة بعقد أن علماً هو الإنه الأكبر وجعفر الصادق الإله الأصغر، وقد فتله الأمير عيسي بن موسى وصله.

- قوله: ﴿وَالْقُبْلُ شَهَادَةُ أَقُلَ اللَّمَةِ بَعْضُهُمْ غَنَى بَغْضِ} إذا كانوا عدولاً في ديسم.

قوله: ووإنَّ اخْتَلَفَتْ مَلَّلُهُمْ) وهم اليهود والنصاري والخوس إذا ضربت عليهم الخرية، وأعطوا الدمة، ولا تقبل شهادتهم على السلب.

قوله: ﴿وَلاَ تَقَلَقُ شَهَادُةً الْحَرْمِيُّ عَلَي اللَّمْيُ بعني بالحري السنتاس، وتقبل شهادة الدس عليه، وتقبل شهادة المستأمير، بعصهم على معهى إذا كناموا من أهل دار واحدة، فإن كاموا من أهل دارين كالروم والبرك لا تقبل، وعلى هذا الإرشاء لأن اختلاف المدارين يقطع الولاية، ويضع التوارث يتهما بحلاف الدميين؛ لأنهم من أهل دارنا، وتقبل شهادة المسلم على الدمي؛ لأن المسلم عن في عدارته المذمي، فقبلت شهادته عليه، والذمي مطل في عدارته للمسلم، فلا تقبل عليه.

قوله: ﴿وَإِنْ كَالَتَ الْخَمَنَاتُ أَغَلَبُ مِنَ الْسَبَيَّاتِ وَالرَّجْلُ مِثْنَ يُجَنِّبُ الْكَبَائِرُ فَلِكَ شَهَادَتُهُ وَإِنْ أَلَمْ مِفْصِيْهُم هذا هو حد العدالة المعتبرة؛ إذ لا بد من توقى الكيائر كليا وبعد توقيها يعتبر الغالب، فمن كترت معاصيه أثر ذلك في شهادته، ومن مدرت منه المعصية قبلت شهادته؛ لأن في اعتبار احتناب الكل مند باب الشهادة، وهو مفتوح إحياء للحقوق.

وقوقه: يووزك للم يمعصيدي: لأن كل واحد من مون الأنبء عليهم السلام لا يخلو من ارتكاب خطيفه فلو وقعت المشهادة على من لا ذلب له أصلاً لتعذر وجود ذلك في الدنياء فسوسم في ذلك واعبر الأغلب.

وقوله: إن كانت الحسنات أعلم من السيئات يعني الصغائر.

وحاصله أن كل من ترتكب كبيرة، أو أصر على صفيرة، فإنه تسقط عدالته.

قوقه: ﴿وَتُقَبِّلُ شَهَادَةُ الأَقْلَفِ} وهو الذي لم يختب، وحصه بالذكر للشبهة لونزده من قول ابن عباس أنه لا تقبل شهادته، وإنسا نقبل إذا تراد الاحتنان من عدر. أما إذا تركه استخفاقً بالدين، واستهامة بالسبة لم تغبل شهادته.

قولة: (وَالْخَصِيُ)؛ لأنه قطع ماء عضو ظلماً، قصار كما إذا قطعت بدء ظلماً.

قُولُه: ﴿وَوَلَكُمْ الزُّكَا) يَعْنِي إِذَا كَانَ عَدَلاَّ؟ لأَنْ نَسَقَ الواقدين لا يُوسَبُ فَسَقَ الولد كغدمنا.

وقال مالك: لا تقبل شهادته في الرنا؛ لأنه يحب أن يكون عيره كمثله فيتهم.

الفشار العدل لا يحب دلك، والكلام إلما هو في العدل. -- قوله: ووَلَشَهَادَةُ التَّحَلُّي جَالرَةُمُ السراد المشكل وحكمه في الشهادة حكم المراة.

قوله: (وَإِذَا وَاقَفَتْ الشَّهَادَّةُ اللَّمُونِي قُبِلْتُ وَإِنْ خَالَفَتُهَا قَمْ تُفَيِّلُ كَمَا إذا ادعى الف هرهم وشهد مناته دينار أو بكر حنطة؛ لأنّ من حكم الشهادة أن تطابق الدعوى ال المعنى واللهظ.

قوله: (وَأَعْتَبُرُ الْقَاقُ المُتَاهِئِيْنِ فِي اللَّفَظ وَالْمَعْنَى) عند أبي حتيفة: في الأموال والطلاق حتى لو شهد أحدهما أنه قال: أنت حلية وشهد أحر أنه قال: انت برية لا يثبت عنىء من ذلك وإن انفق المعنى.

قرقه: رَفَانَ شَهِدَ أَخَلَفُهُمَا بِاللَّمِ وَالأَخَرُ بِالْفَيْنِ لَمْ تَقْبَلُ شَهَادَفُهُمَا خِنْدَ أَبِي خَيِفَةًمُ؛ لانهما اعتلفا لغطاً ومعنى: لأن الألف لا يعبر به عن الألفين رَوْقَالُ أَبُو يُوسُفُ وقعطه: تُقَدَّلُ بالألقبيّ: إلى 10-مع في الأنفيق. فقد الدنا فشهان وهذا إذا كان الدنيقي يدعن الفين. أما إذا ادعى تُنفأ لا نقال بالإجماع وعلى عدا السانة والمنافئة والطافئة والطلقتان فإن شهد والحد بطبقة وواحد بطنيته والاعام، بلاك، وقد دحل بها فهل طالق ثلائمًا وإذا له يدخل بقع تسان، شدا في البهايات إذا الأولي تشقيه بها حبومًا، والاثن العلى فيهما منافذها، والمعمد الثلاث، وصارو، ثقالًا

قوله. وقال منهذا احتافها بأنه والإحرا بأنه وحلسمانة والهدامي يذعي الفا وخلسمانة فللها منهذا الشهادة بألفاء علم الإصاع لاعان الشاهدي على الالها علما ومعلى الأن الالت واحتسسانة حلدان ولاحتسانة حلة أخرى، واسدعي يدعي الفا أحدسانة مند الدنا واحتسانة على أحد احداث مع دعوى الداعي لهل حدد والدهي علمه ولم شند ما احتلا به، وبيس هذا است أي حسد قبيا لو شهد أحدما بالها والأحر بألفيه إذا دلك معلة واحدة، وقد اصلما تبها فلا تسور ولو كان طبعتي يه لاعي تألم لا حراله تدل الإحداج أن شهادة الدى ديد تأدن وحسسانة العلمة واحداء والده وحسمانه المنفد والعلمة واحدما والدنا وحسمانه المنفد والعلم والدنا بوالله والحديدي بحيات الالتي وحسمانه المنفد والعلمة واحدما والدنا عليم الألف والمسانة المنفد والعلما حرف حصف، فهو والدناة والذي والألفين

قال اختلفاني. هذا كله إداكان دعوي في مال كالعرص ويجود العالو كان على دخول المقد لا فقل بالإصاع في الفصول فليها، كنه إدا ادمى أنه باع الممأ بألهين، والمشتري باكل، فشهد فالهد بألف و لأحر بأسرن أو شهد العادما بألف والأحو بألف وخليسة لا تنها بالإحداد

قوله (وزادا شهد بالتي وقال آخراً. قضاة عليه خطستانه قبلت شهاداله بألف) الاسطيلة عبد وولغ لقس قولة إلى فيناده الآب شهاده درد وإلا ألا يشهد معدّ آخراً وهي أثر يوسف: الله يقصي بحسستانه؛ لأن شاعد الفينيا، مصمون شهادته أنه لا دين الا حسسانة.

وجوالها ما فقال كبالتي افليها

قولة: وويناحي للمشجد إذا علم ذلك أنا بالبهد بالفيا حتى ليتر البلطاعي الله فاتفى خلمشمالة كان لا عدير معمدًا له على دهمير.

ومعنى فوقه: وإسعى م: يحسر

قوله. ووَإِذَا سُنها. مناهدات الدَّ رَامَا قَبْل بَوْد النَّخَر بَمَكُمْ وشهدًا أَخَوَانَ اللَّهُ فَس

يُؤَمَّ النَّحْرِ بِالْكُوفَةِ وَاجْتَمَعُوا خَنْدَ أَفْحَاكُمْ لَمُ يَقْتُلُ الشَّهَادَيْنِ»؛ لأن إحداهما كاذبة، وليست (مناهما أولى من الأهري، ولأن الهنق تعل، والمعل لا بعاد ولا يكرر.

ومائده دلك: فيما إذا قال إذا لم أحج الدم مهدي حرب فأدام العبد شاهدين أنه قبل يوم النجر بالكوادة وأقام الورثة شاهدين أنه قبل سكة، وإن شهدوا على إثرار الفائل بفلان يوم النجر بالكوادة وأقام الورثة شاهدين أنه قبل سكة، وإن شهدوا على إثرار الفائل بمنحور أن يكوف أثر بفلك في كل واحد من الوقين، فتصل على هذا إذا شهد أحد المناهمين أنه بأده توم، أو هباد أحدها أنه أثر أنه باده توم، أو هباد أحدها أنه أثر أنه باده توم، أو هباد أخدها أنه أثر أنه عاد وبكرر ولين هذا من شرط سحم شوته حصور ومو بالفول، والأقوال بحور أن تعاد وبكرر ولين هذا من شرط سحم شوته حصور شاهدين بحلاف الكاح، فإنه إذا تبد أحدما أنه تروحها أمن وشيد أحر أنه تزوجها أمن وشيد أحر أنه تزوجها أيوم، فإن شهدها في شهده أوجها بشهادة المراد ولكن الكاح الا يصبح الا تحصور الشاهدين، ولم يشهد أحدما باللكاح أنه وقع بشهادة العرب ولها شهد كل ضهما أن الفقد وقع بشهادة واحدا

قوله: (وَلا يَسْتُمُعُ الْقَاصِي الشَّهَادَةُ عَلَى خَرْحَ وَلا نَفَي وَلا يَحْكُمُ بِدَنْكَ) وهو أن يجرح المدعى عليه الشهود، فيقول: إنبو لسفة. أو مستاجرون على الشهادة، وأقام على ذلك بينة، بإن الفاصى لا تسمع بينه. ولا تنفث البها، وتكن نسأل عن شهود العدعي في السر ويركيهم في العلاية، وإذا ثبت علائهم قبل شهادتهم

وقواده يهولا حيريه: الشهادة على النفي مقيولة إذا كان النفي مقرولة بالإلتاب. وكان ذبك منا للحل مقرولة بالإلتاب. وكان ذبك منا للحل المواجه القضاء كما إذا شهدوا أن هذه وارث للاثار لا وارث له عبره، أو لا يقلم له وارثاً عبره تقلل هذه فشهده حتى أنه يسلم وله كل العال و وكلة به خال أهيده؛ إن أم تدخل أبدار اليوم عالما حرء فشهد شاهدان أنه أنه بدخل فبلات شهادشها، ويعظى مقتده الأن الشهادة على الشروط في النفي استمرعه، وإنها قال إذا قال بدخل شحد النام فعمدي حرء فشهد شاهد أنه صحى بالكوية أنه يعنى عسمه الأنها قامت على الدمي والتسجرة مما لا يدخل تحد القصاء.

وقال محمد؛ بعنق! لأنها فامت على أمر معلوه.

و قوله: «و لا يحكم مذلك»: فإن قبل: لا حاجة إلى هذا. فإنه إذا لم يسمع، فمعفوم أنه لا تحكم؟

قلما: يمكن أن لا تسميع، ولكن حاز أن يحكم، فإن الناصي لا يعوز أن يسميع البية في بيع الددير. فأنا إذا حكم يحوار بعد صبح الأنه عنكن فيد، فإن عمل الشاهد و حراجه أخراء فصائل العاصي الحراء فإن عادله قصى بالملاء، وإن حراجه الناد لا يقصى ما. وإن عاله بعد ذلك ألف.

قوقه: ﴿ وَلَا تَجُورُ لِلشَّاهِدِ أَنَّ يَشْهِدُ مِشْيُهِ لَمْ لِغَايِثَةً ﴿ لَا النَّسِبُ وَالْعَوْتُ وَالْكُذُخِ وَاللَّحُولُ وَرِلاَيَّهُ أَلْفَاضِي فَإِنَّهُ لِسَقَّةً أَنْ يَشْهِدُ بِهِدِهِ الْأَشْبَاءِ إِذَا أَخْبِرَهُ مِهَا مِنْ يَتِنَى بِهِ وَهِدَ استحسانَ، ويشترط أن يجبره بدلك وخلان عادلان. أو رَحَلُ و مرادان مين مَنْ يَهِمُ وَهِمَ لِي مَلّهُ صَدْفِهُمْ، ويشترط أيضاً أن يكود الإعبار بلقط مشهدة، كذا ذكره تخساف.

وفيل: لي العوات بكتمي بإحبار واحد إما رحل وإما امرأة واحتمة لأمه فيما بشاهد عمر الواحدة إد الإسمان مهمه وتكرهه، ولا كذلك المداح والبسب.

ويتماني أن يطلق أدم الشهادة ولا يعسرها، أما إدا مسرها مقاضي بأن قال: أنا أشهد بالسنامج لم تقبل شهارته

ثم إذ النسخ رضه الله قصر الشهادة بالمسامح على خسنة أنساء، ولم بذكر عبرها. واهدا معي اعتبار النسام في الولال والوقد ..

ا وحل لبي روست أنه يجول في الولاء؛ لأمديسة لة السب

وعن محمد: أنه بجور في الوقفية لأنه بنقى على مير العصير وهدهير.

قال الإمام الهير الدين المرعناي: لا بداي الشهلاد على الوقعاء من بيان الثيمة بأن يضهدوا أنه وقف عن المسجد، أو الطيرة حن لو أم بذكروه ااك ي شهادم إلا القيل.

## {مطلب في الشهادة على الشهادة}

قوله: ووالمنتاذة عنى الشهادة خانرة في كُلُّ حقُّ لاَ يُسْلَطُ بالنَّسَهِ) (حر رَّ حَلَّ الحدود والقصاص.

الموله. ووَلاَ تُغْبَلُ فِي الْمُحْذُود وَالْقِصَاصِ إِنَّ لانها نوثر فيها السهية، قال تست بعد قام مقام العبر.

قوله: (وَيُخُوزُ مُنْهَادَةً شَاهِدَيْنِ عَلَى شَهَادَة شَاهِدَيْنِ) وقال النابعيلي. لا يجوز (لا أربعة على كل أصل شاهدال: لأن كل شاهديل فائسال مقام واحد

وصورته: شاهدان شهدا هلی شهادهٔ رحل، آه (نهمه بعینهسا شهدا آبعتُ علی شهادهٔ رحل آخره الیه حالر؟ آده وحد علی شهادهٔ کل واحد شاهدان

وعند الشائعي: لا بجور إلا أن يشهد على شهادة الأول شاهدان. وعلى شهادة الأعمر شاهدان عبرهما. وبجوز عندنا شهادة رحل والرأنين على شهادة رسلين. قوله: وولاً فَقُسُلُ شَهَادَةً وَاحَدَ خَلَى شَهَادَةً وَاحَدَى؛ لأن شهادة الواحد لا تقوم بها حجة، فلا عد من شهادة رحلين على شهادته، ولا يشبه هذا إدا شهد النان على النيز؛ لأن الشاهدين حميعاً يشهدان على كل واحد منهما، فقد أنت شهادة كل واحد مشهادة شاهدين.

فوقه: ووصفةً الإشهاد أنَّ يَقُولُ شَاهِدُ الأَصْنِ نَسَاهِدِ الفَرْعِ: عَلَى شَهَادَتِي كُنِي الشَّهَدُ أَنَّ فَلَانَ بَنِ فَلَالَ أَقْرَ عَبْدِي مِكْفًا وَأَسْتَهَانِي عَلَى تَفْسِمِ بِما وأشهادي إذا كان العقر أشهاده على نُعِسه أما إذا كان سعم ولم بشهاءه على نفسه، فإما يقول: أثر عندي، ولا يقول أشهادي كي لا يكون كاداً.

وقو قال له في التحميل: اشهد أن أملان على قلان كناء فاشيد على شهاداي بدلت كفي، وإن قال: فاشهد بشل ما شهدت به أو كما شهدت، أو على ما شهارت لا يضح حتى بقرل: فاشهد على شهاداي.

قوله (وإناً فَمْ يَقُلُ أَشْهَانِي عَلَى نَفْسِهِ جَالَ وَامَا نَوْلُهُ أَشَهَادُ عَلَى شَهَادَيْ. الله بداسه، وهو شرط صدهما.

وفال أبو يوسف: خور وإن لم يدكر دالمان ولا بد س عدانة الأصل والداقل.

قوله: ﴿وَيَقُولُ شَاهِمُ فَلَمَا الْقُوَعِ خِنْدَ الأَذَاءِ؛ أَشْهَدُ أَنَّ فَلِانَا أَشْهَدُنِي غَلَى شَهَادِتِهِ أَلَّهُ يُشْهَدُ أَنَّ فَلَانًا أَلَوْ عَشَاهُ بِكُذَا وَقَالَ لِي: أَشَهَدُ غَلَى شَهَادَتِي فَلَكُنْم. لأنه لا بد من شهادته، وذكر شهادة الأصل ولفظ التحميل، ويشترط بقاء شهود الأصل على أهلية الشهادة حي لو مسقد أو معهاء أو حرسة لم لغلق شهادة لفر ع

لوقه: (وَلاَ تَقْبِلُ شَهَادَةُ شَهُودِ أَقَرَعِ إِلاَ أَنْ يَمُوتَ شَهُودَ الأَصْلُ أَوْ يَعِبُوا مُسِيرَةً فَلاَقَةِ أَيْامٍ فَصَاعِنَا أَوْ يَمُرَطُوا مُرَضًا لَا تَسْطَيْعُونَ مَعْهُ خَعَلُوزِ مَخْلَسِ الْمُحْكِمِ؟ لاه شهود الفرع كالبدل من شهود الأصل، وقبدل لا بنت حكمه مع القدرة على الأصل بدلالة قلماء والراب.

وحن أبي يوسف إن كان في حكان في علما لأداء الشهادة لا يستطيع أن يبت تي أهله صح الإنشياد (حياء حمول الناس، والأول أحسن، والناني أرض، وبه أخذ أبو البت.

قوله: وقوله وقوله علمان شهوة الأصلى شهود القواع خازر، لأبيه من أهن التركيد معاهد أن العرع هم المركون للأصول وقلك، لأن لغليم لشهادتها لا تصع صحة تعديلهم. قلا عرف بين تعديلهم وتعديل خيرهم، ولا يحوز أن يعال: في دلك تصحيح شهادهم، لأن تصحيح عهادة الشاهد لا توثر في شهادته ألا نرى أنه بطهر من نصم الصلاح والعدالة ولا بإثر دَلَكَ في شهادته، وكِمَا إذا شهد شاهقان. فعدل أحدهما الأخر صح بعديقه لما كُلُّه كِنَا في الهَدَايَة.

قوته: روَيْنَ سَكُنُوا عَنْ تَعْدِيلِهِمْ جَازَ وَيُنْظُرُ الْخَاكِمُ فِي خَالِهِمْ)، لأن التعديل لا يلرمهم، وهذا قول في يوسف: لأن المأخود عمهم النقل دون التعديل؛ لأنه قد يخفى عليهم عنظهم.

وقال محمد: إن لم تعدل شهود الدرع شهود الأصل لم بلتمت إلى شهادتهم؛ لأنه لا شهادة إلا بالعدالة، وإذا لم يعرفوها فيهم لم مقلوا الشهادة، فلا تقال.

تم إن عبد أبي يوسف: إذا شهدوا وهم عدول وسكتوا عن تعليل أصولهم سأل الحاكم عن تعديلهم، بإن عدلوا حكم بشهاده الهروع وإلا فلا، وإن ثم يعلم الحاكم بحال الإصول والفروع سأل عن جيمهم في اسم وزكاهم في العلاية، كذا في البنايج.

وإذا كان شاهد الأصل عموماً في العصر، فأشهد على شهادته، فل يجوو المرع أن يشهد على شهادته، وإذا شهد عند القاضي هل يحكم من؟

قال في الذحيرة: احتماق فيه مشامخ زمانيا.

قال تعظيم: إن كان محبوساً في منجن هذا الفاضي لا يجوز؛ لأن القاضي يعترجه من سبعه حتى يشهد، ثم يعبده إلى السجر، وإن كان في سجر، الوالي، و لا يعكمه الإعراج للشهادة يجور.

وقوله: ﴿وَوَلِمُهُ مُوكِمُ فِي حَاصَمُهُۥ يَعْنَى عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْحَلَافَ فِي تَعْدَبِلُ الشاهد عَلَ طَمِنَ الحَصِيمَ عَلِيهِ.

قال أبو حبيعة وأمو توسف: بقبل الواحد في التعديل والجرح؛ لأن التعديل ليس بشهادة، وإما هو حبر ألا ترى أنه لا يحتاج إلى لفط الشهادة، ويشت بالرسالة، وبقبل تمديل الواقد لويده والوقد لواقده، ولا يحتاج إلى حضور حصم، ولا يعتقر تعديل الشهادة على الزنا إلى أربعة.

وقال عمد: لا يقبل به أقل من الدن، والحلاف في تعديل السر. أما تعديل العلاية، فلا نذ فيه من أندى، ولفظ الشهادة بالإحماع.

ولي الهنامة فالواز مشترط في تزكمة شهود الرنة أربعة عند تحمد، وكانا احتلافهم في الترجمان إذا لم يتهد القاصي كالإم الحصم على هذا يقبل فيه عناهما فول الواحد.

وعند عمد: لا بد من النين، وعلى هذا يقيل تعديل العرأة عمدهما.

وقال عمد: لا بجوز.

تم عند أبي حيمة. يما يقبل تعديلها في عبر العفويات، أما في العقوبة: فيشترط

كتاب الشهادات كتاب الشهادات

الفكورة على أصله أن التركية عنة العلق والعنة هي الشهادة، وعلة العنة الركاء، ويقول العركي: هو عدل رضاء ولا يحتاج إلى قوله علي ولي؛ لأنه إذا قال: هو عدل رضاء همو حدل عبه وله.

قال في البابيع: إذا احتاج المناعي إلى إجراج التابود إلى موضع، فاستأجر اللم درات للركوب لم تقبل شهادتهم عند أي يوسف، وإنّ أكلوا من طعامه في الطريق قبلت.

وقال تهدد: لا أفيل شهادتهم في الوجهين حبيعاً.

و قال نصر بن يحيي: لا تأمل للمشهود (4 أن يكلف للشاهد دايه إنا كان شبحاً لا يقادر على معنى.

وقال الفقيه أبو الليب: إن كان لهم اوة عالي المشهى أو ما مستك ول 10 دامة، الهو كما باله أبو بوصف.

قوله: ووَإِنَّا أَلَكُوا شَهُوهُ الأَصْلِ الشَهَادَة لَمُ تُقُلِنَ شَهَادَةُ الْفُورَ عِي بَال قالوا: ليس لنا في هذه الحَادِّة شهادة، وعابوا، أو ماتوا، تم حاء الدوع يشهدون، على شهادب في هذه الحادثة، أو قالوا: لم يشهد الفروع على شهادتا، بإن شهادة الدوع على شهادتها لا تعبل؛ لأن الصحيل م شبت وهو شرط.

مسائل؛ لذة شهد العاصفان بشهادة فردت شهادتهما، ثم مانا وأمانا، ثم عالما، فضها ها لم نقبل؛ لأنهما إنها ردب شهادتهما فلهمة، وهي باقية لحواز أن يكوما توصلاً بإظهار الثوية إلى تصحيح شهادتهما، وكذا إذا شهد الزوج الحر لروحاء مشهادة فردان، ثم ابالها وتروجت عيره، ثم شهد لها بنفك الشهادة لم تقبل لحواز أن يكون توصل بطلافها إلى تصحيح شهادته، وكذا إذا نهدت لروحها، ثم أبانها، ثم شهدت فه.

وقو شهد العبد، أو فكافر، أو الحمود، أو النصي متسافة مرفت. ثم أعتق العبد، أو النصيم السلم الكافر، أو أناق ، فتون، أو للغ الصيم، ثم عادوا، فالهدرا به قافت شهدائهم؟ لأنهم لم يكونوا من أمل الشهادة حال أدائها ولا ردت شهدتهم لأجل التهمة، وإنها ردت لكونهم ليسوا من أمل الشهادة، ثم حباروا من أهابها، فرال المعنى الذي لأحله ردت شهادتهم، فلهنة قلوا.

قرته: وَوَقَالُ اللَّهِ حَسِمَةَ فِي شَاهِلِهِ اللَّهِ إِنَّ أَشْهِرُهُ فِي السَّوفِ وَلا أَخَرُونُهُم أَي وَلا أضربه

ونفسير الشهرة: ما ذكره في المبسوط أن شريحاً كان يعت بالناها، الزور إلى أهل سوفه إن كان سوفيًا، أو إلى قومه إن لم يكن سوفيًا بعد العصر أحدم ما يكون. ويقول: يان شريعةً بقرنكم السلام، ويقول لكم: أنا وحدد عدد شاهد روز، فاحدوه، وحدوه. شاس سعا وترجل والعراة في شهاده الروز سوال تم إذا قال شاهد الدور، مشهد لعد ذلك مي سادله، هل نميل شهادته؟

المجواب فيه ضلى وحبين إن كان فانسقاً، أم ندب فالمن شهادته، الأن فسده إلى المتوفق المان عليه والله المتوفق الم

فعيد بحصيهم: مقدرة بسنة أشير.

وخداعيتهم لمحار

والسحيح بموض إلى رأى تعاصي.

والذي: إن كنان مستوراً لا تقبل شبادته الله أمي الحكم.

وعدد أي يدسف انصل. وعليه الصودي، وشاهد الروز هو البغر على عسمه بدلت. يد لا طونق إلى إثبانه بالسنة؛ لأنه نفي للشهادة واسبات الإلمان، وقبل هو أن يشهد غفل وحل، تم يحيء المشهود علمه حياً حتى شك كناه بيفين أما إذا قال: أعطأت الى الشهدة، أو علطاء لا عرو.

قوله: ووَقَالَ أَنُو لِوسَفَ وَمُحَمَّدُ: لَوَجَعُهُ ضَرَاتُهُ وَمَحَسِلُهُ}؛ لأن سنر ، صبي الله سنه أمر سناهم الزور سنى عزر وسحم وحيه وطلب له والسن.

قلبة. هذا مجمول على أبه كان مصرةً على دلك.

وانهاد أبي حيمة: (19 كان جدة عصفة يعور ، ولحم عمر عليه العوير والتسجيم وانشيره والحس.

# كتاب الرجوع عن الشهادة

هذا الياب به وكني، وشرط، وحكم.

فراكبه: قول الشاهد: وحفت عما شيدت له. أو شيادت نؤور .

وشرطه: أن يكون عند القاصي

وحكمه. إيجاب التعرير على كل حال سواء رجع قبل القصاء بشبخته أو بعد المفشاء مهاء والضمان مع المعزير الدوجع عد الفصاء، وكان المشهود به سالاً، وقد أراله يعير عوض، كذا في المستسمى.

قوله رحمه الله: وإذَا رَجْعَ الشُّبُودَ عَنْ سَهَادَتِهِمْ فَيْلِ الْخُكُمِ بِهَا مُفَطَّتَا وَلاَ طَمَانَ عَالِمُهُمَا النَّجِرُ لَدِ يُلغُورُ مَا تَبِيناً.

قولها: وقوله عَكِم يشهادتها لَمْ وَجَعُوا لَمْ يُصْبِحِ الْخَكُمْ وَوَجِبَ غَلَيْهِا طَامَاتُ هَا أَلْلُقُوهُ سُئِهَا وَتِهِمِي؟ لاهم اعترفوا التعدي الوصيد النساد.

قولُه: ﴿وَلَا يُصِحُ الرُّجُوعُ إِلاَّ بِحَمَّرَةِ الْحَاكِمِ﴾ أنه فسخ للشهادة، ليختص بما يختص به الشهادة من عملس الفاضي. والعراد أي حاكم كان أولا يشترط لذي حاكم.

وفائدة فوله: ﴿﴿ يُصْبِعُ الرَّجُوعُ إِلَا يَحْضُرُهُ الْحَاكُونِيُّ أَنَّهُ لِمُ الْعَلَى الْمُشْهِمُونُ عَلَم والحواهيما أم أقبل حصوات، وإن أراد يعينهما لا يعتقان، وكذا لا تقبل بنته عقبهما الأنه ادعى راحوها باطلاً.

قوله: ﴿وَإِنَّا شَهِدَ عَنْهِذَانِ مِمَالٍ فَحَكُمْ بِهِ الْحَكُمُ ثُمْ وَجَعَا عَلَمَا الْمُشَهُودِ عَلَمْهِ؛ لأن النسب على وجه التعدّى سُب النسبان كما في قبه، وقد السبا للإثلاث تعديد وإما يضدن إذا قبص لمدعى الدال؛ لأن لإثلاث له محدّن.

قوله. (وَإِنَّ رَجِع أَحَدُهُمَا عَمَمِنَ اللَّهُفَىٰجُ وَالأَمَالِ: أَنَّ النَّحَمُرُ بِقَاءَ مِن بِقَي لاَ وجوع من رجعيم ولد نقي من يتقي تشهادته تصف احق

قوله: ﴿وَإِنْ شَهِدَ بِالْمُنَالِ فَلَائَهُ قُرَاحُغُ اخْتُلِطُهُ فَلاَ صَمَاعًا عَلَيْهِ﴾؛ لأنه نفى من نفى مصادته كل الحق، فلا يلتفت إلى الراجع.

قوله: وقولة وقولة أخِعُ آخَرُ صَمَعَ الرَّاجِعَاتِ بَصَلَفَ الْعَالِيَّةِ لَاتِهُ قَدْ التِّي عَلَى الشهادة من يعطع يشهادته نصف الحقق .

قولمه: روَوِنَ عَنْهِدَ رَجُلُ وَالْمَرَالِينَ فَوَجَعْتُ الْمُؤَاةَ طَامِلَتُ زَلَعَ الْحَقَ} لـ ثقاء للالة الرباع المال ببقاء من بقي.

قوله: ﴿وَإِنَّا وَاجْعَتُ صَمِينًا لَصَلْفَ الْعَلَيُّ﴾ لأن يشهاده الرحل بنقى نصف الحق.

قرله- رَوْإِنَّ شَهِه رَحْنُ وَعَمَّوُ مَنْوَةِ فَرَحِعِ سَنَكِ فَلاَ عَلَمَاكَ عَلَيْهِنَ}؛ لأنه بقي من يقطع بشهدته كل الحن.

قوله: وفإن وحفتُ أخزى قال على النستوة والغ المخزى؛ لام عن النسب. مديناه، الرحان والربع بشاياة النافية

قوله: أولَوْنَا رَجْعَ الرَّجْلُ وَالنَّنَاءُ كَانَ عَلَى الرَّجُلُ شَامُلُ الْحَقَّ وَعَلَى النَّسْرَةَ تحَمَّسُهُ السَّهَاسَةِ عَلَمُنَا التِي حَيْفَةَاءِ لأَنَّ الضَّفَعَ سَنَهَادَهُ عَن براتِينَ مَثَوَ مَا لَفَعَم سَنَهَادَهُ رَجْلِ الصَّارِ كُمُّ لُو كَانُوا سَادُ رَحَق، فرجُوا السَّوا اللّهِ لِلسَّاسَةُ.

قوله: ورقال أنو لوبلف وأمحملاً: على الراجل النصف وعلى الشوك السُوة الطلماً؛ النهل وإذا كثرة بمرلة واستند وإن راجع السنوة العشر دول الراجل. تعليهن عصد الحق على الفولول لما فلما إن الاعتبار بماء من يقي، وإن شها، راجلان والراقة أم وجعوا حيماً اللهماك على الراجلين دومياه ألماء لا يجوز شهاده أمراه وا مدد مو مودها وعدمها سواءه أنها يعفل شاهد

ولو شهيد وحلى واللات سنوى فرجع الرحى والعراة فيمين الرجل المصف والم تفسيل الشراء مستما عليها والم وعلى فيات قول أي حبيعة بصينان الشديد أثلاثا عليه الشائلة، وضيها المثلث، وإن راحموا صيباً كان عليه الشيئان، وضيها المثلث عليه الأوان وحراء الله حرفه عليه النائلة وحلاله والعرائان فرجع العرائات، فلا حسال عليها الإل الرحم العرائات، فالعرائات، فلا تشائل عليها النائلة وإن وحم الرحمان والحي المرائات، فالعرائات المائلة وإن وحم الرحمان واحمل المحاد عليها فإن راجع حلى واحمل المحاد عليها فإن راجع العلم اللائلة والمن راحم العلمان اللائلة وإن رحمه العالى الملائلة وإن رحمه العالى الملائلة وإن رحمه العالى الملائلة على الرحمان ونشك على المرائات.

قوله (ووادا غليه عناهذاك غلى السراه باللكة لم بعضار مهر مثله أو اكثر ألم واجعًا قال صمّان غليهمام، لأبهما اللما عليه على مال بعوس: لأن النصح منذ دخوله ال ملكة عقوم هذا الاتلام.

قولًا: روزيناً سيمة باقلُ مِن فهُر الْمِثَلُ أَنْهِ رَجِعًا لَيْهُ بِعَنْبِهَا اللَّهُصَافَعَ)؛ لأن منافع المصلح عبر التقومة عبد الإللاف.

وصورته: أن يشهدا أنه تروحها تبلي حسيماته ومبر مثلها اللف، تم يرجعان، فيهمه لا يضمان شرباء لأساء لم تحرجا على ملكها ما له فسند والمعال بلرم بإفرار مروج؛ لأنه لهما أدعى دلك فرمه بإفراره قال في المصفى: إذا ادعى فكاح امرأة على مائة وقالت: هي على ألف ومهر مثلها الف، فأقام شاهدين على مائة وقفني غاء ثم رحما بعد الدحول بنا لا يصمنان شا شيئاً عند أبي يوسف.

وعدهما: يضمنان فيا تسممانه ماه عندهما على أن القول قوها إلى هام مير مثليا، مكان يقضى فا بألف لولا شهادشها، فقد أتلها عليها تسعمانة.

وعند تبي يوسف: الغول قول الزوج علم يتلفه عليها شبئاً.

قوله: (وَكُذَلِكَ إِذَا شَهِدًا عَلَى رَجَلٍ جَزَوبِجِ الرَّالَةِ بِمِقْدَارِ مَهْرٍ مِثْلِهَا أَوْ أَقُلُ كُم رَجَعًا كُمْ يُضِعُنَانِ! لأن هذا إنلاف بعوض! لأن النضع متفوم حال للدعول في الملك والإنلاف معوض كالإنلاف.

قوله: ووَإِنْ شَهِلنا بِأَكْثَرَ مِنْ مَهْرِ الْمِثْلِ لَمْ وَخَمَّا مَنْمِنَا الوَّاِدَةُ)؛ لأمهما اللعاها بغير عوض، ثم هذه التكاح جائز عند أبي حنيفة في الظاهر والباطن.

وعندهما؛ يحور في الطاهر ولا يحوز في الناطن.

وفائدته: أنه يحوز وطؤها عند أي حيفة.

وعندهما لايجور.

قوله: (وَإِنْ مُنْهِنَا بَيْنِعِ مِعْقُلِ الْقِيمَةُ أَوْ الْكُثُورُ لَمْ رَجِعًا لَمْ يَصَمَّنَا)؛ لأنهما حصلا له بشهادتهما عثل ما أرالاه عن ملكم، وهذا إذا كان المشتري بدعي، والبالع ينكر. أما إذا كان البائع بدعي، والمستمري ينكر بضمنان الزيادة، كذا في المستصمى.

قوله: رَوْبِنُ شَهِنَا بِأَقَلُ مِنْ الْقِيمَةِ طَهَنَا النَّقُطَانَ)؛ لأسِنا أثنا هذا الجزء بلا عرص.

قوله: (وَإِنَّ شَهِدًا عَلَى رَجُلِ أَلَّهُ طَلَقَ اعْرَأَتُهُ قَبَلُ الدُّخُولِ بِهَا قَمْ وَجَعَا طَهَمَا نِعَلَّمَا الْهَهْرِيَّ؟ لاَنْهما أكدا عليه ضماناً كان على شرف الروال والسقوط. ألا ترى أنها لو طاوعت ابن الزوج؛ أو ارتدت مقط العهر أصلاً، وإن كان لو يسم لها مهراً وضمن العلمة رجع بها أيضاً عليهها.

قوله: ﴿وَإِنْ كَانَ يَعَدُ اللَّاحُولِ لَمْ يَصَنْفُ ﴾؛ لأن حروج النضع من مثلك الزرج قيمة له والعمر بالزمه بالدعول فلم يتلفا عليه عيماً له فيمة.

قوله: وَرَائِنَ شَهِدًا أَلَّهُ أَغْنَقُ عَبَادَهُ لَمُ رَجَعًا ضَمِنَا قِبِمَتَهُ)؛ لأنهما النما مالية العمد من غير عوض والولاء للمعتق؛ لأن العنق لا يتحول اليهما بهذا الضمات، فلا يتحول الولاء، وإن شهدة أنه استولد حاربه هده، فقضى القاصي بذلك، ثم وجعا ضمنا ما تقصيها الإستيلاد، واحارية رفية على منكه، فإن مات المولى بعد ذلك عنفت وصما فيتها أمة؛ لأنها بنفت بشهادتهما المنفدية، وبجب صحابا للورثة.

قوله: ﴿وَرِبَنَ شَهِمَا بِقَصَاصِ قُومٌ وَجَفَا بَقَدَ الْفَتَلِ صَبَّمَا اللَّهُمُ وَلا يُقَتَصُّ مِشْهُمًا﴾؛ لأنهما لم يباهرا الفقل وثم يحصل سيما اكراء عليه.

وعبد الشافعي: يفتص متهما، ثم عندنه يكون طمان أثلية في ماطمة في اللات مدين، الأنهما معترفان، والعاملة لا تعقل الاعتراف، ولا يجب عليهما الكفارة، ولا يحرمان الديرات بأن كاما ولدي المشهود عليه، فإنهما يرقاعه.

قوله: (وإذُ رُجْعَ شُبُودَ الْفَرَعِ طَجُورَ)؛ لأن النبيادة في على القضاء صدرت منهن بكان الناف معاداً اليوم

قوله: ﴿وَإِنَّ رَجِّعَ عَلَيْوهُ الأَصْلُ يعنى نعد ما نطق الغاسي مشهادة العرعين ﴿وَقَالُوا: مَمَّ تُشَهِدُ شَهُودُ الْفُرَعِ عَلَى شَهَادَتِنَ فَلاَ طَمَانُ غَلَيْهِمُ أَى عَلَى الأَصول؛ لأَسِمِ أَنكُرِهِ الإشهاد، ولا يطل أَمْضَاء.

قولة: وَزُولُ قَالُونَ أَشَهُدُنَاهُمُ وَعَلَيْكُ طَمَّونَ مَنهُ عَنْدَ عَنْدَ كَمِدَةِ لَأَنَّ القروع تعلوا شهادة الأصول: فتمار كما لو حضرون

وأما عسمما: فلا ضمان على الأصول إذا رجعود؛ لأن الفضاء وقع بشهادة العرارع، وإن رجع الأصول والفروع معندهما: الصمان على العروع؛ لأن القضاء ولع بشهادتهم.

وعبد عبيد: هر بالحيار إن شاء ضمن العروع، أو الأصول.

قوله: (وَإِنْ قَالَ شَهُودُ الْفَرْعِ: كَفَابَ طَهُودُ الأَصَلَ أَوْ غَلِطُوا فِي شَهَادَتِهِمْ لَمُ يُلْتُفَتَ إِلَى ذَلِكَ؟! لاَل مَا أَمْمِي مِن القصاء لا ينفض تقوهم، ولا يجب الصفان عليهم! لأنهم ما وحفوا من شهادتهم، إما شهدوا على عبرهم بالرجوع

قوقه: وإزان النهيد أرتبغة بانزان وضاهدان بالإخصاص فراجع شهوة الإخصان ثم يُطلقنوا)؛ لأن شهود الإحصان غير موحيين للرحم. ولهما الإحصان شرط بيه كالبلوع والعلق، ولأن الرجم عقوبة والإحصان لا يحوز العقاب عليه؛ إذ هو البلوغ والإسلام واغزويج والحرية، وهذه معان لا يعاقب عبيها، وإما يستحق العفات بالزنا لا يعيره، ولأن الإحصان كان موجودا فيه قبل الرباعير موحب للرحم، فلما وحد الرئا معد الإحصان وجب الرحم، وإذا لم يجب بشهادة شهود الإحصان رجم لم يعسنوا بالرجوع.

قوله (وَإِذَا رَجْعَ نُفُوِّكُونَ عَنْ التَوْكِيَّةِ ضَمِلُوا) هذا عند أبن حيفة؛ لأمه حعلوا شهادة الشهود شهاده. ألا أرى أنها كانت قبل التركية لا يتعلق مها حكم، وإمه يتعلق بالتركية، وعنفصا: لا صحان عيهم الأجم أنوا على الشهود، لصارو: كشهود الإحصان.

وصورته: أربعة شهدوا على رحل بالزباء فزكوا فرجيها فإذا الشهود عبيد، فالدية على المزكيز عبد أي حيمة.

ومعناه: إذا وجعوا عن النزكية بأن قالوا: علمها أمهم عبيد وسع ذلك وكياهم أما إذا أبنوا على التزكية واعموا أمهم أحراره فلا عمسان عليهم ولا على الشهود؛ لأنه لم شين كذب الشهود حواز أن مكونوا صدفوا في دلك، ولا بعد الشهود حد الفذب، لأنهم فلخوا حيًّا، وقد مان ولا يورث عندنا

وقال أير يوسف وهمده الدية على اب الهال.

وقبل؛ الحلاف فيما إنه العبر التركون بالجرية بأن فالواء من أحران أنه إنه فالواء هم عدول فيانوا عيداً لا يضعنون إضاعاً؛ لأن العبد قد يكون عبداً.

قوله: وَوَإِذَا شَهِدَ شَاهِدَ نِ بِالنِّمِينِ وَشَاهِدَانِ بِالسَّوَاطِ ثُمْ وَجَعُوا فَالصَّبَانُ عَلَى شَهُوهِ النَّهِينِ خَاصَّةً}؛ لأن الحكم يتعلن بالهمين ودحول الدار عبرط ان دلك. مهم كشهود الإحصان مع شهود الزنا.

ومعى فيسأله: يمن العتن وانطلاق قبل الدعول. أما بعد، فلا يطهر مه فائده؛ أذ هيود الطلاق بعد الدعول (دا رحعوا لا عبدان عليها، وإنها تطهر البائدة في الطلاق قبل الدخول، أو فيما إذ شهد شاهدان أنه حدث بعن عده لا يدخل هذه الدان وشهد أحراد أنه دخلها فحكم بعنق العبد، ثم رجعوا جدماً، فالفساد على شاهدى البين بالعق دون شاهدي الدعول؛ لأن العبد إذا دخل الدار على بالمين لا بالدحول، فإذ كان هكذا، فاقتلمان على شاهدي اليمن الابرى أن رحلاً أو قال لعدم إذ صربك فلان. قالت حر، فطرية فلان بعني أهما، ولا عبس العبارات؛ لأنه عني يسين مولاء لا بالضراب، فكذلك هذا، وإند اعلم.

### كقاب آداب القاشى

الأدب اسم يقع على كل وباضة عمودة بتحرج ب الإنسان في فصيلة من الفصائل. واعلم أن القضاء أمر من أمور الدين، ومصلحة من مصالح استشمر، يحب الهماية . معا لأن ماسامي لليه حاجة عطيمة.

قوله رحمه الله: ولا تصغ ولآية ألهاصي ختى يُجَنَمَعَ فِي الْمُولَّى شَرَائِطُّ الشَّهَادَةَ، وهي الحرية، والعقل، والناوع، والعنالة.

وابنها فكر المعولي طبط السم المععول، ولم يغن: والشوليي؛ ليكون فيه فالله على الولية غيره له يفون طلبه، وهو الأولى للفاضي، وبسما اعتبر فيه شرائط الشهادة؛ لأن الحكم لما كان فيه نقود الحكم على العبر النه الشهادة التي توحره الحن على الفير

قال في شرحه: لا يسعى أن يولي الفصاء إلا المولوق معامه وصلاحه وديم.

قوله: ﴿وَيَكُونُونُ مِنْ أَهُلِ الْإَجْسِالِهِ﴾ وهو أن يكان عارفُ بالسنة والأحاديث، ويعرف باسخها ومسنو تعه وعامها وماضها، وما أصع علمه المسلمون من ذلك .

قوله: ﴿وَلاَ يُقُمَّىٰ بِاللَّحُولِ فِي الْقَطَاءِ لِمَنْ يُثَنِّ مِنَ نَفُسَهِ أَنَّ يُؤَدِّينَ فَرْصَهُ} وقد دخل فر القصاء فوم صاغور: واحسه فوم صاغون ونزن اللّـحول بنه أحوط، وأسلم للذين رالدب لما فيه من الحطر العظيم والأمر الليخوف.

قوله: ﴿وَيُكُونُهُ اللَّهُولُ فِيهِ لَهُنَّ يُتَعَافَ الْفَخُونَ عَنَّهُ وَلَهُ لَأَمْنَ عَلَى لَفُسِمِ الْخَيْفَ قِيمٍ قال عليه السلام. وقاضيان في النار، وقاص في الحمة، وحل علم علماً، فقضى بما علم، فهو في الحِدَّة، ورحل جهل، فقصى بما جهل، مهو في أثنار، ورجن علم، فقصى معبر ما علم، فهو في الناريُّ<sup>[2]</sup>.

قوله: ﴿وَلاَ يُتَنَهِي أَنْ يَطَلُّبُ الْوِلَايَةَ وَلاَ يَسَأَلُكِ} أَى لا يطنبها طامه. ولا بساها الساب

وهي البنديم: الطلب أن يقول الإمام ولني والسؤال أن يقول الدمن: لو ولاي الإمام همياء مدينة كذاء لأجنه على ذلك، وهو يطلع أن يبيع دلك إلى الإمام، فيقلده القصاء، وكل دلك مكروه، لقوله عليه السلام: «من طلب الفصاء وكل إلى نفسه، ومن أحبر علم

وا و أخرجه على بن حسام الدين الدغى الحديق في كتب العمال في سن الأموال والأعمال في كتاب الإمارة من قسم الأقوال في القمال الأول في الله سب عبد المعط، وقاصال في الدار وقاصل في الحية، فاض غرف الحق عقصي به فهو في اجعة، وقاص عرف الحق معال معمال متحداً، أو قصى بشر علم، فهما في التاريخ عن فريدة، أمو فه الماكم في المستقراك كتاب الأحكام.

ىرل خليە مىڭ يىلىددە**،** 

قوله: ووَمَنْ قُطْدً الْفَضَاءُ يُسَلَّمُ إلَيْه دِيوَالَ الْقَاصِي آلَتَنِي قَبْسُمُ وَهِي الخرائط التي فيها السجلات والمسكوك ونصب الأوصياء والقوام بأموال الوقيد

قوله: ﴿وَإِيْطُوا فِي خَالِ الْمُسْخُونِينَ﴾؛ لأنه عند عاطرًا في أمور المسلمين.

قوله: وَلَهُمْنَ اطْتُرَافِ مُسْهُمُ بِحَقُّ الْرَامَةِ إِنَاذَ وَامَنَ أَنْكُمْ لَمُ يَقَبُلُ قُولَ الْمُعَرُولِ حَلَيْهِ إِلاَّ بِسَيِّنَةٍ» يعني إذا قال المعروف: إني حبيت بحق له بلتت إلى فوقة: طوق البينة؛ لأنه وطول المنحق بسائر الناس، وشهادة العام عبر مفيولة، لا سبب إذا كانت علي فعل نصبه،

قوله: وَفَإِنَّ لَمُ تَقُونُ بَنْنَةً لَمْ يُعْجَلُ بِعَجْسِمِ خَتَى يُنَادِي عَلَمْ وَيُسْتَطُهُمْ فِي أَمْرِمَ وصورة الدان الا بدادي في علمه الياما من كُنان بطلاء من الان الدين الحموس بحق. فليحصر، فإن له يطهر له خصر أخاد منه كفيلاً نفسته والحلقة، وإنها أحد الكفيل حوار الا يكون له حصم عانب، فاستحب أن موثق في ذلك باحد الكس

قوله: ووتشطّو هي المُولانج وفي ارتفاحات الْوَلُوف؛ اي علات الرقوف وفيقملُ غلّى حسب زمًا تقوم به الْلَيْنَةُ أَوْ يَظَوْفُ بَهِ مَنْ هَوْ فِي يَدِيُ رَلا يَمَالَ فَوَلَ الْمَعْرُولُ فِي ذلك.

قوله ويُرتجبل العاكم فلوسًا عُنجرًا في المستجدع كي لا سنته مكانه على الغرباء، ويستدي المكان على الخصوم الغرباء، ويستدي القبل على الحصوم معرفاً نصب لحب فو دخله هم، أو معجر، أو معالى، أو معجر كان مهده الصفة السحل فليه. فيم يصب كلام الخصوم ولا يقتني وهو حاليم أو عطشان، أو حالي، أو حاليم، أو حاليم، أو عطشان، أو حالي، أو حاليم، أو حاليم، أو عليه المنافرة ولا يقتني والمرتبعي والا يقتني وهو أو المنافرة عليه المنافرة ولكن الله الراشي والمرتبعي والمنافرة والله عليه المنافرة والمنافرة والمنافرة المنافرة المنافر

<sup>(1)</sup> قال این حجر الفسمانی می طرابه (2/68/1) حدیث برمی عدید کشما، وکل فی نفسه رسید آخیر عبیه این خلیم طبق پیمادون آمر دارد و اسرمانی براس ما معامل طریق بدال بی قبیل بلفت. برمی ساز نامیده و از اینامی متلف ولید میای این انتیار الفسلام و سال فیه تسخم و کل فی تفسیم ومی گاره علیم و شکر و و آخر حد آخید و اسرائی و امراز و احد کی.

ولان قمر مه هيشني في غميم الروائد في كتاب الأحكام وبات. في الرئب). رئاء الطواي في الصفيرة. . ورحاله تفادر.

قوله: ﴿وَلاَ يَقْبِلُ هَدِيَهُ إِلاَ مَنْ دَي رَجِمٍ مَحْرَمٍ مِنْهُ أَوْ مَمْنَ حَوْتُ عَادَتُهُ قَبَلَ الْقَصَّاءِ بِشَهَادَاتِهِ﴾ وهذا إذا لم يكن للقريب عصومه: أما إذا كانت لا بقبل. وكدا السهدي إذا راء على المعتاد، أو كانت له خصومة لا تقبل هديم.

قوله- وولاً يُخطَوُ ذَعْرَةً إلاَّ أَنَّ تَكُونَ عَامَةً} وهي لني ما لو عبم المضيف أن الفاصي لا يحصرها يعملها، وهذا أصبح ما نين. في نفسيرها.

أ وقبل: هي دعوة العرس والحتان والحاصة هي ما لو علم المنطبق أن الفناصي لا يحصرها لم يعملها، ثم إن الشبيح، لم يفصل في الخاصة بين أن تكون لأحبي، أو لدى رحم عرم سم.

وفي الحداية. لا يجينها إلا إذا كانت الذي وحم عرم صد.

قوله: ووَيَشَهُمُ الْجَنَائِلُ وَيَقُودُ الْمُرْعَىيَّةِ الآن داك من السه. ومن حقوق المسلم، فلا يسع القصاء شها، وقد كان التي عليه السلام يشهد الجنائر، ويعود المرضى، وهو العقل المكام.

قوله: ﴿وَلَا لِمُعْلِمُمُ أَحَدُ الْخَصَلَيْنِ ذُونَ خَصَدِهِ}؛ لأن ف ترك النسوية، واليه إشارة إلى أنه لا بأمي أن يفتينهما حميعاً لوجود النسوية.

قوله: وَفَإِذَا خَضَوَا صَارَى لَيُقَهُمُا فِي الْفَخْلِسِ وَالْإِثْثَالِ) وكذا في النظر اللهيدا، والكلام معهدا. ويتبغي لمن ينحل عسن الفاضي لأحل الحصومة أن لا يسلم على الفاضي، فإن سلم لا يعب عليه رد سلامه، فإن أراد جوانه لا تربد على قوله وعسكم السلام، ويسلم الشاهد على الفاضي، ويرد عبيا.

ثم إذا ممع القاطعي البينة وثم يحكم بها حتى عاب المدعى عليه حكم مها، ولا بسطر عوده عبد أبي يوسف.

وقال محمد: لا له من وحضاره، كانًا في ابتابع.

قوله: ﴿وَلاَ يُسَاوِرُ أَحَنَاهُمَا وَلاَ يُسْبِرُ إِلَٰهِ وَلاَ يُلَقَّنَا خَجَفَّى: لأن فيه كسر قلب الإحر وإضعاناً له، وكذا لا يرفع صول على أحدمنا ما لم يرفعه على الأعراد لأن ذلك يدهشه، وربما نجر وترك حقد وكذا لا يصحك بي وحه أحدمنا دون صاحبه.

قوله ﴿وَإِذَا قِبْتُ الْحَلَّ عِلْمُاهُ وَطَلَبَ عَمَاحِبُ الْحَقَّ حَسَى غَرِيمَهِ لَمْ يُعْجَلَّ بخُسِهِ وَأَمْرُهُ بِعَلَّهِ مَا عَلَيْهِ}؛ لأن الحبس إنها هو حزاء المماطاة، فلا بد من طهورها، وهذا إذا ثبت أخَى بإفراره؛ لأنه لا بعرف كونه معاطلاً في أول الوهنه، فلمله طبيع في الإمهال، فلم يستصحب العالى، فإذا اضع بعد ذلك حسه، وأما إذا ثبت الحق بالبية حبسه، حتى يبت الطهور السطل بإنكاره، كنا في افغالهة. ويؤذ طعم الحاكم في أن يصطلح الخصمان، قال بقر أن يصطلح الخصمان، قال بأس أن يردهما، ولا يقد الحكم بنهما العلمية بصطلحان، أو يعلمهما أن الصلح خير، قال عمر رضى الله عمد ردوا الخصوم كي يصطلحون، قال فعل الفضاء يورث الضفاضة ولا يضفى أن يودهم أكثر من مرتبن.

الموله: وَفَإِنْ انْشَعَ حَيْسَةُ فِي كُلِّ فَيْنِ فَرِفَةً لِمَذَلاً عَنَ هَالِ خَصَلُ لِي يَدِهِ كَفَمْنِ الْمَهِيعِ وَيَدَلُ الْقُرْضِ أَوْ الْتُؤْمَةُ بِغَفْد كَالْمَهُرِ وَالْكَفَّالَةِ)؛ لأنه إذا حصل العال في بدء تت عناه، وإنها بعيسه إذا كان مومواً. أنه إذا كان مصوراً لا يحيسه، وأما العبر فاشواد به المعجل دود العلوجل.

قولة: ﴿وَلاَ يُخْبِئُهُ فِينَا سَوَى فَلِكُ كَعُوشَ السَّعُسُوبِ، وَارْشَ الْجَنَابُ وَإِذَّا قَالَ: إِلَي لَقَيْنُ إِلاَ أَنْ يُتِبَ عَرِيمَهُ أَنْ لَهُ مَالاً، ليحسه حِيْنَةً.

فولد: (وتحسلة شهرتن أو الاقتة ثم نسأل عنه لمإن لم تظهر له مال خلى سبيلة)؛
لانه استحق الإنظار الى السيسرة، فيكون حسه بعد ذلك ظاماً، ويس نقدير مدة حسه
يشهرين، أو ثلاثة بالازم، بل التقدير فيه مفوض إلى رأي القاضى لاحتلاف أحوال الناس
فيه. فعن ظام من يصحره الحس الفليل، وصهم من لا يضحره الكبر، فعوض ذلك إلى
رأي الحاكم، فإن قامت البينة على إفلاسه قبل حبسه، أو قبل العدة نقبل في رواية، ولا
تقبل في أحرى. وهي المحتار؛ لأن البينة لا تطلع على إعساره، ولا يساره الحواز ال
يكون له مال عنوء لا يطلع عليه الشهود، فلا بد من حبسه، ثم إذا صممه القاضى لهدة،
المذكورة، وسأل عنه، فأخير بإعساره الحرجه من الحبس، ولا يحتاج إلى لفظ الشهادة،
إلى إذا أخيره بذلك تقة عمل بقوله، والإنبان أحوط، وهذا إذا لم يكن الحال سال منازعة.
أما إذا كان يأن ادعى المعللوب الإعسار، وقال الطالب: هو موسر، فلا بد من إقامة

قوله: (وَلاَ يُعَوَلُ يُبَنَّهُ وَتُبَنِ غُرَمَاتِهِ) بعد خروجه من الحبس، فإن دحل داره لهاجة لا يجهونه، بل ينتظرونه حتى بحرج، فإن كان اللدين ترجل على امرأة لا يلازمها لها فيه من الحلوة با، ولكن بعث امرأة أمية تلازمها.

قوقه: (وَيُعْنِسُ الرَّجُلُ فِي نَفَقَة زُوْجُهِمِ)؛ لأنه ظام بالامتداع عنها، ويحس أيصاً في دين مكاتبه وعبده العاذون العديون، ولا يُعسى المكاتب لمولاه بدين فكتابة؛ لأنه لا يصير ظاملًا بذلك، والحس إنها هو حزاء الظلم.

قوله: ﴿وَلاَ يُعْتَبَسُ وَالِمُ فِي دَيْنِ وَلْدِمِ} يعني لا يحسن الوائدون، ولن علوا لأسل

دين الولدة لأن الحيس لوع عقولة. للا يستحقيه الولد على والديه كالحدود والقصاص. قال الله تعالى: ﴿ فَلا فَقُل لَمُننا أُحَوِقًا شَرِّعُمُنا ﴾ أنا والحس أشا. من دلك

قوله: ووليختسُ إذًا المُنتَعَ مِنَ الإِلْقَاقِ عَلَيْهِم إذا كان صحراً فضراً؛ لأن في ذلك إحياء الولد والمفقة لا تستمرك بنقس الومان بحلاف دن الولد، نابه إسا لا يحسن به: لأنه لا يستمل لمضى لرماد.

قال الخجندي: إذا كان البديون صغيراً. وقد ولي يجوز له قصاء ديوند. وللصغير مال حسن الفاصي الولي إذا الصد من فضاء ديونه

قوله. ﴿وَلَيْجُورُ أَلَمَاهُ الْمُرَاةِ فِي كُلُّ شَيَّءٍ إِلاَّ فِي الْخَذَرِدِ وَالقَصَاصِ؛ السَارَةُ الشيادةِ.

## {مطلب في حكتاب القاضي إلى القاضي}

قوله: ﴿وَلِهَا لِمُكَامِلُ الْفَاصِي إِلَى الْفَاصِي فِي الْحَقُوقِ إِذَا شَهِمَ فِ عَلَمُهُمُ بَولِدُ لَمَّ مِن قاسِي هصر الى قاصي آخر، ومن قاشي مصر لر فاشي رساق. ولا يتمل كنات قاصي الرسناق، إذا ورد عمل فاصي مصر، كما ان البناييع. وأما شرط الشهادة: فلأل الفاشي تشكلوب إنه لا تعلم أنه كتاب الفاصي (لاجا.

وقوقة: وزدا شهد مها عندين يعني بالحقوق، ويروى به عنده أي بالكتاب، وإنعا يقبل كتاب الفاصي إلى انفاضي إذ كان سهما مسرة منفر اللائة أيام فصاعداً، أما إذا كان أقل مي ذلك لا تقبل.

والي نوادر مشام: إذا كان أي نصر واحد قاميان حام كتاب أحدهما إلى الأعرافي الأحكام، كما في الهاليم.

ولو مات الفاصلي الكاسب، أو عزر قبل وصول كناه في الدكتوب إليا لا معلى به: لأن كتابه يقوم مقام حطاية، وحطاية معا للعرل لا يشت به حاكم وبعد العوب يجرح من أن يكون كتاب بسرلة حطايه؛ لأن حطاب لند عقو، وبدل وسل إليه الكتاب فعال أم مات فكاسب عد فلك، أو عول دلك حال وبي مات المكتوب إليه أولاً، أو عال وولي صرم القصاء لم يضع له أن نصل الكتاب؛ لأنه كتب لي نيران وإنه كان عادة المخص، يتعد الكتاب على ورثم لفيامهم معادد.

قولدا وفإنأ شيشوا غلني حصو لحكم فالنفياذة إكنت بخألمهم صورات رحل

<sup>(1)</sup> سوره الإسران 23.

الدعن على راحل الفائد واقعاء على اللك بينة. أم أفر الطائل، الاستطاحة على أن يأخدها منه مر بند أحر يكتب هذا الهاميني كتاماً إلى ذلك العاصلي محافة أن الكراء فأحماء الكامات.

قوله: وَوَيْلُ شَهِمُوا مَقْتُو خَسَرُة خَسَمَ لَمُ يُحَكُّمُ إِلَى إِنْ شَهِمُوا عَمْ النَّاضِيُّ الكاتب.

وقوله؛ وكتب بالتنهادة ليحكم الدكترات إدام بهاء وزيما يحكم بهاء لأق القصاء سي العالمي الا يعول عبدناء ما لم يكل عدم أصلم أحاصره وإذا لم يعزز النصاء الان كتاب عن إذا الشهادة عليه في إناب أحق، فكأنه عبد بدلت منيه.

قوله: ﴿وَلِقُسُ كَفَاتُ الْفَاضِي إِنِي الْفَاضِي فِي الْخَفُوقِ إِذَ الْمَهِدُ بِنَ عَلَاقَهُ؛ لأَلَّ الكتاب رشيه الكياب، ملا ينب إلا يجعه تابه.

قوله: (ويجب أن يُقْرَأَهُ عَلَيْهُمْ لِغَرَفُوا ما فيه) أو يطفهم به الأرام لا شهادة بدول العلم (نَوُ يَخْسُهُ لِحَشَرَتُهُمْ النَّهِمْ) في لا يتوهم النجم وحاء سدا أي حيفة وعسد؛ لأن علم نا في الكتاب واحتم لحصرتهم شرط علمهما، وكذا حفظ ما في الكتاب النشأ للدعمة شرط

وقال أبو يوليك؛ ليس شيء من ذلك هرطاً، والشرف أن يشهدهم أن هذا كتابه وحمد.

واحدر المسرخيين قول أمن يوسد، ولا يتنجه حتى نسائهم عند أبن حيمة عمد في الكتاب، ويقول: هل قرأه هليكم؟ وهل حدد بحدر تكولا فإن قاوا الادار قرأه عارد وتم يحتبه لحصرتك أو اعتبه للعضرته ولم نقرأه علما لا يقلحه، وإن قالوا. عمر قرأه عمرت وحدم للحصرت، فلحه حينه.

قوقه: وفإها وْمَثَلُ بْنِي الْقَاصِي لَمْ يَقْتُلُهُ إِلَّا مِعْطِرُة الْحَصَّوِيُّ: لأَمَّ بَعَارُقَة أَدَّهُ الشهاريُّ، هَا بَادَ مِن حَمْدُورَهُ، وَلا بِنَدَ الْمِمَّا مِن حَشُورَ الْمُشْهِوْدِ أَنَّهُ اللَّهِ شَهَادَه، والشهارة لا تنساء الاسلاع وخصوب

قوله- وبودًا سفيّة الشّهود إلي نظر إلى حقيه فانَ شيطوا الله كبات فَلاَتِهِ الفَاصِي سَلْهَةَ اللهُ فِي مخلس خُكُمِهِ وقواهُ عَلَىٰ وَحَنِهَةَ فَصَهُ حِيْنَةٍ وَلَوَأَةً خَلَى الْخَيْشُو وَالْوَلَهُ مَا فِيهُمْ وَمِدَى قوله: ولي علمان حكامهما أي أن الاسس يسلح الاقتله أبه على لو سلمه في عبر ذلك العمل لا يصلح، كما أن شاهان.

وفهاف بروفرقه علماتها فلاعدجي أنا يقونوان ذالماء ضمضا

وقد أن أند و يوسيها، إذا مسيدوا أن ها لله كلف فلان القاصي قبله. ولان م

بقولواه قرأه عليند

قوله: ﴿وَلاَ يُقَبِّلُ كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي فِي الْحَذُودِ وَالْقِصَاصِ)؛ لأسها يسقطان باشبهه، ومي كتاب الفاضي إلى الفاضي شبهة؛ لأن الحط بشبه الخط، فيسكن أنه لم يكن من القاصي، والحدود تدرآ بالشبهات.

قوله: (وَلَيْسَى لِلْفَاضِي أَنَّ يُستَخَلِفَ عَلَى الْفَضَاءِ إِلاَّ أَنَّ يُفَرَّضَ إِلَيْهِ وَلَمْكَ)؛ لأنه غلد الفضاء دون النقليد فيه، فصار كتركيل الوكيل، ولأن الشيء لا بتصمن مناه كالوكيل، لا يجوز نه أن يوكل إلا إذا فيل: له أعمل برئيك، ومن إذا قال له الإمام؛ وله من شفت، فإنه يسكن من الاستخلاف، ومن طدلالة على أن الفاصي في معنى طوكيل أنه لا يجوز أن يحكم في غير الجند الذي حمل إليه كما لا يجوز للوكيل أن ينصرف، (لا فيمنا جعل إليه، فإن قضى المستحلف بمحضر من الأول، أو قصى المستحلف، فأحار الأول جاز كما ال الوكان؛ لأنه حضر رأى الأول، وهو الشرط.

واعلم أن القضاة لا يتعزلون بموت الأمراء، والفضاة بموت الحليفة؛ لأنهم نواب عن يساعة المسلمين، وهم باقون، ولا نعرل السلطان بموت الخلصة، كذا في النهاية.

قرله: روَزَوْا رُفِع بَالِي الْقَاصِي خَكُمْ خَاكِم آخَرُ الْمَصَاهُ إِلاَّ أَنْ يُتَخَالِفَ الْمُكَابِ أَوْ السُّسَنَةُ أَوْ الإَجْمَاعُ أَوْ يُكُولُا قُوْلًا لاَ ذَلِيلَ عَلَيْهِ مَعْلَمُهُ الكناب مثل الحكم بحل متروك النسسية عبساله، والحكسم متساعد ويسسي نقوله تعالى: وَوَأَشْفَهُوا أَنْهِيدُنِ مِن وَشَالِكُمْ أَنَهُ وَأَنْهُ وَمَالِمُهُ السنة كَحَلَ السَطَلَقَة ثَلاثًا بَنْهِمَ الْمُقَدَّدُهُمَا هُو مَذْهَب سَعِيد بن العساء،

وقوله: والإصاع مثل تجوير بيع أمهات الأولاد.

الوله: روّلاً يُقْضِي الْقَاضِي قَلَى غَالَبٍ)؛ لأنه بحنمل الإفرار، والإنكار من الخصم فيشتبه وجه القضاء، ولأن القالب لا يحوز الفضاء له، فكدا لا يجوز الفضاء عنه.

الوله: وَإِلاَّ أَناۚ يُعْطَشُوا مَنْ يَقُومُ مُقَامَةً كَالوكيل، أو من نصبه العاصى.

## {مطلب في التحكيم}

قوله: ووَإِذَا خَكُمْ وَجُلاَنَ وَخُلاَ لِلحَكُمْ بَيْنَهُمَا وَرَضِيًا بِحُكُمِهِ جَارَ إِذَا كَانَ الْمُحَكُمُ بِصِفْةِ الْخَاكِمِ، نَانَ لَمْ يَكُنَ كَافَرَهُ، ولا عَبَقَ، ولا صَبَّهُ. ويَسْتَرَطُ ان يَكُونَ من العل الشهادة وقت الشخكيم والحكم، حتى لو كان وقت التحكيم عبداً، ثم اعتز، لو صيَّاءً

<sup>(</sup>١) سورة الفرة: 282.

فيلغ، أو كافراً، فاسب وحكم لا ينقد حكمه.

ويروى أنه كان بين عمر وأي بن كعب رصي الله عنهما محاصدة، فحكما بسيما زيد بن ناسب، فأنياه فخرج البيماء فقال زيد لسمر: هلا بشت المي فأنيك با أمير المؤميرة فقال عمر في بينه: يؤتى الحكم، فأفقى لعمر وسادة، فقال عمر: هذا أول الجوره وكانت البعين على عمر، فقال زيد لأي بو أنفيت عنها أمير المؤمنين؟ فقال عمر: بين لزمتي، بل أحنف فقال: أبي، بل بعني أمير المؤمنين عنها، وتصدفه وهما دليل على حواز الشحكيم، ودنيل على أن الإمام لا يكون قائبياً في حي خدم، ولاه، حكماه الفقيه، وقد كان معروفاً بالفقه فيهم، حتى روي أن ابن عنس كان بحلف البه، وبأحد بركانه إذا أولاد إن يركب، وقال: هكذا أمرنا بأن نصتع بفقياتا فيصل زيد يده، وبقول: هكذا أمرنا أن نصتع بفقياتا فيصل زيد يده، وبقول: هكذا أمرنا أن نصتع بأشرائنا، وأما وضع زيد الوسادة لعمر فاشال لقوله عليه المسلام:

وفي قوله: «هذا أول الحواري: دليل على وجوب النسوية بين الخنسمين، ولم يكل ذاك يحدّى على زيد لكن وقع عبده أن المحكم في هذا نيس كناشاشي، قبين له عبد رضي فله عنه أنه في حق الخصيين كالفاصي.

قوته: ﴿وَلَا يَجُوزُ تَحَكَيْمُ الْكَافِرِ وَالْفَيْدِ اللَّمْنَ وَالْمَحْدُودِ فِي فَدَلَكِ وَالْفَاسِقِ وَالطَّمِينَ لِانْعِدَامُ العَلَيْهُ انفَضَاءَ صَهِمَ اعْتَدَارًا بَاهْفِ السَّهَادَةِ.

قوله: ﴿وَلِكُلُّ وَاحِدُ مِنْ الْمُحَكِّمِينِ أَنَّ يَرْجِعَ مَا لُمْ يُحَكِّمُ عَلَيْهِمَا﴾؛ لأنه مقد من سهنهما، فلا يحكم إلا برضافها.

قوله: (لَاِذَا خَكُمْ لَوِمُهُمَا) يعني إذا حكم عليهما فيل الرجوع لصدور حكمه عن ولاية عليهما.

قوله: ﴿ وَإِنَّا رُقِعَ وَلَكَ الْمُحْكُمُ إِلَى الْقَاصِي قُوَافَقُ مَنْاهَنَهُ أَفْصَافَى؛ الآم الا دادة الى نقصه، ثم يُرامه على دلك الوحد.

وقائدة إعصاله هيئا: أنه لو وقع إلى ناض آخر يحالف مدهمه ليس لذلك القاضي النفض فيما أمصاد هذا الفاضي.

قوله: ﴿وَإِنْ حَالَقَةُ أَنْظُنَهُ﴾؛ لأن حكم لم يصدر عن ولاية الإمام، وإن حكما رحلين، فلا بدعن اختماعهما.

ز() أخرجه الحيثمي في محمع الروائد في كتاب الأدب زبات الكرام الكرام). رواه الطيراي في الصعير - والأوسط، وبيه عوله بر تمدو العيمي، وهو صعيف.

قرله: وولاً يُجُوزُ التُحَكِيمُ في الْخُدُودِ والْقطاعي)؛ لأنه لا ولاية طبياً على دمهما، وغدا لا يملكان إياحت، ولأن الجدود والفصاص يسقطان بالنسهة، وأدّمان ولاية الحكم شبهة في استع منه كشهادة السباء مع الرحال.

وفي الذخيرة: تحوز في القصاص؛ لأنه من حقوق العباد.

قرقه: ووَإِذَا حُكُمًا فِي ذَمِ الْحَطَّا فَقَصَى الْخَاكِمُ بِالذَّنَةِ عَلَى الْفَاقِلَةِ لَمْ يَتَفَذَّ خُكُمْهُ: لأنه لا ولايه له عليهم إذ لا يحكيم من حييهم.

قوله. (وَيُطُورُ أَنَّ يُسْلَفُعُ الْمُبَيَّنَةُ وَيَقُصِيَ بِالتُّكُولِيِّ وَكُنا بَالِافْرِ رَا الأنه حكم موافق بلشرع.

قوله: (وَخَكُمْ الْخَاكَمِ لِأَبْوَتِهِ وَوَلَدَهِ وَوَرَجِتَهِ فَاطْلُ} أي حكم المحكم والسولى حسماً؛ لأنه لم نقبل شهادته لهم: وكانه لا يصح القصاء لهم لأجل التهمة محلاف ما إذا حكم عليهم. فإنه يجوزه لأنه نقبل صهادته عليهم لاعماء الشهمة، فكذلك أعضاء كذا في الهلابة، والله أعلم.

#### كتاب القسمة

الفسمة نفيير الخفوف وتعفيل الأنصباء

قوله رحمه الله: وبشغي للإفام أنْ يُنصَّبُ فَاسِنا يُؤَوَّفُهُ مَنْ يَبْتِ أَلَمَالُ لِيَقْسِمُ بَيْنَ النَّاسُ بِغَيْمِ أَجْرٍي؟ لأنه القسمة من حسن عمل الفضاء من حيث إنه ينم ب فعلع السنزعة. وإنما يرزقه من بيت همال؛ لأن معمد عنف الفاسم تدم الكافق فكانت كامايته في ربت مالهم عرماً بعلي.

قوله: وَفَإِنَّهُ لَنُو يُفْعَلُ تَصَلَيْهُ قَاسِمًا يَطْسِمُ بِالأَجْرِيّ مِناهِ بَاسِرَ عَلَى المتفاسس؛ لأن النفع لهم على الخصوص.

. قوله: (وليجب أنا يكون غلالاً مُأمُولًا عالمًا بالقباعة) يعني عدلاً بيد بيد وبين خداسية فيما بين الناس علماً بأحكام الفسمة؛ لأنا أدا لم يكل كالمك حصل مد الحيد.

قوله: ﴿ وَلاَ لِيَجَبُرُ الْقَاصِي النَّاسُ عَلَى فَاسِمِ وَاسِدٍ ﴾ أي لا يجبرهم على أن يستأجرونه لأن في إحبارهم على دالك إشراراً بهم: أنَّه ربعاً باللَّب سهم ريادة على اسر طبط ويقاعد بهم.

قوله: ﴿وَلاَ يُشْرِكُ الْفُكُمُ عِنْشِرِكُونَا﴾؛ لأنها إذا الشركو التحكموا على الدس في الأحر وتقاعدوا عميم، وعبد عدم الإشتراك بنيادر كل منهم إلى الك حديث الدوت الرخص الأحرة.

قوله: وَوَأَخْرَةُ الْقِسْمَةِ عَلَى غَدَد الرَّؤُومِي عِنْدَ التِي خَبِيْقُورُ لَأَنَّ الأَحْرِ مَشَابِلُ بالتمبير، وهو لا يتفاوت: لأن العمل لحصل لصاحب الدقيل مثل ما لحصل لصاحب الكتبر، وربما ينصفب الحساب بالنظر إلى القليل: وقد يتحكس الأمر، فيتعدر اعتباره، فيتعلق الحكم بأصل الدبير.

قوله (وَأَقُالُ أَبُو يُومُكُمُ وَلَمُحَدَّدُ عَلَى قَمْرٍ الْأَنْصَاءُ)؛ لأنه عولة المثلاء فيعدر يقدوه كأخرة الكيان والوران وحفر نائر المحتركة.

فقتا في حمر البشر: الأحر مقابل بنقل التراب، وهم لا يتعاونت والكيل وانوزن إلى كانا للقندمة قبل: هو على الحلاف وإن له يكونا لما، اللاحر فضائل نصل الكبل واللورف وهو يتفارت.

وقوعه وإن لم يكونا لنقسمة بأن اشتربا مكبلاً وأمر إنساناً نيكيك لبصير الكل معلوم القدر، فالأخر على قدر الأنصباء.

قوله: ﴿ وَوَقَا خَضَرَ السُّرْكَا أَ عَلَا الْعَاضِي وَفِي الْدِيبُ ذَارٌ أَوْ صَلِعةً ادْعُرُا النَّهَا

ورَلُوهَا عَلَىٰ فَلَاكِ نَهُمْ يَفْرَجُهُمْ الْفَاصِي عِنْدَ أَبِي حَبْقَةً حَتَى يَقْبَلُوا اللَّهِيةَ عَلَى فَوْلَهِ يُرَحَدُ وَرَقْتِهِمَ لَاكَ الفَسَسَةَ قَصَاءَ عَلَى سَتَّهُ اللَّهِ اللَّهِ سَاهَ عَلَى مَلَاقَةَ مَوْ النَّلِيفَةِ حَتَى لُو حَدَّتُ رَبَادَ مِنْهُ وَسَايَاهُ لِيهَا، ويقضَى نَبُونَ مَنَهَ يَخِلاف مَا مَدَ النَّسَمَةُ وَإِدَا كَانَ فَضَاءَ عَلَى النَّهِ مِنْ قَلِيلًا إِلَّهُ إِلَى مِنْ يَحْجُمُ عَلَمُ وَلاَ مَنْ النِّيَةَ يَحِلاف السَفولُ وَسَنْرُ العَرُوضُ إِذَا الْمُعْرِعُا سَرِنَا سَفِيدًا لَهِ يَسْسَبُهُ، وَإِنْ لَمْ يَفْسُوا السَّمَةِ لَأَنْهُ يَعْمَلُوا اللَّهِ لَانَاهُ يَعْمَلُوا اللَّهِ لَيْنَامِيلُهُ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الْمَنْدِي الفَسْهُ .

قوله: (وقال أنو يُوسف ومُحنَّكُ: بِعُسِمُهَا بالْتُوافِهِيَّ وَيَدَثَرُ مِن كَتَابَ الشَّبَاءُ أَنَّهُ قسمها تقوهها الأن الله مالايهو في القال العافرة إذا ليد الني الدائل والإمرار المارة العدال، ولا مارع لما فقسمها رسم كما في الدقوال النوروث والمثال استشرى وهما! الأنه لا أمكر ولا ينه الاعلى السكر.

والفرن الآن حيفة أن ملك السندي ليس الي الكم حين النائع. بل هو ملك مسئلف. إلا ذي أنه لا يره حتى العرب بلاء قديمة بيب كان والك بهراف عليهم، ولا يكون ينصرفاً على خام ملك المراف المراف والراف به المائة على حكم ملك الدين والراف يحلفه فيد. إلا ترى أنه يرد الراف على الله العين ماهيد، فالفسمة فيها تصرف على الدين، وخال الذيء من حكم ولكه إلى مائن الورثة، ووالك لا يجوزه والا يصرفون على الصرفون على النفار الملك إليه إلا الرية.

قواء: (وَإِبَادُكُوا فِي كُتُابِ الْقِلْسَيَّةِ أَنَّا قَطْمِهَا لِقُولِمِيْنِ وَفَاتِدَا: أَنَّ حَكُم التَّسَيّة يختلف بين ما إذا كانت بالبيد أو الإقرار فعلى تاباء بالبيد يعدى الحكم إلى البيت، والإقرار يقتصر عليهم حتى لا العر أما الله و لا يعنى مداروه وأمهات أولاده، ولا يحل الدس الذي على الميت؛ لأما لم العلم مانه بالبينة، ولما علمناه يافرار فيم وافرارهم لا يعدوهم

قوله (ورقا كان ألمالُ الْمُشَرِكُ فِيمَا سُونَ لَأَمَالُ الْمُشَرِكُ فِيمَا اللَّهِ وَوَلُوفَ فَسُمَةً فِي قُولِهِمُ خَمِيعًا) مِنني إذا كان عرومتُ. أو شبئًا مها بض؛ لأن في فيستم حققاً للست: لأن محتاج لل قائمة

قوله ﴿ رَوَاِنَّ ادْعُقُ فِي الْعَقْدِ أَنْهُمُ النَّمُووَدُ فَسَمَةً بِيَّهُمُ وَقَدَ وَدُرِياهِ

قوله (وَابَنَّ الأَعْوَا الْمِنْمُـُثُّ وَلَيْمُ لِلْأَنْتُوْوا كُلِفُ النَّقِينَ وَلِيْهِمْ فَسَلَمَةَ بِبَاسُمُ بَاطْتُواقِيمَهُمْ معده الذا كان اللغار في البدليم بشعود أنه مات لمنها ولا يستقول عقال الملك اند من عبرهم، فإنه غيسم ينهم التعرفيهما لأنه ليس في التسمة فتنا، على العبر، فإنهم ما أقروا

بالمطك لغيرهم وهذه روانة كتاب انقسمة.

وني الحامع الصعير: لا يقسسها حتى يقيموا البينة لاحتمال أن يكون لميرهم.

قُولُه: وَوَإِذَهُ كُانَ كُلُ وَاحِدَ مِنْ الشَّرَكَاءَ يَنْتَفَعَ بِنَصِيبِهِ فَسَنَمَ بِطَآبَ آخَدِعَمْ وَإِل كُانَ ٱخْدَعُمْ يُنْتَفَعَ وَالاَحْرَ يُصَرِّرُ لَقُلَة تُصِيهِ فَإِنَّ طَلَبَ مَا حَيْدَ الْكَثِيرِ فَسَمْ وَإِذَّ طَلَبَهُ صَاحِبُ الْقَلْبِلِ لَمْ يُقَسَمُهُا؛ لأن الأول: منتقع بُه قاعتبر طلبه، والثاني: منعنت بي طلبه، نلم يعتر،

وفوقه: ووإنه طلب صاحب الفايل أم بقسمها: ولكن نجب المهابأة بيهم.

قوله: وَوَاؤَهَ كَانَ كُلُّ وَاحِدُ مَنْهُمْ يُنْصَرَّرُ لَمْ يَعْسِمُ إِلاَّ بِفُواضِيهِمَا)؛ لأن الحر على الفسيمة لتكميل المنفعة، وفي هُمُّا تقريبها، ويجوز مراضيهما لأن تحق لهما.

قوله: (وَيَقْسَمُ الْغُرُوطَنُ إِمَّا كَانَتْ مِنْ صَلْفَ وَاحِدِي: لأن الفسمة على نفييز الحقوق، وذلك يمكن في الصنف الواحد وذلك كالإطل؛ أو النقر، أو الغسب أو النباب، أو القواب، أو الحنطة، أو الشغير يفسم كل صف من ذلك على حدة.

قوله: (وَلاَ يُقْسِمُ الْجِنْسَانِ تَطْطَهُمَا فِي يَعْضِ إِلاَّ شِرَاصِيهِمَا)؛ لأنه \ احتلاط بين الحسين، قال تقع القدمة تُدَيرَنَ على نقع معاوضة، وسيلها النراضي دون حبر الفاصي

قولد. وَوَقَالَ أَيُو خَيِمَاقُ: لاَ يَقْسِمُ الرَفِيقَ) يعني بانفراده، فإن كان معه هيء آخر فسم بالاتفاق.

قال في البنابيع. لهما لا يقسم إذا طلب القسمة معص الشركاء دون بعص، أما إذا كانت تراخيهم حاز.

قوله: (ولا المحواهم) المتعاونة كالغاؤل والباقوت والربرحد؛ لأن هذه أجناس عتلفة لا ينقسم بعضها في بعض, وأما إذا أهرد جنس منها، تالتعديل منه يمكن، فيحور قسمت، وأما إذا أهرد أن المدي أمينغاذ منهم العقل والمعطنة والصبر على الحدمة والاحتمال والوقار والصدق والشجائلة والوقاء وحسن الحلق، وذلك لا يمكن الوقوف عليه، فصاروا كالاحتاس المحتلفا، وقد مكون الواحد منهم حمراً من ألك من حسم قال الشاعر.

وتم أر العناقي الرحال نفاوته ... إلى العضل حتى عد أنف بواحد ولأن اللغاوات في الأدمى فاحش لتفاوات المعاني الباطنة، بصار كالجسل المختلف بخلاف مناثر الحليوانات. إلى التفاوات فيها يقل عبد الحدي الخانس، ألا نرى أنه الدكر والأش من بي ڏهم حصال، ومن ڪيو نات -- بن راحه

وطال في الأصل: ينا كان مع الرفيق شيء مواه من النباب وضرها فسم، وأدخل هـ الرفق تُماً.

اقان لبو بكر الرازي؛ وهذا محمول على تراضي الملالا بدات.

وقال أمو يوسف ومجمد: يفسم الرقبق لانتحار الحسن شما في الإس والفمو ورفيق المعميد

قلما: رفيق المغلم إلما فسمها لأن حق العاشين في السالية حتى كان الإنماء العلم. وقسمه نسبها، وهما يعلق بالعلى والسالية تبع ماشرفا.

قوله: ﴿وَلاَ لِقُسْمُ حَسَّمَ وَلاَ بِشُرُ وَلاَ رِخَ إِلاَ أَنَّ يَتُواطَى السُّرِكَاءُ وَكَنا الحَالث بين الدارين لاغتمال الشرو في الطرفين! إذ لا سفع مكل فسم سهد.

الوقة: (وازده حصول والزلان وأفاما البليمة على الوقاة وعدة الورثة والذار في البيهية وقعهم وارث عابث فسنت الفاضي بطلب المحاصرين وعنت للعاب وكبلاً يُقيض نصية، وكدا لو كان مكان تعالمت دسي يقسم وبعدت له والمباً يقسل عصبه.

قوله: (وَإِنَّا كَالُوا مُشْفِرِينَ لِهُ يَقْسَمُ مَعَ عَسَمُ أَحَدَهُمُ وَإِن أَفَامُوا اللَّهُ عَلَى اعتراء (وَإِنَّا كَانَ الْمُقَارُ فِي إِنَّهِ الْوَارِتِ الْعَالِبِ الرَّ شَيْءُ مَنْ لَمَ يَفْسَمُ}؛ لأن في الفسمة استحقاقاً له العالمان فلا يجول إلا أن يكون عنه حصر ولا حصر هنا.

قولته ووإن خضرا واوث والحقائل بقُسم، وإن الام فليدة لأنه لا عد من حصور المصميرة لان الواحد لا يصلح عادياً وعادساً، وكدا مقاسطًا ومقاسطًا ومقاسطًا ومقاسطًا ومقاسطًا ومقاسطًا بخلاف الما فلما كان الحاصر الدول كان الحاصر كان الحاصر والمياً، والمائل صدراً عصد القاصل للصحر والمياً، وقد إذا المصر والرث كبر وموصل له بالثلث فيها طلما القسمة، وأقدا ناه المحية

قوله: ووافرة كالت ذور فشتركة في مصر واحد فسمت كل دار على حدثها في فول أبي خيفة كال دار على حدثها في فول أبي خيفة و لا بداء و المحتلفة بدراة الاحساس المحتلفة الا أن براصوا على دلك. فوله، ووقال أبو لوسلف ومحتمد إلى كان الأصبح للم فسلمة تفضيها في نقص فينميك، الاتها حسل احد الما وصوره نظراً إلى أنا اصل المسكلي أحسن معى نظراً إلى المحتمد ووجوه الدكري، وهراس الرحوم إلى القاسي، والى الفيد بقوله في محمد واحد التاكري، وهراس الرحوم إلى القاسي، والى الفيد بقوله في محمد واحد الثارة إلى أن الداري إذا كاما في مصرين لا يحتمعان في الفسحة حمدها، وهي روية خلال عميما.

وعى عمد انفسم إحماها اي الأعرى، والسوت تفسير قسمة واحدة سواء كالت الي محلة، أو الل شعل: لأل النفاوت فيها بنهما يسير.

قوله: ﴿وَإِنَّا كَالَتُ فَالُ وَضِيعَةً أَوْ فَاقَ وَخَلُوتَ قَسَمَ كُلُ وَاحَدُ مِنْكُمَا عَلَى حِلْلَهِ لَاحْلَلُافَ عَلَيْنِ الْأَنْ اللَّهُ وَالسّبَمَّةُ جَسَانٍ. وقد بنا أن الحَسَيْنَ لا يُسْتَجُ يَعْسَيْمًا فِي نَعْضِ؛ لأنَّ القَسْمَةُ نَشِيرُ أَحَدُ احْفَيْنَ مِنَ الآخرُ وَلَا احْتَلَابُ مِنَ المُسْبِينَ إِنْ فَشَيْحِ وَصِهَ لَهُ حَمْلُ الْعَالُ وَالْمُؤْمِنَا وَسَكِينًا وَكُولًا وَكُو المُتَسَافِ

والي الأنسل؛ ما يدل على أنهما حسن ودعاء فيجعل في المستالة روميتان.

#### {مطلب في كيفية القسمة}

قولة: وَوَيْتُهِي لِلْقَاسِمِ أَنَّ يُقْمِوْزُ مَا رَفَّسَمُهُمْ لِدِكَمَ خَطَمَهُ بَعِي بَكُفَ عَلَى كُلُّ كاعدة الصيب قالان كدا ولصلت قلال، كذا ليرابع ناك الكاعدة إلى الفاضي حتى بتولى الإقواع شهر للمسمد

وفي الخواشي: معام الدور ما يقسمه قطعاً، ويسويه على سهام المعسوم عليهم، ويعتبر أقل الأنصاء حتى لو كان سدماً جمله أسداساً، وإن كان ربعاً حمله أراءاً لهمكن المعسمة، وإن كان لأحمهم صدر، والأحر الله، واللاحر بشاف حمله سنا أساوي، والقاب الصبياً الأول، والدى يليه بالتاني والثالث اللى هذا، ويكتب أساميهم ويحملها الرعمة، ويلقمها في كمه قمن حرح الممه أولاً فقه السهم الأول، إن كان يتي مسهمه، فإن كان فياحهم المعابر، الأول، وإن كان صاحب الناب عام الأول والذي يليه، وإن كان صاحب المسلم، فله الأول والذي يليه،

قوله: ﴿وَيُعَدِّلُهُمْ أَي مَن حَبِينَهُ الصووةُ وَالْفَهِمَ أَي بَسُونَهُ عَلَى سَهَامُ اللَّهُ مِن ويروى العراله اللزاني، أي يعظمه بالعسمة عن عبره

قرله: ووَبْقُرَاعْهُمْ لِيعرف ندر،

قولمه: ﴿وَتَقُومُ الْبُنَّاءُ﴾ بعني إذا كان بحتاج إلى التموم.

تم قال في حداية: يقوم الناء خاجه إلىه، إد استه بقسم على حدق فيقوم حتى إد قسمت الأرض بالمساح، ووقع في بصبب أحدهم يعرف فيمة الدار ليعطى الأعر متل ذلك.

قوله: ﴿وَإِنْفُورُ كُنُلُ تُعْبِسُ عَنْ النَّامِي بِطَوْيَقِهِ وَشَوْلِهِ حَلَى لا يَكُولُ لَنصِيبَ تَقْضِيمُ نَصِيبُ الآخُرِ تَعَلَّقُ} فَتَقَطِعُ النَّارِعَةِ، ويتحقن معنى النَّسَمَة على النَّمامِ.

فوله: وَنَمُ مِكْنَبُ اسْتَناءَهُمْ وَيَعْقَلُنِ قُرْعَةً ثُمْ يَلَفُ نَصِبُ بالأوَّلِ وَالَّذِي يَلِيمِ

يَانَّانِي وَالذِّي يَبِيهِ وَالنَّالِتِ وَعَلَى هَذَا ثُمْ يُخْرِجُ الْقُرَّعَةُ فَمِّنَ حَرَّجَ اطَنَّهُ أَوَّلاً فَلَهُ السَّهُمُّ الأَوْلُ وَمِنْ حَوْجٌ لَانِهَا فَلَهُ السَيْمُ النَّانِي، والفرعة ليست بواحية، وإما هي خطيب الأنفس وسكون الفنب والفي نهمة السبل حتى أن العاصل، لو عين الكل واحد سهم نصيباً من عير إفراع حارة لأنه في معنى قمصاء، بسطك الإلوام.

قوله: رولاً يُدَّحَلُ فِي الْقَسَّمَةِ اللَّوَاهُمْ وَاللَّمَالِينَ إِلاَ بِتَوَاطِيهِمْ)؛ لأن إدحال دلك يعمل العقد معاوضة والمساوعة لا يُجر عليها.

وصورته: قار بين جناعة أرفقوا فسنتها، وفي أحد الجاليين فصل بناه، وأراد أحد طشركا، أن يكود. هوش البناء فراهم، وأراد الاخر أن يكود عوضه من الأرض، فإنه يجعل عوش الناء من الأرض، ولا يكلف الدي وقع البناء في نسبيه أن يرم بإزاء البناء فراهم، إلا إذا تعدور فحينة للفاض ذلك.

قوله: وفيناً فَسَمَ بَيْشَهُمُ وَلِأَحْدِهِمْ مُسِيلٌ فِي مِلَتِ الآخَرِ أَوْ طَوِيقُ وَكُمْ يَشْتَعُوطُ فِي الْقِسْمَةِ فِينَّ أَمْكُنَ صَرَفُ الطَوِيقِ وَالْمُسَيلِ خَنْهُ فَلَيْسَ لَهُ أَنَّ يُسْتَطَوِقَ وَيُسْئِلُ فِي لُصِيبِ الآخْرِي: لأنه الكر يخين الفسعة من غير صرورة.

أُ قُولُهُ: ﴿ وَإِنْ أَنْهُ يَكُنُ فُيهِ عَنَا الْفَسَمَةُ ﴾ إلان الفسمة عملة البقاء الإخلاط، المستأنف، وهذا إذا لم الشرط الفاسم في الفسمة أن ما أصاب كل واحد منهم كان له محقه الأنه إذا لم يشترط الله لم يكن له حق الإستطراق في نصيب شريكه، فيعسر من يقع له ذلك لا يشتع بنصيبه، فلهذ فسيحت. وأما إذا كان الفاسم شرط فيها أن ما أصابه كل واحد منهم، فهو له يحقوفه، فرنه يترك العربق والمسلل في حق الأحر على ما كانه عليه قبل الفسمة.

قوله: ﴿وَإِنَّا كُنَّ سُقُلَ ﴾ غَلَرُ لَهُ وْغَلُو لا سُقَلَ لَهُ وَسُقَلَ لَهُ عَلُو قُوامَ قُلُ وَاحِدٍ عَلَى حِنْتِهِ وَقَسَمْ بِالْقِيمَةِ وَلاَ يَعْتِرُ لِغَلْوِ ذَلِكَ} ومنا مول عمد عنه العنوى.

وتغندهمان يقسمم بالغواج

والعلى للمسأله: إذا كان منقل مشترك بيسهما وعلو الأحرار

وقوله: وعنو لا سفل بهي: أي علو مشترك بنهما رسفله لأخر.

وقوله: ووسعل به علويه: أي منسرك بيمهمات

وجه فولهما: أن القميمة بالدراع هي الأصل، فيصار وليه ما أمكن.

ووحه قول محمد: أن السعل تتبلح لما لا يصلح له العنو من اتحاذه بثراً، أو إماطالاً وغير ذلك، فلا يتحقن التعديل إلا بالقسمة. تم اختلف أبو حيدة وأبو يوسف في كيفية القسمة بالدراع؟

فقال أبو حبعه: ذراع من حمل بقراعين مي علو.

وقال أنو بوسف: كل ذراع من العلو بذراع من السمل للدي لا علو له.

يانه: مقل بن رحلي وعنو في بت أحر بنهما أيضاً أرادا فسيتهماء فإنه يقسم. البناء على حريق القيمة بالإحماع.

وأما الساحة: فتفسم بالدراع فدراع من السفل بقراعين من العلو عند أي حسية. وقال أبو بوسف: دراع من العلو بقراع من السعل العقصود سهما السكي، وهنا مساويان فيه. `

و لأي حيمة: ان معمة العلو العص من مقعة السفل الا ترى الد منفعة السفل المسكني والبناء عليه وحمر البتر به. وأن يجعل به أوناداً ومربطةً للدوات وغير دنك وأما العلو فلا منفعة به إلا المسكني لا غيرة إدالا يسكنه البناء على علوه إلا برصا صاحب السفل، ولأن منفعة العلو لا تنفي بعا. بوات السفل، وصفعة السفل تبغي بعد قوات العلو.

وأما على قول محمد يقسمك بالقيمة؛ لأن منفعتهما تخلف باعتلاف ؛ فمر والمرد: فلا يمكن التعديل؛ لا يالفيمة، والعنوى على قول محمد.

مسائل اليت كامل، وهو سفل وعنو بين رحلين، وعلو ابن بيت أحر بينهما، أرادا فسمة ذلك بالتعديل، فكل قراع من بيت الكامل شلالة أدرع من العلو؛ لأن دراعاً من علوه بقواع من ذلك العلو، ودراع من سعل هذا بدراعين من علو ذلك وهذا عند أبي حيفة.

وقال أبو يوصف: فراع من البيت الكامل مدراتين من العلود فإن كان سفل وست كامل مكل دراع من الكامل بفراع ونصف من السفن عند أبن حيمة.

وقال أبو يوسف: كل فراع من البيت الكامل بدراخير من السفل.

فعلى قول أمي حنيمة: يجعل بمقابلة مانة قراع من العلو الخرد ثلاثة وثلاثون دراعةً وتست فواع من اللبت الكامل، ودلك أن يقسم مائة على ثلاثة؛ لأن كل ثلاثة أفرع من العلو بفواع من الكامل.

وعبد أبي يوسف: حبسون ذراعً من البيت الكامل بمائة ذراع من العلو المجرد؛ لأن العلو والنبغل عبده سواه فحبسون من الكامل بسزلة مالة حبسون منها سفل وحبسوف علم.

قوله: رَوْلِهُ، احْتَلُفَ الْمُتَقَاسِمُونَ فَشَهِدَ الْقَاسِمَانِ فَحَلَثَ شَيَادَلُهُعَامُ هَذَا قوطما. وقال عمد: لا تغيل وسواء في ولك فاسم الغاصي وغيره. رِي شرحه: إنَّ قسما عبر أجرة قبلت شهادتهما، وإنَّا قسما بأحرة لا تغيل.

وعند عمد: لا تقبل في الوجهين، لأتهما يشهدان على فعل أنصبهما.

وقعة: أنهما شهدًا على فعل غيرهما، وهو الاستيماد، والقبص لا على أنفسيماه لأنه قعمهما النبين

وأما إذا قسما بالأمر بإن فما منعة إذا صحت الفسمة، فأثر ذلك في شهادتهما بالإجماع؛ لأنهما يدعيان إيماء عدر استؤجرا عليه.

وفي السنطيقي: شهافتهما مقاولة سواء فسما بأمره أو نقير أحر، وهو الصحيح. فإن شهد قاسم واحد لا تقبل: لأن شهاده العرف غير مقبوبة.

قوله: رؤالةُ الأغلى أخذهُمُنا الفَلْطُ رُزِعُها أَلَهُ أَصَابَةُ النّيَّةُ فِي يُدِ صَاحِبِهِ وَقَدْ أَشَهَدَ عَلَى لَفُسِهِ بِالاسْتِيقَاءِ فَمَ يُصَافِقُ عَلَى فَالِكَ إِلاَّ بِيبَدَهِ؛ لأَهُ يَدْفَى صَدَعَ المُستَمَّ شامها، وقد أثر ماستِفاءِ حقه، فلا يصدق إلا سِنة، فإنَّ لَمْ تَفْمِ له سِنة استحلف الشركاء. فهر كن منهم معم بين نصيب الماكل والمدعى، فضمح بسهد على قدر أنصباتهما.

قوله: وَوَبِنَا أَوْلَ: اسْتَوَقَيْتِ حَقِّي لُمْ فَالَ: أَحَلَنْتُ بَعْطَةً فَالْقُولُ قَوْلُ خَصْبُهِ لَمَعْ يُعِينِهِ؟ لأنه أَفَرَ بَسُامِ الفسمة واستِهاته للصدة ثم أدعى حَفَّا عَلَى خصَبَه، وهو مُحَرَّ، ماذ يقيا عليه ذلا بينة.

قُولُهُ ﴿ وَوَنَ قُالَ: أَصَابُنِي وَنِي مُوْصِعِ كُنَا، وَلَهُ يُسَلِّمُهُ إِلَى وَلَوْ يَسُلُهُ عَلَى تَفْسِم بالاشتماء وَكُذْبُهُ شَرِيكُهُ مُحَالِقًا وَفَسَحُتَ الْقَسْمَةُ ﴾؛ لأن العقد لا ينم بهمدا.

وقويه: هالم بشهد على نفسه ي. أن لم يقر.

قولة: (وَإِذَا اسْتَحَقَّ بَقَعَلَ تُصِيبُ أَخَدِهِمَا يَقَيْهِ لَمُ تَفْسُحُ الْقِسْمَةُ عِنْدَ أَبِي خَيقَةُ وَيَرْجِعُ بَحِصَةً ذَٰلِكَ مِنْ تُصِيبِ شَرِيكِهِ) وقال أبو يوسَعَى. تُعَسَّجَ ويكون ما يقى يبهما تصديرً. وتحمد مم أي حنهة في الصحيح.

وافي معص البسيج التجالي يواسف.

فان في الحداوة الخلاف في حراء شائع من عسيب أحدثمه.

أما في استحقاق بعض معين فلا تعسج الفسية بالإجماع؛ لأن الاستحقاق بكون في معين لا في جميع المار، وإذ استحق بعض شائع في الكن تعسج بالانفاق، كما إذا استحق مصف الدار مشاعاً فيصل الفسيمة لحن المستحق؛ لأم: لو أم تبطل احتجا إلى الفسيمة فما في بدكل واحد منهما للمستحق، فيتعرق عليه تصبح في موضعين، فيتصرر.

وأما إذا استبحق نصف ما في يد أحدهما معلوماً مقسوماً، فالمستبحق عليه ماخيار إن

هماه أنطل القسمة؛ لأنه تفرق عليه نصيه باستحقاق بعضه. وإن لم فنطل القسمة برجع على صاحبه بربع ما في يده؟ لأنه تو استحق عليه جميع ما في يلم كان يرسع مصعب ما في يد شريكه، فإذا استحق العصف يرجع بربع ما في يده، وهذا أبضاً بالإجماع.

وآما إذا استحل نصف ما في بد أحدهما مشاعاً مال أبو حديمة وعمد: هو بالخيار كما لو امشحل ما في بده مطوماً.

وقال أبو يوسف: تبطل القسمة؛ لأن باستحقاق حزم شائع ظهر خريك ثالث، والقسمة بدون رضاه باطلة كما إذا استحق بعض شائع في النصيين، والله أعلم.

### كثاب الإكراه

الإكسراه: اسم لفعل بفعله الإنسان بغيره، فينتفي به رضاه، أو بفسد. به احتياره مع بقسماه أهليته. وهذا إسا يتحفق إذا حاف المكره تحقيق ما نوعد به، وذلك إسا يكون من الفاهر سواء كان سلطاماً أو عبره.

فقولنا: وفيتقي به الرصاير؛ أي فيما يتبير ألَّهُ له كالبع

وفوته: وأو يفسيد به احتيارهم: أي فيما ينصبر ألة له كالإللاف، وذلك بأن يكون الإكسراه كاملاً بأن يكون بالفتل، أو بالفطع، فيتفي به الرضا، ويفسد به الاحتيار للحفق الإحساء؛ إذ الإنسان تحيول على حب الحياة، وذلك يضطء إلى ما أكره عليه، ليفسد به العتارة.

قوله رحمه الله: والإكراءُ بُنَّيْتُ خَكُمُهُ إِذَا حَصَلُ مَمَنَّ يُعَدِّرُ خَلَى إِيفَاعَ مَا أَوْخَذَ بِهِ سُلُطُانًا كَانَ أَوْ لِطُنَّهِ؛ لأنه إِمَا قَاءَ بهذه الصفة لم يقدر السكر، على الانتباع من دلك. لَعْحَرْه.

قولد: وزافا أنكرة الرَّحَلُ عَلَى يَتِع مَائِهِ أَوْ عَلَى شِوَاءِ سِلَعَةَ أَوْ عَلَى أَنَّ يُقَوَّ لِرَّحَلِ بِأَلْفِي إِنَّ عَلَى شَوَاءِ سِلْعَةَ أَوْ عَلَى أَنَّ يُقَوَّ لِلْحَلِّ بِأَلْفِي الْشَعْدِ الْمَائْدِي أَنَّ مِالْفَقِلِ أَوْ بِالْفَقِلِ أَنَّ لِلْعَامِ وَأَكْرِهِ فَلَى فَاتَ اللّهُ وَإِلَّا شَاهُ فَسَتَحَةً وَرَجَعَ بِالْحَيْسِ فَنَاغَ أَوْ اللّهُ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ تَعْلَى: ﴿ إِلّا أَنْ تَكُولَ عَبِرَةً عَلَى اللّهِ تَعْلَى: ﴿ إِلَّا أَنْ تَكُولَ عَبِرَةً عَلَى اللّهِ تَعْلَى: ﴿ إِلّا أَنْ تَكُولَ عَبِرَةً عَلَى اللّهِ تَعْلَى: ﴿ إِلَّا أَنْ تَكُولَ عَبِرَةً عَلَى اللّهِ تَعْلَى اللّهِ تَعْلَى اللّهِ تَعْلَى اللّهِ تَعْلَى اللّهِ تَعْلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ تَعْلَى اللّهِ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ تَعْلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْكَ إِلَا أَنْ تُعَلِّى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلْ

ثم إذا باع مكرهاً وسلم مكرهاً ثبت به العلك عاديا.

وقسال زفر؛ لا بشت، لأنه موقوف على الإحازة، والموقوف قبل الإحازة لا يقيد الملك.

وسينا: أن ركسين النبع صدر من أمله مصافأ إلى علم، واقتساد لفقد شرطه، وهو القراصين، قصيبار كسائر الشروط المعسدة، فيبت ما المقلك عبد المنفي، حتى أو فيصم وأعنقه، أو تصرف فيه تحرواً لا يمكن قصم كالتدبير والاستبلاد حاز ولرسه فقيدة، وإن نصرف فيه نصرفاً بلحقه المسخ كالبيع والإجازة والكتابة وتحرها، فإنه بنسبح ولم يقطع حسق استنزلاد البائع، وإن تماولته الأبدي تحلاف سائر البناخات الماساخ، وإن تصوف المستشري فيها لا تضبح؛ لأن الفساد فيها هناك خي الشرع، وقد تعني بالبيع هناي حق

<sup>(1)</sup> صورة السام 29.

العسسة وحقه مقدم لحاجته. أما هما الرد لحق العبد وهما سواء، ولا يبطن حق الأول لحق الثامي.

وقوله: ورأو على أن يقر أراحل بأنف درهم): قال في شرحه, ودا لكره على أن يقر قسم بأنف, فأقر المسلسمات، فإقراره باطل: ألاله مكره على الألف, وعلى ألداهمها، وإن أكره على أن يقر دالف، فأقر بألمين أزمه الألف؛ لأن الألف الأول أكره عليه، ولم بارمه، والألف المناني أم تدخل تحت الإكرام، وإنما القداء باحتياره طرمه، وكمه إذا أكره على أن يقر بألف الرهم، أقر منانة ددان، أو صف آخر شراعا أكره عليه أرمه دلت.

قوله: ﴿وَإِلَّا كُنَانَ قَبْضَ النَّمَنَ طَوَّعًا فَقَدُ الجَازِ الْبَيْحِ، وكذا إذا اسلم السبع طائعًا؛ لأنه دلالة الإنجازة.

قىسىولىد: (وَإِنَّ كَانَ فَيْطَهُ مُكْرَعًا فَلَيْسُ بِإِجَازَةٍ وَعَلَيْهِ وَذُهُ إِنَّ كَانَ فَاتِكَ فِي يندِي بعسمى انتمل وإن كان هالهذَّ لا يؤجد منه شيء الآنة مكره على فيصد، فخان أمانند كدا بي المستصفى.

فسوله: ووايدُ هنك الْمُنهِعُ في يع الْمُشتري وَهُوا غَيْرًا مُكَرِمُ ضمى قيمَتُهُ لَلْبَانِعِ. وإن كان قامهُ رده عليه.

قسويه: (وَبَلَمُكُوءِ أَنَّ لِطَشَ الْمُكُوهِ إِنَّ شَنَّ) فإن سِمَن سَخَرِه كَانَ لَهُ أَنْ يَرْجَع على استشري بعد صنعي وهو الحَبِمَة، وإن شاء صنعي السشري رهو لا يرجع على المحَرّة. قسوله: (وَمَنُ أَكُوهُ هَلَى أَنَّ يَأْكُلُ الْمُئِنَّةُ أَوْ يَشْرُبُ الْمُخَشَّرُ فَاهِا أَشُوهُ عَلَى ذَلَك

فسوله: (ومن اكره على الا باكل العبنه او يشرب العجر الاها المره على دلك وطنوب أو خبس أو فيد لم يُعجلُ لفي الرينده على دلك والأ أن يُكره عليه لأمر يُحافَّم منه على تقسم أو على عطو من أغضانه فإذا خاف فلك وسغة أن يقدم على ما أكره غلسته، ومثل هذا إذا لكره على شرب الدي أو اكل لحد الحربُر، وهذا بدا كان أكبر رأيه الهسم يوقعسون به ما توضعوه من الرحلت على طه ذات. أما إذا ثم يكن ذلك لم يسعم عدوله.

قسوله: وقَانَ هَمَنُوا حَتَّى أَوْقَعُوا بِهِ ذَلِكَ وَلَوْ يَأْكُلُ فَيُوا آلْوَاءِ لأَنَّ البيتة في هند الحالة كالتضام لمباح، ومن وحد طعاماً ساحاً نامسع من أكله حمل مات كان الفاً

قسوله: (وَإِنْ ٱلْكُسْرِةُ عَلَى الْكُفْرِ بِاللّهِ فَقَالَى أَوْ سَبِ النّبِيُّ صَمَى فَهُ عَبِهِ وَسَنَمِ بِعَشْنِ اوْ قَبْدِ أَوْ صَوْلِ لَمْ بَكُنْ ذَلَكَ وَكُرَاهِ خَتَى يَكُرُهُ بِأَمْرٍ بِخَالَمًا مَنْهُ عَلَى نَفْسٍ أَوْ عَلَى غَشْرٍ مِنْ أَعْضَائِهِ وَكَذَهِ إِنَّا أَكُرَهِ عَلَى تَذْفِ مَسْلُم، أَوْ مُسْمِعَةٍ. أَوْ شَتَمْبُعَ، قســـوله: ﴿فَسَــهِذَا خَالَ ذُلِكَ وَمِعْهُ أَنْ يُطَهِّرُ مَا أَمْرُوهُ بِهِ﴾ إذا علب على طنه أبهم فاعلوه.

قوله: ﴿ وَأَوْفَا اطْهُورَ وَالِكَ وَقَلْبُهُ مُطْهُونُ وَالإِيمَانِ فَلاَ إِنَّهُ عَلَيْهِ ﴿ لَمَا رَوِي: ﴿ وَالْ اللَّهُ وَاللَّهِ وَسَلَّم وَأَكُوهُوه ﴿ حَلَى قَالُ فِي أَعْلَهُمْ حَبِراً وَقَالُ فِي وَسُولُ اللّه صَلَّى اللّه عليه وسلَّم ضَراً و فلما حاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلَّم فِلْ لَهُ: مَا وَاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم فِلْ لَهُ: مَا وَاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم فِلْ لَهُ: مَا وَحَدَثُ فَلِمُ عَلَى اللَّمَانِيّةِ لَا إِلَى الْكَثّرِيّةِ وَقَلْهُ مُعْتَمِينَ إِلَيْهِ اللّهُ اللّهُ لَكُمْ وَاللّهُ عَلَيْهُ لَا اللّهُ عَلَيْهُ لَا اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ لَا اللّهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ لَا اللّهُ عَلَيْهُ لَا اللّهُ عَلَيْهُ لَا اللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ لَا اللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ لَا اللّهُ عَلَيْهُ لَا اللّهُ عَلَيْهُ لَا اللّهُ عَلَيْهُ لَا اللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ لَا اللّهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ لَا اللّهُ عَلَيْهُ لَا اللّهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ لَا اللّهُ عَلَيْهُ لَا لَكُولُولُهُ اللّهُ لَا اللّهُ عَلَيْهُ لَا اللّهُ عَلَيْهُ لِلللّهُ عَلَيْهُ لَا اللّهُ عَلَيْهُ لَا لَمُعْلَمُ عَلَيْهُ لِللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ لِللّهُ عَلَيْهُ لِلللّهُ وَلِلّهُ عَلَيْهُ لِللّهُ عَلَيْهُ لِلللّهُ عَلَيْهُ لِلللّهُ عَلَيْهُ لَا اللّهُ عَلَيْهُ لَا عَلَيْهُ عَلَيْهُ لَا لَكُولُكُولُولُولُولُولُكُمْ لَعَلَيْهُ لِلللّهُ عَلَيْهُ لِلللّهُ عَلَيْهُ لِلللّهُ عَلَيْهُ لِلللّهُ عَلَيْهُ لِلللّهُ عَلَيْهُ لَا لَهُ عَلَيْهُ لَا لَاللّهُ عَلَيْهُ لِلللّهُ عَلَيْهُ لِلللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ لِلللّهُ عَلَيْهُ لِلللّهُ عَلَيْهُ لِلللّهُ لِلللّهُ عَلَيْهُ لِلللّهُ لِلللّهُ لِلللّهُ لِلللّهُ عَلَيْهُ لِلللّهُ لَلْمُ عَلَيْهُ لِلللّهُ لِلللّهُ لَلْهُ لَلْهُ لِلللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ لِللللّهُ لِلْمُ لِلللّهُ لِلللّهُ لِللللّهُ لِلللللّهُ لِلللللّهُ لِلللللللّهُ لِلللللّهُ لِللللّهُ لِلللللّهُ لِللللللّهُ لِلللللّهُ لِللللللللللّهُ لِللللللّهُ لِلللللّهُ لِللللللّهُ لِللللللّهُ لِلللللللّهُ لِللللللللّهُ

فسوله: (وَإِنْ صَلِيرَ حَلَى فَهِلَ وَالْمَ لِطَهِرَ الْكَفُرَ كَانَ فَأَجُورًا) أي يكون أفضل من إفلامت خلسيه لها ووي أن: والعشركين أحدوا حبيب من عدي، ففالوا له: للفلدك، أو لتذكرن ألحتنا بحنير ونشتم عسداً، فكان يشتم ألهنهم. وبدكر عمدناً صلى الله عليه وسلم بحير فقدوه وصلوه، ففال عليه السلام: هو رفيقي في الجنف وسناه سيد السهاميم! <sup>(و)</sup>

<sup>(1)</sup> فسأل من حجر العسقلاي في الفردة (١٩٦/٥): حديث: ذال اللي بعلى الله عليه وسلم عمار بن باسسر الب البلى بالإكراف: وكيف و حدث فلك؟ فقال: مطبعًا بالإنسان: فالى: فإن عادو حدث إلى من بالعربة وعبد الرواق وأبو نعيم في اخلية، والحاكم والسيفي من طوق أي عبيمة من عصب اللي صلى عصب اللي صلى عصب اللي صلى الله عصبية بن عصبية وكراف الحدث والمناف أن الحي من من على وقد عليه وسم قبل با وروائك؟ أنسان نسب ويندون وذكر أقابم بعبر، دركون عامة أن الحي منلي ودكرت الحنيم سير، قال صلى الله عليه في الله عليه وسمان والانتفاق الإنسان قبل على وسلم: وإن عادوا فدي وسلم: وإن عادوا فدي وسلم: وإن عادوا فدي ورسان عجم إلى كان عبد بن عبر منه من أبيد.

<sup>(2)</sup> مورة شجل: 106.

<sup>(3)</sup> فسيل ان حجر المستقلام في الدراية (1972). حديث أن حيياً صبر على الإكراء حتى صبط والمستقلام في المستوي المستقلام وسلم عليه الشيفاء، ومال منذ عو ومشي في الحق الوطفاي في المعاري في قديمة في قديمة فسيل حبيب بن عدى بمكان سكان في مديث توفق بن معاوية الديني فال الما صبلي حبيب الركمين حقوم في حشياء داولقوم رياطاً، في قلوا لذا الرامع عن الإسلام، قابل: إلاه وهذا لا أنهل، ولو أن في ثان في الأرض بديفاً، فقكر الحديث في فشهر إياد.

كتاب الإضراد كتاب الإضراد

قَسَوَلُهُ: (وَإِنَّ أَكْسَرُهُ عَلَى إِلِّلَاقِ مَالِ لِمُسْلُمُ بِأَمْوِ يُتَخَافُ مِنْهُ عَلَى نَفْسَهُ أَرْ عَلَى عُطِسُو مِنْ أَغْطَانِهُ وَسِعَةُ أَنَّ يَفَعَلَ ذَلَكَ): لأن مال الفير بسنماح عند لضرورة كما في المجاعة، والأكراه صرورة.

فسوله: ووَلِصَاحِبِ الْمُثَالِ أَنَّا يُعَلَّمُنَ الْمُكَرِقَعِ؛ لأن الدكرة الله لد، فكان اسكره فعل ذلك يعيب.

قوله: (وَإِنَّ أَكُمْ فِ يُقَتَلِ عَلَى لَتُلُو عَلَيْهِ لاَ يُسْفَهُ فَنَنَّهُ لِمَا يُصَبِّرُ خَتَى بَقَتَلُ فِاللَّ فَنَلَهُ كَانَا أَلِمَنَا وَلِمُوزَى؛ لاَنَ قَالَ غَلَسَمَ لاَ يَسْمَاحُ لِلصَرْرَةِ، فَوْنَ صَارَ حَتَى فَتَلَ كَانَّ مأخوراً. قوله: ووَالْفَصَاصُ عَنِي اللّذِي أَكُرُوهُ إِنَّ كَانَ الْفَتْلُ عَمْلًا) وحد عندصا.

وقال أبو يوسف: لا يجب عميهما القصاص، وعلى المكرة الأمر الدبة في مالم، ولا شيء على المكرة المأمور.

وقسال زفر : ملى المكرم القصاص؛ لأن الإكراء لا يبيع القتل، فحاله بعد الإكراء كحاله فيله

ولأي يوسسم: أن السكرة لم يناشر القتل، وإنها هو مست مه كمافر الدر وواصع المهجر، وإن، وحرب الدة لي مافعة لأن هذا قتل عبد تحول مالآ، والعاقلة لا تفقل العبد. ولهمت قوله عليه السلام: «رجع عن أمني الحنطأ والسيان وما استكرهو، عليه»<sup>[1]</sup>،

وقصت قوله عليه السلام: «رفع عن امني الحنط والبسيان وما استخرهوا عليه» ". وإنما وجب العصاص على المكرما لأن فعل المكرد نتقل إلىه، ويصبر كالألا، فكأنه أحذ يبد المكرم، وهيها سبد، فقاله به.

و فسيه بالعمسمة لأه إذا كان عاطأ تنجب الدية على عاظة العكرم، والكفارة على العكسرة تجماعةً. وفي فتل العمد لا محرم العكرة العبرات، وإن صل أم: فغضلك أو لتغتلن فلاسمة، فقال ما: فلان إن فنتنج، فانت في حل من دمي فقتله عسمةً، فهو أثم، ولا شي،

ومداء سبلي الله همية وسلم: سبد الشيداء أنم أمه أم وكانا موله عبلي علم الله وسلم: هو رفيعي في الحسنة الم أبعده أيضاً، وورد تسمية منوة أميد الشهداء أخراجه أخاكب من طريقين عن حام، وأعمر مد هم والطفراي من حديث علي، ويه الصفة وروى البرار من حدث رما أبو أرف أن الس السلم الله عليه والمعم ثال: «نامم البراء خلال، وهو أمند الشهداء»

و1) أسرحه من ماحه في سنة سندكات الطلاف وبات طلاق فيكرم وبالدمي سفط رؤن أهد تجاوز عسن أمني القطال والسندال وما مشكرهوا عليه يه و والداء لله وضح عن أمني فخطال والسياف وما ستكرهوا علمه لا.

عليه، وتحب ديمه في مال الأمر. أكدا في الخرجي.

وان اکره نقتل علی فس مورته مثل آمه، أو أسيه ففتله نه یکن علی اسکره فرد و لا دید و لا بستم السوات و مقابل الرارت أن بقتل سدی اکرهه عمدهما.

و فيل أمو بوسف: عليه الفية وإن كان بسكره ونزلة للمعتول منهع السيرات، وبن قال لعار و على الأنشاعان. أو منقطعان بدك وسعم قطع بدء، لانه بصل بقطعها إلى إحماء الهساء.

قونه. ووَوَلاً أَكُوهُ عَلَى طَلاقَ الْوَاتِمُ أَوْ عِلْقَ عَلَمُهُ فَعَلَى ذَلَكَ وَفَعَ مَا أَكُوهُ عَلَيْهُ هذا صدار علامةً للشامل.

فسال الحبيسندي: الإكراء لا بعمل اي تطلاق والعناق والبكاح والرجعة والندبير والعمو عن ده العبد والسبي والسرار الصهار والإيلاء والفيء فيه والإسلام.

أسبا إذا أكرة على العنق. فأحمل فيح سقة وبراجع أقيمة بسمة فني فلكره، وفي الطلبالاق قبل أنده من المكرة، وفي الطلبالاق قبل الدخول بالحج عليه بما أشرمه من نصف الصداق والفنعة بالدخول لا يرامع بشرية، وإذا أكرة على المكالح خار العقال، فإن كان الصلبين على المكرة بشرية لأنه عوب من كان الصلبين على ملكمة وإذا كان أكثر من مير العشل، فالريادة بالصف ويجب عقائل مهر المثل ويعين كانها في المدار مهر المثل في الدخول.

قسوله: وولسراجغ على الدي أكرهة بقيلة العقدي ساء كان الدخرة موسراً، أو معسراً، والولاء للمدلى المعلى، والاستعابة على العلمة الأدامسق وقع من حية السولي، والا حق الأحد في ملكة مع نقام المثلث، وليس عنا أقصد أراض إذا أتحت الراهي، وهو معسرة لأن تعلن حق العبر ململك هو أما ي أو حب السعابة، وإن أكراء شبى شراء ذي رحم عجم منه على والا مسال على المنكرة، لأنه أكرهم على الشراء دول المنت

قسوله (ويسترجع بعطف فيتر ألمنوكه إدا كاناً فيتل الله قول) هذا إدا قال السير مستمى، فسيل فو يكاس مسمى واقع على المكرد منا يتراد من المنطق وإنما وحد له الرجوع بدلت تناي المكرد، لأمه تراعيه صداراً كان بدور أن يتخلص منه إد السهر مين المدحسول عسمى شرف المنظوط ألا تري أن العرفة لو كانت بسيف من حية الدراء بأن الرئيس في المدحول أو فيلت بن واحجه وإنه يدخط منه الدير والمنطق وإنها أنكه عبه المست بالمطافق مكان يتلاقاً فلمال من منه الواجه بدادجا بها المكردة لأنه فررة عليات فكانه الحقة من ماله الملمه علم، وأمارة كان الدوح لدادجا بها فلها فلها فلم الواج كــــــاملاً ولا ضمان على المكروة لأن المهر تقرر في ذبته بالدحول لا بالطلاق، فلا يرجع علمه.

قسوله: ووَإِنْ أَكْسَرُهُمُ عَلَى :لزّنَا وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَدَّ عِنْدَ أَبِي حَيْفَةً إِلاَ الْ يُكُوهُمُ ا المُسَلَطَانُ)؛ لأن الإكسراء لا يتصور في الزماء لأن الوطاء لا يسكن إلا بالانتشار وهو لا يكون مع التوف، وإنها يكون مع اللذة وسكون النعس والاختيار له، فكأنه رمي باعتباره وليس كذلك الدراة إذا أكرهت على الزناء فإما لا تحد؛ لأنه فيس منها زلا النسكين وذلك يعتصل مع الإكرام، وأما إذا أكرهه المعلمان، فعيه روايتان:

إسفاهما: يجب به اخد، وبه قال زفره والوجه بيه: ما ذكرنا.

والثانية: لا حد عليه ويعزر، ويجب عليه المهر؛ لأن فلسلطان لا يمكن مغالبته، ولا فتظلم منه الى عبره.

وي البسودوي الكبر: إذا أكرهه السلطان على الزنة لا يسعه الإقدام عليه؛ لأن قبه قساد الفراش، وهباع النمل، وذلك بنتركة القبل.

قوله: ووقال أبو يُوسُفي وَمُحَمَّدُ لاَ يُلْزَمُهُ الْحَدُى ويمرر سواه لكر مه السلطان، أو غيره؛ لأن الانتشار من طبع الإنسان، فيحصل بغير احتياره، ثم يكره على المواقعة، فيصع الإكراء، ويسقط الحد، ويجب المبهرة لأن الوطاء في ملك الثير لا يحلو من حده أو مهر، مبيؤنا سقط الحد وجب السهر، ولا يرجع به على الذي أكرهم، وإن أكره عليه يجبس، أو قسيد، أو ضرب لا يحاف منه تلفقً فليس له أن يفعل، فإن فعل قمله الحدة لأن الحبس واقتسيد إكراء في الأموال والمقود، فأما المحطورات، فلا إكراء فيها الاسا يخاف عنه تلف نفس أو عضو.

لَـــوله: ﴿وَإِذَا أَكْــرِهُ عَلَـــي الرَّدَةِ لَمْ ثَبِنَ مِنْهُ الْرَأَقَةُ} يعني إذا كان قلبه مطمئناً بالإيمان؛ لأن الردة تعلق بالاعتقاد.

وروى الحدسن السنة يكون مرتفاً في الطاهر، وعيما بينه وبين الله يكون مسلماً إن الخلص الإيمان، وتبين امرائد، ولا يصلى عليه، ولا يورث، ولا يرث من ابنه المسلم، لكن الأول هو المشهور.

وإن أكر، كافر على الإسلام، فأسلم صح إسلامه، لفوله تعالى: ﴿ وَلَمُنا أَسْلُمُ مَن فِي

570 كتاب الإكراء

ألشميؤت والإزامري طوغا وكخزعًا به <sup>11</sup>. وفان عليه السلام: 10مرت أن أنائل الناس حتى يقولوا لا (له إلا الله يأ<sup>نائ</sup> وهذا إكراء على الإسلام، والله أعلم

(1) سورة ذل هيران: 33.

رحديث الى عمرا أحرحاه البصاً حده دال القال رسول فقد مثلي الله عليه وسلم: وأهرب أن أدائل المساس حتى بشهدوا أن لا إله إلا الله، وقد تميعاً رسول فقه وغيبوا المميلاة، وبزائرة الزكائر، فإده فطاسوه عصاسموا مستى دمسالهم وأمواقهم وحمائهم على الله يماشهى، راد أبحاري: والا محق الإسلامي.

و ماديث الحادون أخرامه مسك حرر في افريس عنه، قال: فان رسول الله مبنى الله عليه وسلم. وأدرت أن كائل الدمن حتى بقونوا لا ذله ولا الدو، معط حدث أي هربرف وردد ثم فرأ به الماد أمن للذابطة وي لذك عليهم للمطالمة في أسوره العاجب: 21-22]. ديسي.

و مستديث أنستس ، قامر ماه المحارب عنه الع والانتقالات فال والمول الله عملي العاصرة والماو: وأمسرات أن أعاقل اللغان على عوالوا: لا إله ولا الله الاحتمال وصلوا معاصلة واستثمارا فشتاء والاحوا فيتحماء لفظ مرامت فلمنا دماؤهام وأقواهم لا تحقيل وحمامية على الدور المهي

وقعه حديث قامرة أهرجه مسئل عن طارق من أقسم، قال: سعت المبوذ الفاصلي ، فه عليه وسلم يقسبول: منس قال: لا إله إلا فقد، وكفر منا يعلد من موان الذر حرم العامالة ودمه، وحسامه على اللهرة وفي لفظ: يومن وحد الله وأخرجها كلمه مسلم في والإعداد و

<sup>(2)</sup> قسال الرياضيني في العيب قراية (379/3-386). فال عليه السلام: وأمرت أن أفاش الدس عنى بخوات بقولسوا: لا أنه إلا أنشه: فلت: زوى بن حديث أي عرارة، ومن حديث الل عدر: ومن حديث بعام، ومن حديث بعام، ومن حديث أيس.

#### كتاب السير

هو جمع سيرة، وهي الطريقة في الأمور.

والأصل في وحوله: قوله تعالى: ﴿ كُيْلَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِبَالُ وَمُوَ كُرُهُ لَكُمْ ۗ ﴾ (10) اي فرض عليكم القتال، وهو شاق عبيكم.

وقوله تعالى: ﴿ فَأَفْتُلُواْ ٱلسُّمْرِكِينَ خَيْثًا وَخَدَلْتُوهُمْ ﴾ أثار

وقوله تعالى: ﴿ وَقَايِلُوهُمْ خَنَى لَا تَكُونَ بِنَنَةً ﴾ (\*\* أي لا يكون شرك ﴿ وَيُكُونَ الذِينُ شَدِّ ﴾ (\*\*.

قوله وحمه نشم: والْعِهَادُ فَرْضُ عَلَى الْكِفَائِةِ إِذَا فَاهِ بِهِ لَوْبِقِيَّ مِنْ النَّاسِ سَقَطَ عَنْ الْمُسَبَاقِينَ) يعنى إذا كنان بذلك العربين كفاية. أما إذا لم مكن سَمَ كفاية قرض على الأفرس، فالأقراب من العدو إلى أن تقيع الكفاية.

قوله: وقَاِنُ لَمْ يَقُمْ بِهِ أَحَدُ أَلِمْ جَمِيعُ النَّامِي بِتُرَكِهِ)؛ لأن الرجوب على الكل إلا أن في اهمغال الكل مه قطع مصالح المسلمين من مطلان الزراعة وسافع المعيشة.

السولة: ووقسنالُ الكُفُلُو واجبُ عَلَيْنَا وَإِنَّا لَمُ يُسْتَدُونَا)؛ لأن تتنقم نو ونف على سينائهم لنا لكان على وجه الدمع، وهذا الدمنى بوجد في المسلمين بذا حصل من بعضهم ليعض الأدية، وقتال المشركين محالف لفنال المسلمين.

قسوله: (وَلاَ يَحِبُ الْجِهَادُ عَلَى صَبِي وَلاَ مَجَارِنَ وَلاَ عَلَى وَلاَ عَلَمُ وَلاَ عَلَمُ وَلاَ عَلَمُ وَلاَ عَلَمُ مَرَوعَ وَلاَ عَلَمُ مِرْدَعِ عَلَمَ الْوَحُوبُ؛ لأَن اللّهُم مرتوع عنهما، والعَبْد لتقدم حق المولى، والآم بسقط عنه فرص داج والخدمة، وهنا من فروص الأعسيان والسيراة بسقط عنها مرض الجمعة بسغوط درس الكعابة عنها أولى والأعمى والمقصدة والأقطع عاجزون، ولحدا سقط عنهم لرض الحج وسواء كان الفقع الأصابع، أو الشال إلى يد بصرب بها ويد ينقي بها، فإن أدن المولى لعبده في المثال حرج زيد؛ لأن السح لحقة وقد رضى باسفاطه.

<sup>(1)</sup> سورة القرقة 2/6. (2) سورة الولة 5

<sup>(3)</sup> سورة البقرة: 193. (4) سورة النفرة: 193.

قسولة: وَفَهِانَّا هَجْمَ الْعَدُولُ عَلَى بَنْدُ وَجَبَّ غَبِي جَمِيعِ النَّسِ اللَّذَفِعُ لَخَرَاجُ الْمُوأَةُ تَعْيَسُمُ وَذُنْهُ وَوَاجِيسِنَا وَالْمُجَلَّدُ بَغَيْرٍ وَذُنَّ سَيَّدُهِ﴾ الله صار عرض عن وسلك السدر ورق الذكاح لا تأثير له في حن فروض الأصان كننا فر انصلاه والصوم.

## (مطلب في كيفيت المتال)

قوقه: وزيرًا فاخلُ السُشلمُون فاز اللّحراب فخاصرُوا فدينةُ أوْ حِصْنا فغَوْضًا إلَى لاشلام قَانُ أَحَارِطُهُ كَلُوا عَنْ قَعَالِمُهُم خَسُولَ المقصود.

قول: ووارَنَّ المُنتَقُود دَخَوَاهُمُّ إِلَى أَدَاءَ الْحَرِيّةِ، يَعْنَ فِي حَقَ مِن يَصَلَ مَنْهُمُ الْفَرْب احْتِرَارَاً عَنْ عَنْدَهُ الأُوْلِيْنَ مِن العرب والسرندس الأمهم لا الفيل منهم اللا الإسلام، أو السيف، قال الله تعالى، فو تُشْتَطُولُهُمُّ وَأَنْسَلُونَ لَمُ أَ<sup>ال</sup>ًا.

الولد. وَقَوِناً فَعَلَوهِمَا إِنْ صَنْوهِ، وَقَعْهُمُ هَا الْمُسْتَلَّمِينِ وَعَلَيْهِمٌ مَا عَلَيْهِمُ إِن يكون وماؤهم والنوطم كذماء المسلمين والنواض.

قُولُهُ: رُوْإِنَّا افْتُنْغُوا فَالْمُوهُمَّعُ: لأنهم قد أصروا إليهم، فأنوا فوحب فالفير.

قوله: رؤلاً يُجُوزُ أَنَّ يُقَائِلُ مَنْ لَهُمْ تَلَقَهُ دَعُونُهُ الإسْلامِ (لاَ يقد أنَّ بَالْقُوهُمُّ) فإن قائلوهم قبل الدعوة التنوا ولا عرامه طربع إن ذلك.

فسمال البياويع. إنها لا يجوز أن يقاتل من لم قبلته الدحوة في انه و الإسلام. أما في وما بناء عالا حادثالي للدعوة؛ لأن الإسلام فنه عاص والشهر صنا من وعاده أو مكان إلا وقسمة علمسه معتد السي صلى الله عليه وسلم ودعاؤه في الإسلام، فبكون الإعام بحبراً بين البعث اليهم وتركمه وله أن يفاتلهم حيراً ومحتيه.

قوله: ﴿وَيُسْتَحَبُ اللَّهُ يَدْعُوا مَنْ بِلَغَةُ اللَّاقُولَةُ إِلَى ﴿ لِسُلَاقِهِ وَلاَ يُحِبُ فُلِتُنَهُ؛ ﴿اللَّهُ اللَّهُ وَقَالَ اللَّهِ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى عَلَّى اللَّهُ عَلَى عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى عَلَى عَلَى اللّهُ عَلَّهُ عَلَى اللّهُ عَل

قىسىۋىلە: رۇنسىۋىڭ الغۇ؛ ئاشتىغىگى خاتىكېپىۋ باڭىڭە ئىغالىي،؛ ئادە خىر ئىداھىر ئالوندائە ۋالىدەمر. ئاغىدائە

 (5) أحسر حد علي بن حسام مدين العنفي الهدى في تسبير السمال في سنن الأموال والأصال في كتاب العروات والوقود من قسم الأمقال (10 عرواله صلى الله عيد وأنه وصلم و هواله ومراته ومراسلاته).

<sup>(4)</sup> مورة المنح. 10.

السولة. (والتشكوة غائبهم الفجائية) أي يصبونها على حصوبهم ويهدمونها كما تصبيد الذي صلى الله عليه وسلم على أهل الطائف.

قسوله: ﴿وَاحْسَرُتُوهُمْ﴾ لأن الذي صلى الله عليه وسلم: ﴿اَسْرَقَ الدِيرَةِيَّ أَنَّ وَهُو موضع نقرت المدينة فيه فخل.

لسوله: (وَأَرْسَنُوا عَلَيْهِمُ الْمَاءُ وَفَطْقُوا شَخِرَهُمْ وَأَفْسَدُوا رَّرْضُهُمْ)؛ لأن في دلت كسسر شسوكتهم، ونغريق صعهم، وقد صح أن التي صلى الله سليه وسلم الاحاصر ابي النصير والمرابطنغ مجيلهم وحاصر أعل الطائف وإلمر بقطع كرومهم»<sup>(2)</sup>.

قسولة: ووَلاَ يُسَلِّمُ مِسْرُقَيِهِوْ وَإِنَّ كُانَّ فِيهِمْ فَسَلِّمْ أُسِيَّرَ أَوْ تَاجِو) يعني يرميهم بالتشاب والقجارة وفيتحتين: لأن في الرمى داع الضرر العام بالأداء، عن حناعه المسلسين وقال الناجر والأسير صرر حاص.

فسوله: رفسيان لترأملسوا بصيابات الدلسلمين الرابالأستارى لَمْ يَكُفُوا عَنْ رَفِيهِمْ وَلَقُصِدُونَ بِالرَّفْسِي الْكُفَارَاءِ؛ لأن الدسام لا يجوز اعتماد قبله، فإن أصابوا أحداً من الصيان، أو الأمارى، فلا صداف عليهم من دية ولا كمارة.

فسوله: (وَلاَ يُسَمَّنَ وَاقْرَاجِ النَّسَاءِ وَالْمُمَاعِفِ مَعَ الْمُسْلِمِينَ إِنَّا كَانَ عَسْكُرُ غَطِّسِمَ يُؤْمَنُ مُعَيِّدًا}؛ لأن لمالت هو السلامة، رائغالب كالمسعفي، وكذلك كتب المقه بمسولة المصاحف.

قال في الهناية؛ والمحاتر معترس في المسكر العظام الإقامة عمل بليق بهي كالحضح واسبقي والمقاولة. فأما الشنواب فعقامين في البيوت الدم للفئية ولا ساهرات القتائية الأمه يستندل بسبة على ضعف المستندي إلا عند الصرورة، ولا يستحب (هراحيين للعباضعة والحددسة، فإن كانوا لا بد عراحين، فالإماء دون الحرائر، ويزفد كان السباء يعترسن مع بالمول الله صلى الله على منافع عنوات كنت اصلح في الطباع، والدوى الحراس، واقوم بالمراشى، علمية ومسلم مناح عزوات كنت اصلح هم الطعام، والدوى الحراس، واقوم بالمراشى، وكذلك أم ملهم عند منحان أم الس من مائك فائلت مع وسول الله صلى الله علمه وسنم

<sup>(5)</sup> قال ابن حجر اي الدراية (116/2). حدرت: يكان الذي صبى الله عليه وسلم حرق الموبرة به منطق علمينية مسمى حديث الل تصره قطع صلى الله عليه وسلم بحل بني الدهير، وحرق العمي الدوبرة -14. مثل.

<sup>(2)</sup> انظر عول المعمود في كتاب الصبام (ماب في دهرق في ملاه العدول (197/7)، وتعمد الأحواك في كتاب أبواب الصلاة وباب: ومن سورة الحديث، (131/9).

57/2 كتاب السبير

يوم حمين حين الهوم الباس عنه و<sup>(1)</sup>.

قسوله: ووَلِكُسُوهُ إخْرَاجُ ذَلِكَ فِي مُولِّةٍ لاَ يُؤْهَلُ عَلَيْهَا: لأن فِيه فعر عن النساء المصنبية والعضيحة وحوف النسي والاسترقاق وكذلك العصاحف لا يؤس عليها من أن الناها أيدي الكفار. فيستحمون بها مغابطة المسلمين، وقد قال عليه السلام: «لا تسافروا بالغراد إلى أرض العدورة"؟

قَـــوله: وَوَلاَ تُقَافَلُ الْمُوالُهُ إِلاَّ بِاهْنَ رَوْحَهُۥ وَلاَ الْعَبْدُ زِلاَ بِإِهْنِ مَلْيَامِهِ إِلاَّ أَلَّ يُهْجَمُ الْعَلَوْنَ؟ لانه حَــنة بصير فرض عين كالصلاة والصوم.

قسوله: ﴿وَيَشْمَسَى لِلْمُسْتَمِينَ أَنَّ لاَ يَغْمُوا وَالاَ نَغُلُوا ﴾ الغانر الحيانة وضعن العهد وقاهر بالأعان والغلول تسرفة من النعم وتافيانة فيه نأن يعسف شيدً لفسه ولا بطهره، قال عليه السلام: والغلول من جبر حيسره أثن والعلول في اللغة الحد الشيء في الخفية.

فوله: ووَلاَ يَهِشُونُ وَعَوَ أَنْ يَقَطُّمُوا أَطْرَاهُ ، الأَسَارِي، أَوَ أَعْضَاءَهُمُ كَالأَدْنُ وَالْأَاب وَطُلُسَانُ وَالْأَصِيْحِ، ثُمَّ يَشْتُوهُمِ، أَوْ يَجْلُوا سَيْلِهِمْ.

وقيل: هو أن يقطعو. رؤوسهم ويشقوا أجوافهم وينطعوا مداكيرهمي، وهما كنه لا يجوز، وإنما تكره الشلة بعد الطفر بهيد أما فله فلا بأس نها

فسوله: وؤلا يُفَسَنُوا المُؤَاةُ وَلاَ صَبِيًّا وَلا صَجُولًا وَلاَ شَبِّحًا فَلَيْهِ وَلاَ أَعْشَى وَلاَ مُقَعَدًا)؛ لأن هؤلاء ليسوا من أهل الفتال إلا إذا فاتلون أو حرصوا على القتال وكنانوا من يعنا م، فلا يأس عَمَلهم

 <sup>(1)</sup> آخيه مد السيخاري في مسجد في كتاب وقياد والسير (نامية مداراه انساء الحراجي في قمرو) به الطار وله أن الربية ساء معود دال ، كنا مع النبي صلى الله عليه وسالم مسقى وتغاري الحراجي وترد الذاتي إلى المدمة ر.

والعراجة مسلم في صحيحة في كتاب الخهدة والديم (بالد المناه المعرفات والدح هن ولا يستم أرقع والسير ماجيمة في ماية في كتاب فقيالة وبالد العداد والسلم بشهاروا، مع المسلمين) مقط وعسى أم مطبة الأنصارية قالت: فارات مع رسول العاصلي الله عله وسلم سع غروات الجعيم في والحافية وأصع هم الطفاع والانوني الحراجي، وأقوم على المرسى،

<sup>(2)</sup> قسال ابن حجر بي الدائه (16/22): حديث: ولا بدائروا بالعراف إلى أو ني تعلوي، بنمن عبه من بن حد بديث ابن حمر اوجي روابة للسلم (وكان سير بدا وجي روابة: يوجي وا أمن من أن بدلة العموم.

 <sup>(5)</sup> أحسر حداثو بكر عبد الله بن عبد بن أي شهد الخواج في المصنف في الأحاديث والآمو في كتاب
السرهد وتسلام لين مسعود رسي الدعم)، واعتدالي سلامة بن جعد أمر عبد الدالقصاعي في
المستاد (£ 160).

وفسوله: هولا ضبخاً فانبأج: يعنى الذي لا رأى له في الحرب. أما إذا كان يستعان برأيه قبل ثم إذا قتل أحد هولاء عمداً، أو خطأ، فلا ضمان عليه، ولم يكن عليه دية، ولا كمسارة (لا أنه يكره إذا كان عمداً، وعليه الاستغفار. وإذا لم يحز قطهم ببغي أن يؤسروا ويحملسوا إلى دار الإسلام إذا قدر المسقمون على ذلك ولا يتركومهم في دار الحرب؛ لأن النسباء إذا تسركن تفوى مهم أهل الحرب وكذا الصبيان يلغون، فيغاتلون، وكذا المعتوم والأعمسي والمقعد ومقطوع الميد والرجل لا يتركون في دار الحرب؛ لأمهم يطنون انساء فيتمثون، وفي ذلك بكير عدد الكدور.

وأننا الشنيخ الفاتي ثلث لا يفائل ولا رأي له ولا هو من يلقح، فين شاوه أسروه وإن شاعوه تركوه؛ لأنه لا منفعة فلكمثر فيه لا برأيه ولا نسله، وكذا العجوز الكبيرة التي لا نوجي ولادتها إن شاعوه أسروها وإن شاءوا نركوها. ومجوز قتل الذي يجي وعيني؛ لأنه في حسال إذاقته كالصحيح، وكذا يجور قتل الأخرس والأصم وأقطع لهيد البسري وأقطع إحدى الرجايي، لأنه يمكنه أن يقامل بيسته، ويمكن الآخر أن يقائل واكبأ، وكدا المسرأة إذا قائلت يجوز فتلها؛ لأنها إذا فائلت صارت كالرجل.

قســوقه: وَإِلاَ أَنْ يَكُـــونَ أَحَدُ هَوْلاَءِ هِمْنُ لَهُ وَأَيْ فِي الْخَوْسِ؛؛ لأن من له راي يستعان برايه اكثر منا يستعان متفاقته، فلهذا يُغتل

قوله: وأو تُكُونُ الْهُواْلَةُ مِلْكُهُمَ؛ لأن في قتلها تعربهَا لجسمهم، وكنه إذا كان سلكهم صبيًا صغيرًا، فأحصروه معهم فوقعة وكان لي فئلة تعربن معهم، فلا بأس بقتله.

قوله: ﴿وَلاَ يَقَنَّلُوا مُحَنُّوكُا﴾؛ لأمه قير مخاطب إلا أن بماثل، فيعتل دفعةً لشر، إلا أن العسبي واغمون لا يقتلان إلا ما داما يقاتلان.

<sup>(1)</sup> مرزة تقيات: 15.

فتل خاله العاص بن هشام بوم بدر.

# {مطلب في الموادعة ومن يجوز أمانه}

قوله: (وإذًا رَأَى الإِمَامُ أَنَّ يُصَالِحَ أَهْلُ الْحَرَابِ أَوْ فَرِهُمَّا مِنْهُمْ وَكَانَ فِي فَلِكَ مُصَلَحَةً لِلْمُسَلِمِينَ الله عَلَمَا الله الموادعة جهاد إذا كانت حَرِراً للمسلمين الآن المفصود وهو دفع الشر حاصل به، وقد وادع النبي صلى الله عليه وسلم أهل مكة عام الحديبة. وأما إذا لم يكن للمسلمين في ذلك مصلحة بأن يكونوا أثرى من الحمار، فلا يحوز مصالحتهم وموادعتهم بقوله تعالى: ﴿ فَلاَ تَهْلُواْ وَقَدْعُوْا إِنْ لَلْمُلَمِ وَأَنْهُ ٱلْأَعْلُونَ وَقَدْ عَوْا الله المعلم، وأنسم الأعلون بما ينتخم في التصعفوا عن فنال الكفار وتدعوهم إلى الصلح، وأنسم الأعلون بما وعلكم الله من النبيا والكرامة في الأخرة.

و تسلل: مصناه: واستم الفاطون والله معكم بالعول والتصره ولا يأس أن يطلب المسلمون المسلمون المسلمون الداخانوا على أسسهم سهم، ولا تأس أن يعطيهم المسلمون مالاً على دلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم: وكان يعطي المؤلفة مالاً لنامع صروهم على المسلمون المؤلفة مالاً لنامع صروهم على المسلمون و<sup>الك</sup>.

قوله: وفإنَّ صَالَحَهُمُ مُلَاثًا ثُمْ رَأَى أَنَّ تَقْضَ الْصَلُّحَ أَلْفَعَ نَبِلاً إِلَيْهِمْ وَلَكُلْفَهُمْ كَيْ طرح البهم عهدهم وأحرهم أنه فسيح العهد الذي ينهم وينه، حتى يبرأ من العدو ولا بد من مدة ببلغ فيها عبر البيد إلى جمعهم، ويكنفي في دلك سمني مدة شمكن مبها ملكهم بعد علمه من إنفاذ اخبر إلى اطراف مملكته؛ لأن مثلك ينتمي الغدر، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم عاهد صاعة من المشركين، فأمره فد تعالى أن يظر في مهودهم فيقر من كان عهده أربعة أشهر على عهده إلى أن نفضي ومحط من كان عهده أكثر من

<sup>()</sup> سررة عبد) 35.

و2) قال العني في عدد المارئ (270/18) في كتاب نصير القرآب: ويين الله عر رحل حكمها، وتولى تستنها بغده، ومصرفها غذابة آدساف، وحقطت فعولفة فلونهما لأن علم أعز الإسلام، وأعلى أعز الإسلام، وأعلى عنهم، وكان بعطى لم النالف فلونهم، أو لادفع صررهم عن المسلمين، وهل معطى المنوفة على الإسلام بعد طبي؟ فيه حلاف مروئ هن عمر واشتعي وصاعه أم لا يعطون بعدما وقال الحرون، في بعطون، لأنه قد أعطاهم بعد فتح مكة وكسر هوازي، وهذا أمر قد يحتاج إليه فيصير البنه، واستلمى في ظوف، الذي تألفهم فيه فقبل قبل إسلامهم، وقبل: بعد واعتلم من قطع ذلك عممهم نقبل: في حلاقة القارون، وكان العزائة بعد واعتلم من قطع ذلك عممهم نقبل: في حلاقة العداري، وقبل: بعد فتوم بعد الاحمة القارون، وكان العزائة الفراري، حرائم وعامى من مراض،

ذَلِكُ بْلِّي أَرْبِعَةَ أَسْهِرَ وَيُرْمِعُ عَهِمَ مِن كَانَا أَقُلُ صَبَّهِ بْلِّي أَرْبِعَةَ أَشهر فقال تعالى: ﴿ وَإِنْ إِوَّ شَلَّ المَجْ وَوَمُنُوهَا مَا إِلَىٰ الْلَّهُ بِينَ عَنْهِ وَمُونِ مِنْ الْمُلْمَرِ كِينَ فِي أَنَّا إِلَى عبار أيات فيعد اللبي عبار هم عليه وسالم أنا مكر رصل الله عنه إلى مكة ومعه هائد الدعر الاناب مي أولي سورة براءة وأمره أن بقرأها عبر المشركين يوم النحر حبث خدمهم وبسد إلى كل ان عهد عهده: محرح أبو بكر رضي الله حد موحهاً لي الله بال. إلى حريز عليه السلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقال. لا يسع علك ذلا رحل من أهل منك، فبعث عليًّا رطين الله عنه التي أمي مكره وعال له؛ كل أنت الدي نظراً الأبات مسار حتى لهن أبا بكر. وشير الله عمه في الطريق. فأحمره بدلك فلما كان يوم المحر واحمدم أهل الشراء من كل ماحية فام عملي كوم الله وجهه عند حدرة العصة. وقال: با أبها فساس، بني رسول وسول الله فتبلي الله تعليه والملم إليكنيوا فتنافى المناداة فالراء بأنها لأربدهم الطبة إلا هؤهر أولا يجمعون هذا طبيب يعد همة العام مشرك ومراكان بينه وبين وسول الله صبان الله خسه المسلم عهده فإن أحله إلى أربعة أشهى فإدا معست، فإن الله رىء مر البث كيل ورسوله دىء منهده توفرا الإنزالة تزراله وإشواء الخ الأساعتهد لوش المنترتين إز فسيخوا واللائص أَرْبُقَةَ أَسَنِي لَهُ <sup>45</sup> لِلْنِي أَحْرِ الآياتِ: والبرادة هي رقع العصمة وقوله: ﴿ فَسَيْجُوا يُ آلاً(من له <sup>(لم)</sup> أن فسيروا فيها على مسهل، وأفيلوا وأدرو أحين عبر حائدين من قبل ولا أسر ولا مهت إلى أن سمين أرفعة الشهر، فإنكما وإن أحشم هذه المدق، فمن تعجروا الله ﴿ وَأَنْ أَنْفُ غُرِي ٱلْكَبْرِينَ ﴾ أنَّ في الديمة ماهلين وفي الأحرة ماسار له وَأَدْنَ فَرَكَ أَنَّهِ وَرَسُولُهُمْ لِهُ <sup>69</sup> أَنِي وَ(شَلام مِن الله ورسولُه رَلَي سَاسَ بِعَنِ المَشَرَكِينِ بَوْمَ الحَيْجَ الأكبر وهو يوه اللحر ﴿ أَنْ أَمَّا رَيْنَ أَنْ أَنْكُمُوكُونَ وَرَسِيلُهُ أَنَّهُ أَنَّا وَيَاءَ مِنْهِمْ وَقُور فَتَكُونُهُ أَكُم مِن خفرك وافهو منز كمنية كالثامن الإفعه عنما والاعرصوع فاغلبوا أكنو فقر للعمري آلگا آنچ ا<sup>نظ</sup>ار وقوقه معالمي فو ولا آباد اين الصهار شراع آليان ترجي اي <sup>(۱۱۱</sup>) و هم حجو امن کنامه

<sup>15)</sup> سورة فقومة: ٨. 💎 (15 سورة أنومة: 1-2

رق) سوره التوبيعة 2. ﴿ ﴿ وَفَا تَمْ مِعْدُ كَانَ

<sup>(5)</sup> سورة التوليد الأراب والأراس والاسوالة ال

و?) سوره المولخة في الله الإلان سوره المولغة في

واقع سورة التولغ: في 💎 (10) سورة التراق: شر

عاهدهم الذي صلى الله عليه وسنم عام الحديرة بأن لا بدائو الله علواً ولا يأتي المستعدم الذي صلى الله عليه وسنم الحديث ما محدث وسنم ولد بمائوة عليكم عدواً وكان غيل هم من عبدتهم مسعة أشهرا عامر الدي صلى الله عليه وسلم أن يدي شم بمواهم إلى مدتهم الله المدت عليه المراهمة الأشهر التي مدته الله الله المدت عليه الأرامة الأشهر التي حرم النتال فيها بالمهد بالمائلية المستركزة حال وحدث وحدث وهدأ وهدا أن في المناهم كل طريق بأحدوث فيه إلى البياد، أو إلى استعراده وهذا المرابطينين الديل عبوم وهذه الأشهرة على المعروف المعروفة المعروفة

قوله وقابلاً مشاوا بخيانة قائلهم وألم يشا، إليهم إذا كَالَ ذَلَكَ بالقائهم)؛ الابهم حينا، بصدرون باللهشي اللهما، وإذا كُنت الدوادية على وقت معاويه دينتي الوقت، أغذ نظل العهد بغير بها، بلا بأس أن يعير المسلمون عليهم بعد ذلك، لأن الدوت يبطل مصي الوقت، ومن كان مهم دحل إليا ولك الواسف، أحمد، الدفاء وهو أن داريا، مهم أمن حتى بعود إلى مانه، ولا يعن دمه ولا صرة الداء الدائم، وأن أللة تأثيث أبداً أ

قسوله (وَإِنَّ خَسُوحَ غَيْدَاهُمُ فِلَى غَسْكُو الْمُسْلِمِنَ فَهُمُ الْحُرَارُ)؛ لأنه احرزوا المنسبة بالخروج لها، مراهمين لموقيهها، وكنا إذا أسلموا صاك ولم يحرحوا اليها والهبراء على دارهم كالوا أحرارُك ولا ينت الولاء عنها من أحدًا لأن هذا عنى حكس

فسوله (زلا بسأس أن يقلف الهمشكرا في دار الحراب ويأكُلوا هما وجدوة من العقف المحراب ويأكُلوا هما وجدوة من العقف م كالتحقيق المحراب والم يذبد النسج دلك بالحاجة، وقيم المحتلاف. لهي رواية: لا يشترف لل المحتلف، لل يجسوز المساوفة للغسبي والمغلسير لفولة عنه السلام الي طعام عيم: «كلوا واعتموا والا يتحلونها أن وكفا لا يجوا به تذهب والاعتباد،

واع سورة التوليد: كان 💎 على فالتوليد: كان

<sup>(3)</sup> سورة التوليد كال 💎 (4) سورة الدولة 🏂

راق جورد صوبة الأد

<sup>(6)</sup> فحسان ابن حضر في الدراء (1607) فوقه الدل أنبي جباني ابدعث ومشامي بعدم حير: باكلوها والتقويما ولا تحياز دايد البيمي في مسترية من حدث عد عقد من حيرو وحود الروى أو دايد من طريق المدسد درتي صد الرحال عن معنى أحجاب شي جبني الداملية والمدافق إلى الكام الكلم المستروان المستروا والانصاب عني أما قدا توجع بي وحالة وأحرجت عد معاودة والمسادكان

كتاب السبر كتاب السبر

قوله: ﴿وَبُسْتَغَمَلُوا الْحَطُّبِ﴾ وفي سنحة الرويسنعسوا الطب، ﴿

فستوقه: ووليتفسيلوا بالمأقل) من الدهل الداكول مثل السمار والايت واحل وهو السلط، وأدام الا يؤكل الله كالتفسيح ودهل الورد وما السبعاء فليس فيها الا يدهوا له: الأسبع بستممل المؤلدة منها التراد وما السبعاء فليس فيها الا يدهوا له: الأسبع الذا يأتلوا منه البيئة ولا يعلموا دوابهم الا بالنساء الأن الناح الا حل له في الفيسة، فإذ أكسل البيئة أميان البيئة أميان المناسبة أو المناسبة والما مسالم عبيه الأن الناحة المؤلفة والمناسبة المحلسية المحلسية والمناسبة المالية والمناسبة المحلسية والمناسبة المالية والمناسبة المناسبة ال

فسوله: ﴿ وَإِنْهَاتُلُولَ مِنْ يَجِعُلُونَهُ مِنْ سَلَاحٍ كُلُّ فَأَنْتُ بِغَيْرٍ فَسُجَهُ} يعلى إذ احتاج السبية سنان الشطع سيقة أو الكسر واعدا أو لم يكن له سلاح، وكذا إذا دعه حاجة إلى وتسبوب قرس من استمم ليفائل علمه، فلا شأل عليان فإذا والته ألما فة وده في السيمة. ولا يبغين أن يستعمل من الدواب والباب والمناح علياً يعي له دائمة وليابه واسلاحة لقول عليه فسلام اللهاكم وراء العاول الألا والأن هذا استاع من عير الاحتاء لكن أيصوب ليبغير وحرب واسلاحه، فإن قبل فقال، فلا عبدان علمه إذا مثلاً أنه خيء؛ لأن الحق فيه في

قوله: روالاً يُخوزُ أنَّ لِينغوا طَيْلًا هِنْ ذَلِكَ ولا يَشكُولُونَهُ) حتى لكي شمونوه حتى لو باع شيئاً بظمام حدولت فالدراكاء ولا بيعه بالدهب وانمضه والعروض هومثل السي صبى الله علمه والله على أحد أحق بشيء من المعالم، فإن الاء حتى السبب بأحده احدكم حسى حدة بيمن هو أحق به من أحيه، وأخذ أشي صلى الله عليه والله ومره من مسام

مهما شعبه .

<sup>(</sup>ز) كالمسترجم علي من مسلم اداير الدعلي حدادي الياكد و احداد اي مسير الأموال و الأمدال في كالمد العام سال عليها الأموال ومطول من الإشمالي وكالأدين المستدر وزدي ورما الحلول أما ركاسة السير حلى الدائم حتى محسو قبل أما ووي إلى المدائم أم ردان عام المحسو التي أن الحدر التي أن يؤدن في المحسود ال

بعيم، فقال: أبيها الناس هذه من عبائسكت. فأدوا الجبط والصحيط وما هول دلك وما فوانم. فإن الغلول عار على أهمه بوم الفهامة ومار واتسار لأ<sup>11</sup>.

قسوله: وفسيامًا أسُسمهُ اخذُ هَيْلُمُ أَخْرَزَ بِإِسْلَامِهِ مَفْسَهُ وَأُولَادَةُ الصَّلَارِيَّ، لِأَمْهُمُ مستمون بإملامه تبعاً، ويكونون اسراراً.

قسنوله: ﴿وَكُسِلُ هَانِ هُوَ فِي يُدَهِ لِنُولِهِ عَلَمَ السِلامِ: وَمَنَ السَّلَمُ عَلَى مَالَ، فَهُو المَهااتُ

فسلونه: وأفل وفيقة في يُقد قسلهم أوّ دعمًى)؛ لأن ما أن يد استبلب أو المدمى، عيم عمرة؛ لأن فيما مدا صحيحه محترمة، فهي كما لو لتانت في بدره ودايد موقعه يداله. وأما ما كانا في يداخري فهو لهام لأن الحربي ليس له بد منججه

قوله: رَفَانَ طُهُرَلنا عَلَى الطَّارِ فَعَقَارُهُ فِيْهَا الرَّاءَ النقارِ يَفَعَهُ مَنْ دَارَ الحَرَاءَ فِي ود أهل الدار، فلم يكن في بده حقيقت الخالث سباسة والرّاح إذا كنان عبر محصود، فحكمه حكم النقار

قد ان الحجمدي: ما كان ملتولاً، فهو له كان العم والتباب والعبيد واجراوي ولا يكون فيناً ثلا إذا كان تعد يقامل، فإنه يكون صفاء لأنه لما قابل حرح من الدشولي. وأما ما كان عبر منتول كالدور وتعشر والرزع غير الحمدود. فيم فيه عبدهما.

وقال أما يومنف الميتقول وعمر التمقول سواءه ولا يكون قشأ

قوله (وَرَوْجُنَّةِ فَيْءُ) ﴿ لَامِا كَامَرَةَ حَدِينَةَ لَا تُسْفَا فِي الإسلامِ.

قىسىولغا: (ۇخىڭچا قىياد)، لايە ما دام منصائە بامد. دىنو كىمشىو سايا سازل ئە ياسەپ، مى اسىغ والدىنق دانشىدىر راتكىلىد. فلسا؛ ھو وقتار مىيىك ساما بارات مى الاسلام، ورامىق م قىحكىسە مىغا ئىلام، والىسىلىم قىد تكوان عملاً ئىلىنىلىك ساما ئىدرە بىدىزەت ئىسىمىيىل، بولەر سر لايىدام بالجرائية

روان أحرامه التي ما مه في النته الي كتاب الجهاد ومات التعلول).

<sup>(2)</sup> قد الله في حجر في الدولة (16/2) إلى حديث ومن أسب على حال ميو لهم أنو يعنى وابي عدي المحمد من الله عليه المحمد المحمد المحمد الله المحمد المحم

ولها المدينة عن منتجر مع العداة رفعه 195 مقوم رد المستموة أجرووا فعاجمه والمنظمان أخرجه أمو فاود وأعمد وإسخان داندومي والردر وامن أي لداء والفطوان بطولاً من يصاف

قوله: ﴿وَأُولَاهُمُ الْكِيَارُ فَيْءً﴾؛ لأمهم كفار حريون ولا تبعية بينهم وسعة لأضم على حكم الفسيم ومن فاقل من سيده فيء: لأنه لها شرد سنى مولاه حرح من يده وصار تبعة لأهل الحرب.

قسوله: (وَلا يَشْعِسَنِي أَنْ يُبِاعُ المُمَلَّاخُ مِنْ أَهْلِ الْحَرَّبِ)؛ لأن فيه تقوية لهم على فتامناه لأن السلاح لا يصلح إلا للنحرب، وكذا الحديد؛ لأن أصل السلاح وكدالك الحيل والسنمان والحدير؛ لأن فنه تقوية لهم علمان وكنا لا يناع متهم رقيق أهل الدمة؛ لأنه صا يستمان مهم على القتال، ونو دسل الحري دارنا، فاشترى سلاحاً، فإنه بعنع من ذلك، ولا يمكن من (دحاله إليهم.

قسوله: وولاً يُفاذَوُنَهُ بِالأَسَارِي عِنْهَ أَبِي خَيِفُهُ يعني لا يعادِي أساوِي السيلمين بأساري المشركين؛ لأن بيه تقريه الكفار علينا ودفع شر حربه حبر من استنفاذ أسيرنا.

قوله: ووقال أَبُر يُوسُفُ وَعُجَهَادُ: لاَ يَأْسُ أَنَّ يُفَادَى بِهِمْ أَسَارَى الْفُسِلَمِينَ}؛ لأن فيه شائيص المسلم، فهو أولى من قبل الكافر، وأما العادة أسارى السشركين بعال تأخذه مسلم، فسيلا يحوز في المشهور من المدحمة لما فيه من المعونة فلم بما يحتص بالحرب والقنال؛ فصار كبيع السلاح مهم بالسال.

وعل محمد: لا نأس فقلك [6] كان بالمسلمين حاجة استملالاً فأساري بدر.

وقسيال عمد: ولا يأس أن يفادى الشيخ الكبر والمجور العابية طامال إذا كان لا يرحسي مستميما الولد. وأما الساء والشيبان، فلا يفادى چم إلا أن يفتطر المسلمون إلى فلك؛ لأن الشيخ التاني لا قتال فيم، والا يولد له وقد، الميس في وده إليهم معومة لهم، وأما المستناء والتسميان، ففي ودهم معولة قيم؛ لأن الصيبان بالمون، فيفاتلون والسناء بلدن، فيكثر مناهم.

قوله: (وَلاَ يَجُووُ الْمَنُ عَلَيْهِمْ) أي على الأساوى بأن يطلقهم محاباً من عبر خراج ولا جزية: لأنه بالأسر ثبت حق الاسترقاق فيه، فلا يجوز إسقاطه منهم يعبر بحوص. وأما من للبي صلى الله عليه وسلم على أي عرف لأنه كان من العرب لا يعور استرقافه.

#### {مطلب في العنائم وقسمتها}

قــــوله: وَوَإِذَا قَنحَ الإِمَامُ بِلِذَا عَنْوَةً، أي نهراً وَفَهُوَ بِالْجَبَارِ إِنَّ شَاءَ فَسُلْمَهَا بيْنَ الْفَانِمِينَ>كما فعل طبي صلى الله عليه وسلم بحبير. \$82 كتاب السير

قوله: وَوَإِنْ شَاءَ أَلُورُ ٱهْلُهَا عَلَيْهَا وَوَضَعَ غَلَيْهِمُ الْحَوِّيَةُ وَعَلَى أَوْاصِيهِمُ الْخَواخ كما نص عمر رضي الله عنه بسواء العراق بنوافقة الصحابة.

وفييل. الأولى أن يقييسها هيند حاجة العضين، وأن يترك قييشها عند عدم حاجتها، وهذا بي فعقار، أما في أسعول، ذلا يجوز المن برده طبيم.

قسوقة: ﴿وَهُوَ فِي الْأَسَاوِي بِالْحَادِ إِلَّ شَاءَ فَتَقَيْمُ } إلا أن ستلموا؟ لأن في تشهم حسير مادة الفساد إذا رأى الإمام ذلك أنه يحاف من عدرهم بالمسلمين.

قسوله: ووإنَّ عَسَاهُ اسْتَوْفَهُمْ سون اسلموا، أو لم سندوا أنه كانوا من يجوز اسر تاقيم عالى م يكونوا من العرب، وأي رجل من السندس قبل أسيراً في عار الإسلام، أو في دار الخرب قبل أن يقسموا وقبل أن يسلموا؛ قالا شيء حيه من دية، ولا قرمة ولا كفارة؛ لأنهم على لهمل الإيامة ديل قسمهم الإمام، أو ناعهم حرمت دماؤهم، ديان دنفهم قائس غرم قسمهم وإصفاط الحكو الفتل عنهم، ويسلم وإسفاط الحكو الفتل عنهم، فضار مفائل حابياً فحر قبل عبد عيمه ولا بحب علم القسود؛ لأن الإباحة غني كانت في الأصل شهة والقصاص بسقط بالتسهة، فإن أسلم الأسلم، وقبل هذه إلى الفتل هفوية على الكفر، فيرتبع بإلاسلام، وأما التسمة؛ فلان الإسلام، وأما الاسترة، قال الإسلام، وأما التسمة على الكفر، فيرتبع

قسوله. ﴿وَإِنَّا شَاءَ لَوَكُهُمْ أَخَرًاوًا وَمُمَّا لِلْفُسَلِمِينَى إِلاّ مَشْرِكِي العرب والعرقادين، قوله لا تركيمها ويُضا فيم الإسلام، أو السيف لما بينا من قبل.

قسوله: وولاً يُحْسورُ أَنَّ يُسرُدُهُمُ إِلَى بَارِ الْخَرَّسَ)، لأن في ذلك علوبة هم على المسلمين، فإذا الملمود لا يقتلهما وله أن سعرقهم توميراً فلسمعة بعد العقاد المسب، وهو الأحد يحلاف إسلامهم قبل الأحدد لأمام يعقد الله ب

قوله. (وَإِذَا أَوَاذَ الرَّامَامُ الْمُؤَدَّ إِلَى دَاوِ الإِسْلَامُ وَمُعَدُّ مُوَاشِ فَسُمُ يَقْلُورُ خَلَى تَقْلِهُمُّا إِلَىسَى ذَارِ الإِسْلَامُ فَنَاحَهُمُ رَخُولُهُمَا)؛ لأن دَمَعَ أَخَبُونَ يَجُورُ لَمُرضُ صَحْبَعَ، ولا عَرضُ العِسْمَعِ مِن كَسْرُ شَوْكَةُ أَسَاءَ الله، وأما يَجْرِيقُهَا عَدَّ الدَّبِعِ فَفَضِّعِ مُفْعَةً الكَمَارُ سَخُومَهَا وجلودما، ولا يَجُورُ تَجْرِيقَهَا قِبَلِ الدَّبِعِ لَمَا لِيهِ مِن تَعَدِيبُ الْحَيُونَ وَلا يَعْدُمُهُۥ لأنَّهُ مَلُكُم،

قسنوله: وزلا يتقوّها ولا يتركها) معناه لا يعفرها ولا بتركها معقورة ولا يتركها ابتداء بدول المقرء فهاتان مسئلت لا مسئله ومحدة

وقوفه: يوولا بعقرهه: احريزاً عن قول مالك، بإن عبده بعفرها.

وفسنوله: يُولا بَركها، الختراراً عن قول الشافعي، فإن عند، بتوكها من عمر عفو

ولا يسع وما كان من سلاح يمكن تجريقه حرقه وإن كان لا يمكن تجريقه كاختيمه قله مدنية في موضع لا محدد اهل عرب، وكملك يكسر آيتهم وأثانهم بحبث لا يتنفعون به ويران حميع أدالهم وحميم اسائدات مغابظه فهم. وأما السبي إذا أو يفعروا على غفهم، فإما يقا الرحال إذا في سلموا ويبرك السباء والسبيان وأشبوخ في أرض مصيعة بهلكوا حسوعاً وعطفاً، وكذا إذا وجد المسئون حية، أو حقراً في دار الحرب، أوانه يقطعون حية العمروه، عن السلمين ما دموا مي دار الحرب والقديد عن السلمين ما دموا في دار الحرب، والمقاء للمسلمين ما دموا

قَسَوَلَهُ: وَوَلَا يَفُسِمُ غَيِمَةً فِي قَالِ الْمُخَرَّبِ خَتَى يُخْرِجُهَا إِلَى قَالِ الإِمْلَاَمِ، المراد بالنهي: الكراعة لا عدم الحواق.

وعبد الشامعي: لا بأس بقسمها هناك.

قوله: ووَالرَّوْءُ وَالْمُبَاشِوْ مَنُواءُ الردِّءِ الدَّهِينِ الدَّصِرِ، يقال: دلان ودَّءَ دلان إذا كان يتصرّه وينبد طهره. قال اللّه تعالى حاكياً عن موسى هليه السلام: ﴿ فَأَرْسِلُهُ تَعَيَّ ودَمَا ﴾ <sup>[18</sup>، الى عومًا والمباشر هو ادِّن يناشر القنال.

قَـــوقه؛ وقَولاً فَحِقْهُمْ فَلَاهُ فِي هَاوِ الْخَرَابِ فَيْلُ اللَّهُ يُخَوزُون لَغَنيهُمُ بِغَادِ الإستلام شَارِكُو فَيْمَ فِينَى هَاءَ إِذَا كَانَ قَبِلِ الفَــــة، أو قبل بينج لعبيدة.

فسيوله: وولا خوّا لأهُلُ سُرق الْعُشكُم فِي الْقُسْمَةِ إِلاَ أَنَّ يُقَاتِلُوا) وكذ لا يسهم المتاجدة ولا للأجسير، فإن فائل طاخر مع العسكر أسهه أنه إن كن فارساً، فعارس، أو واحلاً مراجل، وكذا الأجير إن نرك عدمة صاحبه وقائل مع العسكر استحق السهو والد المرجدك الخدمة، فلا شيء له.

والأعيل: أن من دحل على مة الفتال استحد السهد سواء قاتل أم لا، ومن دحل فدسير الله ل يسهم له إلا أن يفائل، ومو من أهل الفتال، ومن دحل ليقاتل فتم يقاتل السير من، أو عسيره، فله منهمه إن كان فارساً، فعارس أو راحلاً فراحل، وكفا إذا دحل معاتلً، فأسر ثم تخلص قبل إحراج العهدة، فله سنده.

قولة: وَوَادِدُ الْمِنْ رَخُلُ خُورٌ أَوْ الْمَوَالُهُ خُواَةً كَاهِرُهُ الْوَاخْمَاعَةُ أَوْ أَهْلَ جَعَلَنِ أَوْ مَدْمِيةً صَاحَ أَنْتُطُهُمُعُ مِنْ أَمْنِ الرَّجِلُ فَوَا مِنْ مَدْمُولُهُ عَلَيْهِ السَّدِّعِ: والمُسلِمُونُ بِدُعِلَى

رد) مرزة النصص: 34.

584 كتاب السير

تتكاماً دهاؤهم ويسعى بذعتهم اداهمجالاً أي أقلهم وهو الواحد، ومص تتكاماً دماؤهم أن دم الشريف والوضيع في القصاص والديد سواء.

وحم من قواه: «به على من سوده،» أن بعالمون من كان على غير ديميم حتى بسلموا، أو يؤدرا الجرية.

واسسا أمسال الداه، فهو جائز لما روى أن هزيب بين رسول الله صلى الله عليه وسلم أمسال الداه، فهو جائز لما روى أن هزيب بين رسلم أماهاي أن العالمية وأساز اللهي صلى الله عليه وسلم أماهاي أن العالمية حويل لها أجراء من أجراء، وأساء من أمين، وروى أن هام هائي بين أي مالك أخوها على كرم الله من بني عزوم، وهنا الحارث بن هشام وعباد الله بن أي رسعه، تنطلت أخوها على كرم الله وحله عليهما ليقالمه، وقال: العبري الدغركين على وسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقالت: والله لا تقللهما حتى تغللي قبلهما، ثم أعلقت دوله الباب ومصت إلى وسول الله على الله يوسلم، هناك، با رسول الله ما لمبت من الربايي وأمي وذكرت له العبدة عقال: ما كان له ذلك قد أمرته من أمرت وأساس أستى "".

والم أحرجه أفيتمي في حدم الزواد في كتاب الديات وباب: لا يكتل مسلم مكامرة بلفظ: والمسلمون يستد على من مواهم كمكاماً ومنزهم لا يقتل طوس مكامر ولا دو عهد في عهده، على من حسام الأدبن لمنفي القبدي في كسسر الفعال في مس الأفوال والأنعار بلفته مرساة عن الحسن.

<sup>(2)</sup> فسأل الريمي في نصب الريم (3,90) أغرجه الطراق عن أمن طحه حدثنا موسى من جسر عن عسراك من مثلاً عن أي بدو عن الحاص لما عسراك من مثلاً عن أي بدو من الحارث من هذه عن أم ملحة أن أيه العاص لمنا خسس بالدعية أرسل أن حذى الي أدامة من أيت الخسس بالدعية أوسلم أن حذى الي أدامة من أيت العصر حدث ورسول الدعية عليه وسنيه في صلاق الصبح، تفات العام أن أدام العام أن أدام العام أن الحيثة المعام من المحالاة الله أن أدام المنا أدام إلى أدام العام من المحالاة الله إدام بحراعتي أدام العام من المحالاة الله إلى أبياما المن إلى أدام من الحيثة والمعالدة المعالدة المعام من المحالاة الله إلى أبيام المعام ال

وق) قد الل الريمي في تعيد، قراية (2953) حشت أم هدئ "حرجاه في والصحيحين عنها فلات يسد رسول أنه رغم أن أني على أنه قائل و يعلاً فد أحرت فلان بن عبيرة، فقال عليه السلام؛ فلا أحرته ولان بن عبيرة، فقال عليه السلام؛ فلا أحرته من آخرته وأنا من أخر أخراء أن أن و فكتاب الحريج مكسنه ما وأخر وأن الوائدي عن إلى أي فلت عن أنيل الخراء على مرفه مولى عقيل عن أم حاسيح منت أي طائب، فلك: وقائل: عن إلى رسول عه منا ما ورسلم، فقائل في يو رسول في من المستركين، فأراد على أن يسبها، فقال رسول غد صلى فلا عبد وسلم: في أحرث صوير في من المستركين، فأراد على أن يسبها، فقال رسول غد صلى فلا عبد وسلم: فلل أن فلا أخراء من أخراء من أخراء من أخراء من أبي ويحلم المعيرة، في يسرم فتح من أخراء وكان فلاي أحدوث عرب أنه من أبي ويحلم من أخراء من في كالعبا من عن عرب، أنه بن أبي ويحلم من أخراء من أخراء من غيرة، فعالم، وكذات و كان فلاياً أم من عرب، وكذلك رواة كوافلتها في وكان أنها من غيرة، المعيرة، وكذلك رواة كوافلتها في وكانات المناب أنه المناب عن عدد أنه من أبي ويحلم من أخراء من أبي وكانات المناب أبياً على أنه بن أبي وكذات المناب أبياً من غيرة، أبياً منهى، وكذلك رواة كوافلتها في وكانات المناب أبياً أبياً عنه أبياً عنه أبياً أبياً

فَـــوله: ﴿وَلاَ يُجَـــووُ لاَحْدِ مِنَ الْمُمْثَلِمِينَ فِتَالُهُمْ إِلاَّ أَنَا يَكُونَ فِيهِ تَفَـــَنَةً فَيُتَبِذُ إِلَـــيَّهِمُ الإِمَامُ}؛ لأنه إذا كان يلحقُ المسلمين بِقَالَتُ وهن ومدله كان للإمام نفضه، فيبَدُ إليه كما إذا أمنهم الإمام بنسه.

قال في الكراعي: والمراهق إذا كان يعقل الإسلام لا يميح أمامه عند أي حيفة حتى غ.

وقال عبيد: بصح؛ لأنه من أهل القتال كالبالغ، ولأي حيمة أنه لا يسك العقود، والأمان هفد من العقود.

قوقه: ﴿وَلاَ يُعْوِزُ أَمَانُ لَمْيُ﴾؛ لأن عبيم على المسلمين؛ لأنه يقصه تفوية الكفار وإظهار كالمتهم؛ ولأنه لا ولاية له على المسلمين.

فسوله: ووَلاَ الأسيرِ وَلاَ التَّاجِرِ اللّذِي يَشْخُلُ عَلَيْهِمْ} وكذلك من أسلم هناك ولم يهاجر إلينا لا يجوز أمانهُ؟ لأن هؤلاءً بضطرون إلى ما يريده الكفار ابتخلصوا يذلك من الضرر.

السولة: ﴿ وَلاَ يَجُورُ أَمَانُ الْمُبَدِّ عَلَدُ أَبِي خَبِفَةً إِلاَّ أَنْ يَأْذَنَ لَهُ مُولَاةً فِي الْقَفَالِي؟ الآن العسب لا يعلك الفتال بنفسه فهم أمنون منه، فلا يضح أمائه؛ ولأنه لا يسلك الولامة، فصار كالصبي والمحدون.

قوله: ﴿وَقُالَ أَبُو يُوسُفُ وَمُحَمَّدُ يَعِيحُ أَمَّاتُهُ﴾ أذن له في الفتال، أو لم يأدن له.

قال عي البنايج: (ذا قال أهل إحرب الأمان الأمان، فقال: وحن حر من العسلمين، أو امرأة حرة لا تتنافوا ولا تذهلوا، أو هيد الله وذعته أو تعالوا واسعوا الكلام، فهذا كله أمان صحيح.

قسوَله: ﴿وَإِذَا خَلَسَبَ الْتُواكُ عَلَى الرَّومِ فَسَنْوَاهُمْ وَأَخَذُوا أَمُوالَهُمْ مُسَكُوهَا} يسنى أمسنةوا السنوالهم واستشرقوا اولادهم، فإنهم يسلكون ذلك وإن فعلع حق الأولين صبها، خصسارت مسالاً لهسم، وكذا إذا علب الروح على النزك، فهو كذاك والنزكي حرمي مثل الرومي.

قوله: وَفَهِنَّ غَلْمَنَا خَلَى الشَّرَاكِ حَلَّ لَنَا مَا تَأْخَلُهُ مِنْ ذَلِكَ} أي من أموالهم وأولادهم

.

الممياريج سواي وهذا مطابق لنا ذكره صاحب والالاصفاع من حقيث أم هامي، فإنه ثال: روي عسن أم هام الي أعدرت رسليل من المتركين، ولم عكن عبّاً من قليما، وأجلا التي صلى الله عليه ومقم أماماه النبي، وعند الطيري عن أنس أما أحارت أحاها علياً:

586 ڪتاب السير

ولا يمسمع صمملحها مسبع أحد العربقين من ذلك: لأنَّ الأحد منهم تعسيرنة النشواء. ولو اشترياه مسم ملكنان فكنا ذلا عشاهم عليه.

قسبوله: وفيان عَلَيُوا عَلَى أَمْوَاكُ وَأَمْرُوهِمَا بَدُواهِمٍ مَلكُوهَا) فَعَلَمُ أَنَّ الْكُمَارِ (15 غلوا على أموال تُسبقيني وأخرورها بدارهم ملكوها عنديا حلاقًا للشافعي.

ثم عاسدان لا يجلس إدا أن يسلموا وبعليه المسلمون فإن استمواه فلا سيل الأصبيحلها عليسها الفسوية عليه السالام: ومن أصل على مال فيو الهيئات، وإن غليهم المسلمون واستمدوها من الديهم، فإن من أربانا موجدوها قبل القبيمة أخدوها وهو: قسوله: وقسيان طَهْرُو عَلَيْهِ الصَّلَمُونَ فَرْجَلُوهَا فَتَنَ الْفِيسَفَة فَهِيَ فَيْمُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ وَلِنَا وَاسْتَقَاعُ فَهِيَ فَيْمُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ وَلِنَا وَاسْتَقَاعُ فَلَيْهُ الله عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْ

قسموقه. ووَإِنَّ فَاقَسَلُ فَارَ الْحَسَرَاتِ نَاحِوْ فَاشْتَرَى فَلْكَ يَنْمَنِ وَاحْرَجَهُ إِنِّي فَارٍ الإمنسلام فَعَالِكُهُ الأَوْلِي بِالْجَهَامِ إِنَّ شَاءَ اخْفَهُ بِالنَّمِي الْقَدِي اشْتَرَاقُ الْفَاجِرُ بِهِ وَإِنْ شَاءَ مُرَكُّمَةً }! لأن الكَّاجِر بِنصرِر بَاحَدُه مِنْ مَعَالًا الآن دَبِ المَرْضَ فِيهُ فَكَانَ أَعْدَلُ النظر فيما فسنا، وإن المستراد بعرض أحدَّه فسنة العرض، وإن اشتراه بخضر، أو خبره أحدَّه بقيمة الهيد، وإن اشاء فرك، وإن وضوه لسنام بأخذه يقيمته.

قسوله. وولا يُعْلِكُ عَلَيْهَ أَهْلُ الْحَرْبِ بِالْعَلَيْةِ مُعْتَرِبَةً وَأَمْهَاتِ أَوْلَافَةً وَمُكَاتِبَة وأخسراولة والمُلكُ عَلَيْهِ جَمِيعَ ذَلِكَ)؛ لأن أحرارهم يجور أن يطكوا بالسع واشراء، مكسمة بالسبىء لأن الشرع اسقط عصمتهم وحماهم أزناه ومصروم ومكاتوع وأحمات

كتاب السير كالمتاب السير 587

أولادسنا قد تعلق بهم حق الحربة، ولحقة لا يجور بيعيم، فكانا لا يجوز سبيهم، قليمًا تم يدعوا نحت ملكهم.

قوله: (وَإِذَا أَيْنَ غَيْدُ الْمُسْلَمِ فَدَخَلُ النِّهِمْ فَأَخَذُوهُ لَمْ يَمْلِكُوهُ عِنْدَ أَبِي خَبِعَةً؛ لأن العبد لها حرج من دار الإسلام زالت بد مولاه عنه لاضاع الدنيقي بدء مع اعتلاف الدارين، فحصل العبد في بد نقسه، وإذا ظهرت بده على نفسه صارت معصومة، فلم يهل عملاً للسفك، فإذا لم يعمكوه كان لصاحبه قبل القسمة ومعدما بعير شيء عنده.

وقال أبو يوسف وعمد: يملكونه؛ لأن العصمة لحق الدائك لفيام بده وقد زاك. فصار كالجمير، أو الفرس إذا ند الجميم، فإلهم بملكونه.

قسوله: وقَوْلُ فَلَا وَلَهِمْ فَعِيرٌ فَأَخَذُوهُ مَلَكُوهُم للعقل الإستبلاء إد لا يد المحمد، تطهر عند الخروج، قادا أحقوه تعاروا آحقين له من بد صاحبه، فلدلك ملكوه يخلاف العسبد على ما ذكراء، وإن انتقراه رحل ودحل به دار الإسلام، قصاحه ياحله بالنمن إن شاه وإن أبق عبد الهم وذهب معه بقرس، أو مناع فأحق العشركون ذلك كله واشترى وجل ذلك كله وأخرجه إليا، فإن المعولي يأحق العبد بغير شيء والعرس والعناع بالثمن، وهذا عند أبي حتمة.

وعندهما: يأحذ العبد وما معه بالنمن إن شاء وإذا دخل الحرمي دارنا بأمان واشترى عبداً مسلماً، وأدحمه دار الحرب عنق صا. أي حيمه؛ لأن تحليص المعملم عن ذل الكافر واجسب، فد يقام الشرط وهو شابن الدارين مقام العلة وهي تخليصا له كما نقام ثلاث حيض مقام التغريق فيما إذا أسلم أحد الزوحين في دار الحرب.

وفال أبو يوسف وعمد: لا يعتق.

قسوله: (وَإِذَا قَسَمَ يَكُنُ لِلإِمَامِ حَمَولَةً يَخْمِلُ عَلَيْهَا الْفَحِمَةُ فَسُمْهَا نَيْنَ الْفَانِمِين فَسَمَهُ لِيناعِي لا فَسَمَدَ مَثَلِكَ (لَيْحَمُّلُوهَا إلى فان الإسلام فَمْ يُولَعِفِهَا مِنْهُمْ وَيَقْسِمُهُا) هكفا ذكره الشيخ مطلقة، ولم يغترط وصاحبه وهي في رواية السير الكبير، وجعلته: أن الإمام إذا وحد في المعنم حنولة حتل عليها الجنافية الآن الحدولة والمحتول مال لهم، وكدا إذا كسان في سيت المسال حنولة حتلها عليها؛ لأنها مال المسلمين، وإن كانت الدواب للغانين، أو تعضيم، فإنه لا يجبرهم على حتلها على دواسم في زواية السير الصفيرة بل يستأجرها منهم لذلك، فإن لم يرض صاحبها لم يحتلها عليها.

وفي السنسير الكسبير: يحملها عليها بالأجر وإن لم يرصواء لأمه دفع الضرر العام سنخطل صنسرر خاص وإن كان بحال لو قسمها بنهم يقدر كل راحمه ضهم عمى حمله فسسمها بيستهم فسسمة ليمارع، وإن كانوا لا يقدرون على الحمل ولا يجدون الدواب يالإجارة، فإن الإمام بقتل الرجال إنا كانوا لم يسلموا وبترك انساء والذواري والشيوخ في الطريق ليمونوا جوعاً وعطشاً ويذبع الحيوان ويجرفها بالنار.

فسنوله: ﴿وَلاَ يُجُوزُ بَيْعُ الْفَقَائِمِ قُبَلُ الْقِسْمَةِ﴾؛ لأنه لا ملك لأحد نبيها قبل ذلك، ولهما أبيع لهم الانتفاع بالطعام والعلف للحاحة، ومن أبيح له تناول شيء لم بجز له بيمه كمن أباح طعاما لغيره.

قسوله: (وَمَسنَ مَاتَ مِنْ الْمُعَاتِمِينَ فِي ذَارِ الْعَرَّبِ قَبْلُ اِخْرَاجِبَ فَمَلَّ حَقْ لَمَ فِي الْفَيْسِيمَةِ)؛ لأن حسن المُعامِين لا يثبت فيها ما لم يحرزوها بدار الإسلام ولا يملكونها للا بالقَسمة، فمن مات مهم قبل ذلك لا يستحق منها شيئاً.

الوله: (وَمُنَ مَاتَ مِنْهُمْ يَعَدُ إِخْرَاجِهَا إِلَى ذَارِ الإِسْلَامِ فَنَصِيبُهُ لِوَرَكِمِي، لانه مات بعد ثبوت حقه نبيها.

قسوله: (وَلاَ يَسَأْسُ أَنْ يُنْفِلُ الإِمَامَ فِي خَالِ الْفِيْنَالِ وَلِحَرَّضَ بِالنَّقْلِ عَلَى الْفَتْلِي ذكره الفظ لا يأس به.

وفي المبسوط: بلقظ الاستجاب.

وهي الهداية: المتحريض مندوب إليه، قال الله تعلى: ﴿ يَنَأَيُّهَا ٱلنَّبِيُ حَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَى ٱلْقِذَالِ ۚ ﴾ <sup>(1)</sup>، أي وغيهم والتحريض الترغيب في الشيء والتنفيل نوع الحريض، ولأن في ذلك صفعة للمسلمين، لأن الشجعان يرعبون في ذلك، فيخاطرون بأنفسهم ويقدمون على المتال.

قسوله: رقسيَقُولُ مُسنَ قُتَلَ سكم رقتيا؟ فَلَهُ مَلَيّهُ قَال الحَجندي: التنفيل على وجهين: إما أن يكون فيل غلب الفراغ من الفتال، أو يعده فإن كان عده لا يملك الإمام ذلك! لأنسه بنما حاز لأجل التحريض على الفتال وبعد الفراغ منه لا شعريض. ثم إذا كان فيل القسراغ من فقتال، فهو على أربعة أوجه: أما أن يقول من أحد مبكم شيئًا، فهو له، أو يقول: من أحد مبكم شيئًا، فهو له، أو يقول: من قتل منكم فيالاً فله سلمه أو يقول: من قتل منكم فيالاً فله سلمه أو يقول: من قتل منكم فيالاً فله سلمه أو يقسول؛ مسن قتل ثبلاً ولم يقل منكم. أما إذا قال: من أحد منكم، فإن الإمام لا يدحل شعت ذلك، وإن قال: من أحد شيئًا دعل الإمام نحت ذلك، وكنا إنا قال: من الحد شيئًا دعل الإمام لا يدحل دهسل هسو حتى لو قتل هو، أو غيره قله سلم، وإن قال: من فتل منكم، فإن الإمام لا

<sup>(1)</sup> سررة الأشال: 65.

يدخل، ثم إذا قال: من قتل مكم فتبلأ، نقتل رحل رجلين، أو أكثر فله سبب فلكل وإن كسان رحلان، أو للانة وأكثر فتلوا رحلاً، فإنك تنظر إن كان المقتول ساوراً يقاوم كلاً منهم كان له ملم، وإن كان لا يقاومهم صار عاجزاً، فلا يستحقون سلم، ويكون عنهمة لجميع الجيش؛ لأن الإمام إنها يقول هذا لإطهار الجلادة، فإن كان عاجراً، فلا جلادة في تناه.

وقوله: وتنبلاً عن معاه تنبياً، وهو سي اهتباراً بنا يتولى إليه، ومنه قوله تعالى: ﴿ قَالَ خَدُهُمُمْ أَنْ اللّهِ وَمِن سي اهتباراً بنا يتولى إليه، ومنه قوله تعالى: ﴿ قَالَ خَدَاءً وَلَهُ اللّهِ عَلَى اللّهِ وَلَهُ عَلَى اللّهِ وَلَهُ عَلَى عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى وقد وقد على الله على اللّهِ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلْمُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ

قسال أبسو حنيفة: وإذا لم يجعل السلم للقاتل فقتل رجل تنبلاً. فسليه من حلة الغنيسة والفائل وغيره في ذلك سود.

قسوله: (أوْ يَقْسُولُ لِلسَّرِئَةِ قَمَّا جَعَلَتُ لُكُمُ الْوَائِعَ يَقَمُّ الْخَصْبِ آي بعد ما يرفع الحسى، وكذا إذا قال: النئث بعد الحسر، أو النصف بعد الحسر، معناه: كنتم مندرون بالسريع مسى جملة العسكر يؤخف منه خسى ذلك، وبكون لهم ما سمى لهم من ذلك بعد الخسس، وما زاد على ما سمى لهم بشاركون العسكر به. وإن قال: فلكم الربع ولم يقل بعسة الحمس لم يخس الربع، وصار لهم المقل محسسة، وكنا إذا قال: من قبل قبلاً طه

<sup>(1)</sup> سورة يومت، 36.

<sup>(2)</sup> أحسرها المتسبى في عبست طرواند في كتاب المعاري والسير زباب: عروه حسر) بلعط: فعال عسلة بن المسلمة: أنا له بالرسول عله البوتور الثناؤ فيموا أحي بالأسيء قال: وفقم إليه المهم أعيه علمية بناء فيما أحدث فيما أحدثها وحمداً أحدثما على المعارفة على أخذ في يرز كل واحد مهما المعلمة بلا ودعياً معارفة على أحدثها لها وقاله عني يرز كل واحد مهما لها بها وصلاح وحمياً على عمد فهرية وتقاله بالدولة، وصلاحة على عمد فهرية وتقاله بالدولة، حرفة حين نسلمة على عمد فهرية وتقاله بالدولة، حرفع مينة فيها. فعصية حيا بالمسكم ومربة عمد بن مسلمة على قطة.

سلبه لم يحمس الأسلاب، وإن قال: من قتل قتيلاً فله سله بعد الحمس منس الأسلاب.

قسوله: (ولا فِسَتُعَلَّ بَعْدَ إِخْرَازَ الْغَنِيمَة بِدَارِ الاَسْلاَةِ اِلاَ مِنْ الْخَفْسِيَّ؛ لأنها إذا العررات تعلق بها عن صع الخيش، وأما الخيس، فلا حتى للحيش فيه فنحوز المنظيل مند. قسوله: (وإذا لَمْ يَحْمَلُ السُّلْفِ لَلْفَاتِلِ فَهُوْ مِنْ جَمَلَة الْغَنِيمَةِ وَالْفَائِلُ وَغُيْرَةً فَيه سُؤاهُ، وقال الشافعي: (دا فتل كافراً فشالاً غير مندي فله سابه.

قوقا: ووالسلك ما غلى المتأثول من ثابه وسلاحه وفركه وكذا ما على مركه مس المسترح والاله وما معا على مركه من ماله الله حليه وأفركه والما يركه من ماله الله حليه أخرا على وسطه، وأما حبيه وعلامه ولما كان مع علامه على ثابة أخرى وما كان على فرس أخر، فلبس فالت بسلب وهو عليمة لحميم المؤيان عملة واحد سلبه فكان عاب منطقة من ذهب فيها جوهر، فقوم عليه فيلغ ثلاثين ألذًا، فقال عمر رضى الله عنه إلى كنا لا تحميل الأسلاب، وإن هذا بله مالاً عطساً، وإنا ناجة حسه،

. فوقه: زوّاذ خَرْج الْمُسَلِمُتُونَا مِنْ دَارِ الْحَرَّبِ لَمَا يَجُوَّ أَنَّا يَعْلَمُوا مِنَّ الْعَنْبِمَة وَلاَ يَأْكُمُوا مَنْهُ شَيْنًامٍ: لأن الضرورة والحاجة إلى دلك قد ارتعمت: لأن الحالب الهم يحدون في در الإسلام الطدم والعلم، لذلا يناح لهم الناه ل من الصيفة.

فسوله: روم من فصلل فقة غلما أو طفام راؤه إلى الغينة، لأن فصرورة قد الرئمسة، ود سعود منه فصرورة قد الرئمسة، ود سعود منهود من اكل أو علف، فيدمي لحل كان غبا أن يصدق غبيته إن كان غبا أن يصدق غبيته إن كان فيا الفسمة، وإن كان فقيراً وده قبل الفسمة، وإن كان فقيراً وده قبل المفسمة، وإن كان فقيراً وده قبل المفسمة؛ لأنه يعكن رده إلى الفسمة المقارف بعد الفسمة؛ لأنه يعكن رده وأما يقدر وأما بعد الفسمة؛ لأنه حل العبرة وأما يعدها، فموجه التصدف، وهو محل وأما لعقير، فيرده فبل المسمدة؛ لأنه حل العبرة وأما يعدها، فموجه التصدف، وهو محل ولتحدق؛ لأنه حل العبرة وأما يعدها، فموجه التصدف، وهو محل المعدق، وهو محل

## {مطلب في كيفيم القسمم}

قوله: روَيَقُسَمُ الإِمَامُ الْفَهِمَةُ فَيَخْرِجُ خَمْسَهُمَ ذَالِ الله حالى: ﴿ أَأَنْ يَمُ خَسَدُهُ الْأَ

قسوله: ووَيُفْسِمُ الأَرْتَفَةُ الْخَفَاسِ بَيْنَ الْعَامِمِينَ لِلْفَاوِسِ سَهُمَاكِ؟ يعني سهماً له وسهماً لفرسه، ووَقَلْرَاجِل سَهُمْ عَلَمْ أَنِي خَبِغُلُمْ وَلَهُ قَالَ زَمْرُ وَالْحَسْنِ مِن رَبِّهُ، وَهُو قُولُ

وز) سورة الأنفارة (4).

العرافيين والكوفيين والأصربين.

قوله: ووقال أثو يُوسَفُ ومُخفَة لِلْفَاوِسِ ثَلَاثُ أَسْلِمِهِ مَعَاهُ. سَهُمْ لَهُ وسَبَمَانَ لَفُرَسَتُهُ، وَلَاوَحُلُ سَهُمْ، وَهُو قُولَ أَعْلَ أَخَجَازُهُ وَأَنْ مَوْلَهُ اللَّهِمِ كُكُرُ مَنْ مَوْجُ الأَسْمِيَّ، تُوجِبُ أَنْ يَكُونَ سَهِمَ أَكْثِرٍ.

و الآمي حيثة أن الفياس بمنع الإستخداق بالدرس؛ لأنه ذلة للحراب بسراة الألات كافقا ومن والسرمج والديف والحصل، وإبدا ترك الفياس للحراء وقد احتلفت الأحمار اي بمصلحه أن الذي صلى الله عليه واسم الراحظي الدارس الهجيرية (أألم وروي) وإنه اعطاء تلافقة (أن الله الخلفات الأحمار أسغط ما احتلف فيه وألت ما الفي عليه والأن الانعاع بالدارس أعظم من الانتماع بالدرس، ألا ترى أن العرس الفراء، لا يعامل والعارس العراقة يشتسل، فلم يجر أن يستحل بالدرس أكثر مها يستحل عساحة وقفاة قال أبو حميقة: لا مصلل ليبيمه على إنسان، وروي أن النبي صلى الله عليه ومطية لاقتلم خير على

 <sup>(1)</sup> قال ابن جمع العسقائل في الدولية (173/2): جنائك ابن قبامر: برأي السي عملي الله صنة وسلم القطلي الدولي سيمين، والراجع موساية لم أحده.

و24 فلساق من حجر الاستقلام في الذراية و122/2 الحقيدة التراجعي، وأن السي تعلي تخاطبه وسلم بأسهد الفاوس الانه أسهم، وللراحل سهمه، المحاري: وأن رسول العاصلي الذاعلية واستواحث اللمسترس منهمين: والصاحبه سيسةً و، وفي للصار: والسم وم حير عفرس صهمه ، ولعرا عل سهم، ه والأبر دنردا والمسهم لرمل ولفراءه ثلاثنها ولابن ماحه هامهم نوم حمر لندرس ثلاثة أسهما فللمسترس مستعيدات والمراميل منهمهن وقال الطارعي أي الأوسطة الفرد به حيساء عن يونس، عن أو معاولين عن عبيد هذه على بعود عن ابن عمر: عن حمره وعمره لايدكو عمر أوقيه لأي فاؤد من المستقبين أنسس أمي عملسون عمي ألهواء انهيا والبوال أهو فسلرز الله عثية والنفير أوالعه العراء ومعالم فراسء غاصطنين كنسل والسنبيان مها سيهيأه وأمطل الفراس سهمان وللطفراني والماراهاليي عن اي رهمة المستهدات أليبها وأعلى حبيري ومعا بالدائرة فقاء والدامنة أسهم ارفعنا حي أبي كلشة رفعه الدي حمليني القرس سهمين، والعارس سهي فعن عصيمة حصة الله تعالى:، والتراو والأالإنطاق عن الي الله الدادر وقال التي صلى فه عليه وطلع أنعلي للعرس المحدرة والصاحبة المهدوة والإسحال عيس اللي هنامي: وإنها التي صلى الله عليه والمثم أسهم العارس فلائه فسهما. مهماله الدرم مدارسوم للجاجرة إخرجه من طريقين في كل منهما صعد .. ولاحث من طريق المدر الن الرموه عن أسخ بهان طبي تصلي فللم عليه وصالبو أتمضل فزجر السهماء ومراحه السهدين برء وأحراحه الداوقطين من المرق فسيبها مفساليه والدارقطني عن حدراة وشهدت مع رسيال فعاصس فقاعمه وعشر عراة المعظور بالسارس أفالة أتسهم، وللراحل سهم و أوله عن أي هربوة الهاسهيع رسول فقد لعلمي لله عشم وملم للمسرس سنتهمين والصاحره اليومء والدعن عمدين يحورين منيل من أي اخلعة عن أمه عي بحدد شجوع.

أهسل القديسية على شابة عشر سهماً، وكان الجيش الفاً وحسيمالة منها للاهالة فاوس والسنف ومالسك أصل، فأعطى الغارس سهمين سهماً له وسهماً لقرسه، وأعطى الواحل سهماً واحداً والذا

ووجه التحريج على نفائية عشر: أمك تقول: الرجالة الله عشر مائة. فيجعلو، الذي عشر سيسة كال مائة سهما، وتعول: العرسان الانشاض للجعلية ثلاثة من العمد كال مائة واحسماً، ثم تصعف هذه الدلالة؛ لأن بكل واحد سهم سهمان، فتكون مثلة وتضمها إلى أسمى عندسر تلاون هائية عشر، فيكون القرسان في هذه المسمة للك الطبيع والمرحاة الخلاف،

السوية؛ وؤلا ليشهيؤ إلاّ إعرَبي والحِيرِ، هذا قول أبي حسمه رجمند ورمر والحسن بن زياد.

وقسان ابسو تومنف: تسهد لترمج. ولا تسهم لتلاثم: لأن الرجل فد يختاج إلى فرسين أحسمت يركه والأخر بكون حبيم، توته أنها الدي نجته وكب الأحر فقائل عليه.

ولمسلم: ما روئيد أن الرغير من العوام كشير نوم حسر بأفراس، فلم يسميد له طبي صد التي الله مصليه وسمو إلا نفرس واحد، والأن انتقال لا يكون إلا على فرس واحد، والا يكون على فرسان دفعة واحدة.

قول: (وَالْبُواهِينُ وَالْفَاقَ سُواهُ)؛ إذا اسم النبل يشمل على جليح ذلك، والإرهاب مصاف إلى على جليح ذلك، والإرهاب مصاف إلى عليه جلس الحيل، فإذ الله تعالى: ﴿ وَالْمُوالِّ لَلْجَلُونَ لِللّهِ اللّهَ عَلَى الْمُرافَّلِ وَالْمُولِ لِللّهِ اللّهَ عَلَى الْمُرافَّلِ وَالْمُولِ وَالْمُولِ وَالْمُولِ وَاللّهِ عَلَى الْمُرافِل وَاللّهِ فَا اللّهَ وَاللّهِ وَاللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ وَاللّهِ وَاللّهِ وَاللّهِ عَلَى اللّهِ وَاللّهِ وَاللّهِ وَاللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ وَاللّهِ وَاللّهُ وَاللّهُ عَلَى اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللللّهُ ا

وفي الصناحواج: المنظرف:) هو اللدني: الحجمة من الدرس وحبر، وهو اللدي أمه عربية وأبود ليس كذلك؛ لأنا الإهراف إنها هو من قبل العجل.

. قسنوقد رولا ليشهم لراحلة ولا يقل، يعني أنا من أه معير، أو يعل، أو حسار، فهو

<sup>(1)</sup> العراسية منها ين تحايج والعالمفاه ثلاثه إلى

رق) مورة الأحال: ١١(١

والراجل سواءا لأن المعنى الذي الراجل معدوم فيهم.

قسوله: (وَمَنْ دُخُلُ فَارُ الْحُرَّبِ فَارِمِا فَنَفَقَ فَرُسُهُ اسْتُحَقَّ مَبْهُمَ فَارِمِي) رسواء استعاره، از استفاجره للقفال، فعضر به، فإنه يسيم له وإن غصبه وحضر به استحق سيمه من وجه عظور، فيصدق به.

وقوله: وإنفقى: أي مات يشال نفقت الدابة ومات الإنسان وتبل البعير كله بمعنى . هلك وسواء بقى ترسه معه حتى حصلت الغيمة، أو مات حين دحل به، أو أخذه العدوء : أو كسره أو عرج قبل حصول العيمة، أو بعدها نإنه يستحق سهم فارس.

وقال الشافعي: إذا مات قرسه قبل الغتال، فهو واحل.

والأصل: أن المعتبر عندنا حالة المحاوزة، وعنده حالة الحرب؛ لأنه هو السبب.

وقلنا: الهاوزة نوع قتال؟ لأنه يلحقهم الحوف مها وإن دحل ناوساً، ثم ناع فرسه، أو وهسته، لو الجرد، أو وهبه، أو أعاره، ففي طاهر الروابة: ينظل سهم القرس، ويأخذ سهم راجل؛ لأن الإهلام على هذه التصرفات يدل على أنه لم يكي قصده بالجاوزة الثنال نهر مبا؟ ولأن بيمه له رضا بإسقاط حقه، وليس كذلك إذا نفق ترسه! لأنه لم يوجد منه رضا بإسقاط حقه، وروى الحسن عن أي حبقة أنه يضرب له بسهم فارس؛ لأن سبه القرس كنونه، وأما إذا باعه بعد ففراغ من العنال لم يسقط سهم العرس، وكانا إذا ناعه بعد ففراغ من العنال لم يسقط سهم العرس، وكانا إذا ناعه في حالة القنال عند طعض، والأصح: أنه يسقطه لأن عرضه التجارة فيه إلا أنه ينظر هوته.

السنولة: وَوَمَنْ ذَخَلَ رَاجِلاً فَاشْتَرَى فَرَتْ اسْتُخَقَ سَيْمٌ زَاجِلِي وَكَذَا (10 استعاره، أو استأخره، أو وهب له فله سهم راجل؛ لأن للمعتبر بحالة الدخول.

ونسال الحسن: إذا دخل راجلاً، والتنزئ قرساً، أو وهب له قبل أن يصم العسكر شبعاً، ثم قاتل عليه معهم حتى غسوا صرف له يسهم فارس: لأن المقصود بالدخول فاتنال والانتفاع به حافة الفتال أكثر من الانتفاع به حالة الدخول.

قال في الهداية: وفو دخل فارسًا، فعائل راجلاً لطبيق المكان يستحق سهم الدرسان بالاتفاق.

وفي دفاحسندي: (13 باع فرسه) أو وهبه، أو أجره، أو أعاره بعد الدعول سقط سيم فرسه، فإنّ اشتري مكانه آخر أسهم له سيم قارس.

قسموله: ﴿وَلاَ يُسْسَنِمُ لِمُسْلُولَةٍ وَلاَ امْرَأَةً وَلاَ صَبِيٍّ وَلاَ مُجْتُونِ وَلاَ فِهِيُّ وَلَكِنَّ يُرْضَسَخُ لَهُسَمَّ الإِمَامُ عَلَى قَلْمِ مَا يُرَى، ولا يبلع به السهم؛ لأن العراةُ والصبي عاجزان والمستد المستولاه أن سعه إلا أنه برضح هم تحريصاً على الفتال والمكاتب سنسرلة انجه لفسياه أرق دوه وتوهم ضحره فسيعه العولى عن الحروج إلى الفتال وإنما برصح لفعيد إذا فالسياء أكب تعاوى الجراج إن الفتال وإنما برصح لفعيد إذا فالسيان وكذه بقيرة إلى الفتال الموسى، أما إذا يتخلست الخدمسة زو مهاه أو العبد الحدمة مولاه وقم يحسل من العبد أن ولا من الحراة مداواة ولا تتح للمسلمين، فيده لا برصح لحد أميان وكما الدمي إنما وضح له إذه قائل أو دل علسي الطريق، وسمى الجدام أن لا يستعين ما هل الدمة على الفتالة لأنه لا يؤس عبدرهم واجالتهم بالمستعين إلا لهم إذا حصروا والمواسع المسلمين إذات الإمام، فإنه برساح لمم ولا يبع برحانهم سهم الرحالة ولا تعرسانهم سهم المرسان لنقضان مسرائهم والمحطاط راسه.

قوله: وَقَائَةَ الْخَمْسُ فِلْفُسَمْ عَنِي لَلاَنَةِ النَّذِيمِ سَنْتُو لِلْبُناخِيَّ ويشترط فيسم العفر. قولم: (وَسَلُهُ لِلْفَسَاكِمِنِ وَسَهُمُ لَأَيْنَاءَ السَّبلِيُ وان السِّينِ هو السفاطع عن مائه.

قوله: وويناحلُ فَقَرَاءُ دُوِي الْقَرْنَى فِيهِمْ; أي أينام دُوي العربي بدعنون في سهم البنامي ومساكيار دوى القربي بدخلون في سهم المساكين وأناء السبل من ذوى القرب. كذلك في المستضفى

وقولة: ١٤وي القربي». يعني قرابة النبي عدمي الله عليه وسلم

قوله: روَلَهُوَلَمُونَامِ لني يفدم دوو القران على الطواعد التلائد؛ لأن الله العالى فدسهم في الابعة فقال تعالى: ﴿ وَلِدَى الْفُرَانُ وَٱلْبُلُهُمْ وَٱلْمُسِكِينِ وَأَنِي ٱلشَّمَانِ ﴾ [أ.

قَوْلُهُ. وَوْلَا يَلَقُعُ إِلَى أَغْسِائِهِمْ شَيْئًا)؛ لأنه إنما يستحن بالعمر واخاحه.

قسوله: وَفَائِلُ مَا فَكُونُهُ اللّهُ نَعَالَى لِنَفْسِهِ فِي كنامه مِنْ لَخَمْسَ فِإِمَا هُو الأَفْتَنَاحِ الْكُلْسِيَّةِ فِلْسِرُكُا بِالشَّهِ، نَعَالَى وَسَائِمُ النِّبِي سِلْنِي اللهُ عَلَيْهِ وَسِيْدٍ لَشْظُ بِسُولَةٍ كُمَّا مَلْقُطُ الصَّفِيُّ) وهو غيرة كان يصطفيه النبي صلى الله عليه وسلم قصيبه من العسبة حل درع، أو ميعيه أو جارية.

. قوله: ووَسَيْمُ فَوِي اللهُ عَلَيهِ وَسَلَمَ فَيُوا لِمُسْتَحَقُّولَهُ فِي وَمَنِ النَّبِي صَبَيَ الله عَلَيه وسلم بالنَّصَرَةِ ويمونه والت الحرة.

قسولة: وَوَلَعُدَةُ بَالْمُفُوعُ بَفِسُو لِيهِمِ للدَّكُرِ مثل حط الأشبر، ويكون قبي هاشم وي إلى منظم إلى دول عيرضو من من عبد شمن ولني وقل وكان أولاد عبد ساف أربعة

<sup>(1)</sup> سورة الخشر: 7.

ڪتاب المبير ڪتاب المبير

هاشد م والمطاب والله شمل والوطل جنوا عبد السال والموافوط الا يعطون الله شيئاً. وإما مسلو التي هاشم وبي السطلية حاصة لها روي: وأن حير الل معمور وهو الله بين توطئ عالم لرسول الله صلى الله وسلم لها فسلم اللي ماشم واللي السطلات السلمات الرسول الله الإعواما من بني المطلب وبني هاشم، ولم تعقفا شيئاً وقرابنا من قرائبهم؟ فقال عليه السلماح: إنها هاشم والمطلب شيء واحد هكذاء أم شك بن المناعة بعن الله من فرق بشهما وبواءً هاشم والمطلب على المعالمة على الله من فرق بشهما وبواءً المطلب ولم يعط بن فوال وبني عبد شمل أنه علمة وسلمة على أنه عنه وهو من المناطلية ولم يعان رشي الله عنه وهو من بني بوائل المقال يا وسول المفاد مؤلاء بنو ماشم الا شكسر فضلهم فلموضع الله ي وصفك الله تعالى وبيا المطلب في خطري في حافلهة ولا يسلام، المطلب ومنحنا وقرائنا واحدة؟ فعال: إما والو المطلب في غيري في حافلية ولا إسلام، المطلب ومنحنا وقرائنا واحدة؟ فعال: إما والو المطلب في غيري في حافلية ولا إسلام، المطلب الله علي الها المعاند وبنو هاشم شيء واحد وشيك بن أصابعه المناف المدالية ولا إسلام،

رزَّي فسال فا يقم التي عبد، الرقيم (3/325-326): قال عليه السلام: بيرجيه لوايز الورامع التي الحاملية والإسمسلام، وشماك بين أصابعها اللبت: أحرجه أبو داولا والمسالي واس ماحه عن اس إسحاق على الزهري عن سعيد من المستبب عن حبير ابن أمطعت قال. لما ذاته رامول لله صلى فله عليه وسلم مستنهم موي الفواير امن خيمر البن بين هاشتهه اراسي فمطلب حشت أماه وعشماك فعلما: با واسول الله هينولاء بينيو هاشيء لا تبكر فصالهم لمكانات ميهم فما عان وجواننا مراسي العطب أصلههم وفسم كتناه وإيما يحل وهم ملك مهراله والحقق افتال: إنهم لع إفلوقوي عي حاهليه و لا إسلام، وإيما مسبو حاشبه وينو المنشف شيء واحدر تم شبان من أصاحه النهيء ذكره أنو داود في والحواجرة، والمستاني في وقسو الفيءي، وهي ماجه في والجهادي وتلفيت في والمعاريبي ليس فهم: وخيك بسيري أصابعه وأخراجه في والحميرين. وفي صغب تريش وفي غروة حبير حرحه في وعروة حبيريه عمين مسونين همين الأرهزي عن معد من فيسب أن حير من مطعم أعراء، قال مشبث أناه وعد شدان در بن عدد الا إلى طبي صلى عله عليه وسلبه فقله أعطيت بني المطلب من خبس حبير وتستركتناه ويحل يعترقه واحدة مبائيه يقالن إبعا ينو هاشيها وانو العطيب شيء واحسه فالي حجيرة والديقينية البين صبى الله عليه وحلم لبين عبد نيس، وصل بوقل شيئاً، وراه في الحبين، قال اس إسسحاقين وخند شمرره وهاضي والمطلب إجوذ لأوه وأمهم عانكة باسا مرقه وكان بوط أحاهم الأمسيهمية التنهي ويتطر الموصفان الاعرائية ورواه سنبذ السني وعنمها أعمان والمحافيا مي واهويهم والمسرار، وأنو بعلي الموصلي في ومساجدهم إذا فالرارز وقد رواه هكد: من طرفري عن سعيد عسير والعسد، وهو الصواب، وقد روي عن الرهري عن محمد بن الحاير عن أيام وحديث سعيد أهيجه ولا يحفظ هذا اللفظ عن التي قبلي الدعية والسم، إلا من وواية حير ابن مطعم، اطهي. ورزاه المسن أبي خسيمة في ومصيحة إن والخطراني في ومعاجبه بدا ورواد الحاكم في كبابه ومباهب

الاستحفاق إنما هو بالنصرة لا بالفرانة.

قَسُولُهُ: ﴿وَإِنَّا فَاخَلُ وَاجِدُ أَوْ النَّانَ فَاوَ الْحَرْبِ فَعَيْرِينَ بِغَيْرٍ إِذْكِ الْإِنَامِ فَأَخَذُوا عَسَيْنَا لَسَمْ يُخَمَّنَ؟؛ لأنه لبس صيمة؛ له الفسنة هي شاخوذة قيراً وعلية لا العلاماً وسرقة. وأما إذا دخل الواحد والإنبان بإذك الإمام فيه روايتان:

والمشهور: كه يحمس والباقي لمن أصابه.

وافرواية الثانية: لا يخمس، لأنه مأحوذ على طريق النصص والرواية الأولى اصح؛ لأنه لما أذن فيه الإدام نقد النزم بصرتهم، مكان انهاجوذ بطهره لا بالتلصص.

قسوله: (وَإِنَّ ذَمُسِلَ جُمَّاطَسَةً لَلِهُمْ طَعَةً فَأَخَدُوا سَيْنًا خُمُسَ وَإِنَّ لَمْ يُأَذُنَّ لَلَهُم الإفساقي: لأن الحساعة لها صعة، فكان المأخود فهراً وعدمة وإن كانوا مناعة لا منعة هم ودخلوا طبق لان الإمام وأحفوا شيئاً لم يخمس، لأن الداعود ليس بضيعة؛ إذ الفنيمة ما أحسدت بالفلسية والقمر وعؤلاء كاللصوص؛ لأهم يستسرون بنا بأخذونه وإذا لم يكن غسيمة، فما أحذه كل واحد منهم فهو له لا يشاوكه فيه مناحدة؛ لأنه مأسوذ على أصل الإباحة كالعرب وفلشيش.

قوله: ووَإِذَا ذَخَلَ الْمُسْلِمُ ذَاوَ الْحَرَابِ نَاجِرًا فَلاَ يَعِلُ لَذَ انْ نَغَوْضَ لِشَيْءِ مِنْ أَقُوالِهِمْ وَلاَ مِنْ دَعَاتِهِمْ)؛ لأنه صمن أن لا يتعرض بالاستنمان، بالنعوص بعد ذلك يكون عسدراً، والعسدر حرام معلاف الأسير، فإنه غير مستامن فيماح له التعرف، وإن الطلفود علوعاً.

قَسُوكَ: ﴿وَإِنَّ غَسَدْرُ بِهِسِمْ وَأَخَذَ مُثَيِّنًا وَخَرْحٌ بِهِ مَلَكُهُ مِلْكُمَّا مُخطُّورًا ويُؤتمرُ أَنْ

الشنساني على مسى استى إسحاق به الم قال: ورواد عقيل الداخالاء ويوشى بن بريد عن الرجزي. وحليت الوسى أحراجاه في والمجتهجيري قال: وقد روي غر الراهري عن عبد الاستاج عن الرجزي. عبين أيسيه المراجزة في المراجزة المستري على عبد الله والمداخلية أشأة المطوب في المارات عن المداخ الله في الاسترائي المحسل الله الحياد المستري المحسل الله الحياد المسترية المحلة الله المراجزة المحلة المسترية المسترات المطاحة المفارد المحكة المحلسات المسترات المسترات المحلمة المحكة المحلة المحكة المحلة المحكة المحلسات المسترات المحلمة الم

مختاب المبير 597

پختاسيلان پسيم)، لاءه حصل بسبب العدر ، فارحب دلك حدة ديم، فكان عاطورة فإن تم بالصادق بدر واكمه بادمه صح العدولا بط . المستمران الناس كما لا بطياء اللاول

#### {مطنب في انستامن}

قسوله: ووإذا فاحل المُحرِّبِيُّ إِلَيْنَا بَاطَاتِ لَمْ يُمكِّنُ أَلَّ مَقِيمَ فِي قَالُونَا مَنَفُّهِ؛ لأَنه إذا اقتسام في داريا وقف علي عودات المستبول، فلم يؤمن أن يدن علم المشتركين، فيكوب منا هم وعوداً عسنا، ويمكن من الإفارة المسيرة، لأنه قد يحرر أن يظهر لم رضة في دي الإستبالام فسيدحن فيحدولاً مي معه من الإفارة اليسيرة فعلم الحلم ومنه باب المحارة والعرف، وأيه صرر الاستلمان والعاة الطويلة عن الشنة واستبرة ما دولها.

قوله: ووَلَمُونَ لَهُ الإِمُامُ إِذَا أَفَلْتُ عَامِ السَّهِ وَطَغَتَ عَلَيْكَ الْحَرْبُمُ فَهُ السَّارَةُ إلى أن الحرية توضع عليه من وقت الدخول

ومي بعسمي الكستين من وقت النول، وسعى للإسم أن يقول به ظات اي أولى ما دحل وتضرب له مدارعلى ما يرى، ويكون دون السنة بحو الشيرين والثلاثة، ويقول له. إذا حاورتها حمالك ذماً وواسعت علياك حربة.

قوله: وفوق اقام مُنَّمَ أَجِدُتُ مِنْهُ الْعَبَالِيَّةُ وَصَارَ وَفَيْ وَلَمْ يُقُوفُ أَنَّا يُوَّ جِي إِلَى قار الْمُخْسِوْتِهِ؛ الأَمْ لَمَا قَامَ بِعَدْ هَا صَارَ مَدَرَماً سَحَارَةً. أَرَّهُ أَحَدَثُ مَنَّ الحَرَبَّة شار فَعَيْ والدّمَى لا يُعْكِنُ مِن الرّجوع إلى در احرب.

قىسىرلەر زۇسىيانا خاد باقى دار «أخراب واتارلار ودېغة غىندالهمىلىم اۇ دىئى اۋادىك قىي دېمتىيىنا قىقىد ھىنان دىلىم لىلامان مالىمىلى لىاسىدىر موجە دىن دار اخراب.

قسنولة: زؤما في لا و الإشكامُ مِنْ مَائَة عَلَى حَطْرِيَّ، لأَنَّهُ بَالأَمَانِ خَطَرُ دَمَّةً وَمَالَةً ورواز الفيطر عن ومه لا بريل الحيير عن ماله على مالة على ما كان عليه.

قوله: وقَانَ أَسِر أَوْ طَهُرَ عَلَى الناو لَقُعَلُ مَنْقَطَتْ ذَبُولَهُ وَصَاوِتُ الْوَادِيمَةُ فَيُنَاءِ أَمَا السوديمة، يهامها بي بدو تدريراً؛ لأن بد الموادع كبده. صعير فيناً تما لسب. وأما الدس، قابان الرد عليه بواسطه شطاشة، وقد سفطان وبد من عليه أسبق من لبد العامة فيخلص عد مسقط.

فسوله: «ونسنه الوخسف عليه المُمسَلَمُون» أي السرعوا إلى أحده زهن أقوال أهل المُخسول بعيسر قدن طرف في مصالح المُمسَلِين تنما لِطوف الخواج) الإيحاف م الإسراع والإزهاج للعر والوحيف لوع من السر فوق العرب.

والمعلج الاستنافة؛ ما الوجف عليه المسلمون. من أموال أهل الحرب بغير عنال صرف

في مصداغ المستبلين كما يصرف الخراج مثل الأرضون التي أحثوا أهلهه عنها لاحتسى فيها.

وقسوله: كمسه يصرف الخراج، فاتدته: أنه لا يعسم تسمة الغيمة، ولا يجب فيه الخمس.

## {مطلب لج أرض العشر والخراج}

قىسولە: (وَارْضُ الْغَرْبِ كُنُّهَا أَرْضُ غَشَرٍ وَهِيَ مَا تَهْنَ الْغَفَائِبِ إِلَى أَفْضَى حَجَرٍ بِالْهَمَانِ بِمَهْرَةَ إِلَى خَنَّا الشَّامِ} همدب نرية من قرى تلكومه.

وقسولة: حجسر هو يفتح الحاء والجيم واحد الأحجار مهرة موضع باليمن مسماة بمهرة بن حيدان أبو قبراة تسبب إليها الإبل المهربة.

قوله: (وَالسَّوَافُ كُنُّهَا أَرُضُ خَوَاجٍ) يعني سواد العراق سي بذلك لخضرة اشجاره وزرعه وسواد العراق أراضيه.

وقال التمرناشي: سواد البصرة والكوفة فراهما.

قسوله. رؤهستي مَا يُبَنِّ الْمُغَلِّبِ إِلَى غَفَيْهَ خُفُوانَ وَمِنَّ الْعَلَٰتِ إِلَى عَلَيْهَانَ} عقيه حلوان حد سواد العراق عرضاً، والعلتُ فريه بالعراق شرقي دحلة وتحافزن حصن صغير محلسي شساطئ البحر وطول سواد العراق مائة وتعانون فرسحاً، وعرضه نفاتون فرسحاً، ومساحته النان وثلاثون الف الف حريب.

وقبل: منه وثلاثون ألف ألف جريب.

قسوله: (وَأَرْضُ السُّوَادِ كُلُهَا مُثَلُّوكَةً لِأَهْلِهِ يَجُوزُ بَيْغُهُمْ لَهَا وَتَصَوَّقُهُمْ فِيهَا)؛ لأنها فتحت عنوة وفهراً، وأثر أهلها عبها ووضع عليهم الحراج في أرضهم والجَرَبَّةُ على رؤوسهم فيفيت الأرض صلوكة فم.

قوله: (وَكُلُلُ أَوْضِ أَسُلُمُ أَطَلُهَا عَلَيْهَا أَوْ فَسَخَتَ عَلْوَةً وَقَسَّمْتَ نَيْنَ الْغَانِمِينَ فَهِيَ أَرْضُ عُطَّسِوٍ) يعني ما سوى أرض العرب؛ لأن لمسلم لا بسداً بالحراج والعشر أليق به؛ لأنه طهرة وعيدة، وكذلك ما سوى أرض السواد.

قوله: روكلُ أَوْضِ قُمِحَتَ عَنْوَةً فَأَقَرْ أَهَلُهِا عَنْيَهَا فَهِي أَرْضَ حَرَاجِي؛ لأن الحاجة هى ابتداء الفوظيف على الكافر والحراج أليق، وهذا إذا وصل اللها ماء الأنهار وكل أرص لا يعمل إليها ماء الأجار، وإنها تسقى بعين، فهي عشرية لقوله عليه السلام: وما سفته ماء ڪتاب السير ڪتاب السير

السماء فقيه العشري<sup>66</sup>، وهما العين في معنى ماء الدساء قال الفائعالي. يَهَ ٱلَّذِيرَ أَنَّ لَكُ قُولَ من الشَّمَامِ مَاهَ شَمَّكُمُ تُسْمِعُ فِي الأَرْضِيَّةِ أَنَّالًا.

#### [مطلب في إحياء الموات]

- قسوله: ووقسيل الحيا أراضا مؤالة لعِنْـذ أبِي ليوسَّف هِي الْمُعْمَرَاةُ بِحَلِّرِهِ، أي عمرتها لحمر فلترين.

قوله: وقولة كالكتام من خلو اراض الدواح فيني خواحيةً وإنّ كافت من خير اراض الصفاحر فهي غطرية وهذا إداكان الهي لها مسلماً أمّا إداكان هماً فعليه الخراج، وإد كانت من حير أوس العشر، وكان القياس عنا أبي يوسف أن دكون النصرة حراجية؛ لأنها من حير أرض: قراع إلا أن الصحابة وصعوا عليها العشر، فترك الفياس لإحمامهم.

ا قوله. ﴿وَالْبُصَوْةُ عَمَالُ غَشْرُيَّةُ بَاجْمَاعُ الصَّحَابَةَ وَشَيَّ اللَّهُ عَلَيْهِيَّ لَمَا بَالْعَا

قسوله- (وقال لمختلف إن أغياها ميلم كفرها أو عني استخوجها أو هاء دخلة أو الفسوات أو الأثهام المعظم ألني لا يُهاتكها أخذ فهي غشرية، قال في افامه الداء الحد مرى مداء السسماء والانتر والعنون والمحار التي لا مدحل محت ولاية أحد والعاء الحراجي الأنهار التي شقها الأعاجه وماء سيحون وسيمون ودهلة والعرات عشري عند عمد وحالجي حدالي تومف وكرم في باب ركة البروع والقدر.

قسومه: ووانَّ أَخْسَيَاهَا بِمِنْسَاءِ الاَلْهَارِ الَّذِي اخْتَفَرَاهَا الْآخَاجِمُ قَمْلُمِ الْمُلْكُ وَلَهْم يَرُقَاجِرَدُ فَهِيَ خَوَاجِئَةً يَزِدَحَرِدُ مَن مَاوِكَ قَرْسَ وَهُو آخَرَ مَاوِكَهِمَ

## [معللب في الخراج]

فوله: روالْخرَاجُ الْذِب وضعة غَنوا بن الْخطابِ رضي الله عنه غنى الثمُّلُ الْمُسُوافِ فِي كُنَّلُ حَوْيِبِ إِنْشُغَةً الْمُعَادَ قَضِرُهَا شَعْنَيَّ وَهَرَ الْصَاغَ وَدَرَّهَامُ الْحَرْبَ عَلى صربت.

🛴 والحراج مقاصعة.

2- وخروح مفاسمه

فيحراج المقاطعة. هو الدن ذكرة الشبح.

وعراج استناسعة: هو ما إذا النتاج الإمام المدُّ، ومن عليهم، أو رأى أن يصع عليهم

و آن آمد ارجه افا المحتري في صحيحه في كتاب الركاة وبال العشر فيما بشقى من ماء السيد، وطعا ه فيقر رية للمطاور مما حقت الالماء والرجاق أو كان بشرع العشر وما النفي بالنصح معاس المنار به

<sup>(2)</sup> مورة الرمر (21

600 كتاب السير

حسوعاً من الخراج. أما مصف الخراج، أو ثلثه أو ربعه، فإنه يحول ويكون حكمه حكم العشر يعني أنه يتعلق بالخارج لا بالتمكن من الرراعة حتى إذا عطل الأوض مع النمكن لا يجسب عليه شيء كما في العشر ويوضع ذلك في الخراج. ومن حكمه: أنه لا يزيد على التمسعيه، ويبغي أن لا يعص عن الحسن ضعف ما يؤخذ من المسلمين والجريب أرض طوله ستون ذراعة، وعرضه ستون ذراعاً يربد على ذراع العامة يقيضة.

وذكر الصيرمي رحمه الله: أن الدراع المعتبر سبع قبطات من غير الإنهام.

وقسوله: وفغارها شيء: هو ثلاثه أرطال بالعرافي مثل الصاع الحجاري، وذلك أرسة أسك عبد لي حليمة وعمد، وبكون معا مراع في تلك الأرض.

وقال الإمام طهير الدمر: مكون من الخطع، أو الشعير، كذا في المستصمي.

وقوله: «وفرهم»: معتله يكون الدرهم من وزن سنمه، وهو أن يكون وزنه أربعة عشر فيراطأ.

قسوله: (وفي خويب الوَطَّبَة خَمْسَةُ ذَرَاهِمْ وَفِي خَرِيبِ الْكُرْمِ الْمُشْصِلِ وَالنَّخَلِي الْمُكَرِمِ الْمُشْصِلِ وَالنَّخَلِي الْمُلْمِ الْمُشْصِلِ وَالنَّخَلِي الْمُلْمِ الْمُلْمِ اللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْمُلِمُ الللْمُلِمُ اللللْمُلِمُ اللَّهُ اللْمُلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْمُولِلْمُلْمُ اللَّهُ اللْمُلْمُ اللَّهُ اللْمُلْمُ اللَّهُ اللْمُولِمُ اللْمُلْمُ اللَّهُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللَّهُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمِ اللَّهُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللَّهُ الْ

فسوله: (وَمَت مِسْرَى ذَلِكَ مِنْ الأَصْنَافِ لِوَضَعُ عَلَيْتٍ بِعَسَتِ الطَّاقَةِ) معاه كالرعمسران وغيره! لأنه ليس فيه توظيف عسر رضى الله عنه، وقد اعتبر عسر الطاقة في الموضيف، فنعسسرها فسيما لا توطيف فيه، قالوا: ونهاية الطاقة أن يستم الواحب نصف الخارج، ولا يزاد عليه؛ لأن النحاف عبى الأحاف.

قسال المناجدين وفي حروب الرعامران الحراج أدر ما يطبق إن كان يسغ قدر علة الأرض المستروعة يؤخذ مه قدر حراج المنزروعة، وإن كان بسلع علة الرطبة عليه خمسة دراهم وعلى هذا التقدير

واعلمهم أن الحسواج لا يتكور يتكور الحارج في الله واحدة، وإنما علم في المنته الواحدة خواج واحد مواء زرعها في السنة مرة، أو مرتين، أو ثلاثاً للخلاف المنتوة لأنه لا يتحقن عشر إلا يوجوده في كار حارج.

قسوله: ونسوم للمرة لطسق ما وأضع عليها للعلها الإمام، قال من اقداية: النقص عسد قلسة السريع حاصر بالإجساع، وأما الزيادة عند ريادة الربع فجائرة عند عمد كتاب السير. 601

أيضاً اعتباراً بالقصان.

وعند لمي يوسف: لا يجوز، عن أبي حنَّة على قول عمد.

قال أبو يوسف: لا يُبني للوالي أنَّ يزيد على وطبقة عمر.

وقال عمد: لا يأس بذلك إذا كانت أراضيهم نحمل أكر من ذلك، فإن أخرجت الأرض قسدر الحسراج أحد نصفه، وإن أحرجت على الخراج أحد الحراج كله، ويؤخذ الخراج من أرض النساء والصبان والهابين.

قسوله: (وَإِنْ عَلْبَ عَلَى أَرْضِ الْخَوَاجِ الْفَاءُ وَالفَطَعَ عَنْهَا أَوْ اصَلَطَلَمُ الزَّوْعَ الْفَةَ فَلاَ خَرَاجِ عَلَيْهِ فِي: لانه فنت السكن من الزواعة، وكدا إذا كانت الأرض نزة، أو سبحة.

وقوله: هااو اصطلع الزوع آفة به: يعني إفة ذهب كل الحارج. أما إذا ذهب بسعه، فسيال تحدد: إذ بعني مقدار الحراج، واعله بأن بقي مقتار فليزين ودرهمين يجب الخراج، وإن بقي أقل من مقدار الحراج الحدّ نصعه، قال مشايحنا: والصواب في هذا أن ينظر أولاً مب المستق هسة، الرجل في هذه الأوض، ثم ينظر إلى الخارج، فيحسب ما أنص أولاً من الحارج، فإن فضل منه شيء أحدً منه على نحو ما فيناه.

ومسا ذكر في الكتاب أن الخراج يسقط بالاصطلام محمول على ما إنا لم يتى من السسسة مقسلمار ما يمكنه أن يورع الأرض. أما إذا يقي ذلك فلا يسقط الحراح، كدا ني العوالد.

وقسوله: هار اصطلم الزرع افقه: يعني ساوية لا يمكن الاحتراز عبها كالاحتراق وتحسوه. أما إذا كانت غير ساوية، ويمكن الاحراز عنها كأكل القرفة والسباع والأنعام وتحوم لا يسقط الحراج على الأصح.

وذكـــر شـــيخ الإسلام: أن علاك فلمارج قبل الحصاد بسقط الحراح وهلاكه بعد الحصاد لا يسقطه. ولو مات صاحب الأرص بعد هام السنة ثم يتوخذ خراج الأرض من تــــركـه عــــند البي حنيفة وأبي يوسف. وذكر ني زكاة الأصل أنه يؤخذ من تركنه بخلاف انعشر، فإنه لا مسقط بدوت من هو عليه في ظاهر الرواية، وفي رواية ابن السنارك: يسقط.

قوله: ﴿وَإِنَّ غَطْلُهَا صَاحِبُهَا فَعَلَيْهِ الْحَوَّاحُ؛ لأنه متمكن من الزراعة، وهو الدي فوت الزراعة، وهذا إذا كان الحراج موظفًا. أما إذا كان حراج مقاسة لا يحب شيء كذا في العوائد ومن انتقل إلى أخس الأمرين من غبر عشر، فعليه حراج الأعلى: لأنه هو الذي ضبع الزيادة وهذا يعرف، ولا يعني به كي لا تسجزًا الطلعة على أخذ مال المستمين، كذا في الهذابة. ف وله: ورمن المنبو من الفق الحواج أخد مِنْ الْخَوَاخُ عَلَى حَالِمَهِ، إنَّ الأَرْضِ التعلقاتِ بالخراج، بلا تعير شعير العالمك.

قوله: وَوَيَجُورُ أَنَّ يَشْتُونِ النَّسَلُمُ الرَّضِ الْحَرَاحِ مِنَّ اللَّمْيُ وَلِوَّخَذَ مَلَهُ الْخَرَاجُ وَلَا غَشْسَرُ فِي الْحَارِحِ مِنْ الرَّضِ الْحَرَاعِ؛ سِني إذا اشترى لسسم ارض الحراج، فعلم الحراج لا عبر ولا عشر عليه، ولا يختلع حراج وعشر في ارض واحاره.

وضد الشابعي: بحيم بيهما؟ الأسما حقاق عبلتان وحيا في علي مسيون عنبتين: فلا شاهان.

القساولة؛ للاحقىنات مجتفان»؛ يعني أن أحدهما مؤلة في تعنى العقوبة، وهو القواح والذي مؤلة في مهني السادة ، هو النشر.

وقوله: ربي محلين عدلماني: يمني أن محل الحراج السعة. وعال العشر الخاوج

وفستوله: «بستسني، مخلفين»: فسنت وجوب المشر الساء الحقيض، وهو وجود الخارج، وسبب الحراج المان التغيري، وهو السكن س الر، اعة.

ولد: قوله علام السلام: «لا يجتمع عشر وحراج في أرض مسميه! "؟ و لأن الخراج يحسب في أرض نستجت عنوة وقبراء والعشر في أرض أمدم أهب طوعاً والوجاعات لا يحسبهمان في أرض واحده، وعلى هذا الخلاف الزكاه مع أحدهما تشا إذا اشترى أحمد أرض عشراء أو أرض حراج لشجارة كان فيها العشراء أو احراج ثواة وكاة التحارة.

#### {مطلب لے الجزیۃ)

السنولة (وَ لَجَرَيْهُ عَلَى طَوْلِيْنَ جَرَيْهُ تُوصِعُ بَالنَوْاضِي وَ لَطَّلُحِ فَلَمْنَاوُ بَخْسَبُ مَا يُفْسِعُ عَلَيْهُ الأَلْعَانُ) كنا وصالح لسي صلى الله عليه وسلم من محران عمر، ألماء ومثنني حقة إذا أنا والان تسوحت عو التراشي، فلا يحور النعدي إلى عبر ما وقع طبه.

<sup>(1)</sup> قال ابني حجر المستقلام في الدراية (1501ء). حديث: وإلا يحتمع عشر و قراح في أرمن استج استن عسدى من عبد و عبر عام الدراية (1501ء). حديث: وإلى مستج على منظم عراح وعبر عا وقع بحي في عبد عدد وهو والهر وعلى أنا ترفيلي عو كذاب، والمح حدًا فضيام على مشتم وعبل عجر عه احجرته المستولي في مستجيدة والمح على عمل في عدد العراج أنه دال إلى قل إلى الدراية على الحراج المحافية على طريق بحق في العراج عمل والمها في الوحري، في المحافية على المراج عمل المحافية على الأرمن الوحري، في الراج على الأرمن ويستم الراج في العراج على الأرمن ويستم المحافية على الأرمن ويستم المحافية على الأرمن ويستم المحافية على المحافية عل

ركارة فسال من جمعوا فعلمقالاتي في الدرية 13029 (1935) فولاد ووي وك على بسلي لله حيه رسلم مسلخ بين حراما علي المدروماتاي خادي. أو عاود من عربي تسلس عن امر امر عبام مع مكن الماء

كتاب السير كتاب السير

قسوله: (وَجِزْيَةً بِيَنْهِيَ الطَّامِ بَوْصَعْهَا إِذَا غَلَبَ الإمامُ عَلَى الْكُفَاوِ وَالْوَقَمُ غَلَى أَلْلَاكِمِهُ فَيْ الْكُفَاءِ وَالْوَقَمُ عَلَى أَسْنَةً نَعَايِمُ لَيْهِمَ عَلَى الْلَّاكِمِهُ عَلَى الْقَبَيْ الطَّامِ الْعَامِ الْعَاءِ هُو صاحب المال الكتبر، وقبل هو الذي يسك عشوة آلاف، ثم إذا كان نرجل أن أكثر المسة غباً أحد منه جربة الأعباء، وإلى كان في أكثر المسة غباً أحد منه جربة الأعباء، وإلى كان المستريض لا يفقر على العمل، فهو كالزمن، وكفا إذا مرض نصف السنة الأن العوجب وانسسقط نسباويا فيما طريقة العقومة، مكان الحكم المستمنة كالحدود، فإن صع أكثر المسة فعلم الحرود، فإن صع أكثر المسة فعلم الحروة الإن صع أكثر المستقط المحدود، فإن صع أكثر المستقط المعامرة؛ إلى اللاكثر حكم الكل

قسبوله (واعَلَى الْمُتَوَسِّطُ الْحَالِ أَرْاعَةُ وَعِشْرُونَ دِرْاعَمًا فِي كُلُّ شَهْرٍ دَوْهَمَّانِ} الشواسط الهال الذي له مال، فكه لا يستغلى به عن العمل.

وقيل: هو من بعلك ماثني درهم تصاعداً.

قوله: (وغلى الْفَقِيرِ الْمُشَهِلِ الْفَيَّ عُشَرَ دِرُهُمَا فِي كُلُّ شَهْرِ دِرُهُمَّ) مستسل هو الدين يقسمو على تحصيل الدراهم والدنائير بأي وحه كان، وإن كان لا يحسن الحرفة أصلاً.

قال في الهداية: ولا بدأن بكون المعتمل صحيحاً، ولكنفل لصحته في أكثر السنة. وأما الفقير الدي ليس بمعتمل: للاجربة عليه عمدنا.

قوله: ووترطيغ المجزيّة عَلَى الطل الكتّاب والمنطوسيّ وعندة الأوكان مِن الغجم وَلاَ تُوطِيعُ طَلَى عَلَادَ الأولان مِنْ الْغَرْب وَلاَ عَلَى الْمُوطَيْنِ؛ إِنَّ كَارَمَا قَدَ تعلقه أَمَا مصيركو العرب، علان النبي صلى الله عليه وسلم نشأ مِن الطهرهب والقرآن ترل بلغتهم فالمعجدة في حقيهم اطهر، وأما العرقة، فإنه كمر بعد ما هذي للإسلام ورقف على محاسم، فلا يقبل من العربة في إلا الإسلام، أو السيف زيادة في السفوية؛ ولأنهم لا يقرون على الكم عال في فلا يجوز إفرارهم عليه بالخزية.

قىسىولە: رۇلا جۇڭۇ ئائى اقوڭۇ رالا صلېمى، لان الحريد وحست بىدالا عن الفتىل، أو الفتل، وحد لا بقتلان ولا بقانلان ئىدم الاهقىة.

قوله: (وَلاَ عَلَى رَمِن وَلاَ عَلَى أَعْشَى) وكنا النفارج ولا الشيخ الكبير لنا سِنا

ا آغي حقة العصم في صفر والبقية في رحب بالحديث وزواته موتقوب، ولا أن في عداع استدى من. ابن عبلي نظر .

\_

وقال أبو يوسف: عليهم الجرية إذا كانوا أغياء؛ لأنهم يقتلون في الجملة (15 كان لهم رأي.

ولباد أتهم ليسوا من أص القبال، فأشبهوا النساء والصبيات

قوله: (وَلاَ عَلَى فَقَيِرِ غَلْمِ مُفْتِملِ) وكذا لا توضع على المملوك والمكاتب والمندير وأم الولد، ولا يؤدي بحسم مواليس.

السولة: (وَمُسِنَ اللَّمَ وَعَلَيْهِ جَزِيَةً مَنْفَطَتُ عَنَهُ)؛ لأنها تجب على وجه المغرمة، فسقط بالإسلام كالفتل، أو لأنها محبه على وجه الإدلال، وذلك سقط عنه مالإسلام، وكسف إذا مات دميًا، وعليه حرية مقطت عه لما مضى، ولا يؤخذ من تركعه وهذا كله عندا.

رقال الشافعي: لا تسقط عنه في الوجهين أعني إنا أسلم، أو مات كافراً.

قوله: ﴿وَإِلَى اجْتُمُعُ عَلَيْهِ حَوَازَانَ تُناخَلُتُ الْجَزِّيقُ يَفِنَي نَدَحَنَ إَحَدَاهَا فِي الأحرى ويفتصه علمي حرية واحدة وهذا عماد أي حيمة؛ لأنه لها وحيث تبيه الحزية أن السنة الأولى ولم نسواحة حتى دخلت السنة الأعراق ووجبت جرية أخرى اجتمع علمه عقوبتان من حتس واحده فيعب الافتسار على أحدهما كالحدود.

وقسال أبسو يوسف ومحمد: تؤجد ننه؛ لأبها حق في مال، فلا بنداحلان كالديون والحراج والأجرة وإن مات عند تنام السنة لا تؤخد منه في مولهم جميعاً، وكدا إن مات في بعض فلسنة.

ا وقبل: حراج الأرض على هذا الحلاف.

وقبل: لا ساعل قبه بالإنعال.

فسمال في اجتابيع: الجزية يتعمل في أول الحمول عند أبي حديدت إلا أنها تؤخذ في أخر الحمول قبل ندامه من حيث ينقى صد يوم أو يومان.

وقال أبو يوسف؛ لا تؤخذ الجزية حتى تدخل السنة ويمضي عبيرات منها.

قوله: ﴿وَلاَ يُبَخُورُ إِخْدَاتُ بِيفَةً وَلاَ كُبِسَةً فِي ذَاوِ الإِسْلاَمِ} مَامَا إِذَ كَانَتَ لَهُمْ سِجَ وكستافس قعيمسة لم يتموض لهم في ذلك؛ لأنا أقررناهم على ما هم عليه، علو أعمدناهم مقضها كنان فيه نقص لعهدهم، وذلك لا يجوز. ڪياب السير 605

قوله: ﴿وَإِذَا الْهُمُقَاسَا الْمُكَانِسُ وَالْمِيعُ الْقَدِيمَةُ أَعَاذُوهَا} إلا أنهم يعنعون من الزيادة علمي البناء الأولى، وكفا يسى هم أن يحولوها من الموضع الدي هي فيه إلى موضع اخر من المصر.

قال في المناية: والصومعة للتخلي فيها بمرلة البيمة.

وفسال عمد: لا يتنفى أن لا يترك في أرض العرب كنستة ولا بيعة ولا بناع فنها الخدسير والخترير مصراً كنان أو فرية، ويعتم أهل الذمة أن يتخدوا أرض العرب مسكماً، أو وطأً، قال عدم السلام: ولا يجتمع دينان في حريرة العرب وأ<sup>(1)</sup>، وقال عليه السلام: وإلان عشت إلى فايل لأخرج اللصاري من نجرانها<sup>(2)</sup>،

قسوله: (وَلِسَوْخَا عَلَسَى أَهُلَ الذَّمَة بِالنَّشِيزِ عَلْ الْمَالَمِينَ فِي رَفِيمَ وَمِرَاكِيهِمَ وَمُسَوُوجِهِمَ وَمَلاَيسِهِمُّ؛ لأن عامر وصى الله عنه كت إلى أمراء الأجناد أن يأمروا أهل الدسة أن يخدوا في رقابهم بالرصاص وأن يطهروا مناطقهم وأن يحدوا برديهم والا يشهروا بالسلمين في أتوابهم ولأل الكافر الا يجوز موالاته والا تعطيمه، فإذا احتلط ريهم ولم يشهروا لم نامن أن نوالهم فناً منا أهم مسلمون. وقال علمه السلام: ولا تحدوهم يالسلام واحتوهم إلى أضيل فطريق وأناً، فإذا لم تعرفهم نم نامن أن نداهم بالسلام؛ والأنه لم يهوت أحدهم وهو غير منهم يريه، قصلي عليه، وعدده في مقام المسمعين وتستغفر له وذلك لا يجوز.

قال أبو حيمة: لا يبغي أن يترك أحد من أهل الدمة بنشمه لي لناسه بالمسلم، ولا مي مبدركمه وهيسته، ولا يلسمموا طيالمة على طالسة المسلمان ولا أردية على أرديتهم

<sup>(1)</sup> فسال البسي حير المسلماني في الذيابة (135/2) عديث: ولا يجتاب داك في حريرة الدراء و مالسبت في البسارطة عن ابن شهاب أن رسول الله حيلي الله عليه وستم قال: ولا يحتمع فيات في جريسية العربية قال ابن شهاب المحتمى من ذلك عمر حتى أنه البقيل أن وسول الله صلى الله عليسة وسلم قال دلك، فأحلي يهود حين، ويهود مجرف، ومدك ورجله ابن إسحاق في الدرية حسمتني صباح من كيسال، عن الوهوي، من عبد الله عن الله عن عائشة قالمت: كان أحراما عهد به رسول الله صلى الله عنه وستم أن لا يترك جراء الدرية وباك.

و2) كما أراحه منذ لللم في صحيحه في كتاب الحياد وهنيم أوناسة إخراج الهود والمماري من حريرة المراسم، بقطاء والأخراص لهود والتصاري من حريرة العرب حي لا أدع إلا مستشأيها

<sup>(3)</sup> الحسر مد اين حسر الدستاني في العابض اخبر (4/126): حديث إذا تقينموهم فاضطروهم الي المسمئل الطميرين مسملم عن أي هريرة في حديث ورواه أبو داود بعاما إذا تقيموهم في الطريق فاصطروهم إلى أهيق الطريق.

ويسعون أن بلبسوا لباساً بحنص به أهل العلم وطرها: والشرف، ويبيني أن يؤخذوا حتى بجعسل كل واحد منهم في ومنطه زناراً، وهو خيط عطيم من المتنوف يعقده على وسطه ويكسون في الفاط محبت بطهر الرائي وبلس قلسوة طوينة سوداء من للند يعرف بها لا منسبه فلائس المسلمين، وبحمل على يبونهم علامات كي لا يقف عليها سائل بدعو عم بالمغفرة، وبجب أبضاً أن يتميز بساؤهم عن سبائنا في الري وفهينة.

قسوله: (ولا بزكون الخيل ولا يتقبلون المثلاغ)؛ لأن بي ذبك توسعة عليهم، وفسند أمرها بالنفسيق عليهم، ولانا لا تأمر إذا فعلوا ذلك أن تقوى تتوكيهم، فيعودوا إلى حسربنا، وفسن فم أن بيعوا الخمر والخبر بالعصيم على مصل في ديار المسلمين علاية، ولا يدخلسون ذلك في أمصار المسلمين ولا قراعيه لأنه فسق ولا يحل إطهار الفسق في ملاد المسلمون.

قسوله: (وهن اشنع من أذاه الجزئة الرفتل مسلما أو سب النبي صلى الله عليه وسلم أو رقى بطلمة أم يتقض غهاة) ادا إذا الله من اداء الجزية ادكن الإمام المداها منه، وكنا إذا قبل سلماً، أو زار للسلمة أدكن الإمام الشيدة القصاص منه وإدامه المدود طلب، وأصبا حد اللبي صلى الله عليه وسلم، فلا يكون لقصاً بلعها، عندنا؛ لأنه كفر وصحم الدهاء عندنا؛ لأنه كفر وصحم المقارد له لا يمنعه فالطارئ لا يرفعه، ولأن سب اللبي صلى الله عليه وسلم بحري

قسسوقاه: ﴿ وَالاَ يَسْتَغِيضُ الْفَهُمُ ۚ إِلاَّ أَنَّ يَلْخَفُوهِ بِنَارِ الْخَرَابِ أَوْ يَطْلُوا؛ عَلَى هُواضع لَيُخَارِقُونا}؛ لاسم إذا الحموة سارا الحرب صاروة الحرباً عليه، فيعرى حقد النَّمة عن العائدة، واهو دفع شر الحراب.

# {مطلب في أحكام المرتد}

قسسولمة: (وإذا الرئيسة الْمُسْلِمُ عَنْ الإسْلاَمُ وَالْعِياذُ بِاللَّهُ عُرِضَ عَلِيَّهِ الإِسْلاَمُ فَيْنَ كَانَتُ لَهُ شَيْهَةً كُلِيفَسًا لَهُمَ الآن العرض على ما فالوا عمر واحب؛ لأن الدعوة قد منته كما مي اقداية.

وفي احمستادي: إذه الوقد الثالغ عن الإسلام، فإنه يستثاب. أيانا ثاب وأسلم، وإلا فسئل مكانات ومن سب الشيخين<sup>(1)</sup>، أو طعن بيهما يكامر ويحت فقله، ثم إن رجع وثاب وحدد الإسلام، هل نضل توته أم لا؟

<sup>(1)</sup> وانبراه بالشيخين. أبو بكر رامبر بن احظات.

قال الصدر الشهيد: لا نقبل توبته وإسلامه، وبه أحد العقبه أبو اللبث السموقيدي، وأبسو نصر الدبوسي، وهو المحتار للفتوى إلا إذا طلب أن يؤجل، فإنه يؤجل أللائة أيام ولا يراد هليها ولا تقبل منه حزية.

قسوله: وَوَيُعَسَّبُسُ ثَلَاَلَــةَ أَيَّامٍ فَإِنْ أَسْلُمُ وَإِلاَّ قُتِلُ) هَلَهُ إِنَّا استميل. فأما إذا لم يستميل قتل من ساحه.

خَالَ تِي العوائد: لا يحوز الإمبال بدون الاستمبال في ظاهر الرواية.

وعيين أي يوسف: يستحب الإمهال، وإنا لم يستعبل، وكذا روي عن أي حنيفة أيضاً.

وفي الخامع الصغير؛ يعرض عليه الإسلام، فإنَّ أيَّ قبل ولم يذكر الإمهال، فيحمل على أنه لم يستميل.

قَــــوله: وقَــــوِنَّ قُتْلَةً قَاتِلُ قَيْلُ خَرْضَ الإسْلامِ عَلَيْهِ كُوهَ لَهُ دَلِكَ وَلاَ شَيْءً عَلَى الْقَاتِلِي: لأن النتل مستحق عليه يكفره، والكفر يبيع الدم، والعرض بعد بلوغ الدعوة غير واجب.

قوله: ﴿وَأَمَٰذَ الْمُرْتَذَةُ فَلَا تُقَبَّلُ وَلَكِنْ تَحْبَسُ حَتَى تُسَلِّمُ سواء كانت حرة، أو أمة إلا أن الأمة بجبرها مولاها على الإسلام، وبعوص صرحها وتأديبها إليه ولا بطؤها.

وكيفيية حييس المرأة: أن يحبسها الغاصيء ثم يخرجها في كل يوم يعوض عليها الإسيلام، فإن أبت ضربها أسواطأ، ثم يعرض عليها الإسلام، فإن أبت حسبها يفعل جا هكذا كل يوم أبدأ حتى نسلم، أو شوت.

والعسبيد يستناب، فإن أسلم وإلا فقل، واكتسانه بكون نعولاه وإدا ارتد الصبي عن الإسسالام، وهو يعقل فارتداده ارتداد عندهما، ويجبر على الإسلام، ولا يغتل، وإسلامه إسلام حتى لا يرت أبويه الكادرين. وإذا مات مرتكًا لم يصل علمه.

وقسال أسبع بوسف: ارتفاده ليس بارتفاه وإسلامه إسلام، والذي يعقل هو الذي يعرف الد الإسلام سبب البجاة ويغير الجيت من الطيب.

اللولة: ﴿وَيُرُولُ مِلْكُ الْمُرَكَةُ عَنْ أَمُلاَكِهِ بِرِدُتِهِ لِرُوالِ الأمر عند أي حيمة. وقال أبو يوسف ومحمد: لا يرول

قوله: وقول أسَلَمَ عَادَتُ أَمَالُكُهُ عَلَى خَالِهَ وَإِنْ لَتَنَلَ أَوْ مَاتَ عَلَى وَقَعَه النَّفُلُ مَا الْكُنْسَتِهُ فِي خَالِ إِمَالِامِهِ إِلَى وَرَقِيهِ الْمُسْلِمِينَ وَكَانَ مَا الْتُسْلِمَةِ فِي حَالٍ رِفْعَهِ فَيَهَا) يعني الله يوضع في بيت العال: فكذا إذا لحق بدار الحرب مرتثة، وحكم بلحاف وهذا لول أي 608 كتاب السير

حنيقة، وفالا: كلاً الكسين لوركه المسلمين.

وقال الشافعي: كلامنا في 1 لأنه مات كامراً، والمسلم لا يرث الكافر.

وطبعان أن ملكه في الكندين بعد الردة باق على ما يتاه، فيتقل بدوته إلى ورقه ويستند الستوريات إلى منا قبل ردته إذ الردة سبب الموت، فيكون توريث فيسلم من المستطير، وإلأن السردة لنا كانت بنبأ فلموت حققت موقاً حكماً، فكان أخر جزء من أجزاء إسلامه أخر حرء من أحزاه حياته سكفًا، فيرث الواوث السبلم ما كان ملكاً له في تلك الحال، ولأبي حيمة أن كسمه في حال ردته كسب مناح الدم، وليس فيه حق الأحد، فكان فياً كمال الحري.

ولمسلم احترز نا بقولمار ليس فيه حتى لأحد عن فسكانب إدا ارتد واكتسب مالاً في حال ردته، فإنه لا مكول ديلةً، وبكول لمولاد؛ لال حقه متعلق به وإذا ثبت أن ما اكتسمه في حال الإسلام لورك المسلمين.

قال أبو حنيمة: بعنبر حال ورثة فمرتد يوم ارتداده لا يوم موته ولا قبله، وإن كان حــــراً مسلماً يومقد ورت، وإن كنان عناياً، أو كافراً لم يرت، وإن اعتلى، أو أسلم قبل أن يقتل المرتد، أو يموت لم يرث.

وقسال أبو يوسف وعمد. يعتبر حاله يوم يموس، أو يفتل، أو يحكم بلحاله بدار الخرس؛ لأن من أصلحها أن ملك المرت لم يرل بالردة، ويتنا يزول بالموت، أو الفتل، أو الحكم باللحاق، فاعتبر حال الوارث في تلك الحال.

ومسن أصل أبي حنيفة: أن ملك المرقد يزول في أخر حزء من أحزاه إسلامه كما يسترول ملك المسلم بوم الموت في أخر حزء من أحزاء حيافه فكما وجب اعتسر حال وارث المسلم يوم الموت: فكذا يغير حال وارث العرقة بوم الرفة، كذا في شرحه.

وفي الحداية: يسا برئه من كان وارثاً حالة الردة، وبغي و رثاً إلى وقت موته في رواية عسن قمي حنيفة فالوا: وهي رواية الحسل عنه حتى أن من مات قبل فلك لا يرث، وفي رواية عنه: أنه يرثه من كان وارثاً له عند افردة ولا ينظل استحقاقه بموته، بل يحلقه وارثه! لأن الردة بمنزلة السوت، فالوا: وهي رواية في بوسف عنه، والمرقدة كسنها لورثتها! لأنه لا حسراب مستها، فلم توجد سبب الهيء مخلاف السرقد عند أي حنيفة وعرفها روحها المسلم إن ارتدت وهي مربضة؛ لأنها فارة وإن كانت صحيحة لا يرفها! لأنها لا نقتل فلم يتعلى حقه ساغا بالردة بحلاف المرتد، فإنه إذا لوند وهو صحيح، فإنها ترت؛ لأن المؤوج يقتل، فقائمية الطلاق في المرض.

قوله: (وَإِنْ لَحَقَّ بِدَارِ الْحَرَّبِ مُرْتَدًا وَخَكُمُ الْخَاكُمُ لِلْخَافِ عَنْقَ مُدَيِّرُهُ وَأَمْهَاتُ

كتاب السبر كتاب السبر

أولاً وم، بعسني من الثلث وحنت الديون التي عليه، وهذا قوهم جديماً. أما على الصن أبي حديدة: فإن زوال ملكه بالردة مراعي والحكم باللحاق بديرة موله. ولو مات استمر زوال ملكسه وعلى مدروه والمهات أولاده وأما على أصليما. فإن ملكه لو برل بالردة، وإنما يستزول بالدولت، أو باللحاق إذا حكم به حاكم، فانفق الجوات فيه. وإما مكانمه فنودي مال لكنابة إلى ورثته ولكون ولازه للمرتد كما لكون ولاؤه للمولى الميسا، وإذا استمر زوال ملكه باللحاق حلت ديونه للتوجية كما لو مات.

قوله: ﴿وَلَقِلُ مَا اكْتُسَبِهُ فِي حَالَ الإسَّلَامِ إِلَى وَوَلَيْهِ مِنْ الْمُسْلَمِينِ﴾؛ وأم باللحاق صار من أهل دار الحرب، وهم أسوات في حق أحكم أهل الإسلام بالفطاع ولاية الإلزام كسب هي منطقعة عن الدولي، فصار كالموت إلا أنه لا يستقر الحالة إلا يقطاء الفاصي لاحسال العود إليه، فلا بد من المتناء.

قوى: (وَتَفَطَى اللَّيُونَ أَنِّي لَوَمَتُهُ فَي حَالَ الإَسْلاَمِ مِنَّا اكْتُسَيَّهُ فَي خَلِ الإِسْلاَمِ وَلَمَا لَوْمَهُ مِنْ الْفَيْونِ فِي حَالٍ وَتُهِم يقضى مما اكسم في حال ودته، وها،ه روانه عن أي حيفة وهي قول وفر عن أي حيفة أن دويه كفيا مما كسبه في حال الرادة حاصة، فإن لم نف كان طاقي فيما اكسم إلى حال الإسلام؛ لأن كسب الإسلام حق الووقة وكسب السردة حاليس حقم، فكان فضاء الذين مما أولي (1) إذا لم يعاء فحيته يفضى من كسب الإسلام.

قولة: وزمًا بَاعَةً أَوْ الشَّرَاةُ أَوْ تُصَرَّفَ فَيهِ مِنْ أَغْوَالَة فِي خَالِ وِذْبِهِ مَوْقُوفَ فَإِلَّ أَسْسَلَمْ صَسَخْتُ عُقُودُةً وَإِلَّا مَاكَ أَوْ قُلِلَ أَلَّا لَحَقِ بِقَالٍ الْخَرَابِ يَطْلَبُنَ وَهَذَا عَنْدَ أَي حَسَيْفَةً، وعَسَدَمَهُ: تَصَرِّفَةً عَرَّمَةً إِلاَّ أَلَّا عَنْدَ أَيْ يَوْضَفَ مِي كُنْصِرَفَابِ الصَّحِيح، فَلا تَنْظُلُ مِنْوَلِهِ، وَلا يَحْكُمُ سَحَالِهِ.

وعمد عمد: هي كتصرفات الدريقر، فيتماع كما يمنح من الدريش؛ لأن الارتداد يمضي إلى القتل طاهراً، فإذا مات أو حكم شعافه حار الله وهيد وصدقه و محاياته من السفلت العسدد تحسيد كما يكون من الدريض لحلاف الدرتدة، فهما لا تقتل، فلصرفاب كتمولات الصحيح.

قسمونه وفواده غاد الفرائد بلعد اللحكم بتحافه إلى دار الإسلام فسلماً فما وجَمَّة في يُمَّ وَرَكْتِهِ مِنْ فَالِهِ فَقِيْهِ أَخَذَهُمْ لَأَن الدَّرَت إنها يحتمه لاستغاله حد، فإذا عاد مسلماً احتاج البه فيقدم عبد وأما إذا دعه الوارث قبل الرحوع، أو وهد، أو أعتقه، فلا وحوع لمسه فيه الأن الملك زال عمل يملك، فصار كملك العوصوب به إذا إلى فوته يسقط حن السوجوع كذلك هذا ولا ضمان على الوارث فيما بصرف فيه قبل وجوعه مسلماً؛ لأنه تصرف على ظاهر ملكه كتصرف الموهوب له، وهذا كله إذا لحق وحكم بلحاقد أما إذا رجع مسلماً قبل أن يحكم بلحاله، مجميع أمواله على حافة ولا يعنق مديروه ولا أمهات أولاده.

قوله: ﴿وَالْمُوكِنَّةُ إِذَا تَصَوَّقَتُ فِي هَالِهَا فِي خَالِ وِذْتِهَا جَارَ تَصَوَّقُهَا﴾ لأن ملكها لا يزول بردنها، ثم هي لا نقتل، ولكن تحبس وتجر على الإسلام، قان هانت في الحبس، أو لحقت كان مالها ميراناً نورقتها ولا برت زوحها من شبقاً؛ لأن الفرقة وقعت بالردة الا إذا ارتسدت وهي مربطة عمانت من ذلك المرض حبتة برث سنها؛ لأنها قصدت العرار والروج إذا توقد وهو صحيح، فإنها ترت معه لأنه يقبل ماشيه الطلاق في مرض المعوت.

قوله: ووتصاوى نبي تقليباً لإخذ مِن أفوالمِيمْ تبقيل ما يُؤخذ مِن المُسلمِينَ مِن الْمُسلمِينَ مِن الرَّكَاةِ وهم قوم من نصارى السرب بقرب الروم طلب عمر وضي افد عند مسهم الجزيقه فقالوا: نحن قوم لنا شوكة تألف من دل الجرية، بإن أردت أن تأخذ ما الجزية، قإنا تلحق بأعادك بأرض الروم، وإن أردت أن تأخذ منه فنحف ما تأخذه من المسلمين فلك ذلك تصاطبهم عمر رضي افد عنه على الصدقة والمضاعفة، وقال هم: هذه جزية فسموها ما هستم وكسان دلك محصرة الصحابة رضي أقد أصهم وتوضع على موافي التعلمي الجزية وحراج الأرض.

وقال رفر: يضاعف عليهم القوله عليه السلام: ومولى القوم منهم: <sup>(1)</sup>، ألا فرى أن مولى الهاشي يلحق به في حو حرمان الصدقة.

ولذا: أن أعند مضاعفة الزكاة تخفيف؛ لأنه ليس ليه وصع الصعار، فالمولى فيه لا يلحق بالأصل، ولهذا توضع الحزبة على مولى المسلم إذا كان نصرائهًا.

قوله: ووَيُوْخَذُ مِنْ تِسَاقِهِمْ وَلاَ يُؤْخَذُ مِنْ صِيَّاتِهِمْ شَيْءً)؛ لأن العملج على الزكاة المضاعلة والركاة تجب على النساء دون العسيان، فكنا العضاعف.

وقسال زيره لا يؤخذ من نسائهم أبضاً؛ لأنه جزية في الحققة كما تاق عمر وصي الله عسنه هسذه حرية فسموها ما شتتم، ولهله تصرف مصارف النزية، ولا جرية على النساق

ونسنا: أن هذا مال وحب بالصلح والعراة من أهل رجوب منه عليها: وفي أرض الصميمي والمرأة التغليين ما في أوص الرحل منهم يعني العشر مضاعفاً في العشر والخراج

راع تقدم شتر بجه.

الواحد، في الخراجية...

أَ ثَمْ عَلَى إِنَّ النَّسِيِّ وَلَكِهِ أَمَّا إِنَّهِ كُمَّا مِنْ المُسْمِينَ الْعِشْرِ، فَكُمَّا رَضِعَه ، عليهما وَفَا كَامًا مِن مِنْ تَعِلْمُ وَإِنَّا النَّرِيُّ النَّعِلِيِّ أَرْضَ عَشْرٍ، فَعَلِيهِ عَشْرَانٍ فَتَاتِعِياً.

وقيمان عميد: عشر واحده فإن أشام العالي، أو ناهوا في فساله لم يعير العشوات عند أن حيفة

وفال أبو يومف ومحمدة عشر واحدر

فسنونه الروما بخيّة الإمام ول العمراج ومِنْ أَمْواتُ لَتَسَاوَى مِنِي تَعْلَبُ وَمَا أَهْدَانُ الطَّسِلُ الْخَرْبِ إِلَى الإمام والعَمْرِاتُ تَصَلُّونَ هِي مَصَالَحَ الْفَسَلِّمِينَ فَيُسِمَّ بِهِ النَّفُوقُ الشر موضع السعادة وإمكان دحول تعدو منه.

قسوله: رولتني به آفتاطرا والخشول رفاده دلك آمه لا يحسن، ولا يقسم بين الفاسين.

قولة: وويَقطَى قَضَافَ الْلَمَشَلْمِينَ وَعَمَالُهُمْ وَغَمَاؤَهُمْ مِنْهَا مَا يَكُفَيهُمْ وَيُدَفعُ مَنْهُ أَوْزَاقُ الْمَفَائِلُمِيمُ وَفَوْاوِلْمِسَمِّهِ، لأنه مان معد تنصاخ بالسنس وعولاء تعديه وصفة الله دربري علمي الأباد. فتر لم يعطوا كماسة الاحتاجر إلى الاكتمات، للوالعرض التي القتال.

قتل في الذخرة: إمنا يقبل الإدام ها ية أحل الحراب بدا حالت على النظر أن المستوك وقسع عدد أن المستدير المنظود لإصلاء كنمة الله تعلى وإدرار الدين لا أقلب الدب. أدا عدين كسان من المشركين بغلب الطن فني أنه تعلن أن السبليد، بمانذان همماً لا نفس عديد.

و فيسيل: إنها نقبل من شخص لا رطمع في إيمانه إنذا رادت هديمه. أما من ينظمج في إيمانه إذا ردت هديمه لا نقبل منه.

# [مطلب في أحكام البغاة]

قوله: يهوزها الخلف قوتر من الفشائمين على بند وحوالجوا الن طاقع الزمام وعاصله إلى الهواد إلى خماعيهم وكشف عل طبستهم يعلى بسامه على سبب حروجهم إلى كان لأحديق طلم الرامه مدينهم وإنذ له يكن حروجه علما للك، الكنهم قالوان الحق معنه واسعوا الولاية فهما بعاده والمسلطان أن نفاسهم إلا كانت لهم شوكة وقوقه ويحب على الباس أن بعبسمها المسلطان، وإنما للمرحم معسه لفوله تعالى: ﴿ فَعَالُوا لَكِي يَعَلَى حَلَى لَهِ مَا إِلَّا أَمْرُ أَلَيْهُ ۚ هُ ۚ أَنَّ لَي حَسَنَى تَرْجِعَ عَلَ البَقِي إلى كُنَابَ اللهِ، وانصلح اللهِ يَ أَمَرَ الله به واللغي هو الإستطالة والمدول عن الغني، وعما عليه معاعة أمسالمين.

قونه: رَوْلاً يُشَاوَهُمْ بِقِتَالِ خَتْنِي يُبْدَءُونَ هَذَا اسْتِيارِ الفدوري.

ودكسر الإمام عواهر رادم أن عبده بجور أن بدأ متاهم إن تعسكروا واحمعوا؛ لأبه إذا انظر حقيقة فتاهم إما لا يمكم الدين

الله فوالله: وفوانُ يُغذُونَ قَائلُناهُمُ حَتَى نَفَرَاقَ جَنْخَيْمُهُمُ قَالَ الله تعالى: ﴿ فَفَيْنُوا الْبَق خَالِنَا لِمِنْ إِلَّهُ أَلِمُنَا أَلِمَا أَلِمُنَا أَلِمَا أَلِمَا اللَّهِ عَلَيْهِمُ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْ

قولها وقولها وقول كانت لَهُمْ فِئَةً أَجْهِوَ عَلَى حَوْيَجِهِمْ وَالْمِحْ مُؤَلِّبِهِمْ} أَنْ إِذَا كَانَ خَير فسنة بلحقون الهما قتل ما يروهم إذا الهرموا وهربوا وأسهر أهلى حريبه. أيّه أسوع في فتله والإجهاء الإسراع ويقتل أسهره وذاكم الواحب أن يقالنوا حتى يزه ل يعهم وأنّ وأن الإسلام أن يحلي الأسهر خلاه؛ لأن علناً رضي أند عنه كان إذا أاقد أسهراً استخلفه أن لا يعين عليه وعلاه.

قسلولد: ووَإِنَّا لَمُو يَكُنَّ لَهُ فِئَةً لَهُ لِجَمَّنَوَ عَلَى جُريجِيمَ وَلَمْ يُضِعَ لَمُولَّيهَمَ) لاتدادع ضرهم بدود دلك

قسوله: ﴿ وَلَا تُعْلَى لَهُمْ فُرْتُهُ وَلَا لِقَسَّمُ فَلِهُمْ طَالٌ لِقُولُ عَلَي رَضِي الله عنه برم الحسل لا يقتل السيرهم، ولا يكتنف خو سرء ولا يؤسد مال وهو الفدوة أي هذه البات العالمة: ولا يكتنف ضم ستري: معناه لا يسبى فيرسناه.

وقد وله: وله: الرمي الأحديري: تمآويله إدا لم يكمي طمه فتقه فإدا كنالت. لهم يقتل الأحديم إن شاعه وإن شاء حسمه.

فوله: وولا بأمن الأيقاتلو، يسلاحهم إلا اختاج النسليسون إليام والكراع كادلك، مسالاً وضعت الحرب أورارها ود عليهم سلاحهم وكراعهم؛ لأن ساهم لا يعان بالغلبة، وإنها يسعون الله حتى لا ستعبراً له على أهل العدل، فإذا زال بعبهم رد عليهم.

قولُه: ووَيُخِسَّ الإِمَامُ أَمُوالَهُمْ وَلاَ يَرَّدُها عَلَيْهِمْ وَلاَ يُفَسَمُهُمْ حَتَى يَتُولُوا فَيَرَادُفَ عَلَيْهِمْ إِلاَ أَنَ الإِمَامُ بِيمِ الكراع ويحبس عنه؛ لأن دلك الطر والبسر؛ لأن الخراع بحتاج إلى مُسونة، وقسد تقي على قبضه فكان بهم الله للساحة، وما المال الحوارج من أهل

<sup>(</sup> ف) مورة الحجات: ﴿ وَا

٢٤) مورة الحجرات؛ ١٤.

الصديل، أو أصاب أهل العدل منهم من دم، أو جراحات، أو ما استهلكه أحد الغريفين على الأخر. وأما ما فعلوا قبل علمي حساحيه، فسؤلك كنه هدر لا ضمان لأحد منهم على الأخر. وأما ما فعلوا قبل الحزوج، أو بعد نفريق جمعهم أحدُوا به؛ لأنهم من أهل دار الإسلام، ثم قتلي أهل العدل شهدا، يصبح بهم ما بصبح بالشهفاء يدنون بفعائهم ولا يفسلون ويصلى عليهم. وأما قللي أهل البغي، فلا يصلى عليهم ويدنون.

قَوْلُه: وَوَمَا عِنْهُهُ أَهْلُ الْيَشِي مِنْ الْبِلاَدِ الْجِي غَلَبُوا عَلَيْهَا مِنْ الْخَوَاجِ وَالْفَشْرِ لَمْ يَأْخَذُهُ الإمَامُ قَالِيّهِ طَاهِر هَذَهُ لِهِمْ إِذَا لَهِ مِجْدُوا، طَلَامًا النَّفِدُلُ أَنْ يَعْالِهُمْ.

وفي المبسموطة مسن لم يؤد زكانه سنين في عسكر الخوارج، ثم تاب لم يؤخذ بها لمستم صابة الإمام؛ إذ لا يجري حكمه عليهم وعليه أن يؤدي زكاته فيما بنه وبين الله تماليءَ لأن الحق يلزمه لتقرر سبد، وكذا من أسلم في دار الحرب وعرف وجوب الزكاة، ظم يؤدها حتى خرج الينا.

قوله: رقبان كاثوا صَرَكُرة في خَفّه أَخِزاً مَنْ أَخَذَ مِنْهُ وَإِنْ لَمْ يَكُرلُوا صَرَفُوهُ فِي خَفّه وَالْمَنَ مَنْ الله تَخلُه أَخِزاً مَنْ أَخَذَ مِنْهُ وَإِنْ لَمْ يَكُرلُوا صَرَفُوهُ فِي حَفْسِهِ وَالْمَنَى الله تَخلُق الله يُعِيدُوا وَلَاكُمْ مَال في العشر إن كالوا على من العشر عنى العشر ان كالوا نقراء كذلك؛ لأن العشر حتى العقراء، فيحسل كلام الشيخ على العشر، وإذا قتل رحل من العسل العدل باغية، وهو وارثه هيو برثه؛ لأنه قتل بحق، فلا يهنيم الإرث وإن قتله الباعي. وقال: كنت على حتى، وأنا الأن على حتى أيضة، فإنه برئه، وإن قال: كتله، وأما أعلم أني على حتى أيضة، فإنه برئه، وإن قال: كتله، وأما أعلم أني على حتى أيضة، فإنه برئه، وإن قال: كتله، وأما أعلم أني

وقال أبو بوسف: لا يرث الباحي في الوجهين، والله أعلم.

## كتاب العظر والإباحة

الحملين: هو السبع، والحبس، قال الله معامى: ﴿ وَمَا كَانَ لَالْصَالُ رَبِّكَ فَلَكُورَا بِهَا أَنْ أَيْنَ ما كان ورق ربك صويداً من الروافيا هو.

وهو هنا عباره عما منع من استعماله شرعاً.

والحطور ضد فساحا

والمباح: ما خبر المكنف بين فعلم وترقم من غير استحقاق تواب ولا مقات

و فيساحت اهديسة الله عله اللهاب بكتاب الكرهية، ثم قال: وتكتبوا في معنى البكروة.

والمستروي عجسي محمد أن أن كل مكروء حرام إلا أنه ما لم يجد به نصاً فاطعاً لم يطلق عليه لفضا الحرام.

وعنيابي مسعة وإبي توسعينا أنه إلى الحرام لعرب

## {مطلب في لبس الحرير}

فسوله رحمه افته: ولا يُحلِّ للرَّجالِ لُسَى الُحرِسِ) أمونه عليه السلام: 184 يُسته منس لا خسلاق لسه في الأحرام، <sup>15</sup> أو وكما لا تحوم الترجال بس المعصم، والسرعفي، والمصنوع بالورس أشار إلى ذلك الكرجي في باب الكفن.

قوله: (ومحلُّ بْمُنْسَاء) فقوله علمه السلام: «أسل أسرير والتنجب لإنات أمني والمرم على فكورها:)\*\*\*

وقب قال أنو حميقة: لا تأس نافعم في التوب إن كان فدر اللات أصابع. لو أربع تعني مصمومة.

فوله إلا بأسل تتوسُّقه عناه التي حيقةً} وكناه الترابية والنوع عنيه والخلوس تبيدا

والرمرة لإمام الأ

 <sup>(2)</sup> قابل مختبروه أدافة تعربع كاحرام عبد عبيد في باب معمل والإناسان وعبيميا إلى مستة وأن يوسمان إلى القرام فرصد.

أعلى الأدور المناجع في الخطر والإماجة وعن 2-8ور.

وكان خرجة أصد في حسن في مستانه (4879ء 25264) بشعار ورثبة بأساباً عن لا حلاق النبر

 <sup>(4)</sup> حوجه انسائي اور سنه عن كتاب الرائة وشده محرجه ودافعي على الرحارية وإدب التاريخ لدس الدهيم)

وكدا إدا حمل وصادة، وهي المختلفا لأن الجلوس عليه استخفاف به.

قوله: (وَقُالُ أَيُو لِوَمُكُنَّ وَمُحَمَّدُ: لِكُونَهُ تَوَسُلُهُ)؛ لأنه من زي الجمايرة والأكاسرة وقسته جم حرام.

قال عمر وضي الله عنه. يهاكم وزي الأعاجم.

وعبد سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أنه قال: لأن أنكئ علي جنر للعضي أحب إلى من أن أنكئ على الحرير؛ ولأن ليسه لا يجور، فكذا الحلوس عليه.

ولأبي حنبقة: أن انسي صلى الله عليه وسلم: وجلس على مرفقة حويرة (أ.

وروي أن أسناً رضي الله عنه: ﴿ حضر وليمة، فحلس هني وسافة خربر؟ [1].

وفي الهجندي: فول أبي يوسف مع أبي حيفة. وفو جعله ستراً ذكر في العيون أنه لا يكره بالإحداع.

وفي الهداية: على الاحتلاب.

قوله: رولاً بَلَى بِلِتِسِ اللَّيْتَاجِ عِنْدُهُمَا فِي الْحَرَّبِ وَلَكُوهُ عِنْدُ أَبِي خَبِهُمْ اعلم إن نسبس الحرير والديماج بكره في الحرّب عند أي حبقه أنا كان مصمناً؛ لأن السي عليه السلام: ونيبي الرحال عن لحسه ولم بعصل:: ولأنه يسكن أن يقوم عبره مقامه في الحرب، فلا تدعو الحاجة إليه، وعندهما: لا يكره؛ لأن فيه ضروره؛ لأن الحالص منه أدفع تسعره المسلام؛ وأهيب في عين الحدو،

وقلت: الطنسرورة تنابع بالمخلوطة وهو الذي لحنت حرير واسعاه غبر حريرة. والتخلوط لا يكره قيسه إجماعاً ذكره الحجدي.

قَسوله: ﴿وَلاَ بَأْسَ بِلَئِسِ الْمَلْحَوِ الْحَرْبِ إِذَا كَانَ سَنَاهُ إِلَوْلِسَمًا وَلَحَنَهُ فَطَنَا الْو خَزًا ) يعني في الحرب وغيره. ولما إذا كان لحسه حريراً وحداه عير حرير لا يحل لسه في غير الحرب، ولا بأس به في الحرب إجماعاً. وأما ما كانت لحمته وحداه كلاهما من حرير ثم يجز لهمه عبد أبي حيمة لا في الحرب، ولا في غيره، وعدهما: يجوز في الحرب. رحمة إذا كان صفيقاً يحصل به اتفاء العدو في الحرب، أما إذا كان رفيقاً لا يحصل مه الانعاء لا يحل لهمه بالإجماع لعدم الفائدة.

 <sup>(1)</sup> فسياق الريقين هي نصب الرابة (2)99(4): روي أن الدي صلى الله عدم وسلم: ويجلس على مردفة طريزيه للدن الريب حداً.

<sup>(2)</sup> ولم أحده في فكنت المحيرة، وقكن ذكر في البدائع الصنائع 312/4.

## ﴿مطلب في التحلي بالذهب والفضم}

قىسولە: رۇلاً ئېجۇز لِلراجالِ الشخىي بِالذَّهَبِ وَالْفِعَةِ) وكدا اللولۇ؛ لايە من حلى لىساء.

قوله: وإلاَّ النَّخالَمُ) يعني من العصة لا عبر. أما الذَّعب، فلا يحور المرحال التحتم بسم، ثم الخاتم من الفطاق إنها ياح للرحل إذا ضرب على صعة ما يلسم الرحال. أما إذا كان على صفة عوام الفساء، فسكروه.

قال في الدعيرة؛ وبنبغي أن يكون قدر فصة الحانم متقالاً، ولا يزاد عليه.

وقبل: لا يبلغ به المنقال، ولو نتخد عائماً من فصة وقصه من عقبق، أو ياقوت، أو زيرجد، أو فبروزج أو نفش عليه اسع، أو أنساء من أساء الله تعالى لا ماس يه.

وفي الجاماع الصناخير: لا يمختم إلا بالعضة؛ وهذا نص على أن المتخدم بالصفر: والحجر حرام. وقد روي أن الذي صلى الله علم وسلم: «زأى على رجل خاتماً من صفر، فقاسال: ما لي أحد منك رائحة الأحسام، ورأى على أخر خاتماً من حديد، فقال: ما لي أرى عقيك حلية أهل شارج<sup>(11</sup>).

وفي الهجمسدي: التحتم بالحديد، والصفر، والتحاس، والرصاص، مكروه للرحال والتسساءة لأنه زي أهل البار. وأما العقيق ففي اشختم به احتلاف المشابخ، وصحع في الوحيز: أنه لا يحور.

وقال فاشبخان؛ الصحيح أنه يحور...

ويستحد أن يجعل نص الحاتم إلى باطن كعه مخلاف التساء؛ لأمه ترين في حقهن، وإنسب يتحدم القاضي والسلطان طماحتهما إلى الحدي، وأما عبرهما فالأنصل له تركه لمدم الحاجة إليه، كذا في الهنابة.

قسال في الهابسيع: ويشفي أن يتحتم في حنصره البسرى لا في الهمين، ثم الخلفة في المعتبرة؛ لأن فوام الخائم بها، ولا مصر بالفض، حتى أنه يحوز أن يكون حجراً، أو غيره.

قسوله: وإلاَ الْخَسَائَمُ وَالْمِسْتَطَفَّةُ وَجِلْيَةُ السَّبْتِ مِنَ الْفِطْنَةِ) قان ذلك لا يكر، بالإجماع.

<sup>(1)</sup> احسیرجه العد بن حیل این مسئله (21956) باشد: بریای رسول افد حیلی افد علی در بناو فی ید و حیسن معادیباً من دهیم. مقال: ما ذک و طبی آماز «قیاء مال خجاه و مد لیس حاساً من صفح، نقال: احد مذک ربح الفل الأجنام، قال: ضو الحماء یا رسول افعا قال: من فصایاً.

قىسولە: رۇيىجىسوۇ ئائىخىگى باللەنىپ والغينىة لىلىنىدە) (مىد ئىد بالتىجلى؛ لايىن لى استىمىال دىيە ئادىھىب وغلىنىدە والاكال قىيىد والادھان سىيا كىلرىجال.

قوله: وَيُكُونُهُ أَنَّ يَكِسَ الْعَلَيْقُ الذَّهَبَ وَالْعِلْمُةُ وَالْخَوِيلُ قَالَ الشجدي: والإثم على من اللهبه فظك! لأنه لما حرم اللبس حرم الإبهش كالحسر لما حرم شربه حرم سقيه! ولأجسم يعتمون من ذلك لفلا باللوه كما يعتمون من شرب الحسر وسائر العماصي، وهذا المسر المسنى صلى الله علمسيه وسلم تعليمهم العلاة وضربهم على تركها لكي بألفوها ويتنادوها.

قسال في العبود: ويكره للإنسان أن يخضب بديه ورحليه بالحباء، وكدلك الصمي ولا بأس به للتساء، وأما خصب الشبب بالخناء، فلا بأس به للرجال والسناء، ويكره تعبير الشبب بالسواد.

# ﴿مطلب في استعمال أواني الذهب والفضم}

قسوله: (وَلاَ يَجُوزُ الأَكُلُ وَالشَّرْبُ وَالاَدْهَانُ وَالنَّطَيْبُ فِي آمِيَةِ الفَخْبِ وَالْعَضَّةِ للسوَّخِلْقِ وَالنَّسَاءِ)؛ لأن التي عليه السلام على عن ذلك، وكذا لا يجوز الأكل معلقة أقدمت والفضة والانتحال ميل الدهب والفصة وكذلك المحجلة والسخرة والعرقة وعبر ذلسان. وأمسا الآبة من عير الذهب والفضة، عال بأس بالأكل والشرب ميها والادهان والتطسب مستها والانستفاع بها لمرجال والسناء كالحديد والصفر والمحلس والمرصاص والحشب والطفين.

قسوله: ﴿وَلاَ بَسَالُمُنَ بِاسْتِعْمَالِ آئِيَةِ الرُّجَاجِ والرَّصَاصِ وَالْنُفُودِ وَالْعَقِيقِ﴾ وكذا اليانوت.

السولة: (وَيُعِلَسُورُ الشَّرَابُ فِي الإِنْ، الْمُفْطَعُنِ عِنْدَ أَبِي خَبِفَةَ وَالرَّكُوبِ عَلَى السُّسِرَجِ الْمُفَطَّعْنِ وَالْجُلُوسُ عَلَى السُّرِيرِ الْمُفَطَّعْنِيَ هذا إذَّ كان ينفي موضع المضة، الى ينفي موضع العم.

وقسيل: موضيع الصيم وموضع البدايضاً في الأعلاء وفي السرير والسرج موضع الجلوس.

وقسال أبو يوسف: يكره دلك، ونول عمد بروى مع أبي حيفة، وبروى مع أبي يوسف.

وعلى هذا الخلاف: الإناء النصب بالدهب والنصة والكرسي النصبت بهماء وكذا (1) قمسل ذلك في السقف والمستحد وحلفة العراقة، وحقة على النصحف واللجام وكذا الكسيان بالسندهان والمصلة على التوال على عدا اختراف. وا فلاف على مدانجلس، أما السوية لا تأثر الدراجية

## [مطلب في تعنير المصحف ونقطه ونقش المبجد وزخرفته]

قسنولة: ﴿وَأَيْكُوهُ النَّفْسَيُولُ فِي الطَّصْلُحَفِي وَهُو اللَّعَلِيمِ وَالْعَسَانِ مِن كُلِّ مَشَرَ أَيَاك عَلَامَةً بِقَالِ: إِنَّ فِي القرافُ مَسَنَاتُهُ عَاشِرَةً وَالآلُّ وَعَشَرِينَ مَاشِرَةً.

قسولة (وَاللَّقُطُّ) إلى قال الفط مثل وها منذ تعدوه لام كان عرباً صريحاً لا يعتشرهم اللحسن والصحيد ، أما الال فقد احتاطات الفحم بالقراب الشقط والشكل مستحيج لأل ، له ذلك إشلال بالخطل

قوله: وولا تأمل فتخلية الملطحي ونقش المسلحة والراحرة، بناد الدلف إلى المقصود بدلك التعليم والتشريف. وبعاره فعل ذلك على طريق الرباء وربية داما.

وفي الحجدي: لا تأمر به إنها كان من غير علله وف المستحد أما إذا كان من عبة وقف فلمستحد لوانجر ورميس المتوفي والك.

## [مطلب في خصاء الأدمي والبهائم]

قسول وولِكُولُو الشِخْفَاقِ الْخُصَيَاتِ)؛ إذا تُرعَة في السَحَدَ بَهُمَ مِنْ لِلَّهُولُ عَلَى هذا الطبع، وهو الله تجربة.

قسولان رولا ليبأس بحصام البكائوي: لأنه يعفل للمع، لأن الدابة تسمى، ويطب خالها بدلك

قسولة: ووافراء العميم على الأميل)؛ وأن فني عبه السلام، يركان بركب البعلة ويستخدماه أن الما كان هذا العمل مكروماً ما تحدما و لا إخبال والما ي دوي أنه سهد السلام كرد دلك فني هاعيم، فلأن الخيل كانت المدهم فقله، فأحد بكترها.

قوله: وربيخواً أنَّ يَقُبل في الْبِهلَة والإدَّنَ قول الْعَنْد والْحَارِيةِ والتسبيُّ وهما .« عند على رأنه صدفهم وتقلهم أما بد نواعات عن طعادتك لو يسعه صوله منهم.

اقال في المستوطر: إذا أني فيعير بصوبر إلى سوق بينتري بها شيئاً معا وأحير أن

اع أحسار مع عداري من حالج فدن الرسي الحالج من كان المدال 1942 و الدائد شد 5547 من الحالث 55547 و المدائد الدائم المسلطة وحسن سنزيد مساورة أحدى أمير العمل إلى الدين اقد سني الدائد و سند و المدائد خواه خيمات الوساوية وبي المكن بركال الأملاء ووهب إحداد العالم بني الحسان من الدائد و سند الماعري، فوقدت الحداث المدائد و سنوية

استه امرته بذلك، بإن طلب الصابوت، أو الأشنان، أو بحو ذلك، 14 بأس أن يبعد، وإن طلبب السوست، أو اخلوى، أو ما يأكله الشبيان يشني أن لا بيعه سما لأن الطاهر أنه كانات، وقد عفر على فلوس أنه فأصدها ليشتري ما حاجة هسته.

قسمال في فخامع الصغير: إذا قالب حازية لرجل منني مولاي إليك هدية وسعه أن ماعقها: لأنه لا هرى بين ما إذا أخبرت بإهداء المولى هسمينا، أو غيرها.

#### {مطلب فيمن يقبل خيره ومن لا يقبل}

قرقه: ووَيَقَبَلُ فِي الْمُعَامَلاَتِ قُولُ الْعَامِقِيّ مثل اللوكالات والمعتارمات والإذار في التحقرات, وحمّا إذا طلب على الراي صدقه أباما إذا عنب عليه كذبه، فلا يعمل عليه

قرائد وزلاً بَشَلِ فِي أَخَارِ اللَّيَانَاتِ إِلاَّ الْعَلَىٰ) ويقبل نبيه قول اخر والعد والامة إذا كانسوا عسدولاً ومن الديانات الإخبار النحاسة الده، حتى رد أخره سمم مرضى بتجامسة قباء لم يتوضأ به، وينهم وإن كان أمجر الدغأ تحرى، فإن كان أكثر رأبه أنه صسادق يشمد ولا يتوصأ مه، وإن أراق فماء ويهم كان أحوظ، وإن كان أكثر وأبه أنه كاذب يتوضأ به، ولا يتهمم. وقذا حواب احكم، أما في الإحباط بتسم بعد الوضوء.

## {مطلب في نظر الرجل إلى المرأة ونظر المرأة إلى الرجل والمرأة}

قسوله: رولاً يَجُورُ أَنَّ يَنظُرُ الرَّجُلُ مِنَ الأَجْلَيْةِ إِلاَّ وَلَى وَاسْبَهَا وَتَكَلَيْهَ)؛ لأن الي إيداء الرجاء والكف ضرورة الهاجها في المعاملة مع الرجال أحماً وإعطاء. وقد يصطر الى كشاهاء وحهمها للشهادة لها وعلهما هند الحاكم، فرحص فا فيد وفي كلام النسح: دلالة على أنه لا يدح به النظر إلى قدمه.

وروى احسسس عن أي حنفة: أنه يناح دلك؛ لأن العرأة نصطر في العشي، فيناو قدمها، فصار كالكف؛ ولأن فوجه بتشهى والفدم لا ينشهى، فإذا حار النظر إلى رجمهما مقامها أولى.

الله المسادر الصرورة لا تتحقق في كشف القدم؛ إذ العرأة نعشي في الحوربين والخدين. مستمني على طهار القدمون، فلا يجوز النظر إليهما.

<sup>(1)</sup> قسمال الريامي في مصب الرابغ (4/308); قال عبه السلام: ومن نظر (أي عماس امرأة احسبة عن شهوة صب في عينه الأناك يوم القيامة).

الأنث هو الرصاص.

وقوله: عالا خاصه يه: هو أن يربد الشهادة عليها، فيحور له النظر في وجهها، وإن حاف الشهرة عليها، وإن حاف الشهادة أصله شهود الزنا فاذين لا بد من عفرهم أي العسورة إذا أرادوا إقامسة الشهادة، ولا يحل له أن يسمى وحهها، ولا كميها وإن كان يسأمن الشهوة الجيام الهرم، واحتام الصرورة بحلاف النظرة لأل فيه ضرورة والمحرم، كوله عليه المسلام: همى مس كف امرأة لبس منها للمبيل وضع على كمه حدة لوم القيامة وأله والأن المشهوة فيه أكثر، وهذا إذا كانت الناب تنتبهى، أما إذا كانت عليه تنتبهى، أما إذا كانت عليه تنتبهى، أما إذا

وقسند روي أن أسبا مكر برتني الله عنه كان بصافح العجائر، وعمد الله من الزمير استأجر عجوزاً لتمرطعه مكانت تفمز رجليه، ولقلي رأسه.

وروي آن اصبراة مدت بدها ولي إبراهيم فنجعي التباقحة. نقال له الكشفي عن وحيستان، فكششفته، فإذا هي عجوز فصافحها، وكذا إذا كان شبعةً بأمن على نفسه وعلسيها، أما رد كان لا يأمن لا ينحل له مصافحها، وإن عطست امرأة إن كانت عجوزاً شتها ورلا فلا، وكذا رد السلام عليها على هذا.

قسوله: روتيخورُ للقاصي إذا أزاد الله يخكُمْ عَلَيْهَا وَللشَّاهِدِ إِذَا أَزَاد أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهَا وَللشَّهِدِ إِذَا أَزَاد أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهَا وَللشَّهِدِ أَنَّ يُشْهَدُ اللهِ وَاللَّهُ وَاللَّهُ عَلَيْهَا أَنَّ يُشْتَهُ وَأَنَّ عَلَيْهِا وَإِنْ خَافَ أَنَّ يُشْتَهُ فَا للمَاجَة اللَّهِ وَجَاء عَمَوى الناسِ بوامسطة الفضاء وأداء الشهادة، ولكن يضعى أن يقصد به أداء فشهادة والمحكم عليها، لا قضيماء الشهادة والما الشهادة والما الشهادة والما المناسِية فيل صاح كما في حالة الأداء، والأصح أنه لا بناح؛ لأم يوجد من لا يشتهى يشهد، فلا صرورة.

ومسى قراد أن يتستزوج امراق فلا يأمل أنه ينظر وليها، وإن علم أنه يتشهي؟ لأل المقصود إذامة السنة لا فصاء الضهوة.

الله الدين عربيني، واستراز فان ومن استيع الى حديث قوم وهم له كارهوده صب في أذاته الألك يوم القيادة بي أخراجه البحاري في صحيحه في كتاب العبير وبالباد من كذب في حكيم).

وازم قد بال الزيلمي في دمات الرابة (109/4)؛ قال عليه السلام ( ومن مس كة ، امرأة لنس منها بسمل واصع على كله حرة يوم القيامان. فلت: غريب

وروى أن أيا يكر كان يصادح العجائر، فلت: عرب، فيصاً.

قوله: (وَيُعِجُوزُ لِمُطَيِّبِ أَنَّ يُشَكِّرُ إِلَى مُوطِّعِ الْمُرْضِ هِفَهَ) أما إن كان العرض الي ساتر ينسه عير الفرج، فإنه يجوز له السفر اليه عند الدواء؛ لأنه موضع ضرورة، وإن كان في موضع الفرح، فسيعي أن يعلم المرأة تعاريبه، فإن لم موجد المرأة تداويها وحادرا عليها أن تهلك، أن يصيبها بلاء، أن وصح لا يحدمل مشروا سها خل شيء إلا الموضع الدي فيه الفسسة، تم يسداويها الرحل ويعض يصره ما استطاع إلا من موضع الجوج، وكدلك عفر الفائلة والحتن على هذا

قوله: (وَيَنْظُوا الرَّجُلُ مِنَ الرَّجُلِ جَمِيعَ لِهَانِهِ إِلاَّ مَا نَبَيْنَ سُوْتِهِ وَوَكُنْجِهِ} النوات عليه السسلام لعلي رضي الله عنه: ﴿لا تنظر إلى تنعد حَى وَلاَ مَبْتَهُۥ أَنَّ وَمَا يَبَاحَ النظر اللهِ لنرجل من الرحل بناح اللمن فيه.

قوله: وزيَّجُوزُ لِلْمُعْرَأَةِ اللَّ تَلْظُرُ مِنَ الرَّجُلِ لِلَّى مَا يَخُورُ أَنَّ يُنْطُرُ الرَّحُلُ إِلَّكِ مِن السَّرَجُلِ بِذَهَ أَمُنَتَ النَّشَهُونَةُ، وذكر في الأصل أن نظر الدراة الى الرجل الأحسى بسرلة نظر الرجا إلى عاراء لأن البطر إلى حلاف الحسن أعلظ

قسبوله: ووتنظُرُ المُواتَّةُ مِنْ الْمَرَاتُةِ إِلَى مَا يَجُوزُ لِلوَّجُلِ أَنَّ يَنْظُرُ إِلَيْهِ مِنَ الرُّجِلِ) لوجود المحاسبة والعدام الشهوة عائبًا.

قوله: ﴿وَيُنْظُوا الْمُرْجَلُ مِنْ آمِنِهِ النِّي تُنجِلُ لَهُ وَمِنْ رَوْجَتِهِ اِنِّي قَرْجِيًّا﴾؛ لأنه يناج له وطوعاً والاستخاع لها وهو موق النَّفر؛ فلأنا يسجو النَّخر اولي.

قال في البيابيع: بياح للرحل أن يعطى إلى فرج افرائه ومعفوكته وفرج غسه إلا أنه السيس مسن الأدف، ولهذا قالوا: إن الأولى أن لا مظر كل واحد من الروحان إلى عورة المساحية: وكان عمر رضي الله عنه يقول الأولى أن ينظر ليكون أماخ اي تحصيل الشهوة والدنة كذا في الهداية.

وقسان أدسو يوسف: سألت أبا حيفة أيدس الرحل فرج البرائه وبنس مي فرحه ليسترك عليه، قال: لا بأس مذلك وإدا زوج الرحل أدنه خرم عنيه النظر إلى ما باب سرغا وركيستها ومسها يشهونه ولا بأس أن يستمتع بالبرأته الحائص والنفساء بها دول الغرج، وكسفكك الأمة، وهذا قول عمد، وعدهما: إلها يجوز له دلك ما عدا ما بن السرة إلى الركية.

قسوله، وويَنظَرُ الرَّجْلُ مِنْ ذَرَاتٍ ضَعَارِمِهِ إِنِّي الْوَجْهُ وَ لَوْأَسِ وَالصَّدَّرِ وَالسَّاقَيْنِ

واع أخرجه أبو دلود في سنيه في كتاب الحسم (باب: السبي هر التعري). وابن باحم في سنه في كتاب ما جاري الجبائر وباب: ما جاء في عسل فسيت).

قوله: وولاً كَنْظُوا بلّى طَهْرِهَا ويقلُّهِارِ: لأسهما بحلان عمل الداح بعاليل أنه ينا شه امرانه بظهر امه كان مطاهرة طولا أن النظر بمه حرام لها وقع التحريم بالنشيع، ألا ترى أنه نو قال لامرانه: أنت على تتراس أمن لم يقع به التحريم، وإذا تست بهذا تحريم النظر إلى انظير، فالنظر أولى، لأن النظر تتميني ما لا يشتهر النصر، ذكان أولى بالنحريم.

قســوله: ووَلاَ تُســأَمَنَ أَنَا يُمَسَلُ فَ يَجُورُ لَكُ أَنَّ بِتُطُورُ لِنَّهِ مِنْهِامِ إِذَا أَسَ عَلَى نفسه استهواق فإن لم يأمن الشهواة لم يحر له ذلك. ولا نأس بالحموة معمى والعســعرة بهن.

فسولة: وويتظر الرَّجُلُ مِنْ مَعْمُوكَة غَيْرة إلى فا يَخُووْ لَهُ أَنَّ يَتَطُرُ إِلَيْهُ مِنْ فُوَاتَ مُعَارِمِهِ} والمدرة والدكانية وأم الوقد في حيح دلك كالأمه الله، والمستمعة كالمكانة عند أي حيدة وعددما: كالحرة والمديون، وأمانا قالوة بالأمم، ومن في اعتما والمسافرة على فقد قال: بجور كما في الخارم، وقبل: لا يناح لعدم الصرورة.

وهي الإركتاب والإثرال انتشر عمد في الأصل انضرورة فيهن. وفي مزات مخذع بحرم الحاجة

ف ونه: وولا يأس أنَّ يضل ذلك إذًا ارادَ النَّرَاءُ وإنَّ حاف أنَّ يُنَصَّبِيُّ يعني ما سرى البطل والطير منا محور له فنظر إليه صباء

ومي الهداية: قال مشايحة الناح البنغر في هذه المادية، وإن المسهى لأحل التسرورة. ولا يناح الناس (19 التدين، أو كان أكبر رأية فلك؛ لأنه موع استمناع

فسولة: (وَالْحَصَلِيُّ فِي النَّقُورِ إِلَى الأَخْبِيَّةُ كَالْمُحْلِّيُ لِمُولَ عَائِمَةً رَضِيَ اللهُ هَمَا الْمُصَلَّسِينَ مُسَيِّلِهِ، فَلاَ يَبِيعَ مَا كَانَ حَرَاماً فَلَهُ وَلاَّهَ فَعَلَ بِخَامِعِ وَكَامَتُ الْهُبُوتِ؛ لأَنّهُ يَسَاحِن وَبِسَرِلِيَّ وَكَامَ السَّحِيْتِ؛ لأَنْهُ رَحِلُ فَاسِنَ.

قوله: ﴿ وَلاَ يَجُولُ لِلْمُمَالُونَ أَنْ يَنْظُرُ مَنْ سَلِئِهِ إِلاَ إِلَى هَا فِخُولُ لِلاَّحْتِينَ أَنَّا نَنْظُر وَلَسَهُم مِسْلُهُمْ؟ لاَنَّهُ تَجَعَلُ عَمْرُ عَرْمُ وَلاَ زُوعٍ، والشهوة متحققة جواز النكاح في احملة. مِرْكُرُهُ أَنْ يَمْلُ الرّجَلِ مِمْ الرّسَلِ. أو يده. أو عيناً سه

وقت از الله حمي . رحص بعثي الماحرين أي أهبل بد العالم والتتورع على أسبل المرك.

وفال سهار أسيل بدالعالم ساف

قال التقيه أبو الدين؛ القبلة سبي حسبة أوحه:

1 - فالقامحية، وهو أن يقبل بعضنا بعضاً على أناد

2 - وقتلة الصة، وهي قبلة الوائدين ولدهما على الفد

في وقالة لاعقاف وهي بقيل الولة والديم بني وورسيسا.

نا- وقبلة مودة، و في تغييل الأح احاء على الحبية.

ة- وقبلة شهرة، وهو تقبيل الزوحة والأمة تملي الصم

وراد معضهم فبله دبانه وموالغيل احامر الأسود

قَوْلُهُ: ﴿وَيُغَوِّلُ عَنَّ أَفْتُهُ مَعْيُمُ إِنَّهُمْهُمْ﴾ لأنَّ الأمة لا حق ها في الرشم على مولاحا.

السنولة: وولا يُقوِلُ عَنْ ووَجِنه إلاَّ بِاقْمِهِم عَمَا إِنَّ كَانَتَ حَرِهُ أَمَا رَدُ كَانِكَ أَمْهُم. والإذن في ذلك بن مولاهة عادمة:

وقال أنو يوسمت: إلى الأملة لأن الاستمناع بالوطاء يحصل قما. والعرل تمص فيه، فوسمت اعتمار إدمها كالحرف

والمماه أن العولي أحق بإمساك وقدها وجال وطنها.

## (مطلب في الاحتكار واحكامه والتسمير)

وقال أنو يوسف: كل ما الخبر بالعامة حيسة. فهو احتكار أوإن كان دهماً، أو ثياماً وعلى محمد الله قال: لا احتكار في انساب.

وصفة الاحتكار المكروم أن ينسري الطمام من السوق، أو من فرب دلك المصر الذي يجلب طعامه في المصر في حال عارة، أم المدة إذا تشرب لا يكرد، احتكاراً، وإذا طالست كسان احتكاراً أثم فيل عن مقدرة بأرسين وماً لقاله عليه السلام: يامن احتكر طعماً لرسين لملة، فقد رائ من طف وبرئ الله ماه (أل

وأن حد ترجدان أن متحدي بدر داي كانت تتحترات والعباد القاداء وتحقيق وقاد رمي في دسم أي كتاب الرباع دياب في النبي من الاحتكان.

 <sup>(2)</sup> فسيال الإساسي في العليب الرابع (4/1925)، عالى على الدائل إلايان الله العلامة أولامان الموصلين في السياري من هلفت والرياد الدائل والنواطلي في السياري من هلفت والرياد الدائل والنواطلي في السياري المن الله المناطقة المناطق

رقيل بالشهر؛ لأن ما دونه قليل هاجل، وما دونه كثير أحل. والحاصل: أن النجارة في الطعام هير محمودة.

قوله: ووَهُنَّ اخْتَكُرُ عَلَّةَ طَيِّهُمُهِ أَوْ مَا جَنِّهُ مِنْ بَعُدِ آخَوَ فَلَيْسَ بِمُخْتَكُونِ أَمَا إذا احتكسر غلسة صسبح، فائنه خالصُ حقه لم يتعلن به حَن العامة. الا ترى أن اداد لا يزرعها، فكذلك له أن لا بهيم. وأما ما جلبه من موضع آخر، فالمذكور قول أبي حنيفة؛ لأن حن العامة إنما يتعلق بما جمع من العصر وحلب فلي نبائها.

وقسال أنسو تونسسف: يكره لإطلاق الحديث، وهو قوله علمه السلام: يالمحتكر ملعون: <sup>(1)</sup>.

قسونه: (وَلاَ لِنَبْمِسَى لِلسَّلْطَانِ أَنْ يُسَعَّرَ عَلَى النَّعْنِ) لَمَّا روى أن السعر غلا في المعاينة، فقالوا با رسول اتفاء لو سعرت؟ فقال: بهزن اعد تعافى هو المسعو العابض الباسط أنراز ل به<sup>(2)</sup> والأن الدين حتى العاقد، فإليه تقديره، فلا ينبغي الإمام أن يتعرض لحقه إلا إنا تعنى به دفع صور العامة، وإذا وقع الضور بأهل البلد، واضطروا إلى الطعاع ورفعوا أمرهم إلى القاضي أمر المعتكر أن يبيع ما فضل هي قونه وقوت أهله على اعتبار السعة في ذلك، وينباه عن الاحتكار، فإن رقع إليه مرة أعرى حبسه، وعزوه على ما يرى رحراً له، ودفعاً للضور عن أنش،

قال محمد: احمر المختكرين على بيع ما احتكروا، ولا أسعر، وأقول لهم: بيعوا كما يسع شامي ويزيادة ينغاس في مثلها، ولا أقول لهم: بيعوا بأكثر منها، وإذا حاف الإمام على أهــــل البلد الهلاك أخذ الطعام من المحتكرين، وفرقه علمهم، فإذا وحدوة سعة ردوا مثله، وهذا ليس محجر، يتنا هو للضرورة من اضطر إلى مال غيره، وحاف الهلاك جاز له شاوله مغير وضاء.

قسلوله: (وَيُكُسِرُهُ يَبُغُ السَّلَاحِ فِي أَيَّامِ الْفَتَنَةِ مصاه معن يعرف الله من العل الفتنة كالخسوارج والبعاة، لأن في ذلك معرفة عليها، ران كان لا يعرف أنه من أهل الفتنة، فلا

<sup>.</sup> وميسيانونهم والفسيكم في والمستدرقان والدرقطي في وعرائب مالكان والطبراي في والمجمد أ الأوسطان وأبر المياني والمليان كليم من حدث أصلغ بن زيد.

<sup>(1)</sup> نقدم تحریحه.

و2) اعترجه مترمذي في منته في كتاب اليواع عن وصول الله (ياف: ما حاء في التسفير)، وأنو داود في استنه في كتاب البيواع (ياب: في التسمير)، والن ماجه في استه في كتاب اللجارات (ياب: من كرا - أن يسعر).

بالن بذبك

قسوله: وولاً تأمل بنيع وأفصير من يقلم أله يتخذه خفراً إلى يالبال المعاس المجول وقول الدمة والأن للمصيد المعامل وقول الدمة والأن المعدية الاضام معين المعلوم على معين ما المعالات العالمات الما المدمود لأن المعدية الذو يعيمه ولو كان المسلم على دمين دوليا المالية من ويتمام على ويتمام على ويتمام على المعلم على المسلم على المسلم على ويتمام المالية عمراً وقول الاستان المالية على المسلم على ويتمام المالية عمراً وقول المالية المالية المالية المالية المسلم على ويتمام الكون المالية المسلم على المحمد الانتهام عراماً وقائد المالية المسلم المالية المالية المالية المسلم على المالية المسلم على المالية الما

### كثاب الوسايات

الوصائع فعنتوث فيها، فرعت فيها، عير فقروشة ولا وأحبة. لكنها مدروعة بالكتاب، والسنة

أما الكتاب: فقرك تفلق في أربعار وَصَيَّةِ كَرِحْنِي وَأَرْدِيْرُ لُهُ أَنَّارُ

وأما المستقد المداروي وإن سعد بن أي وقاص قال مرحت مراساً أشرفت به على الموت، فعادي رامول الله حمل الفرقت به على الموت، فعادي رامول الله حمل الله عليه و مسم، فقلت: با و سول الله إن مالي كثير ويسى يسرفي، إلا مستقد واحدة أفأوضي سالي كله! قال. إلا قلت: أصباء حبر من أن تدعيم أفتصله! قال: بعره والثلث كثيره إنات به معد أن نداع ورائب أصباء حبر من أن تدعيم عالم يتكمون الناس أو يعدون أكتب بالأمار بأماد علمار في عمله، بإذا عرض نه لموت، وحاف النبان يجتاح إلى تلاس تقسيره مداد.

قسوله وحمسه الله: والوصيلية عَبْرًا واجبةٍ)؛ لأب إثبات حق في مال بعقد كالمية والعاربة.

قسولة: ﴿وهسي فُمُسْتَحَتُّهُم أَي للأحسني دول السوارات، ثم تقابل بقام عليها.

 <sup>(</sup>٤) الوصية: حتم نعنى (إحداد من أوسى أحسى (عمال، الوسية والوساية البناك بعني استندر).
 داختره والأحكام التقاية من 120].

الوقعة على أن رو يصد إنسان في حماله شرعاً من ماله تبيره مند وصله

الخالموجات صاحب العاني. فوضي والطرف الأحر المودين له الوبلمال السعيدين لمالك. مود بي به الروميدي

قانوطية براغ من الأنساء في حياته مصافيد مكتبه في درايعة ميانع، وهو الثوقات الذي يتعلق فيه خفوفي الورثة بالتركة

قائدوع الإسالامي قد أمثق للإستان هذا الخرائي عدود للك بالعاد بهجرهاً على عمل الجيرالي. حجل البرائح ومن دافر حفظ المقول الوراة في صابي.

فلاد للحاورات الوهبية فدر اللغان عندي في الالان. ويوقدك الريادة بقط على إحارة فوراد المها. أحدوها عدت ويالا بطلب الريادة وصبت إلى سرائهم.

<sup>(2)</sup> سورة الساء: 11

<sup>(5)</sup> وي بالمسلط عندة في مرحمج المحاري في كداب الحال والوجال والمعاري والردات الوطاعية والمعاري والردات الوطاعية والمستحد والمراعدية والمراعدية والمراعدية والمراعدية والمراعدية والمراعدية والمراعدية والمراعدية من والمراعدية في كداب الوطاعية والمراعدية والمراعدية في كداب الوطاعية والمراعدة في كداب الوطاعية والمراعدة والمراعدة في كداب المراعدية والمراعدة في المراعدة في كداب المراعدة والمراعدة والمراعدة والمراعدة في كداب المراعدة والمراعدة في كداب المراعدة والمراعدة والمراعدة في المراعدة والمراعدة في كداب المراعدة والمراعدة في كداب المراعدة والمراعدة والمراعدة

وعملسى العيرات؛ لأن الدين واحب، والوصية تبرع، والواحب مقدم على النبرع، ثم هما مقدمان على لهميرات؛ لأن الله تعالى ألبت فميرات بعدمنا بقوله: ﴿ مَنْ بَغَدِ وَمَبِئَةٍ يُوضِى جَا أَوْ دُنِيْ ۗ ﴾ (١).

فإن قبل: الله تعالى ذكر الوصية قبل الدين، فكيف يكون الدين مقدماً عليها؟ -

قسيل: إن كلمة وأوج لا توحب الترتيب، ولكنها توجب تأخير قسمة اسيرات في هذه الآية هي أحمصا إذا الفرد، وعن كل واحد منهما إذا استمعا.

فإن فيل: هل الوصية بأقل من النب أولى أم تركها أصارًا؟

قبل: إن كان الورثة فقراء، ولا يستغنون بما برثونه، فتركيها أولي، وإن كانوا أصياء. أو يستخنون يتصيبهم، فالوصية أولي.

وكسيل: هو في هذه فلوسه عبر، ومثل أبو يوسف عن رحن يوبد أن بوضي، وله ورثه صغار، قال: شركه لورثت، فيو أنضل.

وعسن أبي يكر وعمر وعائدة رضي الله عنهم أنهم المالواة الآن يوصي بالربع أحب إلينا من أن يوصي بالثلث؛ والآن يوصي بالحمس أحب إلينا من أن يوصي بالربع.

قوله: (وَلاَ فَجُوزُ الْوَصِيَّةُ لَلُوادِثُ) لقوله عليه السلام: «إن الله قد العطى كل ذي حق حقه : فلا وصبة لوفرت ه<sup>(2)</sup> ولأنه حق، وقد قال عليه السلام: «الحيف في الوصية مسن أكبر الكبائره (<sup>(2)</sup> ومسروه بالوصية للوارث وبالزيادة على افطائه، ويعتبر كونه وارثاً عالمة الداوت لا وقت الوصية غير وارث وقت الموت صححت أسه الوصية، ثم صار وارثاً وقت السوت لم مسحت أسه الوصية مثاله إذا أوصى لزوجته، ثم طلقها وبانت عند الموت صحت الوصية لها.

<sup>(1)</sup> سورة النساط [1].

<sup>(2)</sup> أحسرجه السائي في سبه في كتاب الوصاية (باسة إبطان الوصية للوارث)، وأنز دارد في سنه في كتاب الوصاية (باب: ٢ كتاب الوصاية (باب: ٢ ومية لوارث)، وابن ماحه في سبه في كتاب الوصاية (باب: ٢ ومية لوارث)، وأسد بن حمل في مستدم (21263).

<sup>(5)</sup> السال ابن حجر العسقلاني في الدرابة في نخريج أحاديث اظدابة (28912): قولد: وقد جدات في المحسديث: والحبف في فرصية من أكر الكنائري و تسرره عالم بادة هذي الثانت، و عالوسية المؤارث. وأما الحديث: قاحرجه الطوني في المعسير من حديث ابن صاس موفوقاً للقطا: والحيف في الموصية مسن الكياسري، وفي السيط أما يوالإصراري دال والحيف، وأحرجه ابن أي شيبة، وعبد الرزال كسلكان، وكسفة المنسائي والتاراطاني والبيهاني، والمعرجة المدارقطاني، والشهاني، والمعرجة المدارقطاني، والشهاني، والليهاني مرفوها، ومه حدو ابن المعمرة المصنصي، وهو صديف.

628 كتاب الوصاية

ولو أوصى لأجنبة، تم تزوجها ومات وهي في مكاحه لا نصح الوصية لها.

والطبسية من العربص للوفرث في هذا للظير الوصية؛ لأنها وصية حكماً حتى أنها للغذ مسس السلف، وإقرار الدربس على عكس هذا؛ لأنه تصرف في حال، ويعتبر ذلك وقت الإفرار

قسموله: وإلاَّ أَنْ يُجِيزُها الْوَرْقَةُ) بعني بعد موته وهم أصحاء بالفوان؛ لأن الاستاخ لحفيسم، فيجوز بؤه:(رنهم، وإن أوصى لأحس ولوارثه، الملاّجتين نصف الوصية، والطلّ وصيه الوارث، وعلى هذا إذ أوصى للثائل وللاجس.

قسومه: (وَلاَ تَجُورُ مِنَا زَادَ عَلَى النَّلْتِ إِلاَّ أَنْ يُحِيرُهُ الْوَرَلَهُ يعني بعد موته وهم أصحاء بالغون، فإن أحدره بعصهم ولم يجرم بعضهم حاز على الخيز بقدر حصته ويطل في حق الراد. ومعناه أنه بحعل في حق الذي أحاز كأنهم كنهم أحاروا، وفي حق الذي أحازت بسبر كأنهم كنهم أحاروا، وفي حق الذي أحازت الورثة، فأنها لرسم أراعاً للموصى له رومان وعو العمف، وللابيس رعان رهو العمف، والرابيس رعان رهو العمف، والرابيس رعان رهو العمف، والرابيس بحزرا فلمعوصى له النبت، واللابيس الثانان، وإن أجاز أحدمه دون الآخر يجمل في حق المدي أحاز أحدمه دون الآخر يجمل عن المدي أحد إلى حق الذي أحد كلهم لم يجر كانه كلهم أحازوا، ويعطى له تلك المال، ويكون البائي فلموصى له، فيجعل المال على النبو عشر الحامدة إلى الله والربح تغزيع نقدي أحدر وهو المؤلف الملك للذي لم يجر وهو أربعة، ويقى خسبة للموصى له.

ق المرابي الهداية: ولا معتبر بإحازيهم في حال حياته الآنها قبل قبوت احمى؛ إد الحق يتبت عند الموت، فكان لهم أن يردو، بعد وفائه بحلاف ما إذا أجاروها بعد الموت؛ لأنه مسيد شوت احمى، فليس لهم أن برحموا عليه؛ لأن الساقط علامي. وكل ما حاز بإحارة السوارث، فإنسه يتملكه المحاز له من قبل الموصى عندانا؛ لأن السبب صدر من الموصى، والإحازة رفع العانم، وليس من شرطه القيض، وصار كالعرش (ذا أحار بيع الرهن.

قال في شرحه: في قوله: ووالا نجوز به وادعلى ائتلته: يعني إذا كان هناك وارت يعموز أن يستحق صبح فيسال وارت يعموز أن يستحق صبح فيسال كالزوج والزوجه فإنه يعسمور أن يوضلني ما زادعلى الثلث، ولا يستحق صديداً استحقاقهما ما برئامه؛ لأجما يستحقان سهما من السرات لا بزادعليه معال، فما زادعلى ذلك، مهو مال الديض لا حسق صبح لأحلى محاز أن يوضي به، معلى هذا مال محدد إذا تركت المرأه زوجه وام تسمول وارتسا عبره، وأوصل الأجبى بنصف مالها، فالوصية حازم، ويكون للروح الشك؛ لأنه لا اللمان، ولمما كان الروح الشك؛ لأنه لا

يستنحق البيرات الا بعد (حراج الوصية، فيحتاج إلى أن يحرج اللك أو أ الموصى الها لائه يستحقه بكل حال، ويقى الدلان وينتحق الزوج بصعه ميراناً، وسقى نصفه اللموصى لا يه تكملة النصف، ويقى السقس لا مستحق له، فيكون لبيت العال، وكذا إذا أوصت يستذلك لورحها كان البال كله أه نصفه ميراناً وصفه وصية؛ لأنه لا يستحق الوصية قبل المسيرات بخلاف الأحتى؛ لأب الزوج وارت، وإنها جارت به الوصية؛ لأنه لا وارت لم الموات الم المرات الم الميرات بحيل يجبيع ماله كان عام سقس والمعوصى له خصة السائم؛ لأنه لا تستحق من الميرات المستبار حتى يحرج الثلث الوصية، فإذا العرج الثالث استحقت ربع الدفي، وما لهي بعد ذلك يكون فلموسى له بالجميع، وأصله من الني عشر للموصى له أربعة وهو النبت، بغى التلسيمان هائية المروحة ربعها الثان، يقى سنة تمود للموصى له أربعة وهو النبت، بغى عشر، و ذلك خسة أسامه.

ولو كان اولنس مع الروحة لأحلبي لجميع العال، ولها للعسعة بغاما أوَّلاً بالأختي، فأعطيسناه التلك، وهو أربعة من الذي عشره ينفي شافية بعطيهة ربعها مبرائاً، يبقى سنة، وتقسي للأجتبي من شام وصيته شالبة؛ لأنه موضى له بالجميع والعراة موضى لها شعالية؛ لأنها استحقات وللك بعد إخراج الثلث للأجنى حصل فما من هذه فتصامة سيمان بقي فما منة من بدام وصبها، والرافي من العال سنة، فيصرت فيها الأحسى بتعالية، والعرأة بحثة يكون للرحل اربعة أسباع السنة، وهَا ثلاثة أساعه،؛ لأنك إذا جمعت التعابية أني تشرب مهممة المسترجل إلى لمنقة التي نصوب بها العرأة كان دلك أربعة عشور تنسمت التعامية لأبها تجدها أربعة أسباعهاء وتنسب السنة منها تجدها للالة أساعهاء فنضوب السنه في مخرج السبع يكون النمن وأربعين ومن ذلك تصع العسائة، فيعطى الرحل أولاً للنها أربعة عشر بيقي شانية، وعشرون للمرأة وبعها مسعه ميرانًا، يقي إحدى وعشرون بعطي الرحل صبا الربد له أسباعها شي عشر ببقي منها تسعة هي ثلاثة أسدعها للمرأق فيكود للرجن مشة وعشرون، وله سنة عشر تسعة بوصيتها وسيعة بمبراتها وهدا قول محمد على فياس من فسال: بصرف للموضى له بجميع وصبته. أما على قباس قول أبي حنيفة: يسفى أن بكون الياتي يعد إحراج النك، وما تستحقه المرأة بعيرالها، وهو منة بغسوم بسهما على شابة الفرحل خيسة أشباتها ولها ثلاثة أتشان؛ لأن ما زاد على المعنة إلى اشمانية لا متارعة لها بيده وهبمو سهمان، فيكونان للرحل بقي من الثمانية مئة بكون بنهما نصفان فما للاته وله للإلة مع سهميه اللذين انفرد بهما يكون همسة. فنقول اله حسنة أنمان تسنة، وها للالة الشابهماء فنضرب المستة في محرج التمس بكون نفائية وأرمعين للرجل متها سنة عمشر محق

الطلق بيقى النان واللالوق في ربعها شائيه ميراناً مفى أربعة وعشرون يعطى الرجل خسة الفاهيساء ودلك حمسة دعم مضمومة إلى منة عشر بكور ذخلاً واللائين ولها للالة المناها تسعة مصمومة إلى عالية بكون سيعة عشر، فدلك عالية وأرمون

قوله: وولاً تبخّوزُ الْمُوصِيَّةُ لِفَاتِلِي سواء كنان عامداً، او حاصَاً بعد ان كنان مباعراً؟ لأنه استمجل ما لمحرد الله فيحرم الوصية كما يجرع الديرات، فإن أوصى لقاتله، لأجارتها الورثة جاز عندهما

وقال أبو بوسف: لا يجور؛ لأنه سع من توصَّة على طريق العقوبة، نهو كحرس. العبرات، وذلك لا يقف على إحارتهم، فكذا الوصية.

وقسا: أن الامنداع لحق الوراة؛ لأن نفع بطلات يعود البهم كنفع عقلان العيرات. فإذ احازوها جارت كالوصية للوارث.

قال الطحاوي: القياس ما داله أبو يوست.

وإدا مات فرحل، ونرك روجة، وأرضى لفاتله سيتحقب الروحة ربع المبال كَاللاً، ومسا بفي وصبة للفائل؛ لأنه لا يستحق الوصية، إلا إدالم بكن مناك وارت، أو بجيزها السوارت له، فإذا لم يكن مستحفًّا فما لا على ما ذكرنا سلما المعرأة الربع ميرالها: بنفى للالة أرباخ المال لا وارت له، فيستحقه الفائل بحق الرامية.

قوله. ﴿وَيَخُورُ أَنَّ لِمُوحِنِيَ الْمُسْتَنَةِ لِلْكَافِرِ وَالْكَافِرِ الْمُسْتِلَعِيَ المراد بالخاطر: الذمني؛ لأن الوصية للنحري الطلق، كذا في السنتصفي، وقدة حارت الوصية للذمني، وقم تحرّ للحري نقوله تعالى: ﴿ لَا يَتَهَانَكُمْ آلَكُ مَنِ الْذِينَ لَمْ يَشْتُوكُمْ فِي آلَدَينَ وَلَمْ خُرْ طُوكُر مَن ويُما أورد هذه المسالة؛ لأن فيها نوع إشكال، وهو أن الوصية أهمت العيرات، ولا توارث بين المسلم والكافر؟

والحسوات: أن الوصية نشيه العبرات من حيث التنوت، ولا لشبيه من حيث إنه الت حبراً، فلا يكون النص الوارد به واردا في الوصية.

وفييال السر تستسيء في القرق بينهما إن الإرث طريقة طريق الولالة. أما الوصية. فيصيك ميطة، وغذا لا يرد النوصي له الوصية بالنيب بخلاف الوارث، كذا في شاهان.

<sup>(1)</sup> دورة المحجة: 3.

<sup>(2)</sup> مورة المعجد. ١٠.

قسوله: ﴿وَقَبُولُ الْوَحِيَّةِ يَعْلَمُ الْمَوَّاتِ﴾ الأصل في هذا: أن طرصية تلف على قبول الموصى له عندنا.

وفال زفر: لا تعف على العبول؛ لأنه ملك ينتفل بالموت كالعبرات.

ولدا: أنه شلبك يعقد فوقف على القبول كالتسلبك بالفية والبيع، فإن وجد الفنول بعد العوت نفت الوصية، وإن وجد قبله لم يتعلق به حكم، فإذا مات الموضى زال ملكه عن العوضى عه؛ لأن العوت يزيل الأملاك، ولم يدخل في ملك العوضى قه؛ لأنه يقف على قبوته، ولا يعلكها طورقة لتعلق حق المهامي له به.

قسولة: وَفَإِنَّ فَبِلْهَا الْمُوصَى لَهُ فِي خَالِ الْحَيَاةِ أَوْ وَذَهَا فَقَالِكَ بَاطِلُ)؛ إذا أوان لبوت ملكه بعد الموت، تم إذا قبل بعد مُوت الموصى لُبُ السلك فيضه، أو تم يقضه.

قال الخجدي: القبول على ضربين:

ا - صريح. `

2- رطل.

فالصريح؛ أن يقول: قبلت مع موت الموضى،

واللطيل: أن يموت الموصى له قبل القبول والرد بند موت الموصى، فيكون موته قبولاً لوصيت، ويكون ميراناً فورثه.

قسوله: (وَلِمُسْتَحَبُّ أَنْ لُوصِيِّ الإِلْسَانُ يِفَرِنِ النَّلُثِ) سواء كان الورثة آهنياء، أو تقسراه؛ لأن في النقسيص صلة القرابة جوفير هنال عليهم بخلاف استكمال طنئت؛ لأنه استيفاء شام حقه، فلا صلة ولا شة.

قسوله: ﴿وَإِنْهُا أَوْصَسَى إِلَى وَجُلِ فَقَبِلَ الْوَصِيَّةِ فِي وَجَهِ الْمُوصِي وَوَدُهَا فِي غَيْرٍ وَجَهِسِهِ فَلْسَيْسَ مِرَقَّهِ؛ لأنه لما قبلها، بعد اطمأن علب الموصى الى تصرفه تمات، وهو مع عبد على ذلك، فلو صح رده في غير وجهه في حياته أو بعد موته صار مغروراً من جهته، قليفًا لم يصح رده بحلاف الوكيل بشراء عبد بغير عينه، أو بيح ماله حيث يصح رده في عسير وحبسه؛ لأنه لا ضرر هناك! لأنه حي عادر على النصرف تعسمه كذا في الفدائة.

وفي الكرحسي: أن الوكسيل لا يتلك عزل نفسه من غير عنم موكلة قياساً عثى الوصسية، قسيحمل كسلام الكراحي على ما إذا وكله في شيء يعيم، أو يكون الحنلاف المشايخ.

قوله: وَوَإِنَّ وَقَاهَا فِي وَجُّهِهِ فَهُوْ رَدٍّ وَقَلْطُلُ الْوَصِيَّةُ﴾؛ لأن الموصى لبس له ولاية

الراحه التصرف؛ الأنه مبرع بمنوطا، والسبرع بن شاء ادام على السرع. وإن شاء رسع، فإن لم يقبل وقم يرد حبى مات الدوسي، ديمو بالحيار إن شاء قبل، وإن شاء لم يقبل؛ لأن الدوسي ليس له ولاية الراء، ذكان غيرًا، فلو أنه باع شبئاً من تركته، فقاء الترمه لأن هذا الموقعي ليس له ولاية الراء، ذكان غيرًا، فلو أنه باع شبئاً من تركته، فقاء الترمه لأن هذا الوكيل إذا لم يعلم بعلاف الوكيل إذا لم يعلم بعلاف الوكيل إذا لم يعلم بعلاف الموقعية الإن الوصية حلافة الأنها شنصة بعلاف المحلل الموقعي عند حلاله مكانه كالوارث، فإذا كانت حلاده، فلا لاتوقف على العلم بموقعة الإنام محرر بعه الوارث إذا باع شيئاً من التركة بعد موت المورث، وهو لا تعلم بموقعة بإنه محور بعه ولاية المحرد به لا تلوكيل الموضى، ولا كذلك الموكيل الموضى، ولا كذلك الموكيل أمر منه، والمعزل بي عبد وأوامر الله تعلى وارتفيه لا تلزم يلا عد العلم، ألا ترى أن يعني الصحابة شربوا الحدر بعد تحريها قبل عاميم بالمحرب، يلا عد العلم، ألا ترى أن يعني الصحابة شربوا الحدر بعد تحريمها قبل عاميم بالمحرب، طفياً إلى المداخف خاص فيلم المعربة، وأدام العالم عاميم بالمحرب، طفياً إلى المداخف خاص فيلم المعربة المعربة المداخف خاص فيلم المعربة المعربة المداخف خاص فيلم المعربة المعربة المعربة المعربة المعالم المعربة المعرب

قال في الكرحي: فإذا فيل الرصي الرهبية. أو تصرف بعد فموت. وقراد أن يخرج عسسه مسن الوصة لم يجر دلت إلا عبد الحاكم: لأنه النرم الخام بها، فعرله لنفسه بغير حضوة الموكن. أما إذا حشر عند الحاكم، فالحاكم فائم مقام الموسي تعجره عن استيفاء حقوقه، وصار كانوكين إذا عزل معسه حصرة الموكل.

قسوله: (وَالْمُوصَّسِي بِسَهِ يُمَلُكُ بِالْقَلُولِ إِلاَّ فِي مَشَانَة وَاحِدَة وَهِيَ أَنَّ يَمُوتَ الْمُوصِي فَمْ يَشُوطِي فَلَمْ اللّهِ عَلَى مَشَانَة وَاحِدَة وَهِيَ أَنَّ يَمُوتَ الْمُوصِي فَلَمُ اللّهِ عَلَى وَلَمْ الْمُلُوطِي فَلَهُ اللّهِ اللّهِ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ ع

السوقة: (وَمِسْنُ ارْضَى إلَى عَنْهِ أَوْ كَافِرِ أَوْ قَامِتِي أَخْرِجِهُمْ الْفَاضِي مِنَ الْوَصِيْةِ

<sup>(</sup>ا) سرره فالله: 93.

وُلَكُمْهُمُ غُيْرُهُمْ مَمَّا اللَّفظ يشهر إلى صحة الوصية؛ لأن الإحراج إنها يكون بعدها.

وذكر عمد في الأصل: أن الوصية باطلة.

فين: مصاه في جبيع هذه الصور منبطل.

وقيل: معناه في العدد بناطل حقيقة اهدم ولايده وكذا في الكافر، ومعناه بالطلة لعدم ولايته على العسلم، وفي العاسق معناه ستبطل.

واسراد من الكافر في هذا: اللمي.

قوقه: (وَمَنْ أَوْصَى لِلَى عَبْدَ نَفَسِهِ وَفِي الْوَرْلَةُ كِنَاوُ لَمْ تَصِحُ الْوَصِيَّةُ)؛ لأن العبد لا ولابسة له على الكبار؛ لأن في صعه للكبار ان سموم، فكون محجوراً عليه، فلا يسكم التصرف يفني أن للكبر أن يسع نصيه فيه المشترى، فيعجز عن الوفاء يحق الوصية. وأما إذا كانوا كلهم صغاراً، فعند أي حتيفا: تجور الوصيفا لأنه لبس في الورثة من يلي عبيه، وهسو يقدر على التصرف، والقبام بمصالحهم ومنافعه مستحقة لهم، فجارت الوصية اليه كالحر، وليس كذلك عبد عبره؛ لأن منافعه لمولاه، فلا يقدر على صرفية في طورئة.

وقسان أبسو بوسف ومحدد: لا تجوز الوصية إليه؛ لأن الولاية متعدمة لما أن الرق يتافيها؛ ولأن فيه إشات الولاية للمسلوك على السالك، وهذا عكس المشروع، وإن أوصى إلى مكاتبه جائز سواء كانت الورثة صغارة، أو كنارةً؛ لأنه لا يمكنه بيع المكاتب، فإن أدى وعفق منسي الأمره وإن عجر صنار حكمه حكم العبد على أبا ذكراباد

قسوله: رؤمن اؤصّى إلى مَنْ يَعْجِزُ عَنْ الْقَيَامِ بِالْوَصِيَّةِ صَمْمٍ إِلَيْهِ الْمُاصِي غَيْرَةً) رعان له الحدار الموصى والورثة: لأن تكسيل النظر يحصل بنسم الأحر الله، فلو شكا البه علوصي ذلك لا يحيم حتى يعرف ذلك حقيقة؛ لأن الشاكل فد يكون كاذباً فخفيماً عالى نعسه، فإن طهر عند لقاصي عجره اصلةً استبدل به عربه رعاية فلطر من الجامين.

قسوله رؤمسن أراملي إلى النيل ثم يُجُرّ الأحدهما أنْ يُتصرُف عِنْدَ لي حيفةً وهُخَمَّد دُونَ صَاحِيم إلا في أشاء سبها إن شاء الله أو وقال أو نوسف: بجوز لكل وأحد مستهد أن يفسود بالتصرف في النال من غير إدن سناجه في حميح الأشهاء؛ لأن توصياة مستهده مسولاية وحمسي وصف شرعي لا ينجزا فينت لكل واحد منهما تشلأ كولاية الإنكاح للأحون.

ولهست؛ أن السولاية تسببت بالستمويض، فيراعي وصف التفويض، وهو وصف الاحسنماع؛ وهو شرط معيد مرصة للاحسنماع؛ وهو شرط معيد مرصة للموصى، ولم موض الاحتشاء ولمس الوحد كاستنى محسلات، الأحراب في الإمكاح، لأن السبب، هماك القرابة، وقد الماست بكل واحد مهما كاملاً.

قسبولة: وزلاً هي شراع الكفّي للمثيث وتعقبهم؟؛ لأن في الباخير فساد العينت، وفي انتظار احدهما لهذا عبد في شراء الكمن ناخير لدفيه، ونعم ماهورون عمجين دفيه.

قومه ووَطَعَامِ الصُغارِ وَكَــُلُونِهِمَ) يعني الصعار من أولاد النبت؛ لأنه يخاف موسم حوعاً: أو عرباً، مستقط ولاية الدنب في ذلك.

قومه ووزلاً وَدِيعَة بِعَبْيَهَا وَكِلنا رَدَّ لَعُوارِي وَالأَمَانَاتُ كُلْهَا. وَكُذَا رَدُ المُعْصُومُ والمُشْتَرِينَ شَرِيهِ فَامِناناً وَخُولُمُ اللَّهِ لَ وَفَعِيانَ الذَّبُونَ.

فويف ووَقَعْنَاءِ فَيُنِ غَلَيْنِ يَعْنِي لِأَحَدَّهِمَا أَنَّ يَغَوْدُ نَفَتَنَاءَ الدَّيَنِ} لأَنَّهُ لُو أَخَذُهُ مَن لَــه الـــــدِّن عَبْرِ لِفُهِمَا جَارِ وَوَقَعَ عَنِ القَسَاءِ، فَكَمَا إِذَا أَحَدُهُ إِذِنَ أَحَدُهَا أَقَ بِالْمُوازِ، وَكَذَا الْوَدِيْهِ لُو أَحَدُهَا صَاحِبِهَا عَمْرِ السَلِيمِ فَيْمَا حَارٍ، فَكُذَا إِذَا أَحَدُهَا يَسْتُمُ الحَدْهَا.

قوله: روتشهيم واصبَّةٍ معيِّبًا أَوْ عِلَق طَيْلِهِ بعينهم؛ لأنه لا نحسن نبهه إلى الرأي،..

قسبوقان ولإللخطنسومة في ختى ألمنيّت)؛ لأن الاحتماع فلها معدر؛ لأنه لا تتأتى منهما في حالة واحدة؛ لانهما إذا تائيما معا لم يعهم ما يقولانا،، ولكن إذا أل الأمر الى القسمين لمس لأحدمها أن يفتص إلا بإذال الآخر، وكناه فيول الهية للصغير؛ لأن في التأخير ا حسيعة العسوات، وكسمة بيع ما يخشي عليه الناهية لأق في الناحير احتلية النلف. وفيه ضرورة.

قسال الحجسدي: فمن أصحاما من قال إن الإحتلاد ، في هذه المسائل فيما إذا لوصسى إليهما معاً. أما إذا أوصى إلى كل واحد مهما على حدة، فلكل واحد مهما أن يتصبرف دود الأحسر إحماعاً، وسهم من قال: الاحتلاف فيما إذا أوصى إلى كل واحد منهما على منها على مدة. أما إذا أوصى اللهما معاً، فلا يحوز الأحدما أن يعرد بالنصرف إحماعاً، والصحيح: أن الاحتلاف فيهما واحد، وكذلك هذا الإحتلاف في الأبوس ليس الأحدما أن يتصبرف في مسائل الولد إلا بإدن الأحر، إلا في الأشياء استحدومه التي ذكرناها في الوصيدين، إلا أن فيه زيادة عيء، وهو أن الأحد الأبوس أن بروجه مراه إن كان ابناً وإن كان ابناً وإن النا بوجها وفيل اللاحر أن يتطله.

ولو مات أحد الوصيل لا تنتقل ولايته إلى الأخر حتى أنه ليس له أنه بنصرف ما لم ينصب القاضي وصيًا أحر. أو الوصي فلذي مات أوصي إلى الحي، أو إلى وحل أحر.

وعسن أي حنسيمة: أنسه إذا أوصى إلى الحي لا يجوز أه أن ينصره . ما لم يعصب القاضي وصبًا أحرا لأن الميت لم يرص برأي أحدهما، وإنما رضي برأي ثنين.

والسنو أوصلي إلى وجليزية ثم إن أحدهما تصرف في الممال في عبر الأشياء المعدودة، ثم أجازه صاحبه، فإنه يجوز، ولا يختاج إلى محديد العقد، وإذا مات اللوصلي، وأرصلي إلى أحر، فيهو وصلي في تركته رتزكة السبت الأول صادة.

و نسال الشمامعي: لا يكون وصيّاً في تركه العبت الأول: لأنه رضي برأنه لا برأي. غيره.

وقتاد أنه لما استعان به في قلك مع علمه أنه تعتربه أنسية قبل تصيم مقصوده صار واحياً بيوماله الى غيره.

فسلوله: (وَمَنَ أَوْصَلَى لِرَحُلِ بِتُلْتُ مَالِهِ وَلاَحُوْ بِفُلْتُ مَالِهِ وَلَمْ تُجِزَ الْوَوْفَةُ فَالنَّلْتُ تَنْتَهُمَا مُعِلِّقًانِ} أما إذا أحروا استحق كل وأحد سهما الذلت الكمال، فلكون فعد الدائل، ويقى شورته الثلث.

. قسوله: وفإما أوصى لأخدهما بالنّب واللاخو بالسّدَم، ولمّ تجزّ الورّنة فالنُّكُ إيّنهاها أَلْلاَقًا)؛ لأن النك ضاف من حديهما. فيقتسمانه عنى قدر حديهما، فيحتن للاقل منهم والاكتر سهمان.

فسنوله: ولحسبانَ أؤصَلَى لأحباهِمَا بخبيع مَالِهِ وَتِلاَحَرِ بْنَلْتُ مَابِهُ فَلَمْ لَنجزَ الْوَرْلَةُ

636 ختاب الوصايا

فَالسَّفُكُ مُتَسَمَّة عَلَى أَوْلَقَة أَسَلَمْ عِلَمْ أَبِي يُوسُّف وَفَحَمَّة، على طريق العول لصاحب الجميع ثلاثة أرباعه، ولصاحب التلك رسم، وتعريجه: أن تقوَّل: جميع الدان للالة الثلاث، فإذا ضممت إليه التلك العوصى له للاحر كان ذلك أرسة أثلاث لصاحب الحميع ثلاثة، ولصاحب الثلث واحد.

تُولَه: (وَقَالَ أَنُو حَبِقَةَ النُّلُثُ يَنْتُهُمَا نَصْفَانِ يَعَنِي (١٥ لم تجر انور ثا.

روحيسه: أن في قدوصي له بما زاد على الثلث وقعت الزيادة على عبر المشروع عبد عدم الإجازة؛ لأب وصية بحق الغير، فوجب أن لا يضرب بطك الربادة مع العوصي له بما زاد على الخلق بليلي بسبب غبر ثابت في أنه الثلث، وإن شعت قلت: أن الموصي له بما زاد على الخلف: ونكل مر بالثلث: فتساويه الحالة موقوص على الإجازة، فكأنه لم يرص له إلا بالشت: ونكل مر بالثلث: فتساويه فكت السبت بينهما عشفين، وإن أ بارت الورثة فعلى قول أي حيفة تكون القسمة بستهما حلسي طريق الدارعة، فيعطى مداحب الحميع أاني الدال يلا منازعة، واستوب سازعتهما في الثلث الباتي، فيكون يهما همين، فيكون لصاحب الجميع خسمة أسفاس، وتضاحب الحديم بصف ماله.

فديان أجسازات أورئة كان نصف العالم لصاحب المصف، وللأحر الربع، وينفى للورثة الرمع وإن له يحيزون فإنما مجوز الوصية من فتلت، فيكون التلت بينهما على سبعة على قول أبي حبقة للموصى له مانتصف أرسه والمصوصى له بالرمع للاله.

ووحبسه: أن الموصيتي له بالحيف لا يصرب إلا بالثاث؛ لأن الريادة على الثلث ملتساة عندى والموصى له بالربع بضرب بالربع، فكانه أوصى لأحدمنا باللث والأحر بالسويع، فيحبت ع إلى حساب له ثلث وربع، وذلك الله عشر، فئله أربعة، وربعه الالقه مسديك سبعة، فتحعل وصبيحنا على ذلك، وتكون السعة ثلث لمال، والدل كله أحد وعشرون، سبعة به للموصى لهما، وأربعة عشر اللورثة.

وقسال أنسو يوسف وعند بقسم اللك يبهما على ثلاثة للموصى له بالنصف مسهمال وللموصيين لسه بالربع مهم؛ لأن الموصى له بالنصف يطرب بحميع وصبه والمرصيين لسه بالربع يصرب بالربع والربع مثل نصف النصف، فيجعل كن ربع مهماً، فالنصف يكون مهمان.

قسوله: وَوَلاَ يُضَوِّبُ أَبُو حَنِفَةَ لِلْشَرَصَى لَهُ بِمَا وَاذَ عَلَى النَّلْتِ إِلاَّ فِي الْمُخانَاةِ وَالسَّسَعَاتِهَ وَالسَّمَرُاهِمِ الْمُرَسَلَّةِ، يعني تنغى الريادة على الثلث، ويجس كانه أرضى له بالتلف. وصدورة الخاصاة إذا كان له عدال قدة أحدها ألف ومانة وقدة الأسر متمانة وأوسد الأسر فينا فلا حصلت الحادة وأوسدى أن يسباع أحدها بمائة لملان والأحر مانة نقلال احر فينا فلا حصلت الحادة لا معدال الحراقية ولا مرح ذلك لا معدال الحراقية ولا المرح ذلك من الشلت حازه وإلى لم يخرع بأن أم يكن له مال عر هدين العدين، ولم نام أبورقة بال هاياتهما تحدوز بقدر البلت: ويكون اللك على قدر وصيفهما أحدها: يضرب أنه والأحر: بخميسائة على قدا كان هذا قسائر الرصايا على قباس قول أن يحسيها وحسيب أن لا يعبرات الموصى له بالألف بأكثر من حميسائة واحة واحين والتي درهماة لألف عده الموحى له بأكثر من البلت لا يصرب إلا باللك ماله؛ لأن جرمية وهذا للك ماله؛ لأن

وصورة السماية: أن يوسي بعنى عبدي تهدة أحدهما ألف وقيمة الأخر ألدان والا مال به عيرهما إن أحازات شيراته عنها حساء وإن لم يجيزوا فإيما بعنهان من اعلت وللت ما الله السنان يكون بينهما على فدر وسينهما أثلاثاً، فالثلث للذي فيمنه للف وبسعي في الجافل بي، والثلثان فلأحر ويسعى في الداني، وهو أأت وثلاثمانة وللاثواء وثلاثوا، ولنت ولو كسان كستر الوصابا رحب أن يسعى الذي قيمته ألف في حسمانة نصف فيمنه والدي قيمسته المدن في الف وخسمانه للائه أرماع قسته: لأن العدس أن لا تعبرت بما زاد على الدين وهو ألف، فركون رايهما العالية.

وصورة الدراهم المراسة: أن يوصي لأحتما بالف والاحر بالقبي وأنك مانه الف ولم تجر أفورثنا فائلك بنياما اللائاء ويصرب كل وأحد منهما يحميع وصبته.

وصورة أحرى للثلاث المسائل وهورة الخاباة. أن يبع عنداً من رحق بعالة وقيمته تلاهاته: ثم يوصي لاخر غلث ماله، ولمني له مال سوى العند، فإن الوصية من لتلك وهو مالسة تقسم بيهما على فقر وصيتهما: فوضية الأول مائنان: ووضية الذي مائة، فاقتمم التلك وهو مائة على ثلالة لصاحب الدائين للناها ويصاحب الدنة للنها.

وصووه الفراهم المرسلة: وذا أوصى لرجل بمانه ولا عر بماتج، فسات من الانفائة بقسم الثاث وهو خالة بنهما الكاتأ لصاحب اسائين للناها، ولنساحت العالم للنها، ولمعا يضرب في هذه المواصع الثلالة لحميع ولسنما الآل الوصية في عرجها فسعيحة لجواز أن يكسون له مال آخر يجرح هما المفتار من الملت ولا كذلك إذ أوضى لرجل شك ماله و لأخر بنصف ماله، أو يجميع ماله؛ لأن الوصية في غرجها غير صحيحة، يعني أن اللفظ في محسرجه لم يصبح؛ لأن ماله لو كثر، أو سرح له مال أخر تدخيل فيه تلك الوصية، والا يخرج من الثلث.

واو أوصى يجميع ماله لرحل وبنلت ماله الآخر، فإن لم تكن له ووقد او كانت له ورثة، وأحازوا، فإن المال يقسم يتهم على طريق السنازعة على قول أي حيفة، وما زاد على الثلث، فغلال كله للموصى له بالجميع من فير منازعة واستوت منازعهما في الثلث بغسم بنهما على طريق العول وبضرب كل واحد مهما بجميع وصيته فالموصى له بالثلث يصرب يتلاث وهو سهم، والموصى له بالشبيع بصرب له بالجميع في المنافق على أربعة لصاحب الثلث سهم، ولصاحب بحرب في بالجميع ثلاثة، وهذا إنا أحازت الورثة، فإن لم يجبووا حازت الوصية في الثلث، فيكون تلسب فاحدال ينهما، فيقسم عند أي حديثة تصفين؟ لأن الموصى له بأكثر من الثلث لا يضرب إلا بالنلث، وعلى فوله: ما يصرب بجميع وصيته ويقسم يشهمه أرباعاً.

قوله: ووَمَنْ أَوْصَى وَعَلَيْهِ فَهُنْ يُحِيطُ بِمَالِهِ قُمْ فَجُوْ الْوَصِيَّةُ إِلاَّ أَنْ يُهُونَهُ الْمُومَاءُ مِسَنَّ اللَّهُنِيَ؛ لأن الدين مقدم على الرصية؛ لأن الرصية تبرع، والدين واحب، والواحب مقدم على النبرع.

قوله: وَرَمْنَ أَوْصَى بِتَصِيبِ اللَّهِ قَالُوصِيَّةُ بَاطِلَةً﴾؛ لأنها وصبه سال الغير. قوله: وَرَإِنْ أَوْصَى بِمِثْلِ تَصِيبِ اللَّهِ جَانَ؟ لأن مثل الشيء غيره وإن كان يتقدر

قوله: وَفَإِنَّ كَانَ لَهُ النَّانِ فَللْمُوصَى لَهُ النُّلْتُهُ؟؛ لأنا نجعل الموصى له يعثل نصيب ابن كابن اللئاء فيكون ماله مفسوماً على اللائة، فيكون له الثلث من غير إجازة، وان لم يكسس له إلا ابن واحد كان له ثلث المال بغير إجازة، وما زاد على ذلك إن أجازه الابن جار، وإن لم يجزه لم يحز كما لو أوصى له بنصف ماله كال له الثلث من غير إجازة، وما زاد موقوقاً على الإجازة.

و قسال الاحددي: إذا أوصى بنصب ابنه، أو بنصيب ابنه، وله ابن أو ابنة لم تصح الوصسية، قان لم يكن له ابن، ولا ابنة حارث الوصية، بإن أوصى بنثل نصيب ابنه جازا لأن مثل الشيء غيره لا عينه، فيعتبر نصيب الابن، ثم يزاد عليه علله، فيكون له النصف، مسؤن أجازه الابن جاز وإن لم يجزه قله النات وإن كان له ابنان فله النلت ولا يحتاج إلى الإجسازة، وإن أوصسى بنثل نصيب بنته وله بنت واحدة كان له نصف المال؛ لأنه مثل

نصيب البنت، فإن الجازته جاز وإن نم تجره فله التلت، وإن كان له ابنتان كان له التلت، لأن فلينجي ظلي الدل فكل واحدة للت فعنل نصيب (حلامها النلت. ولو أوسى بنصيب البسن فسو كان يعطي نصب الدال إن أحازت الوراة وإن أوصى بعنل نصيب ابن لو كان يعطي للت الدال؛ لأنه أوصى له بمثل نصيب ابن معدوم، فلا بد من أن يغدر مصيب ذلك الابسن بسبح رمثله سهم أيضاً، فقد أوصى له سبهم من ثلاثة خلاف الأولى، فإنه عنظ أوصى بصيب ابن لو كان، ولو يغن مثل مسيب ابن لو كان.

قوله: روَمَنَ أَمْنَىٰ عَبْدًا فِي مَرَضِهِ أَوْ بَاعَ وَخَلَى أَوْ وَهَبَ فَدَلِكَ كُلُهُ جَائِوْ وَهُو مَكَانَ قوله: وحائزة وهو خلط؛ لأن ما نبرع به في مرسه من العنق والهية واهماه حكمه مكان قوله: وحائزة وهو خلط؛ لأن ما نبرع به في مرسه من العنق والهية واهماه حكمه حكسم الوصايا في اعتبار الثلث فيه. فأما أن يكون وصية فلاه لأنه منجز قبل موته غير مصاف، مصاف المتبار كالذي ينجره في محض النبح الله أراد بغوله: وصية الاعتبار من النبث، والشد رب مع اصحاب الوصايا لا حقيقة الرصية؛ لأن البصية يبجاب عند الموت، وهذا منجز، واعتباره من اللك تعلق من الورقة.

فسوله: وقُونَ حَالِي لَمْ أَطْتَقَ فَالْمُخَايَاةُ أَوْلَى عَلَمْ أَبِي خَيِفَةً، هذه إذا ضاق الثلث عميما. أما إذا السنع فيما أمضى كل واحد سيما على جهيه، وزما كانت الحدياة أولى إذا ضال الثلث؛ لأنها حق أدمي، وقد أحرجها عرج المعاوضة، مصارت كالدين الذي يقر به العريش، فإنه مقدم على العنل؛ لأن أحرجه هزام المعاوضة.

قىسونە: ﴿قُولَانَّ أَعْتَقَ كُمُ خَانِي فَهُمَا سُواءُ﴾؛ لائهما تساويا في هذا اعمال؛ لأنه حصل في العستين مستربه التقديم نوفو تله، ولا بلحق العسين، وللسحاباة مزية للمعاوضة؛ ولأنه لا يلحقها العسمة من جهة الموصى، فلما تساويا تحاصاً.

قوله: (وَقَالَ أَنُو يُوسُفَى وَمُحَمَّلُ الْعِنْقُ أَوْلَى فِي الْمَسَأَلَيْنِ)؛ لأن العنل لا يلحقه القسيم والمحاياة قد يلحقها الفسح، فكان العنل أولى.

وصنبورته: مربض اعتق عبداً فينته الله، واهترى عبداً فيمته الله بالفير، فحصل السبائع أسبق عاباة وجبع ماله اللائة الاف، فإن ما مالفتي، ثم بالخاباة نحص عبد أي حيفة، فيكون المبائع خسسائة ويسعى المبد في حسسائة، وحدهما البنق أولى تغدم على الخابساة، أو تأخر ببصرف الثلث، وهو أمم إلى العني فيحق العبد، ولا شيء عليه: وبرد المائع إلى الورثة ألف درهم.

فسال أبسو حسيفة: إذا حامي، ثم أعنق، ثم حامى قسم الثلث بن انجابانين نصدين لتساويهما في الجهة، فما أصاب الحماة الأحرة قسم بيها وبين المتنو تصدين؛ لأن المتن مقدم خليها، وقد بنا أنه إذا تقدم عليها ساواها.

ولسو أعسنتي، ثم حلى، ثم أنسق فعلم التلت بين العلق الأول، والخدامة عملمين هما أصاب العنق قسم ينه وليل العنق طعي لتساويهما في الجلية كما أبو أعتق، ثم أعتق نساويا مي اللك كذلك هذا.

فسال في الهابع: رحل له عندن أحدها يساوي ألفين بالله يأتف والأخر يساوي ألمساً، فأعسمه ولا مال له سواهنا، فالحاباة أولي، والمثل حائر، ويسمى للورثة في جميع فينته، وهذا عند أبي حيمة.

وعسندهما: العنق أولي، والمستنزي باخبار إلى شاء أحدُ الله بالقين، وإلى شاء رده. فسيان قسدم العنق، فالطات يتهما نصمان عبد أي حديمة، ويسمى العند في العنف فيتما والمشتري بالحيار إلى شاء أحد العبد بألف وحسمائة، وإلى شاء تركم، فإن راضي بأحدُم سعى المعنق المورنة في حسمائة، وإن راضي المشتري بالترك عنق اللهد، وإلا المعاية عليه.

قسولة: روام بن أتراضي بستهم من مناه دلة أحمل سهام الورائة إلا أنا يتقص عن السُّلس فَيْتِمُ لَهُ السُّلسُ) وهذه إحدى الروادان عن في حسمه

فعل في الفداية: ولا نزاد طليه، وروي عنه رواية أخرى. أن له أخس سهام الورثة. 21 أن وسنزيه على الساس: فحينته يعطى السدس فقط: فعلى هذه الرواية بحور الشهبان عنس السفس، ولا يجور الزيادة عليه، واعتماعا السرحسي، وأحد بها صاحب فسطومه حيث قال:

وقسال أبو يوسف وعمد: له أحس سهام الورقة إلا أن يزيد على الثلث، فحمد يرد إلى الثلث: لأن الوصية لا مريد لها على الثلث عند عدم الإجازة.

سيامة: روحية والل وأوضى ترجل يسهم من ماله، فعلى الرواية الأوثى عن آي مشيعة: يعطسي الموصيلي له حديل المال؛ لأن أحس سهام يورثة الثمن، وهو تعييب الزوجة، وهو باقص عن السدس، فيتم له السلس، وعلى الرواية الثانية بعطي مثل نصيب السؤوجة، وإن كسان باقدياً عن السدس، فيراد على العريضة سهم يكون تسعة، فيعطي الموقعي له سهما والروحة سهما ويقي للأس سنف، وكنا أيمياً على فوهما؛ لأن أحس مستهامهم لا يسزيد علسي الستائ، وإن تسرك زوجة وأحاً لأب رام أو لأب، فأحس

سهاموم الربع.

فعبداني حنيفة يعطي السميرة لأبه لايحور الريادة عليه

وعلمتني فولهما: يعطي الربع، لأنه أبل من النبيّ، ويراد على الفريسة سهم يكون حسنة، قيعظي المومي به الخدس على فرهما

وفي المسقسون: لذ أو سن يسهم من طاه، مناصر و لا وازت لذ، طه نسم، العال. ويجعل قصف العالم حديثرة ابن واحد.

قوله: روزاناً أوضى مجزّه من مائه فيل تلوولة أغطولة ما شكّها؛ وأم عهول يشاول القلل والكثير عبر أن الجهالة لا تمنح صحة الوصية. والورثة فالمنون ملام الموصي، تولمهم السبان بحلاف السهم؛ لأنه عباره عن فدر معنوه، فلا نقف على سان الورائة، وكذا إنه أوسسى بحلاف السهم؛ لأنه عباره عن مائه، أو ستيء، أو ستيء، أو سعيت، أو يعنن، عال أبي المهوميني ما دام حبّاً، فإن مات، فالبيان إلى ورائدة لأنهم فالموت معامه، ومن قال سسيس مسلى تعلان، أم قائل: في دلك المحلس، أو في عنس "حراله للك مثلي، وإجارت المورثة، فله ثلث مثلي، وإجارت فلان أنساس على لفلان، أم قائل. في دلك المحلس، أو في غيره ساس ملى لفلان، أم قائل. الإضافة المحلس، والمحادد لأن أنساس دكر معرفة، الإنشاط المحلس، والمحادد فإن أنساس دكر معرفة، الإنشاط المحلس والمحدد في اللغد.

قسوله: ﴿ وَمُسِنَ أَوْمَنِي يَوْصَابُهُ مِنْ خَفُولَ اللّهَ لِمَالَى قُدُمْتَ الْفُوانِصُ مَنْهَا سَوَاءً قُدُمُهَا النّمُوطِي أَوْ أَخُرُهَا مِثْلَ الْحَجَّ وَ لَوْكَاهِ وَالْكَفَّارَاتِ}؛ لأن للمريشة لَمَه من الناطة، والطاهـــر منه البداية بما هو الأخير بحسن العلن به أنها كانت الفرائص كذبا منساوية في المُواذِ لذا منها بما قدمه الموضى إذا صاف النت عن صفيا.

واحتلفت طروابة على أبي يوسف في الحج والركاة.

فقال في إحدان الروابلين: بهذأ بالخود دين أحره الموديمية لأم يتدلق بالسان والسال والزكاة بالدار لا عمره ركان احج أولى بالشقديم.

وقسال في السرواء الأعرى: نقام الركاف وهو قول محمدة لأماكل واحد سهما منصوص عليه في العراك، فهما مصاويات في تقرضيه، لا أن الركاة بتعلق مها حق الأدمى، فكانت العربي.

قال مي المناسع: 154 أوسلي أن يتحد نعجاً الهناس بعد موله لندل لحصرون الدمزية الكافة أيام.

قال أبو جمعر الفندواني: يحور ذلك من النلك للذي يطون مقامه عندهم، وللدي

617 حكتاب الوصايا

يحيء من نعيمنا واستنوى فيه العلمي والعصر ولا تحور المنان !! عطول مشادة أن يأشر مناد

وقسط معتبهم الوصية باطلاء ورد الوصي لراس بشيء بقرأ على فيزه، طوصة باطلاء وكنه أوه لوجين أن عبرات عن لداء فاما أو القداء فراه وزن أو بين بأن معتبل بعد مداه الى مواسع كلا بها باطان وإن هذا العبارات الواركة باسي ما أمن في حب

ولو فيل العربيس أوس مشهري، تشال، الثقالة عالي والوابرة علم العدة (( أخرجه على ) أقد الرائب الهافل بحد الراح ثلث والام ورهد قد التي العقولة ( ) إن قابل العددة ( الله و هدا) فالوصية العائرة، ومصرف الطعراب، وإن قائل عربية: إذا منه، حالت الرائبة من العيل العالى في عملت، فهو الله عمل من الثقال،

قوله: ووقد للنس تواجب قُدَّم فقه فا قائمة القُنوصي، بعن طوافن، لأن متساوية. والإنسان بقدم الأهب تاكن ما قادم أني .

قوله: ووقل أوضى لحجة الإسلام العلوا علة واقاه من لله ياحجُ واقلام، أن الواجع الديم المح من الدار وإدا قال إبراكاً أبها الألد لا يحل الذيا اللج عالمياً الاحداث علم المنظرة الإحداث المعالم المنظرة الإحداث المعالم المنظرة الإحداث المعالم المنظرة الإحداث المنظرة الإحداث المنظرة الإحداث المنظرة الإحداث المنظرة ا

السبولة الوقسانا لله تلكي الرصلة اللفلة الحكو المله من حلت للعرود والما لعمر الد السوالي الصدائبية الرسية الوجال تاب ما ما أماني والسمان بها مرافق و

فسنوله الرومل حواج مِن بنده حاجا فساف فِي الطريق والرصي الا يُحجّ طلّه طُخ طسالة فسنول تلده منذ التي حليقة. وقال أنو ليوشف والمحلط يحجّ علّة من حجّساً فالسام وعلى هذا المنتاف إدامات الحاج على عبره في النفرانية:

فعلمها: يحج عنه بطائق من حدث مات.

و فيد الم الحيفية يضم ما نقل في بده في مان بموصل ، ويواجه للله منجح بداسه من راطه ولا السنان على الاول فيما لمنز إلى رفت المرت

فسنوالله: روالا يضبخ أوضيه الطالبي)؛ وأنها دراي، ودعان دين من أدل الدراج اللا ترى أنه لا يسلم هذا فر اخال سنجا ، مال الصافة أعمر ان دنيوب من الديسم بالشق أن المسابق أن يهدد جديم مرام في حال صحة، ولا يجوز أن يوديني بالشر من الذات، فإذا الد فجسنز هسته لم تحز وصبته، وقما لو أوصى، ثم مات عد الإفراك لا تصح وصبته لعدم الأهلسة وقست اسباطرته وكما إذ قال إذا أدركت، فلك عالي لعلان وصبة لم نصح لقصور أهليته، فلا بطكم تنجيراً وتعليقاً كمة في الطلاق والعناق محلاف العدد والمكانب

ذاذا أصافا الوصية إلى ما يعد العنل تحيث نصح؛ لأن أطبلهما مستنمة، والعالم حل العولي، فتصح إضافتهما إلى حال سفوظه.

قوله: وزلا تصلحُ وَصِيَّةُ الْمُكَاتِبُ وَإِنْ تُوكَ وَقَاءُ}. لأن مان لا يقبل التبرع. وقبل: على قول أبي سبغة لا جسح.

وعناهما: يتبع

قسوله: وفريجُووَ للْمُوحِي الرُّجُوعُ عَنَّ الُوحِيَّة)؛ لأيّه نوع تنوع له شهد فجاز له السرحوع فيها كالحيد، فانو: إلا تبعد وقع لازما كاعماده المتحرة والتبرع والتدبير وقطة المقبوضة لذي رجع عمرم معا فإنه لا يصح الرجوع فيها. كذا في السامح.

قسوله: وسياد حكوم بالرّشوع أو قحل ما يقلل على الرّشوع كاله واشوعاً) اما المدروج: واليفول: أبطلت وصيلي أو معيد الدي أوصلت به لدلان مهو نقلال، فهو رجوع؛ لأن العط بدل على قطع الشركة إد لو أرادها لما يعطها بحلاف ما لو أوصل سه لرسل ثم أوصلي به لأحر، قوم بكول بسهما؛ لأن انحل بحسل الشركة والمنط صاغ ها، وأما القعل الشركة والمنط صاغ ها، وأما القعل الشركة والمنط صاغ ها، وأما القعل المدي يدل على الرحوع كما إدا أوسى بنويد، تم نصمه و حاطه، أو بعزل فلسجه، أو بالرق في قيمه أو بدلة فابعها، أو المنف ثم باشها، أو أغذها، أو كانها، أو دسرها، فيسانا كلسه بكول و بوعاً وإنطالاً للوصية و تسلل النوس، أسوسي مه لا يكول وجوعاً

قوله: ورهن فيخذ الوصيّة في بكّن راجونجا، مدا عند محمد. وبخوب رحوماً عند اس يوسف.

قسولة: ووفق أوضى تعيرانه فَهُوَ اللّهَاصَفُونَ عَلَدَ لِي حَيِفَة وفال الوالولف وعمد: هم اللّه صفولا وعيرهم من يسكن محله الدولتي وتحدمهم المنحاد واحد وصاحه واحسدة؛ لأن هسولاء للسول حراث قال عليه السفاح الولا صلاء حار المسحد للا في السبحدين الله وهدوه لكل من منو النات

ا ولأي حسيقة أك الحسار من الخاورة وعن العلاسفة، ولها، بنسخق الشفعة نهذا

إلى أحسر حمد الحاكم البرسانوري / فسندرك على الصحيحار في من كتاب الإمامة و العلاة الحماعة إداب التأمين.

الجوار .

وصورة البسالة أن يقول: أوصيت ينقت مالي لجيراني، فعند أي حيفة: هو الجيرانة السلاصقين لفاره، ويستوي فيه الساكن والمائك كان مسلماً، أو دباً راجلاً كانه أو المرأة صسماً كان، أو دباً والعمل عند أي حتمة، وعناهما: لمن للممالك والمفيرين وأمهات الأولاد من ذلك شيءا الأن الرصية للم وصية للمولى، الأنه المستحق للمناك، وهسو ليس مجاز للموسى، وأما فمكان، فيستحق ذلك بالإحداع؛ والأمه هو المستحق لذلك دون مولاد.

قوله: ووقن اوصلى الأصليارة فالمؤصية لكل ذي راحم مُحَرَّم مِنْ شَرَاتِهِ ويدخل في ذات المست على من شَرَاتِه ويدخل في ذلسك أيصت على دوست ومن زوجة الابن ولا رحم عرم منه المؤلاء كام أصهارها ولا يدخل في ذلك المروحة ولا زوجة الابن ولا زوجة الأب ولا رجم عرم منه الأن الأصهار يختصون بأهلما دوبها. ولو مات الموصي والمراه في يكاحم أو في عدته من طلاق رحمي، دالصهر يستحق الوصية، وإن كاست في عدة من طلاق بائن لا يستحقها، لأن نقاء الصهرية بقاء الكاح، وهو شرط وقت الموت.

الموله: وَزَانَ أَوْصَى لأَخْتَانَهُ فَالْخَشَ زَارَجُ كُلُ فَاتَ رَحِهِ مُخَرَّمِ مِنْهُ} وكذ عارم الأزراج؛ لأن الحنن اسم لروح البت وزرح الأعت وزرح كل مات رحم محرم منه، وس كان ذا رحم عرم صهم؛ لأن الحكل يسمى حنناً وأم الزرج وجدته وغيرهما فيه مواء.

قال مي الهداية: قبل: هنا في عرقهم. أما عرف فلا يساول الأزواج المحارم، ومسوي في طلك الحر والعدد والأقرب والأبعد؛ لأن اللفط بساول فكل، ويستوي فيه التني والفقير والدكر والأش كالمهم فيه سواء لا بعصل أسلاهم على الأحر من عبر تعصيل من للموضي.

قسبوله: زوَهَنَ أَرْضَى لأَقَارِمِهِ فَالْوَصِيَّةَ لِلأَقْرَبِ فَالأَقْرَبِ مِنْ كُلْ ذِي رَحِمِ مُحْرَمٍ منّهُ) وصورته: أن يقول: ثلث ملي لذوي قراشي، وإسا اعتبر الرحم الحرم؛ لأن المقصوء بهذه الوصية الصلة، فاحتصت بالرحم الحرم كالفقة وليجاب العنق.

قوله: (وَلا يُدَخَلُ فِيهِمُ الْوَالِدَانِ وَالْوَلَدَى؛ لأن العرامة اسم لما يفرب من الإنساد عيره والأيوان أصل الفراية والوقد بقرت بنفسه، فلا يشار لهم الاسم، وقحه قافوا: من سمى والعم قربياً كان دلك عفوهاً منه؛ ولأن الله تعالى عطف الأقربين على الوائدين، والمسعطوف غير المعطوف عليه.

قوله: ﴿وَتَكُونُ لِلاَئْنَيْنِ فَصَاعِمًا ﴾؛ لأنه ذكر ذلك للفط الجمع، وأقل الجمع في

ظمواريت اثنان بدليل قوله تعالى: ﴿ قَانَ كَانَ لَهُ: رَحْوَةً فَلِأَتِهِ ٱلسُّدُسُ ۗ ﴾ <sup>(1)</sup>. والعراد به: اثنان فما فوقيما، وهذا كله قول أي حنيفه.

ووجيسة: أن الوصيبة أحسّم فبيرات، وفي العيرات يعتبر الأقرب فالأقرب، وقد فاقوا: إذا أوصى لذي ترايته ولم يغل لذوي، فهو على الواحدًا لأن هذا اسم لفواحد.

ضعاصله: أن أبا حيفة الشرط فذه المسائة القرابة، وعدم الورانة، وأن لا يكون فسيهم أولاد والجمعية واقرمية والاقرب، فالأقرب ووافقه صاحباء في الثلاثة الأولى، وحالفاه في الثلاثة الأهيرة، فلم يشترطاها وهي الجمعية والحرمية والاترب فالاقرب.

، قوله: وَقَوْدَا أَرْضَى مِقَلِكَ وَلَهُ خَمَانِ وَخَالاَنِ فَالْوَصِيَّةُ لِفَكِيمِ عِنْدَ أَبِي خَبِيقَةً، قما يبها أن من أصله عشار الأقرب فالأقرب والعمان أفرب من الخالين.

قسولة: (وَإِنْ كَانَ لَهُ عَمْ وَخَالَاتَ فَلَقُمْ النَّعَلَقَةُ وَلَنْخَالَيْنِ النَّصْفَ)؛ لأن البعيد عسند، لا يساوي القريب، فكان العم الغرد ويستحق نصف الوصية؛ لأن السوصى جعل الموصية بالسبح واقلب اثنان، فلا يستحل الدم أكثر من نصفها، وبقي النصف الخاني لا مستحق له أفرب من الخالين، مكان قسا ولم يكن له إلا عم واحد، وليس له من ذوي فلسرحم الهرم غيره كان له نسف الوصية؛ لأنه لا يستحق أكثر من النصف لما يناه وما ينسي لا مستحق له، فتبطل فيه الوصية فيرد على الورثة بمثلاف ما إذا أوصى لمدي فرابته بحيث يكون اللم كل الوصية؛ لأنه للمرد، فيحرزها كلها إذ هو الأقرب؛ ولو تراث عنسا وحمة وحالاً وحالة، فالوصية للعم والعمة بينهما بالسوية لاستواء قرابتهما، وهي عسما وحمة المؤون وانقمة وإن ثم تكن وارثة، فهي مستحقة للوصية كما لو كان الملقوب رابقة أو ذياً.

قوله: (وَقَالُ أَبُو لِمُوسَفَ وَمُخَمِّدُ: الْوَصِيَّةُ لِكُلِّ مِنْ يُسَبِّبُ إِلَى أَقَصَى أَبِ فَهُ فِي الإسسالامِ، ويسسموي فيه الأنرب والأبعد والراحدُ والجمع والمسلم والذمي، ويدخل في الموصدية كل فريت ينسب اليه من قبل الأب أو الأم. وتكون الموصية الجميع فراجه حمية المسرجال والنسساء إلى المصدى أب له في الإسلام في الطرفين جمعةً يشتركون في الثلث، والأفراب منهم والأبعد والمذكر والأشى فيه سواه.

بيامه: إذا أوصى رجل من بني العباس الأقارية دحلٌ في الوصية كل من ينسب الى العباس وكذلك الطوي إذا أوصى لافارية دعل في الوصية كل من ينسب إلى علي كرم الله

<sup>(1)</sup> مورة الساء: 11.

وجهه القرب. والنجد في ذلك سواء، ثم على أسلهما بدا أوصى الأقاربة، وله عمان وجهه القرب، والنجد في ذلك سواء، ثم على أسلهما بدا أوصى الأقرب، وإن وإن وخالان الشرك فيه العمان والحالان. فتكون بهمه أرباءاً؛ لأبهما لا يعتران الأقرب، وإن عن يبهم أثلاثاً. وأو كان له عم واحد لا يستحق إلا الصف حد أي حيفة، وعدما: يستحل حيم الوجه على العلهما؛ لأن الواحد بدنحل الجميع، وأو أوصى لأهل ألالك بهو على زوجته عبد أي حيفة؛ لأن اسم الأهل حقيقة في الروحة، قال الله تعالى: وأوشائ بأشار نها، ورب فوهما العلم الالان بله. كما أي تروح.

وقال أبو يوسف ومحمد. اسم الأهل يساول كل من يعوفه، وتضمهم نعفته اعتباراً للعرف، وهو مؤيد بعوله تعالى: ﴿ وَأَنْهِنَ بِالْمُبِيْثُمُ أَجْمُعِينَ ﴾ الله

قالى تحدد في الريادات: انقياس في هذا أن طوحية الروسة حاصة، لكنا استحسا أن يكون بفسيع من يعوله من يجمعهم مسئوله من الأحرار والره حة واليد، في حجره والولد إذا كسان يعوله. فأما إذا كان كبيراً قد اعترال، أو كانت اننا قد نزوجت، فلسا من أهله، ولا يدخل في دلك معاليك، ولا ورات المسوسي، ولا يدخل الموصى لأهمه في شيء من الرسية؛ لأنه أوصى لمن أصبع، إليه، والمساف غير المصاف إليه، فلا يدخل في الوصية، كمن أوصى لولد فلان لا يدخل فلان في الوصية.

الله عسد: العطبه السيف يجعبه وحليته، وكذًّا قال رقر: منتي أن له حمته وحمالته،

<sup>(</sup>ز) سررة لقصص: 29.

<sup>(2)</sup> سورة يوسف: 93.

وإنها أوضى له بسرح، فله السرح وتواهم من الله، والردادة، وكنه إدا أوضى به مصححه، فله القلاف عند زفر.

وقيبال السو يوسيف. اي السبيف له النص بود الممر، وفي الدرج اه الدائنة وطبير كبال حول الدرج الا الدائنة وطبير كبال حول الله والديرة أو الدائنة على طبير العبر، ولي التصحيف له المصلحف وبالدراء الدرج الدراء الإسلامية للس الوطبي المسلم الدراء الإسلام الدرج الإسلام الدرج المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة الدراء الإسامة المسلمة وإن أو صلى له سوالد علم المسلمة والمسلمة وإن أو صلى له سوالد علم المسلمة والمسلمة وإن أو صلى له سوالد علم المسلمة والمسلمة والمسلمة وإلى المسلمة المس

وقال زمراً له ذلك؛ لأنه من توابع العبران، لأن الممتعة ٢ كمل ١٤ الخمسع. وأنو يوسع يقول على متعملة، علا تدمل إلا بالسبية

قال عمده ولمر قومسی به محمقة في حوائق، الله ، فقطه دون الجوائق، ولا أرضى له الهوميسية تنسب، منه القوصرة والدراع لأن الفرصية تلامل في بهم المعراعي المعادد مخلاف الخوائسية، ولأن ألوميسي له يعيس في رق. أو سنحن في خراف الرابر... في إماء لم تعامل الإجاز وإنبا به المصلل وحدة والسمن وحدة، كذا في الكراجي.

قوله: ووَهَنَ الرَّضِي وَلِلْكَ ثِنْهِ فَلِمُكُنَ لَقُناهَا وَشَي لَلْقَهُ وَهِيَ بَخُرُخَ مِنْ لَقُتُ مَا لِق لِقَسِينَ مِنْ فَالِهُ لَوْ يَمِنْتُحَقَّ إِلَّا لَكُتُ مَا يَقِي مِنْ النَّبِابِ هِمَا إِذَا كَانِ النَّبَابِ عَيْلُهُمْ أَمَا إِذَا كُانِتُ مِن حَبِي وَاحْدَ، لَنِي يَسْسِرِكُ الْمَيَامِبِ الأَدِ الرَّالِ الذَا كَانِ ا لا يقسسم بعشها هي بعض، فاطاقي شها لا يحوز أن ستحقه الموضى له بالفسمة، فتم يكن الودرية وتعلقه الرَّانِي فَلا يحوز أن مسحن العوضى له أكثر من لَكُه.

قسبوله: ووامل أؤصى لزخل بأنف دؤهم وله مانَ عَيْنَ ودَيْنَ فَانَ خَرَاحَتُ الأَلْفَ مِنْ لَكُتِ الْفَيْنِ دُفِعْتَ إلى الْمُوطَّقِ لَهُ وَإِنَّ لَمْ أَخَرَحُ دَفَّغَ إِلَّهَ لَمُنَّ الْغَيْنِ وكُفْنَا خَرَجَ شَسَيْهُ مُسِلَّ الدَّيْنِ أَخَدَ لَفَقَ حَتَى يُسَلَّوْنِي الأَلْفَءَ إِذَا المُوسَى لَهُ عَرِيكَ الورثَة، وي محصيته ماليون محمل في حق الورثة، لأن العين مضالاً على العين،

قسموله: ووتيخور الرصية للحقل وبالتخفل إذا وضع لأقل مِن سنة أطهر مِن يَوْم الوصيية، ولا يحاج إلى القبول. أما الوصية له: فلان الوصية السخلاف من و فقد لأنه مجعلت الحلمة في يعص ماله والحين يصلح حلية، في الارت، فكد أي الوصية، لأنها أحمه إلا أنهما الرئد بالرد لها فيها من معنى التبشك بخلاف أفقة، فرنها لا تصبح له، لأنها مطيك عسلس، وقيست باستخلاف ولا ولاية لأحد علمه لمدكة شيئاً. وأما الوصية أنهن خالاة 648 مكتاب الوصايا

أيتمسية إذا علم وحوده وقت الوصية؛ لأن بات الوصية وامنع لحاجة العبت وضعود. ولهلة قصع في غير الموجود كالشرة؛ فالآن تصح في الموجود أولى. وصورة المسألة: (13 أوصى المبرحل بما في بطن حاريته ولم يكن ذلك من المويى، أو بما في مطن دائته، فهو جائز إذا علم وجوده في الطل، ومعرفة وجوده أنها إذا وقلاله لأفل من سنة أشهر من وقت موت المموضى.

وذكر الطحاوي: أنه يحر الدة من وقت الرصية، وحو المسكور في الكتاب، وإن ولدته لسنة أشهر فعياعداً بعد دلك، «الوطنية باطلة حواز أن بكون الولد حدث يعدها» إلا إذا كاسبت الحارسة في العدم حسك الأحل لبوت النسب حبر إلى منتبن، وكذلك في حسوار الوصية بعدر إلى سنين، وإذا لم تكن في العدة يعير الأقل من سنة النبر في الجارية والداية سواء، وإن أوضى بالجارية قرجن، وما في بطنية الأحر حار إلا إذا ولدت الأكثر من سنة اشهر، أو لسنة اشهر حبتة نكون الجارية وولده السوصي به بالحرية.

قوله: (وإذا أوضل بجارية إلا خطّه صخت الوصية والاستشاء) أي اوسى به واستنبى ما مى عليها، فإنه بجورة ألا أفسله فيحد المبرات فقد حمل الجارية وصية وما في يطنها ميراتاً، والميرات بجري فيما في البطل ولأن اسم الحارية لا يشغول الحمل لعطاء لكمه يستحن الإطلاق بنعاً، فإذا أمرد الأم بالوسية صح إفراده، ولأنه بسح إفراد الحمل بالوصية، فجار استشاده منه، وهاما هو الأصل أن ما بصح افراده بالمقد صح استشاؤه منه، وصبا لا فيبان ولم أوصى برقيم الحارية لإنسان، وما أن نظمها الأخر، فعات تشوصى له بالولد المقل الملك إلى ورثه، فإن أوصى برقيمها لإنسان ومعدمتها وعشها الأخر، فعات الموصى له بالولد المقال الملك إلى ماحب الرقية دون ورثة الدوسي.

قوله: وزمَنْ أوْصَلَى لِرَحْلِ بِحَارِيَةِ لَوَلَدَتُ وَلَذَا يَكُذَ مَوْتَ لَمُلُوصَى قَتَلَ أَنَّ لَقَبُلُ الْمُوصِلَى لَهُ تُمَّ فَسَ وَهُمَّا يَخَرَّحَانَ مِنْ التَّلْثُ فَلِقَا لِلْمُوصَى فَلَى: الله وحلت لِي الوصِلِيةِ أُولِسَلِهُ. والولد لِمعاً حِينَ كَانَ مَصَلاً لِها، وَذَا ولدَت قبل القَسِمة والتركة قبل الفيسمة مِفاة على ملك اللبت حتى يقضي ما ديوله دخل لي الوصية، فيكونان ليموضى له.

وقسومة وقبل أن يقبل الموضى لهج: لم يذكر هذا الشرط في المداية، وصوبه قبل العميمة.

وقسوله: «بوقدت بعد موت الموصي»: إننا قيد به: لأنه لا يستجل ما ولقات قبل موت الموصى، ذكر في الكرخي. قوله: ووَإِنْ لَهُ يُخَرِّحُا مِنْ النَّقُتُ طَنُوبَ بِالنَّلَتُ وَأَخَذَ مَا يَخَطُهُ مِلْهُمَا جَمِعًامِهُ لأن الوصيمية تديماوهما حيماً، ولهذا استحقيقه الدوصي به رنا حرحا من النلث. وذا لم يخرجا حمعاً من الثلث صرب ميهما بالحصة، وهذا عبد ابن حيمة.

قسوله: رؤقانَ أثو أبرطف والمختلة بالخدّ فألك مِنَّ الأَمْ فَإِنَّ لَصَلَّلَ شَيَّةَ أَخَذُهُ مِنْ الْوَالَّذِي: لأن الوصية تعلقت بعين الأم، والولد الدخلُ معها على عبران فشع، فإذا لم يخراجا من اللك تعييد الوصية في الأم، فإن مشل من انتشاء على، ذلك دندًا، من الولد.

وفي افتايسة: الخلاف على عكس هذاه فجعل فوهما بول أي حيفة، وقول أي حلفة فدلهما

وصيورة المسألة: رجل له مسانة درهم والله نساوى تشانه درهم، ولا مثل له عبر ذلك، فارديني بالأمة قرحل، ثم مات فويدت ولداً بساري للسائة درهم قبل القسمة، استوضى له الأم وقت الوقد عبد أي سيفة، وما يقي للورثة، وهذا بتأتي على ما ذكر في الهناية، وهو شد ما في القدوري، وجمعها: له لكا كل واحد سيما وما يقي للورثة.

وجب قبول أي حيمة; أن الوصية قد صحت في الأم. وهي تجرح من النسف، ثلاً يجوز أن تنسيح الوصية في شيء منها بعد صحتها، وأثان الأم أصل والوال فيع، وقدع لا يسؤاجم الأصل. قلو نفذنا الوصية فيهما حيماً تتقيل الوصية في بعض الأصل، وقالك لا يجيمون، وقدب أن السوال، قد دخل في الوصية فيعاً في حالة الانسال، فلا يجرح عمها بالانقطيمية، هذا ولذت تعدما، فيه للماضي بعد لأنه بعاء هائض ملكة فهو للماضي بعد لأنه بعاء هائض ملكة فهو للماضي بعد الانسبة.

قسوله: وَوَتَجُوؤُ الْمُوصِيَّةُ يَجِلُمُهُ عَنْدِهِ وَمُلكَّنِي دَارِهِ سَبَيْنَ مَعْلُوهَةً وَيَخُوزُ بِلَكُ البَسْلال: لأن المستامع بصح مُنْبكها في حال الحباة بنال ويغير النال. فكما بعد الموت. ويجوز مؤضاً ومؤيداً ومقة العبد في الموضعين على الموضى له بالحداث.

قولمه: وَفَإِنَّ خَوْخَتَ وَقَيْلًا الْقَبَّدِ مِنْ النَّمَٰثُ إِسْلَمْ فَتُلَدِ لِيَحْدَمُهُمُ: لأن حق السوصى له في التلت، ولا يزاحمه فيه الورثة.

قوله: (وَوَنَ كَانَ لاَ مِالَ لَهُ عَيْرَةَ خَلَةِ الْوَرَقَةَ يُونَيْنِ وَالْسُوصَلَى لَهُ يُونَّمَا}: لأن حقه في السقيق وحقيم في الثلثين، وهذا إذا تم يحر الورثة؛ لأن العبد لا يمكن فيسمته الحراء، لأنه لا يتحرا ريسكن السقاء حدمته على السهاءاة يحلاف الوصيه بسبكني العبو إذا كانت لا تحسره من الثلث حيث الفسم عين الدار أثلاثًا للاتتماع؛ لأنه يسكن القيسمة بالأحراء، وهو المدل للتسوية بسهما رماناً وذاتًا، وفي السهاياة تقدم الحدمد رماناً، ثم العبد الموضى محمعه ليس للورانة أن يبعوه إلا إذا أحار هموضى له بالخدمة، فإذا أحار لم ينقل حقه إلى العوص.

قوله: وَفَإِنْ مَاتَ الْمُوصَى لَهُ عَادُ إِلَى الْوَزْنَةِ؛ لِأَنَّ السُوسِي الوحب الحن للسوسي كسه ليستوالي الصابح على حكم ملكه، فلو انتقل إلى وارث السوصي له استحقها ابنداء من ملك السوسي من غير رضاء، وذلك لا يجوز.

قوله: (وَإِنَّ مَاتَ الْقُوصَى لَهُ فِي حَيَّة الْفُوصِي بَطَلْتُ الْوَصِيَةُ)؛ لأن المحاجا تدلن بالموت، ولأن شرط صحة الوحية الفول.

ومسن شرط القبول: أن يكون بعد موت الموضي، فإذا مات السوطني به قبل ذلك عام هذا.

قوله: (وَإِذَا الوَّضِي الوَّلَدُ فَكَانَ فَالُوَصِيَّةُ بِيَتُهُمْ لِلْفَكُو وَالْأَنْمَى فَيْهِ مَنُواتُهَ)؛ إلان اسم الوقد ينتظم فلكل المتطاب واحداً، فإل لم يكن لهلان ولد من صله دخل في خوصية ولذ الاس الدكور دون الإباث عبد لمي حيفة، وعليهما: يدخل الإباث، وتكون الوجية فلما حيماً كما في ولد الصلب، فلا يدخل أو لاه الباث في قلك في المشهور، وبال أو مين لني ملان. فعن أبي حتيفة؛ روابقان: في روابة: بدختون مع الدكور، ويكونون سواء وهو الإباث لا تتاول المسلم في حال احتماعهم، قال الله تعالى: و أرسى فرطناه الآن اسم البنين بشاول المسلم في حال احتماعهم، قال الله تعالى: و أرسى مرافات لم يكن في شيء بلا علاف، وأنه إذا قال: لمي فلان ولم يكن له إلا يات مغرفات لم يكن في شيء بلا علاف، و أبين مغرفات لم يكن في شيء بلا علاف، الأن حقيقة الاسم للذكور، ولو أوسى بنك ماله مغرفات أو يكن في نلات ولمعنية، ولمساكن، طبي ثلاثة أسهم من خسة عشما،

وقسال محمد: يقسم اللك على سعة لهل للائه ولكل قربق سيسان؛ لأن الفعراء والسسساكين حسنان والمدكور لفظ الجمع، وأدناه في الغيرات الناد فما بياء فيما تقدم، فكان من كل فريق الناد.

و فحمسة: أن الجمسع المذكور بالألد، واللام براد به الحنس، بيتناول الأدى كما إذا فائن: لا كتورج السناء، فإذ: كان كمالك اعتبر من كل فريق واحد أوين أوصى علته لملان وفعساكين فنصفه الملان ونصفه للعساكين عدمة.

وقسيال محمسه: ثلثه لعلان وللناء للمساكين، ولو أو من للمساكين، ماء صرفه إلى

<sup>(</sup>ا) سورة بين: 60.

كتاب الوصايا

مسيسكين واحد عندهما، وعندور لا يصرف إلا إلى الساكين على ما بياء وإن أوضى بثلثه للبائس والفقير والمساكين.

قسال أو حنيفه ومحمد: يعمل الثلث على ثلاثة أجراء للبائس، وهو فلرمن إدا كان محسباحاً جراء، وجراء للممكن، وهو الذي يطوف على الأنوات، ، جراء للفقير الذي لا يطوف على الأيواب، ولا يسال.

وقال أنو بوسف: بحقل على جرأن أغفير والمسكين واحد والنائس واحد ومن أرسى لم حرائي اغفير المسكين واحد ومن أرسى لم حرائي المائة درهم؛ ثم قال لاحر، أشركتك معهد، فلم للت كل مائسة بحسلاف مسة إذا أوصى لرجل بأربع مائة والاحر بمائين، ثم قبل الاحر، أشركتك معهدا؛ لأنه الا يمكن بخفيق المساواة على للموت المائين، فحملتاه على مساواة كل واحد شفيف نصيف عملاً بالنقط فناء الامكان.

فوقد (وفن أوضى فورقة قالان فالوصية بنهم لنداكم مثل حظ الأنفين)؛ لابه لما نسب على لعظ الرئة علم أن فصده التعصيل كما في السرات، وبن أوصى لعقب بلان، فالعمد عدارة عمل وحد من أنولد بعد موت الإسمال. فأما في حال حياته، فيبسوا بعقب له وعقب ولده من الدكور والإمات، فإن لم يكن له وقد فولد ولده الدكور والإمات، فإن لم يكن له وقد فولد ولده الدكور والإمات ابشأ، ولا يسدحل فسيهم ولد الإمات؛ لأن أولاد مانه ليسها بعقب له، ولها هم عقب الأبانهم ويقدم ولد العنب على ولد الولد، لأن الأسم بتناول الأعلى ألا نرى أن ولد الولد عقب لأبانهم والهذا إلى أن الدائم بناول الأعلى ألا نرى أن ولد الولد عقب

قُولُه: (وَمَنَ أَوْصَلَى لِمُرَيِّدُ وَعَشَرُو بِنَلْتُ مَالِهِ فَإِذَا عَشَرُو مَيْتَ فَالنَّلُثُ كُنَّهُ لِمُرَيْدٍ)، لأن شعبت ليس بأهن قلوصية، فلا براحم الحي الدو: هو من أهليها، فصار كما إذا أوضَى لريد وحدار وهذا كله في ظاهر الرواية.

وعن أبي يوسعت أله قال: إذا كان يعلم سواء، فهو كذلك وإن كان لا يعلم سواء، طلحي عصف التلك؛ لأنه لم يرص لمحي إلا ينصف الثلث و يضعه لورانه السند. ولو كان حين وقت الوصية، ثم مات أحدهما قبل موت الموصي يطلت في حسنه، وانتفل دبك إلى ورئسة الموصسي، وظلحي نصف الثلث وإن مات أحدهما عد موت الموصي كان بصيه موروثا عنه.

قسوله. وقسيان قسال تُلُثُ مالي إنَّن وَلَنْهُ وَهَمْرُو وَوَلِنَا مَيْتَ كَانَا لَعَمْرُو عَنْقَاً السَّنْسُ)؛ لأن كلمة «مِنْ» كلمة نقسم واعتراك، فقد أوضى لكن واحد سهما بصف هنت بخلاف ما نفدم الاترى أن من قان لك مالي فقلان وسكت كان له كل الثلث. وقو قال: ثلث مثلي مين قالان وممكت لم يستحق الثلث.

قسال في الينابسيع: إذا أوصسى بعده سالم لزيد، ثم أوصى به فعمرو، فهو بينهما نصفان، فإن مات أخفعنا في حياة السوطى، فيو لليافي منهما.

ولاد قال: أوصيت بتلت مثلي لعمرار والريد إن كان نغيراً نظرت إن كان زيد ولت العوث مقيراً، فالتلث بينهما وإن ثم يكن لغيراً، ومات قبل دلك يطلت حصت، وانتقل إلى ورثة الموضي ولعمرو نصف الثك.

فسوله: ووَإِنَّ أَوْصَلَى بِطُلْتُ مَالِهِ وَلاَ مَالَ لَهُ ثُمُّ اكْتَسَبُ مَالًا اسْتَحَقَّ الْمُوصَلَى لَهُ الْكُسِتُ مَا يُطْلِكُهُ عَنْدُ الْمُنُوتَةِيَّ إِلَّانَ الوصية عقد استحلاف مصاف إلى ما بعد المومت، ويثبت حكمه بعد الموت، فيشترط وحود العالى عند الموت لا قبله، وكذه لو كان له مالى وهلك، ثم اكتسب مالاً لما ينا.

استسائل: إن أوصى بوهبايا وكانت زائدة على اللت وأردت تسنة الللت بيهها فالرحه فيه أن تحميع الوصايا كليا، ثم تنظر إليها وإلى الللت والى نفصانه من الوصايا، فإن كليات النقصان مثل وصية تصفيا، وإن كان النقصان مثل للت الوصايا فقصت من كل وصية تصفيا، وإن كان النقصان مثل للت الوصايا فقصت من كل وصية للنها، وعلى هذا القياس يكون العمل مثاله إذا بلغت الوصايا الله درهم الأحدهم مائة والاعر عائنان والاعر فلاعائة ولاعر فراعمة والمت ماله خسسالة، فالقصان من خسسالة في مبلغ الوصايا مثل بصف الوصايا خسماته، فينقص صبن كسيل وحسية تصفيا فلصاحب المائة خسوان، ولصاحب العائين مائة، ولصاحب اللائمائة مائة وقلمة على هذا فقين.

وإذا أوصيسي ليبرجل بصيبف مائه والآخر بريع ماله والثائب شلث ماله، فعبد أي حسيفة: السئلت بسهم على أحد عشر سهماً لصاحب النلث أرسة، ولصاحب النصف أرسفة الأنه لا يضرب بما زاد على لمثلث إلا بالثلث، ولصاحب الربع للائف، فإدا كان ثلث المبال أحد عشر كان يبهم ثلاث وللائين.

ووسهه: أن تخرج التلث والرمع النا عشر، فالسوهني له يطلصف: كأمه لم يوص له إلا بالسفلت؛ لأنه لا يضرب إلا بالثلث، فتعطيه للث التي عشر، وهو أربعة وللناتي أرجة وللموضى له يالربع للالة، فذلك أحد عشر.

وقال أبو يوسف ومحمد: يقسم الثلث على ثلاثة عشر فصاحب النصف سنة؛ لأنه عستمهما يضرف بجميع وصيته وهي النصف وذلك سنة من التي عشر، ولصاحب الثلث أربعسة، ولصاحب الربع ثلاثة، فقلك ثلاثة عشرة، فيكون العال كله تسعة وثلاثين. ولك أوضى لرحل بجميع ماله و لأخر بثلث ماله ولم شيخ الورثة، فالتلك بينهما بصفان عند أبي. حيفة على أصد. وإن أجازوا لا نص فيه عند أبي حيفة.

واختلفوا في قياس فوله؟

قفسال أيسو يوصف: هو ينهما أسداس خسة أسداس لصاحب الجميع، والسدس لعداحت الثلث على طريق المنازعة، يعني أن صاحب الثلث لا منازعة له في التعين، فسلم ذلك لصاحب الحسم، واستويا في الثلث، فيقسم بينهما نصفين.

وقسال الحسن: هذه قبيع، فإن نصيب الدوضي له بالتلت صد الإجازة مثل نصبه عند عدمها، بل يجب له الربع وللأحر ثلاثة ارباع، وقول أي يوسف هو الصحيح ذكره في الينابيع.

وتخريج ما قاله الحسن أن يقسم الثات أولاً بنيسا نصفين؛ لأن الإجازة في الثات المعلقة العرق، ثم يقسم الثانين، منقول؛ أصلها من ثلاثة طاستنا إلى الثلث، ثم يقسم الثاني بينهما نصفين لامتوالهما فيه، فانكسر، فأخرهما، فيكون سنة، قصار الثلث سهمين بنهما ويقي أو بعة، قصاحت الجميع بدعي كلية، وصاحب الثلث بدعي سها سهما لبصير له مع السبيم الأول تلست الجميع، فسلم لصاحب الخميع منها ثلاثة، واستوت منازعتهما في المسيم الأول تلست الجميع، فالكبر، فأضعف السنة تكون التي عشر لصاحب الجميع بسعة، وهي ثلاثة أرباع المال وللاعر ثلاثة وهو الربع؛ لأن السال إذا صار التي عصور قصيم تلك بنهما أولاً معفين بقى شانية صاحب الجميع بدعي كلها والاعر لا يدعمي مسنها الإسمين ليكمل له ثلث الجميع ولا سازعة له في السنة الباقية، فسلمت يدعمي مسنها المعنين المتوت منارعتهما فيهما، فقصم بهما معفين، وعلى لمحال أبي حدقة كفولهما إلا أن فلتحريح تخلف، فعنده بالمنازعة، وعندهما بالعول.

وتخسريج قولهما: أن نقول: احتمع وصية بالكل، روصية بالنات، فكانت السيالة من للائة الأجل النات، فصاحب الحميع يدعي كلها والآخر يدعي سهما، نتعول في أربعة فصاحب الثلث سهم، وللآخر للالة، ولو لوصى لإنسان بخدمة عبد، فنفقته وكسوته، وما بعسسلحه علمى العوصى له بالحدمة؛ لأنه المفرد بالانتفاع دون الورثة، فصار في حكم المالك، واقد تعاني أعلم.

### كتاب الفرائش

المرص في اللعة: هو التقدير، يقال: قرض القاضي النفقة، أي قدرها.

والغرائض من العلوم الشريفة التي تحب العناية بها الانتقار الناس إليها. قال عليه السلام: والغرائض عصف العلم، وهو أول علم يرجع من الأمة يا<sup>23</sup>، وقال علمه السلام: وإن الله تعالى لم يكل قسم مواريتكم إلى مثل مفرب، ولا إلى بني مرسل، ولكن تولى رسا بيافها، تقسمها أدين قسم ألا، لا وصية الوارشي<sup>23</sup>، وقال عليم السلام: وإنماسوا الفرائض، وعلموها الناس، فإنها بصف العلم، وإنى امرؤ مقبوص، وسينسزع العلم من

الفرائض؛ جمع فريصة، فعيله من العرص، ومو في اللعة؛ طفلهر والقطع، وفي الشرع؛ ما تست بدليل فطعي لا تنبهة فيه، وسى هذا النوع من العقه والرائضية؛ لأنه سيهام مقدرة تست بدليل فطعي لا تنبهة فيه، فقد انتمال على السعني اللعوى والسرعي، وإنما حص بهذا الاسم كان الله تعلق سعاد مد فقال مد الفسطة؛ وقريضة بزرج أفراً في سورة النساد، الأبد: 11، وكذا الذي صلى الله عليه وسلم حيث تال: ومعلموا العرائضي أصرحه الله عاجد، والحاكم، والسيمي، والمنافضية وان عاجد، والحاكم، والسيمي، والمنافضية

أمواع الإرت أربعة وهي:

ة - إرث بالمرض

2- إرت بالتعبب

ۋ- اړت ناترد.

4- زات بالرحم

أوكان الإرت للانة وعي.

أ - المورَّاتُ: وعو العيت أندي تستحق عبره أن برت منا ما حمَّه (عداموت). ا

3 - الموروث، وهو الشيء الذي يتركه النبت من مال واعقار والمرد.

. ویستنی فلوروث ورثاء ولزناله و مراثا، وترکد، وکله اتباد لذی، دلدی درکه قایت افورت. اصار باید در در در بادر دو ۱۸ مورد در در در این اکار را درگرد در در ۱۹۶۰ میلاد.

النظر: المتواديث في المشريعة الإسلامية في صبح، الكناب والسنة (١٠٠٠/١٥٥).

(2) قاهر چه امن ساخه این سنده این شاب دائراندی (بادار اطنان علی اصلیم الفرائدی) علمها : بوتال راسول الله صلی اقد علیه و مسلم: به آما هربرخه انطیبه الفرائغل و عصوها، ایا د نشمی العلوه و هو یسیمها و همو آول عینیه بیستراح س آمنی ه.

 (4) وقا ورد الدواويت في حر ديمه ابن العبلاج شعف: «بنا الله لم يكل نسبة مراويكم الله على مرسل ولا فل ملك مترامه والكل فيسيها النسبة».

انظر: فيص انقدار النساوي (253/2).

<sup>(</sup>١) خلم فبراث طم الفرخص معني واحد.

كتاب الغرائض كتاب الغرائض

أمتى، حتى يحتلف الرجلان في الفريصة، فلا يحدان من يعرف حكم الله تعالميها أأ.

فإن قبل: ما معن قوله: فإنَّها نصف العلم؟

فيل: لأن للإنسان حامين:

1 - حالة حياة.

2- و حالة موت.

والقرائص من أحكام السوف، فيكون لفظ النصف، هيما: استارة عان أسام من قسمان.

ومناحبتها بالوصايا . أن الوصية تصرف في حال مرض المونت، والعرائض حكم بعد الموت.

# [مطلب في بيان الوارثين والوارثات بإجماع أهل الشرع

قوله وحمه الله. والْمُجَمَّعُ عَلَى تَوْوَلِئِهِمْ مِنْ الرَّجِانِ عَشَرَهُ) إنها أراد بهدا من يستحق للميرات الر، الحملة، وإن الحقفوا الى الاستحقاق، والفارم بعصيم على بعض فيه.

قوله: والأبَنَ وَالنِّمَ الالنِّ وَإِنَّ مَقُلَ وَالأَتَ وَالْخَذُ أَلُو الأَبِ وَإِنَّ عَلَاْ وَالأَخَ وَالنِّنَ الأَخِ وَالْغَمُّ وَالنِّنَ الْغَنِمُ تِعْوَلَى الشَّغْمَةُ وَالوَّوْخَ السراء بدقعه أنو الأَب. أنه أنو الأَم، مهو رحم، وبس بعصبة، فلا يرت إلا ميرات دوي الأرجاع إذا لم يكن أحد من المعصبات على ما ناني بنانه إذ شاء الله.

قوله، ووَمَنَ الإِنَّاتَ سَنَعَ الاَبْنَةُ وَابْقَةُ الاَنْ وَإِنَّا سَفَلَتَ وَالأَمُّ وَ فَجَدُهُ وَالأَخْتَ وَالرُّوْجَةُ وَتُولاَةُ الْفَضَةُ، فَاخْسَقَ، ومولاة العبد، لا ذكر لسرائهما في اغرائه، وإسانيت بالحديث، وذلك لما روى والد حدة حاءت إلى أبي بكر رضى الله عنه نصلت سرائها، مقال طار في أحد لك في كتاب الله شيال، فقام إليه الدميرة في شعبة، طال شهادت أن

<sup>(1)</sup> أهر مه ين داخه في دره في كانت العرائلي ويابيد الحات على عاليه العرائيل العقص والمعلوة الغرائيل العرائيل العرائيل ويابيد الحات على عالم على العيها وأخر مه المعلومي في منت في كانت المعلومي في منته في كانت المعلوم الإثارات بالمعلوم في المعلوم العالي، وعليه العالي، وعليه العالي، وعليه العالي، وعليه العرائل المعلوم العرائل المعلوم في المعلوم في المعلوم في المعلوم في العيال العرائيل المعلومية العرائيل العرائيل العرائيل المعلوم العرائيل عامل المعلوم المعلوم المعلوم المعلوم الموافقية والمعلوم المعلومية المعلومية المعلومية المعلومية المعلومية المعلوم المعلومية المعلوم المعلومة المعلوم المعلومية المعلوم المعلومية المعلوم المعلومية المعلوم المعلوم المعلومية المعلوم المعلومية المعلوم المعل

656 كاتب الفر العلن

رسول الله صلى الله عليه وسلم قد حايله حلية نظلت ميراثها، فترعن لحا السيدس، فأوصد لها أبو بكر رضي اله عبه دلك؟(أن

واما مولاد للحدة، فعيا العبرات لقوله عليه السلام: بهلاول العراق متوات عنيقها وتعيطها وولدها الدي لاعبت سهاأت والمراد للتبطيع والله أعلم ولدها من اثرتا وقال عابد السلام بو الولاد لحمة كفحمة السمام أأ

### {مطب في بيان من لا يرتون بحال}

قوله: وولا بُرِثُ قراعة المتناوق والهائل من المقتول والمُوافل وأفلُوله وأقلُ السَلْتِينِ السَاوات قالَ المرادن وع عالمة والعد لا يعلن ولا ملكه لسيده ولا فراة بن لسند والمستن وكذا كل من تي رقبة شيء من لوق كالمكات والعدم وأم الولدة فإله لا يعلن ولا يوودن إلا المدنب والم المدنب عن وقاء، وبه يجدي منه كانته، ويحكم بحريته قم ولا يقبل، وما تعلل كول ميراناً عنه، وأما المستنسى، فإله ينظر إلى كال يسعى بنكاك رقبة، ومن المدن عنه أي حيدة، والمساهم، كانت المراوق إذا أعله مولاه، المعلن، وإن المال بسعى لا مكاك وقب، وأكن لحق فيها كالعد الدرقوق إذا أعله مولاه، وإلى المال الم

 <sup>(1)</sup> روى بالعاط محلمه في الفرصي في كناب شرائان شر رسول عند وأم دارد في گذات الفرائش ا ومن محمد في كياب الفرائس.

<sup>(5)</sup> آخر حد در مدى أن سببه إلى كانت بال الدين على الديل عد والدينة ما جاء ما يرت السباء من مولاء الفيزة وقال إسوال القد ميني الله قلية وسقم الديلة بحرام اللائمة معاريت الديمياء ويقيظها، ووقدها الدي لائسته دليج إلى أو دود في حبه في شبب العراقس (ديات مورد شام المعلامية) معمد: ومثل وسوال الدولة والله: الدياة مورد شام المعلومية والمعتبدة والمعتبدة والدي الدينة معمد الدي لائبت عليات المعرفة بعدل العراق على الشام على الشام المعرفة على المعادة قليا المعرفة بعدل العراق المعرفة بعدل المعرفة بعدل العراق بعدل الدي لائبت عليا الله على المعادة الدي لائبت عليا بها وملم قال المعرفة بعدل المعرفة بعدل الدي لائبت عليا بها.

ولل) أعراهم الدارس في كمات الدائم ومعمد ع الدائم

وقع المعربية أبير وارد في منته في كتاب الدينات إمات الديات الأعضائي)، والدارسي في حنه في كتاب المراجعي (صحب) سوات الدانو)

كتاب الفرائض كتاب الفرائض

وهذه إذا كان بدلاً يتعلق به القسائس، أو الكسرة، أما ما لا يتمنى مه دلك لا يمتم الميرات. وقد بها دلك في إجماعات، ومن الدى لا يوسب القسائس ولا الكفارة هو الصي والحدود بذا قتلا مورقه المؤلفية الوجرة مراتهما، وكذا إذ فتل مورقه بالسبب كما إذا أشرع روشتاً، أو حدو بقرأ على الطريق، أو وضع صحراً على الطريق، أو سدى دامة أو فادت موطف مورقه، أو فله فسائساً، أو رحماء أو مال مانطه، فأسهد حقيه أو لم يشيه حتى مقبلة على مورقه، أو وحا، موراه قديلاً في داره تجب القسامة والدن، ولا يشيه الإرث، وكما الدول إذا تن الماغي لا يسع الإرث، وأما إذا نقل الدول إن تعد، وأله فلاً في الحق إن الدول إذا تن المائل إذا على الموله، وأنا ذلال على المعلق لا يرك إصاعاً، وإذا قتل المائل إن على المائل المنافق إن الله إن يوسف. لا يرث، والأم وقا الكماؤة، وأنا هل عبداً لا يحب المصاصر ولا الكماؤة، ومع ذلك لا يرث، وتجب الكماؤة، وأن قبل عبداً لا يحب المصاصر ولا الكماؤة، ومع ذلك لا يرث، وتجب الكماؤة، ومع ذلك لا يرث، وتجب المنافق على الأصل الدى ذكراء إلا أنا فول: قد وجب القصاص إلا أنه مقط للنبية.

وأما المرتد، فلا برك من مسلم، ولا ذمن، ولا مربد.

واما الدن منتين، منفوله عنيه السلام: «إلا يتوارث أهل منتهى» (أ)، ولا يرث. الحرى من الدمي ولا الدمي من الحري.

واهل الذمة برت بعضهم من بعض، وأهل الخراب كذبه منة والحدة، إلا إذا كالت دارهما عطامة، فإنه لا برت بعضهم من حض كما إذا كاما في حصيم يستحل كن واحد منهما دم الاعراء فإن قبل المرتف أو الحق بدار الخراب، وحكم للحافة ورثه ورثه المسلموذ عددًا.

وفائل الشاهعي: يكون ماله هيئاً كمالً الحربي سواء كان ذلك ألمال اكتسبه في حال الردة: أو في حال الإسلام

وقال أبو حيقة: كناء الردة وكنب الإسلام موروت.

وقائل أبو بوصف ومحمد كسب الإسلام والرفة سود برته وراعه المستسولاء

<sup>(4)</sup> آخراجه الدرمدي في مصه في كتاب العراقص عن وسول الله (مات الا عوارات أهل مليز)، وأبو الدولة في منته في كتاب الفراقص (دانت لا برات فليستم الكافري، والن ماحمه في مسه في كتاب الفرائض (دانت عوادت أهل الإسلام من أهل الشرائي، والداراني في منته في كتاب الحرائهم. ورات في ميرات أهل الشرك وأهل الإسلام.

# {مطلب ع الفروض القدرة ومستحقوها}

. الكَيْتُ وَلَنَا وَلاَ وَالرَّاعَ فَرْصُ لِلزَّرَجِ مَعِ الْوَلَهِ أَوْ زَلْدِ الانْنِ وَاللزَّوْجَاتِ إِذَا كُو يَكُنْ الكَيْتُ وَلَنَا وَلاَ وَلاَ ابْنِ وَلِما خَصَ وَلِدَ الاس فِي المسالِحِينَ لأنَّ وَلَدَ السَّتَ دَوَّ رَحْمَ لا يُرِثُ إِلَّا مِمْ ذَوِي الأَرْجَامِ، فَلا يَحْجَبُ الرَّحِينِ.

قُولُهُ: ﴿وَاللَّمْنَ لِلرُّوَّجَاتَ مَعَ الْمُؤلِّدُ أَوَّ وَلَمَ الأَلْيَ وَهُو مُصَوِّصَ فِي العراب.

قوله: ﴿ وَالنَّلُمُاتُ لِكُلِّ النَّبَيْنِ قَصَاعِدًا مِمْنَ فَرَضَةَ النَّصَفَ إِلاَّ الزَّازِجَ} يعي الابشرر والأحين فصاعداً

المولة: ﴿وَاللَّكُ ۚ لِللَّمْ إِنَّا لَمْ يَكُنَّ لِلْمُنْتِ وَلَهُ وَلَا وَلَذَا أَنِنَ وَلَا النَّانَ مِنْ الإخْوَةِ وَاللَّمْوَاتِ } نفوله تعلى ۚ ﴿ وَلِن لَمْ يَكُنَّ لِلَّهِ وَلِذَا وَرِيْفَةَ أَنَوْاهُ فَلِأَنَّهِ أَنْفُتُكَ وَاللَّمْوَاتِ } نفوله تعلى ۚ ﴿ وَلِن لَمْ يَكُنَّ لِلْهُ وَلَذَا وَرِيْفَةَ أَنُواهُ فَلِأَنَّهِ أَنْفُتُكُ وَيُؤْمِّدُ السُّقِيمِ ۚ أَنَّهِ أَنْهِ أَنْهِ لَنَا لِمُنْ إِلَّهُ وَلَذَا إِنْهُ فَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ

قويه: رويَهْرِضُ لَبُ فِي مُسَالَفَيْنِ فُلْتُ مَا يَقِي وَهُمَا رَوْجُ وَأَبُوانَ أَوْ رَوْجَةً وَأَبْوَانَ فَلَبُ فُلْتُ مَا يَقِي يَقِدُ فَرَضِ الرَّوْجِ وَالرَّوْجَةِ} ربو 215 كان لأب حد، علمها للك جميم العال بالإحماع، والباعي لنجد.

قوله: (وَهُوَ لِكُلُّ النَّبِي لَهَاعِدًا مِنْ وَلَدِ الأَمُّ ذُكُورُهُمْ وَإِنَّالُهُمْ فِهِ سَوْءً) نقوله تعطى: ﴿ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرُ مِن ذَلِكَ فَهُمْ شُرْكًا ! فِي ٱلثَّكَّ ﴾ أنَّ، وهذا يغتصي التساوي ينهم.

قوله: (والمستشرّ فرضُ سُنفة لكُلُّ واحد مِنَ الأَبُونِينَ مَعَ الْوَلَدِ أَوْ وَلَدِ النَّبَنِ وَهُوَ لِللَّهُ مَعَ الإخْرَةِ وَالأَخْرَاتِ وَلِنْجَدُّ مَعَ الْوَلَدِ أَوْ وَلَدِ الاَبْنِي وللجدّات، ولمنات الابن مَع بنت الصلب وللأخرات للأب مع الأحواث للأب، والأم والواحد من ولد الأم،

<sup>(()</sup> موردنساء: [].

<sup>(2)</sup> جورة انساء: 12

ڪتب الفرائض 659

### {مطلب یے بعض مسائل الحجب}

قوله: ووتستقط الجنات بالأم والحذ والإخوة والأخوات بالأب اما الجدات، فيسقطن بالأم سواء كن من قس الأب، أو من قبل الأم وكذلك الجدة، أم الأب تستط مع البها، والأب يعجب الجدات من قبل نصمه، ولا يمحب اطفات من قبل الأم، حتى أن أم الأم مع الأب والحداث من تسان لك وتسان لأبيك وتسان لأمث وكليس وارثات غير أم أب الأم، وإمه لا شيء قد.

واعلم أن كل من لا يرت لا يحجب أحداً من الهل المبرات كالاس إذا كان فاتلاً، أو عبداً، أو كافراً، فيه لا يرث ويجعل بمنسؤلة العبت، وليس هذا كالالمين من الإخوة والأعوات؛ لأنهما لا يرثان مع الآب ومع ذلك يحجبان الأم من الثلث إلى الساس؛ لأنهما من أهل السرات في الأصل إلا أن الأب حجبها.

قوله: ﴿وَيُسْتَفَعَلُ وَلَهُ اللَّمُ يَأْخَدِ الرَّيْعَةِ بِالْوَلَدِ وَوَلَدِ الانْنِ وَالأَسِ وَالَّجَلَّ وحدًا لا خلاف ميه.

قوله: (وَإِذَا اسْتَكُمْلُ النَّاتِ الظُّلُكِينِ سَقَطَتُ بَنَاتِ الاِيْنِ إِلاَّ أَنَّ يَكُونَ مَعْهُنُ أَوْ إِوْاقِهِنُ أَوْ أَسْقُلُ مِنْهُنَّ اللَّهِ أَنْ النِّ فَيْقَصِيْهُنُ وَبِكُونَ هَمِرَاتَ بِيهِمَ المَدَكَرَ عَلَ حَظَ الاِمْنِينَ.

. قوله: روزة استنكمتل الأخوات للأب وَاللَّمْ النَّلَقِينِ سَقَطَ الأَخَوَاتُ لِلأَبِ إِلاَّ مِنْ اللَّمَ اللَّم أَنْ يَكُونَ مَعَهُمْ أَنْحَ لَهُنْ لَيُعَصِّهُمْنَ ولا يعصِّهِنَ ابنِ الأخِرَ واللَّهَ اعظم.

# باب أقرب العصبات

قوله: (وَالْفُرْتُ الْغُصِيْتِ الْبُنُونَ ثُمَّ بَلُوهُمْ ثُمَّ الأَنْ ثُمُّ الْحَدُّ فَمَّ الإخْوَقُ هذا هند أبي حيمة؛ لأن الجد أباً لأب أولى من الإخوة عند، ولا حظ هم معه في العبرات؛ لأن له ولادً ونعصباً من جهة الولادة أيضاً: تأشيه الأب؛ ولأنه يأكل من مال فن أبه عند الحاجة من عبر إذبه: ولأنه عبر مقبول الشهادة بن فأشه الأب.

وقال أنو يوسف وعمد: يقاسم الإحوة مة دامت المقاسة حيراً له، فإل كان اللك حيراً له أعطى اللك.

وقوله: وقع موهمها لأجم يسسرانهم.

قوله: (فُمْ بُنُو الْبَعْدُ وَهُمَ الأَعْمَامُ ثُمَّ نَنُو آبِ الْبَعْدُ) وَمَمَ أَمَمَامُ الآب وارلادهم من كان لأب وأم، ثم مولى العنادة، وهو أخر العصائب مقدم على ذوي الأرجام ومولى الموالاة أبعد الورثة مؤجر عن دوي الأرجام. قولمة ووَإِذَا اسْتُوى وَارِغَانِ فِي فَرَجَهِ وَاحِدَةٍ فَأَوْلَاهُمْ مَنْ كَانَا لِعَلَى وَالْأُمْ}؛ لأنه افرات تعصيباً وولاية

قوله: (وَالاَبْنُ رَائِنُ لاَئِنِ وَالإِخْرَةُ يُقَاسِلُونَ أَخْوَاتِهِمْ لِللَّكِمِ مِثْلُ خَظَّ الْأَلْفِيْن وَمَنْ عَلَاهُمْ مِنْ الْفَصْلِاتِ يُتَقَرِهُ فَكُورَهُمْ بِالْمِيرَاتِ ذُونَ يُنَائِهِمْ، مَثَلِ الولاد الإخوة وأولاد الحد.

قوفه: روزنا لَمْ يَكُنْ لَلْمَالِتِ عَصَبَهُ مِنْ النَّسَبِ فَالْعَصَبَةُ هُوَ الْمَوْلَى الْمُعْيَقُ فُوْ الأَقْرَابُ لَلاَقْرَبُ مِنْ عَصَبُهُ الْمُولَى بَعْنِ الذّكن دون الإناث لقوله عليه السلام: «ليس للنساء من الولاء إلا ما أعتص أو أعتني من أعلمي» \* والله أعلم.

### باب الحجب

قوله: ﴿وَلَحْجَتُ الأُمْ مِنَ النَّمَتِ إِلَى السُّمَسَ بِالْوَلَّهِ أَوْ وَلَهِ الاَبْنِ أَوْ بِأَخْوَلَيْنِ؛ أو احتين فصاعداً سواد كنان الأحوان، أو الأحتان وارثين، أو سقطاً عن للميرات الا أن يكونا عبدين، أو كافرين، فإنهما لا يحجيانها

قوله: ووَالْفَاصِلُ عَنْ قَرَاصِ النَّمَاتِ لِنْنِي الآلَٰنِ وَأَحَوَاتِهِمْ لِلدَّكَرِ عَقَلَ خَطَّ الأَنْفَيْنِينِ وَالفَاصِلُ عَنْ قَرْضِ الأَحْسِ مِن الأَنْ وَالْأَمْ لِلإَحْوَةَ وَالْأَحْوَاتِ مَنَ الأَنْ للدَّثر مَثَلُ حَظُّ الْأَنْسِينِ، وقد مَنَا ذلك.

قوله: روايدُ ترك بننا وتنات ابن وتني ابن فللبّنت النصف والباني لبني الابن وأخراتهم للفكر مثلُ خطَّ الأنكبّن، وكذا الفاصل من فرض الأحت العالم والأم لسي الاب وبات الأب للدكر مثل خط الانتين.

### {مطلب في الإرث بجهتين}

قول: روَمَنَ تَوَكَ النَّيْ عَلِمُ احْدَقَمَا آخَ لِأَمْ فَبِلاَحِ مِنَ الْأَمْ السُّمَاسُ وَالْبَاقِي يُنْهَنِهُمُ تَطَقَالُونَ لَا لَهُ فِرَاعِينَ مِن حَبِيْنِ.

### [مطلب نے السالۃ انشرکۃ]

قوله: ووَالْمُشْرَكَةُ أَنَّ نُتُرُكُ الْمَرَاقُ رَوْحًا وَأَمَّا وَاخْوَةً مِنْ أَمُّ وَإِخْرَةً مِنْ أَبِ وَأَمُّ فِللوَّوْجِ الْمَنْفُ وَلِلْكُمْ السَّلْمُنَ وَلاَوْلاَءِ الْأَمْ النَّلْتُ وَلا شَيْءً لِللإَخْرَةِ لللَّابِ وَالأَمْ} وقال الشامعي: النلك بين الإحوة للأم والإحوة للاب والأم السوية.

<sup>(1)</sup> تقاوتخرجه.

لها: أن الله تعالى حمل للزوج النصف وللأم السفس وللإحوة من الأم النطت: فاستقرفت العرفضة، وقد فال عليه السلام: لاما ألقت العرائص فلأولى تنصبة ذكره<sup>(1)</sup>، ولم ين لهم شيء: والله أعلم.

### بابالرد

قرله: (والفاصل عن فرض فري السبام إذا ثم يَكُن عَصَبُهُ مَرْكُودُ عَلَيْهِمْ الله والله والله فركودُ عَلَيْهِمْ الله ويته الماضل الله والله والله لم يرد على الروجين؛ لأن فرضها بالسب لا بالسب، فهو صعيف الأنها استحقاد بعد القطاع السبب الذي يستحقان به، فلا يرادان على فرصها مخلاف من يرت بخلسبه الأن السبب باق بعد اللوت، فقوي حالهم في الاستحقال، فكانوا قولي بالفاضل أو تقول: إن الروحين يستحقال يسبب واحد وهو النكاح، فإذا استحقا به ثم يكن لهما مبه غير ذلك يستحقان به، وأهل السب يستحقون بالسب، وهو البنو، في البنت والأعوة في الاحتما والله بالرحم.

### {مسائل منثورة}

قوله: (وَلاَ يَرِثُ الْقَائِلُ مِنَ الْمُقَلُولِ) بعني إذا كان بالعا عافلاً، وبرت النسي والهنون من أبيه (ذا فتله، وشائع النافق (دا وقع مورثه في بتر حفرما تنلي الطبيق، أو مقبل على حجر وضعه في الطريق، أو وحد الأب مي دار بنه تنبيلاً، أو قبل مورثه في تصامي، أو وحم، أو قبله مكرماً، أو شها، الابن على أبيه بالرت يعي حميع هذه الأشياء لا يجرم اسبرات.

. قوله: ﴿وَالْكُفُورُ كُلُهُ مِنْهُ وَاحِدَةً يَقُولُونَ إِنِّهِ ٱلظَّلَةِ وَلاَ يَوِثُ الْمُسَمَّمُ الْكَافِرُ وَلاَ الْكُلْغُورُ النَّسْسُمُ رَفِدَ بِنَا ذَكِنْ.

<sup>(1)</sup> قابل بن المستفاحي أن تلحيص الجبير في أحاديث الرائمي الكثير (51/3): سديث: وألحقوا الفرائص بأمليه فيا لقيء هيو الأولى رجل ذكرج متفق عليه. قول: وفي رواية: وفلاولى عصمة ذكرج. وقابل بعد أوراية: انتثير عن أخي صلى الله عالما وسلم أنه قال: فكره بدة المعلم والثابث في الصحيحين من حقيث إن عالى: وقلا أبنت الفرائحي، دلاوي رجل دكره، ومنا المفط تح فيه الدراي، ومن المعلم: وكنا قال المنازي، وقال أن العملاء وعالى المعروي في الدراي، وقال المن المراوع، فإد فلمية المنازي، وقال أن العملاء عن أن المدروة حديث: وأبنا المرئ ترك المالة، في طرورة حديث: وأبنا المرئ ترك المالة، فلميت هيئة من كالواي، فتسل الواحد، وغيره.

قوله: ووْمَالُ الْمُرْنَةَ لُوْوْلُهُمْ مِنْ الْفُسْتَمِينَ؛ يعني ما أكسب في حال إسلامه. قوله: (وَمَا أَكْتُمَهُمُ فَي خَالَ وَهُتِهِ فَيْأَمُ، هَذَ فَوْلَ أَي حَيْفَةً

وقال أبو يوسف وعمد: هو نورك من فسلمين: لأنه لدا م برته ووقد الكدار ورله المسلمون: ولأن من أصلهما أن ملكه لا يرول بالرداء فحاله بعد الردة في كسب كحاله قبلها، ولأبي حبيما أن الدراء مباع الدم، هو حب أن يكون ما في بدء في تلك احالة فيقاً كمال الحربي، ثم على قول أبي حابقة وارث الدرته يعتم حاله يوم الرداء بإن كان حراً مسلماً يوم ردنه وراثه، وإن كان عماءً أو كام أبوم الرداء ثم براه، وإن أعتنى أو أسلم قبل أن يموت، أو يقتل أو بعكم طحانه لم يراه.

# {توريث الفرقى ومن في حكمهم}

قوله: ﴿وَإِذَا غَرِقَ جُمَّاعَةُ أَوْ سَقَطَ عَلَيْهِمْ خَالطَ وَلَمْ لَعَلَمُ مَنْ فَاتَ مِثْلِمُ أَوْلَاً فَهَالَ كُنَّ وَاحِدٍ مِثْنُهُمْ لِللَّحْدَاءِ مَنْ وَرَلْتِهِ﴾ ولا يرت بعضهم من بعض، لأنه يحكم نمونهم مما

(اجتماع فرابتين في الجوس)

فولد: (وَإِذَا اجْمَعَ فِي الْمَجُوسِيُ فَرَانَانِ لَوْ تَشْرَفَ فِي شَخْطَيْنِ وَرِسَّ بَكُلُّ وَاجِئَةً مِشْمًا) فؤقا الجنبيعا في تتخص ورت بهما حسماً بعسيره بجوسي نزرج أمه فولات له يَسَدُ ثَمَ مات عي أم هي زوحته، وعن شت هي أمته الأمه بلا ترت الأم بالزوجية، والا الله الله الله الله الله الله الأحت للام الا ترت مع الابنة، والكن الأم السدس باعتبار الأموجية والا التعديد، والباقي أسطت الحوسي، ثم مالت إحدى الابنين، وإنها دائب عن أم هي أحدد الأب، وعن أشت لأب وأم فلائح السيس بالأمونية وللإحد فلاب والأم السعس بالأمونية وللإحد فلاب والأم السعس بالأمونية للاب التي وحدد أن الأم الاستحقاق السدس با صار ذلك كالموجود في تخص دحر، كأبا تركت الأحمين، وهما بمحمان الأم من النقلة إلى السدس، كذا الى السعامية،

قوله: ووَلاَ يُوتُ الْمُعَلِّومِينُ بِالأَلْكِحَةِ الْقَامِينَةِ الْتِي يَسْتَجِلُونَهِ فِي فَيَتِهِمُ} لأنَّ الشكاح المقاميد لا يوجب النوارت مين السيلسين، الله يوجب عن الحوسي معلاف الإسمان، والأصل: أن الحوس يرثون الروجية (نا كان الشكاح يسهما حائزًا، فإنَّ لم يكن ينهما حائزًا، فإنهما لا ينوارثان بالروجية، ومعرفة الخائر من العامد أن كل بكاح لو السنما يتركان عليه فذلك لخاج حائز، وما لا يتركان عليه، فهو فاسد، وما كان يثلي بسبين، وأحدها لا يحجب الآخر، فإنه يرت بالسبين، وإن كان أحدهما يحجب الآخر، فإنه يرت بالحاجب ولا يرت بالحجوب.

بيانه: محوسي ترك زوحة هي أمه وهي احته لأبيه كما إذا نزوج ابينه، تولفت منه وندأ، ثم تزوج هذا أمه وهي أحته لأبيه، فإن هذا الشكاح ناسد لا برت بالروحية وبرث للت السال؛ لأنها أحته لأبيه، فيرت بالسبين جميعا لأن أحتها لا يحجب الآخر، والنافي رد عليهما بالسبين جميعاً إن لم يكن عصبة أولو نوك أمرأة وهي النته وهي أحته لأمه كما إذا نروح أمه، دولدت له ينتأ، فهمه نته وأحته لأمه، ثم مات فنها النصف بكونها بنتاً ولا ترث بكونها أختاً لأمة كان الأحت للأم لا ترث مع وبد فصلي.

# {عصبة ولد الزنا وولد اللاعنة}

قوله: روغطينة وأنه الزاك ورلد المُعالاغية مِنْ الأَهْهَاتِ، لأَن ولد الرتا لما لم يكل لما أب حلق ذلك بأنه، وكمّنا ولم فسلاعة من الأمهات، فإذا مات ذلك الولد بكون ميراله كامه وأولاد أنه المذكر والأنثى فيه سواء، فإذا ترك أحاً، أو أعتاً، أو لاعوة من أم فللواحد السنس واللائين فصاعداً اللك وما بثي عد ميرات الأم وأولادها يكون لعصبة الأم الأقرب فالأقرب، فإن كانت مولاة لقوم كان الياشي لموالي أمه، أو لعصبة موطي أمه، ورن لم يكن فضية، فالباقي ود على الأم وأولادها.

### {توريث الحمل}

قوله: روَمَنْ مَاتَ وَمَرَكَ حَبَلًا وَقِمَا مَالُهُ حَتَى تَصَبُع امْرَأَتُهُ لِي فَوَل أَبِي خَبِفَةً} وهذا إذا لم يكن للعبت ولد سُوى الحمل. أما إذا كان له ولد سواء فإذ كان ذكرا أعطى خس السال ولموقف أربعة أخساسه، وإن كان أننى أعطيت تسع السال وأوقف شائبة أنساعه، وهذا فول أبي حسقة.

وقال أبو يوسف: يعطى الابن نصف المال.

وقال عميد: للت المال؛ لأن فمرأة لا تلد في انعادة في نطن واحد أكثر من اثنين. بيستحي هذا الدو عود الثلث.

ولاَّبِي يُوسَعَى: لمنها بلد في قعادة ولداً واحداً. فيجور أن يكون ابناً.

ولأبي حنيفة: أن أكثر ما تلد السرأة في بطن واحد أربعة، فيجوز أن يكون الحمل أربعة منين، فيستحق الابن الحماس والبنت استحق التساع، والعنوى على قول أي يوسف. هذا كنه إذا عرف وحوده في البطن بأن حامات به لأقل من سنة أشهر مبذ مات الدورات. أما إذا جاءت به لأكثر من دلك، فلا ميرات له إذا كان النكاح فاتساً، فإن كانت مضدة إذا جاءت به لأثل من منتين صد وقعت الفرقة للموت، أو طلاق، فهو من حلة الووقة، كذا في المستصفى

# [الجد الصحيح اولى بالميراث من الإخوة]

الموقه: ﴿وَالْجُمَّا أَوْلَى بِالْمَالِ مِنْ الإِخْوَةِ عِنْدَ أَبِي حَيْفَةً. وَقَالَ أَنُو لِمُوسَفَ وَمُحَمَّلًا يَقَاسِمُنَامٍ إِلاَّ أَنَّ مُقِعِمَةً لِلْمُقَاسِمَةً مِنْ النَّلْبُ مُعِلَى مِنْهَا للجد حادان:

لاحقافط: إذ له يكن هماك صاحب فرض، فهو عبر مين استاسة وبين للت جميع المعالى

والناسة: إنها كان هناك صاحب فرض: فهو عنير مين ثلاثة أشياء، إما المنفضية، أو تلك ما يقيء أو سدس جميع العال.

بيند: حد وأخ للجد النصف وقلاخ المصد جد وأخواه الثلث والمقاسة هنا مواء جد وثلاثة إخوة الله هنا حير له من المقاسة، فإن كان مديم صاحب فرض أعظي فرضه، ثم ينظر إلى ثلث ما بقي وإلى سدس حبح المال وإلى قدتمه ينظر أولاً إلى أخليها كان مديرة ما بقي وإلى سدس حبح المال أبهما حير له، ثم ينظر إلى أخبرها وإلى المقاسمة فأبهما كان مديرة الم كان له بيانه شت وحد وأخ للبنت النسف، وساقي بيهما نسمانه الأن المقاسمة حير له من ذلك ما يقي ومن سدس جبيع المال فإن كان المقاسمة حير له من ذلك ما يقي وسفس جبيع المال والمقاسمة سواء، فإن كانوا ثلاثه وهي بحالما، فلا تنفي وهو سدس حبيع المال حير له من المقاسمة بنان وحد وأخوات لأب وأم من المقاسمة ومن لمك طامي وإن ترك النبن و منا أواحناً لأس. وأم طلابتين المتال وما يقي فهو نبحد والأحت للذكر مثل حظ الأشيرة لأب المقاسمة خير له من السنس ومن بقي مهو نبحد والأجت للذكر مثل حظ الأشيرة لأب المقاسمة خير له من السنس ومن بقي في مهو نبحد والم أو الدن على المناس ولا شيء للأخ، أو الأخت؛ لأن الاعت فيها عصبة.

### (اجتماع الجدات)

قرقه: ﴿وَإِذَا اجْتَمَعُ الْجَدَّاتُ فَالسَّفُسُ لِأَقْرَاسِنُ} علم أنه إذا كان عص الجدات اقرب من بعض الإنا عليَّا كرم الله وحيه يحمل السدس للقري من أي حية كالت. ومه قال أبو حنيفة وأصحابه وعن ربد إن كالت القرى من جية الأم هانسدس لها، وإن كانت المن جبية الأب شاركتها البعدي من حبة الأم. وكان ابن مسعود بورات الفري والبعدي يعبعاً من أي حبه كانت، فإن كان من حبة الأب فري واسدى وارات الوجا هنال ظلاء أم أم وأم أم أجا.

قال أبو حنيفة؛ السناس لأم الأم.

وفي قول ابن مسعود: هو ينهما أم أب وأم أم أب.

فعيد أي حيقة: السنس لأم الأب: لأنها أقرب.

وعن ريد: لمه بينهمه أم لب أب وأم أم أم أم.

فعند أبي حيفة؛ السدس لأم الأماء

وعلى قول ويد: هو بينهما، وإذا كان للجدة قراءات.

فعند محمد ورمره لها نصيب حفاتين.

وعبدالمي يوسف: ها بصوب جلة والحدة.

بیانه: رسل تزوج بست حالته، موقدت له ولداً، بیان جمله الرحل ام امه هی حمله هند هولاد ام ام امه و می ایضاً حدته ام ام اس، بیان مات نارحل و عملت جدته ام اسه، ثم مات هذه المولد، و حلف هانین الجمد مین.

انطلي قول عبد وزمر: المدحمة العرائيين للثا المبدس، وللأحرى التي هي أم أب الأب ثلث السدس.

وعدائي يرسف: هو يبيعا نسفات،

وعيد مانت الشيدس كله لصاحبة الفرايج

المولد: وفريُحَجُبُ الْجَفَلُ أَمُّهُمْ وهي معشر النسج: «ولا يحجب الحداث،»، وهند إذا كان الجد عبر والوت. أما وذا كان وارثاً، الإنه بحجبها؛ لأنها تالمي منه وقد استحق هذا المبرات، ولا ترت معه كام الأم.

قال اللجندي: ولا يحجن الخدامي الجدائم (لا مي كان من قبله.

قوله: ﴿وَلاَ قُونَ أَنَّمُ أَنِي الأَقْلِ، لانها رحم. فين من جلة ذوي الأرحام؛ ولأمها تالي باينها وهو من دوي الأرحام؛ وتسمى هذه الجدد العاسدة والنها الحد العاسد.

قوله: روكُلُ حَدَّة تُخْجُبُ أَنْهَا:؛ لأن على ام الحدة مع الحدة كسحن الجدة مع الأم والأم شعجب النها، فكُذَا الحدة تحجب أنها، والله أندم.

# باب ذوي الأرحام

قوله: ﴿وَإِذَا لَمُ يَكُنَّ لِلْمُئِتِ غَصَلَيْهُ وَلَا ذُرِّ سَنَّمٍ وَرِلْنَهُ ذَوْوَ الْأَرْجَامِ، والأصل

هي هذا ان دوي الأرحام أولى بالمبرات من بيت المبال: لقوله نعالي: ﴿ وَأُولُواْ ٱلْأَرْحَابِ يَعْمَهُمْ أُولِنَّ بِيَنْصِيقِ حَجَنْبِ أَنَّهِ ﴾ <sup>41</sup>.

فوله: ووَهُمْ عَشَرَةٌ وَلَدُ الْبَنْتِ وَوَلَدُ الْأَحْتِ وَبَنْتُ الآخِ وَبَنْتُ الْعَمْ وَالْحَالُ وَالْحَالَةُ وَالْنُو الْأُمْ وَالْعَمْ لِلْأَمْ وَالْعَمَّةُ وَوَلَدُ الْآحِ مِنْ الْأَمْ وَمَنْ أَقْلَى بِهِمْ) ثم توريت ذوي الأرحام كفوويث العصية برت الأفراب، فالأقراب إلى السبت إلا أن الكلام وقع في مع فه الأنوب.

قال أبو حبيدة أفريهم إلى الديت الجد أبو الأم، ثم أولاد البنات، ثم أولاد الاحوات وبيات الإحواء ثم الهمات والخالات، ثم أولادهم، كذا دكره في طاهر الرواية.

وروي عنه أن أقربهم لمولاه البنات، ثم الجد أنو الأم.

وقالا: الأقرب أولاد البيات, ثم أولاد الأحواث وبنات الإعوة، ثم الجه أبو الأم. ثم العمات والخالات، ثم أولادهي، كذا في الخجيدي.

وفي القدوري: أولاهم من كان من وقد النبت؛ لأن وقد النبت أقرم إليه من غيره: وإن مغل.

قوله: (ثُمَّمَ وَلَلَا الأَنْوَيْنِ أَوْ اخْتُنْهُمَا وَهُمْ يَنَاتُ الإِخْوَةِ وَأَوْلَاقُ الأَخْوَاتِ) يعنى انهم اولى من اولاد الحد، وهم العمات ومن شاكلهم من دوي المرحم من اولاد الجد اب الأمه لأن الإحوة الترب إلى السبت من هؤلاء، فكذلك أولادهم الرب الهه كأولاد ابنه. أما إن ترك حدد أبها أمه وبهذ أنب لأمه، عالمال للجد أب الأم عند أبي حنيقة.

وقالاً: هو الإبنة الأح من الأم، وكذلك روي عن في حسمة في ابنة الأحت للأب والأم أو للأب أن المال للجد أي الأم؛ لأن للجد أي الأم ولادًا، فمو أولي.

مسائل: بنت من وجي بت بب العال فينت النت؛ لأنها أقرب، ابن بنت وست بنت أخرى، أو هما فينت واحدة، فالعال بهمهما للدكر مثل حط الأنتيين، كأنه قرك ابتاً وبناً من صليه.

فال الحجندي: الأصل في أولاد البنات

عند في يوسف: أنه يعتبر الأبدان، ويقسم بالأسان إن كانوة كلهم ذكورتُ والمال يسهم بالسوية، وإن كانوا عططين، دالمال بينهم للدكر علل حظ الأشين.

وعمله يعتبر في أولاد النتات أول الحلاف، فإن كان أول الحلاف يقع بالأمعان،

<sup>(1)</sup> حورة الأحراب: 6.

فؤنه يكون ينهم للدكر مثل حظ الأنوير، وإن كان تخلاف في الأصل بعطي لهو مهاات الأصل.

بيامة: إذا ترك بعث بعث والل بسباء فيها للبياما للذكر متل حط الأغيين أما على قول أبي يوسف، فلا يشكل؛ لأمه يعلي الايامان وأحدها دائر ، الاحر الني، وكذا علم محمده لأن أولى الحاجم وقع بالأمان. وقو لرك بن سنا سنا وسنا الن عنت، فعمد أبي يوسف: الممال منهما للذكر مثل حظ الأشين للذه لام منا اللك ولله بند الن البينا.

وطنة عملة: كنت الدال لابن طنه النب وكناه لمنه الي البنده لأنه يعتبر أول الخلاف، وكملك هما في أولاه الأجواب ولنات الإجوة كما (لا ترك الرز أحت ولنب الح كلامية لأب وأق

على قول أي توسف: للدكر مثل حط الأشين

وعبله محمدن فلمه مبرقت أصابهما فالنان لدب الأح وثالت لامل الأحب

قوله: وَتَمْ وَلَدُ أَمَوْيُ الْوَيْمَ أَوْ أَخَذَلُهُمْ وَهُمْ الْأَخُوالُ وَالْخَالَامُ وَالْغَيْمَامُ لأَن هؤلاء أقرب زليه بعد من ذكرتا، وإن احتمع عبدة وحادة، فندل اسال للحادة من الأس والأم والمند للصفة لأن اصدة تعلى الأداء وداماة الأول خلال المل والحدة عديب من تعلي به وإن نوك عملاً لام وحالاً لأب، فطحال التلت، والناقي للعد من الأم الأبهم برثوك بالأبدال والعبر بمسترلة العصدة واعال للتسول الأم والأم تقليك وللعم ما يقي كمالك هذه وإن ترك تلاد، عاد أحواد، متعرفات، أو للإناة بن أحواد، متعرفات.

فالأصل عبد أبي حيفة وعمد: أبه بعطونا مبرات أصلهم أولاد الأحرات من الأب والأم النصف ولأولاد الأخرات من الأب السمي تكملة اتتكبر ولأولاد الأخوات من الأم السلس ميرات أصلهم، والنافي رد عليهم على فتر أحسالهم. فيكون ينهم على خسة.

وقال ابر بوسف: السرات تولد الأحت ثلاث والأود لأنه بعتم الأمات. بالأمرات وهما يعتمران بس تعلي به كل واحدة سهى، محمل بكل واحدة ما كان لأمها، وأما العمات والحالات، توله يعتبر تهين الأفرات بالأمراع، وأما أولايدين

أفعلي قول أي يوسف: يصبم بالأبدي.

وعبد عمدر كما ذكرة في اولاد المات وأولاد الأحوات

بهانمار قلاك حالات متعرفات انتقال بلحالة من قال الأب والأم يحاملُه الأبها الترب، وإن ترك تلاله أحوال مند بين، فالمال كله بلحان من قبل لأب والأم. ولو ترك خالاً وحاله كلامة في فرحة واحدة، فالمال يسهما لممكن عن حط الأنبير، وإن ترك قلات عملت منفرقات، فالدنال كنه للمدة من قبل الأن و لأم؛ لأما أقرب و و ترت عمة وحالة للعمة طادن ولدحالة اشلت. ولو ترك عمة وحالاً فالنب بدحان والشئاء للممة. وإن ترك حالة ومين عمة المال للحالة؛ لأن ابن العمة أبعد ان الدرحة، وإذا ترك منة حال وأمن حالة.

هعلى قول أن يوسف العال بمهما للدكر مثل حط الأشهن

وعبد عمد: النكان لامة الحال والثلث لاس الحالة برت كل واحد منهما ميرات أصله وإن ترك انه عم وإلى عمة العال كمه لبلت العمة لأنها من أولاد العصمة والآخر من أولاد دوى الأرجام.

قومه: روزده الشنوى والرفان في درنجه والحده فأولاً فلم أثلَى بوالرث؛ عرسل حالت وترك الله عمر والل عمة العال كله فست العم. وكا. أبو ترك سب باب باب وباب شته الراء داندال نست بنت الاين.

فولة (وَالْمُرْفَيْمُ أُولَنِي مِنْ أَلِفُهُ هِنَ) المد أي حيدة. أفراد ذوى الأرحام الجد أو الأنها تم أولاد النداب، ثم أولاد الأعوات وعنات الإحواد ثم العمات والحالات، ثم أولادهن.

قوقه: رَوْأَيُو الأَمْ أَرْلَى مِنْ وَلَدَ الأَمْحِ وَالأَحْتَعِ وَهَذَا هَمَا أَنِي حَيْفَة. وقد بيناه.

{مطلب في المعتق أحق من ذوي الأرحام}

قوله: ﴿وَالْمُفَتِّلُ الْحَقُ بَالْفَاصِلُ مِنْ سَهُمْ ذُوقِ الْمُسْبَامِ إِذَا لَمْ يَكُنُ غَصَيْنَةً سِوَاتًى

### [موثى الثوالاة]

روفواگي آلهوالأة يوث) وهو الرجل بسلم على بدالرجل وبواليه وحافده الم يمون ولا وارث به خبره مدرانه له عندنا

وقال مائك: ميرانه للمستدير.

قوله: ﴿وَإِذَا تُوالِدُ السَّعْتُقُ أَنَّا هُوَالِأَهُ وَالْنَ مُوَلَّاهُ فَصَالُهُ قَالِيْنَ} عندهما.

وقال أبو يوسف عواً بهمما للأب الساس، والناقي للابن.

قوله: وَقُونُ ثُولُ خَدْ مُونَاهُ وَأَخْ مُولَاهُ فَالْمَالُ لِلْجَدَّ عَنْدَ ابِي خَيِفَاتُمَ، لان س اصنه أن الإحرة لا يرثون مع الجد شيئًا. فكما في الولاء.

قوله: ووقَالَ أَبُو يُوسُفُ وَمُخَمَّدُ وَهُوَ نَيْسُهُهُ)؛ لأَنَّ مَن أَصَلَهُمَا أَنَّ الإَحْوَةُ يشاركونه في العيرات، لكَنَّ في الولاء.

فولد: رَوْلاً لِمُناعِ الْوَلاَّءُ وَلاَ لِوهَمَا)؛ لأنه لحمة كمحمه السبب، والسبب لا بناع

ولا يوهب.

### حساب الفرائض

قوله: وإذًا كَانَ فِي الْغَسْأَلَة يَصْفُ وَيَصَفَ أَوْ يَصَفَ وَهَا يَقِيَ فَاصَلُهُمَا مِنَ النَّهْنِ} فالأول كررج وأحت لأم والم، أو لأس، والناني تروح وعم.

. قوله: (وَإِفَا كَانَا فِيهَا ثُلُثُ وَمَا يَقِيَ أَوْ ثُلُثَانِ وَمَا يَقِيَ فَأَصُلُهُمْ مِنْ ثَيْلاَتُهُم بالأول كام وهمه وانتاني كابنتين وعمر.

قونه: رَوْإِذًا كَانَ فِيهَا رَبْغَ رَعَا بَقِي أَوْ رَبْغَ وَنَصَفَ فَأَصَلْهَا مِنْ أَرْتَعَةٍ الأول كرومة وعصية، وطاني كاروج ويت.

قوله: (وَإِنْ كَانَا قَبْهَا ثُمْنَ وَمَا بَقِيَ أَوْ ثُمْنَ وَبَصَلْتُ وَمَا بَقِي فَأَصَلُهُمْ مِنْ تُسَامِيّةٍ مالأولى كاروحة وانن وانتقابة كروحة وست.

. قوله: زوَّإِنْ كَانَا قِيهَا نَصْفَ وَتُلُثَ أَوْ نَصْفَ وَسُلُمَ الْصَلَمَا وَاللَّهُمْ فَأَصَلُهُمْ مِنْ مِنْتَمَ كام وأحمت لأب وأم: أو لأب والثنائية كام وبنت.

قولمه: (وَقَقُولُ إِنِّي مُنْفَقَ وَتُمَالِيةَ وَتُسْفَقَ وَعَشُونَةٍ عَالَاوِلُ كَرُوحٍ وَاعْتِينَ الأمويينَ أو الأنب، فيدًا تعول إلى سنعة، وأثناني كزوج وأحدن لأنَّ وأم واخ لأم. فيدة تعول الله تستعة والرابع كنا الو شائمة والثالث كزوج والحدين لأنب وأم وأحوين لأم، فهذه تعول إلى تستعة والرابع كنا الو كان مع هؤلاء أم، فهي نعول إلى عشره.

قوله: (وَلَا تَقُولُ إِنِّي عَبْرِ ذَلِكَ) العول: هو ازباد، في المراتض عند تشابق المستحقين.

قوله: (وَإِذَا كَانَا هَجَ الرَّابِيِّ كُلُكَ أَوْ سَلَسَ فَاصَلُمْتِ مِنْ النَّبِيِّ غَشُونَ مَاوَارِلُ كزوجة وام واطعي كزوجة وأحت لأم.

قولمه: (وَتَغُولُ إِلَى ثَلِائَةً غَشَرًا وَخَفْسَةً غَشَوَ وَسَيَعَةً غَشَرٍ، بالتي تعول إلى ثلاثة عشر زوح وأم والعقالة، واللي نعول إلى حسنة عشر روحة والحنان الأبوين، أو الأب واحنان لأم، والتي تعول إلى سبعة عشر إذا كان مع مؤلاء أم

قوله: ﴿وَبِفَا كَانَ مَعَ التَّمْنِ سَعَسَانِ أَوْ لَلْنَابِ فَاصْلُهَا مِنَ ارْبَعَةِ وَعِشْرِينَ} فالأول كنوه عة والعرس وابنء والتاني كنروحة والشين.

قومه: ﴿وَتَغُولُ ﴿فِي سَبِّعَةُ ﴿عَشْرِينَ﴾ كَرُوحِهُ وَالنِّينَ وَابُوينِ. وَهَذَهُ تَسْمَى السنبرية؛ إذَّانَ عَلَيَّا كَرَمُ اللهُ وَجَهِهُ أَحَابُ بَهَا، وَهُو عَلَى السِّرَ، فَقَالَ: عَادَ عَنْ يُسْمَ وَقَلْكُ أَنَّهُ كَانَ يَخْطُبُ حَطِيقًا أَوْلِمَا: الْخَيْدُ اللَّهُ الذِّي حَكْمٍ بَاشَقَ فَطْمَا، وَيَحْرِي كُلّ يُسْسَ بدا نسمي، وإليه الدأب والرجعي، فلما مثل قال؛ عاد شمها تسعُّه واصمر على الخصة.

قوله: ووَإِدَا الفَسْمُتُ الْمُسْتَأَلَّةُ عَلَى الْوَزَلَةُ فَقَدْ صَحَّبٌ وَإِنَّ لَمُ تَلْفُسمُ سِيَامُ كُلُّ فَوِيقٍ مِنْهُمْ غَيْهِمْ فَاصْرِبُ غَادَقُمْ فِي أَصَلُ الْفُويطَةُ وَغُولُهُمْ إِنَّ كَانَتُ عَالِلَةً خَرَّجِتُ صَحَّتُ مِنْهُ الْفَسْلَلَةُ كَامِرَاهُ وَاحْوِيلُ لِلسِرَاهُ الرّبِعِ سَيْمٍ وَلِلاَحُونِ مَا يَقِي وَهُو ثَلِانَا السِيمِ لا يَعْسَمُ عَلَيْسًا، فاصرِب شَيْنَ فِي أَصْلُ السِيَالِهِ، نَكُونَ عَانِهُ وَمَهَا تَصْحِ،

و يوله: وسولها إن خالت كما إذا كالب المريضة زوجاً وثلاث أخوات لأب وأم، أو لأب الصلها من سنا، وتعول إلى سبعة وتصح من واحد وهشرين.

قوله: وَقَائِنَّ وَافَقَ سَيَاحَلُهُمْ عَدَدُهُمْ صَرَّتُكَ وَأَفَى غَدَدُهُمْ فِي أَصَلَ الْفَسَالَةِ، فَمَا يَنْعَ فَالْمِسَالَةُ تَصْبِحَ مَهُ كَافِراً أَوْ وَسَهُ أَعْمَامُ لِلْمِرَاءُ تُرْبِعَ سَهِمَ وَلَلْأَعَامُ مَا يَقِي ثَلَاتُهُ أَسَيْمُ لا تَقْسَمُ عَلَيْهِمْ، وَلَكِن يَوَافِلُ مَا فِي أَيْلَتَهِمْ عَنْدَ رَوْوَسِيْمِ ثَلْكُ وَتَلْكُ، فَأَصَرَكَ لَلْكَ عَدْدُهُمْ وَهُو النَّانَ فِي أَصَلُ السَّلَادُ فَتَكُولُ تَعَايِدُهُ، وَشَهَا تَسْبِحَ فَلُوصَةً الرّبِعَ مَهمان وَلَلَّاعِمَامُ مِنَةً لَكُلُ وَاحْدُ سَهِمَ

قوله: رَقُونَ لَمْ يَنْفُسِمُ سَهَامُ فَرِيقَيْنَ مَنْهُمْ أَوْ أَكْمُو فَاطَرِبَ أَخَذَ الْفَرِيقَيْنَ فِي الآخِورُ فَوْ فَا الْجَمْعَ فِي أَصَلُ الْمَسْكُلُمُ كُرُو عَيْنَ وحَسَى خَدَاتَ وَمُلاَئِمَةً وَعَوْدُ لاَمْ رَعِم أَصْلُهِ مِن النّي عشر للروحين الربع ثلاثة وظلجات السنس سهمان وللإحوة للام اللك أربعة وللعب ما على وهو ثلاثه، والكسر على الروحين والموات في عدد احمات بكون عشوف أصرت العشرة في ثلاث عدد الإعوة بكون ثلاثين، ثم اضرت العجين في أصل استالة وهي لك عشر يكون ثلاثين، ثم اشرت العجين في أصل استالة مضرورة في ثلاثين فلروحين ثلاثة في ثلاثين بكون تسمين، وهو الربع من اجميع فكل واحد أربعون وللعم ثلاثة في ثلاثين يكون سنين بكل واحدة النا عشر ويجود والعم ثلاثة في ثلاثين

قوله: وَقَالَ تُسْتَوَلَنَ اللَّقْلَاقُ آخَوْمًا أَخَلَطْمُنَا عَلَّ الأَخْرِ كَالْمُواْفَئِينَ وَأَخَوَلَنِي فاطرب النَّيْنَ في أَمْلُوا الْمُسْتَأَلَة، وهذا يسمى الدينالي، فأصلها من اربعة: للروحتين الربع سهم منكسر عليهما، وثلاً فوين ما يشي، وهو ثلاثة مكسر أيضاً، وأحد العددين يفتيك عن الأخر، فاضرب أنبي في أربعة: يكود شابها للروحتين سهمانا، وللأخوبي سنة،

قوله: وزن كان أخذ العددتين جَزَّهُ منْ الآخرِ أَخْرَا الأَكْفَرْ عَنْ الأَفْلُ كَارْتِيعِ

انستوق واحواین پاذا طوانت الآرافة الجرآن عن خدد الاحوایی و مدا بسمی المصاحل، وتقول: الدن هماماله می ارسان الروحان، مایم مکاسر عنیه، و الأحوان الاله ماهسره ایساً، ماسعان الصرف الارافان الاقان الاقان الدخلان ویها، وقوارف الارافان فی اربعاء هکون سته انشر مروحات اربعه وللاحوان الدخش،

قولة. وفإن كان أحدُ العددين شرافقًا بلاحر صرات وقبي أحدهما في حميع الاخراء بعد وحميع فالسرية فرا أصل مصالة فاربع سنوه وأحد راسة أعدام. فالمنت توافق الاربعة بالأنصاف. فاصراب نصل أحافظ في حميع الاخل عما اختماع في أصل المسالة يكون غامة واربعور، ومنها صبح

قولد: وفإده طبخت أمسئالة فاطرب سهاؤ كُلِّ وَارِتِ فِي طَرِكَ ثُمَا أَضِهَا مَا الْجَمْعَ عَلَى عَا صُحِفَا مَا الجَمْعَ عَلَى مَا صُحَفَ عَلَمَ الْفَرِيصَةَ بِحَلَى جَلَى تَحَلَّى الْوَارِتِ، لأَمَلُكُ القول: أحمل فيسئلة فيسئلة من أربعة الفروجات الربع، وللأحت النسف، وللأحدم بحمود الما معرب أم لي العربيمة وهو صفة فاصرب نصف مدد الروحات في شدد الأحمام بكون الله عليه العربيمة وكون هائية واربعي قلوجات الله عشر وفلاحت اربعة وسمرون والأحدى الدعد

# (معثلباتِ المناسخة)

قوله: إفارنا لما نطبة التوكة حتى ناب أخد أورن ديا كان نصية عن الدلت الأوال يتقسم فلي تعدد وأولي وارته فليسته وقد صختا حلة المسالة وإلى لم يتقسم طنحت ويصد الدلت الذي وارته فالمسئلة وقد صختا حلة المسالة وإلى لم يتقسم طنحت ويصد المسئلين في قوارنا عا صحت حاة ويصلح كروحة واحد المحتوى إذا فم يكل سيام العيام الدين فواق عا صحت حاة ويصلح كروحة واحد الحواد على السيالة الأولى من أوسه مروحة سهو والاحد صدان ولاأحد صدا لمكسر على المسئلة الأولى من أوسه مروحة سهو والاحد صدان ولاأحد على مكسر على المحتوى ا

هوالد. وفوط كافت سيناقيلها لهاوهه فاطلوب وفق السناند الداهيد في الأولى فعه الجنميّة طبخت طنّة المستالتان فكلّ من الله سياة من المُستانة الأولى يأخدة استبرّوا، في وفق المستالة الحالِمة وظلّ قبل له شهرة من النستانة يالحدة مستراوان في وفق تركة الفليت الثاني) مناله زوج وأحوال تصنح من اربعت ثم مات الزوج وحلف أربعة بنين أصلها من أربعة ويتوفقان بالإنصاف: فانشرت نصف عددهم في حسع الأحر يكون شاسله ومنه تصنح المسالتان للأخوبي أربعة ولأولاد الروح أربعة.

قرله: رَوَانِهُ: صَخَّحُتُ مَسْأَلَةً الْمُسْلَخَة وَازَلَاتَ مَفَرِفَةً تَصِيبٍ كُلُّ وَاحِدُ مِنْ حَبَّاتِ اللَّارَهُم قُسَمَتِ مَا صَحَّتُ مَنَّهُ الْمَسْأَلَةُ عَلَى لُمَّاسِةٍ وَٱرْبُهِينَ فَمَا خوجَ أَخذُكَ لَمَّ من سيام كُلُّ وَارْتُ خَلَقُ صَوْرَتُهُ: زوح وأموان وابن من التي عشر، ثم مات الاس وحلف بهاً وأباً وجدةً وحداً، وهم الدين حلقهم العين، الأول وبيده حمسة من التي مشر. وأصل فا يصفه من سنة، فاصرب الثانية في الأولى يكون النين وسنعين للأب في الأولى النا عشر وليس له في النامية شيء؛ لأمه أمر أم وللأم سمعة عشر وللزوج في المسائنين وهو. الأب في لخالية اللالة وعشرون وللابراني النائية عشروات فافسم سهام المسألة على حدث الدرهم وهبي تداية وأرهون يحرح نصاف السهام سنة واللالون يقابل دلك نصف الدرهم وهو أربعة وعشرون وقلت السهام أربعه وعشرون بقابلها نبث الدرهم وهواستة عشر كار سهم للنا حدثه وللتلائة الأسهم حيتان والربع نعاجة عشراء واندابق البا عشر والتمن نسعة. والهبراط مئة أسهم والطسوج وهو نصف القبراط وهو حبتك واللالة أسهم والحبة مهم ونصف ولكل مهم ثانا حية. وقد تلت: إن تلأب اثنا عشر مهما وذلك دانق وثلام سبقة عندن وطلاء هانق وللاث حيات وللث حية؛ لأن العانق البا عشر بعي حسمة فابتها يتلقيها كمة فابلت سئة وللائين بأربعة وعشرين وفابلت أربعة وعشرين يستة عشره فبقامل كل شيء شنبيه، فإن فابلت خسبة بنشبها كان للناها للاثة وانتنأ كمنا ذكر واللزوج ربع دوهم وثلاث حبات وثلث حبة ولابي الابن ربع درهم وحبه وثلث حمه محمح والك درهم وعال حسب ولك تقسم الغلة، ويقسم كل شيء من التركة، ثم الدائل سلس درهم وميدس شابية وأرعون شابية حصتها من سهام النبن ومسعين أأساحش والطسوح حتاق والغابق أربعة طساسيح والهيراط بصف دانق وبعتبر بالقيراط بصف سبس الظرهور

وأهل العراق يسمون نصف سدس الدرهم قبراطة رهو أربع حات، وقد يقال: الدرهم سنة دومتي والداني الدارة استان. والعراد، حدة الشمير الستوسط التي لم نقشر، لكن قطع من طرنبها ما دفي وطال وكل عشرة دراهم وزن اسمة مناقبل وأفرت من هذا أن تقول: صورته: روج وأبوان وامن من التي عشر كلووح الربع ثلاثه وللأب السفير الثان ولحلام السامي الثان، ويقي ذلابن متسقة ثم مات الابن واخلف ابدأ وأماً وهو الروح في الأولى وجدة، وهي الأم مي الأولى فريضته من سنة ومات يوم مدت ويده حسة لا توامن ولا تنفسه، فاضرب العربصة الثانية في الأولى تكون الذين وسبعين، ونته تصح الأولى والثانية للزوج من الأولى والثانية للإقام من الأولى والثانية سبعة عشر ولمالات في الأولى الذي الديمة الديمة المالات في الأولى الثانية وأربعون، عاصرت حسيت كل والرائ في شابة وأربعون والحملة أن حيات الديمة شابة وأربعون، فاصرت حسيت كل وارث في شابة وأربعين والحملة على الذين وسبعين تسبح للأب شان سبات وللأم أحد عشر حبة ولفت حبة ولفت حبة وللروح خسة عشر حبة والمن الذي الابن ثلاث عشرة حبة وأربعون المن نفول التركة، وهي شابة وأربعون البه واضحانه أن نفول التركة، وهي شان وسبعون فيسقط من سهام كل وارث الله وهو سبعة فهو نصيه من التركة وعشرون لله وهو سبعة ولفان بني حضية عشر ولفت، وهو يعيده من التركة وعشرون لله وهو سبعة والله بالحد.

وصلى الله على ميدنا عمد خير خلفاء والله والمحما وسلم تسبيعاً كلما ذكره الذكرون، وكلما غفل عن ذكره الدهلون، والجمد لله رب العلمين حداً نائماً أنثاً.

# المصادر والمراجع

- إ- صحيم البحاري.
  - 2- س**حيع مس**لم.
  - 3- منن النسائي.
  - 4- سس لمي داود. د
  - 5- سن الترمذي.
  - ي- منن ابن ماجه.
  - 7- منن الدار مي.
- \$ موطأ الإمام مالك.
- و مستدامدين خيل.
- 10- مختار الصحاح، تحسد بن أي بكر بن عبد القادر الرازي. مكتبة فينان، بهروت 1003
- أخسير الكشاف عن حقائق الننزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأي القاسم جار الله عمود بن عمر الزعشري الخوارمي. دار للمعرف، بروت، 2002.
- 12- أصول السرحسي الأي بكر عمد بن أحداث أي سهل السرحسي، قار الكتب المقبلة، يروث، 1993.
- 13- نصب الرابة الأحاديث افهاية لجمال الدين أي عمد عبد الله بن يوسف الربائي، مؤسسة الربائ، ببروث، 1997.
- إلى الفرائد البيهة أو القواعد والعوائد اللهقيمة الحمود حمرة، دار الفكر، دستق.
   1986.
- 15. حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح شرح نور الإيصاح، لأحمد بن محمد بن إمعاعيل الطحطاوي الحنفي، دار الكتب العلمة، بيروت، 1997.
- 16- إرضاد أهل الملة إلى إثبات الأهلة تقشيح محمد بخيت المطبعي الحنفي، دار إلين حرم، بيروت، 2000.
  - 17- المعجم الوسيطاء دار الدعودة المشبولة 1996.
- انتصر السعامي في السعامي والبيان والبديع غميد بن عبد الرحمن الخطيب
   القزويني، مطبعة مصطفى البابي الحلمي وأولاده بمصر، 1965.
- 19- كشف الخفاء وعزيل الإلباس عما الهنهر من الأحاديث على السنة الناس،

الشبيخ ومعاعيل بن عمد العجلوني الجراحي، مؤسسة الرسالة، بيرو عاد 1990.

20- فيض القدار اشراع الخامع انتهجار المدار الرؤواف المتاوي، المكتبة التحاوية الذكاري — انتس، الطعة الأولى ، 2354.

21 - تساد العرب.

الهصباح المنبر الأحدين عجدان التي العبومي التفريء مكلتة لبنان،
 بروات (1990).

93ء المهابة في غريب تخديث والأثر، غد المدين لمي السعادات العبارك بن هملد الجرزي ابن الإثبر، دار ابن الحرزي، بهروب. 1421 ص.

24- عبرح رسالة رسم العقابي لمحمد أمين أندا ي الشهير بالل عديدين. ولا إحواء الدرات العربيء ميروت.

25- أبو حيفة تحمد أبو زهرة، دار تمكر العرى، مصر، 1974.

26- كسير العمال لي مش الأقوال والأعمال لعلي من حسام الدين العنقي الحدى: مؤسسة الرسالة، بيروات 1985.

27- تنجيص الخير في احاديث الرامعي مكبر الأحدايل ضي بن حجر أبو العيبن العسفلاني، المدينة فسورة ، 138 = 136 بحثير الديد عددة عاصم اليمامي المدني .

38 - بحدم طزواند وصبع العوائد شور الدس علي من أبي مكر الهشمي، لار المكر، مروضة 1412 هـــــ

29- منن البيوني الكبرى الأحاد بن الحسين أن على بن أو منى أبو بكر البيبلي. مكتبة دار البان مكم المكرمة (1414 – 1951، محتبق) عبد عبد الفادر عطر.

20- المكايل والموازين الشرعية، على جمعة محمد، مكتبة الفلس مصر، 2011.

31 - ناج افراحم. ابو الفناء رين الذين فاسم قطبوبغا السودوفي، دار القلم؛ دمشق، 1992.

32 الفوائد البهية في تراحم الحصية. محمد صد احتي الذكبوي الحدي. دار الأرقم.
 1948.

33- الأشلام فاموني تراجم لأشير الرجال والسناء عن العرب والمستغربين. والمستشرفين، عبر الدي الروفالي، در العلم المثلايين، بيروث 2002.

34- كشف الطول عن أسامي الكتب والسواء، مساطعي ال عبد الله الشهير
 الجاجي حليفه والكاتب خليء دار رحاء الترادك العربي، سروات.

31- الفوائد المحموعة في الأحاديث الموصوعات عمد بن علي بن محمد الشوكاني،

المكتب الإسلامي، بيروات، انطبعة الثالثة ، (407)، تحقيق ؛ عبد فرحمن يحيي المعلمي.

36. قستطم في تاريخ العلوك والأمم، عبد الرحمن بن علي بن عمد بن الجوزي أبو الفرج، دار حمادر، بيروت، 1358.

37- وفيات الأعيان وأنباء الزمان، كو العباس شمل الدين أحمد بن عمد بن علكان، دار النقاف، بيروت، 1968.

38- البداية والنهاية، إساعيل بن عسر بن كثير الفرشي أبو الفداء، حكتبة المعارف، بيروت.

39- النجوم فلراهرة في ملوك مصر واقتاهرة، جمال الدين أبي الحاسن يوسف بن تقري بودي الأديكي، المؤسسة فلمصرية أنعامة للتأليف والدجمة والطباعة والنشر، مصر.

02- المدهب الخلفيء أحد بن عمد نصير الدين انقيب، مكية الرافد، الرياض، 2001.

 41 المداية شرح بداية أفسندي، ترهان الدين على بن أي بكر فلمرغمائي، دو السلام، القاهرة، 2008.

42- اللمالية في تحريع أحاديث الحلايق الحافظ في الفضل شهاب الدين أحمد بن على بن محمد بن حجر الصنفائاي، دار المعرفة، بروت.

43- المغرب في ترتيب المغرب، أي الفتح ناصر الدين المطروي، مكتبة لتنات فاشرون.

44. اللباب في شرح الكتاب، الشيخ عبد الغني العشمي المبداي، دار الكتاب العربي، يروف: 1994.

 45- الاحتیار شطل الدحار، عبد الله بن عمود بن مودود الموضی الحملی، دار الکتب العلمیة, بروت.

46. المناحل العقبين للعام، مصطعى أحما الزرعاء بالر العلم، همشق، 1998.

47× الموفويات في الشريعة الإسلامية في صوء الكناب والمسة، الشيخ عمد على ا الصاوي، دار السلام، القاهرة،1995.

48- أحكام العواريت في تشتريعة الإسلامية على مذاهب الأثمة الأربعة، محمد عمل الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية: بيروس، 1991.

49- المدكية ونظرية العقد في الشريعة الإسلامية، عممه أبو وهرة، دار الفكر العربي، القدهرة، 1996.

50- مصادر الحن في العقه الإسلامي، الدكتور عبد الرواق السنهوري، دار العكر.

51 - حنول للشكلة الربار عمد أبو شهيق مكتبة السنة، مصر ، 1996 م.

52- أحكام الأحوال الشحصية في الشريعة الإسلامية، عبد الوهاب خلاف، دار القلم الكويت، 1990 م.

51- المعاملات الشرعية العالية، أحد إبراهيم بك دار الأنصار، مصر، 1936 م.

54- الحدود والأحكام الفقهية: على من محد الدين من الاشاهرودي البسطامي
 ملشهير بنصفك دو الكتاب العلمية الرواف (1991م.

55-الأحوال الشخصية، الإمام أنو زهرة، دار الفكر العرى: مصر، 1957 م.

56 - الأحكام الشرعية فلأحوال الشخصية، زكي الدين شعبات، حامعة فاريونس، مغازي، 1993 م.

57 الأحوال الشحصية في الشريعة الإسلامة، عمد عمي الدين عبد احميم، دار الكتب العرب، بيروت، 1984 م.

58- ود میختار علی اندر استخار خاشیة این عابدی، لاس عابدی، تار المعرفة، بروات،2000 م.

و55 عقد البيان مصطعى أحدد الزرقاء دار الغلم، دمشق؛ 1999.

60 القواعد الفقيية، على أحد الندوي، دار القنم، دمشق، 1984 م.

61 - كتاب التعريفات، معلى بن عمل المشريف الحرجاني الحسيسي الحنفي، بتحقيق
 د. عمله عبد الرصور المرعشلي، دار التعاش، بروت، 2003.

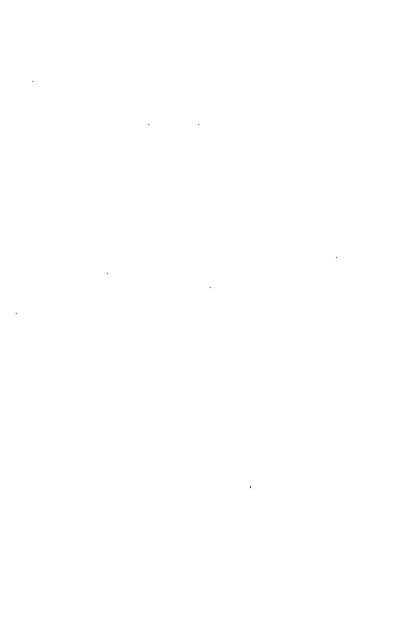
62- حاشية فسلمات الأسخار على شرح إقاصة الأموار على من أصول السار. تحمد علاء الدين الحصي احمعي، مطعة مصطفى النابي الحملي، مصر، 1979.

63 أحكام القرآن، لأي مكر من على الراري الجمياس، دار الفكر.

64 - أحكام القرقان، عجد بي عبد الله الأنداسي، دار الكاب العسية.

أفسير القراك العظيم، لعماد الدين أبي الغداء إساعيل بن كثير الفرشي.
 المحشقي، مكتبة دار العيجاء، ودار السلام، الرياض، 1994.

. 66- شمادت، (براهيم بن علي بن يوسف الشيرازي أبو (سحاق، دار العكر، بيروت.



# فهرس المتويات

3 -	كاب الملح
14	گاپ اقتا ======== کاپ اقتا
21	موانع الرجوع في الهية
31	كتاب الوقف
39	كتاب الغضب
53	كتاب الوديعة
60	كاب العاربة
67	كتاب اللقبط كتاب اللقبط
71	كياب النفطة
76	کتاب الحنشي
93	كتاب المفقود
83	كتاب الإباق

كتاب إحياء المعوات
كتاب المأذرن
كتاب العزارعة
كتاب المساقاة
كتاب النكاح 205
مطلب في بيان انخرمات
مطلب في الأولياء والأكفاء
مطلب في الكفاءة
مطلب تي المهر 127
مطلب في نكاح الرقيق
مطلب في نكاح النتمة والموقت والفضولي 138
مطلب في الوكالة بالنكاح
مطلب في نكاح أهل الشرك
مطلب في الفَسلم 150
كتاب الوضاع 152
كاب الفلاق 159

مطلب في ايشاع الطلاق
كتاب الرجعة 197
مطاب فيما نحل به النظلفة203
كتاب الإبلاء
كاب الخلقكاب الخلق الم
گاپ انقهار گتاب انقهار
مطلب في كمارة الظهار 228
كاب اللغان كاب اللغان
كتاب العدةكتاب العدة
مطلب في لنوت النسب
كتاب النققات 261
كتاب الحشانة كتاب الحشانة كتاب
<b>كتاب العنق</b>
كتاب التامير
يات الاستيلاد المستالاد الاستيلاد الاستيلاد المستالاد المستالاد المستالاد المستالاد المستالاد المستالاد المستالاد المستالاد المستالات المستلات المستالات المستالات المستالات المستال
كاب المكاتب 307 كاب المكاتب

كتاب المولاء 318
كتاب الجنابات 323
مطلب ما يوجب الفصاص وما لا يوجبه 330
مطلب في القصاص نيما دون النفس 334
مطلب إذا اصطلح القاتل ولولباء المقنول 338
كاب الدبات كتاب الدبات
باب القسامة 365
كتاب البعاقل كتاب البعاقل
.کتاب الحدود کتاب الحدود
باب حد الشرب 391
باب حد القذف 393
مطلب في التعزير 400
كتاب المسوقة وقطاع الطريق
كتاب الأشربة 423
كتاب الصيد والذبائح
مطلب في الذبائع 436 436

443 -		مطلب فيما يحل اكمه وما لا يحل
449 -	<b></b>	كناب الأضعية
459 -		كناب الأبهان
<b>4</b> 63 -	i	مطلب فيما بكون بستأ وما لا يكون بد
468 -	<b></b> -	مطلب في كفارة اليمين
497 -		كاب الدعوي
498 -	<b></b>	مطلب في اليمين
502 -		مطلب فيما يدعيه الرحلان ====
507 -	<b></b>	أفطلب في كيفية أبيمين والإمتحالات ا
509 -		مطلب في التنارع بالأبدي
513 -		مطلب في انتحالف
517 -	<b></b>	مطلب في دعوي النسب
519		كتاب الشهادات
526 -	·	مطلب فيس ترد شهادتسيم،
536 -	<b></b>	مطلب في الشهادة على الشهادة
541 -		اكتاب الرحم ع عار الشيادة

كتاب آذات القاصي - ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ 545 **
مصت في كتاب الفاضي بلر الشاصي ٢٣٠٠ ٥٥٥
ممنت في التحكيم دائات
كتاب القسم <b>ة</b>
مصب في كيمية المسمة = = = = = 553
كتاب الإكراء كتاب الإكراء 64
كتاب السير 571
مصب في كيفية القنال
مطنب مي العوادعة ومن يحوز العال 🖚 578 -
مطنب مي المعاتم وصنيفها
مطلب في كيفية القسمة 590
معللت في المستأمن 597
مضب مي أرمن العشر واحراح598
مطلب في (حياء المموان، يويون
مطلب مي اخراج
مطلب في الجزية ====================================

مطلب في أحكام المرتد
مطلب في أحكام اليعاة
كتاب الحظر والإباحة
مطلب في فبس الحوير 614
مطلب في التحلي بالذهب والعضة
مطلب في استعمال أواني الذهب والفصة
مطلب في تعشير المصحف ونقطه ونقش المسجد وزخرفته 618
مطلب في حصاء الأدمي والمهالم
مطلب فيس يفيل عبره ومن لا يضل 619
مطلب مي خفر الرحل إلى المرأة ونظر السرَّة إلى الرحل والمرأة 9 61
مطلب ني الاحتكار وأحكامه والنسجر 623
كتاب الوصاية 626
كتاب الفرائض 654
مطلب في بيان الوارتين والوارثات بإجماع أهل الشرع
مطلب في بياد من لا يرتون بحال
مطلب في الفروض المقدرة ومستحقوها ٥٥٠ 658

مطلب في نعض مسائل الحجيب	<b>65</b> 9
باب أفرب العصنات باب أفرب العصنات	659
باب احجب باب احجب	660
مطلب في الإرث بجهتبن	660
مطلب في المسأنة المشركة (	660
ىاب الرد ا	661
مــــاتل منتورة <b></b>	661
غوريث العرقى ومن في حكمهم	6 <b>6</b> 2
اجتماع قرابتين في الجنوس	662
عصبة ولد الربا وولد الملاعنة 3	663
نوريث الحين	663
الجلد الصحيح أولى بالعيرات من الإخوة	664
احتماع الجدان	664
باب ذري الأرحام	665
مطلب في المحتق أحتى من دوي الأرحام	668
مولى الموالاة  8	668

